بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية اللغة العربية بالرياض
قسم النحو والصرف وفقه اللغة

شرح كتاب سيبويه

لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني

« ٢٩٦ - ٣٨٤ هـ »

من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال في القسم

تحقيقاً وموازنـــة

رسالة دكتوراه

إعداد المحاضر : سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي

إشراف الدكتور : تركي بن سهو العتيبي
الأستاذ المشارك في قسم النحو والصرف وفقه اللغة في الكلية

١٤١٨هـ - ١٩٩٨م

أنْ تُغيَّر ؛ لئلا تتَّفقَ مع خُطَّة زميلٍ لي يُحقِّق قسماً آخر من الشّرح ، وألزمني بخطةٍ جديدة سرتُ عليها ، وهي على النَّحو الآتي :

المقدِّمة .

التَّمهيد :

وتحدَّثت فيه عما يأتي :

١ - سيبويه .

٢ - الرُّمّاني : حياته وجهوده العلمية .

٣ - شروح الكتاب .

القسم الأوَّلُ :

« موازنة بين شرح الرُّمّاني وشرح السيرافي والفارسيّ والصَّفار للكتاب » ،

وجاء هذا القسم في مدخلٍ وعشرة فصولٍ :

المدخل : شرح الرُّماني على الكتاب :

١ - زمن تأليفه .

٢ - نسخه .

٣ - ماحُقِّق منه .

٤ - مادته .

٥ - المصادر .

٦ - منهج الرُّماني باختصار .

الفصل الأول : الموازنة في تناول مادة الكتاب .

الفصل الثاني : الموازنة في توثيق نص الكتاب .

الفصل الثالث : الموازنة في تفسير آراء سيبويه .

الفصل الرابع : الموازنة في مناقشة موقف النّحويين من آراء سيبويه .

الفصل الخامس : الموازنة في العناية بالشّواهد .

الفصل السادس : الموازنة في عزو الآراء والتَّصريح بالمصادر .

الفصل السّابع : الموازنة في العناية بالخلاف .

الفصل الثّامن : الموازنة في استخدام العلّة .

الفصل التاسع : الموازنة في الاختيار والترجيح .

الفصل العاشر : التَّقويم .

القسم الثّاني : التّحقيق :

وتحدَّثت في أوله عن ثلاثة أمور :

١ - توثيق نسبة الكتاب إلى صاحبه .

٢ - وصف نسختي الشرح اللتين اعتمدت عليهما في التحقيق .

٣ - منهج التحقيق .

وتلا ذلك النَّص المحقّق ، ملتزماً في تحقيقه بالمنهج الذي اخترته .

ثم ذيّلت البحث بالفهارس الآتية : فهرس الآيات ، فهرس الأحاديث والآثار ، فهرس أقوال العرب النثرية ، فهرس الأشعار ، فهرس الأعلام ، فهرس القبائل ، فهرس المواضع والبلدان ، قائمة المصادر والمراجع ، فهرس أبواب الشرح ، فهرس الموضوعات .

هذا ولستُ أوّلَ من عَمِلَ في شرح الرُّماني ، فقد سبقني إلى ذلك أستاذان فاضلان :

أحدهما : الدكتور المتولّي رمضان الدّميري ، الذي حقّق من أوَّل المجلدة الثانية إلى نهاية باب النّداء ، ونال به درجة الدكتوراه من جامعة الأزهر ، واعتمد في تحقيقه

على نسخة (فيض اللّه) .

كما حقَّقَ ورقاتٍ من أوّلِ قسم الصّرف معتمداً على النُّسخة السَّابقة .

والآخر : الدكتور محمد بن إبراهيم شيبة ، الذي حقّق المجلدة الأولى ، ونال به درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى .

وفي آخر هذه التَّقدمة أُقَدِّمُ الشُّكر لأهل الفضل على البحث وصاحبه ، وأوَّلُهم أستاذ ي المشرف على الرِّسالة الدكتور / تركي بن سهو العتيبي ، فله أيادٍ عليَّ كثيرة ، أقلُّها مشاركتي هموم هذا البحث منذ كان خطةً في ورقاتٍ إلى أن استوى رسالة ، فجزاه اللّهُ عنِّي خير الجزاء ، وغفر له ولوالديه .

والشّكر موصول - أيضاً - إلى أساتذتي في القسم ، ومَنْ وقف معي وأفادني .

وبعد فهذا جهدي ، فإنْ أصبت فللّهِ الحمدُ والمنَّة ، وإنْ أسأت فما أنا إلا بشرٌ يخطئ ويصيب ، وحسبك بالبشر ضعفاً .

وآخر دعواي أن الحمد للّه رب العالمين .

التَّمهيـــــــــد

أولاً : سيبويه :

نسبُه ونشأتُه :

هو عمرو بن عثمانَ بن قَنْبَر ، وقيل : اسمه بشرٌ [١] ، فارسيٌّ الأصل ، وينتسب بالولاءِ إلى الحارث بن كعب بن عمرو بن عُلَة بن جَلْد بن مالك بن أُدد [٢] .

ويُكنى أبا بشر ، وأبا الحُسَين ، وأبا عُثمانَ ، والأولى أشهرُها وأثبتُها [٣] .

ولد ببلاد فارس في مدينة البيضاء [٤] ، أكبر مدن إقليم إصطخر الفارسيّ [٥] ، ثم انتقل مع أسرته إلى البصرة ، فأخذ يطلب الفقه والحديث في حِلقهما ، ولزم حلقة حمّاد بن سلمة ، فبينا هو يستملي عليه حديثاً ، لحن ، فقال له حمّادٌ : « لحنتَ ياسيبويه .... » ، فقال : « سأطلبُ علماً لاتُلَحِّنُني فيه » [٦] ، فأنشأ يطلب النحو .

شيوخه :

تلمذ سيبويه على جماعة من أعلام عصره في القراءات ، والحديث ، واللغة ، والنحو ، وقد وقفت على ثمانية منهم ، هم :

١ - عيسى بن عُمر البصريّ ، مولى خالد بن الوليد - رضي الله عنه - نزل في

---

(١) انظر : البلغة ١٦٣ ، قال الفيروزابادي : « وهو غريبٌ » .

(٢) انظر لترجمة سيبويه : المعارف ٥٤٤ ، مراتب النّحويين ١٠٦ ، أخبار النحويين البصريين ٦٣ - ٦٥ ، تهذيب اللغة ١ / ١٩ ، طبقات الزُّبيدي ٦٦ - ٧٢ ، الفهرست ٥٧ ، تاريخ العلماء النحويين ٩٠ - ١١٢ ، نزهة الألباء ٥٤ - ٥٨ ، إنباه الرواة ٢ / ٣٤٦ - ٣٦٠ ، معجم الأدباء ١٦ / ١١٤ - ١٢٧ ، إشارة التّعيين ٢٤٢ - ٢٤٥ ، تاريخ الإسلام (حوادث ووفيات ١٧١ - ١٨٠) ، ١٥٤ - ١٥٧ ، سير أعلام النبلاء ٨ / ٣٥١ - ٣٥٢ ، البداية والنهاية ١ / ١٨٢ - ١٨٣ ، البلغة ١٦٣ - ١٦٥ ، غاية النهاية ١ / ٦٠٢ ، البغية ٢ / ٢٢٩ - ٢٣٠ ، حاشية البغدادي على شرح بانت سعاد ١ / ٣٥٧ - ٣٥٩ .

(٣) انظر : مراتب النحويين ١٠٦ ، إنباه الرواة ٢ / ٣٤٩ .

(٤) انظر : طبقات الزُّبيدي ٦٦ ، نزهة الألباء ٥٤ ، إنباه الرواة ٢ / ٣٥٥ ، معجم الأدباء ١٦ / ١١٥ .

(٥) انظر : نزهة المشتاق ١ / ٤٠٤ ، معجم البلدان ١ / ٥٢٩ .

(٦) انظر : أخبار النحويين البصريين ٥٩ ، طبقات الزُّبيدي ٦٦ ، أدب الإملاء والاستملاء ٢ / ٤٣٣ - ٤٣٤ .

ثقيفٍ ، وتُوفِّي سنة (١٤٩هـ) [١] ، وقد أخذ عنه سيبويه النَّحوَ [٢] ، وجملة مانقله عنه في (الكتاب) اثنان وعشرون رأياً [٣] .

٢ - أبو عمرو بن العلاء بن عمّار بن العُريان بن عبداللّه بن الحُصين البصريّ ، ينتهي نسبه إلى مُضَر بن معدٍّ بن عدنان ، أحد القراء السَّبعة ، توفي سنة (١٥٤هـ) بالكوفة [٤] .

وقد نُقل أنَّ سيبويه روى عنه القراءة [٥] ، وفي (الكتاب) مايُؤيِّدُ ذلك ، حيث يقول سيبويه : « ورأيتُ أبا عمرو أخذ بهنَّ في قوله عزَّ وجلَّ : ﴿ يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ ﴾ [٦] وحقَّق الأُولى » [٧] . أما النَّحو فلم يأخذه عنه سماعاً ، وإنما نقل آراءه عن يونُسَ [٨] .

٣ - الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزديّ ، توفي سنة (١٧٠هـ) ، وقيل : سنة (١٦٠هـ) ، وقيل : سنة (١٧٥هـ) [٩] . قال السيرافي : « وعامّةُ الحكاية في كتاب سيبويه عن الخليل ، وكلما قال سيبويه : وسألتُه ، أو قال ، من غير أن يذكر قائله ؛ فهو الخليل » [١٠] .

٤ - حمّاد بن سلمة بن دينار ، مولى ربيعة بن مالك ، من أئمة أهل الحديث ، توفي

---

(١) انظر : أخبار النحويين البصريين ٤٩ - ٥٠ ، طبقات الزُّبيدي ٤٠ - ٤٥ .

(٢) انظر : أخبار النحويين البصريين ٦٤ ، معجم الأدباء ١٦ / ١١٦ ، تاريخ الإسلام (حوادث ووفيات ١٧١ - ١٨٠) ١٥٥ .

(٣) انظر : سيبويه إمام النحاة ٩٥ .

(٤) انظر : معجم الأدباء ١١ / ١٥٦ - ١٦٠ ، البغية ٢ / ٢٣١ - ٢٣٢ .

(٥) انظر : معجم الأدباء ١١ / ١٦٠ ، غاية النهاية ١ / ٦٠٢ .

(٦) هود : ٧٢ .

(٧) الكتاب ٣ / ٥٤٩ .

(٨) انظر : تاريخ العلماء النحويين ١٠٩ - ١١٠ .

(٩) انظر : أخبار النحويين البصريين ٥٤ - ٥٦ ، طبقات الزبيدي ٤٧ - ٥١ ، إنباه الرواة ١ / ٣٧٦ - ٣٨٢ ، البغية ١ / ٥٥٧ - ٥٦٠ .

(١٠) أخبار النحويين البصريين ٥٦ .

سنة (١٦٧هـ)[١] . وكان سيبويه يستملي عليه الحديث قبل انصرافه إلى النحو ، كما تقدّم .

٥ - هارون بن موسى البصريّ ، أبو عبدالله ، المتوفى سنة (١٧٠هـ)[٢] ، وقد أخذ سيبويه عنه القراءات[٣] .

٦ - الأخفش الكبير عبدالحميد بن عبدالمجيد ، أبو الخطاب[٤] ، أخذ سيبويه عنه اللُّغة[٥] .

٧ - يونُس بن حبيب الضَّبيُّ بالولاء ، من نحاة الطبقة البصرية الخامسة ، توفي سنة (١٨٢هـ) ، أو سنة (١٨٣هـ)[٦] . وقد درس عليه سيبويه النَّحو[٧] .

٨ - أبو زيد الأنصاريّ سعيد بن أوس بن ثابت ، المتوفى سنة (٢١٥هـ)[٨] ، نقل عنه أنه قال : « كلما قال سيبويه : وأخبرني الثقة ، فأنا أخبرتُه »[٩] .

تلاميذه :

ذكرت المصادر منهم خمسةً :

١ - قُطرب ، أبو عليّ محمد بن المستنير ، المتوفّى سنة (٢٠٦هـ)[١٠] ، قال السيرافي : « ويقالُ : إنَّه إنَّما سُمِّيَ قُطرباً ؛ لأنَّ سيبويه كان يخرُج بالأسحارِ فيراه على بابه ، فيقول : إنَّما أنت قُطرب ليلٍ ، والقطرب : دُويبَّةٌ تدبُّ »[١١] .

---

(١) انظر : أخبار النحويين البصريين ٥٩ ، البغية ١ / ٥٤٨ - ٥٤٩ .

(٢) انظر : نزهة الألباء ٣٧ - ٣٨ ، إنباه الرواة ٣ / ٣٦١ - ٣٦٢ ، البغية ٢ / ٣٢١ .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٣٩٩ ، ٣ / ٣٦ ، ٤ / ١٩٦ ، ٤٤٤ ، ٤٦٧ ، سيبويه إمام النحاة ٩٨ .

(٤) انظر : طبقات الزبيدي ٤٠ ، نزهة الألباء ٤٤ ، إنباه الرواة ٢ / ١٥٧ - ١٥٨ ، البغية ٢ / ٧٤ .

(٥) انظر : مجالس العلماء ١٢٤ ، أخبار النحويين البصريين ٦٤ .

(٦) انظر : مراتب النحويين ٤٤ - ٤٥ ، أخبار النّحويين البصريين ٥١ - ٥٤ ، طبقات الزُّبيدي ٥١ - ٥٣ .

(٧) انظر : أخبار النحويين البصريين ٦٤ ، معجم الأدباء ١٦ / ١١٦ .

(٨) انظر : طبقات الزبيدي ١٦٥ - ١٦٦ .

(٩) انظر : أخبار النّحويين البصريين ٦٤ .

(١٠) انظر : نزهة الألباء ٧٦ - ٧٧ ، البلغة ٢١٤ .

(١١) أخبار النحويين البصريين ٦٥ .

٢ - الأخفش الأوسط ، سعيد بن مسعدة المجاشعيّ بالولاء ، المتوفّى سنة (٢١٥هـ)[١] ، وكان الطّريقَ إلى الكتاب[٢] .

٣ - إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي بكر بن عبدالرحمن بن زياد بن أبيه ، أبو إسحاق الزِّياديّ ، المتوفّى سنة (٢٤٩هـ) . قرأ الكتاب على سيبويه ، ولم يُتمَّه[٣] .

٤ - النّاشي . قال أبو الطّيِّب اللُّغوي : « وكانَ ممَّن أخذ عن سيبويه والأخفش رجلٌ يُعرف بالنّاشي ، ووضع كُتباً في النّحو ، مات قبل أنْ يستتمَّها ، وتؤخذَ عنه »[٤] ، وقال المبرد : « لو خَرَج علمُ النّاشي إلى النّاس لَمَا تَقدَّمَه أحدٌ »[٥] .

٥ - عُتبة النّحويّ ، نقل أبو الفرج في ترجمة ابن مُناذر عن ابن عائشة : « كان عتبة النحويُّ من أصحابِ سيبويه ، وكان صاحبَ نحوٍ ، فهماً بما يشرحه ويفسِّره على مذاهب أصحابه ، وكان ابن مُناذر يتعاطى ذلك ، ويجلس إليه قومٌ يأخذونه عنه ، فجلس عتبةُ قريباً من حلقته ، فتقوَّضَ الناسُ إليه وتركوا ابنَ مُناذر ....»[٦] .

ولم يرد لعتبة - فيما أعلم - ترجمة في كتب تراجم النحويِّين ، كما لم يذكره أحدٌ ممَّن كتبوا عن سيبويه .

وممّن جلس في حَلْقة سيبويه ابنُ عائشة ، أبو عبدالرحمن عُبيد الله بن محمد بن حفص التميميُّ البصريُّ ، المتوفّى سنة (٢٢٨هـ)[٧] ، فقد روي أنَّه قال : « كُنّا نجلس مع سيبويه النحوي في المسجد- وكان شابّاً جميلاً نظيفاً ، قد تعلَّق من

---

(١) انظر : طبقات الزُّبيدي ٧٢ - ٧٤ .
(٢) انظر : أخبار النحويين البصريين ٦٦ ، نزهة الألباء ١٠٨ .
(٣) انظر : معجم الأدباء ١ / ١٥٨ ، البغية ١ / ٤١٤ .
(٤) مراتب النحويين ١٣٧ .
(٥) المصدر السابق .
(٦) الأغاني ٢٠ / ٦٩٧٤ .
(٧) انظر : تهذيب التهذيب ٧ / ٤١ - ٤٢ ، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ٢٥٣ .

كُلِّ علمٍ بسببٍ ، وضربَ فيه بسهمٍ ، مع حداثةِ سنِّه ، وبراعته في النَّحو - فبينا نحنُ عنده ذات يومٍ إذ هبَّتْ ريحٌ أطارت الورق ، فقال لبعض أهل الحلقة : انظر أيُّ ريحٍ هي؟ وكان على منارة المسجد تمثالُ فرسٍ من صُفْرٍ ، فنظر ، ثم عاد فقال : مايثبُتُ الفرسُ على شيءٍ ، فقال سيبويه : العربُ تقولُ في مثل هذا : تذاءبت الرِّيحُ ؛ أي : فعلت فعلَ الذئب ليَخْتِلَ فيتوهَّمَ النَّاظرُ أنَّه عدَّةُ ذئابٍ » [١].

ومنهم مُحَمَّدُ بن سلام الجُمَحيّ ، المتوفّى سنة (٢٣١هـ) [٢] ؛ إذ رُوي أنَّه قال : « كانَ سيبويه النّحويُّ جالساً في حَلْقَته بالبصرة ، فتذاكرنا شيئاً من حديث قتادة ، فذكر حديثاً غريباً ، وقال : لم يروِ هذا إلا سعيدُ بن أبي العَروبة ، فقال له بعضُ ولد جعفر بن سليمان : ماهاتانِ الزّائدتانِ ، يا أبا بشر ؟ فقال : هكذا يُقال ؛ لأنّ العَروبةَ هي الجُمعةُ ، ومَنْ قال : عَروبة ؛ فقد أخطأ . قال ابن سلام : فذكرتُ ذلك ليونُسَ ، فقال : أصابَ ، للّه درُّه ! » [٣].

وفي (الطبقات) مايُعَضِّد هذا [٤].

وفاتــه :

قصد سيبويه بغداد في خلافة هارون الرشيد ؛ أي بعد سنة (١٧٠هـ) [٥] ، وأمَّ الوزير يحيى بن خالد البرمكيّ الذي جمع بينه وبين الكسائي ، فتناظرا المناظرةَ المشهورة [٦] التي خرج بعدها سيبويه من بغداد غير موفّقٍ ، وقصد خراسانَ حيث يكون الأمير طلحة بن طاهر ، غير أنَّ المرضَ منعه من بلوغ غايته [٧].

---

(١) انظر : طبقات الزُّبيدي ٦٧ ، إنباه الرواة ٢ / ٣٥٢ .

(٢) انظر : طبقات الزُّبيدي ١٨٠ .

(٣) انظر : طبقات الزُّبيدي ٦٧ ، إنباه الرواة ٢ / ٣٥١ - ٣٥٢ .

(٤) انظر : طبقات فحول الشعراء ١ / ٢٠ .

(٥) انظر : مروج الذهب ٢ / ٣٢١ ، البداية والنهاية ١٠ / ١٦٣ .

(٦) انظر في هذه المناظرة : مجالس العلماء ٩ - ١٠ ، طبقات الزُّبيدي ٦٨ - ٧١ ، تاريخ العلماء النحويين ١٠١ - ١٠٧ ، سيبويه إمام النحاة ١٠٤ - ١١٦ .

(٧) انظر : المعارف ٥٤٤ ، طبقات الزُّبيدي ٧١ ، نزهة الألباء ٥٧ ، إشارة التعيين ٢٤٥ .

وقد اختُلف في مكان وفاته ، فقيل : مات في البصرة [١] ، وقيل : في ساوة إحدى مدن خراسان بين الريّ وهمدان [٢] ، وقيل : في فارس [٣] ، وقيل : في شيراز [٤] ، وقيل : في البيضاء [٥] .

وقد رجّح الأخيرَ الأستاذ علي النَّجدي ناصف ، ثم قال جامعاً بين ثلاثة الأقوال الأخيرة : « ففارس إقليمٌ من بلاد فارس ، وشيراز قصبتُه ، والبيضاء من قرى شيراز » [٦] .

كما اختُلفَ في سنة وفاته ، فقيل : توفّي سنة (١٦١هـ) [٧] ، وقيل : سنة (١٧٩هـ) [٨] ، وقيل : سنة (١٨٠هـ) [٩] ، وقيل : سنة (١٨٨هـ) [١٠] ، وقيل : سنة (١٩٤هـ) [١١] .

فأمّا القول الأول فيردُّه أنَّ سيبويه دَخَلَ بغداد في خلافة الرَّشيد الذي بويع سنة (١٧٠هـ) [١٢] ، وأما القولان الرابع والخامس فيُضَعِّفُهما أمران :

أحدهما : ماذكره الأستاذ علي النَّجدي ، وهو أنَّ بينَ هاتين السَّنتين وخروج سيبويه من بغداد نحو عشرين عاماً ، وهو أمدٌ طويلٌ لايُظَنُّ أنْ يعيشه مجهولاً أو خاملاً [١٣] .

---

(١) انظر : نزهة الألباء ٥٨ ، معجم الأدباء ١٦ / ١١٥ ، البغية ٢ / ٢٣٠ .

(٢) انظر : إشارة التعيين ٢٤٥ ، وانظر في موقع ساوة : معجم البلدان ٣ / ١٧٩ .

(٣) انظر : أخبار النحويين البصريين ٦٥ ، إنباه الرّواة ٢ / ٣٤٨ ، معجم الأدباء ١٦ / ١١٥ .

(٤) انظر : إنباه الرواة ٢ / ٣٥٣ ، معجم الأدباء ١٦ / ١١٥ ، البلغة ١٦٥ .

(٥) انظر : تهذيب اللغة ١ / ١٩ ، البغية ٢ / ٢٣٠ .

(٦) سيبويه إمام النحاة ١٢٠ . وانظر في تأييده : إنباه الرواة ٢ / ٣٥٣ .

(٧) انظر : نزهة الألباء ٥٨ ، معجم الأدباء ١٦ / ١١٥ ، البغية ٢ / ٢٣٠ .

(٨) انظر : الفهرست ٥٧ ، إنباه الرواة ٢ / ٣٤٨ ، إشارة التعيين ٢٤٥ .

(٩) انظر : طبقات الزُّبيدي ٧٢ ، تاريخ العلماء النحويين ١٠٨ - ١١٠ ، إنباه الرواة ٢ / ٣٥٣ ، معجم الأدباء ١٦ / ١١٥ ، إشارة التعيين ٢٤٥ ، البداية والنهاية ١٠ / ١٨٢ ، البلغة ١٦٥ ، غاية النهاية ١ / ٦٠٢ ، البغية ٢ / ٢٣٠ .

(١٠) انظر : نزهة الألباء ٥٨ ، البغية ٢ / ٢٣٠ .

(١١) انظر : المصدرين السابقين .

(١٢) انظر : سيبويه إمام النحاة ١٢١ .

(١٣) انظر : سيبويه إمام النحاة ١٢١ .

والآخر : أنَّ سيبويه توفِّي قبل شيخه يونُسَ الذي مات سنة (١٨٣هـ) ، أو (١٨٢هـ)[1] . ومن هنا يترجَّح أنَّه توفِّي - رحمه اللّهُ - سنة (١٨٠هـ) ، أو سنة (١٧٩هـ) ، والأُولى أشهر.

أمّا سنُّه ، فقيل : إنَّه عاش اثنتين وثلاثين سنة ، وقيل : عاش أزيد من أربعين سنة[2] . ويُرَجِّح الثاني أنَّ سيبويه أخذ عن عيسى بن عمر الذي تُوفِّي سنة (١٤٩هـ) ، كما تقدّم ، وبين هذه السنة والسنة التي توفِّي فيها سيبويه ثلاثون عاماً ، فإذا كان سيبويه أخذ عنه في تلك السنة وعمره عشر سنوات - على أبعد الاحتمالات - فإنّ عمره يكون أربعين عاماً .

---

(١) انظر : أخبار النحويين البصريين ٦٤ ، طبقات الزّبيدي ٥٢ ، ٥٣ .

(٢) انظر : تاريخ الإسلام (حوادث ووفيات ١٧١ - ١٨٠) ١٥٧ .

ثانياً : الرُّماني : حياتُه وجهوده العلمية :

تحدَّث عن الرُّماني أستاذان فاضلان :

أحدهما : الأستاذ الدكتور مازن المبارك ، في كتابه : الرُّماني النّحويّ في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ، وله فضل السَّبق .

والآخر : الأستاذ الدكتور المتولِّي رمضان الدَّميري ، في مقدمته لما حقَّقه من الشَّرح ، وهو أوّلُ قسم الصَّرف .

وقد أوفى الأستاذان على الغاية في حديثهما عن حياته ؛ لذا سيكون الحديث - هنا - مختصراً اختصاراً لايُخلّ ، إلا فيما يحتاج إلى تفصيلٍ .

نسبه :

هو عليُّ بن عيسى بن عليٍّ بن عبدالله ، أبو الحسن الرُّمّاني ، البغداديّ ، الإخشيديّ ، الورّاق ، الجامع [١] .

أمّا الرُّماني فنسبةٌ إلى قصر الرُّمّان بواسط ، وقيل : إلى بيع الرُّمّان [٢] .

وأمّا البغدادي فنسبةٌ إلى بغداد التي ولد فيها ونشأ ومات [٣] .

وأمّا الإخشيدي فنسبةٌ إلى شيخه أبي بكر أحمد بن عليٍّ الإخشيد ، المعتزليّ [٤] .

---

(١) انظر لترجمة الرماني : طبقات الزبيدي ١٢٠ ، الفهرست ٦٩ ، تاريخ العلماء النحويين ٣٠ - ٣١ ، تاريخ بغداد ١٢ / ١٦ - ١٧ ، الأنساب ٣ / ٨٩ ، نزهة الألباء ٢٣٣ - ٢٣٥ ، المنتظم ٩ / ٢٥ ، إنباه الرواة ٢ / ٢٩٤ - ٢٩٦ ، معجم الأدباء ١٤ / ٧٣ - ٧٨ ، وفيات الأعيان ٣ / ٢٩٩ ، إشارة التعيين ٢٢١ - ٢٢٢ ، تاريخ الإسلام (حوادث ووفيات ٣٨١ - ٤٠٠ هـ) ٨٢ - ٨٣ ، سير أعلام النبلاء ١٦ / ٥٣٣ - ٥٣٤ ، الوافي بالوفيات ٢١ / ٣٧٢ - ٣٧٣ ، البلغة ١٥٤ ، لسان الميزان ٥ / ٢٤٣ - ٢٤٥ ، المنية والأمل ١١٦ - ١١٧ ، بغية الوعاة ٢ / ١٨٠ - ١٨١ ، طبقات المفسِّرين ١ / ٤٢٣ - ٤٢٥ .

(٢) انظر : الأنساب ٣ / ٨٩ .

(٣) انظر : طبقات الزبيدي ١٢٠ ، الفهرست ٦٩ .

(٤) انظر : معجم الأدباء ١٤ / ٧٤ ، الوافي بالوفيات ٢١ / ٣٧٢ .

وأمّا الورّاق فنسبةٌ إلى حرفة الوراقة التي احترفها كثيرٌ من علماء القرن الرابع الهجريّ ، ومنهم السِّيرافي الذي كانَ لايخرُجُ إلى مجلس القضاء ، ولا إلى مجلس التدريس حتّى ينسخَ عَشْرَ ورقاتٍ يأخذُ أُجرتها عشرةَ دراهمَ [١] .

وأمّا الجامع فقد لقِّب به ؛ لأنَّه جمع بين علوم الكلام والفقه والقرآن والنّحو واللُّغة [٢] .

وقد وقفت المصادر في نسبه عند جدِّ أبيه ، ولم تذكر شيئاً وراء ذلك سوى أنَّ أصله من سُرَّ مَن رأى [٣] .

ولادته وحياته :

وُلد الرُّمّاني سنة ست وتسعين ومائتين في بغداد [٤] ، وقيل : سنة ست وسبعين[٥] ، وقيل : سنة سبع وستِّين [٦] . والراجح القول الأول ؛ لأن المصادر تكاد تُجمع على أنَّه مات سنة أربعٍ وثمانين وثلاثمائة عن ثمانٍ وثمانين سنة ، ويُرَجِّحه - أيضاً - أنَّ السيرافي أسنُّ من الرُّماني ، وقد ولد السيرافي - فيما ذكر الرُّمّاني - في سنة ثمانين ومائتين [٧] .

وقد نشأ في بغداد ، واختلف إلى أشياخها ، ثم عقد مجلسه بها حتى مات .

ولم تذكر المصادر أنّه خرج من بغداد إلا مرَّةً واحدةً ، وكان ذلك في آخر سنةِ اثنتين وستين وثلاثمائة ، لّما تهايجت الرُّومُ على المسلمين ، فخرج في وفدٍ من خاصَّةِ بغداد وراء عزِّ الدولة البويهيّ يستنفرونه ، وكان في الكوفة يتصيَّدُ [٨] .

---

(١) انظر : نزهة الألباء ٢٢٨ ، معجم الأدباء ٨ / ١٤٦ - ١٤٧ .

(٢) انظر : المنية والأمل ١١٦.

(٣) انظر : الفهرست ٦٩ ، إنباه الرواة ٢ / ٢٩٦ ، وفيات الأعيان ٣ / ٢٩٩ ، سير أعلام النبلاء ١٦ / ٥٣٤ .

(٤) انظر : الفهرست ٦٩ ، تاريخ بغداد ١٢ / ١٧ ، نزهة الألباء ٢٣٤ - ٢٣٥ ، إنباه الرواة ٢ / ٢٩٦ ، وفيات الأعيان ٣ / ٢٩٩ ، إشارة التعيين ٢٢٢.

(٥) انظر : معجم الأدباء ١٤ / ٧٤ ، البغية ٢ / ١٨٠ ، طبقات المفسرين ١ / ٤٢٤ .

(٦) انظر : الوافي بالوفيات ٢١ / ٣٧٣ .

(٧) انظر : الإمتاع والمؤانسة ١ / ١٢٩ ، ٣ / ١٥٤ .

(٨) انظر : الإمتاع والمؤانسة ٣ / ١٥٤ ، ١٥٨ .

وتذكر المصادر أنّ الرُّماني كان ديِّناً ، فقيراً ، ملازماً لمجلسه [١] .

مذهبه العقديّ :

انتحل الرماني مذهب أهل الاعتزال [٢] ، وله كتابٌ في بيان مقالتهم [٣] ، كما صدر عن آرائهم في مواضع من كتابه النكت في إعجاز القرآن ، وفي شرحه على الكتاب[٤] .

وقد عدَّه ابن المرتضى في الطبقة العاشرة من طبقات المعتزلة [٥] .

واختُلف في تشيُّعه ، فقيل : هو من الشيعة ، وقيل : إنّه يوافقهم في تفضيل عليٍّ – رضي اللّهُ عنه – على سائر الصحابة ، رضوان الله عليهم ، وله كتابٌ في هذا ، وقيل : إنَّه إنّما أظهر التَّشيُّعَ ؛ تقيةً من الشيعة لظهورهم في ذلك العصرِ عصرِ البويهيِّين[٦] .

وفاتـــــه :

توفِّي أبو الحسن الرُّمّاني في بغداد ليلةَ الأحد الحادي عشر من جمادى الأولى ، سنة أربع وثمانين وثلاثمائة [٧] ، وقيل : سنة اثنتين وثمانين[٨] ، وقيل : سنة ست وثمانين[٩] ، والقول الأول أشهر . وقد مات عن ثمانٍ وثمانين سنة [١٠] .

---

(١) انظر : الإمتاع والمؤانسة ١ / ١٣٣ ، المنية والأمل ١١٦ .

(٢) انظر : تاريخ بغداد ١٢ / ١٦ ، نزهة الألباء ٢٣٤ ، إنباه الرواة ٢ / ٢٩٤ ، معجم الأدباء ١٤ / ٧٤ ، لسان الميزان ٥ / ٢٤٣ .

(٣) انظر : إنباه الرواة ٢ / ٢٩٦ .

(٤) انظر : النكت في إعجاز القرآن ٩٦ ، وانظر ص : ٦٢٢ هـ (٢) ، من هذا البحث .

(٥) انظر : المنية والأمل ١١٦ .

(٦) انظر : معجم الأدباء ١٤ / ٧٤ ، سير أعلام النبلاء ١٦ / ٥٣٤ .

(٧) انظر : تاريخ بغداد ١٢ / ١٧ ، نزهة الألباء ٢٣٥ ، إنباه الرواة ٢ / ٢٩٤ ، معجم الأدباء ١٤ / ٧٤ ، إشارة التعيين ٢٢٢ ، سير أعلام النبلاء ١٦ / ٥٣٤ .

(٨) انظر : وفيات الأعيان ٣ / ٢٩٩ .

(٩) تاريخ العلماء النحويين ٣١ .

(١٠) انظر : سير أعلام النبلاء ١٦ / ٥٣٤ ، لسان الميزان ٥ / ٢٤٤ .

أشياخـــــه :

تلمذ الرُّمّاني على جماعة من علماء بغداد في القراءة ، واللغة ، والنحو ، والكلام ، ومنهم :

١ - أبو إسحاق الزّجاج ، إبراهيم بن السَّريّ بن سهل ، المتوفى سنة (٣١٠هـ) ، وقد قرأ عليه الرُّمّاني (الكتاب) [١] .

٢ - أبو بكربن السَّرّاج ، محمد بن السَّريّ ، المتوفى سنة (٣١٦هـ) ، وقد أخذ عنه الرُّمّاني (الكتاب) [٢] ، كما صرَّح بالأخذ عنه في شرحه على (الكتاب) [٣] .

٣ - أبو بكر بن شُقير ، أحمد بن الحسن بن العباس بن الفرج البغداديّ ، المتوفى سنة (٣١٧هـ) ، وقد صرّح الرُّماني بأنَّه أخذ عنه في شرح الكتاب [٤] .

٤ - أبو بكر محمد بن الحسن بن دُريد الأزديّ، البصريُّ، المتوفى سنة (٣٢١هـ) [٥] . والراجح أنَّ الرُّماني أخذ عنه اللغة ، ولم يأخذ عنه النَّحو ؛ لأنّ ابن دريد – فيما ذكروا – كان ضعيفاً في النحو ، وممَّن ذكر ذلك السِّيرافي ، وهو أحد تلامذته ، حيث يقول : « كان أبو بكر ضعيفاً في التَّصريف ، والنَّحو خاصّةً ، وفي كتاب (الجمهرة) خللٌ كثيرٌ » [٦] .

٥ - ابن مجاهد ، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس ، المتوفى سنة (٣٢٤هـ) ، وقد أخذ عنه الرُّمّاني القراءات ، كما ذكر في شرح الكتاب [٧] ، وروى عنه – أيضاً – شرح شعر زُهيرٍ لثعلب [٨] .

---

(١) انظر : تاريخ العلماء النحويين ٣٠ ، معجم الأدباء ١٤ / ٧٤ ، سير أعلام النبلاء ١٦ / ٥٣٤ ، البغية ٢ / ١٨٠ .

(٢) انظر : طبقات الزبيدي ١٢٠ ، تاريخ العلماء النحويين ٣٠ ، نزهة الألباء ٢٣٤ ، إنباه الرواة ٢ / ٢٩٤ ، معجم الأدباء ١٤ / ٧٤ ، إشارة التعيين ٢٢١ ، البغية ٢ / ١٨٠ .

(٣) انظر : شرح الرماني ١ / ٢٥أ.

(٤) انظر : شرح الرماني ٢ / ١٨٤ب .

(٥) انظر : نزهة الألباء ٢٣٤ ، إنباه الرواة ٢ / ٢٩٤ ، معجم الأدباء ١٤ / ٧٤ .

(٦) انظر : البصائر والذخائر ٩ / ٢٠ .

(٧) انظر : شرح الرماني ٢ / ١٨٩أ .

(٨) انظر : شرح شعر زهير ١٣ .

٦ - ابن الإخشيد ، أبو بكر أحمد بن علي الإخشيد ، المتكلِّم ، المعتزليّ ، المتوفّى سنة (٣٢٦هـ) ، وقد أخذ عنه الرُّمّاني علمَ الكلام ، وذهب مذهبه في الاعتزال[١] .

طبقتـــه :

الرُّمّاني معدودٌ في طبقة أبي سعيد السيرافي المتوفى سنة (٣٦٨هـ) ، وأبي عليّ الفارسي المتوفى سنة (٣٧٧هـ) [٢] .

وعلى الرغم من أنَّ الثلاثة قد صدروا عن حِلَق الزجاج ، وابن السراج ، وابن دريد ، وابن مجاهد ، إلا أنَّهم اختلفوا في المنهج ، فالسيرافي عني بالسماع ، والفارسيُّ عني بالقياس[٣] ، والرُّماني عني بالمنطق [٤] .

وقد كان التنافس بين السيرافي والفارسيّ ظاهراً ، ولكلٍّ منهما مريدوه ، فمن أنصار السيرافي ابنُ خالويه [٥] ، وأبو حيان التوحيدي[٦] ، ومن أنصار الفارسي ابنُ جنِّي [٧] ، أمّا الرماني فقد كان هواه مع السيرافي[٨] ، ولم يكن له حزبٌ ينافح عنه ، وينشر مذهبه إلا ماوجد عند أبي حيّان التوحيدي في بعض كتبه [٩] ، بيد أنَّه لم يحتفل به احتفالَه بشيخه أبي سعيد .

---

(١) انظر : المنية والأمل ١١٦.

(٢) انظر : معجم الأدباء ١٤ / ٧٤ .

(٣) انظر : معجم الأدباء ٧ /٢٥٣ - ٢٥٤ .

(٤) انظر : الإمتاع والمؤانسة ١ / ١٣٣.

(٥) لابن خالويه كتاب اسمه (الهاذور) نقض فيه كلام الفارسي في (الأغفال) ، وقد رد عليه الفارسي في كتابٍ اسمه : نقض الهاذور. انظر : إنباه الرواة ١ / ٣٥٩ - ٣٦٢ .

(٦) انظر : الإمتاع والمؤانسة ١ / ١٢٩ - ١٣٣.

(٧) انظر : الخصائص ١ / ٢٧٦ - ٢٧٧ .

(٨) انظر : الإمتاع والمؤانسة ١ /١٢٨ - ١٢٩.

(٩) انظر : الإمتاع والمؤانسة ١ / ١٣٣ ، البصائر والذخائر ١ / ١٤٥ ، ٦ / ١٨٣ - ١٨٤ ، ٧ / ٤٠ ، المقابسات ١٨٧ .

ويبدو أنَّ أَثَر هذا التنافس في أبي عليٍّ أشَدُّ من صاحبيه ؛ إذ لم يؤثر عنهما انتقاصٌ له ، ولاقدحٌ فيه ، أمّا أبو عليٍّ فقد أُثر عنه ذلك ، ويمكن إجمال ماورد عنه فيما يأتي :

أولاً : ذكر أنَّ السيرافي والرُّمّاني قد أخذا عنه ، يقول في رسالة وجّهها إلى سيف الدولة يردُّ فيها على ابن خالويه : « قرأ .... عبدُ سيِّدنا الرُّقعةَ النّافذةَ من حضرةِ سيِّدنا ، فوجد كثيراً منها شيئاً لم تجرِ عادةُ عبده به ، لاسيَّما مع مثل صاحب الرُّقعة ، إلا أنَّه يذكر من ذلك بعضَ مايدلُّ على قلَّة تحفُّظِ هذا الرجل[١] فيما يقوله ، وهو قوله : لو يبقى عُمْرَ نوحٍ ماصلح أنْ يقرأ على السِّيرافي ، مع علمه بأنَّ ابن بهزاد السِّيرافيّ يقرأ عليه الصِّبيان ومعلموهم ، أفلا أصلح أنْ أقرأ على مَنْ يقرأ عليه الصِّبيان ! هذا مالاخفاء به ، كيف وهو قد غلط فيما حكاه عنِّي ، وأنِّي قلتُ : إنَّ السيرافي قرأ عليَّ ، ولم أَقُلْ هذا ، إنما قُلْتُ : تعلَّمَ مني وأخذ عنِّي هو وغيرُه ممَّن ينظر في شيءٍ من هذا العلم ، وليس قولُ القائل : تعلَّم مني ، مثلَ : قرأ عليّ ؛ لأنَّه قد يقرأ عليه مَنْ لايتعلَّمُ منه ، وقد يتعلَّم منه مَنْ لايقرأ عليه ، وتعلُّمُ ابن بهزاد السيرافي منِّي في أيام محمد بن السَّريّ وبعده لايخفى على مَنْ كان يعرفني ويعرفه كعليٍّ بن عيسى الوراق ....»[٢] .

ويلحظ في هذا النَّص أنّ الفارسيّ يطلق على السيرافي ابن بهزاد ، وهو اسمُ أبي السيرافي لما كان مجوسيّاً ، فلما أسلم سمّاه أبو سعيد عبدَالله[٣] ، فترديد الفارسي لهذا الاسم يدلُّ على مافي نفسه على أبي سعيد .

ويقول أيضاً : « قرأ عليَّ عليُّ بن عيسى الرُّماني كتاب الجمل وكتاب الموجز لابن السَّراج في حياة ابن السَّراج »[٤] .

---

(١) يعني ابن خالويه .

(٢) الحلبيات ١٥٩ .

(٣) انظر : إنباه الرواة ١ / ٣٤٨.

(٤) انظر : معجم الأدباء ٧ / ٢٣٩.

ولا أحسب الفارسي قال هذين القولين إلا مفتخراً ، وإن لم ينطق بذلك .

ثانياً : انتقص من صاحبيه ، إذ يقول عن السيرافي : « جاء ابنُ بهزاد إلينا فقرأ على أبي بكرٍ نحو مائةٍ وخمسين ورقةً من أول الكتاب ، ثم انقطع عنّا ، فلقيني ، فقلت له : ياهذا الرجل ؛ لم انقطعتَ ؟ - وكان قد تشاغل بهذه المسموعات - فقال : هي سوقٌ وينبغي أنْ يُباع فيها ماينفقُ فيها ، قال أبو عليٍّ : فمنذُ سمعتُ هذا منه لم أُعاوده » (١) .

وفيما ذكره نظرٌ ؛ لأنَّ السيرافي قد ذكر في مواضع متأخِّرة من شرحه مايفيد أنّه قرأ الكتاب كاملاً على ابن السراج (٢) .

ويقول عن الرُّماني : « إنْ كان النَّحوُ مايقولُه الرُّماني فليس معنا منه شيءٌ ، وإنْ كان النّحو مانقولُه فليس معه منه شيءٌ » (٣) .

ويقول ابن جنِّي : « وقلت له يوماً ببغداد - أظنُّه سنة خمس وسبعين - شيئاً ذكرتُ فيه أبا الحسن عليَّ بن عيسى الرُّمّاني - عفا الله عنّا وعنه - وأبو الحسن إذ ذاك قد ساند الثمانين ، فقال : نعم ، هو صبيٌّ » (٤) .

ويكفي للردِّ على هذا القول أنَّ الوزير أبي محمد المهلبي دعا الرُّماني مع نخبةٍ من علماء بغداد لحضور المجلس الذي عقده للمتنبي والحاتمي والحكم بينهما (٥) .

وعلى أيِّ حالٍ فإنَّ الفارسيَّ معتدٌّ بنفسه كُلَّ الاعتداد ، وكان جسوراً على الانتقاص من سابقيه ، يقول ابن جنِّي : « وكان أبو عليّ - رحمه الله - في هذا الباب ونحوه جبّاراً ، يرى نفسه وأهلَ هذا الشّأن بحيث هي وهم ، وقد كان فيما يراه منه معذوراً بالإضافة إليهم ، فإنَّه كان فيه أحداً ، ولا أحد إليه أحداً ، وكان يُعظِّم أبا عثمان

---

(١) انظر : الخاطريات ٥٠ .

(٢) انظر : شرح السيرافي ٥ / ٤٣ ب ، ٥٩ أ .

(٣) انظر : نزهة الألباء ٢٣٤ ، معجم الأدباء ١٤ / ٧٤ - ٧٥ .

(٤) بقية الخاطريات (مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، ج٣ ، م ٦٧ ، ص ٤٥٨) .

(٥) انظر : الرسالة الموضحة ١٢٠ - ١٢١ .

ويكاد يعبد أبا الحسن ، ولم يكن أبو العباس [المبرد] عنده إلا رُجيلاً ، ولم تكن جنايته عنده على نفسه في تعقُّبه كلام سيبويه بكتابه الموسوم بالغلط إلى غاية ، وكان أبو عُمر في نفسه قصداً ومتسلّماً ، وكان بأُخرة ربما جمش أبا بكرٍ وعَذَمه ، ولم يكن رأيه فيه متأخِّراً رأيَه فيه متقدّماً .....» [١].

فإذا كان هذا شأنه مع المبرد – وحسبك به فحلاً – ومع شيخه ابن السَّراج ؛ فإنَّ ماقاله عن السيرافي والرُّماني معاصريَه ليس بغريبٍ .

تلاميــــذه :

لزم أبو الحسن الرُّمّاني مجلسَه ، وانفرد لمختلفته [٢] ، يأخذون عنه كتبه إملاءً ، ويروون عنه مروياّته عن أشياخه ، يقول العبدي : « وعهدي بنفسي حاضراً مجلسَ هذا الشيخ – يعني أبا عليٍّ – وهناك مَنْ يقرأ كتاب سيبويه ، دون غيره من المتوسّطات ثلاثون رجلاً وأكثر .....، ومجلسَ الشيخ أبي سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي وعدد أهل المجلس ومَنْ معنا السَّبق للقراءة يزيدون على المائة ، ومجلسَ الشيخ أبي الحسن علي بن عيسى النحويّ جميع أهل السُّنة ، رحمه الله » [٣].

وممَّن أخذ عن الرُّماني :

١ – أبو القاسم عُبيد الله بن محمد بن جَرْو الأسديّ ، المتوفى سنة (٣٨٧هـ) [٤] ، دخل بغداد وأخذ عن علمائها ، ومنهم الرماني [٥] .

٢ – أبو القاسم سعيد بن سعيد الفارقيّ ، المتوفى سنة (٣٩١هـ) [٦] ، أخذ عن الرُّماني

---

(١) بقية الخاطريات (مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، ج ٣ ، م ٦٧ ، ص ٤٥٨ – ٤٥٩) .

(٢) انظر : الإمتاع والمؤانسة ٣ / ١٥٨ .

(٣) انظر : إنباه الرواة ٢ / ٣٨٨ .

(٤) انظر : معجم الأدباء ١٢ / ٦٣ – ٦٨ .

(٥) انظر : البغية ٢ / ١٢٧.

(٦) انظر : البغية ١ / ٥٨٤ .

وقد صرح بذلك في مواضع من كتابه : تفسير المسائل المشكلة [١] .

٣ - أبو حيان التوحيدي ، علي بن محمد بن العبّاس ، المتوفى سنة (٤٠٠هـ)[٢] ، وقد أخذ عن الرماني مناظرة السيرافي ومتى بن يونس[٣] ، وغيرها [٤] .

٤ - عبدالله بن محمد بن بانيس النّحوي ، المتوفى سنة (٤٠٠هـ) ، أخذ عن الرماني وطبقته [٥] .

٥ - أبو طالب أحمد بن بكر العَبْديّ ، المتوفى سنة (٤٠٦هـ) ، أخذ عن الرماني وتلك الطبقة [٦] .

٦ - أبو عبدالله محمد بن محمد بن النُّعمان ، المعروف بالشيخ المفيد ، المتوفى سنة (٤١٣هـ) ، وهو شيخ الرافضة في عصره ، حضر مجلس الرُّماني[٧] .

٧ - أبو القاسم الدّقيقي علي بن عبيد الله بن الدّقاق ، المتوفى سنة (٤١٥هـ) ، أخذ عن الرُّماني والسيرافي وتلك الطبقة [٨] ، وأخذ عن الرماني كتاب سيبويه[٩] .

٨ - أبو الحسن بن القارح ، عليّ بن منصور بن طالب الحلبيّ ، المتوفّى سنة (٤٢١هـ)[١٠] . قال في رسالته إلى المعرِّي : « سافرتُ إلى بغداد ونزلت على أبي عليٍّ الفارسيّ ، وكنتُ أختلفُ إلى علماء بغداد ، أبي سعيد السيرافي ، وعليّ ابن عيسى الرُّماني ....» [١١] .

---

(١) انظر : تفسير المسائل المشكلة ٤٨ ، ٧١ ، ١٢٥ ، ١٧٤ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٧٣ ، ٣٦٠ .
(٢) انظر : البغية ٢ / ١٩٠ - ١٩١ .
(٣) انظر : الإمتاع والمؤانسة ١ / ١٢٨ .
(٤) انظر : الصداقة والصديق ٤٣ ، ٧٣ ، ٢٩١ ، أبو حيان التوحيدي ١ / ١٧٥ - ١٧٧ .
(٥) انظر : إنباه الرواة ٢ / ١٥٥ .
(٦) انظر : نزهة الألباء ٢٤٦ - ٢٤٧ .
(٧) انظر : تاريخ بغداد ٣ / ٢٣١ ، لسان الميزان ٦ / ٤٢٣ ، الرماني النحوي ٦٨ - ٧٠ .
(٨) انظر : إنباه الرواة ٤ / ١٥٩ ، البغية ٢ / ١٧٨ .
(٩) انظر : برنامج التّجيبي ٢٧٨ .
(١٠) انظر : البغية ٢ / ٢٠٧ .
(١١) رسالة ابن القارح (مع رسالة الغفران ٥٦) .

٩ - أبو القاسم علي بن طلحة بن كردان النحويّ ، المتوفى سنة (٤٢٤هـ) ، صحب الفارسيّ والرماني ، وقرأ عليهما كتاب سيبويه [١] .

١٠- أبو محمد عبدالله بن عليّ بن إسحاق الصَّيمريّ ، صاحب (التبصرة) ، وقد نَصَّ فيها على أخذه عن الرماني [٢] .

١١- أبو محمد الحسن بن محمد بن عليّ بن رجاء اللغوي ، المعروف بابن الدّهّان ، المتوفى سنة (٤٤٧هـ) ، أخذ عن الرماني [٣] ، وروى عنه شرح شعر زهير لثعلب [٤] .

١٢- أبو القاسم علي بن المحسِّن التَّنوخيّ ، المتوفى سنة (٤٤٧هـ) [٥] ، ممّن أخذوا عن الرُّماني [٦] .

١٣- هلال بن المحسِّن بن إبراهيم ، الكاتب ، كان صابئاً ، فأسلم ، وتوفى سنة (٤٤٨هـ) ، ممّن أخذوا عن الرماني [٧] .

١٤- أبو محمد الحسن بن علي بن محمد الجوهريّ ، المتوفى سنة (٤٥٤هـ) ، روى عن الرُّماني [٨] .

١٥- أبو الحسن محمد بن عبدالله بن حمدان الدلفيّ العجلي ، المتوفى سنة (٤٦٠هـ) ، من أصحاب الرُّماني [٩] .

١٦- أبو الغنائم محمد بن أحمد بن عمر الخلاّل ، أخذ عن الرماني وطبقته [١٠] .

---

(١) انظر : إنباه الرواة ٢ / ٢٨٤ .
(٢) انظر : التبصرة ١ / ١٣٥ .
(٣) انظر : البغية ١ / ٥٢٣ - ٥٢٤ .
(٤) انظر : شرح شعر زهير ١٣ .
(٥) انظر : معجم الأدباء ١٤ / ١١٠ - ١٢٤ .
(٦) انظر : إنباه الرواة ٢ / ٢٩٤ ، معجم الأدباء ١٤ / ٧٦ .
(٧) انظر : معجم الأدباء ١٩ / ٢٩٤ - ٢٩٧ ، وانظر : إنباه الرواة ٢ / ٢٩٤ .
(٨) انظر : إنباه الرواة ٢ / ٢٩٤ .
(٩) انظر : معجم الأدباء ١٨ / ٢٠٧ ، البغية ١ / ١٢٨ .
(١٠) انظر : معجم الأدباء ١٧ / ٢٠٨ ، البغية ١ / ٣٧ .

١٧- وممّن أخذ عنه - أيضاً - الترميسيّ صاحب النكت على الحماسة ، قال السيوطي : « والترميسي هذا متقدّم أخذ عن أبي سعيد السيرافي وأبي أحمد العسكريّ وطبقتهما »[١] . ثم ذكر أنّه قرأ على الرُّماني لامية أبي كبير الهذليّ [٢] .

١٨- أبو البركات محمد بن عبدالواحد بن محمد الزّبيري ، ذكر ابن قاضي شهبة أنّه روى عن الرُّماني [٣] .

١٩- أبو عبدالله الحسن بن محمد بن ميمون المصري ، ممّن رووا عن الرُّماني ، فيما ذكر ابن قاضي شهبة [٤] .

٢٠- أبو الحسن علي بن محمد البديهيّ ، الشاعر[٥] ، نقل عنه أبو حيان التّوحيدي أنّه أكثر من الأخذ عن الرُّماني في شبابه ، ثم كَفَرَه [٦] .

٢١- أبو الحسن عليّ بن إبراهيم التّبريزي، روى عن الرُّماني عدداً من كتبه[٧] .

آثـــاره :

كان الرُّماني متفنّناً في علوم القرآن والنحو واللغة والفقه والكلام ، وصنَّف فيها كتباً تربو على المائة ، وفيما يأتي ثبتٌ لها :

أولاً : التفسير وعلوم القرآن وما إليهما :

١ - الألفات في القرآن ، ذكره ابن النديم ، والقفطي ، وياقوت ، والصفدي[٨] .

٢ - الجامع لعلم القرآن ، وقد يسمّى (تفسير القرآن) ، ذكره القفطي ، وياقوت ،

---

(١) المزهر ١ / ١٦٢ .

(٢) انظر : المزهر ١ / ١٦٩ .

(٣) انظر : الرماني النحوي ٦٧ .

(٤) انظر : الرماني النحوي ٦٧ .

(٥) انظر : تاريخ بغداد ١٢ / ٨٣ - ٨٤ .

(٦) انظر : البصائر والذخائر ١ / ١٤٥ .

(٧) انظر : فهرسة ابن خير ٣١٧ ، وانظر لترجمته : إنباه الرُّواة ٢ / ٢٢١ .

(٨) انظر : الفهرست ٦٩ ، إنباه الرواة ٢ / ٢٩٥ ، معجم الأدباء ١٤ / ٧٥ ، الوافي بالوفيات ٢١ / ٣٧٣ .

والصفدي ، والسيوطي[١] ، كما أحال عليه الرماني في كتابه (النكت)[٢] .

وهو كتاب كبيرٌ ، أُقَدِّر أنْ يكونَ في أكثر من عشرين مجلدة ، ويوجد منه ثلاثة أجزاء :

أ - الجزء السابع ، منه نسخة في المكتبة الوطنية بباريس ، تحت رقم (٦٥٢٣) .

ب - الجزء العاشر ، منه صورة في معهد المخطوطات ، تحت رقم (٩٢ تفسير) ، ويقع هذا الجزء في سبع وسبعين ومائة لوحة ، ويبدأ بتفسير الآية التاسعة والثمانين من سورة آل عمران ، وينتهي بتفسير الآية الأخيرة من السورة نفسها .

جـ - قطعة كبيرة من الجزء الثاني عشر ، منها نسخة في مكتبة المسجد الأقصى ، وصورتها في معهد المخطوطات .

ومنهج الشارح في تفسيره كمنهجه في شرح الكتاب ، يقوم على السؤال والجواب ، بيد أنّه يختم الحديث عن كلِّ آيةٍ بما تضمَّنَتْه من أحكام ، كما نثر فيه كثيراً من المسائل النحوية ، والقضايا اللغوية ، وسأورد هنا مثالاً منه :

« القولُ في قوله عزَّ وجَلَّ : ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَـٰلَمِينَ ﴾ [آل عمران : ٩٦] .

يُقال : أيجوزُ مع ظاهر الآية أنْ يكونَ قبلَ البيتِ الحرامِ بيتٌ ؟ .

الجواب : فيه خلافٌ :

فقيل : إنَّه أوّلُ بيتٍ وُضِعَ للعبادة ، وقد كانت قبله بيوتٌ كثيرةٌ ، عن عليٍّ عليه السَّلام ، والحسن .

وقيل : بل لم يُوضَعْ قَبْلَه بيتٌ ، عن مجاهد ، وقتادة .

---

(١) انظر : إنباه الرواة ٢ / ٢٩٥ ، معجم الأدباء ١٤ / ٧٥ ، الوافي بالوفيات ٢١ / ٣٧٣ ، بغية الوعاة ٢ / ١٨١ .

(٢) انظر : النكت في إعجاز القرآن ٩٥ .

ويقال : مابكَّةُ ؟

الجوابُ : قيل فيه ثلاثةُ أقوال :

قيل : بكَّةُ المسجدُ ، ومكَّةُ الحرمُ كلُّه ، تدخل فيه البيوتُ ، عن ابن شهابٍ ، وضَمْرة بن ربيعة .

وقيل : بكَّةُ هي مكَّةُ ، عن مجاهدٍ .

وقيل : بطنُ مكَّةَ ، عن أبي عبيدة .

ويُقال : ماأَصْلُ بكَّةَ ؟

الجوابُ : البكُّ : الزَّحْمُ ، من قوله : بكَّةُ يَبُكُّه بكّاً ، إذا زَحَمه ، وتباكَّ النّاسُ بالموضعِ : إذا ازدحموا ، فبكَّةُ مُزْدَحَمُ النّاسِ للطَّواف وهو ماحولَ الكعبةِ من داخل المسجد الحرام ، ومنه البكُّ : دقُّ العُنُقِ ؛ لأنَّه فكُّهُ بشدَّة زَحْمه .

وقيل : سُمِّيتْ بكَّةَ لأنَّها تَبُكُّ أعناقَ الجبابرةِ ، إذا ألحدوا فيها بظُلْمٍ لم يُمهلوا .

ويقال : بم انتصبَ ﴿ مُبَارَكًا ﴾ ؟

الجوابُ : فيه قولان :

الأول : بـ : ﴿ وُضِعَ ﴾ على الحال من الضمير الذي فيه .

الثاني : بالظَّرف من بكّةَ ، على معنى : لَلَّذي استقرَّ ببكَّةَ مباركاً ، وعلى هذا القول لايكون قد وُضِعَ قبله بيتٌ كما يجوزُ في التقدير الأول .

ويُقالُ : مامعنى ﴿ وَهُدًى لِّلْعَٰلَمِينَ ﴾ ؟ ومِنْ أيِّ وجهٍ وجب ذلك فيه ؟

الجوابُ : أنَّه دلالةٌ على اللّهِ من حيثُ هو المدبِّرُ له بما لايقدر عليه غيرُه من أَمْن الوحشِ فيه حتى يجتمع الكلبُ والظَّبيُ فلا يعدو عليه ، وحتى يأنسَ الطَّيرُ فلا يمتنعُ فيه كما يمتنعُ في غيره ، إلى غير ذلك من الآثار البيِّنة فيه مع البركة التي يجدُها مَنْ حَجَّ إليه مع مالَه من الثوابِ الجزيل .

ويُقال : ما أَصْلُ البركة ؟

الجواب : الثُّبوت ، من قولك : بَرَك بَرْكاً وبُروكاً ، إذا ثبت على حاله ، فالبركةُ

ثبـوت الخيـر بنمـوّه وتزيُّده ، ومنـه : البَرَاكاء : الثبـوت في الحـرب ، ومنه : البِرْكةُ شِبْهُ حوضٍ يمسك الماءَ ؛ لثبـوته فيـه ، ومنه : تبارك اللّهُ ؛ لثبـوته لم يزلْ ولايزالُ وحده ، جلَّ وعزَّ ، ومنه : البَرْكُ : الصَّدْرُ ؛ لثبوت الحفظ فيه .

وقد تضمَّنت الآيةُ التّرغيبَ في الحجِّ إلى البيت الحرام بتقديم وضعِه للمصلحةِ ومافيه من البركة ، واللُّطف به في الهداية إلى الحقِّ من الدِّيانة » [١] .

٣ – جواب ابن الإخشيد في علم القرآن ، ذكره القفطي [٢] .

٤ – شرح معاني الزّجاج ، ذكره القفطي ، وياقوت ، والصفدي [٣] .

٥ – غريب القرآن ، ذكره القفطي [٤] .

٦ – المتشابه في علم القرآن ، ذكره القفطي [٥] .

٧ – المختصر في علم السُّور القصار ، ذكره القفطي [٦] .

٨ – مسائل أبي عليّ بن النّاصر في علم القرآن ، ذكره القفطي [٧] .

٩ – مسائل طلحة في علم القرآن ، ذكره القفطي [٨] .

١٠ – النكت في إعجاز القرآن ، وهو مطبوعٌ [٩] .

ثانياً : في الكلام والعقيدة والفقه :

ذكر القفطي منها :

١١ – الأخبار والتّمييز .

---

(١) الجامع لعلم القرآن ١٠ / ٩ب – ١١أ .

(٢) انظر : إنباه الرواة ٢ / ٢٩٥ .

(٣) انظر : إنباه الرواة ٢ / ٢٩٥ ، معجم الأدباء ١٤ / ٧٥ ، الوافي بالوفيات ٢١ / ٣٧٣ .

(٤) انظر : إنباه الرواة ٢ / ٢٩٥ .

(٥) انظر : المصدر السابق ٢ / ٢٩٥ .

(٦) انظر : إنباه الرواة ٢ / ٢٩٥ .

(٧) انظر : إنباه الرواة ٢ / ٢٩٦ .

(٨) انظر : إنباه الرواة ٢ / ٢٩٥ .

(٩) بتحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام ، ونشر مع رسالتين في إعجاز القرآن في دار المعارف بمصر .

١٢- أدب الجدل .

١٣- أدلة التّوحيد .

١٤- الإرادة .

١٥- الأسباب .

١٦- استحقاق الذَّم .

١٧- الأسماء والصفات ، ذكره الذهبيّ ، أيضاً [١] .

١٨- الأصلح الصغير .

١٩- الأصلح الكبير ، وهو وماقبله في الاعتزال [٢] .

٢٠- أصول الفقه .

٢١- الأكوان ، ذكره الذهبيُّ ، أيضاً [٣] .

٢٢- الأمالي .

٢٣- الإمامة .

٢٤- الأوامر .

٢٥- تجانس الأفعال .

٢٦- تحريم المكاسب .

٢٧- التعليق .

٢٨- تفضيل عليّ .

٢٩- تهذيب الأصلح .

٣٠- التوبة .

٣١- جوامع العلم ، في التوحيد .

---

(١) انظر : سير أعلام النبلاء ١٦ / ٥٣٤ .
(٢) انظر : فلسفة وفرق المعتزلة ٢٢٢ .
(٣) انظر : سير أعلام النبلاء ١٦ / ٥٣٤ .

٣٢- الحظر والإباحة .

٣٣- الحقيقة والمجاز .

٣٤- الرؤية .

٣٥- الرد على الدّهرية .

٣٦- الرد على المسائل البغداديات لأبي هاشم الجبائي المعتزلي . وكان الرُّماني يتعصب عليه ، ويُكَفِّره [١] .

٣٧- الرد على مَنْ قال بالأحوال .

٣٨- الرسائل ، في الكلام .

٣٩- الرويّة في النقض على الأشعري .

٤٠- السؤال والجواب .

٤١- شرح الأسماء والصفات لأبي علي الجبائي المعتزلي .

٤٢- شرح المعونة ، لم يتمّ ، والمعونة كتاب في الأصول لابن الإخشيد [٢] .

٤٣- كتاب صغير في (الصفات) .

٤٤- صفات النفس .

٤٥- صنعة الاستدلال ، في سبع مجلدات ، ذكره الذهبي أيضاً [٣] .

٤٦- كتاب في (الطبائع) .

٤٧- العلل .

٤٨- العلوم .

٤٩- العوض .

٥٠- القياس .

---

(١) انظر : البصائر والذخائر ٧ / ٣٤٩ ، المنية والأمل ١١٦ .

(٢) انظر : الفهرست ٢٢١ .

(٣) انظر : سير أعلام النبلاء ١٦ / ٥٣٤ .

٥١- مايجوز على الأنبياء ومالايجوز .

٥٢- المباحث .

٥٣- مبادئ العلوم .

٥٤- مجالس ابن الناصر .

٥٥- المجالس في استحقاق الذم .

٥٦- مسائل ابن جابي .

٥٧- مسائل أبي العلاء .

٥٨- مسائل أحمد بن إبراهيم البصري .

٥٩- المسائل في اللطيف من الكلام .

٦٠- المسائل والجواب في الأصلح الواردة من مصر .

٦١- المعرفة .

٦٢- المعلوم والمجهول والنفي والإثبات .

٦٣- مقالة المعتزلة .

٦٤- المنطق .

٦٥- نقدات الاجتهاد .

٦٦- نقض استحقاق الذم ، في الرد على أبي هاشم الجبائي .

٦٧- نقض التثليث على يحيى بن عدي المنطقي .

٦٨- نُكَت الإرادة .

٦٩- نكت الأصول .

٧٠- نكت المعونة بالزيادات لابن الإخشيد[١] .

---

(١) انظر : إنباه الرواة ٢ / ٢٩٥ - ٢٩٦.

ثالثاً : في علوم العربية :

٧١- الاشتقاق الصغير ، ويسمى في بعض المصادر : الاشتقاق المستخرج ، ذكره ابن النديم ، وابن مسعر ، والقفطي ، وياقوت ، والصفدي[١] .

٧٢- الاشتقاق الكبير ، ذكره ابن النديم ، والقفطي ، وغيرهما[٢] .

٧٣- أغراض كتاب سيبويه ، ذكره ابن النديم ، والقفطي[٣] ، ولعله مستخرجٌ من شرح الكتاب .

٧٤- الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى ، لم تذكره المصادر ، وقد طُبع طبعاتٍ ، آخرها بتحقيق الدكتور فتح الله صالح علي المصري ، ونشر في مصر .

٧٥- الإيجاز في النحو ، ذكره ابن النّديم ، والقفطي ، والصفدي[٤] .

٧٦- البلاغة ، لم تذكره مصادر ترجمته ، وإنما ذكره ابن أبي الإصبع في الكتب التي أفاد منها في بديع القرآن[٥] .

٧٧- التصريف ، ذكره ابن النديم ، والقفطي ، والذهبي[٦] .

٧٨- تهذيب أبواب كتاب سيبويه ، ذكره القفطي[٧] .

٧٩- الحدود الأصغر ، ذكره الأنباري ، وياقوت ، والصفدي ، والسيوطي[٨] ، وقد طبع بتحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي ، ونشره في عمّان .

٨٠- الحدود الأكبر ، ذكره الأنباري ، وياقوت ، والصفدي ، والسيوطي[٩] .

---

(١) انظر : الفهرست ٦٩ ، تاريخ العلماء النحويين ٣١ ، إنباه الرواة ٢ / ٢٩٥ ، معجم الأدباء ١٤ / ٧٥ ، الوافي بالوفيات ٢١ / ٣٧٣.

(٢) انظر : الفهرست ٦٩ ، إنباه الرواة ٢ / ٢٩٥ ، معجم الأدباء ١٤ / ٧٥ .

(٣) انظر : الفهرست ٦٩ ، إنباه الرواة ٢ / ٢٩٥ .

(٤) انظر : الفهرست ٦٩ ، إنباه الرواة ٢ / ٢٩٥ ، الوافي بالوفيات ٢١ / ٣٧٣.

(٥) انظر : بديع القرآن ٥ ، وقد أفدت هذا من الدكتور مازن المبارك .

(٦) انظر : الفهرست ٦٩ ، إنباه الرواة ٢ / ٢٩٥ ، سير أعلام النبلاء ١٦ / ٥٣٤ .

(٧) انظر : إنباه الرواة ٢ / ٢٩٥ .

(٨) انظر : نزهة الألباء ٢٣٤ ، معجم الأدباء ١٤ / ٧٥ ، الوافي بالوفيات ٢١ / ٣٧٣ ، البغية ٢ / ١٨١ .

(٩) انظر : المصادر السابقة .

٨١- الحروف ، ذكره بهذا الاسم القفطي[١] ، وفي أكثر المصادر (معاني الحروف)[٢] . وقد نشرت رسالةٌ صغيرة باسم (منازل الحروف) منسوبة إلى الرُّماني ؛ نشرات مختلفة ، آخرها بتحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي ، ونشرها في عمّان .

أما كتاب (معاني الحروف) الذي حقَّقه الدكتور عبدالفتاح شلبي ، ونسبه إلى الرُّماني ، وعوّل عليه في موازنته بين الرماني والفارسي[٣] ؛ فليس للرماني ؛ لأمور منها :

أ - في الكتاب نقلٌ عن الصَّيمري ، وهو من تلاميذ الرُّماني[٤] .

ب - فيه نقلٌ عن ابن جنّي[٥] ، والربعيّ[٦] ، وهما تلميذا الفارسيّ ويتعصّبان له ، وقد تقدم الحديث عن التنافس بين الرُّماني والفارسيّ .

جـ - في الكتاب آراءٌ مخالفة لمذهب الرماني في شرح الكتاب ، ومن ذلك أنَّه في شرح الكتاب ذهب إلى أنَّ الواو تأتي عوضاً عن رُبَّ ، فتجرّ[٧] ، وفي هذا الكتاب ردٌّ لهذا المذهب[٨] .

والرَّاجح أنَّ هذا الكتاب لعليٍّ بن فضّال المجاشعيّ ، وذلك بعد موازنته بكتابه : شرح عيون الإعراب ، وبيان المرجِّحات يطول ، ثم رأيت أستاذي الدكتور صالح العايد يذكر أنَّه كتاب : العوامل والهوامل ، للمجاشعيّ .

٨٢- الخلاف بين سيبويه والمبرد ، ذكره القفطي[٩] .

---

(١) انظر : إنباه الرواة ٢ / ٢٩٥ .

(٢) انظر : نزهة الألباء ٢٣٤ ، معجم الأدباء ١٤ / ٧٥ ، الوافي بالوفيات ٢١ / ٣٧٣ ، البغية ٢ / ١٨١ .

(٣) انظر : أبو علي الفارسي ٥٩٤ ومابعدها .

(٤) انظر : معاني الحروف ٧٨ .

(٥) انظر : المصدر السابق ٧٨ .

(٦) انظر : المصدر السابق ٥٩ .

(٧) انظر ص : ٧٩٦ من البحث .

(٨) انظر : معاني الحروف ٦١ .

(٩) انظر : إنباه الرواة ٢ / ٢٩٥ .

٨٣- الخلاف بين النحويين ، ذكره القفطي [١] .

٨٤- شرح الأصول لابن السراج ، ذكره ابن النديم ، والقفطي ، والسيوطي ، وغيرهم[٢] .

ومن هذا الشرح قطعة في مكتبة سليم آغا بتركيا ، وقد حقّقها عادل بن محسن العميري ، ونال بها درجة الماجستير من جامعة أم القرى .

وتبدأ هذه القطعة بمسائل من باب التثنية والجمع الذي على حدّ التثنية ، وتنتهي بمسائل من باب معاني الأفعال المزيدة على الثلاثة .

ومنهج الشارح في شرح الأصول قريبٌ من منهجه في شرح الكتاب ، فهو يبدأ بذكر المسائل ثم يأتي بالجوابِ ، وإذا توالت أبوابٌ قصارٌ أورد مسائلها ثم أجاب عنها على التوالي [٣] .

٨٥- شرح الألف واللام للمازني ، ذكره ابن النديم ، والقفطي ، وغيرهما [٤] .

٨٦- شرح الجمل لابن السراج ، ذكره القفطي ، والسيوطي ، وغيرهما[٥] .

٨٧- شرح الشَّكل والنَّقط لابن السراج ، ذكره القفطي [٦] .

٨٨- شرح كتاب سيبويه ، وهو موضوع البحث .

٨٩- شرح مختصر الجرمي (الفرخ) ، ذكره ابن النديم ، والقفطي ، وغيرهما[٧] .

٩٠- شرح المدخل للمبرد ، ذكره ابن النّديم ، والقفطي ، وغيرهما[٨] .

وكتاب المبرد مدخل إلى كتاب سيبويه .

---

(١) انظر : المصدر السابق ٢ / ٢٩٥ .
(٢) انظر : الفهرست ٦٩ ، إنباه الرواة ٢ / ٢٩٥ ، البغية ٢ / ١٨١ .
(٣) انظر : شرح الأصول ٣٠٨ ب .
(٤) انظر : الفهرست ٦٩ ، إنباه الرواة ٢ / ٢٩٥ ، البغية ٢ / ١٨١ .
(٥) انظر : إنباه الرواة ٢ / ٢٩٥ ، البغية ٢ / ١٨١ .
(٦) انظر : إنباه الرواة ٢ / ٢٩٥ .
(٧) انظر : الفهرست ٦٩ ، إنباه الرواة ٢ / ٢٩٥ ، البغية ٢ / ١٨١ .
(٨) انظر : الفهرست ٦٩ ، إنباه الرواة ٢ / ٢٩٥ .

٩١- شرح (المسائل للأخفش) الكبير ، ذكره ابن النديم ، والقفطي ، وغيرهما(١) .

٩٢- شرح (المسائل للأخفش) الصغير ، ذكره ابن النديم ، والقفطي ، وغيرهما(٢) .

٩٣- شرح المقتضب للمبرد ، ذكره القفطي ، والسيوطي ، وغيرهما(٣) .

٩٤- شرح الموجز لابن السراج ، ذكره ابن النديم ، والأنباري ، والقفطي ، وغيرهما(٤) ، ونقل عنه الشاطبي في شرح الألفية(٥) .

٩٥- شرح الهجاء لابن السّراج ، ذكره القفطي (٦) .

٩٦- المبتدأ ، في النحو ، ذكره ابن النديم ، والقفطي وغيرهما (٧) .

٩٧- المخزومات ، كذا ورد في إنباه الرواة (٨) ، ولعله تصحيف : المجزومات .

٩٨- المسائل المفردات من كتاب سيبويه ، ذكره ابن النديم (٩) .

٩٩- المسائل والجواب من كتاب سيبويه ، ذكره القفطي (١٠) ، ولعله : شرح كتاب سيبويه ؛ فمنهجه فيه مبنيٌّ على السؤال والجواب .

١٠٠- الهجاء ، ذكره ابن النديم (١١) ، ولعلَّه : شرح الهجاء ، المتقدم .

---

(١) انظر : الفهرست ٦٩ ، إنباه الرواة ٢ / ٢٩٥ .
(٢) انظر : المصدرين السابقين .
(٣) انظر : إنباه الرواة ٢ / ٢٩٥ ، معجم الأدباء ١٤ / ٧٥ ، البغية ٢ / ١٨١ .
(٤) انظر : الفهرست ٦٩ ، نزهة الألباء ٢٣٤ ، إنباه الرواة ٢ / ٢٩٥ .
(٥) انظر : المقاصد الشافية ١ / ٢٨٠ .
(٦) انظر : إنباه الرواة ٢ / ٢٩٥ .
(٧) انظر : الفهرست ٦٩ ، إنباه الرواة ٢ / ٢٩٥ .
(٨) انظر : إنباه الرواة ٢ / ٢٩٥ .
(٩) انظر : الفهرست ٦٩ .
(١٠) انظر : إنباه الرواة ٢ / ٢٩٥ .
(١١) انظر : الفهرست ٦٩ .

ثالثاً : شروح الكتاب :

عُني النّحويون منذ الأخفش بكتاب سيبويه روايةً ، وقراءةً ، وشرحاً ، واختصاراً ، ولا أزعم أنني أرومُ حَصْرَ شروحهم عليه ، فهي تندُّ عن الحصر[١] ، ولكنَّني أُجملها في تسعة أقسام :

الأول : شرح متن الكتاب كاملاً :

ومن هذا القسم شرح ابن السَّراج[٢] ، ومَبْرَمان[٣] ، والسِّيرافي[٤] ، والرُّماني ، والصَّفار[٥] .

والثاني : شرح مشكله :

ومنها شرح ابن الفخار المالقيّ ، المتوفى سنة (٧٢٣هـ)[٦] ، وشرح عيون كتاب سيبويه لأبي نصر القرطبي[٧] .

والثالث : التعليقات والحواشي :

ومنها تعليقات الأخفش[٨] ، وتعليقة الفارسي[٩] ، وتعليقة الشَّلوبين[١٠] ، وحواشي المازني[١١] ، وطُرر الخِدَبّ[١٢] .

---

(١) للأستاذ كوركس عوّاد كتابٌ ذكر فيه كثيراً من شروح الكتاب ، والدراسات التي صدرت عنه ، واسمه : سيبويه إمام النحاة في آثار الدارسين خلال اثني عشر قرناً ، وقد نشره المجمع العلمي العراقي .

(٢) انظر : إشارة التّعيين ٢٤٤ ، البلغة ١٦٣ .

(٣) انظر : إشارة التعيين ٢٤٤ .

(٤) له نسخٌ عديدة ، أهمُّها نسخةٌ بخط المؤلف في خزانة محمد علي داعي الإسلام بطهران ، كما حُقِّق في كلية اللغة العربية بالأزهر ، وطبع منه نُتَفٌ ، وتعمل الهيئة المصرية العامة للكتاب على إخراجه ، وقد نشرت منه مجلدتين .

(٥) يوجد نسخةٌ للمجلد الأول من شرح الصَّفار في مكتبة (كوبريلي) ، وأخرى في الرباط .

(٦) انظر : كشف الظنون ٢ / ١٤٢٨ .

(٧) طبع في مصر بتحقيق الدكتور عبدربه عبداللطيف عبدربه ، كما حقّقه أحد طلاب جامعة الملك سعود ، ونال به درجة الماجستير .

(٨) انظر : البلغة ١٦٤ ، وقد أثبت الأستاذ عبدالسلام هارون كثيراً من هذه التعليقات بهامش الكتاب .

(٩) طبع بتحقيق الدكتور عوض القوزي .

(١٠) انظر : البغية ٢ / ٢٢٥ ، كشف الظنون ٢ / ١٤٢٨ .

(١١) انظر : البلغة ١٦٤ .

(١٢) انظر : طبقات ابن قاضي شهبة ٤٠ .

والرابع : التقييد عليه :

ومنه تقييد ابن عصفور [١] .

والخامس : شرح رسالته ، وهي الأبواب الأولى من الكتاب :

ومنه شرح الأخفش الصغير [٢] ، وشرح الزّجاجي [٣] ، وشرح النحاس [٤] .

والسادس : المقدمات عليه والمداخل إليه :

ومنها : المدخل للمبرد [٥] ، والمدخل للسيرافي [٦] ، والمقدِّمات لابن الطراوة [٧] .

والسّابع : شرح شواهده القرآنية :

ولم أقف إلا على شرحٍ واحدٍ للشّلوبين الصَّغير محمد بن عليّ الأنصاريّ ، المتوفّى في حدود سنة (٦٦٠هـ) ، قال الفيروزابادي : « ألّف كتاباً في الآيات التي استشهد بها سيبويه ، وأوضح وجه استشهادها ، ومايُنكر عليه في ذلك ، ووجه تخلُّصه ، فجاء كتاباً مفيداً يُقاربُ نصف (الكتاب) » [٨] .

والثّامن : شرح أبياته :

ومنها : شرح المبرد [٩] ، والزجاج [١٠] ، وأبي جعفر النّحاس [١١] ، والسيرافي [١٢] ،

---

(١) انظر : صلة الصلة ١٤٢ .

(٢) انظر : معجم الأدباء ١٣ / ٢٤٨ ، البغية ٢ / ١٦٨ ، طبقات ابن قاضي شهبة ٤٢٣ .

(٣) انظر : الإيضاح في علل النحو ٤١ .

(٤) انظر : البلغة ١٦٤ .

(٥) انظر : إنباه الرواة ٣ / ٢٥١ .

(٦) انظر : البغية ١ / ٥٠٨ .

(٧) انظر : ابن الطراوة النحوي ١٠٧ .

(٨) البلغة ٢١٠ .

(٩) انظر : إنباه الرواة ٣ / ٢٥٢ .

(١٠) انظر : المصدر السابق ١ / ٢٠٠ .

(١١) له شرح مطوّل . انظر : إنباه الرواة ١ / ١٣٨ ، وشرح مختصر نُشر بتحقيقات مختلفة ، وقد نقل البغدادي في الخزانة نصوصاً من الشرح المطوّل .

(١٢) ذكره السيرافي نفسه في : شرح الكتاب ٥ / ٣٨أ .

وابنه [١]، والزمخشري [٢]، وابن خلف [٣].

والتّاسع : شرح أبنيته وغريبه :

فممَّن شرح غريبه الجرميّ [٤]، وممَّن فسَّرَ أبنيته أبو حاتم السجستاني [٥]، وثعلب [٦]، والجواليقي [٧]، وابن الدَّهّان [٨].

---

(١) نُشر شرحه مرتين : إحداهما بتحقيق الدكتور محمد علي الرّيِّح هاشم ، والأخرى بتحقيق الدكتور محمد علي سلطاني .

(٢) من شرحه نسخة في مكتبة أحمد الثالث بإستانبول .

(٣) اسم كتابه (لباب الألباب في شرح أبيات الكتاب) ، وللمجلد الأول منه نسخةٌ في مكتبة الشيخ حسن حسني عبدالوهاب بتونس .

(٤) انظر : إنباه الرواة ٢ / ٨٢ .

(٥) حقّق تفسيره الدكتور محسن العميري ، ونشر بمكة المكرمة .

(٦) لتفسيره صورة في معهد المخطوطات العربية بالقاهرة .

(٧) طبع شرحه في مصر . انظر : فهرست الكتب النحوية المطبوعة ٢٨ .

(٨) حقَّق كتابه الدكتور حسن فرهود ، ونُشر في الرياض .

القِسْمُ الأوَّلُ

موازنة بين شرح الرماني ، وشرح السيرافي ، والفارسي ، والصفار للكتاب

مَدْخَلٌ
شرح الرُّمَّاني على الكتاب

١ - زمن تأليفه :

أملى الرُّماني شرحه في مجالس لايُعلم متى بدأت ، أمّا آخرها فكان يوم السبت لليلتين بقيتا من شهر رمضان سنة تسع وستين وثلاثمائة ، كما ورد في آخر نسخة (فينا) المنسوخة سنة (٥٧٧هـ) ، وآخر نسخة (فيض الله) المنسوخة سنة (٦٥٥هـ) .

والرّاجح أنْ يكونَ الرُّماني قد أملى الشَّرح في سبعةٍ وستين مجلساً ؛ لأنَّ الشَّرح مجزَّءٌ سبعة وستين جزءاً ، ولم تُبْنَ هذه التَّجزئة على منهجٍ ، فالأجزاء تطول وتقصر ، وأكثرها ينتهي أثناء مسائل الباب أو الجواب ، وأقربُ تفسيرٍ لهذا أنْ يكون كُلُّ جزءٍ قد أُملي في مجلسٍ واحدٍ .

٢ - نسخه :

لشرح الرماني - فيما أعلم - ثلاث نسخ :

الأولى : نسخة المكتبة الملكية في فينّا ، وتحمل رقم (٧٦٩) ، وتقع هذه النسخة في ثلاث مجلداتٍ ، فقد منها المجلَّدتان الأولى والثانية ، وتبدأ الثالثة بباب الهمز ، وتنتهي بنهاية الشرح ، وتقع في (٢١٠) ورقة ، وقد نسخت في مدينة دمشق ، في العشر الثاني من شهر شوال سنة سبع وسبعين وخمسمائة ، وناسخها يحيى بن علي السلمي الشَّافعي .

الثانية : نسخة مكتبة (فيض الله) بتركيا ، وتحمل الأرقام (١٩٨٤- ١٩٨٧) وتقع في خمس مجلدات فقد منها المجلدة الأولى ، وقد كُتبت سنة خمس

وخمسين وستمائة . وسيأتي وصفها في قسم التحقيق .

الثالثة : نسخة مكتبة (داماد إبراهيم) بتركيا ، وتحمل رقمي (١٠٧٤ - ١٠٧٥) وتقع في ثلاث مجلدات ، وهذه النسخة كاملة إلا أنّ فيها أسقاطاً ، وقد كتبت سنة أربع وثلاثين وألف ، وسيأتي وصفها في قسم التحقيق .

٣ - ماحُقّق منه :

حُقِّق من شرح الرماني مايأتي :

أولاً : المجلد الأول :

حقَّقه الدكتور محمد بن إبراهيم شيبة ، ونال به درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى .

كما حقق الدكتور المتولِّي بن رمضان الدَّميري عشر ورقات من أوله ، ونشرت في مصر . ولم يلتزم الدكتور بمنهج الشارح ؛ إذ جعل جواب كُلِّ بابٍ بعد مسائله ، ومنهج الشارح - كما سيأتي قريباً - في كثيرٍ من الأبواب أنْ يورد مسائل أكثر من باب ، ثم يجيب عنها على التَّوالي ، وماعمله الدكتور - وإن كان فيه تسهيلٌ على القارئ - تغييرٌ لصورة الشرح التي أخذت عن الرُّماني .

ثانياً : المجلد الثاني :

حقَّق الدكتور المتولِّي بن رمضان الدَّميري من أول المجلد الثاني إلى نهاية النداء ، معتمداً على نسخة (فيض الله) ونال بهذا التحقيق درجة الدكتوراه من جامعة الأزهر .

ثالثاً : حقَّق الدكتور المتولِّي بن رمضان الدَّميري ورقات من قسم الصرف ، معتمداً على نسخة (فيض الله) ، ونشر ماحقَّقه في مصر .

رابعاً : حقَّق الدكتور مازن المبارك أبواباً متناثرة من الشرح ، وألحقها بكتابه

(الرُّماني النَّحوي) ، واعتمد على نسخة (فيض الله) . وفيما حقَّقه أسقاطٌ كثيرة ، ومنها مايأتي :

١ - في ص ٣٦١ : سقط الجواب عن مسائل باب الاستثناء ، وعلَّق الدكتور بأنَّه لم يجد الجوابَ في المخطوطة ، وهو موجودٌ فيها [١].

٢ - في ص ٣٦٢ : « ولم يجوز في : سار القوم إلا زيداً ، تفريغُ العامل » .
والصواب : ولم لايجوز ..

٣ - في ص ٣٦٥ : « وهل ذلك لأنّ صحّة البدل فيهما على القياس واحدة » .
وفي المخطوط : .... على قياسٍ واحدٍ .

٤ - في ص ٣٧٦ س ١٩ : « لأنه بمنزلة ماتقدم المستثنى منه » .
سقط بعد هذه العبارة سطرٌ .

٥ - في ص ٣٨٩ : « وهل ذلك لأنَّ المعصوم ليس هو العاصم » ، وهو أشبه به على مايقتضي حذف أداة التشبيه » .
والصواب : .... ولاهو أشبه به .

٤ - مادتـــه :

أدار الرُّماني حديثه في الشرح على ما أورده سيبويه في كتابه من مسائل ، لكنَّه لم يقف عند ماذكره سيبويه ، وإنما انطلق منه إلى كثير من التفريعات ، والتقسيمات ، والتعليلات ، والتنظيرات ، ومن ذلك مايأتي :

أ - قال سيبويه : « فحرف الاستثناء إلا » [٢].

وقال الرُّماني في شرح هذه العبارة : « الذي يجوز في الاستثناء من الحروف

---

(١) انظر ص : ٤٣٧ .
(٢) الكتاب ٢ / ٣٠٩ .

مافيه معنى إخراج بعضٍ من كُلٍّ ؛ لأنَّ الاستثناء على هذا المعنى ، ولايجوز أنْ يكون في الأصل إلا بالحرفِ ؛ لأنَّه لتعدية الفعلِ ، كما أنَّ حرف الجرِّ للتعدية ، وكما أنَّ حرفَ العطف للتَّعدية ، إلا أنَّ حرف الجرِّ - مع ذلك - عاملٌ ؛ لما فيه من معنى الإضافة التي يجب لها ضربٌ من الإعراب في أصل القسمة »[١] .

ب - ومن ذلك حديثه في (باب علامة المضمر المرفوع المنفصل) عن حقيقة الضمير ، والكناية ، والإفصاح ، والإظهار ، والمبهم ، والفرق بين هذه المصطلحات ، ومابينها من عموم وخصوص[٢] . ولم يرد ذلك كله في كتاب سيبويه .

وسيأتي تفصيلٌ في الحديث عن منهج الشارح .

وشواهد الرُّمّاني هي شواهد سيبويه ، لم يزد عليها إلا أبياتاً قليلة ، منها قول الأشعر الرَّقبان :

وأَنْتَ مليخٌ كلحم الحُوارِ .·. فلا أَنْتَ حُلْوٌ ولا أَنْتَ مُرٌّ[٣]

وقول المتلمِّس الضُّبعيّ :

أحارثُ إنّا لو تُساطُ دماؤنا .·. تزايَلْنَ حتَّى لايَمَسَّ دمٌ دما

وهذا البيت لم يستشهد به على قضيَّة نحوية ، وإنما نظَّر بالمبالغة التي فيه لتفصيل (أيٍّ) في نحو : أيِّي وأيُّك كان شرّاً ، على سبيل المبالغة في التبرُّؤ[٤] .

وأورد الشارح بعض الأحاديث ، لكنه لم يستشهد بها على قضايا نحوية ، ومن ذلك قول الرسول ﷺ : « إنَّ النّاسَ يُحشرون حفاةً عُراةً غُرلاً ....» . إذ أورده دليلاً على مافي الآخرة من مواطن الخوف[٥] .

---

(١) انظر ص : ٤٣٧ .
(٢) انظر ص : ٥٧١ ومابعدها .
(٣) انظر ص : ٤١٠ .
(٤) انظر ص : ٧١٣ .
(٥) انظر ص : ٤٠٦ .

كـمـا أنَّه تبع سيـبـويه في إيراد قول الرسـول ﷺ : « كُلُّ مـولـودٍ يولـد على الفطرة ....» ، وبيَّن الأوجه الجائزة فيـه ، بيد أنَّه لـم يذكر هو وسيـبويه مايدلُّ على أنَّه حديثٌ [١] .

٥ - **المصادر :**

لم يذكـر الرُّماني شيئاً من الكتب التي أفاد منها في شرحه ، ويظهـر من إيراده كثيراً من نقدات المبرد لسيبويه أنَّه نظر في (مسائل الغلط) للمبرد [٢] .

أما شيـوخه فـقـد صَرَّح بأنَّه أفاد من ثلاثة منهـم ، وهم : ابن السراج [٣] ، وابـن شقير [٤] ، وابن مجاهد [٥] .

٦ - منهج الرُّماني في الشرح باختصار :

أولاً : منهجه في عرض مادة الكتابِّ :

التزم الرُّماني في شرحه منهجاً عامّاً لم يَحِدْ عنه إلا نـادراً ، وهذا المنهج يقـوم على أربعة عناصـر : عنوان الباب ، والغرض فـيه ، ومسائل البـاب ، والجواب ، وذلك في الشرح كله ، وبيان هذه العناصر على النحو الآتي :

أ - عنوان الباب :

سلك الرُّمّاني في عنوانات الأبواب مسلكين :

أحدهما : الأخذ بعنوانات سيبويه ، ولـم يسلك هذا المسلك - في الغالب - إلا فـي الأبـواب التي ليـس فـي ترجمتها طولٌ عند سيبويه ، ومن ذلك : باب الندبة [٦] ،

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٣٩٣ ، وانظر ص : ٦٨٥ ، ٦٩٠ .
(٢) انظر ص : ، ٢٥٠ ، ١٠٥٠ .
(٣) انظر : شرح الرماني ١ / ٢٥ أ .
(٤) انظر : شرح الرماني ٢ / ١٨٥ أ .
(٥) انظر : الرماني ٢ / ١٨٩ أ .
(٦) انظر ص : ١٦٦ .

وباب النفي بلا [١] ، وباب إضمار المجرور، [٢] ، وباب إذنْ [٣] ، وباب حتَّى [٤] ، وباب الفاء [٥] ، وباب الواو [٦] ، وباب أو [٧] ، وباب الجزاء [٨] ، وباب الأفعال في القسم [٩] .

والآخر : تغيير ترجمات الأبواب ، وهو الأكثر ، والداعي إليه – في الغالب – الاختصار ، كما في الأبواب التالية :

- **باب الترخيم على : ياحارُ :**

فترجمته عند سيبويه : هذا بابٌ إذا حذفتَ منه الهاءَ وجعلت الاسم بمنزلة مالم تكن فيه الهاء أبدلتَ حرفاً مكانَ الحرف الذي يلي الهاء ، وإنْ لم تجعله بمنزلة اسمٍ ليس فيه الهاء لم يتغيَّر عن حاله التي كان عليها قبل أنْ تحذف [١٠] .

وترجمة سيبويه – هنا – أدقُّ ؛ لأن الباب معقودٌ لما يتغيَّر آخرُه بعد الترخيم على لغة : ياحارُ .

- **باب مايمتنع من الضمير المتَّصل :**

فترجمته عند سيبويه : هذا بابٌ لاتجوز فيه علامةُ المضمر المخاطب ولاعلامةُ المضمر المتكلِّم ، ولاعلامة المضمر المحدّث عنه الغائب [١١] .

---

(١) انظر ص : ٣٣٨.

(٢) انظر ص : ٦٠٩ .

(٣) انظر ص : ٨٠٧.

(٤) انظر ص : ٨١٩ .

(٥) انظر ص : ٨٥٢ .

(٦) انظر ص : ٨٨٢.

(٧) انظر ص : ٨٩٧.

(٨) انظر ص : ٩٢٤.

(٩) انظر ص : ١٠٥٨ .

(١٠) انظر ص : ٢٧٣ .

(١١) انظر ص : ٦٢٤ .

وترجمة الشارح - هنا - مع اختصارها أدلُّ على مضمون الباب ؛ لأنها مقيَّدةٌ بالمتَّصل ، وهو موضوع الباب .

- **باب عامل الرفع في الفعل المضارع :**

فترجمته عند سيبويه : هذا بابُ وجهِ دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء[١] .

- **باب حتّى التي يرتفعُ الفعلُ بعدها :**

فترجمته عند سيبويه : هذا بابُ الرَّفع فيما اتَّصل بالأوّلِ كاتصاله بالفاء ، وما انتصب لأنَّه غايةٌ[٢] .

وترجمة سيبويه في هذا الباب أدلُّ على مضمون الباب .

وقد يكون التغيير بحذف كلمة ، أو تغيير بعض الألفاظ ، أو زيادة كلمة .

فممّا غيره بحذف كلمة :

- **باب النفي بلام الإضافة :**

فترجمته عند سيبويه : باب المنفي المضاف بلام الإضافة[٣] .

وترجمة سيبويه لهذا الباب أوضح .

- **باب إعراب الأفعال المضارعة :**

فترجمته عند سيبويه : باب إعراب الأفعال المضارعة للأسماء[٤] .

وممّا غيَّر بعض ألفاظه :

- **باب النّفي الذي لاتكون الصفةُ فيه إلا منوَّنةً :**

وترجمته عند سيبويه : هذا بابٌ لايكونُ الوصفُ فيه إلا منوّناً[٥] .

---

(١) انظر ص : ٧٩٧ .
(٢) انظر ص : ٨٣٠ .
(٣) انظر ص : ٣٤٧ .
(٤) انظر ص : ٧٧٤ .
(٥) انظر ص : ٣٧٩ .

- **بابُ الأسماء التي يجازى بها الكائنة بمنزلة : الذي :**

وترجمته عند سيبويه : هذا باب ماتكون فيه الأسماء التي يجازى بها بمنزلة : الذي [١].

ومّما غيَّره بزيادة كلمة :

- **باب الاستثناء الذي يقدَّم فيه المستثنى :**

وترجمته عند سيبويه : هذا باب مايُقَدَّمُ فيه المستثنى [٢].

ب - الغرضُ في الباب :

وقد التزم الشارح فيه بعبارة واحدة هي : أنْ يبيِّنَ مايجوزُ .... مما لايجوز ، إلا إذا كان في ترجمة الباب لفظ الامتناع ، فإنّه يستعمل عبارة : أنْ يبيِّن مايمتنع .... مما لايمتنعُ [٣].

وهاتان العبارتان العامتان لاتشملان جميع مافي الباب من أحكام ، وقد نبَّهت على ذلك في كُلِّ بابٍ ؛ لاختلاف المسائل والأحكام تبعاً لاختلاف الباب ومايندرج فيه .

جـ - مسائل الباب :

يبدأ الشارح مسائل الباب بسؤالٍ عامٍّ عن الغرض الذي ذكره ، ثم يورد بعد ذلك مسائل الباب في (الكتاب) ، ويفرِّع عليها كثيراً من المسائل ، ويمكن إجمال منهجه في الأمور الآتية :

١ - طول بعض الأسئلة وتضمينها أحكاماً وعللاً مختلفة :

ومن ذلك قوله في باب علامة المضمر المرفوع المنفصل : « ولم كانت علامةُ المرفوع المتكلِّمِ الواحد : أنا ، وفي المخاطب : أنت ، وفي الغائب : هو ؟ وهل

---

(١) انظر ص : ٩٦١ .

(٢) انظر ص : ٥١٠ .

(٣) انظر ص : ١٨١ .

ذلك لأنَّه لما اجتمع المتكلِّمُ والمخاطبُ في معنى الحاضر كانت العلامةُ لهما متناسبةً ، فـ (أنا) بغير زيادة للمتكلِّم ؛ لأنَّه الأصل في الأوجه الثَّلاثةِ بأنَّه الأظهر ، ثم الزِّيادةُ التي تدلُّ على الحضورِ والمخاطبة في : أنت ، ثم الانفرادُ بعلامةٍ خارجةٍ عن ذلك للغائب ، وهي : هو . وجعلت الهمزةُ التي هي أحقُّ بأوّلِ الكلمة الذي هو أحقُّ بالأصل والتي هي أظهرُ من الهاء للذي هو أظهر ، من المتكلِّم والمخاطب ، والهاء المناسبةُ لها بأنَّها من حروف الحلق إلا أنَّها أخفى للذي هو أخفى ، من الغائب ، فجرت هذه الأشياء على عللٍ صحيحةٍ بما بيَّنا ، وعلامته في الاثنين والجميع : نحنُ ، وإنما جاز ذلك ، ولم يجز في المخاطب ؛ لأنَّ المتكلِّم لايكونُ إلا واحداً في الحقيقة ، وعلامته في المخاطب : أنت ، وأنتما ، وأنتم ، وفي الغائب : هو ، وهما ، وهم ، وفي المؤنث المتكلِّم كالمذكَّر ؛ لأنَّه أظهر بما يغني عن الفرق ، وعلامتُه في المخاطب : أنت ، وأنتما ، كالمذكَّرِ ؛ لأنَّ التَّثنيةَ لاتختلفُ ، وأنْتُنَّ للجميع »[1] .

٢ - قد يذكر في السؤال عللاً ومرجحات ، ثم يحيل عليها في الجواب :

ومن ذلك قوله في (باب إضمار المفعولَينِ في الفعل الذي يتعدَّى إلى اثنين) : «ولِمَ حَسُنَ في المنفصل : أعطاه إيّاه ، وأعطاك إيّاي ، ولم يَحْسُنْ في المتَّصل ؟ وهل ذلك لأنَّ المنفصلَ يجري مجرى الأجنبيِّ في التَّقديم والتّأخير ، والفرق بينه وبين العامل ، فلم يُطالب له العاملُ بالترتيب كما يُطالب في المتَّصل ؛ إذ يمنعُ من تقديم المتَّصل عليه ، ولايمنع من تقديم المنفصل ، وهذا هو المطالبة بالترتيب في المتَّصل ، فلما طالب بترتيبه في الموقع طالب بترتيبه في الأقرب ، وكما لم يطالب بترتيب المنفصل في الموقع الذي هو أوكدُ لم يطالب بترتيبه في الأقرب ، فعلى هذا كلامُ العرب ، ومذهبُ سيبويه الذي يختاره ولايجوزُ

---

(١) انظر ص : ٥٦٨ .

غيره ، وإنْ كان بعض النحويين قد أجاز ذلك على القياس الذي ذكرنا ، وهو مذهب أبي العباس يخالف فيه سيبويه ، وقد بان وجْهُ الصّواب في ذلك أنَّه مذهبُ سيبويه »[١].

٣ - قد يُعيد الشارح بعض الأسئلة بلفظٍ مختلف :

ومن ذلك قوله في (باب الاختصاص الذي يجري على طريقة النِّداء في النَّصب) : « ولم لايجوز أنْ يمتنع منه الألف واللام كما امتنع من المنادى ؛ إذْ هو على طريقة النِّداءِ ؟ وهل ذلك لأنَّ الاختصاصَ ليس فيه مايُعرِّفُ الاسمَ من أجل امتناعِ حرفِ النِّداء منه ، كما بيَّنا قبلُ ؟ »[٢].

ثم قال : « وماوجه قولهم : نحن - العربَ - أقرى النّاسِ لضيفٍ ؟ ولم جاز دخولُ الألف واللام في (العرب) وهو في موضع المنادى على طريقته ؟ وهل ذلك لأنَّه لـمّا امتنع حرفُ النِّداء الذي يُعرِّفُه لحقت الألفُ واللامُ للتَّعريفِ ؛ لأنَّه لايصلح الافتخارُ على طريقة الاختصاص بما هو نكرةٌ »[٣].

٤ - إذا توالى بابان أو ثلاثةٌ قصارٌ ذكر مسائلها ثم أجاب عنها على التوالي :

ومن ذلك مافعله في الأبواب الآتية : باب (مَنْ) في لحاق الزِّيادةِ إذا استُفهم بها عن معرفةٍ ، وباب (مَنْ) التي يُسْتَفْهَمُ بها عَنْ الاسم العلم المذكور ، وباب (مَنْ) التي يُستفهم بها عن صفة المذكور على طريقة النِّسبة[٤].

٥ - إذا طال الباب قسَّمه قسمين ، كما فعل في باب الفاء[٥] ، وباب الجزاء[٦].

---

(١) انظر ص : ٦١٦-٦١٧ .

(٢) انظر ص : ٢٢٣ .

(٣) انظر ص : ٢٢٦ .

(٤) انظر ص : ٧٣٩ ومابعدها.

(٥) انظر ص : ٨٦٦ .

(٦) انظر ص : ٩٣٨ .

د - الجـواب :

جرت عادة الشارح أنْ يبدأ الجواب بالأصل الذي تبنى عليه أحكام الباب ، وهو جوابٌ عن السؤال العام الذي صَدَّر به مسائل الباب ، ثم ينتقل بعد ذلك إلى الجواب عن باقي المسائل .

ثانياً : منهج الرُّماني في دراسة النحو :

ذكر المتقدِّمون أنّ الرُّماني كان يمزج النحو بالمنطق [١] ، وقد بدا هذا في شرحه على الكتاب ، ومن أهم مظاهر المنطق في منهجه مايأتي :

أ - ترديد المصطلحات المنطقية :

ومن ذلك :

- أخص الخاص ، ويريد به العلم [٢] .
- أعم العام ، ويريد به النكرة في سياق النفي [٣] .
- دلالة التَّضمُّن ، ودلالة التصريح [٤] .
- التعديل ، ويريد به التوسط [٥] .
- حقّ الأوَّلية [٦] .
- سؤال التفويض [٧] ، ويراد به : ماكان جوابه مفوّضاً إلى المسؤول ، يجيب بما شاء [٨] .

---

(١) انظر : الإمتاع والمؤانسة ١ /١٣٣ ، نزهة الألباء ٢٣٤ .
(٢) انظر ص : ٤٤٠ .
(٣) انظر ص : ٤٤٠.
(٤) انظر ص : ٢١٩ .
(٥) انظر ص : ٣٧٢ .
(٦) انظر ص : ٨٠٤.
(٧) انظر : المجلد الثالث ٢٠٠ أ .
(٨) انظر : الكافية في الجدل ٨٠ ، التقريب لحد المنطق ١٨٨ .

- سؤال الإنِّيّة ، وهو ماليس فيه ادِّعاءٌ ، نحو : هل عندك متاعٌ ؟ [١].
- سؤال الحجر ، وهو « الذي يقتضي من المجيب تعيين واحدٍ من قسمةٍ محصورة ، وهو على وجهين : أحدهما مصرَّحٌ ، والآخر مضمَّنٌ ، فالمضمَّن هو المدلول عليه من غير ذكر المطلوب بعينه كالذي جوابه (نعم) ، أو (لا) ، والمصرَّح كالذي جوابه : زيدٌ أو عمرٌو ، وصورة السؤال فيه : أزيدٌ عندك أم عمرٌو ؟ » [٢].

ب - العناية بالحدود والتقسيمات :

ومن ذلك :

- « المطَّرد : هو الجاري في النظائر ، فمنه مايكون لازماً لجميع النظائر ، ومنه مايكون غالباً في النظائر وقد خرج منه شيءٌ على طريق النادر ، وذلك نحو : جَعْفَر ، وجعافر ، وهذا الجمعُ مطّردٌ في جميع النظائر من باب (فَعْلَل) ، فأما الغالب فنحو : كَلْب وأَكْلُب ، فالغالب في نحو (فَعْلٍ) : أَفْعُلٌ ، وقد خرج منه شيءٌ على طريق النّادر ، نحو : زَنْد وأزناد » [٣].

- « الشّاذُّ : هو الخارجُ عن النظائر بما يقلّ في بابه ، وهو على ثلاثة أوجه : شاذٌّ في القياس ، وشاذٌّ في الاستعمال ، وشاذٌّ عنهما ، فالشّاذُّ عن القياس فقط نحو : اسْتَحْوَذ ، والشّاذُّ عن الاستعمال فقط نحو ماضي : يَدَعُ ، فهذا يقبحُ لأنَّه شذَّ عن الاستعمال ، والأول يحسُنُ لأنَّه لم يشذَّ عن الاستعمال ، والشاذُّ عنهما قبيحٌ جداً عن (اليَجْدَع) ، أدخل الألف واللام على الفعل ، فخرج عن جميع النظائر ، وهو شاذٌّ في الاستعمال ؛ لأنَّه لايكادُ يعرفُ في كلام العرب » [٤].

---

(١) انظر : المجلد الثالث ١٩٩ب .

(٢) انظر : المجلد الثالث ٢٠٠ أ ، وانظر : الكافية في الجدل ٨٠ .

(٣) انظر : المجلد الأول ٩ ب .

(٤) انظر : المجلد الأول ٩ ب .

- « المستقيم من الكلام هو الجاري على أصل صحيحٍ ، فإنْ كان في اللفظ فقط فهو مستقيمٌ فيه بهذا التَّقييد ، وإنْ كان في المعنى فقط فهو مستقيم فيه ، وإنْ كان في المعنى واللفظ فهو مستقيمٌ على الإطلاق ، وهو الجاري على أصل صحيحٍ في اللفظ والمعنى ، والمحال هو الذي ليس له معنى يمكن أن يُعتقد ؛ لتناقضه ، نحو : سوف آتيك أمسِ ، وأتيتُك غداً ، وقسمة الكلام في المستقيم وخلافه على ثلاثة أوجه : مستقيمٌ ، ومحالٌ ، وخطأٌ ليس بمستقيمٍ ولامحالٍ » [١] .

- « والترخيم حذفُ آخر الاسم للتخفيف من غير إخلالٍ ولا إجحافٍ » [٢] .

- « الاسم كلمةٌ تدلُّ على معنى غير مختصٍ بزمان ، والفعلَ كلمةٌ تدلُّ على معنى مختصٍّ بزمان ، والحرف كلمةٌ لاتدلُّ على معنى إلا مع غيرها ممّا معناها في غيرها ، فهذه الحدود ، وهي الأصول التي عليها مدار الأمر في هذا الباب » [٣] .

- المضمرُ : هو المكنيُّ عن الشيءِ بما هو كالجزء من اسمه [٤] .

- « اللام المقحمة هي الزائدة لزيادة البيانِ على طريقةِ التأكيد ، والنِّيَّةُ بها الطَّرحُ » [٥] .

- « الإقحام ذكرُ الكلمة على تقدير الطّرح » [٦] .

- « المبهم من المكان هو الذي ليست له حدودٌ تحصره كحدِّ الدّار ، والمختصُّ من المكان على الإطلاق هو الذي له حدودٌ تحصره كحدِّ الدار ، وأما المختصُّ الجاري مجرى المبهم فهو الذي له حدودٌ في نفسه يتعذّر على العباد حصره بها ، كقولك : هو منّي

---

(١) انظر : المجلد الأول ١٠ أ .

(٢) انظر ص : ٢٤٦.

(٣) انظر : المجلد الأول ١ ب .

(٤) انظر ص : ٥٧١ .

(٥) انظر ص : ٣٥٨ .

(٦) انظر : المجلد الثاني ١٨٦ ب .

منزلة الشَّغاف ، فمنزلة الشَّغاف من القلب له حدٌّ يحصره إلا أنّه يخفى ويتعذّر ؛ للطفه، وخفاء حاله »[١] .

جـ - افتراض الاعتراض والانفصال عنه :

ومن هذا قوله : « ويجوز في قوله : (ميٌّ)[٢] وجهانِ على أصلين مختلفين :

أحدهما : أنْ يكون على أنّ اسمها (ميَّةُ) ، فلا يجوزُ إلا على ترخيم الضرورة .

والآخر : على أنْ يكونَ اسْمُها (ميّاً) ، فلا يجوزُ على الضَّرورة ، ولكن على هذا الأصل الذي يقتضي إجراءَ الاسْمِ هذا المجرى . فإنْ قال قائلٌ : ولم جاز - مع توجُّه الكلامِ على غير الضَّرورةِ - أنْ يُحملَ على الضَّرورة ؟ قيل له : لأنَّه على أَصْلَيْنِ مُخْتَلفينِ بمنزلة لغتين تداخلتا ، فلا يكونُ على إحدى اللُّغتين إلا ضرورةً ، وعلى اللُّغة الأخرى إلا غير ضرورةٍ ، وهذا يصلح في الشِّعر ، ولو جاء مثلُه في غير الشِّعر لم تحمله إلا على الوجه الذي ليس فيه ضرورةٌ ؛ لأنَّ الكلامَ الذي ليس بشعرٍ لاتجوزُ فيه الضَّرورة أصلاً »[٣] .

د - العناية بالتأويل :

ومن ذلك تأويلاته في باب الاستثناء المنقطع الذي لايحتمل المتَّصلُ ، فقد أوَّلَ شواهد الباب وأمثلته ، وردّها إلى أصل الاستثناء ، وهو إخراج بعضٍ من كُلٍّ[٤] .

ويدخل في هذا ما أطلق عليه الشارح الحملَ على التأويل ، ويعني به حملَ الكلام على عاملٍ مقدَّرٍ لايظهرُ ، ولاينقض المعنى ؛ لعلةٍ مانعةٍ من إعمال العامل المذكور في أحد المعمولات . والعلة المانعة قد تكون فسادَ الكلام بالحمل على العامل المذكور ، ومن أمثلته إبدالُ المستثنى العلم من المستثنى منه الواقع اسماً لـ (لا) النافية

---

(١) انظر : المجلد الثاني ٣٨أ - ب .

(٢) في قول ذي الرُّمة :

ديارَ ميَّةَ إذْ ميٌّ تُساعفُنا ∴ ولايرى مِثْلَها عُجْمٌ ولاعَرَبُ

(٣) انظر ص : ٢٧٠ . وانظر أمثلة أخر في ص : ٦٤٣ ، ٩١٩ .

(٤) انظر ص : ٤٨٤ ومابعدها .

للجنس ، نحو : لاأحدَ فيها إلا عبدُ الله ؛ لأنَّ البدل على نيَّة طرح المبدل منه ، فإذا طرح من المثال « لم يبق شيءٌ يعملُ في البدل ، ويصير الكلام على تقدير : فيها إلا عبدُ الله ، وهذا فاسدٌ ، فإذن لابُدَّ من أنْ يُحملَ على التَّأويل ؛ إذ تأويله : ليس فيها أحدٌ إلا عبدُ الله ، فإذا رفعت الأوَّلَ صار : ليس فيها إلا عبدُ الله ، فصَحَّ تقديرُ البدلِ في هذا » (١).

وقد تكون العلة المانعة أنَّ العامل المذكور لايعمل فيما بعده كـ (حتّى) إذا وقع بعدها الفعل المضارع المنصوب (٢).

وقد تكون أنّ ماقبل المعمول لاعمل له كالفعل المنصوب بعد واو المعية ، وفاء السببية ، وأو (٣).

هـ - العناية بالأصول العامة :

ومنها مايأتي :

- إذا زاد المعنى اقتضى زيادة اللفظ (٤).
- نقصان البيان يقتضي نقصان الاسم (٥).
- الكلام ينبغي أن يجريَ على أصله إلا أن يعرض عارضٌ يمنع منه (٦).
- الحكم إذا لم يستحقَّه الأصل فالفرع أجدرُ ألا يستحقَّه (٧).
- المعاني إذا تقاربت تداخلت (٨).

---

(١) انظر ص : ٤٢٤.
(٢) انظر ص : ٧٨٧ .
(٣) انظر ص : ٧٨٧.
(٤) انظر ص : ٢١٨ .
(٥) انظر ص : ٢٧١.
(٦) انظر ص : ٣١٤ .
(٧) انظر ص : ٣٣٢ .
(٨) انظر ص : ٥٤١.

- إذا اجتمع سببان مضعِّفان بطل الحكم [١].
- العلة إذا زالت بطل الحكم [٢].
- كل ما أوجب تخليط الباب فهو فاسدٌ ؛ لأنَّ تخليط المعاني والعبارات الموضوعة للبيان عنها يُبطل إدراكها على حقيقتها [٣].
- ينبغي تقليل الأصول وتكثير الفروع [٤].
- كل حرفٍ غير عاملٍ مع أنَّه منفصلٌ فهو في الأصل للاسم بحقِّ الأوَّليَّة في الاسم ، وإن كان في الاستعمال لايدخل إلا على الفعل لمانعٍ منع الاسم على جهة العارض [٥].
- الأصول التي يعمل بمقتضاها ثلاثة : الأصل في الموضوع ، والأصل في قياس النظائر ، والأصل في الاستعمال [٦].
- الغالب كاللازم في أبواب العربية [٧].
- الأصل يجري على الأصل ، والفرع يجري على الفرع [٨].
- كلُّ خلفٍ من محذوفٍ فهو على وجهين :

أحدهما : مايغني عنه على وجهٍ دون وجهٍ ، فهذا يصلح أن يجتمع معه على أحد الوجهين .

والآخر : خَلَفٌ يغني عن المحذوف الغنى التَّامّ ، فلا يصلح أن يجتمع معه [٩].

---

(١) انظر ص : ٦٥٥.
(٢) انظر ص : ٦٥٧.
(٣) انظر ص : ٦٧٨ .
(٤) انظر ص : ٧٧٨ .
(٥) انظر ص : ٨٠٣ - ٨٠٤.
(٦) انظر ص : ٨٠٤.
(٧) انظر ص : ٨٣٨.
(٨) انظر ص : ٨٧٩.
(٩) انظر ص : ٩٤٧ .

و - التنظير بأمورٍ خارجةٍ عن النحو :

ومن ذلك قوله في باب مايمتنع فيه ألفُ النُّدبة : « فجواز الانفصال بالخبر يقتضي المنع من لحاق العلامة كما أنَّ الانفصالَ بالاسمِ المخبر عنه يقتضي المنع من لحاق العلامة ، وإنْ كان أحدهما أوكدَ من الآخر كما يكونُ ذمُّ الظَّالم بالقتل أوكدَ من ذمِّ الظّالم بالغصب ، وأحدُهما لازمٌ من الآخر ؛ لأنَّ المقتضى فيهما واحدٌ ، فمَنْ أعطى ذمَّ الظّالم بالقتل ؛ لزمه ذمُّ الظَّالم بغصب المال »[١].

وقوله في باب الاستثناء الذي يكون المستثنى فيه بدلاً من الأول : « ولايجوز أنْ يُبدلَ الثاني من الأوّل المقدَّرِ إذا كان محذوفاً ؛ لأنَّه يتبعه بأنْ يُحتذى بالثَّاني على مثالِ الأوّلِ ، ونظيرُ ذلك مقدارٌ يُقْطَعُ عليه ، فإذا حُصِرَ صحَّ القطعُ عليه ، وإذا لم يُحصر لم يصحَّ أنْ يقطعَ عليه »[٢].

وقوله منظِّراً للمبهم والموضّح : « ونظيرُ ذلك الشَّخص الذي يُرى من بعيدٍ ، فيحتملُ أن يُجرى على حكم الأسود ، ويحتمل أنْ يُجرى على حكم الأبيض ، فإذا قَرُبَ فبانَ أنَّه أسودُ لم يحسُنْ ذلك فيه »[٣].

وقوله : « والمبهم نظيرُه من الأمور المعروفة حَمْلُ أحكام الإنسان على ظاهر حاله في الإسلام ؛ لأنَّه بمنزلة المبهمِ في احتمالِ باطنه للوجوه ، إذ يحتملُ أنْ يكونَ في باطنه مؤمناً ، ويحتملُ أنْ يكونَ كافراً مغتالاً للإسلام ، ويحتمل أنْ يكون كافراً غيرَ مغتالٍ للإسلام ، إلا أنَّه إذا استبهمت حالُه حُمِلَ أمرُه على الظّاهر في المناكحة ، والموارثة ، والذبيحة ، وغير ذلك من الأمور ، وإذا ظهرتْ حالُه في الكفر الذي يُبْطِنُه لم يجز شيءٌ من ذلك »[٤].

---

(١) انظر ص : ١٨٣ .

(٢) انظر ص : ٤٤٧.

(٣) انظر ص : ٧٥١ .

(٤) انظر ص : ٧٥٨.

ومن ذلك تنظيره لتقديم السَّبب على الغرض في قوله تعالى : ﴿ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ﴾ ؛ بقوله : « ومَثَلُ ذلك مَثَلُ مَنْ يريد الحجَّ ، فالحجُّ غرضٌ ، وهو أوَّلٌ في الطَّلب ، فأمّا إعداد الزَّاد والراحلةِ وسلوك الطّريق المؤدي إليه ؛ فهو سببٌ ، وهو أوّلٌ في العمل ، وثانٍ في الطَّلب ، فعلى هذا يجري هذا الباب في الغرض والسَّبب » [١] .

ز - العناية بالمراتب :

ومن ذلك مايأتي :

١ - مراتب العوامل :

يقول : « والعاملُ الذي هو أقوى العوامل ما اجتمعت فيه أسباب قوة العمل ، وهي ثلاثة أسباب : عمله بحقِّ الأصل ، وعمله على لزوم العمل للجنس ، وتصرُّفه في عمله بأنْ يعملَ عملين مختلفين ، وقسمة العوامل في القوّةِ على ثلاث مراتب : الأعلى في قوة العمل ، والأدنى فيه ، وماهو في الوسائط ، فالأعلى هو الفعل لاجتماع الأسباب الثلاثةِ له ، والأدنى هو مالم يكن فيه إلا سببٌ واحدٌ من أسباب العمل ، منها عملُه بحقِّ الشَّبه نحو (ما) فإنَّها لاتلزمُ العمل ، ولاتعملُ بحقِّ الأصل ، ولايُجرى بعملها في الجنس ، وكذلك (إذن) من عوامل الأفعال ....، وأما الذي في الوسائط فنحو اسم الفاعل والمصدر ؛ لأنَّه يعمل بحقِّ الشَّبه إلا أنَّ له تصرُّفاً في العمل إذ يرفعُ وينصبُ ، وأما حروف الجر فهي في الوسائط ؛ لأنَّها تعملُ بحقِّ الأصل إلا أنَّه لايجري العمل في الجنس ، ولاتصرُّفُ في العملِ إذ تعملُ الجرّ فقط » [٢] .

٢ - مراتب الإبهام :

يقول : «وذلك أنَّ الإبهام يتعاظم ، فأشدُّ الإبهام إبهامُ الحرف ، ثم الاسم الناقص

---

(١) انظر ص : ٩١٨.

(٢) انظر : المجلد الأول ١٣ ب ، ٢٢٣ أ - ب ، ص : ٤٠٧ من البحث .

الذي لايقومُ بنفسه دونَ صلته من غير اقتضاء تفصيلٍ في معناه كـ : الذي ، ومَنْ الموصولة ، ثم ما اقتضى تفصيلاً في معناه مع أنَّه موصولٌ ، وهو : أيٌّ » [1] .

٣ - مراتب البيان :

يقول : « فهو على ثلاث مراتب : بيان الإضافة ، وبيان الصِّفة ، وبيان الحرف »[2] .

ح - العناية بالفروق :

ومنه :

١ - الفرق بين الواو وإلا :

يقول في باب الاستثناء الذي يُكَرَّرُ فيه المستثنى : « ولايجوز رفعهما جميعاً كما يجوز بالواو ؛ لأنَّ (إلا) ليست حرفَ عطفٍ ، وإنّما توجبُ تقييد الكلام بما يُصَحِّح المعنى ، فهي بمنزلة المفعول الذي يأتي بعد تمام الكلامِ في أنَّه فضلةٌ فيه ، والواو توجبُ الشَّركةَ في العامل ، ولايجبُ بها التقييد لامحالةَ » [3] .

٢ - الفرق بين الإشراك والجمع :

يقول : « والفرقُ بين الإشراك والجمع أنَّ الإشراكَ جمعٌ في موجَب العاملِ خاصّةً ، والجمع جمعٌ فيما لايوجبهُ العاملُ المذكور »[4] .

---

(١) انظر ص : ٧٣٤ .

(٢) انظر ص : ١٠٠٤ ، وانظر أمثلة أخر في : ص ٦٤٩ ومابعدها . المجلد الثالث ١٩٩ب - ٢٠٠أ .

(٣) انظر ص : ٥٢٨ .

(٤) انظر ص : ٨٩١ . وانظر أمثلةً أخر في : ص ٥٧١ - ٥٧٤ ، ٦٨٣ ، ٧٨٢ .

الفَصْلُ الأَوَّلُ

الموازنة في تناول مادة الكتاب

أولاً : الرُّمّاني :

تقدَّم أنَّ الرُّمانيّ التزم طريقة واحدة في شرحه على الكتاب ، وهي تقوم على أربعة عناصر : العنوان ، والغرض ، والمسائل ، والجواب .

وقد اقتضى هذا المنهج ألا يوردَ كلام سيبويه إلا نادراً ، وذلك إذا أراد توضيح عبارةٍ من عبارات (الكتاب) ، وقد ينقلها بتصرُّفٍ ، ومن أمثلة ذلك مايأتي :

- قوله في باب مواقع علامة الإضمارِ المنفصلِ المرفوع : « ومامعنى قوله : لأنَّك لاتقدر على التّاء في : كيف أنت ؟ » [١] .

وعبارة سيبويه : « مِنْ قبل أنَّك لاتقدر على التّاءِ هاهنا » [٢] .

- وقوله في باب مواقع (إيّا) في الإضمار : « ومامعنى قوله : لم تستحكم علاماتُ الإضمارِ إليه ؟ » [٣] .

وعبارة سيبويه : « ولم تستحكم علامات الإضمار التي لاتقع (إيّا) مواقعها كما استحكمت في الفعل » [٤] .

- وقوله في باب مايمتنع فيه الفصلُ : « قال : وهذا يُقَوِّي تركَ الفَصْلِ ، كأنَّه يذهبُ إلى أنَّه إذا لم يَجُزْ في الأَصْلِ ، وهو الإثبات ؛ اقتضى أنْ لايجوزَ في الفرعِ ، وهو النَّفي ، فهذا مقدارُ ما احتجَّ به » [٥] .

---

(١) انظر ص : ٥٧٧.

(٢) الكتاب ٢ / ٣٥٢ .

(٣) انظر ص : ٥٩٦.

(٤) الكتاب ٢ / ٣٥٨ .

(٥) انظر ص : ٦٩٦.

وعبارة سيبويه : « فهذا مما يُقَوِّي تركَ الفصل » (١) .

- وقوله في باب الجزاء الذي يدخُلُ عليه حرفُ الجرِّ : « ومامعنى قوله : صارت الباءُ الأولى كـ : كان ، وإنَّ ؟ » (٢) .

وعبارة سيبويه : « فصارت الأولى كـ : كان ، وإنَّ » (٣) .

ومّا يُلحظ عند الرُّماني أنَّه يُعلِّل إدخالَ سيبويه بعض المسائل في أبوابٍ ليست لها ، كقوله في باب النَّفي بلام الإضافة : « وماحكم : ولاسيَّما زيدٍ ؟ ولِمَ أدخله في هذا الباب ؟ وهل ذلك لأنَّ (ما) زائدةٌ تُشْبه اللاّمَ في الإقحام ؟ » (٤) .

وقوله في باب النفي الذي يثبتُ فيه التَّنوينُ في الاسم : « ولِمَ ذكر : لاعشرينَ درهماً لك ، في هذا الباب ، ولم تثبت النُّونُ لأنَّه موصولٌ ؛ إذ هو بمنزلة : لامُسْلمينَ ؟ » (٥) .

كما يُلْحظ أنَّه لم يُعْنَ بتفسير الغريب ، وذكر في مواضع مايدلُّ على أنَّه لايرى خلط النحو بتفسير الغريب ، ومنها قوله : « وإنَّما فسَّر سيبويه معاني الحروف والأسماءِ التي تجري مجراها في الإبهام ؛ لأنَّه مّا يُحتاج إلى إدراك الحقِّ في معانيها إلى قياسٍ ونظرٍ كما يُحتاج في سائر أبواب النحو إلى قياسٍ ونظرٍ لتمييز الصّواب من الخطأ ، وليس ذلك على خلط تفسير الغريب بالنحو ، ومع ذلك فتفسيرها يصعب ؛ لأنها تدورُ بين المولّدين والعرب على معنى واحدٍ ؛ لشدّة الحاجة إلى معانيها وأنَّها يبيَّن به غيرُها كالآلة التي يُحتاج إليها لغيرها ، فتفسيرها أشدُّ من تفسير الغريب ؛ لأنَّ الغريبَ لـه مايساويه من اللّفظ المعروف [في] المعنى الواحد ،

(١) الكتاب ٢ / ٣٩٧ .

(٢) انظر ص : ٩٨٧ .

(٣) الكتاب ٣ / ٨٠ .

(٤) انظر ص : ٣٥٥-٣٥٤ .

(٥) انظر ص : ٣٦٨.

فإذا طُلب ذلك وُجد مايقوم مقامه ، فيُفَسَّرُ به ؛ لأنَّه قد كان يُستغنى عن الغريب في كـلام المولَّدين ، وليس كـذلك الحـروف ؛ لأنَّهـا في كـلام العـرب والمولَّدين سـواءٌ ، وليس هناك في [كلام] المولَّدين مايُستغنى به عنها كما كان في الأسماء والأفعال ، فإذا طُلب لها مـاتُفَسَّر به أعـوزَ ذلك ؛ لما بيَّنا ، وليس كـذلك الأسمـاء والأفعـال ، وبيـان البـيـان أشدُّ ؛ لأنَّه بمنزلة أعلى الأعلى في الامتناع من اليدِ ؛ إذ كانت تنالُ الأدنى ، ولاتنالُ الأعلى ، وكلّما زاد العُلُوُّ كان أشدَّ ، فكذلك منزلة البيان والأبين ، إذا ترقّى على هذا المنهاجِ » [١] .

ثانياً : السيرافي [٢] :

من أهم خصائصِ منهجِ السيرافيِّ في شرحِ الكتابِ مايأتي :

١ – التزم بترجمات الأبوابِ عند سيبويه إلا ما اختلفت فيه النسخ .

٢ – أورد نصَّ (الكتاب) كاملاً ، إلا في بعض الأبواب ، وهي قليلةٌ .

٣ – جمع بعض الأبواب في بابٍ واحدٍ ، ومن ذلك :

– بابٌ من الفعل سُمِّي الفعلُ فيه بأسماء مضافةٍ ليست من أمثلة الفعل الحادث [٣] .

أدخله في الباب الذي قبله ، وهو باب : مُتصرَّف رُويد [٤] .

– بابٌ يُحْذَفُ منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل [٥] .

أدخلـه فـي الباب الـذي قبلـه ، وهو باب مايكونُ معطوفاً في هذا الباب على

---

(١) شرح الرماني ٥ / ٤٣ أ – ب .

(٢) هناك رسالة دكتوراه عنوانها : منهج أبي سعيد السيرافي في شرح كتاب سيبويه ، للدكتور محمد عبدالمطلب البكاء ، وقد طبعت في العراق سنة ١٩٩٠م .

(٣) انظر : الكتاب ١ / ٢٤٨ .

(٤) انظر : شرح السيرافي ٢ / ٥١ ب – ٥٦ ب .

(٥) انظر : الكتاب ١ / ٢٨٠ .

الفاعل المضمر في النيَّةِ ويكونُ معطوفاً على المفعولِ ، ومايكون صفةَ المرفوع المضمر في النِّيَّة ويكونُ على المفعولِ [١] .

- باب ذكر معنى لبَّيْكَ وسَعْدَيْكَ وما اشْتُقّا منه [٢] .

أدخله فيما قبله وهو باب مايجري من المصادر مثنّىً مُنْتَصِباً على إضمارِ الفعلِ المتروكِ إظهاره[٣] .

- باب ماذهبت منه الفاء [٤] .

- باب ماذهبت عينُه [٥] .

- باب ماذهبت لامُه [٦] .

جمع هذه الأبواب في باب تحقير بنات الحرفين [٧] .

٤ - ترك باباً ، فلم يشرحه ، ولم يُشر إليه ، وهو باب مالايجوز فيه فعلتُه [٨] .

٥ - فصَّل ما أجمله سيبويه ، وبخاصّةٍ باب مايحتمل الشعر ، فقد قال في صدرِ شرحِ الباب : « اعلم أنَّ سيبويه ذكر في هذا الباب جملةً من ضرورةِ الشِّعر ليُريَ بها الفرقَ بين الشِّعر والكلام ، ولم يتقصَّه لأنَّه لم يكن غرضه في ذكر ضرورة الشاعر قصداً إليها نفسها ، وإنّما أراد أنْ يصلَ هذا الباب بالأبواب التي تقدَّمت فيما يعرضُ في كلام العرب ومذهبهم في الكلام المنظوم والمنثور ، وأنا أذكر ضرورةَ الشّاعر مقسّمةً بأقسامها حتّى يكونَ الشّاذُ مستدلاً عليه بما أذكره ، إنْ شاء الله .... وضرورة الشِّعر على سبعةِ أوجهٍ ، وهي : الزِّيادةُ

---

(١) انظر : شرح السيرافي ٢ / ٦٨أ - ٧٣ ب .

(٢) انظر : الكتاب ١ / ٣٥٢ .

(٣) انظر : شرح السيرافي ٢ / ١٠٠أ - ١٠٣ ب .

(٤) انظر : الكتاب ٣ / ٤٤٩.

(٥) انظر : الكتاب ٣ / ٤٥٠ .

(٦) انظر : الكتاب ٣ / ٤٥١.

(٧) انظر : شرح السيرافي ٤ / ٢٠٥ب - ٢٠٧ أ .

(٨) انظر : الكتاب ٤ / ٧٦.

والنقصانُ ، والحذفُ ، والتَّقديم والتأخير ، والإبدالُ ، وتغيير وجهٍ من الإعراب إلى وجهٍ آخر على طريق التشبيه ، وتأنيث المذكّر ، وتذكير المؤنث » [١] .

ثم أخذ في الحديث عن الزيادة ، ثم عقد باباً للحذف [٢] ، وباباً للبدل [٣] ، وباباً للتَّقديم والتّأخير [٤] ، وباباً لتغيير الإعراب عن وجهه [٥] ، وباباً لتأنيث المذكر وتذكير المؤنث [٦] .

٦ - زاد بابين في آخر الشرح ، هما :

- باب لما ذكره الكوفيون من الإدغام ، وقال في مطلعه : « هذا بابٌ أفردتُه بعد الفراغ من إدغام كتاب سيبويه وتفسيره لذكر ماذكره الكوفيون من الإدغام ، وبعضه يخالفُ مذهبَ سيبويه ، وذِكر الشّاذ والاحتجاج في بعض ذلك ، ومذهبُ الكوفيين في الإدغام قليلٌ ، ليس بعامٍّ مستوعبٍ للحروفِ والكلامِ عليها ، ولم يصنِّفوا الحروف على ماصنّفه سيبويه ، ولم يلقِّبوها كتلقيبه ، وأنا ذاكرٌ ماذِكْرُه مّما يُحتاج إلى ذكره ، إنْ شاء الله » [٧] .

- وبابٌ في إدغام القُراء ، قال في مطلعه : « أذكُر فيه ما أدغموه ، وأكتفي بذكر بعضه عن ذكر جميعه ، فما كان منه موافقاً لمذهب سيبويه ، فقد مرّ الاحتجاج له في جملة مامضى من كلامه ، وذِكْرِ احتجاجه ، وشرْحنا إيّاه ، وماخالفه ذَكَرْنا من الاحتجاج له مانتحرّى فيه الحقَّ ، وبالله نستعينُ ، وإليه نهتدي » [٨] .

---

(١) انظر : شرح السيرافي ١ / ١٠١ ب .
(٢) انظر : شرح السيرافي ١ / ١٠٩ أ .
(٣) انظر : شرح السيرافي ١ / ١١٧ب .
(٤) انظر : شرح السيرافي ١ / ١٢٣ ب .
(٥) انظر : شرح السيرافي ١ / ١٢٧ ب .
(٦) انظر : شرح السيرافي ١ / ١٢٩ أ .
(٧) شرح السيرافي ٦ / ٦٠٥ - ٦٠٦ (التيمورية) .
(٨) شرح السيرافي ٦ / ٦٢٨ - ٦٢٩ (التميورية) .

٧ - عني كثيراً بتفسير الغريب [١] .

٨ - لم يلتزم طريقةً واحدةً في عرض كلام سيبويه ، وإنما سلك طرقاً مختلفةً ، منها :

أ - مزج كلامه بكلام سيبويه ، إلا أنه يُصَدِّر نصّ الكتاب بقوله : وقوله ، أو قال سيبويه ، ويُصَدِّر شرحه بقوله : قال المفسِّر ، أو قال أبو سعيد .

وهذه الطريقة هي الأكثر شيوعاً عنده ، ومن أمثلتها ماجاء في الأبواب التالية :

- باب علمِ ما الكلمُ من العربية [٢] .

- باب مايكونُ في اللفظ من الأعراض [٣] .

- باب الاستقامة من الكلام والإحالة [٤] .

- باب الفاعل الذي لم يتعدَّه فعلُه إلى مفعول والمفعول الذي لم يتعدَّ إليه فعلُ فاعلٍ ولم يتعدَّه فعلُه إلى مفعول [٥] .

- باب الفاعل الذي يتعداه فعلُه إلى مفعول [٦] .

- باب الفاعل الذي يتعدّاه فعلُه إلى مفعولين فإنْ شئت اقتصرت على المفعول الأول وإنْ شئت تعدَّى إلى الثاني كما تعدَّى إلى الأول [٧] .

- باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين [٨] .

---

(١) انظر : شرح السيرافي ٤ / ١٧٨أ ، ٥ / ١٠١أ ، ١٠٣ ب ، ٢١١أ ، ٢١٤أ ، ٢١٨أ ، ٢٢٠ ب .

(٢) انظر : شرح السيرافي ١ / ١ ب .

(٣) انظر : شرح السيرافي ١ / ٩٦أ .

(٤) انظر : شرح السيرافي ١ / ٩٩ ب .

(٥) انظر : شرح السيرافي ١ / ١٣٣ ب .

(٦) انظر : شرح السيرافي ١ / ١٣٥ أ .

(٧) انظر : شرح السيرافي ١ / ١٤١ ب .

(٨) انظر : شرح السيرافي ١ / ١٤٤ ب .

- باب المفعول الذي تعدّاه فعلُه إلى مفعولٍ [١] .
- باب الأمر والنَّهي [٢] .
- باب استعمال الفعل في اللفظ [٣] .
- باب ماينتصب من الأماكن والوقت [٤] .
- باب الظروف المبهمة غير المتمكِّنة [٥] .

ب - الطريقة الثانية إيراد نصّ سيبويه في الباب كاملاً ثم شرحه ، ومن أمثلتها ماوقع في الأبواب الآتية :

- باب مايُنصب نصْبَ كَمْ إذا كانت مُنوَّنةً في الخبر والاستفهام [٦] .
- باب مالايعملُ في المعروف إلا مضمراً [٧] .
- بابٌ يُكرَّرُ فيه الاسمُ في حال الإضافة فيكونُ الأوّلُ بمنزلة الآخر [٨] .
- بابٌ يكونُ النِّداء فيه مضافاً إلى المنادى بحرف الإضافة [٩] .
- باب مالاتلحقه الألفُ التي تلحق المندوب [١٠] .
- باب مالايجوزُ أنْ يندبَ [١١] .
- باب الترخيم [١٢] .

---

(١) انظر : شرح السيرافي ١ / ١٤٨ ب .
(٢) انظر : شرح السيرافي ٢ / ١ ب .
(٣) انظر : شرح السيرافي ٢ / ٣٩ ب .
(٤) انظر : شرح السيرافي ٢ / ١٣١ أ .
(٥) انظر : شرح السيرافي ٤ / ١٢٣ أ .
(٦) انظر : شرح السيرافي ٣ / ٢٤ ب .
(٧) انظر : شرح السيرافي ٣ / ٢٧ أ .
(٨) انظر : شرح السيرافي ٣ / ٤٦ أ .
(٩) انظر : شرح السيرافي ٣ / ٥٠ ب .
(١٠) انظر : شرح السيرافي ٣ / ٥٦ أ .
(١١) انظر : شرح السيرافي ٣ / ٥٧ ب .
(١٢) انظر : شرح السيرافي ٣ / ٦٤ أ .

- باب الحروف التي تنزّل بمنزلة الأمر والنَّهي لأنّ فيها معنى الأمر والنَّهي [١] .
- باب الأفعال في القسم [٢] .
- باب نفي الفعل [٣] .

ثالثاً : الفارسيّ :

لم يكن غرض الفارسيّ في (التعليقة) شرح كلام سيبويه كُلِّه ، وإنّما كان مبتغاه إيضاح مايراه مُشكلاً من عباراته ، ويتلخَّص منهجه في تعليقته فيما يأتي :

أ - يبدأ بإيراد مطلع عبارة سيبويه أو مقطعٍ منها أو يوردها تامة ، مصدَّرة بقوله : قال ، أو قال سيبويه ، ثم يشرحها مصدِّراً كلامه بقوله : قال أبو عليٍّ ، ومن ذلك قوله في باب غير : « قال : ولو جاز أنْ تقول : أتاني القومُ زيداً ، تريد الاستثناء ، ولاتذكر (إلا) لما كان إلا نَصْباً .

قال أبو عليٍّ : قد أوضح بقوله : لما كان إلا نصباً ، أنَّ المستثنى عنده ينتصب عند تمام الجملة التي قبله ، كما أنَّ الاسم في : ماصنعتَ وزيداً ؟ ينتصب عن تمام الجملة التي قبله ، إلا أنَّ الاسْمَ انتصب في كُلِّ واحدٍ من الموضعين بتوسُّطِ حرفٍ لمعنى » [٤] .

ب - الاختصار ، وهو ظاهرٌ في كُلِّ أبواب التعليقة ، ومن مظاهره مايأتي :

١ - أنَّه يورد في كثيرٍ من المواضع عبارةَ سيبويه مقطوعةً عمّا قبلها ومابعدها ، مع أنّ المراد بها لايظهر إلا في سياق سابقها ولاحقها ، ومن أمثلة ذلك مايلي :

---

(١) انظر : شرح السيرافي ٤ / ٢ ب .
(٢) انظر : شرح السيرافي ٤ / ٦ ب .
(٣) انظر : شرح السيرافي ٤ / ١٥ ب .
(٤) التعليقة ٢ / ٧٢ .

- قال : « قال سيبويه : وإنّما ذكرتُ لك ثمانيةَ مجارٍ »[(١)].

وعبارة سيبويه بتمامها : « وإنّما ذكرتُ لك ثمانيةَ مجارٍ لأفرُقَ بينَ مايدخلُه ضربٌ من هذه الأربعة لِما يُحدِثُ فيه العاملُ - وليس شيءٌ منها إلا وهو يزول عنه - وبين مايُبنى عليه الحرفُ بناءً لايزول عنه لغير شيءٍ أحدثَ ذلك فيه من العوامل ....»[(٢)].

- قال : « قال سيبويه : بُعْدَ : كَمْ ، وإذْ من المتمكِّنة »[(٣)].

وعبارة سيبويه : « والوقفُ قولُهم : اضْرِبْ ، في الأمر ، لم يُحرِّكوها لأنّها لايوصَفُ بها ولاتقع موقعَ المضارعة ، فبعدت من المضارِعة بُعْدَ : كم ، وإذْ ، من المتمكِّنة »[(٤)].

- قال : « قال : مُنْذُ ، فيمَنْ جَرَّ بها »[(٥)].

وعبارة سيبويه : « والضَّمُّ فيها : مُنْذُ ، فيمَنْ جَرَّ بها ؛ لأنَّها بمنزلة (مِنْ) في الأيام »[(٦)].

- قال : « قال : اجتمعت اليمامة »[(٧)].

وعبارة سيبويه : « وسمعنا من العرب مَنْ يقول ممَّن يوثَقُ به : اجتمعتْ أهلُ اليمامة ؛ لأنَّه يقول في كلامه : اجتمعت اليمامةُ ، يعني أهل اليمامة ، فأنَّثَ الفعلَ في اللفظ ؛ إذ جعله في اللفظ لليمامة ، فترك اللفظَ يكونُ على مايكونُ عليه في سعة الكلام »[(٨)].

---

(١) التعليقة ١ / ١٦ .
(٢) الكتاب ١ / ١٣ .
(٣) التعليقة ١ / ٢١ .
(٤) الكتاب ١ / ١٧ .
(٥) التعليقة ١ / ٢٣ .
(٦) الكتاب ١ / ١٧ .
(٧) التعليقة ١ / ٨٧ .
(٨) الكتاب ١ / ٥٣ .

- قال : « قال : إلاّ أنَّك تجرُّ بها إذا كانت غايةً » [١].

وعبارة سيبويه : « وتقولُ : هذا ضاربُ القومِ حتّى زيداً يضربُه ، إذا أردتَ معنى التَّنوين ، فهي كالواو إلا أنَّك تجرُّ بها إذا كانت غايةً ، والمجرورُ مفعولٌ كما أنَّك إذا قلت : هذا ضاربُ زيدٍ غداً ، تجرُّ بكفِّ التَّنوين ....» [٢].

٢ - ترك كثيراً من ترجمات الأبواب مع شرحه لبعض نصوصها ، ومن أمثلة ذلك الأبواب التالية :

- باب مجاري أواخر الكلم من العربية [٣].

- باب الفاعل الذي يتعدّاه فعلُه إلى مفعولٍ [٤].

- باب الإضمار في ليس وكان كالإضمارِ في إنّ [٥].

- باب مايختارُ فيه النَّصبُ وليس قبله منصوبٌ بُني على الفعل ، وهو باب الاستفهام [٦].

- بابٌ من الاستفهام يكون الاسمُ فيه رفعاً لأنَّك تبتدئه لتنبِّه المخاطبَ ثم تستفهم بعد ذلك [٧].

- باب حروفٍ أجريت مُجرى حروف الاستفهام وحروف الأمر والنّهي ، وهي حروف النفي [٨].

- باب من الفعل يُبدلُ فيه الآخِرُ من الأوّلِ ويُجرى على الاسم كما يُجرى

---

(١) التعليقة ١ / ١٢٥ .

(٢) الكتاب ١ / ٩٦ .

(٣) انظر : الكتاب ١ / ١٣ ، التعليقة ١ / ١٦ .

(٤) انظر : الكتاب ١ / ٣٤ ، التعليقة ١ / ٥٩ .

(٥) انظر : الكتاب ١ / ٦٩ ، التعليقة ١ / ١٠٤ .

(٦) انظر : الكتاب ١ / ٩٨ ، التعليقة ١ / ١٢٧ .

(٧) انظر : الكتاب ١ / ١٢٧ ، التعليقة ١ / ١٢٩ .

(٨) انظر : الكتاب ١ / ١٤٥ ، التعليقة ١ / ١٣٣ .

أجمعونَ على الاسم وينصبُ بالفعل لأنَّه مفعولٌ [(١)].

٣ - اجتزأ كثيراً من ترجمات الأبواب ، ومن ذلك :

- باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وإنْ شئت اقتصرت [(٢)].

وتمام الترجمة : .... على المفعول الأوّلِ وإنْ شئتَ تعدَّى إلى الثَّاني كما تعدَّى إلى الأول [(٣)].

- باب الفاعل الذي يتعدّاه فعلُه إلى مفعولين وليس لك أنْ تقتصر [(٤)].

وتمامها : .... على أحد المفعولين دون الآخَرِ [(٥)].

- باب الفاعل الذي يتعدّاه فعلُه إلى ثلاثة مفعولين [(٦)].

وتمامها : .... ولايجوز أنْ تقتصر على مفعولٍ منهم واحدٍ دون الثّلاثة ؛ لأنّ المفعول هاهنا كالفاعل في الباب الأوّل الذي قبله في المعنى[(٧)].

- باب الفعل الذي يتعدّى اسمَ الفاعل إلى اسم المفعول [(٨)].

وتمامها : .... واسمُ الفاعل والمفعولِ فيه لشيءٍ واحدٍ [(٩)].

- باب ماأُجري مجرى ليس [(١٠)].

وتمامها : .... في بعض المواضع بلغة أهلِ الحجاز ثم يصيرُ إلى أصله [(١١)].

---

(١) انظر : الكتاب ١ / ١٥٨ ، التعليقة ١ / ١٣٥ .

(٢) انظر : التعليقة ١ / ٦٤ .

(٣) انظر : الكتاب ١ / ٣٧ .

(٤) انظر : التعليقة ١ / ٦٨ .

(٥) انظر : الكتاب ١ / ٣٩ .

(٦) انظر : التعليقة ١ / ٧٢ .

(٧) انظر : الكتاب ١ / ٤١ .

(٨) انظر : التعليقة ١ / ٧٩ .

(٩) انظر : الكتاب ١ / ٤٥ .

(١٠) انظر : التعليقة ١ / ٩٣ .

(١١) انظر : الكتاب ١ / ٥٧ .

- باب مايكونُ فيه الاسمُ مبنيّاً على الفعل قُدِّم أو أُخِّرَ [١] .
وتمامها : .... ومايكون فيه الفعلُ مبنيّاً على الاسم [٢] .

٤ - ترك بعض أبواب الكتاب من غير أن يعرض لها ، ومنها :
- باب مارخَّمت الشُّعراء في غير النِّداء اضطراراً [٣] .
- بابٌ لاتسقُطُ فيه النُّونُ وإنْ وليت : لك [٤] .
- بابٌ لايكونُ المستثنى فيه إلا نصباً [٥] .
- بابُ ماتكونُ فيه في المستثنى الثاني بالخيار [٦] .
- باب مايكونُ مبتدأً بعد : إلا [٧] .

رابعاً : الصَّفّار :

يتلخّص منهج الصَّفار في شرح الكتاب فيما يأتي :

١ - يذكر ترجمة الباب كما وردت في الكتاب .

٢ - يقدِّم للباب بمقدِّمة يفسِّر فيها ترجمته ، أو يربطه بما قبله ، أو يبيِّن ضابطه ، وقد يأتي بها على طريقة السؤال والجواب .
وهذه أمثلةٌ من تلك المقدمات :

- قوله : « هذا بابُ المسندِ والمسند إليه ، إنْ قلتَ : ما الذي أراد بهذا الباب ؟ وماثمرتُه هنا ؟ قلتُ : لمّا حصر المفردات في الاسمِ والفعلِ والحرفِ ؛ حصر المركّبات هنا في المسندِ والمسند إليه ؛ فلهذا - واللّهُ أعلمُ - جاءَ به هنا ، ولتعلمْ

---

(١) انظر : التعليقة ١ / ١١٤.
(٢) انظر : الكتاب ١ / ٨٠ .
(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٢٦٩ .
(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٢٩٠ .
(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٣٣٠.
(٦) انظر : الكتاب ٢ / ٣٣٨ .
(٧) انظر : الكتاب ٢ / ٣٤٢ .

أنَّ المسند والمسند إليه للنَّحويين فيه اصطلاحاتٌ أربعةٌ : الأول أنّ المسند هو الأوّلُ مبتدأً كان أو غيره فـ (قام) من : قام زيدٌ ، مسندٌ ، وقائمٌ زيدٌ ، زيدٌ هو المسند ؛ لأنَّه الأوَّلُ مرتبةً ، و (قام) في المسألة الأولى في موضعه ، فهو أوّلٌ ، وهذا هو الذي يريد سيبويه - رحمه الله - لأنَّه جعل المبتدأ في باب الابتداء مُسنداً ، ووجه هذه التسمية أنَّه أخذه من قولهم : فلانٌ مُسْنَدُ القومِ ، إذا كان يُسْتَنَدُ إليه في الأمور ، فالمبتدأُ مسندٌ ؛ لأنّ مابعده مُسْنَدٌ إليه ، فهو مسندٌ لما بعده ، وكذلك (قام) مُسْنَدٌ إليه مابعده ، وهو مسندٌ . والاصطلاح الثاني : عكسُ هذا ، وهو أنَّ المسندُ إليه هو الأول ، والمسندُ هو الثاني ، ووجه هذا الاصطلاح أنَّ قولك : قام زيدٌ ، فأنت قد أوردت زيداً بعد (قام) ، فهو واردٌ عليه ، و (قام) هو المسندُ إليه ؛ أي : الذي ورد عليه غيرُه ، وأُسند إليه غيرُه .... والاصطلاح الثالث : أنْ يكونَ كلُّ واحدٍ منهما مسنداً ومسنداً إليه ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما قد أُضيف إلى آخر ، وأضيف الآخَرُ إليه . والاصطلاح الرابع : أنَّ المسند إليه هو المخبر عنه ، والمسندُ هو الخبرُ ، بمعنى أنَّ المبتدأ والفاعل قد أُسْنِدَ إليهما الخبر ، وهذا الاصطلاح الأخير كثير الدّور على ألسنة النحويين ، ثم نعودُ إلى لفظه .....»[1] .

- قوله : « هذا بابُ اللَّفظِ للمعاني . إنْ قلتَ : ما الذي دعاه إلى ذِكْرِ هذا الباب ؟ وما الذي دعاه إلى إيراده في هذا الموضعِ ؟ قلتُ : الذي دعاه إلى ذِكْرِه أنَّه قد ذكر من الإعراب ماهو مشتركٌ كحذف النُّونِ في النَّصب والجزم ، وانقلاب الألف إلى الياء في التثنية في النَّصب والجر ، فقال : لايُنكر أنْ يكونَ الإعرابُ مشتركاً ، فإنَّ اللَّفظَ - أيضاً - يكونُ مشتركاً ، وقد يكونُ للمعنى

(١) شرح الصفار ١ / ٢٩ ب - ٣٠ أ ، وقد أخذ الصَّفار أكثر هذا الكلام عن السيرافي . انظر : شرح السيرافي ١ / ١٩٢ - ب .

الواحد ألفاظٌ عدّةٌ ، فهذا وجهٌ ، ويُمكن أنْ يكونَ مراده أنَّ الإعرابَ يكونُ فيه الاشتراكُ كما كانَ في الحروف ، فالضَّمَّةُ تكونُ مشتركةً بين معنيين ، أو الجرّة ، وقد يكون إعرابٌ واحدٌ لمعنيين ، وسيأتي أنَّ كلام سيبويه يتنزّلُ على هذين المعنيين ، ومِن النّاسِ مَنْ زعم أنَّ السَّبب في أنْ ذكر سيبويه هذا أنَّه أراد المكالمة مع مَنْ يُنكرُ أنْ يكونَ لمعنىً واحدٍ أكثرُ من لفظ ، أو أنْ يكونَ لفظان فصاعداً لمعنى واحدٍ ، وهذا مذهبٌ إذا أخذ صاحبُه يعضُده ربّما يعسر أخذه من يده ....» [١] .

- وقوله : « هذا بابُ مايعملُ فيه الفعلُ فينتصبُ وهو حالٌ . إنْ قلتَ : لِمَ ذكر سيبويه - رحمه الله - هذا البابَ هنا ؟ قلتُ : لأنَّه ذَكَرَ تعدِّي الفعلِ إلى الظَّرفِ من الزَّمانِ والمكان ، فأعقبَ ذلك بالحالِ ؛ لأنّها تُشبه الظَّرفَ ؛ إذ هي مفعولٌ فيها كما أنَّ الظَّرفَ كذلك » [٢] .

- وقوله : « هذا بابُ مايعمل عملَ الفعل ولم يجرِ مجرى الفعلِ ولم يتمكَّن تمكُّنَه . قلتُ : هذا الباب هو المعبَّر عنه بباب التَّعجُّبِ ، والتَّعَجُّبُ : استعظام زيادةٍ في وصف الفاعل خفي سببُها وخرج بها المتعجَّبُ منه عن نظائره أو قلَّ نظيرُه ....» [٣] .

- وقوله : « هذا بابُ الفاعلَيْنِ والمفعولَيْنِ اللَّذين كُلُّ واحدٍ منهما يفعلُ بفاعله مثلَ الذي يفعلُ به الآخرُ وماكان نحو ذلك . قلتُ : هو الذي يُسَمِّيه النَّحويون بابَ الإعمال ، وهو أنْ يتقدَّمَ عاملان فصاعداً كُلُّ واحدٍ منهما يطلبه من جهة المعنى ، مثال ذلك : ضربني وضربتُ زيداً ....» [٤] .

---

(١) شرح الصَّفار ١ / ٣١ أ - ب .

(٢) المصدر السابق ١ / ٧٣ ب .

(٣) شرح الصفار ١ / ١٠٧ ب .

(٤) المصدر السابق ١ / ١١٤ ب .

-وقوله : « هذا بابُ مايكونُ فيه الاسمُ مبنيّاً على الفعل قُدِّم أو أُخِّرَ . قلت : من هنا يتكلَّمُ سيبويه - رحمه الله - في الاشتغال ، وهو أنْ يتقدَّمَ اسمٌ ويتأخَّرَ عنه فعلٌ أو ماجرى مجراه قد عملَ في ضميره أو في سببه ، ولو لم يعمل فيه لعمل في الاسم الأوّلِ أو في اسمٍ آخرَ في موضعه ، إلا أنَّه إذا كان يعمل في اسمٍ آخرَ في موضعه لم يجز أنْ يكونَ ذلك من باب الاشتغال إلا بشرط أنْ يكونَ في الكلام مايطلبُ الفعل » (١).

٣ - بعد هذه المقدمة يشرع الصّفار في شرح كلام سيبويه متَّبِعاً طريقة المزج ؛ مزجِ نصِّ سيبويه بالشرح .

---

(١) شرح الصفار ١ / ١٢٢ ب .

الفَصْل الثَّاني
الموازنــة فــي توثيــق نــصِّ الكتاب

أولاً : الرُّمانـي :

لم أقف في شرح الرُّماني على تحقيقٍ لنصِّ الكتاب إلا في مواضع قليلة ، اعتمد في أحدها على نسخة ابن السَّراج ، حيث يقول : « في كتاب سيبويه بخطِّ ابن السَّرَّاج : وجدت في النسخ بعد ذكر (العُنْظُوان) ، و (العُنْفُوان) اختلافاً ، فأمّا نسخة كتاب محمد بن يزيد : ويكونُ (فُعُلاّن) في الاسم نحو : الحُومّان ، والصِّفة : عُمُدّان ، والجُلُبّان ، ويكونُ على (فِعِلاّن) في الاسم نحـــو : فِرِكّان ، وعِرِفّان ، ولانعلمه جاء وصفاً ، وفي كتاب ثعلبٍ بخطِّه بعد (العُنْفُوان) : ويكونُ على (فُعُلاّن) في الاسم والصِّفة ، فالاسم نحو : الحُرُمّان ، والحُلُبّان ، نبتٌ أراه ، والصِّفة نحو : العُمُدّان ، والجُلُبّان ، صاحب جلبةٍ ، ويكونُ على (فِعِلاّن) في الاسم نحو : فِرِكّان : بُغْضٌ ، وإِخِدّان ، وعِرِفّان ، اسم رجلٍ ، وقالوا : عِيِفّانة ، وقد وصفوا به ، قالوا : عِفِتّان : الجافي الأخرق ، وهو قليلٌ ، وفي النسخة المنسوخة من نسخة القاضي[1] المقروءة على أبي العباس يتبع (عُنفُوان) : ويكونُ (فُعَّلان) في الاسم والصِّفة ، فالاسم نحو : النُّوَّمان ، والحُلَّبان ، والصفة نحو : العُمَّدان ، ويكونُ على (فِعِّلان) في الاسم نحو : فِرِّكان ، وعِرِّفانٍ ، ولانعلمه جاء وصفاً ، وكذا وجدتُه في الأبنية للجرمي ، قال : ويكونُ (فُعَّلان) وقالوا : جُلَّبان ، ونُوَّمان ، وهما نباتٌ ، والصِّفة يقولون : رجلٌ عُمَّدان للطويل ، إلا أنَّه يُفسده قولُ سيبويه بعد سطورٍ : وقالوا (فُعَّلان) ، وهو قليلٌ جداً ، قالوا : قُمَّحان ، وهو اسمٌ[2] ، فهذا يدلُّ على أنَّ

---

(١) القاضي هو : إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل الأزديّ البصري ، المتوفى سنة ٢٨٢ هـ . انظر : تاريخ بغداد ٦/٢٨٤ - ٢٩٠ .

(٢) الكتاب ٤/٢٦٣ .

الذي مضى إنّما هو : فُعُلاّن ، أو فُعَلاّن ، بتشديد اللام »[١] .

وقد ورد هذا التَّحقيقُ في (الأصول)[٢] ، كما نقله السيرافي[٣] .

ثانياً : السيرافي :

عُني السيرافي بتحقيق نصِّ (الكتاب) ، فبلغ في ذلك الغاية ، وقد اعتمد على نُسخٍ عديدةٍ منها :

١ - نسخة القاضي إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل الأزديّ[٤] .

٢ - نسخة المبرّد[٥] .

٣ - نسخة الزَّجاج[٦] .

٤ - نسخة ابن السَّرّاج[٧] .

٥ - نسخة مَبْرَمان[٨] .

٦ - نسخة ابن دُرستويه[٩] .

٧ - نسخة السيرافي نفسه[١٠] .

---

(١) شرح الرماني ٥/٥٣أ - ٥٤ب ، وانظر : ١/٢٨ب .

(٢) انظر : الأصول ٣/٢٠٢ .

(٣) انظر : شرح السيرافي ٥/٢٢٣ب - ٢٢٤أ ، السيرافي النحوي ٦٣٨ - ٦٣٩ .

(٤) انظر : شرح السيرافي ٥/٢٢٨أ ، ٢٢٨ب .

(٥) انظر : شرح السيرافي ٣/١٥٤أ ، ١٥٧ب ، ٥/٢٢٨أ ، ٢٢٨ب .

(٦) انظر : شرح السيرافي ٢/١١٦أ .

(٧) انظر : شرح السيرافي ٥/١٧أ ، ١٨أ .

(٨) انظر : شرح السيرافي ٢/٩٨ب ، ١٠٢ب ، ١٠٨أ ، ١٦٠أ ، ٢١٦ب ، ٣/٢٣أ ، ٤٧ب ، ١٥٤أ ، ٢٠٦أ ، ٤/٧٢ب ، ١٢١أ ، ٥/٥٩أ ، ٧٣ب ، ٩٨أ .

(٩) انظر : شرح السيرافي ٣/١٩٢أ .

(١٠) انظر : شرح السيرافي ٣/٤٠ب ، ٤/١٢١أ ، ١٥٩ب ، ١٧٦أ ، ٥/٥٩أ .

وهناك نسخٌ لم يُصَرِّح بأسماء أصحابها ، وإنّما اكتفى بقوله : « وفي أكثر النُّسخ »[١] ، أو « وفي بعض النُّسخ »[٢] ، أو « وفي نُسخة غيري »[٣] ، أو « وفي نُسخٍ غيرها »[٤] .

وأهم ملامح منهجه في التَّحقيق مايأتي :

أ - التَّنبيه على ماوُجِد في بعض النسخ ، وليس من كلام سيبويه ، كتعليقات الأخفش ، وحواشي المبرد ، وبعض الأبيات المدخلة في نصِّ الكتاب .

ومن أمثلة ذلك مايأتي :

- قوله في باب ماجرى على حرف النِّداء وصفاً له أو صلةً : « أوّلُ ما أذكره من الباب ترجمتُه ؛ لأنَّه قال : ماجرى على حرف النِّداء وصفاً له أو صلةً ، وحرفُ النِّداءِ يعني (أيُّها) ؛ لأنَّه لايستعملُ إلا في النِّداء ، ومابعد (أيُّها) وصفٌ له على ماتقدَّمَ من قوله ، وقال في هذا الموضع : أو صلةً ، وهذا قول أبي الحسن الأخفش ، وقد تقدَّمَ كلامُنا عليه فيه ، ولم أرَ (أو صلةً) في النُّسخِ كُلِّها ، ولعلَّه زيادةٌ من كلام الأخفش كُتبت مع ترجمة الباب »[٥] .

- وقوله في باب ماينتصبُ من الأماكن والوقت : « وقد أُنْشد في كتاب سيبويه بيتان ليسا من الكتاب في رفعِ (دُونٍ) .

أحدهما :

.... يَحْسُرُ الآلُ مرَّةً ∴ فيبدو وأُخرى يكتسي الآلَ دونُها

أنشده ناقصاً ، والآخر :

---

(١) انظر : شرح السيرافي ٢ / ١٦٠ أ .

(٢) انظر : شرح السيرافي ٢ / ١٦١ ب ، ١٧٥ ب ، ١٩١ أ ، ٣ / ٦١ أ ، ٩٤ ب ، ١٢٣ أ .

(٣) انظر : شرح السيرافي ٣ / ٤٠ ب .

(٤) انظر : شرح السيرافي ٢ / ٩٨ ب .

(٥) شرح السيرافي ٣ / ٦٠ أ - ب .

وغبراءَ يحمي دونُها ماوراءَها .·. ولايختطيها الدَّهْرَ إلا الخاطرُ »[١].

والبيت الأخير شرحه ابن السيرافي[٢].

- وقوله في باب تبيان (أم) لِمَ دخلت على حروف الاستفهام ولم تدخل على الألف : « في نسخة أبي بكر مبرمان متَّصلٌ بهذا الباب : قال ابن أحمر :

ألا فالبثا شهرينِ أو نصفَ ثالثٍ .·. إلى ذاك ماقَدْ غيَّبتني غيابيا

يريد : البثا شهرين أو نصفَ ثالثٍ ، وقال اللّهُ عزّ وجلَّ : ﴿ وَأَرۡسَلۡنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلۡفٍ أَوۡ يَزِيدُونَ ﴾[٣] ، قال أبو العباس : ليس هذا البيت في كتاب سيبويه ، وأهل الشِّعر يجعلونه بمنزلة الواوِ ، وكذلك في قول الله عز وجلّ : ﴿ وَأَرۡسَلۡنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلۡفٍ أَوۡ يَزِيدُونَ ﴾ قال : وليس القولُ عندي هكذا ، وذلك أنَّه يصيرُ : البثا شهرين أو نصف شهرٍ ، على أنَّ (أو) بمعنى واو العطفِ - أيضاً - غيرُ موجودٍ ، والقولُ عند أبي العباس : البثا شهرين أو البثا شهرين ونصفَ ثالثٍ ، وكذلك : مائة ألفٍ أو مائة ألفٍ يزيدون ، قال : ولا أُخرجُها عن معناها ، ولكنْ أتركُها على معناها ، وأُقَدِّرُ أنَّ الذي بعدها مثلُ الذي قبلَها ، وأحذفُه اختصاراً ؛ لأنَّ الذي قبلها دلَّ عليه ، هذا قول أبي العبّاس فافهمه فإنَّه حَسَنٌ . قال أبو سعيد : وهذا المتَّصلُ بالباب مع كلام أبي العباس نقلتُه من نسخة أبي بكر مبرمان »[٤].

ب - ذِكْرُ مافي بعض النُّسخ من الزيادات ، ومنه قوله في باب ماجرى من الأسماء التي من الأفعال وما أشبهها من الصِّفات التي ليست تعمل نحو : الحَسَن ، والكريم ، وما أشبه ذلك مجرى الفعل إذا أظهرتَ بعده الأسماء أو أضمرتها : « وفي بعض النُّسخ في الكتاب فصلٌ ذُكر أنَّه ليس من كلام سيبويه ، وأنَّه شرحٌ ، وقد أتى

---

(١) شرح السيرافي ٢ / ١٣٤ ب - ١٣٥ أ .

(٢) انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ١٦٥ .

(٣) الصافات : ١٤٧ .

(٤) شرح السيرافي ٤ / ٧٢ ب - ٧٣ أ .

على معناه تفسيرُنا ، وهو : واعلمْ أنَّ ماكان يُجمع بغير الواوِ والنُّونِ نحو : حَسَنٍ ، وحِسانٍ ، فإنَّ الأجودَ فيه أنْ تقول : مررتُ بزيدٍ[1] حسانٍ قومُه ، وماكان يُجمع بالواوِ والنُّونِ نحو : منطلقٍ ومنطلقينَ ، فإنَّ الأجودَ فيه أنْ يُجعلَ بمنزلةِ الفعلِ المقدَّمِ . فتقولَ : مررتُ برجلٍ منطلقٍ قومُه ، إلى هنا »[2].

وهذا النَّصُّ موجود في الكتاب المطبوع[3].

جـ - إيراد اختلاف النُّسخ في صاحب القول . ومنه قوله في باب مايجري من الشَّتم مجرى التَّعظيم وما أشبهه : « وزعم يونُس - وفي بعض النُّسخ عيسى - أنَّه سمع الفرزدق يُنْشِدُ : كم عمَّةً .....»[4].

د - ذكر ماورد في حواشي النُّسخ من الشروح ، ومن ذلك قوله في باب مايُختار فيه الرفع إذا ذكرتَ المصدر الذي يكونُ علاجاً : « ويقوِّي ذلك أنَّ يونُسَ وعيسى جميعاً زعما أنَّ رؤبةَ بن العجاج كان يُنشد هذا البيت :

فيها ازدهافٌ أيَّما ازْدهافِ

وفي كتاب أبي بكر مبرمان مفسَّرٌ في الحاشية : الازدهافُ : العَجَلَةُ ، وليس كذلك ....»[5].

هـ - التَّنبيه على ماوقع من اختلافٍ في رواية كلام سيبويه ، ومن ذلك قوله في باب ماينتصبُ في الألف : « قال : وتقول : أعبدُ الله ضربَ أخوه زيداً ، لايكون إلا الرَّفعُ .... فإنما جُعِلَ هذا المُضْمَرُ بيانَ ماهو مثلُه » ثم قال : « ومِن النّاسِ مَنْ يروي : فإنّما جُعل هذا المظهرُ بيانَ ماهو مثلُه ، ويقول : (المضمرُ) ، خطأٌ في الرِّواية ، فإذا

---

(١) في الكتاب : رجل .

(٢) شرح السيرافي ٢ / ١٧٥ ب - ١٧٦ أ .

(٣) انظر : الكتاب ١ / ٢٣٨ (بولاق) ، ٢ / ٤٣ (هارون) .

(٤) شرح السيرافي ٢ / ١٩١ أ ، وانظر : الكتاب ٢ / ٧٢ .

(٥) شرح السيرافي ٢ / ١٠٨أ .

قال : المظهر ، فإنّما يريد أنَّ الفعلَ الظاهرَ قد بيَّنَ المضمرَ ودلَّ عليه ، فالبيانُ هاهنا للمبيِّنِ »[(١)].

والذي في الكتاب المطبوع : المظهر[(٢)].

و - الترجيح لما في بعض النُّسخ ، ومنه قوله في باب فعلتُ وأفعلتُ : « وقال الخليل : سَقَيْتُه مثلُ كسوتُه ، وأَسْقَيْتُه مثلُ أَلْبَسْتُه ، هذا الصحيح ؛ لأنَّ في بعض النُّسخ : سقيتُه مثل كسوتُه ، وأسقيه مثل أَلْبَسْتُه ، والصَّوابُ هو الأول ؛ لأنَّ (كسوتُه) معناه : جعلتُ له كسوةً ، وإنْ لم يلبسْها ، و (أَلْبَسْتُه) إذا جعلتَه لابساً ، فألبستُه مثلُ سقيتُه ، وكسوتُه مثلُ أسقيتُه .... »[(٣)].

والذي صحَّحه هو مافي الكتاب المطبوع[(٤)].

ز - قد يخطئ ما اتَّفقت عليه النُّسخ معتمداً على مافي المصحف ، أو على ماسبق من كلام سيبويه ، ومن ذلك :

- قوله في بابٍ تكونُ فيه أنْ بدلاً من شيءٍ ليس بالآخر : « ونظيرُ ذلك في الابتداء : (لاجرَمَ أنَّهم في الآخرةِ هُمُ الأخسرون ثمّ إنّ ربَّك للَّذينَ عَملوا السُّوءَ بجهالةٍ ثم تابوا من بعدِ ذلك وأصلحوا إنَّ ربَّك مِنْ بعدها لغفورٌ رحيمٌ) »[(٥)] ، ثم قال : « وماذُكر في القرآن في آخر الباب قد اجتمعت فيه النُّسخ على ماكتبته ، والذي في القرآن : ﴿ لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِى ٱلْأَخِرَةِ هُمُ الخاسرون[(٦)] ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُواْ مِنۢ بَعْدِ مَا فُتِنُواْ ثُمَّ جَـٰهَدُواْ وَصَبَرُوٓاْ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾[(٧)] »[(٨)].

---

(١) شرح السيرافي ١ / ٢٠٩ ب .

(٢) انظر : الكتاب ١ / ٥٣ (بولاق) ، ١ / ١٠٣ (هارون) .

(٣) شرح السيرافي ٥ / ٨٩ أ . وانظر : السيرافي النحوي ١٦٧ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٢٣٥ (بولاق) ، ٤ / ٥٩ (هارون) .

(٥) شرح السيرافي ٤ / ٢٧ ب .

(٦) في المخطوط : الأخسرون .

(٧) النحل : ١٠٩ - ١١٠ .

(٨) شرح السيرافي ٤ / ٢٩ أ .

ولم ترد هذه الآية في الكتاب المطبوع [١].

- قال سيبويه في باب ماجاء معدولاً عن حدِّه من المؤنّث : « فممّا جاء وآخره راءٌ : سفارِ ، وهو اسم ماء ، وحضارِ ، وهو اسم كوكب ، ولكنّهما مؤنّثان كماويّة والشّعرى ، كأنَّ تلك اسمُ الماءة ، وهذه اسم الكوكبة » [٢].

وعلّق السيرافي على هذا النّص بقوله : « وأمّا قوله : كماويّةَ ، فإنّما أراد أنَّ سفارِ ، وحضارِ مؤنَّثانِ كماويَّةَ والشّعرى في التّأنيث ، والأغلب عندي أنَّ التّمثيل بماويّةَ غلطٌ وقع في الكتاب ، وإنْ كانت النُّسَخُ متَّفقةً عليها ، وإنما هو كماءة ، وهو أشبه لأنَّ سفارِ ماءٌ ، والعربُ قد تقولُ للماءِ الموردِ : ماءةٌ ....» [٣].

ح - يبيِّن أثر اختلاف النُّسخ في المعنى ، ومنه :

- قوله في باب غير : « فأمّا خروجه مما يدخلُ فيه غيرُه فأتاني القومُ غيرَ زيدٍ ، فغيرٌ هم الذين جاؤوا ، ولكن فيه معنى : إلا ، فصار بمنزلة الاسمِ الذي بعد : إلا ، وأمّا دخولُه فيما يخرجُ منه غيرُه فما أتاني غيرُ زيدٍ . وفي بعض النُّسخ : فأما دخولُه فيما يخرجُ منه غيرُه فأتاني القومُ غيرَ زيدٍ ، وأما خروجه ممّا يدخلُ فيه غيرُه فما أتاني غيرُ زيدٍ » [٤].

ثم قال : « وأما اختلاف النُّسخ فالذي يقول : فأمّا خروجه مما دخل فيه غيره فأتاني القومُ غيرَ زيدٍ ، يُريد خروجَ زيدٍ ممّا دخَلَ فيه القومُ ، والذي يقولُ : فأما دخولُه فيما خرج منه غيرُه ، يريد دخول غيرٍ ؛ لأنَّ (غير) دخل في الإتيان الذي خرجَ منه زيدٌ » [٥].

---

(١) انظر : الكتاب ١ / ٤٦٧ (بولاق) ، ٣ / ١٣٤ (هارون) .

(٢) الكتاب ٣ / ٢٧٩ .

(٣) شرح السيرافي ٤ / ١١٨ ب .

(٤) شرح السيرافي ٣ / ١٢٣ أ . وانظر : الكتاب ٢ / ٣٤٣ .

(٥) شرح السيرافي ٣ / ١٢٤ ب .

- قال سيبويه في باب مايكونُ مذكّراً يوصف به المؤنّث : « وسألتُه عن قولهم : موتٌ مائتٌ ، وشُغْلٌ شاغلٌ ، وشعرٌ شاعرٌ ، فقال : إنّما يريدون المبالغةَ والإجادةَ » [١].

قال السيرافي : « وقد اختلفت النُّسخ في : الإجازة ، ففي بعضها : الإجازة ، بالزّاي ، وفي بعضها : الإجادة ، فأمّا الذي يقولُ : الإجازة ، فمعناها النفوذ ، كأنّه قال : في المبالغة والنفوذِ ، فيما أُريد به ، والذي يقول : الإجادة ، يفريد الجودةَ » [٢].

- قال في باب لاتجوز فيه التثنيةُ والجمع بالواو والنُّون والياء والنُّون : « قال : وقد بلغني أنَّ بعض العرب يقول : اليوم الثُّنِيُّ ، قال أبو سعيد : نُسختي التي قرأتُ منها على ابن السَّرّاج ؛ وهو فُعُولٌ ، مثلُ قولنا : الثُّدِيُّ ، وما أشبه ذلك ، وفي كتاب أبي بكرٍ مَبْرَمان : الثُّنَيُّ ، على لفظ التَّصغير ، وهو على مافي نُسخته كأنَّه تصغيرُ اليوم .....» [٣].

والذي في الكتاب المطبوع موافقٌ لما في نسخة مَبْرَمان [٤].

ط - يذكر اختلاف النُّسخ في ترتيب الأبواب ، وفي بعض ألفاظ ترجماتها ، ومن ذلك :

- قوله في باب ماتردُّه علامةُ الإضمارِ إلى أصله : « وهذا البابُ في كتاب أبي العباس المبرّد قبلَ الباب الذي ذكرناه قبلَه » [٥].

- قوله في باب ماجاء المصدرُ فيه من غير الفعل ؛ لأنَّ المعنى واحدٌ : « وفي بعض النُّسخ : على غير الفعل » [٦].

---

(١) الكتاب ٣ / ٣٨٥ .
(٢) شرح السيرافي ٤ / ١٧١ ب .
(٣) شرح السيرافي ٤ / ٧٦أ .
(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٩٥ (بولاق) ، ٣ / ٣٩٣ (هارون) .
(٥) شرح السيرافي ٣ / ١٥٧ ب .
(٦) شرح السيرافي ٥ / ٩٨ ب .

ثالثاً : الفارسي :

لم تخلُ (التعليقة) من تحقيقات لنصٍّ (الكتاب) ، بيد أنها لم تبلغ مبلغ شرح السيرافي ، وقد اعتمد الفارسيُّ على النُّسخ التالية :

١ - نسخة القاضي إسماعيل بن إسحاق الأزدي [١] .

٢ - نسخة المبرد [٢] .

٣ - النُّسخة الطاهرية المقروءة على ابن هاني صاحب الأخفش [٣] .

٤ - نسخة ثعلب [٤] .

٥ - نسخة ابن السراج [٥] .

وقد نقل الفارسي كثيراً من التحقيقات عن ابن السَّراج ، وهذا مثالٌ منها :

- قوله في باب ما لحقتْه الزَّوائد من بنات الأربعة غيرِ الفعل : « قال سيبويه : وبَلَهْوَرٌ ، وهو صفةٌ [٦] ، وقال ثعلبٌ : بَلَهْوَرٌ اسمُ ملكٍ من ملوك العجم ، قال أبو بكر : ورواية أبي العباس والجرميّ : بَلَهْوَر ، صفةٌ ، قال : ويجوز أن يكونَ سُمِّي به .

قال سيبويه : ولكن (فَنْعَلُولٌ) وهو اسمٌ ، قال أبو بكر : هذا غلطٌ في الكتاب ، وليس في كلام سيبويه ، أعني (فَنْعَلُول) ؛ لأنَّ هذه النُّونَ ليست زائدةً ، إنّما هي من أصل الكلمة ، فهو بمنزلة (عَرْطَليل) ، إلا أنّ المدَّةَ فيه واوٌ ، ولو كانت النُّونُ فيه زائدةً لقيل في تكسيره [٧] : مَجَانين ، فحذف الحرف الزائد ، كما أنَّ النُّونَ لما كانت زائدةً في (مَنْجنيق) - أعني الأولى - قيل في تكسيره : مَجانيق ، فحُذف

---

(١) انظر : التعليقة ٢ / ١٩٠ ، ٣ / ٨١ .

(٢) انظر : التعليقة ٣ / ٢٦٧ - ٢٦٨ .

(٣) انظر : التعليقة ٤ / ٤٢ .

(٤) انظر : التعليقة ٤ / ٢٦٨ ، ٢٧١ .

(٥) انظر : التعليقة ٣ / ٨١ .

(٦) انظر : الكتاب ٤ / ٢٩١ .

(٧) أي : في تكسير (مَنْجنون) . انظر : الكتاب ٤ / ٢٩٢ .

في التكسير منه الزِّيادةُ ، ونحو هذا يقول سيبويه في التصريف ، قال : مَنْجنونٌ بمنزلة عَرْطَليل ، فهذا يدلُّك على أنَّ وزنه في هذا الموضع بـ : فَنْعَلول ، غلطٌ وقع في الكتاب . قال أبو بكر : لم أجده في نسخة أحمد بن يحيى وغيرها من النُّسخ »[١] .

رابعاً : الصَّفار :

لم يُعنَ الصَّفار كثيراً بذكر اختلاف نسخ الكتاب ، وقد وقفت في المجلد الأول من شرحه على بعض التَّحقيقات ، اعتمد في أحدها على النُّسخة الشرقية[٢] .

ومن تحقيقاته قوله في باب مايكون في اللّفظ من الأعراض : « ويُثبت في بعض النُّسخ : وألحقوا الميمَ عوضاً ، وفي بعضها : وألحقوا الميمَ عوَّضوا ، فيكونُ بدلاً من (ألحقوا) .... »[٣] .

---

(١) التعليقة ٤ / ٢٦٩ - ٢٧١ .

(٢) انظر : شرح الصفار ١ / ٥٣ أ .

(٣) شرح الصفار ١ / ٣٤ ب . وانظر : ٢١ ب .

الفَصْل الثالث

الموازنة في تفسير آراء سيبويه

لم يُعْنَ الرُّماني في شرحه باختلاف النَّحويين في تفسير آراء سيبويه عناية السيرافي ، والصَّفار ، ولم ينقُل تفاسير المبرد ، والزجاج ، وابن السراج كما نقلها الفارسي .

كما أنَّه لم يُشر إلى مذهب سيبويه في بعض المواضع التي خالفه فيها ، ومنها الجزم بـ : إذا ما ، فقد طوى مذهب سيبويه في هذه المسألة ، وهو المنع (١) .

أما السِّيرافي والصَّفار فذكرا كثيراً من آراء النحويين في تفسير كلام سيبويه ، وناقشاها .

فمن أمثلة ذلك عند السِّيرافي ما أورده من اختلافٍ في تفسير قول سيبويه : «واعلم أنَّك إذا نصبتَ في هذا البابِ ، فقلت : مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً ، فالنَّصْبُ على حاله ؛ لأنَّ هذا ليس بابتداءٍ ، ولايُشْبِه : فيها عبدُالله قائمٌ غداً ؛ لأنَّ الظُّروف تُلغى حتّى يكونَ المتكلِّمُ كأنَّه لم يذكرها في هذا الموضع ، فإذا صار الاسم مجروراً أو عاملاً فيه فعلٌ أو مبتدأٌ لم تُلغه ؛ لأنَّه ليس يرفعُه الابتداءُ ، وفي الظُّروف إذا قلت : فيها أخواك قائمان ، يرفعُه الابتداء » (٢) .

وعلَّق السيرافي على هذا النَّص بقوله : « في هذا الفصل من كلام سيبويه مايُخْتَلَفُ في معناه ، والذي أقوله أنَّ سيبويه أراد أنَّ إلغاءَ الظَّرف ورَفْعَ مابعده على الابتداء والخبر لايجوز في هذا الموضع كما يجوز في المبتدأ الذي ليس قبله شيءٌ كقولك مبتدئاً : معك زيدٌ قائماً وقائمٌ ، بالرَّفع والنصب .... ، ولايجوزُ الإلغاءُ إذا

---

(١) انظر ص : ٩٣٣.

(٢) الكتاب ٢ / ٥٢ .

اتَّصل الظَّرف بما يكونُ نعتاً له ، أو خبراً ، أو حالاً ، إذا كان مع الظَّرف الضَّميرُ العائدُ إلى الأوّل ، وذلك قولك في نعت المجرور : مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً ، وفي المنصوب الذي يعملُ فيه : رأيت رجلاً معه صقرٌ صائداً به غداً ، وفي المبتدأ : زيدٌ معه صقرٌ صائداً به غداً ، وهذا معنى قوله : فإذا صار مجروراً أو عاملاً فيه فعلٌ أو مبتدأٌ لم تُلْغه ، وإلغاؤه أنّك لو حذفتَ (معه) لم يَعُد إلى المنصوب شيءٌ من نَعْته ، ولا إلى المبتدأ شيءٌ من خبره ....، وقد ظَنَّ مَنْ فَسَّر (الكتاب) أنَّ سيبويه يرفعُ الاسمَ بالظّرف ، لا بالابتداءِ ، فيكونُ (صقرٌ) مرفوعاً بـ(معه) ، ويتأوّلُ قولَه : لأنّه ليس يرفعه الابتداءُ ، والذي عندنا من مذهب سيبويه في هذا الموضع وفي غيره أنَّ الاسمَ تقدَّمَ أو تأخَّرَ يرتفعُ بالابتداء ....، وأما قول سيبويه : لأنَّه ليس يرفعُه الابتداءُ ، ترجعُ الهاءُ في (لأنَّه) إلى أول الكلام ، وإنما يريد : لأنّ الهاء المجرورة في (معه) ، فاعرف ذلك إن شاء الله »[^١] .

ومن أمثلة ذلك عند الصَّفّار ماذكره من الخلاف في تأويل قول سيبويه في باب الفاعل الذي يتعدّاه فعلُه إلى مفعول : « وتقولُ : ذهبتُ أَمْسِ ، وسأذهب غداً ، فإنْ شئت لم تجعلهما ظرفاً ، فهو يجوز في كل شيءٍ من أسماء الزمان كما جاز في كل شيءٍ من أسماء الحدث »[^٢] .

قال الصفار : « قوله : فهو يجوزُ في كل شيءٍ من أسماء الزمان ....، مشكلٌ ؛ لأنَّ ظاهره أنّ السَّعة تجوزُ في جميع الظُّروف من الزمان وفي جميع الأحداث ، وهو باطلٌ ؛ ألا ترى مالا ينصرف منها لايجوز ذلك فيه ، نحو : سَحَرَ .... ، وسبحانَ الله ....، فهذا الكلام باطلٌ ، فأما أبو سعيد السيرافي فزعم أنَّ هذا خرج مخرج العموم ، ولايُراد به ذلك ، وهو بمنزلة قوله تعالى : ﴿ تُدَمِّرُ كُلَّ شَىْءٍ ﴾[^٣] وهي لاتُدمِّر السّماءَ والأرضَ ، وهذا الذي ذهب إليه بعيدٌ ؛ لأنَّ الموضعَ موضعُ تعليمٍ

---

(١) شرح السيرافي ٢ / ١٨٠ ب - ١٨١ أ .
وانظر أمثلة أخرى في : ٢ /١١٨ أ ، ١٦٥ ب - ١٦٦ أ ، ٣ /٢ ب ، ١٠٧ ب .

(٢) الكتاب ١ /٣٥ .

(٣) الأحقاف : ٢٥ .

وتبصيرٍ ، فكيف يُعَمّي على المتعلّم ؟!

وأما الأستاذ أبو بكر بن طلحة فذهب إلى [أنّ] قوله : فهو يجوزُ ، ليس راجعاً لقوله : وإنْ شئت لم تجعلهما ظرفاً ، بل يرجع للتّمثيل الذي هو على غير السَّعة ، وكأنَّه قال : ووصولُ الفعل لظرف الزمان يجوزُ في كل شيءٍ كما جاز ذلك في الحدث ، وهذا باطلٌ ؛ لأنَّه لم يُقدِّم في الحدث إلا النَّصب على السَّعة .... » [١].

وأما الفارسي فقد احتفل بتفاسير المبرد [٢]، والزّجاج [٣]، وابن السراج ، وعوّل عليهم في تعليقته ، وبخاصةٍ ابن السَّرّاج [٤].

وممّا يُشار إليه - هنا - أنَّ الرُّماني قد خالف السيرافيَّ والفارسيَّ في تفسير بعض نصوص سيبويه .

فممّا خالف فيه السيرافي :

قال سيبويه في باب اشتراك الفعل في (أنْ) وانقطاع الآخِر من الأوّل الذي عمل فيه (أنْ) : « وتقول : ماعدوتُ أنْ آتيَك ، أي : ماعدوتُ أنْ يكون هذا من رأيي فيما أستقبل ، ويجوز أنْ يُجعل (أَفْعَلَ) في موضع (فعلت) » [٥].

فهم الرُّماني من هذا النَّصّ أنَّ في المثالِ وجهاً واحداً ، وأنّ قوله : « ويجوزُ أنْ يُجعل ....» تعليلٌ لمخالفة مابعد (أن) لما قبلها ، فما بعدها مضارعٌ ، وماقبلها ماضٍ ،

---

(١) شرح الصفار ١/٥٦ ب - ٥٧ أ .
وانظر أمثلة أخرى في اللوحات الاتية : ١ ب ، ٨ أ ، ٩ أ ، ١٢ أ ، ١٧ أ ، ١٩ أ ، ٢٨ ب ، ٣٠ ب ، ٥٩ أ ، ٦٠ أ .

(٢) انظر : التعليقة : ١/٣٥ ، ١٠٣ ، ١٥٦ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ .

(٣) انظر : التعليقة ١/١٧ ، ٦٣ ، ٦٨ ، ١١٩ ، ١٤٨ ، ١٥٧ ، ١٦٠ ، ١٧١ .

(٤) انظر : التعليقة ١/١٢٦ ، ١٣٢ ، ١٣٤ ، ١٤٦ ، ١٦٠ ، ١٩٣ ، ٢٢٣ .

(٥) الكتاب ٣/٥٥ .

ووجه الكلام اتِّفاقُهما [١].

أما السِّيرافي ففهم منه أنّ في المثال وجهين :

أحدهما : ذكره الرُّماني ، وهو : ماعدوت أنْ آتيك فيما أستقبل .

والآخر : فهمه من قول سيبويه : « ويجوزُ أنْ يُجعل ....» فقال : « والوجه الآخر : ماعدوتُ فيما مضى أنْ آتيك ، وتجعل (آتيك) في موضع (أتيتُك) ، وهذا معنى قوله : ويجوزُ أنْ يُجعلَ (أفعلُ) في موضع (فعلتُ) ، وإنّما جاز ذلك لأنَّك تقول : كنتُ أتيتُك ، وكنتُ آتيك ، ومعناهما واحدٌ » [٢].

وممّا اختلفا فيه لاختلاف النُّسخ المجازاة بعد (أما) ، ففي نسخة السيرافي تمتنع بعدها المجازاة ، وفي نسخة الرماني لاتمتنع [٣].

وممّا خالف فيه الفارسيُّ :

- قال سيبويه في باب المنفي المضاف بلام الإضافة : « ومن كلامهم أنْ يجريَ الشَّيءُ على مايُستعملُ في كلامهم ، نحو قولهم : ملامح ، ومذاكير ، لايستعملون لاملمحةً ، ولامذْكاراً » [٤].

فهم الرُّماني أنّ هذا النَّص تنظيرٌ لاختصاص (لا) بإقحام اللام دونَ غيرها من حروف النَّفي [٥].

وفهم الفارسيُّ أنَّه تنظيرٌ لمجيء مافي الباب على تقدير حذف اللام ، وعدم استعمال هذا المقدّر [٦].

---

(١) انظر ص : ٩٢٢ .

(٢) شرح السيرافي ٣ / ٢٢٣أ .

(٣) انظر ص : ٩٧٣ هـ١ .

(٤) الكتاب ٢ / ٢٨١ - ٢٨٢ .

(٥) انظر ص : ٣٦٣ هـ١٣ .

(٦) انظر : التعليقة ٢ / ٢٩ .

وانظر مثالاً آخر في ص : ١٠٠٤ هـ٥ .

الفَصْل الرّابع

الموازنة في مناقشة موقف النَّحويين من آراء سيبويه

أولاً : الرُّماني :

مما يُلْحظ في مناقشات الرُّماني لآراء النَّحويين المخالفة لسيبويه مايأتي :

١ - التزامه في أكثر المواضع بإيراد أدلة مخالفي سيبويه ، ومن ذلك :

- أدلة ابن السَّراج على أنَّ صيغة المضارع للحاضر خاصَّة ، حيث يقول : « وكان يستدلُّ على ذلك بأشياءَ منها أنَّ القائلَ إذا أطلق لفظة (يَفْعَلُ) لم يُفهم منها إلا معنى الحاضرِ ، نحو : فلانٌ يُصَلِّي ....، ومنها أنَّ الفعلَ قد قُصد إلى أنْ يَنْقَسم بقسمة الزمان ، وقسمة الزمان على ثلاثة أوجه : ماضٍ ، وحاضرٍ ، ومستقبلٍ ، فكذلك الفعلُ ، ومنها أنَّ عنايةَ النَّاس بوضع الأسماءِ والعلاماتِ للكائن الموجود أشدُّ من عنايتهم بما لم يكن ، بدليل أنَّهم يسمُّون الولد إذا كان ، ولايسمُّونه قبل أنْ يكونَ ، فلا يجوز على هذا أنْ يضعوا علامةً لما انقضى ولما لم يكن ، ولايضعوا علامة الكائن الموجود »[١].

- ومنه - أيضاً - ماجاء في المسائل التالية :

- استدلال الجرمي على أنّ : دخلت البيت ، لم يحذف منه حرف الجر[٢].

- استدلال الفراء على أنَّ المشار إليه في : ظننت ذلك ، إلى المفعول الأول والثاني[٣].

- استدلال الأخفش على جواز العطف على معمولي عاملين[٤].

---

(١) شرح الرُّماني ١ / ١٣أ .

(٢) انظر : شرح الرماني ١ / ١٥أ .

(٣) انظر : شرح الرماني ١ / ١٧ ب .

(٤) انظر : شرح الرماني ١ / ٢٥أ - ب .

- استدلال الزِّيادي على امتناع نصب (عمروٍ) في نحو : زيدٌ لقيتُه وعمرٌو كلَّمته[١] .

- استدلال المازني على جواز تقديم تمييز النسبة على عامله[٢] .

- استدلال الأخفش على جواز الرفع في نحو : ماسرتُ حتى أدخُلُها[٣] .

- استدلال الزِّيادي والمبرد على جواز المجازاة بعد : إذْ ، وما التَّميمية[٤] .

٢ - توجيه قول المخالف لسيبويه في بعض المسائل مع أنَّه يردُّه ، ومن ذلك :

- قوله : « والأخفش يذهبُ إلى أنَّ (حتّى) التي ترفعُ مابعدها ليست (حتّى) التي تنصبُ مابعدها ، ووجهُ قوله في ذلك أنَّها - وإنْ كانت الصِّيغة واحدةً - فمنزلتها كمنزلة لامِ الابتداءِ ولامِ الإضافة في اختلاف المعاني والأحكام ، وذلك يوجبُ أنَّ لامَ الابتداء غيرُ لامِ الإضافة ، وإنْ كانت الصُّورةُ واحدةً ، والصّواب مذهب سيبويه .... »[٥] .

٣ - بيان منشأ الخلاف ، ومن ذلك مايأتي :

- ذكر أنَّ الخليل وسيبويه ذهبا إلى أنّ الشّمّاخ لم يأتِ بجواب (ربّ) في قوله: ودَوِّيَّةٍ قفرٍ ....

وأنَّ المبرد ذهب إلى أنَّ جوابَها في بيتٍ بعد هذا ، وهو قوله :

قطعتُ إلى معروفها ....

ثم قال : « ووجه هذا على أنَّه سمعه الخليل ممَّن روى عنه على أنَّه آخر القصيدة ، وسمعه غيرُه ممَّن روى عنه أبو العباس على أنَّ بعده هذا البيتَ ، فهذا وجهُ الخلاف بينهما في مثل هذا »[٦] .

---

(١) انظر : شرح الرماني ١ / ٣٤ ب .

(٢) انظر : شرح الرماني ١ / ٦٤أ .

(٣) انظر ص : ٨٤٠ .

(٤) انظر ص : ٩٨٣ .

(٥) انظر ص : ٨٥٠ .

(٦) انظر ص : ١٠٥٦ - ١٠٥٧ .

- ذكر أنّ سيبويه يرى أنّ التاء المكسورة في جمع المؤنث السالم نظيرة الياء في جمع المذكر السالم ، وأنّ الأخفش لايرى ذلك ، وبيّن منشأ هذا الخلاف بينهما ، وهو أنّ سيبويه يرى أنَّ الياء حرفَ إعرابٍ ، والأخفش لايجعلها حرفَ إعراب[1] .

٤ - بيان نتيجة الخلاف ، ومن ذلك :

أنَّه ذكر مذهب سيبويه في ألف التثنية ويائها ، وهو أنهما حرفا إعرابٍ ، ثم قال : « وكان ابن السراج يقول فيها حرف إعرابٍ من غير إعرابٍ ، ويذهب إلى أنَّ حرفَ الإعراب هو الحرف المهيّأ للإعراب ، بمعنى أنَّه لو كان في الكلمة إعرابٌ لكان في ذلك الحرف ، ويذهب إلى أنَّ (يفعلان) ليس فيه حرفُ إعرابٍ ؛ لأنَّه ليس فيه حرفٌ مهيّأٌ للإعراب بمعنى أنَّه لو كان في الكلمة لكان فيه ، ويقولُ في (مِنْ) حرفُ إعراب ؛ لأنَّك لو جعلتها اسماً لقلتَ : هذا مِنٌ قد أقبلَ ، وهذا المذهب يخالفُ سيبويه فيما يُعَبَّر عنه بحرفِ إعرابٍ ، وليس يتحصَّلُ فيه خلافٌ في المعنى »[2] .

٥ - الأخذ بأسلوب الجدل في المناقشة ، ومن ذلك مايأتي :

- قوله : « وأجاز الأخفشُ : زيداً فاضربْ ، على أنَّ العاملَ هذا المذكورُ ، وكذلك : بزيدٍ فامْرُرْ ، وشبَّهه بقولهم : أما بزيدٍ فامْرُرْ ، وبينهما فرقٌ ، وهو أنَّ (أمّا) فيها معنى الجزاء ، فيصلح أنْ تدخلَ الفاءُ على شبهِ جواب الجزاء ، كأنَّه يجبُ الثّاني بوجوب الأوّلِ كما يكون في الجزاء ، وليس كذلك : زيداً فاضربْ ، وفيه -عندي- ضعفٌ في القياس . ولكنّ وجهَه أنَّه يجوزُ : زيداً فاضْرِبْه ، بإجماعٍ ، ومن الأصل أنَّه إذا حُذِفَ السَّبب الذي يَشغلُ العاملَ تعدَّى الفعل إلى المفعول ، فيجيء من هذا أنْ يجوزُ : زيداً فاضْرِبْ ، هذا طريقُ الحجاج لإجازةِ هذه المسألة ، ولكن يُعترضُ

---

(١) انظر : شرح الرماني ١ / ٥ ب .

(٢) انظر : شرح الرماني ١ / ٥ ب .

عليه بأنَّه يلزم حذفُ الفاءِ مع حذفِ ماشُغل به الفعلُ إن احتيج إلى إعمال الفعل ، وللأخفش أنْ يقول : فإنِّي لا أحذفُ إلا ما اشتغلَ به الفعلُ فقط ، وأترك باقي الكلام على حاله ؛ لأنَّه لايمتنع هذا ، فيكونُ فيه النَّظر من هذه الجهة ، وجملةُ الأمر أنَّه ضعيفٌ في القياس ؛ لأنَّه يلزمُ عليه : فاضربْ زيداً ، وهذا لايجوزُ بإجماعٍ »[1].

ففي هذا النَّصِّ ردَّ دليل الأخفش ، ثم ذكر له توجيهاً ، وذكر مايلزم عليه ، ثم افترض للأخفش جواباً ، ثم ضعَّف قوله بإلزامٍ آخر .

٦ - مما يُلْحَظُ عنده في بعض المواضع أنَّه يقوِّي المذهبين باعتبارين مختلفين ، ومن ذلك :

قولُه : « وقال النَّمرُ بنُ تَوْلَب :

سَقَتْهُ الرَّواعدُ مِنْ صَيِّفٍ .·. وإنْ مِنْ خريفٍ فلن يَعْدما

فهذا عند سيبويه على (أما) التي للتخيير ، وخالفه أبو العباس في هذا البيت ، فزعم أنَّه على (إنْ) التي للجزاء ؛ لأنَّه قد جاء بالجواب ، كأنَّه قال : وإنْ سقتْه من خريفٍ فلن يعدم الرِّيَّ ، ووجهُ قول سيبويه أنَّ الكلامَ يقتضي الاتِّصالَ في الدُّعاءِ ؛ لأنَّه دعاءٌ له بالسَّقي من صيفٍ أو خريفٍ ، ثم قال : فلن يعدم الرِّيّ ، على التَّفاؤل بإجابةِ الدُّعاء ، فهذا هو الأظهر ، وإنْ كان الذي قاله أبو العباس أَوْجَهَ في الإعراب ؛ لذكره الجوابَ »[2].

ففي هذا النَّصِّ رجَّح قول سيبويه بالنَّظر إلى المعنى ، ورجَّح قول المبرد بالنَّظر إلى الإعراب ، وفيما ذكره نظرٌ ؛ لأنّ الإعرابَ تبعٌ للمعنى .

٧ - لم يظهر في ردوده ألفاظٌ حادَّةٌ ، إلا في مواضع قليلة ، وصف الرأيَ فيها بالخطأ ،

---

(١) شرح الرماني ١/ ٤٧ ب .
وانظر أمثلة أخرى في : ١/ ٣٧أ ، ص : ٦٤٢ - ٦٤٤ ، ٧٧٨ - ٨٧٩ .

(٢) شرح الرماني ١/ ٧٩ ب .

منها قوله : « وكان الزِّيادِيُّ يزعم أنَّ الألفَ والياء في التثنية إعرابٌ من غير حرفِ إعراب ، فيجعلُ ذلك بمنزلة النُّون في (يفعلانِ) و (يفعلونَ) ، وهذا خطأٌ »[١] .

٨ - سلك في ردوده على المخالفين طرقاً منها :

أ - رد الدّليل العقلي أو تضعيفه ، ومن ذلك :

- ردّه على المازني قياسَ التمييز على الحال في جواز تقديمها على عاملها[٢] .

- ردّه على الأخفش حَمْلَ (حتّى) على الفاء في جواز رفع الفعل بعدها إذا سبقت بنفي[٣] .

ب - تأويل الدَّليل النَّقلي ، ومن ذلك تأويله لما استشهد به الأخفش على جواز العطف على معمولي عاملين[٤] .

جـ - الإلزام ، ومن ذلك قولُه : « وتقولُ : ظننتُ ذاك ، أي : ظننتُ ذاك الظَّنَّ ، فـ (ذاك) إشارةٌ إلى الظَّنِّ واقعٌ موقعَه عند سيبويه ، وأمّا الفراء فزعم أنَّ (ذاك) إشارةٌ إلى ماجمعَه الاسمان في قولك : زيدٌ أخوك ....؛ وهذا الذي ذكره الفراءُ لايصِحُّ ؛ لأنَّه يلزمه عليه أنْ يقول : ظننتُ المعنى ، أو ظننتُ معنى الكلامِ ، وإنّما لم يجز هذا ؛ لأنَّ الظَّنَّ يكونُ متعلّقه المعنى الذي يستفاد ، فأمّا الإشارة إلى ذلك المعنى بعدما قد استفيد فلا تصلح ...»[٥] .

ومنه قوله : « وتقولُ : ما أتاني أحدٌ إلا أبوك خيرٌ من زيدٍ .... فسيبويه يُجيزُ

---

(١) شرح الرماني ١ / ٥ ب .

(٢) انظر : شرح الرماني ١ / ٣٦٤ .

(٣) انظر ص : ٨٤٠.

(٤) انظر : شرح الرماني ١ / ٢٥ أ - ب .

(٥) شرح الرّماني ١ / ١٧ ب .

في هذا الرَّفعَ والنَّصْبَ على منزلةٍ واحدةٍ ، والمازنيُّ يختار النَّصبَ ؛ لأنَّ البدل بمنزلة ماليس في الكلام ، فلا يحسنُ أنْ تصفه صفةٌ تقوم مقام التوكيد ، أو أكثر ، وهو - مع ذلك - يجعله بمنزلة مالايُعْتَدُّ به ، ويلزمه على هذا أنْ يكونَ لو أتى بالصِّفَةِ في موضعها ؛ لكان الوجهُ النَّصْبَ أيضاً ، كقولك : ما أتاني أحدٌ خيرٌ من زيدٍ إلا أباك» [1] .

د - رد الفهم الذي بنى عليه مخالفُ سيبويه اعتراضه ، ومن ذلك قوله : « وقال العجاج :

جاريَ لاتَسْتَنْكري عذيري

فهذا رخَّم ماكان نكرةً يُعَرَّف بالنِّداءِ ، وتأوَّله أبو العبّاس على إجازة سيبويه ترخيمَ النكرةِ ، وخالفه في ذلك ، فقال : لايجوزُ ترخيمُ النَّكرة . وليس في هذا خلافٌ عندي ، وإنّما هو سوءُ تأويلٍ ؛ لأنَّ سيبويه إنّما أراد النكرةَ التي تتعرَّفُ بالنِّداءِ » [2] .

هـ - الاحتجاج بتفسير رواة الشِّعر ، ومن ذلك قوله : « وقال ابنُ أحمر :

أبو حنشٍ يُؤَرِّقُنا وطَلْقٌ ... وعمّارٌ وآونةً أُثالا

فاختلفوا في هذا ، فذهب سيبويه إلى أنَّه ترخيمٌ في غير النِّداءِ على : ياحارِ ، وأبى ذلك أبو العبّاس ، وقال : إنّ المعنى : ياأثالةُ ، فهو ترخيمٌ في النِّداءِ .... وفسَّر الأصمعيُّ هذا البيتَ بما يَدُلُّ على قول سيبويه ، فقال : هؤلاءِ من قومه يراهم في النَّومِ إذا أغفى ؛ لأنَّه يتشوّقُ إليهم » [3] .

---

(١) انظر ص : ٥١٧.

(٢) انظر ص : ٢٥٧ .

(٣) انظر ص : ٣٣٣- ٣٣٤.

ثانياً : السِّيرافي :

يتلخَّص منهج أبي سعيد السِّيرافي في مناقشته مخالفات النحويين لسيبويه في أمورٍ ، منها :

١ - أورد أدلّة المخالفين في أغلب المسائل ، ومنها :

- استدلال الزَّجاج على وجوب صرف علم المؤنث الثلاثي الساكن الوسط بتحقُّق علَّتي المنع : العلمية والتأنيث [1] .

- استدلال الزِّيادي على امتناع نصب (عمرو) في نحو : زيدٌ لقيتُه وعمرٌو كلمته ، بأنَّ النَّصب يلزم منه عطف جملة (وعمرٌو كلمته) على خبر (زيدٍ) وهو الجملة الصغرى (لقيتُه) ؛ وهذا ممتنعٌ لخلوِّها من رابطٍ يربطها بزيدٍ [2] .

وفي بعض المواضع يوردُ رأي المخالف مجملاً ، ومن ذلك قولُه في باب ماينتصب من المصادر لأنَّه حالٌ صار فيه المذكور : « ورأيتُ ثعلباً ذكر هذا البابَ فساقَ كلامَه ، ثم اعترض عليه بسؤالاتٍ من غير إنكارٍ ، فقال : من أينَ قال ماقاله ، ولم يرد على ذا شيءٌ يُحصِّلُ ؟ وحكى الفراءُ أشياءَ لم ننصُرْها ، وأنا أسوقُ ماقاله ، وماقاله الكسائيُّ والأحمرُ ، وذلك شيءٌ يسيرٌ نزرٌ »[3] .

وقد قطع السيرافي كلام ثعلبٍ ، فلم يأتِ بما ساقه .

٢ - ردوده أكثر حدّة من الرُّماني ، فقد وصف بعض مخالفي سيبويه بالوهم [4] ، والسَّهو [5] ، والغلط [6] ، والادِّعاء [7] ، والتخليط [8] .

---

(١) انظر : شرح السيرافي ٤ / ١٠٢ ب .
(٢) انظر : شرح السيرافي ١ / ١٩٨ أ .
(٣) انظر : شرح السيرافي ٢ / ١١٨ ب .
(٤) انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٨٧ ب .
(٥) انظر : شرح السيرافي ٣ / ٢٢٢ ب .
(٦) انظر : شرح السيرافي ٣ / ٢٣٣ أ .
(٧) انظر : شرح السيرافي ٣ / ٣٥ أ .
(٨) انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٧١ أ .

٣ - أخذ بأسلوب الجدل في مناقشة بعض المسائل ، ومنها قوله : « وقد خالف الفراء في الاسم الذي قبل آخره ساكنٌ ، فزَعم أنَّ ترخيمَ هِرَقْلَ ، وقِمَطْرٍ ، وسِبَطْرٍ ، ونحو ذلك بحذف حرفينِ : ياهِرَ ، وياقِمَ ، وياسِبَ ، وزعم أنَّه حَذَفَ الحرفين ؛ لأنَّ الحرفَ الأخير لمّا حَذَفَه بقي ساكنٌ ، فلو قال : هِرَقْ ، وقِمَطْ ؛ أشبه الأدوات ؛ يعني الحروفَ وماكان من الأسماءِ في مذهبها ، نحو : كَمْ ، ومَنْ ، فيُقال للمحتجِّ عنه : أخبرنا عمّا يبقى من حروف المرخَّمِ الذي يبقى قبلَ آخره متحرِّكٌ ، أليس تُبَقِّي حركتُهُ كما كانت من كسرٍ وفتحٍ وضمٍّ ؟ فمن قوله : نعم ، نحو : ياحارِ ، وياأُمامَ ، ويابُرْثُ ، فيقال له : أليس إنَّما خالفتَ بين هذه الحركاتِ ؛ لأنَّك قدَّرتَ الاسمَ بكماله ، وطلبتَ تمامه ، وأبقيتَ ماتُبَقِّيه على أنَّه الحركةُ التي كانت في الاسم ؟ فمنْ قوله : نعم ، وإنْ لم يكن على هذا التَّقديرِ فينبغي أنْ يكونَ المرخَّم كُلُّه يُحرَّكُ بحركةٍ واحدةٍ ، فإذا كُنّا إنّما ننوي الاسم ، فالسّاكنُ والمتحرِّكُ مما يبقى بمنزلةٍ ، ويُقالُ له أيضاً : إذا كُنتَ لاتُبْقي السّاكنَ لئلا يكونَ كالأدواتِ ، فلا تُبْقي المكسورَ لئلا يبقى كالمضافِ إلى المتكلِّم ، بل تجنُّبِ المكسورِ أولى ؛ لأنَّه لبسٌ في معنى »[١] .

٤ - تقليب قول المخالف على أوجهه المحتملة وردّها جميعاً ، ومن ذلك ماجاء في مناقشته لاعتراض ثعلب على سيبويه في منعه إدغام حروف الصَّفير والضّاد في غيرهنّ ؛ واعتلاله بأنَّ الصَّفير والاستطالة لايصح أن يُذهبهما الإدغام ، يقول السيرافي : « فقال [ثعلبٌ] : قد أدغم النُّونَ - وهي مغنونة - في اللام ، فما الفرق بين المغنونة ، وبين المستطيلة ، والتي فيها صفيرٌ ؟ فطالبَ بفرقٍ ، ولم يزد على ذلك ، قال أبو سعيد : لايخلو أبو العباس في طلبه الفرقَ بين ذلك ؛

(١) شرح السيرافي ٣ / ١٦٥ أ .
وانظر مثالاً آخر في : ٣ / ١٩٩ أ .

أنْ يرى أنَّ النُّونَ لاتُدْغَمُ في غيرها ، كما لاتُدْغَمُ حروفُ الصَّفير والضّاد في غيرهنّ ، أو يرى أنَّ حروف الصَّفير والضّادَ يُدْغَمْنَ في غيرهنَّ كما أنَّ النُّونَ تُدْغَمُ في غيرها ، أو يكون شاكّاً في ذلك طالباً للفرقِ ...»[١] .

ثم أخذ يردُّ هذه الأوجه واحداً تلو الآخر .

٥ - سلك في ردوده آراء المخالفين لسيبويه طرقاً مختلفة ، منها :

أ - ردّ الأصل الذي بُني عليه الاعتراض ، ومن ذلك ماوقع في المسألة التالية :

- ذهب سيبويه إلى أنَّ المحذوف من (لاهِ أبوك) لام الجر ، ولام التّعريف ، وردّ قولَه المبرد معتمداً على أصلٍ عنده ، وهو أنّ الحرف الذي يدخل لمعنى لايُحذفُ ، وذهب إلى أنّ المحذوف هو اللام الأصلية ولام التّعريف ، وقد أبطل السيرافي هذا الأصل بشيئين :

أحدهما : أنّ العربَ حذفوا حروف الجرّ إذا دخلت على (أنّ)[٢] .

والآخر : أنّهم حذفوا لام التَّعريف في هذا القول ، وهي مجلوبةٌ لمعنى[٣] .

ب - رد الفهم الذي بنى عليه المخالف كلامه ، ومن ذلك مايأتي :

- ذهب سيبويه إلى منع (أُحَيَّ) مُصَغَّر (أحوى) من الصرف ؛ لأنّ وزن الفعل قد دلت عليه الهمزة ، وذهب عيسى بن عمر إلى أنّه يُصْرَفُ لأنّه أخفُّ ، وردّ عليه سيبويه وألزمه أنْ يصرف (أصمّ) و (أَرَس) ؛ لأنَّهما أخفُّ من (أَصْمم) ، و (أَرْأس)[٤] .

وذكر السيرافي أنَّ المبرِّد قد أبطل ردّ سيبويه على عيسى بـ(أَصَمّ) محتجاً بأنَّ (أَصَمّ) لم يذهب منه شيءٌ ؛ لأنَّ حركة الميم الأولى قد ألقيتْ

---

(١) شرح السيرافي ٦ / ٦١١ .

(٢) انظر : شرح السيرافي ٢ / ٢١٥ ب .

(٣) انظر : شرح السيرافي ٤ / ٢٣٣ أ .

(٤) انظر : الكتاب ٣ / ٤٧١ - ٤٧٢ .

على الصّاد ، أما (أُحيّ) فقد حُذفت لامُه .

ثمّ علّق السيرافي فقال : « وليس هذا بشيءٍ ؛ لأنّ سيبويه إنّما أراد أنّ الخفّةَ مع ثبوت الزّائد والمانع من الصّرف لاتُوجبُ صرفَه ، و (أُصَيمّ) أخفُّ من (أَصْمم) الذي هو الأصل »[1].

جـ - ردّ الدليل النّقلي لعدم معرفة قائله أو حمله على الضرورة ، ومن ذلك ردُّه لبعض شواهد الكوفيين على مدِّ المقصور في الشعر ، حيث يقول : « وهذه أبياتٌ غيرُ معروفةٍ ولامعروفٍ قائلُها ، وغيرُ جائزٍ الاحتجاجُ بمثلها ...»[2].

ومنه - أيضاً - قولُه - بعد أنْ عزا إلى سيبويه أنّ (أل) في (الناس) عوضٌ من الهمزة - : « وقد ذُكر عن المازنيِّ أنّه أنشد في إبطالِ العوَضِ في (الأُناسِ) :

إنّ المنايــا يطّلعْــ ∴ ــنَ على الأُناسِ الآمنينـا

وهذا لايدفعُ ماذكرناه من العوَضِ ؛ لأنَّ البيتَ غيرُ معروفٍ ولامعروفِ القائل ، ويجوزُ - مع ذلك - أنْ يكونَ الشّاعرُ اضْطُرَّ فردّ المعوَّضَ منه مع وجود العِوَضِ كما رُدّ المُبْدَلُ منه مع وجود البدلِ ، بل ردُّ المُبْدَلِ منه أَشَدُّ »[3].

د - ردّ الاستدلال بالقياس لمخالفة المقيس للمقيس عليه ، ومن ذلك ماجاء في المسألة التالية :

أنشد سيبويه قولَ ذي الرُّمَّة :

ترى خَلْقَها نِصْفٌ قناةٌ قويمةٌ ∴ ونِصْفٌ نقاً يَرْتَجُّ أو يَتَمَرْمَرُ

وذكر رواية نصب (نصف) وأجاز فيها وجهين :

الأول : أنْ يكونَ بدلاً من المفعول به (خَلْقَها) .

---

(١) شرح السيرافي ٤ / ٢١٥ أ - ب .
وانظر أمثلة أخر في : ١ / ١٤٠أ ، ٢ / ١٤١أ - ب ، ٥٤ب ، ١٦٦أ ، ٣ / ٦٠أ ، ٢١٧أ - ب ، ٤ / ١٤٢أ.

(٢) مايحتمل الشعر ١١٥ .

(٣) شرح السيرافي ٣ / ٤٢ ب .

والثّاني : أنْ يكونَ حالاً من (خَلْقَها) [١].

ونقد المبرد الوجه الثّاني محتجاً بأنّ (نصفاً) معرفة ؛ لتضمُّنه معنى الإضافة إلى ضمير (خلقها) ، وقاسه على تعرُّف (كل) ، و (بعض) . وأبطل السِّيرافي هذا القياس ، قائلاً : « والقولُ ماقال سيبويه ؛ لأنَّ النِّصْفَ بمنزلة الثُّلث ، وسائر الأجزاءِ إلى العشرة ، ويُثَنّى ويُجمع كما يُفْعَلُ بالثُّلث ومابعده ، ... وليس هذا في : كُلٍّ ، ولابَعْضٍ » [٢].

ثالثاً : الفارسيّ :

لم يكن الفارسيُّ في تعليقته ينشد تفصيل الخلاف ، وإنّما كانت عنايتُه بالمشكل من نصوصِ سيبويه ؛ ولذا لم يُناقش كثيراً من الآراء التي أوردها [٣] ، كما أنَّه ذكر بعض الآراء مجملةً [٤].

وممّا يلحظ في مناقشاته للخلاف مايأتي :

١ - أخذه بأسلوب الجدل في بعض المواضع ، ومنها حديثه عن الخلاف بين سيبويه والأخفشِ في الألفِ والواوِ والياءِ ، هل هي حروف إعراب أو أدلة إعراب [٥].

٢ - بيان منشأ الخلاف في بعض المسائل ، ومنها الخلاف في (جوارٍ) وبابه في حالتي الرفع والجر ، حيث ذكر أنّ سيبويه يحذف الياء ويأتي بتنوين العوض ، وعيسى ويونس وأبو زيد والكسائي : « ينظرون إلى باب (جوارٍ) فما لايلحق في نظيره من الصَّحيح التّنوينُ لم يحذفوه ، ومالحقه التنوينُ في نظيره من الصَّحيح نوّنوه ، فكانوا يقولون : هؤلاءِ جواري ، ومررتُ بجواري » ، ثم

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ١١ .

(٢) شرح السيرافي ٢ / ١٥٧ ب - ١٥٨ أ .

(٣) انظر : التعليقة ١ / ٦٦ ، ٢٠٥ ، ٢١٧ ، ٢٢٠ ، ٢٥٩ - ٢٦٠ ، ٣٥٩ ، ٢ / ٤٣ ، ٨٩ ، ٣ / ١٦ ، ٥١ .

(٤) انظر : التعليقة ٢ / ٢٦٣ .

(٥) انظر : التعليقة ١ / ٢٦ - ٣١ .

بيَّن منشأَ الخلاف فقال : « فهؤلاء لم يذهبوا إلى أنَّ الياءَ من (جوارٍ) حُذفت كما ذهب إليه سيبويه ، ولكنَّهم قدّروا الياءَ تُحذفُ لاجتماعِ الساكنين ، فإذا لم يجتمعا لم تحذف ، وعلى مذهب الجميع تنوينُ (قاضٍ) ؛ لاجتماع السَّاكنين »[١] . ومراده بالسّاكنين الياء والتَّنوين .

٣ - إرجاع قول المخالف إلى قول سيبويه في بعض المسائل ، ومنها الخلاف في توجيه قوله عزَّ وجلَّ : ﴿ وَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ أَصۡحَٰبِ ٱلۡيَمِينِ فَسَلَٰمٞ لَّكَ مِنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلۡيَمِينِ ﴾[٢] ، حيث ذهب سيبويه إلى أنَّ الجواب لـ (أما) ، وذهب الأخفش إلى أنَّه لـ (إنْ) ، و (أما) ، وأرجع أبو عليٍّ قول الأخفش في المعنى إلى قول سيبويه[٣] .

٤ - شرح احتجاج المخالف في بعض المسائل ، ومن ذلك ماجاء في مسألة تقديم المستثنى على صفة المستثنى منه في الاستثناء التّام غير المثبت نحو : ماأتاني أحدٌ إلا أبوك خيرٌ من زيدٍ ، حيث ذكر مذهب سيبويه ، وهو حُسْنُ الإتباع على البدلِ ، ثم قال : « قال أبو عثمان : النَّصْبُ - عندي - الوجهُ ، ويكونُ (خيرٌ من زيدٍ) صفة لـ (أحدٍ) ؛ لأنَّ المبدلَ منه لغوٌ ، فلا يوصَفُ ، وقد أبدلتُ منه عمراً ، فلمّا نصبتَ (عمراً) زال عنه الإبدال . قولُ أبي عثمان : النَّصْبُ عندي الوجهُ ، يقول : إذا رفعتَ (أبوك) فأبدلتَ من (أحدٍ) صار (أحدٌ) المبدلُ منه لغواً ، فلا يحسنُ من بَعْدُ أنْ تَصفَه وهو مُلْغىً ، فإذا نصبت (إلا) كما تَنْصبُه إذا كان مُقَدَّماً لم يصر (أحدٌ) لغواً ، وإذا لم يصر لغواً حَسُنَ أنْ تَصفَه »[٤] .

---

(١) التعليقة ٣ / ١٢٠ - ١٢١.

(٢) الواقعة : ٩٠ - ٩١ .

(٣) انظر : التعليقة ٢ / ١٨٦ - ١٨٧.

(٤) التعليقة ٢ / ٦٦ - ٦٧ .

٥ - ردّ الفهم الذي بني عليه الاعتراض في بعض المواضع ، ومنها :
- نقد المبرد لقول سيبويه : « وقد يجوزُ حذف (يا) من النَّكرة في الشِّعر.... »[١].
- نقد المبرد لقول سيبويه : « وقد يجوزُ في الشِّعر : أَشْهَدُ إنَّ زيداً ذاهبٌ »[٢].

رابعاً : الصَّفّار :

من السِّمات الظاهرة في مناقشة الصَّفار لمخالفي سيبويه مايأتي :

١ - حِرْصُه على إيراد أدلة المخالفين ، ومن ذلك ماجاء في المسائل التالية :
- استدلال الكوفيين على أنَّ الفعل أصلٌ ، والمصدر مأخوذٌ منه[٣].
- استدلال بعض المعترضين لقول سيبويه عن فعل الأمر : « لم يُحَرِّكوها ؛ لأنَّه لايوصَفُ بها ، ولاتقع موقعَ المضارعة »[٤].
- استدلال الأخفش على جواز العطف على معمولي عاملين مختلفين[٥].

٢ - الحدّة في الردِّ ، وبخاصة في ردوده على الشلوبين ، فقد وصفه بالهذيان ، والسُّخف والجنون ، حيث يقول : « ومثلُ هذا لاينبغي أنْ يُكالم فإنه مجنونٌ ، وايْمُ الله لو شاهدتَه زمنَ التَّكلُّمِ معي في هذه المسألة لأيقنتَ بجنونه ؛ لأنَّه ذلك اليومَ كان جالساً في محرابِ مسجده ، فانتقلَ حتّى انتهى إليّ ، وكنتُ عند السّاريّة المستقبلة للمحراب ، وعلا صوتُه ، وصاحَ ، وأكْثَرَ السَّبَّ حتّى لم نَقْدِرْ على أَنْ نتكلَّمَ بَعْدُ في شيءٍ ، وناهيك بهذا سُخفاً وجنوناً ، واللَّهُ أعلم»[٦].

---

(١) انظر : التعليقة ١ / ٣٧٣ .
(٢) انظر : التعليقة ٢ / ٢٦٣ .
(٣) انظر : شرح الصفار ١ / ٥ أ .
(٤) انظر : شرح الصفار ١ / ١٥ ب .
(٥) انظر : شرح الصفار ١ / ١٠٠ ب - ١٠١ ب .
(٦) شرح الصفار ١ / ١٧٣أ .

ويقول عن ابن الطراوة : « فجزاه اللّه خيراً على هذه الأعجوبة ، أساءَ سمعاً فأساء إجابةً » [١].

٣ - بيان أصل مذهب المخالف ، ومنه قوله : « وزعم الفراءُ أنّ (ذهبتُ) تصل بنفسها إلى أسماء الأماكن نحو : عُمان ، والعراق ، ونجد ، فيقولُ : ذهبتُ نجداً ، .... وحكى ذلك عن العرب ، وعلماءُ البصريين لايعرفون ذلك ، ووجهه - عندي - أنَّه سمعه في الشِّعر فقاس عليه الكلامَ ؛ لأنَّ الكوفيين كثيراً مايفعلون هذا ، يُجيزون في الكلام مالايُحفظُ إلا في الشِّعر ، وإذا تبيِّنَ هذا من مذهبهم ، ولم يُصَرِّحْ بأنَّه سمعه في الكلام لم يكن فيه حُجَّةٌ » [٢].

٤ - رد الفهم الذي بنى عليه المخالف اعتراضه ، ومنه قوله : « قال سيبويه ، رحمه اللّهُ : ونُبِّئت تنبيئاً ، فانتقد عليه النّاسُ (تنبيئاً) ، قالوا : لأنَّه أنكره في داخل الكتاب ، وأثبتَه النّاسُ ، فقد لَحَنَ على مذهبه ، وهذا الذي قالوه إنَّما صدر عن سوءِ مذهبهم في فهم كلام سيبويه ، رحمه اللّهُ » [٣] ، ثم أخذ في بيان مذهب سيبويه .

ومن ذلك قوله : « قال سيبويه - رحمه اللّهُ : وكما تقولُ : نُبِّئتُ زيداً ، تُريدُ : عن زيدٍ ، وزعم المبرد - رحمه اللّهُ - أنَّ سيبويه أورد هذا على حذفِ حرف الجرِّ ، واستدلّ على ذلك بالبيتِ الذي في آخرِ البابِ ، وهو قولُه :

نُبِّئتُ عَبْدَ اللّه بالجوِّ أَصْبَحَتْ ....

وليس فيه دليلٌ ؛ لأنّ (نُبِّئتُ) يتعدّى إلى ثلاثةٍ : أحدها التّاءُ ، والثّاني (عبدالله) ، والثّالث الجملةُ التي هي : أَصْبَحَتْ ، فليس له فيه دليلٌ .... وهذا الذي قال المبرد - رحمه اللّهُ - خطأٌ ؛ لأنَّ سيبويه - أولاً - لم يستدلّ بالبيت

---

(١) شرح الصفار ١ / ٥٧ ب .

(٢) شرح الصفار ١ / ٥٨أ .

(٣) شرح الصفار ١ / ٧٢ ب .

على ماذكر ، بل العربُ تقول : نُبِّئتُ زيداً ، على المعنى الذي ذكر ، وأورد سيبويه - رحمه اللّهُ - البيتَ على أنّه مُحْتَمِلٌ أنْ يكونَ قد حُذِفَ فيه حرفُ الجرِّ ؛ لأنَّ تَعَدِّيَه إلى ثلاثةٍ إنّما هو بالتَّضمين إياه معنى مايتعدّى إلى ثلاثة ، والتَّضمين ليس بقياسٍ ، بل هو تجوُّزٌ ، وحذفُ حرفِ الجرِّ مجازٌ ، فتكافأ الأمرانِ عنده ....»[1] .

٥ - أخذه بأسلوب الجدل في مناقشة بعض المسائل ، ومنها :

- مخالفة الأخفش لسيبويه في جعله تاء جمع المؤنث السالم نظيرة الواو والياء في جمع المذكر[2] .

- مخالفة المبرد لسيبويه في منعه وقوع (أحد) في الواجب إذا كانت للعموم[3] .

٦ - رد الدليل النقلي لعدم معرفة قائله ، ومن ذلك ردُّه لاستدلال الكوفيين على مدِّ المقصور في الشِّعر بقول الراجز :

قد علمتْ ذاك بنو السِّعلاءِ .'. وعلمت ذاك مع الجِراءِ

حيث يقول : « وهذا عندنا لايُعلم قائله ، فلا حُجَّة فيه »[4] .

وقد نقل هذا الرد عن ابن عصفور[5] ، ولم يُشر إليه ، وتقدّم قريباً أنَّ السيرافي رد الاحتجاج بهذا الرجز ؛ لعدم معرفة قائله ، فلعلَّ ابن عصفور أخذه منه .

٧ - تخريج شواهد المخالف لسيبويه ، ومن ذلك تخريجه لشواهد الأخفش على جواز العطف على معمولي عاملين مختلفين[6] .

ومنه توجيهه للشواهد التي استدلّ بها بعض الكوفيين على جواز زيادة الأفعال جميعها[7] .

(١) شرح الصفار ١ / ٦١ ب - ٦٢ أ .
(٢) انظر : شرح الصفار ١ / ٢١ ب .
(٣) انظر : شرح الصفار ١ / ٩٠ ب . وانظر : ١ / ٩ ب .
(٤) شرح الصفار ١ / ٣٨ ب .
(٥) انظر : شرح الجمل ٢ / ٥٥٨ - ٥٥٩ .
(٦) انظر : شرح الصفار ١ / ١٠١ أ ، ١٠٢ أ .
(٧) انظر : شرح الصفار ١ / ٧٧ أ .

الفَصْل الخامس

الموازنة في العناية بالشَّواهد

أولاً : الرُّمّاني :

حرص الرُّماني على إيراد شواهد سيبويه ، بيد أنَّ حديثه قُصر على بيان وجه الاستشهاد ، ولم يُعْنَ بتحقيق نسبة الشاهد ، كما لم يُعْنَ باختلاف الرواية إلا نادراً ، كقوله في باب الواو : « وقال الأعشى :

فَقُلْتُ ادْعي وأَدْعُوَ إنَّ أَنْدى .˙. لصوتٍ أنْ ينادِيَ داعيانِ

فهذه الرِّواية الجيِّدةُ ، وقد رُوي :

.... أَدْعُ فــإنَّ أنــدى .˙. ....

وهذا يجوز في الضَّرورة على وجهينِ : حذفِ لام الأمر ، وحذفِ الواو اجتزاءً بالضَّمَّة للضَّرورة » (١) .

وهذه أمثلةٌ من كلامه على الشواهد :

- قال في باب الاستثناء المنقطع الذي لايحتمل المتَّصل : « وقال الفرزدق :

وماسجنوني غَيْرَ أنِّي ابنُ غالبٍ .˙. وأنِّي مِن الأَثْرَيْنَ غيرِ الزَّعانـفِ

فهذا استثناءٌ منقطعٌ ؛ لأنَّه ليس قَبْلَه مايخرجُ عنه ، ووجه رجوعه إلى المتَّصل أنَّه بمنزلة : وماسجنوني لسببٍ من الأسباب إلا أنِّي ابنُ غالبٍ » (٢) .

- قال في باب (ذا) الجاري بمنزلة (الذي) مع (ما) : « قال لبيدُ بن ربيعة :

أَلا تَسْألان المرءَ ماذا يُحاول .˙. أنحبٌ فيُقْضى أَمْ ضلالٌ وباطلُ

فهذا شاهدٌ في أنَّها مع (ما) بمنزلة (الذي) ؛ لرفعه : أَنَحْبٌ » (٣) .

---

(١) انظر ص : ٨٩٥.

(٢) انظر ص : ٤٨٧ - ٤٨٨.

(٣) انظر ص : ٧٦٢.

- قال في باب الجزاء : « وقال العبّاس بن مرداس :

إذْ ماأتيتَ على الرَّسولِ فقلْ لَهُ .·. حقّاً عليكَ إذا اطْمَأنّ المجلسُ

فهذا شاهدٌ في أنَّه يجازى بإذ ما »[1] .

- قال في باب الفعل الذي يحتملُ الإشراك في (أنْ) والانقطاع : « وقال ابنُ أحمر :

يُعالجُ عاقراً أعيتْ عليه .·. ليُلْقِحَها فيُنْتِجُها حُوارا

فهذا رفعٌ على وجهين : أحدهما : يُعالجُ فينتجُ ، والآخر : على الاستئناف . وليس بداخلٍ في إرادته ليُلقحها ، إذا رفع ، ولو نَصَبَ لدخل معنى الكلام في الإرادة »[2] .

ثانياً : السِّيرافي :

لم يقصر السيرافي حديثه عن الشواهد على وجه الاستشهاد ، بل تعدّى ذلك في مواضع كثيرة إلى تفسير المعنى ، وبيان مناسبة الشعر ، ورواياته ، وتحقيق قائله ، معتمداً في بعض الشواهد على دواوين الشعراء .

ومن أمثلة ذلك مايأتي :

١ - أنشد سيبويه قول الراجز :

لاتُنكروا القتْلَ وقَدْ سُبينا .·. في حَلْقِكُمْ عظمٌ وقد شَجينا[3]

قال أبو سعيد : « وأمّا البيت الثّاني فالشاهد منه : في حَلْقِكُمْ عَظْمٌ ، وإنما أراد : في حلوقكم ؛ لأنَّهم جماعةٌ ، وكأنَّ هؤلاء قومٌ سَبوا من عشيرةِ هذا الشّاعر وباعوا ماسبوا منهم ، ثم ثاب لعشيرة هذا الشاعر ظفرٌ ثم سبيٌ منهم ، فقتلوا منهم ، فقال

(١) انظر ص : ٩٣٤.

(٢) انظر ص : ٩٢٠ - ٩٢١ .

(٣) انظر : الكتاب ١ / ٢٠٩ .

شاعرهم ، وهو المسيَّب بنُ زيد مناة الغَنَويُّ من القبيلة التي عاقَبَتْ وقتلتْ ، يخاطب الآخرينَ الذين سبوا منهم :

لاتُنكروا القَتْلَ وقد سُبينا

والأبيات في غير كتاب سيبويه يقولها المسيَّب بنُ زيدمناة الغَنَويّ يخاطبُ حنظلةَ بن الأعرف الضِّبابيّ :

إنْ تَكُ مقتولاً فقد سُبينا ∴ أو تك مجدوعاً فقد شُرينا

أو تكُ مفجوعاً فقد دُهينا ∴ في حلقكم عَظْمٌ وقد شَجينا

شُرينا : أي : باعونا ، وقولُه : شَجينا ؛ أي : شجينا نحن ، و (في حلقكم عظمٌ) هذا مثلٌ ، كأنَّه يقول : قد غصصتُم ؛ لشدَّة ماانزل بهم ، كأنَّ في حلوقكم عظاماً لاتنزل ولاتخرجُ ، ومعنى : شجينا ؛ أي : شجينا نحنُ أيضاً ، كما أصابكم ، فلا تنزل الغُصَّةُ ولاتخرجُ ، ومن ذلك : شَجِيَت السَّاقُ بالخَلْخالِ ؛ إذا لم يكن الخَلْخالُ قَلقاً فيها ، ويقال : فلانٌ شجىً في حَلْقِ فلانٍ ، إذا كان يثقل عليه أمرُه ، فلا يستسيغه ، فاعرفْه ، إنْ شاء اللّهُ تعالى »[(١)] .

٢ - أنشد سيبويه قولَ أبي سدرة الهُجَيميّ الأسدي :

تحسَّبَ هوّاسٌ وأقبلَ أنَّني ∴ بها مفتدٍ من واحدٍ لا أُغامِرُهْ

فقلتُ له فاها لفيكَ فإنَّها ∴ قلوصُ امرئٍ قاريك ماأنْتَ حاذِرُهْ[(٢)]

قال أبو سعيد : « يصف الأسدَ ، والهوّاسُ من أسماءِ الأسد ، وتحسَّب : تجسَّس، يقالُ : فلانٌ يتحسَّبُ الأخبار ؛ أي : يتجسَّس ، ويجوزُ أنْ يكون : تحسَّبَ ، في معنى : حسَّبته فتحسَّبَ ، مثلَ : كفّيتُه فاكْتَفى ، قال أبو سعيد : والذي أحفظُ في هذا : وأيْقَنَ أنَّني ، معناه : أنَّه عرضَ لناقةٍ له ، فحكى عن الأسد أنَّه تَوَهَّمَ أنَّني أدَعُ النَّاقة

---

(١) شرح السيرافي ٢ /٣٨أ - ب .

(٢) انظر : الكتاب ١ /٣١٥ - ٣١٦ .

وأفتدي بها من لقاءِ الأسدِ ، وواجه هو الأسدَ . ولا أغامرهُ ولا أقاتلُهُ : لاأردُ معه غمرات الحربِ ، ويكونُ (تحسَّبَ) من المحسبة ، وأنَّني : مفعولُ المحسبة ، وتكونُ الرِّواية (وأَقْبَلَ) معطوفاً على (تحسَّبَ) .....»[1] .

٣ - أنشد سيبويه قول الراجز :

أَهَدمــوا بيتَــكَ لا أبــا لكــا ∴ وحَسِبــوا أنَّــك لا أخــا لكــا

وأنا أمشي الدَّألَى حَوالكا[2]

قال السيرافي : « وزعم الجرميُّ عن أبي عبيدةَ أنَّ هذا قولُ العرب ، يعني هذه الأبيات ، تحكيه العربُ عن الضَّبِّ أنَّه قال للحِسْلِ ، وهو ولده ، حيثُ كانت الأشياءُ تتكلَّم ، وهذا من قولِ الحشْوِ منهم ، أو على وجه التَّمثيل ، أو ضَرْبِ المَثَلِ ، كما يُحكى عن الفُرسِ وغيرهم أشياءُ عن ألسنة الطَّيرِ والسِّباع والوَحْشِ ، وقد أحاط علمُ الحاكي أنَّ ذلك على وجه الأمثالِ والتَّحرُّزِ من مثل ذلك المعنى على نحو ما أراده المتمثِّل »[3] .

٤ - أنشد سيبويه قولَ رؤبة :

فيها ازْدِهافٌ أيَّما ازْدِهافِ[4]

قال السيرافي : « وفي كتاب أبي بكرٍ مَبْرَمان مفسَّرٌ في الحاشية : الازدهافُ : العَجَلَةُ ، وليس كذلك ، قال رؤبة يخاطبُ أباه ويعاتبُه في قصيدة فيها :

أَقْحَمْتَني في النَّفْنَفِ النَّفْنافِ ∴ في هَوْلِ مَهْوَي هُوَّة الرَّصّافِ[5]

قولُك أَقْوالاً مع التَّحْلافِ ∴ فيها ازْدِهافٌ أيَّما ازْدِهافِ

(١) شرح السيرافي ٢ / ٨٤ ب - ٨٥ أ .

(٢) انظر : الكتاب ١ / ٣٥١ .

(٣) شرح السيرافي ٢ / ١٠٢ أ - ب .

(٤) انظر : الكتاب ١ / ٣٦٤ .

(٥) في (ديوانه ١٠٠) : الوصّاف .

وفُسِّر الازدهافُ : الشِّدَّة والأذى ، وحقيقته استطارة القلب أو العقل من شدَّة الجزعِ أو الحزنِ .....» [١] ، ثم أخذ يحتج لهذا المعنى بالشعر .

٥ - أنشد سيبويه قول الشاعر :

أَتَتْني سُلَيْمٌ قَضَّها بقضيضِها ∴ تُمَسِّحُ حولي بالبقيعِ سبالَهَا

وقد عزي في (الكتاب) إلى الشمّاخ [٢] .

قال السيرافي : « هذا البيتُ في النُّسخِ منسوبٌ إلى الشَّماخ ، وهو لأخيه مُزَرِّدٍ ، والنَّحويون يروونه في الاستشهاد منصوبَ اللام من (سبالها) ، وهي مرفوعةُ أوَّلُها في شعره :

أَتَتْني خُفافٌ قضَّها بقضيضِها ∴ تُمسِّحُ حولي بالبقيعِ سبالُها

يقولون لي احْلِفْ قلتُ لستُ بحالفٍ ∴ أُخادعُهم عنْها لعلِّي أنالُها

ففرَّجْتُ غمَّ الموتِ عنِّي بحَلْفةٍ ∴ كظَهْرِ الجوادِ جُرَّ عنها جِلالُها [٣] »

٦ - أنشد سيبويه قول مالك بن خويلد الخُناعيّ :

ياميٌّ لايُعْجِزُ الأيّامَ ذُو حيَدٍ ∴ في حَوْمَةِ الموتِ رزّامٌ وفرَّاسُ

يحمي الصَّريمةَ أُحْدانُ الرِّجالِ له ∴ صَيْدٌ ومُجترئٌ باللَّيلِ همّاسُ [٤]

قال السِّيرافي : « ورُوي هذا الشِّعر - أيضاً - لأبي ذؤيبٍ ، ووقَعَ في البيت الأوّلِ من هذين البيتينِ غلطٌ في كتاب سيبويه ؛ لأنَّ قوله : (ذو حيَدٍ) وَعِلٌ ، و (رزامٌ وفرّاسٌ) أسدٌ ، والصَّوابُ الذي حملتْه الرُّواة :

ياميٌّ لايُعْجِزُ الأيّامَ ذو حَيَدٍ ∴ بمُشْمَخِرٍّ بهِ الظَّيّانُ والآسُ

ذو حَيَدٍ : وعِلٌ ، ومُشْمخرٌّ : جبلٌ ، والظَّيّانُ : ياسمين البَرِّ ، وروى أبو العباس

---

(١) شرح السيرافي ٢ / ١٠٨ أ .

(٢) انظر : الكتاب ١ / ٣٧٤ .

(٣) شرح السيرافي ٢ / ١١٣ أ ، وانظر : ديوان الشماخ ٢٨٧ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٦٧ - ٦٨ .

المبرد : ذو حَيَدٍ ، بفتح الحاء والياء ، وجعله مصدراً بمنزلة : العَوَج ، والأَوَد ، والذي رواه أبو العبّاس ثعلبٌ : حِيَد ، بكسر الحاءِ ، وكذلك رواه أبو سعيد السُّكَّري في (شعر الهذليين) ، وفسَّره جمع (حَيْدة) ....» [١] .

ثالثاً : الفارسي :

لم يورد الفارسيُّ كثيراً من شواهدِ سيبويه ، كما أنه لم يُعْنَ بتفسير ما أورده منها ، ولابتحقيق نسبته إلى قائله ، وإنما كان حديثُه عن الاستشهاد به ، وقد يذكر وجه الاستشهاد ، ولايذكر الشاهد ، كقوله : « قال : فجعلهم أنيسَه ، أي : أصداء القبور أنيسه ، وليسوا بالأنيس » [٢] ، والحديث عن قول أبي ذؤيب :

فإنْ تُمْسِ في قبرٍ برهوةَ ثاوياً .·. أنيسُكَ أصداءُ القبورِ تصيحُ

وقوله : « فالجٌ قبيلةٌ ، وناشرةُ قبيلة أخرى ، وليس يجوز أنْ يُستثنى بعضُها من بعضٍ » [٣] ، والحديث عن قول عنز بن دجاجة :

مَنْ كانَ أشركَ في تفرُّق فالجٍ .·. فلَبونهُ جَرِبَتْ معاً وأَغَدَّتِ

إلا كناشرةَ الذي ضيَّعْتُمُ .·. كالغُصْنِ في غُلَوائه المتنبِّتِ

رابعاً : الصَّفار :

لم يُعْنَ الصَّفار - أيضاً بتفسير الشواهد الشعرية ، ولا بتحقيق نسبتها إلى قائليها ، وإنما كان حديثُه عن وجهِ الاستشهادِ ، وقد فصَّل كلامَ النَّحويين في كثيرٍ

---

(١) شرح السيرافي ٢ / ١٨٩ب . وانظر مزيداً من الأمثلة في : ١ / ١٣٠ ب ، ٢٢٤أ ، ٢ / ٨٨ب ، ١٠٩أ . ١٤٧أ ، ١٦٠أ ، ١٧١أ ، ١٧٦ب ، ١٩١أ ، ١٩٧أ ، ٢٠٧أ ، ٣/٨أ ، ١٣ب ، ٣٨ب ، ٥٢أ - ب ، ٥٤أ ، ٦٣ب ، ٦٧ب ، ٩٨أ ، ١١٤ب ، ١١٥أ ، ٤/١٠٤أ - ب ، ٥/٤٣ب ، ١٤١ب .

(٢) التعليقة ٢ / ٥٦ .

(٣) التعليقة ٢ / ٥٨ - ٥٩ .

من الأبيات ، ومنها قول الشاعر :

معاويَ إنّنا بَشَرٌ فأسْجِحْ ∴ فَلَسْنا بالجبالِ ولا الحديدا

فقد أورد اعتراضَ بعض النَّحويين على سيبويه في الاستشهاد بالبيت ، وقولهم : إنَّه من قصيدة مجرورة هجا فيها الشاعر معاويةَ - رضي الله عنه - وابنَه ، ثم قال : « وحدَّثني أبو الحسن بن عصفور - وهو الثِّقة - أنّه رأى في (المشتمل) للشريّ أن عقيبة الأسديّ كان هجا معاويةَ بالقصيدة المخفوضة .... فلما حضر بين يديه قال له : ألستَ القائل كذا ، قال : واللّهِ ماقلتُ أيُّها الأميرُ هكذا ، وإنما قلت :

أديروها بني حَرْبٍ عليكم ∴ ولاترموا بها الغرضَ البعيدا

معاويَ إنّنا بَشَرٌ فأسْجِحْ ∴ ....

قال : فاستحسن عذرَه ، وعفا عنه ، فعلى هذا لم يغلط سيبويه - رحمه الله - وتكون له فيه الحجَّة »[١] .

---

(١) شرح الصفار ١ / ١٠٣ ب - ١٠٤ أ .

الفَصْل السادس

الموازنة في عزو الآراء والتصريح بالمصادر

عزا الرُّمّاني والسِّيرافي والفارسي والصَّفّار أكثر الآراء التي أوردوها إلى أصحابها إلا أنهم اختلفوا في التصريح بالمصادر .

فالرُّماني لم يذكر من مصادره شيئاً ، مع أنَّه - فيما أُرجح - نقل عن (مسائل الغلط) للمبرد [١] ، وعن (الانتصار) لابن ولاد [٢] ، وعن بعض كتب ابن السراج[٣] .

وأما السيرافي فقد ذكر كثيراً من مصادره ، ومنها :

١ - معاني القرآن للفراء [٤] .

٢ - العين للخليل بن أحمد [٥] .

٣ - النوادر لأبي زيد الأنصاري[٦] .

٤ - إيمان عثمان لأبي زيد الأنصاري [٧] .

٥ - الشجر والكلأ لأبي زيد الأنصاري [٨] .

٦ - المصادر لأبي زيد الأنصاري [٩] .

٧ - النوادر للحياني [١٠] .

(١) انظر ص : ٢٥٠ ، ١٠٥٠ .
(٢) انظر ص : ١٠٥٧ .
(٣) انظر ص : ٧٩٠ .
(٤) انظر : شرح السيرافي ٤ / ٦١ أ .
(٥) انظر : شرح السيرافي ٤ / ١٩٨ ب ، ٥ / ١٠٥ ب ، ٢١٨ أ ، ٢٢٥ أ .
(٦) انظر : شرح السيرافي ١ / ١١٧ أ ، ٥ / ١٦٤ ب .
(٧) انظر : شرح السيرافي ٥ / ٦٦ أ .
(٨) انظر : شرح السيرافي ٥ / ٢١ ب .
(٩) انظر : شرح السيرافي ٥ / ١١٣ ب .
(١٠) انظر : شرح السيرافي ٤ / ٨٦ أ .

٨- الحروف لأبي عمرو الشيباني [١].

٩- جمهرة اللغة لابن دريد [٢].

١٠- الأمالي لابن دريد [٣].

١١- الفصيح لثعلب [٤].

١٢- الغريب المصنَّف لأبي عُبيد القاسم بن سلام [٥].

١٣- مختلف القبائل ومؤتلفها لابن حبيب [٦].

١٤- معاني الشِّعر لبُنْدار [٧].

١٥- معاني الشعر للأُشنانداني [٨].

١٦- شعر الهذليين للسُّكَّري [٩].

١٧- القوافي للأخفش [١٠].

١٨-الأبنية للجرمي [١١].

١٩- تفسير أبنية سيبويه لأبي حاتم السجستاني [١٢].

٢٠- المقتضب للمبرد [١٣].

---

(١) انظر : شرح السيرافي ٣/ ١٧٠أ .

(٢) انظر : شرح السيرافي ٥/ ٥٥ ب .

(٣) انظر : شرح السيرافي ٥/ ٢٢٨أ.

(٤) انظر : شرح السيرافي ٥/ ٢١٨أ .

(٥) انظر : شرح السيرافي ٥/ ٢٢٩أ .

(٦) انظر : شرح السيرافي ٤/ ١٠٦أ .

(٧) انظر : شرح السيرافي ٥/ ١١٨ ب.

(٨) انظر : شرح السيرافي ١/ ١٦٧أ .

(٩) انظر : شرح السيرافي ٢/ ١٨٩ ب .

(١٠) انظر : شرح السيرافي ٥/ ١٨٣ ب .

(١١) انظر : شرح السيرافي ٥/ ٢٢٤أ .

(١٢) انظر : شرح السيرافي ٥/ ٢٢٤ ب .

(١٣) انظر : شرح السيرافي ١/ ٢١١أ ، ٣/ ١٨٠أ ، ٢٥٢أ .

٢١- مسائل الغلط للمبرد [١] .

٢٢- رُقعةٌ منسوبة للمبرد [٢] .

٢٣- تفسير أبنية سيبويه لثعلب [٣] .

٢٤- رُقعة لابن السراج جمع فيها أحرفاً من أبنية سيبويه مختلفاً فيها [٤] .

٢٥- تفسير كتاب سيبويه لمبرمان [٥] .

٢٦- الواضح لأبي بكر بن الأنباري [٦] .

٢٧- ألفات الوصل والقطع للسيرافي [٧] .

٢٨- شواهد كتاب سيبويه للسيرافي [٨] .

٢٩- تفاسير كتاب سيبويه ، ولم يذكر أصحابها .

ويضاف إلى ذلك كثيرٌ من دواوين الشعراء ، كما تقدم في الفصل الخامس .

وأما الفارسيّ فقد أشار إلى بعض مصارده ، ومنها :

١ - كتاب العين للخليل بن أحمد [٩] .

٢ - الأبنية للجرمي [١٠] .

٣ - المقتضب للمبرد [١١] .

---

(١) انظر : شرح السيرافي ٣ / ٦٠ أ .

(٢) انظر : شرح السيرافي ٥ / ١٦٤ أ .

(٣) انظر : شرح السيرافي ٥ / ٢١٦ أ ، ٢٢٣ أ ، ٢٢٣ ب .

(٤) انظر : شرح السيرافي ٥ / ٢٢٣ ب - ٢٢٤ أ .

(٥) انظر : شرح السيرافي ٣ / ١١٤ أ ، ١٦٣ ب ، ٤ / ١٧٨ أ ، ٥ / ١٩٥ أ .

(٦) انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٧١ أ .

(٧) انظر : شرح السيرافي ٥ / ١٣٧ ب .

(٨) انظر : شرح السيرافي ٥ / ١٣٧ أ .

(٩) انظر : التعليقة ٤ / ٢٨٥ .

(١٠) انظر : التعليقة ٤ / ٢٥٨ .

(١١) انظر : التعليقة ٣ / ٨١ .

٤ - مسائل الغلط للمبرد [١] .

ويلحظ عند الفارسيّ أنّ كثيراً من الآراء التي أوردها نقلها عن ابن السراج [٢] .

وأمّا الصَّفّار فقد عوّل كثيراً على ابن عصفور ، وأشار إليه في بعض المواضع [٣] .

يقول الفيروزابادي : « وفي الحقيقة إنما هو من كلام ابن عصفور ؛ لأنَّه جرى بينه وبين الشَّلوبين منافرةٌ ....، فمهما قيَّده فهو من كلام ابن عصفور ؛ ولذلك لم يكمله ، بلغَ به إلى بابٍ من أبواب التَّصغير » [٤] .

وقد نَقَل كلام ابن عصفور عن ضرورة الشعر ، ولم يُشر إليه [٥] .

ومن مصادره الأخرى :

١ - شرح السيرافي [٦] .

٢ - التذكرة للفارسي [٧] .

٣ - المقدمة الجزولية (الكراسة) [٨] .

٤ - شرح المقدمة الجزولية للشلوبين [٩] .

---

(١) انظر : التعليقة ٢ / ١٦٥ .

(٢) انظر : التعليقة ٢ / ٧٥ ، ٢٠٣ ، ٢١٢ ، ٢٢٦ ، ٢٥٦ .

(٣) انظر : شرح الصَّفار ١ / ٤ ب .

(٤) البلغة ١٧٤ .

(٥) انظر : شرح الصفار ١ / ٣٧أ ومابعدها ، شرح الجمل ٢ / ٥٤٩ ومابعدها .

(٦) انظر : شرح الصفار ١ / ١ب ، ٩أ ، ٤١أ .

(٧) انظر : شرح الصفار ١ / ١ب .

(٨) انظر : شرح الصفار ١ / ٩ ب .

(٩) انظر : شرح الصفار ١ / ٩ ب ، شرح المقدمة الجزولية ١ / ٢٥٢.

الفَصْل السابع
الموازنة في العناية بالخلاف

أولاً : الرُّمّاني :

على الرَّغم من أنَّ ما أورده الرماني في شرحه من المسائل الخلافية ليس قليلاً عددُه ، إلا أنَّه بالنَّظر إلى طول الشّرح لايُعَدُّ ظاهرةً فيه ، وقد طوى مسائل وأبواباً من غير أنْ يذكر الخلافَ فيها .

وأهمُّ مايُلحظ فيما ذكره من المسائل الخلافية أنَّ أكثرها من خلاف نحاة البصرة لسيبويه ، وبخاصة الأخفش ، والمازني ، والمبرد ، وابن السَّرّاج ، ثم الجرميّ .

ومن أمثلة ذلك :

١ - الخلاف بين سيبويه والأخفش في حرف الإعراب في المثنى [١] .

٢ - الخلاف بين سيبويه والأخفش في إعمال (لات) [٢] .

٣ - الخلاف بين سيبويه والأخفش في إعراب (عبدالله) من نحو : أنت عبدالله ضربته [٣] .

٤ - الخلاف بين سيبويه والأخفش في العطف على معمولي عاملين مختلفين [٤] .

٥ - الخلاف بين سيبويه والجرمي في قول العرب : دخلت البيتَ [٥] .

٦ - الخلاف بين سيبويه والمازني في تقديم تمييز النسبة على عامله [٦] .

---

(١) انظر : شرح الرماني ١ / ٥ أ .

(٢) انظر : شرح الرماني ١ / ٢٣ ب .

(٣) انظر : شرح الرماني ١ / ٣٦ ب .

(٤) انظر : شرح الرماني ١ / ٢٥ أ .

(٥) انظر : شرح الرماني ١ / ١٥ أ .

(٦) انظر : شرح الرماني ١ / ٦٤ أ .

٧ - الخلاف بين سيبويه والجرمي والمازني والمبرد وابن السَّراج في تعدِّي : فعيل ، وفَعِل [١] .

٨ - الخلاف بين سيبويه والمبرد في حذف لام الأمر في الشعر [٢] .

٩ - الخلاف بين سيبويه والمبرد في استعمال (أحد) التي للعموم في الإثبات [٣] .

١٠- الخلاف بين سيبويه والمبرد في توجيه قول جرير :

مَشَقَ الهواجرُ لحمَهُنَّ مع السُّرى .˙. حتى ذَهَبْنَ كلاكلاً وصُدرا [٤] .

١١- الخلاف بين سيبويه والمبرد في المجازاة بعد : إذ ، وما [٥] .

١٢- الخلاف بين سيبويه وابن السَّراج في إضمار (أنْ) بعد (كي) [٦] .

١٣- الخلاف بين سيبويه وابن السَّراج في الاقتصار على أحد المفعولينَ فيما يتعدى إلى ثلاثة من الأفعال [٧] .

أما آراء الكوفيين فهي قليلةٌ في الشَّرح ، وأكثرها للفراء ، ومن ذلك :

١ - الخلاف بين سيبويه والفراء في المشار إليه في نحو : ظننتُ ذلك [٨] .

٢ - الخلاف بين سيبويه والفراء في جواز إضافة الصفة المشبهة إذا دخلت عليها (أل) إلى معمولها [٩] .

٣ - الخلاف بين سيبويه والفراء في رافع الفعل المضارع [١٠] .

---

(١) انظر : شرح الرماني ١ / ٤٠ ب .

(٢) انظر ص : ٧٨٥.

(٣) انظر : شرح الرماني ١ / ٢٢ ب .

(٤) انظر : شرح الرماني ١ / ٥٢أ .

(٥) انظر ص : ٩٧٧.

(٦) انظر ص : ٧٨١ .

(٧) انظر : شرح الرماني ١ /١٨أ .

(٨) انظر : شرح الرماني ١ / ١٧ ب .

(٩) انظر : شرح الرماني ١ / ٦١أ .

(١٠) انظر ص : ٧٩٧.

ثانياً : السيرافي :

يُعَدُّ شرحُ السيرافي مصدراً من مصادر الخلاف النحوي ، سواء أكان خلافاً بين نحاة البصرة ، أم خلافاً بين نحاة الكوفة ، أم خلافاً بين البصريين والكوفيين .

فممّا ذكره من الخلاف بين نحاة البصرة :

١ - مخالفة المبرد لسيبويه في أحد أوجه مضارعة الفعل الماضي للمضارع [١] .

٢ - مخالفة المازني لسيبويه في الألف والواو اللاحقتين للفعل المسند إلى الاثنين والجماعة [٢] .

٣ - مخالفة المبرد لسيبويه في ترخيم غير المنادى في الشعر على لغة : ياحارِ [٣] .

٤ - مخالفة المبرد والزجاج لسيبويه في حذف علامة الإعراب في الشعر [٤] .

٥ - مخالفة الأخفش لسيبويه في العطف على معمولي عاملين مختلفين [٥] .

٦ - مخالفة الزيادي لسيبويه في نحو : زيد لقيته وعمروٌ كلمته [٦] .

٧ - مخالفة الأخفش والمبرد لسيبويه في رفع (قائماً) من نحو : عبدُالله أحسن مايكون قائماً [٧] .

ومما ذكره من الخلاف بين البصريين والكوفيين :

١ - الخلاف في ترك صرف ماينصرف في الشعر [٨] .

٢ - الخلاف في قصر الممدود في الشعر [٩] .

---

(١) انظر : شرح السيرافي ١ / ٤٠ أ - ب .
(٢) انظر : شرح السيرافي ١ / ٧٩ أ .
(٣) انظر : شرح السيرافي ١ / ١١٠ ب .
(٤) انظر : شرح السيرافي ١ / ١١٦ أ .
(٥) انظر : شرح السيرافي ١ / ١٧٤ أ .
(٦) انظر : شرح السيرافي ١ / ١٩٨ أ .
(٧) انظر : شرح السيرافي ٢ / ١٣٠ أ .
(٨) انظر : شرح السيرافي ١ / ١٠٣ أ - ب .
(٩) انظر : شرح السيرافي ١ / ١١١ ب .

٣ - الخلاف في مد المقصور في الشِّعر [١] .

٤ - الخلاف في توجيه : ما أَفْعَلَه [٢] .

٥ - الخلاف في ناصب المحذَّر [٣] .

٦ - الخلاف في ناصب المفعول معه [٤] .

٧ - الخلاف في نصب الاسم بعد (أما) بما بعد الفاء [٥] .

٨ - الخلاف في إضافة النيِّف إلى العشرة [٦] .

٩ - الخلاف في : اللهمّ [٧] .

١٠- الخلاف في صرف (أفعل) في الشعر [٨] .

١١- الخلاف في ترخيم المنادى المضاف [٩] .

١٢- الخلاف في إعراب المستثنى التابع للمستثنى منه [١٠] .

١٣- الخلاف في رافع الفعل المضارع [١١] .

١٤- الخلاف في ناصب الفعل بعد اللام ، وحتى ، وكي [١٢] .

١٥- الخلاف في إعراب (ما) في قول العرب : كيمه ؟ [١٣] .

---

(١) انظر : شرح السيرافي ١/ ١١٢ب .

(٢) انظر : شرح السيرافي ١/ ١٨٢أ .

(٣) انظر : شرح السيرافي ٢/ ٦٥أ .

(٤) انظر : شرح السيرافي ٢/ ٧٨أ .

(٥) انظر : شرح السيرافي ٢/ ١٢٠أ .

(٦) انظر : شرح السيرافي ١/ ٥٧أ .

(٧) انظر : شرح السيرافي ١/ ٩٩أ .

(٨) انظر : شرح السيرافي ١/ ١٠٣أ .

(٩) انظر : شرح السيرافي ٣/ ٦٤ ب .

(١٠) انظر : شرح السيرافي ٣/ ١٠١أ .

(١١) انظر : شرح السيرافي ٣/ ١٧٨أ .

(١٢) انظر : شرح السيرافي ٣/ ١٩٠أ .

(١٣) انظر : شرح السيرافي ٣/ ١٩٠ ب .

ثالثاً : الفارسي :

لم يكن الخلاف ظاهراً في تعليقة الفارسيِّ ظهورَه في شرحي السيرافي ، والرُّمّاني ، كما أنَّ آراء الكوفيين فيها قليلة ، وأكثر ما أورده من نقدات المبرد لسيبويه ، ومنها :

١ - نقده لسيبويه في توجيه قول المتلمِّس :

آليتَ حَبَّ العراقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُه .·. والحبُّ يأكُلُه في القرية السُّوسُ [(١)]

٢ - نقده لقول سيبويه : واعلم أنَّ ظروف الدَّهرِ أشدّ تمكُّناً في الأسماء [(٢)] .

٣ - نقده لقول سيبويه : وقد يجوزُ حذفُ (يا) من النَّكرة في الشِّعر [(٣)] .

٤ - نقده لسيبويه في إجازته : لولاي [(٤)] .

٥ - نقده لسيبويه في منعه المجازاة بعد : إذْ [(٥)] .

٦ - نقده لسيبويه في توجيه قول الشاعر :

إنَّ الكريمَ وأبيكَ يعتملْ .·. إنْ لم يجدْ يوماً على مَنْ يتَّكلْ [(٦)] .

٧ - مخالفته لسيبويه في وقوع فعل الحال جواباً للقسم [(٧)] .

رابعاً : الصَّفّار :

عُني الصَّفّار في شرحه بالخلافِ النَّحويِّ ، ولايكاد يذكر باباً من غير أنْ يتحدَّث عن خلافِ النَّحويِّين فيه ، كما عُني - أيضاً - بآراء أصحابه الأندلسيِّين ،

---

(١) انظر : التعليقة ١ / ٦٥ .
(٢) انظر : التعليقة ١ / ٢١٧ .
(٣) انظر : التعليقة ١ / ٣٧٣ .
(٤) انظر : التعليقة ٢ / ٨٩ .
(٥) انظر : التعليقة ٢ / ١٨٢ .
(٦) انظر : التعليقة ٢ / ١٩١ .
(٧) انظر : التعليقة ٢ / ٢١٢ .

وبخاصة ابن الطراوة [١] ، والشّلوبين [٢] ، وابن عصفور [٣] .

ومن المسائل الخلافية التي ذكرها :

١ - الخلاف بين البصريين والكوفيين في الأصل ، هل هو الفعل أو المصدر [٤] .

٢ - اعتراض ابن الطراوة لقول سيبويه : كما أنَّ الواحدَ أوّلُ العدد [٥] .

٣ - الخلاف بين البصريين والكوفيين في مدِّ المقصور في الشِّعر [٦] .

٤ - الخلاف بين النحويين في توجيه قول العرب : ذهبت الشام [٧] .

٥ - مخالفة السُّهيلي للنحويين في منع الاقتصار على المفعول الثاني لـ : أعطى ، ونحوه [٨] .

٦ - الخلاف في فعلية (ليس) [٩] .

٧ - مخالفة الكوفيين للبصريين في إعمال اسم الإشارة عمل (كان) إذا كان للتقريب [١٠] .

٨ - الخلاف بين السيرافي والفارسي في (كان) الزائدة ، هل لها فاعلٌ ؟ [١١] .

٩ - الخلاف في مفهوم الضرورة [١٢] .

---

(١) انظر : شرح الصفار ١ / ٢ ب ، ٣٤أ ، ٥٩ أ ، ٦٠ ب ، ١١٤ أ .

(٢) انظر : شرح الصفار ١ / ٩ب ، ١٩ب ، ٧٣ أ .

(٣) انظر : شرح الصفار ١ / ٣ ب ، ٤ ب ، ٢٠ أ .

(٤) انظر : شرح الصفار ١ / ٤ ب - ٥ أ .

(٥) انظر : شرح الصفار ١ / ٣١ أ .

(٦) انظر : شرح الصفار ١ / ٣٨ أ .

(٧) انظر : شرح الصفار ١ / ٥٧ ب - ٥٨ أ .

(٨) انظر : شرح الصفار ١ / ٦٠ أ .

(٩) انظر : شرح الصفار ١ / ٧٥ أ .

(١٠) انظر : شرح الصفار ١ / ٧٥ ب - ٧٦ أ .

(١١) انظر : شرح الصفار ١ / ٧٧ ب .

(١٢) انظر : شرح الصفار ١ / ٣٦ أ .

الفَصْل الثامن
الموازنة في استخدام العلَّة

أولاً : الرُّمّاني :

عُني الرُّماني بالتَّعليل كثيراً ، فلا يكاد يذكر حكماً إلا ويُعَلِّله ، وقد قسَّم العلَّة قسمين :

الأول : العلة الوضعيّة ، ويُريدُ بها السَّماعية ، ومن أمثلتها عنده :

- امتناع : كيفت ؟ ؛ لأنَّ جميع العرب لم يستعملوه [١] .
- جواز : ظننتُ عبدَالله ، بمعنى : اتَّهمتُ ، وامتناع ذلك في : حسبتُ ؛ « لأنَّ من كلامهم أنْ يدخلوا المعنى في الشيءِ ، ولايدخلوه في مثله » [٢] .

والثاني : العلة البرهانية [٣] ، وهي أنواعٌ كثيرة ، منها : علة تخفيف ، وعلة تشبيه ، وعلة استغناء ....

ومّما يدلُّ على عناية الشَّارح بالتَّعليلِ أنَّه في كثيرٍ من المسائل يُعَلِّل الحكم الواحد بأكثر من علَّة ، ومن ذلك مايأتي :

- تعليل امتناع ترخيم الحكاية بعلتين : أنَّ الترخيم يُخرجُها عمّا لأجله جازت ، وهو تأدية الصِّيغة التي كان عليها الكلامُ ، وأنَّها معربةٌ لايُغَيِّرُها النِّداءُ بالإخراجِ عن الإعرابِ إلى البناء [٤] .
- تعليله رجحان نصبِ نعت اسم (لا) المبنيّ حملاً على الموضع بأربع علل : أنَّه أشكلُ بالموصوفِ ، وأجرى في الباب ، وأشبهُ بالنَّظير من النِّداء ، وأبعدُ من

---

(١) انظر ص : ٥٨٥.
(٢) انظر : شرح الرماني ١ / ٤٣ أ .
(٣) انظر ص : ٥٨٥ .
(٤) انظر ص : ٣٢٤.

الكُلْفةِ بفكِّ الاسمِ من (لا) ، ثم بنائه مع الصِّفة [١] .

كما يدلُّ على عنايته بالعلة قولُه : « العلّة إذا بطلت بَطَلَ الحكم » [٢] .

وممّا يُلحظ عنده في كثيرٍ من المواضع علّة العلة ، ومن أمثلتها :

- تعليله امتناع تركيب الصِّفة الثّانية مع اسم (لا) النّافية للجنس بأنَّه لاتركَّبُ ثلاثةُ أسماء ، ثم عَلَّل امتناعَ تركيب ثلاثة أسماء بأنَّه خروجٌ عن التَّعديل [٣] .
- تعليله امتناع ظهور العامل في قول العرب : لا كاليومِ رجلاً ، وتاللّهِ رجلاً ، بالاستغناء عنه ، ثم علّل الاستغناء بكثرة الاستعمال [٤] .

ومن أكثر العلل وروداً عند الشارح مايأتي :

١ - المشاكلة :

ومن ذلك تعليله حذف حرف النداء في قول العرب : افتدِ مخنوقُ ، وأصبح ليلُ ، بأنَّ المثل نادرٌ فشوكل به النّادر في حذف حرفِ النِّداءِ [٥] .

٢ - الأوّليّة :

ومن تعليله بها قوله : « وكُلُّ حرفٍ غير عاملٍ مع أنَّه منفصلٌ فهو في الأصل للاسم بحقِّ الأوّليَّة في الاسم » [٦] .

٣ - الشّبه :

ومن أمثلتها تعليله كون (أنْ) أصلاً لنواصب المضارع بأنّها تُشبه (أنّ) في النقل إلى المصدر [٧] .

---

(١) انظر ص : ٣٧٦.

(٢) انظر ص : ٣٧٧.

(٣) انظر ص : ٦٥٧ .

(٤) انظر ص : ٣٩٤ .

(٥) انظر ص : ٢١٧ .

(٦) انظر ص : ٨٠٤.

(٧) انظر ص : ٧٧٦.

٤ - الفـرق :

ومنه قوله : « الذي يجوزُ في عاملِ الرَّفْعِ في الفعلِ المضارعِ أنْ يكونَ موقعَ الاسْمِ الذي الاسْمُ أحقُّ به في الأصل ؛ ليَفْرُقَ بينَ الموقعِ الذي هو للاسْمِ ، وإنْ صَلَحَ أنْ يَقَعَ فيه الفعلُ ، وبينَ الموقعِ الذي ليس للاسْمِ أصلاً » [١] .

٥ - النَّقيض :

ومن أمثلتها تعليله امتناع إضمار (أنْ) بعد : إلى ، بأنَّها تلزم طريقةً واحدةً كلزوم نقيضها ، وهو (مِنْ) [٢] .

٦ - التَّعسُّف :

ومن أمثلتها تعليله ضعف قول الخليل : أصل (لن) : لا أنْ ، بأنَّه تعسُّفٌ بكثرة الحذف ، وتقديم معمول الصِّلة [٣] .

٧ - الاستغناء :

ومنها قوله : « وتقول : وازيداه .... وتُلحق الهاءَ في الوقف ..... ، فإذا وَصَلْتَ أَسْقَطْتَها ؛ للاستغناءِ عنها بحرف الوصل » [٤] .

٨ - الأصل :

ومنها قوله : « ولايجوزُ أنْ يقع المنفصلُ موقع المتَّصل ؛ لأنَّ الأصْلَ في ذلك إنما هو للمتَّصل بما فيه من الإيجاز » [٥] .

ومن العلل عنده أيضاً : الإخلال [٦] ، وكسر الباب [٧] ، وإيهام الفساد [٨] ، والخروج عن التَّعديل [٩] .

---

(١) انظر ص : ٨٠٢.

(٢) انظر ص : ٧٨٩.

(٣) انظر ص : ٧٧٩.

(٤) انظر ص : ١٧٣.

(٥) انظر ص : ٥٧٠.

(٦) انظر ص : ٥٨٥.

(٧) انظر ص : ٦٤٥.

(٨) انظر ص : ٦٨٠.

(٩) انظر ص : ٣٧٢ . وانظر : شرح الرُّماني ٥ / ١٧٥أ .

ثانياً : السيرافي :

على الرَّغم من عناية السِّيرافي بالعلة ، إلا أنَّ ظهورَها عنده دونَ ظهورها عند الرُّماني .

ومن العلل التي عَلَّل بها :

١ - التخفيف :

ومنها تعليله جواز حذف حركة الإعراب في الشِّعر بطلب التخفيف(١) .

٢ - الأصل :

ومنها تعليله فتح ياء المتكلِّم في لغة من سكَّنها إذا لحقها ألف النُّدبة بأنَّ الياء أصلها الحركة (٢) .

٣ - التشبيه :

ومنها تعليله إعمال (لات) عمل (ليس) بشبهها لها في النَّفي (٣) .

٤ - اللبس :

ومنها تعليله امتناع أنْ يُقالَ في نفي (مررتُ بزيدٍ وعمرٍو) إذا كان المرورُ مختلفاً : مامررت بزيدٍ وعمرٍو ؛ بأنَّه يلتبس بنفي المرور الواحد(٤) .

٥ - علة نقيض :

ومنها تعليله لزوم (دخل) بأنّ ضدَّه (خرج) لازمٌ (٥) .

٦ - علة نظير :

ومنها تعليله صحة إبدال المستثنى من المستثنى منه في الاستثناء التام غير المثبت

---

(١) انظر : مايحتمل الشعر ١٤٤ .

(٢) انظر : شرح السيرافي ٣ / ٥٧ أ - ب .

(٣) انظر : شرح السيرافي ١ / ١٦٨ أ .

(٤) انظر : شرح السيرافي ٢ / ١٥٣ أ .

(٥) انظر : شرح السيرافي ١ / ١٤٠ ب .

مع اختلافهما في النَّفي والإثبات بورود ذلك في العطف ، والنَّعت [١] .

٧ - علة استثقال :

ومنها تعليل قلب واو (قَوُوان) الثَّانية ياءً باستثقال اجتماع واوين أولُهما مضمومٌ [٢] .

ومن العلل التي اختلف فيها السيرافي والرُّماني مايأتي :

أ - تعليل امتناع وقوع (غير) موقع (إلا) إذا كان بعدها مبتدأٌ وخبرٌ [٣] .

ب - تعليل جواز تأكيد ضمائر الجر والنَّصب بضمائر الرفع [٤] .

جـ - تعليل امتناع المجازاة بعد : كان ، وإنّ [٥] .

ثالثاً : الفارسيّ :

على الرَّغم من أنّ غرض الفارسيّ في (التّعليقة) شرح مشكل كلام سيبويه ، إلا أنَّه ضمَّنه عللاً كثيرة بالنَّظر إلى حجمه ، ولكنها قليلة بالنَّظر إلى منهج الفارسيّ في كتبه الأخرى ، وقليلةٌ - أيضاً - بالنَّظر إلى تعليلات الرُّماني والسِّيرافي .

ومما يُلحظ في أكثر علله القِصر على عكس مافي كتبه الأخرى ، ومن أمثلتها مايأتي :

١ - التشبيه :

ومنها تعليله دخول (قلَّ) على الفعل بمضارعته حرف النفي [٦] .

---

(١) انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٠١ أ - ب .

(٢) انظر : شرح السيرافي ٢٨٢ ب (مصورة جامعة الملك سعود) .

(٣) انظر ص : ٥٣٩.

(٤) انظر ص : ٦٧٢.

(٥) انظر ص : ٩٦٦ .

(٦) انظر : التّعليقة ١ / ٥٥ ، وانظر : ٤ / ٢٥٠ .

٢ - الأوّليّة :

ومنها تعليلُه كسرَ تاءِ (أنتِ) للمؤنَّثِ ، وفتحها أو ضمها مع المذكر ، بأنَّ المذكَّر أوّلٌ [١] .

٣ - النقيض :

ومنها تعليلُه لزوم (دَخَلَ) بأنَّ نقيضه لازمٌ [٢] .

٤ - الاتّساع :

ومنها تعليله حذف حرف الجر في قول العرب : دخلت البيت ، بالاتِّساع [٣] .

٥ - اللبس :

ومنها تعليلُه دخول نون التوكيد على جواب القسم إذا كان مضارعاً مثبتاً ، بفصل فعل المستقبل عن الحال [٤] .

٦ - الأصل :

ومنها تعليلُه رجحان فصل الضمير الواقع خبراً لـ : كان ، بأنَّ أصله قبل دخول (كان) أن يأتي منفصلاً [٥] .

رابعاً : الصَّفّار :

أكثر العلل التي أوردها الصَّفار صادرةٌ عن علل سيبويه ، وموضِّحةٌ لها [٦] .

ولم يتوسَّع في التَّعليل توسُّع الرُّماني والسيرافي ، إلا أنَّه يمتازُ بكثرة مناقشاته لعلل النَّحويين ، كحديثه عن اختلافهم في علة عمل اسم الفاعل إذا لم يكن فيه (أل) [٧] .

وحديثه عن علة وجوب إلغاء (ظننت) إذا أُكِّد بالمصدر ، وجواز إعماله إذا أُكِّد

---

(١) انظر : التعليقة ١ / ٤٠ .

(٢) انظر : التعليقة ١ / ٦١ .

(٣) انظر : التعليقة ١ / ٦١ .

(٤) انظر : التَّعليقة ١ / ١٨٩ .

(٥) انظر : التعليقة ٢ / ٨٦.

(٦) انظر : شرح الصفار ١ / ١١أ ، وانظر : ٩ب - ١٠أ ، ١٥أ ، ٩٤ب ، ٢٣٣أ ..

(٧) انظر : شرح الصفار ١ / ١٩٤ ب - ١٩٥ أ .

بضمير المصدر أو اسم الإشارة [١] ، وحديثه عن اعتلال الكوفيين لاختيارهم إعمال العامل الأول في التنازع [٢] .

ومن أمثلة العلة عنده مايأتي :

١ - التشبيه :

ومنها تعليله خروج (يَفْعَلْنَ) عن مضارعة الأسماء بأنَّه « أشبه الماضي المتَّصل به هذه النُّونُ ، نحو (فَعَلْنَ) ؛ لأنَّه فعلٌ كما أنَّه فعلٌ ، وهو مُسَكَّنُ الآخرِ مثلُه ، وقد اتَّصل بـه النُّونُ ، فَضَعُفَ شَبَهُهُ بالاسْمِ ، فهـو - إذنْ - مضارعٌ للفعلِ ، وعليه كمل في البناء » [٣] .

٢ - السَّلب اللازم :

وعلّل بها امتناع تصرُّف (ليس) ؛ لأنَّها « سُلبت المصدر لزوماً ، وماعداها لم يُسْلَبْه إلا على البدل ... » [٤] .

٣ - علة معنوية :

ومنها تعليلُه لاختياره أنَّ (أَفْعَلَ) في التعجُّب للحالِ بأنّ المعنى عليه [٥] .

٤ - الاتساع :

ومنها تعليلُه جواز الفصل بين (أَفْعَلَ) في التَّعجُّب ومعموله بالظَّرفِ والمجرور بأنَّ العربَ اتَّسعت فيهما [٦] .

٥ - كسر المطرد :

وهي من علل المنع ، وقد علّل بها لفساد مذهب الفراء في باب التَّنازع من أنَّ العاملين إذا تنازعا فاعلاً رُفع بهما [٧] .

ويُلحظ فيما سبق أنّ العلل عند الشراح الأربعة متشابهة ، إلا أنَّ الرماني علَّلَ بعلةٍ لم ترد عند الباقين ، وهي الخروج عن التعديل .

---

(١) انظر : شرح الصفار ١ / ١٥٦ أ - ب .

(٢) انظر : شرح الصفار ١ / ١١٥ أ .

(٣) انظر : شرح الصفار ١ / ١٤ ب - ١٥ أ ، وانظر : ١١٢ ب .

(٤) انظر : شرح الصفار ١ / ٧٦ أ .

(٥) انظر : شرح الصفار ١ / ١١٢ أ .

(٦) انظر : شرح الصفار ١ / ١١١ ب .

(٧) انظر : شرح الصفار ١ / ١١٦ ب .

الفَصْل التاسع
الموازنة في الاختيار والتَّرجيح

أولاً : الرُّمّاني :

عُني الرُّماني بمناقشة الخلاف الذي يورده ، وبيانِ رأيه فيه ، ويمكن إجمال مواقفه فيما يأتي :

١ - الاتجاه البصري .

٢ - اختياراته الكوفية .

٣ - التَّوسط بين القولين المختلفين .

٤ - تجويز القولين .

٥ - الانفراد ببعض الآراء .

٦ - التوقُّف .

وتفصيل ذلك على النَّحو الآتي :

١ - الاتِّجاه البصري :

النزعة البصرية غالبةٌ في شرح الرُّماني ، فقد أطلق عليهم : أصحابنا[١] ، وأخذ برأيهم في أكثر المسائل ، وبخاصةٍ سيبويه ، وابن السَّراج ، وفيما يأتي بيان موقفه من بعض نحويِّي البصرة :

أ - موقفه من آراء سيبويه :

انتصر الرُّماني لسيبويه في أكثر المسائل ، ومن آرائه التي اختارها مايأتي :

- الواو والألف والياء في الجمع والمثنى حروف إعراب[٢] .

---

(١) انظر : شرح الرماني ١ / ٥٧أ .

(٢) انظر : شرح الرماني ١ / ٥أ .

- تاء جمع المؤنث نظيرة الواو والياء في جمع المذكر[١] .
- نُبِّئتُ زيداً ، بمعنى : عن زيدٍ[٢] .
- (أحد) لاتستعمل بمعنى العموم في الواجب[٣] .
- إعمال (لات)[٤] .
- امتناع العطف على معمولي عاملين مختلفين ، وهو قول المبرد ، وابن السراج ، أيضاً[٥] .
- (ما) في التَّعجب نكرة تامةٌ بمعنى : شيء[٦] .
- مجيء جواب : مَنْ رأيته ؟ بالرَّفع[٧] .
- جواز : زيدٌ لقيتُه وعمروٌ كلمتُه ، وعمراً كلمته ، على التخيير[٨] .
- امتناع رفع الفعل بعد (حتى) إذا سبقت بنفي[٩] .

كما خالفه في بعض آرائه ، ومنها :

- إضمار (أنْ) بعد (كي)[١٠] .
- جعله الضمير في (لولاك) في موضع جرّ[١١] .

---

(١) انظر : شرح الرماني ١ / ٥ ب .
(٢) انظر : شرح الرماني ١ /١٦أ .
(٣) انظر : شرح الرماني ١ / ٢٢ ب .
(٤) انظر : شرح الرماني ١ / ٢٣ ب .
(٥) انظر : شرح الرماني ١ / ٢٥أ .
(٦) انظر : شرح الرماني ١ /٢٨أ .
(٧) انظر : شرح الرماني ١ /٣٣أ .
(٨) انظر : شرح الرماني ١ / ٣٤ ب .
(٩) انظر ص : ٨٤٠ .
(١٠) انظر ص : ٧٩١.
(١١) انظر ص : ٦٤٢.

ب - موقفه من الأخفش :

اختيارات الرُّماني لآراء الأخفش نادرةٌ ، منها اختياره لمذهبه في (لولاك) حيث ذهب إلى أن الضمير في موضع رفعٍ [١] .

أمّا ردوده عليه فيما خالف فيه سيبويه فكثيرةٌ منها :

- ذهابه إلى أنّ الواو والياء والألف في الجمع والمثنى ليست بحروف إعراب ، وإنما هي أدلة إعراب [٢] .
- قوله : إنَّ (لات) لاعمل لها[٣] .
- إجازته العطف على معمولي عاملين [٤] .
- جعله (ما) في التَّعجب موصولة [٥] .
- إجازته رفع الفعل بعد (حتّى) الواقعة بعد النَّفي [٦] .

جـ - موقفه من المازنيّ :

ردّ الرُّماني أكثر الآراء التي خالف فيها المازنيُّ سيبويه ، ومنها :

- جواز تقديم التمييز على عامله المشتق [٧] .
- إجراؤه (لا) النافية للجنس مع همزة الاستفهام ودخول معنى التَّمنِّي مُجراها من غير الهمزة ، وإجازته رفع صفة اسمها في هذه الحال حملاً على الموضع[٨] .

---

(١) انظر ص : ٦٤٢.
(٢) انظر : شرح الرماني ١ / ٥ ب .
(٣) انظر : شرح الرماني ١ / ٢٣ ب .
(٤) انظر : شرح الرماين ١ / ٢٥أ .
(٥) انظر : شرح الرماني ١ /٢٨أ .
(٦) انظر ص : ٨٤٠.
(٧) انظر : شرح الرماني ١ / ٦٤أ .
(٨) انظر ص : ٤٣٣.

د - موقفه من المبرد :

لم يُرَجِّح الرُّماني رأي المبرد المخالفَ لقول سيبويه إلا في مسائل قليلة ، منها توجيهه لقول جرير :

مَشَقَ الهواجرُ لَحْمَهُنَّ مع السُّرى ∴ حتّى ذَهَبْنَ كلاكلاً وصُدورا

حيث ذهب المبرد إلى أنَّ (كلاكلاً) تمييزٌ ، وعلَّق الرماني بقوله : « وقولُ أبي العباس أَسْهَلُ ؛لأنَّ التَّمييز فيه أَظْهَرُ »[١].

أما ردوده عليه فكثيرة ، ومن آرائه التي ردّها مايأتي :

- استعمال (أحد) في الإثبات بمعنى العموم[٢].
- إجازة إتباع المستثنى للمستثنى منه بعد (لو)[٣].
- تصغير (عِثْوَلّ) على : عُثَيْلٍّ ، بحذف الواو[٤].

هـ - موقفه من ابن السَّرّاج :

وافق الرُّماني شيخه ابن السّراج في أكثر الآراء التي أوردها له ، ومنها مايأتي :

- صيغة (يَفْعَلُ) للحاضر خاصّة ، وتدلُّ على المستقبل بقرينة[٥].
- نصب الفعل بكي مطلقاً[٦].
- جواز الاقتصار على المفعول الأول فيما يتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل[٧].

ومما خالفه فيه منعه لتوجيه سيبويه في قول الأعور الشَّنّي :

هَوِّنْ عليك فإنَّ الأمورَ ∴ بكفِّ الإلـهِ مقاديرُها

فليس بآتيك مَنْهِيُّها ∴ ولاقاصرٍ عنك مأمورُها

(١) شرح الرماني ١ / ٥٢ أ .
(٢) انظر : شرح الرماني ١ / ٢٢ ب .
(٣) انظر ص : ٥٠٥.
(٤) انظر : شرح الرماني ٤ / ٦٦ ب .
(٥) انظر : شرح الرماني ١ / ٣ أ .
(٦) انظر ص : ٧٩١ .
(٧) انظر : شرح الرماني ١ / ١٨ أ .

إذ جعل سيبويه (قاصرٍ) معطوفاً على خبر (ليس) ، و (مأمورها) فاعلاً ، وجاز العطف على الخبر مع أنَّ المعطوف أجنبيٌّ عن اسْمِ (ليس) ؛ لأنَّ المنهيَّ - وهو اسم : ليس - لمّا كان بعض الأمور ، وأضيف إلى ضميرها قام مقامها ؛ لأنَّ بعضَ الشيءِ قد يُنَزَّلُ منزلة ماهو بعضه (١) .

٢ - اختياراته الكوفية ، وهي قليلة ، ومنها :

أ - استعماله مصطلح المجهول ، وهو مصطلحٌ كوفيٌّ يقابله عند البصريين : ضمير الشّأن والقصّة (٢) .

ب - إجراء (لاسيما) مجرى (إلا) في الاستثناء (٣) .

٣ - التّوسُّط بين القولين :

ومن ذلك ماذهب إليه في قول العرب : دخلتُ البيتَ ، حيث ذكر أن سيبويه يذهب إلى أنَّ حرفَ الجرِّ محذوفٌ منه ، وتقديره : دخلت في البيت ، وأنَّ الجرميّ يجعله متعدِّياً بنفسه ؛لاطِّراده في كلِّ مدخولٍ ، نحو : دخلتُ مكةَ ، ثم علَّق بقوله : « والذي - عندي - أنَّ أصلَ هذا الباب أنَّ المتعدِّي هو مادلَّ على مفعولٍ من جهة أنّه لايخلو منه ، فهذا أصلُ البابِ ، فأمّا الاستعمالُ فيجري على أنَّ المتعدِّي هو مادلَّ على مفعولٍ بغير وسيطة حرفٍ ، فإذا كان بوسيطة حرفٍ فهو لايخلو في الأصل من أنْ يكونَ متعدِّياً إلا أنّه أُجري في الاستعمالِ مُجرى مالا يتعدّى لعلَّةٍ من العلل ، أو يكونَ في الأصْلِ لايتعدَّى أصلاً فهو لابُدَّ من الحرفِ ، نحو : مررتُ بزيدٍ ، فأمّا : أمرتُك بكذا ، فلابُدَّ فيه من مأمورٍ ومأمورٍ به ، فأصْلُه التّعدي إلى اثنين إلا أنَّه خرج في الاستعمالِ مخرج مالايتعدَّى إلا إلى واحدٍ ؛ للحاجةِ إلى الفرق بين المأمورِ والمأمورِ به ، فاستمرّ الاستعمالُ على هذا ، فـ : دخلتُ البيتَ ، في الأصلِ مُتَعَدٍّ إلى ماقال أبو عُمر

---

(١) انظر : شرح الرماني ١ / ١٢٥أ .

(٢) انظر : شرح الرماني ١ / ١٢٦أ .

(٣) انظر ص : ٣٦٧ .

إلا أنّه في حكم الاستعمالِ قد جرى مجرى غير المتعدِّي . . . »[١] .

٤ - **تجويز القولين :**

ومن ذلك إجازته مذهبي سيبويه والمبرد في قول الشاعر :

آليتَ حَبَّ العراقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ . . والحبُّ يَأْكُلُه في القريةِ السُّوسُ

حيث ذكر أنّ سيبويه يحمله على حذف حرف الجر ، والتقدير : على حَبِّ العراق ، وأنّ المبرد يحمله على الاشتغال ، والتقدير : آليتَ لا أَطْعم حَبَّ العراقِ ، ثم قال : « وكلا الوجهين حسنٌ »[٢] .

ومنه - أيضاً - تجويزه لقول الخليل وقول سيبويه في ضمّة : أيُّهم ، في نحو : رأيتُ أيُّهم أَفْضَلُ ، فالخليل يراها إعراباً ، ويجعل (أيّاً) اسم استفهام ، ويحمل الكلام على الحكاية ، وسيبويه يراها بناءً ، ويجعل (أيّاً) اسماً موصولاً[٣] .

٥ - **الانفراد ببعض الآراء :**

انفرد الرُّماني ببعض الآراء التي لم يُسبق إليها ، فيما أعلم ، ومنها :

- الجزم بـ : إذا ما[٤] .
- « كُلُّ حرفٍ غير عاملٍ مع أنّه مُنْفَصِلٌ فهو في الأصل للاسم بحقِّ الأوَّليَّةِ في الاسْمِ ، وإنْ كان في الاستعمالِ لايدخلُ إلا على الفعلِ لمانعٍ مَنَعَ الاسْمَ على جهة العارض »[٥] .

٦ - **التوقُّف :**

وهو قليلٌ ، ومنه ماجاء في الخلاف بين سيبويه والمبرد في حذفِ لام الأمر في

---

(١) شرح الرماني ١ / ١٥ أ .

(٢) شرح الرماني ١ / ١٦ أ .

(٣) انظر ص : ٧٠٩.

(٤) انظر ص : ٩٣٣.

(٥) انظر ص : ٨٠٣ - ٨٠٤.

الشِّعر [١] .

ثانياً : السيرافي :

الاتجاه البصريُّ ظاهرٌ عند السِّيرافي ، فقد أطلق على نحاة البصرة : أصحابنا [٢] .

كما انتصر لهم فيما أورده من مسائل خالفهم فيها أهل الكوفة ، بل تعصَّب لهم في كثيرٍ من المواضع .

ومن مظاهر هذا التَّعصُّب أنّه جَعَلَ الفراءَ في ذهابه إلى أن الفعل المضارع مرفوعٌ بتجرده من الناصب والجازم مُحتذياً قولَ البصريين من أنّ الفعل المضارع مرفوعٌ بوقوعه موقع الاسم ، وليس له سوى تغيير اللَّفظ [٣] .

ومن آراء البصريين التي أخذ بها مايأتي :

١ - منع صرف مالاينصرف في الشعر [٤] .

٢ - منع مدِّ المقصور في الشعر [٥] .

٣ - إضمار (أنْ) بعد : حتّى ، واللام [٦] .

٤ - نصب (فاه) في نحو : كلَّمته فاه إلى فيّ ، على الحال [٧] .

٥ - إتباع المستثنى للمستثنى منه في الاستثناء غير المثبت على البدل [٨] .

ومن آراء الكوفيين التي ردّها :

١ - جعل الخلاف عاملاً [٩] .

---

(١) انظر ص : ٧٩٥ .
(٢) انظر : شرح السيرافي ٢ / ٢١١ ب ، ٤ / ١١أ .
(٣) انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٨٧ب - ١٨٨أ .
(٤) انظر : مايحتمل الشعر ٤٦ - ٤٧ .
(٥) انظر : مايحتمل الشعر ١١٥ .
(٦) انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٩٠ أ ، ١٩٨ ب .
(٧) انظر : شرح السيرافي ٢ / ١٢٥ أ .
(٨) انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٠١ أ .
(٩) انظر : شرح السيرافي ٣ / ٢١١ أ .

٢ - رفع (لولا) مابعدها [١].

٣ - تعليلا الكسائي والفراء لضمِّ المنادى المفرد المعرفة [٢].

٤ - قول الفراء في (اللهم) : أصله : اللّه أُمّنا بخيرٍ [٣].

٥ - مذهب الكسائي في نصب المستثنى ، إذ جعل تأويله : إلا أنَّ [٤]...

٦ - مذهب الفراء في العامل في المستثنى ، وهو أنّ (إلاّ) مركبة من (إنَّ) و (لا) ، ثم خُفِّفت (إنَّ) ، وأُدغمت النُّونُ في اللام ، فأعملوها عملين فيما بعدها : عمل (إنَّ) فنصبوا بها ، وعمل (لا) فجعلوها عَطْفاً [٥].

أما موقفه من مخالفات البصريِّين لسيبويه ، فيتلخّص فيما يلي :

أ - الانتصار لسيبويه ، وهو الاتِّجاه الغالبُ عنده ، ومن ذلك مايأتي :

١ - مَنَعَ العطف على معمولي عاملين مختلفين ، وردّ مذهب الأخفش ، وهو الجواز [٦].

٢ - أجاز نصب (نصف) على الحال ، ورد قول المبرد ، وهو المنع .

٣ - أخذ بقول سيبويه في : قرقارِ ، وعَرْعارِ ، وهو أنهما اسما فعل أمرٍ معدولان عن الفعل الرباعي [٧] ، ورد قول المبرد : إنهما حكايةٌ للصوت .

٤ - أجاز تعدِّي صيغتي : فَعِلٍ ، وفَعيلٍ ، وردَّ على المازني ، والزِّيادي ، والمبرد اعتراضَهم على سيبويه [٨].

---

(١) انظر : شرح السيرافي ٢ / ٢أ .

(٢) انظر : شرح السيرافي ٣ / ٣٤ ب - ٣٥أ .

(٣) انظر : شرح السيرافي ٣ / ٤٢ ب .

(٤) انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٠٧ ب .

(٥) انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٠٨أ .

(٦) انظر : شرح السيرافي ١ / ١٧٤أ - ١٧٦ ب .

(٧) انظر : شرح السيرافي ٤ / ١١٧أ .

(٨) انظر : شرح السيرافي ١ / ٢٢٤أ - ب .

ب - موافقة مخالفي سيبويه :

وهذا المنحى قليلٌ عنده ، ومن أمثلته المسألة الآتية :

- منع سيبويه صرف (أَفْعَل) إذا كان حكاية لحالِ موزونه ، نحو : هذا رَجُلٌ أَفْعَلُ ، وخطّأه المازنيُّ ، وعلّق السيرافي على ذلك بقوله : « والقولُ عندي أنّه ينصرفُ ؛ لأنّا رأيناهم حيثُ وصفوا بـ : أَفْعَل ، الذي هو اسمٌ في الأصْلِ صرفوا ، وذلك قولهم : هؤلاءِ نسوةٌ أربعٌ » [١].

جـ - مخالفة سيبويه :

وهذا المنحى قليلٌ ، أيضاً ، ولكنّه أكثر من السابق ، ومن أمثلته مايأتي :

١ - ذهب سيبويه إلى أنَّ (أيّاً) تجري في الاختصاص مجراها في النِّداء ، فتُبنى على الضّمِّ ، وموضعُها نصبٌ بفعل مضمرٍ ، وخالفه السيرافي وذهب إلى أنَّها في الاختصاص في موضع رفع ، وأجاز أنْ تكون مبتدأً حُذف خبره ، أو خبراً حُذف المبتدأُ قبله [٢].

٢ - ذهب سيبويه إلى أنَّ وقوع اسم الجنس أو الجوهر صفةً أضعفُ من وقوعه حالاً ، وخالفه السيرافي ، فذهب إلى أنَّهما سواءٌ [٣].

د - التَّوقُّف :

وهو قليلٌ ، ومن أمثلته المسائل الآتية :

١ - الخلاف بين سيبويه والمبرد في نعت (اللهم) [٤].

٢ - الخلاف بين سيبويه والمبرد في النسب إلى (فَعولة) [٥].

٣ - الخلاف بين سيبويه والجرمي في جمع (أبٍ) ، و (أخٍ) جمع مذكَّرٍ سالماً [٦].

---

(١) شرح السيرافي ٤ / ٨٢ أ .

(٢) انظر : شرح السيرافي ٣ / ٦١ أ .

(٣) انظر : شرح السيرافي ٢ / ١٤٨ أ .

(٤) انظر : شرح السيرافي ٣ / ٤٢ ب .

(٥) انظر : شرح السيرافي ٤ / ١٤٩ أ ، ١٥٢ أ .

(٦) انظر : شرح السيرافي ٤ / ٨٣ أ .

ثالثاً : الفارسي :

تقدَّم أنَّ الفارسيَّ في (التعليقة) لم يُعنَ بمناقشة الخلاف ، وأنَّه لم ينقل آراء الكوفيين إلا نادراً ، وممّا نقله تعليلُهم جَلْبَ ضمير الفَصْل - ويُسَمُّونه العمادَ - بأنَّه يَفْصل بين الخبر والصفة ، وهو تعليلُ سيبويه ، أيضاً [١] ، وقد ردّه أبو عليٍّ ونَقَضه ؛ لعدم اطِّراده ، إذ هو موجودٌ فيما ابتدئ به من النَّكرة ، نحو : مارجلٌ خيرٌ منه ، وضمير الفصل لايقع بعد النَّكرة [٢] .

أما ما أورده من الخلاف بين سيبويه وبعضِ نحاةِ البصرة ، فقد اختار في أكثر مسائله رأيَ سيبويه ، ومن ذلك مايأتي :

١ - اختار قول سيبويه في الواو والياء والألف في جمع المذكر والمثنى ، وهو أنَّها حروف إعراب ، ورد اعتراض الأخفش عليه [٣] .

٢ - اختار قول سيبويه في (أَفْعَل) إذا كان حكاية لحالِ موزونه ، وهو منع الصَّرف ، ورد اعتراض المازني عليه [٤] .

٣ - اختار قول سيبويه في ناصب الفعل بعد الفاءِ ، والواو ، وأو ، وهو (أنْ) المضمرة ، ورد مذهب الجرمي ، وهو أنَّ النَّاصبَ حروف العطف [٥] .

وممّا خالفه فيه إضمارُ (رُبَّ) ، فمذهبُ سيبويه أنَّها تُضْمَرُ ، وتعملُ عملت الجرَّ ، وعلَّق عليه أبو عليٍّ بقوله : « رُبَّ لم تُضْمَر ، وقولُهم : وبلدٍ ، ودَوِّيَّةٍ ، الواوُ فيه عوضٌ من : رُبَّ » [٦] .

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٣٨٨ .

(٢) انظر : التعليقة ٢ / ٩٩ .

(٣) انظر : التعليقة ١ / ٢٦ - ٣١ .

(٤) انظر : التعليقة ٣ / ٢٢ - ٢٣ .

(٥) انظر : التعليقة ٢ / ١٥٩ .

(٦) التعليقة ٢ / ١٢٨ - ١٢٩ .

ومن المسائل التي اختار فيها قولَ غير سيبويه ترجيحُ نَصْبِ المشتغل عنه بعد (ما) التَّميمية ، وهو مذهب الأخفش [١] .

رابعاً : الصَّفار :

النَّزعة البصريَّة ظاهرةٌ في شرح الصفار ، فقد أخذ بقولهم فيما وقفت عليه من المسائل التي خالفوا فيها الكوفيِّين ، ومنها :

١ - الفعلُ مشتقٌ من المصدر [٢] .

٢ - فعل الأمر مبنيٌّ [٣] .

٣ - لايجوز مدّ المقصور في الشِّعر [٤] .

٤ - توجيه نصب الوصف بعد اسم الإشارة وخبره على الحال ، وليس على التقريب كما ذهب الكوفيون [٥] .

ومن أقوال الكوفيين التي ردّها مايأتي :

١ - إلحاق : ألفيتُ بمعنى (وجدتُ) ، وعدَدْتُ بمعنى (حسبتُ) ، وهَبْ ؛ بأفعال القلوب [٦] .

٢ - جواز زيادة الأفعال جميعها [٧] .

ومن المسائل القليلة التي أخذ فيها بقولٍ للكوفيين تعليلُ عدم تصرُّفِ (مادام) ، فقد نقل تعليلَ الفراء وهو أنّها جرت مجرى الشرط ، وماقبلها كأنَّه مُغْنٍ لها عن الجواب ، فقولك : لا أُكَلِّمك مادام زيدٌ ، معناه : لا أُكلِّمك إنْ دام ، وفعلُ الشَّرط إذا

---

(١) انظر : التعليقة ١ / ١٣٤ .

(٢) انظر : شرح الصفار ١ / ٥ ب .

(٣) انظر : شرح الصفار ١ / ١٥ ب .

(٤) انظر : شرح الصفار ١ / ٣٨أ - ب .

(٥) انظر : شرح الصفار ١ / ٧٦أ .

(٦) انظر : شرح الصفار ١ / ٦٤أ .

(٧) انظر : شرح الصفار ١ / ٧٧أ .

تقدَّمَ مايُغني عن جوابه فإنَّه يكون أبداً ماضياً ؛ فلذا لزمت (مادام) صيغة الماضي ، وعلَّق الصَّفّار على هذا التَّعليل بقوله : « وهذا الذي قال الفراء حسنٌ جداً » [(١)].

كما أنَّه حَسَّن مذهب الكسائيّ في قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾[(٢)] ، إلا أنَّه رجَّح قول سيبويه ، حيث يقول : « وزعم الكسائيُّ – رحمه الله – أنّ (مَنْ) شرطٌ ، وجوابُها محذوفٌ للعلم به ، وكأنَّه قال : مَن استطاع منهم فعليه الحَجُّ ، وهذا مذهبٌ حسنٌ ، وأما سيبويه فجعله بدلاً ؛ لأنّ المستطيع من الناس ، فهم بعضُهم ، فبقي الترجيح بين مذهبنا ومذهب الكسائي – رحمه الله – فرجح مذهبنا قليلاً بأنَّ هذه الجملة جعلتهَا شرطاً أو بدلاً فهي بيانٌ للأوّل على كل حالٍ ، فالأولى أنْ تكون بدلاً ؛ لأنَّها تكون من الأولى غير منقطعة منها » [(٣)].

أما المسائل التي خالف فيها بعض نحاة البصرة سيبويه ، فقد انتصر فيها لسيبويه ، ومنها :

١ – أخذ بقول سيبويه في الواو والياء والألف في الجمع والمثنى ، وهو أنَّها حروف إعرابٍ ، وردّ قول الأخفش : إنّها دلائل على الإعراب[(٤)] .

٢ – اختار قول سيبويه في ترخيم الضرورة على : ياحارِ ، وردّ مذهب المبرد [(٥)].

٣ – اختار قول سيبويه في : ظننت ذاك ، وهو أنّ المشار إليه هو المصدر ، وردّ مذهب المازني [(٦)] ، وهو أنَّ المشار إليه الجملة : المفعول الأول والثاني [(٧)].

٤ – تبع سيبويه في منع وقوع (أحد) الدال على العموم في الواجب ، وردّ على المبرد [(٨)].

---

(١) شرح الصفار ١ / ٧٦أ – ب .
(٢) آل عمران : ٩٧ .
(٣) شرح الصفار ١ / ١٨٦ ب .
(٤) انظر : شرح الصفار ١ / ١٧ ب .
(٥) انظر : شرح الصفار ١ / ٤١ أ – ب .
(٦) عزا الرماني هذا القول إلى الفراء . انظر : شرح الرماني ١ / ١٧ ب .
(٧) انظر : شرح الصفار ١ / ٦٦أ – ب .
(٨) انظر : شرح الصفار ١ / ٩٠ ب .

٥ - أخذ بقول سيبويه في تعدّي : فَعِل ، وفعيل ، ورد مذهب المبرد [١] .

٦ - تبع سيبويه في إعمال (لات) عمل (ليس) ، وردّ على الأخفش [٢] .

وممّا سبق يتبيّنُ أنّ الاتجاه البصري غالبٌ عند الرُّماني ، والسيرافي ، والفارسيّ ، والصّفار ، كما يتّضح أن الانتصار لسيبويه ظاهرٌ عندهم جميعاً ، وإن كان الصَّفارُ أكثرهم انتصاراً له .

(١) انظر : شرح الصفار ١ / ١٥١أ - ١٥٢أ .

(٢) انظر : شرح الصفار ١ / ٩٣ب - ٩٤أ .

الفصل العاشر
التَّقويم

الكلام في هذا الفصل عن شيئين :

الأول : المحاسن .

والثاني : المآخذ .

والحديث فيه عن شرح الرُّماني أكثر تفصيلاً ؛ لأنَّه موضوع التَّحقيق .

الرُّمانــــي :

أولاً : المحاسن :

اتَّسم شرح الرُّماني بسمات رفعت قيمته العلمية بين شروح الكتاب ، ومن أهمها :

١ - تقريب أبواب الكتاب إلى القارئ بذكر ترجمات لها ممَّا اشتُهر عند النحويين بعد نضوج المصطلح النحوي .

ومن ذلك ترجمات الأبواب التّالية :

- باب كان [١] .

وترجمته عند سيبويه : باب الفعل الذي يتعدَّى اسمَ الفاعل إلى اسم المفعول ، واسمُ الفاعل والمفعول فيه لشيءٍ واحدٍ [٢] .

- باب إضمار المجهول [٣] .

والمجهول مصطلحٌ كوفيٌّ يقابله عند البصريين مصطلح ضمير الشَّأن والقصّة .

---

(١) انظر : شرح الرماني ١ / ١٩ ب .

(٢) انظر : الكتاب ١ / ٤٥ .

(٣) انظر : شرح الرماني ١ / ٢٦ أ .

وترجمة الباب عند سيبويه : باب الإِضمار في ليس وكان كالإِضمارِ في : إنَّ [١] .

- باب التَّعجُّب [٢] .

وترجمته عند سيبويه : بابُ مايعملُ عَمَلَ الفعلِ ولم يجرِ مجرى الفعل ولم يتمكَّن تمكُّنَه [٣] .

٢ - نقل آراء أخذها عن بعض شيوخه مشافهة كابن السراج ، وابن شقير .

فممّا نقله عن ابن السَّرّاج منعه تأويل سيبويه لقول الأعور الشَّنّي :

هوِّنْ عليكَ فإنَّ الأمورَ ∴ بكفِّ الإِلهِ مقاديرُها

فليس بآتيك منهيُّها ∴ ولاقاصرٍ عنك مأمورُها

وكان سيبويه يُقدِّره ، فليس بآتيك الأمور ، قال الرُّمّاني : « فسألتُ ابنَ السَّرّاج : لم امتنعَ من تأويل سيبويه ؟ فقال : لأنّه يقلب المعنى ، والذي ذكر من الأبيات ، فإنّما هو تأنيث مذكَّرٍ على التَّأويل ، لايقلب المعنى ، وذلك أنَّ المعنى على ذكر المنهيِّ وبه يصحُّ الكلام ، فلا يجوزُ أنْ يذكر على الإِقحام ، فقلت : أليس قد جاز : تهدَّمت سور المدينة ، على تقدير : تهدَّمت المدينة ، والمعنى على : تهدَّمَ السُّورُ ، فلِمَ لايجوز مثلُ هذا ؟ فلم يأتِ بجوابٍ » [٤] .

ومّما حكاه عن ابن شقير تعليل إقحام التاء في : ياطلحةَ ، حيث يقول : « وفيه علَّةٌ أُخرى ، وهو أنَّ الفتحة في : ياطلحةَ أقبلْ ، إنما وجبت لأجلِ أنّ بعدها هاءً مقدَّرةً ، وكلُّ هاءِ تأنيثٍ فهي تفتحُ ماقبلها إلا أنَّ المقحمة لّما وقعت موقع التي كانت في الاسمِ أولاً ؛ احتيج إلى أنَّ تُقدَّرَ المحذوفةُ في موضعٍ فارغٍ لها بعد هذه

---

(١) انظر : الكتاب ١ / ٦٩ .

(٢) انظر : شرح الرماني ١ / ٢٧ ب .

(٣) انظر : الكتاب ١ / ٧٢ .

(٤) شرح الرماني ١ / ٢٥ أ .

الهاء ، وهو موضعٌ يصلُحُ أن يجتمع معها ، ولم يصلح أنْ تقدَّرَ في موضعٍ مشغولٍ عنها إلا بكثرة تغييرٍ لايُحتاج إليه ، وهو تأخيرُ هذه وذكرُ تلك ، وإذا جاز أنْ تقع المقحمةُ غيرَ موقعها على جهة الاستعارة ؛ جاز أنْ تقع التي ليست مقحمةً غيرَ موقعها على جهة الاستعارة .... حكاه لنا ابنُ شُقير »[١].

٣ - العناية بالضوابط العامة ، والحدود ، والتقسيمات ، كما تقدَّم في الحديث عن منهج الشَّارح .

٤ - العناية بالقياس ، وبخاصة قياس النَّظير على النَّظير ، وقياس النقيض على النقيض.

ومن أمثلة القياس عنده مايأتي :

- قوله : « ولم يصلح أنْ تعملَ (لا) في الفعلِ ؛ لأنَّها مُشَبَّهةٌ بـ : إنَّ، ومِنْ ، التي لعموم استغراقِ الجنس ، فهي كـ : إنَّ ، من جهة أنَّها نقيضتُها ، والنَّقيضُ على حدِّ نقيضه ، وهي بمنزلة (مِنْ) في استغراق الجنس ، وكُلُّ واحدةٍ منهما لاتعملُ في الفعلِ ؛ لأنَّ (إنَّ) بمنزلة الفعل ، والفعلُ لايعملُ في الفعل ، و (مِنْ) من حروف الإضافة ، والإضافةُ لاتكونُ إلى الفعل في الحقيقة ....»[٢].

فقد تضمَّن هذا النّصّ قياسين : قياس النقيض على النقيض ، وقياس النَّظير على النَّظير .

- ومنها قياسه وجوب نصب المستثنى المتقدم في الاستثناء التام غير المثبت على نصب الصفة النَّكرة إذا تقدَّمت على موصوفها النكرة ، حيث يقول : « وجاز الوجه الضَّعيف في التأخير ؛ لأنَّه قد بطل سببُ الضَّعف ، وهو مايقتضي الإتباع ، ونظير ذلك من تقديم صفة النَّكرة قولُ الشاعر :

(١) شرح الرماني ٢/ ١٨٥أ .

(٢) انظر ص : ٤٢٦ - ٤٢٧.

لميَّـةَ موحشـاً طَلَـلُ .·. ....

فـهذا على الحال ، وقد كـانت تَضْعُفُ في التَّأخير ؛ لاقتضاءِ النّكرة أنْ تتبعَها الصِّفـةُ النَّكرةُ ، فلمّا تقـدَّم بطل سبب الضّعف ، وصار لايجوزُ غيرُ الحالِ ، فالاستثناءُ المقدَّمُ على هذا القياس »[1] .

فهذا قياس النَّظير على النَّظير ، وقد تحقَّقت فيه أركان القياس :

المقيس : وهو وجوب نصب المستثنى المتقدِّم في الاستثناء التام غير المثبت مع أنّ النَّصبَ مرجوحٌ إذا تأخَّر المستثنى .

والمقيس عليه : وهو نصبُ الصفة على الحالِ إذا تقدَّمت على موصوفها النَّكرة، وهو ممتنعٌ إذا تأخَّرت .

والحكم : وجوب ماكان مرجوحاً في حال التأخير .

والعلة : بطلان سبب الضّعف .

- ومنها قياسه (ولاسيّما) على (حاشا) في استعمالها للاستثناء ؛ لاجتماعهما في إخراج مابعدهما ممّا قبلهما ، حيث يقول : « ويجوزُ : ولاسيّما زيداً - فيما حكاه الكوفيون - على معنى : إلا زيداً .... ولم يذكر سيبويه النَّصْبَ في هذا ، وليس بممتنعٍ على قياسِ قولهم : حاشا زيداً ، كأنَّك تُخْرِجُه من الجملة المذكورة قبلَه منزِّهاً له ، فكذلك تُخْرِجُ الثّانيَ عن الجملة المذكورة قبلَه بأنَّه قد فاقها ، وزاد عليها »[2] .

فهذا قياس النظير على النَّظير .

- ومنها قوله : « الذي يجوز في النَّفي بلا أنْ تعملَ النَّصبَ في النَّكرة بغير تنوينٍ ، وإنّما عملت النَّصْبَ ؛ لأنَّها نقيضة (إنَّ) ، والنَّقيضان يجريان في

---

(١) انظر ص : ٥١٥ - ٥١٦ .

(٢) انظر ص : ٣٦٧ .

الإعراب مجرى واحداً ، كقولك : ضربتُ زيداً ، وماضربتُ زيداً »[١] .

فهذا قياس النَّقيض على النَّقيض .

ومثلُه قولُه : « و (لا) مع ماتعملُ فيه في موضعِ اسمٍ مبتدأ ، كما أنّ (إنَّ) بهذه المنزلة »[٢] .

– ومن أقيسته قولُه عن إعمال (أنْ) في المضارع : « فأمّا جوازُ عملِها فلأنَّها نقلت الفعل نقلين : إلى الاستقبال ، ومعنى المصدر ، فلهذه العلَّة عملتْ ، ولشبهها بـ: أنَّ ، الشَّديدة عملت النَّصْبَ خاصّةً »[٣] .

فهذا قياس الفرع على الأصل ؛ لأنَّ الإعرابَ أصلٌ في الأسماء .

– ومنها قولُه عن إعمال (كي) ، و (إذنْ) ، و (لن) : « ولذلك عملت النَّصْبَ خاصَّةً ؛ لتجريَ على طريقة (أنْ) التي وجب لها ذلك ؛ لشَبَهِ (أنْ) (أنَّ) الشَّديدةَ في معنى المصدر »[٤] .

فهذا قياس الفرع على أصله وفرعِ غيره .

٥ – كثرةُ العلل ، وتنوُّعُها ، كما تقدّم في الفصل الثامن .

٦ – كثرة المناقشات ، والافتراضات .

– ومن ذلك مناقشته للخلافِ بين الخليل وسيبويه في أصل (لَنْ) ، فقد ذكر رأيَ الخليل ووجَّهه ، ثم ذكر رأي سيبويه وما ألزم به الخليلَ ، ثم افترض انفصالاً للخليل ، ثم رجَّح قول سيبويه مبيِّناً علة الترجيح[٥] .

---

(١) انظر ص : ٣٤١ .

(٢) انظر ص : ٣٤٣.

(٣) انظر ص : ٧٧٧ .

(٤) انظر ص : ٧٧٨ .

(٥) انظر ص : ٧٧٨ – ٧٧٩.

ثانياً : المآخذ عليه :

١ - المآخذ اللغوية .

أ - استعماله (التبرِّي) ، وهو من لحن العامة ، والصَّوابْ : التبرُّؤُ ، يقول : «وتقولُ : أيِّي وأيُّك كان شراً فأخزاه الله ، والمعنى : أيُّنا كان شراً ، وإنّما فُصِّلَ ليؤذنَ التَّفصيلُ في اللَّفظ على التبرِّي »[١] .

ب - تذكير المؤنث :

وهذا ظاهرة بارزة في الشرح ، ومن ذلك مايأتي :

- قوله : « وكلا العلَّتين صحيحٌ »[٢] .

والصواب : وكلتا .

- قوله : « باب النَّفي الذي لاتُغَيِّرُ فيه (لا) الاسمَ عن حاله الذي كان عليها »[٣] .

فذكَّرَ الحال ثم أعاد عليها ضميرَ المؤنث ، والحال ممّا يُذَكَّرُ ويؤنَّث ، وكان الواجب أن يلتزم التذكير أو التأنيث في الموضعين .

- قوله : « ودليلُ المحذوفِ فَصْلُ (مِنْ) بعضَ الجِمالِ ؛ ليُوصَفَ بالصِّفة الذي ذُكرت »[٤] .

والصواب : التي ذُكرت .

- قوله : « والذي - عندي - في ذلك أنّ حذفَ الفاءِ أقوى ؛ لتوجُّهِ في مواضع قد جاء في الشِّعر الفصيح لايصلح فيه التَّقديمُ »[٥] .

والصواب : في مواضع قد جاءت .... لايصلح فيها ...

---

(١) انظر ص : ٧١٣ .

(٢) انظر ص : ٣٦٥.

(٣) انظر ص : ٤١٤ .

(٤) انظر ص : ٥٥٢ .

(٥) انظر ص : ٩٥٠.

- قوله : « والأسماء الذي يصلح فيه الصِّلَةُ والجزاءُ .... »[١].
والصواب : والأسماء التي ....
- قولُه : « الذي يجوز في الحروف الذي يمتنع بعدها الجزاء .... »[٢].
والصواب : .... في الحروف التي ....

٢ - الأسلوب :

على الرغم من أنّ الشّارح له مشاركةٌ في علم البيان والإعجاز ، إلا أنَّ أسلوبه في هذا الشّرح لم يرقَ إلى مرتبة عالية في البلاغة ، ومن المآخذ عليه مايأتي :

أ - الرُّكاكة التي قد تؤدِّي إلى الغموض ، ومن ذلك مايأتي :

- قوله في باب مايمتنع فيه ألفُ النُّدبة : « ولِمَ زَعَمَ الخليلُ أنَّ هذا خطأٌ ؟ وهل ذلك لأنَّه ليس بآخرِ الاسمِ ، وإنّما تُلحق ألفُ النُّدبة في آخر الاسمِ ، وإنّما تُشبه آخرَ الاسم من وجهٍ لايقوى به الحكمُ كحكمِ آخرِ الاسم كما يقوى المضافُ إليه ؟»[٣].

- وقوله في الباب السابق : « وما النُّدبة في رجلٍ اسمُه : اثنا عشرٍ ؟ ولم وَجَبَ فيه : وا اثنا عشراه ؟ وهل ذلك واجبٌ مّا هو أوكَدُ في المضاف إليه ؛ لأنَّه أشدُّ اتِّصالاً بالأوَّلِ من المضاف إليه ؟ »[٤].

- قوله : « وأما ترخيمُ رجلٍ اسمُه (اثنا عشر) فتقولُ فيه : ياأثْنَ أقبلْ ، بحذف الألفِ مع (عشر) ؛ لأنّ (عشر) بمنزلة النُّون المصاحبةِ للألفِ في أنَّهما زيدا معاً ، ويحذفان معاً كما زيدا معاً ، وليس كذلك هاء التأنيث ؛ لأنَّها ليست ببدلٍ مع الأوّلِ بمنزلة شيءٍ واحدٍ ، وهي أثبتُ من الاسمِ الثاني في المركّب »[٥].

---

(١) انظر ص : ٩٥٧ .
(٢) انظر ص : ٩٧٧.
(٣) انظر ص : ١٨٤.
(٤) انظر ص : ١٨٤ - ١٨٥.
(٥) انظر ص : ٣٢٣ .

فالضمير في (لأنَّها) يعود على (عشر) ، و (هي) يعود على التّاء .

- قولُه : « الذي يجوزُ في الواوِ من الصَّرفِ والعطْفِ إجراؤها إذا كانت بمعنى الإشراكِ في موجبِ العامِل العطفُ ، وإذا كانت على معنى الجمع من غير موجب العاملِ الصَّرفُ » [١] .

- قوله : « وتقولُ : الذي يأْتيني فله درهمانِ .... والفرقُ بينَه وبينَ الفاءِ وغير الفاء ....» [٢] .

ب - كثرة التجوُّز في العبارة ، ومن أمثلته :

- استعماله لفظ الجواز في موضع الوجوب ، وهو كثيرٌ في الشرح ، كقوله عن المندوب المعطوف الشبيه بالمضاف : « الذي يجوزُ في المعطوف الذي بمنزلة الموصول في النِّداءِ النَّصْبُ » [٣] .

- وقوله عن (لا) النافية للجنس : « الذي يجوز في النَّفي بلا أنْ تعمل النَّصْبَ في النّكرة بغير تنوين »[٤] .

- قوله : « الذي يجوزُ في الحروف الذي يمتنع بعدها الجزاءُ إجراؤها على امتناعِ الاسمِ الذي يُجازى به كامتناعِ (إنْ) التي للجزاءِ ؛ لأنَّ تقديرَها أنْ تكون (إنْ) معها ، فإذا حُذفتْ فهي على ذلك التَّقدير »[٥] .

فظاهر كلامه أنّ (إنْ) مقدَّرة مع أدوات الشَّرط ، والمراد به أنَّ أدوات الشرط مضمَّنةٌ معنى (إنْ) ، وقد أفصح عن ذلك في موضعٍ آخر[٦] .

---

(١) انظر ص : ٨٩١.

(٢) انظر ص : ١٠٥٤ - ١٠٥٥.

(٣) انظر ص : ٢٠٢.

(٤) انظر ص : ٣٤١.

(٥) انظر ص : ٩٧٧.

(٦) انظر ص : ٩٣٣.

٣ - عدم الدقة في نقل بعض الآراء واللغات ، ومن ذلك :

- قوله : « واختلف النَّحويون في تعدية (فَعِل) ، و (فعيل) ، فقال أكثر النَّحويين : إنه لايتعدَّى ، منهم الجرميّ ، والمازنيّ ، وأبو العباس ، وابن السَّراج »[١].

والجرميُّ يجيز تعدِّي (فَعِل)[٢] .

- نقل عن المبرد أنّه يوجِّه (أماما) في قول جرير :

ألا أضحتْ حبالكُم رِماما .·. وأضْحَتْ منكَ شاسعةً أماما

على : يا أمامَ[٣] .

والذي نقله الأخفش الصغير - وهو تلميذ المبرد - أنَّ شيخه يردّ الرواية[٤] .

- نقل في نحو : إنْ أتيتني آتيك ، وجهين :

أحدهما : حذف الفاء ، قال : « فهذا جائزٌ بإجماعٍ » .

والآخر : نية التقديم ، وذكر أن سيبويه يجيزه ، والمبرد وابن السراج يمنعانه .

والإجماع الذي نقله في الوجه الأول فيه نظرٌ ؛ لأنَّ المسألة جائزةٌ في السَّعة ، وحذف الفاء خاصٌّ بالشِّعر[٥] .

- عزا إلى الحجازيين أنَّهم يجيزون الإتباع في الاستثناء المنقطع على سبيل الاتِّساع والمجاز .

والذي نقله سيبويه وغيره أنَّهم يوجبون النَّصب ، أما المجاز والاتساع فهو توجيهٌ للغة بني تميم ، وهي الإتباع[٦] .

---

(١) شرح الرماني ١ / ٤٠ أ - ب .

(٢) انظر : شرح السيرافي ١ / ٢٢٤ ب ، شرح الكافية الشافية ٢ / ١٠٤٠ ، الارتشاف ٣ / ١٩٣ .

(٣) انظر ص : ٣٣٤.

(٤) انظر : النوادر ٢٠٧ ، شرح السيرافي ٣ / ٨٠ ب .

(٥) انظر ص : ٩٤٩.

(٦) انظر ص : ٤٧٣ .

٤ - المآخذ عليه في بعض آرائه :

ومنها قوله عن ضمير الشأن : « إذْ كان يصلح مع : ما ، وليس ، وكان»[١] .

و (ما) لايكون فيها إضمارٌ ، وقد نصَّ الشّارحُ على ذلك في أوّل الشّرح [٢] .

وقوله : « الذي يجوزُ في الأفعالِ في القسم إجراؤها على الحذفِ ، ولايجوزُ إظهارُ الفعلِ مع ذكرِ المقسم به .... فتقدير (باللّه لأفعلنَّ) : أحلفُ باللّه لأفعلنَّ ، فالباءُ في موضعِ نَصْبٍ بـ : أحلف ، إلا أنَّ الفعلَ محذوفٌ ، لايجوزُ إظهارُه » .

وماذكره مخالفٌ للسَّماعِ ، وإجماع النَّحويين [٣] .

ومن ذلك ماذهب إليه في قول الشاعر :

عليَّ دِماءُ البُدْنِ إنْ لَمْ تُفارقِي ∴ أبا حَرْدبٍ ليلاً وأصحابَ حَرْدَبِ

إذ يقول : « أراد (ليلى) ، فرخّمَ ، وصرف ، وكأنَّه سمَّى بـ : ليلٍ ، وليس هذا على ترخيم (حَرْدبة) .....» .

وماذكره ضعيفٌ ؛ لأنّ الشاعر يخاطب ناقته ، و (ليلاً) ظرفٌ [٤] .

السيرافي :

من محاسن السيرافي في شرحه :

١ - عنايته بتحقيق نصِّ الكتاب ، فقد ذكر الفروق بين النُّسخ التي رجع إليها ، كما نبَّه على ما أُقحم في نصِّ الكتاب من العبارات والشواهد .

٢ - تفسير مصطلحات سيبويه ، وأساليبه :

فمن تفسير المصطلحات قوله : « قال سيبويه : ومنه - أيضاً - : مامررتُ برجلٍ صالحٍ بل طالحٍ ، أبدلتَ الصِّفةَ الأخيرة من الصِّفة الأولى ، وذكر الفَصْلَ، قال أبو سعيد : قد استعمل سيبويه في هذا الموضع وقبله بأسْطُرٍ لفظ

---

(١) انظر ص : ٩٦٩.

(٢) انظر : شرح الرماني ١/ ١٢٣أ .

(٣) انظر ص : ١٠٦٦.

(٤) انظر : ٢٨٦ .

البدل على غير ما اعتاده النَّحويُّون ؛ لأنَّ البدل في كلامهم هو أنْ تُقدِّر سقوطَ ماقبله ويقامُ الثَّاني مقامه ، ولو قدَّرنا هذا في هذا الموضع ؛ لَمَا صَحَّ الكلامُ ؛ لأنَّه قال في الأوّل : مامررتُ برجلٍ كريمٍ بل لئيمٍ ، ولو اطّرحنا (كريماً) وجعلنا مكانه (لئيمٍ) صار تقديرُه : مامررتُ برجلٍ لئيمٍ ، وليس هذا بمرادٍ ، فيكونُ معنى الكلامِ : أنَّك أبدلتَ الإيجابَ من النَّفي على مايصحُّ من اللَّفظ والمعنى ، فيصيرُ التَّقدير : مامررتُ برجلٍ كريمٍ بل مررتُ برجلٍ لئيمٍ .... فالأوّلُ من الكلامينِ غيرُ معمولٍ به ، والثَّاني هو المعتمدُ عليه ، فأبدلَ كلاماً مُعْتَمَداً عليه من كلامٍ مُطَّرحٍ ، وهو معنى البدل »[١] .

ومنها - أيضاً - قوله : « ... فهذا لايكونُ فيه وصفٌ ، ولايكونُ إلا خبراً ، يُريد : حالاً »[٢] .

وقوله : « وسيبويه يُسَمِّي الظَّرفَ إذا لم يكن خبراً مُلْغىً ؛ لأنَّه يتمُّ الكلامُ بإلغائه وإسقاطه »[٣] .

ومن تفسير أساليبه قولُه : « قال أبو سعيد : قولُه : ممَّا يحذفونَ ، أراد : ربّما يحذفون ، وهو يستعمل هذه الكلمةَ كثيراً في كتابه ، والعرب تقولُ : ممَّا تفعلُ كذا ؛ أي : ربّما تفعلُ ....»[٤] .

٣ - الربط بين بعض مسائل النّحو وأحكام الفقه ، كقوله : « وقد يُكْتَفى بذكر [فعل] القسم وماجرى مجراه عن المقسم به ، فيقال : أُقْسم لأَفْعَلَنَّ .... ومن أجل هذا قال الفقهاءُ من العراق : إذا قال الرجلُ : أُقسم ، أو أُقسم باللّه ، أو [أَحْلفُ] أو أَحْلفُ باللّهِ ، أو أَشْهَدُ ، أو أَشْهَدُ باللّهِ ، فَحَنَثَ ؛ وجبتْ عليه الكفّارةُ ....»[٥] .

---

(١) شرح السيرافي ٢ / ١٤٨ ب .
(٢) شرح السيرافي ٢ / ١٧٨ ب .
(٣) شرح السيرافي ٢ / ١٩٩أ ، وانظر : ١ / ١٩٠أ ، ٢١١أ ، ٢١٤أ ، ٤ / ٣١أ .
(٤) شرح السيرافي ١ / ٩٦أ .
(٥) شرح السيرافي ٤ / ٩أ .

وقوله - وهو يذكر معنى (أو) - : « وحدَّثني بعضُ أصحابنا أنَّ المُزنيّ [(١)] صاحبَ الشّافعيِّ سئل عن رجلٍ حَلَفَ [(٢)] فقال : واللّهِ لاكَلَّمتُ أحداً إلا كوفيّاً أو بصريّاً ، فكلَّم كوفيّاً وبصريّاً ، فقال : ما أراه إلا حانثاً ، فأُنْهِيَ ذلك إلى بعض أصحابِ أبي حنيفة المقيمين بمصر أيّامَ المُزَنيّ ، فقال : أخطأ المُزَنيُّ ، وخالفَ الكتابَ والسُّنَّةَ ....، فذُكر أنَّ المُزَنيَّ رجع إلى قوله » [(٣)] .

٤ - العناية بالخلاف بين النحويين ، فشرحه يُعَدُّ مصدراً متقدِّماً من مصادر الخلاف ، وبخاصة الخلاف بين البصريين والكوفيِّين .

٥ - العناية بالشواهد ، كما تقدَّم في الفصل الخامس .

٦ - تفسير الغريب ، وبخاصَّة عند حديثه عن أبنية سيبويه ، كما عني ببعض الظّواهر اللغوية ، كاللهجات ، والترادف [(٤)] .

وشرحه حقيقٌ على أنْ تدرس قضاياه اللغوية .

٧ - وضوح العبارة ، فليس فيها الغموض الذي وقع في شرح الرُّماني .

وممّا قد يؤخذ على السيرافي مايأتي :

١ - حدَّة ألفاظه في بعض المواضع ، كما تقدّم في الفصل الرابع .

٢ - جمعُ بعض الأبواب في بابٍ احدٍ ، من غير إشارة إلى ذلك ، كما تقدَّم في الفصل الأول .

٣ - تركُ بابٍ من أبواب الكتاب ، وهو باب : مالايجوزُ فيه فعلتُه .

٤ - ردّ قراءةٍ لابن عامرٍ [(٥)] ، وتضعيف أخرى [(٦)] ، وهما سبعيتان ، مع أنه نصَّ

---

(١) انظر لترجمته : طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١ / ٥٨ - ٥٩ .

(٢) في المخطوط : بدل .

(٣) شرح السيرافي ٤ / ٦٢ أ - ب . وانظر : ٤ / ٦٣ أ .

(٤) انظر : شرح السيرافي ١ / ٩٥ ب ، ٥ / ١٧٢ ب ، ٢٢٥ ب .

(٥) انظر : شرح السيرافي ١ / ١٢٤ ب - ١٢٥ أ .

(٦) انظر : شرح السيرافي ٣ / ٢١٤ أ .

على عدم جواز ردِّ القراءة [١] .

٥ - ردُّه احتجاج الكوفيِّين ببعض الأبيات ؛ لعدم معرفتها ، ولامعرفة قائليها [٢] ، مع أنَّ سيبويه والبصريين قد احتجوا بشواهد لم يُعرف قائلوها [٣] ، ولم ينكر عليهم ذلك .

ثالثاً : الفارسي :

لعل من أهم ماتميَّزت به تعليقة أبي عليٍّ تلك النَّصوص التي نقلها عن المبرد والزجاج وابن السَّراج ، وفيها إيضاح لكثيرٍ من نصوص الكتاب .

كما أنّ أسلوب أبي عليٍّ فيها جليٌّ ، لاغموضَ فيه ، ولايؤخذ عليه أنْ تركَ أبواباً من الكتاب ، ونصوصاً كثيرةً منه ، فذلك منهجٌ ارتضاه ، وسار عليه ، ولكنْ يُؤخذ عليه اختصارُه لما أورده من عبارات سيبويه ، وشواهده ، وإجماله لبعض آراء النَّحويين ، كما تقدَّم في الفصل الأول ، والرَّابع . وبالجملة فقارئ التَّعليقة لابُدَّ أنْ ينظر في (الكتابِ) مع كُلِّ نصٍّ يوردُه أبو عليٍّ .

رابعاً : الصَّفَّـــار :

مما يتميَّز به شرح الصَّفَّار توطئته لأبواب (الكتاب) بما يُفسِّر ترجماتها ، ويربطها بما قبلها ، كما تقدَّم في الفصل الأول .

ويتميَّزُ - أيضاً - بإيراده الخلافَ في تفسير كثيرٍ من نصوص سيبويه ، كما تقدَّم في الفصل الثالث ، وعنايته بالخلاف النَّحوي ، كما تقدَّم في الفصل السابع .

وممّا قد يُؤخذ عليه حدَّةُ ألفاظه في الردِّ على مخالفيه ، وبخاصة الشَّلوبين ، ونقلُه بعض النُّصوص عن ابن عصفور من غير إشارة إليه ، كما تقدَّم في الفصل السادس .

---

(١) انظر : شرح السيرافي ٥ / ١٠٢ ب .

(٢) انظر : مايحتمل الشعر ١١٥.

(٣) انظر : الاقتراح ١٢٧.

القِسْمُ الثَّاني

التَّحقيق

أولاً : توثيق نسبة الكتاب إلى الرُّمّاني :

الشّرح ثابتٌ للرُّمّاني ، يقيناً لايُخامره شكٌّ ، ومن أدلة ذلك مايأتي :

١ - أنَّه منسوبٌ إليه في النُّسخ ، وذلك في الورقة الأولى من كل مجلدةٍ ، وفي بدايات الأجزاء ، وفي نهاية الشرح .

٢ - منهجه في الشّرح يتَّفق مع منهجه في كتابيه : الجامع لعلم القرآن ، وشرح الأصول ، فقد بنى حديثه على السؤال والجواب في الكتب الثلاثة .

٣ - في الشرح نقلٌ بالمشافهة عن ابن السّراج ، وهو شيخ الرُّماني .

٤ - نقل القَرافي نصوصاً كثيرةً عزاها إلى الرُّماني ، وهي موجودة في الشَّرح ، وقد أثبتُّ ذلك في هوامش أبواب الاستثناء .

٥ - عزي إليه في كتب التراجم : شرح كتاب سيبويه [١] .

ثانياً : وصف نسختي التّحقيق :

تقدم في أوَّلِ الدِّراسةِ أنّ لشرح الرُّماني نُسخةً في المكتبة الملكية في (فينا) ، وتقع هذه النسخة في ثلاث مجلداتٍ ، لم يبق منها سوى الثَّالثة ، وتبدأ بباب الهمز ، فالنَّصُّ المحقَّق مفقودٌ مع المجلدتين الأولى والثانية .

أما النسختان المعتمدتان في التحقيق فهما : نسخة (فيض الله) ، ونسخة (داماد إبراهيم) في تركيا ، وفيما يلي وصفٌ لهما :

النسخة الأولى : نسخة (فيض الله) بتركيا (أ) :

وتقع هذه النسخة في خمس مجلدات ، فُقد منها المجلدة الأولى ، والمجلدات الباقية تحمل الأرقام الآتية : ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ .

وقد كتبت هذه النُّسخة سنة (٦٥٥هـ) في مدينة دمشق ، كما جاء في نهاية

---

(١) انظر : الفهرست ٦٩ ، إنباه الرواة ٢ / ٢٩٥ ، إشارة التّعيين ٢٢١ .

الأجزاء ، وتعاور نسخَها عددٌ من النُّساخ ، منهم :

١ - محمد بن أبي بكر بن عمر بن علي الرازيّ ، جاء في نهاية الجزء المتمِّم للثلاثين: « فرغ من تعليقه العبد الفقير محمد بن أبي بكر .... بمدينة دمشق - حرسها الله تعالى - بالجامع المعمور ، في نصف جمادى الأولى سنة خمس وخمسين وستمائة »[1] .

٢ - محمد بن علي بن أبي المعالي بن طاهر بن العجميّ ، جاء في آخر الجزء الحادي والسِّتين : « كتبه محمد بن علي .... بدمشق المحروسة في العشر الأخير من شهر رجب المبارك سنة خمس وخمسين وستمائة »[2] .

وخطُّ هذه النسخة - في الغالب - نسخٌ جميلٌ ، والضبط فيها قليلٌ ، وعدد أسطر الوجه فيها واحدٌ وعشرون سطراً ، ومتوسط الكلمات في السَّطر الواحد ثلاث عشرة كلمة .

وقد تملّكها أمير كاتب بن أمير عمر بن أمير غازي ، قوام الدين الإتقانيّ المتوفى سنة (٧٥٨هـ)[3] ، وتاريخ تملكه إياها سنة خمسين وسبعمائة ، كما جاء في طرة المجلدة الخامسة.

كما تملّكها رستم بن أحمد بن محمود الشّرواني ، ثم آلت إلى فيض الله ، وعلى مجلداتها ختم مكتبته .

والنَّصُّ المحقَّق من هذه النسخة يقع في ثمان وسبعين ومائة ورقة ، يبدأ في الورقة (١٩٣) من المجلدة الثانية ، وينتهي في الورقة (١٥٦) من المجلدة الثالثة .

وقد اتَّخذت هذه النسخة أصلاً لما يأتي :

---

(١) انظر : شرح الرماني ٣ / ١٧٣أ .

(٢) انظر : شرح الرماني ٥ / ٧٦ب .

(٣) انظر : البغية ١ / ٤٥٩ - ٤٦٠ .

١ - أنّها متقدِّمة ، فقد كُتبت سنة (٦٥٥هـ) كما تقدّم .

٢ - أنَّها مقابلة على نسخة أحد تلاميذ الشارح ، أو على نسخة منقولةٍ عنها ؛ إذ جاء في آخر المجلدة الخامسة : « وجدتُ على الأصل ماصورتُه : فرغ الشَّيخ -أيَّده اللّهُ- من إملاء هذا الكتاب يوم السبت لليلتين بقيتا من شهر رمضان سنة تسع وستين وثلاثمائة ، نقله محمد بن إبراهيم بن النحاس .... » .

٣ - نُدرة الأسقاط والتحريفات فيها .

٤ - أنّ ابن النَّحاس بهاءَ الدين المتوفّى سنة (٦٩٨هـ) قد قرأ هذه النُّسخة ، وقابلها على الأصل ، كما تقدّم .

النُّسخة الثانية : نسخة (داماد إبراهيم) بتركيا (ب) :

وتقع في ثلاث مجلدات تحمل المجلدة الأولى والثانية رقم (١٠٧٤) ، وتحمل المجلدة الثالثة رقم (١٠٧٥) .

وقد نسخت سنة (١٠٣٤هـ) ، وناسخها مجهولٌ ، ويتبيَّن من التحريفات في هذه النسخة أنَّ علمه بالنَّحو قليلٌ .

وأُرجِّح أنّ تكونَ هذه النُّسخة قد نقلت عن النسخة السابقة أو أنَّهما نقلتا عن أصلٍ واحدٍ ؛ لاتفاقهما في بعض الأسقاط .

وعدد الأسطر في الوجه الواحد من هذه النسخة تسعة وعشرون سطراً ، ومتوسط الكلمات في السطر خمس عشرة كلمة .

ويقع النَّص المحقّق في ثلاث وثلاثين ومائة ورقة ، إذ يبدأ في الورقة (٢٣٣ ب) من المجلدة الأولى ، وينتهي في الورقة (١١٧أ) من المجلدة الثانية .

والأسقاط في هذا القسم أنواع : سقط كلمات ، وهذا كثيرٌ ، وسقط أسطرٍ ، وهذا قليل ، وسقط ورقات وهذا نادرٌ ، إذ وقع في موضعين :

الأول : في باب الندبة ، ومقداره من (أ) صفحة ونصف .

والثاني : في أبواب الضمائر ، ومقداره من (أ) تسع لوحات ، ويبدأ في آخر الجواب عن باب مايمتنع من الضَّمير المتَّصل ، وينتهي في أول الجواب عن باب حروف الجر التي لايجوز فيها الإضمار .

ثالثاً : منهج التَّحقيق :

سرت في التحقيق على المنهج الآتي :

١ – تحرير النّص وفق قواعد الإملاء .

٢ – الضَّبط بالشّكل لما يحتاجُ إلى ضبطٍ .

٣ – المقابلة بين النسختين ، وإثبات مارأيت أهمية إثباته .

٤ – عزو الآيات القرآنية إلى سورها ، وتوثيق القراءات .

٥ – تخريج الأحاديث الشريفة من مظانّها .

٦ – تخريج الشواهد ، وسرت فيه على النحو الآتي : عزو البيت إلى قائله ، وذكر بحره ، ومطلع قصيدته ، وتوثيقه من ديوان الشاعر ، إنْ وجد ، ثم من كتب التراث الأوّل فالأوّل .

٧ – تفسير الغريب .

٨ – توثيق الآراء بعزوها إلى مصادرها الأصلية .

٩ – التَّعليق على مايحتاج إلى التَّعليق من النّصّ ، وترجيح مأراه راجحاً من الأقوال .

١٠ – التَّعريف بالأعلام .

صُورٌ لبعضِ أوراق النُّسختين المعتمدتين في التَّحقيق

النَّصّ المحقّق

/١٩٣أ بابُ النُّدبة[١]

الغرضُ فيـه :

أنْ يُبيِّنَ [مايجوزُ][٢] في النُّدبة ممّا لايجوزُ[٣] .

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في النُّدبةِ ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟[٤] .

ولِمَ لايجوزُ فيها حَذْفُ حرفِ[٥] النِّداءِ كما يجوزُ في غيرِها ؟[٦] .

ولِمَ جازَ لحاقُ ألفِ النُّدبةِ في آخرِ الاسمِ ، وحذفُها ؟[٧] .

ولِمَ جازت النُّدبة بيا ، أو وا ، ولَمْ تَجُزْ بغيرِ ذلك مِنْ حروفِ النِّداءِ ؟[٨] .

ولِمَ تَبِعَ ماقبلَ ألفِ النُّدبةِ الألفَ في الاسمِ الظّاهرِ ، ولَمْ يَتْبَعْه في المُضْمَرِ ؟ وهل ذلك لأنَّه في الظّاهرِ لايُلْبِس كما يُلْبِسُ في المُضْمَرِ ؟[٩] .

---

(١) انظر : الكتاب ١ / ٣٢١ - ٣٢٣ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٠- ٢٢٤ (هارون) .

(٢) تكملة يقتضيها السياق ، ومنهج الشارح .

(٣) تضمَّن الباب أغراضاً منها : تعريف المندوب ، وأداتا الندبة ، وأحكام المندوب إذا كان مفرداً ، وإلحاق الهاء ، وغيرها .
وقد استعمل : مايجوز ومالايجوز ، في الغرض من الباب كما هي طريقته في أبواب الشرح ، وكل باب يتضمَّن أحكاماً منها ماهو جائز كما ذكر - رحمه الله تعالى - ومنها ماهو واجب ، ومنها ماهو ممتنع .

(٤) هذا سؤال عن الغرض الذي أورده الشارح ، وهو سؤال عام ، ومابعده مفرَّع منه ؛ وهذا منهجه في كل باب .

(٥) أ : حرف حذف .

(٦) هذا سؤال عن قول سيبويه : « واعلم أنَّ المندوب لابدَّ له من أن يكون قبل اسمه (يا) ، أو (وا) » . الكتاب ١ / ٣٢١ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٠(هارون) .

(٧) هذا سؤال عن قول سيبويه : « فإن شئت ألحقتَ في آخر الاسم الألفَ ؛ لأن الندبة كأنهم يترنَّمون فيها ، وإن شئت لم تلحق ....» . الكتاب ١ / ٣٢١ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٠ (هارون) .
وهذا النص متقدم على النص السابق في : الكتاب .

(٨) هذا سؤال عن النص السابق في هامش (٦) .

(٩) هذا سؤال عن قول سيبويه : « واعلم أن الألفَ التي تلحق المندوب تُفتح كلُّ حركةٍ قبلها مضمومة كانت أو مكسورة ؛ لأنها تابعةٌ للألف ....» . الكتاب ١ / ٣٢١ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٠ (هارون) .

ومـاحُكْمُ : وَازَيْداه[١] ، في النُّدبة ؟ ولِمَ زِيدت فيـه الألفُ[٢] ؟ ولِمَ زيدت فيـه الهاءُ ؟[٣].

وماحُكمُه إذا كان مُضافاً إلى المُتَكلِّم ؟ ولِمَ جاز فيه : وازيداه[٤] ، على إذهاب علامةِ الإضافةِ ؟ وهل ذلك لأنَّ الألفَ يُفتحُ ماقبلها في الاسمِ الظَّاهرِ ، وكانَ قبلَ الإضافة : وازيدِ ، ففتحتَ المكسورَ كما تفتحُ المضمومَ في : وازيدُ ؟[٥].

وماقياسُ ذلك على مذهب مَنْ أثبتَ الياءَ ساكنةً ، فقال : ياغلاميْ[٦] ، وقرأ : ﴿ يَاعِبَادِيْ ﴾[٧] ؟ ولِمَ جاز فيه على هذا المذهبِ وجهانِ : الحـذفُ ، والإثبـاتُ[٨] ؟

---

(١) أ ، ب : ويازيداه .

(٢) هذا سؤال عن قول سيبويه : « فأما ماتلحقه الألفُ فقولك : وازيداه ، وإذا لم تضف إلى نفسك » . الكتاب ١ / ٣٢١ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٠ (هارون) .

(٣) حديث سيبويه عن زيادة الهاء جاء عَرَضاً عند حديثه عن ندبة المضاف إلى ياء المتكلم ، وإن كان قد زادها في أمثلته كالمثال المذكور في الهامش السَّابق .

(٤) حديث الشارح - هنا - عن لغة مَنْ حذف ياء المتكلم ، واجتزأ بالكسرة . فقال : وازيدِ ، ثم قلب الكسرة فتحة بعد لحاق الألف . وقد قدَّم سيبويه هذه اللغة على غيرها . انظر : الكتاب ٢ / ٢٠٩ (هارون) .

(٥) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وإن أضفت إلى نفسك فهو سواءٌ ؛ لأنَّك إذا أضفت زيداً إلى نفسك فالدال مكسورة ، وإذا لم تُضف فالدالُ مضمومةٌ ، ففتحتَ المكسور كما فتحت المضموم » . الكتاب ١ / ٣٢١ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٠ - ٢٢١ (هارون) .

(٦) إثبات الياء ساكنة إحدى اللغات الست الواردة عن العرب في ياء المتكلّم إذا أضيف إليها المنادى ، نقلها يونس عنهم . انظر : الكتاب ٢ / ٢٠٩ ، شرح السيرافي ٣ / ٤٧ب .
وانظر الحديث عن هذه اللغات وعللهنَّ في : معاني القرآن للأخفش ١ / ٨٠ ، المقتضب ٤ / ٢٤٥ - ٢٤٧ ، معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٣٤٩ ، الأصول ١ / ٣٤٠ ، إعراب القرآن ٤ / ١١٩ ، المسائل الشيرازيات ٤٤ب - ٤٥ب ، أمالي ابن الشجري ٢ / ٧٣ - ٧٤ .
كما تحدث عنها الشارح في باب إضافة المنادى إلى المتكلم . انظر : الشرح ٢ / ١٨٧أ - ١٩٠أ .

(٧) تمامها : ﴿ ... لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ وَلَآ أَنتُمْ تَحْزَنُونَ ﴾ الزخرف : ٦٨ .
وإثبات الياء ساكنة قرأ بها ابنُ عامر ، ونافع ، وأبو عمرو بن العلاء في رواية اليزيديّ . انظر : السبعة ٥٨٨ ، المبسوط ٤٠٠ ، التيسير ١٩٧ ، التبصرة ٦٧٣ ، الإقناع ٢ / ٧٦٢ ، جمال القراء ٢ / ٦٢٨ .
والسؤال عن قول سيبويه : « ومَنْ قال : ياغُلاميْ ، وقرأ : ياعباديْ ؛ قال : وازيديا ، إذا أضاف ؛ منْ قبل أنَّه إنما جاء بالألف فألحقها الياء وحركها في لغة مَنْ جزم الياء ؛ لأنَّ لاينجزم حرفان ، وحركها بالفتح لأنَّه لايكون ماقبل الألف إلا مفتوحاً » . الكتاب ١ / ٣٢١ (بولاق) ، ٢ / ٢٢١ (هارون) .

(٨) جواز إثبات الياء وحذفها مذهب المبرد ، والسِّيرافي ، والفارسيّ ، وابن جنِّي . انظر : المقتضب ٤ / ٢٧٠ ، شرح السِّيرافي ٣ / ٥٣ب ، المسائل المنثورة ٢١٣ - ٢١٤ ، اللمع ٢٠٤ .
ومذهب سيبويه وجوب إثبات الياء . انظر : الكتاب ٢ / ٢٢١ ، شرح السيرافي ٣ / ٥٣ ب .

وهلاّ وَجَبَ الإثباتُ لئلا يَلْتَبِس بغيرِ المضافِ ؟ وهل ذلك لأنَّه موضعٌ يرتفعُ فيه اللَّبسُ بشُهرةِ حالِ المندوبِ حتَّى جازَ في وازيدُ : وازيداه ؟.

وماقياسُ ذلك على مذهب مَنْ يقول : ياغلاميَ أقبلْ [١] ؟ ولِمَ وَجَبَ فيه إثباتُ الياءِ لاغيرُ ؟ [٢].

وهل يجوزُ / ١٩٣ ب : واغُلاميَه [٣]، بحذف ألف النُّدبة ؟ ولِمَ جاز ؟ ولِمَ لحقت الهاءُ في الوقف ؟ [٤].

وما الشّاهدُ في قول ابن قيسِ الرُّقيَّات [٥]:

تَبْكِيْهِمُ دَهْماءُ مُعْوِلَةٌ .·. وتقولُ سَلْمى وارَزِيَّتِيَهْ [٦] ؟

---

(١) إثبات ياء المتكلّم مفتوحةً في النّداء لغةٌ عن العرب . انظر المصادر الواردة في هـ (٦) من الصفحة السابقة . وجعلها ابن مالك أقلّ من حذفها وإثباتها ساكنة . انظر : شرح الكافية الشافية ٣ / ١٣٢٣ .

(٢) في كلام سيبويه مايُشعر بهذه المسألة ، وذلك حيث يقول : « من قِبَل أنّه إنّما جاء بالألف فألحقها الياء ، وحرّكها في لغة مَنْ جزم الياء » . الكتاب ١ / ٣٢١ (بولاق) ، ٢ / ٢٢١ (هارون) .
فقوله : « وحرّكها في لغة مَنْ جزم الياء » يُشعر بأنَّ ماقبله حديث عن إثبات الياء ساكنة أو مفتوحة .

(٣) ب : اغلاميه .

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وزعم الخليل أنّه يجوز في الندبة : واغلاميَهْ » إلى قوله : « جاز فيها ماجاز إذا كانت غير نداء » . الكتاب ١ / ٣٢١ (بولاق) ، ٢ / ٢٢١ (هارون) .

(٥) ابن قيس الرقيات « ... - نحو ٨٥ هـ » .
هو عبيد الله بن قيس بن شريح من بني عامر بن لؤي ، من قريش الظواهر ، شاعر عدّه ابن سلام في الطبقة السادسة من الإسلاميين ، وفي تلقيبه بالرُّقيات خلافٌ ، وكان أبو بكر بن الأنباري يختار جعل (الرقيات) صفةً ولايرى أن يقال : ابن الرقياتِ . انظر : تهذيب إصلاح المنطق ٥٦ ، المشوف المعلم ٢ / ٦٢٤ ، المزهر ٢ / ٤٣٣ .
وانظر في ترجمته : النسب لأبي عبيد ٨ / ٢ ومابعدها ، طبقات فحول الشعراء ٢ / ٦٤٧ ، نسب قريش ٤٣٥ ، الأغاني ٥ / ١٧١٧ .

(٦) من الكامل ، من قصيدة رثى فيها أناساً من أهل بيته قتلوا في وقعة الحرة سنة (٦٣ هـ) ، منهم أسامة وسعد ابنا أخيه عبدالله ، مطلعها :

ذَهَبَ الصِّبى وتركتُ غَيَّتَيه .·. ورأى الغواني شيبَ لِمَّتيَهْ

الدَّهماء : السواد الأعظم من الناس . انظر : غراس الأساس ١٤٩ ، ومعولة : من العَوْل ، وهو رفع الصوت بالبكاء . انظر : اللسان ١١ / ٤٨٢ (عول) والرزيَّة : المصيبة . انظر : الصحاح ١ / ٥٣ (رزأ) ، وأصلها : الرزيئة ، بالهمزة . انظر : المسائل الشيرازيات ٨٥أ ، وقد وردت على الأصل في رواية (الموشح) .
ويروى (تبكي لهم أسماء) وهي رواية الديوان ، و (تبكيكم ...) ، و (تقولُ ليلى ..) وهي رواية الديوان، و (سُعْدى) ، و (يارزيَّتيَهْ) . =/

ولِمَ جاز في النُّدبةِ : وازيدُ ، و وازيدِ ، و وازَيدي ، بإثبات الياء[١] ؟ ولِمَ حَسُنَ الإثباتُ في النُّدبةِ بما لم يَحْسُنْ في غيرِه من النِّداء ؟ وهل ذلك لأنَّه موضعُ زيادةٍ وتفخيمٍ ؟ .

وماحُكْمُ : وا انْقطاعَ ظَهْرِياهْ ؟ ولِمَ قَوِيَ فيه إثباتُ ياءِ الإضافةِ في : وا انْقطاعَ ظَهْري ؟ وهل ذلك لأنَّه غيرُ مُنادىً ؟ [٣].

ولِمَ ذهبت الهاءُ في الوَصْلِ ؟ [٤].

وماحُكْمُ: واغلامَ زَيْداه ؟ ولِمَ ذَهَبَ التَّنوينُ فيه؟ وهلاَّ حُرِّكَ لالتقاءِ السَّاكنَيْنِ ؟ وهل ذلك لأَجْلِ الزِّيادةِ التي لَحِقَتْ للنُّدبةِ مع طَلَبِ الاسْتِخْفافِ [٥]في النِّداء فصارتْ مُعاقبةً [٦] ؟

/ = وورد البيت في (الكتاب) المطبوع ، و (المقتضب) :

تبكيهمُ دهماءُ معولةً ....

بنصب (معولة) على الحال ، فيكون (دهماء) اسم امرأة ، وعلى رواية الشارح وأبي سعيد السيرافي - وهي الرفع تكون (دهماء) نكرة ، أما على رواية (أسماء) ؛ فالنصب على الحال واجب .

انظر : الديوان ٩٩ ، الكتاب ٢ / ٢٢١ ، المقتضب ٤ / ٢٧٢ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٤٧ ، شرح السيرافي ٣ / ٥٣ ب ، الموشح ٢٤٢ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٥٤٩ ، التبصرة ١ / ٣٦٣ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٢١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٢٧ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤١٤ ، ٤١٥ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٣٤٢ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٠٢ ب ، الارتشاف ٣ / ١٤٣ ، توضيح المقاصد ٤ / ٢٥ ، شرح التسهيل للمرادي ٥٠٥ ، المقاصد النحوية ٤ / ٢٧٤ ، التصريح ٢ / ١٨١ .

(١) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وإذا لم تُلحق الألفَ قلت : وازيدُ ، إذا لم تُضف ، و وازيدِ ، إذا أضفت ، وإن شئت قُلتَ : وازيدي ، فالإلحاق وغير الإلحاق عربيٌّ فيما زعم الخليل ويونس » . الكتاب ١ / ٣٢١ - ٣٢٢ (بولاق) ، ٢ / ٢٢١ (هارون) .

(٢) يعني : إثبات الياء في : وازَيْديْ .

(٣) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وإذا أضفتَ المندوبَ وأضفتَ إلى نفسك المضافَ إليه المندوبُ فالياءُ أبداً بيِّنةٌ ، وإنْ شئت ألحقت الألفَ ، وإنْ شئت لم تُلْحقْ ، وذلك قولك : وا انقطاعَ ظَهْرِياهْ ، وواانقطاعَ ظهري ، وإنَّما لزمتْه الياءُ ؛ لأنَّه غير منادى » . الكتاب ١ / ٣٢٢ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٢ (هارون) .

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « واعلم أنك إذا وصلتَ كلامَك ذهبتْ هذه الهاءُ في جميع الندبة كما تذهب في الصلة إذا كانت تُبيِّن لها الحركة » . الكتاب ١ / ٣٢٢ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٢ (هارون) .

(٥) في ب : الاستحقاق.

(٦) أي : وقعت موقع التنوين عقب حذفه ، وسيبيِّن الشارح مصطلح المعاقبة في باب (مايمتنع فيه ألف الندبة) الآتي. والسؤال عن قول سيبويه : « وتقولُ : واغلامَ زيداه ، إذا لم تُضف زيداً إلى نفسك ، وإنما حذفت التنوين لأنَّه لاينجزم حرفان ، ولم يُحرِّكوها في هذا الموضع في النِّداء إذْ كانت زيادةً غير منفصلةٍ من الاسم ، فصارت تعاقبُ ، وكانت أخفَّ عليهم ، فهذا في النداء أحرى ؛ لأنه موضع حذف » . الكتاب ١ / ٣٢٢(بولاق) ، ٢ / ٢٢٢(هارون) .

وهل يجوزُ : واغلامَ زيدٍ [١]؟ ولِمَ جازَ ؟

وما الشّاهدُ في قول رؤبة [٢]:

فهي تَرثَّى يا أبي وابْنِيما [٣] ؟

/ [٤]ولِمَ جاز :

---

(١) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وإن شئت قلت : واغلامَ زيدٍ ، كما قلت : وازيدُ » . الكتاب ١ / ٣٢٢ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٢ (هارون) .

(٢) رؤبة « ... - ١٤٥ هـ » .
ابن عبدالله العجاج بن رؤبة البصري التميمي السعديّ ، يكنى أبا محمد ، وأبا الجَحَّاف ، سكن البصرة ، ثم خرج منها لما ظهر إبراهيم بن عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب على المنصور سنة ١٤٥ هـ ، وأقام بالبادية حتى أدركه أجله .
انظر : طبقات فحول الشعراء ٢ / ٧٦١ - ٧٦٧ ، وفيات الأعيان ٢ / ٣٠٤ ، معاهد التنصيص ١ / ١٥ -١٨ .

(٣) من أرجوزة لم يرد مطلعها في الديوان ، وهو قوله :

باتَ الهوى يَستَصْحبُ الهُمُوما .·. كما تُسَنِّي بالرُّقَى السَّليما
وعادَ ماعادكَ مِنْ قَطوما .·. فقلتُ إذ هاجَ الهوى تَسْقيما

أورده السيرافي والكوفي ، وذكر الكوفي أن الشاهد بعد هذه الأبيات ، ولايعضِّد ذلك المعنى ، وأرى أن بعدها أبياتاً لم أقف عليها ؛ لأن البيت الأول في ملحقات الديوان غير متصل بها في المعنى .
تُسنِّي : تستخرج داءه بالرقى . انظر : اللسان ١٤ / ٤٠٦ (سنا) ، وقَطوم : أراد (قَطام) فلم يستقم له الوزن . انظر : التكملة والذيل والصلة ٦ / ١٢٥ (قطم) .
وقبل الشاهد :

تئنُّ حينَ تجذبُ المخطوما .·. أنينَ عَبْرى أسْلَمتْ حَميما
بكاءَ ثَكْلَى فقدتْ حميما .·. فهي تَرَثَّى ....

يصف صوت وتر القوس ، فيشبهه بأنين امرأةٍ فقدت حميمها ، و (ما) في : وابنيما ، زائدة . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٦١٠ .
ويُروى الشاهد (فهي تنادي ...) ، ويروى (بأبٍ وابنيما) وهي الواردة في ملحقات الديوان وعليها يخرج (أب) من الحكاية ، و (بأبا وابنيما) وقد وردت في : المقتضب ٤ / ٢٧٢ ، اللسان ١٤ / ٣٠٩ (رثا) ، وفي (الكتاب) المطبوع : (بأبي وابنيما) . ورواية الشارح هي رواية السيرافي ، والفارسي ؛ وسيذكر الشارح بعدُ رواية : .... ياأبا وابناما .
انظر : ملحقات الديوان ١٨٥ ، الكتاب٢ / ٢٢٢-٢٢٣ ، المقتضب ٤ / ٢٧٢ ، شرح السيرافي ٣ / ٥٤ أ ، التعليقة ١ / ٣٥٨ ، المسائل الشيرازيات ٤٦ ب ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٦٠٩ ، شرح اللمع للثمانيني ٢ / ٥٨٥ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٢٢ ، هدى مهاة الكلّتين ٩٣ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٦١ب ، ٦٢أ ، اللسان ١٤ / ٣٠٩ (رثا) .

(٤) هنا سقط في : ب مقداره صفحة ونصف من أ ، وينتهي بقوله في الجواب : « فأثبت ياء الإضافة ....» .

... يأبا وَابْنَاما[١]

مع اختلافِ ذلكَ في القافيةِ ، وقد مَنَعَ منه أبو العبَّاسِ [٢] ؟ فما وجهُ قولِ سيبويهِ فيه؟ وهل ذلك على أنَّ من العَربِ مَنْ يُنْشِدُه بالياءِ ، ومنهم مَنْ يُنْشِدُه بالألفِ على طريقِ التَّمثُّلِ مِنْ غيرِ أنْ يَذْكُرَ شيئاً من القصيدةِ التي هو فيها ، ولايدري كيفَ هُوَ في القصيدة ، فيُنْشِدُه على مايجوزُ في لُغَتِه[٣] ؟ وماوَجْهُ الحكايةِ فيه ؟ [٤] .

---

(١) هذه رواية أخرى في الشاهد وهي في : الكتاب ١ / ٣٢٢ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٣ (هارون) ، شرح السيرافي ٣ / ٥٤ أ ، اللمع ١٩٧ ، شرح اللمع للثمانيني ٢ / ٥٨٥ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٢٢ ، المتَّبع ٢ / ٤٦١ ، هدى مهاة الكلّتين ٩٤ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٦٢ أ ، اللسان ١٤ / ٣٠٩ (رثا) ، العيون الغامزة ٢٥٣ .

وفي : المسائل الشيرازيات ٤٦ب : يأبى وابناما .

(٢) أبو العباس المبرِّد « ٢١٠ - ٢٨٥ هـ » .

محمد بن يزيد بن عمير بن حسان بن سليم ... الأزدي الثُّمالي ، أشهر نحويِّي الطبقة البصرية الثامنة ، ولد بالبصرة ، وسكن بغداد ، من شيوخه : الجرمي ، والمازني ، وأبو حاتم السجستاني ، ومن تلاميذه : الأخفش الصغير ، والزجاج ، وابن السراج . له مصنفات من أشهرها : الكامل ، والكتاب المقتضب ، والمذكر والمؤنث ، والفاضل ، والتعازي والمراثي ، ونسب عدنان وقحطان .

انظر : الفهرست ٦٤ - ٦٥ ، جمهرة أنساب العرب لابن حزم ٣٧٧ ، تاريخ بغداد ٣ / ٣٨٠ - ٣٨٧ ، طبقات النحويين واللغويين لابن قاضي شهبة ٢٨٠ - ٢٨٥ .

ومانقله عنه الشارح عزاه إليه الفارسي في : التَّعليقة ١ / ٣٥٩ ، وذكره أبو عليٍّ غير معزوٍّ في : المسائل الشيرازيات ٤٦ ب . وانظر العيون الغامزة ٢٥٣ .

ولم أجد فيما بين يديّ من كتب المبرد حديثاً له عن رواية : وابناما ، وإن كان قد أنشد الشاهد ، وذكر أن (أبا) يروى بروايتين :

فهي تَرَثَّى بأبي وابنيما

و : فهي تَرَثَّى بأبا وابنيما

انظر : المقتضب ٤ / ٢٧٢ .

وأشير - هنا - إلى أن ابن الخباز في (الفريدة) أورد رواية المبرد الثانية ، لكنَّ المحقق الفاضل ظنَّها محرَّفة ، فأشار إليها في الهامش ، وأثبت في الأصل رواية سيبويه الثانية . انظر : الفريدة ٥٢ .

(٣) يعني لغة من يقلب ياء المتكلم ألفاً إذا أضيف إليها المنادى . انظر : الكتاب ٢ / ٢١٠ (هارون) .

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « ويُروى : بأبا وابناما ، فـ (ما) فضلٌ ، وإنما حكى ندبَتها » . الكتاب ١ / ٣٢٢ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٣ (هارون) . والمراد بالحكاية حكاية كلام الثَّكلى .

ومـاحُكْمُ ياءِ الإضـافـة إذا كـانَ قَبْلَها ياءٌ سـاكنةٌ في النَّدبة ؟ ولِمَ وَجَبَ فيـه : وَاغُلامَيَّاه ، و واقاضيَّاه ، و واغُلاميَّ ، و واقاضيَّ ؟ [١].

ولِمَ لابدَّ من[٢] تحريك ياء الإضافة في : وامُثنَّايَاه ؟ وهلاّ حُذفت كما تُحذف ألفُ (مثنّى) إذا دَخَلَتْ عليها ألفُ النُّدبةِ ؟ وهل ذلك لأنَّها تَثْبُتُ في (مُثَنَّاي) قَبْلَ لحاقِ ألفِ النَّدبةِ ؟ [٣].

الجوابُ :

الذي يجوزُ في النَّدبةِ لحاقُ ألفِ النُّدبةِ في آخرِ الاسمِ [٤] مع الهاءِ في الوقوفِ، وحذفُها في الوَصْلِ [٥].

---

(١) هذا سؤال عن قول سيبويه : « واعلم أنه إذا وافقت الياءُ السَّاكنة ياءَ الإضافة في النداء لم تحذف أبداً ياءُ الإضافة .... إلى قوله : « إلا أنَّ لك في الندبة أن تلحق الألف » . الكتاب ١ / ٣٢٢ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٣ (هارون) .

(٢) معادة في : أ .

(٣) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وإذا وافقت ياءُ الإضافة ألفاً لم تحرِّك الألفُ .... » إلى آخر الباب . الكتاب ٢ / ٣٢٢ - ٣٢٣ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٣-٢٢٤ (هارون) .

(٤) اختلف النحويون في لحاق ألف الندبة آخر المندوب على النحو الآتي :

أ - ذهب الجمهور إلى أنَّ ذلك جائزٌ ، وليس واجباً .

ب - ذهب ابن يعيش الصَّنعاني (ت ٦٨٠ هـ) إلى وجوب الإلحاق مطلقاً . انظر : التهذيب الوسيط ١٩٢ ، وهو مذهبٌ غريبٌ ؛ لأنني لم أقف على مَنْ قال به غيرُه .

جـ - ذهب علم الدِّين اللُّورقي (ت ٦٦١ هـ) إلى وجوب الإلحاق مع (يا) ، لئلا يلتبس المندوب بالمنادى ، وجوازه مع غيرها . انظر : المباحث الكاملية ٢ / ٢٠٩ .

د - ذهب الرضيُّ إلى وجوب الإلحاق مع (يا) إذا لم توجد قرينة حال تدلُّ على النُّدبة . انظر : شرح الكافية ١ / ١٥٦ .

والراجح - عندي - أنَّ الإلحاق جائزٌ ؛ لما يأتي :

١ - أنَّ الألفَ قد تلحق المنادى غير المندوب كما في قول المرأة لعمر بن أبي ربيعة : « ياعمراه .... فقال عمر : ياليْكاه ... » . انظر : أمالي القالي ٢ / ٤٨ - ٤٩ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤١٤ - ٤١٥ .

وقد نصَّ الرضيُّ على ذلك بعد أن ذكر مذهبَه المتقدم . انظر : شرح الكافية ١ / ١٥٦ .

٢ - أنَّ دلالة الحال دافعة للَّبس .

(٥) حذف الهاء في الوصل مذهب سيبويه ، وأكثر النَّحويِّين ، وأجاز الفراء والكوفيون وابن مالك إثباتها في الوصل متحركةً بالضمِّ أو بالكسر . انظر : الكتاب ٢ / ٢٢٢ ، المقتضب ٤ / ٢٦٨ ، الأصول ١ / ٣٥٥ ، شرح عيون الإعراب ٢٦٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٠٨ ، ٤١٦ ، الارتشاف ٣ / ١٤٦-١٤٧ ، توضيح المقاصد ٤ / ٣٠-٣١ .

ولايجوزُ حذفُ حرفِ النِّداءِ في النُّدبةِ كما يجوزُ في غيرِه [١] ؛ لأنَّه موضعُ مدِّ الصَّوتِ ، مع أنَّ النُّدبةَ فَرْعٌ على بابِ النِّداءِ ، فلا يَقْوى فيه الحَذْفُ [٢] .

ولايجوزُ أن يَلْحَقَ منْ أدواتِ النِّداءِ إلاّ : يا ؛ لأنَّها أمُّ حروفِ النِّداءِ ، أو وا ؛ لأنَّها لِبَابِ النُّدبةِ خاصَّةً [٣] .

ومـاقَبْلَ ألفِ النُّدبةِ يَتْبَعُ الألفَ بالفَتْحِ في الاسْمِ الظَّاهِرِ ؛ لأنَّه لايَلْتَبِسُ ، ولايَتْبَعُه في المُضْمَرِ ؛ لأنَّه يَلْتَبِسُ المذكَّرُ بالمؤنَّثِ ، والتَّثْنيةُ بالجَمْعِ [٤] .

وتقولُ : وَازيداهْ ، فَتُلْحِقُ : وا ؛ لأنَّها تَخُصُّ الندبةَ [٥] ، والألفَ ؛ لأنَّها علامةُ النُّدبةِ [٦] مع مدِّ الصَّوتِ بها ، وتُلْحِقُ الهاءَ في الوَقْفِ ؛ لبيانِ الألفِ ، فإذا وَصَلْتَ أَسْقَطْتَها ؛ للاستغناءِ عنها بحرفِ الوَصْلِ [٧] .

---

(١) يعني : في النِّداء فقط ، أمّا في الاستغاثة والتعجب فلا يجوز الحذف . انظر : الكتاب ٢ / ٢٢٠ ، ٢٣١ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٨٦ ، شرح الكافية ١ / ١٦٠ ، وسيذكر الشارح ذلك في باب حروف النِّداء .

(٢) الشّارح يعلِّل امتناع حذف حرف النداء بعلتين :
إحداهما : أن الندبة موضع مدّ الصّوت ، فلا يناسبها الحذف .
والأخرى : أن الندبة فرع على النداء ، فلا تقوى على أخذ جميع أحكامه .
أما العلة الأولى فقد ذكرها قبله سيبويه ، والمبرد ، وذكرها من معاصريه السيرافي . انظر : الكتاب ٢ / ٢٣١ ، المقتضب ٤ / ٢٦٨ ، شرح السيرافي ٣ / ٥٣أ .
وأما العلة الثانية فلم أقف على أحد ذكرها قبله .

(٣) علَّل السيرافي ذلك بأن (يا) ، و (وا) فيهما مدٌّ للصوت . انظر : شرح السيرافي ٣ / ٥٣ أ ، وهذا - في رأيي - يدخل عليه امتناع الندبة بـ(هيا) ، و (أيا) مع أن فيهما مدّاً للصوت .

(٤) سيأتي تفصيل هذه المسألة في الباب الآتي .

(٥) قال المبرِّد : « وتقع (وا) في النُّدبة ، وفيما مددتَ به صوتَك كما تمدُّه في النُّدبة ، وإنما أصلُها للنُّدبة » . المقتضب ٤ / ٢٣٣ .
وعزا ابن مالك إلى المبرد القول بجواز استعمالها في نداء البعيد ، وهو ظاهر نصِّه السابق . وذكر أبو حيان أنه مذهب البصريين . انظر : شرح الكافية الشافية ٣ / ١٢٨٩ ، تذكرة النحاة ٤٤ .
وأوجب ابنُ مالك استعمالها مع المندوب إذا خيف التباسه بالمنادى ؛ لأنَّها للمندوب خاصَّة . انظر : شرح التسهيل ٣ / ٤١٤ .

(٦) ولذلك سُمِّيت ألف النُّدبة . انظر : الكتاب ٢ / ٢٢٤ ، معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٢ ، المقتضب ٤ / ٢٦٩ ، الحروف للرازي ١٣٥ .

(٧) قال ابن السَّراج : « وإنَّما تزاد [يعني الهاء] في الوقف ؛ لخفاء الألف كما تزاد لبيان الحركة في قولك : غلاميَهْ ، وما أشبه ذلك . إذا وصلت ألف النِّداء بشيءٍ أغنى مابعد الألف من الهاء ، فقلت : يازيدا أقبل » . الأصول ١ / ٣٤٨ .
= /

وإذا كانَ المندوبُ مُضافاً إلى المتكلِّمِ جاز / ١٩٤أ فيه وجهانِ : وازيداهْ ، ووازيدياه [١] .

أمَّا : وازيداهْ ، على أنَّ الأصْلَ : وازيدِ [٢] ؛ فلأنَّ الألِفَ تفْتَحُ المكسورَ كما تفْتَحُ المضمومَ . وأمَّا على مَذْهَبِ مَنْ يُثْبِتُ الياءَ ساكنةً [٣] ؛ فيجوزُ فيه وجهانِ : الحذفُ ، والإثباتُ [٤] .

أمّا الإثباتُ فلأنَّها رُدَّتْ عنْدَ الحاجةِ إلى حركتِها إلى أَصْلِها ، وأمّا الحذفُ فلالتقاءِ السّاكنَيْنِ في مَوْضِعٍ لايُلْبِسُ ، وهو مَوْضِعُ استخفافٍ [٥] ؛ ولذلك جاز في وازيدُ : وازيداه [٦] ؛ لأنَّ المندوبَ منْ شأْنِه أنْ يَشْتَهِرَ حالُه .

ومَنْ أثبت الياء متحركةً [٧] لم يجز على مذهبه إلا إثباتُها في النُّدبةِ .

= / وقال ابن جني : « ولابدَّ من الهاء في الوقف ، فإن وصلت أسقطتْها ، وقام التّابع غيرُها في إطالة الصَّوت مقامها» . الخصائص ٣ / ١٢٩ ، ويتبيَّن من هذا أنَّ مراد الشّارح بحرف الوصل الحرف الأول من الكلمة التالية للمندوب .

(١) أ : وازيداه .
وقول الشّارح قد يُفهم منه أنَّ الوجهين جائزان ، والحقُّ أنَّ في ذلك تفصيلاً :
ففي لغة من حذف الياء ، واجتزأ بالكسرة وجهٌ واحد ، وهو : وازيداه . انظر : المقتضب ٤ / ٢٧٠ ، الأصول ١ / ٣٥٥ . وفي لغة من أبقى الياء مفتوحة وجه واحد ، وهو : وازيدياه ، وسيذكره الشارح .
والوجهان اللّذان ذكرهما واردان في لغة من أثبت الياء ساكنة .
ويعتذر للشّارح بأمرين :
الأول : أنّه استغنى عن دقة العبارة بالتفصيل الذي سيذكره ، وهذا من باب التفصيل بعد الإجمال .
والثاني : أنَّ مراده : هذا الوجهان لايرد غيرهما في هذه المسألة .

(٢) أي : على لغة من حذف الياء . واجتزأ بالكسرة .

(٣) انظر ص : ١٦٧ هـ٦.

(٤) تقدَّم أن جواز الوجهين مذهب المبرد ، والسِّيرافي ، والفارسيّ ، وابن جني . وأن سيبويه لم يذكر سوى إثبات ياء المتكلم . انظر ص : ١٦٧ هـ ٨ .

(٥) أ . استحقاق .

(٦) قال كمال الدين الفرخان : « فإن قيل : أليس قد حكمتم بأنَّ النِّداء موضع استخفاف ، فكيف يليق بالمندوب أن تُلحق آخرَه ألفاً زائدة ؟ قلنا : إنما اختص هذا النحو ... بالزيادة المذكورة ؛ لأنه ليس ينادى لأن يُخبرَ ، أو يُستَخْبَرَ ، فيطولَ في مخاطبته الكلام بما بعد النداء ؛ إذ هو إنما يُدعى شجواً عليه ، وامتعاضاً للمصيبة فيه ، فجاز أن يَلحق الألفُ حيث أمنوا بعده الإخبار والاستخبار ، ولأنَّ الاسم كلما كان أزيد كان أطول مكثاً في سمع السامع ، فأجلبَ للشجو » . المستوفى ١ / ٣٤٤ . وانظر : شرح عيون الإعراب ٢٦٧ .

(٧) انظر ص : ١٦٨ هـ١.

وقال ابنُ قيسِ الرُّقيَّاتُ :

تَبْكيهِمُ دَهْماءُ مُعْوِلَـةٌ .'. وتقولُ سَلْمى وارزِيَّتِيَهْ (١)

فألحقَ الهاءَ في الوقفِ لبيانِ الحركةِ (٢).

ويجوزُ في النُّدبةِ : وازيدُ ، و وازيدِ ، و وازيديْ ، و وازيديَ (٣) ، بفتحِ الياءِ ، كلُّ ذلك جائزٌ حَسَنٌ (٤) ؛ لأنَّ النُّدبةَ موضعُ تَفْخيمٍ ، ومدِّ الصَّوتِ (٥).

وتقولُ: وا انْقِطاعَ ظَهْرِياهْ ، فَتُثْبِتُ الياءَ ؛ لأنَّه غيرُ منادىً، وإنَّما هو مضافٌ إليه (٦) ،

---

(١) تقدم تخريجه في ص : ١٦٨ .

(٢) انظر وجه الاستشهاد في : شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٤٧ ، شرح السيرافي ٣ / ٥٣ ب ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٥٤٩ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٢١ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل للكوفي ٢٠٢ ب ، وعبارة الأخير قريبة من عبارة ابن السيرافي .
وذكر المرزباني أنَّ الأصمعيَّ لحّن ابن قيس الرقيات ؛ لتركه إلحاق ألف الندبة ، وقال : « كان ينبغي أن يقول : وارزيتاه ، كما تقول : واعماه ، وواأخيّاه » . انظر : الموشح ٢٤٢ .

(٣) أراد بالأوَّل تركَ إلحاق الألف آخرَ المندوب المفرد ، وبالثاني حذف ياء المتكلم والاجتزاء عنها بالكسرة ، وبالثالث إثبات الياء ساكنة ، وبالرابع إثباتها متحركة .

(٤) قال سيبويه : « وإذا لم تُلحق الألفَ قلت : وازيدُ ، إذا لم تُضف ، و وازيدِ ، إذا أضفت ، وإنْ شئت قلت : وازيدي ، والإلحاقُ وغيرُ الإلحاق عربيٌّ فيما زعم الخليل - رحمه الله - ويونس » . الكتاب ٢ / ٢٢١ .
وقد يُشعر هذا بأنَّه يجعل حذف الياء والاجتزاء بالكسرة أكثر كما كان في النِّداء ، وهو ماصرَّح به المبرِّد ، فقال : « ومَنْ لم يرد أنْ يجعلَ للنُّدبة علامة قال : ياغلامَ غلامي ، وياغلامي ، وإنْ شاء قال : ياغلامِ ، وهو الوجه ؛ لأنَّه مَنْ لم يجعل للنُّدبة علامةً جعلها بمنزلة النِّداء الصحيح » . المقتضب ٤ / ٢٧٢ .
وقد يؤخذ من ذلك أنَّ الشَّارح قصد الترتيب ، فبدأ بالأكثر وهو حذفُ الياء والاجتزاء بالكسرة ، ثم الذي يليه وهو إثباتها ساكنة ، ثم إثباتها مفتوحة .

(٥) النُّدبة موضع مدٍّ للصَّوت . انظر : الكتاب ٢ / ٢٣١ ، المقتضب ٤ / ٢٦٨ ، شرح السيرافي ٣ / ٥٣ أ .
وهذا التعليل من الشَّارح - رحمه الله تعالى - يحتمل أمرين :
أ - أنَّ مدَّ الصَّوت في الأمثلة الأربعة السَّابقة ، وهو وجه فيها لو حملتها على إشباع الحركة فيما شابهها من مواضع مدِّ الصوت كالتذكُّر . قال ابن جني : « والمعنى الجامع بين التذكُّر والندبة قوةُ الحاجة إلى إطالة الصَّوت في الموضعين » ، ثم قال : « وكذلك الحركات عند التذكُّر يُمطلْنَ حتى يفين حروفاً وذلك قولهم عند التذكُّر في قمتَ : قمتا ، أي : قمتَ يومَ الجمعة » . الخصائص ٣ / ١٢٩ - ١٣٠ .
ب - أنَّ مدَّ الصَّوت في الثالث منها ، وهو ماتثبت فيه الياء ساكنة ؛ لكون الياء بعد الكسرة فيها مدٌّ للصَّوت. والأول والثاني والرابع لو مُدَّ فيها الصوت لخرجت الضمة والكسرة والفتحة بها عن بنائها ، وألبس الثاني المكسور بما فيه الياء ثابتة ، وألبس الرابع بما لحقته الألف .
والنَّصُّ - هنا - مطلقٌ محتملٌ للأمرين معاً ، وإنْ كان كلام الشَّارح في المسائل يُشعر برجحان الثاني .

(٦) أي : مضاف إليه المندوب .

فَتَثْبُتُ فيه الياءُ كما تَثْبُتُ في غيرِه من الكلامِ [١] .

وتقولُ : واغلامَ زيداه ، فَتَحْذفُ التَّنوينَ ؛ لأنَّ علامةَ النُّدبة صارت معاقبةً له[٢] ؛ لأنَّها على حرفٍ واحدٍ كما أنَّه على حرفٍ واحدٍ ، وهي زيادةٌ في آخر الاسم كما أنَّ التَّنوين كذلك ، مع الاستخفافِ الذي فيه .

وتقولُ : واغلامَ زيدٍ ، فتُسْقِطُ ألفَ النُّدبةِ كما تُسْقِطُها من المندوبِ إذا قلتَ : وازيدُ .

وقال رؤبة :

فهي تَرَثَّى يَاأَبي وابْنِيْما[٣]

---

(١) وجوب إثبات الياء فيما أضيف إليه المندوب مع لحاق الألف وعدمه مذهبُ سيبويه والمبرِّد وابن السَّراج . انظر : الكتاب ٢ / ٢٢٢ ، المقتضب ٤ / ٢٧١ ، الأصول ١ / ٣٥٦ .

وأجاز السِّيرافي سقوطها ساكنة إذا لحقت الألف ؛ قياساً على جواز سقوطها من المندوب المفرد - عنده - إذا دخلت الألف ، إذ يقول : « وأمَّا أبو العباس محمد بن يزيد فقد ذكر سقوطها في المندوب فيمن أثبت الياء قبلها ساكنة نحو : ياغلاميْ ... ، ولم يذكر سقوطها في : وا انقطاعَ ظهريْ .... ، والقياس فيهما واحدٌ ، وهو جواز سقوطها ؛ لاجتماع الساكنين » . شرح السيرافي ٣ / ٥٣ ب ، وانظر : اللوحة نفسها أ .

والقياس الذي ذكره عندي أنَّه ضعيفٌ ؛ لما يأتي :

أ - أنَّ أبا سعيد نفسه نصَّ على أنَّ التحريك في المقيس عليه - وهو المندوب المفرد - هو القياس ، إذ يقول : « القياسُ أنَّه إذا أدخلتَ الألفَ على ياء المتكلم في الاسم المندوب ، وهي ساكنة أنَّه يكون فيها التحريك ؛ لاجتماع الساكنين » . شرح السيرافي ٣ / ٥٣ ب .

ب - أنَّ الجامع بين المقيس والمقيس عليه - وهو التقاء الساكنين - ضعيفٌ ؛ إذ لو كان معتداً به ؛ لجاز حذف أول الساكنين مطلقاً .

جـ - أنَّ الأصل في التخلُّص من التقاء الساكنين تحريكُ الأول بحركة ليست أصلاً فيه . انظر : شرح الشافية ٢ / ٢٣٧ .

والياء - هنا - أصلها التحريكُ بالفتح ، فمن باب أولى أنْ تعودَ حركتُها عند الحاجة ، ولاتحذف . انظر أصل الياء في : الانتصار ١٤٨ .

(٢) علة حذف التنوين عند سيبويه التقاءُ السَّاكنين ، أمَّا المعاقبة فهي عنده علةٌ لامتناع التخلص من التقاء الساكنين بتحريك التنوين . انظر : الكتاب ٢ / ٢٢٢ .

أما الشَّارح فالمعاقبة عنده علَّةٌ لحذف التنوين ، ثمَّ علَّل معاقبة ألف الندبة للتنوين بالشبه الذي بينهما في أنَّهما على حرفٍ واحدٍ ، وأنَّهما زيادتان في آخر الاسم .

فسيبويه علَّل حكمين : حذف التنوين ، وامتناع تحريكه .

والشارح علَّل حكماً واحداً ، وهو حذف التنوين ، وعلَّل العلَّة ، وهي المعاقبة .

(٣) سبق تخريجه في ص : ١٧٠ .

/ (١) فأثْبَتَ ياءَ الإضافةِ في النُّدبةِ ، ويجوزُ :

.... يأبا وابْنامـا

حكاه سيبويهِ على أنَّه مسموعٌ على الوَجْهَيْنِ (٢) ، ولم يُجزْ أبو العبّاسِ إلا :

.... يأبي وابْنيما(٣)

لأجل القافيـة ؛ وذلك أنَّ اليـاءَ رِدْفٌ (٤) ، والميمَ حـرفُ الرَّويِّ (٥) ، والألـفَ وَصْلٌ (٦) ، ولايجوزُ مع الياءِ الألفُ في الرِّدْفِ ، ولكنْ قد يجوزُ الواوُ مع الياءِ (٧) .

---

(١) هنا ينتهي سقط : ب .

(٢) الوجهان : إثبات الياء ساكنة وقلبها ألفاً ، وانظر حكاية سيبويه في : الكتاب ٢ / ٢٢٢-٢٢٣ . ونقل الوجهين عن العرب الفراءُ ، إذ يقول : « والعربُ تقول : بأبا وأمّا ، يُريدون : بأبي وأمّي » . معاني القرآن ٢ / ١٧٦ .

(٣) أجاز هذا المبرد ، وأجاز أيضاً : يا أبا وابنيما . انظر : المقتضب ٤ / ٢٧٢ ، وقد سبقت الإشارة إليه . انظر ص: ١٧١ هـ٢ .

وتبع المبرِّد في تغليط رواية : وابناما ، الأعلم الشنتمري ، وذكر أن نسخ (الكتاب) اختلفت في الرواية الثانية ، فوردت في بعضها : وابناما ، وفي بعضها : وابنيما ، وجعل قلب الياء ألفاً غلطاً من النساخ . انظر : تحصيل عين الذهب ١ / ٣٢٢ .

وهذا الاختلاف الذي ذكره لم يرد عند غيره من شراح الكتاب ، أو شراح أبياته . انظر : شرح السيرافي ٣ / ٥٤ أ ، التعليقة ١ / ٣٥٩ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٦٢ أ .

(٤) الردف : واو ساكنة ، أو ياء ساكنة ، أو ألف تكون قبل حرف الروي . انظر : الفصول والغايات ٣٢ ، العيون الغامزة ٢٥٢ .

(٥) الروي : آخر حروف البيت في الشعر المقيد ، وماقبل الوصل في الشعر المطلق . انظر : القوافي للتنوخي ٩٤ .

(٦) الوصل : الحرف الواقع بعد حرف الروي ، وهو أحد أربعة أحرف : الهاء ، وحروف المد . انظر : القوافي للتنوخي ١١٩ ، الوافي في العروض والقوافي ٢٠٢ ، نهاية الراغب ٣٥٦ .

(٧) قال الدماميني : « ويجوز أنْ تتعاقب الواو والياء في القصيدة الواحدة .... ، ولاتُعاقبهما الألف ؛ لبعدها منهما بكثرة مَطْلهما » . العيون الغامزة ٢٥٣ ، وانظر : سر الصناعة ١ / ٢٠ - ٢١ ، الفصول والغايات ٣٢ ، القوافي للتنوخي ١١٨ .

وردَّ الفارسيُّ هذه العلة فقال : « وقد قال قائلٌ : إنَّ الألف لايجوز في قوله : وابناما ؛ لأنَّه ردفٌ ، والألف لاتكون مع الياء رِدفاً كما يكون معها الواو ، فالقولُ : إنَّ ذلك لايمتنعُ إذا أراد حكاية ماتكلَّم به المتكلِّم ، وإنْ كانت القافية تقتضيه ، كما حُكي عن أبي عمروٍ في قوله :

مابالُها بالليل زَالَ زوالُها

فلا يكون تغييرُ الرِّدفِ بأكثر من تغيير المجرى » . المسائل الشيرازيات ٤٦ب ، وانظر : الشعر ٢ / ٥٤٥ - ٥٥١ ، هدي مهاة الكلتين ٩٤ ، اللسان ١٤ / ٣٠٩ (رثا) .

ويقصد أبو عليّ بتغيير المجرى الإقواء ، وهو أحد عيوب القافية . انظر : الغريب المصنف ٣ / ٦٩٩ . والشّطر الذي أنشده عجز بيت للأعشى ، من الكامل ، وصدره :

هذا النَّهارُ بدا لَها منْ همِّها

والقصيدة حركة رويِّها الفتحة . انظر : ديوان الأعشى ٣٣٣ .

وهذا كما قال أبو العبّاسِ ، إلا أنَّ وَجْهَ قولَ سيبويهِ على أنَّ الذي روى :

.... وابْنيمـا

عَرَفَ القصيدةَ ، فأنْشدَه على ماتُوجبُه القافيةُ ، ومَنْ روى :

.... وابْناما

فإنَّه تمثَّلَ به ، ولم يَعْلَمْ كيفَ هو في القصيدةِ ؛ لأنَّه رواه وحدَه على ماتُوجبُه لغتُه(١) .

وحُكْمُ ياءِ الإضافةِ إذا [كان](٢) قبلَها ياءٌ ساكنةٌ أنْ تَثْبُتَ في النُّدبةِ ، فتقول : واغلاميّاه ، و واقاضيّاه ؛ لأنَّها كانت ثابتةً قَبْلَ النُّدبة (٣) ، فَجرَتْ على ذلك ، وكذلك / ١٩٤ب إذا كانَ قَبْلَها ألفٌ في قولك : وامُثنَّاياه ، ولم يَجُزْ أنْ تُحْذَفَ في هذا الموضعِ ؛ لأنَّها بمنزلتِها في غيرِ النُّدبةِ ، فأمَّا ألفُ مثنّى (٤) ؛ فيُحْذَفُ في النُّدبة ؛ لالتقاءِ السَّاكنينِ ، ولايُقْلَبُ إلى الياءِ المتحرِّكةِ ؛ لاستثقالِ ذلك ، مع أنَّه موضعٌ يَرْتَفِعُ فيه الإلباسُ(٥) .

---

(١) توجيه الشارح ذكره أبو سعيد السيرافي ، فقال : « لايجوز في بيت رؤبة : يا أبا وابناما ؛ لأنَّ القصيدة حرف الرويِّ منها الميم ، وهي مُرْدَفةٌ بالياء ، وماكان ردفها الياء ، فلا يجوز أن يقع معها ألفٌ ، ويجوز أن يقع واو ..... ، فإن كانت فيه رواية غيرُ هذه ، فهي : يا أبا ، دون : ابنيما ، أو يكون منشدٌ من العرب أنشد البيت وحدَه ، ولم يعرفْ القصيدةَ ، فيكون إنشادُ ذلك العربيِّ هو الحجَّة » . شرح السيرافي ٣ / ٥٤ ب ، ونقله الكوفي في : شرح أبيات سيبويه والمفصل ٦٢ أ .

(٢) تكملة يقتضيها السياق .

(٣) ثبتت ياء المتكلِّم وجوباً إذا سبقت بساكن ؛ لأنَّها إذا حُذفت لم يبق دليلٌ عليها ، قال المبرد : « فإنْ كان ماقبل ياء الإضافة ساكناً فلابدَّ من حركة الياء ، ولايجوز حذفُها ، كما قلت : ياغلامِ اقبل ؛ لأنَّ هذا يدلُّ على ذهاب يائه الكسرة ، ولو حُذفت الياء وقبلها ساكنٌ لم يكن عليها دليلٌ » . المقتضب ٤ / ٢٧٣ ، وانظر : التعليقة ١ / ٣٦٠ - ٣٦١ .

وعلَّل السِّيرافي امتناع حذف الياء من : واقاضيَّاه ، بوقوع اللبس بين المضاف وغير المضاف . انظر : شرح السيرافي ٣ / ٥٤ ب .

ويُضاف إلى ماتقدَّم أنَّ الياء قويت بالحركة ، ويعضِّد هذا أنَّها إذا تحركت وقبلها متحرِّكٌ ثبتت ، نحو : واغلامياه .

(٤) ب : مبني .

وحذف ألف (مثنّى) مقيَّد بكونها غير مضافة .

(٥) هناك علة أخرى ، فقد وازن السِّيرافي بين قلب الألف المقصورة في التثنية ، وحذفها في النُّدبة ، وذكر أنَّ علَّة ذلك لزوم علامة التثنية ، فقُلبت الألف ، وعدم لزوم علامة النُّدبة ، فحذفت . انظر : شرح السيرافي ٣ / ٥٤ب ، وانظر حذف ألف مثنى في الندبة في : الكتاب ٢ / ٢٢٤ ، الأصول ١ / ٣٥٧ .

بابُ ألفِ النُّدبةِ التي تَتْبَعُ ماقَبْلَها[١]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبيِّنَ مايجوزُ في ألفِ النُّدْبةِ التَّابعةِ لما قَبْلَها مما لايجوز؟[٢].

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في ألفِ النُّدْبةِ التّابعةِ لما قَبْلَها ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

ولِمَ لايجوزُ إلا أنْ تَتْبَعَ في المُضْمَرِ دونَ المُظْهَرِ ؟ وهل ذلك لما يَلْزَمُ مِن الالتباسِ في المذكَّرِ والمؤنَّثِ، والتَّثنيةِ والجمعِ ؟[٣].

ومالنُّدبةُ في: ظَهْرِه ؟ ولِمَ وَجَبَ: واظَهْرَهُوهْ ، وفي المؤنَّثِ: واظَهْرَهَاهْ ؟[٤].

ومـا النُّدبـةُ إلى : ظَهـرِهم ؟ ولِمَ وَجَبَ : واظَهْرهُمُوه ، وفي التَّثنيـةِ : واظهرهُماهْ[٥] ؟ ولِمَ حُذِفَت الألفُ منه ؟ وماقياسُه من : وامُثَنّاه ؟[٦].

ومـا النُّدبـةُ فـي : غُلامِـكِ ؟ ولِمَ وَجَبَ : واغـلامَكيـهْ ، وفي المذكَّرِ : واغُلامَكاه ؟[٧].

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابٌ تكونُ ألفُ الندبة فيه تابعةً لما قبلها . انظر : الكتاب ١ /٣٢٣ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٤-٢٢٥(هارون) .

(٢) في الباب أغراضٌ ، منها : علة جعل ألف الندبة تابعة لحركة المضمر ، واختلاف ماتُقلب إليه الألف باختلاف لغات العرب في الصلة ، وحكم المندوب بالكنية إذا أضيف إلى المتكلم ، وغيرها . ومن هذه الأحكام ماهو واجبٌ ، ومنها ماهو ممتنع .

(٣) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وإنما جعلوها تابعةً ؛ ليفرقوا بين المؤنث والمذكر ، وبين الاثنين ، والجميع ، وذلك قولك قولك : واظهرهوه . الكتاب ١ /٣٢٣ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٤ (هارون) .

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وذلك قولك : واظَهْرَهُوهْ ، إذا أضفت الظَّهر إلى مذكَّر ، وإنَّما جعلتَها واواً لتفرق بين المذكر والمؤنث إذا قلتَ : واظهرَهاه » . الكتاب ١ / ٣٢٣ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٤ (هارون) .

(٥) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وتقول : واظَهْرَهُمُوه ، وإنما جعلت الألفَ واواً لتفرق بين الاثنين والجميع إذا قلت : واظَهْرَهُماه » . الكتاب ١ /٣٢٣ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٤ (هارون) .

(٦) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وإنما حذفت الحرف الأول ؛ لأنه لاينجزم حرفان ، كما حذفت الألف الأولى من قولك : وامُثَنّاه » . الكتاب ١ / ٣٢٣ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٤ (هارون) .

(٧) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وتقول : واغُلامَكيه ، إذا أضفت الغلام إلى مؤنث ، إنما فعلوا ذلك ليفرقوا بينها وبين المذكر إذا قلت : واغُلامكاه » . الكتاب ١ / ٣٢٣ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٤ (هارون).

ومـا النُّدبـةُ في : انْقِطَاعِ ظَهْرِهِ ؟ ولِمَ وَجَبَ : وا انْقِطَاعَ ظَهْرِهُوهْ ، أو وا انْقِطاعَ ظَهْرِهِيهْ ؟[١].

ومـا النُّدبـةُ في قـولِكَ : أبو عَمْرِيْ ؟ ولِمَ وَجَبَ : وأَبا عَمْرِياهْ ، على لَحـاقِ العـلامــةِ في عَمْرٍو ، مع أنَّ المَنْدوبَ هو الأب ؟ فلِمَ جـازَ ذلك ؟ وهـل ذلك ؛ لأنَّ المضـافَ والمضـافَ إليـه بمنزلةِ شيءٍ واحـدٍ ، فلم يَصْلُحْ أَنْ تَلْحَقَ العـلامـةُ إلا في آخرِ الاسْمِ ؟ ولِمَ جاز : أبو عَمْرِي ، على لحاقِ اليـاءِ في عَمْرٍو ، وإنَّما المضـافُ إليك هو الأبُ ؟ وهل ذلك ؛ لأنَّه لما كان عمرٌو تمامَ الاسْمِ ؛ صار كأنَّه لك ، كما تقول : يا أبا عَمْرِيْ ؟[٢].

ومافي امتناع : هذا أبو النَّضْرِك[٣] ، وهذه ثـلاثةُ الأثوابِك ، من الـدَّليلِ على أنَّ الثَّاني كأنَّه المضافُ إلى المخاطبِ في الحقيقةِ ؟ وهل ذلك مِنْ جِهَةِ أنَّه يتعرَّفُ بِهِ ؟ ولو كـانَتْ إضـافـةً لفظيَّةً ؛ لـم يَتَعَرَّفْ ، ولجـاز : هذا أبـو النَّضْرِك ، وهـذه ثلاثـةُ الأثوابِك ؟[٤].

---

(١) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وتقول : وا انقطاعِ ظَهرِهُوه ، في قول من قال : مررتُ بِظهرِهو قبلُ ، وتقول : وا انقطاعَ ظهـرِهِيه ، في قـول من قـال : مـررتُ بظـهرِهي قـبلُ » . الكتـاب ١ / ٣٢٣ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٤ (هارون) .

(٢) هذه الأسئلة عن قول سيبـويه : « وتقـول : وا أبا عَمْرياه ، وإنْ كنتَ إنما تندبُ الأبَ ، وإياه تُضيـفُ إلى نفسك لاعمراً ؛ مِنْ قِبل أنَّ عـمراً مجراه هنا كمجراه لو كان لك ؛ لأنَّه لايستقيم لك إضافة الأبِ إليك حتى تجعلَ عمراً كأنَّه لك ، لأنّ ياء الإضافة عليه تقع ، ولاتحذفُها لأنّ عمراً غير منادى ؛ ألا ترى أنك تقول : يا أبا عَمْري » . الكتاب ١ / ٣٢٣ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٤ - ٢٢٥ (هارون) .

(٣) النَّضْر : علمٌ منقولٌ ، واللاّم قارنت نقله إلى العلميـة ، وتُحذف عند الإضافة ، والنِّداء . انظر : الارتشاف ١ / ٤٩٩ ، الهمع ١ / ٧٢ ، نتائج التحصيل ٢ / ٦٨١ .

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « ومما يدلُّك على أنَّ (عمراً) هاهنا بمنزلته لو كان لك » . إلى آخر الباب . الكتاب ١ / ٣٢٣ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٥ (هارون) .
وقول الشارح هذا يُفهم منه جواز الإضافة في نحو : هذا الضَّاربُك ، وهو ماعزاه إليه الرضي وذكر أنه أحد قولي المبرّد ، ولم أجد للمبرد فيما بين يدي من كتبه سوى أنَّ الضمير في محلٍّ نصب ، وهو قول الجمهور ومِمَّن نصّ على جواز الإضافة في نحو هذا الزمخشريّ .
انظر : المقتضب ١ / ١٩٥ ، ٣٨٣ ، ٣٩٨ ، المفصل ٨٤ ، شرح الكافية ١ / ٢٨٤ .

بابُ مايَمْتَنِعُ فيه ألفُ النُّدْبــــة[١]

الغرضُ فيـه :

أنْ يُبَيِّنَ مايمتنعُ فيه ألف النّدبة ممَّا لايمتنع [٢].

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يمتنعُ فيه ألفُ النُّدبة ؟ وما الّذي لايمتنعُ ؟ ولِمَ / ١٩٥ أ ذلك ؟.

ولِمَ امْتَنَعَتْ مِنَ الصِّفة ، ولِمَ تَمْتَنِعْ مِنَ المضَافِ إليه ؟ [٣].

ولِمَ جـازَ : وَازَيْدا الظَّريفُ ، والظَّريفَ [٤] ، بالرَّفْعِ ، والنَّصْبِ مع لَحـاق ألفِ النَّدبةِ الموصـوفَ دُونَ الصِّفةِ ؟ وهل ذلك لأنَّ (الظَّريف) ليس بمنادى ، ولاداخلٍ في اسمِ المنادى على مُعاقَبةِ حرفٍ منه [٥] ، فيجب له مثلُ حُكمِه ؟ [٦].

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابُ مالاتلحقُهُ الألفُ التي تلحقُ المندوبَ . الكتاب ١ / ٣٢٣ - ٣٢٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٥ - ٢٢٧ (هارون) .

(٢) استعمل الشارح - رحمه الله تعالى - في أكثر الأبواب عبارة : (... مايجوز ... مما لايجوز) ماعدا الأبواب التي في ترجماتها لفظ الامتناع ، فإنه يستعمل عبارة : (... مايمتنع ... مما لايمتنع) ، كهذا الباب ، وباب (مايمتنع فيه الندبة) الآتي .

وقد تضمَّن الباب أموراً منها : حكم لحاق الألف لصفة المندوب ، والفرق بين المضاف إليه ، والصفة ، ورأي يونس في لحاق الألف للصفة ، وحكم لحاق الألف للمندوب المسمّى بجمع المذكر السالم ، والمركب ، والفعلِ المسند إلى الضمير ، والاسم المضاف إلى الضمير .

(٣) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وذلك قولك : وازيدُ الظريفُ ، والظريفَ » إلى قوله : « والموصوف إنما تقع ألف الندبة عليه لاعلى الوصف » . الكتاب ١ / ٣٢٣ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٥ - ٢٢٦ (هارون) .

وهو سؤال عام تفصيله فيما بعده من أسئلة إلى قوله : وماوجه قول يونس .

(٤) في (الكتاب) المطبوع ١ / ٢٨١ (الألمانية) ، ١ / ٣٢٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٦ (هارون) : وازيدُ الظريفُ ، والظَّريفَ ، بترك إلحاق ألف الندبة ، ولم يذكر الأستاذ عبدالسلام هارون أن النسخ اختلفت في ذلك .

وما أثبته الشارح مراد وموافقٌ لما في نسخة أبي سعيد السيرافي . انظر : شرح السيرافي ٣ / ٥٦ أ .

(٥) أي : لم تقع الصفة معاقبة لحرف حذف من الموصوف .

(٦) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وزعم الخليل أنه منعه من أنْ يقول : الظَّريفاه ، أنَّ (الظريف) ليس بمنادى » . الكتاب ١ / ٣٢٣ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٥ (هارون) .

وهل يلزمُ من ألحق الصفةَ علامةَ الندبة أن يقول : وازيدا أنتَ الفارسُ البطلاه(١) ؟ وهل وجهُ هذا الإلزامِ أنَّ الثاني هو الأول مع أنَّه غير منادىً ، ولاداخلٍ في اسمِ المنادى(٢) ؟ وهلاّ انْفَصَلَ ذلك من جهةِ أنَّ الصِّفةَ والموصوفَ بمنزلةِ اسمٍ

---

(١) هذا الإلزام نقله سيبويه عن الخليل ، وقد ورد بروايتين :

إحداهما : وازيداً أنت الفارس البطلاه ، بنصب المندوب ، وإلحاق الألف آخر الجملة التالية للمندوب ، وضميره فيها المبتدأ وصفته في المعنى هي الخبر ، وهي رواية الشارح ، وأبي سعيد السيرافي ، وأُثبتتْ في الطبعة الألمانية وطبعة (بولاق) . انظر : الكتاب ١ / ٢٨١ (الألمانية) ، ١ / ٣٢٣ (بولاق) ، شرح السيرافي ٣ / ٥٦ أ ، ب .

وعليها يكون الإلزام من وجهين :

الأول : نصب المندوب الذي تليه جملةٌ المبتدأ فيها ضميرُه والخبر صفته في المعنى ؛ حملاً على المندوب الموصوف في مقتضى قول يونس ؛ لأنه يجعل الصفة مفردة كانت أم جملة من تمام الموصوف ، كما أن المضاف إليه من تمام المضاف .

والثاني : إلحاق الألف صفة المندوب في المعنى التي هي خبرٌ عن ضميره ، وواقعة في جملة بعده .

والرواية الأخرى : وازيدُ أنت الفارس البطلاه ، ببناء المندوب ، وإلحاق الألف آخر الجملة ، وعليها يكون الإلزام من وجه واحد ، هو الوجه الثاني في الرواية السابقة .

وهذه الرواية هي التي أثبتها عبدالسلام هارون ، ولم يذكر أنَّ النُّسخ التي اعتمدها اختلفت فيها ، وحكم على مافي طبعة بولاق بأنَّه تحريف .

ويحسن التنبيه - هنا - على أمرين :

أحدهما : جاء في (المقتضب) المطبوع : « وكان يونس يجيز أن يلقي علامة الندبة على النعت ، فيقول : وازيدُ الظريفاه ، وازيداه أنت الفارس البطلاه ، وهذا عند جميع النحويين خطأ .... » . المقتضب ٤ / ٢٧٥ .

وهذا مخالفٌ لما نقله سيبويه عن شيخه ، إذ ذكر أن المثال الأخير ألزم به الخليلُ يونسَ .

وقد تعقَّب أبو علي الفارسيّ المبرِّدَ ، فقال : « حكى (د) [يعني المبرد] في (المقتضب) عن يونسَ أنَّه كان يُلحق الندبة غيرَ وصف المنادى ، نحو : أنت الفارسُ البطلاه ، ويونس لم يجز هذا ، وإنَّما أجازه في وصف المنادى خاصَّة ، نحو : يازيدُ الظَّريفاه ، ... فقال الخليل : لو جاز أن تلحق علامة الندبة ماليس بمنادى ؛ لجاز أنْ تلحق بـ(أنت الفارس البطلاه) ؛ لأنَّه مثل صفة المنادى في أنَّه غير منادى ، فإذا لم يجز هذا لم يجز ذلك . فهذا الذي حكاه عن يونس إنما هو إلزامٌ ، ليس هو قوله » . المسائل البصريات ١ / ٦٨٠-٦٨١ .

والآخر : ذكر ابن الحاجب أن الخليل ألزم يونس أن يجيز : جاءني زيدٌ الظريفاه .

انظر : شرح الوافية ٢٠٢ . ونقل ركن الدين الاستراباذي ، والمرادي نصَّ ابن الحاجب ، ولم يشيرا إليه . انظر : الوافية ١٠٤ ، شرح التسهيل ٥٠٦ ، وماذكروه - رحمة الله عليهم - فيه نظرٌ من وجهين :

أولهما : أنه مخالفٌ لما نقله سيبويه عن شيخه .

وثانيهما : أنَّ المثال الذي ذكروه ليس فيه ندبةٌ ، فالإلزام به بعيدٌ ؛ لسهولة الانفصال عنه .

(٢) هذا سؤال عن قول سيبويه نقلاً عن الخليل : « ولو جاز ذا لقلت : وازيداً أنت الفارس البطلاهْ ؛ لأنَّ هذا غير نداء كما أنَّ ذلك غيرُ نداء » . الكتاب ١ / ٣٢٣ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٥ (هارون) .

واحدٍ، وليس كذلك الجملةُ مَعَ الاسمِ المنادى[١] ؟ وهل يَرُدُّ إلى الإلزامِ أنَّ الثّاني هو الأوَّلُ ، وإن[٢] انْفَصَلَ من جهةِ أنَّه في الجملةِ[٣] ، كما أنَّ الثانيَ في الصِّفةِ هو الأوَّلُ مع جوازِ الانْفِصالِ بالخبرِ ، فجوازُ الانْفصالِ بالخبرِ يَقْتضي المنعَ من لحاقِ العَلامةِ كما أنَّ الانفصالَ بالاسمِ المخْبرِ عنه[٤] يقتضي المنعَ من لَحاقِ العلامةِ ، وإنْ كانَ أحدُهما[٥] أوكدَ من الآخرِ كما يكونُ ذمُّ[٦] الظَّالم بالقَتْلِ أوكدَ من ذمِّ[٦] الظَّالم بالغَصْبِ ، وأحدُهما لازمٌ من الآخرِ ؛ لأنَّ المُقْتَضَى فيهما واحدٌ ، فمنْ أَعْطَى ذمَّ[٦] الظَّالم بالقَتْلِ؛ لَزِمَه ذمُّ[٦] الظَّالم بغَصْبِ المالِ ؟[٧].

وما النُّدبةُ في : أميرِ المؤمنين ؟ ولِمَ جاز : واأَميرَ المؤْمنيناهْ ، وفي (عبدالقيس) : واعبدَقَيْساهْ ، ووَاعَبْدَ القَيساهْ[٨] ؟ ومافي أنَّه لايجوزُ (عبدٌ) ، أو (أميرٌ) مع إرادةِ الإضافةِ ، ويجوزُ (زيدٌ) مع إرادةِ الصفةِ ، وإنْ لم تُذكر ؛ منَ الدَّليلِ[٩] ؟ وهَلْ ذلكَ لأنَّه إذا نُوِّنَ الأوَّلُ بَطَلَتْ[١٠] نيَّةُ الإضَافةِ ، وليس كذلك في الصِّفةِ ، فهذا دليلٌ على

---

(١) أي جملة : أنت الفارس ..... ، فالخبر فيها صفة المندوب في المعنى .

(٢) ب : ولمن . وهو تحريف .

(٣) مراده : أنه في الجملة التي بعد المندوب وذلك أن (البطل) هو (زيد) المندوب ، وإن كان داخلاً في الجملة التي وليت المندوب ، إذ هو خبر ثان لـ (أنت) .

(٤) هو (أنت) .

(٥) هو الصفة ، وسيذكر الشارح هذا في الجواب .

(٦) أ : دمّ ، بالدال المهملة ، وهو تصحيف . وقد تقدَّم في التمهيد أنَّ للشارح كتاباً في (استحقاق الذمّ) .

(٧) هذا السؤال والذي قبله مفرعان عمّا قبلهما .

(٨) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وليس هذا مثل : وا أمير المؤمنيناه ، ولامثل : واعبدَقيساه ؛ من قِبَل أنَّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد منفرد ، والمضاف إليه هو تمام الاسم ومقتضاه ، ومن الاسم » . الكتاب ١ / ٣٢٣ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٦ (هارون) .
ولم يذكر الشارح في الجواب علة امتناع حذف (أل) من (أمير المؤمنين) ، وجواز حذفها من (عبدالقيس) ، وهي أن (عبدالقيس) يبقى على تعريفه إذا حذفتْ منه ، أما (أمير المؤمنين) فإذا حذفت منه أصبح المضافُ إليه نكرةً ، وضَعُفَ اختصاصُ المضاف . وفي نصِّ سيبويه مايُشعر بهذا الفرق .

(٩) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ألا ترى أنك لو قلت : عبداً ، أو أميراً ، وأنت تريد الإضافة لم يجز لك ، ولو قلت : هذا زيدٌ ، كنتَ في الصفة بالخيار ، إنْ شئت وصفتَ ، وإنْ شئت لم تصف » . الكتاب ١ / ٣٢٣ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٦ (هارون) .

(١٠) أ : وبطلت .

المُعاقَبة لما هو حرفٌ من الاسْمِ ، فألفُ النُّدبةِ لآخرِ الاسمِ ، وآخرُ الاسمِ المضافُ إليه ؟ (١) .

وماوَجْهُ قولِ يُونُسَ (٢) : وازيدُ (٣) الظَّريفاه (٤) ؟ وهل ذلك لأنَّه رأى الصِّفَةَ والموصوفَ بمنزلة اسمٍ واحدٍ ؟ .

ولِمَ زَعَمَ الخليلُ أنَّ هذا خطأٌ (٥) ؟ وهل ذلك لأنَّه ليس بآخرِ الاسْمِ ، وإنَّما تُلْحَقُ ألفُ النُّدبةِ في آخرِ الاسْمِ ، وإنَّما تُشْبِهُ آخرَ الاسْمِ مِنْ وَجْهٍ لايَقْوَى به الحكمُ كحُكْمِ آخرِ الاسْمِ كما يقوى المضافُ إليه ؟ (٦) .

وما النُّدْبَةُ في : قِنَّسْرين (٧) ؟ ولِمَ وَجَبَ فيه : واقِنَّسرُوناه ؟ (٨) .

وما النُّدْبَةُ في رَجُلٍ اسمه : اثنا عشر ؟ ولِمَ وَجَبَ فيه : وا اثْنا عَشَراهْ ؟ (٩) وهل

---

(١) هذا سؤال عن قول سيبويه : « ولستَ في المضاف إليه بالخيار ؛ لأنَّه من تمام الاسم ، وإنما هو بدلٌ من التنوين ، ويدلُّك على ذلك أنَّ ألف النُّدبة إنما تقع على المضاف إليه كما تقع على آخر الاسم المفرد ، ولاتقع على المضاف ، والموصوف إنما تقع ألفُ النُّدبة عليه لاعلى الوصف » . الكتاب ١ / ٣٢٣ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٦ (هارون) .

(٢) انظر قول يونس في : الكتاب ٢ / ٢٢٦ ، المقتضب ٤ / ٢٧٥ ، الأصول ١ / ٣٥٨ ، شرح السيرافي ٣ / ٥٦ ب ، المسائل المنثورة ٢١٥ .

(٣) في نسخة أبي سعيد السيرافي وحده : وازيداً الظريفاه ، بالنصب . انظر : شرح السيرافي ٣ / ٥٦ أ ، وهو قياس قول يونس ؛ لأنه يجعل الصفة من تمام الموصوف ، كما أن المضاف إليه من تمام المضاف .
وماذكره الشارح موافقٌ لما في : الكتاب ١ / ٣٢٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٦ (هارون) ، المقتضب ٤ / ٢٧٥ ، الأصول ١ / ٣٥٨ .

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وأما يونس فيُلحق الصِّفةَ الألفَ ، فيقول : وازيدُ الظريفاه ....» . الكتاب ١ / ٣٢٣ - ٣٢٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٦ (هارون) .
والسؤال الذي بعده مفرَّع عنه .

(٥) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وزعم الخليل - رحمه الله - أن هذا خطأ » . الكتاب ١ / ٣٢٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٦ (هارون) .

(٦) تقدم مثل هذا السوال ص : ١٨١ هـ ٦ .

(٧) ب : قيسرين .
وقِنَّسرين : مدينة في الشام بينها وبين حلب مرحلة . انظر : مراصد الاطلاع ٣ / ١١٢٦ .

(٨) هذا السؤال عن ندبة جمع المذكر السالم إذا سُمِّي به ، وهو مأخوذ من قول سيبويه : « وتقول : واقِنَّسروناه ؛ لأنَّ هذا اسمٌ مفردٌ » . الكتاب ١ / ٣٢٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٦ (هارون) .

(٩) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وكذلك رجلٌ سُمِّي بـ(اثني عشر) ، تقول : وا اثنا عشراه ؛ لأنَّه اسمٌ مفردٌ بمنزلة قنسرين ....» . الكتاب ١ / ٣٢٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٦ (هارون) .
والسؤال الذي بعده مفرَّعٌ عنه .

ذلك واجبٌ ممّا هو أوكدُ في المضافِ إليه ؛ لأنَّه أَشَدُّ اتِّصالاً بالأوَّلِ من المضافِ إليه ؟

وما النُّدْبةُ في رَجُلٍ سمِّي [١] : ضربوا ؟ / ١٩٥ ب ولِمَ وَجَبَ فيه : واضَرَبُوه، وفي (ضَرَبا) : واضَرَبَاهْ ، وفي (غـلامِهم) ، إذا سـمِّي به : واغُلامَهُمُوه ، وفي (غُلامهما) : واغلامَهماهْ ؟ [٢] .

فَلِمَ وَجَبَ أنْ تكونَ ألفُ النُّدبةِ تابعةً في التَّسميةِ كما تَتْبَعُ في غيرِه ؟ وهل ذلك لِيَظْهَر ماسُمِّي به من تَثْنيةٍ ، أو جمعٍ ، أو مُذكَّرٍ ، أو مُؤنَّثٍ ؟ [٣] .

---

(١) ب : يسمى .

(٢) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وإذا ندبت رجلاً يسمّى (ضربوا) ؛ قلت : واضَرَبُوهْ ، وإنْ سُمِّي (ضربا) ؛ قلت : واضَرباهْ ، فهذا بمنزلة : واغلامَهُوه ، وواغلامَهاه ، جعلتَ ألفَ النُّدبة تابعةً لتفرق بين الاثنين والجميع، ولو سمَّيتَ رجلاً بغُلامهم أو غُلامهما ؛ لم تحرِّفْ واحداً منهما عن حاله قبلَ أنْ يكونَ اسماً ، ولتركتَه على حاله الأولى في كلِّ شيءٍ ، فكذلك : ضَرَبا وضَرَبوا ، إنَّما تحكي الحال الأولى قبلَ أنْ يكونا اسمَيْنِ » . الكتاب ١ / ٣٢٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٦ -٢٢٧ (هارون) .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وصارت الألفُ تابعةً لهما كما تبعت التثنية والجمع قبل أن يكونا اسمين ، نحو : غلامهما ، وغلامهم ؛ لأنهما كما لم يتغيَّرا في سائر المواضع لم يتغيَّرا في الندبة » . الكتاب ١ / ٣٢٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٧ (هارون) .

الجوابُ عن بابِ ألفِ النُّدبةِ التي تَتْبَعُ ماقَبْلَها :

الذي يجوزُ في ألفِ النُّدبةِ أنْ تَتْبَعَ حركةَ المضمرِ ؛ للفرقِ بينَ المذكَّرِ والمؤنَّث ، والتَّثنيةِ والجمعِ (١) ، ولايجوزُ أنْ تَتْبَعَ حركةَ المظهرِ ؛ لأنَّ المظهرَ بالبيانِ الذي فيه من جهَةِ ظهورِه لايَقَعُ فيه التباسٌ (٢) ؛ لقوَّةِ بيانه .

والنُّدبةُ في (ظَهْرِهِ) : واظَهْرَهُوْه (٣) ، وفي المؤنَّث : واظَهْرَهَاهْ ، وفي (ظَهْرِهِمُ) : واظَهْرَهُمُوْهْ ، فيمن قال : رأيتُ ظَهْرَهُمُ قبلُ ، ومَنْ قال : رأيتُ ظَهْرَهُمْ قبلُ (٤) ؛ لأنَّك تَرُدُّ الضمَّةَ كما تردُّها في : رَأَيْتُ ظَهْرَهُمُ اليومَ (٥) .

وتقولُ في التَّثنيةِ : وَاظَهْرَهُمَاه ، فَتَحْذِفُ الألفَ كما تَحْذِفُها مِنْ : وَامُثَنَّاه(٦) ؛

---

(١) قال السيرافي : « عرضت الحاجة إلى فصلٍ بين تثنية وجمع ، ومؤنث ومذكر ، فعدلوا إلى إحدى أختي الألف ، وهما الواو والياء ؛ لأنهما شريكتاها في المدِّ واللِّين وبُعْدِ الصوت » . شرح السيرافي ٣ / ٥٥أ .

(٢) ب : القياس .

(٣) أصله : واظَهْرَهُوْاه . التقى ساكنان حرفُ الصلة ، وألفُ الندبة ، فوجب حذفُ الصِّلة ، وقلبُ الألف واواً تبعاً لحركة ماقبلها ؛ لئلا يلتبس المفرد الغائب بالغائبة . انظر تفصيل المسألة في : التعليقة ١ / ٣٦٣ .
ومابعده مثله في الحذف والقلب ماعدا المضاف إلى الغائبة ففيه الحذف فقط .

(٤) إثباتُ الصِّلة بعد ميم الجمع ، وحذفُها مع إسكان الميم لغتان عن العرب . انظر : الكتاب ٤ / ١٩١ - ١٩٢ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ٢٩ ، التذكرة في القراءات ١ / ١٣٦- ١٣٧ ، النشر ١ / ٢٧٣ .
ورُوِي عن بعض العرب حذفُ الصِّلة وإثباتُ حركة الميم في الشِّعر . قال الأخفش : « وذا لايكاد يُعرف » . معاني القرآن ١ / ٣٠ .
ومراد الشَّارح أنَّ الوجهين : تسكينَ الميم وضمَّها يستويان إذا دخلت ألف النّدبة ؛ إذ يجب تحريك الميم ؛ لئلا يلتقي ساكنان . وانظر : التعليقة ١ / ٣٦٤ .

(٥) حُرِّكت الميم بالضمة ؛ لأنها الأصل ، ولاتخرج عنه إلا إذا سبقت هاء الغائب بياء ساكنة ، أو كسرة . انظر : الكتاب ٤ / ١٩٣ ، ١٩٥ ، التذكرة في القراءات ١ / ١٣٦ - ١٣٧ .

(٦) إذا أردت ندبة نحو : ظهرهما ، وألحقت ألف الندبة اجتمع ألفان ، فتحذف الألف الدالة على التثنية ، كما تحذف لام الكلمة في (مثنّى) إذا ندبت ولحقتها ألفُ الندبة ، وهذا قول البصريين ومن وافقهم . انظر : الكتاب ٢ / ٢٢٤ ، المقتضب ٤ / ٢٧٤ ، التبصرة ١ / ٣٦٤ ، المقرب ١ / ١٨٥ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤١٥ . أما أهل الكوفة فمذهبهم أنَّ الساكن إذا كان ألفاً لايُحذف ، وأنَّ العربَ استغنتْ به عن علامة النُّدبة . انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٣٢ .

للمعاقَبة مع [التقاء][(١)] السَّاكنَيْن[(٢)].

والنُّدبة في (غُلامكِ) للمؤنَّث : واغُلامَكيْهْ ، وفي المذكَّر : واغُلامَكاه[(٣)].

والنُّدبةُ في (انْقطاع ظَهْره) : وا انْقطاعَ ظَهْرِهُوهْ ، ووا انْقطاعَ ظَهْرِهِيْهْ ، على المذهَبَيْنِ في : مَرَرْتُ بِظَهْرِهُ قبلُ ، و : مررتُ بظهرِهِ قبلُ[(٤)].

والنُّدبةُ في (أَبي عَمْري) : وَا أَبا عَمْرِيَاه ، على لَحاقِ العلامةِ في (عَمْري) ، وإنْ كان المندوبُ هو الأوَّلَ ؛ لأنَّ المضافَ إليه داخلٌ في الاسْمِ الأوَّلِ ، ولايجوزُ أَنْ يُفْصَلَ بألفِ النُّدبةِ كما لايُفْصَلُ بالظَّرفِ[(٥)] ، والخَبَرِ ، وكذلك تقولُ : ياأَبا عَمْرِيْ ، فتُلْحِقُ الياءَ في : عمرٍو ، والمضافُ[(٦)] في المعنى هو الأوَّلُ ، وفي امْتناعِ : هذا أبو النَّضْرِكَ ، وهذه ثلاثةُ الأثوابِكَ ، دليلٌ على أنَّ الثَّانيَ كأنَّه المضافُ إلى المخاطَبِ في

---

(١) ساقط من : ب .

(٢) علَّل الشارح حذف الألف بعلتين : التقاءِ السَّاكنين ، والمعاقبةِ ، وهي وقوعُ ألفِ النُّدبة موقع الألفِ بعد حذفها ، وقد ذكر العلة الأولى سيبويه .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٢٢٤ ، المقتضب ٤ / ٢٧٤ ، الأصول ١ / ٣٥٧ .

(٤) ضمُّ هاء الغائب وإلحاقُها واواً مطلقاً لغةُ أهل الحجاز ، وبنو تميم يكسرونها ويلحقونها ياءً إذا وقعتْ بعد كسرةٍ أو ياءٍ ساكنة . انظر : الكتاب ٤ / ١٩٥ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ٢٧ - ٢٨ .
ونُقِلَ عن أزد السَّراة إسكانُ الهاء . انظر : معاني القرآن للأخفش ١ / ٢٨ ، الخصائص ١ / ١٢٨ ، وعن بني عقيل وبني كلاب حذفُ الصلة وإبقاءُ حركةِالهاء . انظر : البحر المحيط ٣ / ٣٦٧ .
وانظر هذين الوجهين في : المقتضب ٤ / ٢٧٤ ، الأصول ١ / ٣٥٧ .

(٥) أطلق الشارح في هذا الباب والذي يليه منعَ الفصل بين المضاف والمضاف إليه ؛ استغناءً بما قدَّمه في المجلد الأول ، إذ ذكر جواز الفصل بشبه الجملة في الشعر .
انظر : شرح الرماني ١ / ٥٥ ب .
وماذهب إليه هو مذهب البصريين والفرَّاء . انظر : الكتاب ١ / ١٧٦ - ١٧٧ ، معاني القرآن للفراء ٢ / ٨١ - ٨٢ ، ٣٢١ - ٣٢٢ ، المقتضب ٤ / ٢٢٧ - ٢٢٩ . وانظر المسألة في : مجالس ثعلب ١ / ١٢٥ - ١٢٦ ، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢ / ٢٠١ - ٢٠٣ ، إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٩٨ ، علل القراءات ١ / ٢٠٤ - ٢٠٥ ، إعراب القراءات السبع ١ / ١١٧ ، الحجة ٣ / ٤١٢ - ٤١٣ ، الخصائص ٢ / ٤٠٦ ، الكشف ١ / ٤٥٣ - ٤٥٤ ، كشف المشكلات ١ / ٤٣٢ - ٤٣٣ ، الإنصاف ٢ / ٤٢٧ - ٤٣٦ ، إبراز المعاني ٣ / ١٤٩ - ١٥٧ ، ائتلاف النصرة ٥١ - ٥٤ .

(٦) أ ، ب : المضاف ، من دون حرف العطف ، والسياق يقتضيه .

الحـقـيـقـة منْ جهَة أنَّه يتعرَّفُ به ؛ إذْ لو لَمْ يتعرَّفْ بـه ؛ لجـازت الألفُ واللاَّمُ [١] ، وليستْ إضافةً لفظيّةً ؛ لأنَّها لو كانتْ لفظيَّةً ؛ لاجْتَمَعَتْ مع الألفِ واللاّمِ كما تَجْتَمِعُ في : الحَسَنِ الوجهِ ، والضّاربِ الرَّجُلِ [٢] .

---

(١) مرادُ سيبويه والشّارح أنَّ الياء في : وا أبا عمري ، لاتُحذفَ كما تُحذف في : واغُلامِ ، وإن كان المضاف إليها في الحقيقة المندوب ؛ لأنَّها دخلت - هنا - على ما أضيف إليه المندوب ، فصار كالمضاف في الحقيقة ، ويدلُّ على ذلك أنَّ المتكلّم إذا أراد إضافة (أبو) في (أبو النَّضْر) ، و (ثلاثة) في (ثلاثة الأثواب) إلى المخاطب ؛ أدخل الكاف على (النَّضْر) ، و (الأثواب) ، وحذفَ (أل) منهما ؛ لأنَّ الإضافة أثّرت فيهما ، فأصبحا كالمضاف في الحقيقة .

وانظر : شرح السيرافي ٣ / ٥٥ب ، شرح عيون كتاب سيبويه ١٦٤ ، الملخَّص ٤٧٢ .

(٢) انظر ص : ١٨٠ هـ ٤ .

الجوابُ عَنْ بابِ مايَمْتَنِعُ فيه ألفُ النَّدبةِ [(١)]:

الذي يجوزُ فيه امتناعُ ألفِ النَّدبةِ من كلِّ مُنْفَصلٍ من الأوَّل بما يَصْلُحُ أنْ يَقعَ بينه وبينَه مِنْ ظَرْف ، أو خبرٍ [(٢)] ، فلا يَلْحَقُ الصِّفَةَ لهذه العِلَّة ، ولا ماالثَّاني فيه هو الأوَّلُ إذا بُني على مُخَبَرٍ عنه [(٣)] .

ولايَمْتَنِعُ مُن المضافِ إليه ، ومن المركَّبِ ؛ لأنَّه لايَصْلُحُ أنْ يَنْفَصِلَ بظرفٍ [(٤)] ، أو خَبَرٍ .

وتقولُ : وازيدا الظَّريفُ ، والظَّريفَ ، فتُلْحِقُ ألفَ النُّدبةِ الاسْمَ ، ولاتُلْحِقُها الصِّفَةَ [(٥)] ، وتُجري الصِّفةَ على حُكْمِ اللَّفظِ - إنْ شئْتَ - أو/ ١٩٦أ الموضعِ ؛ لأنَّ

---

(١) تقدَّمت أسئلة الباب في ص : ١٨١ ومنهج الشَّارح في بعض الأبواب أن يورد مسائل بابين أو ثلاثة ، ثم يجيب عنها على التوالي .

(٢) الفصلَ بين الصِّفة وموصوفها جائزٌ بأشياءَ منها الظَّرفُ إذا كان متعلِّقاً بأحدهما ، وخبرُ الموصوف . انظر : الارتشاف ٢ /٥٩٨ - ٥٩٩ .

(٣) يريد ماكان في جملة بعد المندوب ، وهو في المعنى صفةٌ للمندوب ، وخبرٌ عن ضميره نحو (الفارس) في : وازيدُ أنت الفارس .

(٤) انظر ص : ١٨٧ هـ٥.

(٥) ما اختاره الشارح في هذه المسألة هو مذهب أبي عمرو بن العلاء ، والخليل ، وسيبويه ، وأكثر البصريين ، والمتأخرين ، وفي المسألة مذاهب أخر :

١ - جواز لحاق الألف صفة المندوب ، وهو مذهب يونس ، وتبعه الكوفيون وسيذكره الشارح بعدُ .

٢ - جواز الإلحاق إذا كان المندوب الموصوف (أيّاً) ، وهو مذهب خلف الأحمر ، ويلزم من هذا أنه يجيز ندبة (أي) وهي اسم مبهم ، وقد ذكر النحويون أنَّ الأسماء المبهمة لاتندب إذا كانت النُّدبة للتفجُّع . وسيأتي بيان ذلك في : باب مايمتنع فيه الندبة .

٣ - جواز الإلحاق في كل كلام ، وهو مذهب الأخفش .

٤ - الجواز إذا وصف العلم المندوب بـ(ابن) مضافٍ إلى علم ، نحو : وازيدُ بنُ عمراه . وهو قول ابن الخبّاز ، وذكر أن النحويين مجمعون على جوازه ، ولم أجد أحداً من المتقدِّمين نص على ماذكره .

انظر : الكتاب ١ / ٢٢٥ ، المقتضب ٤ /٢٦٨ ، ٢٧٥ ، الأصول ١ /٣٥٧ - ٣٥٨ ، شرح السِّيرافي ٣ /٥٦ب ، المسائل المنثورة ٢١٥ - ٢١٦ ، التبصرة ١ / ٣٦٤ - ٣٦٥ ، الإنصاف ١ / ٣٦٤ - ٣٦٥ ، شرح المفصل ٢ / ١٤ ، شرح الوافية ٢٠٢ ، شرح الجمل ٢ / ١٢٩ - ١٣٠ ، لباب الإعراب ٣٠٩ ، الارتشاف ٣ / ١٤٤ ، شرح التسهيل للمرادي ٥٠٦ ، المساعد ٢ /٥٣٧ - ٥٣٨ ، الفوائد الضيائية ١ / ٣٤٧ - ٣٤٨ ، التصريح ٢ / ١٦٩ ، ١٨٢ ، الهمع ١ / ١٨٠ .

اللَّفظَ في حُكْمِ المضمومِ ، وإن انْفَتَحَ (١) لألف النُّدبة .

ويلْزَمُ مَنْ ألحقَ الصِّفةَ علامةَ النُّدبة أنْ يقولَ : وازيداً أنْتَ الفارسُ البَطَلاه (٢) ؛ لأنَّه ألْحَقَ العلامةَ الثَّانيَ الذي هو الأوَّلُ مع جوازِ الانْفصالِ بغيرِه من الكلامِ ، ولايَعْصِمُ مِنْ ذَلك أنَّ الصِّفةَ والموصوفَ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ (٣) ، فَأَمرُها أوْكَدُ ؛ لأنَّ العلَّةَ الصَّحيحةَ مِنْ جوَازِ الانْفصالِ بالظَّرفِ والخبرِ تَقْتَضي استواءَ الحُكْمِ فيهما في الجوازِ والامْتناعِ ، وإنْ كانَ أحدُهما أوْكَدَ (٤) .

والنُّدْبَةُ في (أميرِ المؤْمنين) : وَا أَميرَالمؤْمنيْناهْ ، وفي (عَبْدالقيسِ) : وَاعَبْدَالقَيْسَاه ، وإذا امْتَنَعَ (عبدٌ) ، أوْ (أميرٌ) مع إرادة الإضَافَة ، ولَمْ يَمْتَنِعْ مع إرادةِ الصِّفةِ (٥) ؛ ففي ذلكَ دليلٌ على دُخولِ المُضَافِ إليه في الاسمِ المضافِ الأوَّلِ مِنْ وَجْهَينِ :

أحدُهما : أنَّ ذِكْرَ التَّنوينِ قَدْ أَبْطَلَ الإضَافةَ ؛ لبُطْلانِ المعاقبة (٦) .

---

(١) ب : الفتح .

(٢) تقدم في مسائل الباب أنَّ لهذا المثال روايتين .

(٣) أطلق الشارح القول بأنَّ الصِّفة والموصوف بمنزلة اسم واحدٍ ، وقيَّده الفارسيُّ بمسائل ليست منها هذه المسألة ، وهو مفهوم كلام سيبويه وابن السَّراج . انظر : الكتاب ٢ / ٢٢٦ ، ٢٨٩ ، الأصول ١ / ٣٨٤ ، المسائل البصريات ١ / ٥١٣ - ٥١٩ .

(٤) قال السِّيرافي : « وقد احتجَّ الخليلُ لبطلان نُدبة الصِّفة ببطلان نُدبة الخبر الذي هو : وازيداً أنت الفارسُ البطلاه ، وقال مَنْ يخالفُه : ليس الخبرُ مثلَ الصِّفة ؛ لأنَّ الخبرَ منقطعٌ عَن المندوب ، والصِّفة من تمامه ، ومن حُجَّة الخليل أنَّ الصِّفة والخبرَ جميعاً خارجان عن النِّداء ، فقد اتَّفقا في خروجهما ، وإنْ كانا مختلفين في معنى آخر ، وإنَّما النُّدبةُ للمنادى ، ولايدخُل في غيره ، فما كان خارجاً عن النِّداء فالنُّدبة مفارقةٌ له » . شرح السيرافي ٣ / ٥٦ب ، وانظر : المسائل البصريات ١ / ٥١٣ - ٥١٤ .

(٥) يريد أنَّ المتكلِّم إذا قال : هذا عبدٌ ، بالتنوين ؛ امتنع ذكر المضاف إليه ؛ لأنَّه يعاقب التنوين ، ولم يمتنع ذكر الصفة ؛ لأنها لاتُعاقب التنوين ؛ أي : لاتقع موقعه بعد حذفه . هذا مافهمه الشارح عن كلام سيبويه . انظر : الكتاب ٢ / ٢٢٦ ، التبصرة والتذكرة ١ / ٣٦٤ .

وفهم الصَّيمري منه أنَّ (عبداً) لايجوز مع إرادة الإضافة حتى يذكر المضاف إليه ، أما الصِّفة فالمتكلِّم في ذكرها بالخيار . انظر : التبصرة والتذكرة ١ / ٣٦٤ .

وماذكره الشارح - عندي - أدلُّ على أنَّ اتصال المضاف إليه بالمضاف أقوى من اتصال الصِّفة بالموصوف .

(٦) يعني : بطلان وقوع المضاف إليه موقع التنوين ؛ لأنَّه لايقع موقعه إلا بعد حذفه . وإذا بطل ذلك بطلت الإضافة .

والوجهُ الآخرُ : أنَّ فيه الإيذانَ بأنَّه لايُذْكَرُ المضافُ إليه ، فلو ذُكِر ؛ لنَاقَضَ ذلك ، وليس كَذلكَ الصِّفَةُ ، فَألفُ النُّدبة لآخرِ الاسمِ ، وآخرُ الاسم المضافُ إليه بمعاقبته حرفاً منه يُمنع أنْ يُفْصَلَ عنه [(١)].

ويونسُ يقولُ : وَازَيْدُ الظَّريفاه [(٢)] ، فيُلحقُ ألفَ النُّدبةِ في الصِّفة[(٣)] ، وهو خطأٌ عنْدَ الخليلِ ؛ لما بيَّنا [(٤)] ، ووَجْهُ ذلك أنَّ الصِّفةَ والموصوفَ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ ، إلا أنَّه - وإنْ كانَ هكذا - فإنَّه ممَّا لايَمْنَعُ ألفَ النُّدبة أنْ تَلْحَقَ الأوَّلَ ، كما لايَمْنَعُ من الفَصْلِ بالظَّرفِ ، والخبرِ [(٥)].

---

(١) يريد : أن التنوين يُمنع فصلُه عن الاسم ، فما عاقبه أخذ حكمه .

(٢) نقل سيبويه عن يونس مثالاً آخر ، وهو : واجُمْجُمَتَيَّ الشَّاميَّتَيْناه ، حيث يقول : « وأمّا يونسُ فيُلحق الصِّفةَ الألفَ ، فيقول : وازيدُ الظريفاه ، واجُمْجُمَتيَّ الشَّاميَّتَيْناه » . الكتاب ٢ / ٢٢٦ .
ولم يقطع السِّيرافي بأنَّه محكيٌّ عن العرب ، فقال : « والذي حكاه سيبويه عن يونسَ من قوله : واجُمْجُمَتَيَّ الشَّاميتيناه ، لستُ أدري أَلحاقُ علامة النُّدبة من قياس قول يونس ، أو ممَّا حكاه عن العرب ، فيحتجّ به له ، ويقال : إنَّ الجُمْجُمَةَ هي : القدح ، وأنَّ إنساناً ضاعتْ له قَدَحَان ، فندبهما ، ويُقال لعظام الرأس : الجُمْجُمة . ويُقال : جماجم العرب رؤوسُها ، ووضِعت الجزيةُ على الجماجمِ ، كما يقال : وُضعت على رؤوس الناس ، وقد يجوز أن تكون (جُمْجُمَتَيَّ الشَّاميتيناه) من جماجم العرب » . شرح السِّيرافي ٣ / ٥٦ ب . وانظر : الإنصاف ١ / ٣٦٥ ، المساعد ٢ / ٥٣٧ - ٥٣٨ .
وذكر عدد من النحويين أنَّ هذا المثال من قول العرب ، ومن هؤلاء : الأنباري وابن عصفور ، وابن مالك ، وابنه بدر الدين ، والرضيّ ، وابن القواس ، وابن جماعة ، والمرادي ، والسَّلسيلي ، والجامي .
انظر : أسرار العربية ٢٤٥ ، شرح الجمل ٢ / ١٢٩ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤١٦ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٣٤٥ ، شرح الألفية لابن الناظم ٢٢٩ ، شرح الكافية للرضي ١ / ١٥٩ ، شرح ألفية ابن معطٍ ٢ / ١٠٦٠ ، شرح الكافية لابن جماعة ١٣١ ، شرح التسهيل للمرادي ٥٠٦ ، شفاء العليل ٢ / ٨٢١ ، الفوائد الضيائية ١ / ٣٤٨ .

(٣) ذهب مذهب يونس الكوفيون ، وأبو الحسن بن كيسان ، ثم تبعهم ابن مالك ، وابنه بدر الدين ، وابن جماعة.
انظر : شرح السيرافي ٣ / ٥٦ ب ، الإنصاف ١ / ٣٦٤ ، شرح المفصل ٢ / ١٤ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤١٦ ، شرح الألفية لابن الناظم ٢٢٩ ، الإرشاد إلى علم الإعراب ٢٨٦ ، شرح الكافية لابن جماعة ١٣١ .

(٤) يريد الإلزام الذي قدَّمه في ص : ١٩٠ .

(٥) يفهم من كلام الشارح أنَّ الأصلَ الذي يصدرُ عنه في لحاق الألف جوازُ الفصلِ عن المندوب ، وامتناعُه ، فما جاز فصلُه مُنِعَ لحاق الألفِ به ، وإن كان مع المندوب بمنزلة اسمٍ واحدٍ ، وما امتنع فَصْلُه جاز أن تلحقَه الألف .

والنُّدبةُ في (قِنَّسْرِيْن) : وَاقِنَّسْرُونَاه (١) ، وفي رجلٍ اسمُه [اثنا عَشَرَ : وا] (٢) اثْنا عَشَرَاه (٣) ، وهو في هذا أَوْكَدُ من المضاف إليه ؛ لأنَّه - مَعَ مُعَاقبةِ التَّنوين (٤) - مبنيٌّ معه ، حتَّى يكونَ كبعضِ حروفه (٥) .

والنُّدبةُ في رجلٍ يُسَمَّى (ضَرَبُوا) : وَاضَرَبُوهْ ، وفي (ضَرَبا) : واضَرَباه ، وفي (غُلامِهِم) - إذا سُمِّي به - : وَاغُلامَهُمُوه ، وفي (غُلامِهما) : وَاغُلامَهُمَاه (٦) ، تَتْبَعُ ألفُ الندبة في التَّسيمة كما تَتْبَعُ في غيرِها ؛ لِيَظْهَر ماسُمِّي به من تَثْنيةٍ ، أو جمعٍ ، أو مُذَكَّرٍ ، أو مُؤَنَّثٍ (٧) .

---

(١) جوازُ نَدبة المسمَّى بالجمع السالم المذكَّر مطلقاً هو مذهب سيبويه ، واشترط الكوفيون للجواز أن يعربَ بالحركات ويلزمَ الياء ، وقالوا : إنْ أعربتَه بالحروف لاتجوز ندبتُه كما لايجوز تثنيتُه وجمعُه .
فيجوز عندهم : واقِنَّسْريناهْ ، ويمتنع : واقِنَّسْرُوناه . انظر : شرح السيرافي ٣ / ٥٧ أ . شرح الكافية ١ / ١٥٨ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) ماذهب إليه الشارح مذهبُ سيبويه ، وهو جعل (اثنا عَشَرَ) كاسمٍ مفرد ، و (عشر) بمنزلةِ النُّون ، وبناء (اثنا) على الألف .
أما الكوفيون فيجرونه مجرى المضاف ، فيقولون : وا اثني عَشَراه ، ووجه الشَّبه عندهم بينه وبين المضاف سقوط النون .
وأجازَ أبو الحسن بن كيسان الوجهين .
انظر : شرح السيرافي ٣ / ٥٧ أ ، شرح الكافية ١ / ١٥٨ ، شرح التسهيل للمرادي ٥٠٥ .

(٤) هكذا في النّسختين ، ولعل الشارح يريد (النُّون) ؛ لأنَّ المحذوفَ هو النون من (اثنين) ، وهي تعاقب التنوين .

(٥) يعني أنَّ ألف النُّدبة لحقت المضافَ إليه ؛ لوقوعه موقع التَّنوين بعد حذفه ، وفي : واثنا عشراه ، انضاف إلى ذلك أنَّ (عَشَرَ) مركبة مع (اثنا) ، فلحاقُ الألف للمركب أوكد من لحاقها المضاف .
وانظر : مسألة معاقبة (عشر) للنُّون في : الكتاب ٣ / ٣٠٧ ، ماينصرف ومالاينصرف ١٤٣ .

(٦) ب : واغُلامهما .

(٧) ماذهب إليه الشارح في هذه المسألة هو قول سيبويه والمبرد وابن ولاد والسيرافي والفارسيّ .
انظر : الكتاب ٢ / ٢٢٦ - ٢٢٧ ، الانتصار ١٤٧ - ١٤٨ ، شرح السيرافي ٣ / ٥٧ أ - ب ، التعليقة ١ / ٣٦٤ - ٣٦٨ .
وذهب الرضيُّ إلى أنَّ الواو في (ضربوا) أغنت عن ألف النُّدبة ، وأجاز أن تكون الواو في (واغلامهموه) حرف الصلة أغنى عن الألف ، أو ألف النُّدبة قلبت ؛ لدفع اللبس بالمثنى . انظر : شرح الكافية ١ / ١٥٧ - ١٥٨ .

بابُ ماتَمْتَنِعُ فيه النُّدْبة [١]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايَمْتَنِعُ فيه النُّدبةُ مِمَّا لايمتنعُ [٢].

مسائلُ هذا الباب :

ماالذي يَمْتَنِعُ فيه النُّدْبةُ ؟ وما الذي لايَمْتَنِعُ ؟ ولِمَ ذلك ؟ [٣].

ولِمَ امْتَنَعَتْ مِنَ المُبْهَمِ الذي هو معرفةٌ [٤] ؟ وهلاّ كانَ التَّعريفُ الّذي فيه قَدْ أَظْهَرَهُ إِظْهارَ العلمِ الذي تجوزُ فيه النُّدبةُ [٥] ؟ ولِمَ جازَ أَنْ يَجْتَمِعَ الإبْهامُ مع التَّعريفِ ؟ وهل الإبهامُ فيه من جهةِ / ١٩٦ب أنَّه لايَقْوى بنفسه في البيانِ عَنْ معناه ، والتَّعريفُ مِنْ جهةِ ماصَحِبَهُ من الإشارةِ إلى الشَّيءِ بعَيْنِه ؟ [٦].

ولِمَ لايجوزُ : واهذاهْ ، إذا كانَ (هذا) معرفةً ؟ وهل ذلك لأنَّه ليس فيه بيانٌ عن مَعْنى يُعْذَرُ مِنْ أَجْلِه المُتفجِّعُ عليه ؟ [٤].

ولِمَ جازَ : وَازَيْداه ، مع أنَّه لَيْس فيه معنى من معاني الصِّفات يعذَر لأَجْلِه بالتَّفَجُّعِ عليه [٧] ؟ وهل ذلك لأنَّ العَلَمَ يدلُّ على معاني الصِّفاتِ كما يَدُلُّ : محمدُ

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابُ مالايجوزُ أنْ يُنْدَب . انظر : الكتاب ١ / ٣٢٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٧-٢٢٨ (هارون) .
والبابُ معقودٌ للمندوب المتفجَّع عليه ، أما المتوجّع منه فتجوز ندبتُه وإن كان نكرةً . انظر : شرح الكافية ١ / ١٥٨ .

(٢) تقدم أنَّ الشارح يستعمل عبارة (... مايمتنع .... مما لايمتنع) إذا كان في ترجمة الباب لفظ الامتناع . انظر ص : ١٨١ هـ٢ .

(٣) هذا سؤال عام عن الغرض الذي أورده الشارح ، وقد استغنى به عن ذكرِ سؤالٍ عن حكم ندبة النكرة ، وهو ما استهلَّ به سيبويه الباب ، فقال بعد ترجمة الباب : « وذلك قولك : وارَجُلاهْ ، ويارجُلاهْ ، وزعم الخليلُ -رحمه الله - ويونس أنه قبيحٌ ، وأنه لايقال ، وقال الخليل رحمه الله : إنَّما قبح لأنك أبهمت » . الكتاب ١ / ٣٢٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٧ (هارون) .

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « ألا ترى أنَّك لو قلت : واهذاهْ ، كان قبيحاً ؛ لأنَّك إذا ندبت فإنما ينبغي لك أن تَفَجَّع بأعرف الأسماء ، وأنْ تخصَّ ولاتُبهِمَ ؛ لأنَّ النُّدبةَ على البيان » . الكتاب ١ / ٣٢٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٧ (هارون) . ومراد سيبويه بالقبح هنا المنعُ .

(٥) يعني تعريف المبهم : اسم الإشارة والموصول . انظر الباب في الكتاب ١ / ٣٢٤ (بولاق) .

(٦) هذان سؤالان بناهما الشارح على مفهوم كلام سيبويه عن إبهام اسم الإشارة في الباب .

(٧) وازن الشارح هنا بين ندبة العلم وندبة المبهم ، ولم يعرض لها سيبويه في هذا الباب .

ابنُ عبدِاللَّه [١]، على معنى النَّبيّ ، وكما يَدُلُّ : موسى بنُ عمران [٢]، على مَعْنى : رَسُولِ اللَّه ؟ [٣].

ولِمَ لايجوزُ : وَارَجُلاً ظَرِيفاً ، مع أنَّ فيه معنى يُعْذَرُ بالتَّفجُّعِ عليه ، وإنْ كانَ [٤] ؟ وَهَلْ ذلكَ لأنَّه لايُعْذَرُ بالتَّفجُّعِ على ماهو نكرةٌ لم يُوجَّه التفجُّعُ إليه بعَيْنِه فيما يَدُلُّ عليه اسْمُه ؛ لأنَّ خَلْطَه بغيره يُضْعِفُ التَّفجُّعَ عليه ، حتى لايُعْتَدَّ به ، واختصاصَه بعَيْنِه يُقَوِّي التَّفجُّعَ عليه ، كما أنَّ ذمَّ إنسانٍ بطريقِ النَّكرة على أنَّه واحدٌ من جُمْلَةِ النَّاسِ يُضْعِفُ الذمَّ حتى يصير بمنزلة مالم يَقَعْ ؛ إذ لايَلْحقُه بذلك غمٌّ، ولاعَيبٌ يُوجَّهُ إليه ، ولامَعْنىً يَصْرِفُ الوجوهَ عنه ، فهو بمنزلة مالم يَقَعْ ؟ [٥].

ولِمَ لابدَّ في كلِّ نُدْبَةٍ من شيْئين : تعريفٍ للشَّيءِ بِعَيْنِه ، ومعنىً يَحْسُنُ أَنْ يُتَفَجَّعَ لأجْله في دلالة اسمه ؟ [٦].

وهل النَّدْبَةُ إظهارُ مصيبةٍ قد وَقَعَ صاحبُها في عظيمٍ ، وأَصَابَه جَسيمٌ ؟ [٧].

وهل يَجُوزُ: وامَنْ في الدَّاراهْ [٨] ؟ ولِمَ لايجوزُ هذا كما جازَ: وَامَنْ حَفَرَ زَمْزَمَاهْ [٩] ؟

---

(١) صلى الله عليه وسلم .

(٢) عليه السلام .

(٣) هذا السؤال مفرّع عمّا قبله .

(٤) مراده : وإن كان فيه ذلك المعنى .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه - بعد منعه (واهذاه) - : « ولو جاز هذا لجاز وارجلاً ظريفاً ، فكنتَ نادباً نكرة ، وإنما كرهوا ذلك أنّه تفاحش عندهم أنْ يختلطوا ، وأنْ يَتَفَجَّعوا على غير معروف » . الكتاب ١ / ٣٢٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٧ (هارون) .

(٦) هذا سؤالٌ أخذه الشارح من جملة تعليل سيبويه لمنع نُدبة النكرة والمبهم وجواز ندبة المعروف بعينه ، ومنه قوله : « فإنّما ينبغي لك أنْ تفجّع بأعرف الأسماء ... ؛ لأنَّ الندبة على البيان » ، وقوله : « لأنَّ هذا معروفٌ بعينه ، وكأنَّ التَّبيين في الندبة عذرٌ للتفجُّع فعلى هذا جرت الندبة في كلام العرب » ، وقوله : « فإذا كانَ ذا تُرك ؛ لأنّه لايُعْذَر أن يُتفجَّعَ عليه ، فهو لايُعْذَرُ بأنْ يتفجع ويُبْهم .....» . الكتاب ١ / ٣٢٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٧- ٢٢٨ (هارون) .

(٧) هذا سؤال عن قول سيبويه : « لأنّك إذا ندبتَ تُخبرُ أنّك قد وقعتَ في عظيمٍ ، وأصابك جسيمٌ من الأمر » . الكتاب ١ / ٣٢٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٦ (هارون) .

(٨) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وكذلك وَامَنْ في الدَّاراهْ ، في القبح » . الكتاب ١ / ٣٢٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٨ (هارون) .

(٩) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وزعم أنه لايستقبح : وَامَنْ حَفَر بئرزمزماه ؛ لأنَّ هذا معروفٌ بعينه ، وكأنَّ التَّبيين في الندبة عذرٌ للتَّفجُّع » . الكتاب ١ / ٣٢٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٨ (هارون) .

وهل ذلكَ لأنَّ مَنْ حَفرَزَمْزَمَ معروفٌ بِعَيْنِه [1]، وهو على معنىً مِن الجلالةِ يُتفجَّعُ عليه لأَجْلِه ؟.

ولِمَ صارَ المبهمُ بمنزلةِ قولِ القائل : وَامَنْ لايَعْنيني أَمْرُهُوه [2]؟ وهل ذلكَ لأنَّه لو اكتُفيَ بالتَّعريف فقط في النُّدبة ؛ لجازهذا ؛ لأنَّه معرفةٌ ، ولكنْ يُحتاجُ إلى معرفةٍ ومعنىً يَصْلُحُ أَنْ يُتَفَجَّعَ لأَجْلِه ، فليس في المبهمِ دلالةٌ على معنىً يَصْلُحُ أَنْ يُتَفَجَّعَ لأَجْلِه ، وإنْ كانَ معرفةً ؟.

---

(١) الذي حَفَر زمزم هو عبدُ المطَّلب بن هاشم جدُّ المصطفى صلى الله عليه وسلم . انظر : السيرة النبوية ١ / ١٦٦ ، أخبار مكة ١ / ١١٣ .

(٢) هذا سؤال عن قول سيبويه : « ولو قلتَ هذا لقلتَ : وامَنْ لايَعْنيني أَمْرُهُوهْ ، فإذا كان ذا تُرك لأنَّه لايُعذَر على أنْ يَتفجَّع عليه فهو لايُعذَر بأنْ يَتَفجَّع ويُبْهِمَ ، كما لايُعذَر على أنْ يتفجَّع على مَنْ لايعنيه أمرُه » . الكتاب ١ / ٣٢٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٨ (هارون).

بابُ الاسْمِ المعْطُوفِ الذي بمنزلةِ الموصُولِ في النُّدْبةِ والنِّداءِ[١]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في المعطوفِ الّذي بمنزلةِ الموصُولِ في النِّداء[٢]، ممّا لايَجُوزُ[٣].

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في المعطوفِ الّذي بمنزلةِ الموصُولِ في النِّداء ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

ولِمَ لايجوزُ أنْ يَجْرِيَ مَجْرى غيرِه من المعطوفِ ؟ وهل ذلك / ١٩٧ أ لأنَّه قد انْعقدَ الثّاني مع الأوّلِ انْعقادَ الاسْمِ الواحدِ ؟[٤].

وماحُكْمُ : ثلاثةٍ وثلاثينَ ، في النُّدبةِ[٥] ؟ ولِمَ جاز : واثلاثةَ وثَلاثيْناهْ ؟ وهل ذلك لأنَّه معرفةٌ بالإقبالِ عليهم بأَعْيانهم ، وفيه معنى يُتفجَّعُ عليهم لأجْلِه بكثرةِ عَددِهم ؟.

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابٌ يكونُ الاسمان فيه بمنزلة اسمٍ واحدٍ ممطولٍ ، وآخرُ الاسمينِ مضمومٌ إلى الأوّلِ بالواو . انظر : الكتاب ١ / ٣٢٤ - ٣٢٥ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٨ - ٢٢٩ (هارون) .

(٢) قال الصّيمري عن الموصول في باب النداء إنه : « كلُّ اسمٍ لايتمُّ بنفسه ويحتاج إلى تمام ، كقولك : ياخيراً من زيدٍ ، وياحسناً وجهُه .... ؛ لأنك لم تُردْ أنْ تناديَ (خيراً) ، و (حسناً) على الإطلاق ، فكان مابعدهما من تمامهما » . التّبصرة والتّذكرة ١ / ٣٣٩ .

(٣) عقد سيبيه هذا الباب للمنادى والمندوب الشّبيهين بالمضاف ، وذكر فيه أغراضاً منها : حكمها الإعرابي ، والفرق بين المعطوف على المنادى المفرد العلم والمعطوف على المنادى الشبيه بالمضاف ، وتعريف نحو : ياضارباً رجلاً ، مع بقاء التنوين ، وحكمه إذا أضيف إلى نكرة وأريد معنى التنوين ، والفرق بينه في هذه الحال وبين المنادى الجامد المضاف إلى نكرة .

وبعض الأحكام التي ذكرها واجبٌ ، وبعضها جائز ، وبعضها ممتنع .

ويتبيَّن مما سبق أنَّ ذكر سيبويه والشارح في ترجمة الباب المعطوفَ فقط من باب إطلاق جزء وإرادة كلٍّ . كما أنَّ في قولهما : (المعطوف) تسامحاً ؛ لأنَّ الحكم للمعطوف والمعطوف عليه .

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وليس هذا بمنزلة قولك : يازيدُ وعمرُو ....» إلى قوله : « ولا الثلاثين من الثّلاثة» . الكتاب ١ / ٣٢٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٨ (هارون) .

وسيأتي تفصيل ذلك في الأسئلة الآتية .

(٥) هذا السؤال عن قول سيبويه في صدر الباب : « وذلك قولك : واثلاثةَ وثلاثيناه » . الكتاب ١ / ٣٢٤ (بولاق)، ٢ / ٢٢٨ (هارون) .

والسؤالان اللذان بعده مفرعان عنه .

وماحُكْمُه في النِّداءِ من غيرِ نُدبة [١] ؟ ولِمَ جازَ : ياثلاثةً وثلاثين ، ولَمْ يَجُزْ مثْلُ ذلك في : يازيدُ وعمرُو ؟ وهل ذلك لأنَّ ثلاثةً وثلاثينَ بمنزلة اسْمٍ واحدٍ لهذا العَددِ كقولك : ثلاثةَ عَشَر ، وإنَّما منَعتِ النُّونُ بقوَّتِها أنْ يُبْنى بناءَ : ثلاثةَ عشَرَ ، فيُقال : ثلاثةَ ثلاثينَ ، فهو على ذلك المعنى بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ - وإنْ دَخَلَه حرفُ العَطْفِ - كما هو مُقدَّرٌ في : ثَلاثةَ عشَرَ ؟ [٢] .

ولِمَ جازَ : يازيدُ وياعمرُو ، على نداءَين ، ولم يَجُزْ : ياثلاثةُ وياثلاثونَ ، على نداءَين في هذا ؟ وهل ذلك لاخْتلافِهِم بما لايَتَمَيَّزُ الثَّلاثةُ من الثَّلاثين منْهم [٣] ؟ وهل لو تميَّزَ [الثَّلاثةُ] [٤] بمكانِهم منَ الثَّلاثينَ حتى يكونَ هؤلاء يَمْنةً ، وأولئك يَسْرةً بفَصْلٍ بينَهم ، قد تَباعدَ كلُّ واحدةٍ من الجُمْلَتَيْن عن الأُخرى ؛ لجاز : ياثلاثةُ وياثَلاثونَ أَقْبلوا ؟ [٥] .

وماحُكْمُهم في : ثلاثةَ عَشَرَ ، إذا انْفَصَلوا هذا الانْفصالَ ؟ فهل يجوزُ : ياثلاثةُ وياعشَرُ ؟ ولِمَ لايجوزُ ذلك على معنى : ثلاثةَ عشرَ [٦] ؟ وهل امْتناعُه لأنَّه قَدْ استُغْني عنَ الواوِ فيه كما يُستَغْنَى إذا قلتَ : ياثَلاثةُ وياثلاثونَ ، عن الواوِ الَّتي تَدْخُلُ على (ثلاثينَ) بدخولِ الواوِ على حرفِ النِّداءِ ، فإنَّما يجوزُ على أنَّه نُوديَ ثَلاثةٌ

---

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وإنْ لم تَنْدُب قلتَ : ياثلاثةً وثلاثين ، كأنك قلت : ياضارباً رجلاً » . الكتاب ١ / ٣٢٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٨ (هارون) .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وليس هذا بمنزلة قولك : يازيدُ وعمرُو ؛ لأنك حين قلتَ : يازيدُ وعمرُو ، جمعتَ بين اسمين كلُّ واحدٍ منهما مفردٌ يُتَوَهَّمُ على حياله ، وإذا قلتَ : ياثلاثةً وثلاثين ، فلم تفرد الثَّلاثة من الثَّلاثين ؛ لتتوهَّم على حيالها ، ولا الثلاثين من الثلاثة » . وقوله : « فصار بمنزلة قولك : ثلاثةَ عشر ؛ لأنك لم تُرد أنْ تفصل ثلاثةً من العشرة ؛ ليتوهَّموها على حيالها » . الكتاب ١ / ٣٢٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٨ (هارون) .

(٣) هذا سؤال عن قول سيبويه : « ألا ترى أنَّك تقول : يازيدُ وياعمرُو ، ولاتقول : ياثلاثةُ وياثلاثون ؛ لأنَّك لم تُرد أنْ تجعل كل واحدٍ منهما على حياله » . الكتاب ١ / ٣٢٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٨ (هارون) .

(٤) ساقط من : ب .

(٥) هذا سؤال بناه الشارح على مفهوم قول سيبويه السَّابق .

(٦) بنى الشارح هذا السؤال على مفهوم قول سيبويه : « فصار بمنزلة قولك : ثلاثةَ عَشَرَ ؛ لأنك لم تردْ أنْ تفصل ثلاثةً من العشرة ؛ ليتوهموها على حيالها » . الكتاب ١ / ٣٢٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٨ (هارون) .

على حيـالهم ، ونُودي عَشْرةٌ على حيـالهم ، ويَصلُحُ أنْ يُجْمَعَ هذا ، فيُقال : نُودي ثَلاثةَ عَشَرَ ، كـمـا يُضْرَبُ ثلاثةُ في وقتٍ ، ويُضْرَبُ عَشْرةٌ في وقتٍ ، ثم يُجـمعُ ذلك ، فيُقالُ : ضُرِبَ ثلاثةَ عشَرَ ؟ [١].

ولِمَ جـازَ : ياثـلاثةً وثـلاثينَ ، بمنزلةِ : ياضَارِباً رَجُلاً ، مع أنَّ الأوَّلَ عـاملٌ في الثَّاني ، وليسَ كذلك : ثلاثةٌ وثلاثونَ [٢] ؟ وهل ذلك لأنَّ العَمَلَ يَعْقِدُ الثَّانيَ بالأوَّلِ عَقْدَ الاسْمِ الواحـدِ ، فكذلك كلُّ مـاعقَد الثَّاني بالأوَّلِ عَقْدَ الاسْمِ الواحـدِ ، فَعَقْدُ الواوِ (ثلاثةً وثـلاثين) بالأوَّلِ عَقْدُ (خمسـةَ عشَرَ) ، وإنْ لم يَعْمَلْ (خَمْسَةٌ) في (عشَرٍ) ؟ [٣].

ولِمَ وَجَبَ : ياخَيْراً مِنْكَ ، بالنَّصبِ مع أنَّه معرفةٌ ؟ [٤].

وهل يجوزُ : ياضَارِبَ رَجُلٍ ، على أنَّه معرفةٌ ؟ [٥].

ولِمَ لايجوزُ في : ياأَخا رجلٍ ، أنْ يكونَ معرفةً كما جَازَ في : ياضاربَ رجلٍ ، أنْ يكونَ مَعْرِفَـةً ؟ وهل ذلك لأنَّ هذه الإضـافـةَ حَقيـقيَّةٌ ، وتِلكَ لَفْظيَّةٌ على تَقْديرِ الانْفِصَالِ ؟ [٦].

---

(١) هذا السؤال مفرَّعٌ عمّا قبله .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وإن لم تندب قلت : ياثلاثةً وثلاثين ، كأنك قلت : ياضارباً رجلاً » . وقوله : «ولزمهـا النَّصب كـمـا لزم : ياضـارباً رجـلاً ، حين طال الكلام » . الكتـاب ١ / ٣٢٤ - ٣٢٥ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٨ (هارون).

(٣) هذا السؤال مبني على مفهوم ماقبله .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ألا ترى أنّك لو سَمَّيت رجلاً (خيراً منك) ؛ لقلتَ : ياخيراً منك ، فألزمتَه التَّنوينَ وهو معرفةٌ ؛ لأنَّ الراء ليست آخرَ الاسم ولامنتهاه ، فصار بمنزلة (الذي) إذا قلت : هذا الذي فعل » . الكتاب ١ / ٣٢٥ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٩ (هارون) .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وكذلك (ضاربُ رجلٍ) إذا ألقيتَ التَّنوين تخفيفاً ؛ لأنَّ الرجلَ لايجعل ضارباً نكرةً إذا أردتَ معنى التَّنوين ، كما لايجعله معرفةً في غير النِّداء إذا أردتَ معنى التنوين وحذفتَه نحو قولك : هذا ضاربُك قاعداً ؛ ألا ترى أنَّ حذفَ التَّنوين كثباته لايغيِّر الفاعلَ إذا كنتَ تحذفه وأنت تريد معناه » . الكتاب ١ / ٣٢٥ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٩ (هارون) .

(٦) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وأمَّا قولُك : يا أخا رجلٍ ؛ فلا يكون الأخُ هاهنا إلا نكرةً ....» إلى آخر البـاب . الكتاب ١ / ٣٢٥ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٩ (هارون) .

الجـواب (١):

الذي تَمْتنِعُ فيـه النُّدبةُ المبهمُ (٢)، والنَّكرةُ (٣)؛ لأنَّ المُبْهَمَ ليس فيـه معنى يُعْذَرُ المتفجِّعُ (٤) لأَجْله، وأمَّا النَّكرةُ / ١٩٧ب فـلا يجوزُ لأنَّه لم يُوجَّه التَّفجُّعُ بالمعنى إلى الشَّيءِ بعَيْنه الذي هو أَهْلٌ أَنْ يُتفجَّعَ عليه، فيصيرُ التَّفجُّعُ بمنزلةِ مَالم يكنْ، كما أنَّ الذَّمَّ للنَّكرة - وهو واحدٌ من جملة النَّاس لم يُوجَّه الذَّمُّ إليه بعَيْنه - لايَشينُ ذلك الذي هو مُسْتَحِقٌّ له، ولايَعُمُّه، ولايَصْرِفُ الوجوهَ عَنْه، ولايَحُطُّ مِنْ مَنْزلته، فيصيرُ على هذا الوَجْهِ بمنزلةِ مالَمْ يَقَعْ، فكذلك التَّفجُّعُ على ماهو نكرةٌ لايُعْرَفُ، فقد بَانَ عِلَّةُ كلِّ واحدٍ منهما (٥).

---

(١) الجواب عن باب ماتمتنع فيه النُّدبة.

(٢) يعني المعرفة المبهمة، وهي أسماء الإشارة. و (أيّ)، والاسم الموصول. انظر: الكتاب ٢ / ٥، ١٨٨، المقتضب ٣ / ١٨٦، ١٩٧، الأصول ١ / ١٤٩، ٣٣٧، ٢ / ١٢٧، نتائج الفكر ٢٢٧.
والمنع مذهب جمهور النحويين، وأجاز خلف الأحمر ندبة (أيّ). انظر: شرح الجمل ٢ / ١٢٩.

(٣) منعُ نُدبة النكرة مطلقاً مذهبُ البصريين ماعدا الرياشيَّ الذي أجاز نُدبتَها من غير قيدٍ، وعزا الأنباريُّ وعبداللطيف الزَّبيدي إلى الكوفيين كافةً الجواز مطلقاً، وهذا تسامح منهما، فالكوفيون يشترطون للجواز أنْ توصفَ النَّكرة، أو تكون خلفاً من موصوف، يدلُّ على ذلك أمران:
أحدهما: نُقل عن الكسائيّ والفراء وعامة الكوفيين أنَّهم اشترطوا لنداء النكرة غير المقصودة أن توصفَ، أو تكون خلفاً من موصوف بعد حذفه، وهناك نصٌّ للفراء ذكر فيه أنَّ النَّكرة إذا لم توصف في النداء ترجَّحَ بناؤها، إذ يقول: « والعربُ إذا دعتْ نكرةً موصولةً بشيءٍ آثرتِ النَّصبَ، يقولون: يارجلاً كريماً أقبل ....، فإذا أفردوا رفعوا أكثر مما ينصبون ». معاني القرآن ٢ / ٣٧٥.
كما أن أبا بكر بن الأنباري ذكر مايُفهم منه الاشتراط المذكور، إذ يقول: « وكلُّ نكرةٍ إذا نوديت نُصبت هي ونعتُها؛ لأنَّهما يُشبَّهان بالمضاف ». الزاهر ٢ / ١١.
فإذا كان هذا مذهبهم في النِّداء، فاشتراطُ الوصفِ في النُّدبة ألزم؛ لأنها تفجُّعٌ، وهو لايكون على مبهمٍ موغلٍ في الإبهام.
والآخر: أنهم احتجوا بقول بعض العرب: وارجلاً مُسَجَّاه، والنكرة فيه موصوفة.
انظر: الكتاب ٢ / ٢٢٧، المقتضب ٤ / ٢٦٨، شرح السيرافي ٣ / ٥٨أ، المسائل البصريات ١ / ٣٢٥، الإنصاف ١ / ٣٦٢، شرح الكافية ١ / ١٣٥، ١٥٩، شرح ألفية ابن معطٍ ٢ / ١٠٥٨، الارتشاف ٣ / ١٢٠، ١٤٣، توضيح المقاصد ٤ / ٢٧، المساعد ٢ / ٥٣٥، ائتلاف النصرة ٤٩، التصريح ٢ / ١٨٢، الهمع ١ / ١٧٣، ١٧٩.

(٤) ب: التفجع.

(٥) قال السِّيرافي: « أصلُ النُّدبة حُزْنٌ وبكاءٌ ونَوحٌ على فائت لاعوضَ منه من فضْلٍ، وإحسانٍ، وشجاعة، وقيامٍ بأمرٍ لايقوم بمثله غيرُ المندوب، وظهور البكاء والحزن والنَّوح ضعفٌ ممَّن يَظْهر ذلك منه فهم محتاجون إلى تعظيم الأمر الذي حَزنوا له، وبكَوا عليه؛ ليكونَ عُذراً، فلا يحسن أن يأتوا فيه من اللفظ بما لايُعرف، وماليس بعلمٍ موضوعٍ له من الأسماء، وليس كلُّ ماجاز نداؤه جاز ندبتُه ». شرح السيرافي ٣ / ٥٧ ب - ٥٨أ. وانظر: المقتضب ٤ / ٢٦٨.

وتجوزُ نُدْبَةُ العَلَمِ ، وإنْ لم يَكُنْ فيه ذِكْرُ المعنى الذي يُعْذرُ بالتَّفجُّعِ عليه ، إلاّ أنَّه دليلٌ على معنى صفته مِنْ حيثُ هو عَلَمٌ عليه [١] ،كما يَدُلُّ الاسمُ العلمُ في : محمدِ بنِ عبداللَّه [٢] ؛ أنَّه نَبِيٌّ ، فعلى هذا جَازَ في العَلَمِ ، ولم يُجزْ في المبهمِ وإنْ كان معرفةً ؛ لأنَّ التَّعريفَ بتعيينِ [٣] الشَّيءِ بعَيْنِه يَحْتَمِلُ أنْ يكونَ مِمّنْ لايُلْتَفَتُ إليه ، ولايَحْسُنُ التَّفَجُّعُ عليه ، ويَحْتَمِلُ أَنْ يكونَ مِمَّن هو على خلافِ هذه الصِّفةِ ؛ لأنَّه بمنزلةِ رؤيةِ إنسانٍ بعينه حتَّى قد عُرِف بمعرفةٍ تخصُّه [٤] مِنْ غَيْرِ أنْ يُعلَم مايَسْتَحقُّه من الصِّفاتِ التي هو عليها ، فلا يَصْلُحُ أَنْ يُتَفجَّعَ عليه وهذه منزلتُه ، كما لايَصْلُحُ أَنْ يُحْمَدَ أَوْ يُذَمَّ ، ولا أَن يُعَظَّمَ ، ولا أَنْ يُحقَّرَ حتَّى تُعْرَفَ مَنْزِلَتُه ، فلهذه العلَّةِ جازَ أَنْ يَجْتَمِعَ الإبْهامُ مع التَّعريفِ [٥] ، فيجوزُ : وَازَيْداه ، ولايَجُوزُ : واهذاه ؛ لما بيَّنا من أنَّ (هذا) [٦] مبهمٌ ، و (زيدٌ) عَلَمٌ [٧] .

ولايجوزُ : وارَجُلاً ظريفاً [٨] ، وإنْ ذُكِرَ معنًى يَحْسُنُ أَنْ يُتَفَجَّعَ لأجله ؛ لأنَّه نكرةٌ يَقَعُ التَّفَجُّعُ عليه مَوْقِعَ اللَّغوِ كما يَقَعُ الذَّمُّ لرجلٍ من النَّاسِ لايُعْرَفُ بعينِه مَوْقِعَ اللَّغوِ الذي لايُلْتَفَتُ إليه .

وإنَّما النُّدبةُ عَلامةٌ لمصيبةٍ في خَطْبٍ عظيمٍ ، وأَمْرٍ جسيمٍ ، فإذا لم تَدُلَّ العلامَةُ على هذا المعنى ؛ خَرَجَتْ عَنْ هذا الحدِّ .

---

(١) العلم يقوم مقام عدد من الصفات أغنى هو عنها .

(٢) صلى الله عليه وسلم .

(٣) ب : بتغيير .

(٤) ب : لخصّه .

(٥) مراد الشّارح باجتماع التعريف والإبهام - هنا - أن المشار إليه قد عرفته الإشارةُ من غير أنْ تدلَّ على صفاته . وانظر : المقتضب ٤ / ٢٧٥ .

(٦) ب : هذ .

(٧) قال السيرافي : « وجملة مايجوز نَدبُه من الأسماء مايكونُ علماً كـ(زيدٍ) ، (عمرٍو) ، أو يكونُ في جملة الاسم مايدلُّ على فضيلةٍ ، وشرَفٍ » . شرح السِّيرافي ٣ / ٥٨ أ ، وانظر : المقتضب ٤ / ٢٧٥ .

(٨) تقدم أنَّ الكوفيين يجيزون هذا ؛ لأنَّ النكرة قد وصفت .

ولايجوزُ : وَامَنْ في الدَّاراهْ ؛ لأنَّه مُبهمٌ ، ولكن يجوزُ : وامَنْ حَفَرَ زمْزَمَاه [١] ؛ لأنَّ هذا قد دَلَّ على أمْرٍ كبيرٍ يَحسُنُ أن يُتَفَجَّعَ لأجله ، وهو معروفٌ بعينه [٢] .

ولو جازَ : واهذاهْ ، مع إبهامه ؛ لجازَ : وامَنْ لايَعْنيني أَمْرُهُوه [٣] ؛ لأنَّ التَّعريفَ بعينه يَحْتَملُ أنْ يكونَ مِمَّن لايعنيه [٤] أَمْرُه ، ويَحْتَملُ أنْ يكونَ مِمَّنْ [٥] يعنيه [٤] أَمْرُهُ ، فلا يَحْسُنُ التَّفَجُّعُ عليه ؛ لاحْتمالِ ذلك ، كما لايَحْسُنُ التَّفجُّعُ عليه مع القَطْعِ على ذلك [٦] ؛ لأنَّهما جميعاً يَقْتَضيانِ رَفْضَ التَّفَجُّعِ على ماهذه منزلتُه [٧] .

---

(١) قال يسن العليمي : « الظاهر أنَّ الموصولَ - هنا - مبنيٌّ على ضمٍّ مقدَّرٍ منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون البناء الأصلي في محل نصب ، وهذا إذا لم يجعل الموصول من الشَّبيه بالمضاف ، فهو منصوبٌ بفتحة مقدَّرة لذلك » . حاشية التصريح ٢ / ١٨٢ .

ويعضِّد الوجه الثاني أنَّ الموصولَ لايتمُّ إلا بصلته ، فشرطُ النصب - وهو طول الكلام - متحقِّقٌ ، والدليل على هذا لحاق ألف الندبة آخرَ الصلة ، وهي لاتلْحَقُ إلاّ ماكان داخلاً في النِّداء .

(٢) يُفهم من كلام الشارح جوازُ نُدبة الاسم الموصول غير المبدوء بـ (أل) إذا اشتهرت صلتُه شهرةً تزيل إبهامه ، والشرط الأول لم يصرِّح به ؛ استغناءً بما ذكره في أبواب النداء ، إذ نصَّ على منع نداء مافيه (أل) إلا في الشعر . انظر : شرح الرماني ٢ / ١٧٠ أ - ب ، وذكر الأزهري أن النحويين اتفقوا على منع ندبة الموصول بأل ، وإن اشتهرت الصلة . انظر : التصريح ٢ / ١٨٢ .

وماذهب إليه الشارح هو مذهب الخليل وسيبويه والمبرد وأكثر المتأخرين ، يقول سيبويه : « فلا ينبغي لك أنْ تُبهم ، وكذلك : وامَنْ في الدَّاراه ، في القبح ، وزعم أنَّه لايَستقبح : وامَنْ حَفَرَ زَمْزَماه ؛ لأنَّ هذا معروفٌ بعينه» . الكتاب ٢ / ٢٢٨ .

ونقل الأنباري ، وخالد الأزهريُّ عن البصريين المنع مطلقاً ، والحكم على ماسُمع بالشذوذ ، ولم يظهر لي ما اعتمدا عليه ، ولم يذكر كثيرٌ من المتأخرين خلافاً بين النحويين فيه .

أما الكوفيُّون فاختلف النقل عنهم ، فالأنباريُّ وابن الخباز عزوا إليهم الجواز وإنْ لم تشتهر الصِّلة ، والأزهريُّ ذكر أنهم يجيزون ذلك إذا اشتهرت الصلة ، وعليه يكونُ مذهبُهم مذهبَ الخليل وسيبويه ، والمبرد .

انظر : المقتضب ٤ / ٢٧٥ ، شرح السيرافي ٣ / ٥٨ أ ، اللمع ٢٠٣ ، شرح اللمع للثمانيني ٢ / ٦٠٦ ، الإنصاف ١ / ٣٦٢ - ٣٦٤ ، شرح المفصل ٢ / ١٤ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٣٤١ ، شرح الكافية ١ / ١٥٩ ، شرح الألفية لابن الناظم ٢٢٩ ، شرح ألفية ابن معط ٢ / ١٠٥٨ ، الارتشاف ٣ / ١٤٨ ، توضيح المقاصد ٤ / ٢٧ ، شرح التسهيل للمرادي ٥٠٥ ، أوضح المسالك ٣ / ٢٨٣ ، المساعد ٢ / ٥٣٥ ، شفاء العليل ٢ / ٨٢٠ ، التصريح ٢ / ١٨٢ ، الهمع ١ / ١٧٩ .

(٣) ب : أمنهوه .

(٤) أ : يعينه .

(٥) ب : بمن .

(٦) في كلام الشَّارح طيٌّ ونشرٌ على الترتيب ، فالاحتمالان في قوله : واهذاه ، والقطع في قوله : وامَنْ لايعنيني أمرُهوه .

(٧) لأنَّ النُّدبة يخبر بها المتكلِّم أنَّه قد ناله بفقد المندوب أمرٌ عظيم ، ووقع في خطبٍ جسيم ، وليس في المثالين مايدلُّ على ذلك . انظر : الكتاب ٢ / ٢٢٧ ، المقتضب ٤ / ٢٦٨ .

الجوابُ عن البابِ الذي يليه[١]:

الذي يجوزُ في المعطوفِ الذي بمنزلةِ الموصُولِ [٢] في النِّداءِ النَّصْبُ ، ولَحاقُ علامَةِ النُّدبةِ في الثَّاني ؛ لأنَّه مع الأوَّلِ بمنزلة اسمٍ واحدٍ / ١٩٨أ وإنْ كانَ معطوفاً عليه .

ولايجوزُ ذلك في كُلِّ معطوفٍ ؛ لأنَّه إذا صَلَحَ تفصيلُ النِّداءِ[٣] له كما يَصْلُح : يازيدُ وياعمرُو ؛ لم يكن الثَّاني مع الأوَّلِ بمنزلة اسمٍ واحدٍ ؛ فلم يجبْ فيه ماوجَبَ في المعطوفِ الذي يصيرُ الثَّاني فيه مع الأوَّلِ بمنزلةاسمٍ واحدٍ للعَدَدِ ، فتقولُ : ياثلاثةً وثلاثين أَقْبلوا ، وتقول في النُّدبةِ : واثلاثةً وثلاثيناه ، ولايجوزُ في (زيدٍ وعمرٍو) مثلُ هذا ؛ لما بيَّنا [٤] ، وصار (ثلاثةٌ وثلاثونَ) بمنزلةِ (ثلاثةَ عشَرَ) ؛ لأنَّ الأصلَ فيه : ثلاثةٌ وعشرةٌ [٥] ، حُذفت الواوُ ، وجُعِلَ الاسمُ الثَّاني مع الأوَّلِ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ [٦] ، وكذلك كانَ يجبُ في كلِّ مابينَ العقْدَيْنِ ، كما وَجَبَ فيما بينَ العَشْرةِ والعشْرينَ ، فكانَ يجبُ فيما بينَ العشْرينَ والثَّلاثينَ مثلُ ذلك ، ومابينَ الثَّلاثين والأَرْبعينَ على هذا القياسِ ، إلا أنَّه مَنَعَ من ذلك مانعٌ منْ جهةِ اللَّفْظِ ، وهو قوَّةُ النُّونِ بحركتِها عنْ أَنْ تُحذَفَ ، كما تَقْوى فَتَمْنَعُ بقوَّتِها أنْ تُحذَفَ مع الألفِ واللاَّمِ ،

---

(١) يعني باب الاسم المعطوف الذي بمنزلة الموصول في النُّدبة والنِّداء .

(٢) تقدم في المسائل أنَّ البابَ معقودٌ للمنادى الشَّبيه بالمضاف ، ومنه ماعُطِف عليه شيءٌ من تمامه .

(٣) يعني دخول حرف النِّداء على المعطوف .

(٤) من أنَّ (عمراً) ليس من تمام (زيد) ، ولذا صحَّ تفصيل النِّداء له . وهذا إذا لم يُسمَّ به ، أمَّا إذا سُمِّي رجلٌ (زيداً وعمراً) ، امتنع تفصيل ندائه ، ووجب نصبه ، فيقال : (يازيداً وعمراً) . انظر : المقتضب ٤ / ٢٢٥ ، اللمع ١٩٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٩١ .

(٥) ب : عشر .

(٦) قال المبرد : « فأمَّا (خَمْسَةَ عَشَرَ) فإنَّ حدَّها أنْ تكون (خمسةً وعشرةً) ، فلما جعلتَ الاسمين اسماً واحداً حذفت واو العطف مغيِّرا له عن جهته ، فألزمته البناء لذلك » . المقتضب ٤ / ٢٩ ، وجعل السيرافي تضمن خمسة عشر معنى الحرف علة لبنائها . انظر : شرح الكتاب ١ / ١٨٨ .

فعُدل لهذه العلَّة عن الاسْمِ المركَّب من جهَةِ حُكْمِ اللَّفْظِ [١] ، والمعنى فيه كالمعنى في (ثلاثةَ عَشَرَ) في أنَّه كلَّه عَدَدٌ يَصْلُحُ أنْ يَقعَ عليه الاسْمُ الواحدُ .

ويجوزُ : يازيدُ وياعمرُو ، على نداءين ، ولايجوز : ياثلاثةُ وياثلاثونَ ، على نداءينِ ، إذا كانوا مختلطين [٢] ، ولكنْ لو كانَ الثَّلاثةُ في جهةٍ ، والثَّلاثون في جهةٍ أخرى منفصلةٍ عن تلك الجهات ؛ لجازَ : ياثلاثةُ وياثلاثون أقبلوا ، على ندائين .

ولايجوزُ في (ثلاثةَ عَشَرَ) : ياثلاثةُ وياعَشَرُ أقبلوا ؛ لأنَّ هذا اسمٌ مركَّبٌ قد مَنَعَ التَّركيبُ مِنْ أنْ يُفْصَلَ بحرفِ النِّداء ، أو بغيره ، ولكنْ يجوزُ في (ثلاثةٍ وعشرةٍ) ، إذا كانَ أحدُ القسْمَيْنِ في جهةٍ مُنْفَصِلةٍ عن الجهةِ التي فيها القِسْمُ الآخَرُ ؛ أنْ تقولَ : ياثلاثةُ وياعَشْرةُ أَقْبلوا .

---

(١) يُفهم من تعليل الشَّارح لامتناع تركيب عشرين وبابه مع النيِّف أنَّ التركيب يوجب حذف النُّون ، وهذا قد يُعترض بتركيب (لا) مع اسمها المثنى أو المجموع على حدِّ التثنية ، وبقاء النون فيهما . انظر ص : ٣٦٤ ، وانظر : الحلبيات ٣١٠ .
هذا وقد ذكر في امتناع تركيب عشرين وبابه مع النَّيِّف عللٌ منها :
أ - بُعد هذه الأعداد عن الآحاد . انظر : أسرار العربية ٢٢١ ، شرح الكافية ٢ / ٨٧ .
ب - أنّ عشرين وبابه جمعٌ ، فلو ركِّب مع ماقبله لجُعِلَ ثلاثة أشياء أو أكثر بمنزلة شيءٍ واحدٍ . انظر : المتبع ٢ / ٥٩٣ - ٥٩٤ .
وتعترض هذه العلة بما اعتُرضت به علة الشارح .
وانظر : شرح المفصل ٤ / ١١٣ .

(٢) مذهب الشارح في (ثلاثةٍ وثلاثين) النصبُ إذا نوديت سواءٌ أكانت علماً ، أم أريد بها جمعاً مختلطاً هذه عدَّتُه ، فيقول : ياثلاثةً وثلاثينَ أقبلْ ، وياثلاثةً وثلاثينَ أقبلوا .
وماذهب إليه هو مذهب الأخفش ، وظاهر قول سيبويه : « وإذا قلت : ياثلاثةً وثلاثين ، فلم تفردْ الثلاثة من الثلاثين ؛ لتتوهَّم على حيالها ، ولا الثلاثين من الثلاثة ؛ ألا ترى أنك تقول : يازيدُ وياعمرُو ، ولاتقول : ياثلاثةُ وياثلاثونَ ؛ لأنك لم تُرد أنْ تجعلَ كلَّ واحدٍ منهما على حياله ، فصار بمنزلة قولك : ثلاثةَ عَشَرَ ؛ لأنك لم تُرد أن تَفْصِلَ ثلاثةً من العشرة ؛ ليتوهَّموها على حيالها ، ولزمها النصب كما يلزم : ياضارباً رجلاً ، حين طال الكلام » . الكتاب ٢ / ٢٢٨ ، وانظر : شرح الكافية ١ / ١٣٤ .
وذهب المبرِّدُ ، والفارسيُّ ، والجرجانيُّ ، وابنُ يعيش إلى أنَّها لاتُنصب لشبهها بالمضاف إلا إذا كانت علماً ، أما إذا لم تكن علماً ، فيقال : (ياثلاثةُ والثلاثونَ) على اللفظ ، أو (والثلاثين) على المحل ، إذا قُصِد جماعةٌ بعينها ، وتُنصب نصبَ النَّكرة غير المقصودة إذا لم تُعيَّن .
انظر : المقتضب ٤ / ٢٢٤ - ٢٢٥ ، الإيضاح العضديّ ٢٤٩ ، المقتصد ٢ / ٧٨٣ - ٧٨٤ ، شرح المفصل ١ / ١٢٨ ، الارتشاف ٣ / ١٢٢ ، المساعد ٢ / ٤٩١ .

وثلاثةٌ وثلاثونَ يَتَّصِلُ الثَّاني بالأوَّلِ كاتِّصالِ : ضاربٍ رجلاً ، وإنْ كان أَحَدُهما عاملاً في الثَّاني ، والآخَرُ ليس بعاملٍ ، فإنَّه بمنزلته في السَّببِ الذي يَعْقِدُ الثَّانيَ بالأوَّلِ حتى يصيرَ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ ، فأحدُهما[1] يَعْقِدُه العَمَلُ ، والآخَرُ يَعْقِدُه حرفُ العَطْفِ عَقْداً يَخلِطُه به حتى يكونَ معه بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ ، كما يقال : هذا حلوٌ حامضٌ ، فتَعْقِدُه الصِّفةُ حتى يصيرَ بمنزلةِ : هذا مُزٌّ[2] .

وتقولُ : ياخيراً من زيدٍ ، بالنَّصْبِ ؛ لأنَّه موصولٌ بمعمولِه ، كما تقول : ياضارباً في الدَّارِ .

وتقولُ : ياضارِبَ رجلٍ ، على أنَّه معرفةٌ ، كما يتعرَّفُ : ياإنْسانُ[3] ، ولايجوزُ: يا أخا رجلٍ ، على أنَّه معرفةٌ ؛ لأنَّ هذه إضافةٌ حقيقيَّةٌ يتعرَّفُ الأوَّلُ فيها بالثَّاني المعرفةِ ، ويتنكَّرُ بالثَّاني النَّكرةِ ، فيَكْتَسي من الثَّاني تنكيرَهُ / ١٩٨ب كما يَكْتَسي منه تعريفَه[4] ، ولَيْسَ كذلك الإضافةُ اللَّفْظيَّةُ ؛لأنَّها بمنزلةِ المنفصلِ في قولك : ياضارباً رجلاً .

---

(١) ب : فأخذهما .

(٢) بيَّن ابن يعيش علَّة إدخال (ثلاثة وثلاثين) في الشبيه بالمضاف ، فقال : « لأنك جعلتهما بإزاء حقيقة واحدة ؛ فكان الثاني من الأول ، وتابعاً له في إعرابه بإشراك الواو ، فصار كأنَّ الأوَّلَ عاملٌ في الثَّاني ، فانتصب كما ينتصب : ياخيراً من زيدٍ ، فحرفُ النِّداء نَصَبَ الاسم الأول ، والثاني يتبعه في الإعراب » . شرح المفصل ١ / ١٢٨ .

(٣) يتعرَّف : ياضاربَ رجلٍ ، وياضارباً رجلاً ، وياخيراً من زيد ، ونحوها من وجهين :
أحدهما : ماذكره الشارح ، وهو أنْ يوجَّه الخطاب إلى واحدٍ بعينه .
والآخر : أن يسمَّى به رجلٌ .
وهذا مفهوم كلام سيبويه فيما نقله عن الخليل ، وذكر هذين الوجهين - أيضاً - المبرد والسيرافي والفارسي وعبدالقاهر الجرجاني والشلوبين .
انظر : الكتاب ٢ / ٢٢٩ ، المقتضب ٤ / ٢٢٤ ، شرح السيرافي ٣ / ٥٨ ب ، الإيضاح العضدي ٢٤٩ ، التعليقة ١ / ٣٧٠ ، المقتصد ٢ / ٧٨٢ - ٧٨٣ ، شرح المقدّمة الجزولية ٣ / ٩٥٣ .

(٤) قال السيرافي : « (رجل) في قولك : يا أخا رجلٍ ، لايتعرَّف ؛ لأنَّه ليس بالاسم المنادى ، وليس في (أخا) معنى التَّنوين ، فإضافتُه صحيحة ، والمضافُ إليه نكرةٌ ، فيصير المضاف نكرةً بتنكير المضاف إليه » . شرح السيرافي ٣ / ٥٩ أ .

بابُ حُروفِ النِّداء[1]

الغرضُ فيــه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في حروفِ النِّداء مِمّا لايجوزُ[2].

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في حُروفِ النِّداءِ ؟ وما الّذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟.

ولِمَ لايجوزُ أنْ تَستَويَ في وُقوعِ بعضِها موقعَ بعضٍ ؟ وهل ذلك لأنَّ منها ماوُضِعَ للبعيدِ ، ومنها ماوُضِعَ للقَريب ، ومنها ماوُضِعَ للجميعِ ؟[3].

وكَمْ حروفُ النِّداء ؟[4].

وما الفرقُ بَيْنَ الأَحْرُفِ الخمسةِ التي هي للنِّداء : يا ، وأَيا ، وهَيا ، وأَيْ ، والألف ؟[5].

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابُ الحروفِ التي ينبَّه بها المدعوُّ . انظر : الكتاب ١ / ٣٢٥ - ٣٢٦ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٩ - ٢٣١ (هارون) .

(٢) ذكر سيبويه في الباب أغراضاً ، منها : عدد حروف النداء ، واستعمالاتها ، وحكم حذفها ، وبعض ماذكره من أحكامها واجبٌ ، وبعضه جائزٌ ، وبعضُه ممتنع .

(٣) قد يُفْهَمُ من هذا السؤال أنَّ حروفَ النِّداء جميعها لاتتعاقبُ على موضع واحد ، والحقُّ أنَّ مراده - كما أبان في الجواب - السُّؤالُ عن امتناع وقوع الهمزة موقع غيرها من حروف النداء ، وهو مأخوذٌ من قول سيبويه : « وقد يستعملون هذه التي للمدِّ في موضع الألف ، ولايستعملون الألفَ في هذه المواضع التي يمدُّون فيها » . الكتاب ١ / ٣٢٥ (بولاق) ، ٢ / ٢٣٠ (هارون) .
وسيعيد الشّارح هذا السُّؤال بعد أسطر بلفظٍ يدفع اللَّبس ، وهو قوله : « ولم جاز أن تُسْتَعْمَلَ التي للمدِّ .... » إلى قوله : « فيجوزلهذه العلّة أن ينادى بحرف المدّ ؟ » . انظر ص : ٢٠٧ .

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « فأمّا الاسمُ غير المندوب فينبَّه بخمسة أشياء : بيَا ، وأَيا ، وهَيَا ، وأَيْ ، وبالألف» . الكتاب ١ / ٣٢٥(بولاق) ، ٢ / ٢٢٩ (هارون).

(٥) هذا سؤال عن قول سيبويه : « إلا أنَّ الأربعة غير الألف قد يستعملونها إذا أرادوا أنْ يمدُّوا أصواتهم ....» إلى قوله : « إذا كان صاحبُك قريباً منك ، مقبلاً عليك ؛ توكيداً » . الكتاب ١ / ٣٢٥ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٩ - ٢٣٠ (هارون) .
ويُلحظ أن السُّؤالَ السَّابقَ : « ولِمَ لايجوز أنْ تستوي في وقوع بعضها موقع بعض ....» داخلٌ في هذا السُّؤال ، كما يُلحظُ أنَّ الأسئلة التي تليه تفصيلٌ له إلى قوله : « فيجوزُ لهذه العلَّة أنْ يُنادى بحرف المدِّ » .

ولِمَ وَجَبَ أنَّ (يا) أمُّ حــروفِ النِّداءِ [(١)] ؟ وهل ذلك لأنَّهـا تَدُورُ في جـميعِ وُجُوهِهِ ؟.

وما الشَّاهدُ في قولِه [(٢)]:

أَحَارِ بنِ عمرٍو كأنِّي خَمِرْ [(٣)] .... ؟

---

(١) لم ينصّ سيبويه على أنَّ (يا) هي أمّ حروف النداء ، غير أنّه ذكر استعمالَها في جميع الوجوه : نداءِ البعيد ، ونداءِ القريب ، والاستغاثة ، والتّعجب ، والنُّدبة . وهذا يُشعر بما ذكره الشّارح .

(٢) اختُلف في قائله على النّحوِ الآتي :

أ - قال المفضَّل الضبِّي والأعلم : هو مطلع قصيدة لامرئ القيس بن حُجْر بن الحارث بن عمرو الكندي (··· - ٨٠ ق ٠ هـ) الشّاعر الجاهليّ ، يُكنى أبا وهب ، وأبا الحارث ، ولقبُه الملكُ الضِّلّيل ، وذو القروح ، انظر : ديوان امرئ القيس ١٥٤ (رواية المفضل) ، مختارات الأعلم ١ / ١١٢ .
وانظر ترجمة امرئ القيس في : طبقات فحول الشعراء ١ / ٥١ ، الأغاني ٩ / ٣١٩٧ - ٣٢٢٧ ، الخزانة ١ / ٣٢٩ - ٣٣٥ .

ب - ذكر أبو عمرو بن العلاء ، وأبو عبيدة ، والأصمعيُّ ، وأبو حاتم السِّجستاني ، وابن قتيبة أنَّ القصيدةَ لربيعة بن جُشَم النَّمَريّ من بني النَّمر بن قاسط .
انظر : مجاز القرآن ٢ / ١٠٠ ، المعاني الكبير ٣ / ١٢٥٩ ، فصل المقال ٣٠٤ - ٣٠٥ ، حدائق الآداب ٧٦ ، شرح أبيات المغني ٤ / ٢١٦ . وانظر نسب ربيعة وبعض أخباره في : المؤتلف والمختلف ١٥٩ ، جمهرة أنساب العرب ٣٠٠ ، نشوة الطرب ٢ / ٦٥١ الأقوال الكافية ٢٢٣ .

جـ - قال أبو عمرو الشيباني : « لم يشك أحدٌ أن هذه القصيدة لامرئ القيس ، ولكن تُخلط بها أبياتٌ هي للنَّمري » . انظر : المقاصد النحوية ١ / ٩٨ .

د - ذكر أبو منصور الأزهريّ أنّه للنَّمر بن تَوْلَب نقلاً عن أبي عبيدة . انظر : التهذيب ١٥ / ٢٩٤ (أمر) ، اللسان ٤ / ٢٩ (أمر) .

وفي القصيدة علاماتٌ تُشعر بأنّ القولَ الثّاني مرجوحٌ ، ومنها :

١ - أنّ الحارث بن عمرو هو جدُّ امرئ القيس ، وقد ردَّد اسمه في شعره ، وإذا ناداه نزَّله منزلة القريب . انظر : الديوان ٢٤ ، ١٤٣ ، ١٤٧ .

٢ - في القصيدة افتخارٌ بقبيلة كندة ، وهي قبيلة امرئ القيس .

٣ - أنَّ في القصيدة تشبيباً بهرٍ . وقد وردت في شعر امرئ القيس . انظر : الديوان ١١٠ . وانظر : الفصول والغايات ٤٤٣ ، الخزانة ١ / ٣٧٥ .

وأما ماذكره الأزهري - رحمه الله - فلعله سهوٌ سببُه انتقالُ النظر ؛ وذلك أنَّ أبا عبيدة أنشد قولَ النَّمِر بن تولب :

أرى النَّاسَ قد أحدثوا شيْمةً ... وفي كلِّ حادثةٍ يُؤْتَمَرْ

ثم قال : « وقال ربيعة بن جُشَم النَّمريّ : أحارُ بن عمرٍو ....» . مجاز القرآن ٢ / ١٠٠ .

(٣) مطلع قصيدة من المتقارب ، وعجزه :

وَيَعْدُو على المرءِ مايأْتَمِرْ

خَمِر : الذي يخالطه سُكْرٌ أو داءٌ ، يعدو : يرجع ، مايأتمر : مايريد أنْ يوقعه بغيره . / =

ولِمَ جَازَ المدُّ في الأَحْرُفِ الأَرْبَعَةِ ، ولَمْ يَجُزْ في الأَلفِ ؟ وهل ذلك لأنَّها موضوعةٌ للقريبِ مع إخلائها منْ حَرْفِ المدِّ ؟ (١) .

ولِمَ كانَ : أيا ، و هَيا ؛ للبعيدِ ؟ وهل ذلك لأنَّها موضوعةٌ له مع تمكينِ حرفِ المدِّ فيها بالياءِ ، والألف ؟ (٢) .

ولِمَ كانتَ (أيْ) للوسَطِ بين القريبِ ، والبعيدِ (٣) ؟ وهل ذلك لأنَّها موضوعةٌ له مِنْ غيرِ تمكينِ حرفِ المدِّ فيها ؛ إذْ هو على ياءٍ ساكنةٍ ، والمدُّ لايتمكَّنُ إلاّ بحرفِ المدِّ الَّذي ماقبلَه [منه] ؟ (٤) .

ولِمَ جازَ أَنْ تُسْتَعْمَلَ الَّتي للمدِّ في موضعِ الأَلفِ ، (ولم يجزْ أَنْ تُسْتَعْمَلَ الألفُ في موضعِ التي) (٥) للمدِّ ؟ وهل ذلك لأنَّه لامدَّ في الهمزة ؛ إذْ لم تَكُنْ حرفَ مدٍّ ،

= / ومعنى البيت : كأنِّي خامرني داءٌ ؛ لأجل عدوان الائتمار بأمرٍ ليس برشَدٍ . انظر : شرح الحماسة للتبريزي ٣ / ٥٨ ، شرح شواهد المغني ٢ / ٦٣٧ .

وجه الاستشهاد : استعمال الهمزة حرفَ نداءٍ ، ولم يذكر الشارح الشاهد في الجواب ، وقد أورد سيبويه لفظين من الشاهد ، فقال : « نحو قولك : أحارِ بن عمرٍو » . الكتاب ١ / ٣٢٥ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٩ (هارون) ؛ ولذا لم يعدّه الأعلم ، والأستاذ عبدالسلام هارون ، والشيخ عضيمة والدكتور خالد عبدالكريم جمعة شاهداً . انظر : فهارس كتاب سيبويه ٧٨٧ ، شواهد الشعر في كتاب سيبويه ٢٩٤ .

انظر : الديوان ١٥٤ (رواية المفضل) ، مجاز القرآن ٢ / ١٠٠ ، الأمثال ٢٧٠ ، المعاني الكبير ٣ / ١٢٥٩ ، تفسير غريب القرآن لابن قتيبة ٣٣٠ ، المقتضب ٤ / ٢٣٤ ، التهذيب ١٥ / ٢٩٤ ، الأزمنة والأمكنة ١ / ٢٧٣ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٣ / ١٠٧٧ ، العمدة ١ / ١٥٤ ، ١٧٥ ، مختارات الأعلم ١ / ١١٢ ، فصل المقال ٣٠٥ ، تثقيف اللسان ٧٠ ، شرح الحماسة للتبريزي ٣ / ٥٨ ، مجمع البلاغة ١ / ٢٦١ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٣٠٣ ، موائد الحيس ٢٢٤ ، المقاصد النحوية ١ / ٩٦ ، شرح شواهد المغني ٢ / ٦٣٥ ، الهمع ٢ / ١٤٣ ، شرح الأشموني ١ / ١٥ ، شرح الحدود للفاكهي ٢٩٥ ، الخزانة ١ / ٣٧٤ ، ٢ / ٣٧٩ ، شرح أبيات المغني ٥ / ٢٨ ، الدرر اللوامع ٥ / ١٧٩ .

(١) هذا سؤال عن قول سيبويه : « إلا أنَّ الأربعةَ غير الألف قد يستعملونها إذا أرادوا أنْ يمدُّوا أصواتَهم للشيء المتراخي عنهم ، والإنسان المعرض عنهم الذي يرونَ أنَّه لايُقْبِلُ عليهم إلا بالاجتهاد ، أو النائم المستثقل » . الكتاب ١ / ٣٢٥ (بولاق) ، ٢ / ٢٢٩ - ٢٣٠ (هارون) .

(٢) هذا السوال مفرَّع عمّا قبله .

(٣) لم يتحدث سيبويه عن نداء الوسط في هذا الباب ، وجعل (أيْ) مع : يا ، وهَيا ، وأَيَا .

(٤) زيادة يقتضيها السِّياق .

(٥) معاد في : أ .

وإنّما تُنزِّلُ القريبَ منزلةَ الغافِلِ ، أو منزلةَ المؤكَّدِ عنده الأمْرُ ، فيجوزُ لهذه العلَّة أنْ يُنادى بحرف المدِّ ؟ [1].

ولِمَ جَازَ حذفُ (يا) من النِّداء في العَلَم، ولم يَجُزْ في النَّكرَة، ولا المُبْهَم ؟ وهل ذلك لأنّ الّذي كانَ نكرةً فتعرَّفَ بالنِّداء قد حُذِفَ منه (أيُّها) ، وكذلك المبهمُ ، فلم يُجمعْ عليه حذفان : حذفُ حرف النِّداء، وحذفُ المعرِّف الّذي يصيرُ حرفُ[2] النِّداء عِوَضاً منه ؟ فلِمَ جازَ : زيدُ أقْبِلْ ، ولَمْ يَجُزْ : رَجُلُ أَقْبِلْ ، ولا : هذا تَعَالَ ، على حَذْفِ حرف النِّداء ؟ [3].

وهل يجوزُ : مَنْ لايزالُ مُحْسِناً افْعَلْ ، على حَذْفِ حَرْفِ النِّداءِ ؟ ولِمَ جازَ ، ولم يَجُزْ في المبهم ؟ [4].

وما الشَّاهِدُ في قولِ العجَّاج [5] :

جَارِيَ لاتَسْتَنْكِرِيْ [6] عَذِيرِيْ [7] ؟

---

(١) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وقد يستعملون هذه التي للمدِّ في موضع الألف ، ولايستعملون الألفَ في هذه المواضع التي يمدُّون فيها ، وقد يجوز لك أنْ تَستعمل هذه الخمسة غير (وا) إذا كان صاحبُك قريباً منك ، مقبلاً عليك ؛ توكيداً » . الكتاب ١ / ٣٢٥ (بولاق) ، ٢ / ٢٣٠ (هارون) .

(٢) أ : حذف .

(٣) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وإنْ شئت حذفتَهنّ كلَّهنّ ؛ استغناءً ، كقولك : حارِ بن كعبٍ ، وذلك أنَّه جعلهم بمنزلة مَنْ هو مقبلٌ عليه بحضرته يخاطبه ، ولايحسن أن تقول : هذا ، ولارجلُ ، وأنت تريد : ياهذا ، ويارجلُ ، ولايجوز ذلك في المبهم ؛ لأنَّ الحرف الذي يُنبَّه به لزم المبهمَ كأنَّه صار بدلاً من (أيّ) حين حذفتَه ، فلم تقلْ : ياأيُّها الرجلُ، ولا ياأيُّهذا » . الكتاب ١ / ٣٢٥ (بولاق) ، ٢ / ٢٣٠ (هارون) .

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « ولكنَّك تقول إنْ شئتَ : من لايزال مُحسناً افعلْ كذا وكذا ؛ لأنّه لايكون وصفاً لـ(أيّ) » . الكتاب ١ / ٣٢٥ (بولاق) ، ٢ / ٢٣٠ (هارون) .

(٥) العجَّاج (... - ٩٠ هـ) .
هو عبدالله بن رؤبة من بني مالك بن سعد بن زيدمناة بن تميم ، أبو الشَّعثاء ، وُلد في الجاهلية ، ومات في أيام الوليد بن عبدالملك .
انظر : الشعر والشعراء ٢ / ٥٩١ - ٥٩٣ ، الموشَّح ٢٧٥ - ٢٧٩ ، شرح أبيات المغني ١ / ٥٧ .

(٦) أ : تستنكرف .

(٧) ب : عذري .
والبيت مطلع أرجوزة طويلة ، وبعده :

سَيْرِي وَإِشْفاقي على بَعيري

العذير : الحال ، يقول : ياجارية لاتنكري سَيْري وإشفاقي على بعيري ، فقد بلغت سنّاً مَنْ بلغها فَعَل فعلي.
انظر : الخزانة ٢ / ١٢٧ . =

ولِمَ جَازَ في الضَّرورةِ حَذْفُ (يا) من النَّكرة ؟ [١].

وما الشَّاهدُ في قولِ العربِ : افْتَدِ مخنوقُ [٢] ، وأَصْبِحْ لَيْلُ [٣] ، و : أَطْرِقْ كَرَا .... ؟ [٤].

/ ١٩٩أ وهل ذلك على طريقِ النَّادرِ في الكلامِ للإيذانِ بقوَّةِ تعريفِ النِّداء ؟[٥].

ولِمَ لايجوزُ في المُسْتَغَاثِ به حذفُ (يا) كما يجوزُ في غيره من المنادى ؟ وهل ذلك لأنَّه موضعٌ هو أحقُّ بمدِّ الصَّوتِ ، مع أنَّه فرعٌ على أَصْلِ النِّداءِ ؟[٦].

وهل يجري التَّعجُّبُ ذلك المَجْرى في : يَالَلنَّاس ! ، و يالَلْمَاءِ ! ؟ [٦].

/ = انظر : ديوان العجاج ٢٢٧ ، الكتاب ٢ / ٢٣١ ، ٢٤١ ، المقتضب ٤ / ٢٦٠ ، الأصول ١ / ٣٦١ ، الانتصار ١٥١ ، شرح أبيات سيبويه للنَّحاس ٢٤٧ ، ٢٥٠ ، شرح السيرافي ٣ / ٥٩ أ ، المسائل المنثورة ٢٢٢ ، العفو والاعتذار ١ / ٤٤ ، شرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافي ١ / ٤٦١ ، التبصرة والتذكرة ١ / ٣٦٨ ، شرح عيون كتاب سيبويه ٦٨ ، ضرائر الشِّعر للقزَّاز ٤١ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٢٥ ، ٣٣١ ، نظام الغريب ٨ ، أمالي ابن الشَّجري ٢ / ٣١٥ ، نظم الفرائد ١٥٣ ، شرح شواهد الإيضاح ٣٥٥ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٦٤ أ ، الخزانة ٢ / ١٢٥ .

(١) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وقد يجوز حذف (يا) من النَّكرة في الشعر » . الكتاب ١ / ٣٢٥ (بولاق) ، ٢ / ٢٣٠ (هارون) .

(٢) هذا مثلٌ يُضرب لكلِّ مشفوقٍ عليه ، مضطرٍّ ، انظر : مجمع الأمثال ٢ / ٤٥١ ، المستقصى ١ / ٢٦٥ .

(٣) هذا مثلٌ يُضرب عند كراهة شيءٍ وتمنِّي زواله . انظر : جمهرة الأمثال ١ / ١٩٢ ، مجمع الأمثال ٢ / ٢٣٢ ، المستقصى ١ / ٢٠٠ ، النِّزاع والتخاصم ٤١ .

(٤) هذا جزءٌ من مثلٍ ، تمامه :

.... أَطْرِق كرا ∴ إنَّ النَّعامَ في القُرَى

ويُضرب للرجل يُتكلَّم عنده فيظنُّ أنَّه المراد بالكلام أو للحقير يتكلَّم في الموضع الجليل .

وكَرَا : قيل : هو ذكر طائر يشبه البطَّة ، وجمعُه : كِرْوَان ، كفتىً وفتيان ، وقيل : هو ترخيمٌ شاذٌّ لـ (كَرَوَان) على لغة : ياحارُ ، حُذفت نونُه ، وألفُه ، ثم قلبت الواو ألفاً ؛ لتحرُّكها وانفتاح ماقبلها .

انظر : الزاهر ٢ / ٣٦٢ ، جمهرة الأمثال ١ / ١٩٤ ، مجمع الأمثال ٢ / ٢٨٥ ، المستقصى ١ / ٢٢١ ، سفر السَّعادة ١ / ٤٤٤ - ٤٤٧ .

(٥) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وقال في مثلٍ : افْتَدِ مخنوقُ ، وأَصْبِحْ ليلُ ، وأَطْرِقْ كرا ، وليس هذا بكثير ولاقويٍّ » . الكتاب ١ / ٣٢٦ (بولاق) ، ٢ / ٢٣١ (هارون) .

(٦) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وأمَّا المستغاثُ به فـ (يا) لازمةٌ له ؛ لأنَّه يجتهدُ ، فكذلك المتعجَّب منه ، وذلك : يَالَلنَّاسِ ، ويالَلْمَاءِ » . الكتاب ١ / ٣٢٦ (بولاق) ، ٢ / ٢٣١ (هارون) .

وهل المُسْتَغَاثُ به بمنزلةِ[1] الغافلِ [2] عن الآبدةِ النَّازلةِ ، أو المتراخي عنها ؟[3] .

ولِمَ لزمت النُّدبةَ (يا) ، و (وا) دونَ غيرِهما مِنْ أَدَوات [4] النِّداءِ ؟ وهل ذلك لأنَّ (يا) أمُّ حروفِ النِّداءِ ، فهي لازمةٌ في كلِّ وجوهِه ، وأمَّا (وا) فلأنَّها مختصَّةٌ بالنُّدبةِ ؛ لِتَدُلَّ عليها خاصَّةً ، مع أنَّ النُّدبةَ موضعُ مدِّ الصَّوتِ بالمندوبِ [5] في أَبْعَدِ البُعْدِ بهلاكِهِ ، ومع ذلك أنَّ النُّدبةَ ممَّا[6] يترنَّمونَ فيها ، [فيَلْزَمُها][7] المدُّ لهذه العِلَّةِ ؟[8] .

---

(١) ب : بمنزلته .

(٢) ب : العاقل .

(٣) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وإنَّما اجتَهدَ لأنَّ المستغاث عندهم متراخٍ ، أو غافل » . الكتاب ١ / ٣٢٦ (بولاق) ، ٢ / ٢٣١ (هارون) .

(٤) ب : أوات .

(٥) أ ، ب : المندوب ، وما أثبتُّه يقتضيه السياق .

(٦) ب : فما .

(٧) ساقط من : ب .

(٨) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « والنُّدبة يلزمها (يا) ، و (وا) ؛ لأنَّهم يَختلطونَ ويدعونَ ما قد فات وبَعُدَ عنهم ، ومع ذلك أنَّ النُّدبةَ كأنَّهم يترنَّمونَ فيها ، فمِنْ ثَمَّ ألزموها المدَّ ، وألحقوا آخرَ الاسمِ المدَّ مبالغةً في التَّرنُّم». الكتاب ١ / ٣٢٦ (بولاق) ، ٢ / ٢٣١ (هارون) .

باب الجاري على طريقة النِّداء من غير أن يكون منادىً [١]

الغرضُ فيـه :

أَنْ يُبَيِّنَ مـايجـوزُ في الجـاري على طريقـةِ النِّداءِ منْ غـيـرِ أَنْ يكونَ منادىً ممَّا لايجوزُ[٢].

مسائلُ هذا البابِ :

ما الَّذي يجوزُ في الجاري على طريقةِ النِّداءِ ؟ وما الَّذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟.

ولِمَ لايجـوزُ أَنْ تَدْخُلَ فـيـه (يا) ؟ وهل ذلك لأنَّه ليس بنداءٍ ، وإنَّمـا هو على معنى الاختصاصِ ، كاختصاصِ المنادَى بمعنى النِّداء ؟ [٣].

ومانظيرُه من التَّسويةِ التي تَجْري على طريقَةِ الاسْتفهامِ في : مَاأَدْري أَفَعَلَ أَمْ لم يفعلْ ؟ [٤].

وماحُكْمُ قولِهم : أمَّا أنا فأفعلُ كذا وكذا أيُّها الرَّجلُ ، ونَحْـنُ نَفْعَلُ كـذا وكذا

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا باب ماجرى على حرف النِّداءِ وصفاً له . انظر : الكتاب ١ / ٣٢٦ (بولاق) ، ٢ / ٢٣١ - ٢٣٢ (هارون) . والباب معقودٌ للاختصاص .
ويقصد سيبويه بحرف النِّداء (أيّها) ، يقول السِّيرافي محقِّقاً ترجمة الباب : « أوَّلُ ما أذكره من الباب ترجمتُه ؛ لأنه قال : ماجرى على حرفِ النداء وصفاً له ، أو صلة. وحرفُ النِّداء يعني (أيُّها) ؛ لأنَّه لايُستعمل إلا في النِّداء ، ومابعدَ (أيها) وصفٌ لهَ على ماتقدَّم من قوله ، وقال في هذا الموضع : أو صلةً ، وهذا قول أبي الحسن الأخفش ، وقد تقدَّم كلامنا عليه فيه ، ولم أرَ (أو صلةً) في النُّسخ كلِّها ، ولعلَّه زيادةٌ من كلام الأخفش ، كُتبتْ مع ترجمة الباب » . شرح السيرافي ٣ / ٦٠ ب .

(٢) عقد سيبويه هذا الباب لأحكام أحد نوْعَي المخصوص ، وهو (أيّ) ، وقد تحدَّث فيه عن الشبه بين الاختصاص ، والنِّداء ، والغرض من الاختصاص ، وأحكام (أيّ) في الاختصاص . وغير ذلك .

(٣) هذا سؤالٌ مأخوذٌ من نصَّين : أحدهما في مستهلّ الباب ، وهو قول سيبويه : « وليس بمنادى ينبِّهه غيرُه ، ولكنَّه اختُصَّ كما أنَّ المنادى مختصٌّ من بين أُمَّته لأمرك أو نهيك أو خبرك » . الكتاب ١ / ٣٢٦ (بولاق) ، ٢ / ٢٣١-٢٣٢ (هارون) .
والآخر : قوله في آخر الباب : « ولاتُدخلْ (يا) هاهنا ؛ لأنَّك لست تنبِّهُ غيرَك » . الكتاب ١ / ٣٢٦ (بولاق) ، ٢ / ٢٣١ - ٢٣٢ (هارون) .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فالاختصاص أجرى هذا على حرف النِّداء ....» إلى قوله : « فهذا نظير الذي جرى على حرف النِّداء » . الكتاب ١ / ٣٢٦ (بولاق) ، ٢ / ٢٣٢ (هارون) .

أيُّها القومُ ؟ وهل (الرجلُ) ، و (القوم) في هذا على معنى المخاطبِ ، أَمْ على معنى المتكلِّمِ ؟ ولِمَ وَجَبَ أنْ يكونَ على معنى المتكلِّمِ الذي يختصُّ نَفْسَه بذلك الأمْرِ ؟ ومادليلُه من قولِ العربِ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لنا أيَّتُها العصابةُ ؟ [١].

وماحُكْمُ قولهم : على المُضَارِبِ الوضعيةُ أيُّها البائعُ ؟ وهل (البائعُ) في هذا هو نَفْسُ المتكلِّمِ ؟ [١].

ولِمَ جازَ هذا الاختصاصُ مع دِلالةِ (أنَا) ، و(نحن) عليه ؟ وهل ذلك لما فيه من البيانِ أنَّه يَلْزَمُه بأنَّه بائعٌ ، وقد يجيءُ على التَّأكيدِ توطئةً لهذا البيانِ في قولك : أنا أَفْعَلُ كذا وكذا أيُّها الرَّجلُ ؟ [٢].

ومانظيرُه من قولِهم للّذي هو مُقْبِلٌ عليهم : كَانَ الأمرُ كذا يا أبا فُلانٍ ؟ [٣].

ولِمَ جَازَ أنْ يَجْرِيَ على طريقةِ النِّداءِ في : اللَّهُمَّ اغْفر لنا أيَّتُها العصابةُ ، / ١٩٩ب ، ولم يَجُزْ أنْ يجريَ على حرفِ النِّداءِ في : ياأيَّتُها العصابةُ ؟ وهل ذلك لأَنَّه لم يستوفِ معنى النِّداءِ ؛ إذْ هو على الاختصاصِ ، وطَلَبِ الإجابةِ ، وإنَّما هذا البابُ على الاختصاصِ فقط ؟ [٤].

---

(١) هذه الأسئلة عن قول سيبويه : « وذلك قولك : أمَّا أنا فأفعلُ كذا وكذا أيُّها الرجلُ ، ونفعلُ نحن كذا وكذا أيُّها القومُ ، وعلى المُضَارِبِ الوضيعةُ أيُّها البائعُ ، واللَّهم اغفرْ لنا أيَّتُها العصابةُ » . الكتاب ١ / ٣٢٦ (بولاق) ، ٢ / ٢٣٢ (هارون) .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وأردت أنْ تَختصَّ ولاتُبهمَ حين قلت : أيَّتُها العصابة ، وأيُّها الرجلُ ؛ أراد أنْ يؤكّد ؛ لأنَّه قد اختصّ حين قال : (أنا) ، ولكنَّه أكَّد » . الكتاب ١ / ٣٢٦ (بولاق) ، ٢ / ٢٣٢ (هارون).

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « كما تقولُ للذي هو مقبلٌ عليه بوجهه مستمعٌ منصتٌ لك : كذا كان الأمرُ ياأبا فلان ؛ توكيداً » . الكتاب ١ / ٣٢٦ (بولاق) ، ٢ / ٢٣٢ (هارون) .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ولاتُدخلِ (يا) هاهنا ؛ لأنَّك لست تنبِّه غيرك ، يعني : اللَّهُمَّ اغفر لنا أيَّتها العصابة » . الكتاب ١ / ٣٢٦ (بولاق) ، ٢ / ٢٣٢ (هارون) .

الجوابُ عن بابِ حروفِ النِّداءِ :

الذي يجوزُ فيه إجراءُ الحروفِ التي يُنادى بها على أربعةِ أَوْجهٍ :
حرفٌ للبعيد ، وحرفٌ للقريب ، وحرفٌ للوسط بين القريبِ والبعيدِ ، وحرفٌ للجميع ؛ ليكونَ أُمَّ حروفِ النِّداءِ .

ولايجوزُ أَنْ يُسْتَعْمَلَ الحرفُ الذي هو للقريبِ في موضعِ البعيدِ ؛ لأنَّه ليس فيه شيءٌ من حروفِ المدِّ واللِّين (١) .

وحروفُ النِّداءِ خمسةٌ (٢) : أَيا ، وهَيا ، وأَيْ ، والألف ، ويا ، فـ(أَيا) ، و (هَيا) للبعيد ؛ لأنَّه قد مُكِّن (٣) حرفُ المدِّ فيه بالألف ، والياء ، وهما حرفا المدِّ ، وإنَّما (هَيا) على بدلِ الهاءِ من الهمزة ؛ للمناسبةِ الّتي بينهما بمخرجِ الحرفِ (٤) .

فأمَّا (أَيْ) فللوسطِ بينَ القَريبِ والبعيدِ ؛ لأنَّ فيه حرفَ مدٍّ لم يُمكَّنْ تمكينَ (أَيَا) ؛ إذْ لَيْسَ ماقَبْلَه [منه (٥) ، وهو حرفٌ واحدٌ ، وهي الياءُ (٦) .

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٢٣٠ ، الأصول ١ / ٣٢٨ ، شرح المفصل ٨ / ١١٨ .

(٢) زاد الأخفش والكوفيون (آ) ، وزاد الكسائي والفراء (آيْ) . انظر : شرح القصائد السبع لابن الأنباري ٤٢ - ٤٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٨٦ ، الارتشاف ٣ / ١١٧ ، الجنى الداني ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، المغني ١ / ٢٠ ، المساعد ٢ / ٤٨٢ ، جواهر الأدب ١٨٣ .

(٣) ب : قد مُكِّن إن ...

(٤) تبع الشَّارح ابنَ السِّكيت في أنَّ الهاء بدلٌ من الهمزة ، ثم وافقهما الجوهريّ ، وابن الخشَّاب ، وابن أبي الربيع والمالقيّ . انظر : الإبدال ٨٨ ، سر الصناعة ٢ / ٥٥٤ ، الصحاح ٦ / ٢٥٦٢ (هيا) ، المرتجل ١٩١ ، الملخّص في ضبط قوانين العربية ٤٧٢ ، رصف المباني ٤٧٢ ، الارتشاف ٣ / ١١٧ ، الجنى الداني ٥٠٧ ، جواهر الأدب ٣٣٢ ، إبدال الحروف ١١٩ - ١٢١ .

(٥) يعني أنّ ماقبله مفتوح ، والفتحة ليست من الياء ، وإنما هي من الألف .

(٦) ظاهر كلام سيبويه ، والمبرِّد ، وابن السَّراج أنَّ (أيْ) لنداء البعيد ، وتبعهم الصَّيمري . انظر : الكتاب ٢ / ٢٢٩ - ٢٣٠ ، المقتضب ٤ / ٢٣٣ ، الأصول ١ / ٣٢٩ ، التبصرة والتذكرة ١ / ٣٣٧ .
وذهب جماعةٌ من النحويين إلى أنَّها لنداء القريب ، ومنهم الزمخشري ، وابن معطٍ ، وابن يعيش ، وابن الحاجب ، والرضيّ . انظر : المفصل ٣٠٩ ، الفصول الخمسين ٢١٠ ، شرح المفصل ٨ / ١١٨ ، الكافية ٢٢٨ ، شرح الكافية ٢ / ٣٨١ ، مصابيح المعاني ١٣١ .
أمَّا مذهبُ الشارح فقد اختاره ابن أبي الربيع ، والمالقي . انظر : الملخص في ضبط قوانين العربية ٤٧٢ ، رصف المباني ٢١٣ ، التصريح ٢ / ١٦٤ .

وأمَّا النِّداء[1] الّذي للقريب ؛ فالألفُ ، كقولك : أزيدُ أقبلْ] [2] ، كما قال ذو الرُّمَّة [3] :

أَدَاراً بحُزْوَى[4] هِجْتِ لِلْعَيْنِ عَبْرةً [5] . فماءُ الهوى يَرْفَضُّ أَوْ يَتَرَقْرَقُ [6]

فهذا دليلٌ على أنَّه منها قريبٌ ، وإنَّما وقف عليها ، فقال هذا القولَ .

وأما (يا) فهي للجميعِ ؛ لأنَّ فيها حَرْفَي المدِّ على أتمِّ حالٍ ، مع إيجازِ لَفْظِه ، فهو أحقُّ بأنْ يكونَ أُمّاً ؛ لتمكُّنه مع خِفَّتهِ [7] .

---

(١) أ : الياء .

(٢) ساقط من : ب .

(٣) ذو الرُّمَّة : (٧٧ - ١١٧ هـ) .
غيلان بن عقبة بن بُهيش من بني عديِّ بن عبدمناة بن أدٍّ ، أبو الحارث ، عدَّه ابن سلام في الطبقة الثانية من فحول الإسلام ، وقال عنه أبو عمرو بن العلاء : « خُتم الشّعر بذي الرُّمَّة » .
انظر : طبقات فحول الشّعراء ٢ / ٥٣٤ ، الأغاني ١٩ / ٦٧٣٣ - ٦٨٠١ ، وفيات الأعيان ٤ / ١١-١٧ .

(٤) ب : لحزوى .

(٥) ب : غيره .

(٦) مطلع قصيدة من الطّويل ، يذكر فيها الشاعر صاحبته ميّة ، ويصف ناقته ، ومامرَّ به في رحلته من الفيافي والمياه .
حُزْوى : موضعٌ في ديار بني تميم وهو حبلٌ من رمال الدَّهناء لايزال معروفاً . انظر : معجم ما استعجم ٢ / ٤٤٣ ، الأماكن ١ / ٣٤٦ ، معجم البلدان ٢ / ٢٥٥ ، ماء الهوى : الدمع الذي يدمعه من الهوى .
ويرفضّ: يسيل متفرِّقاً . يترقرقُ : يجيء ويذهب في العين من غير أن ينحدر . انظر : ديوان ذي الرمة بشرح أبي نصر ١ / ٤٥٦ .
وجه الاستشهاد : نداءُ القريب بالهمزة .
ولم يستشهد سيبويه بالبيت في هذا الباب ، وإنَّما استشهد به في باب : ماينتصب على المدح والتعظيم أو الشّتم، على نصب النكرة المقصودة في النداء إذا وصفت ، وطال الكلام ؛ تشبيهاً بالمضاف . انظر : الكتاب ٢ / ١٩٩ ، شرح الرُّماني ٢ / ١٨١ أ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣١١ .
انظر : الديوان ١ / ٤٥٦ ، المقتضب ٤ / ٢٠٣ ، خلق الإنسان ١٤١ ، الزاهر ٢ / ٢٥١ ، أخبار أبي تمام ٣٤، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٣٩ ، الجمل ١٤٨ ، شرح السيرافي ٣ / ٤٤أ ، المسائل البصريات ١ / ٥٥٨ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٤٨٨ ، التبصرة والتذكرة ١ / ٣٣٩ ، العمدة ١ / ١٧٥ ، الجمان ١٥١ ، الإفصاح ١٤٢ ، الحلل ١٩١ ، المنازل والدِّيار ٣١٧ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٩٧ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٩٠ ب ، توضيح المقاصد ٣ / ٢٧٨ ، شرح الجمل لابن هشام ٢٣٠ ، الخزانة ٢ / ١٩٠ ، حاشية البغدادي على شرح بانت سعاد ١ / ١٤٨ .

(٧) أوجه تمكُّن (يا) أربعة ، هي : نداء القريب والبعيد بها ، ووقوعها في باب الاستغاثة والنّدبة والتعجب ، ودخولها على (أيّ) ، وأنَّ القرآن المجيد لم يأتِ فيه غيرها . انظر : الأشباه والنظائر ٣ / ٢٢٢- ٢٢٣ .

ويجوزُ أنْ تُستَعْمَلَ الأَحْرفُ التي للبعيدِ والوَسَطِ بينَهما[١] في موضعِ القريبِ على أَحَدِ وَجْهَيْنِ[٢] :

إمَّا على تَنْزيلِ المنادى منزلةَ الغَافلِ عَنْك بِضَرْبٍ ممّا يَشْغَلُه ، فيُحتاج إلى ذلك فيه .

وإمَّا للتَّوكيدِ الذي يَدُلُّ على شدَّةِ مُبالغتك في أنَّك منادٍ لَهُ بخطابك إيّاه دونَ غيرِه . إلاّ أنَّ الأَغْلَبَ هو مابَدأْنا به قبلُ .

ولايجوزُ في الألفِ أَنْ تكونَ للبعيدِ ؛ لأنَّه ليس فيها مدٌّ[٣] .

ويجوز حذفُ حرفِ النِّداء من الاسمِ العلم ؛ لأنّ البيانَ الّذي فيه بكونه عَلَماً ، مع الإقبالِ عليه قد يُستَغْنَى به عَنْ حَرْفِ[٤] النِّداءِ[٥] ، كقولِهم[٦] :

حارِبنَ كعب[٧] ....

---

(١) بينهما : يعني بين البعيد والقريب .

(٢) أشار سيبويه وابن السّراج إلى الوجهين . انظر : الكتاب ٢ / ٢٣٠ ، الأصول ١ / ٣٢٩ .

(٣) يعني بالألف الهمزة . انظر : الكتاب ٢ / ٢٢٩ - ٢٣٠ ، المقتضب ٤ / ٢٣٣ ، الأصول ١ / ٣٢٩ .

(٤) أ : حذف .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٢٣٠ ، المقتضب ٤ / ٢٣٣ ، الأصول ١ / ٣٢٩ .

(٦) القائل حسّان بن ثابت رضي الله عنه : « ... - ٥٤ هـ » .
ابن المنذر بن حرام الأنصاريّ الخزرجيّ ، شاعر الرسول ﷺ ، وصاحبه ، عاش في الجاهلية ستين سنة ، وفي الإسلام مثلها ، قدّمه ابن سلام على شعراء المدينة .
انظر : طبقات فحول الشعراء ١ / ٢١٥ - ٢٢٠ ، الشعر والشعراء ١ / ٣٠٥ - ٣٠٨ ، تهذيب الأسماء واللغات ١ / ١٥٦ - ١٥٨ .

(٧) جزء من مطلع قصيدة من البحر البسيط ، يهجو فيها بني الحارث بن كعب المذحجيّ ، وتمام البيت :
.... ألا أحلامَ تَزْجُرُكُمْ ∴ عنّي وأنتم من الجُوفِ الجماخيرِ
الجُوف : جمع أجوف ، وهو العظيم الجوف ، والجماخير : جمع جُمْخُور ، وهو العظيم الجسم الخوّار .
انظر : الحلل ٢٣٤ .
ورواية المقتضب ٤ / ٢٣٣ : حار بن عمرو ....
وقد أورد سيبويه في الباب لفظين من الشّاهد ، فقال : « كقولك : حار بنَ كعب » . الكتاب ٢ / ٢٣٠ ، وكان قد أنشده قبلاً مع البيت الذي يليه في باب مايجري من الشّتم مجرى التعظيم وما أشبهه ، ولاشاهد فيه هناك .
انظر : الكتاب ٢ / ٧٣ - ٧٤ .
انظر : الديوان ١٧٨ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢١٠ ، الجمل ١٦٩ ، شرح السيرافي ٢ / ١٩١ ب ، الحجة ١ / ٢٢٩ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٥٥٤ ، الحلل ٢٣٠ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٣٠٢ ، لباب الألباب ١٨٦ أ ، شرح المفصل ٢ / ١٠٢ ، اللسان ٩ / ٣٥ (جوف) ، المقاصد النحوية ٢ / ٣٦٢ ، الخزانة ٤ / ٧٢ .

وفي التنزيل : ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ﴾[١] ، وفيه : ﴿ رَبَّنَا وَءَاتِنَا مَا وَعَدتَّنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ ﴾[٢] ، و ﴿ رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ ﴾[٣] .

ولايجوزُ حذفُ حرفِ النِّداء من النَّكرة ، ولا المبهم[٤] ؛ لأنَّه قد حُذِفَ منه (أيّها) ؛ إذ الأصل : ياأيُّها الرجل ، و ياأيُّهذا ، فلم يُجمع عليه حذف حرف النداءِ ، وحذف الوصلة إلى ندائه ؛ لئلا يُخلَّ به[٥] .

/ ٢٠٠أ ويجوزُ : مَنْ لايزالُ مُحْسِناً افْعَلْ كذا وكذا ؛ لأنَّه لَيْسَ مِمَّا حُذِفَ معه (أيُّها)[٦] ، فيَصْلُحُ حذفُ حرفُ النِّداء ؛ لأنَّه لايُخلُّ به .

وقال العجَّاج :

جَارِيَ لاتَسْتَنْكِرِيْ عَذِيرِيْ[٧]

---

(١) تمامها : ﴿ .... وَٱسْتَغْفِرِى لِذَنۢبِكِ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ ٱلْخَاطِـِٔينَ ﴾ يوسف :٢٩.

(٢) تمامها : ﴿ .... وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ ﴾ آل عمران : ١٩٤ .

(٣) تمامها : ﴿ .... فَمَن تَبِعَنِى فَإِنَّهُۥ مِنِّى وَمَنْ عَصَانِى فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ إبراهيم :٣٦.

(٤) نُقِل عن الكوفيين جواز الحذف مع اسم الإشارة ، وضعَّفه جامعُ العلوم الباقولي ، وجعله ابن مالك قليلاً .
انظر : كشف المشكلات ١ / ٦٥ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٨٦ ، شرح الكافية ١ / ١٦٠ .

(٥) هذا تعليل سيبويه وابن السَّراج ، وقال به المبرِّد في (المقتضب) بعد أنْ خطَّأه في (مسائل الغلط) ، وأرجع امتناع الحذف مع اسم الإشارة والنكرة المقصودة إلى أنَّ حرفَ النِّداء عوضٌ في الأول عن الإشارة التي أزالها النِّداء ، وهو قول المازني ، وعوضٌ في الثاني عن (أل) . وقد تعقَّبه ابن ولاد في حديث طويل .
وتعليل سيبويه ومَنْ تبعه يدخل فيه أسماء الإشارة وغيرها من المبهمات ؛ ولذا اكتفوا به .
انظر : الكتاب ٢ / ٢٣٠ ، المقتضب ٤ / ٢٥٨ - ٢٥٩ ، الأصول ١ / ٣٣٨ ، الانتصار ١٤٨ - ١٥٠ ، شرح السيرافي ٣ / ٥٩ب - ٦٠أ ، أسرار العربية ٢٢٨ ، الملخَّص ٤٧٣ ، شرح الكافية ١ / ١٦٠ .

(٦) هذا تعليلُ سيبويه . انظر : الكتاب ٢ / ٢٣٠ .
ويظهر منه أنْ ضابطَ الحذف مع المبهم ، والنكرة المقصودة عند سيبويه والشارح هو : جواز الحذف ممَّا لاتوصفُ به (أيٌّ) ، ومنعهُ ممَّا تُوصَفُ به .
وقد ألزم الرضيُّ من جعل هذا ضابطاً لحذف حرف النِّداء مطلقاً أن يجيز الحذف منْ : ياغلامَ رجلٍ ، وياخيراً من زيدٍ ، لأنَّ المنادى فيهما لايوصف بـ(أيّ) . انظر : شرح الكافية ١ / ١٦٠ .

(٧) تقدم تخريج البيت في ص : ٢٠٨ .

فحذفَ (يا) مع النَّكرةِ للضَّرورةِ على تشبيهه بالمعرفةِ التي تُحْذَفُ معه (يا)(١).

وقيلَ في مثلٍ : افْتَدِ مَخنوقُ ، وأَصْبِحْ ليلُ ، و :

أَطْرِقْ كرا (٢) ...

وهو قليلٌ نادرٌ ، وإنَّما جاز للإيذانِ بقوَّةِ النِّداءِ على التَّغييرِ ، مع أنَّ المثلَ نادرٌ ، فشُوكِلَ به النَّادرُ في حذفِ حرفِ النِّداء .

ولايجوزُ في المسْتَغَاث به إلاّ (يا) ؛ لأنَّها أمُّ حُروفِ النِّداء ، تدخل في سائرِ وجوهِهِ(٣) من أصلِه وفَرْعِه ، فأَصْلُه النِّداءُ المجرَّدُ ، وفَرْعُه نداءُ المُسْتَغاثِ به ، ونداءُ

---

(١) فهم المازنيُّ والمبرِّدُ من إطلاق سيبويه مصطلح النكرة - هنا - أنَّه يجعل المنادى المقصود في البيت والأمثال نكرة بعد النِّداء ، فردّا عليه .

وقد تعقَّبها ابن ولاَّد ، والسِّيرافي ، وأبو نصر القرطبي ، فأثبتوا أنَّ سيبويه نَظَر إلى حال المنادىَ قبل النِّداء ، يقول السِّيرافي : « ادِّعاءُ أبي العبَّاس هذا على سيبويه هو الخطأُ ، والعَجَبُ منه كيف ذهب ذلك عليه ! أتُرى سيبويه يعتقد أنَّ (مخنوقُ) ، و (ليلُ) نكرتان ، وهو يضمُّها بغير تنوين ، وإنما معنى : حذف (يا) من النكرة ، يعني ماكان نكرةً قبل النِّداء ، فورد النِّداء ، فصار معرفةً من أجله وبه ، ومثلُ هذا كثيرٌ في الكلام » .

شرح السيرافي ٣ / ١٦٠ أ . وانظر : الانتصار ١٥١ - ١٥٢ ، شرح القصائد المشهورات ١ / ٤٤ ، التعليقة ١ / ٣٧٣ ، شرح عيون كتاب سيبويه ١٦٨ ، شرح المعلقات للتبريزي ٦٤ .

وإنما آثر سيبويه - هنا - مصطلح النَّكرة ناظراً إلى ماقبل النِّداء ؛ لسببين :

أحدهما : أنَّه قصد التَّفريق بين ماتُحذف منه (يا) بكثرة ، وهو ماكان معرفة قبل النِّداء ، ومايقلُّ حذفُها منه ، وهو ماكان نكرة قبل النداء ، فلو أطلق عليهما جميعاً مصطلح المعرفة ؛ لكان ذلك ملبساً .

والآخر : أنَّه استغنى بما ذكره قبلاً في باب : ماينتصبُ على المدحِ والتَّعظيم أو الشَّتم ، فقد نصَّ على أنَّ النكرة المقصودة تتعرف بالنِّداء ، إذ يقولُ : « وزعم الخليل - رحمه الله - أنَّ الألفَ واللام إنما منعهما أنْ يدخلا في النِّداء ؛ منْ قِبَلِ أنَّ كلَّ اسمٍ في النداء مرفوعٍ معرفةٌ ، وذلك أنَّه إذا قال : يارجلُ ، ويافاسقُ ، فمعناه كمعنى : ياأيُّها الفاسقُ ، ويا أيُّها الرجلُ ، وصار معرفةً ؛ لأنَّك أشرت إليه وقصدتَ قصدَه » . الكتاب ٢ / ١٩٧ .

(٢) تقدم تخريج هذه الأمثال في ص : ٢٠٩ .

(٣) استعمل الشارح (سائراً) بمعنى (جميع) ، وقد خطَّأ هذا الاستعمال الزُّبيديّ والحريريّ وابن الجوزي وأبو السعادات بن الأثير والصَّفدي ، ورأوا أنه لايستعمل إلا بمعنى الباقي ؛ وصحَّحه ابن برّي وابن منظور وابن الحنبلي ، وأنشد ابن برّي قول ذي الرُّمَّة :

معرِّساً في بياضِ الصُّبح وقْعتُهُ ∴ وسائرُ السَّيرِ إلا ذاك مُنْجَذِبُ

وفي (اللسان) أنَّ (سائراً) بمعنى الباقي إذا كانت من (سار يَسْأر) ، وبمعنى الجميع إذا كانت من (سار يسير) .

انظر : لحن العامة ٢١٥ (الملحق) ، درة الغواص ٣-٤ ، حواشي ابن بري وابن ظفر ٨ ، تقويم اللسان ١٢٢ ، النهاية في غريب الحديث ٢ / ٣٢٧ ، تهذيب الخواص ١١٦ - ١١٧ ، اللسان ٤ / ٣٤٠ (سأر) ، ٣٩٠ (سير) ، تصحيح التصحيف ٣٠٢ - ٣٠٣ ، عقد الخلاص ١٧١ - ١٧٤ ، حاشية البغدادي على شرح بانت سعاد ١ / ٧٣٥ - ٧٣٨ .

المندوب .

ولايجوزُ حذفُها من المستغاث به ؛ لأنَّه أحقُّ بمدِّ الصَّوتِ للاجتهادِ في الاسْتغاثةِ، مع أنَّه يَطْلُبُ الإجابةَ ، وكَشْفَ البليَّةِ ، فهو موْضعُ تحقيقٍ ، وتوكيدٍ [١] .

وكذلك التَّعجُّبُ يَلْزَمُه (يا) [٢] ؛ لأنَّه قد دَخَلَه مع النِّداء معنى التَّعجُّبِ ، فلم يَصْلُحْ فيه الحذفُ ؛ لأنَّه لما زادَ المعنى ؛ اقْتَضَى زيادةَ اللَّفظِ ، أَوْ تمامه[٣] .

ولايجوزُ حذفُ (يا) ، أو (وا) من النُّدبة ؛ لأنَّها موضعُ اجتهادٍ في مدِّ الصَّوتِ للبيانِ عن عظيمِ مانَزَلَ من المصيبةِ ، ومع ذلك أَنَّ النُّدبةَ مَوْضِعُ تَرنُّمٍ على طريقِ التحزُّنِ ، فلا يَصْلُحُ فيها الحذفُ [٤].

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٢٣١ ، شرح الكافية ١ / ١٦٠ .

(٢) مثال التعجب : ياللنَّاسِ . وانظر : الكتاب ٢ / ٢٣١ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٨٦ ، شرح الكافية ١ / ١٦٠ ، الارتشاف ٣ / ١١٧ .

(٣) انظر تفصيل مسألة اقتضاء زيادة المعنى زيادةَ اللفظ في : الخصائص ٣ / ٢٦٤ - ٢٦٩ ، الأشباه والنظائر ١ / ٣٤٨ - ٣٥١ .

(٤) ذكر الرضيُّ علَّةً أخرى لمنع الحذف من المتعجب منه والمندوب ، وهي أنَّ هذين منادَيان مجازاً ، ولايقصد فيهما حقيقة التَّنبيه والإقبال ، فلمَّا نُقلا عن النِّداء إلى معنى آخر مع بقاء معنى النِّداء فيهما أُلْزِما لفظَ عَلَم النِّداء ؛ تنبيهاً على الحقيقة المنقولَين هما منها . انظر : شرح الكافية ١ / ١٦٠ .
وانظر : الكتاب ٢ / ٢٣١ ، المقتضب ٤ / ٢٦٨ ، الأصول ١ / ٣٥٥ .

الجوابُ عن بابِ الجاري على طريقِ النِّداءِ من غَيْرِ أنْ يكونَ مُنادىً :

الّذي يجوزُ فيه إجراؤه على طريقِ النِّداء في (أيّها) ، ونصبِ المضَافِ [1] .

ولايجوزُ إدخالُ حرفِ النِّداء عليه ؛ لأنَّه لَيْسَ بمنادى [2] ، وإنَّما[3] هو مُشْبِهٌ للمنادى في الاخْتِصاصِ الّذي يَدُلُّ عليه الكلامُ دلالةَ التَّضَمُّنِ [4] منْ غيرِ إفصاحٍ بذكرِ الاخْتِصاصِ ، فَوَجَبَ له مايَدُلُّ على هذا الاختصاصِ ، ولَمْ يَجِبْ له حرفُ النِّداء ؛ لأنَّه ليس بمنادى .

ونظيرُ ذلك إجراءُ الكلام على طريقِ الاسْتِفْهامِ منْ غيرِ استفهامٍ للتَّسويةِ التي يكونُ عليها الاستفهامُ ، كقولك : قَدْ عَلِمْتُ أزيدٌ في الدَّارِ أَمْ عَمْرٌو ، و ماأَدْري أَفَعَلَ

---

(١) يُشير الشَّارح إلى نوعي الاختصاص :
أحدهما : (أيٌّ) التي تجري في الاختصاص مجراها في النداء ، فتُبنى على الضم ، وتُوصفُ بما فيه (أل) ، ولها عُقد هذا الباب .
والآخر : مايجري مجرى المنادى المضاف في النَّصب ، وهو موضوع الباب الآتي .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٢٣٢ ، المقتضب ٣ / ٢٩٩ ، الأصول ١ / ٣٦٧ ، شرح السيرافي ٣ / ٦٠ ب ، شرح المفصل ٢ / ١٧ ، شرح الكافية ١ / ١٦١ .

(٣) ب : فإنَّما .

(٤) ذكر الشارح في أول الشرح أنّ دلالة الألفاظ على وجهين :
الأول : دلالة تصريحية ، وهي التي يوضعُ فيها اللفظُ لمعنى لينبئَ عنه من جهة الوضع ، ويُسمِّيها أهل المنطق دلالة المطابقة كدلالة لفظ (الحائط) على الحائط .
والثاني : دلالة تضمنية ، وهي التي تنبئ عن المعنى من جهة انعقاده بمعنى آخر ، لامن جهة الوضع . وقد مثَّل لها الشارح بدلالة اسم الفاعل على المفعول . انظر : المجلد الأول ٣ أ .
وعرَّفها الشلوبين بأنَّها دلالة اللفظ على بعض ماوُضِع له كدلالة الفعل على الحدث . انظر : شرح المقدمة الجزولية ١ / ٢٣٨ .
وقد تحدَّث عن هذه الدلالة أهل المنطق والأصوليون والبلاغيون .
وذكروا نوعاً ثالثاً للدلالة وهو دلالة الالتزام . انظر : معيار العلم ٤٣ ، الإيضاح لتلخيص المفتاح ٣ / ٣ ، شروح التلخيص ٣ / ٢٦٤ - ٢٦٦ ، تحرير القواعد المنطقية ٢٩ ، الإبهاج في شرح المنهاج ١ / ٢٠٤ ، شرح السلم ٥١ - ٥٣ .
ومراد الشارح - هنا - أنَّ أسلوب الاختصاص دلّ على معنى (أختص) من غير تصريح به ، كما دَلَّ أسلوب النداء على (أدعو) من غير تصريحٍ به .

أَمْ لم يَفْعَلْ [١] ، إلاّ أنَّ هذا أتى بصيغةِ الاستفهامِ على التّمامِ ، والمختصُّ أتى بطريقةِ النِّداءِ من غيرِ تمامٍ [٢] ؛ لأنَّه فيه مايدلُّ على الطَّريقةِ [٣] من غيرِ حرفِ النِّداءِ ، ولَيْسَ / ٢٠٠ ب كذلك الاسْتِفْهَامُ .

وتقولُ : أَمَّا أنَا فَأَفْعَلُ كذا وكذا أيُّها الرَّجلُ ، فأيُّها الرَّجُلُ هو المتكلِّمُ [٤] لا المخاطبُ ، على جهةِ اختصاصِه بالفعلِ الذي ذُكِرَ له ؛ تحقيقاً [٥] لذلك وتوكيداً ، ودليلُه : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لنا أيَّتُها العصابةُ .

يتلوهُ - إنْ شَاءَ اللَّهُ تعالى - وتَقُولُ : نَحْنُ نفعلُ كذا وكذا أيُّها القومُ .

الحمدُ للَّهِ ربِّ العالمين ، وصلَّى اللَّهُ على سَيِّدنا محمَّدٍ وآلِهِ ، وصحْبِه ، وأَتْباعِه أجمعين ، وسلَّم تسليماً كثيراً ، وحَسْبُنا اللَّهُ ونِعْمَ الوكيلُ .

---

(١) بيَّن السيرافي هذا التنظير فذكر أنّ (أيّها) استعير من المنادى للمختص ؛ لاشتراكهما في الاختصاص كما استُعيرت همزةُ الاستفهام لما شارك الاستفهام في التسوية . انظر : شرح السيرافي ٣ / ٦١ أ . وانظر : الكتاب ٢ / ٢٣٢ ، المقتضب ٣ / ٢٩٨ - ٢٩٩ ، الأصول ١ / ٣٦٧ ، شرح المفصل ٢ / ١٧ ، شرح الكافية ١ / ١٦١ ، الملخّص ٤٧٥ ، الأشباه والنظائر ٣ / ٢٢٩ .
وأشير إلى أنّ أبا حيان قد نقل كلام الشارح في هذه المسألة باختصار . انظر : تذكرة النحاة ٣٦٣ .

(٢) يعني أنَّ حرف الاستفهام ذكر في : قد علمتُ أزيدٌ في الدّارِ أم عمرٌو ، أما الاختصاص فلا يذكر فيه حرف النداء .

(٣) يعني بالطريقة طريقةَ النداء ، وهي ورود الاختصاص بلفظ (أيُّها) الذي لايستعمل في غير النداء . انظر : شرح السيرافي ٣ / ٦٠ب .

(٤) هذا يدخلُ فيما يسمِّيه البلاغيون التَّجريد المحض ، وهو أن يأتي المتكلّم بكلام هو خطاب لغيره وهو يريد به نفسه . انظر : المثل السائر ١ / ٤٠٦ ، مقدِّمة تفسير ابن النقيب ٣٥٠ ، طراز الحُلَّة ٥٣٥ .

(٥) أ : تخفيفاً .

/ ٢٠١أ الجزءُ الخامسُ والعشرون من شَرْحِ كتّابِ سيبويه ، إملاء أبي الحسن عليِّ بن عيسى النَّحويِّ ، رحمةُ اللّه عليه .

/ ٢٠١ ب بسم الله الرحمن الرحيم ، ربِّ يسِّرْ ولاتُعَسِّرْ .

وَتَقولُ : نَحْنُ نَفْعَلُ كذا وكذا أيُّها القومُ ، وعلى المُضَارِبِ الوضيعةُ أيُّها البائعُ [1] ، فالبائعُ [2] هو المتكلِّمُ .

وإنَّما جَازَ ذلك - مع قولِهِ : أنا - على طريقِ التَّوكيدِ ؛ لئلا يُتَوَهَّمَ أنَّه يُدْخِلُ معه في خبرِهِ غيرَهُ مِمَّن يَتْبَعُه ، ويوافقُه على رأيه ، فحُقِّق الاختصاصُ بهذا الأمرِ .

ونظيرُه قولُك لمن [3] هو مُقْبِلٌ عليك ، قريبٌ منك ، مُنْصِتٌ لك : ياأَبا فُلان ، فهذا تحقيقٌ لتوجيه الخطابِ إليه ؛ لئلا يُتَوهَّمَ أنَّه يَدْخُلُ في الخطاب غيرُه مِمَّن حَضَرَ ،

---

(١) نصَّ سيبويه على عدم جواز مجيء الاختصاص بعد الغائب . انظر : الكتاب ١ / ٢٣٦ .
وهذا المثال الذي أورده الشارح تابعاً سيبويه ظاهره وقوع الاختصاص بعد الغائب ، وهو (المضارب) ، أي : المقارض . وقد وُجِّه ذلك بتوجهين :
أحدهما : أنَّه تحريفٌ وقع في بعض النُّسخ ، وصوابه : عليَّ صارت الوضيعةُ أيُّها المضارب وأيُّها البائع . وهذا الوجه نقله السِّيرافي عن بعض العلماء ، ورجَّحه ، إذ يقول : « وقيل : في بعض النُّسخ : عليّ صارت ..... ، وهذا أشبه بالصواب » .
والآخر : أنَّه من وَضْعِ الظَّاهرِ موضع المضمر ، والمعنى : عليّ صارت الوضيعة ..... ، أو على المضارب الذي هو أنا أو أنت الوضيعة أيها البائعُ .
ويُبعد التوجيه الأول الأمور الآتية :
١ - تمثيل المبرّد بهذا المثال كما ورد في (الكتاب) .
٢ - قول الفارسيِّ لما سُئل عنه : « لاأعلمَ لي بوجه ذلك » . وهو مِمَّن وصفوا بالعناية بالكتاب .
٣ - أنَّ السِّيرافي ناقلَ هذا الوجه اعتمد في توثيق نصِّ (الكتاب) على نُسخ عديدة ، منها : نسخة القاضي إسماعيل بن إسحاق الأزديّ البصريّ ، ونسخة المبرّد ، ونسخة الزّجاج ، ونسخة ابن السَّرَّاج ، ونسخة مَبْرَمان ، فلمّا قال - هنا - : « وقيل في بعض النُّسخ ...» دلَّ ذلك على أنَّ النُّسخ التي بين يديه مطبقة على إيراد المثال بلفظ الغائب .
انظر : الكتاب ١ / ٣٢٦ (بولاق) ، ٢ / ٢٣٢ (هارون) ، المقتضب ٣ / ٢٩٩ ، شرح السيرافي ٣ / ٦١ب ، الارتشاف ٣ / ١٦٦ ، المساعد ٢ / ٥٦٨ .

(٢) ب : فالتابع .

(٣) أ : أين .

أَوْ قَدْ كانَ يجوزُ أنْ يُوجَّه الكلامُ إليه [١]، فيجوزُ : اللَّهُمَّ اغْفرْ لنا أيَّتُها العِصَابةُ ، ولايجوزُ : اللهمّ اغفر لنا [يا] [٢] أيَّتُها العصابةُ ؛ لأنَّها لَيْستْ بمناداةٍ ، وإنَّما هي مختصَّةٌ بالمعنى الّذي ذُكِرَ من طلبِ المغفرةِ له .

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٢٣٠ ، الأصول ١ / ٣٦٧ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

بابُ الاختصاصِ الذي يَجري[1] على طريقةِ النِّداءِ في النَّصبِ[2]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّن مايجوزُ في الاختصاصِ الذي يجري على طريقةِ النِّداءِ في النَّصْبِ مِمّا لايجوزُ[3] .

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في الاختصاصِ الذي يجري على طريقةِ النِّداءِ في النَّصْبِ ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟[4] .

ولِمَ لايجوزُ أنْ يَمْتَنِعَ منه الألفُ واللامُ كما امْتَنَعَ من المنادى ؛ إذْ هو على طريقةِ النِّداءِ ؟ وهل ذلك لأنَّ الاختصاصَ ليس فيه مايعرِّفُ الاسْمَ مِنْ أَجْلِ امتناعِ حرفِ النِّداءِ منه ، كما بيَّنا قَبْلُ ؟[5] .

وماحُكْمُ قولِهم : إنّا - مَعْشَرَ العَرَبِ - نَفْعَلُ كذا وكذا ؟ ولِمَ انْتَصَبَ : مَعْشَرَ العَرَبِ ؟ وهل ذلك على معنى : أعني ، أو أخْتَصُّ ، كما يَنْتَصِبُ المضافُ في النِّداءِ

---

(١) أ : يجوز .

(٢) ترجمة الباب عند سيبويه : بابٌ من الاختصاص يجري على ماجرى عليه النِّداء. انظر : الكتاب ١ / ٣٢٧ - ٣٢٩ (بولاق) ، ٢ / ٢٣٣ - ٢٣٩ (هارون) .

(٣) عقد سيبويه الباب للنوع الثاني من نوعي الاختصاص ، وهو ماكان اسماً دالاً على مفهوم الضمير ، مقترناً بـ (أل) ، أو مضافاً ، أو علماً . وتحدَّث فيه عن العامل فيه ، والفرق بينه وبين المنادى ، وأكثر الأسماء وروداً فيه ، والغرض من الاختصاص ، ومايمتنع بعده الاختصاص ، وغير ذلك .

(٤) معاد في : ب .

(٥) انظر ص : ٢١٩ .

والسؤال عن نصَّين لسيبويه : أحدهما قوله في صدر الباب : « ولاتَجري الأسماء فيه مجراها في النداء ؛ لأنَّهم لم يجروها على حروف النداء » . والآخر : قوله : « فإنَّما أدخلتَ الألفَ واللام ؛ لأنَّك أجريت الكلام على ما النِّداءُ عليه [يريد : النصب] ، ولم تجره مجرى الأسماء في النداء ؛ ألا ترى أنَّه لايجوز لك أن تقول : يا العرب» . الكتاب ١ / ٣٢٧ (بولاق) ، ٢ / ٢٣٣ ، ٢٣٤ (هارون) .

وسيعيد الشارح السؤال بعداً ، انظر ص : ٢٢٦ .

على تقديرِ : أَعْني ، وإنْ لَمْ يَظْهَرِ العاملُ ؟ [١] .

ولِمَ لايجوزُ أنْ يَظْهَرَ العاملُ في الاختصاصِ ، كما جازَ أَنْ يَدْخُلَه الألفُ واللاّمُ ؟ وهل ذلك للاستغناءِ عن العاملِ الّذي يُخْرِجُه عن طريقةِ النِّداءِ [٢] ، ولايَسْتَغْني عن الألفِ واللاّمِ ؛ للحاجةِ إلى تعريفِ الاسْمِ ؟ .

وهل إظهارُ العاملِ يُخْرِجُه إلى الخبرِ ، كما أنّه لو ظَهَرَ العاملُ في النِّداءِ ؛ لأَخْرَجَهُ عن حدِّ النِّداءِ إلى الخبرِ في قولك : عبدَ اللّهِ ، لو قُلْتَ : أَعْني عبدَاللّهِ ؛ لَبَطَلَ النِّداءُ ، فكذلك لو قلت : إنّا أعني مَعْشَرَ العَرَبِ ؛ لَخَرَجَ عن حدِّ الاختصاصِ الذي على طريقةِ النِّداءِ إلى الخبرِ ، فلا يجوزُ أنْ يَظْهَرَ العاملُ في الاختصاصِ كما لايجوزُ أنْ يَظْهَرَ في النِّداءِ ؛ لأنّه يُخْرِجُه / ٢٠٢ أ عن حدِّه ، ولايُخْرِجُه لَحاقُ الألفِ واللامِ ، ولا امتناعُ حرفِ النِّداءِ ؛ لأنّ مابَقِيَ فيه من خاصَّةِ النِّداءِ دليلٌ على الاختصاصِ الذي يجري على طريقةِ النِّداءِ ، ولو ظَهَرَ العاملُ لَمْ يَبْقَ مايَدُلُّ على تلك الطَّريقةِ ؟ .

وما الشّاهدُ في قولِ عَمْرِو بنِ الأَهْتَم [٣] :

إنّا - بَني مِنْقَرٍ - قَوْمٌ ذَوُو حَسَبٍ .·. فِينا سَراةُ بَني سَعْدٍ ونَادِيْها [٤] ؟

---

(١) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وذلك قولك : إنّا - مَعْشَرَ العربَ - نفعلُ كذا وكذا ، كأنه قال : أعني ، ولكنه فعلٌ لايظهر ولايُستعملُ كما لم يكن ذلك في النِّداءِ ؛ لأنّهم اكتفوا بعلم المخاطب ، وأنّهم لايريدون أنْ يحملوا الكلامَ على أوّله ، ولكنّ مابعده محمولٌ عليه » . الكتاب ١ / ٣٢٧ (بولاق) ، ٢ / ٢٣٣ (هارون) .
ومابعده من الأسئلة مفرّعٌ عنه حتى قوله : « ولو ظهر العامل لم يبقَ مايَدُلُّ على تلك الطريقة .

(٢) يعني : لو ظهر العامل لخرج الاختصاص عن طريقة النِّداء في النَّصب بعاملٍ مضمرٍ .

(٣) عمرو بن الأهتم (••• - ٥٧ هـ) .
هو عمرو بن سِنان بن سُمَيّ المنقريّ التميميّ ، رضي الله عنه ، لقِّب أبوه بالأهتم ؛ لأنَّ ثنيَّتَه هُتمت يوم الكُلاب ، شاعرٌ مخضرمٌ ، كان في وفد تميم إلى المصطفى ﷺ ، يكنى أبا رِبْعيٍّ ، وبه يُضرب المثلُ في البيان .
انظر : مَنْ اسمه عمرو من الشعراء ١١٦ - ١١٩ ، الشعر والشعراء ٢ / ٦٣٢ - ٦٣٤ ، الاستيعاب ٢ / ٥٣٥ - ٥٣٨ ، سرح العيون ١٤٨ - ١٥١ .

(٤) من البسيط ، من قصيدة يفتخر فيها بقومه .
مِنْقَر : هو ابن عُبيد بن مُقاعس بن عمرو بن كعب بن سعد بن زيدمناة بن تميم . انظر : جمهرة النسب ٢٣١ - ٢٣٢ ، النسب ٢٣٩ ، جمهرة أنساب العرب ٢١٦ - ٢١٧ . = /

ومِنْ أيْنَ دَخَلَه معنى الافتخارِ ؟ وهل ذلك لأنَّ الاختصاصَ بالذِّكْرِ لِمَا قد دُلَّ عليه في الجملة إنَّما هو لتحقيرٍ ، أو تعظيمٍ ، فلمّا قال : إنّا ، دَلَّ على المتكَلِّمِ ، فصار ذِكْرُه بني مِنْقَرٍ للتَّعْظيم في مفهومِ الكلام ؟ [١].

وما الشّاهِدُ في قولِ الفَرَزْدَقِ [٢] :

أَلَمْ تَرَ أنَّا بني دَارِمٍ .·. زُرَارةُ مِنَّا أبو مَعْبَدِ [٣]

فهذا على الافتخارِ ؟.

وماالشّاهِدُ في قولِ رُؤْبَةَ [٤] :

/ = سَراة : جمع (سَرِيّ) جاء على غير قياس ، وهو الرَّفيع من الناس . النَّادي : المجلس يندو إليه مَنْ حَوَاليه ، ولايُسمَّى نادياً حتى يكونَ فيه أهلُه . انظر : التهذيب ١٣ / ٥٣ (سرى) ، ١٤ / ١٩٠ (ندأ) .
وفي الحماسة الشجرية ، واللسان (عفف) بنو منْقَر ، واعتمدها جامع شعر ابن الأهتم ، ولاشاهد فيها .
ورواية النصب أبلغ في تأدية الافتخار الذي أراده الشّاعر .
انظر : شعر عمرو بن الأهتم ١٠٠ ، الكتاب ٢ / ٢٣٣ ، الكامل ١ / ٣٩٤ ، الانتصار ١٥٣ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٤٨ ، شرح السِّيرافي ٣ / ٦١ب ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٢٠ ، النكت ١ / ٥٧١ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٢٧ ، الحماسة الشجرية ١ / ١٨٩ ، المجموع المغيث ١ / ١٢٠ ، شرح المفصل ٢ / ١٨ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢١٦ ب ، اللسان ٩ / ٢٥٣ (عفف) ، الهمع ١ / ١٧١ ، الدرر اللوامع ٣ / ١٣ ، رغبة الآمل ٢ / ٦٨ .

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه بعد إنشاد بيت الفرزدق : « فإنَّما اختُصَّ الاسم هاهنا ؛ ليُعرفَ بما حُمل على الكلام الأول ، وفيه معنى الافتخار » . الكتاب ١ / ٣٢٧ (بولاق) ، ٢ / ٢٣٤ (هارون) .

(٢) الفرزدق (... - ١١٠هـ) .
أبو فراس ، همَّام بن غالب بن صَعْصَعَة من بني مُجاشِع بن دارم التميميّ ، والده سيِّدُ بادية تميم ، وهو من فحولِ الشعراء الأمويِّين ، قال أبو عمرو بن العلاء : « كان الفرزدق يُشبَّه من شعراء الجاهلية بزُهير » .
انظر : الشِّعر والشعراء ١ / ٤٧١ - ٤٨٢ ، وفيات الأعيان ٦ / ٥٦- ١٠٠ .

(٣) من قصيدة من المتقارب ، مطلعها :
عَرَفْتَ المنازلَ من مَهْدَد .·. كوَحْيِ الزَّبُورِ لَدَى الغَرْقَد
مَهْدَد : اسم امرأة ، والميم أصلٌ ؛ لأنها لو كانت زائدة ؛ لأُدغمت الدالان . انظر : اللسان ٣ / ٤١١ (مهد) .
الغَرْقَد : ماعَظُم من شجر العوسج ، سُمِّيت به مقابر بقيع الغرقد . انظر : عمدة الطبيب ٢ / ٤٦٣ ، مراصد الاطلاع ٢ / ٩٩٠ . زُرارة : هو ابن عُدُس بن زيد بن عبدالله بن دارم ، ومَعْبد أحد أولاده العشرة . انظر : النسب لأبي عبيد ٢٣٣ ، الإيناس ٢٠٧ - ٢١٠ ، المناقب المزيدية ٢ / ٥١٤ ومابعدها .
انظر : ديوان الفرزدق ١ / ٢٠٢ ، الكتاب ٢ / ٢٣٤ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٤٨ ، شرح السِّيرافي ٣ / ٦١ب ، النكت ١ / ٥٧١ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٢٧ ، الملخَّص في ضبط قوانين العربية ٤٧٤ .

(٤) في (شرح السِّيرافي ٣ / ٦١ب) : ذو الرُّمَّة ، ولم أجد هذا في غيره ، فلعلَّه تحريفٌ .

بنا - تميماً - يُكْشَفُ الضَّبابْ [١] ؟

ومـاوَجْهُ قَوْلِهم : نَحْنُ - العَرَبَ - أَقْرى النَّاسِ لِضَيفٍ ؟ ولِمَ جـازَ دُخـولُ الألفِ واللاَّمِ في (العَرَبَ) ، وهو في موضعِ المنادى على طريقته ؟ وهل ذلك لأنَّه لمّا امْتَنَعَ حَرْفُ النِّداءِ الذي يُعَرِّفُه ؛ لَحقت الألفُ واللاّمُ للتَّعريفِ ؛ لأنَّه لايَصْلُحُ الافْتخارُ على طريقةِ الاختصاصِ بما هو نكرةٌ ؟ [٢].

ولِمَ وَجَبَ فيـه النَّصْبُ ، ولَمْ يَجُزْ الرَّفْعُ كما يجوزُ في صِفَةِ المنادى المضمومِ ؟ وهل ذلك لأنَّ الصِّفَةَ تَبِعَت الموصوفَ على شَبَهِ المرفوعِ ، وليس كـذلك مـافيـه الألفُ واللاّمُ مِنْ غير إتبـاعٍ ولاوقوعٍ مَوْقِعَ المنادى في الخطاب ؛ لأنَّه لايَجِبُ للاسمِ في النِّداءِ أنْ يُبْنى إلاّ بأنْ يكونَ مَعْرفـةً ، مُفْرداً ، مـخـاطبـاً ، فـإذا بَطَل الخطابُ ؛ بَطَلَ البـناءُ ؛ لخُروجه عن شَبَهِ المكنيِّ ؟ [٣].

ولِمَ لو قال شاعرٌ : يا العربُ ؛ لضمَّ الاسْمَ ، كما قال في الضَّرورةِ [٤]:

---

(١) من الرجز ، وقبله :

رَاحَتْ وراحَ كعَصا السَّيْسابْ

السَّيْسـاب : أصله (السَّيسبان) ، وهو شجرٌ للزينة ينبت من حبِّه ، ويطول ، ولايبقى مع الشِّتاء ، وله ثمرٌ كخرائط السِّمسم . انظر : التكملة والذيل والصلة ١ / ١٥٧ .

الضَّباب : جمع (ضَبابة) ، وهو ندى كالغبار يغشى الأرض بالغَدوات ، فضرب الضَّبابَ مثلاً لشدة الأمر ، أي : بنا تُكشف الشَّدائدُ في الحروب وغيرها . انظر : لباب الألباب ١٨٧ أ ، الخزانة ٢ / ٤١٣ - ٤١٤ .

انظر : ديوان رؤبة ١٦٩ ، الكتاب ٢ / ٢٣٤ ، شرح السيرافي ٣ / ٦١ب ، النكت ١ / ٥٧١ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٢٧ ، لباب الألباب ١٨٧أ ، شرح المفصَّل ٢ / ١٨ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٣٤ ، شرح الكافية ١ / ١٦١ ، الملخَّص في ضبط قوانين العربية ٤٧٤ ، شرح ألفية ابن معط ٢ / ١٠٨٤ ، الارتشاف ٣ / ١٦٧ ، توضيح المقاصد ٤ / ٦٣ ، شرح التسهيل للمرادي ٥١٦ ، المساعد ٢ / ٥٦٧ ، المقاصد النحوية ٤ / ٣٠٢ ، الهمع ١ / ١٧١ ، شرح الأشموني ٢ / ١٩١ ، الخزانة ٢ / ٤١٣ ، الدرر اللوامع ٣ / ١٥ .

(٢) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وقال : نَحْنُ العَرَبَ أقرى النَّاس لضيفٍ ، فإنَّما أدخلتَ الألفَ واللاّمَ ؛ لأنَّك أجريت الكلام على ما النِّداءُ عليه ، ولم تُجره مجرى الأسماء في النِّداء ، ألا ترى أنَّه لايجوزُ لك أنْ تقولَ : ياالعرب » . الكتاب ١ / ٣٢٧ (بولاق) ، ٢ / ٢٣٤ (هارون) .

(٣) المقصودُ بالمكنيِّ - هنا - ضمير المخاطب . انظر : شرح الكافية ١ / ١٣٣ ، والمسألة مفرَّعة عن السُّؤال السَّابق .

(٤) لم أقف على قائله .

فيا الغلامان اللّـذان فـرّا [١] .'. إيّا كما أنْ تُكْسبَانا شرّا [٢]

وإذا قـال : نَحْنُ -العَربَ- أقـرى النَّاسِ لضـيف ؛ لَمْ يَجُزْ إلا النّصْبُ ، وكـذلك لو قـال : نَحْنُ - الغُلامَيْنِ - أَشْجَعُ النَّاسِ ، علـى الاخْتـصاصِ والافْتـخارِ ؛ لم يَجُزْ إلا النَّصْبُ ؟[٣].

ولِمَ جاز دُخُولُ (أيٍّ) وَحْدَها منْ علاماتِ النِّداءِ ، ولَمْ يَجُزْ دُخولُ غيرِها منْ حروفِ النِّداءِ[٤] ؟ وهل ذلك لأنّ (أيّاً) وصْلَةٌ إلى ذِكْرِ مافيه الألفُ واللاّمُ في النِّداءِ، يَصْلُحُ أنْ تُذْكَرَ ، ويَصْلُحُ أنْ تُتْرَكَ في النِّداءِ ، فيقـالُ : يا أيُّهـا الرَّجُلُ ، ويارجلُ ، وليس كذلك حروف النداءِ ؛ لأنّها تَدْخُلُ لِيُجيبَ المنَادى المخاطبُ ، وليس ذلك في الاختصاصِ ؛ لأنَّه للمتكلِّمِ ، لا للمخاطبِ ؟.

ولِمَ جاز : إنّي - أيُّها الرَّجُلُ - أفعل كذا ، ولم يَجبْ / ٢٠٢ ب مثلُ ذلك في قولِهم : نَحْنُ - أيُّها العَربُ - أقرى النَّاسِ لضيفٍ ؟ وهل ذلك لأنَّ (أيّاً) في النِّداءِ يَصْلُحُ أنْ تُذْكَرَ ، وأنْ تُتْرَكَ ، فجرتْ [في][٥] الاختصاصِ على تلك الطريقةِ[٦] ؟.

وما الشّاهِدُ في قول لبيدٍ[٧] :

---

(١) ب : قرّا.

(٢) من الرَّجز .
انظر : المقتضب ٤ / ٢٤٣ ، الأصول ١ / ٣٧٣ ، اللامات ٥٣ ، اشتقاق أسماء الله تعالى ٣٠ ، مايحتمل الشعر من الضرورة ١٤٧ ، التبصرة والتذكرة ١ / ٣٥٥ ، الإنصاف ١ / ٣٣٦ ، أسرار العربية ٢٣٠ ، التبيين ٤٤٦ ، شرح المفصل ٢ / ٩ ، التوطئة ٢٩٠ ، شرح الجمل ٢ / ٩٠ ، لباب الإعراب ٣٠٦ ، شرح الكافية ١ / ١٤٦ ، شرح الألفية لابن عقيل ١٤٠ ، المقاصد النحوية ٤ / ٢١٥ ، التصريح ٢ / ١٧٣ ، المطالع السعيدة ١ / ٣٤٦ ، الخزانة ٢ / ٢٩٤.

(٣) هذا السُّؤال مبني على ماقبله .

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وإنما دخل في هذا الباب من حروف النِّداء (أيٌّ) وحدها ، فجرى مجراه في النِّداء» . الكتاب ١ / ٣٢٧ (بولاق) ، ٢ / ٢٣٤ (هارون) .

(٥) زيادة يقتضيها السياق .

(٦) هذه المسألة مفرَّعة عن المسألة التي قبلها .

(٧) لبيد رضي الله عنه : (... - ٤١ هـ) .
هو ابن ربيعة بن مالك بن جعفر بن كلاب ، من بني عامر بن صَعْصعة ، كان شريفاً في الجاهليه والإسلام ، قدم على رسول الله - ﷺ - مع وفد قومه بني كلاب ، فأسلم ، وهاجر ، وحسن إسلامه /=

نَحْنُ بَنو أمِّ البَنينَ الأَرْبَعه (١) ؟

فلِمَ رُفِعَ (بنو) ؟ وهلاّ نُصِبَ على الاختصاصِ ؟ وهل ذلك لأنَّه ليس فيه مَفْخَرٌ ؛ إذْ هو كثيرٌ (٢) في النّاسِ أنْ يكونوا بني أُمِّ البنينَ ، فلا معنى للافتخارِ بهذا ، فجاء على طريقِ الخَبَرِ ، لاعلى طريقِ الافْتخارِ ؟ (٣).

وماوَجْهُ قولِهم : إنَّا - مَعْشَرَ الصعاليكِ - لاقُوَّةَ بنا على المُرُوَّةِ ؟ وهل ذلك على تَصْغيرِ أَمْرِهم ؛ إذْ يجري النَّقيضُ في التَّصغيرِ والتَّعْظيمِ مجرىً واحداً ؟ (٤).

/ = ثم نزل الكوفةَ أيام الفاروق - رضي الله عنه - فأقام بها حتى مات .
انظر : المعمرين ٨٥ - ٨٧ ، الأغاني ١٦/ ٥٧١٨ - ٥٧٤١ ، تهذيب الأسماء واللغات ٢ / ٧٠ - ٧١ ، الإصابة ٣ / ٣٢٦ - ٣٢٧ .

(١) من أرجوزة قالها بين يدي النعمان بن المنذر ، مطلعها :
لاتَزْجُرِ الفتيانَ عن سُوءِ الرِّعَهْ
الرِّعَهْ : حالة الأحمق التي رضي بها . انظر : مجالس ثعلب ٢ / ٣٨١ .
أمّ البنين : هي ليلى بنت عمرو بن عامر بن ربيعة بن صعصعة ، كانت تحت مالك بن جعفر جدِّ لبيد ، وولدت له خمسة أبناء : ملاعبَ الأسنّة عامراً ، وفارسَ قُرْزُل طفيلاً ، ومعوِّد الحكماء معاوية ، وربيعَ المقترين ربيعة والد لبيد ، وعبيدةَ الوضّاح . انظر : المحبّر ٤٥٨ ، أمالي المرتضى ١ / ١٣٧ ، الروض الأنف ٣ / ٢٣٨ ، المناقب المزيدية ١ / ٥٩ - ٦٠ .
وقد خُرِّج قولُه : (الأربعة) تخريجات منها : أ - أنه ضرورة شعرية . ب - أنَّ والد لبيد قد مات ، وعدَّ أعمامه وهم أربعة . جـ - أنَّ عبيدة الوضّاح لم يكن كإخوته ، فلم يعدّه منهم . انظر : تأويل مشكل القرآن ٢٠٠ ، الزاهر ٢ / ١٨١ ، فرحة الأريب ٩٧ - ٩٨ ، الروض الأنف ٣ / ٢٣٨ - ٢٣٩ ، الخزانة ٩ / ٥٥٤ - ٥٥٦ .
انظر : إضافة إلى المصادر السابقة - : الديوان ٣٤١ ، الكتاب ٢ / ٢٣٥ ، تفسير غريب القرآن لابن قتيبة ٤٤١ ، المعارف ٨٩ ، مجالس ثعلب ٢ / ٣٧٤ ، تلقيب القوافي ٢٦٥ ، الانتصار ١٥٢ ، شرح السيرافي ٣ / ٦١ب ، ٦٢ب ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٥١٤ ، جمهرة الأمثال ٢ / ٣٢٦ ، أمالي المرتضى ١ / ١٣٦ ، اختيار الممتع في صنعة الشعر ١٧٩ ، العمدة ١ / ٥١ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٢٧ ، اللآلئ ١ / ١٩١ ، مجمع الأمثال ٢ / ٤٩٤ - ٤٩٥ ، أمالي السّهيلي ١٢١ ، التخمير ١ / ٤٩٠ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٩٦أ ، اللسان ٨ / ٧٤ (خضع) ، سرح العيون ١٣١ ، المقاصد النحوية ٢ / ٦٨ .

(٢) ب : كبير .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فلا يُنشدونه إلا رفعاً ؛ لأنّه لم يُرِدْ أنْ يجعلهم إذا افتخروا أنْ يُعرفوا بأنَّ عدَّتهم أربعةٌ ، ولكنّه جعل الأربعةَ وصفاً ، ثم قال : المطعمون الفاعلون ، بعدما حلاّهم ليُعرفوا » . الكتاب ١ / ٣٢٧ - ٣٢٨ (بولاق) ، ٢ / ٢٣٥ (هارون) .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وإذا صغَّرتَ الأمرَ فهو بمنزلة تعظيم الأمر في هذا الباب ، وذلك قولك : إنّا - معشر الصَّعاليك - لاقُوَّةَ بنا على المروّة » . الكتاب ١ / ٣٢٨ (بولاق) ، ٢ / ٢٣٥ (هارون) .

وهل يجوزُ على ذلك : إنَّا - المساكينَ - مرحومونَ ، و إنّا - الضُّعفاءَ - مُعرَّضونَ للمكارِه ؟ [(١)].

وماوَجْهُ قَوْلِهم : بكَ - اللّهَ - نَرْجو الفَضْلَ ، و سبحانَكَ اللّهَ العظيمَ ؟ وهل هذا على اختصاصِ النّداء ؟ وهل أَسْقطوا حَرْفَ النِّداءِ ؛ لأنَّه لَمْ يَسْتوفِ شروطَه في المعنى ، فلم يَسْتوفِ شروطَه في اللَّفْظِ ؟ [(٢)].

وهل يجوزُ : إنّي - هذا - أفْعَلُ ؟ ولِمَ لايجوزُ ؟ وهل ذلك لأنَّه لايَصْلُحُ الافتخارُ على طريقِ الاختصاصِ لما قد ذُكِرَ بِمُبْهَمٍ ؛ لأنَّ ذِكْرَ المُخْتَصِّ عُذْرٌ في الافتخارِ به ، فإذا أُبْهِمَ ؛ بطَلَ هذا المعنى ؛ لأنَّه لايَدُلُّ على معنىً يُفْتَخَرُ بمثله ؟ [(٣)].

ولِمَ لايجوزُ الاختصاصُ بالنَّكِرَة ؟ وهل ذلك بمنزلةِ نُدبة النَّكرةِ على العِلَّةِ التي بيَّنا ؟ [(٤)].

ولِمَ لايجوزُ : إنّا - قَوْماً كراماً - نرى الجودَ لازماً ، على الاختصاصِ ؟ وهل ذلك لأنَّ توجيهَ [(٥)] الافتخارِ إلى المُفْتَخَرِ به بعينِه أَحَقُّ به مِنْ أنْ يكونَ شائعاً يَحْتَمِلُه وغيرَه ؟ وهل يَلْزَمُ مِنْ ذلك : إنّا - قوماً -نرى الجود واجباً؟ ومِنْ أَيْنَ لَزِمَ هذا ، وليس في قوله (قوماً) مايُفْتَخَرُ به ، كما في قولِه : قوماً كراماً ؟ وهل ذلك لأنَّه مدلولٌ

---

(١) هذه المسألة مفرَّعة عن المسألة السابقة .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وزعم الخليل - رحمه الله - أنَّ قولَهم : بك اللّهَ نرجو الفضلَ ، وسبحانَك اللّهَ العظيمَ . نصْبُه كنصب ماقبله ، وفيه معنى التَّعظيم » . الكتاب ١ / ٣٢٨ (بولاق) ، ٢ / ٢٣٥ (هارون) .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « واعلم أنَّه لايجوز لك أنْ تُبهم في هذا الباب فتقول : إنِّي هذا أفعلُ كذا وكذا ، ولكن تقول : إنِّي زيداً أفعلُ ، ولايجوزُ أنْ تذكرَ إلا اسماً معروفاً ؛ لأنَّ الأسماء إنَّما تذكرُها توكيداً وتوضيحاً هنا للمضمرِ وتذكيراً ، وإذا أبهمتَ فقد جئت بما هو أشكلُ من المضمر » . الكتاب ١ / ٣٢٨ (بولاق) ، ٢ / ٢٣٦ (هارون) .

(٤) يريد قولَه في باب مايمتنع فيه النُّدبة : « وأمَّا النكرة فلا يجوز ؛ لأنَّه لم يوجَّه التَّفَجُّعُ بالمعنى إلى الشَّيْءِ بعينه .... » إلى قوله : « فكذلك التَّفَجُّعُ على ماهو نكرةٌ لايُعْرَفُ » . انظر ص : ١٩٩ .

والسُّؤال عن قول سيبويه : « ولو جاز هذا لجازت النكرة ، فقلتَ : إنا قوماً ، فليس هذا من مواضع النكرة والمبهم » . الكتاب ١ / ٣٢٨ (بولاق) ، ٢ / ٢٣٦ (هارون) .

(٥) ب : توجه .

عليه بقوله : نرى الجودَ فَضْلاً واجباً ، فكان يَلْزَمُ منْ هذه الجهة ، فلا يَحْسُنُ ذلك حتّى يَقعَ الإفصاحُ بالشَّيءِ بعَيْنه الذي يَدُلُّ على معنى الافْتخارِ ؟ [١].

ولِمَ كَثُرَ في هذا البابِ : بنو فلانٍ ، ومَعْشَرٌ مُضافةً ، وأهلُ [٢] البيتِ ، وآلُ فلانٍ؟ وهل ذلك لأنَّ جميعَه يُشْرِفُ إلى مايُتَشرَّفُ به ويُعَظَّمُ ؛ لأنَّ الأبَ الأكْبرَ مُعَظَّمٌ ، ومَعْشَرَ المسلمينَ مُعظَّمونَ ، وأهلَ بيتِ الرَّسُولِ ، وآل النَّبيِّ على هذه المنزلةِ في التَّعظيمِ ؟ [٣].

وهل يجوزُ : إنَّهُمْ فَعَلوا أيَّتُها العصابةُ ؟ ولِمَ لايجوز ذلك في الغائبِ أَصْلاً ؟ وهل ذلك لأنَّه إنَّما يجوزُ في الحاضرِ المُتَكلِّمِ ؛ لأنَّه على طريقةِ الحاضرِ المنادَى ، فأمّا الغائبُ فخارجٌ عن طريقة / ٢٠٣ أ المنادى ؟ [٤].

وما الشّاهدُ في قولِ الصَّلَتان العبديِّ [٥]:

---

(١) هذه المسألة مفرعة عن المسألة السابقة .

(٢) ب : هل .

(٣) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وأكثرُ الأسماء دخولاً في هذا الباب : بنو فلان ، ومَعْشر مضافةً ، وأهل البيت ، وآل فلان » . الكتاب ١ / ٣٢٨ (بولاق) ، ٢ / ٢٣٦ (هارون) .

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « ولايجوز أنْ تقول : إنَّهم فعلوا أيَّتُها العصابةُ ، إنما يجوزُ هذا للمتكلِّم ، والمكلَّم المنادى ، كما أنَّ (هذا) لايجوز إلا لحاضر » . الكتاب ١ / ٣٢٨ (بولاق) ، ٢ / ٢٣٦ (هارون) .

(٥) الصَّلَتان العبديّ : (... - نحو ٨٠ هـ) .
هو قُثم بن خبيئة ، أحد بني محارب بن عمرو بن وديعة ، من عبدالقيس . شاعر أمويّ ، قال عنه المرزباني : « شاعر مشهور خبيث » .
انظر : الشعر والشعراء ١ / ٥٠٠ - ٥٠٢ ، المؤتلف والمختلف ١٨٦ ، اللآلئ ١ / ٥٣١ - ٥٣٢ .
وعزا الزمخشريُّ الشّاهدَ إلى خُلَيْد عَيْنَيْن أحد بني دارم ، كان ينزلُ قريةً بالبحرين يقال لها : عينين . انظر : المستقصى ٢ / ٣٤١ . وترجمة خليد في : الشعر والشعراء ١ / ٤٦٣ ، اللآلئ ٢ / ٧٦٦ ، الخزانة ٢ / ١٧٨ .
والمشهور أنَّ البيت للصَّلَتان ، وأنَّ جريراً لم يرضَ حكمَه ، فهجاه بقوله :

أقولُ ولم أَمْلك سوابقَ عَبْرةٍ .·. متى كان حكمُ اللّهِ في كَرَبِ النَّخْلِ

ثمَّ نقض هجاءَه خُلَيدٌ فقال :

أَعَيَّرْتَنا أنْ كانت النَّخْلُ مالَنا .·. وودَّ أبوك الكَلْبُ لو كانَ ذا نَخْلِ

انظر : الشّعر والشعراء ١ / ٥٠١ ، اللآلئ ٢ / ٧٦٦.

أَيا شاعِراً لاشاعِرَ اليومَ مِثْلَهُ .·. جريرٌ ولكنْ في كُلَيْبٍ تَواضُعُ [١] ؟

فَلِمَ لايكونُ على اختصاصِ النِّداءِ ؟ وهل يَمْنَعُ منْ ذلك أمرانِ : أنه نكرة ، وأن معه حرفاً منْ حروفِ النِّداءِ ، وكِلاهما لايجوزُ في المُخْتَصِّ على طريقةِ النِّداءِ ؟ ولِمَ حَمَلَه الخليلُ على أنّه غيرُ منادى ، ولكنْ على حَذْفِ المنادى ، كأنَّه قالَ : ياقائلَ الشِّعْرِ شاعراً ؟ وهل ذلك لأنَّ الافتخارَ لايَصِحُّ إلا على هذه الجهةِ ، كأنَّه لمّا نادى قال : حسبُك به شاعراً ، فصارَ مُفَسِّراً بمنزلة هذا القولِ لو أُفْصِحَ به ، فقيل : حَسْبُك به شاعراً ؟ [٢].

ومانظيره في الحذفِ من قولهم : تاللّهِ رجلاً ، على معنى : تاللّهِ لا أرى رجلاً كرجلٍ أراه اليومَ ؟ [٣].

ومانظيرُه مِنْ قولهم : يالك فارساً ؟ [٤].

---

(١) من الطويل ، من قصيدة حكم فيها بين جرير والفرزدق ، مطلعها :

أنا الصَّلَتانيُّ الـذي قد عَلِمْتُـمُ .·. متى مايُحَكَّمْ فهو بالحقِّ صادعُ

ورواية (الكتاب) : ياشاعراً ، بالخرم ، ورواية (المستقصى) : أرى شاعراً ، ولاشاهد فيها .

جرير : رُفع خبراً لمبتدإٍ محذوف ، والتقدير : هو جرير .

انظر : شعر الصَّلتان (في دراسات عربية وإسلامية) ٥٥٧ ، الكتاب ٢ / ٢٣٧ ، النقائض ٢ / ١٠٥٠ ، طبقات فحول الشعراء ٢ / ٤٠٤ ، الشعر والشعراء ١ / ٥٠١ ، المقتضب ٤ / ٢١٥ ، الكامل ٣ / ٣٥٧ ، أمالي القالي ٢ / ١٤٢ ، شرح السيرافي ٣ / ٦٢ أ ، ٦٣ أ ، المؤتلف والمختلف ١٨٦ ، التعليقة ١ / ٣٧٦ ، الحجة ٣ / ٤٨ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٥٦٥ ، النكت ١ / ٥٧٢ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٢٨ ، شرح الحماسة للتبريزي ٢ / ٥١ ، المستقصى ٢ / ٣٤١ ، الحماسة البصرية ٢ / ٣٠٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٨٦ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٠٨ ب ، معاهد التنصيص ١ / ٧٦ ، الخزانة ٢ / ١٧٤ .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وسألت الخليل - رحمه الله - ويونس عن نصب قول الصَّلتان العبديّ ..... ، فزعما أنّه غيرُ منادى ، وإنّما انتصب على إضمارٍ ، كأنّه قال : ياقائل الشِّعرِ شاعراً ، وفيه معنى : حَسْبُك به شاعراً ، كأنّه حيث نادى قال : حسبُك به » . الكتاب ١ / ٣٢٨ - ٣٢٩ (بولاق) ، ٢ / ٢٣٦ - ٢٣٧ (هارون) .

(٣) هذا سؤال عن قول سيبويه : « ولكنه أضمره كما أضمروا في قوله : تاللّه رجلاً ، وما أشبهه » . الكتاب ١ / ٣٢٩ (بولاق) ، ٢ / ٢٣٧ (هارون) .

(٤) هذا القول نظَّر به سيبويه للبيت الآتي ، وهما متفقان في معنى التعجُّب ولفظه ، والإضمار ، والمقدَّر ، أما بيت الصَّلتان فيشاركهما في التعجُّب ، والإضمار . انظر : الكتاب ١ / ٣٢٩ (بولاق) ، ٢ / ٢٣٧ (هارون) .

وما الشّاهدُ في قول شُريح بن الأحْوصِ الكلابيّ [(١)] :

تَمنَّانــي لِيلْقَــاني لقيــطٌ . ˙. أعامِ- لَكَ - ابنَ صَعْصَعَةَ بنِ سَعْدِ [(٢)] ؟

فمنْ أيْنَ دَخَلَه معنى التَّعَجُّبِ ؟ وهل ذلك لأنَّه نَبَّه بالنِّداءِ على معنىً يُتَعَجَّبُ مِنْ مثْله بَعْدَ قولِه :

تمنّاني لِيلقاني لقيطٌ....

(١) في النسختين : الكلبيّ . وهو سهوٌ .
والبيت عزي إلى ثلاثة شعراء جاهليّين من كلاب :
الأول : الذي ذكره الشارح ، وهو شُريح بن الأحوص ربيعة بن جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر بن صَعْصَعَة، كان رأساً في قومه ، وبه كان يكنى أبوه ، وهو قاتل لقيط بن زُرارة المذكور في البيت يومَ جبلة .
انظر : جمهرة النسب ٣١٥ ، أيام العرب ٢ / ٢٤٨ - ٢٤٩ ، المحبّر ٣٣٨ ، جمهرة أنساب العرب ٢٨٤ ، هذا ماورد في كتب النسب ، أما كتب النحو ، فقد اختلفت في اسمه :
فقيل : هو شريح بن الأحوص الكلابيّ . انظر : الكتاب ١ / ٣٢٩ (بولاق) .
وقيل : هو الأخوص بن شريح . انظر : الكتاب ٢ / ٢٣٧ (هارون) .
وقيل : هو شريح بن الأخوص . انظر : شرح السيرافي ٣ / ٦٣ ب .
وقيل : هو الأحوص بن شريح . انظر : المقاصد النحوية ٤ / ٣٠٠ .
والثّاني : الأحوص أبو شريح المتقدِّم ، من رؤوس بني عامر بن صعصعة ، كان يوم جبلة شيخاً كبيراً ، قد وقع حاجباه على عينيه ، وترك الغزو ، غير أنَّه يدير أمر الناس . انظر : أيام العرب ٢ / ٢٣٩ ، الاشتقاق ٢٩٦ ، ونسب إليه البيت الأعلم . انظر : تحصيل عين الذهب ١ / ٣٢٩ .
والثّالث : يزيد بن عمرو بن الصَّعق خويلد بن نفيل بن عمرو بن كلاب بن ربيعة بن عامر بن صَعْصَعة ، وهو الذي أَسَرَ وَبَرَةَ بن رومانس الكلْبيَّ أخا النعمان بن المنذر لأمّه يوم القُرْنَتَيْن .
انظر : أيام العرب ٢ / ١٧٥ ، معجم الشُعراء ٤٨٠ ، الخزانة ١ / ٤٣٠ .
ونَسب إليه الشّاهد المبرِّدُ في : الكامل ٣ / ٣٥٧ .

(٢) من الوافر ، وورد في المصادر فَرْداً .
لقيط : هو ابن زُرارة التميميّ من بني دارم ، أعامِ : ترخيم : عامر . يريد : ياقومي أعجب لكم من تمنّي لقيط لقائي . قال المبرد : « فدعا بني عامر بن صعصعة ، وهم بنو صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن ، ويقال : إنَّ عامر بن صعصعة هو ابن سعد بن زيد مناة بن تميم، لا ابن معاوية ، وإنَّهم ناقلةٌ في قيس » . الكامل ٣ / ٣٥٧.
انظر : الكتاب ٢ / ٢٣٨ ، المحبّر ٣٣٨، الكامل ٣ / ٣٥٧ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٤٩ ، شرح السيرافي ٣ / ٦٣ب ، المسائل البصريات ١ / ٣٢٥ ، التعليقة ١ / ٣٧٨ ، النكت ١ / ٥٧٣ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٢٩ ، توضيح المقاصد ٤ / ٤٦ ، المقاصد النحوية ٤ / ٣٠٠ ، التصريح ٢ / ١٨٤ ، الهمع ١ / ١٨١ ، شرح الأشموني ٢ / ١٨٠ ، الدرر اللوامع ٣ / ٥٠ ، رغبة الآمل ٨ / ٦٠ .

كأنَّه قال : ياعجباً له ؟[١] .

وما الشّاهدُ في قولِ الشَّاعرِ [٢] :

أيامَ جُملٌ خليلاً لو يَخاف لها .·. صُرْماً لَخُولطَ منه العَقْلُ والجَسَدُ[٣] ؟

وعلامَ نَصَبَ (خليلاً) ؟ وهل ذلك على اختصاصِ النّداء ، أَمْ على : حَسْبُكَ بها خليلاً [٤] ، ثم قال : لو يَخافُ لها صُرْماً ، أي : لو يَخافُ هذا الإنسانُ لها صُرْماً ؛ لخُولطَ منْه العَقْلُ والجَسَدُ ؟ ولِمَ لَمْ يَكُنْ [٥] على الاختصاصِ ؟ وهل ذلك لأنَّ (خليلاً) نكرةٌ ، كأنَّه قال : أيامَ جملٌ خليلاً لو يَخافُ خليلُها لها صُرْماً ؛ لخولط منه العَقْلُ والجَسَدُ ؟ وماخَبَرُ (جُمْلٍ) ؟ وهل هو مدلولٌ عليه ؛ إذ فيه معنى : حَسْبُك بها خليلاً ؟.

وما الشَّاهِدُ في قولِ الشَّاعرِ [٦] :

---

(١) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وإنما دعا لهم تعجُّباً ؛ لأنَّه قد تبيَّن لك أنَّ المنادى يكون فيه معنى : أَفْعِل به ، يعني : يالك فارساً » . الكتاب ١ / ٣٢٩ (بولاق) ، ٢ / ٢٣٨ (هارون) .

(٢) القائل هو الأخطل : « ١٩ - ٩٠ هـ » .
أبو مالك غياث بن غوث بن الصَّلت من بني تغلب ، كان مدّاحاً لبني أميّة ، جعله ابن سلاّم في الطبقة الأولى من فحول الإسلام ، مات على النَّصرانية .
انظر : طبقات فحول الشعراء ٢ / ٢٩٨ ، الموشح ١٧٦ - ١٨٨ ، الخزانة ١ / ٤٥٨ - ٤٦٣ .

(٣) من البسيط ، وقبله :
وقَدْ أراها وشَعْبُ الحيِّ مجتمعٌ .·. وأنت صَبٌّ بِمَنْ عُلِّقْتَ مُعْتَمِدُ
الشعب : القبيلة العظيمة ، المعتمد : الذي عمده الحزن ، أي : أثَّر فيه ، الصُّرم : الهجران .
انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٥١٢ ، اللسان ١ / ٥٠٠ (شعب) ، ١٢ / ٣٣٤ (صرم) .
أيّام : متعلِّق بـ(أرى) ، وجُمْلٌ : مبتدأ خبره دلَّ عليه المعنى ، وهو : حسبك بها خليلاً .
ويروى الشاهد بجر (جمل) مضافاً إليها (أيام) ، كما يروى برفع (خليل) ، قال ابن السيرافي : « وفي شعره : أيَّام جملٌ خليلٌ ، جملٌ : مبتدأ ، وخليلٌ : خبره ، وأضاف الأيّام إلى جملة الكلام » . شرح أبيات سيبويه ١ / ٥١٢ ، ولم أقف على البيت في ديوان الأخطل برواية السكري . ولاشاهد في هذه الرواية .
انظر : الكتاب ٢ / ٢٣٨ ، الانتصار ١٥٤ ، شرح السيرافي ٣ / ٦٢أ ، ٦٣ ب ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٥١١ ، الخاطريات ١٥٠ ، شرح عيون كتاب سيبويه ١٦٧ ، النكت ١ / ٥٧٣ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٢٩ ، الإفصاح ٣٣٣ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٩٥ ب .

(٤) يعني : على التمييز .

(٥) في النسختين : يكون .

(٦) لم أقف عليه .

ياهِنْدُ هِنْدٌ بَيْنَ خِلْبٍ وكَبِدْ [(١)] ؟

ولِمَ رفع بالتنوين : هندٌ بينَ خِلْبٍ وكَبِدٍ ؟ ولِمَ لايجوزُ أنْ يكونَ على عَطْفِ البيانِ ، كما تقولُ : يازيدُ زيدٌ أَقْبِلْ ؟ وهل ذلك لأنَّهُ وَصَفَها بالنَّكِرَةِ [(٢)] ؟ فصارتْ نكرةً ، ولايكونُ عَطْفُ البيانِ على المعرفة بالنَّكرَةِ [(٣)] ، لأنَّه لايجري مَجرى الصِّفَة ؟ ولِمَ جَعَلَه على : أنتِ هِنْدٌ بينَ خِلْبٍ وكَبِدٍ ؟ وهل ذلك لأنَّ (بين خِلْبٍ) إذا كان صِفَةَ (هِنْدٍ) ؛ فلابُدَّ لها مِنْ مُبتدأ ؛ لأنَّها حينئذٍ خَبَرُ مبتدأ محذوفٍ ؟ [(٤)].

وهل يجوزُ أنْ تكونَ معرفةً على معنى / ٢٠٣ ب الإقبالِ على غيرها مِمَّن تُحَدِّثُه ، فتقولُ : هندٌ هذه بينَ خِلْبٍ وكَبِدٍ ، فتكونُ معرفةً على هذا الوجهِ ؟ [(٥)].

الجـــوابُ :

الـذي يجـوزُ في الاختصـاصِ علـى طريقةِ النِّداءِ في النَّصْبِ نَصْبُ المضـافِ ،

---

(١) من الرجز ، وبعده :

أَسْقاكِ غيثٌ هَزِمُ الرَّعْدِ بَرِدْ

الخِلْب : حجاب القلب ، أراد أنَّ ذكْرَها عَلِق بقلبه ، فكأنها حاصلة بين كبده وقلبه ، والهزم : السحاب الذي لرَعْده صوتٌ شديد ، أراد : أسقاك سحابٌ هزمُ الرعد ، فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه ، والبَرِد : الذي فيه بَرَدٌ . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٥١٩ - ٥٢٠ .

انظر : الكتاب ٢ / ٢٣٩ ، الأمثال لمؤرج السدوسي ٧٧ ، شرح السيرافي ٣ / ٦٢ أ ، التعليقة ١ / ٣٨٠ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٥١٩ ، التمام ٧٦ ، شرح عيون كتاب سيبويه ١٦٧ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٢٩ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٩٦ ب ، اللسان ١ / ٣٦٤ (خلب) ، ٣ / ٨٤ (بَرِد) ، التاج ١ / ٢٣٩ (خلب) .

(٢) النكرة هي شبه الجملة . انظر : مغني اللبيب ٢ / ٤٤٢ - ٤٤٣ .

(٣) اتفق البصريون والكوفيون على امتناع تخالف التابع والمتبوع في عطف البيان تعريفاً وتنكيراً ، وخالفهم الزمخشري . انظر : الكشاف ١ / ٤٤٧ .

قال أبو حيان : « وقوله مخالفٌ لإجماع الكوفيين والبصريين ، فلا يلتفت إليه » . البحر المحيط ٣ / ٢٧٢ . وانظر : الارتشاف ٢ / ٦٠٥ ، الدرّ المصون ٣ / ٣١٩ .

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وقال في قول الشاعر .... أنَّه أراد : أنت بين خِلْبٍ وكبد ، فجعلها نكرةً » . الكتاب ١ / ٣٢٩ (بولاق) ، ٢ / ٢٣٩ (هارون) .

(٥) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وقد يجوز أن تقول بعد النّداء مقبلاً على مَنْ تحدِّثه : هندٌ هذه بين خِلْبٍ وكبدٍ ، فيكون معرفة » . الكتاب ١ / ٣٢٩ (بولاق) ، ٢ / ٢٣٩ (هارون) .

ومافيه الألفُ واللامُ على عاملٍ لايَظْهَرُ كما لايَظْهَرُ في النِّداءِ ؛ لأنَّه لو ظَهَرَ لَخَرَجَ عن طريقةِ الاختصاصِ الذي للنِّداءِ إلى معنى الخَبَرِ (١).

ولايجوزُ امْتناعُ الألفِ واللامِ من الاسْمِ فيه كما يمتنع في النِّداء (٢) ؛ لأنَّ الذي كان يُعَرِّفُ المنادى مِنْ حَرْفِ النِّداءِ قد امْتَنَعَ في الاختصاصِ ، فَلَمْ يَكُنْ بُدٌّ للنَّكرةِ من معرِّفٍ فيه .

وتقولُ : إنا - مَعْشَرَ العَرَبِ - نفعلُ كذا وكذا ، فَتَنْصِبُه كما تَنْصِبُ المضافَ في النِّداءِ ، ولايجوزُ أنْ يَظْهَرَ العاملُ ، [وإنْ](٣) كان تقديرُه : أعني مَعْشَرَ العَرَبِ ؛ لأنَّه لو ظَهَرَ ؛ لخرجَ(٤) عن طريقةِ النِّداءِ إلى الخَبَرِ ، والألفُ واللامُ لايُخْرِجُه عن طريقةِ النِّداءِ أصْلاً ؛ لأنَّ مابقي فيه من العلامةِ التي هي النَّصْبُ مِنْ غيرِ إظْهارِ العاملِ دليلٌ على طريقةِ النِّداءِ (٥) ، وكذلك لو قُلْتَ في النِّداءِ : عبدَالله ، وأظهرتَ العاملَ ، فقلتَ : أعني عبدَالله ؛ لأَخْرَجْتَه عن حدِّ النِّداءِ .

وقالَ عَمْرُو بنُ الأَهْتَم :

إنّا - بني مِنْقرٍ - قومٌ ذوو حَسَبٍ .·. فينا سَراةُ بني سَعْدٍ وناديْها(٦)

---

(١) قال السيرافي : « ونصبُ هذه الأسماء كنصب ماينصب في باب التعظيم والشَّتم ، غير أنَّ سيبويه أجراه على ما النِّداء عليه ؛ لأنَّه لم يُستعمل إلا في المتكلم والمخاطب ، وهما حاضران ؛ ولأنَّهم قد استعملوا في الباب الذي قبله الحرف الذي لايكون إلا في النداء ، وهو (أيُّها) ، و (أيَّتُها) » . شرح السيرافي ٣ / ٦٢ب .

(٢) جواز وقوع مافيه (أل) مخصوصاً وامتناع حرف النداء في الاختصاص وجهان من الأوجه التي يخالف فيها الاختصاصُ النِّداءَ .

انظر : الكتاب ٢ / ٢٣٢ ، ٢٣٦ ، المقتضب ٣ / ٢٩٩ ، الأصول ١ / ٣٦٧ ، شرح السيرافي ٣ / ٦٢ أ-ب ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٣٧٥ ، توضيح المقاصد ٤ / ٦٥ .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) ب : يخرج .

(٥) قال السِّيرافي : « النَّصب في هذا الباب على مذهب مايوجبه النِّداءُ من النَّصب بفعلٍ غير مُسْتَعْمَلٍ إظهارُه ، والدَّليلُ على ذلك أنَّ الاسم المفرد الذي يقع فيه لايُبنى على الضَّمّ كما يُبنى الاسم المفرد في النِّداء على الضمّ ...... ، ومن الدليل عليه - أيضاً - دخولُ الألف واللام عليه كقوله : نحن العَرَبَ أقرى الناس لضيفٍ ، فأدخل الألف واللام ، ونصب » . شرح السيرافي ٣ / ٦٢ أ - ب .

(٦) تقدَّم تخريجه في ص : ٢٢٤ .

فهذا على الافتخارِ ؛ لأنَّ ماذُكِرَ في الجملةِ ، فإنَّما يُفْرَدُ بالذِّكْرِ للافتخارِ أو الانْتقاصِ الذي قد بان به من الجُمْلةِ ، وكذلك التَّحقيرُ أو التَّعظيمُ يجري هذا المجرى .

وقال الفَرَزْدَقُ :

أَلَمْ تَرَ أَنَّا بني دَارِمٍ ∴ زُرارةُ منَّـا أبُو مَعْبَـدِ [١]

فهذا افتخارٌ بالأبِ المعَظَّم .

وقال رُؤْبَةُ :

بنا - تميماً - يُكْشَفُ الضَّبابْ [٢]

فهذا افتخارٌ موجَّهٌ إلى ذِكْرِ المعَظَّم بعينه .

وقالوا : نَحْنُ - العَرَبَ - أَقْرى النَّاسِ لضيفٍ ، فهذا على الافتخارِ بما للعَرَبِ ممّا [٣] ليس لغيرِهم مِن البيانِ العظيمِ ، وهو مُوَجَّهٌ إليهم بأعيانِهم على الاختصاصِ لهم ، ولايجوزُ فيه إلا النَّصْبُ على أَصْلِ مايَجِبُ [٤] في النِّداءِ للمضافِ والموصولِ [٥] .

ومالَمْ يقعْ موقعَ المنادى على معنى النِّداءِ وفيه الألفُ واللاّمُ ؛ فهو يجري هذا المجرى ؛ لأنَّه يَجِبُ أنْ يُعربَ مِنْ أَجْلِ أنَّه ليس مخاطَباً يُشبه المكنيَّ [٦] ، فلمّا خَرَجَ عن شَبَهِ المكنيِّ بأنَّه ليس بمخاطبٍ ، مع أنّ فيه الألفَ واللاّمَ ؛ جرى مَجرى المضافِ في الخُروجِ إلى النَّصْبِ الذي هو الأَصْلُ في النِّداءِ .

---

(١) تقدَّم تخريجه في ص : ٢٢٥ .

(٢) تقدَّم تخريجه في ص : ٢٢٦ .

(٣) ب : بما .

(٤) ب : عيب .

(٥) الموصول هو الشَّبيه بالمضاف .

(٦) المقصود بالمكنيّ ضمير المخاطب ، ووجه الشبه بينه وبين المنادى المبنيّ الخطابُ ، والتعريف ، والإفراد (عدم الإضافة) ، وقد ذكر هذه العلة المبرد ، وابن السراج ، والفارسيّ ، والجرجاني ، وعلي بن فضّال المجاشعيّ ، وابن عصفور . كما ذكرها الشارح قبلاً في (باب النداء) . انظر : شرح الرماني ٢ / ١٧٠ ب .
وكلامهم مرسلٌ ، إذ لم يقيِّدوا المشبَّه به بأحد ضمائر الخطاب .
وذهب السخاوي إلى أن المشبَّه به هو (أنت) فقط .
وجعله الرضي الكاف فقط ، وقوله أقرب ؛ لأنّ الموضع موضع نصب . = /

ولو قال شاعرٌ : يا العربُ (١) ؛ لَرَفَعَ ؛ لأنَّه قد وَقَعَ موْقِعَ / ٢٠٤ أ المنادى المخاطبِ ، وهو معرفةٌ مفردٌ ، فَشَبَهُ الكنايةِ فيه قائمٌ ، فيجبُ أَنْ يُضَمَّ لهذه العلَّةِ ، وإنْ كانت ضمَّتهُ ضمَّةَ إعرابٍ ؛ لدُخولِ الألفِ واللاّمِ فيه ، وكذلك التَّثنيةُ في الاختصاصِ منصوبةٌ ، وفي النِّداءِ مرفوعةٌ (٢) ، كقوله في

= / وفي المسألة أقوالٌ أخر ، وهي :

أ - قول الفراء ، وهو أنَّ : يازيدُ ، أصلُه : يازيدا ، فحذفت الألف وهي مرادة ، والمنادى متعلِّقٌ بها تعلُّقَ المضاف بالمضاف إليه ، فأشبه (قبل) ، و (بعد) إذا حذف ما أضيفا إليه ونوي .
وقد ردَّ قولَه السيرافيُّ بأمور أبرزها أنَّ سبيل النُّدبة والنِّداء واحد ، وفي الندبة يقال : واعبد الملكاه ، فإذا حُذفت الألف ، قيل : واعبدَ الملك ، بالجر ، ولم يبن على الضمّ .

ب - قول السيرافي ، وهو أنَّ المنادى المفرد المعرفة أشبه شيئين مبنيين : ضمير المخاطب ، وأسماء الأصوات في تنبيه المخاطب .

جـ - مانقله السيوطي عن ابن عصفور ، وهو وقوع المنادى موقعَ الفعل ، وهذا مخالفٌ لما ذكره ابن عصفور في شرحه على (الجمل) ، وإنْ ثبت عنه فهو قول ضعيفٌ ؛ لأن الواقع موقع الفعل هو حرف النداء .
انظر : الكتاب ٢ / ٢٩١ .

انظر : معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٢ ، المقتضب ٤ / ٢٠٤ - ٢٠٥ ، الأصول ١ / ٣٣٣ ، شرح السيرافي ٣ / ٣٤ ب - ٣٥ ب ، الإيضاح العضدي ٢٤٦ ، المقتصد ٢ / ٧٦١ ، شرح عيون الإعراب ٢٥٦ ، أسرار العربية ٢٢٤ ، سفر السعادة ٢ / ٨٤٩ ، شرح الجمل ١ / ١٠٥ ، ٢ / ٨٦ - ٨٧ ، شرح الكافية ١ / ١٣٣ ، الأشباه والنظائر ٣ / ٥١ .

(١) مؤدّى قوله : لو قال شاعر ؛ أن نداء مافيه (أل) لايكون إلا في الشعر ، وقصرُ نداء مافيه (أل) على الضرورة إلا لفظ الجلالة ، وماسمِّي به من الجمل المصدَّرة بـ (أل) مذهبُ البصريين ، وزاد ابنُ سعدان ، وابنُ كيسان اسمَ الجنس المشبّه به .
أمّا جمهور الكوفيين فيجيزون ذلك مطلقاً .
انظر : الكتاب ٢ / ١٨٧ ، المقتضب ٤ / ٢٣٩ ، الأصول ١ / ٣٣١ ، الإنصاف ١ / ٣٣٥ ، الارتشاف ٣ / ١٢٧ ، توضيح المقاصد ٣ / ٢٨٧ - ٢٨٨ ، أوضح المسالك ٣ / ٢٥٦ - ٢٥٨ .

(٢) مذهب الشارح في المنادى المحلى بأل مفرداً ومثنى قد يلتقي مع قول الكسائي وجمهور الكوفيين ماعدا الفراء في المنادى المفرد المعرفة ، إذ يرون أنّه مرفوعٌ مطلقاً ؛ لعدم وجود سبب البناء . انظر : الإنصاف ١ / ٣٢٣ ، شرح الكافية ١ / ١٣٢ .
وقد سكت جمهور النحويين عن ذكر حكم مافيه (أل) ، وهذا يدلُّ على أنهم يلحقونه بباب المفرد المعرفة ، فيجعلونه مبنياً . أما قول سيبويه : « فالميم في هذا الاسم [يعني : اللهم] حرفان أوّلهما مجزوم ، والهاء مرتفعة ؛ لأنّه وقع عليها الإعراب » . الكتاب ٢ / ١٩٦ ، فمعناه : أن الهاء تُضمّ ؛ لأنها آخر الاسم ، وهو يستعملُ الرفعَ مرادفاً للضمّ كثيراً . انظر : الكتاب ٢ / ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٥ ، ١٩٥ .
ثم انظر : المقتضب ٤ / ٢٣٩ - ٢٤٣ ، الأصول ١ / ٣٣٨ ، إعراب القرآن ١ / ٣٦٥ ، الجمل ١٥١ ، / =

الضَّرورةِ (١) :

فيا الغُلامان اللّذان فَرّا (٢)

فكذلك لو قال : نَحْنُ - الغُلامَيْنِ - أَجْسَرُ النّاسِ على عظيمةٍ ؛ لكان بالنَّصْبِ .

وإنَّما جاز دُخولُ (أيٍّ) وَحْدَها في الاختصاصِ ، ولَمْ يَجُزْ غيرُها من أدواتِ النّداءِ ؛ لأنَّها وِصْلَةٌ إلى ذِكْرِ مافيه الألفُ اللاّمُ في مَوْقعٍ لايَدْخُلُه الألفُ واللاّمُ .

ويَصْلُحُ ذِكْرُها وتَرْكُها في النِّداءِ ، كقولك : ياأيُّها الرَّجُلُ ، ويارَجُلُ ، وليس كذلك حروفُ النِّداءِ ؛ لأنَّها تَطْلُبُ إقبالَ المخاطبِ عليك ، فيجوزُ : إنّي - أيُّها الرَّجُلُ - أَفْعَلُ كذا ، ويجوزُ إنِّي - الرَّجُلَ - أَفْعَلُ كذا ، كما قالوا : نَحْنُ - العَرَبَ - أقرى النّاسِ لضيفٍ ، ولو قيل : أيُّها العَرَبُ أقرى النّاسِ لضيفٍ ؛ لجازَ .

وقال لبيدٌ :

نَحْنُ بَنُو أُمِّ البنينَ الأَرْبَعَهْ (٣)

فهذا لايجوزُ إلا بالرَّفْعِ على الخَبَرِ ، ولايجوزُ على الاختصاصِ الذي على طريقِ

/ = شرح السيرافي ٢ / ٢١٥ ب ، ٣ / ٤٢ أ - ٤٣ أ ، التعليقة ١ / ٣٤٠ ، التبصرة والتذكرة ١ / ٣٤٥ - ٣٤٧ ، ٣٥٥ - ٣٥٧ ، شرح الكافية ١ / ١٤٥ - ١٤٦ ، توضيح المقاصد ٣ / ٢٨٧ ، المساعد ٢ / ٥٠٢ .

ومن المصادر التي نصَّت على أنها مبنية : معاني القرآن وإعرابه ١ / ٣٩٣ ، الإنصاف ١ / ٣٤١ ، حاشية الصبان ٣ / ١١٢ .

وقول الشارح - رحمه الله - في هذا الموضع مرجوحٌ ؛ لما يأتي :

أ - أنه وافق الجمهور على أنَّ نحو (يازيدُ) مبنيٌّ في محل نصب ، فيلزمه أن يبيِّن الفرق بينه وبين مافيه (أل) حتى ينصب الأول ويرفع الثاني ، إلا إن كان يريد أنَّ مافيه (أل) مرفوعٌ لفظاً منصوبٌ محلاً ، وهو قول بعيد ؛ لعدم النظير .

ب - أنَّه علَّل حركة الإعراب بعلَّة موجبة للبناء ، وهي مشابهة الضمير ، والإعراب والبناء نقيضان .

جـ - أنَّ كلامه يُفهم منه أنَّ علَّة بناء المفرد المعرفة على الضم دون الفتح والكسر والسكون هي مشابهة الضمير ، وهذا لاوجه له ، وهو مخالف لأقوال النحويين في سبب الضمّ . انظر : شرح عيون الإعراب ٢٥٦ - ٢٥٧ ، أسرار العربية ٢٢٤ - ٢٢٥ .

(١) ب : في كقوله الضرورة .

(٢) ب : قرا ، والبيت تقدَّم تخريجه في ص : ٢٢٧ .

(٣) تقدَّم تخريجه في ص : ٢٢٨ .

النِّداءِ ؛ لأنَّه ليس ممّا يُفْتَخرُ به أنْ يكونوا بني أمِّ البنينَ ؛ لكثرةِ هذا في النّاسِ ، مع احتمالِه التَّوضيعَ ، فلا معنى للافتخارِ بهذا [١] .

وتقول : إنّا[٢] – مَعْشَرَ الصعاليك – لاقُوَّةَ بِنا على المروّةِ ، فهذا على تصغيرِ الشَّأْنِ الذي يجري على طريقةِ نقيضه منْ تعظيمِ الشَّأْن ، وعلى ذلك تقولُ : نَحْنُ – المساكينَ – مرحومونَ ، و نحن – الضُّعفاءَ – مُعَرَّضونَ للمكارِه .

وأما قولُهم : بِك – اللّهَ – نَرْجو الفضْلَ ، وسبحانَك اللّهَ العظيمَ ؛ فهذا على اختصاصِ النِّداءِ ، إلا أنَّه لايُذْكَرُ فيه حرفُ النِّداءِ ؛ لِيُؤْذِنَ ذلك بأنَّه على اختصاصِ النِّداءِ ، دونَ أنْ يكونَ فيه مُنادىً .

---

(١) ذكر سيبويه أنَّ الرواة لاينشدون البيت إلا رفعاً ، ثم علَّل ذلك بما ذكره الشارح ، انظر : الكتاب ٢ / ٢٣٥ .
وممّن اختار الرفع ثعلب ، والسِّيرافي ، وابنه . انظر : مجالس ثعلب ٢ / ٣٧٥ ، شرح السيرافي ٣ / ٦٣ أ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٥١٦ .
وأجاز المبرد النَّصب على وجهين :
أحدهما : أنَّ أمَّ البنين امرأة شريفة ، وبنوها الأربعة كلُّهم سيِّدٌ ، فيكون النصب على الفخر . وهذا الوجه أخذ به أبو بكر بن الأنباري ، والشريف المرتضى .
والآخر : أنه منصوبٌ بـ (أعني) المضمر من غير مدحٍ ولاذمٍّ .
وجعل خبر (نحن) قوله :
المطْعمونَ الجَفْنَةَ المدعْدَعَهْ
انظر : مسائل الغلط ١٥٢ – ١٥٣ ، الزاهر ٢ / ١٨١ ، شرح السيرافي ٣ / ٦٢ ب – ٦٣ أ ، أمالي المرتضى ١ / ١٣٧ ، ويعضِّد قول المبرِّد شيئان :
أ – أنَّ البيت روي بالنصب في : المعارف ٨٩ ، مجالس ثعلب ٢ / ٣٧٥ ، الزاهر ٢ / ١٨١ ، الأغاني ١٦ / ٥٧٢٣ ، أمالي المرتضى ١ / ١٣٦ ، الروض الأنف ٣ / ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، سرح العيون ١٣١ .
ب – أن الافتخار ليس بالأمِّ . ولا بأنَّ بنيها أربعة ، وإنما هو بالبنين أنفسهم ، وكلُّهم مشهود لهم بالنجابة والشَّجاعة .
وعلى الرغم من ذلك فإن في قوله إشكالاً ، وهو العطف على الجملة قبل أن تتمّ ؛ ذلك أن قوله : المطعمون .... ، جاء بعد قوله :
ونحنُ خيرُ عامرِ بن صَعْصَعَهْ
وفي (الأغاني) بعد الشاهد :
سيــوفُ حــزٍّ وجفانٌ مُتْرعَهْ
وعليه يكون (سيوف) هو الخبر ، ويزول الإشكال .

(٢) ب : أيا .

ولايجوزُ : إني - هذا - أَفْعَلُ ، على اختصاصِ النِّداءِ ؛ لأنَّه مُبْهَمٌ ، والمُبْهَمُ لايَصْلُحُ أنْ يُوَجَّهَ الافتخارُ إليه ؛ للتَّقصيرِ به عمّا يوفي حقَّه من توجيهِه إليه بعينه على المعنى الذي يَدُلُّ على الافتخارِ ؛ ولهذا لم يَحْسُنْ في النَّكرةِ ؛ لأنَّه يحتاجُ إلى جَمْعِ أَمْرَيْنِ : البيانِ عن معنىً يُفْتَخَرُ بمثلِه ، وليس ذلك في المُبْهَمِ ، مع توجيه الافتخارِ إلى مُسْتَحِقِّه [بعينه ؛ لأنَّ خلافَ ذلك تقصيرٌ به][(1)].

ولو جازَ : إنا - قوماً كراماً - نرى الجودَ فَضْلاً واجباً ، على اختصاصِ النِّداءِ ؛ لجازَ : إنا - قوماً - نرى الجودَ فَضْلاً لازماً ؛ لأنَّه إذا اقْتُصِرَ[(2)] على دلالة مفهومِ الكلامِ على الشّيءِ بعينهِ ؛ جازَ أنْ يُقْتَصَرَ - أيضاً - في الشّيءِ الذي يُفْتَخَرُ بمثلِه على دِلالةِ مَفْهومِ الكلامِ .

ويَكْثُرُ في هذا الباب : بنو فلانٍ ، و مَعْشَرُ كذا ، وأَهْلُ البيتِ ، و آلُ فلانٍ[(3)] ؛ لأنَّ جميعَ ذلك مضافٌ إلى المُعَظَّمِ الشَّأْنِ في مجرى كلامِ النّاسِ .

ولايجوزُ : إنَّهم فعلوا أيَّتُها العصابةُ ؛ لأنَّه على معنى الماضي / ٢٠٤ ب ، وإنّما يجري على اختصاصِ[(4)] النِّداءِ المتكلِّمُ ؛ لأنَّه حاضرٌ كحضورِ المنادى .

وقال الصَّلَتانُ العبديُّ :

أيا شاعراً لاشاعرَ اليومَ مِثْلَه ∴ جريرٌ ولكنْ في كُلَيبٍ تواضُعُ[(5)]

فليس هذا على اختصاصِ النِّداءِ ؛ لأنَّه نكرةٌ ، ولاعلى نداءِ النَّكرةِ ؛ لأنَّه لايُفْتَخَرُ بذكرِ النَّكرةِ المنادى ، ولكنَّه على حَذْفِ المنادى ، بتقدير : ياقائلَ الشِّعر شاعراً ،

---

(١) ساقط من : ب .

(٢) ب : اقصر .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٢٣٦ . وقال الفارسيُّ : « وحكى أبو عُمر عن الأصمعيِّ عن أبي عمروٍ ، قال : العرب تنصبُ في الاختصاص أربعةَ أشياء . ولاينصبون غيرَها : بني فُلانٍ ، وآلَ فلانٍ ، وأهْلَ ، ومَعْشَرَ » . المسائل البصريات ١ / ٣٢٥ . وانظر : الأشباه والنظائر ٣ / ٢٢٩ - ٢٣٠ .

(٤) أ ، ب : الاختصاص . وما أثبته مقتضى السياق .

(٥) تقدّم تخريجه في ص : ٢٣١ .

كأنَّه قال : حَسْبُك به شَاعراً ، فجاء على [تفسير][1] حالِ المعَظَّمِ في : حَسْبُك به، ولم يكُنْ هو الدليلُ على المُعَظَّمِ بعينه ؛ لأنَّه نكرةٌ[2].

والحَذْفُ فيه كقولِهم : يالك فارساً ! ، كأنَّه قال : ياإنسانُ حَسْبُك به ، أو أَكْرِمْ به فارساً ![3].

وكَثْرَةُ الحَذْفِ [فيه][4] ككثرتِه في قولهم : تاللهِ رَجُلاً[5] ؛ لأنَّ دِلالَةَ الحالِ ،

---

(١) ساقط من : ب .

(٢) ظاهر كلام الخليل ويونس وسيبويه والشارح أنَّ (شاعراً) منصوبٌ علي التَّميز ، وأنَّ المنادى محذوفٌ ، وهو غير الشَّاعر المذكور ، والتقدير : ياقائل الشِّعر حسبُك بجريرٍ شاعراً . انظر : الكتاب ٢ / ٢٣٧ .

وفي الشّاهد توجيهات أخر ، منها :

أ - يرى الفارسيُّ أنَّ التقدير : ياقائل الشعر أراك شاعراً ، والمنادى غير الشاعر المذكور ، و (شاعراً) منصوب على الحال . انظر : التعليقة ١ / ٣٧٨ .
ولايخفى مافي تقديره من قلق .

ب - أجاز السِّيرافيُّ وابنه وابن عصفور أن يكون (شاعراً) منصوباً على الإغراء ، والمنادى المحذوف غير الشاعر المذكور ، والتقدير : ياقائل الشعر عليك أو الزم شاعراً .
انظر : شرح السيرافي ٣ / ٦٣أ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٥٦٦ ، شرح الجمل ٢ / ٨٦.

جـ - أضاف السيرافي وجهاً رابعاً ، وهو أن ينصب (شاعراً) على الحال ، والمنادى المحذوف هو الشاعر المذكور ، انظر : شرح السيرافي ٣ / ٦٣ أ - ب ، وقد نقل التبريزي كلامه ولم يشر إليه . انظر : شرح الحماسة ٢ / ٥١ - ٥٢ .

د - وذكر ابنُ السيرافي وجهاً خامساً ، وهو نصب (شاعراً) على النِّداء ، والمراد به جرير ، وأنشد أبياتاً نكِّر فيها المنادى ، والمراد به واحدٌ بعينه ، وعُزي هذا الرأي إلى ثعلب . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٥٦٦ ، الخزانة ٢ / ١٧٥.

وهذا الوجه قريبٌ ؛ لسببين :

أحدهما : أنه لاحذف فيه .

والآخر : أن التَّنكير يأتي - أحياناً - لسرٍّ بلاغي ، وهو التعظيم ، وإن كان المراد واحداً بعينه . انظر : عروس الأفراح ١ / ٣٥٣ ، شرح التلخيص للبابرتي ٢٩٤ .

(٣) قال السيرافي : « وأمّا قولُه : يالك فارساً ؛ فكأنَّه نادى مضمراً وأضمر معه فعلاً حذفه كُلَّه لعلم المخاطب ، كأنَّه قال : ياهذا أَعْجِبْ لك فارساً ، ومعناه : أَعْجِبْ بك فارساً ، وما أَعْجَبَك فارساً ، ومن النَّحْويين مَنْ قال : يالَكَ، كقولك : يالَزيدٍ ، والكافُ في موضعِ (زيدٍ) و (فارساً) الحالُ على معنى : أستغيث بك فارساً » . شرح السيرافي ٣ / ٦٣ ب .

(٤) ساقط من : ب .

(٥) قال سيبويه : « وإنما أراد : تاللّه مارأيتُ رجلاً ، ولكنَّه يترك الإظهار استغناءً ؛ لأنَّ المخاطب يعلم أنَّ هذا الموضعَ إنَّما يُضْمَرُ فيه هذا الفعلُ ؛ لكثرة استعمالهم إيّاه » . الكتاب ٢ / ٢٩٣ - ٢٩٤ .

مع ماتَضَمَّنَ مِنْ دلالة القَوْلِ ؛ يُفْهَمُ بها هذا المعنى .

وقال شُرَيحُ بنُ الأَحْوص :

تمنّانـي لِيَلْقَانـي لَقِيـطٌ ∴ أَعَامِ - لَكَ - ابنَ صَعْصَعَةَ بنِ سَعْدِ[1]

فهذا تعجُّبٌ ؛ لأنَّه نَبَّهَ على معنىً يُتَعَجَّبُ مِنْ مِثْلِه لـمّا قال :

تمنّانـي لِيَلْقانـي لقيـطٌ ∴ ... ...

تَعَجَّبَ بطريقِ النِّداءِ ، كأنّه قال : ياعجباً لذلك[2] .

وقال الشّاعرُ :

أيّامَ جُمْلٌ خليلاً لو يَخافُ لها ∴ صُرْماً لَخُولِطَ مِنْهُ العَقْلُ والجَسَدُ[3]

فليس هذا على اختصاصِ النِّداءِ ؛ لأنّه نكرةٌ ، ولكنّه كأنّه قال : أيامَ جُمْلٌ حَسْبُك بها خليلاً ، لو يَخاف خليلُها لها صُرْماً ؛ لخولِطَ منه العَقْلُ والجَسَدُ ، فعلى هذا معنى الكلامِ[4] .

---

(١) تقدَّم تخريجه في ص : ٢٣٢ .

(٢) قال السيرافي : « وعجَّب شريحٌ قومه من أنفسهم حيث تمنّاهم لقيطٌ ، وهم أمنع منه وأعزُّ وأشدُّ بأساً ، كأنه قال : ياعامرَ بن صَعْصَعة أعجب لك من تمنّي لقيطٍ إياك ، وتمنّي لقيطٍ لشُريح هو كـتمنّيـه لعامرٍ ، والعرب تستعمل حذفَ فعل التَّعجب ، وتكتفي باللام ، وقد قيل في قوله تعالى ﴿ لإيلافِ قُريشٍ ﴾ : أعجب لإيلاف قُريش » . شرح السيرافي ٣ / ٦٣ ب .

ويفهم من كلام سيبويه والسيرافي والشارح أن (عامراً) منادى ، ومن النحويين من جعله مستغاثاً . انظر : توضيح المقاصد ٤ / ٤٦ .

وهو قولٌ مرجوح ؛ لسببين :

أ - أن المستغاث تلزمه (يا) . انظر : الكتاب ٢ / ٢٣١ .

ب - أنّ فيه ضعفاً من جهة المعنى ؛ لأنَّه يقلِّل من شأن الشاعر .

(٣) تقدم تخريجه في ص : ٢٣٣ .

(٤) مذهب سيبويه والشارح أنَّ (خليلاً) منصوب على التمييز ؛ انظر : الكتاب ٢ / ٢٣٨ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٥١٢ ، شرح عيون كتاب سيبويه ١٦٧ .

ونقل الأعلم عن بعض النحويين أنَّ سيبويه احتج بالشاهد لنصب (أيام) على الاختصاص ، وهو قولٌ بعيد لأنَّ (أيام) منصوبة على الظرف بالفعل المذكور في البيت السابق للشاهد . انظر : تحصيل عين الذهب ١ / ٣٢٩ .

والمسألة من المسائل التي نقد فيها المبرّدُ سيبويه ، وذهب إلى أنَّ (خليلاً) منصوب على الحال . وشبهه بنحو : لقيته يومَ عبدِاللّه قائماً .

وقد ردَّ قوله تلميذه ابن ولاد بأنَّ الحال لايعمل فيها إلا ماعمل في صاحبها . انظر : الانتصار ١٥٤-١٥٥ . / =

وقال الشّاعرُ :

ياهِندُ هندٌ بينَ خِلْبٍ وكَبِدْ [١]

فـ (هندٌ) ليس على النِّداءِ على عَطْفِ البيـانِ ؛ لأنَّ قـولَك (بين خِلْبٍ وكَبِدٍ) إمّا صفةٌ لـ (هند) ، فتكون نكرةً ، وإمّا خَبَرٌ ، فتكونُ جُمْلَةً تَخْرُجُ [٢] عن عَطْفِ البيانِ ، كأنَّه قالَ لِمَنْ يُحَدِّثُه : هِنْدٌ هذه بين خِلْبٍ وكَبِدٍ ، وعلى الوجه الآخرِ كأنَّه قال : أنت هندٌ بينَ خِلْبٍ وكَبِدٍ . لايَصْلُحُ إلاّ ذلك على صِفَتِها بالنَّكِرَةِ [٣] .

/ = والحجة التي ذكرها ابن ولاد فيها خلافٌ ، فالأكثرون يوجبون اتحاد العامل ، ومن النحويين مَنْ يجيز اختلافه .
انظر : المساعد ٢ / ٣٩ .
ونقل السِّيرافي عن المبرِّد وجهاً آخر ، وهو نصب (خليلاً) مفعولاً به لفعل مضمر ، تقديره (أعني) .
انظر : شرح السيرافي ٣ / ٦٣ ب .

(١) تقدم تخريجه في ص : ٢٣٤ .

(٢) ب : فخرج .

(٣) قال الفارسيُّ : « تأويلُ الخليل أنَّه أراد أنَّ قوله : (هندٌ) على ضربين من التقدير : يحتملُ بأنْ تكون (هند) نكرة ، وتكون خبر مبتدأ محذوف ، كأنَّه قال : أنت هندٌ بين خلْبٍ ، فالمبتدأ الذي هو (أنت) محذوف ، وخبرُه (هندٌ) ، وجعلها نكرة ، و (بين) على هذا التقدير صفةٌ لـ (هند) .
والضَّرب الآخر : أن يكون لمّا نادى ، فقال : ياهندُ ؛ أقبلَ على مَنْ كان بحضرته يحدِّثُه : هندٌ بين خلْبٍ وكَبِد ، فـ (هند) على الوجه الثَّاني معرفة ليست بخبر مبتدأ محذوف ، بل هي نفسها مبتدأ ، وخبرها (بين) » .
التعليقة ١ / ٣٨١ .
واختار ابنُ السِّيرافي الوجه الأول ، فقال : « وجعلُها نكرةً أحبُّ إليّ ؛ لأنَّها إذا كانت نكرة فهي مخاطبة ، كأنه قال : أنت هندٌ من الهنود بين خلْبٍ وكَبِد ، وقوله : ياهندُ ، هو نداءٌ لها وخطاب ، وبعد هذا البيت خطابٌ لها أيضاً . وهو إذا جعلَها معرفة أخرجها عن أنْ تكون مخاطبة ، وحدَّث غيرها عنها ، وبعد هذا البيت مايشهدُ لهذا ، وهو قوله :

أَسْقاكِ غيثٌ هزِمُ الرَّعْدِ بَرِدْ »

شرح أبيات سيبويه ١ / ٥١٩ ، وانظر : شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٩٦ب .

باب التَّرخيْم[١]

الغرضُ فيه :

أَنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في التَّرخيمِ مِمّا لايجوزُ[٢] .

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في التَّرخيمِ ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

ولِمَ لايجوزُ التَّرخيمُ إلا في النِّداء ؟ [٣] .

ولِمَ لايجوزُ / ٢٠٥ أ ترخيمُ كلِّ منادىً ؟ وهل ذلك للإخلالِ بما لَمْ يُغَيِّره النِّداءُ بالإخراجِ من الإعرابِ إلى البناءِ ، والإجحافِ بما كان على أَقَلِّ عِدَّةِ الأسماء ؟[٤] .

وما التَّرخيمُ ؟ [٥] .

ومانظيرُ التَّرخيمِ مِنْ حَذْفِ التَّنوينِ ، وحَذْفِ ياءِ الإضافةِ في النِّداءِ ؟[٦] .

ولِمَ [لا][٧] يرخَّمُ المضافُ إليه ، ولا الصِّفَةُ ؟ وهل ذلك لأنَّه غيرُ منادى ؟[٨] .

---

(١) انظر : الكتاب ١ / ٣٢٩ - ٣٣٠ (بولاق) ، ٢ / ٢٣٩ - ٢٤١ (هارون) .

(٢) تضمَّن الباب تعريف الترخيم ، وموضعه ، وحكم ترخيم غير المنادى ، وغير ذلك .

(٣) هذا سؤال عن قول سيبويه : « واعلم أنَّ الترخيم لايكون إلا في النِّداء إلا أنْ يُضطرَّ شاعرٌ ، وإنَّما كان ذلك في النداء ؛ لكثرته في كلامهم » . الكتاب ١ / ٣٢٩ - ٣٣٠ (بولاق) ، ٢ / ٢٣٩ (هارون) .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ولاتُرخَّم مضافاً ولا اسماً منوّناً في النداء .... » إلى قوله : « وبمنزلة التنوين من الاسم » . الكتاب ١ / ٣٣٠ (بولاق) ، ٢ / ٢٤٠ (هارون) .
وسيعيد الشارح السؤال مفصَّلاً بعد أسطر .

(٥) هذا سؤال عن قول سيبويه : « والترخيم : حذفُ أواخر الأسماء المفردة تخفيفاً كما حذفوا غير ذلك من كلامهم تخفيفاً » . الكتاب ١ / ٣٣٠ (بولاق) ، ٢ / ٢٣٩ (هارون) .

(٦) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فحذفوا ذلك كما حذفوا التَّنوينَ ، وكما حذفوا الياء من (قَوْمي) ونحوه في النِّداء » . الكتاب ١ / ٣٣٠ (بولاق) ، ٢ / ٢٣٩ (هارون) .

(٧) ساقط من : ب .

(٨) هذا سؤال عن قول سيبويه : « واعلمْ أنَّ التَّرخيم لايكون في مضاف إليه ، ولافي وصف ؛ لأنهما غيرُ منادَيين» . الكتاب ١ / ٣٣٠ (بولاق) ، ٢ / ٤٤٠ (هارون) .

ولِـمَ لايُرَخَّمُ الاسْـمُ المنـوَّنُ فـي النِّـداءِ ؟ ولِـمَ لايُرَخَّمُ المضـافُ ، ولا المسـتغاثُ به ؟[١].

ولِمَ لايُرَخَّمُ المندوبُ ؟ وهل ذلك لئلا يُجْمَعَ عليه حَذْفُ علامة النُّدبة مع حَذْفِ آخرِ الاسْمِ ؟ ولِـمَ لايُرَخَّمُ مع إثبـاتِ عـلامـة النُّدبة ؟ وهل ذلك لأنَّهـا كـالتَّنوينِ مع أنَّ النُّدبةَ مَوْضِعُ تفخيمٍ ، وتعظيمٍ كالاسْتغاثة ؟[٢].

وماحُكْمُ الحَرْفِ الذي قَبْلَ المحذوفِ في التَّرخيمِ ؟ ولِـمَ كـانَ الوَجْهُ أنْ يُتْرَكَ على حالِه ؟ وهل ذلك لأنَّه أدَلُّ على المحذوف منه ؟[٣].

ولِمَ جازَ أنْ يُضَمَّ ؟ وهل ذلك لأنَّه صار في مَوْقِعِ آخرِ الاسْمِ في النِّداءِ ؟[٤].

ولِمَ جـازَ في (حـارثٍ) : ياحـارِ ، على أنَّه الوَجْهُ ، وجـاز : ياحـارُ ، على جَعْلِ الاسْمِ بمنزلةِ مالَمْ يُحْذَفْ من شيءٌ ؟[٥].

وماترخيمُ (سَلَمة) على : ياحارِ ، و ياحارُ ؟[٦].

وماترخيـم (بُرثُن) على الوجهين ؟[٧].

---

(١) هذا سؤال عن قول سيبويه : « ولاتُرَخِّمْ مضافاً ولا اسماً منوَّناً في النداء ، ... » إلى قوله : « ولاتُرخِّم مستغاثاً به إذا كان مجروراً ؛ لأنه بمنزلة المضاف إليه » . الكتاب ١ / ٣٣٠ (بولاق) ، ٢ / ٢٤٠ (هارون) .
ويُلحظ أنَّ سيبويه قيَّد منع ترخيم المستغاث بكونه مجروراً ، والشَّارحُ أطلق المنع هنا ، استغناءً بما سيذكره في الجواب .

(٢) هذا سؤال عن قول سيـبويه : « ولاتُرخِّمُ المندوب ؛ لأنَّ علامته مسـتعـملةٌ ، فإذا حذفوا لم يحملوا عليه مع الحذف الترخيمَ » . الكتاب ١ / ٣٣٠ (بولاق) ، ٢ / ٢٤٠ (هارون) .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « واعلمْ أنَّ الحرفَ الذي يلي ماحذفتَ ثابتٌ على حركته التي كانت فيه قبل أنْ تحذف إن كانَ فتحاً أو كسراً أو ضمّاً أو وقفاً ؛ لأنّك لم تُرد أنْ تجعل مابقي من الاسم اسماً ثابتاً في النّداء وغير النّداء ، ولكنّك حذفتَ حرفَ الإعراب تخفيفاً في هذا الموضع ، وبقي الحرفُ الذي يلي ماحُذف على حاله ؛ لأنَّه ليس عندهم حرف الإعراب» . الكتاب ١ / ٣٣٠ (بولاق) ، ٢ / ٢٤١ (هارون) .

(٤) لم يذكر سيبويه في هذا الباب لغة من لاينتظر المحذوف ، وقد عقد لها باباً . انظر : الكتاب ٢ / ٢٤٥ (هارون) .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « حذفت حرفَ الإعراب تخفيفاً في هذا الموضع وبقي الحرفُ الذي يلي ماحُذفَ على حـاله لأنَّه ليس عندهم حـرفَ الإعـراب ، وذلك قـولك في (حـارثٍ) : ياحـارِ » . الكتـاب ١ / ٣٣٠ (بولاق) ، ٢ / ٢٤١ (هارون) .
ويُلحظ أنه لم يذكر سوى وجهٍ واحد ، وهو انتظار المحذوف .

(٦) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وفي (سَلَمة) : يَاسَلَمَ » . الكتاب ١ / ٣٣٠ (بولاق) ، ٢ / ٢٤١ (هارون) .
ولم يذكر - هنا - سوى لغة من نوى المحذوف .

(٧) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وفي (بُرثُن) : يابُرْثُ » . الكتاب ١ / ٣٣٠ (بولاق) ، ٢ / ٢٤١ (هارون) .
ويلحظ فيه مالحظ في سابقيه .

وماترخيم (هِرَقْلَ) ؟ [١].

الجوابُ :

الـذي يجـوزُ فـي التَّرخـيمِ حَذْفُ آخـرِ الاسْمِ في النِّداءِ مِنْ غـيـرِ إخـلالٍ ، ولاإجـحـافٍ، ولايجـوزُ التَّرخـيمُ في غـيـرِ النِّداءِ [لأنَّ النِّداءَ][٢] موضعُ تخـفـيفٍ وتغييرٍ ؛ إِذْ هو مِفتاحُ كلامٍ ؛ ليُقْبِلَ عليكَ المخاطبُ ، فَتُخْبِره ، أو تَسْتَخْبِرَه[٣] ، أو تَأْمُرَه ، أو تنهاه .

ولايجوزُ ترخيمُ كلِّ منادى ؛ لما يَلْحَقُ بذلك من الإخلالِ ، أو الإجحافِ .

أما الإخلالُ ؛ فلِما قد وَجَبَ له بعلَّةٍ صحيحةٍ أنْ يجريَ على أَصْلِه في الإعرابِ ، فلو رُخِّم ؛ لأَخَلَّ به ذلك ؛ لمخالفة مُقتضى العلَّة الصحيحة التي أَوْجَبَتْ له الإعرابَ .

وإنَّما يجوزُ أنْ يُرَخَّمَ ماغَيَّره النِّداء بالإخراجِ عن الإعرابِ إلى البناءِ ، فيُطَرِّقُ عليه ذلك تغييرَ التَّرخيمِ ؛ لأنَّه لمّا قَوِيَ على التَّغييرِ إلى البناءِ[٤] ؛ قَوِيَ على التَّغييرِ إلى التَّرخيمِ ، ولَمَّا ضَعُفَ عن التَّغييرِ بالإخراجِ عن الإعراب ؛ ضَعُفَ عن التَّغييرِ بالإخراج عن صيغةِ الاسْمِ .

والتَّرخيمُ : حَذْفُ آخرِ الاسْمِ للتَّخفيفِ مِنْ غيرِ إخلالٍ ، ولا إجْحافٍ ، فهذا حقيقةُ التَّرخيمِ ، والأَصْلُ الذي يُعْمَلُ عليه في بابه [٥] .

ونظيرُ التَّرخيمِ حَذْفُ التَّنوينِ مع البناءِ ؛ لأنَّه موضعُ تخفيفٍ ، وكذلك حَذْفُ ياءِ الإضافةِ بما لايَحْسُنُ في غيرِ النِّداءِ ، ويَقْوى كقوّتِه[٦] في النِّداءِ .

---

(١) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وفي (هِرَقْلَ) : ياهِرَقْ » . الكتاب ١ / ٣٣٠(بولاق) ، ٢ / ٢٤١ (هارون).
(٢) زيادة يقتضيها السِّياق .
(٣) ب : يسخيره .
(٤) ب : البنان .
(٥) ب : بانه .
(٦) ب : كقويه .

ولايجوزُ ترخيمُ المضافِ إليه ؛ لأنَّه ليس بمنادى ، وكذلك الصِّفةُ لايجوزُ ترخيمُها ؛ لأنَّها صفةُ المنادى ، وليستْ / ٢٠٥ ب بمنادىً .

فإنْ قال قائلٌ : إذا كان الثَّاني في الصِّفةِ هو الأوَّلُ ، فنودي الأوَّلُ ؛ فقد نودِيَ الثَّاني .

قيل له : لايجبُ ذلك على الوَجْهِ الذي يَصِحُّ فيه ؛ لأنَّه ليس بمنادى بالصِّيغة التي تُنْبِئُ عَنْ أنَّه المنادى ، وإنَّما له صيغةُ الصِّفةِ ، ويوضِّح ذلك دُخولُ الألفِ واللاّمِ في الصِّفةِ ، وامتناعُها من المنادى ، فليست الصِّفةُ هي المنادى بالصِّيغةِ التي تَدُلُّ على أنَّه المدعوُّ ، وعلى هذا قيلَ : ليس بمنادى .

وليس كُلُّ اسمٍ للشيءِ يَنْعَقِدُ بمعنى النِّداءِ ، وإنَّما يَنْعَقِدُ به ماوُضِعَ في الموضعِ الذي هو للمنادى على معنى النِّداءِ ، فإذا قيل : ليس بمنادى بهذا الاسْمِ ، أو هذا المعنى ؛ فهو صحيحٌ ؛ لأنَّه لم يُعْقَدْ فيه [مع][١] الحرف .

ولايرخَّمُ المضاف [٢] ، ولا المستغاثُ به ؛ لأنَّه جرَى [٣] .

وإنْ كانَ قَدْ عُقِدَ باسْمِه الآخَرِ ؛ كندائه بكُنْيته[٤] ، وتركِ ندائه باسْمه ؛ فهو منادى بـ(أبي عبدالله) وليس بمنادىً بـ(زيد) ، فكذلك هو منادىً بالاسْمِ ، وليس بمنادى بالصِّفَةِ [٥] .

---

(١) أ ، ب : مِنْ . وهو تحريفٌ .

(٢) هذا مذهب البصريين ، أما الكسائي والفراء وأصحابهما فأجازوا ترخيم المضاف ، وأوقعوا الترخيم في آخر المضاف إليه . انظر : شرح السيرافي ٣ / ٦٤ ب ، الإنصاف ١ / ٣٤٧ .

(٣) أي : أُعرب ، والمستغاث به يعربُ إذا جُرَّ باللام ، أو كان مضافاً .

(٤) ب : تكينته .

(٥) هذا حديثٌ متعلِّق بمنع ترخيم صفة المنادى ، وكان حقُّه أن يذكر قبل الحديث عن ترخيم المضاف والمستغاث به ، وآثرتُ أن أبقيه كما ورد في النسختين ؛ وإن كان فيه اضطرابٌ - لأنَّ الشّارح كان يملي شرحه على تلاميذه ، فلعلَّه لما انتهى من الحديث عن ترخيم المضاف إليه والصِّفة ، وشرع في مسألة ترخيم المضاف ؛ ظهر له هذا التنظير ، فذكره ، ولم يضعه تلاميذه في موضعه ، أو يكون أحد تلاميذه أثار إشكالاً في ترخيم الصفة ، فعاد إليها .

ولايجوزُ ترخيمُ الاسْمِ المنوَّنِ في النِّداءِ [١] ؛ لأنَّ التَّنوينَ يَمْنَعُ من ذلك ؛ إذ العلَّةُ التي أوجبتْ زيادتَه تَمْنَعُ مِنْ حَذْفِ ماهو على أَصْلِه في الإعرابِ بعلَّةٍ صحيحةٍ ، والتَّرخيمُ يُذهِبُ الإعرابَ الذي قد وَجَبَ للاسمِ ، فلا يجوزُ ذلك .

ولايجوزُ ترخيمُ المندوبِ ؛ لأنَّه لايُجْمَعُ عليه حَذْفُ علامةِ النُّدبةِ ، وحذفُ آخرِه ، ولاتَثْبتُ علامةُ النُّدبةِ مع التَّرخيمِ ؛ لأنَّها بمنزلةِ التَّنوينِ في الزِّيادةِ ، والمعاقَبة .

والحرفُ الذي قَبْلَ المحذوفِ في التَّرخيمِ يجوزُ فيه وَجْهان :

الأَجْوَدُ منْهما تركُه على حالِه ؛ لأنَّه أَدلُّ على المحذوفِ منه .

ويجوزُ أنْ يُضَمَّ ؛ لأنَّه قد وَقَعَ مَوْقِعَ آخرِ الاسْمِ الذي يَسْتَحِقُّ الضَّمَّ .

وترخيمُ (حارثٍ)[٢] : ياحارِ ، فهذا الأجودُ ؛ لما بيّنا ، ويجوزُ : ياحارُ .

وترخيمُ (سَلَمةَ) على (ياحارِ) : ياسَلَمَ أَقْبِلْ ، وعلى (ياحارُ) : ياسَلَمُ أَقْبِلْ.

وترخيمُ (بُرْثُنَ) : يابُرْثُ ، على الوَجْهَيْنِ .

وترخيم (هِرَقْلَ) : ياهِرَقْ أَقْبِلْ ، على (ياحارِ) ، وياهِرَقُ ، على (ياحارُ)[٤] .

---

(١) المقصود بالاسم المنوّن في النداء : النكرة غير المقصودة ، والشبيه بالمضاف .

(٢) ب : حارب .

(٣) أ : برثن .

(٤) هذا مذهب سيبويه وجمهور النحويين ، أما الفراء فذهب إلى أنّ الاسم الذي قبل آخره ساكنٌ صحيح ، يُحذف منه حرفان ، الحرفُ الأخير ، والسَّاكن ، نحو : ياهِرَ ، في : ياهِرَقْلُ ، واحتج بأنَّ بقاء الساكن يجعل الاسم مشبهاً للحروف وما أشبهها من الأسماء نحو : كَمْ ، ومَنْ . انظر رأي الفراء في : شرح السيرافي ٣ / ٦٥ أ ، اللُّباب للعكبري ١ / ٣٤٨ .

وقد ردَّ قولَه السِّيرافي ؛ فقال : « فيُقال للمحتجِّ عنه : أخبرنا عمّا يبقى من حروف المرخَّم الذي قبل آخره متحرِّكٌ ، أليس تُبقّى حركتُه كما كانت من كسرٍ ، وفتحٍ وضمٍّ ، فمن قوله : نعم ، نحو : ياحارِ ، ويا أُمامَ ، ويابرثُ ، فيُقال له : أليس إنَّما خالفت بين هذه الحركات ؛ لأنَّك قدَّرتَ الاسم بكماله ، وطلبتَ تمامَه وأبقيتَ ماتبقيه على أنَّه الحركة التي كانت في الاسم . فمن قوله : نعم . وإنْ لم يكن على هذا التقدير فينبغي أنْ يكون المرخَّمُ كلُّه يُحركُ بحركة واحدة ، فإذا كنَّا إنّما ننوي الاسمَ ، فالسَّاكن والمتحرِّكُ مما يبقى بمنزلةٍ . ويقال له أيضاً : إذا كنت لاتبقي السَّاكن لئلا يكون كالأدوات ؛ فلا تبقي المكسور ؛ لئلا يبقى كالمضاف إلى المتكلِّم ، بل تجنُّب المكسور أولى ؛ لأنَّه لبسٌ في معنى » . شرح السيرافي ٣ / ٦٥ أ ، وانظر : اللباب ١ / ٣٤٨ .

بابُ ترخيمِ ما آخره هاءُ التأنيث [1]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبيِّنَ مايجوزُ في ترخيمِ ماآخرُه الهاءُ ممّا لايجوزُ.

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في ترخيمِ ماآخرُه هاءُ التَّأنيثِ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك؟ .

ولِمَ لايجوزُ حَذْفُ شيءٍ من الزَّوائد مع هاء التَّأنيث ؟ وهل ذلك لأنَّه لايَتْبَعُ الهاءَ في الحَذْفِ زائدٌ غيرُها ، كما يَتْبَعُ مازِيْدَ للمدِّ آخرَ الاسْمِ في (عمَّار) وبابه ؛ لأنّ التَّابعَ إنَّما يَتْبَعُ بِضَعْفِه / ٢٠٦ أ منْ جِهَةِ سكونه ، وزيادته ، وماقَبْلَ هاءِ التَّأْنيثِ مُتَحرِّكٌ أبداً ، وهاءُ التَّأنيثِ أَحَقُّ بالحَذْفِ منْ كلِّ زائدٍ يَقَعُ آخرَ الاسْمِ ، وإنَّما يَتْبَعُ ماهو أحقُّ بالحذف لما هو أَثْبَتُ إذا حُذِفَ ؟ [2] .

ولِمَ جازَ ترخيمُ ماهو على ثلاثة أَحْرُفٍ مع هاءِ التَّأنيث ؟ [3] .

ولِمَ كانَتْ هاءُ التَّأنيثِ أحقَّ بالحَذْفِ في التَّرخيمِ ؟ وهل ذلك لأنَّها مُنْفَصِلةٌ بمنزلة اسمٍ ضُمّ إلى اسْمٍ ، فلا يَلْحَقُ بحذفِها ضَعْفٌ الاسْمَ الأوّلَ كما يَلْحَقُ بغيرِها ؛ لأنَّه رُدَّ إلى الأَصْلِ المُسْتَعْمَلِ في نَفْسِه ، ونظائره ؟ [4] .

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : بابُ ما أواخرُ الأسماءِ فيه الهاءُ . انظر : الكتاب ١ / ٣٣٠ - ٣٣٢ (بولاق) ، ٢ / ٢٤١ - ٢٤٥ (هارون) .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « واعلم أنَّ هاء التأنيث إذا كانت بعد حرفٍ زائدٍ لو لم تكن بعده حُذف ، أو بعد حرفين لو لم تكن بعدهما حُذفا زائدين ؛ لم يُحذَف ؛ من قِبَل أنَّ الحروف الزوائد قبل الهاء في الترخيم بمنزلة غير الزّوائد من الحروف » . الكتاب ١ / ٣٣٢ (بولاق) ، ٢ / ٢٤٤ (هارون) .
والنّص أورده سيبويه في الثلث الأخير من الباب .

(٣) هذا سؤال عن قول سيبويه : « اعلم أنَّ كلَّ اسمٍ كان مع الهاء ثلاثة أحرف أو أكثر من ذلك .... فإنَّ حذف الهاء منه في النِّداء أكثر في كلام العرب » إلى قوله : « فنحو قولك : ياشا ارجني ، وياثُبَ أقبلي ، إذا أردت : شاةً وثبةً» . الكتاب ١ / ٣٣٠ (بولاق) ، ٢ / ٢٤١ (هارون) .
وسيعيد الشارح السؤال الثاني في ص : ٢٥٠ .

(٤) لم يذكر سيبويه هذه العلَّة في هذا الباب ، غير أنَّه علَّل بها في مواضع من كتابه اختصاص تاء التأنيث ببعض الأحكام . انظر : الكتاب ٢ / ٢٦٨ ، ٣ / ٤١٩ ، ٣٢٣ (هارون) .

وما الشّاهدُ في قول العجّاج :

جَارِيَ لاتَستَنْكِرِي عَذِيري [١] ؟

وهل رَخَّمَ النَّكرةَ ، أَمْ كانَ نكرةً تعرَّفَ بالنِّداءِ [٢] ؟ ولِمَ وجَّهه أبو العبَّاسِ على أنَّه شاهدٌ في ترخيمِ النَّكرةِ ؟ [٣] .

ولِمَ جاز : ياشَا ارْجُني [٤] ، و ياثُبَ أَقْبِلي ، ولَمْ يَجُزْ ترخيمُ (عمرٍو) ، ونحوه مِمّا هو على ثلاثةِ أَحْرُفٍ ؟ [٥] .

وهل يجوز : ياسَلَمَةَ أَقْبِلْ ؟ ولِمَ جازَ ؟ [٦] .

وما شاهدُه مِنْ قولِ النَّابغة [٧] :

كِلِيْني لهمٍّ ياأُمَيْمَةَ ناصبِ ... وليلٍ أُقاسيه بطيءِ الكواكِبِ [٨] ؟

---

(١) تقدَّم تخريجه في ص : ٢٠٨ .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وأما الاسمُ العام فنحو قول العجّاج .... » . الكتاب ١ / ٣٣٠ (بولاق) ، ٢ / ٢٤١ (هارون) .

(٣) يعني الشارح : أن المبرِّد وجَّه كلام سيبويه على أنه استشهد بالبيت لترخيم النكرة .
وهذا التوجيه ذكره المبرِّد في (مسائل الغلط) ، إذ يقول : « وقد وضع [في] باب الترخيم مافيه هاء التأنيث كلَّه على أنَّه نكرة ، وهذا خطأٌ ، وتخطئته قول أبي عثمان ..... قال محمد : وقوله في باب الترخيم : ياشاء ارجني ، وياثُبة أقبلي ، وما أشبه ذلك ، إنما هو : ياأيتها الشاة ، ويا أيتها الثبة ، وماوضعه على النكرة خطأ ؛ لما ذكرت لك » . مسائل الغلط ١٥١ .
وسيذكر الشارح في الجواب أنَّ هذا التوجيه غير صحيح .

(٤) ب : ارجي .
يقال : شاةٌ راجن : مقيمةٌ في البيوت . انظر : اللسان ١٣ / ١٧٦ (رجن) .

(٥) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وأمَّا ماكان على ثلاثة أحرف مع الهاء ، فنحو قولك : ياشا ارجُني ، وياثُبَ أقبلي ، إذا أردت : شاةً ، وثُبةً » . الكتاب ١ / ٣٣٠ (بولاق) ، ٢ / ٢٤١ (هارون) .

(٦) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « واعلم أنَّ ناساً من العرب يُثبتون الهاءَ ، فيقولون : ياسَلَمةُ أقبلْ ، وبعض مَنْ يُثبت يقول : ياسَلَمةَ أقبلْ » . الكتاب ١ / ٣٣٠ (بولاق) ، ٢ / ٢٤٢ (هارون) .

(٧) النَّابغة الذبياني : « ... - نحو ١٨ ق . هـ » .
زياد بن معاوية بن ضباب بن جناب من بني سعد بن ذبيان ، يُكنى أبا أُمامة ، من الطبقة الجاهلية الأولى .
انظر : طبقات فحول الشعراء ١ / ٥١ ، الشعر والشعراء ١ / ١٥٧ ، الأغاني ١١ / ٣٧٨٩ ومابعدها .

(٨) مطلع قصيدة من الطويل ، يمدح فيها عمرو بن الحارث الأعرج .
وقد أنشد الشارحُ البيتَ في باب تكرير المضاف في النداء شاهداً على إقحام التاء بعد حذف تاء التأنيث للترخيم . انظر : المجلد الثاني ١٨٥ أ ، كما سيذكر الشاهد مرةً أخرى في جواب مسائل هذا الباب . / =

وماهذه الهاءُ التي في قوله : ياأُميمةَ ؟ وهل هي هاءُ الإقحامِ ؟ وهل ذلك لأنَّها أُجْرِيَتْ مُجرى آخرِ الاسْمِ في ترخيمه بَعْدَ ذهابِ هاءِ التَّأْنيث منه ، فعُوملتْ معاملةَ الهاءِ من (طلحَةَ) ، إذا قلت : ياطَلْحَ أَقْبِلْ ؟ [1].

وماوَجْهُ قولِ بعضِ العَرَبِ : ياسَلَمهْ [2] ، وياطلحهْ [3] ، في الوَقْفِ ، فإذا وصَلَ ؛ حَذَفَ ، فقال : ياسَلَم ، وياطَلْحَ ؟ وهل هذه الهاءُ لبيانِ الحركةِ في الوَقْفِ ، فإذا وَصَلَ الاسْمَ ؛ سَقَطَتْ ؛ للاستغناءِ عنها بحرف الوَصْلِ ؟ [4].

وماوَجْهُ هاءِ لَحاقِ الإقحام مع حَذْفِ هاءِ التَّأْنيثِ للتَّرخيمِ ؟ وهل ذلك للتَّأكيدِ المُبيِّنِ أنَّ المقدَّرَ في النِّيَّة بمنزلة المذكورِ ، ولولا ذلك لم تَصِحَّ في مَوْضِعِ الحَذْفِ للتَّخفيفِ زيادةٌ يُستَغْنى عنها ، ولكنَّ فيها بيانَ أَنَّ المُقَدَّر بمنزلةِ المذكورِ ؛ لتمكينِ [5]

= / انظر : ديوانه ٤٠ ، الكتاب ٢ / ٢٠٧ ، ٣ / ٣٨٢ (هارون) ، معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٢ ، المحلى (وجوه النصب) ٥٧ ، شرح القصائد السبع ٤٣ ، اللامات ١٠٢ ، الجمل ١٧٢ ، إعراب القرآن ٢ / ٣١١ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٤٣ ، شرح السيرافي ٣ / ٤٦ أ ، إعراب القراءات السبع وعللها ١ / ٢٩٨ ، الحجة المنسوب لابن خالويه ١٩٢ ، البغداديات ٥٠١ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٤٤٥ ، الأزهية ٢٣٧ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣١٥ ، الإفصاح ١٠٨ ، الحلل في شرح أبيات الجمل ٢٤١ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٣٠٦ ، كشف المشكلات ١ / ٥٩٧ ، البيان ٢ / ٣٣ ، التخمير ١ / ٣٥١ ، شرح المفصل ٢ / ١٠٧ ، معيار النظار ١ / ٩٥ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٨١ب ، الخزانة ٢ / ٣٢١.

(١) لم يقف سيبويه في هذا الباب عند مسألة هاء الإقحام وشاهدها ؛ استغناء بما ذكره قبلاً في باب مايُكرَّر فيه الاسم في حال الإضافة ويكون الأول بمنزلة الآخر ، إذ يقول : « وزعم الخليل - رحمه الله - أنَّ قولهم : ياطَلْحةَ أقبل ، يُشبه : ياتَيْمَ تيمَ عديٍّ ؛ من قبل أنَّهم قد علموا أنَّهم لو لم يجيئوا بالهاء لكان آخر الاسم مفتوحاً ، فلمَّا ألحقوا الهاء تركوا الاسم على حاله التي كان عليها قبلَ أنْ يُلحقوا الهاءَ ، وقال النَّابغة الذّبياني :

كليني لهمٍّ ....

فصار : ياتيمَ تيمَ عديٍّ ، اسماً واحداً ، وكان الثَّاني بمنزلة الهاء في (طَلْحَةَ) ، تُحذف مرَّةً ويُجاء بها أُخرى ، والرفعُ في (طلحةَ) ، و : ياتيمُ تيمُ عديٍّ ، القياسُ » . الكتاب ١ / ٣١٥-٣١٦ (بولاق) ، ٢ / ٢٠٧ -٢٠٨ (هارون) .

(٢) ب : سلمة .

(٣) ب : طلحة .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « واعلم أنَّ العرب الذين يحذفون في الوصل إذا وقفوا قالوا : ياسَلَمهْ ، وياطَلْحهْ ، وإنَّما ألحقوا هذه الهاء ليبيِّنوا حركة الميم والحاء » . الكتاب ١ / ٣٣٠ (بولاق) ، ٢ / ٢٤٢ (هارون) .

(٥) ب : لتملين .

هذا المعنى في النَّفْسِ ؟ [(١)].

ولِمَ [(٢)] لَزِمَتْ الهاءُ في : ياطَلْحَهْ ، في الوقف عِنْدَ بَعْضِ العَرَبِ ، مِنْ غيرِ أَنْ يكونَ المُتَكَلِّمُ بالخِيارِ في حَذْفِها ، أو إثباتِها ؟ وهل ذلك لأنَّها لمّا كانت تَلْحَقُ في الوَقْفِ ؛ لبيانِ الحركةِ فَقَطْ ، ثُمَّ اجْتَمَعَ مع بيانِ الحركةِ حَذْفٌ يَقْتَضي العِوَضَ منه ؛ كانَتْ أَلْزَمَ وأَثْبَتَ - لهذه العِلَّةِ - منها في : سُلْطانِيَهْ ، ونحوه ؟ وهل قِياسُ ذلك كقِياسِ : ارْمِهْ ؟ وهل قياسُه [قِياسُ][(٣)] : قِهْ ؟ ولِمَ صارَ على / ٢٠٦ ب قِياسِ : ارْمِهْ ، ولَمْ يَكُنْ بمنزلة : قِهْ ؟ وهل ذلك لأنَّ في (قِهْ) ثلاثةَ أَسْبابٍ تقتضي لَحاقَ هاءِ التَّأنيث [(٤)] : بيانَ الحركةِ ، والحَذْفَ ، وكونَه على حَرْفٍ واحدٍ ، إلا أنَّه قد جرى مَجراه في لُزومِ الهاءِ في الوَقْفِ ، وإِنْ كانَ السَّبَبُ في (قِهْ) أَوْكَدَ ؟ [(٥)].

وماحُكْمُ هاءِ الوَقْفِ في ضرورةِ الشّاعرِ على مَذْهَبِ هذا الفريقِ من العَرَبِ ؟ ولِمَ جاز حَذْفُها ؟ وهل ذلك لأنَّ حَرْفَ الوَصْلِ عِوَضٌ منها ؟ [(٦)].

وما الشّاهدُ في قولِ ابنِ الخَرِعِ [(٧)]:

كـادتْ فَزارَةُ تَشْقَى بنا .·. فَأَوْلى فَزارَةُ أَولى فَزارا[(٨)]

---

(١) هذه المسألة متصلة بمسألة هاء الإقحام .

(٢) ب : ولو .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) كذا في النسختين ، والوجه : هاء السكت .

(٥) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وصارت هذه الهاء لازمةً لهما في الوقف كما لزمت الهاءُ وقف : ارْمِه ....» إلى قوله : « فبُيِّنت الحركةُ بالهاء في السكوت ؛ ليكون ثباتُها في الاسم على كل حال ؛ لئلا يُخلّوا به » . الكتاب ١ / ٣٣٠ - ٣٣١ (بولاق) ، ٢ / ٢٤٢ (هارون) .

(٦) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « واعلم أنَّ الشعراء إذا اضْطُرّوا حذفوا هذه الهاء في الوقف ؛ وذلك لأنَّهم يجعلون المدَّةَ التي تلحق القوافي بدلاً منها » . الكتاب ١ / ٣٣١ (بولاق) ، ٢ / ٢٤٢ (هارون) .

(٧) ب : ابن الجزع .

وابن الخَرِع هو عوف بن عطية بن الخَرِع عمرو بن عَيْش من بني تيم بن عبدمناة ، شاعرٌ جاهلي ، جعله ابن سلام في الطبقة الثامنة من الجاهليين .

انظر : طبقات فحول الشعراء ١ / ١٥٩ ، ١٦٤ - ١٦٦ ، معجم الشعراء ١٢٥ ، الخزانة ٦ / ٣٧٠ .

(٨) من قصيدة من المتقارب ، مطلعها :

أَمِنْ آلِ ميٍّ عَرَفْتَ الدِّيارا .·. بجنب الشَّقيقِ خلاءً قفارا

الشَّقيق : ماء لبني أُسيد بن عمرو بن تميم . انظر : معجم البلدان ٣ / ٣٥٦ ، مراصد الاطلاع ٢ / ٨٠٧ . /=

وقولِ القُطاميِّ (١):

قِفي قَبْلَ التَّفرُّقِ ياضُباعا (٢) . . . .

وقول هُدْبَةَ (٣):

= / أولى : كلمة وعيد ، وهي مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : أولى لك ، و (أولى) الثانية توكيد ، و (فزارة) في الشطر الثاني منادى . انظر : شرح اختيارات المفضل ٣ / ١٦٧٠ ، وانظر الحديث عن (أولى) في : الشعر ١ / ١٨ - ٢١ .

قال ابن السيرافي : « كانت الرِّباب قد أوقعت ببني عامر في غزوةٍ غزوها ، وهمّوا بقصد فزاره ، فقال : كادت فزارة تشقى بنا ، أي : كادت تقع فيما تكره من إيقاعنا بها فسلمت ، ثم تهدَّدهم وحذَّرهم من التعرُّض لهم » . شرح أبيات سيبويه ٢ / ٢١ .

وانظر : المفضليات ٤١٦ ، الكتاب ٢ / ٢٤٣ ، تأويل مشكل القرآن ٢٣٦ ، الاختيارين ٤٨٧ ، الأصول ١ / ٣٦٢ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٥٠ ، شرح السيرافي ٣ / ٦٦ب ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٢١ ، الصاحبي ٣٨٢ ، إعجاز القرآن ١٠٦ ، ضرائر الشعر للقزاز ١٤١ ، النكت ١ / ٥٧٦ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٣١ ، شرح اختيارات المفضل ٣ / ١٦٧٠ ، شرح أدب الكاتب للجواليقي ٨٥ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢١٧ أ .

(١) القطاميّ : « ... - نحو ١٣٠ هـ » .

عمرو بن شُيَيم بن عمرو أحد بني بكر بن حُبَيب بن عمرو بن غَنْم بن تغلب ، عدَّه ابن سلام في الطبقة الثانية من الإسلاميين .

انظر : طبقات فحول الشُّعراء ٢ / ٥٣٤ ، الشِّعر والشُّعراء ٢ / ٧٢٣ ، الموشّح ٢٠٨ .

(٢) صدر مطلع قصيدة من الوافر ، وعجزه :

ولايكُ موقفٌ منكِ الوَدَاعا

قالها القطاميّ يمدح زُفَر بن الحارث الكلابي بعد فكِّ أسره .

انظر : ديوانه ٣١ ، الكتاب ٢ / ٢٤٣ ، المقتضب ٤ / ٩٤ ، الأصول ١ / ٨٣ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٥٠ ، الجمل ٤٦ ، الإيضاح العضدي ١٣٧ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٤٤٤ ، المنتخب من أشعار العرب ٢ / ٢٠ ، ضرائر الشعر للقزاز ١٤٢ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٣١ ، الحلل ٥١ ، المفصل ٢٦٣ ، كشف المشكلات ٢ / ٥٣٩ ، التخمير ٣ / ٢٨٥ ، شرح المفصل ٧ / ٩١ ، نضرة الإغريض ٢٧٠ ، شرح الجمل ٢ / ١٢٤ ، شواهد التوضيح ٣٦ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٦٦ب ، ١٨١ أ ، شرح الكافية ١ / ١٥١ ، البسيط ١ / ٥٣٧ ، اللسان ٨ / ٣٨٥ (ودع) ، الارتشاف ٣ / ١٦٢ ، المغني ٢ / ٤٥٣ ، القاموس المحيط ٣ / ٥٦ (ضبع) ، المقاصد النحوية ٤ / ٢٩٥ ، الهمع ١ / ١١٩ ، شرح شواهد المغني ٢ / ٨٤٩ ، معاهد التنصيص ١ / ١٧٩ ، نتائج التحصيل ٣ / ١١٩٢ ، الخزانة ٢ / ٣٦٧ ، شرح أبيات المغني ٦ / ٣٤٥ ، شرح ألغاز سيبويه ١ب .

(٣) هُدْبة : « ... - ٥٠ هـ » .

أبو سليمان هُدْبة بن خَشْرَم بن كُرْز بن أبي حيَّة من بني الحارث بن سعد هُذَيم ، من بادية الحجاز ، كان يروي للحطيئة ، قُتل في أيام معاوية رضي الله عنه .

انظر : الأغاني ٢٤ / ٨٤٩١ ومابعدها ، الخزانة ٩ / ٣٣٤ - ٣٤٠ . وقد أخذ الشارح بما في (الكتاب) . / =

عُوجي عَلَيْنا وارْبَعي يافَاطِما [(١)] ؟

ولِمَ كانَ ترخيمُ مافيه الهاءُ أكْثَرَ مِنْ غيره ، وأقْوى ؟ وهل ذلك لأنَّ الهاءَ ممّا يَتَغَيَّرُ في الوَصْلِ عَنْ حاله في الوَقْفِ ، فَقَوِيَ تَغْييرُه بالحَذْفِ ؛ لأنَّ مالَزِمَه من التَّغيير يُؤَنِّسُ بمِثْله في الحَذْفِ ؟ [(٢)].

وهل يجوزُ في (حَرْمَلَةَ) : ياحَرْمَلْ ، في الوَقْفِ ، مِنْ غيرِ هاءٍ ؟ ولِمَ جاز ذلك؟ وهل جوازُه لأنَّ الاسْمَ لايَلْحَقُه اختلالٌ بتَرْكِ هاءِ الوَقْفِ ، وإنَّما هو لزيادةِ بيانٍ يَقْوى سَبَبُه ، فإنْ تُرِكَ فللاسْتِغْناءِ بصيغةِ الاسْمِ في الأَصْلِ ، وإنْ ذُكِرَ فلزيادةِ البيانِ عَنْ

/ = وعُزي الشاهد - أيضاً - إلى زيادة بن زيد بن مالك من بني الحارث بن سعد هُذَيم ، قتله هُدْبة ؛ لتعريضه بأخته . انظر : أسماء المغتالين (في نوادر المخطوطات) ٢ / ٢٥٦ - ٢٦٢ ، جمهرة أنساب العرب ٤٤٨ .

والراجح عندي أنَّ القائل هو زيادة ؛ لما يأتي :

أ - أنَّ المصادر التي أوردت مناسبة البيت نسبته إلى زيادة . انظر : أسماء المغتالين (في نوادر المخطوطات) ٢ / ٢٥٦ ، الشعر والشعراء ٢ / ٦٩١ ، الأغاني ٢٤ / ٨٤٩٥ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٤٦١ ، شرح الحماسة للتبريزي ٢ / ١٣ ، تخليص الشواهد ٤٦١ - ٤٦٢ ، الخزانة ٩ / ٣٣٥ .

ب - أنَّ (فاطمة) المشبَّب بها في البيت أخت هُدْبة . انظر : المصادر السابقة .

جـ - أنَّ لهُدْبة بيتاً يتفق مع بيت زيادة في الشّاهد ، والبحر ، وأكثر الألفاظ ، عرَّض فيه بأُخت زيادة ، وهو :

عُوجي علينا وارْبَعي ياطَارِفا

وطارفة : أخت زيادة . انظر شعر هُدْبة ١٣٦ .

فاحتمال الخلط بين الشاعرين كبير ؛ لاتحاد المناسبة .

(١) مطلع أرجوزة ، وبعده :

مادُونَ أنْ يُرى البعيرُ قائما

يقول : توقَّفي علينا ، وارفقي في السَّير ؛ حتى نستمتع بالنظر إليك ، ولاتقفي كلَّ الوقوف فيشعر الناس بما صنعت ؛ لأنَّ الناس سائرون ، فإنْ أوقفت بعيرك ولم تسيري عَلموا أنك إنَّما وقفت من أجلي .

و (ما) مفعول مطلق لـ(اربعي) ، أي : اربعي الرَّبع الذي هو دون القيام . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٤٦١ .

انظر : الكتاب ٢ / ٢٤٣ ، أسماء المغتالين ٢ / ٢٥٦ ، الشعر والشعراء ٢ / ٦٩١ ، الأغاني ٢٤ / ٨٤٩٥ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٥١ ، شرح السِّيرافي ٣ / ٦٦ب ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٤٦٠ ، النكت ١ / ٥٧٧ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٣١ ، شرح الحماسة للتبريزي ٢ / ١٣ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٣٠٨ ، الارتشاف ١ / ٤٠٧ ، تخليص الشواهد ٤٦٢ ، الخزانة ٩ / ٣٣٥.

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وإنَّما كان الحذف للهاءات ألزم في الوصل وفيها أكثرَ منه في سائر الحروف في النداء ....» إلى قوله : « إذ كان متغيِّراً لامحالة » . الكتاب ١ / ٣٣١(بولاق) ، ٢ / ٢٤٤ (هارون) .

حركتهِ التي كانَتْ فيه قَبْلَ حَذْفِ هاءِ التَّأْنيث ؟ [١].

وماترخيمُ (طائفيَّةٍ) ؟ ولِمَ وَجَبَ فيه : ياطائفيَّ أَقْبلي ، وفي (مَرجانَةَ) : يامَرجانَ أَقْبلي ، وفي (رَعْشَنَةٍ) [٢] : يارَعْشَنَ أَقْبلي ، وفي (سِعْلاةٍ) [٣] : ياسِعْلا أَقْبلي ؟ [٤].

ولِمَ [لا] [٥] يجوزُ حَذْفُ شيءٍ من هذه الزَّوائدِ مع الهاءِ ؟ وهل ذلك لأنَّها أَثْبَتُ من الهاءِ ، ولايَتْبَعُ الأَثْبَتُ ماليس بأَثْبَتَ ؟ [٦].

وماترخيمُ رَجُلٍ سُمِّي [٧] : عُثمانةَ ؟ ولِمَ لايجوزُ فيه : ياعُثْمَ [٨] أَقْبِلْ ؟ [٩].

وهل يَلْزَمُ مَنْ حَذَفَ شيئاً منْ هذه الزَّوائدِ مع الهاءِ أَنْ يَحْذِفَ الأَصْليَّ ، فيقولَ في ترخيمِ (فاطمةَ) : يافاطِ لاتَفْعَلي ؟ ولِمَ لَزِمَ ذلك / وهل لأنَّه حذفَ الأَثْبَتَ ، فَجَعَلَه تابعاً لما ليس بأَثْبَتَ ؟ [١٠].

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وسمعنا الثِّقة من العرب يقول : ياحَرْمَلْ ، يريد : ياحَرْمَلَهْ ، كما قال بعضهم : ارمْ ، يقفون بغير هاء » . الكتاب ١ / ٣٣١- ٣٣٢ (بولاق) ، ٢ / ٢٤٤ (هارون) .

(٢) الرَّعْشَنَة : الناقة السريعة ، والنون زائدة . انظر : المحكم ١ / ٢٢٧ (رعش) .

(٣) السِّعلاة : الغول . انظر : اللسان ١١ / ٣٣٦ (سعل) .

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وذلك قولك في (طائفيَّة) : ياطائفيَّ أَقْبلي ، وفي (مرجانةَ) : يامرجانَ اقبلي ، وفي (رعشنة) : يارَعْشَنَ اقبلي ، وفي (سعلاة) : ياسِعْلاَ أقْبلي » . الكتاب ١ / ٣٣٢ (بولاق) ، ٢ / ٢٤٤ - ٢٤٥ (هارون) .

(٥) ساقط من : ب .

(٦) تقدَّم السؤال في أول الباب .

(٧) ب : يُسمَّى .

(٨) ب : عيم .

(٩) هذا سؤال عن قول سيبويه : « ولو حذفتَ ماقبل الهاء كحذفك إيَّاه وليس بعده هاءٌ لقلت في رجل يُسمَّى (عُثمانةَ) : ياعُثْمَ أقبل ؛ لأنَّ الهاءَ لو لم تكن هاهنا لقتَ : ياعُثْمَ أقبل ، فإنَّما الكلامُ أنْ تقول : ياعثمانَ أَقْبلْ ، فأجر ترخيمَ هذا بعد الزوائد مجراه إذا كان بعدما هو من نفس الحرف » . الكتاب ١ / ٣٣٢ (بولاق) ، ٢ / ٢٤٥ (هارون) .

(١٠) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ومَنْ حَذَفَ الزوائدَ مع الهاء فإنَّه ينبغي له أنْ يقول في (فاطمة) : يافاطِ لاتَفْعلي .... » إلى آخر الباب . الكتاب ١ / ٣٣٢ (بولاق) ، ٢ / ٢٤٥ (هارون) .

الجوابُ :

الذي يجوزُ في ترخيم ماآخره الهاءُ حَذْفُ [الهاءِ] [١] ، على أنّه أقوى من كُلِّ مايُحذَفُ للتَّرخيم ؛ لأنَّ الهاءَ بمنزلة اسمٍ ضُمَّ إلى اسمٍ ، فلا يَلْحَقُ الاسْمَ المُرخَّمَ بحَذْفِها وَهْنٌ كما يَلْحَقُ بحذْفِ غيرِها [٢] ، ولايجوزُ أنْ يُحذَفَ معها شيءٌ من الزَّوائد التي قَبْلَها ؛ لأنَّها أَثْبَتُ منها [٣] ، كما أنّ الأصليَّ أَثْبَتُ من الزّائدِ ، ولايَتْبَعُ الأَثْبَتُ مَاليس / ٢٠٧ أ بأَثْبَتَ .

ويجوزُ ترخيمُ ماهو على ثلاثة أَحْرُفٍ مع هاءِ التَّأنيث ؛ منْ قِبَلِ قُوَّة الحَذْفِ في الهاءِ ، فلا يَقَعُ بالاسْمِ اختلالٌ [٤] إذا حُذِفَتْ ؛ لأنَّه يُردُّ إلى الأَصْلِ المُسْتَعْمَلِ في النَّفْسِ، والنَّظائرِ، وليس كذلك الحَرْفُ الأَصْليُّ؛ فلهذا جازَ: ياشا ارْجُني، وياثُبَ [٥] أَقْبلي ، في شاةٍ ، وثُبةٍ ، ولَمْ يَجُزْ في (عُمَرَ) : ياعُمَ أَقْبِلْ [٦] ؛ لما بيَّنَّا من الفَرْقِ بينَ الهاءِ، والحرفِ الأَصْليِّ ؛ إذ الأصليُّ أَثْبَتُ من الزَّائد ، والزَّائدُ الذي بمنزلة ماوَقَعَ في حَشْوِ الاسْمِ ، ودَخَلَ في بِنْيَته أَثْبَتُ من الزَّائدِ الذي على تَقْديرِ المُنْفَصِلِ منه [٧] .

---

(١) ساقط من : ب .

(٢) علَّل الشَّارح قوة حذف تاء التأنيث للترخيم بعلَّتين في موضعين مختلفين :

الأولى : المذكورة في هذا الموضع . وتقدَّم أن سيبويه لم يذكرها . انظر ص : ٢٤٩ هـ ٤ .

والثانية : أنَّ التاء تتغير ، فتكون في الوصل تاء ، وفي الوقف هاء ، وهذا يؤنّس بالحذف . وستأتي بعداً . انظر ص : ٢٦٠ .

وذكر السيرافي هاتين العلّتين في موضع واحد . انظر : شرح السيرافي ٣ / ٦٥ ب - ٦٦أ ، وقد نقله الأعلم دون إشارة إليه . انظر : النكت ١ / ٥٧٥ - ٥٧٦ .

ويدلُّ على أن تاء التأنيث بمنزلة اسمٍ ضُمَّ إلى اسمٍ عدمُ الاعتداد بها في الزيادة ، فتدخل على الاسم الخماسي المزيد بحرفين ، نحو : قَرَعْبلانة ، والاسم لايتجاوز بالزيادة سبعة أحرف .

(٣) يعني أنّ الزوائد أثبت من تاء التأنيث .

(٤) ب : اختلاف .

(٥) ثابت .

(٦) أجاز ترخيم الثلاثي محرَّك الوسط الفراءُ ، وأصحابه ، والجرميّ . انظر : الأصول ١ / ١٦٥ ، شرح عيون الإعراب ٢٦٩ - ٢٧٠ ، الإنصاف ١ / ٣٥٦ .

(٧) قال الرضي : « وإنّما لم يبال ببقاء نحو (ثبة) ، و (شاة) بعد الترخيم على حرفين ؛ لأن بقاءه كذلك ليس لأجل الترخيم ، بل مع التاء - أيضاً - كان ناقصاً عن ثلاثة ؛ إذ التاء كلمةٌ أخرى ، لكنها امتزجت بما قبلها بحيث صارت معتقب الإعراب » . شرح الكافية ١ / ١٥٠ .

وقال العَجّاجُ :

جَاري لاتَسْتَنكري عَذيري[1]

فهذا رَخَّمَ ماكان نكرةً يُعرَّفُ بالنِّداء ، وتَأوَّله أبو العبّاسِ على إجازةِ سيبويه تَرْخيمَ النَّكرةِ ، وخالفه في ذلك ، فقال : لايجوزُ ترخيم النَّكرة [2] .

وليس[3] في هذا خلافٌ عندي ؛ وإنَّما هو سوءُ تأويلٍ ؛ لأنَّ سيبويه إنَّما أرادَ النَّكرةَ التي تَتَعرَّفُ بالنِّداءِ [4] ، ويوضِّحُ ذلك إطلاقُ سيبويه في الباب الذي تَقَدَّمَ أنَّه لايجوزُ ترخيمُ مافيه التَّنوينُ [5] ، والنَّكرةُ التي لَمْ تَتَعرَّفْ بالنِّداءِ تُنَوَّنُ ، فلا ترخيمَ فيها .

ويجوز: ياسَلَمَةَ أَقْبِلْ ، على هاءِ الإقحام [6] ، وقال النّابغةُ :

---

(١) تقدَّم تخريجه في ص : ٢٠٨ .

(٢) انظر ص : ٢٥٠ .
وقد وافق المبرِّدَ على هذا التوجيه أبو عليٍّ في : المسائل المنثورة ٢٢١- ٢٢٢ .
أما في : التعليقة ١ / ٣٧٤ ؛ فأجاز أن يكون سيبويه أراد بالنكرة ماتعرَّف بالنداء .

(٣) ب : فليس .

(٤) انظر ص : ٢١٧.

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٢٤٠ .

(٦) هنا أمران يحسن الوقوف عندهما : أحدهما : تعريف الإقحام ، والآخر : أصل تاء الإقحام .
فأمَّا تعريف الإقحام : فهو عند البصريِّين الدُّخول بين شيئين ، وعند الزَّجاج دخول الشيء في غير موضعه ، وعند الشَّارح ذكر الشيء مكرّراً على تقدير الطَّرح . انظر : شرح الرُّماني ٢ / ١٨٦ب ، الأمالي الشجرية ٢ / ٣٠٧ ، شرح الصَّفار ١ / ٨٨ب - ٨٩أ ، التدريب في تمثيل التقريب ١٥٣ .
والحكم بإقحام التاء على قول البصريين مشكلٌ ؛ لأنَّه لم يأت بعدها حرفٌ ، لكن وجَّه الفارسيّ ذلك بأنَّ التاء مقحمةٌ بين الحرف وحركته . انظر : التعليقة ١ / ٨٧ - ٨٨ ، شرح الصفار ١ / ٨٩أ . وذكر ابن الشجري أن أبا علي قال بأنَّ التاءَ زيدت بين حركتها والحرف ، وهو مخالفٌ لما في (التعليقة) . انظر : الأمالي الشجرية ٢ / ٣٠٨ .
وأما أصل التاء فقيل : إنها تاء التأنيث المحذوفة للترخيم ، أُقحمت توكيداً ، فلم يعتدَّ بها . وهذا قول الفراء ، وثعلب ، والزجاجي ، والفارسيّ ، ومكي القيسي ، وعزاه الفارسيّ إلى سيبويه ، وهو ظاهر كلامه . انظر : الكتاب ١ / ٥٣، ٢ / ٢٠٧ - ٢٠٨ ، شرح القصائد السبع ٤٣ ، اللامات ١٠٢ ، البغداديات ٥٠١ - ٥٠٥ ، الحجة ٤ / ٣٩٠ ، مشكل إعراب القرآن ١ / ٣٧٨ .
وقال الشارح : هي تكرير للتاء المحذوفة للترخيم . انظر : شرح الرماني ٢ / ١٨٦ب .
ويضعِّف قوله أنَّ تكرير تاء التأنيث لم يسمع .

كِليني لهمٍّ يا أميمةَ ناصبِ [١] ....

وإنَّما فُتِحَتْ هاءُ الإقحامِ ؛ لأنَّها وَقَعَتْ آخرَ الاسْمِ الذي لايكونُ إلا مفتوحاً بعد حَذْفِ هاءِ التَّأنيثِ ، فعوملَتْ معاملةَ الآخِرِ ، فهاءُ الإقحامِ مفتوحةٌ أبداً في النِّداءِ [٢].

ومن النَّحويينَ مَنْ يَذْهَبُ إلى أنَّها فُتِحَتْ ؛ لأنَّ تقديرَ هاءِ التَّأنيثِ بَعْدَها ، فهي تَفْتَحُها في التَّقديرِ كما تَفْتَحُها لو ذُكِرَتْ بَعْدَها ، كأنَّها تُذْكَرُ على طريقِ التَّكريرِ لها [٣].

وإنما جاء زيادةُ هاءِ الإقحامِ في موضعِ الحَذْفِ والتَّخفيفِ ؛ للتأكيدِ المبيِّنِ أنَّ المُقَدَّرَ بمنزلةِ المذكورِ .

وبعضُ العَرَبِ يقولُ : ياسَلَمَهْ [٤] ، وياطَلْحَهْ ، في الوَقْفِ ، فإذا وَصَلَ حَذَفَ ؛

---

(١) تقدم تخريجه في ص : ٢٥٠ .

(٢) هذا قول الخليل وسيبويه وجمهور النحويين ، وأحد قولي الفراء وثعلب ، والفارسي ، والأنباري . انظر : الكتاب ٢ / ٢٠٧ ، شرح القصائد السبع ٤٣ ، الحجة ٤ / ٣٩٠ ، الأزهيّة ٢٣٧ ، مشكل إعراب القرآن ١ / ٣٧٨ ، البيان ٢ / ٣٣ ، شرح الصفار ١ / ٨٨ب .

(٣) ذكر الشارح قبلاً في باب (تكرير المضاف في النداء) أنَّ ابن شقير حكى له هذا الرأي ، ولم يبيِّن هل ارتضاه شيخه ، أو لا . انظر : شرح الرماني ٢ / ١٨٦ب - ١٨٧أ .

وماورد في (المحلّى ٥٧) يَدُلُّ على أنَّ ابنَ شقير يرتضي قول سيبويه والجمهور .

وفي المسألة أقوال أُخر ، منها :

أ - أنَّ الأصل : ياأُميمتاه ، وياسَلَمتاه ، حُذفت الألف ، وبقيت الفتحة المناسبة لها ، وهذا أحد قولي الفراء ، وثعلب ، وعليه تكون التاء غير مقحمة ، والكلمة غير مُرخَّمة . انظر : شرح القصائد السبع ٤٣-٤٤ ، وانظر : المحلّى ٥٧ ، إعراب القراءات السبع ١ / ٢٩٨ .

ب - أنَّ التاءَ فُتحت إتباعاً لحركة الحرف الذي قبلها . وهذا قول السيرافي ، وجامع العلوم ، وابن مالك ، وأحد قولي الأنباري . انظر : شرح السيرافي ١ / ١٦٣أ ، كشف المشكلات ١ / ٥٩٧ ، البيان ٢ / ٣٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٢٨ .

جـ - أنَّ التاء أُقحمت بين الحرف وحركته ، فوقعت عليها الحركة ، وفتح الحرف ؛ لأنَّ ماقبلها لايكون إلا مفتوحاً . وهذا أحد قولي الفارسي . انظر : التعليقة ١ / ٨٧ - ٨٨ .

وأقرب هذه الأقوال عندي قول السيرافي ومن نحا نحوه ؛ لأنه مبنيٌّ على شيءٍ ظاهر ، أمَّا الأقوال الأخرى فمبنيةٌ على أشياء مقدَّرة .

(٤) ب : سلمة .

لأنّ هذه الهاء لبيان الحركة مع العِوَضِ من المحذوف [١] ؛ ولذلك لم يَكُنْ في الحَذْفِ وتَرْكِه على التَّخيير [٢] ؛ لاجتماعِ السَّببين [٣] اللَّذين قد ثَبَتَتْ بأَحَدِهما [٤] في : سُلطانِيَهْ ، ونحوِه .

وقياسُها كقياسِ (ارْمِهْ) في أنَّها لبيانِ الحركةِ مع العِوَضِ من المحذوفِ ، فأمَّا (قِهْ) فهو أَوْكَدُ سبباً ؛ لأنَّه - مع ذلك - على حَرْفٍ واحدٍ .

ويجوزُ في ضرورة الشّاعرِ حَذْفُ هاءِ الوَقْفِ [٥] ؛ لأنَّ حَرْفَ الوَصْلِ عِوَضٌ منها ، كما قال ابنُ الخَرِعِ :

كادَتْ فَزارةُ تَشْقَى بنا .·. فَأَوْلى فَزَارةُ أَوْلى فَزارا [٦]

---

(١) ظاهر كلام سيبويه والشارح أنَّ هذه الهاء هي هاء السكت . انظر : الكتاب ٢ / ٢٤٢ .
وذهب القزاز وابن مالك إلى أنها تاء التأنيث قد أعيدت . انظر : ضرائر الشعر للقزاز ١٤٢ ، شرح التسهيل ٣ / ٤٢٩ .
ويُضعِّف قولهما أنَّه يُذهب الفرق بين المرخَّم وغير المرخَّم ، وأنَّ الغرض من جلب الهاء - هنا - تبيينُ الحركة عند الوقف ، وهذا هو سبب لحاق هاء السكت .

(٢) ذكر أبو حيان أنَّ هذا الحكم خاصٌّ بمن رخَّم على لغة من ينتظر ، أمَّا من لاينتظر ، فلا يُلحق الهاء . انظر : الارتشاف ١ / ٤٠٧ .

(٣) ب : الشيئين .

(٤) يعني بالسببين : بيان الحركة ، والعوض من المحذوف ، وفي (سلطانيهْ) جلبت هاء السكت لبيان الحركة فقط .

(٥) ماذهب إليه الشَّارح هو مذهب سيبويه ، وذهب السيرافي إلى أنَّ حذف الهاء جائزٌ في السَّعة ، واستدلّ بقول سيبويه : « وسمعنا الثقة من العرب يقول : ياحَرْمَلْ ، يريد : ياحَرْمَلهْ » . الكتاب ٢ / ٢٤٤ ، وانظر : شرح السيرافي ٣ / ٦٦ب ، وقد نقله الأعلم دون إشارة في النكت ١ / ٥٧٦ - ٥٧٧ .
وذكر أبو حيان أنَّ الجواز ظاهر قول سيبويه ، ولعلَّه نظر إلى النَّص المتقدِّم . انظر : الارتشاف ٣ / ١٦١ - ١٦٢ .
والذي صرَّح به سيبويه هو أنَّ الجواز خاصٌّ بالشعر ، إذ قال : « ولم يجعلوا المتكلِّم بالخيار ، وحذف الهاء عند الوقف ، وإثباتها » ، وقال : « واعلم أنَّ الشُّعراء إذا اضطُرُّوا حذفوا هذه الهاء في الوقف » . الكتاب ٢ / ٢٤٢ .
ويظهر أنَّ منشأ الخلاف بين سيبويه والسِّيرافي في هذه المسألة هو أنَّ سيبويه يجعل ماورد في الشعر ، وهو نادرٌ في الكلام من الضرورة الشِّعرية . انظر - مثلاً - : الكتاب ٣ / ٣٩ - ٤٠ .
أما السِّيرافي فيرى أنه ليس ضرورة .
وفصَّل ابنُ مالك المسألة . فجعل الحذف مع التعويض بالألف كما في الأبيات مشهوراً . ومع ترك التعويض قليلاً . انظر : شرح التسهيل ٣ / ٤٢٩ .

(٦) تقدَّم تخريجه في ص : ٢٥٢ .
وأنبّه على أنَّ النَّحاس جعل وجه الاستدلال بهذا البيت ومابعده ترخيم ماخُتم بتاء التأنيث . انظر : شرحه لأبيات سيبويه ٢٥٠ - ٢٥١ . / =

وقال القُطاميُّ :

قفـي قَبْلَ التَّفرُّقِ ياضُباعا[1] . . ....

وقال هُدبةُ بنُ خَشرم :

/ ٢٠٧ب عُوجي عَلَيْنا وارْبَعي يافاطما[2]

وترخيمُ مـافيـه الهاءُ أكْثرُ وأقْوى ؛ لأنَّ الهاءَ تَتَغيَّرُ ، فتكونُ في الوَصْلِ على خلافِ حالِها في الوَقْفِ ، فيؤنِّسُ ذلك بالحَذْفِ ، ولايُوحِشُ كإيحاشِ حَذْفِ الحرفِ الأصليّ [3] .

ويجـوزُ : ياحَرْمَلْ [4] ، في الوَقْفِ ، مِنْ غيـرِ هاءِ السَّكْتِ ؛ لأنّ صـيغـةَ الاسْمِ يجـوزُ أنْ يُسـتَغنى بهـا دونَ زيادةِ البـيـانِ عَنْ حـركَتِه ، وإنْ قَويَ سَبَبُه ؛ لأنَّ الاسْمَ لايَخْتَلُّ بذلك [5] .

وتقـولُ في ترخـيـمِ (طائفـيّةٍ) : ياطائفيَّ أقْبلي ، وفي (سِعْلاةٍ) : ياسِعْلا أَقْبلي ، وكذلك كلُّ زائدٍ قبلَ الهاءِ ، وكذلك في رجلٍ سُمِّيَ[6] (عثمانةَ) : ياعُثْمانَ أَقْبِلْ .

ولايجـوزُ الحـذفُ في شيءٍ من الزَّوائدِ قَبْلَ الهـاءِ ؛ لأنَّه لايَتْبَعُ الأَثْبَتُ مـاليس بأَثْبَتَ .

/ = وأنَّ ابن السيـرافي جعل وجه الاستشهاد ببيت ابن الخرع ترخيم (فزارة) على لغة من ينتظر . انظر : شرحه لأبيات سيبويه ٢ / ٢١ .
وماذكراه لايحقّق مذهب سيبويه المتقدّم في ص : ٢٥٩ هـ ٥ .

(١) تقدّم تخريجه في ص : ٢٥٣ .

(٢) تقدم تخريجه في ص : ٢٥٤ .

(٣) هذه العلة الثانية لقوة حذف التاء للترخيم ، والعلة الأولى تقدّمت في ص : ٢٥٦ .

(٤) هذا قولٌ حكاه سيبويه عن الثّقة من العرب . انظر : الكتاب ٢ / ٢٤٤ .

(٥) قول الشّارح – هنا – يُفهم منه أنَّ حذف هاء السَّكت مما يبقى على أزيد من حرفين بعد حذف التاء للترخيم جائزٌ في السَّعة ، وهذا يخالف ماذهب إليه في الأبيات ، إذ جعلها ضرورة شعرية .

(٦) ب : يُسمَّى .

ويَلْزَمُ مَنْ حَـذَفَ شـيئـاً مِـنْ هـذه الزَّوائـد أنْ يَحْذِفَ الأَصْلِيَّ ، فـيـقـولَ في (فاطمـةَ) : يافاطِ أَقْبلي ، وإنَّمـا لَزِمَ ذلك ؛ لأنَّه جَعَلَ الأَثْبَتَ تابعاً لما ليس بأَثْبَتَ ، فلَزِمَه في كُلِّ ماهو أَثْبَتُ ، وإنْ كان بَعْضُه أَقْوى مِنْ بعضٍ في الثُّبوتِ .

بابُ ترخيمِ مافيه الهاءُ على : ياحارُ [١]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في ترخيمِ الاسْمِ الذي فيه الهاءُ على : ياحارُ ، ممّا لايجوز[٢] .

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في ترخيمِ الاسْمِ الذي فيه الهاءُ على : ياحارُ ؟ ومالذي لايجوزُ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

ولِمَ لايجوزُ ترخيمُه في غيرِ النِّداءِ ؛ لِقُوَّةِ حَذْفِ الهاءِ ؟ [٣] .

ولِمَ كانَ ترخيمُ مافيه الهاءُ أَقْوى مِنْ غيرِه ؟ ولِمَ قَوِيَ فيه المذهبانِ في : ياحارِ ، وياحارُ ، ممّا[٤] ليس لغيره ؟ [٥] .

وما الشّاهدُ في قولِ عَنْتَرَةَ العَبْسيّ [٦] :

يَدْعُونَ عَنْتَرُ والرِّماحُ كأنَّها .·. أَشْطَانُ بيرٍ في لَبانِ الأَدْهَمِ [٧] ؟

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابٌ يكون فيه الاسمُ بعدما يُحذف منه الهاءُ بمنزلة اسمٍ يتصرّف في الكلام ، لم تكن فيه هاءٌ قطُّ . انظر : الكتاب ١ / ٣٣٢ - ٣٣٣ (بولاق) ، ٢ / ٢٤٥ - ٢٤٨ (هارون) .

(٢) في الباب أغراضٌ منها : تعليلُ لغة من لاينوي المحذوفَ ، وحكم (ميٍّ) في شعر ذي الرُّمّة ، و (عنتر) في شعر عنترة ، وحكم (فُلُ) ، وترخيم (فُلان) في الضّرورة .

(٣) لم ترد هذه المسألة في هذا الباب من (الكتاب) ، وإنما وردت في باب الترخيم المتقدِّم . انظر ص : ٢٤٤ .

(٤) ب : بما .

(٥) هذه المسألة لم ترد في هذا الباب من (الكتاب) ، وتقدَّم جزؤها الأول في باب ترخيم ما آخره هاء التأنيث . انظر ص : ٢٥٦ .

(٦) عنترة العبسي : « ... - نحو ٢٢ ق هـ » .
هو ابن عمرو بن شدّاد بن عمرو بن قُراد ، أحد فرسان العرب ، ادّعاه أبوه على كِبَر ؛ لأنَّ أمَّه أمةٌ سوداء ، عدَّه ابن سلام من فحول الطبقة الجاهلية السادسة .
انظر : طبقات فحول الشعراء ١ / ١٥٢ ، الشعر والشعراء ١ / ٢٥٠ - ٢٥٤ ، الأغاني ٨ / ٢٩٨٣ - ٢٩٩٢ .

(٧) من الكامل ، وهو من معلقته ، ومطلعها على الأرجح :
هَلْ غادرَ الشُّعراءُ من متردَّم .·. أم هل عرفتَ الدَّار بعد توهُّم
الأشطان : جمع (شَطَن) ، وهو حبل البئر ، واللَّبان : الصَّدر ، والأدهم : فرس الشاعر .
يقول : إنَّ الرِّماح في صدر الفرس بمنزلة حبال البئر من الدِّلاء . انظر : شرح القصائد المشهورات ٢ / ٤٣ . /=

ولِمَ جازَ (عنترُ) بالضَّمِّ على وجهين ؟ (١) .
وما الشَّاهدُ في قول الأَسْودِ بنِ يَعْفُرَ (٢) :

وهذا رِدائي عِنْدَهُ يستعيرُهُ ∴ لِيَسْلُبَني نَفْسي أَمَالِ بنَ حَنْظَلِ (٣) ؟

ولِمَ جازَ ترخيمُ (حَنْظَلَةَ) في غير النداء على : ياحارُ ، ولم يَجُزْ على : ياحارِ ؟ وهل ذلك لأنَّ مَنْ رَخَّم على : ياحارُ (٤) ، فقد جعَلَ الاسْمَ بمنزلةِ مالَمْ يُحْذَفْ منه شيءٌ ،

= / ويروى الشاهد : (عنترَ) ، وفيه وجهان : أن يكون مرخَّماً على لغة من ينتظر ، أو يكون غير مرخَّم ونُصب بـ (يدعون) . انظر : أسماء خيل العرب للأعرابي ١٢٠ ، جمهرة أشعار العرب ١ / ٤٩١ ، شرح القصائد السبع ٣٥٩ ، الأنوار ومحاسن الأشعار ١ / ٥٠ .

وانظر - إضافة إلى ماسبق - : ديوانه ٢١٦ ، الكتاب ٢ / ٢٤٦ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٥١ ، شرح السيرافي ٣ / ٦٦ب ، اللمَع ٧٢ ، المحتسب ١ / ١٠٩ ، سر الصناعة ١ / ٤٠٣ ، التبصرة والتذكرة ١ / ٣٦٧ ، النكت ١ / ٥٧٧ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٢٢ ، مختارات الأعلم ٢ / ١٢١ ، شرح المعلقات للزوزني ٢٥٥ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٣١٧ ، إيضاح شواهد الإيضاح ٢ / ٧٦٨ ، الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٢٩٧ ، المغني ٢ / ٤١٤ ، شرح شواهد المغني ٢ / ٨٣٤ ، شرح أبيات المغني ٦ / ٢٦٦ ، الدرر ٣ / ٥٦ .

(١) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وقد يكونُ قولُهم : يدعونَ عنترُ ، بمنزلة (ميٍّ) ؛ لأنَّ ناساً من العرب يسمُّونه عنتراً في كلِّ موضع ، ويكون أنْ تجعله بمنزلة (ميٍّ) بعد ماحذفتَ منه ، وقد تكون (ميٌّ) - أيضاً - كذلك ، تجعلها بمنزلة ماليس فيه هاءٌ بعدما تحذفُ الهاءَ » . الكتاب ١ / ٣٣٣ (بولاق) ، ٢ / ٢٤٨ (هارون) .

(٢) الأسود بن يَعْفُر : « ... - نحو ٢٢ ق هـ » .
من بني عبد الأسود بن جَنْدل بن نَهْشل ، يكنى أبا الجرَّاح ، ويلقَّب أعشى بني نهشل من شعراء الجاهلية المقدَّمين ، كان يُنادم النُّعمان بن المنذر ، ولما أسنَّ كُفَّ بصرُه .
انظر : الشعر والشعراء ١ / ٢٥٥ - ٢٥٦ ، المؤتلف والمختلف ١٨ ، الخزانة ١ / ٤٠٥ - ٤٠٦ .

(٣) من قصيدة من الطويل ، مطلعها :

ألا هَلْ لهذا الدَّهرِ مِنْ مُتَعَلَّلِ ∴ سوى النَّاسِ مهما شَاءَ بالنَّاسِ يَفْعَلِ

ويروى الشاهد : (ليسلبني حقِّي) ، و (... عزِّي) . والرواية الثانية سيذكرها الشارح في الجواب .
يقول : هذا الدَّهر يذهب بشباب الإنسان ، ويتعلَّل تعلُّلَ المتجنِّي على غيره ، ثم قال : وهذا ردائي ، أي : شبابي ، فكنّى عن الشَّباب بالرِّداء ؛ لأنَّه أجمل اللِّباس ، وجعل ماذهب به من شبابه حقّاً غصبه إياه ، وغلبه عليه ، ثمَّ نادى بني مالك بن حنظلة مُستنصراً بهم ، لأنَّهم قومُه ، فهو من بني نهشل بن دارم بن مالك بن حنظلة . انظر : تحصيل عين الذهب ١ / ٣٣٢ .

انظر : الديوان ٥٦ ، الصبح المنير ٣٠٦ ، الكتاب ٢ / ٢٤٦ ، النوادر ٤٤٧ ، المذكر والمؤنث لأبي حاتم ١١٠ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٥٢ ، الجمل ١٧٤ ، شرح السيرافي ٣ / ٦٧أ ، مايحتمل الشعر من الضرورة ٩٥ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٤٦٤ ، شرح عيون كتاب سيبويه ١٦٩ ، التبصرة والتذكرة ١ / ٣٧٤ ، المخصص ١٤ / ١٩٥ ، النكت ١ / ٥٧٨ ، الإفصاح ١٩٠ ، اللآلئ ٢ / ٩٣٥ ، الحلل ٢٤٩ ، الأمالي الشجرية ١ / ١٩٣ ، ٢ / ٣١٦ ، نظم الفرائد ٢١١ ، التبيين ٤٥٤ ، المقرب ١ / ١٨٨ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٨٥أ ، شرح الجمل لابن هشام ٢٥٧ .

(٤) أ : ياحارِ .

فاقتضى له ذلك أنْ يجْريَ في غيرِ النِّداءِ ؛ إِذْ هو بمنزلةِ مالَمْ يُحْذَفْ منه شيءٌ ؟[١].

وما الشّاهد في قولِ رؤبةَ :

/ ٢٠٨أ إمَّا تَرَيْني اليومَ أُمَّ حَمْزِ .·. قَارَبْتُ بينَ عَنَقي وجَمْزي ؟[٢]

ولِمَ جازَ (أمَّ حَمْزِ) بالكَسْرِ ، ولَمْ يَجُزْ (أُمَّ حَمْزَ) بالفَتْحِ على حركةِ الأَصْلِ ، كما يجوزُ في المنادى : ياحَمْزَ ، وياحَمْزُ ؟[٣].

وما الشّاهد في قولِ ذي الرُّمَّة :

ديارَ ميَّةَ إِذْ ميٌّ تُساعِفُنا .·. ولايرى مِثْلَها عُجْمٌ ولاعَرَبُ[٤] ؟

---

(١) يُفهم من كلام الشارح – هنا – منع ترخيم غير المنادى في الضَّرورة على لغة من ينوي المحذوف ، وهذا المذهب عزي إلى المبرد . انظر : شرح السيرافي ٣ / ٨٠ أ .
وسيذكر الشّارح في باب : الترخيم في ضرورة الشّعر ، أنَّ ذلك ضرورةٌ شاذة .

(٢) من أرجوزة طويلة يمدح فيها أبانَ بن الوليد البَجَليّ ، ومطلعها :
ياأيُّها الجاهلُ ذو التَّنزّي .·. لاتُوعدنّي حيَّةً بالنَّكْزِ
النّكز : نكزتْه الحيَّةُ ؛ أي : لسعته بأنفها ، والعَنَق والجَمْز : ضربان من السَّير ، والثّاني أشدّ من الأول . انظر : مجمل اللغة ١ / ١٩٧ (جمز) ، ٣ / ٦٣٣ (عنق) ، اللسان ٥ / ٤٢٠ (نكز) .
يقول : كبر سنّي ، فتقاربت خطاي .
انظر : ديوانه ٦٤ ، الكتاب ٢ / ٢٤٧ ، المقتضب ٤ / ٢٥١ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٥٢ ، شرح السيرافي ٣ / ٦٧ أ ، المسائل المنثورة ٢٢٤ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٤٥٨ ، غريب الحديث للخطابي ١ / ٣٦٥ ، التبصرة والتذكرة ١ / ٣٧٣ ، المخصص ١٤ / ١٩٥ ، النكت ١ / ٥٧٨ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٣٣ ، الإنصاف ١ / ٣٤٩ ، أسرار العربية ٢٤٠ ، المستوفى ١ / ٣٤٠ ، شرح المفصل ٩ / ٦ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٨٤ أ .

(٣) انظر : هـ ١ .

(٤) من البسيط ، من بائيته المشهورة ، ومطلعها :
مابالُ عَيْنكَ منها الماءُ يَنْسكِبُ .·. كأنّه من كُلَى مفريَّةٍ سَرَبُ
الكُلَى : جمع (كُلْية) ، وهي رُقعة ترقع على أصل عروة المزادة ، ومفريَّة : مخروزة ، وسَرَب : مصدرٌ جعله اسماً للماء الذي خرج من عيون الخُرَز ، وذلك إذا كانت المزادة مقطوعة .
وديارَ : يروى بالرفع خبراً لمبتدأ محذوف ، وبالنَّصب مفعولاً به لفعل محذوف تقديره (اذكر) . تُساعفنا : تُواتينا . انظر : ديوانه بشرح أبي نصر ١ / ١٠ ، ٢٥ ، الكتاب ١ / ٢٨٠ .
وأنشد سيبويه والشارح البيت قبلاً شاهداً على نصب (ديار) بفعلٍ محذوف وجوباً ، لكثرته في كلامهم .
انظر : الكتاب ١ / ٢٨٠ ، شرح الرماني ١ / ٨٣ب .
انظر : ديوانه ١ / ٢٣ ، الكتاب ٢ / ٢٤٧ ، النوادر ٢٠٨ ، المذكر والمؤنث لأبي حاتم ١١١ ، الكامل ٣ / ٤١ ، جمهرة أشعار العرب ٢ / ٩٤٤ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٥٢ ، ٢٥٢ ، شرح السيرافي ٢ / ١٧٠ أ ، ٣ / ٦٧ أ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٥٤٨ ، مقاييس اللغة ٢ / ٧٤٢ (عجم) ، = /

ولِمَ [(١)] جازَ في قوله (ميٍّ) أنْ يكونَ على التَّرخيمِ في الضَّرورةِ ، وجاز أنْ يكونَ على تَسْميتِها (ميّاً) مِنْ غيرِ ضرورةٍ ؟ وهل ذلك لأنَّ هذه الضَّرورة قد ثَبَتَتْ بالقياسِ ، والاستعمالِ ، فلا يَمْتَنِعُ أنْ يكونَ أجراها على ذلك ؛ إذْ ليس فيه قُبْحٌ [(٢)] ، وإنْ ضَعُفَ عن منزلة غيرِه ؟ [(٣)].

ولِمَ جاز : يافُلُ ، على حَذْفِ حَرْفَيْنِ [(٤)] ، يبقى الاسْمُ فيه على أَقَلَّ مِنْ ثلاثةِ أَحْرُفٍ ؟ وهل ذلك لأنَّه ليس على التَّرخيمِ ، ولكنْ على تغييرِ النِّداءِ الذي يكونُ تارة بالنُّقْصانِ ، وتارةً بالزِّيادةِ ، كقولهم : ياهَنَاهْ ، ويانَوْمانُ ؟ [(٥)].

وما في امتناعِهم [(٦)] أنْ يقولوا : يافُلا [(٧)] ، من الدَّليلِ على أنَّ : يافُلُ، بمنزلةِ

/ = التبصرة ١ / ٣٦٧ ، النكت ١ / ٥٧٨ ، تحصيل عين الذهب ١ / ١٤١ ، ٣٣٣ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٣١٧ ، المنازل والديار ٣٣٣ ، لباب الألباب ١٢٣ب ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٣٧ ب ، شرح الكافية ١ / ١٤٩ ، الملخص ٤٨٩ ، الارتشاف ٢ / ٢٨٠ ، شرح شواهد الكشاف ٣٢٦ ، الخزانة ٢ / ٣٣٩ .

(١) ب : ولو .

(٢) ب : فتح .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فزعم يونس أنّه كان يُسمِّيها مرةً (ميَّةَ) ، ومرَّة (ميَّ) ، ويجعلُ كلَّ واحدٍ من الاسمين اسماً لها في النِّداء ، وفي غيره » ، وقوله : « وقد تكونُ (ميٌّ) - أيضاً - كذلك ، تجعلها بمنزلة ماليس فيه هاءٌ بعد ماتحذفُ الهاء » . الكتاب ١ / ٣٣٣ (بولاق) ، ٢ / ٢٤٧ ، ٢٤٨ (هارون) .

(٤) يفهم من كلام الشَّارح - هنا - أن (فُلُ) أصله (فُلان) ، وقد صرَّح بهذا بعداً في أبواب التصغير ، انظر : المجلد الرابع ٧٥ ب .
وليس الشارح بدعاً في هذا ، ففي كلام سيبويه مايُشعر به ، كما قال به الكوفيون وابن السَّراج في (الموجز) ، أما في (الأصول) فذكر أنَّ (فُلُ) قبل الحذف على ثلاثة أحرف . انظر : الكتاب ٢ / ٢٤٨ ، ٣ / ٤٥٢ ، الموجز ٨٣ ، الأصول ١ / ٣٥٠ ، الارتشاف ٣ / ١٤٩ ، وانظر : العين ٨ / ٣٢٦ (فلن) ، التهذيب ١٥ / ٣٥٤ - ٣٥٥ (فَلَن) ، الأمالي الشجرية ٢ / ٣٣٧ ، شرح المفصل ٥ / ١١٩ ، اللسان ١٣ / ٣٢٤- ٣٢٥ (فَلَن) .

(٥) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وأمَّا قول العرب : يافُلُ أقبلْ ، فإنّهم لم يجعلوه اسماً حذفوا منه شيئاً يثبت في غير النداء ، ولكنهم بنوا الاسم على حرفين » . الكتاب ١ / ٣٣٣ (بولاق) ، ٢ / ٢٤٨ (هارون) .

(٦) ب : امناعهم .

(٧) في طبعة هارون : ٢ / ٢٤٨ (يافُلَ) بالفتح على لغة مَنْ لاينتظر ، وعدم ردِّ الألف ، وسيأتي في الجواب أنَّ طريقة الاستدلال بامتناعهما مختلفة . انظر ص : ٢٧١ .
وماأثبته الشَّارح هو مقتضى سياق كلام سيبويه ؛ إذ استدلَّ بامتناعه على أنَّ الحذف في (فُلُ) لازمٌ كالحذف في (دمٍ) ، والحذف اللازم هو مالايُردُّ فيه المحذوف إلا في مواضع محصورة كالتثنية ، والتكسير ، والتصغير . / =

(دمٍ)[(١)] في الحَذْفِ ؟ وهل ذلك للزُومِ الحَذْفِ فيهما ، مِنْ غيرِ جوازِ الرَّدِّ إلى الأَصْلِ ؛ إذِ الأَصْلُ في ترخيمِ (فلانٍ) : يافُلا ، فلَمْ يُرَدَّ إلى الأَصْلِ في : يافُلا ، كما لَمْ يُرَدَّ (دَمٌ)[(١)] إلى الأَصْلِ في (دَمْيٍ) ؟[(٢)].

وهل يجوزُ في المرأة : يافُلَةُ ؟ ولِمَ جازَ ذلك ؟ وهَلْ هو لقوَّةِ هذا الحَذْفِ ؛ لِلُزومِه ، حتَّى صارت هاءُ التَّأنيثِ تَلْحَقُ اللاَّمَ فيه ، كما تَلْحَقُ حَرْفَ الأَصْلِ ؟[(٣)].

وما الذي اقتضى له هذا مِنْ جِهَةِ أنَّه كنايةٌ ؟ وهل ذلك لأنَّ الكنايةَ على نُقصانِ بيانٍ ، فاقتُضِيَ له نقصانُ الاسْمِ ؛ ليُؤْذِنَ بنُقْصانِ البيانِ ؟.

وما الفَرْقُ بينَ الكنايةِ في قولِهم : ياهناهْ ، وبينَها في قولِهم : يافُلُ ، حتَّى زِيدَ في أحدِهما ، ونُقِصَ في الآخرِ ؟ وهل ذلك لأنَّ قولَهم : (هَنٌ) ناقصٌ ، لم يحتمِلْ النُّقصانَ في النِّداءِ ، فصارت الزِّيادةُ على اللَّفظِ الكثيرِ الاستعمالُ بالنُّقصانِ بمنزلةِ النَّقْصِ في الاسْمِ الذي يَدُلُّ على نَقْصِ البيانِ ، وليس كذلك (فلانٌ) ؛ لأنَّه تامٌّ يَحْتَمِلُ النُقصانَ في الاسْمِ ؛ لنُقْصانِ البيانِ ؟[(٤)].

= / ويضاف إلى هذا أنَّه موافق لما في طبعة (بولاق) ، ونسختي ابن السَّراج والسِّيرافي .
ولايمتنع ما أثبته عبدالسلام هارون ؛ إذ يستدل بامتناع (يافُلَ) على أنَّ الحذف لازم ؛ لأنه لاينوى فيه المحذوف.
انظر : الكتاب ١ / ٣٣٣ (بولاق) ، الأصول ١ / ٣٤٩ ، شرح السيرافي ٣ / ٦٧ أ .

(١) ب : ذم .
ودَمٌ : حُذفت لامه حذفاً لازما وهي الواو ، أو الياء ، وعند سيبويه ، والشَّارح ، وجماعة من النحويين أنَّ أصله على (فَعْل) ، وعند المبرِّد وابن السَّراج على (فَعَل) .
انظر : الكتاب ٣ / ٥٩٧ ، المقتضب ١ / ٣٦٦ ، الأصول ٣ / ٣٢٣ ، الانتصار ٢١٠ - ٢١١ ، العضديات ٢١٥ - ٢١٨ ، شرح الرماني ٤ / ١٦٤ أ - ب ، المنصف ٢ / ١٤٨ ، شرح قصيدة كعب لابن هشام ١٢٩ .

(٢) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وجعلوه بمنزلة (دمٍ) ، والدَّليل على ذلك أنَّه ليس أحدٌ يقول : يافُلا » . الكتاب ١ / ٣٣٣ (بولاق) ، ٢ / ٢٤٨ (هارون) .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فإنْ عنوا امرأةً قالوا : يافُلَةُ ، وهذا اسمٌ اختُصَّ به النِّداءُ » . الكتاب ١ / ٣٣٣ (بولاق) ، ٢ / ٢٤٨ (هارون) .

(٤) هذه المسألة والتي قبلها يُطرِّقُ إليها قول سيبويه : « وإنما بُني على حرفين ؛ لأنَّ النِّداءَ موضعُ تخفيف ، ولم يجز في غير النِّداء ؛ لأنَّه جُعل اسماً لايكون إلا كنايةً لمنادى ، نحو : ياهَنَاه ، ومعناه : يارجلُ ، وأمَّا (فلانٌ) فإنما هو كنايةٌ عن اسم سُمِّي به المحدَّث عنه ، خاصٌّ غالبٌ » . الكتاب ١ / ٣٣٣ (بولاق) ، ٢ / ٢٤٨ (هارون) .

وما الشَّاهد في قول أبي النَّجمِ (١) :

في لَـجَّةٍ أَمْسِكْ فُلاناً عَنْ فُلِ (٢)

وهل ذلك لأنَّه لمّا استَعْمَلَه في غيـر النِّداءِ ؛ أَجْراه على قيـاسِ مالم يُحـذَفْ منه شيءٌ ، وهو في هذا أقوى ممّا فيه الهاءُ ؛ لأنَّ الحذفَ له أَلْزَمُ ؟ .

ولِمَ لايجـوزُ : يافُلَ أقبل ، كـمـا يجـوز : ياحـمـزَ أَقْبِلْ ؟ وهل ذلك لأنَّه بمنزلة (دمٍ) (٣) في لزوم الحذف ، وليس كذلك : / ٢٠٨ ياحَمْزَ ؟ (٤) .

---

(١) أبو النَّجم : « ... - ١٣٠ هـ » .
الفضل بن قُدامة بن عُبيد اللّه بن عبداللّه بن الحارث العجْلي ، من بَكْر بن وائل ، أحد رُجَّاز الإسلام المتقدِّمين في الطبقة الأولى ، قال أبو عمرو بن العلاء : هو أبلغ من العجَّاج في النَّعت .
انظر : الشعر والشعراء ٢/٦٠٣ - ٦٠٩ ، معاهد التَّنصيص ١/١٩ - ٢٦ ، الخزانة ١/١٠٣ - ١٠٤ .

(٢) من أرجوزته اللامية ، أنشدها بديهة بين يدي هشام بن عبدالملك ، ومطلعها :
الحمدُ للّه الوَهوبِ المُجْزِلِ
وقبل الشَّاهد قوله يصف إبلاً وردت الماء :
تُثيرُ أَيْديها عَجاجَ القَسْطَلِ .·. إذْ عَصَبت بالعَطَنِ المُغرْبَلِ
تَدافُعَ الشِّيبِ ولَـمْ تَقتِّلِ .·. في لَجَّةٍ ....
القَسْطَل : الغبـار ، والعجـاج : مـا ارتفع منه ، وعصبـت : اجتـمـعت ، والعَطَن : مَبـرك الإبل قـرب الماء ؛ والمغربل : المنخول ، يريد أنَّ تُراب مبـركها كـأنَّه منخولٌ ؛ لكثرة مـا انسحق منه ، وتدافعُ الشِّيب تقديره : تدافعت تدافعاً مثل تدافعِ الشيوخِ ، وخصَّ الشيوخ ؛ لأنهم أصحاب حلمٍ يتدافعون ولايقتتلون . واللَّجة : اختلاط الأصوات ، والجار والمجرور متعلقان بـ (تدافُع) وقوله : أمسك فلاناً .... ، مقول قولٍ محذوف .
انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافي ١/٤٣٩ - ٤٤٠ ، الخزانة ٢/٣٩٨ - ٣٩٩ .
ويروى الشَّاهد (أمسك فلانُ) جعله منادى مبنيّاً .
انظر : ديوانه ١٩٩ ، الكتاب ٢/٢٤٨ ، تأويل مشكل القرآن ٢٦٣ ، ٣٠٨ ، المقتضب ٤/٢٣٨ ، الأصول ١/٣٤٩ ، جمهرة اللغة ١/٤٠٧ (قتل) ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٥٣ ، الجمل ١٦٤ ، شرح السيرافي ٣/٦٧ أ ، المسائل المنثورة ٢٢٤ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٤٣٩ ، الصاحبي ٣٨٢ ، النكت ١/٥٧٩ ، تحصيل عين الذهب ١/٣٣٣ ، الحلل ٢١٩ ، الأمالي الشجرية ٢/٣٣٧ ، شرح الفصيح للخمي ١٦٥ ، شرح المفصل ١/٤٨ ، المقرب ١/١٨٢ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٨٠ أ ، اللسان ١٣/٣٢٤ (فلن) ، شرح الجمل لابن هشام ٢٤٦ ، أوضح المسالك ٣/٢٧٢ ، شرح الألفية لابن عقيل ١٤٢ ، شرح المكودي ١٥٣ ، المقاصد النحوية ٤/٢٢٨ ، الخزانة ٢/٣٨٩ ، الطرائف الأدبية ٦٦ .

(٣) ب : ذم .

(٤) هذه المسألة لم ترد في هذا الباب من الكتاب .

الجـــوابُ :

الذي يجوزُ في ترخيمِ الاسْمِ الذي فيه الهاءُ على : ياحارُ ، حَذْفُ الهاءِ على أنَّه أقوى في ذلك مِنْ كلِّ ماليستْ فيه الهاءُ ؛ لأنَّ الهاءَ لمّا كانت تتغيَّر في الوَصْلِ عَنْ حالها في الوَقْفِ ؛ آنَسَ ذلك بتغييرِ التَّرخيم ، وطَرَّقَ إليه [١] .

ولايجوزُ - وإنْ كانَ على هذه القُوَّةِ - ترخيمُه في غير النِّداءِ إلا ضَرورةً ؛ لأنَّه إنّما اقتضى له ذلك قُوَّةُ النِّداءِ على التَّرخيمِ ، مع قُوَّته بالتَّغييرِ ، فإذا خَرَجَ عن النِّداءِ ؛ كان الأَصْلُ أحَقَّ به .

وقال عَنْتَرَةُ العَبْسيُّ :

يَدْعُونَ عَنْتَرُ ، والرِّماحُ كأنَّها .·. أَشْطَانُ بيرٍ في لَبانِ الأدْهَمِ [٢]

فيجوز في (عنترُ) وجهانِ :

أحدهما : التَّرخيمُ على : ياعَنْتَرُ .

والآخر : إجراؤه على مَذْهَبِ مَنْ يُسمِّيه (عَنْتراً) مِنْ غيرِ هاءٍ في سائر المواضع [٣] .

وقال الأسود بنُ يَعْفُرَ :

وهذا رِدائي عِنْدَهُ يَسْتَعيرُه .·. لِيَسْلُبني عِزِّي أَمَالِ بنَ حَنْظَلِ [٤]

فرخَّم (حَنْظَلَةَ) في غير النِّداءِ على : ياحارُ ، وجاز ذلك للضَّرورةِ [٥] ، ولَمْ يَجُزْ

---

(١) انظر ص : ٢٦٠ .

(٢) تقدَّم تخريجه في ص : ٢٦٢ .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٢٤٨ ، شرح القصائد المشهورات ٢ / ٤٤ ، شرح السيرافي ٣ / ٦٧ب ، التَّبصرة والتذكرة ١ / ٣٦٧ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٣١٨.

(٤) تقدَّم تخريجه في ص : ٢٦٣ .

(٥) قال السيرافي - بعد أن ذكر نحو قول الشَّارح - : « قال أبو بكر محمَّدُ بنُ عليٍّ مَبْرَمَانُ : قرأتُ على أبي العباس - يعني المبرِّد - : أَمَالَ بنَ حَنْظَلَ ، فالشَّاهد في هذه الرِّواية في ترخيم (مالك) ، و (حنظلة) ، وذلك أنَّه جعل (مال) بعد حذف الكاف منه للتَّرخيم بمنزلة مَنْ اسمُه (مالٌ) ، فإذا ناداه على هذا ؛ جاز أنْ يقول : أَمَالَ بنَ حَنْظَلٍ ، كما تقول : أزيدَ بنَ عمرٍو ، ويجوز : أمالُ بنَ حَنْظَلٍ ، كما تقول : أزيدُ بنَ حَنْظَلٍ » . شرح السيرافي ٣ / ٦٧ ب .

على : ياحارِ [١] ؛ لأنَّ مَنْ يقولُ : ياحارُ ، إنَّما يجوزُ له ذلك على أنَّه [٢] يَجْعَلُه بمنزلةِ اسمٍ لم يُحذفْ منه شيءٌ ، وهذا يُطرِّقُ عليه أنْ يَجْريَ في غيرِ النِّداءِ كما جرى [٣] في النِّداءِ ؛ لأنَّه بمنزلةِ مالمْ يُحذفْ منْه شيءٌ .

وقال رؤبةُ :

إمّا تريني اليومَ [٤] أمَّ حَمْزِ .˙. قاربت [٥] بين عَنَقي وجَمْزي [٦]

فرخَّم في غير النِّداءِ ، وجازَ (أمّ حَمْزِ) [٧] - بالكسر - على : ياحارُ ، ولم يَجُزْ (أُمَّ حَمْزَ) - بالفتح - على : ياحارِ ، وإنْ كانَ أقوى الوَجْهَيْنِ [٨] ؛ لأنَّه لَمْ يَجْعَلْه بمنزلةِ اسمٍ [حُذِفَ] [٩] منه شيءٌ ، ومالم يُحذفْ منه شيءٌ فهو يجري في النِّداءِ ، وغيرِ النِّداءِ على طريقةٍ واحدةٍ .

وقال ذو الرُّمَّة :

دِيَارَ ميَّةَ إذْ مَيٌّ تُسَاعِفُنَا .˙. ولايَرَى مِثْلَها عُجْمٌ ولاعَرَبُ [١٠]

ويجوز في قوله : (ميٌّ) وجهان على أصْلَيْنِ مُخْتَلفَيْنِ :

أحدُهما : أنْ يكونَ على أنَّ اسْمَها (مَيَّةُ) ، فلا يجوزُ إلا على ترخيمِ الضَّرورة .

---

(١) انظر ص : ٢٦٤ هـ ١ .
(٢) معاد في : أ .
(٣) ب : يجري .
(٤) ب : الجزم ، كذا في المخطوط .
(٥) ب : قارنت .
(٦) تقدّم تخريجه في ص : ٢٦٤ .
(٧) غير واضحة في : أ ، بسبب الرطوبة .
(٨) إنما كان (ياحارِ) أقوى الوجهين ؛ لأنَّ فيه دليلاً على المحذوف ، ولأنَّه لايُلبس . انظر : المسائل المنثورة ٢٢٤ ، شرح التسهيل ٣ / ٤٢٤ ، وقد ذكر الشارح العلة الأولى في باب الترخيم ، انظر : ص ٢٤٨ ، وسيذكرها في الباب الآتي .
(٩) أ ، ب : واحذر .
(١٠) سبق تخريجه في ص : ٢٦٤ .

والآخَرُ : على أنْ يكونَ اسمُها (ميّاً) ، فلا يجوزُ على الضَّرورةِ ، ولكنْ على هذا الأَصْلِ الذي يقتضي إجراءَ الاسْمِ هذا المُجرى [١] .

فإن قال قائل : ولِمَ جازَ - مع توجُّه الكلامِ على غير الضَّرورةِ - أنْ يُحْمَلَ على الضَّرورة ؟ .

قيل له : لأنَّه على أَصْلَيْنِ مُخْتَلفين بمنزلة لُغَتَيْن تداخلتا ، فلا يكونُ على إحدى اللُّغَتَيْن / ٢٠٩ أ إلا ضرورةً ، وعلى اللُّغَة [٢] الأخرى إلا غيرَ ضرورةٍ ، وهذا يَصْلُح في الشِّعر ، ولو جاءَ مثلُه في غير الشِّعْرِ ؛ لم تَحْمِلْه إلا على الوَجْه الذي ليس فيه ضرورةٌ ؛ لأنَّ الكلامَ الذي ليس بشعرٍ لاتجوزُ فيه الضَّرورةُ أَصْلاً .

وتقولُ : يافُلُ ، وإنَّما جازَ ذلك على تغييرِ النِّداء المؤْذن بقُوَّته على التَّغييرِ ، لاعلى التَّرخيم [٣] . والدَّليلُ على ذلك أنَّه لايقولُ عربيٌّ : يافُلَ [٤] ، ولو كان على التَّرخيمِ ؛ لجاز فيه الوجهانِ ، كما يجوزُ : ياحارِ ، وياحارُ .

---

(١) هذا قول يونس . انظر : الكتاب ٢ / ٢٤٧ .
ونُقل عن المبرّد أنّه اختار الوجه الأوّل ، وقال : « لأنّ الرُّواة كلّها تُنْشِدُ :
فيامَيُّ مايُدْرِيك أينَ مُناخُنا ... مُعَرِّقَةَ الألْحي يمانيةً سُجْرا
على التَّرخيم ، فهذا يدلُّ على أنَّه يقصد قَصْدَ (ميَّة) » . انظر : شرح السيرافي ٣ / ٦٧ب - ٦٨ أ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٣١٨ .
هكذا ضبطت (ميُّ) بالضمّ في : ديوان ذي الرُّمة ٣ / ١٤١٧ ، شرح السيرافي ٣ / ٦٨ أ ، التبصرة والتذكرة ١ / ٣٦٨ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٣١٨ .
وضبطها ابنُ الأنباري بالفتح نقلاً عن الفراء . انظر : شرح القصائد السبع ٤٣ .
وسياق كلام المبرِّد يقتضي أنْ تكون مفتوحةً على لغة : ياحارِ ؛ لأنَّ ضمَّها ليس فيه دليلٌ قاطع على الترخيم ؛ إذ يجوز أن يكون سمَّاها (ميّاً) ، وبناها على الضمّ . أما الفتح فلا وجه له سوى الترخيم . وانظر : الجليس الصالح الكافي ٢ / ١٩٥ .

(٢) ب : اللغو .

(٣) هذا مذهب البصريين وجمهور المتأخرين . انظر : الكتاب ٢ / ٢٤٨ ، المقتضب ٤ / ٢٣٧ ، الأصول ١ / ٣٥٠ ، الجمل ١٦٣ ، المسائل المنثورة ٢٢٤ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٣٣٧ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٠٦ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٣٢٩ ، لباب الإعراب ٣١٥ ، شرح ابن الناظم ٢٢٧ ، توضيح المقاصد ٤ / ٥ ، شرح المكودي ١٥٣ .
وذهب الأصمعيّ والكوفيون إلى أنّه مرخَّم . انظر : المسائل المنثورة ٢٢٥ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٠٦ ، الارتشاف ٣ / ١٤٩ .
وفي المصدرين الأول والثاني ردٌّ لهذا المذهب .

(٤) في أ ، ب : يافُلا ، وما أثبته يقتضيه سياق الكلام .

وقد وَقَعَ في (الكتاب) : « لايقولُ عربيٌّ : يافُلا »[١] بالألفِ ، ووجهُ الاستشهادِ بذلك أنّه لو كانَ على التَّغييرِ العارضِ الذي لايَجري مَجرى الحَذْفِ في (دَمٍ)[٢] ؛ لجازَ ردُّه إلى الأَصْلِ في التَّرخيمِ ، فكان يجوز : إليّ[٣] يافُلا[٤] ، فلمَّا امْتَنَعَ مِنْ ذلك كما يَمْتَنِعُ مِنْ (دَمْيٍ) بالرَّدِّ إلى الأَصْلِ ؛ دَلَّ على أنَّه حَذْفٌ لازمٌ ، كالحذفِ في (دمٍ)[٢] . والشَّاهدُ الأوَّلُ أبينُ ، وكلاهما دليلٌ[٥] .

وإنَّما جازَ هذا النُّقْصانُ في : يافُلُ ، لأنَّه كنايةٌ على نُقْصانِ بيانٍ ، فاقتُضي له نُقْصانُ الاسْمِ ؛ ليؤْذِنَ بنُقْصانِ البيانِ .

ولايَلْزَمُ[٦] مثلُ ذلك في : ياهَنَاهْ[٧] ؛ لأنَّه ناقصٌ قَبْلَ النِّداءِ في قولهم : هَنٌ[٨] ، فَلَمْ يَحْتَمِلِ النُّقصانَ ، وغُيِّر تغييراً يُؤذِنُ بنُقْصانِ البيانِ بما لَحِقَه ممّا يُخرِجُه عن الطَّريقةِ التي يكونُ عليها في أكثرِ الاستعمالِ .

وتقولُ للمرأةِ : يافُلَةُ ؛ لأنَّه لمّا لَزِمَ الحَذْفُ ؛ صار اللاّمُ فيه بمنزلةِ آخرِ الاسْمِ في لحَاقِ العلاماتِ .

وقال أبو النَّجمِ :

في لَجَّةٍ أَمْسِكْ فُلاناً[٩] عَنْ فُلِ[١٠]

---

(١) انظر ص : ٢٦٥ هـ ٧ .

(٢) ب : ذم .

(٣) ب : إنّي .

(٤) حكى الجرميُّ عن الأصمعيِّ أنّه سمع العرب يقولون : يافُلا تعالَ . انظر : البصريات ١ / ٣٣٨ - ٣٣٩ ، وهذا ينقض ماقطع به سيبويه والشّارح ، رحمهما الله تعالى .

(٥) الشّاهد الأول هو امتناع : يافُلَ ، والشّاهد الثّاني امتناع : يافُلا ، وإنما كان الأوّلُ أبينَ ؛ لأنّه دليلٌ مباشرٌ على أنّ الاسم غير مرخَّم ؛ إذ لم يسمع عن العرب مجيئه على لغة : ياحارِ ، وهي اللغة الأقوى . أمّا (يافُلا) فهو دليلٌ على أنّ الحذف لازمٌ ، وإذا كان الحذف لازماً ، ثبت أنّه ليس للتّرخيم .

(٦) ب : ويلزم .

(٧) في النسختين : ياهنا .

(٨) انظر : اللسان ١٥ / ٣٦٦ - ٣٦٩ (هنا) .

(٩) ب : فلايا .

(١٠) تقدم تخريجه في ص : ٢٦٧ .

فأجراه[١] - للضَّرووةِ - في غير النِّداءِ ، وهو أقوى ممّا فيه الهاءُ ؛ لأنَّ الحذفَ له أَلْزَمُ .

وإنَّما لم يَجُزْ : يافُلَ - بالفتح - كما يجوزُ : [ياحَمْزَ][٢] أَقْبِلْ[٣] ؛ لِلُزومِ الحَذْفِ له كما يَلْزَمُ في (دمٍ) ، ولايَلْزَمُ (حمزةَ) الحَذْفُ ، وإنَّما هو ترخيمٌ يجري في النِّداءِ خاصّةً ، ويجوزُ فيه الإتمامُ .

---

(١) ب : ماجازاه .
(٢) بياضٌ في : ب .
(٣) ب : قبل .

بابُ التَّرخيمِ على : ياحارُ [1]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبيِّن مايجوزُ في التَّرخيمِ على : ياحارُ ، مِمَّا لايجوز [2] .

مسائلُ هذا البابِ :

ماالذي يجوزُ في التَّرخيمِ على : ياحارُ ، وما الذي لايجوز ؟ ولِمَ ذلك ؟.

ولِمَ لايجوزُ في المعتلِّ الّلامِ على : ياحارُ ، مايجوز على : ياحارِ ؟ وهل ذلك لأنَّه يُجْعَلُ بمنزلةِ اسمٍ لَمْ يُحْذَفْ منه شيءٌ ؛ مِنْ أَجْلِ أنَّه يُضَمُّ آخرُه كما يُضَمُّ مالَمْ يُحْذَفْ منه شيءٌ ؟ [3] .

وماترخيمُ (قَمَحْدُوَةٍ) [4] على : ياحارُ ؟ ولِمَ وَجَبَ فيه على هذا الأصل : ياقَمَحْدي ، وعلى ياحارِ : ياقَمَحْدُو أَقْبِلْ ؟ [5] .

وماترخيمُ (رَعُومٍ) [6] - اسمَ رجل - على الأَصْلَيْنِ ؟ ولِمَ وَجَبَ / ٢٠٩ ب في أَحَدِهما : يارَعِي ، وعلى الآخَرِ : يارَعُوْ ؟ [7] .

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابٌ إذا حذفتَ منه الهاءَ وجعلتَ الاسم بمنزلة مالم تكنْ فيه الهاءُ أبدلتَ حرفاً مكان الحرف الذي يلي الهاء ، وإنْ لم تجعلْه بمنزلة اسمٍ ليس فيه الهاءُ لم يتغيّر عن حاله التي كان عليها قبل أنْ تَحذف . انظر : الكتاب ١ / ٣٣٣ - ٣٣٧ (بولاق) ، ٢ / ٢٤٩ - ٢٥٦ (هارون) .
وعبارة سيبويه أدلُّ على مضمون الباب من عبارة الشّارح .

(٢) تضمَّن الباب أغراضاً ، منها : ترخيم المختوم بتاء التأنيث المسبوقة بواو بعد ضمة ، وترخيم ما آخره زائدان زيدا معاً ، ووليا واواً مفتوحاً ماقبلها ، وترخيم ما آخره تاء تأنيثٍ قبلها واوٌ بعد ألفٍ زائدة ، والموازنة بين لغتي الترخيم ، وترخيم المختوم بتاء التأنيث التالية لواو مسبوقة بساكن ، وحكم ترخيم غير الأسماء الغالبة ، وغير ذلك .

(٣) هذا السؤال مأخوذٌ من جملة كلام سيبويه وأمثلته في الثُلث الأول من الباب ، وتفصيله فيما يليه من الأسئلة.

(٤) القَمَحْدُوَة : الهنَةُ النَّاشزة فوق القفا ، وهي بين الذُّؤابة والقفا منحدرة عن الهامة ، إذا استلقى الرجل أصابت الأرض من رأسه . انظر : المحكم ٤ / ٣٣ (قمحد) .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وذلك قولك في (عَرْقُوَة) ، و (قَمَحْدُوَة) - إنْ جعلت الاسم بمنزلة اسمٍ لم تكنْ فيه هاءٌ على حالٍ - : ياعَرْقي ، وياقَمَحْدي ؛ من قِبَل أنَّه ليس في الكلام اسمٌ آخرُه كذا » . الكتاب ١ / ٣٣٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٤٩ (هارون) .

(٦) الرَّعُوم : النَّفسُ ، والشَّديدُ الهُزال . انظر : القاموس المحيط ٤ / ١٢٢ (رعم) .

(٧) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وكذلك إنْ رخَّمتَ (رَعومٌ) ، وجعلتَه بهذه المنزلة ؛ قلت : يارَعِي » . الكتاب ١ / ٣٣٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٤٩ (هارون) .

وماترخيمُ : قَطَوانَ [١]؟ ولِمَ وَجَبَ فيه : ياقَطَا ، وياقَطَوَ ، على الأَصْلَيْنِ المُخْتَلِفَيْنِ ؟[٢].

وماترخيمُ : طُفَاوَةَ [٣]؟ ولِمَ وَجَبَ فيه : ياطُفَاءُ ، وياطُفَاوَ أَقْبِلْ ؟[٤].

ولِمَ كانَ التَّرخيمُ على : ياحارِ ، أَكْثَرَ ؟ وهل ذلك لأنَّه أَدلُّ على الأَصْلِ بِتَرْكِ الحَرْفِ على ماكانَ عليه قَبْلَ الحَذْفِ ، مع أنَّ الحَذْفَ عارِضٌ ؟[٥].

ولِمَ جازَ الوَجْهُ الآخَرُ ؟ وهل ذلك لِيُشاكِلَ نظائرَه في النِّداءِ بضَمِّ آخرِه ؛ وإنْ كانَ قد انْفَصَلَ منه بالحَذْفِ [٦] الذي وَقَعَ فيه ، فجازَ حِرْصاً على طَلَبِ المشاكلة ؟[٧].

وما الشّاهد في قولِ العجّاجِ :

فَقَدْ رَأَى الرَّاؤُونَ غَيْرَ البُطَّلِ ∴ أَنَّكَ يامُعاوِ يابْنَ الأَفْضَلِ[٨] ؟

---

(١) قَطَوان : من القَطْو ، يقال : رجُلٌ قَطَوَان ، إذا تقارب خطْوه من النَّشاط . انظر : التهذيب ٩ / ٢٤٠ (قطا) .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وإنْ رخَّمتَ رجلاً يُسمَّى (قَطَوَان) ، فجعلتَه بهذه المنزلة ؛ قلت : ياقطا أقبلْ». الكتاب ١ / ٣٣٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٤٩ (هارون) .

(٣) ب : طفارة ، والطُّفاوة : دارة الشمس والقمر ، وماطفا من زَبد القِدْر ودسمها . انظر : اللسان ١٥ / ١٠ (طفا) .

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وإنْ رخَّمتَ رجلاً اسمُه (طُفاوةُ) ؛ قلت : ياطُفاءُ أقبلْ ....» إلى قوله : «وذلك قولك : ياطُفاوَ أقبلْ ، إذا لم تُرد أنْ تجعله بمنزلة اسمٍ ليست فيه الهاء » . الكتاب ١ / ٣٣٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٥٠ (هارون) .

(٥) هذا سؤال عن قول سيبويه : « واعلم أنَّ مايُجعل بمنزلة اسمٍ ليست فيه هاءٌ أقلُّ في كلام العرب ، وتركُ الحرف على ماكانَ عليه قبلَ أنْ تُحذف الهاءُ أكثرُ ؛ مِنْ قِبَلِ أنَّ حرفَ الإعراب في سائر الكلام غيرُه ، وهو على ذلك عربيٌّ » . الكتاب ١ / ٣٣٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٥٠ (هارون) .

(٦) ب : الحذف .

(٧) هذه المسألة لم ترد في هذا الباب من الكتاب ، غير أنَّ قول سيبويه السابق يُطرِّق إليها .

(٨) من أرجوزة طويلة يمدح فيها يزيدَ بنَ معاوية ، ومطلعها :

مابالُ جاري دَمْعِكَ المُهَلِّلِ

وبعد الشاهد :

إذْ زُلْزِلَ الأَقْوامُ لَم تُزَلْزَلِ

البُطَّل : أصحاب الباطل ، يريدُ أنَّهم رأوا أنَّك ثابتٌ على الدِّين ، ولم تَزُل عنه . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٥٦٢ ، وقوله : يامعاوِ ، أراد : يابن معاوٍ ، فحذف المضاف للضَّرورة . وانظر : الشعر ٢ / ٣٥٠ ، الخصائص ٢ / ٤٥٢ - ٤٥٣ ، الخزانة ٤ / ٣٧٢ ، ٥ / ٣٧٧ .

ورواية الشّاهد في (الديوان) :

أَنَّك يازيدُ يابْنَ الأَفْحَلِ

ولاشاهد فيها .

= /

ولِمَ جازَ في هذا أنْ يُحذَفَ مع الهاءِ غيرُها ، وهو مُخالفٌ للأُصولِ المطَّردةِ في هذا البابِ ، والتي يَنْبغي أنْ يكونَ عليها الكلامُ في القياسِ ؟ وهل ذلك لأنَّه قدَّره تقديرَ مالَمْ تكُنْ فيه الهاءُ ؛ للإيذانِ بقُوَّةِ حَذْفِ الهاءِ ، حتَّى كأنَّ الاسْمَ لم يُحذَفْ منه شيءٌ ، وهذا على طريقِ النَّادرِ ؛ للإيذانِ بهذا المعنى ؟ [١] .

وماترخيمُ (حَيْوَةَ) [٢] على الأَصْلَيْنِ ؟ ولِمَ وَجَبَ فيه : ياحَيْوَ ، وياحَيْوُ ، ولَمْ يَجُزْ قلبُ الواوِ ياءً كما تُقلَبُ [٣] في قوله : لويتُ يدَه ليّاً ؟ وهل ذلك لأنَّ هذا الاسْمَ قد أُظْهِرَ فيه الواوُ ؛ للإيذانِ بحروفِ الأَصْلِ ، فالعِلَّةُ فيه في حالِ التَّرخيمِ كالعِلَّةِ قبلَ التَّرخيمِ ؟ [٤] .

ولِمَ جازَ : ياطَلْحُ أَقْبِلْ ، في (طَلْحة) ، ولم يَجُزْ : ياخبيثُ أَقْبِلي ؟ وهل ذلك لأنَّ الهاءَ في هذا ؛ للفرْقِ بينَ المؤنَّثِ ، والمذكَّرِ ، فلا يجوزُ [٥] أنْ تُحْذَفَ على : ياحارُ، وهو صفةٌ ، ويجوزُ أنْ تُحذَفَ على : ياحارُ ، والاسمُ عَلَمٌ ؟ [٦] .

= / انظر : الديوان ١٨٦ ، الكتاب ٢ / ٢٥٠ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٥٣ ، شرح السيرافي ٣/ ٦٩أ ، البصريات ١ / ٣٤١ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٥٦٢ ، الخصائص ٣ / ٣١٦ ، النكت ١ / ٥٨٠ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٣٤ ، المستوفى ١ / ٣٤١ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٠٨أ، الهمع ١ / ١٨٤ ، الخزانة ٢ /٣٧٨ ، الدرر ٣ /٥٥ .

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وقد حملهم ذلك على أنَّ رخَّموه حيث جعلوه بمنزلة مالاهاء فيه » . الكتاب ١ / ٣٣٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٥٠ (هارون) .

(٢) حَيْوَة : اسم رجل ، وقال سيبويه : كأنه من (حَيُوت) ، وإنْ لم يُقلْ ، وقال ابن سيده : هو من (حيّ) قُلبت الياء واواً ؛ لضربٍ من التوسّع ، وكراهة لتضعيف الياء . انظر : الكتاب ٤ / ٣٩٩ ، المحكم ٣ / ٣٠٣ (حيّ) ، وانظر : الاشتقاق ٣٦٨ ، اللسان ١٤ / ٢١٥ (حيا) .

(٣) أ : تقلبَ .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وتقول في (حَيْوة) : ياحَيْوَ أَقْبِلْ ، فإنْ رفعتَ الواوَ تركتَها على حالها ؛ لأنَّه حرفٌ أجري على الأصل ، وجُعل بمنزلة (غزْوٍ) ، ولم يكن التغيير لازماً وفيه الهاء » . الكتاب ١ / ٣٣٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٥١ (هارون) .

(٥) ذهبَ بعض حروفها في : أ .

(٦) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « واعلم أنَّه لايجوز أنْ تحذفَ الهاء ، وتجعلَ البقية بمنزلة اسمٍ ليستْ فيه الهاءُ إذا لم يكُنْ اسماً خاصاً غالباً ؛ منْ قِبَلِ أنَّهم لو فعلوا ذلك التبس المؤنَّثُ بالمذكَّر ، وذلك أنَّه لايجوز أنْ تقول للمرأة : ياخبيثُ أقبلي ، وإنما جاز في الغالب ؛ لأنَّك لاتُذكِّر مؤنَّثاً ، ولاتؤنِّث مذكَّراً » . الكتاب ١ / ٣٣٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٥١ (هارون) .

ولِمَ كان تَرْكُ الحَذْفِ فيما ليستْ فيه الهاءُ أكْثَرَ [١] ؟ وهل ذلك لأنَّه أَبْعَدُ من الإخلالِ بالاسْمِ بحَذْفِ التَّنوينِ ، وإذْهابِ الإعرابِ ، وحَذْفِ حَرْفٍ مِنْ نَفْسِ الاسْمِ، فهذا كالإجحافِ به ، فَقَلَّ في الكلامِ ؛ لهذه العلَّة ؟ [٢].

ولِمَ جازَ مع هذا الإجحافِ ؟ وهل ذلك للتَّخفيفِ مِنْ غيرِ إجحافٍ ؛ للبيانِ الذي يَقَعُ في الحالِ للمخاطبِ من الإقبالِ عليه ، والإشارةِ إليه ؟ [٣].

ولِمَ كان التَّرخيمُ في حارثٍ ، ومالكٍ ، وعامرٍ أغلبَ منه في غيرِها من الأسماءِ؟ وهل ذلك لكثرةِ التَّسميةِ بها على منزلةٍ تزيدُ على غيرِها ؟ [٤].

وما الشَّاهدُ في قول مُهَلْهِلِ بنِ ربيعة[٥] :

يا حارِ لا تَجْهَلْ على أَشْياخِنا .·. إنّا ذَوُو السَّوراتِ والأَحْلامِ[٦]

---

(١) ب : كثر .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « واعلمْ أنَّ الأسماء التي ليس في أواخرها هاءٌ أنْ لايُحذفَ منها أكثر ؛ لأنَّهم كرهوا أنْ يُخلُّوا بها ، فيحملوا عليها حذفَ التَّنوين ، وحذف حرفٍ لازمٍ للاسم لايتغيَّر في الوصل ولايزول » . الكتاب ١ / ٣٣٤ - ٣٣٥ (بولاق) ، ٢ / ٢٥١ (هارون) .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وإنْ حذفتَ فحسنٌ » . الكتاب ١ / ٣٣٥ (بولاق) ، ٢ / ٢٥١ (هارون).

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وليس الحذفُ لشيءٍ من هذه الأسماء ألزمَ منه لحارثٍ ، ومالكٍ ، وعامرٍ ؛ وذلك لأنَّهم استعملوها كثيراً في الشِّعر ، وأكثروا التَّسمية بها للرجال » . الكتاب ١ / ٣٣٥ (بولاق) ، ٢ / ٢٥١ (هارون) .

(٥) مُهَلْهِلِ بن ربيعة : « ... - نحو ١٠٠ ق هـ » .
عديُّ بن ربيعة بن الحارث بن زهير بن جُشم التَّغْلَبيّ ، لُقِّب مُهَلْهلاً ؛ لأنَّه هَلْهَلَ الشِّعر ؛ أي أرقَّه ، أخوه كُليب الذي هاجَ بمقتله حرب البسوس بين بني بكر وتغلب ابني وائل بن قاسط ، وهو خال امرؤ القيس . انظر : الشعر والشعراء ١ / ٢٩٧ - ٢٩٩ ، سرح العيون ٩٦ - ١٠٢ ، الخزانة ٢ / ١٦٤ - ١٧٤ .
وعُزي البيت - أيضاً - إلى شُرَحبيل بن مالك من بني عُصْم . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٢٦ ، وانظر : الاشتقاق ٣٣٨.
وظنَّ بعضُهم أنَّ الأصمعيَّ قال : إنَّ المقطوعة التي منها الشاهد مولَّدة . انظر : الأصمعيات ١٥٦ .

(٦) من البحر الكامل ، وهو مطلع مقطوعةٍ قالها في حرب البسوس .
الحارث هو ابن عُباد البكري ، والسَّورات : جمع (سَوْرة) ؛ وهي ارتفاع الغضب .
أراد أنَّهم يضعون كلَّ شيءٍ موضعَه ، فيغضبون في موضع الغضب ، ويحلُمون في موطن الحِلْم. انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافي ٢ / ٢٦ .
انظر : ديوان مهلهل ٨٢، الكتاب ٢ / ٢٥١ ، الأصمعيات ١٥٦ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٥٤ ، شرح السيرافي ٣ / ٦٩ب ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٢٦ ، التبصرة والتذكرة ١ / ٣٦٦ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٣٥، النكت ١ / ٥٨١ ، شرح المفصل ٢ / ٢٢، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢١٧ب .

وقالَ (١) امرئُ القَيْسِ :

/ ٢١٠أ أَحَارِ تَرَى بَرْقاً أُرِيكَ وميضَهُ .˙. كَلَمعِ اليَدَيْنِ في حَبِيٍّ مكَلَّلِ (٢)

وقولِ الأَنْصاريِّ (٣) :

....˙. يامالِ ، والحقُّ عنْـدَه ، فَقِفُـوا (٤)

---

(١) هكذا في النّسختين ، وله وجهٌ ، قرأ ابن مسعود - رضي الله عنه - : ﴿ ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ قَالُ اللهِ الحقَ الَّذي فيه يَمْتَرُونَ ﴾ مريم : ٣٤ ، قال الفرّاء موجِّهاً القراءة : « القولُ والقالُ في معنى واحد » . معاني القرآن ٢ / ١٦٧ ، وانظر : اللسان ١١ / ٥٧٣ - ٥٧٤ (قول) .

(٢) من البحر الطويل ، وهو من معلّقته ، ومطلعها :

قفا نَبْكِ منْ ذِكْرى حبيبٍ ومَنْزلِ .˙. بسقْطِ اللِّوى بَيْنَ الدَّخُولِ وحَوْمَلِ

قوله : (وميضه) معناه : خَطَرانه وبريقه ، وقوله : (كلمع اليدين) معناه : كحركة اليدين ، والحبيّ : ما ارتفع من السَّحاب ، والمكلَّل : الذي بعضه على بعض .

ويروى البيت : أعنِّي على بَرْقٍ .... ، ولاشاهد فيها . انظر : شرح القصائد السبع ١٠٠ ، الخصائص ١ / ٦٩ .

انظر : الديوان ٢٤ ، الكتاب ٢ / ٢٥٢ ، المقتضب ٤ / ٢٣٤ ، عيار الشعر ٣٩ ، جمهرة أشعار العرب ١ / ٢٧٠ ، شرح القصائد السبع ٩٩ ، شرح القصائد المشهورات ١ / ٤٣ ، شرح السيرافي ٣ / ٦٩ب ، الخصائص ١ / ٦٩ ، الأزمنة والأمكنة ٢ / ١٠٥ ، المقتصد ٢ / ٧٩٢ ، النكت ١ / ٥٨١ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٣٥ ، شرح المعلقات للزوزني ٧٤ ، شرح القصائد العشر للتبريزي ٨٤ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٣١٥ ، القواعد والفوائد ١٠٣ ، الإنصاف ٢ / ٦٨٤ ، شرح المفصل ٩ / ٨٩ ، موائد الحيس ٢٠٦ ، الخزانة ٩ / ٤٢٥ .

(٣) الأنصاريّ : « ... - نحو ٥٠ ق هـ » .

عمرو بن امرئ القيس ، من بني الحارث بن الخزرج ، شاعرٌ جاهليّ ، وهو أحد أجداد عبدالله بن رواحة - رضي الله عنه - لأبيه .

انظر : من اسمه عَمْرو من الشُّعراء ٧٥ ، معجم الشُّعراء ٥٥ - ٥٦ ، الخزانة ٤ / ٢٧٩ .

(٤) من البحر المنسرح ، من قصيدة مطلعها :

يامالِ ، والسَّيِّدُ المُعَمَّمُ قَدْ .˙. يُبْطِرُه بعضُ رَأْيِه السَّرِفُ

وصدرُه :

إنَّ بُجيراً عبدٌ لغَيْرِكُمُ

مالك هو ابن العَجْلان الخزرجيّ ، وبُجير مولاه قتله أحد بني عمرو بن عوف الأوسيّ ، فقامت بينهم الحرب لذلك ، ثم حكَّموا عمرو بن امرئ القيس ، فقضى لمالكٍ بدية المولى ، وهي خمسٌ من الإبل ، فلم يرضَ الحكم . انظر : الخزانة ٤ / ٢٧٩ ، وانظر : الكامل في التاريخ ١ / ٦٥٨ .

انظر : الكتاب ٢ / ٢٥٢ ، جمهرة أشعار العرب ٢ / ٦٧٤ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٥٤ ، شرح السيرافي ٣ / ٦٩ب ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٥٩٢ ، النكت ١ / ٥٨١ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٠٩ب .

وانظر : ماسيأتي في ص : ١٠٢٨ هـ٦ .

وقول النَّابغة [(١)]:

فَصَالحُونا جميعاً إنْ بَدَا لَكُمُ . ·. ولاتَقُولـوا لَنَا أَمْثَالَهـا عـامِ [(٢)] ؟

ولِمَ جازَ التَّرخيمُ في غيرِ هذه الأسماءِ ، مع أنَّها أحقُّ به ؛ لِكَثْرتِها ؟ وهل ذلك للتَّخفيفِ مِنْ غيرِ إخْلالٍ بالاسْمِ ؟ [(٣)].

وما الشَّاهدُ في قولِ يزيدَ بنِ مخرِّمٍ [(٤)]:

فَقُلْتُمْ : تعالَ يايَزي بْنَ مُخَرِّمٍ . ·. فقلتُ لكُمْ : إنِّي حليفُ [(٤)] صُدَاءِ [(٥)]

---

(١) الذبياني ، وفي شرح السيرافي ٣ / ٦٩ ب ، عُزي البيت إلى النابغة الجعديّ ، وهو سهوٌ .

(٢) من قصيدة من البحر البسيط ، قالها لبني عامر بن صعصعة لما طلبوا من بني ذبيان أن يقطعوا حلفهم مع بني أسد ، ومطلعها :

قالتْ بنو عامرٍ : خالُوا بني أَسَدٍ . ·. يابُؤسَ للجهلِ ضرَّاراً لأقوامِ

وسيأتي بعداً في باب النَّفي بلام الإضافة . انظر ص : ٣٤٩ .

خالوا : اقطعوا حِلْفهم ، وعامِ : ترخيم عامر بن صعصعة . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٢١٨ .

انظر : ديوانه ٨٢ ، الكتاب ٢ / ٢٥٢ ، التلقين في النحو ٣٣٢ ، المحلّى ١١٢ ، شرح السيرافي ٣ / ٦٩ ب ، البغداديات ٤٥٠ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٢١٨ ، التبصرة والتذكرة ١ / ٣٦٦ ، النكت ١ / ٥٨١ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٣٥ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٣٠٣ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٥٢أ ، الخزانة ٢ / ١٣٣ .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وكلُّ اسم خاصّ رخَّمتَه في النِّداء فالتَّرخيم فيه جائزٌ ، وإنْ كان في هذه الأسماء الثَّلاثة أكثر » . الكتاب ١ / ٣٣٥ (بولاق) ، ٢ / ٢٥٣ (هارون) .

(٤) يزيد بن مخرِّم : « ... - ... » .

ابن شُريح بن المخرِّم بن حَزَن ، من أشراف بني الحارث من أهل اليمن ، يُعرف بابن فكهة ، وهي جدته ، أمّ أبيه ، جاهليٌّ كثير الشِّعر ، قُتل يوم الكُلاب الثاني فيما قيل .

انظر : كنى الشعراء (نوادر المخطوطات ٢ / ٢٩١) ، معجم الشُّعراء ٤٧٩ - ٤٨٠ ، الخزانة ٢ / ٣٧٩ - ٣٨٠ .

(٤) ب : خليف .

(٥) من البحر الطويل ، وقبله :

أَرَدْناهُمُ أنْ ينْقموا أوْ يقاتلوا . ·. فكلتاهما أعيتهُمُ بعَياء

صُداء : حيٌّ من اليمن ، وكان يزيد بن مخرِّم ومعه ابنه وأربعة رجال من صُداء وقع بقوم من أهل اليمن ، فأصاب منهم نعماً ، ثم عارضوه في جمعٍ ، وعرضوا عليه أنْ يَستأسرَ أو يعطيهم يميناً لايغزوهم أبداً ، وقاتلهم فهزمهم . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٦ .

انظر : الكتاب ٢ / ٢٥٣ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٥٤ ، شرح السيرافي ٣ / ٦٩ب ، الموشح ١٣٠ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٦ ، النكت ١ / ٥٨٢ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٣٥ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٣٠٤ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢١٤ب ، شرح الكافية ١ / ١٥١ ، اللسان ١٤ / ٤٥٧ (صدي) ، الخزانة ٢ / ٣٧٨ .

وقولِ مَجْنُونِ بني عامرٍ[(١)] :

أَلا يالَيْـــلَ إنْ خُـــيِّرتِ فينـــا .·. بِنَفْسِي فانْظُري أَيْنَ الخِيارُ[(٢)]

وقولِ أَوْسِ بنِ حَجَرٍ[(٣)] :

تنكَّرتِ مِنَّا بَعْدَ مَعْرِفةٍ لَمِيْ[(٤)] .·. ....

وقولِ امرئ القيسِ :

---

(١) مجنون بني عامر : « ... - نحو ٨٠ هـ » .
هو قيس بن الملوّح بن مُزاحِم بن عُدَسَ من بني عامر بن صعصعة ، شاعرٌ أمويٌّ غَزِل ، اختُلف في اسمه ، وفي بعض أخباره .
انظر : الأغاني ٢ / ٤١٩ - ٥١٣ ، فوات الوفيات ٣ / ٢٠٨ - ٢١٣ ، تزيين الأسواق ١ / ١٥٠ - ١٩٠ .
وعزا ابن السِّيرافي وابن برِّي الشاهد إلى البَخْترى الجعْديّ ، وذكر ابن برِّي أنّه في شعره . انظر : شرح أبيات سيبويه ١ / ٦٠١ ، اللسان ١١ / ٥٥ ١ (حظل) .
والبَخْتَرى هو عمرو بن طرفة بن عمرو بن الحصين بن ربيعة بن جعدة . انظر : من اسمه عمرو من الشعراء ٢١ .
هذا وذكر أبو عبيدة وغيره أنّ المجنون اسمه البحتريّ بن الجعد . انظر : الأغاني ٢ / ٤٢٣ ، تزيين الأسواق ١ / ١٥٠ ، فالخلط بين الشاعرين غير بعيد .

(٢) مطلع مقطوعة من البحر الوافر ، وبعده :
ولاتَسْتَبْدلي منّي دَنِيّاً ... ولابَرَماً إذا حُبَّ القُتارُ
البَرَم : الذي لايدخل مع القوم في الميسر ، والقُتار : دخان اللّحم الذي يُصلحَ ، ويُحَبّ في الشتاء وفي الجدب ، وقوله : (بنفسي) أراد به : بنفسي أنتِ ، فهي جملة معترضة . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٦٠٢ .
انظر : ديوان المجنون ١٢٢ ، الكتاب ٢ / ٢٥٣ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٥٥ ، الأغاني ٢ / ٤٣٢ ، شرح السيرافي ٣ / ٦٩ب ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٦٠٢ ، النكت ١ / ٥٨٢ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٣٦ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢١٢ أ ، اللسان ١١ / ١٥٥ (حظل) ، تزيين الأسواق ١ / ١٥٤ .

(٣) أوس بن حَجَر : « ... - نحو ٢ ق هـ » .
من بني أُسَيِّد بن عمرو بن تميم ، اختُلف في نسبه ، ويُكنى أبا شريح ، شاعرٌ جاهليٌّ ، عدّه ابن سلام في الطبقة الثانية ، وقال : « وهو المقدَّم عليهم » .
انظر : طبقات فحول الشعراء ١ / ٩٧ ، اللآلئ ١ / ٢٩٠ ، معاهد التنصيص ١ / ١٣٢ - ١٣٥ .

(٤) مطلع قصيدة من الطويل ، وعجزه :
وبَعْدَ التَّصابي والشَّباب المُكَرَّم
الشّاهد : ترخيم (لميس) ، وهو ليس من الأسماء التي تكثر التَّسمية بها .
انظر : الديوان ١١٧ ، الكتاب ٢ / ٢٥٤ ، شرح السيرافي ٣ / ٧٠ أ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٤٥٦ ، الصاحبي ٣٨٣ ، النكت ١ / ٥٨٢ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٣٦ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٣٠٤ ، قواعد المطارحة ٤٧ أ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٨٤ أ ، شرح ألفية ابن معط ٢ / ١٠٧٤ .

لَنِعْمَ الفتَى تَعْشُو إلى ضَوْءِ نَارِه .·. طَرِيفُ بْنُ مالٍ لَيْلَةَ الجُوعِ والخَصَرْ[1]

فلِمَ جازَ ترخيمُ (مالٍ) في غيرِ النِّداءِ ؟[2].

وقولِ رَجُلٍ من بني مازنٍ[3]:

عليَّ دِماءُ البُدْنِ إنْ لَـمْ تُفَارِقِـي .·. أبَا حَرْدَبٍ - لَيْلاً - وأصْحَابَ حَرْدَبِ[4]

---

(١) أول بيتين من الطويل ، والثّاني :

إذا البازلُ الكَوْمَاءُ راحتْ عشيَّةً .·. تُلاوذُ من صَوْبِ المُبسِّين بالشَّجَرْ

تعشو : تسير في العشاء ؛ وهو الظلام ، والخَصَر : شدة البرد ، والبازل : المسنَّة من الإبل وهي أجلدها وأقواها . والكَوْمَاء : العظيمة السنام . والمبسُّون : الداعون لها للحلب ، فيقولون : بَسْ بَسْ . انظر : المقاصد النحوية ٤ / ٢٨٠ - ٢٨١ .

وموضع الشاهد فيه روايتان : إحداهما التي ذكر الشارح ، وعليها يكون الممدوح هو طريف بن مالك بن جُدعان الطائي ، والأخرى : (طريفُ بنُ ملٍّ) . ولاشاهد فيها ، والممدوح عليها - هو طريف بن ملّ بن عُميرة بن تيم الطائي . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٤٥١ ، فرحة الأديب ٩٦ ، جمهرة أنساب العرب ١٣٨ ، ٤٠٠ .

انظر : الديوان ١٤٢ ، الكتاب ٢ / ٢٥٤ ، شرح السيرافي ٣ / ٧٠ أ ، الموشح ١٣٠ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٤٥١ ، فرحة الأديب ٩٦ ، مختارات الأعلم ١ / ١٠٨ ، النكت ١ / ٥٨٢ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٣٦ ، شرح ملحة الإعراب ٢٥٩ ، المستوفى ١ / ٣٤٠ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٣٧٠ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٨٢ ب ، شفاء العليل ٢ / ٨٣١ ، القلادة الجوهرية ٣٢٥ ، المقاصد النحوية ٤ / ٢٨٠ ، التصريح ٢ / ١٩٠ ، الهمع ١ / ١٨١ ، شرح الأشموني ٢ / ١٨٨ .

(٢) هذا سؤال عن قول سيبويه : « جَعَلَ مابقي بعدما حَذَف بمنزلة اسم لم يُحذَفْ منه شيءٌ ، كما جُعِل مابقي بعد حذف الهاء بمنزلة اسم لم تكنْ فيه الهاء » . الكتاب ١ / ٣٣٦ (بولاق) ، ٢ / ٢٥٤ - ٢٥٥ (هارون) .

(٣) هو مالك بن الرَّيب بن حَوط بن قُرط من مازن تميم (... - نحو ٦٠ هـ) ، كان لصّاً يقطع الطريق ، ثم تاب ، وخرج مع سعيد بن عثمان إلى خراسان ، ومات هناك ، وأشهر شعره اليائية التي رثى فيها نفسه .

انظر : الشِّعر والشُّعراء ١ / ٣٥٣ - ٣٥٥ ، ذيل الأمالي ٣ / ١٣٥ ، الخزانة ٢ / ٢١٠ - ٢١٢ .

(٤) ثالث ثلاثة أبيات من الطويل ، وأوّلها :

سَرَتْ في دُجى ليلٍ فأَصْبَحَ دونَها .·. مَفَاوِزُ حُمْران الشُّرَيف وغُرَّب

يخاطب ناقته بعد أنْ فارق صاحبه أبا حردبة ؛ وهو شاعر أمويّ لصٌّ ، وحُمْرَان : ماءٌ في ديار الرِّباب . والشُّرَيف : تصغير الشَّرف ، والشَّرف كبد نجد ، والشُّريف إلى جانبه يفصل بينهما التَّسرير ، فما كان مشرقاً فهو شُريف ، وماكان مغرباً فهو الشَّرف ، وغُرَّب : ماءٌ بالشُّريف من مياه بني نمير . انظر : معجم البلدان ٢ / ٣٠١ ، ٣ / ٣٤١ ، ٤ / ١٩٢ . وانظر : أشعار اللّصوص وأخبارهم ١٣٠ .

انظر : الديوان ٣٠١ ، الكتاب ٢ / ٢٥٥ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٥٥ ، شرح السيرافي ٣ / ٧٠ أ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٥٢٨ ، فرحة الأديب ١٨٨ ، النكت ١ / ٥٨٣ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٣٦ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٣١٦ ، معجم البلدان ٢ / ٣٠٢ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٩٩ أ .

وقولِ طَرفَة [١] :

أَسَعْدَ بْـنَ مالٍ أَلَمْ تَعْلَمُوا ∴ وذو [٢] الرَّأيِ مَهْما يَقُلْ يَصْدُقِ [٣] ؟

ولِمَ لايجوزُ ترخيمُ اسمٍ على ثلاثةِ أَحْرُفٍ ، لَيْسَتْ فيه الهاءُ ؟ وهل ذلك لأنَّه [٤] لَمّا كان [٥] المطلوبُ بالتَّرخيمِ تَخْفيفَ الاسْمِ ، وكانَتِ الثَّلاثةُ أخفَّ الأسماءِ ، وأمكَنَها ، وأكْثَرَها اسْتعمالاً ؛ لم يَجُزْ أنْ يُرخَّمَ ؛ لأنَّه الأخَفُّ ، وترخيمُه يُخرجُه عن المطلوبِ بالتَّرخيمِ - وهو التَّخفيفُ - إلى الإخلالِ به ، والإخلالُ ثقيلٌ على الطِّباعِ في الكلام ؟ [٦] .

ولِمَ لايجوزُ ترخيمُ غيرِ الاسمِ العَلَمِ ، إذا لم تكُنْ فيه هاءُ التَّأنيث ؟ وهلْ ذلك لأنَّ العَلَمَ أكثرُ ، فهو أحقُّ بأنْ يُخفَّفَ ؟ [٧] .

---

(١) اختُلف في القائل على النحو الآتي :

أ - قال الشّارح ، وابن السيرافي : هو طَرَفة بن العَبْد بن سفيان البكريّ . شاعرٌ جاهليٌّ مقدَّم . هجا عمرو ابن هند ، فأمر عامله على البحرين بقتله ، وكان عمره خمساً وعشرين سنة .

انظر : أسماء المغتالين (نوادر المخطوطات ٢ / ٢١٢ - ٢١٤) ، الشعر والشعراء ١ / ١٨٥ - ١٩٦ ، حاشية بانت سعاد ١ / ٥٨٩ .

ب - وفي الكتاب ، وشرح السيرافي ، وتحصيل عين الذهب أنّه مصنوعٌ على طَرَفة ، وهو لبعض العباديين وقد أثبته محققا ديوان طرفة في صلته ، وألحقاه بمقطوعة أوّلها :

لقيتُ بأسْفَلِ ذي جاشمٍ ∴ حَنَانةَ كالجمَلِ الأوْرَقِ

(٢) ب : أو .

(٣) من المتقارب ، وسعد بن مالك هم قوم طرفة .

انظر : ديوان طرفة ١٨٢ ، الكتاب ٢ / ٢٥٥ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٥٦ ، شرح السيرافي ٣ / ٧٠أ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٢٨ ، النكت ١ / ٥٨٣ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٣٧ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢١٨ أ .

(٤) ذهب بعض حروفها في : أ .

(٥) ب : لمكان .

(٦) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « واعْلَمْ أنَّ كلَّ اسم على ثلاثة أحرف لايُحذفُ منه شيءٌ إذا لم يكن آخره الهاءُ ....» إلى قوله : « لأنَّه أخفُّ شيءٍ عندهم في كلامهم مالم يُنتقصْ ، فكرهوا أنْ يحذفوه إذا صار قصاراهم أنْ ينتهوا إليه » . الكتاب ١ / ٣٣٧ (بولاق) ، ٢ / ٢٥٥ - ٢٥٦ (هارون) .

(٧) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « واعلم أنّه ليس من اسم لاتكون في آخره الهاء يُحذف منه شيءٌ إذا لم يكن اسماً غالباً نحو (زيدٍ) و (عمرٍو) ؛ من قِبَلِ أنَّ المعارف الغالبة أكثرُ في الكلام ، وهم لها أكثرُ استعمالاً » . الكتاب ١ / ٣٣٧ (بولاق) ، ٢ / ٢٥٦ (هارون) .

ومانظيرُه منْ قولهم : هذا زيدُ بنُ عمروٍ ، ولايجوزُ : هذا زيدُ بنُ أخينا ؟ [١] .

وهـل يلـزمُ من رخَّمَ غيـرَ العلمِ أنْ يقـولَ في ترخـيم (مُسْلمينَ) : يامُسْلمُ أَقْبِلُوا ؟ [٢] .

ولِمَ جازَ : ياصَاحِ ، ولم يَجُزْ : ياراكِ ؛ وكـلاهمـا غيـرُ علمٍ ؟ وهـل ذلك لكثـرةِ استعمالِ (صَاحبٍ) ، فجازَ كما جازَ : لم يكُ ، و [لا] [٣] أدْرِ ، ولمْ أُبَلْ ؟ [٤] .

الجـــوابُ :

الذي يجـوزُ في التَّرخـيم على : ياحارُ ، إجـراءُ المعتلِّ مُجراه لو لم يُحْذَفْ منه شيءٌ في الكلامِ ، فـمـا كـان يَجبُ أَنْ يُعَلَّ [٥] / ٢١٠ ب بالقَلْبِ إلى اليــاء ، أو إلى الألفِ ، أو الهمـزةِ أُجري على ذلك المُجرى ؛ لأنَّه قد جُعِلَ بمنزلةِ اسمٍ لم يُحْذَفْ منه شيءٌ .

وأمَّا على : ياحارِ ؛ فيُتْرَكُ على حالِه ؛ لأنَّه يُنوى فيـه الحَرْفُ المحذوفُ ، فكأنَّه موجودٌ في الاسْمِ ، فلا يُغيَّر بأكْثَرَ من الحَذْفِ [٦] .

ولايجوزُ أنْ يُسَوَّى بينَهما ؛ لاختلافِ التَّقديرِ فيهـمـا ؛ إذْ أَحَدُهما على تقدير اسمٍ لم يُحْذَفُ منه شيءٌ ، يُضَمُّ آخرُه كضَمِّ مالَمْ يُحْذَفْ منـه شـيءٌ ، والآخَـرُ علـى

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وهم لكثرة استعمالهم إياها حذفوا منها في غير النِّداء ، نحو قولك : هذا زيدُ بنُ عمروٍ ، ولم يقولوا : هذا زيدُ بنُ أخيك » . الكتاب ١ / ٣٣٧ (بولاق) ، ٢ / ٢٥٦ (هارون) .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ولو حذفتَ من الأسماءغير الغالبة لقلت في (مسلمين) : يامُسلمُ أقبلوا » . الكتاب ١ / ٣٣٧ (بولاق) ، ٢ / ٢٥٦ (هارون) .

(٣) في النسختين : لم ، والتصحيح من : الكتاب ٢ / ٢٥٦ (هارون) ، شرح السيرافي ٣ / ٧٠ ب .

(٤) في النسختين : أبك ، والتصحيح من الكتاب ٢ / ٢٥٦ (هارون) ، شرح السيرافي ٣ / ٧٠ ب .

والسؤال عن قول سيبويه : « ولو حذفتَ من الأسماء غير الغالبة لقلتَ .... في (راكب) : ياراكِ أقبلْ ، إلا أنَّهم قد قالوا : ياصاحِ ، وهم يريدون : ياصاحبُ ؛ وذلك لكثرة استعمالهم هذا الحرفَ ، فحذفوا كما قالوا : لم أُبَلْ ، ولم يَكُ ولا أدْرِ » . الكتاب ١ / ٣٣٧ (بولاق) ، ٢ / ٢٥٦ (هارون) .

(٥) أ : يعدّ .

(٦) انظر : الأصول ١ / ٣٦٣ .

تقديرِ المحذوف ، فتُركَ آخرُه على حاله . فعلى هذا قياسُ المعتلِّ اللاَّم .

وترخيمُ (قَمَحْدُوَة) على ياحارُ : ياقَمَحْدِي[١] ، وعلى ياحارِ : ياقَمَحْدُوَ أَقْبِل ، وكذلك ترخيمُ (رَعُوم) - اسمَ رَجُلٍ - : يارَعِي[١] على : ياحارُ ، ويارَعُوْ ، على : ياحَارِ .

وترخيمُ (قَطَوَانَ) : ياقَطَا[٢] ، وياقَطَوَ أَقْبِلْ ، على الأَصْلَين .

وترخيمُ (طُفَاوَة) : ياطُفَاءُ[٣] أَقْبِلْ ، وياطُفَاوَ أَقْبِلْ ، على الأَصْلَيْنِ ؛ لأَنَّه بمنزلةِ (شَقَاوَة) ، إذا حُذِفَتْ منه الهاءُ ؛ فليس فيه إلا (شَقَاءٌ)[٣] .

والترخيمُ على : ياحارِ ، أَكْثَرُ ؛ لأَنَّه أَدَلُّ على الأَصْلِ[٤] ، ويجوزُ التَّرخيمُ على : ياحارُ ؛ للمشاكلةِ بينَه وبينَ نظائره في النِّداءِ بضَمِّ آخِرِه كضمِّها .

وقال العجّاج :

فَقَدْ رَأَى الرَّاؤُونَ غَيْرَ البُطَّلِ .·. أَنَّك يامُعَاوِ يابْنَ الأَفْضَلِ[٥]

وإنَّما جازَ حذفُ الياءِ من (مُعَاوِية) ؛ للإيذان بأَنَّ للهاءِ منزلةً ليستْ لغيرها في قُوَّةِ الحَذْفِ ، حتّى إنَّ الاسْمَ يصيرُ مع حَذْفِها بمنزلةِ مالَمْ يُحْذَفْ منه شيءٌ ، فعلى هذا جازَ ترخيمُه بَعْدَ حَذْفِ الهاءِ بأنَّه بمنزلةِ اسمٍ لَمْ يُرَخَّمْ ، فرُخِّم بحذفِ الياءِ[٦] .

---

(١) قُلبت الواو ياءً ؛ لأنها وقعت آخر الكلمة ، وقبلها ضمَّة . انظر : المنصف ٢ / ١١٧ - ١١٨ ، التكملة ٥٩٨ ، الممتع ٢ / ٥٥٨ .

(٢) أبدلت الألف من الواو ؛ لتحرُّك الواو وانفتاح ماقبلها . انظر : المنصف ٢ / ١١٦ ، شرح الملوكي ٢١٨ .

(٣) قُلبت الواو همزة في المثالين ؛ لتطرفها بعد ألف زائدة . انظر : الكتاب ٤ / ٣٤٨ ، المقتضب ١ / ٢٠٠ .
ومن الصَّرفيين من فصَّل المسألة ، فقال : إنَّ الواو قلبت ألفاً ، ثم قلبت الألف همزةً ؛ لاجتماع ألفين ، واختلفوا في سبب قلبها ألفاً ، فهو عند المازني وابن جنِّي وقوعها متحركة بعد الألف ، وعند بعض المتأخرين وقوعها متحركة بعد الفتحة ، ولم يُعَدّ الألفُ فاصلاً بينهما ؛ لزيادته وسكونه . انظر : المنصف ٢ / ١٣٧ - ١٣٨ ، التَّتمة في التصريف ١٢٢ ، الممتع ١ / ٣٢٦ .

(٤) انظر ص : ٢٤٨ .

(٥) تقدَّم تخريجه في ص : ٢٧٤ .

(٦) (معاوية) رُخِّم أولاً على لغة : ياحارُ ، ثم رُخِّم على لغة : ياحارِ . انظر : الخصائص ٣ / ٣١٦ .
وذهب السِّيرافي إلى أنَّ الأقيسَ والأجودَ أنْ يكونَ الإنشاد : / =

وترخيمُ (حَيْوَةَ) : ياحَيْوَ ، وياحَيْوُ ، على الأَصْلَيْنِ ، مِنْ غيرِ تَغْييرٍ بأكْثَرَ من الضَّمِّ ؛ لأنَّ هذا الاسْمَ قد ظَهَرَتْ فيه (الواوُ)[1] ؛ للإيذانِ بالأَصْلِ ، فهو يجري على ذلك في سائر المواقعِ مِنْ فاعلٍ ، ومفعولٍ ، ومضافٍ ، ومُرَخَّمٍ[2] على قياسٍ واحدٍ ؛ لأنَّ العِلَّةَ لازمةٌ له[3] .

وتقولُ : ياطَلْحُ أقبلْ ، ولايجوزُ في (خبيثةٍ) : ياخبيْثُ أَقْبلي[4] ؛ لأنَّ الهاءَ للفَرْقِ بينَ المذكر والمؤنث في المعنى ، فلو جاز هذا ؛ لجاز : هذه خبيثٌ قد أقبلت ، وهذا خطأٌ[5] ، وليس كذلك (طَلْحَةُ) ؛ لأنَّ الهاءَ فيه لتأْنيثِ الاسْمِ فقط ، فلا يُخِلُّ بالمعنى حَذْفُها ، ولا بالاسمِ ؛ لأنَّه حَذْفُ زائدٍ يجري مَجرى مازِيْدَ لتكثيرِ الاسْمِ ، فهو يُحْذَفُ[6] في حالِ التَّقليلِ ، والتَّخفيف .

وتركُ الحَذْفِ فيما ليستْ فيه الهاءُ أكْثَرُ[7] ؛ لأنَّه أَبْعَدُ من الإخلالِ بالاسْمِ بحَذْفِ التَّنوينِ ، وإذهابِ[8] الإعرابِ ، وحَذْفِ حرفٍ مِنْ نَفْسِ الاسْمِ ، ولكنَّه جائزٌ ؛ لِما يكونُ في النِّداءِ من البيانِ بالإقْبالِ على المنادى ، والإشارةِ إليه ، فيصيرُ

= / أنَّك يامعاويَ ابنَ الأفضلِ

فتكون الياء من (معاوي) ، و (ابن) صفة . انظر : شرح السيرافي ٣ / ٦٩ أ ، وانظر : النكت ١ / ٥٨٠ . ونقلَ ابنُ السِّيرافي عن بعضِ النَّحويين إنكارَ إنشادِ سيبويه ، ثم ردَّ عليه ؛ وأنشد شاهداً آخر فيه ترخيمٌ بعد ترخيم ، وهو قول سعد بن المتنخِّر البارقي ، وهو جاهلي :

أيا بَجي أيا بَجي أدِّ أخي

أراد : يابجيلة . انظر : شرح أبيات سيبويه ١ / ٥٦٣ - ٥٦٤ .

(١) بياض في : ب .

(٢) ب : ويرخَّم .

(٣) كان القياسُ في (حَيْوَة) قلبَ الواو ياء ؛ لأنهما اجتمعا والأول منهما ساكنٌ . انظر : شرح السِّيرافي ٣ / ٦٩ب ، الممتع ٢ / ٥٦٩ .

(٤) هذا الحكم خاصٌّ بلغة : ياحارُ ، انظر : شرح السيرافي ٣ / ٦٩ أ - ب .

(٥) إنما كان خطأً ؛ لأنَّه يُلبس المؤنَّث بالمذكر . انظر : الكتاب ٢ / ٢٥١ .

(٦) ب : محذوف .

(٧) انظر : الكتاب ٢ / ٢٥١ ، الأصول ١ / ٣٦٥ .

(٨) ب : فإذهاب .

لذلك تخفيفاً لايُخلُّ بالاسْمِ ، ويجوزُ لهذه العِلَّةِ .

والتَّرخيمُ في : حارثٍ ، / ٢١١أ ومالكٍ ، وعامرٍ ؛ أكْثَرُ ؛ لكثرةِ هذه الأسماءِ في الاسْتعمالِ ؛ لأنَّ العَرَبَ تُسمِّي بها أكْثَرَ[١] . وقال مُهَلْهِلُ بنُ ربيعةَ :

ياحارِ لاتَجْهَلْ على أَشْياخنا .·. إنّا ذَوُو السَّوراتِ[٢] والأَحْلامِ[٣]

وقال امرؤ القيسِ :

أَحَارِ تَرَى بَرْقاً أُريكَ وميضَهُ .·. كَلَمعِ اليَديْنِ في حَبيٍّ مكَلَّلِ[٤]

وقال الأَنْصاريُّ :

.... .·. يامَالِ ، والحقُّ عِنْدَه فَقِفُوا[٥]

وقال الذُّبيانيُّ :

فَصَالِحُونا جميعاً إنْ بَدَا لَكُمُ .·. ولاتَقولوا لَنا أَمْثَالَها عامِ[٦]

ويجوزُ التَّرخيمُ في غيرِ هذه الأسماءِ ؛ لأنَّه تخفيفٌ ، مِنْ غيرِ إخلالٍ ، وإنْ كان في تلك أكْثَرَ ، وقال يزيدُ بنُ مخرِّمٍ :

فَقُلْتُمْ : تعالَ يايزي بْنَ مُخَرِّمٍ .·. فقلتُ لَكُمْ إنِّي حليفُ صُداءِ[٧]

وقال مجنونُ بني عامرٍ :

أَلا يالَيْلَ إنْ خُيِّرتِ فينا .·. بنَفْسي فانْظُري أَيْنَ الخِيارُ[٨]

فهذه شواهدُ في غيرِ الأسماءِ التي كَثُرتْ في التَّسميةِ .

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٢٥١ ، الأصول ١ / ٣٦٥ ، شرح القصائد السبع ٩٩ ، الأشباه والنظائر ٣ / ٢٢٨ .
(٢) ب : السوارات .
(٣) تقدّم تخريجه في ص : ٢٧٦ .
(٤) تقدّم تخريجه في ص : ٢٧٧ .
(٥) تقدّم تخريجه في ص : ٢٧٧.
(٦) تقدّم تخريجه في ص : ٢٧٨ .
(٧) سبق تخريجه في ص : ٢٧٨.
(٨) سبق تخريجه في ص : ٢٧٩ .

وقال امرؤ القيس :

لَنِعمَ الفتَى تَعْشُو إلى ضَوْءِ نَارِه .˙. طَرِيفُ بْنُ مالٍ لَيْلَةَ الجُوعِ والخَصَرْ[١]

فرخَّم في غير النِّداء على : ياحارُ .

وقال رجلٌ من بني مازنٍ :

عليَّ دماءُ البُدْنِ إنْ لَمْ تُفارقي .˙. أَبَا حَرْدَبٍ [لَيْلاً ، وأَصْحَابَ][٢] حَرْدَبِ [٣]

أَرَادَ (لَيْلى) ، فَرَخَّمَ[٤] ، وصَرَفَ ، كأنَّه سمَّى بـ (لَيْلٍ) . وليس هذا على ترخيمِ (حَرْدَبة) : لأنَّه في ذِكْرِ ترخيمِ ماليس فيه الهاءُ[٥] .

وقال طَرَفَةُ :

أَسَعْدَ بْنَ مالٍ أَلَمْ تَعْلَمُوا .˙. وذو الرَّأيِ مَهْما يَقُلْ يَصْدُقِ[٦]

ولايجوزُ ترخيمُ ماهو على ثلاثةِ أَحْرُفٍ ليستْ فيها الهاءُ[٧] ؛ لأنَّه أَخَفُّ الأَبْنِيةِ ،

---

(١) تقدَّم تخريجه في ص : ٢٨٠ .
(٢) بياضٌ في : ب .
(٣) سبق تخريجه في ص : ٢٨٠ .
(٤) قول الشَّارح – رحمه اللَّه – مرجوحٌ ؛ لما يأتي :
أ – أنَّ (ليلاً) ظرف زمان ، يدلُّ على ذلك رواية :
أبا حَرْدَبٍ يوماً وأصحابَ حَرْدَبِ
انظر : شرح أبيات سيبويه ١ / ٥٢٨ .
ب – أنَّ الشاعر لايخاطب امرأة ، وإنَّما يخاطب ناقته . انظر ص : ٢٨٠ هـ ٤ .
جـ – أنَّ قوله يقتضي أن يكون في البيت ضرورة أخرى ، وهي إعراب المنادى المفرد المعرفة .
(٥) لعلَّ الشَّارح يُعرِّض بالنَّحاس ، والسِّيرافي اللذين ذهبا إلى أنَّ الشاهد ترخيم (حَرْدبة) ، وتبعهما ابنُ السيرافي ، والأعلم ، والكوفي . انظر : شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٥٦ ، شرح السيرافي ٣ / ٧٠ أ ، شرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافي ١ / ٥٢٨ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٣٦ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٩٩ أ.
(٦) سبق تخريجه في ص : ٢٨١ .
(٧) هذا رأي جمهور البصريين والكسائي وجمهور الكوفيين ، وذهب الأخفش ، والفراء ، والجرميّ إلى جواز ترخيم الثلاثي إذا تحرَّك وسطه ، واحتجوا بأنَّ حركة العين تقوم مقام حرفٍ رابعٍ في الترخيم كما قامت ذلك المقام في منع الصَّرف ، وأضاف الفراء أنَّ من الأسماء الثلاثية ماحُذفت لامُه لغير التَّرخيم كيَدٍ ، ودمٍ ، فبقاء الاسم على حرفين لايُخلُّ به . انظر : الأصول ١ / ٣٦٥ ، شرح السِّيرافي ٣ / ٧٠ أ ، شرح عيون الإعراب ٢٦٩ – ٢٧٠ ، توضيح المقاصد ٤ / ٤٣ .
وفي الإنصاف ١ / ٢٥٦ عُزي هذا الرأي إلى الكوفيين ، وفيه نظر ؛ لمخالفته مانقله ابن السَّراج ، والسيرافي . / =

وأكثرُها ، وأمكنُها[1] ، فلمّا بَلَغَ من التَّخفيفِ إلى الأعلى في الخِفَّة الذي ليس فوقَه ماهو أعلى منه ؛ صار ترخيمُه لايجوزُ ؛ لأنَّه يصيرُ تثقيلاً[2] على الطِّباعِ بإخراجِ المُتَمكِّنِ عن البناءِ الذي هو أَمْكَنُ ، كإخراجِه لو جُعِلَ على حَرْفٍ واحدٍ . وليس التَّخفيفُ كلُّه بالحَذْفِ ، إذْ قد يكونُ بكثرةِ الاسْتعمالِ ، وقدْ يكونُ بالتَّمكُّنِ الّذي يَخِفُّ النُّطقُ به على الطِّباعِ .

/ ٢١١ب ولايجوزُ ترخيمُ غيرِ الاسْمِ العَلَمِ ، إذا لم تَكُنْ فيه الهاءُ ؛ لأنَّ العَلَمَ أكْثَرُ ، فهو بالتَّخفيفِ أَحقُّ ، ونظيرُ ذلك قولُهم : هذا زيدُ بنُ عمروٍ ، بحَذْفِ التَّنوينِ ؛ لوقوعِ (ابنٍ) صفةً بَيْنَ عَلَمَيْن ، ولايجوزُ : هذا زيدٌ ابنُ أخينا إلا بالتَّنوينِ ؛ لأنَّ (أخانا) ليس بعَلَمٍ .

ويلزمُ مَنْ رخَّمَ غيرَ العلمِ أنْ يقولَ في ترخيمِ (مُسْلمينَ) : يامُسْلِمُ أَقْبِلوا . فإنْ قَال : هذا يُلبِسُ ؛ قيلَ له : وترخيمُ الثُّلاثي يُخِلُّ بالاسْمِ ، فإذا جاز الإخلالُ للتَّخفيفِ ؛ جاز الإلباسُ لما يَصْحَبُه من البيانِ الذي يَنْفيه عن الاسْمِ .

ويجوزُ: ياصاحِ ؛ لكثرةِ اسْتعمالِ (صاحبٍ) ، ولايجوزُ في (راكبٍ) : ياراكِ ؛

/ = هذا وردَّ السيرافي الحجة الثانية بأنَّ تلك الأسماء قليلةٌ ، وعلَّة حذف لامها استثقالُ الحركة على حرف العلة ، وليست استكثارَ العدَّة ، فلا يُقاس عليه حذفُ الترخيم . انظر : شرح السيرافي ٣ / ٧٠أ - ب .
وأما الحجة الأولى فهي غير مدفوعة ؛ ولذا علَّق عليها الجرجانيّ بقوله : « ولم ينكره أصحابنا ؛ لأنَّه قياسٌ ، وذلك أنَّهم يُنزِّلون الحركة منزلة الحرف ، فيقولون : (جَمَزِيٌّ) في (جَمَزى) ، كما يقولون في (حُبارى) : (حُباريٌّ) ، ولايجوِّزون (جَمَزَوِيّ) ، كما يجوِّزون (حُبْلَوِيٌّ) ؛ لأنَّ الحركة في الميم قد تنزَّلت منزلةَ حرفٍ حتى كأنَّه (جَمازَى) » . المقتصد ٢ / ٧٩١ - ٧٩٢ .
ولكن لم يرد سماعٌ في ترخيم الثلاثي غير المختوم بتاء التأنيث . ذكر هذا السيرافي . انظر : شرح السيرافي ٣ / ٧١أ .

(١) انظر : الأصول ١ / ٣٦٥ ، شرح السيرافي ٣ / ٧٠أ ، شرح عيون الإعراب ٢٦٩ .

(٢) ب : ثقيلاً .

لأنَّه لم يكْثُر استِعْمالُه إلى ذلك الحدِّ (١)، كما يجوزُ (لم يكُ) في : لم يكُنْ، ولايجوزُ في (لم يَحِنْ) : لَمْ يَحِ .

---

(١) قال السيرافي : « وإنَّما شذَّ (صاحِ) بكثرة النِّداء له ؛ لأنَّ كلَّ من كانَ معك في سفرٍ فهو لك صاحبٌ ، وكلُّ من لابَسك في أمرٍ فهو صاحبك فيه ، فشُبِّه بالأسماء » . شرح السيرافي ٣ / ٧١ أ ، وانظر : الأصول ١ / ٣٦٥ ، شرح ملحة الإعراب ٢٦٤ .

بابُ تَرْخيمِ ما آخِرُه زائدانِ زِيْدا معاً (١)

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في ترخيمِ الاسْمِ الذي آخِرُه زائدان زيدا معاً مّما لايجوزُ (٢) .

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في تَرخيمِ الاسْمِ الذي آخِرُه زائدانِ زِيْدا معاً ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

ولِمَ لايجوزُ أنْ يحذفَ الزَّائدُ الأخيرُ ، دونَ الأوَّلِ ؟ وهل ذلك لأنَّهما زِيْدا معاً ، فحُذفا معاً ؛ لاصْطحابهما على اللُّزومِ في الحَذْفِ والثُّبوت ؟ (٣) .

وماترخيمُ : عُثمانَ ، و مَرْوانَ ؟ ولِمَ جاز فيه : ياعُثْمَ أَقْبِلْ ، وفي (مروانَ) : يامَرْوَ أَقْبِلْ ؟ (٤) .

وماترخيمُ : أَسْماءَ ، وحَمْراءَ (٥) ؟ ولِمَ جاز فيه : ياأَسْمَ أَقْبلي (٦) ، وياحَمْرَ ؟ .

وما الشَّاهِدُ في قولِ الفَرَزْدَقِ :

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا باب مايُحذف من آخره حرفان لأنَّهما زيادةٌ واحدةٌ بمنزلة حرفٍ واحدٍ زائدٍ . انظر : الكتاب ١ / ٣٣٧ - ٣٣٨ (بولاق) ، ٢ / ٢٥٦ - ٢٥٩ (هارون) .

(٢) ب : مما يجوز .

(٣) هذا سؤال عن قول سيبويه في ترجمة الباب « لأنَّهما زيادةٌ واحدةٌ بمنزلة حرفٍ واحدٍ زائد » ، وقوله : « ولكنَّهما زيادتان لحقتا معاً ، فحذفتا جميعاً كما لحقتا جميعاً » . الكتاب ١ / ٣٣٧ ، ٣٣٨ (بولاق) ، ٢ / ٢٥٦ ، ٢٥٨ (هارون) .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وذلك قولك في (عثمان) : ياعُثْمَ أقبلْ ، وفي (مَرْوَانَ) : يامَرْوَ أَقْبِلْ » . الكتاب ١ / ٣٣٧ (بولاق) ، ٢ / ٢٥٦ (هارون) .

(٥) ب : جرا .

(٦) أ ، ب : أَقْبل .

والسؤال عن قول سيبويه : « وفي (أَسْماء) : ياأَسْمَ أَقْبلي » . الكتاب ١ / ٣٣٧ (بولاق) ، ٢ / ٢٥٦ - ٢٥٧ (هارون) .

يامَرْوَ إنَّ مَطِيَّتِي مَحْبُوسَةٌ .˙. تَرْجُو الحِباءَ وربُّها لَمْ يَيْئَسِ[(١)]

وقولِ الرّاجزِ[(٢)]:

يانُعْمَ هَلْ تَحْلِفُ لاتَدِينُها[(٣)]

وقولِ لبيدٍ[(٤)]:

ياأسْمَ صَبْراً على ماكانَ مِنْ حَدَثٍ .˙. إنَّ الحوادثَ مَلْقيٌّ ومُنْتَظَرُ[(٥)]؟

---

(١) أول ثلاثة أبيات من البحر الكامل . يخاطب فيها مروان بن الحكم عامل المدينة لمعاوية رضي الله عنه ، ورواية الديوان : (مروانُ إنَّ مطيتي معكوسةٌ) ، ولاشاهد فيها .
والحِباء : العطاء . انظر : تحصيل عين الذهب ١ / ٣٣٧ .
انظر : الديوان ٢ / ٤٨٢ ، الكتاب ٢ / ٢٥٧ ، التلقين ٣٣٣ ، المحلّى ١١٣ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٥٦ ، الجمل ١٧٢ ، شرح السيرافي ٣ / ٧٢ أ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٥٠٥ ، اللمع ١٩٩ ، التبصرة ١ / ٣٦٩ ، النكت ١ / ٥٨٤ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٣٧ ، الحلل ٢٣٩ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٣١٣ ، شرح المفصل ٢ / ٢٢ ، قواعد المطارحة ٤٦ ب ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٦٢ب ، ١٩٤ أ ، أوضح المسالك ٣ / ٢٩٤ ، شرح الجمل لابن هشام ٢٥٥ ، المساعد ٢ / ٥٥٠ ، المقاصد النحوية ٤ / ٢٩٢ .

(٢) لم أقف عليه .

(٣) بيت مفرد من الرجز .
قال الأعلم : « ومعنى (تَدينها) : تُجازيها ، يقال : دِنْتُه بما صنع ، أي : جازيتُه ، ومنه المثل : كما تدينُ تدان ، أي : كما تفعلُ تجازى ، فسمَّى فعلَه ديناً ، وإنْ لم يكن جزاء ؛ لأنَّه سبب الجزاء ، فسمَّاه باسمه » .
تحصيل عين الذهب ١ / ٣٣٧ .
وللبيت رواية أخرى استشهد بها سيبويه والشارح على نون التوكيد الخفيفة ، وهي :
هل تحْلِفَنْ يانُعْمَ لاتَدينُها
انظر : الكتاب ٣ / ٥١٤ ، شرح الرماني ٤ / ١١٥أ .
انظر : الكتاب ٢ / ٢٥٧ ، التلقين ٣٣٥ ، شرح السيرافي ٣ / ٧٢ أ ، النكت ١ / ٥٨٥ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٣٧ ، قواعد المطارحة ٤٦ ب ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٦٢ب ، الخزانة ١١ / ٣٨٤.

(٤) عزا الشّارح البيت إلى لبيد بن ربيعة ، وهو موافقٌ لما في الكتاب ٢ / ٢٥٧ (هارون) ، شرح السيرافي ٣ / ٧٢أ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٣٧ ، وانظر : الديوان ٢٨١ .
وعُزي إلى أبي زُبيد الطائيّ « ... - نحو ٦٠ هـ » . حَرْملة بن المُنذر بن معدي كرب ، شاعرٌ مخضرم ، وعمِّر خمسين ومائة سنة ، كان في الجاهلية نصرانياً ، واختلف في إسلامه . انظر : طبقات فحول الشعراء ٢ / ٥٩٣ - ٦١٥ ، المعمرين ١١٧ ، الأغاني ١٢ / ٤٢٩٣ - ٤٣٠٥ ، معجم الأدباء ١٠ / ١٩١ - ٢٠٩.
وعزي إليه الشاهد في : نقد الشعر لقدامة ١٤٠ -١٤١ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٤٣٥ ، الحلل ٢٣٦ ، وانظر : شعره (شعراء إسلاميون ٦٧٤) .

(٥) من البحر البسيط ، من قصيدة بقي منها أبياتٌ ، أوّلُها :
ترى الكثيرَ قليلاً حين تسألُهُ .˙. ولامخالجه الخلوجةُ الكُثُر
الخلوجة : الطَّعنة ذات اليمين وذات الشمال ، أو الآراء المختلطة . انظر : اللسان ٢ / ٢٥٩(خلج) ، وملقيٌّ ومنتظرٌ مبتدآن حُذف خبراهما ، والتقدير : منها ملقيٌّ ، ومنها منتظرٌ . انظر : المقاصد النحوية ٤ / ٢٨٩ ./=

ومانظيرُ الزّائدينِ معاً منْ ياءي النِّسْبةِ ؟ [١].

و [من][٢] علامة الجَمْعِ والتَّثْنية ؟ [٣].

وما الزّائدان اللّذان زيدا معاً [٤]؟ وما الزّائدان اللّذان زِيْد أحدُهما قَبْلَ الآخَرِ ؟ وهل ذلك مايتعاقبُ على الحرف الزّائد ، فَيُثْبَتُ تارةً ، ويُحْذَفُ تارةً ، نحو : عَلْقَاة ، و عَلْقىً [٥] ، وأرْطاة ، وأَرْطىً [٦] ؛ لأنَّ الألفَ زيدتْ للإلحاق ، فهي تجري مَجْرى الأُصول ، والهاءُ زِيْدتْ للتَّأنيث على أنْ تَذْهَبَ في التَّذكير ، وكذلك (رَعْشَنان)[٦] ، اسمَ رَجُلٍ ، النُّونُ في (رَعْشَنٍ) أَثْبَتُ من علامةِ التَّثنيةِ ؛ لأنَّها تَتَعاقَبُ[٧] عليها ؟[٨].

= / انظر : ديوان لبيد ٢٨١ ، شعر أبي زُبيد (شعراء إسلاميون ٦٧٤) ، الكتاب ٢ / ٢٥٧ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٥٦ ، الجمل ١٧١ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٢ أ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٤٣٥ ، التبصرة والتذكرة ١ / ٣٦٩ ، النكت ١ / ٥٨٥ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٣٧ ، الحلل ٢٣٦ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٣١٤ ، قواعد المطارحة ٤٦ ب ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٦٣ أ ، شرح ألفية ابن معط ٢ / ١٠٧٢ ، المقاصد النحوية ٤ / ٢٨٨ ، التصريح ٢ / ١٨٦ ، شرح الأشموني ٢ / ١٨٢ .

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « كما أنَّ ياءي الإضافة وقعتا معاً ، ولم تُلحق الآخرةَ بعدما كانت الأولى لازمة » . الكتاب ١ / ٣٣٨ (بولاق) ، ٢ / ٢٥٨ (هارون) .

(٢) في أ ، ب : ما ، والصواب ما أثبته .

(٣) هذه المسألة أشار إليها سيبويه في قوله : « وكذلك ترخيمُ رجلٍ يقال له : (مسلمون) ، بحذف الواو والنُّون جميعاً ؛ من قبل أنَّ النُّون لم تلحق واواً ولاياءً قد كانت لزمت قبل ذلك » . الكتاب ١ / ٣٣٨ (بولاق) ، ٢ / ٢٥٩ (هارون) .

(٤) لم يُعرِّف سيبويه في هذا الباب الزائدين اللذين زيدا معاً .

(٥) العَلْقى : شجر تدوم خضرته في القيظ ، ولها أفنان طوال دقاق ، وورق لطاف ، قيل : ألفه للإلحاق ، وقيل : للتأنيث ، والأول قول سيبويه والشارح . انظر : الكتاب ٣ / ٢١١ (هارون) ، اللسان ١٠ / ٢٦٤ (علق) .

(٦) الأرْطى : شجر ينبت بالرَّمْل شبيه بالغضا ، واختلف في ألفه ، فقيل : هي أصلية ، ووزنه (أَفْعل) وقيل : هي زائدة للإلحاق ، ووزنه (فَعْلى) ، وهو ماقال به سيبويه والزجاج والشارح وابن جني ، أما المبرد فقال بالقولين في موضعين مختلفين . انظر : الكتاب ٣ / ٢١١ (هارون) ، المقتضب ٢ / ١٠٥ ، ٢٣١ ، ماينصرف ومالاينصرف ٤٠ ، المنصف ١ / ٣٥ - ٣٦ ، اللسان ٧ / ٢٥٤ - ٢٥٥ (أرط) .

(٧) الرَّعْشَن : المرتعش ، نونه زائدة . والجمل الرَّعشن : السَّريع . انظر : المحكم ١ / ٢٢٧ (رعش) .

(٨) يريد بالتعاقب أنَّ علامة التَّثنية تدخل على النُّون عند التثنية ، ولاتدخل عند الإفراد ، وأصل التعاقب : أن يركب كل واحد على الراحلة عُقْبة ؛ أي : نوبة . انظر : التوقيف على مهمات التعاريف ١٠٠ .

وهو - عند الشارح - غير المعاقبة ؛ إذ تقدم أنَّ المعاقبة الوقوع موقع الشيء بعد حذفه . انظر ص : ١٨٧ .

(٩) هذا السؤال يُطرِّق إليه قول سيبويه : « وإنَّما كان هذان الحرفان بمنزلة زيادةٍ واحدة ؛ من قِبَلَ أنك لم تُلحق الحرفَ الآخرَ أربعة أحرفٍ رابعهُنَّ الألفُ من قبل أنْ تزيد النُّونَ التي في (مروان) ، والألف التي في (فعلاء) » . الكتاب ١ / ٣٣٨ (بولاق) ، ٢ / ٢٥٨ (هارون) .

ومــاترخــيمُ رَجُلٍ اسْمُه : مُسْلِمــونَ ؟ ولِمَ وَجَبَ حَذْفُ / ٢١٢أ الواوِ ، والنُّونِ[١] ؟ ولِمَ لو كانت الواو قد لَزِمَتْ ، حتَّى تكونَ بمنزلة شيءٍ مِنْ نَفْسِ الحرف ، ثم لَحِقَتْها زيادةٌ ؛ لَمْ تَكُنْ حَرْفَ الإعراب ؟ وهل ذلك لأنَّها كانت تجري مَجْرى (أَرْطاةٍ) في أنَّ حَرْفَ الإعراب الزّائدُ الذي لَحِقَ ، وقد بَطَلَ أنْ يكونَ الأوَّلُ حَرْفَ إعرابٍ ؟[٢].

ولِمَ وَجَبَ في ترخيمِ رجلٍ اسْمُه (مُسْلِمان) : يامُسْلِمَ أَقْبِلْ ؟[٣].

وماترخيمُ رَجُلٍ اسْمُه : بَنُونَ ؟ ولِمَ وَجَبَ فيه : يابَنُو ، بِطَرْحِ النُّونِ وَحْدَها ؟ وهل ذلك لئلا يَبْقى الاسْمُ على أقلَّ مِنْ ثلاثة أَحْرُفٍ ؟ وماترخيمُه على : ياحارُ ؟ ولِمَ وَجَبَ فيه : يابَني ؟[٤].

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه المتقدِّم في ص : ٢٩١ هـ٣ .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ولو كانت قد لزمت حتى تكونَ بمنزلة شيءٍ من نفس الحرف ثمّ لحقتها زائدةٌ لم تكن حرفَ الإعراب » . الكتاب ١ / ٣٣٨ (بولاق) ، ٢ / ٢٥٩ (هارون) .

(٣) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وكذلك رجلٌ اسمه (مُسلمان) ، تحذفُ الألفَ والنُّون » . الكتاب ١ / ٣٣٨ (بولاق) ، ٢ / ٢٥٩ (هارون) .

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وأما رجلٌ اسمه (بنون) فلا تطرح منه إلا النُّون ؛ لأنَّك لاتُصَيِّرُ اسماً على أقلَّ من ثلاثة أحرف ، ومَنْ جَعَلَ مابقي من الاسم بعد الحذف بمنزلة اسمٍ يتصرَّفُ في الكلام لم تكن فيه زيادةٌ قطّ ؛ قال : يابَني ؛ لأنَّه ليس في الكلامِ اسمٌ يتصرَّفُ آخرُه كآخر : بَنُو » . الكتاب ١ / ٣٣٨ (بولاق) ، ٢ / ٢٥٩ (هارون) .

بابُ تَرْخيمِ الاسْمِ الذي قَبْلَ آخره [زائدٌ يكونُ معه بمنزلةِ حرفٍ واحدٍ][1]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في ترخيمِ الاسْمِ الذي قَبْلَ آخِرِه زائدٌ يكونُ معه بمنزلةِ حَرْفٍ واحدٍ .

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في ترخيمِ الاسْمِ الذي قَبْلَ آخِرِه زائدٌ يكونُ معه بمنزلةِ حرفٍ واحدٍ ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

ولِمَ لايجوزُ أنْ يُحْذَفَ الآخِرُ ، دونَ الزَّائدِ ؟ وهل ذلك لأنَّه إذا وَجَبَ حَذْفُ الزَّائدينِ معاً ؛ لأنَّه ليس أَحدُهما أَثْبَتَ من الآخرِ ، ثم وَجَبَ حَذْفُ الأصليِّ الذي هو أَثْبَتُ ؛ فواجبٌ أنّ يَتْبَعَه الزَّائدُ الذي ليس بأَثْبَتَ ، مع أنَّه ساكنٌ ميِّتٌ ، وليس يَتْبَعُ الزَّائدُ في الحَذْفِ إلا وهو ساكنٌ ميِّتٌ ؟[2] .

وماترخيمُ : منصورٍ ، و عمّارٍ ، وشِمْلالٍ[3] ، وعَنْتريسٍ[4] ، اسم رَجلٍ ؟ ولِمَ وَجَبَ فيه : يامنصُ أَقْبِلْ ، وياعمَّ ، وياشِمْلَ ، وياعَنْتَرِ أَقْبِلْ ؟[5] .

---

(١) ساقط من : ب .
وترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابٌ يكونُ فيه الحرفُ الذي من نفس الاسم وماقبله بمنزلة زائد وقع وماقبله جميعاً . الكتاب ١ /٣٣٨ (بولاق) ، ٢ /٢٥٩ (هارون) .
والضمير في قول الشَّارح (معه) يعود على الآخر .

(٢) لم يذكر سيبويه علة إتباع غير الأثبت لما هو أثبت ، وإنما ذكر علة أخرى ، وهي أنَّ الأصليّ والزائد الذي قبله ساويا الزائدين معاً ، فالأصلي ساوى الزائد الثاني في الحذف للترخيم ؛ لأنهما طرف والزائد قبل الأصلي ساوى الزائد الأول في الزيادة والسكون ، وعدم اللزوم . انظر : الكتاب ١ /٣٣٨ (بولاق) ، ٢ /٢٥٩ - ٢٦٠ (هارون) .

(٣) الشِّملال : الجمل السريع . انظر : اللسان ١١ /٣٧١ (شمل) .

(٤) العَنْتريس : الناقة الصُّلبة الشديدة ، والنون زائدة . انظر : الصحاح ٣ /٩٤٦ (عترس) .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وذلك قولك في (منصور) : يامَنْصُ أَقْبِلْ .... » إلى آخر الباب . الكتاب ١ /٣٣٨ (بولاق) ، ٢ /٢٥٩ - ٢٦٠ (هارون) .

وهلاّ جاز حَذْفُ الزَّائدينِ معاً ؛ لمشاكلةِ حالِ الحذفِ لحالِ الثُّبوتِ ، ولَمْ يَجِبْ مثلُ ذلك في الأصليِّ مع الزّائدِ ؟ وهل [ذلك][1] لقوةِ الأَصْليِّ على الزّائدِ[2] في حَذْفِه معه ، وحَذْفِه على انْفرادِه ، فهذا نظيرُ تلك العِلَّةِ في الحَذْفِ ؟[3] .

(١) ساقط من : ب .

(٢) ب : زائد .

(٣) وازن الشّارح بين علّة حذف الزّائدين معاً ، وعلة حذف الأصليّ والزّائد ، ولم يذكر ذلك سيبويه .

الجـوابُ [١] :

الذي يجوزُ في ترخيمِ الاسْمِ الذي آخِرُه زائدانِ زِيْدا معاً حَذْفُهما معاً كما زيدا معاً [٢].

ولايجـوزُ أنْ يُحْذَفَ الآخِرُ منهمـا فقَطْ ؛ لأنَّهمـا لمّا اصْطَحبـا في الثُّبـوتِ على اللُّزومِ ، اصْطَحبا في الحَذْفِ على اللُّزومِ [٣].

وتقـولُ في ترخـيـمِ (عُثْمـانَ) : ياعُثْمَ أقْبِلْ ، وفي (مَرْوانَ) : يامَرْوَ ، وفي (أَسماءَ) : ياأَسْمَ أقْبِلي [٤] ، وقال الفَرَزْدَقُ :

يـامَرْوَ إنَّ مَطِيَّتـي مَحْبُوسَـةٌ ∴ تَرْجُو الحِبَاءَ ، وربُّها لَمْ يَيْئَسِ [٥]

فرخَّمَ (مَرْوانَ) بحَذْفِ الألفِ ، والنُّونِ .

وقال الرَّاجز :

يانُعْمَ هَلْ تَحْلِفُ لاتَدِينُها [٦]

فَحَذَفَ الألفَ والنُّونَ مِنْ نُعْمانَ .

وقال لبيدٌ :

---

(١) الجواب عن مسائل باب ترخيم ما آخره زائدان زيدا معاً .

(٢) الزائدان معاً سبعة أصناف : زيادتا التثنية ، وزيادتا جمع المذكر السالم ، وزيادتا جمع المؤنث السالم ، وزيادتا نَحوَ (مَرْوان) ، وياءي النسب وما أشبهها ، وألفا التأنيث ، وهمزة الإلحاق مع الألف التي قبلها .
انظر : شرح الكافية ١ / ١٥١ ، وانظر : الأمالي الشجرية ٢ / ٣١٣، المستوفى ١ / ٣٤٢ ، المقدمة الجزولية ١٩٨ - ١٩٩ ، قواعد المطارحة ٤٦ ب - ٤٧أ .

(٣) انظر : المقتصد ٢ / ٧٩٤ ، المتَّبع ٢ / ٤٩٦ .

(٤) أسماء هذه مأخوذةٌ من الوسامة ، فأصلها (وَسْماء) ، ووزنها (فَعْلاء) وألفاها للتأنيث ، أما أسماءُ التي هي جمع اسم ، فوزنها (أفْعَال) . وليست من هذا الباب ، وإنَّما تدخل في الباب الآتي ؛ لأن الحرف الأخير أصليٌّ .
انظر : الأمالي الشجرية ٢ / ٣١٣، شرح الكافية ١ / ١٥١ .
وقد مثَّل بأسماء لهذا الباب قبل الشَّارح سيبويه وابن السَّراج والزَّجاجي ، كما مثل بها بعده الصَّيمري ، والفرخان ، والشَّلوبين ، وابن إياز . انظر الكتاب ٢ / ٢٥٨ ، الأصول ١ / ٣٥٩ ، الجمل ١٧١ ، التبصرة والتذكرة ١ / ٣٦٩ - ٣٧٠ ، المستوفى ١ / ٣٤٢ ، شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣ / ٩٦٦ ، قواعد المطارحة ٤٦ ب .

(٥) تقدم تخريجه في ص : ٢٩٠ .

(٦) سبق تخريجه في ص : ٢٩٠ .

/ ٢١٢ب يأسْمَ صَبْراً على ماكانَ مِنْ حَدَثٍ .·. إنَّ الحوادثَ مَلْقيٌّ ومُنْتَظَرُ[(١)]

فَحَذَفَ الألفَيْنِ من : أَسْمَاء .

وترخيمُ رجلٍ اسمُه (مُسْلِمِيٌّ) : يامُسْلِمِ أَقْبِل ، على حَذْفِ ياءي النَّسَبِ ؛ لأنَّهما زائدان زِيْدا معاً[(٢)] . وكذلك رجلٌ اسمُه (مُسْلمانِ) : يامُسْلِمَ أَقْبِلْ ، وفي رجلٍ اسمُه (مُسْلِمُونَ)[(٣)] : يامُسْلِمُ أَقْبِلْ .

وكلُّ زائدين زيدا معاً فالأوَّلُ منهما ساكنٌ[(٤)] ، وكُلُّ زائدينِ لم يَزْدادا[(٥)] معاً فإنَّ الثَّاني يتعاقَبُ على الأوَّلِ كتعاقُبِ الهاءِ على : أَرْطَاة ، وأَرْطَى .

وتقولُ في ترخيمِ رَجُلٍ اسمُه (رَعْشَنَان) : يارعشَنَ أَقْبِلْ ، فلا تَحْذِفُ النُّونَ الزّائد من (رَعْشَنٍ) ؛ لأنَّها أُثْبِتُ من علامة التثنية .

ولو كانت الواو في (مسلمونَ) زِيْدَتْ أَوَّلاً ، ثمَّ لَحِقَتْها الزَّائدةُ الثانيةُ ؛ لم تكُنْ حَرْفَ الإعرابِ[(٦)] ؛ لأنَّها كانت تجري مَجْرى : أَرْطَى ، و أَرْطَاةٍ[(٧)] .

---

(١) تقدَّم تخريجه في ص : ٢٩٠ .

(٢) يلحق بياءي النسب ما أشبههما كياءي (كرسيّ) ، و (بُخْتِيّ) . انظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣ / ٩٦٦ ، شرح الكافية ١ / ١٥١ .

(٣) مُسْلمان ومسلمون - إذا سُمِّي بهما - ملحقان بالمثنى وجمع المذكر السَّالم .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٢٦١ ، شرح السيرافي ٣ / ٧٤ ب .
وينضاف إلى هذا أنْ يكونَ حرف مدٍّ . انظر : الكتاب ٢ / ٢٦٢ ، الملخَّص ٤٧٩ .

(٥) ب : يزداد .

(٦) وافق الشَّارحُ سيبويه على أنَّ الألف والواو حرفا الإعراب في التثنية والجمع . انظر : الكتاب ٢ / ٢٥٩ .
وفي المسألة خلافٌ بين النحويين ، تفصيله في : المقتضب ٢ / ١٥١ - ١٥٣ ، الإيضاح في علل النحو ١٣٠ - ١٣٤ ، شرح السيرافي ١ / ٢١٩ (مطبوع) ، علل التثنية ٤٨ ومابعدها .

(٧) في شيئين :
أحدهما : أنْ تدخل النُّون على الواو تارة ، وتترك تارة كما أنَّ التاء في (أرْطاة) كذلك . وهو ماسمَّاه الشَّارح في المسائل التعاقب .
والآخر : أنْ تكون النُّون حرف الإعراب كما أنَّ التاء في (أرطاة) كذلك .

وتقـول في ترخـيمِ رجلٍ اسـمُه (بَنُونَ) : يـابَنُوْ أَقْبِل ، فلا تَحْذِفُ الواوَ ؛ لئـلا يبقى الاسمُ على أقلَّ مِنْ ثلاثة أَحْرُفٍ . ومَنْ قَالَ : ياحارُ ؛ قال : يابَني ؛ لوقوعِ الواوِ في آخِرِ الاسْمِ ، وقَبْلَها ضمَّةٌ [١].

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٢٥٩ ، الأصول ١ / ٣٦٠ ، المستوفى ١ / ٣٤٢ ، الملخّص ٤٧٩ .

الجـوابُ عن البابِ في ترخيمِ الاسمِ الّذي قبلَ آخره زائدٌ :

الاسمُ الذي قبلَ آخِره زائدٌ يكونُ معه(١) بمنزلة حَرْفٍ واحدٍ يُحذَفُ الآخِرُ مع الزّائد في التّرخيم(٢).

ولايجوزُ حَذْفُ الآخرِ دونَ الزّائد ؛ لأنّه ساكنٌ ميّتٌ ، قد جاورَ الأصليَّ الذي هو أثبتُ منه ، فلَزِمَ أنْ يَتْبَعَه في الحَذْفِ كما يَتْبَعُ الزّائدُ الذي بعدَه زائدٌ في الحَذْفِ ، فاتّباعُ الأصليِّ أحقُّ من اتّباعِ الزّائد(٣).

---

(١) أي : مع الآخِر .

(٢) يُشترط لهذا الحذف أن يكون الزائد حرف مدٍّ ، وأن يبقى الاسم بعد الحذف على ثلاثة أحرف فأكثر ، ولم يذكر سيبويه والشارح ذلك استغناء بالأمثلة . انظر : الكتاب ١ / ٣٣٨ (بولاق) ، وانظر : الأصول ١ / ٣٦٠ ، الإيضاح ٢٥٢ - ٢٥٣ ، المقتصد ٢ / ٧٩٤ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٣١٠.
ونُقل عن الفراء أنه لم يشترط الشرطين ، وعن الجرمي أنّه لم يشترط الأول . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٢٣ ، شرح الكافية ١ / ١٥٢ ، الارتشاف ٣ / ١٥٦ ، الهمع ١ / ١٨٣.

(٣) تقدّم في المسائل أنّ سيبويه علّل حذفَ الزائد الذي قبل الأصليّ بمشابهته الزّائد الأول من الزائدين معاً . انظر ص : ٢٩٣ .
أما علة الإتباع التي ذكرها الشارح فقد أشار إليها ابنُ السّراج في قوله : « ولم يكن ليحذف الأصل ويبقى الزّائد». الأصول ١ / ٣٦٠.
كما علّل بها الفارسيُّ فقال : « وإنْ كان قبلَ آخِر الاسم حرفُ مدٍّ زائدٌ أتبعتَه الزّائدَ في الحذف » . الإيضاح ٢٥٢ . يعني أنّ الزّائد أُتبع الأصليَّ .
وأرجع الفرخان حذفَ حرف المدّ الزائد بعد ثلاثة أحرف وأكثر إلى أنّ بقاءه لاطائل له ؛ ذلك أنّهُ جُلب لإقامة الوزن ، فإذا حُذف الأصليّ اختلّ الوزن ، ولم يحتج إلى الزّائد لتكملة الحروف الباقية ، فحذف . انظر : المستوفى ١ / ٣٤٢.
ولاتناقض بين هذه العلل ، فإن قال قائلٌ : علة الإتباع غير مطّردة ؛ لامتناع حذف الزائد إذا لم يسبق بثلاثة أحرف فأكثر . قيل : قد حصل موجبٌ للإبقاء أقوى من الإتباع ، وهو تكملة حروف الاسم .
وهناك قولٌ رابع فهمه الجرجاني من نصّ الفارسيّ السّابق ، وذكر الفرخان أنّه ظاهر كلام أكثر النحويين ، وهو أنّ الأصليّ أسقط تبعاً للزّائد . انظر : المقتصد ٢ / ٧٩٥ ، المستوفى ١ / ٣٤٣.
وهذا قولٌ ضعيف لسببين :
أحدهما : أنّ الأصليَّ حُذف للترخيم ؛ لأنّه طرف .
والآخر : أنّ المتبوع - وهو حرف المد الزائد - يمتنع حذفُه إذا لم يسبق بثلاثة أحرف فأكثر ، وذلك يستلزم امتناع حذف الأصلي ؛ لعدم وجود العلة ، فلما لم يمتنع حذفه قُدح في العلة ؛ لتخلُّف العكس .

وتقـولُ في ترخـيمِ (منصـورٍ) : يامَنْصُ أَقْبِلْ ، وفي (عمَّارٍ) : ياعَمَّ ، وفي (شِمْلالٍ) : ياشِمْلَ ، وفي (عَنْتَريسٍ) : ياعنْتَرِ ، إذا كانَ اسمَ رجلٍ .

فإنْ قـالَ قـائلٌ : هلاّ جـازَ حَذْفُ الزَّائدينِ معـاً ؛ لِيُشـاكِلَ[1] حـالُ الحَذْفِ حـالَ الثُّبوتِ ، ولَمْ يَجِبْ مثل ذلك في الأصليِّ مع الزائد ؟ [2].

قيلَ لَهُ : يَجِبُ ذلك لقوَّةِ الأصليِّ [3] على الزَّائد ، حتّى يُحْذَفَ الزَّائدُ على جِهَةِ الإتبـاعِ ، والانْفرادِ ، ولايكونُ مثلُ هذا في الأصليِّ ، كقولك في الإتبـاعِ : يامَنْصُ ، وفي الانفـرادِ : هذا نَصْرٌ [4] ، فَتَحْذِفُ الزَّائدَ على الانْفـرادِ في التَّصـرُّفِ ، وتُبـقِّي الأَصْليَّ . فهذا نظيرُ تلك العِلَّةِ في إيجابِ [5] الحُكْمِ [6] .

---

(١) ب : شاكل .

(٢) يعني : لما كانت علة حذف الزائدين معاً هي مشاكلة حال الحذف لحال الثبوت ، فهلاّ لم يجب حذف الزائدُ مع الأصليِّ لعدم تحقُّق تلك المشاكلة .

(٣) غير واضحة في أ بسبب من الرطوبة .

(٤) يعني بالإتباع حذف الترخيم ، ويعني بالانفراد تجريد الكلمة من الزوائد .

(٥) ب : إيجاف .

(٦) يريد : أنَّ قوة الأصلي على الزائد بما ذكر توجب حذفَ الزائد ؛ إتباعاً للأصلي في الترخيم ، كما أوجبت مشاكلة حال الحذف لحال الثبوت حذفَ الزائد إتباعاً للزائد الثاني في نحو : ياعُثْمَ .

بابُ تَرْخيمِ ماقبلَ آخرِه زائدٌ بمنزلةِ الأصليِّ [١]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في ترخيمِ ماقَبْلَ آخِرِه زائدٌ بمنزلةِ الأصليِّ ، مِمَّا لايجوزُ [٢] .

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في ترخيم ماقَبْلَ آخِرِه زائدٌ بمنزلةِ الأَصْليِّ ؟ وما الذي لايجوزُ؟ ولِمَ ذلك ؟

ولِمَ لايجوزُ حَذْفُ الزّائدِ مع الأصليِّ ؛ إذْ قد حُذِفَ ماهو أَثْبَتُ منه ؟ وهل /
٢١٣ أ ذلك لأنَّ المُلْحقَ لَمّا كانَ في حُكْمِ الأَصْليِّ ؛ لم يَتْبَعْ في الحَذْفِ كما لايَتْبَعُ الحرفُ الأصليُّ ؟ [٣] .

وماترخيم (قَنَوَّرٍ)[٤] ؟ ولِمَ وَجَبَ فيه : ياقَنَوَّ أَقْبِلْ ، وفي (هَبَيَّخٍ)[٥] : ياهَبَيَّ أَقْبِلْ ؟ [٦] .

ومادليلُ أنَّ المُلْحقَ بمنزلةِ الأصليِّ مِن صَرْفِ (أَرْطىً) ، و (مِعْزىً) ، ومِنْ لَحاقِ الزَّوائدِ للمُلْحقِ كما تَلْحقُ الأصليَّ في قولهم : جِلْوَاخ [٧] ،

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابٌ تكون الزَّوائدُ فيه بمنزلة ماهو من نفس الحرف . الكتاب ١ / ٣٣٨ - ٣٣٩ (بولاق) ، ٢ / ٢٦٠ - ٢٦١ (هارون) .
ومراد الشّارح بالزّائد الذي بمنزلة الأصليّ حرفُ الإلحاق .

(٢) تحدّث سيبويه في هذا الباب - أيضاً - عن الغرض من لحاق الحرف الملْحق ، والدّليل على أنّه بمنزلة الأصليّ .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه في آخر الباب : « فأجروا هذه الزّوائدَ بمنزلة ماهو من نفس الحرف فكرهوا أنْ يحذفوها إذْ لم يحذفوا ماشبّهوها به وماجعلوها بمنزلته » . الكتاب ١ / ٣٣٩ (بولاق) ، ٢ / ٢٦١ (هارون) .

(٤) القنوّر : الضّخم الرأس . انظر : الصّحاح ٢ / ٧٩٩ (قنر) .

(٥) الهبيّخ : الأحمق المسترخي ، والوادي العظيم ، والغلام النّاعم . انظر : القاموس المحيط ١ / ٢٨٢ .

(٦) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وذلك قولك في (قنوّر) : ياقَنَوَّ أقْبل ، وفي رجلٍ اسمُه (هَبَيَّخٌ) : ياهَبَيَّ أَقْبِلْ ؛ لأنّ هذه الواوَ التي في (قَنَوَّر) ، والياءَ التي في (هَبَيَّخ) بمنزلة الواو التي في (جَدْول) ، والياء التي في (عِثْيَر) » . الكتاب ١ / ٣٣٨ - ٣٣٩ (بولاق) ، ٢ / ٢٦٠ (هارون) .

(٧) ب : جاواخ .
والجِلْواخ : الوادي الواسع الممتلئ ، والتّلعة التي تعظم حتى تصير مثل نصف الوادي أو ثلثيه ، ومابان من الطريق ووضح . انظر : اللسان ٣ / ١٢ (جلخ) .

وجرْيال(١) ، فالواوُ في موضعِ الدَّالِ من (سِرْداحٍ)(٢) ، وكذلك الياءُ ؟ (٣).

وهل (قَنوَّرٌ) بمنزلةِ : فَدَوْكَسٍ(٤) ، وخَفَيْدَدٍ(٥) ، في الإلحاقِ بسَفَرْجَلٍ ، وبمنزلة : سَمَيدَعٍ ؟ (٦).

وهل يَلْزَمُ - لو حُذِفَ من (سَمَيْدَعٍ) حرفانِ - أنْ يُحذَفَ من (مُهاجِرٍ) حَرْفانِ ، فيُقالُ : يامُها أقْبِلْ ؟ ومِنْ أيْنَ لَزِمَ هذا ؟ وهل ذلك لأنَّه حَذْفُ حَرْفَيْنِ أَصْلِيَّيْنِ مِمّا هو على خَمْسَةِ أحرفٍ ؟ ولِمَ لايجوزُ مثلُ هذا ؟ وهل ذلك لأنَّه إجحافٌ بالاسْمِ مِنْ جهةِ حَذْفِ حرفينِ أَصْلِيَّيْنِ ؟ (٧).

---

(١) الجرْيال : الخمر الشَّديدة الحمرة . انظر : اللسان ١١ / ١٠٨ (جرل) .

(٢) السِّرداح : الناقة الطويلة ، وجمع (سِرْداحة) وهي الطَّلحة ، ومكانٌ . انظر : اللسان ٢ / ٤٨٢ (سردح) .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ويدلُّك على أنَّها بمنزلتها أنَّ الألفَ التي تجيءُ لتُلْحقَ الثلاثة بالأربعة مُنوَّنةٌ كما يُنوَّنُ ماهو من نفس الحرف ، وذلك نحو : مِعْزىً ، ومع ذلك أنَّ الزّوائدَ تلحقُها كما تَلْحَقُ ماليس فيه زيادةٌ ، نحو : جِلْواخٍ ، وجِرْيالٍ ، وقِرْواحٍ ، كما تقول : سِرْداحٌ » . الكتاب ١ / ٣٣٩ (بولاق) ، ٢ / ٢٦٠ (هارون) .

(٤) الفدوكس : الشديد ، والأسد ، وحيٌّ من تغلب . انظر : اللسان ٦ / ١٥٩ (فدكس) .

(٥) الخفيدد : السَّريع ، والظليم الخفيف . انظر : اللسان ٣ / ١٦٣ (خفد) .

(٦) السَّميدع : الشجاع ، والأسد ، انظر : التكملة للصغاني ٤ / ٢٨٣ (سمدع) .
والسؤال عن قول سيبويه : « وتقدَّمُ قبلَ هذه الزِّيادة الياءُ والواو زائدتين كما تقدَّمُ الحرفَ الذي من نفس الحرف في : فَدَوْكَسٍ ، وخَفَيْدَدٍ ، وهي الواوُ التي في (قَنَوَّرٍ) الأولى ، والياءُ التي في (هَبَيَّخ) الأولى بمنزلة ياءِ (سَمَيْدَعٍ) ، فصار (قَنَوَّرٌ) بمنزلة (فَدَوْكس) ، و (هبَيَّخٌ) بمنزلة (سَمَيْدع) » . الكتاب ١ / ٣٣٩ (بولاق) ، ٢ / ٢٦٠ - ٢٦١ (هارون) .
ويُلحظ أنَّ سيبويه جعل (هبيَّخاً) بمنزلة (سَمَيْدع) ، و (قَنوَّراً) بمنزلة (فَدَوْكَس) ، وكذلك فعل الشَّارح في الجواب ، أما في المسائل فجعل (قنوَّراً) بمنزلة (سميدع) في الإلحاق بالخماسي . وسيأتي تفصيل في الجواب .

(٧) هذا سؤال عن قول سيبويه : « ولو حذفوا من (سميدع) حرفين لحذفوا من (مهاجر) حرفين ، فقالوا : يامُها ، وهذا لايكون ؛ لأنَّه إخلالٌ مفرطٌ بما هو من نفس الحرف » . الكتاب ١ / ٣٣٩ (بولاق) ، ٢ / ٢٦١ (هارون) .

بابُ تَرْخيمِ ماقبْلَ آخرِه زائدٌ متحرِّكٌ ليس بمُلْحقٍ [١]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبيِّنَ مايجوزُ في ترخيمِ ماقبلَ آخرِه زائدٌ متحرِّكٌ ممّا لايجوزُ [٢] .

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في تَرخيمِ ماقبلَ آخرِه زائدٌ متحرِّكٌ ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

ولِمَ لايجوزُ حَذْفُ المتحرِّكِ الزَّائدِ قبلَ آخرِ الاسمِ ؟ وهل ذلك لقوَّته بالحركةِ ، فَيَمْتَنعُ أنْ يَتْبَعَ ؛ مِنْ أجْلِ أنَّه حيٌّ قويٌّ بالحركة ؟ [٣] .

وماترخيمُ (حَوْلايا) [٤] اسمَ رجلٍ ، أو (بَرْدَرَايا) [٥] ؟ ولِمَ وَجَبَ فيه : ياحَوْلايَ أَقْبلْ ، ويابَرْدَرايَ أَقْبِلْ ؟ [٦] .

وما الفرقُ بينَ هذا الزّائدِ الذي قَبْلَ أَلِفِ التَّأنيثِ ، وبينَ الزَّائدِ الذي يكونُ مع الألفِ بمنزلةِ حَرْفٍ واحدٍ ؟ وهل ذلك لأنَّ مايكونُ مع غيرِه من الحروفِ بمنزلةِ حرفٍ واحدٍ لايكونُ إلا ساكناً ؛ لأنَّ السَّاكنَ يَصْلُحُ أنْ يَتْبَعَ المُتَحرِّكَ ؛ لِضَعْفه ؟ [٧] .

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابٌ تكونُ الزَّوائدُ فيه أيضاً بمنزلة ماهو من نفس الحرف . انظر : الكتاب ١ / ٣٣٩ (بولاق) ، ٢ / ٢٦١ - ٢٦٢ (هارون) ، وترجمة الشّارح أدقّ .

(٢) تكلَّم سيبويه - أيضاً - عن الفرق بين الزائدين معاً ، والزائدين اللذين لم يزادا معاً ، كما وازن بين الألف الزائدة للتأنيث وتاء التأنيث بعد حرف زائد نحو (درحاية) ، وأقام الدليل على أنهما بمنزلة واحدة .

(٣) هذا سؤالٌ بناه الشارح على جملة كلام سيبويه في الباب .

(٤) حَوْلايا : قريةٌ كانت من أعمال النَّهروان ، وفيها ثلاثة أحرف زائدة الألفان والياء . انظر : التكملة للصنعاني ٥ / ٣٢٩ (حول) .

(٥) بَرْدَرَايا : موضعٌ ، قال الزَّبيدي : أظنّه بالنَّهروان من بغداد ، وفيه ثلاثة زوائد الألفان والياء . انظر : تاج العروس ٣ / ٣٦ .

(٦) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وذلك قولك في رَجُلٍ اسمُه (حَوْلايا) ، أو (بَرْدرايا) : يابَرْدَرايَ أَقْبِلْ ، وياحَوْلايَ أَقْبِلْ ؛ مِنْ قِبَلِ أنَّ هذه الألفَ لو جيءَ بها للتَّأنيث والزِّيادةُ التي قبلَها لازمةٌ لها يقعان معاً لكانت الياءُ ساكنةً وماكانت حيَّةً ؛ لأنَّ الحرفَ الذي يُجْعَلُ ومابعده زيادةً واحدةً ساكنٌ لايتحرَّكُ ، ولو تحرَّكَ لصار بمنزلة حرفٍ من نفسِ الحرف ، ولجاء بناءً آخرُ » . الكتاب ١ / ٣٣٩ (بولاق) ، ٢ / ٢٦١ (هارون) .

(٧) هذا سؤالٌ مبني على تعليل سيبويه للحكم السابق .

ولِمَ صارَ الألفُ في (حَوْلايا) بمنزلة الهاءِ في (دِرْحايةٍ)[١] ؟ وهل ذلك لأنَّ إلْزامَه الحركةَ يُوجِبُ أنَّه مُنْفَصِلٌ من الزَّائدِ ؛ لاستغنائه عنه بحركتِه ؛ إذ المتحرِّكُ يَسْتغني عن السَّاكنِ ، ولايَسْتغني السَّاكنُ عن المتحرِّك ؟[٢].

ومافي قولهم[٣] : سُعَيليَة ، من الدَّليلِ على أنَّ الألفَ في (سِعْلاةٍ)[٤] ليستْ مع الهاء بمنزلةِ حَرْفٍ واحدٍ ؟ وهل ذلك لأنَّها لو كانتْ بمنزلةِ حرفٍ واحدٍ ؛ لجرتْ مَجْرى (سُرَيْحينٍ) في السُّكون ؟[٥].

ومافي قولهم : حَوْلائيٌّ ، كقولك في (دِرْحَاية) : دِرْحائيٌّ ، من الدَّليلِ على أنَّ الألفَ ليستْ مع الزَّائدِ الذي قَبْلَها بمنزلةِ حرفٍ واحدٍ ؟ وهل ذلك لأنَّها لو كانَتْ معه بمنزلةِ حرفٍ واحدٍ ، ولم يَصْلُحْ أنْ يُحذَفا جميعاً ؛ قُلِبَ الثَّاني كما يُقلبُ في : خُنْفَساوِيٍّ ؟[٦].

---

(١) الدِّرحاية : العظيم البطن ، القصير . انظر : الجيم ١ / ٢٦٦ .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ولكنَّ هذه الألفَ بمنزلة الهاء التي في (دِرْحاية) ، وفي (عُفارية) ؛ لأنَّ الهاءَ إنَّما تَلْحَقُ للتَّأنيث ، والحرفُ الذي قبلها بائنٌ منها قد لَزِمَ ماقبلَه قبلَ أنْ تَلْحَقَ ، وكذلك الألفُ التي تجيءُ للتَّأنيث إذا جاءت وَحْدَها ؛ لأنَّ حالَ الحرفِ الذي قبلَها كحالِ الحرفِ الذي قبل الهاءِ » . الكتاب ١ / ٣٣٩ (بولاق) ، ٢ / ٢٦١ (هارون) .

(٣) ذهبت بعض حروفها في أ بسبب من الرطوبة .

(٤) السِّعلاة : الغول ، وقيل : ساحرة الجنّ . انظر : اللسان ١١ / ٣٣٦ (سعل) .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ولو كانت بمنزلة زيادةٍ واحدة لم تقلْ (سُعَيْليةٌ) ، ولكانتْ في التحقير ياءً مجزومةً كالياء التي تكون بدل ألف (سِرحانٍ) إذا قلت : سُرَيْحينٌ » . الكتاب ١ / ٣٣٩ (بولاق) ، ٢ / ٢٦٢ (هارون).

(٦) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ويدلّك على أنّ الألف التي في (حولايا) بمنزلة الهاء أنّك تقول : (حَوْلائيٌّ) ، كما تقول : (دِرْحائيٌّ) ، ولو كانت وماقبلها بمنزلة زيادة واحدة لم تحذفَ الألف كما لاتحذفها إذا قلت : خُنْفَساويّ » . الكتاب ١ / ٣٣٩ (بولاق) ، ٢ / ٢٦٢ (هارون) .

الجــواب [(١)]:

الـذي يجوزُ في ترخيـم ماقبلَ آخرِه زائدٌ بمنزلة الأصْلِ حَذْفُ آخرِه دونَ الزّائد ؛ لأنّه / ٢١٣ ب مُلْحقٌ ، والمُلْحقُ بمنزلة الأصْليِّ [(٢)] ، فلا يجوزُ أنْ يُحْذَفَ ألبتةَ ، كما لايجوزُ أنْ يُحْذَفَ الأصليُّ ؛ لقوّته بأنّه أَصْليٌّ أو بمنزلته ، فلا يَتْبَعُ غيرَه في الحَذْفِ .

وترخيم (قنوَّرٍ) [(٣)] : ياقَنَوَّ أَقْبِلْ ، على حَذْفِ الرّاءِ فَقَطْ ، وترخيمُ (هَبَيَّخٍ) : ياهبيَّ أَقْبل ، على حذف الخاء [(٤)] .

والدَّليلُ على أنَّ المُلْحقَ بمنزلةِ الأصليِّ صرفُ (أَرْطَىً) [(٥)] ، وامتناعُ صَرْفِ (عَلْقى) إذا كانت ألفُها للتّأنيث [(٦)] .

ودليلٌ آخَرُ ، وهو أنَّ المُلْحقَ تَلْحَقُه الزِّيادةُ كما تَلْحَقُ الأصليَّ ، نحو (جلواخٍ) ، و (جريالٍ) ، فقد لَحقَتْ الألفُ الواوَ ، والياءَ ، كما لَحقَت الدَّالَ من (سِرْداحٍ) [(٧)] .

و (قَنوَّرٌ) بمنزلة (فَدوكسٍ) ، و (هَبَيَّخٌ) بمنزلة (سَمَيْدَعٍ) في الإلحاق بسَفَرْجَلٍ [(٨)] ، إلا أنَّ (قنوّر) ، و (هبيَّخ) [(٩)] خرجا من الثّلاثةِ إلى الخَمْسَةَ [(١٠)] ،

---

(١) الجواب عن مسائل باب ترخيم ماقبل آخره زائدٌ بمنزلة الأصليّ .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٢٦٠ - ٢٦١ ، التعليقة ٢ / ٨ .

(٣) ب : قنوّ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٢٦٠ ، الأصول ١ / ٣٦٠ .

(٥) أرْطى عند سيبويه والشّارح وكثير من النحويين ملحقة بـ(جَعْفر) والحرف المُلْحق الألف .انظر ص : ٢٩١هـ٦ .

(٦) ذهب الشارح قبلاً إلى أنَّ ألف (عَلْقى) للإلحاق ، انظر ص : ٢٩١ هـ ٥ .
والمراد بهذا الدليل أنَّ ألف (أَرْطى) لما كانت مُلْحقة لم يعتدّ بها في منع الصرف كما لم يعتدّ بالحرف الأخير في الاسم الملحَق به وهو الراء من (جَعْفَر) ، فدلَّ ذلك على أنَّ الحرف الملحق بمنزلة الأصلي .
أما ألف (عَلْقى) - إن جُعلت زائدة للتأنيث - فيعتدّ بها في منع الصرف . انظر : شرح السيرافي ٣ / ٧٣ب ، التعليقة ٢ / ٧-٨ .

(٧) انظر : الكتاب ٢ / ٢٦٠ ، شرح السيرافي ٣ / ٧٣ ب ، التعليقة ٢ / ٨ .

(٨) كلام الشّارح إنْ حُمل على ظاهره فلا وجه لتفريقه بين هذه الأسماء ؛ لأنها كلّها ملحقةٌ بسفرجل إلا أنَّ مراده أنها مختلفةٌ في الحرف الملحق . كما أنَّ ماذكره لايحقّق غرض سيبويه ، وهو الاستدلال على أنَّ الحرفَ المُلْحق ينزّل منزلة الأصليّ بأنَّ الياء والواو يزادان للإلحاق قبل الحرف الملحق كما يزادان قبل الأصليّ ، فالواو الأولى في (قنوَّر) زيدت قبل الحرف الملحق وهو الواو الثانية كما زيدت قبل الأصليّ في (فَدَوْكَس) وهو الكاف ، وكذلك الياء الأولى في (هَبَيَّخ) زيدت قبل الحرف الملحق كما زيدت قبل الأصليّ في (سَمَيْدَع) . انظر : الكتاب ٢ / ٢٦٠ - ٢٦١ ، شرح السيرافي ٣ / ٧٣ أ - ب .

(٩) كذا في النسختين ، ولو قال : أنّ قنوّراً ، وهبيّخاً . بالنصب ؛ لكان أولى .

(١٠) أجاز سيبويه في الثلاثي الملحق بحرفين أن يقال : إنه ملحق بالخماسي ، أو ملحق بالرّباعي الملحق بالخماسي . انظر : الكتاب ٤ / ٢٩٧ ، ٣٠١ - ٣٠٢ .

و (فَدَوْكَسٌ) ، و (سَمَيْدَعٌ) خرجا من الأربعةِ إلى الخَمْسَةِ [١] .

ويَلْزَمُ مَنْ حَذَفَ حَرْفَيْنِ مِنْ (سَمَيْدَعٍ) مثلُ ذلك مِنْ (مُهاجِرٍ) ؛ لأنَّه حَذَفَ حَرْفَيْنِ أَصْلِيَّيْنِ ممّا هو على خَمْسَةِ أَحْرُفٍ ، وذلك لايجوزُ ؛ لأنَّه إجحافٌ بالاسْمِ ؛ إذ حَذْفُ حَرْفٍ هو أَقَلُّ مايُخَفَّفُ به الاسْمُ فلا يُجْحِفُ ، فإذا زادَ على ذلك أَجْحَفَ [٢] .

---

(١) انظر : شرح السيرافي ٣ / ٧٣أ - ب .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٢٦١ ، التعليقة ٢ / ١٠ .

الجوابُ عن ترخيمِ ماقَبْلَ آخرِه زائدٌ مُتَحَرِّكٌ :

الذي يجوزُ في ترخيمِ ماقَبْلَ آخرِه زائدٌ مُتحرِّكٌ حَذْفُ الآخرِ فَقَطْ ، ولايجوزُ حَذْفُ المتحرِّكِ ؛ لقوّته بالحركة ، فلا يَتْبَعُ وهو حيٌّ قويٌّ كما يَتْبَعُ الميِّتُ الضَّعيفُ بسكونه ؛ لأنَّه إنّما احْتَمَلَ ذلك الزّائدُ لِضَعْفِه من جهةِ سُكونه ، فإذا خَرَجَ إلى [القُوَّة][(١)] بحركته ، أو كونه مُلْحقاً بمنزلةِ الحرفِ الأَصْليِّ ؛ امْتَنَعَ لقوَّته أنْ يَتَبَعَ[(٢)] .

وترخيمُ (حَوْلايا) اسمَ رجلٍ : ياحَوْلايَ أَقْبِلْ[(٣)] ، وكذلك (بَرْدَرايا) : يابَرْدَرايَ تَعَالَ[(٤)] .

والفرقُ بينَ الزّائدِ الذي قَبْلَ الألفِ ، وهو معها بمنزلةِ حرفٍ واحدٍ ، وبينَ هذا الزّائدِ أنَّ الذي يكونُ معها بمنزلةِ حَرْفٍ واحدٍ على حالِ ضَعْفٍ يَصْلُحُ أنْ يَتْبَعَها في الحَذْفِ ، ولايكونُ على حالِ قُوَّةٍ ، فيقومُ بنَفْسه ، ولايكونُ معها بمنزلةِ حرفٍ واحدٍ.

فالألفُ في (حَولايا) بمنزلةِ الهاءِ في (دِرحَاية) في الامتناعِ أنْ تكونا بمنزلةِ حرفٍ واحدٍ ، أما الهاءُ فلأنَّها لاتكونُ - أصلاً - مع ماقَبْلَها بمنزلةِ حَرْفٍ واحدٍ ، [وأمَّا الألفُ ؛ فلأنَّ الزّائدَ الّذي قَبْلَها قويٌّ بالحركةِ ، فقد امْتَنَعَ عليها أنْ يكونَ معها بمنزلةِ حَرْفٍ واحدٍ][(٥)] .

---

(١) بياضٌ في : ب .

(٢) انظر : الأصول ١ / ٣٦٠ ، شرح السيرافي ٣ / ٧٤ ب .

(٣) ب : ولاي قبل .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٢٦١ ، الأصول ١ / ٣٦٠ ، شرح السيرافي ٣ / ٧٤ ب .

ويحسنُ التنبيه - هنا - على أمرين :

الأول : أنَّ ماذكره الشّارح مذهبُ البصريين ، أما الكوفيون فيحذفون ثلاثة الزوائد ، فيقولون : ياحَوْلَ ، ويابَرْدَرَ . انظر : شرح الكافية ١ / ١٥٣ .

والثّاني : أنَّ الشّارح قصر حديثه - هنا - على لغة : ياحارِ ، وكذلك سيبويه .

ومقتضى القياس على لغة : ياحارُ ، إبدالُ الياء همزة ؛ لتطرُّفها بعد ألفٍ زائدة . فيقال : ياحَوْلاءُ ، ويابَرْدراءُ .

انظر : الأمالي الشجرية ٢ / ٣١٣.

(٥) ساقط من : ب .

وانظر : الكتاب ٢ / ٢٦١ ، الأصول ١ / ٣٦٠ ، شرح السيرافي ٣ / ٧٤ ب .

والدَّليلُ على أنَّ المُتحَرِّكَ أقْوى من السّاكنِ أنّ السّاكنَ لايَسْتغني عن المُتحَرِّكِ ، حتى إنّه لايُمكنُ أنّ يُنْطَقَ به ساكناً ، إلا ومَعَه مُتحَرِّكٌ ، وليس يَحْتاجُ المتحرِّكُ إلى السّاكنِ .

وقولُهم : سُعَيلِيَةٌ ، يَدُلُّ على أنَّ الهاءَ ليستْ مع الزّائد الذي قَبْلَها / ٢١٤أ بمنزلةِ حَرْفٍ واحدٍ ؛ لأنَّها لو كانَتْ كذلك ؛ لجرتْ مَجرى (سُرَيْحينٍ) في سُكونِ ماقَبْلَه [(١)].

وقولُهم : حَوْلائيٌّ ، كما قالوا في (دِرْحايَة) : دِرْحائيّ ، دليلٌ على أنَّ الألفَ ليستْ مع الزّائدِ الذي قَبْلَها بمنزلةِ حَرْفٍ واحدٍ ؛ لأنَّها لو كانَتْ كذلك ، ولم يَصْلُحْ أنْ يُحْذَفا جميعاً ؛ لَقُلِبَ الثّاني كما يُقْلَبُ في : خُنْفَساويّ ، ولم يَجُزْ حذفُه دونَ ماهو معه بمنزلةِ حرفٍ واحدٍ [(٢)].

---

(١) قال السيرافي : « واستدلَّ سيبويه بأنَّ الهاءَ وماقبلها لاتكون بمنزلة زائدةٍ واحدة أنَّهم يقولون في تصغير (سِعْلاةٍ) : سُعَيْلِيَة ؛ لأنَّ ألف (سِعْلاة) زائدةٌ للإلحاق كألف (مِعْزى) و (أَرْطى) ثم دخلت الهاءُ عليها كما تدخلُ على الحروف الأصلية ، فإذا صغَّرتَها صغَّرتَ (سِعْلاً) ، ولم تعتدَّ بالهاء ، فصارت (سُعَيْلي) ، ثم أدخلتَ الهاء وهي يُفتح ماقبلها ، فصارت (سُعَيْلِيةً) ، ولو كانت الهاء وماقبلها بمنزلة زيادةٍ واحدةٍ لوجب أنْ يقال : سُعَيْليتٌ ، أو سُعَيْلاةٌ ؛ لأنَّ (سِعْلاةً) تصير كـ (سِرْحانٍ) ، فكما يُصغَّر (سِرْحانٌ) على (سُرَيْحينٍ) يجبُ أنْ تُصغِّر (سِعْلاةً) على (سُعَيْليتٍ) ، أو يقال : سُعَيْلاة ، فيُصَغَّر الصَّدرُ الذي هو السِّينُ والعينُ واللامُ ويُزَادُ فيه لفظُ الزَّائدين الأخيرين كما يقال في تصغير (عُثمان) : عُثيْمان ، وفي تصغير (حمراء) حُمَيْراء » . شرح السيرافي ٣ / ٧٤ ب - ١٧٥أ . وانظر : التعليقة ٢ / ١٢ .

(٢) قال أبو عليٍّ الفارسيُّ : « لو كانت الألفُ في (حَوْلايا) مع الياء التي قبلها للتَّأنيث لَما وجب أنْ تحذفَ الألفَ إذا نسبْتَ إلى الاسم كما لم يجب أنْ تحذفَ الألفَ التي قبل الهمزة في (حَمْراءَ) ، بل كان يجب أنْ تقلبها واواً ، فتقول : حَوْلاوِيّ ، كما قلت : حَمْراويّ » . التعليقة ٢ / ١٢-١٣ .

بابُ تَرْخيمِ مايُرَدُّ إليه بعْدَ الحذفِ حرفٌ [١]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في ترخيمِ مايُردُّ إليه بعدَ الحذفِ حرفٌ ممّا لايجوز [٢] .

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في تَرخيمِ مايُرَدُّ إليه بعد الحَذْفِ حَرْفٌ ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِم ذلك ؟ .

وماترخيمُ رجلٍ اسمُه (قَاضُونَ) [٣] ؟ ولِمَ وَجَبَ فيه : ياقاضِيْ ، بِرَدِّ الياءِ [٤] ؟ وهلاّ كانَ بمنزلة ﴿ قُمِ ٱلَّيْلَ ﴾ [٥] في أنّه لايُرَدُّ المحذوفُ ؛ لزوالِ مالَه حُذِفَ ؟ وهل ذلك لأنَّ التقاءَ السَّاكنَيْنِ منْ كلمتَيْنِ عارِضٌ ؛ إذْ لايَلْزَمُ الأولى أنْ يكونَ بعدَها السَّاكنُ الذي في الكلمة الثَّانية ، مع أنَّ القياسَ فيما وَجَبَ من الحكمِ لعلَّةٍ أنْ يزولَ [بزوالِ] [٦] العلّةِ ، ومع أنَّ المحذوفَ في موضعِ العينِ ، وهو موضعٌ لايقوى على التَّغييرِ كقوَّةِ لامِ الفعْلِ ، فباجتماعِ هذه الأسْبابِ انْفصَلَ ﴿ قُمِ ٱلَّيْلَ ﴾ منْ هذا البابِ ؟ [٧] .

يتلوه - إنْ شاءَ اللَّهُ تعالى - وماترخيمُ رجلٍ اسمُه (ناجيٌّ) .

الحمدُ للَّه وحدَه ، وصلَّى اللَّهُ على محمدٍ ، وآله ، وصحبِه ، وسلَّم تسليماً كثيراً إلى يومِ الدِّين ، وحَسْبُنا اللَّهُ ونِعْمَ الوكيلُ .

---

(١) عنوان الباب عند سيبويه : هذا بابُ ما إذا طُرحتْ منه الزائدتان اللّتان بمنزلة زيادةٍ واحدةٍ رجعتْ حرفاً . الكتاب ١ / ٣٤٠ (بولاق) ، ٢ / ٢٦٢ - ٢٦٣ (هارون) .

(٢) تحدث سيبويه في هذا الباب عن ترخيم الاسم المنقوص والمقصور المجموعين على حدِّ التثنية .

(٣) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وذلك قوله في رجلٍ اسمُه (قاضون) : ياقاضِي أَقْبِلْ » . الكتاب ١ / ٣٤٠ (بولاق) ، ٢ / ٣٦٢ (هارون) .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وإنّما رَدَدتَ هذه الحروف لأنّك لم تَبْنِ الواحدَ على حذْفها كما بُنيتْ (دَمٌ) على حذف الياء ، ولكنّك حَذَفْتَهنَّ لأنه لايَسكنُ حرفان معاً ، فلما ذهب في الترخيم ماحذفتَهنَّ لمكانه رجعتَهُنَّ ، فَحذفُ الواو والنُّون هاهنا كحذفها في (مسلمينَ) ؛ لأنَّ حذفَها لم يكن إلا لأنّه لايسكنُ حرفان معاً ، والياءُ والألفُ - يعني في : قاضي ، ومصطفى - تثبتان كما تثبتُ الميمُ في مُسلمينَ » . الكتاب ١ / ٣٤٠ (بولاق) ، ٢ / ٢٦٢ - ٢٦٣ (هارون) .

(٥) تمامها : ﴿ ... إِلَّا قَلِيلًا ﴾ المزمّل : ٢ .

(٦) ساقط من : ب .

(٧) هذا السؤال مبنيٌّ على ماقبله .

[الجُزْءُ السّادسُ والعشرونَ منْ شَرْحِ كتاب سيبويه ، إملاءُ أبي الحَسَنِ عليِّ بنِ عيسى النَّحويِّ ، رحمةُ الله عليه][1]

/ ج٣ ١ب[2] بسْمِ اللَّهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ ، ربِّ يَسِّرْ بفضْلك .

وماترخيمُ رجلٍ اسمُه (ناجيٌّ)[3] ؟ ولِمَ وَجَبَ فيه : ياناجيْ ، بإثباتِ الياءِ مع حذفِ ياءَيِ النَّسَبِ ؟[4] .

وماترخيمُ رجلٍ اسمُه (مُصْطَفَونَ)[5] ؟ ولِمَ وَجَبَ فيه : يامُصْطَفى أَقْبِلْ ؟ .

ومـا الوقفُ في ﴿ غَيْرَ مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ ﴾[6] إذا لـم يُذْكَر ﴿ ٱلصَّيْدِ ﴾ ؟ ولِمَ كـانَ (مُحلِّي) بيـاءٍ ؟ وهَلْ ذلك لِبُطْلانِ[7] الـسَّاكِنِ الَّذي حُذِفَ لأَجْلِه ، مع أنَّه فـي مَوْضِعِ لامِ الفعلِ ؟[8] .

الجـوابُ :

الذي يجوزُ في ترخيمِ مايُرَدُّ إليه حَرْفٌ بَعْدَ الحَذْفِ أنَّه إذا كانَ حرفٌ قَدْ حُذِفَ في الاسْمِ ؛ لالتقـاءِ السَّاكـنينِ ، ثـم بَطَلَ السَّاكـنُ[9] بالحَذْفِ ؛ رُدَّ حـرفُ الأَصْلِ ؛

---

(١) زيادة يقتضيها منهج الشارح .

(٢) من هنا يبدأ المجلد الثالث ، وبداية الترقيم هنا منه .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وفي رجلٍ اسمُه (ناجيٌّ) : ياناجيِ أَقْبِلْ ، أظهرت الياءَ لحذفِ الواوِ والنُّون » . الكتاب ١ / ٣٤٠ (بولاق) ، ٢ / ٢٦٢ (هارون) .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه المتقدم .

(٥) هذا سـؤالٌ عن قـول سيـبـويه : « وفي رجلٍ اسـمُه (مُصْطَفَوْنَ) : يامُصْطَفَى أَقْبِلْ » . الكتـاب ١ / ٣٤٠ (بولاق) ، ٢ / ٢٦٢ (هارون) .

(٦) تمامها : ﴿ .... وَأَنتُمْ حُرُمٌ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ ﴾ المائدة : ١ .

(٧) ب : لتكلان .

(٨) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ومثلُ ذلك ﴿ غَيْرَ مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ﴾ ، فإذا لم تذكر ﴿ ٱلصَّيْدِ ﴾ قلت : ﴿ مُحِلِّي ﴾ » . الكتاب ١ / ٣٤٠ (بولاق) ، ٢ / ٢٦٣ (هارون) ، وفيه بعد الآية الكريمة : « وهذا قول الخليل رحمه الله » .

(٩) يعني : الساكن الثّاني .

لذهابِ مالأجله حُذِفَ ، إذا كان في مَوْضِع اللاّمِ الذي يقوى فيه التَّغييرُ [١] .

ولايجوزُ أنْ يَجري في تَرْكِ الردِّ مجرى ﴿ قُمِ ٱلَّيْلَ ﴾ ؛ لأنَّ هذا في موضعِ عينِ الفعلِ وهو موضعٌ يَضْعُفُ فيه التَّغييرُ .

وتقولُ في ترخيم (قَاضُونَ) اسم رجلٍ : ياقاضِيْ أَقْبِلْ ، فتردُّ الياءَ ؛ لذهابِ مالأجله حُذِفَتْ [٢] .

وفي ترخيم رجلٍ اسمُه (ناجيّ) : ياناجِيْ أَقْبِلْ ، فتحذفُ ياءَي النَّسَبِ ؛ لأنَّهما زِيْدا معاً ، وتردُّ الياءَ التي هي لامُ الفِعْلِ ، فتقولُ : ياناجِيْ أَقْبِلْ [٣] .

وفي ترخيمِ رجلٍ اسمُه (مُصْطَفَوْنَ) : يامُصْطَفَى أَقْبِلْ ، فتردُّ الألفَ المحذوفة ؛ لذهابِ مالأجله حُذِفَتْ [٤] .

فأمَّا ﴿ غَيْرَ مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ ﴾ ؛ فلو وقفَ عليه مِنْ غيرِ ذكرِ ﴿ ٱلصَّيْدِ ﴾ لكانَ ﴿ غَيْرَ مُحِلِّي ﴾ بالياءِ [٥] ؛ لأنَّه في مَوْضِعِ لامِ الفِعْلِ ، وهو مَوْضِعٌ يقوى فيه التَّغييرُ على قياسِ مابيَّنَّا [٦] .

---

(١) أرسل الشَّارحُ كلامَه في هذه المسألة ، وكذلك فعل سيبويه وابن السَّراج والسِّيرافي ، ولعل هذا ماجعل ابن أبي الربيع يقطعُ بأنَّ لغتي الترخيم سواءٌ في هذا الحكم ، وذكر ابن عصفور أنَّ من ينوي فالظاهر ألا يردّ المحذوف كما لايقلب الواو في (طُفاوَ) ؛ لأنَّ التَّاء منويَّة ، وهو مقتضى القياس ، وبه قال ابن مالك ، بيد أنَّه أجاز في لغة من لم ينو وجهين : ردَّ المحذوف ، وتركه ، ولم يظهر لي مايعضِّد الوجه الثاني .
انظر : الكتاب ٢ / ٢٦٢ - ٢٦٣ ، الأصول ١ / ٣٦٣ ، شرح السيرافي ٣ / ٧٥ أ ، شرح الجمل ٢ / ١١٧ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٢٥ ، الملخص ٤٨١ - ٤٨٢ ، الارتشاف ٣ / ١٥٩ .

(٢) أصل (قاضون) : قاضِيُوْن ، استثقلوا الضَّمة على الياء فحذفوها ، فالتقى ساكنان : الياءُ والواوُ ، فحذفوا الياء ، وضمُّوا الضاد ؛ لتسلم واو الجمع ، ولما حذفت واو الجمع للترخيم عادت الياء ؛ لزوال سبب حذفها .
انظر : شرح السِّيرافي ٣ / ٧٥ أ ، وانظر : المسائل المنثورة ٢٢٦ .

(٣) أصل (ناجيّ) : ناجِيِيّ ، استثقلت الكسرة على الياء التي هي لام الكلمة ، فسكِّنت وبعدها الياء الأولى من ياءي النسب وهي ساكنة ، فسقطت لام الكلمة ، وأعيدت في الترخيم ؛ لزوال سبب سقوطها بحذف ياءي النَّسب . انظر : شرح السيرافي ٣ / ٧٥ ب .

(٤) أصل (مصطفون) : مصطفاون ، حذفت الألف لالتقاء الساكنين ، ولما سقطت الواو للترخيم عادت الألف .
انظر : شرح السيرافي ٣ / ٧٥ ب .

(٥) الوقف على المضاف دون ما أُضيف إليه من وقف الضرورة ، وهو قبيحٌ . انظر : إيضاح الوقف والابتداء ١ / ١١٩ ، المكتفى في الوقف والابتداء ١١١ .

(٦) انظر : الملخص ٤٨٢ .

بابُ تَرْخيمِ مايُحَرَّكُ فيه الحرفُ لالتقاءِ السَّاكنينِ[١]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في ترخيمِ مايُحَرَّكُ فيه الحَرْفُ ؛ لالتقاءِ السَّاكنينِ ممّا لايجوز[٢] .

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في تَرخيمِ مايُحرَّكُ فيه الحرفُ ؛ لالتقاءِ السَّاكنينِ ؟ وما الذي لايجوزُ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

ولِمَ لايجوزُ فيما له أَصْلٌ [٣] في الحركةِ إلاّ أنْ يُرَدَّ إلى أَصْلِه ؟ [٤] .

وماترخيمُ رجلٍ اسمُه (رادٌّ) ؟ ولِمَ وَجَبَ فيه : ياراد أَقْبِلْ ؟ [٥] .

وماترخيمُ (مَفَرٍّ) اسمَ رجل ؟ ولِمَ وَجَبَ فيه : يامفَرْ أَقْبِلْ ، بالسُّكون ؟ [٦] .

وماترخيمُ (مُحْمارٍّ) ، أو (مُضارٍّ) ؟ ولِمَ جازَ فيه : يامُضارِ ، ويامُضارَ ، بالكَسْرِ والفَتْحِ ؟ [٧] .

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابٌ يُحَرَّك فيه الحرفُ الذي يليه المحذوف لأنّه لايلتقي ساكنان . انظر : الكتاب ١ / ٣٤٠ - ٣٤١ (بولاق) ، ٢ / ٢٦٣ - ٢٦٧ (هارون) .

(٢) تحدَّث سيبويه في هذا الباب عن ترخيم الأسماء التي آخرها مدغمٌ وقبله ساكنٌ يمتنع تحريكه وهو الألف ، كما تحدَّث عن الحركة التي يُحرَّكُ بها مابعدَ الألف في نوعيه : الأول ما أصله الحركة ، والثاني ما أصله السكون ، ونظَّر للثاني بالفعل المضارع المضاعَف المجزوم . وغير ذلك .

(٣) غير واضحة في : أ .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فلمَّا احتجتَ إلى تحريكه كان أولى الأشياءِ به ماكانَ لازماً له لو لم يُدغَم » . الكتاب ١ / ٣٤٠ (بولاق) ، ٢ / ٢٦٣ (هارون) .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وهو قولك في رجلٍ اسمُه (رادٌّ) : ياراد أَقْبِلْ ، وإنَّما كانت الكسرةُ أولى الحركات به ؛ لأنَّه لولم يُدْغَم كان مكسوراً » . الكتاب ١ / ٣٤٠ (بولاق) ، ٢ / ٢٦٣ (هارون) .

(٦) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وأمَّا (مفرٌّ) فإذا حذفتَ منه وهو اسم رجل لم تحرِّك الرَّاءُ ؛ لأنَّ ماقبلها متحرِّكٌ» . الكتاب ١ / ٣٤٠ (بولاق) ، ٢ / ٢٦٣ (هارون) .

(٧) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وإنْ حذفتَ من اسم (مُحْمارٍّ) أو (مضارٍّ) قلت : يامُحْمارِ ، ويامضارِ .....» إلى قوله : « كأنَّك حذفتَ من (مُضَارِرٍ) » . الكتاب ١ / ٣٤٠ (بولاق) ، ٢ / ٢٦٣ - ٢٦٤ (هارون) .

وماترخيم / ٢ أ (محمرٍّ) اسمَ رجلٍ ؟ ولِمَ جاز فيه : يامُحْمَرْ ، بالسُّكون ؟[١].

وهل يَلْزَمُ مَنْ ذَهَبَ إلى أنَّ الزَّائدَ في المُضاعَفِ هو الأوَّلُ أنْ يَحْذِفَه مع الثَّاني في التَّرخيمِ ؟ ولِمَ لايلزمُ ذلك[٢] ؟ وهل تَبْيِينُ[٣] أنَّه لايجري مَجرى حُروفِ المدِّ واللِّين أنَّه لو جرى مَجراها ؛ لجاز : مُحَيْمِرٌ ، كما يجوزُ : مُحيميرٌ[٤] ، ولجاز في الجمعِ : مَحَامِرُّ ، كما يجوز : مَحَامِيرُ ؟[٥].

وماترخيمُ (إِسحارٍّ)[٦] اسمَ رجلٍ ؟ ولِمَ وَجَبَ فيه : ياإِسحارَ أَقْبِلْ ، بالفَتْح ؟ وهل ذلك لأنَّه يلي الألفَ التي منها الفتحةُ ، فجرى على الإتباعِ ؛ لِيَسْتَمِرَّ اللِّسانُ في جِهَةٍ واحدةٍ ، كما وَقَعَ الإتباعُ في : لم يَرُدُّ ، ولم يُرَدَّ ، ولم يَفِرِّ ، وكذلك : لم يُضَارَّ ، فلو بني (إِسحارٌّ) ؛ لكان قياسُه أنْ يُبنى على الفتح كما بُني : لم يُضَارَّ ، ولو احتيج إلى تسكينه ، وتحريكِ الأوَّلِ ؛ لنُقِلَتِ الحركةُ كما نُقِلَتْ في : (مُدُّ) ؟[٧].

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وأمَّا (مُحْمَرٌّ) إذا كان اسمَ رجلٍ فإنَّك إذا رخَّمتَه تركتَ الراءَ الأولى مجزومةً ؛ لأنَّ ماقبلها متحرِّكٌ فلا تحتاج إلى حركتها » . الكتاب ١ / ٣٤٠ (بولاق) ، ٢ / ٢٦٤ (هارون) .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ومَنْ زعم أنَّ الراء الأولى زائدةٌ كزيادة الواو والياء والألف فهو لاينبغي له أنْ يحذفَها مع الراء الآخرة .... » إلى قوله : « وإنَّما جاء زائداً في التضعيف ؛ لأنَّه إذا ضوعف جرى مجرى المضاعَف الذي ليس فيه زيادةٌ » . الكتاب ١ / ٣٤٠ (بولاق) ، ٢ / ٢٦٤ (هارون) .

(٣) ب : تبين .

(٤) بعده في ب : « واللِّين أنَّه لو جرى مجراها » . وهو تكرار لما سبق .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ولو جعلتَ هذا الحرف بمنزلة الياء والألف والواو لثبت في التحقير والجمع الذي يكون ثالثُه ألفاً ؛ ألا ترى أنه صار بمنزلة اسمٍ على خمسة أحرف ليس فيه زيادة نحو (جِرْدَحلْ) وما أشبه ذلكَ» . الكتاب ١ / ٣٤٠ (بولاق) ، ٢ / ٢٦٤ (هارون) .

(٦) الأَسحارّ : بفتح الهمزة وكسرها ، بقلٌ يسمن عليه المال ، واحدته : إِسحارَّة . انظر : اللسان ٤ / ٣٥٢ (سحر) . وانظر : عمدة الطبيب ١ / ٧٤ .

(٧) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وأمَّا رجلٌ اسمُه (إِسْحارٌّ) فإنك إذا حذفت الرَّاء الآخرة لم يكن لك بدٌّ من تحريك الراء السَّاكنة .... » إلى قوله : « وكذلك تقول : ياإِسحارَ أَقْبِلْ ، فعلت بهذه الراء ماكنتَ فاعلاً بالراء الآخرة لو ثبت الرَّاءان ، ولم تكن الآخرةُ حرفَ الإعراب ، فجرى عليها ماكان جارياً على تلك كما جرى على ميم (مُدُّ) ماكان بعد الدال السَّاكنة ، و (امْدُدْ) هو الأصل » . الكتاب ١ / ٣٤٠ - ٣٤١ (بولاق) ، ٢ / ٢٦٤ - ٢٦٥ (هارون) .

ويحسن التنبيه على أنَّ في الطبعتين : « وكذلك تقول : ياإِسْحارٌّ » بالتشديد ، وما أثبته مقتضى سياق كلام سيبويه ، وموافقٌ لما في : شرح السيرافي ٣ / ٧٧ أ .

وهل يجوزُ أنْ يُفتَحَ : ياإِسْحَارَ على فَتْحةِ اللاَّمِ منْ قولك : انْطَلْقَ ، ولَمْ يَلْدَ [١] ؛ لأنَّه لما كان موضعٌ يُغَيَّرُ فيه للتَّخفيف ؛ طُلِبَ له أخفُّ الحركاتِ ، فالتَّرخيمُ للتَّخفيفِ كما أنَّ التَّسكينَ في (انْطَلْقَ) للتَّخفيفِ ؟ [٢].

وما الشَّاهدُ في قول رَجُلٍ من أَزْدِ السَّراة [٣] :

ألا رُبَّ مَوْلُودٍ ولَيْسَ لَه أَبٌ ∴ وذي وَلَدٍ لم يَلْدَهُ أبوانِ [٤]

ولِمَ لايجوز : ياإِسْحارِ ، كما يجوز : يامُحْمارِ ؟ وهل ذلك لأنَّ (إِسْحارّ) : إِفْعَالٌ ، وقَعَ مُدْغماً لا أَصْلَ له في الحركةِ ، كما أنَّ (الحُمَّرَ) : فُعَّلٌ ، على ذلك ،

---

(١) أ ، ب : يكد .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وإنْ شئتَ فتحتَ اللاَّمَ إذا أسكنتَ على فتحة : انْطَلْقَ ، ولم يَلْدَ ، إذا جزموا الكلام » . الكتاب ١ / ٣٤١ (بولاق) ، ٢ / ٢٦٥ (هارون) .

(٣) هكذا ورد في الكتاب ، والأصول ، وشرح السيرافي ، وذكر العيني أنَّ الفارسيّ حكى أنَّ القائل هو عمرو الجنبي من اليمن ، وقال السيوطي : « وقيل هي لعمرو الجنبي » ، ويبدو أنَّه عن العيني أخذ . انظر : المقاصد النحوية ٣ / ٣٥٥ ، شرح شواهد المغني ١ / ٣٩٩ .

وهذا العزو مرجوحٌ ؛ لأنَّ نصَّ الفارسي - كما نقل البغدادي - يُفهم منه أنَّ البيت لشاعرٍ غير الجنبي ، والنصّ هو : « إنَّ عمراً الجنبي سأل امرأ القيس عن مراد الشَّاعر ، فأجابه .....» . الخزانة ٢ / ٣٨٢ .

ومما يستأنس به أن الفارسيّ أنشد البيت في موضعين ، وقدَّم له فيهما بقوله : « ما أنشده الخليل » ، ولم يذكر اسم الشَّاعر . انظر : الحجة ١ / ٣١٠ ، التكملة ١٧٢ .

(٤) من الطويل ، وبعده :

وذي شَامَةٍ سَوْداءَ في حُرِّ وجهه ∴ مخلَّدةٍ لاتَنْقضي لأوانِ

ويكْمُلُ في خمسٍ وتسعٍ شبابُه ∴ ويَهْرَمُ في سبعٍ معاً وثمانِ

أراد في البيت الأول عيسى بن مريم ، وآدم عليهما السلام . وأراد بذي شامة : القمر ، وشامته المسحة التي فيه . وأراد بكمال شبابه في خمسٍ وتسعٍ صيرورتَه بدراً في اللَّيلة الرابعة عشرة ؛ لأنَّه حينئذٍ في غاية البهاء والضياء ، وأراد بهرمه ذهابَ نوره ونقصانَ ذاته في الليلة التاسعة والعشرين ، فإنَّ السبعة والثمانية - وهي خمسة عشر - إذا انضمّت مع الخمسة والتسعة - وهي أربعة عشر - صارت تسعة وعشرين . انظر : الخزانة ٢ / ٣٨٢ - ٣٨٣ .

انظر : الكتاب ٢ / ٢٦٦ ، ٤ / ١١٥ ، الكامل ٣ / ١٧٧ ، الأصول ١ / ٣٦٤ ، شرح أبيات للنحاس ٣٤٨ ، شرح السيرافي ٣ / ٧٧أ ، التكملة ١٧٣ ، الموشح ١٢٥ ، الخصائص ٢ / ٣٣٣ ، النكت ١ / ٥٩٠ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٤١ ، الإفصاح ٣٥٢ ، المفصل ٣٥٣ ، المصباح ٥٦٥ ، إيضاح شواهد الإيضاح ١ / ٣٥٣ ، شرح شواهد الإيضاح ٢٥٧ ، التخمير ٤ / ٢٩٠ ، شرح الملوكي ٤٥٦ ، شرح المقدمة الجزولية ١ / ٤١٥ ، نضرة الإغريض ٢٧٤ ، شواهد التوضيح والتصحيح ١٠٥ ، شرح الشافية ١ / ٤٥ ، ٢ / ٢٣٨ ، شرح الجاربردي ١ / ١٥٨ ، المغني ١ / ١٣٥ ، ربط الشوارد ١٠٨ ، شرح شواهد الرضي والجاربردي ٢٢ .

وكذلك (شَرّابٌ) : فعَّالٌ ، لا أَصْلَ لرائه الأولى في الحركةِ ، إلا أنّ مِثْلَ هذا يَقَعُ في العينِ أكثرَ مِنْ وقوعه[١] في اللاّمِ ؟ »[٢] .

الجــوابُ :

الذي يجوزُ في ترخيم[٣] مايُحَرَّكُ فيه الحرفُ ؛ لالتقاء السَّاكنين ردُّه إلى أَصْلِه في الحركةِ ، إنْ كانَ له أَصْلٌ فيها[٤] ، وإنْ لم يكُنْ له أَصْلٌ فيها ؛ حُرِّكَ بأَقْرَبِ الحركاتِ منه ؛ للإتباعِ[٥] .

ولايجوزُ فيما له أَصْلٌ إلا الرَّدُّ[٦] إليه ؛ لأنَّه أَحَقُّ إذا احْتِيجَ إلى حَرَكته ، فحركةُ الأَصْلِ أحقُّ به ؛ لأنَّ الكلامَ يَنْبغي أنْ يجريَ على أَصْلِه إلاّ أنْ يَعْرِضَ عارضٌ يَمْنَعُ منه .

وترخيمُ (رادٍّ) اسمَ رجلٍ : ياراد أَقْبِلْ ، بالكَسْرِ ؛ لأنَّه الأَصْلُ ؛ إذ هو (فاعِلٌ) من : ردَّ ، يَرُدُّ ، فهو رادٌّ[٧] .

---

(١) ذهبت بعض حروفها في : أ .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وإنَّما منع (إسحارّاً) أنْ يكونَ بمنزلة (مُحْمارّ) أنَّ أصلَ (محمارّ) : مُحْمارِرٌ ....» إلى آخر الباب . انظر : الكتاب ١ / ٣٤١ (بولاق) ، ٢ / ٢٦٦ - ٢٦٧ (هارون) .

(٣) الحديث في الباب مقصور على لغة من نوى المحذوف ، أما مَنْ لم ينوِ فإنَّه يضمّ الساكن للبناء . انظر : الملخص ٤٨٢ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٢٦٣ ، الأصول ١ / ٣٦٤ ، شرح السيرافي ٣ / ٧٦أ ، شرح الجمل ٢ / ١١٧ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٢٤ ، شرح الكافية ١ / ١٥٤ ، الملخّص ٤٨٢ ، الارتشاف ٣ / ١٥٨ .

(٥) هذا قول سيبويه وابن السَّراج ، وأجاز الزجاج والشَّلوبين وابن أبي الرَّبيع الكسر على أصل التقاء الساكنين ونُقل عن الفراء ، ولايظهر مانعٌ يمنعه ؛ ولذا قال السِّيرافي : « ومارأيتُ أحداً يأبى الكسر فيه ؛ لأنَّ الكسر هو الأصل كما لم يأبوا كسر : لم يَرُدِّ ، ولم يُضارِّ » . شرح السيرافي ٣ / ٧٧ب .
ونُقل عن الفراء - أيضاً - حذفُ كُلِّ ساكنٍ يبقي بعد الأخير حتى يُنْتهى إلى متحرِّك ، فيقول في (إسحارّ) ياإِسْحَ . وهذا القول فيه تكلّف حذف أكثر من حرفين ، كما أنَّه قد يُلبس .
انظر : الكتاب ٢ / ٢٦٤ - ٢٦٥ ، الأصول ١ / ٣٦٤ - ٣٦٥ ، شرح المقدمة الجزولية ٣ / ١٠٤١ ، شرح الجمل ٢ / ١١٧ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٢٤ ، شرح الكافية ١ / ١٥٤ ، الملخّص ٤٨٣ ، الارتشاف ٣ / ١٥٨ .

(٦) ذهب أكثر حروفها في : أ .

(٧) جاز التقاء الساكنين في (رادّ) ونحوه ؛ لتحقق شرطي الجواز ، وهما : أنْ يكون الأول حرف مدٍّ ، ويكون الثَّاني مدغماً في مثله ، وفي الترخيم فُقِد الشرط الثاني ، فوجب تحريك الساكن الثاني ؛ لتعذّر تحريك الساكن الأول . انظر : المسائل المنثورة ٢٢٧ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٢٤ ، الملخّص ٤٨٢ .

وترخيمُ (مَفَرٍّ) اسمَ رجلٍ : يامَفَرْ أَقْبِلْ ، بالسُّكونِ ؛ لأنَّه / ٢ب لايُحتاجُ إلى الحركةِ في هذا ؛ إذْ لم يلتقِ فيه ساكنان [١] .

وترخيمُ (مُحْمَارٍّ) ، أو (مُضَارٍّ) يجوزُ فيه وجهانِ : يامُضارِ ، ويامُضارَ ، على : مُضَارِرٍ ، ومُضَارَرٍ [٢] .

فأمّا (مُحْمَرٌّ) ؛ فتقول فيه : يامُحْمَرْ ، بالسكون ؛ لأن الذي قبله مُتحرِّكٌ [١] .

ومَنْ ذَهَبَ إلى أنَّ الزَّائدَ في المضاعَفِ هو الأوَّلُ ؛ لم يَلْزَمْه أنْ يحذفَه مع الثّاني ؛ لأنَّه ليس مِنْ حُروفِ المدِّ واللِّينِ التي تَتْبَعُ الأَصْليَّ في الحَذْفِ [٣] ؛ لقوَّتِها في التَّغييرِ ، وشَبَهِها بالحركاتِ التي تَتَعاقَبُ على الحَرْفِ [٤] . ولو لَزِمَ ذلك ؛ لجازَ في تصغيرِ (مُحْمَرٍّ) : مُحَيمِرٌ ، كما يجوزُ في (مُحمارٍّ) : مُحَيْمِيرٌ ، ولجازَ في الجمعِ (مَحامِرُ) كما يجوزُ : مَحاميرُ ، وهذا يَدُلُّ على أنَّ زيادةَ التَّضعيفِ تجري مَجرى الحَرْفِ الصَّحيحِ [٥] .

---

(١) هذا قولُ جمهور النحويين ، وذهب الفراء إلى ردّ حركة الساكن ، فيقول في (مَفَرّ) : يامَفَرِ ، وفي (مُحْمَرّ) : يامُحْمَرِ . وقولُه مقتضى قياس مذهب النحويين في ترخيم نحو (قاضين) ، وهو وجوب ردِّ الياء ؛ لزوال سبب حذفها . إلا أنَّ ابن السَّراج أجاب عن هذا بأنَّ حركة المضاعف لم تردَّ في غير الترخيم ، والياء قد رُدَّت في بعض المواضع . والجواب عن جوابه - رحمه الله - أنَّ المعتمد في حذف ياء المنقوص وحركة المضاعف وردِّهما هو وجود سبب الحذف وزواله ، فالياء لم تُردّ إلا في المواضع التي زال فيها سبب الحذف نحو : رأيتُ قاضياً ، وحذفت في المواضع التي وجد فيها السبب كـ(قاضين) ، أما حركة المضاعف فلم تذكر في غير الترخيم ؛ لأنَّ السبب - وهو الإدغام - موجودٌ ، وزواله بالترخيم يقتضي رد الحركة .

انظر : الكتاب ٢ / ٢٦٣ - ٢٦٤ ، الأصول ١ / ٣٦٤ ، شرح السيرافي ٣ / ٧٦ ب ، المسائل المنثورة ٢٢٧ ، الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٣٠١ ، شرح الكافية ١ / ١٥٤ ، الملخّص ٤٨٣ ، الارتشاف ٣ / ١٥٨ .

(٢) الكسر على أنه اسم فاعل ، والفتح على أنه اسم مفعولٍ . انظر : الكتاب ٢ / ٢٦٣ - ٢٦٤ .

(٣) مثل (منصور) ، فإنَّ الواو تتبع الراء في الحذف . وانظر المسألة في : الكتاب ٢ / ٢٦٤ ، شرح السيرافي ٣ / ٧٦ب ، التعليقة ٢ / ١٤ .

(٤) قال ابن جنّي : « اعلم أنَّ الحركات أبعاضُ حروفِ المدِّ واللِّين ، وهي الألف والياء والواو ، فكما أنَّ هذه الحروفَ ثلاثة ، فكذلك الحركات ثلاثٌ ، وهي الفتحة والكسرة والضَّمّة ، فالفتحة بعض الألف ، والكسرة بعض الياء ، والضَّمة بعض الواو ، وقد كان متقدمو النحويين يُسمُّون الفتحةَ الألفَ الصَّغيرة ، والكسرةَ الياءَ الصغيرة ، والضَّمَّةَ الواوَ الصَّغيرة » . سر الصناعة ١ / ١٧ .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٢٦٤ ، شرح السيرافي ٣ / ٧٦ ب ، التعليقة ٢ / ١٤ - ١٥ .

وترخيمُ (إسْحارٍّ)(١) اسمَ رجل : ياإسْحَارَ أَقْبِلْ ، بالفتح ، تُحرِّكُه بأقربِ الحركاتِ منه ، والألفُ كالفتحة ؛ لأنَّ الفتحةَ منها ، فالإتباعُ أحقُّ بهذا ، كما يقولون : لم يُضَارَّ ، فيفتحونَ على الإتباعِ (٢) ، وبين الحرفين حرفٌ ساكنٌ ، فالذي يلي الألفَ أحقُّ بالإتباعِ (٣).

ولو بُني مثلُ (إسحارٍّ) لبُنيَ على الفَتْحِ ؛ ليكونَ على قياسِ : لم يُضارَّ (٤) ، ولو احتيج إلى تسكينِ الثّاني ، وتحريكِ الأوّلِ ؛ لنُقلَت الحركةُ إلى الأوَّلِ على قياسِ (مُدَّ) في نَقْلِ الحركةِ (٥).

---

(١) هذا مثالٌ لترخيم ماليس له أصلٌ في الحركة . انظر : ص : ٣١٤ .

(٢) الإتباع أحد مذاهب بني تميم وكثير من العرب إذا أدغموا الفعل المضاعف ، وكان آخره ساكناً للجزم في المضارع، أو للبناء في الأمر . أما أهل الحجاز فلا يدغمون .
انظر : الكتاب ٣ / ٥٣٠ ، ٥٣٢ ، دقائق التصريف ١٨٨ ، التكملة ١٦٨ - ١٦٩ ، شرح الشافية ٢ / ٢٤٣ .

(٣) يعني : أنَّ الفتح إتباعاً لحركة ماقبل الألف في : يا إسْحارَ ، أولى منه في : لم يضارَّ ؛ لأنَّ الراء في : ياإسْحارَ وليت الألف ، والراء الثانية في : لم يضارَّ ، فصلت عنه بحرف ساكن ، وهو الراء الأولى . وانظر : الكتاب ٢ / ٢٦٥ ، شرح السيرافي ٣ / ٧٧ب .

(٤) الجامع بين (لم يضارّ) ، و (إسْحارّ) - لو بني - ثلاثة أشياء ليس أحدها البناء :
الأول : أنَّ آخرهما مضاعفٌ مدغمٌ .
والثاني : أنَّ ما قبل الحرف المضاعف منهما ألفٌ .
والثّالث :أنَّ في آخرهما حرفين ساكنين ، أحدهما سكن للإدغام ، والثاني سكن للجزم في (يضارّ) ، وللبناء في (إسحارّ) .
وانظر : التعليقة ٢ / ١٥ - ١٦ .

(٥) يعني أنَّ (إسْحارّ) لو بُني ، واحتيج إلى تسكين رائه الثانية وتحريك الأولى ؛ لنُقلت الحركة ، فقيل : إسْحارَرْ ، كما نُقلت حركة الدال الأولى في (امْدُدْ) إلى الميم لما احتيج إلى تسكينها للإدغام ، فقيل : مُدَّ .
وماذكره تفسيرٌ لقول سيبويه : « وكذلك تقول : يا إسْحارَ أقْبِلْ ، فعلتَ بهذه الراء ماكنت فاعلاً بالراء الآخرة لو ثبت الراءانِ ، ولم تكنْ الآخرة حرفَ الإعراب ، فجرى عليها ماكان جارياً على تلك كما جرى على ميم (مُدُّ) ماكان بعد الدّال الساكنة ، و (امْدُدْ) هو الأصلُ » .الكتاب ٢ / ٢٦٥ (هارون) .
وظاهر هذا النّص أنَّ الفتح إتباعاً للألف جرى على راء (إسْحارَ) في الترخيم ، وعلى الرّاء الثانية في غير الترخيم لو بنيَ الاسم مع الفصل بينها وبين الألف بساكن وهو الراء الأولى ، كما أُتبعت الدّالُ الثانيةُ الميمَ في (مُدَّ) عند بعض العرب ، وبينهما فاصلٌ ساكنٌ وهو الدّالُ الأولى . وانظر : شرح عيون كتاب سيبويه ١٧٣ .

وفيه وَجْهٌ آخَرُ ، وهو أنْ يُحَرَّكَ بالفَتْحِ على قياسِ : انْطَلْقَ ، ولم يلْدَ [١] ؛ لأنَّه لما كان مَوْضِعَ تخفيفٍ ؛ طُلِبَ له أَخَفُّ الحركات[٢] ، فيكونُ على هذا القياسِ ، لأنَّ التَّرخيمَ للتَّخفيفِ ، كما أنَّ التَّسكينَ في هذا للتَّخفيفِ .

وقال رجلٌ من أَزْدِ السَّراةِ :

ألا رُبَّ مولودٍ وليس له أبٌ .:. وذي وَلَدٍ لم يَلْدَه أبَوانِ [٣]

فَسَكَّنَ [العينَ][٤] مِنْ قوله : لم يَلْدَه ، ثُمَّ فَتَحَ اللاَّمَ [٥] .

ولايجوز في : ياإسحارَ ، ماجاز في : يامحمارِ [٦] ؛ لأنَّ هذا له أَصْلٌ رُدَّ إليه ، وليس كذلك (إسْحارٌ) ؛ لأنَّه قَدْ وَقَعَ مُدْغَماً في أوَّلِ حاله ، لا أَصْلَ لرائه الأولى في الحركةِ ، بمنزلةِ : الحُمَّرِ ، وشرَّابٍ [٧] ، إلا أنَّ هذا يَقَعُ في العينِ أكْثَرَ منه في اللاَّمِ ؛ لأنَّ التَّضعيفَ في العَيْنِ من قولك : (فعَّل) يَدُلُّ على معنى التَّكْثيرِ [٨] ، وليس كذلك اللاَّمُ .

---

(١) أ ، ب : تكْدَ .
وأصل انْطَلْقَ ، ولم يَلْدَ : انْطَلِقْ ، ولم يَلِدْ ، أسكنوا عينيهما للتخفيف تشبيهاً بـ (فَخْذ) في لغة تميم ، وفتحوا اللام ؛ لالتقاء الساكنين . انظر : شرح السيرافي ٣ / ٧٧ب - ٧٨ أ ، التعليقة ٢ / ١٦ ، شرح الشافية ٢ / ٢٣٨ .

(٢) علَّل الشَّارح فتح القاف والدَّال من : انطلْقَ ، ولم يَلْدَ ، بخفة الفتحة ، والعلَّة عند سيبويه وابن السَّراج والفارسيّ الإتباع لحركة أقرب المتحركات منهما . انظر : الكتاب ٢ / ٢٦٦ ، الأصول ١ / ٣٦٤ - ٣٦٥ ، التكملة ١٧٢ . وانظر : شرح السيرافي ٣ / ٧٧ب - ٧٨ أ ، شرح الملوكي ٤٥٦ - ٤٥٨ .

(٣) سبق تخريجه في ص : ٣١٣.

(٤) زيادة يقتضيها السِّياق .

(٥) أي : لام الكلمة .

(٦) الذي جاز في (محمارّ) : يامحمارَ ، ويامحمارِ . الفتح على أنه اسم مفعول ، والكسر على أنَّه اسم فاعل .

(٧) انظر : الكتاب ٢ / ٢٦٦ - ٢٦٧ .

(٨) انظر في تضعيف العين ، والغرض منه : الخصائص ٣ / ٢٦٦ - ٢٦٧ .

بابُ ترخيمِ الاسمِ المركَّبِ من اسْمَيْنِ[1]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في ترخيمِ الاسْمِ المركَّبِ من اسْمَيْنِ ممّا لايجوزُ[2] .

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في ترخيمِ / ٣ أ الاسْمِ المركَّبِ من اسْمَيْنِ ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

ولِمَ لايجوزُ حَذْفُ أكْثَرَ منْ الاسْمِ الثّاني ؟ فهلاّ حُذِفَتْ هاءُ التَّأْنيثِ معه في مثل : خَمْسَةَ عَشَرَ ؟ .

وماترخيمُ : حضرموتَ ، ومَعْدي كَرِبَ ، وبُخْتَ نصَّرَ[3] ، ومارَسَرْجِس ؟ . وماترخيمُ : خمسةَ عشرَ ، اسمَ رجلٍ ؟ وماترخيمُ : عَمْرويه ؟[4] .

ولِمَ وَجَبَ في ذلك كلِّه حذْفُ ماضُمَّ إلى الصَّدْرِ من الاسْمِ الثّاني فقط ، أو الصوتِ في : عَمْرَوَيْهِ ؟ .

ومانظيرُ ذلك من تَحْقيرِ الصَّدْرِ منْ غيرِ أنْ يَعْرِضَ للاسمِ الثّاني ، كقولك : حُضَيْرَموتُ ؟ ولِمَ وَجَبَ أنَّه بمنزلةِ هاءِ التَّأنيثِ ؟ وهل ذلك لأنَّه زيادةٌ في الاسْمِ

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا باب الترخيم في الأسماء التي كلُّ اسمٍ منها من شيئين كانا بائنين فضُمَّ أحدهما إلى صاحبه فجُعلا اسماً واحداً بمنزلة : عَنْتَرِيس ، وحَلَكُوك . الكتاب ١ / ٣٤١ - ٣٤٢ (بولاق) ، ٢ / ٢٦٧ - ٢٦٩ (هارون) .

(٢) تحدَّث سيبويه في الباب - أيضاً - عن أوجه الشَّبه بين الجزء الثاني من المركب وتاء التأنيث ، وبيَّن حكم ترخيم المركَّب الإسنادي .

(٣) كذا ورد في الكتاب ، وذكر الفيروزآبادي أنّه : بختُ نَصَّرَ ، بضم التاء . انظر : القاموس المحيط ١ / ١٤٨ (بخت) .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وذلك مثلُ : حَضْرَمَوْتَ ، ومَعْديْ كربَ ، وبُخْتَ نَصَّرَ ، ومَارَسَرْجَسَ ، ومثلُ رجلٍ اسمُه : خمسةَ عشرَ ، ومثلُ : عَمْرَوَيْه ، فزعم الخليل أنَّه يحذف الكلمة التي ضُمَّتْ إلى الصَّدرِ رأساً » . الكتاب ١ / ٣٤١ (بولاق) ، ٢ / ٢٦٧ (هارون) .

مُنْفَصِلَةٌ [١] بوجودها له بَعْدَ تمامِ صيغته ؟ [٢].

ومانظيرُ ذلك من النَّسبِ إلى الصَّدرِ [٣]، وحَذْفِ الثّاني ، فهو في كلٍّ هذا يُعامَلُ مُعاملةَ الهاءِ ؟ [٤].

ولِمَ لايجوزُ أن تكونَ هاءُ التَّأنيثِ تُلْحِقُ بناءً ببناءٍ ؟ وهل ذلك لأنَّها تجيءُ بَعْد تمامِ الاسْمِ ، والمُلْحَقُ يجري مَجرى الأُصول ؟ [٥].

ولِمَ لايُغَيَّرُ لهاء التَّأْنيث بناءٌ ، كما يُغَيَّرُ لألف التَّأْنيث المقصورة ، والممدودة ، وكما يُغَيَّرُ لياءي [٦] النِّسْبَة في مِثْلِ : حَنَفيٍّ ، ونَمَرِيٍّ ؟ وهل ذلك للإيذان [٧] بأنَّها تَلْحَقُ بَعْدَ تمامِ الاسْمِ ؟ [٨].

وهل منزلةُ الاسْمِ المركَّب كمنزلة المضاف ، إلا أنّ المركَّبَ أُدْخِلَ في الأوَّلِ بالبناءِ معه ، حتّى صار كبَعْضِ حُروفِه ، فالمضافُ داخلٌ في الأوَّلِ بمعاقبة التَّنوينِ الذي

---

(١) أ : مفصلة .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وقال [الخليل] : أراه بمنزلة الهاء ؛ ألا ترى أنّي إذا حقّرته لم أُغيِّر الحرفَ الذي يليه كما لم أُغيِّر الذي يلي الهاءَ في التحقير عن حاله التي كان عليها قبلَ أنْ يُحقَّر ، وذلك قولك في (تمرةٍ) : تُمَيْرَةٌ ، فحالُ الراء واحدةٌ ، وكذلك التَّحقيرُ في (حَضْرَموتَ) تقول : حُضَيرَمَوْتُ » . الكتاب ١ / ٣٤١ (بولاق) ، ٢ / ٢٦٧ (هارون) .

(٣) ب : الضرر .

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وقال : أُراني إذا أضفتُ إلى الصَّدر وحذفتُ الآخرَ فأقولُ في (معدي كَرِبَ) : مَعْدِيٌّ ، وأقولُ في الإضافة إلى (أربعةَ عَشَرَ) : أربَعيٌّ ، فحذفُ الاسم الآخرِ بمنزلة الهاء ، فهو في الموضع الذي يُحذَفُ فيه مايثبتُ في الإضافة أجدر أنْ يُحذَفَ إذا أردتَ أنْ ترخِّمَ » . الكتاب ١ / ٣٤١ - ٣٤٢ (بولاق) ، ٢ / ٢٦٧ - ٢٦٨ (هارون) .

(٥) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وهذا يَدُلُّ على أنَّ الهاءَ تُضَمُّ إلى الأسماء كما يُضَمُّ الاسمُ الآخرُ إلى الأول ؛ ألا ترى أنَّها لاتُلْحِقُ بنات الثلاثة بالأربعة ، ولا الأربعة بالخمسة ، كما أنَّ هذه الأسماءَ الآخرة لم تُضَمَّ إلى الصدرِ لتُلْحِقَ الصَّدرَ ببنات الأربعة ولاتُلْحقه ببنات الخمسة ، وذلك لأنَّها ليست زائدات في الصُّدور ، ولاهي منها ، ولكنَّها موصولةٌ بها وأُجريت مجرى (عَنْتَريسٍ) ونحوه » . الكتاب ١ / ٣٤٢ (بولاق) ، ٢ / ٢٦٨ (هارون) .

(٦) ب : ياء .

(٧) ب : الإيذان .

(٨) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ولايُغَيَّرُ لها بناءٌ كما لايُغَيَّرُ لياء الإضافة أو ألف التأنيث ، أو لغيرها من الزِّيادات .... ، كما أنَّ الأسماء الآخرة لم تُغَيِّر بناءَ الأولى عن حالها قبل أنْ تُضَمَّ إليها ، لم تُغيِّر (خمسة) في : خمسة عشر ، عن حالها » . الكتاب ١ / ٣٤٢ (بولاق) ، ٢ / ٢٦٨ (هارون) .

هو مِنْه ، والمركَّبُ داخلٌ فيه بهذا[١] الوجه ، وبالبناء معه ؟[٢] .

وماترخيمُ (خَمْسَةَ عَشَرَ) اسمَ رَجُلٍ[٣] ؟ ولِمَ جاز فيه : ياخَمْسَةَ أَقْبِلْ ، ولم يَجُزْ حَذْفُ الهاءِ ؛ لأنَّهما بمنزلةِ زائدين زيدا معاً ؟ وهل ذلك لأنَّ الهاءَ أَثْبَتُ من الاسْمِ الثَّاني ؛ إذْ كانَتْ تَثْبُتُ في إفرادِه وتركيبه ؟ ولِمَ لايجوزُ : ياخَمْسَهْ ، في الوَقْفِ ؛ لأنَّ الاسْمَ الثّاني في النِّية ؟ وهل ذلك لأنَّها الهاءُ التي في (خمسةٍ) ، وقد وُقِفَ عليها في التَّرخيمِ كما يُوقَفُ عليها إذا قُطِعَتْ عن كلامٍ بَعْدها ؟ [٤] .

وماترخيمُ (مُسْلِمَتَيْنِ)[٥] اسمَ رَجُلٍ ؟ ولِمَ جاز فيه : يامُسْلِمَهْ ، في الوَقْفِ؟[٦] .

وماترخيمُ رَجُلٍ اسْمُه : اثنا عَشَرَ ؟ ولِمَ وَجَبَ فيه : يااثْنَ ، بحَذْفِ الألفِ مع (عَشَر) ، ولَمْ يجبْ حَذْفُ الهاءِ مع (عَشَر) ؟ وهل ذلك لأنَّ (عَشَرَ) بمنزلةِ النُّونِ ، والألفُ مصاحبةٌ / ٣ب للنُّونِ ؛ لأنَّهما زِيدا معاً ، فيُحذفانِ معاً كما زِيدا معاً ، وليستِ الهاءُ بدلاً مِنْ حرفٍ هذه منزلتُه ؟ [٧] .

---

(١) ب : هذا .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فالهاء وهذه الأسماء الآخرةُ مضمومةٌ إلى الصَّدر كما يُضَمُّ المضاف إليه إلى المضاف ؛ لأنَّهما كانا بائنين ، وُصِلَ أحدهما بالآخَر ، فالآخَرُ بمنزلة المضاف إليه في أنَّه ليس من الأول ولافيه ، وهما من الإعراب كاسمٍ واحدٍ لم يكن آخره بائناً من أوله » . الكتاب ١ / ٣٤٢ (بولاق) ، ٢ / ٢٦٨ (هارون) .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وإذا رخَّمتَ رجلاً اسمُه (خمسةَ عشر) قلت : ياخمسةَ أقبلْ » . الكتاب ١ / ٣٤٢ (بولاق) ، ٢ / ٢٦٨ (هارون) .

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وفي الوقف تبيِّنُ الهاء - يقول لاتجعلها تاءً - لأنَّها تلك الهاء التي كانت في (خمسة) قبل أنْ تُضَمَّ إليها (عَشَر) » . الكتاب ١ / ٣٤٢ (بولاق) ، ٢ / ٢٦٨ - ٢٦٩ (هارون) .

(٥) ماذكره الشَّارح موافق لما في نسخة السيرافي ، وفي نسخة الفارسيّ (سلمتين) . انظر : شرح السيرافي ٣ / ٧٨ب ، التعليقة ٢ / ١٧ .
ومؤداهما واحدٌ ؛ لأنَّهما في الترخيم مختومان بتاء التأنيث ، ويوقف عليهما بالهاء كما وُقِف على (خمسة) مرخَّم (خمسةَ عشرَ) .
وفي بولاق ١ / ٣٤٢ ، وهارون ٢ / ٢٦٩ (مُسْلمين) ، وهي مرجوحة ؛ لأنَّ سيبويه نظَّر بهذا المثال للوقف بالهاء على (خمسة) ترخيم (خمسة عشر) .

(٦) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « كما أنَّك لو سمَّيت رجلاً (مُسْلمتين) قلت في الوقف : يامُسْلِمَهْ ؛ لأنَّ الهاء لو أبدلتَ منها تاءً لتُلْحقَ الثلاثة بالأربعة لم تحرِّك الميم » . الكتاب ١ / ٣٤٢ (بولاق) ، ٢ / ٢٦٩ (هارون) .

(٧) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وأمَّا (اثنا عشر) فإذا رخَّمتَه حذفت (عشر) مع الألف ؛ لأنَّ (عشر) بمنزلة نون (مسلمين) ، والألف بمنزلة الواو ، وأمره في الإضافة والتَّحقير كأمرِ (مسلمين) » . الكتاب ١ / ٣٤٢ (بولاق) ، ٢ / ٢٦٩ (هارون) .

وماحُكْمُ الحكايةِ في التَّرخيمِ ؟ ولِمَ لايجوزُ أنْ تُرَخَّمَ الحكايةُ ؟ وهـل ذلك لأنَّه ليس مِمّا يُغيِّره النِّداءُ ، نحو[1] : تأبَّط شراً ، و برَقَ نَحْرُه ، ففيه إعرابٌ لايُغيِّرُه النِّداءُ ، فجرى مَجرى المضافِ ، والموصولِ ؟[2].

وهل يَلْزَمُ على ترخيمِ الحكايةِ أنْ يُرَخَّمَ رَجلٌ يُسمَّى :

يادارَ عَبْلَةَ بالجِواءِ تَكلَّمي[3] ....؟

وهل ترخيمُ مِثْلِ هذا يُبْطِلُ مالأَجْلِه جازت الحكايةُ ؛ لأنَّه يُغيِّرُ الكلامَ عن صُورَتِه ؟.

الجـــوابُ :

الذي يجوزُ في ترخيمِ الاسْمِ المركَّبِ حَذْفُ الثَّاني فقط[4]، ولايجوزُ أنْ يُحْذَفَ

---

(١) ب : ونحو .

(٢) يعني بالموصول الشَّبيه بالمضاف .
والسؤال عن قول سيبويه : « واعلمْ أنَّ الحكاية لاتُرَخَّمُ ؛ لأنَّك لاتُريد أنْ تُرَخِّمَ غيرَ منادى وليس مما يُغَيِّره النِّداءُ ، وذلك نحو : تَأَبَّطَ شراً ، وبَرِقَ نَحْرُه ، وما أَشْبَهَ ذلك » . الكتاب ١ / ٣٤٢ (بولاق) ، ٢ / ٢٦٩ (هارون) .

(٣) السؤال عن قول سيبويه : « ولو رخَّمت هذا لرخَّمت رجلاً يُسَمَّى بقول عنترة ....» . الكتاب ١ / ٣٤٢ (بولاق) ، ٢ / ٢٦٩ (هارون) .
والبيت من الكامل ، وهو مطلع معلَّقة عنترة على أحد الأقوال ، وعجزه :
وعمي صباحاً دارَ عَبْلَةَ واسْلَمي
الجِواء : وادٍ في ديار عبس أو أسد في أسافل عَدْنة . انظر : الأماكن ١ / ٢٧٨ ، معجم البلدان ٢ / ١٧٤ ، وانظر : شرح القصائد السبع ٢٩٦ .
انظر : الديوان ١٣ ، الكتاب ٢ / ٢٦٩ ، ٤ / ٣١٣ ، جمهرة أشعار العرب ١ / ٤٧٢ ، الأصول ٢ / ٣٩١ ، شرح القصائد السبع ٢٩٦ ، شرح القصائد المشهورات ٢ / ٦ ، شرح السيرافي ٣ / ٧٨ب ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٥١٧ ، سر الصناعة ٢ / ٥٢١ ، تحصيل عين الذهب ٢ / ٣٠٢ ، شرح المعلقات للزوزني ٢٣٤ ، شرح القصائد العشر للتبريزي ٢٦٤ ، سفر السعادة ٢ / ٨٦٣ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٩٦ أ ، شرح شواهد الرضي والجاربردي ٢٣٨ .

(٤) ذكر أبو حيان أنَّ مافي الباب من قياس النحويين ، ولم يسمع عن العرب . انظر : الارتشاف ٣ / ١٥٤ ، وانظر : شرح التسهيل للمرادي ٥٠٩ ، وانظر أيضاً : الكتاب ٢ / ٢٦٧ ، الأصول ١ / ٣٦٣ ، شرح السيرافي ٣ / ٧٨ب - ٧٩ أ ، التبصرة والتذكرة ١ / ٣٧٢ ، شرح المفصل ٢ / ٢٣ ، شرح الكافية ١ / ١٥٣ .
ونُقل عن ابن كيسان منع حذف الجزء الثاني ، والاكتفاء بحذف حرف أو حرفين . انظر : الارتشاف ٣ / ١٥٥ .

معه زائدٌ قبلَه على طريقِ التَّبَعِ له ؛ لأنَّ الزَّائدَ الذي قبلَه أَثْبتُ منه ؛ مِنْ أَجْلِ أنَّه يَثْبُتُ في الإفرادِ ، والتَّركيبِ ، وليس كذلك الاسْمُ المركَّبُ [١].

فترخيمُ [٢] رجل اسمه (خمسة عشر) : ياخمسَةَ أَقْبِلْ ، لاتَحْذفُ الهاءَ ؛ لأنَّها أَثْبَتُ من الاسْم الثَّاني [٣].

وترخيمُ (حَضْرَمَوْتَ) : ياحَضْرَ أَقْبِلْ ، وكذلك : بُخْتَ نصَّرَ ، و مارَسَرْجِس ، ومَعْدي كَرِبَ ، تَجْعَلُه بمنزلةِ مالَمْ يَكُنْ فيه إلا الصَّدْرُ خاصّةً ، فتقول : يامَعْدي أَقْبِلْ [٤].

وتقولُ في ترخيم (عَمْرَوَيْه) : ياعَمْرَ أَقْبِلْ ، فَتَحْذفُ الصَّوتَ كما يُحْذَفُ الاسْمُ ؛ لأنَّه ضُمَّ إلى الأوَّلِ كما يُضَمُّ الاسْمُ الثَّاني إلى الأوَّلِ [٥].

ونظيرُ ذلك تحقيرُ الصَّدرِ في (حُضَيْرَمَوْتَ) كما يُحقَّرُ مافيه الهاءُ على ذلك الحدِّ ، كقولك : تُمَيْرَةٌ ، ودُجَيِّجَةٌ في : دَجَاجةٍ ، وتَمْرَةٍ [٦].

فالاسْمُ بمنزلةِ هاءِ التَّأنيثِ في اللَّحاقِ بَعْدَ تمامِ الاسْمِ الأوَّلِ ، وأنَّه على تقديرِ المُنْفَصِلِ ، ولايُغيِّرُ له البناءُ ، ولايُلْحِقُ بناءً ببناءٍ ؛ لأنَّه يجيءُ بَعْدَ تمامِ الاسْمِ على تقديرِ المُنْفَصِلِ ، والمُلْحِقُ يجري مَجرى ماهو من نَفْسِ الكلمةِ [٧].

---

(١) انظر ماسبق في باب ترخيم ما آخره زائدان زيدا معاً .

(٢) ب : فترخم .

(٣) جواز ترخيم العدد المركب - إذا سمِّي به - مذهب البصريين ، ونُقل عن الفراء المنع . انظر : الكتاب ٢ / ٢٦٧ ، الأصول ١ / ٣٦٣ ، التبصرة والتذكرة ١ / ٣٧٢ ، شرح المفصل ٢ / ٢٣ ، الارتشاف ٣ / ١٥٤ ، شرح التسهيل للمرادي ٥٠٩ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٢٦٧ ، الأصول ١ / ٣٦٣ .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٢٦٧ ، الأصول ١ / ٣٦٣ ، شرح المفصل ٢ / ٢٣.
ونُقل عن الفراء أنّه لايحذف إلا الهاء فيقول في (عمرويه) : ياعَمْرَوا ، بقلب الياء ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ماقبلها . انظر : الارتشاف ٣ / ١٥٥ ، شرح التسهيل للمرادي ٥٠٩ .

(٦) انظر : الكتاب ٢ / ٢٦٧ ، المقتضب ٤ / ٢٠ - ٢١ ، شرح السيرافي ٣ / ٧٩ أ ، شرح المفصل ٢ / ٢٣ .

(٧) انظر : الكتاب ٢ / ٢٦٧ - ٢٦٨ ، شرح السيرافي ٣ / ٧٩ أ ، المقتصد ٢ / ٧٩٧ ، كشف المشكلات ١ / ١٥١ ، شرح المفصل ٢ / ٢٣.

ومنزلةُ الاسْمِ المركَّبِ كمنزلةِ المضَافِ إلا أنَّه أَدْخَلُ في الأوَّلِ ؛ لأنَّه دَخَلَ فيه بِوَجْهَيْنِ : معاقبة التَّنوينِ ، والبناءِ . ودَخَلَ المضافُ بوجهٍ واحدٍ [1] .

وتقولُ في الوَقْفِ : ياخَمْسَهْ ، ولايجوزُ الوَقْفُ على التّاء [2] وإنْ كان المحذوفُ للتَّرخيمِ في النِّيَّةِ [3] ؛ لأنَّه بمنزلةِ الوقوف عليه وإنْ كانَ الكلامُ المتصلُّ به في النِّيَّةِ ، قياسُهما واحدٌ [4] .

/ ٤أ وكذلك ترخيمُ (مُسْلِمَتَيْنِ) اسمَ رَجُلٍ ، يُقالُ [5] فيه : يامسلمهْ ؛ لأنَّها هاءُ التَّأنيثِ التي يَلْزَمُها هذا الحكْمُ في الوَقْفِ [6] .

وأمّا ترخيمُ رَجُلٍ اسمُه (اثْنا عَشَرَ) ؛ فتقولُ فيه : يااثْنَ أَقْبِلْ ، بحَذْفِ الألفِ مع (عَشَرَ) ؛ لأنَّ (عَشَرَ) بمنزلةِ النُّونِ المصاحبةِ للألفِ في أنَّهما زِيدا معاً ، ويُحذفان معاً كما زيدا معاً [7] ، وليس كذلك هاءُ التأنيث ؛ لأنَّها ليستْ ببدلٍ مع الأوَّلِ بمنزلةِ شيءٍ واحد ، وهي أثبتُ من الاسْمِ الثَّاني في المركَّبِ [8] .

---

(١) وهو معاقبة التنوين .

(٢) ب : البناء .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٢٦٨ - ٢٦٩ ، الأصول ١ / ٣٦٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١١٨ ، شرح الكافية ١ / ١٥٣ ، شرح التسهيل للمرادي ٥٠٩ .

(٤) يريد أنَّ الوقوف على الهاءِ في هذه المسألة مع نية المحذوف ، بمنزلة الوقوف عليها إذا كان الكلام الذي بعدها في النية .

(٥) أ : يقول .

(٦) انظر : الكتاب ٢ / ٢٦٩ ، شرح الكافية ١ / ١٥٣ .

(٧) انظر : الكتاب ٢ / ٢٦٩ ، المقتضب ٢ / ١٦٠ ، شرح السيرافي ٣ / ٧٩أ - ب ، الحلبيات ٣٠٨ ، التبصرة والتذكرة ١ / ٣٧٢ ، شرح المفصل ٢ / ٢٣ ، شرح الكافية ١ / ١٥٣ ، الارتشاف ٣ / ١٥٥ ، شرح التسهيل للمرادي ٥١٠ .

(٨) غرض الشارح - كما ورد في مسائل الباب - تعليل امتناع حذف التاء مع (عشر) كما حُذفت الألف ، وعبارته مشكلة ، وبيانها أنَّ الألف حذفت مع (عشر) ؛ لأنَّ (عشر) بمنزلة النون في (اثنين) ، ولم تحذف التاء مع (عشر) ؛ لعلتين :
الأولى : أنَّ (عشر) مع التاء لم تعاقب حرفاً يكون مع ماقبله بمنزلة حرفٍ واحد كما كانت في (اثني عشر) .
والثانية : أنَّ التاء أثبت من (عشر) ، ولايتبع الأثبت في الحذف للترخيم ماكان دونه كما أُصِّل قبلُ . انظر ص : ٢٩٣ .
وعلى هذا التأويل يكون الضمير في (لأنَّها) يعود على (عَشَر) في : خمسة عشر ، ونحوه ، و (هي) يعود على التاء .

والحكايةُ لاتُرَخَّمُ ؛ لأنّ التَّرخيمَ يُخرِجُها عمَّا لأَجْلِه جازَتْ ، وهو تأديةُ الصِّيغةِ التي كان عليها الكلامُ ، وأيضاً فلأنَّها مُعْرَبَةٌ لايُغَيِّرُها النِّداءُ بالإخراجِ عن الإعرابِ إلى البناء ، كما لايُغَيِّرُ المضافَ ، ولا الموصولَ ، ولا النَّكرةَ ، فقياسُ هذه الأشياء كلِّها سواءٌ في أنَّها لاتُرخَّمُ [١].

ويَلْزَمُ مَنْ رَخَّمَ (تأَبَّطَ شَرّاً) ، أوْ (بَرقَ نَحْرُه) أنْ يُرَخِّمَ :

يادارَ عَبْلَةَ بالجواءِ تَكَلَّمي [٢] ....

إذا كانَ اسمَ رجلٍ [٣] ، وذلك فاسدٌ ، يُبْطِلُ مالأجْله جازت التَّسميةُ بهذا الكلامِ على طُولِه ؛ لأنَّ التَّرخيمَ يُغَيِّرُهُ عن صِيْغَتِه ، مع أنَّه يُلْزِمُ الحذفَ الكثيرَ الذي يُجْحِفُ [٤] به ؛ ليردَّه إلى طريقةِ الاسْمِ المفردِ ، فَفَسَدَ لفسادِ مايَلْزَمُ عليه [٥].

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٢٦٩ ، شرح المفصل ٢ / ٢٣ ، شرح الكافية ١ / ١٤٩ - ١٥٠ ، الملخص ٤٨٥ .

(٢) سبق تخريجه في ص : ٣٢١ .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٢٦٩ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٥١٧ ، شرح المفصل ٢ / ٢٣ - ٢٤ .

(٤) ب : يخفف .

(٥) انظر : شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٩٦ أ .

بابُ التَّرخيمِ في ضرورةِ الشِّعْر (١)

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في التَّرخيمِ في ضرورةِ الشِّعْرِ ممَّا لايجوزُ .

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في ترخيمِ الشَّاعرِ في الضَّرورةِ ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟

ولِمَ لايجوزُ أنْ يُرخَّمَ للضَّرورةِ على : ياحارِ ؟ (٢) .

وما الشَّاهد في قولِ الرَّاجز (٣) :

وَقَدْ وَسَطْتُ مَالكاً وحَنْظَلا (٤)

وقولِ ابنِ أَحْمَرَ (٥) :

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا باب مارخَّمت الشّعراءُ في غير النِّداء اضطراراً . الكتاب ١ / ٣٤٢ - ٣٤٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٦٩ - ٢٧٤ (هارون) .

(٢) سيأتي في الجواب أنَّ قولَ الشَّارح في هذه المسألة مخالفٌ لمذهب سيبويه .

(٣) القائل هو غيلان بن حُريث الربعيّ . انظر : مجاز القرآن ١ / ٥٩ ، مجالس ثعلب ١ / ٢٥٤ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٩ .

(٤) من الرجز ، وبعده :

صُيَّابَها والعددَ المُجَلْجَلا

وسطت : توسطتهما في الشرف ، ومالك هو ابن حنظلة بن تميم ، وهو أبو دارم بن مالك . وحنظلة هو ابن مالك بن زيدمناة بن تميم . والصُّيَّاب : خالص القوم . والمُجَلْجَل : الكثير . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٠ ، تحيل عين الذهب ١ / ٣٤٢ .

انظر : الكتاب ٢ / ٢٦٩ ، مجاز القرآن ١ / ٥٩ ، مجالس ثعلب ١ / ٢٥٤ ، شرح أبيات سيبويه للنَّحاس ٢٥٧ ، شرح السيرافي ٣ / ٧٩ب ، العضديات ١٩٦ ، الصحاح ٣ / ١١٦٧ (وسط) ، شرح عيون كتاب سيبويه ١٧١ ، ضرائر الشعر للقزاز ١٤٥ ، شرح الحماسة للمرزوقي ١ / ٣٠٥ ، النكت ١ / ٥٩١ ، شرح الحماسة للتبريزي ٤ / ٢٨ ، الأمالي الشجرية ١ / ١٩٣ ، الحماسة البصرية ١ / ٢٦٣ ، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٣٧ ، اللسان ٧ / ٤٢٩ (وسط) ، التاج ٥ / ٢٤١ (وسط) .

(٥) ابن أحمر : « ... - ... » .

هو عمرو بن أحمر بن العمرَّد بن تميم بن ربيعة بن حرام الباهليّ ، شاعرٌ مخضرمٌ ، عدَّه ابن سلام في الطبقة الثالثة من الإسلاميين . قيل : مات في عهد عثمان رضي الله عنه ، وقيل : أدرك عبدالملك بن مروان . انظر : طبقات فحول الشعراء ٢ / ٥٧١ ، من اسمه عمرو من الشعراء ١٢٩ - ١٣١ ، الخزانة ٦ / ٢٥٧ - ٢٥٨ .

أبو حَنَشٍ يُؤَرِّقُنا وطَلْقٌ .·. وعمَّارٌ وآونَةً أُثَالا [١] ؟

وما الخلافُ فيه ؟ ولِمَ حَمَلَه على معنى (أُثالةَ) [٢] ، وحَمَلَه أبو العبّاسِ على : يا أُثالةُ [٣] ؟ وما الذي يُقَوِّي قولَ سيبويه مِنْ تَفْسيرِ الأَصْمَعيِّ [٤] : إنَّ هؤلاءِ مِنْ قومه يراهم في النَّومِ ، إذا أَغْفى ؛ لأنَّه يَتَشَوَّقُ إليهم ، فهذا يَدُلُّ على أنَّه ليس فيه نداءٌ ؟[٥] .

---

(١) من الوافر ، من قصيدة أوَّلها :

أَغَدْوًا واعَدَ الحيُّ الزِّيالا .·. وشَوْقًا لايُبالي العينَ بالا

ذكر فيها جماعة من قومه لحقوا بالشام وأقاموا بها . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٤٨٧ .
الغَدْو : البُكور ، والزِّيال : الفراق . انظر : اللسان ١١ / ٣١٦ (زيل) ، ١٥ / ١١٨ (غدا) .
وللبيت الشاهد رواياتٌ مختلفة لا أثر لها في الاستشهاد به .
انظر : شعر ابن أحمر ١٢٩ ، الكتاب ٢ / ٢٧٠ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٥٨ ، مايحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي ٩٨ ، شرح السيرافي ٣ / ٧٩ ب ، المسائل الشيرازيات ٩٨ أ ، العضديات ١٧٧ ، المسائل العسكرية ١٦٦ ، البصريات ٢ / ٧٧٤ ، ٨٩٠ ، الخصائص ٢ / ٣٧٨ ، ضرائر الشعر للقزاز ١٤٤ ، الأزمنة والأمكنة ١ / ٢٤٠ ، ٢٩٨ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٤٣ ، شروح سقط الزند ١ / ١٢٧ ، ٤ / ١٦٦٢ ، ١٦٦٣ ، ١٦٦٤ ، الأمالي الشجرية ١ / ١٩٢ ، ٢٠٧ ، شرح الصَّفار ٤١ أ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٣٠ ، المقاصد النحوية ٢ / ٤٢١ .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « يريد : أُثالة » . الكتاب ٢ / ٢٧٠ (هارون) والعبارة ساقطة من (بولاق) .

(٣) لم أجد فيما بين يديّ من كتب المبرد حديثاً عن بيت ابن أحمر ، كما لم تذكر المصادر التي وقفت عليها ماعزاه إليه الشارح ، وإنما عزت إليه تأويلين :
أحدهما : أنَّ (أثالاً) مرخَّمٌ على (ياحارُ) ، ونُصب لأنَّه معطوف على مفعول (يؤرق) . انظر : شرح السيرافي ٣ / ٨٠ أ ، مايحتمل الشعر من الضرورة ٩٩ ، النكت ١ / ١٤١ ، شرح الصَّفار ١ / ٤١ أ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٥٧٢ .
والآخر : أنَّ (أثالاً) غير مرخَّم . انظر : شروح سقط الزند ٤ / ١٦٦٢ - ١٦٦٣ ، الإنصاف ١ / ٣٥٥ .
وسيأتي بيان المسألة في الجواب .

(٤) الأصمعيّ : « ١٢٣ - ٢١٦ هـ » .
عبدالملك بن قُريب بن علي بن أصمع الباهليّ ، أبو سعيد ، من أصحاب أبي عمرو بن العلاء ، والخليل . ومن أعلم الناس بالشعر ، وأتقنهم للغة ، له الأصمعيات ، واشتقاق الأسماء ، والأضداد . انظر : مراتب النحويين ٨٠ - ١٠٥ ، أخبار النحويين البصريين ٧٢ - ٨٠ ، طبقات الزُّبيدي ١٦٧ - ١٧٤ ، الأصمعي وجهوده في رواية الشعر ١٣ ومابعدها .

(٥) قال السيرافي : « ابن أحمر يبكي قوماً من عشيرته ماتوا أو قُتلوا ، فيهم أبو حنشٍ وطلقٌ وعبّادٌ وأثال ، فرفع الأسماء المرفوعة بـ(يؤرقني) ، فدلّ (يؤرقني) على أنَّه يتذكرهم ؛ لأنَّهم لايورِّقونه إلا وهو يذكرهم ، فنصب (أثالاً) بـ(أذكر) الذي قد دلَّ عليه (يورِّقني) ، وهذا قولٌ أظنُّ الأصمعيَّ قاله في تفسير شعره » . مايحتمل الشعر من الضَّرورة ٩٩ - ١٠٠ ، وانظر : المسائل العسكرية ١٦٧ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٤٨٧ ، شرح الصّفار ١ / ٤١ أ .

وقولِ جرير (١) :

ألا أَضْحَـتْ حبالُكُمُ رِمامـا .·. وأَضْحَتْ منكَ شاسعةً أُماما (٢) ؟

وهل الخلافُ / ٤ ب فيـه كـالخلافِ في الذي قَبْلَه ؟ ولِمَ أَنْشَدَ البيتَ الثّاني ؟ وهل لِيَدُلَّ ذلك(٣) على أنّه مفتوحٌ ، فقال :

يَشُجُّ بها العَساقِلَ مُنْجِداتٌ .·. وكلُّ عَرَنْدَسٍ يَنْفي اللُّغاما(٤)

---

(١) جرير : « ٢٨ - ١١٠ هـ » .
ابن عطيّة بن حذيفة الخَطَفى ، من بني كليب بن يربوع ، شاعرٌ أموي ، من فحول شعراء الإسلام ، وأشردهم قافية . انظر : الشعر والشعراء ١ / ٤٦٤ - ٤٧٠ ، المذاكرة في ألقاب الشعراء ٦٧ - ٧١ ، وفيات الأعيان ١ / ٣٢١ - ٣٢٧ .

(٢) مطلع قصيدة من الوافر ، مُدح فيها هشام بن عبدالملك ، ورواية الديوان :
أأصْبَح وصْلُ حبلكم رِماما .·. وماعهدٌ كعهدك يا أماما
ولاضرورة فيها .
الرِّمام : جمع رِمَّة ، وهي قطعة من الحبل بالية . انظر : اللسان ١٢ / ٢٥٢ (رمم) .
انظر : الديوان ١ / ٢٢١ ، الكتاب ٢ / ٢٧٠ ، النوادر ٢٠٧ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٥٨ ، الجمل ١٧٤ ، شرح السيرافي ٣ / ٧٩ب ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٥٩٤ ، ضرائر الشعر للقزاز ١٤٤ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٤٣ ، الحلل ٢٤٨ ، الأمالي الشجرية ١ / ١٩٣ ، أسرار العربية ٢٤١ ، الإنصاف ١ / ٣٥٣ ، التخمير ١ / ٣٦٥ ، شرح الصفار ١ / ٤١ أ ، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٣٨ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٣٠ ، شرح الكافية ١ / ١٤٩ ، توضيح المقاصد ٤ / ٥٨ ، المساعد ٢ / ٥٦١ ، الخزانة ٢ / ٣٦٣ .

(٣) ب : ذلك يدلّ .

(٤) لم يرد البيت في أصول ديوان جرير ، وأثبته المحقِّق عن سيبويه ، وروايته :
يَشُقُّ بها العساقلَ مُؤْجَداتٌ
وفي الديوان بيت قافيته (اللُّغاما) ، وهو :
من العِيديِّ في نسب المَهارى .·. تطيرُ على أُخُشّتِها اللُّغاما
وبينه وبين الشّاهد سبعة وعشرون بيتاً .
يَشُجُّ ويَشُقُّ : يعلو ، وضمير (بها) لأمامة ، والعساقل : جمع عَسْقَلَة أو عُسقول وهو تلمع السَّراب واضطرابه ، ومراد الشاعر الفلوات ، والمنجدات : جمع مُنْجِدة ، وهي الناقة الطويلة العنق ، مأخوذ من (أنجد) إذا ارتفع ، والنُّجود من الإبل : الطويلة العنق ، والمُؤْجَدات : جمع مُؤْجَدة وهي الناقة القوية المحكمة ، والعَرَنْدَس : الجمل الشّديد ، واللُّغام : مايطرحه البعير من الزَّبد لنشاطه . انظر : اللسان ٢ / ٣٠٤ (شجج) ، ٣ / ٤١٥ ، ٤١٦ (نجد) ، الخزانة ٢ / ٣٦٥ - ٣٦٦ ، التكملة للزّبيدي ٢ / ٣١٧ (نجد) .
انظر : الديوان ١ / ٢٢٤ ، ٢ / ١٠٦٩ ، الكتاب ٢ / ٢٧١ ، شرح السيرافي ٣ / ٧٩ب ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٤٣ ، النكت ١ / ٥٩٢ ، الحلل ٢٤٩ ، المقاصد النحوية ٤ / ٢٨٢ ، الخزانة ٢ / ٣٦٥ .

وقولِ زُهيرٍ[(١)]:

خُذوا [(٢)]حَظَّكُمْ ياآلَ عِكْرِمَ واذْكُروا .·. أوَاصِرَنا ، والرِّحْمُ بالغَيْبِ تُذْكَرُ[(٣)]

وقولِ ابنِ حبناءَ[(٤)]:

إنَّ ابـنَ حـارِثَ إنْ أَشْتَـقْ لِرُؤْيَتِـهِ .·. أَوْ أَمْتَدِحْهُ فإنَّ النَّاسَ قَـدْ عَلِموا[(٥)]

---

(١) زهير : « ... - ١٣ ق هـ » .
هو ابنُ أبي سُلْمى ربيعة بن رياح المُزَني ، من مضر ، معدودٌ في الطَّبقة الجاهلية الأولى ، وأحدُ أصحاب المعلَّقات . انظر : طبقات فحول الشعراء ١ / ٥١ ، الأغاني ١٠ / ٣٧٥٢ - ٣٧٨٠ ، المذاكرة في ألقاب الشعراء ٥٥ -٥٦ .

(٢) أ : حذرا .

(٣) من الطويل ، من قصيدة قالها لبني سُليم لمّا بلغه أنّهم يُريدون الإغارة على غَطَفان وكانت محلَّته في بلادهم ، ومطلعها :

رأيتُ بني آلِ امرئ القيْسِ أصفَقُوا .·. علينا ، وقالوا إنّنا نحنُ أكْثَرُ

بنو آل امرئ القيس : سُليم وهوازن ، وهما آلُ عكرمة بن خَصَفَة بن قيس بن عيلان ، ويلتقون مع غَطَفان في النسب إلى قيس . وأصفقوا : اجتمعوا ، والأواصر : جمع آصرة ، وهي القرابة . يقول : خذوا حظكم من ودّنا ، واذكروا الرِّحمَ التي بينكم وبين غطفان . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٤٦٣ ، الديوان بشرح الأعلم ١٥٩ - ١٦٠ .

انظر : الديوان ١٥٩ ، الكتاب ٢ / ٢٧١ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٥٨ ، شرح السيرافي ٣ / ٦٥ أ ، ٧٩ ب ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٤٦٢ ، شرح عيون كتاب سيبويه ١٧١ ، التبصرة والتذكرة ١ / ٣٧٢ ، النكت ١ / ٥٩٣ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٤٣ ، الأمالي الشجرية ١ / ١٩١ ، الإنصاف ١ / ٣٤٧ ، التبيين ٤٥٤ ، شرح الصفار ١ / ٤١ أ ، شرح المفصل ٢ / ٢٠ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٨٤ ب ، المقاصد النحوية ٤ / ٢٩٠ ، الخزانة ٢ / ٣٢٩ .

(٤) ابن حبناء : « ... - ٩١ هـ » .
هو المغيرة بن عمرو بن ربيعة ، أحد بني ربيعة بن حنظلة بن مالك بن زيدمناة بن تميم ، وحبناء أمّه ، وقيل : لقبٌ غلب على أبيه ؛ لحبَنٍ كان أصابه ، شاعرٌ أموي ، استشهد بخراسان يوم نَسَف .
انظر : الأغاني ١٣ / ٤٥٩٦ - ٤٦١٣ ، معجم الشعراء ٢٧٣ ، اللآلئ ٢ / ٧١٥ - ٧١٦ .
وعزا العينيُّ الشاهد إلى أوس بن حبناء ، ولم أجده عند غيره . انظر : المقاصد النحوية ٤ / ٢٨٣ - ٢٨٤ .

(٥) من البسيط ، من قصيدة في مدح المهلّب بن أبي صفرة ، أوّلها :

أَمِنْ رسومِ ديارٍ هاجكَ القِدَمُ .·. أقْوتْ وأقفر منها الطَّفُّ والعَلَمُ

الطَّفُّ : فناء الدار ، والعَلَم : مايُبنى في جوادِّ الطريق من المنازل يُستدلّ به على الطريق . انظر : اللسان ١٢ / ٤١٩ (علم) ، التكملة للزَّبيدي ٥ / ١٠٧ (طفف) .
وابن حارث ذكر الأعلم أنه حارثة بن بدر الغُدَاني اليربوعي ، وهو شاعر . انظر : تحصيل عين الذهب ١ / ٣٤٣ ، وانظر : النسب لأبي عبيد ٢٣٦ .
ويُبعده مناسبة القصيدة ، ولعلّ المراد حارثة بن امرئ القيس بن ثعلبة بن مازن بن الأسد ، فهو أحد آباء المهلّب الممدوح . انظر : نسب معدّ واليمن الكبير ٢ / ٤٦٦ ، المقتضب لياقوت ٢٣٦ - ٢٣٧ / =

وما الشَّاهدُ في قولِ الأَسْودِ بنِ يَعْفُرَ[1] :

أَوْدَى ابنُ جُلْهُمَ عَبَّادٌ بصِرْمَتِه . ٠ . إنَّ ابنَ جُلْهُمَ أَمْسى حَيَّةَ الوادي[2] ؟

فَلِمَ لايكونُ على ترخيمِ (جُلْهُمَة) ؟ وهل ذلك لأنَّه أرادَ أمَّه ، والعَربُ تُسمِّي المرأةَ (جُلْهُمَ) ، والرَّجُلَ (جُلْهُمَةَ)[3] ؟ فلِمَ جرى هذا على القَلْبِ مِمَّا يقتضيه التَّأنيثُ ؟ وهل ذلك لأنَّه جرى على العَلَمِ الذي لايُحتاجُ فيه إلى الفَرْقِ بينَ المؤنَّثِ والمذكَّرِ ، كما يُسَمَّى الرجلُ (طَلْحةَ) ، والمرأةُ (دَعْدَ) ، فيُسَمَّى المُذَكَّرُ بالاسْمِ[4] الذي فيه علامةٌ ، والمؤنَّثُ بالاسْمِ الذي ليس فيه علامةٌ ؛ لِيُدَلَّ على أنَّ التَّأنيثَ فيه يكونُ في الاسْمِ فقط ؟ .

= / وروايةُ المبرد وأبي الفرج : إنَّ المهلّب .... ، وذكر ابن السِّيرافي أنها رواية الديوان ، ولاشاهد فيها . انظر : الكامل ٣ / ٤١٤ ، الأغاني ١٣ / ٤٦٠٠ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٥٢٨ .
انظر : شعره ١٠٠ ، الكتاب ٢ / ٢٧٢ ، الأصول ٣ / ٤٥٨ ، شرح السيرافي ٣ / ٦٥ أ ، ٧٩ ب ، التبصرة والتذكرة ١ / ٢٧٣ ، ضرائر الشعر للقزاز ١٤٤ ، رسالة الصاهل ولشاحج ٤٨٨ ، رسالة الغفران ٣٢٢ ، النكت ١ / ٥٩٣ ، الأمالي الشجرية ١ / ١٩١ ، الإنصاف ١ / ٣٥٤ ، شرح الصفار ١ / ٤١ ب ، المقرب ١ / ١٨٨ ، قواعد المطارحة ٤٦ أ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٩٩ أ ، الارتشاف ٣ / ١٦٤ ، شرح التسهيل للمرادي ٥١٥ ، توضيح المقاصد ٤ / ٥٨ .

(١) أ : معفر .

(٢) بيتٌ مفردٌ من البسيط ، وأدخله جامع شعر الأعْشَيْنَ في مفضليّة الأسود التي مطلعها :
نام الخليُّ وما أُحسُّ رُقادي . ٠ . والهمُّ مُحْتَضِرٌ لديّ وِسادي
وليس منها ؛ لأنَّها من البحر الكامل .
الصِّرمة : القطعة من الإبل مابين الثلاثين إلى الأربعين ، وأودى بها : ذهب بها ، وأمسى حيّة الوادي : يريد أنه يحمي ناحيته ، ويُتَّقى منه كما يُتَّقى من الحية الحامية لواديها المانعة منه . انظر : تحصيل عين الذهب ١ / ٣٤٤ .
انظر : الديوان ٣٣ ، الصّبح المنير ٢٩٨ ، الكتاب ٢ / ٢٧٢ ، الأصول ١ / ٣٦٦ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٥٩ ، شرح السيرافي ٣ / ٧٩ب ، رسالة الشياطين ١٠٤ ، المحكم ٤ / ٣٤١ (جلهم) ، شرح مشكل شعر المتنبي ١١٥ ، النكت ١ / ٥٩٣ ، الإنصاف ١ / ٣٥٢ ، شرح الجمل ٢ / ١٢٦ ، اللسان ١٢ / ١٠٤ (جلهم) ، الخزانة ٢ / ٣٢٩ - ٣٤٥ .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فإنّما أراد أمَّه جُلْهُمَ ، والعرب يسمُّون المرأة جُلْهُمَ والرجل جُلْهُمة » . الكتاب ١ / ٣٤٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٧٢ (هارون) .

(٤) في النسختين : باسم .

وما الشَّاهدُ في قولِ رجلٍ من بني يَشْكُرَ [١] :

لها أَشاريرُ[٢] من لَحْمٍ تُتَمِّرُهُ .·. منَ الثَّعالي وَوَخْزٌ منْ أَرانيها[٣] ؟

ولِمَ لايجوزُ أنْ يكونَ في هذا على التَّرخيمِ ، والعِوَضِ من المحذوفِ[٤] ؟ وهل ذلك لأنَّ التَّرخيمَ موضعُ تخفيفٍ بالحَذْفِ ، لايَسْتَحِقُّ عِوَضاً ؛ لمناقضتِه لعلَّةِ جوازِه ؟.

---

(١) القائل مختلفٌ فيه على النحو الآتي :

أ - قيل : هو أبو كاهل شبيب بنُ حارثةَ بن حسل اليَشْكُري ، والد سويد بن أبي كاهل الشاعر المخضرم . انظر : الأغاني ١٣ / ٤٦١٤ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٥٦٠ ، تهذيب الألفاظ ٢ / ٦٠٦ ، التنبيه والإيضاح ٢ / ٩١ ، ١٣٨ (تمر ، شرر) التخمير ٤ / ٣٤٣ ، اللسان ٤ / ٩٣ ، ٤٠١ ، ٥ / ٤٢٨ (تمر ، شرر ، وخز) ، شرح شواهد الرضي والجاربردي ٤٤٤ .

ب - وقيل : هو النَّمر بن تَوْلَب اليَشْكُري . وجمع العينيُّ بين القولين . فذكر أنَّ القائل أبو كاهل النَّمِر بن تولَب اليَشْكُريّ .
قال البغداديُّ : « وهذا غير جيِّد منه » . شرح شواهد الرضي والجاربردي ٤٤٦ ، وانظر : المقاصد النحوية ٤ / ٥٨٣ .

جـ - وقيل : هو يزيد بن أبي كاهل اليَشْكُري ، ذكره الكوفي في : شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٠٤ أ .

د - وقيل : ذو الرُّمَّة . انظر : شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٠٤ أ ، ولم أجده في ديوانه بشرح أبي نصر ، ولافي ملحقه .

(٢) ب : أشاوير .

(٣) من البسيط ، وقبله :

كأنَّ رَحْلي على شَغْواءَ حادرةٍ .·. ظَمْياءَ قد بُلَّ منْ طَلٍّ خوافيها

شبَّه ناقته في سرعتها بالعُقاب ، وهي الشَّغْواء ، والرَّحل للإبل أصغر من القَتَب ، من مراكب الرجال ، والحادرة من الحدور وهو النزول من عالٍ إلى أسفل ، والظَّمياء : العطشى إلى دَمِ الصَّيد ، والخوافي : أربع ريشات قصار مما يلي الإبط ، تخفى إذا ضمَّ الطائر جناحه ، والأشارير : جمع إشرارة وهي القطعة من اللحم المقدَّد ، وتُتَمِّر : تُجفِّف . والوَخْز : الشيء القليل ، والثعالي : الثعالب ، والأراني : الأرانب ، أبدل من الباء فيهما ياءً للضرورة . انظر : التنبيه والإيضاح ٢ / ٩١ ، شرح شواهد الرضي والجاربردي ٤٤٤-٤٤٥ .

انظر مع المصادر السابقة : الكتاب ٢ / ٢٧٣ ، الشعر والشعراء ١ / ١٠١ ، المقتضب ١ / ٣٨٢ ، مجالس ثعلب ١ / ١٩٠ ، الأصول ٣ / ٤٦٧ ، الجمهرة ١ / ٣٩٥ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٦٠ ، الإبدال لأبي الطيب ١ / ٩٠ ، شرح السيرافي ٣ / ٧٩ب ، مايحتمل الشعر من الضرورة ١٥٧ ، الموشح ١٣٠ ، سر الصناعة ٢ / ٧٤٢ ، الصحاح ٢ / ٦٠٢ (تمر) ، ٦٩٦ (شرر) ، ٣ / ٩٠١ (وخز) ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٤٤ ، المفصل ٣٦٥ ، شرح المفصل ١٠ / ٢٤ ، شرح الملوكي ٢٥٤ ، الممتع ١ / ٣٦٩ ، شرح الشافية للرضي ٣ / ٢١٢ ، شرح الجاربردي ١ / ٣١٨ ، شرح الشافية لنقره كار ٢ / ٢٢٤ .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وليسَ هذا لأنَّه حذفَ شيئاً فجعل الياء عوضاً منه » . الكتاب ١ / ٣٤٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٧٤ (هارون) .

وماوجهُ قولِه (١) : من الثَّعالي ، ومن أرانيها ، إذا لم يَكُنْ ترخيماً ؟ وهل ذلك على البدلِ (٢) ؟ ولِمَ جازَ أنْ يُبْدلَ الياءَ من الباءِ ؟ وهل ذلك لأنَّ الباءَ من مَخْرجِ الواوِ التي هي أُختُ الياءِ ؟.

وما الشَّاهدُ في قولِ الشَّاعرِ (٣) :

ومَنْهَلٍ لَيْسَ لَهُ حَوازِقُ ∴ ولِضَفَادي جَمِّه نَقانِقُ (٤) ؟

ولِمَ جازَ أنْ يُبدلَ الياءَ من العَيْنِ ، فقال : ضَفَادي ، في موضعِ : ضَفَادِعَ ؟ وهل ذلك لأنَّه لايَصلُحُ من حُروفِ المدِّ واللِّينِ التي هي أَحَقُّ بالزِّيادةِ والإبدالِ إلا اليـاءُ ، فأبْدَلَها من العينِ ، وإنْ بَعُدَ مَخْرجُها منها ؛ لأنَّ المدَّ الذي فيها يُقارِبُ وَصْلَها بمَخْرجِ العينِ ؟ (٥).

/ ٥أ وهَلْ يَلْزَمُ مَنْ حَذَفَ للتَّرخيمِ ، وعَوَّضَ في هذا أنْ يُجيزَ العِوَضَ في ترخيمِ

---

(١) ب : قول .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فزعم أنَّ الشَّاعر لمّا اضطُرَّ إلى الياء أبدلها مكان الباء كما يُبدلها مكان الهمزة » . الكتاب ١ / ٣٤٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٧٣ (هارون) .

(٣) قيل : الشاهد مصنوعٌ ، لخلف الأحمر . انظر : تحصيل عين الذهب ١ / ٣٤٤ .
وخلف هو ابن حيّان الأحمر « ... - نحو ١٨٠ هـ » ، يُكْنى أبا محْرِز ، ومعدودٌ في الطبقة الثالثة من اللغويين البصريين ، كان يقول القصائد الغُرّ ويُدخلُها في دواوين الشعراء ، فيما قيل .
انظر : طبقات الشعراء لابن المعتز ١٤٦ - ١٤٨ ، طبقات الزُّبيدي ١٦١ - ١٦٥ ، البغية ١ / ٥٥٤ .

(٤) البيتان من الرجز .
المنهل : المورد . والحوازق : جمع حازق وحازقة ، والحزقُ الحبس ، يعني أنَّ هذا المنهل ليست له جوانب تمنع الماء أن ينبسط حوله ، ويجوز أنْ يريد : ليست حروفه تمنع الواردة ، بل جوانبه سهلة لمن يريده ، والجمّ : الكثير . والنقانق : جمع نَقْنقة ، وهي صوت الضفدع . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٣٢ ، شرح شواهد الرضي والجاربردي ٤٤٢ - ٤٤٣ .
انظر : الكتاب ٢ / ٢٧٣ ، الشعر والشعراء ١ / ١٠٢ ، المقتضب ٢ / ٣٨٢ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٦١ ، الإبدال لأبي الطيب ٢ / ٣٢٥ ، شرح السيرافي ٣ / ٧٩ب ، مايحتمل الشعر من الضرورة ١٥٨ ، الموشح ١٣١ ، سر الصناعة ٢ / ٧٦٢ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٤٤ ، التخمير ٤ / ٣٤١ ، شرح المفصل ١٠ / ٢٤ ، الممتع ١ / ٣٧٦ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٠٤أ ، شرح الشافية للرضي ٣ / ٢١٢ ، شرح الجاربردي ١ / ٣١٨ ، شرح الشافية لنقره كار ٢ / ٢٢٤ .

(٥) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وإنما أراد الضفادع ، فلما اضطُرّ إلى أنَّ يقف آخر الاسم كره أنْ يقفَ حرفاً لايدخُلُه الوقفُ في هذا الموضع ، فأبدلَ مكانَه حرفاً يوقَفُ في الجر والرفع » . الكتاب ١ / ٣٤٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٧٤ (هارون) ، ومراده بالوقف - هنا - السكون .

(حارثٍ) على : ياحارُ ، فيُجيز : ياحاري ، وفي (مروانَ) : يامَرْوِي ؟ [١] .

وهل لَزِمَه ذلك ؛ لأنَّ العِوَضَ إنْ لم يَسْتَحِقَّه الأَصْلُ ، فالفرعُ [٢] أجدرُ أنْ لايستحقَّه ، فلا وجهَ للعِوَضِ ؛ لأنَّه قد مَنَع منه مانعٌ في الأَصْلِ ، والمانع[٣] موجودٌ في الفَرْعِ ، وهو مناقضةُ مالأَجْلِه جازَ التَّرخيمُ ؟ [٤] .

الجـــوابُ :

الذي يجوزُ في ترخيمِ الشَّاعرِ للضَّرورة حذفُ الهاءِ في غيرِ النِّداء ؛ لقوَّة التَّرخيمِ باطِّراده في النِّداءِ ، مع قوَّةِ حذفِ الهاءِ ؛ لأنَّها موضعُ تغييرٍ ، يكونُ حالُها في الوقفِ على خلافِ حالها في الوصل [٥] ، فهذا الذي وُجِدَ في أشْعارِ العَرَبِ ، وكَثُر فيها ، ولو جاء في غيرِ الهاءِ [٦] لم يَمْتَنِعْ [٧] .

[ولايجوزُ التَّرخيمُ إلاَّ على : ياحارُ] [٨] ؛ لأنَّه لمّا كانَ له في النِّداءِ طريقان : أحدُهما يكونُ الاسمُ فيه بمنزلةِ مالمْ يُحذفْ منه شيءٌ [٩] ، والآخرُ ليس كذلك[١٠] ؛

---

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وليس هذا لأنَّه حذف شيئاً فجَعَلَ الياءَ عوضاً منه ، لو كان ذلك لعوَّضتَ (حارثاً) الياءَ حيث حذفتَ الثاءَ وجعلتَ البقيَّةَ بمنزلة اسمٍ يتصرَّفُ في الكلام على ثلاثة أَحْرُف ، وذلك حيثُ قلت : ياحارُ ، ولو قلتَ هذا لقلت : يامَرْوِي ، إذا أردتَ أنْ تجعلَ مابقي من (مروانَ) بمنزلةِ مابقي من (حارثٍ) حين قلتَ : ياحارُ » . الكتاب ١ / ٣٤٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٧٤ (هارون) .

(٢) ب : والفرع .

(٣) ب : فالمانع .

(٤) هذا السؤال مبنيٌّ على ماقبله .

(٥) يعني أنَّ تاء التأنيث تكون في الوصل تاءً ، وفي الوقف هاءً .

(٦) قد جاء في أشعار العرب ، كقول امرئ القيس :

لَنِعْمَ الفتى تَعْشُو إلى ضَوْءِ نارِه .·. طريفُ بنُ مالٍ لَيْلةَ الجُوعِ والخَصَرْ

انظر : ديوانه ١٤٢ ، وقد صرَّح بذلك الشارح ، وأنشد البيت في ص : ٢٨٦ .

(٧) انظر : الكتاب ٢ / ٢٦٩ ، الأصول ١ / ٣٦٦ ، الجمل ١٧٤ ، شرح السيرافي ٣ / ٧٩ب ، ضرائر الشعر للقزاز ١٤٤ ، الأمالي الشجرية ١ / ١٩٠ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٢٩ ، شرح الكافية ١ / ١٤٩ ، الارتشاف ٣ / ١٦٣ .

(٨) ساقط من : ب .

(٩) يعني لغة من لاينتظر .

(١٠) يعني لغة من ينتظر .

كان الاسمُ الذي لم يُحذفْ منه شيءٌ أحقَّ بأنْ يُحْمَلَ عليه غيرُ النِّداء ، فإنْ جاءَ شيءٌ على خلافِ ذلك ؛ فهو شاذٌّ في الضَّرورةِ [(١)] .

وقال الرَّاجزُ :

وَقَدْ وسَطْتُ مَالكاً وحَنْظَلا[(٢)]

فهذا على مايطَّردُ في الضَّرورةِ .

وقال ابنُ أَحْمَرَ :

أَبُو حَنَشٍ يُؤَرِّقُنا وطَلْقٌ .'. وَعَمَّارٌ وآونَةً أُثَالا[(٣)]

فاختلفوا في هذا ، فذهب سيبويهِ إلى أنَّه ترخيمٌ في غيرِ النِّداءِ على (حارِ)[(٤)] ، وأبى ذلك أبو العبَّاسِ ، وقال : إنَّ المعنى : ياأثالة ، فهو ترخيمٌ في النِّداءِ[(٥)] ، ولم يُجز التَّرخيمَ في غيرِ النِّداءِ على : ياحارِ[(٦)] .

---

(١) قسّم الشارح الضرورة في الباب قسمين : ضرورة مطَّردة وهي ماكان على لغة : ياحارُ ، وضرورة شاذة وهي ماجاء على لغة : ياحارِ ، وهذا مذهبٌ وسطٌ بين قول سيبويه الذي أطلق الجواز ، وقول المبرد الذي قيّد الجواز بكون الترخيم على : ياحارُ ، وأوّلَ شواهد سيبويه . انظر : الكتاب ٢ / ٢٦٩ ومابعدها ، شرح السيرافي ٣ / ٨٠أ .

وأنبِّه على أنَّ الشَّارح في باب ترخيم مافيه الهاء على : ياحارُ ، المتقدِّم قد أطلق منع ترخيمُ غيرِ المنادى على : ياحارِ . انظر ص : ٢٦٨-٢٦٩ .

(٢) تقدم تخريجه في ص : ٣٢٥ .

(٣) سبق تخريجه في ص : ٣٢٦ .

(٤) هذا مافهمه السيرافي – أيضاً – من كلام سيبويه ، ومقتضاه أنَّ (أثالاً) معطوف على فاعل (يؤرِّق) . انظر : شرح السيرافي ٣ / ٨٠أ .

ولم أجد في تعليق سيبويه على البيت مايقطع بما ذكراه . انظر : الكتاب ٢ / ٢٧٠ .

(٥) انظر ص : ٣٢٦ هـ٣ .

وردّ السيرافي الاستشهاد بالبيت ، وذكر أنَّ (أثالاً) اسم تامٌّ غير مرخّم ، وأنَّه لايعلم في أسماء العرب أو المواضع (أثالة) . انظر : شرح السيرافي ٣ / ٨٠ أ .

وقد تعقَّبه ابن عصفور ، فذكر أنَّه إذا لم يحفظه فقد حفظه غيرُه . انظر : شرح الجمل ٢ / ٥٧٢ ، وقد نقل كلامه االصفار، ولم يُشر إليه . انظر : شرح الصفار ١ / ٤١ب .

وفي : اللسان ١١ / ١٠ (أثل) : « وأثالة اسمٌ » .

(٦) لم أقف على هذا الرأي في مصادري من كتب المبرّد ، وقد عُزي إليه في كثير من كتب النحو . انظر – مثلاً – شرح السيرافي ٣ / ٨٠أ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٥٩٥ ، إصلاح الخلل ٤٠٧ ، الأمالي الشجرية ١ / ١٩٣ ، شرح الجمل ٢ / ٥٧١ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٣٠ ، شرح الكافية ١ / ١٤٩ ، الارتشاف ٣ / ١٦٤ ، توضيح المقاصد ٤ / ٥٧ ، المساعد ٢ / ٥٦١ .

وفسَّر الأَصْمَعيُّ هذا البيتَ بما يَدُلُّ على قولِ سيبويهِ ، فقال : هؤلاء مِنْ قومه ، يراهُمْ في النَّومِ إذا أَغْفى ؛ لأنَّه يَتَشَوَّقُ إليهم [١] .

وقد بيَّنا في الأَصْلِ أنَّه لايَمْتَنِع في الهاءِ أنْ يجيءَ التَّرخيمُ على : ياحارِ؛ لقوَّةِ حذفِ الهاءِ ، فيجيءُ على طريقِ النَّادرِ [٢] .

واخْتَلفوا - أيضاً [٣] - في قولِ جريرٍ :

أَلا أَضْحَــتْ حِبالُكُم رِمامــاً .·. وأَضْحَتْ مِنْكَ شاسعةً أُماما [٤]

فذهب أبو العبَّاس إلى أنَّه على : ياأُمامة [٥] ، وذهبَ سيبويهِ إلى أنَّه على : أَضْحَتْ أُمامةُ / ٥ ب منكَ شاسعةً [٦] . وقد بيَّنا وَجْهَ القولِ في التَّأويلين [٧] .

وأَنْشَدَ سيبويهِ البيتَ الثَّاني ؛ لِيُدلَّ على أنَّه مَفْتوحٌ مُطْلَقٌ [٨] ، فقالَ :

يَشُجُّ بها العَساقِلَ مُنْجِداتٌ .·. وكلُّ عَرَنْدَسٍ يَنْفي اللُّغاما [٩]

---

(١) انظر ص : ٣٢٦هـ٥ . ووجه الاختلاف بين تفسير الأصمعيّ وتأويل المبرد أنَّ (أثالاً) على الأوَّل مُرَخَّم وعلى الثاني غير مُرخَّم .

(٢) يعني بالأصل مايذكره في أول الجواب ، وجرت عادته أن يبيّن فيه الأصل الذي تبنى عليه أحكام الباب ، وهو جوابٌ عن السؤال العام الذي يورده في أول المسائل بصيغة : ما الذي يجوز ....؟ وما الذي لايجوز .....؛ ولم ذلك ؟ . وإحالته - هنا - على قوله : « فإن جاء شيءٌ على خلاف ذلك فهو شاذٌّ في الضرورة » . انظر ص : ٣٣٣ .

(٣) ب أنها .

(٤) سبق تخريجه في ص : ٣٢٧ .

(٥) لم أجد في كتب المبرد حديثاً عن بيت جرير ، ولايُفهم مما عزاه إليه الشارح أنَّه يردُّ رواية سيبويه ، أمّا مانقله عنه تلميذُه الأخفشُ الصغير في تعاليقه على النوادر وكثيرٌ من النحويين ؛ فهو ردُّ رواية سيبويه وإنشاد البيت عن عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير برواية :

وماعهدٌ كعهدك ياأُماما

وهي رواية الديوان ١ / ٢٢١ .

انظر : النوادر ٢٠٧ ، شرح السيرافي ٣ / ٨٠ ب ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٥٩٥ ، الإفصاح ٣٦٤ - ٣٦٥ ، الحلل ٢٤٩ ، الأمالي الشجرية ١ / ١٩٣ ، شرح الجمل ٢ / ٥٧١ ، شرح الصفار ١ / ٤١ أ ، شرح التسهيل لالن مالك ٣ / ٤٣٠ ، توضيح المقاصد ٤ / ٥٩ ، المساعد ٢ / ٥٦١ .

(٦) انظر : الكتاب ٢ / ٢٧٠ ، شرح السيرافي ٣ / ٨٠ ب .

(٧) يريد حديثه عن بيت ابن أحمر .

(٨) ب : منطلق .

(٩) تقدَّم تخريجه في ص : ٣٢٧ .

ولولا ذلك لجازَ أنْ يكونَ (أُمامُ) على الضَّمِّ ، وإطلاق القافية [١] .

وقال زُهيرٌ :

خُذوا حَظَّكُمْ ياآلَ عِكْرِمَ واذْكُروا .'. أَوَاصِرنَا والرِّحْمُ بالغَيْبِ تُذْكَرُ [٢]

فلا خلافَ في هذا أنَّه ترخيمٌ في غيرِ النِّداءِ للضَّرورةِ [٣] .

وقال ابنُ حَبْناءَ :

إنَّ ابنَ حارثَ إنْ أَشْتَقْ لِرُؤْيَتِه .'. أَوْ أَمْتَدِحْهُ فإنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِموا [٤]

يريدُ : ابنَ حارثةَ ، فَرَخَّمَ [٥] في غيرِ النِّداءِ للضَّرورةِ [٦] .

وقال الأَسْوَدُ بنُ يَعْفُرَ :

أَوْدَى ابنُ جُلْهُمَ عَبَّادٌ بصِرْمَتِه .'. إنَّ ابنَ جُلْهُمَ أَمْسى حَيَّةَ الوادي [٧]

يريدُ بقولِه : (جُلْهُمَ) أُمَّه ، ولايجوزُ أنْ يكونَ - مع ذلك - ترخيمَ (جُلْهُمَةَ) ؛ لأنَّ العربَ تُسَمِّي المرأةَ (جُلْهُم) [٨] ، والرَّجُلَ (جُلْهُمَةَ) [٩] ، ووَجْهُ ذلك أنَّه عَلَمٌ

---

(١) انظر : شرح السيرافي ٣ / ٨٠ ب .

(٢) تقدم تخريجه في ص : ٣٢٨ .

(٣) هذا على قول البصريين ، أما على قول الكوفيين فليس في البيت ضرورة ؛ لأنهم يجيزون ترخيم المنادى المضاف ويوقعون الترخيم في آخر المضاف إليه ، ومن شواهدهم بيت زهير هذا . انظر : شرح السيرافي ٣ / ٦٤ ب ، الإنصاف ١ / ٣٤٧ ، اللباب للعكبري ١ / ٣٤٦ .

(٤) تخريجه قد تقدم في ص : ٣٢٨ .

(٥) ب : فترخم .

(٦) ذكر السيرافي أنَّ سيبويه استشهد ببيتي زهير وابن حبناء لمجيء الترخيم في الضَّرورة على : ياحارِ ، وأنَّ المبرّد أوّلهما . فجعل (عكرم) ، و (حارث) مرخّمين على : ياحارُ ، ومُنعا من الصرف لأن المراد بهما القبيلة . انظر : شرح السّيرافي ٣ / ٨٠ب . وانظر : الأمالي الشجرية ١ / ١٩٤ .
ولم أجد في كلام سيبويه مايقطع بما عزاه إليه . انظر : الكتاب ٢ / ٢٧١ ، كما لم أقف على تأويل المبرّد في كتبه التي بين يدي .

(٧) سبق تخريجه في ص : ٣٢٩ .

(٨) في النسختين : جُلْهُمة . والتصحيح من مسائل الباب . والكتاب ٢ / ٢٧٢ .

(٩) انظر : الكتاب ٢ / ٢٧٢ ، المحكم ٤ / ٣٤١ (جلهم) ، شرح مشكل شعر المتنبي ١١٥ ، شرح الجمل ٢ / ١٢٦ ، اللسان ١٢ / ١٠٤ (جلهم) .
وذكر ابن السراج والنحاس وأبو العلاء المعرّي والأنباري أنَّ (جلهم) في البيت ترخيم (جُلْهُمة) . انظر : الأصول ١ / ٣٦٦ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٦٠ ، رسالة الشياطين ١٠٤ ، الإنصاف ١ / ٣٥٣ .
وماذكروه وجه ، ولكن البيت لايصلح شاهداً للمسألة ؛ لاحتماله الوجهين .

لايُحتـاجُ فيـه إلى الفرْقِ بينَ المؤنَّث والمُذكَّرِ ، إلا أنَّه سُمِّي [1] به المذكَّرُ بما فيـه علامةُ التَّأنيث ؛ ليدُلَّ على أنَّ التَّأنيثَ قد يكونُ في الاسْمِ فَقَطْ .

وقال رجلٌ من بني يَشْكُرَ :

لها أَشَارِيرُ مِـنْ لَحْمٍ تُتَمِّرُهُ .·. مِنَ الثَّعالي وَوَخْزٌ مِنْ أَرانِيها[2]

فهذا لايجوزُ أنْ يكونَ على التَّرخيمِ والعِوَضِ من المحذوفِ ؛ لأنَّ التَّرخيمَ موضعُ تخفيفٍ بالحَذْفِ ، فلا يجوزُ العِوَضُ من المحذوفِ فيه ؛ لمناقضته التَّخفيفَ الذي لأجله جازَ [3] ، ولكنَّه على البَدَلِ [4] ، وإنَّما جازَ أنْ تُبْدَلَ الياءُ من الباءِ ؛ لأنَّ الباءَ من مَخْرَجِ الواوِ [5] التي هي أُخْتُ الياءِ [6] ، والأَصْلُ فيه : من الثَّعالب ، ومِنْ أرانبها [7] ، فأَبْدَلَ حَرْفاً لاتَدْخُلُه الكَسْرَةُ كما لاتَدْخُلُ الأَلِفَ [8] .

وقال الشَّاعر :

ومَنْهَلٍ لَيْسَ لَهُ حَوازِقُ .·. ولِضَفَادي جَمِّه نَقانِقُ [9]

يُريد : لِضَفادِعَ ، فأَبْدَلَ الياءَ من العَيْنِ ؛ لأنَّه لايَصْلُحُ في هذا الموضعِ مِنْ حُروفِ المدِّ

---

(١) ب : يسمَّى .

(٢) قد تقدَّم مخرّجاً في ص : ٣٣٠ .

(٣) يعني : جاز الترخيم .

(٤) يعني : الثعالي ، في البيت .

(٥) الباء والواو يخرجان مما بين الشفتين . انظر : الكتاب ٤ / ٤٣٣ ، سر الصناعة ١ / ٤٨ .

(٦) قال المبرّد : « واعلم أنَّ الياءَ والواوَ بمنزلة ماتدانت مخارجُه ؛ وذلك لأنَّهما مشتركتان في المدِّ واللِّين ، وأنَّهما يخرجان جميعاً منهما إذا تحرّكتا وكان قبل كلٍّ واحدٍ منهما فتحة » . المقتضب ١ / ٣٥٦ ، وانظر : الكتاب ٤ / ٤٥٣ ، شرح الصناعة ٢ / ٥٨٤ .

(٧) انظر : الكتاب ٢ / ٢٧٣ ، الشعر والشعراء ١ / ١٠٢ ، المقتضب ١ / ٣٨٢ ، مجالس ثعلب ١ / ١٩٠ ، الأصول ٣ / ٤٦٨ ، الإبدال لأبي الطيب ١ / ٩١ ، مايحتمل الشعر من الضرورة ١٥٨ ، اللّباب للعكبري ٢ / ٣١٦ .
وذكر ابنُ جني في (الثعالي) أنَّها تحتمل أن تكون جمع (ثُعالَة) على القلب من (ثعائل) . انظر : سر الصناعة ٢ / ٧٤٣ .

(٨) انظر : الكتاب ٢ / ٢٧٤ ، المقتضب ١ / ٣٨١ ، الأصول ٣ / ٤٦٨ ، مايحتمل الشعر من الضرورة ١٥٨ .

(٩) تخريجه قد تقدم في ص : ٣٣١ .

واللِّينِ التي هي أَحَقُّ بالزِّيادةِ إلا الياءُ ؛ لأنَّه احْتِيجَ إلى حَرْفٍ لاتَدْخُلُه الحركةُ [١] وقبله كَسْرَةٌ ، ومع ذلك / ٦ أ فإنَّ الياءَ بالمدِّ الذي فيها تُقارِبُ الاتِّصالَ بمَخْرَجِ العَيْنِ [٢] .

ويَلْزَمُ مَنْ حَذَفَ في هذا للتَّرخيمِ وعوَّضَ أنْ يُجيزَ في ترخيمِ (حارثٍ) : ياحاري ، وفي ترخيم (مَرْوانَ) : يامَرْوِي [٣] ؛ لأنَّه إنما يَمْتَنِعُ في الأَصْلِ لعلَّةٍ موجودةٍ في الفَرْعِ ، فإذا لم يَلْتَفِتْ إليها في الفَرْعِ ؛ لَزِمَه ألا يَلْتَفِتَ إليها في الأَصْلِ ؛ وهذا لأنَّ العِوَضَ مُناقِضٌ لِما لأَجْلِه جازَ التَّرخيمُ [٤] .

---

(١) المقصود بالحركة كسرة الجر . وانظر : الكتاب ٢ / ٢٧٤ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٦١ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٣٢، سر الصناعة ٢ / ٧٦٣ .

(٢) الياء تخرج من وسط اللسان بينه وبين الحنك الأعلى ، والعين من وسط الحلق ، فبينهما ثلاثة مخارج : أدنى الحلق ، وأقصى اللسان ومافوقه من الحنك الأعلى ، وأسفل من ذلك من اللسان قليلاً ومايليه من الحنك الأعلى . انظر : الكتاب ٤ /٤٣٣ ، سر الصناعة ١ /٤٧ .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٢٧٤ .

(٤) يعني : أنَّ العوضَ مناقض لعلة التخفيف التي جاز من أجلها الترخيم ، وهي موجودة في الأصل وهو ترخيم المنادى ، وفي الفرع وهو ترخيم غير المنادى في الضرورة .

بابُ النَّفي بـــلا[1]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في النَّفي بلا ممّا لايجوزُ[2] .

مسائلُ هذا البابِ :

ما الّذي يجوزُ في النَّفي بلا ؟ وما الّذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

ولِمَ لايجوزُ أنْ تعملَ إلا في نكرةٍ[3] ؟ وهل ذلك لأنَّها تَنْفي نَفْياً عامّاً على الجملة ، والتَّفصيلِ ، كما يكونُ في (مِنْ) إذا دَخَلتْ لاستغراقِ الجنسِ في قولك : مامِنْ رجلٍ فيها ؟ .

ولِمَ عملت النَّصبَ في النَّكرة ؟ ولِمَ حُذِفَ التَّنوينُ فيها ؟ ومِنْ أيِّ وجهٍ صَارَ النَّصْبُ فيها كالنَّصبِ في (إنّ) ؟[4] .

ولِمَ بُنِيت مع ماعملت فيه[5] ؟ وهل ذلك لأنَّها جوابُ : هَلْ مِنْ رجلٍ في الدَّارِ ، وماكان على طريقته ؟ .

ولِمَ وَجَبَ أنّ (لا) وماتَعْملُ فيه في موضعِ ابتداءٍ[6] ؟ وهَلْ ذلك لأنَّها نقيضةُ

---

(١) انظر : الكتاب ١ / ٣٤٥ (بولاق) ، ٢ / ٢٧٤ - ٢٧٦ (هارون) .

(٢) تحدَّث سيبويه في الباب عن أمور منها : عمل (لا) النافية للجنس ، وعلة بناء اسمها المفرد ، وموضعها معه من الإعراب ، وسبب اختصاصها بالنكرات ونظيراتها في ذلك ، وحكم إضمار خبرها وإظهاره ، وحكم الفصل بينها وبين اسمها .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فـ(لا) لاتعمل إلا في نكرة » . وقوله : « فـ(لا) لاتعمل إلا في نكرة ؛ من قِبَل أنها جوابٌ - فيما زعم الخليل رحمه الله - لقوله : هل من عبدٍ أو جارية ؟ فصار الجوابُ نكرةً كما أنّه لايقع في هذه المسألة إلا نكرةٌ » . الكتاب ١ / ٣٤٥ (بولاق) ، ٢ / ٢٧٤ ، ٢٧٥(هارون) .

(٤) هذه الأسئلة عن قول سيبويه : « و (لا) تعمل فيما بعدها ، فتنصبُه بغير تنوين ، ونصبُها لما بعدها كنصب (إنَّ) لما بعدها » . الكتاب ١ / ٣٤٥ (بولاق) ، ٢ / ٢٧٤ (هارون) .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وتركُ التَّنوين لما تعملُ فيه لازمٌ ؛ لأنَّها جُعلت وماعملت فيه بمنزلة اسمٍ واحدٍ نحو : خمسة عشر ، وذلك لأنَّها لاتُشبه سائرَ ماينصبُ ممّا ليس باسمٍ ، وهو الفعل وما أُجري مجراه ؛ لأنها لاتعمل إلا في نكرة » . الكتاب ١ / ٣٤٥ (بولاق) ، ٢ / ٢٧٤ (هارون) .

(٦) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « و (لا) وماتعملُ فيه في موضع ابتداء » ، وقوله : « واعلمْ أنَّ (لا) وماعملت فيه في موضع ابتداء ، كما أنّك إذا قلت : هل من رجلٍ ؛ فالكلام بمنزلة اسمٍ مرفوع مبتدأ » . الكتاب ١ / ٣٤٥ (بولاق) ، ٢ / ٢٧٤ ، ٢٧٥ (هارون) .

[إنَّ][1] ؟.

ومانظيرها من (رُبَّ) ، و (كَمْ) [2] ؟ ولِمَ لاتعملُ (رُبَّ) إلا في نكرةٍ ؟ وهل ذلك لأنَّها تدخلُ على واحدٍ في موضعِ جميعٍ ؛ لِتَدُلَّ على تقليلِ الجميعِ الذي هذا واحدُه ؟ وهل (كَمْ) نظيرُها في الخبرِ ، لأنَّها لتكثيرِ الجميعِ الّذي النَّكرةُ واحدُه ؟ ولِمَ خَرَجَتَ (رُبَّ) عن طريقةِ أخواتِها ؟ وهل ذلك لما تضمَّنتْ من التَّقليلِ على جهةِ التَّفصيلِ ؟.

ومانظيرُها منْ (أيُّهم) في مخالفةِ (الذي) في حذفِ المبتدأ من الصِّلة ، فبُنيتْ بناءَ بعضِ الاسمِ ؛ للحذفِ الّذي وَقَعَ فيها ، على خلافِ مايَصْلُحُ في أخواتِها ؟[3].

ومانظيرُ ذلك منْ قولهم : يا أللّهُ [4] ؟ ولِمَ خَالَفَ الأسماءَ التي فيها الألفُ واللامُ في النِّداء ؟ وهل ذلك لأنَّها عِوَضٌ منْ حرفٍ أصليٍّ في الاسمِ ؟.

ولِمَ بُنِيَ (لارَجُلَ) على الفتحِ ، ولَمْ يُبْنَ على ماليسَ له بحقِّ الإعرابِ ، كما لَزِمَ ذلك في ﴿ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾[5] ؟ وهل ذلك لأنَّه مركَّبٌ منْ شيئَيْنِ ، والمركَّبُ مُخْتارٌ له الفتْحُ على قياسِ : خَمْسَةَ عَشَرَ ؟[6].

---

(١) ساقط من : ب .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فـ(لا) لاتعملُ إلا في نكرةٍ كما أنَّ (رُبَّ) لاتعمل إلا في نكرة ، وكما أنَّ (كم) لاتعملُ في الخبر والاستفهام إلا في النَّكرة ؛ لأنَّك لاتذكرُ بعد (لا) إذا كانت عاملةً شيئاً بعينه كما لاتذكر ذلك بعد (رُبَّ) ؛ وذلك لأنَّ (رُبَّ) إنما هي للعدَّة بمنزلة (كَمْ) » . الكتاب ١ / ٣٤٥ (بولاق) ، ٢ / ٢٧٤ (هارون) . والأسئلة الخمسة التي تليه مبنيَّةٌ عليه .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فخولف بلفظها حين خالفت أخواتها كما خُولف بـ(أيُّهم) حين خالفت (الذي) » . الكتاب ١ / ٣٤٥ (بولاق) ، ٢ / ٢٧٥ (هارون) .

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وكما قالوا : يا أللّهُ ، حين خالفت مافيه الألف واللام » . الكتاب ١ / ٣٤٥ (بولاق) ، ٢ / ٢٧٥ (هارون) .

(٥) من قوله تعالى : ﴿ فِى بِضْعِ سِنِينَۗ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ .... وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ الروم : ٤ .

(٦) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فجُعِلَتْ ومابعدها كخمسة عشر في اللّفظ ، وهي عاملةٌ فيما بعدها » . الكتاب ١ / ٣٤٥ (بولاق) ، ٢ / ٢٧٥ (هارون) .

ومانظيرُ ذلك مِنْ قولهم : يابْنَ أمَّ [١] ، وإنَّما مَوْضِعُ (أُمَّ) جرٌّ ؟ [٢] .

/ ٦ ب ولِمَ وَجَبَ فيها أنْ تكونَ جواباً لقوله : هَلْ مِنْ عبدٍ أو جاريةٍ ؟ [٣] .

ولِمَ غَلَبَ عليها حذفُ الخبرِ كما غَلَبَ في قولهم : مامِنْ رَجُلٍ ، ومامن شيءٍ [٤] ؟ وماتقديرُه في الإظهارِ ؟ وهل ذلك على قولك : [في][٥] زمانٍ ، أو مكانٍ ، بتقديرِ : لارجلَ في مكانٍ ، ولاشيءَ في زمانٍ ؟ [٦] .

ومافي قولِ أهلِ الحجاز : لارجلَ أَفْضَلُ منك ، من الدَّليلِ على أنَّ (لارجلَ) في موضعِ اسمٍ مبتدأ ؟ [٧] ولِمَ جازَ هذا ولَمْ يَجُزْ : رُبَّ رجلٍ أفضل منك ؟ .

ولِمَ جازَ : مامِنْ رجلٍ أفضلُ منك ؟ [٨] .

وماحُكْمُ (لا) في الفَصْلِ بينَها وبينَ الاسمِ الَّذي تعملُ فيه [٩] ؟ ولِمَ لايجوز

---

(١) شاهده قوله تعالى : ﴿ قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِيٓ .... ﴾ طه : ٩٤ .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « كما قالوا : يابْنَ أمَّ ، فهي مثلُها في اللَّفظ وفي أنَّ الأوَّلَ عاملٌ في الآخِر » . الكتاب ١ / ٣٤٥ (بولاق) ، ٢ / ٢٧٥ (هارون) .

(٣) هذا السؤال مبنيٌّ على قول سيبويه : « فـ (لا) لاتعمل إلا في نكرة ؛ من قِبَلِ أنَّها جوابٌ - فيما زعم الخليل رحمه اللّه - لقوله : هل مِنْ عبدٍ أو جارية ؟ » . الكتاب ١ / ٣٤٥ (بولاق) ، ٢ / ٢٧٥ (هارون) .

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وكذلك : مامِنْ رجلٍ ، ومامِنْ شيءٍ ، والذي يُبنى عليه في زمانٍ أو في مكانٍ ، ولكنَّك تُضمره » . الكتاب ١ / ٣٤٥ (بولاق) ، ٢ / ٢٧٥ (هارون) .

(٥) تكملة يقتضيها سياق الكلام .

(٦) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وإن شئت أظهرتَه ، وكذلك : لارجلَ ، ولاشيءَ ، إنما تُريد : لارجلَ في مكانٍ ، ولاشيءَ في زمانٍ » . الكتاب ١ / ٣٤٥ (بولاق) ، ٢ / ٢٧٥ (هارون) .

(٧) هذا سؤال عن قول سيبويه : « والدَّليلُ على أنَّ (لارجلَ) في موضع اسمٍ مبتدأ ، و (مامِنْ رجلٍ) في موضع اسمٍ مبتدأ في لغة تميم قولُ العرب من أهل الحجاز : لارجلَ أفضلُ منك » . الكتاب ١ / ٣٤٥ (بولاق) ، ٢ / ٢٧٥ (هارون).

والسؤال الذي يليه مبنيٌّ عليه .

(٨) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وأخبرنا يونس أنَّ من العرب مَنْ يقول : مامِنْ رجلٍ أفضلُ منك ، وهل مِنْ رجلٍ خيرٌ منك ، كأنَّه قال : مارجلٌ أفضلُ منك ، وهل رجلٌ خيرٌ منك » . الكتاب ١ / ٣٤٥ (بولاق) ، ٢ / ٢٧٦ (هارون).

(٩) السؤال عن قول سيبويه : « واعلمْ أنك لاتَفْصِلُ بينَ (لا) وبينَ المنفيّ كما لاتَفْصِلُ بين (مِنْ) وماتعمل فيه ؛ وذلك أنَّه لايجوزُ أنْ تقول : لافيها رجلَ ، كما أنَّه لايجوز لك أنْ تقول في الذي هو جوابه : هلْ مِنْ فيها رجلٍ ؟» . الكتاب ١ / ٣٤٥ (بولاق) ، ٢ / ٢٧٦ (هارون) .

ذلك كما يجوزُ في (إنّ)[١] ؟ ولِمَ وَجَبَ أنْ يكونَ بمنزلةِ : هَلْ مِنْ فيها رجلٍ ، لو قلتَ : لافيها رَجُلَ ؟ [٢].

الجوابُ :

الذي يجوزُ في النَّفي بلا أنْ تعملَ النَّصْبَ في النَّكرةِ بغيرِ تنوينٍ [٣] ، وإنَّما عَمِلَت النَّصبَ ؛ لأنَّها نقيضةُ (إنّ) ، والنَّقيضانِ يَجْريانِ في الإعرابِ مَجرى واحداً ، كقولك : ضربتُ زيداً ، وماضربتُ زيداً [٤].

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ومع ذلك أنَّهم جعلوا (لا) ومابعدها بمنزلة (خمسةَ عشرَ) ، فقبُح أنْ يفصلوا بينهما عندهم كما لايجوز أنْ يفصلوا بين (خمسة) و (عشر) بشيءٍ من الكلام ؛ لأنها مشبَّهةٌ بها » . الكتاب ١ / ٣٤٥ (بولاق) ، ٢ / ٢٧٦ (هارون) .

(٢) هذا السؤال عن نصِّ سيبويه المتقدم في الصفحة السابقة هـ ٩ .

(٣) سيصرِّح الشارح بعد أسطر أنَّ حركة اسم (لا) المفرد بناء ، وعبارته - هنا - هي عبارة سيبويه في : الكتاب ٢ / ٢٧٤ ، وقد فهم منها السيرافي وابن إياز أنَّ سيبويه يجعل الحركة إعراباً . انظر : شرح السيرافي ٣ / ٨٢ب ، قواعد المطارحة ٢٨ ب .
والراجح أنَّ مراد سيبويه هو أنَّ (لا) عملت النصب في الموضع ، واللفظ مبنيٌّ ، فعبَّر عن البناء بقوله : بغير تنوين ، والدليل مايأتي :
أ - أنَّه قال بعد هذه العبارة : « وتركُ التَّنوين لما تعمل فيه لازمٌ ؛ لأنها جُعلت وماعملت فيه بمنزلة اسمٍ واحد نحو : خمسة عشر » . الكتاب ٢ / ٢٧٤ ، و (خمسة عشر) مبنيٌّ .
ب - أنَّه نصَّ بعد ذلك على أنَّ اسم (لا) المفرد النكرة بمنزلة المنادى المفرد المعرفة . انظر : الكتاب ٢ / ٢٨٨ .
جـ - أن المبرد استعمل مصطلح (بغير تنوين) للبناء ؛ لأنَّه ذكره في أول حديثه عن (لا) ، ثم صرح بالبناء بعداً . انظر : المقتضب ٤ / ٣٥٧ ، ٣٦٠ . وانظر مناقشة العكبري للعبارة في : المتبع ١ / ٢٩٣.

(٤) قال بهذا الوجه وحده الصَّيمريّ تلميذ الشارح ، والجرجاني ، والمجاشعيّ ، وابن الشجري ، وحيدرة ، والأنباري . انظر : التبصرة ١ / ٣٨٦ ، المقتصد ٢ / ٧٩٩ ، شرح عيون الإعراب ١١٤ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٥٢٨ ، كشف المشكل ١ / ٣٤٧ ، ٣٦٧ ، أسرار العربية ٢٤٦ .
وذكر المبرّد أنَّ وجه الحمل المشابهة في الدخول على المبتدأ والخبر . انظر : المقتضب ٤ / ٣٥٧ .
ولاتناقض بين الوجهين ؛ ولذا ذكرهما معاً ابن يعيش ، وأوردهما العكبري وابن مالك مع أوجه أخرى .
انظر : اللباب للعكبري ١ / ٢٢٦ ، المتبع ١ / ٢٩٢ ، شرح المفصل ١ / ١٠٥ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٥٤ ، وانظر : قواعد المطارحة ٢٨ ب ، الجنى الداني ٢٩٢ .

وعملتْ بغيرِ تنوينٍ ؛ لأنَّها مَع ماعَملَتْ فيه بمنزلة اسْمٍ واحدٍ [(١)] ؛ لِتَدُلَّ على أنَّها جوابُ ماهذه منزلتُه مِنْ قولِك : هَلْ مِنْ رجلٍ في الدَّار [(٢)] ؟ ونحوه ، فَبُنِيتْ مع ماعَمِلَتْ فيه ، ولم يُبْنَ (مِنْ) مع ماعَمِلَ فيه ؛ لأنَّ الجرَّ يَدُلُّ على أنَّ العاملَ والمعمولَ بمنزِلَةِ اسمٍ واحدٍ ، [وليس كذلك النَّصبُ ؛ لأنَّ أكثرَ الكلامِ على أنَّ النَّاصبَ والمنصوبَ ليس بمنزلةِ اسْمٍ واحدٍ][(٣)] ، فلم يَكُنْ بُدٌّ من البناءِ [(٤)] ؛ لِيَدُلَّ أنَّه مع

---

(١) في تعليل بناء اسم (لا) أقوالٌ :
أ - منها ماذكره الشارح ، وقال به سيبويه والأخفش والمبرد وغيرهم .
انظر : الكتاب ٢ / ٢٧٤ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ٢٤ - ٢٥ ، المقتضب ٤ / ٣٥٧ ، المسائل المنثورة ٨٥ .
ب - وأرجع بعضُهم البناء إلى تضمُّن الكلام معنى (مِنْ) .
انظر : شرح عيون الإعراب ١١٣ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٥٢٩ ، أسرار العربية ٢٤٦ ، شرح المفصل ١ / ١٠٦ ، أمالي ابن الحاجب ١ / ٤١٢ ، شرح الكافية ١ / ٢٥٦ ، رصف المباني ٣٣٦ ، تعليق الفرائد ٤ / ٩٤ .
جـ - وزاد بعضُهم وجهاً ثالثاً ، وهو مخالفة (لا) سائر حروف النَّفي من وجهين : أنَّها جوابٌ لما هو استفهامٌ ، واختصاصها بالنكرات .
انظر : اللباب ١ / ٢٢٨.
د - ونقل ابن إياز وجهاً آخر ، وهو شبه (لا) بلام الاستغراق .
انظر : قواعد المطارحة ٢٨ ب .

(٢) وقوع (لا) جواباً لقولهم : هل من رجلٍ ؟ ذكره سيبويه وغيره . انظر : الكتاب ٢ / ٢٧٥ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ٢٥ - ٢٦ ، المقتضب ٤ / ٣٥٧ ، معاني القرآن وإعرابه ١ / ٦٩ ، الأصول ١ / ٣٧٩ ، إعراب القرآن للنحاس ١ / ١٧٨ - ١٧٩ ، المسائل المنثورة ٨٤ ، التبصرة ١ / ٣٨٦ .
وقد جعله الشارح علة العلة ، وهي عند سيبويه مخالفة (لا) للفعل و (إنَّ) وأخواتها في الاختصاص بالنكرة . انظر : الكتاب ٢ / ٢٧٤ .

(٣) ساقط من : ب .
وانظر مسألة دلالة الجر على أنَّ العامل والمعمول بمنزلة اسمٍ واحد ، وعدم دلالة النَّصب على ذلك في : شرح السيرافي ٣ / ٨٢ أ .

(٤) نصَّ الشارح - هنا - على أنَّ حركة اسم (لا) بناءٌ ، وعزا إليه أبو حيان أنَّها إعرابٌ . انظر : الارتشاف ٢ / ١٦٤ .
والبناء قول سيبويه والأخفش والمبرد وجمهور أصحابهم ، أمَّا الإعراب فقال به الكوفيون والجرمي والزجاج والسيرافي والأزهري ، ولكلٍّ في حذف التنوين تعليل . انظر : الكتاب ٢ / ٢٨٨ ، معاني القرآن للفراء ١ / ١٢٠ ، ٢ / ٣٨٥ ، معاني القرن للأخفش ١ / ٢٥ ، المقتضب ٤ / ٣٦٠ ، معاني القرآن وإعرابه ١ / ٢٧٠ ، ٣٣٥ ، ٣٣٨ ، الأصول ١ / ٣٨٠ - ٣٨١ ، المحلّى ١٧ ، الزاهر ١ / ١٢ ، شرح السيرافي ٣ / ٨٢أ - ب ، علل القراءات ١ / ٣١ ، التعليقة ٢ / ١٨ - ١٩ ، المسائل المنثورة ٨٤ - ٨٥ ، الإنصاف ١ / ٣٦٦ ، اللباب للعكبري ١ / ٢٢٧ - ٢٢٩ ، قواعد المطارحة ٢٨ ب - ٢٩ أ ، شرح الكافية ١ / ٢٥٥ ، الارتشاف ٢ / ١٦٤ .

ماعَمِل فيه بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ .

ولايجوزُ أنْ تَعمَلَ إلا في نكرةٍ ؛ لأنَّها نَفْيُ أعمِّ العامِّ[١] على الجملةِ والتَّفصيلِ ، كما أنَّ (مِنْ) في اسْتغْراقِ الجِنْسِ على هذا المعنى ، فلو دَخَلَتْ على مَعْرِفةٍ بعَيْنِها ؛ لَبَطَل معناها في النَّفْيِ على هذا الوجهِ[٢] .

و (لا) مَعَ ماتَعْمَلُ فيه في موضعِ اسْمٍ مُبْتدأ[٣] ، كما أنَّ [إنَّ][٤] بهذه المنزلةِ[٥] . ويَدُلُّ على ذلك قولُ العربِ مِن أهْلِ الحجازِ : لارَجُلَ أَفْضَلُ منْك[٦] ،

---

(١) أعم العام هو الجنس . انظر : الحروف للفارابي ١٦٦ .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٢٧٥ ، المقتضب ٤ / ٣٥٧ ، ٣٦٢ ، الجمل ٢٣٧ ، المتبع ١ / ٢٩٣ ، شرح المفصل ١ / ١٠٥ ، أمالي ابن الحاجب ١ / ٤١٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٥٣ .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٢٧٥ ، الأصول ١ / ٣٨٥ ، المسائل المنثورة ٨٤ ، التبصرة ١ / ٣٨٦ ، المقتصد ١ / ٨٠٢ ، اللُّباب للعكبري ١ / ٢٣٣ ، شرح المفصل ١ / ١٠٦ ، الارتشاف ٢ / ١٦٥ .
وذكر حيدرة اليمنيّ أنَّ الموضع لاسم (لا) . انظر : كشف المشكل ١ / ٣٦٧ .

(٤) ساقط من : ب .

(٥) التنظير بـ(إنَّ) مستقيمٌ على مذهب الشارح ، وهو أنَّ موضع الرفع لـ(إنَّ) واسمها . انظر : المجلد الثاني ١٤٩ أ ، وانظر : مشكل إعراب القرآن ١ / ٢٣٢ .
أما مَنْ جعل الموضع لاسم (إنَّ) فقط ؛ فلا يستقيم على قوله هذا التنظير ؛ لأنَّ المنظَّر له مخالفٌ المنظَّر به ، وممن قال بهذا الكسائي والفراء والمبرد على ماحققه الشيخ عضيمة ، وفي كلام سيبويه مايُشعر به .
انظر : الكتاب ٢ / ١٤٤ ، معاني القرآن للفراء ١ / ٣١٠ - ٣١١ ، المقتضب ٤ / ١١٢هـ ٤ ، معاني القرآن وإعرابه ٢ / ١٩٢ ، شرح الكافية ٢ / ٣٥٢ - ٣٥٣ .
على أنَّ تنظير الشارح - هنا - مخالف لتنظير سيبويه الذي قال : « كما أنَّك إذا قلت : هل مِنْ رجلٍ ، فالكلام بمنزلة اسمٍ مبتدأ ، وكذلك : مامِنْ رجلٍ » . الكتاب ٢ / ٢٧٥ .

(٦) لغة الحجازيين جواز إثبات الخبر وحذفه ، وذكر بعض النحويين أنَّ الحذف أكثر ، أما لغة التَّميميِّين والطائيين فهي التزام الحذف ، واستثنى الجزولي الظرف ، واستثنى الشلوبين وابن مالك مالا دليل عليه . انظر : الكتاب ٢ / ٢٧٦ ، الأصول ١ / ٣٨٦ ، شرح السيرافي ٣ / ٨٣ أ ، المفصل ٣٠ ، الجزولية ٢٢٠ - ٢٢١ ، شرح المقدمة الجزولية ٣ / ١٠٠٥ - ١٠٠٦ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٥٦ ، الارتشاف ٢ / ١٦٦ - ١٦٧ .
واستدلال سيبويه والشارح - هنا - مستقيمٌ على مذهبهما ، وهو أنَّ (لا) إذا رُكِّبت مع اسمها لاتعمل في الخبر ، فـ(أفضل) عندهما خبر (لارجل) برُمَّته ، أما على مذهب الأخفش والمازنيّ والمبرد والمجاشعي والزمخشري وابن الخشاب ؛ فلا دليل فيه ؛ لأنَّهم يُعملون (لا) في الخبر مطلقاً ، فيجوز - على قولهم - أن يكون (أفضل) خبر (لا) . انظر : معاني القرآن للأخفش ١ / ٢٤ ، المقتضب ٤ / ٣٥٧ ، شرح السيرافي ٣ / ٨٣ أ ، شرح عيون الإعراب ١١٣ ، المفصل ٧٤ ، المرتجل ١١٧ ، المتبع ١ / ٢٩٩ ، شرح المقدمة الجزولية ٣ / ١٠٠٥ ، الارتشاف ٢ / ١٦٥ .

وكذلك يقولونَ : مامنْ رَجُلٍ أَفْضَلَ منْكَ [١] .

ولايجــوزُ : رُبَّ رجلٍ أَفْضَلُ منْكَ [٢] ؛ لأنَّ حرفَ الجرِّ لايعملُ فيه إلا فعلٌ [٣] ، فليسَ في موضعِ اسمٍ مبتدأ .

ونظيرُ (لا) في أنَّها لاتعملُ إلا في نكرةٍ (رُبَّ) ، و (كَمْ) [٤] ، وإنْ اختلفتِ العللُ ، فقد استوتْ في الحكمِ بأنَّها لاتعملُ إلا في نكرةٍ .

فعلّةُ (رُبَّ) تقليلُ جملةٍ يَدُلُّ عليها واحدٌ منكورٌ [٥] ؛ إذْ كلُّ واحدٍ من الجملةِ له مثلُ اسمه ، وهذا شرطُ النَّكرةِ .

/٧أ وعِلَّةُ (كَمْ) تكثيرُ جملةٍ يَدُلُّ عليها واحدٌ منكورٌ [٦] ، يكونُ كلُّ واحدٍ منَ الجملةِ له مثلُ اسمه .

---

(١) ظاهر كلام الشارح أنَّ القول للحجازيين ، أما سيبويه فذكر أنَّ يونس حكى القول عن بعض العرب ، ولم يُسَمِّهم . انظر : الكتاب ٢ / ٢٧٦ .

(٢) الوجه الممتنع أنْ يكون (ربّ رجلٍ) في موضع اسم مبتدأ ، و (أفضل) خبره ، وإن جُعل (أفضل) صفة (رجل) جاز الرفع على الموضع . انظر : المقتضب ٣ / ٥٧ ، الأصول ١ / ٤١٦ ، الارتشاف ٢ / ٤٥٨ .

(٣) يُفهم من تعليل الشَّارح هنا أنَّ لـ (ربّ) متعلَّقاً ، وقد صرَّح بذلك قبلاً . انظر : الشرح ٢ / ٤٢ب . وعزا إليه أبو حيان أنَّها لاتتعلَّق . انظر : الارتشاف ٢ / ٤٥٩ ، تذكرة النحاة ٧ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٢٧٤ ، وهناك شبَهٌ بين (لا) ، و (ربّ) ، و (كم) لم يذكره الشارح ، وهو وقوعهنَّ صدراً . انظر : التعليقة ١ / ٣٠٠ ، ٢ / ٢١ .

(٥) انظر : الأصول ١ / ٤١٦ - ٤١٧ ، اشتقاق أسماء الله ٣٨ ، ونقل ابن خروف وابن مالك عن سيبويه أنَّ (ربّ) للتكثير ، واستدلا بما ذكره في باب (كم) ، وهو أنَّ معنى (كم) الخبرية هو معنى (ربَّ) . انظر : الكتاب ٢ / ١٥٦ ، ١٦١ ، شرح التسهيل ٣ / ١٧٧ - ١٧٨ .
والراجح أنّ مراد سيبويه أنّ مابعدهما غير معيَّن ، ويدلُّ على ذلك أنَّ المبرد قال في باب (كم) : فأمَّا (كم) التي تقع خبراً فمعناها معنى (رُبّ) » . المقتضب ٣ / ٥٧ ، وفسَّر هذا المعنى بأن المتكلِّم لم يَعْنِ بما بعدهما واحداً بعينه ، ثم صرَّح بعداً بأنَّ (ربّ) للتقليل . انظر : المقتضب ٣ / ٥٨ - ٥٩ ، ٤ / ١٣٩ ، ٢٨٩ . وانظر : شرح السيرافي ٣ / ٢١ ب ، التعليقة ١ / ٣٠٠ ، المسائل والأجوبة ٢٣٦ .
وفي المسألة خلافٌ بين النحويين . انظر : شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٨٢٠ - ٨٢١ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٧٧ - ١٧٩ ، الارتشاف ٢ / ٤٥٥ - ٤٥٦ ، المغني ١ / ١٣٤ .

(٦) يُفهم من كلام الشَّارح أنَّ التنظير بـ (كم) الخبرية فقط ، وسيبويه نظَّر بالخبرية والاستفهامية ٢ / ٢٧٤ .

وَقَدْ خَرَجَتْ هذه الأشياءُ مِنْ (لا) ، و (رُبَّ) ، و (كَمْ) عن حكمِ أَخواتِها [١] بعللٍ تَخْتَصُّ كُلَّ واحدٍ منها .

وكذلك (أيُّهم) ، إذا حُذِفَ المبتدأُ من صلتِه في قولك : مررتُ بأيُّهم أَفْضَلُ ؛ خَرَجَ عن حدِّ (الذي) باطِّرادِ الحذفِ فيه [٢] ، وبُني ؛ لِيُؤْذِنَ البناءُ بأنَّه تُرِكَ بعضُ الاسمِ ، وبعضُ الاسمِ مبنيٌّ [٣] .

وكذلك قولُهم : يا أللهُ [٤] ، خَالَفَ أَخَواته من الأسماءِ التي فيها الألفُ واللامُ ؛ لأنَّها لاتَثْبُت في النِّداءِ ، وتَثْبتُ في : يا أللهُ ؛ لأنَّها عوضٌ مِنْ حرفٍ أصليٍّ ، وهو الهمزةُ في : (إله) [٥] ، فَثَبَتَتِ الألفُ واللاّمُ ، كما يَثْبُتُ الحرفُ الأصليُّ في الاسمِ إذا قُلْتَ : يا إلهي [٦] .

وبُني (لارجلَ) على الفتحِ ، ولم يُبْنَ على حركةٍ لَيْستْ لَهُ بحقِّ الإعرابِ كما يُبْنَى (قَبْلُ) و (بَعْدُ) ؛ لأنَّه مُركَّبٌ مِنْ كَلِمَتَيْنِ ، فَجَرى مَجْرى (خَمْسَةَ عَشَرَ)

---

(١) أخوات (لا) أدوات النفي العاملة ، وأخوات (رُبّ) حروف الجر . انظر : التعليقة ٢ / ٢٠-٢١ . وأخوات (كم) أدوات الاستفهام ، ولايصح أن يُريد كنايات العدد ؛ لأنَّ منها مايشارك (كم) في التكثير والدخول على النكرة ، وهو (كأيِّن) . انظر : الارتشاف ١ / ٣٨٥ .

(٢) وجه خروج (أيّ) عن حدّ (الذي) عند سيبويه والشارح - أنَّ لها حالتين : الإعراب والبناء ، وسببه عندهما اطراد حذف صدر صلتها . انظر : الكتاب ٢ / ٤٠٠ . وانظر ص : ٧١٠ .
ووجه خروجها - عند الفارسي - أنَّها معربة ، و (الذي) مبنيَّة ، وسببه أنَّ (أيّاً) يلزمها في كل المواضع أنْ تكون بعضاً من كلٍّ . انظر : التعليقة ٢ / ٢١ .

(٣) جواز بناء (أيّ) الموصولة إذا حُذف صدر صلتها مذهب سيبويه والشارح . وستأتي المسألة مفصَّلةً في باب (أيّ) ص : ٧٠٨ ومابعدها .

(٤) ب : بالله .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ١٩٥ ، الأغفال ١ / ١٣ ، وذكر سيبويه سبباً آخر قدَّمه على العوض وهو كثرة الاستعمال .
انظر : الكتاب ٢ / ١٩٥ ، وانظر مناقشة الفارسي له في : الأغفال ١ / ١٤ ، وماذكره الشّارح مبنيٌّ على أنَّ الأصل (إله) ، وهو أحد قولي سيبويه ، وقوله الآخر أن الأصل (لاه) . انظر : الكتاب ٢ / ١٩٥ ، ٣ / ٤٩٨ ، وتبعه الشارح في الموضعين . انظر : الشرح ٢ / ٨٢أ ، ٤ / ١٠٦ب - ١٠٧أ .
وانظر المسألة في : المقتضب ٤ / ٢٤٠ ، معاني القرآن وإعرابه ٥ / ١٥٢ ، الانتصار ٢٣٣ - ٢٣٤ ، اشتقاق أسماء الله ٢٣- ٢٩ ، الأغفال ١ / ٣ - ٣٤ .

(٦) انظر التنظير بـ (يا ألله) في : الكتاب ٢ / ٢٧٥ ، التعليقة ٢ / ٢٢ .

في اختيارِ الفتحِ ؛ لأنَّه أَخَفُّ (١).

وكذلك قولُهم : يابْنَ أُمَّ (٢) ، وإنْ كانَ موضعُ (أمّ) جرّاً ، إلا أنَّه عُدِلَ به في البناء إلى الفتحِ كما بيَّنا (٣).

والغالبُ على النَّفْيِ بلا حَذْفُ الخبرِ (٤) ؛ لأنَّ عُمُومَ النَّفْيِ يَقْتَضِي معنى الخبرِ ويَدُلُّ عليه كقولك : لارَجُلَ ؛ أيْ : في زمانٍ ، أو مكانٍ .

ولِمَ يَجِبْ مثلُ ذلك في (إنَّ) ، بل الغالبُ عليها ذِكْرُ الخبرِ ؛ لأنَّ الإيجابَ لايَدُلُّ على معنى الخبرِ .

ولايجوزُ أنْ يُفْصَلَ بَيْنَ (لا) وماعملتْ فيها(٥) ؛ لأنَّها بمنزلةِ (خَمْسَةَ عَشَرَ) في البناء معه ، فلو جازَ : لافيها رَجُلَ ؛ لجازَ : مامِنْ فيها رجلٍ (٦) ، بل هُو في المركَّبِ أَقْبَحُ وأَبْعَدُ من الصَّوابِ ، كما أنَّه في التَّفريقِ بَيْنَ بعضِ الاسمِ وبَعْضٍ أَقْبَحُ منه في المركَّبِ (٧) ، وكُلُّ (٨) ذلك قبيحٌ لايجوزُ في الكلامِ (٩) .

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٢٧٥ ، أسرار العربيَّة ٢٤٦ ، وانظر : المقتصد ٢ / ٧٩٩ - ٨٠٠ ، اللّباب ١ / ٢٣٠ ، شرح الكافية ١ / ٢٥٦ .

(٢) هذا التَّنظير مبنيٌّ على رأي البصريين ، وهو أنَّ (ابن أمّ) مبنيٌّ على فتح الجزأين ؛ لأنَّه بمنزلة اسم واحد ، ورأي الكوفيين أنَّه معربٌ ، وفُتحت (أمّ) ؛ لأن الأصل : ياأمّا ؛ بقلب الياء ألفاً ، فحُذفت الألف وبقيت الفتحة ، وأجاز المازني الوجهين . انظر : الكتاب ٢ / ٢١٤ ، معاني القرآن للفراء ١ / ٣٤٩ ، مجاز القرآن ٢ / ٢٥ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ٣٣٨ ، المقتضب ٤ / ٢٥١ ، معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٣٧٨ ، الأصول ١ / ٣٤١ ، إعراب القراءات السبع وعللها ١ / ٢٠٩ - ٢١٠ ، الحلبيات ٣١٣ ، الحجة ٤ / ٨٩ - ٩٢ ، المقتصد ٢ / ٧٨٦ ، كشف المشكلات ١ / ٤٧٦ - ٤٧٧ ، الارتشاف ٣ / ١٣٦ - ١٣٧ ، البحر المحيط ٥ / ١٨٢ .

(٣) انظر التنظير بـ(يابن أمّ) في : الكتاب ٢ / ٢٧٥ ، المقتضب ٤ / ٣٥٨ ، التعليقة ٢ / ٢٣ ، الحلبيات ٣١٦ ، المسائل المنثورة ٨٤ - ٨٥ ، المقتصد ٢ / ٨٠٠ .

(٤) هذا الحكم يُشعر به قول سيبويه : « والذي يبنى عليه في زمانٍ أو مكان ، ولكنَّك تُضمره ، وإن شئت أظهرته» . الكتاب ٢ / ٢٧٥ ، وانظر : المقتصد ٢ / ٨٠٠ .
وذهب أبو علي الفارسي إلى أنَّ الحذف والإثبات سواءٌ . انظر : التعليقة ٢ / ٢٤ .

(٥) أتى بضمير المؤنث ؛ لأنه يعود على النكرة .

(٦) انظر هذا التعليل في : الكتاب ٢ / ٢٧٦ ، المقتضب ٤ / ٣٦١ ، وانظر أيضاً : معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٨٥ ، معاني القرآن للزخفش ١ / ٢٦ .

(٧) انظر : تفسير المسائل المشكلة ٩٦ .

(٨) ب : هل .

(٩) نصَّ الشارح هنا على عدم جواز الفصل بين (لا) وماعملت فيه ، وعزا إليه أبو حيان والدماميني أنَّه يجيز الفصل ، ولكنه يبطل البناء ويرجع إلى النصب . انظر : الارتشاف ٢ / ١٦٤ ، تعليق الفرائد ٤ / ٩٤ .

باب النَّفي بلام الإضافة [١]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبيِّنَ ما يجوزُ في النَّفي مِمّا لا يجوزُ [٢] .

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذيْ يجوزُ في النَّفي بلا ؟ وما الذي لا يجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟

ولِمَ لا يجوزُ أنْ يَذْهَبَ النُّونُ مع لامِ الإضافةِ إلا إذا كانتْ مُقْحمةً في النَّفيِ أو النِّداء ؟ [٣] .

وما اللاّمُ المقحمةُ ؟ وهل هي الزَّائدةُ على تقدير الطَّرحِ ؟ [٤] ولِمَ جَازَ أنْ تُزادَ على هذه الجهةِ ؟ وهل ذلك ليكونَ الاسمُ في حالٍ بينَ المنْفصلِ والمضاف ؟ [٥] .

وهل الإضافةُ المحضةُ بحقِّ الأصلِ ، والانفصالُ المحضُ بحقِّ الأصلِ ، والحالُ بين الإضافةِ المحضةِ والانْفصالِ بحقِّ الشَّبهِ للإضافةِ اللَّفظيةِ [٦] ؛ إذ اللَّفظُ على الإضافةِ

---

(١) هذا المصطلح استعمله ابن السراج في : الأصول ١ / ٣٨٨ ، الموجز ٩٠ ، والباء فيه تُفيد المصاحبة . وترجمة الباب عند سيبويه : باب المنفيِّ المضاف بلام الإضافة . الكتاب ١ / ٣٤٥ (بولاق) ، ٢ / ٢٧٦ (هارون) .

(٢) تحدث سيبويه في الباب عن أمورٍ منها : إقحام اللام بين اسم (لا) والمضاف إليه ، والخلاف بين الخليل ويونس إذا فُصل بين المنفيِّ واللام ، وإقحام اللام بين المعطوف على اسم (لا) والمضاف إليه ، والحكم إذا كانت اللام غير مقحمة كما تكلمَّ عن اسم (لا) المفرد إذا كان مثنّىً أو جمعاً على حدِّ التثنية ، والعطف على الاسم من غير تكرير (لا) ، والأوجه الجائزة إذا كُرِّرت (لا) ، وحكم الاسم بعد (ولا سيما) .

(٣) هذا سؤالٌ عن قوله سيبويه : «فالنَّفي في موضع تخفيفٍ كما أنَّ النِّداء في موضع تخفيف ، فمن ثمَّ جاء فيه مثلُ ما جاء في النِّداء » . الكتاب ١ / ٣٤٦ (بولاق) ، ٢ / ٢٧٨ (هارون) . وسيعيد الشارح السؤال بعداً .

(٤) هذا السؤال مبنيٌّ على قول سيبويه : « كأنَّهم لم يذكروا اللام كما أنَّهم إذ قالوا : ياطلحةَ أقبلْ ، فكأنهم لم يذكروا الهاء ، وصارت اللامُ من الاسم بمنزلة الهاء من (طلحة) لا تُغيِّر الاسم عن حاله قبل أنْ تلحقَ كما لا تُغيِّر الهاءُ الاسمَ عن حاله قبل أنْ تلحق » . الكتاب ١ / ٣٤٦ (بولاق) ، ٢ / ٢٧٨ (هارون) .

(٥) هذا السؤال مأخوذٌ من قول سيبويه : « وإنما ذهبت النونُ في : لا مُسْلمي لك ، على هذا المثال ، جعلوه بمنزلة ما لو حُذفت بعده اللامُ كان مضافاً إلى اسم ، وكان في معناه إذا ثبتت بعده اللامُ » . الكتاب ١ / ٣٤٦ (بولاق) ، ٢ / ٢٧٨ (هارون) .

(٦) الباء في (بحقِّ) سببية ، والمسبِّب الحال الوسط بين الإضافة المحضة والانفصال المحض ، وهي للإضافة اللفظية .

/ ٧ ب المحضة ، والمعنى على الانْفصالِ ، فكذلك هذا البابُ اللَّفظُ على الانْفصالِ ، والمعنى على الإضافة المحضة[١] ؟

ولِمَ جَازَ [في][٢] : لا غُلامَ لك ، الإعرابُ والبناءُ ؟ وهَلْ ذلك لأنَّه في إقحامِ اللاّمِ بمنزلة : لا مِثْلَ زيدٍ ؟[٣] .

وما في قولِ العربِ : لا أبالكَ ، ولا غلامَيْ لك ، من الدَّليلِ ؟[٤] .

ولِمَ جَاز : لا أباكَ ، في معنى : لا أبالَكَ ؟ وهل ذلك على الإضافة اللَّفظية ؟[٥] .

وما نظيرُ اللاّمِ منْ قولهم[٦] :

ياتَيْمَ تَيْمَ عديٍّ . . . .[٧]

---

(١) هذا السؤال مبنيٌّ على ما قبله . وقول الشارح :« والمعنى على الإضافة المحضة» فيه نظرٌ ؛ لأنَّ الإضافة المحضة تفيد التعريف ، و(لا) لا تعمل في المعرفة ، ولعلَّ مراده : والتقدير على الإضافة بغير لام ، من غير النص على أنها محضة ؛ لأنه سيقرر في الجواب أن الإضافة لفظية .

(٢) ساقط من : ب .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « اعلمْ أنَّ التنوين يقع من المنفيّ في هذا الموضع إذا قلت : لاغلامَ لك ، كما يقع من المضاف إلى اسم ، وذلك إذا قلت : لا مثلَ زيد» . الكتاب ١ / ٣٤٥ (بولاق) ، ٢ / ٢٧٦ (هارون) .

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « والدّليل على ذلك قول العرب : لا أبالك ، ولا غلامَيْ لك» . الكتاب ١ / ٣٤٥ (بولاق) ، ٢ / ٢٧٦ (هارون) .

(٥) هذا سؤالُ عن قول سيبويه : « وإنما كانَ ذلكَ من قِبلَ أنَّ العربَ قد تقولُ : لا أباك ، في معنى : لا أبالك ، فعلموا أنَّهم لو لم يجيئوا باللام لكان التَّنوين ساقطاً كسقوطه في : لا مثل زيدٍ ، فلما جاؤوا بلام الإضافة تركوا الاسم على حاله قبل أنْ تجيء اللام ؛ إذ كان المعنى واحداً» الكتاب ١ / ٣٤٦ (بولاق) ، ٢ / ٢٧٦ - ٢٧٧ (هارون) .

(٦) القائلُ جريرٌ .

(٧) جزءُ بيتٍ من البحر البسيطِ ، وتمامه :

.... لا أبالكمُ لا يُوقعنَّكُمُ في سوءةٍ عُمَرُ

وهو من قصيدة قالها في هجاء عمر بن لجأ التيميّ الشاعر ، ومطلعُها :

هاجَ الهوى وضميرَ الحاجة الذِّكَرُ واستعْجَمَ اليومَ من سَلُّومةَ الخبرُ

يريد تيم بن عبد مناة ، وهم قوم عمر بنَ لجأ ، وأضافهم إلى إخوتهم عديّ احترازاً ، والمعنى : امنعوا عمر من التعرض لي حتى تأمنوا هجائي . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ١٤٢ - ١٤٣ ، الخزانة ٢ / ٢٩٨ .

وقد استشهد سيبويه والشارح بالبيت قبلاً على إقحام الاسم بين المنادى والمضاف إليه توكيداً ، وترك الكلام على ما كان عليه وهو وجه التنظير هنا . انظر : الكتاب ١ / ٥٣ ، ٢ / ٢٠٥ ، شرح الرماني ١ / ٢٢ أ ، ٢ / ١٨٥ أ ، ١٨٦ أ .

ورواية الديوان : ياتيمُ تيمَ عديٍّ ... برفع الأول ، ولا شاهد فيها ، وذكر المبرد أنها الأجود . انظر : المقتضب ٤ / ٢٢٩ .

=/

في الإِقحامِ ، ومنْ قولهِم : ياطلحةَ أَقْبِلْ ؟[١] .
وهل الإِقحامُ كلُّه بمنزلةِ التَّكريرِ للتَّأكيدِ ؟[٢] .
وما الشَّاهدُ في قولِ النَّابغة :
كلِيْني لِهَمٍّ ياأُمَيْمةَ ناصبِ . . .... [٣]
وقولِ الآخَرِ[٤] :
.... . . يابُؤْسَ للجَهْلِ ضَرَّاراً لأقوْامِ ؟ [٥]
ولِمَ جازَ الإِقحامُ في النَّفيِ والنِّداءِ ، دونَ غيرِهما من الكلامِ ؟ [٦] .
ولِمَ صارَ النَّفيُ موضعَ تخفيفٍ ؟

=/ انظر : الديوان ١ / ٢١٢ ، النقائض ١ / ٤٨٨ ، الكامل ٣ / ٢١٧ ، الأصول ١ / ٣٤٣ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٤٢ ، اللامات للزجاجي ١٠١ ، الجمل ١٥٧ ، شرح السيرافي ٣ / ٤٦ أ ، شرح عيون كتاب سيبويه ٦٦ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٢٦ ، الحلل ٢٠٨ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٣٠٧ ، شرح الصَّفَّار ١ / ٨٩ أ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٥٧ ب ، شرح شواهد المغني ٢ / ٨٥٥ .

(١) انظر : الكتاب ١ / ٥٣ ، والسؤال عن قول سيبويه : « وصارت اللامُ بمنزلة الاسم الذي ثُنِّيَ به في النِّداء ، ولم يُغَيِّروا الأوَّلَ عن حاله قبل أنْ تجيء ، وذلك قولك : ياتَيْمَ ... ، وبمنزلة الهاء إذ الحقت (طلحة) في النداء ، لم يُغَيِّروا آخرَ (طلحة) عما كان عليه قبل أنْ تلحق» . الكتاب ١ / ٣٤٦ (بولاق) ، ٢ / ٢٧٧ (هارون) .

(٢) قد أشار سيبويه إلى هذه المسألة في باب يُكرَّر فيه الاسم في حال الإضافة ويكون الأول بمنزلة الآخر . انظر : الكتاب ١ / ٣١٥ (بولاق) ، ٢ / ٢٠٦ (هارون) .

(٣) وعجزه :
وليلٍ أُقاسيه بطيءِ الكواكبِ
وقد تقدم تخريجه في ص : ٢٥٠ .

(٤) هو النابغة الذبياني .

(٥) عجز بيتٍ من البسيط ، وصدره :
قالتْ بنو عامرٍ خَالُوا بني أسَدٍ
وهو مطلع قصيدة قالها لبني عامر بن صعصعة ، وقد تقدَّم بيتٌ منها .
انظر : الديوان ٨٢ ، الكتاب ٢ / ٢٧٨ ، الأصول ١ / ٣٧١ ، الجمل ١٧٢ ، اللامات للزجاجي ١٠٩ ، شرح السيرافي ٣ / ٨٦ أ ، البصريات ١ / ٥٥٩ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٢١٨ ، التمام ٧٧ ، الخصائص ١ / ٣٠٦ ، المحتسب ١ / ٢٥١ ، اللامات للهروي ٥٢ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٤٦ ، الحلل ٢٤٣ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٣٠٣ ، ٣٠٧ ، شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٥٨٣ ، قواعد المطارحة ١٠٥ ب ، الخزانة ٢ / ١٣٠ .

(٦) تقدَّم السؤال في ص : ٣٤٧ ، وإيراده هنا موافقٌ لترتيب كلام سيبويه .

ولِمَ صارَ النِّداءُ موضعَ تخفيفٍ ؟ وهل ذلك لما يَلْزَمُه من حرفِ النَّفي ، وأنَّ النِّداءَ مفتاحُ الكلامِ بما يقتضي الإيجازَ قبلَ الدُّخول في غَرَضِ الكلامِ ؟ .

ولِمَ جازَ : لا مُسْلمَيْ لك ، على تقديرِ حذفِ اللامِ ، ولَمْ يَجُزْ : لا مُسْلمَيْكَ ؟ وهل ذلك لأنَّه من المفسِّراتِ التي لا يَصْلحُ استعمالُها للخَلَفِ[٢] اللازم منها ؟[٣] .

وما حكمُ : لا يَدَيْنِ بها لك ، ولا يَدَيْنِ اليومَ لك ؟ ولِمَ كانَ الوجهُ في هذا إثباتَ النُّون ؟[٤] وهلاّ كانَ الفصلُ بالظَّرفِ كالفصلِ باللاّمِ ؟ وهل ذلك ؛ لأنَّ اللاّمَ لو طُرِحَتْ ؛ اتّصلَ الاسمُ على الإضافةِ المحضِ ، وليس كذلك مع الفصلِ بالظَّرفِ ؟ .

ولِمَ صارَ القُبْحُ في : لا يدَيْ بها لك ، بمنزلةِ القبحِ في : لا مثلَ بها زيدٍ ؟[٥] .

ولِمَ جازَ في الضَّرورةِ : لا أخا هذين اليومين [لك] ؟[٦] .

وما الشَّاهدُ في قولِ ذي الرُّمَّة :

كأنَّ أَصْواتَ مِنْ إيْغالِهنَّ بنا .·. أواخرِ المَيْسِ أصواتُ الفراريجِ[٧] ؟

---

(١) هذا السؤال مبنيٌّ على ما قبله .

(٢) الخَلَف يُريد به هنا الالتباس . انظر : الكليات ٢ / ٣٠١ .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وإنما ذهبت النُّونُ في : لا مُسْلمَيْ لك ، على هذا المثال ، جعلوه بمنزلة مالو حُذفت بعده اللامُ كان مضافاً إلى اسمٍ وكان في معناه إذا ثبتت بعده اللامُ ، وذلك قولك : لا أباك ، فكأنَّهم لو لم يجيئوا باللام قالوا : لامُسْلمَيْك ، فعلى هذا الوجه حذفوا النون في : لامُسْلمَيْ لك ، وذا تمثيلٌ وإن لم يُتكلم بـ : لا مُسْلمَيْكَ » الكتاب ١ / ٣٤٦ (بولاق) ، ٢ / ٢٧٨ - ٢٧٩ (هارون) .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وتقول : لا يَدَيْنِ بها لك ، ولا يدَيْنِ اليومَ لك ، إثباتُ النُّونِ أحسنُ ، وهو الوجه » . الكتاب ١ / ٣٤٦ (بولاق) ، ٢ / ٢٧٩ (هارون) .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وذلك أنَّك إذا قلت : لا يَدَيْ لك ، ولا أبالك ؛ فالاسم بمنزلة اسمٍ ليس بينه وبين المضاف إليه شيءٌ ؛ نحو : لا مثْلَ زيدٍ ، فكما قَبحُ أنْ تقول : لا مثلَ بها زيدٍ ، فتَفْصلَ ، قَبحُ أنْ تقول : لا يَدَيْ بها لك » الكتاب ١ / ٣٤٦ - ٣٤٧ (بولاق) ، ٢ / ٢٧٩ (هارون) .

(٦) تكملة من الكتاب يقتضيها السياق ، والسؤال عن قول سيبويه : « ولو قلتَ هذا لقلت : لا أخا هذين اليومين لك ، وهذا يجوز في الشعر ؛ لأنَّ الشاعر إذا اضطُرَّ فصَلَ بين المضاف والمضاف إليه » الكتاب ١ / ٣٤٧ (بولاق) ، ٢ / ٢٨٠ (هارون) .

(٧) من البسيط ، من قصيدة مطلعها :

ياحاديَيْ بنتِ فضَّاضٍ أَمَا لكما .·. حتَّى نُكَلِّمَها هَمٌّ بتعريج

بنت فضَّاض : امرأة من بكر بن وائل ، يريد : أما لكما همٌّ بإقامة ؟ فاقيما . انظر : الديوان بشرح أبي نصر ٢ / ٩٨١ . الإيغال : الإبعاد في السَّير ، والميس : خشبٌ تعمل منه الرِّحال . والمراد به هنا الرَّحل ، والمعنى : قد طال السير ، فبعض الرِّحال يحُكُّ بعضاً فيُصوِّت مثل أصوات الفراريج ، وأصل الكلام : كأنَّ أصوات أواخر الميس من إيغالهنّ بنا أصواتُ الفراريج . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٩٣ . =/

وما نظيرُ ثباتِ النُّونِ في : لا يَدَيْنِ بها لك ، في قولهم : كَمْ بها رجلاً مصاباً ؟[١] .

وما وجهُ قولِ يُونسَ في : لا يديْ بها لك ، وكَمْ بها رجلٍ مصابٍ : يجوزُ ؛ لأنَّ الكلامَ لا يَسْتغني ؟ وهل ذلك لأنَّه إذا كانَ ناقصاً ؛ اقتضى مُتمِّماً كما يقتضي المضافُ مُتَمِّماً ؟[٢] .

ولِمَ خالفَه سيبويه في هذا ، وذهبَ إلى أنَّ مايستغني به الكلامُ ، ومالا يستغني به قُبْحُهما واحدٌ ، وهل ذلك لأنَّ/ ٨ أ الفَصْلَ قَدْ وَقَعَ بما هُو بمنزلةِ الفَصْلِ بينَ بعضِ الاسمِ ، وبعضٍ ، فلا يَعْصِمُ منْ ذلك أنَّ الذي لا يَسْتَغْني أشبهُ بالمضاف ؟[٣] .

وهل مذهبُ الخليلِ ، وسيبويه في هذا واحدٌ على خلافِ مذهبِ يُونسَ ؟[٤] .

وما حُكْمُ : لا غلامَيْنِ ، ولا جَارِيَتيْ لك ؟ .

ولِمَ جازَ في الثَّاني [إثبات][٥] النُّون وحذفُها ، ولم يَجُزْ في الأوَّلِ إلاَّ

/= انظر : الديوان ٢ / ٩٩٦ ، الكتاب ٢ / ٢٨٠ ، الحيوان ٢ / ٣٤٢ ، المقتضب ٤ / ٣٧٦ ، الأصول ١ / ٤٠٣ ، عيار الشعر ٧٠ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٧٤ ، ٢٣١ ، اللامات للزجاجي ١٠٧ ، شرح السيرافي ٣ / ١٩ أ ، ٨٤ أ ، البغداديات ٥٦٢ ، سر الصناعة ١ / ١٠ ، تفسير المسائل المشكلة ٩٨ ، الصناعتين ١٦٤ ، أسرار البلاغة ٩١ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٩٢ ، شروح سقط الزنْد (ابن السِّيد) ٤ / ١٥٣٣ ، الإنصاف ٢ / ٤٣٣ ، إبراز المعاني ٣ / ١٥٠ ، الانتخاب ٢٨ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٥ ب ، الخزانة ٤ / ١٠٨ - ١١٢ .

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وإنما اختير الوجهُ الذي تُثْبَتُ فيه النونُ في هذا الباب كما اختير في (كَمْ) - إذا قلت : كم بها رجلاً مصاباً ، وأنت تُخبر - لغةُ من ينصب بها ؛ لئلا يُفْصَلَ بين الجارّ والمجرور » الكتاب ١ / ٣٤٧ (بولاق) ، ٢ / ٢٨٠ - ٢٨١ (هارون) .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ومَنْ قال : كم بها رجلٍ مصابٍ ، فلم يُبال القبحَ ، قال : لا يَدَيْ بها لك ، ولا أخا يوم الجمعة لك ، ولا أبا فاعلمْ لك ، والجرُّ في : كم بها رجلٍ مصابٍ ، وترك النون في : لا يَدَيْ بها لك ، قولُ يونس ، واحتجَّ بأنَّ الكلام لا يستغني إذا قلت : كم بها » الكتاب ١ / ٣٤٧ (بولاق) ، ٢ / ٢٨٠ - ٢٨١ (هارون) وفيهما : كم بها رجلٍ ، وما أثبتُّه يقتصيه السياق ، وموافق لما في : شرح السيرافي ٣ / ٨٤ أ .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « والذي يستغني به ا لكلامُ وما لا يستغني به قُبحهما واحد ...» إلى قوله : «وإنَّما يُفرقُ بين الذي يحسن عليه السكوت ، وبين الذي لا يحسن عليه في موضعٍ غير هذا» الكتاب ١ / ٣٤٧ (بولاق) ، ٢ / ٢٨١ (هارون) .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «وإثبات النُّون قولُ الخليل ، رحمه الله» الكتاب ١ / ٣٤٧ (بولاق) ، ٢ / ٢٨١ (هارون) .

(٥) تكملة يقتصيها السياق .

إثباتُها[1] ؟ .

وما نظيرُ اختصاصِ (لا) بالإقحامِ ، دونَ نظائرِها من حروفِ النَّفي من اختصاصِ (لَدُنْ) مع : (غدوةَ) بما ليسَ لنظائرِ (غدوة) في قولهم : لَدُنْ غدوةً ، ولا يجوزُ : لَدُنْ عشيَّةً ؟ وهل ذلك لكثرةِ (لَدُنْ) مع (غدوةَ) ، حتىَّ صارت تَقْتضيها اقتضاءَ النَّاصبِ للمنصوبِ ، وكَثُرتْ مع (غدوةَ) بما ليس لـ (عشيّةٍ) ؛ لأنَّ (غدوةَ) ابتداءُ الأفعالِ في غالبِ الأمْرِ ؟[2] .

وما نظيرُه من قَوْلهم : مَلامِحُ ، ومذَاكيرُ[3] على تقدير أنَّ واحدَه : مَلْمَحَةٌ[4] ، ومِذْكارٌ ، مِنْ غيرِ أنْ يجوزَ في الاستعمالِ ؟ وهل ذلك لتمكينِ المقدَّراتِ في الكلام ؟[5] .

وما نظيرُه من قولهم : عذيرَكَ[6] ، على طريقةِ قولهم : ضَرْباً ، وضربَك ، ولا يجوزُ تنكيرُ : عذيرَك ؟ وهل ذلك لأنَّه مصدرٌ لم يتمكَّن بالإجراءِ على الفعلِ ، مع أنَّه كالمثلِ الذي لا يُغيَّرُ ؛ وذلك أنَّ الثَّاني يقولُه على حدِّ ما قاله الأوَّلُ من مصاحبةِ حالٍ تَدلُّ على المبالغةِ في معنى : اعْذُر ، فمنْ هاهنا صارَ كالمثلِ؟[7] .

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «وتقول : لا غلامَيْنِ ولا جاريَتَيْ لك ، إذا جعلتَ الآخرَ مضافاً ، ولم تجعله خبراً له ، وصار الأوَّلُ مضمراً له خبرٌ ، كأنَّك قلت : لا غلامَيْنِ في مِلْكك ولا جاريَتَيْ لك ، كأنك قلت : ولا جاريتَيْك ، في التمثيل ، ولكنهم لا يتكلَّمون به» الكتاب ١ / ٣٤٧ - ٣٤٨ (بولاق) ، ٢ / ٢٨١ (هارون) .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «فإنما اختُصَّت (لا) في (الأب) بهذا كما اختُصَّ (لَدُنْ) مع (غُدوةَ) بما ذكرتُ لك» الكتاب ١ / ٣٤٨ (بولاق) ، ٢ / ٢٨١ (هارون) .

(٣) مذاكير : جمع ذكر على غير قياس ، والذكر هو العضو المعروف ، انظر : اللسان ٤ / ٣١١ (ذكر) .

(٤) أ ، ب : ملحمة .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ومن كلامهم أنْ يجريَ الشيء على مالا يُستعمل في كلامهم ، نحو قولهم : مَلامح ، ومذاكير لا يستعملون لا مَلْمَحةً ، ولا مذكاراً » الكتاب ١ / ٣٤٨ (بولاق) ، ٢ / ٢٨١ - ٢٨٢ (هارون) .

(٦) منه قول عمرو بن معدي كرب :

أُريدُ حِباءَه ويُريد قتلي ... عذيرَك مِنْ خليلك مِنْ مُرادِ

انظر : شعره ١٠٧ ، الكتاب ١ / ٢٧٦ .

(٧) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وكما جاء : عَذيرَك ، على مثال ما يكون نكرةً ومعرفةً نحو : ضرباً ، وضربَك ، ولا يُتكلَّم به إلا معرفةً مضافاً » . الكتاب ١ / ٣٤٨ (بولاق) ، ٢ / ٢٨٢ (هارون) .

ولِمَ لو جازَ : تيمُ تيمُ عديٍّ ؛ لم يستقم إلا أنْ تقولَ : ذاهبونَ ، فتأتي بخبرٍ ؟ وما في ذلك من الدَّليلِ على أنَّ : لا أبالك ، لابدَّ من أنْ يكون له خبرٌ قد حُذِفَ ، كأنَّك قلت : لا أبالك في مكانٍ ؟[١] .

وما الشَّاهد في قول الشَّاعر ، وهو نهارُ بنُ تَوْسِعَةَ اليشْكُري[٢] :

أَبي الإسلامُ لا أبَ لي سِواهُ .˙. إذ افْتَخَروا بقيسٍ أو تميمِ ؟[٣]

وهلاّ قال : لا أَبالي ؟ .

ولِم حُذِفَ التَّنوينُ للبناء مع (لا) ؛ ولم يُحذف النُّونُ ، حتَّى جازَ : لا غلامَ عنْدَكَ ، ولا يجوزُ[٤] : لا غُلاميْ عندك ؟ وهل ذلك لأنَّ النُّون أقوى من التَّنوينِ بالحركة ؟[٥] .

ولِمَ جازَ إقحامُ اللاّمِ ، ولم يَجُزْ إقحامُ (في) ، وكلاهما من حروفِ الإضافةِ ، فجازَ : لا أَبالكَ ، ولم يَجُزْ : لا أبا فيها ؟ وهل لأنَّ الإضافةَ المحضةَ فيها معنى

---

(١) هذان سؤالان عن قول سيبويه : «ألا ترى أنَّه لو جاز : تَيْمُ تَيْمُ عديٍّ ، في غير النِّداء ، لم يستقم لك إلا أنْ تقول : ذاهبون ، فإذا قلت : لا أبالك ؛ فها هنا إضمارُ مكانٍ ، ولكنَّه يُترك استخفافاً واستغناء» الكتاب ١ / ٣٤٨ (بولاق) ، ٢ / ٢٨٢ (هارون) .

(٢) نهار بن توسعة « ... ٨٣ هـ » .
من بني بكر بن وائل ، وكان أشعرهم بخراسان ، قال الآمديّ : « وهو كثير الجيِّد » ، هجا قتيبة بن مسلم واستجار بأمِّ قتيبة ، فترضَّت له ابنها فرضي عنه .
انظر : الشعر والشعراء ١ / ٥٣٧ - ٥٣٨ ، المؤتلف والمختلف ٢٥٤ ، اللآلىء ٢ / ٨١٧ .
وعُزي الشاهد إلى عيسى بن فاتك الخطِّيِّ ، منسوب إلى أمه ، وأبوه حُدَير أحد بني وديعة بن مالك بن تيم اللات بن ثعلبة من بكر بن وائل ، وهو شاعرٌ خارجيٌّ . انظر : معجم الشعراء ٩٥ - ٩٦ ، ديوان شعر الخوارج ٧٢ (إحسان) ، شعر الخوارج ١٥٥ (معروف) .
كما عزي أيضاً إلى قراد بن أقرم الفزاري ، شاعرٌ أمويٌّ ، انظر : الحماسة البصرية ٢ / ٥١ .

(٣) أول ثلاثة أبيات من الوافر .
انظر : شعر نهار بن توسعة (المورد ع ٤ م ٤ ص ١٠١) الكتاب ٢ / ٢٨٢ ، الشعر والشعراء ١ / ٥٣٧ ، الكامل ٣ / ١٧٩ ، شرح السيرافي ٣ / ٨٤ ب ، النكت ١ / ٥٩٩ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٤٨ ، المفصل ٧٨ ، التخمير ١ / ٥٠٦ ، شرح المفصل ٢ / ١٠٤ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٥٩ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١١٠ أ ، الهمع ١ / ١٤٥ ، جواهر الأدب ٢٤٤ ، الدرر اللوامع ٢ / ٢١٨ .

(٤) أ : ولا يجز .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «واعلم أنَّ المنفيَّ الواحد إذا لم يلِ (لك) فإنما يُذهَبُ منه التنوينُ كما أذهب من آخر (خمسةَ عَشَرَ) ، كما أذهب من المضاف ...» إلى قوله « ولم يحذفوا النُّونَ ؛ لأنها لا تجيء على حدِّ التَّنوين ، ألا تراها تدخلُ في الألف واللام ومالا ينصرف» الكتاب ١ / ٣٤٨ - ٣٤٩ (بولاق) ، ٢ / ٣٨٣ (هارون) .

اللاَّمِ ، وليس فيها معنى (في) ؟[١] .

وما حُكْمُ : لا غلامَ وجاريةً فيها ؟ ولِمَ لا يجوزُ الثَّاني إلا بالتَّنوين ؟[٢] .

وما الشَّاهدُ في قولِ الشَّاعرِ :[٣]

فلا أبَ وابْناً مثلُ مروانَ وابْنِه .·. إذا هُوَ بالمجْدِ ارْتَدَى وتَأَزَّرا ؟[٤]

وكَمْ وجهاً / ٨ ب يجوزُ في : لا رجلَ ولا امرأةً ؟[٥] .

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «وإنما صارت الأسماءُ حين وليت (لك) بمنزلة مضاف ؛ لأنَّهم كانوا ألحقوا اللام بعد اسم كان مضافاً ...» إلى قوله : «فمن ثمَّ صارت اللامُ بمنزلة الاسم الذي يُثَنَّى به» الكتاب ١ / ٣٤٩ (بولاق) ، ٢ / ٢٨٤ (هارون) .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «وتقول : لا غلامَ وجاريةً فيها ؛ لأن (لا) إنما تُجعلُ وما تَعملُ فيه اسماً واحداً إذا كانت إلى جنب الاسم ، فكما لا يجوزُ أنْ تَفْصلَ (خمسة) من (عشر) كذلك لم يستقم هذا ؛ لأنَّه مُشَبَّهٌ به ، فإذا فارقه جرى على الأصل» الكتاب ١ / ٣٤٩ (بولاق) ، ٢ / ٢٨٤ (هارون) .

(٣) اختُلف فيه على أربعة أقوال :

أ- قيل : هو رجلٌ من عبد مناة بن كنانة . انظر : المصباح ٢ / ٤٥٧ ، تخليص الشواهد ٤١٣ .

ب- وقيل : الكميت بن معروف الفقعسي الأسدي ، شاعرٌ إسلامي ، على ما صحَّح جامع شعره ، انظر لترجمته : معجم الشعراء ٢٣٨ .

وعزى البيت له في : إيضاح شواهد الإيضاح ١ / ٢٧٤ ، وهو في شعره : ١٩٢ .

جـ- وقال القيسي بعد أن عزا الشاهد للكميت بن معروف : «وينسب للكميت الأسدي» إيضاح شواهد الإيضاح ١ / ٢٧٤ ، يريد الكميت بن زيد« ٦٠ - ١٢٦ هـ» أبا المستهلّ ، قال عنه الأصمعي : ليس بحجة ؛ لأنَّه مولَّد . انظر : فحولة الشعراء ٦٩ ، معجم الشعراء ٢٣٨ - ٢٣٩ ، وهو هاشميُّ الهوى ، وله تعريضٌ ببني أميَّة ، ولم يمدحهم إلا في عهد هشام بن عبدالملك بعد أن طلبه وهرب منه عشرين سنة . انظر : العقد الفريد ١ / ٢٥٧ ، شعر الكميت ١ / ٢٢٣ .

ولذا يبعد أن يكون الشاهد له ، لأنه في مدح مروان وابنه عبدالملك . انظر : تحصيل عين الذهب ١ / ٣٤٩ .

د- الفرزدق ، وعزي إليه الشاهد في : شرح شواهد الكشاف ٣٩٨ ، وقد ردَّه محقِّق شرح المقدمة الجزولية ٣ / ١٠٠٢ هـ ٥ .

(٤) بيت مفرد من البحر الطويل ، ويروى : وابنٌ ، بالرفع عطفاً على موضع (لا) واسمها .انظر : تعليق الفرائد ٤ / ١٢١ .

انظر : الكتاب ٢ / ٢٨٥ ، معاني القرآن للفراء ١ / ١٢٠ ، المقتضب ٤ / ٣٧٢ ، شرح القصائد السبع ٢٨٨ ، الزاهر ١ / ١٤ ، اللامات للزجاجي ١٠٥ ، شرح السيرافي ٣ / ٨٥ ب ، الإيضاح العضدي ٢٥٦ ، البصريات ١ / ٤٨٨ ، الأغفال ١ / ١٢٨ . ٥٦٠ ، اللمع ١٣٠ ، المقتصد ٢ / ٨٠٤ ، ٨٠٥ ، المتبع ١ / ٢٩٧ ، أمالي ابن الحاجب ١ / ٤١٩ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١١١ ب ، شرح الكافية ١ / ٢٦٠ ، الخزانة ٤ / ٦٧ - ٦٩ .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «وتقول لا رجلَ ولا امرأةً يافتى ...» إلى قوله : «وتقول : لا رجلَ ولا امرأةَ فيها ، فتُعيد (لا) الأولى » الكتاب ١ / ٣٤٩ (بولاق) ، ٢ / ٢٨٥ - ٢٨٦ (هارون) .

وماالشَّاهدُ في قول أَنسِ بنِ العبَّاسِ :[١]

لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلَّةً اتَّسَعَ الفَتْقُ على الرَّاتقِ ؟[٢]

وهل يجوزُ : لَيْسَ عبدُاللّه ، وليس أَخُوهُ فيها ؟[٣] .

ولِمَ جازَ في كلِّ ما تعملُ فيه (رُبَّ) أنْ تَعْملَ فيه (لا) ؟[٤] .

وما حُكْمُ : ولا سيّما زيدٍ ؟[٥] ولِمَ أَدْخَلَهُ في هذا الباب ؟ وهل ذلك لأنَّ (ما)

---

(١) البيت مختلفٌ في قائله على النحو الآتي :

أ - قيل : هو أنس بن العباس ، وذكر ابن هشام أنه ابن العبَّاس بن مرادس السُّلمي . انظر : تخليص الشواهد ٤٠٧ . وانظر : الكتاب ٢ / ٢٨٥ ، شرح السيرافي ٣ / ٨٥ ب ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٥٨٣ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١١١ ب .

ب - وقيل : هو أبو عامر بن حارثة جد العباس بن مرداس السُّلمي ، شاعر جاهلي . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٥٨٤ ، فرحة الأديب ١٢٨ ، التنبيه والإيضاح ٢ / ١٩٣ ، حاشية بانت سعاد ٢ / ٥٧٧ .

(٢) من البحر السَّريع ، من قصيدة مطلعها :

أعرفُ أخوالي وأَدْعوهُمُ .·. كأنَّ أُمِّي ثَمَّ من بارِقِ

بارق : أبو قبيلة من اليمن . انظر : شرح أبيات المغني ٤ / ٣٤٤ .

على أنَّ الشطر الثاني في بعض نسخ الكتاب وبعض المصادر :

اتَّسع الخَرقُ على الرَّاقع

انظر : الكامل ٣ / ٧٥ ، الأصول ٣ / ٤٤٦ ، شرح السيرافي ٣ / ٨٥ ب ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٥٨٣ .

وهذا خلطٌ بين بيتين ؛ إذ الشطر المذكور من بيت لشُقران بن سلامان بن قضاعة ، ويُروى لابن حُمام الأزدي الجاهلي ، ولأنس بن العباس ، و لبعض اليَشْكُرِيِّين ، وصدره :

كُنَّا نُداريها فقد مُزِّقت

انظر : ذيل الأمالي ٣ / ٧٢ ، المؤتلف والمختلف ١١٥ ، التنبيه والإيضاح ٢ / ١٩٤ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١١٢ أ ، شرح أبيات المغني ٤ / ٣٤٣ .

انظر -مع المصادر السابقة - : الأصول ١ / ٤٠٣ ، التبصرة ١ / ٣٨٩ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٢ / ٩٦٧ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٤٩ ، شرح ملحة الإعراب ٢٢٣ ، المفصل ٧٥ ، كشف المشكل ١ / ٣٧٣ ، شرح المفصل ٢ / ١٠١ ، شرح المقدمة الجزولية ٣ / ١٠٠٣ ، شرح الجمل ١ / ٢٥٣ ، المغني ١ / ٢٢٦ ، شرح اللؤلؤة ٢٢٠ ، شرح شواهد المغني ٢ / ٦٠١ - ٦٠٢ .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « كما تقول : ليس عبدُاللّه وليس أخوه فيها ، فتكون حالُ الآخِرة في تثنيتها كحالِ الأولى » الكتاب ١ / ٣٤٩ (بولاق) ، ٢ / ٢٨٦ (هارون) .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «واعلم أنَّ كلَّ شيء حَسُن لك أنْ تُعمل فيه (ربَّ) حَسُن لك أنْ تُعمل فيه (لا) » الكتاب ١ / ٣٥٠ (بولاق) ، ٢ / ٢٨٦ (هارون) .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «وسألتُ الخليل - رحمه اللّه - عن قول العرب : ولا سيَّما زيدٍ ، فزعم أنَّه مثلُ قولك : ولا مثلَ زيدٍ ، و (ما) لَغْوٌ» الكتاب ١ / ٣٥٠ (بولاق) ، ٢ / ٢٨٦ (هارون) .

زائدةٌ تُشْبِهُ اللاَّمَ في الإقحامِ ؟.

ولِمَ جَازَ : ولا سيَّما زيدٌ ؟ وهل ذلك على تقديرِ : ولا مثلَ شيءٍ هو زيدٌ ، كقولهم : دَعْ ما زيدٌ ؛ أي : دَعْ شيئاً هو زيدٌ ، وكقراءةِ مَنْ قرأ[١] بالرَّفعِ : ﴿ مَثَلاً مَّا بعُوضَةٌ ﴾ ؟[٢] .

وهل يجوزُ : ولا سيَّما زيداً ؟ ولِم أجازَهُ قومٌ[٣] على معنى الاستثناءِ ، كقولكَ : إلا زيداً ، كما أنْشَدُوا[٤] :

.... . . ولا سيَّما يوماً بدارةِ جُلْجُلِ[٥]

على الأَوْجُهِ الثَّلاثةِ ؟[٦] .

---

(١) قرأ بالرَّفع الضَّحاك وإبراهيم بن أبي عبلة ورؤبة وقطرب . انظر : المحتسب ١ / ٦٤ ، الكشاف ١ / ٢٦٤ ، البحر المحيط ١ /١٩٨ ، الدر المصون ١ / ٢٢٥ .

(٢) من قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا .... فَمَا فَوْقَهَا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا ۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا ۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ ﴾ البقرة : ٢٦ .
والسؤال عن قول سيبويه : « وقال : ولا سيَّما زيدٌ ، كقولهم : دَعْ ما زيدٌ ، وكقوله : ﴿ مثلاً ما بعوضةٌ ﴾ ، فـ (سيٌّ) في هذا الموضع بمنزلة (مثلِ) ، فمنْ ثَمَّ عملتْ فيه (لا) كما تعمل (رُبَّ) في (مثل) ، وذلك قولك : رُبَّ مثلِ زيدٍ » . الكتاب ١ / ٣٥٠ (بولاق) ، ٢ / ٢٨٦ (هارون) .

(٣) هم الكوفيون ، وسيذكر الشارح ذلك في الجواب .

(٤) القائل امرؤ القيس .

(٥) عجز بيتٍ من البحر الطويل ، وصدره :
ألا رُبَّ يومٍ لك منهنَّ صالحٍ
وهو من المعلقة وقد تقدَّم مطلعها .
دارة جُلجُل : موضع بديارِ كندة ، يقال له : الحمى ، وقيل : عند عين كندة . انظر : معجم ما استعجم ٢ / ٣٨٩ ، وانظر خبر يوم دارة جُلْجُل في : شرح القصائد السبع ١٣ - ١٥ .
انظر : الديوان ١٠ ، شرح القصائد السبع ٣٢ ، شرح القصائد المشهورات ١ / ٨، جمهرة أشعار العرب ١ / ٢٤٨ ، إعجاز القرآن للباقلاني ١٦٣ ، الفصول والغايات ١٣٦ ، معجم ما استعجم ٢ / ٣٨٩ ، شرح المعلقات للتبريزي ٣٣ ، المسائل والأجوبة ٢٤٧ ، المفصل ٦٩ ، اتفاق المباني وافتراق المعاني ١٦٠ ، التخمير ١ / ٤٦٨ شرح المفصل ٢ / ٨٦ ، شرح المقدمة الجزولية ٣ / ٩٩٨ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٧٢٥ ، شرح الكافية ١ / ٢٤٩ ، الجنى الداني ٣٣٤ ، ٤٤٣ ، المغني ١ / ١٤٠ ، الخزانة ٣ / ٤٤٤ - ٤٥٩ .

(٦) يريد أن (يوماً) روي بالجر والرفع والنصب والروايتان الأوليان ذكرهما ابن الأنباري والنحاس والتبريزي في شروحهم على المعلقات . ورواية النصب وردت في نسخة أبي سعيد السكري . انظر : الديوان ٣٦٨ ، وهي رواية جمهرة أشعار العرب ، وأشار إليها الزمخشري والشلوبين وابن مالك وغيرهم من النحويين .

وما الشاهدُ في قولِ أبي محْجَن الثَّقفي[١] :

يارُبَّ مثْلكِ في النِّساء غَريرةٍ[٢] . . بَيْضاءَ قَدْ متَّعتُها بِطَلاقِ ؟[٣]

الجوابُ :

الذي يجوزُ في النَّفي بلام الإضافة - إذا كانتْ مُقحَمةً - حذفُ التَّنوينِ والنُّونِ ؛ للإضافةِ[٤] ؛ لأنَّها على تقديرِ الطَّرحِ[٥] .

---

(١) القائل مختلف فيه :
أ - فقيل : هو أبو محجن عمرو بن حُبيب بن عمرو بن عُمير الثَّقفي « ... ٣٠ هـ » ، ولد في الجاهلية ، وشهد القادسية .
انظر : الشعر والشعراء ١ / ٤٢٣ - ٤٢٤ ، تاريخ الطبري ٤ / ٣٧٢ ، ٣٧٤ الفتوح لابن أعثم ١ / ٢٠٧ - ٢٠٩ ، الإصابة ٤ / ١٧٣ - ١٧٦ .
ولم يرد البيت في ديوانه ، وعزي له في : الكتاب ٢ / ٢٨٦ ، شرح السيرافي ٣ / ٨٥ ب ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٥٤٠ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٠١ أ .
ب - وقيل : هو غيلان بن سلمةَ بن معتِّب الثقفيّ « ... ٢٣ هـ » ، أسلم بعد فتح الطائف ولم يهاجر ، ومات في الشام بطاعون عَمْواس في عهد عمر رضي الله عنه . انظر : الأغاني ١٣ / ٤٧١٢ - ٤٧٢٠ ، والبيت معزوٌّ له في : الأغاني ١٣ / ٤٧١٥ ، فرحة الأديب ١٨٨ .

(٢) ب : عزيزة ، وهي رواية . انظر : الأشباه والنظائر للخالديين ١ / ٩٤ ، شرح ملحة الإعراب ٥٢ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٣٥ ب ، ٢٠١ أ .

(٣) من البحر الكامل ، وبعده :

لم تَدْرِ ما تحتَ الضُّلوعِ وغرُّها . . منِّي تَجمُّلُ عشرتي وخلاقي

انظر : الكتاب ٢ / ٢٨٦ ، المقتضب ٤ / ٢٨٩ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٩٢ ، الأغاني ١٣ / ٤٧١٥ ، شرح السيرافي ٣ / ٨٥ ب ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٥٤٠ ، الفروق ١٦٦ ، التبصرة والتذكرة ١ / ١٧٥ ، فرحة الأديب ١٨٨ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٥٠ ، المصباح ٢ / ٤٧٣ ، شرح المفصل ٢ / ١٢٦ ، قواعد المطارحة ١٠٦ ب ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٣٥ ب ، ٢٠١ أ ، رصف المباني ٢٦٧ .

(٤) خالف في هذا هشام بن معاوية وابن كيسان وابن مالك ، فذهبوا إلى أنَّ اللاّم ومجرورها في موضع الصفة وحذفت النون أو التنوين لشبه الصفة بالمضاف إليه في أنهما مكملان للموصوف والمضاف . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٦٠ - ٦٢ ، شرح التسهيل للمرادي ١٨٢ ، شرح قصيدة كعب ٢٤٤ .
ونُقل عن ابن الطَّراوة أنَّ (أبا) اسم مفردٌ مبنيٌّ جاء على لغة القصر ، و(لك) هو الخبر ، وقيل : إنه مذهب ابن يسعون وأحد قولي الفارسي . انظر : الارتشاف ٢ / ١٦٨ ، شرح قصيدة كعب ٢٤٤ ، وحاشية البغدادي على شرح بانت سعاد ٢ / ٦٨٨ .
والذي نقله ابن يسعون عن تذكرة الفارسي قولٌ آخر ، وهو أنَّ (أبا) يجوز أن يكون غير مضاف ، ولكنه رُدَّ فيه اللام ، و (لك) صفة له ، والخبرُ محذوف . انظر : المصباح ٢ / ٤٦٥ - ٤٦٦ .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٢٧٦ - ٢٧٨ ، الكامل ٣ / ٢١٨ ، اللامات للزجاجي ١٠٠ - ١٠٣ ، الإيضاح العضدي ٢٥٨ ، التبصرة ١ / ٣٩١ ، اللامات للهروي ٥٥ - ٥٦ . وانظر ماسيأتي في ص : ٣٥٩ هـ٦ ، ٧ .

ولا يجوزُ أنْ تكونَ اللاّم مُقْحَمةً إلا في الموضعِ الذي يَقْوَى فيه التَّغْيير كالنَّفي والنِّداء ؛ (١) لأنَّ إقحامَها إنّما يَجبُ لها بحقِّ الشَّبه ، لا بحقِّ الأَصْلِ (٢) ؛ وذلك أنَّ الإضافةَ التي بحقِّ الأَصْلِ تُوْجبُ معنىً خلافَ معنى الإضافة التي بحقِّ الشَّبه ، وما كانَ بحقِّ الشَّبه فإنَّما اللَّفظُ فيه على الإضافة ، والمعنى على الانْفصال (٣) ، فلما كانَ الشَّبهُ يَقْوَى في الموضعِ الذي يَقْوى فيه التَّغْيير ؛ أَوْجَبَ الحُكْمَ (٤) ، ولما كانَ الشَّبهُ يَضْعُفُ في غير ذلك الموضعِ ؛ لم يُوجبْ حُكْماً .

وإنما قَوِيَ الشَّبَهُ في الموضعِ الذي يَقْوَى فيه التَّغْيير ؛ لأنَّه موضعٌ يُطْلَبُ فيه التَّغْييرُ ؛ للشَّبه (٥) ، فيظْهَرُ في الموضعِ الذي يُطلبُ فيه ، ويَخْفَى في الموضعِ الذي لا يُطْلَبُ فيه ؛ لأنَّه لَيْسَ من مواضعِ التَّغيير (٦) .

واللاّمُ المُقْحَمةُ هي الزَّائدةُ لزيادةِ البيانِ على طريقةِ التَّأكيدِ ، والنِّيَّةُ بها

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٢٧٨ ، ٢٨٣ ، اللامات للزجاجي ١٠١ ، شرح السيرافي ٣ / ٨٦ أ ، اللامات للهروي ٤٩ ، ٥٨ .

(٢) حقّ الشبه أن يكون اللّفظ على الانفصال باللام ، والتَّقدير على الإضافة اللفظية المطلقة ، فالمشبه به شيئان الانفصال والإضافة اللفظية المطلقة ، أما حقّ الأصل فأن تكون اللام فاصلة في اللفظ والتقدير ، فيبطل حكم الإضافة . وقد أشار إليهما الزجاجي في : اللامات ١٠٠ ، وليس هذا الموضع من مواضع دخولها بحقّ الأصل .

(٣) هذا تعريف الإضافة اللفظية ، وهي لا تفيد سوى التخفيف ، أما الإضافة الحقيقة فهي التي يكون اللفظ والمعنى فيها على الإضافة ، وهي تفيد التعريف أو التخصيص . انظر : الحدود للشارح ٨٣ .
وحديثه هذا عن الإضافة المطلقة ، أي التي ليست بحرف الجر ، أما الإضافة التي بحرف الجر فهي قسمان : إضافة بحق الشّبه ، وإضافة بحقّ الأصل ، وسيصرّح بهما الشارح بعد قليل ، ويلحظ أنه لم يتقيدّ بهذه المصطلحات ، فقد أطلق على نوعي الإضافة المطلقة : الإضافة بحقّ الشبه للإضافة اللفظية ، والإضافة بحق الأصل للإضافة الحقيقية ، وأطلق على نوعي الإضافة بحرف الجر : الإضافة اللفظية للتي بحقّ الشبه ، والإضافة الحقيقية للتي بحقّ الأصل .

(٤) يريد بالحكم الإقحام ؛ إذ اللام - كما سيأتي - دليلٌ على الإضافة اللفظية ، فلا يجوز سقوطها إلا في الشعر ، وفي قولهم : لا أباك ، والموضع الذي يقوى فيه التغيير النفي والنداء .

(٥) ب : للمشبّه .

(٦) بني الشارح تعليله على أنّ التغييرَ يؤْنس بالتغيير ، وهو قاعدة عامة ذكرها سيبويه في : الكتاب ٢ / ٢٤٤ ، وانظر : المقتضب ٤ / ٢٥٢ - ٢٥٣ ، تفسير المسائل المشكلة ٣٢٩ ، الإنصاف ١ / ٣٥٠ .
وملخّص التعليل : أن النداء والنفي موضعا تغيير والإقحام تغيير بزيادة اللام وحذف التنوين أو النون ؛ فلذا أقحمت اللام فيهما ولم تقحم في غيرهما ، وقد ذكر الشارح هذا قبلاً في باب تكرير المضاف في النداء ، انظر الشرح ٢ / ١٨٧ أ ، وانظر : الكتاب ٢ / ٢٧٨ ، التعليقة ٢ / ٢٦ .

الطَّرْحُ ، على أصلِ قياسِ ما يُزادُ للتَّأكيد[١] .

(ولمّا كانت الإضافةُ)[٢] بغيرِ حرفٍ على وَجْهَيْنِ : إضافةٍ حَقِيقِيَّةٍ ، وإضافةٍ لفظِيَّةٍ ؛ جاءت الإضافةُ بحرفٍ على وَجْهَيْنِ : إضافةٍ بحقٍّ / ٩ أ الأَصْلِ ، وإضافةٍ بحقِّ الشَّبَه[٣] .

فالإضافةُ بحقِّ الأَصْلِ حَقِيقِيَّةٌ ، والإضافةُ بحقِّ الشَّبهِ لَفْظِيَّةٌ ، وحُكْمُهما مُختلفٌ[٤] .

والإضافةُ بحقِّ الشَّبه حالٌ[٥] بينَ الحالينِ من الانفصالِ بحقِّ الأَصْلِ والإضافةِ بحقِّ الأَصْلِ ، وهذا القسمُ الثَّالثُ بينَ المُنْفَصِلِ والمضافِ ؛ لأنَّ اللَّفظ على الانفصالِ باللاّمِ ، والتَّقديرُ على الإضافةِ بغيرِ لامٍ[٦] ، وإنْ لَمْ يَجُز استعمالُ حذفِ اللاّمِ في هذا الباب[٧] ؛ لأنَّها هي التي تَدُلُّ على الإضافةِ

---

(١) معاد في : أ ، بعد «ولما كانت الإضافة» بلفظ : «على قياس ما يزاد للتأكيد» .
وقد ناقش الشارحُ هذه المسألة في باب تكرير المضاف في النداء . انظر : الشرح ٢ / ١٨٥ أ - ١٨٧ أ .
وانظر : المقتضب ٤ / ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، اللامات للزجاجي ١٠٠ .

(٢) معادٌ في : أ .

(٣) ذكر الشارح قبلاً في باب الجر أنَّ الإضافة قسمان : إضافة مطلقة وهي ما كانت بغير حرف ، وإضافة بوسيطة ، وهي ما كانت بحرف الجر ، وعرَّف الأولى بأنها إضافة مصرَّح بذكره إلى مصرَّح بذكره ، والثانية بأنَّها إضافة مدلولٍ عليه من غير تصريح إلى مصرّح بذكره . انظر : الشرح ٢ / ٤٣ أ .
وقد أشار سيبويه والمبرد إلى هذين القسمين . انظر : الكتاب ١ / ٤١٩ - ٤٢١ ، المقتضب ٤ / ١٣٦ .

(٤) انظر : ص : ٣٥٨ هـ ٢ ، ٣ ، ومثال الإضافة الحقيقية : هذا غلامٌ لزيدٍ ، فاللام جاءت على أصلها فاصلة بين المتضايفين في اللفظ والمعنى ، ومثال الإضافة اللفظية : لا أبالك ، فاللفظ على الانفصال باللام ، والتقدير على الإضافة اللفظية المطلقة .

(٥) ب : لحال .

(٦) انظر : الكتاب ٢ / ٢٧٦ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، المقتضب ٤ / ٣٧٤ ، اللامات للزجاجي ١٠٠ ، اللامات للهروي ٥٥ ، ٥٦ ، شرح المفصل ٢ / ١٠٥ - ١٠٦ .
وقد أشار سيبويه إلى أنَّ هذه اللاّم غير معتدٍّ بها من وجه وهو حذف التنوين أو النون للإضافة ، ومعتدٌّ بها من وجه وهو عدم تعرُّف ما قبلها بما بعدها ، وذلك في قوله : «جعلوه بمنزلة ما لو حُذفت بعده اللامُ كان مضافاً إلى اسم ، وكان في معناه إذا ثبتت بعده اللام» الكتاب ٢ / ٢٧٨ ، وانظر : الإيضاح العضدي ٢٥٨ ، الخصائص ١ / ٣٤٢ ، المقتصد ٢ / ٨١٠ ، الأمالي الشجرية ٢ / ١٢٨ - ١٢٩ ، اللباب للعكبري ١ / ٢٤١ ، جواهر الأدب ٢٤٣ .

(٧) قال ابن الشجري : «وإنّما ضَعُفَ حذفُ هذه اللاّم ؛ لأنَّها في هذا الكلام معتدٌّ بها من وجه ، وإنْ كانت غير مُعْتَدٍّ بها من وجه آخر ، فالاعتدادُ بها من حيث منعت الاسمَ ، لفصلها بينه وبينَ المجرور بها ؛ أنْ يتعرَّفَ بإضافته إليه ، فيكون اسمُ (لا) معرفةً ، و تركُ الاعتداد بها من حيث ثبتت الألف في (أبٍ) ؛ ألا ترى أنَّ الألفَ لا تثبت في هذا الاسم إلا في الإضافة ، نحو : رأيتُ أباك وأبا زيدٍ ، فلولا أنَّه في تقدير الإضافة إلى الكاف /=

اللَّفظيةِ[١] ، إذا كانتَ مُقْحَمةً ، ولو كانَ دليلُ غيرها ؛ لجازَ أنْ تَسْقُطَ ، كما يُقالُ : ضاربُ زيدٍ ، فيكونُ على الإضافة اللَّفظيَّة ، ودليلُه وقوعُ (فاعلٍ) مَوْقعَ (يَفْعَلُ) .

وتقولُ : لا غلامَ لكَ ، فيجوزُ على وَجْهَيْنِ :

أحدُهما : ذَهَاب التَّنوينِ ؛ للبناء إذا كانت اللامُ غيرَ مُقْحمةٍ ، ولكنْ على معنى الخبر في : لكَ .

ويجوزُ ذهابُ التَّنوين ؛ للإضافة إذا كانت اللامُ مقحمةً، ويكونُ على حذف الخبرِ[٢] .

وقولُ العربِ : لا أَبَا لكَ ، ولا مُسْلِمَيْ لكَ ، دليلٌ على أنَّ الإضافةَ باللاَّمِ على جهة الإقحامِ[٣] .

ويجوزُ : لا أَبَاكَ[٤] ، على معنى : لا أَبَا لكَ ؛ لأنَّه كَثُرَ حتىَّ فُهِمَ منه معنى الإضافةِ اللفظيَّةِ التي لا تُعَرِّفُ الأوَّلَ بالثَّاني[٥] ، كما قال الشَّاعرُ[٦] :

/= في : لا أبالك ، لم تثبت الألف ، وكذلك حكمُ اللام في قولك : لا غلامَيْ لك ، ولا غلامَيْ لزيدٍ ، فالاعتدادُ بها من حيث منعت (غلامَيْن) التعرُّفَ بالإضافة إلى المعرفة ، وتركُ الاعتداد بها من حيث حُذفت نون (غلامَيْن) ، فلو لم يُقَدِّروا إضافتهما لَمَا حُذفت النُّونُ» الأمالي الشجرية ٢ / ١٢٨ - ١٢٩ .

وانظر : الكتاب ٢ / ٢٧٨ - ٢٧٩ ، التعليقة ٢ / ٢٩ - ٣٠ ، الخصائص ١ / ٣٤٢ ، المقتصد ٢ / ٨١٠ ، اللُّباب ١ / ٢٤١ ، شرح المفصل ٢ / ١٠٥ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٦٣ ، شرح الكافية ١ / ٢٦٥ ، جواهر الأدب ٢٤٣.

(١) أي : عدم تعرُّف ماقبلها بما بعدها ، وهذا وجه الاعتداد بها . انظر : ص : ٣٥٩ هـ٦.
وانظر حديث ابن مالك عن هذه المسألة في : شرح التسهيل ٢ / ٦٠ - ٦٢ .

(٢) انظر : شرح السيرافي ٣ / ٨٥ ، ١٨٦ أ ، شرح المفصل ٢ / ١٠٤ - ١٠٥ .

(٣) وجه الاستدلال ثبات الألف في : لا أبالك ، وحذف النون من : لا مُسْلِمَيْ لك ، وهما من أحكام الإضافة . انظر : الكتاب ٢ / ٢٧٦ ، اللامات للزجاجي ١٠٠ - ١٠١ ، شرح السيرافي ٣ / ٨٦ أ ، التعليقة ٢ / ٢٥ ، اللامات للهروي ٥٥ - ٥٦ ، الأمالي الشجرية ٢ / ١٢٩ .

(٤) هذه إحدى اللغات الواردة في : لا أبالك . انظر : الكتاب ٢ / ٢٧٨ ، الكامل ٣ / ٢١٨ ، اللامات للزجاجي ١٠٣ - ١٠٧ ، اللباب للعكبري ١ / ٢٤٠ - ٢٤٢ .

(٥) لم يتعرَّف الأب في هذا المثال ؛ لأنَّه لم يُرد به الوالد في الحقيقة ، وإنما المراد أنه لا أب لك من الآباء الأشراف أو من الآباء الخاملين ، والأول في مقام السَّب ، والثاني في مقام المدح . انظر : اللامات للزجاجي ١٠٤ - ١٠٥ .
وانظر : الكامل ٣ / ٢١٦ الفائق ٣ / ٣٣٦ ، شرح قصيدة كعب ٢٤٥ ، الخزانة ٤ / ١٠٣ - ١٠٧ .
وذكر ابن جنيّ أنَّه كلامٌ مخرجٌ مخرجَ الدعاء ؛ أي : أنت عندي مِمَّن يستحق أنْ يدُعى عليه بفقد أبيه . انظر : الخصائص ١ / ٣٤٣ . وما ذكره غير مطَّردٍ .

(٦) مختلفٌ فيه على النحو الآتي :
أ - قيل : هو أبو حيَّة النُّميري : الهيثم بن الربيع من بني نمير بن عامر بن صعصعة «... نحو ١٨٣ هـ» /=

أَبالْمَوْتِ الّـذي لا بُدَّ أنِّـــي .'. ملاقٍ[1] لا أباكِ تُخوِّفِيْني[2]

ونظيرُ إقحامِ الّـلامِ قولُهم :

ياتَيْـمَ تَيْـمَ عديٍّ[3] ....

وقولُهم : ياطَلْحةَ أَقْبِلْ ، فالإقحامُ كلُّه بمنزلةِ التَّكْرِيرِ للتَّأكيدِ[4] .

وقالَ النَّابغةُ :

كِلِيْني لهمٍّ ياأميمةَ نَاصِبِ[5] .'. ....

وقالَ الآخَرُ :

..... .'. يابُؤْسَ للْجَهْلِ ضَرَّاراً لأَقْوامِ[6]

=/ من مخضرمي الدولتين . انظر : طبقات الشعراء ١٤٣ - ١٤٦ ، الأغاني ١٧ / ٦١٣٢ - ٦١٣٧ ، الخزانة ١٠ / ٢١٧ - ٢١٨ .

وعزي البيت له في : شعره ١٧٧ ، مجاز القرآن ١ / ٣٥٢ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ٢٥٥ ، المصباح ٢ / ٤٦٥ .

ب - وقيل : هو عنترة ، وليس في ديوانه . انظر : التبصرة ١ / ٣٩١ ، شرح الهداية ٢ / ٢٨٢ ، إيضاح شواهد الإيضاح ١ / ٢٨١ .

جـ - وقيل : هو الأعشى ميمون بن قيس ، أبو بصير ، من بني قيس بن ثعلبة من بكر بن وائل ، أدرك الإسلام ولم يسلم . انظر : الشعر والشعراء ١ / ٢٥٧ - ٢٦٦ ، معجم الشعراء ٣٢٥ - ٣٢٦ .

وعزي البيت له في : مشكل إعراب القرآن ١ / ٤١٤ ، الأمالي الشجرية ٢ / ١٢٨ ، ولم يرد في ديوانه .

(١) أ ، ب : ملاقي .

(٢) من الوافر ، وبعده :

دعي ماذا علَمْت سأتَّقيه .'. ولكنْ بالمُغيَّب نبِّئيني

انظر مع المصادر المتقدِّمة في تحقيق القائل : المقتضب ٤ / ٣٧٥ ، الكامل ٣ / ٢١٨ ، الأصول ١ / ٣٩٠ ، إيضاح الوقف الابتداء ١ / ٣٩٦ ، إعراب القرآن ٢ / ٣٨٣ ، اللامات للزجاجي ١٠٣ ، شرح السيرافي ٣ / ٨٦ أ ، الإيضاح العضدي ٢٦٠ ، البصريات ١ / ٥٣٦ ، الخصائص ١ / ٣٤٥ ، اللامات للهروي ٦٣ ، المقتصد ٢ / ٨١١ ، شرح المفصل ٢ / ١٠٥ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٦٠ .

(٣) تقدم مخرجاً في ص : ٣٤٨.

(٤) تحدث الشارح عن الإقحام حديثاً أشفَّ من هذا في باب تكرير المضاف في النداء . انظر : الشرح ٢ / ١٨٤ أ - ١٨٥ أ .

وانظر : الكتاب ٢ / ٢٠٥ - ٢٠٨ ، ٢٧٧ ، اللامات للزجاجي ١٠١ - ١٠٢ ، شرح السيرافي ٣ / ٨٦ أ ، وانظر ص : ٢٥٧ هـ ٦ .

(٥) تقدم تخريجه في ص : ٢٥٠ .

(٦) تقدم مخرجاً في ص : ٣٤٩ .

وإنَّما صَارَ النَّفيُ موضعَ تَخْفيف ؛ لما يَلْزَمُه منْ زيادة حرف النَّفْي مع الاستغناء في كثيرٍ من الكلامِ عَنْ ذكرِ الخبرِ فيه[1] ، كقولك : لا مَلْجأ ، ولا ماءَ ، ولا كَرِيَّ[2] ، وما أَشْبه ذلك .

وصارَ النِّداءُ موضعَ تخفيفٍ ؛ لأنَّه مفتاحُ الكلامِ الذي نَدْخُلُ به إلى الغَرضِ من الخبرِ ، والاستخبارِ ، والأمرِ ، والنَّهيِ ، ونحوِ ذلك[3] .

وتقولُ : لا مُسْلِمَيْ لَكَ ، على تقديرِ : لا مسلمَيْكَ ، ولا يجوزُ هذا المقدَّرُ[4] ؛ لأنَّه لا دليلَ يَدُلُّ على التَّنْكيرِ كما تَدُلُّ اللاّمُ بإيجابها الانفصالَ ، حتَّى يكونَ بمنزلةِ : (ضاربِ زيدٍ) الذي هو على تقديرِ الانفصالِ / ٩ ب في : ضاربٍ زيداً .

وتقولُ : لا يَدَيْنِ بها لَكَ[5] ، ولا يجوزُ إقحامُ اللاّمِ هاهنا[6] ؛ للفصلِ الذي قد وَقَعَ بينَ الثَّاني والأوّلِ في قولك : (بها) ، وكذلك : لا يَدَيْنِ اليومَ لَك[7] .

ويجوزُ مثلُ هذا في الضَّرورة[8] ، كما قالَ ذُو الرُّمَّة :

كأنَّ أصواتَ مِنْ إيْغَالِهِنَّ بنا ∴ أواخرِ المَيْسِ أَصْواتُ الفراريجِ[9]

ونظيرُ الفصلِ في هذا : كَمْ بها رَجُلاً مُصاباً ، فهو نظيرُهُ في المنعِ من الإضافة[10] .

---

(١) انظر : ص ٣٤٦ .

(٢) الكريّ : الذي يكري دابته ، وعشبةٌ من المرعى . انظر : اللسان ١٥ / ١٢٩ ، ٢٢٢ (كرا) .

(٣) ذكر الشارح هذا قبلاً في باب تكرير المضاف في النداء : الشرح ٢ / ١٨٧ أ ، وانظر : الكتاب ٢ / ٢٠٨ ، اللامات للزجاجي ١٠٩ ، الحروف للفارابي ١٦٢ - ١٦٣ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٢٧٨ ، التعليقة ٢ / ٢٩ .

(٥) المعنى : لا طاقة بها لك . انظر : شرح السيرافي ٣ / ٨٦ ب ، الشعر ١ / ١٣٢ ، الشيرازيات ١١٦ أ .

(٦) يعنى أنّ اللام في المثال ليست للإقحام .

(٧) انظر : الكتاب ٢ / ٢٧٩ ، المقتضب ٤ / ٣٧٦ ، الأصول ١ / ٤٠٢ ، اللامات للزجاجي ١٠٦ ، التعليقة ٢ / ٢٦ ، المسائل المنثورة ٩١ .

(٨) انظر هذه المسألة في ص : ١٨٧ هـ ٥ .

(٩) تخريج الشاهد في ص : ٣٥٠ .

(١٠) يعني أنّ الفصل بين (كم) ومميِّزها يمنع إضافتها إليه ، ويوجب نصبه ، كما يمنع الفصل بين اسم (لا) واللام من إقحامها . انظر : الكتاب ٢ / ٢٨٠ ، التعليقة ٢ / ٢٨ ، شرح المفصل ٢ / ١٠٧ - ١٠٨ .

ويُونُسُ يَذْهَبُ إلى أنّه يجوزُ : لا يَدَيْ بها لَكَ ، وكَمْ بها رجلٍ مُصَابٍ ؛ لأنَّ الكلامَ لا يَسْتَغْني[١] .

ووجهُ ذلك أنَّ الكلامَ إذا كانَ لا يَسْتَغْني ؛ أشْبَهَ المضافَ ، فجازَ مع الفصلِ[٢] ، وإذا كانَ يَسْتَغْني ؛ لَمْ يَجُزْ مع الفصلِ ، كقولك[٣] : لا رَجُلَ فيها لَكَ[٤] .

وسيبويه يذهبُ إلى أنَّ ما يَسْتَغْني به الكلامُ ، وما لا يَسْتَغْني قُبْحُهُمُا سواءٌ[٥] .

ووجهُ ذلك أنَّ مالا يَسْتَغْني لا يَخْتَصُّ[٦] المضافَ دونَ المركَّب ، والموصولِ ، والموصوفِ ، فليسَ هو بشيءٍ للإضافة خاصَّةً فيُحتَملَ له الفَصْلُ ؛ إذْ هو مُشْتَرِكٌ بينَ الإضافة وغيرها[٧] . ومذهبُ الخليلِ كمذهب سيبويه[٨] .

وتقولُ : لا غُلامَيْنِ ولا جارِيَتَيْ لَكَ[٩] ، وإنْ شئْتَ قُلْتَ : ولا جارِيَتَيْنِ لَكَ[١٠] ، فأمَّا الأوَّلُ[١١] ؛ فليسَ فيه إلا ثَبَاتُ النُّون .

ونظيرُ اخْتِصاصِ (لا) بالإقحامِ دونَ غيرِها من حُروفِ النَّفي اخْتِصاصُ (لَدُنْ) مع (غدوةَ)[١٢] ، واختصاصُ : مَلامِحَ ، ومَذَاكيرَ ، بإهمالِ واحده[١٣] ،

---

(١) يعني أن الكلام لا يستغني بـ(بها) . وانظر : الكتاب ٢ / ٢٨٠ - ٢٨١ ، الأصول ١ / ٤٠٣ ، شرح السيرافي ٣ / ٨٦ ب ، البصريات ١ / ٥٣٣ - ٥٣٤ ، شرح المفصل ٢ / ١٠٨ .
وذكر الفارسيُّ أنّ (كم بها) قد يكونُ كلاماً تامّاً لأنّ معناه : رجالٌ كثيرٌ بها ، في الخبر . انظر : التعليقة ٢ / ٢٨ .

(٢) يريد أنَّ الكلام إذا كان ناقصاً أشبه المضاف في اقتضاء المتمِّم ، فجاز إقحام اللام مع الفصل .

(٣) ب : وكقولك .

(٤) انظر في توجيه قول يونس : البصريات ١ / ٥٣٣ - ٥٣٤ .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٢٨١ . (٦) ب : يخص .

(٧) يعني أن عدم الاستغناء لا يخص المضاف ، فالصدر من المركب لا يستغني عن العجز والموصول لا يستغني عن الصِّلة والموصوف لا يستغني عن الصِّفة ، وإذا لم يخص المضاف لم يصلح إفراده بالتشبيه ، وانظر في مراتب الاتصال : تفسير المسائل المشكلة ٩٦ .

(٨) انظر : الكتاب ٢ / ٢٨١ . (٩) انظر : الكتاب ٢ / ٢٨١ ، الأصول ١ / ٤٠٢ .

(١٠) قال سيبويه : « وهو قول أبي عمرو » الكتاب ٢ / ٢٨٢ ، وانظر : الأصول ١ / ٤٠٢ ، التعليقة ٢ / ٣٠ .

(١١) يعني (لا غلامين) .

(١٢) يعني نصب (غدوة) بعد (لدن) قال سيبويه : « كأنّه ألحق التنوين في لغة مَنْ قال : لدُ » الكتاب ١ / ٢١٠ ، وقال الفارسيُّ : « جعلوا النون في : لَدُنْ غدوةً ، بمنزلة التنوين في (ضاربٍ) ونحوه من الأسماء المُعملة عمل الفعل » الشعر ١ / ٩ . وانظر : قواعد المطارحة ٢٩ أ .
وانظر التنظير بها في هذا الباب في : الكتاب ٢ / ٢٨١ ، شرح المفصل ٢ / ١٠٦ .

(١٣) انظر : شرح السيرافي ٣ / ٨٦ ب - ٨٧ أ ، وذكر الفارسي أنَّ سيبويه نظَّر بهذين الجمعين اللذين لم =/

واخْتِصَاصُ (عذيرَكَ) بالمعرفةِ دونَ النَّكرةِ[١]، وكلُّ[٢] ذلك لعللٍ قد أَشْعَرْنا بها في السُّؤال[٣].

وتقولُ: لا أبَ لَكَ، فلا تَحْتَاجُ إلى محذوفٍ[٤]، فإنْ قُلْتَ: لا أَبَا لك؛ فلابُدَّ من محذوفٍ؛ لأنَّه بمنزلة الاسمِ المفردِ[٥].

وقال نَهارُ بنُ تَوْسَعَةَ:

أَبي الإِسْلامُ لا أبَ لي سِواهُ .·. إذَا افْتَخَرُوا بقَيْسٍ أو تَمِيْمِ[٦].

فهذا على أنَّ (لي) خبرٌ[٧]، ولَوْ جَعَلَه مُضافاً؛ لقالَ: لا أبالي سواه.

والنُّونُ تُحْذَفُ للإضافةِ، ولا تُحْذَفُ للبناءِ؛ لأنَّها أَقْوى من التَّنْوينِ بالحركةِ؛ ولذلك ثَبَتَتْ مع الألفِ واللامِ، وفي الوقفِ[٨]، إلا أنَّ المضافَ إليه لما كانَ يَقَعُ مَوْقِعَ التَّنوينِ؛ لم يَكُنْ بُدٌّ من حذفِ النُّونِ / ١٠أ على المُعَاقَبةِ؛ لأنَّ مَوْقِعَهما واحدٌ، لا يَصْلُحُ أنْ يَجْتمعا [فيه][٩]، فلا يجوزُ: لاغُلامَيْ عنْدَك، كما يجوزُ لا غُلامَ عنْدَكَ[١٠].

وأبو العبّاسِ يَذْهَبُ [إلى][١١] أنَّ النُّونَ لا تُحْذَفُ للبناءِ؛ لأنَّه لم يَقَعْ تركيبُ

= / يستعمل مفرداهما لمجيء مافي الباب على تقدير حذف اللام، وعدم استعمال هذا المقدَّر.
انظر: التعليقة ٢ / ٢٩، وانظر: الكتاب ٢ / ٢٨١ - ٢٨٢.
وقول الفارسي أقرب، على أنَّ هناك جموعاً تشارك (ملامح) و (مذاكير) في عدم استعمال واحدها، ومنها (المقاليد) جمع: إقليد على غير قياس، انظر: المنتخب ٢ / ٧٧٧ - ٧٧٨.

(١) انظر: الكتاب ٢ / ٢٨٢، شرح السيرافي ٣ / ٨٧أ.

(٢) ب: وكرر.

(٣) انظر: ص: ٣٥٢.

(٤) أي: إلى تقدير الخبر، وذلك إذا جُعِل (لك) خبراً، وإن جُعِلَ تبييناً فعلِّق بفعلٍ محذوف تقديره: أعني؛ قُدِّرَ الخبر.
انظر: الكتاب ٢ / ٢٨٣، المقتضب ٤ / ٣٧٤.

(٥) أي: احتجت إلى تقدير الخبر؛ لامتناع جعل (لك) خبراً؛ إذ اللام مقحمة والاسم في التقدير مضافٌ إلى الكاف، انظر: الكتاب ٢ / ٢٨٢.

(٦) تقدَّم في ص: ٣٥٣.

(٧) انظر: الكتاب ٢ / ٢٨٢.

(٨) زاد سيبويه دليلاً على قوة النون، وهو ثباتها في مثنى مالا ينصرف وجمعه. انظر: الكتاب ٢ / ٢٨٣، وانظر: شرح اللمع للتبريزي ١٢٩، شرح المفصل ٢ / ١٠٦.

(٩) بياضٌ في: ب. وانظر معاقبة المضاف إليه للنون في: الكتاب ١ / ١٨٧، المقتضب ٤ / ١٤٤.

(١٠) أي: لا يجوز حذف النون للبناء كما حُذِف التنوين له.

(١١) بياض في: ب.

اسمٍ مع اسمٍ مُثَنىً أو مجموعٍ - أَصلاً - في الكلامِ ، كما وَقَعَ تركيبُ اسمٍ مع اسمٍ مفردٍ[١] ، فإنَّما حُمِلَ هذا[٢] على نظيره من تركيبِ الاسمِ مع الاسمِ .

وكلا[٣] العِلَّتَيْنِ صَحيحٌ حَسَنٌ[٤] .

ويجوزُ إقحامُ اللامِ ، ولا يجوزُ إقحامُ غيرِها من حروفِ الإضافة ؛ لأنَّها تَصْلُحُ للتأكيد ؛ إذْ كُلُّ إضافة بغير حرفٍ فإنَّه يَصْلُحُ فيها معنى اللامِ - وإنْ كانَ يُوجَدُ مع ذلك تعريفٌ - إذا لم تَكُن الإضافةُ على معنى النَّوعِ من الجنسِ .

فالغالبُ على الإضافةِ أنْ تَكُونَ بمعنى اللامِ ؛ فلذلك صَلَحَ أنْ يَقَعَ بها الإقحامُ ؛ للتَّأكيد ، ولم يَصْلُح بغيرها من حروفِ الإضافةِ[٥] .

وتقولُ : لا غُلامَ وجاريةٌ فيها ، بالتَّنوين في : جاريةٍ ، لا غيرَ ؛ لأنَّه لَيْسَ فيه بناءٌ ، ولا إضافةٌ[٦] ، وقالَ الشَّاعرُ :

---

(١) قد يفهم من كلام الشارح أنَّ المبرِّد يوافق الخليل وسيبويه على أنَّ المثنّى والمجموع على حدّه هنا مبنيّان ، وأنه يخالفهم في علة ثبات النون في البناء .

وهذا يخالف مفهومَ كلام المبّرد ، إذ يقول بعد ذكر مذهب الخليل وسيبويه :«وليس القول عندي كذلك ؛ لأنَّ الأسماء المثنّاة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسماً واحداً ، لم يوجد ذلك كما لم يوجد المضاف ولا الموصول مع ما قبله بمنزلة اسمٍ واحدٍ » . المقتضب ٤ / ٣٦٦ . وانظر : الأصول ١ / ٣٨٣ .

فهو ينفي أن يكون المثنى والمجموع على حدِّه مركبين مع ما قبلهما ، وكان قبل ذلك قد علَّل البناء في باب (لا) بتركيب (لا) مع اسمها ، وعلّل نصب اسمها المضاف وعدم بنائه بامتناع تركيبه معها . انظر : المقتضب ٤ / ٣٥٧ ، ٣٦٤ .

ومقتضى هذا أن التركيب إذا امتنع لم يُبن الاسم .

وما ذكرته هو ما عُزي له في : شرح اللمع للتبريزي ١٣٠ ، شرح المفصل ٢ / ١٠٦ ، قواعد المطارحة ٢٩ أ - ب ، شرح الكافية ١ / ٢٥٦ ، المغني ١ / ٢٣٨ .

وأُنبِّه - هنا - على أمرين :

أحدهما : أنَّ الشارح قد علّل قبلُ امتناع تركيب ألفاظ العقود مع ما عُطفت عليه بأنَّ النون قوية فلا تُحذف ، انظر ص : ٢٠٣ ، ومفهوم تعليله أنَّ التركيب يوجب حذف النون ، وهذا يقتضي أن يأخذ بقول المبرد في هذه المسألة .

والآخر : أنَّ الفارسي ذهب مذهب المبرد في : المسائل المنثورة ٩١ ، وفي : التعليقة ٢ / ٣٢ أورد مذهب الخليل وسيبويه ولم يذكر له خلافاً ، أما في : الحلبيات ٣١٠ ؛ فقد أخذ بقولهما وعلَّل له .

(٢) يعني : لا رجلَ ، ونحوه من الأسماء غير المثناة أو المجموعة على حد التثنية .

(٣) كذا في النسختين ، والوجه أن يقول : كلتا .

(٤) هذا القول دليلٌ على أنَّ الشارح قصر الخلاف على العلة .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٢٨٤ ، المقتضب ٤ / ٣٧٦ ، الأصول ١ / ٣٨٩ ، شرح المفصل ٢ / ١٠٦ - ١٠٧ .

(٦) انظر : الكتاب ٢ / ٢٨٤ ، المقتضب ٤ / ٣٦٧ - ٣٦٨ ، الأصول ١ / ٤٠٣ .

فَلا أبَ وابْناً مثلُ مَرْوَانَ وابنه .·. إذا هُوَ بالمَجْد ارْتَدَى وتَأَزَّرا(١)

وتقولُ : لا رَجُلَ ولا امرأةً ، فيجوزُ في المعطوف ثلاثةُ أوْجُه :

النَّصبُ بالتَّنوينِ إذا كانتْ (لا) الثَّانيةُ مُؤكِّدةً ، والنصَّبُ بغير تنوينٍ إذا كانتْ نافيةً نظيرةَ الأولى ، والرَّفعُ بالتَّنوينِ عَطْفاً على الموضعِ(٢) ، وقالَ أَنَسُ بْنُ العبّاسِ :

لا نَسَبَ اليَوْمَ ولا خُلَّةً .·. اتَّسَعَ الْفَتْقُ على الرَّاتِقِ(٣)

وتقولُ : لَيْسَ عبدُاللّه ولَيْسَ أخوه فيها ، فيجوزُ على حذفِ خبرِ الأوَّلِ ، فكذلك : لا رَجُلَ ولا امرأةَ ياهذا ، بغير تنوينٍ(٤) .

وكلُّ ما جازَ أنْ تعْمَلَ فيه (رُبَّ) فإنَّه يَجُوزُ أنْ تعْمَلَ فيه (لا) ؛ لأنَّهما جميعاً للنَّكرة . أمَّا (رُبَّ) فلأنَّ الواحدَ منها يَقَعُ مَوْقِعَ الجميعِ ؛ للدَّلالة على التَّفصيلِ في تقليلِ جُملةٍ واحدُها تلك النَّكِرةُ ، وأمَّا (لا) فلأنَّها نفيُ أعمِّ العامِّ بواحدٍ يَقَعُ موقعَ الجميعِ ؛ للتَّفصيلِ(٥) .

وتقولُ : ولا سِيَّما زيدٍ ؛ لأنَّه بمنزلةِ : ولا مِثْلَ زيدٍ ، و (ما) في هذا الوجه صلةٌ(٦) .

وتقولُ : ولا سيَّما زيدٌ ، كأنَّكَ قُلْتَ : ولا مِثْلَ شيءٍ هو زيدٌ ، كقولكَ : / ١٠ب دَعْ ما زيدٌ ؛ أي : دَعْ شيئاً هو زيدٌ(٧) .

---

(١) تقدَّم مخرَّجاً في ص : ٣٥٤ .

(٢) ذكر سيبويه في هذا الباب الوجهين الأول والثاني ، وذكر الوجه الثالث بعداً في باب ما جرى على موضع المنفيّ.
انظر : الكتاب ٢ / ٢٨٥ - ٢٨٦ ، ٢٩١ - ٢٩٢ ، وانظر : المقتضب ٤ / ٣٧١ ، الأصول ١ / ٣٨٦ ، التعليقة ٢ / ٣٢ .

(٣) تقدَّم في ص : ٣٥٥ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٢٨٦ .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٢٨٦ ، وقد تقدمت المسألة في ص : ٣٤٤ .

(٦) أي : زائدة ، و (سيّ) مضافة إلى (زيد) . انظر : الكتاب ٢ / ٢٨٦ ، الأصول ١ / ٣٠٥ ، شرح القصائد السبع ٣٣ ، شرح القصائد المشهورات ١ / ٨ ، رسالة الغفران ٣١٧ ، شرح المفصل ٢ / ٨٥ .

(٧) يعني أنَّ (ما) نكرةٌ موصوفة ، و(زيدٌ) خبر لمبتدأ محذوف .
انظر : الكتاب ٢ / ٢٨٦ ، رسالة الغفران ٣١٧ ، وعلى هذا التوجيه تكون (ما) نكرة موصوفة .
وذكر ابن السراج وابن الأنباري والنحاس أنها اسم موصول ، والتقدير : ولا سيّ الذي هو زيد . انظر : الأصول ١ / ٣٠٥ ، شرح القصائد السبع ٣٣ ، شرح القصائد المشهورات ١ / ٨ ، شرح المفصل ٢ / ٨٥ ، شرح التسهيل ٢ / ٣١٩ .

ويجوزُ : ولا سِيَّما زيداً - فيما حكاه الكوفيّون[١] - على معنى : إلا زيداً[٢] ، وأنشَدوا :

ألا رُبَّ يومٍ لَكَ مِنْهُنَّ صالحٍ .·. ولا سِيَّما يوماً بدارةِ جُلجُلِ[٣]

على الأوجه الثَّلاثة[٤] .

ولم يذكرْ سيبويه النَّصْبَ في هذا ، ولَيْس بُمْتَنعٍ[٥] على قياسِ قولِهم : حاشا زيداً ، كأنَّك تُخرِجُه من الجملة المذكورة قبلَه منزِّهاً له[٦] ، فكذلك تُخْرِجُ الثَّانيَ عن الجملة المذكورة قبلَه بأنَّه قَدْ فاقَها ، وزادَ عليها ، كهذا البيتِ فيما يَقْتضيْه مَعْناهُ من إخراجِ (يوماً بدارَة جُلْجُلِ) عن المذكورِ قبلَه بِعِظَمِ شأْنه عَنْ ذَلكَ الحدِّ[٧] .

وقالَ أبو محْجَن الثَّقفيُّ :

يارُبَّ مِثْلك في النِّساءغَريرة[٨] .·. بيضاءَ قَدْ متَّعْتُها بِطَلاقِ[٩]

فدلَّ على أنَّ (مِثْلك) نكرةٌ بدخولِ (رُبَّ) عليها[١٠] .

---

(١) لم أقف على هذا الوجه فيما بين يدي من كتب الكوفيين ، وقد نُقل عن جماعة من النحويين ، منهم الأخفش ، أن (لا سيّما) أداة استثناء ، وقد ردَّه ابن مالك بأنّ (إلا) لا تقع موقعها ، و (إلا) أصل أدوات الاستثناء ، فما وقعت موقعه وأغنت عنه فهو من أدواته ، ومالم يكن كذلك فليس منها ، وإنما لم تقع (إلا) موقع (لاسيما) لأنّ معناهما مختلفٌ ، فالذي يلي (لاسيما)داخلٌ فيما قبله ومشهودٌ بأنَّه أحقُّ بذلك من غيره ، والذي يلي (إلا) خارج عمّا قبلها .

انظر : شرح التسهيل ٢ / ٣١٨ ، وانظر : الأصول ١ / ٣٠٥ ، الارتشاف ٢ / ٣٢٨ .

(٢) وجه بعض النحويين كالفارسي والشلوبين النصب على التمييز ، فمنعوا نصب المعرفة . انظر : شرح المقدمة الجزولية ٣ / ٩٩٨ .

(٣) تقدم مخرجاً في ص : ٣٥٦ .

(٤) انظر : رسالة الغفران ٣١٧ ، ووجَّه المعرّي النصب على المفعول فيه .

(٥) ب : يمتنع .

(٦) هذا الحديث عن : حاشا زيداً .

(٧) انظر : مناقشة هذا التوجيه في : الخزانة ٣ / ٤٤٦ - ٤٤٧ .

(٨) أ : عزيزة ، وهي رواية . انظر ص : ٣٥٧ هـ ٢.

(٩) تقدم تخريجه في ص : ٣٥٧.

(١٠) أورد الشارح الشاهد في آخر الباب تبعاً لسيبويه ، وكان حقُّه أنْ يذكر مع الوجه الأول ، لأنّه شاهدٌ على عدم تعَرف (مثل) بالإضافة إلى المعرفة ، (وسيّ) إذا جرَّ ما بعدها بمنزلة (مثل) في هذا ، ولذا عملَ فيها (لا) التبرئة .

بابُ النَّفي الّذي يَثْبُتُ فيه التَّنوينُ في الاسمِ [1]

[الغرضُ فيه :

أنْ يُبيِّنَ ما يجوزُ في النَّفي الذي يَثْبُتُ فيه التَّنوينُ في الاسمِ][2] ، ممّا لا يجوز[3] .

مسائلُ هذا الباب :

ما الذي يجوزُ في النَّفي الذي يَثْبتُ فيه التَّنوينُ في الاسمِ ؟ وما الّذي لا يجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

ولِمَ لا يجوزُ في الاسمِ الموصول[4] إلا ثباتُ التَّنوين ؟ وهل ذلك لأنَّه قد امتنع البناءُ كما يمتنعُ من الموصولِ في النِّداء ؟ [5] .

ولِمَ جازَ : لا خيراً منه لك ، ولا حَسَناً وجهُه لك ، ولا ضارِباً زيداً لك ، بالتَّنوينِ ، ولَمْ يَجُزْ بحذفه ؟[6] .

ولِمَ ذَكَرَ : لا عِشْرِيْنَ درهماً لك ، في هذا الباب ، ولَمْ تَثْبُتِ النُّونُ لأنَّه موصولٌ [7] ، إذْ هو بمنزلةِ : لا مُسْلِمِيْنَ ؟ وهل ذلك ليُرِيَ أنَّه بمنزلته في أنَّه

---

(١) في : الكتاب ١ / ٣٥٠ (بولاق) ، ٢ / ٢٨٧ (هارون) : هذا باب ما يثبتُ فيه التَّنوين من الأسماء المنفية .

(٢) تكملة يقتضيها السياق ، ومنهج الشارح .

(٣) تحدث سيبويه في الباب عن اسم (لا) النافية للجنس الشبيه بالمضاف ، وعلة إعرابه ، وعن الفرق في المعنى بين البناء والنصب في : لا آمراً بالمعروف لك ، ونحوه مما كان المتمِّم فيه شبه جملة ، كما وازن بين اسم (لا) النافية للجنس والمنادى .

(٤) يعني الشبيه بالمضاف .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «وذلك من قِبل أنَّ التنوين لم يَصرْ منتهى الاسم ، فصار كأنَّه حرفٌ قبل آخر الاسم ، وإنما يُحذف في النَّفي والنِّداء منتهى الاسم» الكتاب ١ / ٣٥٠ (بولاق) ، ٢ / ٢٨٧ (هارون) .

(٦) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «وهو قولك : لا خيراً منه لك ، ولا حسناً وجهه لك ، ولا ضارباً زيداً لك ؛ لأنَّ ما بعد (حسن) ، و (ضارب) ، و (خير) صار من تمام الأسماء ، فقبح عندهم أن يحذفوا قبل أنْ ينتهوا إلى منتهى الاسم ؛ لأنَّ الحذف في النَّفي في أواخر الأسماء» الكتاب ١ / ٣٥٠ (بولاق) ، ٢ / ٢٨٧ (هارون) .

(٧) النفي - هنا - للعلَّة ، والمعنى : أنَّ ثبوت النون ليس سببه أنَّ (عشرين) شبيهٌ بالمضاف .

موصولٌ ، وإنْ كانَ لَوْ لَمْ يُوصَلْ ؛ لم يُحذَفِ النُّونُ ؟[١] .

وما حُكْمُ : لا آمراً بالمعروفِ لك ؟ ولِمَ جَازَ بالتَّنوينِ ، وتركِ التَّنوينِ ؟ وما الفرقُ بَيْنَهما في المعنى ؟ وهل أحُدهما على نفي الآمرينَ بالمعروفِ خاصةً ، والآخَرُ على نفي الآمرينَ عامَّةً ، بالمنكر كانَ أو بالمعروفِ ؛ لأنَّ أحدَهما مُطلَقٌ ، والآخرَ قد خصَّصَتْه الإضافةُ[٢] ؟ .

ولِمَ جَازَ : [لا][٣] آمرَ يومَ الجمعةِ فيها ، بالتَّنوينِ ، وتركِ التَّنوينِ ؟ وما الفرقُ بينهما في المعنى ؟ وهل أحدُهما على نفي آمري يومِ الجمعة خاصّةً ، والآخرُ على نفي الآمرينَ عامّةً ، ويكونُ (فيها) / ١١ أ خبراً ، و (يوم الجمعة) متَّصلاً به ؟[٤] .

ولِمَ جَازَ : لا داعياً إلى اللّهِ لك ، بالتَّنوينِ ، وتركِ التَّنوينِ ؟ وما الفرقُ بينهما ؟ وهل أحدُهما على نفي الدَّاعي إلى اللّهِ خاصةً ، والآخرُ على نفي الدَّاعي عامّاً ؛ لأنَّ أحدَهما مُطْلَقٌ ، ويكونُ ذِكْرُ (إلى اللّه) على طريقِ البيانِ بعدَ ما قَدْ وَجَبَ البناءُ بعمومِ النَّفي ، كأنَّه قِيلَ - بعدَ ما قالَ : لا داعيَ لك - قَالَ : يَدْعو إلى اللّهِ عزَّ وجَلّ ، فهو على مَخْرجِ عُمومِ النَّفي ، ثُمّ بَيّن أنَّه ليس له مَنْ يَدْعُو إلى اللّهِ ،

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «ومثلُ ذلك قولك : لا عشرين درهماً لك» الكتاب ١ / ٣٥٠ (بولاق) ، ٢ / ٢٨٧ (هارون) .

(٢) يريد قد خصَّصه المعمول . ولكنَّه تجوّز في العبارة ، وسيبيّن ذلك في الجواب .
والسؤالُ عن قول سيبويه : « وقال الخليل ، رحمه الله : كذلك : لا آمراً بالمعروف لك ، إذا جعلت (بالمعروف) من تمام الاسم ، وجعلته متصلاً به ، كأنَّك قلتَ : لا آمراً معروفاً لك . وإنْ قلتَ : لا آمرَ بمعروفٍ ، فكأنَّك جئتَ (بمعروفٍ) بعدما بنيتَ على الأوَّل كلاماً» الكتاب ١ / ٣٥٠ (بولاق) ، ٢ / ٢٨٧ (هارون) .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «وإنْ شئتَ جعلتهَ كأنَّك قلت : لا آمرَ يومَ الجمعة فيها ، فيصير المبنيُّ على الأوَّلِ مؤخَّراً ، ويكون المُلْغَى مقدَّماً » الكتاب ١ / ٣٥٠ (بولاق) ، ٢ / ٢٨٧ (هارون) .
وقوله : «وإنْ شئتَ قلتَ : لا آمراً يومَ الجمعة ، إذا نَفيتَ الآمرين يوم الجمعة ، لا مَنْ سواهم من الآمرين فإذا قلتَ : لا آمرَ يومَ الجمعة ، فأنت تنفي الآمِرينَ كلَّهم ، ثم أعلمتَ في أيِّ حينٍ» الكتاب ١ / ٣٥٠ (بولاق) ، ٢ / ٢٨٨ (هارون) .

وكأنَّه قالَ - بعدَ قولِه : لا داعيَ لَكَ - : أعني إلى اللّه ؟[١] .

وما نظيرُ ذلك مِنْ : سَقْياً لك ؟ وهل تقديُره على الانفصالِ ؛ لكثرة ما يُقالُ : سَقْياً ، وسَقْياً ورَعْياً ، مِنْ غيـر (لك) ، فكأنَّه اسْتدرَكَ بقولِ : لَكَ ، فَلَمْ يَجِبِ العملُ مع الاستدراكِ ، كما لا يجبُ في : (ظَنَنْتُ) ، وأخواتِها؟[١] .

وهل ذلك بمنزلةِ : لا مُغيراً على الأعداء لك ؟ وهل جوازُ ذلك على تقديرِ : لا مُغيرَ لك ، بالوقفِ عليه ، ثم يستدركُ ، فيقولُ : على الأعداء ؟[١] .

وما حكمُ : لاضَارباً يـوم الجمعة ؟ وهل يجوزُ فيه الوجهـانِ ؟ وما الفـرقُ بينَهما ؟[٢] .

---

(١) هذه الأسئلة عن قول سيبويه : «وكذلك : لا داعياً إلى الله لك ، ولا مُغيراً على الأعداءِ لك ، إذا كان الآخرُ متَّصلاً بالأوَّلِ كاتِّصال (منك) بـ(أفعلَ) ، وإنْ جعلتهَ منفصلاً من الأوّل كانفصال (لكَ) من : سَقياً لكَ ؛ لم تُنوِّن ؛ لأنَّه يصير - حينئذٍ - بمنزلة (يوم الجمعة) » الكتاب ١ / ٣٥٠ (بولاق) ، ٢ / ٢٨٨ (هارون) .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه :«وإذا قلتَ : لا ضارباً يومَ الجمعة ، فإنما تنفي ضاربي يوم الجمعة في يومه أو في يومِ غيره ، وتجعل (يوم الجمعة) فيه منتهى الاسم ، وصار التَّنوين كأنَّه زيادةٌ في الاسم قبلَ آخره ، نحو واو (مضروب) وألف (مُضارِب) ، فنوَّنتَ كما نوَّنتَ في النِّداء كلَّ شيءٍ صار منتهى الاسم فيه ما بعده وليس منه» الكتاب ١ / ٣٥٠ (بولاق) ، ٢ / ٢٨٨ (هارون) .

بابُ النَّفي الذي يُوصَفُ فيه المنفيُّ[(١)]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبيِّنَ ما يجوزُ في النَّفي الذي يُوصَفُ فيه المنفيُّ مِمّا لا يجوزُ[(٢)] .

مسائل هذا الباب :

ما الذي يجوزُ في النَّفي الذي يُوصَفُ فيه المنفيُّ؟ وما الذي يجوزُ؟ ولِمَ ذلك؟ .

ولِمَ لا يجوزُ في الصِّفة الثَّانية إلا التَّنوينُ؟[(٣)] .

ولِمَ جازَ في صفة المنْفيِّ ثلاثةُ أوجهٍ : النَّصبُ بغير تنوينٍ ، والنَّصبُ بالتَّنوينِ ، والرَّفعُ بالتَّنوينِ؟ ولِمَ كانَ النَّصبُ بالتَّنوينِ أكثرَ في الكلامِ؟[(٤)] .

وما حكمُ : لا غُلامَ ظريفاً لك؟ ولِمَ جازَ : لا غلامَ ظريفَ لك؟[(٥)] .

ولم كان الأجودُ النَّصْبَ بالتَّنوينِ ، ثمّ النَّصْبَ بغيرِ تنوينٍ ، ثُمَّ الرَّفْعَ؟[(٦)] .

ولِمَ جَازَ : لا غُلامَ ظريفاً عاقلاً لك ، على الخيارِ في الصِّفةِ الأولى ، دونَ الثَّانيةِ؟[(٧)] .

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : باب وصف المنفيّ . الكتاب ١ / ٣٥١ (بولاق) ، ٢ / ٢٨٨ (هارون) .

(٢) تحدث سيبويه عن حكم صفة اسم (لا) المبني ، وصفته الثانية ، وعن الحكم إذا كرِّر اسم (لا) ثم جيء بالصفة .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه :« ولا يكون الثَّاني إلا منوّناً ؛ من قبلَ أنّه لا تكون ثلاثةُ أشياءَ منفصلةً بمنزلة اسم واحد » . الكتاب ١ / ٣٥١ (بولاق) ، ٢ / ٢٨٩ (هارون) ، وسيعيد الشارح السؤالَ بعد أسطر .

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : «اعلم أنَّك إذا وصفت المنفيّ فإن شئت نوَّنتَ صفة المنفيِّ وهو أكثر في الكلام ، وإن شئتَ لم تنوِّن» الكتاب ١ / ٣٥١ (بولاق) ، ٢ / ٢٨٨ (هارون) .

(٥) وهذا سؤال عن قول سيبويه : «وذلك قولك : لا غلامَ ظريفاً لك ، ولا غلامَ ظريفَ لك ...» إلى قوله : « ... فإنَّهم جعلوا الموصوفَ والوصفَ بمنزلة اسمٍ واحدٍ » الكتاب ١ / ٣٥١ (بولاق) ٢ / ٢٨٨ - ٢٨٩ (هارون) .

(٦) هذا السؤال مبنيٌّ على ما قبله .

(٧) هذا السؤال عن قول سيبويه : «فإذا قلت : لا غلامَ ظريفاً عاقلاً لك ؛ فأنت في الوصف الأول بالخيار ، ولا يكون الثَّاني إلا منوّناً ؛ من قبل أنّه لا تكونُ ثلاثة أشياءَ منفصلةً بمنزلة اسمٍ واحدٍ» الكتاب ١ / ٣٥١ (بولاق) ، ٢ / ٢٨٩ (هارون) .

ولِمَ لا يكونُ ثلاثةُ أشياءَ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ؟ وهل ذلك لخروجه عن التَّعديلِ[١]، ولا يَلْـزمُ في الاسمين إذا جُعلا بمنزلـةِ اسمٍ واحـدٍ ؛ لأنَّهـما على أقلِّ ما يَصِحُّ به التَّركيبُ ، فجرى الثَّاني مَجْرى زيادةِ هاء التَّأنيث؟[٢].

ولِمَ لا يجوزُ في قولك : لا غلامَ فيها ظريفاً ، إلا التَّنوينُ؟[٣].

وما حكمُ التَّكْريرِ في هذا البابِ؟ ولِمَ جازَ فيه ما يجوزُ في الصِّفةِ ، إذا قُلتَ : / ١١ ب لا ماءَ ماءَ بارداً ، ولا ماءَ ماءً بارداً؟ ولِمَ لا يجوزُ عنده إلا التَّنوينُ في : البارِدِ ؟ وهل ذلك لأنَّه بمنزلة الصِّفة الثَّانية؟[٤].

وهل يتوجَّه على تركِ التَّنوين فيه إذا كُرِّر الأوَّلُ بعينه ، ولَمْ يُقدَّر على غيره ، فتقولُ : لا ماءَ ماءَ بارداً ، كما تقول : إنَّ إنَّ زيداً مُنْطَلِقٌ ، وضربتُ زيداً زيداً ، لا[٥] على تعديةِ (ضربتُ) إلى مفعولينِ ، ولا على الإتباعِ[٦] ، ولكنْ على تكريرِ الأوَّلِ بعينه في التَّقديرِ؟ .

---

(١) يعني بالتعديل العدلَ والتوسط ، ومراده أنَّ كون الاسم مفرداً هو الأعدلُ ، وكونه مركباً من كلمتين تعديلٌ ، وكونه مركباً من ثلاث كلمات خروجٌ عن التَّعديل . انظر : المجلد الرابع ٢٢ب ، ٢٣أ ، المجلد الخامس ٣٩ب ، ١٨٧أ ، شرح المفصل ٢ / ١٠٨ .

(٢) هذا السؤال مبنيٌّ على نصِّ سيبويه السابق .

(٣) هذا السؤالُ عن قول سيبويه : « ومثلُ ذلك : لا غلامَ فيها ظريفاً ، إذا جعلتَ (فيها) صفةً أو غير صفة» الكتاب ١ / ٣٥١ (بولاق) ، ٢ / ٢٨٩ (هارون) .

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : «وإنْ كرَّرتَ الاسمَ فصار وصفاً ؛ فأنت فيه بالخيار ، إنْ شئت نوَّنتَ ، وإنْ شئتَ لم تُنوِّن ، وذلك قولك : لا ماءَ ماءً بارداً ، ولا ماءَ ماءَ باردَ ، ولا يكون (بارداً) إلا منوَّناً ؛ لأنَّه وصفٌ ثانٍ» الكتاب ١ / ٣٥١ (بولاق) ، ٢ / ٢٨٩ (هارون) .

(٥) أ ، ب : إلا .

(٦) يريد الإتباع في الإعراب ، فمذهبه - فيما يظهر - أنَّ تكرير اللفظ بعينه ليس تابعاً لما قبله ، وإنما اللفظ الأول أعيد بإعرابه ، ويدلّ على هذا أنَّه أطلق عليه في مواضع أخر التكرير ، وجعله مصطلحاً على حياله خارجاً عن التوكيد الذي هو أحد التوابع . انظر : المجلد الثاني ٤٥ ب ، وانظر ما سيأتي في ص : ٣٧٨ ، وأشير إلى أن الإتباع يُطْلق - أيضاً - على أحد نوعي التوكيد اللفظي ، وهو تقوية اللَّفظ بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الأخير ، نحو ، هنيئاً مريئاً ، انظر : شرح الكافية ١ / ٣٣٣ .
واحتمال إرادته - هنا - بعيدٌ جداً ؛ لأنَّ ما ورد عن العرب من هذا الباب تخالف اللفظة الأولى فيه اللفظة الثانية في بعض حروفها .

الجواب[١]:

الذي يجوزُ في النَّفي الذي يثبتُ فيه التَّنوينُ في الاسم - إذا كانَ موصولاً بمعمولٍ فيه - النَّصبُ بالتَّنوينِ ؛ لأنَّه قد امتنعَ البناءُ بأنَّ المعمولَ من تمامِ الاسمِ العاملِ[٢] ، ولا تُبنى ثلاثةُ أشياء ، فتُجعلَ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ[٣] ، فسبيلُ ذلك أنْ يُنوَّنَ كما يُنَوَّنُ في النِّداءِ ؛ لأنَّه موصولٌ بمعمولِه كما هو موصولٌ في النّداءِ بمعموله[٤] ، ولا يجوز مثلُ ذلك فيما كان على معنى الخبرِ ؛ لأنَّه منفصلٌ من الاسمِ بأنَّه مذكورٌ للفائدة ، لا للبيانِ عن معنى الاسم[٥] .

وتقولُ : لا خيراً منه لك ، ولا حَسَناً وجهُه لك ، ولا ضارباً زيداً لك ، بالتَّنوينِ في جميعِ ذلك ، ولا يجوز حذفُه[٦] ؛ لأنَ الثَّاني لا يَتوَجَّهُ إلا على أنَّه معمولُ الأوَّلِ .

فأمَّا : لا عِشْرينَ درهماً لك ؛ فهو بمنزلةِ ما ذكرنا في أنَّه موصولٌ[٧] ، وليس بمنزلته في ذهابِ النون[٨] .

وتقولُ : لا آمراً بالمعروفِ لك ، فيجوزُ بالتَّنوينِ ، وتركِ التَّنوينِ ، والفرقُ

---

(١) الجواب عن باب النفي الذي يثبت فيه التنوينُ في الاسم .

(٢) هذا مذهب الجمهور ، وذهب ابن كيسان إلى جواز ترك التنوين ، ونُقل عن الكوفيين جواز البناء إذا طالت الصلة ، نحو : لا قائلَ قولاً حسناً ، انظر : الارتشاف ٢ / ١٦٩ - ١٧٠ .
وسيأتي بعد أسطر أنَّ ترك التنوين فيما كانت صلته شبه جملةٍ يُغيِّرُ المعنى ، فيصير النفي مطلقاً بعد أنْ كان مقيَّداً بالمعمول .

(٣) انظر امتناع مجيء ثلاثة أشياء بمنزلة اسم واحد في : الكتاب ٢ / ٢٨٩ ، المقتضب ٤ / ٣٦٧ ، شرح السيرافي ٣ / ٨٨ أ ، المسائل المنثورة ٩٢ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٢٨٧ ، المقتضب ٤ / ٣٦٥ ، الأصول ١ / ٣٩٠ ، شرح السيرافي ٣ / ٨٨ أ ، المسائل المنثورة ٩٢ .

(٥) قد أشار سيبويه والمبرد وابن السّراج إلى هذا . انظر : الكتاب ٢ / ٢٨٧ ، المقتضب ٤ / ٣٦٥ ، الأصول ١ / ٣٩١ ، وانظر : الإيضاح العضدي ٢٦١ - ٢٦٢ ، المقتصد ٢ / ٨١٤ ، اللباب للعكبري ١ / ٢٣٢ ، شرح المفصل ٢ / ١٠٠ ، شرح الكافية ١ / ٢٥٧ .

(٦) انظر : الكتاب ٢ / ٢٨٧ ، الأصول ١ / ٣٩١ ، شرح السيرافي ٣ / ٨٨ أ ، المسائل المنثورة ٩٢ .

(٧) انظر : الكتاب ٢ / ٢٨٧ ، الأصول ١ / ٣٩١ ، الإيضاح العضدي ٢٦١ ، شرح المفصل ٢ / ١٠٠ .

(٨) قد تقدَّم قريباً أنَّ النون لا تذهب للبناء كما ذهب التنوين ، انظر ص: ٣٦٤ .

بينهما أنَّ أحدَهما نفيٌ عامٌّ ، والآخرَ نفيٌ خاصٌّ بالمعمولِ ؛ إذ المعمولُ يُخصِّصُ كما تُخصِّصُ الإضافةُ ، وكما تُخصِّص الصِّفةُ ، وكلُّ ذلك مذكورٌ للبيانِ عن معنى الاسمِ الأوَّلِ ، وإذا جُعلِ مُنْفصلاً ؛ جرى الأوَّلُ على عمومِ النَّفي ، وصارَ[1] العاملُ في الثَّاني[2] عاملاً آخرَ ، إما مذكورٌ أو محذوفٌ[3] ، فالمذكورُ كقولك : (لك) على معنى الخبرِ ، كأنَّك قلتَ : لم يستقرّوا لكَ بالمعروفِ ، فليس العاملُ هو الاسمَ ، بل هو على عمومِ النَّفي في هذا الوجه[4] .

وكذلك : لا آمرَ يومَ الجمُعةِ فيها ، بالتَّنوين ، وتركِ التَّنوين ، على أنَّ أحدَهما على النَّفي العامِّ ؛ لأنَّه مُطْلَقٌ[5] ، والآخرَ على النَّفي الخاصِّ ؛ لأنَّه مُقيَّدٌ بالمعمولِ المخصِّصِ له[6] ، ويصْلُحُ تُقديمُ : يومَ الجُمُعةِ / ١٢ أ على أنَّه ظرفٌ ملغيٌّ[7] ، كأنَّك قُلتَ : لا آمرَ فيها يومَ الجمعةِ ، فالخبرُ (فيها) ، و (يومَ الجمعة) متَّصلٌ ، كقولك : زيدٌ في الدَّارِ يومَ الجُمُعةِ ، أي : يَسْتَقِرُّ في الدَّارِ يومَ الجُمُعةِ[8] .

وتقولُ : لا دَاعَي إلى اللهِ لكَ ، فيجوزُ بالتَّنوينِ ، وتركِ التَّنوينِ ، فالتَّنوينُ على الإعمالِ ، وتركُ التَّنوينِ على قَطْعه عن العملِ ، كأنَّكَ أردت أنْ تقولَ : لا دَاعَي

---

(١) ب : صار . دون واو .

(٢) يريد : بالمعروف .

(٣) ذكر الشارح العامل المذكور ، أما العامل المحذوف فتقديره (أعني) ، ويكون (بالمعروف) تبييناً . انظر : شرح السيرافي ٣ / ٨٨أ .

(٤) كلام الشارح في هذه المسألة وما بعدها مداره على أمرين : إعمال الاسم فيما بعده. وانفصاله عنه ، فعلى الأول يكون النفي مقيَّداً بالمعمول ، والاسمُ منصوباً ، وعلى الثاني يكون النَّفي مطلقاً ، والاسمُ مبنياً .
وانظر : الكتاب ٢ / ٢٨٧ ، الأصول ١ / ٣٩١ ، شرح السيرافي ٣ / ٨٨أ ، المقتصد ٢ / ٨١٧ .

(٥) ب : منطلق .

(٦) انظر : الكتاب ٢ / ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، المقتضب ٤ / ٣٦٥ ، الأصول ١ / ٣٩١ ، شرح السيرافي ٣ / ٨٨ ب ، الإيضاح العضدي ٢٦٢ ، المقتصد ٢ / ٨١٧ ، اللباب للعكبري ١ / ٢٣٢ .

(٧) ب : يلغى . ويريد بالإلغاء أنَّه ليس خبراً ، وأشير إلى أنَّ (يوم الجمعة) لا يصلح أن يكون هنا خبراً ؛ لأنَّ ظرف الزمان لا يُخبر به عن الجثث . انظر : اللباب للعكبري ١ / ٢٣٢ .

(٨) انظر : الكتاب ٢ / ٢٨٧ ، شرح السيرافي ٣ / ٨٨ ب ، الإيضاح العضدي ٢٦٢ ، المقتصد ١ / ٨١٧ - ٨١٨ .

لَكَ أصلاً ، ثمَّ استْدركتَ بالبيان[١] ، فقلتَ : إلى اللّهِ ؛ أي : أَعْني إلى اللّه[٢] .

وكذلك : لا مُغيراً على الأعداءِ لك ، يجوزُ فيه الوجهانِ : من التَّنوين ، وتركِ التَّنوينِ[٣] .

ونظيرُه : سقياً لك ، في أنَّ (لك) ليس بخبرٍ ، ولا معمولِ (سقياً) ؛ لأنه قد كَثُرَ (سقياً) منْ غيرِ ذِكْرِ (لك) ، فإذا ذُكِرَ ؛ فكأنَّه استُدْرِكَ به بعدَ ما قد مَضى (سقياً) على الإلغاءِ من العمل[٤] .

وتقولُ : لا ضارباً يومَ الجُمُعةِ لك ، فيجوزُ فيه الوجهانِ : على عمومِ نفي الضَّاربينَ ، وعلى خصوصِ نفي ضاربي يومِ الجُمُعةِ إذا نَصَبْتَ بالتَّنوينِ ، فقلت : لا ضارباً يومَ الجُمُعةِ لك[٥] .

---

(١) البيان ، ويسمّى التبيين : أنْ لا يعلَّق الجار والمجرور بالمذكور ، وإنما بفعلٍ محذوف تقديره (أعني) ، والغرضُ منه بيان مَنْ يَعْني المتكلمُ . انظر : الكتاب ١ / ٢٩٥ ، الشعر ١ / ١٠١ ، التعليقة ٢ / ٣٣ - ٣٤ .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٢٨٧ - ٢٨٨ ، شرح السيرافي ٣ / ٨٨ أ - ب .

(٣) انظر : المصدرين السابقين ، التعليقة ٢ / ٣٣ - ٣٥ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٢٨٨ ، شرح السيرافي ٣ / ٨٨ أ .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٢٨٨ ، المسائل المنثورة ٩٣ .

والجوابُ عن البابِ الثاني[١] :

الذي يجوزُ في النَّفيِ الذي يُوْصَفُ فيه المَنْفيُّ إجراءُ الصِّفةِ على ثلاثةِ أوجهٍ : النَّصْبِ بالتَّنوينِ ، وهو الأجودُ ، ثُمّ النَّصبِ بغيرِ تنوينٍ ، ثمّ الرَّفعِ بالتَّنوينِ[٢] .

وإنَّما كانَ النَّصْبُ بالتَّنوينِ أجودَ ؛ لأنَّه أشكلُ بالموصوفِ ، وأجرى في البابِ ، وأشبهُ بالنَّظيرِ من النِّداءِ[٣] ، وأبعدُ من الكُلْفَةِ بفكِّ الاسمِ من (لا) ثمّ بنائه مع الصِّفةِ.

وإنَّما جازَ النَّصبُ بغيرِ تنوينٍ مع تَكَلُّفِ فَكِّ [الاسمِ][٤] من (لا)[٥] ؛ طلباً للنَّظيرِ الأكثرِ من بناءِ اسمٍ مع اسمٍ من نحو : خَمْسَةَ عَشَرَ[٦] .

وجاز الرَّفْعُ بالتَّنوينِ ؛ حملاً على الموضعِ ؛ إذْ كانَتْ (لا) مع الاسمِ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ موضعُه رفعٌ[٧] .

ولا يجوزُ في الصِّفةِ الثَّانيةِ إلا التَّنوينُ ؛ لأنَّه لا تُبنى ثلاثةُ أشياءَ فتكونَ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ[٨] ، كما لا يجوزُ في الفصلِ بين الصِّفةِ والموصوفِ بالظَّرفِ إلا التَّنوينُ[٩] .

---

(١) يعني باب النفي الذي يُوصفُ فيه المنفيُّ .

(٢) ذكر سيبويه والمبرد وابن السراج أنَّ النَّصب بالتنوين أرجح ، ولم ينصوا على رجحان أحد الوجهين الباقيين على الآخر ، انظر : الكتاب ٢ / ٢٨٨ ، المقتضب ٤ / ٣٦٧ ، الأصول ١ / ٣٨٤ .

(٣) انظر : المقتصد ٢ / ٨٠١ ، اللباب للعكبري ١ / ٢٣٤ ، شرح المفصل ٢ / ١٠٩ .

(٤) تكملة يقتضيها السياق .

(٥) لم ينصّ سيبويه والمبرد وابن السراج على أنَّ (لا) غير مركبة مع اسمها في هذا الوجه ، ونصّ عليه السيرافي محتجاً بأنَّ (لا) لو ركبت لكان ثلاثة أشياء بمنزلة اسم واحد . انظر : شرح السيرافي ٣ / ٨٩أ ، وانظر : كشف المشكل ١ / ٣٧٢ ، شرح الكافية ١ / ٢٦٣ ، الارتشاف ٢ / ١٧٤ - ١٧٥ .
وذهب الجرجاني إلى أنها مركبة مع الموصوف والصفة ؛ لأنهما بمنزلة اسم واحد ، انظر : المقتصد ٢ / ٨٠٢ .
وفي قوله نظر ؛ لأنه يستلزم جواز تركيب أكثر من شيئين .
وأجاز العكبري أنْ تكون فتحة الصفة إعراباً ، وحُذف التنوين ليُشاكل لفظُ الصفة لفظَ الموصوف ، ولا تركيب حينئذٍ . انظر : اللباب ١ / ٢٣٦ ، المتبع ١ / ٢٩٨ .

(٦) انظر : المقتضب ٤ / ٣٦٧ ، الأصول ١ / ٣٨٤ ، شرح السيرافي ٣ / ٨٩أ .

(٧) انظر : المقتضب ٤ / ٣٦٩ ، الأصول ١ / ٣٨٥ ، الإيضاح العضدي ٢٥٥ .

(٨) انظر : الكتاب ٢ / ٢٨٩ ، المقتضب ٤ / ٣٦٧ ، الأصول ١ / ٣٨٤ ، كشف المشكل ١ / ٣٧٢ .

(٩) انظر : الكتاب ٢ / ٢٨٩ ، الأصول ١ / ٣٨٥ ، المسائل المنثورة ٩٤ ، التخمير ١ / ٥١١ .

وتقـولُ : لاغُلامَ ظريفـاً لك ، ولا غُلامَ ظريفَ لك ، ولا غـلامَ ظريفٌ لك ، فيجوزُ فيه الأوجهُ الثَّلاثَةُ ، على ما بيَّنا .

وإذا قُلْتَ : لا غُلامَ ظريفـاً عـاقـلاً لك ؛ فليسَ في (عـاقلٍ) إلا التَّنوينُ ؛ لما بيَّنا مِنْ أنَّه لا تُبْنى ثَلاثةُ أشيـاءَ فتكونَ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ ؛ وذلك لأنَّه خروجٌ عن التَّعديلِ بكثرةِ التَّركيبِ ، ولا يكونُ بأقلِّ قليل / ١٢ ب التركيبِ خروجاً عن التَّعديلِ .

وتقولُ : لاغُلامَ فيها ظريفاً ؛ فلا يجوزُ إلا بالتَّنوينِ ؛ للفصلِ بالظَّرفِ[(١)] .

وحكمُ التَّكريرِ[(٢)] كحكمِ الصِّفَـةِ عنـده[(٣)] ، تقولُ : لا ماءَ ماءَ بارداً ، ولا ماءَ ماءَ بارداً ، فهذا [على][(٤)] أنَّ المكرَّرَ الثَّاني في اللَّفظِ غيرُ الأول[(٥)] ، فلا يجوزُ في

---

(١) ستأتي هذه المسألة في الباب الآتي .

(٢) استعمل مصطلح التكرير سيبويه والمبرد وغيرهما . انظر : الكتاب ٢ / ٢٨٩ ، المقتضب ٤ / ٣٦٩ ، الأصول ١ / ٣٨٥ ، المفصل ٧٨ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٧٠ . واختلف في الاسم الثاني ، فظاهر كلام المبرّد أنه توكيدٌ لفظيّ ، وذهب ابن يعيش وابن هشام إلى أنّه نعت ، وأجاز الدّمامينيُّ الوجهين . انظر : شرح المفصل ٢ / ١٠٩ ، أوضح المسالك ١ / ٣٦٤ - ٣٦٥ ، تعليق الفرائد ٤ / ١٢٥ - ١٢٦ .
أمّا سيبويه فسمّاه صفةً ، وهو مصطلح مشترك عنده ، إذ أطلقه على النعت والتوكيد اللفظي والمعنويّ . انظر : الكتاب ٢ / ٣٦٠ ، ٣٧٩ ، ٣٨٥ .
وجاء في نسخة مَبْرَمَان من الكتاب فيما نقل السيرافي - نصٌّ يُفهم منه أنَّ المراد النَّعتُ ، يقول السيرافي : «وفي نسخة أبي بكر مبرمان في آخره : وتركوا التنوين في الثاني ؛ لأنهَّم جعلوه كالوصف للأول كما قالوا : مررتُ ببابِ آجُرٍّ ، وبباب ساجٍ ، فوصفوا بآجُرٍّ وساجٍ ، وآجُرٌ وساجٌ اسمان ، كما أنَّ (ماءً) الثاني اسمٌ ، وقد وصفوا به حيث قالوا : لا ماءَ ماءَ بارداً » . شرح السيرافي ٣ / ٨٩ أ .
ولهذا الخلاف أثرٌ في المعني والحكم ، فإنْ جُعل توكيداً لفظياً فهو الأول بعينه ، وتركيبه مع ما قبله جائزٌ ، و (باردٌ) صفةٌ للأول ، وإنْ جُعل نعتاً فهو أخص من الأول ، وأجاز تركيبه ابن هشام والدماميني ، والراجح أنْ يعامل معاملة النعت المطوّل فيمتنع تركيبه ؛ لأنَّ (بارداً) صفة له ، وقيدٌ فيه ، وهي مسوِّغ الوصف به . انظر : الارتشاف ٢ / ١٧٥ ، تعليق الفرائد ٤ / ١٢٥ ، أوضح المسالك ١ / ٣٦٤ - ٣٦٥ ، التصريح ١ / ٢٤٣ .

(٣) أي : عند سيبويه . انظر : الكتاب ٢ / ٢٨٩ ، وانظر : المقتضب ٤ / ٣٦٩ ، الأصول ١ / ٣٨٥ - ٣٨٦ ، المفصل ٧٨ - ٧٩ ، التخمير ١ / ٥١١ ، الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٣٩٠ - ٣٩١ ، شرح عمدة الحافظ ١ / ٢٦٠ .

(٤) ساقط من : ب .

(٥) يريد - فيما يظهر - أنَّ الأول مطلقٌ ، والثاني مقيَّدٌ بالبرودة . وقد ذكر هذه المغايرة الأزهري في : التصريح ١ / ٢٤٣ . ويلزم الشارح على هذا الوجه أنْ يجعل (ماء) الثانية نعتاً أو بدل إضراب ، أما النعت فيمتنع - فيما أرجِّح - تركيبه مع الأول ؛ لما تقدّم في هـ٢ ، وأما البدل فأجاز تركيبه ابن الحاجب في : الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٣٩١ ، ومنعه ابن مالك وغيره . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٦٩ ، الارتشاف ٢ / ١٧٥ ، تعليق الفرائد ٤ / ١٢٦ . وهو الراجح ؛ لأنَّ البدل على نية تكرار العامل ، أو على تقدير طرح الأول . انظر : البسيط ١ / ٣٨٧ . فتركيبه مع الأول يلزم منه مخالفة المركبات .

الصفةِ[١] على هذا إلا التَّنوينُ .

وقد يجوزُ - عندي - أنْ يُكَرَّر الأوَّلُ بعينه[٢] ، كقولِ العربِ : ضربتُ زيداً زيداً ، على أنَّ الثَّاني ليس بتابعٍ للأوَّلِ[٣] ، وإنَّما هو مُكرَّرٌ لم يتعدَّ الفعلُ فيه إلى مفعولينِ .

وإنما يَصِحُّ هذا فيما اتَّفق فيه اللَّفظُ ، والمعنى على أنَّ الثَّانيَ هو الأوَّلُ على معناه ، فَيَصِحُّ أنْ يُقَدَّر تقديرَ الشَّيءِ بعينه ، فيجوزُ على هذا : لا ماءَ ماءَ باردَ[٤] .

ولو كرَّره أكثرَ من مرَّتين ؛ لجاز أيضاً ، فقال : لا ماءَ ماءَ [ماءَ][٥] باردَ[٤] ؛ جاز وحَسُنَ على هذا الوجهِ .

---

(١) يعني بالصفة : بارداً .

(٢) تكون (ماء) الثانية على هذا الوجه عند غير الشارح توكيداً لفظياً ، ليس غيرُ .

(٣) يريد التبعية في الإعراب ، فيما يظهر . انظر : ما تقدم في ص : ٣٧٢ هـ٦ .

(٤) في النسختين : بارداً ، وما أثبته يقتضيه السياق .

(٥) ساقط من : ب .

بابُ النَّفي الذي لا تكونُ الصِّفةُ فيه إلا مُنَوَّنَةً [١]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ ما يجوزُ في النَّفي الذي لا تكونُ الصِّفةُ فيه إلا مُنَوَّنةً ممّا لا يجوز [٢] .

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في النَّفيِ الّذي لا تكوُن الصِّفةُ فيه إلا مُنوَّنةً ؟ وما الذي لا يجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

ولِمَ لا تكونُ الصِّفةُ مع الفصلِ إلا مُنَوَّنةً ؟[٣] .

وما حكمُ : لارجلَ اليومَ ظريفاً ، ولا رجلَ فيها عاقلاً ، ولارَجُلَ فيك راغباً ؟ [٤] .

وما نظيرُ ذلك من الفَصْلِ بينَ : خَمسةٍ وعَشَر ، إذا قلتَ : عِندْي خمسةُ جيادٍ وعَشْرَةٌ دونَ ذلك ؟[٥] .

وما حُكْمُ : لا ماءَ سماءٍ لك بارداً ، ولامِثْلَه عاقلاً ؟ ولِمَ لا يكونُ المضافُ مع غيرِه بمنزلةِ : خَمْسَةَ عشَرَ ؟[٦] .

---

(١) ترجمة سيبويه للباب : هذا بابٌ لا يكونُ الوصفُ فيه إلا منوَّناً . انظر : الكتاب ١ / ٣٥١ (بولاق) ، ٢ / ٢٨٩ (هارون) .

(٢) تحدث سيبويه في الباب عن الحكم إذا فُصل بين اسم (لا) المفرد وصفته ، وعن حكم صفة الاسم المضاف ، وعن الحكم إذا كرِّرت (لا) ثم ذُكرت صفة يوصف بها اسم الأولى واسم الثانية .

(٣) هذا سؤال عن قول سيبويه : «منْ قِبَلِ أنّه لا يجوزُ لك أنْ تجعلَ الاسم والصِّفة بمنزلة اسمٍ واحدٍ ، وقد فصلت بينهما» . الكتاب ١ / ٣٥١ (بولاق) ، ٢ / ٢٩٠ (هارون) .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «وذلك قولك : لا رجلَ اليوم ظريفاً ، ولا رجلَ فيها عاقلاً ، إذا جعلتَ (فيها) خبراً أو لغواً ، ولا رجلَ فيك راغباً ؛ من قِبَل أنّه لا يجوز لك أن تجعل الاسم والصفة بمنزلة اسمٍ واحدٍ وقد فصلت بينهما» الكتاب ١ / ٣٥١ (بولاق) ، ٢ / ٢٨١ - ٢٩٠ (هارون) .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «كما أنّه لا يجوز لك أنْ تفْصِل بين (عشر) و (خمسة) في : خمسةَ عشرَ» . الكتاب ١ / ٣٥١ (بولاق) ، ٢ / ٢٩٠ (هارون) .

(٦) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «وممّا لا يكون الوصف فيه إلا منوناً قوله : لا ماءَ سماءٍ لك بارداً ...» . إلى قوله : « فلما صار التنوين إنما يُكَفُّ للإضافة جرى على الأصل » ، الكتاب ١ / ٣٥١ (بولاق) ، ٢ / ٢٩٠ (هارون) .

ومـا حُكْمُ : لا مـاءَ ولا لـبنَ بارداً ؟ ولِمَ جـاز في (بـاردٍ) التَّنـوينُ ، وتـركُ التَّنـوين ؟ [١] .

ومَا حُكْمُ : لا لبنَ ولا ماءَ حليباً ؟ ولم لا يجوز في (حليبٍ) إلا التَّنوينُ ؟[٢] .

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فإذا قلتَ : لا ماءَ ولا لبنَ ، ثم وصفت اللبن ، فأنت بالخيار في التنوين وتركه ...» إلى آخر الباب . الكتاب ١ / ٣٥١ (بولاق) ، ٢ / ٢٩٠ (هارون) .

(٢) هذا السؤال مبنيٌّ على ما قبله .

بابُ النَّفي الذي لا تَسقُطُ فيه النُّونُ لإقحامِ اللاّمِ [١]

الغرضُ فيه :

أنْ يبيِّنَ ما يجوزُ في النَّفي الذي لا تَسْقُطُ فيه النُّون ؛ لإقحامِ الّلامِ ممّا لا يجوزُ .

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في النَّفي الذي لا تَسْقُطُ منه النُّونُ لإقحامِ الّلامِ ؟ وما الذي لا يجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

/ ١٣ أ ولِمَ لا تَسْقُطُ مِنْ صفَةِ المنفيِّ لإقحام اللاّمِ في : لك ؟ [٢] .

وما حُكْمُ : لا غُلامَيْنِ ظَرِيْفَيْنِ لك ، ولا مُسْلِمَيْنِ صَالِحَيْنِ [لك] [٣] ؟ ولِمَ لا يجوزُ إقحامُ الّلامِ في هذا ؟ [٤] .

ولِمَ جازَ إقحامُ الّلامِ مع المنفيِّ [٥] ، ولَمْ يَجُزْمع صفةِ المنفيِّ ؟ [٦] وما نظيرُ ذلك في النِّداءِ مِنْ جوازِ ترخيمِ المنادى دُونَ صفتِهِ ، ومِنْ بنائه دونَ بناءِ صفتِهِ [٧] ، ومن لَحاقِ الزِّياداتِ فيه دونَ صفتِهِ ؟ [٨] .

---

(١) عنوان الباب عند سيبويه : هذا بابٌ لا تَسقطُ فيه النُّونُ وإنْ وليت : لك . الكتاب ١ / ٣٥١ (بولاق) ، ٢ / ٢٩٠ (هارون) .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «ولم يجيء ذلك في الوصف ؛ لأنَّه ليس بالمنفيِّ ، وإنما هو صفة » . الكتاب ١ / ٣٥٢ (بولاق) ، ٢ / ٢٩١ (هارون) .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «وذلك قولك : لا غلامَيْنِ ظَرِيْفَيْنِ لك ، ولا مُسْلِمَيْنِ صَالِحَيْنِ لك ؛ من قِبل أنَّ الظَّرِيفَيْنِ والصَّالِحَيْنِ نعتٌ للمنفيِّ ومن اسمه ، وليس واحدٌ من الاسمين ولي (لا) ثم وليته (لك) ، ولكنّه وصفٌ وموصوفٌ ، فليس للموصوف سبيلٌ إلى الإضافة » .الكتاب ١/٣٥١-٣٥٢ (بولاق) ،٢/٢٩٠-٢٩١ (هارون) .

(٥) ب : النفي .

(٦) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «ولم يجيء ذلك في الوصف ؛ لأنَّه ليس بالمنفيِّ ، وإنما هو صفة ، وإنما جاز التخفيفُ في النفي فلم يجُز ذلك إلا في المنفي » . الكتاب ١ / ٣٥٢ (بولاق) ، ٢ / ٢٩١ (هارون) . وقد تقدم الجزء الثاني من السؤال قبل أسطر . انظر : هـ٢ .

(٧) ب : صفة بنائه .

(٨) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « كما أنَّه يجوز في المنادى أشياءُ لا تجوز في وصفه من الحذف والاستخفاف» . الكتاب ١ / ٣٥٢ (بولاق) ، ٢ / ٢٩١ (هارون) .

ولِمَ قَوِيَ التَّغييرُ في المنفيِّ ، ولَمْ يَقْوَ في صِفَتِه ؟ [١] .

الجواب : [٢]

الذي يجوزُ في النَّفي الذي لا تكونُ الصِّفةُ فيه إلا مُنوَّنةً أنَّه إذا وقَعَ فصلٌ بين المنفيِّ ، وبينَ صفته ؛ ثَبَتَ التَّنوينُ في الصِّفةِ ؛ لأنَّه قد امتنع البناءُ بالفصلِ ، والبناء هُو السَّببُ الذي لأجله يذهبُ التَّنوينُ ، فإذا بَطَل السَّببُ ؛ بَطَل موجبُه [٣] ، ولا يجوزُ أنْ يُحْذَفَ التَّنوينُ من الصِّفةِ مع الفصلِ أصْلاً ؛ لأنَّه لا وَجْهَ له في غير النَّفي [٤] .

وتقولُ : لا رجلَ اليومَ ظريفاً ، ولا رَجُلَ فيها عاقلاً ، ولا رَجُلَ فيه راغباً ، فلابُدَّ مِنْ تنوينِ الصِّفةِ في هذا الفَصْلِ الذي يَمْنَعُ البناءَ .

ونظيرُ ذلك من الفَصْلِ في : خَمْسَةَ عَشَرَ ، إذا قُلْتَ : خمسةٌ فيها وعَشْرَةٌ ، فهذا لا يجوزُ أَنْ يُبْنَى ؛ للفَصْلِ بينَ الاسْمَيْنِ بالظَّرْف [٥] .

وتقولُ : لا ماءَ سماءٍ بارداً ، ولا مِثْلَه عاقلاً ، فليسَ في صفةِ المضافِ إلا التَّنوينُ ؛ لأنَّ الإضافةَ تَمْنَعُ البناءَ [٦] .

وتقولُ : لا لبنَ ولا ماءَ بارداً ، فإنْ جَعَلتَ (بارداً) من صفة اللَّبنِ ؛ فليسَ فيه إلا التَّنوينُ ، وإنْ جَعَلْتَه منْ صِفَةِ الماءِ ؛ جازَ التَّنوينُ ، وتركُ التَّنوينِ [٧] .

فإنْ قلتَ : لا لبنَ ولا ماءَ حليباً [٨] ؛ لَمْ يَجُزْ إلا بالتَّنوينِ ؛ لأنَّ (حليباً) من صفةِ الأوَّلِ [٩] ، لا محالةَ .

---

(١) بني هذا السؤال على ما قبله .

(٢) هذا الجواب عن باب النفي الذي لا تكون الصِّفةُ فيه إلا منوّنة .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٢٩٠ ، الأصول ١ / ٣٨٥ ، المسائل المنثورة ٩٤ .

(٤) وجه الحذف في النفي هو تركيب الصفة مع الاسم ، وهو غير موجود في غير باب (لا) .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٢٩٠ ، الأصول ١ / ٣٨٥ ، المسائل المنثورة ٩٤ .

(٦) انظر : الكتاب ٢ / ٢٩٠ ، التعليقة ٢ / ٣٦ - ٣٧ .

(٧) إنما وجب تنوين (بارداً) إذا كان صفةً للّبن ؛ للفصل بينهما ، والفصل يمنع التركيب ، وإذا جُعل صفةً للماء جاز التركيب ؛ لعدم الفصل . انظر في المسألة : الكتاب ٢ / ٢٩٠ .

(٨) الحليب : مالم يتغيَّر طعمه من اللَّبن . وهو فعيل بمعنى مفعول . انظر : اللسان ١ / ٣٢٩ - ٣٤٠ (حَلَب) .

(٩) يعني : لم يجز تركيب (حليباً) مع (لبن) للفصل بينهما بالمعطوف ، ولايجوزُ أن يركّب مع (ماء) ؛ لأنَّه لايكونُ صفةً له .

الجوابُ عن الباب الذي يليه (١):

الذي يجوزُ في النَّفي الذي لا يَسْقُطُ منه النُّونُ لإقحامِ اللّام أنَّ اللّامَ إذا جاءتْ بعدَ صفةِ المنفيِّ ؛ لَمْ يَذْهَب النُّونُ من الصِّفةِ ؛ لأنَّ اللّامَ لا تكونُ مُقْحَمَةً إلا مع المنفيِّ، دون صفتِهِ ؛ لأنَّ المنفيَّ هو الذي يَقْوى فيه التَّغييرُ كما يقوى في المنادى ، فلا يجوزُ في صفتِهِ ما يجوزُ فيه ممَّا توجبُه قوَّةُ التَّغييرِ في المنفيِّ ، كما أنَّه في النِّداءِ على هذا القياسِ ، يجوزُ في المنادى التَّرخيمُ ، والبناءُ ، ولا يجوزُ ذلك في صفتِهِ ، ويجوزُ فيه لَحاقُ / ١٣ ب الزِّياداتِ منْ نَحْوِ : ياهَناهْ ، ويانَوْمانُ ، ويازيداه ، ولا يجوز مثل ذلك في صفته(٢) .

وتقولُ : لا غُلامَيْنِ ظريفَيْنِ لك ، ولا مُسْلمِيْنَ صَالِحِيْنَ لك ، فلا يجوزُ سقوطُ النُّونِ في هذا ؛ لأنَّ اللّامَ لا تكونُ مُقْحَمةً مع غيرِ المنفيِّ ، ولا تُقْحَمُ مع صفتِهِ ؛ لأنَّها عارِضةٌ في بابِهِ ، فلا تقوى قوَّةَ اللّامِ في باب النَّفي ؛ وذلك أنَّ المنفيَّ لازمٌ ، فالقوَّةُ التي تَجِبُ له لازمةٌ ، وليسَ كذلك الصِّفةُ ؛ لأنَّه لا تجبُ لها قوَّةُ التَّغييرِ ؛ إذْ(٣) كانت عارضةً ، والمطلوبُ بالإقحامِ ماله قوّةُ التَّغييرِ في النَّفي(٤) .

---

(١) هو باب النفي الذي لا تسقطُ فيه النونُ لإقحام اللام .

(٢) خلاصة القول في هذه المسألة أنَّ اسم (لا) المثنىَّ والمجموع على حدّه لا تسقط نونه إذا وليته اللام وكانت مفصولةً عنه بالصِّفة ؛ لأن اللام لا تكون مقحمة في ذا الموضع .
انظر في المسألة : الكتاب ٢ / ٢٩١ ، الأصول ١ / ٣٩٠ ، شرح السيرافي ٣ / ٨٩ ب - ٩٠ أ ، المسائل المنثورة ٩٣ - ٩٤ .

(٣) ب : إذا .

(٤) يريد أن اسم (لا) لازمٌ في الجملة ؛ لا يستغنى عنه ، فكانت له قوة التغيير بإقحام اللام ، أما الصِّفة فهي عارضة ، قد يستغنى عنها ، فلم يكن لها قوة على التغيير .

بابُ النَّفي الذي يجري الاسمُ فيه على الموضعِ [1]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ ما يجوزُ في النَّفي الذي يجري الاسمُ فيه على الموضعِ ممّا لا يجوزُ[2] .

مسائلُ هذا الباب :

ما الذي يجوزُ في النَّفي الذي يجري[3] فيه الاسمُ على الموضعِ ؟ وما الذي لا يجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

ولِمَ لا يجوزُ أنْ يجريَ الاسمُ على موضعِ مُعربٍ ، ولكنْ على التَّأويلِ فيه ؟ وهل ذلك لأنَّ العاملَ لا يَعْمَلُ في اللَّفظِ والموضِعِ ، فما ظَهَر الإعرابُ في لفظِهِ ؛ لم يَعْمَلْ في موضعِه عاملٌ ؟[4] .

وما الشَّاهدُ في قولِ ذي الرُّمَّة :

بها العِيْنُ والآرامُ لا عِدَّ عِنْدَها .·. ولا كَرَعٌ إلا المغاراتُ والرَّبْلُ ؟[5]

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابُ ما جرى على موضع المنفيّ لا على الحرف الذي عمل في المنفيّ . انظر : الكتاب ١ / ٣٥٢ (بولاق) ، ٢ / ٢٩١ (هارون) .

(٢) تحدث سيبويه في الباب عن أمور منها : العطف مع تكرار (لا) ، وعطف البيان على اسم (لا) ، وما لا يجوز حمله على حذف اسم (لا) وإنما على حذف الفعل ، وختم الباب بالكلام عن حذف اسم (لا) وعن صفته . انظر : الكتاب ١ / ٣٥٢ - ٣٥٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٩١ - ٢٩٥ (هارون) .

(٣) ب : لا يجري .

(٤) أخذ الشارح هذه المسألة من محور الحديث في الباب ، وهو الحمل على الموضع .

(٥) من البحر الطويل ، من قصيدة يصف فيه الأطلال ، ومطلعُها :

عَفَا الزُّرقُ من أطلالِ ميَّةَ فالدَّحْلُ .·. فأجمادُ حَوْضَى حيثُ زاحمها الحبلُ

العِينُ : البقر الوحشية ، والآرام : الظباء البيض ، والعِدّ : الماء القديم الذي له مادة ، والكَرَع : الماء الذي يُكرع ؛ يشرب من الموضع الذي اجتمع فيه ، والمغارات : جمع مغارة وهي مواضع في الجبال شبه الحجرة والبيوت ، تتّسع وتضيق ، والرَّبْل : ما ينبت من النبات في آخر الصيف ببرد الليل وفي أول الشتاء . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٤٨٥ - ٤٨٦ ، عمدة الطيب ١ / ٢٤٩ .

انظر : الديوان ٣ / ١٦١٩ ، الكتاب ٢ / ٢٩١ ، شرح السيرافي ٣ / ٩٠أ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٤٨٥ ، النكت ١ / ٦٠٣ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٥٢ ، أساس البلاغة ٣٩٠ (كرع) ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٨٩ ب .

وما تقديرُ العاملِ في : إلا المغاراتُ والرَّبْلُ ؟ .

وما الشَّاهدُ في قولِ رجلٍ من مَذْحِج :[1]

هذا لَعَمْرُكُمُ[2] الصَّغارُ بعينِه .·. لا أمَّ لي - إنْ كانَ ذاكَ - ولا أبُ[3]

وقول الأسَديّ :[4]

مُعَـاويَ إنَّنا بَشَـرٌ فأسْجِحْ .·. فَلَسْنا بالجبـالِ ولا الحديـدا ؟[5]

---

(١) عزي - أيضاً - إلى آخرين منهم : هُنَيُّ بن أحمر الكناني ، وعمروُ بن الحارث بن عبد مناة بن كنانة ، وحَريُّ بن ضمرة النَّهشلي ، وضَمْرة بن ضَمْرة النهشلي ، وهمّام بن مُرَّة أخو جساس ، والزُّرافة الباهليّ ، وعمرو بن الغوث من طيِّئ ، وعامر بن جوين الطائي ، ومُنْقذ بن مرَّة الكناني ، انظر : شعر هنيّ بن أحمر (الشعراء الجاهليون ٤٧٣) جمهرة النسب ٢٠٨ ، حماسة البحتري ٧٨ ، معجم الشعراء ٢٥ - ٢٦ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٢٣١ ، فرحة الأديب ٥٥ ، الحماسة الشجرية ١ / ٢٥٥ ، المصباح ٢ / ٤٦١ ، شرح أبيات المغني ٧ / ٢٥٨ ، شعر طيِّئ ٢ / ٤٥٠ ، وانظر ما كتبه العلامة الميمني - رحمه الله - في سمط اللآلى ٤١ - ٤٢ .

(٢) ب : لعمرك .

(٣) من الكامل ، من قصيدة مطلعها :

ياضمْرَ أخبرني ولستَ بكاذبٍ .·. وأخوك نافعُك الذي لا يكذبُ

وفي رواية : ياطيءُ ... ، وفي ثانية : أُأخَيّ ... ، وفي ثالثة : ياجُنْدَبُ ... ، انظر : ذيل الأمالي ٨٤ ، فرحة الأديب ٥٦ ، المصباح ١ / ٤٦١ ، شرح أبيات المغني ٧ / ٢٥٧ .

انظر : الكتاب ٢ / ٢٩٢ ، المقتضب ٤ / ٣٧١ ، الأصول ١ / ٣٨٦ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٨٢ ، الجمل ٢٣٩ ، الإيضاح العضدي ٢٥٦ ، القوافي ١١٠ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٥٢ ، فصل المقال ٣٣١ ، الحلل ٣٢٦ ، شرح شواهد الإيضاح ٢٠٩ ، إيضاح شواهد الإيضاح ١ / ٢٧٦ ، شرح المقدمة الجزولية ٣ / ١٠٠٤ ، تخليص الشواهد ٤٠٥ ، المقاصد النحوية ٢ / ٣٣٩ ، شرح شواهد المغني ٢ / ٩٢١ ، الخزانة ٢ / ٣٨ .

(٤) عزي البيت إلى أربعة شعراء ؛ ثلاثة منهم أسديون :

الأول : عُقيبة بن هُبَيْرة الأسدي « ... نحو ٥٠ هـ » شاعرٌ مخضرم . انظر ترجمته في : أسماء المغتالين (نوادر المخطوطات ٢ / ٢٦٣ - ٢٦٥) . وعزا له البيت الشارحُ في المجلد الأول ٢٦ ب . وانظر : الكتاب ١ / ٦٧ .

والثاني : عبدالله بن الزَّبير الأسدي « ... نحو ٧٥ هـ » شاعرٌ أموي كوفيٌّ . انظر : الخزانة ٢ / ٢٦٤ - ٢٦٦ ، والبيت في شعره المجموع ١٤٨ .

والثالث : الكميت الأسديّ ، ذكره ابن خلف في : لباب الألباب ٣٣ ب . والرّاجح أنه يريد الكميت بن معروف ؛ لأن الكميت بن زيد لم يدرك معاوية رضي الله عنه . وفي شعر الأول قصيدة مختلفٌ في قائلها تتفق مع الشاهد في الوزن والقافية . انظر : شعره : ١٩١ .

والرابع : عمر بن عبدالله بن أبي ربيعة المخزوميّ « ٢٣ - ٩٣ هـ » . ترجمته في : الشعر والشعراء ٢ / ٥٥٣ - ٥٥٨ . والبيت معزوٌ له في : الأزمنة والأمكنة ٢ / ٣١٧ ، وليس في ديوانه ، وانظر تعليق الميمني - رحمه الله - في اللآلىء ١ / ١٤٩ هـ١ .

(٥) مطلع أبيات من الوافر ، خوطب بها معاوية رضي الله عنه ، وبعده في : الكتاب ١ / ٣٤ (بولاق) :

أديروها بني حربٍ عليكم .·. ولا ترْموا بها الغرضَ البعيدا / =

ولِمَ لا يكونُ (الحديدا) عَطْفاً على (الجبالِ) وإنّما هو عَطْفٌ على موضع (بالجبالِ)؟ وهل ذلك لأنَّ (الجبالَ) ليس له مَوْضِعٌ، وإنّما الموضعُ لقوله: بالجبالِ؟[1].

وما حكمُ قولِ العرب: لا مالَ له قليلٌ ولا كثيرٌ؟ ولِمَ كانَ على موضعِ: لا مالَ، لا على مَوْضِعِ: مالَ؟[2].

وما حُكْمُ: لا مثلَهُ أحدٌ؟ ولِمَ كانَ على الموضعِ؟ ولا كزيدٍ أحدٌ؟ وهَلْ هُوَ على موضعِ (كزيدٍ) أمْ على موضعِ: ولا كزيد؟ / ١٤ أ وهل يجوزُ النَّصبُ بالحملِ على (لا)؟[3].

وما حكمُ: لا مثلهَ رجلٌ؟[4] وما تقديرُ العاملِ فيه إذا رُفِعَ من الكلامِ المُبْدَلُ منه[5]، فصارَ: رجلٌ؟ فكيف يَصِحُّ هذا؟ وهل ذلك محمولٌ على المعنى، كأنَّه

= / أسْجِحْ: أحْسِنْ وسَهِّل. انظر: الأمالي ١ / ٣٦.

ونصب القافية رواية سيبويه والنحويين. وخطّأها ابن قتيبة وأبو أحمد العسكري وغيرهما، وذكروا أنَّ القافية مجرورة. انظر: الشعر والشعراء ١ / ٩٨ - ٩٩، شرح ما يقع فيه التصحيف والتّحريف ٢٠٧، اللآلي ١ / ١٤٩.

وانظر الانتصار لسيبويه في: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٣٠١ - ٣٠٣، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٤، شرح الصفار ١ / ١٠٣ ب - ١٠٤ أ، وحمله ابن خلف على التضمين. انظر: لباب الألباب ٣٣ب وما بعدها. ورواية الجر وردت في: الأمالي ١ / ٣٦، العقد الفريد ١ / ٤٢، ٥ / ١٩٩، ٢٥٠، وقال الفراء: «وينشد (الحديدا) خفضاً ونصباً، وأكثر ما سمعته بالخفض» معاني القرآن ٢ / ٣٤٨.

وانظر: المقتضب ٢ / ٣٣٧، ٤ / ١١٢، ٣٧١، إعراب القرآن للنحاس ٤ / ٤٣٨، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٨٦، الجمل ٥٥، شرح السيرافي ١ / ١٧٧ ب، إعراب القراءات السبع ٢ / ٣٧٠، سر الصناعة ١ / ١٣١، ٢٩٤، التبصرة والتذكرة ١ / ١٩٦، شرح عيون كتاب سيبويه ٦٠، نظام الغريب ٣٧، الحلل ٦٨، إصلاح الخلل ١٧١، الإنصاف ١ / ٣٣٢، شرح المفصل ٢ / ١٠٩، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٦ب، ١٤٧ ب، البسيط ٢ / ٨٠٠.

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه: «أجراه على الموضع» الكتاب ١ / ٣٥٢ (بولاق)، ٢ / ٢٩٢ (هارون).

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه: «ومثل ذلك أيضاً قولُ العرب: لا مالَ له قليلٌ ولا كثيرٌ، رفعوه على الموضع» الكتاب ١ / ٣٥٢ (بولاق)، ٢ / ٢٩٢ (هارون).

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه: «ومثل ذلك - أيضاً - قولُ العرب: لا مثلَه أحدٌ، ولا كزيدٍ أحدٌ. وإنْ شئت حملت الكلام على (لا) فنصبت» الكتاب ١ / ٣٥٢ (بولاق)، ٢ / ٢٩٢ (هارون).

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه: «وتقول: لا مثلَه رجلٌ، إذا حملته على الموضع، كما قال بعضُ العرب: لا حَولَ ولا قوةٌ إلا بالله، وإنْ شئت حملتهُ على (لا) فنوّنته ونصبتَه» الكتاب ١ / ٣٥٢ (بولاق)، ٢ / ٢٩٢ (هارون).

(٥) يعني: إذا طُرح المبدلُ منه من الكلام.

قِيلَ: ليس رجلٌ ، أو رجلٌ لَيْسَ هناك ، فيكونُ (رجلٌ) محمولاً على العاملِ الذي هو الابتداءُ ، وهو الذي عَملَ في موضعِ (لامثلَه) ، إلا أنَّه إذا رُفِعَ ؛ فلابدَّ من أنْ يُؤْتى بما يَدُلُّ على النَّفي ، ويُسْتَغْنَى عَنْه إذا ذُكرَ المبدلُ منه ؟ [١] .

وكَمْ وجهاً يجوزُ في : لا حولَ ولا قوةَ إلا باللّه ؟ [٢] .

ولِمَ جَازَ : لا مثلَه رَجُلاً ، على : لي مثلُه غُلاماً ، نُصِبَ بالتَّمييزِ ؛ أي : من الغِلْمان ؟[٣] .

وما الشَّاهدُ في قولِ ذي الرُّمَّة :

هيَ الدَّارُ إذْ ميٌّ لأهْلكَ جيرةٌ ∴ لَيَاليَ لا أمْثَالَهُنَّ لَيَاليا ؟[٤]

فلِمَ كانَ نَصْبُ (ليالٍ) على التَّمييزِ ؟ وما دليلُه من دخولِ (مِنْ) عليه ؟ .

ولِمَ وَجَبَ أنَّ : لا رَجُلَ ، في موضعِ اسمٍ مبتدأ ؟ وما دليلُ ذلك مِنْ قولِهم : لا رَجُلَ أفْضَلُ منك ؟[٥] وما الفرقُ بينه وبينَ : (رُبَّ رَجُلٍ) حتَّى امْتَنَعَ أنْ يكونَ هذا في موضعِ اسمٍ مبتدأ ، وجازَ في ذاك ؟[٦] .

وما الشَّاهدُ في قولِ العربِ : بِحَسْبِك قَولُ السَّوْءِ ؟ ولِمَ جازَ زيادةُ الباء في

---

(١) هذا السؤال مبنيٌّ على ما قبله ، وإنما لم يحمل الشارح البدل في الرفع على موضع (لا) واسمها ؛ لأنَّ البدلَ مقدَّرٌ وقوعه موقع المبدل منه . انظر : المجلد الثاني ٤٥ ب ، ٦٠ أ ، وانظر ما سيأتي في ص : ٤٢٤ .

(٢) هذا السؤال مبنيٌّ على قول سيبويه المتقدم في الصفة السابقة هـ ٤ .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وإنْ شئت قلت : لا مثلَه رجلاً ، على قوله : لي مثلُه غلاماً» الكتاب ١ / ٣٥٢ (بولاق) ، ٢ / ٢٩٢ (هارون) .

(٤) من قصيدة من البحر الطويل ، ومطلعها :

ألا حَيِّ بالزُّرْقِ الرُّسومَ الخَواليا ∴ وإنْ لم تَكُنْ إلا رقيماً بواليا

انظر : الديوان ٢ / ١٣٠٣ ، الكتاب ٢ / ٢٩٢ ، المقتضب ٤ / ٣٦٤ ، الأصول ١ / ٣٨٨ ، ٤٠٤ ، شرح السيرافي ٣ / ٩٠ ب ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٤٨١ ، التبصرة والتذكرة ١ / ٣٩٠ ، النكت ١ / ٦٠٣ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٥٢ ، شرح المفصل ٢ / ١٠٣ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٨٩ أ ، شرح شواهد المغني ١ / ١٤٠ .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «وقال الخليل : يدلُّك على أنَّ : لا رجلَ ، في موضع اسمٍ مبتدأ مرفوع ؛ قولُك : لا رجلَ أفضل مِنك ، كأنك قلت : زيدٌ أفضلُ منك ... وقال الخليل حين مثَّله : كأنك قلت : رجلٌ أفضلُ منك » الكتاب ١ / ٣٥٣ (بولاق) ، ٢ / ٢٩٣ (هارون) . وقد تقدمت المسألة في ص : ٣٤٣ .

(٦) تقدَّمت هذه المسألة في ص : ٣٤٤ .

المبتدأ ؟[١] وما نظيرُه منْ زيادتِها في الفاعلِ في قولِهم : كَفَى باللّه ؟[٢] وهَلْ ذلك لتأكيدِ انْعقادِ معنى الفاعلِ بالفعلِ ، ومعنى المبتدأ بالخبرِ ؛ إذْ[٣] كانت الباءُ تَعْقِدُ المعنى بغيره ، والإِحْسابُ[٤] موضعُ مُبالغةٍ وتأكيدٍ ؛ لأنَّه كفايةٌ من كلِّ جهةٍ[٥] ، والباءُ المؤكِّدةُ تُشْعِرُ بذلك ، فهو على طريقِ النَّادرِ ؟[٦] .

وما الشَّاهد في قولِ جريرٍ :

.... ∴ لا كَالْعشيَّةِ زَائِراً ومَزُوْرَا ؟[٧]

ولِمَ لا يكون محمولاً على الموضعِ ؟ ولِمَ حَمَلَه على المفعولِ بتقديرِ : لا أرى كالعشيَّةِ زائراً ومَزُوراً ؟ ولِمَ لا يُرفعُ على الموضعِ كما يجوزُ[٨] : لا كالعشيَّةِ عشيَّةٌ ، ولا كزيدٍ رجلٌ ؟[٩] وما نظيرُ الحذفِ[١٠] في[١١] هذا منْ قولِهم : ما رأيتُ كاليومِ

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «ومثلُ ذلك : بحَسْبِك قولُ السَّوْءِ ، كأنك قلت : حَسْبُك قولُ السَّوءِ » الكتاب ١ / ٣٥٣ (بولاق) ، ٢ / ٢٩٣ (هارون) .

(٢) شاهده قوله تعالى : ﴿ وكفَى باللَّهِ شَهِيْداً ﴾ النساء : ١٦٦ .

(٣) ب : إذا .

(٤) ب : فالإحساب .

(٥) ب : وجهة .

(٦) هذا السؤال مبنيٌّ على ما قبله .

(٧) عجز بيتٍ من البحر الكامل ، وصدره :

ياصَاحِبَيَّ دَنا الرَّواحُ فسِيْرا ∴ ....

وهو من قصيدة في هجاء الأخطل ، مطلعُها :

صَرَمَ الخليطُ تبايُناً وبُكُوراً ∴ وحَسِبْتَ بينَهُمُ عليكَ يَسِيْرا

انظر : الديوان ١ / ٢٢٦ ، نقائض جرير والأخطل المنسوب لأبي تمام ١١٩ ، الكتاب ٢ / ٢٩٣ ، المقتضب ٢ / ١٥٠ ، مجالس ثعلب ١ / ٢٦٦ ، الأصول ١ / ٤٠٤ ، شرح السيرافي ٣ / ٩١ ب ، التعليقة ٢ / ٣٩ ، المسائل المنثورة ٩٥ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٥٥٦ ، شرح عيون كتاب سيبويه ١٧٤ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٥٣ ، شرح المفصل ٢ / ١١٤ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٥٦ ب ، ٢٠٣ ب ، الخزانة ٤ / ٩٥ .

(٨) ب : لا يجوز .

(٩) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «فلا يكون إلا نصباً ؛ منْ قِبَلِ أنَّ العشيَّة ليست بالزائر ، وإنما أراد : لا أرى كالعشيَّة زائراً » الكتاب ١ / ٣٥٣ (بولاق) ، ٢ / ٢٩٣ (هارون) .

وقوله : «وتقول : لا كالعشيَّة عشيَّةٌ ، ولا كزيد رجلٌ ؛ لأنَّ الآخر هو الأول ، ولأنَّ زيداً رجلٌ ، وصار : لا كزيدٍ ، كأنك قلت : لا أحدَ كزيدٍ ، ثم قلت : رجلٌ ، كما تقول : لا مالَ له قليلٌ ولا كثيرٌ على الموضع» الكتاب ١ / ٣٥٣ (بولاق) ، ٢ / ٢٩٤ (هارون) .

(١٠) في النسختين : العرف .

(١١) ب : من في ...

رَجُلاً[١] ، وسبحانَ اللّه رَجُلاً ؟ ولِمَ لا يجوزُ إظهارُ العاملِ في هذا ؟ وهل ذلك للاسْتِغْناءِ عنهُ بما صارَ كالمَثَلِ ؟[٢] .

وما الشَّاهدُ في قولِ امرئِ القيسِ[٣] :

/ ١٤ب ويْلمِّها[٤] في هواءِ الجوِّ طالبةً .·. ولا كهذا الذي في الأرضِ مَطْلُوبُ ؟[٥]

ولِمَ كانَ : (مطلوبٌ) مَحْمولاً على المَوْضعِ ؟[٦] .

وما الشَّاهِدُ في قولِ الشَّاعرِ[٧] :

---

(١) هكذا في النسختين ، ولا حذف فيه ، وإنما الحذف في قولهم : لا كاليوم رجلاً ، وهو ما أثبته الشارح في الجواب .

(٢) هذا سؤال عن قول سيبويه : «كما تقول : ما رأيتُ كاليومِ رجلاً ...» إلى قوله : «لأنَّ المخاطب يعلم أنَّ هذا الموضعَ إنما يُضْمر فيه هذا الفعل ؛ لكثرة استعمالهم إياه» . الكتاب ١ / ٣٥٣ (بولاق) ، ٢ / ٢٩٣ - ٢٩٤ (هارون) .

(٣) عُزي - أيضاً - إلى ثلاثة شعراء أنصاريين :

أ- إبراهيم بن بشير الأنصاري ، أخو النّعمان بن بشير ، رضي الله عنه ، شاعرٌ مكثر . انظر : جمهرة أنساب العرب ٣٦٤ ، وعزي البيت له في : ديوان امرىء القيس ٢٢٥ (زيادات نسخة الطوسي من الصحيح القديم المنحول) .

ب- النعمان بن بشير الأنصاري ، رضي الله عنه ، «٢ - ٦٥ هـ» ، انظر : الإصابة ٣ / ٥٥٩ .

وعزا له البيتَ الشَّارحُ نفسه في : المجلد الرابع ٣٠٠ ب ، والخامس ٣ أ ، كما عزاه له الأعلم في تحصيل عين الذهب ٢ / ٢٧٢ ، بعد أنْ عزاه لامرىء القيس في ١ / ٣٥٣ . ولم أجد البيت في شعر النعمان المطبوع .

جـ- وعزاه الطبري إلى إبراهيم بن عمران الأنصاري . انظر : تفسير الطبري ١٤ / ١٥٢ .

(٤) ب : ويل أمها .

(٥) من قصيدة من البحر البسيط ، مطلعُها :

الخَيْرُ ما طَلَعَتْ شمسٌ وما غَرَبَتْ .·. مُطَلَّبٌ بنواصي الخيلِ معصوبُ

ويْلمِّها : أصله : ويلٌ لأمِّها ، والمراد به التعجب ، وهو في صورة الدعاء ، وطالبة : يريد بها العقاب ، وهي منصوبة على التمييز . والهواء : الشيء الخالي ، والجو : ما بين السماء والأرض ، وأراد بالمطلوب الذئب ، وصف عقاباً تبعت ذئباً لتصيده ، فتعجَّب منها في شدّة طلبها ، وتعجَّب من الذئب في سرعته وشدة هربه منها . انظر : الخزانة ٤ / ٩١ - ٩٢ .

وقد أنشد البيتَ سيبويه والشارح بعداً شاهداً على حذف الهمزة في (ويْلمِّها) وإتباع حركة اللام لحركة الميم . انظر : الكتاب ٤ / ١٤٧ ، شرح الرماني ٥ / ٣ أ .

انظر : ديوان امرىء القيس ٢٢٧ ، الكتاب ٢ / ٢٩٤ ، مجاز القرآن ١ / ٣٦٥ ، الأصول ١ / ٤٠٥ ، التعليقة ٤ / ١٩٩ ، الحلبيات ٤٣ ، سر الصناعة ١ / ٢٣٥ ، التمام ١٦ ، المنتخب في محاسن أشعار العرب ١ / ١٥ ، النكت ١ / ٦٠٤ ، شرح المفصل ٢ / ١١٤ .

(٦) هذا سؤالٌ مبنيٌّ على قول سيبويه : «كأنَّه قال : ولا شيء كهذا ، ورَفَع على ما ذكرتُ لك» . الكتاب ١ / ٣٥٣ (بولاق) ، ٢ / ٢٩٤ (هارون) .

(٧) هو كعب بن جعيل التَّغْلَبي : ... نحو ٥٥ هـ» ، قال ابن سلام : «شاعرٌ مفلقٌ قديمٌ في أول الإسلام» وهو شاعر أمويّ الهوى . انظر : طبقات فحول الشعراء ٢ / ٥٧٢ - ٥٧٦ ، معجم الشعراء ٢٣٣ - ٢٣٤ .

.... ∴ فهل في مَعَدٍّ فوقَ ذلك مرْفَدا[1] ؟

فلِمَ حَمَلَه على التَّمييزِ ، كقولكَ : لا أحَدَ كزيدٍ رَجُلاً ، وجوَّزَ أنْ يكونَ[2] على : لا مالَ [له][3] قليلاً ولا كثيراً[4] ؟ .

ولِمَ جَازَ : لا عَلَيْكَ ؟ وما دليلُ المحذوفِ ؟ وما تقديرُه من : لا بأسَ عليكَ ، ولا شيءَ عَلَيْكَ ؟ وهَلْ هُوَ أبْلَغُ من الذِّكْرِ ؟[5] .

الجــواب :

الذي يجوزُ في النَّفي الذي يجري فيه الاسمُ على الموضعِ إذا تقدم عاملان :

أحدُهما يعملُ في اللَّفظِ ، والآخرُ يَعْمَلُ في الموضعِ ؛ صَلَحَ حَمْلُ الثَّاني على عاملِ اللَّفظِ ، وعلى عاملِ الموضعِ[6] .

ولا يجوزُ أنْ يجريَ الاسمُ على موضعِ مُعْرَبٍ ؛ لأنَّ العامِلَ لا يَعْمَلُ في اسمٍ

---

(١) عجز بيت من البحر الطويل ، وصدره :

لنا مِرْفَدٌ سبعون ألفَ مُدَجَّجٍ ∴ ....

وقبله :

فَمَنْ يأتنا أو يعترضْ لطريقنا ∴ نَفُتْهُ وإنْ جَدَّ النَّهارَ وأسْأدا

الإسْآد : سير اللَّيل كلّه ، والمرْفد : العظيم من الجيش . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٩ . وقد : أنشد الشارح البيت قبلُ تبعاً لسيبويه شاهداً على نصب (مرفداً) على التمييز . انظر : الكتاب ٢ / ١٧٣ ، شرح الرماني ٢ / ١٦٤أ ، وسيأتي وجه إنشاده هنا في ص : ٣٩٥ .

انظر : الكتاب ٢ / ٢٩٤ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٣٣ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٥ ب ، البصريات ١ / ٥٧٣ ، المسائل المنثورة ٩٦ ، التعليقة ٢ / ٣٩ ، شرح عيون كتاب سيبويه ٥٣ ، النكت ١ / ٥٣٤ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٢٩٩ ، شرح المفصل ٢ / ١١٤ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢١٦ أ ، المقاصد الشافية ٢ / ١٣٤ .

(٢) أي : رجلاً ، كما ذكر في الجواب ، أما (مرفدا) فلا تحتمل هذا الوجه .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : «كأنَّه قال : لا أحدَ كزيدٍ رجلاً ، وحَمَلَ الرجلَ على زيدٍ ، كما حمل المرفد على (ذلك) ، وإنْ شئت نصبته على ما نصبتَ عليه : لا مالَ له قليلاً ولا كثيراً » . الكتاب ١ / ٣٥٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٩٤ (هارون) .

ويلحظ أنَّ حديث سيبويه عن (رجل) في : لا كزيدٍ رجلٌ ، وحديث الشارح عن (رجل) في : لا أحد كزيدٍ رجلاً .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «ونظير : لا كزيدٍ ، في حذفهم الاسمَ قولُهم : لا عليك ، وإنَّما يُريد : لا بأسَ عليك ، ولا شيءَ عليك ، ولكنَّه حَذفَ ؛ لكثرة استعمالهم إيَّاه» . الكتاب ١ / ٣٥٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٩٥ (هارون) .

(٦) هذا الحكم : هو مفهوم كلام سيبويه في الباب .

واحدٍ عَمَلَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ [١] ، فإذا ظَهَرَ الإعرابُ في الاسْمِ ؛ فلا مَوْضِعَ له [٢] ، ولكنْ قد يكونُ الموضعُ له مع ما يتَّصِلُ به ، فيَصِحُّ أنْ يُحْمَلَ على ذلك [٣] .

فالحملُ على الأوَّلِ يكونُ على ثلاثةِ أوجهٍ : حَمْلٍ على اللَّفظ ، وحَمْلٍ على الموضع ، وحَمْلٍ على التَّأويلِ إذا كانَ الكلامُ قَدْ وَقَعَ مَوْقِعَ ما يُخالف إعرابُه إعرابَ المذكورِ ، إلا أنَّه يَدُلُّ عليه ؛ جازَ أنْ يُحْمَلَ الثَّاني على إعرابِ المقدَّرِ الذي دَلَّ عليه المذكورُ ، كقولك : لا أحدَ فيها إلا عبدُ الله ، فهذا يَدُلُّ على التَّأويلِ ؛ لأنَّ تأويلَ (لا أحدَ فيها) : ليس فيها أحدٌ ، فكأنَّك قُلتَ : ليس فيها أحدٌ إلا عبدُ اللّه [٤] .

وقال ذو الرُّمَّة :

بها العِينُ والآرامُ لا عدَّ عندها .·. ولا كَرَعٌ إلا المغاراتُ والرَّبْلُ [٥]

فقولُه (ولا كَرَعٌ) عطفٌ على موضعِ (لاعدَّ) ، وقولُه : إلا المغاراتُ والرَّبْلُ ، [محمولٌ على تأويلِ (لا عدَّ) ؛لأنَّ تأويلَه : ليس عِدٌّ عندَها إلا المغاراتُ والرَّبْلُ] [٦] .

وقالَ رجلٌ من مَذْحِج :

هذا لَعَمْرُكُمُ [٧] الصَّغارُ بعَيْنِه .·. لا أُمَّ لي إنْ كانَ ذاكَ وَلا أبُ [٨]

فقولُه (ولا أبُ) معطوفٌ على مَوْضِعِ : لا أمَّ .

---

(١) هذه العلة علَّل بها الشارح قبلُ لامتناع جزم الأسماء . انظر : المجلد الأول ٢ ب ، وانظر : المسائل العسكرية ٢٧٧ ، الشعر ١ / ١٥٩ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٢٤٣ ، شرح المقدمة الجزولية ١ / ٣٥٤ ، سفر السعادة ٢ / ٥٦١ .

(٢) من النحويين مَنْ جعل اسم (إنَّ) في موضع رفع ، وهذا يخالف حكم الشارح هنا . انظر : شرح الكافية ٢ / ٣٥٢ - ٣٥٣ .

(٣) مثل حرف الجر المعدِّي للفعل ومجروره . انظر : الخصائص ١ / ١٠٢ .

(٤) جعل الشارح الحمل على التأويل - وهو الحمل على المعنى كما تقدم في مسائل الباب ص : ٣٨٦ في الباب للبدل إذا رُفع ؛ لأنَّه يقدَّر وقوعه موقع الأول ، فإذا أتبعه (لا) واسمها قدِّر سقوطها ، وفسد الكلام . فلزم التأويل . وسيذكر هذا في ص : ٤٢٤ .
ومقتضى كلامه أنَّ البدل إذا نُصب حملاً على اسم (لا) ؛ فليس في الكلام تأويل .

(٥) تقدَّم مخرجاً في ص : ٣٨٤ .

(٦) ساقط من : ب .

(٧) ب : لعمرك .

(٨) تقدم تخريجه في ص : ٣٨٥ .

وقالَ الأسديُّ :

مُعَاوِيَ إنَّنا بَشَرٌ فأسْجِحْ .·. فَلَسْنا بالجبالِ ولا الحديْدا[١]

فهذا معطوفٌ / ١٥ أ على موضعِ : بالجبالِ ، لا على : الجبال[٢] ؛ لأنَّ هذا الموقع[٣] لا يكونُ الاسمُ فيه إلا مجروراً .

وتقولُ : لا مالَ له قليلٌ ولا كثيرٌ ، فهذا صفةٌ على الموضعِ ، ويجوزُ : لا مالَ له قليلاً ولا كثيراً ، بالصِّفةِ على اللَّفظِ[٤] . فإنْ حَمَلْتَه على البدلِ ؛ لم يَجُزْ على الموضعِ ، ولكنْ على التَّأويلِ بتقديرِ : ليس له مالٌ قليلٌ ولا كثيرٌ ، حتى يصيرَ بمنزلةِ : ليس له قليلٌ ولا كثيرٌ[٥] .

وتقولُ : لا مثلَه أحدٌ ، فإنْ حَمَلْتَه على البيانِ الذي يجري مَجْرى الصِّفةِ ؛ جازَ على الموضعِ[٦] ، وإنْ حَمَلْتَه على البَدَلِ ؛ لَمْ يَجُزْ إلا على التَّأويلِ ، حتَّى يَصِحَّ التَّقديرُ فيه ، وكذلك : لا كزيدٍ أحدٌ[٧] .

وتقولُ : لا مثْلَه رجلٌ ، على البيانِ[٨] ، وإنْ حَمَلْتَه على الموضعِ[٩] ؛ لَمْ يَجُزْ ، ولكنْ على تأويلِ الموضعِ ، كأنَّكَ قُلْتَ : ليس مثلُه فيها رجلٌ .

وتقولُ : لا حولَ ولا قُوَّةَ إلا باللّه ، فيجوز فيه ثلاثةُ أوجهٍ :

النَّصبُ بغيرِ تنوينٍ على أنَّ (لا) نافيةٌ ، ويجوزُ بالتَّنوينِ على أنَّ (لا) مؤكِّدةٌ ، والاسمَ معطوفٌ على اللَّفظِ ، ويجوزُ الرَّفعُ بالعَطْفِ على الموضعِ[١٠] .

---

(١) سبق تخريجه في ص : ٣٨٥ .

(٢) انظر : شرح السيرافي ٣ / ٩١ أ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٣٠٠ ، سر الصناعة ١ / ١٣١ .

(٣) ب : الموضع .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٢٩٢ ، شرح السيرافي ٣ / ٩١ أ ، المسائل المنثورة ٩٤ - ٩٥ .

(٥) انظر ما سيأتي في ص : ٤٢٤ .

(٦) انظر : الكتاب ٢ / ٢٩٢ ، الأصول ١ / ٤٠٤ ، شرح السيرافي ٣ / ٩١ أ .

(٧) انظر : المصادر السابقة .

(٨) انظر : الكتاب ٢ / ٢٩٢ ، شرح السيرافي ٣ / ٩١ أ .

(٩) يريد : إن جعلته بدلاً وحملته على الموضع ، فلابد من التأويل ، وسيذكر العلة في ص : ٤٢٤ .

(١٠) هذه الأوجه لمدخول (لا) الثانية ، انظر : الكتاب ٢ / ٢٩٢ ، المقتضب ٤ / ٣٨٧ - ٣٨٨ ، الإيضاح العضدي ٢٥٦ وبقي وجه رابعٌ لم يذكره الشارح ؛ لأن الباب ليس له ، وهو الرفع على أنَّ (لا) عاملة عمل (ليس) أو مهملة وما بعدها مبتدأ . انظر : المقتصد ٢ / ٨٠٧ .

وتقولُ : لا مثلَه رَجُلاً ، على : لي مثلُه غُلاماً ، فَتَجعْلُه تمييزاً[١] ؛ لأنَّ الأوَّلَ مُبْهمٌ ، كأنَّه قالَ : لي مثلُه من الغلمان ، ويَحْسُنُ أنْ يُستَفْهَمَ إذا قالَ : لي مثلُه ، فيقالَ : من أيِّ شيءٍ ؟ ؛ لِيَتَبيَّنَ هذا المُبْهَمُ ، فيقولُ : مِن الغِلْمانِ ، أو من الرِّجالِ ، أو مِن الفُرْسانِ .

وقال ذو الرُّمَّة :

هِيَ الدَّارُ إذْ ميٌّ لأهْلكَ جيْرَةٌ .'. لَيَاليَ لا أمْثالَهُنَّ لَيَاليا[٢]

فَنَصَبَ على التَّمييزِ ، كأنَّه قَالَ : لا أمْثَالَهُنَّ من اللَّيالي .

و (لا رجلَ) في مَوْضعِ اسمٍ مبتدأ ، ودليلُه قولُ العربِ : لا رَجُلَ أفْضَلُ منك ، وأنَّه نَقيضُ : إنَّ رَجُلاً ، على الإيجابِ ، فيقولُ المجيبُ : لا رَجُلَ[٣] .

وليسَ كذلك سبيلُ : رُبَّ رَجُلٍ ؛ لأنَّ (رُبَّ) حرفُ إضافةٍ ، وحرفُ الإضافةِ لا يكونُ إلا مَبْنيّاً على الفعلِ العاملِ فيه[٤] .

وتقولُ : بِحَسْبِكَ قولُ السَّوْءِ[٥] ، وتَزيْدُ الباءَ في المبتدأ كما تُزادُ في الفاعل من قولِهم : كفى باللّه ؛ لأنَّ الإحسابَ موضعُ مُبالغةٍ وتأكيدٍ ؛ لأنَّ كِفَايةٌ من كلِّ جهةٍ ، وهو على طريقِ النَّادرِ لنادرِ المعنى ، وإنّما كانَ تأكيداً / ١٥ ب للإضافةِ ؛ إذ تَحْصُلُ إضافةُ المعنى من وَجْهينِ :

أحدهما : ما يَجبُ من إضافةِ الفعْلِ إلى الفاعلِ ؛ لاختصاصه به .

والآخر : ما يَجبُ بحرفِ الإضافة .

وكذلك انْعقادُ المبتدأ بالخبرِ بحقِّ مالَه من هذه الجهةِ ، والآخرُ من جهةِ حرفِ الإضافة ، فانْعقادُ المعنى بغيرِه في هذا من وجْهَيْنِ :

أحدهما : بحقِّ ما يَجبُ للمبتدأ .

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٢٩٢ ، الأصول ١ / ٤٠٤ .

(٢) تقدَّم مخرجاً في ص : ٣٨٧.

(٣) تقدَّمت هذه المسألة في ص : ٣٤٣ .

(٤) تقدَّمت هذه المسألة في ص : ٣٤٤.

(٥) وجه ذكر سيبويه لهذا القول في الباب هو أن (لا) واسمها في موضع مبتدأ كما أنَّ الباء ومدخولها في موضع اسم مبتدأ . انظر : شرح السيرافي ٣ / ٩١ ب .

والآخر : بحقّ ما يَجبُ بحرفِ الإضافة .

وقالَ جَرير[(١)] :

.... . . لا كَالعَيشيَّة زَائراً ومَزُورا[(٢)]

فهذا لا يَصْلُحُ فيه حَمْلُ الثَّاني على الأوَّلِ على وَجْه ؛ لأنَّه غيرُه[(٣)] ، ولكنْ يُحمَلُ على حذف الفعلِ بتقديرِ : لا أرى كالعَشيَّة زائراً ومَزُوراً[(٤)] .

ونظيرُه قولُ العرب : لا كاليومِ رَجُلاً ، أي : لا أرى كاليومِ رَجُلاً[(٥)] ، وكذلك : تاللّه رَجُلاً ، وسبحانَ اللّه رَجُلاً ، أي : لا أرى كهذا رَجُلاً[(٦)] .

ولا يَظْهَرُ هذا العاملُ ؛ للاستغناء عنه ؛ لكثرة الاستعمال لهذا الكلامِ حتّى ظَهَرَ المعنى به ظُهُوراً لا يُحتَاج فيه إلى ذِكْرِ العاملِ[(٧)] ؛ ولأنّه قَدْ جرَى كالمثلِ ، والأمثالُ لا تَغَيَّر .

ويجوزُ : لا كالعَشيَّةِ عَشيَّةٌ ، ولا كَزَيدٍ رَجُلٌ ، بالحَمْلِ على الأوَّلِ[(٨)] ؛ لأنَّ الثّاني فيه هو الأوَّلُ[(٩)] .

---

(١) ب : جبير .

(٢) تقدّم تخريجه في ص : ٣٨٨ .

(٣) أجاز الفارسي الرفع على قبح ، وحمله على حذف المضاف ، وتقدير الكلام : كصاحب العشيّة . انظر : المسائل المنثورة ٩٦ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٢٩٣ ، المقتضب ٢ / ١٥٠ ، مجالس ثعلب ١ / ٢٦٦ ، الأصول ١ / ٤٠٤ - ٤٠٥ ، شرح السيرافي ٣ / ٩١ ب .

(٥) انظر : مجالس ثعلب ١ / ٢٦٦ .

(٦) قدّره سيبويه تقديرين ، فقدّره في هذا الباب : تاللّه ما رأيت رجلاً ، انظر : الكتاب ٢ / ٢٩٣ ، الأصول ١ / ٤٠٥ ، وقدّره قبلُ في باب ما يَنْصبُ نصب (كم) إذا كانت منوّنةً في الخبر والاستفهام : تاللّه ما رأيتُ كاليوم رجلاً ، وما رأيتُ مثلَه رجلاً . انظر : الكتاب ٢ / ١٧٤ .
وهذا التقدير الأخير موافقٌ لتقدير الشارح في تأدية المعنى المراد ، وهو التعجب ، ولعل سيبويه إنما قدّر الفعل فقط في هذا الباب ؛ لأنّه موضوع حديثه .

(٧) انظر : الكتاب ٢ / ٢٩٣ - ٢٩٤ ، الأصول ١ / ٤٠٥ ، المسائل المنثورة ٩٥ - ٩٦ .
وعلّل ثعلب الحذف في بيت جرير ، وقول العرب : لا كاليوم رجلاً ؛ بأنّ الوقت القريب يدلّ على الفعل . انظر : مجالس ثعلب ١ / ٢٦٦ - ٢٦٧ .

(٨) أي : على موضع (لا) واسمها المحذوف .

(٩) انظر : الكتاب ٢ / ٢٩٤ ، الأصول ١ / ٤٠٥ ، شرح السيرافي ٣ / ٩١ ب ، المسائل المنثورة ٩٦ .

وقال امرؤ[١] القيسِ :

ويلْمِّها[٢] في هواء الجوِّ طالبةً ∴ ولا كهذا الذي في الأرضِ مَطْلُوبُ[٣]

فـ (مطلوبٌ) صفةٌ على الموضعِ ، ويجوزُ أنْ يَقَعَ مَوْقعَ التَّمييزِ[٤] ، كأنَّه قَالَ : ولا كهذا الذي في الأرضِ من المطلوباتِ[٤] .

وقال جرير[٥] :

فَهَلْ في مَعَدٍّ فَوْقَ ذلك مِرْفَدا[٦] ∴ ....

فحَمَلَهُ على التَّمييزِ ، كأنَّه قَالَ : فَهَلْ في مَعَدٍّ فَوْقَ ذلك من المرافدِ[٧] .

وتقولُ : لا أحد كزيدٍ رَجُلاً ، على قولِك : من الرجالِ[٨] ، ويجوزُ أنْ يكونَ على قولِه : لا مالَ لَه قليلاً ولا كثيراً[٩] .

وتقول : لا عَلَيْكَ ، والمعنى : لا بَأْسَ عليك[١٠] ، وإنّما جازَ هذا الحذفُ ؛ لأنَّه لا يُقالُ إلا في موضعِ خوفٍ ، فيُنْفَى ذلك بهذا القولِ ، وهو أبلغُ من الذِّكرِ ، وأوْجَزُ في اللَّفظِ[١١] .

---

(١) ب : امرىء .

(٢) ب : ويل أمها .

(٣) تقدَّم مخرَّجاً في ص : ٣٨٩ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٢٩٤ ، الأصول ١ / ٤٠٥ .

(٥) قائل البيت هو كعب بن جعيل كما تقدَّم في ص : ٣٨٩ .

(٦) تقدَّم تخريجه في ص : ٣٩٠ .

(٧) أنشد سيبويه البيت هنا شاهداً على جواز نصب (رجل) في : لا كزيدٍ رجل ، و (مطلوب) في بيت امرىء القيس تمييزاً لصفة اسم (لا) المحذوف ، كما نُصب (مِرْفداً) تمييزاً لصفة المبتدأ المحذوف أو خبره ، وهو (فوق ذلك) . انظر : الكتاب ٢ / ٢٩٤ ، التعليقة ٢ / ٣٩ ، المسائل المنثورة ٩٧ .

(٨) أي : على التمييز .

(٩) أي : يكون (رجلاً) عطف بيان ، ويحمل على موضع اسم (لا) . انظر : الكتاب ٢ / ٢٩٤ ، التعليقة ٢ / ٤٠ .

(١٠) انظر : الكتاب ٢ / ٢٩٥ معاني القرآن للأخفش ١ / ١٠٥ ، المقتضب ٤ / ١٢٩ ، الأصول ١ / ٤٠٥ .

(١١) علَّل سيبويه الحذف بكثرة الاستعمال . انظر : الكتاب ٢ / ٢٩٥ .

بابُ النَّفيِ الّذي تُلْغَى فيه (لا) عن العَمَلِ [(١)]

[**الغرضُ فيه :**

أنْ يُبَيِّنَ ما يجوزُ في (لا) الملغاةِ عن العملِ ممّا لا يجوزُ [(٢)] .

مسائلُ هذا الباب :

مالذي يجوزُ في (لا) الملغاة عن العَمَلِ ؟ وما الذي لا يجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟ .] [(٣)] .

ولِمَ لا يجوزُ أنْ تُلْغى إلا مُكرَّرةً ؟ [(٤)] .

وما الفرقُ بينَها [(٥)] مُعْملةً ومُلغاةً في المعنى ؟ ولِمَ كانت الملغاةُ هي الجوابُ لقوله : أغلامٌ عندَك أمْ جاريةٌ ؟ ومنْ أيْنَ دلَّت الملغاةُ على الادِّعاء في السُّؤالِ ، ولَمْ / ١٦ أ تَدُلَّ المُعْملةُ ؟ ومنْ أيْنَ دلَّت المُعْمَلةُ على العموم ، ولَمْ تَدُلَّ الملغاةُ ؟ [(٦)] .

ولِمَ لا يجوزُ في تَفْصيلِ ما أجملتْه (أيٌّ) إلاّ الألفُ مع (أمْ) ، حتَّى جرى الجوابُ على ذلك الحدِّ ؟ [(٧)] .

وما تأويلُ : ﴿ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [(٨)] ؟ ولِمَ رَفَعَ ، والمعنى على نفيِ أعمِّ العامِّ للخوفِ ، والحَزَنِ ؟ وهَلْ ذلك لأجلِ العطفِ بالمعرفة ؟ .

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا باب مالا تُغيِّرُ فيه (لا) الأسماء عن حالها التي كانت عليها قبل أنْ تدخل (لا) . انظر : الكتاب ١ / ٣٥٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٩٥ (هارون) .

(٢) تحدَّث سيبويه في الباب عن أمورٍ منها : إلغاء (لا) وأسبابه ، وحكم تكريرها إذا ألغيت ، وشروط إعمالها عمل (إنّ) ، وإعمالها عمل (ليس) ، كما وجَّه شواهد ظاهرها إعمال (لا) في المعرفة ، وغير ذلك .

(٣) تكملة يقتضيها منهج الشارح .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «ولا يجوز ذلك إلا أنْ تُعيد (لا) الثانية ؛ منْ قِبَل أنَّه جوابٌ لقوله : أغلامٌ عندك أم جاريةٌ ، إذا ادَّعيت أنَّ أحدهما عنده» . الكتاب ١ / ٣٥٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٩٥ (هارون) .

(٥) ب : بينهما .

(٦) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه السابق وقوله بعده : «وإذا قال : لا غلامَ ، فإنّما هي جوابٌ لقوله : هل منْ غلامٍ ؟ ، وعملتْ (لا) فيما بعدها وإنْ كان في موضع ابتداء ، كما عملت (مِنْ) في الغلام وإنْ كان في موضع ابتداء» . الكتاب ١ / ٣٥٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٩٥ (هارون) .

(٧) الهمزة مع (أم) تفصيل (أي) وجوابهما إذا كان منفياً بـ(لا) مكرَّرة ، وقد نظر سيبويه لتكرير (لا) بما هي جوابه ، فقال : «ولا يحسن إلا أنْ تُعيد (لا) ، كما أنّه لا يحسن إذا أردتَ المعنى الذي تكون فيه (أم) إلا أنْ تذكرها مع اسمٍ بعدها» . الكتاب ١ / ٣٥٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٩٥ (هارون) .

(٨) أولها : ﴿ أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ ... ﴾ يونس : ٦٢ .

ولِمَ لا تَعْملُ (لا) إلاّ في نكرةٍ ؟ [١] .

وما الشَّاهدُ في قولِ الرَّاعي [٢] :

وما صَرَمْتُكِ حتّى قُلتِ مُعْلنةً .·. لا نَاقةٌ لي في هذا ولا جَمَلُ ؟ [٣]

يَتْلُوهُ - إنْ شاءَ اللّه - : وهَلْ يجوزُ أنْ تَعْمَلَ (لا) عَمَلَ : لَيْسَ ؟ .

والحمدُ للّه وَحْدَه .

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «واعلم أنَّ المعارف لا تجري مجرى النكرة في هذا الباب ؛ لأنَّ (لا) لا تعملُ في معرفة أبداً» . الكتاب ١ / ٣٥٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٩٦ (هارون) .

(٢) الراعي : « ... نحو ٩٧ هـ» .
هو عُبيد بن حُصين بن معاوية من بني نُمير بن عامر بن صعصعة ، يُكنى أبا جندل ، وفي هجائه قال جرير قصيدته الدامغة . انظر : الشعر والشعراء ١ / ٤١٥ - ٤١٨ ، الأغاني ٢٨ / ٩٦١١ - ٩٦٢٥ .

(٣) من أبيات من البسيط ، أولها :

قالتْ سُلَيْمى أتَثوي أنت أم تَغِلُ .·. وقَدْ يُنَسِّيكَ بعضَ الحاجةِ الكَسَلُ

انظر : شعر الراعي ٢٣٣ ، الكتاب ٢ / ٢٩٥ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ٢٥ ، الأمثال لأبي عبيد ٢٧٥ ، مجالس ثعلب ١ / ٢٨ ، الأصول ١ / ٣٩٤ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٤٤١ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٥٤ ، فصل المقال ٣٠٩ ، شرع ملحة الإعراب ٢٢٤ ، المستقصى ٢ / ٢٦٧ ، المدخل إلى تقويم اللسان ٢٣١ ، شرح المفصل ٢ / ١١١ ، تفسير القرطبي ٣ / ٢٦٧ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٨٠ ب ، أوضح المسالك ١ / ٣٥٩ ، المقاصد النحوية ٢ / ٣٣٦ .

[الجُزْءُ السَّابعُ والعشرونَ من شرحِ كتابِ سيبويه . إملاءُ أبي الحَسَنِ عليِّ بنِ عيْسى النَّحويِّ ، رحمَةُ اللّه عليه][1]

/ ١٦ ب بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ وباللّه التَّوفيقُ .

وهَلْ يَجُوزُ أنْ تَعْمَلَ (لا) عَمَلَ : لَيْسَ ؟ ولِمَ ذلكَ ؟[2] .

ولِمَ جازَ أنْ تَعْمَلَ عمَلَ (لَيْسَ) في النّكرَةِ دُونَ المعرفة ؟[3] .

ولِمَ قلَّ عَمَلُهـا [عَنْ][4] عَمَلِ : لَيْسَ ؟ وهَلْ ذلك لضعفِ الشَّبه ؛ إذْ هو من جهةِ النَّفي فقط ، ولَيْسَ كـ (ما) ؟ ؛ إذ هُو في (ما) من ثلاثةِ أوجه : النَّفي ، والحالَ ، وصَدْرِ الكلامِ[5] ، فَلَمْ تَعْمَلَ إلاّ في نكرةٍ ؛ لأنَّه أشْبَهُ بعمَلِها إذا جُرِيَ على الأغْلبِ فيها ؟[6] .

وما الشَّاهدُ في قولِ سَعْدِ بنِ مالك[7] :

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيْرانِها ... فَأنا ابنُ قَيْسٍ لا بَراحُ ؟[8]

---

(١) زيادة يقتضيها منهج الشارح .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «وقد جُعِلَتْ - وليس ذلك بالأكثر - بمنزلة (ليس) » . الكتاب ١ / ٣٥٤ (بولاق) ٢ / ٢٩٦ (هارون) .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «وإنْ جَعَلْتَها بمنزلة (ليس) كانت حالُها كحال (لا) في أنّها في موضع ابتداء ، وأنّها لا تعملُ في معرفة » . الكتاب ١ / ٣٥٤ (بولاق) ، ٢ / ٢٩٦ (هارون) .

(٤) تكملة يقتضيها السياق .

(٥) ذكر المبرد هذه الأوجه ، غير أنه جعل النفيَ للحال والمستقبل ، ولم يذكر سيبويه سوى نفي الحال ، وزاد الفارسي عليه الدخول على المبتدأ والخبر ، وفي تقييد النفي بالحال نظرٌ عند ابن مالك والرضيّ ، انظر : الكتاب ١ / ٥٧ ، ١٢٢ ، ٤ / ٢٢١ ، المقتضب ٤ / ١٨٨ ، البغداديات ٥٩٥ ، نظم الفرائد ١٣٨ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٨٠ - ٣٨٢ ، شرح الكافية ١ / ٢٦٧ ، الأشباه والنظائر ٤ / ٣٥ - ٣٦ .

(٦) هذا السؤال مبنيٌّ على ما قبله .

(٧) سعد بن مالك « ......» .

ابنُ ضُبيعة بن قيس بن ثعلبة بن عُكابة من بني بكر بن وائل ، أحد سادات بكر بن وائل وفرسانها في الجاهلية ، وهو جدُّ والد طَرَفة بن العبد ، انظر : المؤتلف والمختلف ١٧٢ - ١٧٣ ، ١٨٩ ، الخزانة ١ / ٤٧٤ .

وفي شرح كتاب الحماسة لأبي القاسم الفارسي ٢ / ٢٦٦ : وقال جحدر بن مالك ، فلعله خلط بينه وبين عمةً جحدر صاحب الحماسيّة التالية .

(٨) من مرفَّل الكامل . من قصيدة حماسيّة قالها في حرب البسوس ، ومطلعها :

يابُؤسَ للحرب التي ... وضعتْ أراهط فاستَراحوا

وفيها تعريضٌ بقعود الحارث بن عُباد البكري عن الحرب في أول الأمر .

يقول : مَن فزع من نيران هذه الحرب فأنا لا أبرح ؛ لا أزال أقاتل ، انظر : تفسير الحماسة لابن فارس ١٦١ . /=

ولم تأوَّلَه على : لَيْسَ لنا براحٌ ، ولا براحٌ لنا ؟

وما تأويلُ :

لا هيْثَمَ اللَّيْلَةَ للمطيّ[1] ؟

ولِمَ جَازَ أنْ تَعْمَلَ في : (هَيْثَمَ) ، وهو معرفةٌ ؟ وهل ذلك لأنَّه وَقَع مَوْقِعَ النَّكِرةِ على تقديرِ : لا مثلَ هيثمٍ ؟[2] .

ولِمَ جَازَ : لا بَصْرَةَ لَكُم ؟[3] .

وما الشَّاهدُ في قولِ ابنِ الزَّبيرِ الأسَديّ[4] :

=/ وقد أنشد البيتَ سيبويه والشَّارح قبلاً شاهداً على إعمال (لا) عمل (ليس) وهو الشاهد هنا كما سيأتي في الجواب . انظر : الكتاب ١/ ٥٨ ، شرح الرماني ١/ ٢٣ ب .

انظر : شعر سعد (الشعراء الجاهليون ٣٨٢) ، ديوان بني بكر ٥٤١ ، الكتاب ٢/ ٢٩٦ ، الحماسة ١٤٥ ، المقتضب ٤/ ٣٦٠ ، الأصول ١/ ٩٦ ، الجمل ٢٣٨ ، المسائل المنثورة ٨٧ ، الأشباه والنظائر للخالديين ١/ ١٥٥ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/ ٨ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٢/ ٥٠٦ ، شرح الحماسة المنسوب للمعرِّي ١/ ٣٣٣ ، شرح الحماسة لأبي القاسم الفارسي ٢/ ٢٦٧ ، شرح الحماسة للأعلم ١/ ١٧٢ ، شرح الحماسة للتبريزي ٢/ ٣١ ، شرح المقدمة الجزولية ٢/ ٨٩٧ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٦٩ أ ، الخزانة ١/ ٤٦٧ .

(١) عُزي البيت لبعض بني دُبير ، وهي قبيلة من بني أسد . انظر : الخزانة ٤/ ٥٩ .

وهو من أبيات من بحر الرجز ، أولها :

قد حشَّها اللَّيلُ بعَصْلَبيِّ

حشَّها : يقال : حشَّ النَّار إذا بالغ في إيقادها وإحمائها . والمراد هنا أنَّ الإبل قد رُميت برجل عصلبيٍّ يُسرع سوقها ، ولا يدعها تفترُ ، والعَصْلَبيُّ : الشديد الباقي على المشي والعمل ، وهيثم : اسم رجل ، قيل : هو ابن الأشتر ، وكان مشهوراً بحسن الصوت في حدائه ، وبمعرفة الفلوات وسوق الإبل . انظر : الخزانة ٤/ ٥٨ - ٦٠ .

انظر : الكتاب ٢/ ٢٩٦ ، المقتضب ٤/ ٣٦٢ ، الأصول ١/ ٣٨٢ ، شرح السيرافي ٣/ ٩٣ ب ، المسائل المنثورة ٩٧ ، تحصيل عين الذهب ١/ ٣٥٤ ، المفصل ٧٦ ، الأمالي الشجرية ١/ ٣٦٥ ، أسرار العربية ٢٥٠ ، كشف المشكل ١/ ٣٦٨ شرح المفصل ٢/ ١٠٣ ، الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٨٦ ، أمالي ابن الحاجب ١/ ٤١٣ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٠٨ ب ،١٠٩ أ ، الهمع ١/ ١٤٥ ، عقود الزبرجد ١/ ١١٧ .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «فإنَّه جعله نكرةً ، كأنَّه قال : لا هيثَمَ من الهيثَمين» . الكتاب ١/ ٣٥٤ (بولاق) ، ٢/ ٢٩٦ (هارون) .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «ومثل ذلك : لا بصرةَ لكم» . الكتاب ١/ ٣٥٤ (بولاق) ، ٢/ ٢٩٦ (هارون) .

(٤) في هامش أ : هذا البيت لفَضالة بن شَريك في ابن الزَّبير .

وفَضالة شاعرٌ أسديٌّ صعلوك ، أدرك الجاهلية والإسلام . انظر : الأغاني ١/ ٤٢٣٧ - ٤٢٤٥ ، معجم الشعراء ١٧٦ - ١٧٧ .

والشاهد يعزى إليه وإلى ابن الزَّبير ، كما يُعزى إلى عبدالله بن فضالة المتقدم . انظر : شعر ابن الزَّبير =/

أرى الحاجات عنْدَ أبي خُبَيْبٍ .·. نَكِـدْنَ ولا أُمَيَّـةَ بالبـلادِ[١] ؟

ولِمَ جَازَ أنْ تَعْمَلَ في : أُمَيَّةَ ، وهي معرفةٌ ؟ .

ولِمَ جَازَ : قَضيَّةٌ ولا أبا حَسَنٍ ؟[٢] .

ولِمَ يُوَجَّه في كلِّ هذا وَجْهان : حَذفُ (مِثْلٍ) ، وتقديرُ النَّكرة ؟ وما الفرقُ بينَهما ؟ وهَلْ ذلك على أنّه إذا قُدِّرَ (مِثْلُ) ؛ فنفيُ[٣] المِثْلِ لا يُوجِبُ نَفْيَ النَّفْسِ ، وإذا قُدِّرَ على النَّكرة ؛ فنفيُ[٣] كلِّ ما شَارَكَ في الاسمِ على العمومِ يُوجِبُ نفيَ النَّفْسِ ؛ ولذلك كانَ أوْلى منْ تقديرِ : مِثْلٍ ؟[٤] .

وما الشَّاهدُ في قولِ الشَّاعرِ[٥] :

فَرِطْنَ فلا رَدٌّ لما بُتَّ فانْقضى .·. ولكنْ بَغُوضٌ أنْ يُقالَ عَديمُ[٦] ؟

وهل هذا على معنى : لَيْس رَدٌّ لما بُتَّ فانْقَضَى ؟

=/ ١٤٦ - ١٤٧ شعر فضالة (أشعار اللصوص ٢ / ٥٨٠ - ٥٨١) ، الأغاني ١٢ / ٤٢٣٧ - ٤٢٤٣ ، زهر الآداب ٢ / ٥٢٠ ، الخزانة ٤ / ٦١ - ٦٧ .

(١) من البحر الوافر ، من أبيات في هجاء ابن الزُّبير ، رضي الله عنه ، وذكر بخله ، ومطلعها مختلفٌ فيه ، فمن رواها لابن الزُّبير ، فمطلعُها عنده الشاهدُ ، ومن عزاها لفَضالة أو ابنه ؛ فمطلعها في روايته :

أقولُ لغلْمَتي شُدّوا رِكابي .·. أجاوزْ بَطْنَ مَكّةَ في سوادِ

انظر : الكتاب ٢ / ٢٩٧ ، المقتضب ٤ / ٣٦٢ ، أمالي بن المزرِّع (نوادر الرسائل ٨١) ، الأصول ١ / ٣٨٣ ، الأضداد لابن الأنباري ٢٠ ، شرح السيرافي ٣ / ٩٢ب ، المسائل المنثورة ٩٧ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٥٦٩ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٥٥ ، المفصل ٧٧ ، الأمالي الشجرية ١ / ٣٦٥ ، التخمير ١ / ٥٠٤ ، شرح المفصل ٢ / ١٠٤ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٠٨ أ ، عقود الزبرجد ١ / ١١٧ .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «وتقول : قضيّةٌ ولا أبا حَسَنٍ ، تجعله نكرة » . الكتاب ١ / ٣٥٥ (بولاق) ، ٢ / ٢٩٧ (هارون) .

(٣) ب : فينفي .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « قلتُ : فكيف يكونُ هذا وإنَّما أراد علياً رضي الله عنه ؟ ...» إلى قوله : « ودلَّ هذا الكلام على أنَّه ليس لها عليٌّ وأنَّه قد غُيِّبَ عنها » . الكتاب ١ / ٣٥٥ (بولاق) ، ٢ / ٢٩٧ (هارون) .

(٥) هو مزاحم العُقيلي « ... نحو ١٢٠هـ » .

ابن الحارث بن مُصَرِّف من بني عُقَيل بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صَعْصَعة ، بدويٌّ ، إسلاميٌّ ، صاحب قصيد ورجز ، كان في زمن الفرزدق وجرير . انظر : طبقات فحول الشعراء ٢ / ٧٧٠ - ٧٧٧ ، الأغاني ٢١ / ٧٣٤٤ - ٧٣٥٣ .

(٦) من البحر الطويل ، من قصيدة مطلعها :

لصفْراءَ هاجتك الغداةَ رُسومُ .·. كأنَّ بقاياها الجرُودَ وُشُومُ

الجرود : جمع جَرْد ، وهو الخَلَقُ من الثِّياب .

ويروى الشاهد «ولكن بغيضٌ » ، و «ولكن تعوَّضْ» . انظر : شرح السيرافي ٣ / ٩٤ أ . =/

وما الشَّاهِد في قولِ الشَّاعِرِ [١] :

بَكَتْ حَزَناً واسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنَتْ .·. رَكائبُها أنْ لا إلينا رُجُوعُها [٢] ؟

ولِمَ كانَ هذا ضرورةً في الشِّعرِ ؟ .

وما حكمْ (لا) إذا فُصِلَتْ من الاسمِ بِحَشْوٍ ؟ ولِمَ لا يَحْسُنُ ذلك إلاّ مع إعادةِ : لا ؟ [٣] .

ولِمَ لا تكونُ مع الفَصْلِ [٤] بمنزلةِ : ليس ؟ وهل ذلك لعمومِ النَّفي مع قِلَّةِ إجرائها مُجرى : ليس ؟ [٥] .

وما تأويلُ : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴾ [٦] ؟ .

=/ قيل : يَصِفُ كِبَره ، فيقول : ذهبت السّنون فلا رَدٌّ لما فات منهن ، ولكنني مبغضٌ إلى الناس ؛ لأن قيل عَدِمَ شبابه ، انظر : تحصيل عين الذهب ١ / ٣٥٥ .

وقيل : يصف رجلاً مات له ميِّتٌ ، فقال له : فرطْنَ ؛ يعني المدامع ، انظر : الأشباه والنظائر ٧ / ٢٦٦ .

انظر : شعر مزاحم (مجلة معهد المخطوطات م ٢٢ ج ١ / ١٢٤) ، الكتاب ٢ / ٢٩٨ ، شرح السيرافي ٣ / ٩٤أ ، النكت ١ / ٦٠٧ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٥٥ ، الملخص ٢٧٤ ، اللسان ٧ / ١٢١ (بغض) ، الأشباه والنظائر ٧ / ٢٦٥ .

(١) لم أقف عليه .

(٢) من البحر الطويل .

آذنت : أشعرت ، جعل تهيُّؤ الإبل للرُّكوب عليها كأنَّه إعلامٌ منها بالفُراق . و (أنْ) مفسِّرة للإيذان . انظر : الخزانة ٤ / ٣٥ .

انظر : الكتاب ٢ / ٢٩٨ ، المقتضب ٤ / ٣٦١ ، الأصول ١ / ٣٩٣ ، المسائل المنثورة ٨٩ ، ضرائر الشعر للقزار ١٧٧ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٥٥ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٥٣١ ، التخمير ١ / ٥١٧ ، شرح المفصل ٢ / ١١٢ ، المقرب ١ / ١٨٩ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١١٣ ب ، شرح الكافية ١ / ٢٥٨ ، الملخص ٥٠٥ ، الخزانة ٤ / ٣٤ - ٣٦ .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «واعلم أنَّك إذا فصلتَ بين (لا) وبين الاسم بحشوٍ ؛ لم يحسن إلا أنْ تُعيدَ (لا) الثانية ؛ لأنَّه جُعِل جواب : أذا عندَك أم ذا ؟ » . الكتاب ١ / ٣٥٥ (بولاق) ، ٢ / ٢٩٨ (هارون) .

(٤) ب : التفصيل .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «ولم تُجعل (لا) في هذا الموضع بمنزلة (ليس) ؛ وذلك لأنَّهم جعلوها - إذا رَفَعَتْ - مثلَها إذا نَصَبَتْ ، لا تُفصل لأنها ليست بفعل» . الكتاب ١ / ٣٥٥ - ٣٥٦ (بولاق) ، ٢ / ٢٩٨ - ٢٩٩ (هارون) .

(٦) الصَّافات : ٤٧ .

=/

ولِمَ لا يجوزُ : لا فيـها أحدٌ ، إلاّ على ضَعْفٍ ، وكـذلك : لا فـيكَ خيـرٌ ؟ ولِـمَ لاتكونُ في هذا بمنزلة : لَيْسَ ؟ وهَلْ ذلك لأنَّهـا لا تَعْمَلُ / ١٧أ مع الفَصْلِ كـمـا لا تعملُ مع التَّعريفِ ، فلَيْسَ يَتَوجَّهُ إلاّ على الوجهِ القَبيحِ ؟[١] .

وما [حكمُ][٢] : لا أحدَ أفْضَلُ منك ، ولا أحدَ خيـرٌ منك ، ولِمَ كانَ ذلك على الخبرِ دُونَ الصِّفةِ على الموضعِ ؟ وهل ذلك لأنَّه تَضْعُفُ الصِّفةُ على الموضعِ من جهتينِ : الحذفِ ، والحملِ على الموضعِ دُونَ اللَّفظِ ، فالخبرُ أوْلى به ؟[٣] .

وما[٤] الشَّاهدُ في قولِ الشَّاعرِ[٥] :

=/ والسـؤالُ عن قـول سيـبـويه : «فـمـمّا فُصل بينه وبين (لا) بحشـرِ قولُه جلَّ ثناؤه : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴾ » الكتاب ١ / ٣٥٦ (بولاق) ، ٢ / ٢٩٩ (هارون) .

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «ولا يجوز : لا فيها أحدٌ ، إلا ضعيفاً ، ولا يحسُن : لا فيك خيرٌ ، فإنْ تكلَّمت به لم يكن إلا رفعاً ؛ لأنَّ (لا) لا تعمل إذا فُصل بينها وبين الاسم رافعةً ولا ناصبةً» . الكتاب ١ / ٣٥٦ (بولاق) ، ٢ / ٢٩٩ (هارون) .

(٢) ساقط من : ب .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «وتقولُ : لا أحدَ أفضلُ منك ؛ إذا جعلتهَ خبراً ، وكذلك : لا أحدَ خيرٌ منك ، .... لما صار خبراً جرى على الموضع ؛ لأنَّه ليس بوصفٍ ولا محمولٍ على (لا) فجرى مجرى : لا أحدَ فيها إلا زيدٌ » . الكتاب ١ / ٣٥٦ (بولاق) ، ٣ / ٢٩٩ - ٣٠٠ (هارون) .

(٤) ب : وأما .

(٥) هو - على الأصح - رجلٌ جاهليٌّ من النَّبيت ؛ حيّ من الأنصار ، يُنسبونِ إلى النَّبيت عمرو بن مالك بن الأوس . انظر : المحبَّر ٩٦ ، جمهرة أنساب العرب ٤٧١ . والبيتُ معزوٌّ إليه في خبر طويلٍ له مع حاتم والنابغة الذُّبياني وماويَّة بنت عفْزَر . انظر : الأخبار الموفقيات ٣٥٢ ، الشعر والشعراء ١ / ٢٤٥ ، فرحة الأديب ١٢٦ ، المصباح ٢ / ٤٥٣ ، إيضاح شواهد الإيضاح ١ / ٢٧١ .

وعُزي الشاهد - أيضاً - إلى ثلاثة شعراء آخرين ، هم :

أ- حاتم بن عبدالله الطائي : « ... ٤٦ ق . هـ » الشاعر الجاهلي الجواد . انظر لترجمته : الشعر والشعراء ١ / ٢٤١ - ٢٤٩ ، اللآلىء ٦٠٦ - ٦٠٧ ، وعزا له البيت ابن السيرافي والصفدي ، وخطّأ الأسودُ الغُندجاني ابنَ السيرافي ، وأثبته محقق الديوان فيما نسب للشاعر وليس له ، انظر : شرح أبيات سيبويه ١ / ٥٧٣ ، فرحة الأديب ١٢٥ - ١٢٦ الغيث المسجم ١ / ١٥١ ، ديوان حاتم ٢٩٣ - ٢٩٤ .

ب- أبو ذؤيب الهذليّ « ... نحو ٢٧ هـ » خويلد بن خالد . أدرك الجاهلية والإسلام . ولم تثبت له رؤية . انظر : الكامل لابن الأثير ٣ / ٩٤ ، معاهد التنصيص ٢ / ١٦٥ - ١٧٠ .

قال ابن يسعون : «ونُسب البيت لأبي ذؤيب ، وهو وَهْمٌ» . المصباح ١ / ٤٥٣ ، وذكر القيسي أنَّه لم =/

وردَّ جازِرُهُمْ حَرْفـاً مصرَّمَةً ∴ ولا كَرِيمَ من الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ ؟[١]

ولِمَ كانَ (مَصْبُوحٌ) على الخبرِ دُونَ الوَصْفِ ؟[٢] .

وهل يجوزُ : لا أحدٌ أفضلَ منْكَ ؟ ولِمَ جَازَ ذلكَ على تقديرِ : لَيْسَ؟[٣] .

وهلاّ جُعِلتْ مَعَ ما بعدَها كاسمٍ واحدٍ، مع إجرائها على : لَيْسَ ؟ وهَلْ ذلك لأنَّه لا وجهَ لها في البناء على هذه الجهةِ كما لها إذا كانتْ جوابَ : هَلْ مِنْ رجلٍ ، ولأنَّه إنَّما أُخْرِجَتْ إلى: لَيْسَ ؛ لِتخْرُجَ عن لُزومِ أعمِّ العامِّ ، فلا يكونَ الرَّافعُ[٤] فيها

=/ يره في شعره . انظر : إيضاح شواهد الإيضاح ١ / ٢٧١ .

جـ- نبيت بن قاسط . انظر : شرح أبيات سيبويه والمفصل ١١٤ أ .

(١) من البسيط ، من أبيات أولها :

هَلا سألت بني النَّبيتِ ماحَسَبي ∴ عنـد الشِّـتاء إذا مـاهَبت الرِّيـحُ

والشاهد مُلفَّقٌ من بيتين :

أحدهما : وردَّ جـازرُهم حـرفاً مُصـرَّمـةً ∴ في الرَّأسِ منها وفي الأصلاب تمليحُ

والآخر : إذا اللَّقاح غَدَتْ مُلْقى أصِرَّتِها ∴ ولا كـريمَ مـن الولـدانِ مصبـوحُ

انظر : الأخبار الموفقيات ٣٥٢ - ٣٥٣ ، الشعر والشعراء ١ / ٢٤٥ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٥٧٣ .

الجازر : الذي ينحر الناقة ، والحرف : الناقة الضامر ، والمصرّمة : مقطوعة اللَّبن ؛ لعدم الرَّعي ، والأصلاب : جمع صُلْب بما يليه ، وهو الظهر ، والتمليح : بقيةٌ بقيت من شحم ، واللِّقاح : جمع لِقْحة ، وهي الناقة الحلوب ، والأصِرَّة : جمع صِرار ، وهي خرقةٌ تشدُّ على أخلاف الناقة ؛ لئلا يرضع الفصيل ، ومصبوح : مسقى صبوحاً وهو شراب الغداة .

يقول : هم في جَدْب ، فلا لبن عندهم ، وإذا حلَّ عليهم ضيفٌ ردَّ الجازر عليهم من المرعى ما ينحرون له ، واللّقاح لا أصِرَّة على أخلافها إذ لا لبن فيها يُتَقَّى عليه أنْ يرضعه الفصيل . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٥٧٤ - ٥٧٥، إيضاح شواهد الإيضاح ١ / ٢٧٢ - ٢٧٣ .

انظر : الكتاب ٢ / ٢٩٩ ، المقتضب ٤ / ٣٧٠ ، الأصول ١ / ٣٨٥ ، الإيضاح العضدي ٢٥٥ ، البصريات ١ / ٤٩٢ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٥٦ ، المقتصد ٢ / ٨٠٣ ، الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ١٢٠ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٥١٢ ، المقاصد النحوية ٢ / ٣٦٨ .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «لما صار خبراً جرى على الموضع ؛ لأنَّه ليس بوصف ولا محمول على (لا) فجرى مجرى : لا أحدَ فيها إلا زيدٌ» . الكتاب ١ / ٣٥٦ (بولاق) ، ٢ / ٣٠٠ (هارون) .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وإنْ شئتَ قلت : لا أحدٌ أفضلَ منك ، في قول مَنْ جعلها كـ(ليس) ، ويُجريها مجراها ناصبةً في الموضع وفيما يجوز أن يحمل عليها » . الكتاب ١ / ٣٥٦ (بولاق) ، ٢ / ٣٠٠ (هارون) . والضمير في (يجريها) و (مجراها) يعود على (لا) ؛ أي : تجري (لا) العاملة عمل (ليس) مجرى (لا) التبرئة في العمل في النكرة ، والإهمال إذا فُصلت عن اسمها . انظر : المقتضب ٤ / ٣٨٢ ، شرح السيرافي ٣ / ٩٣ أ .

(٤) أ ، ب : الواقع .

كالنَّاصب ؟[١] .

ولِمَ نَقَصَتْ عَنْ (لَيْسَ) بثلاثة أوْجُهٍ : امْتناعِ الفَصْلِ بينَهـا[٢] وبينَ اسمِها ، وامْتناعِ العَمَلِ في المعرفة ، وامْتناعِ العَمَلِ إذا خَرَجَ الكلامُ إلى الإيْجاب ؟[٣] .

الجوابُ :

الذي يجوزُ في : (لا) الملغاة عن العَمَلِ أنَّها ، إذا كانَتْ على معنى السُّؤالِ : أذا أمْ ذَا ؟ وهو السُّؤالُ الذي يُكَرَّرُ فيه معنى الاستفهام ؛ أنْ تُكَرَّرَ (لا) ، وتُلْغَى عن العَمَلِ ؛ لتكُونَ على حدِّ ماهي[٤] جوابُه ، فهذا وجهٌ[٥] .

والوَجْهُ الثَّاني : إذا وَقَعَ بينَها[٦] وبينَ الاسمِ فَصْلٌ ؛ أنْ تُلْغَى[٧] .

والوَجْهُ الثَّالثُ : إذا دَخَلَتْ على مَعْرفة[٨] ؛ أنْ تُلْغَى من العَمَلِ في هذه الأوْجُه الثَّلاثة[٩] ؛ لأنَّها على جهةٍ لا تَقْتَضي لها العَمَلَ ؛ لأنَّه لا يَصِحُّ مع البناء الفصلُ [كما لا يَصِحُّ أنْ يُفْصَلَ بينَ بعضِ الاسمِ وبعضٍ[١٠] ، ولا يَصِحُّ - إذا خَرَجَتْ إلى معنى : لَيْسَ - الفَصْلُ][١١] ؛ لضَعْفِ الشَّبه[١٢] .

ولا يَصْلُحُ في التَّكريرِ العَمَلُ[١٣] ؛ لأنَّها جوابُ ما لا يَعْمَلُ ، فلا يجوزُ أنْ

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «ولم تُجعل (لا) التي كـ (ليس) ، مع ما بعدها كاسمٍ واحدٍ ؛ لئلا يكونَ الرافعُ كالنَّاصب» . الكتاب ١ / ٣٥٦ (بولاق) ، ٢ / ٣٠٠ (هارون) .

(٢) ب : بينهما .

(٣) هذا السؤال مبنيٌّ على ما قبله .

(٤) ب : هو .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٢٩٥ ، المقتضب ٤ / ٣٥٩ ، الأصول ١ / ٣٩٣ - ٣٩٤ ، شرح السيرافي ٣ / ٩٣ أ .

(٦) ب : بينهما .

(٧) انظر : الكتاب ٢ / ٢٩٨ ، المقتضب ٤ / ٣٦١ ، الأصول ١ / ٣٩٤ ، شرح السيرافي ٣ / ٩٣ب ، المسائل المنثورة ٨٨ .

(٨) انظر : الكتاب ٢ / ٢٩٦ ، المقتضب ٤ / ٣٦٠ ، الأصول ١ / ٣٩٢ .

(٩) بقي وجهٌ رابع سيعقد له باباً ، انظر : ص : ٤١٤ .

(١٠) انظر : الكتاب ٢ / ٢٧٦ .

(١١) ساقطٌ من : ب . وانظر : الكتاب ٢ / ٢٩٨ - ٢٩٩ ، المقتضب ٤ / ٣٨٢ .

(١٢) ذكر في المسائل أنَّ (لا) تشبه (ليس) في النفي فقط . انظر : ص : ٣٩٨ ، وانظر : المقتضب ٤ / ٣٨٢ .

(١٣) هذا الحكم مقيَّدٌ بكونها جواب استفهام فيه ادِّعاء لا يصلح في جوابه (نعم) أو (لا) . انظر : الكتاب ٢ / ٢٩٥ ، الأصول ١ / ٣٩٣ ، شرح السيرافي ٣ / ٩٣ أ - ب .

وذكر الفارسي أنَّ الملغاة جواب استفهامات متعدِّدة ، نحو : هل من بيعٍ ؟ هل من خلَّة ؟ هل من شفاعة ؟ /=

تَعْمَلَ ، كما أنَّها إذا كانتَ جَوابَ ما يَعْمَلُ ؛ لزِمَت العَمَلَ[١] .

ولا يجوزُ - إذا ارتفَعَت النَّكِرةُ بَعْدَها على إلغائها من العَمَلِ - إلا تكْريرُ (لا) ؛ لأنَّ هذا المَوْضِعَ هي التي تكُونُ فيه جَوابَ الاسْتِفهامِ المكُرَّر[٢] ، وإنْ كانَ لَفظُ الثَّاني بـ (أمْ)[٣] ، والأوَّلُ بالألف ؛ فكلاهما للاستفهامِ ، إلا أنَّه خالَفَ لَفْظَةُ (أمْ) الألفَ ؛ لتَدُلَّ على العطفِ مع الاستفْهامِ[٤] ، / ١٧ ب وليس[٥] يُحتاجُ في النَّفي إلى مثْلِ ذلك ؛ لأنَّ حَرْفَ[٦] العَطَفِ مَوْجودٌ معه ، وليس [له][٧] حرفٌ قَدْ تَضَمَّنَ[٨] النَّفيَ والعَطْفَ في حالٍ كما للاستفهامِ حرفٌ قَدْ تَضَمَّنَ العَطْفَ والاستفهامَ في حالٍ ؛ لأنَّ الاستفهامَ فَرْعٌ على الخبرِ[٩] ، يَحْتَمِلُ أنْ يَتَضَمَّنَ الحرفُ فيه ذلك على تَقْديرِ حَرْفَيْنِ في الأصْلِ ، والنَّفيُ خبرٌ لا يَحْتَمِلُ ذلك ؛ لأنَّه لَيْسَ له ما يُقدَّرُ به ؛ لأنَّه أوَّلٌ .

والملغاةُ تدُلُّ على الادِّعاء في السُّؤال[١٠] ؛ لأنَّ السُّؤالَ فيها إنَّما هُوَ تَفْصيلُ ما أَجْمَلَتْه[١١] (أيٌّ)[١٢] ، كما أنَّ السُّؤالَ بـ (أيٍّ) تَفْصيلُ ما أجْمَلَتْه (ما)[١٣] ، وجوابُ

/ = انظر : المسائل المنثورة ٨٨ .
وقوله مخالف لما عليه سيبويه ؛ إذ ليس في هذه الاستفهامات ادِّعاءٌ .

(١) يريد : أن (لا) الملغاة جواب الهمزة و (أم) ، وهما لا يعملان ، فإذا دخلت (لا) في الجواب لم تغيِّر الاسم عن حاله ، أما النافية للجنس فهي جواب : هل من شيءٍ ؟ فـ (مِنْ) عملت في المبتدأ وغيّرته من الرفع إلى الجر ، فلما دخلت (لا) في الجواب عملت فيه وغيَّرته كما غيِّر في السؤال . انظر : الكتاب ٢ / ٢٩٥ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ٢٥ - ٢٦ .

(٢) ب : المكرم .
وانظر : الكتاب ٢ / ٢٩٥ ، الأصول ١ / ٣٩٣ ، التعليقة ٢ / ٤٠ .

(٣) أ ، ب : تام .

(٤) أ : للاستفهام ، و (أم) في هذا الموضع متَّصلة ، وتسمَّى المعادلة ؛ لأنها عادلت الهمزة في الاستفهام .
انظر : الكتاب ٣ / ١٦٩ - ١٧٠ ، المقتضب ٣ / ٢٨٦ ، الأزهية ١٢٤ ، الجنى الداني ٢٠٥ .

(٥) ب : فليس .

(٦) ب : عرف .

(٧) تكملة يقتضيها السياق .

(٨) ب : يتضمَّن .

(٩) الاستفهام إنشاء ، والإنشاء فرعٌ عن الخبر . انظر : حاشية الدسوقي على شرح السعد ١ / ١٧٠ .

(١٠) انظر : الكتاب ٢ / ٢٩٥ ، الأصول ١ / ٣٩٣ ، شرح السيرافي ٣ / ٩٣ أ - ب .

(١١) ب : احتملته .

(١٢) انظر : الكتاب ٣ / ١٦٩ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ٣١ ، المقتضب ٣ / ٢٨٦ ، ٢٩٣ - ٢٩٤ ، البصريات ١ / ٧١٧ - ٧١٨ .

(١٣) انظر : الأزهية ٧٥ ، المغني ١ / ٢٩٨ .

ذلك جُزْءٌ من السُّؤالِ ، كقَولِه : أرَجُلٌ عِنْدَكَ أم امْرَأَةٌ ؟ فجوابُهُ : امرأةٌ ، بهذا اللَّفظ ، أو يقولُ : رَجُلٌ ، بهذا اللَّفظ[1] .

وفي التَّنزِيلِ : ﴿ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ ، فتأويلُه على العمومِ في[2] نفي الخَوْفِ والحَزَنِ[3] ، إلا أنَّه خرَجَ مَخْرجَ الخاصِّ ؛ مِنْ أجْلِ العَطْفِ بالمعرفة[4] .

وقد يَتَوَجَّهُ فيه الخُصوصُ على أنَّ الآخرةَ مواطِنُ : موطنٌ يَنْتَفي عَنْهم الخوفُ والحَزَنُ ، وموطنٌ لا يَنْتفي ، وكلُّ ذلك قَبْلَ دخُولِ الجَنَّة ، كما قَالَ جَلَّ وَعَزَّ : ﴿ [يومَ][5] تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ وَلَٰكِنَّ عَذَابَ ٱللَّهِ شَدِيدٌ ﴾[6] ، وعلى ذلكَ رُوِيَ عن النَّبيِّ ﷺ : «إنَّ النَّاسَ يُحشَرُونَ حُفاةً عُراةً غُرْلاً[7] ، فقَالَتْ عائشَةُ : يارَسُولَ اللَّه ، أفَلا يَحْتَشِمُ المَرْءُ منْ ذلك ؟ فقالَ لها : ﴿ لِكُلِّ ٱمْرِيٍٕ مِّنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ [يُغْنِيهِ][8] ﴾»[9] ؛ أيْ : يَشْغَلُه عَنْ ذَلكَ .

---

(١) انظر : المقتضب ٣ / ٢٨٦ ، شرح السيرافي ٣ / ٩٣ أ – ب .

(٢) ب : وفي .

(٣) انظر : الموضح ١ / ٢٧٠ ، البحر المحيط ١ / ٢٧٥ .

(٤) انظر : معاني القرآن للأخفش ١ / ٢٥ ، إعراب القرآن ١ / ٢١٦ - ٢١٧ ، التبيان ١ / ٥٥ ، الفريد ١ / ٢٧٨ ، تفسير القرطبي ١ / ٣٢٩ .

(٥) ساقط من : ب .

(٦) الحج : ٢ .

(٧) الغُرْل : جمع الأغرل ، وهو الأقلف . انظر : غريب الحديث للحربي ٢ / ٤٥٨ ، تفسير غريب ما في الصحيحين ١٥٩ ، النهاية في غريب الحديث ٣ / ٣٦٢ .

(٨) ساقط من : ب .

(٩) عبس : ٣٧ . والحديث أخرجه عن عائشة – رضي الله عنها – أحمد والنَّسائي مع اختلاف يسير في اللفظ ، وأخرجه عنها وعن ابن عباس – رضي الله عنهما – الترمذي مع اختلاف يسير .
وأخرجه عن عائشة – رضي الله عنها – بلفظ مختلف البخاري ومسلم وابن ماجه .
انظر : مسند أحمد ٦ / ١٠٠ (٢٤٦٤٢) ، صحيح البخاري ٧ / ١٩٥ (كتاب الرقاق ، باب كيف الحشر) ، صحيح مسلم ٤ / ٢١٩٤ (كتاب الجنة – باب فناء الدنيا وبيان الحشر يوم القيامة) ، سنن ابن ماجه ٤ / ٥٠٦ (كتاب الزهد ، باب ذكر البعث) ، الجامع الصحيح للترمذي ٥ / ٤٣٢ - ٤٣٣ (كتاب تفسير القرآن ، باب : ومن سورة عبس) ، سنن النسائي ٤ / ٩٣ (كتاب الجنائز ، باب البعث) .

وقَدْ بيَّنا لمَ لا تعـمَلُ (لا) إلاّ في نكـرةٍ ، وهــو لأنَّهــا تَعْمَلُ على نفيِ أعمِّ العامِّ[١] ، أو شَبَهِ[٢] (ليس) الذي يَضْعُفُ عَنْ مَنْزِلَة : ما[٣] .

وقَالَ الرَّاعي :

وَما صَرَمْتُك حَتّى قُلْت مُعْلنةً .·. لا نَاقَةٌ لِيْ في هـذا ولا جَمَـلُ[٤]

فهذا جوابُ : أَناقَةٌ لك في هذا أمْ جمَلٌ ؟ فقالتَ : لا نَاقَةٌ لي في هذا ولا جَمَلٌ .

ويجوزُ أنْ تَعْمَلَ (لا) عَمَلَ (لَيْس)[٥] ، إلا أنَّها على نُقْصانِ خَمْسِ مَرَاتبَ عَنْ مَرَاتبِ العـوامـلِ : امْتناعِ العَمَلِ مع تقـديمِ الخَبرِ ، وامْتنـاعِ العَمَلِ مع الفَصْلِ بـالظَّرفِ المُلغيِّ ، وامْتناعِ العَمَلِ مع خُروجِ الخَبـرِ إلى الإيجاب ، وامْتناعِ العَمَلِ في المعرفة[٦] ، وقِلَّةِ العَمَلِ على هذا الوجه في الكلامِ[٧] ، وكلٌّ ذلك ؛ لِضَعْفِ /١٨ أ الشَّبهِ عن مَنْزِلَة : ما .

وقال سَعْدُ بن مالك :

مَـنْ صَــدَّ عَــنْ نيْــرانِها .·. فَـأنا ابـنُ قَيْـسٍ لا بَــراحُ[٨]

فهذا على معنى : لَيْسَ براحٌ لنا ، كأنَّه : لا براحٌ لنا ، وحَذْفُ الخَبرِ ليس على معنى تكْرير الاسْتفهامِ في : أرَجُلٌ أم امْرأةٌ ؟ وما كانَ على هذه الطَّريقة[٩] ، ولا على معنى النَّفي العامِّ على تقديرِ جواب : هَلْ مِنْ بَرَاحٍ ؟[١٠] ؛ فلهذا تَوَجَّهتْ على مَعْنى :

---

(١) انظر : ص : ٣٤٣ .

(٢) ب : بشبه .

(٣) انظر : ص : ٣٩٨ . وانظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٦٥ .

(٤) تقدم في ص : ٣٩٧.

(٥) هذا مذهب الخليل وسيبويه والمبرد وابن السراج ، ونُقل عن الأخفش المنعُ ، وعُزي إلى المبرد ، كما نُقل عن الزجاج إعمالها في الاسم . انظر : الكتاب ١ / ٥٨ ، المقتضب ٤ / ٣٨٢ ، معاني القرآن وإعرابه ١ / ٢٧٠ – ٢٧١ ، الأصول ١ / ٣٩٤ ، الارتشاف ٢ / ١١٠ ، تعليق الفرائد ٣ / ٢٥٦ .

(٦) هذه شروط إعمالها عمل (ليس) ، ونازع في الشرط الأخير ابن الشجري ، ونقل عن ابن جنّي أنه لم ينكر في (الفسْر) إعمالها في المعرفة . انظر : الكتاب ٢ / ٢٩٦ ، ٢٩٩ ، المقتضب ٤ / ٣٨٢ ، الأصول ١ / ٣٩٨ ، المسائل المنثورة ٩٩ ، الأمالي الشجرية ١ / ٤٣٠ – ٤٣٣ ، الارتشاف ٢ / ١١٠ .

(٧) انظر : شرح الكافية ١ / ١١٢ ، الملخص ٤٩٨ ، الارتشاف ٢ / ١١٠ ، البحر المحيط ١ / ٢٧٥ ، المغني ١ / ٢٣٩ .

(٨) تقدم مخرجاً في ص : ٣٩٨ .

(٩) هذا الوجه أحد الوجوه التي تهمل فيها (لا) ، كما تقدّم في ص : ٤٠٤ هـ ٥ .

(١٠) وهذا الوجه هو الذي تعمل فيه عمل (إنّ) . انظر ص : ٣٤٢ هـ ٢ .

ليس[١] .

وقَالَ الشَّاعرُ :

لا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ للمطيِّ[٢]

ففي هذا وَجْهان :[٣]

أحْدُهمـا : حَذْفُ (مـثْلٍ) ، كـأنَّه قـالَ : لا مِثْلَ هَيْثَم ، وعَامَلَ المعـرفـة مُعـاملةَ النّكِرَة ؛ لإقامته المُضافَ إليه مُقامَ المُضَاف[٤] .

والوجـهُ الآخَرُ : أنْ يكُونَ قَدَّرَ (هَيْثـمـاً) تَقْديرَ النّكرةِ ، فأَجْراه على تـقـديرِ جماعةٍ كلُّ واحدٍ منهم هَيْثَمٌ ، ونَفى ذلك[٥] .

والفَرْقُ بَيْنَهـمـا في حـقـيـقـةِ مـعنى اللَّفْظِ أنَّ نَفْيَ مثْله لا يُوْجِبُ نَفْيَه ، وإنّمـا يَحتاجُ إلى دليلٍ يَصْحَبهُ ؛ حتّى يَظْهرَ به انْتفاؤه كانتفاءِ مثْله ، وأمّا نَفْيُ كُلِّ مُسَمَّىً بهذا الاسمِ على مِثْلِ هذا المعنى ؛ فَيَدْخُلُ فيه نَفْيُه ، فهذا أشَدُّ مُطَابَقَةً لمعنى الكلامِ ، وهو الاخْتيارُ عنْدي .

ومِثْلُه قولُ الشاعرِ :

أرى الحاجاتِ عِنْدَ أبي خُبَيْبٍ .'. نَكِدْنَ ولا أُمَيَّةَ بالبلادِ[٦]

ومِثْلُه :لابَصْرَةَ[٧] لكُمْ ، وقَضِيَّةٌ ولا أبا حَسَنٍ ، وإنّما المَعْنيُّ فيها عليٌّ -رِضْوانُ اللّهِ عليه- بعَيْنِه ، ولكنَّ التَّقديرَ يَتوجَّهُ في جميعِ ذلكَ على ما بَيَّنا في (هَيْثَمَ)[٨] .

---

(١) وإذا كانت على معنى (ليس) فهي جواب : هل براحٌ ؟ من دون (مِن) الاستغرافية . انظر : المقتضب ٤ / ٣٥٩ .

(٢) تقدَّم مخرجاً في ص : ٣٩٩.

(٣) انظر : شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٠٨ ب ، الارتشاف ٢ / ١٧١ .

(٤) لم يذكر سيبويه هذا الوجه هنا ، وذكره في قولهم : قضيَّةٌ ولا أبا حَسَنٍ . انظر : الكتاب ٢ / ٢٩٧ . وانظر : المقتضب ٤ / ٣٦٣ ، الأصول ١ / ٣٨٣ ، شرح السيرافي ٣ / ٩٣ ب ، المسائل المنثورة ٩٧ - ٩٨ ، أمالي ابن الحاجب ١ / ٤١٣ - ٤١٤ .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٢٩٦ .

(٦) تقدم تخريجه في ص : ٤٠٠ .

(٧) ب : بصيرة .

(٨) انظر : الكتاب ٢ / ٢٩٧ ، المقتضب ٤ / ٣٦٣ ، الأمالي الشجرية ١ / ٣٦٦ .

وقَال الشّاعرُ :

فَرطْنَ فلا رَدٌّ لما بُتَّ فانْقَضى .·. ولكنْ بَغُوضٌ أنْ يُقالَ عَديمُ[(١)]

فهذا على معنى : لَيْس ، والعِلَّةُ فيه كالعِلَّةِ في : لا بَراحُ[(٢)] ، إلا أنَّ هذا قد ذُكِرَ فيه الخَبَرُ[(٣)] .

وقَال الشّاعرُ :

بَكَتْ حَزَناً واستَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنَتْ .·. رَكائِبُها أنْ لا إلينا رُجُوعُها[(٤)]

فَلَيْسَ يجوزُ أنْ تَعْمَلَ في مِثْلِ هذا الموضعِ ؛ لأنَّ الاسمَ معرفةٌ ، وقَدْ وَقَعَ - أيضاً - بينه وبينَ (لا) الفَصْلُ ، فهو الموضعُ الذي يَقْتضي التَّكريرَ ، إلاّ أنَّ الشَّاعِرَ تركَه ضَرورةً[(٥)] ، كأنَّه قَالَ : أنْ لا إلينا رُجوعُها ، ولا إلى البُقْعَة التي انْتَقلَتْ عَنْها .

وإذا فُصِلَ بينَ (لا) و الاسمِ[(٦)] النَّكِرةِ بِحَشْوٍ ؛ لم يَجُزْ إلا تكريرُ (لا) ؛ لأنَّه المَوضعُ الذي لا تَعْمَلُ فيه[(٧)] .

وفي التَّنْزيلِ : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ / ١٨ ب وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴾ ، فهذا على النَّفي العامِّ ، إلا أنَّه خَرَجَ[(٨)] مَخْرجَ الخاصِّ ؛ لأجْلِ العَطْفِ بالمعرفة[(٩)] .

ولا يجوزُ : لا فيها أحدٌ ، إلا على ضَعْفٍ ؛ لأنَّه الموضعُ الذي يَقْتَضي

---

(١) تقدّم مخرجاً في ص : ٤٠٠ .

(٢) انظر ص : ٤٠٩.

(٣) يعني قوله : لما بُتَّ ، وكونُه خبراً غيرُ متعيّن ؛ إذ يحتمل أن يكون متعلّقاً بقوله : رَدٌّ ، ويكون الخبر محذوفاً .

(٤) تقدّم مخرجاً في ص : ٤٠١ .

(٥) هذا مذهب سيبويه والأخفش ، وذهب المبرد وابن كيسان إلى جواز الترك في غير الشعر . انظر : الكتاب ٢ / ٢٩٨ ، المقتضب ٤ / ٣٦٠ - ٣٦١ ، الأصول ٣٩٢ - ٣٩٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٦٥ - ٦٦ .

(٦) أ ، ب : لام الاسم .

(٧) انظر : الكتاب ٢ / ٢٩٨ - ٢٩٩ ، الأصول ١ / ٣٩٤ ، شرح السيرافي ٣ / ٩٣ ب .

(٨) ب : يخرج .

(٩) ليس العطف بالمعرفة بمانعٍ (لا) الأولى من العمل ؛ إذ عملت في قوله تعالى : ﴿ لاخَوْفَ عليهم ولاهُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ على قراءة بعضهم .
انظر : إتحاف فضلاء البشر ٢ / ١١٧ .
وإنما المانع هو الفصل بين (لا) والاسم بالجار والمجرور ، انظر : الكتاب ٢ / ٢٩٩ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ٢٦ ، معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٨٥ ، الأصول ١ / ٣٩٤ ، المحرر الوجيز ١٣ / ٢٣١ ، الدر المصون ٩ / ٣٠٥ .

التَّكرير[١]، وكذلك : لا فيك خيرٌ[٢]، وكأنَّه قال : لا فيك خيرٌ ولا شرٌّ، كما قال الشَّاعرُ[٣] :

وَأَنْتَ مليخٌ كَلَحْـمِ الحُوارِ ∴ فَلا أنْتَ حُلْـوٌ ولا أنْتَ مُرّْ[٤]

أيْ : لا يَصْلُحُ للخيرِ ولا للشَّرِّ، وهذا أعْظَمُ الذَّمِّ .

وتقـولُ : لا أحدَ أفْضَلُ منك، ولا أحَدَ خَيرٌ منك، على الخَبَرِ[٥]، لئلاّ تَحْمِلَ الكلامَ على الحَذْفِ مع توجُّـهِ التَّمـامِ، وعلى الضَّعف مع توجُّهِ القـوَّة[٦]، وقـال الشَّاعرُ :

وردَّ جَازِرُهُمْ حَرْفاً مصرَّمَةً ∴ ولا كَريمَ مِن الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ[٧]

فهذا مرفوعٌ على الخبرِ[٨] .

---

(١) ب : النكرة .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٢٩٩، الأصول ١ / ٣٩٤ .

(٣) هو الأشعر الرَّقبان الأسدي، عمرو بن حارثة بن ناشب بن سلامة، شاعرٌ جاهليٌّ، قتل عمرو بن هند أخاه، فسرق ابنين له، فذبحهما .
انظر : المؤتلف والمختلف ٥٦، معجم الشعراء ١٩ .

(٤) من أبيات من البحر المتقارب، يهجو فيها رضوان الأسدي، أولها :
تجَانَفَ رَضْوانُ عَنْ ضَيْفه ∴ أَلَمْ تأتِ رضوانَ منِّي النُّذُرْ
المليخ : الذي لا طعم له، والحُوار : ولد الناقة من حين يوضع إلى أنْ يُفْطَم ويفصل، انظر : شرح أبيات مبادئ اللغة ٣٥، التنبيه والإيضاح ١ / ٢٩٠، اللسان ٤ / ٢٢١ (حور) .
وجه الاستشهاد : إلغاء (لا) وتكريرها وجوباً ؛ لدخولها على معرفة .
انظر : نوادر أبي زيد ٢٨٩، الحيوان ١ / ٣٦١، عيون الأخبار ٣ / ٢٦٩، مجالس ثعلب ١ / ١٩٨، الاشتقاق ٤٩١، الألفاظ الكتابية ٢٧٨، الأمالي للقالي ٢ / ٢١١، سوائر الأمثال على أفعل ٢٣٥، المنصف ٣ / ٥٣، الإتباع والمزاوجة لابن فارس ٦١، مبادئ اللغة ٦٦، فصل المقال ٣٨٨، تهذيب الألفاظ ١ / ١١، أساس البلاغة ٩٨ (حور)، المستقصى ١ / ٣٦٥، شرح الفصيح للخمي ٢٣٢، التنبيه والإيضاح ١ / ٢٨٩، حياة الحيوان ١ / ٢٦٧ .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٢٩٩ .

(٦) أرجع الشارح ضعف الصفة - هنا - إلى وجهين : حذف الخبر، والحمل على الموضع، انظر ص : ٤٠٢ .
والوجه الأول فيه نظر ؛ لأنَّ الشارح نفسه ذكر قبلاً أنَّ الغالب على النفي حذفُ الخبر . انظر ص : ٣٤٦ .

(٧) تقدَّم مخرجاً في ص : ٤٠٣ .

(٨) هذا قول سيبويه . وذهب المبرِّد وابنُ السراج إلى أنَّ (مصبوح) نعتٌ جرى على موضع (لا) واسمها .
وأجاز الفارسيُّ الوجهين . انظر : الكتاب ٢ / ٢٩٩ - ٣٠٠، المقتضب ٤ / ٣٧٠، الأصول ١ / ٣٨٥، الإيضاح العضدي ٢٥٥ - ٢٥٦، البصريات ١ / ٤٩٢ - ٤٩٤، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٥٧٤ .
وقد ردَّ الوجه الثاني ابنُ الطراوة، فقال : «ولا يجوز النَّعتُ في هذا بحالٍ ؛ لأنَّه لم يُرد أنْ ينفي /=

ويجوزُ : لا أحدُ أفْضَلَ منك ، على معنى : ليس[١] ، ولا يجوز أنْ تُجعَلَ - إذا عَملَتْ عَملَ (ليس) - معَ ما بعدَها بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ[٢] ؛ لأنَّه ليس لها ما يَقْتضي ذلك ، وقد أُخْرِجَتْ عن البناءِ مع الاسمِ إلى وَجْهِ الرَّفعِ على معنى (لَيْسَ) ؛ ليَخْتَلفَ اللَّفْظُ باختلافِ المعنى ، فلو كانَ على البناءِ ؛ لَمْ يَكُنْ قد اقْتضَى اختلافَ المعنى حتى تصيرَ بِمَنْزلة (ليس) التي لا تكونُ مَعَ ما عَمِلَتْ فيه بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ كما تكونُ (مِنْ) مَعَ ما عَمِلَتْ فيه بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ[٣] ، وقد بيَّنا لِمَ نَقَصَتْ عن (ليس) في العَمَلِ من خمسةِ أوْجُهٍ ، وما الأوجُه ، وما العِلَّهُ في ذلك[٤] .

=/ الولدان المصبوحين فيخرجَهم من الدنيا أو من الوجود ، وإنما زعم أنَّهم لا يُصْبَحونَ لعدم اللَّبن ، وشدّة الزمان» الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ١٢١ .

وفيما ذكره نظرٌ ، لأنَّ سياق الأبيات يَدُلُّ على أنَّ النفي مُقَيَّدٌ بحالِ قومه في الشتاء ، انظر : الأخبار الموفقيات ٣٥٢ - ٣٥٣ .

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٣٠٠ ، الأصول ١ / ٣٩٤ .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٣٠٠ .

(٣) يريد في نحو : هل من رجل ؟ . انظر ص : ٣٤٢.

(٤) انظر ص : ٤٠٧.

بابُ النَّفي الذي لايَصْلُحُ أنْ يُعْطَفَ فيه إلا على الموضع [١]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ ما يجوزُ في النَّفي الذي لا يُعْطَفُ فيه إلا على المَوْضعِ ممّا لا يجوزُ[٢] .

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في النَّفي الذي لا يُعْطَف فيه إلا على الموضعِ ؟ وما الذي[٣] لا يجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

ولِمَ لا يجوزُ أنْ تُعْطَفَ المعرفةُ في النَّفي إلا على الموضعِ ؟[٤] .

وما حكمُ : لا غلامَ لك ولا العبّاسُ[٥] ؟ وما تقديرُه ؟ وهل هو في الحقيقة معطوفٌ على تأويلِ الأوَّلِ ؛ إذ تأويلُه : ليس لك غلامٌ ولا العباسُ ، أمْ هو مَعْطوفٌ على موضعِ : لا غلامَ لك ؟ ولِمَ كانَ الوجهُ عَطْفَه على الموضعِ ، ولَمْ يَجُزْ في البدلِ مثلُ ذلك إذا قُلتَ : لا غلامَ لك إلا عبدُالله ؟ وهَلْ ذلك لأنَّ البدلَ على تقديرِ رفعِ الأوَّل ، وإعمالِ العاملِ في الثَّاني ، فإذا كانَ العاملُ يَنْتَفي بانتفاءِ المعمول ؛ بَطَلَ البدلُ ، وصارَ محمولاً على التَّأويلِ ؛ إذ تأويلُ الكلامِ : ليس لك غلامٌ إلا عبدُالله ، فهذا صحيحٌ / ١٩ أ في التَّقديرِ على قولك : ليس لك إلا عبدُالله[٦] ؟ .

وهل يلزمُ مَنْ أَعْمَلَ (لا) في المعرفةِ ، فقالَ : لا غلامَ لك ولا العبّاسَ ، أنْ

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابٌ لا تجوزُ فيه المعرفةُ إلا أنْ تُحْمَلَ على الموضع . انظر : الكتاب ١ / ٣٥٦ (بولاق) ، ٢ / ٣٠٠ (هارون) .

(٢) تحدث سيبويه في الباب عن العطف بالمعرفة على اسم (لا) ، وقياس قول من قال : كلُّ شاةٍ وسخلتها بدرهم ، فعطف على مدخول (كل) غير الدالة على التعدد ، انظر : الكتاب ١ / ٣٥٦ (بولاق) ، ٢ / ٣٠٠ - ٣٠١ (هارون) .

(٣) ب : والذي .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «لأنَّه لا يجوز لـ (لا) أنْ تعمل في معرفةٍ ، كما لا يجوزُ ذلك لـ (رُبَّ) » الكتاب ١ / ٣٥٦ (بولاق) ، ٢ / ٣٠١ (هارون) .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «فمن ذلك قولك : لا غُلامَ لك ولا العباسُ» الكتاب ١ / ٣٥٦ (بولاق) ، ٢ / ٣٠٠ (هارون) .

(٦) هذه الأسئلة مبنيّةٌ على ما قبلها .

يُعْمِلَ (ربّ) في المعرفةِ ، فيقولَ : رُبَّ رجل لك والعبّاسِ ؛ ولِمَ لَزِمَ ذلك[١] ؟ .

ولِمَ جَازَ الرَّفعُ في (لا) بالحملِ على الموضع ، ولَمْ يَجُزْ في (رُبّ) كما جازَ في (لا) ؟ فمنْ أيْنَ اسْتويا في ذاك ، وافْترقا في هذا ؟ وهل ذلك لأنّ (لا) مع ما عَمِلتْ فيه في موضعِ ابتداءٍ ، وليسَ كذلك (رُبَّ) ؛ لأنَّ حرفَ الجرِّ لا يكونُ إلا معمولَ الفعلِ[٢] ؟ .

وما حكمُ : لا غُلامَ لك ولا أخوه[٣] ؟ .

وهل يَلْزَمُ مَنْ قَالَ : كلُّ نعجةٍ وسَخْلَتِها بدرهمٍ ؛ أنْ يقولَ : لا رَجُلَ لك وأخاه ، كَأنَّه قال : لارجلَ لك وأخاً له ؟ ولِمَ لَزِمَ هذا[٤] ؟ .

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «فإنْ قُلتَ : أحْمِلُه على : لا ؛ فإنه ينبغي لك أنْ تقول : رُبَّ غلامٍ لك والعباسِ» الكتاب ١ / ٣٥٦ (بولاق) ، ٢ / ٣٠٠ (هارون) .

(٢) هذا السؤال مبني على ما قبله .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «وكذلك : لا غُلامَ لك وأخوه» . الكتاب ١ / ٣٥٦ (بولاق) ، ٢ / ٣٠٠ (هارون) . والكلام معطوف على النص السابق في هـ ١ .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «فأمّا مَنْ قال : كلُّ نعجةٍ وسَخْلَتِها بدرهمٍ ؛ فإنَّه ينبغي له أنْ يقول : لا غلامَ لك وأخاه ، كأنْه قال : لا رجلَ لك وأخاً له » . الكتاب ١ / ٣٥٦ (بولاق) ، ٢ / ٣٠٠ - ٣٠١ (هارون) .

بابُ النَّفيِ الذي لا تُغيِّر فيه (لا) الاسمَ عن حالهِ الذي كانَ عليها [1]

[الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ ما يجوزُ في (لا) التي لا تُغَيِّرُ الاسمَ عن حالِه التي كانَ عليها][2] ممّا لا يجوزُ[3] .

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في النَّفي الذي لا تُغَيِّر فيه (لا) الاسمَ عمّا كانَ عليه ؟ وما الذي لا يجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

ولِمَ لا يجوزُ - إذا دَخَلتْ على اسمٍ[4] قد عَمِلَ فيه عاملٌ قبلَ دُخولِها - أنْ تُغَيِّرَهُ عن ذلك الحدِّ[5] ؟ وهَلْ ذلك لأنَّه لا يَعْمَلُ في الاسمِ الواحدِ عامِلانِ في حالٍ ، وقَدْ وَجَبَ له عَمَلُ الأوّلِ ، فَبَطَلَ عَمَلُ الثَّاني ؟ .

ولِمَ لا تَعْمَلُ (لا) النَّافيةُ في الفعلِ[6] ؟ وهل ذلك لأنَّها إنَّما تَعْمَلُ بِشَبَهِ (إنَّ) من حيثُ هي نقيضتُها ، و (إنّ) لا تَعْمَلُ في الفعلِ ؛ لأنَّها بمنزلةِ الفعْلِ ، والفعلُ لا يَعْمَلُ في الفعلِ ؟ .

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا باب ما إذا لحقته (لا) لم تغيِّره عن حاله التي كان عليها قبل أنْ تلحق . انظر : الكتاب ١ / ٣٥٦ (بولاق) ٢ / ٣٠١ (هارون) .

(٢) ساقط من : ب .

(٣) تحدث سيبويه في الباب عن مواضع تُهمل فيها (لا) ، ومنها دخولها على المصدر الواقع بدلاً من الفعل ، والمصدر الدال على الدعاء ، ومعاقبتها للمبتدأ ، ودخولها على ما عاقب الفعل ، وعلى الصفة أو الحال أو الخبر ، وورودها بمعنى (غير) .
ثم تحدث عن أحكام (لا) إذا دخلت عليها همزة الاستفهام . انظر : الكتاب ١ / ٣٥٦ - ٣٥٩ (بولاق) ، ٢ / ٣٠١ - ٣٠٩ (هارون) .

(٤) ب : الاسم .

(٥) هذا سؤالٌ عن تعليل سيبويه للحكم المذكور في الباب ، إذ قال : «وذلك لأنَّها لحقت ما قد عَمِل فيه غيرُها» الكتاب ١ / ٣٥٦ (بولاق) ، ٢ / ٣٠١ (هارون) .

(٦) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «كما أنَّها إذا لحقت الأفعال التي هي بدلٌ منها لم تغيِّرْها عن حالها التي كانت عليها قبل أنْ تلحق» الكتاب ١ / ٣٥٦ (بولاق) ، ٢ / ٣٠١ (هارون) .

ولِمَ لا يَلْزَمُ في هذا البابِ تكريرُ (لا) كما يَلْزَمُ في غيره، إذا[1] أُلغيتْ من العَمَلِ[2]؟ وهل ذلك لأنَّها لَيْسَت جوابَ ما يَتكرَّرُ فيه حرفُ الاستفهامِ؟.

وما حكمُ قولهم: لا مَرْحباً ولا أهلاً، ولا كرامةً، ولا مَسرَّةً، ولا شَلَلاً، ولا سَقْياً ولا رَعْياً، ولا هَنيئاً ولا مَريئاً، فمنها ما هو دعاءٌ له كقولك: لا شَلَلاً، أي: لا تَشَلُّ، ومنها ما هو دُعاءٌ عليه[3]؟.

وما حكمُ: لا سَلامٌ عليكَ؟ ولِمَ رُفِعَ هذا، ونُصِبَ الأوَّلُ؟ وهل ذلك لأنَّه جَرى مَجراه قبلَ دُخول[4] (لا) من بناءٍ على الفعْلِ، أو على الابتداءِ[5]؟.

ولِمَ جازَ الدُّعاءُ بالبناءِ تارةً على الفعلِ، وتارةً على الابتداءِ؟ وهل الفعلُ بحقٍّ الأصلِ، والابتداءُ بحقِّ / ١٩ ب الشَّبهِ لما هو ثابتٌ لازِمٌ على طريقِ التفاؤلِ، كأنَّ السَّلامَ قد ثَبتَ ولَزِمَ له، وإنْ كانَ فيه معنى الدُّعاءِ[6]؟.

وما الشَّاهدُ في قولِ جريرٍ:

ونُبِّئتُ جَوَّاباً وسَكْناً يسُبُّني .·. وعمرَو بنَ عِفْرى لاسَلامٌ على عمرِو؟[7]

---

(١) ب: إذْ.

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه: «ولا يلزمُك في هذا الباب تثنيةُ (لا)، كما لا تثنّي (لا) في الأفعال التي هي بدلٌ منها». الكتاب ١ / ٣٥٦ (بولاق)، ٢ / ٣٠١ (هارون).

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه: «وذلك قولك: لا مَرْحباً ولا أهْلاً، ولا كرامةً، ولا مسرَّةً، ولا شَلَلاً، ولا سقياً ولا رعياً، ولا هنيئاً ولا مريئاً، صارت (لا) مع هذه الأسماء بمنزلة اسمٍ منصوبٍ ليس معه (لا)؛ لأنّها أُجريت مجراها قبلَ أنْ تلحقَ (لا)». الكتاب ١ / ٣٥٦ (بولاق)، ٢ / ٣٠١ (هارون).

(٤) ب: دخوله.

(٥) هذا سؤالٌ سيبويه: «ومثل ذلك: لا سلامٌ عليك، لم تُغيِّر الكلامَ عمّا كان عليه قبل أنْ تلحقَ». الكتاب ١ / ٣٥٦ (بولاق)، ٢ / ٣٠١ (هارون).

(٦) هذا السؤال مبنيٌّ على ما قبله.

(٧) من قصيدة من البحر الطويل، مطلعها:

أدارَ الجميعِ الصالحينَ بذي السِّدْرِ .·. أبِيني لنا إنَّ البليَّةَ عَنْ عُفْرِ

العُفْر: القدَم، وجوّاب وسكن وعمرو من بني ضَبَّة، والأخير راوية الفرزدق، انظر: ديوان جرير ١ / ٤١٨، ٤٢٥، طبقات فحول الشعراء ٢ / ٣٢٨.

وفي الكتاب رسمت (عَفْرا) بالألف الواقفة على أنّ الأصل (عفراء) بالمدّ وقصرت ضرورة، وما أثبتُّه هو ما في النسختين والمقصور والممدود لابن ولاد، وشرح السيرافي. وانظر تعليق الشيخ محمود شاكر في: طبقات فحول الشعراء ٢ / ٣٢٨ هـ٣.

انظر: الديوان ١ / ٤٢٥، الكتاب ٢ / ٣٠١، طبقات فحول الشعراء ٢ / ٣٢٨، المقتضب ٤ / ٣٨١، الزاهر ١ / ١٢، المقصور والممدود لابن ولاد ٧٧، شرح السيرافي ٣ / ٩٤ أ، التبصرة والتذكرة ١ / ٣٩٣، /=

وهل فيه معنى : لا سَلَّمَ اللّهُ عليه ؟[١] .

ولِمَ جَازَ : لا بكَ السَّوءُ ، على معنى الدُّعاءِ له في : لا سَاءك اللّهُ ؟ وهل ذلك مِمَّا خَرجَ مَخرَجَ ماهو لمعنىً ، وهو على خلافِ ذلك المعنى ؛ لعلَّة المبالغةِ بالتَّفاؤلِ بنفي السَّوءِ عنه ، لا محالةَ ؟[٢] .

ولِمَ جَازَ : نَعَمْ ، وكَرَامةً ، ومَسرَّةً ؛ ونُعمةَ عينٍ[٣] ؟ وما دليلُ المحذوفِ ؟ وهل الإجابةُ دليلٌ على وقوعِ الفعْلِ ، والمصدرُ دليلٌ على جنسِ ذلك الفعلِ ، وهو : وأُكْرِمُك كَرَامةً ، وأسرُّكَ مَسَرَّةً ، وأُنْعِمُك نُعْمةَ عينٍ ؟ وهل يجوزُ في النَّقيضِ مثلُ ذلك في : ولا كرامةً ، ولا مسرَّةً ، ولا نُعْمةَ عَيْنٍ ؟[٤] .

ولِمَ جازَ في الدُّعاء : لا مَرْحباً ولا أهْلاً ، ولم يَجُزْ في الأمرِ : لا ضَرْباً ، أي : لا اضْرِبْ[٥] ؟ وهل ذلك لأنَّ الدُّعاءَ يَخْرُجُ مَخْرَجَ الخَبرِ ، والمعنى معنى الدُّعاء ، كقولك : أدَامَ اللّه عزَّك ، والأصْلُ : ليُدمِ اللّهُ عزَّك ، وليُطِلِ اللّهُ بقاءَك ، إلا أنَّه خَرجَ مَخْرَجَ الخَبرِ ؛ للتفاؤل بأنَّه واقعٌ ، ولا يجوزُ مثلُ ذلك في الأمرِ إلا على طريقِ النَّادرِ ؛ لأنّ[٦] مايُسأَلُ اللّهُ - جَلَّ وعزَّ - [٧] فيه فهو في الأمرِ الكبيرِ الذي تَشْتَدُّ الحاجةُ إليه في غالبِ الأمْرِ ، فيقتضي ذلك التَّفاؤلَ له بالواقعِ ، وليس كذلك أمرُ العِبادِ ؛ إذْ لا يَقْدِرون على ما يَقْدِرُ اللّهُ عليه من كبيرِ الأمْرِ وصَغيرِه ؟ .

=/ النكت ١ / ٦٠٩ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٥٧ ، اللسان ١٣ / ٢١٨ (سكن) .

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «فلم يلزمْك في ذا تثنيةُ (لا) ، كما لم يلزمك ذلك في الفعل الذي فيه معناه ، وذلك : لا سلَّم اللّه عليه» . الكتاب ١ / ٣٥٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٠١ (هارون).

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «ومثل (لا سلامٌ على عمرو) : لا بك السَّوءُ ؛ لأنَّ معناه : لا ساءك الله» . الكتاب ١ / ٣٥٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٠٢ (هارون) .

(٣) نُعْمَة العين : قُرَّتُها ، والمراد هنا : أفعل ذلك كرامةً لك وإنعاماً بعينيك . انظر : اللسان ١٢ / ٥٨١ - ٥٨٢ (نعم) ، وانظر : المحيط ٢ / ٦٨ .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «وممَّا جرى مجرى الدعاء مما هو تطلُّقٌ عند الحاجة وبشاشةٌ ، نحو : كرامةً ومسرّةً ونعمةَ عين ، فدخلت على هذا كما دخلت على قوله : ولا أُكْرِمُك ، ولا أسرُّك ، ولا أُنْعِمك عيناً» . الكتاب ١ / ٣٥٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٠٢ (هارون) .

(٥) هذا سؤالٌ عند قول سيبويه : «ولو قَبُح دخولُها هنا لقبُح في الاسم ، كما قَبُحَ في : لا ضرباً ؛ لأنَّه لا يجوزُ : لا اضْرِب ، في الأمر» . الكتاب ١ / ٣٥٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٠٢ (هارون) .

(٦) معادة في : أ .

(٧) ب : عز وجل .

ولِمَ جَازَ : لا سَواءٌ ، وليس فيه معنى دُعاءٍ ، ولا جَوابُ سُؤالٍ ؟ وهل ذلك لأنَّه جوابُ الإيجابِ على طريقِ النَّقيض إذا قالَ القائلُ : هما سَواءٌ ، فقلتَ : لا سَواءٌ ، وكذلك لو قال : هذان سواءٌ ، فقلت : لا سَواءٌ ، ولا يجوزُ إظهارُ ما ارْتَفَعَ عليه (سَوَاءٌ) ؛ لأنَّ (لا) مُعاقِبةٌ له ؛ لتَدُلَّ على أنَّها [(١)] جوابُه ، فوقوعُها موقعَه على طريقِ المُعاقَبةِ له دليلٌ على أنَّها نافيةٌ له ، وقَدْ قَامَتْ مُقامَه في تَتْميمِ الكلامِ ؛ أي : بهذا يَتمُّ ويَصِحُّ ، وهو النَّفيُ لا الإيجابُ ؛ فمنْ أجْلِ هذا جاز : لا سَواءٌ ، ولم يَجزْ : هَذانِ لا[(٢)] سَواءٌ ؛ لأنَّه أبْلَغُ في النَّفيِ أنْ تكونَ به صِحَّةُ الكلامِ مِنْ غَيْرِ أنْ يُحتاجَ إلى طريقِ الإيجابِ ؟[(٣)] .

وما نظيرُ ذلك من قولِهم : لاها اللّهِ ذا ، فصارتْ / ٢٠ أ (ها) تقومُ مَقامَ الواو في[(٤)] الجرِّ ، كما صارتْ (لا) تقومُ مَقَامَ المبتدأ في صِحَّةِ الكلامِ ، ولمْ يَجُزْ أنْ يجتمعا ؛ منْ أجْلِ ما يقتضي لهما أنْ يتعاقبا ؟[(٥)] .

ولِمَ جَازَتْ : لا نَوْلُك أنْ تَفْعَلَ ، مِنْ غيرِ معنى الدُّعاءِ ، ولا الجوابِ ؟ وهل ذلك لأنَّه صارَ بدلاً مِنْ : لا يَنْبغي لك أنْ تَفْعلَ ، يقومُ مَقامَه ، ويَسُدُّ مسدَّه ، فجرى مَجراهُ في تركِ تكريرِ : لا ؟[(٦)] .

ولِمَ جَازَ في[لا][(٧)] النَّافيةِ أنْ تَقعَ في حَشْوِ الكلامِ ، ولا تَمْنَعَ العاملَ الذي قبلَها أن يَعْمَلَ فيما بعدَها ، ولَمْ يَجُزْ مثلُ ذلك في (ما) ؟ وهل ذلك لأنَّها تَنْفي معنى

---

(١) أ ، ب : أنَّه ، وما أثبته يقتضيه السياق ، وموافق لما في الجواب ص : ٤٢٨ .

(٢) ب : لان .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «وقد دَخلت في موضعٍ غير هذا فلم تُغيِّره عن حاله قبلَ أنْ تدخلَه ، وذلك قولهم : لا سواءٌ ، وإنما دخلت (لا) هنا ؛ لأنَّها عاقبت ما ارتفعت عليه (سواء) ؛ ألا ترى أنك لا تقول : هذان لا سواءٌ» . الكتاب ١ / ٣٥٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٠٢ (هارون) .

(٤) ب : وفي .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «فجاز هذا كما جاز : لاها اللّهِ ذا ، حين عاقبت ، ولم يُجزْ ذكرُ الواو» الكتاب ١ / ٣٥٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٠٢ (هارون) .

(٦) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «وقالوا : لا نَوْلُك أنْ تفعلَ ؛ لأنَّهم جعلوه معاقباً لقوله : لا ينبغي أنْ تفعل كذا وكذا ، وصار بدلاً منه ، فدخل فيه ما دخلَ في (ينبغي) ، كما دخل في : لاسلامٌ ، ما دخلَ في : سلَمٌ» . الكتاب ١ / ٣٥٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٠٢ (هارون) .

(٧) ساقط من : ب .

المفرد على طريقِ النَّقيضِ لإيجابه ، وليس كذلك (ما) ؛ لأنَّها تنفي معنى الجملةِ ، فلها بذلك صَدْرُ الكلامِ؟[١] .

ولَمَ جَازَ : أخذتَه بلا ذَنْبٍ ، وغَضِبْتَ من لاشيءٍ ، وذهبتَ بلا عتادٍ؟[٢] وهل ذلك على نقيضِ : أخذتَه بذَنْبٍ ، وغَضِبْتَ من شيءٍ ، وذهبتَ بعَتادٍ ؟ .

وما الفرقُ بين : غَضِبْتَ لا من شيءٍ ، وغَضِبْتَ من لا شيءٍ ؟ وهل ذلك أنَّ تقديرَ : غَضِبْتَ منْ لا شيءٍ ، تَقْديرُ ما قد جُعِلَ له ما يَغْضَبُ منه على التَّوهُّمِ ، وليس كذلك الوجهُ الآخَرُ ، كأنَّه يُقدَّرُ في نَفْسِه ما يَغْضَبُ منه على التَّوهُّمِ ، وليس بشيءٍ في الحقيقة؟[٣] .

وهلِ يجوزُ : أجئْتَنا بلا شيء ؛ أي : خالياً من شيء؟[٤] .

وهلِ يجوزُ : ما كانَ إلا كلا شيءٍ ؟ ولِمَ جازَ هذا ؟ وهل ذلك لأنَّه قُدِّرَ على التَّوَهُّمِ ما يُشبَّه به هذا الحقيرُ ، وليس بشيءٍ في الحقيقة؟[٥] .

وهلِ يجوزُ : إنَّك ولا شيئاً[٦] سواءٌ ؟ وهل هذا الكلامُ لا يَصِحُّ إلا على تقديرٍ مُتوَهَّمٍ ليس بشيءٍ في الحقيقةِ ، وإنَّما مُتَعَلَّقُ التوهُّمِ شيءٌ في التَّقديرِ الذي يَسْبِقُ إلى النَّفسِ؟[٥] .

وما الشَّاهدُ في قولِ الشَّاعر[٧] :

---

(١) هذا السؤال مبني على ما سبق .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «واعلم أنَّ (لا) قد تكونُ في بعضِ المواضع بمنزلة اسم واحدٍ هي والمضافُ إليه ليس معه شيءٌ ...» إلى قوله : «إذا لم تُرد أن تجعل (غيراً) شيئاً أخذه به يَعتدُّ به عليه» . الكتاب ١ / ٣٥٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٠٢ (هارون) .

(٣) هذا السؤالُ مبنيٌّ على ما قبله .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «ومثلُ ذلك قولك للرجل : أجئتنا بغير شيءٍ ؛ أي : رائقاً» . الكتاب ١ / ٣٥٧ (بولاق) ٢ / ٣٠٣ (هارون) .
ويُلحظ أنَّ المثال الذي ذكره الشارح يختلف عما في الكتاب المطبوع ، ومافي شرح السيرافي ٣ / ٩٥ أ .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «وتقول إذا قلّلت الشيء أو صغّرتَ أمْرَه : ما كان إلا كلا شيءٍ ، وإنَّك ولا شيئاً سواءٌ» . الكتاب ١ / ٣٥٧ (بولاق) ٢ / ٣٠٣ (هارون) .

(٦) ب : شيء .

(٧) هو أبو الطُّفيل عامر بن واثلة الكناني «٣ - ١٠٠هـ» ، له صُحبةٌ برسول الله ﷺ وروايةٌ عنه ، حضر مع عليٍّ رضي الله عنه صفّين . انظر : الأغاني ١٥ / ٥٤٤٧ - ٥٤٥٦ ، الاستيعاب ٤ / ١١٥ - ١١٨ ، الخزانة ٤ / ٤١ - ٤٤ .

تَركْتَني حينَ لا مالٍ أعيشُ به .'. وحينَ جُنَّ زمانُ النَّاسِ أو كَلِبا ؟[١]

وهل يجوزُ : حينَ لا مالٌ أعيشُ به ، بالرَّفع ؟[٢] ولِمَ جازَ على :

.... لا مُستصْرَخُ ؟[٣]

وهلِ يجوزُ : حينَ لا مالَ أعيشُ به ؟ ولِمَ جَازَ ؟[٤] .

وما الشَّاهدُ في قولِ الشَّاعر[٥] :

حنَّت قَلُوصي حِيْنَ لا حينَ مَحَنْ[٦]

---

(١) من البحر البسيط ، من قصيدة في رثاء ابنه الطّفيل ، وبقي منها أبيات أولها :

خلَّى طُفيلٌ عليَّ الهمَّ فانْشعَبا .'. وهدَّ ذلك رُكني هدَّةً عجبا

الكَلَب : داءٌ يشبه الجنون ، يأخذ الكلب فيعقر الناس ، وكَلَب الزمان : شدّته ، وضَرَبَ الجنون والكَلَب مثلاً لشدّة الزمان . انظر : الخزانة ٤ / ٤٠ .

انظر : شعره (حوليات الجامعة التونسية ع ١٠ ص ١٩٣) ، الكتاب ٢ / ٣٠٣ ، شرح السيرافي ٣ / ١٩٥ أ ، المسائل المنثورة ١٠١ ، النكت ١ / ٦١٠ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٥٧ ، الأمالي الشجرية ١ / ٣٦٣ ، شرح الكافية ١ / ٢٥٨ ، الهمع ١ / ٢١٨ ، الخزانة ٤ / ٣٩ ، الدرر اللوامع ٣ / ١٤٨ .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه :«والرَّفعُ عربيٌّ» . الكتاب ١ / ٣٥٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٠٣ (هارون) .

(٣) القائل هو العجاج . ونسبه ابن الشجري إلى رؤبة . وليس له . انظر : الأمالي الشجرية ١ / ٤٣١ .

وهذا جزء بيت من مشطور الرجز ، وتمامه .

لــي الجحيـــمَ حــينَ ...

وقبله ، وهو المطلع :

تا للّه لولا أنْ تَحُشَّ الطُّبَّــخُ

وبعده : في دُخَّل النَّار وقد تسلَّخوا

لَعلـمَ الجُهّالُ أنِّـي مفنَـخُ

تحش : يقال : حشْشت النار إذا أذكيتها . والطُّبّخ : واحدهم : طابخ ، شبَّه ملائكة النار بالطَّبَّاخين ، ولا مستصرخ : لا مستغاث ، وفي دُخَّل النّار : فيمن يدخل النّار من الدّاخلين . ومِفنخ : الفَنخ أسوأ الغَلَبة .

انظر : الديوان ٤٠٠ ، الأمالي الشجرية ١ / ٤٣٤ .

انظر : الديوان ٤٠٠ ، الكتاب ٢ / ٣٠٣ ، إصلاح المنطق ٣٧٥ ، شرح السيرافي ٣ / ١٩٥ أ ، المسائل المنثورة ٨٦ ، شرح أبيات إصلاح المنطق ٥٧٦ ، التبصرة والتذكرة ١ / ٣٩٢ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٢ / ٥٠٦ ، تهذيب إصلاح المنطق ٧٧٣ ، الأمالي الشجرية ١ / ٣٦٤ ، الإنصاف ١ / ٣٦٨ ، المشوف ١ / ٤٧٨ ، التكملة للصغاني ٢ / ١٦٨ (فنخ) ، الأشباه والنظائر ٨ / ١٠٩ .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه :«والنَّصبُ أجودُ وأكثرُ من الرفع ؛ لأنك إذا قلت : لا غُلامَ ، فهي أكثر من الرافعة التي بمنزلة : ليس» . الكتاب ١ / ٣٥٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٠٣ (هارون) .

(٥) في الكتاب ٢ / ٣٠٤ (هارون) : «وهو العجاج» ، وليس في ديوانه ، ولم أقف على أحدٍ نسبه إليه .

(٦) بيت مفردٌ من الرجز .

القَلوص : الناقة الشابّة ، وحنينُها : صوتُها شوقاً إلى أصحابها ، والمعنى أنّها حَنَّتْ إليها على بُعْدٍ منها ، ولا سبيل لها إليها ، انظر : تحصيل عين الذهب ١ / ٣٥٨ . =/

ولِمَ جاز الإضافةُ إلى (لا) النَّاصبةِ، وهي في موضع ابتداءٍ؟ وهل ذلك لأنَّه بمنزلة الإضافة إلى الجملة؟.

وما الشَّاهدُ في قولِ جرير:

/ ٢٠ ب ما بالُ جهْلِكَ بَعْدَ الحِلْمِ والدِّينِ . ٠ . وَقَدْ عَلاكَ مَشيبٌ حينَ لا حيْنِ؟[1]

ولِمَ حَمَلَ (لا) هاهنا على الصِّلة؟ وهل ذلك لأنَّ المعنى عليه؛ إذْ علاه المشيبُ في ذلك الوقت، كأنَّه قال: حيْنَ حيْنٍ؟[2].

فهل يجوزُ: مررتُ برجلٍ لا فارسٍ؟ ولِمَ قَبُحَ ذلك، حتّى تقولَ: ولا شجاعٍ؟ وكذلك: هذا زيدٌ لافارساً، ولا شُجاعاً؟[3].

وما الشَّاهدُ في قولِ رجلٍ من بني سَلول[4]:

أنْتَ امْرُؤٌ منَّا خُلِقتَ لِغيرِنا . ٠ . حياتُك لا نَفْعٌ وموتُك فَاجعُ؟[5]

=/ انظر: الكتاب ٢/ ٣٠٤، المقتضب ٤/ ٣٥٨، الأصول ١/ ٣٨٠، شرح السيرافي ٣/ ١٩٥أ، الحجة ١/ ١٢٣، المسائل المنثورة ١٠٢، شرح عيون كتاب سيبويه ١٧٦، النكت ١/ ٦١٠، تحصيل عين الذهب ١/ ٣٥٨، الأمالي الشجرية ١/ ٣٦٤، شرح الجمل ٢/ ٢٧٨، شرح الكافية ١/ ٢٥٩، الخزانة ٤/ ٤٥.

(١) مطلع قصيدة من البسيط، يهجو فيها الفرزدق.
انظر: الديوان ١/ ٥٥٧، الكتاب ٢/ ٣٠٥، مجاز القرآن ١/ ٢١٢، شرح السيرافي ٣/ ١٩٥أ، الحجة ١/ ١٢٢، المسائل المنثورة ١٠٢، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/ ١٣٠، شرح عيون كتاب سيبويه ١٧٦، النكت ١/ ٦١١، تحصيل عين الذهب ١/ ٣٥٨، الأمالي الشجرية ١/ ٣٦٤، شرح الجمل ٢/ ٢٧٨، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٤٢أ، شرح الكافية ١/ ٢٥٩، الخزانة ٤/ ٤٧.

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه: «فإنّما هو: حينَ حينٍ، و(لا) بمنزلة (ما) إذا أُلغيت» الكتاب ١/ ٣٥٨ (بولاق)، ٢/ ٣٠٥ (هارون).

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه: «واعلمْ أنَّه قبيحٌ أنْ تقول: مررتُ برجلٍ لا فارسٍ، حتى تقول: لا فارسٍ ولا شجاعٍ، ومثلُ ذلك: هذا زيدٌ لا فارساً، لا يُحْسُنُ حتى تقول: لا فارساً ولا شجاعاً، وذلك أنَّه جوابٌ لِمَنْ قال، أو لِمَنْ تجعله مِمَّن قال: أبرجلٍ شجاعٍ مررتَ أم بفارسٍ؟ وكقوله: أفارسٌ زيدٌ أم شجاع؟». الكتاب ١/ ٣٥٨ (بولاق)، ٢/ ٣٠٥ (هارون).

(٤) عُزي - أيضاً - إلى ثلاثة شعراء ليسوا سَلُوليّين، وهم:
أ- الضَّحّاك بن هنّام الرَّقاشي، من شعراء صدر الإسلام، قيل: إنه قال البيت في حُضين بن المنذر الرَّقاشيّ، من سادات ربيعة، وصاحب راية علي - رضي الله عنه - يوم صفين. انظر: تصحيفات المحدثين ٦١٠-٦١١، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٥٢٠، زهر الآداب ٢/ ٧٠٧.
ب- حَنَف بن مالك بن الحارث بن ثعلبة، ينتهي نسبه إلى قضاعة. انظر: المقتضب لياقوت ٣٥٢، الخزانة ٤/ ٣٧.
جـ- أبو زبيد الطائي. انظر: حماسة البحتري ١١٦، وليس في شعره المجموع.

(٥) أول ثلاثة أبيات من البحر الطويل:
وفي الكتاب: وأنت، من دون خرم. =/

فَلِمَ جازَ مِنْ غيرِ تكريرِ (لا) في الضَّرورةِ ؟ وهل ذلك لأنَّه قد دَلَّ على معنى : حياتُك لا نفعٌ ولا ضرٌّ ؟ .

وما الشَّاهدُ في قول حسّان بن ثابتٍ [١] :

ألا طِعانَ ولا فُرْسانَ عاديةً [٢] . ٠ . إلا تَجَشُّؤُكُمْ عِنْدَ التَّنانيرِ ؟[٣]

ولِمَ عَمِلَتْ في الاستفهامِ كعَمَلِها في الخبرِ ، وقالوا في مثلٍ : ألا قُماصَ بالعَيرِ ؟[٤] .

=/ انظر : الكتاب ٢ / ٣٠٥ ، المقتضب ٤ / ٣٦٠ ، شرح السيرافي ٣ / ٩٥ أ ، ديوان المعاني ١ / ١٧٩ ، الأزهية ١٦٢ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٥٨ ، المفصل ٨٠ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٥٤٠ ، التخمير ١ / ٥١٧ ، شرح المفصل ٢ / ١١٢ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١١٣ ب ، شرح الكافية ١ / ٢٥٨ .

(١) البيت لم يرد في مخطوطات ديوان حسان ، وألحقه المحقّق في هامش قصيدة مضى مطلعها في ص : ١٥ .
انظر : الديوان ١٧٩ ، الحلل ٣٢٨ ، الخزانة ٤ / ٧٢ .
وعزي الشاهد إلى شاعرين آخرين :
أحدهما : خداش بن زهير . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٥٨٨ ، فرحة الأديب ٢١١ ، الخزانة ٤ / ٧٧ ، شعره (مجلة كلية اللغة العربية بالرياض ١٣ ، ١٤ ص ٥٨٩) .
والآخر : عصام بن عُبيد الزِّمّاني ، كان يناقض يحيى بن أبي حفصة مولى مروان بن الحكم ، انظر : معجم الشعراء ١١٤ - ١١٥ ، الخزانة ٧ / ٤٧٥ ، وعزا البيت له الجرميّ . انظر : شرح السيرافي ٣ / ٩٨ أ .

(٢) ب : غادية ، وهي رواية ، قال الأعلم : «وهي التي تغدو للغارة ، وعادية أعم ؛ لأنها تكون بالغداة وغيرها» تحصيل عين الذهب ١ / ٣٥٨ - ٣٥٩ .

(٣) من البحر البسيط ، وقد مضى مطلع قصيدة حسان - رضي الله عنه - في : ص : .
أما قصيدة خداش : فيخاطب بها بعض بني تيم الأدرم ، ومطلعها :
أبلغْ أبا كَنَفٍ إمّا عَرَضْتَ به . ٠ . والأبْجَرَيْنِ ووهباً وابنَ مَنْظورِ
الطِّعان : مصدر طاعنٍ بالرُّمح ، والتجشُّؤ : خروج نفسٍ من الفم ينشأ من امتلاء المعدة ، والتَّنانير : جمع تَنُّور ، وهو ما يُخْبز فيه . انظر : الخزانة ٤ / ٧١ - ٧٢ .
انظر : الكتاب ٢ / ٣٠٦ الجمل ٢٤٠ ، شرح السيرافي ٣ / ٩٨ أ ، التبصرة والتذكرة ١ / ٣٩٢ ، شرح عيون الإعراب ١١٧ ، شرح المقدمة الجزولية ٣ / ١٠٠٠ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٧٠ ، شرح الألفية لابن الناظر ٧٣ ، الارتشاف ٢ / ١٧٦ ، الجنى الداني ٣٨٤ ، تخليص الشواهد ٤١٤ ، المقاصد النحوية ٢ / ٣٦٢ ، شرح شواهد المغنى ١ / ٢١٠ ، شرح الاشموني ١ / ٢٦٥ ، شرح أبيات المغني ٢ / ٨٠ .

(٤) هذا مثلٌ يضرب للرجل الذي حراك به . انظر الكتاب ٢ / ٣٠٦ ، شرح السيرافي ٣ / ٩٨ أ .
وقد ورد في كتب الأمثال بهذا اللفظ : ما بالعَيْر من قماص . انظر : جمهرة الأمثال ٢ / ٢٣٧ ، مجمع الأمثال ٣ / ٢٥١ ، المستقصى ٢ / ٣١٧ .
والسؤال عن قول سيبويه : «واعلم أنَّ (لا) في الاستفهام تعملُ فيما بعدها كما تعملُ إذا كانت في الخبر ، فمِنْ ذلك قوله ، البيت لحسَّان بن ثابت ... وقال في مثلٍ : أفلا قُماصَ بالعيْرِ» . الكتاب ١ / ٣٥٨ - ٣٥٩ (بولاق) ، ٣ / ٣٠٦ (هارون) .

وما حكمُ (لا) مع ألفِ الاستفهامِ إذا دَخَلَهُ معنى التَّمني[1]؟ وهل ذلك على منزلتِها إذا تجرَّد الاستفهامُ فيها؟ فلِمَ جاز: ألا ماءَ بارداً، وألا ماءَ باردَ، وألا[2] أبالي، وألا[2] غُلامَيْ [لي]؟[3].

وما الشَّاهدُ في قولِ الشَّاعرِ[4]:

ألا رَجُلاً جزاه اللّهُ خيراً . ˙. يَدُلُّ على مُحَصِّلةٍ تَبيتُ؟[5]

ولِمَ حَمَلَه الخليلُ على: ألا تُرُونَني رَجُلاً جزاه اللّهُ خيراً، على التَّحضيضِ، كما تقول: ألا خيراً من ذلك، وحَمَلَه يونسُ على التَّمني، ونوَّنَ مُضطَراً؟[6].

---

(١) أ: النهي.

(٢) أ، ب: لا، من دون همزة، والتصحيح من الكتاب.

(٣) ساقط من: ب.

والسؤال عن قول سيبويه: «واعلم أنَّ (لا) إذا كانت مع ألف الاستفهام ودخل فيها معنى التمنّي عملت فيما بعدها فنصبتْه، ولا يحسنُ لها أنْ تعملَ في هذا الموضع إلا فيما تعملُ فيه في الخبر، وتسقطُ النُّونُ والتَّنوينُ في التَّمنِّي كما سقطا في الخبر، فمن ذلك: ألا غلامَ لي، وألا ماءَ بارداً، ومَنْ قال: لا ماءَ باردَ؛ قال: ألا ماءَ باردَ، ومن ذلك: ألا أبالي، وألا غُلامَيْ لي» الكتاب ١/ ٣٥٩ (بولاق)، ٢/ ٣٠٧ (هارون).

(٤) هو عمرو بن قعاس بن عبد يغوث المرادي المذْحَجيّ، شاعر جاهلي. انظر: معجم الشعراء ٥٩، شرح أبيات المغني ٢/ ٩٩.

(٥) من قصيدة من البحر الوافر، مطلعها:

ألا يابَيْتُ بالعَلْياء بَيْتُ . ˙. ولولا حُبُّ أهْلِكَ ما أتَيْتُ

المحصِّلة: التي تُحصِّل الذهب، فتميزُه من تراب المعدن، وأراد تَبيت للزواج أو للفجور. انظر: شرح أبيات المغني ٢/ ٩٥.

ورواية ابن السكيت: ألا رجلٍ، بالجر، على تقدير: من رجلٍ، ولا شاهد فيها هنا. انظر: إصلاح المنطق ٤٣١.

انظر: الكتاب ٢/ ٣٠٨، نوادر أبي زيد ٢٥٦، الأصول ١/ ٣٩٨، شرح السيرافي ٣/ ٩٥ ب، المسائل المنثورة ١٠٥، الأزهية ١٦٤، شرح عيون الإعراب ١١٧، تهذيب إصلاح المنطق ٨٧٢، المشوف ١/ ٢٠٧، شرح المفصل ٢/ ١٠١، شرح الجمل ٢/ ٢٨٠، شرح عمدة الحافظ ١/ ٣١٧، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١١٢ ب.

(٦) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه: «فزعم أنّه ليس على التمنّي، ولكنّه بمنزلة قول الرجل: فهلّا خيراً من ذلك، كأنه قال: ألا تُرُونني رجلاً جزاه اللّهُ خيراً، وأما يونس فزعم أنَّه نوّن مضطراً». الكتاب ١/ ٣٥٩ (بولاق)، ٢/ ٣٠٨ (هارون).

ولِمَ حَمَلَ يونسُ قولَه :

لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلَّةً[١] ....

على الاضْطِرارِ؟[٢] وهل ذلك لأنَّه جَعَلَ (لا) نظيرةَ الأولى في أنَّها النافيةُ كنفيِ الأولى ، لا على معنى المؤكِّدة الزَّائدة؟ .

وما حُكْمُ : ألا ماءَ وعَسَلاً بارداً حُلواً؟ ولِمَ لا تجوزُ الصِّفةُ في هذا إلا بالتَّنوينِ؟[٣] .

وما حُكْمُ : ألا غُلامَ أفْضَلَ منك؟ ولِمَ لا يجوزُ في (أفْضَلَ) الرَّفعُ على الموضع؟ وهل ذلك لأنَّه دَخَلَه معنى التَّمني على تقديرِ : اللّهُمَّ غُلاماً ، أي : هَبْ لي غُلاماً ، فكأنَّه قال : اللّهُمَّ اجْعَلْه أفضلَ منه ، أي : منْ هذا المخاطب؟[٤] ولِمَ أجازَ أبو عُثمانَ[٥] الرَّفعُ في هذا[٦] ، ولَمَ يَجُزْ عِنْدَ سيبويهِ وأبي عُمر الجرميِّ؟[٧] .

---

(١) تقدّم مخرجاً في ص : ٣٥٥ .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «وزعم أنَّ قوله : لا نسب ... على الاضطرار» . الكتاب ١ / ٣٥٩ (بولاق) ، ٢ / ٣٠٨ - ٣٠٩ (هارون) .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «وتقول : ألا ماءَ وعسلاً بارداً حلواً ، لا يكون في الصِّفة إلا التَّنوينُ ؛ لأنك فصلت بين الاسم والصِّفة حين جعلتَ البَرْدَ للماء ، والحلاوةَ للعسل» . الكتاب ١ / ٣٥٩ (بولاق) ، ٢ / ٣٠٩ (هارون) .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «ومَنْ قال : لا غلامَ أفضلُ منك ؛ لم يقُل في : ألا غُلامَ أفضلَ منك ، إلا بالنصَّب ؛ لأنّه دخل فيه معنى التمنّي ، وصار مستغنياً عن الخبر كاستغناء : اللهمّ غُلاما ، ومعناه : اللهمّ هَبْ لي غلاماً» . الكتاب ٢ / ٣٥٩ (بولاق) ، ٢ / ٣٠٩ (هارون) .

(٥) أبو عثمان المازني « ... نحو ٢٤٩ هـ » .
بكر بن محمد بن عثمان المازني البصري ، قرأ على الأخفش كتاب سيبويه ، وأخذ عنه المبردُ ، له : التصريف ، وتفاسير كتاب سيبويه وغيرهما . انظر : أخبار النحويين البصريين ٨٥ - ٩٥ ، طبقات الزُّبيدي ٨٧ - ٩٣ ، إشارة التعيين ٦١ - ٦٢ .

(٦) انظر رأي المازني في : مسائل الغلط ١٥٨ ، المقتضب ٤ / ٣٨٣ ، الأصول ١ / ٣٩٧ ، شرح السيرافي ٣ / ٩٨أ ، الارتشاف ٢ / ١٧٧ .

(٧) أبو عمر الجرمي « ... ٢٢٥ هـ » .
صالح بن إسحاق البصري ، البَجَلي بالولاء ، أخذ عن يونس والأخفش وأبي زيد ، وغيرهم ، وأخذ عنه المازني والمبرد وغيرهما . له : الفرخ ، والأبنية ، والعروض ، وغيرها . انظر : تاريخ بغداد ٩ / ٣١٣ - ٣١٥ ، إنباه الرواة ٢ / ٨٠ - ٨٣ ، معجم الأدباء ١٢ / ٥ - ٦ .
وانظر رأيه في : الأصول ١ / ٣٩٧ ، الانتصار ١٦٠ ، شرح المفصل ٢ / ١٠٢ ، الارتشاف ٢ / ١٧٧ .

الجَواب[١] :

الذي يجوزُ في النّفي / ٢١ أ الذي لا يُعْطَفُ فيه إلا على الموضعِ إذا كانَ المعطوفُ يَصْلُحُ أنْ يَعْمَلَ فيه عاملُ الموضعِ ، ولا يَصْلُحُ فيه عاملُ اللّفظِ ؛ حُملَ على الموضعِ ، ولم يَجُزْ أنْ يُحْمَلَ على اللّفظ ، إذ[٢] كانَ من[٣] العواملِ مالا يَعْمَلُ إلا في النكرةِ ، [ومنها ما يَعْمَلُ في النَّكرةِ والمعرفة ، فإذا عُطِفَ - وعاملُ اللّفظ لا يَعْمَلُ إلا في النَّكرة][٤] ، وعاملُ الموضعِ[٥] يَصْلُحُ أنْ يَعْمَلَ في النَّكرةِ والمعرفةِ - حُملت المعرفةُ على الموضعِ لا محالةَ ، ولَمْ يَجُزْ أنْ تُحْمَلَ على عاملِ اللّفظِ ؛ لا مْتناعه من المعرفة .

وتقولُ : لا غُلامَ لك ولا العباسُ ، فَتَعْطفُ على الموضعِ[٦] ، ولا يكونُ هذا العطفُ مَحْمولاً على التّأويلِ الخارجِ عن حدِّ الموضعِ ؛ لأنَّ المعطوفَ يَعْمَلُ فيه العاملُ وهو في موضعه ، منْ غيرِ أنْ تُقدِّرَه[٧] في موضعِ الأوّلِ .

ولكنْ لا يَصْلُحُ في البدلِ في مثلِ هذا إلا أنْ يكونَ على التّأويلِ ، كقولك : لا أحدَ فيها إلا عبدُالله ؛ لأنَّ البدلَ يُقدَّرُ على رَفْعِ الأوّلِ[٨] ، فإذا ارتفع المعمولُ فيه مع العاملِ ؛ لم يبقَ شيءٌ يعملُ في البدلِ ، ويصيرُ الكلامُ على تقدير : فيها إلا عبدُالله ، وهذا فاسدٌ ، فإذنْ لابُدَّ منْ أنْ يُحْمَلَ على التّأويلِ ؛ إذْ تأويله : ليس فيها أحدٌ إلا عبدُالله ، فإذا رَفَعْتَ الأوّلَ ؛ صارَ : ليس فيها إلا عبدُالله ، فَصَحَّ[٩] تقديرُ البدلِ في هذا[١٠] .

---

(١) هذا الجواب عن باب النفي الذي لا يصلح أن يُعطف فيه إلا على الموضع .
(٢) ب : إذا .
(٣) ب : في .
(٤) ساقط من : ب .
(٥) ب : اللفظ .
(٦) انظر : الكتاب ٢ / ٣٠٠ ، المقتضب ٤ / ٣٧٩ ، الأصول ١ / ٣٩٢ .
(٧) أ : تقدِّر .
(٨) يعني : على طرح المبدل منه .
(٩) ب : فيصح .
(١٠) قد أشار الشارح إلى هذا في ص : ٣٩١ .

ويَلْزَمُ مَنْ أعْمَلَ (لا) في المعرفةِ [فقال][1] : لا غلامَ لك ولا العباسَ ، إعمالُ (رُبَّ) في المعرفة ، فيقولُ : ربَّ رَجُلٍ لك والعباسِ[2] .

ولا يَلْزَمُ مَنْ رَفَعَ (العباسَ) بالعَطْفِ على موضعِ (لا) أنْ يَرْفَعَه بالعَطْفِ على موضعِ (رُبَّ) ؛ إذْ كانَتْ (لا) في موضعِ اسمٍ مبتدأ ، وليس كذلك (رُبَّ) ؛ لأنَّ حروفَ الجرِّ لابُدَّ [من][3] أنْ تكونَ مَبنيَّةً على الفعلِ[4] .

وتقولُ : لا غُلامَ لك ولا أخوه[5] .

ويَلْزَمُ مَنْ قالَ : [كُلُّ][6] نعجةٍ وسَخْلتِها بدرهم ، أنْ يقولَ : لا رَجُلَ لك وأخاه ، كأنَّه قال : لا رَجُلَ لك وأخاً له ؛ لأنَّه يُقَدَّرُ فيهما على الإضافةِ اللّفظيةِ التي المعنى فيها على الانْفصالِ[7] .

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٣٠٠ .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) انظر ص : ٣٤٤ .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٣٠٠ ، الأصول ١ / ٣٩٢ .

(٦) ساقط من : ب .

(٧) انظر : الكتاب ٢ / ٣٠٠ - ٣٠١ ، الأصول ١ / ٣٩٢ ، الارتشاف ٢ / ١٧٥ .

الجوابُ عن البابِ الذي يلي هذا[(١)]:

الذي يجوزُ في النَّفي الذي لا تُغيِّرُ فيه (لا) الاسمَ عمّا كانَ عليه إذا كان قد عَملَ في الاسمِ عاملٌ، ثمَّ دَخَلَتْ (لا)؛ لتَنْفيَ على حدِّ ذلك العاملِ؛ وَجَب فيها الإلغاءُ وتركُ التَّكريرِ الذي يَلْزَمُ في غيرِ هذا الموضعِ / ٢١ ب؛ لأنَّ الاسمَ (لما كانَ قَد عَمِلَ فيه الفعلُ أو غيرُه من العواملِ)[(٢)]، ولَمْ يَصْلُحْ أنْ يَعْمَلَ فيه عاملٌ آخرُ، أُلْغيت (لا) عن العَمَلِ بالردِّ إلى أصْلها[(٣)]، إذْ[(٤)] كانتْ إنَّما تَعْمَلُ بحقِّ الشَّبَه، ولَمْ يَجُزْ أنْ يُلغى الفعلُ ولا الابتداءُ؛ إذْ[(٤)] كانتْ تَعْمَلُ بحقِّ الأصْلِ.

ولَمْ يَلْزَمِ التَّكْريرُ كما لا يَلْزَمُ في الفعلِ العاملِ في الاسمِ قبلَ دُخُولِ (لا)[(٥)]؛ لأنَّه ليس من جوابِ ما يَجبُ فيه تكريرُ حرفِ الاستفهام[(٦)].

ولَمْ يَصْلُحْ أنْ تَعْمَلَ (لا) في الفعلِ؛ لأنَّها مُشَبَّهةٌ بـ (إنَّ) و (مِنْ) التي لِعُمومِ استغراقِ الجِنْسِ، فهي كـ (إنَّ) مِنْ جهةِ أنَّها نقيضتُها، والنَّقيضُ على حدِّ نقيضه، وهي بمنزلةِ (مِنْ) في استغراقِ الجنس[(٧)]، وكلُّ واحدةٍ منهما لا تَعْمَلُ في الفعلِ؛ لأنَّ

---

(١) يعني: باب النَّفي الذي لا تُغيِّر فيه (لا) الاسْمَ عن حاله الذي كان عليها.

(٢) معاد في: أ، ب.

(٣) أصل (لا) الإلغاء؛ لأنها غير مختصة، فتدخل على الأسماء والأفعال، والأصل ألا يعمل من الحروف إلا المختص. انظر: شرح المفصل ٢ / ١٠٠، وانظر مسألة إلغاء (لا) إذا دخلت على ما عمل فيه عامل في: الكتاب ٢ / ٣٠١، المقتضب ٤ / ٣٨٠، الأصول ١ / ٣٩٤، شرح الكافية ١ / ٢٥٨ - ٢٥٩.

(٤) ب: إذا.

(٥) هذه العبارة قريبة من عبارة سيبويه التي نقدها المبّرد على أنها علة عدم لزوم التكرير عند سيبويه، وألزمه أنْ يقول: زيدٌ لا قائمٌ، فيُجيز ترك التكرير إذا دخلت (لا) على الخبر؛ لأنَّ الفعل يقع موقعه، فيقال: زيدٌ لا يقوم، وما قاله لا يلزم سيبويه؛ لأنَّ الأسماء التي دخلت عليها (لا) في هذا الباب بدلٌ من الفعل، وما ذكره ليس الاسم فيه ببدلٍ من الفعل، على أنَّ سيبويه أورد عبارته للتنظير، وليس للتعليل.
انظر: الكتاب ٢ / ٣٠١، مسائل الغلط ١٥٥ - ١٥٦، الانتصار ١٥٦ - ١٥٧، شرح السيرافي ٣ / ٩٥ ب - ٩٦ أ.

(٦) قال المبرد: «ولم يلزمْك في هذا الموضع تثنية (لا)؛ لأنَّه ليس جواباً لقولك: أذا عندك أم ذا؟»، مسائل الغلط ١٥٧.

(٧) انظر ص: ٣٤٣.

(إنَّ) بمنزلة الفعلِ ، والفعلُ لا يَعْمَلُ في الفعلِ ، و (مِنْ) مِنْ حُروفِ الإضافةِ ، والإضافةُ لا تكونُ إلى الفعل في الحقيقة ؛ لأنَّ المُضافَ يُذْكَرُ للبيانِ عن المضافِ الأوَّلِ ، والفعلُ للفائدة ، ولا إضافةَ إليه في الحقيقة[1] .

وتقولُ : لا مَرْحَباً ولا أهْلاً ، ولا كَرَامَةً ، ولا مَسرَّةً ، ولا شَلَلاً ، ولا سَقْياً ولارَعْياً ، ولا هَنيئاً ولا مَريئاً ، فكلٌّ هذا فيه معنى الدُّعاء ، إلا أنَّ منه ما هو للمذكورِ كقولك : لا شَلَلاً ؛ أي : لا تَشَلُّ ، ومنه ما هو عليه .

والدُّعاءُ إنَّما يكونُ في الحقيقةِ بالفعلِ[2] ، فحالُ الدُّعاء قد دَلَّتْ على الفعلِ ، والمصْدَرُ قد[3] دلَّ على جنسِ الفعلِ ، ونصبُه يَدُلُّ على أنَّه محمولٌ عليه[4] .

وتقولُ : لا سَلامٌ عليك ، وفيه معنى الدُّعاء[5] ، إلا أنَّه خَرَجَ مَخْرَجَ الكائنِ الثَّابتِ على طريقِ التَّفاؤُلِ ، فإذا نُصِبَ[6] المصدرُ في الدُّعاءِ ؛ فذاك له بحقِّ الأصل ، وإذا رُفِعَ ؛ فذاك له بحقِّ الشَّبَهِ لما هو كائنٌ ثابتٌ على طريق التَّفاؤُلِ ، كأنَّ السَّلامَ قد ثَبَتَ له ولَزِمَ ، وإن كان في حقيقة المعنى يُطْلَبُ وقوعُه له من اللّهِ ، جلَّ وعزَّ .

وقال جريرٌ :

وَنُبِّئْتُ جَوَّاباً وسَكْناً يَسُبُّني ... وعمرَو بنَ عِفْرى لا سَلامٌ على عمرِو[7]

كأنَّه قالَ : لا سلَّمَ[8] اللّهُ عليه[9] .

---

(١) انظر : الإيضاح في علل النحو ١٠٦ - ١١١ ، أقسام الأخبار (المورد م ٧ ع ٣ ص ٢٠٤ - ٢٠٥) .

(٢) قال الرضيّ : «الدعاء بالفعل أولى وأكثر ؛ لأنه في الأصل أمرٌ أو نهيٌ» شرح الكافية ١ / ٢٥٨ ، وانظر : شرح السيرافي ٣ / ٩٦ب ، المسائل المنثورة ١٠٠ .

(٣) أ ، ب : وقد .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٣٠١ ، المقتضب ٤ / ٣٨٠ ، الأصول ١ / ٣٩٤ ، شرح السيرافي ٣ / ٩٦أ - ب ، المسائل المنثورة ٩٩ - ١٠٠ .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٣٠١ ، المقتضب ٤ / ٣٨٠ ، الأصول ١ / ٣٩٥ ، شرح السيرافي ٣ / ٩٦ ب ، المسائل المنثورة ١٠٠ ، شرح المفصل ٢ / ١١٢ ، شرح الكافية ١ / ٢٥٨ .

(٦) ب : نصبت .

(٧) تقدَّم تخريجه في ص : ٤١٥ .

(٨) أ ، ب : لا سلامَ ، وأثبت ما يقتضيه السياق ، وهو في مسائل الباب ، والكتاب ٢ / ٣٠١ .

(٩) انظر : الكتاب ٢ / ٣٠١ ، شرح السيرافي ٣ / ٩٦ ب .

وتقولُ : لا بكَ السَّوءُ ، ففيه معنى : لا سَاءَكَ[١] اللّهُ[٢] .

وتقولُ : نَعَمْ ، وكَرَامةً ، ومسرَّةً ، ونُعْمةَ عينٍ ، فهذا في الإجابة على هذه الحال ، كأنَّه قَالَ : نَعَمْ ، وأُكْرِمُكَ كَرامةً ، / ٢٢ أ وأَسُرُّكَ مَسَرَّةً ، وأُنْعِمُك نُعْمَةَ عينٍ[٣] ، ودليلُ المحذوفِ الإجابةُ إلى ما طُلِبَ من الفعلِ ، إلا أنَّه على حالِ الإكرامِ ، ولو قال : لا ، ولا كَرَامةً ، ولا مَسرَّةً ، ولا نُعْمَةَ عينٍ ؛ لجرى ذلك المجرى على جهة التَّقصيرِ .

وتقولُ في الدُّعاءِ : لا مَرْحباً و لا أهلاً ، ولا يجوزُ في الأمرِ : لا ضَرْباً ، بمعنى : لا اضْرِبْ ؛ لأنَّ الأمرَ له صيغةٌ ، وللنَّهي صيغةٌ ، فمُنِعَتْ صيغةُ الأمرِ من دُخولِ (لا) ؛ لتخْلُصَ لصيغةِ النَّهي ، فيُدَلَّ بذلك على أنَّ الأمرَ غيرُ النَّهي[٤] ، وليس كذلك الدُّعاءُ ؛ لأنَّه قد يكونُ بغيرِ صيغةِ الأمْرِ ؛ لِما يُحْتَاجُ فيه إلى التَّفاؤُلِ بالكائنِ الثَّابتِ ، كقولك : أعزَّكَ اللّهُ ، وأَطَالَ اللّهُ بقاءَكَ ، فهذا دُعاءٌ ، ومخرجُه مَخْرجُ الخبرِ عمَّا كانَ .

وتقولُ : لا سَواءٌ ، فترفَعُ ؛ لأنَّه على جوابِ الإيجابِ في قولهم : هُما سَواءٌ[٥] ، ولا يجوزُ أنْ تقولَ : هذانِ لا سَواءٌ ؛ لأنَّ (لا) قَدْ وَقَعَتْ مَوْقعَ المبتدأ على طريقِ المُعاقبةِ ؛ ليُدَلَّ على أنَّ النَّفيَ فيه على الصِّحَّة ، فلا يجوزُ إظهارُ ما ارْتفعَ عليه (سَواءٌ) ؛ لأنَّ (لا) مَعاقبةٌ له ؛ لِتَدُلَّ على أنَّها جوابُه[٦] .

---

(١) ب : لا أسيك .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٣٠٢ ، شرح السيرافي ٣ / ٩٦ ب ، المسائل المنثورة ١٠٠ ، شرح الكافية ١ / ٢٥٨ .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٣٠٢ .

(٤) قال السيرافي : «دخول (لا) على فعل الأمر لا يجوز ؛ لأنَّ صيغة الأمر تجرى مجرى الإيجاب ، وصيغة النهي تجري مجرى الجحد ؛ ألا ترى أنّا لو أدخلنا لام الأمر لم يجز أن ندخل معها (لا) التي للنهي ولا (لا) التي للجحد في الخبر ، لا تقول : لا ليقُم زيدٌ ؛ لأنك تصير آمراً ناهياً بحرف النهي وحرف الأمر ، كما لا تكون جاحداً لشيءٍ واحدٍ معترفاً به ، و (لا) التي للخبر لا يصلح دخولها على الأمر فتكون آمراً مخبراً ، وهذا لا يجوز» . شرح السيرافي ٣ / ٩٦ ب . وانظر : الكتاب ٢ / ٣٠٢ ، الأصول ١ / ٣٩٤ .

(٥) قال السيرافي : «قولُهم : لا سواءٌ، إنما يتكلَّم به المتكلِّم عند ادِّعاء مدّعٍ لاثنين جرى ذكرهُما أنَّ أحدهما مثلُ الآخرِ ، أي : هما سواء ، فيقول المنكرُ لمن قال : لا سواءٌ ؛ أي : هما لا سواء» شرح السيرافي ٣ / ٩٧أ .

(٦) انظر : الكتاب ٢ / ٣٠٢ ، الأصول ١ / ٣٩٥ ، التعليقة ٢ / ٤١ ، المسائل المنثورة ١٠٠ - ١٠١ ، شرح الكافية ١ / ٢٥٨ .

ونظيرُ ذلك قولُهم : لا ها اللّه ، فـ (ها) للتَّنبيه[1] ، والواو للقَسَم ، وقَدْ وَقَعَ حرفُ التَّنبيه[2] مَوْقعَ حرفِ القسم على المُعاقبةِ ، كما وَقعَتْ (لا) مَوْقِعَ المبتدأ في الجوابِ على طَريقِ المُعاقَبة[3] .

وتقولُ : لا نَوْلُك أنْ تفعَلَ ، فَتَرْفَعُ ، ولا يَلْزَمُك تكريرٌ ؛ لأنَّه بمنزلةِ : ليس يَنْبَغي لكَ أنْ تَفعَلَ ، فكأنَّه قالَ : لا يَنْبَغي لك ذاك[4] .

وإنَّما جازَ في (لا) النَّافيةِ أنْ تقَعَ في حَشْوِ الكلام ، ولَمْ يَجُزْ في (ما) ؛ لأنَّ (لا) تَدْخُلُ على المفردِ ، و (ما) للجملة .

وتقولُ : أخذتَه بلا ذنبٍ ، وغَضِبْتَ مِنْ لا شيءٍ ، وذهبتَ بلا عتادٍ[5] ، والفرقُ بينَه وبينَ : غضبتَ لا مِنْ شيءٍ ، أنَّه إذا دَخَلتْ (مِنْ) على (لا) ؛ فهناكَ مُقَدَّرٌ يَغْضَبُ منه ، وليس بشيءٍ في الحقيقة . وإذا أُبديَتْ (لا) ، فقيلَ : غَضِبْتَ لا مِنْ شيءٍ ؛ فقد تجرَّدَ الغَضَبُ من شيءٍ في الحقيقة ، إذا قلتَ : لا مِنْ شيءٍ .

وتقولُ : أجِئْتَنا بلا شيءٍ ، أي : خالياً[6] ، ويجوزُ : أجِئْتَنا لا بشيءٍ[7] ، على ما بيَّنا[8] .

---

(١) ب : للتشبيه .

(٢) ب : التشبيه .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٣٠٢ ، الأصول ١ / ٣٩٥ ، شرح السيرافي ٣ / ٩٧ أ .
وانظر مسألة : لاها الله ، في : شواهد التوضيح ١٦٧ ، الإذن في توجيه : لاها الله إذن (مجلة جامعة الإمام ع ١٥ ص ٢١٨ - ٢٢٧) .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٣٠٢ ، الأصول ١ / ٣٩٥ ، شرح السيرافي ٣ / ٩٧ أ ، والمسائل المنثورة ١٠١ ، الأمالي الشجرية ١ / ٣٦٢ ، شرح المفصل ٢ / ١١٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٦٦ ، شرح الكافية ١ / ٢٥٨ .

(٥) (لا) في هذه الأمثلة بمعنى (غير) وإن كانت باقية على حرفيتها ، انظر : الكتاب ٢ / ٣٠٢ ، شرح السيرافي ٣ / ٩٧ أ - ب .
وانظر : المقتضب ٤ / ٣٥٨ ، الأصول ١ / ٣٨٠ ، الأمالي الشجرية ١ / ٣٦٣ ، شرح الكافية ١ / ٢٥٩ .
ونقل عن الكوفيين أنَّ (لا) في هذا النحو اسمٌ ؛ لدخول الخافض عليها ، وقيامها مقام غير . انظر : الأمالي الشجرية ٢ / ٥٣٩ .

(٦) انظر : الكتاب ٢ / ٣٠٣ ، شرح السيرافي ٣ / ٩٧ ب ، الأمالي الشجرية ١ / ٣٦٣ .

(٧) أ : شيء .

(٨) يعني الفرق الذي ذكره بين : غضبت من لا شيء ، وغضبت لا من شيء .

وتقولُ : ما كانَ إلا كلا شيءٍ[١] ، فهذا لا يَصِحُّ إلا بِمُقَدَّرٍ ، كأنَّك قلتَ : ما كانَ إلا كمُقَدَّرٍ مُتوَهَّمٍ ليس بشيءٍ في الحقيقة .

وكذلك : إنَّك ولا شيئاً سواءٌ [١] ، ولولا [٢] التَّقديرُ لاستحالَ هذا المعنى ؛ لأنَّ [السَّواءَ][٣] لا يكون إلا بينَ شَيْئَين .

وقال الشَّاعرُ :

٢٢ / ب تَركْتَني حينَ لا مالٍ أَعيشُ به .·. وحينَ جُنَّ زمانُ النَّاسِ أو كَلِبا[٤]

فهذا على إلقائها في حَشْوِ الكلامِ ، ويجوز : حينَ لا مالَ أعيشُ به ، على (لا) العاملة ، ويجوزُ : حينَ لا مالٌ أعيشُ به ، على معنى (ليس)[٥] .

وقال الشَّاعرُ :

حنَّتْ قَلُوصي حينَ لا حينَ مَحَنْ[٦]

فجاءَ بها على النَّافيةِ[٧] العاملة[٨] ، وهي في موضعِ جُملةٍ ؛ ولذلك جَازَ إضافةُ (حين) إليه ؛ لأنَّه مِمّا يُضَافُ إلى الجملة[٩] .

وقال جريرٌ :

ما بالُ جَهْلِك بَعْدَ الحلمِ والدِّينِ .·. وَقَد عَلاكَ مَشيبٌ حِيْنَ لا حِيْنِ[١٠]

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٣٠٣ ، شرح السيرافي ٣ / ٩٧ ب ، الأمالي الشجرية ١ / ٣٦٣ ، شرح الكافية ١ / ٢٥٩ .

(٢) ب : لو .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) تقدَّم مخرجاً في ص : ٤١٩ .

(٥) قال سيبويه : «والنَّصب أجودُ وأكثر من الرفع ؛ لأنَّك إذا قلت : لا غُلامَ ، فهي أكثر من الرافعة التي بمنزلة (ليس)» . الكتاب ٢ / ٣٠٤ ، وانظر : المسائل المنثورة ١٠١ .

(٦) تقدَّم تخريجه في ص : ٤١٩ .

(٧) أ ، ب : القافية .

(٨) ب : العاملية .

(٩) انظر : شرح السيرافي ٣ / ٩٧ ب ، الحجة ١ / ١٢٤ .

(١٠) تقدَّم تخريجه ص : ٤٢٠ .

فهذا على (لا) التي هي صلةٌ ، كأنَّه قالَ : حين حينٍ ؛ لأنَّ الشَّيْبَ وَقَعَ في ذلك الحين[١] .

وتقولُ : مررتُ برجلٍ لا فارسٍ ولا شُجاعٍ ، ولا يجوزُ : لا فارسٍ ، حتى تَصِلَهُ بمنفيٍّ آخَرَ ؛ لأنَّه الموضعُ الذي يقتضي التَّكريرَ[٢] .

وقال رجلٌ من بني سَلول :

أَنْتَ امرُؤٌ منّا خُلِقْتَ لغَيْرِنا ∴ حياتُكَ لا نَفْعٌ وموتُكَ فاجِعُ[٣]

فهذا على الضَّرورةِ ، اقْتَصَرَ على نفي المُفْرَدِ بالرَّفعِ مِنْ غيرِ تكريرٍ[٤] ، وكأنَّه قدَّرَ التَّكريرَ على : حياتُك لا نَفْعٌ ولاضَرٌّ[٥] .

وقالَ حسَّان :

ألا طِعَانَ ولا فتْيانَ عاديةً ∴ [إلا تَجشُّؤُكم][٦] ....

فأجرى الاستفهامَ عن المَنْفيِّ مُجرى الخبرِ[٧] ، وقالوا في مَثَلٍ : ألا قُماصَ بالعَيْرِ[٨] .

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٣٠٥ ، الحجة ١ / ١٢٢ - ١٢٣ ، المسائل المنثورة ١٠٢ .

(٢) وجوب تكرير (لا) إذا دخلت على النعت أو الحال أو الخبر مذهب سيبويه والجمهور ، ونُقل عن المبرد وابن كيسان جوازُ ترك التكرير ، وفي المقتضب ٤ / ٣٦٠ مايُشعر بهذا ، وفي (مسائل الغلط) نصٌّ يُفهم منه أن مذهب المبرد هو مذهبُ سيبويه ، إذ يقول : «لو كان هذا [لا مرحباً ونحوه] يجري في ترك النصب والتثنية مجرى الفعل الذي هو بدلٌ منه لزمك أنْ تقول : زيدٌ لا قائمٌ ، كما كنت تقول : زيدٌ لا يقوم» . مسائل الغلط ١٥٥-١٥٦ .

وانظر : الكتاب ٢ / ٣٠٥ - ٣٠٦ ، التعليقة ٢ / ٤٢ ، الأزهية ١٦١ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٦٥ ، شرح الكافية ١ / ٢٥٨ ، الارتشاف ٢ / ١٧٢ .

(٣) تقدم مخرجاً في ص : ٤٢٠ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٣٠٥ ، الأزهية ١٦١ - ١٦٢ ، المفصل ٨٠ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٥٤٠ .

(٥) انظر : التخمير ١ / ٥١٧ - ٥١٨ ، شرح المفصل ٢ / ١١٢ .

(٦) ساقط من : ب .

والبيت قد مضى تخريجه في : ص : ٤٢١ ، وروايته هناك : ولا فُرسان .

(٧) ذكر الشلوبين أنَّ الاستفهام عن المنفي لا يكون إلا حيث الإنكار والتوبيخ ، ورد عليه ابن مالك .

انظر : شرح المقدمة الجزولية ٣ / ١٠٠٠ ، شرح التسهيل ٢ / ٧٠ ، عقود الزبرجد ٢ / ٤٠٩ . وانظر المسألة في : الكتاب ٢ / ٣٠٦ ، المقتضب ٤ / ٣٨٢ ، الأصول ١ / ٣٩٦ ، الارتشاف ٢ / ١٧٦ - ١٧٧ .

(٨) تقدم تخريجه في :ص : ٤٢١ ، وانظر : الكتاب ٢ / ٣٠٦ ، الارتشاف ٢ / ١٧٦ .

وحقُّ (لا) مع ألفِ الاستفهامِ - إذا دَخَلَه معنى التَّمَنِّي - أنْ تُجْرَى على مُجرَّد الخبرِ عَن النَّفي[١] ، فتقولَ : ألا ماءَ بارداً ، وألا ماءَ باردَ ، وألا[٢] أبالي ، وألا[٢] غُلامَيْ لي[٣] .

وقالَ الشَّاعِرُ :

ألا رَجُلاً جَزَاهُ اللّهُ خيراً ∴ يَدُلُّ على مُحَصِّلَةٍ تَبيتُ[٤]

فهذا على التَّحضيضِ عندَ الخليلِ ؛ كأنَّه قالَ : هَلّا تُرُونَني رَجُلاً ؛ لأنَّ (ألا) قد يكونُ بمعنى (هَلّا) في التحَّضيضِ ، كما تقولُ : ألا خيراً منْ ذلك[٥] .

وأما يونُسُ فَحَمَلَه على التَّمنِّي ، ونَوَّنَ مُضْطَرّاً[٦] ؛ لأنَّ التَّمنِّي أغلبُ على هذا الباب[٧] .

وحَمَلَ يونُسُ قولَه :

لا نَسبَ اليومَ ولا خُلَّةً[٨] ....

على الاضْطِرارِ ؛ لأنَّه جَعَلَ (لا) الثّانيةَ نظيرةَ الأولى ، فلَزِمَ ذلك[٩] .

وله وجهٌ يُخْرِجُه عن الاضْطِرارِ ، وهو أنْ تكونَ (لا) المؤكِّدةَ للنَّفي ، فلا يكونُ مُضْطَرّاً ؛ لأنَّ دُخولَها وخروجَها - حينئذٍ - واحدٌ[١٠] ، ويصيرُ بمنزلةِ قولِه :

---

(١) يعني أنَّ (لا) تأخذ في هذا الموضع حكمَها إذا لم تدخل عليها الهمزة ، وحديثه هنا عن عملها في الاسم ، أما الخبر والحمل على الموضع فسيأتي قريباً الخلاف فيه . وانظر : شرح السيرافي ٣ / ٩٨ ب .

(٢) أ ، ب : لا ، من دون الهمزة ، والتصحيح من الكتاب ٢ / ٣٠٧ .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٣٠٧ .

(٤) سبق تخريجه في ص : ٤٢٢ .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٣٠٨ ، الأصول ١ / ٣٩٨ ، شرح عيون الإعراب ١١٧ ، شرح المفصل ٢ / ١٠٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٧١ ، الارتشاف ٢ / ١٧٨ ، الجنى الداني ٣٨٢ ، المغني ١ / ٦٩ .

(٦) نُقل هذا المذهب أيضاً عن الأخفش . انظر : الأصول ١ / ٣٩٨ ، الارتشاف ٢ / ١٧٨ .
وانظر مذهب يونس في المصادر المذكورة في الهامش السابق .

(٧) وهو دخول الهمزة على (لا) .

(٨) تقدم تخريجه في ص : ٣٥٥ .

(٩) انظر : الكتاب ٢ / ٣٠٨ - ٣٠٩ .

(١٠) انظر ص : ٣٦٦ .

٢٣ أ / فلا أبَ وابناً مثلُ مروانَ وابنِه[١] ...

وتقولُ : ألا ماءَ وعَسَلاً بارداً حُلْواً ، فلا يجوزُ[٢] في الصِّفةِ إلا التَّنوينُ ؛ للفصْلِ بينَها وبينَ الموصوفِ[٣] .

وتقولُ : ألا غُلامَ أفْضَلَ منك ، بالنَّصبِ ؛ لأنَّه دَخَلَه معنى الدُّعاءِ ، فصارَ بمنزلةِ قولِهم : اللّهُمَّ غُلاماً ؛ أي : هَبْ لي غُلاماً ، فكذلك فيه معنى : اللّهُمَّ اجْعَلْه أَفْضَلَ منه ، فهذا لا يجوزُ فيه إلا النَّصبُ عند سيبويهِ وأكثرِ النَّحويين[٤] ، إلا المازنيَّ فإنَّه أجازَ فيه الرَّفعَ[٥] ؛ لأنَّه قد يكُونُ اللَّفظُ على مَخْرجِ معنىً ، وهو على خِلافِ ذلك المعنى في كثيرٍ من الكلامِ ، فأجازَه على هذا الوجهِ[٦] .

والصَّوابُ فيه مذهبُ سيبويهِ ؛ لأنَّه - وإن كانَ ما ذكَرَه أبو عُثمانَ على ما ذكَرَ - فإنَّه لا يُقاسُ عليه ، ولا يُتَجاوزُ به ما استُعْمِلَ على طريقةِ المُغَيَّرِ عَنْ أَصْلِه ، وحقيقتُه إلى نادرٍ في بابِه .

---

(١) تقدم تخريجه في ص : ٣٥٤ .

(٢) ب : ولا يجوز .

(٣) قال السيرافي : «وقوله : ألا ماءَ وعسلاً بارداً حلواً ، فتقديره : ألا ماءَ بارداً وعسلاً حُلواً ، ولم يَجُز بناء (ماء) مع (بارداً) ؛ لفصل (عسل) بينهما » . شرح السيرافي ٣ / ٩٨ ب .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٣٠٩ ، المقتضب ٤ / ٣٨٣ ، الأصول ١ / ٣٩٧ .

(٥) انظر ص : ٤٢٣ هـ٦ .
وقد أخذ بمذهب المازني المبّردُ في : مسائل الغلط ١٥٨ .

(٦) قال المبرد : « وكان المازني يُجري هذا مع التمنّي مجراه قبلُ ، ويقول : يكون اللفظ على ما كان عليه ، وإن دخله خلاف معناه ؛ ألا ترى أنَّ قولك : غَفَرَ اللّهُ لزيد ، معناه الدُّعاء ، ولفظُه لفظُ (ضَرَبَ) ، فلم يُغيِّر لما دخله من المعنى ، وكذلك قولك : علم اللّهُ لأفعلنَّ ، لفظُه لفظُ : رَزَقَ اللّه ، ومعناه القسم ، فلم يُغيِّره » . المقتضب ٤ / ٣٨٣ ، وانظر : الأصول ١ / ٣٩٩ ، التعليقة ٢ / ٤٣ ، شرح المفصل ٢ / ١٠٢ .

باب الاسْتِثْنـــاءِ[1]

الغَرَضُ فيـه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في الاستثناءِ ممّا لايجوزُ[2].

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في الاستثناءِ ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

ومأصلُ حروفِ الاستثناءِ ؟ ولِمَ وَجَبَ أنْ يكونَ الأصلُ فيها : إلاّ ؟[3].

ولِمَ وَجَبَ ألاّ يُسْتَثْنى إلاّ بحرفٍ في الأصلِ ؟[4].

وما الذي يجوزُ أنْ يُسْتَثْنى به سوى : إلاّ ؟ وهل ذلك ماكانَ فيه معنى (إلاّ) فجائزٌ أنْ يُسْتَثْنى به ، ومالم يكن فيه معنى (إلاّ) فلا يجوزُ أن يَسْتَثْني ؟[5].

وما الاستثناءُ ؟ ولِمَ وَجَبَ أنّه كحروفِ الجرِّ في التقديرِ ؟ ولِمَ عَمِلَ حَرفُ الجرِّ، ولَمْ يَعْمَلْ حرفُ الاستثناءِ ، وكلاهما للتَّعدية ؟ وهل ذلك لأنَّ حرفَ الجرِّ مع أنَّه للتَّعدية – هو للإضافةِ التي يَجِبُ لها ضَرْبٌ من الإعرابِ في أصلِ القِسْمَةِ ؟ .

ومِنْ أَيْنَ صارَ في : غير ، وسوى ، معنى: إلاّ ؟[6] وما الوجهُ الذي يجتمعانِ فيه ؟، وما الوجهُ الذي يَفْترقانِ فيه ؟.

---

(١) انظر : الكتاب ١ / ٣٥٩ (بولاق) ، ٢ / ٣٠٩ (هارون) .

(٢) تحدَّث سيبويه في الباب عن أقسام أدوات الاستثناء ، ولم يتحدث عما يجوز ومالا يجوز .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فحرف الاستثناء (إلا) » ، ثم حمل عليها باقي الأدوات . الكتاب ١ / ٣٥٩ (بولاق) ، ٢ / ٣٠٩ (هارون) .

(٤) هذا السؤال مبنيٌّ على ماقبله .

(٥) هكذا في النسختين ، وانظر توجيه الشّاطبي لنسبة الاستثناء إلى الأداة في : المقاصد الشافية ١ / ٣٤٥ . والسؤال مبنيٌّ على قول سيبويه : « وماجاء من الأسماء فيه معنى (إلا) .... وماجاء من الأفعال فيه معنى (إلا) ... ومافيه ذلك المعنى من حروف الإضافة.... » . الكتاب ١ / ٣٥٩(بولاق) ، ٢ / ٣٠٩(هارون) .

(٦) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وماجاء من الأسماء فيه معنى (إلا) فغيرٌ ، وسوىً » . الكتاب ١ / ٣٥٩ (بولاق) ، ٢ / ٣٠٩ (هارون) .

ومِنْ أينَ صار [في](١) : لايكونُ ، ولَيسَ ، وعَدا ، وخلا معنى : إلاّ ؟(٢).

ومِنْ أينَ صار في (حَاشا) معنى: إلاّ ؟ (٣) وهلاّ كانَ أَصْلاً في الاستثناءِ ؛ إذْ هو حرفٌ فيه معنى الاستثناءِ ؟ وهل ذلك لأنَّه يَخْرُجُ عن معنى الاستثناء ، فَيَرْجِعُ إلى أصله من حروفِ الإضافةِ ، وليس [يجب](٤) لحرفِ الاستثناءِ العَمَلُ ، وإنَّما هو مسلِّطٌ للعاملِ كتَسْليطِ حُروفِ الإشراك ؟.

ولِمَ وَقَعَ الاشتراكُ في خَلا بينَ الفعلِ والحرفِ (٥)؟ (وهل ذلك كوقوعه في (على) بينَ الفعلِ والحرفِ) (٦)/ ٢٣ب ، فإذا تصرَّفَ على طريقةِ : فَعَل يَفْعَل ؛ فهو فِعْلٌ ، وإذا جَرَّ الاسمَ ؛ فهو حرفُ إضافةٍ ، على قياسِ : على ؟.

---

(١) تكملة يقتضيها السياق .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وماجاء من الأفعال فيه معنى (إلا) فلا يكون ، وليس ، وعدا ، وخلا » . الكتاب ١ / ٣٥٩ (بولاق) ، ٢ / ٣٠٩ (هارون) .

(٣) هذا سؤال عن قول سيبويه : « ومافيه ذلك المعنى من حروف الإضافة وليس باسم فحاشا » . الكتاب ١ / ٣٥٩ (بولاق) ، ٢ / ٣٠٩ (هارون) .

(٤) ساقط من : ب .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه بعد النص السابق : « وخلا في بعض اللغات » . الكتاب ١ / ٣٥٩ (بولاق) ، ٢ / ٣٠٩ (هارون) .

(٦) معاد في : أ ، ب .

بابُ الاستثناءِ بإلاّ [١]

الغَرَضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في الاستثناءِ بإلاّ مِمّا لايجوزُ [٢] .

مسائلُ هذا الباب :

ما الذي يجوزُ في الاستثناءِ بإلاّ ، وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟.

وما (إلاّ) المُسَلِّطةُ ؟ وما المُلْغاةُ ؟ ولِمَ جازَ فيها التَّسليطُ والإلغاءُ ؟ وهل المُسَلِّطةُ هي الواقعةُ في الإيجابِ ، والملغاةُ هي الواقعةُ في النَّفي على تقديرِ تفريغ العاملِ ؟[٣] .

ومانظيرُ الملغاة مِنْ قولِهم : لامَرْحباً ، ولاسَلامٌ عليك ؟ [٤] .

ولِمَ كانَ الإيجابُ أحقَّ بالتَّسليطِ على العملِ ؟ وهل ذلك لأنَّه لايَصْلُحُ فيه تفريغُ العاملِ كما يَصْلُحُ في النَّفيِ ؟ ولِمَ ذلك ؟ [٥] .

ولِمَ صارت ملغاةً في : ماأتاني إلا زيدٌ ، وما لَقِيْتُ إلا زيداً ، ومامررتُ [إلا بزيدٍ] ؟ [٦] .

ولِمَ لايجوزُ في : سار القومُ إلا زيداً ، تفريغُ العاملِ ؟ [٧] .

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابُ مايكون استثناءً بإلا . الكتاب ١ / ٣٦٠ (بولاق) ، ٢ / ٣١٠ (هارون) .

(٢) ذكر سيبويه في الباب استعمال (إلا) في الاستثناء المفرّغ ، واستعمالها في الاستثناء التام ، وتحدث عن الاستعمال الأول .

(٣) هذا سؤال مأخوذ من جملة كلام سيبويه في الباب .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فأحدُ الوجهين أنْ لاتُغَيِّر الاسمَ عن الحال التي كانَ عليها قبل أن تلحق كما أنَّ (لا) حين قلتَ : لامرحباً ، ولاسلامٌ ، لم تُغَيِّر الاسمَ عن حاله قبل أنْ تلحق ، فكذلك (إلا) ، ولكنّها تجيء لمعنى كما تجيء (لا) لمعنى » . الكتاب ١ / ٣٦٠ (بولاق) ، ٢ / ٣١٠(هارون) .

(٥) هذا السؤال مبنيٌّ على قول سيبويه : « والوجه الآخر أنْ يكون الاسمُ بعدها خارجاً مما دخل فيه ماقبلَه ، عاملاً فيه ماقبلَه من الكلام ، كما تعمل (عشرون) فيما بعدها ، إذا قلت : عشرون درهماً » . الكتاب ١ / ٣٦٠ (بولاق) ، ٢ / ٣١٠ (هارون) .

(٦) ساقط من : ب .
والسؤال عن قول سيبويه : « فأما الوجهُ الذي يكون فيه الاسمُ بمنزلته قبل أن تلحق (إلا) فهو أنْ تُدخلَ الاسْمَ في شيءٍ تنفي عنه ماسواه ، وذلك قوله : ماأتاني إلا زيدٌ ....» إلى قوله : « لأنها بعد (إلا) محمولةٌ على مايجرُّ ويرفَعُ وينصبُ ، كما كانت محمولةً عليه قبل أنْ تلحق (إلا) ، ولم تَشْغَلْ عنها – قبل أنْ تَلحق (إلا) – الفعلَ بغيرها » . الكتاب ١ / ٣٦٠ (بولاق) ، ٢ / ٣١٠ - ٣١١(هارون) .

(٧) هذا السؤال قد تقدَّم قبل قليل بلفظ آخر . انظر : هـ(٥) .

الجوابُ [عن البابِ الأوّلِ] [(١)] :

الذي يجوزُ في الاستثناءِ من الحروفِ مافيه معنى إخراجِ بعضٍ من كلٍّ ؛ لأنَّ الاستثناءَ على هذا المعنى [(٢)] .

ولايجوزُ أنْ يكونَ في الأصلِ إلاّ بالحرفِ ؛ لأنّه لتعديةِ الفعلِ [(٣)] ، كما أنَّ حرفَ الجرِّ للتَّعديةِ ، وكما أنَّ [(٤)] حرفَ العطفِ للتَّعديةِ [(٥)] ، إلاّ أنَّ حرفَ الجرِّ - مع ذلك - عاملٌ ؛ لما فيه منْ معنى الإضافةِ التي يَجبُ لها ضَرْبٌ من الإعرابِ في أصْلِ القِسْمةِ .

وأَصْلُ حروفِ الاستثناءِ (إلاّ) [(٦)] ؛ لأنَّه حرفٌ لازمٌ لمعنى الاستثناءِ [(٧)] ، فأمّا ماكان منْ غيرِه فيه معنى (إلاّ) ؛ فجائزٌ أنْ يُسْتَثْنَى به ، ومالیس فيه معنى (إلاّ) فلا يجوزُ أنْ يُسْتَثْنَى به [(٨)] .

---

(١) ساقط من : ب .
ومراده باب الاستثناء .

(٢) انظر : الأصول ١ / ٢٨١ - ٢٨٢ ، أسرار العربية ٢٠١ ، اللباب للعكبري ١ / ٣٠٢ ، شرح المفصل ٢ / ٧٦ .

(٣) أبان الشارح في هذه العبارة عن مذهبه في ناصب المستثنى ، وهو الفعل بتعدية (إلا) ، وماذهب إليه هو قول ابن السّراج والفارسي . أما سيبويه فكلامه في المسألة مجملٌ ؛ ولذا اختلف النقل عنه ، فعزا إليه ابن الخباز المذهب السابق ، وعزا إليه ابن مالك أن الناصب (إلا) واجتهد في الاستدلال لقوله بنصوص من الكتاب ، في الاستدلال بها نظرٌ يطول بيانه ، وغاية ماقاله سيبويه أنَّ ماقبله من الكلام عمل فيه كما عمل العشرون في الدرهم ، وظاهره أن المستثنى منصوبٌ بعد تمام الكلام تشبيهاً بالمفعول به ، وهو مانقله الشاطبي ، وفي المسألة خلافٌ كبير .
انظر : الكتاب ٢ / ٣١٠ ، ٣١٩ ، المقتضب ٤ / ٣٩٠ ، الأصول ١ / ٢٨١ ، شرح السيرافي ٣ / ١٠٦ب - ١٠٨ب ، الإيضاح العضدي ٢٢٥ ، الإنصاف ١ / ٢٦٠ - ٢٦٥ ، الغرة المخفية ١ / ٢٨٨ ، شرح التسهيل ٢ / ٢٧١ - ٢٧٩ ، الارتشاف ٢ / ٣٢٢ ، المقاصد الشافية ١ / ٣٤٩ - ٣٥٠ .

(٤) ب : وكمال .

(٥) انظر : المسائل المنثورة ٥٥ ، الحدود للشارح ٧٩ ، أسرار العربية ٢٠١ ، نتائج الفكر ٧٩-٨٠ ، اللباب للعكبري ١ / ٣٠٣ ، شرح المفصل ٢ / ٧٦ .

(٦) انظر : المقتضب ٤ / ٣٩١ ، شرح السيرافي ٣ / ٩٩أ .

(٧) انظر : الأصول ١ / ٢٨٥ ، اللباب للعكبري ١ / ٣٠٢ ، التخمير ١ / ٤٥٥ ، الغرة المخفية ١ / ٢٨٧ ، المقاصد الشافية ١ / ٣٤٦ .

(٨) نقل القرافي هذه الفقرة بتصرف . انظر : الاستغناء ٤٦ ، وانظر : الكتاب ٢ / ٣٠٩ ، الأصول ١ / ٢٨٤ .

وكلُّ مايُسْتَثْنَى به سوى (إلاّ) فهو تفريعٌ عليها [١]، فمِنْ ذلك : غيرٌ ، وسوى ، يجوزُ أنْ يُسْتَثْنَى بهما إذا كان فيهما معنى (إلاّ) ، ولايجوزُ أنْ يُستثنى بهما إذا خرجا عن ذلك[٢] .

وإنَّما دَخَلَ (غير) معنى (إلاّ) ؛ لأنَّها مما يَلْزَمُه الإضافةُ ، ويكونُ الثَّاني فيه على خِلافِ معنى الأوَّل [٣] ، فإذا جَرَى على كلامٍ قَبْلَه يُوجِبُ أنَّ الفعْلَ لما بعد (إلاّ) ، وأنَّ الاسمَ المضافَ خارجٌ من ذلك المعنى ؛ صار - حينئذٍ - [٤] بمنزلةِ (إلاّ) في إخراجِ بعضٍ مِنْ كُلٍّ بإيجابٍ ، أو نفيٍ .

وإذا استُؤْنِف الكلامُ به ؛ بَطَلَ معنى الاستثناء / ٢٤ أ ، كقولك : غيرُ زيدٍ عندي . وكذلك سوى ؛ لأنَّها بمنزلةِ (غيرٍ) فيما ذكرنا ، فهذه الأسماءُ التي جَرَتْ مَجرى (إلاّ) في الاستثناء [٥] .

وأمَّا : ليس ، ولايكونُ ، وخَلا ، وعَدا ؛ فهي [٦] أفعالٌ يَدْخُلُها معنى : إلاّ [٧] ، فَيُستَثْنَى بها ، ويَخْرُجُ عنها بالرُّجوعِ إلى أصلِها فلا يُسْتَثْنَى بها .

وإنَّما دَخَلَهَا معنى (إلاّ) إذا اتَّصلَتْ بإيجابِ [ما] [٨] قبلها ، ونَفَتْ مابعدَها ، فصارتْ كإلاّ في إيجابِ ماقبلَها ، ونفيِ مابعدَهَا ، فإذا استُؤْنِف الكلامُ بها ، بَطَلَ أنْ يُسْتَثْنَى بها ؛ لأنَّها قَدْ خَرَجَتْ عن [٩] معنى (إلاّ) ، وكانَ ذلك لها بحقِّ الأصلِ فيها .

---

(١) انظر : الغرة المخفية ١ / ٢٩٢ ، الاستغناء ٤٠ ، المقاصد الشافية ١ / ٣٤٦ .

(٢) انظر : الأصول ١ / ٢٨٥ - ٢٨٦ ، المتبع ١ / ٣٦٢ .

(٣) انظر : الاستغناء ٤٠ .

(٤) في ب : ح ، وهو اختصار : حينئذٍ .

(٥) انظر : الاستغناء ٤٦ .

(٦) ب : فهو .

(٧) سيذكر الشارح بعد قليل أنَّ (خلا) متردِّدة بين الفعل والحرف . أمَّا (عدا) فتبع سيبويه والمبرِّد في أنها لاتكون حرفاً ، ومن النحويين من يرى أنها كخلا ، قال السيرافي : « ولم أرَ أحداً ذكر في (عدا) الجر إلاّ الأخفش فإنَّه قرنها في بعض ماذكر مع (خلا) في الجر » . شرح السيرافي ٣ / ١٣٠ أ ، وانظر : الكتاب ٢ / ٣٠٩ ، المقتضب ٤ / ٣٩١ ، ٤٢٦ ، المقاصد الشافية ١ / ٣٩٠ .

(٨) تكملة يقتضيها السياق .

(٩) ب : على .

وحاشا حرفٌ يكونُ فيه معنى الاستثناءِ إذا اتَّصل بإيجابِ معنىً لما قبلَه، وتنزيهِ مابعدَه عنه، فصار يَدُلُّ على الإيجابِ والنَّفيِ على طريقةِ: إلاّ [(١)].

ولايجوزُ أنْ يَكونَ أَصْلاً في حروفِ الاستثناءِ؛ لأنَّه يَجُرُّ، وحرفُ الاستثناءِ لايَجبُ له العملُ [(٢)]، وَقَدْ تَقولُ: حاشا زيدٍ أنْ يَدْخُلَ في هذا الأمرِ القبيحِ، فيخرجُ بهذا عن جهةِ الاستثناءِ؛ لأنَّك نَفَيْتَ عنه الدُّخولَ في هذا الأمرِ فقط، مِنْ غيرِ أنْ تُوجبَه لأحدٍ يكونُ هو خارجاً عَنْهُم، فهذا دليلٌ على أنَّه ليس بأصلٍ في الاستثناءِ.

والاشتراكُ في (خَلا) بينَ الفِعْلِ والحَرْفِ كالاشتراك في (على) بينَهما [(٣)]، فإذا تصرَّفَ، فقيل: خلا، يخلو؛ فهو بمنزلةِ: علا، يعلو، في أنَّه فعلٌ، وإذا جَرَّ الاسمَ، ولم يَتصرَّفْ، فقيل: خلا زيدٍ؛ فهو: كعَلى زَيْدٍ، في أنَّه حرفُ إضافةٍ يَجُرُّ، ومعناه فيما دَخَل عليه [(٤)].

---

(١) تبع الشارح سيبويه في أنَّ (حاشا) لاتكون فعلاً، وذهب الجرميُّ والمبرِّد إلى أنَّها متردِّدة بين الفعل والحرف، وذهب الكوفيون إلى أنها فعل.
انظر: الكتاب ٢ / ٣٠٩، المقتضب ٤ / ٣٩١، الأصول ١ / ٢٨٨ - ٢٨٩، الانتصار ١٦٩-١٧٢، شرح السيرافي ٣ / ١٢٩ أ - ب، الإنصاف ١ / ٢٧٨ - ٢٨٧، الاستغناء ٤١ - ٤٢.

(٢) نقل هذه العبارة القرافي بتصرف. انظر: الاستغناء ٤٧.

(٣) ب: مابينهما.

(٤) قال المبرِّد: «فإن قلت: فكيف يكون حرفَ خفضٍ وفعلاً على لفظٍ واحد؟ فإنّ ذلك كثير، منه (حاشا) ....، ومثل ذلك (على) تكون حرف خفضٍ على حدِّ قولك: على زيدٍ درهم. وتكون فعلاً نحو قولك: علا زيدٌ الدابةَ، وعلى زيدٍ ثوبٌ، وعلا زيداً ثوبٌ، والمعنى قريب». المقتضب ٤ / ٤٢٦، وانظر: شرح المفصل ٢ / ٧٨.

الجوابُ عن البابِ الذي يليه [١] :

الذي يجوزُ في الاستثناء بإلاّ إجراؤُه على وجهين : التَّسليط ، والإلغاء ، فالتَّسليطُ في الإيجابِ كقولك : سارَ القومُ إلا زيداً [٢] ، والإلغاءُ في النَّفيِ ؛ لأنَّه يَصْلُحُ فيه تفريغُ العاملِ لما بعدَ (إلاّ) كقولك : ماقام إلا زيدٌ ، وماضربتُ إلا زيداً ، ومامررتُ إلا بزيدٍ ، فالعاملُ بمنزلتِه لو لم تكنْ (إلاّ) معه ، فهي ملغاةٌ من الإعراب ، دُخولُها كخروجِها فيه ، إلاّ أنَّها لمعناها في إخراجِ بعضٍ منْ كلٍّ على هذه الجهةِ ، فالمُسَلِّطةُ هي الواقعةُ في الإيجابِ ، والملغاةُ هي الواقعةُ في النَّفيِ على تفريغِ العاملِ [٣] .

ونظيرُ الملغاةِ قولُهم : لامَرْحباً ولاسَلامٌ ، فهي / ٢٤ب ملغاةٌ هاهنا من العَمَلِ وتَسْليطِ العاملِ ، وهي على أَصْلِها في النَّفيِ ، فكذلك (إلاّ) هي ملغاةٌ من التَسليط ، وهي على معناها في الاستثناءِ [٤] .

وإنَّما كان الإيجابُ أحقَّ بالتَّسليطِ على العَمَلِ ؛ لأنَّه لايَصحُّ فيه أعمُّ العامِّ ، وإنَّما يَصِحُّ فيه الوسائطُ ، وهي على معانٍ كثيرةٍ ، إذا تُركَتْ ؛ لم يَدُلَّ الفعلُ على شيءٍ منها .

فأما النَّفيُ فَيَصِحُّ فيه أعمُّ العامِّ، وهو معنى واحدٌ يَدُلُّ الفعلُ المنفيُّ عليه ، ولايُعارِض هذا أخصُّ الخاصِّ [٥] في الإيجابِ ؛ لأنَّ أخصَّ الخاصِّ لايُسْتَثْنَى منه [٦] .

وإنَّما كانَتْ (إلاّ) للتَّعديةِ في : سارَ القومُ إلا زيداً ؛ لأنَّك لو قلتَ : سار القومُ زيداً ؛ لم يَكُنْ له معنىً ، كما لو قلتَ : مررتُ زيداً ؛ لم يَكُنْ له معنىً ، فإذا قلتَ : مررتُ بزيدٍ ؛ صار له معنى ، فكذلك إذا قلتَ : سارَ القومُ إلا زيداً ؛ صار له معنىً [٧] .

---

(١) وهو باب الاستثناء بإلا .

(٢) سيذكر الشارح بعداً أنَّ (إلا) قد تكون مُسلَّطة في غير الموجب . انظر : ص ٤٧١ .

(٣) انظر الحديث عن الاستثناء المفرغ في : الكتاب ٢ / ٣١٠- ٣١١، المقتضب ٤ / ٣٨٩ ، الأصول ١ / ٢٨٢ ، شرح السيرافي ٣ / ٩٩أ - ب .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٣١٠ .

(٥) يريد بأخص الخاص العلمَ ، وسيُفصِّل المسألة في باب الاستثناء من موجب . انظر : ص ٤٩٦ .

(٦) ب : فيه .

(٧) انظر : الأصول ١ / ٢٨١ .

بابُ الاستثناءِ الذي يكونُ المُستَثْنَى فيه بَدَلاً من الأوَّلِ [١]

الغَرَضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في الاستثناءِ الذي يكونُ المُسْتَثْنَى فيه بَدَلاً من الأوَّلِ ممّا لايجوزُ [٢] .

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في الاستثناءِ الذي يكونُ المُسْتَثْنَى فيه بَدَلاً من الأوَّلِ ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

ولِمَ لايجوزُ البَدَلُ إلاّ من الموجودِ ، دونَ المُقَدَّرِ ؟ .

ولِمَ جازَ البدلُ من غيرِ أن يَقَعَ الثّاني مَوْقعَ الأوَّلِ في التَّقديرِ ؟ وهَلْ ذلك لأنَّه قَدْ وَقَعَ مَوْقِعَه في المرتبةِ [٣] التي له من العاملِ ؛ إذْ لو فُرِّغَ العاملُ [٤] ؛ لَعَمِلَ فيه في هذا الموضعِ ، وإنْ لَمْ يلِ العاملَ ؟ [٥] .

وماحكم : ماأتاني أحدٌ إلا زيدٌ ، ومارأيتُ أحداً إلا عَمْراً ، ومامررتُ بأحدٍ إلا زيدٍ ؟ [٦] .

ومادليلُ صِحَّةِ البدلِ في هذا ؟ وهل دليلُه تفريغُ العاملِ في : مالقيتُ إلا زيداً ،

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابُ مايكون المستثنى فيه بدلاً ممّا نُفي عنه ما أُدخل فيه . الكتاب ١ / ٣٦٠ (بولاق) ، ٢ / ٣١١ (هارون) .

(٢) تحدَّث سيبويه في الباب عن حكم المستثنى في الاستثناء التام المتصل المنفيّ ، وردَّ على من جعل المنفيّ بمنزلة الموجب ، ثم ذكر بعض الصور الواردة في الباب . ومنها وقوع المستثنى منه مفعولاً أولاً لفعل قلبيٍّ والخبر جملة فعلية فاعلها ضمير المستثنى منه ، وفرق بين الفعل القلبي وغيره في هذه الصورة ، ثم ختم الباب ببعض أساليب النفي .

(٣) ب : الرتبة .

(٤) ب : للعامل .

(٥) هذا السؤال مبني على قول سيبويه : « جعلت المستثنى بدلاً من الأول : فكأنّك قلتَ : مامررتُ إلا بزيدٍ ، وما أتاني إلا زيدٌ ، ومالقيتُ إلا زيداً » . الكتاب ١ / ٣٦٠ (بولاق) ، ٢ / ٣١١(هارون) .

(٦) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وذلك قولُك : ماأتاني أحدٌ إلا زيدٌ ، ومامررتُ بأحدٍ إلا عمروٍ ، ومارأيتُ أحداً إلا عمراً . جعلت المستثنى بدلاً من الأول » . الكتاب ١ / ٣٦٠ (بولاق) ، ٢ / ٣١١ (هارون) .

وما أتاني إلا زيدٌ ؟ [١].

وماحكمُ: ما أتاني القومُ إلا عمروٌ ، ومافيها القومُ إلا زيدٌ ، وليس فيها القومُ إلا أخوك ، ومامررتُ بالقومِ إلا أخيك ؟ . ولِمَ جازَ في (القومِ) ماجازَ في (أحدٍ) [مع] [٢] أنَّ (أحد) لأعمٍّ العامِّ ، وليس كذلك القومُ ؟ وهل ذلك لأنَّ صحَّة البَدَلِ فيهما[٣] على قياسٍ واحدٍ ، وإن انْفصلا من جهةِ الحذفِ ، فجازَ حذفُ (أحدٍ) ، ولم يَجُزْ حَذْفُ : القومِ ؟ [٤].

وهل يلزمُ مَنْ قال : ما أتاني القومُ إلا أباك ؛ (لأنَّه بمنزلةِ الإيجابِ في : أتاني القومُ إلا أباك) [٥] ، أنْ يقولَ : ﴿ مافَعَلُوهُ إلاَّ قَليلاً مِّنْهُمْ ﴾[٦] ، وأنْ يَرُدَّ ماهو مسموعٌ [٧]عن أبي عمرِو بن العلاء[٨] في : [ما][٩] أتاني القومُ إلا عبدُاللّه ؟ [١٠].

---

(١) أ ، ب : وما الثاني إلا زيد . والسؤال عن قول سيبويه : « فكأنَّك قلتَ : مامررتُ إلا بزيدٍ ، وما أتاني إلا زيدٌ ، ومالقيتُ إلا زيداً ، كما أنَّك إذا قلتَ : مامررتُ برجلٍ زيدٍ ، فكأنَّك قلتَ : ما مررتُ بزيدٍ » . الكتاب ١ / ٣٦٠ (بولاق) ، ٢ / ٣١١(هارون) .

(٢) ساقط من : ب .

(٣) ب : فيها .

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « ومن ذلك قولك : ما أتاني القومُ إلا عمروٌ ، ومافيها القومُ إلا زيدٌ ، وليس فيها القوم إلا أخوك ، ومامررتُ بالقومِ إلا أخيك ، فالقومُ هاهنا بمنزلة أحد » . الكتاب ١ / ٣٦٠ (بولاق) ، ٢ / ٣١١ (هارون).

(٥) معاد في : أ ، ب .

(٦) قبله قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُوا مِن دِيَارِكُم ﴾ النساء : ٦٦.

والنصب قراءة أُبيّ ، وابن أبي إسحاق ، وابن عامر ، وعيسى بن عمر ، وقراءة الجمهور الرفع . انظر : السبعة ٢٣٥ ، المبسوط ١٨٠ ، التذكرة ٢ / ٣٧٧ ، الإقناع ٢ / ٦٣٠ ، البحر المحيط ٣ / ٦٩٦ .

(٧) ب : ممنوع .

(٨) أ : ابن أبي عمر بن العلاء ، وفي ب : ابن أبي بن الصلا .
وأبو عمرو قد تقدمت ترجمته مع شيوخ سيبويه .

(٩) ساقط من : ب .

(١٠) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ومن قال : ما أتاني القومُ إلا أباك ؛ لأنَّه بمنزلة : أتاني القومُ إلا أباك ، فإنَّه ينبغي له أنْ يقولَ : ﴿ مافَعَلُوهُ إلاَّ قَليلاً مِّنْهُمْ ﴾ ، وحدثني يونس أنّ أبا عمرو كان يقول : الوجهُ : ماأتاني القومُ إلا عبدُالله » . الكتاب ١ / ٣٦٠ (بولاق) ، ٢ / ٣١١(هارون) .

وهل يَلْزَمُه ألاّ يُجيزَ : ماأتاني / ٢٥ أ أحدٌ ، كما لايجوزُ [١] : أتاني أحدٌ ؛ إذْ قد جَعل النَّفيَ في هذا على حدِّ الإيجاب ؟ [٢].

وهل يَلْزَمُه ، إذا اعتلَّ [٣] بأنَّ الأوَّلَ جمعٌ يَنْفَصِلُ من (أحدٍ) ؛ إذْ (أحدٌ) ليس بجمعٍ ، فَيَصْلُحُ بدلُ الاسمِ الذي ليس بجمعٍ من الاسمِ الذي ليس بجمعٍ ؛ أنْ يَمْتَنِعَ البَدَلُ في : ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ ﴾ [٤] ، وأنْ يجوزَ في : ماأتاني أحدٌ إلا قد قال ذاك إلا زيدٌ ؛ لأنَّه ذَكَرَ واحداً ، فيَلْزَمُه هذا الفسادُ على العلَّةِ الفَاسدة ؟ [٥].

وماحكمُ : مافيهم أحدٌ اتخذتُ عندَه يداً إلا زيدٌ ؟ [٦].

ولِمَ جازَ [٧] : مافيهم خيرٌ إلا زيدٌ ؟ [٦].

وماحكمُ : مامررتُ بأحدٍ يقولُ ذاك إلا عبدِالله ؟ ولِمَ لايكونُ إلا جرّاً على البدل ؟ [٨].

وماحكمُ : مارأيتُ أحداً يقولُ ذاك إلا زيداً ؟ ولِمَ جازَ بالنَّصبِ والرَّفعِ ، ولَمْ يَجُزْ : ماضربتُ أحداً يقولُ ذاك إلا زيداً ، بالرَّفعِ ؟ [٩].

---

(١) ب : كما يجوز .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ولو كانَ هذا بمنزلة : أتاني القومُ ؛ لما جازأن تقول : ماأتاني أحدٌ ؛ كما أنّه لايجوز: أتاني أحدٌ » . الكتاب ١ / ٣٦٠ ، ٢ / ٣١١-٣١٢ (هارون) .

(٣) ب : اعتدل .

(٤) من قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ .... فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَٰدَٰتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُۥ لَمِنَ الصَّٰدِقِينَ ﴾ النور : ٦ .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ولو كانَ منْ قَبَلِ الجماعة لما قَلْتَ : ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ ﴾ ولكان ينبغي له أنْ يقول: ماأتاني أحدٌ إلا قد قَالَ ذاك إلا زيدٌ ؛ لأنَّه ذكر واحداً » . الكتاب ١ / ٣٦٠ (بولاق) ، ٢ / ٣١٢ (هارون) .

(٦) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ومن ذلك أيضاً : مافيهم أحدٌ اتَّخذْتُ عنده يداً إلا زيدٌ ، ومافيهم خيرٌ إلا زيدٌ ، إذا كان زيدٌ هو الخير » . الكتاب ١ / ٣٦٠ (بولاق) ، ٢ / ٣١٢ (هارون) .

(٧) ب : جاء .

(٨) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وتقول : مامررتُ بأحدٍ يقولُ ذاك إلا عبدِاللّه » . الكتاب ١ / ٣٦٠ (بولاق) ، ٢ / ٣١٢ (هارون) .

(٩) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ومارأيتُ أحداً يقول ذاك إلا زيداً ، هذا وجه الكلام ، وإن حملتَه على الإضمار الذي في الفعل ، فقلتَ : مارأيتُ أحداً يقول ذاك إلا زيدٌ ، ورفعت فجائزٌ حَسَنٌ » . الكتاب ١ / ٣٦٠ /=

وما الشَاهِدُ في قولِ عَديٍّ بنِ زيدٍ(١) :

في ليلةٍ لانَرى بها أَحَداً .˙. يَحْكي علينا إلاّ كواكِبُها (٢) ؟

فلِمَ جَازَ بالرَّفعِ ؟ .

ولِمَ جَازَ : ماأَظُنُّ أحداً يقولُ ذاك إلا زيداً ، بالنَّصبِ والرَّفعِ ، وماعَلِمْتُ (٣)أحداً يقولُ ذلك إلا زيداً ، وزيدٌ ، بالنَّصبِ والرَّفعِ ؟ (٤) . ولِمَ كانَ الاختيارُ النَّصبَ ؟ وهل ذلك لأنَّه أَجْرى في قياسِ النَّظائر ؛ إذْ يجوزُ في كُلِّ فعلٍ مِنْ (ضربتُ) ونحوِه ، ولايجوزُ الرَّفعُ في مِثلِ هذا إلا في الأَفْعَالِ التي تُلْغَى ؟ (٥) .

ومانظيرُه في الحَمْلِ على المعنى مِنْ قولِهم : قد عرفتُ زيدٌ أبو مَنْ هو ؟ (٦) .

= / (بولاق) ، ٢ / ٣١٢ (هارون) .وقوله : « وتقول : ماضربتُ أحداً يقول ذاك إلا زيداً ، لايكون في ذا إلا النَّصبُ .... » إلى قوله : « لتجعل ذلك فيما رأيتَ وفيما ظننت » . الكتاب ١ / ٣٦١ (بولاق) ، ٢ / ٣١٣-٣١٤ (هارون) .

(١) عدي بن زيد « ... - نحو ٣٥ ق . هـ » .
ابن حماد بن أيوب العبادي ، من زيد مناة بن تميم ، كان يسكن الحيرة ، وتنصَّر ، وفي شعره ليونة فنُحل شعراً كثيراً . ومن العلماء من لايراه حجة ، قال الأصمعي : « ليس بفحلٍ ولا أنثى » . فحوله الشعراء ٣٧ ، وانظر : طبقات فحول الشعراء ١ / ١٤٠ - ١٤٢ ، الشعر والشعراء ١ / ٢٢٥- ٢٣٣ ، الخزانة ١ / ٣٨١ - ٣٨٦ .
ويُعزى البيت - أيضاً - إلى أحيحة بن الجُلاح الأوسيّ « .... - نحو ١٣٠ ق . هـ » سيد الأوس في الجاهلية .
انظر : الأغاني ١٥ / ٥٣١٣ - ٥٣٣٥ ، الروض الأنف ١ / ١٦٢ ، الخزانة ٣ / ٣٥٧ - ٣٥٩ .
انظر البيت له في : شعره (الشعراء الجاهليون ٤٣٩) ، الأغاني ١٥ / ٥٣١٢ .

(٢) من المنسرح ، من أبيات أولها :
يَشْتاقُ قَلْبي إلى مُلَيكَةَ لَوْ .˙. أَمْسَتْ قريباً ممَّنْ يُطالبُها
انظر : ديوان عديّ بن زيد ١٩٤ ، الكتاب ٢ / ٣١٢ ، المقتضب ٤ / ٤٠٢ ، الأصول ١ / ٢٩٥ ، القطع والائتناف ٢٥٦ ، شرح أبيات سيبويه للنَّحاس ٢٦١ ، شرح السيرافي ٣ / ١٠٢ ب ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٧٦ ، التبصرة ١ / ٣٧٦ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٦١ ، الأمالي الشجرية ١ / ١٠٩ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٨٩ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٤٨ أ ، المغني ١ / ١٤٣ ، شرح شواهد المغني ١ / ٤١٧ ، الخزانة ٣ / ٣٤٨ .

(٣) ب : عملت .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وكذلك : ما أظُنُّ أحداً يقول ذاك إلا زيداً ، وإنْ رفعتَ فجائزٌ حَسَنٌ ، وكذلك : ماعلمتُ أحداً يقول ذاك إلا زيداً ، وإنْ شئت رفعت » . الكتاب ١ / ٣٦١ (بولاق) ، ٢ / ٣١٣(هارون) .

(٥) لم يذكر سيبويه هذه العلَّة ، وإنما أورد علَّة أخرى. انظر : الكتاب ١ / ٣٦١ (بولاق) ، ٢ / ٣١٣(هارون) .

(٦) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وقد تكلَّموا بالآخَر ؛ لأنَّ معناه النفيُ إذا كان وصفاً لمنفيٍّ ، كما قالوا : قد عرفتُ زيدٌ أبو مَنْ هو ، لما ذكرتُ لك ؛ لأنَّ معناه معنى المستفهم عنه » . الكتاب ١ / ٣٦١ (بولاق) ، ٢ / ٣١٣ (هارون) .

وهل يجوزُ : ماأَظُنُّ أحداً فيها إلا زيدٌ ؟[١] ، وهل ذلك بالحملِ على التَّأويلِ ، كأنَّه قيْلَ : مافيها إلا زيدٌ فيما [٢] أَظُنُّ ؟ [٣] .

وماحكمُ : لا أحدَ منهم اتخذتُ عندَه يداً إلا زيدٍ ؟ [١] ، ولِمَ جَازَ بالجرِّ والرَّفعِ على موضعِ : لاأحدَ ، ولَمْ يجز بالنَّصبِ على لفظِ : أحدٍ ؟ .

ولِمَ كان (رَأَيْتُ) من رُؤيةِ العَيْنِ بمنزلة : ضَرَبْتُ ؟ [٤] .

ومافي قولِهم : مارأيتُه يقولُ ذاك إلا زيدٌ ، وماأَظُنُّه يَقولُ ذاك إلا عمرٌو ؟ وهل يَدُلُّ على أنَّه اعْتُمد على القولِ ؛ إذْ لَيْسَ قَبْلَه مايَصْلُحُ أَنْ يُبْدَلَ منه ، كأنَّك قلتَ : ماأَظُنُّ هذا الأمرَ يقولُه إلا عمرٌو ، بمنزلة : مايقولُه إلا عمرٌو ؟ [٥] .

وماحكمُ : أقلُّ رجلٍ يقولُ ذاك إلا زيدٌ ؟ ولِمَ وَجَبَ أنَّه محمولٌ على التَّأويلِ في قولك : ماأحدٌ يقولُ ذاك[٦] إلا زيدٌ [٧] ؟ ولِمَ لايجوزُ أنْ يكونَ بَدَلاً من (أَقَلّ) في الحقيقة ؟ وهل ذلك لأنَّه إذا ارتفعَ / ٢٥ ب من الكلامِ ؛ ارتفعَ العاملُ معه[٨] ، فلَمْ يبْقَ مايَعْمَلُ في زَيْدٍ ؟ .

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وقد يجوزُ : ما أظنُّ أحداً فيها إلا زيدٌ ، ولا أحدَ منهم اتَّخَذتُ عنده يداً إلا زيدٍ ، على قوله : إلا كواكبُها » . الكتاب ١ / ٣٦١ (بولاق) ، ٢ / ٣١٣ (هارون) .

(٢) ب : فما .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « والمعنى في الأول أنَّك أردتَ أنَّه ليس يقول ذاك إلا زيدٌ ، ولكنَّك قلتَ : رأيتُ ، وظننتُ ، أو نحوهما ؛ لتجْعَلَ ذلك فيما رأيت وفيما ظننت » . الكتاب ١ / ٣٦١ (بولاق) ، ٢ / ٣١٣-٣١٤ (هارون) .

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « ولو جعلتَ (رأيتَ) رؤيةَ العين كان بمنزلة : ضربت » . الكتاب ١ / ٣٦١ (بولاق) ، ٢ / ٣١٤ (هارون) .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « قال الخليل ، رحمه اللَّهُ : ألا ترى أنك تقول : مارأيتُه يقولُ ذاك إلا زيدٌ ، وماأظنه يقوله إلا عمرو ....» إلى قوله : « وإنَّما يدلُّ على مافي علمك » . الكتاب ١ / ٣٦١ (بولاق) ، ٢ / ٣١٤ (هارون) .

(٦) ب : ذلك .

(٧) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وتقول : أقلُّ رجلٍ يقولُ ذاك إلا زيدٌ ؛ لأنَّه صار في معنى : ماأحد فيها إلا زيدٌ » . الكتاب ١ / ٣٦١ (بولاق) ، ٢ / ٣١٤ (هارون) .

(٨) معاد في : ب . ويريد بالعامل الابتداء ، وقد يُريد النفي وسماه عاملاً لأنَّه سبب جواز الإتباع . قال السيرافي : « وقولُه : أقلُّ رجلٍ يقولُ ذاك إلا زيدٌ ؛ لايصحّ البدلُ من لفظه ؛ لأنَّا إنْ أبدلنا زيداً من (أقل رجل) اطّرحناه في التقدير ، فبقي : يقول ذاك إلا زيدٌ ، وهذا لايصحُّ » . شرح السيرافي ٣ / ١٠٣ أ .

ولِمَ وَجَبَ أنْ : قَلَّ رَجلٌ يقولُ ذاك إلا زيدٌ ، لايجوزُ فيه أنْ يكونَ بَدَلاً من الرجلِ في (قلَّ) ، ولكن (قَلَّ رجلٌ) في موضعِ (أقلُّ رجلٍ) ، وهو محمولٌ على التَّأويل ؟ (١).

وهل يجري : أَقَلُّ مَنْ ، وقَلَّ مَنْ ، مَجرى (رَجُلٍ) في هذا إذا كانت (مَنْ) نكرةً ؟ (٢).

وما الشَّاهدُ في قولِ الشَّاعر (٣) :

رُبَّ ماتَكْرَهُ النُّفوسُ مِن الأمْرِ لَهُ فَرْجةٌ كحلِّ العِقالِ (٤) ؟

الجواب :

الذي يجوزُ في الاستثناءِ الذي يكونُ (٥) المستثنى فيه بدلاً من الأوَّلِ ، إذا وَقَعَ

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وتقول : قَلَّ رجلٌ يقول ذاك إلا زيدٌ ، فليس (زيدٌ) بدلاً من الرجل في (قَلَّ) ، ولكنّ (قلَّ رجلٌ) في موضع (أقلُّ رجلٍ) ، ومعناه كمعناه ، و (أقلُّ رجلٍ) مبتدأٌ مبنيٌّ عليه ، والمستثنى بدلٌ منه ؛ لأنك تدخلُه في شيءٍ تُخرج منه مَنْ سواه » . الكتاب ١ / ٣٦١ (بولاق) ، ٢ / ٣١٤(هارون) .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وكذلك : أقلُّ مَنْ يقول ذلك ، وقلَّ مَنْ يقول ذاك ، إذا جعلتَ (مَنْ) بمنزلة (رجل) ». الكتاب ١ / ٣٦١ (بولاق) ، ٢ / ٣١٤ (هارون) .

(٣) البيت يُعزى إلى جماعة ، منهم : أمية بن أبي الصَّلْت الثقفيّ « ... - نحو ٢ هـ » ، كانْ قد شامَّ أهلَ الكتاب ، ويقال : إنَّه كان يؤمِّل أن يكون النبيّ . انظر لترجمته : طبقات فحول الشعراء ١ / ٢٦٢ - ٢٦٧ ، الشعر والشعراء ١ / ٤٥٩ - ٤٦٢ ، تاريخ دمشق ٩ / ٢٥٥ - ٢٨٧ . والبيت له في : ديوانه ٤٤٤ (السطلي) ، ٣٦٠ (بهجة) ، حماسة البحتري ٢٢٣ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٣ .
ومنهم عَبيدُ بين الأبرص بن عوف الأسديّ « ... - نحو ٢٥ ق هـ » ، من المعمَّرين وقتله المنذر جد النعمان بن المنذر . انظر لترجمته : المعمّرين ٨٤ ، أسماء المغتالين (نوادر المخطوطات ٢ / ٢١١) ، الخزانة ٢ / ٢١٥ - ٢١٩ ، والبيت له في : ديوانه ١١٢ ، مجموعة المعاني ٢ / ٦٢٣ ، شعراء النصرانية ٦٠٥ .
وعُزي البيت - أيضاً - إلى حُنيف بن عُمير اليشكري وهو ممّن أدركوا الإسلام ، وإلى أبي قيس صرْمة بن أبي أنس من بني عَديّ بن النَّجار ، وإلى نهار ابن أخت مسيلمة الكذاب . انظر : ربيع الأبرار ٣ / ٥١٠ ، الحماسة البصرية ٢ / ٧٨ ، الخزانة ٦ / ١١٥- ١١٦ .

(٤) من البحر الخفيف ، من قصيدة ذكر فيها أمية شيئاً من قصص الأنبياء ، ومابقي منها أوله :
سَمِعَ اللَّهُ لابن آدمَ نوحٍ ∴ ربُّنا ذو الجَلال والإِفْضال
انظر : الكتاب ٢ / ٣١٥ ، البيان والتبيين ٣ / ٢٦٠ ، المقتضب ١ / ١٨٠ ، الفاخر ٢٩١ ، الأصول ٢ / ١٦٩ ، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢ / ٢٧٩ ، شرح السيرافي ٣ / ١٠١أ ، الشعر ١ / ٢٦٣ ، أمالي المرتضى ١ / ٤٨٦ ، شرح المختار من شعر بشار ٢٦٧ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٥٥١ ، شرح مقامات الحريري ٤ / ٦٨ ، الصعقة الغضبية ٣٦٣ .

(٥) ب : يكون في .

في النَّفيِ ، وكان يَصْلُحُ تفريغُ العاملِ للثَّاني ؛ أنْ يُبدَلَ الثَّاني من الأوَّلِ كأنَّه قد فُرِّغَ لَهُ في التَّقدير (١) .

ولايجوزُ أنْ يُبْدَلَ الثَّاني من الأوَّلِ المقدَّرِ إذا كان محذوفاً (٢) ؛ لأنَّه يَتْبَعُه بأنْ يُحْتَذى بالثَّاني على مثالِ الأوَّلِ .

ونظيرُ ذلك مقدارٌ يُقْطَعُ عليه ، فإذا حُصِرَ ؛ صَحَّ القَطْعُ عليه ، وإذا لم يُحْصَرْ ؛ لم يَصِحَّ أنْ (٣) يُقْطَعَ عليه ، وإنْ عَمِلَ العَامِلُ على مايُوافقُ ذلك المقدارِ ، فإنَّما يَعْمَلُه ، لا أنَّه قُطِعَ على مِقْدارٍ من المقادير ، وكذلك جميعُ التَّوابعِ .

وإنَّما جازَ البَدَلُ ، وإنْ لَمْ يَقَعِ الثَّاني مَوْقِعَ الأوَّلِ الذي يلي العاملَ ؛ لأنَّه وَقَعَ مَوْقِعَه في تفريغ العاملِ له في التَّقديرِ (٤) .

وتقولُ : ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ ، ومارأيتُ أحداً إلا عمراً ، ومامررتُ بأحدٍ إلا زيدٍ ، فهذا كلُّه على البَدَلِ ؛ لأنَّه على تفريغ العاملِ للثَّاني كقولك : مالقيتُ إلا زيداً ، وماأتاني إلا زيدٌ .

وتقولُ : ماأتاني القومُ إلا عمرٌو ، ومافيها القومُ إلا زيدٌ ، وليس فيها القومُ إلا أخوك ، ومامررتُ بالقومِ إلا أخيك ، فيجوزُ في (القومِ) ماجازَ في (أحدٍ) (٥) .

وقد خالفَ في ذلك بعضُ النَّحويينَ المتَّقدِّمينَ ، فَذَهَبَ إلى أنَّ (القومَ) يجري

---

(١) إبدال المستثنى من المستثنى منه في الاستثناء التام المنفي قول البصريين ، ومذهب الكوفيين أنَّه معطوفٌ . واعترض ثعلب قول البصريين ، فقال : « فكيف يكون بدلاً ، والأوَّلُ منفيٌّ ومابعد (إلا) موجب ؟ » ، وهذا الاعتراض افترضه المبرِّدُ وأجاب عنه ، كما ردَّه السيرافي وابن يعيش والرضي . انظر : الكتاب ٢ / ٣١١ ، معاني القرآن للفراء ١ / ١٦٧ ، المقتضب ٤ / ٣٩٤ - ٣٩٥ ، الأصول ١ / ٢٨٢ ، شرح السيرافي ٣ / ١٠١أ- ب ، شرح المفصل ٢ / ٨٢ ، شرح الكافية ١ / ٢٣٣ ، المقاصد الشافية ١ / ٣٥٩ ، شرح الأشموني ١ / ٣٩٢ - ٣٩٣ .

(٢) يريد : الاستثناء المفرغ .

(٣) ب : أنه .

(٤) انظر : المقتضب ٤ / ٣٩٤ - ٣٩٥ ، الأصول ١ / ٢٨٢ ، شرح السيرافي ٣ / ١٠١ أ .

(٥) نقل هذه الفقرة القرافي في : الاستغناء ٩٩ .

أَمْرُهم في النَّفيِ مَجْرى الإيجابِ [١] ، وفُرِّق بينَهم وبين (أحدٍ) بعَللٍ ثلاثٍ :

فمنهم مَنْ اعْتَلَّ في ذلك بأنَّ (أحداً)على معنى أعمِّ العامِّ الذي لو تُرِكَ ؛ لكان النَّفيُ يَدُلُّ عليه في قولك : ماقامَ إلا زيدٌ، وليس كذلك (القومُ) ، فألْزَمَه سيبويه أنْ يَنْصِبَ ﴿ مافَعَلُوهُ إلاَّ قَليلاً مِّنْهُمْ ﴾[٢]على هذه العلَّة التي أَوْجَبَتْ عندَه : ماقام القومُ إلا زيداً [٣] .

والعِلَّةُ / ٢٦ أ الثَّانيةُ : أنَّه يَصِحُّ أنْ يُبْدَلَ الاسمُ الذي ليس بجمعٍ من الاسمِ الذي ليس بجمعٍ في (أحدٍ) ، ولايَصْلُحُ في (القومِ) ، فَأَلْزَمَه على هذا سيبويه ألاّ يُجَوِّزَ ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ ﴾ ؛ لأنَّ الشُهَداءَ جمعٌ هو أعمُّ ، والأَنْفُسَ أَخَصُّ بمنزلة الواحد من الكُلِّ [٤] .

والعِلَّة الثَّالثةُ : أنَّ النَّفيَ في (القومِ) على حدِّ الإيجابِ ، على أَصْلِ مايَجِبُ في النَّفي من قولك : ضربتُ زيداً ، وماضربتُ زيداً ، فألْزَمَه على هذا ألاّ يُجيز : ماقام أحدٌ كما لايَجُوزُ : قام أحدٌ [٦] .

فإنْ قَالَ قَائلٌ : فما عِلَّتُكُم في جوازِ البَدَلِ من (القومِ) في : ماقام القومُ إلا زيدٌ ؛ قِيْلَ له : إنَّه على قياسِ البَدَلِ في جميع الكَلامِ ، إذا كانَ الثَّاني هو الأوَّلَ ، أو بعضَ الأوَّلِ ، كقولك : رأيتُ قومَك ناساً منهم ، أو كانَ المعنى مُشْتملاً عليه ، فلمَّا كانَ زيدٌ بعضَ القومِ ، والمعنى مشتملٌ عليه[٧] ؛ جازَ البدلُ فيه على قياسِ غيرِه من سائرِ

---

(١) هذا المذهب نقله سيبويه ولم يسمِّ صاحبه ، وذكر السيرافي أنَّه ليس مقصوراً على (القوم) ، وإنَّما يدخل فيه جميع ماجاز وقوعه في الإيجاب . انظر : الكتاب ٢ / ٣١١، شرح السيرافي ٣ / ١٠١ب ، الاستغناء ١١٢، شرح الجمل ٢ / ٢٥٦ ، الارتشاف ٢ / ٣٠١ ، المقاصد الشافية ١ / ٣٥٦ .

(٢) تقدم أن النصب قرأ به أُبيٌّ ، وابن أبي إسحاق ، وابن عامر ، وعيسى بن عمر . انظر : ص ٤٤ هـ ٦ .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٣١١ ، شرح السيرافي ٣ / ١٠١ب ، الاستغناء ١١٢ ، شرح الجمل ٢ / ٢٥٦ ، المقاصد الشافية ١ / ٣٥٦ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٣١٢ ، شرح السيرافي ٣ / ١٠٢أ ، التعليقة ٢ / ٤٤-٤٥ .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٣١١-٣١٢ ، المقاصد الشافية ١ / ٣٥٧ .

(٦) نقل القرافي هذا الفصل من كلام الشارح بتصرف يسير . انظر : الاستغناء ٩٩-١٠٠ .

(٧) ظاهر كلام الشارح أنَّه خلط بين نوعين من أنواع البدل : بدل بعض من كلٍّ، وبدل الاشتمال ، علماً بأنَّه فصلهما في السطرين السابقين .

الأَبْدَالِ ، وجَرى في بابه مَجرى (أحدٍ)[١] .

وحَكَى أبو عمرٍو[٢] : ماأتاني القومُ إلا عبدُاللّه[٣] ، فهذا كلامُ العربِ يُجرُونَ (القومَ) وماأَشْبَهَهُ مُجرى (عبدالله)[٤] ، وقد ذكرنا الشَّاهِدَ على ذلك من القُرآنِ .

وتقولُ : مافيهم أحدٌ اتَّخَذْتُ عِنْدَه يداً إلا زيدٌ ، على البَدَلِ من (أحدٍ) ، ويجوزُ إلا زيدٍ ، على البَدَلِ من الهاءِ في (عِنْدَه) ، كأنَّك قُلْتَ : إلا عِنْدَ زيدٍ[٥] .

وتقولُ : مافيهم خيرٌ إلا زيدٌ ، إذا كانَ الخيرُ هو زَيْدٌ[٦] .

وتقولُ : مامررتُ بأحدٍ يقولُ ذاك[٧] إلا عبدِالله ،على البَدَلِ من (أحدٍ)[٨] .

وتقولُ : مارأيتُ أَحَداً يقولُ ذاك إلا زيداً ، بالنَّصبِ والرَّفعِ ، فيجوزُ هذا في الأفعالِ التي تُلْغَى مِنْ : عَلِمْتُ وأخواتِها ، ولايجوزُ في الأَفْعالِ التي لاتُلْغى ، فلا يجوزُ : ماضربتُ أحداً يقولُ ذاك إلا زيدٌ، بالرَّفعِ على البَدَلِ ممَّا في : يقولُ[٩] ؛ لأنَّه ليس بمنزلةِ : مايقولُ ذاكَ إلا زيدٌ ، كما أنَّه في (عَلِمْتُ) بهذه المنزِلة ، كأنَّك قُلت : مايقولُه إلا زيدٌ فيما أَعْلَمُ[١٠] .

---

(١) هذه الفقرة نقلها القرافي بتصرف يسير في : الاستغناء ١٠٠ .

(٢) ب : أبو عمر .

(٣) انظر قول أبي عمرو في : الكتاب ٢ / ٣١١ .

(٤) هكذا في النسختين ، والأرجح أن يكون : مجرى أحد .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٣١٢ ، الأصول ١ / ٢٩٦ ، شرح السيرافي ٣ / ١٠٢ أ ، الارتشاف ٢ / ٣٠٥ .

(٦) انظر : الكتاب ٢ / ٣١٢ .

(٧) ب : ذلك .

(٨) انظر : الكتاب ٢ / ٣١٢ ، الأصول ١ / ٢٩٥ .

(٩) المنع مذهب سيبويه والمبرِّد وابن السراج ، وأجاز الرفع الجرميُّ والفارسي على بُعْدٍ ، ويُرجِّح المنع أنَّ (يقول) ليس داخلاً في النفي ؛ إذ النفي للضَّرب فقط . انظر : الكتاب ٢ / ٣١٣ ، المقتضب ٤ / ٤٠٣ ، الأصول ١ / ٢٩٦ ، المسائل المنثورة ٦٠ .

(١٠) قال المبرِّد : « فأمَّا : ماضربتُ أحداً يقول ذاك إلا زيداً ؛ فالنَّصبُ لاغيرُ ؛ لأنك لم تنف القولَ ، إنما ذكرتَ أنَّ القولَ واقعٌ ، ولكنَّك لم تضرب ممَّن قال إلا زيداً . والفصل بين علمت وظننت وبابها ، وبين سائر الأفعال أنَّ علمت وبابها ليست أفعالاً واصلةً منك إلى غيرك ، وإنما هي إخبارٌ بما هَجس في نفسك من يقينٍ أو شكٍّ .... وضربتُ وبابها أفعالٌ واصلةٌ إلى الذات ، مكتفيةٌ بمفعولاتها ، فما كان بعدها فله معناه » . المقتضب ٤ / ٤٠٣-٤٠٤ ، وانظر : الكتاب ٢ / ٣١٢-٣١٤ ، الأصول ١ / ٢٩٥-٢٩٦ ، شرح السيرافي ٣ / ١٠٢ ب - ١٠٣ أ ، شرح الجمل ٢ / ٢٥٥ . وهذه الفقرة من كلام الشارح نقلها القرافي في : الاستغناء ١٠٠ .

وكذلك : ماأَظُنُّ أحداً يَقُولُ ذاك إلا زيدٌ ؛ لأنَّه بمنزلةِ : مايقولُه إلا زيدٌ فيما أظُنُّ [١] .

وقال عَدِيُّ بنُ زيدٍ :

في لَيْلَةٍ لانَرى بها[٢] أحداً .·. يَحْكي علينا إلا كَواكِبُها [٣]

فأَبْدَلَ ممَّا في (يحكي) ، كأنَّه قالَ : لايَحْكي علينا إلا كواكبُها فيما نرى .

والاختيارُ النَّصْبُ ؛ لأنَّه أَجْرى في قياسِ النَّظائر / ٢٦ب ؛ إذْ يجوزُ في كُلِّ فعلٍ مِنْ : ضربتُ ، ونحوِه [٤] .

ونظيرُه في الحملِ على المعنى : وقد عَرَفْتُ زيدٌ أبو مَنْ هُو [٥] .

وتقولُ : لاأَحَدَ منهم اتَّخَذْتُ عندَه يداً إلا زيدٍ ، على البَدَلِ من الهاءِ في : عِنْدَه[٦] ، ويجوزُ الرَّفْعُ على البَدَلِ مِنْ مَوْضِعِ : لا أحدَ ، بالحملِ على التَّأويلِ [٧] ، ولايجوزُ النَّصبُ على (أحدٍ) ؛ لأنَّ (لا) لاتَعْمَلُ في معرفةٍ [٨] .

وقولُ العَرَبِ : ماأَظُنُّه يقولُ ذاك إلا عمرٌو [٩] ، يَدُلُّ على إلغاءِ الظَّنِّ أنَّ الاعتمادَ على القولِ ، كأنَّه قَالَ : مايقولُ ذاك إلا عمرٌو[١٠] .

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٣١٣ ، المقتضب ٤ / ٤٠٢ .

(٢) ب : فيها .

(٣) تقدم تخريجه في ص : ٤٤٤ .

(٤) هذه الفقرة نقلها القرافي في : الاستغناء ١٠٠-١٠١ .
وعلة اختيار النصب عند سيبويه هي المشاكلة بين المستثنى والمستثنى منه الذي وقع عليه حرف النفي . انظر : الكتاب ٢ / ٣١٣ ، شرح السيرافي ٣ / ١٠٢ب . وانظر : المقتضب ٤ / ٤٠٣ .

(٥) يريد : أن (عرف) عُلِّق عن العمل في (زيد) ؛ لأنَّ (زيداً) والذي بعد الاستفهام شيءٌ واحدٌ في المعنى . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٩٠ . وانظر التنظير به هنا في : الكتاب ٢ / ٣١٣ ، الأصول ١ / ٢٩٦ ، التعليقة ٢ / ٤٧ - ٤٨ .

(٦) انظر : الكتاب ٢ / ٣١٣ ، الأصول ١ / ٢٩٦ .

(٧) تقدم هذا التأويل في باب النفي الذي لايصلح أنْ يُعطف فيه إلا على الموضع . انظر ص : ٤٢٤ .

(٨) هذه الفقرة نقلها القرافي في : الاستغناء ١٠١ .

(٩) هذا القول حكاه سيبويه عن الخليل . انظر : الكتاب ٢ / ٣١٤ ، الأصول ١ / ٢٩٦ .

(١٠) ب : زيدٌ .
وقد قوّى الخليل بهذا القول جواز الرفع في نحو : مارأيتُ أحداً يقول ذاك إلا زيدٌ ، على البدل من فاعل /=

[وتقولُ : أقلُّ رجلٍ يقولُ ذاك إلا زيدٌ ، كأنَّك قُلْتَ : مارجلٌ يقولُ ذاك إلا زيدٌ][(١)] وماأحدٌ يقولُه إلا عمرٌو ، فهذا محمولٌ على التَّأويلِ [(٢)].

وكذلك : قَلَّ رَجُلٌ يقولُ ذاك إلا زيدٌ ، لايجوزُ فيه أنْ يُبْدَلَ مِنْ (رَجُلٍ) ؛ لأنَّ (قَلَّ) لايَعْمَلُ في الاسمِ العَلَمِ ، وإنَّما هو محمولٌ على التَّأويلِ ، كأنَّه قال : ماأحدٌ يقولُ ذاك إلا زيدٌ ، فَقَدْ أَفْصَحَ سيبويه بأنَّ هذا ليس ببدلٍ من (رَجُلٍ) ، وإنَّما هو محمولٌ على التَّأويلِ ، وأنَّه في مَوْضِعِ : أَقَلُّ رَجُلٍ ، وبمنزلةِ : ماأحدٌ يقولُ ذاك[(٣)] إلا زيدٌ [(٤)].

وسبيلُ (مَنْ) سبيلُ (رَجُلٍ) إذا كانَ نكرةً [(٥)] ، وقال الشَّاعرُ :

رُبَّ ماتَكْرَهُ النُّفوسُ مِن الأَمْرِ له فَرْجَةٌ كَحَلِّ [العِقالِ][(٦)].

وعلى ذلك قال الشَّاعرُ [(٧)] :

/ = (يقول) وامتناعه بعد (ضربتُ) ونحوه ، ووجه الاستدلال به أنَّ الهاء في (أظنه) ضمير القصة ، وهي لاتقع في باب (ضربت) ، إنَّما تُضمر على شريطة التفسير فيما يدخل على الجملة الاسمية ، ولايُبدل منها ، ولاتوصف ؛ فلذلك امتنع إبدال المستثنى في هذا القول منها ، ووجب رفعُه فاعلاً لـ(يقول) . انظر : التعليقة ٢ / ٤٨ - ٤٩ . وانظر المسألة في : الكتاب ٢ / ٣١٤ ، الأصول ١ / ٢٩٦ ، شرح السيرافي ٣ / ١٠٣ أ .

(١) ساقط من : ب .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٣١٤ ، المقتضب ٤ / ٤٠٤ ، شرح السيرافي ٣ / ١٠٣ أ ، وانظر استعمال (أقل) و (قل) للنفي في : الشعر ١ / ٩٠ - ٩٦ ، المسائل المنثورة ٦٠-٦١ ، الأمالي الشجرية ٣ / ٤٦ .

(٣) ب : ذلك .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٣١٤ .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٣١٤-٣١٥ ، شرح السيرافي ٣ / ١٠٣ ب .

(٦) بياضٌ في : ب .
والبيت تقدم مخرجاً في : ص ٤٤٦ .

(٧) مختلفٌ فيه على النحو الآتي :
أ - قيل : هو كعب بن مالك الأنصاريّ الخزرجيّ السَّلَمي - رضي الله عنه - « ... - ٥٠ هـ » . انظر لترجمته : معجم الشعراء ٢٢٩ ، تهذيب الأسماء واللغات ٢ / ٦٩ ، الإصابة ٣ / ٣٠٢ . والبيت له في : ديوانه ٢٨٩ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٥٣٤ ، الخزانة ٦ / ١٢٢ .
ب - وقيل : هو حسان بن ثابت ، رضي الله عنه . انظر : معاني القرآن للفراء ١ / ٢١ ، الأمالي الشجرية ٣ / ٦٥ ، المقاصد النحوية ١ / ٤٨٦ ، الخزانة ٦ / ١٢٢ . =/

فكَفَى بِنا فَضْلاً على مَنْ غَيْرِنا .˙. حُبُّ النَّبـــيِّ مُحمَّـدٍ إيّانا[1]

= / جـ- وقيل : هو عبدالله بن رواحة الأنصاري الخزرجي - رضي الله عنه - « ... - ٨ هـ » . انظر لترجمته : طبقات فحول الشعراء ١ / ٢٢٣-٢٢٦ ، حلية الأولياء ١ / ١١٨-١٢١ . والبيت معزوّ له في : الخزانة ٦ / ١٢٢ .

د - وقيل : هو بَشير بن عبدالرحمن بن كعب بن مالك . انظر : الإكمال ١ / ٢٨٤ . وعزي البيت له في: شرح شواهد المغني ١ / ٣٣٧ ، الخزانة ٦ / ١٢٢ .

(١) من البحر الكامل ، وقبله :

نصروا نبيَّهُمُ بنصر وليِّه .˙. فاللَّهُ - عزَّ - بنصرِه سمّانا

انظر : ديوانه كعب ٢٨٩ ، الكتاب ٢ / ١٠٥ ، مجالس ثعلب ١ / ٢٧٣ ، تفسير الطبري ١ / ١٧٩ ، المحلى ٦٢ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢١٩ ، الجمل ٣٢٣ ، البصريات ١ / ٤٢٢ ، سر الصناعة ١ / ١٣٥ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٢٦٩ ، الحلل ٣٨٣ ، البيان ١ / ١٣٣ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٠٠ أ .

بابُ الاستثناءِ الذي يُحْمَلُ المستثنى فيه على الموضعِ [1]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في الاستثناءِ الذي يُحْمَلُ المستثنى فيه على الموضعِ ممّا لايجوزُ [2].

مسائلُ هذا الباب :

ما الذي يجوزُ في الاستثناءِ الذي يُحْمَلُ المستثنى فيه على المَوْضِعِ ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟ ولِمَ لايجوزُ الحملُ على الموضعِ إلاّ إذا تَقَدَّمَ عاملانِ في هذا الباب ؟

وما الذي لايجوزُ حملُه إلا على اللَّفظِ ؟ وما الذي لايجوزُ إلا على الموضعِ ؟ وما الذي يجوزُ على كلِّ واحدٍ منهما ؟ [3].

وماحكمُ : ما أتاني من أحدٍ إلاّ زيدٌ ، ومارأيتُ من أحدٍ إلاّ زيداً ؟ ولِمَ لايكونُ مثلُ هذا إلاّ على الموضعِ ؟ [4].

وماحكمُ : ماأنتَ بشيءٍ إلاّ شيءٌ لايعبأ به ؟ وكيف يُحْملُ على الموضعِ في لغةِ أهلِ الحجازِ بالرَّفعِ ، والموضعُ موضعُ نَصْبٍ ، وقد امتنعَ الحملُ على اللَّفظِ ؟ وهل ذلك محمولٌ على التَّأويلِ / ٢٧ أ لاعلى الموضعِ واللَّفظِ ، كقولك : لا أنت بشيءٍ

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا باب ماحُمِل على موضع العامل في الاسم والاسم . الكتاب ١ / ٣٦٢(بولاق) ، ٢ / ٣١٥ (هارون).

(٢) تحدث سيبويه في الباب عن المواضع التي فيها للمستثنى منه اعتباران : اعتبار اللفظ واعتبار المحلّ ، وذكر منها : النكرة العامة المجرورة بحرف زائد ، وخبر (ما) و (ليس) المجرور بحرف زائد ، واسم (لا) ، وفصَّل أحكام المستثنى فيها . كما تكلم عن حكم وقوع (إلا) تاليةً (أنَّ) و (ما) الحجازية ، وحكم وقوع (أحد) بعد (إنّ) التي خبرها منفيٌّ .

(٣) هذا السؤال مأخوذ من جملة كلام سيبويه في الباب ، وسيفصِّله الشارح فيما يأتي من الأسئلة .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وذلك قولك : ماأتاني من أحدٍ إلا زيدٌ ....» إلى قوله : « وفي : ماأنت بفاعلٍ، ولستَ بفاعلٍ » . الكتاب ١ / ٣٦٢ (بولاق) ، ٢ / ٣١٥-٣١٦ (هارون) .

إلا شيءٌ لايُعْبَأ به ؟ [١].

وماحكمُ : لستَ بشيءٍ إلا شيئاً لايُعْبأ به ؟ ولِمَ لايجوزُ هذا إلا على الموضعِ ؟ [٢].

وما الشَّاهدُ في قولِ الشَّاعِرِ [٣] :

ياابْنَي لُبينَى لستُما بيَدٍ .·. إلا يَداً لَيْسَتْ لها عَضُدُ [٤] ؟

وماحكمُ : لاأَحَد فيها إلا عبدُاللّهِ [٥] ؟ ولِمَ لايجوزُ [٦] مثلُ هذا إلاّ على تأويلِ المَوْضِعِ ؟ [٧].

---

(١) ب : يعبأ به ، من دون (لا) . والسؤال عن قول سيبويه : « ومثلُ ذلك : ماأنت بشيءٍ إلا شيءٌ لايُعْبأ به .....» . إلى قوله : « فكأنك قلت : ما أنت إلا شيءٌ لايُعْبأ به » . الكتاب ١ / ٣٦٢ (بولاق) ، ٢ / ٣١٦ (هارون) .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وتقولُ : لستَ بشيءٍ إلا شيئاً لايُعْبأ به ، كأنك قلتَ : لستَ إلا شيئاً لايُعْبَأ به» . الكتاب ١ / ٣٦٢ (بولاق) ، ٢ / ٣١٦ (هارون) .

(٣) مختلفٌ فيه على قولين :

أ – فقيل : هو أوس بن حَجَر « ٩٨ – نحو ٢ ق هـ » شاعر من شعراء تميم في الجاهلية . انظر لترجمته : طبقات فحول الشعراء ١ / ٩٧ – ٩٨ ، الشعر والشعراء ١ / ٢٠٢ – ٢٠٩ ، الخزانة ٤ / ٣٧٩ – ٣٨٠ . والبيت له في : ديوانه ٢١ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٦٨ .

ب – وقيل : القائل طَرَفة . انظر : ديوانه ١٤٧ ، المفصل ٧١ .

(٤) من الكامل ، من قصيدة مطلعها كما ذكر الكوفي :

خانَتْك ميَّةُ ماعلمتَ كما .·. خانَ الإخاءَ خليلَهُ لُبَدُ

وفي ديوان أوس : أبني لبيني لَسْتُمُ ..... ، وبنو لُبينى قومٌ من بني أسد ، وأُمُّهم لُبينى من بني والبةَ بنِ الحارث ابن ثعلبة بن دودان . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٦٩ .

وانظر : ديوان أوس ٢١ ، ديوان طرفة ١٤٧ ، الكتاب ٢ / ٣١٧ ، معاني القرآن للفراء ٢ / ١٠١ ، المقتضب ٤ / ٤٢١ ، تفسير الطبري ١٤ / ١١٠ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٦٢ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٦٢ ، الفائق ١ / ٣٤٩ ، شمس العلوم ٢ / ١٦ ، التخمير ١ / ٤٧٨ ، شرح المفصل ٢ / ٩٠ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٩٧ أ .

(٥) ب : إلا عبدالله ولازيد .

(٦) ب : لايكون .

(٧) هذا سؤال عن قول سيبويه : « ومما أُجري على الموضع لاعلى ماعمل في الاسم : لا أحدَ فيها إلا عبدُاللّه ، فـ(لا أحد) في موضع اسمٍ مبتدأ ، وهي هاهنا بمنزلة (من أحد) في : ما أتاني » . الكتاب ١ / ٣٦٢ (بولاق) ، ٢ / ٣١٧ (هارون) .

ومـاحكـمُ : مـاأتانـي مِنْ أحـدٍ لاعـبـدُاللّهِ ولازيدٌ ؟ ولِمَ لايكونُ هذا إلاّ علـى الموضع ؟ [١].

وماحكمُ : لاأحَدَ رأيتُه إلا زيدٌ ؟ ولِمَ لايكونُ هذا إلا على تأويلِ الموضعِ ؟ . ولِمَ استوى الخَبرُ والصِّفةُ في : رأيتُه ؟ وهلاّ حُمِل على الهاءِ في : رأيتُه ؟ وهل ذلك لأنَّ المستثنى إنَّما هو ممّا وَقَعَ حرفُ النَّفي عليه ؟ [٢].

وماحكمُ : مافيها إلا زيدٌ ، وماعلمتُ [٣] أنَّ فيها إلا زيداً ؟.

ولِمَ لايجوزُ تقديمُ المستثنى في هذا كقولك : ما إلا زيدٌ فيها ، وماعلمتُ أنَّ إلا زيداً فـيـهـا ؟ وهل ذلك لضَعفِ العاملِ ، مع أنَّ أَصْلَ الاستثناءِ تقديمُ المستثنى منه وتأخيرُ المستثنى ؟ [٤].

وهل يجوزُ : إنَّ أحداً لايقولُ ذاك ؟ ولِمَ ضَعُفَ وقَبُحَ ؟ ومانظيرُه في الجوازِ مِنْ قولهم : قَدْ عَرَفْتُ زيدٌ أبو مَنْ هو ؟ [٥].

وهل يجوزُ على هذا : إنَّ أحداً لايقولُ ذاك إلا زيداً ، [ورأيتُ أحـداً لايقـولُ ذاك إلا زيداً] [٦] ؟ وما الفرقُ بينَه وبينَ : ما أعلم أنَّ أحداً يقولُ ذاك ؟ ولِمَ جازَ فيه :

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ألا ترى أنك تقول : ما أتاني من أحد لاعبدُاللّه ولازيدٌ ؛ من قِبَل أنَّه خَلْفٌ أنْ تحمل المعرفةَ على (مِنْ) في ذا الموضع ، كما تقول : لا أحدَ فيها لازيدٌ ولاعمرٌو ؛ لأنَّ المعرفَةَ لاتُحمل على (لا) ؛ وذلك أنَّ هذا الكلام جوابٌ لقوله : هل من أحدٍ ، أو هل أتاك من أحدٍ ؟ » . الكتاب ١ / ٣٦٢ - ٣٦٣ (بولاق) ، ٢ / ٣١٧ (هارون) .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وتقول : لا أحدَ رأيتُه إلا زيدٌ ، إذا بنيت (رأيتُه) على الأول ، كأنك قلت : لا أحدَ مرئيٌّ ، وإن جعلت (رأيتُه) صفةً فكذلك ، كأنك قلت : لا أحدَ مرئياً » . الكتاب ١ / ٣٦٣ (بولاق) ، ٢ / ٣١٧ (هارون) .

(٣) ب : عملت .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وتقول : مافيها إلا زيدٌ ، وماعلمتُ أنَّ فيها إلا زيداً ....» إلى قوله : « كأشياء تجوز في الكلام إذا طال وتزداد حسناً » . الكتاب ١ / ٣٦٣ (بولاق) ، ٢ / ٣١٧ (هارون) .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وتقولُ : إنّ أحداً لايقولُ ذاك ، وهو ضعيفٌ خبيثٌ ؛ لأنَّ أحداً لايُستعمل في الواجب ، وإنّما نفيتَ بعد أنْ أوجبتَ ، ولكنَّه قد احتُمل حيث كان معناه النفي ، كما جاز في كلامهم : قد عرفتُ زيدٌ أبو مَنْ هو ؛ حيث كان معناه : أبو مَنْ زيدٌ » . الكتاب ١ / ٣٦٣ (بولاق) ، ٢ / ٣١٨ (هارون) .

(٦) ساقط من : ب .

(إلا زيداً) بالنَّصبِ والرَّفعِ ؟ [١] .

ولِمَ لايجوزُ الابتداءُ بحرفِ الاستثناء ؟ وهل ذلك لأنَّه يخُصُّ مامَخرجه مَخرجُ العمومِ ممّا تقدَّم ذكرُه ، على جهة التَّقييدِ له ، ولايكونُ تقييداً له قَبْلَ أنْ يُوجدَ ؟[٢] .

الجـوابُ :

الذي يجوزُ في الاستثناءِ الذي يُحْمـلُ المستثنى [فيـه][٣] على الموضـعِ : إذا تَقَدَّمَ عاملانِ : أحدُهما يَعْمَلُ في الموضعِ ، والآخرُ يَعْمَلُ في اللَّفظِ ، وكان المستثنى يَصِحُّ [حملُه][٣] على عـاملِ الموضعِ في المعنى ؛ حُملَ عليـه ، وإنْ كـان يَصِحُّ على عـاملِ اللَّفظِ ؛ حُملَ عليـه ، وإنْ صَحَّ على الأمـرينِ ؛ جـاز أنْ يُحْمَلَ على كلٍّ واحـدٍ منهما [٤] .

ولايجـوزُ الحَمْلُ على الموضعِ في هذا البـابِ إلا إذا تَقَدَّمَ عـامـلانِ ؛ لأنَّه لـيس يُذْهَبُ [به][٥] إلى[٦] الاستثناءِ مِنْ مبنيٍّ موضـعُه رَفْعٌ أو نَصْبٌ ، كقـولك : ماجاءَني أولئك إلا زيدٌ ، فليس هذا غَرَضَ البـابِ / ٢٧ ب ، وإنّمـا هو على مـابيَّنا من حُكمِ عاملينِ : عاملِ موضعٍ ، وعاملِ لفظٍ ، إذا جاءَ الاستثناءُ بعدَهما [٧] .

والذي لايجـوزُ حـملُه إلا على اللَّفظِ هو الذي لايَنْعَقِدُ إلا بعـاملِ اللَّفظِ ، كقولك : ماجاءني أحدٌ إلا زيدٌ ، فهذا لايكونُ إلا على اللَّفظِ .

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فَمنْ أجاز هذا قال : إنّ أحداً لايقولُ هذا إلا زيداً ، كما أنّه يقول على الجواز : رأيتُ أحداً لايقول ذاك إلا زيداً ، يصير هذا بمنزلة : ما أعلم أنّ أحداً يقول ذاك ، كما صار هذا بمنزلة : مارأيتُ ، حيث دخله معنى النفي ، وإن شئت . قلت : إلا زيدٌ ، فحملته على (يقول) » . الكتاب ١ / ٣٦٣ (بولاق) ، ٢ / ٣١٨ (هارون) .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ولايجوزُ أنْ يكونَ الاستثناءُ أولاً » . الكتاب ١ / ٣٦٣ (بولاق) ، ٢ / ٣١٨ (هارون) .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) هذه الفقرة نقلها القرافي في : الاستغناء ٩٧ .
وانظر تفصيل ماله موضعٌ غير لفظه في : الأصول ٢ / ٦١-٦٨ .

(٥) ساقط من : ب .

(٦) ب : إلا أنّ .

(٧) هذه الفقرة نقلها القرافي في : الاستغناء ٩٧ .

والذي لايكونُ إلا على الموضعِ هو الذي لايَنْعَقِدُ إلا بعاملِ الموضعِ ، كقولك : ماأتاني مِنْ أحدٍ إلا زيدٌ .

والذي يَصْلُحُ على اللَّفظِ والموضعِ هو الذي يَنْعَقِدُ بكلٍّ واحدٍ منهما ، كقولك : ما أحدٌ اتَّخذْتُ عندَه يداً إلا زيدٌ ، وإلا زيدٍ ، كأنَّك قُلْتَ : إلا عندَ زيدٍ [١] .

وتقول : ماأتاني مِنْ أحدٍ إلا زيدٌ ، ومارأيتُ من أحدٍ إلا زيداً ، فلا يكونُ هذا إلا على الموضعِ ؛ لأنَّ (مِن) التي لاستغراقِ الجنسِ لاتَدْخُلُ على المعرفةِ ، ولا في الواجبِ [٢] .

وتقولُ : ماأنتَ بشيءٍ إلا شيءٌ لايُعْبَأ به ، فهذا على الموضعِ في مذهبِ بني تميمَ ، وأمّا [٣] على مذهبِ أهلِ الحجازِ ؛ فلا يَصِحُّ على اللَّفظِ ، ولاعلى الموضعِ ؛ لأنَّه لاتَدْخُلُ الباءُ الزَّائدةُ في الواجبِ ، ومابعدَ (إلا) واجبٌ ، ولايَصْلُحُ على الموضعِ ؛ لأنَّ (بشيءٍ) في موضعِ نَصْبٍ ، ولايُحْمَلُ مرفوعٌ على منصوبٍ ، ولكنَّه محمولٌ على تأويلِ الموضعِ ، كأنَّه قِيلَ : لا أَنْتَ شيءٌ إلاّ شيءٌ لايُعْبأُ به [٤] .

وتقولُ : لستَ بشيءٍ إلا شيئاً لايُعْبأُ به ، فهذا لايجوزُ إلا على الموضعِ ، كأنَّه قِيلَ : لستَ شيئاً إلا شيئاً لايُعْبَأُ به [٥] ، [ومثلُه] [٦] قولُ الشَّاعرِ :

---

(١) وهذا الفصل - أيضاً - نقله القرافي في : المصدر السابق ٩٧ .

(٢) هذه الفقرة نقلها القرافي في : الاستغناء ٩٨ . وانظر : الكتاب ٢ / ٣١٥ - ٣١٦ ، المقتضب ٤ / ٤٢٠ ، الأصول ١ / ٢٩٨ ، شرح السيرافي ٣ / ١٠٤ ب ، المقاصد الشافية ١ / ٣٥٨ .

(٣) ب : فأما .

(٤) هذه المسألة نقلها القرافي في : الاستغناء ٩٨ .
ولم أقف على أحدٍ قبل الشَّارح بيَّن وجه رفع مابعد (إلا) في اللغة الحجازية هذا التَّبيين ، وحديث سيبويه عنه مجملٌ . انظر : الكتاب ٢ / ٣١٦ ، المقتضب ٤ / ٤٢١ ، الأصول ١ / ٢٩٧ ، شرح السيرافي ٣ / ١٠٥ أ ، المسائل المنثورة ٥٩ ، التعليقة ٢ / ٥٠ ، التخمير ١ / ٤٧٩ .

(٥) هذه المسألة نقلها القرافي بتصرُّفٍ قليلٍ . انظر : الاستغناء ٩٨ .
ومنعُ الحمل على اللَّفظ في هذا المثال واللَّذين قبله مذهبُ البصريِّين ؛ لأنهم يمنعون زيادة (مِنْ) والباء الداخلة على الخبر في المثبت ، أما الكوفيون فنقل عنهم السيرافي الجوازَ إذا كان المستثنى نكرةً . وليس ماذكره على إطلاقه ؛ إذ منع الكسائي الحمل على لفظ المجرور بالباء . انظر : الكتاب ٢ / ٣١٦ ، معاني القرآن للفراء ٢ / ١٠١ ، المقتضب ٤ / ٤٢٠-٤٢١ ، تفسير الطبري ١٤ / ١١٠ ، شرح السيرافي ٣ / ١٠٥ أ ، التخمير ١ / ٤٧٨ ، الارتشاف ٢ / ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، المقاصد الشافية ١ / ٣٥٨ .

(٦) تكملة يقتضيها السياق .

يابْنَي لُبَيْنى لَسْتُمـا بيــدٍ .·. إلا يــداً لَيْسَتْ لهــا عَضُدُ (١)

وتقـولُ : لا أَحَدَ فيـها إلا عبـدُاللَّه ، فهـذا لايجوزُ إلا على تـأويلِ الموضعِ بتقـديرِ عاملٍ آخرَ ، كقولك : ليس أَحَدٌ فيها إلا عبدُاللَّه (٢) .

وتقـولُ : مـاأتاني مِنْ أَحَدٍ لاعبـدُ اللَّه ولازيدٌ ، فـهـذا لايَصْلُحُ إلاّ عـلى الموضعِ ، كقولك : ماأتاني لاعبدُ اللَّه ، ولازيدٌ (٣) .

وتقولُ : لاأَحَدَ رأيتُه إلاّ زيدٌ ، فهذا على تأويلِ الموضعِ ، كأنَّك قُلتَ : ليس أحدٌ رأيتُه إلا زيدٌ (٤) ، ولايَصْلُحُ حَمْلُ المستثنى على الهاءِ في : رأيتُه ؛ لأنَّه إن كـانَ خبـراً ؛ فـهو في موضعِ (مُنْطَلقٍ) ، إذا قلتَ : ليس أَحَدٌ منطلقـاً إلا زيدٌ ، فلا يُحْمَلُ إلا على الاسمِ الذي دَخَلَ عليـه حرفُ النَّفي لِتَخصيصـه (٥) ، وإنْ جعلتَ (رأيتُه) صفـةً ؛ فهـو مع الأوَّلِ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ ، وإنَّما / ٢٨أ يُخَصِّص الأوَّلَ (٦) .

وتقولُ : مافيـها إلا زيدٌ ، وماعلمتُ أنَّ فيها إلا زيداً ، ولايجوزُ تقديمُ المستثنى ؛ لاجتماعِ سببين :

---

(١) تقدم تخريجه في ص : ٤٥٤ .
ويُروى البيت - أيضاً - بجرِّ (يد) الثانية حملاً على اللفظ ، وهي شاهدٌ على مذهب الكوفيين المتقدم في ص : ٤٥٧ هـ ، ووجَّهها الكسائي على أنَّ إلا بمعنى غيرٍ ، وهي مع مدخولها صفةٌ ليَدٍ الأولى ، واحتجَّ بأنَّه لايقدر على إعادة البـاء الزائدة بعـد إلا . انظر : معـاني القرآن للفراء ٢ / ١٠١ ، تفسير الطبري ١٤ / ١١٠ ، الارتشاف ٢ / ٣٠٣.

(٢) نقل هذه المسألة القرافي في : الاستغناء ٩٨ .
وقد تقدمت في ص : ٣٩١ ، ولم يذكر الحمل على تأويل الموضع - فيما أعلم - غير الشارح ، وغيره ذكر أن الحمل على الموضع . انظر : الكتاب ٢ / ٣١٧ ، الأصول ١ / ٢٩٧ - ٢٩٨ ، التعليقة ٢ / ٥١ ، المقاصد الشافية ١ / ٣٥٨ .

(٣) هذه المسألة نقلها القرافي في : الاستغناء ٩٨ .
وعلة امتناع الحمل على اللفظ أنَّ مِنْ على مذهبه ومذهب جمهور البصريين لاتدخل زائدة على المعرفة . انظر : الكتاب ٢ / ٣١٧ ، الأصول ١ / ٢٩٨ ، التعليقة ٢ / ٥٠ - ٥١.

(٤) الذي ذكره الفارسي أنَّ الحمل على الموضع . انظر : التعليقة ٢ / ٥١ . وانظر : الكتاب ٢ / ٣١٧ ، الأصول ١ / ٢٩٨.

(٥) النكرة في سياق النَّفي تُفيد العموم ، وقد ذكر الشارح ذلك في : الحدود ٧٧ ، ومعنى كلامه هنا : أنَّ الحمل إنما كان على الاسم المنفيِّ من أجل تخصيصه ، وليس مراده أنّ حرفَ النفي يخصِّص مادخل عليه .

(٦) نقل هذه المسألة القرافي في : الاستغناء ٩٨ .

أحدهما : ضعفُ العاملِ ؛ لأنَّه حرفٌ لايَتَصَرَّفُ [١] .

والآخر : ضعفُ ماقام مَقامَ المستثنى منه عن أنْ يَتَقَدَّمَ عليه المستثنى .

فلما اجتمع الضَّعفانِ ؛ لَزِمَ طريقةً واحدةً ، ولم يَصْلُحْ فيه التَّقديمُ والتَّأخيرُ [٢] .

وتقولُ [٣] : إنَّه لايقولُ ذلك أحدٌ إلاّ زيدٌ ، فإنْ قدَّمتَ (أحداً) ، فقلتَ : إنَّ أحداً لايقولُ ذاك إلا زيداً ؛ قَبُحَ ؛ لأنَّك أوقعتَ [٤] (أحداً) في الواجبِ ، وإنَّما حقُّها أنْ تكونَ في النَّفيِ وغيرِ الواجبِ . ولكنْ قد أجازوه على ضَعْفِه ؛ لأنَّه داخلٌ في معنى النَّفيِ ، كما جازَ : قد عرفتُ زيدٌ [٥] أبو مَنْ هو ؛ لأنَّه داخلٌ في معنى الاستفهامِ ، فكذلك هذا داخلٌ في معنى النَّفيِ [٦] .

وتقولُ : ماأَعْلَمُ أنَّ أحداً يقولُ ذاك إلا زيداً ، فيجوزُ مثلُ هذا ؛ لتقديمِ [٧] حرفِ النَّفيِ [٨] .

ولايجوزُ الابتداءُ بحرفِ الاستثناءِ [٩] ؛ لأنَّه تقييدُ ماخرجَ مَخرجَ العمومِ ، ولايجوزُ تقييدُ شيءٍ لم يُوجَدْ بعدُ ؛ فلهذا لايجوزُ الابتداءُ بحرفِ الاستثناءِ أَصْلاً .

ولكنْ إذا تَقَدَّمَ كلامٌ قام مَقام المستثنى [١٠] منه ، صَلَح أنْ يُؤتى بحرفِ

---

(١) يعني بالعامل (أنّ) و (ما) . انظر : الكتاب ٢ / ٣١٧ ، الأصول ١ / ٢٩٨ ، شرح السيرافي ٣ / ١٠٥ ب ، التعليقة ٢ / ٥١ .

(٢) نقل هذه المسألة القرافي في : الاستغناء ٩٨ - ٩٩ ، ١٣٥ .

(٣) ب : فتقول .

(٤) ب : إذا وقفت .

(٥) أ ، ب : زيداً .

(٦) نقل القرافي هذه المسألة في : الاستغناء ٩٩ . وانظر : الكتاب ٢ / ٣١٨ ، الأصول ١ / ٢٩٨ ، شرح السيرافي ٣ / ١٠٥ - ١٠٦ أ ، التعليقة ٢ / ٥٢ - ٥٣ .

(٧) ب : التقديم ، وكذا في الاستغناء .

(٨) نقل هذه المسألة القرافي في : الاستغناء ٩٩ . وانظر : الكتاب ٢ / ٣١٨ ، شرح السيرافي ٣ / ١٠٦ أ .

(٩) انظر : الكتاب ٢ / ٣١٨ ، شرح السيرافي ٣ / ١٠٦ ب .

(١٠) ب : الاستثناء .

الاستـثناء ؛ لأنَّه بمنزلةِ ماتَقَدَّم المستـثنى منه ، فَصَلَح هذا في مثلِ : مالي إلا أباك صديقٌ [1] ؛ لأنَّ قولَك : مالي ، قد يقومُ مقامَ المستثنى منه ، فتقول : مالي إلا أبوك ، كأنَّك قلتَ : مالي أحدٌ إلا أبوك ؛ فلهذا صَلَحَ التَّقديمُ في هذا الموضعِ ، ولم يَجُز الابتداءُ بحرفِ الاستثناءِ .

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٣٣٦.

بابُ الاستثناءِ الذي يكونُ المستثنى فيه نَصْباً في النَّفي[١]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في الاستثناءِ الذي يكونُ المستثنى فيه نصباً في النَّفي مِمّا لايجوز[٢] .

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في الاستثناءِ الذي يكونُ المستثنى فيه نَصْباً في النَّفيِ ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

ولِمَ لايجوزُ أن يُحْمَلَ على النَّصبِ في هذا الباب إلا بعدَ تمامِ الكلامِ ؟ وهل ذلك لأنَّه على طريقةِ الإيجابِ في الإتيانِ بعدَ التَّمامِ ؟ .

وماحكمُ : مامررتُ بأحدٍ إلا زيداً ، وما أتاني أحدٌ إلا زيداً ، ومارأيتُ أحداً إلا زيداً ، ولِمَ وَجَبَ النَّصْبُ في جميعِ هذا ؟ وهَلْ ذلك لأنَّه إذا بَطَلَ البدلُ ، وجاء بعدَ تمامِ الكلامِ ؛ صارَ كالإيجابِ في تسليطِ (إلا) العاملَ على مابعدَها ؟[٣] .

ولِمَ شُبِّهَ بإلا / ٢٨ب في معنى : لكنَّ ؟ وهل ذلك لأنَّ الانْقِطاعَ في الاستثناءِ لايكونُ إلا بعدَ التَّمامِ ؟[٤] .

وماحكمُ قولِهم : إنَّ لفُلانٍ - واللَّهِ - مالاً إلا أنَّه شقيٌّ ؟ فلِمَ وَجَبَ أنْ يكونَ

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا باب النَّصبِ فيما يكون مستثنى مبدلاً . انظر : الكتاب ١ / ٣٦٣ (بولاق) ، ٢ / ٣١٩ (هارون) .

(٢) تحدث سيبويه في الباب عن الوجه الثاني الجائز في الاستثناء التام غير الموجب ، وهو النصب ، وبيَّن وجهه .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « حدَّثنا بذلك يونس وعيسى جميعاً أنَّ بعض العرب الموثوق بعربيته يقول : مامررتُ بأحدٍ إلا زيداً ، وما أتاني أحدٌ إلا زيداً ، وعلى هذا : مارأيت أحداً إلا زيداً ، فنَصبُ (زيداً) على غير (رأيت) ، وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلاً من الأول ، ولكنَّك جعلته منقطعاً مما عمل في الأول » . الكتاب ١ / ٣٦٣ (بولاق) ، ٢ / ٣١٩ (هارون) .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ولكنَّك جعلتَه منقطعاً مّما عَمِل في الأول ، والدَّليلُ على ذلك أنَّه يجيء على معنى : ولكنّ زيداً » . الكتاب ١ / ٣٦٣ (بولاق) ، ٢ / ٣١٩ (هارون) .

مُنْقَطِعاً ، وهو استثناءٌ مِنْ موجبٍ [١] ؟ وماتقديرُه إذا رُدَّ إلى أصلِ [٢] الاستثناءِ في إخراجِ بعضٍ من كُلٍّ ؟ وهل ذلك على تقدير : إنَّ لفُلانٍ مالاً يُوجبُ السَّعادةَ في كلِّ أحدٍ إلا فيه بالشَّقْوَةِ التي هو عليها ، أو : إنَّ لفُلانٍ مالاً يُوجبُ السَّعادةَ لكلِّ أحدٍ إلا لَه لشَقَائه ، أو : إنَّ لفُلانٍ مالاً يَسْعَدُ بها كُلُّ أحدٍ إلاّ هو بشَقَائه ، أو : إلا إياهُ بشَقَائه ، ولولا أنَّ هذا الكلامَ المذكورَ يَدُلُّ على الكلامِ المقدَّرِ لَمْ يَصْلُحْ أنْ يُقَدَّرَ به ؟ [٣] .

ومـاموضعُ : أنَّه شـقيٌّ ؟ ولِمَ وَجَبَ أنَّه نَصْبٌ ؟ [٤] وما العاملُ فيه ؟ وهل هو محمولٌ على التَّأويلِ ، كأنَّه قيل : مالَهُ مِنْ ماله شيءٌ إلا الشَّقاءَ ، أو قيل : إنَّ لفلانٍ – واللَّه – مالاً يَسْعَدُ بمثله كلُّ أحدٍ إلا صاحبَ الشَّقاءِ ، وحُذفَ المضافُ ، وأُقيم المضافُ إليهُ مقامَه ، فكانَ نَصْباً مِنْ هذه الجهة ، وكلُّ هذه التَّقديراتُ يَدُلُّ عليها الكلامُ المذكورُ إلا أنَّ بعضَها أقربُ مِنْ بعضٍ ، وهذا الأخيرُ أقربُها ؛ لأنَّه ليس فيه إلا حذفُ المضافِ وصفةِ المالِ في قولك : يَسْعَدُ به كلُّ أحدٍ ، والكلامُ على حاله ، والتَّقديرُ الآخَرُ على أنَّه كلامٌ وَقَعَ مَوْقِعَ كلامٍ غيرِه ؟ [٥] .

ولِمَ لايجوزُ أنْ تَعْمَلَ (إنَّ) في المُستثنى ؟ وهل ذلك لأنْ ليس لها معنى تَخْصيصٍ ، فلو قلتَ : إنَّ المالَ لفُلانٍ إلا درهماً ؛ لَمْ تكنْ [إنَّ][٦] هي العاملةَ ؟ لأنَّ الاستثناءَ مُخَصِّصٌ من المالِ على معنى الملكِ ، لاعلى معنى التَّأكيدِ ؟[٧] .

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ومثلُه في الانقطاع من أوّله : إنَّ لفُلانٍ – واللَّه – مالاً إلا أنَّه شقيٌّ » . الكتاب ١ / ٣٦٣ (بولاق) ، ٢ / ٣١٩ (هارون) .

(٢) ب : الأصل .

(٣) هذا السؤال مفرَّع عمّا قبله .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وهو في موضع نصبٍ » . الكتاب ١ / ٣٦٣ (بولاق) ٢ / ٣١٩ (هارون).

(٥) هذا السؤال مبني على ماقبله .

(٦) أ ، ب : إلا ، وما أثبته يقتضيه سياق الكلام .

(٧) أخذ الشارح هذه المسألة من قول سيبويه : « فـ(أنّه) لايكون أبداً على : إنَّ لفلان . الكتاب ١ / ٣٦٣ (بولاق) ، ٢ / ٣١٩ (هارون) . ومراد سيبويه أن (أنه شقي) ، ليس بدلاً مّما قَبله . انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٠٩ أ .

وما الفَرْقُ بينَ البدلِ والنَّصبِ في : ماجاءَني أحدٌ إلاّ زيداً ، في المعنى ؟ وهل ذلك يختلفُ من جهةِ المُعْتَمدِ ، فهو في البَدلِ على أنَّ مُعْتَمَد البيانِ على (زيدٍ) كأنَّك قُلتَ : ماجاءني إلاّ زيدٌ ، وفي النَّصبِ يكونُ فضلةً في الكلامِ ، والمُعْتَمَدُ (أحدٌ) على جهةِ النَّفي ؟ [1] .

---

(١) هذه المسألة مبنية على ماتقدَّم في باب : الاستثناء الذي يكون المستثنى فيه بدلاً من الأول ، وعلى مافي هذا الباب .

بابُ الاستثناءِ المُنْقَطِعِ الذي يَحْتَمِلُ المتَّصلَ [١]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في الاستثناءِ المُنْقَطِعِ الذي يَحْتَمِلُ المتَّصِلَ مّما لايجوزُ [٢] .

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في الاستثناءِ / ٢٩ أ المُنْقَطِعِ الذي يَحْتَمِلُ المُتَّصِلَ ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

ولِمَ لايجوزُ فيه المتَّصِلُ حتّى يكونَ الثّاني مّما يُحْمَلُ على الأوَّلِ ، كقولِهم [٣] :

... .·. تحيَّةُ بينِهم ضَرْبٌ وَجيعُ [٤]

عِنْدَ أهلِ الحجازِ ؟ [٥] .

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابٌ يختار فيه النَّصبُ لأنَّ الآخر ليس من نوع الأول . انظر : الكتاب ١ / ٣٦٣ (بولاق) ، ٢ / ٣١٩ (هارون) .

(٢) تحدث سيبويه في الباب عن النوع الأول من نوعي الاستثناء المنقطع ، وهو مايمكن تأويله بالمتصل ، وذكر لغتي العرب فيه ، وتوجيههما .

(٣) القائل : عمرو بن معدي كرب الزُّبيدي « .... - ٢١ هـ » ، يكنى أبا ثور ، وفد على المصطفى - ﷺ - وأسلم ، وأبلى في وقائع الإسلام بلاءً حسناً ، ومنها وقعة القادسية . انظر : الشعر والشعراء ١ / ٣٧٢ - ٣٧٥ ، معجم الشعراء ١٥ - ١٧ ، سرح العيون ٤٣٦ - ٤٤٥ .

(٤) عجز بيت من الوافر ، وصدره :

وخيلٍ قد دَلَفتُ لها بخيلٍ .·. ... ...

وهو من قصيدة مطلعها :

أمِنْ رَيحانَةَ الداعي السَّميعُ .·. يُؤرِّقُني وأصحابي هُجوعُ ؟

انظر : شعره ١٤٩ ، الكتاب ٢ / ٣٢٣ ، نوادر أبي زيد ٤٢٨ ، المقتضب ٤ / ٤١٣ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٩٩ ، شرح السيرافي ٣ / ١١٠ أ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٢٠٠ ، الخصائص ١ / ٣٦٨ ، اختيارالممتع ١٨٣ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٦٥ ، شرح المفصل ٢ / ٨٠ ، التبيان في شرح الديوان ٤ / ١٠٩ ، الخزانة ٩ / ٢٥٧ .

(٥) ماعزاه الشارح إلى أهل الحجاز هو أحد توجيهي سيبويه للبدل في لغة بني تميم ، وسيأتي في الجواب أنَّ الشارح خالف النحويين ، إذ لم يُنْقل عن أهل الحجاز في هذا الباب سوى النصب على الاستثناء . انظر ص : ٤٧٣هـ ٤ ، وانظر : الكتاب ١ / ٣٦٣ (بولاق) ، ٢ / ٣١٩(هارون).

وماحكمُ : مافيها أحدٌ إلا حماراً ؟ ولِمَ جازَ فيه النَّصْبُ على مذهبِ أهلِ الحجازِ، والرَّفعُ على مذهبِ بني تميم ؟ ولِمَ كانَ الاختيارُ النَّصْبَ ؟ وهل ذلك لأنَّ المُنْقَطِعَ لايأتي إلا بعدَ تمامِ الكلامِ ، فأشْبَهَ لذلك الإيجابَ ؟ [1].

وكيفَ يَرْجِعُ إلى أصلِ الاستثناءِ [2] ؟ وهل ذلك لأنَّه [نَفي][3] أنْ يكونَ بها أحدٌ ، أو[4] مايتبعُ الأحدين [5] ، فكأنَّه قال : مابها شيءٌ إلا حماراً ، ومابها حيوانٌ إلا حمارٌ ، فهذا لايكونُ إلا نصباً عندَ أهلِ الحجازِ ، وإنَّما رَفَع بنو[6] تميم ؛ لأنَّهم قدَّروا الأوَّلَ كأنَّه لم يُذْكَرْ ؛ للاعتمادِ على الثَّاني ، وفيه وجهانِ : إنْ جَعَلْتَ الحمارَ إنسانَ ذلك الموضعِ ؛ جاز الرَّفْعُ على المذهبَينِ جميعاً [7] ، وإنْ لم تَجْعَلْه كذلك ؛ فالنَّصْبُ على مذهبِ أهلِ الحجازِ ، والرَّفْعُ على مذهبِ بني تميم ؟ [8].

وما الشَّاهدُ في قولِ أبي ذُؤَيْب الهُذَليِّ :

فإنْ تُمْسِ في قَبْرٍ بِرَهْوَةَ ثاوياً .:. أنيسُكَ أَصْداءُ القبورِ تَصيحُ [9]

---

(١) هذا سؤال عن قول سيبويه : « هذا بابٌ يختار فيه النَّصبُ ؛ لأن الآخر ليس من نوع الأول ، وهو لغة أهل الحجاز .... » إلى قوله : « وأمَّا بنو تميم فيقولون : لا أحدَ فيها إلا حمارٌ » . الكتاب ١ / ٣٦٣ - ٣٦٤ (بولاق) ، ٢ / ٣١٩ (هارون) .

(٢) يريد بأصل الاستثناء إخراج بعضٍ من كلٍّ .

(٣) تكملة يقتضيها السياق .

(٤) ب : و .

(٥) أ ، ب : الآخرين . وما أثبته يقتضيه السياق .

(٦) ب : بني .

(٧) انظر ماتقدم في ص : ٤٦٤ هـ ٥ .

(٨) هذه المسألة أخذها من قول سيبويه : « وأما بنو تميم فيقولون : لا أحدَ فيها إلا حمارٌ ، أرادوا : ليس فيها إلا حمارٌ ، ولكنَّه ذكر (أحداً) توكيداً لأنْ يُعْلَم أنْ ليس فيها آدميٌّ ، ثم أبدلَ ، فكأنَّه قال : ليس فيها إلا حمارٌ ، وإنْ شئتَ جعلتَه إنسانها . الكتاب ١ / ٣٦٤ (بولاق) ، ٢ / ٣١٩ - ٣٢٠ (هارون) .

(٩) من البحر الطويل ، من قصيدة مطلعها :

لَعَمْرُكَ إنِّي يومَ أَنْظُرُ صاحبي .:. على أنْ أراه قافلاً لَشَحيحُ

رهوة : قيل : طريق بالطائف ، وقيل غيره . انظر : مراصد الاطلاع ٢ / ٦٤٥.

انظر : ديوان الهذليين ١ / ١١٦ ، الكتاب ٢ / ٣٢٠ ، شرح أشعار الهذليين ١ / ١٥٠ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٦٢ ، شرح السيرافي ٣ / ١٠٩ ب ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٩٦ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٦٤ ، معجم البلدان ٣ / ١٠٨ ، الغرة المخفية ١ / ٢٩٢ ، شرح الجمل ٢ / ٢٦٦ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٤٩ أ ، المقاصد الشافية ١ / ٣٦٤ ، الخزانة ٣ / ٣١٥.

فجَعَلَ الأَصْداءَ أنيسَه كما يُجْعَلُ الحمارُ أنيسَ ذلك الموضعِ ؟ [١].

ومانظيرُه مِنْ قولِهم : مالي عِتابٌ إلا السَّيفُ ، وماأنْتَ إلا سيرٌ ؟[٢].

وما الشَّاهدُ في قولِ النَّابغةِ الذُّبياني [٣] :

يادارَ ميَّــةَ بالعَلْيــاءِ فالسَّنَدِ ∴ ... ...

ثُمَّ قالَ :

∴ .... وما بالرَّبْعِ مِنْ أحَدِ

إلا أَواريَّ لأْيــاً ....[٤].

بالرَّفْعِ على مـذهبِ بني تميم على كلِّ حـالٍ ، وعلى تقـديرِ أنَّ الأواريَّ أنيسُ ذلك الرَّبْعِ ، على مذهبِ أهلِ الحجاز [٥] ، وقد أُنْشِدَ بالنَّصْبِ [٦] على المذهبِ الآخَرِ ؟.

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فجعلهم أنيسه » . الكتاب ١ / ٣٦٤ (بولاق) ، ٢ / ٣٢٠ (هارون) .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ومثل ذلك قوله : مالي عتابٌ إلا السيفُ ، جعله عتابه ، كما أنك تقول : ما أنت إلا سيرٌ ، إذا جعلته هو السيرَ » . الكتاب ١ / ٣٦٤ (بولاق) ، وفي : هارون ٢ / ٣٢٠ : ماأنت إلا سيراً . وهو خطأ مطبعي .

(٣) ب : الديلفي .

(٤) الأبيات الثلاثة من البحر البسيط ، وهي مطلع معلقته ، وعجز البيت الأول :

∴ أقوتْ وطالَ عليها سالفُ الأبَدِ

وتمام البيت الثاني : وقفتُ فيها أُصيلاناً أُسائلُها ∴ عيَّت جواباً ... ...

وتمام الثالث : ..... ماأُبَيِّنُها ∴ والنُّؤْيُ كالحوضِ بالمظلومةِ الجَلَدِ

والعلياء : الأرض العالية ، والسَّند : سند الجبل ، وهو الموضع العالي الذي يُصعد منه إلى الجبل ، وأقوت : خلت من أهلها ، وأُصيلان : تصغير : أُصْلان ، وهو جمع أصيل ، والأصيل : العشيّ . والأواريّ : واحدها آريّ وهو محبس الدابة . واللأي : البطء والاحتباس ، يقول : بعد طول نظرٍ عرفت الدار ؛ لخرابها وتغيُّرها . والنُّؤي : حاجز من التراب يُجعل حول البيت ؛ ليحبس المطر عنه . والمظلومة : الأرض التي أبطأ عنها المطر . والجَلَد : الأرض الصُّلبة . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٥٥-٥٦.

انظر : ديوانه ١٤-١٥ ، الكتاب ٢ / ٣٢١ ، معاني القرآن للفراء ١ / ٢٨٨ ، ٤٨٠ ، إصلاح المنطق ٤٧ ، المقتضب ٤ / ٤١٤ ، الأصول ١ / ٢٩٢ ، الجمل ٢٣٥ - ٢٣٦ ، الإيضاح العضدي ٣٢١ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٦٤ ، ما اتفق لفظه واختلف معناه لابن الشجري ٧٥ ، المصباح ١ / ٤٢٥ ، إيضاح شواهد الإيضاح ١ / ٢٥٢ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٢٣ ب ، المقاصد الشافية ١ / ٣٦١ .

(٥) انظر ماتقدَّم في ص : ٤٦٤ هـ ٥ .

(٦) وهي رواية الديوان ١٥ .

وما الشَّاهِدُ في قولِه [(١)]:

وبلـــدةٍ ليـس بهـــا أنيـسُ .·. إلا اليعافيرُ وإلاّ العِيْسُ [(٢)]؟

ولِمَ جازَ على وجهينِ ، وكلاهما بَدَلٌ ؟ [(٣)].

وماحكمُ قولِهم : ماله عليه سُلطانٌ إلا التَّكلُّفَ ؟ وهل يجوزُ فيه الرَّفْعُ ؟ [(٤)].

ومـا الشَّاهِدُ في قـولِه جلَّ وعـزَّ : ﴿ مَا [(٥)] لَهُمْ بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ﴾ [(٦)] ؟ (وهل يجوزُ فيه الرَّفْعُ ؟ وهل تقديرُه : مالهم به من عَقْدٍ يَعْملون عليه إلا / ٢٩ب اتِّباعُ [(٧)] الظَّنُّ) [(٨)] ؟ .

---

(١) القائل مختلفٌ فيه :

أ - فقيل : هو جرَان العَوْد عامر بن الحارث بن كُلْفة من بني ضِنَّة بن نمير . انظر : ألقاب الشعراء (نوادر المخطوطات ٢ / ٣١٤) ، الشعر والشعراء ٢ /٧١٨ - ٧٢٢ ، الخزانة ١٠ /١٨ - ٢٠ ، والبيتان في: ديوانه ٥٢ .

ب - وعُزي إلى نزال بن غلاب . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٣٩ .

(٢) من مقطوعة من الرجز ، أولها :

قـد نَـدَعُ المـنزلَ ياَلميـسُ .·. يعتَسُ فيه السَّبُعُ الجَرُوسُ

يعتَسُّ : يطلب بالليل مايأكله ، والجروس : الشديد الأكل ، واليعافير : جمع يَعفور وهو ولد الظَّبية ، والعيس : إبلٌ بيضٌ يخالط بياضَها شقرة . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٤٠ ، الخزانة ١٠ /١٧ .

انظر : ديوان جران العود ٥٢ ، الكتاب ٢ / ٣٢٢ ، معاني القرآن للفراء ١ /٢٨٨ ، مجاز القرآن ١ / ١٣٧ ، المقتضب ٤ / ٤١٤ ، معاني الشعر ٢٦ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٦٣ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٦٥ ، الإنصاف ١ / ٢٧١ ، شرح المفصل ٢ / ٨٠ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٤٢ ب ، المقاصد الشافية ١ / ٣٦٢ .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « جعلها أنيسها ، وإنْ شئت كان على الوجه الذي فسَّرتُه في الحمار أوّل مرة ، وهو في كلا المعنيين - إذا لم تنصب - بدلٌ » . الكتاب ١ / ٣٦٥ (بولاق) ، ٢ / ٣٢٢(هارون) .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ومن ذلك من المصادر : ماله عليه سُلطانٌ إلا التَّكلُّفَ ؛ لأنَّ التكلُّف ليس من السُّلطان » . الكتاب ١ /٣٦٥ (بولاق) ، ٢ /٣٢٢ (هارون) .

(٥) أ ، ب : وما .

(٦) تمامها : ﴿ ..... وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا ﴾ النساء ١٥٧ .

(٧) أ : اتساع .

(٨) معاد في : أ ، ب .

وما الشَّاهدُ في[1] : ﴿ وَإِن نَّشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلَا صَرِيخَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنقَذُونَ إِلَّا رَحْمَةً مِّنَّا ﴾[2] ؟ وهل فيه معنى : لانفعَ لهم إلا رحمةً ؟.

وما الشَّاهدُ في قولِ النَّابغَة :

حَلَفْتُ يميناً غيرَ ذي مثنويّة .·. ولاعِلْمَ إلا حُسْنَ ظَنٍّ بصَاحِبِ[3]

كأنَّه قالَ : ولاعَقْدَ يُعْمَلُ عليه إلا حُسْنَ ظَنٍّ ؟.

ولِمَ جازَ الرَّفْعُ في جميع ذا على مَذْهبِ بني تميم ؟[4].

وما الشَّاهدُ في قولِ ابْنِ الأَيْهَمِ التَّغْلَبيِّ[5] :

ليسَ بيني وبينَ قَيْسٍ عِتابُ .·. غيرُ طَعْنِ الكُلَى وضَرْبِ الرِّقابِ[6] ؟

وهل هو بمنزلةِ : إلا طَعْنُ الكُلَى ؟ ولِمَ نَصَبَه أهلُ الحجازِ ؟[7].

---

(١) بعده في ب : قول .

(٢) تمامها : ﴿ .... وَمَتَـٰعًا إِلَىٰ حِينٍ ﴾ يس : ٤٣ ، ٤٤ .

(٣) من البحر الطويل ، من قصيدة تقدَّم مطلعها .
مثنوية : استثناء . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٥١ . وفي الديوان : حُسنُ : بالرفع .
انظر : الديوان ٤١ ، الكتاب ٢ / ٣٢٢ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ١٢٤ ، شرح السيرافي ٣ / ١١٠أ ، النكت ١ / ٦٢٥ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٦٥ ، شرح الجمل ٢ / ٢٦٨ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٢١أ ، المقاصد الشافية ١ / ٣٦١ .

(٤) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وأما بنو تميم فيرفعون هذا كلّه ، يجعلون اتّباع الظنّ علمهم ، وحسن الظن علمه ، والتكلُّفَ سلطانه » . الكتاب ١ / ٣٦٥ (بولاق) ، ٢ / ٣٢٣ (هارون) .

(٥) ابن الأيهم « ... - نحو ١٠٠ هـ » .
هو عمرو بن الأَيْهم بن أَفْلت التَّغْلَبيّ ، شاعرٌ أمويٌّ ، نصرانيٌّ كثير الشعر ، وبعض الرواة يسمِّيه عُميراً ، وهو أعشى تغلب . انظر : من اسمه عمرو ١٧٧ - ١٧٩ ، معجم الشعراء ٦٩ - ٧٠ .
وعُزي الشاهد إلى عمرو بن الأهتم . انظر : شعره ٨٠ ، الوحشيات ٤٢ .

(٦) من البحر الخفيف من قصيدة مطلعها :
لمنْ الدّارُ قد عفَتْ ومحاها .·. نَسْجُ ريحٍ وصائباتُ السَّحابِ
انظر : اللآلئ ١ / ١٨٥ .
انظر : شعر ابن الأيهم (الصبح المنير ٢٧٠) ، الكتاب ٢ / ٣٢٣ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ١٢٤ ، حماسة البحتري ٣٢ ، المقتضب ٤ / ٤١٣ ، الانتصار ١٦٢ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٦٤ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٣٧ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٦٥ ، اللآلئ ١ / ١٨٤ ، شرح المفصل ٢ / ٨٠ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢١٩أ ، المقاصد الشافية ١ / ٣٦٢ .

(٧) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وأهل الحجاز ينصبون على التفسير الذي ذكرنا » . الكتاب ١ / ٣٦٥ (بولاق) ، ٢ / ٣٢٣ (هارون) .

وما الشَّاهِدُ في قولِ الحارثِ بن عُبَاد [١] :

والحَــربُ لايَبْقَــى لجاحِمِهـا التَّخَيُّــلُ والمِــراحُ

إلا الفتى الصَّبارُ في النَّجَداتِ والفَرَسُ الوَقَاحُ [٢] ؟

وماتقديرُه ؟ ولِمَ كانَ على تقدير : إلا مِراحُ الفتى الصَّبّارِ ؟.

وما الشَّاهدُ في قوله [٣] :

لَمْ يَغْذُها الرِّسْلُ ولا أَيْسارُها .·. إلا طَرِيُّ اللَّحمِ [٤] واسْتِجْزَارُها [٥]

---

(١) الحارث بن عُباد : « ... - نحو ٥٠ ق هـ » .
هو أبو منذر ، أحد سادات بكر بن وائل وحكمائها في الجاهلية ، وقعت في أيامه حرب البسوس بين بكر وتغلب ، وكان قد اعتزلها حتى قتل مُهلهل بجيراً ابن أخيه ، فانضمَّ إلى جماعة بكر . انظر : الخزانة ١ / ٤٧١ - ٤٧٣ .
وعزو البيتين إلى الحارث وقع في الكتاب ، والصحيح أنهما لسعد بن مالك من حماسيَّته التي عرَّض فيها بالحارث لتخلُّفه عن القتال ، وانظر : الحماسة ١٤٤ ، شعره (الشعراء الجاهليون الأوائل ٣٢٧) .

(٢) من مجزوء الكامل ، من قصيدة تقدَّم مطلعها .
الجاحم : المكان الشَّديد الحرّ ، والتخيُّل : التكبر . والمِراح : النشاط ، والنَّجدة : الشدة ، والوَقاح : الذي حافره صُلبٌ شديد . انظر : الخزانة ١ / ٤٧٠ .
انظر : شعر سعد بن مالك ٣٢٧ ، الكتاب ٢ / ٣٢٤ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٦٥ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٧٨ ، تفسير الحماسة لابن فارس ١٥٩ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٢ / ٥٠١ - ٥٠٢ ، شرحها المنسوب للمعري ١ / ٣٣١ ، شرحها لأبي القاسم الفارسي ٢ / ٢٦٦ ، شرحها للأعلم ١ / ١٧٠ - ١٧١ ، شرحها للتبريزي ٢ / ٣٠ ، المقاصد الشافية ١ / ٣٦٢ .

(٣) هو غيلان بن حُريث . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١١٠ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٤٠أ .

(٤) أ ، ب : الفحم ، ولاوجه له ، والتصويب من مصادر التخريج .

(٥) من مشطور الرجز ، وقبله :
تُهدي لِزُغْبٍ دارُهُنَّ دارُهــا .·. دَرادِقٌ لَمّـا تَطِـرْ صغَارُهــا
وصف عُقاباً وفراخها ، والزُّغب : الفراخ ، والدّرادق : الصِّغار ، لما تطرْ . والرِّسل : اللبن ، والأيسار : اللحم الذي يتقامر عليه الأيسار ، واستجزارها : أخذها الصَّيد وتقطيعها لحمه . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١١١ .
انظر : الكتاب ٢ / ٣٢٤ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٦٥ ، شرح السيرافي ٣ / ١١٢أ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١١٠ - ١١١ ، النكت ١ / ٦٢٧ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٦٦ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٤٠أ ، المقاصد الشافية ١ / ٣٦٣ .

كأنَّه قال : لم يغذها غذاءٌ إلا طري اللَّحْم[1] ، وقوله[2] :

عَشيَّةَ لاتُغْني الرِّماحُ مكانَها .·. ولا النَّبلُ إلا المَشْرَفيُّ المُصَمِّمُ[3]

كأنَّه قَالَ : لاتُغْني السِّلاحُ إلا المَشْرَفيُّ ؟.

وهل يجوزُ : ماأتاني زيدٌ إلا عمرٌو ؟ ولِمَ جَازَ ؟ وهل تقديرُه : ماأتاني إلا عمرٌو ، إلا أنَّه ذَكَرَ (زيداً) ؛ للبيانِ عَمَّنْ لَمْ يأتِه ، كأنَّه قَالَ : ماأتاني زيدٌ ولا غيرُه إلا عمرٌو ؟[4].

وهل يجوزُ : ماأعانَه إخوانُكم إلا إِخوانُهُ ؟ وهل هذا على نفيِ الإخوانِ وتَبَعِهم ؟[4].

---

(١) أ ، ب : الفحم ، ولاوجه له .

(٢) هو ضرار بن الأزور مالك بن أوس الأسدي « ... - ١١هـ» ، صحابي ، فارسٌ ، شهد حروب الردة مع خالد بن الوليد ، رضي الله عنهما . انظر : الاستيعاب ٢ / ٢١١-٢١٢ ، الإصابة ٢ / ٢٠٨-٢٠٩ ، الخزانة ٣ / ٣٢٥-٣٢٦.

(٣) من البحر الطويل ، من قصيدة قالها لما ارتدّ قومه ، وأولها :

بني أسدٍ قد ساءني ماصَنَعْتُمُ .·. وليس لقومٍ حاربوا اللّهَ مَحْرَمُ

انظر : ديوان الرِّدَّة ٢٢٣ ، الكتاب ٢ / ٣٢٥ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٦٦ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٢٨ ، فرحة الأديب ١١٣ ، النكت ١ / ٦٢٧ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٦٦ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٨٧ ، الارتشاف ٢ / ٣٠٤ ، المساعد ١ / ٥٦٤ ، المقاصد الشافية ١ / ٣٦٣ ، المقاصد النحوية ٣ / ١٠٩ ، شرح الأشموني ١ / ٣٩٤ ، الخزانة ٣ / ٣١٨.

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وهذا يقوّي : ماأتاني زيدٌ إلا عمرٌو ، وما أعانه إخوانُكم إلا إخوانُه ؛ لأنَّها معارفُ ، ليست الأسماء الآخرة بها ولامنها » . الكتاب ١ / ٣٦٦ (بولاق) ، ٢ / ٣٢٥ (هارون) .

الجوابُ عن البابِ الأوَّلِ[(١)] :

الذي يجوزُ في الاستثناءِ الذي يُحْمَلُ على النَّصبِ في النَّفيِ - إذا كانَ الاستثناءُ قَدْ أَتَى بعدَ تمامِ الكَلامِ - النَّصْبُ[(٢)] ؛ لأنَّه - حينئذٍ[(٣)] - على طريقةِ المُوجَبِ إذا لم يُقدَّرْ فيه البدلُ ؛ فإنَّ الاسمَ الثَّاني لايَتَّصِلُ بالأوَّلِ إلاّ بإلاَّ ، فصارَ كالموجَبِ في تَسْليطِ العاملِ على مابعدَ (إلا) بما لو لم تكُنْ لم يَتَسَلَّطْ عليه .

ولايجوزُ فيه النَّصبُ قبلَ تمامِ الكلامِ على طريقةِ الموجبِ ؛ لأنَّه - حينئذٍ[(٣)] - يكونُ / ٣٠ أ قد فُرِّغَ العاملُ له ، فيَعْملُ فيه على أنَّ (إلا) كانَتْ ، أو لم تكُنْ ، فهو عاملٌ فيه ؛ لأنَّه مفرَّغٌ له[(٤)] .

وتقولُ : ماأتاني أحدٌ إلا زيداً ، ومامررتُ بأحدٍ إلاّ زيداً ، ومارأيتُ أحداً إلا زيداً ، فالنَّصبُ في جميعِ هذا على طريقةِ الموجبِ ؛ لأنَّه إذا لم يُقدَّرْ فيه البدلُ صارتْ (إلاّ) هي التي تَصِلُ الثَّاني بالأوَّلِ ، وهو يُشْبِهُ الاستثناءَ المُنْقَطِعَ في أنَّه لايكونُ إلا بعدَ تمامِ الكلامِ[(٥)] .

وأمّا قولُهم : إنَّ لفُلانٍ - واللَّهِ - مالاً إلا أنَّه شقيٌّ ؛ فموضعُ : أنَّه شقيٌّ ، نصبٌ[(٦)] ، والعاملُ فيه مُقَدَّرٌ ، كأنَّه قِيلَ : إنَّ لفُلانٍ مالاً يَسْعَدُ به صاحبُه إلا صاحبَ الشَّقاءِ الذي قد ذُكِر ، وعلى[(٧)] هذا يَرْجِعُ إلى أصلِ الاستثناءِ في إخراجِ

---

(١) وهو باب الاستثناء الذي يكون المستثنى فيه نصباً في النفي .

(٢) هذا أحد الوجهين الجائزين في الاستثناء التام المتصل غير المثبت ، أما الوجه الأول ، وهو الإتباع على البدل من المستثنى منه ؛ فقد عقد له باباً سمّاه : باب الاستثناء الذي يكون المستثنى فيه بدلاً من الأول . انظر ص : ٤٤١ .
وانظر : المقتضب ٤ / ٣٩٤ ، الأصول ١ / ٢٨٢ ، المتبع ١ / ٣٥٧ ، الغرة المخفية ١ / ٢٨٩ - ٢٩٠ ، المقاصد الشافية ١ / ٣٥٥ .

(٣) ب : ح ، وهو اختصار : حينئذٍ .

(٤) هذا الحديث عن الاستثناء المفرّغ .

(٥) هذا التشبيه أشار إليه سيبويه في قوله : « ولكنّك جعلته منقطعاً مما عمل في الأول ، والدليلُ على ذلك أنه يجيء على معنى : ولكنّ زيداً . ولا أعني زيداً » ، وقوله : « ومثله في الانقطاع من أوله .... » . الكتاب ٢ / ٣١٩ .

(٦) انظر : الكتاب ٢ / ٣١٩ ، الارتشاف ٢ / ٢٩٧ .

(٧) ب : ولهذا .

بعضٍ من كلٍّ [١] .

ولايجوزُ أنْ تَعْمَلَ فيه (إنَّ) ؛ لأنَّ (إلاّ) إنّما تُخَصِّصُ على أنْ تَنْفيَ عن الثَّاني ماوَجَبَ للأوَّلِ ، أو تُوجِبَ له ما انْتَفَى عن الأوَّلِ ، فلما كانتْ (إنَّ) ليس لها معنى يَصِحُّ في هذا ؛ إذْ معناها التَّوكيدُ ؛ لم يَصْلُحْ أنْ يُسْتَثْنَى منها ، وإنّما استُثني على معنى نفيِ السَّعادةِ بالمالِ الذي تَحْصُلُ به لغيرِه ، فهذا معنى الكلامِ ، وليس معناه على نفيِ التَّأكيدِ الذي حَصَل للمعنى الأوَّلِ ، وله ضروبٌ من التَّقديراتِ يَدُلُّ هذا الكلامُ عليها [٢] ، إلا أنَّ أقربَها وأحسنَها ماذكرْنا [٣] .

والفرقُ بينَ البدلِ والنَّصبِ في : ماجاءَني أحدٌ إلا زيداً ، أنَّ النَّصْبَ على أنَّ مُعْتَمَدَ البيانِ (أحدٌ) ، والرَّفْعُ على البدلِ يكونُ على أنَّ مُعْتَمَدَ البيانِ (زيدٌ) [٤] .

---

(١) نقل القرافي هذه الفقرة . انظر : الاستغناء ١٠١ .

(٢) انظر ماسبق في مسائل الباب ص : ٤٦٢ .

(٣) هذه المسألة نقلها القرافي في : الاستغناء ١٠١ .

(٤) وهذه - أيضاً - نقلها القرافي : انظر : المصدر السابق ٧٤ ، وانظر : اللباب للعكبري ١ / ٣٠٥ .

الجوابُ عن البابِ الثَّاني[١] :

الذي يجوزُ في الاستثناءِ المنقطعِ المُحْتَمِلِ للمتَّصِلِ إذا كان الثَّاني[٢] من غيرِ جِنْسِ الأوَّلِ ، إلا أنَّه يَصْلُحُ أنْ يُحْمَلَ عليه ؛ ففيه وجهانِ : النَّصْبُ على الانقطاعِ ، والبَدَلُ على أنَّ الثَّاني يَصْلُحُ أنْ يُحْمَلُ على الأوَّلِ على طريق الاتِّساعِ ؛ للمُبالغةِ في التَّشبيهِ، كقولِهم :

... . تَحيَّةُ بَيْنِهِمْ ضَرْبٌ وَجيعُ[٣]

وهذا على مذهبِ أهلِ الحجازِ[٤] ، فأمَّا بنو تميم فيُبْدِلونَ على تقديرِ تفريغِ العاملِ ، كأنَّه[٥] لم يُذْكَرِ الأوَّلُ ؛ لأنَّه لمّا جازَ أنْ يُتْرَكَ ، ويُعْتَمَدَ على الثَّاني في تفريغِ العاملِ ؛ جازَ أنْ يُذْكَر عمَّنْ نُفِيَ عَنْهُ الفعْلُ بعضُ ذلك على طريقِ البيانِ ، يُعْتَمدُ على الثَّاني كأنَّه لم يُذْكَرِ الأوَّلُ[٦] .

ولايجوزُ أَنْ يَجريَ على طريقةِ المتَّصِلِ حتّى يكونَ الثَّاني ممّا يَصْلُحُ أنْ يُحْمَلَ على الأوَّلِ في مَذْهبِ أهلِ الحجازِ / ٣٠ب ، وإنْ جازَ ذلك على مذهبِ بني تميم[٧] .

وتقولُ : مافيها أحدٌ إلا حماراً .

والحمدُ للّهِ وحدَه ، وصلَّى على محمد وآله .

---

(١) يعني : باب الاستثناء المنقطع الذي يحتمل المتصل .

(٢) ب : للثاني .

(٣) تقدَّم تخريجه في ص : ٤٦٤ .

(٤) طريق الاتساع والمجاز أحد توجيهين للإتباع على البدل في لغة بني تميم ، ذكرهما سيبويه وغيره ، ولم ينقل أحدٌ عن الحجازيين الإتباع في هذا الباب غير الشارح. انظر : الكتاب ٢ / ٣١٩-٣٢٠، المقتضب ٤ / ٤١٢ - ٤١٣ ، الجمل ٢٣٥ ، شرح السيرافي ٣ / ١١١ أ - ب ، شرح المفصل ٢ / ٨٠ ، الارتشاف ٢ / ٣٠٣ .

(٥) ب : كأنهم .

(٦) هذا هو التوجيه الثاني للغة بني تميم ، انظر : الكتاب ٢ / ٣١٩ ، المقتضب ٤ /٤١٣، شرح السيرافي٣ / ١١١ب ، شرح المفصل ٢ / ٨٠ ، المقاصد الشافية ١ / ٣٦٣ - ٣٦٤.
وذكر المازني وجهاً ثالثاً في : مافيها أحدٌ إلا حمارٌ ، ونحوه ، فقال : خلط مايعقل بما لايعقل فعبَّر عن جماعة ذلك بـ (أحد) ، ثم أبدل (حماراً) من لفظٍ مشتملٍ عليه وعلى غيره . انظر : شرح السيرافي ٣ / ١١١ب، شرح التسهيل ٢ / ٢٨٩ .

(٧) انظر : ماتقدَّم في هـ ٤ .

الجزءُ الثّامنَ والعشرونَ من شرحِ كتابِ سيبويه ، إملاءُ أبي الحَسَنِ عليِّ بنِ عيسى النَّحويِّ ، رحمةُ اللّهِ عليه .

/ ٣١ أ بسم الله الرحمن الرحيم

وتقولُ : مافيها أحدٌ إلا حماراً ، على الاستثناءِ المُنْقَطِعِ ؛ لأنَّ الثَّانيَ مِنْ غيرِ جِنْسِ الأوَّلِ ، فإنْ جعلتَه أنيسَ ذلك المكان على الاتِّساعِ ؛ قلتَ : مافيها أحدٌ إلا حمارٌ (١) .

فأما بنو تميم فيرفعونَ على كلِّ حالٍ ، كأنَّ الأوَّلَ لم يُذْكَرْ (٢) .

والاختيارُ النَّصْبُ ؛ لأنَّه لما كانَ لايأتي إلا بعد تمام الكلامِ ؛ أَشْبَهَ الاستثناءَ من موجبٍ (٣) .

وأما رجوعُه إلى أصلِ الاستثناءِ ؛ فإنَّه لما كانَ على نفي الأَحَدينَ ، ومايتبعهُم ؛ صارَ كأنَّه قال : مافيها شيءٌ إلا حماراً (٤) ؛ لأنَّه جَعَلَ كلَّ شيءٍ يكونُ في الدِّيارِ يَتْبَعُ الأَحَدينَ في أنَّه يَنْتفي عنها بانتفائهم ، ولولا ذلك لم يكنْ للاستثناءِ معنى على المذهبَيْنِ جميعاً ؛ لأنَّ بني تميم وإنْ قَدَّروه على معنى : مافيها إلا حمارٌ ، فالمستثنى منه مدلولٌ عليه ، وإنْ لم يَكُن على جهةِ الحَذْفِ .

وقال أبو ذُؤَيبٍ الهُذَليُّ :

---

(١) أ ، ب : حماراً ، بالنصب ، وسياق كلام الشارح في الباب يقتضي الرفع .

(٢) هذا أحد توجيهي سيبويه للغة بني تميم ، والتوجيه الثاني هو ماعزاه الشارح للحجازيين . انظر : ماتقدم في الصفحة السابقة هـ ٤ .

(٣) تعليل الشارح لاختيار النصب قد يدخل عليه اختيار الإتباع في الاستثناء المتصل غير المثبت مع أنه يأتي بعد تمام الكلام . انظر : الكتاب ٢ / ٣١١ ، المقتضب ٤ / ٣٩٠ ، اللباب ١ / ٣٠٥ .
وأقرب منه تعليل سيبويه والمبرِّد ، وهو أنَّ المستثنى ليس من جنس المستثنى منه ، ففي الإبدال تكلُّف التأويل . انظر : الكتاب ٢ / ٣١٩ ، المقتضب ٤ / ٤١٢ .

(٤) ب : حمار . وانظر شبيه هذا التقدير في : المقتضب ٤ / ٤١٣ ، شرح المفصل ٢ / ٨٠ ، شرح الجمل ٢ / ٢٦٧ .

فإنْ تُمْسِ في قَبْرٍ برَهْوَةَ ثاوياً ∴ أنيسُك أصداءُ القُبورِ تَصيحُ [١]

فَحَمْلَ الثَّاني على الأوَّلِ على الاتِّساعِ [٢]، ومثلهُ : مالي عتابٌ إلا السَّيفُ ، وماأنت إلا سيرٌ [٣].

وقال النَّابغةُ الذُّبيانيُّ :

يادارَ ميَّةَ بالعلياءِ فالسَّندِ ∴ ... ...

ثم قال :

∴ ... وما بالرَّبعِ من أحدِ

إلا أواريُّ لأياً .... [٤]

بالرَّفْعِ على مذهبِ بعضِ [٥] بني تميم على كلِّ حالٍ ، وأما أهلُ الحجازِ فيَنْصبونَ على الاستثناءِ المنقطعِ بأنَّ الثَّاني من غيرِ جنْسِ الأوَّلِ ، ويُجيزون الرَّفْعَ على أنَّه جَعَلَ (الأواريَّ) أنيسَ ذلك الرَّبْعِ [٦]، كما قال الآخَرُ :

وبلدةٍ ليس بها أَنيسُ ∴ إلا اليَعافيرُ وإلا العِيسُ [٧]

وتقولُ : مالَه عليه سُلطانٌ إلا التَّكلُّفَ ، بالنَّصْبِ على الاستثناءِ المنقطعِ [٨]، ويجوزُ فيه الرَّفعُ على أنَّ سُلْطانَه هو التَّكلُّفُ .

وفي التَّنزيلِ : ﴿ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ [٩] ٱلظَّنِّ ﴾ ، كأنَّه قيل : مالَهُمْ [به] [١٠] من شيءٍ يُعْمَلُ عليه إلا الظَّنَّ .

---

(١) تقدَّم تخريجه في ص : ٤٦٥ .

(٢) أي : جعل الأصداء أنيسه . انظر : الكتاب ٢ / ٣٢٠ ، التعليقة ٢ / ٥٦ .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٣٢٠ ، الاستغناء ٣٦٠ ، المقاصد الشافية ١ / ٣٦٤ .

(٤) تقدم تخريج الأبيات في ص : ٤٦٦ .

(٥) هكذا ورد في النسختين ، والمذهب يُعزى إلى بني تميم عامّة .

(٦) انظر : ماتقدم في ص : ٤٦٤ هـ ٥ .

(٧) تقدَّم تخريجه في ص : ٤٦٧ .

(٨) انظر الكتاب ٢ / ٣٢٢ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٥٠ ، المقاصد الشافية ١ / ٣٦١ .

(٩) أ ، ب : بالتباع .

(١٠) ساقط من : ب .

وفيه : ﴿ وَإِن نَّشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلَا صَرِيخَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنقَذُونَ إِلَّا رَحْمَةً مِّنَّا ﴾ ، كأنَّه قيل : مالهم شيءٌ يَنْتَفِعون به إلا رحمةً منا .

وقال النَّابغةُ :

حَلَفْتُ يميناً غيرَ ذي مَثْنويَّةٍ .·. ولاعِلْمَ إلا حُسْنَ ظنٍّ بصاحبِ[1]

كأنَّه / ٣١ ب قال : لاشيءَ يُعْمَلُ عليه إلا حُسْنَ ظَنٍّ .

والرَّفْعُ في جميع هذا جائزٌ على مذهبِ بني تميم[2] .

وقال ابنُ الأَيْهمِ التَّغْلَبيُّ :

ليسَ بيني وبينَ قَيْسٍ عِتابُ .·. غيرُ طَعْنِ الكُلَى وضَرْبِ الرِّقابِ[3]

كأنَّه قال : ليسَ بيني وبينَهم إلا طعنُ الكُلى ، وأهلُ الحجازِ يَنْصبونَه على الاستثناءِ المنقطعِ[4] .

وقالَ الحارثُ بنُ عُباد :

والحربُ لايَبْقى لجاحِمِها التَّخَيُّلُ والمِراحُ

إلا الفتى الصَّبارُ في النَّجَداتِ والفَرَسُ الوَقَاحُ[5]

كأنَّه قالَ : إلا تَخَيُّلُ الفتى الصَّبارِ ومِراحُه[6] .

وقالَ الشَّاعرُ :

لَمْ يَغْذُها الرِّسْلُ ولا أَيْسَارُها .·. إلا طَرِيُّ اللَّحْمِ واستجزارُها[7]

---

(١) تقدَّم تخريجه في ص : ٤٦٨ .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٣٢٣.

(٣) تقدَّم تخريجه في ص : ٤٦٨ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٣٢٣.

(٥) تقدَّم تخريجهما في ص : ٤٦٩ .

(٦) فيه ثلاثة أوجه أُخَر : أحدها أن يكون كأنه قال : لايبقى إلا الفتى الصّبار ، ودلَّ ذلك على أنَّه لايبقى شيءٌ سواه وذكر التخيُّل والمراح توكيداً ، والوجه الثاني أنه جعل الفتى الصبار هو التخيل والمراح مجازاً ، والثالث أن يكون على معنى : « ذوو التخيل » وحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، وعلى الوجه الثالث يكون استثناء متصلاً يجوز فيه الإتباع عند الحجازيين والتميميين . انظر : شرح السيرافي ٣ / ١١٢ أ .

(٧) تقدَّم تخريجه في ص : ٤٦٩ .

كأنَّه قالَ : لم يَغْذُها غِذاءٌ إلا طَرِيُّ اللَّحْمِ .

وقالَ :

عشيَّةَ لاتُغني الرِّماحُ مكانَها .·. ولا النَّبْلُ إلا المَشْرَفيُّ المُصَمِّمُ [(١)]

كأنَّه قالَ : ولاشيءَ من السِّلاحِ إلا المَشْرَفيُّ .

وتقول : ماأتاني زيدٌ إلا عمرٌو ، فهذا صحيحٌ على مذهبِ بني تميم ، كأنَّه قال : ماأتاني إلا عمرٌو ، وذَكَرَ زيداً ؛ ليُبَيِّنَ أنَّه ممَّنْ لم يَأْته .

وكذلك : ما أَعانَه إخوانُكم إلا إخوانُه ، كأنَّه قال : ما أعانه إلا إخوانُه ، وذكر إخوانكم ؛ لأنَّه ممّن لم يُعِنْهُ [(٢)] .

---

(١) تقدَّم تخريجه في ص : ٤٧٠ .

(٢) قال السيرافي : « المنفي الذي ليس من جنس مابعد (إلا) يُقَدَّر فيه إسقاطه من اللفظ ، وأنَّ الاعتماد في النفي على العموم وأنَّه يذكر مايذكر من المنفيِّ لتوكيد النفي فيه ، ولأنْ يخرج من قلب السامع ذهاب الوهم إلى أنَّه قد فعل الفعل المنفي ، كأنَّك لم تذكر (زيداً) ، ولم تذكر (إخوانكم) . وقلت : ماأتاني إلا عمرو ، وما أعانه إلا إخوانه » . شرح السيرافي ٣ / ١١٢ أ . وانظر : الكتاب ٢ / ٣٢٥ ، الأصول ١ / ٢٩٩ ، البغداديات ٤٩١ ، شرح التسهيل ٢ / ٢٨٦ .

باب الاستثناءِ المُنْقطِع الذي لايَحْتَمِلُ المُتَّصلَ [١]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في الاستثناءِ المُنقطعِ الذي لايَحْتَمِلُ المتَّصلَ ممَّا لايجوزُ [٢].

مسائلُ هذا الباب :

ماالذي يجوزُ في الاستثناءِ المُنْقَطِعِ الذي لايَحْتَمِلُ المتَّصلَ ؟ وما الذي لايجوزُ؟ ولِمَ ذلك ؟ ولِمَ لايجوزُ في هذا الاستثناءِ المنقطعِ حَمْلُ الثَّاني على الأوَّلِ ؟ وهل ذلك لأنَّه غيرُه ممّا لم يَقْرُب مِنْ شَبَهه [به][٣] حتى يكونَ في أعلى مراتب الأَشْبه ؟.

وماتأويلُ قوله جلَّ وعزَّ : ﴿ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ﴾[٤].

ولِمَ قَدَّرَ (إلاّ) في هذا الباب بلكنَّ ؟[٥].

ولِمَ لايجوزُ أنْ يُحْمَلَ الثَّاني على الأوَّلِ ؟ وهل ذلك لأنَّ المعصومَ ليس هو العاصمَ ، ولاهو أَشْبَهُ به على / ٣٢ أ مايقتضي حذفَ أداةِ التَّشْبيهِ ؟ ولِمَ جاز أنْ يُسْتَثْنى المعصومُ من العاصمِ ؟ وهل ذلك لأنَّه يَنْتَفي بانتفائه ؛ لأنَّه إذا كان لاعاصمَ ؛ فلا معصومَ ؟ وهل يجيءُ على ذلك : لاضاربَ اليومَ إلا مَنْ جَنى ؟.

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا باب مالايكون إلا على معنى : ولكنَّ . الكتاب ١ / ٣٣٦ (بولاق) ، ٢ / ٣٢٥ (هارون) .

(٢) تحدث سيبويه في الباب عن النوع الثاني من الاستثناء المنقطع ، وهو مالا يمكن تأويله بالمتصل ، وأورد له شواهد من القرآن الكريم ، وكلام العرب نثرهم وشعرهم .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) من قوله تعالى : ﴿ قَالَ سَـَٔاوِىٓ إِلَىٰ جَبَلٍ يَعْصِمُنِى مِنَ ٱلْمَآءِ ۚ قَالَ .... وَحَالَ بَيْنَهُمَا ٱلْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ ٱلْمُغْرَقِينَ ﴾ هود : ٤٣ . وانظر : الكتاب ١ / ٣٣٦ (بولاق) ، ٢ / ٣٢٥ (هارون) .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه في ترجمة الباب . انظر : هـ(١) .
ولم يجب الشارح عن هذا السؤال ، وذكر الفارسيّ أنَّ سيبويه شبَّه (إلا) في الباب بـ(لكن) من جهة المعنى ، وهو أنَّ مابعد (إلا) لايكونُ من نوع ماقبلَه ، بل يكون خارجاً منه ، كما أنَّ مابعد (لكنّ) خارجٌ ممّا قبلَه . انظر : البغداديات ٤٩٣ - ٤٩٤ .

وماتأويلُ : ﴿ فلولا (١) كانت قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَـٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ ﴾ (٢) ؟ فلِمَ جازَ أنْ يُسْتثنى قومُ يُونُسَ من القريةِ ؟ وهل ذلك لأنَّها في تأويلِ : فلولا كانَتْ أهلُ قريةٍ ؟ ولِمَ لايجوزُ فيه المتَّصلُ ؟ وهل ذلك لأنَّ قومَ يُونسَ لايُحملون على القرية، فيُقالَ : القريةُ قومُ يونُسَ ؟.

وماتأويلُ : ﴿ فَلَوْلَا كَانَ مِنَ ٱلْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُوْلُوا۟ بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْفَسَادِ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ ﴾ (٣) ؟ ولِمَ حُمِلَ على الاستثناءِ المُنْقطعِ ؟ وهل ذلك لأنَّه لم يَعْتَدَّ بالقليلِ من المُفْسدينَ الذين تقدَّموا الذين لاينْهونَ عن الفسادِ ؛ ولذلك نَصَبَ ﴿ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ ﴾ فصارَ كأنَّه قَدْ أَطْلَقَ لَفْظَ النَّفي (٤) ؛ ولذلك لم يَجُزْ فيه المُتَّصلُ ؟.

وماتأويلُ قوله جلَّ وعزَّ : ﴿ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ﴾ (٥) ؟ وهل ذلك بمنزلةِ : الذين أُخرجوا مِنْ ديارِهم بغيرِ سببٍ إلا أنْ يقولوا : ربُّنا اللّهُ ، كأنَّه قِيلَ : إلا قولَهم ربُّنا اللّهُ ؟ ولِمَ لايَحْتَمِلُ المتَّصلَ ؟.

وماحكمُ قولِهم : لاتكونَنَّ مِنْ (٦) فلانٍ في شيءٍ إلا سلاماً بسلامٍ (٧) ؟ وهل هو بمنزلةِ : لايَكُنْ أمْرُكَ معه [في] (٨) شيءٍ من الأشياءِ إلا سلاماً بسلامٍ ؟ (٩).

---

(١) ب : فلو .

(٢) تمامها : ﴿ .... لَمَّآ ءَامَنُوا۟ كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ ٱلْخِزْىِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَمَتَّعْنَـٰهُمْ إِلَىٰ حِينٍ ﴾ يونس : ٩٨ . وانظر : الكتاب ١ / ٣٦٦ (بولاق) ، ٢ / ٣٢٥ (هارون).

(٣) هود : ١١٦ . وانظر : الكتاب ١ / ٣٦٦ (بولاق) ، ٢ / ٣٢٥ (هارون).

(٤) ب : المنفي .

(٥) الحج : ٤٠ . وانظر : الكتاب ١ / ٣٦٦ (بولاق) ، ٢ / ٣٢٥ (هارون).

(٦) في النسختين : في ، والتصحيح من الكتاب . والجواب .

(٧) هذا سؤال عن قول سيبويه : « ومن ذلك من الكلام : لاتكوننَّ من فلانٍ في شيءٍ إلا سلاماً بسلامٍ » . الكتاب ١ / ٣٦٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٢٦ (هارون) .

(٨) زيادة يقتضيها السياق .

(٩) ب : سلاماً .

وماحكمُ : مازادَ إلا مانَقَصَ ؟ ولِمَ كانَ مُنْقَطِعاً ؟ وهل ذلك لأنَّه بمعنى : ولكنْ نَقَصَ ، ولو كانَ مُتَّصلاً ؛ لكانَ على خلافِ هذا المعنى ، ولَوَجَبَ [1] : مازاد شيئاً إلا النَّاقِصَ ، كأنَّه نَقَصَ الماءُ ثُمَّ زادَ مِقْدارَ النُّقْصانِ ، وليس هذا معنى الكلامِ ، وإنَّما معناه : مازادَ لكنْ نَقَصَ ، وكذلك : مانَفَعَ إلا ماضَرَّ ، لو حُمِلَ على مُوجَبِ الصِّيغةِ ؛ لكانَ : مانفعَ إلا الضَّارَّ ، أي : نَفَعَ في شيءٍ وضَرَّ في شيءٍ ، وليس هذا معنى الكلامِ ، وإنَّما معناه : مانَفَع أصلاً ولكنْ ضَرَّ [2] ؟ .

ولِمَ جازَ : مانَفَعَ لكنْ ضَرَّ ، ولم يَجُزْ : مانَفَعَ إلا ضَرَّ ؟ وهل ذلك لأنَّ (إلا) تَقْتَضي في المُنْقَطِعِ - كما تقتضي في الاستثناء من مُوْجَبٍ - أنْ يكونَ بعدَها اسمٌ مخصِّصٌ للأوَّلِ ، وإنَّما يجوزُ الفعلُ بعدَها إذا كانت ملغاةً ، كقولك : مامنهم أحدٌ إلا قَدْ قام ، ومازيدٌ إلا يَضْحَكُ ؛ فلهذا لمْ يَجُزْ بغَير : ما ؟ [3] .

/ ٣٢ ب وما الشَّاهدُ في قول النَّابغة :

ولاعَيْبَ فيهِمْ غَيْرَ أنَّ سُيوفَهُمْ .·. بِهِنَّ فُلُولٌ منْ قِراعِ الكتائبِ [4] ؟

وهل حملُه على المتَّصلِ يُوجبُ أنَّ مامَدَحهم به عَيْبٌ ؟ وماوجهُ رجوعِه إلى أصلِ الاستثناءِ ؟ . وهل ذلك لأنَّه بمنزلةِ : لاعيبَ فيهم ولافي شيءٍ من آلتهم إلا

---

(١) أ ، ب : ولو وجب .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ومثلُ ذلك - أيضاً - من الكلام ، فيما حدَّثنا أبو الخطاب : مازاد إلا مانقص ، ومانفعَ إلا ماضرّ ، فـ(ما) مع الفعل بمنزلة اسمٍ نحو : النُّقصان ، والضَّرر ، كما أنَّك إذا قلت : ما أحسنَ ماكلَّمَ زيداً ، فهو : ما أحسنَ كلامَه زيداً » . الكتاب ١ / ٣٦٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٢٦ (هارون) .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ولولا (ما) لم يُجز الفعل بعدَ (إلا) في ذا الموضع ، كما لايجوزُ بعد (ماأحسنَ) بغير (ما) ، كأنَّه قال : ولكنه ضرّ ، ولكنَّه نقص ، هذا معناه » . الكتاب ١ / ٣٦٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٢٦ (هارون) .

(٤) من البحر الطويل ، من قصيدة تقدَّم مطلعها .
والفُلول : جمع فَلّ ، وهو الثَّلم الذي يكونُ في السَّيف . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٥٢ . انظر : ديوانه ٤٤ ، الكتاب ٢ / ٣٢٦ ، الكامل ١ / ٣٤٦ ، البديع ٦٢ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٦٦ ، حلية المحاضرة ١ / ١٦٢ ، مواد البيان ٣٥٦ ، تحرير التحبير ١٣٣ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٢١ أ ، مقدمة تفسير ابن النقيب ٣٦٠ ، شرح الكافية البديعية ٣٠٥ ، المغني ١ / ١١٤ ، معاهد التنصيص ٣ / ١٠٧ ، الخزانة ٣ / ٣٢٧ .

إلا الفُلولَ في السُّيوف مِنْ قِراعِ الكتائِبِ ، وليس ذلك بعيبٍ فيهم ؟ .

وقولِ النَّابغة الجَعْديِّ [١] :

فَتـىً كَمُلَتْ خيراتُه غَيْرَ أنَّـهُ .·. جوادٌ فلا يُبقي مِنَ المالِ باقيا [٢] ؟

وماوجهُ رجوعِه إلى أصلِ الاستثناء؟ وهل ذلك على معنى : كَمُلَتْ خيراتُه في نفسِه وجميعِ أمورِه إلا ذهابَ مالِه بالجودِ ؟ .

وقولِ الفرزدق :

وماسَجَنوني غَيْرَ أنِّي ابْنُ غَالبٍ .·. وأنِّي من الأَثْرَيْنَ غيرِ الزَّعانف [٣] ؟

ولِمَ صَارَ هذا الاستثناءُ مُنْقطعاً ؟ وهل هو على تقدير : إلا لأنِّي ابنُ غالبٍ ؟ وهل ذلك لأنَّه بمنزلةِ : وماسجنوني [٤] لأمرٍ يُوجِب السِّجنَ إلا أنِّي ابنُ غالبٍ ، وهذا

---

(١) النابغة الجعدي ، رضي الله عنه : « ... - نحو ٥٠ هـ » .
هو قيس بن عبدالله بن عدس بن ربيعة بن جعدة ، شاعر مخضرم ، عُمِّر طويلاً ، عدَّه ابن سلام في الطبقة الثالثة من شعراء الجاهلية . انظر : طبقات فحول الشعراء ١ / ١٢٣ - ١٣١ ، الشعر والشعراء ١ / ٢٨٩ - ٢٩٦ ، الإصابة ٣ / ٥٣٧ - ٥٤٠ .

(٢) من قصيدة من البحر الطويل ، مطلعها :
أَلَمْ تسألِ الدّارَ الغداةَ متى هيا .·. عَدَدْتُ لها مِنَ السِّنينَ ثمانيا
والمراد بالفتى في البيت الشاهد أخو الشاعر وَحْوَحٌ . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٦٣ .
انظر : شعره ١٧٣ ، الكتاب ٢ / ٣٢٧ ، الحماسة ٢٧٦ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٦٧ ، الأمالي للقالي ٢ / ٢ ، شرح السيرافي ٣ / ١١٤ أ ، حلية المحاضرة ١ / ١٦٣ ، إعجاز القرآن ١٠٧ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٢ / ٩٦٩ ، أمالي المرتضى ١ / ٢٦٨ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٦٧ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٤٦ أ ، الخزانة ٣ / ٣٣٤ .

(٣) من البحر الطويل ، من قصيدة مطلعها :
أَلَمَّ خيالٌ مِن عُلَيَّةَ بعدما .·. رَجا لِيَ أهلي البُرْءَ من داءٍ دانفِ
والذي حبس الشاعر خالد القَسْري ، وكان من قبل هشام على العراق ، والأثرون : جمع الأثرى ، وهو الأغنى ، وأراد الغنى من المكارم والحسب ، والزَّعانف : رُذال القوم والملصقون بهم ، والمفرد : زِعْنِفة . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٠٢ ، اللسان ٩ / ١٣٥ (زعنف) .
انظر : ديوانه ٢ / ٥٣٦ ، الكتاب ٢ / ٣٢٧ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ١٢٤ ، الانتصار ١٦١ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٦٧ ، شرح السيرافي ٣ / ١١٤ أ ، النكت ١ / ٦٣٠ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٦٧ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٣٩ أ ، المقاصد الشافية ١ / ٣٦٦ .

(٤) ب : سجنوه .

لايُوجب السَّجنَ ، فبهذا[1] كان مُنْقطعاً ؟ وماوجهُ رجوعه إلى أصلِ الاستثناء ؟ وهل ذلك لما فيه من معنى : وماسَجَنُوني لأمرٍ من الأمورِ إلا أنِّي ابنُ غالبٍ ؟.

وقولِ عَنْزِ بنِ دجاجةَ [2] :

مَنْ كانَ أَشْرَكَ في تفرُّقِ فَالجٍ .·. فَلَبُونُه جَرِبَتْ معاً وأغدَّتِ
إلا كَنَاشِرةَ الذي ضَيَّعْتُمُ .·. كالغُصْنِ في غُلَوائه المُتَنَبِّتِ [3] ؟

وماوجهُ رجوعه إلى أصلِ الاستثناء ؟ وهل ذلك لما يَدُلُّ عليه البيتُ الأوَّلُ من : أنّ حالَكم في الإشراكِ في تفرُّقِ فالجٍ كحالِ ناشرةَ الذي ضَيَّعتُم ، فكأنَّه قيلَ : ماحالُكم في ذلك الإشراكِ المُنْكَرِ إلا كحالِ ناشرةَ الذي ضَيَّعتُم ؟.

وقوله [4] :

لولا ابنُ حارثةَ الأميرُ لَقَدْ .·. أَغْضَيْتَ من شَتْمي على رَغْمِ

---

(١) ب : فهذا .

(٢) عَنْز بن دجاجة ، من بني مازن ، قال ابن السيرافي : « عتْر بن دجاجة ، وربما وقع في بعض النسخ عنز بن دجاجة ، والرواية الأولى أشهر ، ونسبُه في شعره دجاجة بن العتْر ، ويروى لمعاوية بن كاسر المازني » . شرح أبيات سيبويه ٢ / ١٧١ ، وانظر : فرحة الأديب ١٢٢.

وعزي البيتان إلى كابية بن حُرْقُوص بن مازن . انظر : الأغاني ١٥ / ٥٥٥٢ ، وإلى شهاب المازني في : الأزهية ١٧٦ .

كما عُزي البيت الثاني إلى الأعشى في : المخصص ١٦ / ٦٨ ، وليس في ديوانه .

(٣) من البحر الكامل ، من أبيات أولها :

ياليلتي ماليلتي بالبَلْدَةِ .·. ضُرِبَتْ عليَّ نُجومُها فَارْتَدَّتِ

يذكر الشاعر رجلين من قومه بني مازن ضيّق عليهما قومُه ، ففارقاهم وانتسبا إلى غيرهم ، الأول فالج الذي انتسب إلى ذَكْوان من بني سُليم ، والثاني ناشرة الذي انتسب إلى بني أسد .

واللَّبون : مافيه لبن من الإبل ، وأَغَدّت : من الغُدَّة ، وهو شبه الطاعون يقع بالإبل ، وغُلوائه : طوله وسرعة نباته . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٧٢ - ١٧٣ .

انظر : الكتاب ٢ / ٣٢٨ ، مجاز القرآن ١ / ٦١ ، ٢٨٣ ، الحيوان ٦ / ٥٠٠ ، المقتضب ٤ / ٤١٦ ، شرح المفضليات للأنباري ٢٠٩ ، غريب القرآن لابن عزير السجستاني ١٠٠ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٦٧ - ٢٦٨ ، شرح السيرافي ٣ / ١١٤ ب ، سر الصناعة ١ / ٣٠٢ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٦٨ ، شرح اختيارات المفضل ١ / ٥٣٧ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٤٧ ب .

(٤) هو النابغة الجعديّ ، رضي الله عنه .

إلا كَمُعْرِضِ المُحَسِّرِ بَكْرَهُ .·. عَمْداً يُسَبِّبُني على الظُّلْمِ[1] ؟

وماوجْه رجوعه إلى أصلِ الاستثناءِ ؟ وهل ذلك مايَدُلُّ عليه الكلامُ في البيتِ من : أنَّه كان يَرْغَمُ ؛ لِشَتْمه إياه لولا الأميرُ ، وماكانَ يكونُ في ذاكَ إلا كمعرضِ المُحَسِّرِ بكرَهُ ؟.

٣٣أ / **الجوابُ :**

الذي يجوزُ في الاستثناءِ المُنْقَطِعِ الذي لايَحْتَمِلُ المُتَّصِلَ - إذا كانَ الثَّاني غيرَ الأوَّلِ مِمَّا لايَصْلُحُ أنْ يُحْمَلَ بالشَّبه عليه - أنْ يكونَ مُنْقَطِعاً ، نَصْباً أَبداً[2] .

ولايجوزُ أنْ يكونَ على تقديرِ المتَّصِلِ إلا أنْ يَصْلُحَ حَمْلُه على الأوَّلِ إمَّا بالحقيقة ، وإمَّا بالشَّبه[3] .

وقولُه جلَّ ثَناؤه : ﴿ لاَ[4] عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ﴾ استثناءٌ

---

(١) من البحر الكامل ، من قصيدة مطلعها :

أَبْلِغْ قُشَيراً والحَرِيشَ فما .·. ذا ردُّ في أيديكُمُ شَتمي

قال السيرافي : « والذي رأيتُه في شعره : لولا ابنُ عفَّان .... » . شرح السيرافي ٣ / ١١٥ أ ، وهو الخليفة الراشد رضي الله عنه . والشاعر يذكر رجلين شتماه ، فيقول للأول وهو سوّار القشيري زوج ليلى الأخيلية : لولا منع الأمير إياي لشتمتُك فسكتَّ على رغمٍ وهوان ، ولكن معرضاً أكثر سَبِّي فهجائي له مباح ، وهو في ذلك كالمحسِّر بكرَه ؛ أي : كالمتعب بكرَه ، وهو الفتى من الإبل ، لايحتملُ الإتعاب . فضربه له مثلاً في تقصيره عن المقارعة في المسابّة . انظر : شرح السيرافي ٣ / ١١٥ أ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٦١ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٦٨ .

انظر : شعره ٢٣٤ ، الكتاب ٢ / ٣٢٨ - ٣٢٩ ، المقتضب ٤ / ٤١٧ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٦٨ ، سر الصناعة ١ / ٣٠٢ ، النكت ١ / ٦٣٢ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٤٥ ب .

(٢) انظر : المقتضب ١ / ٤١٢ ، شرح المفصل ٢ / ٨١ ، شرح الجمل ٢ / ٢٦٧ - ٢٦٨ ، شرح التسهيل ٢ / ٢٨٧ ، الاستغناء ٣٦١ .

(٣) ضابط المنقطع الذي لايحتمل المتصل هو أنْ لايستقيم حذف المستثنى منه والاستغناء عنه بالمستثنى . انظر : شرح السيرافي ٣ / ١١٣ أ ، التعليقة ٢ / ٥٧ ، شرح التسهيل ٢ / ٢٨٧ ، المقاصد الشافية ١ / ٣٦٥ .

(٤) أ ، ب : ولا .

مُنْقَطِعٌ ؛ لأنَّ المعصومَ غيرُ العاصِم [١] ، ووجهُ رجوعِه إلى أصْلِ الاستثناء أنَّه بمنزلة : لامَعْصُومَ من أمرِ اللَّهِ إلا مَنْ رَحِمَ ؛ لأنَّه إذا نَفَى العَاصِمَ ؛ انتفى المعصومُ ، كقولك : لاعاصِمَ فَهذا يَدُلُّ على : لامَعْصومَ ، فالاستثناءُ من مدلولِ الكلامِ الأوَّلِ ، كأنَّه قيل : لامَعْصومَ مِنْ أمرِ اللَّهِ إلا مَنْ رَحِمَ [٢] . ويجوزُ على ذلك : لاقَاتِلَ اليومَ إلا مَنْ وَجَبَ عليه قصاصٌ بقتله .

وقولُه جَلَّ ثناؤه : ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَـٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ ﴾ ، فهذا مُنْقَطِعٌ ؛ لأنَّ قومَ يُونُسَ غيرُ القرية [٣] ، ووجهُ رجوعِه إلى المتَّصلِ أنَّه بمنزلة : فلولا كانَ أهلُ قريةٍ آمنوا إلا قومُ يونسَ [٤] ، ولم [٥] يَجُزْ في مثلِ هذا المُتَّصِلُ ؛ لأنَّه

---

(١) هذا قول سيبويه والمبرد وجماعة . انظر : الكتاب ٢ / ٣٢٥ ، المقتضب ٤ / ٤١٢ ، الأصول ١ / ٢٩١ ، شرح السيرافي ٣ / ١١٣أ ، التعليقة ٢ / ٥٧ ، الإفصاح ببعض ماجاء من الخطأ في الإيضاح ١١٣ ، شرح التسهيل ٢ / ٢٨٧ .

وأجاز الأخفش والزجاج الاتصال على تقدير : لا ذا عصمة . على النسب ، وأجازه الفراء على أنَّ (فاعل) بمعنى (مفعول) . انظر : معاني القرآن للفراء ٢ / ١٥ - ١٦ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ٣٨٣ ، معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٥٤ - ٥٥ . وانظر أوجهاً أخر في : شرح السيرافي ٣ / ١١٣أ ، مشكل إعراب القرآن ١ / ٣٦٦ ، إعراب القرآن المنسوب لقوام السنة ١٥١ - ١٥٢ ، التبيان ٢ / ٧٠٠ ، المستوفى ١ / ٣١٤ - ٣١٥ .

(٢) تأويل كل استثناء منقطع بالمتصل منهجٌ سار عليه الشارح في الباب ، وهو مقتفٍ في ذلك أثر ابن السراج الذي يقول : « واعلم أنَّ (إلا) في كل موضع على معناها في الاستثناء ، وأنَّها لابد من أنْ تُخرج بعضاً من كل ، فإذا كان الاستثناء منقطعاً ، فلابدَّ من أنْ يكون الكلام الذي قبل (إلا) قد دلَّ على مايُستثنى منه ، فتفقَّد هذا فإنَّه يدقُّ » . الأصول ١ / ٢٩١ .

وقد نقد هذا المنهج القرافي في : الاستغناء ٣٦٧ .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٣٢٥ ، الأصول ١ / ٢٩١ .

وأجاز قومٌ الرفع على أوجه ، فذكر الفراء أنه لغة بني تميم في الباب السابق ، وحمله الأخفش والجرمي والسيرافي على أن تكون (إلا) ومابعدها في موضع الصفة ، وذكر الزجاج الوجهين ووجهاً ثالثاً يجوز فيه الإتباع على لغة الحجازيين والتميميين ، وهو أن يُحمَل على مضافٍ محذوف أُقيم المستثنى منه مقامه ، والتقدير : هلاَّ كان قوم قرية . انظر : معاني القرآن للفراء ١ / ٤٧٩ - ٤٨٠ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ١٢٣ ، معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٣٤ - ٣٥ ، إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٢٦٨ - ٢٦٩ ، شرح السيرافي ٣ / ١١٣ب ، مشكل إعراب القرآن ١ / ٣٥٤ - ٣٥٥ ، الاستغناء ٣٧٦ - ٣٨٠ .

(٤) هذا التأويل هو من وجوه الرفع عند الزجاج ، وقد تقدَّم أنَّ منهج الشارح في الباب إرجاع كل استثناء منقطع إلى المتصل . انظر : هـ٢ .

(٥) ب : ولم لايجوز .

لايُحمَلُ الثّاني على الأوَّلِ .

وقولُه جلَّ ثناؤُه : ﴿ فَلَوْلَا كَانَ مِنَ ٱلْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُوْلُواْ بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْفَسَادِ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ ﴾ ، فهذا استثناءٌ مُنْقَطِعٌ ؛ لأنَّه لم يَعْتدَّ بالقليلِ في كثير[1] مَنْ كان لايَنْهى عن الفسادِ ، حتّى صَحَّ أنْ يُطْلِقَ : ماكانَ من القُرونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولو بَقيَّةٍ يَنهونَ عن الفَسادِ ؛ للتَّغليبِ بالتَّكثيرِ ؛ ولذلك نُصِبَ : ﴿ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ على الانقطاعِ[2] ، ولم يُرْفَعْ على البَدَلِ مِنْ قولِه : ﴿ أُوْلُواْ بَقِيَّةٍ ﴾[3] .

وقولُه جلَّ وعزَّ : ﴿ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ﴾ ، فلو حُمِلَ على المتَّصِلِ لم يَصْلُحْ ؛ لأنَّه بمنزلةِ : الذينَ أُخْرِجوا مِنْ ديارهم بغير ذنبٍ إلا قولَهم : ربُّنا اللّهُ ، فيصيرُ هذا ذنبَهم ، وليس بذنبٍ ، فهو منقطعٌ[4] ، ووجهُ رجوعه إلى أصلِ الاستثناء أنَّه بمنزلةِ : الذين أُخْرِجوا من ديارهم بغيرِ سببٍ إلا قولَهم : ربُّنا اللّهُ ، كأنَّه قيل : ليس لإخراجِهم سببٌ إلا هذا .

وقولُ العربِ : لاتكُونَنَّ من فُلانٍ في شيءٍ إلا سَلاماً بسَلامٍ ، كأنَّه قِيلَ : لايكُنْ

---

(١) أ ، ب : كثيره .

(٢) بيَّن أبو حيان وجه الانقطاع في الآية ، فقال : «﴿ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ استثناءٌ منقطعٌ ؛ أي : لكنّ قليلاً ممّن أنجينا منهم نهوا عن الفساد ، وهم قليلٌ بالإضافة إلى جماعاتهم ، ولايَصِحُّ أنْ يكون استثناءً متصلاً مع بقاء التحضيض على ظاهره لفساد المعنى ، وصيرورته إلى أنّ الناجين لم يُحَرَّضوا على النهي عن الفساد » . البحر المحيط ٦ / ٢٢٤ . وانظر : الكتاب ٢ / ٣٢٥ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ١٢٣ ، معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٨٣ ، إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٣٠٨ ، الدر المصون ٦ / ٤٢٣ - ٤٢٤ .

(٣) أجاز الفراء والأنباري الرَّفعَ على الإتباع للمستثنى منه في لغة بني تميم ، فجعلاه من الباب السابق . انظر : معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٠ ، مشكل إعراب القرآن ١ / ٣٧٦ ، البيان ٢ / ٣١.

(٤) هذا قول سيبويه ، وأجاز الفراء والمبرد الإتباعَ ، واقتصر عليه الزجاج ، وردَّ عليهم ابن ولّادٍ بأنَّ الكلامَ موجبٌ لايجوز فيه الإتباعُ متصلاً ومنقطعاً . انظر : الكتاب ٢ / ٣٢٥ ، معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٢٧ ، مسائل الغلط ١٦١ ، معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٤٣٠ ، الانتصار ١٦٣ ، إعراب القرآن ٣ / ١٠٠-١٠١ ، المحرر الوجيز ١١ / ٢٠٥ ، البيان ٢ / ١٧٧ ، التبيان ٢ / ٩٤٤ ، الفريد ٣ / ٥٤٠ .

أمرُك من فُلانٍ في شيءٍ إلا سَلاماً بسلامٍ ، فهذا وجهُ الاتِّصالِ [١] ، (وأمّا الانقطاعُ ؛ فلأنَّه لم يَذْكُرْ مايُسْتَثْنى منه : سلامٌ بسلامٍ) [٢] .

/ ٣٣ب وقولُهم : مازادَ إلا مانَقَصَ ، استثناءٌ مُنقطعٌ ؛ لأنَّه بمنزلة : مازادَ أصلاً لكنْ نَقَصَ ، فليس في هذا إخراجُ بعضٍ من كُلٍّ [٣] ، ووجهُ رجوعِه إلى أَصْلِ الاستثناءِ أنَّه بمنزلة : هو على حاله إلا النُّقْصانَ الذي وَقَعَ فيه ، فهذا وجه الاتِّصال [٤] .

وقولُهم : مانفَعَ إلا ماضَرَّ [٥] ، استثناءٌ منقطعٌ ؛ لأنَّ معناه : مانَفَعَ أصلاً لكنْ ضَرَّ ، ووجهُ رجوعِه إلى أصْلِ الاستثناءِ أنَّه بمنزلة : هو على حاله إلا الضَّرَّ الذي وَقَع منه ، ولولا (ما) لم يَصْلُح الاستثناءُ هاهنا [٦] ، وإنْ كانَ يَصْلُح في (لكنْ) ؛ لأنَّ (لكنْ) حرفُ عَطْفٍ ، و (إلا) حرفُ استثناءٍ يقتضي [٧] معنى الاسمِ الذي يُخرجُ بعضاً من كلٍّ ، إلا في الموضعِ الذي تكونُ ملغاةً .

وقالَ النَّابغةُ :

ولاعَيْبَ فيهِمْ غَيْرَ أنَّ سيوفَهُمْ ∴ بِهِنَّ فُلولٌ من قِراعِ الكتائبِ [٨]

---

(١) انظر ماتقدم في ص : ٤٨٤ هـ ١ .

(٢) مكرور في : أ ، ب . قال السيرافي : « معنى (لاتكوننَّ من فلان) أي : لاتُخالطنَّه ، وقوله : (سلاماً بسلامٍ) أي : متاركةً ، من قوله عز وجلّ : ﴿ وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَـٰهِلُونَ قَالُوا۟ سَلَـٰمًا ﴾ [الفرقان : ٦٣] ، أي : براءةً ومتاركةً ، فكأنَّه قال : لاتُخالطنَّه إلا متاركةً . وليست المتاركة من المخالطة في شيءٍ ، فصار المعنى : لاتخالطنَّه ولكن تاركْه » . شرح السيرافي ٣ / ١١٤ أ ، وانظر : الكتاب ٢ / ٣٢٦ ، الأصول ١ / ٢٩١ ، شرح التسهيل ٢ / ٢٦٧ .

(٣) المصدر المؤول مستثنى في موضع نصب . هذا مذهب سيبويه وابن السراج وغيرهما . وذهب مَبْرَمان والسيرافي إلى أنه في موضع رفع على الابتداء ، والخبر محذوف ، والتقدير : ولكن النُّقْصان أمرُه ، وذهب الشلوبين إلى أنه مفعول به وجعل الاستثناء مفرَّغاً . انظر : الكتاب ٢ / ٣٢٦ ، الأصول ١ / ٢٩١ ، شرح السيرافي ٣ / ١١٤ أ ، التعليقة ٢ / ٥٧ ، شرح المفصل ٢ / ٨١ ، الارتشاف ٢ / ٣٠٣ - ٣٠٤ ، المقاصد الشافية ١ / ٣٦٥ - ٣٦٦ .

(٤) قال ابن السراج : « فكأنه قال : هو على حاله إلا مانقص » . الأصول ١ / ٢٩١ ، وانظر ماتقدَّم في ص : ٤٨٤ ، هـ ٢ .

(٥) الكلام عنه كالكلام عما قبله .

(٦) يُريد ما المصدرية . وانظر : الكتاب ٢ / ٣٢٦ ، الأصول ١ / ٢٩١ ، التعليقة ٢ / ٥٨ .

(٧) ب : ويقتضي .

(٨) تقدم تخريجه في ص : ٤٨٠ .

فهذا استثناءٌ منقطعٌ ؛ لأنَّ الفُلولَ ليس بعيبٍ فيهم[(١)] ، ووجهُ الاتِّصالِ كأنَّه قالَ : ولاعيبَ في شيءٍ منهم ولامِنْ آلتِهم إلا فُلولٌ بسيفِهم من قِراعِ الكتائبِ .

وقال النَّابغةُ الجَعْديُّ :

فتىً كَمُلَتْ خَيراتُه غَيْرَ أنَّه .·. جوادٌ فلا يُبقي مِنَ المالِ باقيا[(٢)]

فهذا استثناءٌ مُنْقَطِعٌ ، لايَصْلُحُ أنْ يُسْتَثْنَى من كمالِ خيراتِه في نفسِه إلا على الذَّمِّ[(٣)] ، وليس المعنى على ذلك ، وإنَّما هو : كَمُلَتْ خيراتُه في نفسِه ، وجميعِ أمورِه إلا المالَ الذي أتلفَه بجودِه ، فهذا وجهُ رجوعِه إلى أصلِ الاستثناءِ ، وهو عيبٌ في المالِ أنْ يَخْرُجَ عن يدِ الجوادِ ، وليس في الجوادِ عيبٌ ، كما أنَّ كونَه في يدِ الجوادِ فضيلةٌ للمالِ ، وحصولَه في يدِ البخيلِ نقيصةٌ للمالِ .

وقال الفرزدقُ[(٤)] :

وماسَجَنُوني غَيْرَ أنِّي ابْنُ غالبٍ .·. وأنِّي مِنَ الأَثْرَيْنَ غيرِ الزَّعانِفِ[(٥)]

فهذا استثناءٌ مُنْقطعٌ ؛ لأنَّه ليس قَبْلَه مايَخْرُجُ عنه[(٦)] ، ووجهُ رجوعِه إلى

---

(١) قال السيرافي : « وقد يحْتَملُ في لغة بني تميم رفع (غير) ، كما يقول القائل : لاعيبَ في زيدٍ إلا الجودُ ، ولاعيبَ فيه إلا الشَّجاعةُ والضَّربُ بالسيوف ، ويجوز فتحُ (غير) على هذا المذهب ؛ لإضافته إلى : أنَّ » . شرح السيرافي ٣ / ١١٤ أ ، ويريد بالفتح البناء ، وجواز الرفع قال به قبل السيرافي المبردُ في : مسائل الغلط ١٦١ .

(٢) تقدَّم تخريجه في ص : ٤٨١ .

(٣) قال السيرافي : « يقولُ القائلُ : (لكنّ) فيها مخالفة مابعدها لما قبلها ، فكيف جاز أن يكون بمعنى : لكنَّه جوادٌ ، ولكنَّه جوادٌ لايُخالف : كملت خيراتُه ؟ فالجواب عن ذلك : أنَّه ذهبَ إلى معنى : لكنّ عيبَه الجود ، كما يقول القائل : عيبُ زيد جودُه ، على معنى : ليس فيه عيبٌ لأنَّ الجودَ ليس بعيب ، فإذا لم يكن فيه عيبٌ إلا الجودُ ، فما فيه عيبٌ ، كأنَّه قال : كملت خيراته لكنّ نَقْصَه جودُه ، أو لكنّ عيبَه جودُه ، فيصير عيبُه ونقصُه مخالفاً لكملت خيراتُه ، على ماذكرنا » . شرح السيرافي ٣ / ١١٤ أ .

(٤) ب : الفرق .

(٥) تقدَّم تخريجه في ص : ٤٨١ .

(٦) هذا قول سيبويه والأخفش ، ومعنى البيت على قولهما : ما أنا بالذي يناله سجنٌ وذلٌ ولكنِّي ابن غالب ، أي : عزيز . ورده المبرد في مسائل الغلط ، وذهب إلى أنَّ (غيراً) مفعول له ، والمعنى : وماسجنوني إلا لكرمي ، أو حسداً منهم ؛ لأني ابن غالب . وعلى القول الأول لم يعدّ الشاعر سجنه سجناً ؛ لأنَّه لم يُبطل عزّه ، وانظر : الكتاب ٢ / ٣٢٧ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ١٢٤ ، الانتصار ١٦١ - ١٦٥ ، شرح السيرافي ٣ / ١١٤ب . =

المُتَّصِلِ أنَّه بمنزلة : وماسجنوني لسببٍ من الأسبابِ إلا أنِّي ابنُ غالبٍ .

وقال عَنْزُ بنُ دجاجَةَ :

مَنْ كانَ أَشْرَكَ في تَفرُّقِ فالجٍ .'. فَلَبُونُه جَرِبَتْ معاً وأَغَدَّتِ

إلا كناشِـــرةَ الـــذي ضَيَّعْتُمُ .'. كالغُصْنِ في غُلَوائه المُتَنَبِّتِ[1]

فهذا استثناءٌ منقطعٌ / ٣٤ أ ؛ لأنَّه لم يُذْكَرْ قبلَه مايَخْرُجُ عنه المستثنى ، ووجهُ رجوعِه إلى أصلِ الاستثناءِ أنَّه بمنزلةِ : ماكانتْ حالُكم في الإشراكِ في تَفَرُّقِ فالجٍ إلا كحالِ ناشرةَ الذي ضَيَّعْتُمْ ، فهو محمولٌ على مدلولِ الكلامِ الأوَّلِ [لا][2] على لفظِه ، بل هو منقطعٌ من لفظِه[3] .

وقالَ :

لولا ابنُ حارثةَ الأميرُ لَقَدْ .'. أَغْضَيْتَ مِنْ شَتْمي على رَغْمِ

إلا كَمُعْرِضٍ المحسِّرِ بَكْرَهُ .'. عَمْداً يُسَبِّبُني على الظُّلْمِ[4]

فهذا استثناءٌ مُنْقَطِعٌ ؛ لأنَّه لم يُذْكَرْ قبلَه مايَخْرُجُ عنه المستثنى[5] ،وهو يَرْجِعُ إلى أصلِ الاستثناءِ بمدلولِ الكلامِ الذي تَقَدَّمَ ؛ إذْ هو بمنزلة : ماحالُكم في الإغضاءِ من شتمي على رَغْمٍ- لولا الأميرُ - إلا كحالِ مُعْرِضٍ المحسِّرِ بَكْرَه ، فهذا وجهُ الاتِّصالِ .

/ = وأشير إلى أن ابن ولاد قال في ذيل المسألة : « ووجدتُ بخطِّ أبي - رحمه الله - قال : وجدتُ هذا الباب مضروباً عليه في كتابه ؛ يعني كتاب محمد ، وكان قد رجع عنه ، إلا أنَّه لم تثبت الحجة التي أوجبت رجوعه فنُضربَ عما ذكرناه ونطويه » . الانتصار ١٦٦ .

(١) تقدَّم تخريجه في ص : ٤٨٢ .

(٢) تكملة يقتضيها السياق .

(٣) قال السيرافي : « دعا هذا الشاعر على مَنْ أسرع في تفرُّق فالجٍ وآذاه ، وأخرج عنهم مثلَ ناشرة ؛ لأنَّ أمثال ناشرة ما أسرعوا في تفرُّق فالجٍ ؛ لأنَّ ناشرةَ كان مظلوماً مؤذىً ، فلم يدعُ الشاعر على أمثال ناشرة ، فكأنَّه قالَ : ولكنّ أمثال ناشرة ما أسرعوا في تفرُّق فالجٍ ، فليس يكون في أمثال ناشرة بدلٌ ، ولا إخراج واحدٍ من جمعٍ ، وليس فيه إلا معنى : لكن » . شرح السيرافي ٣ / ١١٥ أ .

(٤) تقدَّم تخريجه في ص : ٤٨٣ .

(٥) قال ابن السيرافي : « استثنى استثناءً منقطعاً ؛ لأنَّ مُعرِضاً لم يجر قبله مايُستثنى منه ، ولكنّ هذا الاستثناء على معنى : لكنْ » . شرح أبيات سيبويه ٢ / ١٦٠ .

بابُ الاستثناءِ الذي تَقَعُ فيه أنَّ بعدَ إلاّ [١]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في الاستثناءِ الذي تَقَعُ فيه (أنَّ) بعدَ (إلا) ممّا لايجوز[٢] .

مسائلُ هذا الباب :

ما الذي يجوزُ في الاستثناءِ الذي تَقَعُ فيه (أنَّ) بعدَ (إلا) ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟.

ولِمَ لايجوزُ أنْ تَقَعَ (أنَّ) بعدَ (إلاّ) في الموجِب إلا وفيها معنى النَّفي ؟ وهل ذلك لأنَّ الأَصْلَ في (إلا) أنْ يكونَ مابعدَها على خِلافِ ماقبلَها في الإيجابِ والنَّفي ؟.

ولِمَ جازَ الاستثناءُ بـ [لكنَّ] [٣]، وليستْ على معنى إخراجِ بعضٍ من كُلٍّ ؟ وهل ذلك لأنَّه يَرْجِعُ في التَّأويلِ إلى إخراج بعضٍ من كُلٍّ ؟.

وماحكمُ : ما أتاني إلا أنَّهم قالوا كذا وكذا ؟ وهل يَرْجِع في التَّقديرِ إلى : ما أتاني شيءٌ إلا قولُهم : كذا وكذا ؟[٤].

ومامَوضعُ (أنْ) في قولِك : مامنعني إلا أنْ يَغْضَبَ عليّ فُلانٌ ؟ [٥].

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا باب ماتكون فيه (أنَّ) ، و (أنْ) مع صلتهما بمنزلة غيرهما من الأسماء . الكتاب ١ / ٣٦٨ (بولاق) ، ٢ / ٣٢٩(هارون).

(٢) تحدث سيبويه في الباب عن وقوع المصدر المؤول من (أنَّ) و (أنْ) وصلتيهما مستثنى ، واحتج له بإضافة (غير) إليه ، وهي تضاف في الاستثناء إلى المستثنى ، وتأخذ إعرابه ، ثم ذكر أنَّ من العرب من يبني (غيراً) على الفتح إذا أضيفت إلى مبنيٍّ الأصلُ في جنسه البناء .

(٣) ساقط من : ب ، وفي أ : أنَّ ، وأثبت مايقتضيه كلام الشارح في الجواب .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وذلك قولُك : ما أتاني إلا أنَّهم قالوا كذا وكذا ، فـ(أنَّ) في موضع اسمٍ مرفوع كأنَّه قال : ما أتاني إلا قولُهم كذا وكذا » . الكتاب ١ / ٣٦٨ (بولاق) ، ٢ / ٣٢٩ (هارون) .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ومثل ذلك قولهم : مامنعني إلا أنْ يغضبَ عليّ فُلانٌ » . الكتاب ١ / ٣٦٨ (بولاق) ، ٢ / ٣٢٩ (هارون) .

وما الشَّاهدُ في قولِ الشَّاعرِ [١] :

لَمْ يَمْنَع الشُّرْبَ منها غيرُ أنْ نَطقَتْ .·. حمامةٌ في غُصُونٍ ذاتِ أَوْقَالِ [٢] ؟

ولِمَ جازَ في : (غيرِ) الرَّفْعُ والنَّصْبُ [٣] ؟ وهل النَّصْبُ على البناءِ ؛ من أجْلِ أنَّه مُبهمٌ أُضيف إلى ما أَصْلُه البناءُ [٤] ؟ ولِمَ جاز بناءُ مثلِ هذا ، ولمْ يَجُز البناءُ في : مررتُ بغيرِك ، ولا : مررتُ بغيرِ هذا ؟.

---

(١) مختلف فيه على النحو الآتي :

أ - قيل : أبو قيس صيفيّ بن الأسلت الأوسيّ « ... - ١ هـ » . اختُلف في إسلامه . انظر لترجمته : طبقات فحول الشعراء ١ / ٢٢٦-٢٢٧ ، معاهد التَّنصيص ٢ / ٢٥ - ٢٨ ، الخزانة ٣ / ٤٠٩ - ٤١٣ . والبيت في : ديوانه ٨٥.

ب - وقيل : الشَّماخ مَعْقِل بن ضِرار الغطفاني « ... - ٢٢ هـ » . أدرك الجاهلية والإسلام ، وأسلم ، وجاهد .انظر لترجمته : الشعر والشعراء ١ / ٣١٥ - ٣١٩ ، الإصابة ٢ / ١٥٤ . والبيت له في : الأحاجي النحوية ٦٦ ، وليس في ديوانه .

جـ - وعزاه ابن السيرافي إلى أبي قيس بن رِفاعة ، ثم قال : من الأنصار ، انظر : شرح أبيات سيبويه ٢ / ١٨٠ . وأبو قيس هو دثار بن رِفاعة الأوسي ، من شعراء اليهود ،أدرك الإسلام واختلف في إسلامه . انظر : طبقات فحول الشعراء ١ /٢٨٨-٢٩٠ ، معجم الشعراء ١٩٧ ، نشوة الطرب ٢ / ٨٢١ - ٨٢٢ .

د - وقيل : هو رجلٌ من كِنانة . انظر : تحصيل عين الذهب ١ / ٣٦٩ .

(٢) من البحر البسيط ، من قصيدة بقي منها أبياتٌ أوّلها :

ثمَّ ارْعويتُ وقد طال الوقوفُ بنا .·. فيها فصرتُ إلى وَجْناءَ شِملالِ

الوجناء : الناقة الشديدة ، والشِّملال : الخفيفة السريعة ، وضمير (فيها) للدار . وضمير (منها) للوجناء ، والأوقال : جمع وَقْل ، وهو اليابس من المُقْل ، والمُقْل : حمل الدَّوم . انظر : عمدة الطبيب ٢ / ٦٢٠ ، الخزانة ٣ /٤٠٨ - ٤٠٩ .

انظر : ديوان ابن الأسلت ٨٥ ، الكتاب ٢ / ٣٢٩ ، معاني القرآن للفراء ١ / ٣٨٣ ، الأصول ١ / ٢٧٦ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٦٩ ، المفصل ١٢٥ ، الأمالي الشجرية ١ / ٦٩ ، الإنصاف ١ / ٢٨٧ ، التبيين ٤١٨ ، شرح الجمل ٢ /٣٢٨ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٢٢أ ، شرح شواهد المغني ١ /٤٥٨ .

(٣) يريد بالنصب الفتحَ .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وزعموا أنَّ ناساً من العرب ينصبون هذا الذي في موضع الرفع ، فقال الخليل ، رحمه الله : هذا كنصب بعضهم : يومَئذٍ ، في كل موضع ، فكذلك : غيرَ أنْ نطقت » . الكتاب ١ / ٣٦٩ (بولاق) ، ٢ / ٣٣٠(هارون).

وما الشَّاهِدُ في قولِ النَّابغة :

على حِيْنَ عاتَبْتُ المشيبَ .... [1] .

---

(١) من البحر الطويل ، من قصيدة يمدح بها النُّعمان ، ويعتذر إليه ، ويهجو مُرَّة بن ربيعة ، ومطلعها :

عَفا ذو حُسىً من فَرْتَنَى فالفوَارِعُ .·. فجَنْبا أرِيـكٍ فالتِّـلاعُ الدَّوافِـعُ

وتمام الشاهد :

... ... علـى الصِّبـا .·. وقلتُ : ألمَّا أصْحُ والشَّيبُ وازِعُ

انظر : الديوان ٣٢ ، الكتاب ٢ / ٣٣٠ ، معاني القرآن للفراء ١ / ٣٢٧ ، مجاز القرآن ٢ / ٩٣ ، الكامل ١ / ١٨٥ ، الأصول ١ / ٢٧٦ ، إيضاح الوقف والابتداء ١ / ٣٥١ ، القطع والائتناف ٦٨٠ ، الإيضاح في علل النحو ١١٤ ، البغداديات ٣٣٧ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٥٣ ، الإنصاف ١ / ٢٩٢ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٨٠أ ، الخزانة ٦ / ٥٥٠ .

بابُ الاستثناءِ منْ مُوجبٍ [1]

/ ٣٤ ب [**الغرضُ فيه :**

أنْ يُبيِّنَ مايجوزُ في الاستثناءِ من موجبٍ ، ممّا لايجوزُ [2].

مسائل هذا الباب :

ما الذي يجوزُ في الاستثناءِ منْ موجبٍ ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟][3].

ولِمَ لا[4] يجوزُ الاستثناءُ منْ مُوجَبٍ إلا بالنَّصبِ [5] ؟ وهل ذلك لأنَّه لايَصْلُحُ فيه تفريغُ العاملِ لما بعدَ (إلا) كما يَصْلُحُ في النَّفي ؟.

ولِمَ وَجَبَ أنَّه مفعولٌ لايَتَسلَّطُ العاملُ عليه إلا بإلاّ [6] ؟.

وما الفرقُ بينَه وبينَ حروفِ الجرِّ في تسليطِ العاملِ على مابعدَها ؟ ولِمَ وَجَبَ أنْ تكونَ مُسَلِّطةً عاملةً ، ولِمَ يَجبْ مثلُ ذلك في : إلاّ ؟.

وماحكمُ : أتاني القومُ إلا أباك ، ومررتُ بالقومِ إلا أباك ، والقومُ فيها إلا أباك ؟ وما العاملُ في : أبيك ؟[7].

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابٌ لايكون المستثنى فيه إلا نصْباً . انظر : الكتاب ١ / ٣٦٩ (بولاق) ، ٢ / ٣٣٠ (هارون) .

(٢) تحدث سيبويه في الباب عن الاستثناء المتصل الموجب ، والعامل في المستثنى ، وعلة منع البدل في هذا النوع ، وذكر بعض صوره ، ومنها النفي المنقوض بإلاّ .

(٣) تكملة يقتضيها منهج الشارح .

(٤) ب : ولم لم .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « هذا بابٌ لايكونُ المستثنى فيه إلا نصْباً ؛ لأنّه مخرجٌ مما أدخلت فيه غيره » . الكتاب ١ / ٣٦٩ (بولاق) ، ٢ / ٣٣٠ (هارون) .

(٦) لم يذكر سيبويه أنَّ (إلا) مسلِّطة للعامل ، وإنما قال : « فعَمِلَ فيه ماقبله كما عمل العشرون في الدرهم ، حين قلت : له عشرون درهماً ، وهذا قول الخليل ، رحمه الله » . الكتاب ١ / ٣٦٩ (بولاق) ، ٢ / ٣٣٠ (هارون) . وانظر ماتقدم في ص : ٣٤٧ هـ ٣ .

(٧) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وذلك قولك : أتاني القومُ إلا أباك ، ومررتُ بالقومِ إلا أباك ، والقوم فيها إلا أباك ، وانتصب الأبُ إذْ لم يكن داخلاً فيما دخل فيه ماقبله ، ولم يكن صفةً ، وكان العامل فيه ماقبله من الكلام ، كما أنَّ الدرهم ليس بصفةٍ للعشرين ، ولامحمولٍ على ماحُملت عليه وعَمِل فيها » . الكتاب ١ / ٣٦٩ (بولاق) ، ٢ / ٣٣٠ - ٣٣١ (هارون) .

ولِمَ لايجوزُ في الاستثناءِ من مُوجبٍ البدلُ ؟ وهل ذلك لأنَّه لو جازَ البدلُ جازَ تفريغُ العاملِ لما بعدَ (إلا) ؛ إذ المبدلُ منه على تقديرِ الطَّرحِ من الكلامِ ؟ [(١)] .

وماحكمُ قولِهم : مافيهم أحدٌ إلا قَدْ قال ذاك إلا زيداً ؟ [ولِمَ][(٢)] كان هذا استثناءً من مُوجبٍ ، مع دخولِ حرفِ النَّفيِ في أوَّلِ الكلامِ ؟ وهل ذلك لأنَّه بمعنى : قد قالوا ذلك إلا زيداً ؟ [(٣)] .

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وإنما منع الأب أن يكون بدلاً من القوم أنك لو قلت : أتاني إلا أبوك ؛ كان محالاً، ...» . إلى قوله : « فإذا قلت : ما أتاني القومُ إلا أبوك ، فكأنك قلت : ما أتاني إلا أبوك » . الكتاب ١ / ٣٦٩ (بولاق) ، ٢ / ٣٣١ (هارون) .

(٢) ساقط من : ب .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وتقول : مافيهم أحدٌ إلا قد قال ذلك إلا زيداً ، كأنه قال : قد قالوا ذلك إلا زيداً». الكتاب ١ / ٣٦٩ (بولاق) ، ٢ / ٣٣١ (هارون) .

الجوابُ عن البابِ الأول[(١)] :

الذي يجوزُ في الاستثناءِ الذي تَقَعُ فيه (أنَّ) بعدَ (إلاَّ) أنْ يكونَ على معنى المصدرِ وتقديره[(٢)] .

ولايجوزُ أنْ تكونَ في الموجبِ إلا على معنى النَّفيِ ؛ لأنَّ (إلا) لابُدَّ منْ أنْ يكونَ مابعدَها على خلافِ ماقبلَها في الإيجابِ والنَّفيِ ، كما أنَّ (لكن) بهذه[(٣)] المنزلة[(٤)] ، إلا أنَّ (إلا) تَخْتَصُّ بإخراجِ بعضٍ من كُلٍّ ، وليس كذلك (لكنّ) ، ولابُدَّ أنْ يَرْجِعَ في التَّأويلِ إلى أصلِ الاستثناءِ من إخراجِ بعضٍ من كُلٍّ ، وإن اخْتَلَفَت التَّقديراتُ في ذلك .

وتقولُ : ماأتاني إلا أنَّهم قالوا ذاك[(٥)] ، كأنَّك قُلتَ : ماأتاني شيءٌ إلا قولُهم ذاك .

وتقولُ : مامَنَعني إلا أنْ يَغْضَبَ عليّ فُلانٌ[(٦)] ، كأنَّك قُلْتَ : مامنعني إلا غَضَبُ فُلانٍ عليّ .

وقال الشَّاعرُ :

لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ منها غيرُ أنْ نَطَقَتْ . . حمامةٌ في غُصونٍ ذاتِ أَوْقالِ[(٧)]

فيجوزُ في (غيرٍ) الرَّفْعُ والنَّصْبُ[(٨)] . أما الرَّفْعُ فلأنَّه فاعلُ (يمنع) ، وأما النَّصْبُ

---

(١) يريد باب الاستثناء الذي تقع فيه (أنَّ) بعد (إلا) .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٣٢٩ .

(٣) ب : هذه .

(٤) انظر : الأصول ١ / ٢٩٠ ، البغداديات ٤٩٤ .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٣٢٩ ، الأصول ١ / ٢٩٨ .

(٦) انظر : الكتاب ٢ / ٣٢٩.

(٧) تقدَّم تخريجه في ص : ٤٩٠ .
وإنما أنشد سيبويه البيت في الباب حجّة على أنَّ (أنْ) وصلتها تقعان مستثنى ، وفي الشاهد أضيف إليها (غيرُ) وهي تضاف في الاستثناء إلى المستثنى . انظر : الكتاب ٢ / ٣٢٩.

(٨) يريد بالنصب البناءَ على الفتح .

فعلى البناء ؛ لأنَّه مُبْهَمٌ أُضيف إلى مبنيٍّ أَصْلُه البِناءُ ، وعلى ذلك يجري القياسُ في كُلِّ مُبهمٍ أُضيفَ إلى مبنيٍّ أَصْلُه البناء .

ولايجوزُ - إذا أُضيفَ إلى مبنيٍّ أصلُه الإعرابُ - أنْ يُبْنى ، لو قلتَ : لم يمنع الشُّربَ منها غيرَك ؛ لم يَجُزْ ؛ لما بيَّنا من أنَّه أُضيف إلى مبنيٍّ أصْلُه الإعرابُ [1] .

/ ٣٥ أ وعلى ذلك قولُ النَّابغة :

على حِيْنَ عاتَبْتُ المشيبَ على الصِّبا .'. فقلتُ : ألَمَّا تَصْحُ والشَّيبُ وازعُ [2]

فبنى (حين) ؛ لأنَّه أضافَه إلى مبنيٍّ أصلُه البِناءُ ، إلا أنَّ الاختيارَ في مثل هذا البناءُ ؛ لاطِّرادِ إضافةِ أسماءِ الزَّمانِ فيه [3] ، فالإضافةُ بكثرتِها فيه تُقَوِّي ماتقتضيه ، وهي بقلَّتها [4] في الحرفِ تُضَعِّفُه عن هذه المنزلةِ .

---

(١) يريد أن الضمير اسمٌ ، والإعراب أصلٌ في الأسماء . وماذكره مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى إطلاق جواز بناء (غير) إذا كانت في معنى (إلا) . ونقله الفراء عن بعض بني أسد وقُضاعة . انظر : معاني القرآن ١ / ٣٨٢ - ٣٨٣ ، الأصول ١ / ٢٧٥ ، الإنصاف ١ / ٢٨٧ - ٢٩٣ ، التّبيين ٤١٦ - ٤١٨ .

(٢) ب : واسع ، والبيت تقدَّم تخريجه في ص : ٤٩١ .

(٣) قال الزجاجي : « ألا ترى أنَّ أكثر الرواة على فتح (حينَ) هاهنا بناءً لها ؛ لإضافتها إلى الفعل » . الإيضاح في علل النحو ١١٤ .

(٤) ب : فقلتها .

الجوابُ عن الباب الثاني [١] :

الذي يجوزُ في الاستثناء من مُوجبٍ النَّصبُ ؛ لأنَّه مفعولٌ على معنى المستثنى، إلا أنَّ الفعلَ لايَدُلُّ على أنَّه مُسْتثنى إلا بوسيطةِ (إلا) ، ولو دلَّ بحقيقةِ معناه ؛ لَعَمِلَ فيه كما يَعْمَلُ : استثنيتُ زيداً ، وأستثني زيداً[٢] .

فلا يجوزُ الاستثناءُ من مُوجبٍ إلا بالنَّصبِ ؛ لأنه لايَصْلُحُ فيه تفريغُ العاملِ لما بعدَ (إلا)[٣] ، ولاتكونُ (إلا) فيه إلا مُسَلِّطةً للعاملِ بعدَ تمامِ الكلامِ في التَّقديرِ .

والفرقُ بينَه وبينَ حروفِ الجرِّ - وإنْ اجتمعا في التَّسليطِ - أنَّ حروفَ الجرِّ عاملةٌ ؛ لأنَّها على معنى الإضافة[٤] ، والجرُّ في أصلِ قسمةِ الموضوع[٥] للإضافة ، كما أنَّ الرَّفعَ للفاعلِ وماأَشْبَهَ الفاعلَ ، والنَّصبَ للمفعولِ وما أَشْبَهَ المفعولَ ، فكذلك الجرُّ للمضافِ إليه وما أَشْبَهَهُ .

ولايجوزُ في الاستثناءِ من مُوجبٍ البَدَلُ ؛ لأنَّه لو جازَ البَدَلُ ؛ جازَ تفريغُ العَاملِ لما بعدَ (إلا)[٦] ، وليس يجوزُ ذلك في الإيجابِ ؛ لأنَّه يُضَمِّنُ[٧] الكلامَ بمدلولٍ لايُدَلُّ عليه ، وليس كذلك النَّفيُ ؛ لأنَّه يَدُلُّ - إذا أُطْلِق - على أَعَمِّ العامِّ .

وليس يُعارِضُ هذا أنَّ الإيجابَ - إذا أُطْلِقَ - يَدُلُّ على أَخصِّ الخَاصِّ ؛ [لأنَّ أَخصَّ الخاصِّ][٨] لايُسْتثنى منه شيءٌ ، نحو : زيدٍ ، وعمرٍو ، مع[٩] أنَّ أَخصَّ الخاصِّ

---

(١) يريد باب الاستثناء من موجب .

(٢) انظر : الأصول ١ / ٢٨١ ، وانظر الحديث عن ناصب المستثنى في ص : ٤٣٧ هـ٣ .

(٣) إنما عُلِّل بهذه العلّة ؛ لأنَّ البدل على تقدير طرح المبدل منه ، وانظر التعليل بها في : الكتاب ٢ / ٣٣١ ، المقتضب ٤ / ٤٠١ ، شرح الكافية ١ / ٢٢٧ .

(٤) قال ابن يعيش : « فإنْ قيل : الفعل المتقدم لازمٌ غير متعدٍّ ، فكيف يجوزُ أنْ يعملَ في المستثنى النَّصبَ ؛ قيل : لما دخلت عليه (إلا) قوَّته ، وذلك أنَّها أحدثت فيه معنى الاستثناء ، كما يُقَوّى بحرف الجر في : مررت بزيد». ثم علل امتناع إعمال (إلا) فيما بعدها بأنها غير مختصّة . انظر : شرح المفصل ٢ / ٧٦ .

(٥) ب : الموضع .

(٦) انظر : هـ٣ .

(٧) فاعل (يُضَمِّن) التفريغ ، ومراده أنَّ التفريغ يُضمِّن الكلام مستثنى منه لايَدُلُّ عليه الإيجاب .

(٨) ساقط من : ب .

(٩) ب : ومع .

يَنْقَسِمُ قِسْمَةً تُبْطِلُ دلالةَ الفعلِ عليه ، حتَّى يكونَ مُستغنى عنه ، وليس كذلك : (أَحَدٌ) ؛ لأنَّ الفعلَ المنفيَّ إذا أُطْلِقَ في الاستثناءِ ؛ دَلَّ عليه دِلالةً تُوجِبُ أنَّه مستغنىً عن ذكرِه ، وليس في الإيجابِ مثلُ هذا[١] .

وتَقولُ : أتاني القومُ إلا أباك ، ومررتُ بالقومِ إلا أباك ، والقومُ فيها إلا أباك ، فالعاملُ فيه معنى الاستقرارِ الذي الظَّرفُ[٢] خَلَفٌ منه ، وقد عَمِلَ معنى الاستقرارِ في المعرفةِ هاهنا[٣] .

وتقولُ : مافيهم أَحَدٌ إلا قَدْ قال[٤] ذاك إلا زيداً ، فهذا استثناءٌ مِنْ مُوجبٍ ؛ إذ المعنى : قَدْ قالوا / ٣٥ ب كلُّهم ذاك إلا زيداً[٥] .

---

(١) قد أشار الشارح إلى هذه المسألة في ص : ٤٤٠ .
ويُعضِّد ماذكره من دلالة النفي على أعم العام - وهو النكرة العامة - أنَّهم يقولون : ماقام إلا هند ، ولايقولون : ماقامت إلا هند ، إلا في الشعر ، وسبب ذلك أن المعنى : ماقام أحدٌ إلا هند . انظر : الاستغناء ٩١ .

(٢) ب : انصرف .

(٣) هذا مبنيٌّ على مذهبه في ناصب المستثنى ، وهو ماتقدَّم من فعلٍ أو معناه بواسطة (إلا) . وانظر : شرح المفصل ٢ / ٧٧ .

(٤) (إلا) لاتدخل على الفعل الماضي ، إلا إذا كان مقروناً بقد كما في المثال ، وفي جوازه خلافٌ . انظر : الأصول ١ / ٢٩٩ ، الاستغناء ٩١ .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٣٣١ ، الأصول ١ / ٢٩٨ .

بابُ الاستثناءِ الذي تكونُ إلاّ فيه بمنزلة غيرٍ في الصِّفَةِ[1]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في الاستثناءِ الذي تكونُ (إلاّ) فيه بمنزلةِ (غيرٍ) في الصِّفةِ ممَّا لايجوزُ[2] .

مسائلُ هذا الباب :

ماالذي يجوزُ في الاستثناءِ الذي تكونُ (إلاّ) فيه بمنزلة (غَيْرٍ) ؟ وما الذي لايجوزُ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

ولِمَ لايجوزُ [أنْ تَكونَ بمنزلةِ : غَيْرٍ][3] حتَّى تجري على موصوفٍ[4] ؟ وهل ذلك لأنَّها مُدْخَلةٌ على باب الصِّفةِ بالشَّبَهِ ، والوصفُ لـ (غَيْرٍ)بحقِّ الأصلِ ، ولـ(إلاّ) بحقِّ الشَّبهِ ، فلَمْ تقوَ[5] على أنْ تقوم مَقامَ الموصوفِ ، وقَوِيَتْ (غيرٌ) على ذلك ، تقولُ : ماجاءني غيرُ زيدٍ ، فتكونُ (غيرٌ) قد قامتْ مَقامَ الموصوفِ ، ولايجوزُ : ماجاءني إلا زيدٌ ، على أنَّ (إلا) قامتْ مَقامَ الموصوفِ ، ولكنْ على تفريغِ العاملِ ؟.

وماحكمُ : لو كان معنا رجلٌ إلا زيدٌ لغُلِبنا ، فإلاّ في هذا صفةٌ بمنزلةِ : لو كانَ معنا رجلٌ غيرُ زيدٍ لغُلِبنا ؟[6] .

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا باب مايكون فيه إلاّ ومابعدَه وصفاً بمنزلة : مثل ، وغيرٍ . انظر : الكتاب ١ / ٣٧٠ (بولاق) ، ٢ / ٣٣١ (هارون) .

(٢) تحدث سيبويه في الباب عما يجب أن تكون فيه إلاّ ومابعدها صفةً ، وذلك إذا رُفع مابعدها في الإيجاب ، ومايجوز أن تكون فيه بدلاً وصفةً ، وهو النفي ، كما تكلم عن امتناع قيام إلاّ ومدخولها مقام الموصوف ، ونظّر له بامتناع ذكر (أجمعين) من دون المؤكَّد .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) هذه المسألة لم يذكرها سيبويه في أول الباب ، وإنما ذكرها في ثلثه الأخير ، حيث قال : « ولايجوز أنْ تقولَ : ماأتاني إلا زيدٌ ، وأنت تُريد أنْ تجعلَ الكلامَ بمنزلة : مِثْل ، وإنما يجوز ذلك صفةً » . الكتاب ١ / ٣٧١ (بولاق) ، ٢ / ٣٣٤ (هارون) . وسيعيدها الشارح حيث ذكرها سيبويه .

(٥) ب : تقوى .

(٦) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وذلك قولك : لو كان معنا رجلٌ إلا زيدٌ لغُلِبنا ». الكتاب ١ / ٣٧٠ (بولاق) ، ٢ / ٣٣١(هارون) .

ولِمَ لايجوزُ : لو كانَ معنا إلا زيدٌ لَهلَكْنا ؟ وهل ذلك لأنَّه بمنزلة الاستثناءِ منْ مُوجبٍ ، منْ غيرِ ذِكْرِ المستثنى منه ، كقولك : سارَ إلا زيدٌ ، فهذا محالٌ ، ولو قلتَ : سار القومُ إلا زيدٌ ، جازَ على الصِّفةِ ، ولايجوزُ : سار إلا زيدٌ ، على الصِّفةِ ، ولاعلى الاستثناء ؟ [(١)].

ولِمَ خالفَ في ذلك أبو العبّاسِ ، فأجازَ : لو كان معنا إلا زيدٌ لَهلَكْنا [(٢)] ؟ وهل ذلك لأنَّه شُبِّه بالنَّفي ، ولايُشْبِهُهُ ؛ لأنَّه لايَصِحُّ فيه أعمُّ العامِّ على الجملةِ والتَّفصيلِ كما يَصِحُّ في النَّفي ، ويوضِّحُ أنَّه مُوجبٌ أنَّه يُجيب[(٣)] عنه الجوابَ بتقديرِ الإيجاب ، كقولك : لو كانَ زيدٌ هاهنا لسُرِرْنا[(٤)] به ، فالسُّرور [جوابٌ] [(٥)]عن معنىً موجبٍ في التَّقديرِ ، لاعن مَنْفيٍّ ؟.

وماتأويل : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾[(٦)] ؟ ، ولِمَ[(٧)] جازَ الرَّفْعُ على الصِّفةِ ، ولَمْ يَجُزْ على البدلِ ؟ وهل ذلك لأنَّه لو كانَ على البدلِ ؛ لجاز : لو كانَ فيهما إلا اللَّهُ لَفسَدتا ، ولجاز : سار القومُ إلا زيدٌ ، على البدلِ ؟[(٨)].

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « والدَّليلُ على أنَّه وصفٌ أنَّك لو قلتَ : لو كان معنا إلا زيدٌ لهلكنا ، وأنت تُريد الاستثناء ؛ لكنتَ قد أَحلْتَ » . الكتاب ١ / ٣٧٠ (بولاق) ، ٢ / ٣٣١ (هارون) .

(٢) هذا الرأي قال به المبرد في مسائل الغلط ، وخلاصته أنه خالف سيبويه فأجاز أن يكون : لو كان معنا رجلٌ إلا زيدٌ لهلكنا ، استثناءً ، وإذا كان كذلك فإنَّ (زيداً) بدلٌ من (رجل) ، ويجوز تفريغ العامل له ، واحتجَّ لقوله بأن (إلا) لاتكون وصفاً إلا حيث يجوز أن تكون استثناء ، فإذا امتنع الاستثناء امتنع الوصف .
وذكر ابن مالك أنَّ المبرد في المقتضب موافقٌ لسيبويه ، وأنَّ ابن خروف أنكر ثبوت الرأي المذكور عنه ، والذي في المقتضب كلامٌ عن الوجه الذي أجازه سيبويه ، وهو الصِّفة ، ولم أقف فيه على حديث عن موضع الخلاف وهو الاستثناء . انظر : مسائل الغلط ١٦٦ - ١٦٧ ، المقتضب ٤ / ٤٠٨ ، الأصول ١ / ٣٠١ - ٣٠٢ ، التعليقة ٢ / ٦١ ، شرح التسهيل ١ / ٢٩٩ .

(٣) ب : يجب .

(٤) ب : لسرنا .

(٥) تكملة يقتضيها السياق .

(٦) تمامها : ﴿ .... فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ الأنبياء : ٢٢ .

(٧) ب : ولما .

(٨) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ونظير ذلك قوله عزّ وجل : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ » . الكتاب ١ / ٣٧٠ (بولاق) ، ٢ / ٣٣١ - ٣٣٢ (هارون) .

وهل يجوزُ النَّصْبُ في مثلِ هذا ، فتقولُ : لو كانَ فيهما آلهةٌ إلا اللَّهَ لَفَسَدَتا ، ولو سارَ القومُ إلا زيداً لتعَذَّرَ عليهم الأَمْرُ ؟.

وما الشَّاهدُ في قولِ ذي الرُّمَّة :

أُنيختْ فَأَلْقَتْ بَلْدةً فوقَ بَلْدةٍ .·. قليلٌ بها الأَصْواتُ إلاّ بُغامُها [١] ؟

ولِمَ لايكونُ مثلُ هذا على البدلِ ؟ وهل ذلك لأنَّه يُوجبُ جوازَ : قليلٌ بها إلا بُغامُها ، / ٣٦ أ وهذا لايَصِحُّ ؛ لأنَّه في الموجبِ ، ولا يكونُ إلاّ على الصِّفةِ ، كأنَّه قال : قليلٌ بها الأصواتُ غيرُ بُغامِها ؟.

وماتأويلُ : ﴿ لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ ﴾ [٢] ؟ (ولِمَ لايكونُ على البدلِ ، مع أنَّه يجوزُ : لايستوي غيرُ أولي الضَّررِ) [٣] والمجاهدونَ؟ وهل ذلك لأنَّ الصِّفةَ أحقُّ بـ (غَيْرٍ) إذا جرَتْ على موصوفٍ يَصِحُّ أنْ تكونَ صفةً له ، كما هو في قولك : جاءني زيدٌ الكريمُ ، ولايَصْلُحُ فيه البَدَلُ مع توجُّهِ الصِّفةِ ، وأنَّه لهذا الكلامِ بحقِّ الأَصْلِ ، فلا وجهَ للعُدولِ عنه بغيرِ سببٍ ؟.

وما الشَّاهدُ في قولِ لَبيدٍ :

وإذا جُوزيتَ قَرْضاً فاجْزِهِ .·. إنَّما يجزي الفتى غيرُ الجَمَلْ [٤] ؟

---

(١) من البحر الطويل ، من قصيدة مطلعها :

مَرَرْنا على دارٍ لِمَيَّةَ مَرَّةً .·. وجاراتها قد كاد يَعْفو مَقامُها

أُنيختْ : مجهول : أَنختُها ؛ أي : أبركتُها ، والبلدة الأولى : الصَّدر ، والثانية : الأرض ؛ أي : أُبركت الناقة فألقتْ صدرَها على الأرض ، وبُغام الناقة : صوتٌ لاتُفصح به . انظر : الخزانة ٣ / ٤٢٠ .

انظر : الديوان ٢ / ١٠٠٤ ، الكتاب ٢ / ٣٣٢ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ١٢٣ ، الفرق للأصمعي ٦٦ ، المأثور في اللغة ١٢٠ ، الفرق لأبي حاتم ٣٠ ، الفرق لثابت ٢٥ ، المقتضب ٤ / ٤٠٩ ، المنجّد ١٤٣ ، الأصول ١ / ٢٨٦ ، شرح السيرافي ٣ / ١١٦ ب ، عبث الوليد ٢٠٨ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٧٠ ، المسلسل ١٩٩ .

(٢) النساء : ٩٥ . وانظر : الكتاب ١ / ٣٧٠ (بولاق) ، ٢ / ٣٣٢-٣٣٣ (هارون) .

(٣) معاد في هامش : أ .

(٤) من بحر الرمل ، من قصيدة مطلعها :

إنَّ تقوى ربِّنا خيرُ نَفَلْ .·. وبإذن اللَّه رَيْثي وعَجَلْ

ومعنى الشاهد أنَّ الفتيان الفضلاء العقلاء يكافئون على الجميل ، فأما البهائم فلا تُكافئ على ذلك ؛ لأنها لاعلم لها . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٤٠ . = /

ولِمَ لايجوزُ في هذا أنْ يكونَ على البَدَلِ الذي يجوزُ في : إلاّ ؟ وهل ذلك لأنَّه مُوجَبٌ ، فلا يكونُ إلا على الصِّفةِ ، أو[1] الاستثناءَ الذي تكونُ فيه (إلاّ) مُسَلَّطةً للعاملِ ؟.

وما الشَّاهِدُ في قولِه[2] :

لو كانَ غيري - سُلَيمى - اليومَ غَيَّرهُ .·. وَقْعُ الحوادث إلاّ الصَّارِمُ الذَّكَرُ[3]

فما الموصوفُ بإلاّ هاهنا ؟ ولِمَ كانَ على أنَّه صِفَةٌ لغَيْرٍ ، كقولك : لو كانَ غيري غيرُ الصَّارِمِ الذَّكرِ ؛ غيَّره وَقْعُ الحوادثِ ، فغيرٌ الثَّانيةُ صفةٌ للأولى ؟[4].

وهل يجوزُ في مثلِ هذا النَّصْبُ ؛ إذ المعنى : لو كانَ شيءٌ غيري إلاّ الصَّارِمَ الذَّكَرَ ؛ غيَّره وَقْعُ الحوادثِ ؟.

وماحكمُ : ماأتاني أحدٌ إلا زيدٌ ؟ ولِمَ جاز على الصِّفة ، والبدلِ[5] ؟ وما الفرقُ

= / وورواية الديوان والفراء : ليس الجمل ، ولاشاهد فيها هنا .
انظر : الديوان ١٧٩ ، الكتاب ٢ / ٣٣٣ ، حماسة البحتري ١٦١ ، المقتضب ٤ / ٤١٠ ، مجالس ثعلب ٢ / ٤٤٧ ، الأصول ١ / ٢٨٦ ، ٣٠١ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٧٠ ، التعليقة ٢ / ٦٣ ، الحلبيات ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٧٠ ، المتبع ١ / ٣٦٥ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٤٨ أ ، المقاصد النحوية ٤ / ١٧٦ ، التصريح ١ / ١٩١ ، الخزانة ٩ / ٢٩٦ .

(١) ب : و .

(٢) هو لبيد ، رضي الله عنه .

(٣) من البسيط ، من قصيدة مطلعها :

راحَ القطينُ بهَجْرٍ بعدما ابتكروا .·. فما تُواصِلُهُ سَلْمى وماتَذَرُ

القطين : جماعة أهل الدار ، وهجر : يريد بهجيرة وهي نصف النهار ، انظر : شرح الديوان ٥٨ .
وسليمى في الشاهد مناداة ، والمعنى أنّه لو كان غيره في موضعه لغيَّرته الحوادث إلا السيف فإنّه لايتغيَّر .
انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافي ٢ / ٤٥ .
وانظر : الديوان ٦٢ ، الكتاب ٢ / ٣٣٣ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٧٠ ، أخبار أبي القاسم الزجاجي ١٥١ ، شرح السيرافي ٣ / ١١٧ أ ، الحجة ٣ / ١٨٠ ، النكت ١ / ٦٣٦ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٧٠ ، شرح التسهيل ٢ / ٣٠١ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٣٥ ب ، تذكرة النحاة ٢٩٦ ، المغني ١ / ٧٢ ، شرح شواهد المغني ١ / ٢١٨ ، شرح أبيات المغني ٢ / ١٠٢ .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « كأنّه قال : لو كان غيري غيرُ الصّارم الذكر لغيَّره وقعُ الحوادثِ ، إذا جعلت غيراً الآخرة صفة للأولى » . الكتاب ١ / ٣٧٠ (بولاق) ، ٢ / ٣٣٤ (هارون) .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وإذا قال : ماأتاني أحدٌ إلا زيدٌ ، فأنت بالخيار إنْ شئت جعلت (إلا زيدٌ) بدلاً ، وإنْ شئت جعلتَه صفةً » . الكتاب ١ / ٣٧٠ - ٣٧١ (بولاق) ، ٢ / ٣٣٤ (هارون) .

بينَهما في المعنى ؟ وهل ذلك لأنَّه في البَدَلِ قد أثبتَ إتيانَ زيدٍ ، وفي الصِّفةِ أَبْهَمَه ، ولَمْ يُثْبِتْه ، كما أنَّه في قولك : ما أتاني أحدٌ مثلُ زيدٍ ، لايُوجبُ أنَّ زيداً قد أتى ، ولا أنَّه لم يأتِ ؟ .

وهل يجوزُ : ما أتاني إلا زيدٌ ، على الصِّفة ؟ ولِمَ لايجوزُ ذلك ؟ ومانظيرُه مِنْ قولِهم : أَجمعونَ ، في أنَّه لايكونُ تأكيداً إلاّ تابعاً ، كما لايكونُ صفةً إلاّ تابعاً [١] ؟ .

وما الشَّاهِدُ في قولِ عمرِو بنِ مَعْدي كَرِب [٢] :

وكلُّ أخٍ مفارقُه أخوه .·. لَعَمْرُ أبيكَ إلاّ الفرْقَدان [٣] ؟

ولِمَ لايكونُ الرَّفْعُ في قولِه : الفرْقدانِ ، إلاّ على الصِّفةِ ؟ وهل ذلك لأنَّه بَعْدَ مُوجَبٍ ؟ .

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ولايجوز أنْ تقول : ما أتاني إلاّ زيدٌ ، وأنت تُريد أنْ تجعل الكلامَ بمنزلة (مثل) ، وإنّما يجوز ذلك صفةً ، ونظيرُ ذلك من كلام العرب (أجمعون) لايجري في الكلام إلا على اسم ، ولايعملُ فيه ناصبٌ ولارافعٌ ولاجارٌ » . الكتاب ١ / ٣٧١ (بولاق) ، ٢ / ٣٣٤ (هارون) .

(٢) القائل مختلفٌ فيه على النحو الآتي :

أ - قيل : عمرو بن معدي كرب ، كما ذكر الشارح . انظر : شعره ١٧٨ ، الكتاب ٢ / ٣٣٤ ، البيان والتبيين ١ / ٢٢٨ .

ب - وقيل : حَضْرَميّ بن عامر بن مُجمِّع الأسدي « ... - نحو ٧ هـ » ، أبو كِدام ، له صُحبة . انظر لترجمته : المؤتلف والمختلف ١٠٦ ، الإصابة ١ / ٣٤١ - ٣٤٢ ، الخزانة ٣ / ٤٢٦ - ٤٢٩ ، والبيت له في : حماسة البحتري ١٥١ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٤٦ ، الحماسة البصرية ٢ / ٤١٨ .

جـ - وقيل : سوَّار بن المضرَّب السَّعدي ، شاعرٌ إسلامي ، وهو ممن هربوا من الحجاج . انظر : المؤتلف والمختلف ٢٤١ ، شرح الحماسة للتبريزي ١ / ٦٤ - ٦٥ ، الخزانة ٧ / ٥٥ ، والبيت روي له في : تحصيل عين الذهب ١ / ٣٧١ ، فصل المقال ٢١١ .

(٣) من الوافر ، من قصيدة أولها :

ألا عَجِبَتْ عميرةُ أمسِ لمّا .·. رأتْ شيبَ الذُّؤابة قَدْ علاني

الفرقدان : نجمان قريبان من القطب لايُفارق أحدُهما الآخر . انظر : الخزانة ٣ / ٤٢٥ .

انظر : شعر عمرو ١٧٨ ، الكتاب ٢ / ٣٣٤ ، مجاز القرآن ١ / ١٣١ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ١٢٤ ، التعازي والمراثي ٨٥ ، المقتضب ٤ / ٤٠٩ ، الكامل ٤ / ٧٦ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٧١ ، التنبيه على حدوث التصحيف ٨٠ ، شرح السيرافي ٣ / ١١٧ ب ، تهذيب اللغة ١٥ / ٤٢٤ (إلا) ، المستوفى ١ / ٣٠٦ ، نكتة الأمثال ١٠٣ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٣٤ ب .

وقولِ الشَّمّاخ :

وكلُّ خليلٍ غيرُ هاضِمِ نَفْسِه .·. لِوَصْلِ خليلٍ صَارِمٌ أو مُعَارِزُ [(١)] ؟

/ ٣٦ ب ولِمَ لايجوزُ : إلا الفَرْقَدانِ ، على جهة : إلا أنْ يكونَ الفرقدان ؟ وهل ذلك لأنَّ الموصــولَ لايُحْذَفُ ؛ لأنه مُعْتَمَدُ البيــانِ الذي تُذْكَرُ الصِّلَةُ لأجله ، وهي مُتَمِّمَةٌ له تَتْميمَ النَّاقِصِ ، وليس الموصولُ كالصِّفةِ في هذا ؛ لأنَّ الصِّفةَ على تقدير التَّمــامِ ، فَيَصْلُحُ أنْ تَقُومَ الصِّفــةُ مَقَامَ الموصــوفِ ، ولايجــوزُ أنْ تَقُومَ الصِّلَةُ مَقَامَ الموصولِ ؛ لأنَّه ناقصٌ يحتاجُ إلى البيانِ عنه ؟ [(٢)] .

الجــوابُ :

الذي يجوزُ في الاستثناء الذي تكونُ (إلاّ) فيه بمنزلةِ (غيرٍ) أنْ يَتْبَعَ الاسمُ بعدَها ماقبلَها في الإعراب كما تَتْبَعُ الصِّفةُ الموصوفَ [(٣)] .

ولايجوزُ أنْ تجريَ (إلاّ) مَجْرى (غيرٍ) ، إذا لـم يَكُـن الموصـوفُ مذكوراً [(٤)] ؛

---

(١) من البحر الطويل ، من قصيدة مطلعها :

عفا بطنُ قَوٍّ من سُلَيمى فعالِزُ .·. فذاتُ الغضـا فالمُشْرِفاتُ النَّواشِزُ

المعارز : المجانب المباين ، وصارمٌ ومعارزٌ خبرُ (كل) ، ومعنى الشاهد أنَّ كلَّ خليلٍ لايصبرُ لخليله على أشياء يكرهها ، ويحتمل الهضم والنقصان من خليله فإنَّ خُلّتهما لاتدوم . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٤٣٦ - ٤٣٧ .

انظر : الديوان ١٧٣ ، العين ١ / ٣٥٢ ، الكتاب ٢ / ١١٠ ، ٣٣٥ ، المعاني الكبير ٣ / ٢٥٦ ، جمهرة اللغة ٢ / ٧٠٥ ، جمهرة أشعار العرب ٢ / ٨٢٤ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٧١ ، أمالي القالي ١ / ١٩٨ ، المحكم ١ / ٣٢٢ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٢٧١ ، ٣٧١ ، اللآلئ ١ / ٤٧٣ ، شرح أدب الكاتب للجواليقي ٢٥ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٧٩ ب .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ولايجوز رفع (زيد) على : إلا أنْ يكونَ ؛ لأنَّك لاتُضمر الاسمَ الذي هذا من تمامه ؛ لأنَّ (أنْ) يكونُ اسماً » . الكتاب ١ / ٣٧١ (بولاق) ، ٢ / ٣٣٥ (هارون) .

(٣) ب : الموصف .

وكون (إلا) ومابعدها صفةً قول جمهور النحويين ، ونقل أبو حيان عن بعض النحويين أن مراد النحويين بالصِّفة هنا عطفُ البيان . انظر : الكتاب ٢ / ٣٣١ ، المقتضب ٤ / ٤٠٨ ، الأصول ١ / ٢٨٥ ، شرح السيرافي ٣ / ١١٦ ب ، شرح المفصل ٢ / ٨٩ ، الغرة المخفية ١ / ٢٨٨ ، التوطئة ٣٠٩ ، شرح التسهيل ٢ / ٢٩٨ ، الارتشاف ٢ / ٣١٣ .

(٤) هذا شرطٌ اتَّفق عليه النحويون . انظر : الكتاب ٢ / ٣٣٤ ، شرح السيرافي ٣ / ١١٧أ ، التعليقة ٢ / ٦٤ ، التخمير ١ / ٤٧٥ ، شرح المفصل ٢ / ٩٠ ، الاستغناء ٢٤٨ ، الارتشاف ٢ / ٣١٤ .

وهناك شروط مختلف فيها . تفصيلها في : الأصول ١ / ٢٨٥ ، الاستغناء ٢٤٩-٢٥٠ ، الارتشاف ٢ / ٣١٣-٣١٤ .

لأنَّهـا تَضْعُفُ عَنْ أنْ تَقـوم مَقَامَ الموصـوفِ ؛ لأنَّ الوصـفَ لهـا بحقِّ الـشَّبـه ، وهـو لـ (غيرٍ) بحقِّ الأَصْلِ [(١)] ؛ فلذلك جاز : ماجاءني غيرُ زيد ، على الصِّفةِ [(٢)] ، ولَمْ يَجُزْ : ماجاءني إلا زيدٌ ، على الصِّفةِ ، ولكنْ على تفريغِ العاملِ .

وتقـولُ : لو كان معنا رجلٌ [إلا زيدٌ لَغُلِبْنَا] [(٣)] ، فإلاّ - هاهنا - صفـةٌ ، كأنَّك قلتَ : لو كـانَ معنـا رجلٌ غيـرُ زيدٍ لَغُلِبْنا [(٤)] ، ولايجـوزُ هذا على البـدلِ ؛ لأنَّه بعـدَ مُوْجَبٍ ، لو قلتَ : لـو كـان معنـا إلا زيدٌ لَغُلِبْنا ؛ كـان فـاسِداً كَفَسَـادِ : سـار إلا زيدٌ ؛ لأنَّ المُوْجَبَ لابُدَّ مِنْ أنْ يُذْكَرَ فيه المستثنى منه [(٥)] .

ولكنْ يجوزُ : سار القومُ إلا زيدٌ ، على الصِّفةِ [(٦)] ، كما قال الشَّاعِرُ :

وكـلُّ أخٍ مفارِقُـه أخـوه ∴ لَعَمْرُ [(٧)] أبيكَ إلاّ الفرْقَدانِ [(٨)]

فهذا على الصِّفةِ ، ولايجوزُ فيه البَدَلُ ، ولافي نظائرِه ؛ لأنَّه بَعْدَ موجبٍ .

وخـالـفَ في ذلك أبو العـبّاسِ ، فـأجـازَ : لـو كـانَ مـعنـا إلا زيدٌ لَغُلِبْنا ، وشَبَّهَهُ بالنَّفي [(٩)] .

---

(١) انظر : الأصول ١ / ٢٨٥ ، شرح السيرافي ٣ / ١١٧أ ، شرح عيون الإعراب ١٦٩ ، التخمير ١ / ٤٧٥ ، شرح التسهيل ٢ / ٢٩٨ .

(٢) يريد أنَّ (غيراً) قامت مقام الموصوف . انظر : شرح السيرافي ٣ / ١١٧أ ، شرح المفصل ٢ / ٩٠ .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٣٣١ ، المقتضب ٤ / ٤٠٨ ، أخبار أبي القاسم الزجاجي ١٥٠ ، الغرة المخفية ١ / ٢٨٨ .

(٥) قال السيرافي : « لايكون في (لو) بدلٌ بعد (إلا) ؛ لأنَّها في حكم اللفظ تجري مجرى الموجب وذلك أنَّها شرطٌ بمنزلة (إنْ) ، ولو قلتَ : إنْ أتاني رجلٌ إلا زيدٌ خرجتُ ؛ لم يجُزْ ؛ لأنَّه يصير في التَّقدير : إن أتاني إلا زيدٌ خرجتُ ، كما لايجوز : أتاني إلا زيدٌ ، فهذا وجهٌ من الفساد فيه ، ووجهٌ آخر من فساده أنَّه إذا قال : لو كان معنا إلا زيدٌ لهلكنا ، وهو يُريد الاستثناء ؛ لكان محالاً ؛ لأنَّه يصير في المعنى : لو كان معنا زيدٌ لهلكنا ؛ لأنَّ البدلَ بعد (إلا) في الاستثناء موجبٌ وكذلك ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ » . شرح السيرافي ٣ / ١١٦ب . وانظر : الكتاب ٣ / ٣٣١ ، شرح التسهيل ٢ / ٢٩٨ - ٢٩٩ .

(٦) انظر : المقتضب ٤ / ٤١١ ، الأصول ١ / ٣٠٢ ، الارتشاف ٢ / ٣١٣ .

(٧) ب : لعمرو .

(٨) تقدم تخريجه في ص : ٥٠٢ .

(٩) انظر ص : ٤٩٩ هـ ٢ .

والصَّوابُ مذهبُ سيبويه ؛ لأنَّ هذا مُوْجَبٌ ، والدَّليلُ على ذلك الفرقُ بينَ : لو كـان عِنْدَنا زيدٌ لَسُرِرْنا ، وبينَ : لو لم يكُنْ عندنَا زيدٌ لَسُرِرْنا ، فـإذا قُدِّر تقـديرَ الإيجـابِ ؛ فحُكْمُه حكمُ الإيجاب ، كـما أنَّه إذا قُدِّرَ تقـديرَ النَّفي ؛ فحُكْمُه حُكْمُ النَّفي ، ويُوَضِّحُ ذلك أنَّ أَعَمَّ العامِّ يَصِحُّ في تقديرِ النَّفي ، كـما يَصِحُّ في القَطْعِ على النَّفي ، ويَمْتَنِعُ في تقـديرِ الإيجـابِ كـمـا يَمْتَنِعُ في القَطْعِ على الإيجـابِ[١] ، فلو قلتَ : لو لَمْ يَكُنْ مـعنا أحدٌ إلا زيدٌ لَغُلِبْنَا ؛ فـأَحَدٌ - هاهنا - هي التي تَقَعُ في النَّفي ، ويجـوزُ فيه : لـو لم يكُنْ معنا إلا زيدٌ لَغُلِبْنا ، على البَدَلِ[٢] ، فأمّا : لو كانَ مَعَنا أحدٌ إلا زيدٌ لَغُلِبْنا ؛ فـلا يكونُ (أحدٌ) - هاهنا - إلا بمعنى : / ٣٧ أ واحـدٍ ، ولايَصْلُحُ فيه البَدَلُ كما لايَصْلُحُ في القَطْعِ على الإيجابِ[٣] .

وأمّا قـولُ اللَّه : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ ؛ فـهـو على الصِّفـةِ ، ولايجـوزُ فيـه البَدَلُ ؛ لأنَّ الذي قَبْلَه مُوجبٌ[٤] ، ولكنْ يَصْلُحُ في مـثله الاستثناءُ بالنَّصبِ كالاستثناءِ منْ مُوجَبٍ[٥] ، وذلك على قياسِ : سار القومُ إلا زيدٌ ،

---

(١) يريد أنَّ (أحداً) إذا كانت لأعم العام تقع في النفي الصريح وماقُدِّر به ، ويمتنع أنْ تقع في الإيجاب الصريح وماقُدِّر به .

(٢) كذا ورد المثال في النسختين والاستغناء ، لم يذكر فيه المبدل منه ، ولعل مراده أن يبيِّن صحة البدل باستقامة الكلام بعد طرح المبدل منه .

(٣) هذه المسألة نقلها القرافي في : الاستغناء ٢٥٢ - ٢٥٣ .

(٤) هناك سببٌ معنوي ذكره السيرافي عند حديثه عن المثال السابق ، كما ذكره الفارسي وغيره .انظر ماتقدم في ص : ٥٠٤ هـ٥ . وانظر : التعليقة ٢ / ٦١ ، شرح المفصل ٢ / ٨٩ ، الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٣٧٠ ، الاستغناء ٢٤٨ .

(٥) جواز النصب قال به - أيضاً - الأخفش ، ومنعه صدر الأفاضل وابن الحاجب ، قال صدر الأفاضل : « ألا ترى أنك لو قلتَ : لو كان فيهما آلهةٌ مستثنى فيها (كذا) اللّه ؛ لكان المعنى فاسداً ....؛ وهذا لأنه يوهم أنَّه لو كانَ فيهما آلهةٌ غير مستثنى منها اللّه لما فسدتا ، وهذا فاسدٌ من معنى الآية » . التخمير ١ / ٤٧٣ ، وانظر : معاني القرآن للأخفش ١ / ١٢٣ ، الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٣٧١ .
وماذكره صدر الأفاضل بعيدٌ وغير متوهَّم ، وقد بناه على أنّ (لو) تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعاً ، وهذا باطلٌ بشواهد منها قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَىْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوٓا۟ ﴾ الأنعام : ١١١ ، فعلى ماذكره صدر الأفاضل يُتَوَهَّم ثبوت إيمانهم مع عدم نزول الملائكة وتكليم الموتى وحَشْر كل شيء عليهم . انظر تفصيل المسألة في : المغني ١ / ٢٥٧ - ٢٥٨ .

[على][1] معنى : سار القوم غيرُ زيدٍ [2]، فإن استثنيتَ على غيرِ جهةِ الصِّفة ؛ قلت : سار القومُ إلا زيداً .

ولايجوزُ فيه البَدَلُ ؛ لأنَّه لايجوزُ في المُوجبِ تفريغُ العامل ، فلا يجوزُ : سار إلا زيدٌ ، لاعلى الصِّفة ، ولاعلى الاستثناءِ .

وقال ذو الرُّمَّة :

أُنيختْ فَألْقَتْ بَلْدةً فَوْقَ بَلْدة .'. قليلٌ بها الأَصْواتُ إلاّ بُغامُها [3]

فهذا على الصِّفةِ ، كأنَّه قالَ : غيرُ بُغامِها [4] ، ولايكونُ على البَدَلِ ؛ لأنَّه بَعْدَ مُوْجَبٍ [5].

وقولُ اللَّه عزَّ وجَلَّ : ﴿ لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ ﴾ على الصِّفةِ ، ولايَحْسُنُ فيه البَدَلُ [6] ؛ لأنَّ الصِّفَةَ إذا جاءتْ في موضِعِها بعدَ ذكْرِ الموصوف ؛ كانَتْ بمعنى الصِّفةِ أحقَّ منها بمعنى البَدَلِ ، كقولك : مررتُ بزيدٍ العاقلِ ، فلا يَحْسُنُ في مثل هذا البَدَلُ ، ولكنْ قَدْ يجوزُ: غيرَ أولي الضَّرر ، على الاستثناءِ الذي يجري مَجرى الاستثناءِ مِنْ مُوْجبٍ [7]،

---

(١) تكملة يقتضيها السياق .

(٢) نقل القرافي هذا الحديث في : الاستغناء ٢٤٩ .

(٣) تقدم تخريجه في ص : ٥٠٠ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٣٣٢ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ١٢٣ ، المقتضب ٤ / ٤٠٩ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٤٥ .

(٥) أجاز السيرافي أن يكون (قليلٌ) بمعنى النفي ، فيكون بمعنى : مابها أصواتٌ إلا بُغامها ، وهو استثناءٌ وبدلٌ ، وقاسه على : أقلُّ رجلٍ يقول ذاك إلا زيدٌ . شرح السيرافي ٣ / ١١٦ب ، وانظر مناقشته في : شرح التسهيل ٢ / ٣٠٠ .

(٦) أجاز البدل الزجاج وجامع العلوم . انظر : معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٩٢ - ٩٣ ، كشف المشكلات ١ / ٣٢٠ ، ورده السيرافي ، فقال : « لو كان بدلاً على طريق الاستثناء ؛ لكان التقدير : لايستوي إلا أولو الضَّرر ، وهذا غير مايُراد من هذا ؛ لأن المعنى : لايستوي القاعدون الذين ليسوا بأولي ضررٍ والمجاهدون » . شرح السيرافي ٣ / ١١٦ب - ١١٧أ . وانظر : شرح المفصل ٢ / ٨٩ ، الاستغناء ٢٥٦ .

(٧) النصب قرأ به نافع وابن عامر والكسائي . انظر : السبعة ٢٣٧ .
وقد وجِّه على الاستثناء ، وجعله المهدوي منقطعاً ، وأجاز الفراء والنحاس وغيرهما أن يكون حالاً . انظر : معاني القرآن للفراء ١ / ٢٨٤ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ٢٦٥ ، إعراب القرآن للنحاس ١ / ٤٨٣ ، علل القراءات ١ / ١٥٣ ، الحجة ٣ / ١٨٠ ، شرح الهداية ٢ / ٢٥٦ .

والرَّفعُ أَحْسَنُ (١) .

وقال لَبيدٌ :

وإذا جُوزِيــتَ قَرْضــاً فَـاجْــزِهِ ∴ إنَّما يجزي الفتى غيرُ الجملْ (٢)

فهذا على الصِّفة ؛ لأنَّه بَعْدَ مُوْجَبٍ .

وقال الشَّاعِرُ :

لو كانَ غيري –سُلَيمى –اليومَ غَيَّرَهُ ∴ وَقْعُ الحوادثِ إلاّ الصَّارِمُ الذَّكَرُ (٣)

فـهـذا على الصِّفـة ، كـأنَّه قـال : لو كـانَ غـيـري غـيـرُ الصَّارِمِ الذَّكرِ غـيَّره وَقْعُ الحوادث(٤) ، ولو نُصِبَ على الاسـتـثناءِ لجـاز ؛ إذ المعنى : لو كـانَ شـيءٌ إلا الصَّارِمَ الذَّكَرَ غيَّرهُ وَقْعُ الحوادثِ .

وتقـولُ : مـاأتاني أَحَدٌ إلا زيدٌ ، فـيـجوزُ في هذا البَدَلُ والصِّفةُ ؛ لأنَّه في النَّفي ، وَقَدْ ذُكِرَ قَبْلَه مايَصْلُحُ أنْ يكونَ موصوفاً (٥) ، إلا أنَّ الفرْقَ بينَ الصِّفةِ والبَدَلِ أنَّ البَدَلَ يُوجِبُ إثباتَ الفعْلِ لما بَعْدَ (إلا) ، والصِّفةَ لاتُوجبُ ذلك(٦) ؛ لأنَّها بمنزلةِ / ٣٧ب : جاءني مثلُ زيدٍ (٧) .

---

(١) قال الفراء : « وقد ذُكر أنّ (غيـر) نزلت بعد أنْ ذُكر فضل المجاهد على القاعد ، فكان الوجه فيه الاستثناء والنَّصب ، إلا أنّ اقتران (غيـر) بالقاعدين يكاد يوجب الرفع ؛ لأن الاستثناء ينبغي أنْ يكون بعد التمام » . معاني القرآن ١ / ٢٨٣ – ٢٨٤ ، يريد أن الكلام لم يتم قبل المستثنى ؛ لأن (يستوي) يحتاجُ إلى فاعلين ، وأخذ هذا التعليل ابن أبي مريم ؛ وجعله علة لضعف النصب على الاستثناء . انظر : الموضح ١ / ٤٢٥ . واختار ابن خالويه النصب على الاستثناء ؛ واحتج بما روي من أن الآية نزلت ولم يكن فيها ﴿ غير أولي الضرر﴾ فشكا ابنُ أم مكتوم – رضي الله عنه – إلى النبي ﷺ – ضرورة ، فأنزلت . انظر : إعراب القراءات السبع ١ / ١٣٧ ، غرائب التفسير ١ / ٣٠٤ .

(٢) تقدم مخرجاً في ص : ٥٠٠ .

(٣) تقدم تخريجه في ص : ٥٠١ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٣٣٤ ، الحجة ٣ / ١٨٠ ، شرح التسهيل ٢ / ٣٠١ .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٣٣٤ ، شرح السيرافي ٣ / ١١٧ب ، شرح المفصل ٢ / ٨٩ ، الاستغناء ٢٤٨ .

(٦) ب : وذلك .

(٧) نقل القرافي هذه المسألة في : الاستغناء ٢٥٣ .
وقال ابن يعيش : « الفرق بين (غير) إذا كانت صفة وبينها إذا كانت استثناءً أنها إذا كانت صفةً لم توجب للاسم الذي وصفته بها شيئاً ، ولم تنف عنه شيئاً ؛ لأنَّه مذكور على سبيل التعريف ، فإذا قلتَ : / =

وتقـولُ : مـاأتاني إلا زيدٌ ، فـلا يجـوزُ هذا على الصِّفـةِ ؛ لأنَّه لَمْ يُذْكَرْ قَبْلَه موصـوفٌ ، ونظيرُه : أَجـمعونَ ، (في أنَّه لايكونُ)[١] إلاّ تابعاً ، ولايلي العاملَ مِنْ غيرِ متبوعٍ بينَه وبينَ العاملِ ، فهو نظيرُه في حُكْمِه[٢] ، وإن اخْتَلَفَت العِلَّةُ فيهما[٣] .

وقال عَمْرُو بنُ مَعْدي كَرِب :

وكـلُّ أخٍ مفـارقُـه أخـوه ∴ لَعَمْرُ[٤] أبيكَ إلاّ الفرْقَدانِ[٥]

فهذا على الصِّفةِ ؛ لأنَّه بَعْدَ مُوجبٍ .

وكذلك قولُ الشَّمّاخِ :

وكلُّ خليلٍ غيرُ هاضِمِ نَفْسِه ∴ لِوَصْلِ خليلٍ صَارِمٌ أو مُعَارِزُ[٦]

فَغَيْرٌ صـفـةُ (كُلٍّ) ، ولايَصْلُحُ في مِثْلِ هذا النَّصْبُ ؛ لأنَّه لَمْ يأتِ بَعْدَ تمامِ الكلامِ في الموجبِ[٧] .

/ = جاءني رجلٌ غيرُ زيدٍ ؛ فقد وصفتَه بالمغايرة له وعدم المماثلة ، ولم تنفِ عن (زيدٍ) المجيء ، وإنما هو بمنزلة قولك : جاءني رجلٌ ليس بزيد ، وأما إذا كانت استثناء فإنه إذا كان قبلها إيجابٌ فما بعدها نفيٌ ، وإذا كان قبلها نفيٌ فما بعدها إيجابٌ ؛ لأنَّها هاهنا محمولةٌ على (إلا) فكان حكمها كحكمه » . شرح المفصل ٢ / ٨٨ . وحديث (إلا) كحديث (غير) : لأنَّهما متقارضتان . وانظر : شرح الكافية ١ / ٢٤٥ .

(١) معاد في : ب .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٣٣٤ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٧ أ ، التعليقة ٢ / ٦٤ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٤٥ ، المقتصد ٢ / ٧١١ - ٧١٢ ، شرح المفصل ٢ / ٩٠ ، الاستغناء ٢٥٠ .
وأشير إلى أنَّ صدر الأفاضل ذكر أنَّ أجمعين لاتقع إلا تأكيداً لكلِّهم ، وهذا سهوٌ . قال تعالى : ﴿ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ ص : ٨٢ ، وانظر : التخمير ١ / ٤٧٦ .

(٣) علة امتناع وقوع (إلا) ومابعدها صفةً إلا إذا ذكر الموصوف هي أنها محمولة على غيرٍ ، فلم تقوَ على أنْ تقوم مقام الموصوف . انظر ماتقدم في ص : ٥٠٤ هـ ٢ .
وعلة امتناع وقوع (أجمعين) مقام المؤكَّد هي أنها موضوعة للتوكيد والعموم ، فتطلب المؤكد وتقتضيه . انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٥٦ ب ، وانظر ماسيأتي في ص : ٦٥٩ .

(٤) ب : لعمرو .

(٥) تقدم تخريجه في ص : ٥٠٢ .

(٦) تقدم تخريجه في ص : ٥٠٣ .

(٧) يريد أنَّ خبر (كل) - وهو (صارم) - وقع بعد (غير) ، فامتنع نصبُها على الاستثناء ؛ لأنَّ المستثنى لاينصب إلا بعد الاستغناء وتمام الكلام . انظر : معاني القرآن للفراء ١ / ٢٨٣ - ٢٨٤ ، الأصول ١ / ٢٨١ .

ولايجوزُ : (إلاّ الفَرْقَدانِ) على : إلا أنْ يكونَ الفَرْقَدانِ ؛ لأنَّ (أنْ) موصولةٌ [١] ، ولايجوزُ حَذْفُ الموصولِ ؛ لأنَّه مُعْتَمدُ البيانِ ، تُتَمِّمُه الصِّلةُ تَمامَ النَّاقِصِ ، فلابُدَّ من ذِكْرِه إذا كانَ المعنى عليه [٢] .

---

(١) أي : موصولٌ حرفي .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٣٣٥ ، شرح السيرافي ٣ / ١١٧ب ، التعليقة ٢ / ٦٥ .
وقد نقل القرافي هذه المسألة ، ثم ذكر أن ابن خروف عزا إلى الكسائي والفراء إجازة مامنعه سيبويه وأصحابه .
انظر : الاستغناء ٢٥٣ .

بابُ الاستثناءِ الذي يُقَدَّمُ فيه المستثنى[١]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في الاستثناءِ الذي يُقَدَّم فيه المستثنى ممّا لايجوزُ[٢] .

مسائلُ هذا البابِ :

ماالذي يجوزُ في الاستثناءِ الذي يُقَدَّمُ فيه المستثنى ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟.

ولِمَ لايجوزُ أنْ يُقَدَّمَ المستثنى في أوَّلِ الكلامِ كما جاز أنْ يُقَدَّمَ على المستثنى منه ؟ وهل ذلك لأنَّه تقييدٌ لِما دَلَّ أوّلُ الكلامِ عليه باقتضائه له ، وإنْ لم يُذكر المستثنى منه ؟[٣] .

وماحُكْمُ : مافيها إلاّ أباك أحدٌ ، ومالي إلاّ أباك صديقٌ ؟ فَلِمَ جازَ النَّصْبُ على الاستثناءِ بطريقة الموجبِ ، ولم يَجُز البَدَلُ ؟[٤] .

ولِمَ لايَتقدَّمُ البَدَلُ على المُبْدَلِ منه ؟ وهل ذلك لأنَّه تابعٌ له مُقَدَّرٌ به ، والمقدَّرُ لايَصِحُّ إلا بعد حُضورِ المُقَدَّرِ به ، وهلاّ كانَ الوجهُ الرَّفْعَ في الأوَّلِ ، وجَعْلَ (أحدٍ) بدلاً منه ؟ وهل ذلك لايَصْلُحُ ؛ لأنَّه إنّما يُسْتَثنى الأخصُّ من الأعَمِّ ، و(أحدٌ) أعمُّ ،

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا باب مايُقَدَّمُ فيه المستثنى . انظر : الكتاب ١ / ٣٧١ (بولاق) ، ٢ / ٣٣٥ (هارون) .

(٢) تحدث سيبويه في الباب عن أمورٍ منها : الحكم إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه أو على نعته ، أو على حاله ، ثم حكى عن يونس أن بعض العرب يُبدلون من المستثنى المقدَّمِ ماجعله غيرُهم مستثنى منه مؤخّراً ، وأورد أمثلة تحتمل أن يكون مابعد المستثنى مستثنى منه مؤخراً ، وأن يكون حالاً من المستثنى . ومنها : مالي إلا أباك صديقٌ ، ومالي إلاّ أبوك صديقٌ . وختم الباب ببيت يحتمل مابعد (إلا) فيه وجهين : أن يكون حالاً ، وأن يكون مستثنى .

(٣) هذه المسألة لم يذكرها سيبويه في الباب ، وأوردها الشارح استطراداً .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وذلك قولك : مافيها إلا أباك أحدٌ ، ومالي إلا أباك صديقٌ ، وزعم الخليل - رحمه الله - أنهم إنما حملهم على نصب هذا أنَّ المستثنى إنما وجهُه عندهم أن يكون بدلاً ولايكون مبدلاً منه ؛ لأنَّ الاستثناء إنما حدُّه أن تداركه بعدما تنفي فتبدلَه ، فلما لم يكن وجهُ الكلامِ هذا حملوه على وجهٍ قد يجوزُ إذا أخَّرت المستثنى » . الكتاب ١ / ٣٧١ (بولاق) ، ٢ / ٣٣٥ (هارون) .

فهو المقدَّمُ الذي يُسْتَثْنَى منه ؟ [١].

ولِمَ صارَ الوجهُ الضَّعيفُ في التَّأخيرِ هو القويَّ الذي لايجوزُ غيرُه في التَّقديمِ ؟ ومانظيرُ ذلك من تقديم / ٣٨ أ صِفةِ النَّكرة ؟ [٢].

وما الشَّاهدُ في قولِ كعبِ بنِ مالكٍ [٣]:

النَّاسُ أَلْبٌ علينا فيكَ لَيْسَ لنا .˙. إلا السُّيوفَ وأَطْرافَ القَنا وَزَرُ [٤] ؟

وهلاَّ امتنعَ التَّقديمُ ؛ لِما يُوجِبُ من الحملِ على الوجهِ الضَّعيفِ ؟ وهل ذلك لأنَّه يَبْطُلُ سببُ الضَّعْفِ في التَّقديمِ ، وهو اقتضاءُ الإتباعِ ؟.

وهل يَجْري مَجرى (أَحَدٍ) في هذا : مالي إلاّ أباكَ صديقٌ ؟ [٥].

وماحكمُ : ماأتاني أحدٌ إلاّ أبوكَ خيرٌ من زيدٍ ، ومامررتُ بأحدٍ إلاّ

---

(١) هذه المسألة يُطرِّق إليها نصُّ سيبويه السابق .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « لأنَّ الاستثناء إنَّما حدُّه أنْ تداركَه بعد ماتنفي فتُبْدلَه، فلما لم يكن وجهُ الكلامِ هذا حملوه على وجهٍ قد يجوزُ إذا أخَّرتَ المستثنى ، كما أنَّهم حيث استقبحوا أنْ يكونَ الاسمُ صفةً في قولهم : فيها قائماً رجلٌ ، حملوه على وجهٍ قد يجوزُ لو أخَّرتَ الصِّفة ، وكان هذا الوجهُ أمثلَ عندهم بعد أنْ يحملوا الكلامَ على غير وجهه » . الكتاب ١ / ٣٧١ (بولاق) ، ٢ / ٣٣٥ (هارون) .

(٣) هكذا ورد في : الكتاب ٢ / ٣٣٥ ، شرح السرافي ٣ / ١١٨ أ ، منسوباً إلى كعب - رضي الله عنه ، وأثبته جامع ديوانه معتمداً على الكتاب . وانظر : الديوان ٢٠٩ .
والحقُّ أنَّ البيت من قصيدة لحسان بن ثابت ، رضي الله عنه . انظر : ديوانه ٢٠٦ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٧٥ .

(٤) من البحر البسيط ، من قصيدة لحسان - رضي الله عنه - قالها لما جعل الرسول - ﷺ - سُليماً في المقدمة يوم الفتح ، وكانت الأنصار قد كرهت ذلك ، ومطلعها :
زادتْ هُمومي فماءُ العَيْنِ يَنْحَدِرُ .˙. سَحّاً إذا غَرَّقَتْهُ عَبْرةٌ دِرَرُ
يقول : اجتمع الناس على عداوتنا من أجل نُصرتنا لك ، يعني النَّبي ﷺ ، والوزر : الملجأ . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافي ٢ / ١٧٥ .
وانظر : الكتاب ٢ / ٣٣٦ ، المقتضب ٤ / ٣٩٧ ، الكامل ٢ / ٩٠ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٧٢ ، التبصرة ١ / ٣٧٧ ، النكت ١ / ٦٣٩ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٧١ ، شروح سقط الزند ٢ / ٦٠٥ (التبريزي) ، ألف باء ١ / ٣٤٢ ، المستوفى ١ / ٣٠٩ ، المتبع ١ / ٣٦١ ، شرح المفصل ٢ / ٧٩ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٤٨ أ ، المقاصد الشافية ١ / ٣٧١ .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ومثلُ ذلك : مالي إلاّ أباكَ صديقٌ » . الكتاب ١ / ٣٧٢ (بولاق) ، ٢ / ٣٣٦ (هارون) .

عمرٍو [(١)] خيرٍ من زيدٍ [(٢)] ؟ ولِمَ جازَ بالرَّفعِ والنَّصْبِ [(٣)] إذا تأخَّرتْ صِفَةُ الأوَّلِ ؟ [(٤)] .

ومامذهبُ أبي عُثمانَ في هذا ؟ ولِمَ اختارَ النَّصْبَ [(٥)] ؟ وهل ذلك لأنَّه فرٌّ من أنْ يُوصَفَ مالا يُعتَدُّ به في الكلامِ كما لايُعْتَدُّ بالمبدلِ منه ، فإذا نُصِبَ ؛ بَطَلَ أنْ يكونَ لايُعْتَدُّ به ، وحَسُنت الصِّفةُ له ؟ .

وهل يُقوِّي قولَ سيبويهِ أنَّ الصِّفةَ وَقَعتْ مَوقعَ المُسْتَدرَكِ به بَعْدَ مامضى البَدَلُ ؟ .

وماحكمُ : مَنْ لي إلا زيدٌ صديقاً ؟ ولِمَ حَمَلَ (صديقاً) على الحال ؟ وهل هو على تفريغِ العاملِ لزيدٍ ، حتّى عَمِلَ فيه على جهةِ الخبرِ ، وجاءت الحالُ بعدَ تمامِ الكلامِ ؟ [(٦)] .

وماوجهُ قولِ بعضِهم : مامررتُ بأحدٍ إلا زيداً خيرٍ منك [(٧)] ، ومالي [أحدٌ] [(٨)]

(١) عمرٌو ، بالرفع في : الكتاب ١ / ٣٧٢ (بولاق) ، ٢ / ٣٣٦ (هارون) ، شرح السيرافي ٣ / ١١٨أ ، والصَّواب الجرّ على البدل من (أحدٍ) ، ويجوز النصب على الاستثناء ، وفي التعليقة ٢ / ٦٦ : عمرٌو خيرٌ ، بالرفع في الاثنين ، وهو خطأٌ مطبعيٌّ ، لاشك في ذلك ؛ لأن الفارسي علق بقوله : « أي الرفع في قولك : إلا أبوك ، والجر في : إلا عمرو » ، ولأن (خير) صفة لـ (أحد) .

(٢) هذا المثال معادٌ في طبعتي بولاق ، وهارون ، مرة برفع (عمرو) ، وأخرى بجرِّه ، ولاوجه للرفع هنا .

(٣) الرفع على البدل والنصب على الاستثناء جائزان في المثال الأول ، وفي المثال الثاني يجوز الجر والنصب .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فإنْ قلتَ : ماأتاني أحدٌ إلا أبوك خيرٌ من زيدٍ ، ومامررتُ بأحدٍ إلا عمرٍو خيرٍ من زيدٍ ؛ كان الرَّفعُ والجر جائزين ، وحَسُنَ البدلُ ؛ لأنك قد شغلتَ الرافعَ والجارَّ ، ثم أبدلتَه من المرفوع والمجرور ، ثم وصفتَ بعد ذلك » . الكتاب ١ / ٣٧٢ (بولاق) ، ٢ / ٣٣٦ (هارون) .

(٥) انظر اختيار المازني النصب في المستثنى المقدَّم على صفة المستثنى منه في : المقتضب ٤ / ٣٩٩ ، شرح السيرافي ٣ / ١١٨ ب ، التعليقة ٢ / ٦٦-٦٧ .

وذكر أبو حيان أنَّ المازني نُقل عنه في المسألة ثلاثة أقوال : اختيار النصب ، واختيار البدل وهو مذهب سيبويه ، ووجوب النَّصب ، والأخير عزاه إليه ابن عصفور في : شرح الجمل ٢ / ٢٦٤ ، وعلَّق عليه أبو حيان فقال : « وهو وهَمٌ عليه من ابن عصفور ، ومن صاحب النهاية » . الارتشاف ٢ / ٣٠٢ ، وصاحب النهاية في شرح الكفاية ابنُ الخباز .

(٦) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وكذلك : مَنْ لي إلا أبوك صديقاً ؛ لأنّك أخليت (مَنْ) للأب ، ولم تُفرده لأنْ يعملَ كما يعملُ المبتدأ » . الكتاب ١ / ٣٧٢ (بولاق) ، ٢ / ٣٣٦ (هارون) .

(٧) في الكتاب ١ / ٣٧٢ (بولاق) ، ٢ / ٣٣٧ (هارون) : منه ، وماذكره الشارح موافقٌ لما في : شرح السيرافي ٣ / ١١٨أ .

(٨) تكملة يقتضيها السياق ، وهي في : الكتاب ١ / ٣٧٢ (بولاق) ، ٢ / ٣٣٧ (هارون) .

إلا زيداً صديقٌ ؟ وهل ذلك على أنَّ تأخيرَ الصِّفةِ بمنزلةِ تأخيرِ الموصوفِ ؛ إذ الصِّفةُ والموصوفُ بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ ؟ (١).

وماوجهُ قولِ بعضِ العربِ : مالي إلا أبوكَ أحدٌ ، ومامررتُ بمثله أحدٍ ؟ وهل ذلك على الاستدراكِ بأحَدٍ ؟ (٢).

ولِمَ جازَ : مالي إلا أبوك صديقاً ؟ وهل هو بِمَنْزِلةِ : لي أبوكَ صديقاً ، وبِمَنْزِلة : مامررتُ بأحدٍ إلا أبيك خيراً منه ؟ (٣).

وما الشَّاهدُ في قولِ الكَلْحَبة (٤) :

... ... ∴ ولا أمْرَ للمعصيِّ إلا مُضَيَّعا (٥) ؟.

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وقد قال بعضُهم : مامررتُ بأحدٍ إلا زيداً خيرٍ منه ، وكذلك : مَنْ لي إلا زيداً صديقاً ، ومالي أحدٌ إلا زيداً صديقٌ ، كرهوا أنْ يُقَدِّموه وفي أنفسهم شيءٌ من صفته إلا نصباً ، كما كرهوا أنْ يُقدِّم قبلَ الاسم إلا نصباً » . الكتاب ١ / ٣٧٢ (بولاق) ، ٢ / ٣٣٧ (هارون) .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وحدَّثنا يُونُسُ أنَّ بعض العرب الموثوق بهم يقولون : مالي إلا أبوك أحدٌ ، فيجعلون أحداً بدلاً ، كما قالوا : مامررتُ بمثله أحدٍ ، فجعلوه بدلاً » . الكتاب ١ / ٣٧٢ (بولاق) ، ٢ / ٣٣٧ (هارون) .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وإنْ شئت قلت : مالي إلا أبوك صديقاً ، كأنك قلت : لي أبوك صديقاً ، كما قلتَ : مَنْ لي إلا أبوك صديقاً ، حين جعلتَه مثلَ : مامررتُ بأحدٍ إلا أبيك خيراً منه » . الكتاب ١ / ٣٧٢ (بولاق) ، ٢ / ٣٣٧ (هارون) .

(٤) الكَلْحَبة هو هُبيرة بن عبدمناف بن عَرين اليربوعي ، والكلحبة لقب أمِّه ، فلُقِّب به ، شاعرٌ جاهلي من سادات تميم وفرسانها . انظر : ألقاب الشعراء (نوادر المخطوطات ٢ / ٣٠٦) ، المؤتلف والمختلف ٢٢٨ ، نشوة الطرب ١ / ٤٤٨ ، الخزانة ١ / ٣٩٢ - ٣٩٤ .
والبيت له في أكثر المصادر ، وعُزي إلى ابنه زُهير في : حماسة البحتري ١٧٣ ، مجموعة المعاني ١ / ١١٦ ، وعُزي - أيضاً - إلى التَّرْجُمان بن عمرو بن عائذ بن عامر بن ثعلبة ، تَرْجُمان العجم يوم ذي قار . انظر : جمهرة النسب ٥٦٢ ، وعزاه ابن الكلبيّ - أيضاً - إلى القعقاع بن عمرو بن ثمامة بن قيس بن عبدالله من بني جُشَم بن غَنْم بن حُبَيِّب بن كعب بن يشكر بن بكر . انظر : نسب معدٍّ واليمن الكبير ٨١-٨٢ ، وذكر العيني أن البيت نُسب إلى الأسود بن يعفُر ، ثم صححَ عزوه إلى الكلحبة . انظر : المقاصد النحوية ٣ / ٤٤٢ .

(٥) ب : مضعّنا .
والشطر عجز بيت من البحر الطويل ، وصدره :
أمَرْتُكُمُ أمري بمُنْعَرَجِ اللِّوى ∴ ... ...
وهو من أبيات اختارها المفضَّل ، أوَّلُها :
فإنْ تَنجُ منها ياحَزيمَ بن طارقٍ ∴ فَقَدْ تَركْتَ ماخَلْفَ ظَهْرِكَ بَلْقَعا
وسبب الشعر أنّ حَزيمةَ بن طارق وقومَه بني تَغْلِب أغاروا على بني مالك بن حنظلة من بني يربوع ، / =

وهل هو على : فيها رجلٌ قائماً ، ويجوزُ على قولك : لا أحدَ فيها إلا زيداً [١] ؟ .

وهل يجوزُ : مَنْ لي إلا زيدٌ صديقٌ ، على أنْ يكونَ زيدٌ بدلاً مِنْ (مَنْ) ، ويكونَ صديقٌ خبَر الابتداء ؟ وهل يجيءُ على هذا : مامررتُ بأحدٍ إلا زيدٍ خيرٍ منك[٢] ، في أنَّ البدلَ قَبْلَ الوَصْفِ بمنزلته قَبْلَ الخبرِ ؟ .

الجـواب :

/ ٣٨ ب الذي يجوزُ في الاستثناء الذي يُقَدَّم فيه المستثنى النَّصْبُ على طريقة الاستثناء مِنْ مُوجبٍ [٣] ؛ لأنَّه كان يجوزُ فيه[٤] وَجْهان في التَّأخيرِ : البدلُ ، والنَّصبُ على طريقةِ الاستثناءِ من موجبٍ ، فلمَّا تقدَّمَ بَطَلَ البَدَلُ ، وبقي الوجهُ الآخَر[٥] .

ولايجوزُ تقديمُ [٦] الاستثناءِ في أوَّلِ الكلامِ ؛ لأنَّه تقييدٌ لِما قَبْلَه ، ولايَصِحُ التَّقييدُ لِما لم يُوجَدْ [٧] .

/ = وكان الكلحبة نازلاً بأرضهم . فلما أتى الصَّريخُ إلى بني مالك ركبوا في إثرهم وهزموهم .
قوله : إنْ تنج منها ، الضمير راجع إلى فرس الشاعر ، واللِّوى : هو لوى الرَّمل ؛ أي مُنْقَطَعه ، حيث ينقطعُ ويفضي إلى الجَدَد ، ومنعرجه : حيث انثنى منه وانعطف . انظر : الخزانة ١ / ٣٨٨ - ٣٩١ .
انظر : المفضليات ٣٢ ، الكتاب ٢ / ٣٣٧ ، أنساب الخيل ٤٨ ، نوادر أبي زيد ٤٣٥ ، نقائض جرير والأخطل ٩٣ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٧٢ ، شرح السيرافي ٣ / ١١٩ أ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٥٦ ، فرحة الأديب ١١٩ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٧٢ ، شرح اختيارات المفضل ١ / ١٤٧ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٢٨ أ ، الخزانة ٣ / ٣٨٥ .

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « كأنَّه قال : للمعصيِّ أمرٌ مُضَيَّعاً ، كما جاز : فيها رجلٌ قائماً ، وهذا قول الخليل، رحمه الله ، وقد يكونُ - أيضاً - على قوله : لا أحدَ فيها إلا زيداً » . الكتاب ١ / ٣٧٢ (بولاق) ، ٢ / ٣٣٨ (هارون) .

(٢) تقدَّم نظير هذا المثال في ص : ٥١٢ هـ ٤ .

(٣) يريد بطريقة الاستثناء من موجب أن تُسلِّط (إلا) العاملَ على مابعدها .

(٤) يعني في الاستثناء التام المتَّصل غير المثبت .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٣٣٥ ، المقتضب ٤ / ٣٩٧ ، الأصول ١ / ٢٨٣ ، المتبع ١ / ٣٦٠ ، شرح المفصل ٢ / ٧٩ .

(٦) ب : تقدم .

(٧) منع تقديم أداة الاستثناء مع المستثنى في أول الكلام مذهبُ البصريين ، ونقل عن الكوفيين جوازه ، واحتجاجهم مبسوط في : الإنصاف ١ / ٢٧٣ -٢٧٧ ، التبيين ٤٠٦ - ٤٠٩ ، المتَّبع ١ / ٣٦٠ .
وفي التذييل والتكميل ٣ / ٣١ أ ، أنَّ لهم في غير المثبت ثلاثة مذاهب : جواز التقديم على حرف النفي ، وهو مذهب الكسائي ، وجوازه مع المستثنى منه المنصوب والمجرور ومنعه مع المرفوع ، وهو مذهب الفراء ، ومنعه إلا مع الدائم ، وهو مذهب هشام بن معاوية ، ويعني بالدائم اسم الفاعل . وانظر : شرح السيرافي ٣ / ١٣٠ أ ، الارتشاف ٢ / ٣٠٨ ، الهمع ١ / ٢٢٦ ، هشام بن معاوية ٢١٩ .

ولايُعارِضُ هذا تقديمُه على المستثنى منه (١) ؛ لأنَّ المستثنى منه إذا كان يجوزُ تركُه ؛ لدلالةِ الكلامِ عليه ؛ فتأخيرُه أجوزُ (٢)، وقد صار الكلامُ الذي يَدلُّ على المستثنى منه بمنزلةِ ذكرِه في التَّقديمِ (٣).

وتقول : مافيها إلا أباك أحدٌ ، ومالي إلا أباك صديقٌ ، فتَنْصِبُ الاستثناءَ المُقَدَّمَ على طريقة الموجَب (٤).

ولايجوزُ البَدَلُ ؛ لأنَّه تابعٌ يُحْتَذى فيه على مثالِ المُقدَّمِ (٥)، ولايجوزُ أنْ يكونَ الوجهُ الرَّفْعَ على جَعْلِ (أحدٍ) بَدَلاً منه ؛ لأنَّ في ذلك استثناءَ الأعمِّ من الأخَصِّ، وفي هذا قلبُ مايَجبُ أنْ يكونَ عليه(٦) ؛ إذ (أحدٌ) أعمُّ ، فلا يَصْلُحُ : مامررتُ إلاَّ بزيدٍ أحدٍ ، على هذا الوجه .

وجازَ الوجهُ الضَّعيفُ في التَّأخيرِ ؛ لأنَّه قد بَطَلَ سببُ الضَّعفِ ، وهو مايقتضي الإتباعُ (٧).

---

(١) هذه المعارضة نقلها الأنباريّ عن الكوفيين في : الإنصاف ١ / ٢٧٥ . فكأنَّ الشارح يُعرِّضُ بهم .

(٢) ب : أجود .

(٣) هذا ردّ الشارح للاعتراض بتقديم المستثنى منه ، ورده الأنباري بأنّ المستثنى تجاذبه شبهان : كونه مفعولاً ، وكونه بدلاً ، فنُزِّل منزلةً متوسطة ، فجاز تقديمُه على المستثنى منه ، وامتنع تقديمُه على الفعل الذي ينصبه . انظر : الإنصاف ١ / ٢٧٧ .

(٤) لم يورد سيبويه مثالاً لتأخير المستثنى منه المجرور ، وذكر ابن جني أنه دون المرفوع والمنصوب ، وقال : « وذلك أنَّك مع المرفوع والمنصوب قدَّمتَ المستثنى على المستثنى منه إلا أنَّه مؤخَّرٌ عن العامل في المستثنى منه نفسه ، وفي قولك : مامررتُ إلا زيداً بأحد ، قد قدَّمتَه على المستثنى منه وعلى العامل فيه جميعاً ، وهو حرف الجر ، فجرى ذلك مجرى قولك إلا زيداً ماقام أحدٌ » . إعراب الحماسة ٢ / ٢ أ – ب . وانظر هذه المسألة في : الكتاب ٢ / ٣٣٥ ، الأصول ١ / ٢٨٣ ، التعليقة ٢ / ٦٥ ، المسائل المنثورة ٦١ .

(٥) انظر : الكامل ٢ / ٩٠ ، الأصول ١ / ٢٨٣ ، المتبع ١ / ٣٦٠ .

(٦) انظر : التعليقة ٢ / ٦٥ ، شرح الجمل ١ / ٢٦٣ .

(٧) قال ابن يعيش : « قبل تقدُّم المستثنى كان فيه – في الاستثناء التام المتَّصل غير المثبت – وجهان : البدلُ والنَّصبُ ، فالبدلُ هو الوجهُ المختارُ .... والنَّصبُ جائزٌ على أصل الباب ، فلمّا قدَّمَته امتنع البدلُ الذي هو الوجهُ الرَّاجح ؛ لأنَّ البدلَ لايتقدَّم المبدلَ منه ؛ من حيث كان من التوابع كالنَّعت والتأكيد ، وليس قبله مايكون بدلاً منه ، فتعيَّن النَّصْبُ الذي هو المرجوح للضَّرورة ، ومن النحويين من يُسمِّيه أحسنَ القبيحَيْنِ » . شرح المفصل ٢ / ٩٧ .

ونظيرُ ذلك من تقديمِ صفةِ النَّكرةِ قولُ الشَّاعرِ (١) :

لميَّةَ مُوحِشاً (٢) طَلَلُ (٣) ....

فهذا على الحالِ ، وقد كانَتْ تَضْعُفُ في التَّأخيرِ ؛ لاقتضاءِ النَّكرةِ أنْ تَتْبَعها الصِّفةُ النَّكرةُ ، فلما تَقَدَّمَ ؛ بَطَلَ سببُ الضَّعفِ ، وصار لايجوزُ غيرُ الحالِ ، فالاستثناءُ المُقَدَّمُ على هذا القياسِ (٤) .

وقال كَعْبُ بنُ مالكٍ :

النَّاسُ أَلْبٌ علينا فيكَ ، ليس لنا .·. إلا السُّيوفَ وأَطْرافَ القَنا وَزَرُ (٥)

فهذا على تقديمِ الاستثناءِ .

وتقولُ : مالي إلا أباك صديقٌ ، فَصَديقٌ يجري مَجرى أَحَدٍ في أنَّه الأعمُّ (٦) .

---

(١) القائل مختلفٌ فيه على قولين :

أ - قيل : هو ذو الرُّمَّة ، انظر : الخزانة ٣ / ٢١١ ، وليس في ديوانه .

ب - وقيل : هو كثيِّر عزَّة ، ابن عبدالرحمن بن أبي جُمعة الخُزَاعي « ... - ١٠٥ هـ » . عدَّه ابن سلام في الطبقة الثانية من فحول الإسلام . انظر : طبقات فحول الإسلام ٢ / ٥٤٠ - ٥٤٨ ، الشعر والشعراء ١ / ٥٠٣ - ٥١٧ ، وفيات الأعيان ٤ / ١٠٦ - ١١٣ . والبيت في ديوانه ٥٠٦ ، مفرداً .

وقال البغدادي : « مَنْ روى أوَّله : لعزَّة موحشاً الخ ؛ قال : هو لكثيِّر عزة ، منهم أبو عليٍّ في التذكرة القصرية ، ومَنْ رواه : لميَّة موحشاً ؛ قال : إنَّه لذي الرُّمَّة » . الخزانة ٣ / ٢١١ .

(٢) أ ، ب : موحش .

(٣) جزء من بيتٍ مفردٍ ، واختُلف في تتمَّته ، فقيل : هو صدر بيتٍ من مجزوء الوافر ، وعجزه :

يلوحُ كأنَّه خِلَلُ

وقيل : جزء من بيت من الوافر التام ، تتمَّته :

.... قديمُ .·. عفاه كلُّ أَسْحَمَ مُسْتَديمُ

الخِلَلُ : جمع خِلَّة ، وهي بطائن يُغَشَّى بها أجفانُ السيوف منقوشة بالذهب وغيره ، والأسحم : الأسود ، ويريد به السحاب ، والمستديم : الممطر مَطَرَ الدِّيمة ، وهي مَطْرةٌ أقلُّها ثلثُ النَّهار أو ثلثُ الليل . انظر : الخزانة ٣ / ٢١١ - ٢١٢ .

انظر : الكتاب ٢ / ١٢٣ ، معاني القرآن للفراء ١ / ١٦٧ ، مجالس العلماء ١٣١ ، الشعر ١ / ٢٢٠ ، الخصائص ٢ / ٤٩٢ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٢٧٦ ، المرتجل ١٦٦ ، أسرار العربية ١٤٧ ، شرح المفصل ٢ / ٥٠ ، البسيط ١ / ٣١٥ ، المقاصد النحوية ٣ / ١٦٣ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٣٣٥ ، المقتضب ٤ / ٣٩٧ ، التعليقة ٢ / ٦٦ ، شرح المفصل ٢ / ٧٩ ، الاستغناء ١٢٩ .

(٥) تقدم مخرَّجاً في ص : ٥١١ .

(٦) انظر : الكتاب ٢ / ٣٣٦ ، المقتضب ٤ / ٣٩٨ ، الأصول ١ / ٢٨٣ .

وتقولُ : ماأتاني أحدٌ إلا أبوك خيرٌ منْ زيدٍ ، ومامررتُ بأحدٍ إلا عمرٍو خيرٍ مِنْ زيدٍ[١] ، فسيبويه يُجيزُ في هذا الرَّفْعَ والنَّصْبَ[٢] على منزلةٍ واحدةٍ[٣] ، والمازنيُّ يختارُ النَّصْبَ[٤] ؛ لأنَّ البَدَلَ بمنزلةِ ماليس في الكلامِ ، فلا يَحْسُنُ أنْ تَصِفَه صفةٌ /
٣٩ أ تقومُ مَقامَ التوكيدِ ، أو أكْثَرَ ، وهو - مع ذلك - يَجْعَلُه بمنزلةِ مالا يُعْتَدُّ به[٥] .

ويَلْزَمُه على هذا أنْ يكونَ [لو][٦] أتى بالصِّفةِ في مَوْضِعِها ؛ لكانَ الوجهُ النَّصْبَ أيضاً ، كقولك : ماأتاني أحدٌ خيرٌ من زيدٍ إلا أباك[٧] .

ويُقوِّي مَذْهَبَ سيبويه أنْ الصِّفَةَ تَقَعُ مَوْقِعَ الاستدراكِ بَعْدَما مضى صَدْرُ الكلامِ على البَدَلِ ، فَيَحْسُنُ هذا ، ولايَعْتَرِضُ عليه ماذَكَرَه أبو عُثمانَ .

وتقولُ : مَنْ لي إلا زيدٌ صديقاً ، على الحالِ ؛ لأنَّ الكلامَ قد تَمَّ في قولك : مَنْ لي إلا زيدٌ[٨] .

---

(١) في هذين المثالين تقدَّم المستثنى على صفة المستثنى منه .

(٢) الرفع والنصب في المثال الأوَّل ، وفي الثاني الجر على البدل ، والنصب على الاستثناء .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٣٣٦ .
وحكى المبرد عن سيبويه اختيار البدل ورجَّحه . انظر : المقتضب ٤ / ٣٩٩ - ٤٠٠ ، شرح السيرافي ٣ / ١١٨ب ، ولعلّه أخذ ذلك من قول سيبويه : « وحَسُن البدل ؛ لأنَّك قد شغلتَ الرافعَ والجارَّ ، ثم أبدلتَه من المرفوع والمجرور ، ثمَّ وصفتَ بعد ذلك » . الكتاب ٢ / ٣٣٦ .
ومراد سيبويه - فيما يظهر - أنْ يبيِّن علة جواز البدل من غير ضعفٍ ؛ لأنَّه ممتنعٌ إذا تأخر المستثنى منه .

(٤) تقدَّم تخريجه في ص : ٥١٢ هـ ٥ .

(٥) نقل المبرد عن المازنيّ أنه قال : « إذا أبدلتُ من الشيء فقد اطَّرحته من لفظي ، وإنْ كان في المعنى موجوداً ، فكيف أنعتُ ماقد سقط ؟ » . المقتضب ٤ / ٣٩٩ . وانظر : شرح السيرافي ٣ / ١١٨ ب ، التعليقة ٢ / ٦٦- ٦٧ .

(٦) ساقط من : ب .

(٧) لايلزمُ المازنيَّ - فيما أرى - ماذكره الشارح ؛ لأنَّ الصِّفة إذا كانت في موضعها ؛ فقد مضى وصفُه قبل أنْ يقدَّر سقوطه .

(٨) انظر : الكتاب ٢ / ٣٣٦ ، المقتضب ٤ / ٣٩٨ ، التعليقة ٢ / ٦٧ - ٦٨ .
وذهب المبرد إلى أنَّ (مَنْ) مبتدأ ، و (أبوك) خبره ، و(صديقاً) حال ، وذهب السيرافي والفارسي إلى أنَّ الخبر (لي) ، و (أبوك) بدلٌ ، قال السيرافي : « وقوله [سيبويه] : لأنَّك أخليتَ (مَنْ) للأب ؛ أي أبدلتَ الأبَ منه ، ولم تُفْرِدْ (مَنْ) ؛ لأنَّ (لي) خبرها ، وقد فسَّر مثلَ مافسَّرتُ غيرُ أي العبّاس من مُفَسِّري كلام سيبويه » . شرح السيرافي ٣ / ١١٨ب ، وانظر : المسائل المنثورة ٦١-٦٢ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٥٧ .

وبعضُ العربِ يقولُ : مامررتُ بأحدٍ إلا زيداً خيرٍ منْكَ ، ومالي إلا زيداً [١] صديقٌ ؛ لأنَّه إذا أَخَّرَ الصِّفَةَ ؛ صارَ بمنزلةِ تأخيرِ الموصوفِ ؛ إذ الصِّفةُ والموصوفُ بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ ، كما أنَّه إذا قدَّمَ الموصوفَ ؛ صار بمنزلةِ تقديمِ الصِّفةِ ؛ لهذه العلَّةِ . فكلا الوجهينِ جائزٌ [٢] .

وبعضُ العربِ يقولُ : مالي إلا أبوك أحدٌ ، ومامررتُ بمثله أحدٍ ، فيُبْدِلُ الأَعَمَّ من الأَخَصِّ ؛ لأنَّه جَعَلَه في الموضعِ الذي يُسْتَدْرَكُ [به] [٣] ، كأنَّه أراد أنْ يقولَ : مالي إلا أَبوكَ ، ثُمَّ اسْتَدْرَكَ بقولِهِ : أحدٌ ؛ لِيَدُلَّ على مثلِ المعنى إذا [٤] قال : مالي أحدٌ إلا أبوك [٥] .

وتقولُ : مالي إلا أبوك صديقاً ، على الحال ، بمنزلةِ : لي أبوك صديقاً ، وبمنزلةِ : مامررتُ بأحدٍ إلا أبيك خيراً منه [٦] .

وقال الكَلْحَبَةُ :

... ... ولا أَمْرَ للمَعْصيِّ إلا مُضَيَّعا [٧]

فجاءَ بالحالِ من النَّكرةِ [٨] ، وَقَدْ قِيلَ : إنَّها من الضَّميرِ في :

---

(١) ب : زيد .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٣٣٧ ، المقتضب ٤ / ٣٩٩ .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) ب : إذ .

(٥) هذا الوجه حكاه يونس عن العرب ، ووجَّهه سيبويه على إبدال (أحد) من المستثنى . انظر : الكتاب ٢ / ٣٣٧ ، ونقل الفارسي عن الجرمي أنه لم يعرفه ، وأرجع قبحه إلى أنَّ البدل يقع للفائدة ، وقد عُلم أنَّ الأب من الأحدين ، فإبداله منهم لافائدة فيه ، ثم وجَّهه توجيهين : أحدهما : أنْ يكون (أحد) بمعنى (واحد) ، والآخر : أنْ يكون المتكلم أراد (وحدَه) . انظر : المسائل المنثورة ٦٣-٦٤ .
وقد قاس على هذه اللُّغة الكوفيون والبغداديون . انظر : الأصول ١ / ٣٠٣ ، الارتشاف ٢ / ٣٠٧ .
ورد قولهم ابن عصفور ، ومنع البدل في غير الضرورة ، ولم يتعرَّض لما حكاه يونس . انظر : شرح الجمل ٢ / ٢٦٣ ، وانظر المسألة في : التعليقة ٢ / ٦٩ ، الإنصاف ١ / ٢٧٧ ، المستوفى ١ / ٣٠٩ - ٣١٠ ، الاستغناء ١٣٠ ، ١٣١ .

(٦) انظر : الكتاب ٢ / ٣٣٧ .

(٧) تقدَّم مخرجاً في ص : ٥١٣ .

(٨) وهو (أمر) . انظر : الكتاب ٢ / ٣٣٨ ، شرح السيرافي ٣ / ١١٩ أ .

المَعْصيّ [(١)] ، ويجوزُ أنْ يكونَ على الاستثناء ، كقولك : لا أَحَدَ فيها إلا زيداً [(٢)] .

وتقـولُ : مَنْ لي إلا زيدٌ صـديقٌ ، على البَدَلِ من (مَنْ) ، وجَعْلِ (صـديقٍ) خَبَرَ الابتداءِ [(٣)] ، وهو بمنزلةِ : مامررتُ بأحدٍ إلا زيدٍ خيرٍ منك ، في أنَّ الصِّفةَ بَعْدَ البَدَلِ ، كما أنَّ الخَبَرَ بَعْدَ البَدَلِ في الأوَّلِ .

---

(١) ب : المقضي .
ولم أقف على صاحب هذا القول ، وقد ذكره البغدادي ، ولم يعزه إلى أحد ، ثم نقل عن النحاس أنه يجيز كونه حالاً من اسم محذوف ، والتقدير : إلا أمراً في حال تضييعه ، ثم علّق بقوله : « هذا التقدير يقتضي أن يكون (مضيَّعاً) صفةً ، لاحالاً » . الخزانة ٣ / ٣٨٦ .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٣٣٨ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٥٧ .
وذكر السيرافي أنَّ في النَّصب على الاستثناء في البيت ضعفاً من وجهين : أحدهما أنَّه كان ينبغي أنْ يكون المستثنى اسماً ثم يوصف ، فيقال : إلا أمراً مضيّعاً ، فأقام الصفة مقام الموصوف ، وفيه ضعف ، والوجه الآخر : أنَّ نصب المستثنى في الاستثناء التام المتصل غير المثبت مرجوح ، والراجح أنْ يرفع على البدل من موضع (لا) واسمها . انظر : شرح السيرافي ٣ / ١١٩ أ .
وفي الوجه الأول نظرٌ ؛ لأن الموصوف يُحذف كثيراً إذا كان هناك قرينة تدلّ عليه كما في البيت . انظر : الخزانة ٣ / ٣٨٦ .

(٣) انظر : المقتضب ٤ / ٣٩٨ .

بابُ الاستثناءِ المُقَدَّمِ الذي يُعْطَفُ عليه[1]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في الاستثناءِ المُقَدَّمِ الذي يُعْطَفُ عليه مِمّا لايجوزُ .

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في الاستثناءِ المُقَدَّمِ الذي يُعْطَفُ عليه ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟.

ولِمَ لايجوزُ أنْ يُعْطَفَ على الاستثناءِ / ٣٩ ب المُقَدَّمِ بالرَّفْعِ إلا أنْ يُحْمَلَ الكلامُ على التَّأويلِ ؟ وهل ذلك لأنَّه لايُعْطَفُ مرفوعٌ على مَنْصوبٍ إلا على طريقِ الحَمْلِ على التَّأويلِ ؟.

ولِمَ جازَ فيه الوَجْهَانِ من الحَمْلِ على تأويلِ الأوَّلِ ، والرَّفْعِ بالابتداءِ وحذفِ الخَبَرِ ؟ [2].

وماحكمُ : مالي إلا زيداً صديقٌ وعمراً ، وعمروٌ ؟ ولِمَ جاز : وزيدٌ [3] ؟ وما الفرقُ بينَ [4] الرَّفْعِ على تقدير : وزيدٌ لي ، وبينَ الرَّفْعِ على تقدير أنَّ الأوَّلَ كأنَّه قِيلَ فيه : مالي إلا أبوك وزيدٌ [5] ؟ وهل ذلك لأنَّه في أحدِهما على خبرٍ واحدٍ ، وفي الآخَرِ على خَبَرَيْنِ ؟.

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابُ ماتكونُ فيه في المستثنى الثَّاني بالخيار . انظر : الكتاب ١ / ٣٧٢ (بولاق) ، ٢ / ٣٣٨ (هارون) .

(٢) لم يذكر سيبويه في الرفع سوى الوجه الثاني ، حيث قال : « وأمَّا الرَّفعُ فكَأنَّه قالَ : وعمروٌ لي ؛ لأنَّ هذا لاينقض ماتُريد في النَّصب » . الكتاب ١ / ٣٧٢ (بولاق) ، ٢ / ٣٣٨ (هارون) .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وذلك قولك : مالي إلا زيداً صديقٌ وعمراً وعمروٌ ، ... ، أمَّا النَّصب فعلى الكلام الأوَّل ، وأمَّا الرَّفعُ فكأنه قال : وعمروٌ لي ؛ لأنَّ هذا المعنى لاينقضُ ماتُريد في النَّصبِ » . الكتاب ١ / ٣٧٢ (بولاق) ، ٢ / ٣٣٨ (هارون) .

(٤) ب : من بين .

(٥) هذا هو الحمل على التأويل الذي لم يذكره سيبويه .

ومَن الـذي أجـازَ الوَجْهَـينِ فـي هـذا علـى الاطِّـرادِ ؟ ولِمَ حكاهُ سـيـبـويـهِ عن يُونُسَ والخليلِ ؟ وهل ذلك لِمـا في الرَّفْعِ من الإشكالِ ، فَبَيَّنَ أنَّه مـذهبُ يُونُسَ ، والخليلِ ؟ [1].

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه - بعد النص السابق - : « وهذا قولُ يونُسَ والخليل ، رحمهما اللّهُ » . الكتاب ١ / ٣٧٢ (بولاق) ، ٢ / ٣٣٨ (هارون) .

بابُ الاستثناءِ الذي يُكَرَّرُ فيه المستثنى[1]

الغرضُ فيه :

أنْ يَبَيِّنَ مايجوزُ في الاستثناءِ الذي يُكَرَّرُ فيه الاستثناءُ ممّا لايجوزُ[2] .

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في الاستثناءِ الذي يُكَرَّرُ فيه المستثنى ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟.

ولِمَ لايجوزُ الرَّفْعُ فيهما إذا كان الثَّاني غيرَ الأوَّل ؟.

وماحكمُ : ماأتاني إلا زيدٌ إلا عمراً ؟ ولِمَ جازَ رَفْعُ الأوَّلِ ونَصْبُ الثَّاني ، ونَصْبُ الأوَّلِ ورَفْعُ الثَّاني ، ولَمْ يَجزْ رَفْعُهما جميعاً ، ولانَصْبُهما جميعاً ؟ ولِمَ لايكونُ الثَّاني بَدَلاً من الأوَّلِ ؟ وهل ذلك لأنَّه غيرُه ممّا ليس المعنى مُشْتَمِلاً عليه ؛ وما أَتَاني أَحَدٌ إلا زَيْدٌ ؛ لَيَس زيدٌ فيه غيرَ أَحَدٍ ، ولكنَّه بعضُه ، والبعضُ يُبْدَلُ من الكُلِّ ؟[3] .

وماحكمُ : ما أتاني إلا عَمْراً إلا بِشْراً أحدٌ ؟ ولِمَ قَدَّر أحدَهما على البَدَلِ المُقَدَّمِ ، ولَمْ يَجُزْ مثلُ ذلك في الآخَرِ[4] ؟ وهل وَجْهُ نَصْبِه على طريقةِ الاستثناء من موجبٍ ، مِنْ غيرِ أنْ يكونَ على معنى البَدَلِ المُقَدَّمِ ؛ لأنَّه لايُبْدَلُ من (أحدٍ) إلا واحدٌ ، [لو][5] قلتَ : ماأتاني أحدٌ إلا عمرٌو إلا[6] بِشْرٌ ؛ لَمْ يَصْلُحْ على البَدَلِ في الثَّاني ؛

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابُ تثنية المستثنى . انظر : الكتاب ١ / ٣٧٢ (بولاق) ، ٢ / ٣٣٨ (هارون) .

(٢) تحدَّث سيبويه في الباب عن أحكام تكرير (إلا) بغير عطف ، فبدأ حديثه بتكريرها لغير توكيد ، وذكر بعض صوره ، ومنها : تكريرها في الاستثناء المفرَّغ ، وتكريرُها قبل مجيء المستثنى منه . ثم تكلَّم عن تكريرها للتوكيد ، وذكر من صوره أنْ تُكرَّر بين البدل والمبدل منه .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وذلك قولك : ما أتاني إلا زيدٌ إلا عمراً ....» إلى قوله : « فأنت في ذا بالخيار إنْ شئتَ نصبتَ الأوَّلَ ورفعتَ الآخرَ ، وإنْ شئت نصبت الآخروفعتَ الأوَّل » . الكتاب ١ / ٣٧٢ - ٣٧٣ (بولاق) ، ٢ / ٣٣٨ (هارون).

(٤) ب : إلا في الآخَر .

(٥) ساقط من : ب .

(٦) ب : وإلا .

لأنَّه إذا وَقَعَ البَدَلُ بالأوَّلِ ؛ صار بمنزلة مالم يُذْكَرْ [١]، وامْتَنَعَ أنْ يُبْدَلَ منه الثَّاني ؛ فلهذا قدَّرَه هذا التَّقْديرَ ؟ [٢].

وما الشَّاهدُ في قولِ الكُمَيت : ٤٠ / أ

فمالِيَ إلا اللَّهُ لاربَّ غيرَه .·. ومالِيَ إلا اللَّهَ غيرَكَ ناصرُ [٣] ؟

وهل في هذا دليلٌ على أنَّه[٤] بمنزلةِ المعطوفِ ؟ ولِمَ جازَ أنْ تكونَ (إلاّ) بمنزلةِ حرفِ العَطْفِ في هذا ، كأنَّه قال : مالي إلا اللَّهَ وإيّاك نَاصرٌ ؟.

وما الفَرْقُ بينَ حرفِ العَطْفِ وبينَ (إلاّ) في هذا ، حتّى جاز: ما أتاني إلا زيدٌ وعمرٌو ، ولم يَجُزْ : ما أتاني إلا زيدٌ إلا عمرٌو ؟ وهل ذلك لأنَّ (إلاّ) تُوجِبُ أنَّ الثَّانيَ فَضْلَةٌ في الكلامِ كالمَفْعُولِ ، والواوُ تُوجِبُ الشَّرِكَةَ في فِعْلِ الفاعلِ ، و (إلاّ) تَقَعُ مَوْقِعَ الاسْتِدْراكِ الذي يُقَيَّدُ به الكلامُ ممّا لو لم يُقَيَّدْ بإلاّ لم يَصِحَّ ؛ إذْ قولُك: مالي إلا زيداً إلا عمراً أحدٌ ، (لو أُطْلِق القولُ فيه فقيلَ : مالي إلا زيداً أحدٌ)[٥] ؛ [لاَخْتَلَّ المعنى اختلالَ مالَمْ يُقَيَّدْ] [٦]، وهو في الواوِ يَخْتَلُّ اختلالَ ما أُفْرِدَ عن الشَّرِكَةِ ، وهو عليها ؟ [٧].

---

(١) يعني : صار المبدل منه بمنزلة مالم يُذكر .

(٢) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وتقول : ما أتاني إلا عمراً إلا بشْراً أحدٌ، كأنّك قلتَ : ما أتاني إلا عمراً أحدٌ إلا بشْرٌ، فجعلتَ (بشراً) بدلاً من (أحد) ، ثمّ قدَّمتَ (بشْراً) فصار كقولك : مالي إلا بشْراً أحدٌ ؛ لأنّك إذا قلتَ : مالي إلا عمراً أحدٌ إلا بشْرٌ ، فكأنّك قلتَ : مالي أحدٌ إلا بشرٌ » . الكتاب ١ / ٣٧٣ (بولاق) ، ٢ / ٣٣٩ (هارون) .

(٣) بيتٌ مفردٌ من البحر الطويل .
انظر : شعر الكميت ١ / ١٦٧ ، الكتاب ٢ / ٣٣٩ ، المقتضب ٤ / ٤٢٤ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٧٣ ، الجمل ٢٣٤ ، شرح السيرافي ٣ / ١٢٠ب ، التبصرة ١ / ٣٧٨ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٧٣ ، الحلل ٣١٦ ، شرح المفصل ٢ / ٩٣ ، المستوفى ١ / ٣١٢ ، شرح الجمل ٢ / ٢٦٥ ، الاستغناء ١٠٧ ، المقاصد الشافية ١ / ٣٨٣ .

(٤) ب : الله .

(٥) مؤخرٌ في ب بعد قوله : وهو في الواو .

(٦) ساقطٌ من : ب .

(٧) هذه المسألة لم ترد في الكتاب .

وما الشَّاهدُ في قولِ حارثةَ بنِ بَدْرٍ[1] الغُدانيِّ[2] :

ياكَعْبُ صَبْراً على ماكانَ من مَضَضٍ .·. ياكَعْبُ لَمْ يَبْقَ منّا غيرُ أَجْسادِ

إلا بَقيّـاتُ أَنْـفاسٍ نُحَشْرِجُهـا .·. كراحلٍ رائحٍ أو باكرٍ غادِ[3] ؟

فَلِمَ رَفَعَ الأوَّلَ والثَّانيَ ؟ ولِمَ جعَلَه سيبويه على تفسير : لَمْ يَبْقَ منّا مثلُ أجسادٍ ؟ وهل يَقَعُ الثَّاني على البَدَلِ من الأوَّلِ أَمْ على الصِّفةِ ؟[4] .

وما الشَّاهدُ في قولِ الفرزْدَق :

ما بالمدينـةِ دارٌ غـيرُ واحـدةٍ .·. دارُ الخليفـةِ إلاّ دارُ مـروانِ[5] ؟

---

(١) ب : زيد .

(٢) حارثة بن بدر « ... - ٦٤ هـ » .
ابن حُصَين من بني غُدَانة بن يربوع ، من فرسان تميم ، قيل : إنّه أدرك النَّبيَّ ﷺ ، ولم يره ، وقيل : إنه رآه ، وكان أثيراً عند زياد بن أبيه ، فولاه بعض أعماله ، وشعره لايلحق بشعر الفحول ، وقد أكثر فيه من وصف الخمر . انظر : الأغاني ٢٨ / ٩٧٠٠ - ٩٧٤٩ ، تاريخ دمشق ١١ / ٣٨٩ - ٣٩٧ ، الإصابة ١ / ٣٧١ .
وذكر ابن السيرافي أنه وجد البيتين منسوبين إلى حسّان بن بشر بن عباد . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٧٤ .

(٣) البيتان من البحر البسيط ، وهما من أبيات قالها وهو مريضٌ ، وكان قد طلب من قومه أن يكسروا رجل مولاه كعب ؛ لئلا يبرحَ من عنده ، وأول الأبيات مختلفٌ فيه ، فهو عند الأصبهاني البيت الأول من الشاهدين ، وفي تاريخ دمشق :

ياكعبُ ماراح من قومٍ ولا ابْتَكَرُوا .·. إلاّ وللموتِ في آثارهم حادي .

انظر : الأغاني ٢٨ / ٩٧٤٩ ، تاريخ دمشق ١١ / ٣٩٦ .
وفي طبعة (هارون) روي البيت الأول مما ذكره الشارح : .... من حَدَثٍ ..... غير أجلاد .
انظر : شعر حارثة (شعراء أميون ، القسم الثاني : ٣٤٢) ، الكتاب ٢ / ٣٤٠ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٧٣ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٧٤ ، النكت ١ / ٦٤١ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٧٣ ، المستوفى ١ / ٣١١ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٤٨ أ .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فإنّ (غير) هاهنا بمنزلة (مثل) ، كأنّك قلتَ : لم يبقَ منا مثلُ أجسادٍ إلاّ بقياتُ أنفاسٍ » . الكتاب ١ / ٣٧٣ (بولاق) ، ٢ / ٣٤٠ (هارون) .

(٥) من البحر البسيط ، وليس في ديوان الفرزدق .
وتروى القافية : مروانا ، بالمنع من الصرف .
انظر : الكتاب ٢ / ٣٤٠ ، معاني القرآن للفراء ١ / ٩٠ ، المقتضب ٤ / ٤٢٥ ، الأصول ١ / ٣٠٣ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٧٣ ، شرح السرافي ٣ / ١٢٠ ب ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٧٣ ، الإفصاح ٣٦٨ ، المستوفى ١ / ٣١٢ ، شرح التسهيل ٢ / ٢٩٦ ، الاستغناء ١٠٨ ، المقاصد الشافية ١ / ٣٨٠ .

وكم وجهاً يجوزُ في هذا البيتِ ؟ ولِمَ جاز فيه أربعةُ أوجهٍ : رَفْعُهما جميعاً ، [ونصبُهما جميعاً][1] ، ورَفْعُ الأوَّلِ ونَصْبُ الثَّاني ، ورَفْعُ الثَّاني ونَصْبُ الأوَّلِ ؟.

ولِمَ إذا كانَتْ (غيرٌ) بمنزلةِ (إلا) في الاستثناء ؛ لم يكُنْ بُدٌّ مِنْ نَصْبِ أَحَدِهما ؟ ولِمَ حكاهُ عن ابنِ أبي إسْحاقَ[2] ؟ (وهل ذلك لأنَّه موضعُ إشْكالٍ)[3] ؟.

(ولِمَ جازَ : مالي غيرُ زيدٍ إلا عمرٌو ، ولَمْ يَجُزْ : مالي إلا زيدٌ إلا عمرٌو)[4] ؟.

وهل ذلك لأنَّ (إلا) لاتكونُ صِفةً بمنزلةِ : [مثلٍ ، إلاّ أنْ يُذْكَرَ قَبْلَها موصوفٌ ، وليس كذلك غَيْرٌ ؟][5].

وماحكمُ : ماأتاني إلا زيدٌ][6] إلا أبو عبدِ اللَّهِ ؟ ولِمَ جار رَفْعُهما جميعاً ، ولم يَجُزْ : ماأتاني إلا زيدٌ إلا عمرٌو ؛ وهل ذلك لأنَّه إذا كان الثَّاني هو الأوَّلَ ؛ جرَتْ مَجْرى التَّكْريرِ للتَّوكيدِ ، كقولِ[7] العربِ : رأيتُ زيداً زيداً ؟[8].

وما الشَّاهدُ في قولِ الشَّاعرِ[9] :

---

(١) زيادة من الجواب يقتضيها السياق .

(٢) ابن أبي إسحاق « ... - ١١٧ هـ » .
هو عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي بالولاء ، بصريٌّ ، وهو في أول الطبقة الرابعة ، أخذ عن ميمون الأقرن ، ويحيى بن يَعْمَر ، وأخذ عنه يونس ، وكان يطعن على العرب . انظر : مراتب النحويين ٣١-٣٢ ، طبقات الزُّبيدي ٣١-٣٣ ، إنباه الرواة ٢ / ١٠٤ - ١٠٨ .

(٣) معاد في : ب ، بعد قوله : ولم يجز : مالي إلا زيدٌ إلا عمرٌو .
والسؤال عن قول سيبويه : « ومن جعلها بمنزلة الاستثناء لم يكن له بُدٌّ من أنْ ينصبَ أحدَهما ، وهو قول ابن أبي إسحاق » . الكتاب ١ / ٣٧٣ (بولاق) ، ٢ / ٣٤١ (هارون) .

(٤) معاد في : ب .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وأما : إلا زيدٌ ، فإنّه لايكون بمنزلة (مثل) إلا صفةً » . الكتاب ١ / ٣٧٣ (بولاق) ، ٢ / ٣٤١ (هارون) .

(٦) ساقط من : ب .

(٧) ب : وكقول .

(٨) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ولو قلتَ : ما أتاني إلا زيدٌ إلا أبو عبدالله ؛ كان جيداً ، إذا كان أبو عبدالله زيداً ، ولم يكُنْ غيرَه ؛ لأنَّ هذا يكرِّرُ توكيداً ، كقولك : رأيتُ زيداً زيداً » . الكتاب ١ / ٣٧٣ (بولاق) ، ٢ / ٣٤١ (هارون) .

(٩) لم أقف عليه .

/ ٤٠ب مالَكَ مِنْ شَيْخِكَ إلاّ عَمَلُهْ .·. إلاّ رَسِيْمُـه[(١)] وإلاّ رَمَلُـهْ[(٢)] ؟

فَلِمَ رَفَعَهما جميعاً ؟[(٣)].

(١) ب : وسيمه.

(٢) أ ، ب : عمله ، والتصحيح من الكتاب ، والجواب .
والبيتان من الرجز .
الشيخ : أراد به الجمل ، والرسيم : ضربٌ من سير الإبل ، والرَّمَل : الهرولة . انظر : الدرر اللوامع ٣ / ١٦٨ .
وانظر : المقاصد النحوية ٣/١١٨.
انظر : الكتاب ٢ / ٣٤١ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٧٤ ، شرح السيرافي ٣ / ١٢٢ أ ، التعليقة ٢ / ٧٠ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٧٤ ، المستوفى ١ / ٣١١ ، شرح الجمل ٢ / ٢٥٧ ، المقرب ١ / ١٧٠ ، شرح التسهيل ٢ / ٢٩٦ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٧١٢ ، توضيح المقاصد ٢ / ١٠٧ ، شفاء العليل ١ / ٥٠٦ ، المقاصد الشافية ١ / ٣٨٠ ، البهجة المرضية ١٨٣ .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ومثل : ما أتاني إلا زيدٌ إلا أبو عبدالله - إذا أراد أنْ يُبيِّن ويوضِّح - قولُه : مالك .... » . الكتاب ١ / ٣٧٤ (بولاق) ، ٢ / ٣٤١ (هارون) .

الجوابُ عن البابِ الأوّلِ [١] :

الذي يجوزُ في الاستثناءِ المُقَدَّمِ الذي يُعْطَفُ عليه وجهانِ : النَّصْبُ ، والرَّفْعُ .

أمَّا النَّصْبُ ؛ فلأنَّه عطفُ منصوبٍ على منصوبٍ [٢] .

وأمّا الرَّفْعُ ؛ فلأنَّه حَمْلٌ على تأويلِ المرفوعِ بِوَجْهَيْنِ :

أحدُهما : أنَّ الأوَّلَ في تأويلِ مرفوعٍ [٣] .

والآخَرُ : أنَّه مبتدأٌ قد دَلَّ الكلامُ الأوَّلُ على خبرِه [٤] ، فيصيرُ بمنزلةِ خَبَرَيْنِ ، والأوَّلُ خبرٌ واحدٌ .

ولايجوزُ أنْ يُعْطَفَ على الاستثناءِ المُقَدَّمِ بالرَّفعِ إلا أنْ يُحْمَلَ الكلامُ على التَّأويلِ [٥] ؛لأنَّ ماظَهَرَ فيه النَّصْبُ ؛ فليس له مَوْضِعٌ يُحْمَلُ الثَّاني عليه ، ولكنَّه قد يكونُ في تأويلِ كلامٍ آخرَ يُحْمَلُ الثَّاني عليه .

وتقولُ : مالي إلاّ زيداً صديقٌ وعمراً ، وعمرٌو . أمَّا النَّصْبُ ؛ فلأنَّه عَطْفُ مَنْصوبٍ على مَنْصوبٍ ، وأمَّا الرَّفْعُ ؛ فلأنَّه حَمْلٌ على التَّأويلِ ؛ لأنَّ تأويلَ الأوَّلِ : مالي صديقٌ إلاّ زيدٌ [٦] .

وقياسُ الرَّفْعِ حكاه سيبويهِ عن يُونُسَ ، والخليلِ [٧] ، فبيَّنَ ذلك ؛ لأنَّه مَوْضِعُ إشْكالٍ .

---

(١) هو بابُ الاستثناءِ المُقَدَّمِ الذي يُعْطَفُ عليه .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٣٣٨ ، شرح السيرافي ٣ / ١١٩ ب ، شرح الجمل ٢ / ٢٦٥ .

(٣) هذا الوجه لم يذكره سيبويه ، وأشار إليه ابن عصفور في : شرح الجمل ٢ / ٢٦٥ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٣٣٨ ، وذكر السيرافي التأويل في هذا ، فقال : « إذ قال : مالي إلا زيداً صديقٌ ، فمعناه : زيدٌ لي صديقٌ ، ثم عطف ، فقال : وعمرو لي » . شرح السيرافي ٣ / ١١٩ب .
وأورد القرافي توجيهاً أقربَ من الحملِ على التَّأويل ، وهو أن تكون الواو للاستئناف ومابعدها مبتدأ ، خبره محذوف لدلالة الكلام السابق عليه ، ونظّر له بالعطف على اسم (إنّ) بالرفع بعد مجيء الخبر ، فقد وُجِّه توجيهاتٍ ، منها أنَّ المرفوع مبتدأٌ حُذف خبرُه ؛ لدلالة ماقبله عليه .

(٥) نقل القرافي هذا الفصل من كلام الشارح . انظر : الاستغناء ١٣٦ .

(٦) يريد أنه على تأويل تأخير المستثنى وإبداله من المستثنى منه . قال ابن عصفور : « وهذا الوجه ضعيفٌ جداً » . شرح الجمل ٢ / ٢٦٥ .

(٧) انظر : الكتاب ٢ / ٣٣٨ .

الجوابُ عن البابِ الثاني[١] :

الذي يجوزُ في الاستثناءِ الذي يُكَرَّرُ فيه المستثنى[٢] رَفْعُ أَحَدِهما ، ونَصْبُ الآخَرِ ، وإنْ كانا[٣] في معنى الفاعِلِ[٤] .

ولايجوزُ رَفْعُهما جميعاً كما يجوزُ بالواوِ[٥] ؛ لأنَّ[٦] (إلا) ليستْ حرفَ عَطْفٍ، وإنَّما تُوجِبُ تَقْيِيدَ الكلامِ بما يُصَحِّحُ المعنى ، فهي بمنزلةِ المفعولِ الذي يأتي بَعْدَ تمامِ الكلامِ في أنَّه فَضْلَةٌ فيه ، والواوُ تُوجِبُ الشَّرِكَةَ في العاملِ ، ولايَجِبُ بها التَّقييدُ لامَحالةَ ؛ لأنَّك لو قلتَ : سار القومُ وزيدٌ ، فَتَرَكْتَ المعطوفَ ، فقلت : سار القومَ ؛ لَصَحَّ الكلامُ ، وليس كذلك (إلا) ، لو قلتَ : سار القومُ ، والمعنى على : سار القومُ إلا زيداً ؛ لَمْ يَصِحّ ؛ لأنَّك تركْتَ تَقْيِيدَه بما يُصَحِّحُ المعنى . فهذا في (إلاّ) لازمٌ في كلِّ مَوْضِعٍ ، وليس كذلك الواوُ .

وتقولُ : ماأتاني إلا زيدٌ إلا عمراً ، وإنْ شئتَ قُلْتَ : ما أتاني إلا زيداً إلا عمرٌو .

ولايجوزُ رَفْعُهما جميعاً ؛ لما بيَّنا من أنَّ أحدَهما على تقديرِ المفعولِ الذي هو فَضْلَةٌ في الكلامِ ، ولايجوزُ فيه البَدَلُ من الأوَّلِ / ٤١ أ ؛ لأنَّه غيرُه مِمّا ليس المعنى مُشْتَمِلاً عليه .

ولايجوزُ نَصْبُهما جميعاً ؛ لأنَّه يَبْقى الفِعْلُ مِنْ غيرِ فاعلٍ .

---

(١) يعني باب الاستثناء الذي يُكرَّر فيه المستثنى .

(٢) هذا الحديث عن التكرير لغير توكيد .

(٣) ب : كان .

(٤) الحكم الذي ذكره الشارح للتّكرير في الاستثناء المفرّغ إذا كان العامل يطلب أحد المستثنيين فاعلاً . انظر : الكتاب ٢ / ٣٣٨ ، شرح السيرافي ٣ / ١٢٠ ب ، التبصرة ١ / ٣٧٧ ، المستوفى ١ / ٣١٠-٣١١ ، شرح المفصل ٢ / ٩٢ ، الغرة المخفية ١ / ٢٩٠ ، الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٣٧٥ .
والحكم العام في الاستثناء المفرغ - هنا - أنْ يُشغل العامل بأحد المستثنيين أو المستثنيات ويُنصب الباقي. انظر : شرح التسهيل ٢ / ٢٩٦ ، شرح الكافية ١ / ٢٤٣ ، الارتشاف ٢ / ٣١٠- ٣١١.

(٥) منع رفعهما جميعاً مذهب جمهور النحويين ، ونُقل عن الأخفش الجواز على إضمار العاطف . قال الرضي : « وليس إضمار العاطف بالفاشي والمشهور » . شرح الكافية ١ / ٢٤٣ ، وانظر : الغرة المخفية ١ / ٢٩٠ .

(٦) ب : ولأنّ .

ولكنْ ترْفَعُ أيَّهما شئْتَ ، وتَنْصبُ الآخَرَ [١] .

وتقولُ : ما أتاني إلا عمراً إلا بشْراً أحدٌ ، فبشْرٌ على تقديرِ البَدَلِ المُقدَّمِ ، وعمرٌو على [تقديرِ][٢] الاستثناءِ منْ مُوْجَبٍ ، كأنَّك قُلْتَ : ما أتاني أحدٌ إلا بشْرٌ إلا عمراً ، ثُمَّ قَدَّمْتَ عمراً في هذا الكلامِ ، فصارَ : ما أتاني إلا عمراً أحدٌ إلا بشرٌ ، ثُمَّ [٣] قَدَّمْتَ بشْراً - أيضاً [٤]- فصار : ما أتاني إلا عمراً إلا بِشْراً أحدٌ [٥] .

ولو قُلْتَ : ما أتاني أحدٌ إلا عمرٌو إلا بَشْرٌ ، على البَدَلِ لَمْ يَجُزْ في الأوَّلِ والثَّاني [٦] ؛ لأنَّك [٧] إذا أَبْدَلْتَ الأوَّلَ ؛ صارَ المُبْدَلُ منه في تقديرِ المُنْتَفي ، فَلَمْ يَصْلُحْ أنْ يُبْدَلَ منه بَعْدَ ذلك [٨] .

وقال الكُمَيْتُ :

فمالِيَ إلا اللَّهُ لارَبَّ غيرَه ∴ ومالِيَ إلا [اللَّهَ][٩] غيرَكَ نَاصِرُ [١٠]

---

(١) نقل القرافي هذه المسألة في : الاستغناء ١١٣ . وانظر : الكتاب ٢ / ٣٣٨ ، شرح السيرافي ٣ / ١٢٠ أ - ب ، التعليقة ٢ / ٦٩ ، التبصرة ١ / ٣٧٧ ، المستوفى ١ / ٣١٠ - ٣١١ ، شرح المفصل ٢ / ٩٢ ، الغرة المخفية ١ / ٢٩٠ ، المقاصد الشافية ١ / ٣٨٣ - ٣٨٤ .

(٢) أ ، ب : تقديم . وما أثبتُّه يقتضيه السياق .

(٣) ب : قد .

(٤) نقل القرافي هذه المسألة إلى قوله : أيضاً . انظر : الاستغناء ١١٣ .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٣٣٩ ، المقتضب ٤ / ٤٢٤ ، الأصول ١ / ٢٨٣ ، شرح السيرافي ٣ / ١٢٠ ب ، شرح المفصل ٢ / ٩٣ ، شرح التسهيل ٢ / ٢٩٦ ، شرح الكافية ١ / ٢٤٣ ، الارتشاف ٢ / ٣١١ ، المقاصد الشافية ١ / ٣٨٥ .

(٦) يريد : لم يجز أن يبدلا معاً من المستثنى منه .

(٧) ب : كأنك .

(٨) نقل هذه المسألة القرافي في : الاستغناء ١١٣ .
وانظر نحو تعليل الشارح في : المسائل المنثورة ٦٤ ، شرح الكافية ١ / ٢٤٣ .
والمسألة في : المقتضب ٤ / ٤٢٤ ، التبصرة ١ / ٣٧٩ ، شرح التسهيل ٢ / ٢٩٦ ، المقاصد الشافية ١ / ٣٨٦ .

(٩) ساقط من : أ ، ب .

(١٠) تقدم تخريجه في ص : ٥٢٣ .

كأنَّه قال : إلا اللَّهَ إلا إيَّاك نَاصرٌ [١] ، فلا يجوزُ إلا نَصْبُهما جميعاً على التَّقديرِ الذي بيَّنا [٢] ، وإنَّمـا خرَجَتْ (إلاّ) إلى مُقَاربةِ مـعنى الواوِ في هذا ؛ لأنَّه يُقَيَّدُ بالواوِ في النَّفي كما يُقيَّدُ بـ (إلاّ) .

فأمَّا الإيجابُ فَيختَلفُ حُكْمُهما فيه [٣] ، فيجوزُ : ما أتاني إلاَّ زيدٌ وعمرٌو ، ولايجوزُ : ما أتاني إلاَّ زيْدٌ إلاَّ عمرٌو ؛ لأنَّ (إلاَّ) للتَّقييدِ في هذا بمنزلةِ الفَضْلَةِ في الكلامِ ، ولاتُوجبُ شَرِكةً .

وقال حَارِثَةُ بنُ بَدْرِ الغُدَانيُّ :

ياكَعْبُ صَبْراً على ماكانَ منْ مَضَضٍ ∴ ياكَعْبُ لَمْ يَبْقَ منَّا غيرُ أَجْسادِ

إلا بَقيَّاتُ أنْفَاسٍ نُحَشْرِجُها ∴ كراحلٍ رائحٍ أو باكرٍ غادِ [٤]

فرَفَعَهما جميعاً ، ولو كانَ مَوْضِعَ غَيْرٍ : إلاَّ ؛ لَمْ يَجُزْ ذلك ؛ لمَا بيَّنا ، ولكنْ جعَلَ : غيرُ أَجْسَادٍ ، في هذا الموضعِ صِفَةً بمنزلةِ : مثلُ أجسادٍ ، وأَبْدَلَ الثَّانيَ منه ، أو جعَلَه وَصْفاً له [٥] .

وقال الفَرَزْدَقُ :

مابالمدينةِ دَارٌ غيرُ واحدةٍ ∴ دارُ الخليفةِ إلا دارُ مَروانِ [٦]

---

(١) انظر : المقتضب ٤ / ٤٢٤ .
وأشير إلى أن الفرخان ذهب إلى أنَّ (غيراً) في البيت حال من (ناصر) . انظر : المستوفى ١ / ٣١٢ ، ولم أقف عليه عند غيره ، وهو بعيدٌ ؛ لأنَّ مراد الشاعر نفي الناصرين سوى اللّه - عز وجلّ - والمخاطب ، وإذا جعلت (غيرَ) حالاً من (ناصر) وهو نكرة مؤخرة ؛ فإنها في الأصل صفة ، ولاتُفيد حينئذٍ نفياً ولا إثباتاً .
انظر : ماتقدم في ص : ٥٠٧ هـ ٧ .

(٢) تقدَّم قريباً في قوله : ما أتاني إلا زيداً إلا عمراً .

(٣) لايريد بالإيجاب نقيض النَّفْي ، وإنما يريد أنهما مختلفتان فيما توجبانه لما بعدهما ، فالواو توجب الشركة في العامل ، وإلا لاتوجب شركة ، وإنما تقيِّد ماقبلها ، ومابعدها فضلة . انظر ماتقدم في ص : ٥٢٨ .

(٤) تقدَّم تخريجه في ص : ٥٢٤ .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٣٤٠ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٧٤ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٧٣ .

(٦) تقدَّم تخريجه في ص : ٥٢٤ .

فقد سُمِعَ برَفْعِهما جميعاً [١] على هذا الذي بَيَّنا مِنْ جَعْلِ (غيرٍ) بمنزلةِ (مِثْلٍ) ، ومَنْ جَعَلَها بمنزلةِ (إلا) في الاستثناءِ ؛ لم يكُنْ بُدٌّ مِنْ نَصْبِ أَحَدِهما [٢] .

ويجوزُ في البيتِ أَرْبعةُ أوجهٍ : رَفْعُهما جميعاً / ٤١ب ، ونَصْبُهما جميعاً ، ورَفْعُ الأوَّلِ ونَصْبُ الثَّاني ، ونَصْبُ الأوَّلِ ورَفْعُ الثَّاني .

أمَّا رَفْعُهما جميعاً ؛ فَقَدْ بيَّنا وَجْهَه [٣] .

وأمَّا نَصْبُهما جميعاً ؛ فعلى طريقةِ الاستثناءِ مِنْ مُوجبٍ [٤] .

وأمَّا رَفْعُ الأوَّلِ ونَصْبُ الثَّاني ؛ فعلى أنَّ الأوَّلَ صِفَةُ (دارٍ) ، والثَّاني على الاستثناءِ من موجبٍ [٥] .

وأمَّا [نَصْبُ][٦] الأوَّلِ ورَفْعُ الثَّاني ، فعلى [أنَّ][٧] الأوَّلَ استثناءٌ مِنْ مُوجبٍ ، والثَّانيَ بَدَلٌ من (دارٍ) [٨] .

وتقولُ : مالي غيرُ زيدٍ إلا عمرٌو ، ولايجوزُ : مالي إلا زيدٌ إلا عمرٌو ؛ لأنَّ (إلاّ) لاتكونُ صِفَةً إلا أنْ يَتَقَدَّمَ موصوفٌ ، وليس كذلك (غيرٌ) ؛ لأنَّها يجوزُ أَنْ تَقُومَ مَقَامَ الموصوفِ مع تركِ ذِكْرِه [٩] .

---

(١) يعني : غير ، ودار مروان .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٣٤١ ، المستوفى ١ / ٣١٢.

(٣) وهو أنّ (غيراً) صفة ، و (دار مروان) بدلٌ من المستثنى منه ، وفيه وجه ثانٍ وهو أنْ تجعل (غير) استثناء وتبدلها من المستثنى منه ، و (دار مروان) بدلٌ من (غير واحدة) والتكرير حينئذٍ للتوكيد . انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٢٠ ب - ١٢١ أ .

(٤) وهي أن تسلط (إلا) العامل على مابعدها .

(٥) يريد على طريقة الاستثناء من موجب ، وفي هذا الوجه توجيه آخر ، وهو أنْ يكون الأول بدلاً من المستثنى منه ، والثاني منصوباً على الاستثناء . انظر : المقتضب ٤ / ٤٢٥ ، شرح السيرافي ٣ / ١٢١ أ .

(٦) أ ، ب : رفع ، والسياق يقتضي ما أثبته .

(٧) ساقط من : ب .

(٨) انظر هذه الأوجه في : المقتضب ٤ / ٤٢٥ ، الأصول ١ / ٣٠٤ ، شرح السيرافي ٣ / ١٢٠ب - ١٢١ أ ، الاستغناء ١٠٨ - ١٠٩ .

(٩) نقل القرافي هذه المسألة في : الاستغناء ١١٣-١١٤ .
وانظر : الكتاب ٢ / ٣٤١.

وتقـولُ : مـا أتاني إلاّ زيدٌ إلاّ أبو عبدالله ، فَتَرْفَعُهـما جـميعـاً ؛ لأنَّ الثَّانيَ هو الأوَّلُ ، وهو يَجْري مَجْرى التَّكريرِ [١] ، كأنَّك قُلْتَ : ماجاءني إلاّ زيدٌ إلاّ زيدٌ [٢] ، ومثلُه قولُ الشَّاعرِ :

مالَكَ مِنْ شَيْخِكَ إلاَّ عَمَلُهْ .·. إلا رسيمُهُ وإلاَّ رَمَلُهْ [٣]

فرسيمُه ورَمَلُه هو عَمَلُه ، فالثَّاني فيه هو الأوَّلُ ؛ فلذلك جازَ رَفْعُهما جميعاً [٤] .

---

(١) يريد بالتكرير إعادة اللفظ الأول ؛ وهو مايسميه النحويُّون التوكيد اللفظيُّ .

(٢) في هذه المسألة - أعني : ما أتاني إلا زيدٌ إلا أبو عبدالله - كررتَ (إلا) للتوكيد ، والثاني بدلٌ من الأول . انظر : الكتاب ٢ / ٣٤١ ، شرح التسهيل ٢ / ٢٩٥ ، شرح الكافية ١ / ٢٤١ ، المقاصد الشافية ١ / ٣٧٩ - ٣٨١ .

(٣) تقدَّم تخريجه في ص : ٥٢٦ .

(٤) انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٢٢ أ ، التعليقة ٢ / ٧٠ ، شرح الجمل ٢ / ١٥٧ ، المقاصد الشافية ١ / ٣٨٠ .

بابُ الاستثناءِ الذي يُبْتَدأ فيه مابَعْدَ إلاّ [١]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في الاستثناءِ الذي يُبْتَدأُ فيه مابعدَ (إلاّ) ممّا لايجوزُ [٢] .

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في الاستثناءِ الذي يُبْتَدأُ فيه مابعدَ : إلاّ ؟ [وماالذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

ولِمَ لايجوزُ أنْ يكونَ الاستثناءُ يُبْتَدأُ فيه مابَعْدَ][٣] (إلاّ) إلا في النَّفْيِ ، دُونَ الإيجابِ ؟ وهل ذلك لأنَّه يَدْخُلُه معنى أعمِّ العامِّ ، ثُمَّ يَقَعُ الاختصاصُ ، ولأنَّ الاستثناءَ مِنْ مُوجَبٍ بمنزلةِ مفعولِ : ضربتَ ، وماجرى مَجْراه ممّا لايكونُ إلا مُفْرداً ، دونَ جُمْلَةٍ ؟ .

وماحكمُ : مامررتُ بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه ؟[٤] .

وما الفرقُ بَيْنَ : مررتُ بقومٍ زيدٌ خيرٌ منهم ، وبينَ : مامررت بقوم إلا زيدٌ خيرٌ منهم ؟ [٥] .

وماحكمُ قولِ العربِ : واللّهِ لأَفْعَلَنَّ كذا وكذا إلا حلٌ ذلك أنْ أَفْعَلَ كذا وكذا ؟

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا باب مايكون مبتدأ بعد إلا . انظر : الكتاب ١ / ٣٧٤ (بولاق) ، ٢ / ٣٤٥ (هارون) .

(٢) تحدث سيبويه في الباب عن وقوع المبتدأ بعد إلا ، والفرق في المعنى بين ماذُكرت فيه إلا ومالم تذكر فيه ، ثم تحدث عن حكم (أن تفعل) في قول العرب : واللّهِ لا أفعلُ إلا أن تفعلَ .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وذلك قولك : مامررتُ بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه ، كأنك قلتَ : مررتُ بقومٍ زيدٌ خيرٌ منهم ، إلا أنّك أدخلتَ (إلا) ؛ لتجعلَ زيداً خيراً من جميع من مررت به » . الكتاب ١ / ٣٧٤ (بولاق) ، ٢ / ٣٤٢ (هارون) .

(٥) هذا سؤال عن قول سيبويه : « ولو قال : مررتُ بناسٍ زيدٌ خيرٌ منهم ؛ لجاز أنْ يكونَ قد مرَّ بناسٍ آخرين ، هم خيرٌ من زيد ، فإنما قال : مامررتُ بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه ، ليُخبرَ أنّه لم يمرَّ بأحدٍ يفضلُ زيداً » . الكتاب ١ / ٣٧٤ (بولاق) ، ٢ / ٣٤٢ (هارون).

ولِمَ وَجَبَ أنْ يكونَ هذا الاستثناءُ مُنْقَطِعاً بمعنى : ولكنْ حِلُّ ذلك[1] أنْ أَفْعَلَ كذا وكذا ؟ / ٤٢ أ وهَلْ هذا الاستثناءُ على معنى تَحِلَّةِ اليمينِ بإيقاعِ أقلِّ القليلِ مِمّا يُحْلَفُ عليه ؟[2].

وماحكمُ قولِهم : واللّهِ لا أفعلُ إلاّ أنْ تَفْعَلَ ؟ ولِمَ لايكونُ : أنْ تَفْعَلَ - هاهنا - على معنى الجملةِ ، وإنّما هو استثناءٌ بالمفرد[3] ؟ وماوجهُ رجوعه إلى أصلِ الاستثناءِ؟ وهل ذلك لأنّه بمنزلةِ : واللّهِ لايَقَعُ منّي فِعْلٌ إلا فِعْلٌ مُنْعَقِدٌ بِفِعْلِك لكذا ؟[4].

وماوجهُ رجوعِ : مامررت بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه ، إلى أصلِ الاستثناءِ في إخراجِ بعضٍ من كُلٍّ ؟ وهل وجهُ ذلك أنّه بمنزلةِ : مامررتُ بإنسانٍ إلا إنسانٍ زيدٌ خيرٌ منه ؟[4].

وماوجهُ رجوعِ : واللّهِ لأَفْعَلَنَّ كذا وكذا إلا حِلُّ ذلك أنْ أَفْعَلَ كذا وكذا ، إلى أصلِ الاستثناءِ ؟ وهل ذلك لأنّه بمنزلةِ : واللّهِ لأَفْعَلَنَّ كذا إلا مالايَقَعُ منه لِتَحِلَّةِ اليمينِ ؟[4].

---

(١) أ ، ب : وذلك .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ومثلُ ذلك قولُ العرب : واللّه لأفعلَنَّ كذا وكذا إلا حلُّ ذلك أنْ أفْعَلَ كذا وكذا ، فأنْ أفعل كذا وكذا بمنزلة : فعْلُ كذا وكذا ، وهو مبنيٌّ على : حلّ ، وحلُّ مبتدأٌ ، كأنّه قال : ولكنْ حلُّ ذلك أنْ أفْعَلَ كذا وكذا » . الكتاب ١ / ٣٧٤ (بولاق) ، ٢ / ٣٤٢ (هارون) .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وأمّا قولُهم : واللّه لا أفعلُ إلا أنْ تفعَل ، فأنْ تفعلَ ، في موضع نصب ، والمعنى : حتى تفعلَ ، أو كأنّه قال : أو تفعلَ » . الكتاب ١ / ٣٧٤ (بولاق) ، ٢ / ٣٤٢ (هارون) .

(٤) لم يذكر هذا سيبويه ، وقد جرت عادة الشارح أنْ يردَّ كلَّ استثناء إلى إخراج بعضٍ من كلٍّ .

بابُ الاستثناءِ بغيرٍ (١)

الغرضُ فيه :

أنْ يُبيِّنَ مايجوزُ في الاستثناءِ بغيرٍ ممّا لايجوزُ (٢).

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في الاستثناءِ بغَيرٍ ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

ولِمَ لايجوزُ وقوعُ المبتدأ بعدَ (غيرٍ) كما يجوزُ بعدَ (إلا)(٣) ؟ وهل ذلك لأنَّ (غيراً) لايضافُ [إلا] (٤) إلى المفرد على الإضافة الحقيقيَّة ؟ .

وماحكمُ : أتاني القومُ غيرَ زيد ؟ ولِمَ أُعْرِبَ (غيرٌ) بإعراب الاسمِ الواقعِ بعدَ (إلاَّ) في الاستثناءِ ؟ وهل ذلك لأنَّه لمّا دَلَّ على معنى التَّعديَةِ إليه ؛ عَمِلَ الفعلُ فيه ، كما أنَّه لو دَلَّ زَيْدٌ على معنى الاستثناءِ منْ غيرِ ذِكْرِ (إلاّ) ؛ لجازَ : أتاني القومُ زيداً ، وصارَ بمنزلةِ : أتاني القومُ إلا زيداً ؟ (٥).

وما الفرقُ بينَ : أتاني القومُ غيرُ زيدٍ ، بالرَّفعِ على الصِّفةِ ، وبينَه بالنَّصْبِ على الاستثناءِ ؟ وهل ذلك أنَّ الرَّفْعَ لايُوجِبُ أنَّ زَيْداً لم يجئ ؛ لأنَّه بمنزلةِ : أتاني القومُ مثلُ زيدٍ ؟.

وماحكمُ : ما أتاني غيرُ زيدٍ ؟ وما الفرقُ بينَه على الاستثناءِ ، وبينَه على الصِّفةِ ؟ وهل هو في الصِّفةِ بمنزلةِ : ما أتاني مثلُ زيدٍ ، في احتمالِ أنْ يكونَ زيدٌ قد

---

(١) في : الكتاب ١ / ٣٧٤ (بولاق) ، ٢ / ٣٤٣ (هارون) ، هذا باب غير .

(٢) تحدث سيبويه في الباب عن معنى (غير) ، وعن استعمالها للاستثناء ، واستعمالها صفةً ، وموضع الاستعمال الأول ، وحكمها فيه . ثم ذكر أنها قد تجزئ عن الاستثناء وإن لم تكن له .

(٣) هذا السؤال مبني على قول سيبويه : « ولايجوز أنْ يكون (غير) بمنزلة الاسم الذي يبتدأ بعد (إلا) ؛ وذلك أنَّهم لم يجعلوا فيه معنى (إلا) مبتدأ » . الكتاب ١ / ٣٧٤ (بولاق) ، ٢ / ٣٤٣ (هارون) .

(٤) ساقط من : ب .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وجرى مجرى الاسم الذي بعدَ (إلا) ؛ لأنَّه اسمٌ بمنزلته ، وفيه معنى (إلا) ، ولو جاز أنْ تقول : أتاني القومُ زيداً ، تُريد الاستثناء ، ولاتذكرُ (إلا) ؛ لما كان إلا نَصْباً » . الكتاب ١ / ٣٧٤ (بولاق) ، ٢ / ٣٤٣ (هارون) .

أتى ، واحتمالِ أنْ يكونَ ماأتى ؟ (١) .

وهل كلُّ موضعٍ جازَ فيه الاستثناءُ بإلاّ ، فإنَّه يجوزُ بغيرٍ ، إلا أنْ يَقعَ بَعْدَ (إلا) مبتدأٌ وخبرٌ ، وإنَّما يَصْلُحُ في المفردِ الذي يَخْرُجُ بعضاً مِنْ كلٍّ ، / ٤٢ ب ولايجوزُ أنْ يكونَ بمنزلةِ الاسمِ المبتدأ بعدَ (إلا) ؛ لأنَّه يُفْسِدُ معنى الجملةِ ؟ (٢) .

ومامعنى : أتاني غيرُ عمرٍو ؟ وهل يَصْلُحُ في هذا الكلامِ أنْ يكونَ قد أتاه عمرٌو ؟ ولِمَ ذلك ، مع دلالتِهِ في غالبِ أَمْرِه على أنَّه لَمْ يأْتِه ؟ (٣) .

ومامعنى : ما أتاني غيرُ زيدٍ ؟ وهل يَحْتَمِلُ أنْ يكونَ على طريقِ الصِّفةِ ، ويقومَ مقامَ الاستثناءِ ؟ ولِمَ جاز ذلك ؟ وهل لتَقارُبِ المعاني ؛ لأنَّها إذا تَقارَبَتْ تَداخَلَتْ ؟ (٤) .

---

(١) ب : ما أتاني . وهذه المسألة لم ترد في الباب عند سيبويه .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وكلُّ موضعٍ جاز فيه الاستثناءُ بإلا جاز بغير » وقوله : « ولايجوزُ أنْ يكون (غير) بمنزلة الاسم الذي يُبتدأ بعد (إلا) ؛ وذلك أنهم لم يجعلوا فيه معنى (إلا) مبتدأ » . الكتاب ١ / ٣٧٤ (بولاق) ، ٢ / ٣٤٣ (هارون) .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ألا ترى أنه لو قال : أتاني غيرُ عمرٍو ، كان قد أخبر أنه لم يأته ، وإن كان قد يستقيم أنْ يكون قد أتاه ، فقد يُستغنى به في مواضع من الاستثناء » . الكتاب ١ / ٣٧٥ (بولاق) ، ٢ / ٣٤٣ (هارون) .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ولو قال : ما أتاني غيرُ زيدٍ ، يريد بها منزلة (مثل) ؛ لكان مجزئاً من الاستثناء، كأنه قال : ما أتاني الذي هو غيرُ زيدٍ ، فهذا يجزئ من قوله : ما أتاني إلا زيدٌ » . الكتاب ١ / ٣٧٥ (بولاق) ، ٢ / ٣٤٣-٣٤٤ (هارون) .

الجوابُ عن البابِ الأوّلِ [١] :

الذي يجوزُ في الاستثناء الذي يُبْتَدأُ فيه مابعدَ (إلا) - إذا كانَ الاستثناءُ يَرْجِعُ إلى معنى الجملةِ في النَّفيِ - أنْ يقعَ بَعْدَ (إلاَّ) مبتدأٌ وخبرٌ .

ولايجوزُ ذلك في الإيجابِ ؛ لأنَّه بمنزلةِ مفعولِ : ضربتَ ، ونحوِهِ في أنَّه لايكونُ إلا مُفْرداً ، إذا كانَتْ (إلا) فيه لِتَعْدِيَةِ الفِعْلِ على جهةِ إخراجِ بعضٍ من كلٍّ [٢] .

وتقول : مامررتُ بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه ، فهذه الجملةُ في موضعِ صِفَةِ (أحدٍ) ، كأنَّك قُلْتَ : مررتُ بإنسانٍ زيدٌ خيرٌ منه ، ثُمَّ أَدْخَلْتَ (إلا) لمعنى الاختصاصِ ، فَقُلْتَ : مامررتُ بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه [٣] .

والفرقُ بينَ : مررتُ بقومٍ زيدٌ خيرٌ منهم ، وبينَ : مامررتُ بقومٍ إلا زيدٌ خيرٌ منهم ، أنَّ الأوَّلَ يَحْتَمِلُ أنْ يكونَ قد مَرَّ بقومٍ آخرينَ هُمْ خيرٌ من زيد ، ولايَحْتَمِلُه الكلامُ الثَّاني [٤] .

وقولُ العربِ : واللّه لأَفْعَلَنَّ كذا وكذا إلا حلُّ ذلك أنْ أَفْعَلَ كذا وكذا ، فهذا الاستثناءُ مُنْقَطِعٌ ، بمعنى : لكنْ حِلُّ ذلك أنْ أَفْعَلَ كذا وكذا [٥] ، ووجهُ [٦] رجوعِه إلى أصلِ الاستثناءِ أنَّ فيه معنى : لَيَقَعَنَّ فِعْلُ كذا إلا مالا يَقَعُ منه لِتَحِلَّةِ اليمين .

---

(١) يعني باب الاستثناء الذي يُبتدأ فيه مابعدَ إلا .

(٢) هذه المسألة نقلها القرافي في : الاستغناء ٦١ ،

(٣) ماذهب إليه الشارح من جعل الجملة بعد (إلا) صفةً لما قبلها ظاهر قول سيبويه ، وقال به الزمخشريّ ، ومنع الأخفش والسيرافي والفارسيّ الفصل بين الصفة والموصوف بإلا ، واختار قولَهم ابن مالك ، وذهبوا إلى أن الجملة حالٌ من (أحد) . انظر : الكتاب ٣ / ٣٤٢ ، شرح السيرافي ٣ / ١٢٢ب ، المفصل ٧٢ ، التخمير ١ / ٤٨٣ ، شرح المفصل ٢ / ٩٣ ، شرح التسهيل ٢ / ٣٠١ - ٣٠٢ .
وقد نقل القَرافي كلام الشارح في هذه المسألة . انظر : الاستغناء ٦١ .

(٤) هذه المسألة نقلها القرافي في : الاستغناء ٦١-٦٢ ، وانظر : الكتاب ٢ / ٣٤٢ .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٣٤٢ ، شرح السيرافي ٣ / ١٢٢ ب .

(٦) ب : وجه .

وقولُهم : واللّهِ لا أَفْعَلُ إلا أنْ تَفْعَلَ ، فهذا في موضعِ المصدرِ ، وليس هو من بابِ الاستثناءِ بالابتداء والخبرِ [1] ، وإنْ كان فيه معنى الجملةِ ، ووجهُ رجوعِه إلى أصلِ الاستثناءِ أنّ فيه معنى : واللّهِ لايَقَعُ منّي فِعْلٌ إلا فِعْلٌ مُنْعَقِدٌ بفِعْلِك .

ووجهُ رجوعِ : مامررتُ بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه ، إلى أصلِ الاستثناءِ أنَّ فيه معنى : مامررتُ بإنْسَانٍ إلا إنْسانٍ زيدٌ خيرٌ منه .

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٣٤٢ . وقال السيرافي : « وأمّا قولُه : واللّهِ لا أفعلُ إلا أنْ تَفْعَلَ ، فتقديره : لا أفعل إلا بعدَ فعلك ، أو إلا مع فعلك . فـ(أنْ) ومابعدها منصوبٌ على الظَّرف ، وتقديرها تقدير مصدرٍ وُضِع موضعَ ظرف زمانٍ كقولك : واللّهِ لا أفعلُ كذا إلا مقدمَ الحاج » . شرح السيرافي ٣ / ١٢٢ ب .

الجوابُ / ٤٣ أ عن البابِ الثاني[١] :

الذي يجوزُ في الاستثناءِ بغيرٍ أنْ تُعْرَبَ بإعرابِ الاسمِ الواقعِ بَعْدَ (إلا) إذا كانَ مُفْرداً[٢] .

ولايجوزُ إذا كانَ ابتداءً وخبراً ؛ لأنَّ (غيراً) لاتُضَافُ إلى الجملةِ ، كما لاتُضافُ : مِثْلٌ ؛ لأنَّها تَقْتَضي المُفْرَدَ كما تَقْتَضيه : مِثلٌ[٣] .

وتقولُ : أتاني القومُ غيرَ زيد ، فهذا بمنزلةِ : أتاني القومُ إلا زيداً .

وَوَجَبَ[٤] الإعرابُ لغَيْرِ الذي يكونُ مستثنى ؛ لأنَّها لما كانتْ اسماً يَدُلُّ على تَعَدِّي الفعْلِ ؛ عَمِلَ فيها[٥] ، كما أنَّه إذا دَلَّ الفعْلُ على التَّعدية ؛ عَمِلَ في الاسم ، فإنْ لم يَدُلَّ المعمولُ ، ولا العاملُ على التَّعديةِ ؛ فلابُدَّ مِنْ وسيطةِ حرفٍ ؛ ولذلك[٦] قال سيبويهِ : لو دَلَّ زيدٌ على التَّعْدِيةِ بمعنى الاستثناءِ ؛ لجازَ : سار القومُ زيداً[٧] .

---

(١) يعني باب الاستثناء بغير .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٣٤٣ ، المقتضب ٤ / ٤٢٢ ، الأصول ١ / ٢٨٤ ، شرح السيرافي ٣ / ١٢٣ ب ، التعليقة ٢ / ٧١ .

(٣) نقل القرافي هذه الفقرة بتصرف يسير . انظر : الاستغناء ٦١.
وأرجع السيرافي المنع إلى ثلاثة أوجه ، منها أنّ غيراً لو جعلت مبتدأً لباينت (إلا) في المعنى : لأنّك لو قلت : ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ خيرٌ منه ؛ فالمعنى أنّ كل من أتاك زيدٌ خيرٌ منه ، ولو قلت : ماأتاني أحدٌ غيرُ زيدٍ خيرٌ منه ، لم تفضل زيداً عليه ، وإنما نفيت أن يكون مغاير زيدٍ خيراً منه .
انظر : شرح السيرافي ٣/١٢٣ب - ١٢٤ أ ، وانظر : الكتاب ٢ / ٣٤٣ ، الأصول ١ / ٢٨٥ ، التعليقة ٢ / ٧٣ ، شرح الكافية ١ / ٢٤٥ ، المقاصد الشافية ١ / ٣٩٣ .

(٤) ب : وجب ، من غير واو العطف .

(٥) قال الرضي : « إذا دخل غير على إلا ، وأصْلُ غيرٍ من حيث كونه اسماً جوازُ تحمُّل الإعراب ، ومابعده الذي صار مستثنى بتطفُّل غيرٍ على إلا مشغولٌ بالجر ؛ لكونه مضافاً إليه في الأصل ، جُعِلَ إعرابُه الذي كان يستحقُّه - لولا المانع المذكور ؛ أي اشتغاله بالجر - على نفس غيرٍ عاريّةً » . شرح الكافية ١ / ٢٤٥ .
وانظر : شرح السيرافي ٣/ ١٢٣ ب ، المتبع ١ / ٣٦٢ ، شرح المفصل ٢ / ٨٧ ، الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٣٦٩ ، المقاصد الشافية ١ / ٣٩٠ .

(٦) ب : وكذلك .

(٧) فهم الشارح هذا من قول سيبويه : « ولو جاز أن تقولَ : أتاني القوم زيداً ، تُريد الاستثناء ولاتذكرُ إلا ؛ لما كان إلا نصباً » . الكتاب ٢ / ٣٤٣.

فلما كانَتْ (غيرٌ) تَدُلُّ على الاستثناء ؛ استغنتْ عن الحرفِ ، وعَمِلَ فيها الفعْلُ [١] .

ونظيرُ ذلك مِمّا يَدُلُّ المعمولُ فيه على العاملِ قولُه جَلَّ وعَزَّ : ﴿ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ ﴾ [٢] ، أي : اضْرِبوا الرِّقابَ ، وكذلك : سَقْياً ورَعْياً ؛ أي : سقاك ورعاك ، والمعمولُ في هذا يَدُلُّ على العاملِ ، فكذلك (غيرٌ) معمولٌ يَدُلُّ على تعديةِ العاملِ في معنى الاستثناء .

والفرقُ بينَ : أتاني القومُ غيرُ زيد ، بالرَّفع على الصِّفةِ ، وبينَه بالنَّصبِ على الاستثناء أنَّ الصِّفةَ لاتُوجِبُ أنَّ زيداً قد أتى ، ولا أنَّه لم يأتِ ؛ لأنَّه بمنزلةِ : أتاني القومُ مثلُ زيدٍ [٣] .

وكذلك : ماأتاني غيرُ زيد ، إذا كانَ على الصِّفةِ أو الاستثناءِ ، فالاستثناء يوجب أنَّه قد أتى زيدٌ [٤] ، كما يُوجبُه في : ماأتاني [٥] إلا زيدٌ ، وليس كذلك الصِّفةُ إذا جرَتْ على أَصْلِها ، ولكنْ قد تكْفي من الاستثناءِ [٦] .

وكلُّ موضعٍ جازَ فيه الاستثناءُ بإلاّ في المفردِ فإنَّه يجوزُ بغيرٍ ، ولايجوزُ في الجمل : لما بيَّنا [٧] .

---

(١) ذكر الرضيُّ أنّ حركةَ غيرِ عاريّةٌ ، وهي في الحقيقة لما بعدها ، فكأنَّ غيراً هي الواسطة لانتصاب مابعدها في الحقيقة ، واستدلّ بجواز العطف على محل مابعدها نحو : ماجاءني غيرُ زيدٍ وعمرٌو . انظر : شرح الكافية ١ / ٢٤٦.

(٢) من قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ ...... ﴾ محمد : ٤ .

(٣) انظر : شرح المفصل ٢ / ٨٨ ، شرح الكافية ١ / ٢٤٥ .

(٤) ظاهر كلام ابن السرّاج والفارسيّ مَنْعُ أن تكون غير في المثال الذي ذكره الشارح استثناء إلا إذا كانت قائمة مقام الموصوف ؛ لأنهما لايجيزان استعمالها استثناء إلا في الموضع الذي يصلح أن تقع فيه صفة . انظر : الأصول ١ / ٢٨٥ ، التعليقة ٢ / ٧٤ . وانظر : التبصرة ١ / ٣٨٢ ، شرح التسهيل ٢ / ٣١٢.

(٥) أ ، ب : أتاني . من دون (ما) ، وما أثبته يقتضيه السياق .

(٦) قال السِّيرافي : « لو قال قائل : ما أتاني غيرُ زيدٍ ، ولم يُرد به الاستثناء ؛ كان حقيقة الكلام أنَّ غير زيدٍ ما أتاه ، وزيدٌ مسكوتٌ عنه ، يجوز أن يكون قد أتى ، ويجوز أنْ يكون لم يأت ، غير أنّ العادة جرت بأن يُراد بمثل هذا الكلام أنّ زيداً داخلٌ في الفعل الذي خرج عنه غيرُه ، وخارجٌ عن الفعل الذي دخلَ فيه غيرُه ، ولو قال قائلٌ : ما أتاني غيرُ زيدٍ ، ولايُريد إثباتَ الإتيان لزيدٍ ؛ لم يكن كاذباً ، ولكنَّه مُلغزٌ مُلْبِسٌ » . شرح السيرافي ٣ / ١٢٤ أ ، وانظر : الكتاب ٢ / ٣٤٣ - ٣٤٤ ، التعليقة ٢ / ٧٤ .

(٧) قد تقدَّم في أول الجواب عن مسائل الباب .

وقد تقولُ : أتاني غيرُ زيد ، على جهة الصِّفة (١) ، ويكفي من الاستثناء ؛ لأنَّه في غالبِ الأَمْرِ قد جرى على هذا (٢) ، فإنْ صَحِبَه دليلٌ ؛ جاز أَنْ يَرْجِعَ إلى مُوْجِب الصِّيغةِ في الأَصْلِ (٣) . وإنَّما جازَ مثلُ هذا ؛ لتَقَارُبِ المعاني ، وهي إذا تقارَبَتْ تَداخَلَتْ (٤) .

---

(١) يريد أن غيراً قد قامت مقام الموصوف . انظر ماتقدم في ص : ٥٠٤ هـ ٢ .

(٢) قال السيرافي : « بيَّن سيبويه أنَّ غيراً تُجْزِئُ من الاستثناء ، وإن لم تكن للاستثناء ؛ ليقوِّيَ الاستثناء بها في الموضع الذي جُعلت فيه بمنزلة إلاَّ ، وذلك قولك : أتاني غيرُ عمرٍو ، وغيرٌ فاعل : أتاني ، ولاتكونُ بمعني إلا ؛ لأنك لاتقول : أتاني إلا عمرٌو ، وقد أغنى عن الاستثناء ؛ لأنَّ الذي يُفهم به أنَّ عمراً ما أتاك ، فخرج عمرٌو عن الإتيان كخروجه بالاستثناءِ إذا قلتَ : أتاني كلُّ أبٍ إلا عمراً ، وقد يستقيم في حقيقة اللفظ أن يكون عمرٌو أتاه ؛ وذلك أنَّ قولَه : أتاني غيرُ عمرٍو ، ظاهرُ اللفظ أنَّ غير عمرٍو أتاه ، وليس في إتيان غيرِ عمرٍو نفيٌ لإتيانِ عمرٍو ، كما لو قال : أتاني عدوٌّ زيدٍ ؛ لم يكن فيه دلالةٌ على أنَّ زيداً لم يأته » . شرح السيرافي ٣ / ١٢٤أ ، وانظر : الكتاب ٢ / ٣٤٣ ، التعليقة ٢ / ٧٣ .

(٣) موجب الصيغة في الأصلِ : أنْ تَدُلَّ على المغايرة من غير إفادة نفي الفعل عما بعدها ولا إثباته ، ومثال مصاحبة الدليل : أتاني غيرُ عمرٍو معه ، فغير لم تفد نفياً ولا إثباتاً ، والذي أفاد إتيانه : معه .

(٤) نقل القرافي هذه المسألة بتصرف . انظر : الاستغناء ٦١ .

بابُ الاستثناءِ الذي يُحْمَلُ المعطوفُ فيه على التَّأويلِ [١]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في الاستثناءِ الذي يُحْمَلُ المعطوفُ فيه على التَّأويلِ ممّا لايجوزُ[٢] .

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في الاستثناءِ الذي يُحْمَلُ المعطوفُ فيه / ٤٣ب على التَّأويلِ ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟.

ولِمَ لايجوزُ أنْ يُحْمَلَ على موضعِ المعربِ ، مع جوازِ الحَمْلِ على تأويله ؟

وماحكمُ : أتاني غيرُ زيدٍ وعمرٍو ؟ ولِمَ جاز فيه الجرُّ ، والرَّفْعُ ؟ ولِمَ كانَ الجَرُّ الوجهَ ؟ [٣].

ومانظيرُ الرَّفْعِ مِنْ قولِهِ :

... ... فَلَسْنا بالجبالِ ولا الحديدا [٤] ؟

ولِمَ وَجَبَ أنْ يكونَ على هذا القياسِ مع أنَّ للأوَّلِ مَوْضعاً فيه ، وليس كذلك سبيلُ (غيرٍ) ؛ لأنَّه لايَقَعُ اسمٌ مفردٌ في هذا الموضعِ إلا كانَ رَفْعاً ؟ [٥].

ولِمَ لايكونُ الرَّفْعُ في المعطوفِ لأنَّه عَطْفٌ على (غير) ؟ وهل ذلك لأنَّه يُحيلُ

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا باب ما أُجري علي موضع غير ، لاعلى مابعد غير . انظر : الكتاب ١ / ٣٧٥ (بولاق) ، ٢ / ٣٤٤ (هارون) .

(٢) تحدث سيبويه عن الوجهين الجائزين في المعطوف على المستثنى بغير .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « زعم الخليلُ - رحمه الله - ويونس جميعاً أنّه يجوز : ما أتاني غيرُ زيدٍ وعمرٌو ، فالوجه الجر . وذلك أنَّ : غيرَ زيدٍ ، في موضع : إلا زيدٌ ، وفي معناه ، فحملوه على الموضع » . الكتاب ١ / ٣٧٥ (بولاق) ، ٢ / ٣٤٤ (هارون).

(٤) تقدَّم تخريجه في ص : ٣٨٥ . وانظر : الكتاب ١ / ٣٧٥ (بولاق) ، ٢ / ٣٤٤ (هارون) .

(٥) يريد أنَّ المعطوف عليه في البيت له موضعٌ ؛ لأنه لو وقع موقعه اسم مفرد ؛ لنصب ، وليس كذلك (غير) ؛ إذ لوقع موقعها في المثال اسم مفرد لم يكن إلا رفعاً . فهما مختلفان من هذه الجهة .

المعنى ، فيصيرُ على معنى : ما أتاني عمرٌو ، بمنزلةِ [١] : ما أتاني مثلُ زيد وعمرٌو ؟ .

ولِمَ وَجَبَ أنَّ تأويلَ : ما أتاني غيرُ زيدٍ ، هو : ما أتاني إلا زيدٌ ؟ [٢] .

ومافي قولِهم : ما أتاني غيرُ زيدٍ وإلا عمرٌو ، من الدَّليلِ ؟ وهل ذلك لأنَّه لو لم تكُنْ (غيرٌ) في معنى (إلا) ؛ لم يُعْطَفْ عليها بإلاَّ ، كما لايجوزُ : ماأتاني مثلُ زيدٍ وإلا عمرٌو ؟[٣] .

---

(١) بعده في ب : مثل .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وذلك أنّ : غير زيدٍ ، في موضع : إلا زيدٌ ، وفي معناه ، فحملوه على الموضع ، كما قال : .... [البيت] فلما كان في موضع : إلا زيدٌ ، وكان معناه كمعناه ؛ حملوه على الموضع » . الكتاب ١ / ٣٧٥ (بولاق) ، ٢ / ٣٤٤ (هارون) .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « والدَّليل على ذلك أنَّك إذا قلتَ : غيرُ زيدٍ ، فكأنك قد قلت : إلا زيدٌ ؛ ألا ترى أنَّك تقول : ما أتاني غيرُ زيدٍ وإلا عمرٌو ، فلا يقبح الكلام ، كأنك قلت : ما أتاني إلا زيدٌ وإلا عمرٌو » . الكتاب ١ / ٣٧٥ (بولاق) ، ٢ / ٣٤٤ (هارون) .

بابُ الاستثناءِ الذي يُحْذَفُ فيه المستثنى[١]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في الاستثناءِ الذي يُحْذَفُ فيه المستثنى][٢] مِمّا لايجوزُ[٣].

مسائلُ هذا البابِ:

ما الذي يجوزُ في الاستثناءِ الذي يُحْذَفُ [فيه][٤] المستثنى ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟.

ولِمَ لايجوزُ الحذفُ إلا وَقَدْ صَحِبَ[٥] الكلامَ دليلٌ يقومُ مَقَامَ المحذوفِ في إفهامِ المعنى ؟[٦].

وماحكمُ قولِهم : ليس غيرُ، وليس إلاّ ؟ ولم قُدِّرَ على : ليس غيرُ ذاك ، وليس إلا ذاك ؟[٧].

ومادليلُ المحذوفِ ؟ وهل هو حالٌ تقتضي لزومَ أمرٍ لابُدَّ منه ، فيقال : ليس إلاّ ، في حالِ اقتضاءِ لزومِ أمرٍ لايُنْفَكُّ منه ، فيُفْهَمُ معنى الكلام ، وكأنَّه مُؤَكِّدٌ لِما قَدْ دلَّتْ عليه الحالُ من أنَّ ذلك الأمرَ لابُدَّ منه ؛ ولهذا قُدِّرَ بليس إلاّ ذاك ؛ لأنَّه إشارةٌ إلى ماقَدْ دلَّت الحالُ عليه ؟ .

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابٌ يُحذفُ المستثنى فيه استخفافاً . الكتاب ١ / ٣٧٥ (بولاق) ، ٢ / ٣٤٤ (هارون) .

(٢) تكملة يقتضيها السايق .

(٣) تحدث سيبويه في الباب عن حذف المستثنى استخفافاً واكتفاءً بعلم المخاطب ، ونظر له بأشياء حذفتها العرب للتخفيف وعلم المخاطب بها ، ومنها حذف الموصوف وجواب الشرط والصِّلة .

(٤) ساقط من : ب .

(٥) أ ، ب : يجب ، وأثبتُّ مايقتضيه السياق .

(٦) هذا سؤالٌ مبنيٌّ على قول سيبويه : « ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفاً واكتفاءً بعلم المخاطب مايعني » . الكتاب ١ / ٣٧٥ (بولاق) ، ٢ / ٣٤٥ (هارون) .

(٧) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وذلك قولك : ليس غيرُ ، وليس إلاّ ، كأنه قال : ليس إلا ذاك ، وليس غيرُ ذاك» . الكتاب ١ / ٣٧٥ (بولاق) ، ٢ / ٣٤٥ (هارون) .

وهل يجوزُ : مامنْهما ماتَ حتّى رأيتُه في حالِ كذا وكذا ؟ ومادليلُ المحذوفِ فيه ؟ وهل هو حالُ ذكرِ اثنَيْنِ ، يُفْصَلُ أحدُهما بِمِنْ في قوله : مامنْهما ، فيقتضي : مامِنْهما أحدٌ إلا بِصِفَةِ كذا ؟[1].

وما تأويلُ قولِهِ جلَّ وعزَّ : ﴿ وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ ﴾[2] ؟ وهل دليلُ المحذوفِ حالُ ذكْرِ أهلِ الكتابِ مع فَصْلِ بَعْضِهم بِمِنْ ، فيقتضي ذلك : وإنْ مِنْ أَهْلِ [الكتاب][3] أحدٌ إلا / ٤٤أ لَيُؤْمِنَنَّ [به][3] ؟ .

وما الشّاهدُ في قولِ النّابغة :

كأنَّكَ مِنْ جمالِ بني أُقَيْشٍ .·. يُقَعْقَعُ خَلْفَ رِجْلَيْه بِشَنٍّ[4] ؟

ومادليلُ المحذوفِ ؟ وهل هو ذكْرُ جمالٍ قد فَصَلَ بعضَها بِمِنْ ؛ لِيَصفَه بالصِّفَةِ التي ذَكَرَ ، فاقتضى ذلك : كأنَّكَ مِنْ جمالِ بني أُقَيْشٍ جَمَلٌ يُقَعْقَعُ خَلْفَ رِجْلَيْه بِشَنٍّ ؟ .

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول : مامنهما مات حتى رأيتُه في حال كذا وكذا ، وإنما يريد : مامنهما واحدٌ مات » . الكتاب ١ / ٣٧٥ (بولاق) ، ٢ / ٣٤٥ (هارون) .

(٢) تكملة الآية ﴿ .... قَبْلَ مَوْتِهِۦ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا ﴾ النساء : ١٥٩ .
والسؤال عن قول سيبويه : « ومثلُ ذلك قوله تعالى جدُّه : [الآية] » . الكتاب ١ / ٣٧٥ (بولاق) ، ٢ / ٣٤٥ (هارون) .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) ب : مسنٍّ
والبيت من قصيدة من البحر الوافر ، مطلعها :
غَشيتُ منازلاً بِعُرَيْتنات .·. فأعلى الجِزْعِ للحيِّ المُبِنِّ
يخاطب فيها عُيينة بن حصن الفزاري لما أراد عون بني عبس على بني أسد ، وينقض الحلف الذي بين ذبيان وبني أسد ، وعُريتنات : وادٍ لبني فَزارة في عَدَنة ، وهي شماليّ الشَّربة ، ويقطع بينهما وادي الرُّمَّة . انظر : معجم ما استعجم ٣ / ٩٢٤ ، والجزع : منعطف الوادي . انظر : اللسان ٨ / ٤٧ (جزع) .
وبنو أُقيش : حيٌّ من عُكْل ، وإبلهم ليست بكرام ، فيضربُ بنفارها المثل . والشنُّ : القربة البالية . يقول : أنت سريع النفور تنفر مما لاينبغي أن يُنفر منه . انظر : الخزانة ٥ / ٦٨ - ٧٠ .
انظر : الديوان ١٢٦ ، الكتاب ٢ / ٣٤٥ ، مجاز القرآن ١ / ٤٧ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ٢٥٩ ، المقتضب ٢ / ١٣٦ ، الكامل ١ / ٣٨٦ ، الأصول ٢ / ١٧٨ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٧٤ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٥٨ ، سر الصناعة ١ / ٢٨٤ ، الاقتضاب ٣ / ٦٩ ، إعراب القرآن المنسوب للزجاج ١ / ٢٩٢ ، إيضاح شواهد الإيضاح ١ / ٣٣١ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٢٩ ب .

وما الشَّاهدُ في قولِه(١) :

لَوْ قُلْتَ مافي قَوْمِها لـم تِيْثَمِ .·. يَفْضُلُها في حَسَبٍ ومِيْسَمِ (٢) ؟

ومادليـلُ المحذوفِ فيـه ؟ وهل هو مايقـتـضيـه حرفُ النَّفيِ من الاسمِ العامِّ إذا أُطْلِقَ، كما يقتضي في قولك : مافيها إلا زيدٌ ، فيُقْتَضى ليُوْصَفَ بالصِّفَةِ التي ذُكِرَتْ في البيتِ ، فتقديرُه : لو قُلْتَ : مافي قومِها لم تِيْثَمْ أحدٌ يَفْضُلُها ؟.

وهـل يجـوزُ : لـو أنَّ زيداً هاهنا (٣)؟ ولِمَ جازَ على حذفِ الجوابِ ؟ ومادليلُه ؟ وهل هو حالُ تفخيمِ الشَّأْنِ في خيرٍ أو شَرٍّ ؛ ولِذلك كان حذفُ الجوابِ أَبْلَغَ في مثلِ هذا ؟ .

---

(١) القائل مختلفٌ فيه على النحو الآتي :

أ - قيل : هو حكيم بن مُعيَّة الرَّبعيّ ، من بني ربيعة بن مالك بن زيد مناة بن تميم ، راجزٌ إسلاميٌّ ، كان في زمن العجاج وحميد الأرقط . انظر : الخزانة ٥ / ٦٤ ، والبيتان له في : تهذيب الألفاظ ١ / ٢٠٦ - ٢٠٧ .

ب - وقيل : أبو الأسود الحمّاني ، من بني حمّان بن عبدالعُزّى بن كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم . انظر : جمهرة أنساب العرب ٢٢٠ ، والرجز له في : شرح المفصل ٣ / ٦١ ، المقاصد النحوية ٤ / ٧١ .

جـ - وقال الشنقيطي : « وقيل حميد الأرقط » . الدرر ٦ / ٢٠ ، وهو حميد بن مالك بن رِبعيّ بن مُخاشن من بني كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم ، شاعرٌ إسلامي من شعراء الدولة الأموية ، وهو معاصر للحجاج . انظر لترجمته : معجم الأدباء ١١ / ١٣-١٥ ، الخزانة ٥ / ٣٩٥ ، ولم يُعز له الرجز في مصادري الأخرى ، ولعل الشنقيطي أخذه من قول البغدادي في ترجمة حكيم بن مُعيّة : « كان في زمن العجّاج وحميد الأرقط . نسبه إليه سيبويه في موضع آخر من كتابه » . الخزانة ٥ / ٦٤ . والضمير في : نسبه ، يعود إلى حكيم .

(٢) من الرجز ، وقبلهما :

تضحكُ عن أبيضَ برّاقِ الفَمِ .·. محفوفةٍ لثاثُـه بالعظْلـمِ

انظر : تهذيب الألفاظ ١ / ٢٠٦ ، والعظْلم : عُصارة شجرٍ لونُه كالنِّيل أخضر إلى الكُدرة . انظر : اللسان ١٢ / ٤١٢(عظلم) ، وتيثم : أصله : تأثم ، كُسرت التاء في لغة غير أهل الحجاز ، وقُلبت الهمزة ياء ، والميسم : الجمال . انظر : المقاصد النحوية ٤ / ٧١ ، الخزانة ٥ / ٦٣ .

انظر : الكتاب ٢ / ٣٤٥ ، معاني القرآن للفراء ١ / ٢٧١ ، معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٥٨ ، إعراب القرآن للنحاس ٤ / ٣٤٩ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٧٥ ، الخصائص ٢ / ٣٧٠ ، ضرائر الشعر للقزاز ٢١٣ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٧٥ ، الاقتضاب ٣ / ٦٨ ، إيضاح شواهد الإيضاح ٢ / ٩٠٠ ، أمالي السهيلي ٥٤ ، التخمير ١ / ٣٤٦ ، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٧١ .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فحذفوا هذا كما قالوا : لو أنَّ زيداً هاهنا ، وإنَّما يُريدون : لكان كذا وكذا » . الكتاب ١ / ٣٧٦ (بولاق) ، ٢ / ٣٤٦ (هارون) .

وهل يجوزُ : ليس أحدٌ [١] ؟ وما دليلُ المحذوفِ فيه ؟ وهل هو حالُ طلبِ إنسانٍ هناك ، فقيل : ليس أحدٌ ، أي : ليس أحدٌ هاهنا ؟ .

وما الشَّاهدُ في قولِ ابنِ مُقْبِلٍ [٢] :

وما الدَّهْرُ إلاّ تارتانِ فمنْهــا .·. أموتُ وأُخْرى أَبْتَغي العَيْشَ أَكْدَحُ [٣] ؟

ومادليلُ المحذوفِ فيه ؟ وهل هو حالُ ذِكْرِ تارتَيْنِ قد فُصِلَتْ إحداهما بـ (مِنْ) ، فاقتضى : إلا تارتانِ فمنها تارةٌ أموتُ ، ومع ذلك فقولُه : وأُخرى أَبْتَغي العيشَ أَكْدَحُ ، دليلٌ على تَقَدُّمِ ذِكْرِ (تارةٍ) في التَّقديرِ والمفهومِ ؟.

وهل يجوزُ : هذا الذي أَمْسِ ؟ ومادليلُ المحذوفِ فيه ؟ وهل هو حالُ فِعْلٍ له أَمْسِ قَدْ اشْتُهِرَ [٤] ، فكأنَّه قيل : هذا الذي فَعَلَ أَمْسِ ؟ [٥] .

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وقولهم : ليس أحدٌ ؛ أي : ليس هاهنا أحدٌ ، فكلُّ ذلك حُذِفَ تخفيفاً واستغناءً بعلم المخاطب بما يعني » . الكتاب ١ / ٣٣٦ (بولاق) ، ٢ / ٣٤٦ (هارون) .

(٢) ابن مقبل : هو تميم بن أُبيّ بن مقبل ، من بني العَجْلان ، أدرك الجاهلية والإسلام ، وأسلم ، وكان يُهاجي النجاشي الشاعر ، فهجاه النجاشيّ ، فاستعدى عليه عمر ، رضي الله عنه . انظر : الشعر والشعراء ١ / ٤٥٥ – ٤٥٨ ، الإصابة ١ / ١٨٧ – ١٨٨ ، الخزانة ١ / ٢٣١–٢٣٣ .
وعزا البكري البيت إلى العُجير السَّلولي ، ورده الميمني . انظر : اللآلئ ١ / ٢٠٥ .
والعُجير هو ابنُ عبدالله بن كعب من بني سَلول بن مُرَّة بن صعصعة « ... – نحو ٩٠ هـ » ، يُكنى أبا الفرزدق ، شاعرٌ مُقلّ . انظر : اللآلئ ١ / ٩٢ – ٩٣ ، الخزانة ٥ / ٣٥ – ٣٦ .

(٣) من قصيدة من البحر الطويل ، ومطلعها :
سَلِ الدَّارَ مِنْ جَنْبَيْ حِبِرٍّ فَوَاهبٍ .·. إلى مارأى هَضْبَ القليبِ المُضَيَّحُ
حِبِرّ وواهب : جبلان لبني سُلَيم ، وهضب القليب : لبني قُنْفُذ من بني سُلَيم ، والمُضَيَّح : ماءٌ لبني البكّاء .
انظر : بلاد العرب ١٤٢ ، ١٧٢ ، معجم ما استعجم ٤ / ١٢٣٥ ، ١٣٦٥ .
وقوله : إلى مارأى ، يُقال : رأى المكانُ المكانَ ؛ أي : قابله حتى كأنَّه يراه . انظر : اللسان ١٤ / ٢٩٩ (رأي) .
انظر : الديوان ٣٨ ، الكتاب ٢ / ٣٤٦ ، معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٢٣ ، الحيوان ٣ / ٤٨ ، حماسة البحتري ١٢٣ ، المقتضب ٢ / ١٣٦ ، الكامل ٣ / ١٧٩ ، ما اتفق لفظه للمبرد ٥٨ ، معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٥٨ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٧٥ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١١٤ ، المحتسب ١ / ٢١٢ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٧٦ ، الخزانة ٥ / ٥٥ .

(٤) ب : أشهر .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ومثلُ قولهم (ليس غيرُ) : هذا الذي أَمْسِ ، يريد : الذي فَعَلَ أَمْسِ » . الكتاب ١ / ٣٧٦ (بولاق) ، ٢ / ٣٤٦ (هارون).

وما الشَّاهدُ في قولِ العَجَّاجِ :

بَعْدَ اللَّتَيَّا واللَّتيّا والَّتي[1] ؟

ومادليلُ المحذوفِ فيه ؟ وهل [هو] [2] حالُ حدوثِ أُمورٍ عظامٍ ، فكأنَّه قال : بَعْدَ اللَّتيّا حَدَثَتْ مِنْ تلكَ الأُمورِ ؟.

---

(١) من أرجوزة مطلعها :

الحمدُ للَّه الذي اسْتقلَّتِ ∴ بإذنهِ السَّماءُ واطْمأنَّتِ

وقبل الشاهد : دافعَ عنِّي بنُقَيرٍ موتتي

وبعده : إذا عَلَتْها أَنْفُسٌ تَردَّتِ

نُقَير : ضبط في الديوان وغيره بضم أوّله وفتح ثانيه ، وضبطه البكري بفتح الأول وكسر الثاني ، وذكر رواية الديوان ، وقال : موضعٌ بين الأحساء والبصرة . انظر : معجم ما استعجم ٤ / ١٣٢٣ .

ومراد الشاعر : أنَّ اللَّه – تعالى – دفع عنه الموت بعد اللتيا والتي ؛ أي بعد شدة ، وعنى بقوله : إذا علتْها أنفُسٌ ... ، عَقَبَةً من عقاب الموت ، إذا أشرفت عليها نفسٌ هلكتْ ، وهذا على طريق التشبيه . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٧٤ .

وانظر : الديوان ٢٦٧ ، الكتاب ٢ / ٣٤٧ ، نوادر أبي زيد ٣٧٦ ، المقتضب ٢ / ٢٨٨ ، ماينصرف ومالاينصرف ١٠٨ ، الأصول ٢ / ٢٧٤ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٧٦ ، شرح السيرافي ٣ / ١٢٦ أ ، الأغفال ١ / ٤٣٢ ، الشعر ٢ / ٤٢٩ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٧٦ ، الأمالي الشجرية ١ / ٣٤ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٣٠ ب .

(٢) ساقط من : ب .

الجوابُ عن البابِ الأوّل[1] :

الذي يجوزُ في الاستثناءِ الذي يُحْمَلُ المعطوفُ فيه على التَّأويلِ وَجْهَانِ :

أحدُهما : الحملُ على اللَّفْظِ .

والآخَرُ : الحَمْلُ على معنى كلامٍ يُخالِفُ المذكورَ في الإعرابِ ، ويوافِقُه في المعنى[2] .

ولايجوزُ أنْ يُحْمَلَ على موضعِ مُفْردٍ مُعْربٍ ؛ لأنَّه لامَوْضِعَ له غيرَ ماظهر في لَفْظِهِ ؛ / ٤٤ ب إذْ كان لايَقَعُ مَوْقِعَه اسمٌ مُفْردٌ إلا ظَهَر فيه مِثْلُ ذلك الإعرابِ .

وتقولُ : ما أتاني غيرُ زيدٍ وعمرٍو ، فيجوزُ في عَمْرٍو وجهانِ : الجرُّ بالعطفِ على اللَّفْظِ ، والرَّفْعُ بالعَطْفِ على تأويلِ الكلامِ ؛ إذْ تأويلُه : ما أتاني إلا زيدٌ وعمرٌو[3] ، فالجرُّ الوجهُ[4] ؛ لأنَّه[5] أَشْكَلُ في اللَّفْظِ ، مع[6] اتِّفاقِ المعنى .

فأمَّا قَوْلُ الشَّاعرِ :

... ... فَلَسْنا بالجبالِ ولا الحديدا[7]

فهذا عَطْفٌ على الموضعِ ؛ لأنَّ مَوْضِعَ (بالجبالِ) نَصْبٌ ؛ إذْ لو وَقَعَ مَوْقِعَه مُفْردٌ مُعْرَبٌ ؛ لَظَهَرَ النَّصْبُ ، وإنَّما الحَمْلُ على التَّأويلِ مُشْبِهٌ لهذا مِنْ جهةِ أنَّه حَمْلٌ على

---

(١) يريد باب الاستثناء الذي يُحمل المعطوف فيه على التأويل .

(٢) الكلام في الباب عن العطف على المستثنى بغير ، والوجه الأول - وهو الجر بالعطف على لفظ ما أُضيفت إليه غير - لا إشكال فيه ، أمّا الوجه الثاني ففيه خلافٌ ، وسيُبين الشارح عن مذهبه فيه بعد أسطر .

(٣) المعنى هو معتمد النحويين في توجيه غير الجر ، غير أنهم اختلفوا على أقوال ، فالشارح يرى أنّه عطفٌ على المعنى ، وسيبويه يرى أنه عطفٌ على موضع غير ، وجعل المعنى علّةً لهذا الحمل ، وذهب الرضي إلى أنّه على موضع ما أضيفت إليه (غير) ؛ إذ يرى أنّ الحركة التي على (غير) عَاريةٌ ، وهي في الحقيقة لما بعدها ، ومنهم مَنْ جعله عطفاً على التوهم . انظر : الكتاب ٢ / ٣٤٤ ، الأصول ١ / ٢٨٥ ، شرح الكافية ١ / ٢٤٦ ، الارتشاف ٢ / ٣٢٣ ، الهمع ١ / ٢٣١ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٣٤٤ ، الأصول ١ / ٢٨٥ ، الهمع ١ / ٢٣١ .

(٥) أ ، ب : لا .

(٦) ب : معنى .

(٧) تقدّم تخريجه في ص : ٣٨٥ .

غيرِ صريحِ اللّفظ ، إلا أنَّه يَنفَصِلُ من الوجه الذي بيَّنْتُ لك[١] ، فلا يجوزُ أن تَعْطِفَ على (غيرٍ) ؛ لأنَّه يَنْقَلِبُ المعنى ، فَيُوجِبُ أنَّ عَمْراً لم يأتِ [٢] ، كما يُوجِبُه في : ما أتاني مثلُ زيدٍ ولاعمرٌو .

وقولُ العربِ : ما أتاني غيرُ زيدٍ وإلا عمرٌو ، دليلٌ على أنَّ الأوَّلَ في معنى الاستثناءِ ، حتّى صَحَّ أنْ يُعْطَفَ بإلاّ [٣] ؛ إذْ لايجوزُ : ما أتاني مثلُ زيدٍ وإلا عمرٌو ، وماأتاني غلامُ زيدٍ وإلا عمرٌو ، فهذا يَفْسُدُ ؛ لأنَّه لم يَتَقَدَّمْ معنى الاستثناءِ [٤] .

---

(١) وهو أنَّ (بالجبال) عملت (ليس) في موضعه ، أما (غيرٌ) فعمل العامل في لفظه وليس له موضعٌ . وانظر : ص : ٥٤٢ هـ٥ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ٢ / ٣١٤ ، الارتشاف ٢ / ٣٢٣ .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٣٤٤ ، الأصول ١ / ٢٨٥ ، شرح التسهيل ٢ / ٣١٣ .

(٤) نقل القرافي مافي هذا الباب بتصرف يسير . انظر : الاستغناء ١١٩-١٢٠ .

الجوابُ عن البابِ الثاني [١] :

الذي يجوزُ في الاستثناء الذي يُحْذَفُ فيه المستثنى إذا[٢] ظَهر دليلٌ يقومُ مقامَ المحذوفِ في الإفهامِ ؛ جازَ حَذْفُه [٣] .

ولايجوزُ إذا لم يَكُنْ دليلٌ يَقُومُ مَقامَ المحذوفِ في الإفهامِ ؛ لأنَّه[٤] لايُعْمَلُ على كلامٍ لايُفْهَمُ له معنىً [٥] .

وتقولُ : ليس غيرُ ، وليس إلاّ ، وتقديرُه : ليس غيرُ ذاك ، وليس إلا ذاك [٦] ، ودليلُ المحذوف حالٌ تقتضي لُزومَ أَمْرٍ لابُدَّ منه ، فيقولُ القائلُ : ليس إلا ، فَيَتحقَّقُ ذلك الأَمْرُ أنَّه لابُدَّ منه ، وتكونُ الحالُ التي ذكرنا قد قامتْ مقامَ المحذوفِ في : ليس إلا ذاك الذي لابُدَّ منه .

وممّا حُذِفَ للدَّلالةِ عليه قولُهم : مامِنْهما ماتَ حتّى رأيتُه في حالِ كذا وكذا [٧] ،

---

(١) يعني باب الاستثناء الذي يُحذف فيه المستثنى .

(٢) ب : إذ .

(٣) قُيِّد جواز الحذف بشرطين : أن يكون الحذف بعد : إلا ، وغير ، وأن يقعا بعد : ليس . انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٢٥ أ ، شرح المفصل ٢ / ٩٥ ، شرح التسهيل ٢ / ٣١٧، شرح الكافية ١ / ٢٤٨ .

(٤) ب : كأنه .

(٥) هذا النَّصُّ نقله القرافي بتصرُّف . انظر : الاستغناء ١٤٦ ، وانظر : الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٣٧٨ - ٣٧٩ .

(٦) انظر : الكتاب ٢ / ٣٤٤ - ٣٤٥ ، المقتضب ٤ / ٤٢٩ ، الأصول ١ / ٢٨٣ .
واسم ليس في : ليس إلا ، مضمرٌ ، والخبر محذوف . انظر : الارتشاف ٢ / ٣٢٧. أما : ليس غيرُ ، ففيه خلافٌ ، فأجاز الأخفش أن تكون الضَّمة إعراباً ، ونُزع التنوين لنيَّة المضاف إليه في اللفظ ، فغيرٌ اسم ليس ، والخبر محذوف ؛ أي : ليس غيرُ ذاك فاعلاً . . ، وذهب الجرميُّ والمبرِّدُ إلى أنَّ الضَّمة بناءٌ ؛ لأنَّه غاية ؛ أي : لحذف المضاف إليه ونية معناه ، وعلى قولهما يجوز أن تكون غير خبر ليس والاسم مُضْمرٌ فيها ، وأن تكون الاسْمَ والخبرُ محذوفٌ. وقال بالأول ابن يعيش واختاره الرضيّ ، وذهب الزجاج إلى أن الضَّمة للإشمام ، وهو أحد وجوه الوقف ، فكأنَّه يرى أنَّ غيراً مرفوعَةٌ منوَّنةٌ .انظر : المقتضب ٤ / ٤٢٩ ، شرح السيرافي ٣ / ١٢٥ب ، التعليقة ٢ / ٧٥ ، شرح المفصل ٢ / ٩٦ ، شرح التسهيل ٢ / ٣١٧- ٣١٨ ، شرح الكافية ١ / ٢٤٨ ، الارتشاف ٢ / ٣٢٧ .
وأشير إلى أن في : ليس غيرُ ، روايات أُخَرَ رواها الأخفش : النَّصب من غير تنوين ، والنَّصب مع التنوين وعليهما تكون غير هي الخبر والاسم مُضْمرٌ ، والرفع مع التنوين على أنَّ غيراً هي الاسم والخبر محذوفٌ . انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٢٥ب ، شرح التسهيل ٢ / ٣١٧ ، شرح الكافية ١ / ٢٤٨ ، الارتشاف ٢ / ٣٢٧ ، المغني ١ / ١٥٧ - ١٥٨ .

(٧) انظر : الكتاب ٢ / ٣٤٥ .

فدليلُه ذِكْرُ شيئينِ قد فُصِلَ أحدُهما بِمِنْ لِيُوصَفَ بِصِفَةٍ خاصَّةٍ ، فاقتضى ذلك : مامنْهما[1] أحدٌ ماتَ حتَّى كان كذا .

وفي التَّنزيلِ : ﴿ وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ ﴾ ، ودليلُ المحذوفِ فَصْلُ (مِنْ) بَعْضَ أَهْلِ الكتابِ[2] ، فاقتضى ذلك : وإنْ مِنْ أَهْلِ الكتابِ أحدٌ إلا لَيُؤْمِنَنَّ به[3] .

وقال النَّابغةُ :

/ ١٤٥أ كأنَّكَ مِنْ جِمالِ بني أُقَيْشٍ .˙. يُقَعْقَعُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بِشَنٍّ[4]

ودليلُ المحذوفِ فَصْلُ (مِنْ) بَعْضَ الجِمالِ ؛ لِيُوصَفَ بالصِّفَةِ الذي[5] ذُكِرَتْ ، فاقتضى ذلك أنْ يكونَ على معنى : كأنَّك مِنْ جِمالِ بني أُقَيْشٍ جَمَلٌ يُقَعْقَعُ خَلْفَ رِجْلَيه بِشَنٍّ[6] .

يَتْلُوهُ : وقال الشَّاعرُ :

لو قُلْتَ مافي قومِها لم تِيْثَمِ[7]

والحمدُ للَّهِ وَحْدَهُ ، وصلى اللَّهُ على مُحَمَّدٍ وآلِه وَصَحْبِه أجْمَعِينَ .

---

(١) ب : بينهما .

(٢) قال السيرافي : « أكثر ماياتي الحذفُ مع (مِنْ) ؛ لأنَّ (مِنْ) تَدُلُّ على التبعيض ، وأقلُّ أجزاء العدد واحدٌ ، وقد جاء في القرآن : ﴿ وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ .... ﴾ ، وجاء الحذفُ مع (في) ، وليس مثل (مِنْ) في الكثرة » . شرح السيرافي ٣ / ١٢٥ب .

(٣) انظر : معاني القرآن للأخفش ١ / ٢٥٩ ، معاني القرآن وإعرابه ٢ / ١٢٩ ، معاني القرآن للنحاس ١ / ٢٣٦ .

(٤) ب : فسن . ،والبيت تقدَّم تخريجه في ص : ٥٤٥ .

(٥) كذا في النسختين ، والوجه : التي ذكرت .

(٦) ذكر أبو عبيدة نحو تقدير الشارح وتقدير سيبويه والأخفش والمبرد : كأنَّك جملٌ من جمال بني أُقيش . انظر : الكتاب ٢ / ٣٤٥ ، مجاز القرآن ١ / ٤٧ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ٢٥٩ ، المقتضب ٢ / ١٣٧ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٥٨ .

(٧) تقدَّم تخريجه في ص : ٥٤٦ .

الجزءُ التَّاسِعُ والعِشْرونَ مِنْ شَرْحِ كتابِ سيبويه ، إملاءُ أبي الحَسَنِ عليِّ بنِ عيسى النَّحويِّ.

/ ٤٥ ب بِسْمِ اللَّهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ ، وباللَّهِ التَّوفيقُ .

وقال الشَّاعرُ :

لو قُلْتَ مافي قَوْمِها لَمْ تِيْثَمِ .·. يَفْضُلُها في حَسَبٍ ومِيْسَمِ

فدليلُ الحذفِ حَرْفُ النَّفي الذي يَقْتَضي الاسمَ العامَّ ، مع الصِّفةِ التي تقتضي الموصوفَ ، وذلك على قياس : (مافي الدَّارِ إلا زيدٌ ، في دِلالتِه على (أحدٍ) التي تقومُ مَقامَ اللَّفْظِ)[٢] به ، (فتقديرُه : لو قُلْتَ)[٣] : مافي قومِها ، لم تِيْثَمْ أحدٌ يَفْضُلُها في حَسَبٍ ومِيْسَمٍ[٤].

وتقولُ : لو أنَّ زيداً هاهنا ، على حذفِ الجوابِ في حالِ تَفْخيمِ الشَّأْنِ[٥] ، كما تقولُ : لو أَنَّ عليّاً بَيْنَ الصَّفَّيْنِ ، فهذا في تعظيمِ شأْنه في الفَتاءِ ، فإذا ذَكَرْتَ جباناً مشهوراً بالجُبْنِ ، فَقُلْتَ : لو كانَ فلانٌ بينَ الصَّفَّيْنِ ؛ لَفُهِم المعنى [أنَّه][٦] : لكادَتْ نَفْسُه أنْ تَخْرُجَ ، أو لَذَهَبَ عَقْلُه مِنْ جَزَعِهِ ، أو لَوَلَّى مُدبراً لايُلْوي على شيءٍ ، فهذا في ضِدِّ تلك الحالِ .

---

(١) تقدَّم تخريجه في ص : ٥٤٦ .

(٢) معاد في : ب .

(٣) معاذ في : ب .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٣٤٦ ، معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٥٨ .
وقال الفراء – بعد إنشاد البيت – : « وإنَّما جاز ذلك [الحذف] في (في) ؛ لأنَّك تجد معنى (مِنْ) أنَّه بعضُ ما أُضيفت إليه ؛ ألا ترى أنك تقول : فينا صالحون وفينا دونَ ذلك ، فكأنك قلت : منّا ، ولايجوز أنْ تقول : في الدار يقول ذلك ، وأنت تُريد : في الدار مَنْ يقول ذلك ، إنما يجوزُ إذا أُضيفت (في) إلى جنس المتروك». معاني القرآن ١ / ٢٧١ .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٣٤٦.

(٦) ساقط من : ب .

وتقولُ : ليس أحدٌ ، فدليلُ المحذوفِ حالُ طَلَبِ إِنْسانٍ هناك ، فكأنَّه قيل : ليس أحدٌ هاهنا [١] .

وقالَ ابنُ مُقْبِلٍ :

وما الدَّهْرُ إلا تارَتان فمنْهما .·. أَمُوتُ وأُخرى أَبْتَغي العَيْشَ أَكْدَحُ [٢]

ودليلُ المحذوفِ ذِكْرُ تارَتَيْنِ ، [ثُمَّ][٣] فَصْلُهما بِمنْ ؛ ليوصَفَ المفصولُ ، فاقتضى ذلك : فمنهما تارةٌ أموتُ [٤] ، وبيَّنَ ذلك بقولِه : وأُخْرى .

وتقولُ : هذا الذي أَمْسِ ، ودليلُ المحذوفِ اشْتهارُ إِنسانٍ بِفعْلٍ ، فكأنَّكَ قُلْتَ : هذا الذي فَعَلَ أَمْسِ [٥] .

وقال العجَّاجُ :

بَعْدَ اللَّتَيّا واللَّتَيّا والَّتي [٦]

فَحَذَفَ الصِّلةَ [٧] ، ودليلُ المحذوفِ حُدوثُ أمورٍ عِظامٍ ، فكأنَّه قال : بَعْدَ اللَّتَيّا حَدَثَتْ من الأمورِ العِظامِ ، وأَوْضَحَ ذلك بالتَّكريرِ للتَّأكيدِ [٨] ؛ لأنَّه لايُؤكِّدُ إلا ماعَظُم شأْنُه [٩] .

---

(١) التقدير عند سيبويه : ليس هنا أحدٌ . انظر : الكتاب ٢ / ٣٤٦ .

(٢) تقدَّم تخريجه في ص : ٥٤٧ .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٣٤٦ ، معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٥٨ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١١٤ ، وفي معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٢٣ : فمنهما ساعة .... ، والمعنى واحدٌ .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٣٤٦ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ٢٥٩ .

(٦) تقدَّم تخريجه في ص : ٥٤٨ . وأورد سيبويه هذا الشاهد وماقبله لتقوية حذف المستثنى .

(٧) قال الفارسي : « فأما قوله : بعد اللَّتيا .... [البيت] فممّا جرى مجرى المثل ، ولايُقاس عليه » . الأغفال ١ / ٤٣٢ ، والمحذوف صلتا الموصولين الأوّلين ، أما الثالث فقد جاء بصلته في قوله :

إذا عَلَتْها أَنْفُسٌ تَرَدَّتِ

وأجاز السيرافي أن تكون للموصولات كلِّها ، كأنَّها موصولٌ واحدٌ ، انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٢٦أ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٧٤ ، الأمالي الشجرية ١ / ٣٤ .

(٨) ب : وللتاكيد .

(٩) انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٢٥ ب - ١٢٦ أ .

بابُ الاستثناءِ بِلَيْسَ ولايَكُونُ[١]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في الاستثناءِ بِلَيْسَ ، ولايكونُ [مِمّا لايجوزُ[٢] .

مَسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في الاستثناءِ بِلَيْسَ ، ولايكونُ][٣] ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

ولِمَ لايجوزُ إظهارُ الضَّميرِ الذي في : لَيْسَ ، ولايكونُ ، في الاستثناءِ ؟ ولِمَ لابُدَّ فيهما مِنْ ضميرٍ ؟[٤] .

ومانظيرُ ذلك في : حَسْبُكَ ، مِنْ أنَّه لايَقَعُ فيه معنى النَّهي إلا أنْ يكونَ / ٤٦ أ مُبتدأً[٥] ؟ ولِمَ ذلك ؟ وهل هو لأنَّ معنى النَّهي عارضٌ فيه ، فَلَزِمَ أقوى الوجوهِ الذي يجري عليها[٦] ، كما أنَّ معنى الاستثناءِ في : لَيْسَ ، ولايكونُ ، عارضٌ فيه ، فَلَزِمَ أقوى الوجوهِ الذي يكونُ عليه الفعلُ ، وهو الضَّميرُ فيه ؟ .

ولِمَ صارَ المُبْتدأُ أقوى الوجوهِ التي يكونُ عليها الاسْمُ ؟ وهل ذلك لأنَّه مُعْتَمدُ البيانِ ، مع أنَّ له صَدْرَ الكلامِ ؟ فَلِمَ صارَ الإضْمارُ في الفِعْلِ أقوى الوجوهِ التي يكونُ

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابُ لايكونُ وليسَ وما أشبههما . انظر : الكتاب ١ / ٣٧٦ (بولاق) ، ٢ / ٣٤٧ (هارون) .

(٢) تحدث سيبويه في الباب عن باقي أدوات الاستثناء ، فتحدث عن ليس ولايكونُ ، واسمهما إذا كانتا للاستثناء وذكر أنهما قد يستعملان صفتين ، ثم تكلّم عن خلا وعدا وفاعلهما ، ثم بيَّن حكم (أنْ يكون) بعد (إلاّ) ، ثم تحدَّث عن حاشا وحكمها ، ونقل عن بعض العرب استعمال خلا حرفاً ، إذا لم تدخل عليها (ما) المصدرية ، وختم الباب بالكلام عن سوى .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فإذا جاءتا وفيهما معنى الاستثناء فإنَّ فيهما إضماراً ، على هذا وقع فيهما معنى الاستثناء » . الكتاب ١ / ٣٧٦ (بولاق) ، ٢ / ٣٤٧ (هارون) .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه بعدَ النَّص السابق : « كما أنّه لايقعُ معنى النَّهي في : حسبُك ، إلا أنْ يكونَ مبتدأً » . الكتاب ١ / ٣٧٦ (بولاق) ، ٢ / ٣٤٧ (هارون) .

(٦) أ ، ب : عليهما ، وأثبتُّ مايقتضيه السياق .

عليه[١] ؟ وهل ذلك لأنَّه خَاصَّتُه التي لاتكونُ لغيرِه ، كما أنَّ الجرَّ لما كانَ من خاصَّةِ الاسْمِ ؛ كان أقوى فيه ؟ .

ولِمَ وَجَبَ في : لَيْسَ ، ولايكونُ ، أنَّهما ليسا بأَصْلٍ في الاستثناءِ ؟ .

وماوجهُ شَبَهِ لَيْسَ بإلاَّ حتَّى جازَ بها الاستثناءُ ؟ .

وماحُكْمُ : ما أتاني القومُ ليس زيداً ، وأتوني لايكونُ عَمْراً ؟ [٢] .

ولِمَ جازَ الاستثناء بهما بَعْدَ الإيجابِ والنَّفيِ ؟ وهل ذلك لموافقتهما[٣] معنى (إلا) في هذا الموضعِ ؛ إذْ نَفْيُ النَّفْيِ إيجابٌ ، [فما أتاني القومُ نفيٌ ، وليس زيداً نَفْيٌ عَنْ بعضِهم ذلك النَّفْيِ ، فصار زيدٌ على معنى الإيجابِ ؟][٤] .

وهل يُشْبِهُ الجوابَ منْ جِهَةِ أنَّه إذا قال : أتوني ؛ صار المخاطَبُ بمنزلةِ مَنْ قال : بعضُهم زيدٌ ؛ لِوُقوعِ ذلك في نَفْسِهِ ، فكأنَّه قال : لَيْسَ بَعْضُهم زيداً ؟ [٥] .

ولِمَ لايجوزُ إظهارُ بَعْضِهِم في الاستثناءِ ؟ وهل ذلك للاسْتِغْناءِ اللاَّزِمِ ، مع وقوعِهِ موقعَ حرفٍ لايَتَصرَّفُ ولاله عَمَلٌ ظاهرٌ ؟ [٦] .

ومانظيرُه من الإضمارِ في : لاتَ حينَ ذاك ؟ وهل ذلك للاستغناء عنه مع ضَعْفِ (لات) أنْ تَعْمَلَ على وَجْهَيْنِ ، فكانَ أَخَفُّ الوَجْهَيْن أحقَّ بأنْ يَلْزَمَ ؟ [٦] .

---

(١) كذا في النسختين ، والوجه أن يقول : عليها .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وذلك قولك : ما أتاني القومُ ليس زيداً ، وأتوني لايكون زيداً » . الكتاب ١ / ٣٧٦ (بولاق) ، ٢ / ٣٤٧ (هارون) .

(٣) أ : لموافقتها .

(٤) ساقط من : ب .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « كأنَّه حين قال : أتوني ، صار المخاطب عنده قد وقع في خَلَده أنَّ بعض الآتين زيدٌ ، حتى كأنَّه قال : بعضُهم زيدٌ ، فكأنه قال : ليس بعضُهم زيداً » . الكتاب ١ / ٣٧٦ (بولاق) ، ٢ / ٣٤٧ (هارون) .

(٦) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وتَرْكَ إظهارَ بعضٍ ؛ استغناءً، كما تَرَكَ الإظهارَ في : لاتَ حينَ » . الكتاب ١ / ٣٧٦ (بولاق) ، ٢ / ٣٤٧ (هارون) .

وهل يجوزُ في : لَيْسَ ، ولايكونُ ؛ الإجراءُ [١] على معنى الصِّفة ؟ [٢] ، ومادليلُه مِنْ قولِهم : أَتَتْني امرأةٌ لاتكونُ فُلانةَ ، وما أتتني امرأةٌ ليستْ فُلانةَ ، ولو كانَ استثناءً لم يُؤَنَّثْ ، كما تقول : أَتَيْنَني لايكونُ فُلانةَ ، ولَيْسَ فُلانةَ ؟ [٣] .

وماوجهُ الاستثناءِ بخَلا [٤] ، وعَدا ؟ ، ولِمَ جَازَ الاستثناءُ بعَدا ، وخَلا ، ولَمْ يَجُزِ الوَصْفُ بهما كما جازَ بلَيْسَ ، ولايكونُ [٥] ؟ وهل ذلك لَضَعْفِهما في معنى النَّفي ، فلم يَصْلُحْ أنْ يُوصَفَ بهما مع دلالةِ الاستثناء فيهما ؟ .

وماحكمُ قولِك : ما أتاني أحدٌ خَلا زيداً ، وأتاني القومُ عَدا عمراً ؟ [٦] .

ولِمَ لايجوزُ : ما أَتَتْني امرأةٌ خَلَتْ فُلانةَ ، / ٤٦ ب ولا : أَتَتْني امرأةٌ عَدَتْ فُلانةَ ؟ [٧] .

ولِمَ جازَ : ما أتاني أحدٌ خلا زيداً ، ولَمْ يَجُزْ : ما أتاني أحدٌ جاوزَ زيداً ، مع موافقتِه لـ (خَلا) في المعنى [٨] ؟ فهلا جازَ الاستثناءُ فيه كما جازَ بخَلا ؟ وهل ذلك لأنَّ خَلا أَشَدُّ اقتضاءً لمعنى النَّفي الذي يُوافِقُ نظيرَه من : ليس ، ولايكونُ ؛ إذْ قَدْ

---

(١) ب : إلا جراً .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وقد يكون صفةً ، وهو قول الخليل ، رحمه اللّهُ ، وذلك قولك : ما أتاني أحدٌ ليس زيداً ، وما أتاني رجلٌ لايكون زيداً ، إذا جعلتَ : ليس ولايكون ، بمنزلة قولك : ما أتاني أحدٌ لايقولُ ذاك ، إذا كان : لايقولُ ، في موضع : قائلٌ ذاك » . الكتاب ١ / ٣٧٦ (بولاق) ، ٢ / ٣٤٨ (هارون) .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ويدلُّك على أنَّه صفةٌ أنَّ بعضَهم يقول : ما أتتني امرأةٌ لاتكونُ فلانةَ ، وما أتتني امرأةٌ ليستْ فلانةَ ، فلو لم يجعلوه صفةً لم يؤنثوا ؛ لأنَّ الذي لايجيء صفةً فيه إضمارُ مذكَّرٍ ؛ ألا تراهم يقولون : أتَيْنَني لايكونُ فلانة ، وليس فلانةَ ، يريد : ليس بعضُهم فلانةَ ، فالبعضُ مذكّر » . الكتاب ١ / ٣٧٦ - ٣٧٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٤٨ (هارون) .

(٤) أ ، ب : خلاف .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وأما عَدَا وخَلا فلا يكونان صفةً ، ولكن فيهما إضمارٌ كما كان في لَيْسَ ولايكُونُ ، وهو إضمارٌ قصَّتُه فيهما قصَّتُه في : لايكون ، وليس » . الكتاب ١ / ٣٧٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٤٨ (هارون) .

(٦) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وذلك قولك : ما أتاني أحدٌ خلا زيداً ، وأتاني القومُ عدا عمراً ، كأنك قلتَ : جاوز بعضُهم زيداً » . الكتاب ١ / ٣٧٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٤٨ (هارون) .

(٧) تقدَّم السؤال عن علة امتناع الوصف بخلا وعدا قريباً .

(٨) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « إلا أنَّ خَلا وعَدا فيهما معنى الاستثناء ، ولكنّي ذكرت جاوزَ ؛ لأُمثِّل لك به ، وإن كان لايُستعمل في هذا الموضع » . الكتاب ١ / ٣٧٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٤٨ (هارون) .

يَصِحُّ : خلا ، بأن انْتَفى ، ولايَصِحُّ : [جاوزَ ، بأن انْتفى][1] فإنّما هو مُتقارِبٌ[2] في المعنى؟ .

وماحكمُ : أتاني القومُ ماعدا زيداً ، وأتوني ماخلا زيداً[3] ؟ ولِمَ لايجوزُ هاهنا الجرُّ كما يجوزُ في : عَدا ، وخَلا بغيرِ (ما) في مذهبِ بعضِ العَرَبِ ؟[4] .

وماحكمُ : أتوني إلا أنْ يكونَ زيدٌ ؟ ولِمَ جازَ الرَّفْعُ في هذا الموضعِ ؟ ولِمَ لايجوزُ أنْ يكونَ استثناءً[5] ؟ وهل ذلك لأنَّه لايَدْخُلُ استثناءٌ على استثناءٍ ، مع أنَّه في صلةِ (أنْ) بمنزلةِ : لايأتونَكَ إلا أنْ يأتيَك زيدٌ ؟ وماوجهُ رجوعِه إلى أصْلِ الاستثناءِ ؟ وهل ذلك لأنَّه بمنزلة : كان منهم إتيانٌ إلا إتياناً منْ زيدٍ ؟ .

ومافي امتناعِ عَدا ، وخَلا من هذا الموضعِ من الدَّليلِ ؟ وهل ذلك لأنَّه لمّا لَمْ يَجُزْ[6] : أتوني إلا عَدا زيداً ، ولا : أتوني إلا خلا زيداً ؛ دَلَّ ذلك على أنَّ هذا المَوْقِعَ لايَقَعُ فيه حرفُ الاستثناءِ ؟[7] .

---

(١) ساقط من : ب .

(٢) ب : مقارب .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وتقول : أتاني القومُ ماعدا زيداً ، وأتوني ماخلا زيداً ، فما هنا اسمٌ .... » إلى قوله : « مثَّلتَهُ بمصدرِ ماهو في معناه ، كما فعلتَه فيما مضى » . الكتاب ١ / ٣٧٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٤٩ (هارون) .

(٤) لم يذكر سيبويه استعمال عدا حرف جرّ ، كما لم يذكره الشارح نفسه في الباب الأول من أبواب الاستثناء . وكان قد ذكر فيه أدوات الاستثناء وأنواعها ، أما خلا فنقل سيبويه عن بعض العرب استعمالها حرف جر ، حيث يقول : « وبعضُ العرب يقول : ماأتاني القوم خلا عبد الله ، فجَعَلَ خلا بمنزلة حاشا ، فإذا قلتَ : ماخلا ؛ فليس فيه إلا النَّصب ؛ لأنَّ (ما) اسمٌ ، ولاتكون صلتُها إلا الفعلَ هنا » . الكتاب ١ / ٣٧٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٤٩ - ٣٥٠ (هارون) . وسيعيد الشارح السؤال عن هذا النَّص في موضعه .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وإذا قلتَ : أتوني إلا أنْ يكون زيدٌ ، فالرفعُ جيِّدٌ بالغٌ ، وهو كثيرٌ في كلامهم ؛ لأنَّ (يكون) صلةٌ لـ (أنْ) ، وليس فيها الاستثناء ، و (أنْ يكون) في موضع اسمٍ مستثنى ، كأنَّك قلت : يأتونك إلا أنْ يأتيَك زيدٌ » . الكتاب ١ / ٣٧٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٤٩ (هارون) .

(٦) ب : يجد .

(٧) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « والدليلُ على أنَّ (يكون) ليس فيها هاهنا معنى الاستثناء أنَّ لَيْسَ وَعَدا وخلا لايَقَعْنَ هاهنا » . الكتاب ١ / ٣٧٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٤٩ (هارون) .

ومـافي قـوله جَلَّ ثناؤه : ﴿ إلاَّ أَن تَكُونَ تِجارَةٌ عَن تَراضٍ مِّنْكُمْ ﴾ [١] ؟ وهـل ذلك لأنَّ الرَّفْعَ قَدْ دَلَّ على خروجـه عن حدِّ الاستثناء ؟ ولِمَ جاز فيه النَّصْبُ [٢] ؟ وهل ذلك لأنَّه وُجِّه على خبرِ (تكون) ، كأنَّه قيل : إلا أنْ تكونَ الأموالُ تجارةً عَنْ تَراضٍ مِنْكُم ؟ [٣].

وماحكمُ : حاشـا ؟ ولِـمَ وَجَبَ أنَّه حرفُ جَرٍّ في قولِهم : ذَهَبَ القومُ حاشا زيدٍ ؟ وهل ذلك لأنَّه على معنى إضافة انْتفاءِ الذّهاب إلى زَيْدٍ على جهةِ التَّنْزيه له عن ذلك ، فهذا معنى الحرفِ ، وهو خَارِجٌ مِمّا دَخَلَ فيه ماقَبْلَه ؛ فهذا معنى الاستثناء ؟[٤].

وماوجهُ قولِ بَعْضِ العربِ : ما أتاني القومُ خلا عبدِ اللّه ؟ ولِمَ وَجَبَ أنَّها في هذا الموضعِ حرفُ جرٍّ [٥] ؟ وهل ذلك لأنَّها على قياسِ : على زيدٍ ، في الاشتراكِ[٦] ، وقد أضَافت الإتيانَ إلى عبدالله ، على أنَّه مُوْجَبٌ بَعْدَ مَنْفيٍّ ؟.

ولِمَ جازَ : أتوني ماخلا عبدَالله ، ولَمْ يَجُزْ مثلُ ذلك في : أتوني ماحاشا زيدٍ ؟ وهل ذلك لأنَّه لايُوصَلُ بحرفِ الجرِّ على معنى المَصْدَرِ ؟ [٧].

---

(١) من قوله تعالى : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَـٰطِلِ .... ﴾ النساء : ٢٩ .

(٢) نصب ﴿ تجارة ﴾ قرأ به الكوفيون حمزةُ والكسائيُّ وعاصم ، والباقون بالرفع . انظر : السبعة ٢٣١ ، التبصرة في القراءات ٤٧٧ .

(٣) السؤال عن قول سيبويه : « ومَثَلُ الرَّفعِ قولُ اللّه عز وجلّ : ﴿ إلاَّ أنْ تَكُونَ تجارَةٌ .... ﴾ وبعضهم ينصبُ على وجه النصب في : لايكون ، والرَّفْعُ أكثر » . الكتاب ١ / ٣٧٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٤٩ (هارون) .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وأما حاشا فليس باسمٍ ، ولكنّه حرفٌ يجرُّ مابعده كما تجرُّ حتّى مابعدها ، وفيه معنى الاستثناء » . الكتاب ١ / ٣٧٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٤٩ (هارون) .

(٥) السؤال عن قول سيبويه : « وبعضُ العرب يقول : ما أتاني القومُ خَلا عبدِاللّه ، فجعل خَلا بمنزلة حاشا » الكتاب ١ / ٣٧٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٤٩ - ٣٥٠ (هارون) ، وقد تقدَّم نحو هذا السؤال في ص : ٥٥٨ .

(٦) يعني بالاشتراك أن خلا تقع فعلاً وحرفاً ، وعَلى كذلك تقع حرفاً وفعلاً ، فالاشتراك فيهما بين الفعل والحرف .

(٧) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فإذا قلتَ : ماخلا ؛ فليس فيه إلا النَّصْبُ ؛ لأنَّ (ما) اسمٌ ، ولاتكون صلتُها إلا الفعلَ هنا ، وهي (ما) التي في قولك : أفعلُ مافعلتَ ؛ ألا ترى أنّك لو قلتَ : أتوني ماحاشا زيداً ؛ لم يكن كلاماً » . الكتاب ١ / ٣٧٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٥٠ (هارون) .

/ ٤٧ أ وماحكمُ : أتاني[١] القومُ سِواك ؟ ولِمَ كانَ استثناءً مع أنَّه منصوبٌ على الظَّرْفِ ؟ وهلاّ جازَ : أتاني القومُ مكانَك ، وما أتاني أحدٌ مكانَك ، كما جاز : سواك ؟ وهل ذلك لأنَّ سِواك فيها معنى : غَيْرَك ، وليسَ[٢] كذلك : مكانَك ؟[٣] .

الجـــوابُ :

الذي يجوزُ في الاستثناءِ بلَيْسَ ، ولايكونُ - إذا وَقَعَ أحدُهما مَوْقِعَ (إلا) بَعْدَ كلامٍ يَصْلُحُ أنْ يُسْتَثْنَى منه - نَصْبُ المستثنى على أنَّه خبرٌ ، والاسمُ مُضْمَرٌ في : لَيْسَ ، ولايكونُ[٤] .

ولايجوزُ أنْ يَظْهَرَ المُضْمَرُ ؛ للاستغناءِ عنه ؛ لأنَّه لايكونُ إلا على معنىً واحدٍ ، وهو : بعضُهم[٥] ، وليس كذلك الإضمارُ فيهما في غيرِ هذا الموضعِ ؛ لأنَّه يكونُ بحَسَبِ ماتَقَدَّم به الذِّكْرُ من المعاني المختلفةِ ، مع أنَّه وَقَعَ مَوْقِعَ حرفٍ لايَتصرَّفُ ، فَلَمْ يَتصرَّفْ في عَمَلِه بالإضْمارِ والإظهارِ[٦] ؛ لأنَّ ذلك أدلُّ على وقوعِه مَوْقِعَ إلا[٧] .

---

(١) ب : التاني .

(٢) ب : ليس ، من دون واو العطف .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وأمّا : أتاني القومُ سواك ، فزعم الخليلُ - رحمه اللَّهُ - أنَّ هذا كقولك : أتاني القومُ مكانَك ، وما أتاني أحدٌ مكانَك ، إلا أنَّ في : سواك ، معنى الاستثناء » . الكتاب ١ / ٣٧٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٥٠ (هارون) .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٣٤٧ ، المقتضب ٤ / ٤٢٨ ، التبصرة ١ / ٣٨٤ ، شرح الجمل ٢ / ٢٦١ ، الملخص ١ / ٤٠٤ - ٤٠٥ .

(٥) تقديرُ الاسم ضميراً يعود على البعض المفهوم من الكلام السابق قولُ البصريين ، أما الكوفيون فذهبوا إلى أنَّ المضمر فيهما المجهولُ ، وهو كناية عن الفعْل المفهوم من الكلام السابق ، والاسم المنصوب مُقامٌ مقامَ مضافٍ محذوف ؛ والتقدير : ليس هو زيداً ؛ أي : ليس فِعْلُهم فعلَ زيدٍ . قال السيرافي : « والذي قدَّره البصريون أولى ؛ لأنَّه أقلُّ إضماراً ؛ لأنَّ الكوفيين أضمروا مضافاً إلى زيدٍ محذوفاً ، وليس ذلك في تقدير البصريين » . شرح السيرافي ٣ / ١٢٧ب ، وانظر : الكتاب ٢ / ٣٤٧ ، المقتضب ٤ / ٤٢٨ ، الأصول ١ / ٢٨٧ ، التخمير ١ / ٤٥٩ ، شرح المفصل ٢ / ٧٨ ، الارتشاف ٢ / ٣٢٠ ، المقاصد الشافية ١ / ٤٠٦ .

(٦) وكذلك لاتتصرف (لايكون) في الصيغة إذا كانت للاستثناء ، بل تلزم صيغة المضارع . انظر : شرح الكافية ١ / ٢٣٠ ، المقاصد الشافية ١ / ٤٠٦ .

(٧) هناك علتان أُخريان لوجوب الإضمار ، الأولى ذكرها ابن يعيش ، وهي أنَّ هذين الفعلين أنيبا عن (إلا) ، فكما لايكون بعد (إلا) في الاستثناء إلا اسمٌ واحدٌ فكذلك لايكون بعدهما إلا اسمٌ واحدٌ ، والعلة الأخرى ذكرها ابن مالك وهي أنَّ اسمهما لو ذُكِر لفصلهما عن المستثنى ، فجُهِل قصد الاستثناء . انظر : شرح المفصل ٢ / ٧٨ ، شرح التسهيل ٢ / ٣١١ .

ونظيرُ ذلك : حَسْبُكَ ، في النَّهيِ ؛ لأنَّه[1] لمّا عَرضَ فيه معنى النَّهي ؛ لَزِمَ أقوى الوجوهِ التي يكونُ عليها الاسْمُ ، وهي وجهُ المبتدأ ؛ لأنَّه مُعْتَمدُ البيانِ ، وله صَدْرُ الكلامِ ، فَلَمْ يَجز أنْ يَتضمَّن معنى [النَّهي][2] إلا في هذا الموضعِ ، كما أنَّه لما عَرضَ في لَيْسَ معنى الاستثناءِ ؛ لَزِمَ أقوى الوجوهِ التي يكونُ عليها الفعْلُ ، وهو الإضمارُ المُسْتَقرُّ فيه ؛ لأنَّه مِنْ خَاصَّةِ الفعْلِ ، فَجَرى على قياسِ : حَسْبُك ، في النَّهيِ مِنْ هذه الأوجهِ التي بيَّنا[3] .

ولَيْسَ ، ولايكونُ ليسا بأَصْلٍ في الاستثناءِ ؛ لأنَّهما لايَلْزَمانه ؛ إذْ يجوزُ أنْ يُبْتَدأَ[4] بهما ، فيخرجا عن حدِّ الاستثناءِ [بالرُّجوعِ][5] إلى أَصْلِهما ، ولايجوزُ مثلُ ذلك في : إلا ، وإنَّما دَخَلَهما معنى الاستثناءِ في المَوْقعِ الذي يَصْلُحُ فيه : إلا ؛ لأنَّهما على معنى النَّفيِ ، فإذا تَقدَّمَ إيجابٌ ؛ خَرجَ الثَّاني ممّا دَخلَ فيه الأوَّلُ ، وإذا تَقدَّمَ نَفْيٌ ؛ صارَ بمعنى نَفْيِ النَّفْيِ ، وخَرجَ الثَّاني من النَّفي الأوَّل إلى الإيجابِ .

وتقولُ : ما أتاني القومُ ليس زيداً ، وأتوني لايكونُ عمْراً ، على الاستثناءِ ، وهو يُشْبِهُ الجوابَ مِنْ جِهَةِ أنَّ المُخاطَبَ بمنزلة مَنْ قال : بعضُهم زيدٌ ؛ لوقوعِ ذلك في نفسه ، فكأنَّ المتكلِّمَ قال : لَيْسَ بعضُهم زيداً[6] .

ونظيرُ امتناعِ إظهارِ (بعضهم) من الاستثناءِ امتناعُ إظهارِ الاسمِ في ﴿ وَلَاتَ[7] حِينَ مَنَاصٍ ﴾[8] ؛ للاستغناءِ اللاّزمِ عنه[9] ؛ إذْ هو على معنى :

---

(١) معاد في : ب .
(٢) تكملة يلتئم بها الكلام .
(٣) التنظير بحسبك ذكره سيبويه مجملاً . انظر : الكتاب ٢ / ٣٤٧ ، ولم أقف على أحدٍ قبل الشارح بيَّنه هذا التبيين .
(٤) ب : يبدأ .
(٥) ساقط من : ب .
(٦) انظر : الكتاب ٢ / ٣٤٧ ، المقتضب ٤ / ٤٢٨ ، الأصول ١ / ٢٨٧ ، الحلبيات ٢٦٣ ، شرح الجمل ٢ / ٢٦١ .
(٧) في أ ، ب : لات ، من دون الواو .
(٨) من قوله تعالى : ﴿ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ فَنَادَوا .... ﴾ ص : ٣ .
(٩) انظر التنظير بلات هنا في : الكتاب ٢ / ٣٤٧ ، الحلبيات ٢٦٣ .

لاتَ الحــينُ حينَ مَناصٍ / ٤٧ب ، مع ضَعْفِ (لاتَ) عن أنْ تَعْمَلَ على الإضــمـارِ والإظهـارِ ، فَلَزِمَتْ أحقَّ الوجـهَيْنِ بهـا من جهَةِ الاسـتـخـفـافِ ، والإيذانِ بِضَعْفِ العَمَلِ[(١)] ؛ إذْ [(٢)] كانَتْ كأنَّها لَمْ تَعْمَلْ شيئاً لَمّا اخْتُزِلَ مَعْمُولُها .

ويجوزُ في : لَيْسَ ، ولايكونُ ، الإجراءُ على جهَةِ الصِّفة ، ودليلُه قولُهم : أَتَتْني امرأةٌ لاتكونُ فُلانةَ ، وما أَتَتْني امرأةٌ لَيْسَتْ فُلانةَ ، بالتَّأنيثِ ، ولو لَمْ تَكُنْ صِفَةً ؛ لَمْ يَجُزِ التَّأنيثُ ؛ لأنَّ المُضْمَرَ في : ليس ، ولايكونُ ، مُذَكَّرٌ [(٣)] .

وَخَلا ، وعَدا يجوزُ الاستثناءُ بهما ؛ لِشَبَهِهما بليسِ ، ولايكونُ ، في النَّفي[(٤)] .

ولايجـوزُ الوَصْفُ بِهـمـا ؛ لِضَعْفِهـمـا في مـعنى النَّفيِ ؛ إذْ هما على مَخْرَجِ الإيجاب[(٥)] ، ومـعنى النَّفيِ ، فـلا يجـوزُ : أَتَتْني امـرأةٌ خَلَتْ فُلانةَ ، ومـا أَتَتْني امـرأةٌ عَدَتْ فُلانةَ ؛ لِما بيَّنا من أنَّه لايجوزُ الوَصْفُ بِهما [(٦)] .

---

(١) يعني : لزم حذفُ اسم لات ؛ لما فيه من التخفيف والإيذان بضعف عملها .

(٢) ب : إذا .

(٣) نقل القرافي هذه الفقرة بتصرف يسير في : الاستغناء ٤٥ .
ووقوعهما صفتين اختيار الجرميّ . انظر : المقتضب ٤ / ٤٢٨ ، والمسألة في : الكتاب ٢ / ٣٤٨ ، الأصول ١ / ٢٨٧ ، شرح السيرافي ٣ / ١٢٨ أ ، الحلبيات ٢٦٣ ، المسائل المنثورة ٦٦ ، شرح المفصل ٢ / ٧٨ ، الملخص ١ / ٤٠٥ ، الارتشاف ٢ / ٣٢١ .

(٤) انظر حمل عدا وخلا على ليس ولايكون ، في : شرح السيرافي ٣ / ١٢٨أ ، شرح المفصل ٢ / ٧٨ .

(٥) يريد أنَّ لفظهما على الإيجاب ؛ إذ لم تدخل عليهما أداة نفي .

(٦) قال السيرافي : « ولاتقولُ : ما أتتني امرأةٌ عَدَتْ هنداً ، ولامررتُ بامرأةٍ خَلَتْ دعداً ؛ وإنما لم يُوصف بهما كما وُصف بليس ولايكون ؛ لأنَّ ليس ولايكون من ألفاظ الجحد المحض ، وهما يرفعان الاسم وينصبان الخبر كما ترفَعُ بالفعلِ الفاعلَ وتنصبُ المفعولَ ، فإذا وصفنا بهما فهما على بابهما في اللفظ وعلى حكم الاستثناء في مخالفة مابعدهما لما قبلهما ؛ لما فيهما من الجحد ، وخَلا وعَدا ليسا لَفْظَي جحدٍ ، فأما خلا فإنها لاتتعدّى إلى مفعولٍ إلا في الاستثناء ، فإذا قلنا : مامررتُ بامرأةٍ خَلتْ هنداً ؛ فهو على خلافِ ماعليه لفظُ خلا في التَّعدِّي ، وأما عدا - وإنْ كان متعدّياً - وليس بلفظِ جحدٍ ونفيٍ فيكون كالاستثناء في الخلاف الذي بين ماقبله ومابعده ، وإنَّما عُلِّق على الاستثناء بضربٍ من التَّأويلِ والحملِ على المجاورة ، ومعناها الخروج عن الشيء والتخليف له » . شرح السيرافي ٣ / ١٢٨أ - ب ، وانظر : الكتاب ٢ / ٣٤٨ ، الأصول ١ / ٢٨٧ ، شرح المفصل ٢ / ٧٨ .
وقد نقل القرافي كلام الشارح عن هذه المسألة في : الاستغناء ٤٦ .

وإنَّما جاز : ما أتاني أحدٌ خَلا زيداً ، ولَمْ يَجُزْ : ما أتاني أحدٌ جاوزَ زيداً ، في الاستثناء ؛ لأنَّ خَلا أشدُّ اقتضاءً لمعنى النَّفي على طريقة : لَيْسَ ، و لايكونُ ؛ إذْ يَصِحُّ : خلا ، بأنْ انْتفى ، ولايَصِحُّ : جاوز ، بأن انْتفى ، فإنَّما هو مُقارِبٌ في المعنى [١] .

ويجوزُ على مذهبِ بعضِ العربِ : أتوني خلا زيدٍ [٢] ، فإذا قُلْتَ : أتوني ماخَلا زيداً ؛ لم يَجُزْ إلا النَّصْبُ ؛ لأنَّ (ما) لاتُوصَلُ على معنى المَصْدَرِ إلا بالفِعْلِ [٣] .

وتقولُ : أتوني إلا أنْ يكونَ زيدٌ ، فـ : يكونُ - هاهنا - ليس باستثناءٍ ؛ لأنَّه لايَدْخُلُ استثناءٌ على استثناءٍ ، ودليلُ ذلك امتناعُ : خَلا ، وعَدا ، منْ هذا المَوْقِعِ ، لايجوزُ : أتوني إلا عَدا زيداً ، فإنَّما هو صِلةٌ لـ : أنْ ، كأنَّك قُلْتَ : وَقَعَ إتيانُ القومِ إلا كونَ إتيانِ زيدٍ [٤] .

وفي التَّنْزيلِ : ﴿ إلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةٌ عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ ﴾ بالرَّفعِ على : إلا أنْ تَقَعَ تِجارةٌ [٥] ، ويجوزُ فيه النَّصْبُ على : إلا أنْ تكونَ الأموالُ تِجارةً [٦] ؛ لأنَّه قد

---

(١) نقل القرافي هذه المسألة في : الاسغناء ٤٦ .
والمسألة مجملةٌ في : الكتاب ٢ / ٣٤٨ ، وعلَّق عليها السيرافي بقوله : « وقد سأل سائلٌ : لِمَ لَمْ يُسْتَثْنَ بجاوزَ كما استُثني بعَدا وخَلا ، وجاوزَ أبينُ وأجْلى في المعنى ، وإليه رَدَّ سيبويه عَدا وخَلا لَمَّا مثَّلَهما ، فالجواب أنَّ اللَّفظين قد يجتمعان في معنى ، ثُمَّ يختصُّ أحدُهما بموضعٍ لايُشاركُه فيه الآخرُ كالعُمْرِ والعَمْرِ في البقاء ، ثمَّ يختصُّ العَمْرُ باليمين ، وله نظائرُ كثيرةٌ تجري هذا المجرى » . شرح السيرافي ٣ / ١٢٨ ب .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٣٤٩ - ٣٥٠ ، المقتضب ٤ / ٤٢٦ ، الأصول ١ / ٢٨٨ .
وأشير إلى أنَّ الشارح ذكر في مسائل الباب استعمال عدا حرفَ جرٍّ ، وهو قول الأخفش .
انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٣٠ أ ، شرح المفصل ٢ / ٧٨ ، الغرة المخفية ١ / ٢٩٦ ، شرح المقدمة الجزولية ١ / ٩٩٣ ، شرح الكافية ١ / ٢٢٩ ، الارتشاف ٢ / ٣١٨ .

(٣) هذا قول الجمهور ، وأجاز الكسائي والجرميّ والفارسي في كتاب الشعر والرَّبَعي الجر بما خلا ، على جعل (ما) زائدة ، وحكاه الجرمي عن بعض العرب . انظر : الكتاب ٢ / ٣٥٠ ، المقتضب ٤ / ٤٢٧ ، الأصول ١ / ٢٨٧ ، الشعر ١ / ٢٥ ، شرح المفصل ٢ / ٧٨ ، شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٩٩٣ ، الارتشاف ٢ / ٣١٨ ، المقاصد الشافية ١ / ٤٠٩ - ٤١٠ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٣٤٩ ، الأصول ١ / ٢٨٧ ، الجمل ٢٣٣ ، شرح السيرافي ٣ / ١٢٨ ب - ١٢٩ أ ، المسائل المنثورة ٦٦ .

(٥) يريد أنَّ (تكون) تامَّة .

(٦) انظر ماتقدَّم في ص : ٥٥٩ هـ ٢ .

تَقدَّمَ ذِكْرُها بقوله جلَّ وعزَّ : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَـٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَـٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ ﴾[1] .

و حاشا حرفُ جَرٍّ فيه معنى الاستثناءِ ، تقولُ : هَلَكَ القومُ حاشا زيدٍ ، فزيدٌ مُنَزَّهٌ عمّا دَخَلَ فيه القومُ من الهلاكِ ، فهو حرفٌ ؛ لأنَّ معناه فيما دَخَل عليه[2] .

وقولُ بعضِ العربِ : أتاني القومُ خلا عبدِاللّه ، يجري مَجرى حاشا في حرفِ الجرِّ[3] .

ولايجوزُ : أتوني ماحاشا زيدٍ ؛ لأنَّ (ما) التي بمعنى المصدرِ / ٤٨ أ لاتُوصَلُ بالحرفِ ، ولاتُوصَلُ إلا بالفعلِ الذي يَدُلُّ على معنى المصدرِ[4] .

وتقولُ : أتاني القومُ سِواكَ ، فتستثني بقولك : سواك ، كما تستثني بغَيْرٍ ، إلا أنَّ غيراً ليس لها إعرابٌ هي أحقُّ به إلا بِحَسَبِ ماتُبْنى عليه من العاملِ ، و سِواكَ ظَرْفٌ له إعرابٌ هو أحقُّ به ، فهو يَلْزَمُهُ[5] ، ويَقَعُ فيه الاستثناءُ على ذلك الوجهِ من إعرابِ الظَّرفِ ، وهو النَّصْبُ في كلِّ حالٍ ، فتقولُ : ماأتاني أحدٌ سِواكَ ، وأتاني

---

(١) نقل القرافي هذه المسألة في : الاستغناء ٤٦ . وانظر توجيه قراءتي الرفع والنصب في : الكتاب ٢ / ٣٤٩ ، الأصول ١ / ٢٨٨ ، الجمل ٢٣٣ ، شرح السيرافي ٣ / ١٢٩ أ .

(٢) تبع الشارحُ سيبويه ، فلم يذكر في حاشا إلا أنها حرف جر ، وقد خالفه الجرميُّ والمبردُ والكوفيون ، ولهؤلاء مذاهب مختلفة . فالجرميُّ والمبرد يذهبان إلى أنها تكونُ حرفاً وتكون فعلاً فاعله ضمير مستتر ، وأكثر الكوفيين يرون أنها فعلٌ أبداً ويُقَدِّرون اللام إذا جُرَّ مابعدها ، والفراء يرى أنها فعلٌ لافاعل له .
وأشير إلى أنَّ ابن مالك ذكر أنَّ سيبويه لم يتعرض لفعليتها والنَّصب بها ، وفي كلام سيبويه مايقطع بأنها لاتكون في الاستثناء فعلاً ، إذ يقول : « ألا ترى أنَّك لو قلت : أتوني ماحاشا زيداً ؛ لم يكن كلاماً » . الكتاب ٢ / ٣٥٠ . فمنعه دخول (ما) المصدرية عليها يُفهم منه أنها عنده حرفٌ ليس غير .
وانظر المسألة في : الجيم ١ / ١٤٨ ، المقتضب ٤ / ٣٩١ ، الأصول ١ / ٢٨٨ - ٢٨٩ ، الانتصار ١٦٩ - ١٧٢ ، شرح السيرافي ٣ / ١٢٩ أ - ب ، المحتسب ١ / ٣٤٢ ، شرح المفصل ٢ / ٨٤ - ٨٥ ، الغرة المخفية ١ / ٢٩٤ - ٢٩٥ ، شرح المقدمة الجزولية ٣ / ٩٩٤ ، شرح التسهيل ٢ / ٣٠٦ - ٣٠٩ ، الارتشاف ٢ / ٣١٧ ، المقاصد الشافية ١ / ٤١١ - ٤١٢ .

(٣) تقدَّم في ص : ٥٦٣ هـ ٢ .

(٤) هذا القول مبني على مذهب سيبويه وهو أن حاشا لاتكون في الاستثناء إلا حرفاً .

(٥) نص الشارح هنا على أنّ (سوى) ظرفٌ غير متصرف ، وكان قد ذكر في باب مايحتمل الشعر أنَّ خروجها عن الظرفية ضرورة . انظر : المجلد الأول ١٢ أ .
وهذا يخالفُ ماعزاه إليه أبو حيان من أنها تُستعمل ظرفاً كثيراً وغير ظَرفٍ قليلاً. انظر : الارتشاف ٢ / ٣٢٦.

القومُ سِواكَ ، ومررتُ بهم سِواكَ ، كأنَّك قُلْتَ : مكانَك[1] ، إلا أنَّه ليس في : مكانَك ، استثناءٌ ؛ لأنَّه ليس على معنى : غيرٍ ، كما أنَّ سِواكَ على معنى : غيرٍ ، فلم يَدْخُلْه الاستثناءُ لهذه .

---

(١) ماذهب إليه الشارح هو مذهب البصريين ، ونُقِلَ عن الفراء . وعُزِي إلى الكوفيين أنَّ (سوى) إذا كانت للاستثناء خرجت عن الظرفية ، فعوملت معاملة غير ، وممن أخذ بهذا القول ابن مالك . انظر : الكتاب ٢ / ٣٥٠ ، المقتضب ٤ / ٣٤٩ ، الأصول ١ / ٢٨٧ ، التعليقة ٢ / ٧٦ ، شرح المفصل ٢ / ٨٣ - ٨٤ ، الغرة المخفية ١ / ٢٩٣ ، شرح الجمل ٢ / ٢٥٩ ، شرح التسهيل ٢ / ٣١٤- ٣١٦ ، الارتشاف ٢ / ٣٢٦ ، المقاصد الشافية ١ / ٣٩٧ - ٤٠٠ .

أبوابُ علامةِ المُضْمَرِ [١]

بابُ علامةِ المُضْمَرِ المرفوعِ المُنْفَصِلِ [٢]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في علامةِ المُضْمَرِ المرفوعِ المُنْفَصِلِ ممّا لايجوزُ [٣] .

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في علامةِ المُضْمَرِ المرفوعِ المُنْفَصِلِ ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

ولِمَ لايجوزُ أنْ يقَعَ المُتَّصِلُ مَوْضِعَ المُنْفَصِلِ ، ولا المُنفصلُ موقعَ المُتَّصِلِ ؟ [٤] وهل ذلك للاستغناءِ بالمتَّصِلِ الذي هو أوجزُ عن المُنْفَصِلِ ؛ فلهذا لم يَقَعْ المُنْفَصِلُ موقعَ المتَّصِلِ ، ولايقَعُ المتَّصِلُ موقعَ المُنْفَصِلِ ؛ لأنَّ الإيجازَ فيه أَوْجَبَ اتِّصالَه بالعاملِ حتى يكونَ كبعضِ حروفِه ، ولايقومُ بنفسه في البيانِ عن [٥] معناه ؟ .

ومـا المتَّصِلُ ؟ ومـا المُنفَصِلُ ؟ ومـا المُضْمَرُ ؟ ومـاقِسْمَتُه ؟ ومـا المُظْهَرُ ؟ وماقِسْمَتُه ؟ .

ولِمَ جازَ في المُضْمَرِ المُتَّصِلُ والمُنْفَصِلُ ؟ وهلاّ كانَ جميعُ المُضْمَرِ مُتَّصلاً ، أو مُنْفَصِلاً ؟ وهل ذلك لأنَّ الأَصْلَ في المُضْمَرِ هو المتَّصِلُ ؛ للإيجازِ الذي فيه ، وإنما

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا باب مجرى علامات المضمرينَ ومايجوز فيهنّ كلهنّ . انظر : الكتاب ١ / ٣٧٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٥٠ (هارون) .

(٢) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا باب علامات المضمرينَ المرفوعينَ . انظر : الكتاب ١ / ٣٧٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٥٠ (هارون) .

(٣) تحدث سيبويه في الباب عن ضمائر الرفع المنفصلة ، فذكر ماكان منها للمتكلم ، وماكان للمخاطب ، وماكان للغائب ، وبيَّن حكم وقوعهنّ موقع المتصل .

(٤) ذكر سيبويه هذه المسألة في مواضع من الباب ، وسيعيدها الشارح حيث ذكرها سيبويه .

(٥) ب : على

المُنْفَصِلُ فَرْعٌ عليه ، لمّا احتيجَ إلى دوره[١] في المواقعِ[٢] بالتَّقديمِ والفرقِ بينَه وبينَ العاملِ ؛ أُتي به على طريقةِ مايُمْكِنُ أنْ يُبْتَدأُ به ويُوقفَ عليه ؛ للحاجةِ إلى هذه المواضعِ التي لايَصْلُحُ فيها المُتَّصلُ ؟[٣].

وما الفرقُ بينَ المُضْمَرِ وبينَ المَكْنيِّ ؟ ولِمَ جازَ أنْ تَكونَ الكنايةُ بالاسمِ الظّاهرِ ، ولم يَجُزْ أنْ يكونَ الإضمارُ بالاسمِ الظّاهرِ ؟ [٣].

وهل الكنايةُ هي المُضَمَّنَةُ بالاسمِ الغالبِ / ٤٨ ب من غير إفصاحٍ ؟ [٣].

وهل الإضمارُ كنايةٌ عن الاسمِ بما يجري مَجرى الجُزءِ منه ؟.

وماعلامةُ المُضْمَرِ المرفوعِ في المُتكلِّمِ الواحدِ ؟ وماعلامتُه في الاثنينِ والجميعِ ؟[٤].

وما علامتُه في المخاطبِ الواحدِ ؟ وما علامتُه في الاثنينِ والجميعِ ؟ [٥].

وماعلامتُه في الغائبِ الواحدِ ؟ وماعلامتُه في الاثنين والجميعِ ؟ وماعلامةُ المؤنَّثِ في جميعِ ذلك ؟ [٦].

فما العلامةُ المُنْفَصِلَةُ في هذه الأوجهِ ؟ [٧].

---

(١) يعني : تدويره في المواقع .

(٢) ب : الواقع .

(٣) هذه المسائل لم ترد في الباب عند سيبويه .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « اعلم أنَّ المضمرَ المرفوعَ إذا حدَّث عن نفسه فإنّ علامته : أنا ، وإنْ حدَّث عن نفسه وعن آخر قال : نحنُ ، وإنْ حدَّث عن نفسه وعن آخرينَ قال : نحنُ » . الكتاب ١ / ٣٧٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٥٠ (هارون) .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وأمّا المضمر المخاطبُ فعلامتُه إنْ كان واحداً : أنتَ ، وإنْ خاطبتَ اثنين فعلامتُهما : أنتما ، وإن خاطبتَ جميعاً فعلامتُهم : أنتم » . الكتاب ١ / ٣٧٧ - ٣٧٨ (بولاق) ، ٢ / ٣٥٠ (هارون) .

(٦) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وأما المضمرُ المحدَّثُ عنه فعلامتُه : هو ، وإنْ كان مؤنثاً فعلامتُه : هي ، وإنْ حدَّثتَ عن اثنين فعلامتُهما هما ، وإنْ حدَّثت عن جميع فعلامتُهم : هم ، وإنْ كان الجميعُ جميع المؤنث فعلامتُه : هنَّ » . الكتاب ١ / ٣٧٨ (بولاق) ، ٢ / ٣٥١ (هارون) .

(٧) يريد بالعلامة المنفصلة : الضمير المنفصل ، ويريد بالأوجه : المتكلم والمخاطب والغائب ، فالسؤال عام يدخل فيه ماقبله من الأسئلة .

ولِمَ كانَ علامةُ المرفوعِ المتكلِّمِ[1] الواحدِ : أنا ، وفي المخاطبِ : أنت ، وفي الغائبِ : هو ؟ وهل ذلك لأنَّه لمّا اجتمع المتكلِّمُ والمخاطبُ في معنى الحاضرِ ؛ كانت العلامةُ لهما مُتناسبةً ، فأنا بغير زيادةٍ للمتكلِّمِ ؛ لأنَّه الأَصْلُ في الأوجهِ الثَّلاثةِ بأنَّه الأَظْهَرُ ، ثم الزِّيادةُ التي تَدُلُّ على الحضورِ والمخاطبةِ في : أنت ، ثم الانفرادُ بعلامةٍ خارجةٍ عن ذلك للغائبِ ، وهي : هو .

وجُعلَت الهمزةُ التي هي أحقُّ بأوَّلِ الكلمةِ ، الذي هو أحقُّ بالأصلِ ، والتي هي أَظْهَرُ من الهاءِ للذي هو أظهرُ ، من المتكلِّمِ والمخاطبِ[2] .

والهاءُ المناسبةُ لها بأنَّها من حروفِ الحلق[3] إلا أنَّها أخفى[4] للذي هو أخفى ، من الغائبِ[5] ، فجرتْ هذه الأشياءُ على عِلَلٍ صحيحةٍ بما بيَّنا .

وعلامتُه في الاثنينِ ، والجميعِ : نحنُ ، وإنَّما جازَ ذلك ، ولم يَجُزْ في المخاطبِ ؛ لأنَّ المتكَلِّمَ لايكونُ إلا واحداً في الحقيقةِ .

وعلامتُهُ في المخاطبِ : أَنْتَ ، وأَنْتُما ، وأَنْتُم ، وفي الغائبِ : هو ، وهُما ، وهُم .

وفي المؤنَّثِ المتكلِّم كالمُذكَّرِ ؛ لأنَّه أَظْهَرُ بما يغني عن الفرقِ ، وعلامتُه في المخاطبِ[6] : أنتِ ، وأنتما ، كالمُذكرِ[7] ؛ لأنَّ التَّثْنيةَ[8] لاتَخْتَلِفُ ، وأَنْتُنَّ ، للجميعِ ؟[9] .

---

(١) معاد في : ب .

(٢) مِنْ في قوله : من المتكلم والمخاطب ، لتبيين الجنس ؛ إذ المعنى : الذي هو المتكلم والمخاطب ، ومراد الشارح أن الهمزة جُعلت في ضمير المتكلم والمخاطب ؛ لأنها أظهر الحروف ، وهما أظهر من الغائب ، وجُعلت أوّلاً ؛ لأنها تخرج من أول المخارج من جهة الحنجرة .

(٣) الضمير في : لها ، للهمزة ، فهي والهاء يخرجان من أقصى الحلق . انظر : الكتاب ٤ / ٤٣٣ .

(٤) إنما كانت الهاء أخفى من الهمزة ؛ لأنها مهموسة رِخوة . انظر : المصدر السابق ٤ / ٤٣٤ ، وانظر : الموازنة بين الحرفين في : أسباب حدوث الحروف ١٦ .

(٥) مِنْ في قوله : من الغائب ، لتبيين الجنس ، والمعنى : الذي هو الغائب .

(٦) أي : المخاطب المؤنث .

(٧) يريد : أن ضمير المخاطبتين والمخاطبين واحدٌ ، ولايدخل في قوله : كالمذكر ، ضمير المخاطبة ؛ لأنه يخالف ضمير المخاطب في حركة الآخر .

(٨) أ ، ب : الشبيه ، وما أثبتُّه يقتضيه المعنى ، ويَدُلّ عليه كلام الشارح في الجواب .

(٩) هذا السؤال الطويل قد تضمن مسائل وعللاً لم يذكرها سيبويه في الباب .

ولِمَ لايَقَعُ أَنـا مَوْضِعَ الـتَّاءِ[1] في : فَعَلْتُ ؟ وهـل ذلك لأنَّه يَجِبُ للضَّمـيـرِ المُتَّصِلِ بالعـاملِ مِنْ شِدَّةِ الاتِّصـال - حتَّى يُغَيَّرَ له العـاملُ[2] -مـالايَجِبُ للمُنْفَصِلِ ؛ فلذلك جازَ : فَعَلْتُ ، ولم يَجُزْ : فَعَلَ أنا ، ولافي فَعَلْنا : فَعَلَ نحنُ ؟[3] .

ولِمَ لايجـوزُ : فَعَلَ أَنْتَ ، في مـوضـعِ : فَعَلْتَ ، ولا فَعَلَ أَنْتُمـا ، في مـوضـع : فَعَلْتُما ، ولا فَعَلَ أَنْتم ، في موضعِ : فَعَلْتُم ، ولا فَعَلَ أَنْتُنَّ ، في موضعِ : فَعَلْتُنَّ ؟[4] .

ولِمَ جـازَ : هُوَ ، بالواوِ للمـذكَّرِ ، وهي ، باليـاءِ[5] للمـؤنَّث ؟ فَلِمَ كـانَ المذكَّر أحقَّ بالواوِ ؟ .

ولِمَ لايجـوزُ : فَعَلَ هُو في مـوضعِ الضَّمـيـرِ المسـتَتـرِ ، ولا هُمـا ، في مـوضعِ : ضَرَبا ، فـلا يجـوزُ : ضَرَبَ هُمـا ، / ٤٩ أ ، ولا يَضْرِبُ هُمـا ، ولا ضَرَبَ هُم ، في موضع : ضَرَبُوا ، ولا ضَرَبَتْ هي ، في موضعِ : ضَرَبَتْ ؟[6] .

الجوابُ :

الذي يجوزُ في المُضْمَرِ المرفوعِ المُنْفَصِلِ اختصـاصُه على ثلاثةِ أَوْجُه : اختصـاصٍ بالمتكلِّم ، واختصاصٍ بالمخاطَبِ ، واختصاصٍ بالغائب .

ولايجوزُ مثلُ هذا في الظَّاهرِ ؛ لأنَّ الإضمـارَ لَمّا كانَ للإيجازِ عند الاستغناءِ عن

---

(١) ب : الثاني .

(٢) مثال تغيير العامل إذا اتَّصل به الضمير تسكين لامِ الماضي إذا دخلت عليه ضمائر الرفع المتحركة ، وحذفها إذا كانت حرف علة ودخلتْ عليها واو الجماعة وياء المخاطبة .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ولايقعُ أنا في موضع التاء التي في : فعلتُ ، لايجوز أنْ تقول : فَعَلَ أنا ؛ لأنَّهم استغنوا بالتاءِ عن : أنا ، ولايقع نَحْنُ في موضع نا التي في : فَعَلْنا ، لاتقول : فَعَلَ نَحْنُ » . الكتاب ١ / ٣٧٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٥٠ (هارون) .

(٤) هذا سؤالٌ عن قـول سـيـبويه : « واعلم أنَّه لايقعُ أنتَ في مـوضع التـاء التي في : فَعْلتَ ، ولا أَنْتُمـا في موضع (تُما) التي في : فعلتُما ، ألا ترى أنك لاتقول : فَعَلَ أَنْتُما ، ولايقع أَنْتُم في موضعِ (تُم) التي في : فَعَلْتُم ، لو قلتَ : فَعَلَ أنتم ؛ لم يجـز .... ولايقعُ أَنْتُنَّ في مـوضع (تُنّ) التي في : فَعَلْتُنَّ ، لو قلتَ : فَعَلَ أَنْتُنَّ ؛ لم يجز» . الكتاب ١ /٣٧٨ (بولاق) ، ٢ / ٣٥١ (هارون) .

(٥) أ ، ب : الياء ، من دون الباء .

(٦) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ولايقع (هو) في موضع المضمر الذي في : فَعَلَ ....» إلى قوله : « فالمؤنث يجري مجرى المُذكَّر » . الكتاب ١ / ٣٧٨ (بولاق) ، ٢ / ٣٥١ (هارون) .

الإظهارِ ؛ اقتضى هذا التَّفصيلَ ؛ لأنَّه يَسْتَغْني بحضور المتكلِّمِ والمخاطبِ عن الإظهارِ، فيجبُ له الإضمارُ الذي هو موضوعٌ على الإيجاز[١] .

ويصيرُ ذلك نظيرَ الاستغناءِ بالمذكورِ المُتقدِّمِ عن إظهارِه فيما بَعْدُ ، فَيَجِبُ أنْ يُضْمرَ ضميراً يعودُ إليه ، فهذا قياسُ هذه الأوجه الثَّلاثة بالعلَّة الموجبةِ على طريقةٍ واحدةٍ في أنَّه يَجِبُ للاستغناءِ عن الإظهارِ الإضمارُ في كلٍّ واحدٍ منها ؛ فلذلك جازَ التَّفصيلُ في المتكلِّمِ ، والمخاطبِ ، والغائبِ بالعلاماتِ المختلفةِ ، ولم يَجُزْ مثلُ ذلك في الظَّاهرِ ؛ لأنَّه حقٌّ قد لَزِمَ للمضمرِ بالعلَّة التي[٢] بيَّنا .

ولايجوزُ أنْ يَقعَ المُنْفصلُ موقعَ المُتَّصلِ ؛ لأنَّ الأَصْلَ في ذلك إنما هو للمُتَّصلِ بما فيه من الإيجاز[٣] ، وتوفيةِ العاملِ حقَّه ؛ إذْ كان لَمَّا لم يعملْ في لفظِه ؛ لَزِمَ موقعَه منه ، ولم يَجُزْ تقديمُه ، ولا الفرقُ بينَه وبينَه ؛ لأنَّ ذلك منعٌ للعاملِ من حقِّه ؛ إذْ من حقِّ العاملِ أنْ يَعْمَلَ في لفظِ الاسمِ إذا أمكنَ ظهورُ عَمَلِه فيه ، فإذا لم يُمكن ؛ لَزِمَ موقعَه منه ؛ حتَّى يصيرَ ذلك بمنزلة عَمله فيه ، وهو إيجابُه للزومِ موقعه منه .

وهذا شبيهٌ بقولك : ضَرَبَ موسى عيسى ، وكَلَّم هذا ذاك ، في أنَّه لايَصْلُحُ فيه التَّقديمُ والتَّأخيرُ ، لَمّا امْتَنَعَ أنْ يَعْمَلَ العاملُ في لفظِه ؛ أَوْجَبَ أنْ يَلْزَمَ موقعَه منه[٥] ،

---

(١) انظر تعليل وضع المضمرات في : شرح السيرافي ٣ / ١٣١ أ ، نتائج الفكر ٢١٨ - ٢١٩ ، اللباب للعكبري ١ / ٤٧٤ ، شرح المفصل ٣ / ٨٤ ، شرح الكافية ٢ / ٣ ، شرح ألفية ابن معط ١ / ٦٤٥ - ٦٤٦ .

(٢) معاد في : أ .

(٣) قال أبو حيان : « إنما كان استعمالُ المتَّصل أصلاً ؛ لأنَّه أخصر وأبين ، أما كونه أخصرَ فظاهرٌ ، وأما كونه أبين ؛ فلأنّ المتَّصل لايعرِض معه لبسٌ أصلاً ، والمنفصل قد يعرِض معه في بعض الكلام لبسٌ ، وذلك أنَّه لو قال قائلٌ: إياك [أخاف] ؛ لاحتمل أن يُريد إعلام المخاطب بأنه يخافُه ، ويحتملُ أن يُريدَ [أنْ] يُحذِّره من شيءٍ وإعلامَه بأنَّه خائفٌ من ذلك الشيء ، فالكلام على القصد الأول جملةٌ واحدةٌ ، وعلى القصد الثاني جملتان ، فلو قال موضع (إياك أخاف) : أخافُك ، لأُمن اللبس » . تذكرة النحاة ٤٨ .
وانظر منعَ وقوع المنفصل موقع المتصل وتعليلَه في : الكتاب ٢ / ٣٥٠ ، المقتضب ١ / ٣٩٦ ، شرح السيرافي ٣ / ١٣٣ أ - ب ، التعليقة ٢ / ٧٧ ، التبصرة ١ / ٤٩٦ - ٤٩٧ ، اللباب للعكبري ١ / ٤٨٣ ، المتبع ٢ / ٤٦٦ ، شرح المفصل ٣ / ١٠٢ .

(٤) سيذكر الشارح قريباً أنَّ المتصل لايقع موقع المنفصل ؛ لأنه إبطالٌ لحقِّ العامل ، فتوفية العامل حقّه - إذاً - مشتركة بين المتصل والمنفصل .

(٥) إنما امتنع التَّقديم والتَّأخير في المثالين للبس . انظر : المقتضب ٣ / ١١٨ .
ووجه التنظير بهما هنا أنّ أثر العامل لما لم يظهر فيهما لزما موقعهما الأصلي من العامل ، فتلاه الفاعل ثم المفعول ، كما أنَّ الضمير لما لم يظهر فيه أثر العامل لزم موقعه منه في الاتصال والانفصال .

فصار وقوعُ المُنْفصلِ يناقضُ الأَصْلَ الذي لأجله جاز الضَّميرُ المتَّصلُ في إيجازه وتوفية العاملِ حقَّه بلزومِ موقعه منه ، فلا يجوزُ أنْ يقعَ المُنْفَصلُ مَوْقعَ المتَّصلِ لهذه العلَّة .

ولايجوزُ - أيضاً - أنْ يَقعَ المُتَّصلُ موقعَ المُنْفَصلِ ؛ لأنَّه إبطالُ حقِّ العاملِ [١] ، وإيهامٌ للفسادِ في الفَرْقِ [٢] ، لو جازَ أنّ تقولَ : ماقام إلا إيّاك ؛ لأَوْهَم أنَّه قد اتَّصلَ / ٤٩ ب بالعاملِ الذي هو أنْتَ [٣] ، (مع أنَّهْ) [٤] لو جازَ أنْ يَقعَ كلٌّ واحدٍ منهما مَوْقِعَ صاحبِه ؛ لم يكُنْ لوضعِ متَّصلٍ ومُنْفصلٍ [٥] معنى ، وكانَ لزومُ أحدهما أحقَّ بالإضمارِ ، فلمّا كانَ مُناقضاً لوضعِ مُتَّصلٍ ومُنْفَصلٍ ، ومخالفاً لأَصْلِ ماوَجَبَ له الإضمارُ بما بيَّنا ؛ لم يَجُزْ - أصلاً - في الكلامِ .

وحقيقةُ المضمرِ : هو المَكْنيُّ عن الشَّيء بما هو كالجُزْءِ من اسمه ، فإذا جَمَعَ هذينِ الوجهينِ ؛ كان مُضْمراً ، ولو انْفَرَدَ بأحدهما لم يكنْ مُضْمراً ؛ إذ الكنايةُ قد تكونُ بالاسمِ التّامِّ ، نحو : فُلانٍ ، وفُلانة ، فليس هذا بمُضْمَرٍ ، وكذلك : كانَ من الأمرِ كَيْتَ وكَيْتَ وذَيْتَ وذَيْتَ ، فهذا كنايةٌ ، وليس بمُضْمرٍ [٦] ، وكذلك : هَنٌ ، وهَنَةٌ .

---

(١) من إبطال وقوع المتصل موقع المنفصل لحقِّ العامل أن يكون العامل لايصل إلى معموله إلا بواسطة كإلا في الاستثناء ، فإنَّ وصل الضمير يبطل ذلك الحق ، ومنه أن يكون الضمير خبر (إنَّ) ، فلو جيء به متصلاً لتقدَّم على اسمها ، وحقُّ (إنّ) ألا يتقدَّم خبرها على اسمها ،

(٢) قوله : في الفرق ، يحتمل معنيين :

الأول : أن يريد : في المواضع التي يفرق فيها بين العامل والمعمول كالاستثناء بإلا والعطف .

والثاني : أن يريد : الفرق بين المعاني التي تقتضي استعمال المتصل والمعاني التي تقتضي استعمال المنفصل ، ومثاله : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ ففصل الضمير هنا اقتضاه التقديم للتخصيص ، فلو وصل لتأخر وذهب التخصيص .

(٣) هذه العبارة غامضة ، ولعل فيها تحريفاً أو سقطاً ، وأرجح أن تكون : لو جاز أن تقول : ماقام إلات ؛ لأوهم أنه قد اتصلَ بالعامل [الفاعلُ] الذي هو أنت . أو اتصل بالعامل الذي هو : إلا .

ويكون المراد أنَّ وصل الضمير يُوهم أن (إلا) هي العامل ؛ لأن الضمير لايتصل إلا بعامله ، ووقوع (إياك) في المثال لاوجه له لسببين : أحدهما : أنَّ الموضع لضمير الرفع ، والآخر : أنَّ المثال مذكورٌ لبيان فساد وقوع المتصل موقع المنفصل . وانظر ماسيأتي في ص : ٥٧٨ .

(٤) معاد في : أ .   (٥) ب : متصل منفصل ، من دون واو العطف .

(٦) ماذكره الشارح هو مذهب البصريين ، أما الكوفيون فلا يفرقون بين مصطلحي المضمر والمكني ، فهما عندهم من الأسماء المترادفة . انظر : شرح المفصل ٣ / ٨٤ ، شرح ألفية ابن معطٍ ١ / ٦٤٦ ، الارتشاف ١ / ٤٦٢ ، نتائج التحصيل ١ / ٥٣١ .

فنقيضُ الكنايةِ الإفصاحُ (١) ، ونقيضُ الإضمارِ الإظهارُ (٢) ، وفي هذا دليلٌ على الفرقِ واضحٌ .

ولو كانَ الاسمُ ناقصاً لاكنايةَ فيه ؛ لم يَكُنْ مُضْمراً ، نحو : الذي ، هو اسمٌ ناقصٌ يحتاجُ إلى صِلَةٍ ، وليس بِمُضْمرٍ ، كما أنَّ : فُلاناً ، ليس بِمُضْمَرٍ ؛ لما بيَّنا(٣) .

وقِسْمَةُ المُضْمَرِ على ثلاثةِ أَوْجُهٍ : مرفوعٍ ، ومنصوبٍ ، ومجرورٍ ، إلا أنَّه على طريقِ اختصاصِ الاسمِ بالوَجْهِ الواحدِ من هذه الأوجهِ ، لاعلى طريقِ الإعرابِ المُتَعاقبِ على الاسمِ الواحدِ ؛ لأنَّ كُلَّ مُضْمَرٍ فهو مَبْنيٌّ ؛ مِنْ أَجْلِ أنَّه بمنزلةِ الجُزْءِ من الاسمِ ، وذلك لايُنافي أنْ يكونَ فيه دليلٌ على الرَّفعِ من جهةِ اختصاصِه به ، لامِنْ جهةِ إعرابٍ فيه (٤) .

وهذا الاختصاصُ الذي يجري عليه كالاختصاصِ الذي يَجري على الأَوْجُهِ الثَّلاثةِ في التَّشاكُلِ ، فأمرُه يجري على مِنهاجٍ مُنْتَظِمٍ بما هو أحقُّ به على مابيَّنا من أَمْرِه ، والأَوْجُهُ الثَّلاثةُ : المتكلِّمُ ، والمخاطبُ ، والغائبُ .

فمكنيٌّ ظاهرٌ لايَمْتَنِعُ ، ومُضْمَرٌ ظَاهِرٌ مُمْتَنِعٌ ؛ لأنَّه نقيضُه ، والنَّقيضانِ لايَصِحّانِ لشيءٍ واحدٍ .

(١) قال الرضي : « الكناية في اللغة والاصطلاح أنْ يُعَبَّر عن شيءٍ معيَّنٍ ، لفظاً كان أو معنى ، بلفظٍ غير صريح في الدِّلالة عليه ، إما للإبهام على بعض السامعين كقولك : جاءني فلانٌ ، وأنت تُريد : زيداً .... ، أو لشناعة المعبر عنه .... أو للاختصار كالضمائر .... أو لنوعٍ من الفصاحة ، كقولك : كثير الرماد ، للكثير القِرى » . شرح الكافية ٢ / ٩٣ . وانظر : التعريفات ٢٤٠ .

(٢) انظر : شرح ألفية ابن معط ١ / ٦٤٦ .

(٣) الاسم الموصول لم يكن مضمراً - وإن كان ناقصاً - لأنَّه فقد الوجه الأول وهو الكناية ، وفلان فقد الوجه الثاني ، وهو النقصان .

(٤) قال السيرافي : « فإنْ قال قائلٌ : فلِمَ تغيَّرت حروفُ المضمرات وصيغتُها في الرفع والنَّصب . فيقال : أنت ، في الرفع ، وإياك ، في النَّصب ، والتاء في : ضربتُك ، للمرفوع ، والكاف للمنصوب ، ومن سبيل الأسماء الظاهرة أنْ لاتتغيَّر حروفُها وصيغتُها ، كقولك : هذا زيدٌ ، ورأيتُ زيداً ، ومررتُ بزيدٍ ؟ قيل : لما كانت الضمائر واقعةً مواقعَ الأسماء المعربة المختلفة الإعراب ، وهي مبنيَّةٌ ؛ جعلوا العوضَ من الإعراب الدَّالِّ على المعاني المختلفة تغييرَ صيغة المضمر ؛ ليدُلَّ على مثل مادلَّ عليه الإعرابُ وهو مبنيٌّ » . شرح السيرافي ٣ / ١٣٣ب ، وانظر : شرح المفصل ٣ / ٨٥ - ٨٦ ، شرح الكافية ٢ / ٣ .

فأمّا المكْنيُّ فليس بنقيضِ الظّاهرِ ؛ لأنّه قد يكونُ اسماً تامّاً في البيانِ عن معناه، وتامّاً في نفسه بتمامِ حروفِه ، فيجبُ أنْ يكونَ ظاهراً من هذه الجهةِ ، وإذا كانَ ناقصاً يَتمُّ بصلتِه ، ولم يُكْنَ به عن شيءٍ ؛ فهو - أيضاً - ظاهرٌ ؛ إذ المضمرُ لايكونُ إلا ماجَمَعَ الكنايةَ والنُّقْصَانَ ، فالظّاهرُ هو المُصَرَّحُ بمعناه من غيرِ جمعِ نُقْصانٍ وكنايةٍ .

وهذا البابُ على ثلاثة أقسامٍ : إبهامٍ ونقيضُه الإيضاحُ ، وكنايةٍ ونَقيضُها / ٥٠أ الإفصاحُ ، وإضمارٍ ونقيضُه الإظهارُ .

وأحكامُها مختلفةٌ ، فكل مَكْنيٍّ فهو مُبْهَمٌ [١] ، وليس كلُّ مُبْهمٍ مَكْنيّاً [٢] ، وكذلك كلُّ مُضْمرٍ مُبْهَمٌ [٣] ، وليس كُلُّ مُبْهَمٍ مُضمراً ؛ وذلك أنَّ [٤] المبهمَ هو المُحْتَمِلُ للوجوه المختلفة ؛ ولذلك صار نقيضَ الإيضاحِ بالبيانِ الذي يَخُصُّ الوجهَ الواحدَ ، فالشيءُ مُبْهَمٌ ؛ لأنّه أعمُّ العامِّ ، وهو مُحْتَمِلٌ للوجوه المختلفة .

ومن المُبْهَمِ مايَصْلُحُ للأعمِّ إلا أنّه لايقوم بنفسه في البيانِ عن معناه دونَ إشارةٍ تَصْحَبُه ، فدخَلَه الإبهامُ من وَجْهَين [٥] ، نحو : هذا ، و ذاكَ ، وتلْك .

ومن المُبْهَمِ مايكونَ مُضَمَّناً بصلةٍ تُوَضِّحُه كـ : الّذي ، ونحوه [٦] .

فالمُبْهَمُ أعمُّ هذه الأوجه ، وحقيقتُه : المُحْتَمِلُ للوجوه المُخْتَلفة ، ثُمَّ قد يَدْخُلُه الإبهامُ بوجوهٍ زائدةٍ على هذا الوجه ، فيَتعاظَمُ إبهامُه ، فبعضُ المُبْهَمات أشدُّ إبهاماً من بعضٍ .

وكلُّ مَكْنيٍّ فهو مُبْهَمٌ ؛ لأنّه في موضعه ، يَحْتَمِلُ الوجوهَ المختلفةَ، وهو مع ذلك

---

(١) لذلك قُيِّدت الكنايات بأنها ألفاظٌ مبهمة . انظر : شرح الكافية ٢ / ٩٣ .

(٢) كاسم الإشارة والاسم الموصول ، فهما مبهمان ، وليسا بكناية .

(٣) انظر : شرح المفصل ٨ / ١١٦ .

(٤) ب : لأنَّ .

(٥) هما : دلالته على الأعم ، وحاجته إلى الإشارة .

(٦) انظر : شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٦٥٣ - ٦٥٤ .

مُضَمَّنٌ بما[١] يَصْرِفُه إلى واحدٍ منها [٢] دونَ غيره ، نحو : فُلان ، يَحْتَمِلُ أنْ يكونَ كِنايةً عنْ : زيدٍ ، أو عَمْرٍو ، أو بَكْرٍ ، أو غيرِ ذلك ، فإذا قيل : جاءني فُلانٌ ؛ أُتي بذلك المُحْتَمِلِ ، وضُمِّنَ في هذا الكلامِ بما يُوَجِّهُهُ إلى زيدٍ بعَيْنه ، إنْ لم يُحبَّ المتكلِّمُ أنْ يُفْصِحَ[٣] بذكرِه عِنْدَ مَنْ حَضَرَ ، فأراد أنْ يَخُصَّ بذلك المخاطَبَ الذي قد تَقَرَّرتْ له حالٌ يُفْهَمُ بها ماعُنِي بهذا الاسم [٤] ، فهو مُبْهَمٌ ؛ لما بيَّنا ، وهو كنايةٌ ؛ لهذا الوجهِ الآخَرِ [٥] .

وأمّا المُضْمَرُ فلابُدَّ منْ أنْ يكونَ فيه كنايةٌ على نحو الكنايةِ بفُلانٍ ، وفيه - مع ذلك - أنَّه بمنزلةِ الجُزْءِ من اسمه الذي كُنِيَ به عنه ؛ لأنَّ موضوعَه يَقْتَضي ذلك ، وهو الإيجازُ مع توفيةِ العاملِ حَقَّه منه إذا كان مُتَّصلاً أو مُنْفَصِلاً . فتدبَّرْ هذا الذي شرحتُ لك ، فإنَّه فِقْهُ هذا الباب .

وعلامةُ المُضْمَرِ المرفوعِ في المتكلِّمِ الواحدِ : أنا ، وفي التَّثنيةِ والجمعِ : نَحْنُ ، وإنَّما وَقَعَ الاشتراكُ في : نَحْنُ ؛ لأنَّه للمثنّى[٦] بحقِّ الشَّبَهِ ، لابحقِّ الأَصْلِ ؛ إذ المتكلِّمُ بالكلامِ الواحدِ لايكونُ أكثرَ من واحدٍ [٧] ، وقد يكونُ المخاطَبُ بالخطابِ الواحدِ أكثرَ من واحدٍ في الحقيقةِ ، فالتَّثنية [٨] للمخاطبِ والجمعُ بحقِّ الأَصْلِ ،

---

(١) ب : لما .
(٢) ب : منهما .
(٣) ب : يفتح .
(٤) انظر : شرح الكافية ٢ / ٩٣ .
(٥) يعني أنَّه مبهم ؛ لأنه يحتمل الوجوه المختلفة عند بعض السامعين ، وكناية عن معيَّنٍ عند المخاطب .
(٦) أ ، ب : للمعنى . والسياق يقتضي ما أثبتُّه .
(٧) قال السيرافي : « وإنما يستوي لفظُ الاثنين والجميع ؛ لأنَّه على غير طريق التثنية والجمع في غيره ، وذاك أنَّ المثنّى هو شيئان متساويا اللَّفظ ، ضُمَّ أحدُهما إلى الآخر كزيدٍ وزيد .... والمجموع هم جماعة متساوو اللفظ ، ضُمَّ بعضُهم إلى بعضٍ ....، والمتكلِّم لايُشاركُه متكلِّمٌ آخر في خطابٍ واحدٍ ، فيكون اللَّفظُ لهما ، فتبطلُ تثنيتُه وجمعُه على منهاج التثنية والجمع ، ولكنَّه كما كان يتكلَّم عن نفسه وغيره جُعل اللَّفظ الذي يتكلَّمُ به عن نفسه وغيره مخالفاً للَّفظ الذي له وحدَه ، واستوى أنْ يكونَ غيرُه المضمومُ إليه واحداً واثنين وجماعةً » .
شرح السيرافي ٣ / ١٣١ب - ١٣٢أ ، وانظر : التبصرة ١ / ٤٩٣ - ٤٩٤ ، نتائج الفكر ٢٢٣-٢٢٤ ، شرح المفصل ٣ / ٨٦ ، شرح الكافية ٢ / ٧ .
وذكر العكبري علتين أخريين في : اللباب ١ / ٤٧٥ ، المتبع ٢ / ٤٥٦ .
(٨) أ ، ب : فالشَّبه . وما أثبتُّه يقتضيه السياق .

فَوَجَبَتْ له / ٥٠ ب علامةٌ تَفصِلُ الواحدَ من التَّثنيةِ والجمعِ على الحقيقةِ [١] ، وكذلك سبيلُ الغائبِ ، ولم يَجبْ مثلُ ذلك في المتكلِّمِ ؛ لأنَّه له بحقِّ الشَّبهِ ، كأنَّه يتكلَّمُ بالكلامِ الواحدِ عن نفسِه ، وعن غيرِه ، فكان الكلامُ الواحدُ لهما ، فجرى هذا على القياسِ الصَّحيحِ .

وعلامةُ المخاطبِ الواحدِ : أَنْتَ ، وفي التَّثنيةِ : أَنْتُما ، وفي الجمعِ : أَنْتُم .

وعلامةُ الغائبِ : هو ، وفي التَّثنيةِ : هُما ، وفي الجمعِ : هُم .

وفي المؤنَّثِ : أَنْتِ ، وفي التَّثنيةِ : أَنْتُما ؛ لأنَّ التَّثنيةَ تجري على طريقةٍ واحدةٍ بما قد بيَّناه في غيرِ موضعٍ [٢] ، وفي الجمعِ : أَنْتُنَّ .

وإنَّما كان علامةُ المتكلِّمِ : أنا ، بالهمزةِ والنُّونِ فَقَط [٣] ؛ لأنَّ الهمزةَ أحقُّ شيءٍ بأنْ يكونَ أوَّلَ الكلمةِ ؛ لأنَّها أوَّلُ المخارجِ مع قُوَّتِها بقُوَّةِ الاعتمادِ لها [٤] ؛ ولذلك كَثُرَ زيادتُها أَوَّلاً ، فأما النُّونُ فأحقُّ شيءٍ بأنْ تَكْثُرَ في الكلامِ ؛ لِحُسْنِها[٥] في المسموعِ مع الغُنَّةِ التي فيها[٦] ، فاختير للمتكلِّمِ أولى الحروفِ بأنْ يَكْثُرَ في الكلامِ ،

---

(١) انظر تعليل الفصل بين ضميري المثنى والجمع المخاطبين في : شرح السيرافي ٣ / ١٣٢أ ، شرح المفصل ٣ / ٨٦ .

(٢) قال الشارح في باب التثنية : « وتثنية المذكَّر كتثنية المؤنث ، وتثنية الصِّفة كتثنية الاسم الذي ليس بصفة ، وتثنية ما آخره ياء أو واو كتثنية ما آخرُه حرفٌ صحيح ، وتثنية ما آخرُه ألفٌ ونونٌ كتثنية ماليس آخرُه ألفٌ ونونٌ ، وتثنية ماتضاعفت فيه الحروف كتثنية مالم تضاعف فيه الحروفُ ، وتثنية ماطال من الاسم كتثنية ماقَصُر ؛ ولذلك ذكر سيبويه هذه الأنواع كلها ؛ ليبيِّنَ لك اتِّفاقَ حكمها في التثنية ، والعلَّة في هذا أنَّ معنى التثنية واحدٌ لايختلف كما يختلف معنى الجمع فيكون جمعَ قليلٍ وجمعَ كثير ، وجمع وسطٍ بين القليل والكثير وجمعَ مبهمٍ يحتملُ كلَّ هذه الوجوه ، وليس يجري في التثنية مثلُ هذه القسمة ؛ لأنَّها معنى واحدٌ لايختلف » . المجلد الرابع ٣٩ ب - ٤٠ أ . وانظر : الإيضاح في علل النحو ١٢١ ، التبصرة ١ / ٤٩٥ ، اللباب للعكبري ١ / ٤٧٧ ، شرح المفصل ٣ / ٩٥ .

(٣) ماذهب إليه الشارح في (أنا) هو قول البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أنَّ الألف من الضمير . انظر : شرح المفصل ٣ / ٩٣ ، توضيح المقاصد ١ / ١٣٥ ، تعليق الفرائد ٢ / ٦٩ ، نتائج التحصيل ٢ / ٥٨١ .

(٤) يريد بقوة الاعتماد الجهر . انظر : الكتاب ٤ / ٤٣٤ ، سر الصناعة ١ / ٦٠ ، وانظر تعليل وقوع الهمزة هنا في : نتائج الفكر ٢١٩ ، بدائع الفوائد ١ / ١٧٦ .

(٥) ب : بحسنها .

(٦) قال السُّهيلي : « وأمَّا تآلفُها مع النون فلما كانت الهمزة بانفرادها لاتكونُ اسماً منفصلاً ؛ كان أولى ماوُصلت به النون أو حروف المد واللِّين ؛ إذ هي أُمَّهات الزوائد ، ولم تكن حروف المد مع الهمزة ؛ لذهابها / =

ثُمَّ جُعِلَ للمخاطب بعلامة تَدلُّ على الخطاب ؛ لأنهما يَجْمَعُهما معنى الحضور ، والمتكلِّمُ أَظْهَرُ ، فهو أحقُّ بالأَصْلِ ، والمخاطَبُ أحقُّ بزيادة العلامة [١] .

وأمَّا : هو ؛ فأُتي بالهاءِ ؛ للمناسبة بينها وبينَ الهمزة ؛ لأنَّها من مَخْرَجِها ، إلا أنَّها خَفِيَّةٌ ، فَجُعِلَتْ للأَخْفى ، وهو الغائبُ [٢] ، فجرى هذا على قياسٍ صحيحٍ .

وهُوَ للمُذَكَّرِ ، وهِيَ للمؤنَّثِ ، وكان المذكَّرُ أحقَّ بالواو ؛ لأنَّها [٣] أَوَّلٌ لأَوَّلٍ [٤] ، والمُؤنَّثُ أحقُّ بالياء ؛ لأنَّها ثانٍ لثانٍ ؛ لأنَّ الياءَ من وَسَطِ اللِّسان [٥] .

ولايجوزُ أَنْ يقعَ أنا موقِعَ التَّاء في : فَعَلْتُ ؛ لأنَّه لايقعُ المُنْفَصِلُ موْقِعَ المُتَّصِلِ ؛ لما بيَّنا [٦] .

ولايجوزُ : فَعَلَ نحْنُ ، في مَوْضِعِ : فَعَلْنا ، ولا فَعَلَ أَنْتَ ، في مَوْضِعِ : فَعَلْتَ ، ولا فَعَلَ أَنْتُما في مَوْضِعِ : فَعَلْتُما ، ولا فَعَلَ أَنْتُم ، في مَوْضِعِ : فَعَلْتُم ، ولا فَعَلَ أَنْتُنَّ ، في مَوْضِعِ : فَعَلْتُنَّ .

وعِلَّةُ جميعِ ذلك عِلَّةٌ واحدةٌ ، وهو أنَّه لايَقَعُ المُنْفَصِلُ مَوْقِعَ المُتَّصِلِ ؛ لما بيَّنا .

وكذلك لايجوزُ : ضَرَبَ هما ، في مَوْضِعِ : ضَرَبا ، ولايَضْرِبُ هُم ، في مَوْضِعِ : يَضْرِبون ، فالعِلَّةُ واحدةٌ تُضْبَطُ بها جميعُ هذه الأحكامِ ، وقد بَيَّنْتُ صِحَّةَ هذه العِلَّة بِما تَقَدَّمَ [٧] .

/ = عند التقاء الساكنين إذا قلت : أنا الرجل ....، فلو حُذف الحرفُ الثاني لبقيت الهمزة في أكثر الكلام منفردةً مع لام التعريف ، فتلتبس بالألف التي هي أختُ اللام ، فيختلُّ أكثر الكلام ، فكان أولى ماقُرن به النونَ ؛ لقربها من حروف المد واللين » . نتائج الفكر ٢١٩ ، ونقله ابن القيم في : بدائع الفوائد ١ / ١٧٦ .

(١) يريد بالعلامة التاء في : أنت . انظر : نتائج الفكر ٢١٩ - ٢٢٠ ، شرح الكافية ٢ / ١٠ ، وفي التاء خلافٌ . انظر : شرح الكافية ٢ / ١٠ ، توضيح المقاصد ١ / ١٣٦ ، نتائج التحصيل ٢ / ٥٨٤ .

(٢) انظر : نتائج الفكر ٢٢٢-٢٢٣ ، بدائع الفوائد ١ /١٧٨- ١٧٩ .

(٣) ب : ولأنها .

(٤) ب : الأول . وإنما كانت الواو أولاً ؛ لأنها تخرج مما بين الشفتين ، وهو أول المخارج من جهة الفم . انظر : الكتاب ٤ / ٤٣٣ ، سر الصناعة ١ /٤٨ .
وكان المذكّر أولاً لأنه الأصل . قال سيبويه : « الأشياء كلُّها أصلُها التذكير ثم تُختَصُّ بعد ، فكلُّ مؤنَّثٍ شيءٌ ، والشَّيءُ يُذكَّر ، فالتذكير أوّل ، وهو اشدُّ تمكُّناً » . الكتاب ٣ / ٢٤١ .

(٥) انظر : الكتاب ٤ / ٤٣٣ ، سر الصناعة ١ / ٤٧ .

(٦) انظر ماتقدم في ص : ٥٧٠ .

(٧) انظر ماتقدم في ص : ٥٧٠ - ٥٧١ .

بابُ / ٥١ أ مواقعِ علامةِ الإضمارِ المُنْفَصِلِ المرفوعِ[١]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في مواقعِ علامةِ الإضمار المرفوعِ المُنْفَصلِ ممّا لايجوزُ[٢] .

مسائلُ هذا الباب :

ما الذي يجوزُ في مواقعِ علامةِ الإضمارِ المرفوعِ المُنْفَصِلِ ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

ولِمَ لايجوزُ في مواقعِ المُنْفَصِلِ إلا الموقعُ الذي لايلي العاملَ ؟ وهل ذلك لأنَّ المُتَّصِلَ للموقعِ الذي يلي العاملَ بحقِّ عَمَلِهِ فيه حتّى يكونَ في مرتبتِه منه ، فيُوجبُ لزومَ المرتبةِ ؛ إذ لم يُوجبْ له العَمَلَ ؟ .

ولِمَ لايجوزُ في : كيفَ أَنْتَ ؟ وأَيْنَ هو ؟ وكيفَ أنا ؟ إلا المُنْفَصِلُ ؟[٣] .

ومامعنى قوله : لأنَّك لاتَقْدِرُ على التَّاءِ في : كيفَ أَنْتَ ؟[٤] ، وهو ممكنٌ أنْ يقولَ : كيفَتَ ؟ وهل ذلك لأنَّه بمنزلةِ مالا يُقْدَرُ عليه بامتناعه في الاستعمالِ الذي يَسْتوي في عِلْمِه جميعُ أهلِ اللِّسانِ ، فمثلُ هذا علَّةٌ وضعيَّةٌ[٥] ، فأما العِلَّةُ البُرهانيَّةُ فما ذكرتُ لك أوّلاً من أنَّه يَجِبُ للعاملِ بحقِّ عَمَلِه ترتيبُ المعمولِ[٦] ، وإعرابُه

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابُ استعمالهم علامةَ الإضمارِ الذي لايقعُ موقع مايُضمر في الفعلِ إذا لم يقع موقعه . الكتاب ١ / ٣٧٨ (بولاق) ، ٢ / ٣٥٢ (هارون) .

(٢) تحدث سيبويه في الباب عن بعض مواضع ضمائر الرفع المنفصلة ، ومنها : المبتدأ ، وخبره ، وبعد حرف العطف ، وخبر الحروف الناسخة ، وبعد إلا ، ثم تكلَّم عن الفصل بين هاء التنبيه واسم الإشارة بتلك الضمائر ، وعن حكم دخول هاء التنبيه عليها كما تدخل على اسم الإشارة .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فمن ذلك قولهم : كيف أنت ؟ وأينَ هو ؟ من قبل أنّك لاتقدر على التاء هاهنا ، ولا على الإضمار الذي في : فَعَل » . الكتاب ١ / ٣٧٨ (بولاق) ، ٢ / ٣٥٢ (هارون) .

(٤) قال سيبويه : « من قَبَلَ أنّك لاتقدر على التَّاء هاهنا » . الكتاب ١ / ٣٧٨ (بولاق) ، ٢ / ٣٥٢ (هارون) .

(٥) العلة الوضعية : هي التي يجب لها الحكم بجعل جاعلٍ . انظر : الحدود للشارح ٨٤ .

(٦) العلة البرهانية : هي التي تبنى على بيان أول عن حقٍّ يظهر فيه أنَّ الثاني حقٌّ ، انظر : الحدود للشارح ٦٦ .

بما[1] يَسْتَحِقُّه من العملِ من ذلك العاملِ ، فإذا امْتَنَعَ أحدُهما ؛ لَزِمَ الآخَرُ ، ولَمْ يَجُز الاتِّساعُ فيه ؛ للإخلالِ الذي يَقَعُ به من مَنْعِ العاملِ الأَمْرَينِ جميعاً : الإعرابَ الذي يُوجِبُه ، والتَّرتيبَ الذي يُوجِبُه أيضاً ، فَمَنْعُه أحدَهما لايُخِلُّ به ، ومنعُه الأَمْرَينِ جميعاً يُخِلُّ به ؛ فلهذا لم يَجُزْ : كيفتَ ؟ ولايجوزُ في قولك : ماجاء إلا أنا ، ماجاء إلاتُ ، وهي التَّاء التي في : فعلتُ ؛ لأنَّها تَجبُ للعاملِ بحقِّ عَمَلِه ، و (إلا) ليستْ بعاملةٍ ، فلا سبيلَ فيها إلا إلى المُنْفَصِلِ دونَ المتَّصِلِ ؟ .

ولِمَ جازَ : نحن وأَنْتم ذَاهبونَ ، بإضمارِ المُنْفَصِلِ ، ولَمْ يَجُزْ غيرُه من الاسمِ الظَّاهرِ ؛ إذْ قد امْتَنَعَ المتَّصلُ الذي يَجِبُ للعاملِ بحقِّ عَمَلِه[2] ؟ وهل ذلك لأنَّه قَدْ وَجَبَ للموضعِ الذي يُسْتَغْنَى فيه عن الظَّاهرِ بحضورِ المُتكلِّم أو[3] المخاطبِ ؛ الإضمارُ كما وَجَبَ للموضعِ الذي يَتقَدَّمُ فيه الاسمُ الظَّاهرُ بالاستغناءِ عن الظَّاهرِ ؛ الإضمارُ ، فقياسُ الاستغناء بالحضورِ كقياسِ الاستغناءِ بتَقدُّمِ الذِّكْرِ ، فلمّا لَمْ يَجُز الإضمارُ المتَّصلُ / ٥١ ب وَجَبَ المُنْفَصِلُ ؛ إذْ كُلُّ موضعٍ يُسْتَغْنَى فيه عن الظَّاهرِ فواجبٌ له المُضْمَرُ ؟ .

ولِمَ جازَ : جاء عبدُ اللّه وأَنْتَ ؟ وهل ذلك لأنَّ واوَ العَطْفِ ليستْ عاملةً ، وإنَّما تُشْرِكُ بينَ الأَوَّلِ والثَّاني في العاملِ ، وكذلك : فيها أَنْتُمْ ، لايجوزُ فيها إلا المُنْفَصِلُ ، وفيها هُمْ قياماً ؟ [4] .

---

(١) ب : مما .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ومثل ذلك : نحن وأنتم ذاهبون ؛ لأنَّك لاتقدر هنا على التاء والميم التي في : فعلتُم ، كما لاتقدر في الأول على التاء التي في : فَعَلْتَ » . الكتاب ١ /٣٧٨ (بولاق) ، ٢ /٣٥٢ (هارون) .

(٣) معاد في : ب .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وكذلك : جاء عبدُاللّه وأنت ؛ لأنَّك لاتقدر على التاء التي تكونُ في الفعل ، وتقول : فيها أنتم ؛ لأنَّك لاتقدر على التاء والميم التي في : فَعَلْتُم ، هاهنا . وفيها هم قياماً ، بتلك المنزلة ؛ لأنَّك لاتقدر هنا على الإضمار الذي في : فَعَل » . الكتاب ١ /٣٧٨ (بولاق) ، ٢ /٣٥٢ (هارون) .

وهل قولُهم : أمّا الخبيثُ فأنت ، وأمّا العاقلُ فهو ، [مثلُ ذلك][1] ؟ .

وهل قياسُ : كُنّا وأَنْتَ ذاهبينَ ، وأَهُوَ هُوَ[2] ، ذلك القياسُ بأنّه وَلِيَ غيرَ عاملٍ ، فكلُّ ضميرٍ مرفوعٍ وَلِيَ غيرَ عاملٍ فهو مُنْفَصِلٌ ؟[3] .

ولِمَ وَجَبَ المُنْفَصِلُ في قولِ اللّهِ جَلَّ وَعَزَّ : ﴿ كَأَنَّهُۥ هُوَ ۚ وَأُوتِينَا ٱلْعِلْمَ ﴾[4] ؟ .

وما الشّاهدُ في قولِ الشّاعرِ[5] :

فكأنَّها هي بَعْدَ غِبِّ كَلالِها .'. أو أَسْفَعُ الخَدَّيْنِ شاةُ إِرانِ ؟[6] .

ولِمَ وَجَبَ : ماجاءَ إلا أنا ؟[7] .

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .
والسؤال عن قول سيبويه : « ومثلُ ذلك : أما الخبيث فأنتَ ، وأمّا العاقلُ فهو ؛ لأنّك لاتقدر على شيء مما ذكرنا » . الكتاب ١ / ٣٧٨ (بولاق) ، ٢ / ٣٥٢ (هارون) .

(٢) ب : وهو .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وكذلك : كنّا وأنتم ذاهبينَ ، وكذلك : أهو هو » . الكتاب ١ / ٣٧٨ (بولاق) ، ٢ / ٣٥٢ (هارون) .

(٤) من قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا جَآءَتْ قِيلَ أَهَٰكَذَا عَرْشُكِ ۖ قَالَتْ .... مِن قَبْلِهَا وَكُنَّا مُسْلِمِينَ ﴾ النمل : ٤٢ .
والسؤال عن قول سيبويه : « وقال اللّهُ عزّ وجلّ : ﴿ كَأَنَّهُۥ هُوَ ۚ وَأُوتِينَا ٱلْعِلْمَ ﴾ ، فوقع (هو) هاهنا ؛ لأنّك لاتقدر على الإضمار الذي في : فَعَلَ » . الكتاب ١ / ٣٧٨ (بولاق) ، ٢ / ٣٥٢ (هارون) .

(٥) القائل لبيدٌ ، رضي اللّه عنه .

(٦) من البحر الكامل ، من قصيدة مطلعُها :

دَرَسَ المنا بمُتالعٍ فأبانِ .'. وتقادَمَتْ بالحُبْسِ فالسُّوبانِ

شبَّه ناقته بسفينةٍ تقدَّم ذكرها ، وغبّ كلالها : عاقبة تعبها ، وأسفع الخدَّين : يعني ثوراً ، والسُّفعة : شبيه بالسَّواد ، والشاة : الثور الوحشيّ ، والإران : النشاط ، وشاة إران بدلٌ من : أسفع الخدين ، وقيل : الضمير (هي) يعود على الناقة نفسها ، فمراده أن يشبه ناقته قبل الكلال في النشاط والقوة بحالها قبله . انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٣٤ ب - ١٣٥ أ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٤٣ .
انظر : الديوان ١٤٣ ، الكتاب ٢ / ٣٥٣ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٧٦ ، التكملة ٣٥٦ ، المخصص ١٦ / ١٠١ ، النكت ١ / ٦٥٣ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٧٨ ، شرح شواهد الإيضاح ٤٢٥ ، إيضاح شواهد الإيضاح ٢ / ٦٢٠ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٢٠ أ .

(٧) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وتقول : ماجاء إلا أنا » الكتاب ١ / ٣٧٩ (بولاق) ، ٢ / ٣٥٣(هاون) .

وما الشَّاهدُ في قولِ عَمْرو بنِ مَعْدي كَرِب [١] :

قَدْ عَلِمَتْ سَلْمى وجاراتُها .·. ماقطَّرَ الفارِسَ إلاّ أنا [٢] ؟

وماحُكْمُ : ها أنا ذا ؟ ولِمَ وَجَبَ فيه المُنْفَصِلُ ، وهانحن أولاءِ ، وهاهُوَ ذاك ، وها أَنْتَ ذا ، وها أَنْتُمْ أُولاءِ ، وها [أَنْتُنّ][٣] أُولاءِ [٤] ؟.

ولِمَ دَخَلَتْ (ها) على المُضْمَرِ في هذا ، ولَمْ تَلْزَم الدُّخُولَ على المُبْهَمِ ؟ ولِمَ كانَتْ أحقَّ بالمُبْهَمِ منها بالمُضْمَرِ ؟ وهل ذلك لأنَّ المُبْهَمَ تُعَرِّفُه إشارةٌ تَصْحَبُه ، فهو أحوجُ إلى علامةِ التَّنبيه من المُضْمَرِ الذي ليس بتلك المنزلةِ ، مع أنَّه شبيهٌ به في الإبهامِ ، فقد جَمَعَ (ذا) الإبهامَ والحاجةَ إلى الإشارةِ المُعَرِّفةِ ، وأمّا (أنا) ففيه الإبهامُ فقط ، فالمُبْهَمُ أَحْوَجُ إلى (ها) التي للتَّنبيه ؟.

ولِمَ جازَ : أنا هذا ، وهذا أنا ، مع أنَّهما مَعْرِفتان [٥] ؟ فما فائدته ؟ وهل ذلك لما يَصْحَبُه من الدَّليلِ على مَنْ هُوَ ، كأنَّه إذا سَمِعَ كلامَه هذا[٦] عَرَفَ مَنْ هُوَ ؛

---

(١) عُزي الشاهد - أيضاً - إلى قيس بن المَكْشُوح هبيرة بن عبد يغوث المُراديّ « ... - ٣٧ هـ » ، يكنى أبا شدّاد ، ابن أخت عمرو بن معدي كرب ، وكان يناقضه في الجاهلية ، أسلم واختُلف في صحبته ، قتل يوم صفِّين مع عليٍّ، رضي الله عنه . انظر لترجمته : نسب معد ١ / ٣٣٥ ، ٣٥١ ، اللآلئ ١ / ٦٤ - ٦٥ ، تهذيب الأسماء واللغات ٢ / ٦٤ . والبيت له في : التنبيه والإشراف ٢٧٧ .

كما عُزي إلى الفرزدق ، وليس في ديوانه . انظر : التخمير ٢ / ١٥٠ ، شرح شواهد المغني ٢ / ٧١٩.

(٢) من البحر السريع ، من أبيات أولها :

أَلْمِمْ بِسَلْمى قبلَ أنْ تَظْعنا .·. إنَّ بِنا مِنْ حُبِّها دَيْدَنا

قطّره : صرعه على أحد قُطْريه ؛ أي : على أحد جانبيه . انظر : شرح أبيات المغني ٥ / ٢٥٦ .

انظر : شعر عمرو ١٦٧ ، الكتاب ٢ / ٣٥٣ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٧٧ ، شرح السيرافي ٣ / ١٣٥أ، الصناعتين ٥٩ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٩٩ ،التبصرة ١ / ٤٩٧ ، فرحة الأديب ١٣٥ ، دلائل الإعجاز ٣٣٧ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٧٩ ، درة الغواص ١١١ ، المتبع ١ / ٤٥٩ ، شرح المفصل ٣ / ١٠٣ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢١٧أ ، ٢٥٠أ ، تعليق الفرائد ٢ / ٩٢ .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وكذلك : ها أنا ذا ، وهانحنُ أولاءِ ، وهاهو ذاك ، وهاهما ذانك ، وهاهم أولئك ، وهاأنت ذا ، وها أنتما ذان ، وها أنتم أولاءِ ، وها أنتُنَّ أولاءِ » . الكتاب ١ / ٣٧٩ (بولاق) ، ٢ / ٣٥٣ (هارون) .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وزعم أبو الخطّاب أنَّ العربَ الموثوقَ بهم يقولون : أنا هذا ، وهذا أنا » . الكتاب ١ / ٣٧٩ (بولاق) ، ٢ / ٣٥٤ (هارون).

(٦) ب : بهذا .

لِمَعْرِفَتِه بنَغْمَتِه ، أو يكونُ قد طَلَبَه ، فكأنَّه قال : أنا هذا الذي تَطْلُبُه ، أو ماجرى[1] هذا المَجْرى ، وإلاّ لم يَكُنْ فيه فائدةٌ ؟ .

وما الشَّاهدُ في قول الشَّاعِرِ[2] :

وَنَحْنُ اقْتَسَمْنا المالَ نِصْفَيْنِ بَيْنَنا .·. فقلتُ لها : هذا لَها ها وذَا ليا[3] ؟

وما الفرقُ بينه وبينَ : هذا لزيدٍ ها وذا ليا ؟ وهل ذلك لأنَّ المُضْمَرَ أحقُّ بـ(ها) التي للتَّنْبيهِ / ٥٢ أ من الظَّاهِرِ ؟[4] .

ولِمَ جازَ : إيْ ها اللّه ذا ؟[5] وهل ذلك لأنَّ : إيْ ، بمنزلة المُبْهَمِ ؟ .

ولِمَ جازَ في : ها أَنْتَ ذا[6] ، أنْ تكونَ (ها) مُقَدَّمةً ، وأنْ تكونَ في مَوْقِعِها[7] ؟ وهل يجوزُ على أنَّها مُقَدَّمةٌ : ها زيدٌ ذا ، ولايجوزُ على أنَّها في موقعِها : ها زيدٌ ذا ؟ .

ومـا الدَّليلُ على جـوازِ أنْ تكونَ في مـوقِعِهـا مِنْ قـولِه جلَّ وعَزَّ : ﴿ هَـٰٓأَنتُمْ هَـٰٓؤُلَآءِ ﴾ ؟[8] .

---

(١) ب : وماجرى .

(٢) القائل لبيد ، رضي اللَّهُ عنه .

(٣) بيت مفردٌ من الطويل .
انظر : ديوان لبيد ٣٦٠ (الملحق) ، الكتاب ٢ / ٣٥٤ ، المقتضب ٢ / ٣٢٢ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٧٧ ، شرح السيرافي ٣ / ١٣٥ أ ، التعليقة ٢ / ٧٨ ، سر الصناعة ١ / ٣٤٤ ، التبصرة ١ / ٤٩٨ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٧٩ ، التخمير ٤ / ٩٢ ، شرح التسهيل ١ / ٢٤٥ ، تعليق الفرائد ٢ / ٣٢٩ ، نتائج التحصيل ٣ / ٨٧٧ ، الخزانة ٥ / ٤٦١ .

(٤) سيذكر الشارح في الجواب أنَّ (ها) قد تقع بعد الاسم على سبيل التأكيد .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وزعم أنَّ مثلَ ذلك : إيْ ها اللّه ذا ، إنما هو : هذا » . الكتاب ١ / ٣٧٩ (بولاق) ، ٢ / ٣٥٤ (هارون) .

(٦) ب : وا .

(٧) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وقد تكون (ها) في : ها أنت ذا ، غير مُقَدَّمة ، ولكنَّها تكونُ للتَّنبيه بمنزلتها في : هذا » . الكتاب ١ / ٣٧٩ (بولاق) ، ٢ / ٣٥٤ (هارون) .

(٨) تكملتها : ﴿ ....حَـٰجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ ۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ آل عمران : ٦٦ .
والسؤال عن قول سيبويه بعد النص السابق : « يدلُّك على هذا قولُه عزَّ وجلَّ : ﴿ هَـٰٓأَنتُمْ هَـٰٓؤُلَآءِ ﴾ ، فلو كانت (ها) هاهنا هي التي تكون أوّلاً إذا قلت : هؤلاء ؛ لم تُعَد (ها) هاهنا بعدَ : أنْتُم » . الكتاب ١ / ٣٧٩ (بولاق) ، ٢ / ٣٥٤ - ٣٥٥ (هارون) .

وهل يجوزُ : هذا أَنْتَ ؟ ولِمَ جازَ ؟ ومافائدتُه ؟ وهل هو على الحذفِ بتقدير : هذا أنت تَفْعَلُ كذا وكذا ، وكأنَّه قال : أَنْتَ الحاضِرُ القائلُ كذا وكذا ؟ [١].

وماتأويلُ : ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ ﴾[٢] ، وفي موضعٍ آخَرَ : ﴿ هَٰأَنتُمْ أُوْلَاءِ ﴾[٣] ؟ فما وجهُ اختلافِ مَوْقعِ (ها) في الموضِعَيْنِ ؟ وهل ذلك لأنَّ العَطْفَ أحقُّ بإخلاصِ المعطوفِ في : ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ ﴾ ، فأمَّا المبتدأُ فهو أحقُّ بالتَّنْبيه من المعطوفِ في : ﴿ هَٰأَنتُمْ أُوْلَاءِ ﴾ ؛ لأنَّ المبتدأَ مُعْتَمَدُ المعنى فيه على التَّنبيهِ فَقَطْ من غيرِ إشراكٍ بينه وبينَ ماقَبْلَه ؟ .

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وحدَّثنا يونسُ - أيضاً - تصديقاً لقولِ أبي الخطاب أنَّ العربَ تقول : هذا أنتَ تقولُ كذا كذا ، لم يُرد بقوله : هذا أنت ، أنْ يعرِّفَه نفسَه ، كأنَّه يُريد أنْ يُعْلِمَه أنَّه ليس غيرَه ، هذا محالٌ ، ولكنَّه أرادَ أنْ يُنَبِّهه ، كأنَّه قال : الحاضرُ عندنا أنت ، والحاضر القائلُ كذا وكذا أنت » . الكتاب ١ / ٣٧٩ (بولاق) ، ٢ / ٣٥٥ (هارون) .

ويلحظ أنّ التقدير الذي ذكره الشارح ظاهرٌ فيما حكاه يونس .

(٢) من قوله تعالى : ﴿ .... تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم مِّن دِيَٰرِهِمْ .... ﴾ البقرة : ٨٥.

(٣) من قوله تعالى : ﴿ .... تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ .... ﴾ آل عمران : ١١٩ .

والسؤال عن قول سيبويه : « وإنْ شئت لم تُقدِّمْ (ها) في هذا الباب ، قال تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هؤلاءِ تَقْتُلونَ أَنْفُسَكُمْ ﴾ » . الكتاب ١ / ٣٧٩ (بولاق) ، ٢ / ٣٥٥ (هارون) .

بابُ علامةِ المُضْمَرِ المنصوبِ[1]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في علامةِ المُضْمَرِ المنصوبِ مِمّا لايجوزُ[2].

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في علامةِ المُضْمَرِ المنصوبِ ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

ولِمَ لايجوزُ أنْ يَقَعَ المُنْفَصِلُ فيه موقعَ المُتَّصِلِ مع أنَّه ليس كالمرفوعِ في البناءِ مع العاملِ[3] ؟ وهل ذلك لأنَّه - وإنْ لَمْ يُبْنَ معه - فَلَه[4] مرتَبَتُه منه ؟ .

وماعلامةُ المُضْمَرِ المنصوبِ المُنْفَصِلِ[5] ؟ ولِمَ وَجَبَ أنْ تكونَ (إيّا) في الأوجهِ الثَّلاثةِ من المتكلِّمِ ، والمخاطَبِ ، والغائبِ ، إلا أنَّه يُبيَّنُ بالعلاماتِ في : إيّايَ ، وإيّاكَ ، وإيّاهُ ، ؟ وهلاّ انْفَصَلَ الغائبُ كما انْفَصَلَ في المرفوعِ من قولك : هُوَ ؟ وهل ذلك لأنَّ المرفوعَ أَوّلٌ فهو أحقُّ بتمكينِ العلامةِ ، والمنصوبُ فضلةٌ في الكلامِ فهو أَنْقَصُ مَرْتَبةً ؟ .

ومانظيرُ : إيّاكَ رأيتُ[6] ، من المتَّصِلِ ؟ وهل هو : رَأَيتُك ؟ .

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا باب علامة المُضْمَرينَ المنصوبين . انظر : الكتاب ١ / ٣٨٠ (بولاق) ، ٢ / ٣٥٥ (هارون) .

(٢) تحدث سيبويه في الباب عن ضمائر النصب المنفصلة والمتصلة ، وعن حكم وقوع المنفصل المنصوب موقع المتصل .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فإنْ قدرت على شيءٍ من هذه الحروف في موضعٍ لم تُوقع (إيّا) ذلك الموضع ؛ لأنَّهم استغنوا بها عن : إيّا ، كما استغنوا بالتّاء وأخواتها في الرفع عن : أنت ، وأخواتها » . الكتاب ١ / ٣٨٠ (بولاق) ، ٢ / ٣٥٥ - ٣٥٦ (هارون) .

(٤) ب : فهو .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « اعلم أنَّ علامةَ المضمَرين المنصوبين : إيّا » . الكتاب ١ / ٣٨٠ (بولاق) ، ٢ / ٣٥٥(هارون).

(٦) ب : ورأيت .

ومانظيرُ : إيّا كما رأيتُ ، من المتَّصِلِ ، وإيّاكُمْ رأيتُ ، وإياكُنَّ رأيتُ ، وإيّاها رأيتُ ، وإيّاهُ وإيّاهما رأيتُ ، وإيّاهُمْ وإيّاهُنَّ ، فما نظيرُ جميع ذلك من المُتَّصِلِ ؟ وإيّايَ رأيتَ ، وإيّانا رأيتَ ، فما نظيرُه من المُتَّصِلِ ؟ (١) .

ولِمَ جاز / ٥٢ب : إيّاكَ ضَرَبْتُ ، ولم يَجُزْ ضربتُ زيداً وإيّاك ؟ وهل ذلك لأنَّ الأَنْبَهَ له حقُّ التَّقديم في صَدْرِ الكلامِ على العاملِ وغيرِه ، فاحتيجَ لهذه العلَّة : إيَّاك ضربتُ ، كما قال جَلَّ وعزَّ : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ (٢) ، وليس كذلك سبيلُ التَّأخيرِ الذي تَقَدَّمَ فيه المعطوفُ ، وهو يؤخَّر ؟ (٣) .

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « اعلم أنَّ علامة المضمرينَ المنصوبين (إيا) مالم تقدر على الكاف التي في : رأيْتُك .... ، إلى قوله : « ونا التي في : رأيتَنا » . الكتاب ١ / ٣٨٠ (بولاق) ، ٢ / ٣٥٥ (هارون) .

(٢) الفاتحة : ٥ .

(٣) ب : مؤخر ، و(هو) يعود على ضمير النصب (إيّا) .

الجوابُ عن البابِ الأوّلِ [(١)]:

الذي يجوزُ في مواقعِ علامةِ الإضمارِ المرفوعِ المُنْفَصِلِ الموقعُ الذي لايلي العاملَ[(٢)] . ولايجوزُ في موقعِ المُنْفَصِلِ إلا الموقعُ الذي لايلي العاملَ ؛ لأنَّ الذي يلي العاملَ له بحقِّ عَمله [(٣)] المُتَّصِلُ ؛ وذلك أنَّه يُوجِبُ [(٤)] في المعمولِ التَّرتيبَ والإعمال ، فإذا مُنِعَ أحدَهما لِعلَّةٍ صحيحةٍ جازَ ، وإنْ مُنِعَهما جميعاً لَمْ يَجُزْ ؛ لِما في ذلك من الإخْلالِ [به][(٥)] .

وتقولُ : كيفَ أَنْتَ ؟ وأَيْنَ هُو ؟ ومَنْ أنا ؟ فلا يجوزُ في هذه المواقعِ إلا المُنْفَصِلُ [(٦)] . قال سيبويه : « لأنَّك لاتَقْدِرُ على المُتَّصِلِ فيها » [(٧)] ، ومعنى ذلك : أنَّه بمنزلةِ مالا يُقْدَرُ عليه في الامتناعِ عِنْدَ جميعِ أَهْلِ اللِّسانِ ، لا أنَّه لايُمْكِنُ أنْ يُنْطَقَ به على الفسادِ الذي فيه ، فيقالَ : كيفتَ ؟ في : كيفَ أَنْتَ ؟ ، وإلاّتُ ، في : إلاّ أنا ، ولكنَّ ذلك فاسدٌ بإجماعِ أَهْلِ اللِّسانِ ، لايَنْطِقُ بمثلِ هذا أحدٌ منهم ، فهو بُنِيَ على علَّةٍ وَضْعِيَّةٍ صحيحةٍ من إجماعِ أَهْلِ اللِّسانِ [(٨)] . (فأما العلَّةُ البُرْهانيَّةُ) [(٩)] ؛ فلأنَّه يَجِبُ المُتَّصِلُ للعاملِ بحقِّ عَمله على ماشرحنا من لُزوم التَّرتيبِ إذا لم يَكُنْ هناك إعرابٌ ، ولايَصْلُحُ الاتِّساعُ في مثلِ هذا ؛ للإخلالِ بالعاملِ على مابيَّنا .

---

(١) يعني باب مواقع علامة الإضمار المنفصل المرفوع .

(٢) انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٣٣ أ ، شرح المفصل ٣ / ٨٥ ، الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ٤٦٣ ، شرح الكافية ٢ / ١٤ .

(٣) ليستقيم الكلام لابدَّ أن يعود الضمير في : له ، إلى (الذي) ، والضمير في : عمله ، إلى العامل .

(٤) ب : موجب ، وفاعل (يوجب) ضمير مستتر يعود على : العامل .

(٥) ساقط من : ب . وانظر ماتقدَّم في ص : ٥٧٠ .

(٦) هذا أحد مواضع الضمير المرفوع المنفصل ، وهو المبتدأ ، وإنما امتنع فيه المتصل ؛ لأن العامل معنويٌّ غير ظاهر. انظر : الكتاب ٢ / ٣٥٢ ، المقتضب ١ / ٣٩٦ ، شرح السيرافي ٣ / ١٣٤ ب ، التبصرة ١ / ٤٩٧ ، التخمير ٢ / ١٥٠ ، شرح المفصل ٣ / ١٠٣ ، شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٦٢٦ ، شرح الكافية ٢ / ١٤ .

(٧) عبارة سيبويه : « من قبل أنك لاتقدر على التاء هاهنا ، ولاعلى الإضمار الذي في : فَعَل » . الكتاب ٢ / ٣٥٢ .

(٨) انظر ماتقدم في ص : ٥٧٧ هـ ٥ .

(٩) معاد في : ب ، قبل قوله : لاينطق بمثل هذا أحد منهم . وانظر ماتقدم في ص : ٥٧٧ هـ ٦ .

وتقـولُ : نحن وأَنْتُمْ ذاهبـونَ ، فـلا يجـوزُ في هذا إلاّ المُنْفَصِلُ ، دونَ الظَّاهِرِ والمُتَّصِلِ . أمّا امـتناعُ المُتَّصِلِ ؛ فـلأنَّه لـم يَلِ العـاملَ (١) ، وأمّا امـتناعُ الظَّاهِرِ ؛ فـلأنَّه الموضعُ الذي يُسْتَغْنَى فيـه عن الإظهـارِ بالحُضـورِ كـما يُسْتَغْنى بتَقَدُّمِ الذِّكْرِ ، وكلُّ موضعٍ يُسْتَغنى فيه عن الظَّاهرِ فواجبٌ له المُضْمَرُ (٢) .

وتقولُ : جاءَ عبدُاللّه وأَنْتَ ؛ لأنَّ الواوَ ليستْ عاملةً (٣) ، وكذلك : فيها أَنْتُمْ ؛ لأنَّ (فيها) ليستْ عاملةً في أَنْتُمْ ، وفيها هُمْ قِياماً (٤) ؛ لأنَّ الـظَّرْفَ / ٥٣ أ يَعْمَلُ في الحالِ ، ولايَعْمَلُ في الاسمِ المُبْتَدأ .

وتقولُ : أمّا الخبيثُ فأنْتَ ، وأمّا العاقلُ فهو (٥) ، وكذلك : كُنّا وأَنْتَ ذاهبينَ (٦) ، وأَهُوَ هُوَ ؟ (٧) ، فالقياسُ في جميع هذا واحدٌ ؛ لأنَّه وَلِيَ غيـرَ عامـلٍ ، وهو ضميـرٌ مرفوعٌ ، وكلُّ ضميرٍ مرفوعٍ وَلِيَ غيرَ عاملٍ فهو مُنْفَصِلٌ ومن ذلك قولُ اللّه عزَّ وجَلَّ : ﴿ كَأَنَّهُۥ هُوَۚ وَأُوتِينَا ٱلْعِلْمَ ﴾ (٨) ، وقال الشَّاعرُ :

---

(١) هذا موضع آخر من مواضع ضمير الرفع المنفصل ، وهو وقوعه بعد حرف العطف . انظر : الكتاب ٢ / ٣٥٢ ، شرح السيرافي ٣ / ١٣٤ ب ، التخمير ٣ / ١٥٠ ، شرح المفصل ٣ / ١٠٣ .

(٢) في إعادة الظاهر المتقدم بعينه تفصيلٌ ، فإن كانت إعادته في جملة أخرى جازت وحسنت . انظر : شرح السيرافي ١ / ١٧٢ ب . وإن كانت في الجملة نفسها جازت إذا أريد التفخيم كقوله تعالى : ﴿ ٱلْحَآقَّةُ مَا ٱلْحَآقَّةُ ﴾ الحاقة : ١ ، ٢ . انظر : إعراب القرآن للنحاس ٥ / ١٩ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٦-٧.
وماعدا ذلك أجازه سيبويه والسيرافي على ضعف . وجعله القزاز ضرورة . انظر : الكتاب ١ / ٦٢ ، شرح السيرافي ١ / ١٧٢ ب ، ضرائر الشعر للقزاز ٩٦ ، وانظر : الخصائص ٣ / ٥٣ .

(٣) هذا كالمثال السابق .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٣٥٢ ، شرح السيرافي ٣ / ١٣٤ ب .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٣٥٢ ، شرح السيرافي ٣ / ١٣٤ ب .

(٦) انظر : الكتاب ٢ / ٣٥٢ .

(٧) انظر : الكتاب ٢ / ٣٥٢ ، شرح السيرافي ٣ / ١٣٤ب .

(٨) هذا موضعٌ آخر لضمائر الرفع المنفصلة ، وهو وقوعها خبراً لـ (إنّ) وأخواتها . انظر : الكتاب ٢ / ٣٥٢ ، شرح السيرافي ٣ / ١٣٤ ب ، التخمير ٢ / ١٥٠ ، شرح المفصل ٣ / ١٠٣ ، شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٦٢٦ ، شرح الكافية ٢ / ١٤ .

فكأنَّها هيَ بَعْدَ غِبٍّ كَلالِها .·. أو أَسْفَعُ الخَدَّيْنِ شاةُ إِران[١]

فـ (هي) - هنا - للمؤنَّث نظيرُ (هو) في ﴿كَأَنَّهُۥ هُوَ﴾ في المذكَّرِ .

وتقولُ : ماجاءَ إلا أنا[٢] ، وقال عمرُو بنُ معدي كَرِبَ :

قَدْ عَلِمَتْ سَلْمى وجاراتُها .·. ماقَطَّرَ الفــارسَ إِلاّ أنــا[٣]

لأنَّ (إلا) ليس بعاملٍ .

وتقولُ : ها أنا ذا ، ففيه وجهانِ :

أحدُهما : أنْ يكونَ على تقدير : أنا هذا ، إلا أنَّه قَدَّمَ (ها) التي للتَّنبيهِ ، وهذا مذهبُ الخليلِ[٤] .

ويجوزُ أنْ تكونَ (ها) في موقِعِها لم تُقَدَّمْ ، وإنَّما دَخَلَتْ على المُضْمَرِ ؛ لِما فيه من الإبهامِ[٥] ؛ وذلك أنَّ الأسماءَ على ثلاثةِ أَوْجُهٍ : مُبْهَمٍ ، ومُضْمَرٍ ، وظاهرٍ مُبَيَّنٍ .

---

(١) ب : إرات . والبيت تقدم تخريجه في ص : ٥٧٩ .

(٢) هذا موضع آخر لضمائر الرفع المنفصلة ، وهو وقوعها بعد (إلا) . انظر : الكتاب ٢ / ٣٥٣ ، المقتضب ١ / ٣٩٦ ، شرح السيرافي ٣ / ١٣٥أ ، التخمير ٢ / ١٥٠ ، شرح المفصل ٣ / ١٠٣ ، شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٦٢٦ ، نتائج التحصيل ٢ / ٦٠٤ .

(٣) تقدم تخريجه في ص : ٥٨٠ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٣٥٤ ، شرح السيرافي ٣ / ١٣٥ أ ، شرح المفصل ٨ / ١١٦ ، شرح الكافية ٢ / ٣٨٠ .
وانظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٤٥ ، الارتشاف ١ / ٥٠٧ .
وقيَّد الفراء جواز الفصل بالضمير بدخول اسم الإشارة للتقريب ، ويُعرف ذلك بأمرين : أن يكون دخول اسم الإشارة كخروجه ، وألا يستغني الكلام باسم الإشارة ومرافعه كما لايستغني بكان ومرفوعها ، وإنما يتم بفعل أو وصف يأتي بعد ذلك وينتصب لعدم اشتغاله بمرافع ، ويطلق عليه - كما نقل السيرافي - خبر التقريب ، وسُمِّي تقريباً ؛ لأنَّه يُقَرِّب الفعل مثل كاد ، فيما ذكر ثعلب ، أو لأنَّه يُقَرِّبه من الوقت الحاضر فيما ذكر السيرافي . انظر : معاني القرآن ١ / ١٢-١٣ ، ٢٣١-٢٣٢ ، مجالس ثعلب ١ / ٤٢-٤٤ ، ٢ / ٣٦٠ ، معاني القرآن وإعرابه ١ / ٤٦٢ - ٤٦٣ ، إعراب القرآن للنحاس ١ / ٤٠٢ - ٤٠٣ ، شرح السيرافي ٣ / ٣٥ب - ١٣٦ أ .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٣٥٤ ، شرح السيرافي ٣ / ١٣٥ أ ، التبصرة ١ / ٤٩٨ ، شرح المفصل ٨ / ١١٦ ، شرح التسهيل ١ / ٢٤٥ .
وقد قيَّد بعض المتأخرين هذا الوجه بأنْ يكون الضمير مبتدأً خبرُه اسم إشارة . انظر : الجنى الداني ٣٤٧ - ٣٤٨ ، المغني ٢ / ٣٤٩ ، جواهر الأدب ٥٠٨ .
وانظر تفصيل المسألة في : الارتشاف ١ / ٥٠٧ .

فالمُبْهَمُ أحقُّ بـ (ها) التي للتَّنبيهِ ؛ لاجتماعِ أَمْرَينِ فيه : الإبهامِ ، والإشارةِ المُعرِّفة [(١)] ، وأمَّا المُضْمَرُ ففيه إبهامٌ لايُحتاج معه إلى إشارةٍ مُعرِّفةٍ .

فـ (هذا) ، و (ذاك) أشدُّ إبهاماً من المُضْمَرِ ؛ لحاجتهِ إلى الإشارةِ المعرِّفةِ مع صلاحِ وقوعِه على كُلِّ حاضرٍ .

ثُمَّ دُخولِ حرفِ التَّنبيهِ على المُضْمَرِ ؛ لأنَّ فيه ضرباً من الإبهامِ بصلاحِه لِكُلِّ مَكْنيٍّ [(٢)] .

ثُمَّ الظَّاهِرُ البَيِّن [(٣)] لايُحتاج معه إلى حرفِ التَّنبيهِ ، ولو ذُكِرَ في بعضِ الكلام ؛ لكانَ على التَّأكيدِ .

ودليلُ أنَّ (ها) من قولك : هاأَنْتَ ذا ، يَصْلُحُ أنْ تكُونَ في موقِعها ، لم تُقَدَّمْ على الموقعِ الذي تلي فيه (ذا) - كما قال سيبويه - قولُه جلَّ وعزَّ : ﴿ هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾ ، فلو كانَ على التَّقديمِ ؛ لم تُذْكَرْ في الثَّاني [(٤)] .

وتقولُ على ذلك : هانحن أُولاءِ ، وهاهو ذاك ، وها أَنْتَ ذا ، وها أَنْتُمْ أُولاءِ ، وها أنتنّ أُولاءِ [(٥)] .

وتقولُ : أنا هذا ، وهذا أنا ، ووجهُ الفائدةِ فيه أنَّ القائلَ يقولُه ، فَيُعْرَفُ بنغمتهِ

---

(١) قال ابن يعيش : « قال الرماني : إنَّما كثر التنبيه في : هذا ، ونحوه ؛ من حيث كان يصلح لكلِّ حاضر ، والمراد واحدٌ بعينه ، فقوي بالتنبيه ؛ لتحريك النفس على طلبه بعينه ؛ إذ لم تكن علامةُ تعريفٍ في لفظه ، وليس كذلك (أنت) ؛ لأنَّه للمخاطب خاصَّةً؛ لاشتماله على حرف الخطاب » . شرح المفصل ٨ / ١١٦ ، وانظر : نتائج الفكر ٢٢٩ ، شرح الكافية ٢ / ٣٢ .

(٢) انظر : شرح المفصل ٨ / ١١٦ .

(٣) ب : المبيَّن .

(٤) انظر الاستدلال بالآية في : الكتاب ٢ / ٣٥٤-٣٥٥ ، شرح السيرافي ٣ / ١٣٥ ب ، الجنى الداني ٣٤٧ - ٣٤٨ ، جواهر الأدب ٥٠٨ .
وذكر الفراء وثعلب وابن مالك والرضي أنّ الهاء الثانية أعيدت توكيداً للفصل بين الهاء الأولى واسم الإشارة ، فلا دليل في الآية على قولهما لدخول الهاء على الضمير . انظر : معاني القرآن للفراء ١ / ٢٣١ ، مجالس ثعلب ١ / ٤٣ ، شرح التسهيل ١ / ٢٤٥ ، شرح الكافية ٢ / ٣٨١ ، الارتشاف ١ / ٥٠٨ ، تعليق الفرائد ٢ / ٣٣١-٣٣٢ .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٣٥٣ ، شرح السيرافي ٣ / ١٣٥ أ ، التبصرة ١ / ٤٩٧ ، الارتشاف ١ / ٥٠٧ .

مَنْ هُو ، وقد يقولُه / ٥٣ ب عند الطَّلبِ لإنسانٍ بصفةٍ ، فكأنَّه قال : أنا هذا المطلوبُ [١] .

وقال الشَّاعرُ :

ونَحْنُ اقْتَسَمْنا المالَ نصْفَيْنِ بَيْنَنا .·. فَقُلْتُ لها : هذا لها ها وذا ليا [٢]

فهذا على مذهبِ الخليلِ مُسْتَقيمٌ ؛ لأنَّه مُقَدَّمٌ ، كأنَّه قال : وهذا ليا [٣] ، فأمَّا على المذهبِ الآخَرِ [٤] فَيَضْعُفُ في هذا الموضعِ ؛ لأنَّه ذَكَرَه بَعْدَ الضَّميرِ ، وإنَّما التَّنْبيهُ [٥] قبلَ المُنَبَّهِ عليه ، ولكنْ يجوزُ على طريقِ التَّأكيد .

ويجوزُ على مذهبِ الخليلِ : هذا لزيدٍ ها وذا ليا ، كأنَّه قال : وهذا ليا [٦] .

وتقولُ : إيْ [٧] ها اللّهِ ذا ، فتحتملُ الوجهينِ [٨] ؛ لأنَّ (إيْ) [٧] مُبْهَمٌ [٩] .

---

(١) هذا القول حكاه أبو الخطاب الأخفش عن العرب . انظر : الكتاب ٢ / ٣٥٤ . وانظر توجيه السيرافي له في : شرح الكتاب ٣ / ١٣٥ب .
على أنَّ الرضي جعل ماحكاه الأخفش الأكبر دليلاً على أنَّ الضمير فصل حرف التنبيه عن اسم الإشارة في : ها أنا ذا ؛ لأنَّ معنى القولين واحدٌ . انظر : شرح الكافية ٢ / ٣٨٠ .

(٢) تقدم تخريجه في ص : ٥٨١ .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٣٥٤ ، المقتضب ٣ / ٣٢٢ ، شرح السيرافي ٣ / ١٣٥ أ ، ١٣٦ ب - ١٣٧أ ، التعليقة ٢ / ٧٨ ، سر الصناعة ١ / ٣٤٥ .

(٤) يريد مذهب من يرى أنَّ الهاء قد دخلت على الضمير في : ها أنا ذا .

(٥) ب : التنية .

(٦) أما على المذهب الآخر فيمتنع هذا المثالُ ؛ لأن له - عند الشارح - طريقين ، الأول أنْ تكون الهاء داخلةً على المنبَّه عليه ، والثاني أن تذكر بعد المنبَّه عليه على سبيل التأكيد ، وهو ضعيف .
فالطريق الأول ممتنعٌ ؛ لأن مابعد الهاء هو حرف العطف ، ولاوجه للتنبيه عليه ، والطريق الثاني ممتنعٌ ؛ لأنَّ ماقبلها اسمٌ ظاهرٌ ، والاسم الظاهر لاتدخل عليه الهاء .

(٧) أ ، ب : أيّ ، وهي المستعملة وصلةً لنداء مافيه (أل) ، ولاوجه لها ، والصَّوابُ ما أثبتُّه ، اعتماداً على مافي مسائل الباب ، وعلى مافي : الكتاب ٢ / ٣٥٤ ، شرح السيرافي ٣ / ١٣٤ ، التعليقة ٢ / ٧٨ .

(٨) يريد بالوجهين : أنْ يكون لفظ الجلالة قد فصل الهاء عن اسم الإشارة ، وأنْ تكون الهاء ذكرت بعد (إيْ) على سبيل التوكيد ؛ لأنَّ (إيْ) حرف جواب بمعنى (نعم) والحرف فيه إبهامٌ ؛ لأنَّه لايدل على معنى إلا مع غيره .

(٩) تحسن الإشارة هنا إلى أنَّ سيبويه قد ذكر في موضع آخر أنّ (ها) عوضٌ من حرف القسم ، وهذا يُفهم منه أنها داخلةٌ على لفظ الجلالة ، ثم نقل عن الخليل أنَّها داخلةٌ على اسم الإشارة ، ثم قُدِّمَتْ كما قُدِّمَتْ في : ها أنا ذا . انظر : الكتاب ٣ / ٤٩٩ - ٥٠٠ ، الجنى الداني ٣٤٩ ، المغني ٢ / ٣٤٩ .

ويجوزُ على التَّقْديم : هازيدٌ ذا [١] .

وتقولُ : هذا أَنْتَ ، فوجهُ الفائدةِ فيه أنَّه يُقَال عندَ [٢] الطَّلبِ لأَمْرٍ أو الذِّكْرِ بفعْلٍ ، كأنَّه قال : هذا الفاعلُ أنْتَ ، أو هذا القائلُ أَنْتَ ، أو هذا المطلوبُ أَنْتَ ؛ حتَّى تَصِحَّ الفائدةُ [٣] .

وفي التَّنزيل : ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَـٰٓؤُلَآءِ ﴾ ، ودخل (ها) على المُبْهم ، وفي موضعٍ آخَرَ : ﴿ هَـٰٓأَنتُمْ أولاءِ ﴾ ، فدَخَلَ على المُضْمَرِ ؛ لأنَّه في موضعِ الابتداءِ الذي هو مُعْتَمدُ التَّبيينِ والتَّنبيه ، وهو أحقُّ بهِ من الخَبَرِ الذي هو في موضعِ النَّكِرَة ، فَلَمْ يَدْخُلْ فيه ، يعني في ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَـٰٓؤُلَآءِ ﴾ ، لِيُشاكَلَ به المعطوفُ عليه [٤] .

---

(١) الفصل بين الهاء واسم الإشارة بالاسم الظاهر منعه الفراء وأجازه الزجاج .
انظر : معاني القرآن ١ / ٢٣٢ ، معاني القرآن وإعرابه ١ / ٤٦٣ ، إعراب القرآن للنحاس ١ / ٤٠٣ ، الارتشاف ١ / ٥٠٧ .

(٢) ب : عنه .

(٣) هذا القول حكاه يونس عن العرب وأورده سيبويه تصديقاً لحكاية أبي الخطاب من قولهم : هذا أنا ، وقدّره نحو تقدير الشارح . انظر : الكتاب ٢ / ٣٥٥ .

(٤) يعني قوله تعالى : ﴿ .... ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ ﴾ البقرة : ٨٤ .

الجوابُ عن البابِ الثاني [١] :

الذي يجوزُ في علامةِ المُضْمَرِ المَنْصُوبِ المُنْفَصِلِ : إيّا [٢] .

ولايجوزُ أنْ يَنْفرِدَ الغائبُ بعلامةٍ تَخُصُّه كما انْفَرَدَ في : هو ؛ لأنَّ المرفوعَ أَوَّلٌ ، وهو مُعْتَمدُ البيانِ ، والمفعولُ فَضْلَةٌ في الكلامِ ، فالمرفوعُ أحقُّ بتمكينِ العلامةِ من جِهَةِ إخلاصِها له من المَنْصُوبِ .

ولايجوزُ أنْ يَقعَ المُنْفَصِلُ فيه مَوْقِعَ المُتَّصِلِ ، مع أنَّه ليس كالمرفوعِ في البناءِ مع العاملِ ؛ لأنَّه – وإنْ لم يُبْنَ معه – فله مرتبتُه منه ، فالمرفوعُ أحقُّ بالمتَّصلِ من وجهينِ :

أحدُهما : مرتبتُه منه .

والآخَرُ : شدَّةُ اتِّصاله ، حتَّى يَصْلُحَ أنْ يَسْتَتِرَ فيه [٣] .

والعلاماتُ تتعاقبُ في : إيّا ؛ لبيانِ الأوجهِ الثَّلاثةِ ، فتقول : إيّايَ ، وإيَّاكَ ، وإيّاهُ .

وتقولُ : إيّاكَ رأيتُ ، فإنْ أخَّرتَ المفعولَ ؛ قلت : رأيتُك ، وإيّاكما رأيتُ ، فإنْ أَخَّرتَ المفعولَ ؛ قُلْتَ : / ٥٤ أ رأيتُكما ، وكذلك : إيّاكُمْ رأيتُ ، ورأيتُكُمْ ، وإيّاكُنَّ رأيتُ ، ورأيتُكُنَّ ، وإيّاها رأيتُ ورأيتُها ، وإيّاهُ وإيّاهَا رأيتُ [٤] ورأيتُهما ، وإيّاهُم وإيّاهُنَّ

---

(١) وهو باب علامة المضمر المنصوب .

(٢) تبع الشارح سيبويه وابنَ السراج في أنّ (إيّا) ضميرٌ ومايلحقه حروفٌ دالّةٌ على المتكلم والمخاطب والغائب . وقد صرَّح بذلك في : المجلد الأول ٨٣ أ .
وفي المسألة خلافٌ بين النحويين ، فذهب الخليل والأخفش والمازنيّ إلى أنَّ (إيّا) ضميرٌ ومابعده ضمائرُ في موضع جرٍّ بالإضافة ، وذهب الزجاج إلى أنَّ (إيّا) اسمٌ ظاهرٌ للمضمر مضاف إلى مايلحقه ، وذهب الفراءُ إلى أنَّ (إيّا) دعامةٌ تعتمد عليها الضمائر توصلاً للانفصال ، وذهب غيرُه من الكوفيين إلى أنَّ الضمير (إيّا) ومايلحقه .
انظر : الكتاب ١ / ٢٧٩ ، ٢ / ٣٥٥ ، معاني القرآن وإعرابه ١ / ٤٨ – ٤٩ ، الأصول ٢ / ١١٧ ، إعراب القرآن للنحاس ١ / ١٧٣ ، شرح السيرافي ٣ / ١٤٠ ب – ١٤١ أ ، المتبع ٢ / ٤٦٠ – ٤٦١ ، شرح التسهيل ١ / ١٤٤ – ١٤٧ ، نتائج التحصيل ٢ / ٥٨٩ – ٥٩٣ .

(٣) انظر : شرح الكافية ٢ / ١٣ ، ١٨ .

(٤) هذا يقال إذا أريد التفصيل ، ويقال في الإجمال : إيّاهما رأيت .

رأيتُ ، ورأيتُهم ؛ لاختلاطِ المذكّرِ بالمؤنَّث .

وإياي رأيتَ ، ورأيتَني ، وإيّانا[1] رأيتَ ، ورأيتَنا[2] .

وتقولُ : إيّاكَ ضربتُ ، ولايجوزُ : ضربتُ زيداً وإيّاكَ[3] ؛ لأنَّ صدْرَ الكلامِ يَجبُ للأنْبَهِ الأعْظَمِ كقولِه جلَّ وعزَّ : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ ، ولايَجبُ فيما ذُكِرَ بَعْدَ الفِعْلِ على جِهَةِ تَقْديمِ مَعْمولٍ على مَعْمولٍ .

---

(١) أ ، ب : وإياي .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٣٥٥ ، شرح المفصل ٣ / ١٠٣ .

(٣) يعني أنَّ الأنبه يجب تقديمه على العامل ، وسيذكر بعد ذلك أنَّ التأخير جائز على جهة الاتساع ، انظر ص : ٦٠٠ - ٦٠١.
ولايريد أن هذه الصورة ممتنعة مطلقاً . إذ في القرآن الكريم : ﴿ يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ ﴾ الممتحنة : ١ .
وقال ابن السراج : « فأما ضمير المنصوب فيجوز أنْ يُعطَف عليه الظاهر ، تقول : ضربتُك وزيداً ، وضربتُ زيداً وإياك ، فيجوز تقديمُه وتأخيرُه » . الأصول ٢ / ١١٩ .
وانظر : المسائل المنثورة ١٠٩ ، شرح المفصل ٣ / ٧٥.

بابُ مواقعِ إيَّا في الإضمارِ [١]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبيِّنَ مايجوزُ في مواقعِ إيّا من الإضمارِ ممّا لايجوزُ [٢] .

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في مواقعِ إيّا التي للإضمارِ ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

ولِمَ لايجوزُ أنْ يقعَ موقعاً يَصْلُحُ فيه المُتَّصلُ مما يلي العاملَ ؟ وهل ذلك لأنَّ هذا المَوْقِعَ للمُتَّصلِ ، وهو أحقُّ به ؟

ولِمَ جازَ أنْ يقَعَ موقعاً يَصْلُحُ فيه المُتَّصلُ مّما لايلي العاملَ ؟ وهل ذلك لأنَّ المُتَّصِلَ يَضْعُفُ فيه ، لمّا لم يَلِ [٣] العاملَ ؟ [٤] .

ولِمَ جازَ أنْ يكونَ للمُتَّصلِ مَوْقِعٌ لايلي العاملَ ؟ وهل ذلك لأنَّ العاملَ القويَّ يكونُ المعمولُ الثّاني فيه بمنزلةِ الأوَّلِ في غيره ؛ لشدَّةِ اقتضائه له ، واتِّصالِه به ، فتصيرُ الوسيطةُ بمنزلةِ مالَمْ يكُنْ ؛ لهذه العلَّةِ ؟ .

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا باب استعمالهم (إيّا) إذا لم تقع مواقعَ الحروف التي ذكرنا ، انظر : الكتاب ١ / ٣٨٠ (بولاق) ، ٢ / ٣٥٦ (هارون) .

(٢) تحدث سيبويه في الباب عن المواضع التي يجب فيها ضمير النصب المنفصل ، ومنها : التقديم على العامل ، وبعد حرف العطف ، وبعد أداة الاستثناء ، وعن المواضع التي يجوز فيها المنفصل والمتصل ويترجح الأول ، ومنها مفعول المصدر المضاف إلى فاعله ، وخبر كان وأخواتها .
كما ذكر في الباب مسائل أخر منها وقوع (إيّا) بعد (إنَّ) المحذوف اسمها ، وقبل فعل يطلبه مفعولاً به . ومنها إضافة المصدر إلى مفعوله ووجوب انفصال ضمير فاعله ، وغير ذلك .

(٣) ب : يلي .

(٤) هذا السؤال بناه الشارح على مسألةٍ ذكرها سيبويه في الباب ، وهي وقوع الضمير مفعولاً للمصدر المضاف إلى فاعله . انظر : الكتاب ١ / ٣٨١ (بولاق) ، ٢ / ٣٥٧ (هارون) .
وسيذكرها الشارح في موضعها .

ولِمَ جــــازَ: إيّاك رأيتُ ، وإيّاكَ أعـنـي [١] ؟ ومـاشـاهـدُه من ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [٢] ؟ وهلا كـان المُتَّصِلُ أحقَّ بهـذا على : رأيتُكَ ، وأعنيكَ ، إذا لَمْ يَتغَيَّر المعنى ، والمُتَّصِلُ ممكنٌ فـيـه على معنى واحـدٍ ؟ (وهل ذلك [٣]) لأنَّ للأنْبـهِ الأعرفِ حقَّ التَّقديمِ ، فلم يَجزْ أنْ يُمْنَعَ من هذا مع إمكانِ المُنْفَصِلِ ؟.

ومافي قوله جلَّ ثناؤه : ﴿ وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ [٤] ؟ ولِمَ لايجوز: إنّاكُمْ [٥] ، كما يجوزُ : ضَرَبناكُمْ ؟ وهل ذلك لأنَّ الفِعْلَ أقوى العواملِ ، فصار عَمَلُه في الثَّاني كعملِ غيره في الأوَّل ؟.

ولِمَ جازَ : إنِّي وإيّاكَ مُنْطلقانِ ، ولـم يَجُزْ : إنَّ إيّاك مُنطلقٌ ؛ لَضَعْفِ العاملِ ؟ [٦] .

ولِمَ جازَ : مارأيتُ إلا إيّاكَ ، لايجوزُ إلا بالمُنْفَصِلِ ، ولـم يَكُنْ : إيَّاك رأيتُ ، بهذه المنزلة ؟.

وما الشَّاهدُ في : ﴿ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾ [٧] ، وقول الشَّاعرِ [٨] :

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فمنْ ذلك قولهم : إيّاك رأيتُ وإيّاك أعني ، فإنّما استعملتَ (إيّاك) هاهنا ؛ من قِبَلِ أنّك لاتَقْدِر على الكاف » . الكتاب ١ / ٣٨٠ (بولاق) ، ٢ / ٣٥٦ (هارون).

(٢) الفاتحة : ٥ .

(٣) معاد في : ب .

(٤) من قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ قُلِ ٱللَّهُ .... ﴾ سبأ : ٢٤ .
والسؤال عن قول سيبويه : « وقال اللّهُ عزَّ وجلَّ : ﴿ وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ .... ﴾ من قِبَلِ أنّك لاتَقْدِر على (كُمْ) هاهنا » . الكتاب ١ / ٣٨٠ (بولاق) ، ٢ / ٣٥٦ (هارون).

(٥) أ ، ب : إياكم ، وهو تصحيف .
والكاف ضمير نصب ، والموضع لضمائر الرفع ، فكان حقّه أن يقول : ولم لايجوز : إناتُم .

(٦) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وتقول : إنّي وإيّاك منطلقان ؛ لأنّك لاتقْدِر على الكاف » . الكتاب ١ / ٣٨٠ (بولاق) ، ٢ / ٣٥٦ (هارون).

(٧) من قــوله تعــالى : ﴿ وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِى ٱلْبَحْرِ ضَلَّ .... فَلَمَّا نَجَّىٰكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ وَكَانَ ٱلْإِنسَـٰنُ كَفُورًا ﴾ الإسـراء : ٦٧ . وانظر : الكتــاب ١ / ٣٨٠ (بولاق) ، ٢ / ٣٥٦ (هارون).

(٨) لم أقف عليه .

مُبرَّأً مِنْ عُيوبِ النَّاسِ كُلِّهِـم .·. فاللَّهُ يَرْعَى أبا حَرْبٍ وإِيّانـا (١) ؟

/ ٥٤ ب فَلِمَ جازَ هذا ، ولـم يَجبْ : يرعانا وأبا حربٍ ؟.

وقولِ الآخَرِ (٢) :

لَعَمْرُكَ ماخَشيتُ على عَديٍّ .·. سُيـوفَ بنـي مُقَيِّـدةِ الحِمارِ

ولكنِّي (٣) خشيت على عَديٍّ .·. سُيوفَ القـومِ أو إِيّـاك حـارِ (٤) ؟

فَلِمَ جازَ بالمُنْفَصِلِ مع إمكانِ المُتَّصِلِ في : خشيتُك على عَديٍّ أو سيوفَ القومِ ؟.

وهل يجـوزُ : إنَّ إيّاكَ رأيتُ ؟ ولِمَ (٥) جازَ ؟ وهل ذلك لأنَّه على معنى : إنَّه إيّاك رأيتُ ؟ ولِمَ ضَعُفَ حذفُ الهاءِ في هذا ؟ (٦).

---

(١) بيتٌ مفردٌ من البسيط .
انظر : الكتاب ٢ / ٣٥٦ ، شـرح السيـرافي ٣ / ١٣٧ أ ، النكت ١ / ٦٥٤ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٨٠ ، شرح المفصل ٣ / ٧٥ ، شرح التسهيل ١ / ١٥٠ ، الهمع ١ / ٦٣ ، نتائج التحصيل ٢ / ٦٠٣ ، الدرر اللوامع ١ / ٢٠١ .

(٢) القائل فاختة بنت عديٍّ الغسّاني . انظر : الأغاني ١١ / ٣٩٨٥ - ٣٩٨٦ ، أعلام النساء ٤ / ١٦ - ١٧ .
وعُزي البيتان - أيضاً - إلى الأسدي ، ولم يُسمَّ ، ومن عزاهما إليه روى : على أُبيٍّ ، في موضع : على عَديّ .
انظر : الحيوان ٦ / ٢١٨ ، ربيع الأبرار ١ / ٣٨٢ .

(٣) ب : ولكن .

(٤) البيتان من الوافر ، ولهما ثالثٌ في : الأغاني ١١ / ٣٩٨٦ .
وقد قيلت في رثاء عديٍّ أحد ملوك غسّان ، وهو ابن أخت الحارث بن أبي شَمِر الغسّاني ، وكان قاتله رجلين من أسد ؛ هما عمرٌو وعميرٌ ابنا حُذار ، وأمُّهما امرأةٌ من كِنانة اسمها : تُماضر ؛ إحدى بني فرّاس بن غنم ، ويقال لها : مقيِّدة الحمار ، وحارِ في البيت الثاني مرخّم : حارث ، وهو الحارث بن أبي شَمِر . انظر : الأغاني ١١ / ٣٩٨٥ .
انظر : الكتاب ٢ / ٣٥٧ ، مجالس ثعلب ٢ / ٥٧٤ ، معاني الشعر ٥٦ ، الحلى ٦٤-٦٥ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٧٨ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٩٨ ، الخاطريات ١٦٣ ، ثمار القلوب ٦٨ ، النكت ١ / ٦٥٥ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٨٠ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٣٠٣ ، الحماسة البصرية ١ / ٢٧٠ - ٢٧١ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٤٩ ب ، نتائج التحصيل ٢ / ٦٠٣ .

(٥) ب : ولو .

(٦) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وتقول : إنَّ إيّاك رأيتُ ، كما تقولُ : إياك رأيتُ ؛ مِنْ قِبَلِ أنك إذا قلتَ : إنَّ أفضلَهم لقيتُ ، فأفضلُهم منتصبٌ بلقيتُ ، هذا قولُ الخليل ، وهو في هذا غيرُ حَسَنٍ في الكلام ؛ لأنَّه إنَّما يُريد : إنَّه إيّاك لقيتُ ، فتركَ الهاء ، وهذا جائزٌ في الشعر » . الكتاب ١ / ٣٨٠ - ٣٨١ (بولاق) ، ٢ / ٣٥٧ (هارون) .

ولِمَ جازَ : إنَّ أفضلَهم لقيتُ ، على وجهين : إنَّه أفضلَهم لقيتُ ، وإنَّ أفضلَهم لقيتُه ؟ [١].

وماحُكْمُ : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبي إيّاكَ ؟ ولِمَ جازَ مع أنَّه مَوْضِعٌ يَصْلُحُ فيه المُتَّصِلُ في : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبيكَ [٢] ، ومِنْ ضَرْبيه ؟ [٣].

ومامعنى قوله : لَمْ تَسْتَحكِمْ علاماتُ الإضمارِ فيه [٤] ؟ وهل ذلك لأنَّه ليس له منزلةُ الفِعْلِ في قُوَّةِ العَمَلِ ؛ فلذلك جازَ : ضربتُكَ ، وضربتُه ، ولَمْ يَجُزِ المُنْفَصِلُ ؟ ولِمَ جازَ : ضَرَبْتَني ، ولَمْ يَجُزْ : عَجِبْتُ من ضَرْبِكي ، ولا : مِنْ ضَرْبِكَني ، ولا : مِنْ ضَرْبِهيكَ ، فَلِمَ جازَ أنْ يُبْدأَ بالأَبْعَدِ - وهو الغائبُ - في الفِعْلِ [٥] ، ولم يَجُزْ في المصدرِ ؟ وهل ذلك لأنَّ اتِّصالَ الفاعلِ بالفِعْلِ على خلافِ اتِّصالِ المفعولِ ؛ لأنَّه يُغَيَّرُ له لفظُ الفِعْلِ ، ولايُغَيَّرُ للمفعولِ ، واتِّصالُ الفاعلِ والمفعولِ بالمصدرِ على حدٍّ واحدٍ ؟ [٦].

وماحكمُ : كان إيَّاهُ ؟ ولِمَ كانَ أكْثَرَ من : كانَهُ ، وكانَني ، وليسني ، وكانَكَ ، فَلِمَ صارَ المُنْفَصِلُ في هذا أقوى ، وهل ذلك لأنَّ كانَ ليس بفعلٍ حقيقيٍّ ، فجرى

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « إذا قلتَ : إنَّ أفضلَهم لقيتُ ، فأفضلهم منتصبٌ بلقيتُ » . وقوله : « فإنْ قلتَ : إنَّ أفضلَهم لقيتُ ، فنصبتَ : أفضلَهم ؛ بإنَّ ؛ فهو قبيحٌ حتّى تقول : لقيتُه » . الكتاب ١ / ٣٨١ (بولاق) ، ٢ / ٣٥٧ (هارون).

(٢) ب : ضربك .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وتقول : عجبتُ من ضربي إياك . فإنْ قلت : لِمَ وقد تقع الكافُ هاهنا وأخواتها ، تقول : عجبتُ من ضربيك ، ومن ضربيه ، ومن ضربيكُم ؛ فالعرب قد تتكلم بهذا ، وليس بالكثير ...» إلى قوله : « صارت (إيّا) عندهم في هذا الموضع لذلك بمنزلتها في الموضع الذي لايقعُ فيه شيءٌ من هذه الحروف » . الكتاب ١ / ٣٨١ (بولاق) ، ٢ / ٣٥٧ - ٣٥٨ (هارون).

(٤) عبارة سيبويه : « ولم تستحكم علاماتُ الإضمار التي لاتقعُ (إيّا) مواقعها كما استحكمت في الفعل » . الكتاب ١ / ٣٨١ (بولاق) ، ٢ / ٣٥٨ (هارون).

(٥) نحو : ضربني ، وضربك ، وأكرموني ، وأكرموك ....

(٦) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ولم تستحكم علاماتُ الإضمار التي لاتَقَعُ (إيّا) مواقعها كما استحكمتْ في الفعل ، لايُقال : عجبتُ من ضَرْبِكَني ، إن بدأتَ به قبل المتكلّم ، ولامن ضَرْبِهيك ، إنْ بدأت بالبعيد قبل القريب » . الكتاب ١ / ٣٨١ (بولاق) ، ٢ / ٣٥٨ (هارون).

مَجْرى : ضَرْبِي إيّاكَ ؟ (١) .

وماحُكْمُ : أتوني ليس إيّاكَ ، ولايكونُ إيّاكَ ؟ ولِمَ لايجوزُ المُتَّصِلُ هاهنا ؟ وهل ذلك لأنَّه لما ضَعُفَ المُتَّصِلُ في : كان ، وانْضَاف إليه أنَّه في موضعِ الحَرْفِ منْ قَوْلك : إلاّ ؛ امتنعَ ؛ لاجتماعِ وَجْهَيْنِ من وجوهِ الضَّعْفِ ؟ (٢) .

وما الشَّاهدُ في قول عُمَرَ بنِ أبي ربيعةَ (٣) :

لَيْتَ هذا اللَّيلَ شَهْرٌ .·. لانرى فيه عَريبا
ليس إيّايَ وإيَّاك ولانَخْشى رَقيبا (٤) ؟

وماحُكْمُ : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زيدٍ أَنْتَ ، ومنْ ضَرْبِكَ هُوَ ؟ ولِمَ جازَ مع إمكانِ المُتَّصِلِ في قولك : / ٥٥ أ عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زيداً ؟ (٥) .

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ومثلُ ذلك : كان إياه ؛ لأنَّ : كانَه ، قليلةٌ ، ولم تستحكم هذه الحروف هاهنا ، لاتقول : كانني وليسني ، ولاكانك . فصارت (إيّا) هاهنا بمنزلتها في : ضربي إيّاك » . وقوله : « وبلغني عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون : ليسني ، وكذلك : كانني » . الكتاب ١ / ٣٨١ (بولاق) ، ٢ / ٣٥٨ - ٣٥٩ (هارون) .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وتقول : أتوني ليس إيّاك ، ولايكونُ إيّاه ؛ لأنَّك لاتَقْدِر على الكاف ولا الهاء هاهنا ، فصارت (إيّا) بدلاً من الكاف والهاء في هذا الموضع » . الكتاب ١ / ٣٨١ (بولاق) ، ٢ / ٣٥٨ (هارون) .

(٣) عُزيا - أيضاً - إلى العَرْجي ، عبدالله بن عُمر بن عمرو بن عثمان بن عفان « ... - ١٢٠ هـ » ، نحا نَحْوَ عمر ابن أبي ربيعة في الشعر . انظر لترجمته : الشعر والشعراء ٢ / ٥٧٤ - ٥٧٦ ، معاهد التنصيص ٣ / ١٧٢ - ١٨٠ ، والبيتان في : ديوانه ٦٢ .

(٤) البيتان من مجزوء الرَّمل ، من قصيدة مطلعها :

قد نبا القلبُ منها .·. إذْ تواعدنا الكثيبا

عريب : بمعنى أحد ، وهو من الألفاظ الملازمة للنفي . انظر : الخزانة ٥ / ٣٢٣ .

وفي ديوان عُمَرَ والعرجيِّ وقع بين البيتين بيت واحد ، وجعله السيرافي بعدهما .

والشاهد في البيت الثاني وروايته في ديوان عمر : ليس إلايَ ... ، وفيها ضرورة وصل الضمير بإلا ، وفي ديوان العَرْجي : غير أسماءَ وجُمْلٍ ... ، ولاشاهد فيها .

انظر : ديوان عمر ٤٣٩ ، ديوان العرجي ٦٢ ، الكتاب ٢ / ٣٥٨ ، المقتضب ٣ / ٩٨ ، الأصول ٢ / ١١٨ ، شرح السيرافي ٣ / ١٣٧ ب - ١٣٨ أ ، المنصف ٣ / ٦٢ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٨١ ، المفصل ١٣٢ ، شرح المفصل ٣ / ١٠٧ ، شرح الجزولية ٢ / ٦٣٣ ، شرح التسهيل ٢ / ٤٠٦ ، تعليق الفرائد ٢ / ١٠١ .

(٥) ب : زيد .

والسؤال عن قول سيبويه : « وتقول : عجبتُ من ضَرْبِ زيدٍ أنتَ ، ومنْ ضَرْبك هو ، إذا جعلتَ زيداً مفعولاً ، وجعلت المضمر الذي علامتُه الكافُ مفعولاً ، فجاز أنتَ هاهنا للفاعل كما جاز إيّا للمفعول ؛ لأنَّ إيّا وأنت / =

وماحكمُ : قَدْ جئتُك فوجدتُك أَنْتَ أَنْتَ ؟ وماوجهُ الفائدة فيه ؟ ولِمَ قدَّره : فوجدتُكَ وَجْهُك طليقٌ ؟ وهل الفائدةُ فيه : فوجدتُك أَنْتَ الذي أَعْرِفُ بالأحوالِ التي هي لك ، لم تَتَغَيَّرْ عنها ؟ (١).

وهل يجري هذا المجرى : أَنْتَ أَنْتَ ، وإنْ فَعَلْتَ هذا فَأَنْتَ أَنْتَ ؟ (٢).

وما معنى قولهم : النّاسُ النّاسُ ؟ وهل ذلك بمعنى : النّاسُ على ماعُرِفَ مِنْ أَحْوالِهم ، لَمْ يَنْقَلِبوا عنه ؟ (٣).

ولِمَ جازَ : قد وُلِّيتَ عملاً فكُنْتَ أَنْتَ إيّاكَ ، وقد جَرَّبْتُكَ فوجدتُكَ أَنْتَ إيّاكَ ؟ وهل يَخْتَلِفُ التَّقديرُ ، ويَتَّفِقُ المعنى ؟ (٤).

ولِمَ جازَ أنْ تَقولَ : أَنْتَ ، وتَسْكُتَ ؟ وهل ذلك لأنَّ الحالَ تَدُلُّ على معنى : أَنْتَ كما عَهِدْتُ ؟ (٥).

وهل يجوزُ : قد جُرِّبتَ فكُنْتَ ؟ وهل ذلك لأنَّ الحالَ يَدُلُّ على معنى : فكُنْتَ على ماعُهِدَ منك ، لَمْ تَتَغَيَّرْ ؟ (٦).

= / علامتا الإضمار ، وامتناع التاء يقوّي دخول أنت ، هاهنا » . الكتاب ١ / ٣٨١ (بولاق) ، وفي : هارون ٢ / ٣٥٩ : « وجعلت المضمرَ الذي .... فاعلاً » ، والصواب مافي بولاق ، وهو موافق لما في : شرح السيرافي ١٣٨/٣أ .

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وتقولُ : قد جرَّبتُك فوجدتُك أنتَ أنتَ ، فأنتَ الأولى مبتدأةٌ والثانية مبنيَّةٌ عليها ، كأنك قلت : فوجدتُك وجهُك طليقٌ ، والمعنى أنّك أردتَ أنْ تقول : فوجدتُك أنتَ الذي أعرفُ » . الكتاب ١ / ٣٨١ - ٣٨٢ (بولاق) ، ٢ / ٣٥٩ (هارون) .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ومثلُ ذلك : أنتَ أنتَ ، وإنْ فعلتَ هذا فأنتَ أنتَ ؛ أي : فأنت الذي أعرفُ ، أو أنتَ الجواد والجَلْدُ » . الكتاب ١ / ٣٨٢ (بولاق) ، ٢ / ٣٥٩ (هارون) .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « كما تقول : الناسُ الناسُ ؛ أي : النّاسُ بكلِّ مكانٍ وعلى كلِّ حالٍ كما تَعْرِفُ » . الكتاب ١ / ٣٨٢ (بولاق) ، ٢ / ٣٥٩ (هارون) .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وإنْ شئت قلت : قد وُلِّيتَ عملاً فكنتَ أنت إيّاك ، وقد جَرَّبْتُك فوجدتُك أنت إيّاك ، جعلت أَنْتَ صفةً ، وجعلتَ إيّاك بمنزلة الظَّريف ، إذا قلت : فوجدتُك أنتَ الظريفَ ، والمعنى أنّك أردتَ أنْ تقول : وجدتُك كما كنتُ أعرفُ ، وهذا كُلُّه قول الخليل - رحمه الله - سمعناه منه » . الكتاب ١ / ٣٨٢ (بولاق) ، ٢ / ٣٥٩ - ٣٦٠ (هارون) .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وتقول : أنتَ أنتَ ، تُكَرِّرها ، كما تقول للرجل : أنتَ ، وتسكت على حدِّ قولك : قال الناسُ زيدٌ » . الكتاب ١ / ٣٨٢ (بولاق) ، ٢ / ٣٦٠ (هارون) .

(٦) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وعلى هذا الحدِّ تقول : قد جُرِّبتَ فكنت كنتَ ، إذا كرَّرتها توكيداً ، وإن شئت جعلت : كنت ، صفةً ؛ لأنّك قد تقول : قد جُرِّبتَ فكنت ، ثم تسكت » . الكتاب ١ / ٣٨٢ (بولاق) ، ٢ / ٣٦٠ (هارون) .

الجــــوابَ :

الذي يجـوزُ في مـواقعِ (إيّا) التي للإضـمـارِ كُلُّ مـوقعٍ لايَصْلُحُ فـيـه المُتَّصِلُ فالمُنْفَصِلُ يَصْلُحُ فيه .

والأَصْلُ في موقعِ المُتَّصِلِ هو الموضعُ الذي يلي العاملَ ، وهو على ثلاثةِ أَوْجُهٍ : أقـوى العوامـلِ عـملاً [الفعلُ][1] ، فهو يكونُ معه المُتَّصِلُ يليه [2] ، ويلي مايليه [3] ؛ لأنَّ قُوَّتَه في العَمَلِ تَجْعَلُ الثَّاني بمنزلةِ مايليه .

وأَضْعَفُ العـواملِ الحـرفُ الذي يَعْمَلُ بحقِّ الشَّبَه [4] ، فـلا يكونُ المُتَّصِلُ إلا في الموضعِ الذي يليه .

وأَوْسَطُ العـواملِ في المَرْتَبـةِ يَصْلُحُ في الثَّاني المُتَّصِلُ فيـه والمُنْفَصِلُ ، كـالمصـدرِ وكانَ وأخواتِها .

ولايجوزُ أنْ يَقَعَ المُنْفَصِلُ موقعاً يَصْلُحُ فيه المُتَّصِلُ مما يلي العاملَ ؛ لأنَّ هذا المَوْقِعَ هو الأصلُ فـيـهـا للمُتَّصِلِ ، وهو أقـوى مـواقـعِهِ ، فـلا يـجـوزُ : إنَّ إيّاكَ مُنْطَلِقٌ ، على معنى : إنَّكَ مُنْطَلِقٌ [5] ؛ لما بيَّنا .

وتقولُ : إيَّاكَ رأيتُ ، وإيَّاكَ أعني [6] ، وشاهدُه : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ ، فلو قيل : رأيتُكَ ، وأَعنيكَ ؛ لم يَكُنْ فيه انقلابُ المعنى ، ولكنَّ فيه مَنْعَ حقِّ الأَنْبَهِ من التَّقديمِ الذي يَجِبُ له ، فلم يَجُزْ مع إمكانِ المُنْفَصِلِ [7] .

---

(١) تكملة يقتضيها السياق .

(٢) نحو : قمتُ .

(٣) نحو : أكرمتُك .

(٤) يريد : إنّ وأخـواتها ، ومن أدلّة ضعفها في العمل أنها لاتتصـرف فيـه ، فلا يتقدم أحد معمـوليـها عليـها ، ولاخبرها على اسمها إلا إن كان شبه جملة .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٣٦٠ ، الأصول ٢ / ١١٧ ، شرح السيرافي ٣ / ١٣٨ب ، التعليقة ٢ / ٧٩ ، شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٦٣٢ .

(٦) هذا أحـد مـواضع (إيّا) ، وهو تقـديم المفـعـول على الفـعل . انظر : الكتـاب ٢ / ٣٥٦ ، شـرح السـيـرافي ٣ / ١٣٨أ ، العضديات ٣٨ ، شرح المفصل ٣ / ١٠٣ ، شرح التسهيل ١ / ١٤٩ ، شرح الكافية ٢ / ١٤ .

(٧) سيذكر قريباً أنه جائزٌ على الاتساع . وانظر ماتقدَّم في : ص ٥٩٢ .

وقولُه جَلَّ وعَزَّ : ﴿ وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى ﴾ ، فهذا لايَصْلُحُ فيه إلا المُنْفَصِلُ ؛ لأنَّه على حرفِ العَطْفِ ، وليس بعاملٍ [١] .

ويجوزُ : إنّا إيّاكم [٢] ، ولايجوزُ مِثْلُ ذلك في : ضَرَبْناكُمْ ؛ لِقُوَّةِ عَمَلِ الفعلِ ، وضَعْفِ عَمَلِ الحرفِ .

وتقولُ : إنِّي وإيَّاكَ مُنْطلقانِ [٣] ، فلا يَصْلُحُ إلا / ٥٥ ب بالمُنْفَصِلِ ؛ لأنَّ الواوَ ليستْ عاملةً .

وتقول : مارأيتُ إلا إيّاكَ ؛ لأنَّك لو أتيتَ بالمُتَّصِلِ ؛ انقلبَ المعنى في مِثلِ قولِك : مارأيتُكَ ، فيصيرُ على نفي رؤيتِه ، والمعنى على إثباتِها ، وفي التَّنْزِيلِ : ﴿ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾ ، فلا يكونُ مثلُ هذا إلا بالمُنْفَصِلِ [٤] .

وقال الشَّاعرُ :

مُبَرَّأٌ مِنْ عُيوبِ النَّاسِ كُلِّهِمِ .'. فاللَّهُ يَرْعَى أبا حَرْبٍ وإيّانا [٥] ؟

فهذا بمنزلة : ضَرَبْتُ زيداً وإيّاكَ ، وقد بيَّنْتُ لكَ أنَّ : إيّاك ضربتُ ، أقوى مِنْ هذا [٦] ؛ لأنَّ هذا ليس فيه إلا الاتِّساعُ ، والتَّقْديمُ في صَدْرِ الكلامِ فيه ترتيبُ الأَنْبَهِ في الموضعِ

---

(١) انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٣٨ أ - ب ، العضديات ٣٨ .

(٢) ب : وإياكم .
والنَّصُّ مشكل في النسختين جميعاً ، فعلى مافي : أ ، يكون إيّاكم خبر إنّ . وهو ضمير نصب ، وخبر إنّ مرفوعٌ ، وعلى مافي : ب ، يكون معطوفاً على اسم إنّ ، ولايماثله : ضربناكم ، وإنما يماثله : ضَرَبَنا وإياكم ، وهو جائز .
والنَّصُّ يستقيم على النحو الآتي : « ويجوزُ : ضربْناكم ، ولايجوز مثل ذلك في : إنّاكم .... » ، وهذا يوافق مافي مسائل الباب . انظر ص : ٥٩٤ .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٣٥٦ ، الأصول ٢ / ١١٧ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٣٥٦ ، شرح السيرافي ٣ / ١٣٨ أ - ب ، العضديات ٣٨ ، شرح التسهيل ١ / ١٥٠ ، شرح الكافية ٢ / ١٤ .

(٥) تقدَّم مخرجاً في : ص ٥٩٥ .

(٦) انظر ماتقدم في : ص ٥٩٩ هـ ٧ .

الذي هو أحقُّ به من الذِّكر .

وقال الآخَرُ :

لَعَمْرُكَ ماخَشِيتُ على عَديٍّ .'. سُيوفَ بني مُقَيِّدةِ الحِمارِ
ولكنِّي خَشِيتُ على عَديٍّ .'. سُيوفَ القومِ أو إيّاكَ حارِ [(١)]

فهذا موقعُ [(٢)] المُنْفَصِلِ ؛ لأنَّه وَليَ حرفُ العَطْفِ .

وتقولُ : إنَّ إيّاكَ رأيتُ ، فيجوزُ على : إنَّه إيّاكَ رأيتُ ، ولايجوزُ على : إنَّكَ رأيتُ ؛ لأنَّه موقعُ المُتَّصِلِ الذي يلي العاملَ ، وليس كذلك إذا قُدِّرَ على : إنَّهُ ؛ لأنَّ (إنّ) حينئذٍ لاتَعْمَلُ في : إيّاكَ ، وإنَّما هو بمنزلة : إيّاكَ رأيتُ [(٣)] .

وتقولُ : إنَّ أَفْضَلَهم لقيتُ ، فيجوزُ على : إنَّه أَفْضَلَهم لقيتُ ، على أنْ يكونَ معمولَ : لقيتُ ، ويجوزُ على : إنَّ أَفْضَلَهم لقيتُه [(٤)] ؛ لأنَّ حَذْفَ الهاءِ يتكافأُ في الموضعَيْنِ [(٥)] .

وتقولُ : عَجِبْتُ من ضَرْبِي إيّاكَ ، ويجوزُ : عَجِبْتُ من ضَرْبِيكَ [(٦)] ؛ لأنَّ المصدرَ في أوسطِ المراتبِ من العَمَلِ ، ولَمْ تَسْتَحْكِمْ علاماتُ الإضمارِ فيه كما تَسْتَحْكِمُ فيما

---

(١) تقدّما في : ص ٥٩٥ .

(٢) ب : موضع .

(٣) يريد أنَّ هذا المثال ليس فيه سوى وجهٍ واحدٍ ، وهو أن يكون اسم إنّ محذوفاً وهو ضمير الشأن ، وحذفُه قبيحٌ في الكلام ، جائزٌ في الشعر ، ويكون (إيّاك) مفعولاً مقدّماً على الفعل ، ولايجوز أن يكون اسم إنَّ ؛ لأن اسمها إذا وقع ضميراً وجب أن يتّصل بها . انظر : الكتاب ٢ / ٣٥٧ ، شرح السيرافي ٣ / ١٣٨ ب ، التعليقة ٢ / ٧٩ .

(٤) فيكون : أفضلهم ، اسم إنَّ . وانظر المسألة في : الكتاب ٢ / ٣٥٧ ، شرح السيرافي ٣ / ١٣٨ ب .

(٥) قول الشارح يُفهم منه أن الحذف في الموضعين سواء ، وفي المسألة خلافٌ بين البصريين والكوفيين ، يقول السيرافي بعد أنْ ذكر الوجهين : « وجميعاً غير مستحسنٍ عند البصريين في الكلام ، وأقبحُهما عندهم حذف الضمير من : إنَّ ، وأقبحُهما عند الكوفيين حذفُ الهاء من : رأيت » . شرح السيرافي ٣ / ١٣٨ ب .

(٦) المختار في الضمير الواقع مفعولاً لمصدر مضاف إلى الفاعل الانفصالُ . انظر : الكتاب ٢ / ٣٥٧ ، الأصول ٢ / ١١٧ ، شرح السيرافي ٣ / ١٣٩ أ ، التعليقة ٢ / ٨٠ ، شرح المفصل ٣ / ١٠٤ ، شرح التسهيل ١ / ١٥٣ - ١٥٤ ، تعليق الفرائد ٢ / ٩٧ - ٩٨ .

لَـهُ أقـربُ المراتب [في][1] العَمَلِ ، وهو الفـعلُ ؛ ولذلك جـاز في الفعلِ أنْ يُبْدأَ بالأَبْعَدِ ، فتقولُ : ضَرَبْتَني ، وضَرَبَكَ ، وضَرَبَني ، وأكْرَموني ، فتبدأُ بالأَبْعَدِ ، وهو الغائبُ[2] ، ولم يَجُزْ مثلُ ذلك في المَصْدرِ ، إذا قُلْتَ : عَجِبْتُ من ضَرْبِيكَ ، وضَرْبِيهِ ؛ لم يَجُزْ أنْ تَبْدَأَ بالأَبْعَدِ ، فتـقـولَ : عَجِبْتُ من ضربِكِي[3] ، ولا : ضَرْبِهِيـكَ ؛ لأنَّ الفِعْلَ يُغَيِّرُ له اللَّفظُ في الفاعِلِ ، ولايُغَيَّرُ في المَصْدَرِ عن حدِّ المفعولِ[4] .

وتقـولُ : كـانَ إِيّاهُ ، وهو أَكْثَرُ من : كـانَه ؛ لأنَّه ليس بفعلٍ حقيقيٍّ[5] ، فهو أقربُ إلى العاملِ الضَّعيفِ / ٥٦ أ ، وهو في مَرْتَبةِ المصدرِ ؛ لأنَّهما جميعاً في المنزلةِ الوُسْطى من العَمَلِ .

وتقـولُ : أَتَوني ليس إيّاكَ ، ولايكونُ إيّاكَ ، فـلا يجـوزُ في الاسـتـثناءِ إلا المُنْفَصِلُ ؛ لأنَّه كان يَضْعُفُ فيه المُتَّصِلُ ، ثُمَّ انْضافَ إليه في الاستثناءِ ضَعْفٌ من وجهٍ آخَرَ ، وهو وقوعُهُ موقعَ : إلاّ ، فلم يَجُزْ فيه إلا المُنْفَصِلُ[6] .

وقال عُمَرُ بنُ أبي ربيعةَ :

لَيْتَ هذا اللَّيلَ شَهْرٌ .'. لانَرى فيه عَريبا

ليـس إيّـايَ وإيَّـاكِ ولانَخْشى رَقيبـا[7]

---

(١) ساقط من : ب .

(٢) يعني في : ضربك ومابعده ، أما في : ضربتني ، فقد بديء بالأبعد وهو المخاطب .

(٣) في الكتاب : ضَرْبِكَني ، بجلب نون الوقاية ، وانظر الفرق بينهما في : التعليقة ٢ / ٨٠ – ٨١ .

(٤) يريد : أنَّ اتصال ضمير الفاعل والمفعول بالمصدر سواء في التغيير ؛ إذ يضاف إليهما ويحذف منه التنوين . وانظر المسألة في : الكتاب ٢ / ٢٥٨ ، الأصول ٢ / ١١٧ – ١١٨ ، شرح السيرافي ٣ / ١٣٨ ب – ١٣٩أ–ب .

(٥) هذا قول سيبويه والجمهور ، وخالفهم ابن مالك فاختار الاتصال . انظر : الكتاب ٢ / ٣٥٨ ، المقتضب ٣ / ٩٨ ، الأصول ٢ / ١١٨ – ١١٩ ، شرح السيرافي ٣ / ١٤٠ أ – ب ، التبصرة ١ / ٥٠٥ ، شرح المفصل ٣ / ١٠٧ ، شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٦٣٢ – ٦٣٥ ، شرح التسهيل ١ / ١٥٤ – ١٥٥ ، تعليق الفرائد ٢ / ٩٩ – ١٠٠ .

(٦) انظر : الكتاب ٢ / ٣٥٨ ، التعليقة ٢ / ٨٢ .

(٧) تقدّما مخرجين في : ص ٥٩٧ .

فهذا لايكونُ إلا بالمُنْفَصِلِ ؛ لأنَّه في موضعِ الاستثناء [١] .

وتقولُ : عَجِبْتُ من ضَرْبِ زيدٍ أَنْتَ ، فلا يكونُ إلا بالمُنْفَصِلِ ، وكذلك : مِنْ ضَرْبِكَ هُوَ ؛ لأنَّه وَلِيَ غيرَ العاملِ مِمّا لايَصْلُحُ فيه المُتَّصِلُ [٢] .

وتقولُ : قد جِئْتُكَ فوجدتُكَ أَنْتَ أَنْتَ ؛ أي : أَنْتَ على ما أَعْرِفُ لم تَتَغَيَّرْ ، والجملةُ في موضعِ الخبرِ [٣] .

وعلى ذلك تقولُ : أَنْتَ أَنْتَ ، وإِنْ فَعَلْتَ فأَنْتَ أَنْتَ ، كأنَّه قال : فأَنْتَ الجوادُ على ماعَهِدْتُ [٤] .

وعلى ذلك تقولُ : النَّاسُ النَّاسُ ؛ أي : النَّاسُ على ماعُهِدَ منهم لم يتغيَّروا [٤] .

وتقولُ : قد وُلِّيتَ عَمَلاً فكُنْتَ أَنْتَ إيّاكَ ، وقد جَرَّبْتُكَ فوجدتُك أَنْتَ إيّاكَ ، فالمعنى مُتَّفِقٌ ، والتَّقديرُ مختلفٌ [٥] ؛ لأنَّ أَنْتَ تأكيدٌ [٦] ، وإيّاكَ هو الخبرُ في هذا [٧] .

---

(١) هذا مستشهد البيت وفاقاً لسيبويه . انظر : الكتاب ٢ / ٣٥٨ .
وبعض النحويين أورده في درج كلامه عن جواز الانفصال والاتصال فيما وقع خبراً لكان وأخواتها . وعلى هذا يجب أن تكون ليس وجملتها صفةً ، وليست استثناء . انظر : المقتضب ٣ / ٩٨ ، الأصول ٢ / ١١٨ ، شرح السيرافي ٣ / ١٤٠ أ ، شرح المفصل ٣ / ١٠٧ ، شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٦٣٣ ، تعليق الفرائد ٢ / ١٠١ .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٣٥٩ ، الأصول ٢ / ١٢٠ ، شرح السيرافي ٣ / ١٣٨ب - ١٣٩ أ ، المسائل المنثورة ١٠٨ .

(٣) يعني جملة : أنت أنت ، فهما مبتدأ وخبره ، والجملة في موضع المفعول الثاني لوَجَدْتَ ، إن كان بمعنى : علمت ، وإن كان بمعنى الإصابة ؛ فالجملة في موضع الحال . انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٤١ ب ، وانظر : الكتاب ٢ / ٣٥٩ ، التعليقة ٢ / ٨٣ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٣٥٩ ، شرح السيرافي ٣ / ١٤١ ب - ١٤٢ أ .

(٥) يقارن - هنا - بين المثالين المذكورين والأمثلة الآتية : قد جئتك فوجدتُك أنت أنت ، وأَنْتَ أنت ، وإنْ فعلت فأنت أنتَ . فالمعنى فيها جميعاً : أنت على ماعُهِدت عليه ، والاختلاف في حكم (أنت) ، ففي المثالين هي تأكيد ، وفي الأمثلة الأخرى خبرٌ .

(٦) ويجوز أن تكون فصلاً . انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٤٢ أ .

(٧) انظر : الكتاب ٢ / ٣٥٩ - ٣٦٠ ، شرح السيرافي ٣ / ١٤٢ أ .

وتقولُ : قد جُرِّبْتَ فكُنْتَ كُنْتَ ، بالتَّكريرِ ؛ للتَّأكيدِ على أنَّه على ماعُهِدَ ، لم يَتَغَيَّر . ويجوزُ : قد جُرِّبْتَ فكُنْتَ ، بحذف الخبرِ على هذا [1] ؛ أيْ : فكُنْتَ على ماعُرِفَ ، لَمْ تَتَغَيَّرْ .

---

(١) الخبر محذوف سواء كُرِّرت (كنت) أم لم تكرر .
وهذه المسألة ذكرها سيبويه في آخر الباب ، وقد اختلفت نسخ الكتاب فيها :
- ففي طبعتي بولاق وهارون : « وعلى هذا الحدّ تقول : قد جُرِّبتَ فكنتَ فكنتَ ، إذا كرَّرتها توكيداً ، وإنْ شئت جعلت : كنت ، صفةً ؛ لأنَّك قد تقول : قد جُرِّبت فكنتَ ، ثم تسكت » . الكتاب ١ / ٣٨٢ (بولاق) ، ٢ / ٣٦٠ (هارون) .
ومراده بالحدِّ حذف الخبر ، أما قوله : إنْ شئت جعلت : كنت ، صفةً ؛ فمشكلٌ ، ذلك أنَّ كنتَ تحتمل ثلاثة أوجه :
١ - أنْ تكون توكيداً ، وسيبويه يطلق عليه الصفة ، ولكن إرادته هنا غير محتملة ؛ لأنَّه ذكره قبلُ ، فإعادته لغوٌ .
٢ - أنْ تكون حالاً ، ويعارض إرادته - هنا - أنَّ سيبويه لم يُطلق الصِّفة على الحال إلا إذا أراد المعنى اللغوي ، ولم يجعله مصطلحاً مرادفاً للحال . انظر : الكتاب ١ / ٢٤٤ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٤٠٠ (هارون) .
وذكر ابن مالك أنّ قد يُسمِّيها صفةً ، وأورد نصوصاً يُراد بالصفة فيها المعنى اللغوي . انظر : شرح التسهيل ٢ / ٣٢٣-٣٢٤.
٣ - أن تكون خبراً ، ويُضعِّف إرادته هنا شيئان : أحدهما : أنَّه لم يُسمِّ الخبر صفةً ، والآخر : قوله معللاً كون : كنت ، صفةً : « لأنَّك قد تقول : قد جُرِّبت فكنتَ ، ثم تسكت » ، فلو كان المراد الخبر ، لم يكن لهذا التعليل معنى .
وفي نسخة السيرافي : « وعلى هذا الحدّ تقول : قد جُرِّبت فكنتَ كنت ، إذا كرَّرتها توكيداً ، وإنْ شئت جعلت : أنت ، صفةً » . شرح السيرافي ٣ / ١٣٨ أ ، والكلام فيها غير مستقيم .
وفي نسخة مبرمان - على مانقل السيرافي - : « وعلى هذا الحدّ تقول : قد جُرِّبتَ فكنت أنت ، إذ كرّرتها توكيداً ، وإن شئت جعلت أنتَ صفةً » . شرح السيرافي ٣ / ١٣٨ أ . وعلَّق السيرافي بأن الكلام يستقيم عليها ، وفيها سقطٌ ، فيما يظهر ؛ لأنَّ مراده بالصِّفة التوكيد ، كما ذكر السيرافي نفسه ، فلو كان الكلام تاماً لكان قوله : وإنْ شئت جعلت أنت صفةً ؛ لغواً ؛ لأنَّه ذكر التوكيد قبلُ
وأتمُّ النُّسخ نسخة الفارسي ؛ إذ جاء النَّص فيها على النحو الآتي : « وعلى هذا الحدِّ تقولُ : قد جُرِّبتَ فكنت [كنت] إذا كرَّرتها توكيداً ، وإنْ شئتَ قلت : قد جَرَّبتُك فكنتَ أنتَ ، جعلتَ أنت صفةً ؛ لأنَّك قد تقول : قد جَرَّبتُك فكنتَ ، ثم تسكت » . التعليقة ٢ / ٨٣ .
وعليها يكون قوله : « وإنْ شئت .... الخ » ، استئنافاً وحديثاً عن مسألة أخرى ، وهو ما أرجِّحه ؛ لأن المراد بالصفة - هنا - التوكيد ، يَدُلُّ على ذلك مايأتي :
أولاً : أنَّ سيبويه يُطلق الصِّفة على التوكيد في مواضع كثيرة ، ومنها هذا الباب ، إذ قال : « وإن شئت قلت : قد وُلِّيت عملاً فكنت أنت إياك ...، جعلت أنت صفةً » . الكتاب ٢ / ٣٥٩.
ثانياً : أنَّه علل كون أنت صفةً في هذه المسألة بأنك قد تقول : قد جُرِّبتَ فكنتَ ، ثم تسكت ، وهذه العلة ذكرها قبل لكون أنت توكيداً في : أنت أنت . انظر : الكتاب ٢ / ٣٦٠ .
ومن هنا يتبيَّن أنَّ مراده بالصِّفة التوكيد . ولايستقيم ذلك إلا على مافي نسخة الفارسي ؛ لما تقدَّم عند الحديث عن النسخ الأخرى .

بابُ الإضمارِ فيما جَرى مَجرى الفعْلِ [1]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في الإضمارِ فيما جَرى مَجرى الفِعْلِ مِمّا لايجوزُ [2] .

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في الإضمارِ فيما جرى مجرى الفعل ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

ولِمَ لايجوزُ أنْ يَستتر فيه الضَّميرُ كما يَسْتَتِر في الفِعْلِ ؟ .

وما الذي يجري مَجرى الفعل [3] ؟ ومِنْ أيِّ وجهٍ جَرَتْ إنَّ وأخواتُها ، ورُوَيْدَ وأخواتُها مجرى الفِعْلِ ؟ ومافي أنَّها تَعْمَلُ عَمَلَ الفِعْلِ مايوجبُ أنَّها بحقِّ الشَّبَهِ للفِعْلِ ، لابحقِّ الأَصْلِ ؟.

وماحكمُ: عليكَ زيداً ، ورُوَيْدَ زيداً ، إذا كُني عنه ؟ ولِمَ كان [4] / ٥٦ب الوجهُ: عليكَهُ ، ورُوَيْدَهُ [5] ؟ ولِمَ جاز : عليكَ إيّاه ، ورُوَيْدَ إيّاه ، على ضَعْفٍ ؟ [6] .

---

(١) انظر : الكتاب ١ / ٣٨٢ (بولاق) ، ٢ / ٣٦٠ (هارون) .

(٢) تحدث سيبويه في الباب عن حكم الضمير الواقع اسماً لإنّ وأخواتها ، والواقع مفعولاً لأسماء الأفعال ،كما تكلَّم عن حكم ضمير المفعول إذا فصل عن الفعل بشبه جملة ، وبيَّن الفرق بينه وبين المفصول بإلا .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وذلك : إنّ ولعلّ وليت وأخواتها ، ورويد ورويدك وعليك وهَلُمَّ ، وما أشبه ذلك » . الكتاب ١ / ٣٨٢ (بولاق) ، ٢ / ٣٦٠ (هارون) .

(٤) معاد في : أ .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « لاتقوى أنْ تقول : عليك إيّاه ، ولارُويدَ إيّاه ؛ لأنَّك قد تقدر على الهاء ، تقول: عليكَهُ ، ورويَده ، ولاتقول : عليك إيّاي ؛ لأنك قد تقدر على : ني » . الكتاب ١ / ٣٨٢ (بولاق) ، ٢ / ٣٦٠ (هارون) .

(٦) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ولو قُلْتَ : عليك إيّاه ، كان هاهنا جائزاً في : عليكَ وأخواتها ؛ لأنَّه ليس بفعلٍ وإنْ شُبِّه به ، ولم تقو العلاماتُ هاهنا كما قويت في الفعل ، فهي مضارعةٌ في ذلك للأسماء » . الكتاب ١ / ٣٨٢ (بولاق) ، ٢ / ٣٦١ (هارون) .

ولِمَ كان الوجهُ : عليكَني ، دونَ : عليكَ إيّايَ ؟ [١].

وماوجهُ قولِ العرَبِ : عليك بي ، وعليك بنا ، على رفض : ني ، ونا ، مع : عليك ؟ ومافي هذا أنّه وصْلُ الضَّميرِ بما لايكون إلا عاملاً من غيرْ أنْ يَنْقُصَ المعنى[٢] ؟.

ولِمَ جازَ : عليك إيّاهُ ، ولم يجز : إنَّ إياهُ ؟ وهل ذلك لأنَّ إيّاهُ في المرتبةِ الثّانيةِ مع : عليكَ ؛ إذْ ضميرُ الفاعلِ مرفوعٌ في : عليكَ ، يَدُلُّكَ على ذلك جوازُ تأكيده ، وليس مع إنَّ ضميرٌ أَصْلاً ؟ [٣].

وماحكمُ : رأيتُ فيها إيّاكَ ؟ ولِمَ قَبُحَ ، ورأيتُ اليومَ إيّاكَ [٤] ؟

وهل يجوزُ على هذا [٥] : ضَرَبَ زيدٌ إيّاكَ ، و[٦] إنَّ فيها إيّاكَ [٧] ؟ وهل يَلْزَمُ على هذا امتناعُ : ماأتاني إلا أَنْتَ ، ومارأيتُ إلا إيّاكَ ؟ [٨].

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وحدثني يونس أنّه سمع من العرب مَنْ يقول : عليكَني ، من غير تلقينٍ » . الكتاب ١ / ٣٨٢ (بولاق) ، ٢ / ٣٦١ (هارون) .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ومنهم مَنْ لايستعمل : ني ، ولانا ، في ذا الموضع ؛ استغناءً بعليكَ بي ، وعليكَ بنا عن : ني ، ونا ، وإيّاي ، وإيّانا » . الكتاب ١ / ٣٨٢ (بولاق) ، ٢ / ٣٦١ (هارون) .

(٣) أشار سيبويه إلى هذه المسألة في قوله : « ولو قلتَ : عليكَ إياه ، كان هاهنا جائزاً في : عليك وأخواتها » . الكتاب ١ / ٣٨٢ (بولاق) ، ٢ / ٣٦١ (هارون) .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « واعلم أنّه قبيحٌ أنْ تقول : رأيتُ فيها إياك ، ورأيتُ اليوم إيّاه ؛ مِنْ قِبَلِ أنك قد تجدُ الإضمارَ الذي هو سوى : إيّا ، وهو الكاف التي في : رأيتُك فيها ، والهاء التي في : رأيتُه اليوم ، فلما قدروا على هذا الإضمار بعد الفعل ، ولم ينقض معنى ما أرادوا لو تكلّموا بإيّاك ؛ استغنوا بهذا عن إيّاك وإيّاه » . الكتاب ١ / ٣٨٢ (بولاق) ، ٢ / ٣٦١ (هارون) .

(٥) بعده في ب : ضمير .

(٦) أ ، ب : في .

(٧) هذا سؤال عن قول سيبويه : « ولو جاز هذا لجاز : ضَرَبَ زيدٌ إيّاك ، وإنَّ فيها إيّاك ، ولكنّهم لما وجدوا : إنّك فيها ، وضَرَبَه زيدٌ ، ولم ينقض معنى ما أرادوا لو قالوا : إنَّ فيها إيّاك ، وضَرَبَ زيدٌ إيّاك ؛ استغنوا به عن : إيّا». الكتاب ١ / ٣٨٢ (بولاق) ، ٢ / ٣٦١ (هارون) .

(٨) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وأمّا : ما أتاني إلا أنتَ ، ومارأيتُ إلا إيّاك ، فإنّه لايدخُل على هذا ؛ مِنْ قِبَلِ أنّه لو أخّر(إلاّ) كان الكلام محالاً ، ولو أسقط (إلاّ) لانقلب المعنى ، وصار الكلامُ على معنىً آخر » . الكتاب ١ / ٣٨٢ (بولاق) ، ٢ / ٣٦١ - ٣٦٢ (هارون) .

بابُ الإضمارِ الذي يجوزُ في الشِّعرِ(١)

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في الإضمارِ الذي يجوزُ في الشِّعر ممّا لايجوز .

مسائلُ هذا البابِ :

ما الإضمارُ الذي يجوزُ في الشِّعر ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

ولِمَ جاز فيه أنْ يقعَ المُنْفَصِلُ موْقِعَ المُتَّصِلِ ، ولَمْ يَجُزْ أَنْ يَقَعَ ذلك في حروفِ الجرِّ ؟

وما الشَّاهِدُ في قولِ حُميد الأرقطِ :

إليكَ حتَّى بَلَغَتْ إيّاكا(٢)

وقولِ الآخرِ(٣) :

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابُ مايجوزُ في الشِّعر من إيّا ولايجوز في الكلام . انظر : الكتاب ١ / ٣٨٢ (بولاق) ، ٢ / ٣٦٢ (هارون) .

(٢) ب : إياك .

والبيت من الرجز ، وقبله :

أَتَتْك عَنْسٌ تَقْطَعُ الأراكا

العَنْس : الناقة الشديدة ، وقوله : تقطع الأراك ؛ أي : تقطع الأراضي التي هي منابت الأراك . انظر : الخزانة ٥ / ٢٨١ .

انظر : الكتاب ٢ / ٣٦٢ ، الأصول ٢ / ١٢٠ ، الحلى ٦٥ ، شرح السيرافي ٣ / ١٤٣ ب ، الخصائص ١ / ٣٠٧ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٨٣ ، الأمالي الشجرية ١ / ٥٨ ، المتبع ٢ / ٤٦٧ ، شرح المفصل ٣ / ١٠٢ ، الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٤٦٤ ، ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٦١ ، شرح التسهيل ١ / ١٤٩ ، نتائج التحصيل ٢ / ٥٩٥ .

(٣) مختلفٌ فيه على قولين :

أ - قيل : هو ذو الإصبع العَدواني حُرثان بن مُحرِّث من عَدوان بن عمرو بن قيس عيلان « ... - نحو ٢٢ ق هـ » ، شاعرٌ جاهليٌّ معمَّرٌ . انظر لترجمته : المعمّرين ١٢٣ ، الشعر والشعراء ٢ / ٧٠٨ - ٧٠٩ ، الخزانة ٥ / ٢٨٤ - ٢٨٧ . والبيت له في :ديوانه ٧٨ ، الجيم ٣ / ٤٠ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٧٩ ، الأمالي الشجرية ١ / ٥٦ .

ب - وقيل : هو أبو بَجيلة . انظر : الخصائص ٢ / ١٩٤ .

كأنّـــا يـــومَ قُــــرَّى إنَّمــــا نقتُـــلُ إيَّانـــا (١) ؟.

(١) من بحر الهزج ، من أبيات أولها :

لقينـا منهــمُ جَمْعـاً .·. فأوفـى الجمـعُ ماكانـا

قُرَّى : موضع في بلاد بني الحارث بن كعب ، وقيل : ماءة قريبةٌ من تَبالة ، وهي بلدةٌ صغيرةٌ في اليمن . انظر : الخزانة ٥ / ٢٨٢ .

انظر : الكتاب ٢ / ١١١ ، ٣٦٢ ، شرح السيرافي ٣ / ١٤٣ ب ، إعراب ثلاثين سورة ٢٥ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٢٧١ ، تهذيب الألفاظ ١ / ٢١٠ ، الإنصاف ٢ / ٦٩٩ ، التخمير ٢ / ١٤٩ ، شرح المفصل ٣ / ١٠٢ ، الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٤٦٤ ، ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٦١ ، شرح التسهيل ١ / ١٤٨ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢١٧ أ .

بابُ إضمارِ المجرور[١]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في إضمارِ المجرورِ ممّا لايجوزُ[٢] .

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في إضمارِ المجرورِ ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

ولِمَ لايجوزُ أنْ يكونَ للمجرورِ إضمارٌ مُنْفَصِلٌ ؟ .

ولِمَ استوتْ علامةُ إضمارِ المنصوبِ والمجرورِ المُتَّصِلِ إلا في الإضافةِ إلى نفسِ المُتكَلِّمِ ، نحو : بي ، و لي ، و عِنْدي ؟[٣] .

وماحكمُ : مررتُ بزيدٍ وعمرٍو ، إذا كانَ عمرٌو مخاطباً ؟ ولِمَ وَجَبَ فيه : مررتُ بزيدٍ وبِكَ ، على إعادَةِ الجارِّ ، ومامررتُ بأحدٍ إلا بك ؟ وهل ذلك لأنَّ الكافَ وأخواتِها لاتكونُ إلا مُتَّصِلةً بالعاملِ ؟[٤] .

---

(١) انظر : الكتاب ١ / ٣٨٣ (بولاق) ، ٢ / ٣٦٢ (هارون) .

(٢) تحدث سيبويه في الباب عن ضمائر الجر ، ثم بين حكم عطفها على اسم مجرور ، ووقوعها مستثنى .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ولكنَّ إضمارَ المجرور علاماتُه كعلامات المنصوب التي لاتقع مواقعَهنّ إيّا ، إلا أنْ تضيف إلي نفْسك نحو قولك : بي ، ولي ، وعندي » . الكتاب ١ / ٣٨٣ (بولاق) ، ٢ / ٣٦٣ (هارون) .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وتقول : مررتُ بزيدٍ وبك ، ومامررتُ بأحدٍ إلا بك ، أعدتَ مع المضمر الباءَ ؛ منْ قِبَلِ أنّهم لايتكلّمون بالكاف وأخواتها منفردةً ، فلذلك أعادوا الجارَّ مع المضمر » . الكتاب ١ / ٣٨٣ (بولاق) ، ٢ / ٣٦٣ (هارون) .

الجوابُ عن البابِ الأوّل [(١)]:

الذي يجوزُ في الإضمارِ فيما جرى مجرى الفعل الضَّميرُ المُتَّصِلُ .

ولايجوزُ أنْ يَسْتَتِرَ فيه الضَّميرُ / ٥٧أ كما يَسْتَتِرُ في الفِعْلِ ؛ لأنَّ هذا من خاصَّة الفِعْلِ التي تَجِبُ له بقوَّة عَمَله ، وهو لئلا يَخْلُوَ من الفاعلِ مُظهراً أو مُضمراً ، فإذا اسْتُغني عن إظهارِه ؛ أُضْمِرَ واسْتَتَرَ في الفِعْلِ ؛ حتّى يكونَ انعقادُه به على أتمِّ مايُمْكِنُ ، في أعلى مَرْتَبةٍ من الانعقادِ الذي ليس فوقَه ماهو أعلى منه ، وقد بَيَّنا لِمَ كانَ أقوى العواملِ [(٢)] .

ومايجري مجرى الفعْلِ في العمل إنَّما يكون له العَمَلُ بحقِّ الشَّبهِ ، فالضَّميرُ المُتَّصِلُ يجوزُ له ؛ لأنَّه عاملٌ قد وَلِيَه الضَّميرُ ، وذلك في باب إنَّ وأخواتِها ، وباب رُوَيْدَ وأخواتِها ممّا يتعدَّى إلى مفعولٍ [(٣)] .

فإذا قلت : عليكَ زيداً ، أو رُوَيْدَ زيداً ، ثم كَنَيْتَ عن زيدٍ ؛ قلت : عَليكَهُ ، ورُوَيْدَهُ [(٤)] .

ويجوز : عليكَ إيّاه [(٥)] ، ورُوَيْدَ إيّاه [(٦)] ؛ لأنَّه في المرتبةِ الوسطى من مراتبِ

---

(١) يعني باب الإضمار فيما جرى مجرى الفعل .

(٢) انظر ماتقدم في : ص ٥٩٩ .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٣٦٠ .
وذكر السيرافي أنّ (إنّ) وأخواتها أقوى في الاتصال من سائر مافي الباب ، ثم (رويد) ، ثم (عليك) .
انظر : شرح السيرافي ٣/١٤٣ أ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٣٦٠ ، الأصول ٢ / ١٢٠ ، شرح الكافية ٢ / ١٦ ، الارتشاف ١ / ٤٧٩ .

(٥) ذكر سيبويه وابن السراج هذا بعد أنْ بيَّنا أنَّ الوجه الاتصال . انظر : الكتاب ٢ / ٣٦١ ، الأصول ٢ / ١٢٠ ، وذكر الفارسي أنَّه قبيحٌ . انظر : المسائل المنثورة ١٠٨ . وانظر : شرح السيرافي ٣ / ١٤٣ أ ، الارتشاف ١ / ٤٧٩ .

(٦) أشار إلى هذا سيبويه في قوله : « ولو قلت : عليك إيّاه ، كان هاهنا جائزاً في : عليك وأخواتها » . الكتاب ٢ / ٣٦١ . ولم يرد قوله : « في عليك وأخواتها » في نسخة السيرافي ؛ ولذا قال : « ورأيتُ في تفاسيره جواز الضمير المنفصل في : رويد ، وماذكره سيبويه » . شرح السيرافي ٣ / ١٤٣ أ ، ونحوه ذكر أبو حيان في : الارتشاف ١ / ٤٧٩ . وانظر : شرح الكافية ٢ / ١٦ .

العواملِ ، مع أنَّه في تقديرِ ماقد فَصَلَه الفاعلُ الذي له ضميرُ المرفوعِ [١] . ومثل ذلك : عليكَني [٢] ، وعليك إياي ، والمُتَّصِلُ أولى ؛ لأنَّه عاملٌ يجري مَجرى الفعل .

وبعضُ العرب يقولُ : عليكَ بي ، وعليك بنا ، على رَفْضِ : ني ، ونا ، مع : عليك [٣] ؛ لأنَّه لما ضَعُفَ الضَّميرُ المُتَّصِلُ ، وكان لَحاقُ الباءِ لايُغيِّر المعنى ؛ اختارَه [٤] ؛ ليكونَ الضَّميرُ المُتَّصِلُ فيما يقوَى فيه دُونَ مايَضْعُفُ فيه .

ويجوزُ : عليكَ إيّاه ، ولايجوزُ : إنَّ إيّاهُ ؛ لأنَّ إيّاهُ في : عليكَ إيَّاهُ ، وَقَعَ مَوْقِعاً مُنْفَصِلاً من العاملِ في التَّقديرِ بالفاعلِ ، وليس كذلك بابُ : إنَّ ، والدَّليلُ على أنَّ معه ضميراً مرفوعاً مقدَّراً [٥] جوازُ تأكيده في : عليكُمْ أنْفُسُكم زيداً [٦] .

وتقولُ : رأيتُ فيها زيداً ، فإنْ كَنيتَ عنه بضميرِ المُخَاطَب ؛ قلتَ : رأيتُكَ فيها ، ولايَحْسُنُ : رأيتُ فيها إيّاكَ ، ولا رأيتُ اليومَ إيّاكَ ؛ لأنَّه يُمكنُ المُتَّصِلُ من غيرِ أنْ يَقْلِبَ المعنى ، ولايُغَيِّرُه عن حدِّ الأَولى [٧] ؛ فلهذا قَبُحَ : رأيتُ فيها إيّاكَ ، وكذلك يَقْبُحُ : ضربَ زيدٌ إيّاك ، وإنَّ فيها إيّاك [٨] .

ولايَلْزَمُ على هذا امتناعُ : مارأيتُ إلا إيّاكَ ، وما أتاني إلا أنْتَ ، لأنَّ هذا لو أُتي فيه بالمُتَّصِلِ ؛ لانْقَلَبَ المعنى ؛ إذْ يصيرُ : مارأيتُكَ ، ومأأتَيْتَني [٩] .

---

(١) سيبيِّن قريباً أنَّ أسماء الأفعال مُقدَّرٌ فيها ضميرُ الفاعل .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٣٦١ ، الأصول ٢ / ١٢٠ ، شرح السيرافي ٣ / ١٤٣ أ ، الارتشاف ١ / ٤٧٩ .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٣٦١ ، الأصول ٢ / ١٢٠ .

(٤) ب : أجازه .

(٥) في أ ، ب : ضميرٌ مرفوعٌ مُقَدَّرٌ .

(٦) انظر : الكتاب ١ / ٢٤٦ - ٢٤٧ ، ٢٥٠ ، المقتضب ٣ / ٢١٠-٢١١ .

(٧) يريد بحدِّ الأولى : تقديم ضمير الأنبه على الفعل ، فوصْلُه يَسْتَلزم تأخيرَه وتغيير الكلام عن هذا الحد . وفي المثالين المذكورين لم يقدَّم الضمير على الفعل ، فوصله - إذن - لايُغَيِّر الكلام عن ذلك الحدّ ؛ لعدم وجوده أصلاً .

(٨) انظر : الكتاب ٢ / ٣٦١ .

(٩) ذكر سيبويه أنّ وصل (إيّا) الواقعة بعد إلا بالفعل العامل فيها يلزم منه أحد أمرين ، الأولُ : تأخير إلا ، وهذا لايصح له معنى . والثاني : إسقاطها من الكلام ، وهذا يقلب المعنى ، واكتفى الشارح بالثاني . انظر : الكتاب ٢ / ٣٦١ - ٣٦٢ ، التعليقة ٢ / ٨٥ .

وكذلك لايَلْزَمُ عليه امتناعُ : إيّاك رأيتُ ؛ لأنَّه يُوجِبُ تغييرَ المعنى عمّا هو أَولى ؛ إذ الأَولى في الأَنْبَهِ الأَعْرفِ تقديمُه في صدرِ الكلام / ٥٧ ب إذا أُرِيدَ البيانُ عن منزلته [١].

(١) انظر ماتقدم في : ص ٥٩٢ هـ ٣ .

الجوابُ عن البابِ الثاني [١] :

الذي يجوزُ في الشِّعر من الإضمارِ وقوعُ المُنْفَصِلِ مَوْقِعَ المُتَّصِلِ ، ولايجوزُ أنْ يَقَعَ المُنْفَصِلُ مَوْقِعَ المُتَّصِلِ في المجرورِ ؛ لأنَّ المجرورَ ليس له مُنْفَصِلٌ كما للمرفوعِ والمنصوبِ .

وقال حُميدٌ الأرقطُ :

إليكَ حتَّى بَلَغَتْ إيّاكا [٢]

فأوْقَعَ إيّاكَ مَوْقِعَ الكافِ في : بَلَغَتْكَ [٣] .

وقال الآخَرُ :

كأنّا يومَ قُرَّى إنَّما نَقْتُلُ إيّانا [٤]

في موضعِ : نَقْتُلُ أَنْفُسَنا [٥] .

---

(١) يعني باب الإضمار الذي يجوز في الشعر .

(٢) تقدم تخريجه في : ص ٦٠٧ .

(٣) انظر : الأصول ٢ / ١٢٠ ، وقال السيرافي : « وكان الزجاج يقول : أراد : بَلَغَتْك إياك ، وهذا لايُخرجه من الضرورة ؛ لأنَّه إذا أراد الكاف وحذفَها ؛ فهو ضرورة ، ولو أخرجه تقديرُ هذا عن الضرورة ؛ لجاز : ضربتُ إيّاك ، على هذا التقدير ، وليس هذا بشيءٍ » . شرح السيرافي ٣ / ١٤٣ ب .

(٤) تقدم مخرجاً في : ص ٦٠٨ .

(٥) قال السيرافي : « وأما قوله : نقتل إيانا ؛ فهو أقل ضرورة ؛ وذلك أنَّه لايمكن أنْ يأتي بالضمير المتصل فيقول : نقتلنا ؛ لأنَّه لايتعدّى فعلُه إلى ضميره ، وكان حقُّه أن يقول : نقتل أنفسَنا ، فجاء بالمنفصل فجعله مكان : أنفسنا ؛ لأنهما يشتركان في الانفصال ويقعان بمعنىً في نحو قولك : ما أكرمتُ إلا نفسَك ، وما أكرمتُ إلا إيّاك ، وكان أبو إسحاق الزجاج يقول : إنما نقتُلُ إيانا ، محمولٌ على : مانقتلُ إلا إيانا ؛ لأنَّ في : إنَّما ، معنى تقليلٍ ونفيٍ . ولايخرجُه ذلك عن الضرورة ؛ لأنَّك لو قلتَ : إنما نخدمُك لتُحْسنَ إلينا ؛ لم يجز : إنَّما نخدم إياك ، إلا في الضرورة » . شرح السيرافي ٣ / ١٤٣ ب ، وانظر : شرح المفصل ٣ / ١٠٣ ، شرح التسهيل ١ / ١٤٨ - ١٤٩ .

الجوابُ عن البابِ الثالث [(١)] :

الذي يجوزُ في إضمارِ المجرورِ الضَّميرُ المُتَّصِلُ الذي يكونُ للمنصوبِ ؛ للمؤاخاةِ [(٢)] بينَ الجرِّ والنَّصبِ [(٣)] .

ولايجوزُ للمجرورِ ضميرٌ مُنْفَصِلٌ ؛ مِنْ أَجْلِ أنَّه لايُفْرَقُ بينَ الجارِّ والمجرورِ ، ولايُقَدَّمْ عليه [(٤)] .

وتستوي علامةُ الضَّميرِ المنصوبِ والمجرورِ المُتَّصِلِ إلا في الإضافةِ إلى نفسِ المُتَكَلِّمِ ، نحو : بي ، و لي ، وعندي ، وصاحبي ، ويكونُ قبلَها في الفِعْلِ نونٌ ؛ لِيَسْلَمَ بناءُ الفِعْلِ من لفظِ الجرِّ ، كقولك : ضَرَبَني ، ويَضْرِبُني [(٥)] .

وتقولُ : مررتُ بزيدٍ وعمرٍو ، فإنْ كَنيتَ عن عمرٍو ، وهو مخاطبٌ ؛ قلت : مررتُ بزيدٍ وبكَ ، وإنْ كان غائباً ؛ قلتَ : مررتُ بزيدٍ وبه ، فأعدتَ حرفَ الجرِّ ؛ حتَّى يَصِحَّ الضَّميرُ المُتَّصِلُ في المجرورِ [(٦)] .

---

(١) يريد باب إضمار المجرور .
(٢) ب : المؤاخات .
(٣) انظر في المؤاخاة بين النصب والجر : المقتضب ١ / ١٤٥ ، ٣ / ٧٣ ، شرح السيرافي ٣ / ١٤١ أ ، أسرار العربية ٥٠ - ٥١ ، اللباب للعكبري ١ / ١٠١ - ١٠٢ ، شرح المفصل ٣ / ٨٩ .
(٤) انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٤٤ أ ، أسرار العربية ٣٤٣ - ٣٤٤ ، اللُّباب للعكبري ١ / ٤٧٤ .
(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٣٦٣ ، الأصول ٢ / ١١٦ ، التعليقة ٢ / ٨٦ ، شرح المفصل ٢ / ٨٩ .
(٦) انظر : الكتاب ٢ / ٣٦٣ ، شرح السيرافي ٣ / ١٤٤ أ .

بابُ إضمارِ المفعولَين في الفعلِ الذي يتعدّى إلى اثنين [١]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في إضمارِ المفعولَين في الفعلِ الذي يتعدّى إلى اثنينِ ممّا لايجوز[٢].

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في إضمارِ المفعولَين في الفعل الذي يتعدّى إلى اثنينِ ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

ولِمَ لايجوزُ فيهما المُنْفَصِلُ [٣] ، ولافي الأوَّلِ منهما ؟ .

ولِمَ جازَ في الثَّاني المُتَّصِلُ والمُنْفَصِلُ [٤] ؟ ومافي وقوعه بعيداً من العاملِ بالفاعلِ والمفعولِ الأوَّلِ ، مع قُوَّةِ نُفوذِه إليه ؟ وهل نفوذُه إلى الأوَّلِ أقوى كما أنَّ عَمَلَه في الفاعلِ أقوى ؟.

وماحكمُ : أعطانيه ، وأعطانيكَ [٥] ؟ ولِمَ جازَ بالمُتَّصِلِ والمُنْفَصِلِ في : أعطاني إيّاهُ ، وأعطاني إياكَ ؟ [٦].

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا باب إضمار المفعولَين اللّذين تعدّى إليهما فعلُ الفاعل . انظر : الكتاب ١ / ٣٨٣ (بولاق) ، ٢ / ٣٦٣ (هارون).

(٢) تحدث سيبويه في الباب عن ضميري المفعولَين لفعلٍ واحد ، وليس أصلهما المبتدأ والخبر ، فبيَّن حكمهما إذا بدئ بالأقرب ، وإذا بدئ بالأبعد ، وإذا كانا غائبين ، ثم تكلم عن ضميري المفعولين اللّذين أصلهما المبتدأ والخبر .

وخُتم الباب في المطبوع بمسألة وقوع ضمير المتكلم مفعولاً لفعله ، ولم يذكرها الشارح ، ولم ترد في نسخة السيرافي . انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٤٥ أ .

(٣) يريد : لم لايجوز أن يكونا معاً منفصلين ؟ .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « اعلم أنَّ المفعول الثاني قد تكون علامتُه إذا أُضْمِر في هذا الباب العلامةَ التي لاتقع إيّا موقعها ، وقد تكون علامتُه إذا أُضمر إيّا » . الكتاب ١ / ٣٨٣ (بولاق) ، ٢ / ٣٦٣ (هارون) .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فأمّا علامةُ الثاني التي لاتقع إيّا موقعها ؛ فقولك : أعطانيه ، وأعطانيكَ ، فهذا هكذا إذا بدأ المتكلّمُ بنفسه » . الكتاب ١ / ٣٨٣ (بولاق) ، ٢ / ٣٦٣ (هارون) .

(٦) هذا الوجه لم يذكره سيبويه ، وظاهر نصّه السابق أنّ الاتصال لازمٌ .

ولِمَ ترتَّبَ المفعولُ في الضَّميرِ هاهنا على أَنْ يُبدأ بالأقربِ ، ولايُبدأ بالأبعدِ ؟ فَلِمَ قَبُح: / ٥٨ أ أعطاهوني ، وحَسُنَ : أعطانيهِ ؟ ولِمَ قَبُحَ : أعطاكَني ، وحَسُنَ : أعطانيكَ ؟ [١].

وماوجهُ إجازةِ النَّحويينِ خلافَ التَّرتيب في هذا على القياسِ [٢]؟ وما القياسُ الذي أَوْجَبَ جوازَه ؟ وهل ذلك لأنَّه يجوزُ بإجماعٍ : رَأَوني ، ورأيتَني ، على أَنْ يُبدأ بالأَبْعَدِ ، إلا أنَّه يَفْرُقُ بينَ الأمرَيْنِ أنَّ هناك فاعلاً ومفعولاً ، وليس في هذا إلا مفعولان ؟.

ولِمَ حَسُنَ في المُنْفَصِلِ: أعطاهُ إيّاهُ [٣] ، وأعطاكَ إيّايَ ، ولَمْ يَحْسُنْ في المُتَّصِلِ [٤] ؟ وهل ذلك لأنَّ المُنْفَصِلَ يجري مَجرى الأجنبيِّ في التَّقديمِ والتَّأخيرِ والفرقِ بينَه وبينَ العاملِ ، فَلَمْ يُطالب له العاملُ بالتَّرتيبِ كما يُطالب في المُتَّصِلِ ؛ إذ يَمْنَعُ [٥] من تقديمِ المُتَّصِلِ عليه ، ولايَمْنَعُ من تقديمِ المُنْفَصِلِ ، وهذا هو المطالبةُ بالتَّرتيبِ في المُتَّصِلِ ، فلما طالب بترتيبه[٦] في الموقعِ ؛ طالب بترتيبه في الأقربِ ، وكما لم يُطالِب[٧] بترتيبِ المُنْفَصِلِ في الموقعِ الذي هو أوكدُ ؛ لَمْ يُطالبْ بترتيبه[٦] في الأقربِ ، فعلى هذا كلامُ العربِ ، ومذهبُ سيبويهِ الذي يختارُه ولايجوزُ غيره ، وإنْ كانَ بعضُ

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال : أعطاكني ، أو بدأ بالغائب قبل نفسه فقال : قد أعطاهُوني ، فهو قبيحٌ ، لاتكلَّم به العربُ ، ولكنّ النحويين قاسوه ، وإنما قُبحَ عند العرب كراهيةَ أنْ يبدأ المتكلِّمُ في هذا الموضع بالأبعد قبل الأقرب » . الكتاب ١ / ٣٨٣ (بولاق) ، ٢ / ٣٦٣ - ٣٦٤ (هارون) .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه السابق وقوله : « وأمّا قول النحويين : قد أعطاهُوك ، وأعطاهوني ، فإنما هو شيءٌ قاسوه ، لم تكلَّم به العرب ، فوضعوا الكلام في غير موضعه ، وكان قياسُ هذا لو تُكلِّم به كان هيِّناً » . الكتاب ١ / ٣٨٤ (بولاق) ، ٢ / ٣٦٤ (هارون).

(٣) في الكتاب : أعطاه إياي ، وهو وجه الكلام .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ولكن تقول : أعطاك إيّاي ، وأعطاه إيّايَ ، فهذا كلام العرب ، وجعلوا إيّا تقع هذا الموقع ؛ إذ قبُح هذا عندهم ، كما قالوا : إيّاك رأيتُ ، وإياي رأيتَ ؛ إذ لم يَجُزْ لهم : ني رأيتَ ، و: لاك رأيتَ ». الكتاب ١ / ٣٨٣ - ٣٨٤ (بولاق) ، ٢ / ٣٦٤ (هارون).

(٥) ب : يمتنع .

(٦) ب : ترتيبه ، من غير الباء .

(٧) ب : وكما يطالب ، من دون لم .

النَّحويين قد أجازَ ذلك على القياسِ الذي ذكرنا ، وهو مذهبُ أبي العباسِ يُخالِفُ فيه سيبويه [١] ، وقد بانَ وجهُ الصَّوابِ في ذلك أنَّه مذهبُ سيبويه ؟.

ولِمَ جازَ : أعطيتُكَهُ ، وأعطاكَهُ ، ولم يَجُزْ : أعطيتُهوك ، ولا أعطاهوكَ ؟[٢].

وما الشَّاهدُ في قولِ اللَّه جلَّ وعزَّ : ﴿ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَٰرِهُونَ ﴾[٣] ، فالأقربُ المتكلِّمُ ، ثُمَّ المخاطَبُ ، ثُمَّ الغائبُ ؛ لأنَّ المتكلِّمَ أَخَصُّ بكلامه من المخاطب ، والمخاطبُ حاضرٌ كما أنَّ المتكلِّم حاضرٌ لكلامه ، وهو أخصُّ به في أنَّه أحقُّ بإدراكه ، ثم المخاطبُ ، ثُمَّ الغائبُ ؟[٤].

وماوجهُ إلزامِ مَنْ أجازَ أَنْ يُبْدأَ بالأبعدِ في الضَّميرِ أنْ يقولَ : مَنَحْتَنِيْني ؟ وهل ذلك لأنَّه وَضَعَ المُتَّصِلَ غير موضعِ المُنْفَصِلِ[٥] ، فَقَبُحَ فيما يُنافر طباعَ المتكلِّمينَ بهذا اللِّسان ؟[٦].

---

(١) هذا المذهب عُزي إلى المبرد في كثيرٍ من المصادر ، ولم أقف عليه في كتبه . انظر : الأصول ٢ / ١٢٠ ، شرح السيرافي ٣ / ١٤٥ ب ، شرح الكافية ٢ / ١٨ ، شفاء العليل ١ / ١٩٥ ، تعليق الفرائد ٢ / ٩٥ ، أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية ٥٨ - ٥٩ .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فإذا كان المفعولان اللّذان تعدَّى إليهما فعلُ الفاعل مخاطباً وغائباً ، فبدأت بالمخاطب قبل الغائب ، فإنّ علامة الغائب العلامةُ التي لاتَقَعُ موقعها إيّا . وذلك قوله : أعطيتُكَه ، وقد أعطاكَه». الكتاب ١ / ٣٨٤ (بولاق) ، ٢ / ٣٦٤ (هارون) .

(٣) من قوله تعالى : ﴿ قَالَ يَٰقَوْمِ أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّى وَءَاتَىٰنِى رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِۦ .... ﴾ هود : ٢٨ .

(٤) هذا إشارة إلى قول سيبويه : « وإنما كان المخاطب أولى بأنْ يُبدأ به مِنْ قِبَل أنَّ المخاطب أقربُ إلى المتكلّم من الغائب ، فكما كان المتكلِّم أولى بأنْ يبدأ بنفسه قبل المخاطب كان المخاطبُ الذي هو أقرب من الغائب أولى بأنْ يُبدأ به من الغائب » . الكتاب ١ / ٣٨٤ (بولاق) ، ٢ / ٣٦٤ (هارون) .

(٥) كذا في النسختين . ويظهر أن (غير) تحريفُ (في) ؛ إذ يستقيم النص على النحو الآتي : « لأنّه وَضَعَ المُتَّصِلَ في موضعِ المنفصل » .

(٦) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ويدخلُ على مَنْ قال هذا أنْ يقول الرجلُ إذا منحتَه نفسَه : قد منحتَنيني ؛ ألا ترى أنَّ القياس قد قَبُح إذا وضعتَ (ني) في غير موضعها » . الكتاب ١ / ٣٨٤ (بولاق) ، ٢ / ٣٦٥ (هارون) .

وماوجهُ اعتراضِ أبي العبّاسِ بأنَّ هذا تشنيعٌ كتشنيعٍ ضعَّفَه أهلُ الحديثِ ؟[١] .

وهل يُفْسِدُ ذلك أنَّ التَّشنيعَ على وجهينِ ؛ أحدُهما : مايُنافِرُ طَبْعَ العاقلِ من غيرِ عادةٍ سيِّئةٍ ، والآخَرُ : مايُنافِرُ الطَّبْعَ لعادةٍ / ٥٨ ب سيِّئةٍ ؛ لأنَّ : منحتَني نَفْسي ، ليس بعادةٍ سيِّئةٍ بإجماعٍ ، فعلى هذا مُعْتَبَرُ التَّشنيعِ ؟ .

وماحكمُ المفعولَينِ إذا استويا في المنزلةِ من الأقربِ أو الأبعدِ[٢] ؟ فَلِمَ جازَ في الأبعدِ : أعطاهوها ، وأعطاهاهُ ، ولَمْ يَجُزْ مثلُ ذلك في المخاطبِ والمتكلِّمِ حتى تقولَ : أعطاكَ نَفْسَكَ ؛ أي : خلَّى بينَك وبينَها ، وأعطاني نَفْسي[٢] ؟ .

ولِمَ كانَ الأكثرُ في كلامهم : أعطاهُ إيَّاهُ ؟ وهل ذلك لكراهةِ التَّعقيدِ بالتَّضعيفِ للمُتَّصلِ من الضَّميرِ ؟[٣] .

وما الشَّاهدُ في قولِ الشَّاعرِ[٤] :

---

(١) لم أقف على هذا الاعتراض فيما وقفت عليه من كتب المبرد ، ونقل عنه السيرافي أنه يستحسنُ : منحتنيني . انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٤٥ ب .
ومراده بأصحاب الحديث - فيما يظهر - فقهاء أهل السنة ، والتشنيع الذي ضعَّفوه هو ماكان الحكم في قبح الفعل وتحريمه والعقاب عليه للعقل وحده ، وهو قول المعتزلة ، وممّا ردّ به عليهم : أنَّ الإنسان يطلق اسم القبيح على مايخالف غرضه وإن كان يوافق غرض غيره . انظر : المستصفى ١ / ١٧٨- ١٩٤ .
ومراد المبرد أن الحكم بقبح : منحتنيني ، مردُّه إلى الذوق ، والناس فيه مختلفون ، فلا يُعْتَدّ بتقبيحه كما لايعتد بتقبيح العقل وحده في الأحكام الشرعية .

(٢) ذكر سيبويه الحكم إذا كانا لغائبين فقال : « فإنْ ذكرتَ مفعولين كلاهما غائبٌ فقلتَ : أعطاهوها وأعطاهاه ؛ جاز وهو عربيٌّ ، ولاعليك بأيِّهما بدأتَ ؛ من قِبل أنهما كلاهما غائبٌ » . الكتاب ١ / ٣٨٤ (بولاق) ، ٢ / ٣٦٥ (هارون) .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وهذا أيضاً ليس بالكثير في كلامهم ، والأكثرُ في كلامهم : أعطاه إيّاه » . الكتاب ١ / ٣٨٤ (بولاق) ، ٢ / ٣٦٥ (هارون) .

(٤) مختلفٌ فيه على النحو الآتي :
أ - مغلّس بن لقيط الأسدي ، جاهليٌّ . انظر : المصباح ١ / ١٣٧ ، إيضاح شواهد الإيضاح ١ / ٨٣.
ب - مغلّس بن لقيط السَّعدي . انظر : معجم الشعراء ٣٠٨ .
جـ- لقيط بن مُرَّة الأسدي . انظر : الأمالي الشجرية ٢ / ٤٩٤ ، الحماسة البصرية ١ / ٩٩.
وللبغدادي حديثٌ مفصّل عن هذا الاختلاف . انظر : الخزانة ٥ / ٣١١- ٣١٢.

وَقَدْ جَعَلَتْ نَفْسِي تَطِيبُ لِضَغْمَةٍ .·. لِضَغْمِهِماها يَقْرَعُ العَظْمَ نابُها [١] ؟.

فَلِمَ وَجَبَ ألا تَسْتَحْكِمَ علاماتُ الإضمارِ هاهنا كما لَمْ تَسْتَحْكِمْ في : عجبتُ من ضربي إيّاكَ [٢] ؟ وهل ذلك لِبُعْدِ المعمولِ من العاملِ في المَرْتَبةِ الثَّالثةِ [٣] ، وهو في المصدرِ ؛ لِضَعْفِ العاملِ عن منزلةِ الفعلِ الحقيقيِّ ؟.

ولِمَ جازَ: حَسِبْتُكَ إيّاهُ ، وحَسِبْتَني [٤] إيّاه ، وكان أقوى وأكثر من : حَسِبْتَنيهِ ، وحَسِبْتُكَهُ ؟ [٥].

ومافي دخولِ : حَسِبْتُ ، على الابتداءِ والخبر كدخولِ : كانَ ولَيْسَ عليهما ؟

---

(١) من قصيدة من البحر الطويل ، رثى فيها أخاه أطيطاً ، وهجا رجلين من قومه هما مدرك ومُرَّة ، ومطلعها :

وأبْقَتْ ليَ الأيّامُ بعدَك مُدركاً .·. ومُـرَّة والدُّنيا قليـلٌ عتابُهـا

الضَّغمة : العضّة ، وجعل : من أفعال المقاربة . وقد اختُلف في معنى الشاهد ، وأحسن ماقيل فيه قول ابن الشجري : « يقول: جعلت نفسي تطيبُ لأنْ أضْغَمهما ضغمةً يقرعُ لها النّاب العظمَ . وصف ضغمه بالجملة ، والمصدر الذي هو الضّغم مضاف إلى المفعول ، وفاعلُه محذوف ، التقدير : لضغمي إياهما ، والهاء التي في قوله : لضغمهماها ، عائدةٌ إلى الضَّغمة ، فانتصابُها إذاً انتصابُ المصادر ..... وأضاف الناب إلى ضمير الضَّغمة ؛ لأنَّ الضَّغم إنما هو بالناب ، واللام في قوله : لضغمهماها ، متعلّقةٌ بيقرع ؛ أي : يقرع عظمها نابي لضغمي إياهما ضغمةً واحدةً » . الأمالي الشجرية ٢ / ٤٩٥ . وانظر : تخليص الشواهد ٩٥ - ٩٦ ، الخزانة ٥ / ٣٠٢ - ٣١١.

وروى المرزباني الشطر الثاني : أعضُّهماها .... انظر : معجم الشعراء ٢٠٨ ، والشاهد فيها وفي رواية سيبويه واحد . أما أبو عمرو الشيباني فرواه : على غلٍّ غيظٍ يهزمُ العظمَ نابُها . انظر : الجيم ٢ / ٢٨٠ . ولاشاهد فيه .

انظر : الكتاب ٢ / ٣٦٥ ، الإيضاح العضدي ٧٨ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٨٤ ، شرح شواهد الإيضاح ٧٥ ، التخمير ٢ / ١٥٤ ، شرح المفصل ٣ / ١٠٦ ، الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٤٦٥ ، شرح الجمل ٢ / ١٩ ، شرح التسهيل ١ / ١٥١ ، شفاء العليل ١ / ١٩٥ ، المقاصد النحوية ١ / ٣٣٣ ، نتائج التحصيل ٢ / ٦٠٥ .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ولم تستحكم العلاماتُ هاهنا كما لم تستحكم في : عجبتُ من ضربي إياك ، ولافي : كان إيّاه ، ولافي : ليس إياه » . الكتاب ١ / ٣٨٤ (بولاق) ، ٢ / ٣٦٥ (هارون) .

(٣) يريد أن المفعول الثاني في المرتبة الثالثة من معمولات الفعل ، والمرتبة الأولى للفاعل ، والمرتبة الثانية للمفعول الأول .

(٤) في الكتاب المطبوع وشرح السيرافي ٣ / ١٤٥ أ : حسبتُني إيّاه ، بإسناد الفعل إلى المتكلم ، وهو ضعيفٌ في المعنى .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وتقولُ : حسبتُك إيّاه ، وحسبتُني إياه ؛ لأن : حسبتُنيهِ ، وحَسِبتُكَهُ ، قليلٌ في كلامهم » . الكتاب ١ / ٣٨٤ (بولاق) ، ٢ / ٣٦٥ (هارون) .

وهل ذلك يُقَرِّبُهُما من الفعلِ الذي ليس بحقيقيٍّ ؟ (١) .

الجـــوابُ :

الذي يجـوزُ في إضمـارِ المفعـولَيْنِ في الفِعْلِ الذي يتعدَّى إلى اثـنينِ إجراءُ الأوَّلِ علـى المُتَّصِلِ (٢) ، وإجــراء الثَّاني على جــوازِ المُتَّصِلِ والمُنْفَصِلِ ؛ لِبُعْدِه من العــاملِ بِمَرْتَبَتَيْنِ (٣) .

ولايجـوزُ في المفـعـولِ الأوَّلِ المُنْفَصِلُ ؛ لِقُرْبِهِ من الفِعْلِ بأنَّه ليس بينَه وبينَه إلا الفاعلُ ، فقُوَّةُ نُفوذِ الفِعْلِ إلى المعمولِ تَجْعَلُ المفعولَ الأوَّلَ بمنزلة مايلي العاملَ (٤) .

وتقولُ : أعطانيه ، وأعطانيكَ ، ويجوزُ : أعطاني إيّاهُ ، وأعطاني إيّاكَ (٥) .

والمفـعـولُ الثَّاني يَتَرتَّبُ في المُتَّصِلِ على الأَقْرَبِ فـالأقـربِ ؛ وذلك أنَّ الأَقْرَبَ المتكلِّمُ ، ثُمَّ المُخاطَبُ ، ثُمَّ الغائبُ (٦) .

وإنّما كـان المتكلِّمُ أقـربَ ؛ لأنَّه حاضـرٌ هو أخصُّ بالفِعْلِ بأنّه أحقُّ بإدراكِه قَبْلَ غيره من سائرِ العِبادِ ، ثُمَّ المخاطبُ ؛ لأنَّه حاضرٌ للكلامِ ، ثُمَّ الغائبُ (٧) .

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وذلك لأنَّ حَسِبتُ بمنزلة كان ، إنّما يدخلان على المبتدأ والمبنيِّ عليه .....» إلى قوله : « وليس بفعلٍ أحدثتَه منك إلى غيرك كَضربتُ ، وأعطيتُ ، إنّما يجعلان الأمرَ في علمك يقيناً أو شكّاً فيما مضى » . الكتاب ١ / ٣٨٤ - ٣٨٥ (بولاق) ، ٢ / ٣٦٥ - ٣٦٦ (هارون) .

(٢) انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٤٥ أ ، شرح المفصل ٣ / ١٠٥ ، شرح الكافية ٢ / ١٨ .

(٣) يريد مرتبة الفاعل ومرتبة المفعول الأول .

(٤) انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٤٥ أ ، شرح المفصل ٣ / ١٠٥ ، شرح الكافية ٢ / ١٨ .

(٥) إذا بُدِئ بالأقرب فظاهر كلام سيبويه وجوب الاتصال ، والشارح - هنا - أجاز الانفصال ، وقد نقله السيرافي عن بعض النحويين ، كما قال به جماعة من المتأخرين . انظر : الكتاب ٢ / ٣٦٣ ، شرح السيرافي ٣ / ١٤٥ أ- ب ، شرح المفصل ٣ / ١٠٥ ، شرح التسهيل ١ / ١٥٣ ، شرح الكافية ٢ / ١٨ ، تعليق الفرائد ٢ / ٩٧ .

(٦) انظر هذا الترتيب في : الكتاب ٢ / ٣٦٤ ، الأصول ٢ / ١٢٠ ، شرح المفصل ٣ / ١٠٤ ، شرح الكافية ٢ / ١٨ .

(٧) انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٣١ أ - ب .

وإنّمـــا ترَتَّبَ بالفعْلِ في الأَقْرَبِ فـالأقْرَبِ ، ولَمْ يَترَتَّب المُنْفصلُ ؛ لأنَّ الفعْلَ أقـوى على المُتَّصلِ منه على المُنْفَصلِ ؛ إذْ تَرَتُّبُهُ في الموقع / ٥٩ أ بمنعـه إيّاه أنْ يَتَقَدَّمَ عليه ، أوْ [1] أنْ يُفْرَقَ بينَه وبينَه ، فكذلك ترَتُّبُهُ في الأَقْرَبِ .

وليـس كـذلك المُنْفَصِلُ ؛ لأنَّه يجـري مَجرى الأجنبيِّ في التَّقـديمِ والتَّأخيـرِ والفرقِ [2] ، فلا يجوزُ : أعطاهوني ، ويجوزُ : أعطاهُ إيّايَ ، وأعطانيه ، ولايجوزُ : أعطاكَني ، ولكن : أعطانيكَ ، وأعطاني إيّاكَ ، وأعطاكَ إيّايَ ، كلُّ ذلك جائزٌ حَسَنٌ .

وقـد أجازَ بعضُ النَّحويـينَ خلافَ التَّرتيبِ في هـذا قياساً على الضَّميرِ المُنْفَصلِ [3] ، وقد بيَّنا الفرْقَ بينَهما بما يُوجبُ إبطالَ ذلك القياسِ .

وتقـولُ : أَعْطيـتُكَهُ ، وأعطاكَهُ ، ولايجـوزُ : أعطيتُهـوكَ ، ولا أعطاهوكَ ؛ لما بيَّنا [4] .

وفي التَّنزيلِ : ﴿ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ ﴾ ، فجاءَ هذا على الأَقْرَبِ ، وهـو المتكلِّمُ ، ثُمَّ المخاطَبُ ، ثُمَّ الغائـبُ ، وهـو القياسُ الحَسَنُ .

ويَلْزَمُ مَنْ بَدأ بالأَبْعَدِ أنْ يقـولَ : مَنَحْتَنيـني ، وهـذا قـبيـحٌ شَنِعٌ في الأَفْهامِ الصَّحيحةِ مِنْ أَهْلِ هذا اللِّسانِ [5] .

---

(١) ب : و .
(٢) انظر : شرح المفصل ٣ / ١٠٥ .
(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٣٦٤ ، شرح السيرافي ٣ / ١٤٥ ب ، شرح الكافية ٢ / ١٨ ، تعليق الفرائد ٢ / ٩٥ - ٩٦ .
وانظر تفصيل آراء النحويين في المسألة في : الارتشاف ١ / ٤٧٧ ، نتائج التحصيل ٢ / ٦٠٧ - ٦٠٨ .
(٤) يعني أنه بُدئ بالأبعد ، ومنع الاتصال مذهب سيبويه ، وفي المسألة خلافٌ كما تقدم قريباً . وانظر : الكتاب ٢ / ٣٦٤ ، شرح السيرافي ٣ / ١٤٥ب .
(٥) قال السيرافي : « ولقائل أنْ يقول : ما الذي أنكر سيبويه من : منحتَنيني ، وليس فيه تقديمُ بعيدٍ على قريبٍ ، وهل سبيل : منحتنيني ، إلا سبيل : أعطاهوها ، وهو مستحسنٌ عنده ؟ قيل له : المُنكَر من : منحتنيني ، عند سيبويه أنّ (ني) الثانية مؤخَّرةٌ ، وترتيبُه التقديم على كل ضمير ، وليس كذلك : أعطاهوها » . شرح السيرافي ٣ / ١٤٦ أ . وانظر أيضاً : الكتاب ٢ / ٣٦٥ ، شرح الكافية ٢ / ١٨ .
والذي يظهر أنّ سبب القبح هو أنّ الضميرين متفقان في اللفظ ، وسيأتي قريباً أنّ ذلك قَبيحٌ .

وقد اعترضَ أبو العبّاسِ في هذا بأنَّه تشنيعٌ يجري مَجرى تشنيعٍ ضعَّفه أصحابُ الحديث [١].

وليس الأَمْرُ كذلك ؛ لأنَّ الشَّنيعَ الفاسدَ إنّما يَرْجِعُ إلى عادةٍ سيِّئةٍ ، فأمّا الشَّنيعُ الصَّحيحُ ؛ فَيَرْجِعُ إلى اسْتِقْباحِ أَفْهامِ العُقَلاءِ ، وهو حُجَّةٌ على مَنْ أَدْرَكَ شناعتَه ، ولو لم يكنْ هذا أَصْلاً يُعْمَلُ عليه ؛ لم يُلْتَفَتْ إلى اسْتِحْسانِ العُقَلاءِ مِنْ أَهْلِ هذا اللِّسانِ . كما لايُلْتَفَتُ إلى اسْتِقْبَاحِهم ، وليس الأمرُ كذلك [٢] .

وحكمُ [٣] المفعولَيْنِ إذا اسْتويا في المنزلةِ من الأَقْرَبِ أو الأَبْعَدِ أنْ يجوزَ أَنْ يُبْدَأَ بما شاءَ المتكلِّمُ منهما إذا اخْتَلَفَ لفظاهما [٤] ، فأمّا إذا اتَّفقا فَيَقْبُحُ ؛ للتَّعقيدِ بتَضْعيفِ علامةِ الضَّميرِ ، فتقولُ : أعطاهوها ، وأعطاهاهُ ، والأَحْسَنُ في هذا المُنْفَصِلُ ؛ لئلا يكونَ على التَّعَسُّفِ [٥] بالتَّعقيدِ [٦] .

والحمدُ للّه وَحْدَه .

يَتْلوهُ - إنْ شاءَ اللَّهُ - في الجُزءِ الذي يليه : وقال الشَّاعرُ :

وَقَدْ جعَلَتْ نفسي ....

وصلى اللَّهُ على مُحَمَّدٍ وآله .

---

(١) انظر ماتقدم في ص : ٦١٨ .

(٢) قول الشارح هنا يصدر عن مذهب المعتزلة في تقسيم الأفعال إلى حسن وقبيح ، إذ ذهبوا إلى أنّ الحكم في حسنها وقبحها والثواب والعقاب عليها للعقل ، فمن أدرك بعقله قبح فعلٍ وجب عليه تركه وأثم بفعله ، وإن لم يرد فيه شرعٌ . أما أصحاب السُّنّة فيرون أنّ العقاب والثواب مردُّهما إلى الشرعِ ، وليس إلى العقل . انظر : المستصفى ١ / ١٧٨ - ١٩٤ ، الملل والنحل ١ / ٥٥ - ٥٦ ، ٦٦ ، نهاية السول ١ / ٨٢ - ٨٩ ، الإبهاج ١ / ٦٢ - ٦٤ ، زوائد الأصول ١٩٦ ، وبهامشه تفصيل ، الضياء اللامع ١ / ١٥٠ - ١٥٤ ، المعتزلة ١٦٣ - ١٦٧ .

(٣) ب : وماحكم .

(٤) اختلاف اللفظ لايكون إلا في الغائبينَ كما في المثالين اللّذين ذكرهما ، وقد فهم بعض النحويين أن سيبويه لايشترط اختلاف اللفظ من قوله : « والأكثر في كلامهم : أعطاه إياه » . الكتاب ٢ / ٣٦٥ . وانظر : تعليق الفرائد ٢ / ٩٥ ، نتائج التحصيل ٢ / ٦٠٦ .

(٥) ب : التعسيف .

(٦) انظر : الكتاب ٢ / ٣٦٥ ، الأصول ١ / ١٢١ ، شرح المفصل ٣ / ١٠٥ - ١٠٦ . وانظر تفصيل المسألة في : شرح التسهيل ١ / ١٥١ ، الارتشاف ١ / ٤٧٦ ، تعليق الفرائد ٢ / ٩٣ - ٩٥ ، نتائج التحصيل ٢ / ٦٠٥ - ٦٠٧ .

/ ٥٩ب الجُزْءُ الثّلاثونَ مِنْ شَرْحِ كتابِ سيبويه ، إملاءُ أبي الحَسَنِ علِيِّ بنِ عيسى النَّحويِّ ، رحمةُ اللّه عليه .

/ ٦٠ أ بسمِ اللّهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ ، المستعانُ بالرَّحمنِ .

وقال الشَّاعِرِ :

وَقَدْ جَعَلَتْ نَفْسِـي تَطِيْبُ لِضَغْمَـةٍ .·. لِضَغْمِهِماها يَقْرَعُ العَظْمَ نابُها[١]

فما يَضْعُفُ فيه المُتَّصِلُ على ثلاثةِ أَوْجُهٍ :

المفعولِ الثَّاني ؛ لِبُعْدِه من العاملِ .

والمصدرِ ؛ لِضَعْفِ العاملِ ، في المنزلة الوُسطى [٢].

وكانَ وأخواتِها ؛ لأنَّها ليستْ فِعْلاً حقيقيّاً [٣].

الحكمُ مُتَّفِقٌ ، والعِلَلُ مُخْتَلِفةٌ .

والأجودُ في خبرِ : حَسِبْتُ وأخواتِها ، المُنْفَصِلُ ؛ لأنَّه أَشْبَهَ بابَ إنَّ ، وكانَ ، في الدُّخولِ على المُبْتَدأ والخبرِ ، وأنَّه ليسَ فِعْلاً يَنْفُذُ إلى مفعولٍ في الحقيقةِ لفعْلٍ يُوقِعُه[٤] بِهِ ، وإنَّما هو مُخْتَصٌّ بالمُبْتَدأ والخبرِ ، فتقولُ : حسبتُك إيّاهُ ، وحَسِبْتَني إيّاهُ ، فهذا أقوى من : حَسِبْتَنيه ، وحَسِبْتُكَهُ [٥].

---

(١) تقدم في ص : ٦١٩ .

(٢) انظر ماتقدم في ص : ٥٩٩ ، ٦٠٢ هـ ٤ .

(٣) انظر ماتقدم في ص : ٥٩٩ ، ٦٠٢ هـ ٥ .

(٤) ب : موقعه .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٣٦٥ - ٣٦٦ ، الأصول ٢ / ١٢١ ، شرح السيرافي ٣ / ١٤٦أ ، شرح التسهيل ٢ / ١٥٤ .

بابُ مايمتنعُ من الضَّميرِ المُتَّصلِ[1]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في الذي يُمنع منه الضَّميرُ المُتَّصلُ ممّا لايجوزُ[2] .

مسائل هذا الباب :

ما الذي يجوزُ في الذي يمتنعُ منه الضَّميرُ المُتَّصلُ ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

ولِمَ لايجوزُ ضميرُ المنصوبِ المُتَّصلُ فيما يتعدّى إلى نفسه ؟ وهل ذلك لمخالفته[3] الأصولَ الصَّحيحةَ من جهةِ أنَّ الأَصْلَ تعدِّي الفعْلِ إلى غيرِ الفاعلِ ، وأنَّ الضَّميرَ المُتَّصلَ لايجري مَجرى الأجنبي ، وأنَّه هو الفاعلُ على معناه ؛ إذْ قد يكونُ الثَّاني هو الأوّلَ على خلافِ معناه قبلَ أنْ يُبْنى على الفعل ، فيجري مَجرى الأجنبيِّ، كقولك : زيدٌ الكريمُ ؟.

ولِمَ جازَ : اضرِبْ نفسَكَ ، وإيّاكَ فاضرِبْ ، ولَمْ يَجُزْ : اضْرِبْكَ ، ولا اقْتُلْكَ ، ولا ضَرَبْتَكَ ؟ وماوجهُ الاعتلالِ بالاستغناءِ عن المُتَّصلِ بـ : اقْتُلْ نَفْسَكَ ، وأهلكْتَ نفسَكَ[4] ؟ وهل ذلك على جهةِ الاستغناءِ عن الشَّيءِ بما هو أولى منه ؟ .

---

(١) ترجمة سيبويه للباب : هذا بابٌ لاتجوزُ فيه علامةُ المضمر المخاطب ولاعلامةُ المضمر المتكلِّم ولاعلامةُ المضمر المحدَّث عنه الغائب . الكتاب ١ / ٣٨٥ (بولاق) ، ٢ / ٣٦٦ (هارون) ، ويلحظ أنَّ سيبويه لم يقيِّدْ الباب بالمتَّصل ؛ لأنَّ المنفصل لايقعُ فيما ذكره أصلاً .

(٢) تحدث سيبويه في الباب عن وقوع الضمير المتصل مفعولاً لفعله ، فذكر أنه قسمان : الأول : يمتنع فيه ذلك ، وهو ماكان الفعل فيه دالاً على حدثٍ أحدثه الفاعل ، والثاني : مايجوز فيه ذلك وهو ماكان الفعل فيه من أفعال القلوب .

(٣) ب : المخالفة .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وذلك أنَّه لايجوز لك أن تقول للمخاطب : اضْربكَ ، ولا اقتُلْكَ ، ولاضربتَك ، لما كان المخاطبُ فاعلاً ، وجعلتَ مفعولَه نفسَه قبحُ ذلك ؛ لأنهم استغنوا بقولهم : اقتُلْ نفسَك ، وأهلكتَ نفسَك ، عن الكاف هاهنا ، وعن إيّاك » . الكتاب ١ / ٣٨٥ (بولاق) ، ٢ / ٣٦٦ (هارون).

ولِمَ لايجوزُ : أَهْلَكْتُني ، ولا أُهلِكُني ؟ ولِمَ صارَ الاستغناءُ بالنَّفْسِ أولى من هذا الضَّميرِ[1] ؟ وهل ذلك للتَّفصيلِ بذِكْرِ النَّفْسِ بدلاً من التَّعقيدِ بالضَّميرِ المُتَّصِلِ ؛ إذ الأَصْلُ في المفعولِ أنْ يكونَ غيرَ الفاعلِ ، مع مايَدْخُلُ فيه من إيهامِ الفسادِ إذا قُلْتَ : زيدٌ ظَلَمَه ، فهذا يُوهِمُ ظُلْمَ غيرِه ، وليس كذلك إذا قُلْتَ : ظَلَمَ نفسَهُ ، وأهلكَ نَفْسَه ؛ فلهذا / ٦٠ ب البيانِ صارَ أولى ، وصَحَّ الاعتلالُ بالاستغناءِ بما هو أولى ؟ .

وماحكمُ حَسِبْتُ وأخواتِها في ضميرِ المنصوبِ المُتَّصِلِ ؟[2] .

ولِمَ جازَ : حَسِبْتُني ذاهباً ، ولَمْ يَجُزْ : ضَرَبْتُني ، وهل ذلك لاجتماعِ سببينِ : أحدُهما أنَّها أفعالٌ لاتَنْفُذُ إلى مفعولٍ ، وإنَّما معناها الاختصاصُ بالمفعولِ من غيرِ وصولِ الفعْلِ إليه ؟[3] .

وهل يجوزُ: رأيتُني خارجاً ؟ ولِمَ جازَ من رؤيةِ القلبِ ، ولَمْ يَجُزْ من رؤيةِ العينِ ؟[4] .

ومافي امتناعِ النَّفسِ من حَسِبْتُ وأخواتِها من الدَّليلِ على أنَّه للمُتَّصِلِ ؟[5] .

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وكذلك المتكلِّم لايجوز له أنْ يقول : أهلكتُني ، ولا أهلكُني ؛ لأنَّه جعل نفسَه مفعولَه فقبُح ؛ وذلك لأنهم استغنوا بقولهم : أنفعُ نفسي ، عن : ني ، وعن إياي » . الكتاب ١ / ٣٨٥ (بولاق) ، ٢ / ٣٦٧ (هارون) .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ولكنَّه قد يجوز ماقبُح هاهنا في : حسبتُ وظننتُ وخلْتُ .... » إلى قوله : « وكذلك ما أشبَهَ هذه الأفعال ، تكونُ حالُ علاماتِ المضمَرينَ المنصوبينَ فيها إذا جعلتَ فاعليهم أنفسَهم كحالها إذا كانَ الفاعلُ غيرَ المنصوب » . الكتاب ١ / ٣٨٥ (بولاق) ، ٢ / ٣٦٧ (هارون) .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وإنما افترقت حَسِبْتُ وأخواتُها والأفعالُ الأخر ؛ لأنَّ حَسِبْتُ وأخواتها إنما أدخلوها على مبتدأ ومبنيٍّ عليه ؛ لتَجْعَلَ الحديثَ شكّاً أو علماً ؛ ألا ترى أنّك لاتقتصر على المنصوب الأول كما لاتقتصر عليه مبتدأً ، والأفعالُ الأُخرُ إنما هي بمنزلة اسم مبتدأ والأسماءُ مبنيَّةٌ عليها ؛ ألا ترى أنَّك لاتقتصر على الاسم كما تقتصر على المبنيِّ على المبتدأ » . الكتاب ١ / ٣٨٥ (بولاق) ، ٢ / ٣٦٨ (هارون) .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وإذا أردت برأيتُ رؤيةَ العين لم يجز : رأيتُني ؛ لأنها حينئذ بمنزلة : ضربتُ ، وإذا أردت التي بمنزلة عَلِمْتُ صارت بمنزلة إنَّ وأخواتها ؛ لأنهنَّ لسن بأفعال ، وإنما يجئْنَ لمعنى » . الكتاب ١ / ٣٨٦ (بولاق) ، ٢ / ٣٦٨ (هارون) .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ومما يثبت علاماتِ المضمرينَ المنصوبينَ هاهنا أنَّه لايَحسُنُ إدخالُ النفس هاهنا ، لو قلتَ : يظُنُّ نفسَه فاعلةً ، وأظنُّ نفسي فاعلةً ، على حدِّ : يظنُّه ، وأظنّني ؛ ليُجزِئ هذا من ذا ، لم يُجزِئ كما أجزأ : أهلكتَ نفسَك ، عن : أهلكتَك ، فاستُغني عنه » . الكتاب ١ / ٣٨٥ (بولاق) ، ٢ / ٣٦٧ (هارون) .

ولِمَ جاز : إنَّني ، ولعلَّني ، مع أنَّ الاسمَ على تقديرِ مفعولٍ هو الفاعلُ في : إنَّني أخوك ؟ وهل ذلك لأنَّه ليس فيه فِعْلٌ على الحقيقة ، وإنَّما هو حرفٌ مُشبَّهٌ ، وإذا احْتَمَلَ ذلك حَسِبْتُ ؛ فـ (إنَّ) أَحْمَلُ له ؛ لأنَّها حرفٌ ؟ [(١)].

الجوابُ :

الذي يجوزُ في الذي يَمْتَنِعُ منه الضَّميرُ المتَّصِلُ - وهو الفعلُ المُتعدِّي إلى مفعولٍ [(٢)] - بناءُ المُنْفَصِلِ عليه [(٣)] ، والنَّفْسِ ، كقولِكَ : ضربْتُ نَفْسي [(٤)] ، وإيّاي ضَرَبْتُ .

ولايجوزُ بناءُ المُتَّصِلِ عليه إذا كانَ الفاعلُ هو المفعولَ [(٥)] ؛ لاجتماعِ ثلاثةِ أسبابٍ يُخالف بها الأصولَ [(٦)] الصَّحيحةَ :

الأوَّلُ : أنَّ الأَصْلَ في الفاعلِ والمفعولِ أنْ يكونَ أحدُهما غيرَ الآخرِ [(٧)] .

والثَّاني : أنْ يكونَ لاسمِهِ معنىً خلافَ معنى اسمِ الفاعِلِ قبلَ أنْ يُبْنى على الفعْلِ.

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فلما صارت حَسِبْتُ وأخواتُها بتلك المنزلة جُعلَتْ بمنزلة إنَّ وأخواتها إذا قلت : إنَّني ، ولعلَّني ، ولكنَّني ، وليتني ؛ لأنَّ إنَّ وأخواتها لايُقتصر فيها على الاسم الذي يقع بعدها ؛ لأنَّها إنّما دخلت على مبتدأ ، ومبنيٍّ على مبتدأ » . وقوله : « صارت بمنزلة إنَّ وأخواتها ؛ لأنهنَّ لسن بأفعال ، وإنّما يجئن لمعنى » . الكتاب ١ / ٣٨٥ - ٣٨٦ (بولاق) ، ٢ / ٣٦٨ (هارون).

(٢) ليس هذا على إطلاقه ، وإنما هو مقيد بكون الفاعل هو المفعول ، وسيذكره قريباً .

(٣) لايستعمل المنفصل هنا إلا إذا قدم على الفعل أو فرق بينهما بإلا . انظر : شرح المفصل ٣ / ١٠٧ ، شرح الكافية ٢ / ٢٨٦ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٣٦٦ ، معاني القرآن للفراء ١ / ٣٣٣-٣٣٤ ، ٢ / ١٠٦ ، الأصول ٢ / ١٢١ ، المسائل المنثورة ١٠٩ - ١١٠ ، شرح المفصل ٧ / ٨٨ ، الارتشاف ٣ / ٧٥ ، الهمع ١ / ١٥٦ .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٣٦٦ ، معاني القرآن للفراء ١ / ٣٣٣-٣٣٤ ، ٢ / ١٠٦ ، المقتضب ٣ / ٢٧٧ ، الأصول ٢ / ١٢١ ، المسائل المنثورة ١٠٩ .

(٦) ب : الأمور .

(٧) انظر هذا الأصل في : شرح المفصل ٧ / ٨٨ ، شرح الكافية ٢ / ٢٨٥ ، تعليق الفرائد ٤ / ١٨٨ ، الهمع ١ / ١٥٦ .

والثَّالثُ : أنْ يجوزَ فيه - إذا بُنِيَ على فِعْلٍ مُتصرِّفٍ - التَّقديمُ والتَّأخيرُ ، والفرقُ بإلاّ ونحوه .

فلما خالفَ ضميرُ المنصوبِ المُتَّصلُ الأصولَ الصَّحيحةَ منْ هذه الأوجه الثَّلاثة ؛ رُفِضَ ، واستُغْني عنه بما هو أولى منهُ من النَّفْسِ والمُنْفَصِلِ ، على مابيَّنا قبلُ (١) .

وإنما صارت النَّفْسُ أولى منه ؛ لموافقتها الأَصْلَ في المفعولِ الذي يَعْمَلُ فيه الفعْلُ المُتَّصرفُ ، مع البيانِ الذي في النَّفْسِ بما ليس في الضَّميرِ ، نحو : زيدٌ أَهْلَكَ نَفْسَه .

وقد فسَّرنا وجهَ الاعتلال بالاستغناء ، وهو أنْ يكونَ كلُّ مافي المُسْتَغْنى عنه فهو في المُسْتَغْنَى به ، إلا أنَّ للمُسْتَغْنَى به فضيلةً فيما يُحتاجُ إليه ، وهذا يُوجِبُ رَفْضَ المُسْتَغْنَى عنه أَصْلاً (٢) .

وحُكْمُ حَسِبْتُ وأخواتِها أنْ يجوزَ فيها ما امْتَنَعَ في غيرِها من الأفعالِ (٣) ؛ لاجتماعِ شَيْئَين :

أحدُهما : أنَّها لاتَنْفُذُ إلى المفعولِ بحادثٍ يَقَعُ به (٤) .

---

(١) للمسألة تعليلات أخر ، منها أنَّ الفاعل بكلِّيته لايكون مفعولاً بكلِّيته ، نقله السيرافي عن المبرد ونقده ، ومنها دفع اللبس في الغائب ، وغير ذلك . انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٤٧ أ - ١٤٨ أ ، المسائل المنثورة ١١٠ ، شرح المفصل ٧ / ٨٨ ، الهمع ١ / ١٥٦ .

(٢) انظر حديثاً مفصلاً عن الاستغناء في كتابي : قضية الاستغناء في النحو العربي للدكتور خالد أبو جندية ، وظاهرة الاستغناء في قضايا النحو والصرف للدكتور زين الخويسكي .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٣٦٧ ، معاني القرآن للفراء ١ / ٣٣٤ ، المقتضب ٣ / ٢٧٧ ، الأصول ٢ / ١٢١ ، شرح السيرافي ٣ / ١٤٨ أ ، التعليقة ٢ / ٨٧ .
وقد أُلحق بأفعال القلوب في هذا الحكم فعلان هما : فَقَدَ ، وعَدِم . حكاه الفراء ، وتردّد في الحكم عليه ، فحكم عليه في موضع بأنه ليس بوجه الكلام ، وقصره في آخر على الضرورة . انظر : معاني القرآن ١ / ٣٣٤ ، ٢ / ١٠٦ . ووجَّهه السيرافي فقال : « وإنما جاز ذلك لأنَّه محمولٌ على غير ظاهر الكلام وحقيقته ؛ لأنَّ الفاعل لابُدَّ من أنْ يكون موجوداً ، وإذا عَدِم نفسه صار عادماً معدوماً ، وذلك محالٌ ، وإنما جاز ذلك لأنَّ الفعل له في الظاهر والمعنى لغيره ؛ لأنه يدعو على نفسه بأنْ يُعدم ، فكأنه قال : عَدِمني غيري » . شرح السيرافي ٣ / ١٤٨ أ . وانظر : الارتشاف ٣ / ٧٥ ، المساعد ١ / ٣٧٣ - ٣٧٤ ، تعليق الفرائد ٤ / ١٩٠ - ١٩١ ، الهمع ١ / ١٥٦ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٣٦٨ ، الأصول ٢ / ١٢١ .

والآخَرُ :[1] ٦١أ اجتماعُ المفعولَيْنِ على امتناعِ الاقتصارِ على أحدهما ، وأصلُ الضَّميرِ المُتَّصلِ إنّما هو الإيجازُ ، ومَوْضِعُ الثِّقَلِ بِلُزومِ المفعولَيْنِ أحقُّ بالإيجازِ ؛ فلهذا جازَ : حَسِبْتُني ذاهباً ، وأَظُنُّني خارجاً ، ولم يَجُزْ : ضربتُني ، ولا أَهْلَكْتُني[2] .

وتقولُ : رأيتُني راحلاً ، من رؤيةِ القلبِ ، ولايجوزُ من رؤيةِ العينِ[3] ، على الأَصْلِ الذي بيَّنا .

وفي امْتِناعِ النَّفْسِ من حَسِبْتُ مايَدُلُّ على أنَّه مَوْضِعُ المُتَّصِلِ ؛ لأنَّه لو كانَ قد اسْتُغْنِيَ عنه بالنَّفْسِ ؛ لم تَمْتَنع من حَسِبْتُ وأخواتِها[4] .

ويجوزُ : إنَّني ، ولعلَّني ؛ لأنَّه حرفٌ ليس فيه مفعولٌ يَجبُ في الأَصْلِ أنْ يكونَ غيرَ الفاعلِ[5] ، وإذا جازَ في حَسِبْتُ وأخواتِها المُتَّصلُ فهو في إنَّ وأخواتِها أجوزُ .

---

(١) من هنا يبدأ خرمٌ في ب ، وينتهي في ص : ٦٦٩ .

(٢) قال السيرافي : « فإنما جاز ذلك فيهنّ لأنَّ المقصود بهذه الأفعال المفعولُ الثاني ، وليس للأوّل في الفعل نصيبٌ ؛ لأنك إذا قلتَ : حَسِبْتُ زيداً منطلقاً ، فالمحسبة لم تقع على زيدٍ وإنما وقعتْ على الانطلاق ، وكان الضمير المُتَّصل أخفَّ في اللفظ من المنفصل ومن النفس فاستعملوا الأخفّ فيه » . شرح السيرافي ٣ / ١٤٨ أ ، وانظر : شرح المفصل ٧ / ٨٨ ، شرح الكافية ٢ / ٢٨٦ .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٣٦٨ .
وألحق بعض النحويين البصرية بالحلمية . انظر : شرح التسهيل ٢ / ٩٢ ، شرح الكافية ٢ / ٢٨٥ ، الارتشاف ٣ / ٧٥ ، المساعد ١ / ٣٧٢ -٣٧٣ ، تعليق الفرائد ٤ / ١٨٦-١٨٧ ، الهمع ١ / ١٥٦ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٣٦٧ ، معاني القرآن للفراء ١ / ٣٣٤ .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٣٦٨ .

بابُ إضمارِ المتكلِّم[١]

مسائلُ هذا الباب :

ما الذي يجوزُ في إضمارِ المتكلِّم ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟.

ولِمَ لايكونُ إضمارُ المتكلِّم في الفعْلِ إلا مع النُّونِ ؟ [٢].

ومافي أنَّه لايَدْخُلُه الجرُّ ممّا يُوجِبُ ذلك ؟ [٢].

ولِمَ جاز : ضَرَبَني ، وقَتَلَني ، بالنُّونِ والياءِ ، ولَمْ يَجُزْ في الاسمِ إلا : ضارِبي ، وقاتلي ، بياءِ الإضافةِ وحدَها ؟ [٣].

ولِمَ جاز : إنَّني ، ولعلَّني ، وإنِّي ، ولعلِّي ؟ وما المحذوفُ من : إنِّي ؟ ولِمَ وَجَبَ أنَّه النُّون التي تَلي الياءَ ؟ [٤].

ولِمَ جاز : لعلِّي ، وليس فيه تضعيفٌ يُحذَفُ لأجله النُّونُ ؟ [٥].

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابُ علامة إضمار المنصوب المتكلِّم والمجرور المتكلِّم . انظر : الكتاب ١ / ٣٨٦ (بولاق) ، ٢ / ٣٦٨ (هارون).
ويُلحظ أن الشارح لم يذكر الغرض فيه . مخالفاً ماجرت عليه عادته . والباب معقودٌ لأحكام نون الوقاية .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وإنما قالوا في الفعل : ضَرَبَني ، ويَضْرِبُني ، كراهيةَ أنْ يدخلوا الكسرة في هذه الباء كما تدخُل الأسماء ، فمنعوا هذا كما مُنع الجرّ » . ٢ / ٣٦٩ (هارون) ، الكتاب ١ / ٣٨٦ (بولاق) .
والطبعتان مختلفتان في هذا الموضع ، ونقلت مافي طبعة هارون .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « اعلم أنَّ علامة إضمار المنصوب المتكلِّم (ني) ، وعلامة إضمار المجرور المتكلِّم الياء ؛ ألا ترى أنَّك تقول إذا أضمرتَ نفسك وأنت منصوبٌ : ضربَني وقَتَلني .... وتقول إذا أضمرتَ نفسَك وأنت مجرورٌ : غلامي ، وعندي ، ومعي » وقوله : « وسألتُه - رحمه الله - عن : الضاربي ، فقال : هذا اسمٌ ، ويدخُله الجرُّ » . الكتاب ١ / ٣٨٦ (بولاق) ، ٢ / ٣٦٨ - ٣٦٩ (هارون) .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ألا ترى أنَّك تقول إذا أضمرتَ نفسك وأنت منصوبٌ : ضربني ... ، وإنَّني ، ولعلَّني » وقوله : « فإنْ قلتَ : مابالُ العرب قد قالت : إنِّي ، وكأنِّي ، ولعلِّي ، ولكنِّي ؟ فإنَّه زعم أنَّ هذه الحروف اجتمع فيها أنها كثيرةٌ في كلامهم ، وأنَّهم يستثقلون في كلامهم التَّضعيفَ ، فلما اجتمع كثرة استعمالِهم إيّاها وتضعيف الحروف ؛ حذفوا التي تلي الياء » . الكتاب ١ / ٣٨٦ (بولاق) ، ٢ / ٣٦٨ - ٣٦٩ (هارون) .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فإنْ قلت : لعلِّي ، ليس فيها نونٌ ؛ فإنه زعم أنَّ اللام قريبةٌ من النُّون ، وهي أقربُ الحروف من النُّون ؛ ألا ترى أنَّ النُّونَ قد تُدْغم مع اللام حتّى تُبدَلَ مكانَها لامٌ ؛ وذلك لقُربها منها ، فحذفُوا هذه النُّونَ كما يحذفونَ مايكثُر استعمالُهم إيّاه » . الكتاب ١ / ٣٨٦ (بولاق) ، ٢ / ٣٦٩ (هارون) .

ولِمَ جاز : اضربِ الرَّجُلَ ، ولم يَجُزْ[1] : ضَرَبي ، إلا بزيادةِ النُّونِ ؟[2] .

ولِمَ جاز : ليتي[3] ؟ وما الشَّاهِدُ في قولِ زيد الخيلِ[4] :

كَمُنْيَةِ جابرٍ إذْ قـال لَيْتـي .·. أُصادِفُه وأَفْقِدُ بعضَ مالي ؟[5] .

ولِمَ جاز : عنِّي ، ومنِّي ، ولَدُنِّي ، بزيادةِ النُّونِ قبلَ ياءِ الإضافةِ ؟[6] .

ولِمَ جاز : مَعِي ، ولَدِي في : لَدُ ؟[7] .

---

(١) أ : ولايجز .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فإنْ قلتَ : قد تقولُ : اضْرِبِ الرَّجُلَ ، فتكسرُ ؛ فإنَّك لم تكسرها كسراً يكونُ للأسماء ، إنّما يكونُ هذا لالتقاء الساكنين ». الكتاب ١ / ٣٨٦ (بولاق) ، ٢ / ٣٦٩ (هارون) .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وقد قال الشّاعرُ حيث اضطُرّ : ليتي ، كأنَّهم شبَّهوه بالاسم حيثُ قالوا : الضاربي ، والمضمرُ منصوبٌ » . الكتاب ١ / ٣٨٦ (بولاق) ، ٢ / ٣٧٠ (هارون) .

(٤) زيد الخيل (الخير) : « ... - ٩ هـ » .
هو ابن مُهَلهَل بن يزيد بن مُنهب الطائيّ ، وفد على النبي - ﷺ - فأسلم ، فسماه زيد الخير ، وكان من فرسان العرب . انظر : تاريخ دمشق ١٩ / ٥١٧- ٥٢٤ ، المذاكرة في ألقاب الشعراء ٤٢ ، الإصابة ١ / ٥٧٢ - ٥٧٣ .

(٥) من الوافر ، من أبيات أوّلها :
تمنّى مَزْيدٌ زيداً فلاقى .·. أخا ثقة إذا اختلفَ العوالي
مَزْيد : رجل من أسد تمنّى لقاء زيد ، وفيه قيلت الأبيات ، وقوله : أخاثقة ، أي : صاحب وثوقٌ بشجاعته وصبره في الحرب ، والعوالي : جمع عالية ، وهي من الرُّمح مايلي الموضعَ الذي يُركّب فيه السِّنان ؛ يعني وقت اختلاف الرِّماح ومجيئها وذهابها للطِّعان ، وجابر : رجلٌ من غطفان تمنّى لقاء زيدٍ فلقيه فاختلفا طعنتين فاندقّ رمح جابر ولم يُغن شيئاً ، وطعنه زيدٌ فانقلب ظهراً لبطن ، وانكسر ظهره . انظر : الخزانة ٥ / ٣٧٦ .
انظر : شعر زيد ١٣٧ (البرزة) ، ١٩٥ (القيسي) ، الكتاب ٢ / ٣٧٠ ، نوادر أبي زيد ٢٧٩ ، المقتضب ١ / ٣٨٥ ، مجالس ثعلب ١ / ١٠٦ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٧٩ ، الحلبيات ٢٢١ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٩٧ ، سر الصناعة ٢ / ٥٥٠ ، فرحة الأديب ١٠٥ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٨٦ ، التخمير ٢ / ١٧٥ ، شرح المفصل ٣ / ٩٠ ، ١٢٣ ، شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٦٤٤ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٣٦أ ، ٢٧٨ ب ، المقاصد النحوية ١ / ٣٤٦ .

(٦) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وسألتُه - رحمه الله - عن قولهم : عنِّي ، وقَدْني ، وقطني ، ومنِّي ، ولَدُنِّي .... » إلى قوله : « وإنما حملهم على ألا يُحركوا الطاء والنُّونات كراهيةُ أنْ تشبه الأسماء نحو : يدٍ ، وهنٍ » . الكتاب ١ / ٣٨٦ - ٣٨٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٧٠-٣٧١ (هارون) .

(٧) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وأمّا ماتحرَّك آخرُه فنحو : مَعَ ، ولَدُ ، كتحريك أواخر هذه الأسماء ؛ لأنّه إذا تحرّك آخرُه فقد صار كأواخر هذه الأسماء ، فمن ثَمَّ لم يجعلوها بمنزلتها ، فمن ذلك قولك : مَعِي ، ولَدِي في : لَدُ » . الكتاب ١ / ٣٨٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٧١ (هارون) .

وما الشّاهِدُ في قولِ الشّاعِرِ [١] :

قَدْنيَ مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي [٢] ؟

ولِمَ كان : قَدِي ، ضرورةً ؟ [٣] .

وماحُكْمُ : لَدَى ، وعلى ، وإلى ، وهلاّ وَجَبَ له النُّونُ مع ياءِ الإضافةِ ؛ لأنّ قبلَه ساكناً ؟ [٤] .

ولِمَ لاتَكْسرُ ياءُ الإضافةِ ماقَبْلَها إذا كان ياءً مُفْردةً ؟ وهل ذلك لأنّها تُدْغَم فيها ، وتَلْزَمُ الحركةُ ياءَ الإضافةِ ؟ وهلاّ جاز فيه : لدايَ ، كما يجوزُ : رحايَ ؟ وهل

---

(١) مختلفٌ فيه على النحو الآتي :

أ - قيل : حميد الأرقط . انظر : اللآلئ ٢ / ٦٤٩ ، التنبيه والإيضاح ٢ / ٥٣ ، الخزانة ٥ / ٣٩٣ .

ب - وقيل : أبو نخيلة بن عدن التميمي . انظر : تحصيل عين الذهب ١ / ٣٨٧ .

جـ - وقيل : أبو بحدلة . انظر : شرح المفصل ٣ / ١٢٤ ، وفي كنيته خلافٌ . انظر : الخزانة ٥ / ٣٩٦ .

د - وقيل : حُميد بن ثور . عزاه إليه الجوهري ، وردّه ابن بري . انظر : الصحاح ٢ / ٥٣٤ (لحد) ، التنبيه والإيضاح ٢ / ٥٣ ، حميد بن ثور الهلالي ١٣٢-١٣٣ .

(٢) من أرجوزة في مدح الحجاج ، أولها :

قُلتُ لعَنْسي وهي عَجْلى تعتدي .·. لانَوْمَ حتّى تَحْسري وتُلْهَدي

العَنْس : النّاقة الصُّلبة ، وتَحْسري : من الحسور وهو الإعياء ، وتُلْهَدي : يقال : لُهِد البعير إذا عضَّ الحِمْلُ غاربَه وسنامه حتى يؤلمه ، ولَهده الحِمْل : أثقله ، ولَهَد القوم دوابّهم : أجهدوها ، وهو المراد . وقدني : قيل مرادفة لحسبي ، وقيل : اسم فعل ، مرادفة ليكفي . والخُبيبان : عبدالله ومصعب ابنا الزُّبير . انظر : الخزانة ٥ / ٣٨٥ ، ٣٨٧ ، ٣٩٤ .

انظر : الكتاب ٢ / ٣٧١ ، مجاز القرآن ٢ / ١٧٣ ، نوادر أبي زيد ٥٢٧ ، إصلاح المنطق ٣٤٢ ، الكامل ١ / ١٤٤ ، معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٣٠٤ ، الأصول ٢ / ١٢٢ ، الأغفال ٢ / ٩٦٨ ، الشعر ١ / ١٥٥ ، شرح أبيات الإصلاح ٥٤٧ ، المحتسب ٢ / ٢٢٣ ، حجة القراءات ٤٢٥ ، التنبيه على أوهام أبي علي ٦١ ، الأمالي الشجرية ١ / ٢٠ ، شرح قصيدة الوزير الكاتب ١٧٧ ، شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٦٤٦ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٧٨ ب .

(٣) السؤال عن قول سيبويه : « وقد يقولون في الشعر : قطي وقَدي ، فأمّا الكلام فلابُدَّ فيه من النُّون ، وقد اضطرّ الشاعر فقال : قَدِي ، شبَّهه بحَسْبي ؛ لأن المعنى واحدٌ ، قال الشاعر .... لما اضطرّ شبَّهه بحَسْبي وهَني ؛ لأنّ مابعد : هَنٍ ، وحَسْب ، مجرورٌ كما أنّ مابعد قَدْ مجرورٌ ، فجعلوا علامة الإضمار فيهما سواء » . الكتاب ١ / ٣٨٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٧١ - ٣٧٢ (هارون) .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وسألناه - رحمه الله - عن إلى ولَدى وعَلى فقلنا : هذه الحروف ساكنة ولانرى النّونَ دخلت عليها ....» إلى قوله : « إذْ علموا أنّ الياء في ذا الموضع والألفَ ليستا من الحروف التي تحرِّكُ لياء الإضافة » . الكتاب ١ / ٣٨٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٧٢ (هارون) .

ذلك لأنَّه يَلْزَمُ الياءَ مايَجبُ لنظيرِها في : عَلَيه ، ولَدَيه ، وإليه ، وعليك ، ولَدَيك ؟ ولِمَ وَجَبَ / ٦١ب في جميعِ هذا أنْ تَصيرَ الألف إلى الياء ؟ وهل ذلك لَشدَّة الاتِّصالِ من جهة الضَّميرِ ، واتِّصالِ الحرف بالمجرور ؟ .

وماقياسُ كاف التَّشبيه إذا لَحقَتْها ياءُ الإضافة ؟ ولِمَ وَجَبَ كَسرُها دونَ زيادة النُّونِ معها ، أو تركها على حركتها ؟[1] .

وماحُكْمُ : قَطْ ، ولَدُنْ ، وعَنْ ، في ياءِ الإضافة[2] ؟ ومِنْ أيِّ وجهٍ ضَارعتْ : خُذْ ، وزِنْ ؟[3] .

الجواب :

الذي يجوزُ في إضمارِ المتكلِّم ياءُ الإضافةِ وحدَها في الاسم ، وهذه الياءُ مع النُّونِ في الفعْلِ ، كقولك : ضَرَبَني ، ويَضْرِبُني ، وفي الاسم : ضَاربي[4] .

والياءَ وَحْدَها هي الاسمُ[5] ، وإنّما زيدت النُّونُ في الفعْلِ ؛ ليُحْمَى من الكَسْرِ الذي هو نظيرُ الجرِّ ؛ إذْ لايَدْخُلُ الفعلَ الجرُّ أصلاً ؛ فلهذه العلَّة زيدت النُّونُ ، وإلاَّ فعلامةُ المجرورِ والمنصوبِ واحدةٌ ، كما هي في كاف الخطاب ، إذا قُلْتَ : ضَرَبَك ، ومرَّ بِكَ ، وكذلك في الغائب : ضَرَبَهُ ، ومرَّ به ، فإنّما زيدت النُّونُ في الفعْلِ ؛ لتَقيَهُ الكَسْرَ الذي هو نظيرُ الجرِّ ، وتَقَعَ الكَسْرَةُ على النُّونِ الزَّائدة[6] .

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ولو أضفتَ إلى الياء الكافَ التي تَجُرُّ بها لقلت : ما أنت كِي ، والفتحُ خطأٌ وهي متحركةٌ كما أنَّ أواخر الأسماء متحرِّكة ، وهي تجرُّ كما أن الأسماء تَجرّ ، ولكنَّ العربَ قلَّما تكلَّموا بذا » . الكتاب ١ / ٣٨٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٧٢ - ٣٧٣ (هارون) .

(٢) انظر ماتقدم في ص : ٦٣٠ هـ ٦ .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وأمّا قطْ وعَنْ ولَدُنْ فإنّهن تباعدْنَ من الأسماء ، ولزمهنَّ مالايدخُل الأسماء المتمكِّنة ، وهو السُّكون ، وإنّما يدخل ذلك على الفعل نحو : خُذْ وزِنْ ، فضارعت الفعلَ ومالايُجَرُّ أبداً ، وهو ما أشبه الفعلَ ، فأُجريتْ مجراه ، ولم يُحرِّكوه » . الكتاب ١ / ٣٨٧ - ٣٨٨ (بولاق) ، ٢ / ٣٧٣ (هارون) .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٣٦٨ - ٣٦٩ ، المقتضب ١ / ٣٨٣ ، الأصول ٢ / ١٢١ ، شرح السيرافي ٣ / ١٤٩ ب .

(٥) انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٤٩ب ، شرح المفصل ٣ / ١٢٣ .

(٦) انظر هذا التعليل في : الكتاب ٢ / ٣٦٩ ، المقتضب ١ / ٣٨٣ ، الأصول ٢ / ١٢١ ، شرح السيرافي ٣ / ١٤٩ب ، المسائل المنثورة ١١١ ، شرح المفصل ٣ / ١٢٣ ، شرح الكافية ٢ / ٢١ ، تعليق الفرائد ٢ / ٥٧ . ولابن مالك مناقشةٌ لهذا التعليل . انظر : شرح التسهيل ١ / ١٣٥ ، نتائج التحصيل ٢ / ٥٧٢ .

ولاتجوزُ زيادةُ النُّونِ في الاسمِ ؛ لأنَّه مما يَدْخُلُه الجرُّ ، فليس فيه مانعٌ من الكَسْرِ الذي هو نظيرُ الجرِّ (١) .

وتقولُ : إنَّني ، ولعلَّني ، فَتُثْبِتُ النُّونَ كما تُثْبِتُها مع الفِعْلِ ؛ لأنَّ هذه الأَحْرُفَ مُشَبَّهةٌ بالفِعْلِ ، تجري مَجراه في العَمَلِ (٢) .

ويجوزُ : إنِّي ، ولَعَلِّي (٣) بحذفِ النُّونِ (٤) ؛ كراهةَ التَّضْعِيفِ ، مع كثرةِ هذه الحروفِ في الكلامِ (٥) .

فأمَّا لعلِّي ، فَحُذِفَت النُّونُ منه ؛ لأنَّها مُقاربةٌ للاّمِ ، والحروفُ المُتقاربةُ تجري مجرى المُتَماثلةِ في هذا (٦) .

والنُّونُ المحذوفةُ هي التي تلي ياءَ الإضافةِ ؛ لأنَّها زائدةٌ ، فَحَذْفُ الزَّائدِ أولى (٧) .

ويجوزُ : اضْربِ الرَّجُلَ ؛ لأنَّ حَرَكَةَ الْتِقاءِ السَّاكِنَيْنِ عارِضةٌ ، ولايجوزُ : ضَرَبي ، في الفِعْلِ ؛ لأنَّ الحركةَ التي تكونُ مع ياءِ الإضافةِ لَيْسَتْ عارِضةً ؛ لأنَّها تَدْخُلُ في الكَلمةِ حتّى تَصيرَ كبعضِ حُروفِها (٨) .

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٣٦٩ ، المقتضب ١ / ٣٨٣ ، الأصول ٢ / ١٢١- ١٢٢ ، المسائل المنثورة ١١١ .

(٢) انظر : المقتضب ١ / ٣٨٤ ، الأصول ٢ / ١٢٢ ، شرح السيرافي ٣ / ١٤٩ ب - ١٥٠ أ ، شرح المفصل ٣ / ١٢٣ ، شرح الكافية ٢ / ٢٣ ، نتائج التحصيل ٢ / ٥٧٣ .

(٣) يجري مجرى إنّ ولعل في جواز ثبوت النون وحذفها أخواتُهما ماعدا ليتَ ، وسيأتي الحديث عنها قريباً. انظر : المصادر السابقة في هـ(٢) .

(٤) ذكر الشلوبين وابن مالك وجماعة من المتأخرين أنّ الأكثر في لعلّ حذف النُّون . انظر : شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٦٤٣ ، شرح التسهيل ١ / ١٣٧ ، شرح الكافية ٢ / ٢٣ ، الارتشاف ١ / ٤٧١ .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٣٦٩ ، المقتضب ١ / ٣٨٥ ، الأصول ٢ / ١٢٢ ، شرح المفصل ٣ / ١٢٣ ، شرح التسهيل ١ / ١٣٧ ، شرح الكافية ٢ / ٢٣ .

وهناك تعليلات أُخَر ، انظرها في : مجالس ثعلب ١ / ١٠٦ ، شرح السيرافي ٣ / ١٥٠ أ -ب .

(٦) انظر : الكتاب ٢ / ٣٦٩ ، المقتضب ١ / ٣٨٥ ، الأصول ٢ / ١٢٢ ، شرح السيرافي ٣ / ١٥٠ أ ، شرح المفصل ٣ / ١٢٣ ، شرح الكافية ٢ / ٢٣ .

(٧) هذا قول الأكثرين من البصريين والكوفيين ، ونُقل عن بعض النحويين أن المحذوف هو النُّون الأولى الساكنة من : إنَّ وكأنَّ ولكنّ ، وعُزي إلى آخرين أن المحذوف هو الثانية المدغم فيها . انظر : الكتاب ٢ / ٣٦٩ ، الأصول ٢ / ١٢٢ ، الارتشاف ١ / ٤٧٠ ، الهمع ١ / ٦٤ ، نتائج التحصيل ٢ / ٥٧٣ .

(٨) انظر : الكتاب ٢ / ٣٦٩ ، المقتضب ١ / ٣٨٤ ، شرح السيرافي ٣ / ١٤٩ ب ، المسائل المنثورة ١١١ ، شرح المفصل ٣ / ١٢٣ ، شرح الكافية ٢ / ٢٢ .

ويجوزُ في الضَّرورةِ : ليتي [١] ؛ تَشْبيهاً بالاسْمِ [٢] مِنْ جهةِ أنَّه ليس للحَرْفِ حركةٌ تَتكرَّه فيه ، كما ليس للاسمِ ذلك ، وعلى هذا جازَ : قَدِي ، في : قَدْ [٣] ، وقال زيدُ الخيلِ :

كمُنيةِ جابرٍ إذْ قال ليتي ∴ أُصادفُه وأَفْقدُ بَعْضَ مالي [٤]

/ ٦٢ أ فقالَ : ليتي ، على الضَّرورةِ .

وقال آخَرُ :

قَدْنيَ مِنْ نَصرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي [٥]

وتقولُ : عَنِّي ، وقَطْني ، ولَدُنِّي ، ومِنِّي ، فتزيدُ النُّونَ ؛ لِتَقيَ السُّكُونَ الذي قد تَمكَّنَ في بناءِ الاسمِ عليه ؛ إذْ أَصْلُ كُلِّ مبنيٍّ السُّكُونُ ، كما تزيدُ النُّونَ في الفِعْلِ ؛ لِتَقيَهُ الكَسْرَ الذي هو نظيرُ الجرِّ المُمْتَنعِ منه [٦] .

وتقولُ : مَعِي ، ولَدِي في : مَعَ ، ولَدُ ؛ لأنَّ ماقبلَ الياءِ مُتَحرِّكٌ في غيرِ الفِعْلِ [٧] .

---

(١) هذا مذهب سيبويه والمبرد وأكثر النحويين ، ونُقل عن الفراء الجواز في الكلام ، وهو قول ثعلب . انظر : الكتاب ٢ / ٣٦٩-٣٧٠ ، المقتضب ١ / ٣٨٥ ، مجالس ثعلب ١ / ١٠٦ ، الأصول ٢ / ١٢٢ ، شرح السيرافي ٣ / ١٥٠ أ ، شرح المفصل ٣ / ١٢٣ ، شرح الكافية ٢ / ٢٣ ، الارتشاف ١ / ٤٧١ ، نتائج التحصيل ٢ / ٥٧٥ .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٣٧٠ .

(٣) الجواز عند سيبويه مقيدٌ بالضرورَة ، وظاهر كلام الزجاج أنه مطلقٌ . انظر : الكتاب ٢ / ٣٧١ ، معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٣٠٣ - ٣٠٤ ، الأصول ٢ / ١٢٢ - ١٢٣ ، شرح المفصل ٣ / ١٢٤ ، شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٦٤٧ ، شرح التسهيل ١ / ١٣٧ ، شرح الكافية ٢ / ٢٣ ، الارتشاف ١ / ٤٧١ ، نتائج التحصيل ٢ / ٥٧٥ .

(٤) تقدم مُخرّجاً في ص : ٦٣٠ .

(٥) تقدم مُخرّجاً في ص : ٦٣١ .

(٦) ذكر سيبويه علّة العلة التي أوردها الشارح فقال : « وإنما حَمَلَهم على ألا يُحرِّكوا الطاء والنونات كراهيةُ أنْ تُشبه الأسماء ، نحو : يدٍ وهنٍ » . الكتاب ٢ / ٣٧١ ، وانظر : شرح السيرافي ٣ / ١٥٠ ب - ١٥١ أ ، التعليقة ٢ / ٨٧ .

(٧) انظر : الكتاب ٢ / ٣٧١ ، شرح السيرافي ٣ / ١٥٠ ب ، التعليقة ٢ / ٨٨ ، الارتشاف ١ / ٤٧١ .

وأمّا : إلى ، وعلى ، ولَدى ؛ فتقولُ فيها : إليَّ ، ولَدَيَّ ، وعَلَيّ [(١)] ؛ لأنَّ هذه الياءَ إذا صَادفَتْ ياءً قَبْلَها مُفْردةً ؛ لم يَكُنْ لها سبيلٌ عليها في الأسماء ، نحو : مُسْلمَيَّ في التَّثنية ، ومُسْلميَّ ، في الجمع ؛ لأنَّه يَجبُ الإدغامُ وتحريكُ ياء الإضافة على أَصْلها بالفتحة ، فكذلك هذه الأَحْرُفُ التي يَلْزَمُها في الضَّميرِ المُتَّصلِ أنْ تكونَ قبلَها ياءٌ ، لِشدَّة الاتِّصالِ من وجهين : ماللضَّميرِ المُتَّصلِ ، ومالحَرْف الجرِّ من شدَّة الاتِّصال ، فصار بمنزلة الفاعلِ في الاتِّصال بالفعْلِ ، وأنَّه أَشَدُّ اتِّصالاً من المفعول ؛ فلذلك بُني معه في : فَعَلْتُ ، وفَعَلْتَ ، وفَعَلْنَ ، وغُيِّر لَفْظُه بما تَقْتضيه شدَّةُ الاتِّصالِ حتَّى يصيرَ كبعضِ حُروفه ؛ فلهذه العلَّة غُيِّرَتْ هذه الأَحْرُفُ ، ولم يَجبْ فيها : عَلايَ ، كما يَجبُ في الأسماءِ المُتَمكِّنة نحو : هُدايَ ، ورَحايَ [(٢)].

وقياسُ كاف التَّشبيه - إذا لَحقَتْها ياءُ الإضافة - الكَسْرُ ، كقولكَ : ما أنت كِي ، وفَتْحُها خَطَأٌ ، وإنَّما كُسرَتْ ؛ لأنَّها حَرْفٌ مُتَحرِّكٌ على قياسِ الحروف الصَّحيحة إذا كانَتْ مُتَحرِّكةً [(٣)] ، ولَيْسَتْ بمنزلة المبنيِّ على السُّكونِ نحو : قَطْ ، ولَدُنْ ، وعَنْ ؛ لأنَّ هذه الأَحْرُفَ بمنزلة : خُذْ ، وزنْ ، في البناء على الأَصْلِ الذي يَجبُ لكُلِّ مَبْنيٍّ ، فقياسُ هذه زيادةُ النُّون مع ياءِ الإضافة ؛ لِتَقيَ السُّكونَ المُتمكِّنَ في الثُّبوت ، ولاتُذهبُه مع تمكُّنه في ثُبوته [(٤)].

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٣٧٢ ، شرح السيرافي ٣ / ١٥٠ب ، المسائل المنثورة ١١١ ، شرح المفصل ٣ / ١٢٥.

(٢) تحدث السيرافي بتفصيل عن علة قلب الألف في الأسماء غير المتمكنة والحروف ، وعدم قلبها في الأسماء المتمكنة عند الإضافة إلى الضمير . انظر : شرح السيرافي ٤ / ١٨٧أ .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٣٧٢ - ٣٧٣ ، الأصول ٢ / ١٢٣ ، شرح السيرافي ٣ / ١٥٠ ب ، التعليقة ٢ / ٨٨- ٨٩ ، شرح الكافية ٢ / ٢٣.

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٣٧٣ ، شرح الكافية ٢ / ٢٣.

بابُ ضميرِ المجرورِ الذي يَقَعُ مَوْقِعَ ضميرِ المرفوعِ[١]

الغرضُ فيه :

أن يُبَيِّن مايجوزُ في ضمير المجرور الذي يقع موضع ضمير المرفوع مما لايجوز[٢] .

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في ضميرِ المجرورِ الذي يَقَعُ مَوْقِعَ ضميرِ المرفوع ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

/ ٦٢ب ولِمَ لايجوزُ أنْ يَطَّرِدَ مثلُ هذا ؟ وهل ذلك لأنَّه للإشْعارِ بمناسبةِ الضَّمير مع الإيجاز الذي فيه ، ومع الإيذانِ بأنَّه مَبْنيّ ، وإنْ كانَ فيه دليلٌ على وجوهِ الإعرابِ ؟.

وماحُكْمُ: لولاكَ ، ولولايَ[٣] ؟ ولِمَ وَجَبَ أنَّ الأَصْلَ: لولا أَنْتَ، ولولا أنا[٤] ؟ .

وماموْضِعُ الكافِ في : لولاكَ ؟ وماوَجْهُ قَولِ سيبويهِ : إنَّ مَوْضِعَها جَرٌّ ؟[٥] ولِمَ خالفَه الأَخْفَشُ[٦] ، وابنُ السَّراجِ[٧] ، وقالا : مَوْضِعُها رَفْعٌ ؟[٨] .

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابُ مايكون مضمراً فيه الاسم متحوِّلاً عن حاله إذا أُظهر بعده الاسمُ . الكتاب ١ /٣٨٨ (بولاق) ، ٢ /٣٧٣(هارون).

(٢) تحدث سيبويه في الباب عن حكم الضمير المتصل الواقع بعد : لولا ، وعسى ، والفرق بينه وبين الاسم الظاهر إذا وقع في هذا الموقع .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وذلك : لولاكَ ، ولولايَ ، إذا أضمرتَ الاسم فيه جُرَّ ، وإذا أظهرتَ رُفع » . الكتاب ١ /٣٨٨ (بولاق) ، ٢ /٣٧٣(هارون).

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ولو جاءت علامةُ الإضمار على القياس لقلت : لولا أنت » . الكتاب ١ / ٣٨٨ (بولاق) ، ٢ /٣٧٣ (هارون) .

(٥) انظر النَّصَّ المتقدم في هـ٣ .

(٦) انظر رأي الأخفش في : المقتضب ٣ / ٧٣ ، الكامل ٣ / ٣٤٥ ، شرح السيرافي ٣ / ١٥٢أ ، الأمالي الشجرية ١ / ٢٧٧.

(٧) انظر : الأصول ٢ / ١٢٤.

(٨) هذا مذهب الكوفيين أيضاً ، وتبعهم ابن كيسان وأبو البركات الأنباري والمالقي . انظر : معاني القرآن للفراء ٢ / ٨٥ ، اللآلئ ١ / ٢٣٩ ، الإنصاف ٢ / ٦٨٧ - ٦٩٥ ، رصف المباني ٣٦٤-٣٦٥.

ولِمَ جازَ أنْ يَخْرُجَ (لولا) إلى حروفِ الجرِّ ، وليس فيه معنى الإضافة ، ولايَرْجِعُ إلى عاملٍ فيه كما تَرْجِعُ حروفُ الجرِّ إلى عَمَلِ الفعْلِ ؟ وهل ذلك على شَبَهِ حرفِ الجرِّ من جهةِ عَقْدِ المعنى فيه بالجواب ، وإنْ لَمْ يعمل فيه فعْلٌ ؟.

وهل يجوزُ أَنْ يَعْمَلَ فيه الاستقرارُ ، على تقديرِ : لولاكَ استقررتَ بالمحلِّ الذي أَنْتَ به ؛ لئلا يَنْكَسِرَ البابُ في حروفِ الإضافة ؟.

ومافي قولُه جلَّ ثناؤه : ﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾[1] من الشَّاهدِ ؟

وما الفرقُ بينَ أَنْ تكونَ الياءُ والكافُ في هذا علامةَ مُضْمَرٍ مرفوعٍ وبينَ أنْ تَقَعَا مَوْقِعَ علامةِ مُضْمَرٍ مَرْفُوعٍ[2] ؟ وهل ذلك في وقوعِ كلمةٍ مَوْقِعَ كلمةٍ أخرى لايُفْسِدُ المَوْضِعَ ؛ لأنَّهُ مضمَّنٌ بالدَّليلِ كما يَقَعُ المَصْدَرُ موقِعَ الحالِ ، ومَوْقِعَ الصِّفةِ ، ولايكونُ حالاً ، وكما جازَ :

أَرْسَلَها العراكَ[3] ....

على وقوعِهِ مَوْقِعَ الحالِ ، ولم يَجُزْ أنْ يكونَ حالاً ، وهو مُعَرَّفٌ بالألفِ واللاّمِ ؟.

---

(١) سبأ : ٣١.

(٢) هذا السؤال مبنيٌّ على مذهب الأخفش وابن السراج ، وهو اختيار الشارح ، كما سيأتي في الجواب .

(٣) جزء بيتٍ من الوافر للبيد بن ربيعة ، وهو بتمامه :

فأرسلها العِراكَ ولـمْ يَذُدها .·. ولم يُشْفِق على نَغَصِ الدِّخال

وهو من قصيدة مطلعها :

أَلَمْ تُلْمِمْ على الدِّمَنِ الخوالي .·. لِسَلْمى بالمذانب فالقُفال

يصف أُتُناً أوردها العَيْرُ الماء ، فيقول : أوردها جماعةً يزحمُ بعضها بعضاً ، ولم يذُدْها : لم يحبسها ، ولم يُشفق على نَغَص الدخال : أي لم يخف أمراً يُنَغِّص عليها دخالها ، والدِّخال في شرب الإبل : أنْ يُداخِلَ بعيرٌ قد شرب مرةً في الإبل التي لم تشرب بعدُ حتى يشربَ معها . انظر : شرح الديوان ٨٧ ، الغريب المصنف ٣ / ٨٨٩ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٢٠ - ٢١.

انظر : الديوان ٨٦ ، الكتاب ١ / ٣٧٢ ، المعاني الكبير ١ / ٤٤٦ ، المقتضب ٣ / ٣٢٧ ، المسائل المنثورة ١٥ ، تحصيل عين الذهب ١ / ١٨٧ ، الأمالي الشجرية ٣ / ٢١ ، لباب الألباب ١٥٩ أ ، شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٧٢٨ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٣ ب ، توضيح المقاصد ٢ / ١٤١ ، المقاصد النحوية ٣ / ٢١٩ ، الخزانة ٣ / ١٩٢.

وما الشَّاهِدُ في قولِ يزيدَ بنِ الحَكَمِ (١) :

وَكَمْ مَوْطِنٍ لولايَ طِحْتَ كما هوى . ˙. بأَجْرامِهِ منْ قُلَّةِ النِّيقِ مُنهوي (٢) ؟

وماحكمُ : عساكَ ؟ ولِمَ وَجَبَ أنَّ الكافَ في موضعِ نَصْبٍ عِنْدَ سيبويه (٣) ؟ ومافي قولِهم : عَسَاني ، من الدَّليلِ (٤) ؟ ولِمَ خالفَ الأَخْفَشُ في ذلك ، وذَهَبَ إلى أنَّ الكافَ في : عساكَ ، في مَوْضِعِ رَفْعٍ ، وكذلك النُّونُ والياءُ في : عَساني (٥) ؟ .

وما الشَّاهِدُ في قولِ رُؤبةَ (٦) :

ياأَبتا عَلَّك أَوْ عَساكا (٧)

---

(١) هو : يزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي (... - نحو ١٠٥ هـ) ، شاعرٌ أمويّ ، يُكنى أبا خالد ، ولاه الحجاج كورة فارس ، فعزله قبل أنْ يدخلها ، ثم لحق بسليمان بن عبدالملك ومدحه . انظر : الأغاني ١٢ / ٤٤٥٢-٤٤٦٢ ، اللآلئ ٢٣٨ ، الخزانة ١ / ١١٣- ١١٦ .

وعُزي إلى طرفة بن العبد ، ورده أبو الفرج في : الأغاني ١٢ / ٤٤٦٠-٤٤٦٢ .

(٢) من البحر الطويل ، من قصيدة يُعاتب فيها ابنَ عمِّه عبدالرحمن بن عثمان ، أولها :

تُكاشرني كُرْهاً كأنَّك ناصحٌ . ˙. وعينُكَ تُبدي أنَّ صدرَك لي دوِ

المكاشرة : المضاحكة ، ودوٍ : فَعِلٌ من الدَّوَى ، وهو المرض . انظر : اللآلئ ١ / ٢٣٨ ، والأجرام : جمع جِرم ، وهو الجسد ، والنِّيق : الجبل الشامخ ، وقُلَّته : أعلاه . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٢٠٣ . انظر : شعر يزيد ٢٧٦ ، الكتاب ٢ / ٣٧٤ ، معاني القرآن للفراء ٢ / ٨٥ ، عيون الأخبار ٣ / ٨٢ ، الكامل ٣ / ٣٤٥ ، شرح السيرافي ٣ / ١٥١ أ ، ١٥٢ أ ، البصريات ١ / ٢٨٩ ، الخصائص ٢ / ٢٥٩ ، سر الصناعة ١ / ٣٩٥ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٨٨ ، الأمالي الشجرية ١ / ٢٧١ ، الإنصاف ٢ / ٦٩١ ، لباب الآداب ٣٩٨ ، شرح المفصل ٣ / ١١٩ ، شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٨٣٥ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٤٩ ب ، ١٩٧ ب ، ٢٥٠ أ ، المقاصد النحوية ٣ / ٢٦٢ ، الخزانة ٥ / ٣٣٦ .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وأمَّا قولهم : عساك ، فالكافُ منصوبة » . الكتاب ١ / ٣٨٨ (بولاق) ، ٢ / ٣٧٤ (هارون) .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « والدليل على أنها منصوبة أنَّك إذا عنيتَ نفسَك كانت علامتُك : ني .... فلو كانت الكاف مجرورة لقال : عسايَ ، ولكنَّهم جعلوها بمنزلة لعلّ في هذا الموضع » . الكتاب ١ / ٣٨٨ (بولاق) ، ٢ / ٣٧٥ (هارون) .

(٥) انظر : تعليقات الأخفش على الكتاب ٢ / ٣٧٥ هـ ٦ (هارون) ، شرح السيرافي ٣ / ١٥٣ ب ، البصائر والذخائر ٥ / ١٤٣ ، شرح المفصل ٣ / ١٢٣ ، شرح التسهيل ١ / ٣٩٧ ، شرح الكافية ٢ / ٢١ ، وعُزي هذا الرأي -أيضاً- إلى يونس . انظر : الأمالي الشجرية ١ / ٢٧٨ - ٢٧٩ .

(٦) وقيل : العجاج وليس في ديوانه برواية الأصمعي . قال البغدادي : « والأكثرون على أنَّ هذا الرجز لرؤبة بن العجاج ، لا للعجاج » . الخزانة ٥ / ٣٦٨ .

(٧) من الرجز ، وقبله عند ابن السيرافي :

تقولُ بنتي قد أنى أناكا =/

وقول عِمرانَ بن حِطّانَ [(١)]:

ولي نَفْسٌ أَقُولُ لهـا إذا ما ∴ تُنازِعُني لعلّي أَوْ عساني [(٢)] ؟

ومانظيرُ الشُّذوذِ / ٦٣أ في ذا من قولهم: لَدُنْ غُدوةً ، ولاتَ حينَ أَوان [(٣)] ؟[(٤)].

ولِمَ جازَ : ماأَنْتَ كأنا ، وما أنا كأنْتَ [(٥)] ؟ ومافي ذلك من الدَّليلِ على مَذْهَبِ

/ = وذكر الأسود الغندجاني أنَّ : ياأبتا ، تحريفُ : تأنّياً ، وأنّ البيت من أرجوزة أخرى في مدح إبراهيم بن عربيّ ، أولها :

لما وضعتُ الكُور والوراكا

انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٦٤ ، فُرحة الأديب ١١٩-١٢١.

انظر : ديوان رؤبة ١٨١ (الملحق) ، الكتاب ٢ / ٣٧٥ ، المقتضب ٣ / ٧١ ، ماينصرف ومالاينصرف ١٦٧ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٨١ ، اللامات للزجاجي ١٣٥ ، الشعر ١ / ١٤ ، الخصائص ٢ / ٩٦ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٨٨ ، شروح سقط الزند ٢ / ٧١٤ (التبريزي) ، الأمالي الشجرية ٢ / ٢٩٦ ، الإنصاف ١ / ٢٢٢ ، شرح المفصل ٣ / ١٢٠ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٦١ أ ، ١٥٠ ب ، ١٩٩ أ ، شرح الكافية ٢ / ٢١ ، شرح أبيات المغني ٣ / ٣٣٤ ».

(١) هو عِمْران بن حطان بن ظَبيان السَّدوسي ، البصري « ... - ٨٤ هـ » رأس القَعَدية من الصُّفرية ، وهي إحدى فرق الخوارج ، شاعرٌ مُفْلق . انظر : سير أعلام النبلاء ٤ / ٢١٤-٢١٦ ، طبقات الشافعية الكبرى ١ / ٢٨٧ - ٢٩٠ عرضاً ، الخزانة ٥ / ٣٥٠-٣٦٢.

(٢) من الوافر ، من أبيات أولها :

ومَنْ يَقْصِدْ لأهلِ الحقِّ منهم ∴ فإنّـي أتَّقيـه كمـا اتّقانـي

انظر : ديوان شعر الخوارج ١٧٦ (عباس) ، ديوان الخوارج ١٣٦ (معلوف) ، الكتاب ٢ / ٣٧٥ ، المقتضب ٣ / ٧٢ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٨١ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٥٢٤ ، الخصائص ٣ / ٢٥ ، البصائر والذخائر ٥ / ١٤٣ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٨٨ ، شرح المفصل ٣ / ١٢٠ ، شرح التسهيل ١ / ٣٩٧ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٩٧ب ، شرح الكافية ٢ / ٢١ ، الارتشاف ٢ / ١٢٥ ، تذكرة النحاة ٤٩٥ ، المقاصد النحوية ٢ / ٢٢٩ ، الخزانة ٥ / ٣٤٩.

(٣) هذه العبارة أُرجِّح أنها جزءٌ من بيت من الوافر لم أقف على قائله ، وهو :

وذلك حِيْنَ لاتَ أوانَ حِلْمٍ ∴ ولكـن قَبْلَهـا اجتـنبوا أذاتي

وقد استشهد به جماعة من النحويين على إضافة حين إلى جملة لات واسمها وخبرها . انظر : شرح التسهيل ١ / ٣٧٨ ، المساعد ١ / ٢٨٣ ، شفاء العليل ١ / ٣٣٢ ، الخزانة ٤ / ١٧٨ .

فإنْ صحَّ ذلك فما ذكره الشارح رواية أخرى لاشاهد فيها على ماذكروه . والله أعلم .

(٤) هذا سؤال قول سيبويه : « فهذان الحرفان لهما في الإضمار هذه الحال كما كان للَدُنْ حالٌ مع : غُدْوةً ، ليست مع غيرها ، وكما أنَّ لاتَ إنْ لم تعملها في الأحيان لم تُعْمَل فيما سواها ، فهي معها بمنزلة ليس ، فإذا جاوزتْها فليس لها عملٌ » .الكتاب ١ / ٣٨٨ - ٣٨٩ (بولاق) ، ٢ / ٣٧٥ (هارون) .

(٥) هذان القولان احتج بهما الأخفش على استعارة ضمير الجر للرفع كما استعير ضمير الرفع للجر ، وحمل عليه استعارة ضمير النصب للرفع في : عساك وعساني . انظر : تعليقات الأخفش على الكتاب ٢ / ٣٧٥ هـ ٦ ، المقتضب ٣ / ٧٣ ، الأزهية ١٧٢ ، الأمالي الشجرية ١ / ٢٧٨ ، شرح المفصل ٣ / ١٢٢ ، شرح التسهيل ١ / ٣٩٧ .

الأَخْفَشِ ؟ وهل وَجْهُ جوازِه تَنكُّبُ التَّضعيفِ في : كلك ، فوَقَع ضميرُ المرفوعِ مَوْقِعَ ضَميرِ المجرورِ ؛ لهذه العلّة ، وجَرى نظيرُه في المتكلِّم مَجراه في : ولا أَنْتَ كأنا ؟.

ولِمَ لايجوزُ مُوافقةُ علامةِ الرَّفعِ للجرِّ في أَصْلِ الموضوعِ كما جازَ موافقةُ علامةِ النَّصْبِ للجرِّ في الأَصْلِ ؟.

وماوجهُ إنكارِ سيبويه لمذهبِ مَنْ جَعَلَ العلامةَ في هذا مُوافِقةً لعلامةِ الرَّفعِ مِنْ جِهَةِ كَسْرِ البابِ ، وهو مطَّردٌ ؟ وهل ذلك إذا جَعَله في أَصْلِ الموضوعِ ؟ (١).

الجـــوابُ :

الذي يجوزُ في ضميرِ المجرورِ الذي يَقَعُ مَوْقِعَ ضميرِ المرفوعِ إجراؤه في مَوْقِعٍ لايُخلُّ بأنَّه في معنى المرفوعِ (٢) ، وذلك بعدَ : لولا ، كقولهم : لولاك ، ولولايَ (٣) ، فهذا الموْقِعُ مَوْقِعُ مرفوعٍ قَدْ ظَهَرَ أَمْرُه بالاسمِ الظَّاهرِ في : لولا زيدٌ لكان كذا وكذا ، مِنْ غيرِ أَنْ يجوزَ فيه الجرُّ ، وظَهَرَ بقولهم : لولا أنت لكان كذا وكذا ، وفي التَّنزيلِ : ﴿ لَوۡلَآ أَنتُمۡ لَكُنَّا مُؤۡمِنِينَ ﴾ ، فهذا هو الأَصْلُ (٤).

وإنّما جاز : لولاكَ ؛ لاجتماعِ سببينِ (٥) :

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وزعم ناسٌ أنَّ الياء في : لولاي ، وعساني ، في موضع رفعٍ .... » . إلى آخر الباب . الكتاب ١ / ٣٨٩ (بولاق) ، ٢ / ٣٧٦ (هارون) .

(٢) هذا الأصل مبنيٌّ على مذهب الأخفش ، وهو اختيار الشارح كما سيأتي قريباً .

(٣) خطأ المبرد هذا الاستعمال في : الكامل ٣ / ٣٤٥ ، ونقل عنه الفارسي قوله : « وحكي لي أنّ أبا عُمر اجتهد في طلب مثل هذا في شعر فصيح أو كلام منثور عن العرب ، فلم يجده » . التعليقة ٢ / ٩٠ . وانظر : الأصول ٢ / ١٢٤ ، شرح السيرافي ٣ / ١٥٢ أ ، الأمالي الشجرية ١ / ٢٧٧ ، الإنصاف ٢ / ٦٩٠ - ٦٩٣ ، شرح المفصل ٣ / ١٢٠ ، شرح التسهيل ٣ / ١٨٥ ، الارتشاف ٢ / ٤٧٠ ، الجنى الداني ٦٠٥ .

(٤) يعني أن يقع بعدها اسمٌ ظاهرٌ مرفوع ، أو ضمير رفع منفصل . وذكر سيبويه أنه القياس . انظر : الكتاب ٢ / ٣٧٣ ، شرح السيرافي ٣ / ١٥١ ب ، شرح المفصل ٣ / ١١٨.

(٥) لم يذكر السبب الثاني ، وهو الإيجاز ، وسيشير إليه قريباً ، كما ذكره ابن السراج في قوله : « والذين قالوا : لولاك ، ولولاي ، قالوا : لأنها أسماء مبنية يؤكِّد المرفوع منها المخفوض [نحو : مررت بك أنت] ، فكأنَّهم إنما يقتصرون العبارة عن المتكلم والمخاطب والغائب ... » . الأصول ٢ / ١٢٤ .
ويلحظ أن السببين مبنيان على مذهب الأخفش .

أحدُهما المناسبةُ بين علاماتِ المُضْمَرِ من ثلاثةِ أَوْجُهٍ :

أحدُها : الاشتراكُ في الإضمارِ .

والثَّاني : البيانُ عن المخاطَبِ من المتكلِّمِ من الغائبِ .

والثَّالثُ : أنَّها كُلَّها مَبْنيَّةٌ ، وإنْ كان فيها دليلٌ على وجوهِ الإعرابِ ، فإنَّها تَنْحطُّ عن منزلةِ مافيه الإعرابُ [1] .

فَأُشْعِرَ بهذه المناسبةِ بينها بإيقاعِ بَعْضِها مَوْقِعَ بعضٍ مِنْ غيرِ إخلالٍ بالمعنى ، ولايجوزُ أنْ يَطَّرِدَ مثلُ هذا ؛ لأنَّ الأَصْلَ أحقُّ به ؛ إذْ كانَ ليس فيه إلا مابيَّنا من الإشعارِ والإيجاز .

واختلفوا في مَوْضِعِ الكافِ :

فَذَهَبَ الخليلُ ويُونُسُ وسيبويهِ إلى أنَّها في مَوْضِعِ جرٍّ [2] .

وذَهَبَ الأَخْفَشُ وبعضُ النَّحويينَ المُتَقَدِّمينَ وابنُ السَّراجِ إلى أنَّها في مَوْضِعِ رَفْعٍ [3] ، وإنما أُوقعَتْ علامةُ المجرورِ مَوْقِعَ علامةِ المرفوعِ لما بيَّنا على طريقةِ الاستعارةِ ، كما يَقَعُ المَصْدَرُ مَوْقِعَ الحالِ في قولهم : إنَّما أَنْتَ / ٦٣ ب سيراً سيراً [4] ، وكما يَقَعُ المَصْدَرُ المعرَّفُ في :

أَرْسَلَها العراكَ [5] ....

مَوْقِعَ الحالِ ، وكُلُّ ذلك على طريقِ الاستعارةِ ، ويَسْتَحيلُ أنْ يكونَ على

---

(١) قال الفراء : « وإنما دعاهم إلى أنْ يقولوا : لولاك ، في موضع الرفع ؛ لأنَّهم يجدون المكنيّ يستوي لفظه في الخفض والنصب .... ويجدونه يستوي - أيضاً - في الرفع والنصب والخفض ، فيقال : ضَرَبَنا ، ومرَّ بنا ، فيكون الخفض والنصب بالنون ، ثم يقال : قمْنا ففعلْنا ، فيكون الرفع بالنُّون ، فلما كان ذلك استجازوا أنْ يكون الكاف في موضع : أنت ، رفعاً ؛ إذْ كان إعراب المكني بالدلالات لا بالحركات » . معاني القرآن ٢ / ٨٥ .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٣٧٣ - ٣٧٤ ، شرح السيرافي ٣ / ١٥٢ أ ، الأزهية ١٧١ - ١٧٢ ، شرح المفصل ٣ / ١٢١ .

(٣) انظر ماتقدم في : ص ٦٣٦ هـ ٨ .

(٤) سيراً ، عند سيبويه مفعول مطلق . انظر : الكتاب ١ / ١٦٨ (بولاق) ، وانظر : المقاصد الشافية ١ / ٢٤٥ .

(٥) تقدم تخريجه في : ص ٦٣٧ .

الحقيقةِ ، وكذلك يَقَعُ ضميرُ المجرورِ مَوْقِعَ ضميرِ المرفوعِ على الاستعارةِ [١] ، ويَمْتَنِعُ أنْ يَقَعَ على الحقيقةِ ، ولايجوزُ أَنْ يُوضَعَ على الاشتراكِ بينَ المجرورِ والمرفوعِ ؛ لأنَّه لامُناسبةَ بينَ المرفوعِ والمجرورِ يَصْلُحُ لأَجْلِها هذا كما أنَّ بينَ المجرورِ والمُنصوبِ مناسبةً يَصْلُحُ لأَجْلِها اتِّفاقُ العلامةِ ، فأمَّا أَنْ يُنْقَلَ ضميرُ المجرورِ إلى مَوْضِعِ ضميرِ المرفوعِ فغيرُ مُمْتَنِعٍ ، وشواهدُه كثيرةٌ [٢] .

والذي نختارُه في هذا مذهبُ الأَخْفَشِ ؛ لأنَّه لو كانَ مَوْضِعُ الكافِ جرّاً ؛ لَوَجَبَ أنْ يكونَ الحرفُ عاملاً ؛ إِذْ لايجوزُ الجرُّ إلا بعاملِ الجرِّ ، والحرفُ الذي يَعْمَلُ الجرَّ لابُدَّ أنْ يكونَ فيه معنى الإضافةِ ، ولابُدَّ مِنْ أَنْ يَعْمَلَ في موضِعِه الفعلُ ، وليس كذلك في : لولا [٣] .

فإنْ قال قائلٌ : فَلِمَ لايجوزُ أَنْ يَعْمَلَ فيه الاستقرارُ ، ويكونَ قد أضافَ المخاطَبَ إلى الاستقرارِ كما تقولُ : زيدٌ بالبصرةِ ، فتُضيفُهُ إلى الاستقرارِ بالبصرةِ ؟ .

قِيلَ لَهُ : إنَّ الباءَ يُفْهَمُ منها هذا المعنى في المُضْمَرِ والمُظْهَرِ ، وليس كذلك : لولا ؛ لأنَّه لايُفْهَمُ منها معنى الإضافةِ كما لايُفْهَمُ من : أمَّا ، ولامِنْ : هَلْ ، ولامن أكثرِ الحروفِ معنى الإضافةِ ، ويُفْهَمُ من حروفِ الجرِّ معنى الإضافةِ ، وأنَّها لتعديةِ الفعْلِ ، وليس ذلك في : لولا [٤] .

ولابُدَّ لِمَنْ ذَهَبَ هذا المذهبَ مِنْ أَنْ يَجْعَلَها عاملةً للجرِّ ، وكأنَّه يُشَبِّهُها بحرفِ

---

(١) انظر : معاني القرآن للفراء ٢ / ٨٥ ، الأزهية ١٧٢ ، الأمالي الشجرية ١ / ٢٧٧ ، الإنصاف ٢ / ٦٨٧ ، شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٨٣٦ ، شرح التسهيل ٣ / ١٨٦ ، شرح الكافية ٢ / ٢٠ .

(٢) انظر : معاني القرآن للفراء ٢ / ٨٥ ، الإنصاف ٢ / ٦٩٣.

(٣) أخذ هذا الاحتجاج أبو البركات في : الإنصاف ٢ / ٦٩٠ .
وأجاب السيرافي عن هذا بأنّ حرف الجر الزائد والشبيه بالزائد لامتعلّق له . انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٥٣ أ - ب ، شرح المفصل ٣ / ١٢١-١٢٢.
على أنّ أبا حيان ذكر خلافاً في تعلّق لولا ، فمن النحويين مَنْ قال : لاتتعلّق بشيء ، ومنهم من قال : تتعلق بفعلٍ واجب الإضمار . انظر : الارتشاف ٢ / ٤٧٠ .

(٤) انظر : الهامش السابق .

الجرِّ ، وفي ذلك بُعْدٌ ، وإنْ كانَتْ قَدْ عَقَدَتْ بعضَ الكلامِ ببعضٍ ، وليس كلُّ شيءٍ عَقَدَ الكلامَ بغيرِه فإنَّه من حروفِ الجرِّ كحروفِ العَطْفِ ، وإنَّما يُحتَاجُ فيها إلى أنْ تكونَ للتَّعديةِ [١] ، ولو صَحَّ هذا فيها ؛ لجازَ في المُظْهَرِ كما يجوزُ في المُضْمَرِ ؛ إذِ الحالُ واحدةٌ [٢] .

ولاخلافَ في أنَّه شاذٌّ ، إلا أنَّ الشّاذَّ إذا قَلَّ مايَخْرُجُ به عن الأَصْلِ ، وكَثُرَ نظائرُه في جِهَةِ الشُّذوذِ ؛ كان أولى به ، فوقوعُ كلمةٍ مَوْقِعَ كلمةٍ كثيرٌ ، وإنْ كان على طريقِ الشُّذوذِ ، فأمّا جَعْلُ الحرفِ حرفَ إضافةٍ ، وليس فيه معنى حرفِ الإضافةِ ؛ ففاسدٌ [٣] .

فإنْ قال قائلٌ : فإنَّ فيه معنى اللاّمِ إذا قُلْتَ : لولا زيدٌ لكان كذا وكذا ، فهو بمنزلةِ : لأجْلِ زيدٍ لم يَكُنْ كذا وكذا .

/ ٦٤ أ قيل له : ليس هو على هذا المعنى ، كما أنَّ : إذا ، وإنْ ، ليسا [٤] على معنى حرفِ الإضافةِ في قوله : إذا أَتَيْتَني أكرمْتُكَ ، وإنْ أَتيْتَني أكرمْتُكَ ، وإنْ كانَ جُمْلَةُ الكلام يَدُلُّ على : إنّي أُكْرِمُكَ لإتيانكَ ، فالحرفُ لايَدُلُّ على هذا ؛ لأنَّه لو كان كذلك ؛ لجرى مَجرى اللاّمِ في تعديةِ الفعْلِ إذا قُلْتَ : أُكْرِمُكَ لإتيانكَ ، فكانَ: أكرمُكَ إنْ أَتيْتَني ، بهذه المنزلةِ من تعديةِ الفعْلِ ، وليس كذلك عند أَحَدٍ من العلماءِ بالعربيّةِ ؛ إذ كانت (إنْ) إنّما هي شَرْطٌ تُعَلِّقُ الأوَّلَ بالثَّاني على خلافِ تعليقِ حرفِ الإضافةِ ؛ لأنَّ حرفَ الإضافةِ يُوجبُ القَطْعَ بالفعْلِ الذي وَقَعَ المعنى لأَجْلِه ، وليس كذلك الشَّرْطُ ، فهذه معانٍ مُختلفةٌ ، ودلالتُها مختلفةٌ ؛ لِتَدُلَّ على المعاني المختلفةِ .

---

(١) أ : للتعديل .

(٢) انظر : معاني القرآن للفراء ٢ / ٨٥ ، الإنصاف ٢ / ٦٨٧ .

(٣) ينقض هذا الجر بلعلّ في لغة بني عُقَيل ، ولامُتَعَلَّق لها . انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٥٣ أ - ب ، شرح التسهيل ٣ / ١٨٦ ، الجنى الداني ٥٨٢ - ٥٨٦ .

(٤) أ : ليس .

ومَنْ زَعَمَ أنَّه يجوزُ أنْ يكونَ (لولا) حرفَ إضافةٍ ؛ لَزِمَه أنْ يكونَ (إنْ) يَصْلُحُ أنْ يكونَ حرفَ إضافةٍ ، فهذا مالا إشكالَ في فسادِه [1] .

وقال يزيدُ بنُ الحَكَمِ :

وَكَمْ مَوْطِنٍ لولايَ طِحْتَ كما هوى .·. بأجْرامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيقِ منهوي [2]

فهذا شاهدٌ في وقوعِ علامةِ المجرورِ مَوْقِعَ علامةِ المرفوعِ .

وقال رُؤْبَةُ :

ياأَبتا عَلَّكَ أَوْ عساكا [3]

وقال عِمْرانُ بنُ حِطّانَ :

ولِـي نَفْـسٌ أَقُـولُ لهـا إذا مـا .·. تُنازِعُنـي لَعَـلِّي أَوْ عسانـي [4]

فالكافُ في مِوْضِعِ رَفْعٍ عِنْدَ الأَخْفَشِ [5] ، وفـي مَوْضِـعِ نَصْـبٍ عند سيبويه [6] ، ودليلُه :

---

(١) ماذكره الشارح لايلزم ؛ لأنَّ (إنْ) حرفٌ مختصٌ بالأفعال ، ويعمل فيها الجزم ، ولولا الامتناعية مختصَّةٌ بالأسماء ، فالجر بها له وجه ، وهو التنبيه على موجب عمل الحروف في الأصل وهو الاختصاص .

(٢) تقدم تخريجه في ص : ٦٣٨ .

(٣) تقدم تخريجه في : ص ٦٣٨ .

(٤) تقدم تخريجه في : ص ٦٣٩ .

(٥) أجمل الشارح مذهب الأخفش ، وهو أن عسى باقيَةٌ على أصلها ، وضمائر النصب بعدها قائمة مقام المرفوع اسماً لعسى ، وممن اختار هذا المذهب ابنُ مالك . انظر : شرح السيرافي ٣/ ١٥٣ ب ، الأمالي الشجرية ١/ ٢٧٨ ، شرح المفصل ٣/ ١٢٢ ، شرح التسهيل ١/ ٣٩٧ - ٣٩٨ ، شرح الكافية ٢/ ٢١ .

(٦) وجه النصب عند سيبويه أنَّ عسى أُجريت مجرى لعلّ ؛ لتقاربهما في المعنى ، فالضمير المنصوب اسمها ، والخبر المرفوع محذوف ، وقد تبعه ابن السراج . انظر : الكتاب ٢/ ٣٧٤ ، الأصول ٢/ ١٢٤ ، شرح السيرافي ٣/ ١٥٣ ب ، الشعر ٢/ ٤٩٤ .

وفي المسألة قولٌ ثالث للمبرد ، وهو أنّ الضمير خبر عَسى ، قُدِّم ، والاسمُ مضمرٌ . انظر : المقتضب ٣/ ٧٢ ، وقد افترض الفارسيّ هذا القول ثم ذكر أنّه وجهٌ . انظر : الشعر ٢/ ٤٩٧ .

وهناك قولٌ رابع حُكي عن المبرد أيضاً ، وهو أنّ الاسم محذوفٌ لعلم المخاطب . انظر : شرح السيرافي ٣/ ١٥٣ ب ، شرح الكافية ٢/ ٢١ .

والراجح أنّ المبرد لم ير سوى الرأي الأول ، والثاني مبنيٌّ على فهم غير صحيح . انظر ماكتبه الشيخ عضيمة : المقتضب ٣/ ٧٢ هـ ٣ .

عَساني [١] ، وأنَّ الفعْلَ لايَعْمَلُ الجرَّ أَصْلاً .

ونظيرُ ذلك في الشُّذوذِ : لَدُن غُدْوةً [٢] ، ﴿ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ [٣] .

واستشهد الأَخْفَشُ على مذهبِه بقولِ العَرَبِ : ما أنا كأنت ، ولا أنت كأنا [٤] . فهذا شاهِدٌ بيِّنٌ ، وعِلَّتُه تَنَكُّبُ التَّضعيفِ في : ماأنا كَكَ ، وجاء في نظيرِه من المتكلِّمِ على قياسه .

ولاتجوزُ مُوافَقَةُ الجرِّ للرَّفْعِ في أَصْلِ الموضوعِ كما تجوزُ مُوافَقَةُ النَّصْبِ للجرِّ في ذلك ؛ لأنَّ الرَّفْعَ لايُناسِبُ الجرَّ [٥] ، فهذا الذي أَنْكَرَهُ سيبويه على ماقال [٦] ، وهوَ يَكْسِرُ مايَجِبُ أَنْ تُوضَعَ عليه الأُصُولُ ، وليس كذلك إذا وَقَعَتْ كلمةٌ مَوْضِعَ كلمةٍ على جِهَةِ الاستعارة [٧] .

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٣٧٥ ، الأصول ٢ / ١٢٤ .
ووجه الاستدلال أنَّ النون والياء فيما آخره ألف لاتكون إلا للنصب . انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٥٣ ب .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٣٧٥ ، وانظر ماتقدم في ص : ٤٦٣ هـ ١٢ .

(٣) من قوله تعالى ﴿ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ فَنَادَوا .... ﴾ ص : ٣ . وانظر : الكتاب ٢ / ٣٧٥ .

(٤) انظر : ماتقدم في ص : ٦٣٩ هـ ٥ .

(٥) انظر : المقتضب ٣ / ٧٣ .

(٦) انظر : الكتاب ٢ / ٣٧٦ .

(٧) يشير إلى مذهبِ الأخفشِ في لَوْلَايَ ، وهو اختيارُه كما تقدَّمَ .

بابُ إشراكِ المُظْهَرِ للمُضْمَرِ[(١)]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبيِّنَ مايجوزُ / ٦٤ب في إشراكِ المُظْهَرِ للمُضْمَرِ ممّا لايجوزُ[(٢)] .

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في إشراكِ المُظْهَرِ للمُضْمَرِ ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

ولِمَ لايجوزُ إشراكُ المُظْهَرِ للمُضْمَرِ المرفوعِ المتَّصلِ بالفِعْلِ مِنْ غيرِ تأكيدٍ ، إلاّ على قُبْحٍ ؟[(٣)] .

ولِمَ جازَ في المُضْمَرِ المتَّصلِ المنصوبِ ؟ ، وماحكمُ : رأيتُكَ وزيداً ؟ ولِمَ جازَ مِنْ

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابُ مايحسُنُ أنْ يَشْرَكَ المظهرُ المضمرَ فيما عمل ومايَقْبُح أن يشركَ المظهرُ المضمرَ فيما عمل فيه ، انظر : الكتاب ١ / ٣٨٩ (بولاق) ، ٢ / ٣٧٧ (هارون) .
وقد اختلفت النسخ في ترتيب هذا الباب مع مابعده ، ففي المطبوع ونسخة المبرد وقع هذا الباب بعد الباب الآتي . ومافي نسخة السيرافي والفارسيّ موافقٌ لترتيب الشارح . انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٥٣ ب ، ١٥٧ب ، التعليقة ٢ / ٩١ ، ٩٣ .
كما تداخل البابان في بعض النسخ ، ومنها نسخة الشارح ، فبعض مادة هذا الباب أدخلت فيما يليه ، وسأشير إلى ذلك في موضعه من الباب الآتي . إن شاء اللّهُ تعالى .

(٢) تحدث سيبويه في هذا الباب عن أحكام العطف على الضمير المتصل المرفوع والمنصوب ، وهناك أحكامٌ وردت في هذا الباب في نسخة المبرد ونسخة مبرمان وطبعتي بولاق وهارون ، وهي : حكم توكيد ضمير الرفع المتصل بالنفس وأخواتها ، والعطف على الضمير المرفوع المنفصل ، والعطف على المضمر المجرور ، وتوكيده بالنَّفس وأخواتها .
وقد أدخل الشارح هذه الأحكام في الباب الآتي ماعدا حكم العطف على المرفوع المنفصل ، فإنَّه أورده في هذا الباب ، وهذا الباب أحقُّ بها جميعاً كما ذكر السيرافي .
انظر : الكتاب ١ / ٣٩٠ - ٣٩٢ (بولاق) ، ٢ / ٣٧٩ - ٣٨٣ (هارون) ، شرح السيرافي ٣ / ١٥٤ أ -ب .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وأمّا مايقبُحُ أنْ يشركه المظهرُ فهو المضمرُ في الفعل المرفوعُ ، وذلك قولك : فعلْتُ وعبدُالله ، وأفعلُ وعبدُ اللّه ، وزعم الخليلُ أنَّ هذا إنما قَبُح من قِبَل أنَّ هذا الإضمار يُبنى عليه الفعلُ ، فاستقبحوا أنْ يشركَ المظهرُ مضمراً يُغَيِّر الفعلَ عن حاله ؛ إذْ بَعُدَ شبهُهُ منه » . انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٥٤ أ ، وفي طبعتي بولاق ١ / ٣٨٩ ، وهارون ٢ / ٣٧٨ : إذا بَعُد منه ، ومافي نسخة السيرافي أوضح .
وسيعيد الشارح السؤال قريباً بلفظ آخر .

غَيْرِ تأكيدٍ ، وإنَّكَ وزيداً مُنْطَلِقان ؟[١] .

ولِمَ قَبُح : فَعَلْتُ وعبدُاللَّه ، وأفْعَلُ وعبدُاللَّه ؟[٢] .

ولِمَ غُيِّر الفعْلُ للمُضْمَرِ المرفوعِ[٢] ؟ ومافي شدَّةِ الاتِّصالِ ممّا يُوجِبُ تغييرَ الفعْلِ ؟ ومادليلُه منْ أنَّه نظيرُ استتارِه في الفعْلِ ؟.

ولِمَ جرى المُنْفَصِلُ مَجرى المُظْهَرِ ؟[٣] .

ولِمَ صارت التَّاءُ في : ضَرَبْتُ ، بمنزلة الألفِ في : أَعْطَيْتُ ؟[٤] .

وما الشَّاهدُ في قوله جلَّ وعزَّ : ﴿ فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ ﴾[٥] ، و﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾[٦] ؟.

ولِمَ حَسُنَ بالتَّأكيدِ العَطْفُ عليه ، ولم يَحْسُنْ بغَيرِ التَّأكيد ؟ ومانظيرُه منْ قولهم : قَدْ عَلِمْتَ أنْ لاتقولُ ذاك ؟ ولِمَ كان التَّأكيدُ في المُضْمَرِ بمنزلةِ الفَصْلِ في هذا[٧] ؟

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « أمّا مايَحْسُنُ أنْ يشركَه المظهرُ فهو المضمرُ المنصوب ، وذلك قولك : رأيتُك وزيداً ، وإنَّك وزيداً منطلقان » . الكتاب ١ / ٣٨٩ (بولاق) ، ٢ / ٣٧٧ (هارون) .

(٢) انظر ماتقدم في ص : ٦٤٦ هـ٣ .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وأما علامة الإضمار التي تكونُ منفصلةً من الفعل ولاتُغيِّر ماعَمِلَ فيها عن حاله إذا أُظهر فيه الاسمُ ؛ فإنَّه يَشْركها المظهرُ ؛ لأنَّه يُشْبِهُ المظهرَ ، وذلكَ قولك : أنت وعبدُ اللَّه ذاهبان ، والكريمُ أنت وعبدُ اللَّه » . الكتاب ١ / ٣٩٠ (بولاق) ، ٢ / ٣٨٠ (هارون) .

وقد وقعت هذه المسألة في الطبعتين ونسخة المبرد بين مسائلَ أدخلها الشارح في الباب الآتي .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وأمّا فَعَلْتُ ؛ فإنَّهم قد غيَّروه عن حاله في الإظهار ، أُسكنت فيه اللامُ ، فكرهوا أنْ يَشْرِكَ المظهرُ مضمراً يُبنى له الفعْلُ غيرَ بنائه في الإظهار حتى صار كأنه شيءٌ في كلمةٍ لايُفارقُها كالف : أعطيت » . الكتاب ١ / ٣٩٠ (بولاق) ، ٢ / ٣٧٨ (هارون) .

(٥) من قوله تعالى : ﴿ قَالُواْ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّا لَن نَّدْخُلَهَآ أَبَدًا مَّا دَامُواْ فِيهَا .... إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ ﴾ المائدة : ٢٤ .

(٦) من قوله تعالى : ﴿ وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ .... وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ البقرة : ٣٥ .

(٧) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فإنْ نعتَّه حَسُن أنْ يَشْرِكه المظهرُ ، وذلك قولك : ذهبتَ أنتَ وزيدٌ ، قال اللَّهُ عزَّ وجلَّ .... وذلك أنَّك لما وصفتَه حَسُن الكلامُ حيثُ طوَّلتَه ووكَّدتَه ، كما قال : قد علمتُ أنْ لاتقولُ ذاك ، فإنْ أخرجتَ (لا) قَبُح الرفعُ » . الكتاب ١ / ٣٩٠ (بولاق) ، ٢ / ٣٧٨ (هارون) .

وهل ذلك لأجْلِ البيانِ بطولِ الكلامِ الذي يُخْرِجُ الثَّاني من الحَمْلِ على مالايَصْلُحُ أنْ يُحْمَلَ عليه ؟.

وما الشَّاهدُ في قولِ اللَّه جَلَّ وعزَّ : ﴿ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا ﴾(١) ؟ ولِمَ حَسُنَ العَطْفُ على المُضْمَرِ المُتَّصلِ مِنْ غيرِ تأكيدٍ ؟ (٢).

وما الشَّاهدُ في قولِ عُمَرَ بنِ أبي ربيعة :

قُلْتُ إذْ أقْبَلَتْ وزُهْرٌ (٣) تهادى .·. كَنِعاجِ المَلاءِ يَعْسِفْنَ رَمْلا(٤)

ويُروى :

... .·. كَنعاجِ المَلا تَعسَّفْنَ رَمْلا ؟

ولِمَ جازَ في الضَّرورةِ مثلُ هذا ؟ وهل ذلك لأنَّه شُبِّه بالمُضْمَرِ المُنْفَصِلِ ؟.

---

(١) من قوله تعالى : ﴿ سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ .... وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ .... ﴾ الأنعام : ١٤٨.

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وقال اللَّه عزّ وجلّ .... حَسُن لمكان : لا » . الكتاب ١ / ٣٩٠ (بولاق) ، ٢ / ٣٧٩(هارون) .

(٣) أ : إذْ أقبلت هندٌ وزهر ... ، وهو سهوٌ .

(٤) من البحر الخفيف ، وقد جاء في ملحق الديوان مع بيتٍ آخر ، وقبلهما مقطوعة تتّفق معهما في البحر والقافية ، ومطلعها :

حُمِّلَ القَلْبُ مِنْ حُمَيْدَةَ ثِقْلا .·. إنَّ في ذاكَ للفؤادِ لَشُغْلا

الزُّهر : جمع زهراء وهي البيضاء ، والملا : الصحراء ، مقصورٌ ، ومدُّه ضرورة ، ولم أقف على رواية المد عند غير الشارح ، والعَسْف : ركوب المفازة وقطعُها بغير قصدٍ ولاهداية ولاطريق مسلوك ، ومراد الشاعر : أنَّ هؤلاء النسوة يمشين كمشي نعاج الوحش إذا وقعت في الرمل ، فهنّ ينقلن قوائمهنّ نقلاً بطيئاً . انظر : المنقوص والممدود للفراء ٢١ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٠١ ، اللسان ٩ / ٢٤٥ (عَسَفَ) .

انظر : ديوان عمر ٤٩٨ ، الكتاب ٢ / ٣٧٩ ، الكامل ١ / ٣٢٢ ، ٣ / ٣٩ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٨٢ ، الخصائص ٢ / ٣٨٦ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٩٠ ، الإفصاح ٣٤٦ ، الإنصاف ٢ / ٤٧٥ ، شرح المفصل ٣ / ٧٦ ، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٨١ ، شرح التسهيل ٣ / ٣٧٤ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١١٣أ ، البسيط ١ / ٣٤٥ ، الملخص ٥٩٠ ، المقاصد النحوية ٤ / ٦١ .

الجـواب :

الذي يجوزُ في إشراكِ المُظْهرِ للمُضْمَرِ إجراؤه عليه في كلِّ مُضْمَرٍ إلا المُضْمَر المُتَّصِلَ المرفوعَ ، فإنَّه لايجوزُ أنْ يُعْطَفَ عليه إلا بالتَّأكيد ؛ لأنَّه غُيِّر له لَفْظُ الفعْلِ حتى صار كبعضِ حُروفِهِ ، وبعضُ حروفِ الفعْلِ لايُعْطَفُ عليه ، فلما عُوملَ بالتَّغيير مُعاملةَ بعضِ حروفِ الفعْلِ ؛ عُوملَ بالامتناعِ من العَطْفِ عليه تلك المعاملةَ ؛ حتى يجري على قياسٍ مستقيمٍ [١] . فإذا أُكِّدَ أبانَ التَّأكيدُ معنى المُضْمَرِ حتَّى يصير بالتَّأكيدِ / ٦٥ أ كالمُنْفَصِلِ ؛ للبيانِ الذي يُوجِبُه التَّأكيدُ ، ولو لَمْ يكُنْ لَمْ يَجُزْ ؛ لما بيَّنا .

وتقولُ : رأيتُكَ وزيداً ، وإنَّك وزيداً منطلقانِ ، فيَحْسُنُ هذا ؛ لأنَّ الضَّميرَ المنصوبَ لايُغَيَّرُ له لَفْظُ الفعْلِ ، فجرى مَجرى المُنْفَصِلِ [٢] .

وتقولُ : فَعَلْتُ أنا وعبدُ اللَّه ، ويقبح : فَعَلْتُ وعبدُاللَّه ، وأفْعَلُ وعبدُاللَّه ؛ لأنَّه عَطْفٌ على المُضْمَرِ المرفوعِ منْ غَيْرِ تأكيدٍ .

وشِدَّةُ الاتِّصالِ تتعاظَمُ ، فيكونُ بَعْضُه أَشَدَّ اتِّصالاً منْ بعضٍ بوجوهٍ مَعْقولةٍ تَقْتضي ذلك ، فما اتَّصَلَ من الزَّوائدِ بالكلمةِ بما لو سَقَطَ لم يكُنْ للكلمةِ معنى فهو أشَدُّ اتِّصالاً مِمّا يتعاقبُ عليها كتعاقُبِ هاءِ التَّأنيثِ في نحوِ : قائمٍ ، وقائمة ، وذلك كالواوِ في : ضَرُوبٍ ، والألفِ في : ضاربٍ ، فما كان من الزَّوائدِ في حَشْوِ الكلمةِ فهو أشَدُّ اتِّصالاً مِمّا كانَ في آخرِ الكلمةِ قد أتى بعدَ سلامةِ بُنيتِها ، وخُلوصِ معناها

---

(١) سيذكر قريباً أنَّ العطف على الضمير المرفوع المتصل من دون توكيد قبيح في الكلام ، فمراده بالجواز هنا الجوازُ المطلق . غير المقيد بقبح . وماذكره هو مذهب البصريين ، أما الكوفيون فأجازوا العطف مطلقاً . انظر : الكتاب ٢ / ٣٧٨ ، معاني القرآن للفراء ١ / ٣٠٤ ، ٣ / ٩٥ ، المقتضب ٣ / ٢١٠ ، الكامل ١ / ٣٢١ ، ٣ / ٣٩ ، الأصول ٢ / ٧٨ - ٧٩ ، شرح السيرافي ٣ / ١٥٥ ب - ١٥٦ أ ، الإنصاف ٢ / ٤٧٤ - ٤٧٨ ، شرح المفصل ٣ / ٧٦ - ٧٧ ، شرح التسهيل ٣ / ٣٧٣ - ٣٧٤ ، الارتشاف ٢ / ٦٥٨ .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، الكامل ١ / ٣٢١ - ٣٢٢ ، شرح السيرافي ٣ / ١٥٥ أ - ب ، شرح المفصل ٣ / ٧٧ ، شرح التسهيل ٣ / ٣٧٤ ، الارتشاف ٢ / ٦٥٧ .

على التَّعاقُبِ في ذلك الزَّائدِ .

وما اتَّصَلَ بالكلمةِ مِّما لايَصْلُحُ أنْ يُوقَفَ عليه فهو أشَدُّ اتِّصالاً بها مِّما يُمكِنُ أنْ يُوقَفَ عليه ، كالباءِ في : بزيدٍ ، ومِنْ [في][1] قولك : مِنْ زيدٍ[2] .

وما اتَّصَلَ بالكلمةِ على تغييرِ صِيْغَتِها عمّا كانَتْ عليه قَبْلَ اتِّصالِه فهو أشَدُّ اتِّصالاً مِّما اتَّصَلَ بها على غيرِ تغييرٍ .

فعلى هذهِ الأُصولِ يُعْمَلُ في شِدَّةِ الاتِّصالِ ، فالتَّاءُ في : ضَرَبْتُ ، بمنزلةِ الألفِ في : أَعْطَيْتُ[3] ، في شِدَّةِ الاتِّصالِ ؛ لأنَّهما جميعاً لو سَقَطا ؛ لم يَبْقَ للكلمةِ معنى ، فكانا بهذا أَقْرَبَ إلى الحروفِ الأُصولِ .

وفي التَّنزيلِ :﴿ فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ ﴾ ، و﴿ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ ﴾ ، فهذا حسَنٌ على القياسِ الذي بَيَّنا .

ونظيرُه : قد علمتُ أنْ لاتقولُ ذاك ؛ لأنَّه لما طالَ الكلامُ بحرفٍ يُؤذِنُ بصِحَّةِ حَمْلِ الثَّاني على الأوَّلِ ؛ حَسُنَ الكلامُ[4] .

وفي التَّنزيلِ : ﴿ لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا ﴾ ، فجاءَ هذا مِنْ غيرِ تأكيدِ المُضْمَرِ ، ولكنْ فيه مايقومُ مَقامَ التَّأكيدِ مِنْ (لا) ، والدَّليلُ على ذلك أنَّه يَحْسُنُ : قَدْ عَلِمْتُ أنْ لاتقولُ ذاك ؛ لأنَّ (لا) قد فَصَلَتْ ، وقامتْ مَقامَ الاسمِ في هذا

---

(١) تكملة يقتضيها السياق .

(٢) إنْ عنى الوقف الاضطراري - وهو ممتنعٌ في الباء ، وجائزٌ في مِنْ - فمراده أنَّ الباء أشدُّ اتصالاً من (مِنْ) ، ويكون المثالان على اللف والنشر . انظر : كتاب الكتاب ٤٧-٤٨ ، صبح الأعشى ٣ / ٢١٢ ، وإنْ أراد الوقف الاختياري وهو ممتنعٌ في حروف الجر جميعاً ، فالمثالان لشيءٍ واحدٍ وهو المفضل هنا . انظر : النشر ١ / ٢٣٠ - ٢٣١ .

(٣) يريد الهمزة . انظر : الكتاب ٢ / ٣٧٨ ، التعليقة ٢ / ٩٢ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٣٧٨ . وقال السيرافي معلِّقاً : « وشبَّه سيبويه العوَض في هذا كالعوَضِ الذي يقع في أنَّ المشدَّدة إذا خُفِّفت وليها الفعلُ كقولك : قد علمتُ أنْ لاتقول ذلك ، وأصلُه : قد علمتُ أنَّك لاتقول ، ولو قلتَ : علمتُ أنْ تقول ذلك ، على معنى : أنَّك تقول ؛ لم يحسُن ؛ لأنْ لاعوض من تخفيف أنْ» . شرح السيرافي ٣ / ١٥٦ أ .

فكذلك (لا) في الآيةِ قَدْ فَصَلَتْ ، وقامَتْ مَقامَ الاسمِ فيه [1] .

وقالَ عُمَرُ بنُ أبي ربيعةَ :

/ ٦٥ب قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وزُهْرٌ تهادى .·. كَنِعَاجِ المَلا تَعَسَّفْنَ رمْلا [2]

فجازَ هذا في ضرورةِ الشَّاعرِ [3] ، وإنَّما وجهُ الكلامِ : قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ هي وزُهْرٌ تهادى ، وإنَّما جاز في الضَّرورةِ ؛ تشبيهاً بالمُضْمَرِ المُنْفَصِلِ ؛ إِذْ قَدْ اجتمعا في الإضمارِ وعلامةِ المرفوعِ .

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٣٧٩ ، الكامل ١ / ٣٢٢ ، شرح السيرافي ٣ / ١٥٥ ب - ١٥٦ أ ، شرح المفصل ٣ / ٧٦ ، شرح التسهيل ٣ / ٣٧٣ .

(٢) تقدم تخريجه في : ص ٦٤٨ .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٣٧٩ ، الكامل ١ / ٣٢٢ ، شرح المفصل ٣ / ٧٦ .

بابُ ماتردُّه علامةُ الإضمارِ إلى أصْلِه [1]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبيِّنَ مايجوزُ فيما تردُّه علامةُ الإضمارِ إلى أَصْلِهِ ممّا لايجوزُ [2].

مسائلُ هذا البابِ :

ماالذي يجوزُ فيما تردُّه علامةُ الإضمارِ إلى أَصْلِهِ ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

ولِمَ لايجوزُ أنْ يُتْرَكَ مع علامةِ الإضمارِ على ماجرى به الاستعمالُ ؟ وهل ذلك لأنَّها تُزيلُ علَّةَ التَّغييرِ عن الأَصْلِ ؟ [3].

ولِمَ جاز : لِعبداللَّه مالٌ ، بالكسرِ ، ولَمْ يَجُزْ إلا : لَك مالٌ ، ولَه مالٌ ، بالفتحِ ؟ وهل ذلك لأنَّه قد زالَ التباسُ اللاّمِ بلامِ الابتداءِ في قولِك : إنَّ هذا لِزيدٍ ، لو فُتِحَتْ ، فقيل : إنّ هذا لَزيدٌ ؛ لالتبس المعنى ، وليس كذلك : إنَّ هذا لَهُ ؛ لأنَّه لو كانَتْ لامَ الابتداءِ ؛ لقيل : إنَّ هذا لَهو ؟ [4].

ولِمَ فُتِحَتْ لامُ الإضافةِ في النِّداءِ مِنْ قولِهم : يالَبَكرٍ ؟ [5].

---

(١) انظر : الكتاب ١ / ٣٨٩ (بولاق) ، ٢ / ٣٧٦ (هارون).

(٢) تحدث سيبويه في الباب عن بعض ماتردُّه علامة الإضمار إلى أصله ، ومن ذلك فتح لام الجر ، وضم ميم الجمع ، إذا اتصل بهما الضمير . وجاءت في هذا الباب عند الشارح مسائل وقعت في نسخة المبرد والمطبوعِ في الباب السابق ، وهو أحقُّ بها . انظر ماتقدم في ص : ٦٤٦ هـ ١ ، ٢ .

(٣) أشار إلى هذا سيبويه حيث ذكر أنَّ لام الجر إذا دخلت على الاسم الظاهر كسرت لئلا تلتبس بلام الابتداء ، وإذا دخلت على الضمير زال الالتباس ففتحت على الأصل . انظر : الكتاب ١ / ٣٨٩ (بولاق) ، ٢ / ٣٧٦ - ٣٧٧(هارون).

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فمن ذلك قولك : لِعبداللّه مالٌ ، ثم تقول : لَك مالٌ ، ولَه مالٌ ، فتفتحُ اللام ؛ وذلك أنَّ اللامَ لو فتحوها في الإضافة لالتبست بلام الابتداء إذا قال : إنَّ هذا لَفلانٌ ، ولَهذا أفضلُ منك ، فأرادوا أنْ يميِّزوا بينهما ، فلما أضمروا لم يخافوا أنْ تلتبسَ بها ؛ لأنَّ هذا الإضمارَ لايكون للرفع ويكونُ للجرّ » . الكتاب ١ / ٣٨٩ (بولاق) ، ٢ / ٣٧٦ - ٣٧٧ (هارون).

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ألا تراهم قالوا : يالَبكرٍ ، حين نادوه ؛ لأنَّهم قد علموا أنَّ تلك اللامَ لاتدخُل هاهنا ». الكتاب ١ / ٣٨٩ (بولاق) ، ٢ / ٣٧٧ (هارون) . وشاهد (يالبكر) قول مهلهل :

يالبكرٍ أنشروا لي كليباً ∴ يالبكرٍ أين أين الفرارُ

ولِمَ جاز : أعطيتُكُمْ ذاك ، مع الظَّاهر ، وأعطيتُكُمُوه ، مع المُضْمَرِ ؟ وهل ذلك لأنَّ كراهةَ وقوعِ الواوِ طَرَفاً في الاسمِ قد زالَتْ ؛ إذْ قد صار الضَّميرُ المُتَّصِلُ هو آخرَ الفعْلِ ، مع تَشْبيهِ بغيرِهِ مما يردُّه الإضمارُ إلى أَصْلِهِ ، مع أنَّ الاسْتخافَ الذي كان مع الظَّاهرِ الذي هو أكْثَرُ وأحقُّ بالتَّخفيفِ قد زال ؛ فلهذا كان القياسُ : أعطيتُكُمُوه ، بالردِّ إلى الأَصْلِ ، وصار ماحُكِيَ عن بعضِ العربِ - [و][1] هو قولهم : أعطيتُكُمْهُ - شاذاً في القياسِ ؟ ولِمَ جاز : أعطيتُكُمُ اليومَ ، بالضَّمِّ ، ولم يَجُزْ بالكَسْرِ على أَصْلِ الحركةِ لالتقاءِ الساكنَيْنِ ؟ وهل ذلك لأنَّه رَدٌّ إلى الأصْلِ مع إتباعِ الضَّمِّ الضَّمَّ ؟ [2].

ولِمَ قَبُح : فَعَلْتَ نَفْسُك ، حتى تقولَ : أَنْتَ نَفْسُك[3] ؟ ولِمَ أَدْخَلَ هذا في هذا الباب [4] ؟ وهل ذلك لأنَّ الأَصْلَ أَنْ يُؤَكَّدَ الظَّاهرُ بالظَّاهرِ ، والمُنْفَصِلُ بمنزلةِ الظَّاهرِ ، وردَّه التَّأكيدُ بالنَّفْسِ إلى الأَصْلِ ، وهو المُنْفَصِلُ ، فهو يُشْبِهُ هذا البابَ بالردِّ إلى الأَصْلِ ؟.

/ ٦٦أ ولِمَ حَسُنَ : فَعَلْتَ أَنْتَ نَفْسُك ، ولَمْ يَحْسُنْ : فَعَلْتَ نَفْسُك؟ وهل ذلك لأنَّ النَّفْسَ لَمْ يتمكَّنْ في التَّأكيدِ ؛ إذ يجري على طريقِ اسمِ الجِنْسِ في كثيرٍ من الكلام ، كقولِكَ : نَزَلْتُ بِنَفْسِ الجَبَلِ ، وإنَّ نَفْسَ الجَبَلِ مقابلي ، فَكَثُرَ كونُها تلي العاملَ ، فاحتاجت إلى التَّأكيدِ بالمُنْفَصِلِ ؟ [3].

---

(١) تكملة يقتضيها السياق .

(٢) هذه المسائل ضمّها قول سيبويه : « وقد شبهوا به قولهم : أعطيتُكُمُوهُ ، في قول مَنْ قال : أعطيتُكُمْ ذلك ، فيجزم ..... » إلى قوله : « وزعم يونُسُ أنّه يقول : أعطيتُكُمْهُ ، وأعطيتُكُمْها ، كما يقولُ في المظهر ، والأول أكثرُ وأعرفُ » . الكتاب ١ / ٣٨٩ (بولاق) ، ٢ / ٣٧٧ (هارون) .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « واعلم أنّه قبيحٌ أنْ تَصِفَ المضمرَ بنَفْسك وما أشبهه ؛ وذلك أنّه قبيحٌ أنْ تقول : فَعَلْتَ نفسُك ، إلا أنْ تقولَ : فَعَلْتَ أنت نفسُك ، .... وإذا قُلْتَ : نفسُك ، فإنما تُريد أنْ تؤكّد الفاعلَ ،ولما كانت نَفْسُك يُتكلَّم بها مبتداةً وتُحملُ على مايُجرُّ ويُنْصَبُ ويُرْفَعُ ؛ شبّهوها بما يشرك المضمرَ ، وذلك قولك : نزلتُ بنفس الجبل ، ونفسُ الجبل مقابلي ، ونحو ذلك » . الكتاب ١ / ٣٩٠ (بولاق) ، ٢ / ٣٧٩ (هارون) .

(٤) تقدم أنَّ هذه المسألة ومابعدها أشبه بالباب السابق ، وقد وقعت فيه في نسخة المبرد ، وطبعتي بولاق ، وهارون ، انظر ص : ٦٤٦ هـ ١ ، ٢ .

ولِمَ جاز : [قُمْتُمْ] [١] كُلُّكُم ، وجِئْتُم أجمعونَ ، مِنْ غَيْرِ تأكيدِ المُتَّصِلِ ؟ وهل ذلك لِتمَكُّنِ كُلٍّ ، وأجمعينَ في التَّأكيد ؛ إذْ أَجْمَعونَ لايلي العواملَ ، و(كلُّهم) يَغْلِبُ عليه ألاّ يليَ العواملَ ؟[٢] .

ولِمَ جاز : ذَهَبْتَ أَنْتَ وعبدُاللّهِ ، وذهبتَ أَنْتَ وأنا ، ولم يجز : ذهبتَ وعبدُاللّهِ ، إلا على ضَعْفٍ ؟[٣] .

وما الشَّاهدُ في قول الرّاعي :

فلمّا لَحقْنا والجيادُ عَشيَّةً .·. دَعَوا ياَلَكَعْبٍ واعْتَزَينا لعامرِ[٤] ؟

وماحُكْمُ العَطْفِ على المُضْمَرِ المجرورِ ؟ ولِمَ لايجوزُ إلا بإعادةِ الجارِّ ؟ .

ولِمَ جاز : ضَرَبْتُك وزيداً ، ولم يَجُزْ : مَرَرْتُ بِكَ وزيدٍ ، ولا هذا أبوكَ وعَمْرٍو

---

(١) تكملة من الجواب يقتضيها الكلام .

(٢) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وإنْ قلتَ : فعلتُم أجمعونَ ؛ حَسُن ؛ لأنّ هذا يُعَمُّ به » وقوله : « وأما أَجْمَعونَ فلا يكون في الكلام إلا صفةً ، وكلُّهم قد تكون بمنزلة أجْمعين ؛ لأنَّ معناها معنى أجمعينَ ، فهي تجري مجراها». الكتاب ١ / ٣٩٠ (بولاق) ، ٢ / ٣٧٩ - ٣٨٠ (هارون) .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « واعلم أنّه قبيحٌ أنْ تقول : ذهبتَ وعبدُاللّه ، وذهبتُ وعبداللّه ، وذهبتَ وأنا ؛ لأنَّ أنا بمنزلة المظهر ، ألا ترى أنّ المظهرَ لايشركُه إلا أنْ يجيء في الشعر » . الكتاب ١ / ٣٩٠ (بولاق) ، ٢ / ٣٨٠ (هارون) . وقد تقدمت المسألة في الباب السابق . انظر ص : ٦٤٩ .

(٤) من الطويل ، من قصيدة قالها في هجاء ابن بعّاج الكلبي وقومه ، وقد تناثرت أبياتها في المصادر ، واجتهد المستشرق راينهرت في ترتيبها ، فجعل أولها :

أحارِ بنَ عَبْدٍ للدُّموعِ البوادِرِ .·. وللجَدِّ أمسى عظمُه في الجبائرِ

أما نوري القيسي وهلال ناجي فأورداها مقطوعاتٍ ، وجعلا الشاهد مع بيتٍ قبله مقطوعة واحدة .

ويروى الشاهد :

فلمّا التقت فرسانُنا ورجالُهم ....

ولاشاهد فيها ، انظر : غريب الحديث للحربي ٣ / ٩٢١ ، غريب الحديث لأبي عبيد ١ / ٣٠٢ ، القطع والائتناف ١٢٦ ، وكعب في الشطر الثاني تحريف كلب ، فيما يظهر ، وإنْ ورد في بعض المصادر .

انظر : الديوان ١٣٤ (راينهرت) ، شعر الراعي ٢١٢ (القيسي وناجي) ، الكتاب ٢ / ٣٨٠ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٨٢ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٣٥ ، المحكم ٢ / ١٠٩ (عمر) ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٩١ ، الفائق ٢ / ٤٢٥ ، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٨١ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢١٨ب .

حتى تقول : مررتُ بكَ وبزيدٍ ، وهذا أبوكَ وأبو عَمْرٍو ؟[(١)] وهل ذلك لأنّه لما ضَعُفَ في المُضْمَرِ المرفوعِ ؛ لشدَّةِ اتِّصاله ، مع أنَّ له مُنْفصلاً يجوزُ أنْ يُبْنَى على الفعْلِ كما يُبْنى المُتَّصلُ ، ثم صارَ الأَمْرُ إلى المجرورِ ، وله مثْلُ ذلك في شدَّةِ الاتِّصالِ منْ غيرِ أنْ يكونَ له مُنْفَصلٌ ؛ حَدثَ سَبَبٌ آخَرُ يقتضي الضَّعْفَ ، فلم يَكُنْ بَعْدَ الضَّعْفِ الأَوَّلِ إلا امتناعُ الجوازِ ، وهذا أصلٌ يَدُورُ في العربيةِ : إذا كانَ سَبَبٌ يَضْعُفُ لأَجْلهِ الحكمُ ، ثم حَدَثَ سَبَبٌ آخَرُ يَضْعُفُ لأجله ؛ امتنعَ الحكمُ ؛ لاجتماعِ سَبَبَي الضَّعْفِ ؟[(٢)].

ولِمَ جازَ : فَعَلْتَ أَنْتَ وزيدٌ ، ولَمْ يجُزْ : مَرَرْتُ بكَ أنت وزيدٍ ؟ وهل ذلك لأنَّ المجرورَ أَشَدُّ اتِّصالاً ؛ منْ أَجْلِ أنَّه مع الأوّلِ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ إذا عاقَبَ التَّنوينَ الذي هو بهذه المنزلة ، و(فَعَلْتَ)جملةٌ ليس الضَّميرُ بمُتَمِّمٍ فيها للفعْلِ ، وإنما هو مُشبَّهٌ بالمُتَمِّمِ ، مع أنَّ (أَنْتَ) لايُعْتَدُّ به في المجرورِ ؛ لأنَّه ليس له مُنْفَصلٌ ، فهو بمنزلة مالم يُذْكَرْ ؛ لأنَّه إنَّما يُسْتَعارُ للتَّأْكيدِ في معنى المخاطب ، ولا يُظْهِرُ حالَ الضَّميرِ المُتَّصلِ كإظهارِ (أَنْتَ) للضَّميرِ المُتَّصلِ في : فَعَلْتَ ؛ إذْ يُظْهِرُ أنَّه للمُخَاطَبِ وأنَّه للمرفوعِ ؟[(٣)].

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ومما يقبحُ أن يشركه المظهرُ علامةُ المضمر المجرور ، وذلك قولك : مررتُ بك وبزيدٍ ، وهذا أبوك وعمرٍو ، كرهوا أن يشرك المظهرُ مضمراً داخلاً فيما قبله ؛ لأنَّ هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنَّها لايُتكلّم بها إلا معتمدةً على ماقبلها ، وأنها بدلٌ من اللفظ بالتنوين ، فصارت عندهم بمنزلة التَّنوين ، فلما ضَعُفَتْ عندهم كَرِهوا أنْ يُتْبعوها الاسمَ » . الكتاب ١ / ٣٩١ (بولاق) ، ٢ / ٣٨١ (هارون).

(٢) ذكر الشارح سببين لضعف ضمائر الجر : الأول شدة اتصالها بالعامل فيها حرفاً كان أم اسماً ، والثاني أنَّها لامُنْفَصلَ لها . وهذان السببان يدخل فيهما ماجُرَّ بالحرف وماجُرَّ بالاسم المضاف .

أما سيبويه فذكر سببين : أحدهما عامٌ يدخل فيه المجرور بالحرف والمجرور بالمضاف ، وعبَّر عنه بقوله : « أنَّها لايُتكلّم بها إلا معتمدةً على ماقبلها » ، وهو يدخل في شدة الاتصال التي ذكرها الشارح .

والآخر خاصٌ بالمجرور بالمضاف ، وهو ماعبّر عنه بقوله : « وأنَّها بدلٌ من اللفظ بالتنوين ، فصارت عندهم بمنزلة التنوين » ؛ يعني معاقبة المضاف للتنوين ، وهذا يدخل - أيضاً - في شدة الاتصال . انظر : الكتاب ١ / ٣٩١ (بولاق) ، ٢ / ٣٨١ (هارون) .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ولم يجز أيضاً أنْ يُتبعوها إياه وإن وصفوا ، لايحسنُ لك أن تقول : مررتُ بك أنتَ وزيدٍ ، كما جاز فيما أَضمرتَ في الفعل ، نحو : قمتَ أنت وزيدٌ ؛ لأنَّ ذلك - وإنْ كان قد أُنزل منزلة آخر الفعل - فليس من الفعل ولامن تمامه ، وهما حرفان يستغني كلٌّ واحدٍ منهما بصاحبه كالمبتدأ والمبني عليه ، وهذا يكون من تمام الاسم وهو بدلٌ من الزيادة التي في الاسم ، وحالُ الاسم إذا أُضيف إليه مثل حاله منفرداً ، لايُستغنى به » . الكتاب ١ / ٣٩١ (بولاق) ، ٢ / ٣٨١ (هارون) .

وقوله : « وجاز : قمتَ أنت وزيدٌ ، ولم يجز : مررتُ بك أنت وزيدٍ ؛ لأنّ الفعل يستغني بالفاعل ، والمضاف لايستغني بالمضاف إليه ؛ لأنَّه بمنزلة التنوين » . الكتاب ١ / ٣٩١ (بولاق) ، ٢ / ٣٨٢ (هارون) .

ولِمَ جـازَ : مَرَرْتُ بِكُم أَجْمَعِينَ ، ومَرَرْتُ بِهِم كُلِّهم ، ولـم يَجُزْ مـثلُ ذلك في العَطْفِ ، وكلاهما تابعٌ للأوَّلِ ؟ وهل ذلك / ٦٦ب لأنَّ أَجْمَعِينَ لايكونُ إلا تأكيداً ، وكُلُّهُم بِهـذه المنزلة ؛ فـهـو يجـري على المجـرورِ والمرفـوعِ والمنصـوبِ ، والمُضْمَرِ والمُظْهرِ ؛ لتَمَكُّنِه في مـعنى التَّأكـيد ، وظهـورِ ترتيبِه من المؤكَّدِ ، وأنَّه يُعْمَلُ فـيـه في مـوضعِه بَعْدَ المؤكَّد ، ولايَصِحُّ أنْ يَقَعَ مَوْقِعَه ، وليـس كـذلك العَطْفُ ؛ لأنَّه نظيـرُ المعطوفِ عليـه فـي أنَّ المَوْقِعَ الأوَّلَ لهما ، وليـس أحدُهما أحقَّ به من الآخرِ إلا بمقدارِ السَّبْقِ إليـه ، ولو سَبَقَ إليـه الآخَرُ لجازَ ، فـهـذا يَفْرُقُ بينَ الأَمْرَيْنِ بما يَقْتَضي اخـتلافَ الحُكْمِ فيهما ؟[١].

ولِمَ جازَ : مررتُ بكَ نَفْسِك ، ولـم يجز : فَعَلْتَ نَفْسُك[٢] ؟ وهل ذلك للحاجةِ إلى تأكـيدِ المُضْمَرِ المجرورِ في : بكَ ، فلم يَكُنْ سَبِيلٌ إلى إعادةِ الجارِّ كـمـا يكونُ في العَطْفِ ، ولَمْ يَجِبْ فيه أَنْتَ ؛ لأنَّه مُسْتَعارٌ ، ولاكان لإعادةِ الجارِّ معنىً ؛ لأنَّه يُخْرِجُه عن طريقةِ التَّأكـيدِ ، فلم يَكُنْ سَبِيلٌ على الأُصُولِ الصَّحـيـحةِ إلا إلى هذا ، وهو : مـررتُ بكَ نَفْسِك ؛ للموانعِ التي تَمْنَعُ من إعادةِ الجارِّ ، ومن إيجابِ التَّأكـيدِ بأَنْتَ كما يَجِبُ في : فَعَلْتَ أَنْتَ نَفْسُكَ ؟.

وما الشَّاهِدُ في قولِ الشَّاعِرِ[٣] :

---

(١) هذا سؤالٌ عن قـول سيـبـويه : « ولكنَّهم يقـولون : مـررتُ بكم أجمعينَ ؛ لأنَّ أَجْمعين لايكونُ إلا وصـفـاً ، ويقـولون : مـررتُ بهم كُلِّهم ؛ لأنَّ أحد وجهـيـهـا مثلُ أجمعين » . الكتاب ١ / ٣٩١ (بولاق) ، ٢ / ٣٨١ (هارون) .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وتقولُ أيضاً : مررتُ بك نفسكَ ، لما أجزتَ فيها مايجوز في : فعلتُم ، مما يكونُ معطوفاً على الأسماء احتملتْ هذا ؛ إذ كانت لاتغيِّرُ علامةَ الإضمار هاهنا ماعَمِل فيـهـا ، فضارعت هاهنا مايَنتصِب ، فجاز هذا فيـهـا ، وأما في الإشراك فلا يجوز ؛ لأنَّه لايحسُن الإشراكُ في : فعلتَ ، وفعلتُم ، إلا بأَنْتَ وأَنْتُم ، وهذا قـولُ الخليل - رحـمـه اللّه - وتفـصـيلُه عن العـرب » . الكتـاب ١ / ٣٩١ (بولاق) ، ٢ / ٣٨١ -٣٨٢ (هارون) .

(٣) لم أقف عليه .

آبَـكَ أيِّـهْ بِـيَ أو مُصَـدَّرِ .·. من حُمُرِ الجِلَّةِ جَأْبٍ [1] حَشْوَرِ [2]

وقَولِ الآخَرِ [3]:

فاليومَ قَرَّبْتَ تهجونا وتَشْتِمُنا .·. فاذْهَبْ فما بِكَ والأيّامِ مِنْ عَجَبِ [4] ؟

ولِمَ جـازَ : فَعَلْتُم أجْمَعُونَ وكُلُّكُم ، مِنْ غَيْرِ تأكيـدٍ بالمُنْفَصِلِ ، ولَمْ يَجُزْ مِثْلُ ذلك في العَطْفِ حتى تقولَ : فَعَلْتُمْ أنْتُمْ وزَيْدٌ ؟ [5].

الجـوابُ :

الذي يجوزُ فيما تَرُدُّه علامةُ الإضمارِ إلى أصْلِه - إذا كان قد زال سَبَبُ التَّغْيِيرِ عن الأَصْلِ بعلامةِ الإضْمارِ - ردُّه إلى أَصْلِه .

ولايجـوزُ أَنْ يُتْرَكَ على التَّغْيِـيـرِ ؛ لأنَّ العِلَّةَ إذا بَطَلَتْ ؛ بَطَلَ الحُكْمُ ، إلا أنْ تَخْلُفَها عِلَّةٌ أخرى تَقُومُ مَقامَها .

وتقـولُ : هـذا لِعَبْدِاللّه ، فـإذا جِئْتَ بعلامةِ الإضْمارِ ؛ قُلْتَ : هذا لَهُ ، فَرَدَدْتَ

---

(١) أ : بجابٍ .

(٢) البيتان من الرجز .
آبك : ويلك ، وأيِّهْ بي : صِحْ بي ، والمصدَّر : العظيم الصدر ، والجِلَّة : المسنة ، والجأب : الغليظ ، والحَشْوَر : المنتفخ الجنبين . انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٥٧ أ - ب ، اللسان ٤ / ١٩٣ (حشر) .
انظر : الكتاب ٢ / ٣٨٢ ، المعاني الكبير ٢ / ٨٣٢ ، النكت ١ / ٦٦٩ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٩١ ، شرح الجمل ١ / ٢٤٤ ، شرح التسهيل ٣ / ٣٧٧ ، شواهد التوضيح ٥٥ ، البحر المحيط ٢ / ٣٨٨ ، الدر المصون ٢ / ٣٩٦ .

(٣) لم أقف عليه .

(٤) من البسيط .
اذهب : أمرٌ على طريق التهدُّد ، فما بك والأيام من عجب : أي أنت يتوقَّعُ منك أفعالٌ قبيحة ، ولاتعجب أنْ يَفعلَ القبيحَ مثلُكَ . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٢٠٧ .
انظر : الكتاب ٢ / ٣٨٣ ، الكامل ٣ / ٣٩ ، معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٧ ، الأصول ٢ / ١١٩ ، إعراب القرآن ١ / ٤٣١ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٩٢ ، الإنصاف ٢ / ٤٦٤ ، شرح المفصل ٣ / ٧٨ ، شرح الجمل ١ / ٢٤٤ ، شرح التسهيل ٣ / ٣٧٦ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٥٠ ب ، توضيح المقاصد ٣ / ٢٣٣ ، المقاصد النحوية ٤ / ١٦٣ ، الخزانة ٥ / ١٢٣ .

(٥) تقدَّمت المسألتان . انظر ص : ٦٥٤ هـ ٢ ، ٣ .

اللاّمَ إلى أَصْلِها من الفتحِ ؛ لأنَّ عِلَّةَ التَّغييرِ قد زالَتْ ، وهي الالتباسُ بلامِ الابتداءِ إذا قُلْتَ : إنَّ هذا لزيدٍ ، فلو فتحتها ، فَقُلْتَ : إن هذا لَزيدٌ ؛ لالْتَبَسَ المعنى ، وليس كذلك في الضَّميرِ ؛ لأنَّك تقولُ : هذا لَهُ ، وفي لامِ الابتداءِ : / ٦٧أ إنَّ هذا لَهُوَ ، كما تقولُ : إنَّ هذا لَكَ ، وفي لام الابتداء : إنَّ هذا لأَنْتَ [1] .

وتقولُ : يالَبَكْرٍ ، فَتَفْتَحُ لامَ الإضافةِ ؛ لأنَّ هذا المَوْقِعَ من النِّداءِ لاتَقَعُ فيه لامُ الابتداءِ [2] .

وتقول : أَعْطَيْتُكُمُوه ، فَتَردُّهُ هاءُ الإضمارِ إلى أَصْلِه ؛ إذ الأَصْلُ فيه : أَعْطَيْتُكُمُ ، وإنَّما أزالَتْ هاءُ الإضمارِ سببَ التَّغييرِ عن الأَصْلِ ؛ لأنَّه كان تُكْرَهُ الواوُ في آخرِ الاسمِ وقبلَها ضَمَّةٌ ، فلما لَحِقَتْ هاءُ الإضمارِ ؛ صارتْ آخرَ الاسمِ ، وزال مايَنْكَرِهُ من الواوِ في آخرِ الاسمِ ، فكانَتْ هاءُ الإضمارِ قد أَزالَتْ سَبَبَ التَّغييرِ ، فَرَجَعَ الكلامُ إلى أَصْلِه [3] .

ومن العربِ مَنْ يَقُولُ : أَعْطَيْتُكُمْهُ ، فَيُشَبِّهُ المُضمَرَ بالمُظْهَرِ كقولك : أَعْطَيْتُكُمْ ذاك [4] ، وهذا ضعيفٌ في القياسِ ؛ لما بيَّنا من أنَّه يَجِبُ أَنْ يَجْرِيَ على قياسِ نظائرِه مِمّا تردُّه علامةُ الإضمارِ إلى أَصْلِه ، وهو مذهبُ أكثرِ العربِ ، وإنَّما : أعطيتُكُمْهُ ، بمنزلةِ الشّاذِّ .

وتقولُ : أعطيتكُمُ اليومَ ، فَتُحَرِّكُ بالضَّمِّ ؛ لالتقاءِ السَّاكنيْنِ على الأَصْلِ [5] ،

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٣٧٦ - ٣٧٧ ، المقتضب ١ / ٣٨٩ - ٣٩٠ ، ٤ / ٢٥٤ - ٢٥٥ ، الأصول ٢ / ١٢٤ ، شرح السيرافي ٣ / ١٥٨ أ ، اللباب ١ / ٣٦٠ ، رصف المباني ٣٢٤ - ٣٢٥ .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٣٧٧ ، الأصول ٢ / ١٢٤ ، شرح السيرافي ٣ / ١٥٨ أ ، التعليقة ٢ / ٩٣ ، الملخص ٥٩٠ ، وانظر تعليلين آخرين في : المقتضب ٤ / ٢٥٤ ، رصف المباني ٣٢٥ .

(٣) انظر : الأصول ٢ / ١٢٤ - ١٢٥ ، شرح السيرافي ٣ / ١٥٨ ب ، الملخص : ٥٩٠ .

(٤) قال السيرافي : « والذي حكاه يونسُ من قولهم : أعطيتُكُمْهُ ، قد بني على الظاهر إذا قلت : أعطيتُكُمْ ثوباً ، أو على أنَّه لما كثرُ استعمالُهم : أعطيتكُمْ ، صار كأنَّه بُني على السُّكون ، ثم اتَّصلت به الكنايةُ ، كقولك : اضربْهُ ، وما أشبهه » . شرح السيرافي ٣ / ١٥٨ ب ، وانظر : الكتاب ٢ / ٣٧٧ ، الأصول ٢ / ١٢٥ ، الملخص : ٥٩٠ .

(٥) يعني أنَّ الميم حرِّكت بحركتها الأصلية ، وهي الضّمّ ، لا أنَّ الأصل في التقاء الساكنين التحريك بالضمّ .

وهو أحقُّ من الكَسْرِ ؛ لأنَّ ردَّ حركةِ الأَصْلِ أولى من اجتلابِ حركةٍ لم تَكُنْ للكلمةِ، مع إتباعِ الضَّمِّ الضَّمَّ [١].

وتقولُ : فَعَلْتَ أَنْتَ نَفْسُك ، ويَقْبُحُ : فعلتَ نَفْسُك ؛ لأنَّ النَّفْسَ لم تَتَمَكَّنْ في التَّوكيدِ ؛ من أَجْلِ أنَّها تُسْتَعْمَلُ استِعْمالَ اسمِ الجِنْسِ في أنَّها تلي العواملَ ، فتقولُ : نَزَلْتُ بنَفْسِ الجَبَلِ ، وإنَّ نَفْسَ الجَبَلِ مُقابلي [٢].

وإنّما أَدْخَلَ سيبويه هذا في هذا الباب ؛ لأنَّه بمنزلة ماتَرَدُّهُ علامةُ الإضمارِ إلى الأَصْلِ ، إذ الأَصْلُ أنْ يُؤَكَّدَ الظَّاهِرُ بالظَّاهِرِ ، والمُنْفَصِلُ بمنزلةِ الظَّاهِرِ ، فَرَدَّهُ التَّأكيدُ بالنَّفْسِ إلى الأَصْلِ ، وهو الضَّميرُ المُنْفَصِلُ ، وهو يُشْبِهُهُ في الردِّ إلى الأَصْلِ [٣].

وتقولُ: قُمْتُمْ كُلُّكُم، وجِئْتُم أَجْمَعونَ، فلا تحتاجُ في هذا إلى التّأكيدِ بالمُنْفَصِلِ ؛ لتمكُّنِ أَجْمَعِيْنَ وكُلِّكم في التّأكيدِ ؛ إذ هو موضوعٌ له ، ولايلي العاملَ [٤].

وتقولُ : ذَهَبْتَ أَنْتَ وعبدُاللّه ، وذَهَبْتَ [أَنْتَ][٥] وأنا ، ولايجوز : ذَهَبْتَ وعبدُاللّه ، وذَهَبْتَ وأنا ، إلا على ضَعْفٍ ؛ لأنَّ الضَّميرَ المرفوعَ قد غُيِّر له لَفْظُ الفعْلِ حتى صار كبعضِ حُروفِهِ ، فَلَمْ يَحْسُن العَطْفُ عليه على هذه الجِهَةِ ، فإذا أُكِّدَ بالمُنْفَصِلِ أَظْهَرَهُ ، وصار بمنزلةِ المُنْفَصِلِ ، فجاز وحَسُنَ / ٦٧ب كما قال جَلَّ ثناؤه : ﴿ ٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَـٰتِلَآ ﴾[٦].

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٣٧٧ ، الأصول ٢ / ١٢٤ ، شرح السيرافي ٣ / ١٥٨ ب .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٣٧٩ ، المقتضب ٣ / ٢١٠ ، شرح السيرافي ٣ / ١٥٦ أ - ب ، التعليقة ٢ / ٩٣ ، شرح المفصل ٣ / ٤٢ ، شرح الجمل ٢ / ٢٦٩ - ٢٧٠ ، شرح التسهيل ٣ / ٢٨٩ - ٢٩٠ ، البسيط ١ / ٣٧٢ - ٣٧٣ ، توضيح المقاصد ٣ / ١٧٠ - ١٧١ .

(٣) انظر : ماتقدم في ص : ٦٤٦ هـ ١ ، ٢ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٣٧٩ - ٣٨٠ ، المقتضب ٣ / ٣٨٠ ، شرح السيرافي ٣ / ١٥٦ ب - ١٥٧ أ ، التعليقة ٢ / ٩٣ ، المقتصد ٢ / ٨٩٩ ، شرح المفصل ٣ / ٤٢ ، شرح الجمل ٢ / ٢٦٩ - ٢٧٠ ، البسيط ١ / ٣٧٣ ، توضيح المقاصد ٣ / ١٧١ - ١٧٢ .

(٥) تكملة يقتضيها السياق .

(٦) تقدمت هذه المسألة في الباب السابق . انظر ص : ٦٤٩ هـ ١ .

وقد يجوزُ بغير المُنْفَصِلِ في الشِّعرِ ، قال الرّاعي :

فَلَمّا لَحِقْنـا والجِيـادُ عَشِيَّةً .·. دَعَوا ياَلَكَعْبٍ واعْتَزَيْنا لِعامِرِ (١)

فهذا في الكلامِ لايَصْلُحُ حتى تقولَ : لَحِقْنا نَحْنُ والجِيادُ .

ولايجوزُ العَطْفُ على المُضْمَرِ المجرورِ إلا بإعادةِ الجارِّ (٢) ؛ مِنْ قِبَلِ أنَّه قد اجْتَمَعَ فيه سببان :

أحدُهما : شِدَّةُ الاتِّصالِ بمُعاقَبةِ حرفٍ من العاملِ كمُعاقَبَةِ التَّنوينِ (٣) .

والآخَرُ : أنَّ المعطوفَ نظيرُ المعطوفِ عليه في موضِعِه من العاملِ ، وإنَّما يُبْدأُ بأحدِهما على طريقِ السَّبْقِ ، والتَّعاقُبُ في الموقِعِ لهما جائزٌ صحيحٌ ، وليس للمجرورِ مُنْفَصِلٌ يُعاقِبُ هذا المجرورَ الظَّاهرَ (٤) .

فلما اجْتَمَعَ فيه سببانِ ، كلٌّ واحدٍ منهما يُضَعِّفُ الحُكْمَ بَطَلَ جوازُه ؛ لأنَّه ليس بَعْدَ الضَّعْفِ إلا امْتِناعُ الجوازِ ، فلا يجوزُ : مررتُ بِكَ وزيدٍ ، ولاهذا غُلامُك وزيدٍ ،

---

(١) تقدم تخريجه في ص : ٦٥٤ .

(٢) ذكر الزجاج والسيرافي أنّ النحويين مجمعون على قُبح العطف على المضمر المجرور من غير إعادة الجار ، وذكر آخرون أنّ في المسألة خلافاً على أقوال : أولها : مذهب البصريين ، وهو ماذكره الشارح ، والثاني مذهب الكوفيين ويونس والأخفش ، وهو الجواز المطلق ، والثالث : مذهب الجرمي والزيادي ، وهو الجواز إذا أُكِّد الضمير .

وفي عزو المذهب الثاني إلى الأخفش والكوفيين نظر ، يقول الأخفش : « لأنّك لاتجري الظاهر المجرور على المضمر المجرور » . معاني القرآن ١ / ٢٤٣ ، ويقول الفراء : « وفيه قبحٌ لأنّ العربَ لاتردُّ مخفوضاً على مخفوضٍ وقد كُني عنه .... وإنما يجوز هذا في الشعر لضيقه » . معاني القرآن ١ / ٢٥٢ - ٢٥٣ ، ويقول أيضاً : « وما أقلَّ ماتردُّ العربُ مخفوضاً على مخفوضٍ وقد كُني عنه » . معاني القرآن ٢ / ٨٦ ، وفي موضع آخر جعله وجهاً جائزاً من غير قيد . انظر : معاني القرآن ١ / ٢٩٠ .

وانظر : الكتاب ٢ / ٣٨١ ، المقتضب ٤ / ١٥٢ ، الكامل ٣ / ٣٨ - ٣٩ ، معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٦ ، شرح السيرافي ٣ / ١٥٧ أ ، الحجة ٣ / ١٢١ ، الإنصاف ٢ / ٤٦٣ - ٤٧٤ ، شرح التسهيل ٣ / ٣٧٥ - ٣٧٨ ، البحر المحيط ٢ / ٣٨٧ - ٣٨٨ ، توضيح المقاصد ٣ / ٢٣١ - ٢٣٣ .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٣٨١ ، معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٦ ، إعراب القرآن ١ / ٤٣١ ، التعليقة ٢ / ٩٤ - ٩٧ ، الحجة ٣ / ١٢١-١٢٢ ، شرح المفصل ٣ / ٧٧ .

(٤) أخذ الشارح هذا الوجه من المازني وابن السراج . انظر : معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٦-٧ ، الأصول ٢ / ١١٩ ، إعراب القرآن ١ / ٤٣١ ، شرح السيرافي ٣ / ١٥٧ أ ، شرح المفصل ٣ / ٧٨ ، شرح الجمل ١ / ٢٤٣ .

وقد ضعّف ابن مالك السببين اللذين ذكرهما الشارح . انظر : شرح التسهيل ٣ / ٣٧٥ - ٣٧٦ .

حتى تقولَ : مَرَرْتُ بِكَ وبزيدٍ ، وهذا غلامُك وغلامُ زيدٍ .

ويجوزُ : فَعَلْتَ أَنْتَ وزيدٌ ، ولايجوزُ : مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ وزيدٍ ؛ لأنَّ أَنْتَ مُسْتَعارٌ للمجرورِ والمنصوبِ ، فهو لايُعْتَدُّ به ، وتصيرُ الحقيقةُ : مَرَرْتُ بِكَ وزيدٍ ، وهي لاتجوزُ ، مع أنَّ (أَنْتَ) يُظْهِرُ حالَ الضَّميرِ في : فَعَلْتَ ، أَتَمَّ الظُّهورِ ؛ إِذْ يُظْهِرُ حالَه في الخطابِ وفي الرَّفْعِ ، وليس كذلك سبيلُه مع المجرورِ والمنصوبِ ؛ لأنَّه موضوعٌ للمرفوعِ ، ومُسْتَعارٌ في هذينِ ، واتِّصالُ المجرورِ أَشَدُّ ؛ لأنَّه مُعاقِبٌ للتَّنوينِ ، ومع الاسمِ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ ، فالكلامُ ناقصٌ ، وليس كذلك : فَعَلْتَ ؛ لأنَّه جملةٌ ، والضَّميرُ بمنزلةِ المُنْفَصِلِ من هذا الوَجْهِ [١] .

وتقولُ : مَرَرْتُ بِكُم أَجْمَعِينَ ، ومَرَرْتُ بِهِم كُلِّهِم ، فَتُؤَكِّدُ الضَّميرَ المجرورَ ، ولايَلْزَمُ على هذا العَطْفُ عليه فتقولَ : مَرَرْتُ بِكُم وزيدٍ ؛ لأنَّ أَجْمَعِينَ لايكونُ إلا تأكيداً ، ولايلي العواملَ ، فهو يَطْلُبُ المؤكَّدَ ، ويقتضيه ، ولايَتَوَجَّهُ إلى غيرِه [٢] . وليس كذلك المعطوفُ ؛ لأنَّه قد يُعْطَفُ جُمْلَةٌ على جُمْلَةٍ ، ومُفْرَدٌ على مُفْرَدٍ ، وعلى وجُوهٍ غيرِ هذا ، فلم يَحْتَمِلْ ذلك العَطْفُ كما احْتَمَلَهُ التَّأكيدُ .

وتقولُ : مَرَرْتُ بِكَ نَفْسِك ، فهذا حَسَنٌ جائزٌ ، وليس كذلك : فَعَلْتَ نَفْسُكَ [٣] ؛ لأنَّ له طريقاً هو أحقُّ به من هذا ، وهو : فَعَلْتَ أَنْتَ نَفْسُكَ ، فَسَقَطَ / ٦٨ أ هذا الطَّريقُ بالطَّريقِ الذي هو أحقُّ به . وليس كذلك : مَرَرْتُ بِكَ نَفْسِك ؛ لأنَّه ليس له طريقٌ هو أحقُّ به من هذا ؛ إِذْ (أَنْتَ) فيه مُسْتَعارٌ لايُعْتَدُّ به ، ويَرْجِعُ إلى أنَّ الحقيقةَ بِتَرْكِ ذِكْرِه .

وكذلك لايَلْزَمُ عليه : مَرَرْتُ بِكَ وزيدٍ ، وليس كذلك : مَرَرْتُ بِه نَفْسِه ؛ لما بيَّنّا من أنَّه ليس له طريقٌ هو أحقُّ بِه من هذا .

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٣٨١ ، شرح السيرافي ٣ / ١٥٧ ب ، التعليقة ٢ / ٩٥ - ٩٦ .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٣٨١ ، وانظر ماتقدم في ص : ٦٥٩ هـ ٤ .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٣٨١ - ٣٨٢ .

وقال الشَّاعرُ :

آبَـكَ أَيِّـهْ بِـيَ أو مُصَـدَّرِ ∴ مِـنْ حُمُـرِ الجِلَّةِ جَأْبٍ حَشْوَرِ[١]

وقال آخَرُ :

فاليومَ قَرَّبْتَ تَهْجُونا وتَشْتِمُنا ∴ فاذْهَبْ فما بِكَ والأيّامِ مِنْ عَجَبِ[٢]

فهذا شاهِدٌ في أنَّه يجوزُ في الضَّرورةِ العَطْفُ على المُضْمَرِ المجرورِ مِنْ غيرِ إعادةِ الجارِّ .

وفي النَّحويينَ مَنْ لايجيزُه في الضَّرورة ، ولافي غيرها[٣] ، ولايَعْرِفُ صِحَّةَ هذا الشّاهدِ ؛ لأنَّه شاذٌّ في الضَّرورةِ ، لم يَجِئْ إلا في هذين البَيْتَيْنِ[٤] ، وليسا مَعْرُوفَيْنِ عِنْدَ أَكْثَرِ النَّحويينَ[٥] .

وتقولُ : فَعَلْتُم أَجْمَعُونَ ، ولايجوزُ : فَعَلْتُم وزيدٌ ، حتى تقولَ : فَعَلْتُم أَنْتُم وزيدٌ ؛ لأنَّ التَّأكيدَ لمّا كانَ لايَتَوَجَّهُ إلا إلى المؤكَّدِ ، وكان لايلي العاملَ ؛ طَلَبَه واقتضاه حتّى أَخْرَجَهُ مع اسْتِتارِه في الفِعْلِ ، وليس كذلك العَطْفُ ؛ لما بيَّنا قَبْلُ[٦] .

---

(١) تقدم تخريجه في ص : ٦٥٧ .

(٢) تقدم تخريجه في ص : ٦٥٧ .

(٣) لم أقف على صاحب هذا القول ، وقد تقدم أنَّ الزجاج والسيرافي ذكرا أن النحويين مجمعون على قبحه . انظر ص: ٦٦٠.

(٤) بل جاء في أبيات أخرى ، منها قول مسكين الدارمي :

تُعلَّقُ في مثل السَّواري سيوفُنا ∴ ومابينها والكعبِ منا تنائفُ

ديوانه ٥٣ . وانظر أبياتاً أخر في : معاني القرآن للفراء ٢ / ٨٦ ، شرح التسهيل ٣ / ٣٧٧ - ٣٧٨ ، شواهد التوضيح ٥٦ .

(٥) في هذا القول نظر ، فقد أنشد البيت الثاني ، وهو : فاليومَ قرَّبت .... ، سيبويه والمبرد ، والزجاج ، وابن السراج ، والنحاس وغيرهم . انظر ماتقدم في ص : ٦٥٧ هـ ٤ .

(٦) انظر ماتقدم في ص : ٦٥٩ هـ ٢ ، ٦ .

بابُ حُروفِ الجرِّ التي لايجوزُ فيها الإضْمارُ[١]

الغرضُ فيــه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في حُروفِ[٢] الجرِّ التي لايَصْلُحُ فيها الإضمارُ ممّا لايجوزُ[٣].

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في حُروفِ الجرِّ التي لايَصْلُحُ فيها الإضمارُ ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟.

ولِمَ لايجوزُ الإضمارُ في كافِ التَّشبيهِ ، ولاحتّى ، ولا مُذْ ؟[٤].

وماوجهُ اعتلالِه بالاستغناءِ عنه بغيرِه ، مع أنَّه ليس كلُّ مايُسْتَغْنى عنه بغيرِه لايجوزُ ؟[٥].

وما المُسْتَغْنَى به عن كافِ التَّشبيهِ[٦]؟ وما المُسْتَغْنى به عن حتَّى[٧] ؟ وما المُسْتَغْنى به في مُذْ ؟[٨].

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا باب مالايجوزُ فيه الإضمارُ من حروف الجرّ . الكتاب ١ / ٣٩٢ (بولاق) ، ٢ / ٣٨٣ (هارون).

(٢) أ : الحروف .

(٣) تحدث سيبويه في الباب عن حروف الجر التي لاتدخل على الضمائر ، وهي الكاف ، وحتى ، ومُذ ، وبيّن علة المنع ، ثم ذكر أنّ دخولها على الكاف جائزٌ في ضرورة الشعر .

(٤) هذا السؤال عن جملة مافي الباب ، وسيعيده مفصلاً قريباً .

(٥) يعني : لايجوز استعماله ، والاستغناء هو ماصدر عنه سيبويه في : أحكام الباب .

(٦) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وذلك لأنهم استغنوا بقولهم : مِثْلي ، وشِبْهي ، عنه ، فأسقطوه ». الكتاب ١ / ٣٩٢ (بولاق) ، ٢ / ٣٨٣ (هارون).

(٧) هذا السؤال عن قول سيبويه : « واستغنوا عن الإضمار في حتّى بقولهم : رأيتُهم حتّى ذاك ، وبقولهم : دَعْهُ حتّى يوم كذا وكذا وبقولهم : دَعْهُ حتّى ذاك ، وبالإضمار في (إلى) إذا قال : دَعْهُ إليه ؛ لأنّ المعنى واحدٌ ، كما استغنوا بمِثْلي ، ومِثْلِه ، عَنْ : كي ، وكَهُ » . الكتاب ١ / ٣٩٢ (بولاق) ، ٢ / ٣٨٣ (هارون).

(٨) هذا السؤال عن قول سيبويه : « واستغنوا عن الإضمار في مُذْ بقولهم : مُذْ ذاك ؛ لأنَّ (ذاك) اسمٌ مبهمٌ ، وإنّما يُذكر حين يُظَنّ أنّه قد عُرِف مايعني » . الكتاب ١ / ٣٩٢ (بولاق) ، ٢ / ٣٨٣ - ٣٨٤ (هارون).

ولِمَ صار : مِثْلي ، أولى من : كِي ؟ وهلاّ امْتَنَعَ : مِثْلي ، أو[١] شِبْهي ؛ للاستغناء بأحدهما عن الآخَرِ ؟.

ولِمَ جاز أنْ يُسْتَغْنى بذاكَ عن الإضمارِ في قولهم : مارأيتُه مُذْ ذاكَ ؟[٢].

وما الشَّاهِدُ في قولِ العجَّاج :

وأُمَّ أَوْ عالٍ كَها أو أَقْرَبا[٣]

وقوله[٤] :

فَلا تَرى بَعْلاً ولا حَلائلا[٥] .·. كَهُ ولاكَهُنَّ إلا حاظِلا[٦] ؟

---

(١) أ : وشبهي ، والمعنى يقتضي أو ، فأثبتُّها .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « واستغنوا عن الإضمار في مُذْ بقولهم : مُذْ ذاك ؛ لأنَّ (ذاك) اسمٌ مبهمٌ ، وإنّما يُذكر حين يُظَنّ أنَّه قد عُرِف مايعني » . الكتاب ١ / ٣٩٢ (بولاق) ، ٢ / ٣٨٣ - ٣٨٤ (هارون) .

(٣) من أرجوزةٍ مطلعها :

ماهاج دَمْعاً ساكباً مُسْتَسْكِبا .·. من أنْ رأَيتَ صاحِبَيك أَكْأبا

وقبل الشاهد :

نَحّى الذِّنابات شِمالا كَثَبا

وبعده :

ذاتَ اليمين غيرَ ما إنْ يَنْكُبا

أكأبا : دخلا في الكآبة ، والذِّنابات : جمع ذنابة ، وهي آخر الوادي ينتهي إليه السيل ، ويروى الذُّبابات وهي الجبال الصغار ، والكَثَب : القرب ، وأمّ أو عال : هضبة في ديار بني تميم ، يُروى بالنُّصب عطفاً على الذِّنابات ، وبالرفع على الابتداء وخبره : كها ، وأقرب : معطوف على الهاء .وينكُبُ : ينحرف عن الطريق .

والأبيات في وصف حمار الوحش ، فيذكر أنه مضى في عدوه ناحيةً فجعل الذِّنابات في جانب شماله ، وأمّ أو عال في ناحية يمينه ، مثل الذنابات في القرب منه أو أقرب منها . انظر : الخزانة ١٠ / ٢٠٢ - ٢٠٤ .

والأرجوزة لم ترد في ديوان العجاج برواية الأصمعي .

انظر : الكتاب ٢ / ٣٨٤ ، الإبل للأصمعي ١٥٥ ، الأصول ٢ / ١٢٣ ، شرح السيرافي ٣ / ١٥٩ب ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٩٥ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٩٢ ، التخمير ٤ / ٢٩ ، ٣٠ ، شرح المفصل ٨ / ١٦ ، شرح الجمل ١ / ٤٧٤ ، ضرائر الشعر لابن عصفور ٣٠٨ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٥٧أ ، ٢٣٦أ ، الملخص ٥٩١ ، الارتشاف ٢ / ٤٣٦ ، المقاصد النحوية ٣ / ٢٥٣ ، شرح شواهد الرضي والجاربردي ٣٤٥ .

(٤) في : الكتاب ٢ / ٣٨٤ ، وشرح السيرافي ٣ / ١٥٩أ : وقال العجاج .
والصواب أنّه رؤبة . انظر : ديوانه ١٢٨ .

(٥) أ : حائلاً .

(٦) من أرجوزة مطلعها :

عَرَفْتَ بالنَّصرِيَّة المنازلا .·. قَفْراً وكانت مِنهُمُ مَآهلا = /

/ ٦٨ ب ولِمَ جازَ مثلُ هذا في الضَّرورة ؟ [1].

وماقياسُ الكافِ لو أُضيفَتْ إلى نَفْسِ المُتكلِّمِ ؟ ولِمَ جازَ : كِي ، ولم يجز : كَي ، في شعرٍ ، ولاغيرِه ؟ [2].

/ = الحلائل : جمع حليلة ، وهي امرأة الرجل ، جعل الأتن حلائل الحمار ، والحاظل : المانع ، يصف حماراً وأُتنه ، فيقول : فلا ترى بعلاً كهذا الحمار ولاحلائل كهذه الأتن إلا مانعاً لها من أنْ يقرب منها غيرُه من الفحول .
انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السرافي ٢ / ١٦٣-١٦٤ ، الخزانة ١٠ / ٢٠٠ - ٢٠١ .
انظر : ديوان رؤبة ١٢٨ ، الكتاب ٢ / ٣٨٤ ، الأصول ٢ / ١٢٣ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٨٣ ، شرح السيرافي ٣ / ١٥٩ أ ، ب ، ضرائر الشعر للقزاز ٢٢٧ ، رسالة الغفران ١٦٥ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٩٢ ، شرح الجمل ١ / ٤٧٤ ، ضرائر الشعر لابن عصفور ٣٠٨ ، شرح التسهيل ٣ / ١٦٩ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٥٧ أ ، الملخص ٥٩١ ، المقاصد النحوية ٣ / ٢٥٦ .

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « إلا أنّ الشُّعراء إذا اضطرُّوا أضمروا في الكاف ، فيُجرونها على القياس ... ، شبَّهوه بقوله : لَه ، ولَهُنّ » . الكتاب ١ / ٣٩٢ (بولاق) ، ٢ / ٣٨٤ - ٣٨٥ (هارون) .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ولو اضطُرّ شاعرٌ فأضاف الكاف إلى نفسه قال : كِي ، وكَيَ خطأٌ ؛ مِنْ قِبَلِ أنّه ليس في العربية حرفٌ يُفْتَحُ قبل ياء الإضافة » . الكتاب ١ / ٣٩٢ (بولاق) ، ٢ / ٣٨٥ (هارون) .

بابُ التَّوكيدِ بالمُضْمَرِ (١)

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في التَّوكيدِ بالمُضْمَرِ ممّا لايجوزُ (٢) .

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في التَّوكيدِ بالمُضْمَرِ ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

ولِمَ لايجوزُ أنْ يُؤكَّدَ المُظهَرُ بالمُضْمَرِ (٣) ؟ وهل ذلك لأنَّ المُضْمَرَ لم يُوضَعْ ليَتْبَعَ على جهةِ التَّأكيدِ ، فلم يَنْعَقِدْ بالمُظْهَرِ على جِهَةِ التَّابعِ ، وجاز أنْ يَنْعَقِدَ بالمُضْمَرِ ؛ للمشاكلةِ التي بينَه وبينَه بالإضمارِ ؟ .

ولِمَ جاز أنْ يُؤكَّدَ بعلامةِ المرفوعِ المنصوبُ والمجرورُ حتّى جرى ذلك في : أَنْتَ ، وأَنا ، وهُوَ ، ونَحْنُ ، وهُمْ ، وهُنَّ ، وهِيَ ، وأَنْتُمْ ، وهُما ، وأَنْتُما ، وأَنْتُنَّ ؟ (٤) .

ولِمَ جاز : مررتُ بكَ أَنْتَ ، مررتُ بهِ هُوَ ، ولم يجز : مَرَرْتُ بزيدٍ هُوَ ؟ وهل ذلك لأنَّ المخاطبَ والمُتَكَلِّمَ لايكونان إلا بعلامةِ الإضمارِ ، فلم يَجُزْ أَنْ يُؤكِّدا غائباً ؛ لاختلافِ دِلالتِهما ، والتَّوكيدُ يَجِبُ أنْ يكونَ مُوافقاً لمعنى المُؤكَّدِ ؟ (٥) .

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابُ ماتكونُ فيه أَنْتَ وأنا ونَحْنُ وهُوَ وهيَ وهُمْ وهُنْ وأَنْتُنَّ وهُما وأَنْتُما وأَنْتُم وصفاً . انظر : الكتاب ١ / ٣٩٢ (بولاق) ، ٢ / ٣٨٥ (هارون) .

(٢) تحدث سيبويه في الباب عن توكيد الضمير بالضمير ، والفرق بين التوكيد والنعت ، وسبب تسمية التوكيد صفةً ، كما تكلم عن حكم توكيد المظهر بالمضمر ، وإبدال الضمير من الضمير ، ومن المظهر ، ثم بين حكم وقوع الضمير توكيداً للمضمر والمظهر المتعاطفين ، ووقوعه بدلاً منهما .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « واعلم أنّ هذه الحروف لاتكون وصفاً للمظهر ، كراهية أنْ يصفوا المظهر بالمضمر » . الكتاب ١ / ٣٩٣ (بولاق) ، ٢ / ٣٨٦ (هارون) .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « اعلم أنَّ هذه الحروف كلَّها تكون وصفاً للمجرور والمرفوع والمنصوب المضمرين ، وذلك قولك : مررتُ بك أنت ، ورأيتُك أنت ، وانطلقت أنت » . الكتاب ١ / ٣٩٣ (بولاق) ، ٢ / ٣٨٥ (هارون) .

(٥) ماذكره – في الظاهر – تعليلٌ لامتناع تأكيد الغائب بالمتكلم والمخاطب ، وليس تعليلاً لامتناع نحو : مررتُ بزيدٍ هو ؛ لأنّ المؤكِّد والمؤكَّد فيه غائبان . =/

وما الفرقُ بينَ الصِّفةِ والتَّوكيدِ ، وكلاهما يَتْبَعُ بغيرِ حرفٍ ؟ وهل ذلك مِنْ جهَةِ أنَّ للصِّفَةِ معنى خلافَ معنى الموصوفِ ، وليس كذلك التَّوكيدُ ؟ (١) .

ولِمَ لايجوزُ أنْ يكونَ (أَجْمَعُونَ) تأكيداً للنَّكرةِ (٢) ؟ وهل ذلك لأنَّه معْرِفَةٌ يُؤَكِّدُ العُمومَ ، والعمومُ في الاسمِ بالتَّعريفِ ؛ لبُطلانِ الاشْتراكِ ؟ .

وماوجهُ القياسِ في تركِ تأكيدِ المُظْهَرِ بالمُضْمَرِ على تركِ تأكيدِ النَّكرةِ بأَجْمَعِينَ؟ وهل ذلك مِنْ جهَةِ أنَّ التَّأكيدَ له حدٌّ لايُتجاوزُ فيهما ؟ (٣) .

ولِمَ جاز : مَرَرْتُ بالقومِ أَجْمَعِينَ ، ولم يَجُزْ : مَرَرْتُ بقومٍ أَجْمَعِينَ ؟ .

وهل يجوزُ : رأيتُكَ إيّاكَ ، ورأيتُه إيّاهُ ؟ ولِمَ جازَ على البَدَلِ ، ولم يَجُزْ على التَّأكيدِ ؟ (٤) .

ولِمَ جاز في : فَعَلْتَ أَنْتَ ، وفَعَلَ هُوَ ، أنْ يكونَ تأكيداً وبَدَلاً ؟ (٥) .

= / ولعل مراده ماذكره السيرافي حيث يقول : « وممّا يمنعُ من توكيد الظاهر بالمضمر أنّا لو فعلنا ذلك لم يكن توكيدُه إلا بالمضمر الغائب ، وسقط منه ضميرُ المتكلّم والمخاطب ؛ لأنا إذا قلنا : لقيتُ زيداً ، أو مررت بزيدٍ ، أو جاءني زيدٌ ، فأكّدناه ؛ لم يكن في شيءٍ من ذلك إلا أنْ تقول : هُوَ ، فيسقطُ المتكلّم والمخاطَبُ ، وهما الأكثرُ والأصلُ في الضمير ، واستعمال مايُوجبُ إسقاطَ أصله وأكثره مطّرحٌ متروكٌ » . شرح السيرافي ٣ / ١٦١ب.

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وليس وصفاً بمنزلة الطَّويل إذا قلت : مررتُ بزيدٍ الطويل ، ولكنّه بمنزلة : نَفْسه ، إذا قلت : مررتُ به نفسه ، وأتاني هو نفسُه ، ورأيتُه هو نفسَه ، وإنما تُريد بهنّ ماتُريد بالنَّفس ، إذا قلتَ : مررتُ به هو ، ومررتُ به نفسه ، ولست تريد أنْ تُحَلِّيه بصفةٍ ولاقرابةٍ كأخيك » . الكتاب ١ / ٣٩٣ (بولاق) ، ٢ / ٣٨٥ (هارون) .

(٢) هذا السؤال مبني على قول سيبويه : « كما كرهوا أن يكون أَجْمعونَ ... معطوفاً على النكرة في قولهم : .... مررتُ بقومٍ أجمعينَ » . الكتاب ١ / ٣٩٣ (بولاق) ، ٢ / ٣٨٦ (هارون).

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « واعلم أنَّ هذه الحروف لاتكون وصفاً للمظهر ؛ كراهية أن يَصفوا المظهرَ بالمضمر ، كما كرهوا أنْ يكون أجْمَعونَ ونفسُه معطوفاً على النكرة في قولهم : مررتُ برجلٍ نفسِه ، ومررتُ بقومٍ أجمعينَ » . الكتاب ١ / ٣٩٣ (بولاق) ، ٢ / ٣٨٦ (هارون) .
ويُلحظ أنّ الشارح لم يذكر امتناع تأكيد النكرة بالنفس .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « فإنْ أردتَ أنْ تَجْعلَ مُضمراً بدلاً قلت : رأيتُك إيّاك ، ورأيتُه إيّاه » . الكتاب ١ / ٣٩٣ (بولاق) ، ٢ / ٣٨٦ (هارون) .

(٥) هذا السؤال عن قول سيبويه : « فإنْ أردتَ أنْ تُبْدلَ من المرفوع قلتَ : فعلتَ أنت ، وفَعَلَ هو ، فأَنْتَ وهُوَ وأخواتُها نظائر إيّاه في النَّصب » . الكتاب ١ / ٣٩٣ (بولاق) ، ٢ / ٣٨٦ (هارون) .
وقد ذكر في مطلع الباب - كما تقدم - أنَّ أَنْتَ وهُوَ يكونان تأكيداً للمرفوع .

ولِمَ جـاز في المُضْمَرِ أنْ يَكـُونَ بـدلاً من المُظْهَـرِ ، ولـم يَجُزْ أنْ يكونَ تأكـيداً لَهُ [١] ؟ وهل ذلك لأنَّ التَّأكـيدَ يُرَتَّبُ كما تُرَتَّبُ الصِّفةُ ، ولايكونُ ذلك إلا لما وُضِعَ للتَّأكيد ؟.

وهل يجوزُ : مَرَرْتُ به وبزيدٍ هما ، على التَّأكيدِ ؟ ولِمَ لايجوزُ ؟ ومانظيرُه من امتناعِ : مَرَرَتُ بزيدٍ وبِهِ الظَّريفَيْنِ ؟ [٢].

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « واعْلَمْ أنَّ هذا المضمَرَ يجوز أنْ يكونَ بدلاً من المظهر ، وليس بمنزلته في أنْ يكونَ وصفاً له ؛ لأنَّ الوصف تابعٌ للاسم مثل قولك : رأيتُ عبدَاللّه أبا زيدٍ ، فأما البدلُ فمنفردٌ كأنك قلت : زيداً رأيت ، أو رأيتُ زيداً ، ثم قلت : إياه رأيت ، وكذلك أنْتَ وهو وأخواتُهما في الرفع » . الكتاب ١ / ٣٩٣ (بولاق) ، ٢ / ٣٨٦ (هارون) .

(٢) هذا السؤالُ عن قول سيبويه : « واعلمْ أنَّه قبيحٌ أنْ تقول : مررتُ به وبزيدٍ هما ، كما قَبُح أنْ تَصِفَ المظهرَ والمضمرَ بما لايكون وصفاً للمظهر ؛ ألا ترى أنَّه قبيحٌ أنْ تقول : مررتُ بزيدٍ وبه الظَّريفَيْنِ » . الكتاب ١ / ٣٩٣ (بولاق) ، ٢ / ٣٨٧ (هارون) .

الجــواب[١]:

الذي يجوزُ في حروفِ الجرِّ التي لايَصْلُحُ فيها الإِضمارُ[٢] / ٦٩ أ - إذا كانت لاتتمكَّنُ في حروفِ الجرِّ للاشتراكِ الذي فيها[٣]، مع الاستغناءِ عن اتِّصالها بالضَّمير بغيرها - أَنْ تَمْتَنِعَ من الضَّميرِ ؛ لهذه العلَّةِ من الاستغناءِ عنها بما هو أولى منها ، مع استواءِ الأحوالِ إلا من هذه الجهة .

ولايجوزُ الإضمارُ في كاف التَّشبيهِ ؛ للاستغناءِ عنه بـ : مثْله ، ومثْلي ، ومثْلك[٤]، على مابيَّنا .

ولايجوزُ الإِضمارُ في : حتّى ؛ للاستغناءِ عنه بإِلَيْه[٥].

---

(١) الجواب عن باب حروف الجر التي لايجوزُ فيها الإضمارُ .

(٢) ينتهي هنا سقط : ب .

(٣) قال ابن السراج فيما نقل عن المبرد : « فأما امتناعهم من الكاف ومُذْ وحتّى فلعلّة واحدة ، يقولون : كلُّ شيءٍ من هذه الحروف غيرُ متمكِّنٍ في بابه ؛ لأنَّ الكاف تكون اسماً وتكون حرفاً فلا تضيفُها إلى المضمر مع قلّة تمكُّنها وضَعْفِ المضمرِ إلا أن يُضْطَرَّ شاعرٌ ، ومُذْ تكون اسماً وتكون حرفاً ، وحتّى تكون عاطفة وتكون جارةً ، فلم تُعْطَ نصيبَها كاملاً في أحد البابين » . الأصول ١ / ٤٣٩ . وانظر : المسائل المنثورة ١١٣-١١٤ ، شرح المفصل ٨ / ٤٤ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٣٨٣ ، الأصول ١ / ٤٣٩ ، ٢ / ١٢٣ ، شرح السيرافي ٣ / ١٥٩أ ، شرح المفصل ٨ / ٤٤ ، شرح التسهيل ٣ / ١٦٩ ، الملخص ٥٩٠ - ٥٩١ ، المقاصد الشافية ٢ / ١٥٧ .

وأنبه هنا على أمرين :

أحدهما : نصّ سيبويه في هذا الباب على منع جر الضمير المتصل بالكاف إلا في الشعر ، ونقل أبو حيان عن الواضح لأبي بكر بن الأنباري أنّ مذهب سيبويه وأصحابه الجواز ، ومذهب الكسائي والفراء وهشام تضعيفه . انظر : الارتشاف ٢ / ٤٣٦ .

والآخر : عُزي إلى المبرِّد الجوازُ . انظر : التخمير ٤ / ٢٩ ، شرح الكافية ٢ / ٣٤٤ .

ولعلّ من عزا إليه هذا نظر إلى قوله : « كما أنَّ بنية الكاف الفتحُ إذا قُلت : أنت كزيدٍ ، ولستَ كَهُ يافتى ...». المقتضب ١ / ٣٩٠ .

والرَّاجح أنّه - رحمه اللّه - لم يُرِد الجوازَ ؛ ذلكَ أنّه تحدث عن اختلاف حركة لام الجر مع الظاهر عنها مع المضمر ثم قارنها بالباء والكاف ، فاقتضت المقارنة افتراض الدخول على الضمير . وهذا شيءٌ يجري على ألسنة النحويين كثيراً . على أنَّ ابن السراج نقلَ كلاماً لشيخه في هذه المسألة لايُفهم منه الجواز ، بل دلالتُه على المنع أقرب ، وقد جاء بعضه في الهامش السابق . انظر : الأصول ١ / ٤٣٩ .

(٥) هذا قول سيبويه وجمهور البصريين ، وعُزي إلى الكوفيين والمبرد الجواز .

انظر : الكتاب ٢ / ٣٨٣ ، الأصول ١ / ٤٢٦ ، شرح السيرافي ٣ / ٥٩ أ - ب ، شرح المفصل ٨ / ١٦ ، شرح الجمل ١ / ٤٧٤ ، شرح التسهيل ٣ / ١٦٨ ، الملخص ٥٩١ ، الارتشاف ٢ / ٤٦٨ - ٤٦٩ ، المقاصد الشافية ٢ / ١٥٧ ، ١٥٨ - ١٥٩ .

ولايجوزُ الإضمارُ في : مُذْ ؛ للاستغناءِ عنه بالمُبْهَمِ في : مُذْ ذاك [١] .

وذلك أنَّ حتّى مشتركةٌ بين حرفِ الجرِّ وحرفِ العَطْفِ وحرفٍ من حروفِ الابتداءِ ؛ فَضَعُفَتْ عن العملِ في المُضْمَرِ ، وعَمِلَتْ في المُظْهَرِ الذي هو الأصلُ .

وكذلك (مُذْ) مشتركةٌ بين الاسمِ والحرفِ في قولك : مارأيتُه مُذ اليومِ ، فهي هاهنا حرفٌ ، وما رأيته مُذْ يومانِ ، فهي هاهنا اسمٌ .

وأما الكافُ فمُشتركةٌ بينَ الحرفِ والاسمِ ، فإذا قلت : الذي كزيدٍ عمروٌ ؛ فهذه حرفٌ لامحالةَ [٢] ، وأما كونُها اسماً ففي مثل قولِ الشّاعرِ [٣] :

أَتَنْتَهونَ ولايَنْهى ذوي شَطَطٍ ∴ كالطَّعْنِ يَذْهَبُ فيه الزَّيتُ والفُتُلُ [٤]

أي : مثلُ الطَّعْنِ [٥] .

فالمُسْتَغْنَى به عن كافِ التَّشبيهِ : مِثْلٌ ، والمُسْتَغْنَى به عن (حتّى) : إلى ، في الإضمارِ ، والمُسْتَغْنَى به في (مُذْ) : ذاكَ ؛ لأنَّه مُبْهمٌ تَصْلُحُ الإشارةُ به إلى كلِّ معنى كما يَصْلُحُ في المُضْمَرِ .

---

(١) هذا قول سيبويه والجمهور ، وعُزي إلى المبرد الجواز .
انظر : الكتاب ٢ / ٣٨٣ - ٣٨٤ ، الأصول ١ / ٤٣٩ ، شرح السيرافي ٣ / ١٥٩ أ - ب ، شرح المفصل ٨ / ١٦ ، شرح الجمل ١ / ٤٧٤ ، الملخص ٥٩١ ، المقاصد الشافية ٢ / ١٥٦ ، ١٥٨ - ١٥٩ .

(٢) إنما تعيَّن أنْ تكون الكاف حرفاً في المثال لأنها لو جُعلت اسماً لكانت خبراً لمبتدأ محذوف ، والجملة الاسمية إذا وقعت صلة قبح حذف صدرها العائد على الموصول . انظر : الأصول ١ / ٤٣٧ ، الفوائد المحصورة ١١٩ ، شرح المفصل ٨ / ٤٢ ، شرح الكافية ٢ / ٣٤٣ .

(٣) القائل : الأعشى .

(٤) من البسيط ، من معلّقته على قول ، ومطلعها :
وَدِّعْ هُريرةَ إنّ الرَّكْبَ مُرْتَحِلُ ∴ وهَلْ تُطيقُ وداعاً أيُّها الرَّجُلُ
الشّطط : الجور والظلم ، والفُتُل : جمع فتيلة ، أراد فتيلة الجراحة ، والمعنى : لاينهى أصحابَ الجور مثلُ طعنٍ جائف ؛ أي نافذ إلى الجوف ، يغيب فيه الزَّيت والفُتُل . انظر : الخزانة ٩ / ٤٦١ .
انظر : ديوان الأعشى ٣١٢ ، المقتضب ٤ / ١٤١ ، الأصول ١ / ٤٣٩ ، البغداديات ٣٩٦ ، ٥٦٧ ، الشعر ١ / ٢٥٦ ، الخصائص ٢ / ٣٦٨ ، سر الصناعة ١ / ٢٨٣ ، التبصرة والتذكرة ١ / ٢٨٤ ، المصباح ٢ / ٥١٧ ، إيضاح شواهد الإيضاح ١ / ٣٢٧ ، الفوائد المحصورة ١١٨ ، شرح شواهد الإيضاح ٢٣٤ ، شرح المفصل ٨ / ٤٣ ، الجنى الداني ٨٢ ، الغيث المسجم ١ / ٨٩ .

(٥) الكاف في البيت فاعل يَنْهى . انظر : المقتضب ٤ / ١٤١ ، الأصول ١ / ٤٤٠ ، الشعر ١ / ٢٥٦ .

ووجهُ اعتلاله بالاستغناءِ الذي يَمْنَعُ جوازَ الشَّيءِ هو الاستغناءُ عنه بما هو أولى منه ، مع استواءِ الأحوال الدّاعيةِ إليه إلا من هذه الجهة .

ولايَلْزَمُ من سقوطِ أحدِ الشَّيئينِ من قولك : شِبْهي ، ومِثْلي ، الاستغناءُ [1] بأحدِهما عن الآخرِ ؛ لأنه ليس بأولى منه [2] .

وقال العجّاجُ :

وأُمَّ أَوْعالٍ كَها أو أَقْرَبا [3]

وقالَ :

فلا ترى بَعْلاً ولا حَلائلا ... كَـهُ ولاكَهُـنَّ إلا حاظِلا [4]

فهذا يجوزُ في الضَّرورةِ على طريق التَّشبيه بالمُظْهَر .

ولو أضاف الكافَ إلى المتكلِّمِ ؛ لوجَبَ فيه : ما أَنْتَ كِي ، ولم يَجُزْ : كَي ؛ لأنَّ ياءَ الإضافة لايكونُ ماقبلها مفتوحاً أَصْلاً ، وكلُّ حرفٍ مُتَحَرِّك يكونُ قبلَ ياءِ الإضافةِ فإنَّه يُكْسَرُ لها ، فتجري في الكافِ على ذلك القياسِ [5] .

---

(١) أ ، ب : للاستغناء .

(٢) تقدم الحديث عن الاستغناء في ص : ٦٢٧ ، وانظر ماسيأتي في ص : ٩٤٧ .

(٣) تقدم تخريجه في ص : ٦٦٤ .

(٤) تقدم تخريجهما في ص : ٦٦٤ .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٣٨٥ ، المقتضب ١ / ٣٩٠ .
وقد تقدّمت المسألة في ص : ٦٣٥ .

/ ٦٩ب **الجوابُ عن البابِ الثاني** (١) :

الذي يجوزُ في التَّوكيدِ بالمُضْمَرِ إجراؤه بعلامةِ المرفوعِ المُنْفَصِلِ في كلِّ مُضْمَرٍ مُؤكَّدٍ (٢) .

وإنما جاز تأكيدُ المجرورِ والمنصوبِ بعلامةِ المرفوعِ ؛ لأنَّه ليس للمُضْمَرِ المجرورِ مُنْفَصِلٌ ، فأُكِّد بما نُقِل إليه مِنْ غيرِه ، وجرى في المنصوبِ على ذلك القياسِ ؛ لأنَّه نظيرُه (٣) ، فكان في المرفوعِ والمنصوبِ والمجرورِ على منهاجٍ واحدٍ ؛ لأنَّ المعنى فيه واحدٌ ، وهو تأكيدُ المُضْمَرِ المُتَّصِلِ ، ولو أُكِّد بعلامةِ المنصوبِ ؛ لاختلفَ في المرفوعِ والمجرورِ ، وإجراؤه على قياسٍ واحدٍ أحقُّ به ، مع الإيذانِ بأنَّه ليس بمُعْرَبٍ ، بل هو مَبْنيٌّ ، فيه دليلٌ على الإعرابِ (٤) .

ولايجوزُ أنْ يُؤكَّدَ المُظْهَرُ بالمُضْمَرِ ؛ لأنَّ المُضْمَرَ يُبَيِّنُ المخاطبَ من المُتكلِّم ، فيُخالفُ المُظْهَرَ بهذا المعنى ، والتَّأكيدُ يَجبُ أنْ يكونَ موافقاً في معناه للمؤكَّدِ (٥) ، مع أنَّ علامةَ المُضْمَرِ لم تُوضَعْ للتَّأكيدِ ، وإنَّما هي مُدْخَلَةٌ على الضَّميرِ المُتَّصِلِ ؛ للمشاكلةِ بينهما ، فلم تَقْوَ على المُظْهَرِ ، ولم يُتجاوزْ بها المُضْمَرُ ؛ لضعفها في باب

---

(١) يعني باب التوكيد بالمضمر .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٣٨٥ ، التعليقة ٢ / ٩٦ ، شرح المفصل ٣ / ٤٣ ، شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٦٢٦ ، البسيط ١ / ٣٧٣ ، الملخص ٥٩٤ ، الارتشاف ٢ / ٦١٧ - ٦١٨ .

(٣) انظر : شرح المفصل ٣ / ٤٣ .

(٤) علَّل السيرافي وقوع المرفوع تأكيداً للمجرور والمنصوب بأنَّ الأصل في الضمير المنفصل للمرفوع . انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٦٠ ب ، شرح المفصل ٣ / ٤٣ .
وقال الفارسيّ : « قال أبو بكر : لايقعُ الاسمُ عندي في أول وهلة مرفوعاً ولامنصوباً ولامجروراً ، إنما يكتسي الرفع والنصب والجر من العوامل . قال أبو علي : إنما هذا هنا لأنَّ لقائل أن يقول : كيف صار أَنْتَ وماأشبهه من علامات المضمرينَ المرفوعينَ صفات للمضمرين المنصوبين والمجرورين ؟ فيقال : إنَّ هذه الأسماء تكونُ للخطاب والغيبة في أوضاعها ، وإنما تكتسي الإعراب من العوامل ، فتكون منصوبةً ومرفوعةً بها لا بأنفسها ، فلا يمتنع على هذا أنْ يكونَ أَنْتَ وما أشبهه صفةً للمجرور والمنصوب ....» . التعليقة ٢ / ٩٦ .

(٥) لم ينكشف لي وجه الكلام هنا ؛ إذْ إنَّ ضمير الغائب يتَّفق مع الظاهر في المعنى ، ولعل مراد الشارح ماذكره السيرافي ، وتقدم في ص : ٦٦٦ هـ ٥ .
وانظر منع تأكيد المظهر بالمضمر في : الكتاب ٢ / ٣٨٦ ، شرح السيرافي ٣ / ١٦١ أ - ب ، التعليقة ٢ / ٩٧ .

التَّأكيدِ من حيثُ لم تُوضَعْ له في الأَصْلِ .

وتقول : مَرَرْتُ بكَ أَنْتَ ، على التَّأكيدِ ، وكذلك : مَرَرْتُ به هُوَ ، ولايجوزُ : مَرَرْتُ بزيدٍ هُو ؛ لما بيَّنا من مخالفةِ التَّأكيدِ لحالِ المؤكَّدِ .

والفرقُ بينَ الصِّفةِ والتَّأكيدِ أنَّ الصِّفةَ لها معنىً خلافُ معنى الموصوفِ ، وليس كذلك التَّأكيدُ ؛ لأنَّه بمنزلةِ التَّكريرِ ، فالمعنى فيهما واحدٌ [(١)] .

ونظيرُ امتناعِ تأكيدِ المُظْهَرِ بالمُضْمَرِ امتناعُ تأكيدِ النَّكرةِ : بأَجْمَعينَ ؛ لأنَّه معرفةٌ يُؤَكَّدُ به العمومُ في المعرفةِ ؛ وذلك أنَّ المعرفةَ لا اشتراكَ فيها ، فهي تَعُمُّ من هذه الجهةِ على طريقِ اسمِ الجِنْسِ ، أو الجماعةِ المعهودةِ ، فهذا يَدُلُّ على أن التَّأكيدَ له حدٌّ لايُتجاوزُ فيهما [(٢)] .

وتقول : مَرَرْتُ بالقومِ أَجْمَعينَ ، ولايجوزُ : مَرَرْتُ بقومٍ أَجْمَعينَ ؛ لأنَّ (قوماً) نكرةٌ على مابيَّنا [(٣)] .

وتقولُ : رأيتُك إيّاكَ ، ورأيتُه إيّاه ، على البَدَلِ ، ولايجوزُ على التَّأكيد[(٤)] ؛ لأنَّ التَّأكيدَ يُرَتَّبُ كما تُرتَّبُ الصِّفةُ ، وليس كذلك البَدَلُ ، والتَّرتيبُ لايكونُ إلا بعلامةٍ وَضْعيَّةٍ في الأسماءِ ، فأما مايلي العاملَ ؛ فمُعَلَّقٌ في الأسماءِ ، لايحتاجُ إلى

---

(١) قال الفارسي : « الفصلُ بين الطَّويل وماكان مثلَه وبين نَفْسه أنَّ الصِّفات التي هي الطَّويل ونظائره حُلَى ، والتأكيد قد يكون نفس المؤكَّد أو لفظه ». التعليقة ٢ / ٩٧ ، وانظر : الكتاب ٢ / ٣٨٥ ، شرح السيرافي ٣ / ١٦١ أ – ب .

(٢) قال الفارسي : « يوفِّق بين : هُوَ ، وأَجْمعينَ ، الاشتراكُ في الاختصاص ؛ لأنَّ المضمر أخصّ من المظهر ، كما أنَّ أجمعينَ أخصُّ من النكرات » . التعليقة ٢ / ٩٧ . وانظر : الكتاب ٢ / ٣٨٦ .

(٣) في توكيد النكرة توكيداً معنوياً خلاف ، فالبصريون أطلقوا المنع إلا الأخفش ، فقد أجاز هو وبعض الكوفيين توكيدها إذا أفاد ، نحو : صمتُ شهراً كلَّه ، فالتوكيد أفاد أن الصِّيام في جميع الشهر .
وعن بعض الكوفيين الجواز المطلق . انظر : الكتاب ٢ / ٣٨٦ ، الإنصاف ٢ / ٤٥١ – ٤٥٦ ، شرح التسهيل ٣ / ٢٩٦ ، المساعد ٢ / ٣٩٢ .

(٤) هذا قول البصريين ، أما الكوفيون فيجعلون إيّاك توكيداً . انظر : الكتاب ٢ / ٣٨٦ ، مجالس ثعلب ١ / ١٣٣ ، شرح السيرافي ٣ / ١٦١ ب ، شرح التسهيل ٣ / ٣٠٥ ، الارتشاف ٢ / ٦١٨ ، المساعد ٢ / ٤٠٠ .

علامةٍ في ذلك [١].

وتقولُ : فَعَلْتَ / ٧٠ أ أَنْتَ ، وفَعَلَ هُو ، فيجوزُ على التَّأكيدِ ، وعلى البَدَلِ ؛ لأنَّ العلامةَ واحدةٌ في المرفوعِ ، وليس كذلك المنصوبُ والمجرورُ [٢].

ولايجوزُ : مَرَرْتُ به وبزيدٍ هما ، على التَّأكيدِ ، كما لايجوزُ : مررتُ بزيدٍ وبه الظَّريفينِ ، على الصِّفةِ ؛ لأنَّك قد خَلَطْتَ مايَصْلُحُ أنْ يُؤكَّدَ بالمُضْمَرِ بما لايَصْلُحُ أنْ يُؤكَّد به ، كما خَلَطْتَ مايَصْلُحُ أنْ يُوصَفَ بما لايَصْلُحُ أنْ يُوصَفَ ، فامتنع التَّأكيدُ كما امْتَنَعَتْ الصِّفةُ [٣].

---

(١) يريد أنَّ التأكيد لايقع إلا بعد المؤكَّد ، فاقتضى هذا أنْ يُجعل له ألفاظٌ تخصُّه ، أما البدل فليس له موقع يلزمُه ؛ إذ يجوز أنْ يقع موقع المبدل منه بعد حذفه .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٣٨٦ ، البسيط ١ / ٣٧٣ - ٣٧٤ ، الملخص ٥٩٤ ، الارتشاف ٢ / ٦١٨.

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٣٨٧ ، التعليقة ٢ / ٩٨ .

بابُ البدلِ بالضَّميرِ [١]

الغرضُ فيـه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في البدلِ بالضَّميرِ ممّا لايجوزُ [٢].

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في البَدَلِ بالضَّميرِ ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

ولِمَ لايجـوزُ أنْ يَجْتَمِعَ البَدَلُ بالضَّميـرِ مع التَّأكيـدِ والفَصْلِ [٣] ؟ وهل ذلك للاستغناء عنه بما هو أولى منه ؟.

ولِمَ جازَ : رأيتُه إيّاه نَفْسَه ، على أنَّ (إيّاهُ) بَدَلٌ ، و (نَفْسَه) تأكيـدٌ ، ولَمْ يَجُزْ على أنَّهما جميعاً تأكيدٌ ؟ [٤].

ولِمَ جاز : ضربتُه إيّاهُ قائماً ، على البَدَلِ ، ولم يَجُزْ : أظنُّـه هُـوَ خَـيراً منك ،

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابٌ من البدلِ أيضاً . انظر : الكتاب ١ / ٣٩٣ (بولاق) ، ٢ / ٣٨٧ (هارون).

(٢) تحدث سيبويه في الباب عن أمورٍ منها : وقوع الضمير بدلاً ، والفرق بينه وبين الواقع فصلاً ، والغرض من المجيء بالفصل ، وحكم اجتماع البدل بالضمير مع التأكيد ومع الفصل ، وحكم وقوع الضمير بدلاً من اسم إنَّ والمفعول الأول لظنَّ قبل استغناء الكلام وبعده .

(٣) هذه المسألة أشار إليها سيبويه في قوله : « ويدُلُّك على بعده أنَّك لاتقول : إنك أنت إياك خيرٌ منه » . الكتاب ١ / ٣٩٤ (بولاق) ، ٢ / ٣٨٨ (هارون).
ثم ذكرها في آخر الباب ، فقال : « ويدلُّك أنَّ الفصلَ كالصِّفة أنَّه لايستقيم أنْ تقول : أظنُّه هو إيّاهُ خيراً منك ، إذا كان أحدُهما ؛ لم يكُن الآخرُ ، ولايجوز : أظنّه هو هو أخاك ، إذا جعلت إحداهما صفةً والأخرى فصلاً ؛ لأنَّ واحدة منهما تُجزئ من أختها » . شرح السيرافي ٣ / ١٦٢ ب ، التعليقة ٢ / ١٠٠ .
وسيعيدُ الشارح المسألة حيث ذكرها سيبويه . وإنّما أثبتُّ مافي نسخة السيرافي والفارسي لسببين :
أحدهما : أنّه موافق لما سيذكره الشارح في آخر المسائل .
والآخر : أنَّ آخر النص في طبعتي بولاق ١ / ٣٩٤ ، وهارون ٢ / ٣٨٩ هكذا : « وكذلك : أظنُّه إيّاه هو خيراً منه ؛ لأن الفصل يُجزئ من التوكيد ، والتوكيد منه » . فالعلّة فيه لاتنطبق على المثال ؛ إذ التوكيد والفصل لايقعان إلا بضيمر الرفع .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فأمّا نَفْسُه حين قلتَ : رأيتُه إيّاه نفسَه ، فوصفٌ بمنزلة هُوَ ، وإيّاهُ بدلٌ ، وإنما ذكرتهما توكيداً ، كقوله جلّ ذكره : ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ [ص : ٧٣] إلا أنَّ إياهُ بدلٌ والنفس وصفٌ » . الكتاب ١ / ٣٩٣ (بولاق) ، ٢ / ٣٨٧ (هارون).

على البَدَلِ ، ولاعلى التَّأكيدِ ؛ ولكن على الفَصْلِ ؟ (١) .

وهل يجوزُ : ضربتُه هو قائماً ، على التَّأكيدِ ؟ .

وهل يَفْصِلُ ذلك المظهرَ في قولك : رأيتُ زيداً هو خيراً منك ؛ لأنَّه لايؤكد المظهر بالمضمر ، فهو فَصْلٌ لاتأكيدٌ ؟ (٢) .

ومـاتأويل : ﴿ وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ ﴾ (٣) ؟ ولِمَ وَجَبَ أنَّ (٤) (هُوَ) فيه فَصْلٌ ، لاتأكيدٌ ، ولابدلٌ ؟ .

ولِمَ قَدَّرَ : رأيتُه إيّاهُ نَفْسَهُ ، بقـوله : رأيتُ الرَّجُلَ زيداً نَفْسَه ؟ وهل ذلك لِيُبيِّنَ البَدَلَ مِنَ التَّأكيد ؟ (٥) .

ولِمَ لايجوزُ : إنَّكَ أَنْتَ إيَّاكَ خيرٌ منه ، على أنَّ أَنْتَ تأكيدٌ ، وإيّاكَ بَدَلٌ ؟ (٦) .

ولِمَ جاز : إنَّك إيّاكَ خيرٌ منه ؟ (٧) .

وهل يجوزُ : أظُنُّه خيراً منه إيّاه ، وإنَّك فيها إيّاكَ ؟ ولِمَ جاز ؟ (٨) .

---

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وذلك قولك : .... ضربتُه إياه قائماً ، وليس هذا بمنزلة قولك : أظنُّه هو خيراً منك ؛ من قِبَلِ أنَّ هذا موضعُ فَصْلٍ » . الكتاب ١ / ٣٩٣ (بولاق) ، ٢ / ٣٨٧ (هارون) .

(٢) وهذا سؤال عن قول سيبويه : « والمضمرُ والمظهرُ في الفصل سواءٌ ؛ ألا ترى أنَّك تقول : رأيتُ زيداً هو خيراً منك » . الكتاب ١ / ٣٩٣ (بولاق) ، ٢ / ٣٨٧ (هارون) .

(٣) تمامها : ﴿ .... وَيَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ﴾ سبأ : ٦ .

(٤) أ ، ب : أنَّه .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « إلا أنَّ إيَّاه بدلٌ والنَّفْسَ وصفٌ ، كأنك قلت : رأيتُ الرجلَ زيداً نفسَه ، وزيدٌ بدلٌ ، ونفسُه على الاسم . وإنما ذكرتُ هذا للتمثيل » . الكتاب ١ / ٣٩٣ (بولاق) ، ٢ / ٣٨٧ (هارون) .

(٦) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ويدلُّك على بعدِه أنَّك لاتقول : إنَّك أنتَ إيّاك خيرٌ منه » . الكتاب ١ / ٣٩٤ (بولاق) ، ٢ / ٣٨٨ (هارون) .

(٧) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وكان الخليلُ يقولُ : هي عربيّةٌ : إنَّك إيّاك خيرٌ منه » . الكتاب ١ / ٣٩٤ (بولاق) ، ٢ / ٣٨٨ (هارون) .

(٨) هذا السؤال عن قول سيبويه : « فإنْ قلتَ : أظنُّه خيراً منه ؛ جاز أنْ تقول : إيّاه ؛ لأنَّ هذا ليس موضعَ فصلٍ ، واستغنى الكلام ، فصار كقولك : ضربتُه إياه » .

وقوله : « فإذا قلتَ : إنَّك فيها إياك ، فهو مثلُ : أظنُّه خيراً منه ، يجوز أنْ تقول : إياك » . الكتاب ١ / ٣٩٤ (بولاق) ، ٢ / ٣٨٨ (هارون) .

وفي نسخة السيرافي : « فإذا قلت : إنَّك فيها ، فهو مثلُ ....» . شرح السيرافي ٣ / ١٦٢ أ . وهو مقتضى سياق الكلام .

ولِمَ لايجوزُ : أظُنُّه هُوَ إيّاهُ خيراً منك ، وجازَ بأحدهما ؟ [١] .

ولِمَ لايجوزُ : أظنُّه هُوَ هُوَ أخاك ، على أنَّ أحدَهما تأكيدٌ ، والآخَرَ فَصْلٌ ؟ فَلِمَ صارا مُتَعاقِبَيْنِ ، يُجْزِئ أحدُهما من الآخَرِ ؟ [١] .

الجــوابُ :

الذي يجوزُ في البَدَلِ بالضَّميرِ إجراءُ المنصوبِ على المنصوبِ والمجرورِ [٢] ؛ وذلك لأنَّ البَدَلَ لابُدَّ مِنْ أنْ يكونَ تقديرُه أنْ يَقَعَ مَوْقِعَ الأوَّلِ في مَرْتَبَته من العاملِ ، وإلا خَرَجَ / ٧٠ ب عن حدِّ البَدَلِ ، وليس كذلك التَّأكيدُ ؛ لأنَّ العاملَ إنّما يَصِلُ إليه بعد المؤكَّد ، لامحالةَ ، مِنْ غيرِ أنْ يكونَ له مَوْقِعُ المؤكَّد ، فالعاملُ يَعْمَلُ فيه وهو في مَوْضعه ، فَصَلَحَ مِنْ أَجْلِ هذا أنْ يُحْمَلَ على تأويلِ الموضعِ ، وإنْ خالف اللَّفظَ ؛ لأنَّ له مايُقَوِّمُه في مَرْتَبَته على لُزومِ ذلك فيه ، فَلَمْ يُخلَّ به أنْ يَقَعَ مَوْقِعَ غيرِه [٣] ؛ للُزومِ المُقَوِّمِ له [٤] ، وليس كذلك البَدَلُ ؛ ولهذا حُمِيَ مِنْ أنْ يَجْتَمِعَ التَّأكيدُ والبَدَلُ [٥] ؛ لئلا يَتَداخلَ باختلاط أحدهما بالآخَرِ ، فلا يَظْهرُ معنى العلَّة الصَّحيحة التي تَفْرُقُ بينَهما ؛ للُطْفِها ، فإذا جُعِلا على التَّعاقُبِ كان أَبْيَنَ في الفَرْقِ بينَ علَّة كُلٍّ واحدٍ منهما ، ولو جُمِعا لأَوْهَمَ ذلك أنَّهما على طريقةٍ واحدةٍ في التَّأكيدِ والتَّقديرِ ؛ للإجراءِ على الأوَّلِ ، وليس الأمرُ كذلك .

وتقولُ : رأيتُه إيَّاهُ نَفْسَهُ ، فتأتي بقولِك : إيّاهُ ، على البَدَلِ ، وتأتي بقولك :

---

(١) هاتان المسألتان تقدّمتا في مطلع الباب .

(٢) ذكر الزمخشري أنّ ضمير الجر يبدل منه بإعادته مع الجار . نحو : مررت بك بك . وعلّق ابن مالك على هذا بقوله : « وهذا إنما هو توكيدٌ لفظيٌّ ، ولو صحّ جعله بدلاً لم يكن للتوكيد اللفظيّ مثالٌ يُخَصُّ به » . شرح التسهيل ٣ / ٣٣٣ . وانظر : المفصل ١٢٢ . شرح المفصل ٣ / ٧٠ .

(٣) يعني وقوع ضمائر الرفع المنفصلة توكيداً لضمائر النصب والجر .

(٤) يريد بالمقوِّم له – فيما يظهر – الضمير المؤكَّد ، فإنَّه يدلُّ على الموضع الإعرابي ، وهو لازم في الكلام ، لايصحُّ حذفُه ووقوع المؤكِّد موقعَه .

(٥) انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٦٣ أ .

نَفْسَه ، على التَّأكيد [١] .

ولايجوزُ : رأيتُه إيَّاه هُوَ ، على أنْ يكونَ (إيّاهُ) بَدَلاً ، و(هُوَ) تأكيداً على قياس هذا ؛ للعلّة التي بيَّنا منْ أنَّه يَجبُ أنْ يَجْريا على التَّعاقُب ؛ حتى تَظْهَرَ علَّةُ كُلِّ واحدٍ منهما مع لُطْفِها ؛ إذ التَّعاقُبُ أشَدُّ اقتضاءً لذلك من الاجتماعِ ، مع أنَّه يَصْلُحُ أنْ يُسْتَغْنَى بضميرٍ عن ضميرٍ بما لايَصْلُحُ أنْ يُسْتَغْنَى بضميرٍ عن ظاهرٍ ، فقد بانَ أنَّ ماجازَ منْ قولِهم : رأيتُه إيّاهُ نَفْسَه ، لايوجِبُ جوازَ : رأيتُه إيّاه هُوَ ، على البَدَلِ والتَّأكيد [٢] .

ولايجوزُ في : رأيتُه إيّاهُ نَفْسَه ؛ أنْ يكونا جميعاً على التَّأكيد ؛ لأنَّه يُوجِبُ اختلاطَ بابِ البَدَلِ ببابِ التَّأكيدِ في الضَّميرِ ؛ إذْ تأكيدُ الضَّميرِ المنصوب بعلامة المرفوعِ ، والبَدَلِ منه بعلامةِ المنصوب [٣] ، فلو كان تأكيداً لقيل : رأيتُه هُوَ نَفْسَهُ ، وكلُّ ما أوْجَبَ تَخْليطَ البابِ فهو فاسدٌ ؛ لأنَّ تخليطَ المعاني والعباراتِ الموضوعة للبيانِ عنها يُبْطِلُ إدراكَها على حقيقتِها ، فواجبٌ أنْ تُمَيَّزَ العباراتُ كما واجبٌ أنْ تُمَيَّزَ المعاني ؛ لأنَّ العبارةَ للبيان ، والمعاني تُمَيَّزُ لصحَّةِ الإدراك ، إلا أنَّ منْ ذلك مايَدِقُّ ويَجِلُّ ، والدلائلُ عليه تُرَتِّبُه في مراتبِه ، وتَمْنَعُ [٤] من التَّخليط فيه .

وتقولُ : ضربتُه إيَّاهُ قائماً ، على البَدَلِ ، وضَرَبْتُه هُوَ قائماً ، / ٧١ب على التَّأكيد ، ولايجوزُ في (هُوَ) أنْ يكونَ فَصْلاً هاهنا كما يكونُ فَصلاً في : أظُنُّه هُوَ خيراً منك [٥] .

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٣٨٧ ، شرح السيرافي ٣ / ١٦٣ أ .

(٢) قال السيرافي : « وهذا الضَّمير الذي هو بدلٌ - أعني إيّاه - و(هُوَ) الذي للتوكيد ، و(هُوَ) الذي للفَصْلِ جميعُه يُرادُ به التوكيد ، ولايجتمعْنَ ، ونَفْسَه - أيضاً - للتوكيد ، وفيها معنى التوكيد بالضمير غير أنه يجوز أنْ يُجمع بين نَفْسه وبين الضمير ؛ لأنهما مختلفان أحدُهما مضمرٌ والآخر ظاهرٌ ، فيُقال : رأيتُه إيّاه نفسَه ، فإياه بدلٌ ونَفْسُه وصفٌ ، وذكرهما توكيداً » . شرح السيرافي ٣ / ١٦٣ أ ، وانظر : الكتاب ٢ / ٣٨٧ .

(٣) تقدم أنَّ الكوفيين يرون أنَّ هذا توكيدٌ . انظر ص : ٦٧٣ هـ ٤ .

(٤) ب : وتمتنع .

(٥) قال السيرافي : « إذا تعلّق الفعلُ بمفعولٍ واحدٍ ، أو تعلّق بمفعولين أحدُهما غيرُ الآخر لم يكن فيه فَصْلٌ ، فالمتعلّق بالمفعول الواحد قولُك : رأيتُه ، من رؤية العين . وضَرَبْتُه ، وأكْرَمْتُه . والمتعلّق بالمفعولين وأحدهما غيرُ الآخر : أعطيتُ زيداً درهماً ، وألبستُ أخاك ثوباً ، وأما مايقع فيه الفصلُ فهو ماكان من الفعلِ متعلّقاً باسمين أحدُهما هو الآخَرُ ، والثاني منهما خبرُ الاسم الأول» . شرح السيرافي ٣ / ١٦٢ ب .

والفَرْقُ بينَ التَّأكيدِ والفَصْلِ أنَّ الفَصْلَ يكونُ مع المُظْهَرِ والمُضْمَرِ ، كقولك : أظُنُّ زيداً هُوَ خيراً منك ، ولايكونُ التَّأكيدُ إلا مع المُضْمَرِ ؛ لما بيّنا قبلُ في أحكامِ الضَّميرِ مِنْ مُوافقتِهِ في البيانِ عن المُتَكلِّمِ والمخاطبِ والغائبِ على تلك الطريقة ، ومخالفتِهِ للمُظْهَرِ في هذا ، فلم يَصْلُحْ أنْ يكونَ تأكيداً للمُظْهَرِ[1] ؛ إذ[2] التَّأكيدُ يجري مَجرى التَّكريرِ في موافقة[3] معنى الثَّاني للأوَّلِ ، وهذا دليلٌ واضحٌ على أنَّه لايجوزُ أنْ يُؤكَّدَ المُظْهَرُ بالمُضْمَرِ ، وأنَّ قولَك : أَظُنُّ زيداً هو خيراً منك ، لايَصْلُحُ إلا على الفَصْلِ ، وقولَك : أَظُنُّه هو خيراً منك ، يَصْلُحُ على الفَصْلِ والتَّأكيدِ[4] .

وفي التَّنزيلِ : ﴿ وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ ﴾ فهُوَ في هذا فَصْلٌ ، ولايجوزُ أنْ يكونَ تأكيداً للمُظْهَرِ على مابيَّنا قَبْلُ ، ولايكونُ - أيضاً - بَدَلاً ؛ لأنَّ ﴿ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ ﴾ في موضعِ نَصْبٍ ، ولا تكونُ علامةُ المرفوعِ بَدَلاً من المنصوبِ .

وتقديرُ : رأيتُه إيَّاهُ نَفْسَه ، تقديرُ : رأيتُ الرَّجُلَ زيداً نَفْسَه ، في أنَّ الأوَّلَ بَدَلٌ ، والثَّاني تأكيدٌ[5] .

ويجوزُ : إنَّكَ أَنْتَ خيرٌ منه ، على التَّأكيدِ والفَصْلِ .

ويجوزُ : إنَّكَ إيَّاكَ خيرٌ منه[6] ، على البَدَلِ .

ولايجوزُ : إنَّكَ أَنْتَ إيَّاكَ خيرٌ منه ، على الجمعِ بينَ التَّأكيدِ والبَدَلِ ؛ لأنَّ أحدَهما يكفي مِنَ الآخَرِ على طريقِ الاستغناءِ عن الشَّيءِ بما هو أولى منه ؛ لِتَظْهَرَ

---

(١) انظر ماتقدم في ص : ٦٧٢ هـ ٥ .

(٢) أ : إذا .

(٣) ب : موافقته .

(٤) قال السيرافي : « والذي يُسمّى فَصْلاً هو ضميرُ الاسم الأول تَفْصِلُ به بين الاسم الأوّل والثاني ، ولفظُه كلفظ التوكيد الذي هو ضمير الاسم الأول غير أن التوكيد لايدخلُ إلا على مُضمرٍ في كلِّ فعلٍ ، والفصلُ يدخلُ بين الظّاهرينَ والمضمرينَ » . شرح السيرافي ٣ / ١٦٢ب .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٣٨٧ .

(٦) هذا القول حكاه الخليل عن العرب . انظر : الكتاب ٢ / ٣٨٨ .

عِلَّةُ كُلٍّ واحدٍ منهما ، ولايكونُ بمنزلة تكريرِ المُضْمَرِ (١) .

ويجوزُ : أَظُنُّه خيراً منه إيَّاهُ (٢) ، على البَدَلِ ، وإنَّكَ فيها إيَّاكَ ، على البَدَلِ (٣) ، ولايجوزُ أَنْ يَقَعَ الفصْلُ هذا المَوْقِعَ (٤) .

ولايجوزُ : أَظُنُّهُ هُوَ إيّاهُ خيراً منْكَ ، على الجَمْعِ بَيْنَ الفَصْلِ والبَدَلِ ، ولا : أَظُنُّه هُوَ هُوَ أخاك ، على الجَمْعِ بَيْنَ الفَصْلِ والتَّأكيد ؛ للاستغناءِ عَنْ أحدهما بالآخَرِ الذي هو أولى من الجَمْعِ المُوْهِمِ للفسادِ ، فأحدُ الضَّميرين يكفي من الآخَرِ ، فلا يجتمعُ الفَصْلُ والتَّأكيدُ ، ولا البَدَلُ والتَّأكيدُ ، ولا البَدَلُ والفَصْلُ (٥) ، والعِلَّةُ في جميع ذلك واحدةٌ في أنَّ أحدَهما يكفي من الآخَرِ ، مع مافي الجَمْعِ مِنْ إيهامِ الفسادِ .

---

(١) قال السيرافي : « ومعنى قول سيبويه : ويدلُّك على بعده : أنَّك لاتقولُ : إنَّك أنت إياك خيرٌ منه ، يُريد على بُعْد الجمع بين الصِّفة والبدل الذي هو إيّاك ؛ لأنَّك لاتقول في : إنّك أنت إياك خيرٌ منه ، وقد أجازه الخليل لما اختلف اللفظان أو لما اختلف مذهب التوكيد في الصِّفة والبدل » . شرح السيرافي ٣ / ١٦٣ أ . وانظر : الكتاب ٢ / ٣٨٨ .

(٢) في شرح السيرافي ٣ / ١٦٢ أ : أظنُّه هو خيراً منه إياه ، وعلَّق عليه السيرافي بقوله : « أصحابنا قد فسَّروا أنَّ مذهبَ سيبويه : أظنُّه هو خيراً منه إياه ، جائزٌ ، وأظنُّه هو إيّاه خيراً منه ، لايجوز ، وإنَّما لم يجوِّزوا الضميرَين المجتمعَين على مذهب سيبويه ؛ لأنهما جميعاً في موضعٍ واحدٍ ، فسبيلُهما سبيل اللام وإنّ في التوكيد ، لايجتمعان ، فإذا فُصِل بينهما جاز » . شرح السيرافي ٣ / ١٦٣ ب .
أما في طبعتي بولاق ١ / ٣٩٤ ، وهارون ٢ / ٣٨٨ : أظنه خيراً منه إياه .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٣٨٨ .

(٤) يعني بعد استغناء الكلام .

(٥) هذا مذهب سيبويه . انظر : الكتاب ٢ / ٣٨٩ .
ونقل الفارسيُّ عن المبرد جواز الجمع بين الفصل والتوكيد على قبح ، ثم علَّق بقوله : « إنما جاز لأنَّ كلَّ واحدةٍ منهما غيرُ الأخرى » . التعليقة ٢ / ١٠٠ .
ومقتضى هذا جواز اجتماع البدل والتأكيد والبدل والفصل .

/ ٧١ب بابُ علامةِ الإضمارِ التي تكونُ فَصْلاً [1]

[الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في علامةِ الإضمارِ التي تكونُ فَصْلاً][2] مِمّا لايجوزُ [3].

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في علامةِ الإضمارِ التي تكونُ فَصْلاً ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

ولِمَ لايجوزُ أنْ يكونَ الفَصْلُ إلا بينَ معرفتَيْنِ ، أو ماقاربَ المعرفةَ من النَّكرة[4] ؟ .

ولِمَ لايكونُ الفَصْلُ إلا بعلامةِ المرفوعِ ؟ وهل ذلك لأنَّ المرفوعَ هو الأولُّ والأحقُّ بالتَّصريفِ في الوجوهِ ؟ .

ولِمَ لايكونُ الفَصْلُ إلا بينَ الاسمِ والخبرِ ، دونَ الحالِ وغيرِه من أقسامِ الكلامِ ؟[5] .

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابُ مايكونُ فيه هُوَ وأنْتَ وأنا ونَحْنُ وأخواتُهنّ فَصْلاً . انظر : الكتاب ١ / ٣٩٤ (بولاق) ، ٢ / ٣٨٩ (هارون) .

(٢) تكملة يقتضيها السياق .

(٣) تحدَّث سيبويه في الباب عن أمورٍ منها : مواضع ضمير الفصل ، والغرض منه ، وشرطُ مايفصل بينهما الضمير . كما نقل عن أناسٍ كثيرين أنهم يجعلون الضمير في الباب مبتدأً ومابعده خبره ، ثم ذكر صوراً يمتنع أن يكون الضمير فيها فصلاً وضابطها أن يتغيَّر معنى الكلام بخروج الضمير ، وختم الباب ببيان حكم وقوع ضمير الفصل بعد استغناء الكلام .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « واعلم أنَّ هُوَ لايَحْسُنُ أنْ تكونَ فَصْلاً حتّى يكون مابعدها معرفةً أو ما أشبه المعرفةَ مما طال ولم تدخلْه الألفُ اللامُ ، فضارع زيداً وعمراً نحو : خير منك ، ومثلك ، وأفضل منك ، وشر منك ، كما أنها لاتكون في الفصل إلا وقبلها معرفةٌ أو ماضارعها ، كذلك لايكونُ مابعدها إلا معرفةً أو ماضارعها » . الكتاب ١ / ٣٩٥ (بولاق) ، ٢ / ٣٩٢ (هارون) .

(٥) هذه المسألة ذكرها سيبويه منثورة في الباب ، فقال في مطلع الباب : « اعلم أنَّهن لايكُنّ فصلاً إلا في الفعل ، ولايكُنَّ كذلك إلا في كلِّ فعلٍ الاسمُ بعدَه بمنزلته في حال الابتداء ، واحتياجُه إلى مابعده كاحتياجه إليه في الابتداء » . الكتاب ١ / ٣٩٤ (بولاق) ، ٢ / ٣٨٩ (هارون) . / =

ومامعنى الفَصْلِ الذي لأجله دَخَلَ في الكلامِ ؟ وهل هو ليُؤْذِنَ بأنَّ المذكورَ بعده للفائدة على طريقِ مُعْتَمد الفائدة ؟ (١).

ولِمَ جازَ الفَصْلُ في : حَسِبْتُ وأخواتِها ، وفي : جَعَلْتُ ، ولَمْ يَجُزْ في : ضَرَبْتُ وماجرى مجراها ؟ (٢).

ولِمَ جاز الفَصْلُ في : كان وأخواتِها ، وفي : إنَّ وأخواتها ؟ (٢).

ولِمَ جاز : حَسِبْتُ زيداً هُوَ خيراً منْكَ ، ولَمْ يجُزْ : حَسِبْتُ زيداً هو قائماً ؟(٣).

ولِمَ جاز : كان عبدُاللّه هو الظّريفَ ، ولَمْ يَجُزْ : كان عبدُاللّه هو ظريفاً ؟(٣).

وما الشَّاهدُ في قول اللّه جَلَّ وعَزَّ : ﴿ وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ ﴾ ؟(٤).

ولِمَ لايجوزُ أنْ يكونَ (هُوَ) تأكيداً في هذا الموضِع ؟ (٥).

/ = ثم قال في موضع آخر : « واعلم أنَّها تكونُ في إنَّ وأخواتِها فصلاً وفي الابتداء ، ولكنّ مابعدها مرفوعٌ ؛ لأنَّه مرفوعٌ قبل أنْ تذكُر الفصلَ » . الكتاب ١ / ٣٩٥ (بولاق) ، ٢ / ٣٩٢ (هارون) .
ثم ذكر في آخر الباب امتناع الفصل مع الحال وغيرها مما لايُفسد تركُه الكلام .
وسيعيد الشارح هذه المسألة في موضعها .

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فجاز هذا في هذه الأفعال التي الأسماءُ بعدها بمنزلتها في الابتداء ؛ إعلاماً بأنَّه قد فصَلَ الاسم .... » إلى قوله : « فكأنَّه ذكر هُوَ ليستدلَّ المحدِّثُ أنَّ مابعد الاسم مايُخرجه مما وَجَبَ عليه ، وأنَّ مابعد الاسم ليس منه . هذا تفسيرُ الخليل ، رحمه الله » . الكتاب ١ / ٣٩٤ (بولاق) ، ٢ / ٣٨٩ (هارون) .

(٢) هذان السؤالان عن قول سيبويه : « فمن تلك الأفعال حَسِبْتُ وخِلْتُ .... » إلى قوله : « فمما يدلُّك على أنَّهما بمنزلة ظَنَنْتُ أنَّه يذكَرُ بعد الاسم فيهما مايُذْكَرُ في الابتداء » . الكتاب ١ / ٣٩٤ (بولاق) ، ٢ / ٣٩٠ (هارون) .
وقوله : « واعلم أنَّها تكونُ في إنَّ وأخواتها فَصْلاً .... ولكنّ مابعدها مرفوعٌ ؛ لأنَّه مرفوعٌ قبل أنْ تذكرَ الفَصْلَ» . الكتاب ١ / ٣٩٥ (بولاق) ، ٢ / ٣٩٢ (هارون) .

(٣) المثالان الجائزان في هاتين المسألتين ذكرهما سيبويه فقال : « واعلمْ أنَّ ماكان فصلاً لايُغيِّر مابعده عن حاله التي كان عليها قبل أنْ يُذكرَ ، وذلك قولك : حَسِبْتُ زيداً هو خيراً منك ، وكان عبدُاللّه هو الظريفَ » . الكتاب ١ / ٣٩٤ - ٣٩٥ (بولاق) ، ٢ / ٣٩٠ (هارون) .
أما المثالان الممتنعان فقد أشار إلى امتناعهما في النص المتقدم في ص : ٦٨١ هـ ٤ .

(٤) سبأ : ٦ ، وقد تقدمت في الباب السابق .

(٥) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وقد زعم ناسٌ أنَّ هُوَ هاهنا صفةٌ ، فكيف يكونُ صفةً وليس في الدُّنيا عربيٌّ يجعلها صفةً للمظهر » . الكتاب ١ / ٣٩٠ (بولاق) ، ٢ / ٣٩٥ (هارون) .

وما الفرقُ بينَ التَّأكيد والفصْلِ ؟ وهل ذلك لأنَّ الفصْلَ يُؤْذنُ بأنَّ الذي بعده مُعْتَمَدُ الفائدة ، والتَّأكيدُ بمنزلة التَّكرير ؟.

وهل يَلْزَمُ مَنْ زَعَمَ أنَّه تأكيدٌ أنْ يُجيزَ : مَرَرْتُ بعبدالله هُوَ نَفْسه ، و إنْ كانَ زيدٌ لَهُوَ الظَّريفَ ، وإنْ كُنّا لَنحنُ الصَّالحينَ ؟ [1].

ولِمَ لاتَدْخُلُ لامُ الابتداء على (هُوَ) إذا كانَ تأكيداً ، وتَدْخُلُ عليه إذا كان فَصْلاً [2] ؟ وهل ذلك لئلا يُجْمَعَ بينَ تأكيدَيْنِ في موضعٍ واحدٍ ؛ لأنَّه يجري مَجرى الجَمْعِ بينَ اللاّمِ وإنَّ في التَّأكيد بحرفَيْنِ قد جُمعا في موضعٍ واحدٍ ؟.

وما الشَّاهدُ في قول الله جلَّ وعزَّ : ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ﴾ [3] ؟ ولِمَ حُذفَ : البُخْلُ ؟ ومادليلُه [4] ؟ ومانظيرُه من كلامِ العَرَبِ ؟ [5].

---

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ولو ذلك كذلك لجاز : مررتُ بعبدالله هو نفسه ، فهُوَ هاهنا مستكرهةٌ لايتكلَّمُ بها العربُ ؛ لأنَّه ليس من مواضعها عندهم ، ويدخلُ عليه : إنْ كان زيدٌ لَهُوَ الظَّريفَ ، وإنْ كنّا لنحنُ الصالحينَ . فالعربُ تنصبُ هذا والنَّحويون أجمعونَ » . الكتاب ١ / ٣٩٥ (بولاق) ، ٢ / ٣٩٠-٣٩١ (هارون) .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ولو كان صفةً لم يجز أنْ يدخلَ عليه اللاّمُ ؛ لأنَّك لاتُدْخلها في ذا الموضعِ على الصِّفة فتقول : إنْ كان زيدٌ للظَّريفُ عاقلاً ، ولايكونُ هُوَ ولانَحْنُ هاهنا صفةً وفيهما اللام » . الكتاب ١ / ٣٩٥ (بولاق) ، ٢ / ٣٩١ (هارون).

(٣) تكملتها : ﴿ ... بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِۦ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَلِلَّهِ مِيرَٰثُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ آل عمران : ١٨٠.

(٤) هذا السؤالُ عن قول سيبويه : « كأنَّه قال : ولايَحْسَبَنَّ الذين يبخلونَ البُخْلَ هو خيراً لهم ، ولم يَذكر البخلَ اجتزاءً بعلمِ المخاطَبِ بأنَّه البخلُ ؛ لذكره : يَبْخَلُون » . الكتاب ١ / ٣٩٥ (بولاق) ، ٢ / ٣٩١ (هارون).

(٥) هذا السؤالُ عن قول سيبويه : « ومثلُ ذلك قولُ العرب : مَنْ كذبَ كانَ شراً له ، يريدُ: كان الكذبُ شراً له ، إلاَّ أنَّه استغنى بأنَّ المخاطب قد علم أنَّه الكذبُ ؛ لقوله كَذَبَ ، في أوَّلِ حديثه ، فصار هُوَ وأخواتُها هنا بمنزلة (ما) إذا كانت لغواً في أنَّها لاتُغيِّر مابعدها عن حاله قبلَ أنْ تُذكَر » . الكتاب ١ / ٣٩٥ (بولاق) ، ٢ / ٣٩٠ (هارون).

ولِمَ جازَ الفَصْلُ بينَ المُبْتَدأ والخبرِ ؟ (١).

وما تأويلُ : ﴿ إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴾ (٢) ؟ ولِمَ جازَ في : (أنا) أنْ يكونَ فَصْلاً وتأكيداً في هذا الموضِع ، وكذلك في : ﴿ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا /١٧٢أ وَأَعْظَمَ أَجْرًا ﴾ (٣) ؟.

وهل يجوزُ أنْ تُجْعَلَ (هُوَ) وأخواتها في مِثلِ هذه المواضعِ اسماً مبتدأ ؟ (٤).

وما الفرقُ بينَ ذلك وبينَ أنْ يكونَ فَصْلاً ؟.

وما الشَّاهدُ في قولِ رُؤْبةَ : أظُنُّ زيداً هُوَ خيرٌ منْكَ (٥) ، وماحكاه عيسى عن كثيرٍ من العربِ أنَّهم يقولونَ : ﴿ وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ الظَّالمونَ ﴾ ؟ (٦).

وما الشَّاهِدُ في قولِ قَيسِ بن ذَريحٍ (٧) :

---

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « واعلم أنَّها تكون في إنَّ وأخواتها فصلاً وفي الابتداء ، ولكنَّ مابعدها مرفوعٌ ؛ لأنَّه مرفوعٌ قبلَ أنْ تَذكر الفصل » . الكتاب ١ / ٣٩٥ (بولاق) ، ٢ / ٣٩٢ (هارون) .

(٢) من قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَآ إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَآءَ ٱللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِ إِن تَرَنِ.... ﴾ الكهف : ٣٩ .

(٣) من قوله تعالى : ﴿ .... وَمَا تُقَدِّمُوا۟ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ.... ﴾ المزَّمِّل : ٢٠ . والسؤال عن قول سيبويه : « وأمّا قولُه عزَّ وجلّ : ﴿ إِن تَرَنِ.... ﴾ فقد تكونُ أنا فصلاً وصفةً ، وكذلك : ﴿ وَمَا تُقَدِّمُوا۟ لِأَنفُسِكُم.... ﴾ » . الكتاب ١ / ٣٩٥ (بولاق) ، ٢ / ٣٩٢ (هارون).

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وقد جعل ناسٌ كثيرٌ من العرب (هُوَ) وأخواتها في هذا الباب اسماً مبتدأ ومابعدَه مبنيٌّ عليه ، فكأنَّه يقول : أظُنُّ زيداً أبوه خيرٌ منه ، ووجدتُ عمراً أخوه خيرٌ منه » . الكتاب ١ / ٣٩٥ (بولاق) ، ٢ / ٣٩٢ (هارون).

(٥) انظر قول رؤبة في : الكتاب ١ / ٣٩٥ (بولاق) ، ٢ / ٣٩٢ (هارون).

(٦) الزُّخرف : ٧٦.
والرَّفْعُ قراءة عبدالله بن مسعود وأبي زيد الأنصاري . انظر : معاني القرآن للفراء ٣ / ٣٧، إعراب القرآن ٤ / ١٢١ ، مختصر ابن خالويه ١٣٦ ، إعراب القراءات الشواذ ٢ / ٤٥٣ ، البحر المحيط ٩ / ٣٨٨ ، وانظر : الكتاب ٢ / ٣٩٣.

(٧) هو قيس بن ذَريح بن سنّة ، من بني كنانة ، أحد عشّاق العرب المشهورين ، وصاحبتُه لُبنى ، كانت تحته فطلقها ، ثم اشتدّ وجدُه بها ، يقال : إنه رضيع الحسين بن علي رضي الله عنه . انظر : الشعر والشعراء ٢ / ٦٢٨ - ٦٢٩ ، فوات الوفيات ٣ / ٢٠٤ - ٢٠٨ ، تزيين الأسواق ١ / ١٣٠ - ١٤٩ .

تُبَكِّي على لُبْنى وأَنْتَ تَرَكْتَها .·. وكُنْتَ عليها بالملاَ أَنْتَ أَقْدَرُ [(١)]

وماحكاه أبو عمرٍو منْ قولِهم : إنْ كانَ لَهُوَ العاقلُ ؟ [(٢)].

وكَمْ وجهاً يَحْتَمِلُ قَوْلُهُم : « كُلُّ مولودٍ يُولَدُ على الفِطْرةِ ، حتى يكونَ أبواهُ هما اللَّذانِ يُهَوِّدانه ، أو يُنَصِّرانِه » [(٣)] ؟ ولِمَ جازَ فيه ثلاثةُ أَوْجُه : وجهانِ في الرَّفعِ ، ووجهٌ في النَّصْبِ ؟ ولِمَ جاز على الإضمارِ في : يكون ، وعلى رَفْعِ الأَبَوَيْنِ بِهِ ؟ [(٤)].

وما الشَّاهدُ في قولِ رَجُلٍ من بني عَبْسٍ :

إذا [ما] [(٥)] المرءُ كان أبوهُ عَبْسٌ .·. فَحَسْبُكَ ماتريدُ إلى الكلامِ [(٦)]

---

(١) من الطويل ، من أبياتٍ أولها :

أرى بيتَ لُبنى أصبحَ اليومَ يُهْجَرُ ... وهُجْرانُ لُبنى - يالَكَ الخيرُ - مُنْكَرُ

انظر : ديوانه ٨٦ ، الكتاب ٢ / ٣٩٣ ، المقتضب ٤ / ١٠٥ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٨٣ ، الجمل ١٤٣ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٢٤٤ ، التبصرة ١ / ٥١٤ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٩٥ ، الحلل ١٨٥ ، شرح المفصل ٣ / ١١٢ ، شرح التسهيل ١ / ١٦٩ ، البحر المحيط ٩ / ٣٨٩ ، الدر المصون ٩ / ٦٠٦ ، نتائج التحصيل ٢ / ٦٦٥ .

(٢) قال سيبويه : « وكان أبو عمرٍو يقول : إنْ كانَ لَهُوَ العاقلُ » . الكتاب ١ / ٣٩٦ (بولاق) ، ٢ / ٣٩٣ (هارون) .

(٣) هذا حديث صحيح ، أخرجه الشيخان عن أبي هريرة - رضي الله عنه - بلفظ : « مامن مولودٍ إلا يولد على الفطرة فأبواه يهوِّدانه ... » . انظر : صحيح البخاري ٢ / ٩٧ (كتاب الجنائز ، باب إذا أسلم الصَّبي فمات ...) ، ٧ / ٢١٠ (كتاب القدر ، باب اللَّه أعلم بما كانوا عاملين) ، صحيح مسلم ٤ / ٢٠٤٧ (كتاب القدر ، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة) .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وأمّا قولهم : كلُّ مولودٍ ..... ، ففيه ثلاثةُ أوجُه ؛ فالرفعُ وجهان ، والنَّصبُ وجهٌ واحدٌ ، فأحد وجهي الرفع أنْ يكون المولود مضمراً في : يكون ، والأبوان مبتدآن ، ومابعدهما مبنيٌّ عليهما ، كأنَّه قال : حتّى يكونَ المولود أبواه اللّذان يُهوِّدانه ويُنصِّرانه .... والوجه الآخر أنْ تُعمل يكون في الأبوين ، ويكونُ هما مبتدأً ومابعده خبراً له ، والنَّصبُ على أنْ تجعلَ هُما فصلاً » . الكتاب ١ / ٣٩٦ (بولاق) ، ٢ / ٣٩٣ - ٣٩٤ (هارون) .

(٥) تكملة من الجواب ومن مصادر البيت .

(٦) بيت مفردٌ من الوافر .

يقول : إذا نُسب العربيُّ إلى عبسٍ فحَسْبُك بنسبته إلى عبسٍ شرفاً ورفعةً ، ماتريد إلى الكلام ؛ أي ماتطلب بعد شرفه وأدبه . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٢٠٨ .

انظر : شعر بني عبس ٢ / ٢٢٤ ، الكتاب ٢ / ٣٩٤ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٥٨ ، ٢٨٤ ، شرح السيرافي ٣ / ١٦٥ أ ، الإيضاح العضدي ١٤٠ ، التعليقة ٢ / ١٠٢ ، التبصرة ١ / ٥١٥ ، عبث الوليد ٢١٠ ، النكت ١ / ٦٧٥ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٩٦ ، إيضاح شواهد الإيضاح ١ / ١٣٦ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٦٥ب ، ٢٥٠ ب .

وقولِ الآخَرِ [١] :

مَتى مايُفِدْ كَسْباً يَكُنْ كُلُّ كَسْبِه . ٠ . لَهُ مَطْعَمٌ مِنْ صَدْرِ يومٍ ومَأْكَلُ [٢] ؟

وماحُكْمُ : كانَ زيدٌ أَنْتَ خيرٌ منه ؟ ولِمَ لايجوزُ في (أَنْتَ) أنْ يكونَ فَصْلاً هاهنا ؟ وهل ذلك لأنَّ الفَصْلَ يَصْلُحُ أَنْ يَسْقُطَ من الكلامِ ، ولايَتَغَيَّرُ المعنى إلا بمقدارِ الإيذانِ بمَوْضعِ الفائدةِ ، ولو سَقَطَ (أَنْتَ) من هذا الكلامِ ؛ لانْقَلَبَ المعنى ، وكذلك : كُنْتَ يَوْمَئذٍ أَنا خيرٌ مِنْكَ ، أو كُنْتَ يَوْمَئذٍ هو خيرٌ منك ، فجميعُ هذا لايجوزُ إلا بالرَّفعِ ؟ [٣] .

وماحُكْمُ : هذا عبدُاللّه هو خيرٌ منْكَ ، وماشَأْنُ عبداللّه هُوَ خيرٌ منك ؟ ولِمَ لايجوزُ في (هُوَ) هاهنا أنْ يكونَ فَصْلاً ؟ وهل ذلك لأنَّه أتى بَعْدَ تمامِ الكلامِ كما تأتي الحالُ ؟ [٤] .

الجوابُ :

الذي يجوزُ في علامةِ الإضمارِ الذي يكونُ فَصْلاً أنْ يكونَ علامةَ المرفوعِ المُنْفَصِلِ .

ولايجوزُ أنْ يكونَ علامةَ المنصوبِ ؛ لأنَّ المرفوعَ هو الأصلُ بأنَّ الرَّفْعَ هو أَوَّلٌ ، فهو أحقُّ بأنْ يَتَصَرَّفَ في الوجوهِ من علامةِ المَنْصُوبِ [٥] .

---

(١) لم أقف عليه .

(٢) بيت مفردٌ من الطويل ، ولم يرد في نسخة السيرافي ، ولم يشرحه ابن السيرافي ولا الأعلم .
ولم أقف عليه في غير : الكتاب ٢ / ٣٩٤ ، التعليقة ٢ / ١٠٣ .

(٣) هذا السؤالُ عن قول سيبويه : « وإذا قُلتَ : كان زيدٌ أنت خيرٌ منه ، أو كنتَ يومئذ أنا خيرٌ منك ، فليس إلا الرَّفعُ ؛ لأنَّك إنما تَفصل بالذي تعني به الأَوَّلَ إذا كانَ مابعد الفصل هو الأول وكان خبرَه ، ولايكونُ الفَصْلُ بما تعني به غيرَه ؛ ألا ترى أنَّك لو أخرجت أَنْتَ لاستحال الكلامُ وتغيَّر المعنى ، وإذا أخرجت هُوَ من قولك : كانَ زيدٌ هُوَ خيراً منك ؛ لم يفسد المعنى » . الكتاب ١ / ٣٩٦ (بولاق) ، ٢ / ٣٩٤ - ٣٩٥ (هارون) .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وأمّا إذا كان مابعد الفصل هو الأوّل قلت : هذا عبدُاللّه هو خيرٌ منك ، .... وماشأنُ عبداللّه هو خيرٌ منك ....» إلى آخر الباب . الكتاب ١ / ٣٩٦ (بولاق) ، ٢ / ٣٩٥ (هارون) .

(٥) انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٦٠ ب .

ولايجوزُ أنْ يكونَ الفصْلُ إلا بينَ مَعْرِفَتَيْنِ أو ماقارَبَ المعرفةَ من النَّكرة[1] ؛ لأنَّه للإيذان بأنَّ الذي بعدَه مُعْتَمدُ الفائدة [لا][2] على جهة الصِّفة / ٧٢ب ولاغيرِ ذلك، فيُحْتَاجُ إليه في المعرفة ؛ لِيُؤْذِنَ بمُعْتَمد الفائدة ، وليس كذلك النَّكرةُ المجرَّدةُ .

ومعنى الفَصْلِ : قَطْعُ مابعدَه عن أنْ يكونَ من الاسمِ الذي قَبْلَه على جهةِ الصِّفةِ فَيَفْصِلُ مُعْتَمَدَ الفائدة من الصِّفة[3] .

ولايَصْلُحُ الفَصْلُ إلاّ بينَ الاسمِ والخبرِ ؛ لِيُؤْذِنَ بمُعْتَمَدِ الفائدةِ ، فيجوزُ الفَصْلُ على هذا في : حَسِبْتُ وأخواتِها ، وفي : كانَ وأخواتِها ، وفي : إنَّ وأخواتِها ، وفي الابتداء والخبرِ ؛ لأنَّ جميعَ ذلك يَصْلُحُ فيه مُعْتَمَدُ الفائدة[4] .

ولايجوزُ في : (ضَرَبْتُ) وماجرى مجراها ؛ لأنَّه لايُذْكَرُ بَعْدَها مُعْتَمَدُ الفائدة .

وتقولُ : حَسِبْتُ زيداً هُوَ خيراً منْكَ ، ولايجوزُ : حَسِبْتُ زيداً هو قائماً ؛ لأنَّ

---

(١) هذا مذهب البصريين . وعُزي إلى الفرَّاء وهشام جواز أنْ يكون ماقبله نكرةً ، وقيل هو مذهب الكوفيين جميعاً ، وليس في كلام الفرَّاء مايدلُّ على جوازه . انظر : الكتاب ٢ / ٣٩٢ ، معاني القرآن للفرَّاء ١ / ٤٠٩ ، ٢ / ٣٥٢ ، المقتضب ٤ / ١٠٣ ، الأصول ٢ / ١٢٥ ، المسائل المنثورة ١١٤ ، التبصرة ١ / ٥١٢ ، شرح المفصل ٣ / ١١٠ ، شرح الكافية ٢ / ٢٥ ، الملخص ٥٩٤ ، الارتشاف ١ / ٤٨٩ - ٤٩٠ ، نتائج التحصيل ٢ / ٦٥١ .

(٢) ساقط من : ب .

(٣) هذا التعليل للفصل ذكره سيبويه في الباب السابق ، كما عزاه الفارسيُّ إلى الكوفيين ، ونَقل عن المبرِّد انكساره بقولهم : إنَّ زيداً هو العاقلُ ؛ لأنَّ ارتفاع العاقل دليلٌ أنَّه ليس بنعت .
وذكر ابن السرَّاج أنَّ الفصل جُلب ليؤذنَ بأنَّ الخبر معرفة أو بمنزلة المعرفة ، ونقله الفارسيُّ عن المبرِّد . انظر : الكتاب ٢ / ٣٨٨ - ٣٨٩ ، معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٦٨ ، الأصول ٢ / ١٢٥ ، شرح السيرافي ٣ / ١٦٥أ-ب ، التعليقة ٢ / ٩٩ ، المسائل المنثورة ١١٤ - ١١٥ ، التبصرة ١ / ٥١٢ .

(٤) يعني بمعتمد الفائدة الخبر ، وماذكره قول جمهور النحويين ، وخالفهم الفرَّاء فأجاز الفصل في كل موضعٍ يُبتدأ فيه بالاسم قبل الفعل ، فأجاز وقوعه بعد : هل ، وأمَّا ، وما ، ونحوها .
انظر : الكتاب ٢ / ٣٨٩ ، معاني القرآن للفرَّاء ١ / ٥١ - ٥٢ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ٣٨٦ ، المقتضب ٤ / ١٠٤ ، معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٦٨ ، الأصول ٢ / ١٢٥ ، التبصرة ١ / ٥١٢ ، شرح المفصل ٣ / ١١٠ ، الملخص ٥٩٤ ، الارتشاف ١ / ٤٨٩ - ٤٩٠ .

(قائماً) نكرةٌ مُجرَّدةٌ مُخْلَصةٌ لمعنى النَّكِرة ؛ إذْ يَصْلُحُ فيها الألفُ واللاّمُ ، وليس كذلك : خيرٌ منْكَ ، و مثْلُك ، وشبْهُك ، وحَسْبُك ، وغَيْرُكَ ، وماجرَى هذا المجرى ممّا لايَدْخُلُه الألفُ واللامُ (١) .

وتقولُ : كانَ عبدُ اللّه هو الظَّريفَ ، ولايجوزُ : كانَ عبدُاللّهِ ظريفاً ؛ لأنَّه نَكِرَةٌ مَحْضَةٌ .

وفي التَّنْزيل : ﴿ وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ ﴾ ، فهذا لِلْفَصْلِ ، وَقَدْ يقَعُ بينَ مَعْرِفَتَيْنِ .

ولايجوزُ أنْ يكونَ تأكيداً في هذا الموضعِ ، لأنَّ الظَّاهرَ لايُؤكَّدُ بالمُضْمَرِ ؛ لمخالفة المُضْمَرِ له في دلالته على المُتكلِّمِ من المُخاطَبِ والغائبِ ، ولأنَّه لو كان تأكيداً ؛ لَلَزِمَ عليه فسادٌ كثيرٌ في القياسِ ، ومالا تَكَلَّمُ به العربُ ، فكان يجوزُ : مررتُ بِعَبْدِ اللّه هو نَفْسه ، وإنْ كانَ زيدٌ لَهُوَ الظَّريفَ ، وإنْ كُنّا لَنحنُ الصّالحينَ ، وهذا كُلُّه خطَأٌ ، لاتَكَلَّمُ به العَرَبُ على هذا الوجه (٢) ، ولايجوزُ في القياسِ لما بيَّنا ، ولو كانَ (هُوَ) تأكيداً ؛ لم يَجْتَمِعْ مع لامِ التَّأكيدِ كما لايَجْتَمِعُ مع (إنَّ) التي للتَّأكيدِ ، لاتقولُ :

(١) قال الفارسي مبيِّناً شَبه (خير منك) ونحوها بالمعرفة : « شَبَهُه بالمعرفة من جهة اللفظ أنَّ التعريف لايدخلُ عليه كما لايدخلُ على زيدٍ ونحوه من الأعلام ، ومن جهة المعنى أنّه أخصُّ من رَجُلٍ ونحوه من النكرات ، كما أنَّ المعارف أخصُّ منه » . التعليقة ٢ / ١٠٢ . وانظر : الكتاب ٢ / ٣٩٢ ، المقتضب ٤ / ١٠٣ ، شرح السيرافي ٣ / ١٦٥ب ، شرح المفصل ٣ / ١١١ - ١١٢ .

(٢) كلام الشارح في هذه المسألة مجملٌ وفي بعضه نظر . وبيان ذلك على النحو الآتي :
ذكر سيبويه أنَّ ناساً زعموا أنَّ ضمير الفصل توكيدٌ ، وردَّ عليهم بشيئين :
أحدهما : ألزمهم أن يؤكِّدوا الاسم الظاهر بالضمير كما جعلوه تأكيداً له في هذا الباب ، فيقولوا : مررتُ بعبداللّه هو نفسه ، وهذا لايتكلّم به العرب .
والآخر : أنَّ العرب والنحويين يقولون : إنْ كانَ زيدٌ لَهُوَ الظَّريفَ ، وإنْ كنّا لنحن الصَّالحين ، فيدخلون لام التَّأكيد على الضمير ، فلو كان تأكيداً لم يجز دخولها عليه .
ومن هنا يتبيَّن أنَّ حكم الشارح بتخطئة المثالين الأخيرين مخالفٌ لما عليه سيبويه والنحويون . انظر : الكتاب ٢ / ٣٩٠ - ٣٩١ ، شرح السيرافي ٣ / ١٦٥ ب ، التعليقة ٢ / ١٠٠ ، شرح المفصل ٣ / ١١٣ ، الارتشاف ١ / ٤٩٤ .
وجعل الضمير في الباب توكيداً نُقل عن الكوفيين . انظر : الإنصاف ٢ / ٧٠٦ ، شرح الكافية ٢ / ٢٧ ، وللفرّاء نصٌّ يُفهم منه أنَّ الضَّمير - هنا - لاموضع له ، حيث يقول : « وإنْ جعلتها عماداً بمنزلة الصِّلة نصبت (الحقّ) » . معاني القرآن ١ / ٤٠٩ .

لَئنَّ [1] زيداً مُنْطَلقٌ ، وإنَّما تقولُ : إنَّ زيداً لَمُنْطَلقٌ ، فتؤخِّرُ اللامَ إلى الخبرِ .

وفي التَّنزيلِ : ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ﴾ ، وتقديرُه : البُخْلَ هو خيراً لهم ، فحُذِفَ البُخْلُ ؛ لدلالة : يَبْخَلُونَ ، عليه ، كما تقولُ العَرَبُ : مَنْ كَذَبَ كانَ شرّاً له ، فَتُضْمِرُ : الكَذِبَ ؛ لدلالة (كَذَبَ) عليه [2] .

وفي التَّنزيل : ﴿ إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴾ ، فيجوزُ في (أنا) - هاهنا - / ٧٣ أ أنْ يكونَ فَصْلاً وتأكيداً على الأُصُولِ الصَّحيحةِ [3] . وكذلك : ﴿ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا ﴾ [4] .

وكلُّ مَوْقعٍ للفَصْلِ إذا جُعِلَ اسماً مُبْتدأً ؛ رُفِعَ مابعدَه [5] ، وإنْ جُعِلَ فَصْلاً ؛ تَخَطَّاهُ العاملُ إلى مابعده [6] .

وَقَدْ سُمِعَ مِنْ رُؤْبَةَ [7] : أَظُنُّ زيداً هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ ، فهذا على الاسمِ المبتدأ [8] ،

---

(١) ب : ليس .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٣٩١ ، معاني القرآن للفرّاء ١ / ٢٤٨ - ٢٤٩ ، معاني القرآن وإعرابه ١ / ٤٩٢ - ٤٩٣ ، شرح السيرافي ٣ / ١٦٦ب ، التعليقة ٢ / ١٠٠-١٠١ ، شرح المفصل ٣ / ١١٢ .

(٣) إنّما جاز أنْ يكون تأكيداً لأن ماقبله ضمير .
والوجهان اللذان ذكرهما على نصب (أقلّ) وهو قراءة الجمهور ، وقرأ عيسى بن عمر بالرفع ، وعليها يكون الضمير مبتدأ ، والجملة في موضع المفعول الثاني . انظر الحديث عن الآية في : الكتاب ٢ / ٣٩٢ ، معاني القرآن للفراء ٢ / ١٤٥ ، معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٢٨٨ ، إعراب القرآن ٢ / ٤٥٧ ، شرح السيرافي ٣ / ١٦٦ب .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٣٩٢ ، المقتضب ٤ / ١٠٥ .

(٥) جعل الضمير في هذا الباب مبتدأ لغة بني تميم ، فيما حكى الجرمي . انظر : الارتشاف ١ / ٤٩٥ ، البحر المحيط ٩ / ٣٨٨-٣٨٩ ، الدر المصون ٩ / ٦٠٦ ، نتائج التحصيل ٢ / ٦٦٥ .
وانظر الحديث عن هذه اللغة في : الكتاب ٢ / ٣٩٢ ، التبصرة ١ / ٥١٣- ٥١٤ ، شرح المفصل ٣ / ١١٢ ، شرح الكافية ٢ / ٢٧ .

(٦) انظر : معاني القرآن للفراء ١ / ٤٠٩ ، شرح المفصل ٣ / ١١٢ .

(٧) رؤبة تميميٌ ، وقد تقدّم قريباً أنّ ماحكاه لغة بني تميم .

(٨) انظر : الكتاب ٢ / ٣٩٢ ، شرح المفصل ٣ / ١١٢ ، شرح التسهيل ١ / ١٦٩ ، البحر المحيط ٩ / ٣٨٩ ، الدر المصون ٩ / ٦٠٦ .

وحكى عيسى عن كثيرٍ من العرَبِ أنَّهم يقولونَ : ﴿ وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِن كَانُواْ هُمُ الظَّالمونَ ﴾ فهذا على الاسمِ المبتدأ [١] ، وهو في قراءتِنا على الفصْلِ ﴿ ولكنْ كانوا هُمُ الظَّالمينَ ﴾ [٢] .

وقال قَيْسُ بنُ ذَريحٍ :

تُبَكِّي على لُبْنَى وأنْتَ تركْتَها .·. وكُنْتَ عليها بالملا أنْتَ أقْدَرُ [٣]

فهذا على الاسمِ المبتدأ .

وحكى أبو عمرٍو : إنْ كان لَهُوَ العاقِلُ ، فهذا على الاسمِ المبتدأ [٤] .

وأمَّا قولُهم : « كلُّ مولودٍ يُولَدُ على الفِطْرَةِ ، حتَّى يكونَ أَبواهُ هما اللَّذانِ يُهَوِّدانه ، أو يُنَصِّرانه » ؛ ففيه [٥] ثلاثةُ أَوْجُهٍ : وجهانِ في الرَّفْعِ ، ووجهٌ في النَّصْبِ .

فأحدُ وَجْهَي الرَّفْعِ : الإضمارُ في : يكون ، والابتداءُ بقولك : أبواه [٦] .

والوجهُ الآخَرُ : أنْ يكونَ (أَبَوَاهُ) مَرفُوعَيْنِ بيكُون ، و (هما) مبتدأٌ ، خبرُهما (اللَّذانِ) بصلَته [٧] .

وأمَّا النَّصْبُ فعلى أنْ يكونَ (أَبواهُ) اسمَ : يكون ، و(هُما) فَصْلاً ، و (اللَّذَيْنِ) خبرَ : يكون ، فهذه ثلاثةُ أَوْجُهٍ [٨] .

وقالَ رَجُلٌ من بني عَبْسٍ :

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٣٩٢ - ٣٩٣ ، معاني القرآن للفراء ٣ / ٣٧ ، المقتضب ٤ / ١٠٥ ، إعراب القرآن ٤ / ١٢١ ، التبصرة ١ / ٥١٤ ، شرح المفصل ٣ / ١١٢ ، شرح التسهيل ١ / ١٦٩ ، شرح الكافية ٢ / ٢٧ .

(٢) أ ، ب : الظالمون بالرفع .

(٣) تقدَّم تخريجه في ص : ٦٨٥ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٣٩٣.

(٥) يعني في : اللَّذان .

(٦) المضمر في (يكون) يعود على المولود ، و (هما) على هذا الوجه يجوز أنْ تكون فصلاً ، وأنْ تكون مبتدأ .

(٧) زاد السيرافي وجهاً ثالثاً ، وهو أن يكون في (يكون) ضمير الشأن . انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٦٦ب ، شرح الكافية ٢ / ٢٧ .

(٨) انظر : الكتاب ٢ / ٣٩٣ - ٣٩٤ ، التبصرة ١ / ٥١٤ - ٥١٥ .

إذا ما المَـرْءُ كـانَ أَبُـوهُ عَبْسٌ ∴ فَحَسْبُكَ ماتُريدُ إلى الكلامِ[١]

فهذا على الإضمارِ في : كانَ .

وقال الآخَرُ :

متى مايُفِدْ كَسْباً يَكُنْ كُلُّ كَسْبِهِ ∴ لـه مَطْعَمٌ مِنْ صَـدْرِ يومٍ ومَأْكَلُ[٢]

فهذا على إعمال يَكُنْ فيما بَعْدَه[٣] .

يَتْلُوهُ - إنْ شاءَ اللّهُ - في الجُزْءِ الذي يَليهِ : وتقولُ : كان زيدٌ أَنْتَ خيرٌ مِنْهُ .

---

(١) تقدَّم تخريجه في ص : ٦٨٥ .

(٢) تقدم تخريجه ص : ٦٨٦ .

(٣) ظاهر قول الشارح أنّ اسم (يَكُنْ) : كلّ ، ولا إضمار فيه . والذي ذكره سيبويه أنَّ اسم (يَكُن) ضمير ، و(كلّ) مبتدأ خبرُه : مَطْعَمٌ ، والجملة في موضع نصب ، خبر (يكن) . انظر : الكتاب ٢ / ٣٩٤ ، التعليقة ٢ / ١٠٣ .

/ ٧٤أ **الجُزْءُ الحادي والثّلاثُونَ مِنْ شَرْحِ كتاب سيبويه ، إملاءُ أبي الحَسَنِ عليِّ بنِ عيسى النَّحويِّ**

/ ٧٤ب بسم الله الرحمن الرحيم .

[وتقولُ] [١] : كانَ زيدٌ أَنْتَ خيرٌ منه ، فهذا على الاسم المبتدأ ، ولايجوزُ أنْ يكونَ - هاهنا - فَصْلاً ؛ لأنَّ الفَصْلَ دُخُولُه كخُرُوجِهِ في المعنى إلاّ بمقدارِ الإيذانِ بمُعْتَمَدِ الفائدةِ التي تَفْصلُه من الصِّفَةِ ، وهذا لو سَقَطَتْ فيه (أَنْتَ) ؛ لانْقَلَبَ المعنى. وكذلك : كُنْتَ يَوْمَئذٍ أنا خَيْرٌ مِنْكَ ، وكُنْتَ يَوْمَئذٍ هو خَيْرٌ مِنْكَ ، فجميعُ هذا لايجوزُ إلاّ بالرَّفْعِ [٢] .

وتقولُ : هذا عبدُ اللّهِ هو خيرٌ منك ، وماشَأْنُ عَبْدِاللّهِ هُوَ خَيْرٌ منك ، ولايجوزُ أنْ يكونَ (هُوَ) فَصْلاً هاهنا [٣] ؛ لأنَّها بَعْدَ تمامِ الكلامِ ، والفَصْلُ يُؤْذِنُ بمُعْتَمَدِ الفائدةِ قَبْلَ التَّمامِ ، فهذا كالحالِ التي هي فَضْلَةٌ في الكلامِ [٤] .

---

(١) ساقط من : ب .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٣٩٤ ، المقتضب ٤ / ١٠٥ ، الأصول ٢ / ١٢٥ ، التبصرة ١ / ٥١٥ .

(٣) لو جُعل فصلاً لانتصب (خيراً منه) ، على الحال . انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٦٦ب .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٣٩٥ ، التعليقة ٢ / ١٠٣ - ١٠٤ .
وفي نتائج التحصيل ٢ / ٦٥٦ أنّ عيسى بنَ عمرَ أجازَ الفصلَ بعد تمام الكلام .

بابُ مايَمْتَنِعُ[1] فيه الفَصْلُ[2]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ فيما يَمْتَنِعُ فيه الفَصْلُ مِمّا لايَمْتَنِعُ [3] .

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ فيه الفَصْلُ ؟ وما الذي لايجوزُ : ولِمَ ذلك ؟ .

ولِمَ لايجوزُ الفَصْلُ في النَّكِرَةِ ، ولا الحالِ ، ولا المفعولِ الذي ليس بخبرٍ ؟[4] .

وماحُكْمُ : ما أَظُنُّ أحَداً هو خيرٌ منك ؟ ولِمَ لا[5] يجوزُ أنْ يكُونَ (هُوَ) فَصْلاً في هذا الموضعِ ، ولا : ماأَجْعَلُ أَحَداً هو أَفْضَلُ منك ؟[6] .

وما[7] نظيرُه من امتناعِ التَّأكيدِ به نكرةً ، ومن أنَّ : كُلَّهم ، وأَجْمَعينَ ؛ لايُؤَكَّدُ به نكرةٌ ؟[8] .

---

(١) ب : يمنع .

(٢) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابٌ لاتكونُ هُوَ وأخواتُها فيه فَصْلاً . انظر : الكتاب ١ / ٣٩٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٩٥ (هارون) .

(٣) تحدّث سيبويه في الباب عن امتناع وقوع ضمير الفصل بعد النكرة وما إليه ، كما تكلّم عن مذهب أهل المدينة في وقوع الفصل قبل الحال .

(٤) جملة حديث سيبويه في الباب عن امتناع الفصل مع النكرة ، أما امتناعه مع الحال فقد أشار إليه عند حديثه عن قراءة : ﴿ هؤلاء بناتي هُنّ أطْهَرَ لكم ﴾ بالنصب ، كما أشار إليه في آخر الباب السابق . انظر : الكتاب ٢ / ٣٩٥ (هارون) .
وأما امتناعه مع المفعول الذي ليس بخبر فقد أشار إليه في أول الباب السابق . انظر : الكتاب ٢ / ٣٨٩ (هارون) .

(٥) ب : لما .

(٦) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وذلك قولك : ما أظُنُّ أحداً هو خيرٌ منك ، وما أجعلُ رجلاً هو أكرمُ منك .... ، لم يجعلوه فصلاً وقبله نكرة كما أنّه لايكونُ وصفاً ولابدلاً لنكرة » . الكتاب ١ / ٣٩٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٩٥ - ٣٩٦ (هارون) .

(٧) أ ، ب : ولا ما .

(٨) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « لم يجعلوه فصلاً وقبله نكرة .... كما أنّ كُلَّهم وأجمعينَ لايُكرَّران على نكرة ، فاستقبحوا أنْ يجعلوها فصلاً في النَّكرة كما جعلوها في المعرفة لأنّها معرفةٌ ، فلم تصر فصلاً إلا لمعرفة كما لم تكن وصفاً ولابدلاً إلا لمعرفة » . الكتاب ١ / ٣٩٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٩٦ (هارون) .

وماوَجْهُ قراءةِ ابنِ مَرْوانَ [١] : ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ ﴾[٢] ؟ ولِمَ لَحَّنه أبو عمرٍو ؟ وهل ذلك لأنَّه جَعَلَ الفَصْلَ في الحالِ ؟ [٣].

ولِمَ وَجَبَ في الفَصْلِ أنْ يكونَ حرفاً ؟ وهل ذلك لأنَّه لو كانَ اسْماً في هذا المَوْقِعِ ؛ احتاجَ إلى خبرٍ ، ولكانَ لابُدَّ أنْ يَعْمَلَ فيه عاملٌ ؟ [٤].

ومانظيرُها من الاشْتِراكِ في الاسْمِ والحَرْفِ ؟.

ولِمَ [لا][٥] يجوزُ : رجلٌ خيرٌ منك ، ولا : أَظُنُّ رَجُلاً خيراً منك ؟ ومافي هذا مِمَّا يَدُلُّ على امتناعِ الفَصْلِ ؟ وهل ذلك لأنَّه إذا لم يَجُزْ في الأَصْلِ الذي هو الإِثْباتُ ؛ اقتضى ألاَّ يجوزَ في الفَرْعِ الذي هو النَّفيُ ؛ لأنَّه للإيذانِ بِمُعْتَمَدِ الفائدة ، وهذا يقتضي أنْ يَدْخُلَ فيما[٦] هو أَحَقُّ بالتَّكميلِ والتَّحقيقِ ، وليس كذلك الإِخبارُ بالنَّكِرَةِ عن النَّكِرَةِ ؟ [٧].

---

(١) هو : محمد بن مروان المدنيّ ، قال ابن الجزري : « ذكره الداني ، وقال : وردت عنه الرواية في حروف القرآن وذكر عن أبي حاتم السجستاني أنَّه قال : ابن مروان قارئ المدينة ، قُلت : إنْ كان هو محمد بن مروان بن الحكم ابن أبي العاص ؛ فقد قال عنه أبو حاتم : مجهولٌ . وإلا فلا أعرفُه » . غاية النهاية ٢ / ٢٦١ .

(٢) من قوله تعالى : ﴿ وَجَآءَهُۥ قَوْمُهُۥ يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ وَمِن قَبْلُ كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ۚ قَالَ يَٰقَوْمِ .... فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُخْزُونِ فِى ضَيْفِىٓ ۖ أَلَيْسَ مِنكُمْ رَجُلٌ رَّشِيدٌ ﴾ هود : ٧٨ .
ونصبُ (أطْهر) قراءة سعيد بن جبير والحسن وابن مروان وابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر .
انظر : معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٦٧ ، مختصر ابن خالويه ٦٥ ، المحتسب ١ / ٣٢٥ .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وأمّا أهل المدينة فيُنَزِّلونَ هُوَ هنا بمنزلته بين المعرفتين ، ويجعلونها فصلاً في هذا الموضع ، فزعم يونس أنَّ أبا عمرٍو رآه لحناً ، وقال : احتبى ابنُ مروان في هذه في اللّحن ، يقول : لحن ، وهو رجلٌ من أهل المدينة ، كما تقول : اشتمل بالخطأ ، وذلك أنَّه قرأ : ﴿ هؤلاءِ بناتي هُنَّ أطْهَر لكم ﴾ فنصب » . الكتاب ١ / ٣٩٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٩٦-٣٩٧ (هارون) .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وكان الخليلُ يقولُ : واللّه إنَّه لَعظيمٌ جَعْلُهم هُوَ فصلاً في المعرفة وتصييرُهم إيّاها بمنزلة (ما) إذا كانت (ما) لغواً ؛ لأنَّ هُوَ بمنزلة : أَبوهُ ، ولكنّهم جعلوها في ذلك الموضع لغواً كما جعلوا (ما) في بعض المواضع بمنزلة : ليس ، وإنَّما قياسُها أنْ تكونَ بمنزلة : كأنَّما وإنَّما » . الكتاب ١ / ٣٩٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٩٧ (هارون) .

(٥) تكملة يقتضيها سياق الكلام .

(٦) في أ ، ب : في فيما .

(٧) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ومِمّا يُقَوّي ترك ذلك في النَّكرة أنَّه لايستقيم أنْ تقول : رجلٌ خيرٌ منك .... ولاتقول : أظُنُّ رجلاً خيراً منك ، حتّى تنفيَ وتجعله بمنزلة : أَحَد ، فلمّا خالفَ المعرفةَ في الواجب الذي هو بمنزلة الابتداء ؛ لم يجرِ في النّفي مجراه ؛ لأنَّه قبيحٌ في الابتداء وفيما أُجري مجراه من الواجب ، فهذا مِمّا يقوي / =

الجـــوابُ :

الذي / ٧٥أ يجـوزُ فيـما يَمْتَنِعُ فـيـه الفَصْلُ أنْ يكونَ ذلك في النَّكِرَةِ من الاسْمِ والخَبَرِ ؛ لأنَّ الفَصْلَ لـلإيذانِ بِمُعْتَمَدِ الفـائدةِ الذي يَفْصِلُهـا من الـصِّفَةِ ، وهذا يَصْلُحُ في المعرفةِ دونَ النَّكِرَةِ ؛ لأنَّ النَّكِرَةَ لاتكونُ صفةً للمعرفة [١].

ولايجوزُ أنْ يكونَ الفَصْلُ في الحالِ ؛ لأنَّها نَكِرَةٌ [٢] ، ولافي المفعولِ الذي ليس بِخَبَرٍ ؛ لأنَّه للبيانِ ، لا للفائدة [٣].

ولافيـما جاء بَعْدَ تمامِ الكلامِ ؛ لأنَّه ليس بِمُعْتَمَدِ الفائدة ، وإنَّما الفَصْلُ للإيذانِ بِمُعْتَمَدِ الفائدة [٤].

وتقولُ : ما أَظُنُّ أَحَداً هو خيرٌ منك ، فـيكونُ (هُوَ) اسماً مُبْتَدأً ، ولايجوزُ أنْ يكونَ فَصْلاً هنا ؛ لأَجْلِ أنَّ الاسْمَ نَكِرَةٌ ، وكذلك : ماأَجْعَلُ أَحَداً هو أفضلُ منك [٥].

ونظيرُهُ من امْتِناعِ التَّأكيدِ بكُلِّهم ، وأَجْمَعِيْن ، إلاَّ مَعْرِفَةً [٦].

فـأمَّا قـراءةُ ابنِ مَرْوَانَ : ﴿ هؤلاءِ بـنـاتـي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ ﴾ ؛ فَخَطَأٌ عِنْدَ سـائرِ النَّحويـينَ ، وقـال أبـو عَمْرِو بـنُ العـلاءِ : « احْتَبَى ابـنُ مَرْوانَ فـي لَحْنِه فـي هـذه

/ = ترك الفصلِ » . الكتاب ٢ / ٣٩٧ (هارون) . وفي بولاق ١ / ٣٩٧ : « لم يجرِ في النكرة مجراه ؛ لأنَّه قبيحٌ .....» . ولامعنى له ، لأنَّ فاعل : خالف ، ويجر ، ضميرٌ مستتر يعود على (رجل) النَّكرة .
والذي في طبعة (هارون) موافقٌ لما في : شرح السيرافي ٣ / ١٦٧ أ - ب ، ومافي (التعليقة) غير أنَّ مُحَقِّقها الفاضل أثبت في المتن مافي بولاق وجعل مافي المخطوطة في الهامش . انظر : التعليقة ٢ / ١٠٥ .

(١) انظر ماتقدم في ص : ٦٨٧ هـ ١ .

(٢) نُقل عن الأخفش أنه حكى في الأوسط عن بعض العرب مجيء الفصل بين الحال وصاحبها .
انظر : شرح التسهيل ١ / ١٦٨ ، الارتشاف ١ / ٣٨٩ .
وظاهر كلامه في معاني القرآن المنع ، إذ يقول : « وكان عيسى يقول : ﴿هُنَّ أَطْهَرَ لكم﴾ وهذا لايكونُ ، إنَّما يُنْصَبُ خَبَرُ الفعلِ الذي لايستغني عن خبرٍ إذا كان بين الاسم وخبره هذه الأسماء المضمرة التي تسمَّى الفصل....» . معاني القرآن ١ / ٣٨٦ .

(٣) انظر ماتقدم في ص : ٦٨٧ هـ ٤ .

(٤) انظر ماتقدم في ص : ٦٩٢ هـ ٤ .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٣٩٥ - ٣٩٦ ، الأصول ٢ / ١٢٥ .

(٦) انظر امتناع تأكيد النكرة بكُلِّهم وأجمعين في : ص ٦٧٣ هـ ٣ .

القراءةِ »[(١)] ؛ وذلك لأنَّه جعَلَ الفصْلَ في الحـالِ ، وهي فَضْلَةٌ في الكلامِ ، ونكرةٌ أيضاً ، فلا يجوزُ ذلك لما بيَّنا [(٢)].

والفَصْلُ حرفٌ ؛ لأنَّه لو كانَ اسْماً وَقَعَ بينَ الاسمِ والخَبَرِ ؛ لَوَجَب في الخَبَرِ الرَّفْعُ ، ولَوَجَبَ أنْ يَعْمَلَ فيه عاملٌ ؛ لأنَّ الاسْمَ لايخلو من عاملٍ ، وليس كذلك الحَرْفُ [(٣)].

ونظيرُ الفَصْلِ في الاشْتراكِ بينَ الاسْمِ والحَرْفِ (ما) ، إذا كانَتْ صِلَةً أو نفياً ؛ فهي حَرْفٌ ، وإذا كانَتْ اسْتفهاماً أو جزاءً ؛ فهي اسْمٌ ، وكذلك هُوَ ، إذا كانَتْ مبتدأةً ، وتأكيداً ؛ فهي اسْمٌ ، وإذا كانَتْ فَصْلاً ؛ فهي حَرْفٌ .

ولايجوزُ : رجلٌ خيرٌ منك ، ولا : أَظُنُّ رَجُلاً خيراً منك ؛ لأنَّه [إخبارٌ][(٤)] بالنَّكِرَةِ عن النَّكِرَةِ بما ليس فيه فائدةٌ ، فإذا نُفِيَ صار فيه فائدةٌ ، وجازَ [(٥)].

قال : « وهذا يُقوِّي تَرْكَ الفَصْلِ» [(٦)] ، كأنَّه يَذْهَبُ إلى أنَّه إذا لم يَجُزْ في الأَصْلِ ،

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٣٩٦ - ٣٩٧.

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٣٩٦ - ٣٩٧ ، المقتضب ٤ / ١٠٥ - ١٠٦ ، شرح السيرافي ٣ / ١٦٨ أ .
ونُقل عن الكسائي أنه صوَّب القراءة وجَعَلَ (هُنّ) عماداً ؛ أي فصلاً . انظر : إعراب القرآن ٢ / ٢٩٦ .
وقد صدر - فيما يظهر - عمّا يُسمّى عند الكوفيين التقريب ، إذ يرون أن اسم الإشارة إذا دخل للتقريب لم يستغن بمرافعه ، وإنّما يتمّ الكلام بفعل أو وصف يأتي بعد ذلك منصوباً على أنّه خبر التقريب ، وهو في الآية ﴿أطهرَ لكم﴾ .
وقد أشار إلى هذا الزجّاج في : معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٦٧ - ٦٨ .
غير أنَّ ثعلباً قال : « وذهب أهلُ الكوفة ؛ الكسائي والفراءُ ، إلى أنَّ العماد لايدخل مع هذا لأنَّه تقريبٌ » . مجالس ثعلب ٢ / ٣٥٩ ، وقد مضى تفسير التقريب وتخريجه في ص : ٥٨٧ .
وللقراءة توجيهاتٌ منها ماذكره ابن جني ، فجعل (هُنّ) خبراً لبناتي ، و (أطهر) حالاً من (هنّ) أو من (بناتي) ، والعامل فيه معنى الإشارة . انظر : المحتسب ١ / ٣٢٦.
ومنها ماذكره العكبري ، فذهب إلى أنّ (هن) توكيدٌ ، و (أطهر) حال من (بناتي) والعامل فيه معنى الإشارة . انظر : إعراب القراءات الشواذ ١ / ٦٦٨.
ويُضعِّف هذا التوجيه أنّ المُظْهَرَ لايؤكَّدُ بالمضمَرِ كما تقدم في ص : ٦٧٢ .

(٣) انظر ماتقدم في ص : ٦٨٨ هـ ٢ .

(٤) ساقط من : ب .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٣٩٧ ، شرح السيرافي ٣ / ١٦٨ أ .

(٦) عبارة سيبويه : « فهذا مما يُقَوِّي ترك الفصل » . الكتاب ٢ / ٣٩٧ .

وهو الإثباتُ ؛ اقتضى أنْ لايجوزَ في الفرْعِ ؛ وهو النَّفْيُ [١] ، فهذا مقْدارُ ما احْتَجَّ به ، ووجهُ ذلك لئلا يكونَ دعوى في أنَّه إذا لم يَجُزْ في الإثبات لم يَجزْ في النَّفْيِ ، مع اخْتلافِ حالِهما [٢] في أنَّه يُفيدُ في النَّفْيِ ، ولايُفيدُ في الإثباتِ ، فوجهُ الاعْتلالِ أنَّه لَمَّا كانَ / ٧٥ ب من الأخْبارِ ماقد استْوفى شروطَ القُوَّة ؛ جُعِلَ فيه الفَصْلُ ؛ لِيَبْلُغَ به أعلى مَرْتَبةٍ ، فيكونَ قد استْوفى [٣] شروطَ القُوَّة بإجرائه على الأَصْلِ والفرْعِ ، وبُلِغَ به أعلى مَرْتَبةٍ بالفَصْلِ الذي يُؤْذِنُ بمُعْتَمَدِ الفائدةِ ، ويُزيلُ الإبهامَ في الصِّفَةِ ، فهذا وَجْهُ الاعْتلالِ لهذا الذي ذَكَرَ .

---

(١) حديثه هذا عن منع ورود الفصل مع النكرة في الإثبات والنفي .

(٢) ب : حالها .

(٣) ب : استوى في .

بـــــــابُ أيٍّ [1]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في (أيٍّ) ممّا لايجوزُ [2] .

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في (أيٍّ) ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟.

ولِمَ لايجوزُ في (أيٍّ) أنْ تكونَ بمنزلةِ (مَنْ) في تركِ الإضافةِ ؟ وهل ذلك لأنَّها لتفصيلِ [3] ما أَجْملتْه : ما ، و مَنْ ؟.

وعلى كَمْ وَجْهاً تكونُ أيٌّ ؟ ولِمَ جاز فيها أنْ تكونَ استفهاماً ، وجزاءً ، وموصولةً بمنزلة : الّذي ، وصفةً، وحالاً ؟ [4].

ولِمَ جاز فيها أنْ تكونَ مُضَافةً في هذه الأوجه ، وغيرَ مُضافةٍ ؟ [5].

وما الفرقُ بينَ قولِهم : أيٌّ أَفْضَلُ ؟ وبينَ : أيُّ القومِ أَفْضَلُ [6] ؟ وهل ذلك من جهةِ الأخصِّ والأعمِّ ، فأيٌّ أَفْضَلُ ، أعمُّ ؟.

وما الفرقُ بينَ : مَنْ أَفْضَلُ ، وبينَ : أيٌّ أَفْضَلُ ؟ وهل ذلك من جهةِ أنَّ أيّاً [7] على تقديرِ الإضافةِ، وليس كذلك : مَنْ ، فهي [8] تُحْضِرُ معنى المضافِ إليه؛ لاقتضائها له ،

---

(١) انظر : الكتاب ١ / ٣٩٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٩٨ (هارون).

(٢) تحدث سيبويه في الباب عن أيٍّ الاستفهامية ، وأيٍّ الشرطية ، وأيٍّ الموصولة . كما تحدَّث عن ضمَّة (أيُّهم) الموصولة إذا حُذف صدر صلتها وفصَّل الخلاف فيها ، كما تكلَّم عن إفراد (أيّ) لكل واحدٍ من الاسمين .

(٣) ب : للتفصيل .

(٤) ذكر سيبويه في الباب أيّاً الاستفهامية والشرطية والموصولة فقط .

(٥) هذا السؤال مبنيٌّ على قول سيبويه : « اعلم أنَّ أيّاً مضافاً وغير مضافٍ بمنزلة : مَنْ » . الكتاب ١ / ٣٩٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٩٨ (هارون).

(٦) هذا السؤال مبنيٌّ على قول سيبويه : « ألا ترى أنَّك تقول : أيٌّ أَفْضَلُ ؟ وأيُّ القومِ أفْضَلُ ؟ » . الكتاب ١ / ٣٩٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٩٨ (هارون) .

(٧) أ ، ب : إما .

(٨) أ ، ب : فهو .

وليس كذلك: مَنْ ، كقولك : أيُّ النّاسِ أَفْضَلُ ؟ ومَنْ أَفْضَلُ ؟ ففي أحدِهما تنبيهٌ على المضافِ إليه ، وليس ذلك في الآخَرِ ؟.

وماتأويلُ : ﴿ قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾[1] ؟ ولِمَ وَجَبَ أنْ تكونَ - هاهنا- جزاءً ؟ ومادليلُه من حذف[2] النُّونِ من : تَدْعُونَ ؟.

وماحُكْمُ : أيُّها تشاءُ لك ؟ ولِمَ وَجَبَ أنْ تكونَ - هاهنا - موصولةً ؟ وهل ذلك لأنَّها لو[3] كانَتْ استفهاماً ؛ لنُصِبَ : أيٌّ ، ولو كانَتْ جزاءً ؛ لجُزِمَ : تشاء ، فتقديرُه : الذي تشاءُ لك ؟ [4].

وماحُكْمُ : أيُّها تشاءُ فلك ؟ ولِمَ جاز : أيُّها تشاءُ فلك ، على الجزاءِ ، والصِّلةِ ، والاستفهامِ إذا دَخَلَت الفاءُ ؟ [5].

وماحُكْمُ : اضربْ أيُّهم أَفْضَلُ ؟ ولِمَ جاز على معنى : اضرب الذي أَفْضَلُ؟ [6].

وماتأويلُ: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾؟ [7].

---

(١) تمامها : ﴿ .... وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴾ الإسراء : ١١٠.

(٢) أ ، ب : حرف .

(٣) ب : إنْ .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وتقولُ : أيُّها تشاءُ لك ، فتشاءُ صلةٌ لأيُّها حتى كمل اسماً ، ثم بنيتَ : لك ، على : أيُّها ، كأنَّك قُلْتَ : الذي تشاءُ لك » . الكتاب ١ / ٣٩٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٩٨ (هارون) .

(٥) لم يذكر سيبويه مع دخول الفاء سوى الجزاء ، حيث يقولُ : « وإنْ أدخلتَ الفاء قلت : أيُّها تشأ فلك ؛ لأنَّك إذا جازيت لم يكن الفعلُ وصلاً ، وصار بمنزلته في الاستفهام إذا قلت : أيُّها تشاءُ ؟ » . الكتاب ١ / ٣٩٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٩٨ (هارون) مع اختلاف يسير بينهما .

(٦) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وسألتُ الخليلَ - رحمه الله - عن قولهم : اضربْ أيُّهم أَفْضَلُ ، فقال : القياس النصب ، كما تقول : اضرب الذي أَفْضَلُ ؛ لأنَّ أيّاً في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذي ، كما أنَّ مَنْ في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذي » . الكتاب ١ / ٣٩٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٩٨ (هارون).

(٧) مريم : ٦٩ .

ولِمَ جاز بالنَّصْبِ على قراءةِ الكوفيِّين[١] ، وبالرَّفْعِ على قراءةِ غيرهم [٢] ؟ وما الاختلافُ في عِلَّةِ الرَّفْعِ ؟ وماوجهُ قولِ / ٧٦ أ الخليلِ : إنَّه على الحكاية [٣] ، وقولِ يونُسَ : إنَّه على تعليق الفعْلِ ، كقولك : قَدْ عَلِمْتُ أيُّهم في الدّارِ [٤] ، وقولِ سيبويه : إنَّه على البناءِ ؟ [٥] .

وما الشَّاهدُ في قولِ الأَخْطَلِ :

وَلَقَدْ أَبِيتُ مِن الفَتاةِ بِمَنْزِلٍ .·. فأبيتُ لاحَرِجٌ ولامَحْرومُ [٦] ؟

فَلِمَ رَفَعَ : لاحَرِجٌ ولامحرومٌ ؟ وهل ذلك مِمّا لايَتَوجَّهُ إلا على الحكايةِ لما قَدْ قيل ، ولو نَصَبَ ، فقال : لاحَرِجاً ولامحروماً ؛ لَمْ يَكُنْ فيه معنى الحكايةِ ؟ .

وماعِلَّةُ البناءِ في : اضْرِبْ أَيُّهم أَفْضَلُ ، على مذهبِ سيبويه ؟ ولِم جَعل خروجَه

---

(١) إذا أُطلق مصطلح « الكوفيين » ؛ انصرف إلى عاصم وحمزة والكسائي ، بيد أنَّ قراءة هؤلاء الضَّمُّ . أما قراءة النَّصب فرويت عن طلحة بن مصرف ومعاذ بن مسلم الهراء ، وهما كوفيان . انظر : البحر المحيط ٧ / ٢٨٨ .

(٢) قال سيبويه عن النصب : « وهي لغةٌ جيِّدةٌ ، نصبوها كما جرُّوها حين قالوا : امْرُرْ على أيِّهم أَفْضَلُ ، فأجراها هؤلاء مجرى (الذي) إذا قلت : اضرب الذي أَفْضَلُ ؛ لأنَّك تُنَزِّل أيّاً ومَنْ منزلة الذي ، في غير الجزاء والاستفهام » . الكتاب ١ / ٣٩٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٩٩ (هارون) .

(٣) قال سيبويه : « وزعم الخليل أنَّ (أيُّهم) إنما وقع في : اضربْ أيُّهم أَفْضَلُ ، على أنَّه حكاية ، كأنَّه قال : اضربْ الذي يُقال له : أيُّهم أَفْضَلُ » . الكتاب ١ / ٣٩٧ - ٣٩٨ (بولاق) ، ٢ / ٣٩٩ (هارون) .

(٤) قال سيبويه : « وأمّا يونس فيزعم أنَّه بمنزلة قولك : أشهدُ إنَّك لرسولُ اللّه ، واضْربْ معلَّقةٌ » . الكتاب ١ / ٣٩٨ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٠ (هارون) .

(٥) قال سيبويه : « وأرى قولهم : اضربْ أيُّهم أَفْضَلُ ، على أنَّهم جعلوا هذه الضَّمة بمنزلة الفتحة في : خمسةَ عشرَ ، وبمنزلة الفتحة في : الآنَ ، حين قالوا : من الآنَ إلى غدٍ » . الكتاب ١ / ٣٩٨ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٠ (هارون) .

(٦) من الكامل ، من قصيدة مطلعها :

صَرَمَتْ أُمامةُ حَبْلَها ورَعُومُ .·. وبدا المُجَمْجَمُ منهما المكتومُ

أبيتُ الأولى : أصير ، وبمنزل : يعني بمنزلة جميلة ، والحَرِج : المضيَّق عليه . انظر : الخزانة ٦ / ١٤١ . انظر : شعر الأخطل ١ / ٣٨٢ ، الكتاب ٢ / ٣٩٩ ، معاني القرآن للفراء ٣ / ١٢٦ ، معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٣٣٩ ، الأصول ٢ / ٣٢٤ ، إعراب القرآن ٣ / ٢٤ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٠ ب ، الأفعال ٢ / ٩٩٥ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٥١٠ ، الأمالي الشجرية ٣ / ٤٢ ، المرتجل ٣١٠ ، الإنصاف ٢ / ٧١٠ ، شرح المفصل ٣ / ١٤٦ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٧٤ب ، ١٩٥ أ .

عن نظيرِه علّةً للبناءِ ؟ وهل ذلك لأنّه خَرَجَ بحذفٍ [١] يقتضي تركَ بعضِ الاسمِ فلما خَرَجَ بهذا الوجهِ أُجري مُجرى بعضِ الاسمِ في البناءِ ؟ [٢].

ولِمَ جاز : اضْرب أيُّهم أَفْضَلُ ، على معنى : أيُّهم هو أَفْضَلُ ، ولم يَجُزْ ذلك في أخواتِه إلاّ على ضَعْفٍ، فَلَمْ يَجُزْ : اضْرِب الذي أَفْضَلُ [٣] ، ولا : اضْرِبْ مَنْ أَفْضَلُ؟ وهل ذلك لأنّ (أيّاً) لما كانت للتَّفصيل بعدَ الإجمالِ ؛ احْتَمَلَتْ من الحذفِ لتقدُّمِ الإجمالِ مالا يَحْتَمِلُه ماليس له هذه المنزلةُ ، كما أنَّ الجوابَ لما كانَ مَبْنيّاً على السُّؤالِ ؛ احْتَمَلَ من الحذفِ مالا يَحْتَمِلُه غيرُه ، وكذلك التَّفْصيلُ بأيٍّ مبنيٌّ على الإجمالِ بـ : ما ، ومَنْ ؛ فلذلك جاز : هاتِ أيُّها أَحْسَنُ ، ولَمْ يَجُزْ : هاتِ ما أَحْسَنُ ؟ [٤].

ومانظيرُه منْ قولِهم : يا أللّهُ اغفِرْ لي ، في أنّه لَمّا خَرَجَ عن نظائرِه في النِّداءِ بإثباتِ الألفِ واللاّم فيه ؛ اقتضى أن تُثْبَتَ أَلِفُه ؛ لأنَّها قد صارتْ بمنزلةِ ماهو من نفسِ الاسمِ ، إذْ يُثْبتان جميعاً في النِّداءِ ، فكُلُّ ماخَرَجَ عن أخواتِه بوجهٍ جازَ أَنْ يَخْرُجَ بمقتضى ذلك الوجهِ أيضاً ؟ [٥].

وهل من ذلك (لَيْسَ) لَمّا وَجَبَ فيها أنْ تَخْرُجَ عن أخواتِها بامتناعِ التَّصَرُّفِ جاز أنْ تَخْرُجَ بمقتضى امتناعِ التَّصَرُّفِ من لزوم التَّخفيفِ ، دونَ الأَصْلِ ، فَلَمْ يَجُزْ

---

(١) أ ، ب : حرف .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ففعلوا ذلك بأيِّهم حين جاء مجيئاً لم تجئ أخواتُه عليه إلا قليلاً ، واستُعمل استعمالاً لم تُسْتَعمله أخواتُه إلا ضعيفاً ، وذلك أنّه لايكاد عربيٌّ يقول : الذي أَفْضَلُ فاضربْ ، واضربْ مَنْ أَفْضَلُ ، حتّى يَدْخُلَ هُوَ ، ولايقول : هات ماأَحْسَنُ ، حتى يقول : ماهو أحسنُ ، فلما كانت أخواتُه مفارقةً له لاتُستعمل كما يُسْتَعْمَل خالفوا بإعرابها إذا استعملوه على غير ما استعملت عليه أخواتُه إلا قليلا » . الكتاب ١ / ٣٩٨ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٠ (هارون) .

(٣) أ ، ب : الذي هو .... وما أثبته مُقتضى السياق .

(٤) هذا السؤالُ مبنيٌّ على قول سيبويه السابق .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « كما أنَّ قولَك : يا أللّهُ ، حين خالف سائر مافيه الألفُ واللّامُ لم يحذفوا أَلفَه » . الكتاب ١ / ٣٩٨ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٠ (هارون) .

لَيسَ ولَيْس ، كصَيِدَ و صَيْدَ ؟ (١).

وماقياسُ الحذفِ في : اضْرِبْ أيُّهم أَفْضَلُ ، مِنْ : لاعليكَ ؟ (٢).

ولِمَ جـازَ : اضْرِبْ أيُّهم أَفْضَلُ ، ولَمْ يَجُزْ : اضْرِبْ اللّذَيْنِ (٣) أَفْضَلُ؟ وهل ذلك لأنَّ (اللَّذين) لَمْ يَخْرُجْ عن قيـاسِ أخواتِه في ضَعْفِ الحذفِ فيـه / ٧٦ب كَضَعْفِه في سائرِ أَخَواتِه ؟ (٤).

وهل يجـوزُ : امْرُرْ على أيُّهم أَفْضَلُ ، وامْرُرْ بأيُّهـم أَفْضَلُ ؟ ولِمَ جَازَ ذلك ؟ وهل عِلَّتُه البناءُ ؟ (٥).

وماحُكْمُ : أَيّهم ، إذا جاء على قيـاسِ أخواتِه ؟ وهل يَمْتَنِعُ على هذا الوجهِ فيه البناءُ ؛ إذْ قد جرى على قياسِ مايَمْتَنِعُ منه البناءُ ؟ (٦).

ومانظيرُه مِنْ قولهم : مازيدٌ إلا مُنْطَلِقٌ ، في الرَّدِّ إلى الأصْلِ ؛ إذ خَرَجَ عن الشَّبَهِ الذي يُوجِبُ الإعمالَ ؟ (٧).

وهَلْ يَلْزَمُ الخليلَ على الحكايةِ في : اضْرِبْ أيُّهـم أَفْضَلُ ؛ أنْ يُجـيزَ : اضرب

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وكما أنَّ لَيْسَ لما خالفت سائر الفعل ، ولم تَصرَّف تَصرُّفَ الفعْلِ تُركت على هذه الحال » . الكتاب ١ /٣٩٨ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٠ (هارون) .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وجاز إسقاط هُوَ في : أيُّهم ، كما كان : لاعليك ؛ تخفيفاً ، ولم يجزْ في أخواته إلا قليلاً ضعيفاً » . الكتاب ١ /٣٩٨ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٠ (هارن) .

(٣) في الجواب : اللذان ، وهو أرجح ؛ لأن المراد امتناع البناء على مايُرفع به .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وأما الذين نصبوا فقاسوه وقالوا : هو بمنزلة قولنا : اضربْ الذين أفضَلُ ، إذا أثرنا أنْ نتكلّم به ، وهذا لايرفعُه أحدٌ » . الكتاب ١ /٣٩٨ (بولاق) ، ٢ / ٤٠١ (هارون) .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ومَنْ قال : امْرُرْ على أيُّهم أفْضَلُ ؛ قال : امْرُرْ بأيُّهم أَفْضَلُ ، وهما سواء » . الكتاب ١ /٣٩٨ (بولاق) ، ٢ / ٤٠١ (هارون) .

(٦) هذا السؤال عن قول سيبويه : « فإذا جاء أيُّهم مجيئاً يَحْسُنُ على ذلك المجيء أخواتُه ، ويكثُر رجع إلى الأصل وإلى القياس » . الكتاب ١ /٣٩٨ (بولاق) ، ٢ / ٤٠١ (هارون) .
وسيعقد سيبويه لهذه المسألة باباً يلي هذا الباب .

(٧) هذا السؤال عن قول سيبويه : « كما ردُّوا : مازيدٌ إلا منطلقٌ ، إلى الأصل وإلى القياس » . الكتاب ١ / ٣٩٨ (بولاق) ، ٢ / ٤٠١ (هارون) .

الفاسقُ الخبيثُ ، على : اضرْب الذي يُقال له الفاسقُ الخبيثُ ؟ [١].

ولِمَ لايكونُ خروجُه عن نظائرِه بالحَذْفِ يُجَوِّزُ فيه الحكايةَ بعدَ الأفعالِ التي لاتَحكي غيرَه بعدَها[٢] كما جُوِّزَ فيه البناءُ عند سيبويه ؟.

ولِمَ لايجوزُ قولُ يُونُسَ : إنَّه بمنزلة : أَشْهَدُ إنَّك لَمُنْطَلِقٌ ، عندَ سيبويه ، وأبي العبّاسِ [٣] ، فيكونُ كأنَّه قيل : نَزَعْتُ بالشّهادة إنَّك لَمُنْطَلِقٌ ، وبالشّهادة أيُّهم أَفْضَلُ ؟ [٤].

ولِمَ جازَ : اضْرب أيٌّ أَفْضَلُ ، عند الخليلِ ويُونُسَ ، ولَمْ يَجُزْ عند سيبويه إلا بالنَّصْبِ في هذا الموضع ؟ [٥].

ولِمَ جازَ أنْ يُبْنَى : أمسِ ، ولَمْ يَجُزْ أنْ يُبْنى : أمسُك ؟ ولِمَ جازَ : أزيداً تقولُ مُنْطَلقاً ، ولَمْ يَجُزْ : أزيداً يقولُ فلانٌ مُنْطَلقاً ؟ [٦].

ولِمَ جازَ : كانَ هذا الآنَ ، ولم يَجُزْ : حانَ آنَك ، بالبناء كما بُني : [٧] الآنَ ؟ وهل ذلك لأنَّ الإضافةَ تُمكِّنُه بما لاتُمكِّنُ الألفُ واللّامُ اللازمةُ ؟[٨].

---

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وتفسير الخليل - رحمه الله - ذلك الأوّلُ بعيدٌ ، إنَّما يجوزُ في شعرٍ أو في اضطرار ، ولو ساغ هذا في الأسماء لجاز أنْ تقول : اضرب الفاسقُ الخبيثُ ، تريد : الذي يُقال له : الفاسقُ الخبيثُ » . الكتاب ١ / ٣٩٨ (بولاق) ، ٢ / ٤٠١ (هارون) .

(٢) ب : بعدهما .

(٣) لم أقف على كلام المبرِّد عن مذهب يونس ، غير أنّه نصَّ على أنَّ التعليق خاصٌّ بأفعال العلم والشَّك . انظر : المقتضب ٣ / ٢٩٧ .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وأما قول يونس فلا يُشبه : أشهدُ إنَّك لمنطلقٌ . وسترى ذلك في باب : إنّ وأنَّ ، إنْ شاء الله » . الكتاب ١ / ٣٩٨ (بولاق) ، ٢ / ٤٠١ (هارون) .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ومن قولهما : اضْربْ أيٌّ أَفْضَلُ ، وأما غيرهما فيقول : اضربْ أيّاً أَفْضَلُ ، ويقيس ذا على : الذي ، وما أشبهه من كلام العرب ، ويسلّم في ذلك المضاف إلى قول العرب ذلك . يعني : أيُّهم ، وأجروا أيّاً على القياس ، ولو قالت العرب : اضرب أيٌّ أَفْضَلُ ؛ لقلتَه ، ولم يكن بُدٌّ من متابعتهم ، ولاينبغي لك أنْ تقيس على الشاذ المنكر في القياس » . الكتاب ٢ / ٤٠١ - ٤٠٢ (هارون) ، ١ / ٣٩٨ (بولاق) مع بعض الاختلاف. ويعني سيبويه بقوله : غيرهما ، نفسَه . انظر : رسالة النحاس فيما يتعلّق بالكتاب (مجلة المجمع العلمي الهندي م ١٢ ، ع ١ ، ٢ ، ص ١٢١) .

(٦) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « كما أنَّك لاتقيسُ على (أمْسِ) : أَمْسَك ، ولاعلى (أتقولُ) : أيقولُ ، ولاسائر أمثلة القول » . الكتاب ١ / ٣٩٨ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٢ (هارون) .

(٧) ب : يبنى .

(٨) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ولاعلى (الآنَ) : آنَك ، وأشباه هذا كثيرٌ » . الكتاب ١ / ٣٩٨ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٢ (هارون) .

وماحُكْمُ قولِهم : أيِّي وأيُّك كان شرّاً فأخزاه اللَّهُ ؟ ولِمَ جَاز هذا ، ولم يَجُزْ : أيُّنا كان شرّاً [١] ؟ ومانظيرُه مِنْ قولِهم : أخزى اللَّهُ الكاذبَ منِّي ومِنْك ، بمعنى : منّا ، وقولِهم : هو بيني وبينَك ، بمعنى : بينَنا ؟ [٢].

وما الشَّاهدُ في قول عبّاسِ بنِ مِرداس [٣] :

فأيِّي ماوأيُّك كان شرّاً .·. فَقِيْدَ إلى المُقامةِ لايَراها [٤]

وقولِ خِداشِ بنِ زُهير [٥] :

---

(١) بل يجوز ، وهو الأصل . انظر : الأغفال ١ / ٢٢٨ ، شرح المفصل ٢ / ١٣٣ .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وسألتُه - رحمه الله - عن : أيِّي وأيُّك كان شرّاً فأخزاه اللَّهُ ؟ فقال : هذا كقولك : أخزى اللَّهُ الكاذبَ منِّي ومنْك ، إنما يريد : منّا ، وكقولك : هو بيني وبينك ، تُريد : هو بيننا ، فإنّما تُريد : أيُّنا كان شرّاً ؟ إلا أنهما لم يشتركا في أيّ ، ولكنَّه أخلصَه لكلّ واحدٍ منهما » . الكتاب ١ / ٣٩٨ -٣٩٩ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٢ (هارون) .

(٣) العباس بن مرداس « ... - نحو ١٨ هـ » .
من سُليم ، يُكنى أبا الهيثم ، شاعرٌ مخضرمٌ ، وفد على النبيّ - ﷺ - وأسلم ، قالوا : وكان ممّن حرّم الخمر في الجاهلية ، رضي اللَّه عنه .
انظر : الشعر والشعراء ٢ / ٧٤٦ - ٧٤٨ ، معجم الشعراء ١٠٢-١٠٣ ، تهذيب الأسماء ١ / ٢٥٩ .

(٤) من الوافر ، من أبيات قالها لُخفاف بن نَدْبة في أمرِ شجر بينهما ، مطلعها :

ألا مَنْ مُبْلِغٌ عنِّي خُفافاً .·. ألوكاً بيتُ أَهْلِك مُنْتهاها

وبعد الشاهد :

ولا ولدت له أبداً حَصَانٌ .·. وخالفَ مايُريد إذا ابتغاها

المقامة : الجماعة من الناس ، يدعو عليه بالعمى ، وانقطاع النسل . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٩٣ .

انظر : ديوانه ١٦٣ ، الكتاب ٢ / ٤٠٢ ، مجاز القرآن ٢ / ٨١ ، ١٠٢ ، المعاني الكبير ٢ / ٨٣٥ ، تفسير الطبري ١٩ / ٣٧ ، ٢٠ / ٦٦ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٨٤ ، ذيل الأمالي ٣ / ٦٠ ، الأغفال ١ / ٢٢٧ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٩٩ ، التخمير ٢ / ٢١ ، شرح المفصل ٢ / ١٣٢ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٢ب ، ١٣٥ ب ، الخزانة ٤ / ٣٦٧ .

(٥) هو : خداش بن زُهير بن ربيعة بن عمرو بن عامر بن صعصعة ، من شعراء قيس المجيدين في الجاهلية ، واختُلف في إسلامه . انظر : طبقات فحول الشعراء ١ / ١٤٣-١٤٧ ، الشعر والشعراء ٢ / ٦٤٥- ٦٤٧ ، الإصابة ٢ / ٤٦١ - ٤٦٢ .
وعُزي الشاهد إلى العباس بن مرداس في : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٩٤ . وليس في ديوانه .

وَلَقَدْ عَلِمْتُ إذا الرِّجالُ تَناهَزُوا .·. أيِّـي وأيُّكُـمُ أعـزُّ وأكْـرَمُ [١]

وقولِ خداشٍ أيضاً :

أيِّي وأيُّ ابـنِ الحُصَيْنِ وعَثْعَـثٍ .·. غداةَ التقينا كانَ بالحِلْفِ أَغْدَرا [٢] ؟

الجـوابُ :

الذي يجوزُ في (أيٍّ) إجراؤها على خمسةِ أَوْجُهٍ : /٧٧أ استفهامٍ ، وجزاءٍ ، وموصولةٍ [٣] ، واستعمالُها على هذه الأَوْجُهِ الثّلاثةِ أكْثَرُ ، ويجوزُ أنْ تكونَ صفةً للنَّكرةِ ، وحالاً للمعرفةِ [٤] .

ولايجوزُ أنْ تكونَ بمنزلةِ (مَنْ) في الامتناعِ من الإضافةِ والصِّفةِ ؛ لأنَّها لتفصيلِ ماأجْمَلَتْهُ : ما ، ومَنْ ، وذلك التَّفصيلُ يُبَيَّنُ بالإضافةِ [٥] ، ويُوجِبُ لها بياناً تكونُ به

---

(١) من الكامل .
ورواية سيبويه : أعزُّ وأرفعُ .
تناهزوا : بدر بعضُهم إلى بعضٍ للقتال . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٩٤ .
انظر : شعر خداش (مجلة كلية اللغة العربية ع ١٣ ، ١٤ ، ص ٥٩٨) ، الكتاب ٢ / ٤٠٣ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٨٤ ، شرح السيرافي ٣ / ١٦٩ ب ، النكت ١ / ٦٨٠ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٩٩ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٣٥ ب .

(٢) من الطويل .
الحلف : تعاقد القوم واصطلاحهم . انظر : تحصيل عين الذهب ١ / ٣٩٩ .
انظر : شعر خداش (مجلة كلية اللغة العربية ع ١٣ ، ١٤ ، ص ٥٧٥) ، الكتاب ٢ / ٤٠٣ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٢ أ ، الأغفال ١ / ٢٢٨ ، النكت ١ / ٦٨٠ .

(٣) ب : وموصّلة .

(٤) قال أبو حيان : « ولم يذكر أصحابنا أنَّ أيّاً تقع حالاً » . الارتشاف ١ / ٥٤٨ .
وقد ذكر ذلك سيبويه عن الخليل ، والمبرد وغيرهما ، انظر : الكتاب ٢ / ١٨٠ - ١٨١ ، الكامل ٤ / ٤٣ ، شرح التسهيل ١ / ٢٢١ ، المغني ١ / ٧٨ .
وانظر الحديث عن أقسام أيٍ في : الأصول ٢ / ٣٢٣ ، الأمالي الشجرية ٣ / ٣٩ - ٤٥ ، شرح المفصل ٤ / ٢١ ، شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٦٠٦ - ٦٠٩ ، شرح الجمل ٢ / ٤٦٠ ، الملخص ٦٠٤ - ٦٠٥ .

(٥) إنما كانت للتفصيل لأنَّ معناها تبعيض ما أضيفت إليه . انظر : الكتاب ٤ / ٢٣٣ ، المقتضب ٢ / ٢٩٣ ، شرح السيرافي ٣ / ١٦٩ب ، شرح المفصل ٤ / ٢١ . وقد يستغنى عن المضاف إليه إذا كانت شرطاً أو استفهاماً وعُلم ماتُضاف إليه . انظر : الارتشاف ١ / ٥٤٩ .

مُعْربةً ؛ لأنَّه يُخْرِجُها عن إبهامِ الحرف[١] ، فَتَتْبَعُ الموصوفَ في الصِّفةِ ، وإذا صحَّ فيها معنى صِفَةِ النَّكِرَةِ ؛ صحَّت الحالُ في المعرفةِ على قياسِ نظائرها في ذلك .

وإنَّما جاز أنْ تكونَ استفهاماً ؛ لتُبِينَ عن تفصيلِ ماأَجْمَلَتْهُ : ما ؛ إذْ كانَ القائلُ يقولُ : ماعِنْدَكَ ؟ ، فتقولُ : متاعٌ ، فيقولُ : أيُّ المتاعِ هو ؟ ، فيردُّ ذِكْرَ المتاعِ مُضافاً إليه (أيٌّ) ؛ ليَدُلَّ على أنَّه يَطْلُبُ التَّفْصيلَ ، ولاسبيلَ إلى مِثْلِ هذا المعنى إلا بِمِثْلِ (أيٍّ) ، في موضِعِها [٢] .

وإنَّما جاز أنْ تكونَ جزاءً ؛ لمُضارعة الجزاءِ للاستفهامِ ؛ إذ الاستفهامُ فيها هو الأَصْلُ بأنَّه أكْثَرُ ، والحاجةُ إليه أَشَدُّ [٣] ؛ لاستخراجِ البيانِ من المُجيبِ على هذه الجهةِ ، فأمّا الجزاءُ ؛ فقد يُسْتَغنى عن (أيٍّ) فيه بـ : مَنْ ، وما ، ونحوهما ، إلاَّ أنَّ التَّفْصيلَ الذي تَدُلُّ عليه (أيٌّ) ، مع مشاكلة الجزاء للاستفهام أَحْسَنُ .

وأما كونُها موصولةً بمعنى : الذي ؛ فَلِمُضارعتِها للاستفهامِ باقتضاءِ البيانِ ، فهي في الاستفهامِ[٤] تقتضي البيانَ من المُجيبِ ، وفي الموصولةِ تقتضي البيانَ بالصِّلةِ [٥] .

---

(١) قال أبو علي الفارسي : « فإن قال قائلٌ : لِمَ لم تُبْنَ أيٌّ في الجزاء والاستفهام والصلة ، وهذه كُلُّها مواضع يجمعها البناء ، ألا ترى أنَّ الأسماء التي يجازى بها كُلّها مبنيّةٌ ، وكذلك التي يُستفهم بها ، وكذلك الموصولة ، فما بال أيٍّ أعربت في هذه المواضع الثلاثة ، ولم تُبْنَ ، ومضارعةُ الأسماء للحروف في هذه المواضع وتضمُّنُها لمعانيها غير مدفوع ؟ قيل : لما كانت أيٌّ في هذه المواضع الثلاثة كلِّها دالّةً على التبعيض ، وكانت جزءاً من كلٍّ حيثما تصرفت ؛ أجريت مجرى : بعضٍ ، فأُعربت كما كان خلافُها الذي هو كُلٌّ معرباً ، وهم مما يجرون الشيء مجرى خلافه كثيراً » ، الأغفال ٢ / ١٠٠٧-١٠٠٨ . وانظر : المسائل المنثورة ١١٨ - ١١٩ ، المرتجل ١٧٧ ، شرح المفصل ٣ / ١٤٥ .

(٢) تحدث الفارابي عن هذه المسألة حديثاً طويلاً . انظر : الحروف ١٦٥ - ١٩٤ . وانظر : المقتضب ٢ / ٢٩٣ ، ٢٩٥ .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٤١١ .

(٤) ب : بالاستفهام .

(٥) قال الفارسي : « أيٌّ إذا كانت للخبر احتاجت إلى صلة ، وإذا كانت جزاءً أو استفهاماً لم تحتج إلى صلة ؛ وذلك لأنَّها في الاستفهام لاتحتاج إلى صلة ؛ لأنَّ الصِّلة إنما هي بيانٌ لشيءٍ ، فلما كان في الاستفهام غيرُك الذي يُبَيِّن لك ويُوضِّح لك ؛ استغنيت عن الصلة في الاستفهام » . المسائل المنثورة ١١٩ .

وأمَّا كونُها صفةً للنَّكرةِ ؛ فلأنَّه يَصْلُحُ أنْ تكونَ مُبيِّنةً مع ضربٍ من الإبهامِ على جهةِ التَّفْخيمِ للشَّأنِ في مثْلِ قولك : مررتُ بكريمٍ أيِّ كريمٍ ، وبلئيمٍ أيِّ لئيمٍ ، فقد عَظَّمْتَ الشَّأنَ في الأمْرَيْنِ . وعلى ذلك تجري في الحالِ [١] .

فالأَصْلُ في الموضوعِ أنْ تكونَ اسماً كسائرِ الأسماءِ في التَّعرِّي من معنى الحرفِ ، والأَصْلُ في الاستعمالِ إجراؤها في الاستفهامِ على مابيَّنا .

وتقولُ : أيٌّ أَفْضَلُ ؟ ، فَتَدُلُّ على الإضافةِ دلالةَ التَّصريحِ [٢] بذِكْرِ المضافِ إليه ، ومع ذلك فالمضافُ إليه أعَمُّ ، كأنَّكَ قُلْتَ : أيُّ الأشياءِ / ٧٧ب أَفْضَلُ ؟ ، إذا أَطْلَقْتَ اللَّفظَ على هذه الجهة .

ولو قُلْتَ : مَنْ أَفْضَلُ ؟ / لم تَكُنْ قد دَلَلْتَ على إضافةٍ كدلالتك في : أيٍّ ، لادلالةَ تصريحٍ ، ولاتضمينٍ [٣] ؛ إذْ كانَتْ (مَنْ) لاتُضافُ ، فأيٌّ تُحْضِرُ [في] [٤] النَّفسِ معنى المضافِ إليه باقتضائها له ، واختصاصها به ، وليس كذلك : مَنْ .

وفي التَّنزيلِ : ﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ ، فأيٌّ - هنا - جزاءٌ ، ودليله سقوطُ النُّونِ منْ : تَدْعُونَ ؛ لأنَّه لو كانَ استفهاماً ؛ لكانَ : أيّاً ماتَدْعُونَ ، مع أنَّ المعنى على الجزاءِ ، وهو : إنْ دعوتموه بقولكم : اللَّهُ ؛ فهو من أسمائه الحُسْنى ، وإنْ دعوتموه بقولكم : الرَّحمنُ ، فهو - أيضاً - من أسمائه الحُسْنى ، وفي هذا دليلٌ على جهْلِ مَنْ تَأثَّم في دُعائه بـ : يارحمانُ ؛ لأنَّه تَشَبُّهٌ باليهودِ ، فقد بَيَّنَ اللَّهُ - جلَّ وعزَّ - لنا بأنَّ ذلك حسنٌ جائزٌ ، مِنْ غير أنْ نَقْصِدَ به تَشَبُّهاً باليهودِ [٥] .

---

(١) انظر : المغني ١ / ٧٨ .

(٢) يعني : دلالةً مثل دلالة التصريح ....

(٣) انظر ماتقدم في ص : ٢١٩ هـ ٤ .

(٤) تكملة يقتضيها السياق .

(٥) مّا روي في سبب نزول هذه الآية أنَّ أهل الكتاب قالوا لرسول اللّه - ﷺ - : إنَّك لتُقلُّ ذكْرَ الرحمن ، وقد أكثر اللّه في التوراة ذكر هذا الاسم . فأنزل اللّهُ تعالى هذه الآية . انظر : أسباب نزول القرآن ٣٠٣ ، تفسير القرطبي ١٠ / ٣٤٣ .

وتقول : أيُّها تشاءُ لك ، فهي - هاهنا - موصولةٌ ، كأنَّك قُلْتَ : الذي تشاءُ لك ، فإنْ زِدتَ الفاءَ ، فَقُلْتَ : فَلَكَ ؛ جاز فيه ثلاثةُ أَوْجُهٍ : الاستفهامُ ، والجزاءُ ، والصِّلَةُ ، فتقولُ في الاستفهامِ : أيَّها تشاءُ فلكَ ؟ ، وفي الجزاءِ : أيَّها تَشَأْ فَلَكَ ، وفي الصِّلَةِ : أيُّها تشاءُ فَلَكَ[١] .

وتقولُ : اضْرِبْ أيُّهم أَفْضَلُ ، على معنى : اضرِبْ الذي [هو][٢] أَفْضَلُ ، إلا أنَّه يَحْسُنُ حذفُ (هُو)مِنْ : أيٍّ ، ولايَحْسُنُ مِن : الذي[٣] ؛ لأنَّ أيّاً أشَدُّ اقتضاءً للبيانِ من : الذي ، وأَمْكَنُ في ذلك بأمرَيْنِ :

أحدُهما : دورُها في اقتضاءِ البيانِ .

والآخَرُ : الإعرابُ الذي فيها يقتضي البيانَ عن معنى المفعولِ .

فاحْتَمَلَتْ [حذفَ][٤] (هُوَ) من الصِّلةِ بما لايَحْتَمِلُه : الّذي ؛ لهذه العلَّة .

وفي التَّنزيلِ : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾ ، فقرأها الكوفيُّون بالنَّصْبِ على حَذْفِ : هُوَ[٥] ، وحَسُنَ ذلك فيها على مابيَّنا ، ولم يَحْسُنْ في : الّذي .

فأمّا الرَّفْعُ على قراءةِ غيرهم ؛ فلا يَحتاجُ إلى إضمارِ : هُوَ [على][٦] مذهبِ الخليلِ ويونُسَ ؛ لأنَّ الخليل يَجعَلُها في مَخْرَجِ الاستفهامِ على جهةِ الحكايةِ ، كأنَّه قِيلَ : ثُمَّ لَنَنْزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شيْعةٍ / ٧٨ أ بالقولِ : أيُّهم أَشَدُّ على الرَّحمن عِتياً[٧] ،

---

(١) ذكر سيبويه الجزاء فقط ، وذكر الفارسيّ الجزاء والصلة . انظر : الكتاب ٢ / ٣٩٨ ، المسائل المنثورة ١١٩-١٢٠ .

(٢) ساقط من : ب .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٤٠٠ ، الأصول ٢ / ٣٢٣ ، الأغفال ٢ / ١٠٠٣ - ١٠٠٤ ، الأمالي الشجرية ٣ / ٤٢-٤٣ .

(٤) تكملة يقتضيها السياق .

(٥) انظر ماتقدم في ص : ٧٠٠ هـ ١ .

(٦) تكملة يقتضيها السياق .

(٧) انظر رأي الخليل في : الكتاب ٢ / ٣٩٩ ، إعراب القرآن ٣ / ٢٤ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٠ب ، الأمالي الشجرية ٣ / ٤٢ ، المرتجل ٣٠٩ ، شرح المفصل ٣ / ١٤٦ .

وممّن اختاره الزجاج وابن السراج . انظر : معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٣٣٩-٣٤٠ ، الأصول ٢ / ٣٢٤ .

وعلى ذلك يجيز : اضْرِبْ أيُّهم أَفْضَلُ (١) .

وأمَّا يونُسُ فَيَجْعَلُه على تعليقِ الفِعْلِ كتعليقه إذا قُلْتَ : أَشْهَدُ لَزيدٌ خيرٌ منك (٢) .

وأمَّا سيبويه فَيَجْعَلُ الضمَّةَ ضمَّةَ بناءٍ ، وهو على معنى : الّذي ، فلابُدَّ له مِنْ حَذْفِ : هُوَ (٣) .

ففيه الاختلافُ على هذه الأَوْجُهِ الثَّلاثة (٤) ، والذي عندي أنَّ قولَ الخليلِ جائزٌ حَسَنٌ ، وكذلك مَذْهَبُ سيبويه .

وأمَّا مذهبُ يونُسَ فلا يجوزُ ألبتةَ ؛ لأنَّ (اضْرِبْ) وماجرى ماجراه مِنْ (يَنْزَعُ) ليس من الأفعالِ التي تُعلَّقُ ؛ لأنَّه لايَصِحُّ أنْ يكونَ معناها في الجملةِ التي هي اسمٌ وخبرٌ كما يَصِحُّ في العِلْمِ وأخواتِه ؛ وذلك لأنَّها إذا أُلغيتْ (٥) ؛ بقيت الجملةُ التي معنى الفِعْلِ فيها يَعْمَلُ بعضُها في بعضٍ ، وليس كذلك : اضْرِبْ وأخواتُها (٦) .

وأَنْشَدَ الخليلُ في صِحَّةِ مذهبِه قولَ الأَخْطَلِ :

وَلَقَدْ أبيتُ من الفَتاةِ بمنزلٍ .·. فأبيتُ لاحَرِجٌ ولامَحْرومُ (٧)

---

(١) قال السيرافي : «رُوي عن الجرميّ أنّه قال : خرجتُ من الخندق - يعني خندق البصرة - حتّى صرتُ إلى مكة لم أسمع أحداً يقول : اضْرِبْ أيُّهم أَفْضَل ؛ أي كُلُّهم يَنْصِبُ ، ولم يذكُر الكوفيون : لأضربَنّ أيُّهم أَفْضَلُ ، وقد حكاه البصريون .... » . شرح السيرافي ٣ / ١٧٠ أ ، ونقله ابن يعيش في : شرح المفصل ٣ / ١٤٦ ، وكذلك الرضي في : شرح الكافية ٢ / ٥٧ .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٤٠٠ ، الأصول ٢ / ٣٢٥ ، إعراب القرآن ٣ / ٢٤ ، الأغفال ٢ / ٩٩٨ ، الأمالي الشجرية ٣ / ٤٢ .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٤٠٠ .
وممّن ذهب مذهب سيبويه المازنيّ . انظر : الأصول ٢ / ٣٢٥ .

(٤) انظر أقوالاً أخر في : إعراب القرآن ٣ / ٢٥ ، شرح السيرافي ٣ / ١٦٩ب - ١٧٠أ ، التعليقة ٢ / ١٠٦-١٠٧ ، الإنصاف ٢ / ٧٠٩-٧١٦ .

(٥) أطلق الشارح على التعليق مصطلح الإلغاء ؛ لأنّ التعليق ضربٌ من الإلغاء . انظر : شرح المفصل ٣ / ١٤٦ .

(٦) قال ابن الشجري : « واعتذر بعضهم ليونُسَ ، فقال : إنّ النّزع قد يكون بالقول » . الأمالي الشجرية ٣ / ٤٢ .
وانظر : شرح السيرافي ٣ / ١٧٠ ب ، التعليقة ٢ / ١٠٨ - ١٠٩ ، المرتجل ٣١٠ ، شرح المفصل ٣ / ١٤٦ .

(٧) تقدّم تخريجه في ص : ٧٠٠ .

فهذا على الحكايةِ ، ولولا ذلك ؛ لَنَصَبَ بـ (أبيتُ) ، فقال : لاحَرِجاً ولامحروماً ، فهو مُضَمَّنٌ بأنَّه قدْ قِيْلَ ، ولو لم يَكُنْ على الحكايةِ ؛ لم يكن مُضَمَّناً [١] .

وعِلَّةُ جوازِ البناءِ في : اضْرِبْ أيُّهم أَفْضَلُ ، خروجُه عن نظائره بما يقتضي حَذْفاً يكونُ الباقي بعدَه بمنزلةِ بَعْضِ الاسمِ ، وبَعْضُ الاسمِ مَبْنيٌّ [٢] ، فجرى مَجرى : ﴿ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ ﴾ [٣] ؛ مِنْ أَجْلِ الحذفِ [٤] الذي يقتضي تَبْقِيةَ [٥] بعضِ الاسمِ [٦] ، ولايجوزُ ذلك في نظائرِه لعِلَّةٍ قد اخْتَصَّ بها ، وهو ماذكرنا .

ونظيرُها في جوازِ الحَذْفِ لما فيها من اقتضاءِ البيانِ الحَذْفُ في جوابِ السُّؤالِ ؛ لما فيه من اقتضاءِ البيانِ ، فأيٌّ مَبْنيٌّ على إجمالٍ : ما ، والجوابُ مبنيٌّ على اقتضاءِ السُّؤالِ ، فتقولُ على هذا : هاتِ أيُّها أَحْسَنُ ، ولايجوزُ : هاتِ ما أَحْسَنُ ، حتّى تقولَ : هاتِ ماهُوَ أَحْسَنُ .

ونظيرُه قولُهم : يا أَللّهُ اغفِرْ لي ، في أنَّه لمّا خَرَجَ عن نظائرِه ؛ جازَ أنْ يَخْرُجَ بمُقْتَضى ذلك الوجهِ [٧] .

---

(١) ذكر السيرافي احتجاج الخليل بالبيت ونقل عن سيبويه أنه وجّهه على حذف الخبر ، والتقدير : فأبيتُ لاحرجٌ ولاحرمٌ بالمكان الذي أنا فيه ، والجملة خبر أبيت . ثم قال : « وقال الكوفيون عن الفراء في البيت شيئاً كأنّه مأخوذٌ من قول سيبويه مغيَّرٌ إلى ماهو دونه في الجودة فقال : (لا) بمعنى : ليس ، ثم خلَّط الحاكي عنه في تقدير ذلك وأفسد ؛ وذلك أنَّه أنشد البيت : فأبيتُ لازانٍ ولامحرومٌ ، فقال : رَفَع زانياً ومحروماً لما بنى (لا) على ليس ، وأضمر بعدها .... والتقدير : فأبيتُ لا أنا زانٍ ، وهذا تخليطٌ ، والذي حكى هذا أبو بكر بن الأنباري في كتابه المسمّى بالواضح ، والتخليطُ فيه أنّ (لا) إذا عملت عمل (ليس) لم تعمل إلا في النكرات » . شرح السيرافي ٣ / ١٧١ أ . وانظر : الأمالي الشجرية ٣ / ٤٢ .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٤٠٠ ، إعراب القرآن ٣ / ٢٤ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٠ ب ، التعليقة ٢ / ١٠٦ ، الأمالي الشجرية ٣ / ٤١ ، شرح المفصل ٣ / ١٤٥ .

(٣) تمامها : ﴿ ....وَيَوۡمَئِذٖ يَفۡرَحُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ﴾ الروم : ٤ .

(٤) أ ، ب : الحرف .

(٥) ب : نفية .

(٦) قال الفارسي : « فإنْ قال قائلٌ : لمَ زعم أنَّه لما حذف العائد من الصِّلة وَجَبَ البناء على الضَّمّ ؟ قيل : إنَّ الصِّلة تُبيِّن الموصول وتُوضِّحه كما أنَّ المضاف يبيِّنُه المضافُ إليه ويُخصِّصه ، فكما أنَّه إذا حُذف المضاف إليه من الأسماء التي تبيِّنها الإضافة بَنيت ، كذلك لما حُذف العائد من الصِّلة إلى الموصول - هنا - بَنيت » . الأغفال ٢ / ٩٩٨ - ٩٩٩ . وانظر : المسائل المنثورة ١٢١ .

(٧) انظر : الكتاب ٢ / ٤٠٠ .

/ ٧٨ب وكذلك قياسُ (لَيْسَ) لمّا خَرَجَ عن نظائره بامتناعِ تصرُّفِه ؛ خَرجَ بلُزومِ التَّخفيفِ له[١] ، فكذلك لمّا خَرَجَ : اضْرِبْ أيُّهم أَفْضَلُ ، ببيانٍ ليس لنظائرِه من جِهَةِ التَّفْصيلِ الذي فيه ؛ خَرجَ بالحَذْفِ الذي يَقْتَضيه ذلك الوجهُ ، وخَرجَ بالحَذْفِ إلى البناءِ على مافسَّرنا ، فقد خَرجَ بثلاثةِ أوْجُهٍ : بالتَّفصيلِ ، وبالحَذْفِ ، وبالبناءِ .

وتقولُ : اضْرِبْ أيُّهم أفْضَلُ ، ولايجوزُ : اضرِب اللَّذانِ أفْضَلُ ؛ لأنَّه لايجوزُ فيه الحَذْفُ كما يجوزُ في : أيُّهم .

وتقولُ : امْرُرْ على أيُّهم أَفْضَلُ ، وامْرُرْ بأيُّهم أَفْضَلُ ، على طريقة البناءِ[٢] ، وإذا جاءَ (أيُّهم) على قياسِ أخَواتِه في التَّمامِ ؛ لم يَكُنْ إلى البناءِ سبيلٌ ، فتقولُ : اضْرِبْ أيَّهم هُوَ أَفْضَلُ ، لاغَيْرَ[٣] .

ونظيرُه في الرَّدِّ إلى الأَصْلِ بِبُطْلانِ العِلَّةِ التي أَخْرَجَتْهُ عنه : مازيدٌ [إلاّ][٤] مُنطلقٌ[٥] .

وأَلْزَمَ سيبويه الخليلَ على الحكايةِ في : اضرِبْ أيُّهم أَفْضَلُ ، أنْ يُجيزَ : اضرِب الفاسقُ الخبيثُ[٦] .

وهذا الإلزامُ يَنْقَلِبُ عليه في إجازته البناءَ ، فيقالُ له : قد أَجزْتَ البناءَ ؛ للحذْفِ ، وأَجزْتَ الحذفَ ؛ للبيانِ الذي في قولِكَ : الفاسقُ الخبيثُ ، وإنْ لم يَعْتَمِدْ على الحكايةِ[٧] .

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٤٠٠ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٠ ب .
(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٤٠١ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧١ ب .
(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٤٠١ ، التعليقة ٢ / ١٠٦ .
(٤) ساقط من : ب .
(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٤٠١ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٢ أ - ب .
و (ما) في المثال رجعت إلى أصلها وهو الإهمال ؛ لأنها حرفٌ غيرُ مختص ، وإنَّما عملت لشبهها بليس في النفي فلما انتقض النفي بإلا أهملت .
(٦) انظر : الكتاب ٢ / ٤٠١ ، شرح الكافية ٢ / ٥٨ .
(٧) ماذكره الشارح لايلزم سيبويه ؛ لأنه لم يجز الرفع في المثال .

ويجوزُ : اضْرِبْ أيٌّ أَفْضَلُ ، عندَ الخليلِ ، ويونُسَ [١] ، ولايجوزُ عِنْدَ سيبويهِ في هذا الموضعِ إلا بالنَّصْبِ ؛ لأنَّه مَوْضِعٌ يَدْخُلُه التَّنوينُ ، فَيُرَدُّ إلى الأَصْلِ [٢] .

ويجوزُ أنْ يُبنى : أَمْسِ ، ولايُبْنى : أَمْسُك ؛ لأنَّ الإضافَة تُمكِّنُه ، وتَمْنَعُ من بنائِه[٣] ، ولاتَمْنَعُ من بناءِ : أيُّهم أَفْضَلُ ؛ لأنَّه هناك يَدُلُّ على المحذوفِ ، فيصيرُ كبعضِ الاسمِ ، وليس كذلك : أَمْسُك ؛ لأنَّ الإضافةَ قد أَبْطَلَتْ تَضْمينَ الألفِ واللّامِ الذي كانَ في : أَمْسِ ، وليس كذلك : اضْرِبْ أَيُّهم أَفْضَلُ ؛ لأنَّ الإضافةَ لم تُبْطِلْ عِلَّةَ البناءِ ، وإنَّما تُوَجَّهُ في حالِ الإضافة بالحَذْفِ .

وكذلك يجوزُ : أَزيداً تقولُ مُنْطلقاً ، ولايَلْزَمُ عليه : أزيداً يَقُولُ أخوك مُنْطَلِقاً ؛ لأنَّه مَبْنيٌّ على الأَغْلَبِ في استفهامِ المُخاطبِ عن ظَنِّه ، لاعن ظَنِّ غيره [٤] .

وتقولُ : / ١٧٩أ ﴿ ٱلْـَٔـٰنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ ﴾[٥] بالبناءِ على الفَتْحِ ، ولايجوزُ أنْ يُبْنى : آنُك[٦] ؛ لأنَّ الإضافَة قَدْ أَبْطَلَتْ لُزومَ الألفِ واللّامِ على المعنى المُبْهَمِ إبهامَ الحَرْفِ ؛ إذْ قد صارَتْ الإضافةُ قد بَيَّنَتْ أنَّه على أَمْرٍ قد اخْتَصَّ بك ، وليس على تحديدِ فَصْلِ الزَّمانَيْنِ : الماضي من المُسْتَقبلِ ، كأنَّه قد أُحيل في ذلك على بيانك بالإضافةِ إليك .

وتقولُ : أيِّي وأيُّك كانَ شرّاً فأخزاهُ اللَّهُ ، والمعنى أيُّنا كان شرّاً[٧] ، وإنَّما فُصِّلَ ؛

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٤٠١ ، شرح الكافية ٢ / ٥٧ .
وأيٌّ عندهما معربةٌ كما قال السيرافي ، وذكر الفارسيُّ أنها مبنيَّة ، والأول أرجح .
انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٧١ب ، المسائل المنثورة ١٢٤ .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٤٠١ ، الأصول ٢ / ٣٢٤ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧١ب ، المسائل المنثورة ١٢٤ ، شرح الكافية ٢ / ٥٧ .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٤٠٢ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٤٠٢ .

(٥) من قوله تعالى : ﴿ قَالُوا۟ ٱلْـَٔـٰنَ .... فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴾ البقرة : ٧١ .

(٦) انظر : الكتاب ٢ / ٤٠٢ .

(٧) انظر : الكتاب ٢ / ٤٠٢ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧١ ب - ١٧٢ أ ، الأغفال ١ / ٢٢٧ - ٢٢٨ ، المسائل المنثورة ١٢٤ ، التخمير ٢ / ٢١ ، شرح المفصل ٢ / ١٣٢ - ١٣٣ .

لِيُؤْذِنَ التَّفْصيلُ في اللَّفْظِ على التَبرِّي[1] في المعنى على طريقِ المُبالغَةِ ، على نحوِ قولِ الشّاعِرِ [2] :

أَحَارِثُ إنَّا لو تُساطُ دماؤُنا ∴ تَزايَلْنَ حتّى لايَمَسَّ دمٌ دَما [3]

فهذا مبالغةٌ ، لا أنَّ الدَّمَ إذا خُلِطَ لايَخْتَلِطُ في الحقيقة .

فأمّا قولُهم : هو بَيْني وبينَكَ ، على معنى : بينَنا ؛ فإنَّما كُرِّرَ توكيداً [4] .

وقال عبّاسُ بنُ مِرْداسٍ [5] :

فأيِّي [ما][6] وأيُّك كانَ شرّاً ∴ فقِيدَ إلى المُقامةِ لايَراها [7]

وقال خِداشُ بنُ زُهيرٍ :

ولَقَدْ عَلِمْتُ إذا الرِّجالُ تَناهَزُوا ∴ أيِّي وأيُّكُمُ أَعَزُّ وأكْرَمُ [8]

وقال خِداشٌ أيضاً :

أيِّي وأيُّ ابنِ الحُصَينِ وعَثْعَثٍ ∴ غداةَ الْتَقينا كانَ بالحِلْفِ أَغْدرا [9]

---

(١) التبرِّي : من البراءة ، وهو من لحن العامة ، والصواب : التبرُّؤ . انظر : تصحيح التصحيف ١٩٦ .

(٢) هو المُتلمِّس جرير بن عبدالمسيح الضُّبَعي (... - نحو ٥٠ ق هـ) كان ينادم عمرو بن هند ، وهو خال طَرَفة ، وصاحبه في قصة الكتاب المشهورة . انظر : طبقات فحول الشعراء ١ / ١٥٥ - ١٥٦ ، الشعر والشعراء ١ / ١٧٩ - ١٨٤ ، معاهد التنصيص ٢ / ٣١٢ - ٣١٥ .

(٣) من الطويل ، من قصيدة مطلعها :

يُعَيِّرُني أُمِّي رجالٌ ، لا أرى ∴ أخا كَرَمٍ إلاّ بأنْ يتكرّما

الحارث هو ابن التوأم اليشكري ، وتساط : تخلط . وتزايلْن : تَفرَّقْنَ . انظر : الخزانة ١٠ / ٥٩ - ٦٠ . انظر : الديوان ١٦ ، الأصمعيات ٢٤٥ ، البيان والتبيين ٣ / ٦٠ ، الحيوان ٣ / ١٣٦ ، الشعر والشعراء ١ / ١٨١ ، الاشتقاق ٣٤٢ ، رسالة العدالة ١٥٢ ، بهجة المجالس ١ / ٦٩٨ ، فصل المقال ١٣٢ ، مختارات ابن الشجري ١١٩ ، الحماسة البصرية ١ / ٤١ ، معاهد التنصيص ٢ / ٣١٥ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٤٠٢ ، الأغاني ١ / ٢٢٧ ، شرح المفصل ٢ / ١٣٢ .

(٥) ب : مروان .

(٦) ساقط من النسختين .

(٧) تقدَّم مخرجاً في ص : ٧٠٤ .

(٨) تقدَّم تخريجه في ص : ٧٠٥ .

(٩) تقدَّم تخريجه في ص : ٧٠٥ .

بابُ أيٍّ الذي لايَصْلُحُ فيه البناءُ[١]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في (أيٍّ) الذي لايصْلُحُ فيه البناءُ مّما لايجوزُ[٢] .

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في (أيٍّ) الذي لايَصْلُحُ فيه البناءُ مّما لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟.

ولِمَ لايجوزُ فيه البناءُ إذا جاء على التَّمامِ ؟ وهل ذلك لأنَّه لايَجِبُ له بحقِّ الأَصْلِ ، ولا الشَّبَهِ كما لايَجبُ لغيرِه من الأسماءِ المُتَمَكِّنَةِ ؟ .

وماحُكْمُ : اضْرِبْ أيُّهم هو أَفْضَلُ ؟ ولِمَ لايجوزُ فيه البناءُ[٣] ؟ وماقياسُه على مذهبِ الخليلِ ويونُسَ في الحكايةِ ، وتعليقِ الفعْلِ ؟ ولِمَ جازَ فيه الرَّفْعُ على الحكايةِ ، ولَمْ يَجُزْ فيه على تعليقِ الفعْلِ في مَذْهَبِ يُونُسَ ؟.

وماحُكْمُ : اضْرِبْ أيَّهم كانَ أَفْضَلَ ، واضْرِبْ أيَّهُمْ أبوه زيدٌ[٤] ؟ وهل النَّصْبُ في جميع هذا لاخلافَ فيه ؟.

وماحُكْمُ : اضْرِبْ أيُّهم عاقلٌ ؟ ولِمَ خالفَ حُكْمَ : اضربْ أيَّهم هو عاقلٌ ؟[٥] .

وهل يجوزُ على قولِ بعضِ العَرَبِ : مأنا بالذي / ٧٩ب قائلٌ لك شيئاً ؟ ولِمَ جازَ على هذا ، ولم يَجُزْ : ما أنا بالذي مُنْطَلِقٌ ؟ ومافي طولِ الكلامِ مّما[٦] يُحسِّنُ

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا باب مجرى أيٍّ مضافاً على القياسِ . انظر : الكتاب ١ / ٣٩٩ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٣ (هارون) .

(٢) تحدث سيبويه عن حكم أيّ إذا تمّت صلتها ، وحكم حذف صدر الصِّلة مع الذي .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وذلك قولُك : اضربْ أيُّهم هو أفْضَلُ ، .... جرى ذا على القياس ؛ لأنّ (الّذي) يحسُنُ هاهنا » . الكتاب ١ / ٣٩٩ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٣ (هارون) .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « واضْرِبْ أيَّهم كان أَفْضَلَ ، واضْرِبْ أيَّهم أبوه زيدٌ ، جرى ذا على القياس ؛ لأنّ (الذي) يَحْسُنُ هاهنا » . الكتاب ١ / ٣٩٩ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٣ (هارون) .

(٥) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ولو قلتَ : اضْرِبْ أيُّهم عاقلٌ ؛ رفعتَ ؛ لأنَّ : الذي عاقلٌ ، قبيحةٌ ، فإذا أدخلتَ هُوَ ؛ نصبت لأنَّ : الذي هو عاقلٌ ، حَسَنٌ ؛ ألا ترى أنك لو قلتَ : هذا الذي هو عاقلٌ ؛ كان حسناً » . الكتاب ١ / ٣٩٩ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٣-٤٠٤ (هارون) .

(٦) ب : فيما .

الحَذْفَ ؟ وهل ذلك لأنَّ الطَّويلَ أحقُّ بالتَّخفيفِ ، مع مايَتَضَمَّنُه بطولِه من البيانِ ، فهو أَحْمَلُ للحَذْفِ ؟ [١] .

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وزعم الخليل - رحمه الله - أنَّه سمع أعرابياً يقول : ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئاً ، وهذه قليلة ، ومَنْ تكلّم بها فقياسُه : اضْرِبْ أيُّهم قائلٌ لك شيئاً . قُلت : أفيقال : ما أنا بالذي منطلقٌ؟ فقال : لا ، فقلتُ : فما بالُ المسألة الأولى ؟ فقال : لأنّه إذا طال الكلامُ فهو أمثلُ قليلاً ، وكأنَّ طولَه عِوَضٌ من تركِ : هُوَ ، وقلَّ مَنْ يتكلّم بذلك » . الكتاب ١ / ٣٩٩ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٤ (هارون) .

بابُ أيٍّ المضافِ إلى الموصولِ[١]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبيِّنَ مايجوزُ في أيٍّ المضافِ إلى الموصولِ مّما لايجوزُ[٢] .

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في أيٍّ المضافِ إلى موصولٍ ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

ولِمَ لايجوزُ أنْ يُضافَ إلى موصولٍ إلا على تقديرِ الضَّميرِ في : أيّهم ؟[٣] .

[وماحُكْمُ : أيُّ مَنْ رأيتَ أَفْضَلُ[٤] ؟ ولِمَ وَجَبَ أنّه بمنزلةِ : أيُّهم أَفْضَلُ ؟ وأيُّ القومِ أَفْضَلُ ؟][٥] .

وماحُكْمُ : أيُّ الذين رأيتَ أَفْضَلُ[٦] ؟ وهل يجوزُ : أيُّ الذي[٧] رأيتَ أَفْضَلُ ؟ على طريقِ الجِنْسِ ؟ .

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابُ أيٍّ مضافاً إلى مالا يكمل اسماً إلا بصلةٍ . انظر : الكتاب ١ / ٣٩٩ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٤ (هارون) .

(٢) ذكر سيبويه في الباب صور إضافة (أي) إلى الاسم الموصول ، وبيَّن أحكامها ، ثم تحدَّث عن تذكير أيٍّ وتأنيثها .

(٣) هذا السؤال مبنيٌّ على قول سيبويه : « فكأنّك قلت : أيُّ القومِ أفضلُ . وأيُّهم أَفْضَلُ »، وقوله : « فكأنّك قلت أيضاً : أيُّ القومِ أفضلُ ، وأيُّهم أَفْضَلُ » وقوله : « فكأنّك قلت : أيُّ القومِ نُكرمُه ؟ وأيُّهم نُكرمُه ؟» وقوله : «فإن جعلتَ الكلامَ خبراً فهو محالٌ ؛ لأنّه لايحسُن أنْ تقول في الخبر : أيُّهم نُكرمُه » . الكتاب ١ / ٣٩٩ - ٤٠٠(بولاق) ، ٢ / ٤٠٤ - ٤٠٥ (هارون) .
وقد ردد سيبويه هذا الضابط بعد كلِّ مثالٍ .

(٤) في الكتاب المطبوع : اضربْ أيَّ مَنْ رأيتَ أفضلُ . الكتاب ١ / ٣٩٩ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٤ (هارون) . وما أثبته الشارح موافق لما في : شرح السيرافي ٣ / ١٧٢ ب .

(٥) ساقط من : ب .
والسؤال عن قول سيبويه : « فمن ذلك قولك : اضربْ أيَّ مَنْ رأيتَ أَفْضَلُ ، فمَنْ كمل اسماً برأيْتَ ، فصار بمنزلة القومِ ، فكأنّك قلت : أيُّ القومِ أَفْضَلُ ، وأيُّهم أَفْضَلُ » . الكتاب ١ / ٣٩٩ - ٤٠٠ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٤ (هارون) .

(٦) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وكذلك : أيُّ الذين رأيتَ في الدار أفضلُ » . الكتاب ٢ / ٤٠٤ . وهذه العبارة لم ترد في طبعة بولاق.

(٧) ب : الذين .

وماحُكْمُ : أيُّ الذين رأيتَ في الدَّارِ أَفْضَلُ ؟ وهل يجوزُ ذلك على الاستفهامِ والصِّلة ، كأنَّكَ قُلْتَ : أيُّهم في الدَّارِ أَفْضَلُ ؛ أيْ : الذينَ في الدَّارِ أَفْضَلُ ؟[١] .

وماحُكْمُ : أيُّ مَنْ في الدّارِ رأيتَ أَفْضَلَ ؟ وماموْضِعُ : في الدّارِ ، هنا ؟ وما العاملُ فيه ؟ وهل تقديرُه : أيَّهم رأيتَ أَفْضَلَ ؟[٢] .

وهل يجوزُ فيها : أيُّ مَنْ في الدّار رأيتَ أَفْضَلُ ؟ ، كأنَّك قُلْتَ : أيُّهم أَفْضَلُ ؟[٣] .

وماحُكْمُ : أيُّ مَنْ إنْ يأتِنا نُعْطِه نُكْرِمُه[٤] ؟ ولِمَ كانَ تقديرُه : أيُّهم نُكْرِمُه ؟[٤] .

[وهل يجوزُ : أيَّ مَنْ إنْ يَأْتِنا نُعْطِهِ نُكْرِمُ ؟ ولِمَ كانَ تقديرُه : أيَّهم نُكْرِمُ ؟][٥] .

ولِمَ لايجوزُ أنْ تكونَ أيٌّ في هذا بمعنى : الذي ؟ وهل ذلك لأنَّ الكلامَ ناقصٌ

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وتقول : أيُّ الذين رأيتَ في الدّار أَفْضَلُ ؟ لأنّ رأيتَ من صلة الذين ، و(فيها) مُتَّصلةٌ برأيتَ ؛ لأنَّك ذكرتَ موضع الرؤية ، فكأنَّك قلتَ أيضاً : أيُّ القومِ أفضلُ ، وأيُّهم أَفْضَلُ ؛ لأنَّ (فيها) لم تغيِّر الكلامَ عن حاله ، كما أنَّك إذا قلتَ : أيُّ مَنْ رأيتَ قومَه أَفْضَلُ ؟ كان بمنزلة قولك : أيُّ مَنْ رأيتَ أَفْضَلُ؟ فالصِّلةُ مُعملةٌ وغيرُ مُعْملةٍ في القوم سواءٌ » . الكتاب ٢ / ٤٠٤ - ٤٠٥ (هارون) .
والكلام في بولاق ١ / ٤٠٠ مختلفٌ اختلافاً كبيراً .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وتقول : أيَّ مَنْ في الدّار رأيتَ أَفْضَلَ ؟ وذاك لأنَّك جعلتَ في الدّار صلةً فتمَّ المضافُ إليه أيٌّ اسماً ، ثمّ ذكرتَ رَأَيْتَ ، فكأنَّك قلتَ : أيَّ القومِ رأيتَ أَفْضَلَ ؟ ولم تجعل في الدّار هاهنا موضعاً للرؤية» . الكتاب ١ / ٤٠٠ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٥ (هارون) .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وتقول : أيُّ مَنْ في الدّار رأيت أفضلُ ؟ كأنك قلت : أيُّ مَنْ رأيتَ في الدّار أَفْضَلُ ؟ » . الكتاب ١ / ٤٠٠ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٥ (هارون) .

(٤) ب : تكرم .
والسؤال عن قول سيبويه : « وتقولُ في شيءٍ منه آخر : أيُّ مَنْ إنْ يأتنا نُعطه نُكرمُه ؛ فهذا إنْ جعلتَه استفهاماً فإعرابُه الرّفع ، وهو كلامٌ صحيحٌ ؛ من قِبَل أنّ : إنْ يأتنا نُعطه ، صلةٌ لِمَنْ فكمل اسماً ؛ ألا ترى أنَّك تقولُ : مَنْ إنْ يأتنا نُعْطه بنو فلانٍ ، كأنك قلتَ : القومُ بنو فلانٍ ، ثُمّ أضفتَ أيّاً إليه ، فكأنّك قلت : أيُّ القومِ نُكْرِمُه ، وأيُّهم نُكْرِمه ؟ » . الكتاب ١ / ٤٠٠ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٥ (هارون) .

(٥) ساقط من : ب .
والسؤال عن قول سيبويه : « فإنْ لم تُدخل الهاءَ في : نُكرمُ ، نصبتَ ، كأنّك قلت : أيَّهم نكرمُ ؟ » . الكتاب ١ / ٤٠٠ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٥ (هارون) .

بمنزلة : الذي نُكْرِمُه ؟ [١].

وماحُكْمُ : أيَّ مَنْ إنْ يأتِنا نُعْطِه نُكْرِمُ تهينُ ؟ ولِمَ كانَ بمنزلةِ : الذي نُكْرِمُ تُهينُ ؟ [٢].

وماحُكْمُ : أيَّ مَنْ إنْ يأتنا نُعْطِه نُكْرِمْ تُهِنْ ؟ ولِمَ كانَ بمنزلةِ : أيَّهم نُكْرِمْ تُهِنْ ، في الجزاء ؟ [٣].

وماحُكْمُ : [أيَّ][٤] مَنْ يأتينا يُريدُ صِلَتَنا فَنُحَدِّثُه ؟ ولِمَ جازَ إذا كانَ (يُريدُ) في مَوْضِعِ الخَبَرِ ، ولَمْ يَجُزْ إذا كانَ في مَوْضِعِ الحالِ ؟ فمِنْ أَيْنَ استحالَ إذا كان على هذا الوجهِ ؟ ولِمَ صارَ فيه بمنزلةِ : أيُّهم فَنُحَدِّثُه ؟ وهل ذلك لأنَّ الحالَ في صِلَةِ (مَنْ) ؛ مِنْ أَجْلِ أنَّ (يأْتينا) يَعْمَلُ فيه ؟ [٥].

/ ٨٠أ ولِمَ لايجوزُ : أيُّ مَنْ يأتينا فَنُحَدِّثُه ؟ وهل ذلك لأنَّه بمنزلةِ : أيُّهم فَنُحَدِّثُه؟ ولِمَ جازَ بإسقاطِ الفاءِ في الاستفهامِ ، ولَمْ يَجُزْ في الخَبَرِ ؟[٦].

وماحُكْمُ : أيُّ مَنْ إنْ يأته مَنْ إنْ يأْتنا نُعْطِه يُعْطِه تأته يُكْرِمْكَ ؟ ولِمَ كان بمنزلةِ :

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فإنْ جعلتَ الكلامَ خبراً فهو محالٌ ؛ لأنَّه لايحسُن أنْ تقولَ في الخبر : "أيُّهم نكرمه » . الكتاب ١ / ٤٠٠ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٥ (هارون) .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ولكنّك إنْ قلتَ : أيَّ مَنْ إنْ يأتنا نُعْطه نُكرمُ تُهينُ ، كان في الخبر كلاماً ؛ لأنَّ أيَّهم بمنزلة (الّذي) في الخبر ، فصار نُكرمُ صلةً ، وأعملت تُهينُ ، كأنَّك قلت : الذي نُكرمُ تُهينُ » . الكتاب ١ / ٤٠٠ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٥ - ٤٠٦ (هارون) .

(٣) هذا السؤالُ عن قول سيبويه : « وتقول : أيَّ مَنْ إنْ يأتنا نُعْطه نُكرِمْ تُهِنْ ، كأنَّك قلت : أيَّهم نُكرِمْ تُهِنْ » . الكتاب ١ / ٤٠٠ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٦ (هارون) .

(٤) ساقط من : ب .

(٥) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وتقول : أيَّ مَنْ يأتينا يُريدُ صلتنا فنحدّثه ، فيستحيلُ في وجهٍ ويجوز في وجهٍ .... » إلى قوله : « كأنَّك قلت : أيُّهم يُريدُ صلتَنا فَنُحدِّثه ، وفنحدِّثه ، إنْ أردت الخبر » . الكتاب ١ / ٤٠٠ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٦ (هارون) .

وأشير إلى أنّ في الطبعتين : « .... فنُحدِّثُه ، وفَنُحَدِّثَه إنْ أردت الخبر » برفع الأول ونصب الثاني والصواب العكس ؛ لأنّ وجه النصب وقوع الفعل في جواب الاستفهام ، ووجه الرفع العطف على الخبر : يُريد صلتَنا .

(٦) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وأمّا أيُّ مَنْ يأتينا فنُحدِّثَه ، فهو محالٌ ؛ لأنَّ : أيُّهم فنحدِّثه ، محالٌ ، فإن أخرجتَ الفاءَ فقُلْتَ : أيُّ مَنْ يأتيني نُحدِّثه ، فهو كلامٌ في الاستفهام ، محالٌ في الإخبار » . الكتاب ١ / ٤٠٠(بولاق) ، ٢ / ٤٠٦ (هارون).

أيّهم تأت يُكْرِمْك ، وبمنزلة : أيَّ مَنْ إنْ يأتِه زيدٌ يُعْطِه تأْت يُكْرِمْك ؟ (١) .

ولِمَ جازَ : أيُّهنَّ فُلانةُ ؟ بالتَّذكيرِ مع وقوعه على المؤنَّث الحقيقيِّ ؟ وهل ذلك لأنَّه مُبْهَمٌ يُحْمَلُ على التَّأويلِ ، مع شَبَهِهِ حروفَ الاستفهامِ ؟ ولِمَ جازَ مثلُ ذلكَ في قولِك : كُلُّهُنَّ ؟ وهل ذلك لإخلاصِه بالعُمومِ كما يَخْلُصُ (بَعْضٌ) للخُصوصِ في قولِكَ : بَعْضُهُنَّ ؟ (٢) .

وماوَجْهُ قولِ بعضِ العربِ : أَيَّتُهُنَّ فُلانةُ ، وكُلَّتُهُنَّ هناك ؟ (٣) وهل هذا على التَّأنيث بعلامةٍ ، والأوَّلُ على التَّأنيثِ بغيرِ علامةٍ ، فالذي بغيرِ علامةٍ مَحْمولٌ على اللَّفْظِ ، والذي بعلامةٍ مَحْمُولٌ على المعنى ، كالقراءة في : ﴿ وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾(٤) ، فهذا على اللَّفْظِ ، و ﴿ مَنْ تَقْنُتْ ﴾ بالتَّاءِ على المعنى ؟ (٥) .

---

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وتقول : أيَّ مَنْ إنْ يأتِه مَنْ إنْ يأتنا نُعْطه يُعْطه تأتِ يُكرِمْك ، وذلك أنَّ مَنْ الثانية صلتُها : إنْ يأتنا نُعطه ، فصار بمنزلة زيد ، فكأنَّك قلتَ : أيَّ مَنْ إنْ يأته زيدٌ يُعطه تأتِ يكرِمْك ، فصار : إنْ يأته زيدٌ يعطه ، صلةً لِمَنْ الأولى ، فكأنك قلت : أيهم تأتِ يكرِمْك » . الكتاب ١ / ٤٠٠ - ٤٠١ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٦ (هارون) .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وسألتُ الخليلَ - رحمه اللهُ - عن قولهم : أيُّهنَّ فلانة ؟ وأيَّتُهنَّ فلانة ؟ فقال : إذا قلت : أيّ ، فهو بمنزلة كلٍّ ؛ لأنَّ كُلاً مذكّرٌ يقعُ للمذكّر والمؤنّث ، وهو - أيضاً - بمنزلة بَعْضٍ » . الكتاب ١ / ٤٠١ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٧ (هارون) .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فإذا قُلتَ : أيَّتهنَّ ، فإنَّك أردت أنْ تؤنِّث الاسمَ ، كما أنَّ بعضَ العرب - فيما زعم الخليلُ - رحمه الله - يقول : كُلَّتُهُنَّ منطلقةٌ » . الكتاب ١ / ٤٠١ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٧ (هارون) .

(٤) تمامها : ﴿ .... وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا نُّؤْتِهَآ أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا ﴾ الأحزاب : ٣١.

(٥) قرأ بالتاء روحٌ وزيدٌ عن يعقوب ، ورويت عن ابن عامر وأبي جعفر وشيبة ونافع .
قال ابن خالويه في إعراب القراءات السبع ٢ / ١٩٨ : « وإنَّما ذكرتُ هذا الحرفَ لأنَّ أبا حاتمٍ السِّجستانيَّ روى في الشذوذ عن أبي جعفر وشيبة ونافع بالتاء ﴿ ومَن تَقْنُتْ ﴾ وهو صوابٌ في العربية ، خطأٌ في الرواية » .
وانظر : مختصر ابن خالويه ١٢٠ ، المبسوط ٣٥٧ ، البحر المحيط ٨ / ٤٧٣ .

الجوابُ عن البابِ الأوّلِ [١] :

الذي يجوزُ في (أيٍّ) الذي لايَصْلُحُ فيه البناءُ إجراؤه على الإعرابِ إذا أتى على التَّمامِ [٢] .

ولايجوزُ فيه - إذا كان على التَّمامِ ، لَمْ يُحْذَفْ منه شيءٌ - البناءُ ؛ لأنَّه ليس له بحقٍّ الأَصْلِ ، ولا الشَّبَهِ ؛ إذْ أَصْلُه الإعرابُ [٣] ، ولَمْ يُحْذَفْ منه شيءٌ ، فيَصيرَ بمنزلةِ بعضِ الاسم .

وتقولُ : اضْرِبْ [أيَّهم][٤] هو أَفْضَلُ ، فهذا لايجوزُ فيه البناءُ بإجماعٍ ، ولكنْ يُنْصَبُ على : اضْرِب الذي هو أَفْضَلُ ، ويجوزُ فيه الرَّفْعُ على الحكايةِ في مذهبِ الخليلِ [٥] ، ولايجوزُ على تعليقِ الفِعْلِ في مذهب يونُسَ ؛ لأنَّه إنَّما شَذَّ مع الحَذْفِ[٦] .

وتقولُ : اضْرِبْ أيَّهم كانَ أَفْضَلَ ، واضْرِبْ أيَّهم أبوه زيدٌ ، فكُلٌّ هذا على قياسٍ واحدٍ ؛ لأنَّه تَمامٌ ، لم يُحْذَفْ منه شيءٌ [٧] .

ويجوزُ : اضْرِبْ أيَّهم قائلٌ لك شيئاً ، بالنَّصْبِ[٨] على مذهبِ بعضِ العَرَبِ الذي يقولُ : ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئاً .

---

(١) يعني باب أيٍّ الذي لايصلُحُ فيه البناءُ .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٤٠٣ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٢ أ ، التعليقة ٢ / ١٠٦ ، المرتجل ٣٠٨ .

(٣) إنما أعربت أيٌّ حملاً على نقيضها ، وهو كُلّ . ولعل مراد الشارح أنّ الأصل في الأسماء الإعراب . انظر : الأغفال ٢ / ١٠٠٨ - ١٠١٠ .

(٤) ساقط من : ب .

(٥) انظر ماتقدم في ص : ٧٠٨ .

(٦) يعني أنّ تعليق فعل غير قلبي - على مذهب يونس - خاصٌّ بحذف صدر الصِّلة . وانظر ماتقدم ص : ٧٠٩ .

(٧) انظر : الكتاب ٢ / ٤٠٣ .

(٨) هذا الضبط موافقٌ لما في : طبعة بولاق ١ / ٣٩٩ ، ومقتضاه أنّ المقيس إعرابُ أيِّهم ، والمقيس عليه حذف صدر الصلة مع الذي وكان سيبويه قد نصّ على أنّ ضابط إعراب أيهم هو حسن وقوعِ الذي موقعها . انظر : الكتاب ٢ / ٤٠٣ .

أما في طبعة هارون ٢ / ٤٠٤ ؛ فجاء المثالَ هكذا : اضرِبْ أيُّهم قائلٌ لك شيئاً ، بضمّ أيّهم . ومقتضى هذا الضبط أن يكون حذف صدر الصلة مع الذي المقيسَ ، وحذفُه مع أيّهم المقيسَ عليه .

ولايَحْسُنُ على هذا : ما أنا بالذي مُنْطَلِقٌ ؛ لأنَّ الكلامَ إذا طال فهو أَحْمَلُ لِلْحَذْفِ ؛ لأنَّه أَحَقُّ بالتَّخْفِيفِ ، / ٨٠ ب مع البيانِ الذي يَتَضَمَّنُه بِطُولِه[1] .

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٤٠٤ ، الشعر ٢ / ٤٠٢ ، شرح الجمل ١ / ١٨٣ .

وأشير إلى أنّ حذف صدر صلة (الّذي) جاء في بعض القراءات الشاذة كقراءة يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق : ﴿ تماماً على الذي أحْسَنُ ﴾ الأنعام : ١٥٤ . انظر : البحر المحيط ٤ / ٦٩٤ .

وانظر : الأغفال ١ / ٥٤٨ ، المحتسب ١ / ٦٤ ، التبصرة ١ / ٥٢٣ ، شرح المفصل ٣ / ١٥٢ .

الجوابُ عن البابِ الثاني [١]:

الذي يجوزُ في (أيٍّ) المضافِ إلى موصولٍ إجراؤه على تقديرِ : أيّهم[٢] ، ولايجوزُ أنْ تَخْتَلطَ الصِّلاتُ ، فتُجْعَلَ صِلَةُ الأوّلِ أوّلَ الصِّلاتِ ، وصِلَةُ الثّاني ثانيَ الصِّلاتِ ، بل تُجْعَلُ صِلَةُ الثّاني أوّلَ الصِّلاتِ ، وصِلَةُ الأوّلِ ثاني الصِّلاتِ ، فتأمَّلْ هذا ، فإنَّ عليه مَدارَ الأمْرِ .

وإذا اجْتَمَعَ موصولانِ أو أكثرُ بُدِئَ بالموصولِ الأخيرِ ، فقُدِّرَ بمنزلةِ الاسمِ الواحدِ ، ثُمّ الذي يليه مِمّا قَبْلَه ؛ لأنَّ الكلامَ يَصِحُّ بذلك ؛ مِنْ أَجْلِ أنَّه مع صلتِه في مَوْضِعِ الاسمِ المُفْردِ ، فإذا رُفِعَ مع صِلَتِه ، وجُعِلَ في مَوْضِعِه الاسمُ المفردُ ؛ اتَّضَحَ المعنى ، وبانَ عِلَلُ الإعرابِ على هذا التَّرتيبِ [٣] .

وتقولُ : أيُّ مَنْ رأيتَ أَفْضَلُ ؟ ، وتقديرُه : أيُّهم أَفْضَلُ ؟ [٤] .

وتقولُ : أيُّ الذين رأيت أفضلُ ؟[٥] ، ويجوزُ : أيُّ الذي[٦] رأيتَ أَفْضَلُ ؟ إذا كانَ (الذي)على طريقِ الجِنْسِ ، ولايجوزُ إذا كانَ على جِهَةِ العَهْدِ ؛ لأنّه بمنزلةِ : أيُّ زيدٍ أَفْضَلُ ؟ [٧] .

وتقولُ : أيُّ الذين رأيتَ في الدّارِ أَفْضَلُ ؟ ، فأيٌّ - هاهنا - تَصْلُحُ أنْ تكونَ

---

(١) يعني باب أيٍّ المضاف إلى الموصول .

(٢) ليس هذا التقدير بلازمٍ ، بل يجوز أن يقعَ موقعَ الضمير اسمٌ تصلح إضافة أيٍّ إليه ، وهو مادلٌّ على تعدُّدٍ . قال سيبويه : « فكأنَّك قلتَ : أيُّ القومِ أفضلُ ، وأيُّهم أفضلُ » . الكتاب ٢ / ٤٠٤ .
وانظر : المقتضب ٢ / ٢٩٤ ، ٢٩٨ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٢ ب ، المسائل المنثورة ١٢٥ .

(٣) انظر : المقتضب ٢ / ٢٩٦ ، ٣ / ١٣٠ ، الأصول ٢ / ٣١٨ .

(٤) أيٌّ في هذا المثال استفهامية ، وأَفْضَلُ خبرُها ، ولايصحّ أنْ تكونَ موصولة ، لأنّ الكلام يكون ناقصاً ، ذلك أن أَفْضَلَ إنْ جُعِل خبراً لأيٍّ خلا الكلامُ من الصِّلة ، وإنْ جُعِل خبراً لمبتدأ محذوف والجملة صلةً خلا الكلام من خبر أيٍّ . وانظر : شرح السيرافي ٣ / ١٧٢ ب .

(٥) أيٌّ في هذا المثال - أيضاً - استفهامية ، ولايصح أن تكون موصولة ؛ لما سبق في المثال السابق .

(٦) ب : الذين .

(٧) انَّما امتنع هذا ؛ لأنَّ أيّاً لاتضاف إلى المفرد . انظر : الأغفال ١ / ٢٢٨ .

استفهاماً إذا كانَ : في الدّارِ، ظَرفاً للرُّؤية[١] فإنْ لم يَكُنْ ظرفاً للرُّؤية ؛ كانت موصولةً ، كأنَّكَ قُلْتَ : أيُّهم في الدَّارِ أَفْضَلُ ، بمنزلة الذين في الدّار أَفْضَلُ[٢] .

وتقولُ : أيَّ مَنْ في الدّارِ رأيتَ أَفْضَلَ ؟ كأنَّكَ قُلْتَ : أيَّهم رأيتَ أَفْضَلَ[٣] ؟ فإنْ جَعَلْتَ : في الدّارِ ، ظرفاً للرُّؤية[٤] رَفَعْتَ ، فَقُلْتَ : أيُّ مَنْ في الدّار رأيتَ أَفْضَلُ ؟ كأنَّك قُلْتَ : أيُّهم أَفْضَلُ ؟[٥] ، وفي أحدِ الوَجْهَيْنِ[٦] يكونُ العاملُ في الظَّرفِ : رَأَيْتَ ، وفي الوَجْهِ الآخَرِ[٧] يَعْمَلُ فيه الاستقرارُ .

وتقولُ : أيُّ مَنْ إنْ يأتِنا نُعْطِه نُكْرِمُه ؟ ، كأنَّك قُلْتَ : أيُّهم نُكْرِمُه ؟[٨] .

وتقولُ : أيَّ مَنْ إنْ يأتِنا نُعْطِه نُكْرِمُ ؟ كأنَّكَ قُلْتَ : أيَّهم نُكْرِمُ ؟[٩] ، ولايجوزُ في هذا أنْ يكونَ بمعنى : الذي ؛ لأنَّ الكلامَ ناقصٌ بمنزلة : الذي نُكْرِمُ .

وتقولُ : أيَّ مَنْ إنْ يأتِنا نُعْطِه نُكْرِمُ تُهينُ ، كأنَّك قُلْتَ : أيَّهم نُكْرِمُ / ٨١ أ تُهينُ ؛ أيْ : الذي نُكْرِمُ تُهينُ[١٠] .

وتقولُ : أيَّ مَنْ إنْ يأتِنا نُعْطِه نُكْرِمْ تُهِنْ ، كأنَّكَ قُلْتَ : أيَّهم نُكْرِمْ تُهِنْ ، فهذا

---

(١) إذا كان في الدار ظرفاً للرؤية لم يصلح أن تكون أيٌّ موصولة ؛ لأنّ الكلام يكون فيه النقص المتقدم في المثالين السابقين . وانظر : شرح السيرافي ٣ / ١٧٢ ب .

(٢) يكون - حينئذ - في الدار صلةَ أيّ ، وأفضلُ خبرها .

(٣) إذا نصبت أيٌّ مفعولاً به لرأيت فهي استفهامية ، وأفضل حالٌ أو مفعول ثان ، ولايصح أن تكون موصولةً ؛ لأنَّ الصِّلةَ لاتعمل في الموصول . وانظر : الكتاب ٢ / ٤٠٥ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٢ب .

(٤) أ ، ب : مروية .

(٥) إنما امتنع النصب مع جعل في الدار ظرفاً للرؤية ؛ لأنَّ رأيت تصبح صلة مَنْ ، والصلة والموصول بمنزلة اسمٍ واحدٍ ، وأيٌّ مضافة إلى مَنْ ، فلم يعمل فيها بعض ما أضيفت إليه .
وعلى هذا الوجه تكون أيٌّ استفهامية ، وهي مبتدأ ، والخبر أفضل .
انظر : الكتاب ٢ / ٤٠٥ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٢ ب .

(٦) وهو رفع أيّ .

(٧) هو نصب أيّ .

(٨) أيٌّ في هذا المثال لاتكون إلا استفهامية . انظر : الكتاب ٢ / ٤٠٥ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٢ ب - ١٧٣أ ، المسائل المنثورة ١٢٤-١٢٥ .

(٩) انظر : الكتاب ٢ / ٤٠٥ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٣أ .

(١٠) انظر : الكتاب ٢ / ٤٠٥ - ٤٠٦ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٣ أ .

جزاءٌ (١) .

وتقولُ : أيَّ مَنْ يأتينا يُريدُ صِلَتَنا فَنُحَدِّثَهُ ، فهذا يجوزُ في الاستفهامِ إذا كان (يُريْدُ) في مَوْضعِ الخَبَرِ ، كأنَّكَ قُلْتَ : أيُّهم يُريدُ صِلَتَنا فَنُحَدِّثَهُ ؟ .

ولايجوزُ إذا كانَ (يُريدُ) في مَوْضِعِ الحالِ ؛ لأنَّه يصيرُ بمنزلةِ : أيُّهم فَنُحَدِّثَهُ وهذا لايجوزُ على وجهٍ من الوجوه (٢) .

ولايجوزُ : أيُّ مَنْ يأتينا فَنُحَدِّثَهُ ؟ ؛ لأنَّ الكلامَ ناقصٌ ، كأنَّك قُلْتَ : أيُّهم فَنُحَدِّثَهُ ؟ (٣) ، [فإنْ أَسْقَطْتَ الفاءَ ؛ جازَ في الاستفهامِ ، كأنَّكَ قُلْتَ : أيُّهم نُحَدِّثُه ؟] (٤) .

وتقولُ : أيَّ مَنْ إنْ يأتِه مَنْ إنْ يأتِنا نُعْطِه يُعْطِه تأْتِ يُكْرِمْك ، ففي الكلامِ موصولانِ ، تَبْدأُ بالأخيرِ فَتَرْفَعُه من الكلامِ ، وتَضَعُ موضعَه زيداً ، فتقولُ : أيَّ مَنْ إنْ يأتِه زيدٌ يُعْطِه تَأْتِ يُكْرِمْك ، فَتَنْصِبُ أيّاً بـ : تَأْتِ ، وهو جَزْمٌ على الجزاءِ ، ويُكْرِمْكَ جوابُه ، وكِلا الفعلَيْنِ من مُعَلَّقِ أيٍّ ، كأنَّكَ قُلْتَ : أيَّهم تَأْتِ يُكْرِمْك ، إذا رَفَعْتَ (مَنْ) الأولى مع صِلَتِها ، فمُنْتهى صِلَتِها : يُعْطِه ، ومُنْتهى صِلَةِ (مَنْ) الثّانية : نُعْطِه ، فعلى هذا التقدير يصحُّ الكلام (٥) .

وتقولُ : أيُّهُنَّ فُلانَةُ ؟ بالتَّذكيرِ على اللَّفْظِ ، وأيَّتُهُنَّ فُلانَةُ ؟ بالتَّأْنيثِ على المعنى ، كما قُرِئَ : ﴿ وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾ على لفظِ : مَنْ ، و ﴿ مَنْ تَقْنُتْ ﴾ بالتّاءِ على المعنى .

وإنَّما احْتَمَلَ اللَّفْظُ التَّذكيرَ ؛ لأنَّه مُبْهَمٌ يَصْلُحُ أنْ يُحْمَلَ على التَّأويلِ ، كما احْتَمَلَ ذلك : مَنْ .

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٤٠٦ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٣ أ .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٤٠٦ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٣ أ - ب ، المسائل المنثورة ١٢٥ .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٤٠٦ .

(٤) ساقط من : ب . وانظر : الكتاب ٢ / ٤٠٦ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٣ أ - ب ، التعليقة ٢ / ١١٠ .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٤٠٦ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٣ ب ، المسائل المنثورة ١٢٦ .

فأمَّا قولُهم : كُلُّهُنَّ ؛ فلإخلاصه للْعُمومِ على طريقةٍ واحدةٍ كإخلاصِ بَعْضٍ لِلْخُصوصِ ، فتقولُ : بعضُهم ، وبعضُهُنَّ ، فكذلك : كُلُّهم ، وكُلُّهُنَّ .

ومن العرب مَنْ يقولُ : كُلَّتُهُنَّ ، فَيُؤَنِّثُ على تأنيثِ المعنى ، والتَّذكيرُ فيه أكْثَرُ لِما بيَّنا [١] .

---

(١) انظر الحديث عن تذكير أيٍّ وكُلٍّ وتأنيثهما في : الكتاب ٢ / ٤٠٧ ، المقتضب ٢ / ٣٠٢ ، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢ / ٢٨٨ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٣ ب - ١٧٤ أ ، التعليقة ٢ / ١١٠ ، المسائل المنثورة ١٢٦ - ١٢٧ ، البسيط ١ / ٢٨٨ .

بابُ أيٍّ [في][1] الاستفهامِ عن نكرةٍ مذكورةٍ [2]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبيِّنَ مايجوزُ في أيٍّ التي يُسْتَفْهَمُ بها عن نكرةٍ مذكورةٍ ممّا لايجوزُ [3] .

مسائلُ هذا البابِ :

/ ٨١ب ما الذي يجوزُ في أيٍّ التي يُسْتَفْهَمُ بها عن نكرة مذكورةٍ ؟ وما[4] الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

ولِمَ لاتجوزُ فيها الحكايةُ إلا إذا اسْتُفْهِمَ بها عن نكرةٍ مذكورةٍ ؟ وهل ذلك للإيذانِ بأنَّه قد ذُكِرَتْ نكرةٌ يُحتاج إلى عملِها ، وهي أَحَقُّ بالحكايةِ من المعرفةِ ؛ لأنَّ المعرفةَ تُنبئ عن الشَّيءِ بعينِه ، وليس كذلك النَّكرةُ ، فهي[5] يُحتاجُ فيها إلى الإشعارِ بأنَّ المُسْتَفْهَمَ عنه هو الذي ذُكِر لاغيرُه ؛ إذْ كان الاشتراكُ فيها واقعاً ؟ .

وما الاستفهامُ بأيٍّ لِمَنْ قال : رأيتُ رجلاً ؟ ولِمَ جاز فيه : أيّاً ؟ وفي التَّثنيةِ إذا قال : رأيتُ رَجُلَيْنِ ؛ قُلتَ : أَيَّيْنِ ؟ ، وفي الجمعِ إذا قال : رأيتُ رجالاً ؛ قلتَ : أيِّينَ ؟[6] .

ولِمَ إذا ألْحقْتَ : يافتى ، فهي على حالِها في الحكايةِ والزِّيادةِ ؟ وهل ذلك لأنَّها مُعربةٌ تقتضي من البيانِ بها مالا يقتضيه المبنيُّ ؟[7] .

---

(١) تكملة يقتضيها السياق .

(٢) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابُ أيٍّ إذا كُنْتَ مُسْتَفْهِماً بها عن نكرة . انظر : الكتاب ١ / ٤٠١ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٧ (هارون) .

(٣) تحدث سيبويه في الباب عن حكم الحكاية بأيٍّ إذا كانت استفهاماً عن نكرة أو معرفة .

(٤) ب : وأما .

(٥) أ ، ب : فهو .

(٦) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وذلك أنَّ رجلاً لو قال : رأيتُ رجلاً ؛ قُلتَ : أيّاً ؟ فإنْ قال : رأيتُ رَجُلَيْنِ ؛ قُلْتَ : أيَّيْنِ ؟ وإنْ قال : رأيتُ رجالاً ؛ قُلتَ : أيِّينَ ؟ » . الكتاب ١ / ٤٠١ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٧ (هارون) .

(٧) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فإنْ ألحقتَ : يافتى ، في هذا الموضع فهي على حالها قَبْلَ أنْ تُلْحِقَ : يافتى » . الكتاب ١ / ٤٠١ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٧ (هارون) .

وما الاستفهامُ بأيٍّ لِمَنْ قال : رأيتُ امرأةً ؟ ولِمَ جاز فيه : أيةً يافتى ؟ وفي التَّثْنيةِ إذا قال : رأيتُ امرأتَيْنِ ؛ قلتَ : أيَّتَيْنِ يافتى ؟ وفي الجمعِ إذا قال : رأيتُ نِسوةً ؛ قلتَ : أيَّاتٍ يافتى[1] ؟ فلِمَ وَجَبَ أنْ يَتْبَعَ في إعرابه النَّكِرَةَ المذكورةَ ، وفي تثنيتِهِ وجَمْعِهِ ؟ وهل ذلك لأنَّه على الحكايةِ ، ولو استأنفَ الاستفهامَ لم يَجُزْ ذلك ؟

وما الاستفهامُ بأيٍّ إذا قال : رأيتُ عبدَاللَّه ، أو قال : مَرَرْتُ بعبدِ اللَّه ؟ ولِمَ وَجَبَ فيه الرَّفْعُ ، كقولك : أيٌّ عبدُاللَّه ؟ وهل ذلك لأنَّ المعرفةَ مُكْتفيةٌ بالبيان الذي فيها عن الحكاية ، فيُسْتَأْنَفُ الاستفهامُ على أَصْلِه ، لأنَّه ليس فيه إبهامُ أنَّ المُسْتَفْهَم عنه غيرُ المذكور ، وعلى هذا القياسِ إذا قال : رأيتُ عبدَاللَّهِ ؛ قُلتَ : مَنْ عبدُاللَّه ؟ ، ولَمْ تَقُلْ : مَنَا ؟[2].

---

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وإذا قال : رأيتُ امرأةً ؛ قُلْتَ : أيَّةً يافتى ؟ فإنْ قال : رأيتُ امرأتين ؛ قُلتَ : أيَّتَيْنِ يافتى ؟ فإنْ قال : رأيتُ نسوةً ؛ قلتَ : أيَّات يافتى ؟ فإنْ تكلَّمَ بجميع ماذكرنا مجروراً جررتَ أيّاً ، وإنْ تكلَّمَ به مرفوعاً رفعتَ أيّاً ؛ لأنَّك إنَّما تستفهم على ماوَضَعَ المتكلِّمُ عليه كلامَه » . الكتاب ١ / ٤٠١ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٧ (هارون).

(٢) هذا السؤالُ عن قول سيبويه : « قلتُ : فإن قال : رأيتُ عبدَاللَّه ، أو مررتُ بعبد اللَّه ، قال : فإنّ الكلام أنْ لاتقولَ : أيّاً ؟ ولكن تقولُ : مَنْ عبدُاللَّه ؟ وأيٌّ عبدُاللَّه ؟ لايكونُ إذا جئتَ بأيٍّ إلا الرَّفْعُ ، كما أنّه لايجوز إذا قال : رأيتُ عبدَاللَّهِ ، أن تقولَ : مَنَا ؟ » . الكتاب ١ / ٤٠١ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٧ - ٤٠٨ (هارون).

بابُ مَنْ في الاستفهامِ عن نكرةٍ مذكورةٍ [1]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبيِّنَ مايجوزُ في الاستفهامِ [بِمَنْ][2] عن نكرةٍ مذكورةٍ ممّا لايجوزُ [3] .

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في الاستفهامِ [بِمَنْ][2] عن نكرةٍ مذكورةٍ ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

ولِمَ لايجوزُ الاستفهامُ (بِمَنْ) عن المعرفةِ على / ٨٢ أ طريقةِ الاستفهامِ عن نكرةٍ في الزِّيادةِ ؟ [4] .

ولِمَ كانت النَّكرَةُ أحقَّ بالزِّيادةِ من المعرفةِ ؟ وهل ذلك لتُؤْذِنَ الزِّيادَةُ بأنَّ المُسْتَفْهَمَ عنه ذلك[5] المذكورُ ، والمعرفةُ تكتفي ببيانِها عن الزِّيادةِ ، وإنْ كانَ قَدْ يَعْرِضُ فيها التَّنكيرُ الذي لايُعْتَدُّ به ؛ لأنَّه عارضٌ ؟ .

وما الاستفهامُ إذا قال القائلُ : رأيتُ رَجُلَيْنِ ؟ [ولِمَ جَازَ فيه][6] : مَنَيْنِ ؟ . وفي أتاني رَجُلانِ : مَنانِ ؟ ، وفي رأيتُ رِجالاً : مَنِيْنَ ؟ ، وفي رأيتُ امرأةً : مَنَهْ ؟ ، وفي رأيتُ امرأَتَيْنِ : مَنْتَيْنِ ؟ [7] .

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابُ مَنْ إذا كُنْتَ مستفهماً عن نكرة . انظر : الكتاب ١ / ٤٠١ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٨ (هارون) .

(٢) تكملة يقتضيها السياق .

(٣) تحدث سيبويه في الباب عن أمورٍ منها : حكم الحكاية بِمَنْ المستفهم بها عن النكرة في الوقف والوصل ، والفرق بينها وبين الحكاية بأيٍّ ، ومذهب يونس في الحكاية بِمَنْ في الوصل .

(٤) هذه المسألة تحدث عنها سيبويه في الباب التالي .

(٥) ب : وذلك .

(٦) تكملة يقتضيها السياق .

(٧) هذا السؤالُ عن قول سيبويه : « اعلم أنّك تُثَنّي مَنْ إذا قلتَ : رأيتُ رَجُلَين ، كما تُثَنّي أيّاً ، وذلك قولك : رأيتُ رَجُلَين ، فتقول : مَنَيْن ، كما تقول : أيَّيْن ، وأتاني رجلان ، فتقول : مَنَان ، وأتاني رجالٌ ، فتقول : مَنُونَ ، وإذا قال : رأيتُ رجالاً ، قلت : مَنِين ، كما تقول : أيِّين . وإن قال : رأيتُ امرأةً ؛ قلت : مَنَهْ ، كما تقول : أيَّةً .... وإن قال : رأيتُ امْرأَتَيْنِ ؛ قلت : مَنْتَيْنِ ، كما قلت : أيَّتَيْنِ ، إلا أنّ النون مجزومة » . الكتاب ١ / ٤٠١ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٨ - ٤٠٩ (هارون) .

ولِمَ سُكِّنَت النُّونُ في : مَنْتَيْنِ ؟ ومَنْتان ؟ في التَّثْنية ، وحُرِّكَتْ في الواحِد من قولك : [مَنَه] [١] ؟ وهل ذلك للإيذان بأنَّ العلامةَ في الوَصْلِ تَسْقُطُ ، فجاءتْ علامةٌ في حَشْوِ الكلامِ لايَلْزَمُ سقوطُها كما يَلْزَمُ سُقوطُها من آخرِ الكلمة ؛ لتُنْبِئَ [عن] [٢] التَّأنيثِ ، فبُنِيتْ لهذه العِلَّة بناءَ بِنْتٍ ، وأُخْتٍ ، وخَرَجَتْ عن طريقة هاء التَّأْنيث ؟[٣].

وما الاستفهامُ إذا قالَ : رأيتُ نساءً ؟ ولِمَ جاز : مَنَاتٍ ؟ [٤].

وما الاستفهامُ بمَنْ إذا قال : أتاني رجلٌ ؟ ولِمَ جاز : مَنُو ؟ وفي رأيتُ رجلاً : منَا ؟ وفي مررتُ برَجُلٍ : مَني ؟ ولِمَ لَحِقَتْ[٥] هذه الزِّيادةُ [مَنْ][٦] ، ولَمَ تَلْحَقْ : أيّ [٧] ؟ وهل ذلك لأنَّ أيّاً تَسْتَغْني بالإعرابِ عن هذه الزِّيادة التي هي حروف المدِّ واللِّينِ ، وكان[٨] الوقفُ عليها كالوقف على : زيدٍ ، وعمرٍو ، (تقول : أيّاً [٩] ، في النصب)[١٠] ، وأيٌّ ، في الرَّفْعِ والجرِّ كما تقولُ : زيدٌ ؟ [١١].

---

(١) تكملة يقتضيها السياق . والسؤال عن قول سيبويه : « وإنْ قال : رأيتُ امرأةً ؛ قُلتَ : مَنَه ، كما تقول : أيَّةً .... وإنْ قال : رأيتُ امرأتَيْن ؛ قُلتَ : مَنْتَيْن ، كما قلت : أيَّتَيْن ، إلا أنَّ النُّونَ مجزومة » . الكتاب ١ / ٤٠١ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٨ - ٤٠٩ (هارون) .

وأشير إلى أنَّ منتين ضُبِطَ بتحريك النُّون الأولى وتسكين الثانية في الطبعتين ، وهو خطأٌ سببُه ظنُّ الضابطين أنّ مراد سيبويه بالنون المجزومة النُّونُ الثانية ، والحقُّ أنَّه يُريد الأولى . انظر : المقتضب ٢ / ٣٠٥ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٥ أ ، التعليقة ٢ / ١١٢ .

(٢) تكملة يقتضيها السياق .

(٣) يعني : لم يفتح ماقبلها كما يفتح ماقبل تاء التأنيث .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « فإنْ قال : رأيتُ نساءً ؛ قُلت : مَنَاتٍ ، كما قلت : أيَّاتٍ » . الكتاب ١ / ٤٠١ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٩ (هارون) .

(٥) ب : ألحقت .

(٦) ساقط من : ب .

(٧) كذا في النسختين ، والوجه أن يقول : أيّاً .

(٨) ب : فكان .

(٩) ب : أي ما .

(١٠) معاد في : ب .

(١١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « إلاّ أنَّ الواحد يخالف أيّاً في موضع الجر والرفع ، وذلك قولك : أتاني رجلٌ ، فتقول : مَنُو ، وتقول : مررتُ برجلٍ ، فتقول : مَنِي ..... فأيٌّ في موضع الجرّ والرّفع إذا وقفتَ بمنزلة زيدٍ وعمرٍو ؛ وذلك لأنَّ التَّنوينَ لايلحق مَنْ في الصِّلة ، وهو يلحقُ أيّاً فصارت بمنزلة : زيدٍ وعمرٍو ، وأمَّا مَنْ فلا يُنَوَّنُ في الصِّلة ، فجاء في الوقف مخالفاً » . الكتاب ١ / ٤٠١ - ٤٠٢ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٩ (هارون) .

ولِمَ وَجَبَ إسقاطُ العلامةِ في (مَنْ) في الوَصْلِ، فلا يَثْبُتُ شيءٌ من هذه الزِّيادات للإعرابِ، ولا للتَّثنيةِ والجمعِ، ولا للتَّأنيث، ولكنْ تقولُ: مَنْ يافتى؟ في جميعِ ذلك(١)؟ وهل ذلك لأنّ الوَصْلَ قد أخْرَجَهُ عن مَحْضِ الحكايةِ، وصار بمنزلة الاستفهامِ المُسْتأْنَفِ، مع أنّ [مَنْ](٢) مَبْنيَّةٌ لايَجبُ لها مايَجبُ للْمُتَمَكِّنِ(٣) من التَّصَرُّفِ في وجوهِ البيان باختلاف العلاماتِ كما يَجبُ لأيٍّ في الوَصْلِ والوَقْفِ؛ فلذلك قُلْتَ: أيَّةٌ يافتى؟ وأيَّتانِ؟ وأيَّاتٌ؟ في الوَصْلِ، ولَمْ يَجزْ مثلُ ذلك في: مَنْ؟.

ولِمَ جاز في مذهب بعضِ العَرَبِ: منَا، ومَنِي، ومَنُو؟ في الواحدِ، والاثنينِ، والجميعِ(٤)؟ وهل ذلك للاجتزاء بعلامةِ الإعرابِ في الدَّلالةِ على الحكايةِ؛ إذ كانَتْ (مَنْ) تَصْلُحُ(٥) للواحدِ، والاثْنَيْنِ، والجميعِ على صيغةٍ واحدةٍ كما جاء في التَّنْزِيل: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾(٦)، وفي موضعٍ آخر: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾(٧)، فمرّةً تُحْمَلُ على اللَّفظ، ومَرَّةً على المعنى، ومَنْ ثَنّى وجَمَعَ؛ كان مذهبُه أَحْسَنَ؛ لأنَّه أدلُّ وأَشْكَلُ على أنَّ الاستفهامَ

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه: «وزعم الخليلُ أنَّ: مَنَهْ، ومنْتَيْن، ومَنَيْن، ومَنات، ومَنين، كلُّ هذا في الصِّلة [مَنْ] مُسْكَنُ النون، وذلك أنّك تقول إذا قال: رأيتُ رجالاً أو نساءً، أو امرأةً أو امرأتين، أو رجلاً أو رجُلين: مَنْ يافتى؟ وزعم الخليل - رحمه الله - أنّ الدليل على ذلك أنّك تقول: مَنُو، في الوقف، ثم تقول: مَنْ يافتى؟ فيصير بمنزلة قولك: مَنْ قال ذاك؟ فتقول: مَنْ يافتى؟ إذا عنيت جميعاً، كأنّك تقول: مَنْ قال ذاك؟ إذا عنيت جماعة». الكتاب ١/ ٤٠٢ (بولاق)، ٢/ ٤٠٩ (هارون). ومابين المعقوفين زيادة من شرح السيرافي ٣/ ١٧٥ أ، ولايصح الكلام دونها.

(٢) تكملة يقتضيها السياق.

(٣) ب: للتمكن.

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه: «وحدّثنا يونس أنّ ناساً يقولون أبداً: منَا، ومني، ومَنُو، عنيت واحداً أو اثنين أو جمعياً في الوقف .... وإنّما فعلوا ذلك بمَنْ؛ لأنّهم يقولون: مَنْ قال ذاك؟ فيعنونَ ماشاؤوا من العدد». الكتاب ١/ ٤٠٢ (بولاق)، ٢/ ٤١٠ (هارون).

(٥) ب: لاتصلح.

(٦) الأنعام: ٢٥.

(٧) تمامها: ﴿.... أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا۟ لَا يَعْقِلُونَ﴾ يونس: ٤٢.

عن النَّكِرَةِ المذكورة ؟ .

وماقياسُ أيٍّ على هذا المذهبِ في تَرْكِ علامةِ التَّثْنيةِ والجمعِ [(١)] ؟ ولِمَ استَوتْ حالُ : أيٍّ ومَنْ ، فيه ؟ وهل العِلَّةُ في ذلك واحدةٌ ، وهي الاجتزاءُ بعلامةِ الإعرابِ في الدَّليلِ على الحكاية ؟[(٢)].

وماوَجْهُ مذهبِ يونُسَ في قولِه : مَنَةٌ يافتى ، ومَنَةً ، ومَنَةٍ ؟ . وهل ذلك لأنَّه قاسَهُ على أيٍّ ؟ ولِمَ اسْتَبْعَدَ هذا سيبويه ، ولَمْ يُجزْه إلاّ في الضَّرورةِ ؟ [(٣)].

وما الشَّاهِدُ في قولِ الشَّاعرِ [(٤)] :

/ ٨٢ب أَتَوا ناري فَقُلْتُ مَنُونَ أَنْتُمْ . ·. فقالوا الجنُّ قُلْتُ عِمُوا ظَلاما [(٥)] ؟

---

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « فَمَنْ قال هذا قال : أيّاً ، وأيٌّ ، وأيٍّ ، إذا عنى واحداً أو جميعاً أو اثنين ، فإنْ وَصَل نوَّن أيّاً » . الكتاب ١ / ٤٠٢ (بولاق) ، ٢ / ٤١٠ (هارون) .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وإنّما فعلوا ذلك بِمَنْ لأنهم يقولون : مَنْ قال ذلك ؟ فيعنونَ ماشاؤوا من العدد ، وكذلك أيٌّ ، تقول : أيٌّ يقول ذاك ؟ فتعني بها جميعاً ، وإنْ شاء عنى اثنين » . الكتاب ١ / ٤٠٢ (بولاق) ، ٢ / ٤١٠ (هارون) .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وأما يونُس فإنَّه كانَ يقيسُ مَنَهْ على أيَّة ، فيقول : مَنَةٌ ، ومَنَةً ، ومَنَةٍ ، إذا قال : يافتى ، وكذلك ينبغي له أنْ يقول إذا أثَر أنْ لايُغيِّرها في الصِّلة . وهذا بعيدٌ ، وإنّما يجوزُ هذا على قولِ شاعرٍ قاله مرَّةً في شعرٍ ، ثم لم يُسمع بَعْدُ » . الكتاب ١ / ٤٠٢ (بولاق) ، ٢ / ٤١٠ (هارون) .

(٤) مختلفٌ فيه على النحو التالي :

أ - قيل هو سُمير أو شُمير أو شِمْر أو سهم بن الحارث الضَّبي . انظر : نوادر أبي زيد ٣٨٠ ، الحيوان ٤ / ٤٨١ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٨٣ ، الحماسة البصرية ٢ / ٢٤٦ .

ب - تأبط شراً ثابت بن جابر بن سفيان من بني فَهْم بن عمرو بن قيس عيلان ، انظر : ديوانه ٢٥٦ .

وانظر لترجمته : اللآلئ ١ / ١٥٨ - ١٥٩ ، الخزانة ١ / ١٣٧ - ١٣٩ .

على أنَّ الشاهد يُروى : عِمُوا صباحاً . معزواً إلى خَرِع أو جِذْع بن سنان الغسَّاني .

انظر : التنبيه والإيضاح ٢ / ١٨ ، الخزانة ٦ / ١٧٦-١٧٧ .

(٥) من أبيات من الوافر ، مطلعها :

ونارٍ قد حَضَأْتُ لها بليلٍ . ·. بدارٍ لاأريدُ بها مُقاما

حضأت : أشعلت . انظر : الخزانة ٦ / ١٧١ .

انظر : الكتاب ٢ / ٤١١ ، المقتضب ٢ / ٣٠٦ ، الجمل ٣٣٦ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٧أ ، التعليقة ٢ / ١١٣ ، الخصائص ١ / ١٢٩ ، التبصرة ١ / ٤٧٨ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٠٢ ، الحلل ٣٩٠ ، المستوفى ٢ / ٢٥٦ ، شرح المفصل ٤ / ١٦ ، شرح الجمل ٢ / ٤٦٨ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٣٣أ ، شرح الكافية ٢ / ٦٣ .

ومـاوجـهُ مـاحكاه يونُسُ عن بعضِ العـربِ : ضـربَ مَنٌ مناً ؟ ولِمَ أنْكَرَ هذا سيبويهِ، وقال : لايَسْتَعْمِلُه أكثرُ العربِ ؟ (١) .

وهل يَلْزَمُ مَنْ قـالَ هذا ألاّ يُجيـزَ : مَنُوْ ، ومَنَا ، ومَني ، ولكـنْ يَجْعَلُهُ كـأيٍّ في الوَقْفِ ؟ (٢) .

وما الاستفـهامُ إذا قال : رأيتُ امرأةً ورجلاً ؟ ولِمَ جاز : مَنْ ومنَا ، فإن قـال : رأيتُ رجلاً وامرأةً ؛ قُلْتَ : مَنْ ومَنَهْ ؟ (٣) .

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وزعم يونس أنّه سمع أعرابياً يقول : ضربَ مَنٌ مناً ؟ وهذا بعيدٌ لاتكلَّمُ به العربُ ، ولايستعملُه منهم ناسٌ كثيرٌ » . الكتاب ١ / ٤٠٢ (بولاق) ، ٢ / ٤١١(هارون) .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وينبغي لهذا أنْ لايقول : مَنُو ، في الوقف ، ولكن يجعله كـأيٍّ » .الكتاب ١ / ٤٠٢ (بولاق) ، ٢ / ٤١١(هارون) .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وإذا قال : رأيتُ امرأةً ورجلاً ، فبدأتَ في المسألة بالمؤنّث قلت : مَنْ ومَنَا ؛ لأنّك تقول : مَنْ يافتى ؟ في الصِّلة في المؤنث ، وإنْ بدأت بالمذكّر قلت : مَنْ ومَنَهْ ؟ » . الكتاب ١ / ٤٠٢ (بولاق) ، ٢ / ٤١١(هارون) .

الجوابُ عن البابِ الأول [١] :

الذي يجوزُ في [أيٍّ][٢] التي يُسْتَفْهَمُ بها عن نكرةٍ مذكورةٍ إعرابُها بإعرابِ تلك النَّكرَة ؛ للإيذان بأنَّ الاستفهامَ عنها ، لاعَنْ مايُشارِكُها في اسمها .

ولاتجوزُ الحكايةُ إلاّ عن النَّكرَةِ المذكورةِ ؛ لاستحالةِ الحكايةِ لما لَمْ يُذْكَرْ ، مع الحاجةِ إلى الإيذانِ بأنَّ المُسْتَفْهَمَ عنه هو هذا المذكورُ ، دونَ مايشارِكُه في اسْمه [٣] .

والاستفهامُ بأيٍّ لِمَنْ قال : رأيتُ رَجُلاً ، أنْ تقولَ : أيّاً ؟ ، وفي التَّثْنيةِ إذا قال : رأيتُ رَجُلَيْنِ ؛ قُلْتَ : أيَّينِ ؟ ، وفي الجمعِ إذا قال : رأيتُ رجالاً ؛ قلتَ : أيِّينَ ؟ [٤] .

وإنْ أَلْحقْتَ : يافَتَى ؛ فهي على حالِها في طريقةِ الحكايةِ ؛ لأنَّها مُعْرَبةٌ يَجبُ فيها من البيانِ مالايَجبُ في المبنيِّ [٥] .

والاستفهامُ لِمَنْ قال : رأيتُ امرأةً ، بأيٍّ أنْ تقولَ : أيّةً يافتى ؟، وفي التَّثْنيةِ لِمَنْ قال : رأيتُ امْرأَتَيْنِ ، قُلت : أيَّتَيْنِ يافتى ؟ وفي الجمع لمن قال : رأيتُ نِسْوَةً ؛ قُلْتَ : أيَّاتٍ يافتى ؟ [٦] .

فهذا كُلُّهُ على الحكايةِ لما ذُكِرَ .

---

(١) يعني باب أي في الاستفهام عن نكرة مذكورة .

(٢) تكملة يقتضيها السياق .

(٣) انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٧٤ ب ، شرح المفصل ٤ / ٢٢ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٤٠٧ ، المقتضب ٢ / ٣٠١ - ٣٠٢ ، التبصرة ١ / ٤٨٠ ، الفصول في العربية ٨٩ ، شرح المفصل ٤ / ٢٢ ، شرح الجمل ٢ / ٤٧٠ ، شرح الكافية ٢ / ٦٢ - ٦٣ .
وذكر المبرِّد وجهاً آخر فقال : « وإنْ شئت قلت في جميع هذا ، ذكراً كان أو أنثى ، جمعاً كان أو واحداً ، أيٌّ يافتى ؟ إذا كان مرفوعاً ، وأيّاً ، وأيٍّ ، إذا كان منصوباً أو مخفوضاً ؛ لأنَّ أيّاً يجوز أن تقع للجماعة على لفظ واحدٍ ، وللمؤنَّث على لفظ المذكّر ، وكذلك التثنية ....» . المقتضب ٢ / ٣٠٢ ، وسيأتي هذا الوجه في الباب الآتي ، وانظر : شرح السيرافي ٣ / ١٧١ب ، شرح الجمل ٢ / ٤٧٠ ، شرح الكافية ٢ / ٦٣ .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٤٠٧ .
وإنَّما نصّ سيبويه على هذا ؛ ليبيِّنَ أنّ الحكاية بأيٍّ في الوقف والوصل جائزةٌ ، بخلاف مَنْ فإنّ الحكايةَ بها لاتجوز في الوصل ، كما سيأتي في الباب التالي .

(٦) انظر : الكتاب ٢ / ٤٠٧ ، المقتضب ٢ / ٣٠١ - ٣٠٢ ، التبصرة ١ / ٤٨٠ ، شرح المفصل ٤ / ٢٢ ، شرح ابن الناظم ٢٩٢ .

ولو اسْتُؤْنِفَ الاستفهامُ لم يَجُزْ ذلك [١]؛ لأنَّ (أيّاً) موحّدةٌ [٢] في غير هذا الموضعِ ، فلو قال : أيُّ القومِ جاء ؟ ، فقال المجيبُ : إخوتُك ، بالجمعِ ؛ لكان جواباً صحيحاً ، وإنْ كانت (أيٌّ) موحّدةً ؛ لأنَّها تجري مَجرى (مَنْ) في الإبْهامِ وتضمُّنِ حَرْفِ الاستفهامِ ، وإنْ كانت بما تقتضي من التَّفْصيل أَقَلَّ إبهاماً مِنْ : مَنْ ؛ وذلك أنَّ الإبهامَ يتعاظَمُ ، فأشَدُّ الإبهامِ إبهامُ الحَرْفِ ، ثُمّ الاسمِ النَّاقصِ الذي لا / ٨٣ أ يقومُ بنفسه دونَ صِلَتِه مِنْ غيرِ اقتضاءِ تفصيلٍ في معناه كالَّذي ، ومَنْ الموصولةِ ، ثُمّ ما اقتضى تَفْصيلاً في معناه ، مع أنَّه موصولٌ ، وهو أيٌّ ، ففيها إبهامٌ إلاّ أنَّه أقلُّ مِمّا في مَنْ ؛ لما بيَّنا .

والاستفهامُ بأيٍّ إذا قلتَ : رأيتُ عبدَاللّه ، أو قال : مَرَرْتُ بعبدالله ، أنْ تقولَ : أيٌّ عبدُاللّه ؟ ، فَتَسْتَأْنِفُ الاستفهامَ ؛ لاستغناءِ المَعْرِفَةِ عن الحكايةِ ، مع أنَّ أيّاً مُعْرَبةٌ تقتضي الاسْتِئنافَ وبناءَ خَبَرِها عليها على طريقةِ سائرِ الأَخْبارِ فيما الثّاني فيه هو الأوّلُ [٣] .

وعلى ذلك تقولُ : مَنْ عبدُ اللّهِ ؟ ، ولايجوزُ : مَنَا ؛ لأنَّ هذه العلامةَ تدلُّ على النَّكِرَةِ [٤] .

---

(١) قال المبرِّد : « وإنْ شئت تركت الحكاية في جميع هذا ، واستأنفت ، فرفعتَ على الابتداء والخبر ، فقلت : أيٌّ يافتى ؟ لأنَّك لو أظهرت الخبر لم تكن أيٌّ إلا مرفوعة ، نحو قولك : أيٌّ مَنْ ذكرت ؟ وأيٌّ هؤلاء ؟ » . المقتضب ٢ / ٣٠٢ ، وانظر : التعليقة ٢ / ١١١ .

(٢) أ موحَدٌ .

وذكر المبرد أنَّ أيّاً يجوز تثنيتها وجمعها في غير الحكاية . انظر : المقتضب ٢ / ٣٠٣ .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٤٠٧ - ٤٠٨ ، المقتضب ٢ / ٣٠٣ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٥أ ، التبصرة ١ / ٤٨٠ ، شرح المفصل ٤ / ٢٣ .

(٤) قال الفارسي : « هذا الموضعُ مّما يخالفُ فيه أيٌّ مَنْ ، وذلك أنَّ الاسم العلم بعدَ مَنْ على ضربين : على الحكاية وعلى خبر المبتدأ ، وليس في العلم بعدَ أيٍّ إلا الرَّفعُ ، لايجوز إذا قال : رأيتُ زيداً . أنْ تقول : أيٌّ زيداً ؟ كما يجوز بعدَ مَنْ : مَنْ زيدٌ ؟ ، ومَنْ زيداً ؟ ، وإنَّما قبح الحكاية بعدَ أيٍّ ؛ لظهور الإعراب فيه وامتناعه من الظهور في : مَنْ » . التعليقة ٢ / ١١١-١١٢ ، وانظر : الكتاب ٢ / ٤٠٧ - ٤٠٨ ، المقتضب ٢ / ٣٠٨ .

الجوابُ عن البابِ الثاني [(١)] :

الذي يجوزُ في الاسْتِفْهَامِ بِمَنْ عن نكرةٍ مذكورةٍ إلحاقُ علامةٍ تُؤْذِنُ بأنَّ الاستفهامَ عن النَّكِرَةِ المذكورةِ خاصّةً ، لاعن ماشَارَكها في اسْمِها ، فإذا ذَكَرَ مرفوعاً ؛ كانت علامتُه الواوَ ، وفي المنصوبِ الألفُ ، وفي المجرورِ الياءُ ؛ لِيُؤْذِنَ ذلك بالحكايةِ التي تَدُلُّ على أنَّ الاستفهامَ عن النَّكِرَةِ المذكورة [(٢)] .

وكانتْ حروفُ المدِّ واللِّينِ أولى من حركاتِ الإعرابِ ؛ لئلا يُوْهِمَ أنَّه لـ (مَنْ) بحقِّ الإعرابِ ، وإنَّما تَلْحَقُ العلامةُ ؛ للإيذانِ بالحكايةِ على مابيَّنا ، لاعلى حقِّ الإعراب [(٣)] .

والاستفهامُ بِمَنْ إذا قال القائلُ : رأيتُ رَجُلَيْنِ ، أنْ تقولَ : منَيْنِ ؟ ، وفي أتاني رَجُلان : مَنَانِ ؟ ، وفي رأيتُ رِجالاً : مَنِينَ ؟ [(٤)] ، وفي رأيتُ امرأةً : مَنَهْ ؟ [(٥)] ، وفي رأيتُ امْرَأَتَيْنِ : مَنْتيْنِ [(٦)] ؟ بِسُكُونِ النُّونِ ؛ لئلا يخالفَ الأُصولَ في إثباتِ العلامةِ في الوَصْلِ ، مع الدَّليلِ على أنَّه للتَّأنيثِ مِنْ جِهَةِ أنَّ المذكَّرَ : مَنَيْنِ ؟ ، والمؤنَّثَ : مَنْتَيْنِ ؟ كما تَدُلُّ (بِنْتٌ) على أنَّه للمُؤَنَّثِ باختصاصه به ؛ إذ المذكَّرُ : ابنٌ ، فَجَمَعَ البيانَ عن التَّأنيثِ والسَّلامةَ مِنْ مُخالفةِ الأُصُولِ بأنْ بُنِيَ بُنْيَةَ ماهو من نَفْسِ الكلمةِ ، على

---

(١) يعني : باب مَنْ في الاستفهام عن نكرةٍ مذكورة .

(٢) انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٧٦ أ ، شرح المفصل ٤ / ١٤ ، شرح الكافية ٢ / ٦١ .

(٣) انظر : المقتضب ٢ / ٣٠٥ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٦ أ - ب ، التكملة ٢٠٩ ، التخمير ٢ / ٢١٢ ، شرح المفصل ٤ / ١٥ - ١٦ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٤٠٨ ، المقتضب ٢ / ٣٠٥ - ٣٠٦ ، التبصرة ١ / ٤٧٧ ، الفصول في العربية ٨٩ ، شرح المفصل ٤ / ١٤ ، شرح الجمل ٢ / ٤٦٨ ، شرح الكافية ٢ / ٦١ .

(٥) هذا ماذكره جمهور النحويين ، وأجاز صدر الأفاضل وابن يعيش أنْ يقال : مَنْت ، حملاً على : ابنَة وبنْت . انظر : الكتاب ٢ / ٤٠٨ ، المقتضب ٢ / ٣٠٥ ، التعليقة ٢ / ١١٢ ، التبصرة ١ / ٤٧٧ ، التخمير ٢ / ٢١٣ ، شرح المفصل ٤ / ١٤ ، شرح الجمل ٢ / ٤٦٨ ، شرح الكافية ٢ / ٦١ .

(٦) أ : منَتين ، بتحريك النون الأولى . وانظر ماتقدم في ص : ٧٢٩ هـ ١ .

قياسِ : بِنْتٍ ، وأُخْتٍ [١] .

والاستفهامُ إذا قال : رأيتُ / ٨٣ب نِساءً ، أنْ تقولَ : مَناتٍ ؟[٢] ، فإنْ قال : أتاني رجلٌ ؛ قُلْتَ : منُوْ ؟ ، وإنْ [٣] قال : رأيت رجلاً ؛ قُلْتَ : مَنَا ؟ ، وإنْ قال : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ؛ قُلْتَ : مَنِيْ ؟ [٤] .

فإنْ وَصَلْتَ أَسْقَطْتَ العلاماتِ ، فَقُلْتَ : مَنْ يافتى ؟ ؛ لما بيَّنا قَبْلُ [٥] .

وتقولُ : أيَّةٌ يافتى ؟ ، فلا تُسقِطُ العلامةَ كما تُسْقِطُها مِنْ : مَنَهْ ؟ إذا قُلْتَ : مَنْ يافتى ؟ ؛ لأنَّ أيّاً مُعْرَبٌ يَسْتَحِقُّ البيانَ في الوَصْلِ والوَقْفِ على قياسِ المُعْرَباتِ ، وليس كذلك : مَنْ [٦] .

وبعضُ العربِ يقولُ : مَنَا ، ومَنِيْ ، ومَنُوْ ؟ في الواحِدِ ، والاثْنَيْنِ ، والجَمْعِ ؛ لأنَّ الزِّيادةَ التي لَحِقَتْ إنَّما هي للإيذانِ بأنَّ الاستفهامَ عن النَّكِرَةِ المذكورةِ ، فإذا وافَقَتْها في وجهِ الإعرابِ ؛ دلَّتْ على ذلك ، واستُغْني عن زيادةٍ أخرى ، وأُجريت (مَنْ) في التَّثْنيةِ والجَمْعِ على قياسِ ماتُجرى عليه في سائر الكلامِ [٧] .

---

(١) يريد أنَّ التاء في : منْتين ، أجريت مجرى الحرف المُلْحق ؛ فلذا سكنت النون قبلها كما سكن ماقبل تاء بنْت وأخْت ، ولم تُحرّك كما حرّكت في : مَنَه ، وإنَّما أجريت ذلك المجرى لأنَّها وقعت في حشو الكلمة وهو بمنزلة الوصل . فلو أجريت مجرى مايلحق (مَنْ) من الزوائد ؛ لكانت مخالفةً لها بلحاقها في الوصل ، وتلك الزوائد لاتلحق إلا في الوقف .
وانظر : المقتضب ٢ / ٣٠٥ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٦ب ، التعليقة ٢ / ١١٢ ، التخمير ٢ / ٢١٣ ، شرح المفصل ٤ / ١٦ ، شرح الكافية ٢ / ٦٢ .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٤٠٩ ، المقتضب ٢ / ٣٠٦ ، التبصرة ١ / ٤٧٧ ، شرح الجمل ٢ / ٤٦٨ ، شرح الكافية ٢ / ٦١ .

(٣) ب : إن ، من دون واو .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٤٠٩ ، المقتضب ٢ / ٣٠٥ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٦ب - ١٧٧أ ، التكملة ٢٠٩ ، المسائل المنثورة ١٣٣- ١٣٤ ، التبصرة ١ / ٤٧٧ ، شرح المفصل ٤ / ١٤- ١٦ .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٤٠٩ ، المقتضب ٢ / ٣٠٦ ، المسائل المنثورة ١٣٣- ١٣٤ ، التبصرة ١ / ٤٧٧ ، المستوفى ٢ / ٢٥٦ ، شرح المفصل ٤ / ١٦ ، شرح ابن الناظم ٢٩٣ .

(٦) تقدَّم الحديث عن الاستثبات بأيٍّ في الباب السابق .

(٧) انظر هذه اللغة في : الكتاب ٢ / ٤١٠ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٦ب ، التبصرة ١ / ٤٧٧ ، شرح المفصل ٤ / ١٩ ، شرح الجمل ٢ / ٤٦٧ ، شرح الكافية ٢ / ٦٢ .

ومَنْ أَلْحَقَ علامةَ التَّثْنيةِ [١] والجمعِ فمذهبُه أَحْسَنُ ؛ لأنَّها أَدَلُّ على الحكايةِ بتَمامِ الموافقةِ في الوَجْهَيْنِ : من الإعرابِ ، وعلامةِ التَّثْنيةِ والجَمْعِ ، وهي - مع ذلك - أَشَدُّ مُشاكلةً لما قُصِدَ به الحكايةُ ، فكان ذلك أَحْسَنَ ؛ لهذه العلَّةِ ، والمذهبُ الأَوَّلُ حَسَنٌ أيضاً ؛ لما بَيَّنا قبلُ [٢] .

وقياسُ (أيٍّ) في المذهبِ الأوَّلِ التَّسْويةُ بينها وبَيْنَ (مَنْ) في إسْقاطِ علامةِ التَّثْنيةِ والجَمْعِ ؛ لأنَّ المُوافقةَ في الإعرابِ تكفي في الدَّليلِ على الحكايةِ ، فالعلَّةُ فيهما واحدة ؛ إذْ كان إنَّما هو مَبْنيٌّ على أَقَلِّ مايكونُ الدَّليلُ على الحكايةِ ، فعلى هذه العلَّةِ لابُدَّ من إسْقاطِ علامةِ الجمعِ والتَّثْنيةِ [٣] .

ووجهُ مَذْهَبِ يونُسَ في قولِه : مَنَةٌ يافتى ؟ ومَنَةً ؟ ومَنَةٍ ؟ في الوَصْلِ ؛ قياسُه على أيٍّ [٤] .

وسيبويه يَسْتَبْعِدُ هذا القياسَ [٥] ؛ لما بيَّنا قَبْلُ من إعرابِ : أيٍّ ، وبناءِ : مَنْ ، ولكن يجوزُ في الضَّرورةِ كما قال الشَّاعرُ :

أَتَوا نَارِي فَقُلْتُ مَنُونَ أَنْتُمْ ... فقالوا الجِنُّ قُلْتُ عِمُوا ظَلاما[٦] .

فهذا في الضَّرورةِ ، ولو كانَ في الكلامِ / ٨٤ أ لَوَجَبَ : مَنْ أنتم ؟ .

وحكى يونُسُ أنَّه سَمِعَ بعضَ العربِ يقولُ : ضَرَبَ مَنٌ مناً ؟[٧] ، كأنَّه قالَ : ضَرَبَ رجلٌ رجلاً ، فاستَفْهَمَه على هذه الجهةِ مَنْ طَلَبَ الحكايةَ ، فقال : ضَرَبَ ،

---

(١) ب : للتثنية .

(٢) انظر الموازنة بين المذهبين في : المقتضب ٢ / ٣٠٧ .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٤١٠ . وانظر ماتقدم في ص : ٧٣٣ هـ ٤ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٤١٠ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٧ أ ، شرح المفصل ٤ / ١٦ .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٤١٠ .

(٦) تقدَّم مخرجاً في ص : ٧٣١ . وانظر الحديث عن الشاهد في : شرح السيرافي ٣ / ١٧٧ أ ، التعليقة ٢ / ١١٤ ، الخصائص ١ / ١٢٩ - ١٣٣ .

(٧) انظر : الكتاب ٢ / ٤١١ ، التعليقة ٢ / ١١٥ ، الخصائص ١ / ١٣٠ ، شرح المفصل ٤ / ١٦ ، شرح الجمل ٢ / ٤٦٨ .

حاكياً لكلامه ، ثُمَّ أَعْرَبَ (مَنْ) على حكاية النَّكِرَة .

وأنْكَرَ سيبويه هذا المذهبَ ، وقال : لايَسْتَعْمِلُه أكثرُ العربِ [١] ، وهو ضعيفٌ في القياسِ على مابيَّنا قَبْلُ [٢] .

ويَلْزَمُ مَنْ أَعْرَبَ (مَنْ) في مثل هذا ألاّ يُجيزَ : مَنُوْ ؟ ولامَنَا ؟ ، ولامَنِيْ ؟ ، ولكنْ يَجْعَلُه كأيٍّ في الوَقْفِ والوَصْلِ [٣] .

والاستفهامُ إذا قال القائل : رأيتُ امرأةً ورجلاً ، أنْ تقولَ : مَنْ ومَنَا ؟ ، فإنْ قال : رأيتُ رجلاً وامرأةً : قُلْتَ : مَنْ ومَنَهْ ؛ لأنَّ الأوَّل موصولٌ ، والثَّاني موقوفٌ عليه [٤] .

---

(١) قال سيبويه : « وهذا بعيدٌ لاتكلّم به العرب ، ولايستعملُه منهم ناسُ كثيرٌ ، وكان يونس إذا ذكرها يقول لايقبل هذا كلُّ أحد » . الكتاب ٢ / ٤١١ .

(٢) قال السيرافي : « واستبعد سيبويه ماحكاه ، وهو - لعمري - بعيدٌ جداً ؛ لأنّ قوله : ضَرَبَ منٌ مناً ، استفهامٌ عن الضارب وعن المضروب بلفظين من ألفاظ الاستفهام ، وقد قُدِّم الفعلُ على الاستفهامَيْن جميعاً ، والاسم المستفهم به يتضمَّنُ حرفَ الاستفهام ولايكون إلا صَدْراً ، ولو رددناهما إلى ماتضمّناه من حرف الاستفهام لصار تقديره : ضَرَبَ أزيدٌ أعمراً ؟ وهذا باطلٌ مُضْمَحِلٌ » . شرح السيرافي ٣ / ١٧٧ أ - ب .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٤١١ ، التعليقة ٢ / ١١٥ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٤١١ ، التعليقة ٢ / ١١٦ ، التبصرة ١ / ٤٧٧ - ٤٧٨ .

بابُ مَنْ في لَحاقِ الزِّيادةِ إذا اسْتُفهِم بها عن مَعْرِفةٍ (١)

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في (مَنْ) في لَحَاقِ الزِّيادةِ إذا اسْتُفْهِمَ بها عَنْ مَعْرِفَةٍ مِمّا لايجوزُ (٢).

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في (مَنْ) في لَحاقِ الزِّيادةِ إذا اسْتُفْهِمَ بها عن مَعْرِفةٍ ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟.

ولِمَ لايجوزُ أنْ تَلْحَقَها الزِّيادةُ في (٣) الاستفهامِ عَنْ مَعْرِفَةٍ ؟ وهل ذلك لأنَّ الزيادةَ علامةُ النَّكرةِ ، وكانَتْ أحقَّ بها ؛ لأنَّها لاتقومُ بنفْسِها في البيانِ عن الشَّيءِ بعينِه ، فجاءت الزِّيادةُ تقتضي البيانَ عن النَّكِرَةِ المذكورةِ ؟.

ولِمَ امْتَنَعَ إذا قال قائلٌ : رأيتُ عبدَ اللّهِ ، أنْ تقولَ : مَنَا ، ولِمْ يَمْتَنِعْ ، إذا قال : رأيتُ رجلاً ؛ أنْ تقولَ : مَنا ؟ (٤).

وماحكمُ السُّؤالِ بِمَنْ إذا قال القائلُ : رأيتُه ، أو رأيتُ الرجلَ ؟ ولِمَ وَجَبَ : مَنْ هو ، ومَنِ الرَّجُلُ ؟ (٥).

---

(١) أ ، ب : نكرة ، وهو سهو .
وترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابُ مالا تَحْسُنُ فيه (مَنْ) كما تَحْسُنُ فيما قبله . الكتاب ١ / ٤٠٣ (بولاق) ، ٢ / ٤١٢ (هارون) .

(٢) تحدث سيبويه في الباب عن الحكاية بِمَنْ في الاستثبات إذا كان المستفهم عنه معرفةً ، وبيَّن علّةَ منعها ، كما نقل عن بعض العرب الجواز إذا كان المستفهم عنه ضميرَ مَنْ لايعرفه المستفهم المستثبت .

(٣) معادة في : ب .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وذلك أنَّه لايجوزُ أنْ يقولَ الرجلُ : رأيتُ عبدَاللَّه ، فتقولَ : مَنَا ؟ لأنَّه إذا ذكر عبدَاللَّه فإنما يذكرُ رجلاً تعرفُه بعينه ، أو رجلاً أنت عنده مِّمن يعرفُه بعينه ، فإنما تسألُه على أنَّك مِّمن يعرفه بعينه ، إلا أنَّك لاتدري الطَّويلُ هو أم القصيرُ أم ابنُ زيدٍ أم ابنُ عمرٍو ؟ فكرهوا أنْ يجري هذا مجرى النكرة إذا كانا مفترقين » . الكتاب ١ / ٤٠٣ (بولاق) ، ٢ / ٤١٢ (هارون) .

(٥) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وكذلك : رأيتُه ، ورأيتُ الرجلَ ، لايحسُنُ لك أنْ تقول فيهما إلا : مَنْ هو ؟ ومَن الرجلُ ؟ » . الكتاب ١ / ٤٠٣ (بولاق) ، ٢ / ٤١٢ (هارون) .

وماوجهُ قولِ بعضِ العَرَبِ : ذهب معهم ، فقال : مع مَنِيْنَ ، وقد رأيتُه ، فقال : مَنَا ، ورأيتَ مَنَا ؟ وهل ذلك لأنَّه نزَّله تَنْزيلَ النَّكِرَةِ ، على أنَّ المُتَكَلِّمَ أخْرَجَهُ مُخْرَجَ المعرفةِ ، وهو[1] في حقيقةِ المعنى نَكِرَةٌ ، فسألَه على ذلك ؟[2] .

---

(١) أ ، ب : أو .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وقد سمعنا من العرب مَنْ يُقالُ له : ذهبنا معهم ، فيقولُ : مع مَنِيْنَ ؟ وقد رأيتُه ، فيقولُ : مَنَا ، أو رأيتَ مَنَا ؟ وذلك أنَّه سأله على أنَّ الذين ذكر ليسوا عنده ممَّن يعرفُه بعينه ، وأنَّ الأمْرَ ليس على ماوضَعَه عليه المحدِّثُ ، فهو ينبغي له أنْ يسألَ في ذا الموضعِ كما سأل حين قال : رأيتُ رجلاً » . الكتاب ١ / ٤٠٣ (بولاق) ، ٢ / ٤١٢ (هارون) .

بابُ مَنْ التي يُسْتَفْهَمُ بها عن الاسْمِ / ٨٤ب العَلَم المذكورِ[١]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في الاسْتِفْهامِ بِمَنْ عن العَلَمِ المذكورِ ممّا لايجوزُ[٢] .

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في الاسْتفهامِ عن العَلَمِ المذكورِ ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

ولِمَ لايجوزُ في كُلِّ معرفةٍ أنْ يَجريَ مَجرى العَلَمِ في هذا البابِ ؟ وهل ذلك لأنَّ العَلَمَ أعرفُ ، وأكْثرُ استعمالاً ، فاقتضى ذلك من المحافظة على سلامة لفظه ماليس لغيرِه كما اقتضى في جَمْعِ السَّلامةِ ، فَلَمْ يَجُزْ في الرَّجُلِ ، وإنْ كان مِمَّا يَعْقِلُ - مايجوزُ في العَلَمِ وصفةِ العَلَمِ ؟[٣] .

وماحُكْمُ الاسْتِفهامِ بِمَنْ إذا قال القائلُ : رأيتُ زيداً ، أو قال[٤] : مَرَرْتُ بزيدٍ ، أو هذا زيدٌ ؟ وماوَجْهُ قولِ أَهْلِ الحجازِ : مَنْ زيداً ، ومَنْ زيدٍ ، ومَنْ زيدٌ ؟ فَلِمَ حَكَوا في الاسْمِ العَلَمِ ؟ وماوَجْهُ قولِ بني تميم : مَنْ زيدٌ ، على كُلِّ على حالٍ ؟ ولِمَ كانَ قولُ بني تميم أقيسَ ، وقولُ أهلِ الحجازِ أَبْيَنَ ؟[٥] .

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابُ اختلاف العرب في الاسم المعروف الغالب إذا استفهمت عنه بِمَنْ . انظر : الكتاب ١ / ٤٠٣ (بولاق) ، ٢ / ٤١٣ (هارون) .

(٢) تحدَّث سيبويه في الباب عن لغتي العرب في العلم المستفهم عنه بِمَنْ ؛ الحكاية وهي لغة الحجازيين ، والرَّفع وهو لغة التَّميميِّين ، ثم فصَّل أحكام الحكاية في الباب ، ومنها : حكم الحكاية إذا كان المستفهم عنه مضافاً إلى العلم ، وحكمها إذا أُتبع العلم ببدلٍ أو عطف بيانٍ أو وصف أو عطف نسق لم تُكَرَّر معه مَنْ ، ثم بيَّن الحكم إذا كُرِّرت . كما تحدَّث عن حكم الحكاية إذا وصف العَلم بابن المركبة معه ، وعن حكمها بعد أيٍّ ، وختم الباب بحكم حكاية العلم إذا دخل على مَنْ عاطفٌ .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ولايجوز في غير الاسم الغالب كما جاز فيه ، وذلك أنّه الأكثر في كلامهم ، وهو العَلَمُ الأوّلُ الذي به يتعارفونَ ، وإنَّما يُحتاج إلى الصِّفة إذا خاف الالتباس من الأسماء الغالبة » . الكتاب ١ / ٤٠٣ (بولاق) ، ٢ / ٤١٣ (هارون) .

(٤) ب : وقال .

(٥) هذه الأسئلة عن قول سيبويه : « اعلم أنَّ أهل الحجاز يقولون - إذا قال الرجلُ : رأيتُ زيداً - : مَنْ زيداً ؟ وإذا قال : مَرَرْتُ بزيدٍ ؛ قالوا : مَنْ زيدٍ ؟ وإذا قال : هذا عبدُاللّه ؛ قالوا : مَنْ عبدُاللّه ؟ وأما بنو تميم فيرفعون /=

ولِمَ جازَ مَذْهبُ أَهْلِ الحجازِ في الحكايةِ مع اسْتغْناءِ الاسْمِ العَلَمِ بأنَّه واحدٌ بعينه، لايُحتاج فيه إلى علامةٍ تُنْبئُ عن أنَّ الاسْتفهامَ إنَّما هو عن المذكورِ ؟ وهل ذلك لأنَّه قَدْ يَعْرِضُ فيه التَّنكيرُ، فيُحتاج إلى البيانِ عن أنَّه إنَّما وَقَعَ عن المذكورِ ؟ (١).

ومــا الفَرْقُ بينَ قولِهم : دَعْنا منْ تَمْرَتانِ ، ولَيْسَ بقُرَشيّاً ، وبينَ قولِهم في الاستفهامِ : مَنْ زيداً ؟ وهل ذلك منْ جِهَةِ أنَّ الاسْتفْهامَ عن المذكورِ أحقُّ بذلك ؛ لأنَّه يَقْتَضي البيانَ من المجيبِ عن ماذُكِرَ دونَ غيرِهِ ممّا شارَكَه في اسْمِهِ ؛ ولذلك اطَّرَدَ في الاسْتِفْهامِ وكَثُرَ ، ولَمْ يَكْثُرْ في : دَعْنا مِنْ تَمْرَتَانِ ؟ (٢).

ولِمَ جازَ ، إذا قال : رأيتُ عبدَاللَّه ؛ أنْ تقولَ : مَنْ عبدَاللَّه ، ولَمْ يَجُزْ ، إذا قال : رأيتُ أخا زيدٍ ؛ أنْ تقولَ : مَنْ أخا زيدٍ ، إلاّ على مَذْهَبِ مَنْ قالَ : دَعْنا مِنْ تَمْرَتانِ ، ولَيْسَ بِقُرَشيّاً ؟ (٣).

وماحُكْمُ الاسْتِفْهامِ بِمَنْ إذا قال القائلُ : رأيتُ زيداً وعمراً ؟ ولِمَ وَجَبَ فيه على مَذْهَبِ أَهْلِ الحجازِ وغيرِهم في قولِ يونُسَ : مَنْ زيدٌ وعمرٌو ؟ وهل ذلك لأنَّه لمّا طال الكلامُ بالعَطْفِ رُدَّ إلى / ٨٥ أ الأَصْلِ ؛ للاستغناءِ عن الحكايةِ ؟ (٤).

وماوَجْهُ إجازةِ بعضِ النَّحويينَ : مَنْ زيداً وعمراً ، على الحكايةِ ؟ وماوَجْهُ قياسِهم

= / على كُلِّ حالٍ ، وهو أقيسُ الوجهين ، فأما أهلُ الحجاز فإنَّهم حملوا قولَهم على أنَّهم حكَوا ماتكلَّم به المسؤولُ ، كما قال بعضُ العرب : دعنا منْ تمرتانِ ، على الحكاية لقوله : ماعنده تمر تانِ ، وسمعتُ عربياً مرّةً يقولُ لرَجُلٍ سألَه فقال : أليس قُرشيّاً ؟ فقال : ليس بقُرشيّاً ، حكايةً لقوله ، فجاز هذا في الاسم الذي يكون علماً غالباً على ذا الوجه ». الكتاب ١ / ٤٠٣ (بولاق) ، ٢ / ٤١٣ (هارون) .

(١) علَّل سيبويه الحكاية بتعليلٍ آخر فقال : « وإنَّما حكى مبادرةً للمسؤولِ ، أو توكيداً عليه أنَّه ليس يسأله عن غير هذا الذي تكلَّمَ به ». الكتاب ١ / ٤٠٣ (بولاق) ، ٢ / ٤١٣ (هارون) .

(٢) هذا السؤال مبنيٌّ على النص المتقدم في الصفحة السابقة هـ ٥ .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وإذا قال : رأيتُ أخا خالدٍ ؛ لم يَجُزْ : مَنْ أخا خالدٍ ، إلاّ على قولِ مَنْ قال : دَعْنا مِنْ تمرتانِ ، وليس بقرشيّاً ، والوجهُ الرَّفعُ ؛ لأنَّه ليس باسمٍ غالبٍ ». الكتاب ١ / ٤٠٣ (بولاق) ، ٢ / ٤١٣ (هارون) .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وقال يونُس : إذا قال رجُلٌ : رأيتُ زيداً وعمراً ، أو زيداً وأخاه أو زيداً أخا عمرٍو ؛ فالرَّفعُ يردُّه إلى القياسِ والأصلِ إذا جاوز الواحدَ ، كما تُرَدُّ : مازيدٌ إلا منطلقٌ ، إلى الأصل ». الكتاب ١ / ٤٠٣ (بولاق) ، ٢ / ٤١٣-٤١٤ (هارون) .

إذا قال القائلُ : رأيتُ زيداً وأخاه ؛ أنْ يقولَ : مَنْ زيداً وأخاه ، فإن قال : رأيتُ أخا زيدٍ وعمراً ، أنْ يقولَ : مَنْ أخو زيدٍ ، وعمرٌو ؟ وماوَجْهُ قولِ سيبويه فيه : « هذا حسنٌ » ؟ [١] وهل ذلك لما يَقْتَضيهِ العَطْفُ من الإتباعِ ، حتى جازَ : رُبَّ رَجُلٍ وأخيه ، ولَمْ يَجُزْ : رُبَّ أخيه ؟ .

وماحُكْمُ قولِ السَّائلِ ، إذا كَرَّرَ : مَنْ ، فقال : مَنْ عمراً ومَنْ أخو زيدٍ ؟ ولِمَ اخْتَلَفَ الحُكْمُ ؟ وهل ذلك لأنَّه قد انْقَطَعَ الأَوَّلُ عن الشَّرِكَة ، واسْتُؤْنفَ الثَّاني بالاسْتفهامِ ؟ ومانظيرُه مِنْ قولِهم : تبّاً له وويلاً ، وتباً له وويلٌ له ، لَمّا صار الثَّاني مكتفياً بِنَفْسِهِ ؛ صار بمنزلةِ مالَمْ يَقعْ فيه عَطْفٌ ؛ لأنَّه - حينئذٍ - عَطْفُ جُمْلَةٍ على جُمْلَةٍ ؟ [٢] .

وماحُكْمُ الاسْتِفهامِ بِمَنْ إذا قال القائلُ : رأيتُ زيدَ بنَ عمرٍو ؟ ولِمَ جازَ : مَنْ زيدَ بنَ عمرٍو ؟ في قول يونُسَ وغيرِه ؟ [٣] .

وماحُكْمُه على مَذْهَبِ مَنْ قال : رأيتُ زيداً ابنَ عمرٍو ، فجعل (ابنَ) صفةً مُنْفَصِلةً ؟ وهل ذلك [على][٤] قولِ يونُسَ : مَنْ زيدٌ ابنُ عمرٍو ، بالرَّفْعِ ؟ [٥] .

---

(١) هذه الأسئلة عن قول سيبويه : « وأمّا ناسٌ فإنَّهم قاسوه فقالوا : تقولُ : مَنْ أخو زيدٍ وعمرٌو ؟ ومَنْ عمراً وأخا زيدٍ ؟ تُتْبِعُ الكلامَ بعضَه بعضاً . وهذا حَسَنٌ » . الكتاب ١ / ٤٠٣ - ٤٠٤ (بولاق) ، ٢ / ٤١٤ (هارون) . والعبارة في بولاق : وهذا أحسن .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « فإذا قالوا : مَنْ عمراً ومَنْ أخو زيد ؟ رفعوا : أخا زيدٍ ؛ لأنَّه قد انقطع من الأوّل بِمَنْ الثاني الذي مع الأخ ، فكأنَّك قُلتَ : مَنْ أخو زيدٍ ؟ كما أنَّك تقولُ : تبّاً له وويلاً ، وتبّاً له وويلٌ له » . الكتاب ١ / ٤٠٤ (بولاق) ، ٢ / ٤١٤ (هارون) .

ولم يذكر الشارح في الجواب وجه التنظير بتبّاً له وويلاً ، وتبّاً له وويلٌ له ، وبيّنه الفارسيّ فقال : « إذا ذكرتَ لَهُ بعد وَيْلٍ ؛ قطعتَه من الأول وهو تبّاً ، فرفعتَه ، وإنْ لم تذكُرْ : لَهُ ؛ أجريتَه على قولك : تبّاً ، فكذلك إذا ثنّيتَ بِمَنْ في قولك : ومَنْ أخو زيدٍ ؟ قطعتَ به عن الاسم الأول كما قطعتَ وَيْلَ من تبّاً إذا ثنّيت : لَهُ » . التعليقة ٢ / ١١٧ .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وسألتُ يونُسَ عن : رأيتُ زيدَ بنَ عمرٍو ، فقال : أقولُ : مَنْ زيدَ بنَ عمرٍو ؟ لأنَّه بمنزلة اسمٍ واحدٍ ، وهكذا ينبغي ، إذا كنتَ تقولُ : يازيدَ بنَ عمرٍو ، وهذا زيدُ بنُ عمرٍو ، فتُسْقِطُ التَّنوين» . الكتاب ١ / ٤٠٤ (بولاق) ، ٢ / ٤١٤ (هارون) .

(٤) تكملة يقتضيها السياق .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ومَنْ نوَّنَ زيداً جعلَ ابنَ صفةً منفصلةً ، ورفعَ في قول يونُسَ » . الكتاب ١ / ٤٠٤ (بولاق) ، ٢ / ٤١٤ (هارون) .

وماحُكْمُ الاسْتِفْهامِ بأيٍّ إذا قال القائلُ : رأيتُ زيداً ؟ ولِمَ وَجَبَ فيه : أيٌّ زيدٌ ، بإجماعٍ ، ولَمْ تَجُز الحكايةُ ؟ وهل ذلك لأنَّ أيّاً مُعْرَبَةٌ تقتضي إعرابَ المحمولِ عليها بإعرابِها ، إذا كانَ الثَّاني هو الأوَّلَ ؟ [١].

وماوَجْهُ اعتلالِه في (مَنْ) بأنَّها أكْثَرُ استعمالاً ، وهم يُغَيِّرونَ الأكْثَرَ في كلامِهم عن حالِ نظائِره ؟ وهل ذلك لأنَّ كَثْرَتَه تَمْنَعُ من الإخلالِ به في تغييرِه ؟ [٢].

وماحُكْمُ الاسْتِفْهامِ بمَنْ إذا قلتَ : فَمَنْ ، أو ومَنْ ؟ ولِمَ لايجوزُ فيه إلاَّ الرَّفْعُ [٣] ؟ وهل ذلك للاسْتِغْناءِ عن الحكايةِ بحرفِ العَطْفِ الذي يَدُلُّ على أنَّ الاسْتِفهامَ عن المذكورِ ، وأنَّ الكلامَ مُتَّصِلٌ لم يُسْتَأْنَفْ فيه الثَّاني ، فأَغْنَى ذلك عن الحكايةِ ؟.

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فإذا قال : رأيتُ زيداً ؛ قال : أيٌّ زيدٌ ؟ فليس فيه إلا الرَّفْعُ ، يجريه على القياسِ» . الكتاب ١ / ٤٠٤ (بولاق) ، ٢ / ٤١٤ (هارون) .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وإنَّما جازت الحكايةُ في مَنْ ؛ لأنَّهم لِمَنْ أكثرُ استعمالاً ، وهم مِمّا يُغَيِّرونَ الأكثرَ في كلامهم عن حال نظائره » . الكتاب ١ / ٤٠٤ (بولاق) ، ٢ / ٤١٤ (هارون) .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وإن أدخلتَ الواوَ والفاءَ في مَنْ فقلْتَ : فَمَنْ ، أو ومَنْ ؛ لم يكن فيما بعده إلاّ الرَّفْعُ » . الكتاب ١ / ٤٠٤ (بولاق) ، ٢ / ٤١٤ (هارون) .

باب مَنْ التي يُسْتَفْهَمُ بها عن صِفَةِ المذكور / ٨٥ب على طريقِ النِّسْبَةِ [١]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في (مَنْ) التي يُسْتَفْهَمُ بها عن صفةِ المذكورِ على جهَةِ النِّسْبَةِ مِمّا لايجوزُ .

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في (مَنْ) التي يُسْتَفْهَمُ بها عن صفة المذكورِ على طريقِ النِّسْبَةِ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟.

ولِمَ لايجوزُ إلاّ حكايةُ الإعرابِ على جهَةِ مُطابَقَةِ السُّؤالِ للجوابِ[٢] ؟ وهل ذلك لأنَّه مُفْرَدٌ قد اعْتُمِدَ به على ذِكْرِ الاسمِ المُتَقَدِّمِ كما يقولُ القائلُ : مَنْ رأيتَ ؟ فيقولُ المجيبُ : زيداً ، ولو قال : زيدٌ ؛ أي : المرئيُّ زيدٌ ؛ لم يكُنْ على مُطابَقَةِ الجوابِ للسُّؤالِ ؟.

وماحُكْمُ قولِ القائلِ : رأيتُ زيداً ، في الاسْتِفْهَامِ على طريقِ النِّسْبَةِ ؟ ولِمَ جاز فيه : المَنِيَّ ، وفي رأيتُ زيداً وعمراً : المَنِيَّيْنِ ؟ ؛ فإنْ ذَكَرَ ثلاثةً ؛ قُلْتَ : المَنِيِّينَ ؟ وإنْ ذَكَرَ مجروراً في : مررت بزيد ؛ قُلْتَ : المَنِيِّ ؟[٣] .

وماتقديرُه مِنْ قولِكَ : القُرَشيَّ أم الثَّقفيَّ ؟ ، وكذلك في المجرورِ : القُرَشيِّ ؟[٤] .

ولِمَ لايجوزُ الرَّفْعُ إلاّ على قولِه : صالحٌ ، في : كيف كُنْتَ ؟[٥] .

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابُ مَنْ إذا أردتَ أنْ يضاف لك مَنْ تسأل عنه . انظر : الكتاب ١ / ٤٠٤ (بولاق) ، ٢ / ٤١٥ (هارون) .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وتحملُ الكلامَ على ماحَمَلَ عليه المسؤولُ إنْ كان مجروراً أو منصوباً أو مرفوعاً» . الكتاب ١ / ٤٠٤ (بولاق) ، ٢ / ٤١٥ (هارون) .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وذلك قولك : رأيتُ زيداً ، فتقول : المنيَّ ؟ فإذا قال : رأيتُ زيداً وعمراً ، قلتَ : المنيَّيْنِ ؟ فإذا ذكر ثلاثةً قلتَ : المنيِّينَ ؟ وتحمل الكلامَ على ماحَمَلَ عليه المسؤولُ إنْ كان مجروراً أو منصوباً أو مرفوعاً » . الكتاب ١ / ٤٠٤ (بولاق) ، ٢ / ٤١٥ (هارون) .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « كأنَّك قلتَ : القرشيَّ أم الثَّقفيَّ ؟ فإنْ قال : القرشيَّ ؛ نصب» . الكتاب ١ / ٤٠٤ (بولاق) ، ٢ / ٤١٥ (هارون) .

(٥) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وإنْ شاء رفع على : هُوَ ، كما قال : صالحٌ ، في : كيف كنتَ ؟ » . الكتاب ١ / ٤٠٤ (بولاق) ، ٢ / ٤١٥ (هارون) .

الجوابُ عن البابِ الأوّلِ [١]:

الذي يجـوزُ في (مَنْ) في لَحَاقِ الزِّيادةِ - إذا اسْتُفْهِمَ بهـا عن مَعْرِفَةٍ - إبطالُ الزِّيادةِ ؛ لأنَّهـا علامـةٌ للنَّكِرَةِ التي هي أحقُّ بهـا ؛ من أَجْلِ أنَّهـا لاتقـومُ بِنَفْسِهـا في البيانِ عن الشَّيءِ بِعَيْنِه .

ولايجوزُ أنْ تَلْحَقَ المعرفةَ ؛ لاسْتِغْنائها بالبيانِ الذي فيها .

وإذا قال القائلُ : رأيتُ عبدَالله ؛ لم يَجُزْ فيه : منَا ؟ لأنَّه مَعْرِفَةٌ [٢] .

فإذا قال : رأيتُ رجلاً ؛ قُلْتَ : مَنَا ؟ [٣] .

وإنْ قالَ : رأيتُه ، أو رأيتُ الرَّجُلَ ؛ قُلْتَ : مَنْ هُوَ ؟ ومَنْ الرَّجُلُ ؟ [٤] .

فأمَّا بعضُ العربِ فَوَجْهُ قولِه : مَنِيْنَ ؟ بَعْدَ ذِكْرِ القائلِ : ذَهَبَ مَعَهُم ؛ فإنَّما هو على أنَّه نَزَّلَهُ تنزيلَ النَّكِرَةِ ؛ لأنَّ المُتَكَلِّمَ وَضَعَ المعرفةَ على غيرِ حقِّها ، فأجراه مجرى النَّكِرَةِ .

وكذلك لمّا قال : رَأَيْتُه ، فقال : مَنَا ؟ ورأيتَ مَنا ؟ إنَّما هو على أنَّه قَدَّرَه تَقْديرَ النَّكِرَةِ ، كأنَّه[٥] قال : رأيتُ رجلاً ، فَسَأَلَهُ عن ذلك الحدِّ [٦] .

---

(١) يعني باب مَنْ في لحاق الزِّيادة إذا استُفهم بها عن معرفةٍ .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٤١٢ ، الأصول ٢ / ٣٩٤ ، المستوفى ٢ / ٢٥٦ ، شرح الكافية ٢ / ٦٠ .

(٣) انظر ماتقدم في ص : ٧٣٦ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٤١٢ ، المقتضب ٢ / ٣٠٨ .

(٥) معاد في : ب .

(٦) انظر : الكتاب ٢ / ٤١٢ ، الأصول ٢ / ٣٩٤ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٨أ ، شرح ابن الناظم ٢٩٤ ، شرح الكافية ٢ / ٦٣ .

الجوابُ / ٨٦ أعن البابِ الثاني [(١)] :

الذي يجوزُ في الاسْتِفْهَامِ عن العَلَمِ المذكورِ الحكايةُ على مَذْهَبِ أَهْلِ الحجازِ ، والاستئنافُ بالرَّفْعِ على مَذْهَبِ بني تميم[(٢)] .

ولايجوزُ في كُلِّ معرفةٍ أنْ تجريَ مجرى العَلَمِ في الحكايةِ ؛ لأنَّ العَلَمَ أَعْرَفُ وأكْثَرُ [(٣)] ، فاقتضى له ذلك سلامةَ لَفْظه بما ليس لغيره ، كما اقْتَضى له جمعَ السَّلامة [(٤)] ، ولَمْ يَجُزْ ذلك في : الرَّجُلِ ، وإنْ كان ممّا يَعْقِلُ [(٥)] .

وإذا قال القائلُ : رأيتُ زيداً ، أو قال : مَرَرْتُ بزيدٍ ، أو هذا زيدٌ ؛ قُلْتَ : مَنْ زيداً ، ومَنْ زيدٍ ، ومَنْ زيدٌ ؟ على الحكايةِ في مَذْهَبِ أَهْلِ الحجازِ .

وأمّا بنو تميم فيقولونَ : مَنْ زيدٌ ؟ على كُلِّ حالٍ ، وهو أقيسُ معنى ، وأجرى في النَّظائر ؛ إذْ قياسُ الاسْتِفْهامِ أَنْ يُسْتَأْنَفَ الكلامُ به [(٦)] .

ومَذْهَبُ أَهْلِ الحجازِ أَبْيَنُ ؛ لأنَّه قد يَعْرِضُ فيه تَنْكيرٌ ، فيُحْتاجُ إلى علامةٍ تُنْبِئُ عن أنَّ الاسْتِفْهَامَ إنَّما هو عن المذكورِ ، لا عمّا شاركَه في اسْمِه [(٧)] ، فهذا قياسٌ مُطَّرِدٌ في الاسْتِفْهَامِ عن المذكورِ العَلَمِ .

---

(١) يعني باب مَنْ التي يُسْتَفْهَمُ بها عن الاسم العلم المذكور .

(٢) انظر مذهب الحجازيين ومذهب التميميين في : الكتاب ٢ / ٤١٣ ، الأصول ٢ / ٣٩٤ - ٣٩٥ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٩ أ ، التعليقة ٢ / ١١٦ - ١١٧ ، التكملة ٢١٠ ، التبصرة ١ / ٤٧٥ ، شرح المفصل ٤ / ١٩ ، شرح الكافية ٢ / ٦٣ - ٦٥ .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٤١٣ ، المقتضب ٢ / ٣٠٨ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٩ ب ، التبصرة ١ / ٤٧٥ .

(٤) ذكر الفارسي أنّ كثرة الاستعمال تدعو للتغيير ، والحكاية تغييرٌ عن الأصل ، حيث يقول : « فإنْ قال قائلٌ : لِمَ اختصَّ هذا الضَّربُ من الأسماء الأعلامَ دونَ غيرها ؟ قيل له : لأنَّ الأسماء الأعلام قد كثرت في كلامهم فاستحبُّوا فيها التغيير ؛ لكثرتها في كلامهم ؛ ألا ترى أنَّهم قالوا : مَوْهَب ، وقالوا : رجاء بن حَيْوة ، وإنَّما غيَّروها لأنَّها أكثر استعمالاً ؛ لأنَّ النداء بها والحذف بها ، ألا ترى أنَّهم حذفوا منها التنوين في مثل قولهم : زيدُ بنُ عمرٍو ، فعُلم بهذا أنَّهم استخفُّوا فيها الحذف ، وإذا كان هذا هكذا غيَّروها في هذه المواضع » . المسائل المنثورة ١٢٧ ، وانظر : التكملة ٢١٠-٢١١ ، شرح المفصل ٤ / ١٩ ، شرح الجمل ٢ / ٤٦٥ .

(٥) انظر : المقتضب ٢ / ٣٠٨ .

(٦) انظر : الكتاب ٢ / ٤١٣ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٩أ ، التبصرة ١ / ٤٧٥ ، المستوفى ٢ / ٢٥٥ ، شرح الكافية ٢ / ٦٤ .

(٧) انظر : شرح المفصل ٤ / ١٩ .
وذكر الفرخان أنّ الحجة لمذهب الحجازيين هي « أنّه أدلُّ على المعنى المقصود ؛ إذ الأول قد يمكن أن يكون قد اختلف فيه جهتا الإخبار والاستخبار » . المستوفى ٢ / ٢٥٥ .

وليس بمنزلة : دَعْنا مِنْ تَمْرَتان ، ولَيْس بقُرَشيّاً ؛ لأنَّ السَّائلَ يقتضي بياناً من المجيبِ عن مَنْ ذُكِرَ ، لاعن غيرِهِ مِمَّنْ شارَكَهُ في اسْمِه ، فهو أَحْوَجُ إلى الحكاية مِمّا لايقتضي جواباً .

وإذا قال : رأيتُ عبدَاللّه ؛ قلتَ : مَنْ عبدَاللّه ؟ ولايجوزُ مثلُ ذلك إذا قال : رأيتُ أخا زيدٍ ؛ لأن عبدَ اللّه عَلَمٌ ، وأَخُو زَيْدٍ ليس بعَلَمٍ [١] .

وإذا قال القائلُ : رأيتُ زيداً وعمراً ، قُلْتَ : مَنْ زيْدٌ وعمرٌو ؟ على مَذْهَبِ يونُسَ بإجماعٍ من العرَبِ في القياسِ ؛ لأنَّه لما عَطَفَ طال الكلامُ ، واسْتَغْنَى بما فيه من البيان عن الحكاية [٢] .

ومن النَّحويين مَنْ يجيزُ الحكايَة في العَطْفِ ، فيقولُ : مَنْ زيداً وعمراً ؟[٣] ، فإذا قال : رأيتُ زيداً وأخاه ؛ قال : مَنْ زيداً وأخاه ؟ [٤] ، وإنْ قال : رأيتُ أخاه وزيداً ؛ قُلْتَ : مَنْ أَخُوه وزيدٌ ؟ [٥] فهذا حَسَنٌ ؛ لأنَّ العَطْفَ يقتضي الإتباعَ وحَمْلَ الثَّاني على الأوَّلِ بما لايجوزُ لو بناه على العاملِ [٦] .

فإذا قال : مَنْ عمراً ومَنْ أخو زيد ؟ فليس فيه إلا هذا ؛ لأنَّ الكلامَ الأوَّل قد انْقَطَعَ ، وخَرَجَ إلى عَطْفِ جُمْلَةٍ على جُمْلَةٍ [٧] .

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٤١٣ ، الأصول ٢ / ٣٩٥ ، التبصرة ١ / ٤٧٥ ، شرح الجمل ٢ / ٤٦٥ .
وحكى المبرِّد عن يونُس إجراء الحكاية في جميع المعارف . انظر : المقتضب ٢ / ٣٠٨ ، شرح السيرافي ٣ / ١٨٠ أ ، شرح المفصل ٤ / ١٩-٢٠ ، شرح ابن الناظم ٢٩٣ ، شرح الكافية ٢ / ٦٣ .

(٢) مذهب يونس منع الحكاية مع العطف . انظر : الكتاب ٢ / ٤١٣-٤١٤ ، الأصول ٢ / ٣٩٥ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٩ب ، التبصرة ١ / ٤٧٦ ، الفصول في العربية ٨٩ ، شرح الكافية ٢ / ٦٤ .

(٣) هذا المذهب نقله سيبويه عن بعض النحويين ، وعلّق عليه بقوله : « وهذا حَسَنٌ » الكتاب ٢ / ٤١٤ .
ولم يمنعه كما ذكرَ ابنُ عصفورٍ في : شرح الجمل ٢ / ٤٦٥ ، وانظر : الأصول ٢ / ٣٩٥ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٩ب ، التبصرة ١ / ٤٧٦ ، شرح الكافية ٢ / ٦٤ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٤١٤ ، المسائل المنثورة ١٢٩ ، التبصرة ١ / ٤٧٦ ، شرح الكافية ٢ / ٦٤ .

(٥) إنما امتنعت الحكاية في هذا المثال ؛ لأن المعطوف عليه لايحكى . انظر : شرح الجمل ٢ / ٤٦٦ ، شرح الكافية ٢ / ٦٤ . وانظر : الكتاب ٢ / ٤١٤ ، المسائل المنثورة ١٢٩ ، التبصرة ١ / ٤٧٦ .

(٦) انظر : التبصرة ١ / ٤٧٦ .

(٧) قال الرضي : « وأمّا إنْ أعدت مَنْ في المعطوف نحو : مَنْ زيداً ؟ ومَنْ عمراً ؟ أو مَنْ زيداً ؟ ومَنْ أخوه ؟ أو مَنْ أخوه ؟ ومَنْ زيداً ؟ فإنّه تجوز الحكاية في العلم دونَ ماليس بعلم ؛ وذلك لكون كلِّ واحدٍ من المعطوف والمعطوف عليه استفهاماً مستقلاً ، فيكونُ لكلِّ واحدٍ منها حكمُ نفسه كما لو انفرد » . شرح الكافية ٢ / ٦٤ ، وانظر : الكتاب ٢ / ٤١٤ ، الأصول ٢ / ٣٩٥ ، التبصرة ١ / ٤٧٦ .

وإذا قال القائلُ : رأيتُ زيدَ بنَ عمروٍ ؛ قُلْتَ : مَنْ زيدَ بنَ عَمْرٍو ؟ على قول يونُسَ وغيره [١] .

فأمَّا من نوَّنَ ، فقالَ : رأيتُ زيداً ابنَ عمروٍ ؛ فإنَّه يقولُ : مَنْ زيدٌ ابنُ عمروٍ ؟ على[٢] قولِ يونُسَ ، ويَحْكي على مَذْهَبِ غيره [٣] .

وإذا قال : رأيتُ زيداً ، فاسْتَفْهَمْتَ بأيٍّ ؛ قُلْتَ : أيٌّ زيدٌ ؟ ، ولم تَجُز الحكايةُ ؛ لأنَّ (أيّ) مُعْرَبةٌ [٤] تقتضي أنْ يُعْرَبَ الثَّاني بإعرابها إذا كان هو الأوَّلُ [٥] .

واعتَلَّ سيبويهِ في هذا بكثرةِ استعمالِ : مَنْ ، ووَجْهُ ذلك أنَّ الكَثْرَةَ لايَخْتَلُّ بها الكلامُ إذا غيِّرَ ؛ لقُوَّةِ البيانِ بالكَثْرَةِ [٦] .

وإذا قال : فَمَنْ ، أو ومَنْ ؛ فليس فيه إلاّ الرَّفْعُ ؛ للاسْتِغْناءِ عن الحكايةِ بحرفِ العَطْفِ الذي يَدُلُّ على اتِّصالِ الكلامِ وأنَّ الاسْتِفْهامَ عن المذكورِ [٧] .

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٤١٤ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٩ب - ١٨٠أ ، التبصرة ١ / ٤٧٦ ، شرح ابن الناظم ٢٩٣ ، شرح الكافية ٢ / ٦٤ .

(٢) ب : وعلى .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٤١٤ ، الأصول ٢ / ٣٩٥ ، التبصرة ١ / ٤٧٦ .
ولم يذكر الرضيّ سوى ترك الحكاية . انظر : شرح الكافية ٢ / ٦٤ .

(٤) أ ، ب : معرفة .

(٥) انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٨٠ أ ، التكملة ٢١١ .

(٦) انظر : الكتاب ٢ / ٤١٤ .

(٧) انظر : الكتاب ٢ / ٤١٤ ، المقتضب ٢ / ٣٠٨ ، الأصول ٢ / ٣٩٥ ، شرح السيرافي ٣ / ١٨٠أ ، التعليقة ٢ / ١١٧-١١٨ ، التكملة ٢١١ ، التبصرة ١ / ٤٧٦ ، شرح ابن الناظم ٢٩٣ ، شرح الكافية ٢ / ٦٤ .

والجوابُ [١] عن البابِ الثالثِ [٢] :

الذي يجوزُ في (مَنْ) التي يُسْتَفْهَمُ بها على طريقِ النِّسْبةِ الإتباعُ للاسْمِ الأوَّلِ في الإعرابِ [٣] ؛ لأنَّه اسمٌ مُفْرَدٌ ، اعتُمِد به على ماتَقَدَّمَ من الذِّكْرِ .

ولايجوزُ الرَّفْعُ على الاسْتِئْنافِ إلاّ على غيرِ مُطابَقَةِ الجوابِ للسُّؤالِ ، كقولِ القائلِ : مَنْ رأيتَ ؟ ، فيقولُ : زيداً ، فهذا مُطابِقٌ ، فإنْ قال : زيدٌ ؛ لم يَكُنْ على حدِّ الجوابِ .

وإذا قال : رأيتُ زيداً ؛ قلتَ : المنيَّ ؟ فإنْ قال : مَرَرْتُ بزيدٍ ؛ قُلْتَ : المنيِّ؟ وإنْ قال : هذا زيدٌ ؛ قُلْتَ : المنيُّ ؟ على الإتباعِ [٤] ، لاعلى الاسْتِئْنافِ .

وكذلك إنْ قال : رأيتُ زيداً وعمراً ؛ قُلْتَ : المنيَّيْنِ ؟ وإنْ ذكر جماعةً ؛ قُلْتَ : المنيِّينَ ؟ وتقديره : القرشيَّ أم الثقفيَّ ؟ [٥] .

وإذا قال : مَرَرْتُ بزيدٍ ؛ قُلْتَ : الثقفيِّ ، ولم يَجُز الرَّفْعُ إلاّ على قوله : صالحٌ ، في : كيف أَصْبَحْتَ ؟ [٦] .

---

(١) ب : الجواب ، دون الواو .

(٢) يعني باب مَنْ التي يُسْتَفْهَمُ بها عن صفة المذكور على طريقة النِّسبة .

(٣) يريد بالإتباع الحكاية ، ويريد بالاسم الأوَّل الاسمَ المستفهم عنه ولايُشترط هنا لجواز الحكاية الوقفُ وإنَّما يشترط أن يكون المنسوب إليه عاقلاً .. انظر : شرح الكافية ٢ / ٦٥ ، وانظر المسألة في : الكتاب ٢ / ٤١٥ ، شرح السيرافي ٣ / ١٨٠ب ، التخمير ٢ / ٢١٧ ، شرح المفصل ٤ / ٢٠ .

(٤) انظر : الأصول ٢ / ٣٩٥ ، شرح السيرافي ٣ / ١٨٠ب ، شرح المفصل ٤ / ٢٠ ، شرح الكافية ٢ / ٦٥ .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٤١٥ ، الأصول ٢ / ٣٩٥ ، شرح السيرافي ٣ / ١٨٠ب ، شرح المفصل ٤ / ٢٠ .

(٦) انظر : الكتاب ٢ / ٤١٥ ، المقتضب ٢ / ٣١٠ ، الأصول ٢ / ٣٩٥ ، شرح السيرافي ٣ / ١٨٠ب ، شرح المفصل ٤ / ٢٠ .

بابُ مَنْ التي يَصْلُحُ أنْ يعودَ إليها ضميرُ الاثْنَيْنِ والجميعِ (١)

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في (مَنْ) التي يَصْلُحُ أنْ يَعُودَ إليها ضميرُ الاثْنَيْنِ والجميعِ مِمّا لايجوزُ (٢).

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في (مَنْ) التي يَصْلُحُ أنْ يَعُودَ إليها ضميرُ الاثْنَيْنِ والجميعِ ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟.

ولِمَ لايجوزُ في نظيرِ (مَنْ) ماجازَ فيها منْ ضَميرِ الاثْنَيْنِ والجميعِ / ١٨٧أ ، فيجري ذلك في كُلِّ اسمٍ منزلتُه كمنزلةِ (مَنْ) في أنَّه اسْمٌ ؟ وهل ذلك لأنَّ (مَنْ) اسمٌ مُبْهَمٌ يجوزُ أنْ يُحْمَلَ على التَّأويلِ ؛ لإبهامه ، وليس كذلك المُوَضَّحُ ؛ لأنَّ إيضاحَه قد مَنَعَ أنْ يُحْمَلَ على التَّأويلِ .

ونظيرُ ذلك الشَّخْصُ الذي يُرى منْ بعيدٍ ، فَيَحْتَمِلُ أنْ يُجرى على حُكْمِ الأَسْودِ ، ويَحْتَمِلُ أنْ يُجرى على [حُكْمِ](٣) الأبيضِ ، فإذا قَرُبَ ، فبانَ أنَّه أسودُ ، لَمْ (٤) يَحْسُنْ ذلك فيه .

وكذا الّذي يُظْهِرُ زِيَّ المسلمينَ والإقرارَ بما يُقِرُّونَ به ؛ يَحْسُنُ أنْ يُجرى حُكْمُه كَحُكْمِ المسلمينَ في الحقيقةِ على ظاهرِ الحالِ ، ولايجوزُ إذا ظَهَرَ أنَّه كافِرٌ في باطنِه، فهذا نظيرُ المُبْهَمِ الذي يَحْتَمِلُ الوجوهَ ؟.

---

(١) ب : الجمع . وترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابُ إجرائهم صلةَ مَنْ وخبرَه إذا عنيتَ اثنينَ كصلةِ اللّذَيْنِ ، وإذا عنيتَ جميعاً كصلةِ الّذينَ . الكتاب ١ / ٤٠٤ (بولاق) ، ٢ / ٤١٥ (هارون) .

(٢) تحدَّث سيبويه في الباب عن مراعاة معنى (مَنْ) إذا رُدَّ إليها الضمير .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) ب : ولم .

ولِمَ جازَ : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾[1] ، وفي موضعٍ آخر : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ﴾[1] ؟ وهل ذلك لأنَّ (مَنْ) مُبْهَمٌ لَفْظُه لَفْظُ الواحدِ ، فتارةً يُحْمَلُ على معناه ، وتارةً يُحْمَلُ على لفظِه ؟.

ولِمَ وَجَبَ أنْ يكون (مَنْ) لفظُه لَفْظُ الواحد[2] ؟ وهل ذلك لأنَّه ليس على بناءِ الجميعِ ؛ من جمعِ سلامةٍ أو تكسيرٍ ، وإنما هو بمنزلة : يَدٍ ، ودَمٍ في البُنْيَةِ التي هي للواحدِ ؟ .

ولِمَ وَجَبَ أنْ يكون لَفْظُه لَفْظَ المُذَكَّرِ ؟ وهل ذلك لأنَّه لاعلامةَ فيه للتَّأنيث ؟ .

وماقياسُ : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾ في: مَنْ كانَتْ أُمَّك[3] ؟ ولِمَ كانَ قياسُه في هذا تأنيثَ كانَتْ ، وقياسُ : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ﴾ أنْ تقولَ : كانَ أمَّك ، بالتَّذكيرِ ؟ وهل ذلك لأنَّ العِلَّةَ فيه البناءُ على اللَّفْظِ ، والعِلَّةُ في التَّأنيثِ البناءُ على المعنى ؟ .

ولِمَ جَرَى (أيٌّ) في هذا مَجرى (مَنْ) حتَّى جاز : أيُّهن كانَتْ أُمَّك ، وأيُّهن كانَ أمَّك ، مع أنَّ أيّاً مُعْرَبَةٌ ؟[4] وهل ذلك لأنَّ فيها شَبَهَ (مَنْ) في الاسْتِفْهامِ ، وطَرَفاً من الإبهامِ ، وإنْ لَمْ يَبْلُغْ إبهامَ : مَنْ ؟[5].

---

(١) الآيتان تقدَّمتا في : باب مَنْ في الاستفهام عن نكرةٍ مذكورة . انظر ص : ٧٣٠ .
وقد استشهد سيبويه بالآية الأولى في صدر هذا الباب . انظر : الكتاب ١ / ٤٠٤ (بولاق) ، ٢ / ٤١٥ (هارون) .

(٢) ب : المذكر .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ومن ذلك قول العرب ، فيما حدثنا يونُسُ : مَنْ كانَتْ أمَّك .... ألحق تاء التأنيث لَمّا عنى مؤنثاً ، كما قال : ﴿يَسْتَمِعُونَ إليكَ﴾ حين عنى جميعاً » . الكتاب ١ / ٤٠٤ (بولاق) ، ٢ / ٤١٥ (هارون) .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ومن ذلك قول العرب ، فيما حدَّثنا يونُسُ : .... وأيُّهنَّ كانت أمَّك ، ألحق تاء التأنيث لما عنى مؤنَّثاً » . الكتاب ١ / ٤٠٤ (بولاق) ، ٢ / ٤١٥ (هارون) .

(٥) تقدم بيان الفرق بين مَنْ وأيٍّ في ص : ٧٠٥ .

ومـاوَجْهُ قـراءة بعض القُرّاءِ : ﴿ وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾ ، وقراءةِ بَعْضِهم : ﴿ومَنْ تقْنُتْ منْكُنَّ﴾ بالتّاءِ ؟ [(١)].

وما الشّاهدُ في قولِ الفَرَزْدَق :

تعالَ فإنْ عاهَدْتَني لاتخونُني .·. نكُنْ[(٢)] مثلَ مَنْ ياذئبُ مُصْطَحِبان[(٣)] ؟

ولِمَ كثُرَ / ٨٧ب مثلُ هـذا فـي (مَنْ) ، ولَـمْ يَكْثُرْ فـي : الّذي ؟ وهـل ذلـك لأنَّ (الّذي)صِفَةٌ تَتْبَعُ الموصوفَ في تَثْنِيته وجَمْعِه ، كما تَتْبَعُهُ في توحيده ؛ ولذلك[(٤)] جاز فيه التَّثْنيةُ ، فتقولُ : اللّذانِ ، والجمعُ على : الّذينَ ، والتَّأنيثُ في المعنى على : الّتي ، ولَيْسَ لِمَنْ مثْلُ هذا ؛ لما بيَّنّا ؟.

---

(١) تقدمت القراءتان في ص : ٧١٩ هـ ٥ .
والسؤال عن قول سيبويه : « وزعم الخليلُ - رحمه الله - أنَّ بعضهم قرأ : ﴿ ومَنْ تَقْنُتْ منْكُنَّ للّهِ ورسوله ﴾ فجُعلت كصلة التي حين عنيتَ مؤنثاً » . الكتاب ١ / ٤٠٤ (بولاق) ، ٢ / ٤١٥ (هارون) .

(٢) أ ، ب : نكون .

(٣) من الطويل ؛ من قصيدة ذكر فيها ذئباً طَرَقه ، ومطلعها :
وأَطْلَسَ عَسَّالٍ وماكان صاحباً .·. دعوتُ بناري مَوْهناً فأتاني
ورواية الديوان : يصطحبان ، وهي أرجح ؛ لأن رواية الشارح فيها حذفُ صدر الصلة .
انظر : الديوان ٢ / ٨٧٠ ، الكتاب ٢ / ٤١٦ ، معاني القرآن للفرّاء ٢ / ١١١ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ٣٧ ، المقتضب ٢ / ٢٩٤ ، ٣ / ٢٥٣ ، معاني القرآن وإعرابه ١ / ١٤٦ ، الأصول ٢ / ٣٩٧ ، الجمل ٣٦٦ ، شرح السيرافي ٣ / ١٨١ ب ، الشعر ١ / ٣١٦ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٨٤ ، الخصائص ٢ / ٤٢٢ ، التبصرة ١ / ٥٢١ ، الحلل ٤٠١ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٤١ ، ٣ / ٦٣ ، التخمير ٢ / ٢١١ ، شرح المفصل ٤ / ١٣ ، شرح الجمل ١ / ١٨٨ .

(٤) ب : وكذلك .

بابُ (ذَا) الجاري بِمَنْزِلةِ (الّذي) مَعَ (مَا)[١]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في (ذا) الجاري بمنزلةِ (الّذي) مع (مَا) مِمّا لايجوزُ[٢] .

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في (ذا) الجاري بمنزلةِ (الّذي) مع : مَا[٣] ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

ولِمَ لايكونُ بمنزلةِ (الّذي) إلا مع : مَا[٣] ؟ وهل ذلك لأنَّه لما نُقِلَ عن الحاضِرِ المُضَمَّنِ بالإشارةِ إليه في الغائبِ الذي ليس فيه إشارةٌ ؛ احتاج إلى مايُؤْذِنُ بالنَّقْلِ ، و(مَا) تَدْخُلُ في الكلامِ لِتغْييرِ الكلمةِ عن الجِهَةِ التي كانَتْ عليها ، فَدَخَلَتْ لِتُؤْذِنَ بهذا ؟ ولم جازَ مع : ذَا ؟ .

ولِمَ جازَ في (ذَا) مع (مَا) وجهانِ : أحدُهما أنْ تكونَ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ ، والآخَرُ أنْ تكونَ (ذَا) بمنزلة : الّذي[٤] ؟ وهل ذلك لأنَّ التركيبَ بمنزلة اسمٍ واحدٍ ؛ لأنَّ التَّركيبَ يُؤْذِنُ بالنَّقْلِ ، والتَّفصيلُ[٥] بمعنى : الّذي ؛ لِشَبَهِ (ذَا) بالّذي في الإبهامِ ، مع الإيذانِ بالنَّقْلِ إليه ؟ .

وماحُكْمُ قولِه : ماذا رأيتَ ، في الجوابِ ؟ ولِمَ جازَ : مَتاعٌ حَسَنٌ ، ومتاعاً حَسَناً ، وكِلاهما على مُطابقةِ الجوابِ للسُّؤالِ ؟[٦] .

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابُ إجرائهم (ذا) وحدَه بمنزلة (الذي) وليس يكون كالذي إلا مع : ما ومَنْ ، في الاستفهام ، فيكون (ذا) بمنزلة (الّذي) ويكونُ (ما) حرفَ الاستفهام وإجرائهم إيّاه مع (مَا) بمنزلة اسمٍ واحدٍ . انظر : الكتاب ١ / ٤٠٤ - ٤٠٥ (بولاق) ، ٢ / ٤١٦ (هارون) .

(٢) ذكر سيبويه في الباب الوجهين الجائزين في : ماذا ، وبيَّن أدلتهما .

(٣) هذا السؤال عن كلام سيبويه في عنوان الباب . انظر : هـ ١ .

(٤) هذا السؤالُ - أيضاً - عن قول سيبويه المتقدم في ترجمة الباب .

(٥) يريد بالتفصيل أن تكون ما اسم استفهام ، وذَا اسماً موصولاً .

(٦) هذا السؤال عن قول سيبويه : « أما إجراؤهم ذَا بمنزلة الّذي فهو قولك : ماذا رأيتَ ؟ فيقول : متاعٌ حَسَنٌ . . . . وأمَّا إجراؤهم إيّاه مع ما بمنزلة اسمٍ واحدٍ فهو قولك : ماذا رأيتَ ؟ فتقول : خيراً ، كأنك قلت : مارأيت ؟ . ومثل ذلك : ماذا ترى ؟ فتقول : خيراً » . الكتاب ١ / ٤٠٥ (بولاق) ، ٢ / ٤١٧ (هارون) .

وما الشَّاهدُ في قولِ لَبيدِ بنِ ربيعةَ :

أَلا تَسْأَلانِ المرءَ ماذا يُحاوِلُ ∴ أَنَحْبٌ فَيُقْضى أَمْ ضَلالٌ وباطِلُ [1]

ولِمَ رَفَعَ : أَنَحْبٌ ؟.

وماتأويلُ : ﴿ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْۚ قَالُواْ خَيۡرٗاۗ ﴾[2] ، وفي مَوْضعٍ آخَرَ : ﴿ مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ﴾[3] ؟.

ومايَلْزَمُ مِنْ أَنَّ (ذَا) لَغْوٌ ؟ ولِمَ وَجَبَ منه ألاّ يجوزَ قولُ العربِ : عمَّا ذا تَسألُ ؟[4].

وهل يَلْزَمُ لو كانَتْ (ذَا) بمنزلةِ (الَّذي) على كُلِّ وَجْهٍ الرَّفْعُ في الجوابِ ، فكانَ الوَجْهُ : ماذا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قالوا خَيْرٌ ؟[5].

وماالشَّاهدُ في قولِ الشَّاعرِ [6] :

---

(١) مطلع قصيدة من البحر الطويل ، قيلت في رثاء النعمان بن المنذر .
يحاول : يزاول ويعالج، والنحب : النذر ، يقول : أعلى المرء نذرٌ في الاجتهاد في طلب الدنيا ، فهو يسعى في الوفاء بنذره ، أم هذا الفعلُ منه ضلالٌ وباطلٌ . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٤١ .
انظر : الديوان ٢٥٤ ، الكتاب ٢ / ٤١٧ ، معاني القرآن للفراء ١ / ١٣٩ ، الأصول ٢ / ٢٦٤ ، الحلى ١٣٤ ، اللامات للزجاجي ٦٤ ، شرح السيرافي ٣ / ١٨٢ ب ، البغداديات ٣٧١ ، الشعر ٢ / ٣٨٩ ، التبصرة ١ / ٥١٨ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٠٥ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٤٤٤ ، شرح المفصل ٣ / ١٤٩ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٧٤ ب ، ٢١٩ ب ، شرح الكافية ٢ / ٥٨ ، المغني ١ / ٣٠٠ ، الخزانة ٦ / ١٤٥ .

(٢) من قوله تعالى : ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۚ .... ﴾ النحل : ٣٠.

(٣) من قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡ .... ﴾ النحل : ٢٤.

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « فلو كان (ذَا) لغواً لما قالت العرب : عمّا ذا تسأل ؟ ولقالوا : عمّ ذا تسألُ ؟ كأنّهم قالوا : عمّ تسأل ؟ » . الكتاب ١ / ٤٠٥ (بولاق) ، ٢ / ٤١٧-٤١٨ (هارون) .

(٥) ب : خيراً .
والسؤال عن قول سيبويه : « ولو كان (ذَا) بمنزلة (الَّذي) في ذا الموضع ألبتَّةَ لكان الوجهُ في : ماذا رأيتَ ؟ إذا أجاب أنْ يقولَ : خيرٌ » . الكتاب ٤٠٥ (بولاق) ، ٢ / ٤١٨ (هارون) .

(٦) مختلفٌ فيه على النحو الآتي :
أ - قيل : هو المثقِّب العبدي « .... - نحو ٣٥ ق هـ » عائذ من محصَن ، من بني نُكْرَةَ ، يكنى أبا واثلة ، من شعراء البحرين ، وكان في زمن عمرو بن هند . انظر لترجمته : الشعر والشعراء ١ / ٣٩٥ -٣٩٨ ، معجم الشعراء ١٦٧ - ١٦٨ ، والبيت له في : أمالي اليزيدي ١١٦ . ولم يرد في مخطوطات ديوانه فألحقه المحقّق بمفضليته النونية . انظر : الديوان ٢١٣. / =

/ ٨٨ب دَعي ماذا عَلِمْتِ سَأَتَّقيهِ .·. ولكنْ بالمُغَيَّبِ نبِّئيني ؟ (١) .

ولِمَ لايجوزُ (الذي) في هذا الموضعِ (٢) ؟ وهل ذلك لأنَّه بمنزلةِ : اضرِبْ أيَّ رَجُلٍ جاءكَ ، في أنَّه قَدْ عَمِلَ فيه : دَعي ، كما عَمِلَ فيه : اضربْ ؟.

ولِمَ جازَ في : ماذا رأيتَ ، أنْ يكونَ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ ، ويُرْفَعَ الجوابُ في قوله : خيرٌ ؟ وهل ذلك لأنَّه بمنزلةِ : مارأيتَ ؟ ، فيقولُ : خيرٌ ، على معنى الجوابِ ، لاعلى مُطابقةِ السُّؤالِ ؟ (٣) .

وهل مطابقةُ الجوابِ للسُّؤالِ أولى (٤) ؟ ولِمَ جازَ مع الاستغناءِ عَنْهُ بما هو أولى منهُ ؟ وهل ذلك لأنَّه قَدْ لايسْتَغْنَى بهِ ؛ لأنَّه يُريدُ أنْ يَدُلَّه على المعنى مِنْ غَيْرِ أَنْ يكونَ مُجيباً له إمّا لِتَصْغيرِهِ عن أنْ يُجيبَه ، وإمّا لغيرِ ذلك من الأَغْراضِ ، إلا أنَّ هذا عارِضٌ ، والوَجْهُ مُطابقةُ الجوابِ للسُّؤالِ ؟.

/ = ب - مُزرِّد بن ضرار الغطفاني « ... - نحو ١٠ هـ » . أخو الشَّماخ . اسمه يزيد ، ولُقِّب مُزرِّداً لبيتٍ قاله . انظر لترجمته : معجم الشعراء ٤٨٣ - ٤٨٤ ، المذاكرة في ألقاب الشعراء ٢٩ ، ١٣٢ - ١٣٧ . والبيت في : ديوانه ٦٨ .

جـ - سُحيم بن وَثيل الرِّياحي اليربوعيّ « .... - نحو ٦٠ هـ » . شاعرٌ مخضرمٌ ، عدّه ابن سلام في الطبقة الثالثة من الإسلاميين . انظر : طبقات فحول الشعراء ٢ / ٥٧٦ - ٥٨٠ ، الإصابة ٢ / ١١٠ . وقد عزا إليه البيت العينيُّ وعدَّه من أصمعيَّته النُّونية . انظر : المقاصد النحوية ١ / ١٩١ - ١٩٢ .

د - أبو حيَّة النُّميري . والبيت في : شعره ١٧٧ .

(١) من الوافر ، من قصيدة مطلعها ، على أنّ قائله المثقِّب :

أفاطِمُ قَبْلَ بَيْنِك متِّعيني .·. ومَنْعُك ماسألْتُك أنْ تَبيني

انظر : الكتاب ٢ / ٤١٨ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ٦٠ ، ١٨٥ ، معاني القرآن وإعرابه ١ / ٢٨٨ ، شرح السيرافي ٣ / ١٨٣ أ ، التعليقة ٢ / ١١٩ ، المسائل المنثورة ٢١٩ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٠٥ ، شرح الجمل ٢ / ٤٧٩ ، شرح التسهيل ١ / ١٩٧ ، شرح الكافية ٢ / ٥٨ ، الارتشاف ١ / ٥٢٩ ، المغني ١ / ٣٠١ ، شرح شواهد المغني ١ / ١٩١ ، الخزانة ٦ / ١٤٢ .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فالذي لايجوزُ في هذا الموضع » . الكتاب ١ / ٤٠٥ (بولاق) ، ٢ / ٤١٨ (هارون) .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وقد يجوزُ أنْ يقول الرَّجلُ : ماذا رأيتَ ؟ فيقول : خيرٌ ، إذا جعل ما وذا اسماً واحداً ، كأنّه قال : مارأيتُ خيرٌ ، ولم يُجبه على : رأيتَ » . الكتاب ١ / ٤٠٥ (بولاق) ، ٢ / ٤١٨ (هارون) .

(٤) هذا السؤالُ عن قول سيبويه : « ومثلُ ذلك قولُهم في جواب : كيف أصبحتَ ؟ فيقول : صالحٌ ، وفي : مَنْ رأيتَ ؟ فيقول : زيدٌ ، كأنّه قال : أنا صالحٌ ، ومَنْ رأيتَ زيدٌ . والنَّصبُ في هذا الوجهُ ؛ لأنَّه الجوابُ ، على كلامِ المخاطب ، وهو أقربُ إلى أنْ تأخذَ به » . الكتاب ١ / ٤٠٥ (بولاق) ، ٢ / ٤١٨ - ٤١٩ (هارون) .

وهل يجوزُ في جوابِ : مَنْ الذي رأيتَ ، أنْ تقولَ : زيداً ؟ ولِمَ جازَ ذلك مع أنَّ صِلَةَ (الَّذي) لايَعْمَلُ فيما هو خارِجٌ عن الصِّلَةِ من كلامِ المُجيبِ ؟ وهل ذلك لأنَّه بمنزلةِ قولِهِ : رأيتُ زيداً ؛ إذْ قَدْ فُهِمَ أنَّ السَّائلَ يَطْلُبُ البيانَ عَنْ هذا المعنى ؟ [1] .

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وقد يجوز أن تقول إذا قلتَ مَنْ الذي رأيتَ : زيداً ؛ لأنَّ هاهنا معنى فعلٍ ، فيجوز النَّصبُ هاهنا كما جاز الرَّفْعُ في الأوَّلِ » . الكتاب ١ / ٤٠٥ - ٤٠٦ (بولاق) ، ٢ / ٤١٩ (هارون) .

الجوابُ عن البابِ الأوّلِ [(١)]:

الذي يجوزُ في (مَنْ) التي يَصْلُحُ أنْ يعودَ إليها ضميرُ الاثْنَيْنِ والجميعِ [(٢)] إجراؤها[(٣)] على ذلك بصيغةٍ [(٤)] واحدة ؛ لأنَّها مُبْهَمةٌ تَحْتَمِلُ أنْ تُحْمَلَ على التَّأْويلِ ؛ تارةً على اللَّفظِ ، وتارةً على المعنى ؛ وذلك لأنَّ لَفظَها لَفْظُ الواحِد ، وهي على احتمالِ الوجوهِ في المعنى[(٥)] .

ولايجوزُ في نظيرِها من الأسماءِ ؛ إذ[(٦)] كانَتْ مُوضَّحَةً مثْلُ هذا ؛ لأنَّه لايَصْلُحُ أنْ يُوجَّهَ على جهَةِ الظَّنِّ مع وجودِ العِلْمِ ، فالمُبْهَمُ يجوزُ فيه الوجوهُ المُخْتَلِفَةُ كما لايجوزُ مع العِلْمِ ؛ فلهذا جاز[في][(٧)] : (مَنْ) ضميرُ الواحدِ والاثْنَيْنِ والجميعِ [(٢)] ، ولَمْ يَجُزْ في : رَجُلٍ ؛ لأنَّه لَمْ يُوضَعْ على الإبْهامِ الذي يَحْتَمِلُ هذه الوجوهَ .

والمُبْهَمُ / ٨٨ب نظيرُه من الأُمورِ المعروفةِ حَمَلُ أَحْكامِ الإنْسانِ على ظاهرِ حالِه في الإسلامِ ؛ لأنَّه بمنزلةِ المُبْهَمِ في احْتمالِ باطنه للوجوه ؛ إذْ يَحْتَمِلُ أنْ يكونَ في باطنه مُؤْمناً ، ويَحْتَمِلُ أنْ يكونَ كافراً مُغْتالاً للإسلام ، ويَحْتَمِلُ أنْ يكونَ كافراً غَيْرَ مغتالٍ للإسلام ، إلاّ أنَّه[(٨)] إذا اسْتَبْهَمَتْ حالُه ؛ حُمِلَ أَمْرُه على الظّاهرِ في

---

(١) يعني باب مَنْ التي يصلح أن يعود إليها ضميرُ الاثنينِ والجميعِ .
(٢) ب : والجمع .
(٣) أ ، ب : وإجراؤها .
(٤) ب : لصيغة .
(٥) قال ابن الشجري : « (مَنْ) لفظةٌ مُوغلةٌ في الإبهام ، تقع لشدَّة إبهامها على الواحد المذكَّر والمؤنَّث ، وعلى الاثنين ، وعلى الجماعة ذكوراً ، والجماعة إناثاً ، فعَوْدُ الضَّمير إليها مفرداً مذكَّراً حملٌ على اللَّفظ ، وعَوْدُه مؤنَّثاً أو مثنًى أو مجموعاً ؛ على المعنى » . الأمالي الشجرية ٢ / ٤٠ .
وانظر : المقتضب ٢ / ٢٩٤ ، ٣ / ٢٥٢ - ٢٥٣ ، معاني القرآن وإعرابه ١ / ١٤٦ ، شرح السيرافي ٣ / ١٨١ب ، التبصرة ١ / ٥٢٠ - ٥٢١ ، التخمير ٢ / ٢١١ ، شرح المفصل ٤ / ١٣ ، شرح الجمل ١ / ١٨٨ .
(٦) ب : إذا .
(٧) ساقط من : ب .
(٨) معادة في : ب .

المُناكَحة والموارَثة والذَّبيحة ، وغير ذلك من الأمورِ ، وإذا ظَهرتْ حالُه في الكُفْرِ الذي يُبْطِنُه ؛ لَمْ يجُزْ شيءٌ من ذلك [١] .

فَقَدْ جاء في القُرآنِ : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾ ، وفي مَوْضعٍ آخَرَ : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ﴾ بالحَمْلِ تارةً على اللَّفظِ ، وتارةً على المعنى [٢] .

وكذلكَ سبيلُ التَّأْنيثِ والتَّذكيرِ في قولِه جَلَّ وعزَّ : ﴿ وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا ﴾ قُرِئَ بالياءِ والتَّاءِ . فالياءُ على اللَّفْظِ ، والتَّاءُ على المعنى [٣] .

تَمَّ الجُزْءُ الحادي والثَّلاثُونَ ، يتلوه الثَّاني والثَّلاثُونَ : والدَّليلُ على أنَّ لَفْظَ (مَنْ) لَفْظُ التَّوحيدِ .

والحمدُ للَّه ربِّ العالَمينَ .

---

(١) بعدها في ب : الأمور .

(٢) ذكر السيرافي أنّ أكثر مافي القرآن من هذا النحو الحملُ على لفظ مَنْ . انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٨١ ب ، وانظر : معاني القرآن للفراء ٢ / ١١٠ ، المقتضب ٢ / ٢٩٤ ، التبصرة ١ / ٥٢١ ، الأمالي الشجرية ٣ / ٦٣ ، شرح المفصل ٤ / ١٣ ، شرح الجمل ١ / ١٨٨ .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٤١٥ ، معاني القرآن للفرّاء ٢ / ١١١ ، المقتضب ٣ / ٢٥٣ ، التبصرة ١ / ٥٢١ ، شرح المفصل ٤ / ١٤ .

الجُـزْءُ الثَّاني والثّلاثُونَ مِنْ شَرْحِ كتاب سِيْبَويه ، إملاءُ أبي الحَسَنِ عليِّ بن عيسى النَّحويِّ .

بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمِ الرَّحيم ، وبِهِ الإعانةُ .

والدَّليلُ على أنَّ لَفْظَ (مَنْ) لَفْظُ التَّوحيدِ أنَّه لاعلامةَ فيها للجَمْعِ من بناءِ تكسيرٍ، أو زيادةٍ لِجَمْعِ السَّلامةِ .

وكذلك لَفْظُها لَفْظُ التَّذكيرِ ؛ لِخُلُوِّها مِنْ[1] علامةِ التَّأنيث .

و (أيٌّ) تَجْري في هذا مَجْرى (مَنْ) ؛ لأنَّها / ١٨٩أ - وإنْ كانَتْ للتَّفْصيلِ - ففيها إبهامٌ ؛ لاقتضائها البيانَ من المُجيبِ ، فتقولُ على هذا : أيُّهنَّ كانت أمَّك ؟ و أيُّهن كانَ أمَّك ؟ وأيُّهم يَجلِسُونَ إليك ؟ وأيُّهم يَجْلِسُ إليك ؟ . كُلُّ ذلك جائزٌ حَسَنٌ[2] .

وقال[3] الفرَزْدَقُ :

تَعالَ فإنْ عاهَدْتَني لاتَخونُني . ّ. نَكُنْ مِثْلَ مَنْ ياذئْبُ يَصْطَحِبانِ[4]

وإنَّما جازَ هذا في (مَنْ) ، ولَمْ يَجُزْ في (الّذي) كما جازَ في : مَنْ ؛ لأنَّ الّذي صِفَةٌ تَتبَعُ الموصوفَ في توحيدِه وتَثْنيته وجَمْعه ؛ فلذلك جازَ : اللّذانِ ، والّذينَ ، [والّتي][5] في تأنيثه على المعنى ، ولَمْ يَكُنْ لـ : مَنْ مِثْلُ هذا .

(١) ب : عن .
(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٤١٥ ، المقتضب ٢ / ٣٠٢ . وانظر ماتقدم في ص : ٧٢٤ .
(٣) ب : وقد قال .
(٤) تقدم مخرجاً في ص : ٧٥٣ .
(٥) تكملة يقتضيها السياق .

والجوابُ [١] عن البابِ الثاني [٢] :

الذي يجوزُ في (ذَا) الجاري بمنزلةِ (الَّذي) مع (مَا) إجراؤه على وَجْهَيْنِ :
أنْ يكونَ مع (مَا) بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ ، كأنَّك قُلْتَ : أيُّهم [٣] .

والوَجْهُ الآخَرُ : أنْ يكونَ (مَا) مُنْفَصِلاً منْ : ذَا ، و(ذَا) بمنزلةِ : الَّذي ، كأنَّك قُلْتَ : ما الذي [٤] .

ولايجوزُ في (ذَا) أنْ يكونَ بمنزلةِ (الَّذي) إلا مع : مَا [٥] ؛ لأنَّه لما نُقِلَ عن الحاضرِ إلى الغائب ، وعن المُشارِ إليه إلى المدلولِ عليه منْ غيرِ تلك الجِهَةِ ، وهو دليلٌ بالصِّلةِ ؛ احتاج إلى مايُؤْذِنُ بذلك ، فأتي بِمَا ؛ لأنَّها تُغَيِّرُ حالَ الكَلمَةِ عمَّا كانَتْ عليه قبلُ ، كما غَيَّرت : حيثُما ، وإذْ ما إلى الجزاءِ ، ولَمْ يكُنْ يجوزُ قبلُ ، وكما غَيَّرتْ : كأنَّما ، و إنَّما إلى اسْتِئْنافِ الكلامِ بَعْدَها [٦] ، ولم يَكُنْ يجوزُ قبلُ .

وجازَ أنْ يكونَ مع (مَا) بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ ؛ للإيذانِ بأنَّها قَدْ انْتَقَلَ حُكْمُها عمَّا كانَتْ عليه قَبْلُ .

وجازَ أَنْ تكونَ بمعنى : الّذي ؛ لأنَّها تُشْبِهُها في الإبْهامِ ، مع الدَّليلِ الذي دَلَّ على انْتِقالِ حُكْمِها .

---

(١) ب : الجواب ، دون الواو .

(٢) يعني باب (ذَا) الجاري بمنزلة الّذي مع : مَا .

(٣) إذا جُعلت (ماذا) بمنزلة اسم واحد جاز أنْ تأتي اسم استفهام واسماً موصولاً ، وأجاز الفارسي أنْ تكون نكرة موصوفة . انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٨٢ ب - ١٨٣ أ ، المسائل المنثورة ٢١٩ ، شرح التسهيل ١ / ١٩٦ - ١٩٧ ، الارتشاف ١ / ٥٢٨ - ٥٢٩ ، المغني ١ / ٣٠١ .

(٤) انظر الوجهين في : الكتاب ٢ / ٤١٦ - ٤١٧ ، معاني القرآن للفرّاء ١ / ١٣٨ - ١٣٩ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ٦٠ ، معاني القرآن وإعرابه ١ / ٢٨٧ - ٢٨٨ ، الأصول ٢ / ٢٦٣ - ٢٦٤ ، البغداديات ٣٧١ ، التبصرة ١ / ٥١٨ - ٥٢٠ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٤٤٣ - ٤٤٤ ، شرح المفصل ٣ / ١٤٩ ، شرح الجمل ٢ / ٤٧٨ ، الارتشاف ١ / ٥٢٨ .

(٥) وتكون كذلك مع : مَنْ ، خلافاً لابن الأنباري . انظر : الكتاب ٢ / ٤١٦ ، معاني القرآن للفرّاء ١ / ١٣٨ ، ٣ / ١٣٢ ، شرح التسهيل ١ / ١٩٦ ، الارتشاف ١ / ٥٢٨ .

(٦) انظر : الكتاب ٢ / ٤١٨ ، الأصول ٢ / ٢٦٤ ، شرح السيرافي ٣ / ١٨٢ ب - ١٨٣ أ ، شرح المفصل ٣ / ١٤٩ .

وإذا قال القائلُ : ماذا رأيتَ ؟ فجوابُه يَحتَمِلُ وَجْهَيْنِ : أنْ تقولَ : متاعٌ حَسَنٌ ، ومتاعاً حَسَناً ، وكلاهُما على مُطابَقَةِ الجوابِ للسُّؤالِ (١) .

وقال لَبيدُ بنُ رَبيعةَ :

أَلا تَسْأَلانِ المرءَ ماذا يُحاوِلُ .·. أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أَمْ ضَلالٌ وباطِلُ (٢)

فهذا شاهدٌ في أنَّها مع (مَا) بمنزلةِ : الَّذي (٣) ؛ لرَفْعِه : أَنَحْبٌ (٤) .

ولو كانَتْ (ذَا) لَغواً / ٨٩ب ؛ لكانَت العربُ تقولُ : عمَّ ذا تَسْأَلُ ؟ ، وكلامُها : عمّا ذا تَسْأَلُ ؟ ، وفيه دليلٌ على أنَّ (ذَا) لَيْسَتْ لَغْواً ؛ دُخولُها كخروجِها (٥) .

ولو كانَتْ بمَعْنى (الَّذي) على كُلِّ وَجْهٍ ؛ لَمْ يَحْسُنْ في ﴿ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۚ قَالُواْ خَيۡرٗاۗ ﴾ [النَّصْبُ](٦) ، ولكانَ وَجْهُ الكلامِ الرَّفْعَ (٧) .

وقال الشّاعرُ :

دَعي ماذا عَلِمْتِ سَأَتَّقيهِ .·. ولكنْ بالمُغَيَّبِ نَبِّئيني (٨)

---

(١) إذا رُفع فمَا وحدها اسم استفهام ، وذَا اسم موصول ، وهما مبتدأ وخبر ، وإذا نصب فماذا كلُّها اسمُ استفهامٍ في موضع نصب ؛ لأنَّها مفعول رأى . انظر : الكتاب ٢ / ٤١٧ ، شرح السيرافي ٣ / ١٨٢ب - ١٨٣أ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٤٤٣ - ٤٤٤ ، شرح التسهيل ١ / ١٩٦ - ١٩٧ ، الارتشاف ١ / ٥٢٩ .

(٢) تقدَّم تخريجه في ص : ٧٥٥ .

(٣) لايريد أنّ ماذا كلَّها بمنزلة الّذي ، وإنّما مراده أنّ (ذا) جاءت اسماً موصولاً بعد : ما .

(٤) وجه الاستدلال أنّ (نَحْبٌ) بدلٌ من مَا ، فرفعُه دليلٌ على أنّها في موضع رفعٍ بالابتداء ، وذَا خبرها ، ولو نصب (نحبٌ) لدلّ ذلك على أنَّ ماذا بمنزلة اسمٍ واحدٍ في موضع نصب ، مفعول يُحاول . انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٨٢ ب ، الشعر ٢ / ٣٨٩ - ٣٩٠ ، شرح الجمل ٢ / ٤٧٩ ، شرح التسهيل ١ / ١٩٦ -١٩٧ ، المغني ١ / ٣٠٠ .

(٥) قال السيرافي : « ذَا لو كانت زائدةً لوجب أنْ يقال : عمّ ذا تسأل ؟ كما يُقال : عمّ تسألُ ؟ فيسقطَ ألفُ (مَا) حين دخل عليه حرف الجر » . شرح السيرافي ٣ / ١٨٢ب ، وانظر : الكتاب ٢ / ٤١٧-٤١٨ ، الأصول ٢ / ٢٦٤ ، البغداديات ٣٧١ ، شرح المفصل ٣ / ١٥٠ ، الارتشاف ١ / ٥٢٨ .

(٦) تكملة يقتضيها السياق .

(٧) انظر : الكتاب ٢ / ٤١٨ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ٦٠ .

(٨) تقدَّم مخرجاً في ص : ٧٥٦ .

فـ (الَّذِيْ) لايَصْلُحُ في هـذا [١] ؛ لأنَّ (دَعِيْ) لايُعلَّقُ كـمـا لايُعلَّقُ : اضْرِبي ، فـإنَّمـا هُوَ بمنزلةِ قـولك : اضْربي أيَّ رَجُلٍ جـاءك ، ودَعي أيَّ شيءٍ عَلِمْتِ ،على [أنَّ] [٢] (أيَّ) موصولةٌ يَعْمَلُ فيها ماقَبْلَها [٣] ، وليست استفهاماً مُعلَّقةً ؛ لأنَّ (دَعِيْ) مِن الأَفْعالِ التي لاتُعلَّقُ .

ويجوزُ أنْ تقـولَ : ماذا رأيتَ ؟ على تقـديرِ : ما الذي رأيتَ ؟ ، فتقولَ : خيراً ، وليس بالوَجْهِ ؛ لأنَّ مطابقَةَ الجوابِ للسُّؤالِ أولى [٤] .

ولكنْ قد يجوزُ مثلُ هذا إذا كـان لـلسَّائلِ غَرَضٌ عَنْ جوابِ هذا السُّؤالِ ، فَيَبْدأُ بالإخبـارِ ؛ لِيُعْلِمَ الحاضِرِيْنَ ، ولايكونُ مُجيباً ، ولاكـلامُه دليـلاً على الجوابِ ؛ لأنَّه إنَّما يكونُ مُجيباً إذا دَلَّ كلامُه على الجوابِ وفِعْلُه ؛ من أَجْلِ أنَّه سَأَلَه عَنْ هذا المعنى .

وقد يجوزُ أنْ يقولَ : ماذا رأيتَ ؟ على تقديرِ : أيُّهم رأيتَ ؟ ، فتقول : خيرٌ ، بالرَّفْعِ على غيرِ مُطابَقَةِ الجوابِ للسُّؤالِ [٥] ، كـمـا أنَّه إذا نَصَبَ في الوَجْهِ الأوَّلِ [٦] ؛ فهـو على ذلكَ ، وحَسُنَ هذا للغَرَضِ الـذي بيَّنا ، ولـم يَكُنْ من بابِ مـايُسْتَغْنَى عَنْهُ بما هو أولى [٧] .

---

(١) يريد أنّ ماذا كلّها بمنزلة الذي ، ولايصلح أنْ تجعل ما استفهاماً ، وذا وحدَها اسماً موصولاً . وانظر : الكتاب ٢ / ٤١٨ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ٦٠ ، معاني القرآن وإعرابه ١ / ٢٨٨ ، شرح السيرافي ٣ / ١٨٣ أ ، البغداديات ٣٧٢ - ٣٧٧ .

(٢) تكملة يقتضيها السياق .

(٣) خالف الفارسيُّ وابن عصفور في توجيه البيت ، فذهب الفارسي إلى أنّ ماذا نكرة موصوفة ، وذهب ابن عصفور إلى أنّ ما اسم استفهام ، وذا اسم موصول ، وهما مبتدأ وخبر ، وقد علّقت ما الفعلَ عن العمل . انظر : المسائل المنثورة ٢١٩ ، شرح الجمل ٢ / ٤٧٩ ، المغني ١ / ٣٠١ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٤١٨ - ٤١٩ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ٦٠ ، شرح السيرافي ٣ / ١٨٣ أ ، شرح الجمل ٢ / ٤٧٨ ، المغني ١ / ٣٠٠ .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٤١٨ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ٦٠ .

(٦) يريد بالوجه الأول أن تكون ما اسم استفهام ، وذا اسماً موصولاً .

(٧) بيّن الشارح في أبواب الضمير الأصل الذي يُصدر عنه في باب الاستغناء . انظر ماتقدم في ص : ٦٢٧ .

بابُ الاسْتِفْهامِ الذي تَلْحَقُه الزِّيادةُ للإنْكارِ[١]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في الاسْتِفْهامِ الذي تَلْحَقُه الزِّيادةُ للإنْكارِ ممّا لايجوزُ[٢] .

مسائل هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في الاسْتِفْهامِ الذي تَلْحَقُه الزِّيادةُ للإنْكارِ ؟ وما الذي لايَجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

ولِمَ لايجوزُ - إذا وُصِلَ بيا فتى - لَحاقُ الزِّيادةِ للإنْكارِ ؟[٣] .

ولِمَ وَجَبَ أنْ تكونَ الزِّيادةُ مِنْ حروفِ / ٩٠أ المدِّ واللِّينِ تابعةً للحركةِ الَّتي قَبْلَها ؟[٤] .

ولِمَ إذا كانَ قَبْلَها ساكنٌ ؛ صارت ياءً ؟ وهل ذلك لأنَّ السَّاكِنَ يَتَحرَّكُ بالكَسْرِ ؛ لالتقاءِ السَّاكنَيْنِ ؟[٥] .

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابُ ماتلحقُه الزِّيادةُ في الاستفهامِ إذا أنكرتَ أنْ تُثبت رأيه على ماذَكَر أو أنكرتَ أنْ يكونَ رأيُه على خلاف ماذكر . انظر : الكتاب ١ / ٤٠٦ (بولاق) ، ٢ / ٤١٩ (هارون) .

(٢) تحدَّث سيبويه في الباب عن حرف الإنكار ، فذكر سبب لحاقه ، وبيَّن حكمه إذا كان ماقبله مضموماً أو مفتوحاً أو مكسوراً أو ساكناً ، وذكر من الساكن التنوين ، وبيَّن الحكمَ إذا دخل على مُتعاطفين ، كما تحدَّث عن امتناع لحاقه في الوصل ، ثم حكى عن بعض العرب زيادة إنْ بين الاسم وحرف الإلحاق ، ووجَّه هذه اللغة ، ونظَّر لها ، كما ذكر أنَّ زيادة حرف الإلحاق ليست لازمة ، وغير ذلك .

(٣) هذه المسألة لم يذكرها سيبويه في مطلع الباب ، وإنَّما ذكرها في وسطه ، فقال : « وإنْ قُلْتَ : أزيداً يافتى ؛ تركتَ العلامةَ ....» . الكتاب ١ / ٤٠٦ (بولاق) ، ٢ / ٤٢٠ (هارون) .
وسيعيدها الشارح حيثُ ذكرها سيبويه .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فالزِّيادةُ تَتْبَعُ الحرفَ الذي هو قبلَها ، الذي ليس بينَه وبينَها شيءٌ ، فإنْ كان مضموماً فهي واوٌ ، وإنْ كان مكسوراً فهي ياءٌ ، وإنْ كان مفتوحاً فهي ألفٌ » . الكتاب ١ / ٤٠٦ (بولاق) ، ٢ / ٤١٩ (هارون) .

(٥) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وإنْ كان ساكناً تحرَّك ؛ لئلا يَسْكُن حرفان ، فيتحرَّكُ كما يتحرَّكُ في الألف واللاّم السَّاكنُ مكسوراً ، ثم تكونُ الزِّيادةُ تابعةً له » . الكتاب ١ / ٤٠٦ (بولاق) ، ٢ / ٤١٩ (هارون) .

ولِمَ جازَ في الإنكارِ وجهانِ : أنْ يكونَ رأيُه على ماذُكِرَ ، أو على خلافِ ماذُكِرَ ؟ وأيُّهما أَظْهَرُ ؟ [١].

ومـاحُكْمُه إذا قال : هذا عُمَرُ[٢] ، أو قال : رأيت عُمَرَ ، أو قال : مررتُ بالرَّجلِ ؟ [٣].

ولِمَ وَجَبَ فيه : أعُمَرُوه ، وأعُمَراه ، وآلرَّجُليه ؟.

وماحُكْمُه إذا قال : رأيتُ زيداً ؟ ولِمَ وَجَبَ فيه : أَزَيْدَنيه ، وفي الرَّفع : أزيدُنيه ، وفي الجرِّ : أَزَيْدنيه[٤] ؟ وهل ذلك لأنَّ إشباعَ الحركةِ مع الوَقْفِ على الهاءِ يَدُلُّ على أنَّ الإنكارَ لما ذَكَرَه المتكلِّمُ ، لالغيره ؛ لما فيه منْ موافقته في إعرابه ، إلا أنَّه على جهةِ إشباعِ الحركةِ ؛ لِيُؤْذِنَ بمعنى الإنكارِ ؛ إذ الإنكارُ كالجَحْدِ في اقتضاءِ الزِّيادةِ ، فَدلَّت الزِّيادةُ على الإنكارِ ، ودَلَّ موافقتُها في الإعرابِ أنَّه إنكارٌ لما ذُكِرَ ، لا لغيره مما يُسْتَأْنَفُ ؟.

ولِمَ احْتَمَلَ الاستفهامُ - إذا قال القائلُ : أَتَعْرِفُ[٥] زيداً ؟ - أنْ يقولَ : أَزَيْدَنيه ، فيُنْكِرَ عليه وهو مُسْتَفْهِمٌ لم يَدَّعِ شيئاً ؟ وهل ذلك لأنَّه لاينبغي أنْ يَجْهَلَ مثلَ هذا ، فَيَسْتَفْهِمُ عنه بالإنكارِ أنْ يَذْهَبَ عليه مثْلُ هذا ، إمّا في أنَّه يَعْرِفُه إذا كانت الحالُ مَشْهورةً بذلك ، أو يكونُ مشهوراً بِضَعَةٍ وسُقوطٍ ، ليس مثلُه مما ينبغي أنْ يُعْرَفَ ؟[٦].

---

(١) هذه المسألة ذكرها سيبويه في ترجمة الباب . انظر الصفحة السابقة هـ ١ .

(٢) أ ، ب : عمرٌو ، عَمْراً ، والصواب ما أثبتُّه ،

(٣) هذان المثالان لم يردا في طبعتي بولاق وهارون ، ولافي نسخة السيرافي .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « فإنْ ذكر الاسمَ مجروراً جَرَرْتَه ، أو منصوباً نصبتَه ، أو مرفوعاً رفعتَه ، وذلك قولك إذا قال رأيتُ زيداً : أزيدَنيه ؟ وإذا قال مررتُ بزيد : أزيدنيه ؟ وإذا قال هذا زيدٌ : أزيدُنيه ؟ لأنَّك إنَّما تسألُه عمّا وَضَعَ كلامَه عليه » . الكتاب ١ / ٤٠٦ (بولاق) ، ٢ / ٤٢٠ (هارون) .

(٥) معادٌ في : ب .

(٦) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وقد يقولُ لك الرجلُ : أَتَعْرِفُ زيداً ؟ فتقولُ : أَزَيْدَنيه ؟ إمّا منكراً لرأيه أنْ يكونَ على ذلك ، وإمّا على خلاف المعرفة » . الكتاب ١ / ٤٠٦ (بولاق) ، ٢ / ٤٢٠ (هارون) .

وما الشَّاهدُ في قولِ أعرابيٍّ مِنْ أَهْلِ البادية - لمّا قيلَ لَهُ : أَتخرُجُ إنْ أَخصَبَت البادِيةُ - : أنا إنيه ، مُنْكِراً لرأيه أنْ يكونَ على خلافِ الخروجِ ؟ ولِمَ أَلْحَقَ الزِّيادة (إنْ) على هذه الجهَة ؟ [١].

وما الإنكارُ إذا قال القائلُ : قَدْ قَدِمَ زيدٌ ، فقلتَ : أَزَيْدُنيه ؟ ولِمَ جازَ أنْ يكونَ إنكاراً لقُدومه ، وإنكاراً لانتفاءِ قُدومه ؟ [٢].

وما الإنكارُ إذا قال : لقيتُ زيداً وعَمْراً ، فقلتَ : أزيداً وعَمْرَنيه ؟ [٣] ولِمَ لَحقَت العلامةُ الثَّاني دونَ الأوَّلِ ؟ وهل ذلك لأنَّ الأوَّلَ يَسْتَغْني بالإعرابِ الذي فيه على جِهَةِ / ٩٠ب موافقة ماتقدَّم ذِكْرُه ، وليس كذلك الثَّاني ؛ لأنَّه لايُوقَفُ على الإعرابِ ، فاجتُلِبَ له الزِّيادةُ ، واستُغْني بذلك عن لحاقها في وَسَطِ الكلامِ ؟.

وما استفهامُ الإنكارِ إذا قال : ضربتُ عُمَرَ ؟ ولِمَ جاز : أَضَرَبْتَ عُمَراه ، وأعُمَراه ، فهلا استَغْنَى بإعادةِ الفعْلِ عن العلامةِ [٤] ؟ وهل ذلك لأنَّه توَهَّمَ أنْ يكونَ

---

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وسمعنا رجلاً من أهل البادية قيل له : أتخرُجُ إنْ أَخصَبَت البادية ؟ فقال : أنا إنيه ؟ مُنكراً لرأيه أنْ يكون على خلاف أنْ يخرجَ » . الكتاب ١ / ٤٠٦ (بولاق) ، ٢ / ٤٢٠ (هارون) .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ويقولُ : قد قَدِم زيدٌ ، فتقول : أَزَيْدُنيهْ ؟ غيرَ رادٍّ عليه ، متعجِّباً أو منكراً عليه أنْ يكون رأيُه على غير أنْ يَقْدَمَ ، أو أنكرت أن يكونَ قَدِم فقلت : أَزَيْدُنيهْ ؟ » . الكتاب ١ / ٤٠٦ (بولاق) ، ٢ / ٤٢٠ (هارون) .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فإنْ قُلْتَ مجيباً لرجلٍ قال : قد لقيتُ زيداً وعمراً ، قُلتَ : أزيداً وعَمْرَنيهْ ؟ تجعلُ العلامةَ في منتهى الكلام » . الكتاب ١ / ٤٠٦ (بولاق) ، ٢ / ٤٢٠ (هارون) .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ألا ترى أنّك تقول إذا قال ضَرَبْتُ عُمَرَ : أضربتَ عُمَراه » . الكتاب ١ / ٤٠٦ (بولاق) .

وقد أثبتُّ مافي بولاق لموافقته ماذكره الشارح ، ولما في : الأصول ٢ / ٣٩٨ ، التعليقة ٢ / ١٢١ .

وفي شرح السيرافي ٣ / ١٨٤أ جاء النّص هكذا : « ألا ترى أنّك تقول إذا قال ضربتُ عَمْراً : أضربتَ عَمْرَنيه ؟ » على أنّ العلم عَمْرٌو . وهو مستقيم ؛ لأنّ عمراً مصروف ، فإذا لحقه حرف الإنكار كُسر التنوين ؛ لئلا يلتقي ساكنان ، وصار حرف الإنكار الياءَ تبعاً للكسرة .

أما في طبعة هارون ٢ / ٤٢٠ ، فقد جاء النّص هكذا : « ألا ترى أنّك تقولُ إذا قال : ضربتُ عَمْراً : أضربتَ عَمْراه ؟ » على أنّ العلم عَمْرو ، وحرف الإنكار الألف ، وهذا سهوٌ من الأستاذ عبدالسلام - رحمه الله ؛ كفاء أياديه على تُراث الأمّة - ذلك أن عَمْراً مصروف ، فإذا لحقه حرف الإلحاق كُسر التنوين ، وتبعته الياءُ للإنكار، كما تقدّم ، وإنّما يكون حرف الإنكار الألف إذا دخل على عُمَرَ في حالة النصب والجر ؛ لأنّ آخرَه فتحةٌ من غير تنوين ، فيتبعها حرف الإلحاق . انظر : التعليقة ٢ / ١٢١ - ١٢٢ .

مُسْتَثْبِتاً لامنكراً ، فاحتاج إلى العلامة ؛ لأنَّها تَتضَمَّنُ الإنكارَ ، وأنَّه لما ذُكِرَ ، وإعادةُ (ضَرَبْتَ) لاتَدلُّ إلاّ أنَّه لما ذُكِرَ فقط ، منْ غيرِ إنْكارٍ ؟ .

وما استفهامُ الإنكارِ إذا قال : ضربتُ زيداً الطَّويلَ ؟ ولِمَ وَجَبَ فيه : أزيداً الطَّويلاه ، بلَحاقِ العلامةِ في الصِّفَةِ دُونَ الاسْمِ ؟ [(١)] .

ولِمَ إذا قال : أزيداً يافتى ، تَرَكَ العلامَةَ ؟ فما نظيرُها منْ تركِها في : مَنَا ، ومَني ، ومَنُوْ ، حين قُلْتَ : يافتى ؟ وهل ذلك لأنَّك أَخْرَجْتَه بيافتى عن حدِّ الحكايةِ ؟[(٢)] .

ولِمَ كانَتْ صِلَةُ الكلامِ تَمْنَعُ العلامةَ ؟ وهل ذلك لأنَّ مَوْضِعَ هذه الزِّيادة في آخرِ الكلامِ ؛ ليُؤذِنَ بالإنكارِ أو الحكايةِ بَعْدَ تمامِ الكلامِ ؛ لأنَّها لاتكونُ قَبْلَ التَّمامِ ؟ [(٣)] .

وما استفهامُ الإنكارِ إذا قال : رأيتُ عُثْمانَ ، أو مررتُ بعُثْمانَ ، أو رأيتُ حذامِ ، أو هذا عُمَرُ ؟ فَلِمَ وَجَبَ في جميعِ ذلك أنْ تكونَ الحركةُ عليها تجري الزِّيادةُ ؟[(٤)] .

ومانظيرُه مِنْ قولِهم : واغلامَهُمُوه ، في الزِّيادة التّابعةِ ؟ [(٥)] ولِمَ تَبِعَتْ في

---

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وإنْ قال : ضربتُ زيداً الطَّويلَ ؛ قُلت : أزيداً الطَّويلاه ؟ تجعلُها في منتهى الكلام » . الكتاب ١/ ٤٠٦ (بولاق) ، ٢/ ٤٢٠ (هارون).

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وإنْ قُلْتَ : أزيداً يافتى ؟ تركتَ العلامةَ كما تركتَ علامة التأنيث والجمعِ وحرفَ اللّين في قولك : مَنَا ومَني ، ومَنُوْ ، حين قلت : يافتى .... » إلى قوله : « فكذلك هو هاهنا يمنعُ كما يمنعُ ماكان في كلام المسؤولِ العلامةَ من الأوّل » . الكتاب ١/ ٤٠٦ (بولاق) ، ٢/ ٤٢٠ - ٤٢١ (هارون).

(٣) هذه المسألة قد أشار إليها سيبويه في أكثر من موضع ، منها قوله السابق في هـ ١ : « تجعلُها في منتهى الكلام » . وقوله - أيضاً - في هـ ٢ : « كما يمنع ماكان في كلام المسؤول العلامةَ من الأوّل » . وقوله : « فصار هذا بمنزلة الطَّويل حين منع العلامة زيداً كما مَنَعَ مَنْ ماذكرتُ لك ، وهو كلام العرب » . الكتاب ١/ ٤٠٦ (بولاق) ، ٢/ ٤٢١ (هارون).

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وممّا تُتْبعه هذه الزيادة من المتحرّكات كما وصفتُ لك قولُه : رأيتُ عُثمانَ ، فتقولُ : أعُثْمانَاه ؟ ومررتُ بعثمانَ ، فتقول : أعُثْمانَاه ؟ ومررتَ بحُذَامِ ، فتقول : أحَذاميه ؟ وهذا عُمَرُ ، فتقول : أعُمَرُوه ؟ فصارت تابعةً » . الكتاب ١/ ٤٠٦ (بولاق) ، ٢/ ٤٢١ (هارون).

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فصارت تابعةً كما كانت الزِّيادةُ التي في : واغُلامَهُوه ، تابعةً » . الكتاب ١/ ٤٠٦ (بولاق) . ٢/ ٤٢١ (هارون) .

النُّدبةِ المُضمَرَ خـاصَّةً ، وتَبِعَتْ في الإنْكارِ المُظْهَرَ والمُضْمَرَ ؟ وهل ذلك لأنَّهـا في النُّدبة لمَدِّ الصَّوت مِنْ غيرِ إلباسٍ في تثنيةٍ ولاجمعٍ ، ولاتأنيثٍ ولاتذكيرٍ ، فمدُّ[1] الصَّوتِ يَسْلَمُ من هذا كُلِّه في المُظْهَرِ ، ولايَسْلَمُ في المُضْمَرِ ، فاحتاج إلى الإتباع في المُضْمَرِ ، واستَغْنَى عنه في المظهر ، وأمّا زيادةُ الإنكارِ فهي لِتَدُلَّ على معنى الإنكارِ لما ذُكِرَ ، وتلك في النُّدبةِ لمدِّ الصَّوتِ فقط ، إلاّ أنَّه مِنْ غيرِ التباسِ المعاني ؟ .

وماوَجْهُ قولِ بعضِ العَرَبِ إذا قال القائل : هذا عُمَرُ ، فقال : أعُمَرإنيه ؟ / ١٩١أ وهل ذلك على زيادة (إنْ) بينَ الاسْمِ وبين[2] علامةِ الإنكار ؛ للتَّأكيد ، وإذا قال : هذا زيدٌ ؛ قلتَ : أزيدُإنيه ؟[3] .

ومـانظيـرُ ذلك مِنْ قـولهم : مـا إنْ زيدٌ منطلقٌ[4] ؟ ومـانظيـرُه من قـولهم في : اضرِبُهْ[5] ، نَقَلَ الحركةَ ؛ لبيانِ الهاء ؛ لأنَّها تَخْفَى إذا سَكَنَتْ وسَكَنَ ماقَبْلَها ؟[6] .

ومانظيرُه من بيانِ الياءِ في : سَعْدِيّ ، في الوَقْفِ ، [فقال][7] : سَعْدِجّ ، فأَبْدَلَ من مَخْرَجِ الياءِ حَرْفاً أَجْلَدَ منها ؟[8] .

---

(١) ب : ومدّ .

(٢) ب : ومن .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « واعلم أنَّ من العرب مَنْ يجعلُ بين هذه الزِّيادة وبين الاسم : إنْ ، فيقول : أعُمَرإنيه ، وأزَيْدُإنيه ، فكأنَّهم أرادوا أنْ يزيدوا العَلَمَ بياناً وإيضاحاً » . الكتاب ١ / ٤٠٧ (بولاق) ، ٢ / ٤٢١ (هارون) .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « كما قالوا : ما إنْ ، فأكَّدوا بإنْ ، وكذلك أوضحوا بها هاهنا ؛ لأنَّ في العَلَم الهاءَ ، والهاءُ خفيَّةٌ ، والياءُ كذلك ، فإذا جاءت الهمزةُ والنُّونُ جاء حرفان لو لم يكُنْ بعدهما الهاء وحرف اللِّين كانوا مُستغنين بهما » . الكتاب ١ / ٤٠٧ (بولاق) ، ٢ / ٤٢١ (هارون) .

(٥) معادٌ في : ب .

(٦) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ومما زادوا به الهاءَ بياناً قولُهم : اضرِبُهْ » . الكتاب ١ / ٤٠٧ (بولاق) ، ٢ / ٤٢٢ (هارون) .

ومعنى قول سيبويه : أنهم زادوا بيان الهاء بنقل حركتها إلى ماقبلها ، فالهاء مفعول به وبياناً تمييز محوَّلٌ عن مفعول .

(٧) ساقط من : ب .

(٨) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وقالوا في الياء في الوقف : سَعْدِجّ ، يُريدون : سعديّ ، فإنَّما ذكرتُ لك هذا لتعلمَ أنَّهم قد يطلبون إيضاحها بنحوٍ من هذا الذي ذكرتُ لك » . الكتاب ١ / ٤٠٧ (بولاق) ، ٢ / ٤٢٢ (هارون) .

ولِمَ جازَ استعمالُ هذه العلامةِ وتَرْكُها ؟ [١].

وما استفهامُ الإنكارِ إذا قال القائلُ : أنا خارجٌ ؟ فَلِمَ جاز : أأناإنيه ؟ ، على إعادة (أنا) ، ولَحاقِ العلامةِ (إنْ) التي تُزادُ ؛ لتأكيدِ الإنْكارِ ؟ ومانظيرُه في : مَنْ عبدَالله ، إذا قال : رأيتُ عَبْدَ اللّه ؟ [٢].

وهل يجوزُ : أإنيه ، منْ غيرِ إعادة أنا ؟ [٣].

وهل يجوزُ : أناه ؟ على لَحَاقِ العلامةِ [منْ غيرِ زيادة] [٤] : إنْ ، كما جازَ أنْ تحكيَ فتقولَ : أأناإنيه ؟ .

ولِمَ إذا كُنتَ مُسْتَثْبِتاً مُسْتَرْشِداً ؛ لم يَجُزْ لَحَاقُ شيءٍ من هذه العلامات ؟ وهل ذلك لأنَّها للإنكارِ ؟ [٥].

وما استفهامُ الإنكارِ إذا قال : ضَرَبْتُه ، فقلتَ : أقلتَ ضَرَبْتَه ؟ ولِمَ لايجوزُ أنْ تُلْحقَ علامةَ الإنكارِ في هذا ؟ وهل ذلك لأنَّك أَوْقَعْتَ حرفَ الاستفهامِ على غير كلامِ المسؤولِ ، فأَبْطَلْتَ الحكايةَ بذلك ، وأَخْرَجْتَه إلى الاسْترشادِ دونَ الإنكارِ؟[٦].

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وإنْ شئت تركتَ العلامةَ في هذا المعنى كما تركتَ علامةَ النُّدبة » . الكتاب ١ / ٤٠٧ (بولاق) ، ٢ / ٤٢٢ (هارون) .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ويقول : أنا خارجٌ ، فتقول : أناإنيه ، تُلحق الزِّيادةَ مالَفظَ به ، وتحكيه مبادرةً له وتبييناً أنَّه يُنكِرُ عليه ماتكلَّم به ، كما يُعمل ذلك في : مَنْ عبدَاللّه ؟ » . الكتاب ١ / ٤٠٧ (بولاق) ، ٢ / ٤٢٢ (هارون) .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وإنْ شاء لم يتكلّم بما لَفظ به ، وألحق العلامةَ مايُصَحِّح المعنى ، كما قال حين قال أتَخْرُجُ إلى البادية : أناإنيه » . الكتاب ١ / ٤٠٧ (بولاق) ، ٢ / ٤٢٢ (هارون) .

(٤) تكملة يقتضيها السياق ، وهي في جواب المسألة .

(٥) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وإنْ كنتَ مُتَثَبِّتاً مُسْتَرشداً إذا قال : ضربتُ زيداً ، فإنَّك لاتُلحق الزِّيادة » . الكتاب ١ / ٤٠٧ (بولاق) ، ٢ / ٤٢٢ (هارون) .

(٦) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وإذا قال : ضربتُه ، فقلتَ : أقُلت ضربته ؟ لم تُلحق الزِّيادة أيضاً ؛ لأنَّك إنّما أوقعتَ حرف الاستفهام على قُلتَ ، ولم يكن من كلام المسؤول ، وإنّما جاء على الاسترشاد ، لاعلى الإنكار» . الكتاب ١ / ٤٠٧ (بولاق) ، ٢ / ٤٢٢ (هارون) .
وتحسن الإشارة إلى أنَّ بعد هذا النّص في شرح السيرافي كلاماً لم يرد في طبعتي بولاق وهارون ، ووضعت قبله وبعده علامةٌ تدل على أنَّ ذلك الكلام زيادة من إحدى النسخ ، وصورتها هكذا : « خ لا .... إلى نسخة . وقد أشار إليها الأستاذ عبدالسلام - رحمه الله - في : تحقيق النصوص ونشرها ٥٦ . / =

الجـــوابُ :

الذي يجوزُ في الاسْتفهامِ الذي تَلْحقُه الزِّيادةُ للإنكارِ[١] إلحاقُ حرفِ المدِّ واللِّينِ تابعاً لحركةِ ماقبله[٢] ؛ لتكونَ الزِّيادةُ تُؤْذِنُ بالإنكارِ كما تُؤْذِنُ علامةُ الجَحْدِ بمعنى الجَحْدِ ، وتكونُ تابعةً ؛ لتُؤْذِنَ بأنَّ الإنكارَ لما قد ذُكِرَ .

ولايجـوزُ - إذا وُصِلَ الكلامُ بيـافـتـى - لَحاقُ الزِّيادة ؛ لأنَّه يَخْرُجُ عن حدِّ الحكايةِ ، ويصيرُ منْ غيرِ كلامِ المسؤولِ ، وأيضاً فإنَّ الوَصْلَ يَمْنَعُ منْ لَحاقِ العلامةِ ؛ لأنَّ مَوْقِعَها مُنتهى الكلامِ ؛ إذِ الحكايةُ بَعْدَ التَّمامِ ، وكذلك[٣] الإنكارُ لما تَقَدَّمَ من الكلامِ بعد التَّمامِ ، فَمَوْقِعُ الزِّيادةِ التي تَدُلُّ / ٩١ب على ذلك في آخرِ الكلامِ[٤] .

فإنْ قُلْتَ : هذا عُمَرُ[٥] ؛ قلتَ : أَعُمَرُوه ، وإنْ[٦] قال : رأيتُ عُمَرَ[٥] ؛ قلتَ : أَعُمَراه ، وإنْ قالَ : مَرَرْتُ بالرَّجُلِ ؛ قلت : آلرَّجُليه ، وإنْ قالَ : هذا زيدٌ ؛ قلتَ :

/ = وذكر أنها من علامات الخطأ الناشئ من بعض الكلمات ، وماذكره لايصدق على هذا النَّص .وسأنقل النَّص هنا للفائدة : « فإنْ قال : ضربتُه ، فقُلْتَ على وجه الإنكار ؛ قُلْتَ : أضربتُهوه ، وإنْ شئت قُلْتَ : أضَرَبْتَهوه ، على المعنى ، والمعنى الأوّلَ أجودُ أنْ تحكيَ لفظَ المسؤول . اعلم أنَّ هذه الزِّيادة لاتلحقُ بعد شيءٍ من حروف الاستفهام ماخلا الألفَ وحدَها ، لاتقول : مَنْ زيداه ، ولا أيٌّ زيدوه ، ولاشيئاً من هذا النحو إذا لم يكُنْ قَبْلَ كلامهم ألفُ الاستفهامِ . وتقول في المضاف نحو عبد اللَّه : أَعَبْدَ اللَّهيه ، وأَعَبْدَاللَّه إِنيهْ ، وكُلُّ موضعٍ جاز فيه أحدُ هذين العَلَمين فالآخرُ جائزٌ فيه . وقد يجوز إذا قال الرَّجلُ : ذهبتُ ، أنْ تقول : أذَهَبْتَاه ، تُلحق الزِّيادةَ الفعلَ الذي هو له في المعنى لافي الحكاية ، ولاتحكي لفظَه كما قال حين قال : أتخرُجُ إلى البادية : أأنا إنيه ، وإنْ شئتَ حكيتَ لفظَه فقلتَ : أَذَهَبْتُوه » . شرح السيرافي ٣ / ١٨٥ أ .

(١) ذكر ابن الحاجب أنَّ زيادة الإنكار إنّما وقعت في غير الكلام الفصيح . انظر : الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ٢٨٦ .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٤١٩ ، المقتضب ٢ / ٣١٦ ، الأصول ٢ / ٣٩٨ ، شرح السيرافي ٣ / ١٨٥ب ، المفصل ٣٣٤ ، شرح المفصل ٩ / ٥١ ، الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ٢٨٧ ، شرح الكافية الشافية ٤ / ١٧٢٥ ، شرح الكافية ٢ / ٤١٠ ، شرح الفريد ٥٠٣ .

(٣) ب : وذلك .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٤٢٠ - ٤٢١ ، الأصول ٢ / ٣٩٨ ، شرح السيرافي ٣ / ١٨٦ أ ، التعليقة ٢ / ١٢٢-١٢٣ ، التكملة ٢١١ ، المسائل المنثورة ١٣٥ ، شرح المفصل ٩ / ٥١ - ٥٢ ، شرح الكافية الشافية ٤ / ١٧٢٧ ، شرح الكافية ٢ / ٤١٠ .

(٥) ب : عمرو .

(٦) ب : فإن .

أزيدُنيه ، فعلى هذا قياسُ الباب .

والأَظْهرُ في الإنكارِ أنْ يكونَ لما ذُكِرَ ، ويَحْتَمِلُ أنْ يكونَ لخلافِ ماذُكِرَ بدليلِ الشُّهْرَةِ أنَّ ذلك ليس مِمّا يُجْهَلُ [١] .

وشاهدُه قولُ أعرابيٍّ من أَهْلِ البادية ، وقد قِيْل لَهُ : أَتَخْرُجُ إِنْ أَخْصَبَت البادية ؟ فقال : أأنا إنيه ، مُنْكِراً لخلافِ الخُروجِ [٢] .

وكذلك إذا قالَ : قَدِمَ زيدٌ ؛ فَقُلْتَ : أَزَيْدُنيه ، فإنَّه يجوزُ الإنكارُ لخلافِ القُدومِ ؛ لِشُهْرَتِه إلى حدٍّ لايُجْهَلُ مِثْلُه[٣] .

وإذا قال القائلُ : لَقِيْتُ زيداً وعمراً ؛ قُلْتَ : أَزَيْداً وعَمْرَنيه ، فأَلْحقتَ العلامةَ في الثَّاني دونَ الأوَّلِ [٤] ؛ ليكونَ في مُنتهى الكلامِ على مابيَّنا قبلُ .

وإذا قال القائلُ : ضربتُ عُمَرَ [٥] ؛ جاز : أَضَرَبْتَ عُمَرَاه ، وأَعُمَراه [٦] ، ولو قال : هذا عُمَرُ [٥] ؛ لَمْ يَجُزْ أنْ تقولَ : أَقُلْتَ عُمَرُوه ؛ لأنَّك قد أَخْرَجتَه عن حكايةِ كلامِ المسؤولِ بزيادتِك : أَقُلْتَ [٧] .

---

(١) نُقل عن الأخفش أنَّه قال : « إنّ هذه الزيادة موضوعةٌ لإنكار كون المذكور على ماذُكر فقط ، فإنْ أريد كونه بخلاف ماذُكر فهو على وجه الهمزو السخرية » . شرح الكافية ٢ / ٤١٠ ، وانظر : الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ٢٨٧ ، وانظر الوجهين اللَّذين ذكرهما الشارح في : الكتاب ٢ / ٤١٩ ، المقتضب ٢ / ٣١٦ ، شرح السيرافي ٣ / ١٨٥أ ، التعليقة ٢ / ١٢٠-١٢١ ، المسائل المنثورة ١٣٤ ، المفصل ٣٣٤ ، شرح المفصل ٩ / ٥٠ ، شرح الكافية الشافية ٤ / ١٧٢٦ ، شرح الفريد ٥٠٢ .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٤٢٠ ، التعليقة ٢ / ١٢٠-١٢١ ، المسائل المنثورة ١٣٥ ، المفصل ٣٣٤ ، شرح المفصل ٩ / ٥٠ - ٥١ ، شرح الكافية الشافية ٤ / ١٧٢٦ - ١٧٢٧ .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٤٢٠ ، شرح السيرافي ٣ / ١٨٥أ -ب ، المفصل ٣٣٤ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٤٢٠ ، الأصول ٢ / ٣٩٨ ، شرح السيرافي ٣ / ١٨٦أ ، التعليقة ٢ / ١٢٣ ، المفصل ٣٣٤ ، التخمير ٤ / ١٩٧ ، شرح المفصل ٩ / ٥١ ، الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ٢٨٨ ، شرح الكافية الشافية ٤ / ١٧٢٧ ، شرح الكافية ٢ / ٤١١ .

(٥) ب : عمراً .

(٦) ورد الوجه الأول في : الكتاب ٢ / ٤٢٠ ، المفصل ٣٣٤ ، شرح المفصل ٩ / ٥١ ، شرح الكافية ٢ / ٤١١ .
وورد الوجه الثاني في : الأصول ٢ / ٣٩٨ . كما ذكره سيبويه في : رأيتُ زيداً ، وهو مثل المثال المذكور في المتن .

(٧) امتناع زيادة الإنكار إذا فُصِل بين الهمزة والاسم بشيءٍ خارج عن كلام المسؤول ؛ هو مذهب سيبويه والمبرد. يقول الفارسي : « قال أبو العباس : وقد قيل في مثل هذا : إنَّه يجوز فيه الإنكار ، كأنَّك أنكرتَ أن يكونَ مِمَّن تكلَّم بهذا ، فيقالُ لِمَنْ قاله : إنما يُحكى كلامُه لفظاً أو معنى ، وأنت إذا قُلْتَ : أَقُلْتَ ؛ فليس قُلْت من كلامك [كذا] فهذا خطأ ، فلا تَقُلْه » . التعليقة ٢ / ١٢٦ . وانظر : الكتاب ٢ / ٤٢٢ ، شرح الكافية الشافية ٤ / ١٧٢٧ ، شرح الكافية ٢ / ٤١٠ .

وإذا قـالَ : ضَرَبْتُ زيداً الطَّويلَ ؛ قُلْتَ : أَزيداً الطَّويلاه ، فـأَلْحَقْتَهـا فـي آخـرِ الكلامِ [١] ؛ لِتَدُلَّ على الحكايةِ والإنكارِ .

ولايَجِبُ مثلُ ذلك في علامةِ النُّدْبةِ ، بل تَلْحَقُ في الاسْمِ خاصّةً ؛ لأنَّها هناك لمدِّ الصَّوت فقط [٢] .

وهـي تَتْبَعُ المُظْهَرَ والمُضْمَرَ فـي الإنكـارِ ، ولاتَتْبَعُ فـي النُّدبـةِ إلاَّ فـي المُضْمَرِ خاصـةً [٣] ؛ لأنَّهـا لمدِّ الصَّوتِ ، مع السَّلامـةِ من الالتبـاسِ ، فلمّا كـان يُلْتَبَسُ في المُضْمَرِ ؛ تَبِعَتْ حتّى تُزيلَ الالتباسَ ، وليس كذلك المُظْهَرُ [٤] .

وبعضُ العَرَبِ يقولُ : أَعُمَرُ إنيه ، فيزيدُ : إنْ ؛ لِيُؤَكِّدَ بها علامةَ الإنكارِ كما يُؤَكِّدُ علامةَ الجَحْدِ في : ما إنْ زيدٌ منطلقٌ [٥] .

وإذا قال القائلُ : إنِّي قد ذَهَبْتُ ؛ قُلْتَ : أَذَهَبْتُوه ، فأَلْحَقْتَ العلامةَ في المُضْمَرِ على حركةِ ماقَبْلَها [٦] .

وإذا قال : أنا خارجٌ ؛ جازَ فيه ثلاثةُ أَوْجُهٍ : أَأَنانِيه ، على إعادةِ أنا [٧] ، وأَإِنِيه ، على زيادةِ : إنْ / ٢ / ٩ أ المُؤَكِّدةِ لعلامةِ الإنْكارِ . وأَأَناه [٨] ، على لَحَاقِ العلامةِ مالُفِظَ بـه

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٤٢٠ ، الأصول ٢ / ٣٩٨ ، التعليقة ٢ / ١٢٤ ، المفصل ٣٣٤ ، شرح المفصل ٩ / ٥١ ، شرح الكافية الشافية ٤ / ١٧٢٧ ، شرح الكافية ٢ / ٤١١ .

(٢) يريد أن ألف النُّدبة لاتلحق الصفة . وقد مضى هذا في ص : ١٨٦ ومابعدها .

(٣) يعني بالإتبـاع أن يكون الحرف من جنس الحركة التي قبله . وقد مضى الحديث عن إتباع حرف النُّدبة . انظر ص : ١٧٩ ومابعدها .

(٤) انظر التفريق بين حرف النُّدبة وحرف الإنكار في : الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ٢٨٧ - ٢٨٨ .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٤٢١ ، الأصول ٢ / ٣٩٨ ، شرح السيرافي ٣ / ١٨٦ أ ، المسائل المنثورة ١٣٦ ، المفصل ٣٣٤ ، شرح المفصل ٩ / ٥٠ .
وذكر ابن الحاجب أنهم - في الظاهر - لم يزيدوا إنْ إلا فيما آخره ساكنٌ ؛ محافظةً على ذلك الساكن . انظر : الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ٢٨٦ ، شرح الكافية ٢ / ٤١٠ .

(٦) أجاز السيرافي - أيضاً - أن يقال : أذهبتاه ، على المعنى . انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٨٦أ ، شرح الكافية ٢ / ٤١٠ . وماذكره الشارح في : الكتاب ٢ / ٤٢٢ ، الأصول ٢ / ٣٩٨ .

(٧) انظر : الكتاب ٢ / ٤٢٢ ، الأصول ٢ / ٣٩٨ ، التعليقة ٢ / ١٢٠ ، التخمير ٤ / ١٩٦ .

(٨) الأصل في : أأناه ، أأناه ، بألفين ، فحذفت الأولى ؛ ذلك أنَّ الكلمة إذا جاء آخرها حرف علة ساكناً زيد عليها في الإنكار مثل ذلك الحرف ، ثم حذف الأول لاجتماع ساكنين . انظر : شرح الكافية ٢ / ٤١٠ .

مِنْ غيرِ زيادةِ : إنْ .

وإذا كُنْتَ مُسْتَثْبِتاً ، لَمْ يَجُزْ لَحَاقُ شيءٍ مِنْ هذه العلامات [١] ؛ لأنَّ الاسْتِثْباتَ نظيرُ الإثباتِ في أنَّه لايَحتاجُ إلى علامةٍ ، والإنْكارُ نظيرُ الجَحْدِ في أنَّه يَحتاجُ إلى علامةٍ .

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٤٢٢ .

بابُ إعرابِ الأفعالِ المضارعةِ[1]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبيِّنَ مايجوزُ في إعرابِ الأفعالِ ممّا لايجوزُ[2] .

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في إعرابِ الأفعالِ ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

ولِمَ لايجوزُ أنْ يَعْمَلَ فيها عاملُ الاسْمِ[3] ؟ وهل ذلك لأنَّ معنى عاملِ الاسمِ في الاسمِ دونَ الفعْلِ ؟ .

وماحروفُ النَّصْبِ للفعلِ التي هي الأَصْلُ فيه[4] ؟ ولِمَ[5] كانت (أَنْ) أَصْلاً في عاملِ النَّصْبِ في الفِعْلِ ؟ وهل ذلك لأنَّها لاتَعْمَلُ بحقِّ الشَّبَهِ لعاملِ الفِعْلِ ، وإنَّما تَعْمَلُ بحقِّ الأَصْلِ فيه ، وإنْ كانت مُشْبِهةً لعاملِ الاسْمِ ؟ .

ولِمَ عَملَتْ (أنْ) في الفعْلِ ، ولَمْ تَعْمَلْ فيه : سَوْفَ ؟ .

ولِمَ عَملَتْ النَّصْبَ دونَ الرَّفْعِ والجَزْمِ ؟ .

ولِمَ كانَتْ أمَّ حروفِ النَّصْبِ ؟ وهل ذلك لأنَّه يَعْمَلُ غيرُها بِتَضَمُّنِ معناها ، وتَعْمَلُ هي بما لها في نَفْسِها ؟ .

ولِمَ عَملَتْ (كَيْ) في الفِعْلِ ؟ [ولِمَ عَملَتْ النَّصْبَ خاصَّةً ؟ .

ولِمَ عَملَتْ (لَنْ) في الفِعْلِ ؟ ولِمَ عَملَتْ النَّصْبَ ؟][6] .

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا باب إعراب الأفعال المضارعة للأسماء . انظر : الكتاب ١ / ٤٠٧ (بولاق) ، ٣ / ٥ (هارون) .

(٢) تحدث سيبويه في الباب عن نواصب المضارع ، وبيَّن الخلاف في أصل : لَنْ .

(٣) هذا سؤال عن قول سيبويه : « اعلم أنَّ هذه الأفعالَ لها حروفٌ تعملُ فيها فتنصبُها لاتعملُ في الأسماء ، كما أنَّ حروف الأسماء التي تنصبُها لاتعملُ في الأفعال » . الكتاب ١ / ٤٠٧ (بولاق) ، ٣ / ٥ (هارون) .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وهي أنْ ، وذلك قولك : أريد أنْ تفعلَ ، وكي ، وذلك قولك : جئتك لكي تفعلَ ، ولَنْ » . الكتاب ١ / ٤٠٧ (بولاق) ، ٣ / ٥ (هارون) .

(٥) ب : وإن .

(٦) ساقط من : ب .

ولِمَ عَملَتْ : إِذَنْ ؟ ولِمَ عَملَتْ النَّصْبَ خاصَّةً ؟ .

ومـاوَجْهُ قولِ الخليلِ في [لَنْ][1] : إنَّ أَصْلَها (لا أنْ) ، ولكنَّها حُذِفَتْ كـما قالوا : وَيْلُمِّه ؟[2].

ولِمَ خَالفَهُ سيبوَيْه ، وأَلْزَمَهُ أنْ لايُجَوِّزَ : أمّا زيداً فَلَنْ أَضْرِبَ ؟[3].

وهل للخليلِ أنْ يَنْفَصِلَ بأنَّ (لَنْ) لما كَثُرَتْ حتَّى صارت[4] بمنزلةِ حرفٍ واحدٍ ؛ عُومِلَتْ مُعاملةَ الحرفِ الواحدِ ، فصارتْ بمنزلةِ : زيداً لم أَضْرِبْ ؟ وما الصَّوابُ في ذلك ؟ .

الجوابُ :

الذي يجوزُ في إعرابِ الأفْعالِ إعْمالُ عواملِها التي تَدْخُلُ عليها فيها .

ولايجوزُ / ٩٢ب أنْ تَعْمَلَ فيها عواملُ الأسماءِ ؛ لأنَّ معنى عواملِ الاسْمِ في الاسْمِ خاصَّةً ، وإنَّما يَعْمَلُ العاملُ بمعناه ، وسبيلُها في الاختصاصِ للاسمِ كسبيلِ الألفِ واللاّمِ التي للتَّعريفِ بالاسْمِ ؛ لأنَّ التَّعريفَ لايكون في الفعْلِ[5] .

وكذلك سبيلُ السِّينِ ، وسَوْفَ في الاخْتِصاصِ بالفِعْلِ ؛ لأنَّ الزِّيادةَ التي تكونُ للاستقبالِ ، وتصيرُ كحرفٍ من حروفِ الكلمةِ لاتكونُ إلا للفعْلِ[6] ؛ لأنَّه أحقُّ

---

(١) ساقط من : ب .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « فأمّا الخليل فزعم أنها : لا أنْ ، ولكنَّهم حذفوا ؛ لكثرته في كلامهم ، كما قالوا : وَيْلُمِّه : يريدون : وَيْ لأُمِّه ، وكما قالوا : يَوْمَئذٍ ، وجُعلتْ بمنزلة حرفٍ واحدٍ ، كما جَعلوا هلاّ بمنزلة حرفٍ واحدٍ ، فإنّما هي : هَلْ ولاً » . الكتاب ١ / ٤٠٧ (بولاق) ، ٣ / ٥ (هارون) .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وأما غيره فزعم أنّه ليس في لَنْ زيادةٌ ، وليست من كلمتين ، ولكنّها بمنزلة شيءٍ على حرفين ليست فيه زيادةٌ . وأنّها في حروف النَّصب بمنزلة لَمْ في حروف الجزم في أنّه ليس واحدٌ من الحرفين زائداً ، ولو كانت على مايقول الخليل لما قلت : أما زيداً فلن أضربَ ؛ لأنَّ هذا اسمٌ ، والفعل صلةٌ ، فكأنَّه قال : أما زيداً فلا الضَّربُ له » . الكتاب ١ / ٤٠٧ (بولاق) ، ٣ / ٥ (هارون) . ويعني سيبويه بقوله : « وأما غيره » نفسَه . انظر : رسالة ابن النحاس فيما يتعلّق بالكتاب (مجلة المعهد العلمي الهندي م١٢ ، ع ١ ، ٢ ، ص ١٢١) .

(٤) أ ، ب : صار .

(٥) ب : الاسم . وانظر في مسألة امتناع عمل عوامل الأسماء في الأفعال : المقتضب ٢ / ٥ ، الأصول ١ / ٥٤-٥٥ ، شرح السيرافي ١ / ١٢ب - ١٣أ ، المرتجل ٥٢ ، نتائج الفكر ٩٣ ، شرح المفصل ٧ / ١٠-١١ .

(٦) انظر : شرح السيرافي ١ / ١٣ب ، المسائل المنثورة ١٣٧ ، شرح الكافية ٢ / ٢٢٣ ، المغني ١ / ١٣٨ .

بالدِّلالةِ على الزَّمانِ من الاسْمِ ، فَيَصْلُحُ أنْ يُدَلَّ على الاستقبالِ في الاسْمِ بدلالةٍ مُنْفَصِلةٍ لاتُخْرِجُ الاسْمَ عَنْ حقيقتِهِ ، كقولك : زيدٌ ضاربٌ غداً ، أو خارجٌ [بَعْدَ][(١)] غدٍ .

ولايَصِحُّ [(٢)] مثلُ هذا الذي ذكرنا من : السِّين ، وسَوْفَ في الاسْمِ ؛ لأنَّها زيادةٌ مُتَّصِلةٌ تَصيرُ كجُزْءٍ من الكلمة .

ويوضِّح ذلك أنَّكَ لو قَدَّمْتَ الظَّرْفَ ، فقُلْتَ : زيدٌ غداً خارجٌ ، [لجاز][(٣)] وليس كذلك السِّينُ ، وسَوفَ ، فعواملُ الأفعالِ لاتَعْمَلُ في الأسماءِ ، وعواملُ الأسْماءِ لاتَعْمَلُ في الأفعالِ لما بيَّنا .

وحروفُ النَّصْبِ [للفعْلِ][(٤)] التي هي الأَصْلُ فيه أربعةٌ : أنْ ، ولَنْ ، وكَيْ ، وإذنْ .

ويتفرَّعُ منها خمسةُ أحْرُفٍ ، وهي : الواوُ ، والفاءُ ، وأَوْ ، وحَتَّى ، واللاّمُ ، تَعْمَلُ بتَضَمُّنِ معنى أَنْ [(٥)] .

فجميعُ حروفِ النَّصْبِ للفعْلِ تِسْعَةٌ : أربعةٌ منها أُصُولٌ ، وخمسةٌ فُروعٌ .

و (أَنْ) أَصْلٌ في العَمَلِ ؛ لأنَّها تُشْبِهُ عامِلَ الاسْمِ في النَّقْلِ إلى المَصْدَرِ ، وأنَّه قد يكونُ على الاسْتقبالِ بدليلٍ يَصْحَبُه ، فهي تُشْبِهُ (أَنَّ) في قولِكَ : بَلَغَني أنَّكَ

---

(١) ساقط من : ب .

(٢) ب : يصلح .

(٣) تكملة يقتضيها السياق .

(٤) ساقط من : ب .

(٥) إنْ حُمِل كلام الشارح على ظاهره فهو مخالفٌ لمذهب سيبويه ، وموافقٌ لثعلب في حتّى واللاّم الذي يرى أنهما ينصبان الفعل ؛ لقيامهما مقام أنْ ، وحاذٍ حذو الكسائي والجرمي في الواو والفاء وأو . انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٩٠أ ، ٢١٠ ب ، الارتشاف ٢ / ٤٠٧ .
ولكنّ الراجح أنّه تسامَحَ هنا في اللفظ ؛ لأنّه سيصرح في الباب الآتي أنّ ناصب الفعل بعد هذه الأحرف (أنْ) المضمرة .
وهذا التسامح ورد عند الزجاجي . انظر : الجمل ١٨٢ ، إصلاح الخلل ٤٨ ، شرح الجمل ٢ / ١٤٠ . وانظر : المستوفى ٢ / ٥٢ .

مُنْطَلِقٌ ، بمعنى : بَلَغَني انطلاقُك ، فكذلك تقولُ : أنْ تأتِيَني خيرٌ لك ، كأنَّك قُلْتَ : إتيانُك إيّايَ خيرٌ لك ، فلهذه العلَّة من الشَّبَه عَمِلَت النَّصْبَ [١] .

فأمَّا جوازُ عَمَلِها فلأنَّها نَقَلَتْ الفعْلَ نَقْلَيْن : إلى الاسْتقبال ، ومعنى المَصْدَرِ ؛ فلهذه العلَّة عَمِلَتْ [٢] ، ولشَبَهِها بأنَّ الشَّديدة عَمِلَت النَّصْبَ خاصَّةً .

وهي أَصْلٌ في العَمَلِ ؛ لأنَّها لم تَعْمَلْ بحقٌ الشَّبَه لعاملِ الفعْلِ ، وهي أمٌّ حروفِ النَّصْبِ ؛ لأنَّ غيرَها / ١٩٣أ يَعْمَلُ بتَضَمُّنِ معناها ، وتَعْمَلُ هي بحقِّها في نَفْسِها ، فقد جَمَعَتْ هذه الأَوْجُهَ الأَرْبَعَةَ : أنَّها عاملةٌ ، وأنَّها تَعْمَلُ النَّصْبَ خاصَّةً ، وأنَّها أَصْلٌ في عَمَلِ النَّصْبِ ، وأنَّها أمٌّ في العَوامِلِ [٣] . والعِلَلُ التي بيَّنّا .

ولاتَعْمَلُ سَوْفَ في الفعْلِ ؛ لأنَّها نَقَلَتْه نَقْلاً واحداً إلى معنى الاسْتقبالِ ، فلمّا غَيَّرَتْه بوجهٍ واحدٍ ؛ كفى [٤] في ذلك دخولُها على الفعْلِ ، ولمّا غيَّرتْه الحروفُ الأُخَر بوَجْهَيْنِ ؛ لم يَكْفِ في ذلك دخولُها على الفعْلِ دونَ علامةٍ زائدةٍ تكونُ لهذا المعنى الزّائدِ ؛ لما في ذلك من حُسْنِ البيانِ على هذا الوجه [٥] .

وكَيْ تَعْمَلُ ؛ لِشَبَهِها بعاملِ الاسْمِ ؛ إذْ كانَتْ تَنْقُلُ إلى الاسْتِقْبالِ ، والغَرَضِ ، وكلاهما يكونُ في الاسْمِ ، كقولك : جِئْتُه مخافةَ شَرِّه ، وطَمَعاً في خيره .

وتَعْمَلُ النَّصْبَ ؛ لِشَبَهِها بأنْ إذا قُلْتَ : جِئْتُه أَنْ يُكْرِمَني ، وكَيْ يُكْرِمَني [٦] .

---

(١) انظر : شرح السيرافي ١ / ١٣ب - ١٤أ ، ٣ / ١٨٨أ ، أسرار العربية ٣٢٨ ، اللباب للعكبري ١ / ٣٠ ، المتبع ٢ / ٥١٠ ، شرح المفصل ٧ / ١٥ .

(٢) قد يعترض تعليل الشارح بأنَّ من الأدوات ماينقل الفعل نقلين ، ولايعمل فيه ، ومنها لا النافية فهي تنقله إلى النفي والاستقبال . انظر : الكتاب ٣ / ١١٧ .
وعلَّل آخرون عمل أنْ باختصاصها بالفعل . انظر : أسرار العربية ٣٢٨ ، اللباب للعكبري ١ / ٣٠ ، المتبع ٢ / ٥١٠ ، شرح المفصل ٧ / ١٥ .

(٣) انظر : المقتضب ٢ / ٦ ، أسرار العربية ٣٢٨ ، المتبع ٢ / ٥١٢ ، المستوفى ٢ / ٥٣ ، شرح المفصل ٧ / ١٥ .

(٤) ب : هي .

(٥) انظر : تعليل إهمال السين وسوف في : الأصول ١ / ٥٦ ، شرح السيرافي ١ / ١٣ب ، نتائج الفكر ١٢٣ - ١٢٤ ، المغني ١ / ١٣٨ .

(٦) وجه الشَّبه بين أنْ وكي فيما ذكره أنَّهما حرفان مصدريان ، وذكر السيرافي وجهاً آخر وهو أنَّ الفعل بعدهما مستقبلٌ . انظر : شرح السيرافي ١ / ١٥أ ، أسرار العربية ٣٢٨ .

وتَعْمَلُ لَنْ ؛ لأنَّهـا نَقلَت الفِعْلَ إلى الاسْتِقْبَالِ والنَّفْيِ (١) ، وتَعْمَلُ النَّصْبَ ؛ لأنَّها نَقَلَتْهُ إلى معنىً يكونُ للاسْمِ كما نَقَلَتْهُ أنْ ، وكَيْ (٢) .

وتَعْمَلُ إِذَنْ ؛ لأنَّهـا نَقلَت الفعْلَ إلى الاسْتِقْبَالِ والجواب ، وتَعْمَلُ النَّصْبَ ؛ لأنَّها على قياسِ (أنْ) في الاسْتِقْبَالِ (٣) .

فهذه الأَرْبَعَةُ كُلُّها على قياسٍ واحدٍ في نَقْلِ الفِعْلِ إلى الاسْتِقْبَالِ ؛ ولذلك عَمِلَت النَّصْبَ خاصَّةً (٤) ؛ لِتَجْرِيَ على طريقةِ (أنْ) التي قد وَجَبَ لها ذلك ؛ لِشَبَهِ (أنَّ) الشَّديدةِ في معنى المَصْدَرِ .

وقال الخليلُ في لَنْ : أَصْلُها : لا أَنْ ، ولكنَّها حُذفَتْ (٥) . وَوَجْهُ هذا القولِ أنَّه لمَّا كانَ ينبغي تَقْلِيلُ الأُصُولِ ، وتَكْثيرُ الفُروعِ (٦) ؛ لِتُضْبَطَ الأُصولُ ، وتَنْعَقِدَ في النَّفْسِ على أَمْكَنِ مايكُونُ ، وتَقْتَضيَ فرُوعَها ، فَتُغْنِيَ بِحفْظِها عَنْ حِفْظِ فرُوعِها ؛ راعى هذا الأَصْلَ ، فَوجَدَ (لَنْ) يَتَوَجَّهُ فيها أَنْ تَرجِعَ إلى (أَنْ) كما تَرْجِعُ الحروفُ المُضَمَّنَةُ بِمَعْنى : أَنْ ، فَرَدَّها إليها ؛ لهذه العِلَّةِ .

---

(١) ذكر الأنباريّ أنَّ لَنْ عملت لاختصاصها بالفعل . انظر : أسرار العربية ٣٢٨.

(٢) مراده بالمعنى الذي يكون في الاسم النفي والاستقبال .
وذكر ابن يعيش أنَّ لنْ إنّما نصبت لشبهها بأنْ في الاختصاص بالفعل ، ونقله إلى المستقبل . انظر : شرح المفصل ٧ / ١٥ .

(٣) قال السيرافي : « وأما إذنْ فإنّها إذا وقعت أولاً نصبت ، وإنّما يُنصب بها ؛ لأنَّها تكون جواباً ، ومابعدها مستقبلٌ لاغير ، وذلك إذا قال لك إنسانٌ : أنا أودُك : قلت : إذنْ أكرمَك ، وإنما أردتَ إكراماً تُوقِعُه في المستقبل ، فصارت بمنزلة أنْ في وقوعها للمستقبل من الأفعال » . شرح السيرافي ١ / ١٥ب ، وانظر : شرح المفصل ٧ / ١٦ .

(٤) انظر : أسرار العربية ٣٢٨.

(٥) هذا القول ماحكاه سيبويه عن الخليل ، وعزاه إليه المبرد وابن السراج ، وممّن قال به الكسائي وهشام الضرير ، وذكر السيرافي أنّ هناك رواية أخرى عن الخليل ، وهي أنَّ لَنْ بسيطةٌ ؛ أي : غير مركبة ، وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين . ونقل عن الفراء أنّ لَنْ هي لا ، أبدلت ألفُها نوناً .
انظر : الكتاب ٣ / ٥ ، المقتضب ٢ / ٨ ، معاني القرآن وإعرابه ١ / ١٦٠ - ١٦١ ، الأصول ٢ / ١٤٧ ، شرح السيرافي ١ / ١٤ب - ١٥أ ، ٣ / ١٨٨ب ، الشعر ١ / ٧٦ ، المسائل المنثورة ١٣٩ ، المقتصد ٢ / ١٠٥٠ ، المرتجل ٢٠٢ ، أسرار العربية ٣٢٩ ، نتائج الفكر ١٣٠ ، المستوفى ٢ / ٥٤ -٥٥ ، شرح المفصل ٧ / ١٥-١٦ ، شرح الكافية ٢ / ٢٣٥ ، توضيح المقاصد ٤ / ١٧٣ - ١٧٤ ، هشام بن معاوية ٣١٤.

(٦) انظر هذه القاعدة في : شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٤٧٤ ، المقاصد الشافية ٢ / ١٧٥ .

وخـالفَهُ في ذلك سيْبَوَيه ، ووَجْهُ خـلافه أنَّه يُلْزِمُه الامْتناعَ من جـوازِ : أمّا زيداً فَلَنْ أَضْرِبَ ، كـمـا يَمْتَنِعُ مِنْ جوازِ / ٩٣ ب : أمَّا زيداً فـلا الضَّرْبُ له ؛ لأنَّه لايَتقدَّمُ معمولُ الصِّلَة على الموصول [١].

ولابُدَّ للخليـلِ من أنْ يَرُومَ الانْفصـالَ من هذا بأنَّ (لَنْ) لمّا كَثُرتْ حتّى صـارت بمنزلة حرفٍ واحدٍ ؛ عُومِلَتْ مُعاملةَ : لَمْ [٢].

والصوابُ قـولُ سيبـويه ؛ لأنَّه - وإنْ رُوعيَ الأَصْلُ الذي بَنى عليـه الخليلُ [٣]- فـإنَّه لايَصْلُحُ أنْ يُحمَلَ عليـه بالتَّعسُّفِ إذا توَجَّهَ طريقٌ لاتعَسُّفَ فـيـه ، وفي الحَمْلِ على : لا أنْ [٤] تَعسُّفٌ بكثـرةِ الحَذْفِ ؛ إذْ حُذِفَت الألفُ والهـمـزةُ ، وبِتَقْديمِ معـمـولِ الصِّلَة على وَجْهٍ لابُدَّ من أَنْ يُرْجَعَ فـيـه إلى أنَّ (لَنْ) بمنزلة (لَمْ) في الاسْتِعـمـالِ ، فيصيرُ مِنْ أَجْلِ هذا حَمْلُ (لَنْ) على : لا أنْ ، تَعَسُّفاً لايجوزُ .

(١) يعني أنَّ لَنْ إذا كان أصلها : لا أنْ ؛ فهي موصولٌ حرفيٌّ ، يمتنع ان يتقدَّمَ عليها معمولُ صلتها . انظر : الكتاب ٣/٥ ، معاني القرآن للأخفش ١/١٢٨ ، المقتضب ٢/٨ ، الأصول ٢/١٤٧ ، شرح السيرافي ١/١٤ب ، التعليقة ٢/١٢٧ ، المسائل المنثورة ١٣٩ ، المقتصد ٢/١٠٥٠ ، المرتجل ٢٠٢ ، اللباب للعكبري ٢/٣٣ ، المتبع ٢/٥١٢ ، شرح المفصل ٧/١٦ ، شرح الكافية ٢/٢٣٥ ، توضيح المقاصد ٤/١٧٣ .

(٢) هذا الاحتجاج نُقل عن المازني ، ومِمّن احتجّ به السُّهيلي ، وأورده السيرافي على سبيل الافتراض . انظر : شرح السيرافي ١/١٤ب - ١٥أ ، الحلبيات ٤٦ ، المقتصد ٢/١٠٥٠ ، المرتجل ٢٠٢ ، أسرار العربية ٣٢٩ ، نتائج الفكر ١٣٠ ، اللباب للعكبري ٢/٣٣ ، شرح المفصل ٧/١٦ ، شرح الكافية ٢/٢٣٥ .

(٣) يعني بالأصل : تقليل الأصول وتكثير الفروع .

(٤) ب : لا لا أنْ .

بابُ الحروفِ التي تُضْمَرُ فيها أنْ [١]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في الحروفِ التي تُضْمَرُ فيها (أَنْ) مِمّا لايجوزُ [٢] .

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في الحروفِ التي تُضْمَرُ فيها : أَنْ؟ وما الذي لايجوزُ؟ ولِمَ ذلك؟ .

ولِمَ لايجوزُ أنْ تُضْمَرَ (أَنْ) في سائرِ حروفِ العَطْفِ كما أُضْمِرَتْ في الواوِ ، والفاءِ [٣] ؟ وهل أُضْمِرَتْ لأنَّها أُضْمِرَتْ في الأُصولِ التي يَصْلُحُ فيها الاشتراكُ ؟ .

و[لِمَ] [٤] جازَ إضمارُ (أَنْ)مع اللاّمِ ، وحتّى مِنْ حروفِ الجرِّ ، ولَمْ يَجُزْ مع : إلى ، والباءِ [٥] ؟ وهل ذلك لأنَّ اللاّمَ أَوْسَعُ في حروفِ الإضافةِ من الباءِ وغيرِها ؛ إذْ كُلُّ مُضافٍ فهو مُتَضَمِّنٌ لمعناها ، إلاّ ما أُضيفَ على معنى : مِنْ ، وهو قليلٌ ، وجازَ في : حتّى ، ولَمْ يَجُزْ في : إلى ؛ لأنَّ حتّى تَتَصرَّفُ في النِّهايةِ على وُجوهٍ مُخْتَلفةٍ : نهايةٍ في المفردِ ، ونهايةٍ في الجملةِ ، ونهايةٍ مع اشتراكٍ في الفِعْلِ [٦] ، وليس كذلك إلى ؛ لأنَّها نقيضةُ : مِنْ ، تَجْري على حدِّها ؟ .

وما الدَّليلُ على أنَّ (أَنْ) مُضْمَرةٌ في : اللامِ ، وحتّى ؟ وهل ذلك لأنَّ حُروفَ

---

(١) انظر : الكتاب ١ /٤٠٧ (بولاق) ، ٣ /٥ (هارون) .

(٢) تحدَّث سيبويه في الباب عن إضمار أنْ بعد حتّى واللاّم ، وذكر وجهي كي ، كما بيَّن حكم الإضمار بعد حتى وكي ، وحالتين من أحوال أنْ بعد اللام .

(٣) في أ بعد الفاء بياضٌ بمقدار كلمة ، ولعلها : وأو . ولم يتحدث سيبويه في هذا الباب عن إضمار أنْ بعد حروف العطف ، وإنَّما أفرد لها أبواباً ستأتي .

(٤) ساقط من : ب .

(٥) لم يُعلّل سيبويه في الباب امتناع الإضمار بعد الباء وإلى . وإنَّما ذكر الإضمار بعد اللام وحتى ، فقال بعد ترجمة الباب : « وذلك اللاّمُ التي في قولك : جئتُك لتفعلَ ، وحتّى ، وذلك قولك : حتّى تفعلَ ذاك ، فإنَّما انتصب هذا بأنْ ، وأنْ هاهنا مضمرةٌ » . الكتاب ١ / ٤٠٧ (بولاق) ، ٣ /٥-٦ (هارون) .

(٦) يريد الشارح أنَّ حتى تكون حرف جرٍّ ، وحرف ابتداء ، وحرف عطف .

الجرِّ لاتَدْخُلُ [إلا][1] على الاسمِ ؟ [2].

ولِمَ جازَ في قولِ بعضِ العربِ : كَيْمَهْ ، كقولك : لِمَهْ ؟ وهل ذلك لأنَّه جَعَلَها / ٩٤ أ بمنزلة اللاّمِ ؟ [3].

ولِمَ خالفَ ابنُ السَّراجِ في هذا سيبويه ، فَذَهَبَ إلى أنَّ أَصْلَها عِنْدَ الجميعِ أَنْ تَنصِبَ الفعْلَ كَنَصْبِ : أَنْ ، إلا أنَّ بَعْضَهم شَبَّهَها باللاّمِ ، فقالَ : كَيْمَهْ ؛ كما يقولُ : لِمَهْ ، فإذا نَصَبَتْ[4] الفعْلَ ؛ فعلى أَصْلِها مِنْ غيرِ إضمارِ أَنْ[5] ، وسيبويه يَذْهَبُ إلى إضمارِ (أَنْ) بَعْدَها في هذا القول ؟ .

ولِمَ لايجوزُ أَنْ تَظْهَرَ (أَنْ) بَعْدَ : حتّى[6] ؟ وهل ذلك لأنَّ الكلامَ مَحمولٌ على التَّأْويلِ في الغايةِ بمعنى الاسمِ ، دونَ معنى الجملةِ ؟ ومانظيرُها مِنْ : أمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ مَعَكَ ؟ ولِمَ كانَ بهذه المنزلةِ مع العِوَضِ بما ؟ [6].

وهل (حتّى) عِوَضٌ مِنْ : أَنْ ، ولَيْسَت اللاّمُ عِوَضاً مِنْ : أَنْ ، وإنَّما هي دليلٌ عليها ، إذا دَخَلَتْ على الفعْلِ ؟ [7].

---

(١) ساقطٌ من : ب .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وأنْ هاهنا مُضمرةٌ ، ولو لم تُضمِرْها لكان الكلام محالاً ؛ لأنَّ اللاّمَ وحتّى إنما تعملان في الأسماء فتجرّان ..... » إلى قوله : « فلما أضمرتَ أنْ كنتَ قد وضعتَ هذين الحرفين مواضعَهما ؛ لأنَّهما لايعملان إلا في الأسماء ، ولايضافان إلا إليها ، وأنْ وتَفْعَلَ بمنزلة الفعْلِ » . الكتاب ١ / ٤٠٧ - ٤٠٨ (بولاق) ، ٣ / ٦ (هارون) . ومراده بمنزلة الفعْل أنَّ أنْ ومابعدها في تأويل المصدر .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وبعضُ العرب يجعلُ كَيْ بمنزلة حتّى ، وذلك أنَّهم يقولون : كَيْمَهْ ؟ في الاستفهام ، فيُعْملونها في الأسماء ، كما قالوا : حتّامه ؟ وحتّى متى ؟ ولِمَهْ ؟ . فمَنْ قال : كَيْمَهْ ؟ فإنَّه يُضمِر أنْ بعدها ، وأمّا مَنْ أدخل عليها اللاّمَ ولم يكُنْ من كلامه : كَيْمَهْ ؟ فإنّها عنده بمنزلة أنْ ، وتدخُلُ عليها اللاّمُ كما تدخُلُ على أنْ ، ومن قال : كَيْمَهْ ؟ جعلها بمنزلة اللاّمِ » . الكتاب ١ / ٤٠٨ (بولاق) ، ٣ / ٦ (هارون) .

(٤) ب : نصب .

(٥) انظر قول ابن السراج في : الأصول ٢ / ١٤٧ ، كما أنَّه في الموجز ١٢٠-١٢١ ، ذكر كَيْ مع نواصب المضارع ، ولم يوردها مع الأحرف التي تُضمر بعد ها أنْ .

(٦) هذا السؤال عن قول سيبويه : « واعلم أنَّ أنْ لاتظهر بعد حتّى وكَيْ ، كما لايظهرُ بعد أمّا الفعلُ في قولك : أما أنت منطلقاً انطلقتُ » . الكتاب ١ / ٤٠٨ (بولاق) ، ٣ / ٧ (هارون) .

(٧) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « واكتفوا عن إظهار أنْ بعدهما بعلم المخاطب أنَّ هذين الحرفين لايضافان إلى فعلٍ ، وأنَّهما ليسا ممّا يعملُ في الفعلِ ، وأنَّ الفعلَ لايحسُن بعدهما إلا أنْ يُحمَلَ على أنْ ، فأنْ هاهنا بمنزلة الفعل بعد أمّا وما كان بمنزلة أمّا ممّا لايظهرُ بعده الفعل ، فصار عندهم بدلاً من اللفظ بأنْ » . الكتاب ١ / ٤٠٨ (بولاق) ، ٣ / ٧(هارون) .

وما الفَرْقُ بينَ الدّليلِ والعِوَضِ ؟ وهل ذلك لأنَّه لايَجْتَمِعُ العِوَضُ والمُعَوَّضُ منه، ويَجْتَمِعُ الدَّليلُ والمَدْلُولُ عليه ؟.

ومانظيرُ اللاّمِ مِنْ قَوْلِهم : إنْ خَيراً فخيرٌ ، وإنْ شرّاً فَشَرٌّ ، في جواز إضمارِ العاملِ وإظهاره ؟ [1].

وهلاّ جُعِلَت اللاّمُ عِوَضاً مِنْ : أَنْ ؟ وهل ذلك للإيذانِ بِصِحَّةِ إضمارِ (أَنْ) بَعْدَ هذه الأَحْرُفِ ؟.

ولِمَ جاز : ماكانَ زيدٌ لِيَفْعَلَ [2] ، ولَمْ يَجُزْ إظْهارُ (أَنْ) مع اللاّمِ هنا [3] ؟ وهل ذلك لأنَّه محمولٌ على تأويلِ الخَبَرِ ؛ إذْ ليس تَصْرِيحاً بالخَبَرِ ؛ مِنْ أَجْلِ أنّه لايجوزُ : كانَ زيدٌ لِيَفْعَلَ ، وإنّما يجوزُ في النَّفْيِ خاصَّةً ؛ لِتَعْقِدَ اللاّمُ معنى النَّفْيِ : بما ؟ .

ومانظيرُه مِنْ قولِهم : إيّاكَ وزيداً ، في إضمارِ عاملٍ لايجوزُ إظهارُه ، وإنْ اخْتَلَفَت العِلَلُ ؟ [4].

ولِمَ وَجَبَ أنْ يكونَ نَفْيَ : كانَ سَيَفْعَلُ ؟ [5].

ولِمَ صارَت اللاّمُ في هذا المَوْضِعِ عِوَضاً مِنْ : أَنْ ؟ و[ما][6] نظيرُها من أَلِفِ الاسْتِفْهامِ في : آللّهِ لَتَفعَلَنَّ ، في أنّها عِوَضٌ مِنْ واوِ القَسَمِ [7] ؟

---

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وأما اللاّم في قولك : جئتُك لتَفْعَلَ ، فبمنزلة إنْ في قولك : إنْ خيراً فخيرٌ وإن شرّاً فشرٌّ ، إن شئتَ أظهرتَ الفعلَ هاهنا ، وإن شئت خزلتَه وأضمرته ، وكذلك أنْ بعد اللاّم إنْ شئت أظهرتَه ، وإنْ شئت أضمرتَه » . الكتاب ١ / ٤٠٨ (بولاق) ، ٣ / ٧ (هارون) .

(٢) ب : زيداً يفعل .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « واعلم أنّ اللام قد تجيء في موضع لايجوزُ فيه الإظهار ، وذلك : ماكان ليفعلَ » . الكتاب ١ / ٤٠٨ (بولاق) ، ٣ / ٧ (هارون) .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « فصارت أنْ هاهنا بمنزلة الفعل في قولك : إيّاك وزيداً ، وكأنّك إذا مثّلت قلت : ماكان زيدٌ لأنْ يفعلَ ؛ أي : ماكان زيدٌ لهذا الفعلِ » . الكتاب ١ / ٤٠٨ (بولاق) ، ٣ / ٧ (هارون) .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ودخل فيه معنى نفي : كان سيفعلُ ، فإذا قلتَ هذا قلتَ : ماكان لِيَفْعَلَ ، كما كان : لَنْ يفعلَ ، نفياً لسَيَفْعَلُ » . الكتاب ١ / ٤٠٨ (بولاق) ، ٣ / ٧ (هارون) .

(٦) تكملة يقتضيها السياق .

(٧) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وصارت بدلاً من اللفظ بأنْ ، كما كانت ألفُ الاستفهام بدلاً من واو القسم في قولك : آللّهِ لَتَفْعَلَنَّ » . الكتاب ١ / ٤٠٨ (بولاق) ، ٣ / ٧ (هارون) .

وهـل يَمْنَعُ مِنْ[١] إظْهـارِ اللاّمِ أنَّهـا نَفْيٌ لِمـا مَعَهُ حـرفٌ واحدٌ ، وهو : سَيَفْعَلُ ، فَلَمْ يُشاكِلْ ذلك أنْ يكونَ معه حرفانِ : اللاّمُ ، وأَنْ ؟ [٢].

---

(١) معاد في : ب .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « فلم تذكر إلا أحد الحرفين إذْ كان نفياً لما معه حرفٌ ، لم يعمل فيه شيءٌ ليضارِعَه ، فكأنَّه قد ذكر : أنْ ، كما أنَّه إذا قال : سقياً له ، فكأنَّه قال : سقاه الله » . الكتاب ١ / ٤٠٨ (بولاق) ، ٣ / ٧-٨ (هارون) .

بابُ حروفِ الجَزْمِ (١)

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في حروفِ الجَزْمِ مِمّا لايجوزُ (٢).

[**مسائلُ هذا البابِ :**

ما الذي يجوزُ في حروفِ الجَزْمِ ؟ وما الذي لايجوزُ](٣) ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

ولِمَ لايجوزُ إضمارُ الجازِمِ مِنْ غيرِ عِوَضٍ كما جازَ مع اللاّمِ / ٩٤ب مِنْ غَيْرِ عِوَضٍ ، ولكنْ بدليلٍ عليه ؟ وهل ذلك لأنَّ الجازمَ أَضْعَفُ مِن الجارِّ ، والجارُّ لايُضْمَرُ مع تَبْقِيَةِ عَمَلِه ؟ (٤).

وماحروفُ الجَزْمِ التي هي الأُصولُ ؟.

ولِمَ جُزِم بِلَمْ ، ولَمّا ، ولا في النَّهيِ ، ولامِ الأَمْرِ ، وإِنْ في الجزاءِ ؟ (٥).

ولِمَ جَرى الدُّعاءُ مَجرى الأَمْرِ والنَّهْيِ في قولك : لايَقْطَعِ اللَّهُ يدَكَ ، ولِيَجْزِكَ خيراً ؟ (٦).

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا باب مايعملُ في الأفعالِ فيجزمها . انظر : الكتاب ١ / ٤٠٨ (بولاق) ، ٣ / ٨ (هارون) .

(٢) تحدَّث سيبويه في الباب عن الحروف التي تجزم فعلاً واحداً ، وعن حكم حذف لام الأمر في الشعر ، ثم نظَّر للجزم بالجر .

(٣) تكملة يقتضيها منهج الشارح .

(٤) هذه المسألة أشار إليها سيبويه في آخر الباب ، بيد أنّه لم ينصّ على أنَّ الجازم أضعفُ من الجار حيث يقول : « والجزم في الأفعال نظيرُ الجر في الأسماء .... فمن ثَمَّ لم يُضْمِروا الجازمَ كما لم يُضْمِروا الجارَّ » . الكتاب ١ / ٤٠٩ (بولاق) ، ٣ / ٩ (هارون) .

(٥) هذا السؤال عن قول سيبويه بعد ترجمته الباب : « وذلك لَمْ ، ولَمّا ، واللامُ التي في الأمر ، وذلك قولك : لِيَفْعَلْ ، ولافي النَّهي ، وذلك قولك : لاتفعلْ ، فإنما هما بمنزلة لَمْ » . الكتاب ١ / ٤٠٨ (بولاق) ، ٣ / ٨ (هارون) ، ويلحظ أن سيبويه لم يذكر إنْ الشرطية ؛ لأنّه عقد الباب لما يجزم فعلاً واحداً .

(٦) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « واعلم أنَّ هذه اللاّم ولا في الدُّعاء بمنزلتهما في الأمر والنَّهي ، وذلك قولك : لايقطعِ اللَّهُ يمينَك ، وليجزِك اللَّهُ خيراً » . الكتاب ١ / ٤٠٨ (بولاق) ، ٣ / ٨ (هارون) .

وما الشّاهدُ في قولِ الشّاعرِ (١) :

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ .·. إذا ماخِفْتَ مِنْ شيءٍ تَبالا (٢)

وقولِ مُتَمِّمٍ (٣) :

على مِثْلِ أَصْحابِ البَعوضةِ فاخْمُشي .·. لكِ الويلُ حُرَّ الوَجْهِ أَوْ يَبْكِ مَنْ بكى (٤) ؟

ولِمَ خالفَ في ذلك أبو العبّاسِ ، وقال : لايجوزُ إِضمارُ الجازمِ أَصْلاً مِنْ غَيْرِ عِوَضٍ ؟ (٥).

---

(١) مختلفٌ فيه على النحو الآتي :
أ - قيل : هو أبو طالب عمُّ النبيِّ ﷺ . انظر : ديوانه ٦١.
ب - وقيل : هو الأعشى . وقد ألحق بشعره في : الصبح المنير ٢٥٢ .
جـ - وقيل : هو حسان رضي الله عنه . ولم يرد في ديوانه .
انظر : الخزانة ٩ / ١٤.

(٢) بيت مفردٌ من الوافر .
التَّبال : سوء العاقبة ، وأصله وبال ، فتاؤه مبدلةٌ من الواو . انظر : الخزانة ٩ / ١٣.
انظر : الكتاب ٣ / ٨ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ٨٢ ، المقتضب ٢ / ١٣٠ ، معاني القرآن وإعرابه ٣ / ١١٣ ، الأصول ٢ / ١٧٥ ، اللامات ٩٦ ، شرح السيرافي ٣ / ١٩٢ أ ، الشعر ١ / ٥٢ ، سر الصناعة ١ / ٣٩١ ، التبصرة ١ / ٤٠٦ ، أعجب العجب ٣٤ ، شرح الفصيح للزمخشري ١ / ١٣٠ ، الإنصاف ٢ / ٥٣٠ ، شرح المفصل ٧ / ٦٠ ، تحفة المجد ١ / ٣٦١ ، توضيح المقاصد ٤ / ٢٣١ ، ربط الشوارد ٥٨ ، الخزانة ٩ / ١١-١٤ ، شرح أبيات المغني ٤ / ٣٣٥- ٣٣٦.

(٣) متمِّم : « ... - نحو ٣٠ هـ » .
هو ابن نُويرة اليربوعي ، يُكنى أبا نهشل ، شاعرٌ مخضرمٌ ، من الصحابة ، رضي الله تعالى عنهم ، له مراثٍ جياد في أخيه مالك . انظر : الشعر والشعراء ١ / ٣٣٧- ٣٤٠ ، معجم الشعراء ٤٣٢- ٤٣٣ ، شرح أبيات المغني ١ / ٢٠١ - ٢٠٢ .

(٤) من البحر الطويل ، من قصيدة قالها في رثاء أخيه مالك ، وأوّلها :
لَعَمْري ومادَهْري بتأبين مالك .·. ولاجَزَعاً والدَّهرُ يَعْثُرُ بالفتى
البعوضة : ماءة في حمى فَيْد ، بينها وبين فَيْد ستةَ عشر ميلاً ، وفَيْد شرقي سَلْمى أحد جبلي طَيِّئ . ومعنى اخمشي : اخدشي . انظر : شرح أبيات المغني ٤ / ٣٤٠.
انظر : ديوان متمم ٨٤ ، الكتاب ٣ / ٩ ، معاني القرآن ١ / ٨٣ ، المقتضب ٢ / ١٣٠ ، الأصول ٢ / ١٧٤ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٨٧ ، شرح السيرافي ٣ / ١٩٢ أ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٩٨ ، سر الصناعة ١ / ٣٩١ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٠٩ ، الأمالي الشجرية ٢ / ١٥١ ، الإنصاف ٢ / ٥٣٢ ، التبيين ١٧٩ ، اللباب للعكبري ٢ / ١٧ ، شرح المفصل ٧ / ٦٠ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٩ب ، ٢٣٦ب ، شرح شواهد المغني ٢ / ٥٩٩ .

(٥) قال المبرد : « والنَّحويون يُجيزونَ إضمار هذه اللام للشاعر إذا اضطُرَّ ، ويستشهدون على ذلك بقول متمّم بن نويرة : على مثل أصحاب البعوضة .... ، وقول الآخر : محمد تفد نفسَك .... ، فلا أرى ذلك على / =

ولِمَ جازَ أَنْ يَعْمَلَ الجازِمُ بحقِّ الأَصْلِ إنْ لَمْ يَكُنْ في عوامِلِ الأسماءِ جازِمٌ يُشَبَّه به ، مع أنَّ المعمولَ لَهُ العَمَلُ بحقِّ الفرْعِ ؛ لِشَبَهِ المضارعِ بالاسْمِ ؟ وهل ذلك لأنَّه ماعَمِلَ إلا بحقِّ الشَّبَه ، وإنْ لم يُشْبِهْ جازماً ، وإنَّما أَشْبَهَ جارّاً في الاخْتصاصِ ، فالجارُّ مُخْتَصٌّ بالاسْمِ ، والجازِمُ مُخْتَصٌّ بالفِعْلِ ؟ [١] .

ولِمَ جازَ : وبَلَدٍ قَطَعْتُ ، على إضْمارِ : رُبَّ ، مع جوازِ : وربَّ بَلَدٍ قَطَعْتُ [٢] ؟ وهل ذلك لأنَّه ليس على اجتماعِ العِوَضِ والمعوَّضِ منه ، ولكنْ على الرَّدِّ إلى الأَصْلِ في حُروفِ العَطْفِ ؟ .

= / ماقالوا ؛ لأنّ عوامل الأفعال لاتُضْمَر ، وأضعفُها الجازمة ؛ لأنَّ الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء ، ولكنّ بيتَ مُتَمِّم حُمِل على المعنى ؛ لأنَّه إذا قال : فاخْمشي ؛ فهو في موضع : فلتخمشي ، فعطف الثاني على الأوّل ، وأما هذا البيتُ الأخيرُ فليس بمعروف ، على أنَّه في كتاب سيبويه على ماذكرت لك » . المقتضب ٢ / ١٣٠ - ١٣١ .

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « واعلم أنَّ حروف الجزم لاتجزم إلا الأفعال ، ولايكونُ الجزمُ إلا في هذه الأفعال المضارعة للأسماء ، كما أنَّ الجرَّ لايكون إلا في الأسماء ، والجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء ، فليس للاسم في الجزم نصيبٌ ، وليس للفعل في الجر نصيبٌ » . الكتاب ١ / ٤٠٩ (بولاق) ، ٣ / ٩ (هارون) .

(٢) أشار سيبويه إلى هذه المسألة في قوله : « فمِنْ ثمَّ لم يُضمروا الجازمَ كما لم يُضمروا الجارَّ ، وقد أضمره الشّاعرُ ، شبَّهه بإضمارهم رُبَّ وواوَ القسم في كلام بعضهم » . الكتاب ١ / ٤٠٩ (بولاق) ، ٣ / ٩ (هارون) .

الجوابَ عن البابِ الأوّلِ[١] :

الذي يجوزُ في الحروفِ التي تُضْمَرُ فيها (أَنْ) إجراؤها على وَجْهَيْنِ : أَحَدُهما : مالايجوزُ فيه إلاّ الإضْمارُ ، والآخَرُ : مايجوزُ فيه الإظْهارُ والإضْمارُ .

فالذي لايجوزُ فيه إلاّ الإضْمارُ ماكانَ الكلامُ محمولاً فيه على التَّأويلِ[٢] . والذي يجوزُ فيه الإضْمارُ والإظْهارُ هو مافيه دليلٌ مِنْ غَيْرِ حملٍ على التَّأْويلِ ؛ لأنَّه لما كانَ المعنى [على][٣] التَّأْويلِ ؛ وَجَبَ أنْ يَجْرِيَ اللَّفْظُ على طريقِهِ في الحَمْلِ على التَّأْويلِ بإضْمارِ (أَنْ) ، ولمّا كانَ اللَّفْظُ محمولاً على التَّصْريحِ بذكرِ الدَّليلِ ؛ وَجَبَ أَنْ يجوزَ الإضْمارُ والإظْهارُ ، كاللاّمِ التي يَصْلُحُ فيها الإضْمارُ والإظْهارُ[٤] .

فلا يجوزُ أن تُضْمَرَ في سائرِ حُروفِ العَطْفِ كما أُضْمِرَتْ في الواوِ ، / ٩٥ أ والفاءِ ، وأَوْ ؛ لأنَّ هذه الحروفَ أُصولٌ تَحْتَمِلُ الوجوهَ ، فلمّا أُخْرِجَتْ إلى الوَجْهِ الذي تَحْتَمِلُه في أَصْلِها ؛ صَلَحَ أنْ يُضْمَرَ معها : أَنْ ؛ لِيُؤْذِنَ بِخُروجِها إلى ذلك الوَجْهِ .

فالواوُ تَحْتَمِلُ الجَمْعَ والإشراكَ[٥] ، كقولك : لاتأْكُلِ السَّمَكَ وتَشْرَبِ اللَّبَنَ ، فهذا إشراكٌ في النَّهْيِ ؛ إذْ قَدْ نَهَيْتَ عن كُلٍّ واحدٍ منهما ، فأمّا : لاتأْكُلِ السَّمَكَ وتَشْرَبَ اللَّبَنَ ؛ فإنَّما هو نَهْيٌ عن الجَمْعِ بينَهما ، فلمّا أُخْرِجَتْ إلى معنى الجَمْعِ ؛ أُضْمِرَ معها : أَنْ ؛ لِيُؤْذِنَ بإخراجِها إلى هذا المعنى[٦] .

---

(١) يعني باب الحروف التي تضمرُ فيها أنْ .

(٢) يريد بالحمل على التأويل حملَ الكلام على عاملٍ مُقدَّرٍ لايظهرُ ، ولاينقض المعنى ؛ لعلّةٍ مانعةٍ من إعمال العامل المذكور في أحد المعمولات ، ويسمّيه - أيضاً - الحمل على المعنى . انظر ماتقدم في ص : ٣٨٦ ، ٣٩١ هـ ٤ .

(٣) تكملة يقتضيها السياق .

(٤) يريد لام الجر غير الجحوديّة .

(٥) ب : الاشتراك .

(٦) انظر : شرح السيرافي ٣ / ٢١٥ ب - ٢١٦ أ .

وأمَّا الفـاءُ فَتَحتَمِلُ الخُروجَ إلى الجـوابِ ؛ لأنَّهـا في الأَصْلِ تُرتِّبُ وتُشْرِكُ ، فأُخْرِجَتْ في الجوابِ إلى التَّرْتيب خاصَّةً مِنْ غَيْرِ مُهْلَةٍ ، وأُضْمِرَ معها (أَنْ) ؛ لِيُؤْذِنَ بالخُروجِ إلى معنى الجواب (١) .

وأمَّا (أَوْ) فهي لأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ ، إلاّ أنَّها مُضَمَّنَةٌ بأنَّه إذا حَصَلَ لأَحَدِهما المعنى ؛ بَطَلَ أنْ يكونَ للآخَرِ في دِلالة ذلك الكلامِ ، فَخَرَجَتْ إلى معنى : إلاّ أنْ ، في قولِكَ : لأَلْزَمَنَّك أَوْ تُعْطِيَني حَقِّي ، بمعنى : إلاّ أنْ تُعْطِيني حَقِّي ، أي : إنْ حَصَلَ الإعطاءُ بَطَلَ اللُّزومُ ، كما أنَّه إنْ حَصَلَ المعنى لأَحَدِهما بَطَلَ أنْ يكونَ للآخَرِ ، فَخَرَجَتْ إلى هذا الذي هي في الأَصْلِ مُضَمَّنَةٌ به (٢) .

وأمّا اللاّمُ فيجوزُ إضمارُ أَنْ معها (٣) ؛ لأنَّها أُمُّ حروفِ الإضافةِ ، وهي مُحْتَمِلَةٌ للمُلْكِ والغَرَضِ ، فإذا أُخْرِجَتْ مَعَ الفعْلِ إلى الغَرَضِ خاصَّةً ؛ أُضْمِرَ معها : أَنْ ؛ لِيُؤْذِنَ بخُروجِها إلى الغَرَضِ ؛ لأنَّها إنّما تكونُ للغَرَضِ مع المَصْدَرِ ، كقولِكَ : جِئْتُه حَذَراً منه ؛ أي : للْحَذَرِ .

ولَمْ يَصْلُحْ أَنْ يُضْمَرَ مع الباءِ ؛ للْعِلَّةِ التي ذكرنا من أنَّ اللاَّمَ أُمُّ حروفِ الإضافةِ ، وهي تَكْثُرُ في الغَرَضِ الذي يُدَلُّ عليه بالمَصْدَرِ (٤) .

---

(١) انظر : شرح السيرافي ٣ / ٢١٢ أ .

(٢) انظر : شرح السيرافي ٣ / ٢١٨ ب - ٢١٩ أ .
وسيأتي قريباً تفصيل الإضمار بعد الفاء والواو وأو في أبوابٍ معقودةٍ لها .

(٣) كون أنْ مضمرةً بعد اللام مذهبُ البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أنّ اللام هي الناصبة بنفسها أصالةً ، وذهب ثعلب إلى أنَّها الناصبة لقيامها مقام أنْ . انظر : الكتاب ٣ / ٧ ، معاني القرآن للفراء ١ / ٢٢٠ - ٢٢١ ، ٣ / ٢٨٢ ، المقتضب ٢ / ٧ ، الأصول ٢ / ١٥٠ ، شرح القصائد السبع ٧٥ ، ٢٩٧ ، شرح السيرافي ٣ / ١٩٠ أ - ب ، المسائل المنثورة ١٤٠ ، شرح المفصل ٧ / ٢٠ ، الارتشاف ٢ / ٣٩٩ ، توضيح المقاصد ٤ / ١٩٧ .

(٤) قال ابن الناظم : « ولايجوزُ إضمارُ أَنْ بعد غير اللام من حروف الجر ، خصُّوها بذلك لكثرة دور معناها في الكلام » . شرح التسهيل ٤ / ٤٩ . وانظر : الأصول ٢ / ١٥٠ ، شرح السيرافي ٣ / ١٩٠ أ - ب ، شرح المفصل ٧ / ٢٠ .

وأمَّا حـتّى فَصَلَحَ بَعْدَها إضْمـارُ أنْ [1] ؛ لأنَّهـا مُحْتَمِلةٌ للوجـوه من الغـاية في المُفْرَد [2] ، والغاية في الجُمْلَة [3] ، والغاية التي معها شَرِكَةٌ [4] ، فإذا أُخْرِجَتْ إلى الغاية في المُفْرَدِ عـلى جِهَةِ التَّأْويلِ بذِكْرِ الفِعْلِ الذي / ٩٥ب يَدُلُّ عـلى المَصْدَرِ ؛ أُضْمِرَ معها : أَنْ ، ولَزِمَها الإضْمارُ لهذه العِلَّة .

ولَمْ يَجُزْ مِثْلُ ذلك في : إلى ، وإنْ شـارَكَتْهـا في مـعنى الغـاية ، إلاّ أنَّهـا تَلْزَمُ طريقةً واحدةً كلزُومِ نقيضِها الذي هو : مِنْ ، وليس لِحَتَّى نقيضٌ ؛ لأنَّك [5] [لا] [6] تقولُ : خَرَجْتُ مِنْ بَغْدادَ حتَّى البصرة ، على تلكَ الطَّريقة [7] .

والدَّليلُ على أنَّ (أَنْ) مُضْمَرَةٌ في : اللاّمِ ، [و] [8] حتّى أنَّ حرفَ الجرِّ لايَدْخُلُ إلاّ على الاسْمِ [9] .

---

(١) إضمار أنْ بعد حتّى مذهبُ البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أنَّ حتَّى هي الناصبة بالأصالة ، ولا إضمار بعدها ، وذكر ثعلبٌ أنها نصبت لقيامها مقام أنْ . انظر : الكتاب ٣ / ٦ ، معاني القرآن للفراء ١ / ١٣٢ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ١٢٧ ، المقتضب ٢ / ٣٧ ، الأصول ٢ / ١٥١ ، شرح السيرافي ٣ / ١٩٠ أ ، المسائل المنثورة ١٤٠ ، الارتشاف ٢ / ٤٠٣ ، توضيح المقاصد ٤ / ٢٠٢ .

(٢) هذا الوجه هو الذي تكون فيه حتّى جارّة ، وإذا جاء الفعل بعدها نصب بإضمار أنْ .

(٣) تكون حتّى في هذا الوجه حرف ابتداء .

(٤) وتكون في هذا الوجه عاطفة .
انظر الحديث عن هذه الأوجه في : البصريات ١ / ٦٨٢ - ٦٩٠ ، التبصرة ١ / ٤١٩-٤٢٤ ، توضيح المقاصد ٤ / ٢٠٠ - ٢٠٢ ، المغني ١ / ١٢٣- ١٣١ .

(٥) ب : كأنك .

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام .
وسيعيد الشارح هذه المسألة في باب حتّى .

(٧) قال ابن هشام في معرض تفريقه بين إلى وحتّى : « والثالث أنّ كلاًّ منهما قد ينفرد بمحلٍّ لايصلُح للآخر ، فما انفردت به إلى أنه يجوز : كتبتُ إلى زيدٍ وأنا إلى عمرو ؛ أي : هو غايتي .... وسرتُ من البصرة إلى الكوفة ، ولايجوز : حتى زيدٍ ، وحتّى عمرٍو ، وحتّى الكوفة ، أما الأولان فلأنّ حتّى موضوعةٌ لإفادة تقضّي الفعل قبلها شيئاً فشيئاً إلى الغاية ، وإلى ليست كذلك ، وأما الثالث فلضعف حتّى في الغاية ، فلم يقابلوا بها ابتداء الغاية » . المغني ١ / ١٢٤ .

(٨) ساقط من : ب .

(٩) انظر : الكتاب ٣ / ٦ ، المقتضب ٢ / ٧ ، ٣٧ ، الأصول ٢ / ٥٠ ، المسائل المنثورة ١٤٠ ، شرح المفصل ٧ / ١٩ .

ودليلٌ آخَرُ ، وهو أنَّهـا تُظْهَرُ مع : أنْ [1] ، وتُضْمَرُ على معنىً واحدٍ ، فلو لَمْ تَكُنْ مُقَدَّرةً ؛ لم تُوافِقْ معنى المُظْهَرة ، ويَظْهَرْ عَمَلُها كما يَظْهَرُ إذا كانت مذكورةً .

واختلفوا في : كَيْمَهْ ، فَذَهَبَ سيبويه إلى أنَّ بَعْضَ العربِ يَجْعَلُها بمنزلة : لِمَهْ [2] ، ويَجِبُ على قوله أنْ يُضمرَ بَعْدَها كما يُضْمَرُ بَعْدَ الّلامِ ، إلاّ أنَّه ذَكَرَ أنَّ (أنْ) لاتَظْهَرُ بَعْدَ (كي) بإجماعٍ ، وتَظْهَرُ بَعْدَ اللاّمِ [3] .

وخالفه ابنُ السّراجِ في ذلك ، فَذَهَبَ إلى أنَّه لايُضْمَرُ بَعْدَها : أَنْ ، وإنَّما تَنْصبُ الفعْلَ بحقِّ الأَصْلِ عنْدَ الجميعِ ، إلاّ أنَّ الذي قال : كَيْمَهْ ، شبَّهها بلِمَهْ ، مِنْ جِهَةِ الغَرَضِ الذي يكونُ كُلُّ واحدٍ منهما له ، إذا قلت : جِئْتُك لِتَفْعَلَ ، وكي تَفْعَلَ ، فالمعنى متَّفقٌ [4] .

ويقوِّي قولَ ابنِ السّراجِ أنَّه لو كانَتْ بمنزلةِ اللاّمِ ؛ لجاز : المالُ كي زَيْدٍ ، كما يجوزُ : المالُ لزيدٍ ، فكانت تَدْخُلُ على الأَسْماءِ الظّاهِرَةِ المُتمكِّنة ، فَتَقَعُ مواقِعَ اللاّمِ فلمّا امْتَنَعَ ذلك ؛ دَلَّ على الشَّبَهِ في موضعٍ مخصوصٍ [5] ، ومَذْهَبُ ابنِ السّراجِ في

---

(١) كذا في النسختين . ومراد الشارح أنَّ أنْ تظهر مع اللام وتضمر على معنى واحد .

(٢) يريد أنها حرف جر .

(٣) انظر : الكتاب ٣ / ٦-٧ . وقد تبع سيبويه جمهورُ البصريين . انظر : معاني القرآن للأخفش ١ / ١٢٧ ، المقتضب ٢ / ٩ ، شرح السيرافي ٣ / ١٩٠ ب ، البغداديات ١٩٦ - ١٩٧ ، المقتصد ٢ / ١٠٥٢ ، الارتشاف ٢ / ٣٩٢ ، توضيح المقاصد ٤ / ١٧٨ .

(٤) انظر ماتقدم في ص : ٧٨١ هـ ٥ .
ومذهبُ ابن السراج قريبٌ من مذهب الكوفيين في هذه المسألة ، إذ ذهبوا إلى أنْ كي هي الناصبة بنفسها ، بيد أنَّهم خرجوا قولهم : كيمه ، على أنَّ (ما) ليست مخفوضةً ، ولكنها منصوبةٌ على مذهب المصدر ، والتقدير : كي أفعلُ ماذا ؟ فالاستفهام للاستثبات . وعلَّق السيرافي على هذا التخريج بقوله : « ولو كان على ماقاله الكوفيون لجاز أن تقول : أنْ مه ، ولَنْ مه ، وإذنْ مه ، إذا لم يفهم المُسْتَفْهَمُ مابعد هذه الحروف من الفعل ؛ لأنَّه إنَّما يسأله عن مصدرٍ ، والمصدر في الأفعال بعد أنْ وإذن ولن وبعد كي وحتى واحدٌ » .شرح السيرافي ٣ / ١٩٠ب - ١٩١أ .
وانظر : شرح الكافية ٢ / ٢٣٩ ، الارتشاف ٢ / ٣٩٢ - ٣٩٣ ، توضيح المقاصد ٤ / ١٧٨ .

(٥) قد يُجاب عن هذا بأصلٍ صدر عنه الشارح في أكثر من موضع ، وهو أنَّ مايعمل بحقِّ الشَّبه أقل مرتبة مما يعمل بحقِّ الأصل ، وكي إنما جرَّت لشبهها اللام ؛ فلذا لم تدخل على الأسماء الصريحة . انظر الأصل المذكور في ص : ٤٠٧ .

هذا البابِ أقوى ، ويُقوِّي مَذْهَبَ ابنِ السَّراجِ دخولُ اللامِ عليها في قولك : جِئْتُك لكي تَفْعَلَ[1] كذا ؛ وذلك لأنَّها شُبِّهت بأنْ مِنْ جِهَةِ موافقةِ المعنى في قولك : لأَنْ تَفْعَلَ ، ولكي تَفْعَلَ[2] ، فهو بحقِّ الشَّبه .

ونظيرُ حتَّى في امْتِناعِ إظْهارِ العامِلِ : أمّا أَنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ مَعَكَ ، والعِلَّةُ في ذلك العِوَضُ بـ : مَا في هذا[3] ، [و][4] (حتّى) في ذاك[5] .

وليستِ اللامُ / ٩٦ أ عِوَضاً من (أَنْ) في : جِئْتُكَ لِتَفْعَلَ[6] ، وإنَّما هي دليلٌ عليها مع الفِعْلِ ، ولو كانَتْ عِوَضاً لم تَجْتَمِعْ معها ؛ لأنَّه لايُجْمَعُ العِوَضُ والمُعَوَّضُ منه ، ويَجْتَمِعُ الدَّليلُ والمدلولُ عليه .

ونظيرُها قولُهم أيضاً : إنْ خيراً فخيرٌ ، وإنْ شَرّاً فشرٌّ[7] ، وإنَّما لَمْ تَكُنْ عِوَضاً ؛ للإيذانِ بِصِحَّةِ إضمارِ[8] أَنْ بَعْدَ هذه الأحرفِ .

---

(١) في أ ، ب : لتفعل ، وما أثبته يقتضيه السياق .

(٢) إذا دخلت اللام على كي تعيَّن عند البصريين أنْ تكون كي مصدرية ناصبة للمضارع . انظر : الكتاب ٣ / ٦ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ١٢٧ ، المقتضب ٢ / ٨ ، البغداديات ١٩٥ - ١٩٦ .
أمّا تقوية الشارح لمذهب ابن السراج بدخول اللام على كي ؛ فقد يجابُ عنه بأنَّ الحرف الواحد قد يكون له أكثر من استعمال ، كحتّى فهي مرةً حرفُ جر ، ومرةً حرفُ عطف ، ومرةً حرف ابتداء ، فكذلك كي تكون مرةً حرفَ جرٍّ ، ومرةً حرفاً مصدرياً .

(٣) يريد أنَّ (ما) عوضٌ عن كان المحذوفة ؛ إذ الأصل عند البصريين : لأنْ كُنْتَ منطلقاً انطلقتُ معك ، فحذفت اللام اختصاراً ، وهو حذفٌ مقيسٌ قبل أنْ ، ثم حذفت كان اختصاراً ، فانفصل الضميرُ ، ثم زيدت ما عوضاً .
انظر : الكتاب ١ / ٢٩٣ - ٢٩٤ ، شرح السيرافي ٢ / ١٧٦أ - ب ، الأمالي الشجرية ١ / ٤٩ ، شرح المفصل ٢ / ٩٨ - ٩٩ .

(٤) ساقط من : ب .

(٥) انظر : الكتاب ٣ / ٧ .

(٦) اللام في المثال هي لام كي ، وإضمار أنْ بعدها جائزٌ . انظر : الكتاب ٣ / ٧ ، المقتضب ٢ / ٧ ، الأصول ٢ / ١٥٠ ، الارتشاف ٢ / ٤٠١ .

(٧) انظر التنظير في : الكتاب ٣ / ٧ .
ووجه التنظير أنّ أنْ أضمرت بعد لام كي جوازاً ولم يُعوَّض عنها ، كما حذفت كان واسمُها بعد إنْ جوازاً ولم يُعَوَّضْ عنهما . انظر : شرح المفصل ٢ / ٩٧ .

(٨) كذا في النسختين ، ولعل الأقرب أن يقال : بصحة إظهار ....

وتقولُ : ماكانَ زيدٌ لِيَفْعَلَ كذا ، على إضْمارِ : أَنْ ، ولايجوزُ إظْهارُها في هذا المَوْضِعِ (١) ؛ لأنَّ الكلامَ محمولٌ على تأويلِ الخبرِ (٢) ؛ إذْ لو كان على صريحِه ؛ لجاز في الإثباتِ (٣) ، فلما كان الإثباتُ إنَّما هو : كان زيدٌ سيفعلُ ، والنَّفيُ : ماكان زيدٌ لِيَفْعَلَ (٤) ؛ كان محمولاً على التَّأويلِ (٥) .

وإنَّما اختَصَّ النَّفيُ بذلك ؛ لأنَّه واقعٌ على الخبرِ ، وقد تراخى عنه حرفُ النَّفْيِ ، فَدَخَلَتْ اللامُ لِتَعْقِدَه بمعنى حرفِ النَّفْيِ (٦) .

ونظيرُه قولُهم : إيَّاك وزيداً ، في إضْمارِ عاملٍ لايجوزُ إظهارُه في بعضِ المواضعِ ، ويجوزُ في غيره ، فتقولُ : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ (٧) على إظْهارِ العاملِ ، ولايجوزُ إظهارُه في التَّحذيرِ إذا قُلْتَ : إيّاكَ أَنْ تَفْعَلَ ، وإيّاك وزيداً (٨) .

---

(١) يعني : بعد لام الجحود ، وهي الواقعة بعد فعل كون منفيٍّ ناقصٍ ماضٍ لفظاً أو معنى .
انظر الحديث عنها في : الكتاب ٣ / ٧ ، المقتضب ٢ / ٧ ، شرح السيرافي ٣ / ١٩١ أ ، المرتجل ٢٠٦ ، شرح المفصل ٧ / ٢٨ - ٢٩ ، الملخص ١٣١ ، الارتشاف ٢ / ٣٩٩ - ٤٠١ ، توضيح المقاصد ٤ / ١٩٣ .

(٢) يريد أنَّ خبر كان محذوفٌ . انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٩١ أ ، الارتشاف ٢ / ٣٩٩ .

(٣) يعني لجاز أن يقال : كان زيدٌ ليفعلَ .

(٤) انظر : الكتاب ٣ / ٧ ، شرح السيرافي ٣ / ١٩١ أ ، شرح المفصل ٧ / ٢٩ .

(٥) قال ابن الشجري مبيِّناً مراد الشارح : « ومثلُه في التنزيل : ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ ﴾ [البقرة : ١٤٣] . قال عليُّ بن عيسى الرُّماني : هذه لامُ الجَحْد ، وأصلُها لام الإضافة ، والفعلُ بعدها نَصْبٌ بإضمار أنْ ، ولاتظهرُ بعدها أنْ ؛ لأن التأويل : ماكان اللّهُ مضيعاً إيمانكم ، فلما كان معناه على التأويل حُمل لفظُه على التأويل ، من غير تصريح بإظهار أنْ ، يعني أنّه لما حُمل قوله : ﴿ لِيُضِيعَ ﴾ في المعنى على : مُضيع ، وبهذا الحملِ يصحُّ معنى الكلام ؛ لَزِم أنْ الإضمارُ ، فلم يُصرِّح بالمصدر ؛ ليتَّفقَ اللفظُ والمعنى على التأويل دونَ التَّصريح » . الأمالي الشجرية ٢ / ١٤٩ - ١٥٠ .
والظاهر أنَّ ابنَ الشجري نقل كلام الرُّماني من تفسيره الجامع .

(٦) لام الجحود دخلت مؤكدةً للنفي . انظر : شرح المفصل ٧ / ٢٨ ، المستوفى ٢ / ٦٣ .
وأشير إلى أنّ طول الكلام الذي علَّل به الشارح لدخول اللام قد جعله ابن الخشاب علةً للزوم إضمار أن . انظر : المرتجل ٢٠٦ .

(٧) تكملتها : ﴿ .... وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ الفاتحة : ٥ .

(٨) انظر : الكتاب ٣ / ٧ .

فاللامُ في هذا الموضِع عِوَضٌ مِنْ : أنْ ، ونظيرها ألِفُ الاستفهامِ في قولِك : آللّهِ لَتَفْعَلَنَّ ؛ إِذْ هي عِوَضٌ من واوِ القَسَم (١).

وعِلَّةٌ أُخْرَى في امْتناعِ إِظْهارِ : أَنْ ، وذلك أنَّها نَفْيٌ لما مَعَهُ حرفٌ واحدٌ ، وهو سَيَفْعَلُ ، فلم يَصْلُحْ أَنْ تكونَ لما معه حرفانِ لكُلٍّ واحدٍ منهما معنى ؛ لأنَّ ذلك يَخْرُجُ إِلى التَّنافرِ في الكلامِ ، ويَبْعُدُ في التَّشاكُلِ (٢).

---

(١) انظر : الكتاب ٣ / ٧ .

(٢) قال المرادي : « والفعل بعدها منصوبٌ بأنْ مضمرةً واجبة الإضمار ، وعُلِّل ذلك بأنَّ إيجاب ماكان زيدٌ ليفعلَ : كان زيدٌ سيفعلُ . جُعلت اللام في مقابلةَ السِّين ، فكما لايُجمعُ بين أنْ والسِّين كذلك لايُجمع بين أنْ واللام » . توضيح المقاصد ٤ / ١٩٣ .
وانظر : الكتاب ٣ / ٨ ، شرح السيرافي ٣ / ١٩١ أ ، اللباب للعكبري ٢ / ٤٦ ، شرح المفصل ٧ / ٢٨ - ٢٩ .

الجوابَ عن البابِ الثاني [(١)]:

الذي يجوزُ في حُروف الجَزْمِ أنْ تَعْمَلَ [و][(٢)] تَنْقُلَ الفِعْلَ إلى معنىً لايكونُ عليه الاسْمُ ؛ لأنَّه إعرابٌ لايكونُ في الاسْمِ [(٣)] .

ولايجوزُ أنْ تكونَ كحرُوفِ النَّصْبِ التي تَنْقُلُ إلى معنىً يكونُ عليه الاسم ؛ لأنَّ النَّصْبَ مُشْتركٌ ، والجَزْمَ مُخْتَصٌّ بالفِعْلِ .

وحروفُ الجَزْمَ التي هي الأُصولُ خمسةٌ : لَمْ ، ولَمّا ، ولا في النَّهي ، ولامُ الأَمْرِ، وإنْ في الجزاء .

فـ :لا قَدْ نَقَلَت الفِعْلَ إلى معنى النَّهيِ الذي لايكونُ في الاسْمِ ، وكذلك لامُ الأَمْرِ ، وكذلك (إنْ) نَقَلَتْه إلى الشَّرْطِ والجواب ، وهو معنىً لايكونُ للاسْمِ [(٤)] ، و(لَمْ) نَقَلَتْه إلى معنى الماضي، لو قلت : زيدٌ يقومُ أَمْسِ؛ لَمْ يَجُزْ ، وإذا قلت : لم يَقُمْ أَمْسِ، جازَ، فَلَمْ نَقَلَتْه إلى الماضي، وهو نَقْلٌ لايَصْلُحُ للاسْمِ [(٥)] ، وكذلك : لمّا يَقُمْ [(٦)] .

ولايجوزُ إضْمارُ الجازِمِ مع [(٧)] غيرِ عوَضٍ ؛ لأنَّه أَضْعَفُ من الجارِّ [(٨)] ، والجارُّ

---

(١) يعني باب حروف الجزم .

(٢) تكملة يستقيم بها الكلام .

(٣) انظر : أخبار الزجاجي ١٣٢- ١٣٣ ، الإيضاح في علل النحو ١٠٦ ، شرح السيرافي ١ / ١١ب ، المسائل العسكرية ٤٩ ، أقسام الأخبار ٢٠٧ ، نتائج الفكر ٧٩ ، شرح المفصل ٧ / ٤١ ، تذكرة النحاة ٤٩٧ .

(٤) انظر : المصادر السابقة .

(٥) إذا دخلت لم على الفعل المضارع قلبت معناه إلى المضي ، وذهب السيرافي إلى أنها تقلب لفظ الماضي إلى المضارع ، وعزاه إلى المبرد ، وهو مخالف لما في (المقتضب) حيث ذكر أن (لم) تقلب معنى المضارع إلى الماضي . انظر: المقتضب ٢ / ٤٩ ، الأصول ٢ / ١٥٧، حروف المعاني ٨ ، شرح السيرافي ١ / ٣٩أ - ٤٠ ب، المقتصد ٢ / ١٠٩١ ، المرتجل ٢١١-٢١٢، شرح المفصل ٨ / ١٠٩ - ١١٠، الجنى الداني ٢٦٧ - ٢٦٨ ، بدائع الفوائد ٤ / ١٨٨ .

(٦) لمّا - أيضاً - تقلب معنى المضارع إلى الماضي . انظر : التبصرة ١ / ٤٠٥ ، المقتصد ٢ / ١٠٩٢ ، أسرار العربية ٣٣٣ ، شرح المفصل ٨ / ١٠٩ - ١١٠، البسيط ١ / ٢٤٢، الجنى الداني ٥٩٢ .

(٧) ب : على .

(٨) لأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء . انظر : شرح السيرافي ١ / ١٨ ب ، التعليقة ٢ / ١٢٩ ، المرتجل ٢١١، اللباب للعكبري ٢ / ١٩ ، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٤٩ .

لايُضْمَرُ إلا بعِوَضٍ (١).

والدُّعاءُ يجري مَجرى الأَمرِ والنَّهي في قولك : لِيَجْزِكَ اللَّهُ خيراً ، ولايَقْطَعِ اللَّهُ يَدَه ، وإنَّما وَجَبَ ذلك ؛ لأنَّه طَلَبٌ للفعْلِ كما أنَّ الأَمْرَ طَلَبٌ للفعْلِ ، وكذلك النَّهيُ طَلَبٌ للانْتهاءِ عن الفعْلِ ، فجاز لهذه العلّةِ ، وإن انْفصَلَ بأنَّ الأَمْرَ فيه ترغيبٌ في الفعْلِ ، والنَّهيَ تحذيرٌ من الفعْلِ ، وليس ذلك في معنى الدُّعاءِ ، إلاَّ أنَّه طَلَبٌ للْفعْلِ يَطْلُبُه الدّاعي مِنْ غيرِه (٢).

وقال الشَّاعرُ :

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ .·. إذا ماخِفْتَ مِنْ شيءٍ تَبالا (٣)

فحذفَ لامَ الأَمْرِ مِنْ غيرِ عوَضٍ .

واختلفوا في هذا ، فَذَهَبَ سيبويه إلى أنَّه يجوزُ في الضَّرورةِ ؛ لأنَّه يُشبَّهُ بعاملِ الجرِّ (٤).

وذَهَبَ أبو العبّاسِ إلى أنَّه لايجوزُ ؛ لأنَّ عاملَ الجَزْمِ أَضْعَفُ (٥).

وقال مُتَمِّمُ بنُ نُوَيرةَ :

---

(١) انظر : المقتضب ٢ / ٣٤٧ ، الأمالي الشجرية ٢ / ١٣٢ .

(٢) انظر إجراء الدعاء مجرى الأمر والنهي في : الكتاب ٣ / ٨ ، المقتضب ٢ / ٤٣ ، ١٣٠ ، الأصول ٢ / ١٥٧ ، ١٧٠ .

(٣) تقدم مخرجاً في ص : ٧٨٥ .
وأشير - هنا - إلى أنّ المازني أجاز أن يكون (تَفْدِ) خبراً أُريدَ به الدُّعاء ، وأصله : تفدي نفسَك ، كما في قوله تعالى : ﴿ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ ﴾ يوسف : ٩٢ ، ولكن الشّاعر حذف الياء للضرورة . انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٩٢أ ، الأمالي الشجرية ٢ / ١٥٠ .

(٤) وهو قول كثيرٍ من النحويين ، وأجاز الكسائي الحذف في السعة إذا وقعت اللام بعد فعل أمرٍ من القول ، وعَزاه الرضي إلى الفراء ، وذلك مخالفٌ لما في معاني القرآن ، حيث حمل الجزم فيه على المجازاة بالأمر ، وفصّل ابن مالك المسألة فجعل ماذكره الكسائي كثيراً مطرداً ، وجعل الحذف بعد قول غير أمر قليلاً جائزاً في غير الشعر ، وماعداهما خصّه بالضرورة . انظر : الكتاب ٣ / ٨ ، معاني القرآن للفراء ١ / ١٥٩ - ١٦٠ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ٨٢ - ٨٣ ، مجالس ثعلب ٢ / ٤٥٦ ، اللامات ٩٤ ، الأصول ٢ / ١٧٤ ، سر الصناعة ١ / ٣٩٠ ، الأمالي الشجرية ٢ / ١٥٠ ، شروح سقط الزند ٣ / ١١٢٤ (الخوارزمي) ، شرح المفصل ٩ / ٢٤ ، التوطئة ١٤٨ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٦٩ - ١٥٧٢ ، شرح الكافية ٢ / ٢٥٢ .

(٥) انظر ماتقدم في ص : ٧٨٥ هـ ٥ .

على مِثْلِ أَصْحابِ البَعوضةِ فاخْمُشي .·. لكِ الويلُ حُرَّ الوَجْهِ أَوْ يَبْكِ مَنْ بكى[١] ؟

فأجاز هذا أبو العبّاسِ على ضَعْفٍ ؛ لأنَّ قوله : فاخْمُشي ، أمرٌ يقومُ مقامَ العِوَضِ من المحذوف[٢] .

والجازمُ يَعْمَلُ بحقِّ الشَّبَهِ للجارِّ من عواملِ الأَسْماءِ مِنْ جِهَةِ الاختصاصِ الذي بينَهما ، فالجازمُ للفِعْلِ ، والجارُّ يَخْتَصُّ الاسْمَ ، فصار نظيرَه في الاختصاصِ القويِّ الذي يكونُ معناه فيما دَخَلَ عليه على هذا الحدِّ ، ولَمْ يَعْمَلْ لِشَبَهِهِ بجازمٍ آخَرَ ، وإنْ عَمِلَ بحقِّ الشَّبَهِ[٣] .

ويجوزُ : وبَلَدٍ قَطَعْتُ ، على معنى : رُبَّ بَلَدٍ قَطَعْتُ ، إلاّ أنَّ الواوَ عِوَضٌ مِنْ رُبَّ ؛ فإذا قُلْتَ : / ٩٧ أ ورُبَّ بَلَدٍ ؛ لم تَكُنْ واوَ العِوَضِ ، ولكنْ واوَ العَطْفِ الذي يَقْتضي إشراكَ الثّاني مع الأوَّلِ ، وإذا كانتْ عِوَضاً ؛ لم تَكُنْ كذلك ؛ لأنَّه لايَجْتَمِعُ العِوَضُ والمُعَوَّضُ منه أَصْلاً[٤] .

---

(١) تقدم مخرجاً في ص : ٧٨٦ .

(٢) حمل المبرد جزم (يبك) على العطفِ على المعنى ، إذ معنى فاخمشي : فلتخمشي . انظر : المقتضب ٢ / ١٣١ .

(٣) انظر حمل الجزم على الجر في : الكتاب ٣ / ٨ ، المقتضب ٢ / ١٣١ ، الأصول ٢ / ٢٣١ ، التعليقة ٢ / ١٢٩ ، اللباب للعكبري ١ / ٦٥ ، شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٤٩٠ ، التذييل والتكميل ١ / ١٣٨ .

(٤) قول الشارح في هذه المسألة - في ظاهره - موافقٌ لمذهب الكوفيين والمبرّد وابن السراج والفارسي في التعليقة إذ يرون أنّ واو ربّ ليست عاطفة ، وقد عملت عملَ ربَّ ، ثم اختلفت عباراتهم ، فقال الكوفيون : الواو قائمة مقامها ، وقال المبرد : هي بدلٌ منها ، وقال ابن السراج : هي بمعناها ، وقال الفارسي : هي عوضٌ عنها .
أما جمهور البصريين والفارسي في الإيضاح العضدي ، وكتاب الشّعر فيرون أنّ ربَّ مضمرةٌ ، والعملَ لها .
انظر : الكتاب ١ / ٢٦٣ ، المقتضب ٢ / ٣١٨ ، ٣٤٦ - ٣٤٧ ، الأصول ١ / ٤٢٠ ، شرح القصائد السبع ٣٩ ، الإيضاح العضدي ٢٦٧ ، التعليقة ٢ / ١٢٨ - ١٢٩ ، كتاب الشعر ١ / ٤٩ - ٥٠ ، الإنصاف ١ / ٣٧٦ - ٣٨١ ، الارتشاف ٢ / ٤٦٢ ، الجنى الداني ١٥٤ - ١٥٥ ، المغني ٢ / ٣٦١ .

بابُ عاملِ الرَّفْعِ في الفِعْلِ المضارِع[1]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في عاملِ الرَّفْعِ في الفِعْلِ المضارِعِ مِمّا لايجوزُ[2] .

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في عاملِ الرَّفْعِ في الفِعْلِ المضارِعِ ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

ولِمَ لايجوزُ أنْ يَعْمَلَ فيه الرَّفْعَ فَقْدُ الجازمِ والنَّاصبِ على مايقولُه بعضُ النَّحويينَ[3] ؟ وهل ذلك لأنَّ المَنْفيَّ لايكونُ عاملاً ، مع أنَّه لايَحتاجُ مع نفيهِ إلى أنْ يُدلَّ على أنَّه مَنْفيٌّ من الكلامِ ، وإنَّما الإعرابُ بيانٌ يُفرِّقُ بينَ المعاني المختلفةِ من معاني الكلامِ ، ومع أنَّه إذا ضَعُفَ الشَّيءُ ؛ لم يكنْ عاملاً كما لايَعْملُ السِّينُ وسَوْفَ ؛ لِضَعْفِ نَقْلِهما الفعْلَ ، فَتَعْمَلُ أنْ ، ولَنْ ؛ لِقُوَّةِ نَقْلِهما الفِعْلَ بوجْهَيْنِ ، فانْتفاءُ العاملِ أَضْعَفُ شيءٍ في أنْ يُوجَّهَ العَمَلُ إليه ؟ .

ولِمَ كانَ عاملُ الرَّفْعِ في الفِعْلِ هو وقوعُه مَوْقِعَ الاسْمِ ؟ وهل ذلك لأنَّه يُحتاجُ أنْ يُفرَّقَ بينَ الموقعِ الذي يَقَعُ فيه الاسْمُ ، وبينَ الموقعِ الذي لايَقَعُ فيه الاسْمُ ؛ إذْ كانَ تأليفُ الكلامِ مِنْ أكْبَرِ الدّلالاتِ فيه ، فاختلافُ المواقعِ مِنْ أكْبَرِ مايُحتاجُ إليه في تأليفِ الكلامِ ؛ حتّى يَصِحَّ به البيانُ عن المعنى ؟ .

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابُ وجهِ دخولِ الرَّفعِ في هذه الأفعال المضارعة للأسماء . الكتاب ١ / ٤٠٩ (بولاق) ، ٣ / ٩ (هارون) .

(٢) تحدث سيبويه في الباب عن رافع الفعل المضارع ، وذكر مواقع الفعلِ المضارع المرفوع ، ثم رد قول من زعم أنه مرفوعٌ بالابتداء ، كما تكلّم عن وقوعه بعد أدوات التخصيص وخبراً لكاد وعسى وجعل ، ووجه رفعه في هذا الموقع مع أنَّ الأسماء لاتقع فيه وبيَّن حكم دخول أنْ عليه بعد كاد .

(٣) مذهب الفراء وأكثر الكوفيين أنَّ رافع المضارع تجرُّده من الناصب والجازم . انظر : معاني القرآن ١ / ٥٣ ، شرح السيرافي ٣ / ١٨٧ب ، الإنصاف ٢ / ٥٥١ .

ومـاموْقِعُ الاسْمِ الذي هو أَحَقُّ به مِن الفِعْلِ ؟ وهل ذلك المَوْقِعُ الذي يَعْمَلُ فـيـه عامِلُ الاسْمِ ؟.

وماقِسْمَتُه ؟ ولِمَ كـانَ مَوْقِعُ المُبْتدأ ، وخبـرِ المُبْتدأ ، وموقـعُ المفعولِ ، ومـوقعُ الصِّفـةِ ، وموقـعُ الحـالِ ، ومـوقـعُ المضـافِ إليـه ؛ أحقَّ بالاسْمِ مَعَ جـوازِ وقـوعِ الفِعْلِ فيه ؟ [١].

ولِمَ لايجـوزُ أنْ يَقَعَ الفِعْلُ في كُلِّ موضـعٍ يَصْلُحُ أَنْ يقَعَ فيـه الاسْمُ ؟ وهل ذلك لأنَّ مِن المواقعِ مايَسْتَحيلُ أنْ يَقَعَ فيـه الفِعلُ كموقعِ الفاعلِ ؛ لأنَّه مُعْتَمَدُ البيـانِ عن الفِعْلِ ، وصَلَحَ أَنْ يَقَعَ في موقعِ المفعولِ إذا كـان / ٩٧ب للفائدةِ ، ولَمْ يَصْلُحْ أَنْ يَقَع مَوْقِعَ المفعولِ إذا كان للبيانِ فقط ؟ [٢].

ولِمَ كانَ مَوْقِعُ الاسْمِ أَحَقَّ بعاملِ الرَّفْعِ في الفِعْلِ ؟ وهل ذلك لأنَّه الأَوَّلُ كـما أنَّ الرَّفْعَ أَوَّلٌ ؛ فلهذا [٣] وَجَبَ أَنْ يكونَ عاملَ الرَّفْعِ ؟.

ولِمَ وَجَبَ الرَّفْعُ في : يقـولُ زيدٌ ذاك ، وفي : زيدٌ يقـولُ ذاك ، وفي : مـررتُ برجلٍ يقولُ ذاك ، ومررتُ بزيدٍ يقولُ ذاكِ ، وهذا يومُ آتيك ، وحَسِبْتُه يَنْطَلِقُ ؟ فما العِلَلُ في رَفْعِ الفِعْلِ في هذه المواقعِ ؟ [٤].

وماحُكْمُ : هلاّ يقولُ زيدٌ ذاك ؟ ولِمَ وَجَبَ في الفِعْلِ الرَّفْعُ بعد : هلاّ ، وليسَ مِنْ

---

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « اعلم أنَّها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ ؛ أو موضع اسمٍ بُني على مبتدأ ، أو في موضع اسمٍ مرفوعٍ غير مبتدأ ولامبنيٍّ على مبتدأ ، أو في موضع اسمٍ مجرورٍ أو منصوبٍ ؛ فإنَّها مرتفعةٌ ، وكينونتُها في هذه المواضع ألزمتْها الرَّفعَ ، وهي سببُ دخول الرفع فيها » . الكتاب ١ / ٤٠٩ (بولاق) ، ٣ / ٩ ، ١٠ (هارون).

(٢) المفعول الذي للفائدة هو ما أصله الخبر ، والذي للبيان هو ماكان فضلةً ليس أصله الخبر ، فهو للزيادة في البيان. انظر ماسيأتي في جواب المسائل ص : ٨٠٢ هـ ٦ .

(٣) ب : فهذا .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وعلّته : أنّ ماعمل في الأسماء لم يعمل في هذه الأفعال على حدِّ عمله في الأسماء ، كما أنّ مايعمل في الأفعال فينصبُها أو يجزمُها لايعملُ في الأسماء ، وكينونتُها في موضع الأسماء ترفعها كما يرفع الاسم كينونته مبتدأً .... » إلى قوله : « فهكذا هذا وماأشبهه » . الكتاب ١ / ٤٠٩ (بولاق) ، ٣ / ١٠ (هارون).

مَواقِعِ الاسْمِ (١) ؟ وهل ذلك لأنَّه مِنْ مواقِعِه في القِياسِ ، وإنْ لَمْ يَكُنْ من مواقِعِه في الاسْتِعْمالِ ؛ إذْ كُلُّ حَرْفٍ مُنْفَصِلٍ غيرِ عاملٍ فالاسْمُ يَصْلُحُ بَعْدَه [في](٢) القياسِ ، إلاّ إنْ يَعْرِضْ مانعٌ ، فلا يُخْرِجُه مِنْ أنْ يكونَ المَوْقِعُ لَهُ في القياسِ ، وإنْ عَرَضَ مايَمْنَعُ منه ، كما يَعْرِضُ في : أيُّهم ضَرَبْتَ ؟ أنْ يَقَعَ في موقِعِ المفعولِ ، وله مَوْقِعُ التَّأْخيرِ بحقِّ المفعولِ ، وقد مَنَعَ منه حرفُ الاسْتفهامِ ؟.

ولِمَ كانَ (هلاّ)من الحروف المُنْفَصِلةِ ، ولَمْ يَكُنْ (سَوْفَ) من الحروفِ المُنْفَصِلةِ ؟ وهل ذلك لأنَّ تَقْديرَه تَقْديرُ الزَّائدِ في حَشْوِ الكلمةِ ، وليس كذلك : هلاّ، ودليلُه : هلاّ زيداً ضَرَبْتَ ، ولايجوزُ : سَوْفَ زيداً ضَرَبْتَ ؟.

وما المانعُ مِنْ أنْ يكونَ (هلاّ) للاسْمِ ، فيكونَ الموقعُ بَعْدَه مَوْقِعَ الاسْمِ ؟ وهل ذلك مادَخَلَه من معنى التَّحضيضِ على الفعْلِ ، وأَصْلُه الاسْتفهامُ ؟.

وماحُكْمُ : ائْتني بَعْدَ ماتَفْرُغُ ؟ ولِمَ كانَ هذا المَوْقِعُ للاسْمِ مَعَ أنَّ (ما) والفعْلَ بمنزلةِ المَصْدَرِ ؟ (٣).

ولِمَ جاز : ائتني بَعْدَ مازيدٌ أميرٌ ، مِنْ غيرِ عائدٍ إلى : ما ، ولَمْ يَجُزْ مِثْلُ ذلك في: الّذي ، فَلَمْ يَجُزْ : بَعْدَ الّذي زيدٌ أميرٌ ، حتّى تذكُرَ عائداً إلى : الذي ، فتقولَ : بتَوْليتِه، أو ماجَرى هذا المجرى ؟ وهل ذلك لأنَّ (ما) حرفٌ في هذا الموضِعِ ، كما أنَّ [أنْ](٤) حرفٌ ، فلا / ٩٨أ يَحتاجُ إلى عائدٍ ، إلاّ أنَّه يَنْقُلُ الفعْلَ نَقْلَيْنِ ، فَيَعْمَلُ فيه ، وليس كذلك : ما ؟ .

---

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ومن ذلك أيضاً : هلاّ يقولُ زيدٌ ذاك ، فيقولُ في موضع ابتداء ، وهلاّ لاتعملُ في اسمٍ ولافعلٍ ، كأنّك قلت : يقولُ زيدٌ ذاك ، إلا أنَّ من الحروف مالايدخلُ إلا على الأفعال التي في موضع الأسماء المبتدأة ، وتكونُ الأفعالُ أولى من الأسماء حتّى لايكونَ بعدها مذكورٌ يليها إلا الأفعالَ» . الكتاب ١ / ٤٠٩ - ٤١٠ (بولاق) ، ٣ / ١٠ (هارون) .

(٢) تكملة يقتضيها السياق .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ومن ذلك أيضاً : ائتني بعدما تفرُغُ . فمَا وتفرُغُ بمنزلة الفراغ ، وتفرُغُ صلةٌ ، وهي مبتدأةٌ ، وهي بمنزلتها في (الّذي) إذا قلت : بعد الذي تفرُغُ ، فتفرُغُ في موضع مبتدأ ؛ لأنَّ (الّذي) لايعملُ في شيءٍ ، والأسماءُ بعده مبتداةٌ » . الكتاب ١ / ٤١٠ (بولاق) ، ٣ / ١١ (هارون) .

(٤) ساقطٌ من : ب .

وهل يَلْزَمُ مَنْ ذَهَبَ إلى أنَّ الفعْلَ يَرْتَفعُ بالابتـداء أنْ يَنْصبَه بعـامل الاسْمِ ، ويَجُرَّه ، كما أَعْمَلَ الابتداءَ وهو عاملُ الاسْمِ ؟ [١].

وماحُكْمُ : كُدْتُ أَفْعَلُ ، وكَرَبَ يفْرُغُ ؟ ولِمَ كانَ هذا مِنْ مواقعِ الاسْمِ ؟ وهل ذلك لأنَّه في مَوْقِعِ المفعولِ ؛ إذ الأصْلُ : كُدْتُ أَنْ أَفْعَلَ ، ولكنْ حُذِفَتْ : أنْ ؛ لأنَّه في الأَصْلِ : قاربَ أَنْ يَفعَلَ ، ولكنَّ المبالغةَ في التَّقريبِ أَوْجَبَتْ حَذْفَ : أَنْ ، فهو في موقعِ الاسْمِ في القياسِ ، وإنْ لم يُسْتَعْمَلْ في هذا الموضع الاسْمُ ، وكذلك : كَرَبَ يَفْعَلُ ، وعسى يَفْعَلُ ، كل هذه المواقع للاسم في القياس ؛ لأنَّها مواقعُ المفعولِ ، وإنْ مَنَعَ من الاسم مانعٌ عارضٌ ؟ [٢].

ولِمَ جاز في (بَلَغَني أنَّ زيداً جاءَ) : بَلَغني مجيءُ زيدٍ ، ولَمْ يَجُزْ في(لَوْ أَنَّ زيداً جاءَ لكان كذا وكذا) : لو مجيءُ زيدٍ ، مَعَ أَنَّه على تقديره [٣] ؟ وهل ذلك لأنَّ (لَوْ) تَطْلُبُ مافيه الفائدةُ [٤] ، و (بَلَغَني) يطلب ماهو للبيان [٥] ، فـ(لَوْ) لِلْفعلِ أو الجملة

---

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ومَنْ زعم أنَّ الأفعال ترتفع بالابتداء فإنَّه ينبغي له أنْ يَنْصبَها إذا كانت في موضعٍ ينتصبُ فيه الاسمُ ، ويجرَّها إذا كانت في موضعٍ ينجرُّ فيه الاسمُ ، ولكنَها ترتفعُ بكينونتها في موضع الاسم » . الكتاب ١ / ٤١٠ (بولاق) ، ٣ / ١١ (هارون) .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ومن ذلك أيضاً : كُدْتُ أفعلُ ، وكُدْتَ تفرُغُ ، فكُدْتُ فَعلْتُ وفَعُلْتُ لاينصبُ الأفعالَ ولايجزمُها ، وأفْعَلُ هاهنا بمنزلتها في كُنْتُ ، إلا أنَّ الأسماء لاتُستعملُ في كُدْتُ وما أشبهها ، ومثلُ ذلك : عسى يَفْعَلُ ذاك ، فصارت كُدْتُ ونحوها بمنزلة كُنْتُ عندهم ، كأنَّك قلتَ : كُدْتُ فاعلاً . ثم وضعتَ أَفْعَلُ في موضع فاعلٍ » . الكتاب ١ / ٤١٠ (بولاق) ، ٣ / ١١ (هارون) .

وعلّة منع وقوع الاسم خبراً لهذه الأفعال أشار إليها سيبويه في قوله : « وكأنَّهم إنما مَنَعَهم أنْ يستعملوا في كُدْتُ وعَسَيْتُ الأسماءَ أنَّ معناها ومعنى غيرها معنى ماتدخُلُه أنْ نحو قولهم : خليقٌ أنْ يقولَ ذاك ، وقارَبَ أنْ لايفعلَ ؛ ألا ترى أنَّهم يقولون : عسى أنْ يفعلَ ، ويُضْطَرُّ الشّاعرُ فيقول : كُدْتُ أنْ ، فلمّا كان المعنى فيهنَّ ذلك تركوا الأسماءَ لئلا يكونَ ماهذا بمعناه كغيره ، وأجروا اللّفظَ كما أجروه في كُنْتَ ؛ لأنَّه فعلٌ مثلُه » . الكتاب ١ / ٤١٠ (بولاق) ، ٣ / ١٢ (هارون) .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ونظيرُ هذا في العربية كثيرٌ ، وستراه إنْ شاء اللّهُ تعالى ، ألا ترى أنَّك تقول : بلغني أنَّ زيداً جاءَ ، فأنَّ زيداً جاءَ كلُّه اسمٌ ، وتقول : لو أنَّ زيداً جاء لكان كذا وكذا ، فمعناه : لو مجيءُ زيدٍ . ولايُقال : لو مجيء زيدٍ » . الكتاب ١ / ٤١٠ (بولاق) ، ٣ / ١١ (هارون) .

(٤) يريد بما فيه الفائدة الفعلَ . انظر ماسيأتي في ص : ٨٠٢ هـ ٦.

(٥) يعني الفاعلَ . انظر ماسيأتي في ص : ٨٠٢ هـ ٦ .

التي فيها فائدةٌ على تقديرِ المفرد [١] ؛ إذ أَصْلُهُ للْفِعْلِ الماضي ؟ [٢].

ولِمَ [٣] جاز : ما أَحْسَنَ زيداً ، ولَمْ يَجُزْ : مامُحْسِنٌ زيداً ؟ [٤].

وماحُكْمُ : جَعَلَ يقولُ ذاك ؟ ولِمَ كان (يَقُولُ) في مَوْقِعِ الاسْمِ هاهنا ؟ [٥].

ولِمَ لايجوزُ : كُدْتُ أَنْ أَفْعَلَ ، إلا في شِعْرٍ [٦] ، كما قال الشَّاعِرُ [٧] :

قَدْ كادَ مِنْ طُولِ البِلى أَنْ يَمْصَحا [٨] ؟

ولِمَ جاز : أَخَذَ يقولُ ذاك ؟ وهل هُوَ بمنزلةِ : آثَرَ أَنْ يَقُولَ ذلك ، وكذلك : جَعَلَ يَقُولُ ذاك ؟ [٩].

وماقِسْمَةُ المواقعِ ؟.

---

(١) يريد الجملة المؤولة بمصدر . انظر : المغني ١ / ٢٦٩ - ٢٧٠ .

(٢) انظر : المغني ١ / ٢٥٥ .

(٣) ب : وما .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وتقول في التعجُّب : ما أَحْسَنَ زيداً ، ولايكونُ الاسمُ في موضع [ذا] فتقولَ: مامحسنٌ زيداً » . الكتاب ١ / ٤١٠ (بولاق) ، ٣ / ١٢ (هارون) . ومابين المعقوفتين ساقط من (هارون) والسياق يقتضيها .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ومنه : قد جعلَ يقولُ ذاك ، كأنَّك قلت : صار يقولُ ذاك » . الكتاب ١ / ٤١٠ (بولاق) ، ٣ / ١٢ (هارون) .

(٦) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وكُدْتُ أنْ أفعلَ ، لايجوزُ إلا في شعرٍ ؛ لأنَّه مثلُ كانَ في قولك : كان فاعلاً ، ويكونُ فاعلاً » . الكتاب ١ / ٤١٠ (بولاق) ، ٣ / ١٢ (هارون) .

(٧) القائل رؤبة .

(٨) أ ، ب : يمحصا ، وهو تحريفٌ .
والبيت من مشطور الرجز ، وقبله :

رَسْمٌ عفا مِنْ بَعْدِ ماقَدِ امَّحى

الرسم : أثر الدار ، وعفا : درس ، ويَمْصَح : يذهب وينقطع . انظر : الخزانة ٩ / ٣٥٠ - ٣٥٢ .
انظر : ديوان رؤبة ١٧٢ (الملحق) ، الكتاب ٣ / ١٦٠ ، أدب الكاتب ٤١٩ ، تأويل مشكل القرآن ٥٣٤ ، المقتضب ٣ / ٧٥ ، الجمل ٢٠٢ ، الإيضاح العضدي ١٢١ ، الرسالة الموضحة ١٦٧ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٧٨ ، درة الغواص ١٥ ، الاقتضاب ٣ / ٢٦١ ، الحلل ٢٧٤ ، المصباح ١ / ٢٠١ ، إيضاح شواهد الإيضاح ١ / ١١٧ ، المرتجل ١٣٤ ، الإنصاف ٢ / ٥٦٦ ، حواشي ابن بري ١١٩ ، شرح المفصل ٧ / ١٢١ ، ضرائر الشعر لابن عصفور ٦١ .

(٩) هذا السُّؤالُ عن قول سيبويه : « وكأنَّ معنى جَعَلَ يقولُ ، وأَخَذَ يقولُ : قد آثَرَ أنْ يقولَ ، ونحوه ، فمِنْ ثَمَّ مُنع الأسماءَ ؛ لأنَّ معناها معنى مايُسْتعمل بأنْ ، فتركوا الفعلَ حينَ خزلوا : أنْ ، ولم يستعملوا الاسمَ لئلا ينقضوا هذا المعنى » . الكتاب ١ / ٤١٠ (بولاق) ، ٣ / ١٢ (هارون) .

الجـوابُ :

الذي يجوزُ في عاملِ الرَّفْعِ في الفعْلِ المضـارعِ أنْ يكونَ مَوْقِعَ الاسْمِ الذي الاسْمُ أَحَقُّ به في الأَصْلِ ؛ ليَفْرُقَ بينَ الموقعِ الذي هو للاسْمِ ، وإنْ صَلَحَ أنْ يَقَعَ فيـه الفِعْلُ ، وبينَ الموقعِ الذي ليسَ للاسْمِ أصلاً .

واقْتَضى ذلك أنْ يكونَ عـاملاً للرَّفْعِ ؛ لأنَّ الرَّفْعَ أَوَّلٌ ، ومـوقِعُ الاسْمِ أَوَّلٌ [١] ، وكانَ أَحقَّ بأنْ يكونَ عاملَ / ٩٨ب الرَّفْعِ ؛ لهذه العلَّة [٢] .

ولايجوزُ أنْ يكونَ عاملُ الرَّفْعِ فَقْدَ الجازمِ والنّاصبِ [٣] ؛ لضَعْفِ المنفيِّ [٤] عن أنْ يكونَ عـاملاً ، مع أنَّه إذا ظَهَرَ [٥] فلم يَعْمَلِ الرَّفْعَ ؛ فـهو إذا لم يَكُنْ مَوجوداً أَحَقُّ بأنْ لايَعْمَلَ الرَّفْعَ .

ومـوقِعُ الاسْمِ الذي يَصْلُحُ أنْ يَقَعَ فـيـه الفِعْلُ هو الموقعُ الذي يَعْمَلُ فـيـه عـاملُ الاسْمِ مع أنَّه يَصْلُحُ أنْ يَقَعَ فـيـه ماهو للفائدة ، وإنْ كـان الأَصْلُ فـيـه أنْ يـكونَ لما هو للبيـانِ [٦] ، فالموقـعُ الـذي يَعْمَلُ فيه عاملُ الاسْمِ هو للاسْمِ ؛ لأنَّ الاسْمَ أَوَّلٌ ، فهو له

---

(١) انظر : اللباب للعكبري ٢ / ٢٥ .

(٢) كون الوقوع موقع الاسم رافع الفعل المضارع مذهب البصريين . قال السيرافي : « وأمّا المرفوع من الأفعال فعلى قول سيبويه وسائر البصريين يرتفعُ لوقوعه موقعَ الاسم لابمضارعته الاسم ، وقد توهَّم أبو العباس ثعلبٌ على سيبويه أنَّه يرفعُ الفعلَ لمضارعته الاسمَ ، وتبعه على هذا التوهُّم أصحابُه ولم يفهموا مذهبَ البصريين ، والذي يقوله البصريون أنَّ المضارعة أوجبت للفعل استحقاق الإعراب الذي فيه الرَّفعُ والنَّصبُ والجزم ، ثم كان للرَّفع شيءٌ يختصُّ بإيجابه ، وللنَّصب شيءٌ يختصُّ بإيجابه ، والجزمُ كذلك » . شرح السيرافي ٣ / ١٨٧ ب . وانظر : الكتاب ٣ / ١٠ ، المقتضب ٢ / ٥ ، الأصول ٢ / ١٤٦ - ١٤٧ ، المسائل المنثورة ١٣٧ ، التبصرة ١ / ٣٩٥ ، المقتصد ٢ / ١٠٤٦ ، الإنصاف ٢ / ٥٥١ .

(٣) هذا مذهبُ الفراء . انظر ماتقدم في ص : ٧٩٧ هـ٣.
ويرى الكسائي أنّ الفعل مرفوعٌ بحروفُ المضارعة . انظر الخلاف مفصّلاً في : شرح السيرافي ٣ / ١٨٧ب - ١٨٨ أ ، أسرار العربية ٢٨ - ٢٩ ، الإنصاف ٢ / ٥٥٠ - ٥٥٥ ، اللباب للعكبري ٢ / ٢٥ - ٢٦ ، المتبع ٢ / ٥٠٤ - ٥٠٦ ، المستوفى ٢ / ٤٧ - ٤٩ ، شرح الكافية ٢ / ٥٣١ ، توضيح المقاصد ٤ / ١٧٢ - ١٧٣ .

(٤) يريد بالمنفيِّ العَدَميَّ . انظر : اللباب ٢ / ٢٦ ، شرح المفصل ٧ / ١٢.

(٥) فـقدُ الجازم والناصب عـاملٌ معنويٌّ ، لالفظيّ ، والعامل المعنوي لايظهر ، ولعل مراده أنّ الناصب والجازم إذا ظهرا لم يعملا الرفع ؛ ففقدهما أحق بأن لايعمل .

(٦) قسَّم الشارح في باب المسند والمسند إليه أجزاءَ الجملة خمسة أقسام :
الأول : معتمد البيان ، ويعني به المسند إليه المبتدأ والفاعل ، وهو ماكان معلوماً للمخاطب ، فذكره في الجملة للبيان ، ولايكون إلاّ اسماً . / =

قَبْلَ حدوث الفعْلِ .

وليس كُلُّ موْقعٍ يَقعُ فيه الاسْمُ فهو ممّا يَصلُحُ أنْ يَقعَ فيه الفعْلُ ؛ لأنَّ موْقعَ الفاعلِ لايَصْلُحُ للْفعْلِ ؛ إذْ يَسْتَحيلُ دخولُ فعلٍ على فعلٍ ؛ من أجْلِ أنَّ الفعْلَ يقتضي مُعْتَمَد البيان [١] ، والفعلُ للفائدة ، فلا يدخُلُ فعلٌ على فعلٍ .

والموقعُ الذي هو للاسْمِ ويَصْلُحُ فيه الفِعْلُ على ستّة أوْجُه موقعٍ : المبتدأ ، وموقعِ خبرِ المبتدأ ، وموقعِ المفعول الذي يَصْلُحُ لما فيه الفائدةُ [٢] ، وموقعِ الصِّفة ، وموقعِ الحالِ ، ومَوْقعِ المضاف إليه [٣] .

وتَرْفَعُ : يقولُ زيدٌ ذاك ؛ لأنّه في موقعِ المبتدأ ، وتَرْفَعُ : زيدٌ يقولُ ذاك ؛ لأنّه موْقعُ خبرِ المبتدأ ، وترْفعُ : مرَرْتُ برجلٍ يقولُ ذاك ؛ لأنّه في موقعِ الصِّفة ، ومَرَرْتُ بزيدٍ يقولُ ذاك ؛ لأنّه في موقعِ الحالِ ، وتَرْفَعُ : هذا يومُ آتيك ؛ لأنّه في موقعِ المضاف إليه ، وتَرْفَعُ : حَسِبْتُه يَنْطَلقُ ؛ لأنّه في موقعِ المفعول [٤] .

وتقولُ : هلاّ يقولُ زيدٌ ذاك ، فَتَرفَعُ يَقُولُ [لأنّه في][٥] موقع الاسْمِ في الأَصْلِ ؛ إذْ (هلاّ) حرفٌ غيرُ عاملٍ ، وهو مُنْفَصِلٌ ممّا يَدْخُلُ عليه ، وكلُّ حرفٍ غيرِ عاملٍ مع

/ = والثاني : معتمد الفائدة ، ويعني به المسند (الحكم) كالخبر في الجملة الاسمية والفعل في الجملة الفعلية ، فذكره في الجملة للفائدة ؛ لأن المخاطب لايعلمه ، ولايكون في الأصل إلا فعلاً أو ماجرى مجراه .

والثالث : الزيادة في البيان ، وهو الذي يأتي بعد معتمد البيان مما هو معلوم للمخاطب ، كالمفعول به ، ولايكون إلا اسماً ، وإنّما كان معلوماً ؛ لأنّه يأتي بعد الفعل المتعدي الذي يقتضي فاعلاً ومفعولاً .

والرابع : الزيادة في الفائدة : وهو الذي يأتي بعد معتمد الفائدة ممّا فيه فائدةٌ أخرى ، كالحال .

والخامس : الزيادة لتقويم المعنى : وهي التي لو سقطت من الكلام لانقلب المعنى ، كأدوات التمنّي والترجي .

ومما سبق يتّضح أنّ الذي للبيان هو مادلّ على معنى يعلمه المخاطب ، ولايكون إلا اسماً كالمبتدأ والفاعل .

والذي للفائدة هو : مادلّ على معنى لايعلمه المخاطب ، ويكون فعلاً أو ماجرى مجراه . انظر : المجلد الأول ٨أ – ب ، المجلد الثاني ١٢٣ ب .

(١) يريد بمعتمد البيان الفاعلَ .

(٢) يعني المفعول الذي أصله الخبر .

(٣) انظر : الكتاب ٣ / ٩ – ١٠ ، المقتضب ٢ / ٥ ، الأصول ٢ / ١٤٦ .

(٤) يعني المفعول الذي أصله الخبر . انظر ماتقدم في الصفحة السابقة هـ ٦ .

(٥) بياضٌ في : أ .

أنَّه مُنْفَصِلٌ فـهـو في الأَصْلِ لـلاسْمِ بحقٍّ الأوَّليَّةِ في الاسْمِ ، وإنْ كـانَ في الاسْتِعْمـالِ لايَدْخُلُ إلا على الفِعْلِ لمانعٍ مَنَعَ الاسْمَ على جـهـةِ العـارضِ ، وذلك أنَّه دَخَلَه مـعنى التَّحْضيضِ على الفِعْلِ ، وأَصْلُه الاسْتِفْهامُ [١] ، فالأَصْلُ في الموضوعِ يُعْمَلُ عليه كما يُعْمَلُ على الأَصْلِ في قيـاسِ النَّظائر ، وقد يُعْمَلُ على الأَصْلِ في الاسـتعمـالِ ، وكلُّ / ١٩٩أ ذلك بِحَسَبِ مُقْتَضى الأُصُولِ الثَّلاثة ، وهي : الأَصْلُ في الموضـوعِ ، والأَصْلُ في قياسِ النَّظائرِ ، والأَصْلُ في الاسْتِعْمالِ .

ومِمّا يُوضِّحُ المانـعَ على جِهَةِ العـارضِ قـولُهم : أيُّهـم ضـربتَ ؟ ، فَتَنْصِبُ لأَنَّه مفعولٌ ، ومَوْقِعُ المفعولِ التَّأخيرُ ، وقد مَنَعَ من التَّأْخيرِ مانعٌ ، ولَمْ يُخْرِجْه ذلك مِنْ أنْ يكونَ المَوْقِعُ له في الأَصْلِ .

وتقـولُ : ائْتني بَعْدَ مـاتَفْرُغُ ، فَتَرْفَعُ الفِعْلَ ؛ لأنَّه في مـوقعِ الاسْمِ إذا قُلْتَ : ائْتني بَعْدَ ما زيدٌ أميرٌ [٢] ، و (مَا) هاهنا بمنزلة (أَنْ) في أنَّها حرفٌ ، إلا أنَّها لاتَعْمَلُ في الفِعْلِ كـما [لا] [٣] يعـملُ : سَوْفَ ، وهي مُنْفَصِلةٌ مِمّا تَدْخُلُ عليـه ، فـهي بالاسْمِ أَحَقُّ في الأَصْلِ [٤] .

وتقـولُ : كِدْتُ أَفْعَلُ ، فَتَرْفَعُ الفِعْلَ ؛ لأنَّه وَقَعَ مَوْقِعَ الاسْمِ في الأَصْلِ ، إِذْ هو في مَوْضِعِ المفعولِ ، كقولك : كِدْتُ أَنْ أَفْعَلَ ، بمنزلةِ : قَارَبْتُ أَنْ أَفْعَلَ ، إلاّ أنَّه حُذِفَتْ

---

(١) هلاّ مركَّبةٌ من : هَلْ ولا ؛ فلذا جعل أصلها الاستفهام . انظر : الكتاب ٣ / ٥ ، أسرار العربية ٣٢٩ ، شرح المفصل ٨ / ١٤٤ .

قال السيرافي : « رأى سيبويه أفعالاً ترتفعُ في مواضعَ لايقعُ فيها الاسم وأنَّه عَرَضَ فيها معان اختاروا من أجلها لزومَ الفعلِ وتركَ الأصل ، فمن تلك المواضع : هلاّ يقولُ زيدٌ ذاك ، ثم قال قائلٌ : لايقولُ زيدٌ ذاك ، فينفي يقولُ ، فيُحَضِّض السامع على القول فيجعلُ مكان (لاَ) : هَلاّ ، ولمّا كانت هَلاّ وأخواتُها للتحضيض ، ومعناهُنَّ معنى الأمر ؛ ذُكر الفعل لئلا يزولَ معنى التحضيض والأمر ، والموضعُ موضعُ ابتداءٍ » . شرح السيرافي ٣ / ١٩٤أ . وانظر : الكتاب ٣ / ١٠ ، التعليقة ٢ / ١٢٩ - ١٣٠ .

ويُلحظ أن ماذكره السيرافي يدخلُ فيه أدوات التحضيض جميعاً ، وماذكره الشارح خاصٌ بهلاّ .

(٢) انظر : الكتاب ٣ / ١١ ، شرح السيرافي ٣ / ١٩٤أ .

(٣) تكملة يقتضيها السياق .

(٤) ذكر الشارح قبل أسطر أنَّ الحرف غير العامل إذا كان منفصلاً عن مدخوله فهو في أصل الوضع للاسم .

لِمُبالغة التَّقريبِ في : كُدْتُ ، وكذلك : كَرَبَ يَفْعَلُ [١] .

والشَّاعرُ إذا اضطُرَّ رَدَّ [أنْ][٢] إلى الأَصْلِ ، كما قال :

قَدْ كادَ مِنْ طُولِ البِلى أَنْ يَمْصَحَا[٣]

وكذلك : عسى يَفْعَلُ ، وهو في عَسَى أَبْيَنُ ؛ لأنَّ الاسْتِعْمالَ : عَسى أَنْ يَفْعَلَ ، وحَذْفُ (أَنْ) فيه قليلٌ[٤] ، كما أنَّ ذِكْرَ (أَنْ) في : كُدْتُ ، قليلٌ .

ويجوزُ : ماأَحْسَنَ زيداً ، ولايجوزُ : مامُحْسِنٌ زيداً ؛ لأنَّه قَدْ عَرَضَ فيه مانعٌ من التَّصرُّفِ ، ولَمْ يُخْرِجْه عن حدِّ الفِعْلِ ، فكذلك قد عَرَضَ مايَمْنَعُ من : أَنْ ، ولَمْ يُخْرِجْه ذلك عَنْ مَوْقِعِ الاسْمِ [٥] .

وتقولُ : جَعَلَ يقولُ ذاك ، فَترفَعُ الفِعْلَ ؛ لأنَّه في موقِعِ المفعولِ ؛ إذ المعنى : آثَرَ أَنْ يقولَ ذاك ، وكذلك : أَخَذَ يقولُ [٦] ذاك ، بهذه المنزلةِ [٧] .

---

(١) إنما ذكر سيبويه هذه المسألة ؛ لأنَّ الاسمَ لايقع خبراً لكاد ، وهذا في ظاهره ينقض مذهبه في أن المضارع مرفوعٌ بوقوعه موقع الأسماء ، إلاّ أنَّه وجَّهه على أنَّ ذا الموقع للاسم في الأصل . انظر : الكتاب ٣ / ١١ ، شرح السيرافي ٣ / ١٩٤ ب ، التعليقة ٢ / ١٣٠ ، المقتصد ٢ / ١٠٤٦ - ١٠٤٧ ، المتبع ٢ / ٥٠٤ - ٥٠٥ ، شرح المفصل ٧ / ١٣-١٤ .

(٢) ساقط من : ب .
ودخول أنْ على خبر كاد في الضرورة مذهبُ سيبويه والمبرد وكثير من النحويين ، وأجاز ابن مالك - على قلة - دخولها في غير الشعر . انظر : الكتاب ٣ / ١٢ ، ١٥٩ ، المقتضب ٣ / ٧٥ ، شرح التسهيل ١ / ٣٩١ ، الارتشاف ٢ / ١٢٠ ، توضيح المقاصد ١ / ٣٢٨ .

(٣) أ ، ب : يمحصا .
وقد تقدم تخريج البيت في ص : ٨٠١ .

(٤) هذا ظاهر كلام سيبويه ، ومذهب المبرد أنَّه ضرورة . انظر : الكتاب ٣ / ١٥٨ ، المقتضب ٣ / ٦٩ ، الارتشاف ٢ / ١٢٠ ، توضيح المقاصد ١ / ٣٢٦ - ٣٢٧ .
وانظر الحديث عن وجه رفع الفعل بعدها في : الكتاب ٣ / ١١ .

(٥) قال أبو عليٍّ الفارسي : « وأَحْسَنَ في : ما أَحْسَنَ زيداً ، فعلٌ واقعٌ موقع الاسم ، ولم يستعمل الاسمُ هنا ؛ ألا ترى أنَّه لايقال في التعجب : مامحسنٌ زيداً ، فالدليل على أنَّ أَحْسَنَ فعلٌ وقع موقعاً يجوز أنْ يقع فيه الاسمُ أنَّه في موضع خبر اسمٍ مبتدأ ، وهو (ما) ، وخبر المبتدأ قد يقع اسماً ويقعُ فعلاً ، ولم يستعمل في التعجب إلا الفعلُ ، كما أنَّ يَفْعَلُ في قولك : كاد يَفْعَلُ ، واقعٌ موقع (فاعلٍ) ، ولم يقعْ (فاعلٌ) موقعَه » . التعليقة ٢ / ١٣١ .وانظر : الكتاب ٣ / ١٢ ، شرح السيرافي ٣ / ١٩٤ أ .

(٦) معادٌ في : أ ، ب .

(٧) انظر : الكتاب ٣ / ١٢ ، التعليقة ٢ / ١٣٢ .

وقِسْمَةُ المواقعِ على ثلاثةِ أَوْجُهٍ : موقعٍ لايَقَعُ فيه إلاّ الاسْمُ [١] ، وموقعٍ لايَقَعُ فيه إلاّ الفِعْلُ [٢] ، وموقعٍ للاسْمِ يَصْلُحُ أَنْ يَقَعَ فيه الفِعْلُ [٣] ، وإنَّما كانَ للاسْمِ بحقٍّ الأوَّليَّةِ ، وأنَّه يَعْمَلُ فيه عاملُ الاسْمِ .

---

(١) كموقع الفاعل ، والمفعول به الذي ليس أصله الخبر .

(٢) يريد بعد النواصب والجوازم للفعل المضارع .

(٣) كموقع المبتدأ ، والخبر ، والحال .... ، وأدخل فيه - كما تقدم - الموقع الذي يلي أدوات التحضيض ؛ إذ يرى أنّه في أصل الوضع للاسم ، وإنْ كان في أصل الاستعمال للفعل ، كما أدخل فيه خبر كاد ؛ إذ هو في الأصل للاسم ، وإنْ كان لم يستعمل إلا في الشِّعر .

[بابُ][1] إذَنْ [2]

الغرضُ فيــه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في إذَنْ مِن الإعمالِ والإلغاءِ مِمّا لايجوزُ [3].

مسائلُ هذا البابِ :

/ ٩٩ب ما الذي يجوزُ في إذَنْ مِن الإعمالِ والإلغاءِ ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

ولِمَ لايجوزُ أنْ تعمَلَ إلاّ إذا كانَتْ جواباً مُبتدأةً ؟ [4].

ولِمَ جاز أنْ تُلْغى ؟.

وماحُكْمُ : إذَنْ – واللَّه – أجيئَك ؟ ولِمَ أُلْغِيَ القَسَمُ في هذا الموضِعِ ؟ [5].

ولِمَ جــاز : إذَنْ – واللَّه – أجيــئَك، على الفَصْلِ ، ولـم يَجُزْ : أُريدُ [أنْ] [6] –واللَّهِ– أجيئَكَ ؟ [7].

---

(١) ساقط من : ب .

(٢) انظر : الكتاب ١ / ٤١٠ (بولاق) ، ٣ / ١٢ (هارون) .

(٣) تحدث سيبويه في الباب عن إعمال إذَنْ ، وذكر أموراً منها : شروط إعمالها ، وعلة إعمالها مع الفصل عن الفعل بالقسم ، وعلة امتناع الفصل مع أخواتها ، وحكم الإعمال إذا دخلت عليها الفاء أو الواو ، وحكمه إذا وقعت بين متلازمين كالمبتدأ والخبر ، وفعل الشرط وجوابه ، والقسم وجوابه ، وحكم الإعمال إذا فصلها عن الفعل غيرُ القسم ، ولغة الإهمال مع تحقق الشروط ، وحكم الإعمال إذا كان الفعل للحال ، ورأي الخليل في ناصب الفعل بعدها .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « اعلم أنَّ إذَنْ إذا كانَتْ جواباً وكانت مبتدأةً ؛ عملت في الفعل عملَ أُرى في الاسم إذا كانتْ مبتدأةً ، وذلك قولك : إذَنْ أجيئَك ، وإذن آتيَك » . الكتاب ١ / ٤١٠ (بولاق) ، ٣ / ١٢ (هارون) .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ومن ذلك – أيضاً – قولك : إذنْ – واللَّه – أجيئَك ، والقَسَمُ هاهنا بمنزلته في أُرى إذا قلتَ : أُرى – واللَّه – زيداً فاعلاً » . الكتاب ١ / ٤١٠(بولاق) ، ٣ / ١٢ (هارون) .

(٦) ساقط من : ب .

(٧) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ولاتفصلُ بين شيءٍ مما ينصب الفعلَ وبينَ الفعلِ سوى إذنْ .... » إلى قوله : « فكرهوا الفصلَ لذلك ؛ لأنه حرفٌ جامدٌ » . الكتاب ١ / ٤١٠ – ٤١١ (بولاق) ، ٣ / ١٢–١٣ (هارون) .

ولِمَ جازَ أَنْ تُؤَخَّرَ وتُلْغَى ، ولَمْ يَجُزْ في شيءٍ مِنْ أَخواتِها ذلك ؟ (١) .

ومانظيرُها مِنْ ظَنَنْتُ وأخواتِها ؟ .

وماحُكْمُ إِذَنْ إذا وَقَعتْ بينَ الفاءِ والواوِ وبينَ الفِعْلِ ؟ ولِمَ جازَ فيها الإعمالُ والإلغاءُ في هذا الموضعِ (٢) ؟ وهل ذلك لأنَّها بالوقوعِ بَعْدَ الواوِ قَدْ خَرجَتْ عن الابتداءِ ، وبعطفِ جُمْلَةٍ على جُمْلَةٍ قَدْ صارتْ بمنزلةِ الابتداءِ ، فجاز فيها الوجهانِ لذلك ؟ .

ومانظيرُها مِنْ حَسِبْتُ وأخواتِها إذا توسَّطَتْ ؟ (٣) .

ولِمَ جازَ : فإذَنْ آتيكَ ، وإذَنْ أُكْرِمُك ، بالنَّصْبِ والرَّفْعِ ؟ (٤) .

ومـا الشَّاهدُ في : ﴿ وإذَنْ لَّا يَلْبَثُونَ خِلَـٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ (٥) ، وقراءةِ بَعْضِ العرَبِ : ﴿ وإذَنْ لايَلْبَثوا ﴾ ؟ (٦) .

وما الشّاهِدُ في : ﴿ فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا ﴾ (٧) ؟ .

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وهي تُلغى وتُقدَّم وتؤخَّرُ ، فلما تصرَّفتْ هذا التَّصرُّفَ اجترؤوا على أن يفصلوا بينها وبين الفعلِ باليمين ، ولم يفصلوا بين أنْ وأخواتها وبين الفعل ؛ كراهية أنْ يُشبِّهوها بما يعمل في الأسماء نحو : ضربتُ وقتلتُ ؛ لأنَّها لاتصرَّفُ تصرُّفَ الأفعال .... ولاتكون إلا في أول الكلام لازمةً لموضعها لاتُفارقُه» . الكتاب ١ / ٤١١ (بولاق) ، ٣ / ١٣ (هارون) .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « واعلم أنّ إذنْ إذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل فإنَّك فيها بالخيار ، إنْ شئت أعملتها كإعمالك أرى وحَسِبْتُ إذا كانت واحدةٌ منهما بين اسمين ، وذلك قولك : زيداً حسبتُ أخاك ، وإنْ شئت ألغيتَ إذَنْ كإلغائك حَسِبْتُ إذا قلتَ : زيدٌ حَسِبْتُ أخوك » . الكتاب ١ / ٤١١ (بولاق) ، ٣ / ١٣ (هارون) .

(٣) هذه المسألة وردت في نصِّ سيبويه السابق .

(٤) هذا سؤالٌ عن نص سيبويه السابق ، وقوله : « فأما الاستعمال فقولك : فإذنْ آتيك ، وإذنْ أكرمَك » . الكتاب ١ / ٤١١ (بولاق) ، ٣ / ١٣ (هارون) ، ومراد سيبويه بالاستعمال الإعمالُ بدليل قوله بعد ذلك : وأما الإلغاء .

(٥) من قوله تعالى : ﴿ وَإِن كَادُوا۟ لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ ٱلْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا .... ﴾ الإسراء ٧٦ .

(٦) الرفع قراءة الجمهور ، والنَّصب قراءة أبيٍّ بن كعب وابن مسعود . انظر : مختصر ابن خالويه ٨٠ ، البحر المحيط ٧ / ٩٢ .

وانظر : الكتاب ١ / ٤١١ (بولاق) ، ٣ / ١٣ (هارون) .

(٧) من قوله تعالى : ﴿ أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ ٱلْمُلْكِ ... ﴾ النساء : ٥٣ .

وقد استشهد بها سيبويه على جواز إلغاء إذنْ إذا دخلت عليها الفاء . انظر : الكتاب ١ / ٤١١ (بولاق) ، ٣ / ١٤ (هارون) .

ولِمَ لاتَعْمَلُ إِذَنْ إذا كانَ مابَعْدَها مُعْتَمِداً على ماقَبْلَها ؟ (١).

ولِمَ لاتَعْمَلُ إذا كان الفعْلُ الذي بَعْدَها للحال ؟ (٢).

ومانظيرُها مِنْ قولِهم : كان أُرى زيدٌ ذاهباً ؟ فَلِمَ لاتَعْمَلُ في هذا ألبتَّةَ ؟ (١).

وماحُكْمُ : أنا إذَنْ آتيْك ؟ ولِمَ لاتَعْمَلُ في هذا المَوْضِعِ ، ولافي : إنْ تأْتني (٣) إذَنْ آتكَ ، ولافي : [إنِّي](٤) إذَنْ أَذْهَبُ ؟ (٥).

ومافي قولِ ابن عَنَمةَ الضَّبِّي (٦) :

أُرْدُدْ حِمارَكَ لاتُنْزَعْ سَوِيَّتَــه .·. إذَنْ يُرَدَّ وَقَيْدُ العَيْرِ مَكْرُوبُ (٧) ؟

---

(١) هذان سؤالان عن قول سيبويه : « واعلمْ أنَّ إذَنْ إذا كانت بينَ الفعْلِ وبينَ شيءِ الفعلُ معتمدٌ عليه فإنَّها ملغاةٌ لاتنصبُ ألبتَّةَ ، كما لاتنصب أُرى إذا كانت بينَ الفعلِ والاسمِ في قولك : كانَ أُرى زيدٌ ذاهباً . وكما لاتعملُ في قولك : إنِّي أُرى ذاهبٌ ، فإذَنْ لاتصلُ في ذا الموضع إلى أنْ تَنْصبَ كما لاتصلُ أُرى هنا إلى أنْ تنصبَ . فهذا تفسيرُ الخليل » . الكتاب ١ / ٤١١ (بولاق) ، ٣ / ١٤ (هارون) .

(٢) هذه المسألة لم يذكرها سيبويه في هذا الموضع ، وإنما ذكرها بعداً في الربع الأخير من الباب ، وسيعيدها الشارح حيث ذكرها سيبويه .

(٣) ب : تأتيني .

(٤) ساقط من : ب .

(٥) هذا السؤالُ عن قول سيبويه : « وذلك قولك : أنا إذَنْ آتيْك ، فهي هاهنا بمنزلة أُرى حيث لاتكونُ إلا ملغاةً ، ومن ذلك - أيضاً - قولك : إنْ تأتني إذَنْ آتك ؛ لأنَّ الفعلَ هاهنا معتمدٌ على ماقبلَ إذَنْ » . الكتاب ١ / ٤١١ (بولاق) ، ٣ / ١٤ (هارون) .
ويُلحظ أنَّ هذا السؤال مرتبطٌ بالسؤال المتقدِّم في هـ (١) فهو سؤالٌ عن التطبيق وذاك عن التقعيد .

(٦) ابن عَنَمةَ الضبِّي : « ... - بعد ١٥ هـ » .
هو عبدالله بن عَنَمةَ بن حُرثان الضَّبِّي ، شاعرٌ مخضرمٌ ، وهو صحابيٌّ ، شهد القادسية . انظر : الإصابة ٣ / ٩٢ - ٩٣ ، الخزانة ٨ / ٤٧١ - ٤٧٢ .
ويعزى الشاهد - أيضاً - إلى سُلْميّ ويقال : سلام بن عُوَيّة الضبِّي ، ولعله من بني عُوَيَّة بن سُلْميّ بن زبّان الضبي . انظر : اللسان ١٣ / ١٤ (أذن) ، ١٤ / ٤١٦ (سوا) .

(٧) من أبيات من البحر البسيط ، أولها :
ماإنْ ترى السِّيدُ زيداً في نفوسِهمُ .·. كما تراهُ بنو كُوزٍ ومَرْهوبُ
السِّيدُ وزيدٌ وكوزٌ ومرهوبٌ أحياءٌ من بني ضبّة ، يقول : إنّ بني السِّيد لايقسمون لزيدٍ من التعظيم ، ولايوجبون له في نفوسهم من الحُرمة والتبجيل مايوجبه ويقسمه بنو كُوز ومرهوب .
وقوله : اردد حمارك ، يخاطب به زيد الفوارس من بني زيد ، وأراد بالحمار فرسه على سبيل التَّهكُّم والسخرية ، والسَّويَّة : كساءٌ محشوٌ بثُمامٍ ونحوه للحمار كالحِلْس للبعير . انظر : الخزانة ٨ / ٤٦٥ ، ٤٦٨ - ٤٧١ .
= /

فَلِمَ أَعْمَلَ إِذَنْ في هذا الموضعِ ؟ (١).

ولِمَ جــازَ : واللَّهِ إِذَنْ لا أَفْعَلُ ، ولَمْ يَجُزْ : إِذَنْ واللَّهِ أَفْعَلَ ، إلا بالنَّصْبِ ؟ فَلِمَ غَلَبَت اليمينُ إذا تَقَدَّمَتْ ، ولَمْ تَغْلِبْ إذا تَوَسَّطَتْ ؟ (٢).

ولِمَ جازَ : إِذَنْ واللَّهِ أَفْعَلَ ، على الإيجـابِ ، ولَمْ يَجُزْ : واللَّهِ إِذَنْ أَفْعَلُ ، على الإيجابِ (٣) ؟ وهل ذلك لأنَّ القَسَمَ إذا تَقَدَّمَ لابُدَّ له مِنْ جوابٍ ، وليس كذلك إذا تَوَسَّطَ ؟ .

= / انظر : المفضليات ٣٨٣ ، الكتاب ٣ / ١٤ ، الأصمعيات ٢٢٨ ، الحماسة ١٦٥ ، المعاني الكبير ٢ / ٧٩٣ ، المقتضب ٢ / ١٠ ، الأصول ٢ / ١٤٨ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٢٨ ، التعليقة ٢ / ١٣٢ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٠٠ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٢ / ٥٨٦ ، إصلاح ماغلط فيه النمَري ٨٠ ، شرح الحماسة لأبي القاسم الفارسي ٢ / ٢٩٥ ، شرح الحماسة للأعلم ١ / ١٢٤ ، شرح الحماسة للتبريزي ٢ / ٧١ ، شرح المفضليات ٣ / ١٥٥٣ ، شرح المفصل ٧ / ١٦ ، التذكرة السعدية ٧٦ ، الخزانة ٨ / ٤٦٢ - ٤٧١ .

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وليس هذا كقول ابن عَنَمةَ الضَّبِّي : أُرْدُدْ .... ؛ مِنْ قِبَلِ أنَّ هذا مُنْقَطِعٌ من الكلام الأوَّل وليس معتمداً على ماقبلَه ؛ لأنَّ ماقبلَه مستغنٍ » . الكتاب ١ / ٤١١ (بولاق) ، ٣ / ١٤ (هارون) .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ومن ذلك أيضاً : واللَّهِ إِذَنْ لا أفْعَلُ ؛ من قبل أنَّ أَفْعَلُ معتمدٌ على اليمين ، وإِذَنْ لغوٌ ، وليس الكلامُ هاهنا بمنزلته إذا كانت إِذَنْ في أوَّله ؛ لأنَّ اليمينَ هاهنا الغالبةُ ؛ ألا ترى أنَّك تقول إذا كانت إذنْ مبتدأةً : إذنْ واللَّهِ لا أفعلَ ؛ لأنَّ الكلام على إِذَنْ ، وواللَّهِ لايَعْمَلُ شيئاً » . الكتاب ١ / ٤١١ - ٤١٢ (بولاق) ، ٣ / ١٤ - ١٥ (هارون) .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ولو قلتَ : واللَّهِ إِذَنْ أفعلَ ، تريدُ أنْ تُخْبِرَ أنَّك فاعلٌ لم يجز ، كما لم يجز : واللَّه أذهبُ إذنْ ، إذا أخبرتَ أنَّك فاعلٌ ، فقُبْحُ هذا يدلُّك على أنَّ الكلامَ معتمدٌ على اليمين » . الكتاب ١ / ٤١٢ (بولاق) ، ٣ / ١٥ (هارون) .

وفي هذا النَّص ملحوظتان :

إحداهما : أنَّ الوجه الصحيح لايُخالَفُ إلا إذا كان للمخالفة غرضٌ ، وقد ضبط : أفعلُ وأذهبُ ، في المثالين بالنَّصب ، وهو خلاف الوجه الصحيح ، وليس له غرضٌ في الكلام ؛ لأنَّ المراد الاستدلال على أنَّ القسم إذا وقع أوَّلاً فالفعل جوابٌ له بامتناع وقوع الفعل المثبت في المثالين من دون اللام والنُّون المؤكدة ؛ وهما يلزمان الفعل المثبت إذا كان جواباً للقسم . فمحور الكلام الاستدلال بذلك الامتناع وليس بيان عدم جواز النصب الذي قد تقدَّم في النص السابق في هـ (٢) .

والآخر : جاء المثال المنظَّر بامتناعه في نسخة السيرافي والفارسي هكذا : واللَّهِ أذهبُ ، من دون إذنْ ، وزادها محقِّق التعليقة معتمداً على مافي الكتاب المطبوع ، وذكرها وحذفها سواء ؛ لأنَّ مراد سيبويه : أنَّ مجيء الفعل المثبت جواباً للقسم من دون اللام والنُّون إذا وقعت بينهما إِذَنْ ؛ ممتنعٌ ، كما يمتنع مع عدم وقوعها بينهما . انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٩٥ ب ، التعليقة ٢ / ١٣٣ .

وما الشّاهدُ في قولُ كثيِّرِ عزّةَ :

/ ١٠٠ب لَئِنْ عادَ لِي عَبْدُ العزيزِ بمثْلِها .·. وأَمْكَنني منها إذَنْ لاأُقِيْلُها [1] ؟

وماحُكْمُ : إنْ تأْتِني آتكَ وإذَنْ أُكرِمْك ؟ ولِمَ جاز فيه الجزمُ ، والنَّصْبُ ، والرَّفْعُ ؟ [2] .

وماحُكْمُ : إذَنْ عبدُاللّه يقولُ ذاك ؟ ولِمَ لايجوزُ فيها إلا الإلغاءُ في هذا الموضعِ ؟ ولِمَ جازأنْ يليَها الاسْمُ ، ولَمْ يَجُزْ : كَيْ زيدٌ يقولُ ذاك ، ولا : أنْ زَيدٌ يقولُ ذاك ؟[3] .

---

(١) من البحر الطويل ، من أبياتٍ ألحقها بقصيدةٍ مدح بها عبدالعزيز بن مروان ، لم يبق منها إلا أبياتٌ ، وأول الأبيات الملحقة :

وإنَّ ابنَ ليلى فاه لي بمقالةٍ .·. ولو سِرْتُ فيها كنتُ مِمَّنْ يُنيلها

وقبل الشاهد :

حَلَفْتُ بربِّ الراقصات إلى منى .·. يغولُ البلادَ نصُّها وذميلُها

الرقص : ضربٌ من الخبب في العَدْو ، حلف بربِّ الإبل التي يسار عليها إلى الحج ، وتغول البلاد : تقطعها ، والنّص والذميل : ضربان من العَدْو . وبمثلها : أي بمثل المقالة التي قالها لي وكان ابن مروان قد حكَّم كثيِّراً ، فحكم أن يكون مكان ابن رُمّانة كاتب ابن مروان وصاحب أمره ، فردّه ابن مروان لمبالغته في الطلب وأخرجه ، فخرج نادماً على ماحكم ، وقوله : إذن لا أُقيلها : أي أطلب منه مالا اعتراض عليَّ فيه ولاقَدْح . انظر : شرح أبيات سيبويه ٢ / ١٤٤ - ١٤٥ ، الخزانة ٨ / ٤٧٧ .

انظر : ديوانه ٣٠٥ ، الكتاب ٣ / ١٥ ، الجمل ١٩٥ ، شرح السيرافي ٣ / ١٩٧ أ ، الأغفال ١ / ٣٧١ ، البغداديات ٢٣٦ ، التعليقة ٢ / ١٣٤ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٤٤ - ١٤٥ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤١٢ ، المقتصد ٢ / ١٠٥٥ ، الحلل ٢٦٦ - ٢٦٧ ، شرح المفصل ٩ / ١٣ ، المستوفى ٢ / ٥٦ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٣٧ أ ، شرح شواهد المغني ١ / ٦٣ - ٦٤ ، شرح أبيات المغني ١ / ٧٨ - ٨٢ ، الخزانة ٨ / ٤٧٣ - ٤٨٠ .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وتقول : إنْ تأتني آتكَ وإذنْ أُكْرِمْك ، إذا جعلتَ الكلام على أوّله ولم تقطعْه ، وعطفتَه على الأول ، وإنْ جعلته مستقبلاً نَصَبْتَ ، وإنْ شئت رفعتَه على قول مَنْ ألغى ، وهذا قول يونُسَ ، وهو حَسَنٌ ؛ لأنّك إذا قطعتَه من الأول فهو بمنزلة قولك : فإذنْ أَفْعَلُ ، إذا كُنْتَ مجيباً رجلاً » . الكتاب ١ / ٤١٢ (بولاق) ، ٣ / ١٥ (هارون) .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وتقولُ : إذنْ عبدُاللّه يقولُ ذاك ، لايكونُ إلا هذا ؛ من قِبَلِ أنَّ إذنْ الآن بمنزلة : إنّما وهل ، كأنّك قلت : إنّما عبدُ اللّه يقول ذاك ، ولو جعلتَ إذنْ هاهنا بمنزلة كَيْ وأَنْ لَمْ يَحْسُنْ ؛ منْ قِبَلَ أنه لايجوزُ لك أن تقول : كي زيدٌ يقولَ ذاك ، ولا أنْ زيدٌ يقولَ ذاك ، فلمّا قَبُح ذلك جُعلت بمنزلة : هلْ وكأنّما وأشباههما » . الكتاب ١ / ٤١٢ (بولاق) ، ٣ / ١٥ - ١٦ (هارون) .

وماوَجْهُ قولِ بعضِ العَرَبِ : إذَنْ أَفْعَلُ ، في الجوابِ بالإلغاءِ على كُلِّ حالٍ (١) ؟ وهل ذلك لأنَّها لَمَّا خَالَفَتْ أخواتِها [بما](٢) يَصْلُحُ فيها من الإلغاءِ ؛ أَخْرَجَها عَنْ حدِّها في الإعمالِ ، والأوَّلُ أَقْيَسُ ؛ لأنَّها تَنْقُلُ الفِعْلَ نَقْلَيْنِ : إلى الاستقبالِ (٣) ، والجواب ؟.

ولِمَ جاز : إذَنْ أَظُنُّه فاعلاً ، وإذَنْ إخالُك(٤) كاذباً ، إذا كانَ الفِعْلُ للحال ؟(٥).

وماوَجْهُ قولِ الخليلِ : إنَّ أَنْ مُضْمَرَةٌ بَعْدَ إذَنْ (٦) ؟ وهل ذلك لأنَّه رآها تَعْمَلُ تارةً ، وتُلْغَى تارةً كحَتَّى وأخواتِها ؟.

ولِمَ أَلْزَمَه(٧) سيبويه أنْ يَنْصِبَ (٨) في اعتمادِ الفِعْلِ على ماقَبْلَه في قولِه : عَبْدُاللَّه إذَنْ يأتيْكَ ؛ إذْ معناه معنى : إذَنْ يأتيك عبدُاللّه ؟ (٩).

وهل يَنْقَلِبُ عليه هذا المعنى ، فيُقالُ له : فانْصِبْ بها في التَّوَسُّطِ بينَ الاسْمِ والفِعْلِ ؛ لأنَّ المعنى واحدٌ ؟.

---

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وزعم عيسى بن عمر أنَّ ناساً من العرب يقولون : إذنْ أفعلُ ذاك ، في الجواب ، فأخبرتُ يونُسَ بذلك فقال : لاتُبْعِدَنَّ ذا ، ولم يكن ليرويَ إلا ماسَمِع ، وجعلوها بمنزلة : هَلْ وبَلْ » . الكتاب ١ / ٤١٢ (بولاق) ، ٣ / ١٦ (هارون) .

(٢) ساقط من : ب .

(٣) أ ، ب : الاستعبار .

(٤) أ ، ب : أخاك .

(٥) هذا السُّؤال عن قول سيبويه : « وتقولُ إذا حُدِّثتَ بالحديث : إذنْ أظُنُّه فاعلاً ، وإذنْ إخالُك كاذباً ، وذلك لأنَّك تُخبر أنَّك تلك السَّاعة في حال ظنٍّ وخيلة ، فخرجتْ منْ باب أنْ وكَيْ ؛ لأنَّ الفعل بعدهما غيرُ واقعٍ ، وليس في حال حديثك فعلٌ ثابتٌ ، ولَمَّا لم يجزْ ذا في أخواتها التي تُشَبَّهُ بها جُعلت بمنزلة إنَّما » . الكتاب ١ / ٤١٢ (بولاق) ، ٣ / ١١٦ (هارون) .

(٦) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وقد ذكر لي بعضُهم أنَّ الخليلَ قال : أنْ مُضْمَرةٌ بعد إذنْ » . الكتاب ١ / ٤١٢ (بولاق) ، ٣ / ١٦ (هارون) .

(٧) أ ، ب : ألزم .

(٨) معادٌ في أ ، ب .

(٩) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ولو كانت مما يُضمر بعده أنْ ، فكانت بمنزلة اللام وحتّى ؛ لأضمرتَها إذا قلتَ : عبدُاللّه إذنْ يأتيك ، فكان ينبغي أنْ تنصبَ : إذنْ يأتيَك ؛ لأنَّ المعنى واحدٌ ، ولم يُغَيِّر فيه المعنى الذي كان في قوله : إذنْ يأتيَك عبدُالله ، كما يتغيَّر المعنى في حتّى في الرَّفع والنَّصب » . الكتاب ١ / ٤١٢ (بولاق) ، ٣ / ١٦ (هارون).

وهل له أَنْ يَنْفَصِلَ مِنْ هذا بأنَّها إذا كانَتْ حَرْفاً عاملاً ؛ أَشْبَهت (أُرى) في أنَّها عامِلَةٌ تَصْلُحُ أَنْ تُلْغَى ، ولاتُلْغى : أنْ ؟.

الجــواب :

الذي يجـوزُ في إذَنْ الإعـمـالُ إذا كـانَتْ جـواباً مُبْتَدأةً ، والفعْلُ بَعْدَها على الاسْتِقْبـالِ ، ولـم يكُنْ مُعْتَمداً على ماقَبْلَها [(١)] ؛ لأنَّهـا إذا كـانَتْ جوابـاً للاسْتِقْبـالِ ؛ فَقَدْ نَقَلَتْ الـفعْلَ نَقْلَيْنِ ، فَصَلَـحَ أنْ تَعْمَلَ على قِيـاسِ أخـواتِهـا ؛ لِتَغْيِـيـرِ الفِعْلِ بوَجْهَيْنِ [(٢)] .

فأما إذا كـانَتْ مُبْتَدأةً فَتَعْمَلُ ؛ لأنَّهـا مُوافِقَةٌ لمعنى [(٣)] الجـوابِ ؛ إذ الحَرْفُ الذي يَدُلُّ على الجوابِ كالحَرْفِ الذي يَدُلُّ على السُّؤالِ في أنَّ له صَدْرَ الكلامِ ، [ولأنَّهـا لما كـانَتْ لهـا حالان : حالُ قُوَّةٍ ، وحالُ ضَعْفٍ لاتَعْمَلُ فيهـا ، وكـانَ صَدْرُ الكلامِ] [(٤)] حالَ قُوَّةٍ ؛ وَجَبَ أنْ تَعْمَلَ بهذا الوَجْهِ مع الأَسْبابِ الأُخَرِ [(٥)] .

---

(١) هذه شروط إعمال إذَنْ ، وبقي شرطٌ خامس ، وهو ألا يفصلَ بينها وبين الفعل بغير القسم ، وسيذكره الشارح قريباً . انظر هذه الشروط في : الكتاب ٣ / ١٢ - ١٦ ، الأصول ٢ / ١٤٨ ، المقتصد ٢ / ١٠٥٤ - ١٠٥٥ ، اللباب للعكبري ٢ / ٣٤ - ٣٥ ، توضيح المقاصد ٤ / ١٨٧ - ١٨٩ .

(٢) قال السيرافي : « وأما إذَنْ فإنّها إذا وقعتْ أولاً نَصبَتْ ، وإنّما يُنْصَبُ بها لأنّها تكونُ جواباً ومابعدَها مستقبلٌ لاغير ، وذلك إذا قال لك إنسانٌ : أنا أودُك ، قلتَ : إذنْ أُكْرِمَك ، وإنّما أردْت إكراماً تُوقِعُه في المستقبل ، فصارت بمنزلة أنْ في وقوعها للمستقبل من الأفعال » . شرح السيرافي ١ / ١٥ ب . وانظر ماتقدم في ص : ٧٧٧ ، ٧٧٨ ، اللباب للعكبري ٢ / ٣٥ ، شرح المفصل ٧ / ١٦ .

(٣) ب : تلغى .

(٤) ساقط من : ب .

(٥) قال أبو علي الشلوبين : « وإنْ شئت قلت : إذَنْ جوابٌ وجزاءٌ ، فمن حيث كانت كذلك كان الواجبُ لها صدرَ الكلام ؛ لأنّ الجزاء له صدرُ الكلام ، وكذلك الجواب ، أعني أدوات الجواب التي هي : لا وبلى ونعم ، فلمّا اتُّسع فيها وأُخِّرت عن الفعل أو وسِّطت ؛ كان لها بذلك حالان ؛ أقواهما التقدُّم على الفعل في صدر الكلام .... فلما شُبِّهت بالظّنّ من عوامل الأسماء وكان أقوى حالي الظّنّ الإعمالَ خُصَّ به أقوى حالي إذنْ وهو التقدُّم في صدر الكلام ، وأضعف حالي الظّنّ الإلغاءُ فخُصَّ به الحالةُ الأخرى الضّعيفة » . شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٤٧٧ - ٤٧٨ . وانظر : شرح السيرافي ٣ / ١٩٦ب ، شرح التسهيل ٤ / ٢٠ ، شرح الكافية ٢ / ٢٣٧ .

فأمّا إذا كانَ مابَعْدَها مُعْتَمِداً على ماقَبْلَها ؛ فلا تَعْمَلُ لأنَّها بمنزلةِ الاعتراضِ في أنَّ دُخُولَها كخروجها [(١)] ؛ إذْ كانَتْ ممَّا يَصِحُّ أنْ يُلْغى .

وإنّما جازَ أنْ تُلْغى لأنَّها ممّا يَصِحُّ أنْ يُسْتَدْرَكَ به في آخرِ الكلامِ ، كقولِ القائلِ: أنا أُكْرِمُكَ إذَنْ [(٢)] ، فَتَدُلُّ بذلك على معنى الجزاءِ ، إذا قال له : أنا آتِيْكَ ، وقد كان بنى كلامَه على غيرِ حرفِ الجوابِ ؛ إذْ لو قالَ : أنا أُكْرِمُكَ ، وسَكَتَ ؛ لَفُهِمَ المعنى [(٣)] .

وتقولُ : إذَنْ - واللّهِ - أجيئَكَ ، فتُلْغي القَسَمَ ؛ لأنَّه قَدْ تَوَسَّطَ ، ولاتُلْغى إذَنْ [(٤)] .

وإنّما جازَ الفَصْلُ بينَ إذَنْ وبينَ مَعْمولِها [(٥)] ، ولَمْ يَجُزْ في أخواتِها ؛ لأنَّها لمّا كانَتْ ممّا يَصْلُحُ فيها الإلغاءُ ، وهو أشدُّ من الفَصْلِ ؛ جازَ الفَصْلُ مع الإعمالِ بما يُؤَكِّدُ الكلامَ ، وليس ذلك في شيءٍ مِنْ أخواتِها [(٦)] ، ونظيرُها في جوازِ الإلغاءِ والإعمالِ

---

(١) إلغاء إذنْ إذا وقعت بين متلازمين مطلقاً مذهب البصريين ، وأجاز هشامٌ الضرير الإعمالَ إذا وقعت بين مبتدأ وخبر ، وأجازه الكسائي إذا وقعت بين اسم إنّ وكان وخبريهما ، ووافقه الفراء في الأولى . انظر : الكتاب ٣ / ١٤ ، معاني القرآن للفراء ١ / ٢٧٤ ، ٢ / ٣٣٨ ، المقتضب ٢ / ١٠ ، الأصول ٢ / ١٤٨ ، الجمل ١٩٥ ، شرح السيرافي ١ / ١٦ب ، التبصرة ١ / ٣٩٦ ، شرح المفصل ٧ / ١٦ - ١٧ ، شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٤٧٩ - ٤٨٠ ، الارتشاف ٢ / ٣٩٦ - ٣٩٧ ، توضيح المقاصد ٤ / ١٨٨-١٨٩ ، هشام بن معاوية الضرير ٣١٨ - ٣١٩ .

(٢) انظر في جواز تأخر إذن عن الفعل : الكتاب ٣ / ١٣ ، الأصول ٢ / ١٤٩ ، اللباب للعكبري ٢ / ٣٦ ، شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٤٧٦ ، شرح التسهيل ٤ / ٢٠ .

(٣) انظر في تعليل إلغائها : شرح السيرافي ٣ / ١٩٦ب ، المقتصد ٢ / ١٠٥٤ ، شرح المفصل ٧ / ١٧ ، شرح الكافية ٢ / ٢٣٦ .

(٤) انظر : الكتاب ٣ / ١٢ ، المقتضب ٢ / ١١ ، الأصول ٢ / ١٤٩ ، اللباب للعكبري ٢ / ٣٦ .

(٥) لايجوز الفصل عند الجمهور إلا بالقسم أولا النافية ، وأجاز الكسائي وهشام الضَّرير الفصل بمعمول الفعل ، والاختيار عند الكسائي إعمالُ إذنْ ، واختار هشامٌ إهمالَها ، وأجاز ابن عصفور والأبدي الفصلَ بالظرف والجار والمجرور ، كما أجازه ابن طاهر وابن بابشاذ بالدعاء والنِّداء . انظر : الكتاب ٣ / ١٤ ، المقتضب ٢ / ١١ ، الأصول ٢ / ١٤٩ ، الجمل ١٩٦ ، شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٤٧٦ ، المقرب ١ / ٢٦٢ ، الارتشاف ٢ / ٣٩٧ ، توضيح المقاصد ٤ / ١٨٩ ، الأبدي النحوي ١٣٩ ، هشام الضرير ٣٢٨ - ٣٢٩.

(٦) انظر : الكتاب ٣ / ١٣ ، المقتضب ٢ / ١١.

ظَنَنْتُ وأخواتُها [١].

وإذا وَقعَتْ إذَنْ بينَ الفاء والواوِ وبينَ الفعْلِ ؛ جازَ فيها الإعمالُ والإلغاءُ [٢].

أمَّا الإلغاءُ فلأنَّها قَدْ خَرجَتْ عن الابتداءِ في اللَّفْظ بتقَدُّمِ الفاءِ والواوِ ، وأمَّا الإعمالُ فلأنَّها على تقديرِ عَطْفِ جُمْلَةٍ على جُمْلَةٍ ، فما بَعْدَ الواوِ في الجُمْلَةِ مبتدأٌ [٣] ، وفي التَّنْزيلِ : ﴿ وإِذَنْ لَّا يَلْبَثُونَ خِلَـٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ بالرَّفْعِ على الاعتمادِ على تَقَدُّمِ الواوِ ، وقرأ بعضُ العربِ : ﴿ وإِذَنْ لايَلْبَثُوا خلافَكَ إلاَّ قليلاً ﴾[٤] على تقديرِ عَطْفِ جُمْلَةٍ على جُمْلَةٍ ، وفي التَّنزيل : ﴿ فإِذَنْ لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا ﴾.

وتقولُ : أنا إذَنْ آتيك ، فلا تَعْمَلُ هاهنا ؛ لاعْتِمَادِ الفِعْلِ على [ما][٥] قَبْلَها ، وكذلك : إنْ تأْتني إذَنْ آتكَ ، وإنِّي إذَنْ أَذْهَبُ [٦].

وقال ابنُ عَنَمَةَ الضَّبِّيُّ :

أُرْدُدْ حِمَارَكَ لاتُنْزَعْ سَوِيَّتَهُ .·. إذَنْ يُرَدَّ وقَيْدُ العَيْرِ مَكْروبُ [٧]

فهذا على خلافِ الجزاءِ بإنْ ؛ لأنَّها لابُدَّ لها من جوابٍ ، وليس كذلك النَّهْيُ ؛ لأنَّه يَصْلُحُ بغيرِ جوابٍ ؛ فلذلك اسْتَأْنَفَ ، فَأَعْمَلَ إذَنْ في قولِه : يُرَدَّ [٨].

---

(١) انظر : الكتاب ٣ / ١٢ - ١٣ ، المقتضب ٢ / ١١ ، الأصول ٢ / ١٤٨ ، شرح السيرافي ١ / ١٦ أ ، المقتصد ٢ / ١٠٥٦ - ١٠٥٧ ، اللباب للعكبري ٢ / ٣٥ - ٣٦ ، شرح المفصل ٧ / ١٧ ، شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٤٧٦ - ٤٧٧ .

(٢) ذكر العكبري والفرخان أنَّ الإلغاء أحسن ، وهو ظاهر كلام الأخفش . انظر : معاني القرآن ١ / ١٢٨ ، ٢ / ٤٨١ - ٤٨٢ ، اللباب ٢ / ٣٦ ، المستوفى ٢ / ٥٧ - ٥٨ .

(٣) انظر في الإلغاء والإعمال وتوجيههما : الكتاب ٣ / ١٣ - ١٤ ، معاني القرآن للفراء ١ / ٢٧٣ - ٢٧٤ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ١٢٨ - ١٢٩ ، المقتضب ٢ / ١١-١٢ ، الأصول ٢ / ١٤٩ ، شرح السيرافي ١ / ١٦ أ - ب ، ٣ / ١٩٦ب - ١٩٧ أ ، المتبع ٢ / ٥١٤ - ٥١٥ ، شرح المفصل ٧ / ١٦ ، شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٤٨٠ - ٤٨١ ، شرح الكافية ٢ / ٢٣٧ - ٢٣٨ ، الارتشاف ٢ / ٣٩٦ .

(٤) انظر ماتقدم في ص : ٨٠٨ هـ ٦ .

(٥) تكملة يقتضيها السياق .

(٦) انظر ماتقدم في ص : ٨١٤ هـ ١ .

(٧) تقدم مخرجاً في ص : ٨٠٩ .

(٨) انظر في توجيه الشاهد : الكتاب ٣ / ١٤ ، الأصول ٢ / ١٤٨ ، التعليقة ٢ / ١٣٣ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٠٠ ، المستوفى ٢ / ٥٨ - ٥٩ ، الخزانة ٤ / ٤٦٢ - ٤٦٥ .

وتقـولُ : واللّه إذَنْ لا أَفْعَلُ ، بالرَّفْعِ على جـوابِ القَسَمِ ، فـأمّا : إذَنْ واللّه لا أَفْعَلَ ؛ فبالنَّصْب ؛ لأنَّ القَسَمَ مُلْغىً في هذا المَوْضِع ، فاليـمينُ إذا تَقَدَّمَتْ ؛ لاتُلْغى ، وإذا توسَّطَتْ أَوْ تَأَخَّرتْ ؛ / ١٠١ أ تُلْغى [١] .

وتقـولُ : إذَنْ - واللّه - أَفْعَلَ ، على الإيجابِ ، ولايجوزُ : واللّه إذَنْ أَفْعَلُ ، على الإيجاب ؛ لأنَّه حينئذٍ [٢] جوابُ القَسَمِ ، بمنزلة : واللّه أَفْعَلُ ؛ أي : لا أَفْعَلُ ، ولو كانَ إيجاباً ؛ كان : لأَفْعَلَنَّ [٣] ، وقال كُثَيِّرُ عَزَّةَ :

لَئنْ عادَ لي عَبْدُالعزيزِ بمثْلِها .:. وأَمْكَنَني مِنْها إذَنْ لا أُقيلُها [٤]

فجاءَ بجوابِ القَسَمِ ، وأَلْغى إذَنْ [٥] .

وتقـولُ : إنْ تَأْتِني آتِكَ وإذَنْ أُكْرِمْك ، فيـجـوزُ فيـه ثلاثَةُ أَوْجُهٍ : الجـزمُ على الإلغاءِ ، والنَّصْبُ بالاعتمادِ على الواوِ ، والرَّفْعُ لأنَّ إذَنْ قد وَقَعَ بينَ الواوِ والفعْلِ [٦] .

وتقـولُ : إذَنْ عَبْدُاللّه يقولُ ذاك ، بالرَّفْعِ ؛ لدُخولِ إذَنْ علـى الاسْمِ ، وإنَّما جازَ دُخولُه على الاسْمِ ؛ لأنَّه ممّا يَصْلُحُ فيه الإلغاءُ ، فيصيْر بمنزلةِ الحرفِ الذي لايَعْمَلُ ، كقولك : هلْ ، وبلْ ، وما أَشْبَهَ ذلك . ولايجوزُ مثْلُ ذلك في شيءٍ منْ أخواتِ إذَنْ ؛ لأنَّها تُلْغَى ، فتَصيرُ بمنزلةِ الحَرْفِ الذي لايَعْمَلُ [٧] .

---

(١) انظر : الكتاب ٣ / ١٤ - ١٥ ، المقتضب ٢ / ١١ ، شرح السيرافي ١ / ١٦ب ، التعليقة ٢ / ١٣٣ .

(٢) ب : ح ، وهي اختصار : حينئذ .

(٣) قال الفارسي : « قُبْحُ جواز الإيجاب هنا يَدُلُّ على أنَّ النَّصب لايكونُ في الفعلِ بإذَنْ ، وأنَّه مُعْتَمدٌ على اليمين ، ويرادُ به النَّفي ، إذ كان الإيجاب لايكون هنا .... إنَّما حذفت لا من قولك : واللّه أَفْعَلُ ، ونحوه في هذا الموضع ؛ لأنَّ النَّفيَ فيه لايلتبس بالإيجاب ؛ لأنَّه لو كان الفِعلُ موجباً باليمين لَلَزِمَه اللاّمُ والنُّونُ فتقول : لأفعلَنَّ ، واللاّمُ وحدَها في لغةٍ ليست بالأكثر ، حكاها سيبويه » . التعليقة ٢ / ١٣٣ .

(٤) تقدَّم مخرجاً في ص : ٨١١ .

(٥) انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٩٧أ ، البغداديات ٢٣٦ ، التعليقة ٢ / ١٣٤ ، إعراب الحماسة ٢٩ب ، الخزانة ٨ / ٤٧٣ - ٤٧٦ .

(٦) انظر : الكتاب ٣ / ١٥ ، شرح السيرافي ٣ / ١٩٧أ ، المقتصد ٢ / ١٠٥٧ .

(٧) انظر الحديث عن الاتساع في إذن ، في : شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٤٧٥ - ٤٧٨ .

وبعضُ العَرَبِ يقولُ : إذَنْ أفْعَلُ ، في الجوابِ ، فيُلْغيها على كُلِّ حالٍ [١] ، ووجْهُ قوله أنّه لمّا جازَ فيها الإلغاءُ ، ولَمْ يَجزْ في شيءٍ مِنْ أخواتها ؛ توَجَّهَ فيها أنْ تُشَبَّهَ حالُها في المواضعِ التي تَقَعُ فيها بحالِها في المواضعِ التي تُلْغَى ، فتَجْريَ على منهاجٍ واحدٍ ؛ لِتتَشاكَلَ أحوالُها ، والأوّلُ أقْيَسُ ؛ لأنَّها تَنْقُلُ الفعْلَ نَقْلَيْنِ [٢] ، فَيَجِبُ أَنْ تَعْمَلَ في الحالِ التي تُوْجَدُ فيها مِثْلُ هذه العِلَّة ، ولاتُلْبَسَ بالعوارضِ التي تَضْعُفُ بها أَنْ تَخْرُجَ عَنْ أخواتها .

وتقولُ : إذَنْ أَظُنُّه فاعلاً ، وإذنْ إخالُك كاذباً ، إذا كانَ الفعْلُ على معنى الحالِ ؛ لأنّها لَمْ تَنْقُلْه نَقْلَيْنِ على هذا الوجهِ ، فصارتْ بمنزلةِ سَوْفَ في أنَّها لاتَعْمَلُ [٣] .

والخليلُ يَذْهَبُ إلى إضمارِ أَنْ بعد إذَنْ [٤] ، ووَجْهُ قوله أنّه وَجَدَها بمنزلةِ الفاءِ وأخواتِها تَعْمَلُ تارةً ، ولاتَعْمَلُ تارةً ، فقاسَها على الأحْرُفِ الخَمْسَةِ التي تُضْمَرُ بَعْدَها أنْ .

وخالَفَهُ سيبويهِ ، وأَلْزَمَه مِنْ ذلك أَنْ تَعْمَلَ في قولك : عَبْدُاللّه إذَنْ يأتيْكَ ؛ لأنَّه

---

(١) يعني أنّه يُلغيها مع استيفاء شروط الإعمال ، وهذه اللغة حكاها عيسى بن عمر ، وقَبِلَها يونُسُ وسيبويه والبصريون ، ونُقِل عن الكسائي والفراء أنهما لم يُجيزا ذلك ، وذكر ابنُ طاهر أنَّ إذنْ إنما أُلغيت فيما حكاه عيسى ؛ لأنّ الفعل بعدها حالٌ لامستقبلٌ . وماذكره إنكارٌ للغة رواها أئمةٌ يعلمون شروط إعمال إذَنْ ، فلم يكونوا ليثبتوها إلا بعد تثبُّت .

انظر : الكتاب ٣ / ١٦ ، الأصول ٢ / ١٤٩ ، شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٤٧٨ ، الارتشاف ٢ / ٣٩٦ ، توضيح المقاصد ٤ / ١٩ .

(٢) يعني : الجواب والاستقبال . انظر ماتقدم في ص : ٧٧٨ هـ ٣ .

(٣) انظر : الكتاب ٣ / ١٦ ، المقتضب ٢ / ١٢ ، الأصول ٢ / ١٤٨ ، المقتصد ٢ / ١٠٥٦ ، اللباب ٢ / ٣٧ .

(٤) عبارة الشارح موهمة ، فقد ذكر سيبويه أنه سمع من الخليل أنّ الناصب إذنْ بنفسها ، ونَقَل عن بعضهم أنّه يذهب إلى أنّ الناصب أنْ مضمرةً بعد إذَنْ .

والذي حكى هذا المذهب عن الخليل هو أبو عبيدة ، وممّن اختاره الزجاج والفرخان . انظر : الكتاب ٣ / ١٦ ، معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٦٣ - ٦٤ ، شرح السيرافي ١ / ١٥ ب ، ٣ / ١٩٦ب ، المستوفى ٢ / ٥٧ ، الارتشاف ٢ / ٣٩٥ .

على معنى : إِذَنْ / ١٠١ب يأتيكَ عَبْدُاللَّه [١] .

ولايَنْقَلِبُ هذا على سيبويه ؛ لأنَّه إِنَّما يُعْمِلُ تلك الأَحْرُفَ تارةً ، ولايُعْمِلُها تارةً [٢] ؛ لاختلافِ المعنى ، فأَمَّا إِذَنْ فإِنَّها تُلْغَى تارةً ، وتُعْمَلُ تارةً ، لأنَّها تُشْبِهُ حَسِبْتُ وأخواتِها في الاسْتِدْرَاكِ بها تارةً ، والاعْتمادِ عليها تارةً .

---

(١) قال الفارسي : « يقول : لو كان النَّصبُ بعدها بإضمار أنْ ؛ لكنتَ تنصبُ بها إذا كان مابعدها معتمداً على ماقبلها كما تنصبُ إذا لم يكن مابعدها معتمداً إلا عليها ، نحو : إذنْ يأتيَك . في الجواب » . التعليقة ٢ / ١٣٥ . وانظر : الكتاب ٣ / ١٦ .

(٢) يُريد بالأحرف الفاءَ وأخواتِها ، وقد أسند إليها العمل تجوُّزاً . انظر ماسبق في ص : ٧٧٦ هـ ٥ .

بابُ [حتَّى][1]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في (حتّى) مِن الإعمالِ والإلغاءِ ممّا لايجوزُ[1] .

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في (حتَّى) مِن الإعمالِ والإلغاءِ ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟.

ولِمَ لايجوزُ أنْ تَعْمَلَ إذا كانَتْ للحالِ[3] ؟ وهل ذلك لأنَّها تَخْرُجُ عَنْ إضمارِ : أَنْ ؛ إذْ كانت (أَنْ) للاستْقْبالِ ؟.

ولِمَ عَمِلَتْ على وَجْهَيْنِ : معنى إلى أَنْ ، ومعنى كَيْ ، وأُلْغِيَتْ على وَجْهَيْنِ : سببٍ متقدِّمٍ للحالِ مُنْقَطِعٍ عنه ، وسببٍ مُتَّصِلٍ بالحالِ ؟[4] .

ولِمَ لاتَنْصِبُ إلا بإضمارِ : أَنْ[5] ؟ ولِمَ جاز فيها إضمارُ : أَنْ ، وتركُ إضمارِه ، ولَمْ يَجُزْ في أُخْتِها ، وهي إلى ، وقَدْ شَارَكَتْها في معنى النِّهايةِ ؟ وهل ذلك لأنَّ (إلى) نقيضةُ مِنْ ، فَجَرَتْ على حدِّها ، وليستْ (حتّى) نقيضةَ : مِنْ ؛ إذْ كانَتْ تَجْرِي على طريقةِ : مِنْ كذا إلى كذا ، ولايقالُ : مِنْ كذا حتّى كذا ، على مقابلة (مِنْ)

---

(١) ساقط من : ب .
وانظر الباب في : الكتاب ١ / ٤١٣ (بولاق) ، ٣ / ١٦ (هارون) .

(٢) تحدث سيبويه عن أحكام الفعل المضارع بعد حتى ، فبيَّن الوجهين اللذين ينصب فيهما ، والوجهين اللذين يرفع فيهما .

(٣) قد أشار سيبويه إلى هذه المسألة في قوله : « واعلم أنّ حتّى يُرفَعُ الفعلُ بَعْدَها على وجهين : تقول : سرتُ حتى أَدْخُلُها .... فإذا قال : حتّى أدخُلها ، فكأنَّه يقول : سرتُ فإذا أنا في حالِ دُخول .... وأما الوجه الآخر : فإنَّه يكونُ السَّيرُ قد كانَ وما أشبهه ، ويكونُ الدخولُ وما أشبهه الآن » . الكتاب ١ / ٤١٣ (بولاق) ، ٣ / ١٧ -١٨ (هارون) .

(٤) هذا سؤالٌ عامٌّ ، سيُفَصِّلُه الشارح قريباً .

(٥) لم يذكر سيبويه في هذا الباب إضمار أنْ بعد حتّى استغناء بما ذكره في باب الحروف التي تُضمر فيها أنْ . انظر : الكتاب ٣ / ٥-٦ .

في الانْتهاءِ [١] ، وإنَّما (إلى) نهايةٌ في المكانِ ، و (حتَّى) نهايةٌ في تعظيمٍ ، أو تحقيرٍ ، أو ماجرى هذا المَجْرى مِنْ غيرِ المكان ؟.

ومـاحُكْمُ : سِرْتُ حتّى أَدْخُلَها ؟ ولِمَ جـازَ النَّصْبُ على معنى : سِرْتُ إلى أنْ أَدْخُلَها ، ولَمْ يَجُزْ على معنى : سِرْتُ فأنا أدخلُها الآنَ ماأُمْنَعُ ؟ [٢].

ولِمَ وَجَبَ أنْ يكونَ النَّاصبُ في الفعْلِ هاهنا هو الجارَّ في الاسْمِ إذا كـانَ غـايةً ؟ ولِمَ نُصِبَ الفعْلُ في الغاية ، وجُرَّ الاسْمُ في الغاية ؟ [٣].

وماحُكْمُ : كَلَّمْتُه حتّى يأْمُرَ لي بشيءٍ ؟ ولِمَ وَجَبَ النَّصْبُ على معنى : كَلَّمْتُه كي يأْمُرَ لي بشيءٍ ، ولَمْ يَجبْ على معنى : كَلَّمْتُه فإذا هو يأْمُرُ لي بشيءٍ ؟ [٤].

وماحُكْمُ : سِرْتُ حتّى أَدْخُلُها ؟ ولِمَ وَجَبَ الرَّفْعُ على معنى أنَّ السَّيرَ مُتَّصِلٌ بالدُّخولِ الآنَ ، بمعنى : / ١٠٢ أ سِرْتُ فأَدْخُلُها الآنَ ؟ [٥].

ولِمَ جازَ في (حتَّى) الإعمالُ والإلغاءُ ؟ وهل علَّتُها كعِلَّةِ (إذَنْ) في الإعمالِ والإلغاء ؟.

---

(١) تقدَّمت هذه المسألة في ص : ٧٨٩ هـ ٧ .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « اعلمْ أنَّ حتَّى تَنْصِبُ على وجهين : فأحدُهما أنْ تجعلَ الدُّخولَ غايةً لمسيرك ، وذلك قولك : سرتُ حتّى أدخلَها ، كأنَّك قلتَ : سرتُ إلى أنْ أدخلَها » . الكتاب ١ / ٤١٣ (بولاق) ، ٣ / ١٦-١٧ (هارون) .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فالنّاصبُ للفعْلِ هاهنا هو الجارُّ للاسم إذا كان غايةً ، فالفعْلُ إذا كان غايةً نُصِبَ ، والاسمُ إذا كان غايةً جُرَّ ، وهذا قولُ الخليل » . الكتاب ١ / ٤١٣ (بولاق) ، ٣ / ١٧ (هارون).

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وأما الوجهُ الآخَرُ فأنْ يكونَ السَّيرُ قد كانَ والدُّخولُ لم يكنْ ، وذلك إذا جاءت مثلَ كَيْ التي فيها إضمارُ أنْ وفي معناها ، وذلك قولُك : كلَّمْتُه حتى يأْمُرَ لي بشيءٍ » . الكتاب ١ / ٤١٣ (بولاق) ، ٣ / ١٧ (هارون).

(٥) هذا السؤال عن قول سيبويه : « واعلم أنَّ حتَّى يُرْفَعُ الفعْلُ بعدها على وَجْهَين ، تقول : سرتُ حتى أدخلُها ، تعني أنَّه كان دخولٌ مُتَّصِلٌ بالسَّير كاتِّصاله به بالفاء إذا قلت : سرتُ فأدخلُها .... » إلى قوله : « فحتّى صارت هاهنا بمنزلة إذا وما أشبهها من حروف الابتداء ؛ لأنَّها لم تجئ على معنى : إلى أنْ ، ولامعنى كَيْ ، فخرجت من حروف النَّصب كما خرجتْ إذنْ منها في قولك : إذَنْ أظنّك » . الكتاب ١ / ٤١٣ (بولاق) ، ٣ / ١٧ - ١٨ (هارون).

وماحُكْمُ : سِرْتُ حتّى أَدْخُلُها الآنَ ماأُمْنَعُ (١) ؟ ولِمَ وَجَبَ الرَّفْعُ في هذا على معنى : سيرٌ قد مَضَى وانْقَطَعَ ، ودخولٌ الآنَ في الحالِ ؟ وكيفَ يكونُ سبباً للدُّخولِ مع انقطاعه ؟ وهل ذلك لأنَّه سَيْرٌ أدّى إلى الدُّخولِ بتقريبه منه ، وإن انْقَطَعَ مُدَّةً من الزَّمانِ لبعضِ العوائقِ التي تَعُوقُ ، فهو سَبَبٌ بتقريبه من الدُّخولِ ؟.

وماحُكْمُ : لقد رأى منِّي عاماً أَوَّلَ شيئاً حتّى لاأَسْتَطيعُ أنْ أُكَلِّمَه العامَ بشيءٍ (٢) ؟ ولِمَ جازَ أنْ يكونَ مارأى عاماً أوَّلَ - مع انْقِطاعِه - سبباً تَمْتَنِعُ معه استطاعتُك أنْ تُكَلِّمَه العامَ بشيءٍ ؟ وهل ذلك لِذكْرِه في هذا العامِ مايُوجِبُ من الارْتداعَ عَنْ كلامِه لِما رآه في العامِ الأوَّلِ ؛ فهو كالحاضرِ الذي يُوجِبُ الارْتداعَ عَنْ كلامِه العامَ ؟.

ولِمَ لاتَرْفَعُ إلا على معنى السَّبَبِ المؤدِّي إلى الثّاني ؟ وهل ذلك لأنَّها لمّا خَرَجَتْ عَنْ [معنى](٣) الغاية ؛ خَرَجَتْ إلى مايُشاكِلُ الغايةَ مِنْ تأديةِ الأوَّلِ إلى الثَّاني ؛ على معنى السَّبَبِ ، والذي يَجْمَعُهما المُنْتَهى ، إلا أنَّ المُنْتَهى في الغايةِ بمنزلةِ مُنْتَهى المكان (٤) ، مثلُه في : إلى ، والمُنْتَهى في السَّبَبِ ماأدَّى إليه السَّبَبُ ؟.

وما الشَّاهِدُ في قولِ الفَرَزْدَقِ :

فياعَجَباً حتَّى كُلَيبٌ تَسُبُّني .·. كأنَّ أباها نَهْشَلٌ أو مُجاشِعُ (٥) ؟

---

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وأمّا الوجهُ الآخرُ فإنّه يكونُ السَّيرُ قد كان وما أشبهه ، ويكونُ الدُّخولُ وما أشبهه الآنَ ، فمن ذلك : لقد سرتُ حتى أدخلُها ما أُمْنَعُ ؛ أي حتى إنِّي الآنَ أدخلُها كيفما شئتُ » . الكتاب ١ / ٤١٣ (بولاق) ، ٣ / ١٨ (هارون) .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ومثلُ ذلك قولُ الرَّجُل : لقد رأى منِّي عاماً أولَ شيئاً حتى لا أستطيعُ أنْ أُكَلِّمَه العام بشيءٍ » . الكتاب ١ / ٤١٣ (بولاق) ، ٣ / ١٨ (هارون) .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) ب : الكلان . وهو تحريف .

(٥) من الطَّويل ، من قصيدة هجا بها جريراً ، وهي من النقائض ، وأوّلها :

منّا الذي اختيرَ الرِّجالَ سماحةً .·. وخيْراً إذا هبَّ الرِّياحُ الزَّعازِعُ

الخِير بكسر الخاء : الكرم ، وهو من تقييدات البغدادي ، والزَّعازع : جمع زَعْزَع ، وهي الرِّيح التي تَهُبُّ بشدَّةٍ ، وعنى بذلك الشتاء ، وفيه تَقِلُّ الألبان ، وتُعْدَم الأزواد ، ويبخَلُ الجواد ، وكليبٌ : جدُّ رهطِ جرير ، / =

ولِمَ صارَ الرَّفْعُ في الفعْلِ كالرَّفْعِ في الاسْمِ ؟ وهل ذلك لأنَّها في هذا الموضعِ حرفٌ مِنْ حروفِ الابتداءِ ، والمُنْتَهى في معنى الجملة ، وهو مُنْتَهى السَّبَبِ ؟ [١].

وماحُكْمُ : شَرِبتْ حتَّى يجيءُ البعيرُ يَجُرُّ بَطْنَه[٢] ؟ ولِمَ كانَ الشُّرْبُ سَبباً لجرِّ البَطْنِ ؟ وهل ذلك للامتلاءِ حتَّى ثَقُلَ بَطْنُه ؟.

ومافي قولِهم : حتَّى إنَّه يَفْعَلُ ذاك ، مِن الدَّليلِ على أنَّها حرفٌ من حروفِ الابتداءِ هنا ، كقولك : / ١٠٢ب فإذا إنَّه يَفْعَلُ ذاك ؟ [٣].

وما الشّاهدُ في قولِ حَسَّانَ بن ثابتٍ :

يُغْشَوْنَ حتَّى لاتَهِرُّ كلابُهُمْ .·. لايَسْأَلُونَ عَنِ السَّوادِ المُقْبِلِ [٤] ؟

= / وهو ابن يربوع بن حنظلة ، ونَهْشَلٌ ومجاشعٌ أخوان ، ابنا دارم بن مالك بن حنظلة ، ومجاشع قبيلة الفرزدق ، وأما نهشلٌ فهم أعمامه . انظر : الخزانة ٩ / ١٢٤ ، ٤٧٨ .

انظر : ديوانه ٢ / ٥١٨ ، الكتاب ٣ / ١٨ ، معاني القرآن للفراء ١ / ١٣٨ ، المقتضب ٢ / ٤١ ، معاني القرآن وإعرابه ١ / ٢٨٦ ، الأصول ١ / ٤٢٥ ، إعراب القرآن ١ / ٣٠٥ ، الجمل ٦٦ ، التعليقة ٢ / ١٣٧ ، التبصرة ١ / ٤٢٠ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤١٣ ، الحلل ٨٣ ، شرح المفصل ٨ / ١٨ ، البسيط ٢ / ٩٠٢ ، ٩٠٦ ، الخزانة ٩ / ٤٧٥-٤٧٩ .

(١) هذا السُّؤال عن قول سيبويه : « والرَّفعُ هاهنا في الوجهين جميعاً كالرَّفع في الاسم ، قال الفرزدق .... فحتّى هاهنا بمنزلة : إذَا ، وإنّما هي هاهنا كحرفٍ من حروف الابتداء » . الكتاب ١ / ٤١٣ (بولاق) ، ٣ / ١٨ (هارون) .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ومثلُ ذلك : شربتْ حتّى يجيءُ البعيرُ يجُرُّ بطنَه ؛ أي : حتّى إنَّ البعير ليجيءُ يَجُرُّ بطنَه » . الكتاب ١ / ٤١٣ (بولاق) ، ٣ / ١٨ (هارون) .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ويَدلُّك على حتّى أنّها حرفٌ من حروفِ الابتداء أنّك تقول : حتّى إنّه ليفعَلُ ذاك ، كما تقول : فإذا إنّه يَفْعَلُ ذاك » . الكتاب ١ / ٤١٣ (بولاق) ، ٣ / ١٨ - ١٩ (هارون) .

(٤) من الكامل ، من قصيدة في مدح آل جَفْنَة الغسانيين ، مطلعها :

أَسَأَلْتَ رَسْمَ الدّارِ أَمْ لَمْ تَسْأَلِ ... بينَ الجوابي فالبُضيعِ فحومَلِ

يقول : يغشاهم الطالبون والسائلون ويكثرون عندهم حتى كلابهم لكثرة ماترى مّمن لاتعرف قد أنست بجميع الناس وتركت الهرير وهو دونَ النُّباح . والسَّواد : الأشخاص المقبلة . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٦٩ - ٧٠ .

انظر : ديوانه ١٢٣ ، الكتاب ٣ / ١٩ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٨٩ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٦٩ - ٧١ ، حلية المحاضرة ١ / ٢٣٨ ، التبصرة ١ / ٤٢٢ ، أمالي المرزوقي ٢٢٩ ، أمالي المرتضى ٢ / ١١٢ ، دلائل الإعجاز ٤٨٨ ، المقتصد ٢ / ١٠٨٦ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤١٣ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٢٤ ب ، ٢٣٠ أ ، التذكرة الفخرية ٤٥٨ ، المغني ١ / ١٢٩ ، شرح أبيات المغني ٣ / ١٢٤ - ١٣٢ .

ولِمَ كانَ الغِشْيانُ سَبَباً لِتركِ هريرِ الكِلابِ ؟ وهل ذلك لأنَّه لَمّا كَثُرَ أَنِسَتْ به ، فلَمْ تَهِرَّ ؟.

وماحُكْمُ : مَرِضَ حتّى يَمُرُّ به الطّائرُ فيَرْحَمُه [1] ؟ ولِمَ كانَ مَرَضُهُ سبباً لمرِّ الطّائرِ به راحماً له ؟ وهل تَحقيقُ ذلك : حتّى يَرْحَمُه[2] الطّائرُ إذا مَرَّ به ؟.

وماحُكْمُ : سِرْتُ حتّى يَعْلَمُ اللّهُ أنّي كالٌ[1] ؟ ولِمَ جازَ أنْ يكونَ السَّيْرُ سبباً في هذا الموضعِ ، واللّهُ -جلَّ وعزَّ- عالِمٌ به كيف تَصرَّفَتْ حالُه ؟ وهل تحقيقُ ذلك : سِرْتُ حتَّى أَكِلَّ في معلومِ اللّهِ جَلَّ وعزَّ ، أو فيما يَعْلَمُه اللّهُ جلَّ وعزَّ ؟.

وما الشّاهدُ في قولِ عَلْقَمَةَ بنِ عَبَدَةَ [3] :

تُرادَى على دِمْنِ الحِياضِ فإنْ تَعَفْ . ˙. فإنَّ المُنَدَّى رِحْلَةٌ فرُكُوبُ [4] ؟

وماحُكْمُ : ضُرِبَ أَمْسِ حتّى لايَسْتَطيعُ أنْ يَتحرَّكَ اليومَ ؟ ولِمَ صارَ ضَرْبُ أَمْسِ

---

(١) هذا سؤالٌ عن قولِ سيبويه : « ومثلُ ذلك : مَرِضَ حتّى يَمُرُّ به الطائر فيرحمُه ، وسرتُ حتّى يعلمُ اللّهُ أنّي كالٌّ والفعلُ هاهنا مُنْقَطِعٌ من الأوّلِ » . الكتاب ١ / ٤١٤ (بولاق) ، ٣ / ١٩ (هارون) .

(٢) ب : رحمه .

(٣) علقمة بن عَبَدة « ... - نحو ٢٠ ق . هـ » .
شاعرٌ جاهلي من بني تميم ، يقال له : علقمة الفحل ، فرقاً بينه وبين رجل آخر يُقال له : علقمة الخصيّ ، وقيل : لأنَّه خَلَفَ على امرأة امرئ القيس لَمّا حكمت له بأنّه أشعر منه . وقد عدّه ابن سلام في الطبقة الرابعة من فحول الجاهليين .
انظر : طبقات فحول الشعراء ١ / ١٣٧ - ١٣٩ ، الخزانة ٣ / ٢٨٢ - ٢٨٤ .

(٤) من البحر الطويل ، من بائيته في مدح الحارث بن جبلة الغسّاني ، مطلعها :
طحا بك قلبٌ في الحسان طروبُ . ˙. بُعَيْدَ الشّبابِ عَصْرَ حانَ مشيبُ
طحا : اتّسع وامتدّ ، وفي البيت الشاهد يذكر ناقته ، وترادى : أصله : تُراوَد ، فقلب قلباً مكانيا بتقديم الدال على الواو ثم أُعلّ ، ومراده أنّه يعرضُ عليها الماء مرةً بعد مرةً ، والدِّمْن : البَعر ، ودِمْنُ الحياض : ماتدمَّن من الماء ، بسقوط البَعَر والقذى فيه ، والمندّى : أنْ تترك الناقة ترعى حول الماء ثم تجيء وتشرب ، ومراده : منداها عندنا - إذا عافت الماء - أنْ أشُدَّ عليها الرَّحْلَ وأركبها وأسير .
انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٧٢ ، شرح اختيارات المفصل ٣ / ١٥٧٧ - ١٥٨٩ .
انظر : ديوانه ٤٢ ، الكتاب ٣ / ١٩ ، المفضليات ٣٩٤ ، المقتضب ٢ / ٣٨ ، الأصول ٢ / ١٥١ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٩٠ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٧١ - ٧٢ ، الخصائص ١ / ٣٦٨ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤١٤ ، شرح اختيارات المفصل ٣ / ١٥٨٩ ، المفصل ٢٢١ ، التخمير ٣ / ٨٣ ، شرح المفصل ٦ / ٥٤ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٦٠ أ ، ١٦٢أ ، ٢٣٠ ب .

يَمْتَنِع معه التَّحَرُّكُ اليومَ ؟ (١) .

وهل يجوزُ : سِرْتُ فأَدْخُلُها ، على أنَّ السَّيْرَ والدُّخولَ جميعاً وقَعا فيما مضى ؟ ولِمَ جاز ذلك في الفاءِ ، ولَمْ يَجزْ في (حتَّى) إلا أنْ يُقَدَّرَ على الحالِ ؟ (٢) .

وماحُكْمُ : مَرِضَ حتَّى لايَرْجُونَه ؟ ولِمَ كانَ بالرَّفْعِ دونَ النَّصْبِ ؟ (٣) .

الجـوابُ :

الذي يجوزُ في حتَّى أنْ تَعْمَلَ في الفِعْلِ بإضمارِ : أَنْ ، وتُلْغَى بتركِ إضمارِ (أَنْ) مع الفِعْلِ .

ولايجـوزُ أَنْ يُرْفَعَ الفِعْلُ بَعْدَها إلا على مـعنى الحـالِ والسَّبـبِ المؤدِّي (٤) ؛ لأنَّه المَوْضِعُ الذي سَقَطَتْ فيه : أَنْ (٥) .

فأما السَّبَبُ فلأنَّها (٦) لمّا أُخْرِجَتْ عن الغـايةِ التي على تقـديرِ المكانِ ؛ أُخْرِجَتْ إلى مايُشْبِهُها مِن السَّبَبِ المؤدِّي إلى الثَّاني (٧) .

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وإذا قُلتَ : لقد ضُرِبَ أمسِ حتَّى لايستطيعُ أنْ يتحرَّكَ اليوم ، فليس كقولك : سرتُ فأدخُلُها ، إذا لم تُرِد أنْ تجعل الدخولَ السَّاعةَ ؛ لأنَّ السَّير والدُّخولَ جـميعاً وقعا فيما مضى » . الكتاب ١ / ٤١٤ (بولاق) ، ٣ / ٢٠ (هارون) .

(٢) هذا السؤال مبنيٌّ على النَّص السابق .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وكذلك : مَرِضَ زيدٌ حتّى لايرجونَه ؛ أي : حتّى إنَّه الآن لايرجونَه ، فهذا ليس متصلاً بالأوّل ، واقعاً معه فيما مضى » . الكتاب ١ / ٤١٤ (بولاق) ، ٣ / ٢٠ (هارون) .

(٤) قال أبو حيَّان : « قال أبو عُمر في الفَرْخ : سـمعتُ يونسَ [يقـول] : إنَّ من العرب مَنْ ينصبُ بحتّى في كلِّ شيءٍ ، فهذا وجهٌ آخرُ ، ولغةٌ شاذةٌ لاينبني الكلامُ عليها . انتهى » .
الارتشاف ٢ / ٤٠٤ ، وبقي من شروط الرفع أن يكون مابعد حتّى فضلةً . انظر : المغني ١ / ١٢٦ .
وانظـر الحـديـث عـن شـروط رفع الفـعل بعـد حـتّى في : الأصـول ٢ / ١٥١ - ١٥٢ ، شـرح السـيـرافي ٣ / ٢٠٠أ-ب ، التعليقة ٢ / ١٣٦ ، التبصرة ١ / ٤٢٢ ، المقتصد ٢ / ١٠٨٥ ، المتبع ١ / ٣٩٠ ، المستوفى ٢ / ٦١ ، شرح الكافية ٢ / ٤٢٢ ، توضيح المقاصد ٢ / ٢٠٣ - ٢٠٤ ، المغني ١ / ١٢٦ .

(٥) إنّما لم يجز النصب ؛ لأنه يكون بإضمار أنْ ، وهي تخلّص الفعل للاستقبال . انظر : اللباب ٢ / ٤٥ .

(٦) ب : فلأنَّهما .

(٧) الغالب في حتّى أنْ تكون للغاية . انظر : الأصول ١ / ٤٢٤ ، المغني ١ / ١٢٢ .
ووجه الشَّبه بين الغاية والسببيّة هو أنَّ الفعل ينتهي بما بعد حتّى . انظر : مسائل الباب ص : ٨٢١ . وانظر : المقتصد ٢ / ٩٥٦ - ٩٥٧ . على أنَّ الشلوبين يرى أنَّ حتّى لاتخرج عن الغاية ، وحمل قول النحويين : إنها تكون بمعنى كي ، على المجاز . انظر : شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٨٣٦ - ٨٣٨ .

وقَدْ تكونُ الغايةُ مِنْ غيرِ سَبَبٍ ، وهو إذا كان الأوَّلُ سواءً وَقَعَ أو لَمْ يَقَعْ ؛ فالثّاني كائنٌ لامحالةَ ، كقولك : وَقَفْتُ حتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، فهذا غايةٌ ، وليس بسببٍ ؛ لأنَّه سواءٌ وَقَفْتَ أو لم تَقِفْ فالشَّمْسُ تَطْلُعُ / ١٠٣ أ في وَقْتِها .

ومثلُ ذلك : انْتَظَرْتُ حتّى يجوزَ الأميرُ ، فهذا غايةٌ ، وليس بسببٍ ؛ لأنَّه سواءٌ انْتَظَرْتَ أو لَمْ تَنْتَظِرْ فالأميرُ يجوزُ ، فقد بانَ لك الفَرْقُ بينَ الغايةِ والسَّبَبِ المؤدِّي .

فإذا أُخْرِجَتْ عَنِ العَمَلِ وتقديرِ : إلى أَنْ ، أو كي ؛ لَمْ تُخْرَجْ إلاّ إلى مايُشاكِلُ ذلك مِن السَّبَبِ المؤدِّي .

وهي تَعْمَلُ على وَجْهَيْنِ : معنى : إلى أَنْ ، ومعنى : كَيَ ، وعلى الوَجْهَيْنِ جميعاً ؛ فالفِعْلُ الذي بَعْدَها على الاسْتِقْبَالِ [1] .

وتُلْغَى على وَجْهَيْنِ : السَّبَبِ المُتَّصِلِ ، والسَّبَبِ المُنْقَطِعِ [2] ، وعلى الوَجْهَيْنِ جميعاً فالفِعْلُ على معنى الحالِ ، والأوَّلُ أدَّى إلى الثّاني لامحالةَ [3] .

ولايجوزُ إضمارُ أَنْ [بَعْدَ : إلى][4] مِنْ قِبَلِ أنَّها للغايةِ في المكانِ[5] ، كما أنَّ

---

(١) انظر الحديث عن وجهي النصب في : الكتاب ٣ / ١٦ - ١٧ ، المقتضب ٢ / ٣٧ ، معاني القرآن وإعرابه ١ / ٢٨٦ ، الأصول ٢ / ١٥١ ، الجمل ١٩١ ، شرح السيرافي ٣ / ١٩٩ب - ٢٠٠أ ، المقتصد ٢ / ١٠٨٣ - ١٠٨٤ ، اللباب ٢ / ٤٤ ، شرح المفصل ٧ / ٣٠ - ٣١ .

(٢) يُقصد بالسبب المتصل أنْ يكون ماقبل حتّى ومابعدها قد وقعا فيما مضى ، وبالسبب المنقطع أن يكون ماقبل حتى قد وقع ، ومابعدها يقع الآن . انظر : الكتاب ٣ / ٢٠ - ٢٣ .

(٣) قال الفارسي : « الفعلُ في وَجْهي الرَّفع في حتّى للحال ، وله ارتفعَ ، إلا أنَّ السَّبَب في الوجه الأوّل مُتَّصلٌ بالمسبَّب ، وبينهما في الثاني مهلةٌ ، والفصلُ بين الرَّفْعِ والنَّصب بعد حتّى أنَّ الفعْلَ إذا رُفِع بعدها فالكلام جملتان ، وإذا نُصب فالكلامُ جملةٌ واحدةٌ ، وكان موضعُ حتّى وماتعملُ فيه نصباً كما أنَّ موضع بِزَيدٍ بعد مَرَرْتُ موضعُ نصب .... وإذا رفعت الفعلَ بعد حتّى لم يكن لحتّى موضعٌ .... » . التعليقة ٢ / ١٣٦ - ١٣٧ .

وانظر : الكتاب ٣ / ١٧-١٨ ، المقتضب ٢ / ٣٨ - ٣٩ ، معاني القرآن وإعرابه ١ / ٢٨٦ ، الأصول ٢ / ١٥١ - ١٥٢ ، إعراب القرآن ١ / ٣٠٥ ، الجمل ١٩١ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٠٠أ ، التبصرة ١ / ٤٢١ ، المستوفى ٢ / ٦١ . وانظر موازنة الفراء بين الرفع والنصب بعد حتى في : معاني القرآن ١ / ١٣٢ - ١٣٨ .

(٤) تكملة يقتضيها السياق .

(٥) إلى تكون للغاية في الزمان والمكان . انظر : شرح التسهيل ٣ / ١٤١ ، الارتشاف ٢ / ٤٤٩ ، المغني ١ / ٧٤ .

(مِنْ) لابتداء الغايةِ في المكانِ [1]، وليس كذلك: حتَّى؛ لأنَّها للغايةِ في المعاني، كالغايةِ في التَّعْظيمِ، والغاية في التَّحْقيرِ [2]، فَوَضْعُهما مُخْتلفٌ، وإنَّما جَمَعَهما معنى الغايةِ، فَجَرَتْ (إلى) على مُقابلةِ: مِنْ [3]، واتَّسَعَ في حتَّى إضمارُ: أَنْ؛ لأنَّها للمعاني التي هي أَوْسَعُ من المكانِ [4].

وتقولُ: سِرْتُ حتَّى أَدْخُلَها، بالنَّصب على معنى: إلى أنْ أَدْخُلَها، فالسَّيْرُ مُتَّصلٌ إلى أنْ يَقَعَ الدُّخولُ، فإنْ قُلْتَ: سِرْتُ حتَّى أَدْخُلَها، بمعنى: كي أَدْخُلَها؛ صَلَحَ أَنْ يكونَ مُنْقطعاً [5].

ولايجوزُ النَّصْبُ على معنى: سِرْتُ فأنا أَدْخُلُها الآن ما أُمْنَعُ؛ لأنَّها هاهنا للحال [6].

والنَّاصِبُ في الفِعْلِ هو الجارُّ في الاسْمِ؛ لأنَّها تَجُرُّ في الاسْمِ بحقِّ الأَصْلِ،

---

(١) مِنْ لاتكون لابتداء الغاية إلا في المكان عند جمهور البصريين، وأجاز الكوفيون مجيئها لابتداء الغاية في الزمان. انظر: شرح التسهيل ٣/ ١٣٠ - ١٣٣، الارتشاف ٢/ ٤٤١.

(٢) إنما تلزم حتّى الجارة الغايةَ في التعظيم والتحقير ونحوهما إذا كان مابعدها جزءاً مما قبلها، وكان الأمر منتهياً بما بعدها، نحو: ضربت القوم حتى زيدٍ، إذا كان زيدٌ مضروباً. أما إذا لم يكن مابعدها جزءاً مما قبلها فهي للغاية في الزمان والمكان، كقوله تعالى: ﴿ سَلَـٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾ القدر: ٥، وحكى الفراء: أضمنُه حتّى الأربعاء أو الخميس. انظر: معاني القرآن ١/ ١٣٧ - ١٣٨، الأصول ١/ ٤٢٤، شرح المفصل ٨/ ١٦، شرح التسهيل ٣/ ١٦٦، البسيط ٢/ ٩٠١.
ولعلّ مراد الشارح أنّ إلى تكون للغاية في الزمان والمكان، ولاتكون في غيرهما، أما حتّى فتكون للغاية فيهما وفي غيرهما، ولكنه انشغل ببيان العلّة عن تصحيح المسألة.

(٣) انظر ماتقدم في ص: ٧٨٩.

(٤) قال السيرافي: «ولم يذكروا بعد حتّى أنْ كما ذكروها بعد إلى؛ لأنَّ إلى لاتدخلُ إلا على الأسماء، ولايبطُلُ الخفضُ بها .... وحتّى يبطُلُ عملُها في أحوالٍ فتدخلُ على الأسماء بمعنى حروف العطف .... وتدخُلُ على الأفعال فتنصبُها على غير وجه الغاية، وتدخُلُ عليها العواملُ ولاتعملُ شيئاً، وتكون كحروف الابتداء نحو الواو والفاء، فلما كانت كذلك ألزموا إلى: أنْ، لتَظْهرَ اسميَّةُ مادخلتْ عليه وقوَّةُ لزومها الخفض». شرح السيرافي ٣/ ٢٠٠أ. وانظر: اللُّباب ٢/ ٤٦.

(٥) يريدُ بالانقطاع أن يكون السَّيرُ قد وقع والدخولُ لم يقع. انظر: الكتاب ٣/ ١٧، المقتضب ٢/ ٣٧، معاني القرآن وإعرابه ١/ ٢٨٦، الأصول ٢/ ١٥١، التبصرة ١/ ٤١٩ - ٤٢٠، شرح المفصل ٧/ ٣٠.

(٦) انظر: الكتاب ٣/ ١٨، الأصول ٢/ ١٥٢، الجمل ١٩١، المستوفى ٢/ ٦١.

وتَنْصِبُ الفِعْلَ بإضمارِ (أَنْ) على تقديرِ المَصْدَرِ [١].

وتقولُ: كَلَّمْتُه حتّى يأمُرَ لي بشيءٍ، على معنى: كَيْ يأمُرَ لي بشيءٍ؛ لأنَّ الأَمْرَ لك بشيءٍ هاهنا غَرَضٌ، فهي على معنى: كَيْ [٢].

وتقولُ: سِرْتُ حتّى أَدْخُلَها، فيجوزُ على وَجْهَيْنِ: أَحَدُهما أنَّ السَّيْرَ مُتَّصِلٌ بالدُّخولِ، والآخَرُ أنَّه مُنْقَطِعٌ منه، وفي كلا الوَجْهَيْنِ يكونُ سبباً مؤدِّياً إلى الدُّخول [٣].

وإنَّما جازَ في حتَّى الإعمالُ والإلغاءُ؛ لأنَّها تارةً تَدْخُلُ على معنى المُفْرَدِ، وتارةً تَدْخُلُ على معنى الجملةِ، فإذا دَخَلَتْ على معنى المفردِ؛ /١٠٣ب عَمِلَتْ بحقِّ الأَصْلِ، أو إضمارِ: أَنْ، وإذا دَخَلَتْ على معنى الجملةِ أُلْغِيتْ، وكُلُّ ذلك مِنْ غَيْرِ شَرِكَةِ المُفْرَدِ مع الأوَّلِ [٤].

وإنّما جازَ: سِرْتُ مُنْذُ سَنَةٍ حتّى أَدْخُلُها الآنَ ما أُمْنَعُ، وإن انْقَطَعَ سيرُك بتوقُّفِ مُدَّةٍ من الزَّمانِ في بَعْضِ البُلْدانِ، فهو سَبَبٌ للدُّخولِ بتَقْرِيبِه منه إلى ذلك البَلَدِ.

---

(١) ماذهب إليه الشارح هو مذهب البصريين، وذهب الكسائي إلى أنَّ حتى تنصب الفعلَ بنفسها، وأنَّ الاسم إذا جُرَّ بعدها فبإضمار إلى، وذهب الفراء إلى أنَّ حتّى من عوامل الأفعال، وتخرج عنه إلى الجر لنيابتها مناب إلى، وذهب ثعلبٌ إلى أنها تنصب بنفسها لقيامها مقام أنْ. انظر: الكتاب ٣/ ١٧، معاني القرآن للأخفش ١/ ١٢٧، معاني القرآن للفراء ١/ ١٣٢، ١٣٦-١٣٧، المقتضب ٢/ ٣٧، الأصول ٢/ ١٥١، شرح السيرافي ٣/ ١٩٠أ، ١٩٨أ- ١٩٩ ب، التعليقة ٢/ ١٣٥، شرح المفصل ٧/ ٣٠، البسيط ٢/ ٩٠١، الارتشاف ٢/ ٤٠٣.

(٢) كون حتّى في المثال بمعنى كي مذهب جمهور النحويين، وذهب الشلوبين إلى أنّها للغاية، ولاتخرج عنها، وأوّلَ المثال على: كلّمته وأكلّمه إلى أنْ يأمر ....، وحذف: وأكلّمه؛ للدلالة عليه.
انظر: الكتاب ٣/ ١٧، المقتضب ٢/ ٣٧، التعليقة ٢/ ١٣٦، المقتصد ٢/ ١٠٨٤، شرح المفصل ٧/ ٣٠، شرح المقدمة الجزولية ٢/ ٨٣٦ - ٨٣٧، شرح الكافية ٢/ ٢٤٣.

(٣) في الوجه الأول - وهو الاتصال - يجب الرفع، وفي الوجه الثاني - وهو الانقطاع - إن كان مابعد حتى لم يقع فالنصب على معنى كي، وإنْ كان يقع الآن فالرفع. انظر: الكتاب ٣/ ١٧-١٨، معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٢٨٦، الأصول ٢/ ١٥١ - ١٥٢.

(٤) يشير الشارح - هنا - إلى أقسام حتّى: الجارة، والابتدائية، والعاطفة، فالجارّة ينصب الفعل بعدها، والابتدائية يرفع بعدها، والعاطفة لاتعطف إلا الأسماء الظاهرة. انظر: شرح السيرافي ٣/ ٢٠٠ ب، ٢٠٤ب، التعليقة ٢/ ١٣٦ - ١٣٨، التبصرة ١/ ٤١٩ - ٤٢٤، المقتصد ٢/ ١٠٨٥، البسيط ٢/ ٩٠١ - ٩١٠، المغني ١/ ١٢٢ - ١٣١.

وتقولُ : لَقَدْ رأى منّي عاماً أوّلَ شيئاً حتّى لا أَسْتَطيعُ أنْ أُكَلِّمَه العامَ بشيءٍ ، فهذا رَفْعٌ ؛ لأنَّ الأوَّلَ أدَّى إلى الثّاني ، وهو حالٌ [١] .

وقال الفَرَزْدَقُ :

فواعَجَباً حتّى كُلَيبٌ تَسُبُّني .·. كأنَّ أَباها نَهْشَلٌ أو مُجاشِعُ [٢]

فهذا شاهِدٌ في الرَّفْعِ ؛ لأنَّها تَصيرُ في مِثْلِ هذا المَوْضِعِ حَرفاً مِن حُروفِ الابتداءِ ، ويوضِّحُ ذلك : حتّى إنَّه يَفعَلُ ، فلولا أنّه مَوْضِعُ ابتداءٍ ؛ لَمْ تَصِحَّ فيه : إنَّ ؛ لأنَّها لاتَقَعُ إلا مَوْقِعَ ابتداءٍ [٣] .

وتقولُ : قد نازَعْتُه في الأَمْرِ حتّى إنَّه يَهْرُبُ مِنّي ، وتقولُ : شَرِبَتْ حتَّى يجيءُ البعيرُ يَجُرُّ بَطْنَه ، ولو قُلْتَ : شَرِبَتْ حتّى إنَّ البعيرَ يَجيءُ يَجُرُّ بَطْنَه ؛ جاز [٤] .

وقال حسّانٌ :

يُغْشَونَ حتّى لاتَهِرُّ كلابُهُمْ .·. لايَسْأَلُونَ عَنِ السَّوادِ المُقْبِلِ [٥]

فهذا لِكَثْرَةِ غِشْيانِ الأَضْيافِ قد أَنِسَتْ بها الكلابُ ؛ فهي لاتَهِرُّ [٦] .

وتقولُ : مَرِضَ حتّى يَمُرُّ به الطّائرُ فيَرْحَمُهُ ، وتحقيقُ ذلك : مَرِضَ حتّى يَرْحَمُه الطّائرُ في حالِ مروره به [٧] .

وتقولُ : سِرْتُ حتّى يَعْلَمُ اللّهُ أنّي كالٌّ ، وتحقيقُ ذلك : سِرْتُ حتّى أَكِلُّ فيما يَعْلَمُ اللّهُ ، فقَدَّمَ ذِكْرَ : يَعْلَمُ ، كما قَدَّمَ ذِكْرَ : يَمُرُّ به الطّائرُ ، على الاتِّساعِ .

---

(١) انظر : الكتاب ٣ / ١٨ ، الأصول ٢ / ١٥٢ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٠٠ ب .

(٢) تقدم تخريجه في ص : ٨٢١ .

(٣) انظر : الكتاب ٣ / ١٨ - ١٩ ، التعليقة ٢ / ١٣٧ - ١٣٨ ، التبصرة ١ / ٤٢٠ .

(٤) انظر : الكتاب ٣ / ١٨ ، الحجة ٢ / ٣٠٦ ، الأمالي الشجرية ٢ / ١٤٩ ، شرح المفصل ٧ / ٣١ ، شرح المقدمة الكافية ٣ / ٨٧٢ .

(٥) تقدم تخريجه في ص : ٨٢٢ .

(٦) أي : لاتهرّ الآن . انظر : التبصرة ١ / ٤٢٢ ، المقتصد ٢ / ١٠٨٦ .

(٧) إنما أوّله هذا التأويل ؛ لأنّ الرّفع يشترط له أن يكون ماقبل حتى سبباً لما بعدها ، والمرض ليس سبباً لمرور الطائر ، وإنما هو سببٌ للرحمة . وانظر المثال في : الكتاب ٣ / ٢٩ ، المقتضب ٢ / ٣٩ .

وقال عَلْقَمَةُ بنُ عَبَدَةَ :

تُرادَى على دِمْنِ الحياضِ فإنْ تَعَفْ . ٠. فـإنَّ المُنَـدَّى رِحْلَـةٌ فرُكُـوبُ [١]

فهذا شاهدٌ يُبْيِنُ عن اتِّصالِ الثّاني بالأوّلِ مِنْ غيْرِ مُهْلَةٍ في حتّى كما هو في الفاءِ ، وإنْ كانَ في الفاءِ أَبْيَنَ ؛ لأنَّها الأَصْلُ فيه [٢] .

وتقولُ : ضُرِبَ أمْسِ حتّى لايَسْتَطيعُ أنْ يَتَحَرَّكَ اليومَ ، فهذا رَفْعٌ ؛ لأنَّ ضَرْبَه أَدَّى إلى أَنْ لايَسْتَطيعَ أنْ يتحرَّكَ اليوم [٣] .

/ ١٠٤أ ويجوزُ : سِرْتُ حتّى أَدْخُلُها فيما مضى ، فيكونُ على تقديرِ الحالِ ، كأنَّك قُلْتَ : حتّى أَدْخُلُها في الحالِ الماضية ، فَيَجْري مَجْرى : سِرْتُ حتّى دَخَلْتُ[٤] .

وتقولُ : مَرِضَ حتَّى لايَرْجُونَه ، بالرَّفْعِ ؛ لأنَّ المَرَضَ أَدّى إلى انْتِفاءِ الرَّجاءِ[٥] .

يَتْلُوه - إنْ شاءَ اللّهُ - بابُ حتّى التي يَرْتَفِعُ الفِعْلُ بَعْدَها .

---

(١) تقدم تخريجه في ص : ٨٢٣ .
(٢) انظر : الأصول ٢ / ١٥١ - ١٥٢ .
(٣) انظر : الكتاب ٣ / ٢٠ .
(٤) في هذا الوجه الدخولُ مُتّصلٌ بالسَّير ؛ قد مضيا جميعاً ، والرفع على حكاية الحال الماضية . انظر : الكتاب ٣ / ٢٠ ، معاني القرآن وإعرابه ١ / ٢٨٦ ، الجمل ١٩١ ، المقتصد ٢ / ١٠٨٦ ، شرح المفصل ٧ / ٣١ ، المغني ١ / ١٢٦ .
(٥) ذكر سيبويه والمبرد هذا المثال للوجه الثّاني من وجهي الرفع ، وهو أنْ يكون السبب قد وقع ، والمسبَّب يقع الآن ، ويطلق على هذا الوجه : الانفصال . انظر : الكتاب ٣ / ٢٠ ، المقتضب ٢ / ٣٩ ، الأصول ٢ / ١٥٢ ، إعراب القرآن ١ / ٣٠٥ ، الجمل ١٩١ ، المقتصد ٢ / ١٠٨٥ ، شرح المفصل ٧ / ٣١ ، شرح المقدمة الكافية ٣ / ٨٧٢ .

الجُزْءُ الثّالثُ والثّلاثونَ منْ شَرْحِ كتابِ سيبويه ، إملاءُ أبي الحَسَنِ عليِّ بن عيسى النَّحويِّ

بِسْمِ اللّهِ الرّحمنِ الرَّحيمِ

بابُ حَتّى التي يَرْتَفِعُ الفعْلُ بَعْدَها[1]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في حتّى التي يرْتَفِعُ الفعْلُ بَعْدَها ممّا لايجوزُ[2] .

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في حتّى التي يَرْتَفِعُ الفعْلُ بَعْدَها ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟.

ولِمَ لايجوزُ أنْ يَرْتَفعَ الفعْلُ بعْدَها في غيرِ الواجبِ منَ النَّفْيِ والاستفهامِ[3] ؟ وهل ذلك لأنَّه لايكونُ هناك فِعْلٌ هو سَبَبٌ للفعْلِ الذي بَعْدَها ؟.

وماحُكْمُ : سِرْتُ حتى أَدْخُلُها ، وقَدْ سِرْتُ حتّى أَدْخُلُها ، وإنِّي سِرْتُ حتى أَدْخُلُها ؟ ولِمَ جاز بالرَّفْعِ على الحالِ ، وبالنَّصْبِ على الاستقبالِ ؟[4] .

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابُ الرَّفع فيما اتَّصل بالأوّل كاتّصاله بالفاء وما انتصب لأنّه غايةٌ . الكتاب ١ / ٤١٤ (بولاق) ، ٣ / ٢٠ (هارون) .

(٢) تحدث سيبويه في الباب عن أمورٍ منها : مايحتمل الرفعَ على الاتصال ، والنصبَ على الغاية ، والحكمُ إذا صُدِّرت الجملة برأى أو أرى أو كان والكلامُ قبل حتّى مستغنٍ ، ومَذْهبُ مَنْ جعل امتناع القلب - وهو نقل صدر الجملة إلى مابعد حتّى ومدخولها - ضابطاً للنصب ، والحكمُ إذا صُدِّرت الجملة بإنما ، أو النفي المنقوض بإلا ، أو رُبّما ، أو طالما ، أو كثر ما ، أو ما أَفْعَلَ ، أو قلّما ، والحكم إذا كان ماقبل حتى لم يستغنِ ، وحكمُ عطف الأفعال بحتّى ، وتفسير الاتّصال في الباب ، ووقوع المضارع في موقع الماضي ، وحكمُ النصب بعد حتى إذا كان الكلام غير واجب ، والحكم إذا صُدِّرت الجملة باستفهام .

(٣) هذه المسألة أشار إليها سيبويه في آخر الباب ، فقال : « واعلم أنّ الفعلَ إذا كان غير واجب لم يكن إلا النَّصب ؛ مِنْ قِبَلِ أنّه إذا لم يكن واجباً رَجَعَتْ حتّى إلى أنْ وكي ولم تصر من حروف الابتداء كما لم تصر إذنْ في الجواب من حروف الابتداء إذا قلت : إذن أظنُّك ، وأظنُّ غيرُ واقعٍ في حال حديثك » . الكتاب ١ / ٤١٦ (بولاق) ، ٣ / ٢٤ (هارون) .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « تقولُ : سرتُ حتّى أدخلُها ، وقد سرتُ حتّى أدخلُها ، سواءً، وكذلك: إنّي سرتُ حتّى أدخلُها ، فيما زعم الخليل ، فإنْ جعلتَ الدُّخولَ في كلِّ ذا غايةً نصبتَ» . الكتاب ١ / ٤١٤ (بولاق) ، ٣ / ٢٠ (هارون) .

وماحُكْمُ : رأيتُ عبدَاللّه سارَ حتّى يَدْخُلَها ، وأرى زيداً سار حتّى يَدْخُلُها ؟ ولِمَ جاز بالرَّفْعِ في : أُرى زيداً سارَ حتى يَدْخُلُها ؟ (١).

ومـاوَجْهُ قـولِ بعضِ النَّحـويينَ : لايكونُ في ذا إلا النَّصْبُ ؛ لأنَّ المُتَكلِّمَ ليس بِمُتَيَقِّنٍ (٢) ؟ وهل ذلك لأنَّه إذا لم يَتَيَقَّنْ وقوعَ الفعْلِ الذي يكونُ سَبَباً للفعْلِ بَعْدَ حتّى فهو بمنزلةِ النَّفْيِ في أنَّه ليس هناك فعْلٌ يكونُ سبباً ؟ .

ولِمَ جازَ على مَذْهَبِ سيبويه ؟ وهل ذلك لأنَّ الغالبَ كاللاَّزِمِ (٣) ، فإذا غَلَبَ عليه أنَّ هناك سبباً فهو كلُزومِ السَّببِ ؟ .

وهل يَلْزَمُ المخالفَ في هذا / ١٠٤ب أنْ يَنْصِبَ في قوله : سارَ زيدٌ حتّى يَدْخُلُها فيما بَلَغني ولا أَدْري ، وسارَ زيدٌ حتَّى يَدْخُلُها أُرى ؟ ولِمَ أَلْزَمه سيبويه هذا مع أنَّ له أنْ يَنْفَصِلَ منه بأنَّه ذَكَرَ : لا أَدْري ، وأُرى ، في مَوْضِعِ الاسْتدراكِ بَعْدَما مضى صَدْرُ كلامه على اليقين ؟ (٤).

وماحُكْمُ : كُنْتُ سِرْتُ حتّى أَدْخُلُها ؟ ولِمَ جازَ بالرَّفْعِ ؟ (٥).

وماوَجْهُ امْتناعِ بعضِ النَّحويينَ مِن الرَّفْعِ في هذا ؛ لأنَّه لايجوزُ القَلْبُ (٦) ؟ وهل وجه ذلك أنَّها إذا ارْتَفَعَ الفِعْلُ بَعْدَها ؛ فهي حَرْفٌ من حروفِ الابتداء ، وذلك يَقْتَضي

---

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وتقولُ : رأيتُ عبدَاللّه سار حتى يدخلُها ، وأرى زيداً سار حتّى يدخلُها » . الكتاب ١ / ٤١٤ (بولاق) ، ٣ / ٢٠ (هارون) .

(٢) هذا المذهب نقله سيبويه عن بعض النحويين ولم يسمّه . انظر : الكتاب ١ / ٤١٤ (بولاق) ، ٣ / ٢٠ (هارون) .

(٣) ب : كاللام .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ومَنْ زعَمَ أنَّ النَّصْبَ يكون في ذا لأنَّ المتكلّمَ غيرُ متيقّنٍ فإنّه يدخلَ عليه : سار زيدٌ حتّى يدخلُها فيما بلغني ولا أدري ، ويدخلُ عليه : عبدُاللّه سار حتّى يدخلُها أرى ، فإنْ قال : فإنّي لم أُعمل أرى ؛ فهو يزعم أنه ينصب بأرى الفعْلَ » . الكتاب ١ / ٤١٤ (بولاق) ، ٣ / ٢٠ - ٢١ (هارون) .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وتقولُ : كنتُ سرتُ حتّى أدخلُها ، إذا لم تجعل الدخولَ غايةً » . الكتاب ١ / ٤١٤ (بولاق) ، ٣ / ٢١ (هارون) .

(٦) هذا السُّؤال عن قول سيبويه : « وليس بين كنتُ سرتُ ، وبين سرتُ مرَّةً في الزّمان الأوّل حتّى أدخلُها ؛ شيءٌ ، وإنّما ذا قولٌ كان النَّحويُّون يقولونه ويأخذونه بوجهٍ ضعيفٍ ، يقولون : إذا لم يجز القلبُ نصبنا » . الكتاب ١ / ٤١٤ - ٤١٥ (بولاق) ، ٣ / ٢١ (هارون) .

لها جـوازَ الابْتداءِ بهـا في قولـك : سرْتُ حتّى أدْخُلُها ، وحتى أدْخُلُها سرْتُ ، وإذا ذكَرْتَ : كُنْتُ ؛ لَمْ يَصْلُحْ أنْ تُقدِّمَ : سرْتُ ، فلا يجوزُ : كُنْتُ حتّى أدْخُلُها سرْتُ ؟.

ولِمَ ألْزَمَهُمْ سيبويه امتناعَ الرَّفْعِ في : قَدْ سِرْتُ حتّى أَدْخُلُها ؟ وهل ذلك [لأنّه][1] لايجوزُ : قَدْ حتّى أدْخُلُها سِرْتُ ؟[2].

وهل لَهُمْ أنْ يَنْفَصِلوا مِنْ هذا بأنَّ (قَدْ) زيادةٌ في الفِعْلِ بمنزلةِ الزِّيادةِ في حَشْوِ الكلمةِ مِنْ نحوِ ألف : ضارِب ، وواو : ضَرُوب ، ونحوِ ذلك ؟.

وماجوابُهم[3] عَنْ هذا السُّؤالِ إذا حُقّقَ على هذه الجِهَة ؟ وهل هو أنّه يجوزُ : كُنْتُ حتّى أَدْخُلُها سرْتُ ؛ لأنَّه قَدْ عَمِلَ في موضِعِه : سرْتُ ، وصار يَصْلُحُ أنْ يَقَعَ بينَ كُنْتُ ، وسرْتُ ، ولو قال : كُنْتُ سرْتُ زيدٌ معي في مسيري كُلِّه ، على استئنافِ الكلامِ في زَيْدٍ ؛ لَمْ يَصْلُحْ أنْ يُقَدَّمَ ؟.

وماحُكْمُ : إنّما سرْتُ حتّى أَدْخُلُها ، وماسرْتُ إلا قليلاً حتّى أدْخُلُها ؟ ولِمَ صار مع التَّقليلِ الرَّفْعُ ، والتَّقليلُ بمنزلةِ مالا يُعْتَدُّ به ؟[4].

وماحُكْمُ : ربَّما سرْتُ حتّى أَدْخُلُها ، وطالما سرْتُ حتّى أَدْخُلُها ؟ ولِمَ جازَ الرَّفْعُ مع امتناعِ القَلْبِ ؟ وهل ذلك لأنّه عارضٌ بدخولِ (ما) المقتضيةِ لذِكْرِ الفِعْلِ في هذا الموضعِ من : ربَّما ، وطالما ، وكَثُر ما ، فلا يُخْرِجُه ذلك أنْ يكون حرفاً مِنْ حُروفِ الابتداءِ ، كما تقولُ : ربَّما سرْتُ فأنا أدْخُلُ ، وطالما / ١٠٥ أ سرْتُ

---

(١) تكملة يقتضيها السياق .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « فيدخلُ عليهم : قد سرتُ حتى أدخلُها ؛ أنْ ينصبوا ، وليس في الدنيا عربيٌّ يرفعُ : سرتُ حتى أدخلُها ، إلا وهو يرفعُ إذا قال : قد سرتُ » . الكتاب ١ / ٤١٥ (بولاق) ، ٣ / ٢١ (هارون) .

(٣) الضمير يعود إلى الآخذين بالقلب ، وأضاف المصدر إلى المفعول .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وتقولُ : إنّما سرتُ حتّى أدخلُها ، وحتّى أدخلَها ، إنْ جلعتَ الدخولَ غايةً ، وكذلك : ماسرتُ إلاّ قليلاً حتى أدخلُها ، إنْ شئتَ رفعتَ ، وإنْ شئت نصبتَ ؛ لأنَّ معنى هذا معنى : سرتُ قليلاً حتّى أدخلُها ، فإنْ جعلتَ الدُّخولَ غايةً نصبتَ » . الكتاب ١ / ٤١٥ (بولاق) ، ٣ / ٢١ (هارون) .

فأَدْخُلُ ، وكَثُرَ ماسِرْتُ فأنا أَدْخُلُ ما أُمنَعُ ؟ [١].

ولِمَ جازَ الرَّفْعُ مع أنَّه غيرُ سيرٍ واحدٍ لايَتَحَصَّلُ منه سَبَبٌ ؟ وهل ذلك لأنَّه يَتحَصَّلُ في الجملةِ أنَّه أَحَد ضُروبِ السَّيرِ الذي وَقَعَ ، فهو بمنزلةِ : سِرْتُ غيرَ مرَّةٍ حتَّى أَدْخُلُها ؟ [٢].

وماحُكْمُ : ما أَحْسَنَ ماسِرْتُ حتّى أَدْخُلُها [٣] ؟ ولِمَ جازَ بالرَّفْعِ في التَّعَجُّبِ ، وليس الغَرَضُ فيه تَثْبيتَ فِعْلٍ ذُكِرَ ، وإنَّما الغَرَضُ فيه التَّعَجُّبُ ؟ وهل ذلك لأنَّ سِرْتُ يَدُلُّ على وقوعِ السَّيرِ المُتَعَجَّبِ منه ؟.

وماحُكْمُ : قلَّما سِرْتُ حتّى أَدْخُلُها ؟ ولِمَ جازَ بالرَّفْعِ مع أنَّ (قلّما) يُسْتَعْمَلُ على معنى النَّفيِ؟ وهل ذلك لأنَّ فيه اشتراكاً [٤] ، فإذا ذُهِبَ به مذهبُ النَّفيِ لم يَجُزْ ، وإذا ذُهِبَ به مَذْهَبُ إثباتِ القليلِ جازَ ، وكذلك : أَقَلُّ ماسِرْتُ حتّى أَدْخُلُها ؟[٥].

ولِمَ جازَ مثلُ هذا في : قلَّما ، ولم يَجُزْ في : كَثُرَ ماسِرْتُ ؟.

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وممّا يكون فيه الرَّفعُ شيءٌ ينصبه بعضُ النّاسِ لقُبح القلب ، وذلك : ربّما سرتُ حتّى أدخلُها ، وطالما سرتُ حتّى أدخلُها ، وكَثُرَ ماسرتُ حتّى أدخلُها ، ونحو هذا » . الكتاب ١ / ٤١٥ (بولاق) ، ٣/ ٢١-٢٢(هارون) .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « فإن احتجُّوا بأنَّه غيرُ سيرٍ واحد ، فيكيف يقولون إذا قلت : سرتُ غيرَ مرَّةٍ حتّى أدخلُها ، وسألنا مَنْ يرفعُ في قوله : سرتُ حتّى أدخلُها ، فرفعَ في ربّما ، ولكنّهم اعتزموا على النّصب في ذا كما اعتزموا عليه في قدْ » . الكتاب ١ / ٤١٥ (بولاق) ، ٣ / ٢٢ (هارون) .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وتقولُ : ما أَحْسَنَ ماسرتُ حتّى أدخلُها » . الكتاب ١ / ٤٠٥ (بولاق) ، ٣ / ٢٢ (هارون) .

(٤) ب : إشراكاً .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وتقول .... قلّما سرتُ حتّى أدخلُها ، إذا أردت أنْ تخبرَ أنَّك سرت قليلاً وعنيتَ سيراً واحداً ، وإنْ شئت نصبتَ على الغاية ، وتقول : قلّما سرتُ [حتّى أدخلُها] ، إذا عنيتَ سيراً واحداً ، أو عنيتَ غيرَ سيرٍ ؛ لأنَّك قد تنفي الكثير من السَّير الواحد كما تنفيه من غير سيرٍ ، وتقولُ : قلَّما سرتُ حتّى أدخلَها ، إذا عنيتَ غير سيرٍ ، وكذلك : أقلُّ ماسرتُ حتّى أدخلَها ؛ منْ قِبَلِ أنَّ قلَّما نفيٌ لقوله : كَثُر ما ، كما أنَّ ماسرتُ نفيٌ لقوله : سرتُ ؛ ألا ترى أنَّه قبيحٌ أنْ تقول : قلَّما سرتُ فأدخلَها ، كما يقبحُ في : ماسرتُ ، إذا أردتَ معنى : فإذا أنا أدخلُ » . الكتاب ١ / ٤١٥ (بولاق) ، ٣ / ٢٢ (هارون) .
ومابين المعقوفتين ليس في نسخة السيرافي .

ومادليلُه من قولِهم : [قلّما] [١] سِرْتُ فأَدْخُلَها ، وامتناعِ : كَثُرَ ماسرتُ فأدْخُلَها ؟ [٢] .

ولِمَ جازَ : إنّما سِرْتُ حتّى أَدْخُلُها ، على قُبْحٍ ؛ لاحتقارِ السَّيرِ ؟ [٣] .

وماحُكْمُ : ماسِرْتُ حتّى أَدْخُلَها ؟ ولِمَ لايجوزُ بالرَّفْعِ [٤] ؟ ولِمَ أجازَهُ الأَخْفَشُ مع إقرارِه أنَّ العَرَبَ لَمْ تَرْفَعْ غيرَ الواجبِ في بابِ حتّى [٥] ؟ وهل ذلك لِما بيَّنا قَبْلُ مِنْ أَنَّ الرَّفْعَ لابُدَّ مِنْ أَنْ يكونَ الفعلُ الأوّلُ فيه سَبَباً أدّى إلى الثّاني ؛ لأنَّها لمّا أُخْرِجَتْ عن الغايةِ في المكانِ ؛ أُخْرِجَتْ إلى السَّبَبِ الذي مُنتهاه المُسبَّبُ ، وليس في النَّفي سَبَبٌ يكونُ الثّاني منتهاه ؟ .

وماحُكْمُ : كان سيري حتّى أَدْخُلَها ؟ ولِمَ لايجوزُ فيه الرَّفْعُ ؟ وهل ذلك لأنَّ كانَ تَحْصُلُ بِغَيرِ خَبَرٍ ، وإذا نَصَبْتَ فلها خَبرٌ بمنزلةِ : كان سيري إلى أنْ أَدْخُلَها ،

---

(١) تكملة يقتضيها السياق .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وتقولُ : قلّما سرتُ فادخلَها ، فتنصبُ بالفاء هاهنا ، كما تنصبُ في مَا ، ولايكونُ : كثر ماسرتُ فادخلُها ؛ لأنّه واجبٌ » . الكتاب ١ / ٤١٥ (بولاق) ، ٣ / ٢٢ (هارون) .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وتقولُ : إنّما سرتُ حتّى أدخلَها ، إذا كُنْتَ محتقراً لسيرك الذي أدّى إلى الدُّخولِ ، ويقبحُ : إنّما سرتُ حتّى أدخلُها ؛ لأنّه ليس في هذا اللفظ دليلٌ على انقطاع السَّير كما يكون في النَّصب ، يعني إذا احتقر السَّير ؛ لأنّك لاتجعلُه سيراً يؤدي الدُّخولَ ، وأنت تستصغره ، وهذا قولُ الخليل » . الكتاب ١ / ٤١٥ (بولاق) ، ٣ / ٢٢-٢٣ (هارون) .

(٤) هذه المسألة يدلُّ عليها قول سيبويه : « واعلم أنّ الفعلَ إذا كان غير واجبٍ لم يكن إلا النَّصبُ » . الكتاب ١ / ٤١٦ (بولاق) ، ٣ / ٢٤ (هارون) ، وقد تقدَّمت في أول الباب .

(٥) قال الأخفش : « ماسرتُ حتّى أدخلُها ، معنى الرَّفع فيه صحيحٌ ، إلا أنّ العربَ لم ترفع غير الواجب في باب حتّى ؛ ألا ترى أنّك لو قلتَ : ماسرتُ فأدخلُها ؛ أي ماكان سيرٌ ولادخولٌ ، أو قلت : ماسرتُ فإذا أنا داخلٌ الآنَ لا أُمْنَعُ ؛ كان هذا حسناً ، وإنْ لم تجعله غايةً ولم تحتقر رفعتَ » . تعليقات الأخفش على الكتاب ٣ / ٢٣ هـ ١ ، وانظر : شرح السيرافي ٣ / ٢٠٥ ب ، شرح الكافية ٢ / ٢٤٢ ، الارتشاف ٢ / ٤٠٤ ، المغني ١ / ١٢٦ .
ولايعارض هذا المذهبَ قولُ الأخفش في معاني القرآن ١ / ١٢٨ : « وإذا كان غايةً لسيرٍ نصبته ، وكذلك مالم يجب مّما يَقَعُ عليه حتّى ، نحو : ﴿ لَآ أَبْرَحُ حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِىَ حُقُبًا ﴾ [الكهف ٦٠] » .
ذلك أنّ مراده بما لم يجب - فيما يظهر - مالم يقع ؛ أي ماكان مستقبلاً ، على أنّه لو أراد به غير المثبت لم ينقض كلامه السابق ؛ لأنّه هناك أراد القياس ، وفي معاني القرآن أراد السماع .

والرَّفْعُ بمنزلة : كان سيري فإذا أنا أَدْخُلُها ، وهذا لايجوزُ ؟ [١].

وماحُكْمُ : كان سيري سيراً مُتْعباً [٢] حتّى أَدْخُلُها ؟ ولِمَ جازَ بالرَّفْعِ والنَّصْبِ ؟ [٣].

وماحُكْمُ (حتّى) في إشراكها [٤] الفعلَ الذي بَعْدَها ماقَبْلَها كما تُشْرِكُ الفاءُ ؟ ولِمَ وَجَبَ : لَمْ أَجِئْ فَأَقُلْ ، ولَمْ يَجز : لَمْ أَجِئْ حتَّى أَقُلْ ؛ إِذْ كانَتْ / ١٠٥ب تَعْطِفُ الاسْمَ على الاسْمِ ؟ فَلِمَ جازَ أنْ تَعْطِفَ اسْماً على اسْمٍ ، ولَمْ يَجزْ أنْ تَعْطِفَ فِعْلاً على فِعْلٍ [٥] ؟ وهل ذلك لأنَّها تَعْطِفُ في تعظيمٍ أو تحقيرٍ ، ولاتَعْطِفُ في غير ذلك ، ولو قُلْتَ : ضَرَبْتُ زيداً حتّى عمراً ؛ لَمْ يَجزْ ؟.

وهل يَلْزَمُ من العَطْفِ امْتناعُ : كان سيري أَمْسِ شديداً حتَّى أَدْخُلُ ، كما [٦] يَمْتَنِعُ : فَأَدْخُلُ ، على العَطْفِ ؟ [٧].

وهل يجوزُ : كانَ سيري أَمْسِ حتّى أَدْخُلُها ، بالرَّفْعِ ؟ [٨].

ولِمَ جازَ أنْ يَقَعَ (يَفْعَلُ) في مَوْضِعِ (فَعَلَ) في بعضِ الكلامِ [٩] ؟ وهل ذلك لأنَّه

---

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وتقول : كان سيري أمسِ حتّى أدخلَها ، ليس إلا ؛ لأنَّك لو قلت : كان سيري أمسِ فإذا أنا أدخلُها ؛ لم يجز ؛ لأنَّك لم تجعل لكانَ خبراً » . الكتاب ١ / ٤١٥ (بولاق) ، ٣ / ٢٣ (هارون) .

(٢) ب : متبعاً .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وتقول : كان سيري أمسِ سيراً مُتْعباً حتّى أدخلُها ؛ لأنَّك تقول هاهنا : فأدخلُها ، وفإذا أنا أدخلُها ؛ لأنَّك جئت لكان بخبرٍ ، وهو قولُك : سيراً مُتْعباً » . الكتاب ١ / ٤١٥ (بولاق) ، ٣ / ٢٣ (هارون) .

(٤) ب : اشتراكها .

(٥) هذا السؤالُ عن قول سيبويه : « واعلم أنَّ مابعد حتّى لايشْرَكُ الفعلَ الذي قبلَ حتّى في موضعه كشركة الفعْلِ الآخرِ الأوّلَ إذا قلت : لم أجئ فأقُلْ » . الكتاب ١ / ٤١٥ (بولاق) ، ٣ / ٢٣ (هارون) .

(٦) ب : إذا .

(٧) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ولو كان ذلك لاستحال : كان سيري أمسِ شديداً حتّى أدخلُ ، ولكنّها تجيءُ كما تجيء مابعد إذاً ، وبعد حروف الابتداء » . الكتاب ١ / ٤١٥ (بولاق) ، ٣ / ٢٣ (هارون) .

(٨) هذا السؤال عن قول سيبويه : « فإنْ قلت : كان سيري أمسِ حتى أدخلُها ، تجعلُ أمْسِ مستقراً ؛ جاز الرَّفعُ ؛ لأنَّه استغنى ، فصار كسرْتُ ، لو قلتَ : فأدخلُها ؛ حَسُنَ ، ولايحسنُ : كان سيري فأدخلُ ، إلا أنْ تجيءَ بخبرٍ لكانَ » . الكتاب ١ / ٤١٦ (بولاق) ، ٣ / ٢٤ (هارون) .

(٩) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وقد تقع (نَفْعَلُ) في موضع (فَعَلْنا) في بعضِ المواضع » . الكتاب ١ / ٤١٦ (بولاق) ، ٣ / ٢٤ (هارون) .

قَدْ يكونُ فِعْلٌ يتطاولُ ، فَيَصْلُحُ فيه : يَفْعَلُ ؛ لِيَدُلَّ على ماوَقَعَ منه ، ومالَمْ يَقَعْ ، ويَصْلُحُ فيه : فَعَلَ ؛ لِيَدُلَّ على ماوَقَعَ منه نحو : يَجْعَلُ اللّهُ اللَّيْلَ سَكَناً والشَّمْسَ والقَمَرَ حُسْباناً ، وجَعَلَ اللَّيلَ سَكَناً والشَّمْسَ والقَمَرَ حُسباناً ؟.

وما الشَّاهِدُ في قولِ رَجُلٍ من بني سَلُولٍ (١) :

وَلَقَدْ أَمُرُّ على اللَّئيمِ يَسُبُّني .·. فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لايَعْنيني (٢) ؟

ولِمَ جازَ (أَمُرُّ) في مَوْضِعِ : مَرَرْتُ ؟ وهل ذلك لأنَّ المعنى : إنَّ مِنْ شَأْني المرورَ في الماضي والمُسْتَقْبلِ ؟.

وماحُكْمُ : أَيُّهُمْ سارَ حتّى يَدْخُلُها ؟ ولِمَ جازَ بالرَّفْعِ ، ولَمْ يَجُزْ : أَسَارَ زيدٌ حتّى يَدْخُلُها ؟ وهل ذلك لأنَّ : أيُّهم سارَ ، فيه ادِّعاءُ وقوعِ سيرٍ ، وكذلك : أَيْنَ الذي سارَ حتّى يَدْخُلُها ؟ (٣).

---

(١) كذا ورد في الكتاب ٣ / ٢٤ ، الخزانة ١ / ٣٥٨ . وعُزي البيت إلى شاعرين حنفيَّين :

أ - عزاه الأصمعيُّ إلى شَمِرِ بنِ الحارث الحنفيِّ ، شاعرٌ جاهليٌّ ، كان مع الحارث الأعرج بن أبي شمر الغساني يومَ حليمة ، والغساسنة أخواله . وقيل : إنه قتل المنذر بن ماء السماء غيلةً في ذلك اليوم . انظر لترجمته : المناقب المزيدية ١ / ١٢٤ - ١٢٥ . والبيت له في : الأصمعيات ١٢٦ .

ب - وعزاه البحتري إلى عُميرةَ بنِ جابر الحنفيِّ . انظر : الحماسة ١٧١ .

(٢) من الكامل ، من أبياتٍ أوّلُها :

لو كُنْتُ في رَيْمانَ لستُ ببارحٍ .·. أبداً وسُدَّ خصاصُهُ بالطِّينِ

رَيْمان : مخلافٌ باليمن ، وقيل قصرٌ ، وخصاصة : خَلَلُه . انظر : معجم البلدان ٣ / ١١٤ ، اللسان ٧ / ٢٥ (خصص) ، ورواية الأصمعيات : ولقد مررتُ .... ، ولاشاهد فيها هنا .

انظر : الكتاب ٣ / ٢٤ ، الأضداد لقطرب ١١٦ ، الأصمعايت ١٢٦ ، الأضداد للسجستاني ٢١٥ ، الكامل ٣ / ٨٠ ، حماسة البحتري ١٧١ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٠٥ أ ، الأغفال ١ / ٣٢٣ ، التمام ٢٨ ، الخصائص ٣ / ٣٣٠ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤١٦ ، الأمالي الشجرية ٣ / ٤٨ ، شرح الجمل ١ / ٢٥٠ ، المقاصد النحوية ٤ / ٥٨ ، التصريح ٢ / ١١١ ، عَقْد الخلاص ٢٥٢ ، الخزانة ١ / ٣٥٧ - ٣٥٩ .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وتقول : أيُّهم سار حتّى يدخلُها ؛ لأنَّك قد زعمتَ أنّه كان سيرٌ ودخولٌ ، وإنّما سألتَ عن الفاعل ؛ ألا ترى أنَّك لو قلت : أين الذي سار حتّى يدخلُها ، وقد دخلَها ؛ لكان حسناً . ولجاز هذا الذي يكونُ لما قد وقع ؛ لأنّ الفِعْلَ ثَمَّ واقعٌ » . الكتاب ١ / ٤١٦ (بولاق) ، ٣ / ٢٤ - ٢٥ (هارون) .

ولِمَ جازَ : ماسِرْتُ حتّى دَخَلْتُ ، ولَمْ يَجُزْ : ماسِرْتُ حتّى أَدْخُلُ [١] ؟ وهل ذلك لأنَّها خارِجةٌ عن الموضعِ الذي تكونُ فيه ناصبةً للفعْلِ إلى الرَّفْعِ ، فلم تَخْرُجْ عنه وبَعْدَها الفعْلُ المضارعُ إلا إلى مايُشاكِلُ الأَصْلَ ، وهي هاهنا إذا دَخَلَتْ على الفعْلِ الماضي على خلافِ تلكَ الجهةِ ، وإنّما دَخَلَت على ماضٍ مع ماضٍ ، فصارتْ بمنزلةِ : ماسِرْتُ فَدَخَلْتُ ، فإذا دَخَلَتْ على ماقَدْ أُمِنَ أنْ تَعْمَلَ فيه ؛ خَرَجَتْ عَنْ حدِّ أَخواتِها ، وصارَتْ على حُكْمٍ آخَرَ ، وهو دُخولُها على الماضي ، فهي - إذا نَقَلَت الفعْلَ نَقْلَيْنِ : إلى الاستقبالِ والغايةِ - ناصبةٌ ؛ لأنَّها على قياسِ [٢] أخواتِها منْ حُروفِ النَّصْبِ ، وإذا كانَ الفعْلُ المضارعُ بَعْدَها للحالِ ؛ صارتْ بمنزلةِ (إذَنْ) إذا كانَ الفعْلُ بَعْدَها للحالِ ، وإذا دَخَلَتْ على / ١٠٦ أ الماضي ؛ فليسَ يُحتاجُ مَعَها إلى أنْ يكونَ الأوَّلُ سَبَباً للثّاني ؛ لأنّها قَدْ خَرَجَتْ عن حدِّ الغايةِ التي هي بمعنى : إلى أَنْ ، وعن المضارعِ الذي تَصْلُحُ فيه الغايةُ ؛ ألا ترى أنَّه يجوزُ : وَقَفْتُ حتّى طَلَعَت الشَّمْسُ ، ولايجوزُ : وقَفْتُ حتّى تَطْلُعُ الشَّمْسُ ؟.

الجـوابُ :

الذي يجوزُ في حتّى التي يَرْتَفِعُ الفعْلُ بَعْدَها إجراؤها على الحالِ والسَّبَبِ المؤدِّي إلى الفعْلِ الذي بَعْدَها [٣] ؛ لأنَّها إذا كانَتْ للحالِ ؛ لم يَجُزْ أَنْ تَنْصِبَ [٤] ؛ لخُروجِها عن حدِّ أَخواتِها في النَّصْبِ كخُروجِ : إِذَنْ [٥] ، وإذا كانَتْ للسَّبَبِ المؤدِّي

---

(١) هذه المسألة يُشعر بها قول سيبويه : « ألا ترى أنّه لو كان قال : قلّما سرتُ فأدخلُها ، أو حتّى أدخلُها ، وهو يريدُ أنْ يجعلَها واجبةً خارجةً من معنى قلّما ؛ لم يستقم إلا أنْ تقول : قلّما سرتُ فدخلتُ ، وحتّى دخلتُ ، كما تقول : ماسرتُ حتى دخلتُ ، فإنما ترفع بحتّى في الواجب ، ويكونُ مابعدها مبتدأً منفصلاً من الأول ، كان مع الأوّل فيما مضى أو الآنَ » . الكتاب ١ / ٤١٦ (بولاق) ، ٣ / ٢٥ (هارون) .

(٢) ب : غير قياس .

(٣) تقدّم الحديث عن شروط الرفع بعد حتى في ص : ٨٢٤هـ ٤ .

(٤) إضافة النصب إلى حتّى تجوّز في العبارة ، وقد تكرر عند الشارح . انظر ماتقدم في ص : ٧٧٦ هـ ٥ .

(٥) إنما خرجت لأنّ نواصب المضارع لاتعمل إلا في المستقبل . انظر ماتقدّم في ص : ٧٧٨ .

إلى الثّاني ؛ صَلَحَ فيها الرَّفْعُ ؛ لِلفَرْقِ بينَ تقديرِ الغايةِ بمعنى : إلى أَنْ ، وبينَ ماهو للحال .

ولايجوزُ الرَّفْعُ بها في غيرِ الواجبِ مِن النَّفْيِ والاستفهامِ أو غيرِهما [١] ، ومعنى الواجبِ : الدَّالُّ على الواقعِ في ماضٍ ، أو حاضرٍ ، أو مُستقبلٍ .

وتقولُ : أُرى زيداً سار حتّى يَدْخُلُها ، فيجوزُ بالرَّفْعِ ، والنَّصْبِ [٢] ، ومِن النَّحويينَ مَنْ لايُجيزُ الرَّفْعَ في هذا ؛ لأنّ المُتكلِّمَ لمّا لَمْ يكُنْ مُتيقِّناً ، صار بمنزلةِ النَّفي [٣] ، وسيبويه يُجيزُه [٤] ؛ لأنَّ الغالبَ كاللازِمِ في سائرِ أبوابِ العربيةِ ، فلمّا غَلَبَ عليه أنَّ السَّيرَ قَدْ وَقَعَ ؛ صار بمنزلةِ الواقعِ لامحالةَ .

وتقولُ : كُنْتُ سِرْتُ حتّى أَدْخُلُها ، فيجوزُ بالرَّفْعِ والنَّصْبِ [٥] ، وبعضُ النَّحويينَ لايُجيزُ الرَّفْعَ ؛ لامتناعِ القَلْبِ مِنْ جِهَةِ أنّها حَرْفٌ مِنْ حُروفِ الابتداءِ ، فإذا لم يَجُزْ القَلْبُ ؛ خَرَجَتْ عَنْ حروفِ الابتداءِ ، فيُجيزُ [٦] : سِرْتُ حتى أَدْخُلُها ؛ لأنَّه يجوزُ : حتّى أَدْخُلُها سِرْتُ ، ولايجيزُه في : كُنْتُ [٧] .

والصّوابُ جوازُ الرَّفعِ على مَذْهَبِ سيبويه ؛ لأنَّه يجوزُ : كُنْتُ حتّى أَدْخُلُها سِرْتُ ؛ إذْ هُوَ في موضعِ الحالِ التي يَعْمَلُ فيها : سِرْتُ [٨] ، بمنزلةِ قولك : كُنْتُ

---

(١) انظر : الكتاب ٣ / ٢٤ ، المقتضب ٢ / ٤١ ، الجمل ١٩٢ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٠٢ ب ، التعليقة ٢ / ١٤٤ ، التبصرة ١ / ٤٢٢ ، اللباب ٢ / ٤٥ ، شرح المفصل ٧ / ٣٢ ، توضيح المقاصد ٤ / ٢٠٤ .

(٢) انظر جواز الرفع والنصب بعد أفعال القلوب في : الكتاب ٣ / ٢٠ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٠٢ ب ، شرح الكافية ٢ / ٢٤٢ ، الارتشاف ٢ / ٤٠٦ .

(٣) هذا المذهب أورده سيبويه ، ولم يعزه . انظر : الكتاب ٣ / ٢٠ ، الارتشاف ٢ / ٤٠٦ .

(٤) أدخل سيبويه على صاحب هذا المذهب : سار زيدٌ حتّى يدخلُها فيما بلغني ولا أدري ، وعبدُالله سار حتى يدخلُها أرى . قال الفارسي : « أدخل عليهم هذه المسألة لإجماعهم على رفعها بتيقُّنٍ ، فقد بان أنّ النّصب ليس يكون فيما بعد حتّى من أجل زوالِ التيقُّنِ ؛ إذ قد رفعوا مابعدها حيثُ لم يتيقَّنوا » . التعليقة ٢ / ١٣٩ - ١٤٠ ، وانظر : الكتاب ٣ / ٢٠ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٠٢ ب .

(٥) إنّما جاز الرّفع ؛ لأن ماقبل حتى مستغنٍ . انظر : الكتاب ٣ / ٢١ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٠٣ أ .

(٦) ب : فيجوز .

(٧) انظر هذا المذهب في : الكتاب ٣ / ٢١ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٠٣ أ ، التعليقة ٢ / ١٤٠ .

(٨) ب : سرت حتّى .

سِرْتُ وأنا مُصاحبٌ لزيدٍ (١).

وتقولُ : إنَّما سِرْتُ حتّى أدْخُلُها ، بالرَّفْعِ ، وإنِ احْتَقَرْتَ سَيْرَك ، فإنَّه قَدْ وَقَعَ منْه مايُؤَدِّي الدُّخولَ (٢).

وتقولُ : كَثُرَ ماسِرْتُ حتّى أدْخُلُها ، بالرَّفْعِ ، ومِنَ النَّحويينَ / ١٠٦ب مَنْ لايُجيزُ إلا النَّصْبَ ؛ لأنَّه على معنى ضُروبٍ مِن السَّيرِ ، فلا يَتَحصَّلُ السَّيرُ الذي هو سَبَبٌ (٣).

والصَّوابُ جوازُه على مَذْهَبِ سيبويهِ ؛ لأنَّ أَحَدَ تلك الأَضْرُبِ من السَّيْرِ هو المؤدِّي إلى الدُّخولِ ، وإنْ لم يُعْرَف بعَيْنِه .

وتقولُ : قلَّما سِرْتُ حتّى أَدْخُلَها ، إذا ذَهَبْتَ بقلَّما مَذْهَبَ النَّفْيِ ؛ فليس إلا النَّصْبُ بمنزلةِ : ماسِرْتُ فأَدْخُلَها ، وهو مَذْهَبٌ للعربِ مَعْروفٌ ، ويَدُلُّ عليه قولُهم : قَلَّما سِرْتُ فأَدْخُلَها ، فيُنْصَبُ بالفاء على جوابِ النَّفيِ ، ولايجوزُ: سِرْتُ فأَدْخُلَها .

ولَهُمْ فيه مَذْهبٌ آخَرُ على نقيضٍ: كَثُرَ ماسِرْتُ ، فيُثْبِتُ إذا قال : قَلَّما سِرْتُ ، سيراً قليلاً على النَّقيضِ ، فعلى هذا المَذْهَبِ يجوزُ : قَلَّما سِرْتُ فأَدْخُلُها (٤) ،

---

(١) توجيه الشارح مستقيمٌ إذا جعلت كانَ تامة تستغني بمرفوعها ، أما إذا جُعلت ناقصة ففيما ذكره نظرٌ ؛ ذلك أنّ حتّى إذا رُفع الفعل بعدها فهي حرفُ ابتداء ، وتأخير سرتُ في المثالِ وجعل جملة أدخلُها حالاً من فاعله ؛ يلزم منه خُلوُّ الكلام من خبر كان.

على أنَّ سيبويه احتجَّ على من جعل القلب ضابطاً لجواز الرفع بقول العرب : قد سرتُ حتّى أدخلُها ، بالرفع ، والقلب فيه غير جائزٌ ، لايقال : سرت حتّى أدخلُها قد . انظر : الكتاب ٣ / ٢١ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٠٣أ، التعليقة ٢ / ١٤٠ .

(٢) ذكر سيبويه في هذا المثال وجهين : أحدهما أنْ تكون إنّما للقصر فهذا يجوز فيه الرفع والنّصب من غير قبح . والوجه الآخر أن تكون للتحقير ، وجعل الرفع في هذا الوجه قبيحاً ، « لأنَّك لاتجعلُه سيراً يؤدّي الدخولَ وأنت تستصغره » . وظاهر كلام الشارح جواز الرفع من غير قبح . انظر : الكتاب ٣ / ٢١ ، ٢٢-٢٣ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٠٣أ – ب ، التعليقة ٢ / ١٤٢ ، شرح الكافية ٢ / ٢٤٢ ، الارتشاف ٢ / ٤٠٥ .

(٣) الذي ذكره سيبويه أنّ من النّحويين مَنْ لم يجز الرّفع بعد كثُر ما ونحوها ؛ لقبح القلب ، إذ لايحسُنُ : سرتُ حتى أدخلُها كثُر ما ، ثم ذكر أنّهم إنْ احتجوا لوجوب النصب بغير القلب – وهو ماذكره الشارح من أنّ ماقبل حتّى أكْثَرُ من سيرٍ واحدٍ – ردَّ عليهم بجواز : سرتُ غيرَ مرّةٍ حتى أدخلُها ، بالرفع ، والقلب فيه جائزٌ ، ومعناه معنى : كثر ماسرت . انظر : الكتاب ٣ / ٢١ – ٢٢ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٠٤ أ ، الارتشاف ٢ / ٤٠٦ .

(٤) كذا في النسختين ، ولعل الأولى : قلَّما سرتُ حتّى أدْخلُها .

بالرَّفْعِ [١] .

والأخْفَشُ يُجيزُ : ماسِرْتُ حتّى أدْخُلُها ، بالرَّفْعِ مِنْ طريقِ القياسِ ، مع اعترافِه أنَّ العَرَبَ لم تَتَكَلَّمْ بالرَّفْعِ إلا في الواجب ، فقاسَها على الفاءِ [٢] .

وليس يَصِحُّ هذا القياسُ ؛ للعِلَّةِ التي بيَّنا مِنْ أنَّ حتّى إذا دَخَلَتْ على المضارِعِ ؛ فلها وجهانِ :

أحدُهما : أنْ تكونَ غايةً ، بمنزلةِ : إلى أنْ ، أو كي .

والآخَرُ : أنْ تكونَ على شِبْهِ الغايةِ من السَّبَبِ المؤدِّي إلى المُسبَّبِ [٣] .

وليس كذلك الفاءُ ؛ لأنَّه ليس فيها مايَقْتَضي أنْ يكونَ الفعْلُ الأوَّلُ سبباً للثّاني في غيرِ الجزاءِ ؛ فلهذا جازَ : ماسِرْتُ فأنا أَدْخُلُ ماأُمْنَعُ ، ولم يَجُزْ : ماسِرْتُ حتّى أَدْخُلُ ماأُمْنَعُ ؛ لِلْفَرْقِ الذي بَيَّنا .

وتقولُ : كان سيري حتّى أَدْخُلَها ، ولايجوزُ بالرَّفْعِ ؛ لأنَّه يَبْقى (كانَ) بغيرِ خبرٍ [٤] .

ويجوزُ : كان سيري سيراً مُتْعِباً حتّى أدْخلُها ، بالرَّفْعِ والنَّصْبِ [٥] ، وكذلك :

---

(١) هذان الوجهان في قلّما ذكرهما الفارسي ، والرضيُّ ، بَيْدَ أنَّ الأخير ضعَّف الوجه الثاني ؛ لأنَّ الأغلب في كلامهم إجراء قلَّما مجرى النفي الصِّرف .

أمَّا سيبويه فذكر في قلَّما وجهين : الأول أن يراد بها أنّك سرت سيراً قليلاً ، فهذا يجوز فيه رفعُ الفعل بعد حتى ؛ لأن السير القليل قد يؤدِّي إلى الدُّخول ، والوجه الثاني أنْ يُرادَ غيرُ سيرٍ ، فتكونَ نفي : كَثُرَ ما ؛ وهذا يجب فيه النَّصب ؛ لأنَّ نفيَ غير سيرٍ لايُوجب الدُّخولَ .

ويحسن التنبيه على أنَّ أبا حيّان عزا إلى سيبويه منع الرفع بعد قلّما من غير تفصيلٍ .

انظر : الكتاب ٣ / ٢٢ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٠٣ ب ، التعليقة ٢ / ١٤١ - ١٤٢ ، الشعر ١ / ٩٥ ، شرح الكافية ٢ / ٢٤٢ ، الارتشاف ٢ / ٤٠٤ - ٤٠٥ .

(٢) انظر ماتقدم في ص : ٨٣٤ هـ ٥ .

وقد علّق السيرافي على مذهب الأخفش بأنّ مرادَه أنْ يكونَ أصل الكلام إيجاباً ، ثم دخلت أداة النَّفي على الكلام بأسره ، وفسَّرها أبو حيّان بقوله : « فكأنك قلت : ماوقع السَّيرُ الذي كان سبباً لدخول المدينة » .

الارتشاف ٢ / ٤٠٤ ، وانظر : شرح السيرافي ٣ / ٢٠٥ ب ، توضيح المقاصد ٤ / ٢٠٤ ، المغني ١ / ١٢٦ .

(٣) انظر ماتقدَّم في ص : ٨٢٤ هـ ٧ .

(٤) انظر : الكتاب ٣ / ٢٣ ، المقتضب ٢ / ٤٢ ، الأصول ٢ / ١٥٣ ، شرح المفصل ٧ / ٣٢ ، شرح المقدمة الكافية ٣ / ٨٧٢ ، توضيح المقاصد ٤ / ٢٠٤ ، المغني ١ / ١٢٧ .

(٥) إنما جاز الرفع ؛ لأنَّ كانَ جيء لها بخبرٍ قبل حتّى . انظر : الكتاب ٣ / ٢٣ ، المقتضب ٢ / ٤٢ ، الأصول ٢ / ١٥٣ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٠٤ ب ، شرح المفصل ٧ / ٣٢ .

كان سيري أَمْسِ حتّى أَدْخُلُها ، بالرَّفْعِ إذا جَعَلْتَ أَمْسِ خَبَرَ : كانَ ، ولَمْ تجعَلْه مِنْ صِلَة : سيري ، وإِنْ جَعَلْتَه مِنْ صِلَة : سَيْري ؛ لَمْ يَجُزْ [١].

ولايجوزُ في حتّى أنْ تَعْطِفَ فِعْلاً على فِعْلٍ ، لو قُلْتَ : لَمْ أَجِئْ حتَّى أَقُلْ ؛ لَمْ يَجُزْ ، ويجوزُ : لَمْ أَجِئْ فَأَقُلْ ؛ لأنَّها في العَطْفِ لاتكونُ إلا لتحقيرٍ أَوْ تَعْظيمٍ يَخْرُجُ مِنْ جُمْلَةِ المذكورِ [٢] ، كقولك : قَدِمَ النَّاسُ / ١٠٧أ حتّى المشاةُ والصِّبيانُ ، وخَرَجَ النَّاسُ حتَّى الأميرُ ، ولو قُلْتَ : ضَرَبْتُ زيداً حتّى عَمْراً ؛ لم يَجُزْ [٣].

وقال رَجُلٌ من بني سَلولٍ :

ولَقَدْ أَمُرُّ على اللَّئيمِ يَسُبُّني .·. فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لايَعْنيني [٤]

فَجَعَلَ (أَمُرُّ) في موضعِ : مَرَرْتُ ؛ لأنَّ المعنى : مِنْ شَأْني المرورُ في الماضي والمستقبلِ ، فجازَ لهذه العلَّة [٥] ، وهذا المَوْضِعُ أَوْلى بمَرَرْتُ [٦] ؛ لمشاكلة : فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ .

وتقولُ : أَيُّهم سار حتّى يَدْخُلُها ؟ بالرَّفْعِ ؛ لأنَّ فيه ادِّعاءَ وقوعِ سيرٍ [٧] ، وكذلك : أَيْنَ سار حتّى يَدْخُلُها ؟ ومتى سار حتّى يَدْخُلُها ؟.

---

(١) انظر : الكتاب ٣ / ٢٤ ، المقتضب ٢ / ٤٢ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٠٤أ - ب ، التعليقة ٢ / ١٤٢ - ١٤٣ ، المقتصد ٢ / ١٠٨٨ - ١٠٨٩ ، شرح المفصل ٧ / ٣٢ ، المغني ١ / ١٢٧ .

(٢) يريد الشارح أنّ المعطوف يخرج من جملة المعطوف عليه بالتصريح بذكره لغرضٍ ، وليس مراده أن المعطوف بحتى لايدخل في حكم ماقبلها ؛ لأنَّ حتّى العاطفة تفيد الاشتراك في الحكم . انظر : الأصول ١ / ٤٢٤ ، شرح التسهيل ٣ / ٣٥٧ - ٣٥٩ ، وانظر الحديث عن امتناع عطف الأفعال بحتّى في : الكتاب ٣ / ٢٣ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٠٤ ب ، التعليقة ٢ / ١٤٣ .

(٣) انظر شروط العطف بحتّى في : المغني ١ / ١٢٧ - ١٢٨ .

(٤) تقدَّم تخريجه في ص : ٨٣٦ .

(٥) قال السيرافي : « إنّما يُستعملُ ذلك إذا كان الفاعل قد عُرِف منه ذلك الفعلُ خُلقاً وطبعاً ، ولايُنكر منه في المضيِّ والاستقبال ، ولايكونُ لفعلٍ فَعَلَه مرّةً من الدّهر » . شرح السيرافي ٣ / ٢٠٥أ .
وانظر : الكتاب ٣ / ٢٤ ، الخصائص ٣ / ٣٣١ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٣٥ .

(٦) تقدم أن (مررت) رواية الأصمعي . انظر ص : ٨٣٦ هـ ٢ .

(٧) قال الفارسي : « الفعلُ هاهنا موجبٌ غيرُ مُستفهمٍ عنه ، وإنما الاستفهام عن فاعل الفعل لاعن الفعلِ » . التعليقة ٢ / ١٤٤.
وانظر : الكتاب ٣ / ٢٤ - ٢٥ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٠٥أ ، المقتصد ٢ / ١٠٨٧ ، شرح المفصل ٧ / ٣٢ ، شرح المقدمة الكافية ٣ / ٨٧٢ ، شرح الكافية ٢ / ٢٤٣ ، المغني ١ / ١٢٦ .

ولايجوزُ : أَسار حتّى يَدْخُلُها ؟ لأنَّه ليس فيه ادِّعاءُ وقوعِ سيرٍ[١] .

وتقولُ : ماسِرْتُ حتّى دَخَلْتُ ، فيجوزُ في الماضي أنْ لايكونَ الفعْلُ الأوَّلُ سبباً للثّاني ؛ لأنَّه لَمْ يَخْرُجْ عَنْ [غـايةٍ][٢] إلى مـايُشـاكِلُهـا ، فَيَجِبَ له معنى السَّبَبِ ، فصار بمنزلةِ : ماسِرْتُ فَدَخَلْتُ[٣] ؛ ولذلك[٤] جاز : وَقَفْتُ حتّى طَلَعَت الشَّمْسُ ، ولَمْ يَجُزْ : وَقَفْتُ حتّى تَطْلُعُ الشَمْسُ ، بالرَّفْعِ[٥] ؛ لأنَّ (تَطْلُعُ) نُقِلَ عن : إلى أنْ تَطْلُعَ ، فلم يُنْقَلْ عن الغايةِ إلا إلى مُنتهىً مُسَبَّبٍ كالغايةِ في المكانِ[٦] ، وليسَ كذلك الماضي .

---

(١) انظر : الكتاب ٣ / ٢٥ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٠٥ أ ، المقتصد ٢ / ١٠٨٧ ، شرح المفصل ٧ / ٣٢ ، شرح المقدمة الكافية ٣ / ٨٧٢ ، شرح الكافية ٢ / ٢٤٣ .
وذكر الفارسي أنّ الأخفش أجاز الرفع . انظر : التعليقة ٢ / ١٤٦ .

(٢) ساقط من : ب .

(٣) انظر : التعليقة ٢ / ١٤٥ .

(٤) ب : وكذلك .

(٥) أجاز الكوفيون الرفع في نحو هذا المثال مما اختلف فيه فاعل ماقبل حتى وفاعل مابعدها . انظر : معاني القرآن للفراء ١ / ١٣٤ ، الارتشاف ٢ / ٤٠٥ .

(٦) يريد أن الفعل المضارع إذا رُفع فقد نُقل عن الغاية إلى أن يكون مسبَّباً ، وليس الوقوف سبباً لطلوع الشمس .

بابُ حتّى التي يكونُ العملُ فيها مِن اثْنَيْنِ[١]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في حتّى التي يكونُ العَمَلُ فيها مِن اثْنَيْنِ مّما لايجوزُ[٢].

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في حتّى التي يكونُ العَمَلُ فيها مِن اثْنَيْنِ ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟.

ولِمَ لايجوزُ أنْ يكونَ العَمَلُ مِنْ اثْنَيْنِ في حتّى كالعَمَلِ من واحدٍ ؟ وهل ذلك لأنَّ الغالبَ في العَمَلِ من اثْنَيْنِ أنْ لايكونَ فِعْلُ أحَدِهما سَبَباً مُؤدِّياً إلى فِعْلِ الآخَرِ كما يكونُ في فِعْلِ الواحدِ ؟[٣].

وماحُكْمُ : سِرْتُ حتّى يَدْخُلَها زيدٌ[٤] ؟ ولِمَ كانَ الأظْهَرُ في هذا النَّصْبَ حتّى يقومَ دليلٌ بأنَّ سيرَكَ أدّى إلى دُخولِ زيدٍ ؟.

وماحُكْمُ : سِرْتُ حتّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ؟ ولِمَ لايجوزُ بالرَّفْعِ أَصْلاً ؟ وهل ذلك لأنَّ السَّبَبَ لايجوزُ أنْ يكونَ سواءً وجودُه / ١٠٧ ب وعَدَمُه في أنَّ المُسبَّبَ يُوجَدُ لامحالةَ ؟[٥].

وماحُكْمُ : سِرْتُ حتّى يَدْخُلُها ثَقَلي[٦]، وسِرْتُ حتّى يَدْخُلُها بَدَني ؟ ولِمَ

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابُ مايكونُ العملُ فيه من اثنين . انظر : الكتاب ١ / ٤١٦ (بولاق) ، ٣ / ٢٥ (هارون) .

(٢) تحدث سيبويه عن حكم الفعل المضارع بعد حتّى إذا كان فاعلُه غيرَ فاعلِ ماقبلها ، وفرَّع عليه مسائل منها : أنْ يقع بعد حتّى فعلان متعاطفان أحدُهما فاعلُه فاعلُ ماقبلَها ، والآخَرُ فاعلُه غيرُه مّما يَحتمل أنْ يكونَ مُسبَّباً لما قبل حتّى ، ومالايحتمل ذلك . ومنها إعادة حتّى مع المعطوف إذا كان فاعل المعطوف عليه غيرَ فاعل ماقبلها .

(٣) ب : كما يكون في فعل الآخر كما يكون في فعل الواحد .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه بعد ترجمة الباب : « وذلك قولك : سِرْتُ حتى يَدْخُلَها زيدٌ ، إذا كان دخولُ زيدٍ لم يؤدِّه سيرُك ، ولم يكن سببَه » . الكتاب ١ / ٤١٦ - ٤١٧ (بولاق) ، ٣ / ٢٥ (هارون) .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فيصيرُ هذا كقولك : سرتُ حتى تطلُعَ الشمسُ ؛ لأنَّ سيرَك لايكون سبباً لطلوع الشَّمسِ ولايؤدِّيه » . الكتاب ١ / ٤١٧ (بولاق) ، ٣ / ٢٥ (هارون) .

(٦) الثَّقَل : متاع المسافر وحشمُه . انظر : اللسان ١١ / ٨٧ (ثقل) .

كانَ الوجهُ في هذا الرَّفْعِ ؟ (١).

وما الفرقُ بين قراءةِ مُجاهدٍ (٢) : ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولُ الرَّسُولُ ﴾ (٣) بالرَّفْعِ، وبينَ قراءةِ غيرِه بالنَّصْبِ ؟ وهل النَّصْبُ على الغايةِ مِنْ غيرِ سَبَبٍ، والرَّفْعُ على أنَّ الزَّلْزَلةَ هي سببُ قولِ الرَّسولِ ؟ (٤).

وماحُكْمُ : سِرْتُ حتّى يَدْخُلَها زيدٌ وأَدْخُلَها (٥) ؟ ولِمَ لايجوزُ الرَّفْعُ في : وأَدْخُلَها، إذا كان سيرُك قد أدّى إلى دخولك ؟ وهل ذلك لأنّه لايصحُّ (٦) العطفُ بمرفوعٍ على منصوبٍ لاموضعَ له سوى النَّصْبِ ؟.

وماحُكْمُ : سِرْتُ حتّى أَدْخُلُها ويدخُلُها زيدٌ ؟ ولِمَ لايجوزُ إلا بالرَّفْعِ إذا رَفَعْتَ الأوّلَ ؟ وهل ذلك لأنَّه لايُعْطَفُ مَنْصوبٌ على مرفوعٍ ؟ (٧).

---

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ولكنَّك لو قلتَ : سرتُ حتّى يدخلُها ثَقَلي، وسرتُ حتى يدخلُها بَدَني، لرفعتَ لأنَّك جعلتَ دخولَ ثَقَلِك يؤدِّيه سيرُك، وبدنُك لم يكُنْ دخولُه إلا بسيرك » . الكتاب ١ / ٤١٧ (بولاق)، ٣ / ٢٥ (هارون).

(٢) مجاهد « ٢١-١٠٤ هـ » .
ابن جَبْر المكّي، المخزوميّ بالولاء، يكنى أبا الحجاج، قرأ على عبدالله بن السائب، وعرض القرآن على ابن عباسٍ رضي الله عنه - ثلاثين عرضةً، وكان فقيهاً، ثقة، كثير الحديث، يقال : إنَّه مات ساجداً .
انظر : الطبقات الكبرى ٥ / ٤٦٦-٤٦٧، تهذيب التهذيب ١٠ / ٣٨ - ٤٠، غاية النهاية ٢ / ٤١-٤٢.

(٣) من قوله تعالى : ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُم مَّسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا .... وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ ﴾ البقرة : ٢١٤.
والرَّفعُ قرأ به نافعٌ، أيضاً . انظر : معاني القرآن للفراء ١ / ١٣٢، السبعة ١٨١، علل القراءات ١ / ٧٧.

(٤) ذكر سيبويه وجه الرفع فقال : « وقد يجوزُ أنْ تقولَ : سرتُ حتّى يدخلُها زيدٌ، إذا كان أدّاه سيرُك، ومثلُ ذلك قراءة أهل الحجاز : ﴿ وزُلْزِلوا حتّى يقولُ الرسولُ ﴾ » . الكتاب ١ / ٤١٧ (بولاق)، ٣ / ٢٦ (هارون) .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وتقولُ : سرتُ حتّى يدخلَها زيدٌ وأَدْخُلَها » . الكتاب ١ / ٤١٧ (بولاق)، ٣ / ٢٥ (هارون) .

(٦) ب : يصلح .

(٧) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وتقول .... سرتُ حتّى أدخلُها ويدخلُها زيدٌ، إذا جعلتَ دخولَ زيدٍ من سببِ سيرك، وهو الذي أدّاه، ولاتجد بُدّاً من أنْ تجعلَه هاهنا في تلك الحال ؛ لأنَّ رفعَ الأوّلِ لايكونُ إلا وسبب / =

وماحُكْمُ : سِرْتُ حتّى أَدْخُلُها وحتّى يَدْخُلَها زيدٌ ، وسرتُ حتّى أَدْخُلُها وحتّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ [(١)] ؟ ولِمَ جازَ نَصْبُ الثّاني مع إعادةِ حتّى ، ولَمْ يَجُزْ مع تركِ إعادتِها بالحَمْلِ على التّأْويلِ ؟ وهل ذلك لأنَّها ليستْ في تأويلِ النّاصبةِ ؛ إذ المعنى مختلفٌ ، وكذلك التَّقديرُ مُختلفٌ أيضاً ؟ .

وهل يجوزُ : سِرْتُ حتّى أَدْخُلُها وتَطْلُعُ الشَّمْسُ [(٢)] ؟ ولِمَ لايجوزُ على مذهبِ مَنْ قال : رُبَّ رَجُلٍ وأخيه [(٣)] ؟ وهل ذلك لأنَّ المعنى والتَّقديرَ مُختلفٌ في حتّى ؟

وماوَجْهُ قولِ الأَخْفَشِ : إنَّ حتّى التي تَرْفَعُ مابَعْدَها ليستْ حتّى التي تَنْصِبُ مابَعْدَها [(٤)] ؟ وما الصَّوابُ فيه ؟ وهل وَجْهُهُ أنَّه رأى الأحكام تَخْتَلِفُ فيها ، والصَّوابُ أنْ تكونَ واحدةً ، وإن اخْتَلَفَت الأَحْكامُ ؛ لأنَّها تَرْجِعُ إلى تقديراتٍ مختلفةٍ ، وليس كذلك كُلُّ حرفٍ ؛ لأنَّ لامَ الإضافةِ لايجوزُ أنْ تكونَ هي لامَ الابتداءِ ؛ لأنَّ اختلافَ

/ = دخوله سيرُه ، وإذا كانت هذه حالَ الأوّلِ لم يكُنْ بدٌّ للآخرِ من أنْ يتبعَه ؛ لأنَّك تعطفُه على دخولِك في حتّى ، وذلك أنَّه يجوز أنْ تقولَ : سرتُ حتّى يدخلُها زيدٌ ، إذا كان سيرُك يؤدّي دخولَه كما تقول : سرتُ حتّى يدخلُها ثَقَلي » . الكتاب ١ / ٤١٧ (بولاق) ، ٣ / ٢٥ - ٢٦ (هارون) .

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وتقولُ : سرتُ حتّى أدخلُها وحتّى يدخلَها زيدٌ ، لأنَّك لو قلت : سرتُ حتّى أدخلُها وحتّى تطلُعَ الشمسُ ؛ كان جيداً ، وصارت إعادتُك حتّى كإعادتك له في : تباً له وويلٌ له ، ومَنْ عمراً ومَنْ أخو زيدٍ » . الكتاب ١ / ٤١٧ (بولاق) ، ٣ / ٢٦ (هارون) .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « واعلمْ أنَّه لايجوزُ : سرتُ حتّى أدخلُها وتَطْلُعُ الشمسُ ، يقول : إذا رفعتَ طلوع الشمس لم يجز ، وإنْ نصبتَ وقد رفعتَ فهو محالٌ حتّى تنصب فعلَك من قَبْلِ العطف ، فهذا محالٌ أن ترفع ، ولم يكن الرَّفعُ لأنَّ طلوع الشمس لايكون أن يؤدِّيه سيرُك ، فترفعَ تطلُعَ وقد حُلْتَ بينه وبين الناصبة » . الكتاب ١ / ٤١٧ (بولاق) ، ٣ / ٢٦ - ٢٧ (هارون) .

ومن قوله : « يقول : إذا رفعت » إلى قوله : « من قبل العطف » . لم يرد في : شرح السيرافي ٣ / ٢٠٦ ب ، فلعله تعليقة أقحمت في النّص .

(٣) انظر هذا القول في : الكتاب ٢ / ٥٤ ، المقتضب ٤ / ١٦٤ ، الأصول ٢ / ٢٩٨ ، ٣٠٨ .

ومراد الشارح بالمذهب هنا أنَّ المعطوفَ يغتفر فيه مالايغتفر في المعطوف عليه ، وهو مبنيٌّ على أصلٍ أعمّ ، وهو : يُغْتفر في الثواني مالايغتفر في الأوائل .

انظر : التبصرة ١ / ١٤٢ ، شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٨٨٢ ، الأشباه والنظائر ٢ / ٤٣٨ - ٤٤٤ .

(٤) قال الأخفش : « أنا أَزْعُمُ أنّ حتى هذه هي التي ترفعُ مابعدها ليست حتّى التي تنصب مابعدها » . تعليقات الأخفش بهامش الكتاب ٣ / ٢٧ هـ ١ ، وذكر السيرافي أنّ هذه التعليقة وردت في نسخة مَبْرَمان وغيرها . انظر : شرح السيرافي ٣ / ٢٠٦ أ - ب ، وانظر : التعليقة ٢ / ١٤٨ .

الأَحْكام لايَتوَجَّهُ إلا على اختـلافِ الوَضْعِ على تقـديرِ حـرفَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ لِمَعْنَيَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ ، وليس كذلك حتّى ؛ لأنَّ اختلافَ الأحكامِ على جهةِ اختلافِ التَّفْريعِ ؟.

وماحُكْمُ : سِرْتُ إلى يومِ الجُمُعةِ وحتَّى أَدْخُلُها[١] ؟ ولِمَ جاز مع أنَّ الثّاني لايُشاكِلُ الأَوَّلَ ؟ وهل ذلك لأنَّه على عَطْفِ /١٠٨أ جُمْلَةٍ على جُمْلَةٍ باختلافِ المعنى ؟.

وما الشَّاهدُ في قولِ امرئِ القيسِ :

سَرَيْتُ بهم حتَّى تَكِلَّ مَطِيُّهم .ˑ. وحتَّى الجيادُ مايُقَدْنَ بأَرْسانِ[٢] ؟

وهل ذلك شاهدٌ في رَفْعِ الفِعْلِ بعد حتّى مع العَطْفِ على حتّى التي نُصِبَ[٣] الفعْلُ بَعْدَها ؟.

وماحُكْمُ : سِرْتُ وسارَ حتّى يَدْخُلُها ؟ ولِمَ جاز بالرَّفْعِ مَعَ انْفصالِ سيرِكِ من

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ويحسُنُ أن تقول : سرتُ حتّى تطلعَ الشمس وحتّى أدخلُها ، كما يجوزُ أنْ تقولَ : سرتُ إلى يومِ الجمعة وحتّى أدخلُها » . الكتاب ١ / ٤١٧ (بولاق) ، ٣ / ٢٧ (هارون) .

(٢) من الطويل ، من قصيدة مطلعها :

قفا نَبْكِ مِنْ ذِكْرى حبيبٍ وعِرْفانِ .ˑ. ورَسْمٍ عفَتْ آياتُهُ مُنْذُ أزمانِ

وقبل الشاهد :

ومَجْرٍ كغُلاّنِ الأُنَيْعِمِ بالـغٍ .ˑ. ديارَ العدوِّ ذي زُهاءٍ وأَرْكانِ

المَجْر : الجيش الكثير ، والغُلاّن : جمع غالٍّ وهو الوادي الكثير الشجر ، والأُنيعم : جبلٌ ببطن عاقلٍ بين اليمامة والمدينة قرب الرَّسِّ من بلاد القصيم ، وذو زهاء : أي هو يُحزر حَزْراً ولايمكن ضبط عدده . وقوله : وحتى الجيادُ مايُقدن بأرسان : يعني أنّ الخيل كلَّت ، فطُرحت أرسانُها على أعناقها ، وتُركت تمشي ، ولم يحتاجوا إلى قَوْدها ؛ لأنها قد ذهب نشاطُها ، فإذا خُلِّيت لم تذهب يميناً ولاشمالاً . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٦٠ - ٦١ ، معجم البلدان ١ / ٢٧١ .

وانظر : ديوانه ٩٣ ، الكتاب ٣ / ٢٧ ، معاني القرآن للفراء ١ / ١٣٣ ، فعلت وأفعلت للسجستاني ١٠١ ، المقتضب ٢ / ٣٩ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٩٠ ، الجمل ١٨٣ ، التعليقة ٢ / ١٤٩ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٦٠ - ٦١ ، التبصرة ١ / ٤٢٠ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤١٧ ، الحلل ٨٦ - ٨٨ ، المصباح ٢ / ٥٠١ - ٥٠٣ ، إيضاح شواهد الإيضاح ١ / ٣٢١ - ٣٢٣ ، البسيط ٢ / ٩٠٤ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٧١ أ ، شرح أبيات المغني ٣ / ١٠٨ - ١١٢ .

(٣) ب : تنصب .

سيرِه ؟ وهل ذلك لأنَّه بمنزلةِ : سِرْنا حتّى نَدْخُلُها ؟ [١].

وماحُكْمُ : سِرْتُ حتّى أَسْمَعَ الأذانَ [٢] ؟ ولِمَ لايجوز بالرَّفْعِ ؟ وهل ذلك لأنَّه بمنزلةِ : سِرْتُ حتّى يُؤَذِّنَ النَّاسُ ، فذِكْرُ السَّمْعِ - هاهنا - ليس مُعْتَمدَ الكلامِ ؟.

وماحُكْمُ : سِرْتُ حتّى أَكِلُّ ؟ ولِمَ جاز بالرَّفْعِ ، ولَمْ يَجُزْ : سِرْتُ حتّى أُصْبِحَ ، إلا بالنَّصْبِ ؟ [٣].

الجـــوابُ :

الذي يجـوزُ في حتّى التي العَمَلُ فيـها من اثْنَيْنِ إجـراؤها على أنَّ الأوَّلَ إذا لم يَصْلُحْ أَنْ يكونَ سبباً أدّى إلى الثَّاني ؛ امْتَنَعَ الرَّفْعُ من الثّاني ، كقولك : وَقَفْتُ حتّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، لايجـــوزُ مِثْلُ هذا إلا بالنَّصْبِ ؛ لأنَّ وقـــوفَك لايُؤدِّي إلى طُلوعِ الشَّمْسِ ؛ لأنَّه سواءٌ كانَ أو لم يَكُنْ فالشَّمْسُ تَطْلُعُ في وَقْتِها [٤].

فلا يجوزُ في مِثْلِ هذا الرَّفْعُ ؛ لأنَّه لايكونُ الرَّفْعُ إلا والفعْلُ الأوَّلُ أدَّى إلى وقوعِ الثّاني ؛ لِتكونَ على قيـاسِ أَصْلِهـا في الغـايةِ ، والذي يَجْمَعُهُمـا [٥] المُنْتَهـى ، إلا أنَّ الغايةَ مُنْتهىً مُجَرَّدٌ مِنْ معنى المُسَبَّبِ كتجريدِ : وَقَفْتُ حتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، فمُنْتهى وقوفِك طلوعُ الشَّمسِ ، وليس بسببٍ له ، فهذا غايةٌ ومُنْتَهـىً مُجَرَّدٌ ، فأمّا : سِرْتُ

---

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وتقول : سرتُ وسار حتّى ندخلُها ، كأنّك قلت : سرنا حتّى ندخلُها » . الكتاب ١ / ٤١٧ (بولاق) ، ٣ / ٢٧ (هارون) .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وتقول : سرتُ حتّى أسمع الأذانَ ، هذا وجهُه وحدَه النَّصبُ ؛ لأنّ سيرك ليس يؤدّي سمعَك الأذان ، إنّما يؤدّيه الصُّبْحُ » . الكتاب ١ / ٤١٧ (بولاق) ، ٣ / ٢٧ (هارون) .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ولكنّك تقولُ : سرتُ حتّى أكِلُّ ؛ لأنّ الكَلال يؤدّيه سيرُك ، وتقول : سرتُ حتّى أُصْبِحَ ؛ لأنَّ الإصباحَ لايؤدّيه سيرُك ، إنَّما هي غايةُ طلوعِ الشمس » . الكتاب ١ / ٤١٧ - ٤١٨ (بولاق) ، ٣ / ٢٧ (هارون) .

(٤) ماذكره الشارح هو مذهب البصريين ، أما الكوفيون فيجيزون الرفع . انظر : الكتاب ٣ / ٢٥ ، معاني القرآن للفراء ١ / ١٣٤ ، المقتضب ٢ / ٤١ ، الأصول ٢ / ١٥٢ ، الارتشاف ٢ / ٤٠٥ .

(٥) ب : يجملها .

حتّى أدْخُلَها ماأُمْنَعُ ؛ فهو مُنْتَهى سيرك ، الأوّلُ سَبَبٌ للثّاني ، والمعنى معنى الحالِ ، فلمّا أُخْرِجَتْ إلى معنى الحالِ ؛ لم يكُنْ بُدٌّ مِنْ أنْ يُشاكَلَ بها معنى الغايةِ التي هي على تقديرِ : إلى أنْ .

وإنّما جرى هذا فيما كانَ العَمَلُ فيه من اثْنَيْنِ ؛ لأنَّ الأَغْلَبَ عليه أنْ لايكونَ أَحَدُ العَمَلَيْنِ سَبَباً للآخرِ إذا كانَ من اثْنَيْنِ .

وتقولُ : سِرْتُ حتّى يدخلَها زيدٌ ، بالنَّصْبِ ؛ لأنَّ الأَظْهَرَ أنْ لايكونَ سيرُكَ / ١٠٨ ب سَبَباً لدخولِ زيدٍ ، فإنْ كان سَبَباً له بأنَّك حَمَلْتَه حتى دَخَلَ ، أو سَأَلْتَه في ذلك ، أو ماجرى هذا المَجرى مِمّا يُؤدِّي فيه السَّيرُ الذي كانَ منْكَ إلى دخولِ زيدٍ ؛ جاز الرَّفْعُ [(١)] ، كأنَّك سَأَلْتَه حتّى سارَ مَعَكَ ، فصارَ بمنزلة : سِرْنا حتّى نَدْخُلُها .

فأمّا : سِرْتُ حتّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ؛ فليس فيه إلا النَّصْبُ .

وتقولُ : سِرْتُ حتّى يَدْخُلُها ثَقَلي ، وسِرْتُ حتّى يَدْخُلُها بَدَني ، فالرَّفْعُ في هذا أَحْسَنُ [(٢)] .

وقَرَأَ مُجاهدٌ : ﴿ وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولُ ٱلرَّسُولُ [وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾ بالرَّفْعِ على أنَّ الزَّلْزَلَةَ سَبَبٌ أدّى إلى قولِ الرَّسُولِ] [(٣)] .

وأمّا قراءةُ النّاسِ بالنَّصْبِ ؛ فعلى معنى الغاية ، كأنَّه قيلَ : وزُلْزِلُوا إلى أنْ يقولَ الرَّسُولُ ، فهو مُنْتَهى الزَّلْزَلَة على معنى الغايةِ المُجَرَّدة من تَضَمُّنِ السَّبَبِ ، وإنْ كان في حقيقةِ معناهُ قَدْ كانَت الزَّلْزَلةُ سبباً لقولِ الرَّسُولِ [(٤)] .

---

(١) ذكر سيبويه هذين الوجهين . انظر : الكتاب ٣ / ٢٥ ، ٢٦ .

(٢) ذكر سيبويه في هذين المثالين الرفع ، ولم يتعرَّض للنّصب ؛ لأنَّه كان يتحدَّث عن أحد شروط الرفع وهو أن يكون ماقبل حتى سبباً لما بعدها ، ثم جاء بالمثالين وبيَّن أنّ ذلك الشَّرط يتحقَّق فيهما ، ولم ينص على جواز النصب ؛ لأنَّ الشَّرط ليس له . انظر : الكتاب ٣ / ٢٥ .
وترجيح الشارح للرفع فيه نظرٌ ؛ لأنَّ النَّصب واجبٌ إذا كان الفعل مستقبلاً ، والرفع واجبٌ إنْ كان الفعل للحال ، والمثالان يحتملان الوجهين .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) انظر توجيه القراءتين في : معاني القرآن للفراء ١ / ١٣٢ - ١٣٣ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ١٢٧ - ١٢٨ ، المقتضب ٢ / ٤٢ ، معاني القرآن وإعرابه ١ / ٢٨٦ ، إعراب القرآن ١ / ٣٠٤ - ٣٠٥ ، الحجة ٢ / ٣٠٦ - ٣٠٧ ، شرح الهداية ١ / ١٩٦ - ١٩٧ ، كشف المشكلات ١ / ١٥٥ - ١٥٦ ، المحرر الوجيز ٢ / ١٥٦ ، وضح البرهان ١ / ٢٠٤ ، الموضح ١ / ٣٢٤ ، البيان ١ / ١٥٠ - ١٥١ ، التبيان ١ / ١٧٢ .

وتقولُ : سِرْتُ حتّى يَدْخُلَها زيدٌ وأَدْخُلَها [١] ، لايجوزُ في الثّاني إلا النَّصْبُ ؛ لأنّه معطوفٌ على مَنْصوبٍ ليس له مَوْضِعٌ غيرُ النَّصْبِ .

وتقولُ : سِرْتُ حتّى أَدْخُلُها ويَدْخلُها زيدٌ ، فلا يَصْلُحُ في الثّاني النَّصْبُ [٢] بالحِمْلِ على التَّأْويلِ ؛ لأنَّ الأوَّلَ مرفوعٌ لاتأويلَ له إلا بالرَّفْعِ .

وتقولُ : سِرْتُ حتّى أَدْخُلُها وحتّى يَدْخُلَها زيدٌ ، فهذا يجوزُ إذا ذُكرت (حتّى) ثانيةً ؛ لأنَّها تكونُ على تقديرِ الغايةِ ، وتكونُ الأولى على تقديرِ حرفِ الابتداء [٣] .

وتقولُ : سِرْتُ حتّى أَدْخُلُها وحتّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، كلُّ هذا يجوزُ إذا ذُكِرَتْ حتّى ثانيةً ؛ لأنَّ التَّقْديرَ يَصِحُّ في أنْ تكونَ الأولى حرفاً من حروفِ الابتداءِ ، [والثانيةُ غايةٌ [٣] ، ولايَصِحُّ أنْ تكونَ حرفاً من حروف الابتداء][٤] ، وهي غايةٌ في حالٍ واحدةٍ .

ولايجوزُ : سِرْتُ حتّى أَدْخُلُها وتَطْلُعُ الشَّمس[٥] ، على مذهبِ مَنْ قال : ربَّ رجلٍ وأخيه [٦] ؛ لأنَّ التقديرَ في هذا : رُبَّ رَجُلٍ وأخٍ له ، ولايَصِحُّ التَّقديرُ في حتّى / ١٠٩ أ على أنْ تكونَ حرفاً من حروفِ الابتداءِ ، وهي مع ذلك غايةٌ على تقديرِ : إلى أنْ .

والأَخَفْشُ يَذْهَبُ إلى أنَّ حتّى التي تَرَفَعُ مابَعْدَها ليستْ حتّى التي تَنْصِبُ مابعدها [٧] .

---

(١) انظر : الكتاب ٣ / ٢٥ .

(٢) في أ ، ب : إلا النَّصْب ، والصّواب ما أثبته اعتماداً على ماذكره في مسائل الباب ، وعلى مافي الكتاب ٣ / ٢٥ -٢٦ .

(٣) انظر : الكتاب ٣ / ٢٥ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٠٦ ب ، التعليقة ٢ / ١٤٧ - ١٤٨ .

(٤) ساقطٌ من : ب .

(٥) انظر : الكتاب ٣ / ٢٦ - ٢٧ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٠٦ب ، التعليقة ٢ / ١٤٨ .

(٦) انظر ماتقدم في ص : ٨٤٥ هـ ٣ .

(٧) انظر ماتقدم في ص : ٨٤٥ هـ ٤ .

ووجهُ قولِه في ذلك أنَّها - وإنْ كانَت الصِّيغةُ واحدةً - فمنزلتُها كمنزلةِ لامِ الابتداءِ ولامِ الإضافةِ في اخْتلافِ المعاني والأَحْكامِ ، وذلك يُوجِبُ أنَّ لامَ الابتداءِ غيرُ لامِ الإضافة ، وإنْ كانَت الصُّورةُ واحدةً .

والصَّوابُ مذهبُ سيبويهِ في أنَّها واحدةٌ [١] ؛ لأنَّ اخْتلافَ الأَحْكامِ والمعاني إذا لم يَتَوجَّهْ إلا على اخْتلافِ وضعِ الحرفِ ؛ صارَ بمنزلةِ حَرْفَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ في الصُّورةِ ؛ فلهذا كانَتْ لامُ الابتداءِ غيرَ لامِ الإضافة ، وليس كذلك حتّى في حروفِ الابتداءِ وحروفِ الغاية ؛ لأنَّها إنّما تَخْتَلفُ الأَحْكامُ فيها والمعاني بِحَسَبِ مايَصْحَبُها مِنْ : أنْ ، أو تجريدِها منْ هذا الحرفِ ، وذلك لايُخْرِجُها منْ أنْ يكونَ أَصْلُ وضْعِها على حدٍّ واحدٍ ، فتكونُ حرفاً واحداً ليس بمنزلةِ لامِ الابْتداءِ ولامِ الإضافةِ ، ولكنْ بمنزلةِ الحرفِ الذي تَصْحَبُه : أَنْ ، فَيُنْصَبُ به ، ويُجَرَّدُ من : أنْ ، فلا يُنْصَبُ به ، وذلك كحروفِ العَطْفِ في : الواوِ ، والفاءِ ، وأَوْ .

وتقولُ : سِرْتُ إلى يومِ الجُمُعةِ وحتّى أَدْخُلُها [٢] ، فَتَعْطِفُ بحرفِ الابتداءِ على حرفِ الغاية [٣] ، وإنْ خَرَجَ عن المُشاكلةِ ؛ لأنَّه عَطْفُ جملةٍ على جملةٍ باختلافِ المعنى .

وقال امرؤُ القيسِ :

سَرَيْتُ بهم حَتّى تَكِلَّ مَطِيُّهم ... وحتَّى الجيادُ مايُقَدْنَ بأَرْسَانِ [٤]

---

(١) يرى الفارسيّ أن ليس هنا خلافٌ بين سيبويه والأخفش ؛ إذ يقول بعد أن أورد قول الأخفش : « وهكذا قولُ الخليل وسيبويه : إنَّ التي يُنصب بعدها الفعلُ هي التي تخفض الاسم ، والتي يُرفعُ الفعلُ بعدها هي بمنزلة حرفٍ من حروف الابتداء » . التعليقة ٢ / ١٤٨ ، وقد أشار سيبويه إلى هذا في : الكتاب ٣ / ١٧ ، ١٨ ، ٢٤ .

فالشارح قد فهم من كلام الأخفش أنّ حتى الابتدائية في أصل الوضع غير الجارة ، فهما حرفان مختلفان ابتداءً . والفارسي فهم أنّ الابتدائية غير الجارة في الحكم والمعنى .

(٢) انظر : الكتاب ٣ / ٢٧ .

(٣) يريد أنّ حتّى الابتدائية عُطفت على إلى .

(٤) تقدم تخريجه في ص : ٨٤٦ .

فهذا شاهدٌ في أنَّه يَصْلُحُ أنْ يُعْطَفَ بها[١] وهي حرفٌ مِنْ حروفِ الابتداءِ عليها وهي حرفٌ على معنى الغاية[٢].

وذَكَرَ سيبويه أنَّ هذه التي يُبْتدأُ بَعْدَها الاسْمُ هي التي يُرْفَعُ بَعْدَها الفِعْلُ[٣]، وذلك يَدُلُّ على أنَّها في الموضِعَيْنِ حرفٌ من حروفِ الابتداءِ .

وتقولُ : سِرْتُ وسار حتّى نَدْخُلُها ، فظاهرُ هذا التَّفصيلِ يَقتَضي أنَّ الفعْلَيْنِ لم يَجْتَمِعا في معنى السَّبَبِ ، ولكن قد أجازَ / ١٠٩ب سيبويه الرَّفْعَ على أنَّه فُصِّلَ للتَّأكيدِ ، ومعناه : [سرنا][٤] حتّى ندخلُها ، فهذا لايمتنع[٥] .

وتقولُ : سِرْتُ حتّى أَسْمَعَ الأَذانَ ، فوجَّهَهُ سيبويه على النَّصْبِ ، ولم يُسَوِّغْ في مثلِ هذا الرَّفْعَ[٦] ، ووجه ذلك أنَّه كلامٌ مبنيٌّ على الغَرَضِ ؛ إذ الغرضُ في هذا : سِرْتُ حتّى يُؤَذِّنَ النَّاسُ ، وإنّما دَخَلَ (أَسْمَع) على ضربٍ مِنْ ضروبِ التَّأكيدِ ، وليس يَمْتَنِعُ لو كان غَرَضُه أنْ يَسْمَعَ الأَذانَ ، لا الأذانُ يُرْفَعُ ؛ لأنَّه يصيرُ سيرُه أدَّى إلى سماعِهِ الأذانَ هناك ، ولو لَمْ يَسِرْ لَمْ يَسْمَعِ الأذانَ في ذلك الموضعِ ، وهذا شبيهٌ باللُّغزِ لخروجِه عَنْ أَغْراضِ النَّاسِ في غالبِ الأَمْرِ .

وتقولُ : سِرْتُ حتّى أَكِلُّ ؛ لأنَّ سيرَكَ أدَّى إلى الكَلالِ .

وسِرْتُ حتّى أُصْبِحَ ، لايجُوزُ إلا بالنَّصْبِ ؛ لأنَّ سيرَكَ لايُؤَدِّي إلى الصُّبْحِ ، إنَّما يؤدِّي إليه طُلوعُ الفَجْرِ[٧] .

---

(١) أي : يصلح أن تكونَ معطوفةً .
(٢) انظر : شرح السيرافي ٣/٢٠٦ ب .
(٣) انظر : الكتاب ٣/١٨ .
(٤) تكملة يقتضيها السياق .
(٥) انظر : الكتاب ٣/٢٧ .
(٦) انظر : الكتاب ٣/٢٧ .
(٧) انظر : المصدر السابق .

بابُ الفــــاء [١]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبيِّنَ مايجوزُ في الفاءِ ممّا لايجوزُ [٢].

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في الفاءِ من الإعمالِ ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟.

ولِمَ لايجوزُ أنْ ينْتَصِبَ الفعْلُ بَعْدَها في الواجبِ ؟ وهل ذلك لأنَّ غيرَ الواجبِ مُفرَّعٌ على الواجبِ ، فهو أحقُّ بالتَّفريعِ الذي يَقَعُ فيها على تقديرِ إضمارِ : أَنْ ؛ لأنَّه يُشْعِرُ بذلك المَوْقِعِ الذي هو أَحَقُّ به ؟.

ولِمَ جازَ أنْ تَخْرُجَ عن العَطْفِ إلى نَصْبِ الفعْلِ بإضمارِ: أَنْ ؟ وهل ذلك للتَّصرُّفِ في وجوهِ العَطْفِ بعَطْفِ مُفْرَدٍ على مُفْرَدٍ ، واسْمٍ على اسْمٍ ، وفِعْلٍ على فعْلٍ، وجُمْلَةٍ على جُمْلَةٍ ، واسْمٍ مُقَدَّرٍ على اسْمٍ مُقَدَّرٍ وهو الذي يَقَعُ في هذا البابِ ؟.

وماحُكْمُ : لاتَأْتيني فَتُحَدِّثَني [٣]؟ ولِمَ جازَ النَّصْبُ فيه على وَجْهَيْنِ : لاتَأْتيني مُحدِّثاً ، ولاتَأْتيني فكيفَ تُحَدِّثُني ؟[٤].

---

(١) انظر : الكتاب ١ /٤١٨ (بولاق) ، ٣ /٢٨ (هارون) .

(٢) تحدّث سيبويه في الباب عن أحكام الفعل بعد الفاء : النَّصب على إضمار أنْ ، والعطف ، والاستئناف . وفصَّل الحديث عن إضمار أن ، وممّا ذكره مواضع الإضمار ، وعلة وجوبه ، وشواهده ، وتأويل الكلام معه ، والتنظير له بالعطف على التوهُّم ، وغير ذلك .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « تقولُ : لاتأتيني فتُحدِّثَني ، لم تُرد أنْ تُدخل الآخر فيما دَخَلَ فيه الأوّلُ ، فتقولَ : لاتأتيني ولاتُحَدِّثني ، ولكنَّك لَمّا حوّلتَ المعنى عن ذلك تحوّلَ إلى الاسم ، كأنّك قُلْتَ : ليس يكونُ منك إتيانٌ فحديثٌ ، فلمّا أردت ذلك استحال أنْ تَضُمَّ الفعلَ إلى الاسم ، فأضمروا أنْ ؛ لأنَّ أنْ مع الفعلِ بمنزلة الاسم ، فلمّا نووا أنْ يكونَ الأوّلُ بمنزلة قولهم : لم يكن إتيانٌ ، استحالوا أن يضمُّوا الفعلَ إليه ، فلمّا أضمروا أنْ حَسُنَ ؛ لأنَّه مع الفعل بمنزلة الاسم » . الكتاب ١ /٤١٨ (بولاق) ، ٣ /٢٨ (هارون) .

(٤) ذكر سيبويه هذين المعنيين في مواضع من الباب ، منها قوله : « فالنَّصبُ على وجهين من المعاني : أحدهما : ماتأتيني فكيف تحدِّثُني ، أي : لو أتيتني لحدّثتني ، وأمّا الآخَرُ : فما تأتيني أبداً إلا لم تُحدِّثني ؛ أي : منك إتيانٌ كثيرٌ ولاحديثٌ منك » . الكتاب ١ /٤١٩ (بولاق) ، ٣ /٣٠ (هارون) .

وقوله : « فالنَّصْبُ هاهنا كالنَّصب في : ماتأتيني فتحدِّثني ، إذا أردت معنى : ماتأتيني محدِّثاً » . الكتاب ١ /٤٢٠ (بولاق) ، ٣ /٣٢ (هارون) .

ومنْ أَيْنَ خَرجَ العَطْفُ بالفاءِ إلى معنى الحالِ ؟ وهل ذلك لأنَّه في الجوابِ مُعَلَّقٌ بِسَبَبِه ، كما هو في الحالِ مُعَلَّقٌ بالفعْلِ الذي هو بِمَنْزِلةِ الوقتِ له ، فإذا نُفِيَ / ١١٠ أ سَبَبُه ، انْتفى بانْتفائه ، كما أنَّه إذا نُفِيَ الفِعْلُ ؛ نُفِيَ أنْ يكونَ هناك وَقْتٌ وَقَعَ فيه ، أو حالٌ وَقَعَ فيها ؟.

وما الفَرْقُ بينَ المَعْنَيَيْنِ؟ وهل أَحَدُهما على نَفْيِ الإتيانِ رَأْساً، وليس كذلك الآخَرُ ؛ لأنَّه إنَّما يَنْفي إتياناً وَقَعَ في حالِ حديثٍ ، أو إتياناً هو سَبَبٌ للحديث ؟ (١).

ولِمَ لايجوزُ أنْ (٢) تَظْهَرَ (أنْ) مع الفاءِ (٣)؟ وهل ذلك لأنَّ المصدرَ الأوَّلَ مدلولٌ عليه غيرُ مُصَرَّحٍ (٤) به ، فَيَجبُ أنْ يكونَ الثَّاني على قياسه ؟.

ولِمَ جازَ مَعَ إضمارِ(أنْ) تَضَمّنُ معانٍ لاتكونُ في التَّمثيلِ بإظهارِ : أنْ (٣) ؟ وهل ذاك لأنَّها لَمَّا اخْتُزِلَتْ تَضَمَّنَتْ الفاءُ معنى الجوابِ ؛ للصَّرْفِ عَنِ العَطْفِ إلى وجهٍ آخَرَ ، ولولا ذلك لكانَ العَطْفُ أحقَّ بها أَنْ تجريَ على لَفْظِ الفعْلِ ؟.

ومانظيرُ إضمارِ (أنْ) مِنْ غيرِ أنْ يجوزَ إظهارُها في : لايكونُ ، وأخواتِها في بابِ الاستثناء ؟ (٥).

ولِمَ لايجوزُ : لَمْ آتِكَ فحديثٌ ، إذ التَّقديرُ عليه ؟ (٦).

---

(١) هذا الفرق يُشعر به كلام سيبويه السابق في ص : ٨٥٢ هـ ٤ .

(٢) معاد في : أ .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وأنْ لاتَظْهَرُ هاهنا ؛ لأنه يقعُ فيها معانٍ لاتكونُ في التمثيل ، كما لايقعُ معنى الاستثناء في لايكُوْنُ ونحوها إلا أنْ تُضمر ، ولولا أنك إذا قلت : لم آتك ، صار كأنّك قلت : لم يكن إتيانٌ ؛ لم يَجُز : فأُحَدِّثَك ، كأنَّك قلت في التمثيل : فحديثٌ ، وهذا تمثيلٌ ولايُتكلَّمُ به بعد : لم آتك ، لاتقول : لم آتك فحديثٌ . فكذلك لاتقعُ هذه المعاني في الفاء إلا بإضمار أنْ » . الكتاب ١ / ٤١٨ (بولاق) ، ٣ / ٢٨ (هارون) .

(٤) أ ، ب : مطرح .

(٥) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ولايجوزُ إظهارُ أَنْ ، كما لايجوزُ إظهارُ المضمرِ في : لايكونُ ، ونحوها » . الكتاب ١ / ٤١٨ (بولاق) ، ٣ / ٢٨ (هارون) .

(٦) هذا السؤال عن قول سيبويه : « لاتقول : لم آتك فحديثٌ » . وقوله : « فإذا قلتَ : لم آتكَ ، صار كأنَّك قلت : لم يكن إتيانٌ . ولم يجز أنْ تقولُ : فحديثٌ ؛ لأنَّ هذا لو كان جائزاً لأظهرتَ أنْ » . الكتاب ١ / ٤١٨(بولاق) ، ٣ / ٢٨ (هارون) .

وما الشَّاهدُ في قولِ الفَرَزْدقِ (١) :

مَشائيمُ ليسوا مُصْلحينَ عَشيرةً .·. ولاناعبٍ إلا ببَيْنٍ غُرابُها (٢) ؟

ولِمَ اسْتَشْهَدَ على مايجوزُ ويَحْسُنُ في الكلامِ بما لايجوزُ إلا في الضَّرورة (٣) ؟

وهل ذلك لأنَّهما قد اجْتَمعا في الحَمْلِ على مُقَدَّرٍ لم يُذْكَرْ ، وإنْ كان أَحَدُهما أَقْوى مِن الآخَرِ ، ففيه بيانٌ للحَمْلِ بالعَطْفِ على مُقَدَّرٍ ؟

وقولِ الفَرَزْدقِ :

ومازُرْتُ سَلْمى أَنْ تكونَ حَبيبةً .·. إليَّ ولادَيْنٍ بها أَنا طالِبُهْ (٤)

---

(١) عُزي البيت في الكتاب المطبوع ، وفي شرح الرماني أيضاً إلى شاعرين :

أ - فعزي في ذا الموضع إلى الفرزدق ، وهو مفردٌ في ديوانه ١ / ١٢٣ . وانظر : الكتاب ٣ / ٢٩ .

ب - وعزي قبلاً إلى الأخوص الرياحي ، وقد يُصحّف إلى الأحوص بالمهملة ، وهو زيد بن عمرو بن قيس بن عتّاب اليربوعي ، شاعرٌ مخضرمٌ . انظر لترجمته : الإصابة ١ / ٥٨٣ ، الخزانة ٤ / ١٦٣ - ١٦٥ ، والبيت له في : الكتاب ١ / ١٦٥ ، ٣٠٦ ، شرح الرماني ١ / ٥٢ ب ، ٥٣ أ .

وفي نسخة السيرافي عُزي البيت في المواضع كلها إلى الأخوص . انظر : شرح السيرافي ٢ / ٨١ب ، ٣ / ٢٠٧ب .

وهو الراجح ، ويشهد له ماذكر في مناسبة هذا الشعر . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٥٠ ، فرحة الأديب ٣٣ ، لباب الألباب ٩٢ب ، الخزانة ٤ / ١٥٩ - ١٦١ .

(٢) من البحر الطويل ، من قصيدة عدتُها ستةٌ وعشرون بيتاً ، قالها الأخوص اليربوعي في قتال كان بين قومه وبني دارم ، وقد بقي منها أبياتٌ أوَّلُها :

ليس بيربوعٍ إلى العقلِ حاجةٌ .·. سوى دَنَسٍ يَسْوَدُّ منه ثيابُها

وروى سيبويه الشاهد في موضعٍ آخر : ولاناعباً ، ولاشاهد فيه هنا . انظر : الكتاب ١ / ١٦٥ . مشائيم : جمع مشؤوم ، وأراد بهم بني دارم . والنَّعيب : صوت الغُراب . انظر : الخزانة ٤ / ١٦٠ - ١٦١ .

انظر : ديوان الفرزدق ١ / ١٢٣ ، الكتاب ١ / ١٦٥ ، ٣٠٦ ، ٣ / ٢٩ ، إصلاح المنطق ١٥١ ، البيان والتبيين ٢ / ٢٦١ ، الحيوان ٣ / ٤٣١ ، شرح السيرافي ٢ / ٨١ب ، ٣ / ٢٠٧ ب ، التكملة ٤٨٢ ، شرح أبيات الإصلاح ٣١٩ - ٣٢٠ ، شرح أبيات سيبويه ١ / ٧٤ - ٧٦ ، الخصائص ٢ / ٣٥٤ ، رسالة الغفران ٣٣٦ ، فرحة الأديب ٣٢ - ٣٤ ، تثقيف اللسان ٢٤٠ ، إيضاح شواهد الإيضاح ٢ / ٨٦٥ - ٨٦٦ ، أمالي السهيلي ٨٥ ، لباب الألباب ٩٢ أ - ب ، ١٤٢ أ ، الخزانة ٤ / ١٥٨ - ١٦٣ .

(٣) يعني التنظير لإضمار أنْ بعد الفاء وهو حسنٌ في الكلام بالعطف على التوهّم ، وهو خاصٌّ بالضرورة .

(٤) من الطويل ، من قصيدة مطلعها :

تقولُ ابنةُ الغوثيِّ مالكَ هاهُنا .·. وأنت تميميٌّ مع الشَّرقِ جانبُه

سلمى : أحد جبلي طيِّئ .

انظر : ديوانه ٩٣ ، الكتاب ٣ / ٢٩ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٩١ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٠٣ - ١٠٤ ، شرح عيون كتاب سيبويه ١٨٣ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤١٨ ، / =

فَلِمَ جاز : ولادَيْنٍ ؟ (١) .

وقولِ زُهَيرٍ (٢) :

بَدا لي أنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مامَضَى .˙. ولاسابقٍ شَيْئاً إذا كان جائيا (٣) ؟

ومانظيرُ انْتصاب الفعلِ بَعْدَ الفاءِ على وُجوهٍ مُخْتَلِفَةٍ مِن اليمينِ وغيرِها (٤) ؟ .

ولِمَ قُدِّرَ : ماتأْتِيني فَتُحَدِّثَني ، على وَجْهَيْنِ : ماتَأْتِيني فكيف تُحَدِّثُني ، وماتَأْتِيني أَبَداً إلا لَمْ تُحَدِّثْني ؟ (٥) .

= / الإنصاف ١ / ٣٩٥ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٣٩ ب ، المغني ٢ / ٥٢٦ ، المقاصد النحوية ٢ / ٥٥٦ ، شرح شواهد المغني ٢ / ٨٨٥ - ٨٨٦ ، شرح أبيات المغني ٧ / ١٣٦ - ١٣٨ .

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « جرَّه لأنَّه صار كأنَّه قال : لأنْ » . الكتاب ١ / ٤١٨ (بولاق) ، ٣ / ٢٩ (هارون) .

(٢) البيتُ يُعزى إلى ثلاثة شعراء :

أ - زهير بن أبي سلمى . انظر : شعره ١٦٩ ، الكتاب ١ / ١٦٥ .

ب - صِرْمة بن قيس بن مالك الأوسيّ « .... - نحو ٥ هـ » ، من بني النَّجار ، عُمِّر مائة وعشرين سنة ، أدرك الإسلام ، فأسلم عام الهجرة . انظر : المعارف ٦١ - ٦٢ ، الإصابة ٢ / ١٨٢ - ١٨٣ ، والبيت له في : شعر زهير ١٦٧ ، الكتاب ١ / ٣٠٦ .

جـ - عبدالله بن رواحة ، رضي الله عنه . انظر : ديوانه ١٦٦ .

وقد صحَّح ابنُ خلف عزوَه إلى صِرْمة . انظر : لباب الألباب ١٩٢ أ .

(٣) من البحر الطويل ، من قصيدة مطلعها :

ألا ليتَ شِعْري هَلْ يرى النَّاسُ ماأرى .˙. من الأمْرِ ، أو يَبْدُو لَهُمْ مابدا ليا

ويروى الشاهد : ولاسابقاً ، ويروى أيضاً : ولاسابقي . ولاشاهد في الروايتين هنا للعطف على التوهم . انظر : الكتاب ١ / ١٦٥ ، شرح شعر زهير ٢٠٨ .

انظر : شعر زهير ١٦٩ ، الكتاب ١ / ١٦٥ ، ٣٠٦ ، ٢ / ١٥٥ ، ٣ / ٢٩ ، ٥١ ، ١٠٠ ، ٤ / ١٦٠ ، الأصول ١ / ٢٥٢ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢١٠ ، الجمل ٨٦ ، شرح السيرافي ٢ / ٨١ب ، التعليقة ٢ / ١٦٧ ، ٢٠٧ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٧١ - ٧٤ ، الخصائص ٢ / ٣٥٣ ، الحلل ١١٠ - ١١١ ، المفصل ٢٥٦ ، الإنصاف ١ / ١٩١ ، لباب الألباب ١٩٢ أ ، التخمير ٣ / ٢٥٣ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٧ ب ، ٢٢٩ب ، الخزانة ٩ / ١٠٢ - ١٠٥ .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « واعلم أنَّ ماينتصبُ في باب الفاء قد ينتصبُ على غير معنى واحدٍ ، وكلٌّ ذلك على إضمار أنْ ، إلا أنَّ المعاني مختلفةٌ ، كما أنَّ : يَعْلَمُ اللَّهُ ، يرتفعُ كما يرتفعُ : يذهبُ زيدٌ ، وعَلِمَ اللَّهُ ، ينتصب كما ينتصبُ : ذَهَبَ زيدٌ ، وفيهما معنى اليمين » . الكتاب ١ / ٤١٩ (بولاق) ، ٣ / ٣٠ (هارون) .

(٥) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وتقولُ : ماتأتيني فتحدِّثَني ، فالنَّصبُ على وجهين من المعاني : أحدهما : ماتأتيني فكيف تحدِّثُني ؛ أي : لو أتيتني لحدَّثتني ، وأما الآخرُ : فما تأتيني أبداً إلا لم تحدِّثْني ؛ أي : منك إتيانٌ كثيرٌ ، ولاحديثٌ منك » . الكتاب ١ / ٤١٩ (بولاق) ، ٣ / ٣٠ (هارون) .

ولِمَ جازَ رَفْعُ الفِعْلِ الثَّاني في : ماتَأْتِيني فَتُحَدِّثُني ؟ وما الفرقُ بينَه / ١١٠ب وبينَ النَّصْبِ في المعنى ؟ ولِمَ لايكونُ الأوَّلُ سَبَباً للثَّاني في الرَّفْعِ ؟[١].

وما الشَّاهِدُ في قولِه جَلَّ وعَزَّ : ﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾[٢]؟. وهل يجوزُ على معنى : لايُقْضى عَلَيْهِمْ بالموتِ فكيف يموتونَ ؟ وما الفرقُ بَيْنَه وبين الرَّفْعِ لو تُكُلِّمَ به ؟ وهل النَّصْبُ أَدَلُّ على المعنى ؛ لئلا يُوهِمَ : فَهُم يموتونَ ؟.

ومـا الـشَّاهِدُ في : ﴿ هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ، وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾[٣] ؟ وهل هو على : ولايُؤْذَنُ لهم في النُّطْقِ ولايَعْتَذِرونَ ؛ لأنَّه قد حِيلَ بَيْنَهم وبينَ ذاك ؟ .

ولِمَ جاز : ماتأْتِيني فَتُحَدِّثُني ، بالرَّفْعِ على إيجابِ الحديثِ ؟[٤].

وما الشَّاهِدُ في قولِ بَعْضِ الحارِثِيِّينَ[٥] :

غَـيْرَ أَنَّا لَمْ تَأْتِنـا بِيَقِـيْنٍ .·. فَنُرَجِّـي ونُكْـثِرُ التَّأْمِيـلا[٦] ؟

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «وإن شئت أشركت بين الأوَّلِ والآخرِ فدخل الآخرُ فيما دخلَ فيه الأوَّلُ، فتقول : ماتأتيني فتحدِّثُني ، كأنك قلت : ماتأتيني وماتحدِّثني » . الكتاب ١ / ٤١٩ (بولاق) ، ٣ / ٣٠ (هارون) .

(٢) من قـوله تعـالى : ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ .... وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا كَذَٰلِكَ نَجْزِي كُلَّ كَفُورٍ ﴾ فاطر : ٣٦ .

(٣) المرسلات : ٣٥ ، ٣٦ .

(٤) هذا السؤال عن قـول سيـبويه : « وإنْ شئت رفعتَ على وجهٍ آخر ، كأنَّك قلتَ : فأنت تحدِّثُنا » . الكتاب ١ / ٤١٩ (بولاق) ، ٣ / ٣١ (هارون) .

(٥) كذا في : الكتاب ٣ / ٣١ ، وعزاه الزمخشري إلى العَنْبريّ ، ولم يُسمّه . انظر : المفصل ٢٤٩.
والعَنْبريّ نسبةٌ إلى العَنْبر ، وهو اسمٌ لبطنين من تميم . أحدهما : العنبر بن عمرو بن تميم بن أُد، والآخر : العنبر بن يربوع . انظر : النسب لأبي عُبيد ٢٣٥ ، ٢٣٧ ، جمهرة أنساب العرب ٢٠٨ ، ٢٢٦ .

(٦) بيتٌ مفردٌ من الخفيف .
انظر : الكتاب ٣ / ٣١ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٩١ ، النكت ١ / ٧١٢ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤١٩ ، المفصل ٢٤٩ ، الردّ على النحاة ١٢٧ ، المستوفى ٢ / ٦٥ ، التخمير ٣ / ٢٣٨ ، شرح المفصل ٧ / ٣٦ ، الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ٣١ ، شرح الجمل ٢ / ١٤٥ ، المقرب ١ / ٢٦٥ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٢أ ، شرح الكافية ٢ / ٢٤٧ ، المغني ٢ / ٤٨٠ ، شرح شواهد المغني ٢ / ٨٧٢ ، الخزانة ٨ / ٥٣٨-٥٣٩ .

ومــاحُكْمُ : مــاأَتَيْتنا فَتُحَدِّثنا ؟ ولِمَ جــاز بالـنَّصْبِ والرَّفْعِ على : أَنْتَ تُحَدِّثُنا السَّاعــةَ ، وجــاز الرَّفْعُ على النَّفْيِ [(١)] ؟ ولِمَ اخْتِيرَ النَّصْبُ ؛ إذْ لم يُقلْ : مـــا أَتَيْتَنا فَحَدَّثْتَنا ؟ [(٢)].

ولِمَ لايجــوزُ فـــي : مـــا أَنْـــتَ منّا فَتَنْصُرَنا ، إلا النَّصْبُ ، أو الرَّفْعُ على الاستئناف ؟ [(٣)].

وماحُكْمُ : مـا تَأْتينا فتَكَلَّمَ إلاّ بالجـميـلِ ؟ ولِمَ فـسَّره على : إنَّكَ لَمْ تَأْتِنا إلا تَكَلَّمْتَ بالجميلِ ؟ ولِمَ جازَ بالرَّفْعِ ؟ [(٤)].

وما الشَّاهدُ في قول الفَرَزْدَق :

وماقامَ منّا قائمٌ في نَدِيِّنا .·. فَيَنْطِقَ إلاّ بالّتي هي أَعْرَفُ [(٥)] ؟

ولِمَ خَرَجَ إلى إيجاب النُّطْقِ بالّتي هي أَعْرَفُ ؟ .

وماحُكْمُ : لاتَأْتِينــا فَتُحَدِّثَنا إلا ازْدَدْنا فيك رَغْبةً ؟ ولِمَ فَسَّره علــى : ماتَأْتيني

---

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وتقولُ : ما أتيتنا فتحدِّثَنا ، فالنَّصْبُ فيه كالنَّصْب في الأوّل ، وإنْ شئت رفعتَ على : فأنت تحدِّثُنا الساعةَ ، والرَّفْعُ فيه يجوزُ على : ما » . الكتاب ١ / ٤١٩ (بولاق) ، ٣ / ٣١ (هارون) .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وإنما اختير النَّصبُ لأنّ الوجهَ هاهنا وحّد الكلام أنّ تقول : ما أتيتنا فحدَّثْتَنا ، فلمّا صرفوه عن هذا الحدّ ضَعُفَ أنْ يضمُّوا يَفْعَلُ إلى فَعَلْتَ ، فحملوه على الاسم ، كما لم يجز أنْ يضمُّوه إلى الاسم في قولهم : ماأنت منّا فتنصُرَنا ، ونحوه » . الكتاب ١ / ٤١٩ (بولاق) ، ٣ / ٣١ (هارون) .

(٣) هذه المسألة أشار إليها سيبويه في النّص السابق .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وتقولُ : ما تأتينا فتكلَّمَ إلا بالجميل ، فالمعنى أنَّك لم تأتنا إلا تكلَّمتَ بجميلٍ ، ونصبُه على إضمار أنْ كما كان نصبُ ماقبلَه على إضمار أنْ ، وتمثيلُه كتمثيل الأوّل وإنْ شئت رفعتَ على الشَّرْكة كأنّه قال : وماتكلّمُ إلا بالجميل » . الكتاب ١ / ٤١٩ (بولاق) ، ٣ / ٣٢ (هارون) .

(٥) من البحر الطويل ، من قصيدة يفتخر فيها على جرير ، مطلعها :

عَزَفتَ بأعشاشٍ وماكدْتَ تَعْزِفُ .·. وأنْكَرْتَ منْ حَدْراءَ ماكُنْتَ تَعْرِفُ

يقول : عَزَفتَ نفسَك عمّا كُنْتَ فيه من باطلك . وحدراءُ : امرأةُ الفرزدق ، وهي ابنة زيق . انظر : النقائض ٢ / ٥٤٨ .

انظر : ديوانه ٢ / ٥٦١ ، الكتاب ٣ / ٣٢ ، الأصول ٢ / ١٨٤ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٩٢ ، النكت ١ / ٧١٣ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٢٠ ، الرد على النحاة ١٢٤ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٢أ ، شرح ابن الناظم ٢٦٧ ، شرح الكافية ٢ / ٢٤٨ ، الملخص ١٣٣ ، توضيح المقاصد ٤ / ٢٠٨ ، المقاصد النحوية ٤ / ٣٩٠ - ٣٩٢ ، شرح الأشموني ٢ / ٢٩٩ ، الخزانة ٨ / ٥٤٠ - ٥٤٣ .

مُحَدِّثاً إلا ازْدَدْتُ فيك رَغْبةً ؟ [١].

وماالشّاهدُ في قولِ اللَّعينِ [٢] :

وماحَلَّ سَعْديٌّ غريباً ببَلْدَةٍ .·. فَيُنْسَبَ إلاّ الزِّبْرِقانُ له أبُ [٣] ؟

وهل هذا على إيجابِ أنْ يُنسبَ الزِّبْرَقانُ إلى أنّه أبٌ للغريبِ ؟.

ومـاحُكْمُ : لايَسعَني شيءٌ فَيَعْجزَ [عنك] [٤] ؟ وما الفَرْقُ بينَ الفاءِ فيه وبين الواوِ ؟ / ١١١أ ولِمَ لايجوزُ عَطْفُه على الأوّلِ ؟ [٥].

وماحُكْمُ : ما أنْتَ منّا فَتُحَدِّثَنا ؟ ولِمَ لايجوزُ الرَّفْعُ على نَفْيِ الحديثِ ؟ [٦].

وما الشّاهدُ في قولِ الفرَزْدَقِ :

وماأَنْتَ مِنْ قَيْسٍ فَتَنْبَحَ دُونَها .·. ولامِنْ تَميمٍ في اللُّها والغلاصِمِ [٧] ؟

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وتقولُ : لاتأتينا فتُحدِّثَنا إلا ازددنا فيك رغبةً ، فالنَّصبُ هاهنا كالنَّصب في : ماتأتيني فتحدِّثَني ، إذا أردتَ معنى : ماتأتيني محدِّثاً ، وإنَّما أراد معنى : ما أتيتني محدِّثاً إلا ازددتُ فيك رغبةً» . الكتاب ١ / ٤٢٠ (بولاق) ، ٣ / ٣٢ (هارون) .

(٢) اللَّعين « .... - نحو ٧٥ هـ » .
مُنازلُ بن زَمْعَةَ ، من بني مِنْقَر ، من تميم ، وكُنيتُه أبو أُكيدر ، شاعرٌ إسلامي في الدولة الأموية ، اعترض لجرير والفرزدق ، فلم يلتفتا إليه فسقط ، ولُقِّب باللَّعين - فيما قيل - لَمّا سمعه عمر بن الخطاب - رضي اللّهُ عنه - يُنشد شعراً ، والنّاسُ يُصلُّون ، فقال : مَنْ هذا اللَّعينُ ؟ فَعَلِقَ به الاسمُ . انظر : الشعر والشعراء ١ / ٤٩٩ ، الخزانة ٣ / ٢٠٧ - ٢٠٩ .

(٣) من البحر الطويل .
وغريباً : حالٌ من سَعديٍّ ، وإن كان نكرة ، والزِّبرقان هو حُصين بن بدر السَّعدي التميميّ ، من الصحابة - رضي الله عنهم - وهو سيِّد بني سعد وأشهرهم . انظر : الخزانة ٣ / ٢٠٦ - ٢٠٧ .
انظر : الكتاب ٣ / ٣٢ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٠٨ ب ، النكت ١ / ٤١٣ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٢٠ ، الرد على النحاة ١٢٤ ، شرح الكافية ٢ / ٢٤٨ ، الخزانة ٣ / ٢٠٦ - ٢٠٧ ، ٨ / ٥٤٣ .

(٤) ساقط من : ب .

(٥) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وتقول : لايَسَعُني شيءٌ فيعجزَ عنك ؛ أي : لايَسَعُني شيءٌ فيكون عاجزاً عنك ، ولايسعني شيءٌ إلا لم يعجزْ عنك ، هذا معنى الكلام ، فإنْ حملتَه على الأوّلِ قَبُح المعنى ؛ لأنَّك لاتُريد أنْ تقول : إنّ الأشياء لاتسعُني ولاتعجزُ عنك ، فهذا لاينويه أحدٌ » . الكتاب ١ / ٤٢٠ (بولاق) ، ٣ / ٣٢ -٣٣ (هارون) .

(٦) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وتقول : ما أنتَ منّا فتحدِّثَنا ، لايكونُ الفعلُ محمولاً على (ما) ؛ لأنَّ الذي قبل الفعل ليس من الأفعال ، فلم يُشاكلْه » . الكتاب ١ / ٤٢٠ (بولاق) ، ٣ / ٣٣(هارون) .

(٧) من البحر الطويل ، من قصيدة مطلعها :
تَحِنُّ بزوراءِ المدينةِ ناقتي .·. حنينَ عَجولٍ تَبْتَغي البَوَّ رائمِ / =

ولِمَ جازَ فيه الرَّفْعُ على :

فَنُرَجِّي ونُكْثِرُ التَّأْميلا [(١)].

ولَمْ يَجُزْ على النَّفْيِ ؟ [(٢)].

وماحُكْمُ : أَلا ماءَ فَأَشْرَبَه ، وليتَه عنْدَنا فَيُحَدِّثَنا ؟ [(٣)].

وما الشّاهدُ في قولِ أُمَيَّةَ بن أَبي الصَّلْت :

أَلا رَسُولَ لنا منّا فَيُخْبِرَنسا ∴ مابُعْدُ غايتِنا مِنْ رَأْسِ مُجْرانا ؟[(٤)].

ولِمَ لايجوزُ إلا بالنَّصْبِ ؟ [(٥)].

= زوراء المدينة : موضعٌ عند سوق المدينة قُربَ المسجد ، وقيل : سوق المدينة ، والعَجُول من النساء والإبل : الواله التي فقدت ولدها ، والبوّ : جلد ولد الناقة يُحشى تبناً لتعطفَ عليه فتدرّ ، والرائم : العاطفة على ولدها ، واللّها : جمع لهاة وهي اللحمة المشرفة على الحلق ، والغلاصم : رأس الحلقوم ، واحدتها غَلْصَمة ، وقد استعار اللّها والغلاصم لأعالي القوم . انظر : معجم البلدان ٣ / ١٥٦ ، اللسان ١١ / ٤٢٧ (عجل) ، ١٢ / ٢٢٤ ، ٤٤١ (رأم) ، (غلصم) ، ١٤ / ١٠٠ (بوا) ، ١٥ / ٢٦٢ (لها) .

ورواية الشاهد في الديوان : .... في الرؤوس الأعاظم .

انظر : ديوانه ٢ / ٨٥٦ ، الكتاب ٣ / ٣٣ ، المقتضب ٢ / ١٦ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٩٢ ، المسائل المنثورة ١٤٤ ، التبصرة ١ / ٤٠١ ، دقائق التصريف ٣٦ ، النكت ١ / ٧١٣ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٢٠ ، الرد على النحاة ١٢٤ ، الهمع ٢ / ١٣ .

(١) عجز بيت من الخفيف ، تقدم تخريجه قريباً . انظر ص : ٨٥٦ هـ ٦ .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وإنْ شئتَ رفعتَ على قوله : فنُرجّي ....» . الكتاب ١ / ٤٢٠ (بولاق) ، ٣ / ٣٣ (هارون) .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وتقولُ : ألا ماءَ فأشْرَبَه ، وليتَه عندنا فيُحَدِّثَنا » . الكتاب ١ / ٤٢٠ (بولاق) ، ٣ / ٣٣ (هارون) .

(٤) من البحر البسيط ، من قصيدة مطلعها :

الحمدُ للّه مُمْسانا ومُصْبَحَنا ∴ بالخيرِ صبّحنا ربِّي ومسّانا

الغاية : منتهى مايصيرون إليه ، والمُجرى : ابتداء عملهم وتكليفهم في الدنيا ، وهو مأخوذٌ من الموضع الذي يبتدئ الفرسُ الجريَ منه إذا سابقَ . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٦٦ - ١٦٧ .

انظر : ديوانه ٥١٧ ، الكتاب ٣ / ٣٣ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٩٢ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٦٦ - ١٦٧ ، التبصرة ١ / ٤٠٢ ، دقائق التصريف ٣٦ ، النكت ١ / ٧١٤ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٢٠ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٣ أ ، ٢٤٦ أ ، الارتشاف ٢ / ٤١١ ، شرح الشذور ٣٠٩ ، المقاصد النحوية ٤ / ٤١٢ - ٤١٣ .

(٥) هذا السؤال عن قول سيبويه : « لايكونُ في هذا إلا النَّصبُ ؛ لأنَّ الفعلَ لم تضمَّه إلى فعلٍ » . الكتاب ١ / ٤٢١ (بولاق) ، ٣ / ٣٤ (هارون) .

الجـوابُ :

الـذي يجوزُ في الفاءِ من الإعـمالِ نَصْبُ الفِعْلِ بَعْدَها في الجوابِ على إضمارِ : أَنْ [١] .

ولايجـوزُ ذلك في الواجبِ ؛ لأنَّه ضَرْبٌ من تفـريعِ العَطْفِ بعطفِ مُقَدَّرٍ على مُقَدَّرٍ يُؤْذِنُ به غيرُ الواجبِ بمشاكلته له بمعنى الفرْعِ [٢] .

ويَدُلُّ على معنى الفرْعِ فيه مُصاحبةُ الحَرْفِ له كَحَرْفِ النَّفْيِ وحَرْفِ الاستفهامِ ونحوِ ذلك من الحروفِ التي تكونُ في غيرِ الواجبِ . فالنَّصْبُ في الفاءِ على الجوابِ لستَّةِ أشياءَ : الأَمْرِ ، والنَّهْيِ ، والاستخبارِ [٣] ، والعَرْضِ ، والتَّمنِّي ، والنَّفْيِ [٤] .

وتقولُ : ماتَأْتِيْني فَتُحَدِّثَني ، بالنَّصْبِ على وَجْهَيْنِ :

أحدُهما : ماتَأْتِيْني فكيف تُحَدِّثُني ، وذلك أنَّك إذا نَفَيْتَ سَبَبَ الحديثِ ؛ امْتَنَعَ وجودُ الحديثِ .

والوجهُ الآخَرُ : ماتَأْتِيْني مُحَدِّثاً ، وإنْ شئْتَ قَدَّرْتَه : ماتَأْتِيْني إلاّ لَمْ تُحَدِّثْني ، كأنَّكَ قُلْتَ : مايكونُ إتيانٌ هو سَبَبٌ للحديثِ ، وإنْ كانَ قَدْ يكونُ مِنْك إتيانٌ كثيرٌ [٥] .

---

(١) إضمار أنْ بعد الفاء مذهبُ البصريين ، وفي المسألة مذاهب أُخَر منها : أنّ الناصب هو الفاء بنفسها ، وهو مذهبُ الكسائي والجرميّ ، ومنها أنَّ النَّصبَ بالخلاف ، وهو مذهب الفراء وبعض الكوفيين .
انظر : الكتاب ٣ / ٢٨ ، معاني القرآن للفراء ١ / ٢٧ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ٦٥ ، المقتضب ٢ / ١٣ ، الأصول ٢ / ١٥٣ ، شرح السيرافي ٣ / ٢١٠ ب - ٢١١ ب ، التبصرة ١ / ٤٠١ ، الإنصاف ٢ / ٥٥٧ - ٥٥٩ ، شرح الجمل ٢ / ١٤٣ ، الارتشاف ٢ / ٤٠٧ - ٤٠٨ .

(٢) مراد الشارح أنَّ العطفَ في باب الفاء وغيرَ الواجب تشاكلا في الفرعية ؛ إذ العطفُ على مصدرٍ مُقَدَّرٍ فرعٌ عن العطف على المصرَّح به ، وغير الواجب فرعٌ عن الواجب .

(٣) يُريد بالاستخبار الاستفهامَ . انظر : المجلد الأول ٢أ ، وانظر : الأمالي الشجرية ١ / ٣٨٨ ، ٤٢٤ .

(٤) انظر : معاني القرآن للأخفش ١ / ٦٥ ، المقتضب ٢ / ١٣ - ١٤ ، الإيضاح العضدي ٣٢١ ، سر الصناعة ٢ / ٢٧٠ ، التبصرة ١ / ٣٣٩ ، ٤٠١ ، المقتصد ٢ / ١٠٦٠ - ١٠٦١ ، شرح المفصل ٧ / ٢٦ ، شرح الجمل ٢ / ١٤٨ - ١٥٣ .

(٥) انظر في وجهي النصب : الكتاب ٣ / ٣٠ ، ٣٢ ، المقتضب ٢ / ١٣ ، ١٥ ، الأصول ٢ / ١٥٤ ، شرح السيرافي ٣ / ٢١٢أ ، التبصرة ١ / ٤٠١ - ٤٠٢ ، شرح المفصل ٧ / ٢٨ ، شرح الجمل ٢ / ١٤٥ .

وإنّما تَوجَّهَ على هذا التَّأويلِ مِنْ أَجْلِ أنَّ النَّصْبَ يكونُ على معنى الجوابِ الذي الأوَّلُ فيه سَبَبٌ للثّاني ، فالنَّصْبُ على وَجْهَيْنِ .

ويجوزُ الرَّفْعُ فيه على وَجْهَيْنِ :

أحدُهما : نَفْيُ الحديثِ والإتيانِ جميعاً كما يَنْتفيانِ بالواوِ إذا قُلْتَ : ماتَأْتيني وماتُحَدِّثُني .

والوجهُ الثَّاني : على إيجابِ / ١١١ب الحديثِ ، كأنَّكَ قُلْتَ : مايكونُ مِنْكَ إتيــانٌ في المُسْتَأْنَفِ فَأَنْتَ تُحَدِّثُني الآنَ [١] . فـالنَّصْبُ على وَجْهَيْنِ ، والـرَّفْعُ على وَجْهَيْنِ .

ولايجـوزُ أَنْ تَظْهَرَ (أَنْ) مع الفاءِ ؛ لأنَّه مـحمولٌ على مَصْدَرٍ مدلولٍ عليـه لم يُصَرَّحْ بِذِكْرِه ، فكذلك يَجبُ أنْ لايُصَرَّحَ بِذِكْرِ : أَنْ ؛ لِيُشـــاكِلَ بالثَّاني الأوَّلُ ، ويُؤْذِنَ ذلك بأنَّه مـحـمولٌ على مَدْلُولٍ [٢] عليـه لـم يُذْكَرْ ، وكـذلك لايُصَرَّحُ بِذِكْرِ المصْدَرِ ، لايجوز: ماتأتيني فحديثٌ [٣] .

ويَصْلُحُ مـع إضْمارِ (أَنْ) تَضَمُّنُ معانٍ لاتكـونُ [٤] فيهـا لـو ظَهَرَتْ [٥] ؛ لأنَّ

---

(١) انظر في وجهي الرفع : الكتاب ٣ / ٣٠ - ٣١ ، المقتضب ٢ / ١٥ - ١٦ ، شرح المفصل ٧ / ٢٨ ، ٣٦ - ٣٧ ، شرح الجمل ٢ / ١٤٤ - ١٤٥ .

(٢) معادٌ في : ب .

(٣) قال السيرافي : « فلمّا لم يمكن عطفه على ظاهر لفظه لئلا يبطل المعنى المقصود به ردّوه في التقدير إلى مالايُبطل معناه ، فجعلوا الأول في تقدير مصدرٍ وإنْ لم يكن لفظُه لفظَ المصدر الظاهر ، وجعلوا الثاني مقدراً بمصدرٍ ليس بظاهرٍ ؛ فلذلك قُدِّرت أنْ فعملت ، ولم تظهر ، وكان التَّغييرُ والتقديرُ والعدولُ عن الظّاهر دلالةً على المعنى المقصود ، ولو ظهرت أنْ لكان المصدر قد ظهر ولم يظهر في المعطوف عليه ، وجُعل التغيير لهما كالمشاكلة بينهما ، واكتُفي بذلك » . شرح السيرافي ٣ / ٢١٢ أ - ب ، وانظر : الأمالي الشجرية ٢ / ١٤٧ .
وانظر تأويل ماقبل الفاء بمصدرٍ معطوفٍ عليه مابعدها في : الكتاب ٣ / ٢٨ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ٦٦ ، المقتضب ٢ / ١٣ ، الأصول ٢ / ١٥٤ ، التعليقة ٢ / ١٥٠ ، المقتصد ٢ / ١٠٦٢ ، شرح المفصل ٧ / ٢٧ .
وانظر نقد الرضي لهذا التأويل في : شرح الكافية ٢ / ٢٤٦ .

(٤) معادٌ في : ب .

(٥) انظر : الكتاب ٣ / ٢٨ .

الصَّرْفَ عن العَطْفِ يُؤْذِنُ بالحَمْلِ على التَّأْويلِ ، ويُطَرِّقُ تَضْمينَ المعاني من جِهَةِ الجواب الذي يكونُ الأوَّلُ فيه سَبَباً للثّاني ، ومايُوْجِبُه تقديرُ السَّبَبِ مِنْ أنَّه إذا انْتَفى انْتَفى المُسَبَّبُ ، لامحالةَ [١] ، ومِنْ أنَّه إذا انْتَفى أنْ يكونَ الفعْلُ سَبَباً لشيءٍ مع وجوده ؛ لم يكن ذلك الشَّيءُ [٢] .

ونظيرُ إضمارِ (أَنْ) التي لايَجُوزُ إظهارُها الإضْمارُ في :لايكونُ وأخواتها في الاستثناءِ ، فهي في هذا على ذلك القياسِ [٣] .

وقال الفَرَزْدَقُ :

مَشائيمُ ليسوا مُصْلحينَ عَشيرةً .·. ولاناعبٍ إلا بِبَيْنٍ غُرابُها [٤]

فَحَمَلَ الثَّاني بالعَطْفِ على مُقَدَّرٍ لم يُذْكَرْ ، فهذا (على قياسِ حَمْلِ الثَّاني) [٥] بالعَطْفِ في الفاءِ على مُقَدَّرٍ لم يُذْكَرْ ، وإنْ كانَ أَحَدُهما قويّاً يجوزُ في الكلامِ ؛ لأنَّ دلالةَ الفعْلِ على المَصْدَرِ أقوى من دلالةِ (ليس) على الباءِ في الخبرِ ؛ فلهذه العِلَّةِ لم يَجُزْ إلاّ في الضَّرورةِ [٦] ، وجاز بالفاءِ في الكلامِ ، فالقياسُ إنّما هو الحُكْمُ اللَّطيفُ الذي يُفْهَمُ مِنْ أَحَدِ الشَّيْئَينِ فيه الآخَرُ ، وإن اخْتَلَفَتِ العِلَلُ ، وعلى ذلك أَنْشَدَ الأبياتَ الأُخَرَ [٧] .

وفي التَّنْزيلِ : ﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟ ﴾ فهذا نَصْبٌ على جوابِ النَّفْيِ ، كأنَّه [٨] قيل : لايُقْضَى عَلَيْهِمْ بالموتِ فَيموتوا [٩] ؛ لأنَّ مِنْ تَدْبيرِ اللَّهِ – جلَّ

---

(١) يشير الشارح إلى الوجه الأوَّل من وجهي النصب . انظر ص : ٨٦٠ .

(٢) وهذا إشارة إلى الوجه الثاني . انظر ص : ٨٦٠ .

(٣) انظر هذا التنظير في : الكتاب ٣ / ٢٨ ، شرح السيرافي ٣ / ٢١٢ ب ، التعليقة ٢ / ١٥٠ .

(٤) تقدم تخريجه في ص : ٨٥٤ .

(٥) معادٌ في : أ ، ب .

(٦) يعني العطف على التوهم . وانظر : التعليقة ٢ / ١٥١ - ١٥٢ .

(٧) يعني بيت الفرزدق وبيت زهير . انظر ص : ٨٥٤ ، ٨٥٥ .

(٨) معادٌ في : أ .

(٩) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٢٧١ .

وعزَّ - فيما يكونُ مِنْ / ١١٢أ حوادثِ الأمورِ أنْ يُقَدِّمَ القضاءَ به ، فصار على معنى : لايُقْضَى عَلَيْهِمْ بالموتِ فكيف يموتون [١] ، ولايَصِحُّ الوجهُ الآخَرُ مِنْ جِهَةِ المعنى [٢] .

ولو رُفِعَ : فيموتون [٣] ؛ لاحتَمَلَ في التَّأويلِ : فهم يموتونَ ، وهو خطأٌ في المعنى ، فالنَّصْبُ أَبْعَدُ من الغَلَطِ في التَّأويلِ [٤] .

وفي التَّنْزيلِ : ﴿ هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ، وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ ، فهذا بالرَّفْعِ عَطْفاً على الفِعْلِ المرفوعِ [٥] ، وليس فيه إبهامٌ يَقْتَضي الغَلَطَ في التَّأويلِ .

وقال بعضُ الحارثيِّيْنَ :

غَيْرَ أنَّا لَمْ تَأْتِنا بيَقينٍ ⁂ فَنُرَجِّي ونُكْثِرُ التَّأْميلا [٦]

فهذا على الإيجاب ، كأنَّه قالَ : فَنحْنُ نُرَجِّي [٧] .

وتقولُ : ماأَتَيْتَنا فَتُحَدِّثَنا ، فَيَحْسُنُ فيه النَّصْبُ والرَّفْعُ [٨] على : فَأَنْتَ تُحَدِّثُنا الآنَ ، ويَضْعُفُ فيه الرَّفْعُ على نَفْيِ الفِعْلِ ؛ لأنَّ الذي قَبْلَه ماضٍ ، ولكنه يجوزُ ؛ لأنَّه

---

(١) انظر : المقتضب ٢ / ١٧.

(٢) يعني : لايُقضى عليهم ميتين ، أو لا يقضى عليهم إلا لم يموتوا . انظر : ماتقدم في ص : ٨٦٠ .

(٣) الرفع قراءة الحسن . انظر : إعراب القرآن ٣ / ٣٧٤ ، المحتسب ٢ / ٢٠١ .

(٤) تقدم أنّ الرفع بعد الفاء على أحد وجهين . العطف على الفعل السابق ، وهو جائزٌ في الآية ، فيكون المعنى : لايُقضى عليهمُ ولايموتون . انظر : إعراب القرآن ٣ / ٣٧٤ ، المحتسب ٢ / ٢٠٢.
والآخر : الاستئناف ، وهو لايصحُّ في الآية كما ذكر الشارح .
ومراد الشارح - هنا - أنَّ الرفع لما احتمل هذا الوجهَ الفاسدَ كان أبعدَ من النَّصب ، وقد يُجاب عن هذا بأنَّ النَّصب يكون على وجهين أيضاً ، وأحدهما - كما ذكر الشارح قريباً - لايَصِحُّ في الآية .
وقد رجَّح ابن جني النصب من وجهٍ آخر ، حيث يقول : « وقراءة العامّة في هذا أوضحُ وأشرح ، وذلك أنَّ فيها نفيَ سببِ الموت ، وهو القضاء عليهم ، وإذا حُذف السَّبب فالمسبَّب أشدُّ انتفاءً » . المحتسب ٢ / ٢٠٢ .

(٥) قال الفراء : « نويتَ بالفاء أنْ يكونَ نسقاً على ماقبلها ، واختير ذلك ؛ لأنَّ الآيات بالنُّون ، فلو قيل : فيعتذروا ؛ لم يوافق الآيات ، وقد قال الله جلَّ وعزَّ : ﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾ بالنَّصب ، وكلٌّ صوابٌ » . معاني القرآن ٣ / ٢٢٦ . وانظر : إعراب القرآن ٥ / ١٢٢ ، التعليقة ٢ / ١٥٣ ، كشف المشكلات ٢ / ١٤٢١ ، البيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ٤٨٨ ، التبيان ٢ / ١٢٦٥ ، الفريد ٤ / ٦٠٥ .

(٦) تقدم مخرجاً في ص : ٨٥٦ .

(٧) انظر : الكتاب ٣ / ٣١ ، شرح السيرافي ٣ / ٢١٣أ ، المستوفى ٢ / ٦٥ ، شرح المفصل ٧ / ٣٧ ، شرح الجمل ٢ / ١٤٥.

(٨) ب : الرفع والنصب .

عَطْفُ فعْلٍ على فعْلٍ [١] ، ولو كانَ اسماً لم يَجُزْ ، كقولك : ما أَنْتَ منّا فَتَنْصُرنَا ، لايجوزُ بالرَّفْعِ على النَّفْيِ [٢] .

وتقولُ : ماتَأْتِينا فَتَكَلَّمَ إلاّ بالجميلِ ، فهذا على إيجابِ التَّكَلُّمِ بالجميلِ ؛ لإدخالِ (إلاّ) بَعْدَ حَرف [٣] النَّفْيِ [٤] .

ومثلُه قولُ الفرَزْدَق :

وماقامَ منّا قائمٌ في نَدِيِّنا ∴ فَيَنْطِقَ إلاّ بالَّتي هي أَعْرَفُ [٥]

وتقولُ : لاتَأْتِينا فَتُحَدِّثَنا إلاّ ازْدَدْنا فيك رَغْبةً ، ولايَصْلُحُ على الوَجْهِ الآخَرِ مِنْ أَجْلِ : إلاّ [٦] .

وقال اللَّعينُ :

وماحَلَّ سَعْدِيٌّ غريباً بِبَلْدةٍ ∴ فَيُنْسَبَ إلا الزِّبرقانُ لـه أبُ [٧]

فهذا على وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهما : أنَّه إذا حَلَّ الغريبُ ببلدة انْتَسَبَ إلى الزِّبرقان لشَرَفه .

والوجهُ الآخَرُ : إذا حَلَّ غريباً ؛ كانَ الزِّبْرقانُ له أباً ؛ لِحُنُوِّه عليه ، فهذا على المبالغةِ في تَعَطُّفِ الزِّبْرِقانِ عليه في [كُلِّ][٨] بلدةٍ [٩] .

(١) انظر : الكتاب ٣ / ٣١ ، شرح السيرافي ٣ / ٢١٢ب - ٢١٣ أ .

(٢) يعني بالعطف على مادخل عليه النفي . انظر : الكتاب ٣ / ٣١ ، المقتضب ٢ / ١٦ ، شرح السيرافي ٣ / ٢١٣ أ ، شرح الجمل ٢ / ١٤٥ .

(٣) ب : حروف .

(٤) قال السيرافي : « وقوله : ماتأتينا فتكلّمَ إلا بالجميل ، ولاتأتينا فتُحدِّثَنا إلا ازددنا فيك رغبةً ، وكلُّ ماكان من هذا النّحو ممّا فيه حرفُ الاستثناء إذا نصبتَ ، فهو على وجهٍ واحدٍ من وجهي النَّصب بعد الجَحْد كأنك قلت : ماتأتينا متكلِّماً إلا بالجميل ، ولاتأتينا محدِّثاً إلا ازددنا فيك رغبةً » . شرح السيرافي ٣ / ٢١٣ أ . وانظر : الكتاب ٣ / ٣٢ .

(٥) تقدم تخريجه في ص : ٨٥٧ .

(٦) انظر ماتقدم في : هـ ٤ .

(٧) تقدم تخريجه في ص : ٨٥٧ .

(٨) ساقط من : ب .

(٩) سياق البيت يقتضي أنّ المعنى : إذا تغرَّب رجلٌ من بني سعد - وهم رهط الزِّبرقان بن بدر - فسئل عن نسبه ؛ ينتسبُ إلى الزِّبرقان لشرفه وشهرته . انظر : الخزانة ٣ / ٢٠٧ .
وعلى هذا فالوجه الثاني مما ذكره الشارح بعيدٌ .

وتقـولُ : لايَسَعُني شيءٌ فَيَعْجزَ عنك ، فـهـذا على : لايَسَعُني شيءٌ عـاجـزاً عنك ، ولايَصْلُحُ الوجهُ الآخَرُ ، ولا الرَّفْعُ / ١١٢ب ؛ لأنَّه لايَصِحُّ في المعنى ؛ إذْ هُو في المعنى : لايَسَعُني شيءٌ أَصْلاً ، ولايَعْجِزُ عَنْكَ شيءٌ [1].

وقال الفَرَزْدَقُ :

وماأَنْتَ مِنْ قَيْسٍ فَتَنْبَحَ دُونَها .·. ولامِنْ تَميمٍ في اللَّها والغَلاصِمِ [2]

فـهـذا بالنَّصْبِ على جـوابِ النَّفْي ، ولايجـوزُ الرَّفْعُ على نَفْيِ الفعْلِ [3] ، ولكنْ على قوله :

... .·. فَنُرَجِّي ونُكْـثِرُ التَّأْميـلا [4]

وتقولُ : أَلا ماءَ فَأَشْرَبَه ، وليتَه عِنْدَنا فَيُحَدِّثَنا ، فهذا على جوابِ التَّمَنِّي [5] .

وقال أُمَيَّةُ بنُ أبي الصَّلْت :

أَلا رسولَ لنا منّا فَيُخْبِرَنـا .·. مابُعْدُ غايتنا مِنْ رَأْسِ مُجْرانا [6]

فهذا لايجوزُ فيه إلا النَّصْبُ ؛ لأنَّ الذي قَبْلَه اسْمٌ ، فَيُحْمَلُ على المَصْدَرِ بإضمارِ : أَنْ ، ولايَصْلُحُ فيه الرَّفْعُ على الإيجابِ ؛ لأنَّه داخلٌ في التَّمَنِّي [7] .

---

(١) قال السيرافي : « وأما قولُه : لايَسَعُني شيءٌ فيعجزَ عنك ، فليس إلا وجهٌ واحدٌ ، كأنَّك قلت : لايسعني شيءٌ إلا لم يعجزْ عنك ، ولايسعُني شيءٌ عاجزاً عنك ، ولو حملته على الوجه الآخر من النَّصب فَسَد الكلام ؛ لأنَّ تقديره : لايسعُني شيءٌ فكيف يَعْجِزُ عنك ذلك الشيءُ ، ومن المحال أنْ لايسعَه شيءٌ ، ومن المحال أنَّ كلَّ مالا يسعُه لايعجزُ عن المخاطب ، والرَّفعُ في الوجهين - أيضاً - فاسدٌ ؛ لأنَّه يؤول معناه إلى أنَّه لايَسَعُه شيءٌ » . شرح السيرافي ٣ / ٢١٣ أ . وانظر : الكتاب ٣ / ٣٢ - ٣٣ ، الارتشاف ٢ / ٤١٢ .

(٢) تقدم مخرجاً في ص : ٨٥٨ .

(٣) إنما امتنع الرفع على العطف لأنَّ المعطوف عليه اسمٌ . انظر ص : ٨٦٤ هـ ٢ .

(٤) عجز بيت تقدم تخريجه في ص : ٨٥٦ .
ومراد الشارح أنْ (تنبح) يجوز رفعه على الاستئناف . انظر : الكتاب ٣ / ٣٣ ، المقتضب ٢ / ١٦ .

(٥) يعني المثال الثاني ، أما الأول فالفاء فيه جوابٌ للعرض .

(٦) تقدَّم تخريجه في ص : ٨٥٩ .

(٧) يعني أنَّ وجهي الرفع لايصلُحان في البيت ، فالعطف لايصلحُ لأنَّ ماقبل الفاء اسمٌ . والاستئناف - وهو ماسمّاه الرفعَ على الإيجاب - ممتنعٌ من جهة المعنى ؛ لأنَّ (يخبرنا) داخل في التمنّي . وانظر : الكتاب ٣ / ٣٤ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٦٦ .

[تمامُ][1] بابِ الفاءِ :

مسائلُ :

ماحُكْمُ : ألا تَقَعُ الماءَ فَتَسْبَحُ ؟ ولِمَ جازَ : فَتَسْبَحُ ، بالرَّفْعِ والنَّصْبِ ؟ وما الفَرْقُ بينَهما في المعنى ؟ وهل ذلك على أنَّ أَحَدَهما الفِعْلُ الأَوَّلُ فيه سَبَبٌ في الثَّاني، وليس كذلك الآخَرُ ؟[2].

وماحُكْمُ : أَلَمْ تَأْتِنا فَتُحَدِّثَنا ؟ ولِمَ جاز بالنَّصْبِ والجَزْمِ[3]؟ وما الفرقُ بينَهما في المعنى ؟ ولِمَ جازَ النَّصْبُ مع أنَّ الأوَّلَ على معنى الإيجابِ ؛ إذ النَّفْيُ الذي يَدْخُلُ[4] عليه حرفُ الاستفهامِ يَخْرُجُ إلى الإيجابِ ؟ وهل ذلك لأنَّ الكلامَ جَرَى على مَجرى اللَّفْظِ من الاستفهامِ ؛ لأنَّه يَرْتَفِعُ على أَصْلِ الإيجابِ[5]، كأنَّه قَالَ : ألم يَكُنْ إتيانٌ هو سببٌ للحديثِ ؟.

وما الشَّاهِدُ في قولِ الشَّاعِرِ[6]:

---

(١) ساقط من : ب .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وتقول : ألا تقعُ الماءَ فتسبَحُ ، إذا جعلت الآخرَ على الأوّلِ ، كأنّك قلت : ألا تسبحُ ، وإنْ شئت نصبتَه على ما انتصب عليه ماقبله ، كأنّك قلت : ألا يكونُ وقوعٌ فأنْ تسبحَ ، فهذا تمثيلٌ وإنْ لم يُتكلَّم به ، والمعنى في النَّصب أنّه يقول : إذا وقعتَ سبحتَ » . الكتاب ١ / ٤٢١ (بولاق) ، ٣ / ٣٤ (هارون) .

(٣) هذا السؤالُ عن قول سيبويه : « وتقولُ : ألم تأتنا فَتُحَدِّثَنا ، إذا لم يكن على الأوّل ، وإنْ كان على الأوّل جزمتَ » . الكتاب ١ / ٤٢١ (بولاق) ، ٣ / ٣٤ (هارون) .

(٤) ب : لايدخلُ .

(٥) تقدم قريباً أنَّ الرفع على الإيجاب يُعنى به الاستئناف بعد الفاء ، ولم ينكشف لي وجه الاعتلال به لحمل الكلام على ظاهره من الاستفهام .
ولايبعد أنْ يكون مراده : أنَّ الكلام في النصب محمولٌ على ظاهره ؛ لأنّه لو حُمل على حقيقته -وهي الإيجاب - لرفع الفعلُ ، وامتنع النصب .

(٦) القائل هو : البُرْجُ بنُ مُسْهِر بن الجُلاس الطائي ، شاعرٌ جاهليٌّ ، قيل : أدرك الإسلام ووفد على الرسول ﷺ ، من شعراء الحماسة . انظر : المؤتلف والمختلف ٧٥ ، شرح أبيات المغني ٢ / ٢٣٩ - ٢٤١ ، شعر طيِّئ ٢ / ٣٤٦ .

أَلَمْ تَسْأَلْ فَتُخْبِرَكَ الرُّسُومُ .'. على فِرْتاجَ والطَّلَلُ القديمُ [١]

ومــاحُكْمُ : لاتَمْدُدْها فَتَشُقَّهــا ، بالنَّصْبِ والجَزْمِ [٢] ؟ وما الفرقُ بينَهـما في المعنى ؟ وهل ذلك على أنَّ الثّاني في الجَزْمِ نَهْيٌ عن الشَّقّ ، وليس هو في الأوَّلِ نَهْياً عن الشَّقِّ ؟ [٣].

وما الشّاهدُ في : ﴿ لَا تَفْتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ ﴾ ؟ [٤].

ولِــمَ ظَهــَرَ / ١١٣ أ التَّضْعِيــفُ [٥] فــي الجــزم فــي قــولك : لاتَمْدُدْها فَتَشْقُقْها ؟ [٦].

وماحُكْمُ : ائْتِني فَأُحَدِّثَك ؟ ولِمَ جاز بالنَّصْبِ والرَّفْعِ ، ولم يَجُزْ بالجَزْمِ ؟ [٧].

وما الشّاهِدُ في قولِ أبي النَّجْمِ :

---

(١) من البحر الوافر ، وهو - فيما أرجِّح - مطلعُ حماسيته الميمية ، وقد أورد بعده ابن السيرافي بيتاً آخر لم يورده أبو تمام أيضاً ، كما لم يردا في شعره المجموع . انظر : الحماسة ٣٨٣ ، شعر طيِّئ ٢ / ٣٥١ .
فرتاج : موضعٌ في بلاد طيِّئ .
انظر : الكتاب ٣ / ٣٤ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٩٢ ، شرح السيرافي ٣ / ٢١٣ أ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٥٢ - ١٥٣ ، التبصرة ١ / ٤٠٢ ، النكت ١ / ٧١٤ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٢١ ، الرد على النحاة ١٢٥ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢١ب ، ٢٣ ، ٢٢٣ أ ، ٢٤٤ب .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وتقولُ : لاتمدُدْها فتشقَّها ، إذا لم تحمل الآخرَ على الأوَّل ، .... وتقول : لاتمدُدْها فتشْقُقْها ، إذا أشركت بين الآخرِ والأوَّل كما أشركتَ بين الفعلين في : لَمْ » . الكتاب ١ / ٤٢١ (بولاق) ، ٣ / ٣٤ (هارون) .

(٣) ب : الشي .

(٤) من قوله تعالى : ﴿ قَالَ لَهُم مُّوسَىٰ وَيْلَكُمْ لاتَفْتَرُواْ.... وَقَدْ خَابَ مَنِ ٱفْتَرَىٰ ﴾ طه : ٦١.

(٥) يعني فكَّ الإدغام .

(٦) أ ، ب : فتشقها ، وماأثبتُّه مقتضى السياق .

(٧) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وتقول : ائتني فأحدِّثك .... ولاسبيلَ هاهنا إلى الجزم ؛ من قِبَل أنَّ هذه الأفعالَ التي يدخلُها الرفعُ والنَّصبُ والجزمُ - وهي الأفعالُ المضارعة - لاتكون في موضع افْعَلْ أبداً ؛ لأنها إنَّما تنتصبُ وتنجزمُ بما قبلها ، وافْعَلْ مبنيّةٌ على الوقف » . الكتاب ١ / ٤٢١ (بولاق) ، ٣ / ٣٤-٣٥ (هارون) .

يانـاقَ سـيري عَنَقاً فَسيحـا .'. إلى سُليمانَ فَنَستْريحا [١] ؟

ولِمَ لايجوزُ في الفِعْلِ المضارِعِ السُّكونُ بوقوعِه[٢] موقعَ : افْعَلْ ؟ وهل ذلك لأنَّ المُعْرَبَ لايكونُ إلا بعاملٍ ، كقولك : ائْتِه فَلْيُحَدِّثْك ؟ [٣] .

وهل يَلْزَمُ مَنْ قال : ائْتِني فَأُحَدِّثْك ، بالجَزْمِ أنْ يقولَ : تُحَدِّثْني[٤] ، في معنى الأمرِ ؟ [٥] .

وماحُكْمُ : أَلَسْتَ قَدْ أَتَيْتَنا فَتُحَدِّثَنا ؟ ولِمَ جاز بالنَّصْبِ والرَّفْعِ[٦] ؟ وما الفرقُ بينَهما ؟ [٧] .

ومـاحُكْمُ : كـأنَّكَ لَمْ تَأْتِنا فَتُحَدِّثَنا ؟ ولِمَ جـاز بـالنَّصْبِ والجَزْمِ[٨] ؟ ولِمَ جازَ النَّصْبُ مع أنَّ الأوَّلَ ليس بنَفْيٍ ، وإنَّما هو على التَّشْبيهِ بحالِ النَّفْيِ ؟ .

وما الشَّاهِدُ في قولِ رَجُلٍ من بني دارِم[٩] :

---

(١) من مشطور الرجز ، وقد جعلهما جامعُ الديوان مطلع الأرجوزة .
العنَق : ضربٌ من السَّير ، والفسيح : الواسع ، وسليمان : ابنُ عبدالملك . انظر : المقاصد النحوية ٤ / ٣٨٧ .
انظر : ديوانه ٨٢ ، الكتاب ٣ / ٣٥ ، معاني القرآن للفراء ١ / ٤٧٨ ، المقتضب ٢ / ١٣ ، الأصول ٢ / ١٨٣ ، شرح السيرافي ٣ / ٢١٣ أ ، سر الصناعة ٢ / ٢٧٠ ، المقتصد ٢ / ١٠٦٩ ، النكت ١ / ٧١٤ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٢١ ، المستوفى ٢ / ٦٩ ، شرح المفصل ٧ / ٢٦ ، المساعد ٢ / ٥٤٧ ، المقاصد النحوية ٤ / ٣٨٧ .

(٢) ب : لوقوعه .

(٣) هذا السُّؤال عن قول سيبويه : « فإنْ أردت أنْ تجعلَ هذه الأفعال أمراً أدخلت اللامَ ، وذلك قولك : ائته فلْيُحَدِّثْك ، وفيُحَدِّثَك ، إذا أردت المجازاة » . الكتاب ١ / ٤٢١ (بولاق) ، ٣ / ٣٥ (هارون) .

(٤) ب : فحدثني .

(٥) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ولو جاز الجزمُ في : ائتني فأحدِّثْك ، ونحوها ؛ لقلت : تحدِّثْني ، تُريدُ به الأمْرَ» . الكتاب ١ / ٤٢١ (بولاق) ، ٣ / ٣٥ (هارون) .

(٦) ب : بالرفع والنصب .

(٧) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وتقولُ : ألستَ قد أتيتنا فتُحدِّثَنا ، إذا جعلته جواباً ولم تجعل الحديث وقع إلا بالإتيان ، وإنْ أردت : فحدَّثتنا ؛ رفعت » . الكتاب ١ / ٤٢١ (بولاق) ، ٣ / ٣٥ (هارون) .

(٨) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وتقولُ : كأنّك لم تأتنا فتُحدِّثَنا ، وإنْ حملتَه على الأول جزمتَ » . الكتاب ١ / ٤٢١ (بولاق) ، ٣ / ٣٥ (هارون) .

(٩) هو سُويد بن الطّويلة ، من بني دارم ، معاصرٌ للأخوص الرِّياحي . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٥٠ .

كأنَّكَ لَمْ تَذْبَحْ لأَهْلِكَ نَعْجَةً .·. فَيُصْبِحَ مُلْقىً بالفناءِ إِهابُها [(١)] ؟

ومــاحُكْمُ : ودَّ لو تأْتِيهِ فَتُحَدِّثَه ؟ ، ولِمَ جــازَ بالنَّصْبِ والرَّفْعِ ؟ ومــا الفَرْقُ بينهما ؟ ولِمَ جازَ في : وَدَّ ، وليس بحرفِ تَمَنٍّ ؟ [(٢)] .

وما الشَّاهِدُ في : ﴿ وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنوا ﴾ ؟ [(٣)] .

وماحُكْمُ : حَسِبْتُه شَتَمَني فَأَثِبَ عليه ؟ ولِمَ جازَ بالنَّصْبِ في : حَسِبْتُه ، وهو واجبٌ [(٤)] ؟ وهلْ ذلك لأنَّه تَضَمَّنَ معنى النَّفْيِ في هذا الموضعِ كما يقولُ القائلُ : حَسِبْتُه شَتَمَني وماشَتَمَني ، فَيُحْذَفُ بدلالةِ الحالِ التي تَقْتَضي سلامتَه ؟ .

وما الشَّاهِدُ في قولِ النَّابغةِ الذُّبياني :

---

(١) من البحر الطويل ، ثاني بيتين قالهما جواباً للأخوص الرِّياحي ، وأولهما :

لِيَبْكِ أبا بدرٍ حمارٌ وثَلَّةٌ .·. وساليةٌ راثت عليها وطابُها

أبو بدر من غُدانة بن يربوع ، وكان قد قُتل في نزاعٍ بين بني يربوع وبني دارم ، والثَّلَّة : القطيع من الغنم ، يهجو أبا بدرٍ بأنَّه لن يفقده سوى غنمه وحماره . والسالية : التي تسلأُ السَّمن ؛ أي تطبخه وتعالجُه ، والوطاب : جمع وَطْب ، وهو سقاء اللَّبن ، وراثت : أبطأ عليها اللَّبن ، وقوله : كأنَّك لم تذبح لأهلك نعجةً : يريد أنَّ أكثر مايُذكر من أمره وأعلى مراتب أفعاله ذبحُ نعجةٍ لأهله ، والإهاب : الجلد . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٥٠ - ١٥١ ، اللسان ١ / ٩٥ (سلأ) ، ٢١٧ (أهب) ، ٧٩٧ (وطب) ، ١١ / ٨٩ (ثلل) .

انظر : الكتاب ٣ / ٣٥ ، المقتضب ٢ / ١٧ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٩٣ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٣٠٢ ، ٢ / ١٥٠ - ١٥١ ، النكت ١ / ٧١٤ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٢١ ، الرد على النحاة ١٢٤ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٤٤ أ .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وتقول : ودّ لو تأتيه فتحدثَه ، والرَّفعُ جيِّدٌ على معنى التمنّي » . الكتاب ١ / ٤٢٢ (بولاق) ، ٣ / ٣٦ (هارون) .

(٣) القلم : ٩ .

والرفعُ قراءة العامة ، أما النَّصب فذكر هارون بن موسى أنَّه في بعض المصاحف .

انظر : الكتاب ٣ / ٣٦ ، الفريد ٤ / ٥٠٥ ، الدر المصون ١٠ / ٤٠٢ .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وتقولُ : حسبتُه شَتَمني فأثبَ عليه ، إذا لم يكن الوثوبُ واقعاً . ومعناه : أنْ لو شتمني لوثبتُ عليه ، وإن كان الوثوبُ قد وَقَعَ فليس إلا الرَّفعُ ؛ لأنَّ هذا بمنزلة قوله : ألستَ قد فعلتَ فأفعلُ» . الكتاب ١ / ٤٢٢ (بولاق) ، ٣ / ٣٦ (هارون) .

ولازالَ قَبْرٌ بينَ تُبْنى وَجاسمٍ .·. عَلَيْه منَ الوَسْميِّ جَوْدٌ وَوابلُ

فيُنْبتُ حَوْذاناً وعَوْفاً مُنوِّراً .·. سأُتْبعُه منْ خيرِ ماقالَ قائلُ[1] ؟

ولِمَ جازَ في مثْله النَّصْبُ ؟ وهل ذلك لأنَّ الدُّعاءَ يَجْري مَجرى الأَمْرِ والنَّهْيِ في أنَّه غيرُ واجبٍ ؟ ولِمَ صار الرَّفْعُ أَبْلَغَ ؟[2].

وما الشَّاهدُ في قولِ الشَّاعرِ[3] :

أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ القَواءَ فَيَنْطِقُ .·. وهل تُخبرنْكَ اليومَ بَيْداءُ سَمْلَقُ[4] ؟

---

(١) من البحر الطويل ، من قصيدة قالها في رثاء النُّعمان بن الحارث بن أبي شَمِر الغسّاني ، مطلعها :

دعاكَ الهوى ، واستَجْهَلَتْكَ المنازلُ .·. وكيفَ تصابي المرءِ والشَّيْبُ شاملُ

ورواية البيت الأول في الديوان :

سقى الغَيْثُ قَبْراً بينَ بُصْرى وجاسمٍ .·. بغَيْثٍ منَ الوَسْميِّ قَطْرٌ ووابلُ

وبين البيتين في الديوان بيتٌ ، هو :

ولازالَ ريحانٌ ومسكٌ وعَنْبَرٌ .·. على منتهاهُ دِيمَةٌ ثُمَّ هاطلُ

تُبْنى : بلدة بحوران من أعمال دمشق ، وجاسم : قرية بينها وبين دمشق ثمانية فراسخ ، والحَوذان والعوف : نبتان ، والجود والوابل : أغزر المطر ، وخصَّ الوسميَّ ؛ لأنَّه أطرقُ المطر عندهم ؛ لإتيانه عقب القيظ . انظر : تحصيل عين الذهب ١ / ٤٢٢ ، معجم البلدان ٢ / ١٤ ، ٩٤ .

انظر : ديوانه ١٢١ ، الكتاب ٣ / ٣٦ - ٣٧ ، المأثور في اللغة ٨٩ ، المقتضب ٢ / ١٩ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢١٣ ، التبصرة ١ / ٤٠٤ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٢٢ ، الرد على النحاة ١٢٦ ، معجم البلدان ٢ / ١٤ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٣أ .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وذلك أنَّه لم يُرِدْ أنْ يجعلَ النَّبات جواباً لقوله : ولازال ، ولا أنْ يكونَ مُتعلِّقاً به ، ولكنَّه دعا ، ثم أخبر بقصَّة السَّحاب ، كأنَّه قال : فذاك يُنبتُ حَوْذاناً » . الكتاب ١ / ٤٢٢ (بولاق) ، ٣ / ٣٧ (هارون) .

(٣) هو جميل بن عبدالله بن مَعْمَرٍ العُذْري « ... - ٨٢ هـ » يُكنى أبا عمرو ، أحد عشاق العرب المشهورين ، وصاحبتُه بثينة . انظر : الشعر والشعراء ١ / ٤٣٤ - ٤٤٤ ، اللآلئ ١ / ٢٩ - ٣٠ ، وفيات الأعيان ١ / ٣٦٦ - ٣٧١ .

(٤) مطلع قصيدة من الطويل .

القَواء : المكان القفر ، والبيداء : الصحراء الواسعة ، والسَّملق : التي لاشيء بها من نبتٍ ولاغيره ، وهي جرداء مستوية . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٢٠١ - ٢٠٢ .

انظر : ديوانه ١٤٥ ، الكتاب ٣ / ٣٧ ، معاني القرآن للفراء ١ / ٢٧ ، ٢ / ٢٢٩ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٩٤ ، شرحها لابن السيرافي ٢ / ٢٠١ - ٢٠٢ ، التبصرة ١ / ٤٠٣ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٢٢ ، الرد على النحاة ١٢٧ ، شرح المفصل ٧ / ٣٧ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٢ب ، ٢٢٦ ب ، أوضح المسالك ٣ / ٢٤ ، المقاصد النحوية ٤ / ٤٠٣ - ٤٠٥ ، شرح شواهد المغني ١ / ٤٧٤ - ٤٧٥ ، الخزانة ٨ / ٥٢٤ - ٥٣١ .

/ ١١٣ب ولِمَ رَفَعَ : يَنْطِقُ ؟ وهل ذلك لأنَّه جعَلَه مّما يَنْطِقُ على كُلِّ حالٍ بالعلامات التي فيه والآثارِ ؟ [١].

وما الشّاهدُ في قولِ الأَعْشى :

لَقَدْ كانَ في حَوْلٍ ثَواءٍ ثَوَيْتَهُ .'. تُقَضَّى لُباناتٌ ويَسْأَمُ سائمُ [٢] ؟

ولِمَ لايجوزُ إلاّ بالرَّفْعِ إذا قال : تُقَضَّى ، ويجُوزُ [٣] بالنَّصْبِ إذا قال : تَقَضِّي ؟[٤].

ولِمَ لايجوزُ إضمارُ (أَنْ)بَعْدَ الفاءِ في الواجبِ [٥] ؟ وهل ذلك لأنَّ الواجبَ أَصْلٌ اقْتضى أنْ تجريَ الفاءُ فيه على أَصْلِ العطف ، وغيرُ الواجبِ فَرْعٌ اقتضى أَنْ تجريَ الفاءُ على فَرْعِ العَطْفِ بالحَمْلِ على تأويلِ المَصْدَرِ مِنْ غيرِ تَصْريحٍ به في اللَّفْظِ ؟ وهل ذلك لأنَّ غيرَ الواجبِ أَحَقُّ بالجواب ؛ لِتَعْليقِ المعنى فيه مِنْ غيرِ قَطْعٍ بكونه كما يُعلَّقُ في الجزاءِ الثَّاني بالأوَّلِ مِنْ غيرِ قَطْعٍ بأنَّه يكونُ ؟ [٦].

---

(١) هذا السؤالُ عن قول سيبويه : « لم يجعل الأوّلَ سبباً للآخِر ، ولكنّه جعله ينطقُ على كُلِّ حالٍ ، كأنّه قال : فهو مما ينطقُ » . الكتاب ١ / ٤٢٢ (بولاق) ، ٣ / ٣٧ (هارون) .

(٢) من البحر الطويل ، من قصيدة مطلعها :

هُريرةَ ودِّعْها وإنْ لامَ لائمُ .'. غداةَ غدٍ أم أنْتَ للبينِ واجمُ

ورواية الديوان : تَقَضِّي لبانات ، على أنه مصدرٌ مضاف إلى فاعله وسيذكرها الشارح في الجواب .

الواجم : الحزين الكئيب ، والثَّواء : الإقامة ، واللُّبانات : الحاجات ، انظر : الحلل ٣١ .

وانظر : ديوانه ٣٦٩ ، الكتاب ٣ / ٣٨ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ٧١ ، المقتضب ٢ / ٢٥ ، الأصول ٢ / ٤٨ ، المحلى ١١٩ ، الجمل ٢٦ ، شرح السيرافي ٣ / ٢١٣ ب ، شرح مايقع فيه التَّصحيف ٢٩٤ ، التبصرة ١ / ١٥٩ ، الأزمنة والأمكنة ٢ / ٣١١ ، الحلل ٣٠ - ٣١ ، الأمالي الشجرية ٢ / ١٣٠ ، نتائج الفكر ٣١٧ ، ألف باء ٢ / ٣٢٩ ، شرح المفصل ٣ / ٦٥ ، البسيط ١ / ٢٣٤ ، رصف المباني ٤٨٥ ، شرح أبيات المغني ٧ / ٩١ - ٩٤ .

(٣) معاد في : ب .

(٤) هذه رواية الديوان كما تقدم . ولم يذكر سيبويه سوى الرواية الأولى ثم علّق عليها بقوله : « وسألت الخليل عن قول الأعشى .... فرفعه ، وقال : لا أعرفُ فيه غيرَه ؛ لأنّ أوّلَ الكلام خبرٌ وهو واجبٌ ، كأنّه قال : ففي حولٍ تقضّى لُباناتٌ ويسأمُ سائمُ ، هذا معناه » . الكتاب ١ / ٤٢٣ (بولاق) ، ٣ / ٣٨ (هارون) .

(٥) هذا السؤال عن قول سيبويه : « واعلم أنَّ الفاء لاتُضمر فيها أنْ في الواجبِ ، ولايكون في هذا الباب إلا الرّفعُ» . الكتاب ١ / ٤٢٣ (بولاق) ، ٣ / ٣٨ (هارون) .

(٦) أشار الشارح إلى هذه المسألة قبلُ . انظر ص : ٨٦٠ هـ ٢ .

ومــاحُكْمُ : إنَّه عِنْدَنا فَيُحَدِّثُنا [١] ؟ ولِمَ جاز العَطْفُ بالفاءِ مِنْ غيرِ الفعْلِ في الأوَّل ؟ وهل ذلك لأنَّه محمولٌ على المعنى ، كأنَّه قيلَ : إنَّه يكونُ عِنْدَنا فَيُحَدِّثُنا ، ويجوزُ في الرَّفْعِ وجهٌ آخرُ على : فهو يُحَدِّثُنا ، بِعَطْفِ جُمْلَةٍ على جُمْلَةٍ ؟.

وماحُكْمُ : سوفَ آتيه فَأُحَدِّثُه [١] ؟ ولِمَ لايجوزُ إلا بالرَّفْعِ ؟ وهلاّ [٢] جاز على تقديرِ : سوفَ يكونُ إتيانٌ فأُحَدِّثَه ؟ وهل ذلك لأنَّه لاطريقَ إلى تَعْليقِ الحديثِ إلا أنْ يكونَ الأوَّلُ مُعلَّقاً ، فَيشْرَكَه الثَّاني في التَّعْليقِ ؛ حتَّى تَجْرِيَ الأشياءُ على أُصولها ، أو مُقْتَضَى [٣] أصولِها ؟.

وما الشّاهِدُ في قوله جَلَّ وعزَّ : ﴿ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ ﴾ [٤] ؟ وما الفَرْقُ بينَ الرَّفْعِ والنَّصْبِ لو قيلَ : فيتعلَّموا ؟ وهل الرَّفْعُ مُنْقَطِعٌ عن الأوَّلِ ، على معنى : فَهُمْ يأبونَ فَيتعلَّمونَ ، مِنْ غيرِ أنْ يكونَ الكُفْرُ سَبَباً للتَّعَلُّمِ ؟ [٥].

وما الشَّاهِدُ في : ﴿ كُن فَيَكُونُ ﴾ [٦] ؟ ولِمَ لايجوزُ بالنَّصْبِ على جوابِ : كُنْ ؟ وهل ذلك لأنَّه ليس هناك ثانٍ يَجِبُ بأوَّلٍ ، وإنما هو على أَنْ يكونَ بعد قولِه :

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « واعلم أنَّ الفاء لاتُضْمَرُ فيها أنْ في الواجبِ ، ولايكونُ في هذا الباب إلا الرَّفْعُ ، وسنبيِّنُ لِمَ ذلك ، وذلك قوله : إنَّه عندنا فيُحدِّثُنا ، وسوف آتيه فأُحدِّثُه ، ليس إلاّ ، إنْ شئت رفعتَه على أنْ تُشركَ بينَه وبينَ الأوّل ، وإنْ شئت كان منقطعاً ؛ لأنَّك قد أوجبتَ أنْ تفعلَ فلا يكونُ فيه إلا الرَّفعُ » . الكتاب ١ / ٤٢٣ (بولاق) ، ٣ / ٣٨ (هارون) .

(٢) ب : وهل .

(٣) ب : تقتضي .

(٤) من قوله تعالى : ﴿ ....وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ.... ﴾ البقرة : ١٠٢ .

(٥) هذا السؤال عن قول سيبويه : « فارتفعتْ لأنَّه لم يُخبر عن الملكيْن أنّهما قالا : لاتكفر فيتعلّمونَ ؛ ليجعلا كُفرَه سبباً لتعليم غيره ، ولكنّه على : كفروا فيتعلّمونَ » . الكتاب ١ / ٤٢٣ (بولاق) ، ٣ / ٣٨ (هارون) .

(٦) من قوله تعالى : ﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ البقرة : ١١٧ ، وانظر : آل عمران : ٤٧ ، مريم : ٣٥ .

كُنْ ؟ [١].

وَلِمَ جازَ النَّصْبُ في الواجبِ في الشِّعْرِ ؟ [٢].

وما الشّاهدُ في قولِ الشّاعِرِ [٣]:

سَأَتْـرُكُ مَنْـزِلـي لِبَنـي تميمٍ .·. وأَلْحَقُ بالحِجـازِ فَأَسْتريحا [٤]

/ ١١٤أ وقالَ الأَعْشَى :

ثُمَّتَ لاتَجْزُونَني عِنْدَ ذاكُمُ .·. ولكنْ سَيَجْزِيني الإلهُ فَيُعْقِبا [٥]

---

(١) هذا السؤال مبنيٌّ على قول سيبويه : « كأنّه قال : إنّما أَمْرُنا ذاك فيكونُ » . الكتاب ١ / ٤٢٣ (بولاق) ، ٣ / ٣٩ (هارون) .

(٢) هذا السُّؤال عن قول سيبويه : « وقد يجوزُ النَّصبُ في الواجب في اضطرار الشِّعر ، ونصبُه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب ، وذلك لأنَّك تَجعلُ (أنْ) العاملةَ » . الكتاب ١ / ٤٢٣ (بولاق) ، ٣ / ٣٩ (هارون) .

(٣) هو المغيرة بن حبناء التميمي . انظر : شعره في (شعراء أمويون ٣ / ٨٣) ، المصباح ٢ / ٥٥٣ .

(٤) بيتٌ مفردٌ من الوافر .

قال الأعلم : « ويُروى : لأستريحا ، فلا ضرورة فيه على هذا » . تحصيل عين الذهب ١ / ٤٢٣ ، وعلّق ابن يسعون بقوله : « ولم يمرَّ بي في هذا البيتِ خلافٌ لرواية سيبويه لأحدٍ يُعوَّلُ عليه » . المصباح ٢ / ٥٥٤ .

انظر : شعره في (شعراء أمويون ٣ / ٨٣) ، الكتاب ٣ / ٣٩ ، المقتضب ٢ / ٢٢ ، الأصول ٢ / ١٨٢ ، شرح السيرافي ٣ / ٢١٤ أ ، التعليقة ٢ / ١٥٦ ، البغداديات ٣٤٢ ، المسائل المنثورة ١٤٦ ، المحتسب ١ / ١٩٧ ، التبصرة ١ / ٤٠٣ ، المقتصد ٢ / ١٠٦٩ ، الأمالي الشجرية ١ / ٤٢٧ ، المصباح ٢ / ٥٥٣ - ٥٥٤ ، إيضاح شواهد الإيضاح ١ / ٣٤٧ - ٣٤٨ ، المستوفى ٢ / ٧١ ، التخمير ٣ / ٢٤٣ ، ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٨٤ ، الخزانة ٨ / ٥٢٢ - ٥٢٤ .

(٥) من الطويل ، من قصيدة قالها في آخر أيامه وقد كُفَّ بصرُه ، معاتباً قومه ، مطلعها :

كفـى بالـذي تُولينَـه لو تجنَّبا .·. شفاءً لسُقْمٍ بعدما عاد أَشْيبـا

وقبل الشاهد :

وأَدْفَعُ عَنْ أَعْراضِكُمْ وأُعيرُكُمْ .·. لساناً كَمِقْراضِ الخفاجيِّ مِلْحَبا

ورواية الديوان : هنالك لاتجزونني ، ولاخرم فيها .

الخفاجيّ : جاء في اللسان أنّه نسبةٌ إلى خفاجة ، وهم حيٌّ من بني عامر ، والملحب : اللسان الفصيح ، والحديد القاطع . انظر : اللسان ١ / ٧٣٧ (لحب) ، ٢ / ٢٥٦ (خفج) .

يقول : سأنافح عن أعراضكم بشعري ولا أبغي بذلك جزاءً منكم ، وإنّما سيجزيني الإله فيُجمل العاقبة .

وذكر السيرافي أنّ البيت يروى : ليُعقبا ، ولاشاهد فيها . انظر : شرح السيرافي ٣ / ٢١٤ أ .

انظر : ديوانه ٦٢ ، الكتاب ٣ / ٣٩ ، شرح السيرافي ٣ / ٢١٤ أ ، مايحتمل الشعر من الضرورة ٢٤٤ ، التبصرة ١ / ٤٠٣ ، الأزهية ٢٦٣ ، النكت ١ / ٧١٥ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٢٣ ، إيضاح شواهد الإيضاح ١ / ٢٤٨ ، الرد على النحاة ١٢٥ ، التخمير ٣ / ٢٤٣ ، شرح الصفار ١ / ٤٩ ب ، شرح الجمل ٢ / ٦١١ ، ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٨٤ .

وقول [(١)] طَرَفَةَ [(٢)] :

لنا هَضْبَةٌ لايَنْزِلُ الذُّلُّ وَسْطَها . ·. ويَأْوي إليها المُسْتَجيرُ فيُعْصَما [(٣)] ؟

وما الشّاهدُ في قوله جلَّ وعزَّ : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ [(٤)] ؟ ولِمَ جاز بالرَّفْعِ في : فَتُصبِحُ ؟ وهل ذلك لأنَّ الأوَّلَ واجبٌ ، كأنَّه قيلَ : أَتَسْمَعُ أَنْزَلَ اللّهُ من السَّماءِ ماءً فَتُصْبِحُ الأرضُ مُخْضَرَّةً ؟ [(٥)] .

وهل يَلْزَمُ مِنْ أنَّ الفاءَ والواوَ وأَوْ يَنْصِبْنَ أَنْ تَدْخُلَ عليها الفاءُ والواوُ للْعَطْفِ كما تَدْخُلُ على واوِ القَسَمِ واوُ العَطْفِ ؟ [(٦)] .

---

(١) ب : وقال .

(٢) هذا هو الرّاجح ، وعُزي البيت إلى الأعشى . وليس في ديوانه . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/١٥٨ - ١٥٩ ، المحتسب ١/١٩٧ .

(٣) من البحر الطويل ، من قصيدة مطلعها :

لَقَدْ عَلِمَ الأقوامُ أنّا بنَجْوةٍ . ·. عَلَتْ شَرَفاً مِنْ أنْ تُضامَ وتُشْتَما

النَّجوة : المكان المرتفع ، استعارها للمَنَعَة . انظر : اللسان ١٥/٣٠٥ (نجا) .

ويروى الشاهد : ليُعصما ، ولاضرورة فيه على هذه الرواية . انظر : المقتضب ٢/٢٣ ، شرح السيرافي ٣/٢١٤أ .

انظر : ديوان طَرَفَة ١٩٤ ، الكتاب ٣/٤٠ ، المقتضب ٢/٢٣ ، الأصول ٣/٤٧١ ، شرح السيرافي ٣/٢١٤أ ، الحجة ٢/٢٠٥ ، الخصائص ١/٣٨٩ ، المحتسب ١/١٩٧ ، تحصيل عين الذهب ١/٤٢٣ ، إيضاح شواهد الإيضاح ١/٣٤٨ ، الرد على النحاة ١٢٦ ، التخمير ٣/٢٤٣ ، شرح الصفار ١/٤٩ ب ، شرح الجمل ٢/٦١١ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٣ب .

(٤) تكملتها : ﴿ .... إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ ﴾ الحج : ٦٣ .

(٥) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وسألتُه عن : ﴿ أَلَمْ تَرَ .... [الآية] ﴾ فقال : هذا واجبٌ ، وهو تنبيهٌ ، كأنّك قُلْتَ : أتسمعُ أنَّ اللّهَ أنْزَلَ من السّماءِ ماءً فكان كذا وكذا » . الكتاب ١/٤٢٤ (بولاق) ، ٣/٤٠ (هارون) .

(٦) هذا السُّؤالُ عن قول سيبويه : « ولو كانت الفاءُ والواو وأو يَنْصِبْنَ لأدخلتَ عليهنَّ الفاءَ والواوَ للعطف ، ولكنّها كحتّى في الإضمار والبدل ، فَشُبِّهَتْ بها لما كان النَّصبُ فيها الوجهَ ؛ لأنّهم جعلوا الموضع الذي يستعملون فيه إضمارَ أنْ بعد الفاء كما جعلوه في (حتّى) إنّما يُضمر إذا أراد معنى الغاية ، وكاللام في : ماكان ليفعل » . الكتاب ١/٤٢٤ (بولاق) ، ٣/٤١ (هارون) .

الجــواب :

وتقــولُ : ألا تَقَعُ الماءَ فَتَسْبَحُ [١] ، فيـجوزُ فيـه وجهانِ : الرَّفْعُ بالعَطْفِ على الفعلِ ، كـأنَّه قيلَ : ألا تقعُ الماءَ ألا تَسْبَحُ ، ويجوزُ النَّصْبُ على الجوابِ الذي يكونُ الأوَّلُ فيه سبباً للثّاني على : إنَّك إنْ وَقَعْتَ سَبَحْتَ لامحالَة [٢] .

وتقولُ : أَلَمْ تأْتِنا فَتُحَدِّثَنا ، فيجوزُ بالنَّصْبِ على الجوابِ ، وبالجَزْمِ عَطْفاً على المجزومِ ، كأنَّك قُلْتَ : أَلَمْ تَأْتِنا أَلَمْ تُحَدِّثْنا ، وتقديرُ النَّصْبِ : أَلَمْ تَأْتِنا إتياناً يُوجِبُ الحديثَ [٣] ، وإنَّما جازَ الجوابُ مع خروجِ الكلامِ إلى الإيجابِ [٤] ؛ لأنَّه على طريقةِ المُعَلَّقِ [٥] في اللَّفْظِ من قوله : أَلَمْ تَأْتِنا ، فجرى الثَّاني على التَّعليقِ بالفاءِ ؛ لأنَّ الأَصْلَ في العَطْفِ أنْ يَجْمَعَ الثّاني والأوَّلَ في معنى ، فاجتمعا - هاهنا - في معنى التَّعليقِ في مَخْرَجِ الكلامِ [٦] ، والإيجابِ في حقيقتِه .

وقال الشَّاعرُ :

أَلَمْ تَسْأَلْ فَتُخْبِرَكَ الرُّسومُ .·. على فِرْتاجَ والطَّلَلُ القديمُ [٧]

فهذا شاهدٌ في : أَلَمْ تَأْتِنا فَتُحَدِّثَنا ، بالنَّصْبِ على مابيَّنا .

وتقولُ : لاتَمُدُّها فَتَشُقَّها ، فيجوزُ فيه وجهان : النَّصْبُ على الجوابِ ، والجَزْمُ على العَطْفِ ومعنى النَّهي [٨] ، فتقولُ : لاتَمْدُدْها فَتَشْقُقْها [٩] ، بإظهارِ التَّضْعيفِ ؛

---

(١) قال أبو حيان : « يريد : في الماء ، حذف الحرف وعدّى الفعلَ ، فنصب الاسم » . الارتشاف ٢ / ٤١٠ .

(٢) انظر : الكتاب ٣ / ٣٤ .

(٣) انظر : الكتاب ٣ / ٣٤ ، شرح السيرافي ٣ / ٢١٣ أ ، الارتشاف ٢ / ٤١٢ -٤١٣ .

(٤) يريد أنّ النفي آل إلى التقرير بدخول أداة الاستفهام . انظر : الارتشاف ٢ / ٤١٢ ، التصريح ٢ / ٢٣٩ -٢٤٠ .

(٥) يريدُ بالتعليق : أنّ الفعل لم يتحقق وقوعه .

(٦) يريد : في صورة الكلام وظاهره .

(٧) تقدم تخريجه في ص : .

(٨) انظر : الكتاب ٣ / ٣٤ ، المقتضب ٢ / ٢٠ .

(٩) أ ، ب : فتشقَّها ، وما أثبته الصواب .

لسكونِ الثّاني على مَذْهَبِ أَهْلِ الحجازِ (١).

/ ١١٤ب وفي التَّنْزيلِ : ﴿ لَا تَفْتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ ﴾ ، فهذا على الجوابِ ، ولايجوزُ بالعَطْفِ على معنى النَّهيِ في الحقيقةِ ؛ لأنَّ السَّحْتَ بالعذابِ مِنْ فِعْلِ اللّه عزَّ وجلَّ ، ولايُنْهونَ هُمْ عَنْه .

وتقولُ : ائْتني فَأُحَدِّثَك ، فيجوزُ بالنَّصْبِ على الجوابِ ، والرَّفْعِ على : فأنا أُحَدِّثُك (٢).

وقال أبو النَّجْم :

يا ناقَ سِيْري عَنَقاً فَسيحا .·. إلى سُلَيْمانَ فَنَسْتَريحا (٣)

فهذا جوابُ الأَمْرِ ، وهو شاهدٌ فيه .

وتقولُ : ائْته فَلْيُحَدِّثْك ، ولايجوزُ : ائْته فَيُحَدِّثْك ، بالجَزْمِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ المضارِعَ مُعْرَبٌ (٤) ، وكلُّ مُعْرَبٍ فلا بُدَّ لَهُ مِنْ عاملٍ .

وتقولُ : أَلَسْتَ قد أَتَيْتَنا فَتُحَدِّثَنا ، فيجوزُ بالنَّصْبِ على الجوابِ ، وبالرَّفْعِ على : فأَنْتَ تُحَدِّثُنا ، على الإيجابِ (٥).

---

(١) الفعل المضاعف من المضارع المجزوم إذا أُسند إلى الظاهر أو إلى الضمير المستتر ؛ ففيه لغتان : فكُّ الإدغام ، وهي لغة الحجازيين ، والإدغام ، وهو لغة بني تميم ، ومثله الأمر المسند إلى الواحد . انظر : الكتاب ٣ / ٥٣٠ ، التكملة ١٦٧ - ١٦٨ ، شرح الشافية ٢ / ٢٣٨ - ٢٣٩ ، المغني في تصريف الأفعال ١٧٠ - ١٧١ .

(٢) انظر : الكتاب ٣ / ٣٤ - ٣٦ ، شرح المفصل ٧ / ٣٨ .

(٣) تقدم مخرجاً في ص : ٨٦٨ .

(٤) هذا قول سيبويه والبصريين ؛ لأنَّ فعل الأمر عندهم مبنيٌّ لامحلَّ له من الإعراب ، فلا يُعطف عليه المضارعُ ؛ لأنه معربٌ . انظر : الكتاب ٣ / ٣٥ .

ومقتضى مذهب الكوفيين من أنّ الأمرَ معربٌ مجزومٌ بلامٍ مقدّرة جوازُ : ائته فيُحَدِّثْك . انظر : توضيح المقاصد ١ / ٥٩ .

(٥) قال السيرافي : « وقوله : ألستَ قد أتيتنا فتُحدِّثَنا ، إذا جعلته جواباً ، ولم تجعل الحديثَ وقع إلا بالإتيان ؛ لأنّ معناه قبل دُخول الاستفهام : ما أتيتنا فتُحدِّثَنا ، فينصبُه بجواب الجحد ، ثم تدخلُ ألفُ الاستفهامِ على المنصوب ولايتغيّر ، وإنْ رفعتَ فعلى معنى : فحدَّثْتَنا ، وهو مثل قولك : سرتُ فأدخلُها ، على معنى : فإذا أنا داخلٌ » . شرح السيرافي ٣ / ٢١٣ ب ، وانظر : الكتاب ٣ / ٣٥ ، التعليقة ٢ / ١٥٤ .

وتقولُ : كأنَّكَ لَمْ تأْتِنا [فَتُحَدِّثَنا ، فيجوزُ بالنَّصبِ على الجوابِ ، وبالجَزْمِ على : كأنَّك لم تأْتِنا][1] كأنَّك لم تُحَدِّثْنا ، فهذا جائزٌ فيه الجوابُ ، وإنْ لم يَكُنِ الأوَّلُ منفيّاً ، وإنَّما هو مُشَبَّهٌ بحالِ النَّفْي ؛ لأنَّه قَدْ خَرَجَ مَخْرَجَ النَّفْي [2] .

وقال رجلٌ مِنْ بني دارِم :

كأنَّك لَمْ تَذْبَحْ لأَهْلِكَ نَعْجَةً .·. فَيُصْبِحَ مُلْقىً بالفِناءِ إهابُها[3]

فهذا شاهدٌ على الجوابِ لحالِ التَّشْبيه بالنَّفْي .

وتقولُ : ودَّ لو تَأْتيه فَتُحَدِّثَه ، فيجوزُ بالنَّصْب على جوابِ (لو)[4] ؛ إذْ كانَتْ للتَّمَنِّي في هذا الموضعِ ، ويجوزُ فيه الرَّفْعُ بالعَطْفِ على : تأْتيه [5] .

وفي التَّنْزيلِ : ﴿ وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾ بالرَّفْعِ عَطْفاً على ﴿ تُدْهِنُ ﴾ ، وفي بعضِ المصاحفِ ﴿ فَيُدْهِنُوا ﴾[6] على الجوابِ للتَّمَنِّي بلَوْ [7] .

وتقولُ : حَسْبُتُه شَتَمَني فَأَثِبَ عليه ، بالنَّصْبِ على الجوابِ لما تَضَمَّنَ حَسْبُتُه من معنى النَّفْي ؛ إذِ المعنى : حَسِبْتُه شَتَمَني وماشَتَمَني فَأَثِبَ عليه ، ويجوزُ فيه الرَّفْعُ على : فأنا أَثِبُ عليه [8] .

وقالَ النَّابغةُ الذُّبيانيُّ :

---

(١) ساقط من : أ ، ب ، وقد استظهرتُه من كلامه في المسائل .

(٢) انظر : الحديث عن هذا المثال في : الكتاب ٣ / ٣٥ ، المقتضب ٢ / ١٧ .
وانظر الحديث عن النصب بعد كأنّ إذا خرجت عن التشبيه في : شرح الكافية ٢ / ٢٤٥ ، الارتشاف ٢ / ٤١١ .

(٣) تقدم تخريجه في ص : ٨٦٩ .

(٤) ب : إذ لو .

(٥) انظر : الكتاب ٣ / ٣٦ ، المفصل ٢٥٠ ، شرح المفصل ٧ / ٣٨ ، الارتشاف ٢ / ٤١١ .

(٦) انظر ماتقدم في ص : ٨٦٩ هـ ٣ .

(٧) انظر توجيه الرفع والنصب في : الفريد ٤ / ٥٠٥ ، الدر المصون ١٠ / ٤٠٢ - ٤٠٣ .

(٨) انظر توجيه النّصب والرفع في المثال في : الكتاب ٣ / ٣٦ ، شرح السيرافي ٣ / ٢١٣ ب ، التعليقة ٢ / ١٥٢ ، شرح الكافية ٢ / ٢٤٥ .

ولازالَ قَبْرٌ بينَ تُبْنى وجاسمٍ .·. عَلَيْه من الوَسْميّ جَوْدٌ وَوابِلُ
فيُنْبِتُ حَوْذاناً وعَوْفاً مُنوِّراً .·. سأُتْبِعُهُ منْ خيرِ ماقالَ قائلُ[1]

/ ١١٥أ فهذا رَفْعٌ على : فهو يُنْبِتُ حَوْذاناً ، ولو نُصِبَ على جوابِ الدُّعاءِ لجاز ، ولكنَّ الرَّفْعَ أَحْسَنُ ؛ لأنَّه على التَّفاؤلِ بوقوعِ ذلك لامحالةَ ، ولأنَّه لمّا دعا اللَّهَ - عزَّ وجلَّ - وَثِقَ بالإجابةِ ، فأَخْرَجَ الكلامَ مُخْرَجَ الإيجابِ ؛ فلهذا كانَ الرَّفْعُ أَحْسَنَ[2].

وقال الشَّاعرُ :

أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ القَواءَ فَيَنْطِقُ .·. وهل تُخْبِرَنْكَ اليومَ بَيْداءُ سَمْلَقُ[3]

فهذا رَفْعٌ بمعنى : إنَّه يَنْطِقُ على كُلِّ حالٍ بما فيه من العلاماتِ والآثارِ[4].

وقال الأَعْشى :

لَقَدْ كانَ في حَوْلٍ ثَواءٍ ثويتَهُ .·. تُقضّى لُباناتٌ ويَسأمُ سائمُ[5]

فهذا لايجوزُ فيه إلا الرَّفْعُ مع : تُقضّى[6] ؛ لأنَّه فِعْلٌ واجبٌ ، ولكنَّ مَنْ رواه :

... .·. تَقضِّي[7] لُباناتٍ[8] ....

جازَ على هذا : ويَسْأَمَ سائمُ[9].

(١) تقدم تخريجهما في ص : ٨٧٠ .
(٢) انظر توجيه البيت في : الكتاب ٣ / ٣٧ ، المقتضب ٢ / ٢٠ ، التبصرة ١ / ٤٠٤ .
(٣) تقدم مخرجاً في ص : ٨٧٠ .
(٤) انظر : الكتاب ٣ / ٣٧ ، معاني القرآن للفراء ١ / ٢٧ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٢٠١ ، شرح المفصل ٧ / ٣٧ - ٣٨ .
(٥) تقدم تخريجه في ص : ٨٧١ .
(٦) ب : مقتضى .
(٧) ب : مقضي .
(٨) تقدم أنها رواية الديوان . انظر ص : ٨٧١ هـ ٢ .
(٩) ويكون إضمار أنْ جائزاً ، قال المبرد : « والنَّحويون يُنشدون هذا البيت على ضربين .... فيرفع (يسأم) لأنَّه عطفه على فعلٍ ، وهو (تُقَضّى) فلا يكون إلا رفعاً ، ومَنْ قال : تَقَضّي لُبانات ؛ قال : ويسأمَ سائمُ ؛ لأنَّ (تَقَضّي) اسمٌ ، فلم يجز أنْ تعطف عليه فعلاً ، فأضْمرَ (أنْ) ليجري المصدر على المصدر ، فصار : تَقَضّي لُباناتٍ ، وأنْ يسأمَ سائمُ ؛ أي : وسآمةُ سائم » . المقتضب ٢ / ٢٥ ، وانظر : شرح السيرافي ٣ / ٢١٣ ب ، شرح مايقع في التصحيف ٢٩٤ .

ولايجوزُ إضمارُ (أنْ) بَعْدَ الفاءِ في الواجب [١] ؛ لأنَّ الواجبَ أَصْلٌ ، والعَطْفَ على صريحِ اللَّفْظِ أَصْلٌ ، فاقْتضى أنْ يجريَ أَصْلُ العَطْفِ على الأَصْلِ في اللَّفْظِ .

وأمَّا غيرُ الواجبِ فهو فَرْعٌ عليه ؛ لأنَّه إنَّما يكونُ بالزِّياداتِ للمعاني فهو فَرْعٌ ، والعَطْفُ على مُضَمَّنِ المَصْدَرِ فَرْعٌ ، فاقْتضى فَرْعُ العَطْفِ أنْ يجريَ على فَرْعِ اللَّفْظِ ، وهو غيرُ الواجب [٢] .

وفيه عِلَّةٌ أُخرى ، وهي أنَّ غيرَ الواجبِ أَحَقُّ بالتَّعْليقِ ؛ لأنَّ الأوَّلَ مُعَلَّقٌ لم يُدَلَّ على أنَّه واقعٌ ، والثَّاني مُعَلَّقٌ كتعليقِ الأوَّلِ ، وحَرْفُ العَطْفِ أَشْرَكَ بينَهما في التَّعليقِ ، وليس كذلك الواجبُ ؛ لأنَّه قَطْعٌ بأنَّه كائنٌ .

وتقولُ : إنَّه عِنْدَنا فَيُحَدِّثُنا ، بالرَّفْعِ لاغيرَ ، فَيَصْلُحُ فيه : فهو يُحَدِّثُنا ، بِعَطْفِ جُمْلَةٍ على جُمْلَةٍ [٣] ، ويَصْلُحُ على معنى : إنَّه يكونُ عِنْدَنا فَيُحَدِّثُنا ، أو إنّه يَسْتَقِرُّ عِنْدَنا فَيُحَدِّثُنا ، فيكونُ عَطْفاً على خَبرِ (إنَّ) في هذا الوجه .

وتقولُ : سوفَ آتيه فَأُحَدِّثُه ، بالرَّفْعِ لاغيرَ ؛ لأنَّ الأوَّلَ قَطْعٌ بأنَّ الإتيانَ كائنٌ ، والثَّاني مَحْمولٌ على الأوَّلِ / ١١٥ب على جِهَةِ أنَّه قَطْعٌ بأنَّه كائنٌ [٤] ، ولايجوزُ أنْ يكونَ الثّاني مُعَلَّقاً ، والأوَّلُ قَطْعٌ بأنَّه كائنٌ .

وفي التَّنْزيلِ : ﴿ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ ﴾ بالرَّفْعِ على قَطْعِ الثّاني عن الأوَّلِ ، كأنَّه قيلَ بعد أَمْرِ المَلَك [٥] بإخبارِ اللَّه [٦] : يَأْبَونَ فَيَتَعلَّمونَ ، وليس على معنى النَّهيِ عن

---

(١) أ ، ب : الجواب .

(٢) تقدم هذا التعليل في ص : ٨٦٠.

(٣) ذكر السيرافي هذا الوجه فقط . انظر : شرح السيرافي ٣ / ٢١٤أ .

(٤) انظر : شرح السيرافي ٣ / ٢١٤أ .

(٥) هما مَلَكان : هاروت وماروت .

(٦) يعني قوله تعالى : ﴿ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ﴾ البقرة : ١٠٢ . فقد فُسِّر هذا بأنَّ المَلَكين قد أُخذ عليهما أن لايُعلِّما أحداً حتى يقولا : إنما نحن فتنةٌ فلا تكفر . انظر : تفسير الطبري ١ / ٤٦١ - ٤٦٢ .

كُفْرٍ يكونُ سبباً للتَّعلُّمِ [(١)].

وفي التَّنْزيلِ : ﴿ كُن فَيَكُونُ ﴾ على الرَّفْعِ ، ولايجوزُ على الجوابِ [(٢)] ؛ لأنَّه فعْلٌ واحدٌ أُمِرَ به ، وأُخْبِرَ بأنَّه يكونُ ، والجوابُ في هذا لايَصِحُّ ؛ لأنَّه لايكونُ إلا مِنْ فعْلَين أحدُهما سَبَبٌ للآخَرِ ، والذي ذُكِر فِعْلٌ واحدٌ ، وهو نظيرُ قولك : تَعلَّمْ فَتَتَعلَّمُ الخيرَ ، فهو فِعْلٌ واحدٌ أُمِرَ به ، وأُخْبِرَ بأنَّه يكونُ [(٣)].

ويجوزُ النَّصْبُ في الواجبِ لضرورةِ الشّاعرِ ؛ كما قال :

سَأَتْرُكُ مَنْزلي لبني تميمٍ .·. وأَلْحَقُ بالحجازِ فأَسْتَريحا [(٤)]

وقال الأعشى :

ثُمَّتَ لاتَجْزُونني عِنْدَ ذاكُمُ .·. ولكنْ سَيَجْزِيني الإلهُ فيُعْقِبا [(٥)]

وقال طَرَفَةُ :

---

(١) ذُكر في توجيه ﴿ فَيَتَعَلَّمُونَ ﴾ توجيهاتٌ غير الاستئناف ، منها العطف على : ﴿ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ ﴾ ، أجازه الفراء والمبرد ، وخطأه الزجاج . انظر : معاني القرآن للفراء ١ / ٦٤ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ١٤٨ ، المقتضب ٢ / ١٩ ، تفسير الطبري ١ / ٤٦٢ ، معاني القرآن وإعرابه ١ / ١٨٣ -١٨٥ ، شرح السيرافي ٣ / ١٢٤ أ ، التعليقة ٢ / ١٥٤ - ١٥٥ .

(٢) الرفع قراءة الجمهور ، وقرأ ابن عامر بالنصب في آية البقرة : ١١٧ ، ومريم : ٣٥ ، ولايحتمل النَّصب فيهما غير الجواب ، ومن النحويين مَنْ خطأها ، ومنهم مَنْ ضعَّفها ، ووجَّهها الفارسي على الحمل على صورة اللفظ . انظر : معاني القرآن للفراء ١ / ٧٤ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ١٥٢ ، المقتضب ٢ / ١٧ ، معاني القرآن وإعرابه ١ / ١٩٩ ، السبعة ١٦٩ ، ٤٠٩ ، شرح السيرافي ٣ / ١٢٤ أ ، الحجة ٢ / ٢٠٣ - ٢٠٩ ، الكشف ١ / ٢٦٠ - ٢٦١ .

(٣) قال الفارسي : « فلا يجوز : اذهب فتذهبَ ؛ لأنّ المعنى يصير : إنْ ذهبتَ ذهبتَ ، وهذا كلامٌ لايفيد كما يفيد إذا اختلف الفاعلان والفعلان ، نحو : قُمْ فأعطيَك .... ولو جعلت الفاعل في الفعل الثاني فاعلَ الفعل الأول ، فقلت : قُمْ فتقومَ .... على قياس قراءة ابن عامر : لكان المعنى : إن قمتَ تَقُم ، .... وهذا كلامٌ في قلّة الفائدة على ماتراه » . الحجة ٢ / ٢٠٥ - ٢٠٦ .

(٤) تقدم تخريجه في ص : ٨٦٨ .

(٥) تقدم تخريجه في ص : ٨٧٣.

لنا هَضْبةٌ لايَنْزِلُ الذُّلُّ وَسْطَها .·. ويأوي إليها المُسْتجيرُ فيُعْصما[١]

وتقولُ : لاتَأْتِنا فَنَشْتُمُكَ ، بالرَّفْعِ على : فَنَحْنُ نَشْتُمُك على كُلِّ حالٍ .

وتقولُ : ماأَتَيْتَني فَأُحَدِّثُك فيما أَسْتَقْبِلُ ، بالرَّفْعِ على جِهَةِ العِدَةِ ؛ أي : فأنا أُحَدِّثُك وأكْرِمُك فيما أَسْتَقْبِلُ[٢] .

وفي التَّنْزيلِ : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ بالرَّفْعِ على المعنى ؛ لأنَّ الأوَّلَ واجبٌ في المعنى ، وإنّما نُبِّهَ على ماهو كائنٌ من إنزالِ اللّهِ - جلَّ وعزَّ - الماءَ من السَّماءِ[٣] .

ويَلْزَمُ مَنْ زَعَمَ أنَّ الفاءَ تَنْصِبُ[٤] إدخالُ فاءِ العَطْفِ عليها ؛ لأنّه بمنزلةِ : واللّهِ لأَفْعَلَنّ ، وواللّهِ لأَفْعَلَنَّ[٥] .

---

(١) تقدم تخريجه في ص : ٨٧٤ .

(٢) انظر : الكتاب ٣ / ٤٠ .

(٣) انظر : الكتاب ٣ / ٤٠ ، معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٢٩ ، المقتضب ٢ / ١٩ ، التعليقة ٢ / ١٥٧ .

(٤) هذا مذهب الكسائي والجرمي . انظر ص : ٨٦٠ هـ ١ .

(٥) يعني يلزمه إدخالُ الفاء العاطفة على الفاء الناصبة في هذا المذهب كما دخلت الواو العاطفة على واو القسم . انظر : الكتاب ٣ / ٤١ ، شرح السيرافي ٣ / ٢١١ب ، التعليقة ٢ / ١٥٨ - ١٥٩ .

بـــابُ الـــواو [١]

الغرضُ فيــه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في الواوِ مِن الصَّرْفِ [٢] والعَطْفِ مِمّا لايجوزُ [٣] .

مسائلُ هذا البابِ :

/ ١١٦ أ ما الذي يجوزُ في الواوِ من الصَّرْفِ والعَطْفِ ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

ولِمَ لايجوزُ أنْ تَنْصِبَ بإضْمارِ (أَنْ) إلا في معنى الجَمْعِ ؟ [٤] .

وما الفرقُ بينَ الإشراكِ [٥] والجَمْعِ [٦] ؟ وهل ذلك لأنَّ الشَّيْئَيْنِ قَدْ يَشْتَرِكانِ في معنى ، وإنْ لم يجتمعا في أَنْفُسِهما أو في معنى آخَرَ ؟ .

ولِمَ لاتَنْصِبُ بإضْمارِ (أَنْ) إلا في غيرِ الواجبِ مَعَ أَنَّها لاتكونُ جواباً ؟ [٧] .

وما الواوُ التي بمعنى العَطْفِ ؟ وما الواوُ التي بمعنى الصَّرْفِ ؟ .

وما المَوْضِعُ الذي لايَصْلُحُ فيه الإشْراكُ ؟ وما المَوْضِعُ الذي تكونُ فيه الواوُ مُنْقَطِعةً

---

(١) انظر : الكتاب ١ / ٤٢٤ (بولاق) ، ٣ / ٤١ (هارون) .

(٢) يريد الصَّرف عن العطف والإشراك فيما قبل الواو من النفي والنهي والاستفهام .... انظر : الجامع لعلم القرآن للشارح ١٠ / ٨٣ب ، وانظر - أيضاً - معاني القرآن للفراء ١ / ٣٣-٣٤ ، ٢٣٥ - ٢٣٦ .

(٣) تحدث سيبويه عن الأوجه الواردة في الفعل بعد الواو : النصب بإضمار أنْ وجوباً ، والعطف ، والاستئناف . كما بيَّن الفرق في المعنى بين واو المعية وفاء السببية . كما تحدث عن إضمار أنْ بعد الواو جوازاً .

(٤) قد أشار سيبويه إلى هذا في أكثر من موضع ، منها قوله : « وإنّما أراد لايجتمعنَّ النَّهيُ والإتيانُ ، فصار : تأتيَ ، على إضمار أنْ » . الكتاب ١ / ٤٢٥ (بولاق) ، ٣ / ٤٢ (هارون) .

(٥) ب : الاشتراك .

(٦) أشار سيبويه إلى الفرق بينهما في مواضع من الباب ، منها قوله : « ومَنَعك أنْ ينجزمَ في الأوّل لأنّه إنما أراد أنْ يقول له : لاتجمعْ بينَ اللَّبن والسَّمك ، ولاينهاه أنْ يأكلَ السَّمك على حدَةٍ ، ويشربَ اللَّبنَ على حدَةٍ ، فإذا جزم فكأنّه نهاه أنْ يأكل السَّمكَ على كُلِّ حالٍ ، أو يشربَ اللَّبنَ على كُلِّ حالٍ » . الكتاب ١ / ٤٢٥ (بولاق) ، ٣ / ٤٢ - ٤٣ (هارون) .

(٧) هذا السؤال عن قول سيبويه : « اعلم أنَّ الواوَ ينتصبُ مابعدها في غير الواجبِ من حيث انتصب مابعد الفاء » . الكتاب ١ / ٤٢٤ (بولاق) ، ٣ / ٤١ (هارون) .

من الأوَّلِ ؟ وما المَوْضِعُ الذي تكونُ فيه في جُمْلَةٍ واحدةٍ ؟ (١).

وما الوجهُ الذي تَجْتَمِعُ به مع الفاءِ (٢) ؟ وما الوجهُ الذي تَنْفَرِدُ به عن الفاءِ ؟(٣).

وما الشَّاهِدُ في قولِ الأَخْطَلِ (٤) :

لاتَنْهَ عَـنْ خُلُقٍ وتَأْتيَ مِثْلَه .·. عارٌ عليكَ إذا فَعَلْتَ عَظيمُ (٥) ؟

ولِمَ وَجَبَ أنَّ الفـاءَ لو دَخَلَتْ في هذا لأَفْسَدَت المعنى ؟ وهل ذلك أنَّهـا تُوجِبُ أنَّ النَّهْيَ عَنْ خُلُقٍ سَبَـبٌ لإتيانِ مِثْلِه ، وهـذا لايكـونُ ، وبالواوِ صحيحٌ على معنى :

---

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « اعلم أنَّ الواو ينتصبُ مابعدها في غير الواجب من حيث انتصب مابعد الفاء ، وأنَّها قد تُشرك بين الأوَّل والآخر كما تشرك الفاء ، وأنَّها يُسْتَقْبَحُ فيها أن تُشرك بين الأوَّل والآخر كما اسْتُقْبح ذلك في الفاء ، وأنها يجيءُ مابعدها مرتفعاً منقطعاً من الأوَّل كما جاء مابعد الفاء » . الكتاب ١ / ٤٢٤ (بولاق) ، ٣ / ٤١ (هارون) .

(٢) هذا السؤال عن النَّصّ السابق .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « واعلم أنَّ الواو وإنْ جرت هذا المجرى فإنَّ معناها ومعنى الفاء مختلفان » . الكتاب ١ / ٤٢٤ (بولاق) ، ٣ / ٤١ (هارون) .

(٤) لم يرد البيت في شعره المطبوع .
وقد اختلف في القائل اختلافاً كبيراً . فعُزي إلى الأعشى ، وحسان رضي الله عنه ، وجرير ، والطِّرمّاح بن حكيم الطائي ، وليس في ديوان كلٍّ واحدٍ منهم ، كما نُسب إلى أبي الأسود الدُّؤلي ، والمتوكِّل الليثيّ ، وسابق ابن عبدالله البربريّ . قال ابن السِّيد : « وقومٌ يروونه لأبي الأسود الدُّؤليّ ، وهي أثبتُ الرِّوايات » . الحلل ٢٦١ . وقال ابن يسعون : « والصحيح عندي كونُه للمتوكِّل أو لأبي الأسود وهما كنانيان ، وقد رأيتُه في شعر كُلٍّ واحدٍ منهما ، إلا أنَّه لم يثبُتْ في شعر أبي الأسود المشهور عند الرواة ، وقد لقي الأخطلُ المتوكِّلَ واستشهده من شعره فاستحسنه ، وأثنى عليه جداً ؛ ولأجل هذا فيما أظُنُّ وَهِم مَنْ نسب البيت للأخطل » . المصباح ٢ / ٥٥٦ . ولايبعدُ أن يكون البيت لأبي الأسود ، ثم أخذه المتوكِّل . انظر : ديوان أبي الأسود ١٣٠ ، شعر المتوكل ٢٨٤ ، ٥٨١ ، شعر سابق البربري ١٢١ ، الأمثال لأبي عبيد ٧٤ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٩٥ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٨٨ ، فرحة الأديب ١٣٥ ، إيضاح شواهد الإيضاح ١ / ٣٤٨ - ٣٤٩ ، تاريخ دمشق ٢٤ / ٤٦٧ ، الخزانة ٨ / ٥٦٥ - ٥٦٧ .

(٥) من البحر الكامل . من قصيدة لأبي الأسود ، مطلعها :
حَسَدوا الفتى إذْ لم ينالوا سَعْيَه .·. فالقومُ أعداءٌ له وخُصـومُ
كما ورد في قصيدة للمتوكِّل ، مطلعها :
للغانيـات بـذي المجاز رسـوم .·. فببطْنِ مكَّةَ عَهْدُهُنَّ قديمُ
انظر : ديوان أبي الأسود ١٣٠ ، شعر المتوكل ٨١ ، الكتاب ٣ / ٤٢ ، معاني القرآن للفراء ١ / ٣٤ ، المقتضب ٢ / ٢٥ ، الأصول ٢ / ١٥٤ ، الجمل ١٨٧ ، شرح السيرافي ٣ / ٢١٦ أ ، المسائل المنثورة ١٤٧ ، ، الجامع لعلم القرآن ١٠ / ٨٣ ب شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٨٨ - ١٨٩ ، الحلل ٢٦٠ - ٢٦١ ، المصباح ٢ / ٥٥٥ - ٥٥٨ ، إيضاح شواهد الإيضاح ١ / ٣٤٨ - ٣٥٠ ، شرح المفصل ٧ / ٢٤ ، الفصول الخمسون ٢٠٦ ، شرح ألفية ابن معط ١ / ٣٥١ ، الخزانة ٨ / ٥٦٤ - ٥٦٩ .

لاتَجمَعِ النَّهْيَ عَنْ خُلُقٍ وإتيانَ مثْله ؟ [١] .

وماحُكْمُ : لاتَأْكُلِ السَّمكَ وتَشْرَبَ اللَّبَنَ ؟ وما الفَـرْقُ بينَـه وبَـينَ : لاتَأْكُـلِ السَّمكَ وتَشْرَبِ اللَّبَنَ ؟ ولِمَ وَجَبَ أنَّ الفاءَ لو دَخلَتْ في هذا فَسَدَ المعنى ؟ [٢] .

وما الشَّاهدُ في قول جريرٍ [٣] :

وَلاتَشْتِمِ المولى وَتَبْلُغْ أَذاتَه ∴ فإنَّك إنْ تفعَلْ تُسَفَّهْ وتَجهَلِ [٤] ؟

---

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « فلو دخلت الفاءُ هاهنا لأفسدت المعنى ، وإنَّما أراد : لايجتمعَنَّ النَّهيُ والإتيانُ ، فصار تأتيَ ، على إضمار أنْ » . الكتاب ١ / ٤٢٥ (بولاق) ، ٣ / ٤٢ (هارون) .

(٢) هذا السُّؤال عن قول سيبويه : « وتقولُ : لاتأكُلِ السَّمكَ وتشربَ اللَّبَنَ ، فلو أدخلتَ الفاءَ هاهنا فسد المعنى ، وإنْ شئتَ جزمتَ على النَّهيِ في غير هذا الموضع ، .... ومنعَكَ أنْ ينجزمَ في الأوَّل ؛ لأنَّه إنَّما أراد أنْ يقولَ له : لاتجمعْ بين اللَّبنِ والسَّمك ، ولاينهاه أنْ يأكلَ السَّمكَ على حدَةٍ ويشربَ اللَّبنَ على حدَةٍ ، فإذا جزَمَ فكأنَّه نهاه أنْ يأكلَ السَّمكَ على كُلِّ حالٍ أو يشربَ اللَّبنَ على كُلِّ حالٍ » . الكتاب ١ / ٤٢٥ (بولاق) ، ٣ / ٤٢-٤٣ (هارون) .

(٣) البيت في : ديوانه ٢ / ١٠٣٦ (الملحق) .
ويُعزى الشاهد أيضاً إلى ثلاثة شعراء :
أ - جَحْدر بن معاوية العُكْلي ، شاعرٌ لصٌّ ، كان في زمن الحجاج ، انظر : الخزانة ٧ / ٤٦٣ - ٤٦٦ ، أشعار اللصوص ١ / ١٧٤ - ١٧٩ .
والبيت له في : شعره (شعراء أمويون ١ / ١٨٠) ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٣٢ ، ١٨٨ ، مجموعة المعاني ١ / ٥٨ .
ب - الخطيم بن نُويرة العُكْلي ، المُحْرزي ، من شعراء اللصوص ، انظر : أشعار اللصوص ١ / ١٥٢ - ١٥٥ .
والبيت معزوٌّ له في : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٨٨ ، ولم يرد في شعره المجموع ، وإن كان فيه قصيدة موافقة للشاهد في الوزن والقافية . انظر : شعراء أميون ١ / ٢٦٧ ، أشعار اللصوص ١ / ١٧٠ .
جـ - الخطيم من بني الملاص ، وبنو الملاص من بني عوذ بن غالب بن قُطيعة بن عبس . انظر : الاشتقاق ٢٧٧ ، والبيت معزوٌّ له في : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٣٤ .

(٤) من البحر الطويل ، من أبيات مطلعها :
لكلِّ صروفِ الدَّهرِ قد عشْتُ حقبةً ∴ وقد حملتني بينها كُلُّ مَحْمَلِ
المولى : ابن العم ، والحليف . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٣٤ .
ويروى الشاهد : ولاتشتم المولى تَتَبَّعْ .... انظر : مجموعة المعاني ١ / ٥٨ ، ولاشاهد في هذه الرواية .
انظر : ديوان جرير ٢ / ١٠٣٦ ، شعر جحدر العكلي (شعراء أمويون ١ / ١٨٠ ، أشعار اللصوص ١ / ١٩١) ، الكتاب ٣ / ٤٢ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٩٥ ، التعليقة ٢ / ١٦٠ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٣٤ ، ١٨٨ ، النكت ١ / ٧١٧ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٢٥ ، المفصل ٢٤٨ ، الرد على النحاة ١٢٧ ، التخمير ٣ / ٢٣٤ ، شرح المفصل ٧ / ٣٤ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٢٥ب ، مجموعة المعاني ١ / ٥٨ .

وهل يجوزُ في مِثْلِ هذا النَّصْبُ ؟ ولِمَ كانَ الأَجْوَدُ الجزْمَ ؟.
وما الشَّاهدُ في قولِ الحُطَيْئة [١] :
أَلَمْ أَكُ جارَكُمْ ويكونَ بَيْني .:. وبَيْنَكُم المودَّةُ والإِخاءُ [٢] ؟
وهل يجوزُ في مِثْلِ هذا الجَزْمُ ؟ ولِمَ صار النَّصْبُ أَبْلَغَ في مِثْلِ هذا ؟.
وما الشَّاهدُ في قولِ دُرَيد بن الصِّمَّة [٣] :
قَتَلْتُ بِعَبْدِاللّهِ خَيْرَ [٤] لداته .:. ذُؤاباً فَلَمْ أَفْخَرْ بذاكَ وَأَجْزَعا [٥]

---

(١) الحطيئة : « ... - نحو ٤٥ هـ » .
جَرْوَل بن أَوْس ، من بني قُطَيعة بن عبس ، ولُقب الحطيئة لقصَره ، شاعرٌ مخضرمٌ ، يُكنى أبا مُليكة ، وهو راوية زُهير ، اشتُهر بالهجاء . انظر : الشعر والشعراء ١ / ٣٢٢ - ٣٢٨ ، اللآلئ ١ / ٨٠ ، فوات الوفيات ١ / ٢٧٦ - ٢٧٩ .
(٢) من الوافر ، من قصيدة في مدح بني أنف الناقة ، مطلعها :
ألا أَبْلغ بني عَوْف بن كَعْبٍ .:. فَهَلْ قومٌ على خُلُقٍ سَواءُ
والشاهد يُخاطبُ به الزِّبرقان بن بدر وقومه معاتباً . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٧٣ .
ورواية الديوان : ألم أك مُسْلماً ...
انظر : ديوانه ٨٤ ، الكتاب ٣ / ٤٣ ، المقتضب ٢ / ٢٦ ، الأصول ٢ / ١٥٥ ، شرح السيرافي ٣ / ٢١٦ أ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٧٣ ، التبصرة ١ / ٤٠٠ ، دقائق التصريف ٣٩ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٢٥ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٨ أ ، ١٢٣ أ ، شرح ألفية ابن معط ١ / ٣٥١ ، الارتشاف ٢ / ٤١٥ ، شرح أبيات المغني ٨ / ٣٤ - ٣٦ .
(٣) دُريد بن الصِّمَّة : « ... - ٨ هـ » .
من بني غزيّة ، فخذٌ من جُشَم بن معاوية بن بكر بن هوازن ، أحد الشُّجعان المشهورين ، وذوي الرأي في الجاهلية ، أدرك الإسلام ولم يُسلم ، وقُتل يومَ حُنين كافراً ، وإنما خرجت به هوازنُ تيمُّناً به ، انظر : المعمرون ٣٥ - ٣٧ ، الشعر والشعراء ٢ / ٧٤٩ - ٧٥٢ .
(٤) ب : خيراً .
(٥) أوّل أبيات من البحر الطويل ، قالها يومَ الغدير ، وهو يومٌ أغار فيه دريدٌ على غطفان ، وقتل بأخيه عبدالله ذؤابَ بن أسماء بن زيد بن قارب . ورواية الشطر الثاني عند أبي عبيدة : وخيرَ شباب النّاسِ لو ضُمّ أجمعا .
انظر : أيام العرب ٢ / ٥٨١ - ٥٨٣ .
وقد أخذ جامعا ديوانه بهذه الرواية ، ولاشاهد فيها .
انظر : ديوانه ٩١ (البقاعي) ، ١٣١ (ذخائر العرب) ، الكتاب ٣ / ٤٣ ، شرح السيرافي ٣ / ٢١٦ ب ، التعليقة ٢ / ١٦٠ ، التبصرة ١ / ٤٠١ ، المقتصد ٢ / ١٠٧٢ ، النكت ١ / ٧١٨ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٢٥ ، الأمالي الشجرية ٢ / ١٤٨ ، الردّ على النحاة ١٢٨ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٢٣ أ ، شرح ألفية ابن معط ١ / ٣٥٢ ، الارتشاف ٢ / ٤١٥ ، الفصول المفيدة ٢١٢ .

/ ١١٦ب وهل يجوزُ في هذا الجَزْمُ ؟ ولِمَ صار النَّصْبُ أَحْسَنَ ؟.

ومـاحُكْمُ : لايَسْعُني شَيءٌ ويَعْجِزَ عَنْكَ [١] ؟ وهل يجـوزُ في هـذا الرَّفْعُ ؟ ولِمَ لايجوزُ ؟ وهل يجوزُ في مَوْضِعِ الواوِ - هاهنا - الفاءُ؟ ولِمَ جاز ؟.

وماحُكْمُ : ائْتني وآتِيَكَ ؟ وهل يجـوزُ - هاهنا - العَطْفُ ؟ ولِمَ لايجـوزُ عَطْفُ أَمْرٍ على أَمْرٍ ؟ وهـل ذلك لأنَّه لايكونُ للفِعْلِ المُعْرَبِ عـاملٌ ؟ ولِمَ لابُدَّ في العَطْفِ مِنْ إِدْخالِ اللاّمِ في : ائْتني ولآتكَ ؟ [٢].

وما الشّاهِدُ في قولِه جَلَّ وعَزَّ : ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ [ٱللَّهُ][٣] ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ ؟[٤].

وهل يجوزُ : ﴿ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِيْنَ ﴾ على قراءةِ الحَسَنِ [٥] ؟ وما الفَرْقُ بينَهـما ؟ ولِمَ كان الوَجْهُ النَّصْبَ ؟.

ومـا الشّاهدُ في قـولِه جلَّ وعـزَّ ﴿ وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [٦] ؟ وهـل يجـوزُ أن يكـونَ علـى

---

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وتقولُ : لايَسَعُني شيءٌ ويعجزَ عنكَ ، فانتصابُ الفعلِ هاهنا من الوجه الذي انتصب به في الفاء ، إلا أنَّ الواو لايكونُ موضعُها في الكلامِ موضعَ الفاء » . الكتاب ١ / ٤٢٥ (بولاق) ، ٣ / ٤٣ (هارون).

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وتقولُ : ائتني وآتيَك ، إذا أردتَ : ليكُن إتيانٌ منك وأنْ آتيَك ، يعني : إتيانٌ منك وإتيانٌ مني . وإنْ أردتَ الأمرَ أدخلتَ اللام كما فعلت ذلك في الفاء حيثُ قلت : ائتني فلأُحدِّثْك ، فتقول : ائتني ولآتك » . الكتاب ١ / ٤٢٥ - ٤٢٦ (بولاق) ، ٣ / ٤٤ (هارون) .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) من قوله تعالى : ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ .... ﴾ آل عمران : ١٤٢ .

(٥) الحسن البصري « ٢١ - ١١٠ هـ » .
الحسن بن أبي الحسن يسار ، أبو سعيد البصري ، إمامُ زمانه علماً ، قرأ على حطّان الرّقاشي عن أبي موسى الأشعريّ . وعلى أبي العالية عن أُبيّ وزيد وعمر ، وروى عنه أبو عمرو بن العلاء وغيره . انظر : معرفة القراء الكبار ١ / ٦٥ ، غاية النهاية ١ / ٢٣٥ .
والجزمُ قرأ به - أيضاً - يحيى بن يعمُر ، وأبو حيوة ، وعمرو بن عبيد . انظر : معاني القرآن للفراء ١ / ٢٣٥ ، إعراب القرآن ١ / ٤٠٩ ، مختصر ابن خالويه ٢٩ ، الجامع لعلم القرآن ١٠ / ٨٣ ب ، البحر المحيط ٣ / ٣٦٠ ، الإتحاف ١ / ٤٨٨ .

(٦) البقرة : ٤٢ .

الجَـزْمِ [١] ؟ وما الفَرْقُ بينَهما ؟.

وما الشّاهدُ في قولِه جلَّ وعزَّ ﴿ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [٢] ؟ ولِمَ كانَ الرَّفْعُ على وَجْهَيْنِ : بالعَطْفِ والدُّخولِ في التَّمَنّي ، والقَطْعِ بالخروجِ عنه إلى الإيجابِ على الضَّمانِ وأنْ لا يُكَذِّبوا بآياتِ ربِّهم ؟ ومانظيرُه منْ : دَعْني ولا أعودُ ؛ أي : فإنِّي ممَّنْ لايعودُ أصْلاً تُرِكْتُ أَوْ لَمْ أُتْرَكْ [٣] ؟ وهل يجوزُ في مِثْلِ هذا النَّصْبُ على الصَّرْفِ ؟ وما الفَرْقُ بينَه وبينَ الرَّفْعِ ، وكلاهما داخلٌ في التَّمَنّي ؟ ولِمَ اختارَ النَّصْبَ ابنُ أبي إسحاقَ ؟ [٤].

ولِمَ جازَ : زُرْني وأَزُورُكَ ، بالرَّفْعِ والنَّصْبِ ، ولَمْ يَجُزْ بالجَزْمِ ؟ [٥].

وما الشّاهدُ في قولِ الأعشى [٦] :

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « إنْ شئتَ جعلتَ ﴿ وتكتموا ﴾ على النّهي ، وإنْ شئتَ جعلته على الواو » . الكتاب ١ / ٤٢٦ (بولاق) ، ٣ / ٤٤ (هارون) .

(٢) من قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُوا۟ .... ﴾ الأنعام : ٢٧ .
ورفع ﴿ نكذب ﴾ و ﴿ نكون ﴾ قراءة ابن كثير ، ونافع ، وأبي عمرو ، والكسائي ، وعاصم في رواية أبي بكر . وقرأ ابن عامر برواية هشام بن عمار بإسناده برفع ﴿ نكذب ﴾ ونصب ﴿ يكون ﴾ . انظر : السبعة ٢٥٥ ، التذكرة في القراءات ٢ / ٣٩٦ ، الإقناع ٢ / ٦٣٨ .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « فالرفع على وجهين : فأحدهما أنْ يَشْرَكَ الآخرُ الأوّلَ ، والآخرُ على قولك : دَعْني ولا أعودُ ؛ أي : فإنّي ممّن لايعودُ ، فإنّما يسألُ التركَ وقد أوجب على نفسه أنْ لاعودة له ألبتّةَ تُرك أو لم يُترك ، ولم يُرد أنْ يسألَ أنْ يجتمع له التركُ وأنْ لايعودَ » . الكتاب ١ / ٤٢٦ (بولاق) ، ٣ / ٤٤ (هارون) .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وأما عبدُاللّه بن أبي إسحاق فكان ينصب هذه الآية » . الكتاب ١ / ٤٢٦ (بولاق) ، ٣ / ٤٤ (هارون) .
والنَّصْبُ قرأ به من السبعة ابنُ عامر في رواية ابن ذكوان بإسناده ، وحمزة ، وحفص عن عاصم . انظر : السبعة ٢٥٥ ، التذكرة في القراءات ٢ / ٣٩٦ ، الإقناع ٢ / ٦٣٨ .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وتقولُ : زُرني وأزورُك ؛ أي : أنا ممّن قد أوجب زيارتَك على نفسه ، ولم تُرد أنْ تقول : لتجتمعْ منك الزيارةُ وأنْ أزورَك ، تعني : لتجتمع منك الزيارة فزيارةٌ منّي ، ولكنه أراد أن يقول : زيارتُك واجبةٌ على كلِّ حال، فلتكنْ منك زيارةٌ » . الكتاب ١ / ٤٢٦ (بولاق) ، ٣ / ٤٥ (هارون) .

(٦) أُلحق البيت بشعره . انظر : الصبح المنير ٢٦٠ .
وقد عُزي الشاهد - أيضاً إلى أربعة شعراء :
أ - الحطيئة . انظر : ديوانه ٣٣٨ (الملحق) .
ب - الفرزدق . انظر : أمالي القالي ٢ / ٩٠ ، وليس في ديوانه .
جـ - ربيعة بن جُشم : انظر : المفصل ٢٤٨ .
= /

فَقُلْتُ ادْعي وأَدْعُوَ إنَّ أندى .·. لِصَوتٍ أنْ ينادِيَ داعيانِ (١) ؟

وهل يجوزُ مارُوِيَ مِنْ :

فَقُلْتُ ادْعي وأَدْعُ فإنَّ أَنْدى .·. لِصَوتٍ أَنْ يُنَادِيَ داعيانِ (٢)

على حَذْفِ اللاّمِ ، وعلى حَذْفِ الواوِ للضَّرورةِ ؟ ولِمَ قَبُحَ الوجهانِ وحَسُنَ النَّصْبُ ؟.

وما الشّاهِدُ في قولِ الشّاعِرِ (٣) :

= د - دِثار بن شيبان ، وقيل : سِنان النَّمري ، وهو الذي حمله الزِّبرقان على هجاء بني بَغيض ، وبني قُريع لما تحوّل إليهم الحطيئة .

قال البكري : « هذا البيت ليس للفرزدق ، وقد نُسب إلى الحطيئة ولم يروه أحدٌ في شعره ، والصحيح أنّه لدثار بن شيبان » .

التنبيه ١٠٠ ، وانظر : اللآلئ ٢ / ٧٢٦ ، مختارات ابن الشجري ٤١٤ .

(١) من البحر الوافر ، من قصيدة هجا فيها بني بَغيض ، مطلعها في الأغاني ومختارات ابن الشجري :

دعاني الأُثْبجانِ ابنا بَغيضٍ .·. وأَهْلي بالعلاةِ فمنَّياني

الأُثْبجان : مثنى أثبج ، وهو الأحدب ، والنّاتئ الصدر ، والعظيم الجوف ، والعريض الثّبج وهو مابين الكتفين والكاهل . والعلاة : جبلٌ في ديار النَّمر بن قاسط لبني جُشم بن زيد مناة .

انظر : الأماكن ٢ / ٦٨٨ ، اللسان ٢ / ٢٢٠ (ثبج) .

انظر : الكتاب ٣ / ٤٥ ، الشعر والشعراء ١ / ١٠٠ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٩٦ ، الأغاني ٢ / ٦٠٨ ، التبصرة ١ / ٣٩٩ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٢٦ ، اللآلئ ٢ / ٧٢٦ ، المفصل ٢٤٨ ، مختارات ابن الشجري ٤١٥ ، شرح المفصل ٧ / ٣٥ ، شرح المقدمة الكافية ٣ / ٨٧٥ ، شرح ألفية ابن معطٍ ٢ / ٣٥٠ ، الارتشاف ٢ / ٤١٤ ، شرح أبيات المغني ٦ / ٢٢٩ - ٢٣٠ .

(٢) هذه الرواية ردها ابن قتيبة . انظر : الشعر والشعراء ١ / ١٠٠ .

وقد استشهد بها الفراء وغيره على حذف لام الأمر في الشعر . انظر : معاني القرآن للفراء ١ / ١٦٠ ، ٢ / ٣١٤ ، مجالس ثعلب ٢ / ٤٥٦ ، سر الصناعة ١ / ٣٩٢ ، الإنصاف ٢ / ٥٣١ ، شروح سقط الزند ٣ / ١١٢٥ ، (صدر الأفاضل) ، شرح المفصل ٧ / ٣٥ .

كما وردت في بعض كتب الأدب . انظر : أمالي القالي ٢ / ٩٠ ، الأغاني ٢ / ٦٠٨ ، التنبيه للبكري ١٠٠ ، مختارات ابن الشجري ٤١٥ .

(٣) القائل : ميسون بنت بَحْدل الكلبيّة « ... - نحو ٨٠ هـ » . زوج معاوية - رضي الله عنه - وأمّ ابنه يزيد ، وكانت بدويّةً فضاقت نفسها لمّا تسرّى عليها ، فلما عذلها معاوية قالت أبياتاً منها الشاهد ، فطلّقها . انظر أخبارها في : الخزانة ٨ / ٥٠٥ - ٥٠٦ ، أعلام النساء ٥ / ١٣٦ - ١٣٧ .

لَلُبْسُ عَبَاءةٍ وتَقَرَّ عَيْنِي ∴ أَحَبُّ إليَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفوفِ [1] ؟

/ ١١٧أ ولِمَ لابُدَّ مِنْ نَصْبِ (تقرَّ) في هذا ، وهلاّ قَطَعَه عن العَطْفِ ؟ وهل يَمْتَنِعُ ذلك لأنَّ الكلامَ لم يَتِمَّ ؛ إذْ [2] (أَحَبُّ) هو الخَبَرُ ؟ [3].

وما الشّاهدُ في قولِ كَعْبٍ الغَنَويِّ [4]:

---

(١) من أبيات من البحر الوافر ، أوَّلُها :

لَبَيْتٌ تخفقُ الأرواحُ فيه ∴ أحبُّ إليَّ مِنْ قَصْرٍ مُنيفِ

الأرواح : جمع ريحٍ ، والشُّفوف : جمع شَفٍّ ، بالكسر والفتح ، وهو الثوبُ الرقيق . انظر : الخزانة ٨ / ٥٠٤-٥٠٥.

وانظر : الكتاب ٣ / ٤٥ ، المقتضب ٢ / ٢٦ ، الأصول ٢ / ١٥٠ ، الجمل ١٨٧ ، شرح السيرافي ٣ / ٢١٧ أ ، سر الصناعة ١ / ٢٧٣ ، المحتسب ١ / ٣٢٦ ، الحلل ٢٦١ - ٢٦٣ ، المصباح ٢ / ٥٤٨ - ٥٥١ ، إيضاح شواهد الإيضاح ١ / ٣٤٦ - ٣٤٧ ، شرح المفصل ٧ / ٢٥ ، شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٤٦٩ ، البسيط ١ / ٢٣٣ ، الخزانة ٨ / ٥٠٣ - ٥٠٥ .

(٢) أ ، ب : إذا .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « لما لم يستقم أنْ تحمل (وتقرّ) وهو فعلٌ على (لُبس) وهو اسمٌ ، لما ضممتَه إلى الاسم ، وجعلت (أحبُّ) لهما ولم تُرد قطعَه ؛ لم يكن بُدٌّ من إضمار أنْ » . الكتاب ١ / ٤٢٦ (بولاق) ، ٣ / ٤٦ (هارون) .

(٤) أ ، ب : العنبري ، وهو تحريفٌ .

والبيت مختلفٌ في قائله على النحو الآتي :

أ - قيل : هو كعب بن سعد الغَنَويّ ، شاعرٌ جاهليٌّ ، وقيل : إسلاميٌّ ، يقال له : كعب الأمثال ؛ لكثرة مافي شعره من الأمثال . انظر : معجم الشعراء ٢٢٨ - ٢٢٩ ، اللآلئ ٢ / ٧٧١ - ٧٧٢ ، الخزانة ٨ / ٥٧٤ .

والبيت له في : الكتاب ٣ / ٤٦ ، الأصمعيات ٧٦ ، شرح المختار من شعر بشار ١٠٩ ، التذكرة السعدية ٢٤٤ .

ب - وقيل : جوين بن سعد الغَنَويّ ، انظر : المنتخب من أشعار العرب ٢ / ٢٦٥ ، وقال المحقق : « والصواب : كعب بن سعد ... » .

جـ - وقيل : مالك بن حريم الهمْداني . شاعرٌ جاهلي ، وقيل : مخضرم ، فارس هَمْدان وصاحب مغازيها ، وأحد وصّافي الخيل . انظر لترجمته : الإكليل ١٠ / ٨٩ - ٩٠ ، معجم الشعراء ٢٥٥ ، اللآلئ ٢ / ٧٤٨ - ٧٤٩ .

والبيت معزوٌّ له في : قواعد الشعر لثعلب ٨٦ ، حماسة الظرفاء ١ / ٢٠٦ ، الحماسة البصرية ٢ / ٤٤ .

ولم يثبته جامع شعر هَمْدان في شعره ، وإن كان قد أورده في قسم الدراسة . انظر : شعر همدان ٦٧ ، ٢٩٩ .

د - وقيل : الطُّفيل الغنويّ . وليس في ديوانه . قال صدر الأفاضل : « بعضُهم يروي هذا البيتَ لطُفيل الغَنويِّ ، والصَّحيح أنّه لكعب ، قال الشيخ - رحمه الله - رأيت لطُفيلٍ قصيدةً في ديوانه على هذا الرويّ ، وليس فيها هذا البيت ، فلعلَّ هذا الذي غرَّ مَنْ رواه لطُفيلٍ » . التخمير ٣ / ٢٣٧ .

وَما أنا للشّيءِ الذي لَيْسَ نَافعي .·. ويَغْضَبَ منْهُ صاحبي بِقؤولِ [١] ؟

فَلِمَ نَصَبَ : يَغْضَبَ ؟ وهل [هو][٢] محمولٌ على (لِلشَّيءِ) ، كأنَّه قال : ولايَغْضَبَ منه صاحبي بقؤولِ [٣]؟ وهل هو نظيرُ :

لَلُبْسُ عباءةٍ ....

في الحَمْلِ على الاسْمِ بإضمارِ : أَنْ ؟ وهل يجوزُ فيه الرَّفْعُ على أنْ يكونَ داخلاً في صلةِ (الذي) بمعنى : الذي يَغْضَبُ منه صاحبي بقؤولِ [٤] ؟ وعَلامَ يَعْطِفُ الواوُ في هذا ؟.

وما الشّاهدُ (في قولِ)[٥] قيسِ بنِ زُهيرِ بنِ جَذيمةَ [٦] :

فلا يَدْعُني قومي صريحاً لِحُرَّةٍ .·. لئنْ كُنْتُ مَقْتولاً وتَسْلَمُ عامرُ [٧] ؟

---

(١) من البحر الطويل ، من قصيدة مطلعها :
لَقَدْ أنْصَبَتْني أمُّ قَيْسٍ تَلومُني .·. ومالَوْمُ مِثْلي باطلاً بجميلِ
انظر : الكتاب ٣ / ٤٦ ، المقتضب ٢ / ١٧ ، شرح السيرافي ٣ / ٢١٧ أ ، التعليقة ٢ / ١٦٣ ، الشعر ٢ / ٤٢٦ ، المسائل المنثورة ١٤٩ ، المنصف ٣ / ٥٢ ، محاضرات الأدباء ٢ / ١٠ ، منثور الفوائد ٧٨ ، التخمير ٣ / ٢٣٧ ، شرح المفصل ٧ / ٣٦ ، أمالي ابن الحاجب ١ / ٣٠٤ ، البسيط ١ / ٢٣٤ ، الفصول المفيدة ٢١٣ ، الخزانة ٨ / ٥٦٩ - ٥٧٤ .

(٢) تكملة يقتضيها السياق .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ويَغْضَبَ معطوفٌ على : الشيءِ » . الكتاب ١ / ٤٢٧ (بولاق) ، ٣ / ٤٦ (هارون) .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ويجوزُرفعُه على أنْ يكونَ داخلاً في صلة الذي » . الكتاب ١ / ٤٢٧ (بولاق) ، ٣ / ٤٦ (هارون) .

(٥) معاد في : ب .

(٦) قيس بن زُهير بن جَذيمة العبسيّ « ... - ١٠ هـ » ، كان شريفاً حازماً ذا رأي ، وهو صاحب داحس ، راهن حذيفةَ بن بدر الفزاري ، فصار آخر أمرهما إلى القتال والحرب . انظر لترجمته : معجم الشعراء ١٩٧ - ١٩٨ ، اللآلئ ١ / ٥٨٢ - ٥٨٣ ، والبيت له في : الكتاب ٣ / ٤٦ . ولم يرد في شعره المجموع .
ويُعزى الشاهد - أيضاً - إلى أخي قيسٍ ورقاءَ بن زُهير ، وقد ساق أبو الفرج خبر الأبيات التي منها الشاهد ، وعزاها إلى ورقاء . انظر : الأغاني ١١ / ٣٨٦١ - ٣٨٧٩ . وانظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٢٠٣ - ٢٠٤ .

(٧) من البحر الطويل ، من أبيات قالها ورقاء - على الراجح - لـمّا قُتل أبوه ، أوّلها :
رأيتُ زُهيراً تَحْتَ كَلْكَلِ خالدٍ .·. فأقْبَلْتُ أَسْعى كالعَجولِ أُبادرُ
خالد هو ابن جعفر من بني عامر بن صعصعة ، وكان قد اقتتل هو وزهيرٌ أبو رقاء ثم اصطرعا ، فوقع زهيرٌ تحت خالدٍ ، فبَصُر بهما ورقاءُ ، فجاء فضرب خالداً فلم يعمل فيه سيفُه ، وجاء رجلٌ من بني عامر اسمُه / =

الجـــوابُ :

الذي يجوزُ في الواوِ من الصَّرْفِ والعَطْفِ إجراؤها إذا كانَتْ بمعنى الإشراكِ في مُوجَبِ العـاملِ العَطْفُ ، وإذا كـانَتْ على مـعنى الجـمع[١] من غـيـر موجَب العـامل الصَّرْفُ[٢] ؛ لأنَّها خَرَجَتْ إلى هذا الجَمْعِ على جهَةِ التَّفْريعِ الذي يُشاكِلُ الأَصْلَ[٣] ، فَخَرَجَتْ إلى الصَّرْفِ ؛ لأنَّه حَمْلُ الكلامِ على تَأْويلِ (أَنْ) كـمـا حُمِلَ على الجَمْعِ الذي يُشاكِلُ الأَصْلَ .

ولايجوزُ النَّصْبُ فيها على إضمارِ أَنْ[٤] إلا في غيـرِ الواجبِ ؛ لأنَّه الفَرْعُ الذي خَرَجَتْ إليه كما خَرَجَت الفاءُ ، فأُضْمِرَ بَعْدَها : أَنْ ، وحُمِلَ الكلامُ على التَّأْويلِ[٥] .

والفـرقُ بينَ الإشـراكِ والجَمْعِ أنَّ الإشـراكَ جَمْعٌ في مُوْجَبِ العـامـلِ خـاصَّةً ، والجَمْعُ جَمْعٌ فيما لايُوجِبُه العاملُ المذكورُ .

والواوُ التي بمعنى العَطْفِ هي التي تُوْجِبُ [الإشـراكَ في معنى العـاملِ ، والواوُ التي بمعنى الصَّرْفِ هي التي تُوجِبُ][٦] الجَمْعَ في غيرِ معنى العاملِ المذكورِ.

/ = خُنْدُجٌ فضرب زهيراً ضربةً أثخنتْه ، ثم مات منها . وعامر : أراد بني عامر بن صعصعة . انظر : الأغاني ١١ / ٣٨٧٤ - ٣٨٧٥ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٢٠٤ - ٢٠٥ .

انظر : الكتاب ٣ / ٤٦ ، معاني القرآن للفراء ١ / ٦٧ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٩٧ ، شرح السيرافي ٣ / ٢١٧ ب ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٢٠٣ - ٢٠٥ ، أمالي المرتضى ١ / ٤٨٠ ، النكت ١ / ٧٢٠ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٢٧ ، الردّ على النحاة ١٢٩ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٨ أ ، الفصول المفيدة ٢١٣ .

(١) قال العَلائي : « وليس مرادُهم بذلك الجمعَ الذي يُراد في باب العطف من أنَّ الواو تُشَرِّكُ الثاني في معنى الأول ، ولكنّ المقصود به معنى الاجتماع بين الأمرين مع قطع النظر عن كُلٍّ واحدٍ منهما ، وتكون الواو بمعنى مَعَ » . الفصول المفيدة ٢٠٧ . وانظر : المقتضب ٢ / ٢٤ ، شرح السيرافي ٣ / ٢١٥ ب ، التبصرة ١ / ٣٩٩ ، الارتشاف ٢ / ٤١٤ .

(٢) كذا جاءت العبارة ، ولو قيل : إجراؤها .... على العطف .... على الصرف ، لكان أحسن . وانظر تفسير الصرف في ص : ٨٨٢.

(٣) يريد بالأصل الإشراكَ .

(٤) إضمار أنْ بعد الواو مذهب البصريين ، والخلاف في الواو كالخلاف في الفاء . انظر ماتقدم في ص : ٨٦٠ هـ ١ .

(٥) انظر : الأصول ٢ / ١٥٤ .

(٦) ساقط من : ب .

والموضعُ الذي لايَصْلُحُ فيه الإشراكُ بالواوِ هو المَوْضِعُ الذي يَقْتضي فسادَ ذلك في اللَّفظِ أو المعنى / ١١٧ب كعَطْفِ الأَمْرِ بالمضارِعِ على الأَمْرِ بالمبنيِّ كقولك : ائْتني وأُحَدِّثَكَ (١) ، فهذا لايجوزُ فيه العَطْفُ ، والذي يَفْسُدُ مِنْ جِهَةِ المعنى كقولك : لايَسَعُني شيءٌ ويَعْجزَ عَنْكَ ، بالرَّفْعِ (٢).

والموضِعُ الذي تكونُ الواوُ فيه مُنْقَطعةً عن الأوَّلِ هو عَطْفُ جُمْلَةٍ على جُمْلَةٍ ، والمَوْضِعُ الذي تكونُ به في جُمْلَةٍ واحدةٍ عَطْفُ مُفْرَدٍ على مُفْرَدٍ .

والوَجْهُ الذي تَجْتَمِعُ به مع الفاءِ الإشراكُ في موجَبِ العامِلِ ، وجوازُ الصَّرفِ بإضمارِ : أَنْ ، والاسْتِئْنافُ على القَطْعِ عَنِ الأوَّلِ (٣).

والوجهُ الذي تَنْفَرِدُ به امْتِناعُ التَّرتيبِ (٤) ، وأنَّها لاتكونُ جواباً كما تكونُ الفاءُ (٥).

وقال الأَخْطَلُ :

لاتَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وتَأْتيَ مِثْلَه .·. عارٌ عليكَ إذا فَعَلْتَ عَظيمُ (٦)

فمِثْلُ هذا لايجوزُ بالجَزْمِ عَطْفاً على الأوَّلِ ، ولايجوزُ الفاءُ ؛ لأنَّه يَجْعَلُ النَّهْيَ عن خُلُقٍ سَبَباً لإتيانِ مِثْلِه .

---

(١) تقدم أنَّ المضارع لايعطف على الأمر . انظر ص : ٨٧٦ هـ ٤ .

(٢) بيَّن العلائي فساد المعنى على الرفع فقال : « لأنَّك إذا رفعتَ يكونُ التقديرُ : لايسعُني شيءٌ ولايعجزُ عنك شيءٌ ، وفسادُ هذا معلومٌ » . الفصول المفيدة ٢١٣ ، وانظر : المقتضب ٢ / ٢٤ ، الأصول ٢ / ١٥٤ ، المسائل المنثورة ١٤٨ ، وماتقدم في ص : ٨٦٥ هـ ١ .

(٣) انظر : الكتاب ٣ / ٤١ .

(٤) الفاء تُفيد الترتيب بين المتعاطفين ، أما الواو فلا تدل على الترتيب . انظر تفصيل ذلك في : الارتشاف ٢ / ٦٣٣ ، ٦٣٦ .

(٥) انظر : الكتاب ٣ / ٤٢ ، شرح السيرافي ٣ / ٢١٦ أ ، المسائل المنثورة ١٤٨ ، المقتصد ٢ / ١٠٧٢ .

(٦) تقدم مخرجا في ص : ٨٨٣ .

قال السيرافي : « وذكر أبو عليٍّ عَسَلُ بن ذَكوانَ قال : أخبرنا أبو عثمانَ ، قال : سمعتُ الأصمعيَّ يقول : لم أسمعه إلا : وتأتيْ مثلَه ، مرفوعٌ على القطع ، قال المفسِّر [أبو سعيد] : ولايصحُّ هذا إلا بأنْ تكون الواو في معنى الحال . كأنَّه قال : لاتنهَ عن خُلُقٍ وأنت تأتي مثلَه ؛ أي : هذه حالُك » . شرح السيرافي ٣ / ٢١٦ أ .
وانظر : المقتصد ٢ / ١٠٧٦ .

وتقـولُ : لاتَأْكُلِ السَّمَكَ وتَشْرَبَ اللَّبَنَ ، فهـذا نَهْيٌ عن الجَمْعِ [١] ، ولو كـانَ : وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ ؛ لكان قد نهاه عن كُلٍّ واحدٍ منْهما [٢] .

وقال جريرٌ :

ولاتَشْتِمِ المولى وتَبْلُغْ أذاتَهُ .·. فإنَّكَ إنْ تَفعلْ تُسفَّهْ وتَجْهَلِ [٣]

والأجودُ في مِثْلِ هذا الجَزْمُ ؛ لأنَّه ينهاه عن كُلٍّ واحدٍ منهما .

وقال الحُطَيْئَةُ :

أَلَمْ أَكُ جارَكُمْ ويكونَ بَيْني .·. وبَيْنَكُـمُ المَـوَدَّةُ والإخـاءُ [٤]

والأَبْلَغُ في مِثْلِ هذا النَّصْبُ ؛ لأنَّه يُذَكِّرُ بِجوارٍ مُنْعَقِدٍ بإخاءٍ [٥] .

وقال دُرَيدُ بنُ الصِّمَّةِ :

قَتَلْتُ بِعَبْداللَّه خَيْرَ لِداتِـه .·. ذُؤاباً فَلَمْ أَفْخَرْ بذاكَ وأَجْزَعا [٦]

فالأَحْسَنُ في هذا النَّصْبُ على [معنى] [٧] أنَّه لم يَجْتَمِعِ الفَخْرُ مع الجَزَعِ ؛ لأنَّه قد فَخَرَ حيثُ قالَ :

قَتَلْتُ بِعَبْداللَّه خَيْرَ لِداتِـه .·. .....

فهو أَبْعَدُ من المناقَضَة [٨] .

وتقولُ : لايَسَعُني شيءٌ ويَعْجِزَ عَنْكَ ، فلا يجوزُ في مِثْلِ هذا إلا النَّصْبُ ، ولكنْ

---

(١) ب : الجميع .

(٢) انظر : الكتاب ٣ / ٤٢ - ٤٣ ، المقتضب ٢ / ٢٤ ، الأصول ٢ / ١٥٤ ، شرح السيرافي ٣ / ٢١٦ أ ، المقتصد ٢ / ١٠٧١ .

(٣) تقدم تخريجه في ص : ٨٨٤ .

(٤) تقدم مخرجاً في ص : ٨٨٥ .

(٥) انظر : الكتاب ٣ / ٤٣ ، المقتضب ٢ / ٢٦ ، الأصول ٢ / ١٥٥ ، شرح السيرافي ٣ / ٢١٦ أ .

(٦) تقدم مخرجاً في ص : ٨٨٥ .

(٧) ساقط من : ب .

(٨) يعني أنَّه لو عطف (أجزع) على (أفخر) ؛ لكان قد نفى الفخر والجزع معاً ، وهذا يناقض مافي الشطر الأول من الفخر .

يجوزُ بالفاءِ على أنَّ الأوَّلَ سَبَبٌ للثَّاني[١] .

وتقولُ : ائْتني وآتِيَكَ ، ويجوزُ بالنَّصْبِ ، وبالرَّفْعِ / ١١٨أ على الاسْتِئْنافِ ، ولايجوزُ بالجَزْمِ ؛ لأنَّه ليس هناك عاملٌ يُعْطَفُ عليه[٢] .

وفي التَّنْزيلِ : ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ بالنَّصْبِ على الصَّرْفِ ، وقَدْ قُرِئَ : ﴿ ويَعْلَمِ الصّابرينَ ﴾[٣] ، والنَّصْبُ على : لمّا يَجْتَمِعِ الجهادُ مع الصَّبْرِ ، فهو حثٌّ عليه على هذا الوَجْه ، فأما الجَزْمُ فعلى الحثِّ على الجهادِ ، وعلى الصَّبْرِ ، وكلا الوَجْهَينِ حَسَنٌ ، والأوَّلُ أَبْيَنُ .

وفي التَّنْزيلِ : ﴿ وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ ، فهذا يَصْلُحُ فيه العَطْفُ على معنى النَّهْيِ ، ويَصْلُحُ فيه النَّصْبُ على الصَّرْفِ ، وكلا الوَجْهَينِ حَسَنٌ[٤] .

وفي التَّنْزيلِ : ﴿ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ ، والرَّفْعُ[٥] فيه على وَجْهَيْنِ : العَطْفِ على الأوَّلِ فَيَدْخُلُ في التَّمَنِّي ، ويجوزُ الاستئنافُ على ضَمانِ ألاّ يُكَذِّبوا بآياتِ ربِّهم ، كما تقولُ : دَعْني ولا أعودُ[٦] .

وقرأَ ابنُ أبي إسحاقَ : ﴿ ولانُكَذِّبَ بآياتِ ربِّنا ﴾[٧] نَصْباً على : التَّمَنِّي أنْ يَجْتَمِعَ لهم الردُّ مع تَرْكِ التَّكْذيبِ وكونِ الإيمانِ[٨] .

---

(١) انظر ماتقدم في ص : ٨٩٢ هـ ٢ .

(٢) انظر : شرح السيرافي ٣ / ٢١٦ب ، الإيضاح العضدي ٣٢٣ ، المقتصد ٢ / ١٠٧٦ ، التخمير ٣ / ٢٣٧ ، شرح المفصل ٧ / ٣٤ .

(٣) انظر ماتقدم في ص : ٨٨٦ هـ ٥ .

(٤) انظر : الكتاب ٣ / ٤٤ .

(٥) انظر ماتقدم في ص : ٨٨٧ هـ ٢ .

(٦) انظر في توجيه قراءة الرفع : الكتاب ٣ / ٤٤ ، شرح السيرافي ٣ / ٢١٦ ب ، إعراب القراءات السبع ١ / ١٥٤ ، التعليقة ٢ / ١٦١ - ١٦٢ ، الحجة ٣ / ٢٩٣ - ٢٩٤ ، الكشف ١ / ٤٢٨ ، كشف المشكلات ١ / ٣٩٢ - ٣٩٣ ، التبيان ١ / ٤٨٩ .

(٧) انظر ماتقدم في ص : ٨٨٧ هـ ٤ .

(٨) انظر : الحجة ٣ / ٢٩٤ ، الموضح ١ / ٤٦٣ - ٤٦٤ .

وتقولُ : زُرْني وأزورُك ، بالرَّفْعِ ، وإنْ شئْتَ نَصَبْتَ على الصَّرْفِ .

وقال الأعشى :

فَقُلْتُ ادعي وأَدْعُوَ إنَّ أَنْدى .·. لِصَوتٍ أَنْ يُنـادِيَ داعيانِ[١]

فهذه الرِّوايةُ الجيِّدةُ ، وقد رُوي :

.... أَدْعُ فإنّ أَنْدى ....

وهذا يجـوزُ في الضَّرورةِ على وَجْهَيْنِ : حـذفِ لامِ الأَمْرِ[٢] ، وحَذْفِ الـواوِ اجتزاءً بالضَّمَّةِ للضَّرورةِ[٣] .

وقال الشاعر :

لَلُبْسُ عبـاءةٍ وتَقَـرَّ عَيْنـي .·. أَحَبُّ إليَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفوفِ[٤]

فهذا لايجوزُ فيه إلا النَّصْبُ بإضمارِ أَنْ[٥] ؛ ليكونَ عَطْفَ اسْمٍ على اسْمٍ .

وقال كَعْبٌ الغَنَويُّ[٦] :

وماأنا للشَّيءِ الذي لَيْسَ نافعي .·. ويَغْضَبَ مِنْهُ صاحبي بقؤولِ[٧]

كـأنَّه قـالَ : ولايَغْضَبَ ، فَعطَفَ على : للشَّيءِ ، ويجـوزُ فيـه الرَّفْعُ على عَطْفِ / ١١٨ب جُمْلَةٍ على جُمْلَةٍ في الصِّلَةِ ، كـأنَّه قـال : ومـا أنا للشَّيءِ الذي يَغْضَبُ منه صاحبي بقؤولِ[٨] .

---

(١) تقدم مخرجاً في ص : ٨٨٨ .

(٢) انظر في هذا الوجه : معاني القرآن للفراء ١ / ١٦٠ ، ٢ / ٣١٤ ، مجالس ثعلب ٢ / ٤٥٦ ، سر الصناعة ١ / ٣٩٢ .

(٣) هذا الوجه نُقل عن المازني . انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٩٢ أ ، وانظر : الأمالي الشجرية ٢ / ١٥٠ - ١٥١ .

(٤) تقدم مخرجاً في ص : ٨٨٩ .

(٥) والإضمار هنا جائز ، لأن الواو إذا عطفت مصدراً مقدراً على مصدرٍ صريحٍ أو اسم ليس في تأويل الفعل جاز إضمارُ أنْ بعدها وإظهارُها ، ومثل الواو الفاءُ ، وأو ، وثُمَّ . انظر : المقتصد ٢ / ١٠٥٨ - ١٠٥٩ ، البسيط ١ / ٢٣٣ - ٢٣٤ ، الارتشاف ٢ / ٤٢٢ ، الفصول المفيدة ٢١٩ - ٢٢٠ .

(٦) أ ، ب : العنبري . وهو تحريفٌ .

(٧) تقدم مخرجاً في ص : ٨٩٠ .

(٨) انظر في توجيه البيت : الكتاب ٣ / ٤٦ ، المقتضب ٢ / ١٨ ، شرح السيرافي ٣ / ٢١٧ أ - ب ، التعليقة ٢ / ١٦٣ ، الشعر ٢ / ٤٢٦ - ٤٢٧ ، المسائل المنثورة ١٥٠ ، شرح المفصل ٧ / ٣٦ ، أمالي ابن الحاجب ١ / ٣٠٤ - ٣٠٥ ، شرح الكافية ٢ / ٢٤٩ - ٢٥٠ ، الفصول المفيدة ٢١٣ - ٢١٤ ، اعتراضات النحويين لسيبويه ٤٧٠ - ٤٧٣ .

وقال قَيْسُ بنُ زُهيرٍ :

فلا يَدْعُني قومي صريحاً لِحُرَّةٍ .'. لَئنْ كُنْتُ مَقْتولاً وتَسْلَمُ عامِرُ(١)

بالرَّفْعِ على عَطْفِ جُمْلَةٍ على جُمْلَةٍ (٢)، وقد أُنشِدَ بالنَّصْبِ (٣)على الصَّرْفِ ، كأنَّه قال : لَئنْ اجْتَمَعَ كوني مَقْتولاً مع سَلامةِ عامِرٍ (٤).

يتلوهُ : بابُ أَوْ .

الحمدُ للّهِ كما هو أَهْلُه ، وصلّى اللّهُ على مُحَمَّدٍ وآلِهِ وسَلَّمَ .

---

(١) تقدَّم مخرجاً في ص : ٨٩٠ .

(٢) وجه السيرافي الرَّفْعَ على أنّ الواو للحال ، فقال : « فرفْعُه على أنَّ الواوَ واوُ حالٍ ، كأنَّه قال : وعامِرٌ هذه حالُه ، وتأويلُه : وعامِرٌ يسلمُ ؛ لأنَّ واوَ الحالِ تطلُبُ الأسماءَ المبتدأة » . شرح السيرافي ٣ / ٢١٧ ب .

(٣) انظر هذه الرواية في : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٢٠٥ .

(٤) قال السيرافي : « والنَّصبُ في (يَسْلَمَ) أجودُ ، مثلُ قوله عز وجلّ : ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ ؛ لأنّ معناه : لئن كنت مقتولاً مع سلامةِ عامرٍ » . شرح السيرافي ٣ / ٢١٧ ب .

الجُزْءُ الرَّابِعُ والثّلاثونَ مِنْ شَرْحِ كتابِ سيبويه . إملاءُ الشّيخِ أبي الحَسَنِ عليِّ بنِ عيسى بن عليٍّ النَّحويِّ

بِسْمِ اللَّه الرَّحْمَن الرَّحِيم

بـــابُ أَوْ (١)

الغرضُ فيه :

أَنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في (أَوْ) مِن الإِعمالِ ممّا لايجوزُ (٢) .

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في (أَوْ) مِن الإِعمالِ ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلكَ ؟ .

ولِمَ لايجوزُ فيها الإِعمالُ إلا أنْ تكونَ بمعنى : إلا أَنْ ؟ (٣) .

ولِمَ جازَ فيها الإِعمالُ في الواجبِ ، ولم يَجُزْ مِثْلُ ذلك في أُخْتَيها : الواوِ والفاءِ ؟ .

ومِنْ أَيْنَ دَخَلَها معنى : إلا أَنْ ؟ وهل ذلك لأنَّها لأَحَدِ الشَّيئينِ ، فأحدُهما يكونُ لامحالةَ إلا أنْ يكونَ الآخَرُ ؟ .

ومِنْ أَيْنَ دَخَلَهـا مـعنى التَّعليقِ كـالتَّعليقِ في الـشَّرْطِ ؟ وهل ذلك لأنَّه يكونُ أَحَدُهما لامحالةَ إنْ لم يكُنِ الآخَرُ ؟ .

ولِمَ لايجـوزُ إظهـارُ (أَنْ) بَعْدَهـا كـمـا يجـوزُ بَعْدَ اللامِ ؟ وهل ذلك لأنّ الثّاني محمولٌ على تأْويلِ الأوَّلِ بتقديرِ المَصْدَرِ ، وليس كذلك اللامُ ؟ (٤) .

---

(١) انظر : الكتاب ١ / ٤٢٧ (بولاق) ، ٣ / ٤٦ (هارون) .

(٢) تحدث سيبـويه في البـاب عن إضمـار أنْ بعد أوْ وجوباً ، وتأويل الكلام على الإضمـار ، ومعنى أوْ في البـاب ، ووجهي رفع الفعل بعد أوْ . كما أورد شواهد للإضمار الجائز .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « واعلم أنَّ معنى ما انتصبَ بعد أوْ على : إلا أنْ » . الكتاب ١ / ٤٢٧ (بولاق) ، ٣ / ٤٧ (هارون) .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « اعلم أنّ ما انتصبَ بعد أَوْ فإنَّه ينتصبُ على إضمار أنْ ، كما انتصبَ في الفاء والواو على إضمـارها ، ولايُستَعملُ إظهـارُها كمـا لم يُسْتَعْمَلْ في الفاء والواو ، والتمـثيل هاهنا مثلُه ثَمَّ » . الكتاب ١ / ٤٢٧ (بولاق) ، ٣ / ٤٦ (هارون) .

ومـاحُكْمُ : / ١١٩ أ لأَلْزَمنَّك أَوْ تُعْطيَني حقِّي ؟ ولِمَ قدَّره : لَيَكونَنَّ اللُّزومُ أو أَنْ تُعْطيَني[1] حـقِّي ، [و : لأَضْرِبَنَّكَ أَوْ تَسْبِقَني ، على : إلا أَنْ تَسْبِقَني ، و : لأَلْزَمنَّك أو تَقْضيَني][2] ، على : إلا أَنْ تَقْضيَني ؟[3].

وما الشّاهدُ في قولِ امرئ القيس :

فَقُلْتُ لَهُ لاتَبْكِ عَيْنُكَ إنّما .٠. نحاولُ مُلْكاً أو نموتَ فَنُعْذَرا[4] ؟

ومـا الفَرْقُ بينَ : لَيَكونَنَّ اللُّزومُ أو الإعطاءُ ، وبينَ : لَيَكونَنَّ اللُّزومُ إلا أَنْ يقعَ الإعطاءُ ؟ وهل هذا على تَغْليبِ اللُّزومِ ؛ لأنَّه بمنزلة المُسْتَدْرك بالتَّقـييـد ؛ ولـذلك قـال : إنّمـا نحـاولُ مُلْكاً ؛ لأنَّ هذا هو الغـرضُ ، ثم اسْتَدْرَكَ بإلاّ أَنْ نُقْتَطعَ بالموتِ ؟ وهل يجـوزُ فيـه الرَّفْعُ على وَجْهَيْنِ : أو نَحْنُ ممَّنْ يموتُ ، على الاستئنافِ ، وعلى العَطْفِ على : نحاولُ[5] ؟ ولِمَ كانَ النَّصْبُ أَحْسَنَ ؟.

ومـا الشّاهِدُ في قـوله جَلَّ وعـزَّ : ﴿ سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُوْلِى بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَٰتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ﴾[6] ؟ ولِـمَ كـانَ الرَّفْعُ فيه الوَجْهَ ؛ على العَطْفِ ، وعلى :

---

(١) ب : تقضيني .

(٢) ساقطٌ من : ب .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « تقولُ : إذا قال : لأَلْزَمَنَّكَ أو تعطيَني ، كأنَّه يقول : لَيَكونَنَّ اللُّزومُ أو أَنْ تُعْطيَني » ، وقوله : « تقول : لأَلْزمنَّك أو تقضيني ، ولأضربنَّك أو تَسبقَني ، فالمعنى : لألزمنّك إلا أَنْ تقضيَني ، ولأضربنَّك إلا أَنْ تَسْبقَني ، هذا معنى النصب » . الكتاب ١ / ٤٢٧ (بولاق) ، ٣ / ٤٧ (هارون) .

(٤) من البحر الطويل ، من قصيدة قالها وهو في طريقه إلى بلاد الروم لطلب النُّصرة من قيصر ، ومطلعها :

سَما لك شوقٌ بَعْدَ ماكانَ أقصرا .٠. وحلَّت سُلَيمى بطنَ قوٍّ فعَرْعَرا

وصاحبه الذي بكى هو عمرو بنُ قميئةَ الضُّبَعيُّ الشاعر المشهور . انظر : الخزانة ٨ / ٥٤٨ .

انظر : ديوانه ٦٥ ، الكتاب ٣ / ٤٧ ، معاني القرآن للفراء ٢ / ٧١ ، المقتضب ٢ / ٢٧ ، الأصول ٢ / ١٥٦ ، إعراب القرآن ٤ / ٢٠٠ ، اللامات للزجاجي ٦٨ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٥٩ - ٦٠ ، الخصائص ١ / ٢٦٣ ، التبصرة ١ / ٣٩٨ ، الأمالي الشجرية ٣ / ٧٨ ، شرح المفصل ٧ / ٢٢ ، المستوفى ٢ / ٧٢ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٢ب ، ٢٢٥ أ ، شرح ألفية ابن معط ١ / ٣٥٣ ، الخزانة ٨ / ٥٤٤ - ٥٥٩ .

(٥) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ولو رفعتَ لكان عربياً جائزاً على وَجْهَيْن : على أَنْ تُشْرِكَ بين الأوّل والآخِر ، وعلى أنْ يكونَ مبتدأ مقطوعاً من الأوّلِ ، يعني : أو نحنُ ممّن يموتُ » . الكتاب ١ / ٤٢٧ (بولاق) ، ٣ / ٤٧ (هارون) .

(٦) من قوله تعالى : ﴿ قُل لِّلْمُخَلَّفِينَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ .... فَإِن تُطِيعُوا۟ يُؤْتِكُمُ ٱللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا وَإِن تَتَوَلَّوْا۟ كَمَا تَوَلَّيْتُم مِّن قَبْلُ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ الفتح : ١٦ .

أو هم يُسلمونَ [١] ؟ وهل ذلك لأنَّ الغرَضَ الإسلامُ لا القتالُ ، فلا يُجْعَلُ بمنزلةِ المُسْتَدرَكِ به على جِهَةِ الفَضْلَةِ في الكلامِ ؟.

وما الشّاهد في قولِ ذي الرُّمَّة :

حَراجيجُ لاتَنْفَكُّ إلا مُناخةً .·. على الخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بها بَلَداً قَفْرا [٢] ؟

ولِمَ جازَ بالعَطْفِ على تأويلِ : لاتَنْفَكُّ تُناخُ أو نرميْ ، وعلى الابتداءِ ؟ [٣].

وما الوَجْهُ في : الْزَمْهُ أَوْ يتَّقيَك بحقِّك ، واضْرِبْهُ أَوْ يَسْتَقيمَ ؟ [٤].

وما الشّاهدُ في قولِ زيادِ الأَعْجَم [٥]:

وكُنْتُ إذا غَمَزْتُ قَناةَ قَوْمٍ .·. كَسَرْتُ كُعُوبَها أَوْ تَسْتَقيما [٦] ؟

---

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « إنْ شئتَ كانَ على الإشراكِ ، وإنْ شئتَ كان على : أو هُمْ يُسْلِمونَ » . الكتاب ١ / ٤٢٧ (بولاق) ، ٣ / ٤٧ (هارون) .

(٢) من البحر الطويل ، من قصيدة مطلعها :

لَقَدْ جَشَأَتْ نَفْسي عَشيَّةَ مُشْرِفٍ .·. ويومَ لِوى حُزْوى فقُلْتُ لها صَبْرا

الحراجيج : الضُّمَّر ، والخَسْف : الجوع . انظر : الخزانة ٩ / ٢٥٦ .

انظر : ديوانه ٣ / ١٤١٩ ، الكتاب ٣ / ٤٨ ، معاني القرآن للفراء ٣ / ٢٨١ ، شرح السيرافي ٣ / ٢١٩ ب ، الحلبيات ٢٧٣ ، المحتسب ١ / ٣٢٩ ، التبصرة ١ / ١٨٩ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٣٧٣ ، الإنصاف ١ / ١٥٦ ، التبيين ٣٠٤ ، التخمير ٣ / ٢٩٤ ، شرح المفصل ٧ / ١٠٦ ، ضرائر الشعر لابن عصفور ٧٥ ، المغني ١ / ٧٣ ، الخزانة ٩ / ٢٤٧ - ٢٥٧ .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « فإن شئت كان على : لا تَنْفَكُّ نرمي بها ، أو على الابتداء » . الكتاب ١ / ٤٢٨ (بولاق) ، ٣ / ٤٨ (هارون) .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وتقولُ : الزمْه أو يتَّقيَك بحَقِّك ، واضْرِبْه أو يستقيمَ » . الكتاب ١ / ٤٢٨ (بولاق) ، ٣ / ٤٨ (هارون) .

(٥) زياد الأعجم « ... - نحو ١٠٠ هـ » .

هو زياد بن سَلْمى ، وقيل : جابر ، بن عمرو ، مولى عبد القيس ، أحد بني عامرٍ ، من شعراء الدولة الأموية ، وكانت فيه لُكْنَةٌ ؛ فلذلك قيل له : الأعجم . انظر : الشعر والشعراء ١ / ٤٣٠ - ٤٣٣ ، الخزانة ١٠ / ٧ - ٩.

(٦) من البحر الوافر ، من أبيات قالها ارتجالاً يهجو المغيرة بن حبناء ، وأولها :

أَلَمْ تَرَ أنّني وتَّرتُ قوسي .·. لأبقعَ من كلاب بني تميم

والأبيات فيها إقواء . ويروى الشاهد برفع (تستقيم) ، ولاشاهد في هذه الرواية ، وبعض العرب ينشد الأبيات على الوقف ، وإذا أنشد بيتاً واحداً منها أنشده على حقّه من الإعراب.

الغمز : العصر باليد ، والقناة : الرُّمح ، والكعوب : جمع كَعْب ، وهو العقدة النّاشزة في طرف الأنبوب من القصب . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٧٠ - ١٧١ ، شرح أبيات المغني ٢ / ٧٢ - ٧٤ .

انظر : شعره ١٠١ ، الكتاب ٣ / ٤٨ ، المقتضب ٢ / ٢٨ ، شرح السيرافي ٣ / ٢١٩ ب ، التعليقة ٢ / ١٦٤ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٦٩ - ١٧١ ، التبصرة ١ / ٣٩٨ ، المقتصد / =

ولِمَ جازَ الرَّفْعُ في الأمْرِ على الابتداءِ ، ولم يَجُزْ على العَطْفِ ؟ [1] .

وماحُكْمُ : هو قاتلي أَوْ أَفْتديَ منه ؟ ولِمَ جاز بالنَّصْبِ والرَّفْعِ ؟ [2] .

وما الشّاهدُ في قولِ طَرَفَةَ بنِ العَبْدِ :

ولكنَّ مولايَ امْرُؤٌ هو خانقي . ·. على الشُّكْرِ والتَّسْآلِ أَوْ أنا مُفْتَدي[3] ؟

وماتأْويلُ قولِه جَلَّ وعزَّ : ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ

/ ١١٩ب حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ ﴾[4] ؟ ولِمَ لايكونُ محمولاً على (أَنْ) هذه المذكورة ؟ وهل ذلك لأنَّه يصيرُ : ماكان لِبَشَرٍ أَنْ يُرْسِلَ اللّهُ رسولاً ، وهذا لاوَجْهَ له ؟ وعلامَ يُحْمَلُ النَّصْبُ ؟ ولِمَ جازَ في مِثْلِه إظهارُ : أَنْ ؟ وهل ذلك لأنَّه عَطْفٌ على مَصْدرٍ مُصرَّحٍ ؟ ولِمَ لايجـــوزُ الرَّفْعُ علـى : أَنْ يُكلِّمَه اللّهُ إلا يُرْسِلُ رسولاً ؟ وهل ذلك لأنَّه لايُعْطَفُ الفِعْلُ على الاسْمِ إلا بتأْويلِ المَصْدَرِ ؟ [5] .

/ = ٢ / ١٠٧٨ ، الأمالي الشجرية ٣ / ٧٨ ، المصباح ٢ / ٥٥٩ - ٥٦٢ ، إيضاح شواهد الإيضاح ١ / ٣٥٠ - ٣٥١ ، التنبيه والإيضاح ٢ / ٢٤٧ ، المستوفى ٢ / ٧٢ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٢ب ، ٢٤٧أ ، الارتشاف ٢ / ٤١٦ ، شرح أبيات المغني ٢ / ٦٨ - ٧٤ .

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وإنْ شئتَ رفعتَ في الأمرِ على الابتداء ؛ لأنَّه لاسبيلَ إلى الإشراك » . الكتاب ١ / ٤٢٨ (بولاق) ، ٣ / ٤٩ (هارون) .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وتقولُ : هو قاتلي أو افتديَ منه ، وإنْ شئت ابتدأتَه كأنه قال : أو أنا أفتدي » . الكتاب ١ / ٤٢٨ (بولاق) ، ٣ / ٤٩ (هارون) .

(٣) من البحر الطويل ، من معلَّقته ، ومطلعها :

لِخَوْلَـةَ أَطْـلالٌ بِبرْقَـةِ ثَهْمَـدِ . ·. تَلُوحُ كباقي الوَشْمِ في ظاهرِ اليَدِ

وقبل الشاهد :

فلو كان مولايَ امرأً هو غيرُهُ . ·. لفرَّجَ كَرْبي أو لأَنْظَرَنـي غـدي

المولى : ابن العم ، يقول : لو كان ابن عمي غير هذا لفرَّجَ عنِّي ما أجده من الكرب ، وتأنَّى في أمري ولم يعجل عليَّ بالملامة ، ولكن ابنَ عمِّي يضطرُّني إلى شكره من غير سببٍ يوجبُ الشكر ، حتَّى أفتدي منه بمالٍ أعطيه. انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٤٨ .

وانظر : ديوانه ٤٠ ، الكتاب ٣ / ٤٩ ، شرح القصائد السبع ٢٠٧ ، شرح القصائد المشهورات ١ / ٨٧ ، المسائل المنثورة ١٥٣ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٤٧ - ٤٨ ، النكت ١ / ٧٢٣ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٢٨ ، شرح القصائد العشر ١٤٦ .

(٤) تكملتها : ﴿ .... إِنَّهُۥ عَلِيٌّ حَكِيمٌ ﴾ الشورى : ٥١ .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «وسألتُ الخليلَ عن قوله عز وجلّ .... فزعم أنَّ النَّصبَ محمولٌ على (أَنْ) سوى هذه التي قبلَها ، ولو كانت هذه الكلمةُ على (أَنْ) هذه لم يكن للكلامِ وجهٌ ....» إلى قوله : « إذْ لم يَجُزْ / =

وما الشّاهدُ في قولِ الحُصَين بنِ حُمامٍ المُرّي (١) :

ولــولا رِجــالٌ مِنْ رِزامٍ أعِزَّةٌ .·. وآلُ سُبَيْعٍ أوْ أسُوءَكَ عَلْقَما (٢) ؟

ولِمَ جازَ إظْهارُ (أنْ) في مِثْلِ هذا ؟ وهل ذلك لأنَّه معطوفٌ على (رِجالٍ) ، فهو مِثْلُ الآيةِ في جوازِ إظْهارِ : أنْ ؟ .

وماوَجْهُ قراءةِ أهْلِ المدينة : ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلُ رَسُولاً فَيُوحِيْ بِإِذْنِهِ ﴾ بـالـرَّفْعِ (٣) ؟ وهـل ذلك لأنّه على تقديرِ وقوعِ المَصْدَرِ مَوْقِعَ الحالِ ، كأنَّه قيلَ : إلا مُوحياً أو مُرْسلاً رسولاً ؟ ولِمَ حَمَلَه على معنى : هذا كلامُه إيّاهم ، كقولِ العَرَبِ : تحيَّتُك الضَّرْبُ ، وعتابُك السَّيْفُ ، وكلامُك القَتْلُ (٤) ؟ ولِمَ لايكونُ الوَحْيُ كلاماً في الحقيقة ؟ وهل ذلك لأنّه ليس كُلُّ وحيٍ يكونُ كلاماً ، كما أنَّه ليس كلُّ بيانٍ يكونُ كلاماً ، وأما الإرسالُ فهو كلامٌ ، وكذلك مايُسْمَعُ مِنْ وراءِ حجابٍ مِمّا يَدُلُّ على المعاني المختلفةِ ؟ .

وما الشّاهِدُ في قولِ عَمْرِو بنِ مَعْدي كَرِبَ :

= / أنْ يقولوا : أو إلا يُرْسِلُ ، فكأنّه قال : إلا وَحْياً أو أنْ يُرْسِلَ » . الكتاب ١ / ٤٢٨ (بولاق) ، ٣ / ٤٩ (هارون) .

(١) الحُصين بن حُمام المُرّي ، شاعرٌ جاهليٌّ مقلٌّ ، من أوفياء العرب ، وقيل : إنّه أدرك الإسلام وأسلم . انظر : اللآلئ ١ / ٢٢٦ ، الخزانة ٣ / ٣٢٦ - ٣٢٧ .

(٢) من البحر الطويل ، من قصيدة مطلعها :

جزى اللّهُ أفْناءَ العشيرة كُلِّها .·. بدارة موضوعٍ عُقوقاً ومأثما

رِزام هو ابن مازن بن ثعلبة بن سعد بن ذُبيان ، وسُبيع هو ابن عمرو بن فُتَيَّة بن أمة بن مازن بن ثعلبة .... وعلقمة هو ابن عبيد بن عبد بن فُتيَّة . انظر : الخزانة ٣ / ٣٢٤ - ٣٢٥ .

انظر : الكتاب ٣ / ٥٠ ، المفضليات ٦٦ ، إعراب القرآن ٤ / ٩٣ ، الشعر ١ / ٣٢٣ ، المسائل المنثورة ١٥٢ ، النكت ١ / ٧٢٣ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٢٩ ، شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٤٧٠ ، المستوفى ٢ / ٧٣ ، شرح الجمل ١ / ١٣١ ، ٢ / ١٥٦ ، البسيط ١ / ٢٣٤ ، توضيح المقاصد ٤ / ٢٠٠ ، الخزانة ٣ / ٣٢٤ - ٣٢٥ .

(٣) قرأ بالرفع نافعٌ ، وهو قارئ المدينة . انظر : السبعة ٥٨٢ ، التذكرة في القراءات ٢ / ٦٦٢ .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فكأنّه - واللّهُ أعلم - قال اللّه عز وجلّ : لايُكلِّم اللّهُ البشرَ إلا وَحْياً أو يُرْسِلُ رسولاً ؛ أي : في هذه الحال ، وهذا كلامُه إياهم ، كما تقول العرب : تحيَّتُك الضَّربُ ، وعتابُك السَّيفُ ، وكلامُكَ القتلُ » . الكتاب ١ / ٤٢٩ (بولاق) ، ٣ / ٥٠ (هارون) .

وخَيْـلٍ قـدْ دَلَفْـتُ لهـا بِخَيْـلٍ .·. تَحيَّةُ بَيْنِهم ضَرْبٌ وَجيعُ [١] ؟

وماتأْويلُ قولِ الأعْشى :

إنْ تركَبُوا فرُكُوبُ الخَيْلِ عادَتُنا .·. أَوْ تَنْزِلُونَ فإنّا مَعْشَرٌ نُزُلُ [٢] ؟

ولِمَ حَمَلَهُ الخليلُ على : أَتركَبُونَ أَوْ تنزِلونَ ، وحَمَلَه يُونُسُ على الاستئناف ، كأنَّه قال : وأَنْتُمْ تَنْزِلونَ ، كما حَمَلَ يُونُسُ الرَّفْعَ في الآيةِ : أَوْ هُوَ يُرسِلُ رسولاً ، / ١٢٠أ كما قال طَرَفَةُ :

... .·. .... أَوْ أَنا مُفْتَدي [٣] ؟

ولِمَ صار قولُ زُهيرٍ :

بَدا لِيَ أنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مامضى .·. ولاسَابِقٍ شيئاً إذا كانَ جائيا [٤]

أضيقَ وأَضْعَفَ ، ولَمْ يَكُنْ تأْويلُ الخليلِ في البيتِ على هذه المنزلةِ من الضَّعْفِ ؟ وهل ذلك لإضْمارِ حرفِ الجرِّ وإعماله في العَطْفِ ؟.

---

(١) تقدم تخريجه في ص : ٤٦٤ .

(٢) من البسيط ، من معلّقته ، وقد تقدّم مطلعُها .
ورواية الديوان : قالوا الركوبَ فقلنا تلك عادتُنا ....
النُّزُل : جمع نازل ، ونزولهم عن الخيل يكون عند ضيق المعركة ، ينزلون فيقاتلون على أقدامهم . انظر : الخزانة ٨ / ٥٥٤.
يقول : لقد خبَرنا القتال راكبين وراجلين ، فإن ركبتم قاتلناكم راكبين ، وإن نزلتم قاتلناكم راجلين .
انظر : ديوانه ٣١٢ ، الكتاب ٣ / ٥١ ، المحلى ١٧٠ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٢٠أ ، التعليقة ٢ / ١٦٦ ، المسائل المنثورة ١٥٣ ، المحتسب ١ / ١٩٥ ، النكت ١ / ٧٢٣ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٢٩ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٢١٩ ، شرح الجمل ١ / ٤٥٦ ، المغني ٢ / ٦٩٣ ، الخزانة ٨ / ٥٥٢ - ٥٥٤ ، شرح أبيات المغني ٨ / ١٠٣ - ١٠٤.

(٣) تقدم مخرّجاً في ص : ٩٠٠ .
والسؤال عن قول سيبويه : « وسألتُ الخليلَ عن قول الأعشَى .... فقال : الكلامُ هاهنا على قولك : يكون كذا أو يكونُ كذا ، لما كان موضعُها لو قال فيه : أتركبونَ ، لم ينقض المعنى ؛ صار بمنزلة قولك : ولاسابقٍ شيئاً ، وأما يونسُ فقال : أرفعُه على الابتداء ، كأنّه قال : أو أنتم نازلون ، وعلى هذا الوجه فُسِّر الرَّفْعَ في الآية ، كأنّه قال : أو هو يُرسِلُ رَسُولاً ، كما قال طرفة ....» . الكتاب ١ / ٤٢٩ (بولاق) ، ٣ / ٥٠ - ٥١ (هارون) .
وقد ضبط (فسِّر) بالبناء للمفعول في الطبعتين ، وبالبناء للمعلومِ في نسخةِ السِّيرافي ، وهي موافقةٌ لما ذكر الشارح . انظر : شرح السيرافي ٣ / ٢١٨ ب .

(٤) تقدم مخرجاً في ص : ٨٥٥ .

وهل يَلْزَمُ على تَأْوِيلِ الخليلِ : هو يَأْتِينا ويُحَدِّثَنا ، على تَقْديرِ : هو يكونُ منه إتيانٌ ويُحَدِّثَنا ؟ ولِمَ أَلْزَمَه سيبويه بهذا [١] ؟ وبِمَ يَنْفَصِلُ الخليلُ ؟ وهل ذلك لأنَّ في هذا مُناقضةَ الأصولِ بالنَّصْبِ في الواجبِ مِنْ غيرِ تصريحٍ بالمَصْدَرِ ، وليس كذلك قولُه : أَوْ تَنْزِلونَ ؟ [٢] .

الجــوابُ :

الذي يجوزُ في (أَوْ) من الإعمالِ النَّصْبُ بإضمارِ (أَنْ) [٣] إذا كانَتْ في معنى : إلى أَنْ [٤] ، لأنَّها قد خَرَجَتْ بهذا الوجْهِ عَنِ العَطْفِ على الفعْلِ إلى الحَمْلِ على تَأْويلِ المَصْدَرِ ، فَجَرَتْ مَجْرَى أُخْتَيْها في الصَّرْفِ عن العَطْفِ إلى تأويلِ المَصْدَرِ .

ولايجوزُ إظهارُ (أَنْ) فيها كما لايجوز في أختيها ؛ لأنَّ الكلامَ محمولٌ على تَأْويلِ المَصْدَرِ [٥] .

ويجوزُ فيها الإعمالُ في الواجِبِ ؛ لأنَّها لَمَّا خَرَجَتْ [٦] إلى معنى : إلاّ أَنْ ؛ جرت

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وقول يونسَ أسهل ، وأما الخليل فجعله بمنزلة قول زهير ....، والإشراكُ على هذا التَّوهُّم بعيدٌ كبُعْد : ولاسابقٍ شيئاً ؛ ألا ترى أنَّه لو كان هذا كهذا لكان في الفاء والواو ، وإنّما تُوهِّمَ هذا فيما خالف معناه التمثيلَ ،[يعني مثل : هو يأتينا ويُحدِّثَنا ، يقول : يدخل عليك نصبُ هذا على توهُّم أنَّك تكلَّمتَ بالاسم قبلَه ، يعني مثل قولك : لاتأته فيشتمَك ، فتمثيلُه على : لايكن منك إتيانٌ فشتيمةٌ . والمعنى على غير ذلك] » . الكتاب ١ / ٤٢٩ - ٤٣٠ (بولاق) ، ٣ / ٥١-٥٢ (هارون) .

ومابين المعقوفين لم يرد في نسخة السيرافي ، والظاهر أنها من تعليق أحد من نظروا في الكتاب ، كما قال الأستاذ عبدالسلام هارون ، رحمه الله .

(٢) أ ، ب : تنزلن .

(٣) كون الناصب في الباب أنْ المضمرة مذهب البصريين ، والخلاف في المسألة كالخلاف في الفاء والواو . انظر ماتقدم في ص : ٨٦٠ هـ ١ .

(٤) قدر الشارح - هنا - (أَوْ) التي تضمر بعدها أن وجوباً بإلى أنْ ، وسيذكر بعدُ أنها تكون بمعنى : إلا أنْ ، وهو تقدير سيبويه ، وزاد عليه الفراء والمبرد وابن السراج أنها قد تقدَّر بحتّى ، وهو قول الكسائي ، ومن النحويين من يُقَدِّرُها بكي . وهذه التقديرات واردة فيها ، غير أنّ السياق قد يُعيِّنُ أحدَها .

انظر : الكتاب ٣ / ٤٧ ، معاني القرآن للفراء ٢ / ٧١ ، المقتضب ٢ / ٢٧ ، الأصول ٢ / ١٥٥ ، إعراب القرآن ٤ / ٢٠٠ ، شرح المقدمة الكافية ٣ / ٨٧٦ ، الارتشاف ٢ / ٤١٦ ، توضيح المقاصد ٤ / ١٩٨ - ١٩٩ .

(٥) انظر ماتقدم في ص : ٨٦١ .

(٦) أ ، ب : جرت .

على التَّعْليقِ بمنزلةِ الجزاءِ ، كأنَّه قِيلَ : إنْ لم يَكُنْ ذاك ، وليس كذلك الفاءُ والواوُ ؛ لأنَّها إذا وَقَعَتْ في الواجبِ ؛ لم يَكُنْ فيها معنى تَعْليقِ الجزاءِ .

ودَخَلَها معنى : إلا أنْ ؛ لأنَّها لأَحَدِ الشَّيئين ، فما كان لأحد الشيئين فهو يقع [في][1] المعنى لأحدهما لامحالةَ إلا أنْ يَقَعَ للآخرِ [2] .

وتقول : لأَلْزَمنَّكَ أَوْ تُعْطِيَني حقِّي ، أو : لَيَكُونَنَّ اللُّزومُ أو أنْ تُعْطِيَني ، والمعنى : إلا أنْ تُعْطِيَني ، وكذلك : لأَضْرِبَنَّك أو تسبقني ، و : لأَلْزَمَنَّك أو تَقْضِيَني .

وقالَ امرؤ[3] القيس :

فَقُلْتُ لَهُ لاتَبْكِ عَيْنُكَ إنَّما .·. نحاولُ مُلْكاً أو نموتَ فَنُعْذَرا[4]

على معنى : إلا أَنْ نَموتَ فَنُعْذَرا .

والفرقُ بينَ : لَيَكُونَنَّ اللُّزومُ أو الإعطاءُ ، وبينَ : لَيَكُونَنَّ اللُّزومُ إلا أنْ يَقَعَ الإعطاءُ ، أنَّ هذا على تغليبِ اللُّزومِ ، وجاء الاستثناءُ على / ١٢٠ب جِهَةِ الفَضْلَةِ في الكلامِ [5] ؛ ولذلك كان النَّصْبُ أَحْسَنَ في البَيْتِ ؛ لأنَّ الغَرَضَ : أَنْ نُحاولَ مُلْكاً وإنَّما نَنْقَطِعُ عنه إنْ قَطَعَنا الموتُ .

---

(١) تكملة يقتضيها السياق .

(٢) أ ، ب : كالآخر .
وقال السِّيرافي : « اجتمع أَوْ وإلاّ في هذا المعنى للشَّبه الذي بينهما في العدول عمّا أوجبَهُ اللَّفظُ الأوّلُ ؛ وذلك أنّا إذا قُلنا : جاءني القومُ إلا زيداً ؛ فاللّفظُ الأوّلُ قد أوجب دخولَ زيدٍ في القوم ؛ لأنّه منهم ، فإذا قُلت : إلا ؛ فقد أبطلتَ ما أوجبه الأوّلُ ، وإذا قلتَ : جاءني زيدٌ أو عمروٌ ، فقد وجب المجيءُ لزيدٍ في اللّفظ قبلَ دخول أَوْ ، فلمّا دخلَتْ بَطَلَ ذلك الوجوبُ » . شرح السيرافي ٣ / ٢١٩ أ .

(٣) ب : امرئ .

(٤) تقدم مخرجاً في ص : ٨٩٨ .

(٥) فرّق السيرافي بين المثالين المذكورين فقال : « الأوّل لاتعلّق بينَ ماقبَل أَوْ وبينَ مابعدها ، وإنما هو دلالةٌ على أحد الأمرين ، وليس بينَ الأمرينَ ملابسةٌ .... إنما هو إخبارٌ بوجود أحدهما .... والوجه الثاني الفعلُ الأول فيه قبلَ أَوْ كالعامِّ في كلِّ زمانٍ والثاني كالمُخْرج من عمومه ؛ ولذلك صُيِّر معناه معنى : إلا أنْ ؛ ألا ترى أنَّ قولَك : لأَلْزَمنّك ، متضمِّنٌ للأوقات المستقبلة .... فإذا قلت : أو تقضيني .... فقد أخرجتَ بعضَ الأوقات المستقبلة من ذلك التَّضمُّن ، وكأنَّ التَّقدير : لألزمنَّك إلا الوقت الممتدّ الذي أوّلُه قضاؤك » . شرح السيرافي ٣ / ٢١٩ أ ، وقد نقله ابن يعيش من دون إشارة إلى أبي سعيد . انظر : شرح المفصل ٧ / ٢١-٢٢ . وانظر : التعليقة ٢ / ١٦٤ .

ويجوزُ في مثله (١) الرَّفْعُ على وَجْهَيْنِ : العَطْفِ على : نحاولُ ، والاستئنافِ على : أو نَحْنُ نموتُ فَنُعْذَرُ (٢) .

وفي التَّنزيلِ : ﴿ سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُوْلِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَٰتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ﴾ فالرَّفْعُ في هذا أَحْسَنُ ؛ لأنَّ الغرضَ الإسلامُ ، فلا يكونُ بمنزلةِ الفَضْلَةِ في الكلامِ ، والرَّفْعُ بالعَطْفِ على : تُقاتلونَ ، ويجوزُ على الاستئنافِ : أَوْ هُمْ يُسْلِمونَ (٣) .

وقال ذو الرُّمَّة :

حَراجيجُ لاتَنْفَكُّ إلا مُناخَةً .:. على الخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بها بَلَداً قَفْرا (٤)

فهذا شاهدٌ في الرَّفْعِ ، ويجوزُ على وَجْهَيْنِ : على العَطْفِ بتقديرِ : لاتَنْفَكُّ تناخُ أو نَرْمِيْ بها ، ويجوزُ على : أَوْ نَحنُ نَرْمِيْ بها ، على الاستئناف (٥) .

وتقولُ : الْزَمْهُ أَو يَتَّقِيَكَ بحقِّك ، واضْرِبْهُ أَوْ يَسْتَقيمَ ، فهذا في غيرِ الواجبِ ، والمعنى معنى : إلا أَنْ ، ويجوزُ فيه الرَّفْعُ على الاستئنافِ ، ولايجوزُ على العَطْفِ ؛ لأنَّ الأوَّلَ لم يَعْمَلْ فيه عاملٌ (٦) .

وقال زيادٌ الأَعْجَمُ :

وكُنْتُ إذا غَمَزْتُ قناةَ قَوْمٍ .:. كَسَرْتُ كُعُوبَها أَوْ تَسْتَقيما (٧)

---

(١) يعني بيت امرئ القيس .

(٢) انظر : الكتاب ٣ / ٤٧ ، شرح السيرافي ٣ / ٢١٩ أ ، شرح المفصل ٧ / ٢٣ ، شرح ألفية ابن معط ١ / ٣٥٣ .

(٣) ذكر الوجهين سيبويه ، وذكر الوجه الأول الكسائيُّ ، والسيرافي ، وذكر الوجه الثاني الزجاج ، فيما نقل النحاس عنه . انظر : الكتاب ٣ / ٤٧ ، إعراب القرآن ٤ / ٢٠٠ ، شرح السيرافي ٣ / ٢١٩ أ .
وقرأ بالنَّصب أبيٌّ وابن مسعود ، رضي الله عنهما . انظر : مختصر ابن خالويه ١٤٣ .
وانظر توجيهها في : معاني القرآن للفراء ٣ / ٦٦ ، المقتضب ٢ / ٢٧ ، معاني القرآن وإعرابه ٥ / ٢٤ ، الأصول ٢ / ١٥٥ ، إعراب القرآن ٤ / ٢٠٠ ، شرح السيرافي ٣ / ٢١٩ أ ، إعراب القراءات الشواذ ٢ / ٤٩٦ .

(٤) تقدم مخرجاً في ص : ٨٩٩ .

(٥) انظر : الكتاب ٣ / ٤٨ .

(٦) تقدم أن المضارع لايعطف على الأمر . انظر ص : ٨٩٤ هـ ٢ . وانظر : التعليقة ٢ / ١٦٥ .

(٧) تقدم مخرجاً في ص : ٨٩٩.

فهذا على معنى : إلا أَنْ تَسْتَقيمَ ، ويجوزُ في مِثْله الرَّفْعُ على الاستئناف [١] .

وتقولُ : هو قاتلي أَوْ أَفْتَديَ ، على معنى : إلاّ أَنْ أَفْتَديَ ، ويجوزُ فيه الرَّفْعُ على : يَقْتلُني أَوْ أَفْتَدي [٢] ، وعلى : أَوْ أنا أَفْتَدي ، كما قال طَرَفَةُ بنُ العَبْد :

ولكنَّ مولايَ امرؤٌ هُوَ خَانقي .·. على الشُّكْرِ والتَّسْآلِ أو أنا مُفْتَدي [٣]

وفي التَّنْزيلِ : ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ﴾ ، فهذا على إضمارِ (أَنْ) غيرِ المذكورة ، ولايجوزُ أَنْ يُحْمَلَ على المذكورة ؛ لأنَّه يصيرُ بمنزلة : ماكانَ لبَشرٍ أَنْ يُرسِلَ اللَّهُ رسولاً ، وهذا لامعنى له ، وإنّما هُوَ مَعْطُوفٌ على (وَحْياً) [٤] ، ويجوزُ أَنْ تَظْهَرَ فيه (أَنْ) / ١٢١ أ ، كقولك : ماكانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَه اللَّهُ إلا وَحْياً أَوْ مِنْ وراءِ حِجاب ، أَوْ [أَنْ] [٥] يُرْسِلَ رَسُولاً [٦] .

وقال الحُصَيْنُ بنُ حُمامٍ المُرِّيّ :

ولولا رِجالٌ مِنْ رِزامٍ أَعِزَّةٌ .·. وآلُ سُبَيْعٍ أَوْ أَسُوءَكَ عَلْقَما [٧]

فهذا بمنزلته في جوازِ إظهارِ (أَنْ) ؛ لأنَّه مُعْطوفٌ على الاسْمِ المُصَرَّحِ بِهِ .

وقراءةُ أَهْلِ المدينةِ بالرَّفْعِ [٨] ، وَوَجْهُ ذلك الحالُ عِنْدَ الخليلِ ، كأنَّه قِيْلَ : إلا مُوْحِياً أو مُرْسِلاً [٩] .

---

(١) ويجوز – أيضاً – بالعطف على (كسرت) ؛ لأنَّ مابعد (إذا) معناه معنى المضارع وإن كان ماضياً في اللفظ . انظر : الانتصار ١٧٥ – ١٧٦ ، شرح السيرافي ٣ / ٢١٩ ب ، التعليقة ٢ / ١٦٥ .

(٢) يعني بالعطف على الخبر ، وهو في تأويل الفعل ؛ فلذا جاز العطف عليه .

(٣) تقدم مخرجاً في ص : ٩٠٠ .

(٤) انظر : المقتضب ٢ / ٣٣ ، شرح السيرافي ٣ / ٢١٩ ب – ٢٢٠أ ، الحجة ٦ / ١٣٣ – ١٣٤ ، المسائل المنثورة ١٥٢ .

(٥) تكملة يقتضيها السياق .

(٦) إنما جاز إظهار أنْ لأنّ أو عطفت على اسم ليس في تأويل الفعل . انظر : شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٤٦٩ – ٤٧٠ ، الارتشاف ٢ / ٤٢٢ ، توضيح المقاصد ٤ / ٢١٨ – ٢٢٠ .

(٧) تقدم تخريجه في ص : ٩٠١ . (٨) انظر ماتقدم في ص : ٩٠١ هـ ٣ .

(٩) قال بهذا – أيضاً – السيرافي والفارسي . انظر : الكتاب ٣ / ٥٠ ، إعراب القرآن ٤ / ٩٣ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٢٠أ ، الحجة ٦ / ١٣٦ .

ويونُس يَحْمِلُه على الاسْتِئْناف ، كأنَّه قِيْلَ : أَوْ هُوَ يُرسِلُ رَسُولاً [١] .

قال [٢] : وهو بمنزلةِ : عتـابُكَ السَّيفُ ، يعني أنَّ الوحيَ الذي يُلْقيـه اللَّهُ - جَلَّ وعَزَّ [٣] - إلى العبادِ قد يكونُ بياناً عن المعنى ليس بكلامٍ كالإلهامِ ونَصْبِ الدِّلالات والعلاماتِ التي تَقومُ [مَقامَ][٤] الكلامِ ؛ لأنَّ الوحيَ : الإيماءُ إلى المعنى مِنْ وَجْهٍ يَخْفَى ؛ فلهذا جعَلَهُ بمنزلةِ : عتابُك السَّيْفُ [٥] .

وقال عمرُو بنُ مَعْدي كربَ :

وخَيْـلٍ قَدْ دَلَفْتُ لهـا بِخَيْـلٍ .·. تَحيَّةُ بَيْنِهِـم ضَرْبٌ وَجيعُ[٦]

فهذا شاهِدٌ في أنَّ الوحيَ كلامُه إيّاهم [٧] .

وقال الأعشى :

إنْ تَرْكَبُوا فَرُكُوبُ الخَيْلِ عادَتُنا .·. أَوْ تَنْزِلُـونَ فإنّا مَعْشَرٌ نُزُلُ[٨]

فهـذا بالعَطْفِ عِنْدَ الخليلِ على المعنى ، إذ المعنى : أَتَرْكَبُونَ أَوْ تَنْزِلونَ [٩] ، وهو عِنْدَ يونُسَ على الاستئنافِ : أو أَنْتُمْ تَنْزِلونَ [١٠] .

---

(١) انظر : الكتاب ٣ / ٥١ ، وانظر ماتقدم في ص : ٩٠٢ هـ ٣ .

(٢) القائل سيبويه . انظر : الكتاب ٣ / ٥٠ .

(٣) ب : عز وجل .

(٤) تكملة يقتضيها السياق .

(٥) انظر : الحجة ٦ / ١٣٦ .
وانظر في تفسير الاية : تفسير الطبري ٢٥ / ٤٥ - ٤٦ ، المفردات للراغب ٥١٥ - ٥١٦ ، غرائب التفسير ٢ / ١٠٥٦ ، تفسير الرازي ٢٧ / ١٨٧ - ١٨٨ ، تفسير ابن كثير ٤ / ١٢٣ - ١٢٤ .

(٦) تقدم تخريجه في ص : ٤٦٤ .

(٧) يعني أنَّ الوحي جُعل في الآية كلاماً كما جُعل الضَّرب في البيت تحيّةً .

(٨) تقدم تخريجه في ص : ٩٠٢ .

(٩) انظر : الكتـاب ٣ / ٥١ ، المحلى ١٧١ ، شـرح السـيرافي ٣ / ٢٢٠أ ، التـعليـقـة ٢ / ١٦٧ ، شـرح الجـمل ١ / ٤٥٦ .

(١٠) ذكر السيرافي وجهاً ثالثاً ، فقال : « وفيه قولٌ ثالثٌ - وهو عندي أسهلُ من هذين القولين -وهو أنْ تُقَدَّرَ في موضع (إنْ تَرْكَبُوا) : إذا تركبون ؛ لأنّ إنْ وإذا يجازى بهما ، وهما متقاربان في معنى مايُريد المتكلِّم ، وإن كان بعد إنْ مجزومٌ ، وبعد إذا مرفوعٌ » . شرح السيرافي ٣ / ٢٢٠أ .
وانظر في رأي يونس : الكتاب ٣ / ٥١ ، التعليقة ٢ / ١٦٧ ، المسائل المنثورة ١٥٣ ، المحتسب ١ / ١٩٥ - ١٩٦ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٢١٩ .

وشَبَّهَهُ [١] سيبويه بقولِ زُهيرٍ :

بَدا ليَ أنّي لَسْتُ مُدْرِكَ مامَضَى .·. ولاسَابقٍ شَيْئاً إذا كان جائيا[٢]

فهذا ضعيفٌ ؛ لإضمارِه حرفَ الجرِّ مع إعمالِه .

ولايَلْزَمُ في بيت الأَعْشى مِثْلُ ذلك ، بل هو حَسَنٌ كما تَأَوَّلَه الخليلُ ، يجري مَجرى ﴿ وحُوراً عِيْناً ﴾[٣] في قراءةِ أُبَيٍّ [٤] بالحَمْلِ على دِلالة الكلامِ الأوَّلِ ؛ لأنَّ قولَه : ﴿ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ ﴾ [٥] بمنزلةِ : يُعْطَونَ ذاك [٦] وحُوراً عِيناً [٧] .

وألزمه : هو يأتينا ويحدِّثَنا ؛ لأنَّه بمعنى : هو يكون منه إتيانٌ وأنْ يُحَدِّثَنا [٨] .

وله أَنْ يَنْفَصِلَ من هذا بما فيه منْ مُناقضةِ / ١٢١ ب الأُصولِ التي قَد انْعَقَدَتْ بأنَّ إضمارَ (أَنْ) في الواوِ أنَّها[٩] إنّما تكونُ في غيرِ الواجبِ ، ولاتكونُ في الواجبِ ، وليس كذلك بيتُ الأَعْشى .

---

(١) يعني : شبه قول الخليل .

(٢) تقدم تخريجه في ص : ٨٥٥ .

(٣) الواقعة : ٢٢ .

(٤) وهي قراءة ابن مسعود أيضاً . انظر : معاني القرآن للفراء ٣ / ١٢٤ ، مختصر ابن خالويه ١٥١ ، البحر المحيط ١٠ / ٨١ .

(٥) الواقعة : ١٧ .

(٦) ب : ذلك .

(٧) ذكر هذا التوجيه الزجاج والنحاس ، وخرَّجها ابن جني على إضمار فعلٍ ؛ أي : ويُؤْتَونَ أو يُزَوَّجون .... انظر : معاني القرآن وإعرابه ٥ / ١١١ ، إعراب القرآن ٤ / ٣٢٩ ، المحتسب ٢ / ٣٠٩ ، مشكل إعراب القرآن ٢ / ٧١٢ ، إعراب القراءات الشواذ ٢ / ٥٥١ - ٥٥٢ ، البحر المحيط ١٠ / ٨١ .

(٨) انظر هذا الإلزام في : الكتاب ٣ / ٥١ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٢٠أ ، التعليقة ٢ / ١٦٧ - ١٦٨ .

(٩) في النسختين : وأنّها .

بابُ الفِعْلِ الذي يَحْتَمِلُ الإشراكَ في أنْ والانْقِطاعَ [١]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبيِّنَ مايجوزُ في الفِعْلِ الذي يَحْتَمِلُ الإشراكَ في (أنْ) والانْقِطاعَ ممّا لايجوز [٢].

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في الفِعْلِ الذي يَحْتَمِلُ الإشراكَ في (أَنْ) والانْقِطاعَ ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟.

ولِمَ لايجوزُ الانْقِطاعُ إلا بَعْدَ تمامِ الكلامِ ؟ .

ولِمَ ذَكَرَ مِنْ حُروفِ الإشراكِ [٣] أربعةً : الواوَ ، والفاءَ ، وثُمَّ ، وأَوْ ، وهي عشرةٌ ؟[٤].

وماحُكْمُ : أُريدُ أَنْ تَأْتِيني ثُمَّ تُحَدِّثَني ؟ وما الفَرْقُ بينَ النَّصْبِ فيه ، والرَّفْعِ ، وكذلك : أُريدُ أَنْ تَفْعَلَ ذاك وتُحْسِنَ ، و : أُريدُ أنْ تَأْتِيَنا فتبايعَنا ، و : أريدُ أَنْ تَنْطِقَ بجميلٍ أو تَسْكُتَ [٥] ؟ ولِمَ وَجَبَ بالنَّصْبِ دخولُ هذه الأَفْعالِ كُلِّها في الإرادةِ ، ولَمْ يَجِبْ بالرَّفْعِ ؟.

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابُ اشتراك الفعلِ في أنْ وانقطاعِ الآخر من الأوّلِ الذي عمل فيه أنْ . انظر : الكتاب ١ / ٤٣٠ (بولاق) ، ٣ / ٥٢ (هارون) .

(٢) تحدث سيبويه في الباب عن عطف الفعلِ على الفعلِ المنصوب بأنْ ، ورفعه على الاستئناف ، كما ذكر بعض الأمثلة والشواهد التي يقتضي المعنى فيها الاستئنافَ . وتكلّم - أيضاً - عن وقوع الماضي بعد أنْ ، كما بيّن حكم جعل المضارع في موضع الماضي ، والماضي في موضع المضارع .

(٣) ب : الاشتراك ، ومراده بالإشراك هنا الإشراك في الإعراب . وسيستعمله في الجواب للإشراك في المعنى فقط.

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فالحروفُ التي تُشْرِكُ الواوُ ، والفاءُ ، وثُمَّ ، وأَوْ » . الكتاب ١ / ٤٣٠ (بولاق) ، ٣ / ٥٢ (هارون) .

(٥) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وذلك قولُك : أُريدُ أنْ تأتيَني ثُمَّ تحدِّثَني ، وأُريد أنْ تفعَل ذلك وتُحْسِنَ ، وأُريد أنْ تأتِيَنا فتبايعَنا ، وأُريدُ أنْ تنطِق بجميلٍ أو تَسْكُتَ » . الكتاب ١ / ٤٣٠ (بولاق) ، ٣ / ١٥٢ (هارون) .

وهل يجوزُ الرَّفْعُ في : أُريدُ أَنْ تأْتِيني ثُمَّ تُحَدِّثُني ، على وَجْهَيْنِ : العَطْفِ على : أُريدُ ، والاستئناف [١] ؟ وما الفَرْقُ بينَ العَطْفِ على مَعْمولِ : أُريدُ ، وبينَ العَطْفِ على : أُريدُ ؟ .

وماتَأْويلُ : ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ ﴾ [٢] ثم قال : ﴿ ولايَأْمُرُكُمْ ﴾ [٣] بالرَّفْعِ ، وفي بعضِ القِراءة [٤] : ﴿ وَلَا يَأْمُرَكُمْ ﴾ [٥] ؟ فما الفَرْقُ بينَ الرَّفْعِ والنَّصْبِ ؟ ولِمَ كانَ الرَّفْعُ على : ولايَأْمُرُكُمُ اللَّهُ ، والنَّصْبُ على : ولايَأْمركُمُ البَشَرُ أَنْ تَتَّخذوا ؟ [٦] .

وماحُكْمُ : أُريدُ أَنْ تَأْتِيَني فَتَشْتِمُني ؟ ولِمَ لايَصْلُحُ في هذا العَطْفُ على مَعْمولِ : أَنْ ؟ [٧] .

---

(١) لم يذكر سيبويه في هذا المثال سوى الوجه الأوّل ، أما الاستئناف لم يذكره هنا وإن كان قد ذكره في أمثلة أخر . والوجه الأول هو قوله : « ولو قلتَ : أُريدُ أنْ تأتيَني ثُمَّ تُحَدِّثُني ؛ جاز ، كأنك قلت : أريد إتيانَك ثُمَّ تُحدِّثُني ، ويجوزُ الرفعُ في جميع هذه الحروف التي تُشْرِكُ على هذا المثال » . الكتاب ١ / ٤٣٠ (بولاق) ، ٣ / ٥٢ (هارون) .

(٢) تكملتها : ﴿ .... كُونُوا۟ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُوا۟ رَبَّٰنِيِّۦنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ ﴾ آل عمران : ٧٩ .

(٣) تكملتها : ﴿ .... أَن تَتَّخِذُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّۦنَ أَرْبَابًا ۗ أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ آل عمران : ٨٠ .

والرفع قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو والكسائي . انظر : السبعة ٢١٣ .

(٤) ب : القراءات .

(٥) قرأ بالنصب ابن عامر وحمزة وعاصم في غير رواية الأعشى عن أبي بكر .

انظر : السبعة ٢١٣ ، التذكرة في القراءات ٢ / ٣٥٦ ، الإقناع ٢ / ٦٢١ .

(٦) هذا السؤال عن قول سيبويه : « فجاءت منقطعةً من الأول ؛ لأنّه أراد : ولايأمرُكم اللّهُ ، وقد نصبها بعضهم على قوله : وماكان لبشرٍ أنْ يأمركم أنْ تَتَّخذوا » . الكتاب ١ / ٤٣٠ (بولاق) ، ٣ / ٥٢ (هارون) .

(٧) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وتقولُ : أُريدُ أنْ تأتيَني فتَشْتُمُني ، لم يُرد الشَّتيمة ، ولكنْ قال : كُلّما أردتُ إتيانَك شتمتني ، هذا معنى كلامه ، فمن ثَمَّ انقطع منْ أَنْ » . الكتاب ١ / ٤٣٠ (بولاق) ، ٣ / ٥٢ (هارون) .

وما الشّاهدُ في قولِ رُؤْبَةَ (١) :

يُريدُ أَنْ يُعْرِبَه فَيُعْجِمُهْ (٢) ؟

ولِمَ كانَ الرَّفْعُ يُخْرِجُه من الإرادة ؟ (٣) .

ومــاتأْويلُ : ﴿ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْۚ وَنُقِرُّ فِى ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ ﴾ (٤) ؟ ولِمَ لايَصْلُحْ عَطْفُ ﴿ وَنُقِرُّ ﴾ على المَنْصوبِ المُتقدِّمِ ؟ .

/ ١٢٢أ وماتأْويلُ : ﴿ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰۚ ﴾ (٥) ؟ ولِمَ جازَ العَطْفُ على ﴿ أَن تَضِلَّ ﴾ ، ولَمْ يَقَعِ الإشهادُ لأنْ تَضِلَّ إحْداهما ؛ إذِ المعنى : أَنْ تذكِّرَ إحداهما الأُخرى إذا ضَلَّتْ ؟ وهل للإضلال (٦) مَرْتَبةُ التَّقديمِ مِنْ جِهَةِ أنَّه سببُ الإذْكارِ ، ومَرْتبةُ التَّأخيرِ مِنْ جهَةِ أنَّه مُسَبِّبُ الغَرَضِ ، وللإذكارِ مَرْتَبَةُ التَّقديمِ مِنْ جِهَةِ أنَّه غَرَضٌ ، ومَرْتَبَةُ التَّأخيرِ مِنْ جِهَةِ أنَّه يُحتاجُ إليه ؛ لأَجْلِ الإِضلالِ ، فقُدِّمَ الإضلالُ ؛ لأنَّه سببُ الإذكارِ ، ولو قُدِّمَ الإذكارُ لجاز ؛ لأنَّه غَرَضٌ ، فاللاّمُ مع الإذكارِ تَدُلُّ على الغَرَضِ ، ومع الإضلالِ تدلُّ على السَّببِ ؟ ومانظيرُه مِنْ قولِهم :

---

(١) انظر : ديوانه ١٨٦ (الملحق) .
ويُعزى البيت – أيضاً – إلى الحطيئة . انظر : ديوانه ٢٩١ (الهامش) .
وانظر تفصيل ذلك في : شرح أبيات المغني ٤ / ٥٩ .

(٢) من الرجز ، وقد جاء في أرجوزة لرؤبة ، أوّلُها :

لَهْــزَمَ خــدَّيَّ بــه مُلَهْزِمُــهْ .·. ورَعْنُ مقــرومٍ تسامــى آرِمُــهْ

وقبل الشاهد :

الشِّعرُ صَعْبٌ وطويلٌ سُلَّمُهْ .·. إذا ارتقى فيــه الـذي لايَعْلَمُــهْ
زلَّتْ به إلى الحضيضِ قَدَمُهْ .·. والشِّعر لايَسْطيعُهُ مَنْ يظْلِمُه

انظر : ديوان الحطيئة ٢٩١ ، ديوان رؤبة ١٨٦ ، الكتاب ٣ / ٥٣ ، معاني القرآن للفراء ٢ / ٦٨ ، التهذيب ٣ / ٣٩٨ (حض) ، المقتضب ٢ / ٣٢ ، التعليقة ٢ / ١٦٩ ، العمدة ١ / ١١٦ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٣٠ ، شرح المفصل ٧ / ٤٠ ، شرح ألفية ابن معط ١ / ٣٥٥ ، شرح أبيات المغني ٤ / ٥٧ – ٦٠ .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « أي : فإذا هو يعجِمه » . الكتاب ١ / ٤٣٠ (بولاق) ، ٣ / ٥٣ (هارون) .

(٤) الحج : ٥ .

(٥) البقرة : ٢٨٢ .

(٦) الإضلال مصدر أَضَلَّ ، المتعدِّي بهمزة التعدية . والذي في الآية (تَضِلّ) اللازم ومصدره : الضّلال ، أو الضَّلالة .

أَعْدَدْتُــهُ أَنْ يَمِــيلَ الحــائـطُ فــأَدْعَمَــهُ ، فقُــدِّمَ ذِكْرُ السَّبَبِ ، وأُخِّرَ الدَّعْمُ الذي هو الغَرَضُ ؟[1] .

وهل يجوزُ تأويلُ مَنْ قَدَّرهُ على : كراهةَ أَنْ تَضلَّ إحداهما فتُذكِّرَ إحداهما[2] ؟ وعلى أيِّ شيءٍ يُعْطَفُ ﴿ فَتُذَكِّرَ ﴾ على هذا الوَجْهِ ؟ ولِمَ جاز حَمْلُهُ على : كراهةَ ، ولَمْ يَجُزْ حَمْلُه على مُتَعَلَّق : كراهةَ ؟ وهل تقديرُه : الإشهادُ لكراهة ذا والإذكارِ ؟ .

وهل يجوزُ تأويلُ مَنْ ذَهَبَ فيه إلى حَذْفِ (لا) بتقديرِ : لئلاّ تَضلَّ إحداهما[3] ؟ وهل ذلك لايَسُوغُ إلا مع رَفْعِ ﴿ فَتُذَكِّرُ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰۚ ﴾ ؟ ولِمَ لايكونُ على : لئلا تَضلَّ إحداهما فلا يُحتاجَ إلى إذْكارِ إحداهما الأُخرى ؟ .

وما الشّاهِدُ في قولِ بَعْضِ الحجازِيِّينَ[4] :

---

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « فانتصب لأنّه أَمَرَ بالإشهاد لأنْ تذكّر إحداهما الأخرى ومن أجل أنْ تذكّر ، فإن قال إنسانٌ : كيف جاز أنْ تقولَ : أنْ تَضلَّ ، ولم يُعَدَّ هذا للضّلال وللالتباس ؟ فإنّما ذكَرَ ﴿ أَن تَضِلَّ ﴾ لأنّه سببُ الإذكار ، كما يقولُ الرجلُ : أعددتُه أنْ يميل الحائطُ فادعمَه ، وهو لايطلب بإعداد ذلك مَيَلان الحائط ، ولكنّه أخبر بعلّة الدَّعم وبسببه » . الكتاب ١ / ٤٣٠ (بولاق) ، ٣ / ٥٣ (هارون) .

(٢) هذا التقدير عزاه الشارح في الجواب إلى المبرّد والزجاج .
أما المبرد فلم أقف عليه في كتبه ، بيد أنَّ النحاس قال : « وسمعتُ عليَّ بن سليمان يحكي عن أبي العباس محمد بن يزيد أنَّ التقدير : ممن ترضونَ من الشهداء كراهة أنْ تضلَّ إحداهما وكراهة أنْ تُذكِّرَ إحداهما الأخرى. قال أبو جعفر : وهذا القول غلطٌ ، وأبو العباس يُجَلُّ عن قول مثله .....» . إعراب القرآن ١ / ٣٤٦ .
وأما الزجاج فلم يذكر هذا القول في معانيه ، وإنما ذكر قول سيبويه المتقدم ، وقدّم له بقوله : « وذكر سيبويه والخليل وجميع النحويين الموثوق بعلمهم أنَّ المعنى .... » . معاني القرآن وإعرابه ١ / ٣٦٤ .

(٣) هذا التأويل عزاه الشارح في الجواب إلى بعض الكوفيين ، وقد قال به الكسائي والفراء في قوله تعالى : ﴿ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْۗ ﴾ النساء : ١٧٦ . انظر : معاني القرآن للفراء ١ / ٢٩٧ ، الكشف ١ / ٣٢٠ ، الأمالي الشجرية ٣ / ١٦٠ .

(٤) القائل مختلفٌ فيه على النحو الآتي :
أ - قيل : هو عروة بن حزام « .... - ٣٠ هـ » من بني عُذْرة ، أحد العشاق الذين قتلهم العشق.
انظر أخباره في : الشعر والشعراء ٢ / ٦٢٢ - ٦٢٧ ، فوات الوفيات ٢ / ٤٤٧ - ٤٥٠ ، تزيين الأسواق ١ / ١٩١ - ٢٠٣ . والبيت له في : ديوانه ٢٢ ، تمام المتون ٢٤٥ (عن الأصمعي) .
ب - قيس بن ذريح . انظر : ديوانه ٦٠ ، الوساطة ٣٠٧ . =/

ماهُـوَ إلا أنْ أَراهـا فُجـاءةً .·. فَأُبْهَتُ حتّى ماأَكادُ أُجيْبُ (١) ؟

ولِمَ جازَ في : فَأُبْهتُ ، الرَّفْعُ والنَّصْبُ (٢) ؟ وما الفرْقُ ؟ ولِمَ كانَ الرَّفْعُ أَبْلَغَ في المعنى ؟ .

وما الشّاهدُ في قول ابنِ أَحْمَرَ :

يُعالِجُ عاقـراً أَعْيَـتْ عَلَيْـه .·. لِيُلْقحهـا فَيُنْتجُهـا حُـوارا (٣) ؟

ولِمَ لايكونُ منصـوبـاً على : لِيُلْقحَهـا ؟ وهل ذلك لأنَّه ليس على إرادة : أَنْ يُنْتجَها حُواراً ، ولكنَّه على أنَّه مُوجَبُ فعْله ، ويَحْتَمِلُ أن يكون على : يعالج فينتج ، ويَحْتَمِلُ / ١٢٢ب الاستئنافَ ؟ (٤).

/ = جـ - قيس بن المُلَوَّح . انظر : ديوانه ٥٩ .

د - كُثير عزة . انظر : ديوانه ٥٢٢ ، الحماسة الشجرية ١ / ٥٢٨ .

هـ - الأحوص الأنصاري عبدالله بن محمد الأوسيّ « ٣٥ - ١١٠ هـ » ، شاعرٌ غزلٌ . انظر لترجمته : طبقات فحول الشعراء ٣ / ٦٤٨ ، ٦٥٥-٦٦٨ ، الشعر والشعراء ١ / ٥١٨ - ٥٢١ .

والبيت في : شعره ٢٦٥ (الملحق) .

(١) من البحر الطويل ، وقبله ، وهو أول القصيدة :

وإنِّي لَتعْروني لذكراكِ رِعْدةٌ .·. لها بينَ جسمي والعظامِ دبيبُ

أراها : الضمير للحبيبة . انظر : الخزانة ٨ / ٥٦٢ .

انظر : ديوان عروة ٢٢ ، الكتاب ٣ / ٥٤ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٢٢ب ، النكت ١ / ٧٢٤ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٣٠ ، المفصل ٢٥١ ، التخمير ٣ / ٢٤٠ ، شرح المفصل ٧ / ٣٩ ، شرح الكافية ٢ / ٢٤٩ ، الخزانة ٨ / ٥٦٠-٥٦٤ .

(٢) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وسألتُ الخليلَ عن قول الشاعر .... فقال : أنت في أُبْهَتُ بالخيار ، إنْ شئت حملتها على أنْ ، وإنْ شئت لم تحملها عليه فرفعتَ ، كأنَّك قلت : ماهو إلا الرأيُ فأُبهتُ » . الكتاب ١ / ٤٣٠ (بولاق) ، ٣ / ٥٤ (هارون) .

(٣) من قصيدة من الوافر ، مطلعها :

أَلَمْ تَسْأَلْ بفاضحةَ الدِّيارا .·. متى حَلَّ الجميعُ بها وَسارا

انظر : شعره ٧٣ ، الكتاب ٣ / ٥٤ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٢٢ب ، النكت ١ / ٧٢٥ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٣١ ، المفصل ٢٥١ ، التخمير ٣ / ٢٤٠ ، شرح المفصل ٧ / ٣٨ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٢ب .

(٤) في أ ، ب : الاستقبال . والتصحيح من الجواب .

والسؤال عن قول سيبويه : « كأنَّه قال : يعالجُ فإذا هُو ينتجُها ، وإنْ شئت على الابتداء » . الكتاب ١ / ٤٣١ (بولاق) ، ٣ / ٥٥ (هارون) .

وماحُكْمُ : لايَعْدو أنْ يأْتيك فَيصْنَعَ ماتريدُ ؟ ولم جاز بالنَّصْبِ والرَّفْعِ ؟(١) .

وماحُكْمُ : ماعدا أنْ رآني فَيَثِبُ ، بالرَّفْعِ ؟ ولِمَ كانَ الوَجْهُ القَطْعَ ، أو تقولَ : ماعداني أنْ رآني فوَثَبَ ؟ (٢) .

ولِمَ ضَعُفَ : ماأَتيْتني فَتُحَدِّثُني ، بالرَّفْعِ إذا كان في معنى النَّفْيِ ، ولَمْ يَضْعُفْ : (٣) ماأتَيْتَني فَحدَّثْتني ؟ (٤) .

وماحُكْمُ : ماعدوتَ أنْ فعَلْتَ ، و : لا(٥) أعْدو أنْ أفْعَلَ ؟ ولِمَ خالفَ حُكْمَ : ماآلو أنْ أفْعلَ ، [و : ما أَلَوْتُ أنْ أفْعلَ ، بمعنى : لَقَدْ جَهَدْتُ إلى أنْ أفْعَلَ ، وطَلَبْتُ أنْ أفْعَلَ] (٦) ؟ .

وماحُكْمُ : ماعَدوتُ أنْ آتيَك ؟ ولم فَسَّره بما عَدوتُ أنْ يكونَ هذا مِنْ رأْيِي فيما أَسْتَقْبِلُ ؟ (٧) .

ولِمَ جازَ أنْ تَجْعَلَ (أَفْعلُ) في موضِعِ (فَعَلْتُ) ، ولم يَجُزْ (فَعَلْتُ) في موضع (أَفْعَلُ) ، وتَصرُّفِه إلى معنى المَصْدرِ ؟ (٨) .

---

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وتقول : لايعدو أنْ يأتيَك فيصنعَ ماتُريد ، وإنْ شئت رفعتَ ، كأنّك قلت : لايعدو ذلك فيصنعُ ماتريد » . الكتاب ١ / ٤٣١ (بولاق) ، ٣ / ٥٥ (هارون) .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وتقولُ : ماعدا أنْ رآني فيثِبُ ، كأنّه قال : ماعدا ذلك فيثِبُ ؛ لأنّه ليس على أوّل الكلام ، فإنْ أردتَ أنْ تحمل الكلام على أنْ ؛ فإنّ أَحْسَنَه ووجْهَه أنْ تقول : ماعدا أنْ رآني فوَثَبَ » . الكتاب ١ / ٤٣١ (بولاق) ، ٣ / ٥٥ (هارون) .

(٣) أ ، ب : ضعف ، وهو سهوٌ .

(٤) ب : فتحدثُني . والسؤال عن قول سيبويه : « فضعفُ يثبُ هنا كضعفِ : ما أتيتني فتُحَدِّثُني ، إذا حملت الكلامَ على : ما » . الكتاب ١ / ٤٣١ (بولاق) ، ٣ / ٥٥ (هارون) .

(٥) ب : وإلا .

(٦) ساقط من : ب . ويريد بالمخالفة في الحكم أنّ وجه الكلام في (ماعدا) أن يأتي بعدها (أنْ فعلت) أما (ما ألوتُ) فيأتي بعدها (أنْ أَفْعَلَ) . ولم ترد هذه المخالفة في الكتاب المطبوع ولافي نسخة السيرافي ، كما لم يرد فيها المثال الرابع ؛ أعني : ما ألوت أنْ أفْعَل . قال سيبويه : « وتقولُ : ماعدوتَ أنْ فعلتَ ، وهذا هو الكلام ، ولا أعدو أنْ أفْعَلَ ، وما آلو أن أفْعَلَ ؛ يعني : لقد جهدتُ أنْ أَفْعَلَ » . الكتاب ١ / ٤٣١ (بولاق) ، ٣ / ٥٥ (هارون) .

(٧) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وتقول : ماعدوتُ أنْ آتيَك ؛ أي : ماعدوتُ أنْ يكون هذا من رأيي فيما أستقبل » . الكتاب ١ / ٤٣١ (بولاق) ، ٣ / ٥٥ (هارون) .

(٨) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ويجوزُ أنْ يُجعلَ أَفْعَلَ في موضع فَعَلْتُ ، ولايجوز فَعَلْتُ في موضع أَفْعَل إلا في مجازاةٍ ، نحو : إنْ فعلتَ فعلتُ » . الكتاب ١ / ٤٣١ (بولاق) ، ٣ / ٥٥ (هارون) .

ومـا حُكْمُ : واللّهِ مـا أَعْدُو أَنْ جَالَسْتُكَ ؟ ولِـمَ لايكون بمعنى : مـا أعــدو أنْ أُجالسَك غداً ؟ وهـل ذلـك لأنَّ (جالسْتُكَ) لايكونُ فـي معنى : أُجالسَك ، كمـا أنَّــه لــو قــالَ : مـاأعْـدو أنْ أُجـالسَك أمسِ ؛ كـان مـحـالاً ؛ لأنَّ (أُجــالسَك) للاستقبــال ؟[1] .

وما الشّاهدُ في قولِ عبدالرَّحمن [بنِ][2] الحَكَمِ[3] :

على الحَكَمِ المأتيِّ يوماً إذا قضى .·. قَضيَّته أنْ لايَجُـورَ ويَقْصِـدُ[4] ؟

فَلِمَ رَفَـعَ : ويَقْصدُ ؟ وهـل ذلـك علـى إيجــابِ أنَّه يَقْصِدُ ، ولـم يَجْعَلْه ممّا هو عليه ؟ ولِـمَ كانَ الرَّفْعُ في مِثْلِ هذا أَسْبَقَ وأَعْرَفَ ؟[5] .

---

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وتقول : واللّه ماأعدو أنْ جالستُك ، أي : أنْ كنتُ فعلتُ ذلك ؛ أي : ما أُجاوزُ مجالستَك فيما مضى ، ولو أراد : ما أعدو أنْ جالستُك غداً ؛ كان محالاً ونقضاً ، كما أنّه لو قال : ما أعدو أنْ أُجالسَك أمسِ ؛ كان محالاً » . الكتاب ١ / ٤٣١ (بولاق) ، ٣ / ٥٥ (هارون) .

(٢) تكملة مما ذكره الشارح في الجواب ، والسياق يقتضيها .

(٣) كذا جاء في النسختين ، وفي الكتاب ٣ / ٥٦ « عبدالرحمن بن أم الحكم » .
والرّاجح أنّه عبدالرحمن بن الحكم بن أبي العاص بن أميّة « ... - نحو : ٧٠ هـ » يُكنى أبا مُطَرِّف ، وهو أخو مروان ، كـان يُهاجي عبدالرحمن بن حسـان فيقـاومُه . انظر : الأغـاني ١٣ / ٤٧٧١ - ٤٧٨١ ، اللآلئ ١ / ٦٥ .
ويُعزى الشاهد أيضاً إلى أبي اللَّحّام حُريث التَّغْلَبيّ ، شاعرٌ جاهليٌّ . انظر : الخزانة ٨ / ٥٥٧ - ٥٦٠ .

(٤) من البحر الطويل ، من قصيدة مطلعها :
عَمِرْتُ وأَطْوَلْتُ التَّفكُّرَ خالياً .·. وساءلتُ حتّى كاد عُمْرِيَ يَنْفَدُ
القصد : العدل . انظر : الخزانة ٨ / ٥٥٧ .
انظر : شـعـر تغلب ١٩٨ ، الكتـاب ٣ / ٥٦ ، مـعـاني القـرآن للأخـفش ١ / ١٨٩ ، شـرح السـيـرافي ٣ / ٢٢٣ب ، التعليقـة ٢ / ١٧٠ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٨٢ - ١٨٣ ، المحتسب ١ / ١٤٩ ، النكت ١ / ٧٢٦ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٣١ ، المفصل ٢٥٢ ، التخمير ٣ / ٢٤١ ، شرح المفصل ٧ / ٣٩ - ٤٠ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٢٧ ب ، شرح ألفية ابن معط ١ / ٣٥٥ ، الخزانة ٨ / ٥٥٥ - ٥٥٩ .

(٥) هذا السؤال عن قول سيبويه : « كأنّه قال : عليه غيرُ الجَوْرِ ، ولكنّه يَقْصِدُ ، أو هو قاصدٌ ، فابتدأ ولم يحمل الكلامَ على أنْ ، كما تقولُ : عليه أنْ لايجورَ ، وينبغي له كذا وكذا ، فالابتداءُ في هذا أسبقُ وأعرفُ ؛ لأنّها بمنزلة قولك ، كأنّه قال : ونَوْلُك ، فمن ثَمَّ لايكادون يحملونها على أنْ » . الكتاب ١ / ٤٣١ (بولاق) ، ٣ / ٥٦ (هارون) . وقوله : « بمنزلة قولك » كذا جاء في الطبعتين وفي نسخة السيرافي ، وأرجح أنها : بمنزلك نَوْلك . والله أعلم .

الجـــوابُ :

الذي يجـوزُ في الفعْلِ الذي يَحْتَمِلُ الإشـراكَ في (أنْ) والانقطاعَ إجـراؤه على الوَجْهَيْنِ في تمامِ الكلامِ مع صحَّةِ المعنى .

ولايجوزُ الانْقِطاعُ قَبْلَ تمامِ الكلامِ ؛ لأنَّه لاتُحْمَلُ الجملةُ الثَّانيةُ على الأولى قبلَ أنْ تَتِمَّ ؛ لما في ذلك من الفسادِ بتَخْليطِ الكلامِ .

وحــروفُ الإشـراكِ في المعنى ثلاثةٌ : الـواوُ ، والفــاءُ ، وثُمَّ ؛ فلذلك ذكــرها سيبويهِ ، وذَكَرَ معها (أوْ)[1] ؛ لِما لها من المَدْخَلِ في حروفِ النَّصْبِ للفعْلِ[2] ، ولَمْ يَذْكُرْ [باقيَ][3] حروفَ العَطْفِ ؛ لأنَّه لامَدْخَلَ لها في هذا البابِ[4] .

/١٢٣أ وتقـولُ : أُريدُ أنْ تَأْتِيَني ثُمَّ تُحَدِّثَني ، فالنَّصْبُ يُوجِبُ دخولَ الفعْلِ الثّاني في الإرادةِ ، كأنَّه قال : أُريدُ إتيانَك ثُمَّ حديثَكَ ، فقد أرادهما جميعاً[5] .

ويجوزُ الرَّفْعُ في : ثُمَّ تُحَدِّثُني ، على وَجْهَيْنِ : أَحَدُهما العَطْفُ على : أُريدُ[6] ، والآخَرُ : الاستئنافُ على معنى : ثُمَّ أَنتَ تُحَدِّثُني[7] .

وكـذلك : أُريدُ أنْ تَفْعَلَ ذاك وتُحْسِنُ ، و : أُريدُ أنْ تَأْتِينا فَتُبـايِعُنا ، و : أُريدُ أَنْ تَنْطِقَ بجميلٍ أَوْ تَسْكُتُ .

---

(١) انظر : الكتاب ٣ / ٥٢ .

(٢) ويرى ابن مالك أنّ أَوْ – أيضاً – تُشرك في اللفظ والمعنى إذا لم تُفد إضراباً . انظر : شرح التسهيل ٣ / ٣٤٨ ، الارتشاف ٢ / ٦٣٧ .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) يعني أنها لاتفيد الإشراك في المعنى ، ولايُعترضُ بحتّى ؛ لأنها لاتَعْطفُ الأفعال . انظر : الارتشاف ٢ / ٦٤٩ .

(٥) انظر : الكتاب ٣ / ٥٢ ، المقتضب ٢ / ٣٢ ، شرح المفصل ٧ / ٣٩ .

(٦) هذا الوجه يُشعر به قول سيبويه : ولو قلتَ : أريدُ أنْ تأتيني ثم تُحَدِّثُني ؛ جاز ، كأنَّك قلت : أريد إتيـانَك ثم تحدِّثني » . الكتاب ٣ / ٥٢ .

(٧) انظر وجه الاستئناف في : الكتاب ٢ / ٥٢ ، المقتضب ٢ / ٣٢ ، شرح المفصل ٧ / ٣٩ .

وفي التنزيل : ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ ﴾ ثُمَّ قال : ﴿ ولايَأْمُرُكم ﴾ أيْ : ولايأمُرُكُمُ اللّهُ ، فهذا في الرَّفْعِ [١] ، ولايجوزُ غيرُه ، وقد نَصَبَ بعضُ القُرّاءِ [٢] على معنى : ولايَأْمرَكُمُ البَشَرُ أَنْ تتَّخذوا [٣] .

وتقولُ : أُريدُ أَنْ تأْتِيَني فَتَشْتِمُني ، فلا يَصْلُحُ في هذا العَطْفُ على الفِعْلِ الأوَّلِ بالنَّصْبِ ، ولكنْ يجوزُ بالرَّفْعِ على : فَأَنْتَ تَشْتِمُني [٤] .

وقال رؤبةُ :

يُريدُ أَنْ يُعرِبَهُ فَيُعْجِمُهْ [٥]

فهذا غيرُ داخلٍ في الإرادةِ ، وإنّما هُوَ على معنى : فَهُوَ يُعْجِمُه [٦] .

وفي التَّنْزيلِ : ﴿ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ ﴾ ؛ [فهذا] [٧] على : ونحن نُقِرُّ في الأرحامِ ؛ لأنَّه لم تُصرَّف الآياتُ إلا للبيانِ ، لا للإقرارِ في

---

(١) انظر تخريج القراءة في ص : ٩١٠ هـ٣ .
وانظر توجيه الرفع في : الكتاب ٣ / ٥٢ ، معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٢٤- ٢٢٥ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ٢٢٥ ، المقتضب ٢ / ٣٤ ، معاني القرآن وإعرابه ١ / ٤٣٦ ، إعراب القرآن ١ / ٣٩٠ - ٣٩١ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٢١ب ، إعراب القراءات السبع ١ / ١١٦ ، الحجة ٣ / ٥٨ ، الكشف ١ / ٣٥١ ، الموضح ١ / ٣٧٨ ، التبيان ١ / ٢٧٥ ، الفريد ١ / ٥٩٢ .

(٢) انظر ماتقدم في ص : ٩١٠ هـ٥ .

(٣) انظر في توجيه قراءة النصب : الكتاب ٣ / ٥٢ ، معاني القرآن للفراء ١ / ٢٢٦ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ٢٢٥ ، المقتضب ٢ / ٣٤ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٢١ ب - ٢٢٢ أ ، إعراب القراءات السبع ١ / ١١٦ ، الحجة ٣ / ٥٨ ، الكشف ١ / ٣٥٠ - ٣٥١ ، الموضح ١ / ٣٧٧ ، التبيان ١ / ٢٧٥ ، الفريد ١ / ٥٩٣ .

(٤) إنما امتنع النصب على العطف ؛ لفساد المعنى ؛ إذ لم يرد الشتيمة . انظر : الكتاب ٣ / ٥٢ ، شرح المفصل ٧ / ٤٠ .
وانظر نحو المثال المذكور مما يمتنعُ فيه العطف على مدخول أنْ لفساد المعنى في : المقتضب ٢ / ٣٢ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٢١ب ، شرح ألفية ابن معطٍ ١ / ٣٥٥ .

(٥) تقدم مخرجا في ص : ٩١١ .

(٦) انظر : الكتاب ٣ / ٥٣ ، المقتضب ٢ / ٣٣ ، التعليقة ٢ / ١٦٩ ، شرح المفصل ٧ / ٤٠ .

(٧) ساقط من : ب .

الأرحامِ مايُقرُّ (١) .

فالأَصْلُ في هذا البابِ يجري على ثلاثةِ أَوْجُهٍ : منه مايجوزُ فيه العَطْفُ على : أَنْ ، والاستئنافُ ، ومنه(٢) مالايجوزُ فيه إلا العَطْفُ على الأوَّلِ ، ومنه مالايجوزُ فيه إلا الاستئنافُ .

وفي التَّنْزيل : ﴿ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ﴾ ، ففيه ثلاثةُ أَوْجُهٍ :

الأولُ : أَنْ يكونَ(٣) تقديمُ ذِكْرِ الضَّلالِ ؛ لأنَّه سببُ الإِذْكارِ ، فإذا قيلَ : الإشهادُ للضَّلالِ ؛ فالمعنى في تقديمِه أنَّه سببُ الإذكارِ ، ولو قيل : الإشهادُ للإذكارِ في حالِ الضَّلالِ ؛ لكانَ التَّقديمُ للإذكارِ ؛ لأنَّه غرَضٌ ، فالغَرضُ مُقدَّمٌ ؛ لأنَّه أَوَّلُ مايَقعُ في النَّفْسِ ، والسَّبَبُ ثانٍ في الطَّلَبِ ، والأوَّلُ هو الغرَضُ وهو الأَوَّلُ في الطَّلَبِ ، فأمَّا السَّبَبُ فهو الأوَّلُ في العَمَلِ / ١٢٣ب ، وهو ثانٍ في الطَّلَبِ ، فَيَصْلُحُ (٤) تقديمُ ذِكْرِ الضَّلالِ ؛ لأنَّه سَبَبُ الإذكارِ ، وهو أَوَّلٌ في العَمَلِ ، وإنْ كان ثانياً في الطَّلَبِ (٥) .

وَمَثَلُ ذلك مَثَلُ مَنْ يُريدُ الحَجَّ ، فالحَجُّ غَرَضٌ ، وهو أوَّلٌ في الطَّلَبِ ، فأمّا إعدادُ الزَّادِ والرَّاحلةِ ، وسلوكُ الطَّريقِ المُؤَدِّي إليه فهو سَبَبٌ ، وهو أوَّلٌ في العَمَلِ ، وثانٍ في الطَّلَبِ ، فعلى هذا يجري هذا البابُ في الغرَضِ والسَّبَبِ ، وهو مَذْهَبُ سيبويه ؛ وذلك أنَّ لامَ الإضافةِ تَتَصرَّفُ في وجوهٍ كثيرةٍ ، منها الغرَضُ ، ومنها السَّبَبُ ، ومنها لامُ العاقبةِ ، ومنها لامُ الاسْتغاثةِ ، وغيرُ ذلك ممّا هو مُبَيَّنٌ في مواضعه من

---

(١) انظر : الكتاب ٣ / ٥٣ ، معاني القرآن للفراء ٢ / ٢١٦ ، المقتضب ٢ / ٣٤ ، معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٤١٢ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٢٢أ ، المغني ٢ / ٣٥٩ .
على أنّه رُوي عن يعقوب وعاصم النَّصبُ عطفاً على ﴿ لِّنُبَيِّنَ ﴾ . انظر : مختصر ابن خالويه ٩٦ ، إعراب القرآن ٤ / ٨٧ ، الكشاف ٣ / ٦ ، البحر المحيط ٧ / ٤٨٥ - ٤٨٦ .

(٢) ب : ومنهما .

(٣) ب : أن يكون فيه .

(٤) فيصح .

(٥) انظر هذا الوجه في : الكتاب ٣ / ٥٣ ، معاني القرآن وإعرابه ١ / ٣٦٤ ، إعراب القرآن ١ / ٣٤٥ - ٣٤٦ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٢٢ أ - ب ، علل القراءات ١ / ١٠٠ ، الحجة ٢ / ٤٢٥ - ٤٢٦ ، التبيان ١ / ٢٢٩ ، الفريد ١ / ٥٢٥ - ٥٢٦ ، أمالي ابن الحاجب ١ / ١٢٧ ، البحر المحيط ٢ / ٧٣٣ ، الدر المصون ٢ / ٦٦٠ .

أبوابِ النَّحوِ .

والوَجْهُ الثَّاني : أَنْ يكونَ على حَذْفِ (كراهةِ) ، كأنَّه قال : الإشهادُ كراهة أنْ تَضِلَّ إِحْداهما فَتُذَكِّرَ إحداهما الأخرى ، وهذا مذهبُ أبي العبّاسِ ، والزَّجّاجِ ، وغيرِهما [١].

فإنْ قال قائلٌ : فكيف يجوزُ عَطْفُ ﴿ فَتُذَكِّرَ إِحْدَٰهُمَا ﴾ على ﴿ أَن تَضِلَّ ﴾ ، فيصيرُ المعنى : كراهةَ أَنْ تُذَكِّرَ إِحْداهما الأُخْرى ؟.

قِيلَ له : ليس مَعْطوفاً على ﴿ أَن تَضِلَّ ﴾ ، ولكن على : كراهة ، كأنَّه قِيلَ : الإشهادُ لكراهةِ الضَّلالِ وللإذكارِ ، فهذا معنىً صحيحٌ [٢].

والوَجْهُ الثَّالثُ : حَذْفُ (لا) ، وهو مَذْهَبُ بَعْضِ الكوفيِّينَ وغيرِهم [٣] ، كأنَّه قيل : لئلا تَضِلَّ إحداهما فَتُذَكِّرَ إِحْداهما الأُخرى [٤].

فإنْ قال قائلٌ : فكيف يكونُ عَطْفُ ﴿ فَتُذَكِّرَ ﴾ على :﴿ أَن تَضِلَّ ﴾ في هذا الوَجْهِ ؟.

---

(١) انظر ماتقدم في ص : ٩١٢ هـ ٢ .

(٢) على هذا التقدير يكون نصبُ (فتذكِّر) بأنْ المضمرة جوازاً بعد الفاء العاطفة على (كراهة) .
ولايخفى مافي هذا التقدير من تكلُّفٍ ؛ إذ فيه أكثر من محذوف : لام الجر ، والمضاف المجرور بها وهو (كراهة) . وإنّما قدَّر الشارح هذا التقدير ؛ لأنَّه لو عطف ﴿ فَتُذَكِّرَ ﴾ على ﴿ أَن تَضِلَّ ﴾ ؛ لكان المعنى ؛ كراهة أنْ تضلَّ فكراهة أنْ تُذَكِّرَ ، وهذا معنى فاسدٌ . انظر : إعراب القرآن ١ / ٣٤٦ ، التبيان ١ / ٢٢٩ ، الفريد ١ / ٥٢٦ ، البحر المحيط ٢ / ٧٣٣ ، الدر المصون ٢ / ٦٦١ .

(٣) انظر ماتقدم في ص : ٩١٢ هـ ٣ .
على أنَّ الفراء خرّج الآية على : استشهدوا امرأتين مكان الرجل كيما تُذكِّر الذاكرةُ الناسيةَ إنْ ضلَّت ، ثم قدَّم حرف الجزاء فاتصل بما قبله ففُتحت أنْ ، ونصبتْ فعل الشرط ، وعُطف عليه الجواب . انظر : معاني القرآن ١ / ١٨٤ ، تفسير الطبري ٣ / ١٢٤ ، معاني القرآن وإعرابه ١ / ٣٦٤ ، إعراب القرآن ١ / ٣٤٥ ، الدر المصون ٢ / ٦٦١ - ٦٦٢ .

(٤) مما يضعِّف هذا التأويل أنَّ فيه حذفَ (لا) من غير دليلٍ عليها . انظر : الأمالي الشجرية ٣ / ١٦١ .

قِيْلَ له : يَصِحُّ ذلك على معنى أنَّه : إذا انْتَفى الضَّلالُ لم يُحْتَجْ إلى الإذكارِ ، كقولك : قوَّمْتُه لئلا يُسيءَ فَتُؤَدِّبَهُ ، فهذا لم تَكْرَهْ أنْ تُؤَدِّبَهُ ، ولكنْ إذا انْتَفت الإساءةُ ؛ استُغْنِيَ عن تأديبه .

ونظيرُ ذلك في احتمالِ الأَوْجُه الثّلاثة : أَعْدَدْتُه أنْ يَميلَ الحائطُ فأدْعَمَه ، كأنَّكَ قُلْتَ : أَعْدَدْتُه أنْ لايَميلَ الحائطُ فأحتاجَ إلى دَعْمه[١] ، وكذلك إنْ قَدَّرْتَه على : كراهةَ أنْ يميلَ الحائطُ فَأَدْعَمَه ، كأنَّك قُلْتَ : الإعدادُ لكراهة أنْ يميلَ الحائطُ وللدَّعْمِ[٢] ، والوَجْهُ الآخرُ : أَعْدَدْتُه للميلِ إنْ وقَعَ ، على / ١٢٤ أ معنى السَّبَبِ ، كقولك : الإشهادُ للضّلالِ إنْ وَقَعَ ، على معنى السَّبَبِ[٣] .

وقال بعضُ الحجازِيِّينَ :

ماهُوَ إلاّ أنْ أَراها فُجاءةً .ˑ. فأُبْهَتُ حتّى ما أكادُ أُجيبُ[٤]

فيجوزُ فيه الرَّفْعُ والنَّصْبُ بالعَطْفُ على : أنْ أَراها ، والرَّفْعُ أَبْلَغُ ؛ لأنَّه أَشَدُّ تحقيقاً لما يَلْحَقُه مِنْ أنَّه يُبْهَتُ ، كأنَّه قال : فأُبْهَتُ لامحالةَ ، على هذا التَّأكيدِ ، ولم يَجْعَلْه مُعَلَّقاً بـ (أنْ أَراها) في العَطْفِ ، وكلا الوجهين حَسَنٌ[٥] .

وقال ابنُ أَحْمَرَ :

يُعالجُ عاقراً أَعْيَتْ عليه .ˑ. لِيُلْقِحَها فَيُنْتِجُها حُوارا[٦]

فهذا رَفْعٌ على وَجْهَيْنِ : أَحَدُهما : يُعالجُ فَيُنْتِجُ[٧] ، والآخَرُ : على الاستئنافِ[٨] .

---

(١) هذا تنظيرٌ للوجه الثالث مما ذكره الشارح في الآية .
(٢) وهذا تنظيرٌ للوجه الثاني .
(٣) وهذا للوجه الأول ، وهو قول سيبويه ، كما تقدم .
انظر التنظير بهذا المثال لهذا الوجه في : الكتاب ٣ / ٥٣ ، معاني القرآن وإعرابه ١ / ٣٦٤ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٢٢ب ، أمالي ابن الحاجب ١ / ١٢٧ - ١٢٨ ، البحر المحيط ٢ / ٧٣٣ ، الدر المصون ٢ / ٦٦٠ .
(٤) تقدم مخرجاً في ص : ٩١٣ .
(٥) انظر الوجهين في : الكتاب ٣ / ٥٤ ، التخمير ٣ / ٢٤١ .
(٦) تقدم مخرجاً في ص : ٩١٣ .
(٧) يعني على العطف على : يعالج .
(٨) ذكر وجهي الرفع سيبويه ، وعلّق السيرافي قائلاً : « فرفعُ (ينتجها) سهوٌ وغلطٌ ، وذلك أنَّ العاقر / =

وليس بداخلٍ في : إرادته لِيُلْقِحَهـا ، إذا رَفَعَ . ولو نَصَبَ ؛ لَدَخَلَ معنى الكلامِ في الإرادة .

وتقولُ : لايَعْدو أنْ يأتيك فَيَصْنَعُ ماتريدُ ، فيجوزُ بالنَّصْبِ والرَّفْعِ [1] .

وتقولُ : ماعدا أنْ رآني فَيَثِبُ ، فهذا على معنى : فهو يَثِبُ ، وإنْ حَمَلْتَه على العَطْفِ ؛ كان الوَجْهُ : ماعدا أنْ رآني فوَثَبَ ، ويَضْعُفُ (يَثِبَ) في العطْفِ كَضَعْفِ : ماأَتَيْتَني فَتُحَدِّثُني ، بالرَّفْعِ إذا كان داخلاً في النَّفْيِ [2] ، والوَجْهُ : ماأَتَيْتَني فَحَدَّثْتَني [3] .

وتقولُ : ماعَدَوْتَ أَنْ فَعَلْتَ ، و : لا أَعْدو أَنْ أَفْعَلَ ، فهذا وَجْهُ الكلامِ [4] .

وتقولُ : ماآلو أَنْ أَفْعَلَ ، وما أَلَوْتُ أَنْ أَفعَلَ ؛ لأنَّ فيه معنى : لَقَدْ جَهَدْتُ أَنْ أَفْعَلَ ، وطَلَبْتُ أَنْ أَفْعَلَ [5] .

وتقولُ : ماعَدَوْتُ أَنْ آتيك ، أي : أَنْ يكونَ هذا رَأْيي وعَزْمي ، كأنَّك قُلْتَ : عَزْمي أَنْ آتيَك فيما أَسْتَقْبِلُ . ويجوزُ أنْ تَجْعَلَ (أَفْعَلَ) في موضعِ (فَعَلْتُ) ؛ لأنَّ

= لاتَلِدُ ولايكونُ لها نتاجٌ ، فكيف يُرفَع وهو لايُخبر بكونه ! وإنَّما يصفُ ابنُ أحمر رجلاً من قومه يُعالج أمراً في مكروه ابنِ أحمر ومَساءته لايتمُّ ولايكونُ ، وذلك الأمرُ هو العاقرُ . والرَّجلُ يعالجُها ليُلْقحَهَا وليُنْتجَها ، وذلك لايكونُ ، كأنّ هذا الرجلَ يُعالجُ هذه العاقرَ لتَلِدَ وهي لاتَلِدُ ، فلا يكونُ في (يُنتِجها) إلا النَّصْبُ ، وقبل هذا البيت :

أرانا لايـزالُ لنـا حميـمٌ ∴ كداءِ البَطْنِ سلاً أو صُفارا
يُعالجُ عاقراً أعيت عليـه ∴ لِيُلْقحَهـا فيُنْتجَها حُوارا
يُدنِّس عرضَه لينالَ عرضي ∴ أبا دعْفاءَ ولَّدَها فقـارا

... وكلُّ واحدٍ من وجهي الرَّفع لايصحُّ في (ينتجها) ؛ لأنَّك إذا عطفتَه على (يعالجها) لم يجز ؛ لأنَّ العلاجَ للعاقر يكونُ ، ونتاجُها لايكونُ ، كما يُقالُ : فلانٌ يطلبُ مالايكونُ ، وإذا جعلتَه مستأنفاً بمعنى : فهو يُنْتجُها ، لم يصحَّ أيضاً ؛ لأنَّها عاقرٌ » . شرح السيرافي ٣ / ٢٢٢ب - ٢٢٣أ . وانظر : الكتاب ٣ / ٥٥ ، شرح المفصل ٧ / ٣٨ .

(١) انظر : الكتاب ٣ / ٥٥ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٢٣أ .
(٢) يعني أنّ عطف المضارع على الماضي ضعيفٌ . انظر : الكتاب ٣ / ٥٥ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٢٣أ .
(٣) ب : فتحدثني .
(٤) يعني أن يوافق الفعلُ الذي بعد أنْ الفعلَ الذي قبلها . وانظر المثالين في : الكتاب ٣ / ٥٥ .
(٥) انظر ماتقدم في ص : ٩١٤ هـ٦ .

(أَنْ) تَطْلُبُ المضـارعَ ، وتَقْلِبُه إلى معنى المَصْدَرِ [1] ، ولايجوزُ (فَعَلْتُ) في موضعِ (أَفْعَلُ) إلا في الجزاءِ ؛ لقُوَّةِ (إنْ) في الجزاءِ منْ جِهَةِ أنّها تَعْمَلُ في الشَّرْطِ والجوابِ ، وتَعْقِدُ الجملةَ الثَّانيةَ بالأولى ، فَتَصيرُ بمعنى جملةٍ واحدةٍ [2] .

وتقولُ : واللّهِ ماأَعْدُو أَنْ جَالَسْتُك ، أي : ما أُجاوزُ مُجالستَك ، ولايجوزُ على معنى المستقبلِ ؛ لأنَّ المعنى / ١٢٤ب يَصِحُّ فيه على الماضي ، كأنَّك قُلْتَ : ماأُجاوزُ مجالستَك في الماضي ، فلا يَصْلُحُ قَلْبُه إلى الاسْتِقْبالِ [3] .

وكذلك إذا قال : ما أَعْدو أَنْ أُجالسَك ؛ صَلَحَ للمُسْتَقْبَلِ ، كأنَّه قال : ماأُجاوزُ مُجالستَك في المُسْتَأْنَفِ ، فـ (أَنْ) لَمْ تَقْلِب الفِعْلَ عن معناه .

وقال عبدُالرَّحمنِ بنُ الحَكَمِ :

على الحَكَمِ المَأْتِيِّ يوماً إذا قَضَى .·. قَضيَّتَه أَنْ لايجورَ ويَقْصِدُ [4]

فقال : عليه تركُ الجَوْرِ ، ورَفَعَ (ويَقْصِدُ) على معنى : وهو يَقْصِدُ ، وليس ذلك بواجبٍ عليه كما يَجِبُ عليه أنْ لايجورَ ، فعلى هذا مَجرى الكلامِ في مِثْلِ هذا ،

---

(١) هذا تفسيرٌ لقول سيبويه : « وتقول : ماعدوت أنْ آتيَك ؛ أي : ماعدوتُ أنْ يكونَ هذا من رأيي فيما أستقبل ، ويجوزُ أنْ يُجعل أَفْعَلَ في موضع فعلت » . الكتاب ٣ / ٥٥ .
فالشارح فهم من هذا النَّص أنّ في المثال وجهاً واحداً ، وأنّ قوله : « ويجوز أن يُجعل ....» تعليلٌ لمخالفة مابعد أنْ لما قبلها ، فما بعدها مضارعٌ ، وماقبلها ماضٍ ، وقد تقدم قريباً أنّ وجه الكلام اتفاقهما .
أما السيرافي ففهم منه أن في المثال وجهين : أحدهما ماذكره الشارح ، والآخر : فهمه من قول سيبويه : ويجوز أن يجعل .... فقال : « والوجه الآخر : ماعدوتُ فيما مضى أن آتيَك ، وتجعل آتيَك في موضع أتيتك ، وهذا معنى قوله : ويجوزُ أنْ يُجعلَ أَفْعَلَ في موضع فعلت ، وإنما جاز ذلك لأنّك تقول : كُنْتُ أتيتك ، وكنتُ آتيك ، ومعناهما واحدٌ ....» . شرح السيرافي ٣ / ٢٢٣أ .
وكلام الشارح - فيما يظهر - أقرب ممّا ذهب إليه السيرافي ؛ لأنّ أنْ إذا نصبت المضارع كان مستقبلاً ليس غير . انظر : المقتضب ٢ / ٦ ، وماتقدم في ص : ٧٧٧ .

(٢) انظر في امتناع وقوع الماضي موقع المضارع في غير الجزاء : الكتاب ٣ / ٥٥ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٢٣ب .

(٣) لأنّ الماضي لايقع موقع المضارع في غير الجزاء . انظر في توجيه المثال الذي ذكره : الكتاب ٣ / ٥٥ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٢٣ب ، التعليقة ٢ / ١٧٠ .

(٤) تقدم مخرجاً في ص : ٩١٥ .

وكذلك رَفَعَ ، ولم يَحْمِلْه على : يجورَ [١] .

---

(١) قال السِّيرافي : « وإنما قال : أنْ لايجورَ ويقصدُ ؛ لأنّه جعله بمنزلة : وينبغي له أنْ يقصدَ ، فناب (يَقْصِدُ) عن : ينبغي له أن يَقْصِدَ ، ومن أجل ذلك تضمَّن معنى الأمر ، ولم يحمل على أنْ » . شرح السيرافي ٣ / ٢٢٣ب .

وماذكره السيرافي من نيابة (يقصد) عن : ينبغي له أن يقصد ، هو قول الأخفش وابن جنّي ، وفي كلام سيبويه مايُشعر به ، بيد أنّهم لم يذكروا أنه يفيد الأمر ، وفي كلام الأخفش مايدلُّ عليه . انظر : الكتاب ٣ / ٥٦ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ١٨٩ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٨٢ ، المحتسب ١ / ١٤٩ ، شرح المفصل ٧ / ٤٠ .

بـــابُ الجـــزاءِ[١]

الغرضُ فيـه :

أنْ يُبيِّنَ مايجوزُ في الجزاءِ ممّا لايجوزُ[٢].

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في الجزاءِ ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟.

ولِمَ لايجـوزُ[٣] في الجـزاءِ أنْ يكونَ الفِعْلُ صِلةً للاسْمِ[٤] ؟ وهـل ذلـك لأنَّ المطلوبَ فيه الإبهامُ ، والصِّلَةُ تُبْطِلُ الإبهامَ ؟

وما الـذي يَصْلُحُ أنْ يُجازَى بـه مِن الأسماءِ[٥] ؟ وما الذي لايَصْلُحُ أنْ يُجازى به ؟.

ولِمَ كـانَ الأصْلُ في الجـزاءِ أنْ يكونَ بالحـرفِ ؟ وهل ذلك لأنَّه يَعْقِدُ إحـدى الجُمْلَتَيْنِ بالأُخْرى ، ويَنْقُلُها إلى معنى الشَّرْطِ والجوابِ ، ومانَقَلَ الكلامَ عن معنىً إلى معنىً فهو حَرْفٌ ؟.

وماقِسْمةُ الأسماءِ التي يُجازى بها ؟[٦].

---

(١) انظر : الكتاب ١ / ٤٣١ (بولاق) ، ٣ / ٥٦ (هارون) .

(٢) تحدث سيبويه في الباب عن أمورٍ منها : أدوات الشرط ، وحكم المجازاة بحيث وإذْ من دون (ما) وقول النحويين : يُجازى بكلِّ شيءٍ يُستَفْهَمُ به ، ومَهْما وأصلها ، وحكم المجازاة بكيف ، وحكم الجزم بإذا ، والعامل في فعل الشرط وجوابه ، وعلة جعل إنْ أم أدوات الشروط ، وأقسام الجواب ، وربط الجواب بإذا الفجائية ، وحكم دخول الفاء عليها ، وحكم حذف الفاء الرابطة من الجواب ، وغير ذلك .

(٣) أقحم بعده في ب : في ما الذي لايجوز .

(٤) هذه المسألة أشار إليها سيبويه في قوله : « فالوجهُ أنْ تقول : الفعلُ ليس في الجزاء بصلةٍ لما قبلَه كما أنّه في حروف الاستفهام ليس صلةً لما قبله » . الكتاب ١ / ٤٣٣(بولاق) ، ٣ / ٥٩ (هارون) .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فما يُجازى به من الأسماء غير الظُّروف : مَنْ ، وما ، وأيُّهم . ومايُجازى به من الظروف : أيُّ حينٍ ، ومتى ، وأينَ ، وأنّى ، وحيثُما » . الكتاب ١ / ٤٣١ -٤٣٢ (بولاق) ، ٣ / ٥٦ (هارون) .

(٦) هذا السؤال عن نصِّ سيبويه السابق .

ولِمَ جازَ الجزاءُ بالاسْمِ ؟ وهل ذلك لأنَّه مُبْهمٌ إبهامَ الحرف ، يَصْلُحُ أنْ يَتضمَّنَ معنى : إنْ ؟.

ولِمَ صارتْ : مَنْ ، وما ، ومَهْما ، وأيٌّ أخواتٍ في الجزاءِ ؟ [1].

[ولِمَ صارتْ : أنَّى ، وأيْنَ ، ومَتى أخواتٍ في الجزاء] ؟ [2].

ولِمَ صار : حَيْثُما ، وإذْما ، وإذا ما أخواتٍ في الجزاءِ ؟ [3].

ولِمَ لايجوزُ أنْ يُجازى بِحَيْثُما ، وأُختَيْها إلا أنْ يَصْحَبَها : ما [4] ؟ ولِمَ صارتْ (ما) مُسَلِّطةً على الجزاءِ ؟ وهل ذلك لأنَّه لمّا كان يَقْوى بها الكلامُ في التَّأكيدِ ؛ قوَّتْ [5] هذه الأحرفَ / ١٢٥أ على العَمَلِ كما قَوِيَتْ أنْ تَكُفَّ : إنَّما ، وكأنَّما ، عن العَمَلِ ، وكما قَوِيَتْ على تغييرِ (لَوْ) في قولك : لو ما ؟.

وما الشّاهدُ في قولِ العبّاس بنِ مِرْداس :

إذْ ما[6] أَتَيْتَ على الرَّسولِ فَقُلْ لَهُ .·. حقّاً عليكَ إذا اطْمَأنَّ المَجْلِسُ[7]

---

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « فما يُجازى به من الأسماء غير الظروف : مَنْ ، وما ، وأيُّهم » . الكتاب ١ / ٤٣١ (بولاق) ، ٣ / ٥٦ (هارون) . ويُلحظ أن سيبويه لم يذكر (مهما) وسيتحدث عنها بَعْدُ .

(٢) ساقط من : ب .
والسؤال عن قول سيبويه : « ومايُجازى به من الظُّروف : أيُّ حينٍ ، ومتى ، وأينَ ، وحيثُما » . الكتاب ١ / ٤٣٢ (بولاق) ، ٣ / ٥٦ (هارون) .
ويُلْحَظُ أنَّ الشَّارحَ لم يذكر (أي) المضافة إلى الزمان ، ولاحيثما .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ولايكونُ الجزاءُ في حيثُ ولافي إذْ ، حتى يُضَمَّ إلى كلٍّ واحدٍ منهما (ما) ، فتصير (إذْ) مع (ما) بمنزلة : إنّما وكأنّما . وليست (ما) فيهما بلغوٍ ، ولكنّ كُلَّ واحدٍ منهما مع (ما) بمنزلة حرفٍ واحدٍ » . الكتاب ١ / ٤٣٢ (بولاق) ، ٣ / ٥٦ - ٥٧ (هارون) .
ويُلحظ أن سيبويه لم يذكر (إذا ما) .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه السابق .

(٥) ب : قوي .

(٦) أ ، ب : إذا ما . وهي تكسر الوزن .

(٧) من البحر الكامل ، من قصيدة قالها في غزوة حُنين مادحاً الرسول ، ﷺ ، أوّلها :
ياأيُّها الرَّجُلُ الذي تَهْوي به .·. وَجْناءُ مُجْمَرةُ المناسمِ عِرْمِسُ
وبعد الشاهد :
ياخَيْرَ مَنْ ركبَ المطيَّ ومَنْ مشى .·. فوقَ التُّرابِ إذا تُعَدُّ الأنْفُسُ
ورواية الديوان : إمّا أتيت ... ، ولاشاهد فيها لإذ ما .

= /

وقول [١] عبدالله بن همّامٍ [٢] :

إذا ماتَرَيْني اليومَ مُزْجىً ظَعِيْنَتي .·. أُصَعِّدُ سَيْراً في البلادِ وأُفْرِعُ

فإنِّي مِنْ قَومٍ سِواكُمْ وإنّما .·. رجاليَ فَهْمٌ بالحجازِ وأَشْجَعُ [٣]

وقول لبيدٍ :

فَأَصْبَحْتَ أنّى تَأْتِها تَلْتَبِسْ بِها .·. كِلا مَرْكَبَيْها تحتَ رِجْلِك شَاجِرُ [٤]

/ = تهوي : تُسرع ، والوجناء : الناقة الغليظةُ الوجنات . ومُجْمَرة : من أجمر البعير ، إذا أسرع في سيره ، والمناسم : جمع مَنْسم وهو مُقدَّم طرف خُفِّ البعير ، والعرْمس : الصخرة الصُّلبة . انظر : الخزانة ٩ / ٣١.

انظر : ديوانه ٨٨ ، الكتاب ٣ / ٥٧ ، المقتضب ٢ / ٤٦ ، الكامل ١ / ٢٩٠ ، الجمل ٢١٦ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٩٣ - ٩٤ ، الخصائص ١ / ١٣١ ، التبصرة ١ / ٤٠٨ ، الحلل ٢٨٩ - ٢٩٠ ، شرح المفصل ٧ / ٤٦ ، شرح الجمل ٢ / ٢٠٤ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٥٦أ ، شرح ألفية ابن معطٍ ١ / ٣٢٥ ، رصف المباني ١٤٩ ، الخزانة ٩ / ٢٩-٣٢.

(١) ب : وقال .

(٢) عبدالله بن همام السلولي « ... - نحو ١٠٠ هـ » .
من بني مُرّة بن صعصعة ، من قيس عيلان ، وبنو مُرَّة يُعرفون ببني سَلول ؛ لأنها أُمُّهم ، وهي بنت ذُهْل بن شيبان ، وهو شاعرٌ إسلاميٌّ محسنٌ ، انظر : طبقات فحول الشعراء ٢ / ٦٢٥ - ٦٣٧ ، الشعر والشعراء ٢ / ٦٥١ - ٦٥٢ ، الخزانة ٩ / ٣٥ - ٣٧ .

(٣) من البحر الطويل ، ولم أقف على سابقٍ لهما ولا لاحق.
ورواية سيبويه وغيره : إذْ ما ، بالخرم ، وقد أثبتُّ (إذا ما) كما في النسختين ؛ لأنّ الشارح يقصدها ، كما سيأتي في الجواب .
وجاءت - أيضاً - في منازل الحروف له ، على أنّ جامع شعر عبدالله أثبتها عن العضديات ، والذي رأيته فيها موافقٌ لرواية سيبويه .
الإزجاء : السوق ، الظَّعينة : المرأة مادامت في الهودج ، وأُصَعِّد : أنحدر ، وأُفْرِع : أرتفع ، وفَهْم وأشجع قبيلتان ، انتمى إليهما وهو من سلول بن عامر ؛ لأنَّهم كُلُّهم من قيس عيلان . انظر : الخزانة ٩ / ٣٣-٣٥ .
انظر : شعره ٧٥ ، الكتاب ٣ / ٥٧ ، الأصول ٢ / ١٦٠ ، العضديات ٥٢ ، منازل الحروف ٣٨ ، الأزهية ٩٨ ، النكت ١ / ٧٢٨ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٣٢ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٥٦٨ ، شرح المفصل ٧ / ٤٧ ، شرح التسهيل ٤ / ٦٧ ، الخزانة ٩ / ٣٣- ٣٥ .

(٤) من البحر الطويل ، من قصيدة مطلعها :

مَنْ كانَ منّي جاهلاً أو مُغَمّراً .·. فما كانَ بِدْعاً منْ بلائيَ عامرُ

المُغَمَّر : المنسوب إلى الغُمْر ، وهو الجهل .
والشاعر يعاتب عمَّه عامر بن مالك ملاعبَ الأسنّة ، فيقول : من أين أتيت هذه الخطة التي وقعت فيها فإنّك تلتبس بمكروهها وشرّها ، كلا مركبيها : كلا مركبي الخطة - إنْ تقدّمت أو تأخّرت - شاجرٌ ؛ أي مختلفٌ مفرّقٌ ، يقول : لاتجدُ في الأمر الذي تريد أنْ تعملَه مركباً وطيئاً ، ولاترى فيه رأياً صحيحاً . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٤٤ ، الخزانة ٧ / ٥٩ - ٩٦ . / =

وقول[١] ابنِ هَمّامٍ :

أَيْنَ تَضْرِبْ بنا العُداةُ تَجِدْنا .·. نَصْرِفُ العِيْسَ نحوها للتّلاقي[٢] ؟

ومافي أنَّ (حيثُ) تُضافُ إلى جُمْلَةٍ تقومُ مَقامَ الصِّلَةِ مايَمْنَعُ من الجزاءِ بها[٣] ؟

وهل ذلك لأنّها ضَعُفَتْ عن أنْ تَقُومَ بِنَفْسِها في البيانِ عن معناها ؛ إذ[٤] كانت الإضافةُ إلى الجملة تَلْزَمُها ، على خلاف (مَنْ) وأخواتِها ؛ إذْ لاتَلْزَمُها الصِّلَةُ ؛ مِنْ أَجْلِ أنّه يُسْتَفْهَمُ بها ، فلا تكونُ لها صِلَةٌ ؟.

[ولِمَ جازَ الجزاءُ بِبَعْضِ مايُوصَلُ دونَ بَعْضٍ ؟.

ولِمَ جازَ الجزاءُ ببعضِ مايُسْتَفْهَمُ به دونَ بعضٍ ؟][٥] .

وهل عِلَّةُ امتناعِ الجزاءِ بإذْ ، وإذا ، كعِلَّةِ : حيثُ ؟.

/ = انظر : ديوانه ٢٢٠ ، الكتاب ٣ / ٥٨ ، المقتضب ٢ / ٤٧ ، الجمل ٢١٦ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٢٧أ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٤٣ - ٤٥ ، الحلل ٢٩٠ - ٢٩٣ ، المرتجل ٢٧٥ ، شرح المفصل ٧ / ٤٥ ، شرح الجمل ٢ / ٢٠٤ ، شرح التسهيل ٤ / ٧٠ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٣٢أ ، ٢٢٠ أ ، شرح ألفية ابن معط ١ / ٣٢٧ ، الخزانة ٧ / ٩١ - ٩٧ .

(١) ب : وقال .

(٢) بيت مفردٌ ، من الخفيف .
انظر : شعره ٨٣ ، الكتاب ٣ / ٥٨ ، المقتضب ٢ / ٤٧ ، الحلى ١٧٧ ، الأغفال ١ / ٣٨٩ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٣٢ ، الغرة لابن الدّهّان ٢ / ١٨٥أ ، شرح المفصل ٧ / ٤٥ ، شرح التسهيل ٤ / ٧٢ ، شرح ألفية ابن معط ١ / ٣٢٧ .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وإنّ مَنَعَ (حيثُ) أنْ يجازى بها أنّك تقول : حيثُ تكونُ أكونُ ، فتكونُ وصلٌ لها ، كأنك قلت : المكان الذي تكونُ فيه أكونُ » . الكتاب ١ / ٤٣٢ - ٤٣٣ (بولاق) . ٣ / ٥٨ (هارون) .

(٤) ب : إذا .

(٥) ساقط من : ب .
والسؤال عن قول سيبويه : « وأمّا قول النحويين : يُجازى بكل شيءٍ يُستفهم به ؛ فلا يستقيم ، من قبل أنّك تجازي بإنْ وبحيثُما وإذْ ما ، ولايستقيم بهنّ الاستفهام » . الكتاب ١ / ٤٣٣ (بولاق) ، ٣ / ٥٩ (هارون) .
وللجرمي نقدٌ لكلام سيبويه هذا من وجهين :
أحدهما : أن ردّه على النحويين غير لازم لهم ؛ لأنّهم لم يقولوا : لاتكون المجازاة إلا بما يُستفهم به ، فيحصروا أدوات الشرط فيما استُفْهِم به ، وإنّما قالوا : تكون بما يُستفهم به ، ولايمنع هذا المجازاة بغيره .
والآخر : أنّه حكى عن النحويين : يجازى بكلّ شيءٍ يُستفهم به ، وهذا مخالفٌ لاتّفاقهم على أنه لايجازى بهمزة الاستفهام ، وهل . انظر : شرح السيرافي ٣ / ٢٢٨أ ، التعليقة ٢ / ١٧٣ .
والوجه الأول من النّقد غير مدفوع ؛ لأنّ سيبويه ردَّ عليهم بأدوات للشرط لاتقع استفهاماً ، وهذا يلزمهم لو قالوا : لايجازى إلا بما يستفهم به . وأما الوجه الثاني فلا يلزم سيبويه ؛ لأنه إنما يحكي قولهم .

ولِمَ وَجَبَ في قولك : حيثُ تكونُ أكونُ ، أنَّ حيثُ مضافةٌ إلى الجملة ، ولَمْ يَجُزْ أنْ تكونَ الجملةُ لها صلةً ؟ وهل ذلك لأنّها لو كانَتْ صِلَةً لم تَنْعَقِدْ بحَيْثُ إلا بعائدٍ ، فكانَ لايجوزُ : زيدٌ حيثُ عبدُاللّه قائمٌ ، والإضافةُ لاتحتاجُ إلى عائدٍ ؟

ولِمَ لايجوزُ أنْ يكونَ الفعلُ صِلةً لِمَنْ وأخواتِها في الاسْتفهامِ ؟ [1] .

ولِمَ جاز في (مَنْ) وأخواتِها[2] أنْ تُوصلَ ، ولَمْ يَجُزْ في (أنّى) وأُخْتَيْها[3] أنْ تُوصَلَ ؟ وهل ذلك لأنّها ظَرْفٌ لايُخْبَرُ عنها ؛ إذْ هي / ١٢٥ب ظُروفٌ غَيْرُ مُتَمَكِّنةٍ ، وإنّما جازت الصِّلَةُ في (مَنْ) وأخواتها ؛ للحاجة إلى الإخبارِ عنها ؟ .

ولِمَ وَجَبَ أنَّ الأَصْلَ في (مَهْمَا) : مَا[4] ؟ ولِمَ لايجوزُ على هذا الأَصْلِ في (مهما) مايجوزُ في (ما) من الاستفهامِ والصِّلَة ؟ .

وما الشّاهدُ في قولِ اللّه جلَّ وعزَّ : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾[5] ، وقولِه : ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾[6] ؟ .

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فالوجه أنْ تقول : الفعلُ ليس في الجزاء بصلةٍ لما قبلَه ، كما أنّه في حروف الاستفهام ليس صلةً لما قبلَه ، وإذا قُلْتَ : حيثُما تكنْ أكُنْ . فليس بصلةٍ لما قبله ، كما أنّك إذا قلت : أين تكونُ ؟ وأنت تستفهم فليس الفعلُ بصلةٍ لما قبله ، فهذا في الجزاء ليس بصلةٍ لما قبلَه ، كما أنَّ ذلك في الاستفهام ليس بوصلٍ لما قبلَه ، وتقول : مَنْ يَضْرِبُك ؟ في الاستفهام ، وفي الجزاء : مَن يَضْرِبْك أضْرِبْه ، فالفعلُ فيهما غيرُ صلةٍ » . الكتاب ١ / ٤٣٣ (بولاق) ، ٣ / ٥٩ (هارون) .

(٢) يعني : ما ، وأي .

(٣) يعني : أين ، ومتى .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وسألتُ الخليلَ عن مَهْما فقال : هي (ما) أدخلتَ معها (ما) لغواً ، بمنزلتها مع متى ، إذا قلت : متى ماتأتني آتك ، وبمنزلتها مع إنْ ، إذا قلت : إنْ ماتأتني آتك ، وبمنزلتها مع أَيْنَ .... وبمنزلتها مع أيّ .... ولكنهم استقبحوا أنْ يُكرِّروا لفظاً واحداً فيقولوا : ما ما ، فأبدلوا الهاءَ من الألف التي في الأولى » . الكتاب ١ / ٤٣٣ (بولاق) ، ٣ / ٥٩ - ٦٠ (هارون) .

(٥) بعده : ﴿ .... وَلَوْ كُنتُمْ فِى بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ .... ﴾ النساء : ٧٨ .

(٦) من قوله تعالى : ﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ ... وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴾ الإسراء ١١٠ .

ولِمَ أجازَ فيها سيبويهِ أنْ تكونَ كـ (إذْ) ضمَّ إليها (ما) ، فيكونَ الأصلُ : مَهْ ؟ [١].

ولِمَ لايجوزُ الجزاء بكَيْفَ إذا قُلْتَ : كَيْفَ تَصْنَعُ أَصْنَعُ [٢] ؟ وهل ذلك لِضَعْفِها بأنَّها لاتكونُ إلا نكرةً ، مع إجرائها على قياسِ أُخْتِها في أنّها لاتكونُ إلا نكرةً في الاستفهامِ ، وهي : كَمْ ، ولَمْ يَصْلُحْ أنْ تقوى بـ(ما) ؛ لما تقتضيه[٣] أختها مِنْ إجرائها على طريقتِها ؟ [٤].

وما الفرقُ بين قولهم : على أيِّ حالٍ تَكُنْ أكُنْ ، وبينَ : كَيْفَ تكُنْ أكُنْ ، حتّى جاز أحدُهما ، ولَمْ يَجُزْ الآخَرُ [٥] ؟ وهل ذلك لأنَّ في (أيٍّ) تفصيلاً في إبهامٍ يُحتاجُ إليه في الجزاءِ ؟.

وما الفرقُ بينَ : آتيك إذا احْمَرَّ البُسْرُ ، وبينَ : آتيك إنِ احْمَرَّ البُسْرُ ؟ [٦].

وما الشّاهدُ في قولِ ذي الرُّمَّة :

تُصْغي إذا شَدَّها بالرَّحْلِ جانحةً .·. حتّى إذا ما استوى في غَرْزِها تَثِبُ[٧] ؟

---

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وقد يجوزُ أنْ يَكونَ مَهْ كإذْ ، ضُمَّ إليها ما » . الكتاب ١ /٤٣٣ (بولاق) ، ٣ /٦٠ (هارون) .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وسألتُ الخليلَ عن قوله : كيفَ تَصْنَعْ أَصْنَعْ ، فقال : هي مستكرهةٌ وليست من حروف الجزاء ، ومخرجُها على الجزاء ؛ لأنّ معناها : على أيِّ حالٍ تكُنْ أكُنْ » . الكتاب ١ /٤٣٣ (بولاق) ، ٣ /٦٠ (هارون) .

(٣) ب : لاتقتضيه .

(٤) ب : طريقها .

(٥) هذا السؤال مبنيٌّ على النّص السابق .

(٦) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وسألتُه عن إذا ، مامنعهم أنْ يُجازوا بها ؟ فقال : الفعلُ في إذا بمنزلته في إذْ ، إذا قلتَ أتذكرُ إذْ تقولُ ، فإذا فيما تستقبل بمنزلة إذْ فيما مضى ، ويُبيِّنُ هذا أنَّ (إذا) تجيءُ وقتاً معلوماً ؛ ألا ترى أنّك لو قلتَ : آتيك إذا احمرَّ البُسْرُ ؛ كان حسناً ، ولو قلت : آتيك إن احمرَّ البُسْرُ ، كان قبيحاً ، فإنْ أبداً مبهمةٌ ، وكذلك حروفُ الجزاء ، وإذا تُوصَلُ بالفعلِ ، فالفعلُ في إذا بمنزلته في : حينَ ، كأنك قلتَ : الحينُ الذي تأتيني فيه آتيك فيه » . الكتاب ١ /٤٣٣ (بولاق) ، ٣ /٦٠ (هارون) .

(٧) من البحر البسيط ، من قصيدة تقدّم مطلعها .
يصف ناقة . تُصْغي : تُميل رأسها كأنها تستمع ، يُريد أنَّها مؤدّبةٌ ليست بنفورٍ ، ولاتضجر إذا شُدَّ الرحلُ عليها . والجانحة : المائلة ، يعني أنها قد مالت إلى ناحية الراكب ، والغَرْزُ للناقة بمنزلة الرِّكاب للدابة ، أراد أنّ راكبها إذا وضع رجلَه اليسرى في الغرز وَثَبَتْ مِنْ قبلِ أن يستويَ على ظهرها ، عنى بذلك أنها نشيطةٌ . /=

وهل ذلك على أنَّه لَمْ يُجازِ بها ؟ .

وقولِ الآخَرِ[1] :

إذا ما الخبزُ تأدُمُهُ بلَحْمٍ . ·. فذاك أمانَةَ اللَّهِ الثَّريدُ[2] ؟

وما الشّاهدُ في قول قَيْسِ بن الخَطيم[3] :

إذا قَصُرَتْ أسيافُنا كانَ وَصْلُها . ·. خُطانا إلى أعْدائنا فَنُضارِبِ[4]

وقولِ الفرزدقِ :

/ = وقد عيب عليه هذا المعنى . وذُكر أنّ أعرابياً لما سمع البيتَ قال : سقط - واللهِ - الرَّجُلُ . انظر : شرح أبيات سيبويه ٢ / ١٢١- ١٢٢ .

انظر : ديوانه ١ / ٤٨ ، الكتاب ٣ / ٦٠ ، مجاز القرآن ١ / ٢٠٥ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٣٠٢ ، صفة جزيرة العرب ٣٥٦ ، بقية التنبيهات ١٠٠ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١١٩ - ١٢٠ ، أمالي المرتضى ١ / ٢٧٩ ، النكت ١ / ٧٢٩، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٣٣ ، شرح المفصل ٧ / ٤٧ .

(١) لم أقف على القائل . ويقال : وضعه النحويون . انظر : الكتاب ٣ / ٦١ .

(٢) من البحر الوافر .

انظر : الكتاب ٣ / ٦١ ، الأصول ١ / ٤٣٣ ، النكت ١ / ٧٢٩ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٣٤ ، المفصل ٣٤٨ ، التخمير ٤ / ٢٥٩ ، شرح المفصل ٩ / ١٠٤ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٢١ب .

(٣) قيس بن الخَطِيم : « ... - نحو ٢ ق هـ » ، من الأوس ، شاعرٌ فحلٌ ، قدم مكة قبل الهجرة فدعاه الرسول - ﷺ - إلى الإسلام ، فوعده بذلك ، لكنَّه مات قبل أنْ يُسلم . انظر لترجمته : معجم الشعراء ١٩٦ ، الخزانة ٧ / ٣٤- ٣٧.

على أنّ الشاهد جاء في قصائد مرفوعة الرويّ لمجموعة من الشعراء . منهم الأخنس بن شهاب التغلَبيّ ، ورُقيم المحاربيّ ، وسهم بن مُرّة المحاربي ، وضرار بن الخطاب الفهْريّ .

انظر : شعر تغلب ١٢٤ ، شعر ضرار بن الخطاب ٣٩ ، فرحة الأديب ١١٦- ١١٧ ، صبح الأعشى ٢ / ٣٣٣ ، الخزانة ٧ / ٢٧ - ٣٢ .

(٤) من البحر الطويل ، من قصيدة مطلعها :

أتَعْرِفُ رَسْماً كاطِّرادِ المذاهِبِ . ·. لعَمْرةَ وَحْشاً غَيْرَ مَوْقِفِ راكِبِ

وروي الشاهد : إلى أعدائنا للتقارب ، وروي أيضاً : فنضاربُ ، بالرفع على الإقواء ، ولا شاهد في هاتين الروايتين. انظر : الخزانة ٧ / ٢٧ .

انظر : ديوان قيس ٨٨ ، الكتاب ٣ / ٤٣٤ ، المقتضب ٢ / ٥٥ ، الجمل ٢١٧ ، التعليقة ٢ / ١٧٦ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٣٧ - ١٣٩ ، الحلل ٢٩٣ - ٢٩٤ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٨٢ ، شرح المفصل ٧ / ٤٧ ، شرح الجمل ٢ / ٢٠٤ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٩ب ، الخزانة ٧ / ٢٥ - ٣٤ .

تَرْفَعُ لي خِنْدِفٌ[1] واللَّهُ يَرفَعُ لي .·. نـاراً إذا خَمَدَتْ نيرانُهـم تَقِـدِ[2]

وقول بعضِ السَّلوليِّينَ[3] :

إذا لم تَزَلْ في كُلِّ دارٍ عَرَفْتَها .·. [لها][4] واكِفٌ مِنْ دَمْعِ عَيْنَيْكَ يَسْجُمِ[5]

/ ١٢٦أ وقول كَعْبِ بنِ زُهَير[6] :

[و][7] إذا ما تَشاءُ تَبْعَثُ منها .·. مَغْرِبَ الشَّمْسِ ناشطاً مَذْعورا[8]

---

(١) ب : خندفاً .

(٢) بيتٌ مفردٌ من البسيط .
وخِنْدِف : هي ابنة الحاف بن قضاعة ، أمُّ مدركة وطابخة وقمَعة أبناء إلياس بن مضر ، وإنَّما افتخر بها الفرزدقُ لأنَّه تَميميٌّ ، ونسب تميمَ ينتمي إليها . انظر : الخزانة ٧ / ٢٤ .
انظر : ديوانه ١ / ٢١٦ ، الكتاب ٣ / ٦٢ ، المقتضب ٢ / ٥٥ ، إعراب القرآن ٤ / ٤٣٢ ، التبصرة ١ / ٤١١ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٣٤ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٨٢ ، الغرة لابن الدهان ٢ / ٨٣أ ، شرح المفصل ٧ / ٤٧ ، شرح التسهيل ٤ / ٨٢ ، شرح ألفية ابن معط ١ / ٣٢٦ ، الخزانة ٧ / ٢٢- ٢٥ .

(٣) قال ابن السيرافي : « وفي بعض النسخ (تَسْكُبُ) ، كذا رأيته في الكتاب منسوباً إلى بعض السَّلوليين .... والشِّعر لجرير ، قال جرير : ....

إذا لم تَزَلْ في كلِّ دارٍ عَرَفْتَها .·. لها ذارفٌ مِنْ دَمْعِ عَيْنَيكَ تَذْهَبِ

شرح أبيات سيبويه ٢ / ١٣١- ١٣٢ . وانظر : ديوان جرير ١ / ٣٠٤ ، الخزانة ٧ / ٢٣ .

(٤) ساقط من : ب .

(٥) من البحر الطويل ، وقد ورد في قصيدة بائية لجرير ، مطلعها :

عَجِبْتُ لهذا الزّائرِ المترقِّبِ .·. وإدلالِهِ بالصُّرْمِ بعد التَّجنُّبِ

انظر : ديوان جرير ١ / ٣٠٤ ، الكتاب ٣ / ٦٢ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٢٥أ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٣١- ١٣٢ ، ضرائر الشعر للقزاز ٢٢٩ ، النكت ١ / ٧٣٠ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٣٤ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٤٢ أ ، الخزانة ٧ / ٢٢ .

(٦) كعب بن زُهير « ... - ٢٦ هـ » .
ابن أبي سُلمى المُزني ، صحابيٌّ جليل ، وشاعرٌ فحلٌ ، وله قصيدة البردة في مدح الرسول ﷺ ، وقصّتها معروفة . انظر لترجمته : الشعر والشعراء ١ / ١٥٤-١٥٦ ، الإصابة ٣ / ٢٩٥ - ٢٩٦ .

(٧) تكملة يقتضيها وزن الشعر ، وهي في مصادر البيت .

(٨) من البحر الخفيف ، من قصيدة مطلعها :

إنَّ عِرْسي قد آذنتني أخيرا .·. لم تُعَرِّجْ ولم تُؤامِرْ أميرا

والضمير في (منها) يعود إلى ناقته ، يصفها بالنشاط والسُّرعة بعد سير النهار كلِّه ، فشبَّهها في انبعاثها مغربَ الشمس بناشطٍ قد ذُعِرَ من صائدٍ أو سَبُع . والناشط : الثور يخرج من بلدٍ إلى بلدٍ . انظر : الخزانة ٧ / ٢٣ .
انظر : ديوانه ٦٨ ، الكتاب ٣ / ٦٢ ، المقتضب ٢ / ٥٦ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١١٨ - ١١٩ ، النكت ١ / ٧٣١ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٣٤ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٤١ أ - ب ، الخزانة ٧ / ٣٢ .

وما الجازمُ للجوابِ في : إنْ تَأْتني آتك ؟ (١) .

ولِمَ وَجَبَ أَنَّ (إنْ) أمُّ الجزاءِ ؟ وهل ذلك لأنَّ جميعَ مايُجازى به قد يَخْرُجُ عن الجزاءِ إلا (إنْ) ، مع تقديرِها في كُلِّ اسمٍ يُجازى به ؟ (٢) .

وماجوابُ الجزاءِ ؟ ولِمَ لايكونُ إلا بالفعْلِ ، أو الفاءِ ؟ (٣) .

ولِمَ لايجوزُ الجوابُ بالواوِ ، ولا بِثُمَّ ؟ (٤) .

ومافي قولِ القائلِ إذا قيل له : افْعَلْ كذا ، فيقولُ : فإذَنْ يكونُ كذا وكذا ، وتقول : لم أُغَثْ أَمْسِ ، فيقولُ : فقد أتاك الغَوْثُ ، ولايجوزُ في هذا الموضعِ : الواو ، ولا ثُمَّ ؟ (٥) .

الجــوابُ :

الذي يجوزُ في الجزاءِ جزمُ الشَّرْطِ والجوابِ بالفعْلِ (٦) على عَقْدِ الجُملةِ الثّانيةِ بالأولى ، حتّى يكونَ خبراً واحداً (٧) .

---

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « واعلم أنَّ حروف الجزاء تجزمُ الأفعال وينجزمُ الجواب بما قبله ، وزعم الخليل أنّك إذا قلت : إنْ تأتني آتك ، فآتك انجزمتْ بإنْ تأتني ، كما تنجزم إذا كانت جواباً للأمر حين قلت : ائتني آتك » . الكتاب ١ / ٤٣٥ (بولاق) ، ٣ / ٦٢-٦٣ (هارون) .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وزعم الخليل أنَّ إنْ هي أمُّ حروف الجزاء ، فسألته : لمَ قلتَ ذلك ؟ فقال : منْ قِبَل أنّي أرى حروف الجزاء قد يتصرَّفْنَ ، فيكُنَّ استفهاماً ، ومنها مايُفارقه (ما) فلا يكونُ فيه الجزاءُ ، وهذه على حالٍ واحدةٍ أبداً ، لاتفارقُ المجازاة » . الكتاب ١ / ٤٣٥ (بولاق) ، ٣ / ٦٣ (هارون) .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « واعلم أنّه لايكونُ جوابُ الجزاء إلا بفعلٍ أو بالفاء ، فأما الجواب بالفعلِ فنحو قولك : إنْ تأتني آتك ، وإنْ تضربْ أضربْ ، ونحو ذلك ، وأما الجواب بالفاء فقولك : إنْ تأتني فأنا صاحبُك » . الكتاب ١ / ٤٣٥ (بولاق) ، ٣ / ٦٣ (هارون) .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ولايكونُ الجوابُ في هذا الموضع بالواو ولابثُمَّ » . الكتاب ١ / ٤٣٥ (بولاق) ، ٣ / ٦٣ (هارون) .

(٥) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ألا ترى أنَّ الرجلَ يقول : افعلْ كذا وكذا ، فتقول : فإذن يكونُ كذا وكذا ، ويقولُ : لم أُغَثْ أَمْسِ ، فتقول : فقد أتاك الغوثُ اليومَ ، ولو أدخلت الواوَ وثُمَّ في هذا الموضع تُريد الجواب لم يجز » . الكتاب ١ / ٤٣٥ (بولاق) ، ٣ / ٦٣ (هارون) .

(٦) يريد : الفعل الواقع جواباً .

(٧) ذكر ابن مسعود الفرخان أنَّ الجملة الشرطية بحسب الجواب قبل النظم ، فإنْ كان خبراً ، كانت خبرية محضة ، وإن لم يكن كذلك ؛ فهي ليست خبراً . انظر : المستوفى ٢ / ٧٥ - ٧٦ .

ولايجوزُ الجزاءُ في الأَصْلِ إلا بالحرفِ ؛ لأنَّه يَنْقُلُ الكلامَ عن الإيجابِ على القَطْعِ إلى تعليقِ الثاني بالأوّلِ ، فَيَنْقُلُه إلى معنى الجزاءِ كما يُنْقَلُ عن الواجبِ إلى النَّفيِ بحَرْفٍ ، فكذلك مايُنْقَلُ عن الواجبِ إلى الجزاءِ فحقُّه أنْ يكونَ بالحرفِ على قياسِ نظائره ؛ لأنَّ الحروفَ لها نَقْلُ الكلامِ من معنى إلى معنى[1] ، ولها عَقْدُ الثّاني بالأوّلِ ، فهذا مِنْ شَرْطِ الحروفِ ، وقد اجْتَمَعَ بحرفِ الجزاءِ ، وهو : إنْ[3] .

ولايجوزُ في الأسماءِ التي يُجازى بها أنْ يكونَ الفِعْلُ صِلَةً لها ؛ لأنَّ المطلوبَ فيه الإبهامُ[4] ، والصِّلَةُ تُخْرِجُ عن الإبهامِ .

والأسماءُ التي يَصْلُحُ أنْ تُجازيَ هي المُبْهَمةُ إبهاماً يَصْلُحُ أنْ يُضَمَّنَ معنى : إنْ ، ومالايَصْلُحُ أَنْ يُضَمَّنَ معنى (إنْ) ؛ لايَصْلُحُ أنْ يُجازى به[5] .

والأسماءُ التي يُجازى بها أَحَدَ عَشَرَ :

مَنْ ، وما ، ومَهْما[6] ، وأَيٌّ ، وهذه الأربعةُ أخواتٌ[7] .

وأنّى ، وأَيْنَ ، ومتى ، وهذه الثّلاثةُ أخواتٌ في معنى الظَّرْفِ المُطْلَقِ[8] ، كما أنَّ الأربعةَ الأُوَلَ أخواتٌ في طريقِ الجِنْسِ .

وحيثُما ، وإِذْ ما ، وإذا ما[9] / ١٢٦ ب أخواتٌ في الانعقادِ بِمَا .

---

(١) انظر تفصيل هذا في : شرح المقدمة الجزولية ١ / ٢١٧ - ٢٢٧.

(٢) ب : الجر .

(٣) انظر : اللباب للعكبري ٢ / ٥٠ .

(٤) الجزاء موضوعٌ على الإبهام . انظر : شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٥١٠ - ٥١١.

(٥) انظر : الأصول ٢ / ١٦١ ، شرح المقدمة الجوزلية ٢ / ٥٠٥ ، البسيط ١ / ٢٤٠ .

(٦) ذكر الشارح : ما ، ومهما ، معاً ، وهذا قد يعترض بأنّ الخليل - كما سيأتي - يرى أنّ مهما هي (ما) ضُمّت إليها (ما) الزائدة . والانفصال عن هذا بما ذكره الشلوبين من « أنهما قد صارا بالتركيب كأنهما كلمةٌ واحدةٌ أخرى » . شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٥٠٣ .

(٧) انظر : المقتضب ٢ / ٤٥ ، شرح المفصل ٧ / ٤٢.

(٨) ويشاركها في ذلك حيثما ، وأيٌّ مضافةٌ إلى الظرف . انظر : الكتاب ٣ / ٥٦ ، المقتضب ٢ / ٤٥ ، وزاد بعضهم : أيّان . انظر : الارتشاف ٢ / ٥٤٨.

(٩) يظهر من كلام الشارح أنه يُجيز الجزم بإذا مع (ما) في السّعة ، وقد صرح بذلك في المجلد الأول ٣٧ ب ، وهو رأيٌ نُقل عن بعضهم وقال به الصَّيمري وابن يعيش .
انظر : التبصرة ١ / ٤٠٨ ، شرح المفصل ٧ / ٤٢ ، ٤٧ ، الارتشاف ٢ / ٥٥٠ .

و (إذا) يُجازى بها الشِّعْر [١] .

ولايجوزُ الجزاءُ بحيثُ ، مِنْ قِبَلِ أنَّها تَلْزَمُها الإضافةُ التي تقومُ لها مَقامَ الصِّلَة ، فهي ناقصةٌ عن أنْ تَحْتَمِلَ الجزاءَ ، فإذا لَحِقَتْها[٢] (ما) ؛ قَوَّتْها على[٣] العَمَلِ [٤] .

وكذلك : إذْ ، وإذا ، لايُجازى بواحدةٍ منهما إلا مع (ما)[٥] ، وإنما احْتَمَلَتْ ذلك ؛ لأنَّها لتقوية المعنى بالتَّأكيدِ إذا كانت صِلَةً ، ففيها معنى القُوَّةِ والتَّمكينِ في النَّفْسِ ، فَقَوِيَتْ على تسليطِ هذه الأَحْرُفِ الثَّلاثةِ على العَمَلِ في الجزاءِ ، وقَوِيَتْ على كَفِّ الأَحْرُفِ الثَّلاثةِ عن العَمَلِ في : كأنَّما ، وإنَّما ، وأنَّما ، وقَوِيَتْ - أيضاً - على تغييرِ المعنى في (لو ما) ، فَخَرَجَتْ إلى معنى : هلاّ [٦] .

وقال العبّاسُ بنُ مِرْداس :

إذْ ما أَتَيْتَ على الرَّسولِ فَقُلْ لَهُ .·. حقًّا عليكَ إذا اطْمَأَنَّ المَجْلِسُ[٧]

فهذا شاهدٌ في أنَّه يُجازى بإذْ ما .

وقالَ عبدُاللّه بن همّام :

إذا ماتَرَيْني اليومَ مُزْجِىً ظَعِينَتي .·. أُصَعِّدُ سَيْراً في البلادِ وأُفْرِعُ

فإنِّي مِنْ قَوْمٍ سِواكُمْ وإنّما .·. رجالي فَهُمْ بالحجازِ وأَشْجَعُ[٨]

---

(١) انظر : الكتاب ٣ / ٦١ ، المقتضب ٢ / ٥٥ ، مجالس ثعلب ١ / ٧٤ ، الأصول ٢ / ١٦٠ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٢٨ب ، الأمالي الشجرية ٢ / ٨٢ ، اللباب ٢ / ٥٥ ، شرح المفصل ٧ / ٤٧ ، شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٥١٢ - ٥١٣ .

(٢) ب : لحقها .

(٣) ب : عن .

(٤) انظر في امتناع المجازاة بحيث إلا مع ما : الكتاب ٣ / ٥٨ ، المقتضب ٢ / ٤٦ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٢٦ب - ٢٢٧أ ، اللباب ٢ / ٥٤ - ٥٥ ، شرح المفصل ٧ / ٤٦ ، شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٥١٠ - ٥١١ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٢٠ - ١٦٢١ .

(٥) انظر : التبصرة ١ / ٤٠٨ ، شرح المفصل ٧ / ٤٦ .

(٦) انظر في تأثير (ما) الزائدة : المقتضب ٢ / ٥٢ - ٥٣ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٢٧أ ، منازل الحروف للشارح ٣٧ - ٣٩ ، شرح المفصل ٧ / ٤٦ ، البرهان للزركشي ٤ / ٤٠٨ .

(٧) تقدم مخرجاً في ص : ٩٢٥ .

(٨) تقدما مخرجين في ص : ٩٢٦ .

وقال لبيدٌ :

فأَصْبَحْتَ أنَّى تَأْتِها تَلْتَبِسْ بها .·. كِلا مَرْكَبَيْها تَحْتَ رِجْلِكَ شاجِرُ[(١)]

فجاز بأنَّى .

وقال ابنُ همّام :

أَيْنَ تَضْرِبْ بِنا العُداةُ تَجِدْنــا .·. نَصْرِفُ العِيسَ نَحْوَهــا للتَّلاقــي[(٢)]

فجازى بأَيْنَ .

وإنّمـا كانـت الجملةُ صِلَةً في (مَنْ) وأخواتِها [(٣)] ، ولـم تَكُنْ صِلَةً فـي (حَيْثُ) وأُخْتَيْها ؛ لأنَّ الصِّلَةَ تحتـاجُ إلى عائدٍ يَعْقِدُ الجُملةَ بالأوَّلِ ، والإضافـةُ لاتَحتـاجُ إلى عائدٍ ؛ ولذلك جاز : زيدٌ حيث عبدُالله قائمٌ ، مِنْ غيرِ عائدٍ .

ولايجوزُ في (أنَّى) وأُخْتَيها أنْ تُوصَلَ كما جاز في (مَنْ) وأختيها ، [لأنّه] [(٤)] لايَصْلُحُ أنْ يُخْبَرَ عنـها مِنْ أَجْلِ أنّهـا ظُروفٌ غيـرُ مُتَمَكِّنَةٍ ، وإنَّما جـاز أنْ توصلَ (مَنْ) وأُخْتَيها ؛ /١٢٧ أ للحاجةِ إلى الإخبارِ عنها بما مُعْتَمَدُ المعنى فيه ، تَدُلُّ عليه الجملة[(٥)] .

والأصل في مَهْما : (ما) دَخَلَتْ عليها (ما) كما تَدْخُلُ على سائرِ أخواتِها ، واسْتُقْبِحَ التَّكريرُ في : ما ما ، فأُبْدِلَت الألفُ هاءً ؛ لأنّهـا من مُخْرَجِ الألفِ ، وحَسُنَ اللَّفْظُ بهـا ، وهذا مذهبُ الخليلِ [(٦)] ، ولايجـوزُ - عندي - غيـرُه ؛ لما بيَّنا من العلَّةِ ؛ لِتَجْري علـى قيـاسِ أخواتِهـا مِنْ نَحوِ ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ ﴾ ، وقـولـه : ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ ﴾ .

---

(١) تقدم مخرجاً في ص : ٩٢٦ . (٢) تقدم مخرجاً في ص : ٩٢٧ .

(٣) يعني إذا كانت أسماء موصولةً ، وأخوات مَنْ : ما ، وأيّ .

(٤) تكملة يقتضيها السياق .

(٥) يعني أنّ مَنْ وما وأيّاً تقع مبتدأً ، والمبتدأ محكومٌ عليه ، فلابُدَّ أنْ يُعرف ، فاحتيج فيها إلى جملة الصلة .

(٦) انظر : الكتاب ٣ / ٥٩ - ٦٠ ، المقتضب ٢ / ٤٧ ، معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٣٦٩ ، الأصول ٢ / ١٥٩ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٢٧ب ، العضديات ٥١ ، شرح المفصل ٧ / ٤٢ ، شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٥٠٢ - ٥٠٣ ، الارتشاف ٢ / ٥٤٧ .

وقد أجاز سيبويهِ أنْ تكونَ (مَهْ) ضُمَّ إليها : ما [١].

والفرقُ بين : على أيِّ حالٍ تكُنْ أكُنْ ، وبينَ : كيفَ تَكُنْ أكُنْ ، حتّى لم يَجُزْ هذا [٢] ، وجاز ذاك ، أنَّ في (أيٍّ) إبهاماً في تَفْصيلٍ يُحتاجُ إليه في الجزاءِ ، وليس كذلك في : كيفَ [٣].

والفرقُ بينَ : آتيك إذا احْمَرَّ البُسْرُ ، وبينه بإنْ ، أنَّه بإذَا مُوجَبٌ ، كأنّه قيلَ : آتيكَ في احْمرارِ البُسْرِ ، وهو بإنْ مُعَلَّقٌ ، وليس يَحْسُنُ التَّعليقُ في هذا ؛ لأنَّه وقتٌ كائنٌ لامحالةَ [٤].

وقال ذو الرُّمَّة :

تُصْغي إذا شدَّها بالرَّحْلِ جانحةً .'. حتّى إذا ما اسْتوى في غرْزِها تَثِبُ [٥]

فهذا شاهدٌ في أنَّه لم يُعْمِلْ : إذا ما [٦] .

وقال قَيْسُ بنُ الخَطيم :

إذا قَصُرَت أسيافُنا كانَ وَصْلُها .'. خُطانـا إلـى أَعْدائنا فَنُضـارِبِ [٧]

---

(١) انظر : الكتاب ٣ / ٦٠ .
وانظر لشرح هذا المذهب : شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٥٠٣ - ٥٠٤ .
وقيل : إنها مرتجلةٌ للشرط ، فهي بسيطة . انظر : المصدر السابق ٢ / ٥٠٤ ، الارتشاف ٢ / ٥٤٧ .

(٢) يعني المجازاة بكيف .
وقد نُقل عن الكوفيين وقطرب جواز المجازاة بها . انظر : الأصول ٢ / ١٩٧ ، شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٥٠٥ ، الارتشاف ٢ / ٥٥١ .

(٣) انظر في تعليل ترك المجازاة بكيف : الأصول ٢ / ١٩٧ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٢٨ أ - ب ، التعليقة ٢ / ١٧٤ - ١٧٥ ، اللباب ٢ / ٦٢ - ٦٣ ، شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٥٠٥ - ٥٠٦ .

(٤) انظر : الكتاب ٣ / ٦٠ ، المقتضب ٢ / ٥٤ - ٥٥ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٢٨ب ، المسائل المنثورة ١٦٤ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٨٢ - ٨٣ ، الغرة لابن الدهان ٢ / ٨٣ أ - ب ، اللباب ٢ / ٥٥- ٥٦ ، البرهان للزركشي ٤ / ٢٠١

(٥) تقدم مخرجاً في ص : ٩٢٩ .

(٦) تقدم قريباً أن الشارح يجيز الجزم بإذاما في الكلام ، وهنا استشهد بالبيت على عدم إعمالها ، مما يدلُّ على أنّه لايراه واجباً .

(٧) تقدم مخرجاً في ص : ٩٣٠ .

فهذا أَعْمَلَ (إذا) ضَرورةً .

وقال الفَرَزْدَقُ :

تَرْفَعُ لي خِنْدِفٌ واللّهُ يَرْفَعُ لي .·. نـاراً إذا خَمَـدَتْ نيرانُهُـمْ تَقِدِ [(١)]

فهذا ضرورة ، وكذلك قولُ بعضِ السَّلوليِّينَ :

إذا لَمْ تَزَلْ في كُلِّ دارٍ عَرَفْتَها .·. لها واكِفٌ مِنْ دَمْعِ عَيْنَيْكَ يَسْجُمِ [(٢)]

فكلُّ هذا ضرورةٌ .

وقال كَعْبُ بنُ زُهيرٍ :

[و][(٣)] إذا ماتشاءُ تَبْعَثُ مِنْها .·. مَغْـرِبَ الشَّمْسِ ناشِطـاً مَذْعورا [(٤)]

فهذا حسنٌ جيدٌ ؛ لأنَّ المعنى : في أيِّ وقتٍ شئنا بَعَثْنا ، فلم يُجازِ بإذا [(٥)].

والجازِمُ / ١٢٧ب في : إنْ تأْتني آتكَ ، هو الحرفُ العاملُ ، وهو (إنْ) [(٦)] ، وقد قيلَ : إنَّ العامل في الجوابِ هو : إنْ تأْتني [(٧)] ، والأوَّلُ أَقْيَسُ على طريقةِ عَمَلِ الفِعْلِ في الفاعلِ والمفعولِ ، وعَمَلِ (إنَّ) في الاسْمِ والخَبَرِ ، وذلك أنَّ (إنْ) التي للجزاءِ هي أَوْجَبَتْ هذا المعنى من الشَّرْطِ والجواب ، فهي [(٨)] أحقُّ بالعَمَلِ .

و(إنْ) هي أمُّ الجزاءِ ؛ لأنَّ كلَّ مايُجازى به [فقد يجوزُ فيه الخُروجُ عن الجزاءِ إلا

---

(١) تقدم مخرجاً في ص : ٩٣١ .

(٢) تقدم مخرجاً في ص : ٩٣١ .

(٣) تكملة يقتضيها الوزن الشعري . وهي في مصادر البيت .

(٤) تقدم مخرجاً في ص : ٩٣١ .

(٥) تقدَّم أن الشارح يرى جواز الجزم بإذا ما ، وهنا حكم بحسن ترك الجزم بها ، مما يدلّ على أنْ لايوجب الجزم بها . انظر : ماتقدم في ص : ٩٣٣هـ٩ ، ٩٣٦ هـ٦.

(٦) يعني أنّ أداة الشرط هي العامل في فعل الشرط وجوابه . وهذا المذهب عُزي إلى محقّقي البصريين . انظر : اللباب ٢ / ٥١ ، الارتشاف ٢ / ٥٥٧.

(٧) أي الأداة وفعل الشرط . وهذا مذهب الخليل وسيبويه والمبرد والفارسي ، وعُزي إلى الكوفيين أنّ الجواب مجزوم بالجوار ، وفي المسألة أقوالٌ أخر . انظر : الكتاب ٣ / ٦٢ - ٦٣ ، المقتضب ٢ / ٤٨ ، المسائل المنثورة ١٦١ - ١٦٢ ، الغرة لابن الدهان ٢ / ٨٤أ - ب ، الإنصاف ٢ / ٦٠٢ ، اللباب ٢ / ٥١ ، شرح المفصل ٧ / ٤١ - ٤٢ ، شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٥٠١ ، الارتشاف ٢ / ٥٥٧.

(٨) ب : فهو .

(إنْ) ، مع أنَّها تُضَمَّنُ كلَّ اسْمٍ يُجازى به][١].

وجوابُ الجزاءِ بالفِعْلِ أو الفاءِ ، ولايَصلُحُ بالواوِ ، ولاثُمَّ ؛ لأنَّ (ثُمَّ) تَدُلُّ على المُهْلَةِ بينَ الثّاني والأوَّلِ ، والواوُ للجمعِ ، والذي يُوافِقُ معنى الجوابِ هو الفاءُ ، ويوَضِّحُ ذلك قولُ القائلِ : لم أُغَثْ ، فيقالُ له : فقد أتاكَ الغَوْثُ ، ولايَصلُحُ في هذا الواوُ ، ولا ثُمَّ[٢].

ومنَ هذا البابِ أيضاً مسائلُ :

ومــا جــوابُ (إنْ) في : ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾[٣] ؟ ولِمْ جازَ أنْ تكونَ (إذا) جواباً ؟[٤].

ولِمَ أَطْلَقَ أنَّ الجوابَ إنّما هو بالفِعْلِ أو الفاءِ[٥] ؟ وهل ذلك لأنَّه الأَصْلُ في البابِ ، وإنّما تَقَعُ (إذا) مُعاقِبةً للفاءِ على جِهَةِ الشَّبَهِ ؛ لأنَّها لاتكونُ إلا مُعلَّقةً بما قَبْلَها ؟.

وما الفرقُ بينَ (قَنَطُوا) في الجوابِ ، وبين ﴿ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ ؟[٦].

ومانظيرُه مِنْ قولِهِ : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ ﴾[٧] في

---

(١) ساقط من : ب .
وانظر في جعل إنْ أم أدوات الجزاء . الكتاب ٣ / ٦٣ ، المقتضب ٢ / ٤٩ ، الأصول ٢ / ١٦١ ، اللباب ٢ / ٥٠ ، شرح المفصل ٧ / ٤١ .

(٢) انظر : الكتاب ٣ / ٦٣ ، المقتضب ٢ / ٥٨ ، المسائل المنثورة ١٦٢ - ١٦٣ .

(٣) من قوله تعالى : ﴿ وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا۟ بِهَا ۖ .... ﴾ الروم : ٣٦ .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وسألتُ الخليلَ عن قوله جلَّ وعزَّ .... فقال : هذا كلامٌ معلَّقٌ بالكلام الأولِ كما كانت الفاءُ معلَّقةً بالكلام الأول ، وهذا هاهنا في موضع : قنطوا ، كما كان الجواب بالفاءِ في موضع الفعل » . الكتاب ١ / ٤٣٥ (بولاق) ، ٣ / ٦٤ (هارون) .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « واعلم أنّه لايكونُ جوابُ الجزاء إلا بفعلٍ أو بالفاء » . الكتاب ١ / ٤٣٥ (بولاق) ، ٣ / ٦٣ (هارون) .

(٦) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وهذا هاهنا في موضع : قنطوا ، كما كان الجوابُ بالفاء في موضع الفعل » . الكتاب ٣ / ٤٣٥ (بولاق) ، ٣ / ٦٤ (هارون) .

(٧) من قوله عزَّ وجلَّ : ﴿ وَإِن تَدْعُوهُمْ إِلَى ٱلْهُدَىٰ لَا يَتَّبِعُوكُمْ ۚ .... ﴾ الأعراف : ١٩٣ .

موضعٍ : أَمْ صَمَتُّمْ[(١)] ؟ ولِمَ جاز ﴿ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ ﴾ في موضعِ : أَمْ صَمَتُّمْ ؟ وهلاّ كانَ الأَصْلُ[(٢)] أحقَّ به ؟ وهل ذلك لأنَّه أكْثَرُ في الفائدة مع دلالته على : أَمْ صَمَتُّمْ ، مِنْ جهة أنّه وَقَعَ مَوْقِعَه ، ودلَّ على : إِنَّكم أَصَمَتُّمْ صَمْتاً مُتَقَضّياً أو مُنْفَصِلاً فالحالُ واحدةٌ ؟

ولِمَ قَبُحَ إدخالُ الفاءِ على ﴿ إِذَا هُمْ ﴾ في [هذا][(٣)] الموضعِ ؟ وهل ذلك لأنَّها وَقَعَتْ مَوْقِعَ الفاءِ على المُعاقبةِ ؟ وهل لو كان إدخالُ الفاءِ على (إذا) حَسَناً ؛ لكانَ إسقاطُ الفاءِ قبيحاً ؟[(٤)] .

ولِمَ كانَ الأَصْلُ في الذي يَعْقِدُ الجوابَ بالأَوَّلِ على الحرفِ ، حتّى صارت (إذا)[(٥)] إِنَّما وَقَعَتْ مَوْقِعَ الحَرْفِ ؟ وهل ذلك لأنَّ الذي يَعْقِدُ / ١٢٨أ الثّانيَ بالأَوَّلِ إنّما هو للحروفِ كحروفِ العَطْفِ ، وغيرِها مِنْ نحو الاستثناءِ ، وجوابِ القَسَمِ ؟ .

وماحُكْمُ : إنْ تَأْتني أنا كريمٌ ؟ ولِمَ لايجوزُ مِثْلُ هذا إلا في الضَّرورةِ[(٦)] ؟ ومافي أنّه كلامٌ يقومُ بِنَفْسِه مِمّا يُخرجُه عَنْ حدِّ الجوابِ ؟ وهل ذلك لأنَّ الجوابَ يحتاجُ إلى علامة تُؤْذِنُ بأنّه[(٧)] على معنى الجوابِ ، ولذلك وَجَبَ في جوابِ السُّؤالِ أنْ يكونَ مُطابقاً [له][(٨)] في الإعرابِ من قولك : زيداً ، إذا قال : مَنْ ضربتَ ؟ ، و (صالحاً)

---

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « قال : ونظير ذلك قوله .... بمنزلة : أم صَمَتُّمْ » . الكتاب ١ / ٤٣٥ (بولاق) ، ٣ / ٦٤ (هارون) .

(٢) معاد في : ب .

(٣) تكملة يقتضيها السياق .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وزعم الخليلُ أنَّ إدخالَ الفاء على (إذا) قبيحٌ ، ولو كان إدخالُ الفاء على (إذا) حسناً ؛ لكان الكلامُ بغير الفاء قبيحاً . فهذا قد استغنى عن الفاء كما استغنت الفاءُ عن غيرها ، فصارت (إذا) هاهنا جواباً كما صارت الفاء جواباً » . الكتاب ١ / ٤٣٥ (بولاق) ، ٣ / ٦٤ (هارون) .

(٥) إذا الرابطة للجواب هي الفجائية ، وظاهر كلام الشارح أنها اسمٌ وقعت موقع الحرف . ومن النحويين من يرى أنها حرفٌ . انظر : المغني ١ / ٨٧ .

(٦) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وسألتُه عن قوله : إنْ تأتني أنا كريمٌ ، فقال : لايكون هذا إلا أنْ يُضطرَّ شاعرٌ ؛ مِنْ قِبَلِ أنّ (أنا كريمٌ) يكونُ كلاماً مبتدأً ، والفاء وإذا لايكونان إلا معلَّقتين بما قبلهما ، فكرهوا أنْ يكونَ هذا جواباً حيثُ لم يُشبه الفاءَ ، وقد قاله الشاعرُ مضطراً ، يُشَبِّهُه بما يُتكلَّمُ به من الفعل » . الكتاب ١ / ٤٣٥ (بولاق) ، ٣ / ٦٤ (هارون) .

(٧) معاد في : ب .

(٨) ساقط من : ب .

إذا قال : كيفَ أَصْبَحتَ ؟.

وما الشّاهدُ في قولِ حسَّان بنِ ثابت [(١)] :

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَناتِ اللَّهُ يَشْكُرُها .·. والشَّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلان [(٢)] ؟

ولِمَ جازَ حَذْفُ الفاءِ في الضَّرورةِ ؟ وهل ذلك لأنَّ الجُمْلَةَ وَقَعَتْ مَوْقِعَ الجوابِ ، فَلَمْ يُشْكِلْ أنَّه جوابٌ ، وإنْ ضَعُفَ فيه البيانُ ؛ لاقتضائه علامةَ الجوابِ ؟ .

وقولِ الأَسَديِّ [(٣)] :

بني ثُعَلٍ لاتَنْكَعوا العَنْزَ شِرْبَها .·. بني ثُعَلٍ مَنْ يَنْكَعِ العَنْزَ ظَالِمُ [(٤)] ؟

وماحُكْمُ : إنْ تَأْتِني لأَفْعَلَـنَّ ؟ ولِمَ قَبُحَ هذا ، ولم يَقْبُحْ : إنْ أَتَيْتَني لأَفْعَلَنَّ ، ولا :

---

(١) هكذا ورد في الكتاب منسوباً إلى حسان - رضي الله عنه - ولم أجده في ديوانه بتحقيق (حسنين) . ويُعزى الشاهد - أيضاً - إلى شاعرين آخرين :
أ - كعب بن مالك ، رضي الله عنه . انظر : ديوانه ٢٨٨ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٠٩ .
ب - عبدالرحمن بن حسان بن ثابت « ٦ - ١٠٤ هـ » . انظر لترجمته : تهذيب التهذيب ٦ / ١٤٧ - ١٤٨ ، المذاكرة في ألقاب الشعراء ٦٥ - ٦٦ . والبيت في : شعره ٦١ .
على أنّ البغدادي نقل عن ابن المستوفي قولَه : « وجدتُ في بعض نسخ الكتاب في أصله : قال أبو عثمان المازني، خبَّر الأصمعيُّ عن يونس أنه قال : نحن عملنا هذا البيتَ » . الخزانة ٩ / ٥٠ - ٥١ .

(٢) من البسيط ، من أبياتٍ ، أولها ، على ماذكر البغدادي :
إنْ يَسْلَمِ المرءُ منْ قَتْلٍ ومنْ هَرَمٍ .·. للذَّةِ العَيْشِ أفناهُ الجديدانِ
قال الأخفش الصغير فيما علّقه على النوادر : « وأخبرنا أبو العباس عن المازنيّ عن الأصمعي أنه أنشدهم : ... فالرحمن يشكُرُه ، قال : فسألتُه عن الرواية الأولى ، فذكر أنّ النحويين صنعوها » . نوادر أبي زيد ٢٠٨ .
انظر : ديوان كعب ٢٨٨ ، شعر عبدالرحمن بن حسان ٦١ ، الكتاب ٣ / ٦٥ ، معاني القرآن للفراء ١ / ٤٧٦ ، نوادر أبي زيد ٢٠٧ ، المقتضب ٢ / ٧٠ ، الأصول ٢ / ١٩٥ ، مجالس العلماء ٦١ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٢٩ب ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٠٩ - ١١٠ ، الخصائص ٢ / ٢٨١ ، سر الصناعة ١ / ٢٦٤ ، التبصرة ١ / ٤١٠ ، شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٥٢٣ ، شرح الجمل ٢ / ١٩٩ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٠ أ ، شرح ألفية ابن معط ١ / ٣٣٤ ، الخزانة ٩ / ٤٩ - ٥١ .

(٣) لم أقف على اسمه .

(٤) من البحر الطويل .
وثُعل : حيٌّ من طيِّئ ، وتَنْكَع : تمنع . انظر : تحصيل عين الذهب ١ / ٤٣٦ .
انظر : الكتاب ٣ / ٦٥ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٣٠٣ ، المحتسب ١ / ١٢٢ ، ١٩٣ ، النكت ١ / ٧٣١ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٣٦ ، ماجاء على فعلت وأفعلت للجواليقي ٧٢ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦١٢ ، شواهد التوضيح ١٣٤ ، الارتشاف ٢ / ٥٥٣ ، المقاصد النحوية ٤ / ٤٤٨ .

إنْ تَأْتني إذاً أَنا أَفْعلُ [١] ؟ وهل ذلك لأنَّ (لأَفْعَلَنَّ) يجيءُ مُبتدأً لَمْ يَعْمَلْ فيه [٢] عاملٌ ، وليس كذلك (إذا) ؛ لأنَّها لاتكونُ إلا مَبْنيَّةً على عاملٍ ، وقُبِحَ : إنْ تأْتني لأَفْعَلَنَّ ؛ لخُروجِهِ عن مشاكلةِ الثّاني للأوَّلِ مع إمكانِ ذلك ، ولَمْ يَلْزَمْ مِثْلُ ذلك في الجوابِ بالفاءِ إذا قُلْتَ : إنْ تَأْتني فأَنْت كريمٌ ؟.

وماحُكْمُ : إنْ أَتَيْتَني لأُكْرِمَنَّك ، و إنْ لَمْ تَأْتني لأَغُمَّنَّك ؟ ولِمَ قَدَّرَه على : لئن أَتَيْتَني لأُكْرِمَنَّك ، ولئن [٣] لَمْ تَأْتني لأَغُمَّنَّك [٤] ؟ وهل ذلك لأنَّ اللاّمَ تقتضي أنْ يكونَ جواباً لقَسَمٍ قد تَقدَّمَ ، واللاّمُ الأولى خَلَفٌ من القَسَمِ ، ولاتكونُ الثّانيةُ خَلَفاً من القَسَمِ ؛ لأنَّها وَقَعَتْ مَوْقِعَ الجوابِ الذي يقتضي تَقَدُّمَ القَسَمِ فيه ، والمعنى : واللّهِ لئن أَتَيْتَني لأُكْرِمَنَّكَ ، فاللاّمُ الثّانيةُ هي الجوابُ ، واللاّمُ الأولى مؤذنةٌ بالجوابِ ، ولو تُرِكَتْ لجاز ؟.

ولِمَ قَبُحَ : لئن تَفْعَلْ لأَفْعَلَنَّ ؟ [٥].

ولِمَ قَبُحَ : آتيك إنْ تأْتني ، ولَمْ / ١٢٨ب يَقْبُحْ : آتيك إنْ أَتَيْتَني ؟ [٦].

وما الشّاهِدُ في قوله جلّ وعزّ : ﴿ وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ

---

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وزعم أنَّه لايَحْسُنُ في الكلامِ : إنْ تأتني لأَفعلنَّ ؛ من قِبَلِ أنَّ لأَفْعَلَنَّ تجيءُ مبتدأةً . ألا ترى أنّ الرجلَ يقول : لأفعلنَّ كذا وكذا » . الكتاب ١ / ٤٣٦ (بولاق) ، ٣ / ٦٥ (هارون).

(٢) معاد في : ب .

(٣) أ ، ب : إنْ ، والتصحيح من الكتاب .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « فلو قلت : إنْ أتيتني لأُكرمنّك ، وإنْ لم تأتني لأَغُمَّنَّك ؛ جاز لأنّه في معنى : لئن أتيتني لأُكرمنّك ، ولئن لم تأتني لأغمنّك ، ولابُدَّ من هذه اللام مضمرةً أو مظهرةً ؛ لأنّها لليمين ، كأنّك قلت : واللّه لئن أتيتني لأُكرِمَنَّك » . الكتاب ١ / ٤٣٦ (بولاق) ، ٣ / ٦٥-٦٦ (هارون).

(٥) هذا السؤال عن قول سيبويه : « فإن قلت : لئنْ تفعلْ لأفعلنَّ ، قَبُح ؛ لأنَّ لأَفْعَلَنَّ على أوّلِ الكلامِ ، وقَبُح في الكلام أنْ تعملَ (إنْ) أو شيءٌ من حروف الجزاء في الأفعالِ حتّى تجزمَه في اللّفظ ، ثمَّ لايكونَ لها جوابٌ ينجزم بما قبله » . الكتاب ١ / ٤٣٦ (بولاق) ، ٣ / ٦٦ (هارون) .

(٦) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ألا ترى أنّك تقولُ : آتيك إنْ أتيتني ، ولاتقول : آتيك إنْ تأتني ، إلا في شعرٍ؛ لأنّك أخّرت (إنْ) وماعملت فيه ، ولم تجعل لإنْ جواباً ينجزم بما قبله » . الكتاب ١ / ٤٣٦ (بولاق) ، ٣ / ٦٦ (هارون) .

ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾[1] ، وقوله : ﴿ إِلَّا تَغْفِرْ لِى وَتَرْحَمْنِىٓ أَكُن مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾[2] ؟ ولِمَ كانَ هذا هو الحَسنَ في الكلامِ ؟ [3].

وهل يجوزُ : إنْ أَتيْتَني آتيك ، على : آتيك إنْ أَتيْتَني ؟ وما الخلافُ فيه ؟ ولِمَ أجازَه سيبويه في الضَّرورةِ [4] ، ولَمْ يُجزْه أبو العبّاسِ ، ولا ابنُ السَّراجِ على هذا الوجهِ ؟ [5].

وما الشّاهدُ في قولِ زُهيرٍ :

---

(١) من قوله تعالى : ﴿ قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا .... ﴾ الأعراف : ٢٣ .

(٢) من قوله تعالى : ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّىٓ أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْـَٔلَكَ مَا لَيْسَ لِى بِهِۦ عِلْمٌ ۖ وَإِلَّا تَغْفِرْ .... ﴾ هود : ٤٧ .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « لما كانت (إنْ) العاملةَ لم يحسُنْ إلا أنْ يكونَ لها جوابٌ ينجزمُ بما قبله ، فهذا الذي يشاكلُها في كلامهم إذا عَمِلَتْ » . الكتاب ١ / ٤٣٦ (بولاق) ، ٣ / ٦٦ (هارون) .

(٤) لم ينصّ سيبويه على أنه ضرورة ، حيث يقول : « وقد تقولُ : إنْ أَتَيتني آتيك ، أي : آتيك إنْ أتيتني » . الكتاب ١ / ٤٣٦ (بولاق) ، ٣ / ٦٦ (هارون) .
وإنّما الضرورة عنده إذا ظهر عمل الأداة في فعل الشرط وكان ماوقع في موضع الجواب مرفوعاً على نية التقديم . نحو : إنْ تأتني آتيك ، وهي المسألة التالية بعد بيت زهير .

(٥) يعني على نية التقديم .
وللمبرد في هذه المسألة – أعني رفع ماوقع في موقع الجواب إذا كان فعل الشرط ماضياً أو مجزوماً بلم – قولان :
أحدهما : أنّه على تقدير الفاء لاغير . وهذا ماصرّح به في المقتضب بعد إنشاد بيت زهيرٍ الآتي .
والآخر : أنّه على نية التقديم ، كما قال سيبويه . وقد ذكر هذا الرأي في الكامل .
أما ابن السراج فقد حكى في موضعٍ من (الأصول) كلام سيبويه في هذه المسألة وحديث المبرد في المقتضب ، ولم يصرِّح بمذهبه ، ثم أنشد في آخره أبياتاً رُفع فيها ماوقع موقع الجواب وفعل الشرط مضارعٌ . وهي لاتجوز إلا في الشعر ، وقال : « والذي عند أبي العباس وعندي فيه وفي أمثاله أنّه على إضمار الفاء لاغير » . وكلامُه هذا يحتمل أن يدخل فيه ماكان فعل الشرط فيه ماضياً ، ويحتمل أن يكون مقصوراً على ماكان فعل الشرط فيه مضارعاً مجزوماً . وذكر الفارسيّ أنّ ابن السراج قد خالف هذا القول في غير الأصول .
انظر : المقتضب ٢ / ٦٧ – ٦٨ ، الكامل ١ / ١٣٤ ، الأصول ٢ / ١٩٢ – ١٩٤ ، ٣ / ٤٦١ – ٤٦٢ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٣٢ ب ، البغداديات ٤٥٦ .

وإنْ أتـاه خليـلٌ يومَ مَسْألـةٍ ∴ يقولُ لا غائبٌ مالي ولاحَرِمُ [(١)] ؟

ولِمَ قَبُحَ : إنْ تأْتني آتيك ؟ [(٢)].

وما الشّاهدُ في قول جريرٍ [(٣)] :

ياأَقْرَعُ بنَ حابسٍ ياأَقْرَعُ ∴ إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أخوك تُصْرَعُ [(٤)] ؟

وما الخلافُ فيه ؟ [(٥)].

---

(١) من البسيط ، من قصيدة قالها في مدح هَرِمِ بنِ سنان ، مطلعها :

قفْ بالدِّيار التي لَمْ يَعْفُها القِدَمُ ∴ بلى ، وغَيَّرَها الأرواحُ والدِّيَمُ

الخليل : من الخَلَّة ؛ الفقير ، يريد أنَّه لايقول : مالي غائبٌ عنِّي ، ولايقول : ليس لي شيءٌ أعطيك منه .
انظر : شرح شعر زهير ١٢٠ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٨٦ .
انظر : شعر زهير ١٠٥ ، الكتاب ٣ / ٦٦ ، الغريب المصنف ٣ / ٩٨٧ ، المأثور في اللغة ١١٢ ، المقتضب ٢ / ٦٨ ، الكامل ١ / ١٣٤ ، الأصول ٢ / ١٩٢ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٨٥ - ٨٦ ، غريب الحديث للخطابي ٢ / ٣٦٢ ، المحتسب ٢ / ٦٥ ، التبصرة ١ / ٤١٣ ، المسلسل ٦٣ ، ١١٠ ، الإنصاف ٢ / ٦٢٥ ، شرح المفصل ٨ / ١٥٧ ، شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٥٢١ ، شرح أبيات المغني ٦ / ٢٩٠ - ٢٩٢ .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ولايحسُنُ : إنْ تأتني آتيك ؛ مِنْ قِبَل أنَّ (إنْ) هي العاملة ، وقد جاء في الشِّعر » . الكتاب ١ / ٤٣٦ (بولاق) ، ٣ / ٦٧ (هارون) .

(٣) القائل مختلفٌ فيه على قولين :

أ - جرير بن عبدالله البَجَلي « ... - ٥٤ هـ » .
صحابيٌّ جليل ، وقدَّمه عمر - رضي الله عنه - في حروب العراق على جميع بَجيله ، وكان لهم أثرٌ عظيمٌ في فتح القادسية . انظر لترجمته : الإصابة ١ / ٢٣٢ ، الخزانة ٨ / ٢٢-٢٣ .

ب - عمرو بن خثارم البَجَلي ، شاعرٌ جاهليٌّ . انظر : الخزانة ٨ / ٢٤ .
والقول الثاني يُرَجِّحه ماسيق في مناسبة الرجز . انظر : فرحة الأديب ١٠٥ - ١١٣ .

(٤) من أرجوزة قالها عمروٌ - على الراجح - في منافرة بين جرير البَجَلي وخالد بن أرطاة الكلبي ، والبيت الأول مطلعها ، وبعده :

إنِّي أخوكَ فانْظُرنْ ماتَصْنَعُ

والأقرع هو ابن حابس التميميّ المجاشعيّ الدّارميّ ، وفد على النبيِّ - ﷺ - وأسلم ، وحَسُن إسلامه . وقد حُكِّم في المنافرة المذكورة ، وكانت في الجاهلية .
انظر : الخزانة ٨ / ٢٣ - ٢٩ .
انظر : الكتاب ٣ / ٦٧ ، المقتضب ٢ / ٧٠ ، الكامل ١ / ١٣٤ ، الأصول ٢ / ١٩٢ ، ٣ / ٤٦٢ ، شرح السيرافي ١ / ١١٥ب ، البغداديات ٤٥٤ ، ٤٥٦ ، التعليقة ٢ / ١٨٠ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٢١ - ١٢٢ ، التبصرة ١ / ٤١٣ ، الأمالي الشجرية ١ / ١٢٥ ، الإملاء المختصر ١ / ١٠٣ ، شرح المفصل ٨ / ١٥٨ ، شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٥٢٢ ، شرح الجمل ٢ / ١٩٨ ، الخزانة ٨ / ٢٠ - ٢٩ .

(٥) سيذكر الخلاف بعد البيت الآتي .

وقولِ الآخَرِ(١) :

هـذا سُراقةُ للقرآنِ يَدْرُسُهُ . ·. والمرءُ عِنْدَ الرُّشا إنْ يَلْقَها ذيبُ(٢) ؟

ولِمَ قَدَّره على قوله : المرءُ ذئبٌ إنْ يَلْقَ الرُّشا(٣) ، ولَمْ يُجِزْه على هذا الوجهِ أبو العبّاسِ ؟(٤) .

وقولِ(٥) ذي الرمة :

وأنّي مَتى أُشْرِفْ على الجانبِ الذي . ·. به أَنْتِ مِنْ بَيْنِ الجوانبِ ناظِرُ(٦)

---

(١) لم أقف عليه . وقال السيرافي : « ذكر الأصمعيُّ أنَّ هذا البيتَ قديمٌ ، وأنّ أبا عمرو أنشده إيّاه » . شرح السيرافي ٣ / ٢٣٠ أ .

(٢) بيتٌ مفردٌ من البسيط .
الرُّشا : جمع رشوة .
انظر : الكتاب ٣ / ٦٧ ، الأصول ٢ / ١٩٣ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٣٠ أ ، التعليقة ٢ / ١٨١ ، رسالة الغفران ٢٥٥ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٣٧ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٩١ ، الغرة لابن الدهان ٢ / ٨٩ب ، المقرب ١ / ١١٥ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦١٢ ، الخزانة ٢ / ٣-٤ ، شرح أبيات المغني ٤ / ٣١٥ - ٣١٨ .

(٣) قال سيبويه : « أي : والمرءُ ذئبٌ إنْ يَلْقَ الرُّشا » . الكتاب ١ / ٤٣٧ (بولاق) ، ٣ / ٦٨ (هارون) .
وسيأتي في الجواب تفصيل مذهب سيبويه في هذه المسألة ؛ أعني رفع ماوقع موقع الجواب وعدم ربطه بالفاء مع ظهور عمل أداة الشرط في فعل الشرط .

(٤) يعني على نية التقديم . انظر : المقتضب ٢ / ٧٠ .
وسيأتي بيان مذهب المبرد في الجواب .

(٥) ب : وقال .

(٦) من قصيدة من البحر الطويل ، مطلعها :
لِمَيَّةَ أطلالٌ بحُزْوى دواثرُ . ·. عفَتْها السّوافي بعدَنا والمواطرُ
وقبل الشاهد :
فلا ضَيْرَ أنْ تسْتَعْبِرَ العينُ إنَّني . ·. على ذاك إلا جولةَ الدَّمْعِ صابرُ
فيامَيُّ هل يُجزى بكائي بمثله . ·. مراراً وأنفاسي إليك الزّوافرُ
قال أبو نصر : وأنّي متى .... معطوف على (جولة الدمع) ؛ أي : إنني على ذلك صابرٌ إلا جولةَ الدَّمع وأنّي متى أشرف ... ، وقال البغدادي : الأقرب أن يكون معطوفاً على (بكائي) ؛ أي : هل يجزى نظري إليك في كلِّ جهة كنتِ فيها ، يعني : هل تنظرين إليّ كذلك . انظر : الديوان ٢ / ١٠١٤ ، الخزانة ٩ / ٥٤ .
انظر : ديوانه ٢ / ١٠١٤ ، الكتاب ٣ / ٦٨ ، المقتضب ٢ / ٦٩ ، الأصول ٣ / ٤٦١ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٣٠٥ ، شرح أبيات سيبويه لابن السرافي ٢ / ٩٢ ، النكت ١ / ٧٣٢ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٣٧ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦١٢ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٩ب ، الخزانة ٩ / ٥١ - ٥٤ .

أيْ : وأنّي ناظرٌ متى أُشْرِفْ ؟ [(١)].

وهل يجوزُ : إنْ أَتَيْتَني آتك ، وإنْ لَمْ تَأْتِني أَجزِك ؟ ولِمَ جازَ مع خُروجِه عن المشاكلة ؟ [(٢)].

وما الشّاهدُ في قولِه جلّ وعزّ : ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَـٰلَهُمْ فِيهَا ﴾[(٣)] ؟ فلِمَ حَسُنَ هذا ، وضَعُفَ : إنْ أَتَيْتَني آتك ؟ وهل ذلك لطُولِ الكلامِ ، مع أنَّ المعنى : مَنْ يُرِدِ الحياةَ الدُّنيا ؟.

وقولِ الفَرَزْدَق :

دسَّتْ رَسُولاً بأنَّ القومَ إنْ قَدَروا .·. عليكَ يَشْفُوا[(٤)] صُدوراً ذاتَ تَوْغيرِ[(٥)] ؟

وقولِ الأَسْودِ بنِ يَعْفُرَ :

ألا هَلْ لهذا الدَّهْرِ مِنْ مُتَعَلَّلِ .·. عَنِ النَّاسِ مَهْما شاءَ بالنَّاسِ يَفْعَلِ[(٦)] ؟

---

(١) قال سيبويه : « أي : ناظرٌ متى أُشرِفْ ، فجاز هذا في الشعر ....» . الكتاب ١ / ٤٣٧ (بولاق) ، ٣ / ٦٨ (هارون) .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وقد يقال : إنْ أتيتني آتك ، وإنْ لم تأتني أجْزِك ؛ لأنّ هذا في موضع الفعل المجزوم ، وكأنّه قال : إنْ تَفْعَلْ أفْعَلْ » . الكتاب ١ / ٤٣٧ (بولاق) ، ٣ / ٦٨ (هارون) .

(٣) تكملتها : ﴿ .... وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ ﴾ هود : ١٥ .

(٤) ب : بتقوي .

(٥) من البسيط ، من قصيدة مطلعها :

كيفَ بِبَيْتٍ قريبٍ منك مَطْلَبُهُ .·. في ذاك مِنْكَ كنائي الدّارِ مهجورِ

التوغير : الحمي في الصدور ، والغيظ . وقوله : كيف ببيتٍ ، يريد : كيف بنَيْلِ بيت . انظر : شرح أبيات سيبويه ٢ / ٩٠ .

انظر : ديوانه ١ / ٢٦٢ ، الكتاب ٣ / ٦٩ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٩٠ - ٩٢ ، النكت ١ / ٧٣٣ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٣٧ ، الغرة لابن الدهان ٢ / ٨٦ أ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٨٨ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٠أ ، ٢٣٤ ب ، الهمع ٢ / ٦٠ .

(٦) مطلع قصيدة من البحر الطويل ، وقد تقدم بيتٌ منها .

انظر : ديوانه ٥٦ ، الكتاب ٣ / ٦٩ ، نوادر أبي زيد ٤٤٧ ، المحلى ١٧٧ ، الجمل ١٧٤ ، التبصرة ١ / ٣٧٣ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٣٧ ، الحلل ٢٤٩ - ٢٥١ ، الأمالي الشجرية ١ / ١٩٣ ، الغرة لابن الدهان ٢ / ٨٦أ.

/ ١٢٩أ وماحُكْمُ : إنْ تأْتني فأُكْرِمُكَ ؟ ولِمَ لايجوزُ بالنَّصْبِ على[1] الجوابِ بالفاءِ؟ ولِمَ لابُدَّ أنْ يكونَ مَبْنيّاً على مُبتدأ ، بتقدير : فأنا أُكْرِمُك؟ [2].

ومـا الشّاهِدُ في : ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ ﴾ [3]؟ ومـاتقـديرُ المحذوفِ فيه ؟.

ومـا الشّاهِدُ في : ﴿ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ﴾ [4]، وفـي : ﴿ فَمَن [5] يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا ﴾؟ [6].

الجـوابُ :

جـوابُ (إنْ) في : ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةُۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ (إذا)[7] على التَّشبيهِ بالفاءِ مِنْ جِهَةِ أنَّها لاتكونُ إلا مُعَلَّقةً بما قَبْلَها مع صلاحِ معناها في هذا الموضعِ ؛ إذْ هو بمنزلة (يَقْنَطوا) على جـهـةِ المفاجأة للقُنوطِ ، لاعن تَقْدِمَةٍ ، ولارَوِيَّةٍ ، فقد دَلَّتْ (إذا) على معنى جوابِ الجزاءِ بهذا الوجهِ المخصوصِ[8] .

---

(١) معاد في : ب .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وقال : إنْ تأتني فأكرمُك ؛ أي : فأنا أكرمُك ، فلابُدَّ من رفع فأكرمُك ، إذا سكتّ عليه ؛ لأنّه جوابٌ ، وإنما ارتفعَ لأنّه مبنيٌّ على مبتدأ » . الكتاب ١ / ٤٣٧ - ٤٣٨ (بولاق) ، ٣ / ٦٩ (هارون) .

(٣) المائدة : ٩٥ .

(٤) تكملتها : ﴿ .... ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴾ البقرة : ١٢٦ .

(٥) أ ، ب : ومن .

(٦) من قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّا لَمَّا سَمِعْنَا ٱلْهُدَىٰٓ ءَامَنَّا بِهِۦ .... ﴾ الجنّ : ١٣ .

(٧) إذا لاتكون رابطةً للجواب إلا إذا كان جملةً اسمية غير طلبية . انظر : شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٥٣١ ، شرح التسهيل ٤ / ٨٥ .

(٨) انظر في ربط الجواب بإذا : الكتاب ٣ / ٦٤ ، معاني القرآن للأخفش ٢ / ٤٧٥ ، المقتضب ٢ / ٥٦ - ٥٧ ، الأصول ٢ / ١٦٠ - ١٦١ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٣٠ ب ، التعليقة ٢ / ١٧٨ - ١٧٩ ، المقتصد ٢ / ١١٠٠ - ١١٠١ ، اللباب ٢ / ٥٩ ، الارتشاف ٢ / ٥٥٢- ٥٥٣ .

ولايَصْلُحُ أَنْ تَجْتَمِعَ الفاءُ مع (إذا) في هذا الموضعِ ؛ لأنَّها تُغْني عنها ، وقد وَقَعَتْ مَوْقِعَها [1] ، فلم يَصْلُحْ مع تقديرِ المعاقبة فيها في الموقع الواحد أَنْ تَجْتَمِع معها ، وكُلُّ خَلَفٍ من محذوفٍ فهو على وَجْهَيْنِ :

أحدُهما : مايُغْني عنه على وجهٍ دونَ وجهٍ ، فهذا يَصْلُحُ أنْ يَجْتَمِعَ معه على أَحَدِ الوَجْهَيْنِ .

وخَلَفٌ آخَرُ يُغْني عن المحذوفِ الغِنى التَّامَّ ، فلا يَصْلُحُ أنْ يَجْتَمِعَ معه ؛ لما في ذلك من الإيهامِ أنه ليس يُغْني عنه الغنى التَّامَّ ؛ ولذلك[2] قال سيبويه : لو كانَ يَصْلُحُ ذِكْرُ الفاءِ – هاهنا – كان حَذْفُها قبيحاً على قياسِ : إنْ تَأْتني أَنْتَ كريمٌ [3] ، فحذفُها هاهنا قبيحٌ ، والوجهُ : إنْ تَأْتني فَأَنْتَ كريمٌ .

ونظيرُ ذلك : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَـٰمِتُونَ ﴾ ، فالأَصلُ : أَمْ صَمَتُّمْ ؛ لما تَقْتضيه المعادلةُ في : أَدَعَوْتُمْ أَمْ صَمَتُّمْ ، إلاّ أنَّه حَسُنَ : ﴿ أَمْ أَنتُمْ صَـٰمِتُونَ ﴾ ؛ لأنَّه أكثَرُ في الفائدةِ ؛ إذْ يَدُلُّ على : أَمْ صَمَتُّمْ ، بوقوعه مَوْقِعَه ، وعلى اتِّصالِ ذلك بالحالِ منْ جهَةِ صيغةِ[4] هذا الذي وَقَعَ مَوْقِعَه [5] ، فهو نظيرُ : ﴿ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ في أنَّه قَدْ وَقَعَ مَوْقِعَ الأَصْلِ ؛ لأنَّه أَكْثَرُ في الفائدة [6] .

والأَصْلُ في الذي يَعْقِدُ الجوابَ / ١٢٩ ب بالأَوَّلِ أنْ يكونَ حرفاً على قياسِ ذلك في حروفِ العَطْفِ ، وجوابِ القَسَمِ ، وحرفِ [7] الاستثناءِ ، وماجرى هذا المَجْرى ؛لأنَّ الحروفَ أدواتٌ يُحتاجُ إليها لغيرِها منَ الكلامِ ؛ ولذلك كان معناها في

---

(١) انظر : الكتاب ٣ / ٦٤ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٣٠ب ، شرح التسهيل ٤ / ٨٥ ، الارتشاف ٢ / ٥٥٣ .
(٢) ب : وكذلك .
(٣) انظر : الكتاب ٣ / ٦٤ .
(٤) ب : صيغته .
(٥) يعني اسم الفاعل ﴿ صَـٰمِتُونَ ﴾ الذي يدل على الاستمرار . انظر : غرائب التفسير ١ / ٤٣١ ، الكشاف ٢ / ١٣٨ ، البحر ٥ / ٢٤٩ ، البرهان للزركشي ٤ / ٦٩.
(٦) انظر هذا التنظير في : الكتاب ٣ / ٦٤ ، الأصول ٢ / ١٦١ .
(٧) ب : وحروف .

غيرها ، وكلُّ جوابٍ فلابُدَّ له من علامةٍ تُؤَدِّي معنى الجوابِ فيه ، وإلاّ كانَ بمنزلةِ الابتداءِ بالإخبارِ منْ غير تعليقٍ له بأوّلِ الكلامِ .

وقال حَسّانُ بنُ ثابتٍ :

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَناتِ اللّهُ يَشْكُرُها .'. والشَّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ اللّهِ مِثْلانِ[1]

فهذا ضرورةٌ على حذفِ الفاءِ منْ قولِه : فاللّهُ يَشْكُرُها ، وإنّما جازَ في الضَّرورةِ على التَّشْبيهِ بما يُحْذَفُ في الكلامِ ممّا يكونُ عليه دليلٌ ، فدليلُه - هاهنا - وقوعُه مَوْقِعَ الجوابِ ؛ لأنَّه يُفْهَمُ منه : يَشْكُرْها اللّهُ ، والتَّقديرُ : فاللّهُ يَشْكُرُها .

وقال الأَسَديُّ :

بني ثُعَلٍ لاتَنْكَعوا العَنْزَ شِرْبَها .'. بني ثُعَلٍ مَنْ يَنْكَعِ العَنْزَ ظالِمُ[2]

كأنَّه قال : فهو ظالمٌ .

وتقولُ : إنْ تَأْتني لأَفعَلَنَّ ، فهذا يَقْبُحُ ؛ لجَزْمِ الأوَّلِ منْ غيرِ أنْ يُجْزَمَ الثَّاني ، مع إمكانِ المُشاكلةِ بينهما في : إنْ أَتَيْتَني لأَفْعَلَنَّ[3] .

وليسَ منزلةُ (لأَفْعَلَنَّ) كمنزلةِ : إذا أنا أَفْعَلُ ؛ لأنَّ (إذا) بمنزلةِ الفاءِ في التَّعليقِ، و (لأَفْعَلَنَّ) يجيءُ مبتدأً لَمْ يَعْمَلْ فيه عاملٌ[4] ، وليس كذلك : إذا .

---

(١) تقدم مخرجاً في ص : ٩٤٠ .

(٢) تقدم مخرجاً في ص : ٩٤٠ .

(٣) قال السيرافي : « وأما قوله : إنْ تأتني لأُفْعَلَنَّ ففيه وجهان : أحدهما تقديرُ الفاء : إنْ تأتني فلأَفْعَلَنَّ . والآخر : نيّةُ التقديم ، كأنه قال : لأَفْعَلَنَّ إن تأتني ، وكلاهما غير حسنٍ ، وأما التقديم فإنه لايحسنُ مع جزم الشرط بإنْ . فإذا لم يُجْزَم بها حَسُنَ ، كقولك : إنْ أتيتني لأكرمنّك ، وإنْ لم تأتني لأغمنّك ، ومن أجلِ هذا ألزموا الشرطَ الفعلَ الماضي في اليمين ، كقولك : والله لئن أتيتني لأكرمنّك ، واللّه لئن جفوتني لا أزورك ، لأنّ جواب اليمين يغني عن جواب الشرط ويُبطلُ جزمَه ، ويصيرُ بمنزلة ماذُكر قبله » . شرح السيرافي ٣ / ٢٣٠ أ .

وظاهر كلام سيبويه والشارح في هذه المسألة أنّ (لأكرمنك) جوابُ قسم مقدَّرٍ أغنى عن جواب الشرط ، وعزا المبرد إلى سيبويه أنّه يحملهما على نيّة التقديم ، وردّه ذاهباً إلى أنّهما على تقدير الفاء ، مع أنّه لايجيز حذف الفاء إلا في الشعر ، ولم يظهر لي الجمع بينهما .

انظر : الكتاب ٣ / ٦٦ ، المقتضب ٢ / ٦٦- ٦٧ ، ٦٩ .

(٤) انظر : الكتاب ٣ / ٦٥.

وكذلك يَقْبُحُ : إنْ تَأْتني لأُكْرِمَنَّك ؛ لخروجِه عن مُشاكلةِ الثّاني فيه الأوَّلَ ، مع إمكانِ ذلك .

وتقولُ : إنْ أَتَيْتَني لأُكْرِمَنَّك ، فتقديرُه : لئن أَتَيْتَني لأُكْرِمَنَّك [١] ؛ حتّى تكونَ اللاّمُ جواباً للقَسَمِ ، واللاّمُ الأولى خَلَفٌ من القَسَمِ ، وإنّما اختارَ هذا التّمثيلَ ؛ لِيَدُلَّ على قَسَمٍ مُبْهَمٍ كدلالةِ اللاّمِ على ذلك .

ولو قُلْتَ : واللّهِ إنْ أَتَيْتَني لأُكْرِمَنَّك ؛ جاز ، وكذلك : واللّهِ لئن أَتَيْتَني لأُكْرِمَنَّك ، على أنّ اللاّمَ الأُولى مُؤْذِنةٌ بجوابِ القَسَمِ [٢] .

ويَقْبُحُ : لئن تَفْعَلْ لأَفْعَلَنَّ ؛ لخُروجِه عن المشاكلةِ / ١٣٠ أ المُمكنةِ . وكذلك : آتيك إنْ تَأْتني ، ويَحْسُنُ : آتيك إنْ أَتَيْتَني [٣] .

وفي التّنزيلِ : ﴿ وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ ، وفيه : ﴿ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِى وَتَرْحَمْنِىٓ أَكُن مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ ، فجاءَ في الأُولى والثّانيةِ على المُشاكلةِ [٤] .

وتقولُ : إنْ أَتَيْتني آتيك [٥] ، فيجوزُ على وَجْهَيْنِ :

حذفِ الفاءِ ، بتقديرِ : فأنا آتيكَ ، فهذا جائزٌ بإجماعٍ [٦] .

والوجهُ الآخرُ : على التّقديمِ في : آتيك إنْ أَتَيْتَني ، فهذا يجوزُ عِنْدَ سيبويه [٧] ،

---

(١) إنما جازت هذه المسألة في الكلام ؛ لأنّ حرف الشرط لم يجزم فعل الشرط في اللفظ ، كما ذكر السيرافي في النص السابق .

(٢) انظر : الكتاب ٣ / ٦٦ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٣٠ أ .

(٣) إنما قبح : آتيك إنْ تأتني ؛ لأن فيه تهيئة العامل للعمل ثم قطعه ، بخلاف : آتيك إن أتيتني ؛ لأنّ حرف الشرط لم يظهر عمله في اللفظ . انظر : الكتاب ٣ / ٦٦ ، المقتضب ٢ / ٦٦ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٣٠ أ ، شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٥٢٠ ، شرح التسهيل ٤ / ٨٧ ، الارتشاف ٢ / ٥٥٨ .

(٤) يعني أنّ عمل إنْ لم يظهر في فعل الشرط ولاجوابه . انظر : شرح السيرافي ٣ / ٢٣٠ أ .

(٥) إنما جازت هذه المسألة في الكلام ؛ لأنّ عمل حرف الشرط لم يظهر في فعل الشرط .
انظر في جوازها : الكتاب ٣ / ٦٦ ، المقتضب ٢ / ٦٨ ، الكامل ١ / ١٣٤ ، شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٥٢٠ .

(٦) قول الشارح هذا فيه نظرٌ ؛ لأنّ المسألة جائزة في السّعة ، وحذف الفاء لايجوز إلا في الشعر عند سيبويه ، وهو قول الشارح – أيضاً – وقد تقدم تقريباً .
والراجح عندي أن سيبويه لم يقل في هذه المسألة إلا بالوجه الثاني . انظر : الكتاب ٣ / ٦٦ .

(٧) انظر : الكتاب ٣ / ٦٦ .

ولايجوزُ عِنْدَ أبي العبّاسِ ، وابنِ السَّراجِ ؛ لأنَّ الكلامَ إذا وَقَعَ في مَوْقِعِه ؛ لَمْ يَجُزْ أَنْ يُنوى بهِ غيرُ مَوْقِعِه [١] .

والذي عندي في ذلك أنَّ حذفَ الفاءِ أقوى [٢] ؛ لِتَوَجُّهِه في مواضعَ قد جاء في الشِّعرِ الفصيحِ لايَصْلُحُ فيه التَّقديم [٣] .

والذي ذَكَرَه سيبويه يجوزُ ؛ لأنَّ الكلامَ يَقْتَضيهِ في مِثْلِ قوله : والمرءُ ذئبٌ عند الرُّشا إنْ يَلْقَها [٤] ، وتكونُ إجازتُه في الموضعِ الذي لم يَتَقَدَّمْ مايَقْتَضيه توطئةً لهذا الموقعِ ، مع أنَّه إذا كان لابُدَّ مِنْ تغييرٍ بحذفٍ أنْ يُنوى في الفعلِ التَّقديمِ ، لِتَسْتَقيمَ بنيةُ الكلامِ كما لابُدَّ مِنْ أَنْ يُنوى حذفُ الفاءِ ؛ لِيَسْتَقيمَ الكلامُ ، ولو استقام مِنْ غير حذفٍ ، ولاتقديمٍ ؛ لم يَجُزْ واحدٌ منهما ، فبازى [٥] قولَهم : « ليس يجوزُ أنْ ينوى بالكلامِ الذي وقع [٦] موقعَه غَيْرُ مَوْقِعه » ؛ ليس يجوزُ - أيضاً - أنْ يُنوى بالكلامِ حذفُ حرفٍ منه إذا كان تامّاً ، فإنْ قال : ليس بتامٍّ إذا احتاج إلى الحرفِ ؛ قيل له : وليس في مَوْقِعه إذا اقتضى الرَّفْعُ التَّقديمَ فيه ، ولاهو جوابٌ ، وإنْ دَلَّ على معنى الجوابِ كما يدلُّ : آتيك إنْ أَتَيْتَني .

---

(١) انظر ماتقدم في ص : ٩٤٢ هـ ٥ .
على أنّ في ذهاب المبرد إلى حذف الفاء في هذه المسألة الجائزة في الكلام مع نصّه على أن حذفها ضرورة ؛ إشكالاً لم ينكشف لي حلُّه .

(٢) في قول الشارح هذا الإشكالُ الوارد في الهامش السابق ، فقد نصّ قريباً على أنّ حذف الفاء ضرورة .

(٣) منها ماعزاه إلى حسان - رضي الله عنه - وتقدم قريباً : مَنْ يفعل الحسنات ....
قال المبرد بعد أنْ أنشده : « فلا اختلافَ بين النحويِّين في أنّه على إرادة الفاء ؛ لأنّ التقديم فيه لايَصْلُحُ » . المقتضب ٢ / ٧٠ .

(٤) يشير إلى قوله :

هذا سراقة للقرآن يدرسُه ... والمرءُ عند الرُّشا إن يلقَها ذيبُ

وتقدم تخريجه في ص : ٩٤٤ ، وسيأتي قريباً .
وإنما اقتضى التقديم لأنّ (المرء) يطلب (ذيب) خبراً .

(٥) بازى : عادل . انظر : اللسان ١٤ / ٧٢ (بزا) .
والضمير في (قولهم) يعود على المبرد وابن السراج .

(٦) ب : يقع .

وقال زهيرٌ :

وإنْ أتـاهُ خليـلٌ يومَ مَسْألـةٍ .·. يقولُ لاغائـبٌ مالـي ولاحَـرِمُ [١]

أي : ويقولُ إنْ أتاه خليلٌ يَوْمَ مَسْألةٍ [٢].

وقال جريرٌ :

ياأَقْرَعُ بـنَ حابـسٍ يا أَقـرَعُ .·. إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أخـوكَ تُصْـرَعُ [٣]

/ ١٣٠ ب أي : إنَّك تُصْرَعُ إنْ يُصْرَعْ أخوكَ [٤].

وقال الآخَرُ :

هـذا سُراقـةُ للقُـرآنِ يَدْرُسُـهُ .·. والمرءُ عِنْدَ الرُّشا إنْ يَلْقَها ذِيبُ [٥]

أي : والمرءُ ذئبٌ عِنْدَ الرُّشا [٦].

وقال ذو الرُّمَّة :

وأنِّي متى أُشْرِفْ على الجانبِ الذي .·. به أَنْتِ مِنْ بَيْنِ الجوانبِ ناظرُ [٧]

أي : فأنا ناظرٌ ، وإنْ شئْتَ : وأنِّي ناظرٌ متى أُشْرِفُ [٨].

وتقولُ : إنْ أَتَيْتَني آتِك ، وإنْ لَمْ تأْتني أجزِك ، فهذا يَضْعُفُ قليلاً ؛ لخروجِ عن

---

(١) تقدم تخريجه في ص ٩٤٣.

(٢) هذا على قول سيبويه ، والمبرد في الكامل ، أما في المقتضب فحمله على حذف الفاء .
انظر : الكتاب ٣ / ٦٦ ، المقتضب ٢ / ٦٨ ، الكامل ١ / ١٣٤.

(٣) تقدم مخرجاً في ص : ٩٤٣ .

(٤) هذا البيت مخالفٌ لما قبله ؛ لأن عمل الأداة قد ظهر في فعل الشرط ؛ ولذلك لم يجز رفع ماوقع موقع الجواب مع عدم ربطه بالفاء إلا في الشعر . وقد أجاز سيبويه في مثله وجهين : أن يكون على نية التقديم ، أو على حذف الفاء . ومنع المبرد وابن السراج الوجه الأول . انظر : الكتاب ٣ / ٦٧ ، ٧١ ، المقتضب ٢ / ٦٩ - ٧٠ ، الكامل ١ / ١٣٤ ، الأصول ٣ / ٤٦٢ ، شرح السيرافي ١ / ١١٥ب ، ٣ / ٢٣٢ أ - ب ، شرح التسهيل ٤ / ٧٨ .

(٥) تقدّم تخريجه في ص : ٩٤٤ .

(٦) القول في هذا البيت كسابقه .

(٧) تقدم مخرجاً في ص : ٩٤٤.

(٨) الخلاف في توجيه هذا البيت كسابقيه .

المشاكلة [١] ، إلا أنه أقْوى مِنْ جَزْمِ الأوّل ، ورَفْعِ الثّاني ، ومَنْ تَرْكِ جَزْمِه في : إنْ تأْتني آتيكَ ، وإنْ تأْتني لآتينّك ؛ مِنْ قِبَلِ أنَّ جَزْمَ الثّاني يُحْمَلُ فيه على تأويلِ الأوّلِ [٢] ، إذْ تأويلُه الجَزْمُ ، ولَفْظُه على غيرِ الجَزْمِ ، وليس كذلك إذا لم يُجْزَمِ الثّاني ، وجُزِمَ الأوّلُ ؛ لأنَّه ليس له تأويلٌ يُحْمَلُ عليه غيرُ لَفْظه ، ونظيرُه : يازيدُ والحارثُ ، والحارثَ ، النَّصْبُ على التَّأويلِ ، والرَّفْعُ على اللَّفْظ [٣] ، فأمّا : ياعبدَ الله والحارثَ ؛ فليس فيه إلا النَّصْبُ ؛ لأنَّه ليس له تأويلٌ يُحْمَلُ عليه .

وفي التنزيل : ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَـٰلَهُمْ فِيهَا ﴾ وهذا حَسَنٌ ؛ لحَمْله على التَّأويلِ مع طُولِ الكلامِ الذي لايَقْتضي المشاكلةَ كما يقتضيه إذا قَرُبَ وتَقابلَ [٤] .

وقال الفَرَزْدَقُ :

دسَّتْ رَسولاً بأنَّ القَوْمَ إنْ قَدَروا ... عليك يَشْفُوا صُدوراً ذاتَ تَوْغيرِ [٥]

فهذا لحَمْلِ الثّاني على التَّأويلِ [٦] .

وكذلك قولُ الأسودِ بنِ يَعْفُرَ :

---

(١) إذا كان فعل الشرط ماضياً أو مجزوماً بلم والجواب فعلاً مضارعاً ؛ جاز في المضارع الرفع على نية التقديم ، والجزم على أنه الجواب ، واختار ابن مالك الوجه الثاني . انظر في المسألة : الكتاب ٣ / ٦٦ ، ٦٨ ، المقتضب ٢ / ٥٨ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٣٠ب ، التبصرة ١ / ٤١٤ ، المقتصد ٢ / ١١٠٣-١١٠٤ ، شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٥١٩ - ٥٢٠ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٥٨ ، شرح التسهيل ٤ / ٧٧ ، الارتشاف ٢ / ٥٦٣ ، توضيح المقاصد ٤ / ٢٤٥ - ٢٤٧ .

(٢) يريد بالتأويل - هنا - الموضع ، قال سيبويه : « وقد يقال : إنْ أتيتني آتك ، وإنْ لم تأتني أجزِك ؛ لأنّ هذا في موضع الفعل المجزوم ، وكأنّه قال : إن تفعلْ أَفْعَلْ » . الكتاب ٣ / ٦٨ . وانظر : المقتضب ٢ / ٥٨ .

(٣) تابع المنادى المبني إذا كان معطوفاً بالحرف وفيه (أل) جاز فيه النصب على محل المنادى ، والرفع على لفظه .

(٤) قال السيرافي : « وقد يُجزم الجوابُ وإنْ كان الشّرطُ غيرَ مجزومٍ ، وأحسنُ ذلك أنْ يكونَ الشرطُ بكانَ ؛ لقوّة كانَ في باب المجازاة ووقوعها على كلِّ ماضٍ ومستقبلٍ ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا .... ﴾ ولولا (كان) لم يَقْوَ إلا الاستقبال ؛ لأنَّ قولَك : إنْ تأتني آتك ، أحسنُ من : إنْ أتيتني آتك ، وإنما يجيءُ في الشعر أكثرُه » . شرح السيرافي ٣ / ٢٣٠ ب .

(٥) تقدم تخريجه في ص : ٩٤٥ .

(٦) يريد : على أنّ موضع الأول جزمٌ . وانظر في تعليل جواز الجزم : الكتاب ٣ / ٦٨ ، المقتصد ٢ / ١١٠١ .

ألا هَلْ لهذا الدَّهرِ مِنْ مُتَعَلَّلٍ ∴ عن النّاسِ مهما شاءَ بالنَّاسِ يَفْعَلِ[(١)]

فهذا على ذلك القياس[(٢)] ، إلا أنَّ الكلامَ لَمْ يَطُلْ فيه .

وتقولُ : إنْ تَأْتني فأُكْرِمُك ، ولايجوزُ بالنَّصْبِ على الجوابِ بالفاءِ ؛ لأنَّ الفاءَ في الجزاءِ وِصْلَةٌ إلى الجوابِ بالابتداءِ والخبرِ ، فلا بُدَّ من الرَّفْعِ ؛ لأنَّ المبتدأَ مُقَدَّرٌ قَبْلَ الفعْلِ ، ولو كان المعنى على الجوابِ / ١٣١ أ بالفعْلِ ؛ لاسْتُغْنيَ عن الفاءِ[(٣)] .

وفي التَّنْزيلِ : ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ ﴾ ، وتقديرُه : فهو ينتقم الله منه ، وفيه : ﴿ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ﴾ [على : فأنا أُمَتِّعُهُ قليلاً][(٤)] ، وفيه : ﴿ فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا ﴾ ، [أي : فهو لايخافُ بَخْساً ولارَهَقاً][(٥)] .

---

(١) تقدم تخريجه في ص : ٩٤٥ .

(٢) يعني على أنّ موضع الأول جزمٌ .

(٣) انظر في رفع المضارع بعد الفاء : الكتاب ٣ / ٦٩ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٣٠ب - ٢٣١أ ، المقتصد ٢ / ١٠٩٩ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٩٥ ، الارتشاف ٢ / ٥٥٦ ، توضيح المقاصد ٤ / ٢٤٩ - ٢٥٠ .

(٤) ساقط من : ب .

(٥) ساقط من : ب .

بابُ الأسماءِ التي تَصْلُحُ فيها الصِّلَةُ والجزاءُ [١]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في الأسماءِ التي يَصْلُحُ فيها الصِّلَةُ والجزاءُ مّما لايجوز[٢] .

مسائلُ هذا الباب :

ما الذي يجوزُ في الأسماء التي يَصْلُحُ فيها الصِّلَةُ والجزاءُ ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

ولِمَ لايجوزُ الصِّلَةُ والجزاءُ فيما يَمْتَنِعُ مِن الاستفهامِ [٣] ؟ وهل ذلك لأنَّ تَمَكُّنَه في الصِّلَةِ والجزاء يَقْتَضي جوازَ الاستفهامِ به ؟ .

وما الأسماءُ التي يَصْلُحُ فيها الصِّلَةُ والجزاءُ ؟ [٤] .

ولِمَ جاز في : مَنْ ، وما ، وأيٍّ ؟ وهل ذلك لقُوَّتِها بأنَّها على طريقِ الجِنْسِ مع الإبهامِ الذي يَصْلُحُ فيه تَضَمُّنُ حرفِ الجزاءِ ، فـ(مَنْ) نظيرة (ما) إلا أنها تَدُلُّ على مايَعْقِلُ ، و (أيٌّ) نظيرةُ (ما) إلا أنَّها تَنْفَصِلُ بخواصَّ على مابيَّنا ؟ [٥] .

وماحُكْمُ : ماتقولُ أقولُ ؟ ولِمَ جاز فيه : ماتَقُلْ أَقُلْ ، وماتقول أقول ، ومَنْ يأتيني آتيه ، ومَنْ يأْتني آتِه ، وأيَّها تشاءُ أُعطيك ، وأيَّها تَشَأْ أُعْطِك[٦] ؟ ولِمَ وَجَبَ

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا باب الأسماء التي يُجازى بها وتكونُ بمنزلة الّذي . الكتاب ١ / ٤٣٨ (بولاق) ، ٣ / ٦٩ (هارون) .

(٢) تحدث سيبويه في الباب عن الأسماء المشتركة بين الاسم الموصول واسم الشرط ، وهي : مَنْ ، وما ، وأيٌّ ، ثم بيَّن الموضع الذي يكون وجه الكلام فيه أنْ تجعل أسماء موصولة ، وذلك إذا سبقت بفعلٍ عَمِلَ فيها ، كما تحدث عن غير ذلك .

(٣) أ ، ب : الأسماء ، وما أثبتُّه يقتضيه السياق .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وتلك الأسماء : مَنْ ، وما ، وأيُّهم » . الكتاب ١ / ٤٣٨ (بولاق) ، ٣ / ٦٩ (هارون) .

(٥) قد بيَّن ذلك في باب أيٍّ . انظر ص : ٧٠٥ ومابعدها .

(٦) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فإذا جعلتَها بمنزلة (الّذي) ، قلتَ : ماتقولُ أقولُ ، فيصيرُ (تقولُ) صلةً لـ (ما) حتّى تَكْمُلَ اسماً ، فكأنّك قلتَ : الذي تقولُ أقولُ ، وكذلك : مَنْ يأتيني آتيه ، وأيُّها تشاءُ أُعطيك » . الكتاب ١ /٤٣٨ (بولاق) ، ٣ / ٦٩ (هارون) .

أنَّ أَحَدهما وَعْدٌ مُطْلَقٌ ، والآخر وَعْدٌ مُعلَّقٌ ؟.

وما الشّاهدُ في قولِ الفرَزْدَق :

وَمَنْ يَميلُ أَمالَ السَّيفُ ذِرْوَتَهُ .·. حَيْثُ الْتَقى مِنْ حِفافَيْ رَأْسِهِ الشَّعَرُ[١] ؟

وماحُكْمُ : آتي مَنْ يَأْتيني ، وأقولُ ماتقولُ ، وأُعطيك أيَّها تشاءُ ؟ ولِمَ لايجوزُ في مثلِ هذا الجزاءُ إلا على قُبْحٍ ؟ [٢].

وماحُكْمُ : آتيَ مَنْ أتاني ؟ ولِمَ حَسُنَ في هذا الصِّلَةُ والجزاءُ [٣]؟ وهل ذلك لأنَّ (مَنْ) غيرُ عاملةٍ في : أتاني ؟ [٤].

ولِمَ جاز في الشِّعْرِ : آتي مَنْ يأْتِني[٥] ؟ وما العاملُ في : مَنْ ؟.

وما الشّاهدُ في قولِ [الهُذليِّ][٦] :

فقلتُ[٧] له احْمِلْ فَوْقَ طَوْقِكَ إنَّها .·. مُطَبَّعةٌ مَنْ يأْتِها لايَضيرُها [٨] ؟

---

(١) من البسيط ، من أبيات أوّلُها :

يَخْتَلِفُ النّاسُ مالَمْ نَجْتَمِعْ لَهُمُ .·. ولا اختلافَ إذا ما اسْتَجْمَعَتْ مُضَرُ

الذِّروة : الرأس لعلوِّه ، وحفافا رأسه : جانباه ، وملتقى شعرهما : القفا . انظر : تحصيل عين الذهب ١ / ٤٣٨ .

ورواية الديوان : ومَنْ يَملْ يُملِ المأثورُ .... ، ولاشاهد فيها .

انظر : ديوانه ١ / ٢٤٤ ، الكتاب ٣ / ٧٠ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٣٠٥ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٨٢ - ٨٣ ، النكت ١ / ٧٣٤ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٣٨ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٣١ ب .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وتقولُ : آتي مَنْ يأتيني ، وأقولُ ماتقولُ ، وأعطيك أيَّها تشاءُ ، هذا وجهُ الكلام وأحْسَنُه ؛ وذلك أنَّه قبيحٌ أنْ تُؤخِّرَ حرفَ الجزاء إذا جزَم مابعده ، فلمّا قَبُحَ ذلك حملوه على (الّذي) ، ولو جزموه - هاهنا - لَحَسُنَ أنْ تقول : آتيك إنْ تأتني » . الكتاب ١ / ٤٣٨ (بولاق) ، ٣ / ٧٠ (هارون) .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « فإذا قلتَ : آتي مَنْ أتاني ؛ فأنت بالخيار ، إن شئت كانت (أتاني) صلةً ، وإنْ شئتَ كانت بمنزلتها في : إنْ » . الكتاب ١ / ٤٣٨ (بولاق) ، ٣ / ٧٠ (هارون) .

(٤) يعني أنها لم تعمل في لفظه .

(٥) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وقد يجوزُ في الشِّعر : آتي مَنْ يأتني » . الكتاب ١ / ٤٣٨ (بولاق) ، ٣ / ٧٠ (هارون) .

(٦) ساقط من : ب .

والقائل : أبو ذؤيب الهُذَليّ .

(٧) ب : وقلت .

(٨) من قصيدة من البحر الطويل ، وهو البيت الثالث ، وقبلَه :

= /

/ ١٣١ب وما الخلافُ[1] فيه[2] ؟ ولِمَ أجازه على : لايَضيرُها مَنْ يأْتِها ، وعلى حَذْفِ الفاءِ ؟[3] .

وماحُكْمُ : أقولُ مَهْما تَقُلْ ، وأكونُ حيثُما تكُنْ [وأكونُ أَيْنَ تَكُنْ][4] ، وآتيك متى تأْتني ، وتَلْتَبِسُ بها أنّى تَأْتِها ؟ ولِمَ لايجوزُ مِثْلُ هذا إلا في الضَّرورة[5] ؟ ولِمَ امْتَنَعَ رَفْعُ الفعْلِ على الصِّلَةِ[6] ؟ وهل ذلك لأنَّها ظروفٌ غيرُ مُتمكِّنةٍ ، إلا (مَهْما) فإنَّها غُيِّرت لِتَلْزَمَ الجزاءَ ؟ .

= / ماحُمِّـلَ البُخْتِيُّ عـامَ غيـاره .·. عليه الوُسوقُ بُرُّها وشعيرُهـا
أتى قريةً كانت كثيراً طعامُـها .·. كرَفْغِ التُّراب كُلُّ شيءٍ يَميرُها

وبعده :

بأعظَمَ مِمّا كنتُ حَمَّلْتُ خالداً .·. وبعضُ أماناتِ الرِّجالِ غرورُها

وكان أبو ذؤيب يرسل ابن أخته خالد بن زهير إلى صاحبته أمّ عمروٍ ، فلم تلبث أن عشقت خالداً وتركت أبا ذؤيب . والبُختي : واحد البُخت ، وهو نوعٌ من الإبل ، والغيار : مصدر غارهم يغيرهم ، إذا مارهم ؛ أي أتاهم بالميرة ، وهي الطعام ، والوسوق : جمع وَسْق ، وهو حمل بعيرٍ ، ورَفْغ التراب : كثرة التراب ، وأصل الرَّفْغِ اللِّين والسهولة . ويميرها : على القلب ، أي كل شيءٍ تميره هذه القريةُ ، فجعل الفاعل مفعولاً ؛ للدلالة على كثرة الطعام فيها . ومطبّعة : مملوءة ، والغرور : الغفلة . انظر : شرح أشعار الهذليين ١ / ٢٠٧ - ٢٠٨ ، الخزانة ٩ / ٥٩ - ٦١ .

انظر : ديوان الهذليين ١ / ١٥٤ ، شرح أشعار الهذليين ١ / ٢٠٨ ، الكتاب ٣ / ٧٠ ، ما اتفق لفظه واختلف معناه لليزيدي ٣٦ ، المقتضب ٢ / ٧٠ ، الأصول ٣ / ٤٦٢ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٣٢ أ ، الشعر ٢ / ٤٧١ ، ٥٠٦ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٩٣ - ١٩٥ ، إعراب الحماسة ٢ أ ، التبصرة ١ / ٤١٤ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٣٨ ، شرح المفصل ٨ / ١٥٨ ، شرح الصفار ١ / ٤٥ب ، شرح الجمل ٢ / ٥٩٢ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٣ ب ، ١١٨أ ، ٢٤٩ أ ، الخزانة ٩ / ٥٧ - ٦١ .

(١) ب : وما الحاقه .

(٢) سيذكر الخلاف في الجواب .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « كأنّه قال : لايَضيرها من يأتِها ، كما كان : وإنّي متى أشْرِف ناظرٌ ، على القلب ، ولو أُريد به حذفُ الفاء جاز ، فجُعلتْ كإنْ » . الكتاب ١ / ٤٣٨ (بولاق) ، ٣ / ٧١ (هارون) .

(٤) ساقط من : ب .

(٥) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وإنْ قلتَ : أقولُ مهما تَقُلْ ، وأكونُ حيثُما تكُنْ ، وأكونُ أينَ تكُنْ ، وآتيك متى تأتني ، وتلتبسُ بها أنّى تأتِها ؛ لم يُجزْ إلا في الشِّعر ، وكان جزْماً » . الكتاب ١ / ٤٣٨ (بولاق) ، ٣ / ٧١ (هارون) .

(٦) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وإنّما كان منْ قِبَل أنّهم لم يجعلوا هذه الحروفَ بمنزلة مايكونُ محتاجاً إلى الصلةِ حتى يكْمُلَ اسماً » . الكتاب ١ / ٤٣٨ (بولاق) ، ٣ / ٧١ (هارون) .

ولِمَ لايجوزُ : مَهْما تَصْنَعُ قبيحٌ ، ولا : في الكتابِ مهما تقولُ ، كما يجوزُ : ماتَصْنَعُ قبيحٌ ، وفي الكتابِ ماتقولُ ؟ [١].

الجوابُ :

الذي يجوزُ في الأسماءِ التي يَصْلُحُ فيها الصِّلَةُ والجزاءُ إذا وَقَعَتْ موْقِعَ المفردِ الذي يَعْمَلُ فيه العامِلُ على تقدير (الذي) أنْ تكونَ موصولةً ، وإذا وَقَعَتْ مَوْقِعَ (إنْ) - وهو الموقعُ الذي لايَعْمَلُ فيه ماقَبْلَه - أنْ تكونَ [جزاءً] [٢].

ولايجوزُ فيما صَلَحَ فيه الصِّلَةُ والجزاءُ أنْ يَمْتَنِعَ مِنَ الاسْتفهامِ ؛ لأنَّه إذا قَوِيَ على الأمْرَيْنِ بما فيه مِن معنى الجِنْسِ والإبهامِ الذي يَصْلُحُ فيه تقديرُ (إنْ) ؛ اقتضى أنْ يَصْلُحَ للاسْتفهامِ .

والأسماءُ الذي [يَصْلُحُ][٣] فيها الصِّلَةُ والجزاءِ : مَنْ ، وما ، وأيٌّ ؛ لأنَّها على طريقةِ (ما) في الجِنْسِ ؛ إلا أنَّ (مَنْ) تَدُلُّ على مايَعْقِلُ ، و (أيٌّ) لتفصيلِ ما أَجْمَلَتْهُ (ما) [٤] ، وهي مُبْهَمَةٌ الإبهامَ الذي يَحْتَمِلُ تقديرَ (إنْ) ، وهو إبهامُ الحروفِ التي لاتقومُ بِنَفْسِها في البيانِ عَنْ معناها ؛ فإبهامُها في الطَّبَقةِ التي تلي الحرفَ [٥]،

---

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ألا ترى أنَّه لاتقول : مهما تَصْنَعُ قبيحٌ ، ولا : في الكتاب مهما تقولُ ، إذا أراد أنْ يجعلَ القولَ وصلاً ، فهذه الحروفُ بمنزلة (إنْ) لايكونُ الفعلُ صلةً لها ، فعلى هذا فأجْرِ ذا البابَ » . الكتاب ١ / ٤٣٨ (بولاق) ، ٣ / ٧١ (هارون).

(٢) ساقط من : ب .
وخلاصة هذه المسألة أنَّ مَنْ ، وما ، وأيًّا يجب أنْ يكُنَّ موصولات إذا تقدم عليهنّ عاملٌ قد عمل فيهنّ ؛ لأنَّ أدوات الشرط لها الصدارة ، ويستثنى من ذلك حرف الجر المتعلِّق بفعل الشرط نحو : بِمَنْ تمررْ أمررْ به ، والمضاف الواقع مفعولاً لفعل الشرط ، أو مبتدأ يعود عليه فاعلُ فعلِ الشرط ، نحو : غلامَ مَنْ تضربْ أضربه ، وغلامُ مَنْ يأتِ أكرمْه . انظر : شرح السيرافي ٣ / ٢٣١ أ - ب ، وسيأتي تفصيل ذلك في ثلاثة الأبواب التالية .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) تقدم تفصيل ذلك في باب أيّ . انظر ص : ٧٠٥ ومابعدها . وانظر : الكافية في الجدل ٧٥ .

(٥) ب : الحروف .

وليس كذلك كلُّ إبهامٍ ؛ لأنَّ مِن الأسماء مايَسْتَبْهِمُ بعمومه [1] ، فلا يجري مَجرى الحرفِ ؛ لأنَّه في طبقةٍ تَبْعُدُ من اسْتِبْهامِ الحَرْفِ .

والأَصْلُ في الإِبْهامِ أنَّ منه مالايَظْهَرُ به شيءٌ ألبتَّةَ ، ولايُتَخَيَّلُ كقولك : جَعْ [2] ، ومنه مايُتَخَيَّلُ كقولك : نَعَمْ ، فيما يَقَعُ للجواب ، ومنه مايَظْهَرُ ظُهوراً ضعيفاً كقولك : الذي في الدّارِ ، ومنْه مايَظْهَرُ أَشَدَّ من هذا الظُّهورِ كقولك : أَفْضَلُ ، مِنْ غيرِ أنْ تَذْكُرَ : مِنْ كذا ، فتَجِدُه كالنَّاقصِ ، ومنه مايَظْهَرُ على هذا النَّحوِ إلا أنَّه لايقتضي مُتَمِّماً كقولك : شيءٌ ، ومكانٌ .

وكلُّ هذه التي ذكرنا مبهماتٌ ، إلا أنَّ بَعْضَها أشَدُّ / ١٣٢ أ إبهاماً مِنْ بَعْضٍ ، فَمَنْ، وما ، وأيٌّ ، مُبهمةٌ إبهاماً يَصْلُحُ أنْ يُضْمَرَ معه (إنْ) [3] ؛ لأنَّ إبهامها في المرتبةِ التي تلي الحرفَ [4] .

وتقولُ : مَنْ يأْتيني آتيه ، على تقدير : الذي يَأْتيني آتيه . و : مَنْ يأتني آتِه ، على تقديرِ : إنْ يأتني إنسانٌ آته ، فَيَصْلُحُ في هذا الموضعِ الصِّلَةُ والجزاءُ .

وكذلك : ماتقولُ أقولُ ، على تقدير : الذي تقولُ أقولُ ، و : ماتَقُلْ أَقُلْ ، على تقديرِ : إنْ تَقُلْ شيئاً أَقُلْ .

وكذلك : أيُّها تشاءُ أُعطيك ، على معنى : الذي تشاءُ أُعطيك ، وتَنْصبُ (أيّاً) بأعطيك [5] ، ويجوزُ : أيَّها تَشَأْ أُعْطِك [6] ، على الجزاء ، وتقديرُه : إنْ تَشَأْ شيئاً أُعْطِكْ ، فَتَنْصبُ (أيَّها) بالفعلِ الذي يليه ، ولايجوزُ نَصْبُه بالجوابِ ؛ لئلا يَخْتَلِطَ مُتَعَلِّقُ الشرط بِمُتَعَلِّقِ الجوابِ .

---

(١) كالنكرة الواقعة في سياق النفي .
(٢) يعني الحرف الأول والثاني من : جَعْفر . انظر : المجلد الثاني ١٢٢ أ .
(٣) يريد أنها تتضمَّن معنى : إنْ .
(٤) ب : الحروف .
(٥) ويمتنع أنْ ينصبه (تشاء) ؛ لأنّ الصلة لاتعمل في الموصول .
(٦) ب : أعطيك .

وقال الفرزدقُ :

ومَنْ يَميلُ أَمالَ السَّيفُ ذِرْوتَهُ . حيثُ التقى مِنْ حِفافَيْ رَأْسِهِ الشَّعَرُ[(١)]

فهذا على تقدير : والذي يميلُ أمالَ السَّيفُ ذِرْوَتَهُ .

فلو قُلْتَ : مَنْ يأتيني غفرَ اللّهُ له ؛ جاز ، ولايَصْلُحُ في مِثْلِ هذا الجزاءُ ، لو قلت : مَنْ يأْتني غَفَرَ اللّه له ، على الدُّعاءِ ؛ لم يَجُزْ إلا أنْ تقولَ : مَنْ يأْتِني فاللّهُ غفرَ له ، أو : فَغَفَرَ له اللّهُ[(٢)] .

وتقولُ : آتي مَنْ يَأْتيني ، وأقولُ ماتقولُ ، وأُعطيك أيَّها تشاءُ ، فَتَرْفَعُ على الصِّلةِ ، ولايجوزُ الجَزْمُ في مِثْلِ هذا ؛ لتقديمِ العاملِ ، إلا في الضَّرورةِ ، كقولك : آتيك إنْ تَأْتني ، فهذا يَقْبُحُ ، ولايجوزُ إلا في الضَّرورة[(٣)] .

ولو قلت : آتي مَنْ أَتاني ؛ لَحسُنَ في الصِّلَةِ والجزاء[(٤)] ، إلا أنَّه في الصِّلَةِ تكونُ (مَنْ) في موضعِ نَصْبٍ ، كأنَّك قُلْتَ : آتي الذي أتاني ، وتكونُ في الجزاءِ في مَوْضِعِ رَفْعٍ ، كأنَّكَ قلتَ : آتي إنْ أتاني أَحَدٌ[(٥)] .

وقال الهُذَليّ :

---

(١) تقدم تخريجه في ص : ٩٥٥ .

(٢) من مواضع وجوب الربط بالفاء أن يكون الجواب طلباً ، ومن الطَّلب الدُّعاءُ . انظر في تفصيل مواضع الربط بالفاء : الارتشاف ٢ / ٥٥٢ - ٥٥٥ .

(٣) جوازه في الضرورة قول سيبويه ، ومنعه عامة الكوفيين . انظر : الكتاب ٣ / ٧٠ ، شرح التسهيل ٤ / ٨٧ ، الارتشاف ٢ / ٥٥٨ ، المساعد ٣ / ١٦٥ ، شفاء العليل ٣ / ٩٦١ .

(٤) هذا قول سيبويه . أما المبرد فمنعه ، حيث يقول : « فإنْ قلتَ : آتي مَنْ أتاني ، وأَصْنَعُ ما تَصْنَعُ ؛ لم يكُنْ هاهنا جزاءٌ ؛ وذلك أنّ حروف الجزاء لايعملُ فيها ماقبلها ، ولو قلت : آتي مَنْ أتاني ؛ للزمك أن يكون منصوباً بالفعلِ الذي قبلها ، وهذا لايكونُ ؛ لأنَّ الجزاءَ منفصلٌ كالاستفهام » . المقتضب ٢ / ٦٦ .

(٥) قال السِّيرافي : « وقد يجوزُ أنْ يكونَ قَبْلَها مايعملُ فيها وتُجريه مَجْرى فعْلٍ لايتعدّى ، وليس بالمختارِ ، وذلك قولك : آتي مَنْ أتاني ، الوجهُ المختارُ فيه أنْ يُجْعَلَ (مَنْ) في موضعِ نَصْبٍ بآتي ، و (أتاني) في صلته ، فيكونُ كقولك : آتي الذي أتاني ، ويجوزُ أنْ يكونَ بمنزلة قولك : أَخْرُجُ متى أتاني زيدٌ ، وأُقيمُ أينَ أقامَ زيدٌ ، ويكونُ معناه : أَخْرُجُ إنْ أتاني زيدٌ ، وأُقيمُ إنْ أقامَ زيدٌ ، ويكونُ متى وأينَ ظرفَين لما بعدهما لا لأَخْرُجُ وأُقيمُ ، وكذلك : آتي مَنْ أتاني ، كأنَّه قال : آتي إنْ أتاني زيدٌ ، ولم يذكُر لآتي مفعولاً ، إلا أنَّه يُعْلَمُ أنَّه ياتي الذي يأتيه ، كما تقولُ : ضربتُ وضربني زيدٌ ، فيُعْلَمُ أنَّ ضَربتُ واقعٌ على زيد ، وكذلك لو قلت : إنْ يأتني زيدٌ آتِ ، وحَذَفْتَ الهاءَ ؛ لكان الوجهُ أنْ يكونَ : آته » . شرح السيرافي ٣ / ٢٣٢ أ .

فَقُلْتُ لَهُ احْمِلْ فَوْقَ طَوْقِكَ إِنَّها .·. مُطَبَّعةٌ مَنْ يأْتِها لايَضيرُها[١]

فهذا ضَرورةٌ على حَذْفِ الفاءِ ، كأنَّه قال : فهو لايَضيرُها ، ويجوزُ على التَّقديمِ والتَّأْخيرِ ، بتقديرِ : إنَّها مُطَبَّعةٌ لايضيرُها مَن يأتِها ، عندَ سيبويه ، ولايجوزُ ذلك عِنْدَ أبي العبّاسِ ، وابنِ السَّرّاجِ ، ولكنَّ حَذْفَ الفاءِ جائزٌ فيه بإجماعٍ[٢] .

/ ١٣٢ب وتقولُ : أقولُ مَهْما تَقُلْ ، وأكونُ حيثُما تكُنْ ، وأكونُ أيْنَ تَكُنْ ، وآتيكَ متى تَأْتِني ، وتَلْتَبِسُ بها أنَّى تأتِها ، ولايجوزُ[٣] مثلُ هذا إلا في الضَّرورةِ ، ولاسبيلَ إلى الصِّلةِ[٤] ؛ للعلَّةِ التي بيَّنا قبلُ مِنْ أنَّها ظُروفٌ غيرُ مُتَمكِّنةٍ لايجوزُ أنْ يُخْبَرَ عنها[٥] ، وأنّ (مَهْما) غُيِّرتْ لتَلْزَمَ الجزاءَ[٦] .

وتقولُ : ماتَصْنَعُ قبيحٌ ، وفي الكتابِ ماتقولُ . ولايجوزُ أَنْ تَقَعَ (مَهْما) هذا الموقعَ[٧] ؛ لأنَّها إذا كانت بمعنى (الذي) لم يُحْتَجْ إلى (ما) لِتُقَوِّيَها على العَمَلِ ؛ إذْ كانت غيرَ عاملةٍ ، فلا تَصْلُحُ (مَهْما) في هذا الموقِعِ ؛ لهذه العلَّةِ .

---

(١) تقدم تخريجه في ص : ٩٥٥ .
(٢) تقدم الخلاف في هذه المسألة ومناقشته في ص : ٩٤٢ هـ٥ ، ٩٥٠ هـ١ .
(٣) بعده في ب : في .
(٤) انظر في هذه المسألة : الكتاب ٣ / ٧١ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٣٣أ .
(٥) انظر ماتقدم في ص : ٩٣٥ .
(٦) انظر ص : ٩٥٦ .
(٧) انظر : الكتاب ٣ / ٧١ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٣٣ب .

بابُ الأسماءِ التي يُجازَى بها الكائنةِ بمنزلةِ : الذي[١]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في الأسماءِ التي يُجازى بها الكائنةِ بمنزلةِ الذي ، مِمّا لايجوزُ[٢] .

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في الاسْمِ الذي يُجازَى به الكائنِ بمنزلة : الذي ؟ وما الذي لايجوزُ ؛ ولِمَ ذلك ؟ .

ولِمَ لايجوزُ أنْ يَعْمَلَ فيه ماقَبْلَه إلا وهو بمنزلةِ : الذي ؟ وهل ذلك لأنَّه لايَدْخُلُ عاملُ الاسم على (إنْ) التي للجزاء ؛ لأنَّها مَعَ مابَعْدَها بمنزلةِ الجملةِ التي هي فِعلٌ وفاعلٌ ، ولايَدْخل عاملُ الاسمِ على الفعْلِ ، وإنْ كانَتْ للاستفهامِ ؛ امتنعتْ لأنّ له صَدْرَ الكلام ؟.

وماحُكْمُ : إنَّ مَنْ يَأْتيني آتيه ، وكان مَنْ يأتيني آتيه ، وليس مَنْ يأتيني آتيه ؟ ولِمَ وَجَبَ ذهابُ الجزاءِ منْ هاهنا ؟ [٣].

وهل ذهابُه مع : ما ، ومَنْ ، وأيٍّ ، كذهابِه مع (إنْ) ؛ لأنَّها مُقَدَّرَةٌ مع الأسماءِ التي يُجازى بها ؟ [٤].

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابُ ماتكونُ فيه الأسماءُ التي يُجازى بها بمنزلة الّذي . الكتاب ١ / ٤٣٨ (بولاق) ، ٣ / ٧١ (هارون) .

(٢) تحدث سيبويه في الباب عن وقوع مَنْ وأختيها بعد كان وإنَّ وأخواتهما ، ومّما ذكره أنّها تكون أسماءً موصولة إذا كانت أسماءً لهذه العوامل ، ويجوز أنْ يجازى بها إذا شُغلت هذه العوامل باسمٍ آخر ، كضمير الشأن وغيره .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وذلك قولك : إنَّ مَنْ يأتيني آتيه ، وكان مَنْ يأتيني آتيه ، وليس مَنْ يأتيني آتيه ، وإنّما أذهبت الجزاء من هاهنا لأنَّك أعملت كان وإنَّ ، ولم يَسُغْ لك أنْ تدع كانَ وأشباهَه معلَّقةً لاتُعملُها في شيءٍ ، فلما أعملتهنَّ ذهب الجزاءُ ولم يكن من مواضعه » . الكتاب ١ / ٤٣٨ - ٤٣٩ (بولاق) ، ٣ / ٧١ - ٧٢ (هارون) .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ألا ترى أنَّك لو جئتَ بإنْ ومتى ، تريدُ : إنّ إنْ ، وإنَّ متى ؛ كان محالاً ، فهذا دليلٌ على أنّ الجزاء لاينبغي له أنْ يكونَ هاهنا بمَنْ ، وما ، وأيّ » . الكتاب ١ / ٤٣٩ (بولاق) ، ٣ / ٧٢ (هارون).

ولِمَ لايجوزُ : كـان مـتى يَأْتيني زيدٌ آتيـه ؟ وهل ذلك لأنَّ (مـتى) وأخـواتِهـا لاتُوصَلُ ؟ (١).

ولِمَ جـاز : إنَّه مَنْ يَأْتنا نَأْته ، ولـم يَجزْ : إنَّ مَنْ يَأْتنا نـأته (٢) ؟ وهل ذلك لأنَّ عـاملَ الاسْمِ يَعْمَلُ في الجـملة إذا وَقَعتْ مَوْقِعَ الخَبَرِ ، ولايَعْمَلُ فـيـهـا إذا وَقَعتْ موْقِعَ المخبرِ (٣) عنه ؛ لأنَّ موْقِعَ الخَبَرِ للفائدةِ ، وموْقِعَ المُخْبَرِ عنه للبيان ؟ (٤).

ومـا الشّاهدُ في قـوله / ١٣٣ أ جلَّ ثناؤه : ﴿ إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ ﴾ ؟ (٥).

ولِمَ جـاز : كُنْتُ مَنْ يَأْتني (٦) آته ، ولَمْ يَجُزْ : كـان مَنْ يَأْتني (٦) آته ، إلا على الإضمارِ في : كان ، فتقولُ : كانَ مَنْ يَأْته يُعْطه (٧) ، وليس مَنْ يَأْته يُحْبِبْه ؟ (٨).

ولِمَ جاز في الشِّعْرِ : إنَّ مَنْ يَأْتني آته ؟ (٩).

وما الشّاهِدُ في قولِ الأعشى :

(١) هذه المسألة يُشعر بها قول سيبويه السابق .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فإنْ شغلتَ هذه الحروفَ بشيءٍ جازيتَ ، فمن ذلك قولك : إنه مَنْ يَأتنا نأته » . الكتاب ١ / ٤٣٩ (بولاق) ، ٣ / ٧٢ (هارون) .

(٣) ب : الخبر .

(٤) انظر في تفصيل ذلك ص : ٨٠ هـ ٦.

(٥) تكملتها : ﴿ .... لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ ﴾ طه : ٧٤.

(٦) ب : يأتيني .

(٧) ب : يُعطيه .

(٨) ب : يحبيه .

والسـؤال عن قول سـيبـويه : « فإن شَغَلْتَ هذه الحروفَ بشيءٍ جَازَيْتَ ، فـمن ذلك قـولك : .... وكنتُ مَنْ يأتني آته ، وتقول : كانَ مَنْ يأته يُعْطه ، وليس مَنْ يأته يُحْبِبْه ، إذا أضمرتَ الاسمَ في : كانَ ، أو في : ليس ؛ لأنَّه حينئـذٍ بمنزلة : لستُ ، وكنتُ ، فإنْ لم تُضْمِر فـالكلامُ على مـاوَصَفْنَا » . الكتـاب ١ / ٤٣٩ (بولاق) ، ٣ / ٧٢ (هارون) .

(٩) هذا السـؤال عن قـول سـيبـويه : « وقـد جاء في الشـعـر : إنَّ مَنْ يأتني آته » . الكتـاب ١ / ٤٣٩ (بولاق) ، ٣ / ٧٢ (هارون) .

إنَّ مَـنْ لامَ فـي بَنـي بِنْـتِ حسّـان أَلُمْهُ وأَعْصِـه[1] فـي الخُطـوبِ[2]

وقولِ أُميَّةَ بنِ أبي الصَّلْت :

ولكـنَّ مَنْ لايَلْـقَ أَمراً ينوبُه ∴ بعُدَّتِـه يَنْزِلْ بـه وَهْـوَ أَعْـزَلُ[3] ؟

ولِمَ وَجَّهه على إضمارِ الهاءِ في : إنَّه ، ولكنّه ؟[4].

وما الشّاهدُ في قولِ الرّاعي :

فلو أنَّ حُقَّ اليومَ مِنْكُمْ إقامةٌ ∴ وإنْ كانَ سرحٌ قد مضى فَتَسَرَّعا[5] ؟

---

(١) ب : وأعصيه .

(٢) من البحر الخفيف ، من قصيدةٍ مطلعُها :

مِنْ ديارٍ بالهضْبِ هَضْبِ القليب ∴ فاض ماءُ الشّؤون فيضَ الغُروب

هَضْب القليب : ماءٌ لبني قنفذ من بني سُليم ، والشؤون : جمع شأن ، وهو مجرى الدّمع في العين . والغروب : جمع غَرْب ، وهو الدلو العظيمة . ويريد ببني بنت حسان الأشعثَ بن قيس بن معدي كرب الكندي ورهطه . انظر : المصباح ١ / ٢٤٢ ، الخزانة ٥ / ٤٢٣ .

ورواية الديوان : مَنْ يَلُمْني على بني ابنة .... ، ولاشاهد فيها .

انظر : ديوانه ٢٩ ، الكتاب ٣ / ٧٢ ، الحلبيات ٢٦١ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٨٦ - ٨٧ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٣٩ ، الأمالي الشجرية ٢ / ١٨ ، المصباح ١ / ٢٤١- ٢٤٣ ، إيضاح شواهد الإيضاح ١ / ١٣٨ - ١٤١ ، الإنصاف ١ / ١٨٠ ، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٧٨ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٣٦ ب ، البسيط ١ / ٤٣٦ ، الخزانة ٥ / ٤٢٠ - ٤٢٥ .

(٣) من البحر الطويل ، وقد ألحقه محقّق الديوان بأبياتٍ أولها :

غَذَوتُـكَ مَولُوداً وعُلْتُـكَ يَافِعـاً ∴ تُعَـلُّ بما أُدْنـي عَلَيْـكَ وتَنْهَـلُ

انظر : ديوانه ٤٤٣ ، الكتاب ٣ / ٧٣ ، ضرائر الشعر للقزاز ٢٣٠ ، النكت ١ / ٧٣٧ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٣٩ ، الأمالي الشجرية ٢ / ١٩ ، إيضاح شواهد الإيضاح ١ / ١٤٠ ، الإنصاف ١ / ١٨١ ، المستوفى ٢ / ٨٨ ، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٧٩ ، شرح التسهيل ٢ / ١٤ ، المغني ١ / ٢٩٢ ، شرح أبيات المغني ٥ / ٢٠١ - ٢٠٢ .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « فزعم الخليلُ أنّه إنّما جازى حيثُ أضمر الهاء ، وأراد : إنّه ، ولكنّه » . الكتاب ١ / ٤٣٩ (بولاق) ، ٣ / ٧٣ (هارون) .

(٥) من البحر الطويل ، من قصيدةٍ تناثرت أبياتها في كتب الأدب واللغة ، واجتهد راينهرت في ترتيبها ، فجعل مطلعها :

ضعيفُ العصا بادي العُروقِ ترى لَهُ ∴ عليها إذا ماأجْدَبَ النّاسُ إصْبَعا

ضعيف العصا : كناية عن حسنِ الرِّعية ، يصف راعي إبلٍ بأنّه رفيقٌ بها ومشفقٌ عليها ، وله عليها إصبعٌ ؛ أي : أثر حَسَنٌ . انظر : أسرار البلاغة ٣٥٣ ، العصا ٣٤٧ .

وقوله : ولو حقَّ اليوم منكم إقامةٌ ؛ أي : لو حققتُ إقامتكم بعد أن عُرِفَ أنكم قد أجدتم في الرحيل لكنتم محسنين إليَّ ، وجواب (لو) محذوفٌ ، ومعنى قوله : وإنْ كان سرحٌ ... إلى آخر البيت : وإنْ كان متاعكم قد سار قبلكم وتسرّع ، أراد منهم أن يقيموا ويردُّوا ماقدّموه قُدّامهم في المسير . / =

ولِمَ كان هذا الشّاهدُ أَبْيَنَ في أنَّه لابُدَّ مِنْ إضمارِ الهاءِ [١] ؟ ولِمَ قَدَّرَه على إضمارِ الهاءِ ، ولَمْ يُقَدِّرْه على حذفِ : ما [٢] ؟ وهل ذلك لأنَّ إضمارَ المجهولِ [٣] أغلبُ على هذا البابِ ، وأجرى فيه ؛ لأنَّه يجوزُ مع (ما) [٤] إضمارُ الهاءِ ، ولايَصْلُحُ معها إضمارُ (ما) [٥] ، ويَصْلُحُ الإضمارُ في : كان ، وليس ، ولايَصْلُحُ حذفُ : ما ؟ [٦] .

وهل يجوزُ في الكلامِ : قَدْ عَلِمْتُ أنْ مَنْ يَأْتني آته ؟ ولِمَ جاز ؟ ولِمَ لاتُخَفَّفُ (أنّ) إلا وفيها إضمارُ الهاءِ [٧] ؟ وهل يُقَوِّي ذلك أنّها لاتَعْمَلُ مُخَفَّفةً في اللَّفْظِ ؟ .

وما الشّاهدُ في قولِ الشّاعرِ [٨] :

أُكاشِرُه وأَعْلَمُ أنْ كِلانا .·. على ماساء صاحِبَهُ حريصُ [٩] ؟

/ = انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٣٤- ٣٥.

انظر : ديوانه ١٦٧ ، الكتاب ٣ / ٧٣ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٣٠٦ ، التعليقة ٢ / ١٨٢ ، المسائل الحلبيات ١٥٩ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٣٤- ٣٥ ، ضرائر الشعر للقزاز ٢٣١ ، المحكم ٣ / ١٣٥ ، النكت ١ / ٧٣٧ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٣٩ ، إيضاح شواهد الإيضاح ١ / ١٤٠ ، الإنصاف ١ / ١٨٠ ، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٧٩ ، شرح التسهيل ٢ / ١٤ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢١٨ب .

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « أراد : فلو أنَّه حُقَّ اليومَ ، ولو لم يُرد الهاء كان الكلامُ محالاً » . الكتاب ١ / ٤٣٩ (بولاق) ، ٣ / ٧٣ (هارون) .

(٢) يريد (ما) الكافّة .

(٣) هذا مصطلحٌ كوفيٌّ ، يقابله عند البصريين مصطلح : ضمير الشأن والقصة والحديث . انظر : مجالس ثعلب ٢ / ٣٨٦ ، الخصائص ٢ / ٣٩٧ ، مدرسة الكوفة ٣١١- ٣١٢ ، مصطلحات النحو الكوفي ٦٦-٧١ .

(٤) الظاهر من كلام الشارح في الجواب أنّه يُريدُ (ما) الحجازية ، وفي قوله هذا نظرٌ ؛ لأنّ (ما) لايُضْمَر فيها . انظر : الكتاب ١ / ٧١ . وقد نص الشارح على ذلك في المجلد الأول ٢٣أ .

(٥) (ما) الكافة لاتدخل على (ما) الحجازية ، وإنما يدخل عليه (ما) مؤكدةً للنفي ؛ فيبطلُ عملُها عند عامة النحويين ، وأجاز النَّصب جماعة من الكوفيين . انظر : الارتشاف ٢ / ١٠٥ .

(٦) (ما) الكافة لاتدخل – أصلاً – على كان وليس ، فقول الشارح : ولايصلح حذف (ما) ، تسامحٌ في العبارة . انظر في تفصيل مواضع (ما) الكافة : المغني ١ / ٣٠٦ – ٣١٢.

(٧) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وتقولُ : قد علمتُ أنْ مَنْ يأتني آته ؛ مِنْ قِبَلِ أنّ (أنْ) هاهنا فيها إضمارُ الهاء ، ولاتجيءُ مُخَفَّفةً – هاهنا – إلا على ذلك » . الكتاب ١ / ٤٣٩ – ٤٤٠ (بولاق) ، ٣ / ٧٣ (هارون) .

(٨) القائل مختلفٌ فيه على قولين :

أ – قيل : هو عديُّ بن زيدٍ العباديّ ، ولم يرد في ديوانه . انظر : الكتاب ٣ / ٧٣ .

ب – وقيل : هو عمرو بن جابر الحنفي . انظر : حماسة البحتري ١٨ .

(٩) من البحر الوافر ، وقبله :

وكائنْ مِنْ عدوٍّ ظَلْتُ أُبْدي .·. لــه وُدّاً يُغَــرُّ بــه القنيــصُ = /

ولِمَ جازَ في : كان ، وليس ، إضمارُ الغائب مِنْ غيرِ ذكرِ علامةٍ له ، ولَمْ يَجُزْ إضمارُ المخاطبِ مِنْ غيرِ ذِكْرِ علامةٍ له ؟ وهل ذلك لأنَّ الغائبَ قد جرى ذِكْرُه فأغنى عنْ إظهارِ ذِكْرِ العلامةِ لـه ، وليس كذلك المخاطبُ والمُتكلِّمُ ؟ ولِمَ لايجوزُ : كانَ مَنْ يَأْتِك تُعْطِه ، بمعنى : كُنْتَ ، و : ليس مَنْ يَأْتِك تُعْطِه ، بمعنى : لَسْتَ ، على الحَذْفِ[1] ؟ وهل ذلك لأنَّ الفاعلَ لايُحْذَفُ ؟.

وما الشّاهدُ في قولِ الأَعْشى :

/ ١٣٣ب في فِتْيةٍ كسُيوفِ الهِنْدِ قَدْ عَلِموا .·. أنْ هالكٌ كلُّ مَنْ يَحْفى ويَنْتَعِلُ[2] ؟

ولِمَ لابُدَّ في (أنْ) مِنْ ضميرٍ[3] ؟ وهلاّ كانت بمنزلةِ (إنْ) في جوازِ تركِ الإضمارِ معها ؟.

= كائن : لغةٌ في : كأيِّن ، والقنيص : الصائد ، وقيل : جماعة القانص . وأراد به النَّبيه . والمكاشرة : مفاعلة من الكَشْر ، وهو التبسُّم . انظر : اللسان ٥ / ١٤٢ (كشر) ، ٧ / ٨٣ (قنص) ، ١٣ / ٣٧١ (كين) .

انظر : الكتاب ٣ / ٧٤ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ٣٢٦ ، حماسة البحتري ١٨ ، المقتضب ٣ / ٢٤١ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٣٠٦ ، الشعر ١ / ١٢٧ ، المقتصد ١ / ١٠٤ ، النكت ١ / ٧٣٨ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٤٠ ، الأمالي الشجرية ١ / ٢٩١ ، الإنصاف ١ / ٢٠١ ، تنقيح الألباب ١٥٩ ، شرح المفصل ١ / ٥٤.

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ولايجوزُ أنْ تنوي في كانَ وأشباه كانَ علامةَ إضمارِ المخاطب ولاتذكرها ، لو قلت : ليس مَنْ يأتِك تُعْطِه ، تريد : لستَ : لم يجز ، ولو جاز ذلك لقلتَ : كان مَنْ يأتك تعطِه ، تريدُ به : كُنْتَ » . الكتاب ١ / ٤٤٠ (بولاق) ، ٣ / ٧٤ (هارون) .

(٢) من البسيط ، من معلَّقته ، وقد تقدَّم مطلعُها . وقبل الشّاهد :

وقَدْ غَدَوْتُ إلى الحانوت يتبعني .·. شاوٍ مِشَلٌّ شَلُولٌ شُلْشُلٌ شَوِلُ

ورواية الديوان : أنْ ليس يَدْفَعُ عَنْ ذي الحيلة الحِيَلُ .

الحانوت : بيت الخمّار ، والشّاوي : الذي يشوي اللّحم ، والمِشَلّ : المستحثُّ الجيِّد السَّوق ، والشّلول : مثل المِشَلّ ، والشُّلْشُل : الخفيف اليد في العمل والمتحرك ، والشَّوِل : مثل الشُّلْشُل . ويحفى : من الحفاء ، وهو المَشي بلا نعلٍ ولاخفٍّ ، وأراد به الفقير ، وينتعلُ : يلبس النَّعل ، وأراد به الغنيّ . انظر : الخزانة ٨ / ٣٩١ - ٣٩٢ .

انظر : ديوانه ٣٠٧ ، الكتاب ٣ / ٧٤ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ٣٢٦ ، المقتضب ٣ / ٩ ، معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٣٤٠ ، ٤ / ٣٥ ، الأصول ١ / ٢٣٩ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٣٥أ ، المسائل المنثورة ٢٢٨ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٧٦- ٧٧ ، المحتسب ١ / ٣٠٨ ، التبصرة ١ / ٤٦١ ، الأمالي الشجرية ٢ / ١٧٧ ، تنقيح الألباب ١٥٩ ، شرح المفصل ٨ / ٧٤ ، الخزانة ٨ / ٣٩٠ - ٣٩٨.

(٣) هذا سؤال عن قول سيبويه : « فهذا يريد معنى الهاء ، ولاتُخفَّف (أنْ) إلا عليه ، كما قال : قد علمتُ أنْ لايقولُ ذاك ، أي : أنّه لايقول » . الكتاب ١ / ٤٤٠ (بولاق) ، ٣ / ٧٤ (هارون) .

وما الشّاهدُ في قوله جلَّ وعزَّ : ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾[١] ، و ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾[٢] ؟.

ولِمَ لايقوى : قَدْ عَلِمْتُ أَنْ تقولُ ذاك ، كما يقوى : قَدْ عَلِمْتُ أَنْ لاتقولُ ذاك ؟[٣].

ولِمَ ضَعُفَ : قَدْ عَلِمْتُ أَنْ عبدُاللّهِ مُنْطَلِقٌ ؟ وهل ذلك لذهابِ العِوَضِ ؟[٤].

الجـوابُ :

الذي يجوزُ في الاسْمِ الذي يُجازى به الكائنِ بمنزلةِ (الذي) إجراؤه على أنَّه - إذا وَقَعَ مَوْقِعَ المُخْبَرِ عنه ، ودَخَلَ عليه عاملُ الاسْمِ - على تقديرِ (الذي) .

ولايجوزُ أَنْ يُجْرى في هذا المَوْقِعِ على معنى الجزاءِ ؛ لأنَّه مَوْقِعٌ للاسْمِ المذكورِ للبيانِ[٥] ، ولايجوزُ أَنْ يَعْمَلَ فيه عاملُ الاسْمِ[٦] ؛ لأنَّه قَدْ وقَعَ مَوْقِعَ (إنْ) التي

(١) تكملتها : ﴿ .... وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ﴾ طه : ٨٩ .

(٢) المزمّل : ٢٠ .
ولم يورد سيبويه هذه الآية في الباب .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وليس هذا بقويٍّ في الكلام كقوّة : أنْ لايقولُ ؛ لأنَّ (لا) عوضٌ من ذهاب العلامة » . الكتاب ١ / ٤٤٠ (بولاق) ، ٣ / ٧٤ (هارون) .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ألا ترى أنّهم لايكادون يتكلّمون به بغير الهاء ، فيقولون : قد علمتُ أنْ عبدُاللّه منطلقٌ » . الكتاب ١ / ٤٤٠ (بولاق) ، ٣ / ٧٤ (هارون) .
وسيذكر الشارح في الجواب أنّ هذا ليس ضعيفاً ، كما سيأتي - أيضاً - بيان مراد سيبويه في هذا النّص . انظر ص : ٩٧١ هـ٣.

(٥) الاسم المذكور للبيان عنده : مادلّ على معنى معلوم للمخاطب ، وهو المبتدأ وما أصله المبتدأ ، والفاعل ، ونائب الفاعل ، وهذه يطلق عليها معتمد البيان ، والمفعول به ، ويطلق عليه الزيادة للبيان . انظر تفصيل ذلك في ص : ٨٠٢ هـ٦ .
ومراده هنا اسم كان واسم إنّ . وقد يعترض تعليل الشارح بأنَّ (مَنْ) تقع مبتدأ ومفعولاً به ، وهما من مواقع البيان ، ويجازى بها ، نحو : مَنْ يأتني أكرمْه ، ومَنْ تُكْرِم أكرمْه ، وكذلك أُختاها : ما ، وأيٌّ .
وأقرب من هذا التعليل أنَّ أدوات الجزاء لها الصدارة ؛ فلذا يجب قطعها عما قبلها . انظر : شرح السيرافي ٣ / ٢٣١ب ، التبصرة ١ / ٤١٥ ، المقتصد ٢ / ١١٠٩.

(٦) يُستثنى من ذلك حرفُ الجر المتعلّق بفعل الشرط ، والمضاف الواقع مفعولاً لفعل الشرط أو مبتدأ يعود عليه فاعل فعل الشرط . انظر ص : ٩٥٧ هـ٢.

للجزاءِ ، وعاملُ الاسْمِ لايَدْخُلُ على عاملِ الفعْلِ إذا كان لايَدْخُلُ على الفعْلِ ؛ لأنّ معناه في الاسْمِ خاصّةً ، فلا يَدْخُلُ على الفعْلِ ، فسبيلُ (إنْ) مع الفعْلِ كسبيلِ (لَمْ) معه في أنَّ عاملَ الاسْمِ لايَدْخُلُ عليه ؛ لأنَّه بمنزلةِ الدُّخولِ على الفِعْلِ ، وعلى الجملةِ التي هي فِعْلٌ وفاعِلٌ .

ولايَدْخُلُ عليها إذا كانت استفهاماً ؛ لأنَّ للاستفهامِ صَدْرَ الكلامِ ، فالجزاءُ والاستفهامُ يَمْتَنِع كُلُّ واحدٍ منهما أنْ يُبْنى على عاملِ الاسْمِ الذي يُخْرِجُ الاستفهامَ عَنْ صَدْرِ الكلام ، ويُخْرِجُ الجزاءَ عَنْ أنْ يكونَ للفائدة [1] .

ويَصْلُحُ أَنْ يَقَعَ الجزاءُ مَوْقِعَ الخبرِ ، ويَعْمَلَ فيه عاملُ الاسْمِ في ذلك الموقعِ ، ولايَعْمَلُ فيه في مَوْقِعِ الاسْمِ المُخْبَرِ عنه ؛ لأنَّ مَوْقِعَ الخَبَرِ للفائدةِ ، ومَوْقِعَ المُخْبَرِ عنه للبيانِ ، والمَوْقِعُ الأوّلُ هو موقعُ المُخْبَرِ [2] عنه ، والمَوْقِعُ الذي هو للبيانِ .

وتقولُ : إنَّ مَنْ يَأْتيني آتيه ، وكان مَنْ يَأْتيني آتيه ، وليس مَنْ يأتيني آتيه ، فَيَذْهَبُ الجزاءُ في كلِّ هذا ، وكذلك في : ما ، وأيٍّ ، كذهابه مع (إنْ) ؛ لأنَّها مُقَدَّرَةٌ مع الأسماءِ التي يُجازى بها [3] .

والأسماءُ التي / ١٣٤أ يُجازى بها على وَجْهَيْنِ : منها مايَصْلُحُ أَنْ يَخْرُجَ إلى معنى : الذي ، ومنها مالايَصْلُحُ .

---

(١) يريد بالفائدة : الدلالة على معنى لايعلمه المخاطب ، ومن مواقعه : الخبر ، والفعل في الجملة الفعلية ، والحال .
انظر ماتقدم في ص : ٨٠٢ هـ ٦.
ومراده هنا أنّ جعل مَنْ وأختيها اسماً لكان وإنّ - وهو من مواقع البيان - يخرجه من الدِّلالة على الفائدة ، ويدخله في البيان .
وقد تقدّم نقد هذا التعليل ، وبيان أنّ الأولى أن يقال : إنّ أدوات الشرط يجب أن تقع في الصدارة ووقوعها اسماً لكان وإنّ يخرجها من الصدارة . انظر ص : ٩٦٦ هـ ٥.

(٢) ب : الخبر .

(٣) انظر : الكتاب ٣ / ٧١ - ٧٢ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٣٤ أ ، المسائل المنثورة ١٦٣ - ١٦٤ ، التبصرة ١ / ٤١٥ ، شرح التسهيل ٤ / ٨٨ - ٨٩ ، شرح الكافية ٢ / ٢٥٩ ، الارتشاف ٢ / ٥٥٩ ، المساعد ٣ / ١٦٧ - ١٦٨.

فَمَا ، ومَنْ ، وأيٌّ ، يَصْلُحُ أنْ تَخْرُجَ إلى معنى : الذي ؛ لأنَّها على طريقة الجِنْسِ، يجوزُ أَنْ يُخْبَر عنها .

ومتى ، وأَيْنَ ، وأنَّى ، وحيثُما ، وإذْ ما ، وإذا ما [1] ، لايَصْلُحُ أَنْ تخْرُجَ إلى معنى : الذي ؛ لأنَّها ظروفٌ غيرُ مُتَمَكِّنة ، والظَّرْفُ الذي ليس بمُتَمَكِّنٍ لايجوز الإخبارُ عنه [2] .

فأمّا (مَهْما) فهي مُغَيَّرةٌ بما يقتضيه الجزاءُ ، فَلَمْ يَجُزْ أنْ تَخْرُجَ عنه إلى معنى : الذي، ولا الاستفهامِ إلا بأنْ تُردَّ إلى أَصْلها ، وهو : ما [3] .

وتقولُ : إنَّه مَنْ يأْتِنا نَأْتِه ، فيجوزُ الجزاءُ في هذا الموضعِ ؛ لأنَّه في موضعِ الخبرِ [4] .

ولايجوزُ : إنَّ مَنْ يَأْتِنا نَأْتِه ؛ لأنَّه في موقعِ الاسْمِ [5] .

وفي التَّنزيلِ : ﴿ إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ ﴾ فهذا شاهدٌ في أنَّه يجوزُ الجزاءُ في موقعِ الخبرِ .

وتقولُ : كُنْتُ مَنْ يَأْتني آته ، ولايجوزُ : كان [6] مَنْ يأْتني آتِه ، مِنْ غيرِ إضمارٍ في : كان ، ولكنْ تقولُ : كان مَنْ يَأْتِه يُعْطِه [7] ، على الإضمارِ في : كان ، وليس مَنْ

---

(١) هذا على مذهبه من أنّ (إذا ما) يجوز الجزم بها . انظر ماتقدم في ص : ٩٣٣ .

(٢) تقدمت هذه المسألة في الباب السابق .

(٣) هذا الأصل على قول الخليل . انظر ماتقدم في ص : ٩٣٥ .

(٤) والخبر يكون جملةً ، فاسم الشرط لم يخرج عن الصدارة . وانظر في المسألة : الكتاب ٣ / ٧٢ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٣٤ب ، المسائل المنثورة ١٦٤ ، التبصرة ١ / ٤١٥ .

(٥) أي : اسم إنّ . ومنع المجازاة بمَنْ وأختيها في ذا الموضع قول سيبويه ، ونقل عن الزيادي الجواز . انظر : الكتاب ٣ / ٧١ - ٧٢ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٣٤أ - ب ، النكت ١ / ٧٣٧ ، المقتصد ٢ / ١١٠٩ ، الارتشاف ٢ / ٥٥٩ .

(٦) ب : مَنْ كان .

(٧) ب : يعطيه .

يَأْتِه يُحْبِبْهُ ، على الإضمارِ في : ليس[1] .

وقال الأَعْشى :

إنَّ مَنْ لامَ في بني بِنْتِ حَسّانَ أَلُمْهُ وأَعْصِه في الخُطوب[2]

فهذا على إضمارِ الهاءِ ، بتقديرِ : إنَّه مَنْ لامَ ، ولايجوزُ إلا في الضَّرورةِ[3] ، وإنّما جاز فيها تَشْبيهاً بما يُحْذَفُ [من الكلامِ][4] لكثرةِ الاسْتِعْمالِ إلى حدٍّ لايُخِلُّ به الحَذْفُ .

وقال أُمَيَّةُ بنُ أبي الصَّلْت :

ولكنَّ مَنْ لايلْقَ أَمْـراً ينوبُـهُ ∴ بِعُدَّتِـه يَنْزِلْ بـه وهـو أَعْـزَلُ[5]

فهذا على الإضمارِ ، بتقديرِ : ولكنَّه .

وقال الرّاعي :

فلو أَنَّ حُقَّ اليومَ منْكُمْ إقامةٌ ∴ وإنْ كانَ سَرْحٌ قد مضى فتَسَرَّعا[6]

فهذا أبينُ في أنَّه لابُدَّ من الإضمارِ في (أنَّ) ؛ لدُخولِها على الفِعْلِ في اللَّفْظِ ، ولايجوزُ تقديرُه على حذفِ (ما)[7] ؛ لأنَّ الهاءَ أَغْلَبُ على البابِ ، وأجرى في النظائرِ ؛ إذْ كانَ يَصْلُحُ مع : ما[8] ، وليس ، وكان .

ويجوزُ في الكلامِ : قَدْ عَلِمْتُ أنْ مَنْ يَأْتِني آتِه ؛ / ١٣٤ب لأنَّ (أنْ) لاتُخَفَّفُ

---

(١) قال السيرافي : « فإذا شغلتَ هذه العوامل بشيءٍ فصار الموضعُ بعده موضعاً يقعُ فيه المبتدأُ جاز أنْ يقع مَنْ وما وأيٌّ للمجازاة ، نحو قولك : إنَّه مَنْ يأتني آته ، وكنتُ مَنْ يأتني آته ، وكانَ مَنْ يأته يُعْطه ، إذا أضمرتَ فيه اسماً جرى ذكرُه وكذلك إنْ جُعل فيه ضمير الأمرِ والشأن ، كقولك : كان مَنْ يأتِ زيداً يُكْرِمْه . شرح السيرافي ٣ / ٢٣٤ب . وانظر : الكتاب ٣ / ٧٢ ، المسائل المنثورة ١٦٤ ، الارتشاف ٢ / ٥٥٩ .

(٢) تقدم تخريجه في ص : ٩٦٣ .

(٣) لايجوز حذف ضمير الشأن بعد (إنَّ) إلا في الضرورة . انظر : الكتاب ٣ / ٧٢ ، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٧٨ .

(٤) ساقط من : ب .

(٥) تقدم تخريجه في ص : ٩٦٣ .

(٦) تقدم تخريجه في ص : ٩٦٣ .

(٧) يريد (ما) الكافة .

(٨) انظر ماتقدم في ص : ٩٦٤ هـ ٤ .

إلا على إضمارِ الهاءِ [١] ، وهي مع ذلك غيرُ عاملةٍ في اللّفظِ ، فوقع : مَنْ يأتني آته ، مَوْقِعَ الخبرِ ، وإنّما لم تُخفَّفْ إلا على إضمارِ الهاءِ ؛ لما تَقْتضيه حالُها مِنْ تغييرِ الكلامِ إلى معنى المَصْدَرِ مع التّأكيدِ الذي فيها ، فلم يَجزْ أنْ تُلْغى من العَمَلِ كما يُلْغى ماهو للتّأكيدِ فقط ؛ فلذلك قَدَّرَ معها الهاءَ ؛ لئلا يَقعَ بها الإخلالُ في الحذفِ والإلغاءِ من العَمَلِ ، مع مايُقْتضى لها أنْ تَعْمَلَ في اللفظ كما هي عاملةٌ في المعنى بتغييرِها الكلامَ إلى المَصْدَرِ، وليس كذلك (إنْ) المُخَفَّفَةُ ؛ لأنَّ دُخُولَها كخروجِها إلا بمقدارِ التّأكيدِ ، فَصَلَحَ أَنْ تُلْغى في التّخفيفِ ، ولم يَصْلُحْ في : أنْ [٢] .

وقال الشّاعرُ :

أُكاشِرُهُ وأَعْلَمُ أنْ كِلانا .·. على ماساء صاحِبَهُ حريصُ [٣]

فهذا على الإضمارِ ، بتقديرِ : وأَعْلَمُ أنه كلانا .

ويجوزُ في : كان ، وليس ، إضمارُ الغائبِ مِنْ غيرِ ذِكْرِ علامةٍ له ؛ لأنّ تَقَدُّمَ الذِّكْرِ قد أغنى عَنْ إظهارِ علامةٍ ، وليس كذلك المخاطَبُ ، والمُتَكَلِّمُ ، ولايجوزُ حَذْفُ علامةِ المخاطبِ ، أو المُتَكَلِّمِ ؛ لأنَّ الفاعلَ لايُحْذَفُ ، فليس يجوزُ : كان مَنْ تأتِه تُعْطِه ، على معنى : كُنْتَ مَنْ تَأْتِه تُعطِه [٤] .

وقال الأَعْشَى :

في فِتْيَةٍ كسُيوفِ الهِنْدِ قَدْ عَلموا .·. أنْ هالكٌ كُلُّ مَنْ يَحفى ويَنْتَعِلُ [٥]

فهذا لايجوزُ إلا على : أنه هالكٌ ؛ لما بيَّنا مِنْ لُزومِ الإضمارِ في (أَنْ) ، وإنْ دَخَلَتْ على الاسْمِ ، وهو يَضْعُفُ قليلاً ؛ لذهابِ العِوَضِ [٦] ، وهو مع الفِعْلِ أَضْعَفُ ؛ لأنّه

---

(١) انظر : الكتاب ٣ / ٧٣ .

(٢) انظر في تخفيف (إنّ) و (أنّ) : الكتاب ٣ / ١٦٥ - ١٦٩ ، شرح التسهيل ٢ / ٣٣ - ٣٧ ، ٤٠ - ٤٥ ، الارتشاف ٢ / ١٤٩ ، ١٥١ - ١٥٣ .

(٣) تقدم تخريجه في ص : ٩٦٤ .

(٤) انظر : شرح السيرافي ٣ / ٢٣٤ب .

(٥) تقدم تخريجه في ص : ٩٦٥ .

(٦) قال سيبويه : « وليس هذا بقويٍّ في الكلام كقوّة (أنْ لا يقولُ) ؛ لأنّ (لا) عوضٌ من ذهاب العلامة » . الكتاب ٣ / ٧٤ .

ذَهَبَ العِوَضُ ، وولِيَ مالَمْ يَكُنْ يَصْلُحُ أَنْ يَليه في الأَصْلِ [١] .

وفي التَّنْزِيلِ : ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ ﴾ ، و ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾ ، فهذا حَسَنٌ للعِوَضِ .

ولايحسُنُ : قَدْ عَلِمْتُ أَنْ يقولُ ذاك ؛ لسُقوطِ العِوَضِ ، فهو في دون منزلة : قَدْ عَلِمْتُ أنْ لايقولُ ذاك [٢] ، وأقوى منه [٣] : قَدْ عَلِمْتُ أنْ عبدُاللهِ مُنْطَلِقٌ ؛ لأنَّه - وإنْ ذَهَبَ العِوَضُ - فَقَدْ دَخَلَ على / ١٣٥ أ الاسْمِ الذي حقُّه أنْ يَدْخُلَ عليه في الأَصْلِ [٤] .

---

(١) لأنّ (أنّ) مختصة بالأسماء .

(٢) انظر : الكتاب ٣ / ١٦٧ .

(٣) الضمير في (منه) - على الراجح - يعود على قوله : قد علمت أنْ يقول .... ؛ لأنّ العوض ووقوع الاسم بعد (أنْ) قد وردا في القرآن العظيم ، قال تعالى : ﴿ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ يونس : ١٠ ، فوقع الاسم بعد (أنْ) . أما العوض فمنه الآيتان اللتان تلاهما الشارح قريباً .

على أنّ ظاهر كلام سيبويه في هذه المسألة مشكلٌ ، حيث يقولُ : « ألا ترى أنّهم لايكادون يتكلّمونَ به بغير الهاء ، فيقولون : قد علمتُ أنْ عبدُالله منطلقٌ » . الكتاب ٣ / ٧٤ .

وعلّق أبو حيان على هذا النّص بقوله : « فعلى قوله يكونُ : أنْ زيدٌ قائمٌ ، قليلٌ ، والكثيرُ : أنه زيدٌ قائمٌ » . الارتشاف ٢ / ١٥٢ .

والراجح أن مراد سيبويه : أنّهم لايكادون يتكلّمون به بغيرِ إرادة الهاء ؛ يعني أنّ (أنْ) إذا خُففت قلّ إلغاؤها ، ثم ذكر المثال على إلغائها ، ويؤيّد هذا شيئان :

أحدهما : أن سيبويه ذكر في أكثر من موضع أنّ (أنْ) إذا خُفِّفت حُذف اسمها . انظر : الكتاب ٣ / ٧٣ ، ١٦٣ - ١٦٤ .

والآخر : أنّه تلا قوله تعالى : ﴿ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ .... ﴾ الآية ، وذكر أنّ اسم (أنْ) ضمير الشأن المحذوف. انظر : الكتاب ٣ / ١٦٣.

(٤) يريد أنها داخلةٌ على (عبدالله) في ظاهر اللفظ ، أما في الحقيقة فاسمُها ضمير الشأن المحذوف .وانظر هذا التعليل في : الكتاب ٣ / ١٦٨ - ١٦٩ .

بابُ الحروفِ التي يَمْتَنِعُ بَعْدَها الجزاءُ[١]

الغرضُ فيهِ :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في الحروف التي يَمْتَنِعُ بَعْدَها الجزاءُ وليستْ عاملةً ، ممّا لايجوزُ[٢] .

مسائلُ هذا البابِ :

ماالذي يجوزُ في الحروفِ التي يَمْتَنِعُ بَعْدَها الجزاءُ مع أنَّها ليستْ عاملةً ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟.

ولِمَ لايجوزُ امتناعُ الجزاءِ بَعْدَ كُلِّ حرفٍ يَطْلُبُ الاسْمَ ؟ وهل ذلك لأنَّه قد يكونُ بمنزلةِ الابتداءِ في طَلَبِ الاسْمِ ، ولايَمْتَنِعُ فيه حرفُ[٣] الجزاءِ ؟.

ولِمَ وَجَبَ أنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ تَمْتَنِعُ منه (إنْ) التي للجزاءِ فإنَّه تَمْتَنِعُ منه الأسماءُ التي يُجازى بها ؟[٤].

ولِمَ امْتَنَعَتْ (إنْ) بَعْدَ : إذْ ، وإذا[٥] ؟ وهل ذلك لأنَّها تَطْلُبُ الإضافةَ إلى مايُبَيِّنُها ؛ لِشدَّةِ إبْهامِها ، و(إنْ) تُعَلِّقُ الكلام تعليقاً يُخْرِجُه مِنْ أَنْ يُبَيِّنَ بيانَ المضافِ إليه ؟.

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابٌ يذهبُ فيه الجزاءُ من الأسماء كما ذهب في : إنّ ، وكانَ ، وأشباههما . الكتاب ١ / ٤٤٠ (بولاق) ، ٣ / ٧٤ (هارون) .

(٢) تحدث سيبويه عن حكم المجازاة بمَنْ وأخيتها إذا أضيف إليهن ظرف زمان ، أو وقعن بعد : ما ، وأمّا ، وحكمهنّ إذا وقعن بعد : إذا الفجائيةَ ، ولا ، ولكنْ ، وغير ذلك .

(٣) ب : حروف .

(٤) هذه المسألة يُشعر بها قول سيبويه : « وإنّما كرهوا الجزاءَ هاهنا ؛ لأنّه ليس من مواضعه ؛ ألا ترى أنّه لايحسُنُ أنْ تقول : أتذكرُ إذ إنْ تأتنا نأتك ، كما لم يجزْ أنْ تقول : إنَّ إنْ تأتنا نأتِك » . الكتاب ١ / ٤٤٠ (بولاق) ، ٣ / ٧٥ (هارون) .

(٥) لم يذكر سيبويه في الباب (إذا) الظرفية غير الفجائية ، وهي لاتدخل في الباب إلا على مذهب من أجاز دخولها على المبتدأ ، وهو قول سيبويه والأخفش والكوفيين ، أما على مذهب مَنْ أوجب وقوع الفعل بعدها ظاهراً أو مقدّراً - وهو قول المبرد - فلا تدخل في الباب . انظر : الكتاب ١ / ١٠٧ ، المقتضب ٢ / ٧٤ ، توضيح المقاصد ٢ / ٢٦٩ - ٢٧٠ ، أوضح المسالك ٢ / ٣٥٠ .

ولِمَ امْتَنَعَتْ (إنْ) بَعْدَ : ما ؟ وهل ذلك لأنَّ لها صَدْرَ الكلامِ كما للعاملِ ، مع شَبَهِها بلَيْسَ التي لاتَصْلُحُ بَعْدَها : إنْ ؟.

وماحُكْمُ : أَتَذْكُرُ إذْ مَنْ يَأْتينا نَأْتيه ، ومامَنْ يَأْتينا نَأْتيه ، وما[1] مَنْ يَأْتينا فنحنُ نَأْتيه ؟[2].

ولِمَ صارتْ (إذْ) في هذا بمنزلةِ (إنَّ) وعواملِ الأسماءِ[3] ؟ وهل ذلك لأنَّها تَطْلُبُ ماهو للبيانِ كما تَطْلُبُ عواملُ الأسماءِ ؛ لأنَّ المضافَ إليه إنّما يُذْكَرُ للبيان[4] ، وقد نَقَصَ بيانُ (إنْ) عن منزلةِ الفِعْلِ المُطْلَقِ ، فَقَبُحَ في هذا الموضعِ ؟[5].

ولِمَ جازَ في الشِّعْرِ أنْ يُجازى بَعْدَ هذه الحروفِ ، فتقولُ : أَتَذْكُرُ إذْ مَنْ يَأْتِنا نَأْتِه ؟ وهل ذلك لأنَّها غيرُ عاملةٍ ؟[6].

---

(١) كذا في النسختين ، وهو موافقٌ لما في : التعليقة ٢ / ١٨٣ .
وفي طبعتي بولاق وهارون ، وشرح السيرافي : وأما مَنْ .... ، وعليه تكون (أما) مّما يمتنع بعده الجازاة .
انظر : الكتاب ١ / ٤٤٠ (بولاق) ، ٣ / ٧٥ (هارون) ، شرح السيرافي ٣ / ٢٣٥ أ .
وانظر ماسيأتي في ص : ٩٨٢ هـ ٥.

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « فمن ذلك قولك : أتذكرُ إذْ مَنْ يأتينا نأتيه ، ومامَنْ يأتينا نأتيه ، وأمّا مَنْ يأتينا فنحن نأتيه ، وإنما كرهوا الجزاءَ هاهنا ؛ لأنّه ليس من مواضعه » . الكتاب ١ / ٤٤٠ (بولاق) ، ٣ / ٧٥ (هارون) .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ألا ترى أنّه لايحسُن أنْ تقول : أتذكرُ إذ إنْ تأتنا نأتك ، كما لم يجز أن تقولَ : إنّ إنْ تأتنا نأتك ، فلمّا ضارع هذا البابُ بابَ إنّ وكان كرهوا الجزاء فيه » . الكتاب ١ / ٤٤٠ (بولاق) ، ٣ / ٧٥ (هارون) .

(٤) إنما كان المضاف إليه للبيان ؛ لأنّه بيان عما لايعلمه المخاطب بما هو معلومٌ عنده . انظر : المجلد الأول ١٢٩ ب ، وانظر في تفسير البيان ماتقدم في ص : ٨٠٢ هـ ٦ .
ومراد الشارح هنا أنّ (إذْ) لما كانت ملازمةً للإضافة ، وتطلبُ المضافَ إليه ، وهو للبيانِ ، أشبهت (إنَّ) في أنّ الموضع الذي يليها - وهو موضع اسمها - للبيان ؛ لأنّه محكومٌ عليه معلومٌ للمخاطب ، فلذا جرت مجراها في امتناع المجازاة بعدها .

(٥) يعني أن فعل الشرط وجوابه غير متحقّقين ، فقبح أن يكونا في موضع المضاف إليه ، وهو من مواضع البيان.

(٦) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وقد يجوزُ في الشِّعر أنْ يجازى بعد هذه الحروف ، فتقول : أتذكرُ إذْ مَنْ يأتنا نأته ، فإنّما أجازوه لأنّ (إذْ) وهذه الحروف لاتغيِّر مادخلت عليه عن حاله قبل أنْ تجيء بها ، فقالوا : نُدخلُها على : مَنْ يأتنا نأته ، ولاتغيِّر الكلام ، كأنّا قلنا : مَنْ يأتنا نأته ، كما أنّا إذا قلنا : إذْ عبدُاللّه منطلقٌ ، فكأنا قلنا : عبدُ اللّه منطلقٌ ؛ لأنّ (إذ) لم تُحدث شيئاً قبلَ أنْ تذكرها » . الكتاب ١ / ٤٤٠- ٤٤١ (بولاق) ، ٣ / ٧٥ (هارون).

وما الشّاهدُ في قولِ لَبيدٍ :

على حِينَ مَنْ تَلْبَثْ عليه ذَنوبُه .·. يَرِثْ شِرْبُهُ إذْ في المقامِ تدابُرُ [(١)] ؟

وهل يجوزُ : أَتَذْكُرُ إذْ إنْ تَأتِنا نَأْتِك ، في الشِّعْرِ ؟ ولِمَ جازَ ؟ [(٢)] .

ومـــاحُكْمُ : أَتَذْكُرُ / ١٣٥ب إذْ نَحنُ مَنْ يَأْتِنا نَأْتِه ؟ ولِمَ حَسُنَ الجـــزاءُ بَعْدَ (نَحْنُ) ، ولَمْ يَحْسُنْ بَعْدَ : حِينٍ ، ولابَعْدَ : إذْ ؟ ومانظيرُ ذلك مِنْ فَصْلِ (نَحْنُ) بينَ : إذْ ، ومَنْ ، كما فَصَلَ الاسْمُ بينَ : كان ، ومَنْ ؟ [(٣)] .

وماحُكْمُ : مَرَرْتُ به فإذا مَنْ يَأْتِيه يُعْطِيه ؟ ولِمَ جازَ بالجَزْمِ في الكلامِ مع (إذا) التي للمفاجأةِ ، ولَمْ يَجُزْ مع (إذا) التي لغيرِ المفاجأة ؟ [(٤)] .

ومـاحُكْمُ : لامَنْ يَأْتِك تُعْطِه ، ولا مَنْ يُعْطِك تأْتِه ؟ ولِمَ جـازَ الجـزاءُ بَعْدَ : لا ، ولَمْ يَجُـزْ بَعْدَ : ما ؟ وهل ذلك لأنَّ (لا) تَقَعُ فـي حَشْوِ الكلامِ ، فلا تَمْنَعُ العامِلَ أنْ

---

(١) من البحر الطويل ، من قصيدة يعاتبُ فيها عمّه ملاعب الأسنّة ، وقد تقدم مطلعها . وقبل الشاهد :

فذُدتُ معدّاً والعبادَ وطيِّئاً .·. وكَلْباً كما ذِيدَ الخماسُ البواكرُ

الذّود : الطّرد ، والخماس : الإبل التي لاتشرب أربعة أيام ، والبواكر : التي تُبَكر غداة الخِمْس . وقوله : على حين ... متعلّق بقوله : ذدت ، واللُّبْثُ : البطءُ ، والذّنوب : الدّلو العظيمة ، واستعاره للحجّة . والتدابر : التقاطع ، وأصلُه : أنْ يولّي كل واحدٍ من المتقاطعين صاحبَه دُبُرَه .

يقول لعمِّه عند قيامه في مقام النعمان ملك الحيرة مع خصومه : أنا دافعتُ عنك بلساني في مجمعٍ ، ونصرتُك في وقتٍ إنْ تبطئ فيه الحجّة عن المحتج يهلك ولايمكنْه أن يتلافى مافرَطَ منه . انظر : الخزانة ٩ / ٦٤ .

انظر : ديوانه ٢١٧ ، الكتاب ٣ / ٧٥ ، إصلاح المنطق ٣٦١ ، المذكر والمؤنث لأبي حاتم ١٣٩ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٣٦أ ، شرح أبيات الإصلاح ٥٦٣ ، النكت ١ / ٧٣٩ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٤١ ، الإنصاف ١ / ٢٩١ ، تنقيح الألباب ١٦٢ ، الخزانة ٩ / ٦١-٦٥ .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ولو اضطُرّ شاعرٌ فقال : أتذكُرُ إذْ إنْ تأتِنا نأتِك ، جاز له كما جاز في : مَنْ » . الكتاب ١ / ٤٤١ (بولاق) ، ٣ / ٧٦ (هارون) .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وتقولُ : أتذكُرُ إذْ نحنُ مَنْ يأتِنا نأتِه ، فنحنُ فصلت بين : إذْ ، ومَنْ » . الكتاب ١ / ٤٤١(بولاق) ، ٣ / ٧٦ (هارون) .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وتقولُ : مررتُ به فإذا مَنْ ياتيه يعطيه ، وإنْ شئت جزمتَ ؛ لأن الإضمار يحسُن هاهنا ؛ ألا ترى أنك تقول : مررتُ به فإذا أجملُ النّاسِ ، ومررتُ به فإذا أيُّما رجلٍ ، فإذا أردت الإضمار فكأنك قلت : فإذا هُو مَنْ يأته يُعْطِه ، فإذا لم تُضمر ، وجعلت (إذا) هي لِمَنْ ، فهي بمنزلة (إذْ) ، لايجوز فيها الجزمُ » . الكتاب ١ / ٤٤١(بولاق) ، ٣ / ٧٦ (هارون) .

يَعْمَلَ فيما بَعْدَها ، حتّى كأنَّها لَيْسَتْ في الكلامِ ، فَلِمْ تَمْنَعْ هاهنا كما لَمْ تَمْنَعْ هناك ؟ (١).

وما الشّاهدُ في قولِ ابنِ مُقْبِلٍ :

وقِدْرٍ كَكَفِّ القِرْدِ لامُسْتَعيرُها .·. يعارُ ولامَنْ يأتِها يَتَدَسَّمِ (٢) ؟

وهل يجوزُ : لا إنْ أتيناك أعْطيتَنا ، ولا إنْ قَعَدْنا عَنْكَ عَرضتَ علينا ؟ (٣).

وماحُكْمُ : ما أنا ببخيلٍ ولكنْ إنْ تأتني أعْطِك ؟ ولِمَ حَسُنَ الجزاءُ هاهنا ؟ وهل ذلك لأنَّه مَوْضِعُ ابتداءٍ مِنْ غيرِ مانعٍ كإذا التي للمفاجأةِ ؟ (٤).

وما الشّاهدُ في قولِ طَرَفَةَ :

ولستُ بحلاّلِ التِّلاعِ مخافةً .·. ولكنْ متى يَسْتَرْفِدِ القَوْمُ أَرْفِدِ (٥) ؟

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وتقولُ : لامَنْ يأتِك تُعْطِه ، ولامَنْ يُعطِك تأته ؛ مِنْ قِبَلِ أنّ (لا) ليست كإذْ وأشباهها ، وذلك لأنَّها لغوٌ ....» إلى قوله : « فصار مابعدها معها بمنزلة حرفٍ واحدٍ ليست فيه (لا) ، وإذْ وأشباهُها لايقعنَ هذه المواقعَ ، ولايكونُ الكلامُ بعدَهُنّ إلا مبتدأً » . الكتاب ١ / ٤٤١ (بولاق) ٣ / ٧٦ (هارون).

(٢) بيتٌ مفردٌ من البحر الطويل .
هجا قوماً فشبّه قدرهم بكف القرد في الصغر ، وجعلها لاتُعار ولايُنال من دسمها للؤمهم ، وقيل : إنه إنما هجا الأحنف بن قيس . انظر : تحصيل عين الذهب ١ / ٤٤٢ ، تنقيح الألباب ١٦٣ .
انظر : ديوانه ٢٧٧ ، الكتاب ٣ / ٧٧ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٣٠٧ ، مجالس العلماء ٨٩ ، الخصائص ٣ / ١٦٥ ، النكت ١ / ٧٣٩ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٤١ ، البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ٧٧ ، تنقيح الألباب ١٦٣ ، المساعد ٣ / ١٦٧ .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ووقوعُ (إنْ) بعد (لا) يقوِّي الجزاءَ فيما بعد (لا) ، وذلك قولُ الرّجل : لا إنْ أتيناك أعطيتنا ، ولا إنْ قعدنا عندك عرضتَ علينا ، و (لا) لغوٌ في كلامهم ؛ ألا ترى أنّك تقول : خفتُ أنْ لاتقولَ ذاك ، وتجري مجرى : خفتُ أنْ تقولَ » . الكتاب ١ / ٤٤١ - ٤٤٢ (بولاق) ، ٣ / ٧٧ (هارون) .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وتقول : ما أنا ببخيلٍ ولكنْ إنْ تأتني أُعْطِك ، جاز هذا وحَسُنَ لأنّك قد تُضْمِرُ هاهنا كما تُضمر في : إذا ، ألا ترى أنّك تقول : مارأيتُك عاقلاً ولكنْ أحمقُ ، وإنْ لم تُضْمِرْ تركت الجزاءَ كما فعلت ذلك في : إذا » . الكتاب ١ / ٤٤٢ (بولاق) ، ٣ / ٧٧ - ٧٨ (هارون) .

(٥) من البحر الطويل ، وهو من معلّقته ، وقد تقدّم مطلعها .
الحلاّل : مبالغة الحالّ ، من الحلول وهو النزول . والتِّلاع : جمع تَلْعة ، وهي مجرى الماء من رؤوس الجبال إلى الأودية ، ويسترفد : يطلب الرِّفد ، وهو الإعانة ، يقول : لستُ ممَّن يستتر في التِّلاع مخافة الضيف أو العدوّ ، ولكن أظهرُ وأعينُ القوم إذا طلبوا الإعانة . انظر : الخزانة ٩ / ٦٨ .
انظر : ديوانه ٢٨ ، الكتاب ٣ / ٧٨ ، شرح القصائد السبع ١٨٦ ، شرح القصائد المشهورات ١ / ٧٦ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٣٧أ ، النكت ١ / ٧٤٠ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٤٢ ، شرح القصائد العشر ١٢٥ ، شرح التسهيل ٤ / ٧١ ، الخزانة ٩ / ٦٦ - ٦٩ .

ولِمَ حَمَلَه على الإضمارِ ، بتقديرِ : ولكنْ أنا متى يَسْتَرْفِد القومُ أَرْفِدْ [١] ، وكذلك حَمَل (إذا) التي للمفاجأة كقولك : مَرَرْتُ برجُلٍ توَهَّمْتُه بخيلاً فإذا رَجُلٌ كريمٌ ، أي : وإذا هو [٢] ؟ وهل ذلك ليَجْمَعَ بينَه وبينَ الاسْمِ في العواملِ مِنْ نَحْوِ : إنّ ، وأخواتِها ؟ [٢] .

وما الشاهدُ في قولِ العُجَير :

وماذاكَ أنْ كانَ ابْنَ عَمِّي ولا أخي .·. ولكنْ متى ماأَمْلِكِ الضَّرَّ أَنْفَعُ [٣] ؟

ولِمَ رَفَعَ (أَنْفَعُ) مع الجزمِ في : أَمْلِكِ [٤] ؟ ولِمَ جازَ رَفْعُ (أَمْلِكُ) مع امتناعِ الصِّلَة ؟ [٥] .

وما الشّاهِدُ في قولِه جلَّ وعزَّ : ﴿ وَأَمَّآ إِن كَانَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ فَسَلَٰمٌ لَّكَ ﴾ [٦] ؟ ولِمَ جازَ الجزاءُ بَعْدَ : أمّا ؟ وماجوابُ : إنْ ؟ ولِمَ حَمَلَ الفاءَ

---

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « كأنه قال : أنا » الكتاب ١ / ٤٤٢ (بولاق) ، ٣ / ٧٨ (هارون) .

(٢) حديثُ سيبويه عن (إذا) الفجائية تقدم قريباً . انظر ص : .

(٣) من البحر الطويل ، من قصيدة مطلعها :

أَلمّا على دارٍ لزينبَ قد أتى .·. لها باللِّوى ذي المَرْج صيفٌ ومَرْبَعُ

قال ابن خروف : « ووقع في شعره :

ولكنْ إذا لم أَمْلِك الضَّرَّ أَنْفَعُ » . تنقيح الألباب ١٦٥ .

وقبل الشاهد أبيات يفتخر فيها الشاعر ، ويذكر أنه ينصر الجار المظلوم ويردُّ ما أخذ من ماله قهراً ، ثم ذكر في الشاهد أنه لم يفعل ذلك لكونه ابن عمِّه ولا أخيه ، وأنّ من شأنه إذا قدر على .... دفع الضُّرّ ؛ النفعَ فقوله : متى ما أملك الضَّرَّ ، على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، وأصله : دفع الضّر . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٥٤ - ١٥٥ ، الخزانة ٩ / ٧٢ - ٧٥ .

انظر : شعره في (المورد ع ١ ، مج ٨ ، ١٩٧٩ ص ٢٢٥) ، الكتاب ٣ / ٧٨ ، الأصول ٢ / ١٩٤ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٣٠٨ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٣٧أ ، التعليقة ٢ / ١٨٥ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٥٣ - ١٥٥ ، فرحة الأديب ١١٨ ، النكت ١ / ٧٤٠ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٤٢ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٤٥ أ ، الخزانة ٩ / ٧٠ - ٧٥ .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « والقوافي مرفوعةٌ ، كأنّه قال : ولكن أنفعُ متى ما أملك الضَّرَّ ، ويكونُ (أَمْلِكْ) على (متى) في موضع جزاء ، و (ما) لغوٌ ، ولم يجد سبيلاً إلى أنْ يكونَ بمنزلة (مَنْ) فتوصل ، ولكنها كَمَهْما » . الكتاب ١ / ٤٤٢ (بولاق) ، ٣ / ٧٨ - ٧٩ (هارون) .

(٥) لم يرد هذا الوجه في طبعتي بولاق وهارون ، وذكر ابن خروف أنه في نسخة أبي نصر القرطبي . انظر : تنقيح الألباب ١٦٤ .

(٦) تكملتها : ﴿ .... مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ ﴾ الواقعة : ٩٠ ، ٩١ .

/ ١٣٦أ على أنَّها جوابُ : أمَّا ، وجاز تركُ جوابِ : إنْ ؛ لأنَّه لَمْ يجزمْ [١] بها ، كقولك : أنت ظالمٌ إنْ فَعَلْتَ [٢] ؟ ولِمَ حَمَلَه الأَخْفَشُ على أنَّه جوابٌ لهما جميعاً [٣] ، ولم يُجزْ ذلك إذا جَزَمَ ؛ مِنْ جِهَةِ أنَّه لايَخْلُصُ الجوابُ بالجزاءِ ، وهو مع الجَزْمِ يقتضي جواباً مُخْلَصاً ؛ لأنَّه في مَوْضِعِ الفِعْلِ المجزومِ ؟.

ولم خالفَ في هذا البابِ أبو العبّاسِ ، والزِّياديُّ [٤] فأجازا فيه الجزاءَ ؟ [٥].

[الجواب] [٦] :

الذي يجوزُ في الحروفِ الذي [٧] يَمْتَنِعُ بَعْدَها الجزاءُ إجراؤُها على امْتناعِ الاسْمِ الذي يُجازى به كامتناع (إنْ) التي للجزاءِ ؛ لأنَّ تقديرَها أنْ تكونَ (إنْ) مَعَها ، فإذا حُذِفَتْ فهي على ذلك التَّقديرِ [٨].

ولايجوزُ امتناعُ الجزاءِ بعد كُلِّ حرفٍ يَطْلُبُ الاسْمَ ؛ لأنَّه قد يكونُ منها ماهو

---

(١) ب : لم يجز .

(٢) هذا السّؤال عن قول سيبويه : « وأمّا قولُه عزَّ وجلَّ .... فإنّما هو كقولك : أمّا غدا فلك ذاك ، وحسُنت : إنْ كان ؛ لأنّه لم يجزم بها ، كما حسُنت في قوله : أنت ظالمٌ إنْ فعلتَ » . الكتاب ١ / ٤٤٢ (بولاق) ، ٣ / ٧٩ (هارون) .

(٣) لم يرد هذا الرأي في معاني القرآن للأخفش ، وقد نُقل - أيضاً - عن الفراء .
انظر : إعراب القرآن ٤ / ٣٤٥ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٣٧ ب ، التعليقة ٢ / ١٨٦ - ١٨٧ .

(٤) الزيادي ، أحد تلاميذ سيبويه ، وقد تقدمت ترجمته في التمهيد .

(٥) ذهب الزيادي والمبرد إلى جواز المجازاة بعد : إذْ ، وما التميمية ، وجميع مالا يُغَيِّر الابتداء والخبر عن حالهما .
انظر : مسائل الغلط ١٧٧ - ١٧٨ ، التعليقة ٢ / ١٨٢ - ١٨٤ .

(٦) ساقط من : ب .

(٧) كذا في النسختين ، والصواب : التي ، وقد أثبتُّ مافي النسختين ؛ لأنّه من السمات الظاهرة في الشرح .

(٨) الذي ذكره سيبويه أنّ الموقع الذي يصح أن تقع فيه (إنْ) تجوز فيه المجازاة ، والموقع الذي لاتصح فيه (إنْ) تمتنع فيه المجازاة ، ولم أقف على أحدٍ ذكر أنّ (إنْ) مقدَّرةٌ مع أسماء الشرط ، وإنما ذكروا أنّ تلك الأسماء مضمّنةٌ معنى (إنْ) ، ولعلّ الشارح يريد هذا ؛ لأنّه ذكره في باب الجزاء . انظر ص : ٩٣٣. وانظر : شرح السيرافي ٣ / ٢٣٤أ .

نظيرُ الابتداء في طَلَبِ الاسْمِ ، ويَصْلُحُ أنْ يَقعَ بَعْدَه : إنْ [١] .

والحروفُ التي يَمْتَنِعُ بَعْدَها الجزاءُ في هذا الباب على وَجْهَيْنِ :

أحدُهما : مايَطْلُبُ البيانَ بالإضافة ، فلا يَصْلُحُ فيه الجزاءُ ؛ لأنَّه مُبْهَمٌ ، في أقصى مراتبِ الإبهامِ ، فلمّا كانَ الأصْلُ في المضاف إليه إنّما هو بما يُذْكَرُ للبيانِ ، وهو الاسْمُ ، ثُمَّ جازَ أنْ يَقعَ مَوْقِعَ الاسْمِ الفِعْلُ الواجبُ على الإضافةِ اللَّفظيةِ ، فاحْتُمِلَ ذلك ؛ لِمَا في الواجبِ من البيانِ ، وإنْ كانَ في الأَصْلِ إنّما يُذْكَرُ للفائدة ، وفيه طَرَفٌ من البيانِ [٢] ؛ احْتُمِلَ ذلك ؛ لهذه العلَّة ، فلما جاءت (إنْ) التي للجزاء ؛ باعدتْه عن البيانِ إلى الإبهامِ لتعليقِ الفعْلِ في الكلامِ ، فلم يُحْتَمَلْ أنْ يَقعَ هذا المَوْقِعَ ؛ لخُروجه إلى الإبهامِ في موضعٍ يَطْلُبُ البيانَ ، وذلك في : إذْ ، وإذا [٣] ، وحينٍ [٤] .

والقِسْمُ الآخَرُ : (ما) النّافيةُ ؛ لأنَّ لها صَدْرَ الكلامِ كما للعاملِ ، وهي تُشْبِهُ (ليس) في أنَّها نَفْيُ مافي الحالِ ، فامْتَنَعَ حرفُ [٥] الجزاءِ منها كما يَمْتَنِعُ في :

---

(١) سيمثل الشارح لهذا بأمّا قريباً . وبيَّن الرضي ضابط الباب ، فقال : « لايجوزُ أنْ يتقدَّم على كلمات الشرط والاستفهام مايجمع أمرين :
أحدهما : أنْ يتّصل بتلك الكلمات بلا فصل ، والثاني : أنْ يُحدث في الجملة التي هي من تمامها معنى من المعاني وذلك كإنّ ، وكان ، وظنّ وأخواتها ، وما النفي .... وأما (لا) فليست كـ(ما) لأنها تلغى في اللفظ .... والظروف المضافة إلى الجمل لاشك في إحداثها في الجمل معنى ، وهو تصييرها بمعنى المصدر ، ولاتبقى كلمة الشرط في الحقيقة في صدر الكلام ؛ لأنّ المصدر مفردٌ ، وليس الصِّلة وخبر المبتدأ كذلك » . شرح الكافية ٢ / ٢٥٩ ، وانظر : تنقيح الألباب ١٦٠ .

(٢) انظر في تفسير البيان والفائدة ص : ٨٠٢ هـ ٦ .

(٣) انظر ماتقدم في ص : ٩٧٢ هـ ٥ . وانظر في امتناع المجازاة بعد (إذا) : الانتصار ١٨٠ .

(٤) بيَّن ابنُ جنّي علّة امتناع المجازاة بعد هذه الظروف ، حيث يقول : « فإنْ قيل : فما الذي يمنع من إضافته إلى الشرط ، وهو ضربٌ من الخبر ؟ قيل : لأنَّ الشرطَ له صَدْرُ الكلام ، فلو أضفت إليه لعلّقته بما قبله ، وتانك حالاتان متدافعتان ، فأمّا : بأيِّهم تمررْ أمْرُرْ ، ونحوه فإنّ حرف الجرّ متعلّقٌ بالفعل بعد الاسم ، والظرف في قولك : أتذكُر إذْ مَنْ يأتنا نأته ، مُتعلّقٌ بقولك : أتذكُر ، وإذا خرج مايتعلّقُ به حرفُ الجرِّ من حيِّز الاستفهام لم يعمل في الاسم المستفهَم به ، ولا المشروط به » . الخصائص ١ / ٣٥٢ .
وانظر : شرح السيرافي ٣ / ٢٣٦أ ، المسائل المنثورة ١٦٤ - ١٦٦ ، شرح عيون كتاب سيبويه ١٨٧ ، شرح الكافية ٢ / ٢٥٩ .

(٥) ب : حروف .

ليس[1] .

وتقولُ : أَتَذْكُرُ إذْ مَنْ يَأْتِينا نَأْتِيه ، ومامَنْ يَأْتِينا فنحن نَأْتِيه[2] ، فتُجري (مَنْ) بمعنى : الذي ؛ لامتناعِ الجزاءِ في هذا الموضعِ .

ويجوزُ في الشعر أنْ يُجازى / ١٣٦ ب بَعْدَ هذه الحروفِ ، كقولك : أتذكُرُ إذْ مَنْ يأتِنا نأْتِه ؛ لأنَّها غيرُ عاملة[3] ، وهي مُشْبِهةٌ للموصولِ في طَلَبِ ماهو للبيانِ ، إلا أنَّ الموصولَ يَطْلُبُ البيانَ بالجُمَلِ ، والمضافَ يَطْلُبُ البيانَ بالمُفْرَد[4] الذي هو في الأَصْلِ موضوعٌ للبيانِ ، فجاز أنْ يُوصَلَ بحرف الجزاء[5] ؛ لأنَّه في المرتبةِ الثَّانيةِ من الأَصْلِ الذي يَقْتَضِيه الحَرْفُ ، ولَمْ يَجُزْ في هذا أنْ يَخْرُجَ إلى المرتبةِ الثّالثةِ ؛ لتباعُدِه مِمّا هو حقُّ الكلامِ[6] .

---

(١) لافرق عند سيبويه بين (ما) التميمية والحجازية في امتناع المجازاة بعدهما ، وتقدم أن المبرد يجيزها بعد التميمية لإهمالها ، ويمنعها بعد الحجازية لإعمالها . انظر ماتقدم في ص : ٩٧٧ هـ ٥ .
وانظر في المسألة : الكتاب ٣ / ٧٥ ، الانتصار ١٨٢ ، مجالس العلماء ٨٩ ، تنقيح الألباب ١٦٠ ، شرح الكافية ٢ / ٢٥٩ ، الارتشاف ٢ / ٥٥٨ ، المساعد ٣ / ١٦٦ .

(٢) انظر ماتقدم في ص : ٩٧٣ هـ ١ .

(٣) ظاهر كلام سيبويه والشارح أنّ المجازاة بعد هذه الكلمات في الشعر جائزةٌ من غير تقدير مبتدأ محذوف ، يقول سيبويه : « وقد يجوزُ في الشعر أنْ يجازى بعد هذه الحروف ، فتقول : أتذكرُ إذْ مَنْ يأتنا نأته ، فإنّما أجازوه لأنّ (إذْ) وهذه الحروف لاتُغيِّر مادخلت عليه عن حاله قبل أنْ تجيء بها ، فقالوا : نُدخلُها على : مَنْ يأتنا نأته ، ولاتُغيِّر الكلام ، كأنّا قلنا : مَنْ يأتنا نأته ، كما أنّا إذا قلنا : إذْ عبدُاللّه منطلقٌ ، فكأنّا قلنا : عبدُاللّه منطلقٌ ؛ لأنّ (إذْ) لم تُحْدث شيئاً لم يكن قبل أنْ تذكرها » . الكتاب ٣ / ٧٥ ، ويُفهم من كلامه هذا أنّ المجازاة بعد (ما) الحجازية لاتجوز في الشِّعر ؛ لأنها تُغيِّر مادخلت عليه ، وهو مايُفهم من كلام الشارح أيضاً .
وذهب ابن جنّي أنّ المجازاة بعد (إذْ) لاتجوز في الشعر إلا على تقدير حذف المبتدأ . انظر : الخصائص ١ / ٣٥٢ . وانظر في المسألة : تنقيح الألباب ١٦٠ ، الارتشاف ٢ / ٥٥٨ .

(٤) يعني : أنّ المضاف إليه في الأصل يكون اسماً مفرداً ، وقد أشار إلى هذا قريباً .

(٥) هذا التعليل لم يذكره سيبويه ، وهو تعليلٌ للمجازاة في الشعر بعد (إذْ) وما أشبهها من الظّروف الزمانية المضافة ، ولاتدخل فيه (ما) . وخلاصتُه : أنّ الصِّلة لبيان الموصول ، والمضاف إليه لبيان المضاف ، ولما كانت جملة الشرط تأتي صلةً للموصول في السَّعة ؛ جاز أنْ تضاف إليها هذه الظروف في الشعر ؛ للشّبه الذي بين الصلة والمضاف إليه ، من جهة أنهما للبيان .

(٦) يعني - فيما يظهر - أنّ الاسم الموصول لما كان بيانه في المرتبة الثانية جاز أنْ يوصل في الكلام بما لم يُقطع بتحققه ، وهو جملة الشرط ، ولما كان بيان الإضافة في المرتبة الأولى لم يجز في الكلام أنْ يكون بغير المتحقِّق وقوعه كجملة الشرط ، وإنما جاز في الشعر أنْ تضاف (إذْ) إلى جملة الشرط ؛ للشبه بين المضاف والموصول في طلب البيان ، فخرج بيان الإضافة إلى المرتبة الثانية في الشعر ، ولم يجز أن يخرج إلى المرتبة الثالثة ، وهي بيان الحرف الذي يكون بما يعتمد عليه الحرف . انظر تفصيل ذلك في ص : ١٠٠٤ .

وقال لبيد :

عَلى حِيْنَ مَنْ تَلْبَثْ عليهِ ذَنوبُه .·. يَرِثْ شِرْبُه إذْ في المقامِ تدابُرُ [١]

فجازى بَعْدَ (حِيْنَ) في الشِّعرِ ، وقياسُها قياسُ (إذْ) في طَلَبِ البيانِ بالإضافةِ [٢] .

ويجوزُ : أتذكُرُ إذْ إنْ تأْتِنا نأْتِك ، في الشِّعْرِ ؛ لأنَّ قياسَ (إنْ) في هذا كقياسِ الأَسْماءِ التي يُجازى بها [٣] .

وتقولُ : أتذكُرُ إذْ نَحنُ مَنْ يأْتِنا نأْتِه ، فهذا يَحسُنُ فيه الجزاءُ بعد (نَحْنُ) ؛ لأنَّه لايَطْلُبُ البيانَ بالإضافةِ كما يَطْلُبه : حينٌ ، وإذْ ، وقد فَصَلَ بينَ : إذْ ، ومَنْ ، كما يَفْصِلُ الاسْمُ بينَ : مَنْ ، وإنَّ ، في قولك : إنَّه مَنْ يأْتِنا نأْتِه [٤] .

وتقولُ : مَرَرْتُ به فإذا مَنْ يأْتِيه يُعْطِيه ، ويجوزُ في هذا الجزاءُ إذا كانت (إذا) للمفاجأةِ ؛ لأنَّها نظيرةُ (نَحْنُ) في أنَّها لاتَطْلُبُ البيانَ بالإضافةِ ، فليس فيها مانعٌ منْ حرفِ الجزاءِ ، وسيبويهِ يُقَدِّرُ بَعْدَها مبتدأً ، كقولك : مررتُ برجلٍ فإذا زيدٌ ، أي : فإذا هُوَ زيدٌ ، وليس قياسُ (إذا) التي للمفاجأةِ كقياسِ (إذا) التي تَقْتضي الإضافةَ ؛ لما بيَّنا منْ أنَّه ليس في هذه مانعٌ من الجزاءِ كما في تلك [٥] .

وقال ابنُ مُقْبِلٍ :

وقِدْرٍ ككَفِّ القِرْدِ لا مُسْتَعيرُها .·. يُعارُ ولامَنْ يأْتِها يَتَدَسَّمِ [٦]

---

(١) تقدم تخريجه في ص : ٩٧٤ .

(٢) انظر : تنقيح الألباب ١٦٢ .

(٣) انظر : الكتاب ٣ / ٧٦.

(٤) انظر : الكتاب ٣ / ٧٦، شرح السيرافي ٣ / ٢٣٦ ب ، التعليقة ٢ / ١٨٤ ، تنقيح الألباب ١٦٠ .

(٥) خالف الشارحُ سيبويهِ في المجازاة بعد (إذا) الفجائية ، فسيبويه يرى أنّ المجازاة لاتجوز إلا إذا أُضمر بعد (إذا) المبتدأ ؛ لأنّه يرى أنّ (إذا) الفجائية ملازمة للإضافة إلى الجملة ، أما الشارح فيُجيز المجازاة بعدها من غير إضمار ؛ لأنها عنده غير مضافة إلى الجملة بعدها . انظر : الكتاب ٣ / ٧٦ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٣٦ ب ، تنقيح الألباب ١٦١ ، شرح التسهيل ٤ / ٩٠ ، شرح الكافية ٢ / ٢٦٠ ، الارتشاف ٢ / ٥٥٩ ، المساعد ٣ / ١٦٨ ، شفاء العليل ٣ / ٩٦٢ .

(٦) تقدَّم تخريجُه في ص : ٩٧٥ .

فجازى بَعْدَ (لا) ؛ مِنْ أَجْلِ أَنَّها تقعُ في حَشْوِ الكلامِ ، فلا تَمْنَعُ العاملَ أنْ يَعْمَلَ فيما بَعْدَها ، حتّى كأنَّها ليستْ في الكلامِ ، فلما لَمْ تَمْنَعِ الجارَّ ؛ لَمْ تَمْنَعِ الجازمَ ؛ لأنَّ قياسَهما سواءٌ ، وليستْ بمنزلةِ (ما) ؛ لما بيَّنا مِنْ حُكْمِ : ما [1] .

وتقولُ : لا / ١٣٧أ إنْ أتيناك أَعْطيناك ، ولا إنْ قَعَدْنا عنك عَرَضْتَ علينا .

وقال طَرَفَةُ بنُ العَبْدِ :

ولَسْتُ بحلاَّلِ التِّلاعِ مخافةً ∴ ولكنْ متى يَسْتَرْفِدِ القومُ أَرْفِدِ[2]

فجازى : بمتى بَعْدَ : لكنْ ، وقدَّره سيبويه على حَذْفِ الاسْمِ ، كأنَّه قال : ولكن أنا متى يَسْتَرْفِدْ[3] ، على القياسِ[4] الذي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ في عواملِ الأسْماءِ[5] ، ولو أجاز ذلك ؛ لأنَّه لامانعَ في (لكنْ) لحرفِ الجزاءِ ؛ لكان صواباً[6] .

وقال العُجَيْرُ :

وماذاك أَنْ كانَ ابْنَ عَمِّي ولا أخي ∴ ولكنْ متى ماأَمْلِكِ الضَّرَّ أَنْفَعُ[7]

---

(١) أطلق سيبويه جواز المجازاة بعد (لا) وقيّده أبو حيان بأنْ لاتكون عاملةً ، وهو مقتضى كلام المبرد ؛ لأنه جعل ضابط المنع في الباب أنْ يكون ماقبل أداة الجزاء عاملاً . انظر : الكتاب ٣ / ٧٦ - ٧٧ ، الانتصار ١٧٧ ، مجالس العلماء ٨٩ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٣٦ ب ، تنقيح الألباب ١٦٣ ، شرح التسهيل ٤ / ٨٨ ، شرح الكافية ٢ / ٢٥٩ ، الارتشاف ٢ / ٥٥٩ ، المساعد ٣ / ١٦٦ .

(٢) تقدّم تخريجه في ص : ٩٧٥ .

(٣) انظر : الكتاب ٣ / ٧٨ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٣٧ أ ، الارتشاف ٢ / ٥٥٩ .

(٤) معاد في : ب .

(٥) تقدم في الباب السابق .

(٦) أجاز الشارح المجازاة بعد (لكنْ) المخفّفة من غير إضمار ، وهو قول المبرد . انظر : مسائل الغلط ١٧٨ .
وقد علّق ابن ولاّد علي مذهب المبرد بأنّ (لكنْ) - وإنْ لم تكن عاملة - فإنها قد غيّرت المعنى - يعني بما فيها من الاستدراك - والمراعاة في جواز المجازاة من غير إضمار أنْ لايتغيَّر معنى الجملة بما دخل عليها ، ثم قال : «وهذه الجملة [جملة الشرط] إذا وقعت بعد (لكنْ) أحسنُ قليلاً منها إذا وقعت بعد غيرها ؛ لأنّ ماغيَّر المعنى أكْثَرَ كانَ أبْعَد من الجواز ؛ ألا ترى أنّ ذلك لايجوز مع : إنّ ، وكان ؛ لأنهما عاملان مغيِّران ، فبَعُدَ الجواز». الانتصار ١٨٢ . وانظر في المسألة : شرح التسهيل ٤ / ٨٩ - ٩٠ ، المساعد ٣ / ١٦٨ ، شفاء العليل ٣ / ٩٦٢ .

(٧) تقدم تخريجه في ص : ٩٧٦ .

والقوافي مرفوعةٌ ، فجزَمَ (أَمْلِك) كما جَزَمَ طَرَفَةُ [١] ، ورفَعَ (أَنْفعُ) على حَذْفِ الفاءِ ، أي : فأنا أَنْفَعُ ، ويجوزُ : ولكنْ أَنْفَعُ متى أَمْلِك الضَّرَّ [٢] .

ويجوزُ في (أَمْلِكُ) الرَّفْعُ على إلغاءِ (ما) ، كأنَّه قال : ولكن أَنْفَعُ متى أَمْلِكُ الضَّرَّ ، وتكونُ (متى) على طريقةِ [الاسْتِفهامِ][٣] ، وموضعُ (متى) نَصْبٌ بأَمْلِكُ [٤] .

وفي التَّنْزيلِ : ﴿ وَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَّ أَصْحَـٰبِ ٱلْيَمِينِ فَسَلَـٰمٌ لَّكَ مِنْ أَصْحَـٰبِ ٱلْيَمِينِ ﴾ ، فوَقَعَ الجزاءُ بَعْدَ (أمّا) ، وإنْ كانَتْ تَطْلُبُ الاسْمَ ؛ لأنَّه بمنزلةِ الابتداءِ الذي يَطْلُبُ الاسْمَ ، ولايَمْنَعُ من حَرْفِ الجزاءِ [٥] .

وأما الجوابُ بالفاءِ ؛ فهو لأمّا ، وجوابُ الجزاءِ مدلولٌ عليه لم يُذكَرْ ، عِنْدَ سيبويه [٦] .

والأَخْفَشُ يَذْهَبُ إلى أنَّ الفاءَ في هذا جوابُ (أمّا) ، والجزاءِ جميعاً ؛ لأنَّه قد

---

(١) يشير إلى (يسترفد) في بيت طرفة المتقدم قريباً .

(٢) ذكر سيبويه في البيت أنّ الرفع على نيَّة التقديم ، ولم يذكر فيه حذف الفاء ، وهو جائزٌ عنده . وقد تقدم بيان ذلك في ص : ٩٥١ هـ ٤ .
وانظر : الكتاب ٣ / ٧٨ - ٧٩ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٣٧ أ ، التعليقة ٢ / ١٨٥ .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) هذا الوجه ذكر ابن خروف أنّه قد ورد في نسخة أبي نصر القرطبي ، فلعلّه قد ورد في نسخة الرماني . انظر : تنقيح الألباب ١٦٤ .
وهو ضعيفٌ من جهة المعنى ، لأنّ الشاعر يفتخرُ ، والاستفهام لايؤدِّي هذا المعنى .

(٥) تقدّم أنّ نسخ الكتاب قد اختلفت في إدخال (أمّا) في الباب ، ففي طبعتي بولاق وهارون وشرح السيرافي هي داخلةٌ في الباب ، وممتنعةٌ بعدها المجازاة ، وعلى هذا يكون سيبويه قد ذكر الآية لتعليل وقوع حرف الجزاء بعد (أما) فيها مع ماقدَّمه من المنع ، والتعليل هو قوله : « وحَسُنَت : إنْ كان ؛ لأنه لم يجزم بها » . الكتاب ٣ / ٧٩ . قال ابن خروف معلقاً على هذا النّص : « يُريد أنّ الشرط بعد (أمّا) ضعيفٌ ، فحسُنَ وقوعَه بعدها أنّ الفعلَ في الشرط والجواب غير مجزومين » . تنقيح الألباب ١٦٥ ، وانظر : شرح الكافية ٢ / ٢٦٠ .
وأما على مافي نسخة الفارسي والشارح فلا تدخل (أما) في الباب ؛ ولذلك فسَّر الفارسي قول سيبويه السابق بأنّه « حَسُنَ ألا يأتي لقوله تعالى : ﴿ إِن كَانَ مِنَ أَصْحَـٰبِ ٱلْيَمِينِ ﴾ جوابٌ في اللفظ ؛ لأنه غير منجزم » . التعليقة ٢ / ١٨٦ . وانظر ماسبق في ص : ٩٧٣ هـ ١ .

(٦) جعل الفاء جواباً لأمّا قول سيبويه والمبرد . انظر : الكتاب ٣ / ٧٩ ، المقتضب ٢ / ٦٨ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٣٧ أ ، التعليقة ٢ / ١٨٦ .

انْعَقَدَ بهما في المعنى منْ غيرِ مانعٍ أنْ يكونَ لهما ، ولايُجيزُ إذا جُزِمَ الفعْلُ بحرفِ الجزاءِ أنْ يكونَ الجوابُ لهما ؛ لأنَّه يَجبُ في حالِ الجَزْمِ أنْ يَخلُصَ للجزاءِ ؛ إذْ موْقعُه موْقعُ الفعْلِ المجزومِ في حالِ جَزْمِ الشَّرْطِ [١] .

والأولى مَذْهَبُ سيبويهِ ؛ لأنَّه أَقْيَسُ على الأصولِ ؛ إذْ [٢] كان إذا اجْتَمَعَ القَسَمُ والجزاءُ ؛ كان الجوابُ للقَسَمِ دالاً على جوابِ الجزاءِ ، كقولك : واللّهِ إنْ أتيْتَني لأُكْرِمَنَّك ، فكذلك (أمّا) ؛ لأنَّها وَقَعتْ في صَدْرِ الكلامِ كما يَقعُ القَسَمُ [٣] .

وخالفَ في هذا البابِ أبو العبّاسِ ، والزِّياديُّ ، فأجازا الجزاءَ فيه بَعْدَ الأَحْرُفِ التي مَنعَ منها سيبويهِ الجزاءَ [٤] .

والصّوابُ / ١٣٧ب مذهبُ سيبويه ؛ للعِلَلِ التي بيَّنا ، وإنّما تَعَلَّقوا في ذلك بأنّها غيرُ عاملةٍ يَصْلُحُ بَعْدَها الاسْمُ والفعْلُ ، فهي كالابتداءِ بالكلامِ الذي يَصْلُحُ فيه الاسْمُ والفعْلُ ، فإذا صَلَحا جميعاً ؛ صَلَحَ حرفُ الجزاءِ ، والعِلَلُ التي بيَّنا تُسْقِطُ [هذا] [٥] مع أنَّه يَلْزَمُ مَنْ أجازَ ذلك أنْ يُجيزَه في أسماءِ الزّمانِ المُتمكِّنةِ كلِّها ؛ لأنَّها

---

(١) تقدم تخريج مذهب الأخفش في ص : ٩٧٧ هـ ٣ .
وقد علَّق عليه الفارسي بقوله : « قولُ أبي الحَسَنِ في المعنى يرجِعُ إلى تقدير سيبويه .... ؛ لأنّ (أمّا) لابُدّ لها في الكلام من جوابٍ ، و (إنْ) قد يُحذفُ جوابُها في الكلام ، مثل قولك : أنت ظالمٌ إنْ فعلتَ ، فكان قوله أراه جواباً لهما جميعاً ، أي : إنّ الفاء جوابٌ لأمّا ، و (أمّا) مع الفاء جوابٌ لإنْ ، ولايُجيز ذلك إذا جزم كأنّه قال : أمّا إنْ يكُنْ من أصحاب اليمين فسلامٌ لك ؛ لم يُجزه ؛ لأنّه قد جزم الفعلَ ولم يأتِ له بجوابٍ مجزومٍ ، وهذا لايجوزُ في الكلام .... والفاء لايجوزُ أنْ تكونَ جواباً للفعل المجزومِ ؛ لأنّك لو جعلتها جوابَه لم تأتِ لأمّا بجوابٍ ، وهذا قبيحٌ في الكلامِ غيرُ جائزٍ فيه ، فإذا لم يُجْزَم الفعل الذي هو شرطٌ ، فقلت : ﴿ أَمَّآ إِن كَانَ مِنَ أَصۡحَـٰبِ ٱلۡيَمِينِ فَسَلَـٰمٌ ﴾ كان حسناً ، وصار (أمّا) مع مايتّصل به جواباً لإنْ ؛ إذْ لم يجئ شرطُها » . التعليقة ٢ / ١٨٧ . وانظر : الشعر ١ / ٦٥ .

(٢) ب : إذا .

(٣) ب : الاسم .

(٤) انظر ماتقدّم في ص : ٩٧٧ هـ ٥ .

(٥) ساقط من : ب .

تُضـافُ إلى الفِعْلِ والاسْمِ ، فـيجيءُ مِنْ هذا أنْ تقـولَ : هذا يومُ إنْ تَأْتِنا نَأْتِك ، وهذه ليلةُ إنْ تَزُرْنا نَزُرْك ، وهذا كلامٌ قبيحٌ ، لايُتكلَّمُ به[1] ، وهو على قياسِ ماأجازوه في: إذْ ، وإذا .

---

(١) ذكر أبو حيان أنّ المبرد يجيز المجازاة بعد هذه الظروف غير الملازمة للإضافة ، وهو مقتضى كلامه في مسائل الغلط ؛ إذ جعل ضابط المنع أن يكون ماقبل أداة الجزاء عاملاً .
انظر ماتقدم في ص : ٩٧٧ هـ ٥ ، وانظر : الارتشاف ٢ / ٩٦٠ .

بابُ الجزاءِ الذي يَدْخُلُ عليه حَرْفُ الجرِّ [1]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في الجزاءِ الذي يَدْخُلُ عليه حَرْفُ الجرِّ ، ممّا لايجوزُ [2] .

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في الجزاءِ الذي يَدْخُلُ عليه حَرْفُ الجرِّ ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟.

ولِمَ لايجوزُ أنْ يجريَ حرفُ الجرِّ مجرى غيرِه من العواملِ في الامتناعِ من الدُّخولِ على الجزاءِ ؟ وهل ذلك لأنَّه مع مادَخَلَ عليه بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ ، فَلَمْ يُخْرِجْه عن الصَّدْرِ كما لَمْ يُخْرِجْه في الاستفهامِ ، فكأنَّه الاسْمُ المفردُ ؟.

وماحُكْمُ : على أيِّ دابّةٍ أُحْمَلْ أرْكَبْه ، وبِمَنْ تُؤْخَذْ أُوخَذْ به ؟ [3] .

ولِمَ جاز : بِمَنْ تَمرُّ ، وعلى أيِّها أركَبُ ، في الاستفهامِ [4] ؟ وهل ذلك لأنَّه بمنزلة مَنْ تَضْرِبُ ، وأيَّها تركَبُ ؛ في المتعَدِّي ؛ إذْ حَرْفُ الجرِّ مع الاسْمِ فيما لايَتَعَدّى بمنزلةِ الاسْمِ وَحْدَه فيما يتعدَّى ؟.

وما الشّاهدُ في قولِ ابنِ همّامٍ السَّلوليِّ :

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابٌ إذا ألزمتَ فيه الأسماءَ التي يُجازى بها حروفَ الجرِّ لم تغيِّرها عن الجزاء . انظر : الكتاب ١ / ٤٤٢ (بولاق) ، ٣ / ٧٩ (هارون) .

(٢) تحدث سيبويه في الباب عن المجازاة بمَنْ وأختيها إذا دخل عليهن حروف الجرِّ ، وذكر حكم المجازاة إذا تعلّق حرف الجر بفعل الشرط ، وحكمها إذا تعلّق بالجواب . وغير ذلك .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه بعد ترجمة الباب : « وذلك قولك : على أيِّ دابَّةٍ أُحْمَلْ أَرْكَبْهُ ، وبِمَنْ تُؤْخَذْ أوخَذْ به ، هذا قول يونُسَ والخليلِ جميعاً ، فحروف الجرِّ لم تغيِّرْها عن حالِ الجزاءِ ، كما لم تغيِّرها عن حالِ الاستفهام » . الكتاب ١ / ٤٤٢ (بولاق) ، ٣ / ٧٩ (هارون) .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ألا ترى أنَّك تقول : بِمَنْ تَمرُّ ، وعلى أيِّها أرْكَبُ ؟ فلو غيَّرتها عن الجزاء غيَّرتْها عن الاستفهامِ » . الكتاب ١ / ٤٤٢ (بولاق) ، ٣ / ٧٩ (هارون) .

لمـا تمكَّنَ دُنْياهُـمْ أطاعَهُـمُ . . في أيِّ نحوٍ يُميلوا دِيْنَه يَملِ[(١)] ؟

ولِمَ مَنَعَ العاملُ الرّافعُ والنّاصبُ من الجزاءِ ، ولَمْ يَمْنَعِ العاملُ الجارُّ من الجزاءِ ؟ وهل ذلك لأنَّ الرّافعَ والنّاصبَ عاملٌ مُنْفَصِلٌ ، والجارُّ مُتَّصِلٌ ؟ [(٢)] .

ولِمَ جاز : أيَّهم تَضْرِبْ يَأْتك ، على أنْ يَعْمَلَ العاملُ فيما هو معمولُه [(٣)] ؟ وهل ذلك لأنَّه خَلَفٌ مِنْ عاملِ الجَزْمِ / ١٣٨ أ فَعَمَلُه عارضٌ ؛ مِنْ أَجْلِ أنَّه خَلَفٌ ؟[(٤)] .

ولِمَ جاز أنْ يَترَتَّبَ على التَّقديمِ مِنْ أَجْلِ أنَّه عاملٌ ، وعلى التَّأخيرِ مِنْ أَجْلِ أنّه معمولٌ في حالٍ واحدةٍ ، مع استحالة ذلك ؟ .

وهل وَجْهُ جوازِه في الاستفهامِ على أنَّه تَرَتَّبَ في الذِّكْرِ على التَّقديمِ ، وفي حقيقةِ الموضعِ على التَّأْخيرِ ؛ مِنْ أجلِ أنَّه معمولٌ في قولك : أيَّهم ضَرَبْتَ ، فتقديمُه عارضٌ كما هو في قولك : زيداً ضربتَ ؛ لأنَّه وقَعَ موقِعَ غيرِه مِنْ حَرْفِ الاستفهامِ ، وكذلك هو عارضٌ في الجزاءِ ؛ لأنَّه وَقَعَ مَوْقِعَ (إنْ) ، فتقديرُه في المُتَعَدِّي : إنْ زيداً تَضْرِبْ أَضْرِبْ ، وفي غيرِ المُتَعَدِّي : إنْ بزيدٍ تَمْرُرْ أَمْرُرْ[(٥)] ، ولايجوزُ إظهارُ [إنْ][(٦)]

---

(١) بيتٌ مفردٌ من البسيط .
يصف رجلاً اتّصل بالسلطان ، فضيَّع دينه ؛ لاتباع هوى مخدومه . انظر : تنقيح الألباب ١٦٧ .
انظر : شعره ٩٥ ، الكتاب ٣ / ٨٠ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٣٠٨ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٣٨ب ، التبصرة ١ / ٤١٦ ، النكت ١ / ٧٤٠ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٤٢ ، الغرّة لابن الدهان ٢ / ٨٤ب ، تنقيح الألباب ١٦٧ .

(٢) هذه المسألة يُشْعِرُ بها قول سيبويه : « وذلك لأنّ الفعلَ إنّما يصلُ إلى الاسم بالباءِ ونحوها ، فالفعلُ مع الباء بمنزلة فعلٍ ليسَ قبله حرفُ جرٍّ ولابَعْدَه ، فصار الفعلُ الذي يصلُ بإضافة كالفعلِ الذي لايصلُ بإضافة ؛ لأنَّ الفعْلَ يصلُ بالجرِّ إلى الاسم كما يصلُ غيرُه رافعاً أو ناصباً ، فالجرُّ هاهنا نظيرُ النَّصب والرَّفعِ في غيره » . الكتاب ١ / ٤٤٣ (بولاق) ، ٣ / ٨٠ (هارون) .

(٣) يعني أنّ (أيّاً) قد عملت الجزم في (تضرب) ، وقد عمل فيها النصب .

(٤) يريد أنّ (أيّاً) وأخواتها من أسماء الشرط عملت لتضمنها معنى (إنْ) في هذا الموضع ، ولاتلزمه في كل موضعٍ .

(٥) الفصل بين (إنْ) وماعملت فيه غير جائز في الكلام . انظر : الكتاب ٣ / ١١٢ ، المقتضب ٢ / ٧٣ .
ومراد الشارح هنا أنّ (مَنْ) وأختيها مضمّناتٌ معنى (إنْ) ، فإذا دخل عليهنّ حرف الجر ، وأردت تقديرهن بإنْ ، جعلتها قبل حرف الجر ، وهو تقديرٌ لايُتكلَّم به .

(٦) ساقطٌ من : ب .

مع (مَنْ) وأخواتِها ؛ لأنَّها صارتْ مُعاقبةً وخَلَفاً تُغْني عن الحَرْفِ كما تُغْني (كيفَ) عن ألفِ الاستفهامِ ؟.

وماحُكْمُ : بِمَنْ تَمُرُّ به أَمُرُّ ، وعلى أيِّهم تَنْزِلُ عليه أَنْزِلُ ، وبِما تأْتيني به آتيك ؟ ولِمَ بَطَلَ الجزاءُ في هذا ؟ وهل ذلك لأنَّ الباءَ في : (بِمَنْ) صارتْ للفعْلِ الآخِرِ الذي هو الجوابُ ، والجوابُ لايَعْمَلُ في الاسْمِ الذي يُجازى به ؛ لئلا يَخْتَلِطَ مُتَعَلِّقُ الجوابِ بِمُتَعَلِّقِ الشَّرْطِ ، وصار بمعنى : الذي ، ووَجَبَ رَفْعُ الفِعْلِ لمّا بَطَلَ الجزاءُ ، وصارت الباءُ الثانيةُ في (تَمُرُّ) الذي هي مُتَّصِلةٌ [به][1] على معنى الشَّرْطِ ؟[2].

وماحُكْمُ : بِمَنْ تَمُرُّ به ؟ ولِمَ بَطَلَ الاستفهامُ في هذا ، ولم يَجُزْ كما يجوزُ في : بِمَنْ تَمرُّ[3] ؟ وهل ذلك لأنَّ الباءَ الثانيةَ هي مُتَعَلِّقُ الفِعْلِ المذكورِ ، والباءُ الأولى لابُدَّ لها من عاملٍ غيرِ الفِعْلِ المذكورِ ؛ لأنَّه قد استوفى معمولَه بالباءِ الثّانيةِ ، كأنَّكَ قُلْتَ : بالذي تَمُرُّ به أَمُرُّ ، ولايَعْمَلُ في الأسماءِ المُبْهَمَةِ التي يُجازى بها أو يُسْتَفْهَمُ إلا الفِعْلُ الذي يليها دونَ الفِعْلِ الذي هو جوابٌ ، فإذا بَطَلَ عَمَلُه فيها ؛ بَطَلَ الجزاءُ والاستفهامُ ؟.

ومامعنى قولِه : « صارت الباءُ الأولى ككانَ ، وإنَّ »[4] ؟ وهل ذلك في المَنْعِ من الجزاءِ ؟.

---

(١) ساقط من : ب .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « فإنْ قلتَ : بِمَنْ تَمُرُّ به أمُرُّ ، وعلى أيِّهم تنزلُ عليه أنْزِلُ ، وبما تأتيني به آتيك ؛ رفعتَ لأنَّ الفعْلَ إنّما أوصلتَه إلى الهاء بالباء الثانية ، والباءُ الأولى للفعْلِ الآخِر ، فتُغَيِّرُ عن حال الجزاء كما تُغَيِّرُ عن حال الاستفهام ، فصارتْ بمنزلة (الذي) ؛ لأنَّك أدخلت الباءَ للفعل حين أوصلتَ الفعلَ الذي يلي الاسمَ بالباء الثانية إلى الهاء » . الكتاب ١ / ٤٤٣ (بولاق) ، ٣ / ٨٠ (هارون) .

(٣) هذه المسألة يُشعر بها قول سيبويه في النَّصِّ السابق : « فتُغَيِّرُ عن حال الجزاء كما تُغَيِّرُ عن حالِ الاستفهام ، فصارت بمنزلة : الذي » .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « فصارت الأولى ككانَ وإنَّ ، يقولُ : لايُجازى بما بعدها ، وعملت الباءُ فيما بعدها عَمَلَ كانَ وإنَّ فيما بعدهما » . الكتاب ١ / ٤٤٣ (بولاق) ، ٣ / ٨٠ (هارون) .

ومــاحُكْمُ : بِمَنْ تَمْرُرْ أَمْرُرْ ، وعلى مَنْ تَنْزِلْ أَنْزِلْ ؟ ولِمَ جــازَ حَذْفُ (به) ، و (عليه) [1] ؟ وهلَ ذلك لقوّةِ دلالةِ / ١٣٨ ب الشَّيءِ على مِثْلِهِ ؟.

يتلوه : وما الشّاهدُ في قولِ بَعْضِ الأعرابِ .

الحمدُ للّهِ الواحدِ العَدْلِ ، وصلى اللّهُ على مُحَمَّدٍ وآلِهِ وسَلَّمَ .

---

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وقد يجوزُ أنْ تقول : بِمَنْ تَمْرُرْ أَمْرُرْ ، وعلى مَنْ تَنْزِلْ أنْزِلْ ، إذا أردت معنى : عليه ، وبه ، وليس بحدِّ الكلام ، وفيه ضعفٌ » . الكتاب ١ / ٤٤٣ (بولاق) ، ٣ / ٨١ (هارون).

الجزءُ الخامسُ والثّلاثونَ مِنْ شَرْحِ كتابِ سيبويه ، إملاءُ أبي الحَسَنِ عليِّ بنِ عيسى بن عليٍّ النحويِّ .

بِسْمِ اللّهِ الرَّحمنِ الرَّحيم

وما الشّاهدُ في قولِ بَعْضِ الأَعْرابِ [١] :

إنَّ الكريمَ وأبيكَ يَعْتَمِلْ . . إنْ لَمْ يَجِدْ يوماً على مَنْ يَتَّكِلْ [٢] ؟

ولِمَ حَمَلَه على الحَذْفِ في : يَتَّكِلُ عليه [٣] ؟ وهل تقديرُه : يَجِدْ على الذي يَتَّكِلُ عليه ، مِنَ المَوْجَدةِ ، كأنَّه قالَ : وإنْ لم يَجِدْ يوماً على الذي يَتَّكِلُ عليه ؟.

وماحُكْمُ : غلامَ مَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْه ؟ ولِمَ جاز تقديمُ المضافِ قَبْلَ الاسْمِ الذي يُجازى به ؟ وهل منزلتُه في الجزاءِ كمنزلتِه في الاستفهامِ ، كقولك : غلامَ مَنْ تَضْرِب ، وأبا أيِّهم رأيتَ ؟ [٤].

وهل يجوزُ : بغلامِ مَنْ تُؤْخَذْ أوخَذْ ؟ ولِمَ جاز ؟ [٥].

ولِمَ كانَ الاستفهامُ على قياسِ الجزاءِ دونَ الصِّلةِ [٦] ؟ وهل ذلك لأنَّ الأسماءَ

---

(١) لم أقف عليه .

(٢) من الرجز .

جملة (وأبيك) قسمية حُذِفَ جوابُها ، ويعتمل : يضطرب في العمل . انظر : الخزانة ١٠ / ١٤٦ .

انظر : الكتاب ٣ / ٨١ ، الانتصار ١٨٢ ، أخبار الزجاجي ١٩١ ، مجالس العلماء ٦٥ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٣٨ب ، التعليقة ٢ / ١٩١ ، البصريات ٢ / ٥٩٢ ، المسائل العسكرية ١٩٠ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٢٠٥ ، الخصائص ٢ / ٣٠٥ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٤٤٠ ، تنقيح الألباب ١٦٧ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٧٧أ ، الارتشاف ٢ / ٤٥٤ ، الخزانة ١٠ / ١٤٣- ١٤٦ .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « يُريد : يتّكلُ عليه ، ولكنّه حذف ، وهذا قول الخليل » . الكتاب ١ / ٤٤٣ (بولاق) ، ٣ / ٨٢ (هارون) .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وتقولُ : غلامَ مَنْ تضربْ أَضْرِبْه ؛ لأنَّ مايضافُ إلى (مَنْ) بمنزلة (مَنْ) ، ألا ترى أنَّك تقول : أبو أيِّهم رأيتَه ؟ كما تقول : أيُّهم رأيتَه ؟ » . الكتاب ١ / ٤٤٣ (بولاق) ، ٣ / ٨٢ (هارون) .

(٥) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وتقول : بغلامِ مَنْ تُؤْخَذْ أوخَذْ به ، كأنَّك قلت : بِمَنْ تُؤْخَذْ أوخَذْ به » . الكتاب ١ / ٤٤٣ (بولاق) ، ٣ / ٨٢ (هارون) .

(٦) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وحُسْنُ الاستفهامِ هاهنا يُقَوِّي الجزاءَ ، تقول : غلامَ مَنْ تَضْرِبُ ؟ وبغلامِ مَنْ مررتَ ؟ ألا ترى أنَّ كينونةَ الفعل غيرَ وَصْلٍ ثابتةٌ » . الكتاب ١ / ٤٤٣ (بولاق) ، ٣ / ٨٢ (هارون) .

المبهمةَ لاتُوصَلُ فيهما (١) ، وتقديرُهما على الحَرْفِ المتروكِ فيهما ؟ (٢) .

ولِمَ جازَ : بِمَنْ تَمْرُرْ أَمْرُرْ ، وعلى مَنْ تَنْزِلْ أَنْزِلْ ، ولَمْ يَجُزْ : مَنْ تَضْرِبْ أَنْزِلْ ، حتى (٣) تقولَ : عليه ؟ وهل ذلك لأنَّه ليس في هذا الكلامِ شيءٌ يَقْتضيه يكونُ كالخَلَفِ منه كما يكونُ مع ذِكْرِ : على ؟ (٤) .

الجوابُ :

الذي يجوزُ في الجزاءِ الذي يَدْخُلُ عليه حَرْفُ الجرِّ دخولُه على الاسْمِ الذي يُجازى به (٥) ؛ لأنَّ ذلك له بحقّ الاسمية .

ولايجوزُ أنْ يَدْخُلَ على (إنْ) ؛ لأنَّ حروفَ الجرِّ لاتَدْخُلُ [إلا] (٦) على الاسْمِ ، / ١٣٩أ وإنّما يُقَدَّرُ حرفُ الجزاءِ قبلَ حروفِ الجرِّ ، كقولك : إنْ بزيدٍ تَمْرُرْ (٧) أَمْرُرْ (٨) .

ولايجوزُ أنْ يجريَ حرفُ الجرِّ مجرى غيرِه من العواملِ في مَنْعِ الجزاءِ ؛ لأنَّه

---

(١) أ ، ب : فيه ما .
والضمير يعود على الاستفهام والجزاء .

(٢) يعني أن المشابهة بين الاستفهام والجزاء من وجهين : أحدهما أنّ أسماءهما لاتحتاج إلى صلة ، والآخر : أنّ الأصل فيهما أن يكونا بالحرف ، فالأصل في الاستفهام الهمزةُ ، والأصلُ في الجزاء (إنْ) ، وما استُفهم به أو جوزي به من الأسماء فهو مضمّنٌ معنى هذين الحرفين .

(٣) معاد في : أ ، ب .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وتقول : بِمَنْ تمررْ أمررْ به ، وبِمَنْ تؤخَذْ أوخذْ به ، فحدُّ الكلام أنْ تُثبتَ الباءَ في الآخرِ ؛ لأنّه فعلٌ لايصل إلا بحرف الإضافة ، يدلُّك على ذلك أنّك لو قلت : مَنْ تضربْ أنزلْ ؛ لم يجز حتّى تقولَ : عليه ، إلا في شعرٍ ، فإنْ قلتَ : بِمَنْ تمررْ أَمْرُرْ ، أو بِمَنْ تؤخَذْ أوخَذْ ، فهو أمثلُ ، وليس بحدِّ الكلام ، وإنّما كان في هذا أمثلَ ؛ لأنّه قد ذكر الباءَ في الفعلِ الأوّلِ ، فعلِم أنّ الآخِرَ مثلُه ؛ لأنّه ذلك الفعلُ » . الكتاب ١ / ٤٤٣ (بولاق) ، ٣ / ٨٢ (هارون) .

(٥) لاتجوز المجازاة إذا دخل حرف الجر على اسم الشرط إلا إذا تعلّق بفعل الشرط . انظر : شرح السيرافي ٣ / ٢٣٨أ ، التبصرة ١ / ٤١٥ ، الارتشاف ٢ / ٥٥٩ .

(٦) ساقط من : ب .

(٧) ب : تمرّ .

(٨) انظر ماتقدم في ص : ٩٨٦ هـ ٥ .

يَتَّصِلُ بالاسْمِ حتّى يكونَ معه كالشَّيءِ الواحدِ ، فهو في غيرِ المُتَعَدِّي بمنزلةِ الاسْمِ وَحْدَه في المُتَعَدِّي [١] .

وتقولُ : على أيِّ دابةٍ أُحْمَلْ أَرْكَبْه ، وبمَنْ تُؤْخَذْ أوخَذْ به ، فتُجازي بمَنْ ، وأيٍّ ، مع دُخولِ حرفِ [٢] الجرِّ ؛ لِما بيَّنا مِنْ أنَّه بمنزلةِ الاسْمِ المفردِ [٣] ، كقولك : مَنْ تَضْرِبْ يأتِكْ ، وأيَّها تَرْكَبْ تَجِدْه وطيّاً .

وقال ابنُ همّامٍ السَّلوليُّ :

لَمّا تمكَّنَ دُنْياهُـمْ أَطاعَهُـمُ .·. في أيِّ نحوٍ يُميلوا دينَه يَمِلِ [٤]

فهذا شاهدٌ في دخولِ حرفِ الجرِّ مع معنى الجزاءِ .

والعاملُ الرّافعُ والنّاصبُ يَمْنَعُ من الجزاءِ ؛ لأنَّه مُنْفَصِلٌ ، والعاملُ الجارُّ لايَمْنَعُ من الجزاءِ ؛ لأنَّه مُتَّصِلٌ ، بمنزلةِ الاسْمِ المفردِ .

ويجوزُ : أيُّهم تَضرِبْ يَأْتِك ، على أنَّ العاملَ قد عَملَ فيما هو معمولُه ؛ لأنَّه خَلَفٌ من [٥] عاملٍ آخرَ ، فعَمَلُه عارِضٌ [٦] ، وعلى ذلك يَترَتَّبُ الكلامُ في الجزاءِ والاستفهامِ إذا قلت : أيُّهم تَضْرِبُ ؟ فمرتبة (أيٍّ) التَّأخيرُ [٧] ، وهي مُقَدَّمةٌ على جهةِ العارضِ الذي يكونُ في قولك : زيداً ضَرَبْتُ ، إلا أنَّه يَلْزَمُ التَّقديمَ ؛ لوقوعه مَوْقعَ حَرْفِ الاستفهامِ ، ولو زالَ تقديرُ الحرفِ ؛ لجازَ التَّأْخيرُ كما يجوزُ فيها إذا كانت

---

(١) يعني أنّ قولك : بمَنْ تُمْرَرْ أمرزْ به ، بمنزلة : مَنْ تُكْرِمْ أكرِمْه . قال الفارسي : « الموازنة - هنا - بين الفعلِ الذي يصلُ بحرفِ جرٍّ وبين الفعل الذي يصل بلا حرفٍ ؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ من المجرور والمنصوب بعد تمام الكلام ، والمجرور في موضع نصبٍ ، فهو كالمنصوبِ وإنْ كان جرّاً » ، التعليقة ٢ / ١٨٨ ، وانظر : الكتاب ٣ / ٨٠ .

(٢) معاد في : ب .

(٣) انظر في المجازاة بعد حرف الجر : الكتاب ٣ / ٧٩ ، الأصل ٢ / ١٦١ - ١٦٢ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٣٨ أ ، التعليقة ٢ / ١٩٢ - ١٩٣ ، المسائل المنثورة ١٦٥ ، التبصرة ١ / ٤١٥ ، تنقيح الألباب ١٦٦ ، المستوفى ٢ / ٨٨ ، الارتشاف ٢ / ٥٥٩ .

(٤) تقدّم تخريجه في ص : ٩٨٦ .

(٥) ب : عن .

(٦) يعني (أيّاً) . انظر ماسبق في ص : ٩٨٦ هـ٣ .

(٧) لأنها مفعول به .

موصولةً في قولك : لأَضْرِبَنَّ أيَّهم قام ، بمعنى : لأَضْرِبَنَّ الذي قام ، فترتيبُ الشَّيءِ على التَّقديمِ والتَّأْخيرِ في حالٍ مُحالٌ ، وترتيبُه على التَّأْخيرِ مع ذِكْرِه في التَّقديمِ على جِهَةِ العارضِ لايستحيلُ ، وإنّما وَقَعَ الاسْمُ في التَّقديمِ موْقِعَ غيرِه مِمّا له مَرْتَبَةُ التَّقديمِ، وهو حرفُ الاستفهامِ ، فَلَزِمَه حُكْمُه على جهةِ العارضِ .

ولايجوزُ إظهارُ (إنْ) مع الأسماءِ المُبْهَمةِ التي يُجازى بها ؛ لأنَّها صارتْ مُعاقبةً لحرفِ الجزاءِ ، وخَلَفاً منها ، مُغنياً عن ذِكْرِه معها .

وتقولُ : بمَنْ تَمرُّ به أَمرُّ / ١٣٩ب ، وعلى أيِّهم تَنْزِلُ عليه أَنْزِلُ ، وبما تأْتيني به آتيك ، فَيَبْطُلُ الجزاءُ في هذا ؛ لأنَّ فِعْلَ الشَّرْطِ قد استوفى مَعْمولَه ، وبقي الحرفُ الأوَّلُ لابُدَّ له منْ عاملٍ ، فَعَمِلَ فيه الفِعْلُ الذي في مَوْضِعِ الجوابِ (١) ، ولايجوزُ أنْ يَعْمَلَ فيه مع الجزاءِ ؛ لئلا يَخْتَلِطَ مُتَعَلِّقُ الشَّرطِ بمُتَعَلِّقِ الجوابِ ، فكُلُّ واحدٍ منهما يَعْمَلُ فيما يليه .

وكذلك سبيلُه في الاستفهامِ إذا قلت : بمَنْ تَمُرُّ ؟ ، فهذا الفِعْلُ هو العاملُ في موضعِ الباءِ ، فإنْ قُلْتَ : بمَنْ تَمُرُّ به ؟ بَطَلَ الاستفهامُ ، واحتاج الباءُ إلى عاملٍ ، كأنَّك قُلْتَ : بالذي تَمُرُّ به أَمُرُّ (٢) .

وقولُه : « صارت الباءُ الأولى ككانَ ، وإنَّ » (٣) ، أيْ : في إبطالِ الجزاءِ .

وتقولُ : بِمَنْ تَمْرُرْ أَمْرُرْ ، وعلى مَنْ تَنْزِلْ أَنْزِلْ ، فيجوزُ فيه الحَذْفُ ؛ لدلالةِ الشَّيءِ على مِثْلِه ، مع اقتضاءِ الفِعْلِ له (٤) .

وقال بعضُ الأعرابِ :

---

(١) انظر في امتناع المجازاة إذا لم يتعلّق الجار بفعل الشرط : الكتاب ٣ / ٨٠ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٣٨ ب ، التعليقة ٢ / ١٨٩ ، تنقيح الألباب ١٦٧ ، المستوفى ٢ / ٨٨ ، الارتشاف ٢ / ٥٥٩ .

(٢) انظر : الكتاب ٣ / ٨٠ ، التعليقة ٢ / ١٨٩ .

(٣) انظر : الكتاب ٣ / ٨٠ .

(٤) انظر : الكتاب ٣ / ٨١ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٣٨ ب ، التعليقة ٢ / ١٩٠ ، تنقيح الألباب ١٦٧ .

إنَّ الكريمَ وأبيــكَ يَعْتَمِــلْ . ٌ. إنْ لَمْ يَجِدْ يوماً على مَنْ يَتَّكِلْ [١]

فهذا شاهدٌ في حَذْفِ : عليه ؛ لدلالة مثْله ، واقتضاء الفعْلِ له ، كأنَّه قال : على مَنْ يَتَّكِلُ عليه [٢] . ومعنى البيتِ على أنَّ الكريمَ يَعْتَمِلُ وإنْ لَمْ يَجِدْ يوماً على مَنْ يَتَّكِلُ عليه ، فيكونُ (يَجِدْ عليه) من المَوْجدة [٣] على هذا الوجْه ، والكلامُ مُتَّصِلٌ بيَجِدْ ، وهو العاملُ في : على .

ويجوزُ أنْ يكونَ على تقديرِ : يَعْتَمِلُ على مَنْ يَتَّكِلُ عليه مِنْ أضيافه وقراباته ، فيكونُ (يَجِدْ) من الجِدَة [٤] على هذا الوَجْه [٥] .

وكلا هذين الوَجْهَيْنِ حَسَنٌ ، وهو موافقٌ للشّاهدِ الذي أراده سيبويه ، و (مَنْ) في كلا الوجْهَيْنِ على معنى : الذي .

وقد قيلَ فيه : إنَّ (مَنْ) بمعنى الاستفهامِ ،كأنَّه قال : إنَّ الكريمَ -وأبيك- يَعْتَمِلُ إنْ لم يَجِدْ يوماً ، ثم قال : على مَنْ يَتَّكِلُ ؟ ، أي : ليس يَعْتَدُّ [٦] بأحَدٍ يَتَّكِلُ عليه

---

(١) تقدم تخريجه في ص : ٩٨٩ .

(٢) هذا قول الخليل وسيبويه ، وقد نقده المبرد فذكر أنَّ (على) الأولى لامعنى لها . ولعلّه مسبوقٌ إلى هذا النقد ؛ لأن شيخَه المازنيَّ أجاب عنه بأنَّ (على) معدِّية للفعل (يجد) ، وإنْ كان في الأصل يتعدَّى بنفسه ؛ لأنَّ الفعلَ المتعدِّي قد يجوزُ ألا يُعدّى بنفسه . انظر : الكتاب ٣ / ٨٢ ، مسائل الغلط ١٨٣ ، أخبار الزجاجي ١٩١ - ١٩٢ ، مجالس العلماء ٦٥ ، التعليقة ٢ / ١٩١ .

(٣) الموجَدة : الغضب ، يقال : وَجَد عليه وجْداً ، وجِدَة ، ومَوْجَدةً ، ووِجْداناً ، أي : غضب . انظر : اللسان ٣ / ٤٤٦ (وجد) ، وانظر : شرح التسهيل ٢ / ٧٩ .
ولم أقف على أحدٍ قال بهذا الوجه قبل الشارح ، وعليه تكون (على) الأولى متعلّقة بالفعل (يجد) ، وهو لايتعدّى إلا بها على هذا المعنى .

(٤) الجِدَة : يريد بها - هنا - الغنى . انظر : اللسان ٣ / ٤٤٦ (وجد) .

(٥) قال بهذا الوجه ابن ولاد ، والسِّيرافي ، وعليه تكون (على) متعلِّقةً بالفعل (يعتمل) . انظر : الانتصار ١٨٣ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٣٨ ب - ٢٣٩ أ .
وقد علّق عليه ابن خروف بقوله : « وخرّج ابن ولّاد قول سيبويه على وجه لم يردْه الخليلُ ، ولاتنشرح إليه النُّفوسُ ، وردّ به على المبرّد ، وذلك أنّه قال : إنّما أراد سيبويه أنّ حرفَ الجرّ متعلّقٌ بيعتَمل ، فلذلك حُذف من (يتّكل) مجرورُه ، والمعنى أنّ الكريمَ يكتسب على مَنْ يتكلُ عليه وله به عنايةٌ إنْ لم يجِدْ ، أي : إنْ لم يكن له مالٌ ، من (وَجَدَ) إذا استغنى .... » . تنقيح الألباب ١٦٨ .

(٦) ب : يعتمد .

سوى نَفْسه إنْ لم يَجِدْ (١) .

وليس هذا هو الوَجْهُ المختارُ في تأويلِ هذا البيتِ ؛ لأنَّ ذلك ليس من صِفَةِ الكريم خاصّةً ، بل الكريمُ / ١٤٠ أ واللّئيمُ في هذا سواءٌ ، وإنَّما يُحْمَلُ في التَّأويلِ على ماتَقْتَضيه صِفَةُ الكريمِ (٢) ، وهو مع ذلك يَبْعُدُ عن شاهِدِ سيبويه ؛ لأنَّه إذا كان على معنى الاستفهام ؛ لم يَصْلُحْ فيه حَذْفُ (عليه) ؛ مِنْ أَجْلِ أنَّ الفعْلَ المذكورَ في الاسْتِفهامِ يَعْمَلُ فيما قَبْلَه ، كأنَّه قيلَ : على مَنْ يَتَّكِلُ فلانٌ ؟ ، فلا يُحتاج في هذا إلى : عليه .

وتقولُ : غلامَ مَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ ، فيجوزُ دخولُ المضافِ على الاسْمِ الذي يُجازى به كما يجوزُ دخولُ حرفِ الإضافةِ ؛ لأنَّ قياسَهما واحدٌ في الاتِّصالِ بالاسْمِ ، وكذلك في الاسْتِفهامِ كقولك : غلامَ مَنْ تَضْرِبُ ؟ وأبا أيِّهم رأيتَ ؟ (٣) .

---

(١) هذا القول عُزي إلى يونس ، والفرّاء ، وقال به المبرد في (مسائل الغلط) ثم رجع عنه . وذهب مذهب المازني ، وهو أنّ (يجد) بمعنى (يعلم) ، والتقدير : إنّ الكريم يعتمل إن لم يعلم على مَنْ يتّكل ، فيجدُ معلّق عن العمل بالاستفهام .
كما نُقل عن الفراء قول آخر ، وهو أن (يجد) بمعنى : يدري ، على لغة بني عامر ، وتقدير الكلام : إنْ لم يدرِ على مَنْ يتّكل . وهو قريبٌ من قول المازنيّ ، فالفعل فيهما معلّقٌ .
وفي البيت أقوالٌ أخر : انظر : الانتصار ١٨٢ - ١٨٤ ، أخبار الزّجاجي ١٩١ - ١٩٢ ، مجالس العلماء ٦٥ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٣٩ ب ، التعليقة ٢ / ١٩١ ، الخصائص ٢ / ٣٠٦ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٤٤٠ ، تنقيح الألباب ١٦٨ ، الخزانة ١٠ / ٤٢٣ - ١٤٦ .

(٢) هذا الوجه ذكره ابن ولّاد ، فقال : « وبينهما في المعنى - أيضاً - شيءٌ آخر ، لأنّ الاستفهام فيمن يتّكل عليه الكريمُ وغيرُ الكريم ، ولامعنى لهذا في الكريم دون غيره » . الانتصار ١٨٤ .
وكان قد ذكر قبله ضعفاً من وجه آخر ، فقال : « إنْ جعل الثاني منقطعاً من الأول وجعلَ كلَّ واحد منهما مكتفياً غير متعلّقٍ بالآخر ، فإنّه يجعل الاستفهامَ جواباً للمجازاة ، كأنّه قال : إنْ لم يجد يوماً فعلى مَنْ يتّكل ، فأضمر الفاء ، وهذا ضعيفٌ في الإعراب ، والذي تأوّله سيبويه أقوى لأنّه يجوزُ في الكلام » . الانتصار ١٨٣ - ١٨٤ .
وهذا الوجه فيه نظرٌ ؛ لأنّ يونس ومن تبعه يرون أنّ الاستفهام مستأنفٌ ، ومنقطعٌ عما قبله ، ومفعول (يجد) محذوفٌ ، وجواب الشرط محذوفٌ دلّ عليه قوله : « يعتمل » ، والتقدير : إنْ لم يجد يوماً شيئاً يعتملْ ، ثم ابتدأ مستفهماً : على مَنْ يتّكل ؟ فالاستفهام إذن ليس جواب الشرط عندهم . انظر : مسائل الغلط ١٨٣ ، أخبار الزجاجي ١٩١ .

(٣) انظر في جواز المجازاة بعدما أضيف إلى اسم الشرط : الكتاب ٣ / ٨٢ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٣١ ب ، التعليقة ٢ / ١٩٣ ، شرح الكافية ٢ / ٢٥٩ .

وتقولُ : بغلامِ مَنْ تُؤْخَذْ أوخَذْ ؛ فتُدْخِلُ عليه حَرْفَ الجرِّ كما تُدْخِلُه على الاسْمِ الذي يَقَعُ موْقِعَ الشَّرطِ (١).

وتقولُ : بِمَنْ تَمْرُرْ أَمْرُرْ ، وعلى مَنْ تَنْزِلْ أَنْزِلْ ، ولايجوزُ : مَنْ تَضْرِبْ أَنْزِلْ ؛ لأنَّه ليس فيه حَرْفٌ يَقْتضي مِثْلَه ، مع اقتضاءِ الفعْلِ له (٢).

---

(١) انظر : الكتاب ٣/ ٨٢ .

(٢) انظر : الكتاب ٣/ ٨٢ .

بابُ الجزاء [١] الذي يَدْخُلُ عليه حَرْفُ الاستفهامِ [٢]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في الجزاءِ الذي يَدْخُلُ عليه ألفُ الاستفهامِ ممّا لايجوز [٣] .

مسائلُ هذا البابِ :

ماالذي يجوزُ في الجزاءِ الذي يَدْخُلُ عليه ألفُ الاستفهامِ ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟.

ولِمَ لايجوزُ أنْ تقومَ (مَنْ) وأخواتُها مَقامَ الجزاءِ والاستفهامِ ، حتّى جاز أنْ تَدْخُلَ عليها الألفُ ؟ [٤] .

وماحُكْمُ : أإنْ تَأْتني آتِك [٥] ؟ ولِمَ جاز دخُولُ الألفِ على (إنْ) ، وكلاهما له صَدْرُ الكلامِ ؟ وهل ذلك لأنَّه بمنزلةِ دخولِها على الابتداءِ ؛ إذْ يُحتاجُ إلى الاستفهامِ عَنْ هذا المعنى ؟.

ولِمَ جاز : أَمتى تَشْتِمْني أَشْتِمْكَ ، وأَمَنْ يَقُل ذاك أَزُرْه ؟ [٦] .

ولِمَ جاز دخولُ الألفِ على الجزاءِ ، ولم يَجُزْ دخولُ (إذ) عليه ؟ [٧] .

---

(١) معادٌ في : ب .

(٢) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا باب الجزاءِ إذا أدخلتَ فيه ألفَ الاستفهام .انظر : الكتاب ١ / ٤٤٣ (بولاق) ، ٣ / ٨٢ (هارون) .

(٣) تحدث سيبويه في الباب عن حكم دخول أدوات الاستفهام على أدوات الشرط ، وعلّل جواز دخول الهمزة ، وامتناعَ دخول غيرها من أدوات الاستفهام . وغير ذلك .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ولاتكتفي بمَنْ لأنّها حرفُ جزاءٍ ، ومتى مثلُها ، فمن ثَمَّ أُدخل عليها الألفُ ، الكتاب ١ / ٤٤٣ - ٤٤٤ (بولاق) ، ٣ / ٨٢ (هارون) .

(٥) هذا السؤال عن قول سيبويه بعد ترجمة الباب : « وذلك قولك : أإنْ تأتني آتك » . الكتاب ١ / ٤٤٣ (بولاق) ، ٣ / ٨٢ (هارون) .

(٦) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ولاتكتفي بمَنْ ؛ لأنّها حرف جزاء ، ومتى مثلُها ؛ فمن ثَمَّ أُدخل عليها الألفُ ، تقول : أمتى تشتمْني أشتمْك ، وأمَنْ يقلْ ذاك أزُرْه ؛ وذلك لأنّك أدخلتَ الألفَ على كلامٍ قد عَمِل بعضُه في بعضٍ ، فلم يغيِّرْه » . الكتاب ١ / ٤٤٣ - ٤٤٤ (بولاق) ، ٣ / ٨٢ (هارون) .

(٧) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وإنّما الألفُ بمنزلة الواو والفاء ولا ونحوِ ذلك ، لاتُغيِّر الكلامَ عن حاله ، وليستْ كإذ وهَلْ وأشباههما » . الكتاب ١ / ٤٤٤ (بولاق) ، ٣ / ٨٢ (هارون) .

ولِمَ جازَ إذا قال القائلُ : مررتُ بزيدٍ ، أنْ تقولَ : / ١٤٠ب أزيدٍ ، وأزيدنيه ، ولم يَجُزْ مثلُ ذلك في : هَلْ ؟ [١].

ولِمَ جاز حَذْفُ حَرْفِ الجرِّ في : أزيدٍ ، ولم يَجُزْ في سائرِ المواضعِ ؟ [٢].

وما الفَرْقُ بينَ الألفِ ، وهَلْ ، إذا قال القائلُ : مررتُ بزيدٍ ؛ فقلتَ : أمررتَ بزيدٍ ، وهل مررتَ بزيدٍ ؛ حتّى كان : هل مررتَ بزيدٍ ، مُسْتأنفاً ، ولم تكُن الألفُ كذلك [٣] ؟ فلِمَ جاز في الألفِ معنى الحكايةِ ، ولَمْ يَجُزْ في : هَلْ ؟ وهل ذلك لأنَّ الألفَ أُمُّ حروفِ الاستفهامِ ؛ منْ أَجْلِ أنَّها لاتُفارِقُه ؟ وكيفَ صَحَّ هذا مع خُروجِها إلى التَّسويةِ في قولك : قَدْ عَلِمْتُ أزيدٌ ثَمَّ أَمْ عمرٌو ؟.

ولِمَ جاز أَنْ تَعْتَمِدَ الألفُ على (إنْ) مع تعليقِ المعنى فيها ؟ وما نظيرُ ذلك مِنْ صِلَةِ (الذي) بالجزاءِ ؟ [٤].

وهل يَلْزَمُ مَنْ قال : الذي إنْ تَأْتِه يأتيك زيدٌ ، أنْ يقولَ : أنا إنْ تأتني آتيك ؟[٥].

ولِمَ ذهب يونس إلى أنَّ الوجه : أإنْ تأتني آتيك ؟ ولِمَ قبَّحه سيبويه ؟ [٦].

---

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : ألا ترى أنها تدخُلُ على المجرور والمنصوب والمرفوع فتدعُه على حاله ولاتغيِّره عن لفظ المستفهَم ، ألا ترى أنه يقول : مررتُ بزيدٍ ، فتقول : أزيدٍ ، وإنْ شئت قلت : أزيدنيه ، وكذلك تقول في النصب والرفع » . الكتاب ١ / ٤٤٤ (بولاق) ، ٣ / ٨٢ - ٨٣ (هارون) .

(٢) هذا السؤال مبنيٌّ على النَّص السابق .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وإنْ شئت أدخلتَها على كلام المخبر ، ولم تحذفْ منه شيئاً وذلك إذا قال : مررتُ بزيدٍ ، قلتَ : أمررتَ بزيدٍ ، ولايجوزُ ذلك في : هل وأخواتها ، ولو قلت : هل مررتَ بزيدٍ ؛ كنتَ مستأنفاً ؛ ألا ترى أنَّ الألفَ لغوٌ » . الكتاب ١ / ٤٤٤ (بولاق) ، ٣ / ٨٣ (هارون) .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « فإنْ قيل : فإنَّ الألفَ لابُدَّ لها من أنْ تكونَ معتمدةً على شيءٍ ؛ فإنَّ هذا الكلام مُعتمدٌ لها ، كما تكونُ صلةً للّذي ، إذا قلت : الذي إنْ تأته يأتك زيدٌ ، فهذا كُلُّه وَصْلٌ » . الكتاب ١ / ٤٤٤(بولاق) ، ٣ / ٨٣ (هارون) .

(٥) هذا السؤال عن قول سيبويه : « فإنْ قال : الذي إنْ تأته يأتيك زيدٌ ، وأجعلُ (يأتيك) صلةَ (الذي) لم يَجدْ بُدّاً من أنْ يقول : أنا إنْ تأتني آتيك ؛ لأنَّ (أنا) لايكونَ كلاماً حتى يُبنى عليه شيءٌ » . الكتاب ١ / ٤٤٤ (بولاق) ، ٣ / ٨٣ (هارون) .

(٦) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وأمّا يونُسُ فيقول : أإنْ تأتني آتيك ، وهذا قبيحٌ يُكْرَهُ في الجزاءِ ، وإنْ كان في الاستفهامِ » . الكتاب ١ / ٤٤٤ (بولاق) ، ٣ / ٨٣ (هارون) .

وما الشّاهدُ في قولِه جلَّ وعزَّ : ﴿ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَـٰلِدُونَ ﴾[١] ؟.
ولِمَ جاز: أَتَذْكُرُ إذ إنْ أَتَيْتَني آتيك، وقَبُحَ : أَتَذْكُرُ [إذ][٢] إنْ تأْتِني آتيك ؟[٣].

---

(١) من قوله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ .... ﴾ الأنبياء : ٣٤.

(٢) ساقط من : ب .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ولو كان ليس موضعَ جزاءٍ قَبُح فيه (إنْ) كما يقبُح أنْ تقولَ : أتذْكُرُ إذْ إنْ تأتني آتيك ، فلو قلت : إنْ أتيـتَني آتيك ، على القلب كـان حسنـاً » . الكتـاب ١ / ٤٤٤ (بولاق) ، ٣ / ٨٣ (هارون) .

[باب][1] الجزاءِ الذي يَدْخُلُ عليه القَسَمُ[2]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في الجزاءِ الذي يَدْخُلُ عليه القَسَمُ مّما لايجوزُ[3] .

مسائلُ هذا البابِ :

ماالذي يجوزُ في الجزاءِ الذي يَدْخُلُ عليه القَسَمُ ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

ولِمَ لايجوزُ أنْ يكونَ الجوابُ للجزاءِ يَكْفي مِنْ جوابِ القَسَمِ ؟ وهل ذلك لأنَّ الواقعَ في صَدْرِ الكلامِ أحقُّ بالجواب ؟

وماحُكْمُ : واللّهِ إنْ أَتَيْتَني لا أَفْعَلُ ؟ [4] .

ولِمَ جازَ أنْ يكفيَ جوابُ القَسَمِ مِنْ جوابِ الجزاءِ ؟ .

ولِمَ لايجوزُ : واللّهِ إنْ تَأْتني آتِك ؟ وهل ذلك لأنَّ القَسَمَ لايُلْغى مُتَقَدِّماً ؟[5] .

ومامعنى قوله : « لو قُلْتَ : واللّهِ مَنْ يَأْتني آتِه ؛ كان محالاً »[6] ؟ فمِنْ أينَ

/ ١٤١ أ استحالَ ؟ وهل ذلك لأنَّه وَضَعَ مَوْضِعَ الجواب مايُناقِضُ معنى الجوابِ بالانْقطاعِ عن القَسَمِ ، والجوابُ لايكونُ إلا مُتَّصلاً بالقَسَمِ ؟ .

---

(١) ساقط من : ب .

(٢) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابُ الجزاءِ إذا كان القَسَمُ في أوّله . انظر : الكتاب ١ / ٤٤٤ (بولاق) ، ٣ / ٨٤ (هارون) .

(٣) تحدث سيبويه في الباب عن أحكام اجتماع القسم وأداة الشرط ، ومما ذكره : الحكم إذا وقع القسم في أول الكلام ، والحكم إذا وقع بين المبتدأ والأداة ، وحكم حذف (لا) من جواب القسم . وغير ذلك .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وذلك قولك : واللّهِ إنْ أتيتني لا أَفْعَلُ ، لايكون إلا معتمدةً عليه اليمين » . الكتاب ١ / ٤٤٤ (بولاق) ، ٣ / ٨٤ (هارون) .

(٥) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ألا ترى أنّك لو قلت : واللّهِ إنْ تأتني آتك ؛ لم يجز .... واليمين لاتكونُ لغواً » . الكتاب ١ / ٤٤٤ (بولاق) ، ٣ / ٨٤ (هارون) .

(٦) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ولو قلت : واللّهِ مَنْ يأتني آته ؛ كان محالاً » . الكتاب ١ / ٤٤٤ (بولاق) ، ٣ / ٨٤ (هارون) .

ولِمَ ذَكَرَ الألفَ بأنَّها لَغْوٌ ؟ وهل ذلك لأنَّ دخولَها كخروجها في أنَّها لاتُغَيِّر الكلامَ ، والقَسَمُ ليس كذلك ؛ لأنَّه إذا دَخَلَ على الكلامِ غَيَّره بما يُؤْذِنُ بانعقاده به ، فلو قُلْتَ : أزيدٌ مُنْطلقٌ ؛ جاز ، ولو قُلْتَ : واللّه زيدٌ مُنْطلقٌ ؛ لم يَجُزْ ؟ (١).

ومـــاحُكْمُ : أنا واللّه إنْ تَأْتني لا آتك ؟ ولِمَ جـــاز أنْ يُلْغَى القَسَمُ مُتَوَسِّطاً ، ومُتَأَخِّراً ، ولم يَجُزْ أنْ يُلْغَى مُتَقَدِّماً ؟ (٢).

ولِمَ جـــاز : لئـن أَتَيْتَني لا أَفْعَـلُ ، ولـــم يَجُـــزْ : لئن تَأْتني لا أَفْعَلْ ، إلا على ضَعْف ؟ (٣).

وهل يجــوزُ : واللّهِ إنْ أَتَيْتَني آتيكَ ؟ ولِمَ جـــاز على النَّفْيِ ، ولـم يَجُزْ على الإثبات ؟ (٤).

وما الشّاهدُ في قولِ الفَرَزْدَق :

وأَنْتُمْ لهذا النّاسِ كالقِبْلَةِ التي ... بها أنْ [يَضِلَّ](٥) النّاسُ يُهْدَى ضَلالُها(٦) ؟

---

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « واليمينُ لاتكونُ لغواً كـ(لا) والألف ؛ لأنّ اليمينَ لآخرِ الكلام ، ومابينهما لايمنع الآخرَ أنْ يكونَ على اليمين ، وإذا قلت : أإنْ تأتني آتك ، فكأنك لم تذكر الألف ، واليمينُ ليست هكذا في كلامهم ؛ ألا ترى أنّك تقول : زيدٌ منطلقٌ ، فلو أدخلت اليمينَ غيَّرتَ الكلام » . الكتاب ١ / ٤٤٤ (بولاق) ، ٣ / ٨٤ (هارون) .

(٢) هذا السُّؤال عن قول سيبويه : « وتقولُ : أنا - واللّه - إنْ تأتني لآتك ؛ لأنّ هذا الكلامَ مبنيٌّ على (أنا) ؛ ألا ترى أنّه حسنٌ أنْ تقول : أنا - والله - إنْ تأتني آتك ، فالقسمُ - هاهنا - لغوٌ ، فإذا بدأتَ بالقسم لم يجز إلا أنْ يكونَ عليه » . الكتاب ١ / ٤٤٤ (بولاق) ، ٣ / ٨٤ (هارون) .

(٣) هذا السُّؤال عن قول سيبويه : « فإذا بدأتَ بالقسم لم يجزْ إلا أنْ يكونَ عليه ؛ ألا ترى أنّك تقول : لئنْ أتيتني لا أفعلُ ذاك ؛ لأنّها لامُ قسم ، ولايحسُنُ في الكلام : لئنْ تأتني لا أفعلْ ؛ لأنَّ الآخر لايكونُ جزماً » . الكتاب ١ / ٤٤٤ (بولاق) ، ٣ / ٨٤ (هارون) .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وتقولُ : واللّه إنْ أتيتني آتيك ، وهو معنى : لا آتيك ، فإنْ أردتَ أنَّ الإتيانَ يكونُ فهو غيرُ جائز ، وإنْ نفيتَ الإتيان وأردتَ معنى : لاآتيكَ ، فهو مستقيمٌ » . الكتاب ١ / ٤٤٥ (بولاق) ، ٣ / ٨٤ (هارون) .

(٥) ساقط من : ب .

(٦) من البحر الطويل ، من قصيدة قالها في مدح سليمان بن عبدالملك ، مطلعها :

وكيفَ بنَفْسٍ كُلّما قُلْتُ أشْرَفَتْ ... على البُرْءِ منْ حوصاءَ هيضَ اندمالُها

ويروى الشاهد : إنْ يضلَّ . قال ابن خروف : « والرواية الحسنة (أنْ) بالفتح » . تنقيح الألباب ١٧١ .
وأنْ يضلَّ : مفعول له ، والعامل فيه : يُهدى ، وهو كقول العرب : أعددت الخشبة أنْ يميل الحائط فأدعمَه .
انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٨١ - ٨٢. =

وهلاّ قال : إنْ يَضِلَّ النَّاسُ [1] ؛ لأنَّه موضعُ جزاءٍ في المعنى ؟ فَلِمَ فَتَح (أنْ) الفَرَزْدَقُ ؟ ومـامـعناه ؟ ولِمَ قَدَّرَه على : لأنْ يَضِلَّ النَّاسُ يُهْدى ضَلالُهـا ؟ . ولِمَ لايُجـازى بأَنْ ؟ وهل ذلك لأنَّ الفِعْلَ صِلَةٌ لها ، والجزاءُ لاصِلَةَ له ؟ [2].

/ = انظر : ديوانه ٢ / ٦٢٣ ، الكتـاب ٣ / ٨٥ ، شـرح السـيـرافي ٣ / ٢٤١ ب ، شـرح أبيـات سـيـبـويـه لابن السيرافي ٢ / ٨١ - ٨٢ ، النكت ٢ / ٧٤٣ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٤٥ .

(١) تقدم في الهامش السابق أنها رواية .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيـبـويه : « فلا يكونُ الآخرُ إلا رفعاً ؛ لأنَّ (أنْ) لايُجازى بهـا ، وإنما هي مع الفـعل اسمٌ ، فكأنّه قـال : لأنْ يضِلَّ الناسُ يُهـدَى ، وهكذا أنشـده الفـرزدق » . الكتـاب ١ / ٤٤٥ (بولاق) ، ٣ / ٨٥ (هارون) .

الجوابُ عن البابِ الأوّلِ [١] :

الذي يجوزُ في الجزاءِ الذي يَدْخُلُ عليه ألفُ الاستفهامِ تقديمُ حَرْفِ الاستفهامِ عليه ؛ لأنَّه يَنْقُلُ معنى الجملة عن الخبرِ إلى الاستخبارِ ، فهو أحقُّ بِصَدْرِ الكلامِ .

ولايجوزُ أنْ يُكْتَفى بِمَنْ وأخواتِها عن حرف الجزاء وحرف الاستفهام في حالٍ ؛ لأنَّ المعانيَ إذا اخْتَلَفَتْ وَجَبَ أنْ يَخْتَلِفَ اللَّفْظُ الدَّالُّ عليها ؛ فلذلك دَخَلَ ألفُ الاستفهامِ على الأسماءِ التي يُجازى بها في قولك : أَمتى تَشْتِمْني أَشْتِمْك ، وأَمَنْ يأْتِني أُكْرِمْه [٢] .

وتقولُ : أ إنْ تَأْتِني آتك / ١٤١ب ، فَيَدْخُلُ حرفُ الاستفهامِ على (إنْ) كما يَدْخُلُ على المبتدأ في قولك : أزيدٌ منطلقٌ ؟ [٣] .

وتقولُ : أَمَنْ يَقُلْ ذاك أَزُرْه ، وأ أَيُّهم يَأْتك تُكْرِمْه ؟ .

ويجوزُ إذا قال القائلُ : مررتُ بزيد ؛ أنْ تقولَ : أزيد ؟ ولايجوزُ أنْ تقولَ : هل زيد ؟ لأنَّ الألفَ أمُّ حروفِ الاستفهامِ ؛ مِنْ أَجْلِ أنَّها ملازمةٌ له ، وليس كذلك (هَلْ) ؛ ومِنْ أَجْلِ ذلك يَصْلُحُ أنْ يَدْخُلَ على (هل) : أَمْ ، في قولك :

.... أَمْ هَلْ كبيرٌ بَكى [٤] ؟ .·. ....

ولَمْ يَصْلُحْ أنْ تَدْخُلَ على الألف ، فَلَمْ يُخِلَّ بها تَضَمُّنُ معنى الحكايةِ ؛ لأنَّها أمٌّ في بابِها ، ويُخِلُّ ذلك بِهَلْ لو ضُمِّنَتْهُ [٥] .

---

(١) يعني باب الجزاء الذي يدخُلُ عليه حرفُ الاستفهام .

(٢) انظر : الكتاب ٣ / ٨٢ ، التعليقة ٢ / ١٩٤ ، تنقيح الألباب ١٦٨ .

(٣) انظر في دخول الهمزة على (إنْ) والمجازاة بها : الكتاب ٣ / ٨٢ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٣٩ ب ، التعليقة ٢ / ١٩٤ ، تنقيح الألباب ١٦٨ - ١٦٩ .

(٤) جزء من بيت من البحر البسيط ، لعلقمة الفحل ، وتمامه :

.... لَــم يقــضِ عَبْرَتَــه .·. إثْرَ الأحبَّة يوم البين مشكــومُ

ومطلع قصيدته :

هل ماعلمتَ وما استُودعتَ مكـتومُ .·. أم حَبْلُها إذْ نأتك اليومَ مصرومُ

المشكوم : المجزيّ . انظر : الخزانة ١١ / ٢٩٢ .

انظر : ديوانه ٥٠ ، المفضليات ٣٩٧ ، الكتاب ٣ / ١٧٨ ، المقتضب ٣ / ٢٩٠ ، الأمالي الشجرية ٣ / ١٠٧ .

(٥) امتناع المجازاة بعد (هل) قول سيبويه ، وذهب الفراء والكوفيون إلى جوازها .

انظر : الكتاب ٣ / ٨٢ - ٨٣ ، معاني القرآن للفراء ١ / ٢٣٦ ، الغرة لابن الدهان ٢ / ٨٩ب ، تنقيح الألباب ١٧٠ ، الارتشاف ٢ / ٥٥٦ .

وانظر في تعليل جواز المجازاة بعد الهمزة وامتناعها بعد (هل) : الكتاب ٣ / ٨٢ - ٨٣ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٣٩ ب ، التعليقة ٢ / ١٩٤ - ١٩٥ ، تنقيح الألباب ١٦٨ - ١٦٩ ، شرح التسهيل ٤ / ٨٨ ، المساعد ٣ / ١٦٦ ، شفاء العليل ٣ / ٩٦١ .

وجاز حَذْفُ حرف الجرِّ في : أزيد ؟ للحكاية كما جاز تَرْكُ إعماله للحكاية في قولهم : دَعْنا مِنْ تَمْرتانِ ، وليس بقُرَشيًّا (١) .

وإذا قال القائلُ : مررتُ بزيدٍ ، فقلتَ : أمررتَ بزيدٍ ؟ ، فهو على حكاية كلامه ، فإنْ قُلْتَ : هل مررتَ بزيدٍ ؟ ؛ فهو مُستأنَفٌ ، ليس على حكاية كلامه (٢) ؛ لما بيَّنا من العلَّة .

وقولُك : قَدْ عَلِمْتُ أَزيدٌ ثَمَّ أَمْ عمرٌو ، لم (٣) يُخْرِجْ ألفَ الاستفهامِ عن الدّليلِ بها على معنى الاستفهامِ ، وإنْ كان هذا الكلامُ خبراً ليس باستفهامٍ ؛ وذلك لأنَّ التَّسويةَ فيه عند المخاطبِ [على حدِّها عند المُستَفهِمِ في العِلْمِ بالتَّسويةِ بينَ الشَّيئينِ في احتمالِ المعنى ، وأنَّه لايخلو مِنْ أنْ يكونَ لذا أو ذاك ، فأَرَدْتَ أنْ تَجْعَلَ المخاطبَ] (٤) بمنزلتك حيثُ كُنْتَ مُستَفهِماً على ذلك الحدِّ في الدِّلالة على المعنى بطريقِ الإبهامِ ، مِنْ غيرِ إفصاحٍ به ، فَلَمْ تَخْرُجْ عَنْ معنى الاستفهامِ ؛ إلا أنَّه على هذا الوجه الذي لايُطْلَبُ به من المخاطب خبرٌ ؛ ولذلك قَطَعَت العاملَ الذي بعدها عمَّا قَبْلَها كما تَقْطَعُه إذا كانَت استفهاماً مَحْضاً ، فلا يجوزُ : زيداً أَضربتَ ؟ ، ولا : قَدْ عَلِمْتُ زيداً أَضَربتَ ؟ .

وألفُ الاستفهامِ لابُدَّ مِنْ مُعْتَمَدٍ تَدْخُلُ عليه ، وهو معنى يَحْتَمِلُ أنْ يكونَ كائناً ، ويَحْتَمِلُ أنْ لايكونَ / ١٤٢ب كائناً ، فهو مُبَيِّنٌ لها ، والجزاءُ يَصْلُحُ أنْ يُبَيِّنَها (٥) ، ويكونُ مُعْتَمَداً لها ، كما يَصْلُحُ ذلك في صِلَةِ : الذي (٦) ، ولايَصْلُحُ في :

---

(١) انظر القولين في : الكتاب ٢ / ٤١٣ .
وقد تقدمت أحكام الحكاية بعد الهمزة . انظر ص : ٧٧٠ ومابعدها .

(٢) انظر : الكتاب ٣ / ٨٣ ، التعليقة ٢ / ١٩٤ - ١٩٥ .

(٣) ب : ولم .

(٤) ساقط من : ب .

(٥) وهو مما يحتمل أن لايكونَ كائناً .

(٦) قال السيرافي : « مابعد ألف الاستفهامِ من الشرط والجزاء معتمدٌ لها كما تعتمد على الابتداء والخبر في قولك : أزيدٌ منطلق ، وكما تعتمد (الذي) في صلتها على الشرط والجزاء ، والابتداء والخبر ، إلا أنَّ (الذي) تحتاجُ إلى عائدٍ ؛ لأنها اسمٌ ، وألفُ الاستفهامِ لاتحتاج إلى العائد » . شرح السيرافي ٣ / ٢٣٩ب - ٢٤٠أ . وانظر في اعتماد الهمزة على جملة الشرط وحملها في ذلك على الاسم الموصول : الكتاب ٣ / ٨٣ ، التعليقة ٢ / ١٩٥ ، تنقيح الألباب ١٦٩ .

إذْ ؛ منْ قِبَلِ أنَّ (إذْ) تَطْلُبُ أَتَمَّ البيانَيْنِ ، وهو بيانُ الإضافةِ التي تَصْلُحُ أنْ تُعَرِّفَ النَّكرةَ (١) ، وليس كذلك بيانُ الصِّلَةِ والصِّفَةِ ، والبيانُ الذي تَطْلُبُه الألفُ دونَ البيانِ الذي يَطْلُبُه الموصولُ ؛ لأنَّ (الذي) اسمٌ ، [والألفَ](٢) حرفٌ ، فهو أشَدُّ إبهاماً ، يكفي فيه من البيانِ ماهو أدْنى مَرْتبةً ، وليس كذلك بيانُ الاسْمِ . فهو على ثلاثِ مَراتبَ : بيانِ الإضافةِ ، وبيانِ الصِّفةِ (٣) ، وبيانِ الحَرْفِ الذي يَطْلُبُ مُعْتَمَداً منْ معنىً يُمْكِنُ أنْ يكونَ كائناً ، فلمّا جاز : الذي إنْ تَأْتِه يأتك زيدٌ ؛ كانَ في ألفِ الاستفهامِ أَجْوَزَ .

ويونُسُ يُخالف في ذلك ، ويقول : أإنْ (٤) تَأْتني آتيك ، على : آآتيك إن تأْتني ، حتّى يَعْتَمِدَ ألفُ الاستفهامِ على مايَحْتَمِلُ الإيجابَ (٥) .

وقَبَّحه سيبويهِ ؛ لأنَّه بمنزلةِ : إنْ تَأْتني آتيك ؛ إذْ كان حرفُ الاستفهامِ يَصْلُحُ أنْ يَكْتَفي ببيانِ الجزاءِ (٦) .

قال الشّيخُ (٧) : وهو الصَّوابُ على مابيَّنا من العِلَّةِ .

وفي التَّنزيلِ : ﴿ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ ﴾ ، فهذا قد جاءَ على اعتمادِ الجزاءِ ، وهو شاهدٌ بيِّنٌ على قولِ سيبويه ، ولو لَمْ يَكُنْ يَصْلُحُ أنْ تَعْتَمِدُ الألفُ على

---

(١) تقدم الحديث عن امتناع المجازاة بعد (إذ) وتعليله في ص : ٩٧٨ .

(٢) ساقط من : ب .

(٣) وبيان الصِّلة - أيضاً - في المرتبة الثانية ، كما قدم الشارح قريباً .

(٤) ب : إنْ ، من غير همزة الاستفهام .

(٥) ذكر الفارسي أنّ يونُس يذهب إلى أنّ الاستفهام لايجوزُ أنْ يعتمدَ إلا على مالم يعمل فيه شيءٌ ، فلذا قال : أإنْ تأتني آتيك ، فرفع (آتيك) على نية التقديم ، ولم يُعمل فيه (إنْ) . انظر : التعليقة ٢ / ١٩٥ .
وماذكره الفارسي والشارح يحتمله كلام سيبويه ؛ لأنّه قال : « وأمّا يونُسُ فيقول : أ إنْ تأتني آتيك » . الكتاب ٣ / ٨٣ ، وانظر : شرح السيرافي ٣ / ٢٤٠ أ ، تنقيح الألباب ١٧٠ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦١٨ ، الارتشاف ٢ / ٥٥٥ - ٥٥٦ .

(٦) انظر : الكتاب ٣ / ٨٣ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٤٠ أ ، تنقيح الألباب ١٧٠ .

(٧) أي : الرُّماني ؛ فالشرح من إملائه على تلاميذه .

الجـزاءِ ؛ لـضَعُفَ هذا الكلامُ ، وليس فيـه ضَعْفٌ ؛ لأنَّه في القـرآنِ الذي هو أَجَلُّ الكلامِ[١] .

ويَقْبحُ : أَتَذْكُرُ إذْ إنْ تأْتني آتيك ، ولايَقْبحُ : أَتَذْكُرُ إذْ إنْ أَتَيْتَني آتيك ؛ لأنَّك لَمْ تُعْمِلِ (إنْ) ، فسـاغَ لك أنْ تُقَدِّرَه على التَّقديمِ ، كأنَّك قُلْتَ : أتذكُرُ إذْ آتيكَ إنْ أَتيْتَني[٢] .

---

(١) قال الفارسي : « يُفْسِدُ قولَ يونُسَ أنَّ الجزاء لايعتمدُ على ألف الاستفهام ؛ قولُ الله عز وجل : ﴿ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَـٰلِدُونَ ﴾ فقوله : (إنْ) معتمدٌ على ألف الاستفهام ، والفاءُ جوابُ الشرط ، ولايجوزُ أنْ يُقَدَّرَ بقوله : ﴿فهم﴾ التقديم ، كأنّه قال : فهم الخالدون إنْ متَّ ، كما قَدَّرَ في (إنْ تأتني آتيك) : آتيكَ إنْ تأتني ؛ لأنّه لو قَدَّرَ الآيةَ هذا التقدير لصارت الفاءُ الأولى لغْواً ، لامعنى لها ، وإنّما الفاءُ الأولى دخل عليها ألفُ الاستفهام كما دخلت على الواو في قوله : ﴿ أَوَءَامِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ ﴾ والثانية جواب الشرط ؛ لأنَّ الجملة التي هي جوابُ الشرط من مبتدأ وخبر ، فهذه الآيةُ ليس يجوز فيها أنْ يَعْتَمِدَ الاستفهامُ إلا على ماعَمِلَ فيه (إنْ) الجزاء ، فهذا يردُّ قولَ يونس» . التعليقة ٢ / ١٩٦ . وانظر : الغرة لابن الدهان ٢ / ٨٩ ب .

(٢) انظر : الكتاب ٣ / ٨٣ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٤٠ أ .

وقد تقدم الحديث عن جواز رفع ماوقع موقع الجواب في السعة ، إذا لم يظهر عمل أداة الشرط في فعل الشرط . انظر ص : ٩٤٩ هـ ٥ .

الجوابُ عن البابِ الثاني [١] :

الذي يجوزُ في الجزاءِ [الذي][٢] يَدْخُلُ عليـه القَسَمُ أنْ يكونَ جـوابُ القَسَمِ يكفي من جوابِ الجزاء .

ولايجوزُ أنْ يكفيَ جوابُ الجزاءِ مِنْ جوابِ القَسَمِ ؛ لأنَّ القَسَمَ لمّا وَقَعَ في صَدْرِ الكلامِ كانَ أحقَّ بالجوابِ ؛ لأنَّ الكلامَ مَبْنيٌّ عليه ، وليس كذلك لو وَقَعَ مُتأَخِّراً ، أو مُتَوَسِّطاً ؛ لأنَّ هذا الموقعَ مَوْقِعُ الاستدراكِ بالشَّيءِ بَعْدَ / ١٤٢ب مابُنِيَ الكلامُ على غيره [٣] .

وتقـول : واللّهِ إنْ أَتَيْتَني لا أَفْعَلُ ، فـهذا جـوابُ القَسَمِ ، وقـد كفى من جـوابِ الجزاء .

ولايجـوزُ : واللّهِ إنْ تَأْتني آتِك ، كـمـا لايـجوزُ : واللّهِ زيدٌ مُنْطَلِقٌ ؛ لأنَّ القَسَمَ يُلْغَى مُتَقَدِّماً [٤] .

ولو قُلْتَ : واللّه مَنْ يَأْتني آته ؛ كـان مُحـالاً ؛ لأنَّكَ ناقـضـتَ بوَضْعِ الكلامِ مَوْضِعَ الجـوابِ على مـايُوجبُ [٥] الاتِّصـالَ ، وهو على الانْقطاعِ من القَسَمِ ، فـهـذا مُحـالٌ - كـمـا قـال سيـبـويه - على هذا الوجـهِ من أنَّه يُلْغى مُتَقَدِّمـاً ، وقـد أَلْغيـتَه مُتَقَدِّماً [٦] .

وذكـر سيـبـويهِ الألـفَ بأنَّهـا لَغْوٌ على معنى أنَّ دخولَها كـخروجِهـا ، وليس كذلك القَسَمُ مُتقَدِّماً ، ودليلُه : أزيدٌ مُنْطَلقٌ ، ولايجوزُ : واللّهِ زيدٌ منطلقٌ ، حتّى يُغَيَّرَ

---

(١) يعني باب الجزاء الذي يدخلُ عليه القسمُ .

(٢) تكملة يقتضيها السياق .

(٣) إذا اجتمع في أول الكلام القسم وأداة الشرط كان الجواب للمتقدم منهما . انظر : الكتاب ٣ / ٨٤ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٤٠ ب ، التعليقة ٢ / ١٩٧ ، تنقيح الألباب ١٧٠ ، شرح التسهيل ٣ / ٢١٥ - ٢١٦ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦١٥ - ١٦١٦ ، الارتشاف ٢ / ٤٨٩ ، توضيح المقاصد ٤ / ٢٦٠ - ٢٦١ .

(٤) انظر : الكتاب ٣ / ٨٤ ، التعليقة ٢ / ١٩٧ .

(٥) ب : موجب .

(٦) انظر : الكتاب ٣ / ٨٤ .

الكلامُ بما يُؤْذنُ بالجواب (١).

وتقولُ : أنا واللَّه إنْ تَأْتني لا آتك ، فَتُلْغي القَسَمَ ؛ لأنَّه مُتَوَسِّطٌ (٢).

وتقولُ : لئنْ أَتَيْتَني لا أَفْعلُ ، فهذا حَسَنٌ ؛ لأنَّك لَمْ تُعْمِلْ (إنْ) ، ولايَحْسُنُ : لئن تَأْتني لا أفعَلُ ؛ لأنَّك أَعْملتَ (إنْ) مِنْ غيرِ جوابٍ لها (٣).

وتقولُ : واللَّه إنْ أَتَيْتَني آتيك ، على حَذْفِ (لا) ، كأنَّكَ [قُلْتَ] (٤) : لا آتيكَ ، ولايجوزُ على الإيجاب ؛ لأنَّ الإيجابَ في مِثْلِ هذا : لآتِيَنَّك ، فوَقَعَ حَذْفُ (لا) في النَّفي ؛ لأنَّه أَحْمَلُ للحذفِ ، وأَقَلُّ فيما يُحْذَفُ (٥).

وقال الفَرَزْدَقُ :

وأَنْتُمْ لهذا النَّاسِ كالقِبْلَةِ التي ... بها أَنْ يَضِلَّ النَّاسُ يُهْدَى ضَلالُها (٦)

هكذا أَنْشَدَه الفَرَزْدَقُ : (أَنْ) بالفَتْحِ ، ولم يَأْتِ بإِنْ التي للجزاءِ ؛ فِراراً من القُبْحِ في

---

(١) انظر في هذا الاستدلال : الكتاب ٣ / ٨٤ .
ويُريد بالتغيير أنَّ الجملة الاسمية المقسم عليها تُصدر بلام مفتوحة ، أو (إنَّ) الثقيلة ، أو الخفيفة . انظر في تفصيل ذلك : شرح التسهيل ٣ / ٢٠٥ ، الارتشاف ٢ / ٤٨٣ .

(٢) قال الفارسيُّ : « يُريد أنَّ (لا) .... ليست جواب القسم ، إنَّما هي لنفي الجزاء ، ولو كانت تلك جوابَ القسم لارتفعَ بعد (لا) ، ولدخلت اللامُ والنونُ في الجواب إذا كان موجباً ، فقلتَ : أنا واللَّه إنْ تأتني لا آتيك » . التعليقة ٢ / ١٩٨ .
وإلغاء القسم بعد المبتدأ والاستغناء بجواب الشرط قول سيبويه وكثيرٍ من النحويين ، وأجاز ابن خروف أن يجعل الجواب للقسم . انظر : الكتاب ٣ / ٨٤ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٤١ أ - ب ، تنقيح الألباب ١٧٠-١٧١ ، شرح التسهيل ٣ / ٢١٦ ، توضيح المقاصد ٤ / ٢٦١ .

(٣) انظر في هذه المسألة : الكتاب ٣ / ٨٤ ، تنقيح الألباب ١٧١ .
وانظر ماتقدَّم في ص : ٩٤٨ هـ٣ ، ٩٤٩ .

(٤) تكملة يقتضيها السياق .

(٥) قال السيرافي : « وتقولُ : واللَّه إنْ أتيتني آتيك ، على معنى : لاآتيك ؛ لأنَّ جواب اليمين يجوز إسقاط (لا) منه إذا كان جحداً ، قال اللَّهُ عزَّ وجلَّ : ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾ [يوسف :٨٥] على معنى : تاللَّه لاتفتأ تذكُرُ ، .... وإنَّما جاز إسقاط (لا) منه ؛ لأنَّه لايُشْكِلُ بالإيجاب ؛ لأنَّ الإيجاب يحتاجُ إلى لامٍ ونونٍ ، كقولك : واللَّه لآتينَّك ....، ولايجوز إسقاط واحدةٍ من اللامِ والنُّون ، فإذا أسقطوا (لا) من الجحد ؛ علم أنَّه جحدٌ بسقوط اللام والنُّون منه » . شرح السيرافي ٣ / ٢٤١ أ ، وانظر : الكتاب ٣ / ٨٤ ، التعليقة ٢ / ١٩٨ ، تنقيح الألباب ١٧١ ، الكوكب الدُّري ٣٩١ .

(٦) تقدم تخريجه في ص : ١٠٠٠ .

جَزْمِ الشَّرْطِ دونَ الجوابِ المذكورِ بالفِعْلِ ، فوجَّهَه على وَجْهٍ حَسَنٍ ، وهو معنى : لأَنْ يَضِلَّ النّاسُ يُهدى ضَلالُها [١] .

ولايجوزُ أنْ يُجازى بأَنْ ؛ لأنَّها موصولةٌ ، وحرفُ الجزاءِ لايُوصَلُ ؛ لما بيَّنا قَبْلُ [٢] .

---

(١) هذا مذهب سيبويه . انظر : الكتاب ٣ / ٨٥ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٨١ - ٨٢ ، تنقيح الألباب ١٧١ .

وذهب الفراء والطبري في قوله تعالى : ﴿ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ﴾ [البقرة : ٢٨٢] ؛ إلى أنّ أصل الكلام : كيما تذكر إحداهما الأخرى إنْ ضلّت ، فلما قُدِّم الجزاء اتّصل بأول الكلام ففتحت (أنْ) ، ونصب فعل الشرط ، وعطف عليه الجواب .

ومقتضى هذا أنْ يكون مذهبهما في البيت كذلك ، فيكون أصل الكلام : يُهدى ضلالُها إنْ ضلّت ، فقدِّم الجزاء ، وفتحت (إنْ) ، فنصب الفعل بعدها .

انظر : معاني القرآن ١ / ١٨٤ ، تفسير الطبري ٣ / ١٢٤ ، معاني القرآن وإعرابه ١ / ٣٦٤ ، الحجة ٢ / ٤٣٣ - ٤٣٥ ، الدر المصون ٢ / ٦٦١ - ٦٦٢ .

(٢) انظر : الكتاب ٣ / ٨٥ .

بابُ إعرابِ الفعْلِ بينَ الجَزْمَيْنِ (١)

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في إعرابِ الفِعْلِ بينَ الجَزْمَيْنِ ، مِمَّا لايجوزُ (٢) .

/ ١٤٣ **أمسائلُ هذا البابِ :**

ما الذي يجوزُ في إعرابِ الفِعْلِ بينَ الجَزْمَيْنِ ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

ولِمَ لايجوزُ النَّصْبُ على الصَّرْفِ (٣) إلا ضعيفاً ، ويقوى بَعْدَ التَّمامِ ؟ (٤) .

ومــا الفِعْلُ الــذي يَرتَفِعُ بَــينَ الجَزْمَيْــنِ ؟ ولِــمَ وَجَــبَ في الحَــالِ الرَّفْعُ بَينَ الجَزْمَيْنِ ؟ (٥) .

وما الفعلُ الذي يَنْجَزِمُ بينَ الجَزْمَيْنِ ؟ ولِمَ وَجَبَ في التَّابعِ للأوَّلِ ؟ (٦) .

وماحُكْمُ : إنْ تَأْتِني تَسأَلُني أُعْطِك ، وإنْ تَأْتني تمشي أَمْشِ معك (٧) ؟ ولِمَ جاز في الثاني وجهانِ : تمشي ، وتَمْشِ بالجَزْمِ ؟ ولَمْ يَجُزْ في الأوَّلِ إلا الرَّفْعُ ؟ وهل ذلك لأنَّه لايَصْلُحُ فيه البَدَلُ ؟ .

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابُ ما يرتفعُ بين الجزْمين وينجزمُ بينَهما . انظر : الكتاب ١ / ٤٤٥ (بولاق) ، ٣ / ٨٥ (هارون) .

(٢) تحدث سيبويه في الباب عن أمورٍ منها : أحكام الفعل المضارع الواقع بين فعل الشرط وجوابه من غير عطفٍ ، والبدل من الجواب ، والعطف على فعل الشرط ، ونصب الفعل بأنْ المضمرة بعد الفاء والواو قبل مجيء الجواب وبعد مجيئه ، والعطف على الجواب المربوط بالفاء ، إذا كان جملة اسمية ، أو فعلية منفيّةً بلَنْ . وغير ذلك .

(٣) الصرفُ لايكون إلا إذا كان الفعل واقعاً بعد الفاء أو الواو ، وانظر في تفسير الصرف : ص ٨٨٢ هـ ٢ .

(٤) الذي ذكره سيبويه أنَّ النصب بعد أداة الشرط ضعيفٌ سواء أكان قبل مجيء الجواب أم بعد مجيئه . حيث يقول : « واعلم أنَّ النَّصْبَ بالفاء والواو في قوله : إنْ تأتني آتك وأُعطيَك ، ضعيفٌ » . الكتاب ١ / ٤٤٨ (بولاق) ، ٣ / ٩٢ (هارون) .

(٥) هذا سؤالٌ مبنيٌّ على قول سيبويه : « فأما مايرتفعُ بينهما فقولك : إنْ تأتني تَسْألُني أعطك ، وإنْ تأتني تمشي أمشِ معك ، وذلك لأنّك أردتَ أنْ تقول : إنْ تأتني سائلاً يكن ذلك ، وإنْ تأتني ماشياً فعلتُ » . الكتاب ١ / ٤٤٥ (بولاق) ، ٣ / ٨٥ (هارون) .

(٦) هذا السؤال مبنيٌّ على قول سيبويه : « وسألتُ الخليلَ عن قوله : متى تأتنا تلممْ بنا [البيت] . قال : تُلْممْ ، بدلٌ من الفعل الأوّل » . الكتاب ٣ / ٤٤٥ - ٤٤٦ (بولاق) ، ٣ / ٨٦ (هارون) .

(٧) هذا السؤال عن النّص المقتدم في : هـ ٥ .

وما الشّاهدُ في قولِ زُهيرٍ :

ومَنْ لايزلْ يَسْتَحمِلُ النَّاسَ نَفْسَه .·. ولايُغْنِها يوماً من الدَّهْرِ يُسْأَمِ[١] ؟

ولِمَ لايجوزُ فيه إلا الرَّفْعُ ؟ وهل ذلك لأنَّه خبر : يَزَلْ[٢] ؟ وهل كُلُّ ماوَقَعَ مَوْقِعَ الاسْمِ من الفعْلِ فهو رَفْعٌ ؟.

وما الشّاهدُ في قولِ الحُطيئة :

متى تَأْتِه تَعْشُو إلى ضَوْءِ نارِه .·. تَجِدْ خيرَ نارٍ عِنْدَها خَيْرُ مُوقِدِ[٣] ؟

ولِمَ لايجوزُ إلا بالرَّفْعِ ؟.

---

(١) من البحر الطويل ، من معلّقته ، ومطلعها :

أَمِنْ أُمِّ أَوْفى دمنةٌ لم تَكَلَّمِ .·. بحَومانةِ الدُّرَّاجِ فالمُتَثَلَّمِ

قال ثعلب عن الشّاهد : « زاد هذا البيتَ أبو زيدٍ ، وسمعتُ المازنيَّ يقول : قال أبو زيدٍ : قرأتُ هذه القصيدةَ على أبي عمروٍ منذ أربعين سنةً ، فقال [المازني] : لم أسْمَعْ هذا البيتَ إلا منكَ . يعني أبا زيدٍ ». شرح شعر زهير ٣٧.

ويروى الشاهد :

ومَنْ لايزلْ يَسْتَرحِلُ النّاسَ نفسَه .·. ولايُعْفِها يوماً من الذّمِّ يَنْدَمِ

فمن رواه (يسترحل) أراد : يجعل نفسَه كالرّاحلةِ للنّاس يركبونه ويذمّونه ، ومن رواه (يستحمل) أراد : يسأل الناس حمل أثقاله ، والقيامَ بحوائجه .

انظر : شرح القصائد السبع ٢٨٤ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٦٥.

انظر : شعره ٢٩ ، الكتاب ٣ / ٨٥ ، المقتضب ٢ / ٦٣ ، شرح القصائد السبع ٢٨٤ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٣٠٨ ، شرح القصائد المشهورات ١ / ١٢٣ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٤٣ أ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٦٤ - ٦٥ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٤٥ ، الغرة لابن الدهان ٢ / ٨٥ ب ، تنقيح الألباب ١٧٣ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٢٩ أ .

(٢) هذا السُّؤال عن قول سيبويه : « إنّما أراد : مَنْ لايزلْ مُسْتَحملاً يكنْ من أمره ذاك » . الكتاب ١ / ٤٤٥ (بولاق) ، ٣ / ٨٥ (هارون) .

(٣) من البحر الطويل ، من قصيدة مطلعها :

آثَرْتُ إدْلاجي على لَيْلِ حُرَّةٍ .·. هضيم الحشى حُسَّانةِ المتجرَّدِ

تعشو : تنظر ببصرٍ ضعيفٍ ، يريد أنَّه ابتدأ بالنظر إلى النار على بُعْدٍ شديدٍ ، فقصدها بذلك النَّظر حتى قَرُب منها فأضاءت له . والممدوح قيس بن شمّاس من بني بغيض وهم من بني سعد بن زيد مناة ، وقد ذكره في بيتٍ قبل هذا . انظر : الديوان ٨٠ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٦٥.

انظر : ديوانه ٨١ ، الكتاب ٣ / ٨٦ ، معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٧٣ ، المقتضب ٢ / ٦٣ ، مجالس ثعلب ٢ / ٣٩٩ ، الحلى ١٧٤ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٤٣ أ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٦٥ ، الأمالي الشجرية ٣ / ١٢ ، شرح المفصل ٧ / ٥٣ ، المستوفى ٢ / ٩١ ، شرح الجمل ٢ / ٢٠٣ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٠٨ ، الخزانة ٩ / ٩٠-٩٦ .

وما الشّاهِدُ في قولِ عُبيداللّه بنِ الحُرِّ [١] :

متى تَأْتنا تُلْمِمْ بنا في ديارنا .·. تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وناراً تَأَجَّجا [٢] ؟

ولِمَ جازَ في (نُلْمِمْ) الرَّفْعُ ، والجَزْمُ ؟.

وما الشّاهِدُ في قولِ بعضِ بني أَسَدٍ [٣] :

إنْ يَبْخَلـوا أو يَجْبُنـوا .·. أو يَغْدِروا لايَحْفِلوا

يَغْـدُوا عليـكَ مُرَجَّلِيـنَ كأنَّهـم لَـمْ يَفْعَلـوا [٤] ؟

---

(١) عُبيد الله بن الحُرّ « ... - ٦٨ هـ » .
ابن عمرو الجُعْفيّ ، الكوفيّ ، أحد شعراء الكوفة وفتاكها ، دعاه الحسين بن علي إلى نصره ، فأبى ثم ندم ،
انظر في أخباره : جُمل من أنساب الأشراف ٧ / ٢٩ - ٣٩ ، تاريخ دمشق ٣٧ / ٤١٧-٤٢١ .

(٢) من البحر الطويل ، من قصيدة قالها لما سجنه مصعب بن الزُّبير ، ومطلعها :

أقولُ لَهُ صَبْراً عَطيَّ فإنَّمـا .·. هُوَ السِّجْنُ حتّى يَجْعَلَ اللّهُ مَخْرجا

عطيّ : مرخّم عطيّة ، وهو عطيّة بن عمرو البكري ، وكان صاحبه في السّجن . الجزل : غلاظ الحطب ، يريد أنَّهم يوقدونَ الجزلَ من الحطب لتقوى نارُهم ، فيقصدَها الضيفان ، وفاعل (تأجّج) ضمير يعود على النار ، وذكّره لأنّ النّار قد تُذكّر ، كما ذكر أبو حنيفة الدينوري .

وقال السيرافي : « ففي (تأجّجا) ثلاثةُ أوجه : أحدها أنْ تُجعلَ الألفُ للتثنية ، وهي الحطب والنار ، وذكرتَ لتذكير الحطب . والثاني : أنْ يكون للحطبِ ، والثالث : أن تجعلَ النارَ في تأويل الشّهاب ومعناه معناه » .
شرح السيرافي ٣ / ٢٤٣ أ .

انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٦٦ ، الخزانة ٩ / ٩٧ ، ٩٩ .

وانظر : شعر ابن الحُرّ (شعراء أمويون ١ / ٩٨ ، أشعار اللصوص ١ / ٢٥٧) ، الكتاب ٣ / ٨٦ ، المقتضب ٢ / ٦١ ، الحلى ١٧٤ ، إعراب القرآن ٢ / ٣٦٥ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٤٣ أ ، التعليقة ٢ / ١٩٨ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٦٦ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٤٦ ، تنقيح الألباب ١٧٣ ، شرح المفصل ٧ / ٥٣ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٠٨ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٢٩ أ ، الخزانة ٩ / ٩٦ - ٩٩ .

(٣) لم أقف عليه .

(٤) من البحر الكامل ، وبعدهما :

كأبـي بَراقِشَ كُـلَّ لَـوْنٍ لونُـه يتحـوَّلُ

لايحفلوا : لايبالوا كيف كانت حالُهم عند الناس ، والمرجَّل : المسرَّح الرأس المدهونه ، وإنما يُرجِّل شعرَه الفارغُ القلبُ ، الذي ليس في قلبه همٌّ ، يعني أنَّهم إذا بخلوا أو جبنوا أو غدروا لم يحزنوا لشيءٍ من ذلك ، وأبو براقش : طوير صغير يتحوّل ألواناً . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٢٠٦ .

انظر : الكتاب ٣ / ٨٧ ، البغال ١٠٦ ، البيان والتبيين ٣ / ٣٣٣ ، عيون الأخبار ٢ / ٢٩ ، ذيل الأمالي ٣ / ٨٣ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٤٣ أ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٢٠٥ - ٢٠٦ ، ديوان المعاني ١ / ١٨٢ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٤٦ ، تنقيح الألباب ١٧٤ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٥٠ أ .

فَلِمَ جاز (يَغْدُوا)(١) بالجزمِ على البَدَلِ من: لايَحْفلوا ؟ وهل ذلك لأنَّ غُدوَّهم مُرجَّلين يُفسِّر أنَّهم لَمْ يَحفِلوا (٢) ؟ وهل يجوزُ بالرَّفعِ في مِثْله مِنَ الكلامِ ؟ ولِمَ جاز ؟.

وهل يجوزُ : إنْ تَأتِنا تَسْأَلْنا نُعطِك ؟ ولِمَ لايجوزُ على قَصْدِ السُّؤالِ ، ويجوزُ على الغَلَطِ والنِّسيان ؟ (٣).

وما الشّاهدُ في قوله جَلَّ وعزَّ : ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا ﴾ (٤) ؟ فعلامَ انْجَزَمَ / ١٤٣ب الأوَّلُ ؟ وعلامَ انْجزَمَ الثّاني ؟ ولِمَ كانَ الأوَّلُ هو الجوابَ والثّاني بدلاً منه ؟ ولِمَ لايجوزُ أنْ يكونَ الثّاني هو الجوابَ ، والأوَّلُ بدلاً منه ؟ وهل ذلك لأنَّ لُقيَّ الأثامِ هو مُضاعفةُ العذابِ ، وليس يَفْعَلُ ذلك ؟ (٥).

وماحُكْمُ : إنْ تَأتِنا نُحْسِنْ إليك نُعْطِك ونَحْمِلْك ؟ ولِمَ كانَ الأوَّلُ على الجوابِ ، والثّاني على البَدَلِ من الجواب ؟ (٦).

وماحُكْمُ : إنْ تَأتِني آتِك أَقُلْ ذاك ؟ ولِمَ لايجوزُ ؟ (٧).

---

(١) أ ، ب : يغدروا .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « فقوله : يغدوا ، بدلٌ من : لايحفلوا ، وغُدُوُّهم مُرَجَّلين يُفسِّر أنَّهم لم يحفلوا». الكتاب ١ /٤٤٦ (بولاق) ، ٣ / ٨٧ (هارون).

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وسألتُه : هل يكونُ : إنْ تأتنا تسألْنا نُعْطِك ؟ فقال هذا يجوزُ على غير أنْ يكونَ مثلَ الأول ؛ لأنّ الأوّل الفعلُ الآخرُ تفسيرٌ له ، وهو هو ، والسُّؤال لايكونُ الإتيانَ ، ولكنّه يجوزُ على الغلط والنِّسيانَ ، ثم يتداركُ كلامَه ، ونظير ذلك في الأسماء : مررتُ برجلٍ حمارٍ ، كأنَّه نسي ثُمَّ تدارك كلامَه » . الكتاب ١ /٤٤٦ (بولاق) ، ٣ / ٨٧ (هارون) .

(٤) من قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ... ﴾ الفرقان : ٦٨ - ٦٩ .

(٥) هذا السُّؤال عن قول سيبويه : « وسألتُه عن قوله جلَّ وعزَّ .... فقال : هذا كالأوّل ؛ لأنّ مضاعفة العذاب هو لُقيُّ الآثام » . الكتاب ١ /٤٤٦ (بولاق) ، ٣ / ٨٧ (هارون).

(٦) هذا السُّؤال عن قول سيبويه : « ومثلُ ذلك من الكلام : إنْ تأتنا نُحسِنْ إليك نُعْطِك ونَحْمِلْك ، تُفسِّرُ الإحسانَ بشيءٍ هو هو ، وتجعل الآخر بدلاً من الأوّل » . الكتاب ١ / ٤٤٦ (بولاق) ، ٣ / ٨٧ (هارون).

(٧) هذا السُّؤال عن قول سيبويه : « فإنْ قلت : إنْ تأتني آتك أَقُلْ ذاك ، كان غيرَ جائز ؛ لأنّ القولَ ليس بالإتيان إلا أنْ تُجيزَه على ماجاز عليه : تَسْأَلْنا » . الكتاب ١ / ٤٤٦ (بولاق) ، ٣ / ٨٧ (هارون) .

وهل يجوزُ : إنْ تَأْتني آتيك أَقُلْ ذاك ؟.

ومــاحُكْمُ : إنْ تَأْتني ثُمَّ تَسْأَلْني أُعْطِك ؟ ولِمَ لايجــوزُ إلا بالجَزْمِ ، وإنْ تَأْتني فَتَسْأَلْني أُعْطِك ، وإنْ تَأْتني وتَسْأَلْني أُعطِك[1] ؟ ولِمَ لايجوزُ فيه الرَّفْعُ على الحالِ ، كما تقولُ : إنْ تَأْتني وأَنْتَ تَسْأَلُني أُعطِك ، ومتى تَأْته وأَنْتَ تعشو إلى ضَوْءِ نارِه ؟ وهل ذلك لأنَّ الواوَ تَدْخُلُ مع الاسْمِ في هذا للحالِ ، ولاتَدْخُلُ مع الفِعْلِ ؛ لاستغناء الفِعْلِ الذي للحالِ عن الواوِ ؟ .

ومـــاحُكْمُ : إنْ تَأْتني فَتُحَدِّثَني أُحَدِّثْك ، وإنْ تَأْتني وتُحَدِّثَني أُحَدِّثْك ؟ ولِمَ لايجوزُ بالنَّصْبِ إلا على ضَعْفٍ ؟ ولِمَ جَازَ أَصْلاً[2] مع أنَّه واجبٌ ؟ [3].

وما الشّاهدُ في قولِ ابنِ زُهيرٍ[4]:

ومَنْ لايُقَدِّمْ رِجْلَه مُطْمَئِنَّـةً .·. فَيُثْبِتَها في مُستوى الأَرْضِ يَزْلَقِ[5] ؟

---

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وأمّا ماينجزمُ بين المجزومَيْن فقولك : إنْ تأتني ثُمّ تسألْني أُعْطك ، وإنْ تأتني فَتَسْألْني أُعْطِك ، وإنْ تأتني وتسألْني أُعْطك ، وذلك لأنَّ هذه الحروف يُشْرِكْنَ الآخرَ فيما دخل فيه الأوّلُ ، وكذلك (أو) وما أشبههنّ ، ولايجوزُ في ذا الفعلِ الرَّفعُ ، وإنّما كان الرفعُ في قوله : متى تأته تعشو ؛ لأنّه في موضع : عاشٍ ، كأنّه قال : متى تأته عاشياً . ولو قلت : متى تأته وعاشياً ؛ كان محالاً ، فإنّما أمرُهُنَّ أنْ يشركن بين الأوّلِ والآخرِ » . الكتاب ١ / ٤٤٦ - ٤٤٧ (بولاق) ، ٣ / ٨٨ (هارون) .

(٢) أ ، ب : أولاً .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وسألتُ الخليل عن قوله : إنْ تأتني فتُحدِّثَني أحدِّثْك ، وإنْ تأتني وتُحدِّثَني أحدِّثْك ، فقال : هذا يجوزُ ، والجزمُ الوجهُ ، وإنّما كان الجزم الوجهَ ، لأنّه إذا نَصَبَ كان المعنى معنى الجزم فيما أراد من الحديث ، فلمّا كان ذلك كان أنْ يحمل على الذي عَمِلَ فيما يليه أولى ، وكرهوا أنْ يتخطَّوا به من بابه إلى باب آخر إذا كان يُريد شيئاً واحداً » . الكتاب ١ / ٤٤٧ (بولاق) ، ٣ / ٨٨ (هارون) .

(٤) لم يرد البيت في ديوانه .

وورد في قصيدة لزُهير ، قيل : إنّ زهيراً وكعباً اشتركا فيها . انظر : شعر زهير ٢٦٠ ، شرح شعر زهير ١٧٦ .

(٥) من البحر الطويل ، من قصيدة مطلعها :

ويومَ تلافيتُ الصِّبا أنْ يفوتَني .·. برَحْبِ الفُروجِ ذي مَحالٍ مُوثَّقِ

تلافيت : تداركتُ مزاره الذي كان يزورُه ، ورحب الفروج : واسع الفروج ، وهو مابين اليدينِ والرِّجليْنِ ، وذو مَحالٍ : يقال : بعيرٌ ذو مَحالٍ ، والمحالُ : فَقار الظهر ، وموثَّق : شديدٌ وثيقٌ .

انظر : شرح شعر زهير ١٧٦ .

انظر : شعر زهير ٢٦٠ ، الكتاب ٣ / ٨٩ ، المقتضب ٢ / ٦٥ ، التعليقة ٢ / ١٩٩ ، المسائل المنثورة ١٥٥ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١١٣ - ١١٤ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٤٧ ، الغرة لابن الدهّان ٢ / ٩٠أ ، تنقيح الألباب ١٧٥ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٤٠ب .

ولِمَ كانَ النَّصْبُ في هذا جيِّداً ؟ وهل ذلك لأجْلِ النَّفْيِ ؟ [١].

وماحُكْمُ : إنْ تَأْتني فَأُحدِّثُك ؟ ولِمَ لايجوزُ إلا بالرَّفْعِ ؟ [٢].

ولِمَ جاز : إنْ يكُنْ [٣] إتيانٌ فحديثٌ ، على الرَّفْعِ بالابتداءِ ، ولم يَجُزْ على الرَّفْعِ بالعَطْفِ ؟ [٤].

وماحُكْمُ : إنْ تأْتني آتك فَأُحدِّثْك ؟ ولِمَ جاز (فَأُحدِّثْك) بالجَزْمِ ، والرَّفْعِ ؟ وهل الجَزْمُ للعَطْفِ على الجوابِ ، والرَّفْعُ على الاستئنافِ ؟ [٥].

ولِمَ جاز بالنَّصْبِ في الفاءِ ، والواوِ ، ولم يَجُزْ في : ثُمَّ ؟ ولِمَ لايَصِحُّ الصَّرْفُ في : ثُمَّ ، كما جازفي الواوِ ؟ [٦].

وما الشّاهدُ في قوله جلَّ وعزَّ : ﴿ إِن يُقَـٰتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ ﴾[٧] ، وقوله : ﴿ وَإِن تَتَوَلَّوْاْ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓاْ أَمْثَـٰلَكُم ﴾[٨] ؟ وهل

---

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وسألتُه عن قول ابن زهير .... فقال : النَّصْبُ في هذا جيِّدٌ ؛ لأنَّه أراد هاهنا من المعنى ماأراد في قوله : لاتأتينا إلا لم تحدِّثْنا ، فكأنَّه قال : مَنْ لايقدِّمْ إلا لم يُثبتْ زَلِقَ » . الكتاب ١ / ٤٤٧ (بولاق) ، ٣ / ٨٨ - ٨٩ (هارون) .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ولايكونُ أبداً إذا قلتَ : إنْ تأتني فأُحدِّثُك ، الفعلُ الآخرُ إلا رفعاً ، وإنَّما منعه أنْ يكونَ مثلَ ما انتصبَ بين المجزومَيْن أنَّ هذا منقطعٌ من الأوَّل ؛ ألا ترى أنَّك إذا قلت : إنْ يكن إتيانٌ فحديثٌ أُحدِّثُك ، فالحديثُ متَّصلٌ بالأولِ شريكٌ له » . الكتاب ١ / ٤٤٧ (بولاق) ، ٣ / ٨٩ (هارون) .

(٣) ب : يكون .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وإذا قلت : إنْ يكن إتيانٌ فحديثٌ ، ثمَّ سكتَّ ، وجعلتَه جواباً لم يشركِ الأوَّلَ ، وكان مرتفعاً بالابتداءِ » . الكتاب ١ / ٤٤٧ (بولاق) ، ٣ / ٨٩ (هارون) .

(٥) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وتقول : إنْ تأتني آتك فأُحدِّثْك ، هذا الوجهُ ، وإنْ شئت ابتدأت ، وكذلك الواو وثُمَّ » . الكتاب ١ / ٤٤٧ (بولاق) ، ٣ / ٨٩ (هارون) .

(٦) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وإنْ شئت نصبتَ بالواو والفاء كما نصبتَ ماكان بين المجزومَيْن ، واعلم أنَّ (ثُمَّ) لايُنْصَبُ بها كما يُنْصبُ بالواو والفاءِ ، ولم يجعلوها مما يُضْمَرُ بعده (أنْ) ، وليس يدخلُها من المعاني مايدخلُ في الفاء ، وليس معناها معنى الواو ، ولكنَّها تُشرِكُ ويُبتدأُ بها » . الكتاب ١ / ٤٤٧ (بولاق) ، ٣ / ٨٩ (هارون) .

(٧) من قوله تعالى : ﴿ لَن يَضُرُّوكُمْ إِلَّآ أَذًى وَإِن يُقَـٰتِلُوكُمْ .... ﴾ آل عمران : ١١١ .

(٨) من قوله تعالى : ﴿ هَـٰٓأَنتُمْ هَـٰٓؤُلَآءِ تُدْعَوْنَ لِتُنفِقُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَمِنكُم مَّن يَبْخَلُ وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ وَٱللَّهُ ٱلْغَنِىُّ وَأَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ .... ﴾ محمد : ٣٨ .

/ ١٤٤ أ ذلك شاهدٌ على أنّه يجوزُ بَعْدَ التَّمامِ الرَّفْعُ والجزْمُ ؟(١).

وما الشّاهدُ في : ﴿ يُحاسبْكُم بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرْ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ﴾ بعد قوله : ﴿ وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ ﴾(٢) ؟ ولِمَ جاز في بعضِ القِراءةِ ﴿ فَيَغْفِرَ لِمَنْ يشاءُ ويُعَذِّبَ مَنْ يشاءُ ﴾ ؟(٣).

وما حُكْمُ : إنْ تَأْتِني فهو خيرٌ لكَ وأُكْرِمُك ، وإنْ تأْتني فأنا آتيك وأُحْسِنُ إليك ، وقوله جلَّ وعزَّ : ﴿ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْۗ ﴾(٤) ؟ وهل يجوزُ الجزْمُ في مثْلِ هذا ؟.

وقوله جلَّ وعزَّ : ﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥۚ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾(٥) ؟ ولِمَ جاز في بَعْضِ القراءةِ : ﴿ ويَذَرْهُمْ في طُغيانهم يَعْمَهونَ ﴾(٦) ؟.

---

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « فإذا انقضى الكلامُ ثمَّ جئتَ بثُمَّ ، فإنْ شئتَ جزمتَ وإنْ شئتَ رفعتَ ، وكذلك الواوُ والفاءُ . قال اللَّهُ تعالى .... » . الكتاب ١ / ٤٤٧ (بولاق) ، ٣ / ٩٠ (هارون) .

(٢) من قوله تعالى : ﴿ لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِۗ وَإِن تُبْدُواْ .... يُحَاسِبْكُم .... وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٖ قَدِيرٌ ﴾ البقرة ٢٨٤ .

وجزم ﴿ يغفر ﴾ و ﴿ يعذبْ ﴾ قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وحمزة والكسائي ، وقرأ عاصم وابنُ عامر برفعهما . انظر : السبعة ١٩٥ ، تحبير التيسير ٩٦ .

(٣) النّصب قرأ به ابن عباس – رضي الله عنه – والأعرج ، وأبو حيوة . انظر : البحر المحيط ٢ / ٧٥٢ .

(٤) من قوله تعالى : ﴿ إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَۖ .... وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ البقرة : ٢٧١ .

والسؤال عن قول سيبويه : « وتقولُ : إنْ تأتني فهو خيرٌ لك وأُكرِمُك ، وإنْ تأتني فأنا آتيك وأُحْسِنُ إليك ، وقال عزَّ وجلّ .... والرَّفْعُ هاهنا وجهُ الكلام ، وهو الجيِّدُ ؛ لأنَّ الكلامَ الذي بعدَ الفاء جرى مجراه في غير الجزاء ، فجرى الفعلُ هنا كما كان يجري في غير الجزاء » . الكتاب ١ / ٤٤٨ (بولاق) ، ٣ / ٩٠ (هارون) .

(٥) الأعراف : ١٨٦ .

(٦) الجزم قرأ به حمزة والكسائي : انظر : السبعة ٢٩٩ ، الإقناع ٦٥١ - ٦٥٢ .

والسؤال عن قول سيبويه : « وذلك لأنَّه حملَ الفعلَ على موضعِ الكلام ؛ لأنَّ هذا الكلامَ في موضعٍ يكونُ جواباً ؛ لأنَّ أصلَ الجزاءِ الفعلُ ، وفيه تعملُ حروفُ الجزاء ، ولكنَّهم قد يضعونَ في موضعِ الجزاءِ غيرَه ، ومثلُ الجزاء هاهنا النصبُ في قوله :

.... فلسنا بالجبالِ ولا الحديدا

حملَ الآخِرَ على موضعِ الكلامِ ، وموضعُه موضعُ نصبٍ ، كما كان موضعُ ذاك موضعَ جزمٍ » . الكتاب ١ / ٤٤٨ (بولاق) ، ٣ / ٩٠-٩١ (هارون) .

ومـاحُكْمُ : إنْ تَأْتني فَلَنْ أُوذِيَك وأَسْتَقْبِلُك بالجـمـيـلِ ؟ وهل يجـوزُ فـيـه الجَزْمُ ؟[١] .

ومـاحُكْمُ : إنْ أَتيْتَنـي لم آتِك وأُحْسِنُ إليك ؟ وهـل يجـوزُ بـالجَزْمِ في : وأُحْسِنْ إليك ؟ ولِمَ جاز ؟[٢] .

ولِمَ حَسُنَ : إنْ أَتيْتَني لـم آتِك ، ولَمْ يَحْسُنْ : إنْ أَتيْتَني [لا][٣] آتك ؟ [وهل ذلـك لأنَّ (لم آتِك) بمنزلةِ : إنْ أَتيْتَني أتيـتُك[٤] ، و (لا آتِك) بمـنزلـةِ : إنْ أَتيْتَني آتك][٥] ؟ .

ولِمَ ضَعُفَ (فَعَلْتُ) مع : أَفْعَلْ ، و [أَفْعَلْ][٦] مع : فَعَلْتُ ، و (لـم أَفْعَلْ) مع: يَفْعَلْ ، و (لاأَفْعَلْ) مع : فَعَلَ[٧] ؟ وهل ذلك لخروجِه عن المشاكلة ؟[٨] .

ولِمَ جاز : أَفْعَلُ إنْ شاءَ اللّهُ ، على الإيجابِ ، وهو مَشْروطٌ ؟[٩] .

---

(١) هذا السُّؤال عن قول سيبويه : « وتقولُ : إنْ تأتني فلن أوذيَك وأستقبلُك بالجميلِ ، فالرفعُ هاهنا الوجهُ إذا لم يكن محمولاً على (لَنْ) ، كما كان الرَّفعُ الوجهَ في قوله : فهو خيرٌ لك وأُكرمُك » . الكتاب ١ /٤٤٨ (بولاق) ، ٣/ ٩١ (هارون) .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ومثلُ ذلك : إنْ أتيتني لم آتك وأُحْسِنُ إليك ، فالرَّفعُ الوجه إذا لم تحملْه على (لم) ، كما كان ذلك في : لَنْ » . الكتاب ١ /٤٤٨ (بولاق) ، ٣ / ٩١ (هارون) .

(٣) ساقطٌ من : ب .

(٤) أ : آتيك . وما أثبتُّه مقتضى الكلام .

(٥) ساقط من : ب .
والسؤال عن قول سيبويه : « وأحسنُ ذلك أنْ تقولَ : إنْ تأتني لا آتك ، كما أنَّ أَحْسَنَ الكلامِ أنْ تقول : إنْ أتيتني لم آتك ، وذلك أنَّ (لم أفعلْ) نفيُ (فَعَل) ، وهو مجزومٌ بلم ، و (لا أفعلْ) نفي (أَفْعَلُ) وهو مجزومٌ بالجزاء » . الكتاب ١ /٤٤٨ (بولاق) ، ٣ / ٩١ (هارون) .

(٦) تكملة يقتضيها السياق .

(٧) ب : أفعل .

(٨) هذا السؤال عن قول سيبويه : « فإذا قلت : إنْ تفعلْ ، فأحْسَنُ الكلام أنْ يكونَ الجوابُ (أَفْعَلْ) ؛ لأنَّه نظيرُه من الفعلِ ، وإذا قال : إنْ فعلتَ ، فأَحْسَنُ الكلام أنْ تقول : فعلتُ ؛ لأنَّه مثلُه ، فكما ضَعُفَ (فعلتُ) مع (أَفْعَلْ) ، و (أَفْعَلْ) مع (فعلتُ) ؛ قَبُحَ (لم أَفْعَلْ) مع (يَفْعَلُ) ؛ لأنَّ (لم أفعلْ) نفيُ (فعلتُ) ، وقَبُحَ (لا أفعلُ) مع (فَعَل) ؛ لأنها نفيُ (أَفْعَلُ) » . الكتاب ١ /٤٤٨ (بولاق) ، ٣ / ٩١ - ٩٢ (هارون) .

(٩) هذا السؤال مبنيٌّ على قول سيبويه : « وإنما هو في المعنى كقوله : أفعلُ إنْ شاء اللّهُ . يوجبُ بالاستثناء » . الكتاب ١ /٤٤٨ (بولاق) ، ٣ / ٩٢ (هارون) .

وما الشّاهدُ في قولِ الأعْشى :

ومَنْ يَغْتَرِبْ عَنْ قَوْمِه لايَزَلْ يرى .·. مَصارِعَ مَظْلومٍ مَجرّاً ومَسْحَبا
وتُدْفَنَ منــه الصّالحاتُ وإنْ يُسِئْ .·. يكُنْ ما أساءَ النّارَ في رَأْسِ كَبْكَبا[(١)] ؟

وهل ذلك شاهدٌ في : ﴿ فَيَغْفِرَ لِمَن يَشَآءُ ﴾[(٢)] ؟.

الجــوابُ :

الذي يجوزُ في إعرابِ الفعْلِ بينَ الجَزْمَيْنِ إجراؤه على الرَّفْعِ بوقوعه مَوْقِعَ الاسْمِ خبراً ، أو حالاً ، وعلى الجَزْمِ بالإتباعِ للأوَّلِ [(٣)] ، وعلى النَّصْبِ بالصَّرْفِ [(٤)] ، إذا صَحَّ التَّقديرُ في كُلِّ واحدٍ منها [(٥)] ، إلا أنَّ الصَّرْفَ يَضْعُفُ بينَ الجَزْمَيْنِ ؛ لأنَّه في الشَّرْطِ الذي يُشْبِهُ الواجِبَ مِنْ جِهَةِ أنَّه واقعٌ على الشَّرْطِ ، ويُشْبِهُ / ١٤٤ب غيرَ الواجبِ من جهةِ أنَّه يجوزُ أنْ لايَقَعَ ، فإذا جاء بَعْدَ تَمامِ الكلامِ قَوِيَ الصَّرْفُ ؛ لأنَّه

---

(١) من البحر الطويل ، من قصيدة تقدَّم مطلعها .
وروايةُ البيت الأول في الديوان :
متى يغتربْ عَنْ قومه لايجدْ له .·. على مَنْ له رهطٌ حوالَيه مُغْضَبا
المَسْحَب : من قولك : سحبت الشيء إذا جررته ، وكبكب : جبلٌ قرب عرفات .
يقول : من يغترب عن قومه جرى عليه الظلم ، وأخفيت حسناته ، وأظهرت سيئاته كالنار في رأس الجبل .
انظر : تحصيل عين الذهب ١ / ٤٤٨ ، معجم ما استعجم ٤ / ١١١٢ .
انظر : ديوانه ٥٧ - ٥٨ ، الكتاب ٣ / ٩٢ ، معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٩٠ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ٦٨ ، حماسة البحتري ١٠٦ ، المقتضب ٢ / ٢١ ، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢ / ٦٧ ، إعراب القرآن ٤ / ٨٥ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٣١٠ ، التكملة ٣٨٨ ، إيضاح شواهد الإيضاح ٢ / ٧٣٤ - ٧٣٥ ، البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ٨٠ ، تنقيح الألباب ١٧٦ .
(٢) تقدم تخريج القراءة في ص : ١٠١٥ هـ ٣ .
(٣) الإتباع في الباب على أحد شيئين : عطف النسق ، أو البدل .
(٤) يعني بأن المضمرة وجوباً بعد الواو والفاء . انظر ماتقدم في ص : ٨٨٢ هـ ٢ .
(٥) انظر في هذه الأوجه : معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٧٣ ، المقتضب ٢ / ٦٣ - ٦٥ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٤٢ ب - ٢٤٣ أ ، الغرة لابن الدهان ٢ / ٩٠ أ ، تنقيح الألباب ١٧٢ - ١٧٣ .

أَحْمَلُ للتَّأويلِ إذا جاءَ بَعْدَ التَّمام [١] .

والفعْلُ الذي يرْتَفِعُ بينَ الجزمَيْنِ هو الواقعُ مَوْقِعَ الاسْمِ .

والفعْلُ الذي يَنْجَزِمُ بَيْنَ الجزمَيْنِ في الشَّرْطِ والجوابِ هو التَّابعُ للأوَّلِ .

وتقولُ : إنْ تأْتني تَسْأَلُني أُعْطِك ، بالرَّفْعِ ؛ لأنَّه في مَوْضعِ : إنْ تأْتني سائلاً أُعْطِك . وإنْ تَأْتني تَمشي أَمْشِ معك ، بالرَّفْعِ على أنَّه في موضعِ : إنْ تَأْتني ماشياً .

ويجوزُ بالجزمِ على البَدَلِ ، كأنَّكَ قُلْتَ : إنْ تَمْشِ أَمْشِ معك ؛ لأنَّ المَشْيَ إتيانٌ ، ولايجوزُ مِثْلُ ذلك في الأوَّلِ ؛ لأنَّ السُّؤالَ ليس بإتيانٍ [٢] .

وقال زُهَيرٌ :

ومَنْ لايَزَلْ يَسْتَحْمِلُ النَّاسَ نَفْسَه .·. ولايُغْنِها يوماً منَ الدَّهْرِ يُسْأَمِ [٣]

برفعِ : يَسْتَحْمِلُ ؛ لأنَّه في موضعِ الاسمِ خبراً لِيَزَلْ [٤] .

وقال الحُطَيئةُ :

متى تَأْتِه تَعْشو إلى ضَوْءِ نارِه .·. تَجِدْ خَيْرَ نارٍ عِنْدَها خَيْرُ مُوقِدِ [٥]

---

(١) جعل سيبويه والمبرد النصب بإضمار أنْ ضعيفاً قبل التمام وبعده . يقول سيبويه : « واعلم أنّ النَّصب بالفاءِ والواوِ في قوله : إنْ تأتني آتك وأعطيَك ضعيفٌ » . الكتاب ٣ / ٩٢ .
ويقول المبرد : « فإنْ قلتَ : مَنْ يأتني آته فأُكْرِمْه ؛ كان الجزمُ الوجهَ ، والرَّفع جائزٌ على القطع ، على قولك : فأنا أكرمُه ، ويجوزُ النَّصبُ وإن كان قبيحاً ؛ لأنَّ الأوّلَ ليس بواجبٍ إلا بوقوعِ غيره » . المقتضب ٢ / ٢٠ - ٢٢ .
ولعل مرادهما الضعف في القياس ، لأنَّ النَّصب قد قُرئَ به . انظر : معاني القرآن للأخفش ١ / ٦٦ - ٦٧ ، إعراب القرآن ٤ / ٨٤ - ٨٥ . وانظر ص : ١٠١٥ هـ ٣ .

(٢) لايجوز هذا على البدل المطابق ، وقد يجوز علي بدل الغلط أو النسيان . انظر : الكتاب ٣ / ٨٧ ، المقتضب ٢ / ٦٢ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٤٣ ب .
وانظر في المسألة : الكتاب ٣ / ٨٥ ، المقتضب ٢ / ٦٣ ، الأصول ٢ / ١٦٠ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٤٢ ب - ٢٤٣ أ ، التبصرة ١ / ٤١٧ ، الغرة لابن الدهان ٢ / ٩٠ أ ، شرح المفصل ٧ / ٥٣ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٠٧ - ١٦٠٨ .

(٣) تقدم مخرجاً في ص : ١٠١٠ .

(٤) انظر : الكتاب ٣ / ٨٥ ، المقتضب ٢ / ٦٣ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٤٣ أ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٦٥ .

(٥) تقدم تخريجه في ص : ١٠١٠ .

بالرَّفْعِ ؛ لأنَّه في موضعِ : متى تَأْتِه عاشياً [١] .

وقال عُبيد الله بنُ الحُرِّ :

متى تَأْتِنا تُلْمِمْ بنا في ديارِنا .·. تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وناراً تَأَجَّجا [٢]

فهذا يَصْلُحُ فيه الجَزْمُ والرَّفْعُ ، كأنَّه قال : متى تَأْتِه مُلِماً [٣] .

وقال بعضُ بني أَسَدٍ :

إنْ يَبْخَلوا أَوْ يَجْبُنُوا .·. أَوْ يَغْدِروا لايَحْفِلوا

يَغْدُوا عليكَ مُرَجَّلين كأنَّهُمْ لَمْ يَفْعَلوا [٤]

على البَدَلِ مِن : لايَحْفِلوا ؛ لأنَّ غُدُوَّهم مُرَجَّلينَ هو أنَّهم لايَحْفِلون. [٥] ويجوزُ بالرَّفْعِ على الاستئناف ؛ لأنَّ الكلامَ قَبْلَه قَدْ تَمَّ [٦] ، ويجوزُ الرَّفْعُ على الحالِ كأنَّه قال : غادين عليك مُرَجَّلينَ [٧] .

وتقولُ : إنْ تأْتِنا تَسْأَلْنا نُعْطِك ، ولايجوزُ في (تَسْأَلْنا) الجَزْمُ [٨] .

وفي التَّنْزِيلِ : ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا ﴾ فهذا على أنّ ﴿ يَلْقَ أَثَامًا ﴾ هو / ١٤٥أ الجوابُ ،

---

(١) يعني في موضع الحال . انظر : معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٧٣ ، المقتضب ٢ / ٦٣ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٤٣ أ ، تنقيح الألباب ١٧٣ .

(٢) تقدم تخريجه في ص : ١٠١١ .

(٣) الرفع يكسر الوزن ، وإن كان جائزاً في القواعد النحوية .

(٤) تقدم تخريجهما في ص : ١٠١١ .

(٥) قال السيرافي : « جوابُ الشَّرط فيه (لايحفلوا) ، و (يغدوا) بدلٌ من (لايحفلوا) ، ولايجوزُ أنْ يكونَ بدلاً من (يحفلوا) وحدَها دون (لا) ؛ لفساد المعنى ؛ لأنَّك إذا جعلت (يغدوا) في موضع (لايحفلوا) فالمعنى صحيحٌ . وتقديرُه : إنْ يبخَلوا أو يجبُنوا أو يغدِروا يغدوا عليك مُرَجَّلين ، وغُدوُّهم مرجَّلين هو تركُ الحفْلِ بذلك وقلّة المبالاة ، وإذا جعلتَه بدلاً من (يحفلوا) وحدَها ، فتقديرُه أنْ يقع بعد (لا) ، فيكونُ تقديرُه : إنْ يَغْدِروا لايغدُوا مُرَجَّلين ، وهذا خلافُ مايُراد من معنى ذلك » . شرح السيرافي ٣ / ٢٤٣ أ - ب .

(٦) ب : قد تقدّم .

(٧) الرفع غير ممتنع على الوجهين اللذين ذكرهما الشارح ، إلا أنّه يكسر الوزن .

(٨) يعني : لايجوز البدل ، وقد تقدم أنه جائزٌ على الغلط أو النسيان . انظر ص : ١٠١٨ هـ٢ .

و (يُضاعف) بَدَلٌ منه ؛ لأنَّ لُقِيَّ الأثامِ هو مُضاعفةٌ للعذابِ ، ولايَصْلُحُ فيه البَدَلُ من الأوَّلِ (١) ؛ لأنَّه ليس به .

وتقولُ : إنْ تَأْتِنا نُحْسِنْ إليكَ نُعْطِك ونَحْمِلْك ، فـ (نُحْسِنْ) هو الجوابُ ، و (نُعْطِك) بَدَلٌ منه .

ولايجوزُ : إنْ تَأْتِني آتِك أَقُلْ ذاك ؛ لأنَّ القَوْلَ ليس بإتيانٍ ، ولكن يجوزُ : إنْ تَأْتِني آتيك أَقُلْ ذاك (٢) ، على معنى : إنْ تَأْتِني في حالِ إتياني إياك أَقُلْ ذاك (٢) .

وتقولُ : إنْ تَأْتِني ثُمَّ تَسْأَلْني أُعْطِك ، بالجَزْمِ لاغَيْرَ ؛ لأنَّ الكلامَ ماتَمَّ (٣) ، وكذلك : إنْ تَأْتِني وتَسْأَلْني أُعْطِك (٤) .

ولايجوزُ بالرَّفْعِ على الحالِ ؛ لأنَّ واوَ الحالِ لايُحتاجُ إليها في الفِعْلِ ، وإنَّما تَقَعُ مع الاسْمِ ، كقولك : ضربتُه وزيدٌ قائمٌ (٥) .

وتقولُ : إنْ تَأْتِني فَتُحَدِّثْني أُحَدِّثْك ، فيجوزُ بالنَّصْبِ والجَزْمِ ، وكذلك : إنْ تَأْتِني وتُحَدِّثْني أُحَدِّثْك (٦) .

وقال زُهير (٧) :

---

(١) يريد بالأول فعل الشرط (يفعل) .
وانظر في توجيه الآية : الكتاب ٣ / ٨٧ ، معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٧٦ ، إعراب القرآن ٣ / ١٦٨ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٤٣ ب ، التبصرة ١ / ٤١٧ .

(٢) ب : ذلك .

(٣) هذا قول البصريين ، وأجاز الكوفيون نصب الفعل بعد (ثُمَّ) . انظر : الكتاب ٣ / ٨٧ - ٨٨ ، المقتضب ٢ / ٦٤ ، التبصرة ١ / ٤١٧ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٠٧ ، توضيح المقاصد ٤ / ٢٥٦ .

(٤) سيذكر الشارح قريباً أن النَّصب بعد الواو جائزٌ بإضمار (أنْ) .

(٥) انظر : شرح السيرافي ٣ / ٢٤٣ ب .
وأجاز ابن خروف الرفع على الحال بتقدير : وأنت تسألني . انظر : تنقيح الألباب ١٧٤ .

(٦) النصب بإضمار (أنْ) ، وإنما جاز لأنَّ الجزاء غير واجبٍ آخرُه إلا بوجوب أوّله . انظر : المقتضب ٢ / ٦٥ .
وانظر : الكتاب ٣ / ٨٨ ، المقتضب ٢ / ٢١ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٤٤ أ ، التعليقة ١ / ١٩٩ ، الغرة لابن الدهان ٢ / ٩٠ أ ، تنقيح الألباب ١٧٤ - ١٧٥ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٠٥ - ١٦٠٧ .

(٧) كذا في النسختين ، وفي المسائل : ابن زهير . وقد تقدم أنّ البيت يُعزى لزهيرٍ وابنه . انظر ص : ١٠١٣ هـ ٤ .

ومَـنْ لايُقَدِّمْ رِجْلَـه مُطْمَئِنَّـةً . . . فَيُثْبِتَها في مستوى الأَرْضِ يَزْلَقِ [١]

فهذا جيِّدٌ ؛ لأنَّه جوابُ النَّفْيِ ، وجوابُ الجزاءِ : يَزْلَقْ [٢].

وتقولُ : إنْ يَكُنْ إتيانٌ فحديثٌ ، فيجوزُ الرَّفْعُ على الابتداءِ ، ولايجوزُ على العَطْفِ ؛ لأنَّ الكلامَ ناقصٌ بالعَطْفِ [٣].

وتقـولُ : إنْ تَأْتِني آتك فَأُحَدِّثْك ، بالجَزْمِ على العَطْفِ ، ويجـوزُ بالرَّفْعِ على الاستئنافِ ، وبالنَّصْبِ على الصَّرْفِ [٤].

ولايجوزُ الصَّرْفُ في (ثُمَّ) ؛ لأنَّه ليس لها وجهٌ يقتضي التَّفْريعَ بالصَّرْفِ كما للفاءِ والواوِ ؛ إذِ الفاءُ تُرتِّبُ بغيرِ مُهْلَةٍ ، فَخَرَجَتْ إلى الجوابِ ؛ لموافقته معناها في هذا ، والواوُ لجمعِ النَّهي الثَّاني والأوَّلِ ، أو الأَمْرِ ، أو ماجرى هذا المجرى في الفِعْلِ ، فخَرَجَتْ إلى الجمعِ بينَ الفِعْلَيْنِ اللَّذينِ نُهي عنهما في : لاتَأْكُلِ السَّمك وتَشْرَبَ اللَّبَنَ ، فَخَرَجَتْ عَنْ جَمْعِ معنى العَطْفِ إلى جَمْعٍ مِنْ غَيْرِ عَطْفٍ [٥].

وفي التَّنْزيلِ : ﴿ إِن يُقَـٰتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ ﴾ ، وفيه : ﴿ وَإِن تَتَوَلَّوْا۟ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓا۟ أَمْثَـٰلَكُم ﴾ ، فهذا شاهدٌ على أنَّه يجوزُ بَعْدَ التَّمامِ / ١٤٥ ب الرَّفْعُ والجَزْمُ [٦].

وفي التَّنْزيلِ : ﴿ إِن تُبْدُوا۟ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ﴾ ، وفي بَعْضِ القـراءة ﴿ فَيَغْفِرَ لِمَنْ يشـاءُ ويُعَذِّبَ مَنْ يشاءُ ﴾ ؟ [٧]. فهذا شاهدٌ في جوازِ الجَزْمِ والنَّصْبِ على الصَّرْفِ بَعْدَ تمامِ الكلامِ .

---

(١) تقدم تخريجه في ص : ١٠١٣ .

(٢) انظر : الكتاب ٣ / ٨٩ ، المقتضب ٢ / ٦٥ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٤٤ أ ، الغرة لابن الدهان ٢ / ٩٠ أ ، تنقيح الألباب ١٧٥ .

(٣) إذ لم يأت جواب الشرط . انظر : الكتاب ٣ / ٨٩ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٤٤ ب .

(٤) انظر في هذه الأوجه : الكتاب ٣ / ٨٩ ، المقتضب ٢ / ٦٤ - ٦٥ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٤٤ ب ، شرح المفصل ٧ / ٥٥ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٠٣ ، توضيح المقاصد ٤ / ٢٥٥ .

(٥) تقدم تعليل الإضمار بعد الفاء والواو في ص : ٨٦٠ - ٨٦٢ ، ٩٩١ - ٩٩٢ .

(٦) الرفع في الآية الأولى ، والجزم في الآية الثانية .

(٧) تقدّم تخريج قراءة الجزم والنصب في ص : ١٠١٥ هـ ٢ ، ٣ .

وتقولُ : إنْ تأْتِني فهو خيرٌ لك وأُكْرِمُك ، فيجوزُ فيه ثلاثةُ أَوْجُهٍ : الرَّفْعُ بالعَطْفِ على مَوْضِعِ مابَعْدَ الفاءِ ، والجزْمُ بالعَطْفِ على مَوْضِعِ الفاءِ ، والنَّصْبُ على الصَّرْفِ . وكذلك : إنْ تأْتني فأنا آتيك وأُحْسِنُ إليك (١) .

وفي التَّنْزيلِ : ﴿ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ ﴾ فهذا على مابَعْدَ الفاءِ .

ويجوزُ في مِثْلِهِ الجزْمُ كما قال جلَّ وعزَّ : ﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ فِى طُغْيَـٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ بالجزْمِ والرَّفْعِ ، قُرِئَ بهما جميعاً (٢) .

وتقول : إنْ تأْتني فَلَنْ أُوذِيَك وأَسْتَقْبِلُك بالجميلِ ، بالرَّفْعِ والجزْمِ ، ولايجوزُ النَّصْبُ بالعَطْفِ ؛ لأنَّه لايَجْتَمِعُ نَفْيُ الاستقبالِ بالجميلِ مع نَفْيِ الأذى ؛ لأنَّه لو قال : لن أَسْتَقْبِلَك بالجميلِ ؛ لَدَلَّ على الأذى ، ولايَصْلُحُ النَّصْبُ على الصَّرْفِ ؛ لما فيه مِن الإبهامِ (٣) .

وتقولُ : إنْ أَتَيْتَني لم آتِك وأُحْسِنُ إليك ، فيجوزُ بالرَّفْعِ ، والجزْمِ ، والنَّصْبِ ، إلا أنَّ الجزْمَ على العَطْفِ يَضْعُفُ ؛ لأنَّ (لم آتِك) إذا عُطِفَ عليه ؛ صار بمنزلة : إنْ أَتَيْتَني لَمْ أُحْسِنْ إليك ، وهذا ضعيفٌ في الكلام (٤) .

ويَضْعُفُ (أَفْعَلْ) مع : فَعَلْتُ ، ومع : لَمْ أَفْعَلْ ؛ لخروجه عن المشاكلة (٥) .

وتقولُ : أَفْعَلُ إنْ شاءَ اللّهُ ، فَيَدُلُّ على وقوعِ الفِعْلِ ؛ لأنَّ (إنْ شاءَ اللّهُ) مَخْرَجُه

---

(١) يرى سيبويه أنّ الرفع أقوى هذه الوجوه ، وذكر السيرافي أنّ الجزم جيِّدٌ قويٌّ ، وقد قُرئَ به في السبع . انظر : الكتاب ٣ / ٩٠ - ٩١ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٤٥ ب .

(٢) وهما سبعيتان . انظر : ص : ١٠١٥ هـ٦ .

(٣) يعني التباس النصب بإضمار (أنْ) بالنصب عطفاً على معمول (لن) . وانظر في المسألة : الكتاب ٣ / ٩١ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٤٥ ب - ٢٤٦ أ .

(٤) يعني : ضعيفٌ في المعنى . وانظر في توجيه المثال : الكتاب ٣ / ٩١ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٤٦ أ .

(٥) يعني : أنّ فعل الشرط إذا كان مضارعاً ضعف أن يكون جوابه ماضياً في اللفظ ، أو في المعنى . انظر : الكتاب ٣ / ٩١- ٩٢ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٤٦ أ - ب ، تنقيح الألباب ١٧٦ .

هاهنا مَخْرَجُ الشَّرْطِ ، وليس بِشَرْطٍ ، وإنّما هو كلامٌ يُتَبَرَّكُ به في صِلَةِ كلامٍ غيرِه ، فكأنَّه قال : أَفْعَلُ ذلك ، وليس بمنزلةِ : أَفْعَلُ إِنْ شاءَ زيدٌ ؛ لأنَّ هذا شَرْطٌ على ماتُوْجِبُه صورتُه [١] .

وقال الأَعْشى :

وَمَنْ يَغْتَرِبْ عَنْ قومِه لايَزَلْ يرى .·. مَصارِعَ مَظْلُومٍ مَجرًّا ومَسْحَبا

وتُدْفَنَ منْهُ الصَّالحاتُ وإِنْ يُسِئْ .·. يَكُنْ ما أساءَ النَّارَ في رَأْسِ كَبْكَبا [٢] / ١٤٦أ

فَنَصَبَ : وتُدْفَنَ ، على الصَّرْفِ ، وهو حَسَنٌ [٣] ؛ لأنَّه جاء بَعْدَ تمامِ الكلامِ كما جاءَ ﴿ فَيَغْفِرَ لِمَنْ يشاءُ ويُعَذِّبَ مَنْ يشاءُ ﴾ [٤] .

---

(١) حديث الشارح هذا فيه نظرٌ من وجهين :
أحدهما : أنّ ظاهر كلامه أنْ (إن شاء الله) لايُسقط حقَّ الوفاء بالفعل ، والراجح أنَّه يُسقطه . انظر : العُدَّة شرح العمدة ٤٧٢ ، إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام أبي عبدالله مالك ٨٤ ، الروض المُرْبع ٢ / ٣٦٠ .
والآخر : أنَّه لم يبيِّن مراد سيبويه من ذكره في الباب ، وقد بيَّنه السيرافي ، فقال : « وإذا قلتَ : إنْ تأتني آتك فأُحَدِّثَك ، فالنَّصبُ ضعيف ، وهو على ضعفه أحسنُ منه في قوله : آتيك فأُحَدِّثَك ؛ لأنّ الخبرَ المبتدأَ واجبٌ أنْ يفعلَه على كُلِّ حالٍ ، وجوابُ الشرط ليس بواجبٍ أنْ يفعلَه إلا أنْ يُوجَدَ الشرطُ ، والشرطُ قد يوجَدُ وقد لايوجَدُ ، فأشبه الاستفهام ونحوه ، وشبَّهه سيبويه بقولك : أفعلُ إنْ شاء اللّهُ ؛ لأنَّ (أَفْعَلُ) في موضوعه وأصْلِه إخبارٌ حقُّه الوفاءُ به إذا كان مطلقاً ، فإذا قرنه بإنْ شاء اللّهُ الذي هو شرطٌ سقط عن قائله الوفاءُ به ، وقوي بذلك النَّصبُ بعد جواب الشرط إذا كان تعليقُه بالشرط يُخرجُه عن الإخبار المجرّدِ ، وجعل سيبويه : إنْ شاء اللّهُ ، استثناءً - وإن كان لفظُه لفظَ الشروط - على تسمية الفقهاء ، ذلك لأنَّهم يسمُّونَ (إنْ شاء اللّهُ) بعدَ الأيمان استثناءً . وإنَّما سمَّوه استثناءً لأنَّه يُسْقِطُ لزومَ مايعتقدهُ الحالفُ ، فصار بمنزلة الاستثناء الذي يُسْقِطُ مايوجبُه اللفظُ الذي قبله » . شرح السيرافي ٣ / ٢٤٤ ب - ٢٤٥ أ .

(٢) تقدم تخريجهما في ص : .

(٣) تقدم أن سيبويه والمبرد يضعّفان النصب بإضمار أنْ بعد التمام ، انظر ص : ١٠١٨ هـ ١ .

(٤) تقدم تخريج قراءة النصب في ص : ١٠١٥ هـ ٣.

بابُ الجوابِ بالجزم [لما] (١) لم يُذْكَرْ فيه حَرْفُ الجزاءِ (٢)

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في الجوابِ بالجَزْمِ لما لَمْ يُذْكَرْ فيه حَرْفُ الجزاءِ مِمّا لايجوزُ (٣) .

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في الجوابِ بالجَزْمِ لِما لَمْ يُذْكَرْ فيه حَرفُ الجزاءِ ؟ وما الذي لايجوزَ ؟ ولِمَ ذلك ؟.

ولِمَ لايجوزُ الجوابُ بالجَزْمِ إلا لِما فيه معنى الجزاءِ ؟ وهل ذلك لأنَّ الجوابَ بالجَزْمِ يَدُلُّ على تعليقِ الفِعْلِ ؟ (٤) .

وماقِسْمَةُ الكلامِ الذي جوابُه بالجَزْمِ ؟ ولِمَ جازَ في الأَمْرِ ، والنَّهْيِ ، والاستفهامِ، والعَرْضِ ، والتَّمَنّي ؟ (٥) .

ولِمَ جازَ جوابُ النَّفْيِ بالفاءِ ، ولم يَجُزْ جوابُه بالجَزْمِ ؟ وهل ذلك لأنَّ الفاءَ في الجوابِ للصَّرْفِ عن الإشراكِ (٦) في الفِعْلِ إلى معنى المَصْدَرِ ، والجوابُ بالجَزْمِ لتعليقِ الفِعْلِ ؟.

وماحُكْمُ: ائتِني أُكْرِمْكَ ؟ وماعامِلُ الجَزْمِ في : أُكْرِمْك ؟ وهل هو الأَمْرُ على

---

(١) تكملة يقتضيها السياق .

(٢) ترجمة الباب عند سيبويه : بابٌ من الجزاءِ ينجزم فيه الفعلُ إذا كان جواباً لأمرٍ أو نهي أو استفهام أو تمنٍّ أو عرض . انظر : الكتاب ١ / ٤٤٩ (بولاق) ، ٢ / ٩٣ (هارون) .

(٣) تحدّثَ سيبويه في الباب عن حكم الفعل الواقع في جواب الطلب ، وتعليل جزمه ، كما تحدث عن رفعه على الاستئناف أو الحال ، وعن قبح الجزم إذا لم يكن الطلب سبباً لوقوع الفعل ، وعن حذف (أنْ) ورفع الفعل .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وإنما انجزم هذا الجوابُ كما انجزمَ جوابُ (إنْ تأتني) بإنْ تأتني ؛ لأنهم جعلوه معلّقاً بالأوّل غيرَ مستغنٍ عنه إذا أرادوا الجزاء ، كما أنَّ (إنْ تأتني) غيرُ مستغنية عن : آتك » . الكتاب ١ / ٤٤٩ (بولاق) ، ٣ / ٩٣ - ٩٤ (هارون) .

(٥) هذا السؤال عن قول سيبويه المتقدم في هـ ٢ .

(٦) ب : الاشتراك .

طريق الخَلَف منْ حَرْفِ الجزاء ؟ [١].

ولِمَ جازَ أنْ يَعْمَلَ الفعْلُ في الفعْلِ على جِهَةِ الخَلَف ، ولَمْ يَجُزْ على غيرِ ذلك ؟.

وماحُكْمُ : لاتَفْعَلْ يَكُنْ خيراً لك[٢] ؟ ولِمَ جاز حَذْفُ مِثْلِ هذا ؟ [٣].

وماحُكْمُ : أَلا تَأْتيني أُحَدِّثْك ، وأَيْنَ تكونُ أَزُرْك ؟ [٤].

ولِمَ لايكونُ الجوابُ بالجَزْمِ إلا لما فيه معنى الطَّلَب ؟ وهل ذلك لأنَّ مافيه معنى الطَّلَبِ يقتضي الجزاءَ على وقُوعِ المطلوبِ ؟ وهل الذي يَصْلُحُ جوابُه بالجَزْمِ هو مافيه معنى الطَّلَبِ إذا لَمْ يُذْكَرْ حَرْفُ الجزاءِ ؛ لأنَّ معنى الطَّلَبِ يقتضي الجزاءَ ؟ [٥].

ومـاحُكْمُ : ألا مـاءَ أَشْرَبْه ؟ وهل تقـديرُه : ألا مـاءَ / ١٤٦ ب فـإنْ يَكُنْ لي أَشْربْه ، وليتَه عنْدَنا يُحَدِّثْنا ؛ أي : فإنْ يَكُنْ عنْدَنا يُحَدِّثْنا ؟ [٦].

ومـاحُكْـمُ : أَلا تَنْزِلُ تُصِـبْ خيـراً [٧] ؟ وهل تقـديرُه : فـإنَّك إنْ تَنْزِلْ تُصِبْ خيراً ؟.

---

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « فأما ما انجزم بالأمر فقولك : ائتني آتك » . الكتاب ١ / ٤٤٩ (بولاق) ، ٣ / ٩٣ (هارون) .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وأما ما انجزم بالنهي فقولك : لاتفعل يكُنْ خيراً لك » . الكتاب ١ / ٤٤٩ (بولاق) ، ٣ / ٩٣ (هارون) .

(٣) سيذكر الشارح في الجواب أنَّ عامل الجزم محذوفٌ ، وهو (إنْ) ، والطلب خلفٌ منها .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وأما ما انجزم بالاستفهام فقولك : ألا تأتيني أُحَدِّثْك ؟ وأينَ تكونُ أَزُرْك ؟ » . الكتاب ١ / ٤٤٩ (بولاق) ، ٣ / ٩٣ (هارون) .

(٥) هذا السؤال مبنيٌّ على قول سيبويه : « وإنَّما انجزمَ هذا الجواب كما انجزم جواب (إنْ تأتني) بإنْ تأتني ؛ لأنَّهم جعلوه معلّقاً بالأوّل غيرَ مستغنٍ عنه إذا أرادوا الجزاء ، كما أنَّ : إنْ تأتني ، غيرُ مستغنيةٍ عن : آتك ، وزعم الخليل أنَّ هذه الأوائل كلَّها فيها معنى (إنْ) ، فلذلك انجزمَ الجوابُ » . الكتاب ١ / ٤٤٩ (بولاق) ، ٣ / ٩٣ - ٩٤ (هارون) .

(٦) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وأما ماانجزم بالتمنّي فقولك : ألا ماءَ أَشْرَبْهُ ، وليتَه عندنا يحدِّثْنا » . الكتاب ١ / ٤٤٩ (بولاق) ، ٣ / ٩٣ (هارون) .
وقوله : « وإذا قال : ليتـه عندنا يُحَدِّثْنـا ، فإنَّ معنى هذا الكلام : إنْ يَكُنْ عندنا يحدِّثْنا ، وهو يُريدُ هاهنا إذا تمنّى ما أراد في الأمر » . الكتاب ١ / ٤٤٩ (بولاق) ، ٣ / ٩٤ (هارون) .

(٧) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وأمّا ما انجزم بالعرض فقولك : ألا تنزلُ تُصِبْ خيراً » . الكتاب ١ / ٤٤٩ (بولاق) ، ٣ / ٩٣ (هارون) .

ولِمَ جازَ تَرْكُ الجوابِ في الأَمْرِ وأخواتِه ، ولَمْ يَجُزْ تَرْكُ الجوابِ في (إنْ) وأخواتِها ؟.

وهل تقديرُ : أَيْنَ بيتُك أَزُرْكَ (١) : إنْ أَعْلَمْ مكانَ بيتِك أَزُرْكَ ؟ (١).

ولِمَ صارَ : لو نَزَلْتَ ، بمنزلةِ : انْزِلْ ؟ (٢).

وما الشّاهدُ في قوله جَلَّ وعزَّ : ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾(٣) فلمّا انْقضَت الآيةُ قال : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ﴾(٤) ؟ ولِمَ جازَ الجوابُ بالجَزْمِ في هذا ، وإنَّما هو جزاءُ الإيمان لاجزاءُ الدِّلالةِ على تجارةٍ تُنْجي من العُقوبةِ ؟ وهل ذلك لأنَّ فيه معنى : أَتُؤْمنونَ باللّهِ ورَسُولِه ؛ إذْ كانَ المطلوبُ [منهم] (٥) في دلالةِ هذا الكلامِ هو الإيمانُ ؟.

وماحُكْمُ : أَتَيْتَنا أَمْسِ نُعْطِك اليومَ؟ ولِمَ جازَ الجَزْمُ على الاستفهامِ المحضِ ، ولم يَجُزْ على التَّقريرِ بأنَّه قد أتى أَمْسِ جَزْمُ الجوابِ ؟ وهل ذلك لأنَّه يَخْرُجُ عن تعليقِ الفِعْلِ ومعنى الطَّلَبِ ؛ لأنَّه لايُطْلَبُ فِعلُ ماوَقَعَ ؟ (٦).

---

(١) ب : أزورك .
والسؤال عن قول سيبويه : « وزعم الخليل أنّ هذه الأوائلَ كلَّها فيها معنى (إنْ) ؛ فلذلك انجزم الجوابُ ؛ لأنَّه إذا قال : ائتني آتك ، فإنّ معنى كلامه : إنْ يكُنْ منك إتيانٌ آتك ، وإذا قال : أين بيتُك أزُرْك ؟ فكأنَّه قال : إنْ أعلم مكان بيتك أزُرْك ؛ لأنّ قوله : أينَ بيتُك ؟ يُريد به : أعْلِمْني » . الكتاب ١ / ٤٤٩ (بولاق) ، ٣ / ٩٤ (هارون) .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وإذا قال : لو نزلتَ ، فكأنَّه قال : انْزِلْ » . الكتاب ١ / ٤٤٩ (بولاق) ، ٣ / ٩٤ (هارون).

(٣) من قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ .... وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ الصَّفّ : ١٠ ، ١١ .

(٤) تكملتها : ﴿ .... ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةً فِى جَنَّٰتِ عَدْنٍ ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾ الصَّفّ : ١٢ .

(٥) ساقط من : ب .

(٦) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ومنْ ذلك أيضاً : أتيتنا أَمْسِ نُعْطِك اليومَ ؟ أي : إنْ كنت أتيتنا أَمْسِ أعطيناكَ اليومَ ، فإنْ كُنْتَ تريدُ أنْ تُقرِّرَه بأنَّه قد فَعَل فإنَّ الجزاء لايكونُ ؛ لأنّ الجزاء إنَّما يكونُ في غير الواجب» . الكتاب ١ / ٤٤٩ (بولاق) ، ٣ / ٩٤ - ٩٥ (هارون) .

ولِمَ جازَ في التَّقريرِ : أَأَتيْتَنا أَمْسِ فَنُعْطِيَكَ اليومَ ؟ [وهل ذلك لأنَّ الفاءَ تُخرِجُه عن التَّقريرِ إلى الصَّرْفِ عَنْ ذلك ، بمعنى : إنَّه من أَجْلِ إتيانك أَمْسِ نُعْطيك اليومَ ، ولايجوزُ : قَدْ أَتيْتَنا أَمْسِ فَنُعْطِيَكَ[1] اليومَ][2] ؛ لأنَّها لاتَجدُ في هذا صَرْفاً عن الإشراكِ مع الفعْلِ كما يكونُ في : أَتَيْتَنا ؟ ومانظيرُ ذلك من جوابِ النَّفْيِ ؟[3].

وما الشّاهدُ في قولِ رَجُلٍ من بني تَغْلِبَ[4] :

ألا تَنْتَهِي عَنَّا مُلوكٌ وتَتَّقِي ∴ محارِمَنا لايَبُؤِ الدَّمُ بالدَّمِ[5] ؟

ولِمَ جاز فيه الجوابُ بالجَزْمِ ، وليس باستفهامٍ ؟ وهل ذلك لأنَّ فيه معنى الطَّلَبِ ؟.

وما الشّاهدُ في قولِ الرّاجِزِ[6] :

متى أَنامُ لايُؤَرِّقْني الكَرِيْ[7] ؟

---

(١) أ : فنعطك .

(٢) ساقط من : ب .

(٣) هذه المسألة لم ترد في الكتاب ، وهي مبنيَّةٌ على النَّصِّ السابق .

(٤) القائل : جابر ، وقيل : عمرو بن حُنَيٍّ بن حارثة بن بكر بن حبيب التَّغلبي (« ... - نحو ٦٠ ق . هـ ») ، شاعرٌ جاهليٌّ قديمٌ ، كان مع امرئ القيس لما لبس الحلّة المسمومة التي بعث بها قيصر إليه . انظر : معجم الشعراء ١٣ ، شعر تغلب ١٤٢ - ١٤٣ .

(٥) من البحر الطويل ، من مُفَضَّليته ، ومطلعها :

ألا يالَقومي للجديد المُصَرَّمِ ∴ وللْحلْمِ بَعْدَ الزلّةِ المُتوهَّمِ

الجديد : الشباب . انظر : شرح اختيارات المفصل ٢ / ٩٤١ .

انظر : شعر تغلب ١٥١ ، المفضليات ٢١١ ، الكتاب ٣ / ٩٥ ، الحيوان ٦ / ١٤٨ ، شرح أبيات سيبويه للنّحاس ٣١١ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٤٩ ب ، النكت ٢ / ٧٤٧ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٥٠ ، شرح اختيارات المفضل ٢ / ٩٥١ ، تنقيح الألباب ١٧٩ .

(٦) عُزي إلى جرير في : تنقيح الألباب ١٨٠ . وليس في ديوانه . وأُرَجِّح أنْ يكون (جرير) في (التنقيح) تحريفَ : الراجز .

(٧) من الرجز ، وبعده :

ليلاً ولا أَسْمَعُ أجراسَ المطيْ

الكريّ : المكتري والمكترى منه . والمراد هنا الثاني . انظر : شرح السيرافي ٣ / ٢٥٠ أ ، وسيأتي في الجواب الوجهان الجائزان في البيت .

انظر : الكتاب ٣ / ٩٥ ، الأضداد لأبي الطيب ٢ / ٦٠٧ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٥٠ أ ، الخصائص ١ / ٧٣ ، سر الصناعة ١ / ٥٩ ، المنصف ٢ / ١٩١ ، النكت ٢ / ٧٤٩ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٥٠ ، تنقيح الألباب ١٨٠ .

/ ١٤٧أ ومامعنى قوله : « كأنّه لَمْ يَعُدَّ نومَه في هذه الحالِ نَوْماً »[١] ؟ وهل ذلك لِيُفرِّقَ بينَ الحالِ والجوابِ ؛ إذْ لو رفَعَ ، فقال : لايُؤَرِّقُني الكَرِيُّ ؛ لكانَ قد عَدَّ نَوْمَه في هذه الحالِ نوماً ، إلا أنَّه نومٌ غيرُ طيِّبٍ ؛ لتَقَطُّعه ؟[٢] .

وماوَجْهُ إشْمامِ بَعْضِ العَرَبِ الرَّفْعَ في هذا ؟ وهل ذلك على الحالِ ؟[٣] .

وهل يجوزُ : ائْتني آتيك ؟ وما الفَرْقُ بينَه وبينَ الجَزْمِ في المعنى ؟[٤] .

وما الشّاهِدُ في قولِ الأَخْطَلِ :

وقالَ رائدُهم أَرْسوا نُزَاوِلُها ∴ فَكُلُّ حَتْفِ امْرِئٍ يمضي لِمِقْدارِ[٥] ؟

وهل هو على الحالِ ، أو الاسْتِئْنافِ ؟ .

وقولِ الأَنْصاريِّ[٦] :

---

(١) الكتاب ١ / ٤٥٠ (بولاق) ، ٣ / ٩٥ (هارون) .

(٢) ب : للقطعة .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وقد سمعنا من العرب مَنْ يُشمُّه الرَّفْعَ ، كأنّه يقول : متى أنامُ غيرَ مُؤَرَّقٍ » . الكتاب ١ / ٤٥٠ (بولاق) ، ٣ / ٩٥ (هارون) .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وتقولُ : ائتني آتك ، فتجزمُ على ماوصفنا ، وإنْ شئت رفعت على أنْ لاتجعلَه معلّقاً بالأوّل ، ولكنّك تَبْتَدئُه وتجعلُ الأوّلَ مستغنياً عنه ، كأنه يقول : ائتني أنا آتيك » . الكتاب ١ / ٤٥٠ (بولاق) ، ٣ / ٩٥ - ٩٦ (هارون) .

(٥) من البحر البسيط ، ولم يرد في ديوان الأخطل ، وبعده :

إمّا نموتُ كراماً أو نفوزُ بها ∴ لنسلم الدَّهرَ من كدٍّ وأسْفارِ

أرسوا : أقيموا ، ونزاولها : نعالجها ، والضمير للحرب ، على الأرجح ، انظر : الخزانة ٩ / ٨٨ - ٨٩.

انظر : الكتاب ٣ / ٩٦ ، المحلى ١٦٩ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٣١١ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٥٠ ، المفصل ٢٥٣ ، تنقيح الألباب ١٨١ ، التخمير ٣ / ٢٤٨ - ٢٤٩ ، شرح المفصل ٧ / ٥٠ ، المصباح لابن الناظم ٦٤ ، شروح التلخيص ٣ / ٢٦ ، ٢٧ ، التِّبيان للطيبي ١٤٠ ، شرح التلخيص للبابرتي ٣٧٧ ، معاهد التنصيص ١ / ٢٧١ - ٢٧٨ ، الخزانة ٩ / ٨٧ - ٨٩ .

(٦) القائل مختلفٌ فيه على قولين :

أ - قيل : هو عمرو بن الإطنابة ، وهي أمُّه ، وأبوه عامر بن زيدمناة بن مالك الخزرجيّ ، شاعرٌ جاهليٌّ ، وفارسٌ معروفٌ ، ملّكه النُّعمان بن المنذر على المدينة . انظر : من اسمه عمرو ٦٧ - ٧٠ ، نشوة الطرب ١ / ١٨٩ - ١٩٠ . وعزا البيت إليه ثعلبٌ . انظر : تنقيح الألباب ١٨١ .

ب - وقيل : البيت مركَّبٌ من بيتين لعمرو بن امرئ القيس الخزرجيّ . انظر : جمهرة أشعار العرب ٢ / ٦٤٧ ، تنقيح الألباب ١٨١ - ١٨٢ . وانظر ماتقدم في ص : ٢٧٧ .

يامالِ والحقُّ عِنْدَه فقِفُوا .·. تُؤْتَونَ فيه الوفاءَ مُعْتَرفا [١] ؟

ولِمَ جازَ هذا على الحالِ ، والاسْتِئْنافِ [٢] ، ولَمْ يَجُزْ الأوَّلُ [٣] على الاسْتِئْنافِ ؟.

وقولِ مَعْروف [٤] :

كُونوا كَمَن آسى أَخاه بنَفْسِه .·. نَعيشُ جميعاً أو نَموتُ كِلانا [٥] ؟

---

(١) من المنسرح ، ومَنْ عزاه إلى عمرو بن امرئ القيس قال : هو مركبٌ من بيتين هما :

إنَّ بُجيراً عبدٌ لغيركُمُ .·. ياماِل والحقُّ عنده فقفوا

تؤتونَ فيه الوفاءَ مُعْتَرِفاً .·. بالحقِّ فيه لكم فلا نَكِفُ

ورواية جمهرة أشعار العرب : أوتيت فيه ... ، ولاشاهد فيها . انظر : جمهرة أشعار العرب ٢ / ٦٧٤ ، تنقيح الألباب ١٨١ - ١٨٢ .

وقد تقدم مطلع هذه القصيدة .

انظر : الكتاب ٣ / ٩٦ ، المحلى ١٧٠ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٥٠ أ ، النكت ٢ / ٧٥٠ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٥٠ ، تنقيح الألباب ١٨١ .

(٢) ذكر سيبويه في هذا البيت الاستئناف ، فقال : « كأنّه قال : إنّكم تؤتونَ فيه الوفاءَ مُعْتَرفا » . الكتاب ١ / ٤٥٠ (بولاق) ، ٣ / ٩٦ (هارون) .

(٣) يريد بالأوّل - فيما يظهر - قول الراجز :

متى أنامُ لايؤرقني الكريْ .

على رواية الإشمام .

وإنْ أراد قول الأخطل ؛ ففي العبارة سقطٌ ، وتكون هكذا : ولم يجز الأوّلُ [إلا] على الاستئناف ، لأنه في الجواب وجّه رفع (نزاولها) على الاستئناف فقط .

(٤) القائل مختلفٌ فيه على قولين :

أ - قيل : هو معروفٌ ، وذكر الأستاذ عبدالسلام هارون أنه معروفٌ الدُّبيريّ ، انظر : الكتاب ٣ / ٩٦ هـ ٥ .

ب - وعزاه ابن السيرافي إلى : صفوان بن محرث الكنانيّ ، انظر : شرح أبيات سيبويه ٢ / ١٠٤ .

(٥) من البحر الطويل ، وقبله :

بني أسدٍ أغْنوا سُلَيماً لديكُمُ .·. ستُغْني تميمٌ عنكُمُ غطفانا

وقد قيل هذا الشعر في حرب الفجار الرابعة بعد الفيل بعشرين سنةً ، وكانت قد هاجت بين قيسٍ وخِنْدف ، لمّا قتل البرّاضُ الكناني عُروةَ بن عتبة بن جعفر بن كلاب ، ومن قبائل قيس سُلَيمُ وغطفان ، ومن قبائلَ خِنْدف بنو أسد ، وتميم ، وكنانة ومنها قريش .

يخاطب الشاعر بني أسد فيقول : ادفعوا بني سُلَيم ، فإنَّ بني تميم ستدفع غطفان ، وكونوا مواسين لنا ، نعيشُ جميعاً ، أو نموت كلانا ، واستعمل (كلانا) ، لأنّه أراد حيَّيْ بني أسد وكنانة . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٠٤ - ١٠٥ ، وانظر : المنمّق ١٦٤ - ١٨٥ ، جمهرة أنساب العرب ٤٧٩ - ٤٨٠ .

انظر : الكتاب ٣ / ١٩ ، المحلى ١٧٠ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٣١٢ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٥٠ب ، التعليقة ٢ / ٢٠٤ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٠٤ - ١٠٥ ، النكت ٢ / ٧٥١ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٥١ ، تنقيح الألباب ١٨٢ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٣٩ ب .

ولِمَ جازَ على خَبَرِ (كُونوا) ، وعلى الاسْتِئْنافِ ؟ (١) .

وماحُكْمُ : لاتَدْنُ من(٢) الأَسَدِ يَأْكُلُك ؟ ولِمَ لايجوزُ بالجَزْمِ ، ويجوزُ بالرَّفْعِ ؟(٣) ولِمَ جازَ : لاتَدْنُ(٤) من الأَسَدِ فيَأْكُلَك(٥) ؟ وهل ذلك لأنَّ الفاءَ تُوجِبُ الصَّرْفَ عن العَطْفِ على الفعْلِ إلى تأويلِ المَصْدَرِ ، كأنَّه قيلَ : لايَكُنْ دُنُوٌّ من الأَسَدِ فأَكْلٌ مِنْ أَجْلِ الدُّنُوِّ ، والرَّفْعُ على معنى : فإنَّه يأْكُلُك ؟ .

ولِمَ جازَ : ماأَتَيْتنا فتُحَدِّثَنا ، على جوابِ النَّفْيِ ، ولَمْ يَجُزْ : ماأَتَيْتَنا تُحَدِّثْنا(٦) ، بالجَزْمِ على جوابِ النَّفْيِ ؟ (٧) .

وما الشّاهدُ في قولِ بَعْضِ العَرَبِ : لاتَذْهَبْ بِهِ تُغْلَبُ عليه ؟ وهل هو شاهدٌ في : لاتَدْنُ من الأَسَدِ يأْكُلُك ، بالرَّفْعِ ؟ (٨) .

وماحُكْمُ : ذَرْه يَقُلْ ذاك ؟ ولِمَ جازَ بالجَزْمِ والرَّفْعِ ؟ ولِمَ جازَ الرَّفْعُ على وَجْهَيْنِ : الحالِ ، والاسْتِئْنافِ ؟ (٩) .

---

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « كأنَّه قال : كونوا هكذا إنّا نعيشُ جميعاً أو نموت كلانا إن كان هذا أمرنا ، وزعم الخليل : أنَّه يجوز أنْ يكون (نعيشُ) محمولاً على (كونوا) ، كأنَّه قال : كونوا نعيشُ جميعاً أو نموتُ كلانا » . الكتاب ١ / ٤٥١ (بولاق) ، ٣ / ٩٧ (هارون) .

(٢) في أ : لاتدنو ، وفي ب : لاتدنوا .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وتقولُ : لاتدنُ منه يَكُنْ خيراً لك ، فإنْ قلتَ : لاتدنُ من الأسد يأكُلْك ، فهو قبيحٌ إنْ جزمتَ ، وليس وجه كلام الناس ؛ لأنَّك لاتُريدُ أنْ تجعلَ تباعُدَه من الأسد سبباً لأكْلِه ، فإنْ رفعتَ فالكلام حَسَنٌ ، كأنَّك قلت : لاتدنُ منه فإنَّه يأكُلك » . الكتاب ١ / ٤٥١ (بولاق) ، ٣ / ٩٧ (هارون) .

(٤) ب : لاتدنوا .

(٥) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وإنْ أدخلتَ الفاءَ فهو حَسَنٌ ، وذلك قولُك : لاتدنُ منه فيأكُلَك » . الكتاب ١ / ٤٥١ (بولاق) ، ٣ / ٩٧ (هارون) .

(٦) ب : فتحدثنا .

(٧) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وليس كُلُّ موضعٍ تدخلُ فيه الفاءُ يحسنُ فيه الجزاءُ ؛ ألا ترى أنَّه يقولُ : ما أتيتَنا فتُحدِّثَنا ، والجزاءُ هاهنا محالٌ ، وإنَّما قُبحَ الجزمُ في هذا لأنَّه لايجيء فيه المعنى الذي يجيءُ إذا أدخلتَ الفاء » . الكتاب ١ / ٤٥١ (بولاق) ، ٣ / ٩٧ (هارون) .

(٨) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وسمعنا عربيّاً موثوقاً بعربيّته يقول : لاتذهبْ به تُغْلَبُ عليه ، فهذا كقوله : لاتدنُ من الأسد يأكُلك » . الكتاب ١ / ٤٥١ (بولاق) ، ٣ / ٩٨ (هارون) .

(٩) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وتقول : ذره يقُلْ ذاك ، وذره يقول ذاك ، فالرَّفعُ من وجهين : فأحدُهما الابتداء ، والآخرُ على قولك : ذره قائلاً ذلك ، فتجعل (يقولُ) في موضع : قائل » . الكتاب ١ / ٤٥١ (بولاق) ، ٣ / ٩٨ (هارون) .

وما الشّاهدُ في ﴿ ذَرْهُمْ /١٤٧ب يَأْكُلُوا۟ وَيَتَمَتَّعُوا۟ وَيُلْهِهِمُ ٱلْأَمَلُ ﴾[١] ؟ وهل يجوزُ في مثْلِه الرَّفْعُ ؟ وما الفرْقُ بينَ الجزْمِ والرَّفْعِ ؟ وهل ذلك أنَّ الرَّفْعَ يُوجِبُ لُزومَ الأمْرِ في حالٍ دونَ حالٍ ، والجزْمُ يوجِبُ لُزومَه في كُلِّ حالٍ ؟.

وما الشّاهدُ في : ذَرْهُمْ في طُغيانِهم يَعْمَهونَ ؟[٢].

وما الشّاهدُ في قولِه : ﴿ فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ﴾[٣] ؟ ولِمَ جازَ الرَّفْعُ على الحالِ والاسْتِئْنافِ ، ولَمْ يَجُزْ على [صفةِ][٤] : يَبَسٍ ؟[٥].

وماحُكْمُ : قُمْ يَدعوك ؟ ولِمَ كانَ الرَّفْعُ على : قُمْ فإنَّه يدعوكَ ؟ ولِمَ جازَ فيه الجَزْمُ ؟[٦].

وما الشّاهدُ في قولِ الأخْطَلِ :

---

(١) تكملتها : ﴿ .... فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾ الحجر : ٣ .

(٢) كذا في النسختين . وقد وردت كذلك في بعض نسخ الكتاب ، قال ابن خروف : « وأما قوله : ذَرْهُم في طغيانهم يعمهون ، فلم يقع في الكتاب العزيز هكذا ، بل : ﴿ وَنَذَرُهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ ﴾ [الأنعام : ١١٠] و﴿ ذَرْهُمْ فِى خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴾ [الأنعام : ٩١] » . تنقيح الألباب ١٨٣ .
وقد وردت الآية الثانية في طبعتي بولاق ١ / ٤٥١ ، وهارون ٣ / ٩٨ .
وفي نسخة السِّيرافي ورد قوله تعالى : ﴿ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ الأعراف : ١٨٦ .
انظر : شرح السيرافي ٣ / ٢٤٧ ب .
ومافي طبعتي بولاق وهارون أرجح ؛ لدخول الآية في الباب .

(٣) من قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِى .... ﴾ طه : ٧٧ .

(٤) ساقط من : ب .

(٥) هذا السُّؤال عن قول سيبويه : « فالرَّفْع على وَجْهَين : على الابتداء ، وعلى قوله : اضربْه غير خائفٍ ولاخاشٍ» . الكتاب ١ / ٤٥١ (بولاق) ، ٣ / ٩٨ (هارون) .

(٦) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وتقول : قُمْ يدعوك ؛ لأنَّك لم ترد أنْ تجعلَ دعاءً بعد قيامه ، ويكونَ القيامُ سبباً له ، ولكنَّك أردتَ : قم إنَّه يدعوك ، وإنْ أردتَ ذلك المعنى جزمتَ » . الكتاب ١ / ٤٥١ (بولاق) ، ٣ / ٩٨ (هارون) .

كُرُّوا إلى حَرَّتَيْكُمْ تَعْمُرونَهما .·. كما تَكُرُّ إلى أَوْطانِها البَقَرُ[(١)] ؟

ولِمَ جاز رَفْعُه على الحالِ ، والاسْتِئْنَاف ؟[(٢)].

وماحُكْمُ : مُرْهُ يَحْفِرْها ، وقُلْ لَهُ يَقُلْ ذاك[(٣)] ، وفي التَّنزيلِ : ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ ﴾ ؟[(٤)].

ولِمَ جاز : مُرْهُ يَحْفِرُها ، بالرَّفْعِ على الاسْتِئْنافِ ، وعلى الحالِ ، وعلى : مُرْهُ أَنْ يَحْفِرَها ؟[(٥)].

ولِمَ إذا حُذِفَتْ (أَنْ) ارْتَفَعَ الفِعْلُ ؟ وهل ذلك لأنَّه بمنزلةِ : عَسينا نَفْعَلُ ، والأَصْلُ : عسينا أَنْ نَفْعَلَ ، فإذا حُذِفَتْ (أَنْ) وَقَعَ (نَفْعَلُ) مَوْقِعَ الاسْمِ ، كأنَّه قال :

---

(١) من البحر البسيط ، من قصيدة مدح بها عبدالملك بن مروان ، ومطلعها :

خفَّ القطينُ فراحو منْكَ أو بكَروا .·. وأزْعَجَتْهُمْ نوىً في صَرْفِها غِيَرُ

ورواية الديوان :

كَرُّوا إلى حَرَّتَيْهم يَعمرونهما

ولاشاهد فيها .

يخاطب قيساً ، فيقول : ارجعوا إلى دياركم في الحجاز ، فليست الجزيرة دياراً لكم ؛ لأننا لاندعكم فيها ، وقوله : كما تَكُرُّ إلى أوطانها البقرُ ، يريد كما ترجع بقر الوحش إلى كُنُسِها إذا خافت . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٨٧-٨٨ .

انظر : شعره ١ / ٢٠٦ ، الكتاب ٣ / ٩٩ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٨٧-٨٨ ، النكت ٢ / ٧٥١ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٥١ ، الغرة لابن الدهان ٢ / ٩١ أ ، تنقيح الألباب ١٨٣ ، التخمير ٣ / ٢٤٩ - ٢٥٠ ، شرح المفصل ٧ / ٥٢ ، المقرب ١ / ٢٧٣ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٠ب ، شرح ألفية ابن معط ١ / ٣٣٧ .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وأما قولُ الأخطل .... فعلى قوله : كُرُّوا عامرينَ ، وإنْ شئتَ رفعتَ على الابتداء » . الكتاب ١ / ٤٥١ (بولاق) ، ٣ / ٩٨ -٩٩ (هارون) .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وتقولُ : مُرْه يحفرْها ، وقُل له يَقُلْ ذاك » . الكتاب ١ / ٤٥١ (بولاق) ، ٣ / ٩٩ (هارون) .

(٤) تكملتها : ﴿ .... سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٌ ﴾ إبراهيم : ٣١ .

(٥) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ولو قلتَ : مُرْهُ يَحفِرُها ، على الابتداءِ كان جيّداً ، وقد جاء رفعُه على شيءٍ هو قليلٌ في الكلام ، على : مُرْهُ أنْ يَحْفِرَها » . الكتاب ١ / ٤٥٢ (بولاق) ، ٣ / ٩٩ (هارون) .

عَسَينا فاعلينَ ، في مَخْرَجِ الكلام ، والمعنى معنى : عسينا أنْ نفْعَلَ ؟ [١] .

وما الشّاهدُ في قولِ طَرَفَةَ :

ألا أيُّهذا الزَّاجري أَحْضُرُ الوغى . ·. وأنْ أَشْهَدَ اللَّذاتِ هل أَنْتَ مُخْلدي [٢] ؟

وهل هو على : الزّاجري أنْ أَحْضُرَ الوغى ، بدليلِ العَطْفِ ؟ .

ومـاتأويلُ : ﴿ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُونِّيٓ أَعْبُدُ ﴾ [٣] ؟ ولِمَ جعَلَ ﴿ تَأْمُرُونِّيٓ ﴾ اعتـراضـاً بينَ كـلامَيْنِ ، كـأنَّك قُلْتَ : زَيدٌ - بَلَغَني - يقـولُ ذاك ؟ وهـل إلغـاؤه في الإعرابِ كإلغاءِ (ظَنَنْتُ) بينَ الاسْمِ والخَبَرِ [٤] ؟ ولِمَ أجازَه على :

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فإذا لم يذكروا (أنْ) ، جعلوا المعنى بمنزلته في : عسينا نَفْعَلُ ، وهو في الكلام قليلٌ ، لايكادون يتكلّمونَ به ، فإذا تكلّموا به فالفعلُ كأنّه في موضع اسم منصوبٍ ، كأنّه قال : عسى زيدٌ قائلاً ، ثم وَضَع (يقولُ) في موضعه . وقد جاء في الشعر » . الكتاب ١ / ٤٥٢ (بولاق) ، ٣ / ٩٩ (هارون) .

(٢) من البحر الطويل ، من معلقة طرفة ، وقد تقدم مطلعها .
الوغى : الحرب ، يقول : ياأيُّها الرجلُ ، أنت تلحاني وتزجرني حتى لا أحضر الحرب ، وتلومني على حضورها وعلى شهودِ اللذات ، وأنا قد علمت أنّي ميِّتٌ ، وأنت لايمكنك أنْ تدفع عنّي الموت ، فاتركني أفعل ماأشاء .
انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٥٠ .
ويروى صدر البيت :
ألا أيّها اللاحيَّ أنْ أحضرَ الوغى
انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٥٠ .
ولاشاهد في هذه الرواية . ويروى أيضاً : .... الزاجري أَحْضُرَ .... ، بالنصب ، وقد استشهد الكوفيون بهذه الرواية على جواز إعمال (أنْ) مع حذفها . انظر : معاني القرآن للفراء ٣ / ٢٦٥ ، شرح القصائد السبع ١٩٣ ، الإنصاف ٢ / ٥٦٠ .
انظر : ديوانه ٣١ ، الكتاب ٣ / ٩٩ ، معاني القرآن للفراء ٣ / ٢٦٥ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ١٣٣ ، ٢ / ٤٧٤ ، المقتضب ٢ / ٨٣ ، مجالس ثعلب ١ / ٣١٧ ، الأصول ٢ / ١٦٢ ، شرح القصائد السبع ١٩٢ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٥٢ ب ، الشعر ٢ / ٤٠٤ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٤٨ - ٥٠ ، سر الصناعة ١ / ٢٨٥ ، رسالة الغفران ٣٣٥ ، الأمالي الشجرية ١ / ١٢٤ ، الإنصاف ٢ / ٥٦٠ ، الغرة لابن الدهان ٢ / ٩١أ ، شرح المفصل ٧ / ٥٢ ، الخزانة ١ / ١١٩ - ١٢٠ .

(٣) تكملتها : ﴿ .... أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ ﴾ الزُّمر : ٦٤ .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وسألتُه عن قوله عزَّ وجلَّ .... فقال : ﴿ تَأْمُرُونِّيٓ ﴾ كقولك : هو يقولُ ذاك بلغني ، فبلغني لغوٌ ، فكذلك ﴿ تَأْمُرُونِّيٓ ﴾ ، كأنّه قال : فيما تأمُرُونّي ، كأنّه قال : فيما بلغني » . الكتاب ١ / ٤٥٢ (بولاق) ، ٣ / ١٠٠ (هارون) .

... أيُّهذا الزَّاجري أحْضُرُ الوغى ....

مع شذوذه(١) ؟ وهل ذلك لأنَّ الشُّذوذَ عن قياسِ النَّظائرِ لايَقْبُحُ إذا لم يَشُذَّ في الاستعمال ، /١٤٨ أ أو الوجه الذي يَحْسُنُ جوازُه ؛ لأنَّه حينئذ بمنزلة : ﴿ ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَـٰنُ ﴾(٢) ؟ وهل تقديرُه على هذا : أفَتأمُرُونِّي أعْبُدُ غيرَ اللّه ، على مَخْرَجِ الحالِ ، ومعنى (أنْ) ، ففيه وجهانِ ؟

وماوُجوهُ الطَّلَبِ حتى اخْتَلَفَت الصِّيَغُ فيها ؟.

الجـواب :

الذي يجوزُ في الجوابِ بالجَزْمِ لما لَمْ يُذْكَرْ فيه حَرْفُ الشَّرْطِ إجراؤه على مافيه معنى الطَّلَبِ [بتعليقِ الفِعْلِ ؛ لأنَّه يكونُ بمنزلة الجزاءِ في الشَّرْطِ وجوابه ؛ وذلك لأنَّ مافيه معنى الطَّلَب](٣) يقتضي الجزاءَ(٤) .

ولايجوزُ الجوابُ بالجَزْمِ إلا لما فيه معنى الجزاءِ على تعليقِ الفِعْلِ ؛ لأنَّه دليلٌ على ذلك .

وقِسْمَةُ الكلامِ الذي جوابُه بالجَزْمِ(٥) على خَمْسَةِ أَوْجُهٍ : أَمْرٍ ، ونَهْيٍ ،

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وإنْ شئتَ كان بمنزلة :
ألا أيُّهذا الزَّاجري أحْضُرُ الوغى » . الكتاب ١ /٤٥٢ (بولاق) ، ٣ /١٠٠ (هارون) .

(٢) تكملتها : ﴿ .... فَأَنسَىٰهُمْ ذِكْرَ ٱللَّهِ أُوْلَـٰٓئِكَ حِزْبُ ٱلشَّيْطَـٰنِ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱلشَّيْطَـٰنِ هُمُ ٱلْخَـٰسِرُونَ ﴾ المجادلة : ١٩.

(٣) ساقط من : ب .

(٤) قال السيرافي : « الأفعالُ التي تظهرُ بعد هذه الأشياء [أنواع الطلب] إنما هي ضماناتٌ يَضْمَنها ويَعِدُ بها الآمرُ والنَّاهي والمُسْتَفْهِم والمتمنِّي والعارضُ ، وليست بضماناتٍ مطلقةٍ ولاعِداتٍ واجبةٍ على كُلِّ حالٍ ، وإنَّما هي معلَّقةٌ بمعنى : إنْ كان ووُجِدَ وَجَبَ الضَّمانُ والعِدةُ ، وإنْ لم يوجد لم يجب » . شرح السيرافي ٣ /٢٤٨ أ .
وانظر في جواب الطلب : الكتاب ٣ /٩٣ - ٩٤ ، المقتضب ٢ /٨٠ ، الأصول ٢ /١٦٢ ، التبصرة ١ /٤٠٦ - ٤٠٧ ، المقتصد ٢ /١١٢٤ ، الغرة لابن الدهان ٢ /٩٠ب - ٩١أ ، شرح المفصل ٧ /٤٨ ، شرح الكافية الشافية ٣ /١٥٥١.

(٥) أ ، ب : القسم.

واسْتفهامٍ ، وعَرْضٍ ، وتمنٍّ[١] .

ولايجوزُ جوابُ النَّفْيِ بالجَزْمِ ؛ لأنَّه يَدُلُّ[٢] على تعليقِ الفعْلِ ، والنَّفْيُ قد وَقَعَ بانْتفاءِ الفِعْلِ على القَطْعِ[٣] ، ولكن يجوزُ جوابُ النَّفْيِ بالفاءِ ؛ لأنَّه على الصَّرْفِ عن الإشراكِ في الفِعْلِ إلى الدِّلالةِ على أنَّه مُسَبَّبُ الفعْلِ[٤] .

وتقولُ : ائْتني أُكْرِمْك ، فهذا جوابُ الأَمْرِ ، وعاملُ الجَزْمِ في (أكْرِمْك) محذوفٌ ، بتقديرِ : فإنَّك إنْ تَأْتني أُكْرِمْك ، والأَمْرُ خَلَفٌ منه ، ولايَعْمَلُ الفِعْلُ في الفِعْلِ ، ولكن قد يكونُ خَلَفاً من العاملِ بدلالتِه عليه[٥] .

---

(١) ذكر هذه الأضرب الخمسة سيبويه وابن السراج وغيرهما ، وزاد بعضهم التحضيض والدعاء . انظر : الكتاب ٣ / ٩٣ ، الأصول ٢ / ١٦٢ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٤٨ أ ، المقتصد ٢ / ١١٢٤ ، شرح ألفية ابن معط ١ / ٣٣٤ .

(٢) يعني : الجزم .

(٣) قال المرادي : « وأما النفي فليس له جوابٌ مجزومٌ ، فإنَّه يقتضي تحقيق عدم الوقوع كما يقتضي الإيجاب تحقُّق الوقوع ، فلا يُجزم بعده كما في الإيجاب » . توضيح المقاصد ٤ / ٢١٢ .
ومنع الجزم بعد النفي قول جمهور النحويين ، وأجازه الصيمري . انظر : الكتاب ٣ / ٩٧ ، التبصرة ١ / ٤٠٦ ، تنقيح الألباب ١٧٧ ، اللباب ٢ / ٦٤ ، شرح الجمل ٢ / ١٩٢ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٥١ ، شرح الكافية ٢ / ٢٦٥ ، شرح ألفية ابن معط ١ / ٣٣٥ .

(٤) قال ركن الدين الخاوراني : « وأما جوابُ النَّفي فلا يُسْتَعْمَلُ بغير الفاء ؛ لأنَّ النَّفيَ يقتضي أنْ يكونَ وجود الفعل المنفيِّ به سبباً لوجود الجواب ، ولو كان الجوابُ بالجزم لكان ترك الفعل سبباً للجواب ، فإنّك إذا قلت : ماتأتينا فتُحَدِّثَنا ، جعلتَ وجود الإتيان سبباً للتَّحديث ، ولو قلت : ماتأتينا تحدِّثْنا ؛ لجعلتَ ترك الإتيان سبباً للتحديث ، وذلك محالٌ » . القواعد والفوائد ١٢٥ - ١٢٦ .

(٥) في جازم الطَّلب أقوالٌ منها :
الأول : ماذكره الشارح من أن الجازم هو الشرط المقدَّر ، وهو قول ابن السراج ، والسِّيرافيّ ، والفارسيّ ، وعزاه السيرافي إلى سيبويه والخليل ، وذكر أنَّ سيبويه قد تجوَّز في قوله : « فأمّا ما انجزم بالأمر فقولك : ائتني آتك .... وإنّما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب (إنْ تأتني) بـ : إنْ تأتني ؛ لأنَّهم جعلوه معلَّقاً بالأوّل غير مستغنٍ عنه إذا أرادوا الجزاء ، كما أنَّ (إنْ تأتني) غيرُ مُسْتَغنيةٍ عن (آتك) » . الكتاب ٣ / ٩٣ - ٩٤ ، كما حمل عليه قول الخليل : « هذه الأوائل كلها فيها معنى (إنْ) فلذلك انجزم الجوابُ ؛ لأنَّه إذا قال : ائتني آتك ، فإنَّ معنى كلامه : إنْ يكن منك إتيانٌ آتك » . الكتاب ٣ / ٩٤ . وانظر : الأصول ٢ / ١٦٢ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٤٨ أ - ب ، التعليقة ٢ / ٢٠٢ - ٢٠٣ ، المقتصد ٢ / ١١٢٤ - ١١٢٥ ، الغرة لابن الدهان ٢ / ٩٠ ب - ٩١ أ .

والقول الثاني : أن الجازم هو الطلب ؛ لتضمُّنه معنى الشرط ، وهو قول المبرد ، وابن خروف ، وابن مالك ، وهو ظاهر قول سيبويه السابق ، كما عُزي إلى الخليل وحُمل عليه قوله السابق . انظر : المقتضب ٢ / ٨٠ ، ١٣٣ ، تنقيح الألباب ١٧٧ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٥١ ، شرح الكافية ٢ / ٢٦٥ ، / =

وتقولُ : لاتَفْعَلْ يَكُنْ خيراً ، وتقديرُه : فإنَّك إنْ لاتفْعَلْ يكُنْ خيراً [١] .

وتقولُ : ألا تأتيني أُحَدِّثْك ، كأنَّك قُلْتَ : إنْ تأْتني أُحَدِّثْكَ ؛ لأنَّ المطلوبَ منه الإتيانُ ، وإنْ كان في مَخْرَجِ الاسْتفهامِ [٢] .

وتقولُ : أينَ تكونُ أَزُرْكَ ، [وتقديرُه : إنْ أَعرِفْ مكانَك أَزُرْك ، أو إنْ تُخبِرْني بموضِعك أَزُرْك] [٣] ، فإنَّما الجوابُ مضمونٌ بوقوعِ المطلوبِ .

وتقولُ : ألا ماءَ أَشْرَبْه ، وتقديرُه : إنْ يَكُنْ لي أَشْرَبْه ؛ لأنَّه المطلوبُ في التَّمَنِّي ، وكذلك : ليتَه عنْدَنا يُحَدِّثْنا ، تقديرُه : إنْ يَكُنْ عِنْدَنا . وألا تَنْزِلُ تُصِبْ خيراً ، وتقديرُه : إنْ تَنْزِلْ تُصِبْ خيراً .

ويجوزُ تَرْكُ الجوابِ في الأَمْرِ [٤] / ١٤٨ب وأخواته ؛ لأنَّ المُعْتَمَدَ فيه على معنى الأَمْرِ ، وهو دَالٌّ على الجوابِ على طريقِ التَّبَعِ [٥] .

ولايجوزُ تَرْكُ الجوابِ في الشَّرْطِ ؛ لأنَّه مُنْعَقِدٌ على أنَّ الفِعْلَ الثَّاني يَجِبُ بوجوبِ الأوَّلِ على جِهَةِ المُعْتَمدِ ، كما أنَّ الفاعلَ مُعْتَمَدٌ والمفعولَ تبعٌ في البيانِ ، فكذلك جوابُ الأَمْرِ وأخواتِه تَبَعٌ في البيانِ ، وجوابُ الشَّرْطِ مُعْتَمَدٌ ، وكُلُّ مُعْتَمَدٍ

/ = شرح ألفية ابن معط ١ / ٣٣٥ .
والقول الثالث : أنّ الجازم لامٌ مقدَّرة . انظر : توضيح المقاصد ٤ / ٢١٢ - ٢١٣ . ويُضعِّف القولين الأول والثالث أمران :
أحدهما : أنّ فيهما تقديراً .
والآخر : أنّ الجازم عاملٌ ضعيفٌ ، فلا يعمل مضمراً . انظر : الكتاب ٣ / ٩ ، المقتضب ٢ / ١٣١ .

(١) انظر : المقتضب ٢ / ٨٠ ، ١٣٣ ، الأصول ٢ / ١٦٢ ، المقتصد ٢ / ١١٢٤ ، تنقيح الألباب ١٧٧ .

(٢) مثّل سيبويه والشارح والجرجاني بهذا المثال للاستفهام . انظر : الكتاب ٣ / ٩٣ ، المقتصد ٢ / ١١٢٤ .
قال ابن خروف : « و (لا) في قوله : ألا تأتيني أُحَدِّثْك ، زائدةٌ ، والتقدير : أتأتيني أُحَدِّثْك ؟ ، ولايريد : إلا تأتيني أُحَدِّثْك ؛ لفساد المعنى ، وقد نصَّ على أنّه استفهامٌ » . تنقيح الألباب ١٧٨ .
والأولى أن يكون تحضيضاً أو عرضاً .

(٣) ساقط من : ب .
وانظر في توجيه المثال : الكتاب ٣ / ٩٤ ، المقتضب ٢ / ٨٠ ، ١٣٣ ، المقتصد ٢ / ١١٢٤ ، شرح المفصل ٧ / ٤٨ .

(٤) أ ، ب : الأمور .

(٥) يعني أنّه محمولٌ في ذلك على أداة الشرط .

في الكلامِ لايجوزُ تَرْكُهُ ؛ لأنَّ الكلامَ يكونُ به ناقصاً ، وكُلُّ تَبَعٍ للمُعْتَمَدِ فإنَّه يجوزُ تَرْكُه إلا أنْ يَعْرِضَ مانعٌ في بَعْضِ الكلامِ .

وفي التَّنْزيلِ : ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ فلمّا انْقَضَت الآيةُ ؛ قال : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ على طريقِ الجوابِ ؛ لِما فيه من معنى : هل تُؤْمِنونَ يَغفِرْ لَكُمْ ؛ لأنَّ الدّلالةَ على النَّجاة مِنْ أَجْلِ الإيمانِ ؛ فلهذا كان بمنزلةِ : هَلْ تُؤمنونَ ، وفيه معنى : آمنوا ؛ لأنَّ المطلوبَ منهم هو الإيمانُ ، لا الإخبارُ بأنَّهم يَطْلُبونَ الدِّلالةَ ، وهو كما تقولُ : لو نَزَلْتَ ، ففيه معنى : انْزِلْ ، ومعنى : ألا تَنْزِلُ ، وهو على مَخْرَجِ التَّمَنِّي [١] .

وتقولُ : أَتَيْتَنا أَمْسِ نُعْطِك اليومَ ، فهذا جائزٌ على الاسْتفهامِ ، فإنْ كان تقريراً ؛ لَمْ يَجُز الجَزْمُ في : نُعْطِك ؛ لأنَّ التَّقريرَ قد بَطَلَ فيه تعليقُ الفعْلِ بالدَّليلِ على أنَّه قد وَقَعَ ، ولكن يجوزُ الرَّفْعُ في التَّقرير ، فتقولُ : أَتَيْتَنا أَمْسِ نُعْطيكَ [٢] اليومَ [٣] ؛

---

(١) في جزم ﴿ يَغْفِرْ ﴾ قولان :

أحدهما : أنه جواب (هل) ، وهو ظاهر كلام الشارح ، وقال به الفراء والمبرد ، وقوّاه السيرافي ، فقال : « والأقوى - عندي - أنَّه جوابٌ لهَلْ ؛ لأنَّ ﴿ تُؤْمِنُونَ ﴾ تفسيرٌ للتِّجارة ، وهي جملة ماوقعت عليه (هل) ، فالاعتماد في الجواب على (هل) ، و(هل) في معنى الأمر ؛ لأنَّه لم يكن القصدُ عن استفهامهم عن الدِّلالة على التِّجارة المنجية هل يُدلُّون عليها أو لايُدلُّونَ ، وإنما المرادُ الأمرُ لهم والحثُّ على مايُنجيهم » .

شرح السيرافي ٣ / ٢٤٩ ب . وانظر : معاني القرآن للفراء ٣ / ١٥٤ ، المقتضب ٢ / ٨٠ ، ١٣٣ ، تنقيح الألباب ١٧٩ ، شرح المفصل ٧ / ٤٨ .

والقول الآخر : أنه جواب لقوله : ﴿ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾ ؛ لأنّ معناه : آمنوا بالله ورسوله وهذا قول الزجاج ، والفارسي ، وعُزي إلى المبرد ، وقد استدلّ الزجاج بقراءة ابن مسعود : ﴿ آمنوا باللّهِ ورسولِه ﴾ ، ثم ردّ القول الأول ، فقال : « وقد غَلِط بعضُ النَّحويين فقال : هذا جواب (هل) ، وهذا غلطٌ بيِّنٌ ، ليس إذا دلَّهم النبيُّ على ماينْفَعَهُم غَفَرَ اللّهُ لهم ، إنَّما يغفر اللّهُ لهم إذا آمنوا وجاهدوا ، فإنَّما هو جواب : تؤمنون باللّهِ ورسولِه وتجاهدونَ [إنْ تفعلوا] يغفرْ لكم » . معاني القرآن وإعرابه ٥ / ١٦٦ ، ومابين المعقوفتين زيادة من شرح السيرافي ٣ / ٢٤٩ ب ، ولم ترد في المطبوع . وانظر : التعليقة ٢ / ٢٠٣ - ٢٠٤ ، المسائل المنثورة ١٥٥ .

(٢) أ ، ب : نعطك .

(٣) انظر في امتناع الجزم بعد الاستفهام التقريري : الكتاب ٣ / ٩٤ - ٩٥ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٤٩ب ، تنقيح الألباب ١٧٩ .

ويجوزُ الجوابُ بالفاء على الصَّرْفِ عن التَّقرير إلى إيجابِ الإعطاءِ مِنْ غيرِ تقريرٍ عليه ، ولكنْ يَقعُ مِن أَجْلِ الأوَّلِ .

ولايجوزُ : قَدْ أَتَيْتَنا أَمْسِ فنعطيَكَ[١] اليوم ؛لأنَّه ليس يَصحُّ فيه معنى الصَّرْفِ[٢] ، وإنَّما يَجبُ الثّاني بالأوَّلِ إذا صَحَّ فيه معنى الصَّرْفِ .

وقال رَجُلٌ من بني تَغْلِبَ :

ألا تَنْتَهي عَنَّا مُلوكٌ وتَتَّقي .·. محارِمَنا لايَبُؤِ الدَّمُ بالدَّمِ[٣]

فهذا جوابُ النَّهيِ في المعنى بمَخْرَجِ الاسْتفهامِ ، كأنَّه قال : لاتَسْتَبيحوا محارِمَنا / ١٤٩أ ، أو انْتهوا عَنْ محارِمنا[٤] .

وقال الرّاجِز :

---

(١) أ ، ب : فنعطك .

(٢) إنما امتنع النصب في المثال لأنَّ ماقبل الفاء موجبٌ .

(٣) تقدَّم مخرّجاً في ص : ١٠٢٧ .

(٤) في الاستشهاد بهذا البيت مسألتان :

الأولى : لماذا جعل سيبويه مافي البيت استفهاماً ، ولم يجعله تحضيضاً ؟ . وقد أجاب ابن خروف عن هذا بقوله : « شاهده فيه الجزم على جواب الاستفهام ، وهو قوله : وماجاء أيضاً منجزماً على جواب الاستفهام والمعنى عليه ؛ لأنَّه في معنى : إنْ لم تفعلوا لم يفعل . وإنّما كان هذا المعنى ؛ لأنَّ الدِّماءَ قد وقعت بينَهم ولذلك لم يجز فيه التحضيض ؛ لأنّه كان يُصيِّر المعنى : إن تفعلوا ، وقد وقع الفعل ، وكانوا قد قُتِل منهم وقتلوا هم من قاتليهم » . تنقيح الألباب ١٧٩ - ١٨٠ .

والثانية : لقائل أنْ يقول : إنَّ حَمْلَ الكلام على الاستفهام يُفسد المعنى ؛ لأنَّه يصير : إلاّ تنته عنّا ملوك لايبؤ الدَّمُ بالدَّم ، وإنما المراد : إنْ تنته عنّا ملوكٌ لايبؤ الدَّمُ بالدَّم . وقد أجاب السيرافي عن هذا فقال : « وقولُه : ألا تنتهي عنّا ملوكٌ ، وإنْ كان لفظُه لَفظَ الاستفهام فإنْ معناه معنى الأمر ، كأنّه قال : لتَنْتَه عنّا ملوكٌ إنْ تنته عنّا لايبؤ الدَّمُ بالدَّم ، ومعنى (لايبؤ الدَّمُ بالدَّمِ) : لايُقْتَل واحدٌ بآخَرَ ، يُريد : إنْ قتلوا منّا قتلنا منهم ، ولو حُمِل هذا على لفظ حقيقة الاستفهام أنَّ الألفَ للاستفهام و (لا) للجحد ، فيكونُ الشَّرطُ المقدَّرُ بلفظ الجحد ، فيصير التقديرُ : إلا تنته عنّا ملوكٌ ، وإذا قيل : إلاّ تنته عنّا ملوكٌ ؛ فحقُّ الكلام : يبؤ الدَّمُ بالدَّم ، ولم يدخُلْ فيه (لا) » . شرح ٣/٢٤٩ب - ٢٥٠أ .

على أنَّ ابن خروف قد جعل معنى (لم يبؤ) : لم يفِ ؛ أي : إلاَّ ينتهوا لايفِ ماقتلنا منهم بما قتلوا منّا ؛ فإنْ انتهوا باء الدّم بالدّم . انظر : تنقيح الألباب ١٨٠ .

وعلى هذا التأويل يزول الاعتراض بفساد المعنى ، بيد أنَّ المعنى الذي ذكره السيرافي أقرب ؛ لدلالته على الفخر الذي أراده الشاعر .

متى أَنَامُ لايُؤَرِّقْني الكَرِيْ [١]

فهو جوابُ التَّمَنِّي بمَخْرَجِ الاسْتِفهامِ ؛ ولذلك[٢] لم يَعُدَّ نومَه في هذه الحالِ نوماً ، ولو رَفَعَ على مايُنْشِدُه بَعْضُ العَرَبِ ؛ لكان قد اعْتَدَّ بنومه ؛ لأنَّ الرَّفْعَ على معنى الحالِ [٣].

وقال الأَخْطَلُ :

وقال رائدُهُم أَرْسوا نُزَاوِلُها .·. فَكُلُّ حَتْفِ امْرِئٍ يَمْضي لِمِقْدارِ[٤]

فهذا رَفْعٌ على الاسْتِئْناف [٥].

وقال الأَنْصاريُّ :

يامالِ والحقُّ عِنْدَه فَقِفُوا .·. تُؤْتَونَ فيه الوَفاءَ مُعْتَرَفا[٦]

فهذا يَصْلُحُ على الحالِ ، والاسْتِئْنافِ [٧].

وقال معروفٌ :

كُونوا كَمَن آسى أَخاه بِنَفْسِه .·. نَعيشُ جميعاً أو نَموتُ كِلانا [٨]

فهذا يَصْلُحُ على خَبَرِ : كُونوا [٩] ، وعلى الاسْتِئْنافِ .

---

(١) تقدم مخرجا في ص : ١٠٢٧ .

(٢) ب : وكذلك .

(٣) قال السيرافي : « في قوله : لايُؤَرِّقْني ، وجهان : أحدُهما أنَّه جَزَمَ جواب الاستفهامِ وتقدير الشَّرط فيه : إنْ أَنَمْ لايُؤَرِّقْني ، كأنَّه لم يَعُدَّ نومَه نوماً ، وجعل النَّومَ هو الذي لاينبِّهُه منه الكريُّ ، والوجه الآخر : أنَّ (يؤرِّقني) مرفوعٌ تركتْ ضمَّتُه استثقالاً .... ومعناه : متى أنامُ غيرَ مؤرَّقٍ ، كأنَّه تمنّى النَّومَ الذي لايُنَبَّهُ منه ولايكونُ فيه سهرٌ ، وفي هذا المعنى أَشَمَّهُ الرَّفْعَ مَنْ أَشمَّه » . شرح السيرافي ٣ / ٢٥٠ أ ، وانظر : تنقيح الألباب ١٨٠ .

(٤) تقدم تخريجه في ص : ١٠٢٨ .

(٥) يعني : رُفع (نزاولها) على الاستئناف ، وذكر ابن خروف أنَّ الرفع على أنّ الجملة حالٌ غير ممتنعٍ . انظر : تنقيح الألباب ١٨١ .

(٦) تقدَّم مخرجاً في ص : ١٠٢٩ .

(٧) انظر : تنقيح الألباب ١٨٢ .

(٨) تقدَّم تخريجه في ص : ١٠٢٩ .

(٩) هذا الوجه نقله سيبويه عن الخليل . انظر : الكتاب ٣ / ٩٧ .

وعلَّق السيرافي عليه بقوله : « وأما قول الخليل : نعيشُ، على: كونوا نعيشُ ، وجَعَل (نعيشُ) خبراً لكُونوا؛ فظاهر الكلام يمنعُ من ذلك ؛ لأنَّ الواو في (كونوا) اسمٌ للمخاطَبينَ ليس للمتكلِّم فيه شيءٌ ، والمتكلِّمُ /=

وتقـولُ : لاتَدْنُ من الأَسَدِ يأْكُلُك ؛ أي : فـإنَّه يأكُلُك ، ولايجـوزُ بالجَزْمِ ؛ مِنْ قَبلِ أنَّه يجْعَلُ تَبَعُّدَه من الأَسَدِ سَبَبـاً لأَكْله ، وهذا لايكونُ (١) ، ولايَصْلُحُ أنْ يُقَدَّرَ على : لا تَدْنُ مِن الأَسَدِ فـإنَّك إنْ تَدْنُ منه يَأْكُلْك ؛ مِنْ أَجْلِ أنَّ المطلوبَ منه الانتـهاءُ بالتَّباعُدِ ، فإنّما يُقَدَّرُ الجوابُ بذلك المطلوب .

ويجـوزُ : لاتَدْنُ من الأَسَدِ فَيأْكُلَك ؛ لأنَّه صَرْفٌ عن معنى النَّهْيِ إلى معنى : لايكونُ دُنُوٌّ من الأَسَدِ فأَكْلٌ ، كما تقولُ : لايكُنْ إعطاءُ زيدٍ فَعمرٍو (٢) .

وتقـولُ : ما أَتَيْتَنا فَتُحَدِّثَنا ، على الصَّرْفِ ، ولايجوزُ : ما أَتيتَنا تُحَدِّثْنا ، على جوابِ النَّفْيِ بالجَزْمِ (٣) .

وقال بعضُ العَرَبِ : لاتَذْهَبْ بِهِ تُغْلَبُ عليه ، بالرَّفْعِ ، فهذا شاهِدٌ على : لاتَدْنُ من الأَسَدِ يأْكُلُك (٤) .

وتقـول : ذَرْهُ يَقُلْ ذاك ، بالجَزْمِ على الجوابِ ، ويجوزُ : ذَرْهُ يقولُ ذلك ، على الحالِ ، والاسْتِئْناف (٥) .

= خارجٌ عنها ، وقولك (نعيش) للمتكلِّم إذا كانَ معه غيرُه ، فكيف يجوزُ أنْ يكونَ ما للمتكلِّم خبراً عن المخاطَب من غير ضميرٍ عائدٍ عليه ؟ ؛ ألا ترى أنَّه لايجوزُ أن تقول : كان الزيدونَ نقومُ جميعاً ، وظاهر الكلام : كونوا تَعيشون ، أو لنكُنْ نَعيشُ ، وقد تقبَّلَ أصحابُنا ماقاله الخليلُ وما اعترضَ فيه بشيءٍ أحدٌ علمتُه منهم ، قال المفسِّر : وإذا حُمل هذا على معناه احتُملَ ، وذلك أن يكونوا قوماً اجتمعوا فتواصوا بالتآلف وترك الفُرقة ، فيكونُ متكلِّمُهم إذا أوصاهم بشيءٍ فهو داخلٌ معهم فيه ، فلا فرقَ بين أنْ يأْمُرهم وهو في المعنى داخلٌ معهم وبينَ أنْ يكونَ لفظُ الأمرِ لنفسه وهم معه ، فيصيرُ قولُه : (كونوا) كقوله : لنكُنْ ، وإذا قال : لنكُنْ نعيشُ جميعاً ، فنعيش خبرٌ ، فهذا محمولٌ على معناه ، واللّهُ أعلمُ بالمقاصد » . شرح السيرافي ٣ / ٢٥٠ ب .
وانظر : التعليقة ٢ / ٢٠٤ - ٢٠٥ ، تنقيح الألباب ١٨٢ .

(١) ضابط جزم جواب النهي عند البصريين أنْ يصحَّ دخول (إنْ) على النهي ، فإذا لم يصح امتنع الجزم ، وأجاز الكسائي الجزم بعد النهي مطلقاً . انظر : الكتاب ٣ / ٩٧ ، المقتضب ٢ / ٨١ ، ١٣٣ ، الأصول ٢ / ١٦٢ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٥٠ ب ، المقتصد ٢ / ١١٢٤ - ١١٢٥ ، شرح المفصل ٧ / ٤٨ ، شرح الجمل ٢ / ١٩٢ - ١٩٣ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٥١ - ١٥٥٢ .

(٢) انظر : الكتاب ٣ / ٩٧ ، الأصول ٢ / ١٦٢ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٥٠ ب ، شرح المفصل ٧ / ٤٨ .

(٣) تقدم تعليل امتناع الجزم بعد النفي في ص : ١٠٣٥ .

(٤) انظر : الكتاب ٣ / ٩٨ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٥٠ ب ، تنقيح الألباب ١٨٣ .

(٥) انظر : الكتاب ٣ / ٩٨ .

وفي التَّنْزِيلِ : ﴿ ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا۟ وَيَتَمَتَّعُوا۟ وَيُلْهِهِمُ ٱلْأَمَلُ ﴾ / ١٤٩ ب ، ولو رُفِعَ لجاز على معنى الحالِ ، والاسْتِئْناف .

وفي التَّنْزِيلِ : ﴿ فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَـٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ﴾ فالرَّفْعُ على : غيرَ خائفٍ [١] ، ويجوزُ فيه الاسْتِئْنافُ ، ولايكونُ على صِفَةِ (يَبَسٍ) ؛ لأنَّه لاعائدَ فيه إلى الموصوف .

وتقولُ : قُمْ يدعوك ، بالرَّفْعِ على كلامِ النّاسِ : فإنَّه يَدْعوكَ ، ولو أَرَدْتَ : إنَّك إنْ قُمْتَ دعاك ؛ جزَمْتَ [٢] .

وقال الأَخْطَلُ :

كُرُّوا إلى حَرَّتَيْكُمْ تَعْمُرونَهما ∴ كما تَكُرُّ إلى أَوْطانِها البَقَرُ [٣]

فهذا يصلح على الحال ، والاسْتِئْناف [٤] .

وتقولُ : مُرْهُ يَحفِرْها ، بالجَزْمِ على الجوابِ ، ويجوزُ الرَّفْعُ على ثلاثةِ أَوْجُهٍ : مُرْهُ يَحْفِرُها ، على الحالِ ، وعلى الاسْتِئْنافِ ، ويجوزُ على : مُرْهُ أَنْ يَحْفِرَها [٥] ، كما قال طَرَفَةُ :

ألا أيُّهذا الزَّاجري أَحْضُرُ الوغى ∴ وأَنْ أَشْهَدَ اللَّذاتِ هل أَنْتَ مُخْلِدي [٦]

فحذفَ (أَنْ) . وتقديرُه : أَنْ أَحْضُرَ الوغى ، ودليلُه : وأَنْ أَشْهَدَ اللَّذات .

وفي التَّنزيلِ : ﴿ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَـٰهِلُونَ ﴾ ، وفيه وَجْهانِ من التَّأْويلِ :

---

(١) يعني على أنَّ (لاتخاف ....) في موضع الحال .

(٢) انظر : الكتاب ٣ / ٩٨ .

(٣) تقدم تخريجه في ص : ١٠٣٢ .

(٤) انظر : الكتاب ٣ / ٩٩ ، تنقيح الألباب ١٨٣ .

(٥) يعني على حذف (أنْ) وإبقاء معناها فقط دون عملها . انظر : الكتاب ٣ / ٩٩ ، المقتضب ٢ / ٨٢ ، الأصول ٢ / ١٦٢ ، تنقيح الألباب ١٨٤ .

(٦) تقدم تخريجه في ص : ١٠٣٣ .

أَحَدُهما : أنْ يكونَ ﴿ تَأۡمُرُوٓنِّيٓ ﴾ اعتراضاً بينَ الفعْلِ ومَعْموله ، كأنَّه قيل : أَفَغَيْرَ اللّه أَعْبُدُ أيُّها الجاهلونَ ، كما تقولُ : زيدٌ - بلغني - يقولُ ذاك [١] .

والوجهُ الثَّاني : أنْ يكونَ بتقديرِ : أَفَتأْمُرونِّي أَعْبُدُ غيرَ اللّه ، على معنى : أَعْبُدُ غيرَ اللّه ، على معنى : أنْ أَعْبُدَ غيرَ اللّه ، إلا أنَّه لَمّا سَقَطَتْ (أنْ) ؛ ارْتَفَعَ الفعْلُ ، ولم يُمْنَعْ أَنْ يَعْمَلَ فيما قَبْلَه ؛ لأنَّ مَخْرَجَه حينئذٍ مَخْرَجُ الحالِ ، كأنَّه قيل : أَفَتَأْمُرونِّي عابداً غيرَ اللّه ، وقُدِّمَ على هذا التَّقديرِ [٢] ، ولايَمْتَنِعُ هذا التَّأويلُ ، وإنْ شَذَّ عن قياسِ النَّظائرِ ؛ لأنَّه لم يَشُذَّ في الاسْتعمالِ ، فَحُسْنُ علَّته وقُوَّتُها [كَحُسْنِ ﴿ اسْتَحْوَذَ ﴾] [٣] ؛ وذلك لوضوحِ الدِّلالةِ عليه ، مع الإيجازِ بحَذْفه .

ووجوهُ الطَّلبِ في خَمْسَةِ أَقْسامٍ [٤] التي ذكرناها مُخْتَلِفَةٌ ، فالطَّلَبُ في الأَمْرِ للفعلِ مِنْ غيرِ الآمرِ ، والطَّلَبُ / ١٥٠ أ في النَّهي انْتهاءُ الفِعْلِ من المَنْهِيِّ ، والطَّلَبُ

---

(١) هذا الوجه ذكره الخليل والأخفش والمبرد والزجاج وغيرهم . انظر : الكتاب ٣ / ١٠٠ ، معاني القرآن للأخفش ٢ / ٤٩٦ ، المقتضب ٢ / ٨٣ ، معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٣٦١ ، إعراب القرآن ٤ / ٢٠ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٥٢ ب ، التعليقة ٢ / ٢٠٦ .

(٢) هذا الوجه أجازه الخليل ، وقال به الكسائي والسُّهيلي . انظر : الكتاب ٣ / ١٠٠ ، إعراب القرآن ٤ / ٢٠ ، أمالي السهيلي ٨٣ - ٨٤ ، وقد وصفه المبرد بالبُعد ، وضعَّفه السِّيرافي محتجاً بأنَّ تقدير معنى (أنْ) يؤدِّي إلى تأويل (أعبد) بـ : عابداً غير الله ، فيكون حالاً ، وفي ذلك فسادٌ للمعنى ؛ لأنَّه يثبتُ عبادة الرسول - ﷺ - لغير الله .

وماذكره هو والشارحُ مبنيٌّ على أنَّ ناصب (غير) هو (أعبد) ، ولذا اضطُرَّا إلى أنْ يُؤولا (أعبد) بـ : عابداً ، ولم يؤوِّلاه بالمصدر ؛ لأنَّه لايجوز - حينئذٍ - أنْ يعمل (أعبد) في (غير) ؛ لأنَّ (أنْ) لايعمل مابعدها فيما قبلها .

والراجح ماذكره المبرد والفارسي وجماعة من النحويين ، وهو أنَّ ناصبَ (غير) في هذا الوجه (تأمرونِّي) بعد إسقاط الخافض ، و (أن) المحذوفة و (أعبد) في تأويل مصدر يُعرب بدل اشتمالٍ من (غير) ، والتقدير : تأمرونِّي غير الله عبادتَه .

انظر : المقتضب ٢ / ٨٣ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٥٢ ب ، التعليقة ٢ / ٢٠٥ - ٢٠٦ ، غرائب التفسير ٢ / ١٠١٩ ، المحرر الوجيز ١٤ / ١٠٠ ، التبيان ٢ / ١١١٣ ، الفريد ٤ / ١٩٨ .

(٣) ساقط من : ب .

والقياس في نحو (استحوذ) أن تقلب الواوُ ألفاً ؛ لانفتاحها بعد حرفٍ كان مفتوحاً في الماضي الثلاثي ؛ إلا أنَّها لم تُعَلَّ ، فهو شاذٌّ في القياس مطَّردٌ في الاستعمال . انظر : المنصف ١ / ٢٧٨ ، شرح الشافية ٣ / ٩٦ - ٩٧ .

(٤) كذا في النسختين ، والوجه : خمسة الأقسام .

في الاسْتِفْهامِ الخَبَرُ من المُخاطَبِ ، والطَّلَبُ في العَرْضِ هو الفعْلُ على [جهَةِ][1] عَرْضِ ذلك مِنْ غيرِ إلزامٍ يَقْبُحُ تَرْكُه ، والطَّلَبُ في التَّمَنِّي المَعْنيُّ[2] للتَّرَوُّحِ به ؛ ولذلك جاز تمنِّي الماضي .

---

(١) ساقط من : ب .

(٢) كذا في النسختين ، ولعلها تحريف : المتمنَّى .

بابُ الحروفِ التي لها جوابٌ كجوابِ الأمْرِ [١]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في الحروف التي لها جوابٌ كجوابِ الأَمْرِ ممّا لايجوزُ [٢] .

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في الحروفِ التي لها جوابٌ كجوابِ الأَمْرِ ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

ولِمَ لايجوزُ الجوابُ بالجَزْمِ إلا لِما ليس بواجبٍ ؟ [٣] .

وماحُكْمُ : حَسْبُك ، وكَفْيُك ، وشَرْعُك ؟ [٤] .

ولِمَ جاز : حَسْبُك يَنَم النَّاسُ ؟ [٥] .

ولِمَ جاز : اتَّقى اللّهُ امرؤٌ وفَعَلَ خيراً يُثَبْ عليه [٦] ؟ ومِنْ أَيْنَ دَخَلَه معنى الأَمْرِ ؟ وهل ذلك لأنَّ الحِكْمَةَ تدعو إليه ؟ .

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا باب الحروف التي تُنَزَّلُ بمنزلة الأمر والنَّهي لأنَّ فيها معنى الأمر والنَّهي . انظر : الكتاب ١ / ٤٥٢ (بولاق) ، ٣/ ١٠٠ (هارون) .

(٢) تحدّث سيبويه في الباب عن أمورٍ منها : جزم الجواب بعد مافيه معنى الأمر أو النهي ولفظُه على الخبر ، وعن حكم العطف بالجزم على موضع الفعل المنصوب بعد فاء السَّببية ، وعن حكم جزم الفعل على الجواب بعد الكلام الواجب ، وعن حكم الفعل بعد (ما) المصدرية الظرفية ، وبعد (كلّما) ، وعن دخول الفاء على خبر الاسم الموصول ، وعلى خبر (كُلّ) ، وعن حذف جواب : إذا ، ولو ، ورُبَّ . وغير ذلك .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « لايكونُ الجزاءُ أبداً حتى يكونَ الكلامُ الأوَّل غيرَ واجبٍ » . الكتاب ١ / ٤٥٣ (بولاق) ، ٣/ ١٠١ (هارون) .

(٤) معنى هذه الكلمات : اكتف . انظر : شرح السيرافي ٤ / ٣ ب .
والسؤال عن قول سيبويه بعد ترجمة الباب : « فمِنْ تلك الحروف : حَسْبُك ، وكَفْيُك ، وشَرْعُك ، وأشباهها» . الكتاب ١ / ٤٥٢ (بولاق) ، ٣/ ١٠٠ (هارون) .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « تقولُ : حَسْبُك يَنَم النّاسُ » . الكتاب ١ / ٤٥٢ (بولاق) ، ٣/ ١٠٠ (هارون) .

(٦) ورد هذا القول في خطبةٍ للحارث بن هشام المخزومي ، رضي الله عنه . انظر : الاستيعاب ١ / ٣١١ ، نتائج الفكر ١٤٦ .
والسؤالُ عن قول سيبويه : « ومثلُ ذلك : اتَّقى اللّهَ امرؤٌ وفَعَلَ خيراً يُثَبْ عليه ؛ لأنّ فيه معنى : ليتَّقِ اللّهَ امرؤٌ ولْيَفْعَلْ خيراً ، وكذلك ما أشبه هذا » . الكتاب ١ / ٤٥٢ (بولاق) ، ٣/ ١٠٠(هارون) .

ولِمَ لايجوزُ : أَحْسَنَ زيدٌ وفَعَلَ خيراً يُثَبْ عليه ، كما جازَ في الأوَّلِ ؟ وهل ذلك لأنَّ التَّقوى أَجْمَعُ لخِصالِ الخيرِ ؟.

وما الشّاهدُ في قوله جَلَّ وعَزَّ : ﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّـٰلِحِينَ ﴾[١] ؟ وماوَجْهُ الجَزْمِ ؟ وماوَجْهُ القراءةِ بالنَّصْبِ[٢] ؟ ولِمَ حَمَلَ الجَزْمَ على قولِ زُهيرٍ :

بَدا ليَ أنّي لَسْتُ مُدْرِكَ مامَضى .·. ولاسابقٍ شيئاً إذا كان جائيا[٣] ؟

وهل ذلك لأنَّه محمولٌ على تقديرٍ ، إلا أنَّ بَيْتَ زُهيرٍ على تَقْديرٍ مُتوهَّمٍ لَمْ يَقَعْ فيه عاملُ لَفْظٍ ، ولامَوْضِعٍ ، والآيةُ على تقديرٍ مُتَحقِّقٍ قَدْ وَقَعَ فيه عاملُ مَوْضِعٍ ، كقولك : لولا أَخَّرْتَني إلى أَجَلٍ قريبٍ أَصَّدَّقْ وأكُن منَ الصَّالحينَ ، فهو في الآيةِ قويٌّ حَسَنٌ ، وفي البيتِ ضعيفٌ ؛ لهذه العلَّة ، وإنّما وَجْهُ الاستشهادِ على أنَّه إذا جازَ في المُتَوَهَّمِ ؛ فهو في المُتَحقِّقِ من / ١٥٠ب التَّقديرِ أَجْوَزُ ، ولولا ذلك لَقَبُحَ هذا الاستشهادُ ؟.

وما الشّاهدُ في قولِ عَمْرِو بنِ عمّارٍ الطّائيِّ[٤] :

---

(١) من قوله تعالى : ﴿ وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَقْنَـٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ .... ﴾ المنافقون : ١٠ .

(٢) قرأ بنصب (أكونَ) أبو عمرو بن العلاء . انظر : السبعة ٦٣٧ ، المبسوط ٤٣٧ ، الإقناع ٢ / ٧٨٧ .

(٣) تقدّم تخريجه في ص : ٨٥٥ .

والسؤال عن قول سيبويه : « وسألتُ الخليلَ عن قوله عزَّ وجلَّ : ﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّـٰلِحِينَ ﴾ فقال : هذا كقول زهير ...... فإنّما جرُّوا هذا ؛ لأنّ الأوّلَ قد يدخلُه الباءُ ، فجاؤوا بالثّاني ، وكأنّهم قد أثبتوا في الأوّل الباءَ ، فكذلك هذا لمّا كانَ الفعلُ الذي قبله قد يكونُ جزْماً ولافاءَ فيه ؛ تكلّموا بالثّاني ، وكأنّهم قد جزموا قَبْلَه ، فعلى هذا توهّموا هذا » . الكتاب ١ / ٤٥٢ (بولاق) ، ٣ / ١٠٠-١٠١ (هارون) .

(٤) القائلُ مُخْتلفٌ فيه على النّحو الآتي :

أ - قيل : هو عمرو بن عمّار الطّائيّ ، كما ذكر الشّارح ، وهو شاعرٌ وخطيبٌ جاهليٌّ ، صحب النُّعمان بن المنذر ونادمه ، ثم قتله النُّعمان . انظر لترجمته : من اسمه عمرو ٨٨ ، معجم الشعراء ٥٩ . والبيت في : شعر طيّئ ٢ / ٤٤٦ .

ب - قيل : هو عبدُ عمرو بن عمّار الطّائيّ . انظر لترجمته : أسماء المغتالين (نوادر المخطوطات ٢ / ٢٢١-٢٢٣) . والبيت له في : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٦٢ .
ومن الباحثين مَنْ يرى أنّ عبد عمرٍو هو عمرٌو المتقدّم . انظر : شعر طيّئ ٢ / ٤٤٢ .

جـ - وورد الشاهد في قصيدة لامرئ القيس ، وهي من رواية المفضل من نسخة الطوسي مما لم يروه الأصمعيّ . انظر : ديوانه ١٧٤ .

د - وقال ابن خروف : « ووقع في الأشعار السّتّة لزهيرٍ ، في الزوائد » . تنقيح الألباب ٢٠٠ .

فَقُلْتُ لَهُ صَوِّبْ ولاتَجْهَدَنَّهُ .·. فيُدنكَ مِنْ أُخْرى القَطاة فَتزْلَقِ (١) ؟

فَلِمَ جاز الجَزْمُ في : فَيُدْنك ؟ وهل ذلك لأنَّه عَطْفٌ على النَّهْيِ ، كأنَّه قال : لايُدْنك مِنْ أُخرى القطاة ، والنَّهْيُ في الحقيقة للمُخاطَب ، وهو في مَخْرجِ اللَّفْظِ للغائب (٢) ، والمعنى : لاتَتَعَرَّضْ لإدنائه . فأمّا : لاتَمْدُدْها فَتَشْقُقْها ؛ فهو عَطْفٌ على النَّهْيِ ، وهو نهيٌ للمخاطَبِ في المعنى واللَّفْظِ ؟ (٣) .

ومانظيرُ البيتِ مِنْ قولهم : لايَرَيَنَّكَ هاهنا ، ولا أَرَيَنَّك هاهنا (٤) ؟ ولِمَ جاز مِثْلُ هذا ؟ وهل ذلك لأنَّ التَّعَرُّضَ للرُّؤيةِ مُنْعَقِدٌ بها ، فصار ذِكْرُها دليلاً على ما انْعَقَدَ بها كما يَدُلُّ حُضورُ أَحَدِ المُصْطَحِبَيْنِ على الآخَرِ إذا كَثُرَتْ صُحْبَتُه له ؟ .

وهل يجوزُ : آتي الأميرَ لايَقْطَعِ اللِّصَّ ؟ ولِمَ لايجوز ؟ وهل ذلك لأنَّ : آتي الأميرَ ، واجبٌ ، ولو كانَ على صيغةِ الخَبَرِ في معنى الأَمْرِ لَجازَ ؟ (٥) .

وماحُكْمُ : أمّا أَنْتَ مُنْطَلِقاً أَنْطَلِقُ معك ؟ ولِمَ لايجوزُ بالجَزْمِ في الجوابِ ؟ وهل ذلك لأنَّه بمعنى : لأنْ كُنْتَ مُنْطَلِقاً أَنْطَلِقُ مَعَكَ ، فالعِلَّةُ واجبةٌ ، ولايُجازى

---

(١) من البحر الطويل ، وقد ورد في قصيدة لامرئ القيس ، مطلعها :

ألا انْعَمْ أيُّها الرَّبْعُ وانْطقِ .·. وحَدِّثْ حديثَ الرَّكْبِ إنْ شئْتَ واصْدُقِ

يقول : قُلت للغلام لاتُجهد الفرس ؛ أي لاتستخرج جميعَ ماعنده من العَدْوِ ، فلا يُمكنك أنْ تثبت على ظهره. والقطاة : مقعد الرِّدف من ظهر الفرس . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٦٣ .

انظر : ديوان امرئ القيس ١٧٤ ، شعر طيِّئ ٢ / ٤٤٦ ، الكتاب ٣ / ١٠١ ، معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٢٩ ، المقتضب ٢ / ٢١ ، مجالس ثعلب ٢ / ٣٦٨ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٣١٣ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٦٢ - ٦٣ ، المحتسب ٢ / ١٨١ ، النكت ٢ / ٧٥٣ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٥٢ ، تنقيح الألباب ٢٠٠.

(٢) ب : للغالب .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وأمّا قول عمرو بن عمّار الطّائيّ .... ، فهذا على النَّهي كما قال : لاتَمْدُدْها فَتَشْقُقْها ، كأنه قال : لاتَجْهَدَنّه ولايُدْنِيَنَّك من أخرى القطاةِ ولاتَزْلَقَنّ » . الكتاب ١ / ٤٥٣ (بولاق) ٣ / ١٠١ (هارون) .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ومثله من النّهي : لايَرَيَنَّك هاهنا ، ولا أَرَيَنَّك هاهنا » . الكتاب ١ / ٤٥٣ (بولاق) ، ٢ / ١٠١ (هارون) .

(٥) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وسألته عن : آتي الأميرَ لايَقْطَعُ اللّصَّ ، فقال : الجزاءُ هاهنا خطأٌ ، لايكونُ الجزاءُ أبداً حتى يكونَ الكلامُ الأوّلُ غيرَ واجب ، إلا أنْ يُضْطَرَّ شاعرٌ ، ولانَعْلَمُ هذا جاء في شعرٍ ألبتةَ » . الكتاب ١ / ٤٥٣ (بولاق) ، ٣ / ١٠١ (هارون) .

بـ (أنْ) ؛ لأنَّها موصولةٌ على معنى الاسْمِ ؟ [١].

وماحُكْمُ قولِهم : ماتدومُ لي أدومُ لك ؟ ولِمَ لايجوزُ : ماتدومُ لي أدُمْ لك ؟ وهل ذلك لأنَّ الاسْمَ الموصولَ [٢] لايُجازى بِهِ ؛ لأنَّ المطلوبَ في الجزاءِ الإبهامُ حتّى يَصِحَّ أنْ يَقعَ مَوْقِعَ (إنْ) التي ليستْ بموصولةٍ ، وتقديرُه : أدومُ لك دوامَك لي ؟ [٣].

ولِمَ لايجوزُ : ماتدومُ لي ؟ على الاستفهام[٤] ؟ وهل ذلك لأنَّ الاستفهامَ لايُوصَلُ ؛ إذِ البيانُ من المجيبِ في المائيَّةِ ؟.

وهل يجوزُ : ماتدومُ لي ، غيرُ الصِّلَة ؟ ولِم لايجوزُ في (ما) كما جاز في : كَمْ ؟ وهل ذلك لأنَّ الدّوامَ لايَتنوَّعُ ، ويَتجزَّأُ [٥] ، فكَمْ تَصلُحُ فيه ، ولاتَصلُحُ فيه (ما) كما تَصْلُحُ في : ما [٦] / ١٥١أ تقولُ ؟ لأنَّ القولَ يَتنوَّعُ ، فهو بمنزلةِ : أيَّ قولٍ تقولُ ؟.

وهل يجوزُ : ماتَدُمْ [٧] لي أدُمْ لك ؟ ولِمَ صار بمنزلةِ الاسْتفهامِ في أنَّه لايَتَنوَّعُ ؟[٨].

---

(١) يعني : تؤول مع مابعدها بالاسم ، والسؤال عن قول سيبويه : « وسألتُه عن قوله : أما أنت منطلقاً أنْطَلِقُ معك ، فَرَفَعَ ، وهو قول أبي عمرٍو ، وحدّثنا به يونُسُ ؛ وذلك لأنه لايُجازى بأنْ ، كأنّه قال : لأنْ صرتَ منطلقاً أنْطَلِقُ معك » . الكتاب ١ / ٤٥٣ (بولاق) ، ٣ / ١٠١ (هارون) .

(٢) ظاهرُ كلامِ الشارح هذا أنّ (ما) في المثال اسمٌ موصولٌ . بيد أنه بعد أسطر سيقدِّرها مع مابعدها بالمصدر الدَّوام ، وهذا يُفهم منه أنّها عنده مصدرية ظرفية ، وهو قول الخليل والسيرافي والفارسيّ . انظر : الكتاب ٣ / ١٠٢ ، شرح السيرافي ٤ / ٤ ب ، التعليقة ٢ / ٢١٠ ، تنقيح الألباب ٢٠٢ . فكلام الشارح هنا تجوُّزٌ في المصطلح .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وسألتُه عن قوله : ماتدومُ لي أدومُ لك ، فقال : ليس في هذا جزاءٌ من قِبَلِ أنَّ الفعْلَ صلةٌ لما ، فصار بمنزلة الذي ، وهو بصلته كالمصدر ، ويقع على الحين ، كأنه قال : أدومُ لك دوامَك لي ، فما ودُمْتَ بمنزلة الدّوام » . الكتاب ١ / ٤٥٣ (بولاق) ، ٣ / ١٠٢ (هارون) .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ويَدلُّك على أنَّ الجزاء لايكونُ هاهنا أنَّك لاتستطيع أنْ تستفهم بما تدومُ على هذا الحدِّ » . الكتاب ١ / ٤٥٣ (بولاق) ، ٣ / ١٠٢ (هارون) .

(٥) قوله : « يَتَجزَّأ » ليس معطوفاً على قوله : « يتنوّع » ، وإنما هو على الاستئناف ، أو معطوفٌ على جملة «لايتنوّع» التي هي خبر (أنّ) ، فالواو عطفت جملةً على جملة ، ولم تعطف فعلاً على فعلٍ .

(٦) معاد في : أ .

(٧) ب : تدوم .

(٨) هذا السُّؤال مبنيٌّ على نصّي سيبويه السابقين .

وهل يجوزُ : كُلَّما تَأْتيني آتك ، بالجَزْمِ ، كما جازَ أَنْ يُجابَ بالفاءِ ؟ ولِمَ لايجوزُ ذلك ؟ [١].

ولِمَ جاز : الذي يَأْتيني فله دِرْهمانِ ، بالفاءِ [٢] ؟ ولِمَ صارت الفاءُ أَوْسَعَ في الجوابِ مِنَ الجَزْمِ ؟ وهل ذلك لأنَّها تكونُ جواباً لما قُطِعَ به كالنَّفْيِ ، ومالَمْ يُقْطَعْ به كالأَمْرِ ؟.

وما الفَرْقُ بينَ : الذي يَأْتيني له دِرْهمانِ ، وبينَ : الذي يأتيني فَلَهُ دِرْهمانِ ؟[٣].

ولِمَ جاز : كُلُّ رجلٍ يأْتينا فَلَهُ دِرْهمانِ ، ولَمْ يَجُزْ : كُلُّ رجلٍ فله دِرْهمانِ؟ [٤].

وما الشّاهدُ في : ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾ [٥]، وفي : ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ ﴾[٦] ؟.

---

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ومثلُ ذلك : كُلَّما تأتيني آتيك ، فالإتيانُ صلةٌ لمَا ، كأنَّه قال : كُلُّ إتيانك آتيك ، وكُلَّما تأتيني ، يقع أيضاً على الحينِ كما كان (ماتأتيني) يقع على الحينِ ، ولايُسْتَفْهَمُ بكُلَّما كما لايُسْتَفْهَمُ بما تدومُ » . الكتاب ١ /٤٥٣ (بولاق) ، ٣ /١٠٢ (هارون) .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وسألتُه عن قوله : الذي يأتيني فله درهمانِ ، لِمَ جاز دخولُ الفاءِ هاهنا ، والذي يأتيني بمنزلة عبدالله ، وأنت لايجوزُ لك أنْ تقولَ : عبدُالله فله دِرْهمانِ ؟ فقال : إنّما يحْسُنُ في (الذي) ؛ لأنَّه جعلَ الآخرَ جواباً للأوّلِ ، وجعلَ الأوّلَ به يَجبُ له الدِّرْهمانِ ، فدخلت الفاءُ هاهنا ، كما دخلت في الجزاءِ إذا قال : إنْ يأتني فله درهمانِ » . الكتاب ١ /٤٥٣ (بولاق) ، ٣ /١٠٢ (هارون) .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وإنْ شاء قال : الذي يأتيني له درهمانِ ، كما تقول : عبدُالله له درهمانِ ، غير أنَّه إنّما أدخلَ الفاءَ لتكونَ العطيَّةُ مع وقوعِ الإتيانِ ، فإذا قال : له درهمانِ ؛ فقد يكونُ أنْ لايوجبَ له ذلك بالإتيانِ ، فإذا أدخلَ الفاءَ فإنّما يجعل الإتيانَ سببَ ذلك ، فهذا جزاءٌ وإنْ لم يُجزم ؛ لأنَّه صلةٌ » . الكتاب ١ /٤٥٣ (بولاق) ، ٣ /١٠٢ (هارون) .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ومثلُ ذلك قولُهم : كُلُّ رجل يأتينا فله درهمانِ ، ولو قال : كُلُّ رجلٍ فله درهمانِ ؛ كان محالاً ؛ لأنَّه لم يجئ بفعلٍ ولابعَمَلٍ يكونُ له جوابٌ » . الكتاب ١ /٤٥٣ (بولاق) ، ٣ /١٠٣ (هارون) .

(٥) تكملتها : ﴿ .... وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ البقرة : ٢٧٤ .

(٦) تكملتها : ﴿ .... ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ الجمعة : ٨ .

وأينَ الجوابُ في : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِّحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾(١) ، وفي : ﴿ وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ [إِذْ يَرَوْنَ](٢) ٱلْعَذَابَ ﴾ (٣) ، وفي : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾(٤) ؟ ولِمَ جازَ حَذْفُ الجوابِ في هذا (٥) ؟ ولِمَ وجَبَ أنَّه أبْلَغُ ؟ وماتقديرُه ؟ .

وما الشّاهدُ في قولِ الشَّمّاخ :

وَدَوِيَّـةٍ قَفْـرٍ تُمَشِّـي نعامُهـا .·. كَمَشْيِ النَّصارى في خِفافِ اليَرَنْدَجِ (٦) ؟

---

(١) مـن قـولـه تعـالـى : ﴿ وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا .... وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ ﴾ الزمر : ٧٣ .

وتشديد التاء من (فتّحت) قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر ، وقرأ الباقون بتخفيفها . انظر : السبعة ٥٦٤ .

(٢) ساقط من النسختين .

(٣) من قـوله تعـالى : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ ... أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعَذَابِ ﴾ البقرة ١٦٥ .

(٤) تكملتـهـا : ﴿ .... فَقَالُواْ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ الأنعام : ٢٧ .

(٥) هذا السـؤال عن قـول سيـبويه : « وسألتُ الخليلَ عن قوله جلَّ ذكره ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا .... ﴾ أينَ جوابُها ؟ وعن قوله جلَّ وعلا " : ﴿ وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ .... ﴾ ، ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾ فقال : إنَّ العربَ قد تترك في مثل هذا الخبرِ الجوابَ في كلامهم ؛ لعلْم المُخْبَرِ لأيِّ شيءٍ وُضِعَ هذا الكلامُ » . الكتاب ١ / ٤٥٣ (بولاق) ، ٣ / ١٠٣ (هارون) .

(٦) من البحر الطويل ، من قصيدة مطلعها :

ألا ناديا أظْعانَ لَيْلى تُعرِّجِ .·. فقد هِجْنَ شَوْقاً ليتَه لَمْ يُهَيَّجِ

الدَّوِيَّة : المفازة ، والخِفاف : جمع خفّ ، وهو الذي يُلْبَس في الرجل ، شبه أسْوُقَ النعام في سوادها بخفاف اليرندج ، وهو الجلد الأسود ، وخصَّ النَّصارى لأنهم معروفون بلباسها . انظر : حاشية البغدادي على شرح بانت سعاد ٢ / ٣٣٥- ٣٣٦ .

انظر : ديوانه ٨٣ ، الكتاب ٣ / ١٠٤ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ١٤٤ ، تأويل مشكل القرآن ٥٣٧ ، المعاني الكبيـر ١ / ٣٤٦ ، الانتصـار ١٨٦ ، شـرح السيـرافي ٤ / ٦ب ، الشـعـر ١ / ٤٩ ، تحـصـيل عين الذهب ١ / ٤٥٤ ، نظام الغريب ٢١٧ ، تنقيح الألباب ٢٠٥ ، حاشية البغدادي على شرح بانت سعاد ٢ / ٣٣٥ .

وماجوابُ الواوِ التي بمعنى : رُبَّ [١] ؟ وما الخلافُ فيه ؟ ولِمَ ذَهَبَ الخليلُ إلى أنّه محذوفٌ [٢] ، وذَهَبَ أبو العبّاسِ إلى أنَّ جوابَه في البيتِ الذي يليه [٣] مِنْ قوله :

قَطَعْتُ إلى مَعْروفِها مُنْكراتِها .·. وَقَدْ خَبَّ آلُ الأَمْعَزِ المُتَوَهِّجِ [٤] ؟

وماوَجْهُ ذلك ؟

الجــوابُ :

الذي يجوزُ في الحروفِ التي لها جوابٌ كجوابِ الأَمْرِ إجراؤها على الخَبَرِ الذي فيه معنى الأَمْرِ في الجوابِ بالجَزْمِ [٥] .

ولايجــوزُ إذا لَمْ يَكُنْ في الخَبَرِ معنى الأَمْرِ الجـوابُ بـالجَزْمِ ؛ لأنَّ الخَبَرَ واجبٌ ، ولايكونُ الجــوابُ بـالجَزْمِ / ١٥١ ب في الواجبِ ؛ لأنَّ أَصْلَ هذا البـــابِ للشَّرْطِ والجوابِ ، وليس بواجبٍ على الإطلاقِ ؛ لأنّه يجوزُ أَنْ لايَقَعَ أَصْلاً بأَنْ لايَقَعَ شَرْطٌ ؛ فلهذه العِلَّةِ لم يَجُزْ في الخَبَرِ المَحْضِ الجوابُ بالجَزْمِ .

---

(١) ذكر الشارح قبلاً أنَّ الواوَ عوضٌ عن (رُبَّ) . انظر ص : ٧٩٦.

(٢) قال سيبويه : « وزَعَمَ أنّه قد وَجَدَ في أشعار العرب (رُبَّ) لاجواب لها ، من ذلك قولُ الشّمّاخ ....، وهذه القصيدة التي فيها هذا البيت لم يجئ فيها جوابٌ لرُبَّ ؛ لعلم المخاطب أنّه يُريد : قطعتُها ، ومافيه هذا المعنى». الكتاب ١ / ٤٥٣- ٤٥٤ (بولاق) ، ٣ / ١٠٣ - ١٠٤ (هارون) .

(٣) قال المبرد بعد أن نقل نصَّ سيبويه السابق : « وإلى جانب هذا البيتِ في جميع الرِّوايات :

قطعتُ ....[البيت] » .مسائل الغلط ١٨٦ .

(٤) من البحر الطويل ، وقد جاء في الديوان بعد البيت السابق .

يقول : سلكت أماكن المفازة المجهولةَ إلى أنْ دخلت في مواضعها المعروفة ، وخَبَّ : أسرع ، يعني به سرعة لمعان الآل من شدّة الحرّ ، والآل : السّراب ، والأمعز : المكان الصّلب ، والمتوهّج : من توهّجت النّارُ ؛ أي : اتّقدت .

انظر : حاشية البغدادي على شرح بانت سعاد ٢ / ٣٣٦.

انظر : ديوانه ٨٤ ، الانتصار ١٨٦ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٥٤ ، تنقيح الألباب ٢٠٥ ، حاشية البغدادي ٢ / ٣٣٥ - ٣٣٦.

(٥) انظر : الكتاب ٣ / ١٠٠ ، شرح السيرافي ٤ / ٣ب ، المسائل المنثورة ١٥٦ ، شرح المفصل ٧ / ٤٩ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٥٣ ، توضيح المقاصد ٤ / ٢١٥.

وتقولُ : حَسْبُكَ يَنَمِ النَّاسُ ؛ لأنَّ في قولك : حَسْبُك ، معنى : اكْتَفِ [١] .

وتقولُ : اتَّقى اللَّهَ امْرؤٌ وفَعَلَ خيراً يُثَبْ عليه ؛ لأنَّ فيه معنى : لِيَتَّقِ اللَّهَ امرؤٌ [٢] ، وإنَّما دَخَلَه[٣] هذا المعنى ؛ لأنَّ الحِكْمَةَ تَدْعو إلى تقوى اللَّهِ بأوْكَدِ الدُّعاءِ ؛ لأنَّها تَجْمَعُ الخَيْرَ للْمُتَّقي .

ولايجوزُ على هذا : أَحْسَنَ زيدٌ وفَعَلَ خيراً يُثَبْ عليه ؛ لأنَّه قَدْ يُحْسِنُ في أَمْرٍ ويُسيءُ في آخَرَ في وقتٍ واحدٍ ، فلا يَجِبُ الثَّوابُ ، والتَّقوى تَجْمَعُ الخيراتِ للمُتَّقي [٤] .

وفي التَّنزيلِ : ﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّـٰلِحِينَ ﴾ ، فهذا عَطْفٌ على مَوْضِعِ الفاءِ ، كأنَّه قِيْلَ : لولا أَخَّرْتَني إلى أَجَلٍ قريبٍ أَصَّدَّقْ وأكُنْ مِنَ الصّالحينَ [٥] ، وهو نظيرُ :

... ... فَلَسْنا بالجبالِ ولا الحديدا[٦]

في العَطْفِ على المَوْضِعِ .

---

(١) قال السيرافي : « أما قولُه : حَسْبُك ، وكفيُك ، وشَرْعُك ؛ فهي أسماءٌ مبتدأةٌ وأخبارُها محذوفةٌ لعلم المخاطب بها ، وذلك أنَّه لايُقالُ شيءٌ من هذا إلا لِمَنْ كان في عَمَلٍ قد بلغ فيه كفايةً ، فيقالُ له هذا ليَكُفَّ ويكتفي بما قد عَمِلَه منه ، وتقديره : حَسْبُك هذا وحَسْبُك ماقد عملتَه ، ونحوُه ، ومعناه كُلِّه معنى : اكْتَفِ ، وقد حكى أبو عمرٍو : وشَرْعَك ، منصوبٌ إذا نهاه ، وفيه معنى المرفوع ؛ لأنّ المرفوعَ يُراد به الكفُّ عن الفعْلِ وقطعُه ، و (ينم الناس) جوابٌ ؛ لأنّ معناهُ معنى الأمر ، وإنْ كان مبتدأً » . شرح السيرافي ٤ / ٣ ب .
وانظر : الكتاب ٣ / ١٠٠ ، الأصول ٢ / ١٦٣ ، المسائل المنثورة ١٥٦ ، تنقيح الألباب ١٩٩ ، شرح المفصل ٧ / ٤٩ ، توضيح المقاصد ٤ / ٢١٦ .

(٢) انظر : الكتاب ٣ / ١٠٠ ، الأصول ٢ / ١٦٣ ، شرح السيرافي ٤ / ٣ب ، تنقيح الألباب ١٩٩ ، شرح المفصل ٧ / ٤٩ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٥٣ .

(٣) ب : دخله على هذا ....

(٤) ذكر ابن خروف أنَّه لايقاس على قولهم : اتقى اللّهَ امرؤٌ وفَعَلَ خيراً يُثَبْ عليه . انظر : تنقيح الألباب ١٩٩ .

(٥) انظر : الكتاب ٣ / ١٠١ ، معاني القرآن للفراء ٣ / ١٦٠ ، معاني القرآن وإعرابه ٥ / ١٧٨ ، إعراب القراءات السبع ٢ / ٣٦٩ - ٣٧٠ ، التعليقة ٢ / ٢٠٨ ، الحجة ٦ / ٢٩٣ ، مشكل إعراب القرآن ٢ / ٧٣٧ .

(٦) عجز بيت تقدم تخريجه في ص : ٣٨٥ .

فأمَّا قولُ زُهيرٍ :

بَدا ليَ أنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مامضى .·. ولاسابقٍ شيئاً إذا كانَ جائيا(١)

فهو بمنزلةِ هذا في التَّقديرِ مِنْ غيرِ إفْصاحٍ بالمعطوفِ عليه ، إلا أنَّ قولَ زُهيرٍ حَمْلٌ على مُتَوَهَّمٍ ؛ لأنَّه ليس بعَطْفٍ على لَفْظٍ ، ولا مَوْضِعٍ ، ولكنْ على توَهُّمِ ذِكْرِ شيءٍ لم يُذْكَرْ ، وليس كذلك الآيةُ ، لأنَّها حَمْلٌ على مُتَحقِّقٍ ، وهو العَطْفُ على المَوْضِعِ ؛ إذْ مَوْضِعُ الفاءِ جزمٌ قَدْ عَمِلَ فيه العامِلُ ، [كما أنَّ مَوْضِعَ (بالجبالِ) نَصْبٌ قَدْ عَمِلَ فيه العامِلُ](٢) ، ولكنَّ وَجْهَ الاسْتِشْهادِ [بِهِ](٣) على أنَّه إذا جاز في التَّقديرِ المُتوَهَّمِ ؛ فهو في التَّقديرِ المُتحقِّقِ أجْوَزُ(٤) .

وأمَّا مَنْ قرأَ : ﴿ وأكونَ مِنَ الصَّالِحينَ ﴾(٥) ؛ فهو عَطَفَ على اللَّفْظِ في ﴿ فَأَصَّدَّقَ ﴾ .

وقالَ عمرُو بنُ عَمّارٍ الطّائيُّ :

/ ١٥٢أ فَقُلْتُ لَهُ صَوِّبْ ولاتَجْهَدَنَّهُ .·. فَيُدْنِكَ مِنْ أُخْرى القَطاةِ فَتَزْلَقِ(٦)

فهذا ليس بجوابٍ ، وإنّما هو عَطْفٌ على النَّهْيِ ، كأنَّه قال : لايُدْنِكَ مِنْ أُخْرى القطاةِ ، فالنَّهْيُ في الحقيقةِ للمخاطَبِ ، وفي مَجرى اللَّفْظِ للغائبِ ، والمعنى لاتَتَعَرَّضْ لإدنائه ؛ وذلك أنَّه لمّا كان التَّعرُّضُ للشَّيءِ مُنْعَقِداً به انْعِقاداً ظاهراً ؛ جازَ

---

(١) تقدَّم تخريجه في ص : ٨٥٥ .

(٢) ساقط من : ب .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) وازن السيرافي بين جزم ﴿ أكُنْ ﴾ في الآية وجر (سابق) في بيت زهير ، وذكر أنَّ مافي البيت قبيحٌ جداً ؛ لأنَّ المعطوف عليه – وهو : مدرك – ليس في موضع خفض فيعطف على موضعه ؛ ذلك أنّ الباءَ إذا أُتي بها في خبر (ليس) فموضعه نصبٌ ، فإذا لم تُزَد ، ونُصب الخبر ؛ فقد وقع النَّصْبُ موقعَه ، أما مافي الآية فحسنٌ ؛ لأنَّ موضع ﴿ فَأَصَّدَّقَ ﴾ جزمٌ . انظر : شرح السيرافي ٤ / ٤أ .

وانظر في توجيه تنظير الخليل وسيبويه بالبيت : التعليقة ٢ / ٢٠٨ ، تنقيح الألباب ١٩٩– ٢٠٠ .

(٥) تقدم تخريج القراءة في ص : ١٠٤٥ هـ٢ .

(٦) تقدم مخرّجاً في ص : ١٠٤٦ .

أنْ يُذْكَرَ أَحَدُهما[١] ويُدَلَّ به على الآخرِ[٢].

ونظيرُ ذلك : لايَرَيَنَّك هاهنا ، ولا أرينَّك هاهنا[٣] ، وفي التَّنْزِيلِ : ﴿ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾[٤] .

ولايجوزُ : آتي الأميرَ لايَقْطَعِ اللِّصَّ ؛ لأنَّه واجبٌ ، ولايكونُ الجوابُ بالجَزْمِ للواجبِ أَصْلاً ، ولو كانَ فيه معنى الأَمْرِ لجاز الجَزْمُ[٥].

وتقولُ : أمّا أَنْتَ مُنْطَلقاً أَنْطَلِقُ مَعَكَ ، ولايجوزُ (أَنْطَلِقْ) بالجَزْمِ ؛ لأنَّ (أنْ) لايُجازى بها ؛ مِنْ أَجْلِ أنَّها موصولةٌ بمعنى الاسْمِ ، والمعنى : لأَنْ كُنْتَ مُنْطَلقاً أَنْطَلِقُ مَعَكَ ، فقد دلَّتْ على الواجبِ ، والجوابُ بالجَزْمِ لايكونُ بالواجبِ ؛ لأنَّه يَدُلُّ على تَعْليقِ الفِعْلِ كتَعْليقِه في الشَّرْطِ[٦].

وتقولُ : ماتدومُ لي أَدومُ[٧] لك ، ولايجوزُ : ماتدومُ لي أَدُمْ لك ، على الواجبِ بالجَزْمِ ؛ [مِنْ قِبَلِ أنَّ (ما) موصولةٌ ، وكُلُّ موصولٍ فهو يَمْتَنِعُ مِنَ الجوابِ بالجَزْمِ][٨] ؛

---

(١) ب : إحداهما .

(٢) انظر في توجيه البيت : الكتاب ٣ / ١٠١ ، المقتضب ٢ / ٢٢ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٦٢ - ٦٣ ، تنقيح الألباب ٢٠٠ .

(٣) انظر في هذا التنظير : الكتاب ٣ / ١٠١ ، التعليقة ٢ / ٢٠٨ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٦٢ ، تنقيح الألباب ٢٠٠ .

(٤) من قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ .... ﴾ آل عمران : ١٠٢ . وانظر التنظير بالآية في : التعليقة ٢ / ٢٠٨ - ٢٠٩ .

(٥) الفعل الواجب إذا كان سبباً لما بعده في جزم مابعده خلافٌ ، فالبصريون على منعه ووجوب الرفع ، والكوفيون يجيزون جزمه ورفعه إذا وقع بعد (لا) ، وأجاز السيرافي الجزم في الشعر . انظر : الكتاب ٣ / ١٠١ ، معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٨٣ ، شرح السيرافي ٤ / ٤أ ، تنقيح الألباب ٢٠١ ، الارتشاف ٢ / ٤٢١ .

(٦) قال الفارسيُّ : « (أنْ) هذه هي النّاصبةُ للفعل و (ما) عوضٌ من الفعل ، و (أنت) مرتفعٌ بالفعل الذي صار (ما) عِوَضاً منه ، وهو (كان) ، والتقديرُ : أنْ كنتَ منطلقاً ؛ إلا أنَّ (ما) لما صار عوضاً من الفعلِ لم يجز أنْ يجتمع الفعلُ معه ، كما لايجوزُ أنْ يدخُلَ فعلٌ على فعلٍ ، وحكى أبو عُمر في كتابه عن بعض العلماء - أظُنُّه الأصمعيَّ - أنَّه حكى الجزاءَ بأمّا ، قال : ولم يَحْكِه غيرُه » . التعليقة ٢ / ٢٠٩ . وانظر : شرح السيرافي ٤ / ٤ أ - ب ، تنقيح الألباب ٢٠١ .

(٧) ب : أدم .

(٨) ساقط من : ب .

لأنَّ (إنْ) التي هي أُمُّ حروفِ الجزاءِ ليس لها صلَةٌ ؛ إذِ الصِّلَةُ إنَّما[١] تكونُ لما هو مع ماقَبْلَه بمنزلةِ الاسْمِ الواحدِ ، فأمّا الأَسْماءُ الّتي يُجازى بها فلا يجوزُ أنْ تُوْصَلَ ؛ لأنَّه يَجبُ أنْ تُبْهَمَ إبهامَ (إنْ) حتّى يَصْلُح أنْ تَتضَمَّنَ معنى (إنْ) ، وكذلك لاتُوْصَلُ في الاسْتفهامِ لمثلِ هذه العلَّةِ من الإبهامِ كإبهامِ ألفِ الاسْتفهامِ ، فإذا وُصِلَتْ أَخْرَجَتْها الصِّلَةُ إلى معنى (الذي) ، وبَطَلَ الاسْتفهامُ والجزاءُ[٢] .

ولايجوزُ : ماتدومُ ؟ على الاسْتفهامِ ؛ لأنَّ تقديرَه تقديرُ : ماتقولُ ؟ فإنّما يُسْأَلُ عَنْ نوعٍ مِنْ أَنْواعِ القَوْلِ ، كأنّه قيلَ : أيَّ شيءٍ تقولُ ؟ فهذا يَصِحُّ في القَوْلِ ؛ لأنّه يَتنَوَّعُ ، ولايَصِحُّ في : تَدومُ ؛ لأنَّه لايَتنَوَّعُ ، فلا يُسأَلُ عنه بالفعْلِ / ١٥٢ب على هذه الجِهَةِ ، ولكنْ يجوزُ : كَمْ تدومُ ؟ لأنَّه يَقْتضي تَجْزِئَةً ، والتَّجْزِئَةُ صحيحةٌ في : تدومُ ، وهو خلافُ معنى التَّنويعِ ؛ [لأنَّ التَّنويعَ][٣] لايكونُ إلا مع اختلافِ المعاني التي قد جَمَعَها معنى واحدٌ ، ولكنْ يجوزُ : ماالدَّوامُ ؟ لأنَّ هذا لايَقْتَضي تَنْويعاً ، وإنَّما يَقْتضي بياناً كالبيانِ بالدَّوامِ .

ولايجوزُ : ماتَدُمْ أَدُمْ[٤] ؛ لِمثْلِ هذه العلَّة ، ويجوزُ : ماتَقُلْ أَقُلْ ، كأنَّك قُلْتَ : أيَّ شيءٍ تَقُلْ أَقُلْ ، ولامعنى لقولك : أيَّ شيءٍ تَدُمْ أَدُمْ ؛ لأنَّه لايَتنَوَّعُ .

وتقولُ : كُلَّما تأْتيني آتيكَ ، ولايجوزُ (آتِك) بالجَزْمِ ؛ لأنَّ (ما) موصولةٌ في هذا الكلامِ[٥] .

وتقولُ : الذي يأْتيني فَلَهُ دِرْهمانِ ، فَتُدْخِلُ الفاءَ على شَبَهِ الجزاءِ في تَقَدُّمِ الفِعْلِ

---

(١) ب : إنما هو .

(٢) انظر في امتناع الجزاء والاستفهام في المثال : الكتاب ٣ / ١٠٢ ، شرح السيرافي ٤ / ٤ب ، التعليقة ٢ / ٢١٠ ، المسائل المنثورة ١٦٦ ، تنقيح الألباب ٢٠١ - ٢٠٢ .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) انظر : شرح السيرافي ٤ / ٤ ب .

(٥) معنى هذا المثال : كلَّ وقت إتيانٍ منك لي آتيك ، فكُلّ مضافة إلى المصدر المؤول من (ما) والفعل . انظر : شرح السيرافي ٤ / ٤ ب ، التعليقة ٢ / ٢١٠ - ٢١١ ، تنقيح الألباب ٢٠١ - ٢٠٢ .

واقْتِضاءِ مبنيٍّ على ما اتَّصَلَ [١] .

والفَرْقُ بينَه وبينَ الفاءِ وغيرِ الفاءِ[٢] أنَّه بالفاءِ يُوجِبُ أنَّ الثَّانيَ مِنْ أَجْلِ الأوَّلِ ، وليس كذلك بغيرِ الفاءِ [٣] .

والفاءُ أَوْسَعُ في الجوابِ مِنَ الجوابِ بالجَزْمِ ؛ لأنَّها تكونُ في النَّفْيِ الذي يُقْطَعُ بِه ، ولايكونُ الجَزْمُ إلا في تعليقِ الأوَّلِ [٤] ، ويَجْتَمِعانِ [في][٥] أنَّهما في غيرِ الواجبِ .

وفي التَّنْزيلِ : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِّحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾ ، والجوابُ محذوفٌ فيه ؛ لأنَّه مَعْلومٌ - إذا ذُكِرَ مِثْلُ هذا - مايَتْبَعُهُ مِنَ السُّرورِ والخُلودِ [في النَّعيمِ ، والفوزِ ببُلوغِ المأمولِ ، وماجرى هذا المَجْرى][٦] .

والحَذْفُ أَبْلَغُ ؛ لأنَّه أَوْجَزُ ، مع ذَهابِ الوَهْمِ فيه كُلَّ مَذْهَبٍ ممّا يَصْلُحُ أَنْ يَتْبَعَ

---

(١) انظر في دخول الفاء على خبر الاسم الموصول : الكتاب ٣ / ١٠٢ ، شرح السيرافي ٤ / ٥ أ ، المسائل المنثورة ١٦٧ .

(٢) كذا في النُّسختين . وفيها ركاكةٌ ، ومراده التفريق بين دخول الفاء على خبر الاسم الموصول ، وعدم دخولها .

(٣) انظر في الفرق بينهما : الكتاب ٣ / ١٠٢ ، شرح السيرافي ٤ / ٥ أ .

(٤) يعني أن يكون ماقبل الجواب غير مقطوعٍ بوقوعه .

(٥) ساقط من : ب .

(٦) ساقط من : ب .

وفي توجيه الآية خلافٌ من وجهين :

أحدهما : في حذف الجواب . فالبصريون يرون أنَّه محذوفٌ ، والكوفيون يرون أنَّ الواو زائدة ، والجواب ﴿ فتِّحت ﴾ . انظر : الكتاب ٣ / ١٠٣ ، معاني القرآن للفراء ٣ / ٢٤٩ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ١٣٢ ، المقتضب ٢ / ٧٧- ٧٨ ، إعراب القرآن ٤ / ٢٢ ، شرح السيرافي ٤ / ٥ ب - ٦ أ ، كشف المشكلات ٢ / ١١٧٢ ، الإنصاف ٢ / ٤٥٦ - ٤٥٧ ، تنقيح الألباب ٢٠٤ .

والوجه الآخر : في تقدير الجواب المحذوف ، فقدَّره المبرد : حتى إذا جاؤوها [إلى آخر الآية] سعدوا ، وقدَّره الزجاج : حتى إذا جاؤوها [إلى آخر الآية] دخلوها ، وقدَّره قومٌ منهم السيرافي : حتى إذا جاؤوها جاؤوها وقد فتحت أبوابها ، فحذف (جاؤوها) الثانية ؛ لتكرير اللَّفظ مع العلم به ، والواو في ﴿ وفتِّحت ﴾ على قول المبرد والزجاج عاطفةٌ ، وعلى قول السيرافي للحال ، وقيل : هي واو الثمانية . انظر : معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٣٦٣ - ٣٦٤ ، إعراب القرآن ٤ / ٢٢ ، شرح السيرافي ٤ / ٥ ب ، كشف المشكلات ٢ / ١١٧٢ ، تنقيح الألباب ٢٠٤ ، أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة من غرائب التنزيل ٤٤٥ .

هذا المعنى ، وعلى هذا يَحْسُنُ حَذْفُ الجوابِ [١] ، وهو في القرآن كثيرٌ [٢] ، ففي ضِدِّ هذا المعنى [٣] : ﴿ وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ ﴾ ، فمعلومٌ مايَتْبَعُه مِنَ الغمِّ ، والكآبةِ ، والنَّدَمِ ، والحَسْرَةِ ، والتَّألُّمِ لما فاتَ استدراكُه مما يُصعِّبُ مثْلَ ذلك العذابِ [٤] ، فهذا يكونُ مايَتْبَعُ المعنى مِنْ ضُروبِ النَّعيمِ ، أو العذابِ بِحَسَبِ مُقتضاه في فَهْمِ العاقلِ المُتدَبِّرِ له .

وأمَّا قولُ الشَّمَّاخِ :

وَدَوِيَّـةٍ قَفْـرٍ تُمَشِّـي نَعامُهـا .·. كَمَشْيِ النَّصارى في خِفافِ اليَرَنْدَجِ [٥]

/ ١٥٣أ فَذَهَبَ الخليلُ إلى أنَّ جوابَ (رُبَّ) محذوفٌ [٦] ، وذَهَبَ أبو العبّاسِ إلى أنَّ جوابَه مذكورٌ بَعْدَ هذا البيتِ في قوله :

قَطَعْتُ إلى مَعْروفِها مُنْكراتِها .·. وَقَدْ خَبَّ آلُ الأَمْعَزِ المُتَوَهِّجِ [٧]

ووَجْهُ هذا على أنَّه سَمِعَه الخليلُ مِمَّنْ رَوَى عنْهُ [على أنّه آخرُ القصيدةِ [٨] ،وسَمِعَه غيرُه

---

(١) انظر : التعليقة ٢ / ٢١١ .

(٢) انظر : معاني القرآن للفراء ١ / ٩٧ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ١٤٢- ١٤٣ ، شرح السيرافي ٤ / ٦أ .

(٣) يعني بالضِّدِّين ماينتظر المتّقين من النَّعيم ، وماسيلقاه الظالمون باتخاذ الأنداد من العذاب .

(٤) قال الزمخشري : « أي : ولو يعلَمُ هؤلاء الذين ارتكبوا الظلم العظيم بشركهم أنَّ القدرة كلَّها لله على كل شيءٍ من العقاب والثواب دون أندادهم ، ويعلمونَ شدة عقابه للظالمين إذا عاينوا العذاب يوم القيامة لكان منهم مالايدخلُ تحت الوصف من النَّدم والحسرة ووقوعِ العلم بظلمهم وضلالهم » . الكشاف ١ / ٣٢٦ .
وانظر : معاني القرآن وإعرابه ١ / ٢٣٨ ، إعراب القرآن ١ / ٢٧٦ ، الحجة ٢ / ٢٦١ ، كشف المشكلات ١ / ١٢٠- ١٢١ ، التبيان ١ / ١٣٥ ، الدر المصون ٢ / ٢١٢- ٢١٥ .

(٥) تقدم تخريجه في ص : ١٠٤٩ .

(٦) انظر : الكتاب ٣ / ١٠٤ .

(٧) تقدم تخريجه في ص : ١٠٥٠ .
كما تقدم تخريج قول المبرد في ص : ١٠٥٠ هـ٣ .
وأشير إلى أنّ السيرافي ذهب مذهب المبرد ، بيد أنّه لم يُنْشدْ هذا البيت ، وإنّما أنشد بيتاً آخر ، لم يرد في الديوان ، وهو :

تركْتُ بها ليلاً طويلاً وسامِراً .·. لدى مُلْقحٍ مِنْ عُودِ مَرْخٍ ومُنْتجِ

انظر : شرح السيرافي ٤ / ٦ ب .

(٨) بعد البيت الذي أنشده الخليلُ ثمانيةٌ وعشرونَ بيتاً ، وليس آخر القصيدة . انظر : الديوان ٨٤ – ٩٥ .

مِمَّنْ رَوَى عنه] أبو العبّاسِ على أنَّ بَعْدَه هذا البيتَ ، فهذا وَجْهُ الخلافِ بَيْنَهما في مِثْلِ هذا (٢).

(١) ساقط من : ب .

(٢) قال ابن ولاد : « وأمّا الشاهد فلعمري إنّه في بعض النُّسَخ [نسخ ديوان الشماخ] ، بل في أكثرها ماذُكر ، وقد قرأتُ نسخةً بخطٍّ بعض العلماء قديمةً ، والبيت الذي ذكره [المبرد] ساقطٌ منها ، ومحالٌ أنْ يكونَ [الخليل] وجده فادّعى أنّه لم يجدْه ، فليس هذا إلا من جهة مايرويه بعضُ النّاسِ ويُسقطه بعضٌ ، فوقعت إليه نسخةٌ لم يكن هذا البيتُ فيها نظير النسخة التي وجدناها ....» . الانتصار ١٨٦ .
وقبلَ هذا الكلامِ ذكر أنَّ النّحويين مُجمعون على جوازِ حَذْفِ جواب (رُبَّ) في الكلام ، بله الشعر . وفيما نقله عنهم نظرٌ ؛ إذ ورد في حذف جوابها خلافٌ . انظرْ في تفصيله : الارتشاف ٢ / ٤٥٩ - ٤٦٠ ، اعتراضات النحويين لسيبويه ٥٣٠ - ٥٣١ .

بابُ الأفعالِ في القَسَمِ [١]

الغَرَضُ فيهِ :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في الأَفْعَالِ في القَسَمِ مِمّا لايجوزُ [٢] .

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في الأَفْعَالِ في القَسَمِ ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟.

ولِمَ لايجوزُ في الجوابِ بالفِعْلِ المضارعِ إلا باللامِ والنُّونِ في الإيجابِ ؟ وماحُكْمُ واللّهِ لأَفْعَلَنَّ ؟ [٣] .

ومامعنى القَسَمِ ؟ [٤] .

ولِمَ وَجَبَ حَذْفُ الفِعْلِ فيه ؟ وماتقديرُه ؟.

ولِمَ جاز إبدالُ الواوِ من الباءِ في القَسَمِ ؟.

ومانظيرُ لُزومِ اللامِ مِنْ قولهم : إنْ كانَ لَصالحاً ؟ [٥] .

---

(١) انظر : الكتاب ١ / ٤٥٤ (بولاق) ، ٣ / ١٠٤ (هارون) .

(٢) تحدَّث سيبويه في الباب عن أمورٍ منها : جواب القسم إذا كان فعلاً مضارعاً مثبتاً ، أو ماضياً ، وحكم حذف (لا) من جواب القسم المنفيِّ ، والأفعال التي تستعمل في القسم ، ودخول (لـمّا) و (إلا) على جواب فعل القسم (أقسمت) ، والابتداء بالجواب وعدم ذكر القسم ، وإخبار المتكلِّم عن قسم غيره . وغير ذلك .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « فإذا حلفتَ على فعلٍ غير منفيٍّ لم يقع لَزِمَتْه اللامُ ، ولزمت اللامَ النّونُ الخفيفةُ أو الثقيلة في آخر الكلمة ، وذلك قولُك : واللّه لأفعلنَّ » . الكتاب ١ / ٤٥٤ (بولاق) ، ٣ / ١٠٤ (هارون) .
وعن قوله : « فقلتُ : فلم ألزمتَ النُّونَ آخرَ الكلمة ؟ فقال : لكي لايُشْبِهَ قولَه : إنَّه لَيفعلُ ؛ لأنَّ الرجلَ إذا قال هذا فإنّما يُخبِرُ بفعلٍ واقعٍ فيه الفاعلُ ، كما ألزموا اللامَ : إنْ كانَ لَيقولُ ؛ مخافةَ أنْ يلتبس بما كان يقولُ ذاك ؛ لأنَّ (إنْ) تكون بمنزلة (ما) » . الكتاب ١ / ٤٥٥ (بولاق) ، ٣ / ١٠٦ - ١٠٧ (هارون) .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « اعلم أنَّ القسم توكيدٌ لكلامك » . الكتاب ١ / ٤٥٤ (بولاق) ، ٣ / ١٠٤ (هارون) .

(٥) في النسختين : صالحاً ، والتصحيح من الكتاب .
والسؤال عن قول سيبويه : « وزعم الخليل أنَّ النُّونَ تلزم اللام كلزوم اللام في قولك : إنْ كان لصالحاً ، فإنْ بمنزلةِ اللام ، واللامُ بمنزلةِ النُّون في آخر الكلمة » . الكتاب ١ / ٤٥٤ (بولاق) ، ٣ / ١٠٤ (هارون) .

ومـا الفِعْلُ الذي يَقَعُ مَوْقِعَ (واللّه) في القَسَمِ ؟ ولِمَ جـازَ في : أَحْلِفُ لأَفْعَلَنَّ ، وأُقْسِمُ لأَفْعَلَنَّ ، وأَشْهَدُ لأَفْعَلَنَّ [١] ؟ ولِمَ جاز أنْ يَقَعَ مَوْقِعَ (واللّه) هذا الفعلُ ؟ وهل ذلك لأنَّه يُؤَكِّدُ الخبرَ كما يُؤكِّدُه : واللّه ؟.

وماحُكْمُ : واللّه لَفَعَلْتَ ؟ ولِمَ جازَ مِنْ غيرِ نُونٍ في كُلِّ فِعْلٍ ماضٍ ؟ [٢].

ومـا الذي يُجـابُ به القَسَمُ ؟ وهل هو على أَرْبَعَةِ أَقْسـامٍ : إنّ ، ومـا ، واللاّم ، ولا ؟ [٣].

ولِمَ جـاز: واللّه لا أَفْعَلُ [٤] ، مِنْ غيرِ نُونٍ [٥] ؟ وهل ذلك لأنَّ النُّونَ تُؤَكِّدُ وقـوعَ الفِعْلِ ؟.

ولِمَ كـانَ الإيجـابُ أَحَقَّ بهـا مِنَ النَّفْيِ ؟ وهـل ذلك لأنَّ العَمَلَ على الإيجـابِ أَظْهَرُ ؟.

ولِمَ جاز : واللّه أَفْعَلُ ذاك أَبَداً ، بمعنى : لا ، ولَمْ يَجُزْ بمعنى : لأَفْعَلَنَّ ؟ ولِمَ كـان حَذْفُ (لا) أولـى [٦] مِنْ حَذْفِ اللاّمِ والنُّونِ ؟ / ١٥٣ ب وهل ذلك لئـلا يلتـبسَ الحَذْفُ ؟ [٧].

---

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « واعلمْ أنَّ من الأفعال أشياءَ فيها معنى اليمين ، يجري الفعلُ بعدها مجراه بعد قولك : واللّهِ ، وذلك قولُك : أُقْسِمُ لأَفْعَلَنَّ ، وأَشْهَدُ لأَفْعَلَنَّ » . الكتاب ١ / ٤٥٤ (بولاق) ، ٣ / ١٠٤ (هارون) .

(٢) هذا السُّؤال عن قول سيبويه : « وإنْ كان الفعْلُ قد وَقَعَ وحَلَفْتَ عليه لم تزد على اللام ، وذلك قولك : واللّه لفعلتَ ، وسمعنا من العرب مَنْ يقول : واللّهِ لكذبتَ ، وواللّه لكذبَ ، فالنُّونُ لاتدخُلُ على فعلٍ قد وقع ، إنّما تدخلُ على غير الواجب » . الكتاب ١ / ٤٥٤ (بولاق) ، ٣ / ١٠٥ (هارون) .

(٣) هذا السؤال مبنيٌّ على جملة كلام سيبويه في الباب .

(٤) ب : لأفعلُ .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وإذا حلفتَ على فعلٍ منفيٍّ لم تغيِّرْه عن حاله التي كان عليها قبلَ أنْ تحلفَ ، وذلك قولُك : واللّهِ لا أَفْعَلُ » . الكتاب ١ / ٤٥٤ (بولاق) ، ٣ / ١٠٥ (هارون) .

(٦) ب : الأولى .

(٧) هذا السـؤال عن قول سيـبويه : « وقد يجوزُ لك - وهو من كلام العرب - أنْ تحذفَ (لا) وأنت تُريد معناها ، وذلك قولُك : واللّه أفعلُ ذاك أبداً ، تُريدُ : واللّه لا أفعلُ ذلك أبداً » . الكتاب ١ / ٤٥٤ (بولاق) ، ٣ / ١٠٥ (هارون) .

= /

وما الشّاهدُ في قوله [١] :

فَحالفْ فلا واللّه تَهْبطُ تَلْعةً [٢] .ˑ. مِنَ الأَرْضِ إلا أَنْتَ للذُّلِّ عارِفُ [٣] ؟

ولِمَ جاز إِسْقاطُ (لا) من القَسَمِ فيه ؟ وهل يجوزُ على إلغاءِ القَسَمِ ، كأنَّه قال : لاتَهْبِط تلعةً [٢] واللّه ؟ ولِمَ لايَحْسُنُ إلغاؤه هاهنا ؟.

وماحُكْمُ : أَقْسَمْتُ عليك إلاّ فَعَلْتَ ، ولمّا فَعَلْتَ ؟ وهل معنى (لَتَفْعَلَنَّ) أَصْلُ : إلا ، ولمّا ، [في] [٤] هذا [٥] ؟ وهل الأَصْلُ : لا ، وإنْ للجـزاءِ ، و (لمّا) التي للنَّفْي ؟ وهل هو بمنزلةِ : باللّهِ لاتَفْعلْ خلافَ هذا ، فالمطلوبُ منه فِعْلُ هذا ؟ ولِمَ جاز أنْ يكونَ

/ = وعن قوله : « وسألتُه : لِمَ لَمْ يجز : واللّه تَفْعَلُ ، يريدون بها معنى : سيفعلُ ؛ فقال : مِنْ قِبَلِ أنَّهم وضعوا (تَفْعَلُ) هاهنا محذوفةً منها (لا) ، وإنَّما تجيءُ في معنى : لا أَفْعَلُ ، فكرهوا أنْ تلتبس إحداهما بالأخرى » . الكتاب ١ / ٤٥٥ (بولاق) ، ٣ / ١٠٦ (هارون) .

(١) القائل مختلفٌ فيه على ثلاثة أقوال :

أ - قيل : هو لقيطُ بنُ زُرارة بن عُدَس « ... - ٥٣ ق هـ » ، من بني تميم ، ويُكْنى أبا دَخْتَنوس ، وأبا نهشل ، وكان على النّاسِ يوم جَبَلةَ ، وقُتل يومئذٍ . انظر : الشعر والشعراء ٢ / ٧١٠ - ٧١١ ، جُمل من أنساب الأشراف ١٢ / ٢٩ - ٣٣. والبيت له في : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٣٣ .

ب - وقيل : هو قيس مَعْدان الكُلَيبيّ ، من بني يربوع . انظر : دلائل الإعجاز ٢٠ .

جـ - وقيل : مُزاحم العقيلي ، وضعَّفه ابن السيد . انظر : الحلل ٩٣ .

(٢) في النسختين : تعلة .

(٣) من البحر الطويل ، وقبلَه عند ابن السيرافي :

ألا مَنْ رأى العَبْدَيْنِ إِذْ ذُكرا له .ˑ. عديٌ وتيمٌ تبتغي مَنْ تُحالفُ

وأورده عبدالقاهر بعد الشاهد .

عديّ وتيمٌ : ابنا عبدمناة بن أُدّ ، وجعلهما بمنزلة العبدين لابتغائهما مَنْ يُحالفهما ، وهما مرفوعان على خبر مبتدأ محذوف ؛ أي : هما عديٌّ وتيمٌ ، وأفرد فاعل (تبتغي) لأنَّه رجع إلى جملة القبيلة ، وفاعل (حالفْ) يعود على الحيّ . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٣٣ .

انظر : الكتاب ٣ / ١٠٥ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٣١٤ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٣٣ ، النكت ٢ / ٧٥٦ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٥٤ ، الحلل ٩٣ - ٩٥ ، دلائل الإعجاز ٢٠ ، الغرة لابن الدهان ٢ / ١٨٨ ب ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٤٢ أ ، البسيط ٢ / ٩٢٢ .

(٤) ساقط من : ب .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وسألتُ الخليلَ عن قولهم : أقسمتُ عليك إلا فعلتَ ، ولمّا فعلتَ ، لِمَ جاز هذا في هذا الموضع ، وإنّما أقسمتُ هاهنا كقولك : واللّه ؟ فقال : وجه الكلام : لَتَفْعَلَنَّ ، هاهنا ، ولكنَّهم إنّما أجازوا هذا ؛ لأنَّهم شبَّهوه بنَشَدْتُك اللّهَ ؛ إذْ كان فيه معنى الطَّلبِ » . الكتاب ١ / ٤٥٥ (بولاق) ، ٣ / ١٠٥ - ١٠٦ (هارون).

بمعنى الاستقبال : أَقْسَمْتُ عليك لَمّا فَعَلْتَ ؟ وهل ذلك لِما فيه مِنْ معنى الطَّلَبِ كما في : نَشَدْتُكَ اللَّهَ لَمّا فَعَلْتَ ؟ [١].

وماحُكْمُ : لَتَفْعَلَنَّ [٢] ؟ ولِمَ وَجَبَ أَنْ يكونَ على نِيَّةِ اليمينِ ؟ وهل ذلك لأنَّ هذه اللّامَ لامُ القَسَمِ ، ومعناها خلافُ معنى لامِ الابتداءِ ، فهي تَدُلُّ عليه إذا حُذِفَ كما أنَّ : أَحْلِفُ لَتفعلَنَّ ، يَدُلُّ على أنّه وَقَعَ مَوْقِعَ : واللّهِ لَتفْعَلَنَّ ، وليس على معنى العِدَةِ بذاك ، وكذلك : أُقْسِمُ لَتفْعَلَنَّ ؟ .

ومِنْ أَيْنَ صار القَسَمُ مُؤَكِّداً للخبرِ مع مُخالفته أَصْلَ التّأكيدِ ؛ إذ أَصْلُه التكريرُ ؟ وهل ذلك لأنَّه عَقَدَه بما تَعْظُمُ مَنْزِلَتُه ، [فاقتضى ذلك أنَّه حَقٌّ ، ولو كان باطلاً لَمْ يَنْعَقِدْ بما تَعْظُمُ مَنْزِلَتُه][٣] ؛ لأنَّ الباطلَ وضيعُ المنزلةِ ، فمِنْ هاهنا أُكِّدَ الخَبَرُ بالقَسَمِ ؟ .

ولِمَ جاز : أَقْسَمَ لَيَفْعَلَنَّ ، واستَحْلَفْتُه لَيَفْعَلَنَّ، على أنْ يجريَ فِعْلُ غيرِ المتكلِّمِ في هذا مَجرى فِعْلِ المُتكلِّمِ ، وأَخَذَ عليه لايَفْعَلُ ذاك ، في موضعِ : واللّهِ لايَفْعَلُ ذاك ؟ [٤].

وماتأويلُ : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾[٥]،

---

(١) هذا السؤال عن نصٍّ سيبويه السابق .

(٢) ب : لاتفعلنّ .
والسؤال عن قول سيبويه : « وسألتُه عن قوله : لَتَفْعَلَنَّ ، إذا جاءت مبتدأةً ليس قبلها مايُحْلَفُ به ؟ فقال : إنّما جاءت على نيَّة اليمين ، وإنْ لم يُتكلَّمْ بالمحلوف به » . الكتاب ١ / ٤٥٥ (بولاق) ، ٣ / ١٠٦ (هارون) .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « واعلم أنّك إذا أخبرتَ عن غيرك أنّه أكّدَ على نفسه أو على غيره ، فالفعلُ يجري مجراه حيثُ حلفتَ أنتَ ، وذلك قولك : أقْسَمَ ليَفْعَلَنَّ ، واستحلفه ليَفْعَلَنَّ ، وحَلَفَ ليَفْعَلَنَّ ذلك ، وأخذ عليه لايَفْعَلُ ذلك أبداً ، وذاك أنّه أعطاه من نَفْسه في هذا الموضع مثلَ ما أعطيتَ أنت مِنْ نفسك حين حلفتَ ؛ كأنّك قلتَ – حين قلت : أقْسَمَ ليَفْعَلَنَّ – : قال : واللّه ليَفْعَلَنَّ، وحين قلتَ : استحلفه ليَفْعَلَنَّ : قال له : واللّه ليَفْعَلَنَّ » . الكتاب ١ / ٤٥٥ (بولاق) ، ٣ / ١٠٦ (هارون) .

(٥) تكملتها : ﴿ .... وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ ﴾ البقرة : ٨٣ .

والياءُ على الغَيْبَة ، والتَّاءُ على المُخاطبة [١] ، فـ (يعبدون) حكايةٌ على المعنى ، و (تَعْبُدون) حكايةٌ على تأدية الصُّورة ؛ فلهذا جاز الوجهان ؟.

وما الفَرْقُ في : واللهِ / ١٥٤ أ إنَّه لَيَفْعَلَنَّ ؟.

وهل دُخولُ اللامِ في : إنْ كان لَيقولُ ، كدُخولها في : ماكان لِيقولَ ؟ وما الفَرْقُ بينَهما ؟ ولِمَ لايجوزُ أنْ تكونَ بمعنى (ما) في هذا ؟ [٢].

وماتأويلُ : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ ﴾ [٣] ؟ وما اللامُ الأُولى ؟ وما اللامُ الثانيةُ ؟ ولِمَ وَجَبَ أَنْ تكونَ الأولى لامَ الابتداء ، والثّانيةُ لامَ القَسَم إذا كان على تقديرِ : الذي آتيتُكم ؟ ولِمَ حَمَلَ : واللهِ لئن فعلتَ لأَفْعَلَنَّ ، على أنَّ اللاَّمَ في (لئنْ) كاللاَّمِ في : (لَمَا) ، واللاَّمَ الأخيرةِ كالأخيرةِ في الآية [٤] ؟ وهل ذلك في معنى الجوابِ والتَّوطئة للجواب ، لا أنَّها في (لئنْ) لامُ الابتداء ؟.

وماحُكْمُ : واللهِ أنْ لَوْ فَعلْتَ لَفعَلْتُ [٥] ؟ ولِمَ جازت (أنْ) في جوابِ القَسَمِ [٦] ؟

---

(١) قرأ بالتاء أبو عمرو ونافع وعاصم وابن عامر ، وقرأ بالياء ابن كثير وحمزة والكسائي . انظر : السبعة ١٦٣ .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « كما ألزموا اللامَ : إنْ كانَ ليقولُ ؛ مخافةَ أنْ تلتبس بـ : ماكان يقولُ ذاك ؛ لأنَّ (إنْ) تكونُ بمنزلة (ما) » . الكتاب ١ / ٤٥٥ (بولاق) ، ٣ / ١٠٧ (هارون) .

(٣) تكملتها : ﴿ .... قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي قَالُوٓاْ أَقْرَرْنَا قَالَ فَٱشْهَدُواْ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴾ آل عمران : ٨١ .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وسألته عن قوله عزَّ وجلَّ .... فقال : (ما) هاهنا بمنزلة (الذي) ، ودخلتها اللامُ كما دخلت على (إنْ) حينَ قلتَ : واللهِ لئن فعلتَ لأفْعَلَنَّ ، واللاَّمُ التي في (ما) كهذه التي في (إنْ) ، واللاَّمُ التي في الفعل كهذه التي في الفعلِ هنا » . الكتاب ١ / ٤٥٥ (بولاق) ، ٣ / ١٠٧ (هارون) .
وقوله : « فكذلك اللامان في قوله عز وجلَّ : ﴿ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم .... ﴾ لامٌ للأوّل وأُخرى للجواب » . الكتاب ١ / ٤٥٦ (بولاق) ، ٣ / ١٠٧ - ١٠٨ (هارون) .

(٥) في النسختين : فعلت ، من دون اللام ، وما أثبته يقتضيه السياق ، كما أنه في الكتاب ، وجواب المسائل.
والسؤال عن قول سيبويه : « ومثلُ هذه اللامِ الأولى (أنْ) إذا قلت : واللهِ أنْ لو فعلتَ لفعلتُ » . الكتاب ١ / ٤٥٥ (بولاق) ، ٣ / ١٠٧ (هارون).

(٦) سيأتي في الجواب أنَّ في هذه المسألة خلافاً بين النحويين.

وهل ذلك لئلا يُجْمَعَ بينَ لامَيْنِ في : لو ؟ [١] .

وهل يجوزُ : واللّه أنْ فعَلْتَ ، بمعنى : والله لَفعَلْتَ ؟ ولِمَ لايجوزُ ؟ .

وما الشّاهدُ في قول المسَيَّبِ بنِ عَلَسٍ [٢] :

فَأُقْسِمُ أنْ لو الْتقَيْنا وأَنْتـمُ .˙. لكانَ لَكُمْ يومٌ منَ الشَّرِّ مُظْلِمُ [٣] ؟

ومـاتأويـلُ : ﴿ لَّمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ [جَهَنَّمَ] [٤] ﴾ ؟ فمـا اللاّمُ الأُولى ؟ وما الثانيةُ ؟ [٥] .

ومــاتأويـل : ﴿ وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّوا ﴾ [٦] ؟ ومـا الدَّليـلُ على أنَّه في مـعنى : لَيَظَلُّنَّ [٧] ؟ وهل ذلك لأنّه يكفي من جـوابِ الجـزاءِ الذي لايكونُ إلا على الاستقبالِ ؟ .

---

(١) يعني لئلا يقال : للو .

(٢) المسيَّب هو : زهير بن عَلَس بن عمرو ، من بني ضُبَيعةَ بن ربيعة ، والمسَيَّبُ لقبه ، لُقِّب به حين أوعد بني عامر بن ذُهْل ، فقالت بنو ضُبيعة : قد سيَّبناك والقومَ ، وهو خال الأعشى ، ولم يُدْرِك الإسلام . انظر : طبقات فحول الشعراء ١ / ١٥٦ - ١٥٧ ، نشوة الطرب ٢ / ٦٥٧ - ٦٥٨ .

(٣) من البحر الطويل ، من أبيات قالها يخاطبُ بني عامر بن ذُهْل بن ثعلبة في شيءٍ صنعوه بحلفائهم . وقبله :
لَعَمْري لئن جدَّتْ عداوةُ بيننا .˙. لَيَنْتَحِيَنْ منّي على الوَخْمِ مِيْسَمُ
لينتحين : أي يميلُ عليه ويتعمّدُه ، والوَخْم : أراد به عامر بن ذُهل ؛ يعني أنّه يهجوه هجاءً يَسِمُه به ، لايفارقُه عارُه . انظر : شرح أبيات سيبويه ٢ / ١٨٥ ، الخزانة ١٠ / ٨٤ .
انظر : ديوانه (الصبح المنير ٣٥٨) ، الكتاب ٣ / ١٠٧ ، شرح السيرافي ٤ / ٨ب ، الأغفال ١ / ٣٧٤ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٨٥ ، التبصرة ١ / ٤٥١ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٥٥ ، الغرة ٢ / ١٨٨أ ، شرح المفصل ٩ / ٩٤ ، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٨١ ، الخزانة ١٠ / ٨٠ - ٨٤ ، شرح أبيات المغني ١ / ١٥٣ - ١٥٦ .

(٤) تكملة من : ب .
والآية من قوله تعالى : ﴿ قَالَ ٱخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَّدْحُورًا .... مِنكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ الأعراف : ١٨ .

(٥) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ومثلُ ذلك : ﴿ لَّمَن تَبِعَكَ .... ﴾ إنما دخلت اللامُ على نيّة اليمين ، واللّهُ أعلَمُ » . الكتاب ١ / ٤٥٦ (بولاق) ، ٣ / ١٠٨ (هارون) .

(٦) تكملتها : ﴿ .... مِنْ بَعْدِهِۦ يَكْفُرُونَ ﴾ الروم : ٥١ .

(٧) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وسألته عن قوله عزَّ وجلَّ : ﴿ وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا .... ﴾ فقال : هي في معنى : ليَفْعَلَنَّ ، كأنّه قال : لَيَظَلُّنَّ » . الكتاب ١ / ٤٥٦ (بولاق) ، ٣ / ١٠٨ (هارون).

ولِمَ وَجَبَ في : واللّه لافعَلْتُ ذاك أبداً ، أنْ يكونَ بمعنى : لا أَفْعَلُ (١) ؟ وهل ذلك لأَجْلِ دلالة (لا) ؛ إذ الأَصْلُ فيها أنْ تكونَ للاستقبالِ ؟.

وماحُكْمُ : لئنْ زُرْتَه مايَقْبَلُ منك ، ولئنْ فَعَلْتَ مافَعَلَ ؟ ولِمَ كانَ بمعنى : ماهو فاعلٌ ، ومايَفْعَلُ (٢) ؟ وهل ذلك لدلالة حَرْفِ الجزاءِ ؟.

ومانظيرُه منْ ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ (٣) أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ ﴾ (٤) في معنى : أَمْ صَمَتُّمْ ؟ (٥).

وما تأويل : ﴿ وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَّا تَبِعُواْ قِبْلَتَكَ ﴾ (٦) ؟ فلِمَ كانَ على معنى : ماهُمْ تابعينَ ، ومايَتْبَعُونَ ؟ (٧).

وقوله : / ١٥٤ ب ﴿ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ ﴾ (٨) بمعنى : مايُمْسِكُهما أحدٌ ؟ (٩).

---

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « كما تقولُ : واللّه لافعلتُ ذاك أبداً ، تُريد معنى : لا أَفْعَلُ » . الكتاب ١ / ٤٥٦ (بولاق) ، ٣ / ١٠٨ (هارون).

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وقالوا : لئن زُرْتَه مايقبلُ منك ، وقال : لئنْ فعلتَ مافَعَلَ ، يريد معنى : ماهو فاعلٌ ، ومايَفْعَلُ ، كما كان ﴿ تَظَلُّواْ ﴾ مثل : ليَظَلُّنَّ » . الكتاب ١ / ٤٥٦ (بولاق) ، ٣ / ١٠٨ (هارون).

(٣) في النسختين : عليهم .

(٤) من قوله تعالى : ﴿ وَإِن تَدْعُوهُمْ إِلَى ٱلْهُدَىٰ لَا يَتَّبِعُوكُمْ .... ﴾ الأعراف : ١٩٣ .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وكما جاءت ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ .... ﴾ على قوله : أم صَمَتُّمْ ، فكذلك جاز هذا على : ماهو فاعلٌ » . الكتاب ١ / ٤٥٦ (بولاق) ، ٣ / ١٠٨ (هارون) .

(٦) تكملتها : ﴿ ...وَمَآ أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ وَمَا بَعْضُهُم بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ البقرة : ١٤٥ .

(٧) هذا السؤال عن قول سيبويه : « قال عزّ وجلّ : ﴿ ولَئنِ أَتَيْتَ.... ﴾ أي : ماهم تابعين » . الكتاب ١ / ٤٥٦ (بولاق) ، ٣ / ١٠٨ - ١٠٩ (هارون) .

(٨) من قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا .... إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا ﴾ فاطر : ٤١.

(٩) قال سيبويه : « وقال سبحانه : ﴿ وَلَئِن زَالَتَآ .... ﴾ أي : مايُمْسِكُهما من أحدٍ » . الكتاب ١ / ٤٥٦ (بولاق) ، ٣ / ١٠٩ (هارون).

وماتأويلُ : ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَـٰلَهُمْ ﴾(١) ؟ فما اللامُ الأُولى ؟ وما الثّانيةُ ؟ وما اللام في : ﴿ إِنْ كُلُّ نفسٍ لَما عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾(٢) ؟.

وهل يجوزُ : إنَّ زيداً لَيضرِبُ ، ولَيَذْهَبُ ، على معنى الاستقبالِ(٣) ؟ ولِمَ جازَ ذلك في قِلّته ؟.

وماتأويلُ : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ﴾(٤) ؟.

وما الشّاهدُ في قولِ لَبيدٍ :

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتأْتِينَّ مَنِيَّتي .·. إنَّ المنايا لاتَطيشُ سِهامُها(٥) ؟

---

(١) تكملتها : ﴿ .... إِنَّهُۥ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ هود : ١١١ ، وتشديد (إنّ) وتخفيف (لَمَا) قراءة الكسائي وأبي عمرو . انظر : السبعة ٣٣٩ .

(٢) الطارق : ٤ . وتخفيف (لَمَا) قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو والكسائي . انظر : السبعة ٦٧٨ .
والسؤال عن قول سيبويه : « وأمّا قوله عزّ جلّ : ﴿ وَإِنَّ كُلًّا .... ﴾ فإنَّ (إنّ) حرفُ توكيد، فلها لامٌ كلامِ اليمينِ ؛ لذلك أدخلوها كما أدخلوها في : ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ .... ﴾ ودخلت اللامُ التي في الفعل على اليمين ، كأنّه قال : إنّ زيداً لما والله لَيَفْعَلَنّ » . الكتاب ١ / ٤٥٦ (بولاق) ، ٣ / ١٠٩ (هارون) .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وقد يستقيم في الكلام : إنّ زيداً لَيَضْرِبُ ولَيَذْهَبُ ، ولم يقع ضربٌ ، والأكثرُ على ألسنتهم - كما خبَّرتُك - في اليمين ، فمِنْ ثَمَّ ألزموا النُّونَ في اليمين ؛ لئلا يلتبسَ بما هو واقعٌ ». الكتاب ١ / ٤٥٦ (بولاق) ، ٣ / ١٠٩ (هارون) .

(٤) من قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا جُعِلَ ٱلسَّبْتُ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ .... فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ النحل :١٢٤ .

(٥) من البحر الكامل ، من معلقته ، ومطلعها :
عَفَت الدِّيارُ مَحلُّها فمُقامُها .·. بمنىً تأبَّدَ غولُها فرِجامُها
عفت : درست ، والمحلّ : حيث يحلُّ القومُ من الدار ، والمقام : حيث طال مكثهم فيه ، ومنى : موضعٌ بحمى ضَرِيَّة في بلاد غنيّ وكلاب ، والغول والرِّجام بنفس الحمى ، وتأبّد : توحَّش . انظر : شرح القصائد السبع ٥١٧ - ٥١٨ .
ورواية الشاهد في الديوان :
صادفْنَ منها غِرّةً فأصَبْنَها ....
وهي رواية ابن الأنباري وابن النحاس . ولاشاهد فيها .
انظر : ديوانه ٣٠٨ ، الكتاب ٣ / ١١٠ ، شرح القصائد السبع ٥٥٧ ، شرح القصائد المشهورات ١ / ١٥١ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٥٦ ، المقتصد ٢ / ٨٦٩ ، شرح القصائد العشر ٢٢٨ ، المقاصد النحوية ٢ / ٤٠٥ - ٤٠٨ ، الهمع ١ / ١٥٤ ، الخزانة ٩ / ١٥٩ - ١٦٢ .

فما هذه اللامُ ؟ [١].

وهل يجوزُ : أَظُنُّ لَيَسْبِقَنَّني ، وأظُنُّ لَيَمُوتَنَّ ؟ ولِمَ جازَ مِثْلُ هذه اللامِ في الظَّنِّ ؟[٢].

وماتأويلُ : ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُاْ ٱلْأَيَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ ﴾[٣] ؟ ومافاعلُ : ﴿ بَدَا لَهُم ﴾[٤] ؟ ولِمَ حَمَلَه أبو عثمانَ [على] [٥] : بدا لهم بَدْوٌ [٦] ؟ وهل يَصْلُحُ على : بَدا لهم معنى هذا القولِ ، كما تقولُ : بدا لهم أيُّهم أَفْضَلُ ، بمعنى : بدا لهم معنى أيُّهمُ أَفْضَلُ ، أي : ظَهَرَ لهم معنى هذا القولِ ؟.

الجوابُ :

الذي يجوزُ في الأَفْعَالِ في القَسَمِ إجراؤها على الحَذْفِ ، ولايجوزُ إِظْهَارُ الفِعْلِ مع ذِكْرِ المُقْسَمِ به ؛ لئلا يُوهِمَ في (أَفْعَلُ) معنى العِدَةِ ، وفي (فَعَلْتُ) معنى : ماكانَ وَقَعَ منك ، وليس الأَمْرُ على ذلك ، وإنَّما هو مُنْعَقِدٌ بمعنى القَسَمِ انْعِقاداً لازماً ، فتقديرُ (باللّه لأَفْعَلَنّ) : أَحْلِفُ باللّه لأَفْعَلَنَّ ، فالباءُ في مَوْضِعِ نَصْبٍ بـ : أَحْلِفُ ، إلا أنَّ الفِعْلَ مَحْذُوفٌ لايجوزُ إظهارُه ؛ لما بيَّنا [٧].

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « كأنَّه قال : واللّهِ لَتَأْتِيَنَّ ، كما قال : قد علمتُ لعبدُاللّهِ خيرٌ منك » . الكتاب ١ / ٤٥٦ (بولاق) ، ٣ / ١١٠ (هارون) .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وقال : أظُنُّ لتَسْبِقَنَّني ، وأظُنُّ لَيَقُومَنَّ ؛ لأنَّه بمنزلة : علمتُ » . الكتاب ١ / ٤٥٦ (بولاق) ، ٣ / ١١٠ (هارون) .

(٣) تكملتُها : ﴿ .... حَتَّىٰ حِينٍ ﴾ يوسف : ٣٥ .

(٤) هذا سؤالٌ مبنيٌّ على قول سيبويه : « وقال عزَّ وجلَّ : ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم ... ﴾ ؛ لأنَّه موضعُ ابتداء ؛ ألا ترى أنَّك لو قلت : بدا لهم أيُّهم أفضلُ ، لحَسُنَ كحسنه في : علمتُ ، كأنَّك قلتَ : ظَهَرَ لهم أهذا أفضلُ أم هذا » . الكتاب ١ / ٤٥٦ (بولاق) ، ٣ / ١١٠ (هارون) .

(٥) تكملة يقتضيها السياق .

(٦) وقال به – أيضاً – المبرد . انظر : مسائل الغلط ١٨٧ ، إعراب القرآن ٢ / ٣٢٩ ، الحلبيات ٢٣٩ – ٢٤٠ .

(٧) ماذكره الشارح من وجوب حذف فعل القسم مطلقاً فيه نظرٌ ، فهو يجوز إظهاره مع الباء ، ويجب حذفه مع الواو ، والتاء ، وأجاز ابن كيسان إظهاره مع الواو . انظر : المقتضب ٢ / ٣١٧ ، الأصول ١ / ٤٣١ ، الارتشاف ٢ / ٤٧٧ ، وذكر ابن الدهان أنّ للقسم مع الباء أربع مراتب : = /

وكذلك : واللّهِ لأَفْعَلَنَّ ، والواوُ فيه بَدَلٌ من الباءِ ؛ لأنّها مَنْ مَخْرجِها [١] ، وهي أَغْلَبُ على الزِّيادةِ من الميمِ ، ولاتكونُ الواوُ جارّةً إلا على طريقِ البَدَلِ من غيرها [٢] .

وإذا قيل : تاللّهِ لأَفْعَلَنَّ ، فالتّاءُ بَدَلٌ من الواوِ [٣] .

ولايجوزُ جوابُ القَسَمِ في الفِعْلِ المُضارعِ الموجَبِ إلا باللاّمِ والنُّونِ ، لاتُفْرَدُ إحداهما من الأخرى ؛ لأنّ اللاّمَ موضوعةٌ للقَسَمِ ، والنُّونُ للاستقبالِ على قياسِ نظائره في الأمْرِ ، والنَّهْيِ ، والاستفهامِ ، والعَرْضِ ، فهي في كُلِّ هذا للاستقبالِ / ١٥٥ أ ؛ ولذلك لم تَجُزْ مع الماضي [٤] .

ومعنى القَسَمِ تأكيدُ الخَبَرِ مِنْ جِهَةِ انْعقادِه بما تَعْظُمُ مَنْزِلَتُه ، فَيُدَلُّ بذلك على عِظَمِ مَنْزِلةِ الخَبَرِ ، ويُدَلُّ على أنّه حَقٌّ مِنْ هذه الجِهَةِ ، ولو كان باطلاً خَسَّتْ مَنْزِلتُه ،

/ = المرتبة الأولى : ذكر الفعل وفاعله والحرف المتّصل به والمقسم عليه ، نحو : أحلفُ باللّه لأفعلنَّ .
والمرتبة الثانية : حذف الفعل وفاعله ، وتبقية الجارّ وما اتّصل به ، نحو : باللّه لأفعلنَّ .
والمرتبة الثالثة : حذف الفعل والفاعل والجار ، وتبقية المقسم به وعليه ، والعرب فيه على ضربين منهم مَنْ ينصب المقسم به على نزع الخافض ، ومنهم يبقي عمل حرف الجرّ .
والمرتبة الرابعة : حذف المقسم به ، وتبقية الفعل والفاعل ، نحو : أحلف لأفعلنَّ .
انظر : الغرة ٢ / ١٨٤ أ - ب .

(١) قال ابنُ الدَّهّان : « فإنْ قِيْلَ : كيف تدَّعي أنَّ الواوَ فرعٌ على الباء ، وليس في القرآن قَسَمٌ معدوم الفعلِ إلا بالواو .... فكيف قلَّ الأصلُ وكثُرَ الفرعُ استعمالاً ؟ فالجواب : أنّه قد يكثر الفرعُ في الاستعمال ويقل الأصلُ ؛ ألا ترى إلى قولنا : نِعْمَ الرَّجُلُ ، وأصلُه : نَعِمَ ، على وزن : عَلِمَ ، فَخُفِّفَ ، وقلّما يُستعمل » . الغرة ٢ / ١٨٣ب - ١٨٤ أ .
وانظر : المقتضب ٢ / ٣١٧ - ٣١٨ ، الأصول ١ / ٤٣٠ ، التبصرة ١ / ٤٤٥ ، شرح المفصل ٩ / ٩٩ ، ١٠١ ، شرح الجمل ١ / ٥٢٤ - ٥٢٥ ، الملخص ٥٣٥ .

(٢) تقدَّم أن الشارح يرى أنّ الواو تأتي جارةً عوضاً عن (ربّ) ، انظر ص : ٧٩٦ .

(٣) فهي فرع الفرع ، فلم تستعمل إلا مع لفظ الجلالة . انظر : المقتضب ٢ / ٣١٩ ، التبصرة ١ / ٤٤٥ ، المقتصد ٢ / ٨٣٨ ، الغرة ٢ / ١٨٤ أ ، شرح المفصل ٩ / ٩٩ ، شرح الجمل ١ / ٥٢٥ ، الملخص ٥٣٥ - ٥٣٦ .

(٤) لزوم اللام ونون التوكيد لجواب القسم إذا كان فعلاً مستقبلاً مذهب البصريين ، وأجاز الكوفيين خُلُوَّه من أحدهما . انظر : الكتاب ٣ / ١٠٤ ، المقتضب ٢ / ٣٣٢ ، الأصول ١ / ٤٣٦ ، شرح السيرافي ٤ / ٨أ - ب ، التبصرة ١ / ٤٥٢ ، شرح المفصل ٩ / ٩٦ ، شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٨٦٥ ، شرح التسهيل ٣ / ٢٠٨ ، البسيط ٢ / ٩١٨ ، الملخص ٥٤١ - ٥٤٢ .
وتحسن الإشارة إلى أنّ الفعل المستقبل إذا قرن بحرف التنفيس ، أو قُدِّم عليه معموله امتنع توكيده بالنون ، ولزم جعل اللام مقارنةً لحرف التنفيس أو للمعمول المتقدم . انظر : شرح التسهيل ٣ / ٢٠٨ ، الملخص ٥٤٢ .

ولَبَطَلَ أَنْ يَنْعَقِدَ بِما يَجِبُ أنْ يكونَ مُعَظَّماً ، فمِنْ هذه الجِهةِ أكَّدَ القَسَمُ معنى الخَبَرِ (١).

ونظيرُ لُزومِ النُّونِ : إنْ كانَ لصالحاً (٢) ، في أنَّها تُفرِّقُ بينَ معنَيينِ : معنى الحالِ ، والاستقبالِ ، فإذا قُلْتَ : واللهِ إنَّ زيداً لَيفْعَلُ ؛ فهو على الحالِ (٣) ، وإذا قُلْتَ : واللهِ إنَّ زيداً لَيفْعَلَنَّ ؛ فهو على الاستقبالِ ، فكذلك إذا دَخَلَتْ اللامُ في الخَبَرِ ؛ فهي (إنْ) المُخفَّفةُ من الثَّقيلةِ لامحالةَ ، وإذا سَقَطَت اللامُ ؛ كانت (إنْ) بمعنى (ما) كقوله عَزّ وجَلَّ : ﴿ إِنِ ٱلْكَـٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ ﴾ (٤).

والفعْلُ الذي يَصْلُحُ أنْ يَقعَ موْقِعَ القَسَمِ هو المؤكِّدُ للخَبَرِ ، كقولك : أُقْسِمُ لَتفْعَلَنَّ ، وأَشْهدُ لتفعَلَنَّ ، وأَحْلِفُ لَتفعَلَنَّ ، فقد وَقَعَ موْقِعَ : واللهِ لَتفْعَلَنَّ ؛ لأنَّ الفِعْلَ هاهنا للتّأكيدِ (٥).

وسبيلُ الخَبَرِ بهِ عَنْ غيرِ المُتَكَلِّمِ هذه السَّبيلُ ، كقولك : أُقْسِمُ لَيفعَلَنَّ ، واسْتَحْلَفْتُهُ لَيفعَلَنَّ ، والعِلَّةُ واحدةٌ (٦).

---

(١) انظر في الغرض من القسم : الكتاب ٣ / ١٠٤ ، الأصول ١ / ٤٣١ ، شرح المفصل ٩ / ٩٠ ، شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٨٥٣ ، البسيط ٢ / ٩١١ ، الملخص ٥٣٢ ، الارتشاف ٢ / ٤٧٥ .

(٢) أ ، ب : صالحاً ، وما أثبته يقتضيه السياق .

(٣) جواب القسم الموجب إذا كان حالاً فيه خلافٌ ، فابن السراج وابن مالك يريان أن الفعلَ يُقرن باللام ، ولايؤتى بالنون ، نحو : والله ليقوم ، وذهب السيرافيُّ إلى أنَّ الجملة الفعلية تُردُّ اسميةً ، وتُصدَّر بـ : إنَّ . وأجاز ابن أبي الربيع أنْ يقال : والله لزيدٌ ينطلقُ ، فتدخلُ اللامَ على المبتدأ ، ولايؤتى بـ : إنَّ .
وحكى الزجاج عن المبرد أنَّ الحالَ لايحلفُ عليها ، وهو ظاهر مافي المقتضب ، وردّ عليه الزجاج ، وألزمه ألا يقبل يمين من يحلف عند القاضي ؛ لأنَّه يحلف أنَّه في حال حديثه ليس عليه شيءٌ ، وألزمه - أيضاً - أن يمنع نحو : والله لأنت أفضلُ الناس ، وهو في حال فضْلٍ . انظر : المقتضب ٢ / ٣٣٢ ، شرح السيرافي ٤ / ٨أ - ب ، التعليقة ٢ / ٢١٢ - ٢١٣ ، الغرة ٢ / ١٨٦ أ ، شرح الجمل ١ / ٥٢٧ - ٥٢٨ ، شرح التسهيل ٣ / ٢٠٨ ، البسيط ٢ / ٩١٧ ، الارتشاف ٢ / ٤٨٥ .

(٤) من قوله تعالى : ﴿ أَمَّنْ هَـٰذَا ٱلَّذِى هُوَ جُندٌ لَّكُمْ يَنصُرُكُم مِّن دُونِ ٱلرَّحْمَـٰنِ .... ﴾ الملك : ٢٠ .
وانظر في التنظير الذي ذكره الشارح : الكتاب ٣ / ١٠٤ ، التعليقة ٢ / ٢١٢ .

(٥) انظر في الاكتفاء بفعل القسم وماجرى مجراه عن المقسم به : الكتاب ٣ / ١٠٤ ، شرح السيرافي ٤ / ٨ ب ، التبصرة ١ / ٤٥٠ .

(٦) انظر : الكتاب ٣ / ١٠٦ ، شرح السيرافي ٤ / ٩ ب - ١٠ أ .

وجوابُ القَسَمِ في الأَصْلِ على أَرْبَعةِ أَوْجُهٍ : إنَّ ، وما ، واللاّمِ ، ولا[١] . فثلاثةٌ منها موضوعةٌ لمعنىً غيرِ معنى القَسَمِ ، وهي : (ما) موضوعةٌ للنَّفْي وتَصْلُحُ للجوابِ ، و (إنّ) موضوعةٌ على نقيضةِ (ما) في الخَبَرِ ، و (لا) لِنفْي المستقبلِ .

فأما الحَرْفُ الذي هو أَخصُّ [بالقَسَمِ][٢] فاللاّمُ التي تَلْزَمُها النُّونُ في المضارِعِ من قولك : واللّهِ لَتَفْعَلَنَّ .

وأمّا لامُ الابتداءِ فموضوعةٌ لِيُقْطَعَ العاملُ الذي قَبْلَها عمّا بَعْدَها [٣] ، وتَصْلُحُ للقَسَمِ ، فهي[٤] نظيرةُ (إنَّ) [٥] .

وقَدْ عَلِمْنا أنَّ جوابَ القَسَمِ يَقْتضي وَضْعَ حَرْفٍ هو أَخَصُّ به كما يَقْتَضي الابتداءُ وَضْعَ حَرْفٍ هو أخصُّ به ، فاللاّمُ التي تَصْحَبُها النُّونُ أَحَقُّ بالقَسَمِ ؛ لأنَّها لاتَمْنَعُ العامِلَ ، ولامُ الابتداءِ تَمْنَعُ العامِلَ ؛ فلذلك انْفَصَلَ حُكْمُهما[٦] ، وصار قولُك : لَزيدٌ خيرٌ منك ، لايَدُلُّ على قَسَمٍ محذوفٍ كما لايَدُلُّ : إنَّ زيداً خيرٌ منك ، ويَدُلُّ : لَيَفْعَلَنَّ ، على قَسَمٍ محذوفٍ[٧] ؛ للعلَّة / ١٥٥ب التي بَيَّنا مِمّا يَجِبُ للقَسَمِ كما يَجِبُ للابتداءِ مِنْ وَضْعِ حَرْفٍ هو أَخَصُّ به .

---

(١) انظر فيما يتلقى به القسم : المقتضب ٢ / ٣٣٣ ، الأصول ١ / ٤٣٥ ، اللامات للزجاجي ٨٥ ، المقتصد ٢ / ٨٦٥ ، شرح المفصل ٩ / ٩٦ ، شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٨٦٤ - ٨٦٨ ، شرح الجمل ١ / ٥٢٦ ، شرح التسهيل ٣ / ٢٠٥ - ٢١٥ ، الارتشاف ٢ / ٤٨٣ - ٤٨٨ .

(٢) ساقط من : ب .

(٣) انظر : اللامات للزجاجي ٧٨ .

(٤) ب : فهو .

(٥) يتلقى القسم بلام الابتداء إذا كان الجواب جملةً اسميةً ، فهي تغني عن لام القسم ، ويرى الكوفيون أنَّ اللام الداخلة على المبتدأ للقسم . انظر : الأصول ١ / ٤٣٥ - ٤٣٦ ، الغرة ٢ / ١٨٥ب - ١٨٦أ ، الإنصاف ٢ / ٣٩٩ - ٤٠٤ .

(٦) ب : حكمها .

(٧) قال الزجاجيّ مفرِّقاً بين لام الابتداء ولام القسم : « ألا ترى أنَّ مَنْ قال : لزيدٌ قائمٌ ، محقِّقاً لخبره ؛ لم يُقَلْ له : حنثتَ ، إنْ كان زيدٌ غيرَ قائم ، ولكن إذا وقع بعدها المستقبلُ ومعه النُّونُ الثقيلةُ أو الخفيفةُ فهي لامُ القسم ، ذُكر القسمُ قبلها أو لم يُذْكر ، كقولك : لأَخْرُجَنّ ، ولتَنْطَلِقَنَّ يازيدُ ..... » . اللامات ٧٩ .
وانظر : اللامات للهروي ٧١-٧٢.

ويجوزُ : واللّه أَفْعَلُ ، بمعنى : لا أَفْعَلُ ؛ لأنَّ (لا) تَلْزَمُ النَّفْيَ ، فلا يُلْبسُ حَذْفُها بالإيجاب [١] ، وكان في الحَذْفِ أَحقَّ من علامةِ الإيجاب [٢] ؛ لئلا يَكْثُرَ الحَذْفُ في الموجَب .

وقال الشّاعرُ :

فحالفْ فلا واللّه تهبطُ تَلْعَةً ∴ منَ الأَرْضِ إلا أنْتَ للذُّلِّ عارفُ[٣]

فهذا على معنى : واللّهِ لاتَهْبِطُ تَلْعَةً ، ولايَصْلُحُ إلغاءُ القَسَمِ هنا ؛ لأنَّه قَبْلَ الفِعْلِ المُقْسَمِ عليه ، وإنّما تَقَدَّمت (لا) ، وهي حرفٌ لايُعْتَدُّ بتَقْدمَتِها [٤] .

وتقولُ : أَقْسَمْتُ عليك إلاّ فعلْتَ ، ولمّا فَعَلْتَ ، فالمعنى : لَتَفْعَلَنَّ ؛ لأنَّه دَخَلَه معنى الطَّلَب ، كأنَّه قال : نَشَدْتُكَ إلاّ فَعَلْتَ ، والأَصْلُ فيه : إنْ لا ، مفصولةً على معنى : أَلْزَمْتُكَ حُرْمةَ القَسَمِ في المَأْثَمِ إنْ لَمْ تَفْعَلْ ، وإنْ لاتَفْعَلْ [٥] ، وكذلك (لمّا) التي هي في النَّفْيِ : لمّا يَخْرُجْ زيدٌ ، وصَلَحَتْ في هذا ؛ لأنَّها تكونُ جواباً لقومٍ يَنْتَظرونَ الخَبَرَ في قولهم : لمّا يَجْلِسِ الحاكمُ ، لقومٍ يَنْتظرونَ جُلوسَه ، حتى إنَّه لَيقولُ القائلُ : قد جَلَسَ الحاكمُ ، فيقولُ له الآخَرُ : لمّا ، ويَقِفُ عليها ؛ لقُوَّةِ معناها في الجوابِ ؛ لعِلَّةِ ماذكرتُ لك [٦] .

---

(١) انظر في حذف (لا) هنا : الكتاب ٣ / ١٠٥ ، الأصول ١ / ٤٣٥ ، شرح السيرافي ٤ / ٩ب ، التبصرة ١ / ٤٥٣ ، المقتصد ٢ / ٨٦٦ ، شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٨٦٨ ، شرح التسهيل ٣ / ٢١٠ ، الملخص ٥٤١ ، الارتشاف ٢ / ٤٨٨ .

(٢) يريد بعلامة الإيجاب اللام ونون التوكيد .

(٣) تقدم مخرجاً في ص : ١٠٦٠ .

(٤) ب : بتقدمهما .

وظاهر قول الشارح : « وإنّما تقدَّمت (لا) » أن الأصل : فوالله لاتهبط ، ثم أخِّر القسم ، وقُدِّمت (لا) . قال ابن أبي الربيع : « وهو عندي بعيدٌ ، ومنزعٌ مخالف للنظائر » . البسيط ٢ / ٩٢٢ .

(٥) ذهب الشارح إلى أنّ (إلا) في المثال أصلها (إنْ) الشرطية ، و (لا) النافية ، ولم أقف على أحدٍ غيره ذهب هذا المذهب ، والذي ذكره الفراء والفارسي وابن الشجري أنّ (إلا) حرفُ إيجاب ، وهي التي للاستثناء . انظر : معاني القرآن ٢ / ٢٩ ، الشيرازيات ١٤ب - ١٥أ ، ٢٤ ب ، ٦٨ب ، الأمالي الشجرية ٣ / ١٤٥ .

(٦) يرى الشارح أنّ (لمّا) في المثال حرف نفي ، وهذا خلافُ قول الفراء والفارسي وابن الشجري ، إذ يرون أنها حرفُ إيجابٍ بمعنى : إلا ، وهو الراجح لأنّ معناه : لتفعلنّ ، وهو إيجابٌ . انظر : معاني القرآن ٢ / ٢٩ ، الشيرازيات ١٤ب - ١٥ أ ، ٦٨ ب ، الأمالي الشجرية ٣ / ١٤٥ .

وانظر : الكتاب ٣ / ١٠٥ - ١٠٦ ، شرح السيرافي ٤ / ٩ ب .

وكــذلك : واللهِ أنْ لو فعَلْتَ لَفعَلْتُ ، وقَعَتْ (أنْ) بدَلاً من اللاّمِ ؛ كــراهةً لاجتماعِ اللاّمَيْنِ في : لَلَو [١].

وفي التَّنْزيلِ : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾ بالتّاءِ والياءِ [٢] ، فالتّاءُ على حكايةِ الصِّيغَةِ في الخطابِ ، كأنّه بمعنى : قُلنا لهم: قُولوا باللّهِ لاتَعْبُدونَ إلا اللّهَ ، [وأمّا الياءُ فحكايةٌ على المعنى في الغائبِ [٣] ، ولو قيل: لانَعْبُدُ [٤] إلا اللّهَ] [٥] ، على قُلْنا لهم : قُولوا : لانَعْبُدُ إلا اللّه ؛ جاز [٦].

وفي التَّنْزيلِ : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ [٧] مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ ﴾ ، فاللاّمُ الأُولى لامُ الابتداءِ ، وهي في هذا الموضعِ مُؤْذِنةٌ بجوابِ [٨] القَسَمِ ، واللاّمُ / ١٥٦ أ الثّانيــةُ لامُ القَسَمِ ، والمعنى : لَلّذي آتَيْتُكُمْ [٩] ، ولامُ الابتــداءِ تَدْخُلُ على الاسْمِ، ولاتَدْخُلُ على الفِعْلِ إلا في بابِ (إنّ) خاصّةً ؛ فلذلك وَجَبَ أنّها في (لَمَا) لامُ الابتداءِ .

---

(١) يرى الشارح أنّ القسم يُتلَقّى بـ : أنْ ، إذا كان جواب القسم (لو) وجوابها ، وهو ماذهب إليه ابن عصفور ، وعلل بتعليل الشارح . انظر : شرح الجمل ١ / ٥٢٨ - ٥٢٩ .
وقد رجع ابن عصفور عن هذا القول في (شرح الإيضاح) . انظر : الارتشاف ٢ / ٤٨٣ ، الخزانة ١٠ / ٨١ ، ومذهب سيبويه أنّ الرابط للقسم في المثال اللام في : لفعلت ، وجواب القسم أغنى عن جواب (لو) . أما (أنْ) فهي مؤكِّدة . انظر : الكتاب ٣ / ١٠٧ ، الأغفال ١ / ٣٧٤ - ٣٧٢ ، الارتشاف ٢ / ٤٨٣ ، الخزانة ١٠ / ٨٠-٨٣ .

(٢) تقدم تخريج القراءتين في ص : ١٠٦٢ هـ ١ .

(٣) انظر في توجيه القراءتين : معاني القرآن للفراء ١ / ٥٣ - ٥٤ ، معاني القرآن وإعرابه ١ / ١٦٢ ، الحجة ٢ / ١٢١- ١٢٦ ، كشف المشكلات ١ / ٦١ - ٦٢ .

(٤) في أ : لاتعبدون ، وما أثبته مقتضى السياق .

(٥) ساقط من : ب .

(٦) انظر : التبصرة ١ / ٤٥٥ .

(٧) أ ، ب : أخذنا .

(٨) ب : لجواب .

(٩) أجاز الزجاج أن تكون (ما) في قوله : ﴿ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم ﴾ اسم شرط ، واللام الداخلة عليها مؤكدة كما تدخل على (إنْ) الشرطية . انظر : معاني القرآن وإعرابه ١ / ٤٣٦ - ٤٣٧ .
وانظر : الكتاب ٣ / ١٠٧ ، إعراب القرآن ١ / ٣٩١ - ٣٩٢ ، التعليقة ٢ / ٢١٣ - ٢١٤ .

وقال المسَيَّبُ :

فَأُقْسِمُ أَنْ لَـو الْتَقَينـا وأَنْتُـمُ .'. لَكانَ لَكُمْ يومٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمُ[(١)]

فأتى بـ (أَنْ) جواباً للقسَمِ مع (لَوْ) ؛ للعلَّة التي بيَّنا [(٢)] .

وفي التَّنـزيلِ : ﴿ لَّمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ ، فاللاَّمُ الأُولى لامُ الابتداء ، واللاَّمُ الثّانيةُ لامُ القسَمِ [(٣)] ، على مابيَّنا قَبْلُ .

وفيه : ﴿ وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ ﴾ . على معنى : لَيَظَلُّنَّ ؛ لأنَّ جوابَ القسَمِ إذا وقَعَ خَلَفاً مِنْ جوابِ الجزاءِ ؛ لم يَكُنْ إلا على المستقبلِ ؛ لأنَّ جوابَ الجزاءِ مُسْتَقْبَلٌ أَبداً ، وجوابُ القسَمِ يَصْلُحُ أَنْ يكونَ لما مضى ، ولما يُسْتَقْبَلُ ، فإذا وقَعَ خَلَفاً مما لايكونُ إلا للمُسْتَقْبَلِ ؛ لم يَتَوجَّهْ إلا إليه [(٤)] ، وعلى ذلك في سائرِ الآياتِ التي تَقَدَّمَ حرفَ [(٥)] الجزاءِ .

وفي التَّنْزيلِ : ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ ، و ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا ﴾ ، فهـذه اللاَّمُ الأُولى [(٦)] لامُ (إِنَّ) [(٧)] ، والثّانيـةُ لامُ القَسَمِ [(٨)] ، وهي في :﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ لامُ : إِنْ [(٩)] .

وفي التَّنْزيلِ : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ ﴾ بمعنى : لَحاكِمٌ [(١٠)] .

---

(١) تقدم تخريجه في ص : ١٠٦٣ .

(٢) انظر ماتقدم في ص : .

(٣) يرى الزجاج أنَّ اللام الأولى موطئة للقسم . انظر : معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٣٢٥ ، إعراب القرآن ٢ / ١١٧-١١٨ .

(٤) انظر : شرح السيرافي ٤ / ١٠ أ .

(٥) ب : حروف .

(٦) يعني اللام في ﴿ لَّمَّا ﴾ في الآية الأولى .

(٧) يعني اللام الداخلة على خبر (إنَّ) أو اسمها المؤخّر ، وهي اللام المزحلقة . انظر : اللامات للزجاجي ٧٢ ، شرح السيرافي ٤ / ١٠ب .

(٨) يعني في : ﴿ لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾ . انظر : الكتاب ٣ / ١٠٩ ، شرح السيرافي ٤ / ١٠ ب ، الحجة ٤ / ٣٨٥ .

(٩) يعني اللام الفارقة بين (إنْ) المخففة من الثقيلة ، و (إنْ) النافية . انظر : الحجة ٦ / ٣٩٧ .

(١٠) فاللام في : ﴿ لَيَحْكُمُ ﴾ هي الداخلة على خبر (إنَّ) ، وليست للقسم . انظر : الكتاب ٣ / ١٠٩ ، شرح السيرافي ٤ / ١٠ب .

وقال لبيدٌ :

وَلَقَـدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَـنَّ مَنِيَّتي .·. إنَّ المنايـا لاتَطيـشُ سِهامُهـا[١]

فـهـذا المَوْضِعُ مَوْضِعُ تأكـيـدٍ يَقْتـضي أنَّ القَسَمَ مَحْذوفٌ ، كـأنَّه قـالَ : واللّهِ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتي[٢].

ويجـوزُ : أَظُنُّ لَتَسْبِقَنِّي[٣] ، ولايجـوزُ : أَشُكُّ لَتَسْبِقَنِّي ؛ لأنَّ الظَّنَّ يجـري مَجرى العِلْمِ في القُوَّةِ ، فيؤكَّدُ وقوعُ المظنونِ ، ولايُؤكَّدُ وقوعُ المشكوكِ[٤].

وفي التَّنْزيلِ : ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَـٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ ﴾ ، فـهـذا على القَسَمِ ، كـأنَّه قـال : ظَهَرَ لَهُمْ واللّهِ لَيَسْجُنُنَّه ، ويَصْلُحُ في تقـديرِ فـاعلِ (بدا) وجهانِ :

أَحَدُهما ذكره المازنيُّ ، وهو : بدا لهم بَدْوٌ ، ثُمَّ فسَّره بـ : ﴿ لَيَسْجُنُنَّهُۥ ﴾[٥].

والآخَرُ : أنْ يُضْمَرَ ، وتقـديرُه : بدا لـهم مـعنى / ١٥٦ ب لَيَسْجُنُنَّه ، كـمـا تقولُ : ظَهَرَ لَهُمْ أَيُّهم أَفْضَلُ ، على هذا الوَجْهِ[٦].

---

(١) تقدم تخريجه في ص : ١٠٦٥.

(٢) انظر : الكتاب : ٣ / ١١٠ ، الخزانة ٩ / ١٥٩ .

(٣) انظر : الكتاب ٣ / ١١٠ ، معاني القرآن للفراء ٢ / ٤٤ .

(٤) انظر : الفروق لأبي هلال العسكري ١٠٦ - ١٠٧ .

(٥) انظر ماتقدم في ص : ١٠٦٦ هـ ٦ .

(٦) هذا الوجه فهمه الشارح من قول سيبويه بعد أنْ تلا الآية : « ألا ترى أنّك لو قلتَ : بدا لهم أيُّهم أفضلُ ، لحسُنَ كحسنه في (علمت) ، كأنّك قلتَ : ظهر لهم أهذا أفضلُ أم هذا » . الكتاب ٣ / ١١٠ .
وفي الآية أقوالٌ أخر ، منها أنّ (بدا) استغنى عن الفاعلِ ، وهو قول الزجاج ، ومنها أنّ الفاعل جملة : ﴿ لَيَسْجُنُنَّهُۥ ﴾ وعُزي إلى الكوفيين ، وقيل : الفاعل ضميرٌ يعود على السَّجن .
انظر : معاني القرآن وإعرابه ٣ / ١٠٤ ، إعراب القرآن ٢ / ٣٢٩ ، المسائل العضديات ١١٠ - ١١١ ، كشف المشكلات ١ / ٦٠٦ - ٦٠٧ ، الدر المصون ٦ / ٤٩٤ .

الفهارس

أولاً : فهرس الآيات

ثانياً : فهرس الأحاديث

أول الحديث	رقم الصفحة
- إنَّ النّاسَ يُحشرون حفاةً	٤٠٦
- كُلُّ مولودٍ يولَدُ على الفطرة	٦٨٥، ٦٩٠

ثالثاً : فهرس أقوال العرب النثرية

رابعاً : فهرس الأشعار

حريصُ	الوافر	مختلف فيه	٩٦٤، ٩٧٠
أنفعُ	الطويل	العجير	٩٧٦، ٩٨١
تواضعُ	الطويل	الصلتان العبدي	٢٣١، ٢٤٠
فاجعُ	الطويل	مختلف فيه	٤٢٠، ٤٣١
مجاشعُ	الطويل	الفرزدق	٨٢١، ٨٢٨
وأفرعُ	الطويل	عبدالله همام	٩٢٦، ٩٣٤
وأشجعُ	الطويل	عبدالله همام	٩٢٦، ٩٣٤
وازعُ	الطويل	النابغة الذبياني	٤٩١، ٤٩٥
رجوعُها	الطويل	مجهول	٤٠١، ٤٠٩
وجيعُ	الوافر	عمرو بن معدي كرب	٤٦٤، ٤٧٣، ٩٠٢، ٩٠٧
ياأقرعُ	الرجز	مختلف فيه	٩٤٣، ٩٥١
تصرعُ	الرجز	مختلف فيه	٩٤٣، ٩٥١
فتسرعا	الطويل	الراعي	٩٦٣، ٩٦٩
مضيّعا	الطويل	مختلف فيه	٥١٣، ٥١٨
وأجزعا	الطويل	دريد بن الصمة	٨٨٥، ٨٩٣
الوداعا	الوافر	القطامي	٢٥٣، ٢٦٠
الأربعَهْ	الرجز	لبيد	٢٢٨، ٢٣٨
أعرفُ	الطويل	الفرزدق	٨٥٧، ٨٦٤
عارفُ	الطويل	مختلف فيه	١٠٦٠، ١٠٧٠
فقفوا	المنسرح	عمرو بن امرئ القيس	٢٧٧، ٢٨٥
معترفا	المنسرح	مختلف فيه	١٠٢٩، ١٠٣٩
الزعانفِ	الطويل	الفرزدق	٤٨١، ٤٨٧
الشفوفِ	الوافر	ميسون بنت بحدل	٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩٥
سملقُ	الطويل	جميل بثينة	٨٧٠، ٨٧٨
يترقرقُ	الطويل	ذو الرمة	٢١٤

خامساً : فهرس الأعلام

سادساً : فهرس القبائل والجماعات

سابعاً : فهرس المواضع والبلدان

ثامناً : قائمة المصادر والمراجع

أولاً : المخطوطات والرسائل العلمية :

١- **إعراب الحماسة** ، لابن جنّي ، مصورة فلمية بمركز الملك فيصل ، رقم (١٨١٤) .

٢- **الأغفال فيما أغفله الزجاج من المعاني** ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق محمد حسن محمد إسماعيل ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس .

٣- **التذييل والتكميل** ، لأبي حيان الأندلسي ، مصورة الدكتور تركي العتيبي عن نسخة دار الكتب المصرية .

٤- **الجامع لعلم القرآن** ، الجزء العاشر ، لأبي الحسن الرماني ، مصورة معهد المخطوطات بالقاهرة ، رقم (٩٢) .

٥- **شرح أبيات سيبويه والمفصل** ، لعفيف الدين الكوفي ، مصورة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، رقم (٢٠٢) .

٦- **شرح الأصول** ، لابن السراج (قطعة منه) ، تصنيف أبي الحسن الرماني ، مصورة عن نسخة (سليم آغا) بتركيا ، رقم (١٠٧٧) .

٧- **شرح ألغاز سيبويه وغيره من النحاة** ، لمجهول ، مصورة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، رقم (٩٥٢) .

٨- **شرح التسهيل** ، للمرادي ، مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية ، رقم (٦٥٣) نحو .

٩- **شرح كتاب سيبويه** ، للسيرافي ، مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية ، رقم (١٣٧) نحو ، وعن النسخة التيمورية رقم (٥٢٨) نحو ، ومصورة جامعة الملك سعود عن (السليمانية) ، رقم (١١١٣) .

١٠- **شرح كتاب سيبويه (الجزء الأول)** ، للصفار ، مصورة عن نسخة (كوبريلي) ، رقم (١٤٩٢) .

١١- **شرح اللمع** ، للثمانيني ، تحقيق الدكتور فتحي حسنين ، رسالة دكتوراه ، كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر .

١٢- **الغرة لابن الدهان (الجزء الثاني)** ، مصورة جامعة الإمام ، رقم (٥٧٠٤) .

١٣- **قواعد المطارحة** ، لابن إياز ، مصورة مركز البحث العلمي ، رقم (٥٤٤) .

١٤- **لباب الألباب في شرح أبيات الكتاب (الجزء الأول)** ، لابن خلف ، مصورة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، رقم (٥٤٩) .

١٥- **المباحث الكاملية** ، لعلم الدين اللورقي ، تحقيق شعبان عبدالوهاب محمد ، رسالة دكتوراه ، كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة .

١٦- **المسائل الشيرازيات** ، لأبي علي الفارسي ، مصورة جامعة الإمام رقم (٩٩١) .

١٧- **اعتراضات النحويين لسيبويه في شرح الكتاب للسيرافي جمعاً ودراسةً وتقويماً** ، إعداد سيف بن عبدالرحمن العريفي ، رسالة ماجستير ، كلية اللغة العربية بالرياض .

ثانياً : المطبوعات :

١٨- **ائتلاف النُصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة** ، تأليف عبداللطيف الزَّبيدي، تحقيق الدكتور طارق الجنابي ، عالم الكتب ، ومكتبة النهضة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م .

١٩- **الإبدال** ، لابن السكيت ، تحقيق الدكتور حسين شرف ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ١٣٩٨هـ= ١٩٧٨م .

٢٠- **الإبدال** ، لأبي الطيِّب اللغوي ، تحقيق عز الدين التنوخي ، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق ، ١٣٧٩هـ= ١٩٦٠م.

٢١- **إبدال الحروف في اللهجات العربية** ، تأليف الدكتور سلمان بن سالم السحيمي ، مكتبة الغرباء الأثرية ، المدينة المنورة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ= ١٩٩٥م.

٢٢- **الأبدي النحوي** ، تأليف الدكتور سمير أحمد عبدالجواد ، المطبعة الفنية ، القاهرة ، ١٩٩١م .

٢٣- **إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع للشاطبي** ، تأليف الإمام عبدالرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة ، تحقيق محمود بن عبدالخالق محمد جادو ، مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، ١٤١٣هـ .

٢٤- **الإبل** ، للأصمعي ، في (الكنز اللغوي) ، تحقيق الدكتور أوغست هفنر ، مكتبة المثنى ، القاهرة .

٢٥- **ابن الطراوة النحوي** ، تأليف الدكتور عياد الثبيتي ، نادي الطائف الأدبي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م .

٢٦- **الإبهاج في شرح المنهاج** ، تأليف شيخ الإسلام علي بن عبدالكافي السبكي ، وولده تاج الدين ، تحقيق الدكتور شعبان محمد إسماعيل ، مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٤٠١هـ= ١٩٨١م.

٢٧- **أبو حيان التوحيدي** ، تأليف محمد عبدالغني الشيخ ، الدار العربية للكتاب ، ١٩٨٣م.

٢٨- **أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية** ، تأليف محمد عبدالخالق عضيمة ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٢٩- **أبو علي الفارسي** ، تأليف الدكتور عبدالفتاح إسماعيل شلبي ، دار المطبوعات الحديثة ، جدة ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٩هـ= ١٩٨٩م .

٣٠- **الإتباع والمزاوجة** ، لابن فارس ، تحقيق محمد أديب جمران ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٩٥م .

٣١- **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر** ، تأليف الشيخ أحمد بن محمد البنا ، تحقيق الدكتور شعبان محمد إسماعيل ، عالم الكتب ، بيروت ، ومكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.

٣٢- **اتفاق المباني وافتراق المعاني** ، لسليمان بن بنين الدقيقي ، تحقيق الدكتور يحيى عبدالرؤوف جبر ، دار عمّار للنشر والتوزيع ، عمّان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م .

٣٣- **الأحاجي النحوية** ، لجارالله الزمخشري ، تحقيق مصطفى الحدري ، حماة ، ١٩٦٩م .

٣٤- **أخبار أبي تمام** ، لأبي بكر الصولي ، تحقيق خليل محمود عساكر وزميليه ، المكتب التجاري للطباعة ، بيروت .

٣٥- **أخبار أبي القاسم الزجاجي** ، تحقيق الدكتور عبدالحسين المبارك ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٨٠م .

٣٦- **أخبار مكة** ، لأبي الوليد الأزرقي ، تحقيق رشدي الصالح ، مكتبة الثقافة ، مكة المكرمة ، الطبعة السادسة ، ١٤١٤هـ= ١٩٩٤م .

٣٧- **الأخبار الموفقيات** ، للزبير بن بكار ، تحقيق الدكتور سامي مكي العاني ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤١٦هـ= ١٩٩٦م .

٣٨- **أخبار النحويين البصريين** ، صنعة أبي سعيد السيرافي ، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م .

٣٩- **اختيار الممتع في صنعة الشعر** ، تأليف عبدالكريم النهشلي القيرواني ، تحقيق الدكتور محمد زغلول سلام ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٨٠م .

٤٠- **كتاب الاختياريين** ، صنعة الأخفش الأصغر ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٤هـ= ١٩٨٤م .

٤١- **أدب الإملاء والاستملاء** ، للإمام أبي سعد السمعاني ، تحقيق أحمد محمد عبدالرحمن ، مطبعة المحمودية ، ١٤١٤هـ= ١٩٩٣م.

٤٢- **أدب الكاتب** ، لابن قتيبة ، تحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م .

٤٣- **الإذن في توجيه « لاها الله إذن »** ، تأليف جلال الدين السيوطي ، تحقيق الدكتور عبدالرحمن السلوم ، مجلة جامعة الإمام ، ع ١٥ ، شعبان ١٤١٦هـ.

٤٤- **ارتشاف الضرب من لسان العرب** ، تأليف أبي حيان الأندلسي ، تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النّماس ، مطبعة النسر الذهبي ، ومطبعة المدني ، القاهرة ، ١٤٠٤هـ ، ١٤٠٨هـ ، ١٤٠٩هـ .

٤٥- **الإرشاد إلى علم الإعراب** ، تصنيف الإمام شمس الدين محمد بن أحمد القرشي الكيشي ، تحقيق الدكتور عبدالله البركاتي ، وزميله ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ= ١٩٨٩م .

٤٦- **الأزمنة والأمكنة** ، تأليف الشيخ أبي علي المرزوقي الأصفهاني ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة .

٤٧- **الأزهية في علم الحروف** ، تأليف علي بن محمد الهروي ، تحقيق عبدالمعين الملّوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٤١٣هـ= ١٩٩٣م .

٤٨- **أساس البلاغة** ، للزمخشري ، تحقيق عبدالرحيم محمود ، دار المعرفة ، بيروت .

٤٩- **أسباب حدوث الحروف** ، لابن سينا ، تقديم طه عبدالرؤوف ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، ١٣٩٨هـ= ١٩٧٨م .

٥٠- **أسباب نزول القرآن** ، تصنيف الإمام أبي الحسن الواحدي ، تحقيق كمال بسيوني ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٥١- **أسرار البلاغة** ، تأليف الشيخ عبدالقاهر الجرجاني ، قرأه وعلّق عليه محمود محمد شاكر ، دار المدني ، جدة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ= ١٩٩١م .

٥٢- **الاستغناء في الاستثناء** ، لشهاب الدين القرافي ، تحقيق محمد عبدالقادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م .

٥٣- **الاستيعاب في معرفة الأصحاب** ، لابن عبدالبر النمري القرطبي ، مطبوع بهامش (الإصابة) ، انظر : الإصابة .

٥٤- **أسرار العربية** ، تأليف أبي البركات الأنباري ، تحقيق محمد بهجة البيطار ، منشورات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٣٧٧هـ= ١٩٥٧م .

٥٥- **أسماء خيل العرب وفرسانها** ، لأبي عبدالله محمد بن زياد الأعرابي ، تحقيق الدكتور محمد عبدالقادر أحمد ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ= ١٩٨٤م .

٥٦- **أسماء المغتالين** ، تأليف أبي جعفر محمد بن حبيب ، تحقيق عبدالسلام هارون ، في (نوادر المخطوطات) ، مطبعة مصطفى الحلبي ، مصر ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٣هـ= ١٩٧٣م .

٥٧- **إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين** ، تأليف عبدالباقي بن عبدالمجيد اليماني ، تحقيق الدكتور عبدالمجيد دياب ، مركز الملك فيصل ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م.

٥٨- **الأشباه والنظائر** ، للخالديين ، تحقيق الدكتور السيِّد محمد يوسف ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٥م.

٥٩- **الأشباه والنظائر** ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق الدكتور عبدالعال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ= ١٩٨٥م.

٦٠- **الاشتقاق** ، لابن دريد ، تحقيق عبدالسلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ= ١٩٩١م .

٦١- **اشتقاق أسماء الله** ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق الدكتور عبدالحسين المبارك ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م .

٦٢- **أشعار اللصوص وأخبارهم** ، جمع وتحقيق عبدالمعين الملّوحي ، دار الحضارة الجديدة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٣م .

٦٣- **الإصابة في تمييز الصحابة** ، لابن حجر ، دار صادر ، بيروت ، مصورة عن طبعة السعادة بمصر .

٦٤- **إصلاح الخلل الواقع في الجمل** ، تأليف عبدالله بن السِّيد البطليوسي ، تحقيق الدكتور حمزة النشرتي ، دار المريخ ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٩هـ= ١٩٧٩م.

٦٥- **إصلاح ماغلط فيه النمري في (معاني أبيات الحماسة)** ، تأليف الأسود الغندجاني، تحقيق الدكتور محمد علي سلطاني ، معهد المخطوطات العربية ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م .

٦٦- **إصلاح المنطق** ، لابن السكيت ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، وعبدالسلام هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الرابعة .

٦٧- **الأصمعيات** ، اختيار الأصمعي ، تحقيق أحمد شاكر ، وعبدالسلام هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الخامسة .

٦٨- **الأصمعي وجهوده في رواية الشعر العربي** ، تأليف إياد عبدالمجيد إبراهيم ، دار الشؤون الثقافية العامة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٩م.

٦٩- **الأصول في النحو** ، تأليف أبي بكر بن السراج ، تحقيق الدكتور عبدالحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.

٧٠- **الأضداد** ، لأبي حاتم السجستاني ، تحقيق الدكتور محمد عبدالقادر أحمد ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٤١١هـ= ١٩٩١م.

٧١- **الأضداد** ، لأبي بكر بن الأنباري ، تحقيق محمد أبو الفضل ، المكتبة العصرية ، لبنان ، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.

٧٢- **الأضداد** ، لأبي الطيب اللغوي ، تحقيق الدكتور عزة حسن ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٣٨٢هـ= ١٩٦٣م.

٧٣- **الأضداد** ، لقطرب ، تحقيق الدكتور حنا حداد ، دار العلوم ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ= ١٩٨٤م .

٧٤- **إعجاز القرآن** ، للباقلاني ، تحقيق السيد أحمد صقر ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الثالثة .

٧٥- **أعجب العجب في شرح لامية العرب** ، تأليف أبي القاسم الزمخشري ، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم حوّر ، مكتبة سعد الدين ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٧م .

٧٦- **إعراب ثلاثين سورة** ، تأليف أبي عبدالله بن خالويه ، المكتبة الثقافية ، بيروت ، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م .

٧٧- **إعراب القراءات السبع وعللها** ، لابن خالويه ، تحقيق الدكتور عبدالرحمن العثيمين ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ= ١٩٩٢م.

٧٨- **إعراب القراءات الشواذ** ، للعكبري ، تحقيق محمد السيد أحمد عزوز ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ= ١٩٩٦م .

٧٩- **إعراب القرآن** ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٩هـ= ١٩٨٨م .

٨٠- **إعراب القرآن** ، لقوام السنة ، تحقيق الدكتورة فائزة المؤيد ، ١٤١٥هـ= ١٩٩٥م.

٨١- **إعراب القرآن المنسوب للزجاج** ، تحقيق إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م ، (الكتاب لجامع العلوم الباقولي) .

٨٢- **أعلام النساء** ، تأليف عمر كحالة ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة العاشرة ، ١٤١٢هـ= ١٩٩١م.

٨٣- **الأغاني** ، لأبي الفرج الأصفهاني ، تحقيق إبراهيم الأبياري ، دار الشعب ، ١٣٨٩هـ= ١٩٦٩م .

٨٤- **الإفصاح ببعض ماجاء من الخطأ في الإيضاح** ، لابن الطراوة ، تحقيق الدكتور عياد الثبيتي ، دار التراث ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ= ١٩٩٤م.

٨٥- **الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب** ، تأليف أبي نصر الفارقي ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٠هـ= ١٩٨٠م.

٨٦- **الأفعال** ، تأليف أبي عثمان السّرقسطي ، تحقيق الدكتور حسين محمد محمد شرف ، منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ١٤١٣هـ= ١٩٩٢م.

٨٧- **الاقتراح في علم أصول النحو وجدله** ، تأليف جلال الدين السيوطي ، تحقيق الدكتور محمود فجال ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ= ١٩٨٩م .

٨٨- **الاقتضاب في شرح أدب الكُتّاب** ، لابن السِّيد البطليوسي ، تحقيق الأستاذ مصطفى السَّقا وزميله ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٨١م.

٨٩- **أقسام الأخبار** ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق الدكتور علي جابر المنصوري (مجلة المورد ، م ٧ ، ع ٣ ، ١٩٧٨م) .

٩٠- **الإقناع في القراءات السبع** ، تأليف أبي جعفر بن الباذش ، تحقيق الدكتور عبدالمجيد قطامش ، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ .

٩١- **الأقوال الكافية والفصول الشافية في الخيل** ، تأليف علي بن داود الرسولي ، تحقيق الدكتور يحيى وهيب الجبوري ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م .

٩٢- **الإكليل (الكتاب العاشر)** ، تصنيف أبي محمد الهمداني ، تحقيق محب الدين الخطيب ، الدار اليمنية للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٧م.

٩٣- **الإكمال** ، تأليف الأمير الحافظ ابن ماكولا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ= ١٩٩٠م .

٩٤- **الألفاظ الكتابية** ، تأليف عبدالرحمن بن عيسى الهمداني ، تحقيق الدكتور أميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ= ١٩٩١م.

٩٥- **ألف باء** ، لأبي الحجاج يوسف البلوي ، عالم الكتب ، بيروت .

٩٦- **ألقاب الشعراء ومن يعرف منهم بأمه** ، لأبي جعفر بن حبيب ، في (نوادر المخطوطات) ، مطبعة مصطفى الحلبي ، مصر ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٣هـ= ١٩٧٣م.

٩٧- **الأماكن** ، تأليف الإمام محمد بن موسى الحازمي ، تحقيق أحمد الجاسر ، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر ، الرياض ، ١٤١٥هـ .

٩٨- **الأمالي** ، لأبي علي القالي ، تقديم محمد عبدالجواد الأصمعي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، (مصورة عن طبعة دار الكتب) .

٩٩- **أمالي ابن الحاجب** ، تحقيق الدكتور فخر صالح سليمان قدارة ، دار الجيل (بيروت) ، ودار عمّار (عمّان) ، ١٤٠٩هـ= ١٩٨٩م.

١٠٠- **أمالي السهيلي** ، تحقيق محمد إبراهيم البنا ، مطبعة السعادة ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٠هـ .

١٠١- **الأمالي الشجرية = أمالي ابن الشجري** ، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ= ١٩٩٢م.

١٠٢- **أمالي المرتضى=غرر الفوائد ودرر القلائد** ، للشريف المرتضى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٣٨٧هـ= ١٩٦٧م .

١٠٣- **أمالي المرزوقي** ، تأليف أبي علي أحمد بن محمد المرزوقي ، تحقيق الدكتور يحيى وهيب الجبوري ، دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٥م.

١٠٤- **أمالي ابن المزرع** ، يموت بن مزرِّع العبدي ، في (نوادر الرسائل) ، تحقيق إبراهيم صالح ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٦م.

١٠٥- **الإمتاع والمؤانسة** ، لأبي حيان التوحيدي ، تحقيق أحمد أمين ، وأحمد الزين ، المكتبة العصرية ، لبنان .

١٠٦- **أمالي اليزيدي** ، أبي عبدالله محمد بن العباس ، عالم الكتب (بيروت) ، مكتبة المثنى (القاهرة) ، مصورة عن طبعة حيدرآباد .

١٠٧- **الأمثال** ، لأبي عبيد القاسم بن سلام ، تحقيق الدكتور عبدالمجيد قطامش ، مركز البحث العلمي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٤٠٠هـ= ١٩٨٠م.

١٠٨- **الأمثال** ، لأبي فيد مؤرج السدوسي ، تحقيق الدكتور رمضان عبدالتواب ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٣م.

١٠٩- **الإملاء المختصر في شرح غريب السير** ، لأبي ذر مصعب بن أبي بكر الخشني ، تحقيق الدكتور عبدالكريم خليفة ، دار الشير ، عمّان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ= ١٩٩١م.

١١٠- **إنباه الرواة على أنباه النحاة** ، تأليف الوزير جمال الدين القفطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي (القاهرة) ، ومؤسسة الكتب الثقافية (بيروت) ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م.

١١١- **الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب** ، تأليف ابن عدلان الموصلي ، تحقيق الدكتور حاتم الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م.

١١٢- **الانتصار لسيبويه على المبرد** ، لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد ، تحقيق الدكتور زهير عبدالمحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ= ١٩٩٦م.

١١٣- **الأنساب** ، تأليف الرمام أبي سعد السَّمعاني ، تحقيق عبدالله البارودي ، دار الجنان ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م.

١١٤- **أنساب الخيل** ، لابن الكلبي ، تحقيق أحمد زكي ، القاهرة ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٤٦م.

١١٥- **الإنصاف في مسائل الخلاف** ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، المكتبة العصرية ، لبنان ، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.

١١٦- **تفسير الرازي المسمى « أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة من غرائب آي التنزيل »** ، تأليف أبي بكر الرازي ، تحقيق الدكتور محمد رضوان الداية ، دار الفكر المعاصر (بيروت) ، دار الفكر (دمشق) ، الطبعة الثانية ، ١٤١٦هـ= ١٩٩٥م.

١١٧- **الأنوار ومحاسن الأشعار** ، لأبي الحسن علي بن محمد بن المطهر العدوي ، المعروف بالشمشاطي ، تحقيق الدكتور السيِّد محمد يوسف ، سلسلة التراث العربي ، الكويت ، ١٣٩٧هـ= ١٩٧٧م.

١١٨- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** ، لابن هشام الأنصاري ، مع (ضياء السالك) ، لمحمد عبدالعزيز النجار ، مصر ، ١٤٠١هـ= ١٩٨١م.

١١٩- **أيام العرب قبل الإسلام** ، لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي ، جمع وتحقيق الدكتور عادل البياتي ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.

١٢٠- **إيضاح شواهد الإيضاح** ، لأبي علي القيسي ، تحقيق الدكتور محمد بن حمود الدعجاني ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٧م.

١٢١- **الإيضاح العضدي** ، تأليف أبي علي الفارسي ، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود ، دار العلوم ، الرياض ، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م.

١٢٢- **الإيضاح في شرح المفصل** ، تأليف أبي عمرو بن الحاجب ، تحقيق الدكتور موسى العليلي ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٨٢م .

١٢٣- **الإيضاح في علل النحو** ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ، الطبعة الخامسة ، ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م.

١٢٤- **الإيضاح لتلخيص المفتاح** ، للخطيب القزويني ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، مطبوع مع (بغية الإيضاح) ، لعبدالعال الصعيدي .

١٢٥- **إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام أبي عبدالله مالك** ، تأليف أحمد بن يحيى الونشريسي ، تحقيق الصادق الغرباوي ، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ، طرابلس الغرب ، الطبعة الأولى ١٩٩١م.

١٢٦- **إيضاح الوقف والابتداء** ، لأبي بكر بن الأنباري ، تحقيق الدكتور محيي الدين عبدالرحمن رمضان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٣٩٠هـ= ١٩٧١م.

١٢٧- **الإيناس في علم الأنساب** ، للوزير المغربي ، تحقيق حمد الجاسر ، النادي الأدبي ، الرياض ، ١٤٠٠هـ= ١٩٨٠م.

١٢٨- **البحر المحيط في التفسير** ، لأبي حيان الأندلسي ، عُني به عرفان العشا وآخرون ، المكتبة التجارية ، مكة المكرمة .

١٢٩- **بدائع الفوائد** ، لابن القيِّم ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

١٣٠- **البداية والنهاية** ، للحافظ ابن كثير ، تحقيق الدكتور أحمد أبو ملحم وآخرين ، دار الريان للتراث ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م.

١٣١- **البديع** ، لعبدالله بن المعتز ، تحقيق إغناطيوس كراتشقوفسكي ، دار المسيرة ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٢هـ= ١٩٨٢م.

١٣٢- **بديع القرآن** ، لابن أبي الإصبع المصري ، تحقيق حفني محمد شرف ، نهضة مصر .

١٣٣- **برنامج التجيبي** ، القاسم بن يوسف التجيبي السبتي ، تحقيق عبدالحفيظ منصور ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا ، ١٩٨١م.

١٣٤- **البرهان في علوم القرآن** ، للإمام بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار التراث ، القاهرة .

١٣٥- **البسيط في شرح جمل الزجاجي** ، لابن أبي الربيع السَّبتي ، تحقيق الدكتور عياد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٦م .

١٣٦- **البصائر والذخائر** ، لأبي حيان التوحيدي ، تحقيق الدكتورة وداد القاضي ، دار صادر ، بيروت .

١٣٧- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** ، تأليف جلال الدين السيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، لبنان .

١٣٨- **بقية الخاطريات** ، لابن جني ، تحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي ، (مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، ج ٣ ، م ٦٧ ، ١٤١٣هـ= ١٩٩٢م) .

١٣٩- **بقية التنبيهات على أغلاط الرواة** ، لعلي بن حمزة البصري ، تحقيق الدكتور خليل العطية ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، الطبعة الأولى ، ١٩٩١م.

١٤٠- **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة** ، تصنيف مجد الدين الفيروزآبادي ، تحقيق محمد البصري ، منشورات مركز المخطوطات والتراث ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.

١٤١- **البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث** ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق الدكتور رمضان عبدالتواب ، دار الكتب المصرية ، ١٩٧٠م .

١٤٢- **البهجة المرضية** ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق علي سعد الشينوني ، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ، طرابلس الغرب ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٣م.

١٤٣- **بهجة المجالس وأنس المجالس** ، لابن عبدالبر القرطبي ، تحقيق محمد مرسي الخولي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

١٤٤- **البيان في غريب إعراب القرآن** ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق الدكتور طه عبدالحميد طه ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٤٠٠هـ= ١٩٨٠م.

١٤٥- **البيان والتبيين** ، للجاحظ ، تحقيق عبدالسلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٧٥م.

١٤٦- **تاج العروس** ، للمرتضى الزَّبيدي ، منشورات مكتبة الحياة ، بيروت .

١٤٧- **تاريخ الإسلام ، ووفيات المشاهير والأعلام** ، للذَّهبي ، تحقيق الدكتور عمر التدمري ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الثانية ، ١٤١٣هـ= ١٩٩٣م.

١٤٨- **تاريخ بغداد** ، للخطيب البغدادي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
١٤٩- **تاريخ العلماء النحويين** ، تحقيق الدكتور عبدالفتاح الحلو ، هجر للطباعة والنشر ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٤١٢هـ= ١٩٩٢م.
١٥٠- **تاريخ الطبري = تاريخ الأمم والملوك** ، لأبي جعفر بن جرير الطبري ، دار الفكر ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.
١٥١- **تاريخ مدينة دمشق** ، لابن عساكر ، تحقيق محب الدين العمروي ، دار الفكر ، لبنان ، ١٤١٥هـ .
١٥٢- **تأويل مشكل القرآن** ، لابن قتيبة ، تحقيق السيد أحمد صقر ، دار التراث ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٣هـ= ١٩٧٣م.
١٥٣- **التبصرة في القراءات السبع** ، للإمام مكي بن أبي طالب ، تحقيق د : محمد غوث الندوي ، الطبعة الثانية ، مطبوعات الدار السلفية ، ١٤٠٢هـ= ١٩٨٢م.
١٥٤- **التبصرة والتذكرة** ، تأليف أبي محمد الصيمري ، تحقيق د : فتحي أحمد مصطفى ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ= ١٩٨٢م.
١٥٥- **التبيان في إعراب القرآن** ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق علي محمد البجاوي ، عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ١٩٧٦م.
١٥٦- **التبيان في شرح الديوان** ، المنسوب للعكبري ، تحقيق مصطفى السقا وزميليه ، دار المعرفة ، بيروت .
١٥٧- **التبيان في علم المعاني والبديع والبيان** ، للعلامة شرف الدين الطيبي ، تحقيق د : هادي الهلالي ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.
١٥٧م -**التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين** ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق د : عبدالرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م .
١٥٨- **التتمة في التصريف** ، لأبي عبدالله محمد بن أبي الوفاء الموصلي ، المعروف بابن القبيصي ، تحقيق د : محسن العميري ، نادي مكة الأدبي ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ= ١٩٩٣م.

١٥٩- **تثقيف اللسان وتلقيح الجنان** ، لابن مكي الصقلي ، تحقيق د : عبدالعزيز مطر ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، ١٤١٥هـ= ١٩٩٥م.

١٦٠- **تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة** ، تأليف الإمام ابن الجزري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ= ١٩٨٣م.

١٦١- **تحرير التحبير** ، لابن أبي الإصبع ، تحقيق د : حفني شرف ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، ١٣٨٣هـ .

١٦٢- **تحرير القواعد المنطقية** ، تأليف قطب الدين محمود بن محمد الرازي ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٣٦٧هـ= ١٩٤٨م.

١٦٣- **تحصيل عين الذهب** ، تأليف الأعلم الشنتمري ، بهامش (الكتاب ، طبعة بولاق) .

١٦٤- **تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح (السفر الأول)** ، تأليف أبي جعفر أحمد بن يوسف الفهري اللَّبلي ، تحقيق د : عبدالملك الثبيتي ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ١٩٩٧م.

١٦٥- **تحقيق النصوص ونشرها** ، للأستاذ عبدالسلام هارون ، مكتبة السنة ، الطبعة الخامسة ، ١٤١٠هـ .

١٦٦- **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد** ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق د : عباس الصالحي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م.

١٦٧- **التخمير (شرح المفصل)** ، لصدر الأفاضل الخوارزمي ، تحقيق د : عبدالرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٠م.

١٦٨- **التدريب في تمثيل التقريب** ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق نهاد حسن ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ١٩٨٧م.

١٦٩- **التذكرة السعدية في الأشعار العربية** ، تأليف محمد بن عبدالرحمن العبيدي ، تحقيق د : عبدالله الجبوري ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا ، ١٩٨١م.

١٧٠- **التذكرة الفخرية** ، للصاحب بهاء الدين الإربلي ، تحقيق د : نوري حمودي القيسي وزميله ، مطبوعات المجمع العلمي العراقي ، ١٤٠٤هـ= ١٩٨٤م.

١٧١- **التذكرة في القراءات** ، لأبي الحسن بن غلبون ، تحقيق د : عبدالفتاح بحيري إبراهيم ، الزهراء للإعلام ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ= ١٩٩٠م.

١٧٢- **تذكرة النحاة** ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق د : عفيف عبدالرحمن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م.

١٧٣- **التذييل والتكميل (الجزء الأول)** ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق د : حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ= ١٩٩٧م.

١٧٤ **تزيين الأسواق بتفصيل أشواق العشاق** ، لداود الأنطاكي ، تحقيق د : محمد التونجي ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ= ١٩٩٣م.

١٧٥- **تصحيح التصحيف وتحرير التحريف** ، لصلاح الدين الصفدي ، تحقيق السَّيد الشرقاوي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٨٧م.

١٧٦- **تصحيفات المحدثين** ، لأبي أحمد العسكري ، تحقيق محمود ميرة ، المطبعة العربية الحديثة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ= ١٩٨٢م.

١٧٧- **التصريح بمضمون التوضيح** ، للشيخ خالد الأزهري ، دار الفكر .

١٧٨- **التعازي والمراثي** ، لأبي العباس المبرد ، تحقيق محمد الديباجي ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤١٢هـ= ١٩٩٢م.

١٧٩- **التعريفات** ، لعلي بن محمد الجرجاني ، تحقيق إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤١٣هـ= ١٩٩٢م.

١٨٠- تعليقات الأخفش على الكتاب ، مثبتة في هامش (الكتاب) ، بتحقيق عبدالسلام هارون .

١٨١- **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد** ، تأليف الشيخ محمد بدر الدين الدماميني، تحقيق د: محمد بن عبدالرحمن المفدى ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣-١٤١٥هـ .

١٨٢- **التعليقة على كتاب سيبويه** ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق د: عوض القوزي ، مطبعة الأمانة بالقاهرة ، ودار المعارف بمصر ، ومطابع الحسني بالرياض، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ= ١٤١٧هـ .

١٨٣- **تفسير الحماسة** ، لابن فارس ، تحقيق د: هادي حمودي ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ= ١٩٩٥م.

١٨٤- **تفسير الرازي المسمى بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب** ، للإمام فخر الدين الرازي ، مكتبة الرياض الحديثة ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م.

١٨٥- **تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)** ، لأبي جعفر بن جرير الطبري ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م.

١٨٦- **تفسير غريب القرآن** ، لابن قتيبة ، تحقيق السيد أحمد صقر ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

١٨٧- **تفسير غريب مافي الصحيحين** ، للإمام أبي عبدالله الحميدي، تحقيق د : زبيدة محمد سعيد ، مكتبة السنة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م.

١٨٨- **تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)** ، لأبي عبدالله القرطبي ، دار إحياء الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م.

١٨٩- **تفسير ابن كثير** ، الإمام أبي الفداء إسماعيل بن كثير ، دار الحديث ، القاهرة، الطبعة السابعة ، ١٤١٤هـ= ١٩٩٣م.

١٩٠- **تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب**، لأبي القاسم سعيد بن سعيد الفارقي ، تحقيق د : سمير أحمد معلوف ، معهد المخطوطات ، القاهرة ، ١٩٩٣م.

١٩١- **التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية** ، لابن حزم الأندلسي ، تحقيق د : إحسان عباس ، منشورات دار مكتبة الحياة .

١٩٢- **تقويم اللسان** ، لابن الجوزي ، تحقيق د : عبدالعزيز مطر ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثانية .

١٩٣- **التكملة** ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق د : كاظم بحر المرجان ، جامعة بغداد ، العراق ، ١٤٠١هـ= ١٩٨١م.

١٩٤- **التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية** ، للحسن بن الحسن الصنعاني ، تحقيق عبدالعليم الطحاوي ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ١٩٧٠م.

١٩٥- **التكملة والذيل والصلة لما فات صاحب القاموس من اللغة** ، للمرتضى الزَّبيدي ، تحقيق مصطفى حجازي ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م.

١٩٦- **تلقيب القوافي وتلقيب حركاتها** ، لابن كيسان ، في (رسائل ونصوص في اللغة والأدب والتاريخ) ، تحقيق إبراهيم السامرائي ، مكتبة المنار ، الأردن ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م.

١٩٧- **تلقين المتعلّم في النحو** ، لابن قتيبة ، تحقيق د : جمال مخيمر ، مطبعة أبناء وهبة حسان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ= ١٩٨٩م.

١٩٨- **التمام في تفسير شعر هذيل مما أغفله السكري** ، لابن جني ، تحقيق ناجي القيسي وزميليه ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٣٨١هـ= ١٩٦٢م.

١٩٩- **تمام المتون في شرح رسالة ابن زيدون** ، لخليل بن أيبك الصفدي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، لبنان .

٢٠٠- **التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه** ، لأبي عبيد البكري ، مع (أمالي القالي).

٢٠١- **التنبيه على حدوث التصحيف** ، لحمزة بن الحسن الأصفهاني ، تحقيق محمد سعد أطلس ، تحقيق أسماء الحمصي ، وعبدالمعين الملوحي ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤١٢هـ= ١٩٩٢م.

٢٠٢- **التنبيه والإشراف** ، للمسعودي ، مصورة عن طبعة ليدن ، ١٨٩٣م.

٢٠٣- **التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح** ، لابن برِّي المصري ، تحقيق مصطفى حجازي ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٠م.

٢٠٤- **تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب** ، لابن خروف الإشبيلي ، تحقيق خليفة محمد خليفة بديري ، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ، طرابلس الغرب ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٥م.

٢٠٥- **تهذيب الأسماء واللغات** ، لأبي زكريا النووي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٢٠٦- **تهذيب إصلاح المنطق** ، للخطيب التبريزي ، تحقيق د : فخر الدين قباوة ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م.

٢٠٧- **تهذيب الألفاظ** ، لابن السكيت ، هذَّبه أبو زكريا الخطيب التبريزي ، تحقيق لويس شيخو ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة .

٢٠٨- **تهذيب التهذيب** ، لابن حجر العسقلاني ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ= ١٩٨٤م.

٢٠٩- **تهذيب الخلاص من درة الغواص** ، لابن منظور الأنصاري ، تحقيق د : الشريف البركاتي ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ= ١٩٩٤م.

٢١٠- **تهذيب اللغة** ، لأبي منصور الأزهري ، تحقيق عبدالسلام هارون ، الدار المصرية للتأليف والترجمة .

٢١١- **التهذيب الوسيط في النحو** ، لابن يعيش الصنعاني ، تحقيق د : فخر صالح قدارة ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ= ١٩٩١م.

٢١٢- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك** ، للمرادي ، تحقيق د : عبدالرحمن علي سليمان ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، الطبعة الثانية .

٢١٣- **التوطئة** ، لأبي علي الشلوبين ، تحقيق د : يوسف المطوع ، مطابع سجل العرب ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١هـ= ١٩٨١م.

٢١٤- **التوقيف على مهمات التعاريف** ، للشيخ عبدالرؤوف بن المناوي ، تحقيق عبدالحميد صالح حمدان ، عالم الكتب ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ= ١٩٩٠م.

٢١٥- **التيسير في القراءات السبع** ، لأبي عمرو الداني ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٦هـ= ١٩٨٥م.
٢١٦- **ثمار القلوب في المضاف والمنسوب** ، لأبي منصور الثعالبي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٥م.
٢١٧- **الجامع الصحيح** ، للترمذي ، تحقيق أحمد شاكر ، دار الحديث ، القاهرة .
٢١٨- **الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي** ، لأبي الفرج المعافى بن زكريا النهرواني الجريري ، تحقيق د : محمد مرسي الخولي ، ود : إحسان عباس ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ= ١٩٩٣م.
٢١٩- **جمال القراء وكمال الإقراء** ، لعلم الدين السخاوي ، تحقيق د : علي البواب ، مكتبة التراث ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٧م.
٢٢٠- **الجمان في تشبيهات القرآن** ، لابن ناقيا البغدادي ، تحقيق د : مصطفى الصاوي ، منشأة المعارف ، الإسكندرية .
٢٢١- **الجمل في النحو** ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق د : علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ودار الأمل ، الأردن ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ= ١٩٨٤م.
٢٢٢- **جمل من أنساب الأشراف** ، للإمام أحمد بن يحيى البلاذري ، تحقيق د : سهيل بكار وزميله ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤١٧هـ= ١٩٩٦م.
٢٢٣- **جمهرة أشعار العرب** ، لأبي زيد القرشي ، تحقيق د : محمد علي الهاشمي ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م.
٢٢٤- **جمهرة الأمثال** ، لأبي هلال العسكري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، وزميله ، المؤسسة العربية الحديثة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٤هـ = ١٩٦٤م.
٢٢٥- **جمهرة أنساب العرب** ، لابن حزم الأندلسي ، تحقيق عبدالسلام هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الخامسة ، ١٩٨٢م.

٢٢٦- **جمهرة اللغة** ، لابن دريد ، تحقيق د : رمزي بعلبكي ، دار العلم للملايين ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٧م.

٢٢٧- **جمهرة النسب** ، للكلبي ، تحقيق د : ناجي حسن ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٦م.

٢٢٨- **الجنى الداني في حروف المعاني** ، للحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق د : فخر الدين قباوة وزميله ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م.

٢٢٩- **جواهر الأدب في معرفة كلام العرب** ، تأليف علاء الدين الإربلي ، تحقيق د : إميل يعقوب ، دار النفائس ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ= ١٩٩١م.

٢٣٠- **الجيم** ، لأبي عمرو الشيباني ، تحقيق إبراهيم الأبياري وزميليه ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، ١٣٩٥هـ= ١٩٧٥م.

٢٣١- **حاشية البغدادي على شرح بانت سعاد** ، لابن هشام ، تأليف عبدالقادر بن عمر البغدادي ، تحقيق نظيم محرم خواجه ، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية ، بيروت ، ١٤٠٠هـ= ١٩٨٠م.

٢٣٢- **حاشية الدسوقي على شرح السعد** ، مع (شروح التلخيص) .

٢٣٣- **حاشية الصبان على شرح الأشموني** ، لمحمد بن علي الصبان ، المكتبة التجارية ، مكة المكرمة .

٢٣٤- **الحجة في القراءات السبع** ، المنسوب لابن خالويه ، تحقيق د : عبدالعال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الخامسة ، ١٤١٠هـ= ١٩٩٠م.

٢٣٥- **حجة القراءات** ، للإمام أبي زرعة عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

٢٣٦- **الحجة للقراء السبعة** ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق بدر الدين قهوجي وزميله ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ= ١٩٩٣م.

٢٣٧- **حدائق الآداب** ، لأبي محمد عبيد الله بن محمد الأبهري ، تحقيق د : محمد ابن سليمان السديس ، الرياض ، الطبعة الثانية ، ١٤١٦هـ= ١٩٩٥م.

٢٣٨- **الحدود** ، للرماني ، تحقيق إبراهيم السامرائي ، دار الفكر ، عمّان ، ١٩٨٤م.

٢٣٩- **الحروف** ، للرازي ، تحقيق د : رمضان عبدالتواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ= ١٩٨٢م.

٢٤٠- **الحروف** ، لأبي نصر الفارابي ، تحقيق محسن مهدي ، دار المشرق ، بيروت ، الطبعة الثانية ، بيروت ، ١٩٩٠م.

٢٤١- **حروف المعاني** ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق د : علي الحمد ، مؤسسة الرسالة (بيروت) ، ودار الأمل (عمّان) ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م.

٢٤٢- **الحلبيات = المسائل الحلبيات** ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق د: حسن هنداوي ، ودار القلم (دمشق) ، ودار المنارة (بيروت) ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.

٢٤٣- **الحلل في شرح أبيات الجمل** ، لابن السِّيد البطليوسي ، تحقيق د : مصطفى إمام ، مكتبة المتنبي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٩م.

٢٤٤- **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء** ، للحافظ أبي نعيم الأصبهاني ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الخامسة ، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.

٢٤٥- **حلية المحاضرة في صناعة الشعر** ، لأبي علي محمد بن الحسن الحاتمي ، تحقيق د : جعفر الكتاني ، دار الرشيد ، بغداد ، ١٩٧٩م.

٢٤٦- **حماسة أبي تمام** ، تحقيق د : عبدالمنعم أحمد صالح ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٧م.

٢٤٧- **حماسة البحتري** ، تحقيق لويس شيخو ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٣٨٧هـ= ١٩٦٧م.

٢٤٨- **الحماسة البصرية** ، لصدر الدين علي بن الحسن البصري ، تحقيق مختار الدين أحمد ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م.

٢٤٩- **الحماسة الشجرية** ، لابن الشجري ، تحقيق عبدالمعين الملوحي وزميله ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٧٠م.

٢٥٠- **حماسة الظرفاء من أشعار المحدثين والقدماء** ، لأبي محمد عبدالله العبدلكاني ، تحقيق د : محمد جبار المعيبد ، وزارة الإعلام ، بغداد ، ١٩٧٣م.

٢٥١- **حواشي ابن بري وابن ظفر على درة الغواص** ، تحقيق د : أحمد طه حسانين سلطان ، مطبعة الأمانة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ= ١٩٩٠م.

٢٥٢- **حياة الحيوان الكبرى** ، لكمال الدين الدميري ، دار الفكر ، بيروت .

٢٥٣- **الحيوان** ، للجاحظ ، تحقيق عبدالسلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

٢٥٤- **الخاطريات** ، لابن جني ، تحقيق علي ذو الفقار شاكر ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م.

٢٥٥- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** ، للبغدادي ، تحقيق عبدالسلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٩هـ= ١٩٨٩م.

٢٥٦- **الخصائص** ، لابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان .

٢٥٧- **خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال** ، للإمام صفيّ الدين الخزرجي الأنصاري ، مكتبة ابن الجوزي ، الدمام ، (مصورة عن طبعة بولاق) .

٢٥٨- **خلق الإنسان** ، لثابت بن أبي ثابت ، تحقيق عبدالستار أحمد فراج ، وزارة الإعلام ، الكويت ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٥م.

٢٥٩- **الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع** ، لأحمد بن الأمين الشنقيطي ، تحقيق د : عبدالعال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠١هـ= ١٩٨١م.

٢٦٠- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، للسمين الحلبي ، تحقيق د : أحمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م.

٢٦١- **درة الغواص في أوهام الخواص** ، لأبي محمد القاسم الحريري ، مكتبة المثنى ، بغداد .

٢٦٢- **دقائق التصريف** ، للقاسم بن محمد بن سعيد المؤدب ، تحقيق د : أحمد ناجي القيسي وزميليه ، المجمع العلمي العراقي ، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.

٢٦٣- **دلائل الإعجاز** ، لعبدالقاهر الجرجاني ، تحقيق محمود محمد شاكر ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٨٤م.

٢٦٤- **ديوان أبي الأسود الدؤلي** ، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين ، بغداد ، ١٣٨٤هـ= ١٩٦٤م.

٢٦٥- **ديوان أبي طالب** ، تحقيق د : محمد التنوجي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ= ١٩٩٤م.

٢٦٦- **ديوان أبي قيس بن الأسلت** ، تحقيق د : حسن باجودة ، دار التراث ، القاهرة ، ١٩٧٣م.

٢٦٧- **ديوان أبي النجم العجلي** ، صنعة علاء الدين أغا ، النادي الأدبي ، الرياض ، ١٤٠١هـ= ١٩٨١م.

٢٦٨- **ديوان الأسود بن يعفر** ، صنعة د : نوري القيسي ، وزارة الثقافة ، بغداد ، ١٣٩٠هـ= ١٩٧٠م ، وطبعة فينا في (الصبح المنير) .

٢٦٩- **ديوان الأعشى الكبير** ، تحقيق د : محمد أحمد قاسم ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ= ١٩٩٤م.

٢٧٠- **ديوان امرئ القيس** ، تحقيق محمد أبو الفضل ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الخامسة .

٢٧١- **ديوان أمية بن أبي الصلت** ، تحقيق د : عبدالحفيظ السطلي ، المطبعة التعاونية ، دمشق ، الطبعة الثالثة . وتحقيق د : بهجة الحديثي ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، الطبعة الثانية ، ١٩٩١م.

٢٧٢- **ديوان أوس بن حجر** ، تحقيق د : محمد يوسف نجم ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٣٩٩هـ= ١٩٧٩م.
٢٧٣- **ديوان بني بكر في الجاهلية** ، جمع د : عبدالعزيز نبوي ، دار الزهراء ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ= ١٩٨٩م.
٢٧٤- **ديوان تأبط شراً** ، جمع علي ذو الفقار شاكر ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٤هـ= ١٩٨٤م.
٢٧٥- **ديوان جران العود** ، المكتبة الأزهرية للتراث ، ١٤١٢هـ= ١٩٩٢م.
٢٧٦- **ديوان جرير** ، تحقيق د : نعمان طه ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثالثة .
٢٧٧- **ديوان جميل بثينة** ، تحقيق د : حسين نصار ، مكتبة مصر ، القاهرة ، ١٩٧٩م.
٢٧٨- **ديوان حاتم الطائي** ، تحقيق د : عادل جمال سليمان ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٤١١هـ= ١٩٩٠م.
٢٧٩- **ديوان حسان بن ثابت** ، تحقيق د : سيد حنفي حسنين ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٣م.
٢٨٠- **ديوان الحطيئة** ، تحقيق د : نعمان طه ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.
٢٨١- **ديوان دريد بن الصمة** ، تحقيق د : عمر عبدالرسول ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٥م ، وتحقيق محمد خير البقاعي ، دار قتيبة ، دمشق ، ١٤٠١هـ= ١٩٨١م.
٢٨٢- **ديوان ذي الإصبع العدواني** ، جمعه عبدالوهاب العدواني وزميله ، وزارة الإعلام ، الموصل ، ١٣٩٣هـ= ١٩٧٣م.
٢٨٣- **ديوان ذي الرمة** ، تحقيق د : عبدالقدوس أبو صالح ، مؤسسة الإيمان ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ= ١٩٨٢م.
٢٨٤- **ديوان رؤبة** ، تحقيق وليم بن الورد ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، بيروت ، ١٤٠٠هـ= ١٩٨٠م.

٢٨٥- **ديوان الراعي النميري** ، تحقيق راينهرت فايبرت ، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية ، بيروت ، ١٤٠١هـ= ١٩٨٠م.

٢٨٦- **ديوان الردة** ، جمع د : علي العتوم ، مكتبة الرسالة الحديثة ، عمّان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٧م.

٢٨٧- **ديوان شعر الخوارج** ، جمع د : إحسان عباس ، دار الشروق ، بيروت ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٢هـ= ١٩٨٢م ، وجمع د : نايف معروف ، دار المسيرة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م.

٢٨٨- **ديوان الشماخ** ، تحقيق صلاح الدين الهادي ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٨م.

٢٨٩- **ديوان العباس بن مرداس السلمي** ، جمعه د : يحيى الجبوري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ= ١٩٩١م.

٢٩٠- **ديوان طرفة بن العبد** ، تحقيق لطفي الصقال وزميلته ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٣٩٥هـ= ١٩٧٥م.

٢٩١- **ديوان عبدالله رواحة** ، تحقيق د : وليد قصاب ، دار العلوم ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٠١هـ= ١٩٨١م.

٢٩٢- **ديوان عبيد بن الأبرص** ، تحقيق د : حسين نصار ، مكتبة مصطفى الحلبي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٣٧٧هـ= ١٩٥٧م.

٢٩٣- **ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات** ، تحقيق د : محمد يوسف نجم ، دار صادر ، بيروت .

٢٩٤- **ديوان العجاج** ، رواية الأصمعي ، تحقيق د : عزة حسن ، دار الشرق العربي ، بيروت ، ١٤١٦هـ= ١٩٩٥م.

٢٩٥- **ديوان عدي بن زيد العبادي** ، تحقيق محمد جبار المعيبد ، وزارة الثقافة ، بغداد ، ١٣٨٥هـ= ١٩٦٥م.

٢٩٦- **ديوان العرجي** ، رواية ابن جني ، تحقيق خضر الطائي وزميله ، الشركة الإسلامية للطباعة ، بغداد ، الطبعة الأولى ، ١٣٧٥هـ= ١٩٥٦م.

٢٩٧- **ديوان عروة بن حزام** ، تحقيق أنطوان القوال ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ= ١٩٩٥م.

٢٩٨- **ديوان علقمة الفحل** ، تحقيق لطفي الصقال وزميلته ، دار الكتاب العربي ، حلب ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٩هـ= ١٩٦٩م.

٢٩٩- **ديوان عمر بن أبي ربيعة** ، شرح محمد محيي الدين عبدالحميد ، مطبعة المدني ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٣٨٤هـ= ١٩٦٥م.

٣٠٠- **ديوان عنترة بن شداد** ، تحقيق بدر الدين حاضري وزميله ، دار الشرق العربي ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ= ١٩٩٢م.

٣٠١- **ديوان الفرزدق** ، شرح الصاوي ، مطبعة الصاوي ، القاهرة ، ١٣٥٤هـ= ١٩٣٦م.

٣٠٢- **ديوان القطامي** ، تحقيق د : إبراهيم السامرائي وزميله ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٣٩١هـ= ١٩٧١م.

٣٠٣- **ديوان قيس بن الخطيم** ، تحقيق د : ناصر الدين الأسد ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤١١هـ= ١٩٩١م.

٣٠٤- **ديوان قيس بن ذريح** ، تحقيق د : حسين نصار ، مكتبة مصر ، القاهرة ، ١٩٧٩م.

٣٠٥- **ديوان كثيِّر عزة** ، تحقيق د : إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٣٩١هـ = ١٩٧١م.

٣٠٦- **ديوان كعب بن زهير** ، تحقيق د : مفيد قميحة ، دار الشواف ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ= ١٩٨٩م.

٣٠٧- **ديوان كعب بن مالك** ، تحقيق د : سامي العاني ، مكتبة النهضة ، بغداد ، ١٣٨٦هـ= ١٩٦٦م.

٣٠٨- **ديوان لبيد** ، تحقيق د : إحسان عباس ، وزارة الإعلام ، الكويت ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٤م.

٣٠٩- **ديوان مالك بن الريب** ، تحقيق عبدالمعين الملوحي . في (أشعار اللصوص).

٣١٠- **ديوان المتلمس الضُّبعي** ، تحقيق حسن كامل الصيرفي ، مجلة معهد المخطوطات ، القاهرة ، ١٣٩٠هـ= ١٩٧٠م.

٣١١- **ديوان متمم بن نويرة** ، تحقيق ابتسام مرهون الصفار ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ١٩٦٨م.

٣١٢- **ديوان المثقب العبدي** ، تحقيق حسن كامل الصيرفي ، معهد المخطوطات ، القاهرة ، ١٣٩١هـ= ١٩٧١م.

٣١٣- **ديوان مجنون ليلى** ، تحقيق : عبدالستار فراج ، مكتبة مصر ، القاهرة .

٣١٤- **ديوان مزرد بن ضرار** ، تحقيق خليل العطية ، مطبعة أسعد ، بغداد ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٢م.

٣١٥- **ديوان مسكين الدارمي** ، تحقيق خليل العطية وزميله ، مطبعة دار البصري ، الطبعة الأولى ، بغداد ، ١٣٨٩هـ= ١٩٧٠م.

٣١٦- **ديوان المسيّب بن علس** ، في (الصبح المنير) .

٣١٧- **ديوان المعاني** ، لأبي هلال العسكري ، عالم الكتب ، بيروت .

٣١٨- **ديوان ابن مقبل** ، تحقيق د : عزة حسن ، دار الشرق العربي ، ١٤١٦هـ= ١٩٩٥م.

٣١٩- **ديوان مهلهل** ، تحقيق أنطوان القوال ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ= ١٩٩٥م.

٣٢٠- **ديوان النابغة الذبياني** ، تحقيق محمد أبو الفضل ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثالثة، ١٩٩٠م.

٣٢١- **ديوان الهذليين** ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٥م.

٣٢٢- **ذيل الأمالي** ، لأبي علي القالي . مع (الأمالي) .

٣٢٣- **ربط الشّوارد في حلّ الشواهد** ، لابن الحنبلي ، تحقيق د : شعبان صلاح ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ= ١٩٨٩م.

٣٢٤- **ربيع الأبرار ونصوص الأخبار** ، لأبي القاسم الزمخشري ، تحقيق د : سليم النعيمي ، منشورات الشريف الرضي ، قم ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ .

٣٢٥- **الرد على النحاة** ، لابن مضاء القرطبي ، تحقيق د : شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٨م.

٣٢٦- **رسالة الشياطين** ، لأبي العلاء المعري ، في (إتحاف الفضاء برسائل أبي العلاء) ، إعداد محمد عبدالحكيم القاضي وزميله ، دار الحديث ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ= ١٩٨٩م.

٣٢٧- **رسالة الصاهل والشاحج**، لأبي العلاء المصري ، تحقيق د : عائشة عبدالرحمن ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٤هـ= ١٩٨٤م.

٣٢٨- **رسالة العدالة** ، لأبي العلاء المعري ، في (إتحاف الفضلاء ....) ، انظر : رسالة الشياطين .

٣٢٩- **رسالة الغفران** ، لأبي العلاء المعري ، تحقيق د : عائشة بنت عبدالرحمن ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة التاسعة ، ١٩٩٣م.

٣٣٠- **رسالة ابن القارح ، مع (رسالة الغفران)** .

٣٣١- **الرسالة الموضحة في ذكر سرقات أبي الطيب المتنبي وساقط شعره** ، لأبي علي الحاتمي ، تحقيق د : محمد يوسف نجم ، دار صادر ، بيروت ، ١٣٨٥هـ= ١٩٦٥م.

٣٣٢- **رسالة النحاس فيما يتعلق بالكتاب** ، تحقيق د : عبدالإله بنهان ، (مجلة المجمع العلمي الهندي ، ع ١ ، ٢ ، م ١٢ ، شوال ١٤٠٧هـ).

٣٣٣- **رصف المباني في شرح حروف المعاني** ، تأليف الإمام أحمد المالقي ، تحقيق د : أحمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م.

٣٣٤- **رغبة الآمل من كتاب الكامل** ، تأليف : سيد بن علي المرصفي ، مصورة عن طبعة مصر .

٣٣٥- الرماني النحوي ، تأليف د : مازن المبارك ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، ١٩٧٤م.

٣٣٦- **الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية** ، تأليف أبي القاسم السهيلي ، تعليق طه عبدالرؤوف سعد ، مؤسسة مختار ، ومكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة .
٣٣٧- **الروض المربع** ، شرح زاد المستقنع ، تأليف منصور بن يوسف البهوتي ، مكتبة الرياض الحديثة ، الطبعة السادسة .
٣٣٨- **الزاهر في معاني كلمات الناس** ، تأليف أبي بكر بن الأنباري ، تحقيق د : حاتم الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ= ١٩٩٢م.
٣٣٩- **زهر الآداب وثمر الألباب** ، تحقيق د : زكي مبارك ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الرابعة .
٣٤٠- **زوائد الأصول على منهاج الوصول إلى علم الأصول** ، للإمام جمال الدين الأسنوي ، تحقيق محمد سنان الجلالي ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ= ١٩٩٣م.
٣٤١- **السبعة في القراءات** ، لابن مجاهد ، تحقيق د : شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٨م.
٣٤٢- **سرح العيون في شرح رسالة ابن زيدون** ، لابن بناته المصري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، لبنان ، ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م.
٣٤٣- **سر صناعة الإعراب** ، لابن جني ، تحقيق د : حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م.
٣٤٤- **سفر السعادة وسفير الإفادة** ، لعلم الدين السخاوي ، تحقيق محمد أحمد الدالي ، مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م.
٣٤٥- **سمط اللآلئ** ، تأليف عبدالعزيز الميمني ، مع (اللآلئ) .
٣٤٦- **سنن ابن ماجه بشرح الإمام أبي الحسن الحنفي المعروف بالسِّندي** ، تحقيق خليل مأمون ، دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ= ١٩٩٦م.

٣٤٧- **سنن النسائي (المجتبى)** ، تأليف الحافظ أبي عبدالرحمن بن شعيب النسائي ، مكتبة مصطفى الحلبي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٣هـ= ١٩٦٤م.

٣٤٨- **سوائر الأمثال على أفعل** ، تأليف حمزة بن الحسن الأصفهاني ، تحقيق د : فهمي سعد ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ= ١٩٨٨م.

٣٤٩- **سيبويه إمام النحاة** ، تأليف علي النجدي ناصف ، عالم الكتب ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٩م.

٣٥٠- **سير أعلام النبلاء** ، للذهبي ، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة التاسعة ، ١٤١٣هـ= ١٩٩٣م.

٣٥١- **السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه (وهو مجموعة من أبواب الصرف من الشرح)** ، تحقيق د : عبدالمنعم فائز ، دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م.

٣٥٢- **السيرة النبوية** ، لابن هشام ، مع (الروض الأنف) .

٣٥٣- **شرح أبيات إصلاح المنطق** ، لأبي محمد بن الحسن السيرافي ، تحقيق ياسين محمد السواس ، الدار المتحدة ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ= ١٩٩٢م.

٣٥٤- **شرح أبيات سيبويه** ، تأليف أبي جعفر النحاس ، تحقيق د : وهبة متولي ، مكتبة الشباب ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م .

٣٥٥- **شرح أبيات سيبويه** ، لأبي محمد السيرافي ، تحقيق د : محمد علي سلطاني ، مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ١٣٩٦هـ= ١٩٧٦م.

٣٥٦- **شرح أبيات مغني اللبيب** ، تصنيف عبدالقادر البغدادي ، تحقيق عبدالعزيز رباح وزميله ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٨م .

٣٥٧- **شرح أبيات مبادئ اللغة** ، لأبي عبدالله الإسكافي ، تحقيق د : يحيى القاسم ، جامعة مؤته ، الأردن ، ١٤١٤هـ= ١٩٩٤م.

٣٥٨- **شرح اختيارات المفضل** ، للخطيب التبريزي ، تحقيق د : فخر الدين قباوة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.

٣٥٩- **شرح أدب الكاتب** ، لأبي منصور الجواليقي ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

٣٦٠- **شرح أشعار الهذليين** ، لأبي سعيد السكري ، تحقيق عبدالستار أحمد فراج ، مكتبة دار العروبة ، القاهرة .

٣٦١- **شرح ألفية ابن مالك** ، (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) ، للأشموني ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة .

٣٦٢- **شرح ألفية ابن مالك** ، لأبي زيد عبدالرحمن بن علي المكودي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٣٧٤هـ= ١٩٥٤م.

٣٦٣- **شرح ألفية ابن مالك** ، لابن عقيل ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة .

٣٦٤- **شرح ألفية ابن مالك** ، لابن الناظم ، منشورات ناصر خسرو ، طهران ، ١٣١٢هـ.

٣٦٥- **شرح ألفية ابن معط** ، لابن القواس عبدالعزيز بن جمعة الموصلي ، تحقيق د : علي موسى الشوملي ، مكتبة الخريجي ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م .

٣٦٦- **شرح التسهيل لابن مالك** ، تحقيق د : عبدالرحمن السيِّد وزميله ، هجر للطباعة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ= ١٩٩٠م.

٣٦٧- **شرح التلخيص** ، لأكمل الدين محمد بن محمد البابرتي ، تحقيق د : محمد مصطفى رمضان صوفية ، المنشأة العامة للنشر ، ليبيا ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٣م.

٣٦٨- **شرح الجمل** ، لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق د : صاحب زبو جناح ، مطابع مؤسسة دار الكتب للطباعة ، ١٤٠٠هـ.

٣٦٩- **شرح الجمل** ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق د : علي محسن ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م.

٣٧٠- **شرح الحدود في النحو** ، للإمام عبدالله بن أحمد الفاكهي ، تحقيق د : المتولي رمضان الدميري ، دار التضامن ، القاهرة ، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م.

٣٧١- **شرح حماسة أبي تمام** ، للأعلم الشنتمري ، تحقيق د : علي المفضل حمودان ، منشورات مركز جمعة الماجد ، دبي ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ= ١٩٩٢م.

٣٧٢- **شرح ديوان الحماسة** ، للخطيب التبريزي ، عالم الكتب ، بيروت .

٣٧٣- **شرح ديوان الحماسة** ، لأبي علي المرزوقي ، تحقيق عبدالسلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ= ١٩٩١م.

٣٧٤- **شرح ديوان الحماسة** ، المنسوب للمعري ، تحقيق د : حسين محمد نقشة ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٤١١هـ= ١٩٩١م (الشرح لمحمد بن الحسين بن مرقد) .

٣٧٥- **شرح (كتاب) الحماسة** ، لأبي القاسم الفارسي ، تحقيق د : محمد عثمان علي ، دار الأوزاعي ، الدوحة ، الطبعة الأولى .

٣٧٦- **شرح السلم** ، لأحمد الملوي ، مع (حاشية الصبان على شرح السلم) ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٣٥٧هـ= ١٩٣٨م.

٣٧٧- **شرح الشافية** ، للجاربردي ، مع (مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط) ، عالم الكتب ، بيروت .

٣٧٨- **شرح الشافية** ، لرضي الدين الاستراباذي ، تحقيق محمد نور الحسن وزميليه ، دار الفكر العربي ، بيروت ، ١٣٩٥هـ= ١٩٧٥م.

٣٧٩- **شرح الشافية** ، لنقره كار ، مع (مجموعة الشافية) انظر : شرح الشافية للجاربردي .

٣٨٠- **شرح شعر زهير** ، لأبي العباس ثعلب ، تحقيق د : فخر الدين قباوة ، دار الفكر (دمشق) ، ودار الفكر المعاصر (بيروت) ، ١٤١٧هـ= ١٩٩٦م.

٣٨١- **شرح شواهد الإيضاح** ، لابن بري ، تحقيق د : عيد مصطفى درويش ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، ١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م.

٣٨٢- **شرح شواهد الرضي والجاربردي** ، مع (شرح الشافية للرضي) .

٣٨٣- **شرح شواهد الكشاف** ، لمحب الدين أفندي ، (مع الكشاف) .

٣٨٤- **شرح شواهد المغني** ، للسيوطي ، دار مكتبة الحياة ، بيروت .

٣٨٥- **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ** ، لابن مالك ، تحقيق عدنان الدوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٣٩٧هـ= ١٩٧٧م.

٣٨٦- **شرح عيون الإعراب** ، لعلي بن فضّال المجاشعي ، تحقيق د : عبدالفتاح سليم ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م.

٣٨٧- **شرح عيون كتاب سيبويه** ، لأبي نصر القرطبي ، تحقيق د : عبدربه عبداللطيف عبدربه ، مطبعة حسّان ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ= ١٩٨٤م.

٣٨٨- **شرح الفريد** ، لعصام الدين الإسفراييني ، تحقيق د : نوري ياسين حسين ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة .

٣٨٩- **شرح الفصيح** ، لأبي القاسم الزمخشري ، تحقيق د : إبراهيم الغامدي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٤١٧هـ .

٣٩٠- **شرح الفصيح** ، لابن هشام اللخمي ، تحقيق د : مهدي جاسم ، وزارة الثقافة ، بغداد ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ= ١٩٨٨م.

٣٩١- **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات** ، لأبي بكر بن الأنباري ، تحقيق عبدالسلام هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٠هـ= ١٩٨٠م.

٣٩٢- **شرح القصائد العشر** ، صنعة الخطيب التبريزي ، تحقيق د : فخر الدين قباوة ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٣٩٩هـ= ١٩٧٩م.

٣٩٣- **شرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلقات** ، صنعة أبي جعفر النحاس ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م.

٣٩٤- **شرح قصيدة كعب بن زهير** ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق د : محمود حسن أبو ناجي ، مؤسسة علوم القرآن ، دمشق ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٤هـ= ١٩٨٤م.

٣٩٥- **شرح قصيدة الوزير الكاتب في الأدب والمراتب لابن عبدون** ، شرحها أبو مروان عبدالملك بن عبدالله بن بدرون ، تحقيق د : محمود حسن الشيباني ، الرياض ، الطبعة الثانية ، ١٤١٤هـ= ١٩٩٣م.

٣٩٦- **شرح الكافية** ، لرضي الدين الاستراباذي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٣٩٧- **شرح الكافية** ، لمحمد بن إبراهيم بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة ، تحقيق د : محمد عبدالمجيد ، مطبعة دار البيان ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٧م.

٣٩٨- **شرح الكافية البديعية** ، لصفي الدين الحلي ، تحقيق د : نسيب نشاوي ، مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م.

٣٩٩- **شرح الكافية الشافية** ، لابن مالك ، تحقيق د : عبدالمنعم هريدي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ= ١٩٨٢م.

٤٠٠- **شرح كتاب سيبويه (جزء منه)** ، لأبي سعيد السيرافي ، تحقيق د : رمضان عبدالتواب وزميليه ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦م .

٤٠١- **شرح اللؤلؤة في علم العربية** ، تأليف يوسف بن محمد السومري ، تحقيق د : أمين سالم ، مطبعة الأمانة ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ= ١٩٩٢م.

٤٠٢- **شرح اللمع في النحو** ، للخطيب التبريزي ، تحقيق د : السيد تقي عبدالسيد ، الطبعة الأولى ، ١٤١١خـ= ١٩٩١م.

٤٠٣- **شرح مايقع فيه التصحيف والتحريف** ، لأبي أحمد العسكري ، تحقيق عبدالعزيز أحمد ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٣٨٣هـ = ١٩٦٣م.

٤٠٤- **شرح المختار من شعر بشار** ، لأبي الطاهر إسماعيل بن أحمد التُّجيبي ، تحقيق السيد محمد بدر الدين العلوي ، دار المدينة ، بيروت .

٤٠٥- **شرح مشكل شعر المتنبي** ، لابن سيده ، تحقيق د : محمد رضوان الداية ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، ١٣٩٥هـ= ١٩٧٥م.

٤٠٦- **شرح المعلقات السبع** ، للزوزني ، دار مكتبة الحياة ، بيروت .

٤٠٧- **شرح المفصل** ، لابن يعيش ، دار صادر ، بيروت .

٤٠٨- **شرح المفضليات** ، لأبي محمد القاسم الأنباري ، تحقيق كارلوس يعقوب لايل ، الطبعة الأولى ، مطبعة الآباء اليسوعيين ، بيروت ، ١٩٢٠م.

٤٠٩- **شرح مقامات الحريري** ، لأبي العباس أحمد بن عبدالمؤمن الشريشي ، المكتبة الثقافية ، بيروت .

٤١٠- **شرح المقدمة الجزولية الكبير** ، لأبي علي الشلوبين ، تحقيق د : تركي العتيبي ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ= ١٩٩٣م.

٤١١- **شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب** ، لمصنِّفها جمال الدين بن الحاجب ، تحقيق د : جمال عبدالعاطي مخيمر ، مكتبة الباز ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ= ١٩٩٧م.

٤١٢- **شرح ملحة الإعراب** ، لأبي محمد القاسم بن علي الحريري ، تحقيق د : أحمد محمد قاسم ، دار التراث ، المدينة المنورة ، الطبعة الثانية ، ١٤١٢هـ= ١٩٩١م.

٤١٣- **شرح الملوكي في التصريف** ، لابن يعيش ، تحقيق د : فخر الدين قباوة ، المكتبة العربية ، حلب ، ١٣٩٣هـ= ١٩٧٣م.

٤١٤- **شرح الهداية** ، لأبي العباس أحمد بن عمار المهدوي ، تحقيق د : حازم سعيد حيدر ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ= ١٩٩٥م.

٤١٥- **شروح التلخيص** ، دار السرور ، بيروت .

٤١٦- **شروح سقط الزند** ، للتبريزي ، وابن السيد ، وصدر الأفاضل ، تحقيق مصطفى السَّقا وزملائه ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م.

٤١٧- **شرح الوافية نظم الكافية** ، لأبي عمرو بن الحاجب ، تحقيق د : موسى العليلي، مطبعة الآداب ، النجف ، ١٤٠٠هـ= ١٩٨٠م.

٤١٨- **كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب** ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق د : محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م.

٤١٩- **الشعراء الجاهليون الأوائل** ، تأليف الدكتور عادل الفريحات ، دار المشرق ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٤م.

٤٢٠- **شعراء النصرانية قبل الإسلام** ، تأليف لويس شيخو ، دار المشرق ، بيروت ، الطبعة الرابعة ، ١٩٩١م.

٤٢١- **شعر الأحوص الأنصاري** ، تحقيق د : عادل جمال سليمان ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٤١١هـ= ١٩٩٠م.

٤٢٢- **شعر أحيحة بن الجلاح ، مع (الشعراء الجاهليون الأوائل)** .

٤٢٣- **شعر الأخطل** ، تحقيق د : فخر الدين قباوة ، دار الأصمعي ، حلب ، ١٣٩٠هـ = ١٩٧٠م.

٤٢٤- **شعر تغلب في الجاهلية** ، جمع أيمن محمد ميدان ، معهد المخطوطات ، القاهرة ، ١٩٩٥م.

٤٢٥- **شعر جحدر العكلي** ، جمع د : نوري القيسي ، في (شعراء أمويون ، القسم الأول) جامعة بغداد ، ١٣٩٦هـ= ١٩٧٦م ، وفي (أشعار اللصوص) ، انظر : أشعار اللصوص .

٤٢٦- **شعر حارثة بن بدر الغداني** ، تحقيق د : نوري القيسي ، في (شعراء أمويون ، القسم الثاني) ، جامعة بغداد ، ١٣٩٦هـ= ١٩٧٦م.

٤٢٧- **شعر أبي حية النميري** ، جمع د : يحيى الجبوري ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٧٥م.

٤٢٨- **شعر خداش بن زهير** ، جمع د : رضوان النجار ، مجلة كلية اللغة العربية ، الرياض ، ع ١٣ ، ١٤ ، ١٤٠٣هـ= ١٤٠٤هـ .

٤٢٩- **شعر الراعي النميري** ، تحقيق د : نوري القيسي وزميله ، المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، ١٤٠٠هـ= ١٩٨٠م.

٤٣٠- **شعر أبي زبيد الطائي** ، جمع د : نوري القيسي ، في (شعراء إسلاميون) ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ= ١٩٨٤م .

٤٣١- **شعر زهير** ، صنعة الأعلم ، تحقيق د : فخر الدين قباوة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ= ١٩٩٢م.

٤٣٢- **شعر زياد الأعجم** ، جمع د : يوسف بكار ، دار المسيرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م .

٤٣٣- **شعر زيد الخيل الطائي** ، جمع د : نوري القيسي ، في (شعراء إسلاميون) . انظر : شعر أبي زبيد الطائي ، وجمع د : أحمد البرزة ، دار المأمون ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٨م.

٤٣٤- **شعر سابق بن عبدالله البربري** ، جمع د : بدر أحمد ضيف ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٧م.

٤٣٥- **شعر سعد بن مالك** ، جمع د : عادل الفريحات ، في (الشعراء الجاهليون الأوائل) .

٤٣٦- **شعر الصلتان العبدي** ، جمع د : محمود علي مكي ، في (دراسات عربية وإسلامية مهداة إلى أديب العربية محمود شاكر بمناسبة بلوغه السبعين) ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ١٤٠٣هـ= ١٩٨٢م.

٤٣٧- **شعر ضرار بن الخطاب الفهري** ، جمع فاروق أحمد اسليم ، دار أمية ، الرياض، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ .

٤٣٨- **شعر أبي الطفيل عامر بن واثلة** ، جمع الطيب العشاش ، حوليات الجامعة التونسية ، ع ١٠ ، ١٩٧٣م.

٤٣٩- **شعر طيئ وأخبارها في الجاهلية والإسلام** ، جمع د : وفاء السندوبي ، دار العلوم ، الرياض ، ١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م.

٤٤٠- **شعر عبدالرحمن بن حسان** ، جمع د : سامي مكي العاني ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٧١م.

٤٤١- **شعر عبدالله بن الزَّبِير الأسدي** ، جمع د : يحيى الجبوري ، وزارة الإعلام ، بغداد ، ١٩٧٤م.

٤٤٢- **شعر عبدالله بن همام السلولي** ، جمع وليد السَّراقبي ، مركز جمعة الماجد ، دبي ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ= ١٩٩٦م.

٤٤٣- **شعر بني عبس في الجاهلية والإسلام حتى آخر العصر الأموي** ، جمع د : عبدالعزيز الفيصل ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ .

٤٤٤- **شعر عبيدالله بن الحر** ، جمع د : نوري القيسي ، في (شعراء أمويون ، القسم الأول) . انظر : شعر جحدر العكلي .

٤٤٥- **شعر العجير السلولي**، جمع محمد الدليمي. (المورد م ٨ ، ع ١ ، ١٩٧٩م).

٤٤٦- **شعر عمرو بن أحمر الباهلي** ، جمع د : حسين عطوان ، مجمع اللغة العربية ، دمشق .

٤٤٧- **شعر عمرو بن معدي كرب** ، جمع مطاع الطرابيشي ، مجمع اللغة العربية ، دمشق ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م.

٤٤٨- **شعر عمرو بن الأهتم (شعر الزبرقان بن بدر وعمرو بن الأهتم)** ، جمع د : سعود محمود عبدالجبار ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ= ١٩٨٤م.

٤٤٩- **شعر عمرو بن الأيهم** . في (الصبح المنير) .

٤٥٠- **شعر فضالة بن شريك الأسدي** ، جمع عبدالمعين الملوحي . في (أشعار اللصوص) .

٤٥١- **شعر الكميت بن زيد الأسدي** ، جمع د : داود سلوم ، مكتبة الأندلس ، بغداد ، ١٩٦٩م.

٤٥٢- **شعر الكميت بن معروف** ، جمع د : حاتم الضامن ، في (شعراء مقلون) ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.

٤٥٣- **شعر المتوكل الليثي** ، جمع د : يحيى الجبوري ، مكتبة الأندلس ، بغداد .

٤٥٤- **شعر مزاحم العقيلي** ، جمع د : نوري القيسي وزميله (مجلة معهد المخطوطات ، م ٢٢ ، ج١) القاهرة ، ١٩٧٦م.

٤٥٥- **شعر المغيرة بن حبناء التميمي** ، جمع د : نوري القيسي ، في (شعراء أمويون ، القسم الثالث) ، المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، ١٤٠٢هـ= ١٩٨٢م.

٤٥٦- **شعر النابغة الجعدي** ، جمع عبدالعزيز رباح ، المكتب الإسلامي ، دمشق ، الطبعة الأولى .

٤٥٧- **شعر نهار بن توسعة** ، جمع د : خليل العطية (المورد ، المجلد الرابع ، العدد الرابع) ، ١٩٧٥م.

٤٥٨- **شعر هدبة بن الخشرم** ، جمع د : يحيى الجبوري ، دار القلم ، الكويت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م.

٤٥٩- **شعر همدان وأخبارها في الجاهلية والإسلام** ، جمع د : حسن عيسى أبو ياسين ، دار العلوم ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م.

٤٦٠- **شعر هني بن أحمر** ، جمع د : عادل الفريحات ، في (الشعراء الجاهليون الأوائل) .

٤٦١- **شعر يزيد بن الحكم الثقفي** ، جمع د : نوري القيسي ، في (شعراء أمويون ، القسم الثالث) . انظر : شعر المغيرة بن حبناء .

٤٦٢- **الشعر والشعراء** ، لابن قتيبة ، تحقيق أحمد شاكر ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢م.

٤٦٣- **شفاء العليل في إيضاح التسهيل** ، لأبي عبدالله محمد بن عيسى السلسيلي ، تحقيق د : الشريف عبدالله الحسيني البركاتي ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

٤٦٤- **شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم** ، تأليف نشوان الحميري ، عالم الكتب ، بيروت .

٤٦٥- **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح** ، لابن مالك ، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

٤٦٦- **شواهد الشعر في كتاب سيبويه** ، تأليف الدكتور خالد عبدالكريم جمعة ، الدار الشرقية ، مصر ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م.

٤٦٧- **الصاحبي** ، لأبي الحسين أحمد بن فارس ، تحقيق السيد أحمد صقر ، مطبعة عيسى الحلبي ، القاهرة ، ١٩٧٧م.

٤٦٨- **صبح الأعشى في صناعة الإنشا** ، لأحمد بن علي القلقشندي ، تحقيق محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

٤٦٩- **الصبح المنير في شعر أبي بصير** ، والأعشَينَ الآخرين ، تحقيق رودلف جاير ، مصورة دار قتيبة ، الكويت ، ١٩٩٣م.

٤٧٠- **الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)** ، تأليف إسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

٤٧١- **صحيح البخاري** ، المكتبة الإسلامية ، استانبول ، ١٩٧٩م.

٤٧٢- **صحيح مسلم** ، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

٤٧٣- **الصداقة والصديق** ، لأبي حيان التوحيدي ، تحقيق د : إبراهيم الكيلاني ، دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الثانية ، ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م.

٤٧٤- **الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية** ، تأليف أبي الربيع نجم الدين الطوفي ، تحقيق د : محمد الفاضل ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ= ١٩٩٧م.

٤٧٥- **صفة جزيرة العرب** ، تأليف الحسن بن أحمد الهمداني ، تحقيق محمد بن علي الأكوع ، مركز الدراسات والبحوث اليمني ، صنعاء ، ودار الآداب ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م.

٤٧٦- **الصناعتين** : الكتابة والشعر ، لأبي هلال العسكري ، تحقيق علي بن محمد البجاوي وزميله ، المكتبة العصرية ، صيدا ، ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م.

٤٧٧- **صلة الصلة** ، لأبي جعفر أحمد بن الزبير ، أصدره السيد محمد عبدالحي بن عبدالكبير ، تعليق : أ . لافي برفا نصال ، المطبعة الاقتصادية ، الرباط .

٤٧٨- **ضرائر الشعر** ، لابن عصفور ، تحقيق السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٠م.

٤٧٩- **ضرائر الشعر أو كتاب مايجوز للشاعر في الضرورة** ، لأبي عبدالله محمد بن جعفر التميمي القزاز ، تحقيق د : محمد زغلول سلام وزميله ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٩٤م.

٤٨٠- **الضياء اللامع شرح جمع الجوامع في أصول الفقه** ، للشيخ حلولو أحمد بن عبدالرحمن الزليطني ، تحقيق د : عبدالكريم النملة ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ= ١٩٩٤م.

٤٨١- **طبقات الشافعية** ، لابن قاضي شهبة ، فهرسة د : عبدالله الطباع ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.

٤٨٢- **طبقات الشافعية الكبرى** ، لتاج الدين السبكي ، تحقيق د : عبدالفتاح الحلو وزميله ، هجر للطباعة ، الطبعة الثانية ، ١٤١٣هـ= ١٩٩٢م.

٤٨٣- **طبقات الشعراء** ، لابن المعتز ، تحقيق: عبدالستار فراج ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الرابعة ، ١٩٨١م.

٤٨٤- **طبقات فحول الشعراء** ، لمحمد بن سلام الجمحي ، تحقيق محمود شاكر ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ١٩٧٤م.

٤٨٥- **الطبقات الكبرى** ، لابن سعد ، دار صادر ، بيروت .

٤٨٦- **طبقات المفسرين** ، للحافظ شمس الدين الداوودي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٤٨٧- **طبقات النحاة واللغويين** ، لابن قاضي شهبة ، تحقيق د : محسن غياض ، مطبعة النعمان ، النجف ، ١٩٧٤م.

٤٨٨- **طبقات النحويين واللغويين** ، لأبي بكر محمد بن الحسن الزُّبيدي ، تحقيق محمد أبو الفضل ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٤م.

٤٨٩- **الطرائف الأدبية** ، لعبد العزيز الميمني ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٤٩٠- **طراز الحلة وشفاء الغلة** ، لأبي جعفر الرعيني الغرناطي ، تحقيق د : رجاء الجوهري ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية .

٤٩١- **عبث الوليد** ، لأبي العلاء المعري ، تحقيق ناديا الدولة ، الشركة المتحدة للتوزيع .

٤٩٢- **عروس الأفراح** ، لبهاء الدين السبكي ، مع (شروح التلخيص) .

٤٩٣- **العدة في شرح العمدة** ، لبهاء الدين المقدسي ، مكتبة الرياض الحديثة .

٤٩٤- **العصا** ، لأسامة بن منقذ ، تحقيق حسن عباس ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الإسكندرية ، ١٩٨١م.

٤٩٥- **العفو والاعتذار** ، لأبي الحسن الرَّقَّام البصري ، تحقيق د : عبدالقدوس أبو صالح ، دار البشير ، عمّان ، الطبعة الثانية ، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.

٤٩٦- **عقد الخلاص في نقد كلام الخواص** ، لابن الحنبلي ، تحقيق نهاد حسوبي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

٤٩٧- **العقد الفريد** ، لابن عبدربه الأندلسي ، دار مكتبة الهلال ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٦م.

٤٩٨- **عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد** ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق أحمد تمام وزميله ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.
٤٩٩- **علل التثنية** ، لابن جني ، تحقيق د : صبيح التميمي ، مكتبة الثقافة الدينية ، مصر ، ١٤١٣هـ= ١٩٩٢م.
٥٠٠- **علل القراءات** ، لأبي منصور الأزهري ، تحقيق نوال الحلوة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ= ١٩٩١م.
٥٠١- **عمدة الطبيب في معرفة النبات** ، لابن خير الإشبيلي ، تحقيق محمد العربي الخطابي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٥م.
٥٠٢- **العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده** ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الخامسة ، ١٤٠١هـ= ١٩٨١م.
٥٠٣- **عيار الشعر** ، لابن طاطبا ، تحقيق د : عبدالعزيز المانع ، دار العلوم ، الرياض ، ١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م.
٥٠٤- **العين** ، للخليل بن أحمد ، تحقيق د : مهدي المخزومي ، وزميله ، مؤسسة الأعلمي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م.
٥٠٥- **عيون الأخبار** ، لابن قتيبة ، المؤسسة المصرية العامة ، القاهرة ، مصورة عن طبعة دار الكتب .
٥٠٦- **العيون الغامزة على خبايا الرامزة** ، للدماميني ، تحقيق الحسّاني حسن عبدالله ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٤١٥هـ= ١٩٩٤م.
٥٠٧- **غاية النهاية في طبقات القراء** ، لابن الجزري ، تحقيق ج . برجستراسر ، مكتبة المتنبي ، القاهرة .
٥٠٨- **غرائب التفسير وعجائب التأويل** ، لتاج القراء محمود بن حمزة الكرماني ، تحقيق د : شمران سركال ، دار القبلة (جدة) ، ومؤسسة علوم القرآن (بيروت) ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م.

٥٠٩- **غراس الأساس** ، لابن حجر العسقلاني ، تحقيق د : توفيق محمد شاهين ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ= ١٩٩٠م.

٥١٠- **الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية** ، لابن الخباز ، تحقيق حامد محمد العبدلي ، دار الأنبار ، بغداد .

٥١١- **غريب الحديث** ، لإبراهيم الحربي ، تحقيق د : سليمان العايد ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م.

٥١٢- **غريب الحديث** ، للخطابي البستي ، تحقيق عبدالكريم العزباوي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٤٠٢هـ= ١٩٨٢م.

٥١٣- **غريب الحديث** ، لأبي عبيد القاسم بن سلام ، تحقيق د : حسين محمد محمد شرف ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، ١٤١٥هـ= ١٩٩٤م.

٥١٤- **غريب الحديث** ، لابن قتيبة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م.

٥١٥- **غريب القرآن** ، لابن عُزير السجستاني ، تحقيق محمد أديب جمران ، دار قتيبة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ= ١٩٩٦م.

٥١٦- **الغريب المصنف** ، لأبي عبيد القاسم بن سلام ، تحقيق د : محمد المختار العبيدي ، المجمع التونسي للعلوم ، ودار سحنون ، تونس ، الطبعة الثانية ، ١٤١٦هـ= ١٩٩٦م.

٥١٧- **الغيث المسجم في شرح لامية العجم** ، لصلاح الدين الصفدي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٣٩٥هـ= ١٩٧٥م.

٥١٨- **الفائق في غريب الحديث** ، للزمخشري ، تحقيق علي البجاوي وزميله ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٣٩٩هـ= ١٩٧٩م.

٥١٩- **الفاخر** ، للمفضل بن سلمة ، تحقيق عبدالعليم الطحاوي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٤م.

٥٢٠- **الفتوح** ، لابن أعثم الكوفي ، دائرة المعارف العثمانية ، الهند .

٥٢١- **فحولة الشعراء** ، للأصمعي ، تحقيق د : محمد عودة سلامة ، مكتبة الثقافة الدينية ، ١٤١٤هـ= ١٩٩٤م.

٥٢٢- **فرحة الأديب** ، للأسود الغندجاني ، تحقيق د : محمد علي سلطاني ، دار قتيبة ، دمشق ، ١٤٠١هـ= ١٩٨١م.

٥٢٣- **الفرق** ، للأصمعي ، تحقيق د : صبيح التميمي ، دار أسامة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.

٥٢٤- **الفرق** ، لأبي حاتم السجستاني ، تحقيق د : حاتم الضامن ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.

٥٢٥- **الفرق** ، لثابت بن أبي ثابت ، مع (الفرق لأبي حاتم السجستاني) .

٥٢٦- **الفروق اللغوية** ، لأبي هلال العسكري ، تحقيق د : أحمد الحمصي ، جروس برس ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ= ١٩٩٤م.

٥٢٧- **الفريد في إعراب القرآن المجيد** ، للمنتجب الهمداني ، تحقيق د : فؤاد علي مخيمر وزميله ، دار الثقافة ، الدوحة ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ= ١٩٩١م.

٥٢٨- **الفريدة في شرح القصيدة** ، لابن الخباز ، تحقيق د : عبدالرحمن العثيمين ، مكتبة الخانجي ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ= ١٩٩٠م.

٥٢٩- **فصل المقال في شرح كتاب الأمثال** ، لأبي عبيد البكري ، تحقيق د : عبدالمجيد عابدين ، مطبوعات جامعة الخرطوم ، الطبعة الأولى ، ١٩٥٨م.

٥٣٠- **الفصول الخمسون** ، لابن معط ، تحقيق محمود الطناحي ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، ١٩٧٧م.

٥٣١- **الفصول في العربية** ، لابن الدهان ، تحقيق د : فائز فارس ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ= ١٩٨٨م.

٥٣٢- **الفصول المفيدة في الواو المزيدة** ، تصنيف صلاح الدين العلائي ، تحقيق د : حسن الشاعر ، دار البشير ، عمان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ= ١٩٩٠م.

٥٣٣- **الفصول والغايات في تمجيد الله والمواعظ** ، لأبي العلاء المعري ، ضبطه محمود حسن زناتي ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت .

٥٣٤- **فعلت وأفعلت** ، لأبي حاتم السجستاني ، تحقيق د : خليل العطية ، جامعة البصرة ، ١٩٧٩م.

٥٣٥- **فلسفة وفرق المعتزلة** ، تأليف د : علي سامي النشار ، وزميله ، دار المطبوعات الجامعية ، مصر ، ١٩٧٢م.

٥٣٦- **فهارس كتاب سيبويه** ، صنع محمد عبدالخالق عضيمة ، دار الحديث ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٥هـ= ١٩٧٥م.

٥٣٧- **الفهرست** ، لابن النديم ، تحقيق رضا تجدد ، دار المسيرة ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٨م.

٥٣٨- **فهرسة ابن خير الإشبيلي** ، تحقيق فرنشكه وتلميذه ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٩هـ= ١٩٧٩م.

٥٣٩- **فهرسة الكتب النحوية المطبوعة** ، تأليف د : عبدالهادي الفضلي ، مكتبة المنار ، الأردن ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٦م.

٥٤٠- **الفوائد الضيائية (شرح الكافية)** ، لنور الدين الجامي ، تحقيق د : أسامة طه الرفاعي ، وزارة الأوقاف ، العراق ، ١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م.

٥٤١- **الفوائد المحصورة في شرح المقصورة** ، لابن هشام اللخمي ، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار ، مكتبة الحياة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

٥٤٢- **فوات الوفيات** ، لابن شاكر الكتبي ، تحقيق د : إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت .

٥٤٣- **القاموس المحيط** ، لمجد الدين الفيروزآبادي ، دار الجيل ، بيروت .

٥٤٤- **القطع والائتناف** ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق د : أحمد خطاب العمر ، وزارة الأوقاف ، بغداد ، ١٣٩٨هـ= ١٩٧٨م.

٥٤٥- **القلادة الجوهرية شرح الحلاوة السكرية في النحو** ، لزين الدين الآثاري ، تحقيق د : محمد السعيد عبدالله عامر ، دار الطباعة المحمدية ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٤١٤هـ= ١٩٩٣م.

٥٤٦- **قواعد الشعر** ، لأبي العباس ثعلب ، تحقيق د : رمضان عبدالتواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٥م.

٥٤٧- **القواعد والفوائد في الإعراب** ، لركن الدين الخاوراني ، تحقيق د : عبدالله الخثران ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٤١٣هـ= ١٩٩٣م.

٥٤٨- **القوافي** ، للتَّنوخي ، تحقيق د : عوني عبدالرؤوف ، مكتبة الخانجي ، القاهرة، الطبعة الثانية ، ١٩٧٨م.

٥٤٩- **القول في البغال** ، للجاحظ ، تحقيق شارل بلاّ ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٣٧٥هـ= ١٩٥٥م.

٥٥٠- **الكافية في الجدل** ، للجويني إمام الحرمين ، تحقيق د : فوقية حسين محمود ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، ١٣٩٩هـ= ١٩٧٩م.

٥٥١- **الكافية في النحو** ، لابن الحاجب ، تحقيق د : طارق نجم ، دار الوفاء ، جدة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٦م.

٥٥٢- **الكامل** ، لأبي العباس المبرد ، تحقيق محمد أبو الفضل ، دار الفكر العربي ، القاهرة .

٥٥٣- **الكامل في التاريخ** ، لابن الأثير ، دار صادر ، بيروت ، ١٤٠٢هـ= ١٩٨٢م.

٥٥٤- **الكتاب لسيبويه** ، بولاق ، القاهرة ، ١٣١٧هـ ، وبتحقيق عبدالسلام هارون، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م.

٥٥٥- **كتاب الكتّاب** ، لابن درستويه ، تحقيق د : إبراهيم السامرائي ، دار الكتب الثقافية ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٧هـ= ١٩٧٧م.

٥٥٦- **الكشاف** ، للزمخشري ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٧هـ= ١٩٧٧م.

٥٥٧- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون** ، لحاجي خليفة ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة .

٥٥٨- **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها** ، لمكّي القيسي ، تحقيق د : محيي الدين رمضان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.

٥٥٩- **كشف المشكلات وإيضاح المعضلات** ، لجامع العلوم الباقولي ، تحقيق د : محمد أحمد الدالي ، مجمع اللغة العربية ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ= ١٩٩٥م.

٥٦٠- **كشف المشكل في النحو** ، لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني ، تحقيق د : هادي عطيّة مطر ، وزارة الأوقاف ، العراق ، ١٩٨٥م.

٥٦١- **الكليات** ، لأبي البقاء الكفوي ، تحقيق د : عدنان درويش وزميله ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٤١٣هـ= ١٩٩٢م.

٥٦٢- **كنى الشعراء ومن غلبت كنيته على اسمه** ، لأبي جعفر محمد بن حبيب ، تحقيق عبدالسلام هارون . مع (نوادر المخطوطات) . انظر : أسماء المغتالين .

٥٦٣- **الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية** ، لجمال الدين الإسنوي ، تحقيق د : محمد حسن عواد ، دار عمار ، عمّان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م.

٥٦٤- **اللآلئ في شرح أمالي القالي** ، لأبي عبيد البكري ، تحقيق عبدالعزيز الميمني ، دار الحديث ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٤هـ= ١٩٨٤م.

٥٦٥- **اللامات** ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق د : مازن المبارك ، دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م.

٥٦٦- **اللامات** ، لعلي بن محمد الهروي ، تحقيق د : أحمد عبدالمنعم الرصد ، مطبعة حسان ، القاهرة ، ١٤١٤هـ= ١٩٨٤م.

٥٦٧- **لباب الآداب** ، لأسامة بن منقذ ، تحقيق أحمد شاكر ، المكتبة السلفية ، القاهرة، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.

٥٦٨- **لباب الإعراب** ، لتاج الدين محمد بن محمد الإسفراييني ، تحقيق بهاء الدين عبدالوهاب عبدالرحمن ، دار الرفاعي ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ= ١٩٨٤م.

٥٦٩- **اللباب في علل البناء والإعراب** ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق غازي مختار طليمات وزميله ، مركز جمعة الماجد ، دبي ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ= ١٩٩٥م.

٥٧٠- **لحن العامة** ، لأبي بكر الزُّبيدي ، تحقيق د : عبدالعزيز مطر ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٨١م.

٥٧١- **لسان العرب** ، لابن منظور ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٤هـ= ١٩٩٤م.

٥٧٢- **لسان الميزان** ، لابن حجر العسقلاني ، تحقيق خليل العربي وزميله ، الفاروق الحديثة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ= ١٩٩٦م.

٥٧٣- **اللمع في العربية** ، لابن جني ، تحقيق د : حسين محمد محمد شرف ، عالم الكتب ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٨هـ= ١٩٧٨م.

٥٧٤- **ما اتفق لفظه واختلف معناه ، للإمام إبراهيم اليزيدي** ، تحقيق د : عبدالرحمن العثيمين ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.

٥٧٥- **ما اتفق لفظه واختلف معناه** ، لابن الشجري ، تحقيق عطية رزق ، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية ، بيروت ، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ= ١٩٩٢م.

٥٧٦- **ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد** ، لأبي العباس المبرد ، تحقيق د : محمد رضوان الداية ، دار البشائر ، الطبعة الأولى .

٥٧٧- **المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم** ، لأبي القاسم الحسن بن بشر الامدي ، تحقيق د : كرنكو ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ= ١٩٩١م.

٥٧٨- **المأثور في اللغة** ، لأبي العميثل الزعرابي ، تحقيق د : محمد عبدالقادر أحمد ، مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م.

٥٧٩- **ماجاء على فعلت وافعلت بمعنى واحد** ، لأبي منصور الجواليقي ، تحقيق ماجد الذهبي ، دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠٢هـ= ١٩٨٢م.

٥٨٠- **مايحتمل الشعر من الضرورة (مستل من شرح الكتاب)** ، لأبي سعيد السيرافي ، تحقيق د : عوض القوزي ، مطابع الفرزدق ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ= ١٩٨٩م.

٥٨١- **ماينصرف ومالا ينصرف** ، لأبي إسحاق الزجاج ، تحقيق د : هدى قراعة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٤١٤هـ= ١٩٩٤م.

٥٨٢- **مبادئ اللغة** ، لأبي عبدالله الإسكافي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م.

٥٨٣- **المبسوط في القراءات العشر** ، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصفهاني ، تحقيق سبيع حاكمي ، مجمع اللغة العربية ، دمشق .

٥٨٤- **المتّبع في شرح اللمع** ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق د : عبدالحميد حمد الزوي ، جامعة قاريونس ، بنغازي ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٤م.

٥٨٥- **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر** ، لابن الأثير ، تحقيق د : أحمد الحوفي وزميله ، دار الرفاعي ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٤هـ= ١٩٨٤م.

٥٨٦- **مجاز القرآن** ، لأبي عبيدة معمر بن المثنى ، تحقيق د : فؤاد سزكين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١هـ= ١٩٨١م.

٥٨٧- **مجالس ثعلب** ، تحقيق عبدالسلام هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الخامسة ، ١٩٨٧م.

٥٨٨- **مجالس العلماء** ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق عبدالسلام هارون ، مكتبة الخانجي (القاهرة) ، ودار الرفاعي (الرياض) ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م.

٥٨٩- **مجمع الأمثال** ، لأبي الفضل الميداني ، تحقيق محمد أبو الفضل ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٩٧٧م.

٥٩٠- **مجمع البلاغة** ، لأبي القاسم الراغب الأصفهاني ، تحقيق د : عمر الساريسي ، مكتبة الأقصى ، عمان ، ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م.

٥٩١- **مجمل اللغة** ، لابن فارس ، تحقيق زهير عبدالمحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م.

٥٩٢- **المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث** ، لأبي موسى المديني ، تحقيق عبدالكريم العزباوي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ،١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م.

٥٩٣- **مجموعة المعاني** ، لمجهول ، تحقيق عبدالسلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ= ١٩٩٢م.

٥٩٤- **محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء** ، للراغب الأصفهاني ، دار مكتبة الحياة ، بيروت .

٥٩٥- **المحبّر** ، لأبي جعفر محمد بن حبيب ، تحقيق د : إيلزه ليختن شتيتر ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت .

٥٩٦- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها** ، لابن جني ، تحقيق علي النجدي ناصف وزميليه ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، ١٣٨٦هـ .

٥٩٧- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز** ، لابن عطية الأندلسي ، المجلس العلمي بفاس ، ومكناس ، وتارودانت ، ١٩٧٥م- ١٩٩١م.

٥٩٨- **المحكم والمحيط الأعظم في اللغة** ، لابن سيده ، تحقيق مصطفى السقا وآخرين ، دار الأندلسي ، جدة ، مصورة عن طبعة معهد المخطوطات بالقاهرة .

٥٩٩- **المحلّى (وجوه النصب)** ، لأبي بكر بن شقير ، تحقيق د : فائز فارس ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٧م.

٦٠٠- **مختارات الأعلم (أشعار الشعراء الستة الجاهليين)** ، للأعلم الشنتمري ، تعليق د : محمد عبدالمنعم خفاجي ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ= ١٩٩٢م.

٦٠١- **مختارات ابن الشجري (مختارات شعراء العرب)** ، لابن الشجري ، تحقيق علي بن محمد البجاوي ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ= ١٩٩٢م.

٦٠٢- **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع** ، لابن خالويه ، تحقيق برجستراسر ، مكتبة المتنبي ، القاهرة .

٦٠٣- **المخصص**، لابن سيده، دار الكتب العلمية، بيروت، مصورة عن طبعة بولاق.

٦٠٤- **المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان** ، لابن هشام اللخمي ، تحقيق مأمون الجنان ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ= ١٩٩٥م.

٦٠٥- **المذاكرة في ألقاب الشعراء** ، تصنيف أبي المجد أسعد بن إبراهيم الشيباني الإربلي ، المعروف بالنشابي الكاتب ، تحقيق شاكر العاشور ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٨م.

٦٠٦- **المذكر والمؤنث** ، لأبي بكر بن الأنباري ، تحقيق د : طارق الجنابي ، دار الرائد العربي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م.

٦٠٧- **المذكر والمؤنث** ، لأبي حاتم السجستاني ، تحقيق د : عزة حسن ، دار الشرق العربي ، بيروت .

٦٠٨- **مراتب النحويين** ، لأبي الطيب اللغوي ، تحقيق محمد أبو الفضل ، دار الفكر العربي .

٦٠٩- **مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع** ، لصفي الدين البغدادي ، تحقيق علي محمد البجاوي ، دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٣٧٣هـ= ١٩٥٤م.

٦١٠- **المرتجل في شرح الجمل (جمل الجرجاني)** ، لابن الخشاب ، تحقيق علي حيدر، دار الحكمة ، دمشق ، ١٣٩٢هـ= ١٩٧٢م.

٦١١- **مروج الذهب ومعادن الجوهر** ، لأبي الحسن المسعودي ، دار الكتاب اللبناني، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ= ١٩٨٢م.

٦١٢- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها** ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وزميليه ، دار الفكر .

٦١٣- **المسائل البصريات** ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق د : محمد الشاطر أحمد ، مطبعة المدني ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م.

٦١٤- **المسائل العسكرية** ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق د : محمد الشاطر أحمد ، مطبعة المدني ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ= ١٩٨٢م.

٦١٥- **المسائل العضديات** ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق د : علي جابر المنصوري ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م.

٦١٦- **مسائل الغلط** ، للمبرد ، مع (الانتصار لابن ولاد) .

٦١٧- **المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات** ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق صلاح الدين السنكاوي ، وزارة الزوقاف ، بغداد ، ١٩٨٣م.

٦١٨- **المسائل المنثورة** ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق مصطفى الحدري ، مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ١٩٨٦م.

٦١٩- **المسائل والأجوبة (قطعة منه)** ، لابن السِّيد البطليوسي ، تحقيق إبراهيم السامرائي ، في (رسائل ونصوص في اللغة والأدب) . انظر : تلقيب القوافي .

٦٢٠- **المساعد على تسهيل الفوائد** ، لابن عقيل ، تحقيق د : محمد كامل بركات ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٤٠٠هـ - ١٤٠٥هـ .

٦٢١- **المستصفى من علم الأصول** ، لأبي حامد الغزالي ، تحقيق د : حمزة بن زهير حافظ ، شركة المدينة المنورة للطباعة والنشر .

٦٢٢- **المستقصى في أمثال العرب** ، لأبي القاسم الزمخشري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثامنة ، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٧م.

٦٢٣- **المستوفى في النحو** ، لكمال الدين أبي سعد علي بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرخان ، تحقيق د : محمد بدوي المختون ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.

٦٢٤- **المسلسل في غريب لغة العرب** ، تأليف أبي الطاهر محمد بن يوسف التميمي ، تحقيق محمد عبدالجواد ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، مصر .

٦٢٥- **مسند الإمام أحمد بن حنبل** ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ= ١٩٩٣م.

٦٢٦- **مشكل إعراب القرآن** ، لأبي محمد مكّي القيسي ، تحقيق د : حاتم الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ= ١٩٨٤م.

٦٢٧- **المشوف المعلم في ترتيب إصلاح المنطق على حروف المعجم** ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق ياسين محمد السَّواس ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م.

٦٢٨- **مصابيح المغاني في حروف المعاني** ، للإمام محمد بن عبدالله الخطيب الموزعي ، المعروف بابن نور الدين ، تحقيق د : جمال طلبه ، دار زاهد القدسي ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ= ١٩٩٥م.

٦٢٩- **المصباح في المعاني والبيان والبديع** ، لبدر الدين بن مالك ، تحقيق د : حسني عبدالجليل يوسف ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ١٩٨٩م.

٦٣٠- **المصباح لما اعتم من شواهد الإيضاح** ، لأبي الحجاج بن يسعون ، تحقيق د : محمد بن حمود الدعجاني ، دار النشر الدولي ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ= ١٩٩٥م.

٦٣١- **المطالع السعيدة (شرح نظم الفريدة)** ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق عبدالكريم المدرس ، وزارة الأوقاف ، بغداد ، ١٣٩٧هـ= ١٩٧٧م.

٦٣٢- **المعارف** ، لابن قتيبة ، تحقيق د : ثروت عكاشة ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الرابعة ، ١٩٨١م.

٦٣٣- **معاني الحروف** ، المنسوب للرماني ، تحقيق د : عبدالفتاح شلبي ، دار الشروق ، جدة ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٤هـ= ١٩٨٤م.

٦٣٤- **معاني الشعر** ، لأبي عثمان الأشنانداني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م.

٦٣٥- **معاني القرآن** ، للأخفش سعيد بن مسعدة ، تحقيق د : هدى قراعة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤١١هـ= ١٩٩٠م.

٦٣٦- **معاني القرآن** ، للفراء ، تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٠م.

٦٣٧- **معاني القرآن وإعرابه** ، للزجاج ، تحقيق د : عبدالجليل شلبي ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م.

٦٣٨- **المعاني الكبير في أبيات المعاني** ، لابن قتيبة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ= ١٩٨٤م.

٦٣٩- **معاهد التنصيص على شواهد التلخيص** ، لعبدالرحيم العباسي ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، عالم الكتب ، بيروت .

٦٤٠- **المعتزلة وأصولهم الخمسة** ، تأليف عواد عبدالله المعتق ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الثانية ، ١٤١٦هـ= ١٩٩٥م.

٦٤١- **معجم الأدباء** ، لياقوت الحموي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

٦٤٢- **معجم البلدان** ، لياقوت الحموي ، دار صادر ، بيروت .

٦٤٣- **معجم الشعراء للمرزباني** ، تحقيق عبدالستار فراج ، مكتبة النوري ، دمشق .

٦٤٤- **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع** ، لأبي عبيد البكري ، تحقيق مصطفى السقا ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م.

٦٤٥- **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار** ، للذهبي ، تحقيق بشار عواد معروف وزميليه ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ= ١٩٨٤م.

٦٤٦- **المعمرون من العرب وطرف من أخبارهم (المعمرون والوصايا)** ، لأبي حاتم السجستاني ، تحقيق محمد إبراهيم سليم ، دار الطلائع ، القاهرة ، ١٩٩٣م.

٦٤٧- **معيار العلم في علم المنطق** ، لأبي حامد الغزالي ، دار الأندلس ، بيروت .

٦٤٨- **معيار النظّار في علوم الأشعار** ، تأليف عبدالوهاب بن إبراهيم الزنجاني ، تحقيق د : محمد علي الخفاجي ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٩١م.

٦٤٩- **المغني في تصريف الأفعال** ، تأليف د : محمد عبدالخالق عضيمة ، دار الحديث ، القاهرة ، ١٩٨٨م.

٦٥٠- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، المكتبة العصرية ، لبنان ، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.

٦٥١- **المفردات في غريب القرآن** ، للراغب الأصفهاني ، تحقيق محمد سيِّد كيلاني ، دار المعرفة ، بيروت .

٦٥٢- **المفصل في علم العربية** ، للزمخشري ، دار الجيل ، بيروت .

٦٥٣- **المفضليات** ، اختيار المفضل الضَّبِّي ، تحقيق أحمد شاكر وعبدالسلام هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة السادسة ، ١٩٧٩م.

٦٥٤- **المقابسات** ، لأبي حيان التوحيدي ، تحقيق حسن السندوبي ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٤١٣هـ= ١٩٩٢م.

٦٥٥- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك ، جزء منه)** ، للإمام أبي إسحاق الشاطبي ، تحقيق د : عياد الثبيتي ، دار التراث ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ= ١٩٩٦م.

٦٥٦- **المقاصد النحوية (شرح الشواهد الكبرى)** ، للعيني ، طبع على حاشية (خزانة الأدب) ، بولاق ، الطبعة الأولى .

٦٥٧- **مقاييس اللغة** ، لابن فارس ، تحقيق شهاب الدين أبو عمرو ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ= ١٩٩٤م.

٦٥٨- **المقتصد في شرح الإيضاح** ، لعبدالقاهر الجرجاني ، تحقيق د : كاظم بحر المرجان ، وزارة الثقافة ، بغداد ، ١٩٨٢م.

٦٥٩- **المقتضب** ، لأبي العباس المبرد ، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٩هـ= ١٩٧٩م.

٦٦٠- **المقتضب من كتاب جمهرة النسب** ، لياقوت الحموي ، تحقيق د : ناجي حسن ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٧م.

٦٦١- **مقدمة تفسير ابن النقيب في علم البيان والمعاني والبديع وإعجاز القرآن** ، للإمام أبي عبدالله جمال الدين الشهير بابن النقيب ، تحقيق د : زكريّا سعيد علي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ= ١٩٩٥م.

٦٦٢- **المقدمة الجزولية في النحو** ، لأبي موسى الجزولي ، تحقيق د : شعبان عبدالوهاب محمد ، أم القرى ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م.

٦٦٣- **المقرب** ، لابن عصفور ، تحقيق أحمد الجواري وعبدالله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٣٩١هـ= ١٩٧١م.

٦٦٤- **المقصور والممدود** ، لابن ولاد ، عني بتصحيحه السيد محمد برد الدين النعساني ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٤١٣هـ= ١٩٩٣م.

٦٦٥- **المكتفى في الوقف والابتداء** ، لأبي عمرو الداني ، تحقيق جايد زيادن مخلف ، وزارة الأوقاف ، العراق ، ١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م .

٦٦٦- **الملخص في ضبط قوانين العربية** ، لأبي الحسين بن أبي الربيع ، تحقيق د : علي سلطان حكمي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م.

٦٦٧- **الملل والنحل** ، لأبي الفتح الشهرستاني ، تحقيق عبدالأمير علي مهنا وزميله ، دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ= ١٩٩٠م.

٦٦٨- **الملمع** ، لأبي عبدالله النمري ، تحقيق وجيهة أحمد السطل ، مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ١٣٩٦هـ= ١٩٧٦م.

٦٦٩- **الممتع في التصريف** ، لابن عصفور ، تحقيق د : فخر الدين قباوة ، دار المعرفة، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.

٦٧٠- **منازل الحروف** ، للرماني ، تحقيق إبراهيم السامرائي . مع (الحدود) .

٦٧١- **المنازل والديار** ، لأسامة بن منقذ ، تحقيق مصطفى حجازي ، المجلس الأعلى للشوون الإسلامية ، القاهرة ، ١٤١٥هـ= ١٩٩٤م.

٦٧٢- **المناقب المزيدية في أخبار الملوك الأسدية** ، لأبي البقاء هبة الله الحلي ، تحقيق د : صالح موسى درارکه وزميله ، مكتبة الرسالة الحديثة ، عمان ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٤م.

٦٧٣- **المنتخب في محاسن أشعار العرب** ، المنسوب للثعالبي ، تحقيق د : عادل سليمان جمال ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ= ١٩٩٤م.

٦٧٤- **المنتخب من غريب كلام العرب** ، لكراع النّمل ، تحقيق د : محمد بن أحمد العمري ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م.

٦٧٥- **المنتظم في تواريخ الملوك والأمم** ، لابن الجوزي ، تحقيق د : سهيل زكار ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤١٥هـ= ١٩٩٥م.

٦٧٦- **منثور الفوائد** ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق د : حاتم الضامن ، دار الرائد العربي ، بيوت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ= ١٩٩٠م.

٦٧٧- **المنجّد في اللغة** ، لكراع النمل ، تحقيق د : أحمد مختار عمر ، وزميله ، عالم الكتب ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٨م.

٦٧٨- **من اسمه عمرو من الشعراء** ، لأبي عبدالله محمد بن داود بن الجراح ، تحقيق د : عبدالعزيز المانع ، مكتبة الخانجي ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ= ١٩٩١م.

٦٧٩- **المنصف** ، لابن جني ، تحقيق إبراهيم مصطفى ، وعبدالله أمين ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٣٧٣هـ= ١٩٥٤م.

٦٨٠- **المنقوص والممدود** ، للفراء ، تحقيق عبدالعزيز الميمني ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثالثة .

٦٨١- **المنمق في أخبار قريش** ، لمحمد بن حبيب ، تعليق خورشيد أحمد فارق ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م.

٦٨٢- **المنية والأمل في شرح كتاب الملل والنحل** ، للقاضي عبدالجبار الهمذاني ، جمعه أحمد بن يحيى بن المرتضى ، تحقيق د : علي سامي النشار وزميله ، مع (فلسفة وفرق المعتزلة) .

٦٨٣- **موائد الحيس في فوائد امرئ القيس** ، لنجم الدين الطُّوفي ، تحقيق د : مصطفى عليان ، دار البشير ، عمان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ= ١٩٩٤م.

٦٨٤- **مواد البيان** ، لعلي بن خلف الكاتب ، تحقيق د : حسين عبداللطيف ، جامعة الفاتح ، ليبيا ، ١٩٨٢م.

٦٨٥- **الموجز** ، لابن السراج ، تحقيق د : محمد محمد سعيد ، مطبعة الأمانة ، مصر ، ١٤٠٠هـ= ١٩٨٠م.

٦٨٦- **الموشح** ، للمرزباني ، تحقيق علي بن محمد البجاوي ، نهضة مصر .

٦٨٧- **الموضح في وجوه القراءات وعللها** ، لابن أبي مريم ، تحقيق د : عمر حمدان الكبيسي ، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم ، جدة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ= ١٩٩٤م.

٦٨٨- **نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل** ، لمحمد بن محمد المرابط الدلائي ، تحقيق د : مصطفى الصادق العربي ، مطابع الثورة ، بنغازي .

٦٨٩- **نتائج الفكر في النحو** ، للسهيلي ، تحقيق د : محمد بن إبراهيم البناء ، دار الرياض للنشر والتوزيع .

٦٩٠- **النزاع والتخاصم فيما بين بني أمية وبني هاشم** ، لتقي الدين المقريزي ، تحقيق د : حسين مؤنس ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٨م.

٦٩١- **نزهة الألباء في طبقات الأدباء** ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق د : إبراهيم السامرائي ، مكتبة المنار ، الأردن ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م.

٦٩٢- **نزهة المشتاق في اختراق الآفاق** ، للشريف الإدريسي ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ= ١٩٨٩م.

٦٩٣- **النسب** ، لأبي عبيد القاسم بن سلام ، تحقيق مريم محمد خير الدرع ، دار الفكر ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ= ١٩٨٩م.

٦٩٤- **نسب قريش** ، لأبي عبدالله المصعب بن عبدالله الزبيري ، تحقيق إ . ليفي بروفنسال ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٢م.

٦٩٥- **نسب معد واليمن الكبير** ، لأبي المنذر هشام الكلبي ، تحقيق د : ناجي حسن ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م.

٦٩٦- **النشر في القراءات العشر** ، لابن الجزري ، أشرف على طبعه علي محمد الضباع ، المكتبة التجارية بمصر .

٦٩٧- **نشوة الطرب في تاريخ جاهلية العرب** ، لابن سعيد الأندلسي ، تحقيق د : نصرت عبدالرحمن ، مكتبة الأقصى ، عمان ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٢م.

٦٩٨- **نضرة الإغريض في نصرة القريض** ، للمظفر العلوي ، تحقيق د : نهى عارف الحسن ، مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ١٣٩٦هـ= ١٩٧٦م.

٦٩٩- **نظام الغريب** ، لعيسى بن إبراهيم الربعي ، مؤسسة الكتب الثقافية ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.

٧٠٠- **نظم الفرائد وحصر الشرائد** ، للإمام مهذب الدين مهلب بن حسن المهلبي ، تحقيق د : عبدالرحمن العثيمين ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ومكتبة التراث ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م.

٧٠١- **نقائض جرير والأخطل** ، المنسوب لأبي تمام ، تعليق أنطون صالحاني ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٧٠٢- **نقائض جرير والفرزدق (النقائض)** ، لأبي عبيدة معمر بن المثنى التَّيمي ، اعتناء المستشرق بيفان ، ليدن ، ١٩٠٧م.

٧٠٣- **نقد الشعر** ، لقدامة بن جعفر ، تحقيق د : محمد عبدالمنعم خفاجي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٧٠٤- **نكتة الأمثال** ، لأبي الربيع سليمان بن موسى الكلاعي ، تحقيق د : علي كردي ، دار سعد الدين ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ= ١٩٩٥م.

٧٠٥- **النكت في إعجاز القرآن** ، للرماني ، تحقيق محمد خلف الله وزميله ، في (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن) ، دار المعارف ، القاهرة .

٧٠٦- **النكت في تفسير كتاب سيبويه** ، للأعلم الشنتمري ، تحقيق زهير عبدالمحسن سلطان ، معهد المخطوطات ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.

٧٠٧- **نهاية الراغب في شرح عروض ابن الحاجب** ، لجمال الدين الأسنوي الشافعي ، تحقيق د : شعبان صلاح ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ= ١٩٨٩م.

٧٠٨- **نهاية السول في شرح منهاج الأصول** ، للإمام جمال الدين عبدالرحيم الأسنوي الشافعي ، عالم الكتب ، بيروت .

٧٠٩- **النهاية في غريب الحديث والأثر** ، لمجد الدين بن الأثير ، تحقيق طاهر الزاوي ، ومحمود الطناحي ، المكتبة العلمية ، بيروت .

٧١٠- **النوادر** ، لأبي زيد الأنصاري ، تحقيق د : محمد عبدالقادر أحمد ، دار الشروق ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠١هـ= ١٩٨١م.

٧١١- **هدى مهاة الكلتين وجلا ذات الحلتين** ، لبهاء الدين محمد بن إبراهيم بن النحاس ، تحقيق د : تركي العتيبي ، مطبعة المدني ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ= ١٩٩٣م.

٧١٢- **هشام بن معاوية الضرير** ، حياته ، آراؤه ، منهجه ، د : تركي العتيبي ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ= ١٩٩٥م.

٧١٣- **همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية** ، لجلال الدين السيوطي ، دار المعرفة ، بيروت .

٧١٤- **الوافي بالوفيات** ، لصلاح الدين الصفدي (القسم الحادي والعشرون) باعتناء محمد الحجيري ، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية ، بيروت ، ١٤١١هـ= ١٩٩١م.

٧١٥- **الوافي في العروض والقوافي** ، للخطيب التبريزي ، تحقيق د : فخر الدين قباوة ، دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٦م.

٧١٦- **الوافية في شرح الكافية** ، لركن الدين الاستراباذي ، تحقيق عبدالحفيظ شلبي ، وزارة التراث القومي ، سلطنة عمان ، ١٤٠٣هـ .

٧١٧- **الوحشيات** ، وهو الحماسة الصغرى ، لأبي تمام ، علق عليه وحققه عبدالعزيز الميمني ، وزاد في حواشيه محمود محمد شاكر ، دار المعارف ، الطبعة الثالثة .

٧١٨- **وضح البرهان في مشكلات القرآن** ، للعلامة محمود بن أبي الحسن النيسابوري الغزنوي ، الملقب بيان الحقّ ، تحقيق صفوان داوودي ، دار القلم (دمشق) ، والدار الشامية (بيروت) ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ= ١٩٩٠م.

٧١٩- **الوساطة بين المتنبي وخصومه** ، للقاضي علي الجرجاني ، تحقيق محمد أبو الفضل ، وعلي محمد البجاوي ، المكتبة العصرية ، لبنان .

٧٢٠- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** ، لابن خلكان ، تحقيق د : إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، ١٣٩٨هـ= ١٩٧٨م.

فهرس أبواب الكتاب

فهرس الموضوعات